سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

طبع بإشراف

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد

ناشرون

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الأول

طبع بإشراف

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد

ناشرون

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة : مركز البستان - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة: حي الجامعة شارع باخشب هاتف ٦٣٢١١٨٣ فاكس ٦٣٢٠٣١٥
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع خميس مشيط: شراع الإمام محمد بن سعود
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥

شرح ألفية ابن مالك

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية بن مالك رحمه الله تعالى/ محمد بن صالح العثيمين -الرياض، ١٤٣٤هـ

٦٢٢ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٢)

ردمك: ٤-٩-٣٠٢٠٩٠-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢-اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

ديوي ٤١٥.١ ١٤٣٤/٥٨١٣

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣

ردمك: ٤- ٩- ٩٠٢٠٣- ٦٠٣- ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ

يطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

القصيم. عنيزة ٥١٩١١ ص. ب ١٩٢٩

هاتف ٠٦/٣٦٤٢١٠٧ فاكس ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ جوال ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧

www.binothimeen.com E.mail: info@binothimeen.com

و مكتبة الرشد ناشرون - الرياض

هاتف: ٤٦٠٤٨١٨ فاكس: ٤٦٠٢٤٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقـديـم

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله من شُرور أَنْفُسنا ومن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أن لا إلَهَ إلا الله وحدَه لاشريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالـهُدَى ودِين الـحَقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالة، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّة، وجاهَد في الله حقَّ جِهادِه حتَّى أتاهُ اليَقينُ، فصَلواتُ الله وسلامُه عليهِ، وعلَى آلِه وأصحابِه، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يومِ الدِّين، أَمَّا بَعْدُ:

فَلَمْ تكُن تِلك الجُهُود المبارَكة الموفَّقة التي نَهَض بها فضيلةُ شَيْخِنا العلَّامة الوالد محمَّد بن صَالِحٍ العُثَيْمين -رحمه الله- لأكثر مِن خَمْسين عامًا في مجال التعليم والتأليف محصُورةً في ميدان العلوم الشرعيَّة فحَسْب؛ بل عُنِي -رحمه الله تعالى- عنايةً تامَّة بتدريس قواعد النَّحو والبلاغة، وشرح مُتُون المؤلَّفات في هذا الميدان.

وقَدْ كان -رحمه الله تعالى- يقرِّر لطلابه فَضْلَ اللُّغَة العربيَّة وأهميَّة الإلمام بقواعدها وأصولها ومَعْرفتها؛ لفَهْم نُصُوص القرآن الكريم والسُّنَّة النبويَّة الشَّريفة؛ نظرًا لارتباط عُلُومها بالإسلام، كما ورد في كلام أمير المؤمنين عُمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَعلَّمُوا العَرَبيَّةَ فَإنَّهَا مِنْ دِينِكُمْ».

ولقد كان ضِمْنَ الدروس العلمية التي عَقَدها -رحمه الله تعالى- في جامعه بعُنَيْزة شروحات متعدِّدة لمؤلفات النَّحو والبلاغة، وفي مقدِّمتها: (ألفيَّة ابن مالك) الشَّهيرة في عِلْم النَّحْو والصَّرْف، والتي نَظَمها وجَعَلها غايةً في الإحكام والجودة، ومَرْجِعًا في بابها إمامٌ من أئمَّة النَّحْو، وهو: أبوعَبْد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبدالله بن مالك، المتوفَّى عام (٦٧٢هـ)، تغمَّده اللهُ بواسِع رحمته ورِضوانه، وأَسْكنه فسيحَ جناته.

وإنفاذًا للقَواعد والضَّوابِط والتَّوْجيهات الَّتِي قرَّرها -رحِمَهُ اللهُ تعالَى- لإِخْراج تُراثِه العِلْمي عَهِدت (مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِينَ الخَيْرِيَّةُ) إلى الأُسْتاذ: (إِبْراهيم بن محمد الدُّبَيَّان) -أثابه الله- إعدادَ ما سُجِّل صوتيًّا من شروح الألفيَّة، ومُشاركة القِسم العِلْمي بالمؤسَّسة لتَجْهيزها للطِّباعة والنَّشر.

نَسْأل اللهَ تعالَى أن يَجْعل هذا العملَ خالصًا لوجهِه الكَريم؛ نافِعًا لعِبادِه، وأن يجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلام والمسلِمين خَيْر الجَزاء، ويُضَاعِفَ لهُ المثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عبدِه ورسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّين، وإِمام المُتَّقِين، وسيِّد الأوَّلِينَ والآخِرينَ، نبيِّنا محمَّد، وعلَى آلِه وأصحابِه والتَّابعينَ لهم بإِحْسانٍ إِلَى يوم الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِينَ الخَيْرِيَّةِ.

١٤ رَبِيع الآخر ١٤٣٤هـ

***

نبذة مختصرة عن
العلاّمة محمد بن صالح العثيمين
١٣٤٧- ١٤٢١هـ

نسبه ومولده:

هو صاحب الفضيلة الشيخ العالم المحقق، الفقيه المفسّر، الورع الزاهد، محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن آل عثيمين من الوهبة من بني تميم.

ولد في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٣٤٧هـ في عنيزة -إحدى مدن القصيم- في المملكة العربية السعودية.

نشأته العلمية:

ألحقه والده رحمه الله تعالى -ليتعلم القرآن الكريم عند جدّه من جهة أمه المعلِّم عبد الرحمن بن سليمان الدامغ -رحمه الله -، ثمَّ تعلَّم الكتابة، وشيئًا من الحساب، والنصوص الأدبية في مدرسة الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الدامغ -حفظه الله-، وذلك قبل أن يلتحق بمدرسة المعلِّم علي بن عبد الله الشحيتان -رحمه الله- حيث حفظ القرآن الكريم عنده عن ظهر قلب ولمّا يتجاوز الرابعة عشرة من عمره بعد.

وبتوجيه من والده -رحمه الله- أقبل على طلب العلم الشرعي، وكان فضيلة الشيخ العلاّمة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- يدرِّس العلوم

الشرعية والعربية في الجامع الكبير بعنيزة، وقد رتَّب اثنين[١] من طلبته الكبار؛ لتدريس المبتدئين من الطلبة، فانضم الشيخ إلى حلقة الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع -رحمه الله- حتى أدرك من العلم في التوحيد، والفقه، والنحو ما أدرك.

ثم جلس في حلقة شيخه العلاّمة عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله، فدرس عليه في التفسير، والحديث، والسيرة النبوية، والتوحيد، والفقه، والأصول، والفرائض، والنحو، وحفظ مختصرات المتون في هذه العلوم.

ويُعدّ فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- هو شيخه الأول؛ إذ أخذ عنه العلم؛ معرفةً وطريقةً أكثر مما أخذ عن غيره، وتأثر بمنهجه وتأصيله، وطريقة تدريسه، واتِّباعه للدليل.

وعندما كان الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان -رحمه الله- قاضيًا في عنيزة قرأ عليه في علم الفرائض، كما قرأ على الشيخ عبد الرزاق عفيفي -رحمه الله- في النحو والبلاغة أثناء وجوده مدرّسًا في تلك المدينة.

ولما فتح المعهد العلمي في الرياض أشار عليه بعضُ إخوانه[٢] أن يلتحق به، فاستأذن شيخَه العلاّمة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- فأذن له، والتحق بالمعهد عامي ١٣٧٢-١٣٧٣هـ.

ولقد انتفع -خلال السنتين اللّتين انتظم فيهما في معهد الرياض العلمي- بالعلماء الذين كانوا يدرِّسون فيه حينذاك ومنهم: العلاّمة المفسِّر الشيخ

---

(١) هما الشيخان محمد بن عبد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تعالى.

(٢) هو الشيخ علي بن حمد الصالحي رحمه الله تعالى.

محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ الفقيه عبدالعزيز بن ناصر بن رشيد، والشيخ المحدِّث عبد الرحمن الإفريقي -رحمهم الله تعالى-.

وفي أثناء ذلك اتصل بسماحة الشيخ العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله ابن باز -رحمه الله-، فقرأ عليه في المسجد من صحيح البخاري ومن رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، وانتفع به في علم الحديث والنظر في آراء فقهاء المذاهب والمقارنة بينها، ويُعدُّ سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- هو شيخه الثاني في التحصيل والتأثُّر به.

ثم عاد إلى عنيزة عام ١٣٧٤هـ وصار يَدرُسُ على شيخه العلامة عبد الرحمن ابن ناصر السعدي، ويتابع دراسته انتسابًا في كلية الشريعة، التي أصبحت جزءًا من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، حتى نال الشهادة العالية.

تدريسه:

توسَّم فيه شيخه النّجابة وسرعة التحصيل العلمي فشجّعه على التدريس وهو ما زال طالبًا في حلقته، فبدأ التدريس عام ١٣٧٠هـ في الجامع الكبير بعنيزة.

ولمّا تخرَّج من المعهد العلمي في الرياض عُيِّن مدرِّسًا في المعهد العلمي بعنيزة عام ١٣٧٤هـ.

وفي سنة ١٣٧٦هـ توفي شيخه العلاّمة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله تعالى- فتولّى بعده إمامة الجامع الكبير في عنيزة، وإمامة العيدين فيها، والتدريس في مكتبة عنيزة الوطنية التابعة للجامع؛ وهي التي أسسها شيخه -رحمه الله- عام ١٣٥٩هـ.

ولما كثر الطلبة، وصارت المكتبة لا تكفيهم؛ بدأ فضيلة الشيخ -رحمه الله- يدرِّس في المسجد الجامع نفسه، واجتمع إليه الطلاب وتوافدوا من المملكة وغيرها حتى كانوا يبلغون المئات في بعض الدروس، وهؤلاء يدرسون دراسة تحصيل جاد، لا لمجرد الاستماع، وبقي على ذلك، إمامًا وخطيبًا ومدرسًا، حتى وفاته -رحمه الله تعالى-.

بقي الشيخ مدرِّسًا في المعهد العلمي من عام ١٣٧٤هـ إلى عام ١٣٩٨هـ عندما انتقل إلى التدريس في كلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وظل أستاذًا فيها حتى وفاته- رحمه الله تعالى -.

وكان يدرِّس في المسجد الحرام والمسجد النبوي في مواسم الحج ورمضان والإجازات الصيفية منذ عام ١٤٠٢هـ، حتى وفاته -رحمه الله تعالى-.

وللشيخ -رحمه الله- أسلوب تعليمي فريد في جودته ونجاحه، فهو يناقش طلابه ويتقبل أسئلتهم، ويُلقي الدروس والمحاضرات بهمَّة عالية ونفسٍ مطمئنة واثقة، مبتهجًا بنشره للعلم وتقريبه إلى الناس.

آثاره العلمية:

ظهرت جهوده العظيمة -رحمه الله تعالى- خلال أكثر من خمسين عامًا من العطاء والبذل في نشر العلم والتدريس والوعظ والإرشاد والتوجيه وإلقاء المحاضرات والدعوة إلى الله -سبحانه وتعالى-.

ولقد اهتم بالتأليف وتحرير الفتاوى والأجوبة التي تميَّزت بالتأصيل العلمي الرصين، وصدرت له العشرات من الكتب والرسائل والمحاضرات والفتاوى

والخطب واللقاءات والمقالات، كما صدر له آلاف الساعات الصوتية التي سجلت محاضراته وخطبه ولقاءاته وبرامجه الإذاعية ودروسه العلمية في تفسير القرآن الكريم والشروحات المتميزة للحديث الشريف والسيرة النبوية والمتون والمنظومات في العلوم الشرعية والنحوية.

وإنفاذًا للقواعد والضوابط والتوجيهات التي قررها فضيلته -رحمه الله تعالى- لنشر مؤلفاته، ورسائله، ودروسه، ومحاضراته، وخطبه، وفتاواه ولقاءاته، تقوم مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية -بعون الله وتوفيقه- بواجب وشرف المسؤولية لإخراج كافة آثاره العلمية والعناية بها.

وبناءً على توجيهاته -رحمه الله تعالى- أنشئ له موقع خاص على شبكة المعلومات الدولية[1]، من أجل تعميم الفائدة المرجوة -بعون الله تعالى- وتقديم جميع آثاره العلمية من المؤلفات والتسجيلات الصوتية.

أعماله وجهوده الأخرى:

إلى جانب تلك الجهود المثمرة في مجالات التدريس والتأليف والإمامة والخطابة والإفتاء والدعوة إلى الله -سبحانه وتعالى- كان لفضيلة الشيخ أعمال كثيرة موفقة منها ما يلي:

- عضوًا في هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية من عام ١٤٠٧هـ إلى وفاته.
- عضوًا في المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في العامين الدراسيين ١٣٩٨-١٤٠٠هـ.

---

(١) www.binothaimeen.com

- عضوًا في مجلس كلية الشريعة وأصول الدين بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في القصيم ورئيسًا لقسم العقيدة فيها.
- وفي آخر فترة تدريسه بالمعهد العلمي شارك في عضوية لجنة الخطط والمناهج للمعاهد العلمية، وألّف عددًا من الكتب المقررة بها.
- عضوًا في لجنة التوعية في موسم الحج من عام ١٣٩٢هـ إلى وفاته -رحمه الله تعالى- حيث كان يلقي دروسًا ومحاضرات في مكة والمشاعر، ويفتي في المسائل والأحكام الشرعية.
- ترأس جمعية تحفيظ القرآن الكريم الخيرية في عنيزة من تأسيسها عام ١٤٠٥هـ إلى وفاته.
- ألقى محاضرات عديدة داخل المملكة العربية السعودية على فئات متنوعة من الناس، كما ألقى محاضرات عبر الهاتف على تجمعات ومراكز إسلامية في جهات مختلفة من العالم.
- من علماء المملكة الكبار الذين يجيبون على أسئلة المستفسرين حول أحكام الدِّين وأصوله عقيدة وشريعة، وذلك عبر البرامج الإذاعية من المملكة العربية السعودية وأشهرها برنامج (**نور على الدرب**).
- نذر نفسه للإجابة على أسئلة السائلين مهاتفة ومكاتبة ومشافهة.
- رتَّب لقاءات علمية مجدولة، أسبوعية وشهرية وسنوية.
- شارك في العديد من المؤتمرات التي عقدت في المملكة العربية السعودية.
- ولأنه يهتم بالسلوك التربوي والجانب الوعظي اعتنى بتوجيه الطلاب

وإرشادهم إلى سلوك المنهج الجاد في طلب العلم وتحصيله، وعمل على استقطابهم والصبر على تعليمهم وتحمل أسئلتهم المتعددة، والاهتمام بأمورهم.

- وللشيخ -رحمه الله- أعمال عديدة في ميادين الخير وأبواب البرّ ومجالات الإحسان إلى الناس، والسعي في حوائجهم وكتابة الوثائق والعقود بينهم، وإسداء النصيحة لهم بصدق وإخلاص.

مكانته العلمية:

يُعَدُّ فضيلة الشيخ -رحمه الله تعالى- من الراسخين في العلم الذين وهبهم الله -بمنّه وكرمه- تأصيلًا ومَلَكة عظيمة في معرفة الدليل واتباعه واستنباط الأحكام والفوائد من الكتاب والسنّة، وسبر أغوار اللغة العربية معانِيَ وإعرابًا وبلاغة.

ولما تحلَّى به من صفات العلماء الجليلة وأخلاقهم الحميدة والجمع بين العلم والعمل أحبَّه الناس محبة عظيمة، وقدّره الجميع كل التقدير، ورزقه الله القبول لديهم واطمأنوا لاختياراته الفقهية، وأقبلوا على دروسه وفتاواه وآثاره العلمية، ينهلون من معين علمه ويستفيدون من نصحه ومواعظه.

وقد مُنح جائزة الملك فيصل -رحمه الله تعالى- العالمية لخدمة الإسلام عام ١٤١٤هـ، وجاء في الحيثيات التي أبدتها لجنة الاختيار لمنحه الجائزة ما يلي:

- **أولًا:** تحلِّيه بأخلاق العلماء الفاضلة التي من أبرزها الورع، ورحابة الصدر، وقول الحق، والعمل لمصلحة المسلمين، والنصح لخاصتهم وعامتهم.
- **ثانيًا:** انتفاع الكثيرين بعلمه؛ تدريسًا وإفتاءً وتأليفًا.

- **ثالثًا**: إلقاؤه المحاضرات العامة النافعة في مختلف مناطق المملكة.
- **رابعًا**: مشاركته المفيدة في مؤتمرات إسلامية كثيرة.
- **خامسًا**: اتباعه أسلوبًا متميزًا في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتقديمه مثلًا حيًّا لمنهج السلف الصالح؛ فكرًا وسلوكًا.

عقِبُه:

له خمسة من البنين، وثلاث من البنات، وبنوه هم: عبد الله، وعبد الرحمن، وإبراهيم، وعبد العزيز، وعبد الرحيم.

وفاته:

تُوفي -رحمه الله- في مدينة جدّة قبيل مغرب يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر شوال عام ١٤٢١هـ، وصُلِّي عليه في المسجد الحرام بعد صلاة عصر يوم الخميس، ثم شيّعته تلك الآلاف من المصلّين والحشود العظيمة في مشاهد مؤثرة، ودفن في مكة المكرمة.

وبعد صلاة الجمعة من اليوم التالي صُلِّي عليه صلاة الغائب في جميع مدن المملكة العربية السعودية.

رحم الله شيخنا رحمة الأبرار، وأسكنه فسيح جناته، ومَنَّ عليه بمغفرته ورضوانه، وجزاه عما قدّم للإسلام والمسلمين خيرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ
فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ الخَيْرِيَّةِ.

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأُصلِّي وأسلِّمُ على نبيِّنا محمَّدٍ خاتَمِ النَّبيِّين، وإمامِ المتَّقين، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أجمعين، ومن تَبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فنبدأ شرحَنا -بعون الله تعالى وتوفيقه- في النَّحو لألفيَّة ابن مالك -رحمه الله تعالى-، ببيان أهميَّة علم النَّحو، فنقول:

الحقيقة أنَّ عِلمَ النَّحوِ مهمٌّ جدًّا؛ لـما فيه من الفوائد الكثيرة التي منها:

أوَّلًا: تقويمُ اللسانِ، وتقويمُ البَنَان: تقويمُ اللسانِ عند النُّطقِ، وتقويمُ البَنَانِ عند الكتابة، والنُّطق إن كان النَّاسُ يتخاطبون فيما بينهم باللهجة العاميَّة فيُعْذَرون، لأنَّك لو أردتَ أن تُخاطبَ العامِّيَّ باللغة العربيَّة الفصحى لقال: هذا رجلٌ أعجميٌّ. لأنَّه لا يفهمُ اللغةَ العربيَّةَ الفصحى إلَّا مَنْ نَدَر، أمَّا الكتابةُ التي يكونُ بالنَّحو تقويمُها، فهي المهمَّةُ بالنسبةِ لطلبة العلم، لأنَّ بعضَ الطلبة يكتبُ ما يكتبُ من الأجوبة على الأسئلة، أو يكتبُ بحوثًا، أو غيرَ ذلك، ومع ذلك تجد عندَه مِن اللَّحْن ما تكادُ تقولُ: إنَّه في أوَّلِ الدراسة. مع أنَّه قد يحصلُ على الشهادة العالية بعد شهرٍ، أو شهرين، وهذه محنةٌ نعيشُها اليومَ، ونأسفُ أنَّ بعضَ الطلبةِ إذا تكلَّم في عِلم الحديث، أو الفِقه، أو التفسير، وَجَدْتَ كلامَه

جيِّدًا، لكنَّه عندما يتكلَّمُ تجده يَلحنُ لحنًا جَليًّا، يقولُ مثلًا: (**باضت الدجاجةَ البيضةُ**)، فيجعلُ الدجاجةَ بيضةً للبيضة، وهكذا مِن هذه الأشياء الغريبة، فهو بعيدٌ عن تطبيق قواعد اللغة العربيَّة الفُصحى وضوابطِها، ولهذا أرى أنَّه يتعيَّنُ على الطلبة أن يتعلَّموا النَّحوَ، فإنَّ تعلُّمَه فرضُ كِفايةٍ، وأن يُمرِّنوا ألسنتَهم، وأن يُمرِّنوا أقلامَهم عليه حتى لا تسوءَ سُمعتُهم بين النَّاس، لأنَّ كثيرًا منهم لا يعرفون عن الإعرابِ شيئًا.

وعلمُ النَّحوِ سهلٌ صعبٌ، فهو في أوَّلِ ابتدائِه صعبٌ، لكنَّ الإنسانَ إذا فَهِمَ قواعدَه صار سهلًا، ويسيرًا عليه، ولهذا يُقَالُ: «**إنَّ النَّحوَ بابُه حديدٌ، وداخلُه قصبٌ**»، فهو سهلٌ، لكنَّ بابَه حديدٌ، فإذا دخلتَ مِن هذا الباب، فلن يبقى أمامَك شيءٌ يشقُّ عليك، لكن ادخل البابَ ولاتيأس.

وممَّا يُسَهِّلُ عِلمَ النَّحو أنَّك تجدُ تمارينَه في كلِّ ما تنطقُ به، فكُلُّ كلمةٍ تقولُها، أو تسمعُها، فهي تمرينٌ على النَّحو، يعني لا يحتاجُ إلى تكلُّفِ أمثلةٍ، فهو تمرينٌ في نُطقِك، وفي قراءتِك، وفي كتابتِك، ولذلك لا يكونُ صعبًا على مَنْ أراده بجِدٍّ.

ثانيًا: يُعِينُ على فَهم الكتابِ والسُّنَّةِ، إذ يُعْرَفُ به الفاعلُ مِن المفعول به، ويُعينُ على معرفة المعنى، فكَم مِن آيةٍ اختلف إعرابُها، واختلف المعنى بإعرابِها، فمثلًا قولُه تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة:٦]، أو ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ هنا اختلف المعنى باختلافِ الإعرابِ، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١] أو ﴿وَالأَرحَامِ﴾، فيختلفُ المعنى كذلك.

فأنت إذا فَهِمْتَ النَّحوَ أَعانك على فَهْمِ المعنى، حتى تُنزِّلَ الآياتِ والأحاديثَ على المُراد بها، وكم مِن آيةٍ ظهر معناها، وكم مِن حديثٍ ظهر معناه، بواسطة عِلمِ النَّحو.

ثالثًا: إحياءُ اللغةِ العربيَّـة الفصحى، ولا شكَّ أنَّ إحياءَ اللغة العربيَّة الفصحى، وانتشارَها بين النَّاس يؤدِّي إلى أن يَسْهُلَ فَهْمُ الكتاب والسُّنَّةِ على كثيرٍ من النَّاس، وبهذا نعلمُ أنَّ مَنْ قام بِنَشْرِ اللغات غيرِ العربيَّة بين العامَّة، فَقَد جَنَى على نفسِه، وعلى لغتِه، وعلى مَنْ مكَّنه، أو علَّمه تلك اللغةَ، نسمعُ أنَّ مِن سُفهائِنا مَن يُعَلِّمُ صِبيانَه بعض الكلمات غير العربية، كَبَديلٍ للعربية الفصحى المستعملة بين النَّاس.

رابعًا: يُعينُ على الإصغاءِ إلى المتكلِّم؛ فإنَّ المتكلِّمَ إذا كان ممَّن يلحنُ في كلامِه -لاسِيَّما عند مَنْ يعرفُ اللغةَ العربيَّةَ الأصيلةَ-، فإنَّ السَّمعَ يَمُجُّهُ ويستثقلُه، وأمَّا مَنْ لم يعرف اللغةَ العربيَّةَ، فهو لا يهتمُّ بهذا، ولا يعرفُه.

فالنَّحو فيه فوائدُ عظيمةٌ، ولذلك يقولون: «**إنَّ النَّحوَ في الكلامِ كالمِلحِ في الطَّعامِ**»[١]، بمعنى أنَّه يُحسِّنُه ويُجمِّلُه، بل هو أشدُّ من المِلح في الطَّعامِ، لأنَّه لا بُدَّ مِن معرفته لكُلِّ إنسانٍ يريدُ أن يُقِيمَ لسانَه على وَفْقِ كلامِ الله، وكلامِ رسولهِ صلى الله عليه وسلم.

فلهذا أقول: إنَّ تعلُّمَ اللغةِ العربيَّةِ يؤدِّي إلى سهولة التَّخاطُب بها، والتَّخاطبُ بها يُقوِّي الإنسانَ على معرفة الكتابِ والسُّنَّة.

---

(١) المنتظم (٥/ ١٦٠).

وعلمُ النَّحو إنَّما احتاج النَّاسُ إليه حين بدأ اللسانُ يختلفُ، ويُقَالُ: إنَّ أوَّلَ مَن ابتكره أبو الأسود الدُّؤَليُّ(١) في زَمَن أميرِ المؤمنين عليِّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينما دخل على ابنتِه، وهي مضطجعةٌ على فراشِها، تنظرُ إلى السَّماءِ، وإلى المصابيح في الدُّجَى، فقالت: (**يا أَبَتِ ما أَحْسَنُ السَّماءِ؟**) فأجابها: نجومُها. وجوابُه صحيحٌ، لأنَّ قولَها: (**ما أحسنُ السَّماءِ؟**) يعني: أيُّ شيءٍ أحسنُ في السَّماء؟ لأنَّ (**ما**) مبتدأٌ، و(**أَحْسَنُ**) خبرُ المبتدأ، قال: نُجومُها. وهي لا تريدُ هذا، بل تريدُ أن تتعجَّبَ مِن حُسنِ السَّماءِ، فقالت: لستُ أريدُ هذا، أنا أريدُ أن أتعجَّبَ مِن حُسْنِها، قال: (**يا بُنَيَّة، إِذَنْ فافتحي فَاكِ، وقولي: ما أحسنَ السَّماءَ**)، لأنَّها إذا قالت: (**ما أحسنَ السَّماءَ**)، صارت الجملةُ جملةَ تعجُّبٍ، وهذا هو المرادُ، وهذه الجملةُ يجوزُ فيها أن تقولَ: (**مَا أَحْسَنُ السَّماءِ؟**)، ويجوزُ أن تقولَ: (**مَا أَحْسَنَ السَّماءَ**)، ويجوزُ أن تقولَ: (**مَا أَحْسَنَ السَّماءُ**)، فكُلُّ ذلك جائزٌ، لكن لكُلِّ جملةٍ معنًى.

فالأُولى: (**مَا أَحْسَنُ السَّماءِ**)، هذا استفهامٌ عن الأحسنِ فيها.

والثانية: (**مَا أَحْسَنَ السَّماءَ**)، هذا تعجُّبٌ مِن حسنِها.

والثالثة: (**ما أَحْسَنَ السَّماءُ**)، يعني: ما كانت حَسَنةً، أو ما أَحْسَنَت، يعني: (**ما أَمْطَرَتْ**) مثلًا، بناءً على المجاز، فالمعنى اختلف باختلافِ الإعرابِ، فذهب أبو الأسود الدُّؤليُّ إلى عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأخبره الخبرَ -يعني-

---

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني، واضع علم النحو، كان معدودًا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان، سكن البصرة في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وولي إمارتها في أيام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، توفي سنة (٦٩ هـ). انظر الأعلام للزركلي (٣/ ٢٣٦).

وكأنَّه يقولُ: أَدْرِكِ النَّاسَ لا يفسد لسانُهم. فوضع له شيئًا مِن القواعد، وقال له: «**انْحُ هذا النَّحوَ**»[١]. فسُمِّيَ علْمَ النَّحو، ويُقَالُ: إنَّ أَبَا الأسود الدؤليَّ وضع بابَ التَّعجُّب بناءً على جوابِ ابنتِه.

وعِلمُ النَّحو، وعِلمُ الصَّرْفِ صِنوانِ، يُكمِّلُ أحدُهما الآخرَ، لكن النَّاسُ إلى عِلمِ النَّحو أحوجُ منهم إلى عِلم الصَّرف، لأنَّ عِلمَ النَّحو هو الذي تتغيَّرُ به الكلماتُ كثيرًا، أمَّا عِلمُ الصَّرف، فإنَّ الكلمةَ تبقى على ما هي عليه في اللغة، لا تتغيَّرُ، سواء كانت فاعلًا، أم مفعولًا، أم مجرورًا، لكن عِلم النَّحو هو الذي يَكثُرُ فيه التَّغيير، ولهذا كانت حاجةُ النَّاس إليه أعظمَ مِن حاجتِهم إلى علم الصَّرف، وهم محتاجون إلى هذا، وإلى هذا، لكن لِكلٍّ دَرَجَاتٌ.

وقد كان هذا العِلمُ عِلمًا مستقلًّا، وبدأ العلماءُ يُصنِّفون فيه، ما بين صغيرٍ وكبيرٍ، ومنظومٍ ومنثورٍ، وانقسم النَّاسُ إلى فريقَيْن: بصريِّين، وزعيمُهم سيبويه[٢]، وكوفيين وزعيمُهم الكِسَائِي[٣]، وصار هؤلاء وهؤلاء كَفَرَسَيْ رِهَانٍ، ومعلومٌ أنَّ المصارعةَ إذا دخلت أيَّ فنٍّ، فلا بُدَّ أن يَنْمُوَ بسرعةٍ وبقوةٍ، ولهذا كثرت كتبُ النَّحوِ، والأخذ والرَّد في النَّحو، وكثرت المناظراتُ النَّحويَّة، فانتشر هذا العلمُ، وصار له أتباعٌ، كما له أئمةٌ وشيوخٌ، ومِن أحسن ما أُلِّف في

---

(١) هذه الحكاية ذكرها السيرافي في أخبار النحويين البصريين (ص:١٥)، وابن الأنباري في نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص:٢١) وغيرهما.

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قُنبَر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه إمام النحاة، وأول مَن بَسَط عِلم النحو، توفي سنة (١٨٠هـ). الأعلام (٥/ ٨١).

(٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمامٌ في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة، توفي سنة (١٨٩هـ). الأعلام (٤/ ٢٨٣).

هذه الكُتب المتوسِّطةِ هذه الألفيَّة، وهي ألفيَّةٌ مختصرةٌ وجامعةٌ وسَلِسةٌ وسهلةُ الحفظِ، لذلك هي خيرُ ما اختير في هذا الباب، وهاتان المدرستان -أعني مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة- لكُلٍّ منهما نظراتٌ في عِلْم النَّحو.

وغالبُ ما يذهبُ إليه البصريون التَّقعيدُ، والحفاظُ على القواعد، وأمَّا الكوفيون، فهم أسهلُ منهم في هذا الباب، وأنا إلى رأيهم أَمْيَلُ منِّي إلى رأي البصريين.

والقاعدة عندي: إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألةٍ فَأَتْبَع الأسهلَ -الذي ليس بالتَّعقيد- فإنَّه أسهلُ، لأنَّ هذا ليس أمرًا شرعيًّا يثبتُ بالأدلة الشرعيَّة، حتى ننظرَ ونتعبَ، فما دام هذا جائزًا عند جماعةٍ من العلماء، هُم أئمةٌ فلنتبعه.

وتتبُّعُ الرُّخَصِ في هذا البابِ جائزٌ، ولا حرجَ فيه، لأنَّ تتبُّعَها في هذا الباب أسهلُ.

وسَيَمُرُّ بنا -إن شاء اللهُ تعالى- مسائلُ كثيرةٌ نجدُ أنَّ البصريين فيها متشددون، وأنَّ الكوفيين متساهلون.

والمؤلِّف: هو محمَّد بنُ عبدِ الله بنِ مالكٍ، الأندلسيُّ مولدًا، الدمشقيُّ مَوطنًا ووفاةً، لأنَّه سَكَن دمشقَ، ومات بها -رحمه الله-.

وهذا الرَّجلُ عالمٌ من علماءِ النَّحوِ، بل مِن أئمةِ النَّحوِ، وكان -رحمه الله- محبًّا للعلم ونَشْرِه، لكنَّه -كما قيل عنه- لم يكن له طلابٌ كثيرون، وكان يخرجُ عند بابهِ ويقولُ: «أيُّها النَّاسُ مَنْ أراد أن يتعلَّمَ النَّحوَ فَلْيَأْتِ»، ولكن لم يتعلَّم عنده

من النَّاس إلَّا قليلٌ، ولكن لو لم يكن ممَّن تعلَّم عنده إلَّا النَّوويّ[١] -رحمه الله- لكفى، فإنَّه من تلاميذِه حتَّى قيل: إنَّه هو المراد بقوله في الألفيَّة: (**وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا**)، والله أعلمُ بصحَّة ذلك.

ونسألُ اللهَ -سبحانه وتعالى- التَّوفيقَ والصَّوابَ والسَّدادَ.

***

(١) هو يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعيّ، أبو زكريا، محيي الدِّين، علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نَوا، وإليها نِسبتُه، توفي سنة (٦٧٦هـ). انظر الأعلام للزِّركلي (٨/ ١٤٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله تعالى-:

١- قَالَ مُـحَمَّدٌ هُـوَ ابْـنُ مَالِـكِ: أَحْمَـدُ رَبِّي اللهَ خَـيْرَ مَالِـكِ

٢- مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِـيِّ الْـمُصْطَفَى وَآلِـهِ الـمُسْتَكْمِلِينَ الشَّـرَفَا

الشَّـرحُ

قوله: «قَالَ مُحَمَّدٌ»: القولُ لا بُدَّ له مِن قائلٍ ومقولٍ، فالقائلُ هنا صرَّح به المؤلِّفُ فقال: (قَالَ مُحَمَّدٌ)، والمقولُ هو كُلُّ الألفيَّة، ولهذا نقولُ في الإعراب: (قَالَ): فِعلٌ ماضٍ، و(مُحَمَّدٌ): فاعلٌ، وجملةُ: (أَحْمَدُ رَبِّي) إلى آخر ألفيَّته، أي: إلى قوله:

وَآلِـهِ الغُـرِّ الكِـرَامِ الـبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ الـمُنْتَخَبِينَ الـخِيَرَهْ

كُلُّ هذا جملةٌ واحدةٌ، تُعتبرُ مقولَ القولِ في محلِّ نصب. وبعضُهم يقولُ: لا، بل جملةُ (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) هذه الجملةُ الأولى مقولُ القولِ، وجملةُ (وَأَسْتَعِينُ اللهَ) معطوفةٌ على جملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) في مَوضِع نصبٍ مقولُ القولِ، وهكذا كُلُّ جملةٍ تُعْطَفُ على الجملةِ الأولى، وهذا عندي أحسنُ، لأنَّ الإنسانَ يستحضرُ أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ عندَ كُلِّ جملةٍ قولًا، وأمَّا هذه فكأنَّه شيءٌ لَفَّهُ في مِنديلٍ، ووضع عليه خَتمًا، وقال: أقولُ هذا الذي في المِنْدِيل. فكونُنا نستحضرُ أنَّه يقولُ كُلَّ قولٍ عند كُلِّ جملةٍ أحسنُ.

قوله: «هُوَ ابْنُ مَالِكِ»: لـمَّا كان (مُحَمَّدٌ) عَلَمًا، لكنَّ المسمَّى به كثيرون، بَيَّنه بقولِه: (هُوَ ابْنُ مَالِكِ)، فالجُملةُ بيانٌ لقوله: (مُحَمَّدٌ) في محلِّ نصبٍ على الحَالِ، يعني مُبَيِّنًا بأنَّه ابنُ مالكٍ.

ومالكٌ هو اسمُ جدِّه، لكنَّه اشتهر به، واسمُ أبيه (عبدُ الله)، ويجوزُ للإنسانِ أن ينتسبَ إلى مَن اشتهر به، مع العلم بأبيه الأدنى، كما قال النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- في غزوة ثَقِيف: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ»[1]. مع أنَّه -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- ابنُ عبدِالله، لكنَّه قال: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ»، لأنَّ جدَّه عبدَ المطلبِ أشهرُ مِن أبيه عبدالله، فهنا ابنُ مالكٍ اشتهر بهذا الاسم (**محمَّد بن مالك**)، وإلَّا فهو **محمَّدُ بن عبد الله**.

قوله: «أَحْمَدُ»: فِعلٌ مضارعٌ يدلُّ على التَّجدُّدِ، فهو أتى بالجُملةِ الفعليَّةِ، لأنَّ الحمدَ فِعلٌ يُحْدِثُه الإنسانُ بلسانِه، والنِّعَمُ كثيرةٌ تتجدَّدُ، وكُلُّ نعمةٍ تحتاجُ إلى حَمْدٍ.

والحمدُ هو **وصفُ المَحمودِ بالكمالِ مع المحبَّةِ والتَّعظيمِ**، فقولنا: (**وصفُ المحمودِ بالكمال**) خرج به الذَّمُّ الذي هو مُقابلُ المدحِ، وقولنا: (**مع المحبَّة والتَّعظيم**) خرج به المدحُ، لأنَّ المدحَ قد يَقْتَرِنُ به الحبُّ والتَّعظيمُ، وقد لا يقترنُ به، فمَنْ مَدَحَ مَلِكًا مِن المُلوك لينالَ منه جائزةً، فإنَّ هذا لا يكونُ حمدًا، إلَّا إذا كان في قلب المادحِ حُبٌّ وتعظيمٌ لهذا المَلِك، أمَّا إذا كان لا يحبُّ المَلكَ، ولا يُعَظِّمُه، لكن اضطُرَّ إلى مدحِه ليأخذَ مِن جائزتِه، فهذا لا يُسَمَّى حمدًا، إنَّما يُسَمَّى مدحًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦).

وقد ذكر ابنُ القيِّم[(١)] -رحمه اللهُ- في كتابه (**بدائع الفوائد**)[(٢)] -الذي هو اسمٌ على مُسَمَّى- بحثًا عظيمًا عن الفَرق بين الحمدِ والمدحِ، وقال: كان شيخُنا -يقصدُ ابنَ تَيميةَ[(٣)] رحمه الله- إذا تكلَّم في هذا البابِ أتى بالعَجَبِ العُجاب، ولكنَّه كما قيل:

تَـأَلَّقَ الـبَرْقُ نَجْـدِيًّا فَقُلْـتُ لَـه: يَا أَيُّهَا البَرْقُ إِنِّي عَنْكَ مَشْـغُولُ[(٤)]

أي إنَّه -رحمه الله- مشغولٌ عن مَباحثِ النَّحو، وما يتعلَّقُ به بأمورٍ أَهَمَّ، بمُجادلة الفلاسفة والمتكلِّمين والمَنْطِقِيِّين وغيرِهم.

وقد جرى بينه، وبين أبي حَيَّانَ[(٥)] -الإمام المشهور في النَّحو- في مِصْرَ

(١) هو العلَّامة الحافظ شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أبي بكربن أيوب بن سعد بن حُرَيز الزَّرْعيشم الدمشقي، ابن قَيِّم الـجَوْزِيَّة ولد في (٦٩١هـ)، وتوفي عام (٧٥١هـ) تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا، ترجم له الكثيرون.
انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) لابن رجب رحمه الله (٥/ ١٧٠)، (الدرر الكامنة) لابن حجر العسقلاني رحمه الله (٤/ ٢١)، (البدر الطالع) للشوكاني رحمه الله (٢/ ١٤٣)، وغيرهم.

(٢) بدائع الفوائد لابن القيِّم (١/ ٩٩، ٢/ ٨١).

(٣) هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الخضر بن محمد بن تيمية الحرّاني، ثم الدِّمشقي، ولد في (٦٦١هـ)، وتوفي عام(٧٢٨هـ)، تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه وأدخله فسيح جناته وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا، وقد أُفردت في ترجمته كتب ورسائل عديدة.
انظر: (الذَّيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب رحمه الله (٤/ ٤٩١)، و(تذكرة الحفاظ) للذَّهبي رحمه الله (٤/ ١٤٩٦)، و(الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) لابن حجر رحمه الله (١/ ١٤٤).

(٤) بدائع الفوائد (١/ ١١٦).

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الغِرناطي الأندلسي الجِيَّاني النِّفْزي، أثير الدين، أبو حيان، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، وُلد في إحدى جهات غِرناطة، ورحل إلى مَالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وتوفي فيها سنة (٧٤٥هـ) بعد أن

مُناظرةٌ في مَسائلَ نحويَّةٍ، وكان أبو حيَّان يُعظِّمُهُ ويُجِلُّه، وقال فيه قصيدةً عَصْماء يمدحُه فيها، ومنها:

قَامَ ابْنُ تَيْمِيـةٍ فِي نَصْـرِ شِـرْعَتِنَا   مَقَـامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرُ[١]

و(سَيِّدِ تَيْمٍ) هو أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعِصيانُ مُضَرَ في الرِّدَّة.

ولَمَّا قَدِم شيخُ الإسلامِ إلى مصرَ، وجَرَت بَيْنَه، وبَيْنَ أبي حَيَّان مُنَاظرةٌ في النَّحو، واحتجَّ أبو حيَّان على شيخ الإسلام بما في كتاب سيبويه، وقال: إنَّ ما ذَكَرْتَهُ مخالفٌ لما في الكتاب. فقال: أيُّ كتابٍ؟ قال: كتابُ سيبويه. قال: وهَلْ سيبويه نبيُّ النَّحو حتى يَجِبَ علينا اتِّباعُه؟ لقد غَلِطَ سيبويه في كتابه في أكثرَ مِن ثمانين موضعًا لا تعرفُها، لا أنتَ، ولا سيبويه، فَحَمِيَ الرجلُ وغَضِبَ، وهَجَاهُ بقصيدةٍ لا قُرُونَ لها، ولا آذانَ، فهو هَجَاهُ، لأنَّه تكلَّم عليه هذا الكلامَ[٢].

قوله: «اللهَ»: هذا عطفُ بَيانٍ، يُبَيِّنُ مَنْ ربُّه، وهو الله، و(اللهُ) هو المَألُوه، أي المعبودُ حُبًّا وتعظيمًا، والرَّبُّ-في الأصلِ- كُلُّ متصرِّفٍ في شيءٍ، ولهذا يُقَالُ لمَالِك الدَّابَّةِ: (رَبُّ الدَّابَّة)، ولمَالِك الدَّار: (رَبُّ الدَّارِ)، لكنَّ(الرَّبَّ) الذي هو اللهُ -عزَّ وجلَّ- نقولُ في تفسيره: (الخالقُ المالكُ المُدبِّرُ)، والمُلْكُ المُطلَقُ لا يكونُ إلَّا لله، والخَلقُ المُطلَقُ لا يكونُ إلَّا لله، والتَّدبيرُ المُطلَقُ لا يكونُ إلَّا لله، فما أُضِيفَ إلى المخلوقِ مِن الخَلْق، فليس خَلْقًا حقيقةً، وإنَّما هو تغييرٌ، ففي

= كف بصره. الأعلام (٧/ ١٥٢).

(١) انظر هذا البيت، وما بعده، والقصة بكاملها في نَفْح الطِّيب للمُقري (٢/ ٥٧٨).

(٢) انظر الرد الوافر، لابن ناصر الدين (ص:٦٥)، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر (١/ ١٧٨).

الحديث يُقَالُ للمُصوِّرين: «أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»[1]. وهل خَلَقُوا؟

الجواب: لا، بل حَوَّلوا الشيءَ مِن شيءٍ إلى آخرَ.

وأمَّا الإيجادُ، فهذا لا يكونَ إلَّا لله، فالخَلْقُ المضافُ إلى المخلوقِ ليس خَلقًا حقيقةً، وإنَّما هو تغييرٌ وتحويلٌ فقط، حوَّله مِن شيءٍ إلى آخرَ.

كذلك المُلْكُ، فالمُلْكُ الحقيقيُّ لله، والمِلكُ المضافُ للمخلوقِ ليس هو مِلكًا مطلقًا، بل هو مِلكٌ قاصرٌ في شمولِه، وقاصرٌ في تصريفِه، قاصرٌ في شمولِه، لأنَّ المالِكَ مِن الخَلقِ لا يملكُ إلَّا ما تحت يَدِه، وما عند غيرِه ليس له، وكذلك أيضًا في تصريفِه، إذ إنَّ المالكَ لا يملكُ التَّصرُّفَ على ما يريدُ في كُلِّ شيءٍ، بل على حسب ما شرعه اللهُ -عزَّ وجلَّ-.

وقوله: «خَيْرَ»: حالٌ مِن (الله).

و«مَالِكِ»: مُدبِّر ومتصرِّف، فهذه مِن مُتعلّقات الرُّبوبيَّة، يعني أنَّه -سبحانه وتعالى- خيرُ مَنْ مَلَكَ، حتَّى فيما يُصِيبُ العبدَ من المصائبِ والنَّكبات، فهي خيرٌ، كما قال النَّبيُّ -عليه الصلاةُ والسَّلامُ-: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»[2].

وبين (مَالِكِ) الأولى، و(مَالِكِ) الثَّانية مِن عِلم البَديع ما يُسَمَّى بالجِناس

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب عذاب المصوِّرين يوم القيامة، رقم (٥٩٥١)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير، رقم (٢٩٩٩).

التَّامِّ، لأنَّ الكلمتَيْن اتفقتا في اللفظ، واختلفتا في المعنى، فالأُولى: (ابْنُ مَالِكِ) عَلَمٌ، والثَّانية: صفةٌ، فاللهُ -تبارك وتعالى- خيرُ مالكٍ، وهو خيرُ حاكمٍ، وهو خيرُ راحمٍ، إلى آخر صفاتِهِ -تبارك وتعالى-.

وكان الأَوْلَى أن يقولَ: (أَحْمَدُ اللهَ رَبِّي)، لأنَّ كلمة (الله) هي العَلَمُ الذي لا يُسمَّى به غيرُ الله، وهو الذي تَتْبَعُه جميعُ الصفاتِ، وجميعُ الأسماءِ، قال اللهُ تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:١-٢]، لكنَّه بدأ بالربوبيَّة، لأنَّ المقامَ مقامُ استعانةٍ، والاستعانةُ تتعلَّقُ بالربوبيَّة أكثر مِن الأُلوهيَّة، أو يُقَالُ: قَدَّمَ ذلك لضِيق النَّظم، لأنَّ ضِيقَ النَّظمِ يجعلُ الإنسانَ يُقدِّمُ ما هو أولى بالتَّأخير، والعكس.

قوله: «مُصَلِّيًا»: حالٌ مِن فاعِلِ (أَحْمَدُ)، يعني: أحمدُ اللهَ حالَ كوني مُصلِّيًا على النَّبِيِّ، أي: سائلًا اللهَ -عزَّ وجلَّ- أن يصلِّيَ عليه.

وهنا يَرِدُ علينا إشكالٌ: كيف يقولُ: (أَحْمَدُ) وهو يصلِّي، لأنَّ الحمدَ متعلِّقٌ باللسان، والصلاةَ متعلِّقةٌ باللسان، وهل يمكنُ لإنسانٍ أن يتكلَّمَ بجملتَيْن في آنٍ واحدٍ؟

والجواب: لا يمكنُ، لأنَّه إذا صار يَحمدُ، فلا يصلِّي، وإن صار يصلِّي، فلا يَحمدُ، إذَنْ الإشكالُ: كيف صحَّ أن يقولَ: (أحمدُ رَبِّي اللهَ مُصَلِّيًا)، أي حال كوني مُصلِّيًا، مع أنَّه لا يمكنُ لإنسانٍ أن ينطقَ بجملتين في آنٍ واحدٍ؟

يقولون: إنَّ هذه الحالَ مَنْوِيَّةٌ، يعني: (**أحمدُ ربِّي نَاوِيًا أن أُصلِّيَ على الرسول ﷺ**)، قالوا: لا تصحُّ الحالُ مَنْوِيَّةً، لأنَّ الإنسانَ لو نوى أن يصلِّيَ، ولم

يُصَلِّ ما صلَّى، ولو صار مُصَلِّيًا فيتناقض، قالوا: إِذَنْ هي حالٌ مُقَدَّرةٌ، مِثل قولِه تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾ [الحجر:٤٦]، والأمنُ بعدَ الدخولِ، لكنَّها مُقَدَّرةٌ، وتقديرُ كُلِّ شيءٍ بِحَسَبِه، فهي مُقَدَّرةٌ، وصارت صفةً له حالَ حَمْدِه، لأنَّها مقترنةٌ بالحمدِ، بمعنى أنَّه مِن يوم حمدِه لله سيُصلِّي.

وعلى كُلِّ حالٍ، المعنى واضحٌ، فهو يريدُ -رحمه الله- أن يجمعَ بين الحمدِ لله، وبين الصَّلاة على رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم-.

وصَلاةُ الله على نبيِّه هي ثناؤه عليه في الملأ الأعلى(١)، وليست الصلاةُ مِن الله هي الرحمة -كما زعم بعضُ العلماءِ- بل الصَّلاةُ أخَصُّ من الرحمة، والدليلُ على التباينِ بينهما قولُه سبحانه وتعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ [البقرة:١٥٧]، حيث قال: ﴿صَلَوَٰتٞ﴾، ﴿وَرَحۡمَةٞ﴾، والأصلُ في العطفِ المُغايرةُ.

وعلى هذا فنقول: الصَّلاةُ أَخَصُّ مِن الرحمة، ولو كانت الصلاةُ هي الرحمة لجازَ أن نُصلِّيَ على كُلِّ واحدٍ، كما جاز أن نترحَّمَ على كُلِّ واحدٍ، ومعروفٌ أنَّ الصَّلاةَ على غيرِ الأنبياءِ لا تجوزُ إلَّا تَبَعًا، أو لسببٍ، إلَّا تبعًا كما في قوله: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»(٢). أو لسببٍ، كما في قوله تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ﴾ [التوبة:١٠٣]، وأمَّا أن تُتَّخذَ شعارًا لشخصٍ مُعَيَّنٍ سوى الأنبياءِ، فإنَّ ذلك لا يجوزُ.

---

(١) قاله أبو العالية -رحمه الله- وأخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا بصيغة الجزم في كتاب تفسير القرآن، سورة الأحزاب، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾.

(٢) جزءٌ من حديث صفة الصلاة على النَّبيِّ ﷺ في التشهد الأخير في الصلاة، أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، بابٌ، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النَّبيِّ ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦).

قوله: «النَّبيِّ»: قيل: إنَّ أصلَه(النَّبيء) بالهمزة، لكنَّه سُهِّل، وجُعِلَت الهمزةُ ياءً، وأُدْغِمَتْ في الياء الأُولى، وأنَّه مأخوذٌ مِن(النَّبأ) وهو الخبَر، لأنَّ النَّبيَّ مُنْبأٌ مُنْبِئٌ، فهو مُنْبَأٌ مِن قِبَلِ الله، ومُنْبِئٌ للخَلْقِ عن الله، وقيل: إنَّ(النَّبيَّ) ليس به تسهيلٌ، وأنَّه مأخوذٌ مِن (النَّبْوَة) وهي الارتفاع، وذلك لارتفاع رُتبةِ النَّبيِّ.

والصحيحُ أنَّه مأخوذٌ مِن هذا، ومِن هذا، فهو لفظٌ مشتركٌ بين المعنيَيْن، والوَصفان صالحان للنَّبيِّ، فهو -عليه الصلاة والسَّلام- مُنْبِئٌ ومُنْبأٌ، وعالي الرُّتبة.

قوله: «المُصْطَفَى»: أصلُها: (المُصْتَفَى) فالطَّاءُ أصلُها تاءٌ، لكن القاعدة في اللغةِ العربيَّةِ أنَّه إذا اجتمعت التَّاءُ والصادُ قُلِبَت التَّاءُ طاءً، وهو مأخوذٌ من الصفوة، فـ(المُصْطَفَى) أي: المُختار، لكن المُختار ممَّن؟ الجواب: مِن الأنبياءِ، لأنَّ الأنبياءَ مختارون مِن المؤمنين، والأنبياءُ أنفسُهم منهم مَن اختاره اللهُ، مثل أُولي العَزم الخمسة، وهم: محمَّد وإبراهيم وموسى ونوح وعيسى -عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ-، وهم مذكورون في كتاب الله في موضعين: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]، وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى:١٣]، فهو ﷺ من المُصْطَفَيْن، فقد اصطفاه اللهُ على جميعِ الرُّسلِ، بل على جميعِ الخلقِ كما قال الناظم:

وَأَفْضَلُ الـخَلْقِ عَلَى الإِطْـلَاقِ   نَبِيُّنَـا، فَمِـلْ عَـنِ الشِّـقَاقِ(١)

(١) البيت لبرهان الدين إبراهيم اللقاني، في منظومة جوهرة التوحيد.

ومِمَّا يدلُّ على اصطفائِه أنَّ اللهَ -تباركَ وتعالَى- خصَّه بهذه الرسالةِ العظيمةِ التي لا يُوجَدُ في الرسالاتِ مِثْلُها، وهذا دليلٌ على اصطفائِهِ لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤].

قوله: «آلِهِ»: المراد بها هنا: أتباعه على دِينه، لأنَّ (**الآلَ**) -على القول الرَّاجح- إن قُرِنَت بالأتباع، فالمرادُ بها المؤمنون مِن قرابتِه، وإن أُفْرِدَت، فالمرادُ بها أتباعُه على دِينه، كما في قوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ**»[1].

وفي قول القائل: (**اللَّهُمَّ صَلِّ على محمَّدٍ، وعلى آلِه وأصحابِهِ وأتباعِه**)، المرادُ المؤمنون من قرابته، هذا هو الصحيحُ، ولا يتمُّ المعنى إلَّا بذلك، وأمَّا مَنْ حمل (**الآل**) على الأتباع مطلقًا، أو على المؤمنين مِن أقاربه مطلقًا، ففي قولِه نظرٌ، لكن الذي يظهرُ من سياقِ المؤلِّفِ أنَّ المرادَ بـ(**آلِهِ**) قرابتُه المؤمنون؛ لقوله: (**المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا**)، لكن قد يُقَالُ: هذه الأمَّةُ أيضًا مُستكملةٌ للشَّرفِ بالنسبة للأمم الآخرين، وإن كان بعضُ الأمَّةِ أفضلَ مِن بعضٍ، فإِذَنْ نأخذُ بالعمومِ.

قوله: «المُسْتَكْمِلِينَ»: أي: الطالبين للكمال، كـ(مُستَغْفِر): طالِبٌ للمغفرة، فهم طالبون للكمال، وقد نالوه لقوله: (**الشُّرَفَا**).

وقيل: (**المُسْتَكْمِلِينَ**) السِّين والتَّاء زائدتان للمبالغة، فمعنى (**المُسْتَكْمِلِينَ**) أي: الكاملين، فيصيرون على هذا كاملين بأنفسِهم، فهم أَكْمَلُوا الشَّرفَ في أخلاقِهم، وفي عباداتِهم، وفي معاملاتِهم، فإنَّ الشَّرفَ والسِّيادةَ لأتباعِ النَّبِيِّ

(١) جزءٌ من حديث صفة الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ في التشهد الأخير في الصلاة، أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، بابٌ، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦).

ﷺ، وإذا كانوا مِن قرابته نالوا شَرَفَيْن: شَرَفَ الإيمانِ، وشَرَفَ النَّسبِ، والقرابةِ من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

قوله: «الشَّرَفَا»: ويجوزُ (الشُّرَفَا)، فإن قلنا: (الشُّرَفَا) جمعُ (شريف) صارت صفةً لـ(آل)، وإن قلنا: (الشَّرَفَا) مُفْرَد؛ صارت مفعولًا به لـ(المُسْتكْمِلِينَ).

* * *

٣- وَأَسْـــــتَعِيْنُ اللهَ فِي أَلْفِيَّـــــهْ مَقَاصِـدُ النَّحْـوِ بِهَـا مَــحْوِيَّهْ

الشَّــرحُ

قوله: «وَأَسْتَعِيْنُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ»: هنا أَظْهَرَ في موضع الإضمارِ، ولم يقل: (وَأَسْتَعِينُهُ فِي أَلْفِيَّهْ)، لأسبابٍ ثلاثة:

السَّبب الأوَّل: أنَّ بابَ الدعاءِ ينبغي فيه البسطُ.

السَّبب الثَّاني: لـمَّا طال الفصلُ بين قوله: (أَحْمَدُ رَبِّي)، (وَأَسْتَعِينُ اللهَ)، حَسُنَ أن يُظْهِرَ في موضعِ الإضمار.

السَّبب الثَّالث: أنَّه لـمَّا قال: (مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ)، فلو قال: (وَأَسْتَعِينُهُ)، لتوهَّمَ الواهمُ أنَّه يستعينُ بالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

فلهذه الأسباب الثلاثة أَظْهَرَ -رحمه الله- فقال: (وَأَسْتَعِينُ اللهَ)، ولم يقل: (أَسْتَعِيْنُهُ)، ومعنى (أَسْتَعِينُ): أطلبُ العونَ، كقول القائل: (أستغفرُ الله)، يعني: أطلبُ المغفرة.

وما ذهب إليه المؤلِّفُ -رحمه الله- من بدءِ العملِ بهذه الألفيَّة، مع استعانة الله مطابقٌ تمام المطابقة لقول النَّبِيِّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجِزْ»[1]. فالمؤلِّفُ -بِهِمَّتِه العُليا لِنَظم الألفيَّة- حَرَصَ على ما ينفعه، ولكنَّه لم يقتصر على ذلك، بل قال: (وَأَسْتَعِينُ اللهَ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدَر، باب في الأمر بالقُوَّة وترك العَجْز، رقم (٢٦٦٤).

فِي أَلْفِيَّهْ)، ومَن استعان بالله ملتجئًا إليه صادقًا في قصدِه، فإنَّ اللهَ تعالى: يُعِينه، فإذا كان -سبحانه وتعالى- أمر بمعونة مَن استعانك، وأنت مخلوقٌ فإعانتُه مَن استعان به مِن باب أَوْلى، ولكن اصْدُقِ اللهَ بأَنَّك تستعينُه حقيقةً، وإنَّما أكثرُنَا -نسألُ اللهَ أن يعاملنا بعفوِه- يعتمدُ على ما أعطاه اللهُ مِن القُوَّة، وينسى المُعطِيَ، ورُبَّما يتكلَّمُ بكلامٍ يدلُّ على إعجابِهِ بنفسه -والعياذُ بالله-، فيقول: فعلتُ وفعلتُ وفعلتُ، إلى آخره، لكنَّ المؤمنَ حقًّا هو الذي يحرصُ على ما ينفعُه، ويقومُ بما يستطيعُ، لكن مع الاستعانةِ بالله-عزَّ وجلَّ-.

وقوله: «فِي أَلْفِيَّهْ»: أي: في نَظْمِها، وليس المرادُ مجردَ النَّظمِ، بل في نظمِها وجمعِها وسَبكِها، وجميعِ ما تحتاجُ إليه، وتقديرُ بعضِ المُقدِّرين: (في نَظمِ ألفيَّةٍ) فيه نوعٌ مِن القُصورِ، فليس مُجَرَّدَ النَّظمِ، بل حتَّى في الإتقانِ والجمعِ، وغيرِ ذلك.

وقوله: «أَلْفِيَّهْ»: نسبةٌ إلى الألْف، وهذه المنظومةُ لا تزيدُ على ألف بيتٍ إلَّا بيتَيْن فقط، والكَسْرُ عند العربِ مُغتَفرٌ، على أنَّك إذا تَأَمَّلْتَ وجدتَ أنَّها لم تَزِدْ في الحقيقةِ، لأنَّه استشهد في ضمنها ببيتٍ لغيرِه، فيسقط، وتكونُ ألفًا وواحدًا.

والبيتُ الأوَّلُ هو افتتاحُ الألفيَّة: (**قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ**) إلى الآن، لم يأتِ مقولُ القولِ، فيصدق عليها أنَّها أَلْفُ بيتٍ، لا تزيدُ ولا تنقصُ، والخَطْبُ في هذا سهلٌ، يعني: لو فرضنا أنَّها ألفٌ وخمسةٌ، أو ألفٌ وعشرةٌ، فالكسرُ دائمًا عند العرب، إمَّا أن يُجْبَرَ، وإمَّا أن يُلْغَى.

قوله: «مَقَاصِدُ»: جمعُ (مَـقْصِد)، يعني أنَّ المقصودَ من النَّحو قد حَوَتْه هذه الألفيَّةُ.

قوله: «بِهَا»: الباءُ بمعنى (في) أي مجموعةٌ فيها مقاصدُ النَّحو.

قوله: «مَحْوِيَّهْ»: أي: مجموعةٌ.

لكن كيف يسوغُ لإنسانٍ أن يُثْنِيَ على عملِه؟

نقولُ: ثناءُ الإنسانِ على عملِه -في الحقيقة- يكونُ حسب نيَّتِه، فإن أراد بذلك الفخرَ والزَّهْوَ والعُلوَّ، فهو مذمومٌ، وإن أراد بذلك نفعَ الخَلقِ، فليس بمذمومٍ، بل يكونُ هذا من الوسائلِ، وهو -رحمه الله- لم يقل هذا لأجل أن يُثْنِيَ على نفسِه، وعلى عملِه، لكنَّه أراد مِنَّا بهذا القولِ أن نُقْبِلَ على ألفيَّتِه التي فيها مقاصدُ النَّحو.

* * *

ثُمَّ بَيَّنَ أنَّ هذه الألفيَّةَ -مع شمولِها وجمعِها لمقاصد النَّحو- هي سهلةٌ، فقال:

٤- تُقَـرِّبُ الأَقْصَـى بِلَفْـظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُـطُ البَـذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْـجَزِ

الشَّــرحُ

قوله: «الأَقْصَى»: اسمُ تفضيلٍ بمعنى الأبعد، وهو يحتاجُ إلى مسافةٍ طويلةٍ، لكنَّها -أي الألفيَّة- تُقرِّبُه بلفظٍ قصيرٍ، لأنَّ الموجَزَ هو القصير، فهي تجمعُ لك شتاتَ النَّحو البعيدة، بلفظٍ قصيرٍ فتقرِّبُه، ومع كون لفظِها موجزًا، نفهمُ أنَّ عطاءَها قليلٌ، لأنَّ القليلَ لا يُعْطِي إلَّا القليلَ، فلو كان عندك وِعاءٌ صغيرٌ فيه دراهمُ تكونُ الدراهمُ التي فيه قليلةً، فحتَّى لا يفهمَ أحدٌ ذلك قال: (وَتَبْسُطُ البَذْلَ...).

قوله: «وتَبْسُطُ البَذْلَ»: يعني: تبذلُ بذلًا مُوسَّعًا، لأنَّ البسطَ بمعنى التَّوسيع، قال اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد:٢٦]، فهي تبسطُ البذلَ، أي تُوسِّعُ العطاءَ.

قوله: «بوَعْدٍ مُنْجَزِ»: يعني: تَعِدُ بالعطاء، ثُمَّ تُنجزُه بدون تأخيرٍ، بل هو مُوفًى به على وجه الإنجازِ والسُّرعةِ، فجَمَعَت بين أربع صفات:

- الصفة الأولى: تقريبُ الأقصى، أي البعيد.
- الصفة الثَّانية: الإيجازُ، فلفظُها موجَزٌ، ليس بكثيرٍ يَمَلُّ منه الإنسانُ، بحيث يقرأُ ويقرأُ، ولا يحصلُ إلَّا على فائدةٍ قليلةٍ.

- **الصفة الثَّالثة:** بَسْطُ البذلِ، أي توسيُعه، والبذلُ يعني العطاء، فهي توسُّعُ العطاءَ.
- **الصفة الرَّابعة:** الإنجازُ، فهي تُنْجِزُ ما وَعَدَتْ به، دون تأخيرٍ.

ولا يخفى ما في هذا البيت مِن الاستعارة، حيث صوَّر هذه الألفيَّةَ بحيٍّ ذي إدراكٍ، وذي عطاءٍ، وذي بَسطٍ، وذي وَعدٍ، وإلَّا فالألفيَّةُ كلماتٌ منظومةٌ، لكن هذا يسمِّيه علماءُ البلاغةِ الاستعارة، وهي أن تستعيرَ صفةَ الحيِّ ذي الشُّعور والإرادة، إلى جمادٍ لا شُعورَ له، ولا إرادة.

* * *

٥- وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

الشَّرحُ

قوله: «وَتَقْتَضِي رِضًا»: هل المعنى: تطلبُ مِنَّا أن نترضَّى على مؤلِّفها، أو المعنى: تستوجبُ الرِّضا، بمعنى أنَّ مَنْ يقرؤها يرضى عنها، بما تحتويه من المعاني، وما فيها مِن العِلم؟ الجواب: الثَّاني، فهو أقربُ.

قوله: «بِغَيْرِ سُخْطِ»: هذا مِن باب بيان أنَّ هذا الرِّضا كاملٌ، لا يصحبُه سُخطٌ، لأنَّ الرِّضا قد يُطْلَقُ، وإن كان فيه شيءٌ مِن السُّخط، فإذا قال: (بِغَيْرِ سُخْطِ) تبيَّن أنَّه رضًا تامٌّ، ليس فيه سُخطٌ.

قوله: «ابْنِ مُعْطِ»: ابنُ مُعْطٍ[1] -رحمه الله- تُوِّفي سنة (٦٢٨هـ)، والمؤلِّفُ توِّفي سنة (٦٧٢هـ)، وابنُ مُعْطٍ له ألفيَّةٌ في النَّحو، وهو معاصرٌ للمؤلِّف، لكن ألفيَّة ابنِ مُعْطٍ تنقصُ عن ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ من وجهين كما يقولون:

الوجه الأوَّل: أنَّها ليست علِى بحرٍ واحدٍ، بخلاف ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، فهي على بحرٍ واحدٍ، ومعلومٌ أنَّ القصيدةَ إن لم تكن على بحرٍ واحدٍ، فإنَّ الإنسانَ يجدُ فيها قَلَقًا.

الوجه الثَّاني: أنَّ مَعَانِيَها أَقَلُّ، بخلاف ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، فهي أكثرُ جمعًا للمسائلِ، وأَسلسُ في اللفظ.

---

(١) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين، عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق، وأشهر كتبه (الدرة الألفية في علم العربية)، توفي سنة (٦٢٨هـ).

وقد رأيتُ قِطعةً مِن شرحٍ على ألفيَّة ابنِ معطٍ، وفي الحقيقة لا تَقَارُبَ ولا تَساوِيَ بين ألفيَّة ابنِ مُعْطٍ وألفيَّة ابن مالكٍ، فقولُ ابنِ مالكٍ بأنَّها فَائِقةٌ لها -يعني زائدةً عليها- صحيحٌ.

وهل يُعَدُّ هذا من باب الحسد؟ أعني: أن يَصُدَّ الإنسانُ النَّاسَ عن قراءة كُتُبِ فلانٍ وفلانٍ؟

الجواب: النِّيَّةُ هي الأصلُ، فإن كانت نيَّتُه نُصْحَ الخلقِ، فليس مِن الحسد في شيءٍ، والذي يدلُّنا على طريقٍ -ولو كان هو الذي صنعه- أحسنَ من الطريق الآخر، ناصحٌ لنا، أمَّا إن كان الغرضُ الحيلولةَ بين انتفاعِ النَّاسِ بكتب هذا الرجلِ -الذي إذا انتفعوا بكتبهِ ازداد أجرًا عند الله- فهذا مذمومٌ بلا شكٍّ.

***

٦- وَهْـوَ بِسَـبْقٍ حَـائِزٌ تَفْضِـيلَا   مُسْـتَوْجِبٌ ثَنَـائِيَ الـجَمِيلَا

الشَّــرحُ

قوله: «**وَهْوَ**»: أي ابن مُعْطٍ.

قوله: «**بِسَبْقٍ**»: الباءُ للسَّببيَّة، أي بسبب سَبْقِه لنظم ألفيَّةٍ في النَّحو، وليس المرادُ بسببِ سَبْقِه في الزَّمن، لأنَّ السَّابقَ قد يكونُ له الفضلُ، وقد لا يكونُ.

قوله: «**حَائِزٌ تَفْضِيلَا**»: أي مُدْرِكٌ للتَّفضيل بسبب سَبْقِهِ لنَظْم ألفيَّةٍ في النَّحو، ووجهُ ذلك أنَّه لـمَّا سَبَق إلى هذا فَتَح البابَ للنَّاسِ ليسيروا على مِنْوَالِه، فكان له فضلُ القُدوةِ والأُسْوَة، وهذا مِن إنصاف ابنِ مالكٍ -رحمه اللهُ-.

قوله: «**مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الـجَمِيلَا**»: أي مُستحقٌّ للثَّناء الجميل، وهل (**الجَمِيل**) صفةٌ كاشفةٌ، أو صفةٌ مقيِّدةٌ؟ **الجواب**: ينبني على الخلاف بين العلماء في: هل الثَّناءُ لا يكونُ إلَّا في الخير؟

فإن كان الثَّناءُ لا يكونُ إلَّا في الخيرِ كان قولُه: (**الجَمِيلَا**) صفةً كاشِفَةً، وإن كان الثَّناءُ يكونُ في الخيرِ والشَّرِّ، فإنَّها صفةٌ مقيِّدةٌ.

والصحيح: أنَّه يكونُ في هذا وهذا، كما في الجنازة التي مَرَّتْ فَأَثْنَوْا عليها شرًّا، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**وَجَبَتْ**»[1]. فالثَّناءُ يكونُ في الخيرِ، ويكونُ في الشَّرِّ، ما يُضَافُ إليه، وبناءً على هذا يكونُ قولُه: (**الجَمِيلَا**) صفةً مقيِّدةً، على أنَّه يمكنُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧).

أن نقولَ: حتَّى وإن كان الثَّناءُ لا يكونُ إلَّا في الخيرِ، فإنَّ (**الجَمِيلَا**) صفةٌ مُقيِّدةٌ، لأنَّ مطلقَ الثَّناءِ في الخير قد يكونُ جميلاً، وقد يكونُ دون ذلك.

إِذَنْ فابنُ معطٍ مستوجبٌ الثناءَ، لأنَّه سبَق إلى نظم الألفيَّة، وفتح البابَ للنَّاس، و: «**مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ**»[1]، و: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا...**»[2].

وقوله هذا مِن حَالِ العلماء فيما بينهم، أنَّ بعضَهم يُثْنِي على بعضٍ فيما هو أهلُه، فلا يَحُطُّ مِن قَدْرِه، ولا يُثْنِي عليه فوق قدْرِه، بل يعطيه ما هو أهله، والفضلُ بيد الله-عزَّ وجلَّ-.

لا تظنَّ أنَّك إذا أَثْنيْتَ على شخصٍ عالٍ يستحقُّ الثَّناءَ أنَّ هذا يَحُولُ بينك، وبين التَّوفيقِ، بل هذا مِن توفيقِك، فالذي قُدِّرَ لك سيأتيك، فليس كونُك تغطِّي محاسنَ النَّاسِ وفضائلَهم هو الذي يرفعُك، بل إنه لا يرفعُك، لا عند الله، ولا عند النَّاسِ، لكن الذي يرفعُك أن تُبيِّنَ الحقَّ أينما كان، ففي أيِّ مكانٍ، وفي أيِّ زمانٍ، ومِن أيِّ شخصٍ يكون الحقُّ، فيجب أن تُبيِّنَهُ، وما دُمتَ ناصحًا للأُمَّة بحقٍّ، فالواجبُ عليك أن تفرحَ إذا صدر الحقُّ منك، أو مِن غيرِك.

صحيحٌ أنَّ الإنسانَ يَوَدُّ أن يكونَ صدورُ الحقِّ مِن عندهِ، لأجْلِ أن يكونَ سابقًا بالخيراتِ، وأن يكونَ نافعًا لعبادِ الله، لكن ليس معنى ذلك أن يَحُولَ بين النَّاس، وبين الحقِّ، لأجْل أن يصرفَ وجوه النَّاسِ إليه، فهذا لا يجوزُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله، رقم (١٨٩٣).
(٢) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، رقم (١٠١٧).

والحاصلُ: أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- أثنى على ابنِ مُعْطٍ بالجميل، لسَبْقِهِ إلى هذا الطريقِ الذي فتحه للنَّاس.

وجاء السيوطيُّ[١] -بعد ابنِ مالكٍ- ونَظَم ألفيَّةً، قال فيها:

فَائِقَــةً أَلْفِيَّــةَ ابْــنِ مَالِــكِ لِكَوْنِهَـا وَاضِـحَةَ المَسَـالِكِ[٢]

وألفيَّتُه مكتوبةٌ عندي بخطي، لكنَّها في الحقيقة ما فاقت ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ، فعندما تقرؤها تجد فيها قَلَقًا، فليست بأوضحَ من ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، فلا تكادُ تَفهمُ منها شيئًا.

ثُمَّ جاء آخر بعد السُّيوطيِّ، ونَظَمَ أَلْفِيَّةً، وقال: (فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ السّيُوطِيّ)، ولا أدري هل يأتي في المستقبلِ أحدٌ يقولُ مثل ذلك؟

على كُلِّ حالٍ، الفضلُ بِيَدِ الله، والذي حصل لابن مالكٍ -رحمه الله- من عدمِ الإقبالِ عليه في حياتِهِ جعله اللهُ له بعد مماتِهِ، حيث أقبل النَّاسُ على كُتبهِ.

***

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، إمامٌ حافظٌ مؤرخٌ أديب، توفي سنة (٩١١هـ). انظر الأعلام (٣/ ٣٠١).

(٢) طبعت في القاهرة، في مكتبة المنار، مطبعة الترقي، سنة (١٣٣٢هـ)، والبيت في (ص:٢).

٧- وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ   لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

الشَّرحُ

قوله: «يَقْضِي»: أي يحكمُ، لأنَّ القضاءَ يكونُ بمعنى الحُكْم، والجملةُ هنا خبريَّةٌ لفظًا، إنشائيَّةٌ مَعنىً، لأنَّ المرادَ بها الدُّعاءُ، يعني: أسألُ اللهَ أن يقضيَ بهباتٍ وافرة، و(الهِبَات) جمع (هِبَة)، وهي العطيَّة والمِنحة، و(الوَافِرَة) الكثيرة.

قوله: «وَلَهُ»: أي لابن مُعْطٍ، وبدأ بنفسِه أوَّلًا، لأنَّه ينبغي للإنسانِ إذا دعا أن يبدأَ بنفسِه أوَّلًا، قال موسى -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ [الأعراف:١٥١]، وقال نوحٌ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ [إبراهيم:٤١]، فقدَّمَ نفسَه على والديه، وقال النَّبيُّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ»(١)، والبداءةُ بالنَّفس هي الأَوْلَى في الدُّعاء.

قوله: «فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ»: يعني يوم القيامة، وهذا بالنسبة لابن مُعْطٍ، حيث إنَّه قد مات، ولا يمكنُ له الهباتُ إلَّا في الآخرة، أمَّا بالنسبة لابنِ مالكٍ، فيمكن أن تكونَ له هِباتٌ في الدنيا، وهباتٌ في الآخرة، لأنَّه موجودٌ، ولكنَّه -رحمه الله- اختار أن تكونَ الهباتُ في الآخرة، لأنَّها هي الباقية.

وقد أورد بعضُ النَّاس على هذا البيتِ إيرادَيْن:

الإيراد الأوَّل: وصفُ (الـهِبَات)، وهي جمعٌ بـ(وَافِرَهْ)، وهي مفردٌ،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب الابتداءِ في النفقة بالنَّفس ثُمَّ أهله ثُمَّ القرابة، رقم (٩٩٧).

والأفصحُ فيها المطابقةُ، فيقال: (بِهبَاتٍ وَافِرَاتٍ) كما قال تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾ [سبأ:١٣] ولم يقل: (راسية).

الإيراد الثَّاني: في قوله: (لِي وَلَهُ)، حيث خصَّ نفسَه وابنَ مُعْطٍ بالدُّعاء، ولم يدعُ لجميعِ المسلمين، وقالوا: لو قال:

واللهُ يَقْضِـي بِالرِّضَـا وَالرَّحْمَـهْ   لِــي وَلَـهُ وَلِـجَمِيــعِ الأُمَّــهْ

فلو قال ذلك لكان أحسنَ.

والجوابُ عن الأوَّل أن نقولَ: إذا كان الجمعُ لما لا يُعقلُ، فإنَّه يجوزُ أن يُوصَفَ بالمفرد، وهذا في جمع الكثرة كثيرٌ، ولكنَّه في جمع القِلَّة قليلٌ، وإن كان الأفصحُ في جمع القِلَّةِ المطابَقة، وفِي جمعِ الكثرة الإفرادَ، و(**هِبَات**) مِن جَمْعِ القِلَّة، لأنَّ جموعَ القِلَّةِ نوعان:

الأوَّل: الجمعُ السَّالمُ مِن مذكَّرٍ، أو مؤنَّثٍ يُعْتَبَرُ مِن جمع القِلَّة، مثل: (**المسلمون والمسلمات**).

الثَّاني: جموع التَّكسير الدالَّة على أوزانٍ مُعَيَّنة للقلَّة، فجمعُ القِلَّةِ أوزانُه أربعةٌ، قال ابنُ مالكٍ فيها:

أَفْعِلَــــةٌ أَفْعُــــلُ ثُــمَّ فِعْلَــهْ   ثُمَّــتَ أفْعَــالٌ جمــوعُ قِلَّــهْ

وجمعُ التَّكسير له أوزانٌ للقِلَّة معيَّنة، وكذلك له أوزانٌ معيَّنةٌ للكثرة.

المهمُّ أنَّهم يقولون: إنَّه قال: (**بِهبَاتٍ وَافِرَةَ**) لسَببْين:

السَّبب الأوَّل: أنَّه قال: (**بِهبَاتٍ وَافِرهْ**)، وذلك مِن أجل النَّظمِ، فالنَّظمُ

يحملُ الإنسانَ على شيءٍ غيرُه أَوْلَى منه.

السَّبب الثَّاني: كأنَّه -رحمه الله- أراد (**بِهباتٍ وَافِرهْ**) لـمَّا كان الوفورُ دالًّا على الكثرة، استغنى بالمعنى عن اللفظ عن قوله: (**وَافِرَات**).

وعلى كُلِّ حالٍ، فالقاعدةُ التي نستفيدُها من ذلك -بغض النَّظر عن كلام ابن مالك- هي أنَّه يجوزُ في نَعْت الجمعِ لغير العاقل إذا كان جمعَ كثرةٍ، فالأفصحُ الإفرادُ، وإذا كان جمعَ قِلَّةٍ فالأفصحُ المطابقةُ، ويجوزُ العكسُ، يعني يجوزُ أن تجمعَ في حالٍ يكونُ الأفصحُ فيها الإفرادَ، ويجوزُ أن تُفْرِدَ في حالٍ يكونُ الأفصحُ فيها المطابقةَ، وهذا بخلاف التثنية، فالتثنيةُ لابُدَّ فيها من المطابقة.

الجواب عن الثَّاني: أنَّه لا مانعَ أن يدعوَ الإنسانُ لنفسِه، ولغيرِه ممَّن يرى تخصيصَه، نعم لو قال: (**لِي وَلَهُ وَلَا تَقْضِي بِالْهِبَاتِ لِغَيْرِنَا**)، لكان هذا خطأً، أمَّا تخصيصُ الإنسانِ نفسَه بالدُّعاء، أو مَنْ شاء مِن النَّاس، فإنَّه لا يُلامُ عليه ولا يُذَمُّ، ولكنَّهم المُحَشُّون دائمًا!

وقد جاءت السُّنَّةُ بالتَّخصيص للنَّفسِ كثيرًا، فقد كان النَّبِيُّ ﷺ يفتتحُ صلاتَه ويقول: «**اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَاي كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...**»[(١)]، ويدعو في صلاتِه بين السَّجدتَيْن قائلًا: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي...**»[(٢)]، وجاءت السُّنَّةُ أيضًا بتخصيص الغير كثيرًا، كقول

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، رقم (٧٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، رقم (٥٩٨).
(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما يقول بين السجدتين، رقم (٢٨٤).

النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ...»[(١)]، وهو -بلا شكٍّ- أنصحُ الأُمَّـةِ للأُمَّـةِ، وأشدُّهم رحمةً بالمؤمنين، ومع ذلك يدعو لنفسِه ولغيرِه، بل ويبدأُ بنفسِه.

إِذَنْ لا اعتراضَ على ابنِ مالكٍ في ذلك، فهو ذَكَر رجلًا تقدَّمه في فِعلِ الخيرِ، فدعا لنفسِه وله، فهذا حقُّه، ولا إشكالَ في ذلك.

***

(١) أخرجه مسلمٌ: كتاب الجنائز، بابٌ في إغماض الميت، والدعاء له إذا حُضِرَ، رقم (٩٢٠).

الكَلامُ وَمَا يَتَألَّفُ مِنْهُ

قوله: «الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ»: هذه ترجمةٌ، وأصلُها: (هذا بابُ الكلامِ وما يتألَّفُ منه)، ففيها محذوفان:

المحذوف الأوَّل: المبتدأ.

المحذوف الثَّاني: الخبرُ الذي هو المضاف، حيث حُذِفَ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه.

فصار (الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ)، أي ما يجتمعُ منه الكلام.

قال رحمه اللهُ تعالى:

٨- كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَـ(اسْتَقِمْ) وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

٩- وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالقَوْلُ عَمّ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ

الشَّرحُ

قوله: «كَلَامُنَا»: أي كلامُنا نحن النَّحويين، فالضميرُ يعودُ على النَّحويين، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه اللهُ تعالى- مِن أئمة النَّحو، فإذا قال: (كَلَامُنَا) وأضاف الكلامَ إلى نفسِه ومَنْ كان كلامُه على مِثْلِ شاكلتِه، صار المرادُ: (كَلَامُنَا نحن النَّحويين)؛ احترازًا مِن الكلام في اللغة، لأنَّ الكلامَ في اللغةِ أعمُّ مـمَّا قاله -رحمه الله-، فالكلامُ في اللغةِ يُطْلَقُ على كُلِّ شيءٍ، فكُلُّ ما تكلَّم به الإنسانُ،

مِن مفيدٍ، وغيرِ مفيدٍ، فإنَّه كلامٌ في اللغةِ العربيَّة، لكن عند النَّحويين (**الكلامُ لفظٌ مفيدٌ**).

قوله: «**لَفْظٌ**»: اللَّفظُ هو ما ينطقُ به اللسانُ، فخرج بهذا القَيد أربعةُ أشياء: الكتابةُ، والإشارةُ، والعلاماتُ -أو النُّصُب-، والعَقْدُ بالأصابعِ، فإنَّها تفيدُ ما يفيدُه الكلامُ، وليست كلامًا.

فالإشارة: مثل أن أُشيرَ لشخصٍ بيدي للذهاب.

والكتابةُ بالقلم: فهي تفيدُ ما يفيدُه الكلامُ، ولكنَّها ليست لفظًا.

والعَقْدُ بالأصابعِ: كما في حديث صفة الصلاة: «**عَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ**»[1]، يعني أنَّ العربَ تعقدُ بأصابعِها عقودًا تدلُّ على عددٍ معيَّنٍ، وهذا أيضًا يفيدُ بلا شكٍّ، ويقومُ مقامَ الكلامِ، لكنَّه ليس لفظًا، فلا يكونُ كلامًا عند النَّحويين.

والعلاماتُ -أو النُّصُبُ-: مِثل علامات الطريق التي تُوضَعُ في الطريق كأحجارٍ، أو أخشابٍ منصوبة، أو غيرِها، بدون أن يُكْتَبَ عليها شيءٌ، هذه كأنَّها تقولُ لك: الطريقُ من هنا، فهي قائمةٌ مقامَ النُّطقِ، لكنَّها ليست لفظًا، فلا تكونُ كلامًا.

قوله: «**مُفِيدٌ**»: قالوا: الفائدة هي أن يُفيدَ الكلامُ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها مِن قِبَلِ المتكلِّم، ومِن قِبَلِ المُخاطَب، بمعنى أنَّ المخاطَبَ لا يترقَّبُ شيئًا سوى ذلك، فإذا قلتُ: (**أَذَّنَ المؤَذِّنُ**) فإنَّك لا تترقَّبُ شيئًا آخرَ، لأنَّ الجملةَ تمَّت، فلا تحتاجُ إلى شيءٍ، إذَنْ هو لفظٌ مفيدٌ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صفة الجلوس في الصلاة، رقم (٥٨٠).

فإذا قلتَ: **(إنْ أَذَّنَ المؤذِّنُ)**، فهنا لا يحسنُ أن تسكتَ، لأنَّ المخاطَبَ يترقَّبُ شيئًا يستفيدُ به، وأنت الآن لم تُفِدْه بشيءٍ، بل علَّقْتَه بهذا الشَّرط، وسيكونُ في ذهنه كُلُّ الاحتمالات: **(إنْ أَذَّنَ المؤذِّنُ خرجنا من المسجدِ)**، **(إن أذَّنَ المؤذِّنُ صار كذا وكذا)** لا يدري، فكُـلُّ شيءٍ يقدِّرُه.. فأنْت بذلك لم تُفِدْه معنىً يقف عليه، فالكلامُ هنا لـمَّا زادَ نقصَ، فقولُك: **(أَذَّنَ المؤذِّنُ)** هذا كلامٌ تامٌّ، وقولك: **(إنْ أَذَّنَ المؤذِّنُ)** زدنا (إنْ) فنقص المعنى، ويُلْغَزُ بها فيُقَالُ: **(ما الشيء الذي إذا زِدْتَه نقص؟)** نقولُ: هو الكلامُ المفيدُ إذا دَخلَت عليه أداةُ الشَّرطِ.

وكذلك أيضًا: إذا قلتَ: **(إنْ جَلَسْتَ في المسجدِ تُراجعُ وتُذاكرُ، وتبحثُ مع زملائِك، وتنظرُ في كتبِك)**، فهذا ليس كلامًا مع أَنَّه طويلٌ، لأَنَّه غيرُ مفيدٍ، فإذا قلتَ: (...**أدركتَ العلمَ**)، صار الآن كلامًا، ولا حاجةَ أن نقولَ: إنَّ الكلامَ يتركَّبُ من اسمَيْن، أو مِن فِعلٍ واسمٍ، أو مِن فِعلٍ وفاعلٍ، فهذا لا نحتاجُه، لأَنَّه يطولُ بنا الكلامُ، والمقصودُ أن نفهمَ أنَّ الكلامَ عند النَّحويين هو كُلُّ لفظٍ مفيدٍ.

وقوله: «كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ»: لم يُبَيِّن أن تكونَ الفائدةُ جديدةً، أو غيرَ جديدةٍ، بل أطلق، فإذا كان مفيدًا، فسواء كانت الفائدةُ جديدةً، أم معلومةً مِن قَبْلُ، فإنَّه يكونُ كلامًا عند النَّحويين، فإذا قلت: **(السَّماءُ فوقنا)**، فهل هذا كلامٌ؟ نعم، لأَنَّه أفاد، ويرى بعضُ النَّحويين أَنَّه إذا لم يأتِ بفائدةٍ جديدةٍ، فإنَّه ليس بكلامٍ، ولكنَّ الصحيحَ -بلا شكٍّ- أَنَّه كلامٌ، صحيحٌ أنَّ المخاطَبَ لم يستفِد الفائدةَ المطلوبةَ، لكنَّه كلامٌ لو خَاطَبْتَ به مَنْ لا يعلمُ لاستفاد فائدةً جديدةً.

إِذَنْ: إذا قلت: (ربُّنا اللهُ)، فإنه كلامٌ؛ لأَنَّه مفيدٌ، وإذا قلت: (نبيُّنا محمَّدٌ)، فهذا كلامٌ؛ لأَنَّه مفيدٌ، وإذا قلت: (النَّارُ حارَّةٌ)، فهذا كلامٌ؛ لأَنَّه مفيدٌ، وإن كانت الفائدةُ معلومةً، وإذا قلت: (الماءُ جوهرٌ سيَّالٌ)، فهذا كلامٌ؛ لأَنَّه مفيدٌ.

قوله: «كَاسْتَقِمْ»: الكافُ هنا للتَّمثيل، أي مثاله: (اسْتَقِمْ)، يعني: كفائدة: (اسْتَقِمْ)، وعلى هذا فالتَّمثيلُ للتَّقييدِ، وذلك أَنَّك إذا قلتَ: (اسْتَقِمْ)، استفدتَ -أيُّها المخاطَبُ- فائدةً تامَّةً، فلا تترَّقبُ، ولا تنتظرُ كلامًا آخرَ، فـ(اسْتِقِمْ) لفظٌ مفيدٌ، وقد أفاد رغم أنه كلمةٌ واحدةٌ؛ لأنه تضمنت كلمةً أخرى، فإنَّ قولَك: (اسْتَقِمْ)، أي (أنت)، فهو مُكوَّنٌ مِن فعلٍ وفاعلٍ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وُجُوبًا، وهو في حُكم الظاهر، وعليه؛ فلا يحتاجُ أن يكونَ الكلامُ مركَّبًا مِن كلمتَيْن فأكثر تركيبًا محسوسًا، بل إذا رُكِّب ولو تركيبًا تقديريًّا، فإنَّه يُعْتَبَرُ كلامًا.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ في الكلام أن يكون لفظًا، وخَرَجَ بهذا أربعةُ أشياء: الإشارة، والكتابة، والعلامات، والعَقد، وأن يكونَ(مفيدًا)، ويخرجُ به ما لا يُفيدُ، فإنَّه لا يسمَّى كلامًا، ولو طال، والمرادُ بالفائدةِ ما يَحْسُنُ السكوتُ عليها، سواء كانت متجددةً، أم غيرَ متجددةٍ.

قوله: «الكَلِمْ»: جمعُ (كَلِمَة)، والمرادُ به كلامُ النَّاس، وهو ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام: اسمٍ، وفِعلٍ، وحرفٍ، ولا يمكنُ لأيِّ كلمةٍ أن تخرجَ عن هذه الأقسامِ الثَّلاثة.

- فإن دلَّ بهيئتِه على معنًى وزمانٍ، فهو فِعلٌ.
- وإن دلَّ على معنًى دون زمانٍ، فهو اسمٌ.

■ وإن دلَّ على معنًى في غيرِه، فهو حرفٌ.

وكونُ الاسمِ هو الأصل، أو الفعلِ هو الأصل، هذا محلُّ خلافٍ، لا دخلَ لنا به، فنخشى أن نكونَ مثل الذين غُزِيَتْ بلادُهم وهم يتجادلون: هل البيضةُ أصلُ الدجاجةِ، أو الدجاجةُ أصلُ البيضةِ؟ وعمومًا الذي نرى أنَّه ما مِن فِعلٍ إلَّا وله اسمٌ، إمَّا مستترٌ، وإمَّا ظاهرٌ، فهما متلازمان دائمًا.

وبدأ بالاسم، لأنَّه أشرفُ الأقسامِ الثَّلاثة، ثُمَّ ثنَّى بالفعل بالواو دون (**ثُمَّ**)، إمَّا لضيقِ النَّظمِ وضرورة الشِّعر، وإمَّا لأنَّ الاسمَ والفعلَ ليس بينهما كما بين الاسمِ والفعلِ والحرفِ، وأخَّر الحرفَ لقصورِه، ولأنَّه لا يمكنُ أن يكونَ له معنًى في نفسِه.

فـ(مِنْ) -مثلًا- حرفُ جرٍّ ليس له معنىً في نفسِه أبدًا، فلا يُعْرَفُ معنى الحرفِ إلَّا بغيرِه.

أمَّا الفعلُ فَيُعْرَفُ معناه بنفسِه، وإن كان ليس كلامًا، فلو قلت: (**قَامَ**) لعرفت معنى القيام.

وكذلك الاسم، فـ(**البيت**) -**مثلًا**- تعرفُ معناه، وإن كان ليس كلامًا.

لكن (مِنْ) وجميع الحروف لا تعرفُ معناها، فهو متأخِّرٌ رتبةً.

فإذا قال قائلٌ: ما الدليلُ على أنَّ الكلامَ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام؟

قلنا: التَّتبعُ والاستقراءُ، لأنَّ العلماءَ الذين اعتَنَوْا باللغة العربيَّة تتبَّعوا كلامَ العربِ، ووجدوه لا يخرجُ عن هذه الثَّلاثة: الاسم، والفعل، والحرف.

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في أسماء الأفعال مثل: (**مَهْ**)، و(**صَهْ**)، وما أشبههما، هل تجعلونها قِسمًا رابعًا، أو تجعلونها مِن الأقسام الثَّلاثة؟

قلنا: من الأقسام الثَّلاثة، ولهذا نقولُ: اسمُ فعلٍ. فمثلًا (**صَهْ**) بمعنى: (**اسكُت**)، كما تقولُ: (**محمَّد**)، تُسَمِّي به شخصًا، فأنا سَمَّيْتُ (**اسكُت**) بكلمة (**صَهْ**)، ولهذا نقولُ: (**اسمُ فعلٍ**)، يعني اسمًا دالًّا على فعلٍ، كما يدلُّ العَلَمُ على شخصٍ.

قوله: «**الكَلِمْ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ**»: يعني: واحد الكَلِم -الذي ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام- كَلِمَةٌ، والكلمةُ هي (**اللفظُ الموضوعُ لمعنىً مفرد**)، وقولنا: (**الموضوعُ لمعنًى**)، خرج بذلك المُهمَلُ الذي ليس له معنًى، مثل: (**دَيْز**) مقلوب (**زيد**)، فهذا يُسمَّى لفظًا، لكنَّه ليس كلمةً، ولا كلامًا، فليس كلمةً، لأنَّه لم يُوضَعْ لمعنًى، وليس كلامًا، لأنَّه ليس مفيدًا، وعلى هذا فـ(**الكَلِم**) اسمُ جنسٍ جمعيٌّ.

واسمُ الجنسِ الجمعيُّ هو الذي يُفَرَّقُ بينه، وبين مفردِه بالتَّاء، أو بالياء، بالتَّاء مثل: (**شَجَرَة وشَجَر**)، وبالياء مثل: (**رُوميّ ورُوم، وإِنْسِيّ وإِنْس**).

وقوله: «**الكَلِمْ**»: هو ما تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر، مثالُه: قولُك: (**إِنْ قَامَ مُحَمَّدٌ**)، فهذا كَلِمٌ، لأنَّه مُكَوَّنٌ من ثلاثِ كلماتٍ، ولا يمكنُ أن نُسمِّيَه كلامًا، لأنَّه لم يُفِدْ.

كلمة «**عَمّ**»: تحتملُ أن تكونَ فعلًا ماضيًا، يعني أنَّ القولَ عمَّ الكلامَ والكلمةَ، وتحتملُ أن تكونَ اسمَ تفضيلٍ، أي (**القَوْلُ أَعَمُّ**)، أي: أعمُّ مِن الكلمةِ، وأعمُّ مِن الكَلِم، وتحتملُ أن تكونَ اسمَ فاعلٍ، حُذِفَتْ منها الألفُ

تخفيفًا، والتَّقديرُ: (**والقولُ عامٌّ**)، ولكن أحسنُ التَّقديراتِ أن نجعلَها فعلًا ماضيًا، لأنَّنا إذا جعلناها فعلًا ماضيًا، لم نحتج إلى شيءٍ.

أمَّا إذا قلنا: إنَّها اسمُ تفضيلٍ فمعناه: أنَّه حُذِفَ منها شيءٌ، وهو الهمزةُ، وإن جعلناها اسمَ فاعلٍ، فمعناه حُذِفَ منها شيءٌ، وهو الألف، وإن جعلناها فِعلًا ماضيًا لم يُحْذَفْ منها شيءٌ، وحصل المقصودُ بذلك.

إِذَنْ: (**القَوْلُ**) يعمُّ الكَلَامَ والكَلِمَةَ، فالكلامُ -وهو اللفظُ المفيدُ- يُسَمَّى قولًا، و(**الكَلِمَةُ**) وهي ما دلَّ على معنىً مفردٍ -أي غير مُركَّبٍ- تُسَمَّى (**قولًا**)، فإذا قلنا: (**قَامَ مُحَمَّدٌ**)، نسمِّيه كلامًا، ونسمِّيه قولًا، ولا نسمِّيه كلمةً، وإذا قلنا: (**مُحَمَّدٌ**) فقط، نسمِّيها (**كلمةً**)، ونسمِّيها (**قولًا**)، ولا نسمِّيها (**كلامًا**).

وقوله: «**يُؤَمّ**»: بمعنى: يُقْصَدُ، يعني: أن الكلمةِ -التي هي قولٌ مفردٌ- قد يُرَادُ بها الكلامُ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية -رحمه الله-: (**وهذا هو المرادُ بها في القرآنِ والسُّنَّة**)[1]، يعني أنَّ: المرادَ بـ(**الكلمة**) في القرآنِ والسُّنَّةِ هو الكلامُ، فكُلَّما وَجَدْتَ (**كلمةً**) في القرآنِ والسُّنَّةِ، فالمرادُ بها الكلامُ، وليس المرادُ بها القولَ المفردَ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠]، الكلمةُ هنا يعني بها، ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾، فالكلمةُ هنا أكثرُ من جملةٍ، وقال اللهُ تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف:٥] فقال:

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٠/ ٢٣٢).

﴿كَلِمَةً﴾ مع أنَّهم قالوا جملة ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف:٤]، وقال النَّبيُّ ﷺ: «**أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ**»[1]، والذي قاله الشَّاعرُ كلامٌ، وليس كلمةً، وتقولُ: (**قام فلانٌ خطيبًا، فقال كلمةً مؤثِّرةً**)، أي: خَطَبَ خطبةً طويلةً فأثَّرت.

إِذَنْ: (**قَدْ**) هنا للتَّحقيق، وليست للتَّقليل، ويجوزُ أن نجعلَها للتَّقليلِ؛ باعتبار اصطلاح النَّحويين، وليس بالنسبة للغة العربيَّة، لأنَّ النَّحويين لا يريدون بالكلمة الكلامَ، بل يريدون بالكلمة القولَ المفردَ، فيجعلون مثلًا: (**قَامَ مُحَمَّدٌ**) كلمتين: (**قَامَ**) و(**مُحَمَّدٌ**)، فعلى هذا نقولُ: إنَّ(**قَدْ**) في كلام ابنِ مالكٍ، إمَّا للتَّحقيق، وإمَّا للتَّقليل، لكن للتَّحقيق باعتبار اللغة العربيَّة، فإنَّ اللغةَ العربيَّةَ تعني بالكلمةِ الكلامَ المفيد، حتى ولو كانت خطبةً مُؤَلَّفةً مِن ثلاثِ صفحاتٍ، فهي في اللغةِ العربيَّةِ كلمةٌ، أو للتَّقليل بناءً على اصطلاح النَّحويين، لأنَّ الكلامَ في اصطلاحِ النَّحويين لا بُدَّ أن يتركَّبَ من كلمتَيْن فأكثر.

***

(١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، رقم (٣٨٤١)، ومسلم: كتاب الشِّعر، رقم (٢٢٥٦).

لـمَّا ذكر المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ الكلامَ تنقسمُ مفرداتُه إلى: اسمٍ، وفِعلٍ، وحرفٍ، بدأ بعلامات الاسم، فقال:

١٠- بِالـجَرِّ وَالتَّنْـوِيْنِ وَالنِّـدَا وَ(أَلْ) وَمُسْـنَدٍ لِلاِسْـمِ تَـمْيِيزٌ حَصَـلْ

الشَّــرحُ

يعني: حصل للاسمِ تمييزٌ عن الفعلِ والحرفِ بهذه الأشياءِ الخمسةِ، وهي: (**الـجرُّ، والتَّنوينُ، والنِّداءُ، وأل، والإسنادُ**).

قوله: «**بِالـجَرِّ**»: يعني أنَّ كُلَّ كلمةٍ تَقبلُ الجرَّ فهي اسمٌ، وليس المعنى أنَّ كُلَّ كلمةٍ تجرُّها فهي اسمٌ، لأنَّك لو قلتَ: كُلُّ كلمةٍ تجرُّها فهي اسمٌ، جاء شخصٌ وقال: أنا أجرُّ(ضَرَبَ)، وأقولُ: (ضَرَبِ)، وليس المعنى أنَّني عندما أرى كلمةً مكسورةً تكونُ اسمًا، مثل قولِه تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة:١]؛ فلا نقولُ: ﴿يَكُنِ﴾ اسمٌ، لأنَّها لم تُـجَرَّ، بل حُرِّكَتْ بالكسرِ لعارضٍ، وهو التقاءُ السَّاكِنَيْن، وإلَّا فهي مجزومةٌ، لكن المعنى: كُلُّ كلمةٍ تقبلُ الجرَّ فهي اسمٌ، فهي علامةٌ تُبيِّنُ المعلومَ، كما لو قلتَ: (**العربُ علامتُهم لُبسُ العمامةِ**)، يعني أنَّهم يتميَّزون عن غيرِهم بذلك، فكُلَّما وجدنا شخصًا ذا عِمَّةٍ، فهو عربيٌّ، كذلك كُلَّما وجدنا كلمةً مجرورةً، فهي اسمٌ، **وهذه هي العلامة الأولى**.

والجر يشملُ الجرَّ بالحرفِ، والجرَّ بالإضافةِ، والجرَّ بالتَّبعِيَّة، وقد اجتمعت هذه الثَّلاثةُ في البسملة: (**بسمِ الله الرحمنِ الرَّحيمِ**)، فكلمةُ (**اسم**) مجرورةٌ بحرف (**الباء**)، ولفظُ الجلالةِ مجرورٌ بالإضافة، ولفظُ (**الرحمن**) مجرورٌ بالتَّبعيَّة.

قوله: «وَالتَّنْوِينِ»: المعنى: كُلُّ كلمةٍ مُنَوَّنَةٍ فهي اسمٌ، **وهذه هي العلامةُ الثَّانيةُ من علاماتِ الأسماء**، والتَّنوينُ: نونٌ ساكنةٌ تَلحقُ أواخرَ الكَلِمِ لفظًا، لا خطًّا، فـ(زَيْدٌ) -مثلًا- فيها نونٌ ساكنةٌ غيرُ مكتوبةٍ.

وقال مُعلِّمونا -ونحن في أوَّلِ الطلبِ-: **(التَّنوينُ ضمَّتانِ، أو فتحتانِ، أو كسرتانِ)**، وهذا التَّعريفُ صحيحٌ وواضحٌ، لكن عند التَّعمُّق نقولُ: **إنَّ** الضَّمَّتَيْن والفتحتَيْن والكسرتَيْن علامةٌ على التَّنوين، وليس هو التَّنوين.

مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، فـ﴿صِرَٰطٍ﴾ منوَّنةٌ، و﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ منوَّنةٌ، فكُلٌّ منهما اسمٌ لوجود علامتَيْن: الجرّ والتَّنوين، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَيَهْدِيَكُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح:٢٠]، فـ﴿صِرَٰطًا﴾ اسمٌ، وفيها علامةٌ واحدةٌ، وهي التَّنوين.

إِذَنْ كُلُّ كلمةٍ فيها تنوينٌ فهي اسمٌ، واستثنى بعضُهم تنوينَ التَّرنُّم، والتَّنوينَ الغالي، ولكن لا حاجةَ للتَّطويل، بل نقولُ: المرادُ بذلك التَّنوينُ الذي يكون به الصَّرفُ، هذا هو الذي يكونُ علامةً للاسم، ومن ذلك قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان:٤]، فـ﴿أَغْلَٰلًا﴾ و﴿سَعِيرًا﴾ منوَّنتان، فهما اسمان، وأمَّا ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ فهي اسمٌ أيضًا مع أنَّها غيرُ منوَّنةٍ لوجود مانعٍ، لكنَّها في الأصلِ قابلةٌ للتَّنوين، على أنَّ فيها قراءةً أيضًا: **(سَلَاسِلًا)** بالتَّنوين.

قوله: «وَالنِّدَا»: **النِّداءُ هو العلامةُ الثَّالثةُ من علاماتِ الاسم**، فكُلُّ كلمةٍ مناداةٍ فهي اسمٌ، مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم:١٢]، فـ﴿يَحْيَىٰ﴾ اسمٌ، لأنَّها مناداةٌ، فالنِّداءُ علامةٌ، سواء كانت في التَّركيبِ أم في

التَّقديرِ، فقولنا: (يا رجلُ)، كَلِمَةُ (رجل) اسمٌ، لأنَّها مُصدَّرةٌ بـ(يا) النِّداء، كذلك لو قلت: (يا ضَرَبَ)، تكون (ضَرَبَ) اسمًا، لأنَّنا ناديناها، وهذا يعني أنَّ عندنا رجلًا اسمُه (ضَرَبَ)، ففي اللغةِ اسمُ (يزيد)، وأصلُها فعلٌ مضارعٌ، وفيها (شَمَّر) وهي فعلٌ ماضٍ.

إِذَنْ كُلُّ كلمةٍ صحَّ أن تُنَادَى فهي اسمٌ، وكُلُّ كلمةٍ صُدِّرت بالنِّداء فهي اسمٌ، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس:٢٦]، فإنَّ (يَا) ليست للنِّداء، ولكنَّها للتَّنبيه، وعلى القول بأنَّها للنِّداء يكونُ المنادَى محذوفًا، والتَّقديرُ: (يَا رَبِّي لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ)، وكذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ [النمل:٢٥]، فعلى قراءة (أَلَا يَا اسْجُدُوا لله)، إمَّا أن نجعلَ (يا) للتَّنبيه، وعلى القول بأنَّها للنِّداء يكونُ المنادى محذوفًا، والتَّقديرُ: (أَلَا يَا قَوْمِ اسْجُدُوا).

قوله: «وَأَلْ»: العلامةُ الرابعةُ من علاماتِ الأسماء، وبعضُهم يقول: الألف واللام، والصوابُ أن يُقَالَ: (أَلْ) كُلُّها أداةُ تعريفٍ، فـ(المساجد) -مثلًا- اسمٌ، و(البيوت) اسمٌ، و(الإبل) اسمٌ، والجبال، والشَّمس، والقمر... كُلُّ كلمةٍ فيها (أَلْ) فهي اسمٌ، لكن رُبَّما سيأتينا -إن شاءَ اللهُ تعالى- في باب الموصول أنَّ مِن الأسماءِ الموصولةِ (أَلْ)، وأنَّ صلتَها رُبَّما تكونُ فعلًا، كقولِ الشَّاعر:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ

وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[١]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف (٢/ ٥٢١)، وشرح التَّصريح (١/ ٣٨، ١٤٢)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢).

فـ(الأل) في (الْتُرْضَى) هنا اسمٌ موصولٌ، إِذَنْ: المرادُ في قولِ المؤلِّف: (أَلْ) هو ما سوى (أل) الموصولة، لأنَّ (أل) الموصولة قد تُوصَلُ بالفعل.

قوله: «وَمُسْنَدٍ»: -وهذه هي العلامةُ الخامسةُ-أي إسناد، والإسنادُ هو إضافةُ شيءٍ إلى شيءٍ آخرَ، وهي مصدرٌ مِيميٌّ، وليست اسمَ مفعولٍ، قال ابنُ هشام[1] -رحمه الله-: (وهذه العلامةُ-يعني الإسنادَ- أنفعُ العلاماتِ)[2]؛ لأنَّ من الأسماءِ ما لا يقبلُ إلَّا هذه العلامةَ، فكُلُّ ما يقبلُ العلاماتِ الأربعَ السَّابقة يقبلُ هذه العلامةَ، وليس كُلُّ ما يقبلُ هذه العلامةَ يقبلُ العلاماتِ السَّابقةَ، كالضمائر، فالضمائرُ في مثل: (قُمْتُ، قَامَا، قُمْنَا، قَامُوا، قُمْنَ...إلخ)، لا تُعْرَفُ اسميَّتُها إلَّا بالإسنادِ، فهي لا تقبلُ العلاماتِ الأربعَ، إِذَنْ هي أعمُّ وأشهرُ، فكُلُّ كلمةٍ يصحُّ أن تُسْنِدَ إليها شيئًا، فهي اسمٌ.

فلو قال لك قائلٌ: التَّاء في (قُمْتُ) هل هي اسمٌ؟

الجواب: نعم، اسمٌ، ولكنها لا تقبلُ العلاماتِ السَّابقةَ، فلا تُـجَرُّ، ولا تُنوَّنُ، ولا تُنَادَى، ولا تُـحَلَّى بـ(أل).

إِذَنْ: ما الذي دلَّنا على أنَّها اسمٌ؟

الجواب: إسنادُ القيامِ إليها، تقولُ: (قُمْتُ)، فـ(التَّاء) الآن أُسْنِدَ إليها القيامُ، فهي اسمٌ، كذلك الكافُ في قولِ القائلِ مثلًا: (إِنَّك قَائِمٌ)، هي اسمٌ؛ لأنَّ الخبرَ أُسْنِدَ إليها، وهو(قائمٌ)، فالإسنادُ إِذَنْ أعمُّ العلاماتِ وأحسنُها،

---

(١) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، مِن أئمة العربية، توفي سنة (٧٦١ هـ). الأعلام (٤/ ١٤٧).

(٢) انظر كلامه في شرح قطر النَّدى (ص:٣٣)، وشرح شذور الذهب (ص:٤٣).

لِدُخولِهِ على جميعِ الأسماء.

العلامةُ السَّادسةُ: صحةُ عَوْدِ الضميرِ إليه، فكُلُّ كلمةٍ يصحُّ عَوْدُ الضميرِ إليها فهي اسمٌ، وهذه العلامةُ مهمَّةٌ جدًّا، وابنُ مالكٍ لم يذكُرْها، والظاهرُ أنَّه لم يذكرْها، لأنَّه لم يُرِد الاستيعابَ، وهذه العلامةُ عرفنا بها اسميَّةَ(**مَا**) الموصولة مثلًا، واسميَّةَ(**أَيْنَ**)، صحيحٌ أنَّ(**مَا**) الموصولةَ يصحُّ الإسنادُ إليها، فتقول: (**ذَهَبَ ما ذَهَبَ مِن الأيام**)، لكن توجد أيضًا أشياءُ لا يصحُّ الإسنادُ إليها، لكنَّ عَوْدَ الضميرِ إليها يدلُّ على اسميَّتِها، مثاله: (**زيدٌ ضَرَبْتُهُ**) فـ(**زيدٌ**) الآن اسمٌ، لأنَّ فيه التَّنوينَ، واسمٌ، لأنَّه عادَ إليه الضميرُ، وهو الهاءُ في (**ضَرَبْتُهُ**)، إِذَنْ هو اسمٌ، ودلَّت عليه علامتان.

وإذاَ قَرأْتَ قولَه تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف:١٣٢]، فـ(**تأتي**) مسندٌ إلى الضمير المستتر فيه، أي: (**تَأْتِنَا بِهِ أَنْتَ**)، وهي أيضًا لا تقبلُ الجرَّ، ولا التَّنوينَ، ولا النِّداءَ، ولا (**أَلْ**) ولا تقبلُ الإسنادَ، لكن فيها عودُ الضميرِ (**بِهِ**)، فالضميرُ في (**بِهِ**) يعودُ على (**مَهْمَا**)، فَعَوْدُ الضميرِ دلَّنا على أنَّ (**مَهْمَا**) اسمٌ.

والخلاصةُ: أنَّ ابنَ مالكٍ ذكر أنَّ للأسماءِ خمسَ علاماتٍ، وهي: (**الجرُّ، والتَّنوينُ، والنِّداءُ، وأَلْ، والإسنادُ**)، وأَشْمَلُها وأَعَمُّها الإسنادُ، ونزيدُ علامةً سادسةً، وهي صِحَّةُ عَوْدِ الضميرِ إليه.

* * *

ثُمَّ انتقلَ المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- إلى بيانِ علاماتِ الفعلِ، فذَكَر لَـهَا أربعَ علاماتٍ، فقال:

١١- بِتَا (فَعَلْـتَ)، وَ(أَتَـتْ)، وَيَـا (افْعَـلِي)
وَنُـــونِ (أَقْـــبِلَنَّ) فِعْـــلٌ يَـــنْجَلِي

الشَّــرحُ

معنى البيت: يتَّضحُ الفعلُ ويتبيَّنُ بهذه العلامات الأربع، وهي: تاء(**فَعَلْتَ**)، وتَاء(**أَتَتْ**)، ويَا (**افْعَلِي**)، وَنُون (**أَقْبِلَنَّ**).

قوله: «**تَا فَعَلْتَ**»: هذه ضميرٌ، والمعنى أنَّ كُلَّ كلمةٍ اتَّصلت بها تاءُ الفاعلِ فهي فعلٌ، ومِثلُها تاء(**فَعَلْتُ**)، وتاء(**فَعَلْتُمَا**)، وتاء(**فَعَلْتُنَّ**...) مثلها، إِذَنْ تاءُ الفاعل من علاماتِ الفعل، **وهذه هي العلامةُ الأُولى**.

قوله: «**وَأَتَتْ**»: أيتاءُ (**أَتَتْ**)، وهي تاءُ التأنيث، مثل: (**ضَرَبَتْ**)، إِذَنْ (**تاءُ**) التَّأنيث السَّاكنة مِن علامات الفِعل، وهذه هي العلامةُ الثَّانية، فكُلُّ كلمةٍ اتَّصلت بها تاءُ التَّأنيثِ السَّاكنة، فهي فِعلٌ، وليست اسمًا، ولا حرفًا، وخرجَ بالسَّاكنة المتحرِّكةُ، لأنَّ مِن الأسماء ما يتَّصلُ به تاء التَّأنيث، مثل: (**شجرة**)، ولكنَّها ليست ساكنةً، والمقصود هنا السَّاكنة.

قوله: «**وَيَا افْعَلِي**»: أي: ياءُ المخاطَبة كما في قوله (**افْعَلِي**)، يخاطِبُ امرأةً، يأمرُها أن تفعلَ، ومثلها الياء في(**اضْرِبِي**) و(**كُلِي**)، قال تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم:٢٦]، إِذَنْ ياءُ المخاطَبة مِن علاماتِ الفعل، **وهي العلامةُ الثَّالثة**.

قوله: نون (**أَقْبِلَنَّ**)، هي نونُ التَّوكيد، فكُلُّ كلمةٍ تَقبلُ نونَ التَّوكيدِ، أو فيها نونُ التَّوكيدِ، فهي فِعلٌ، **وهذه هي العلامةُ الرَّابعة.**

والمؤلِّفُ هنا -رحمه الله- خلَط علاماتِ الأفعالِ بعضَها ببعضٍ، ولكنَّه سيُفَصِّلُ، فصارت علاماتُ الأفعالِ التي ذكرها ابنُ مالكٍ أربعَ علامات:

الأولى: تاءُ الفاعل، وعبَّر عنها بقوله: (**بِتَا فَعَلْتَ**).

الثَّانية: تاءُ التَّأنيثِ السَّاكنة، وعبَّر عنها بقوله: (**وَأَتَتْ**).

الثَّالثة: ياءُ المخاطَبة، وعبَّر عنها بقوله: (**وَيَا افْعَلِي**).

الرَّابعة: نونُ التَّوكيد، وعبَّر عنها بقوله: (**وَنُونِ أَقْبِلَنَّ**).

* * *

١٢- سِوَاهُمَا الـحَرْفُ، كَـ(هَلْ) وَ(فِي) و(لَـمْ)
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِـي (لَـمْ)، كَــ: (يَشَـمّ)

الشَّــرحُ

قوله: «سِوَاهُمَا الحَرْفُ»: الضَّميرُ في (سِوَاهُمَا) يعودُ على الاسمِ والفعلِ، و(الحَرْفُ) هو الذي لا يقبلُ علاماتِ الاسم، ولا علاماتِ الفعل.

قال بعضُهم: (**الجيم**) علامتُها نقطةٌ من أسفل، و(**الخاءُ**) علامتُها نقطةٌ من فوق، و(**الحاءُ**) ليس لها علامةٌ، فأنت إذا جَعَلْتَ للاسمِ علامةً، وللفعل علامةً، وقلت: الحرفُ ما لا علامةَ له، تبيَّنَ أنَّ الذي لا يقبلُ علاماتِ الاسمِ، ولا علاماتِ الفعلِ، تبيَّن أنَّه حرفٌ.

إِذَنْ: الحرفُ علامتُه عَدَمِيَّةٌ، لا وُجوديَّة، بمعنى أنَّه لا يقبلُ علاماتِ الاسم، ولا علاماتِ الفعل، ولهذا قال الحَرِيريُّ[1] في (**مُلْحَةِ الإعراب**):

وَالْـحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَـهْ ... فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَـهْ[2]

فإذا قلت: (**قَدْ قامت الصلاةُ**)، فإنَّ (قد) حرفٌ، و(قام) فعلٌ، لأنَّه قَبِلَ تاءَ التَّأنيث السَّاكنة، و(**الصلاة**) اسمٌ، لأنَّ فيها(أل) التَّعريفيَّة.

---

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، الأديب الكبير، صاحب المقامات الحريرية، توفي سنة (٥١٦ هـ). الأعلام (٥/ ١٧٧).

(٢) البيت في الملحة، رقم (١٧).

فالآن الحرفُ علامتُه عدمُ العلامةِ، وهذا يُشْبِهُ قولنا -أحيانًا -: (**الدليلُ عدمُ الدليل**).

قوله: «**كَهَلْ وَفِي وَلَـمْ**»: هذه ثلاثةُ حروفٍ مَثَّلَ بها المؤلِّف، منها ما هو خاصٌّ، ومنها ما هو عامٌّ، فـ(**هَلْ**) عامَّةٌ، تدخلُ على الأسماءِ، وعلى الأفعالِ، و(**فِي**) خاصَّةٌ تدخلُ على الأسماءِ فقط، لأنَّها مِن حروف الجرِّ، و(**لَـمْ**) خاصَّةٌ تدخلُ على الأفعالِ، وعلى الفعل المضارع خاصَّة.

فالمؤلِّف -رحمه اللهُ- نوَّع الأمثلةَ؛ ليشير إلى أنَّ الحرفَ يكونُ مختصًّا، ويكونُ مشتركًا، والغالب أنَّ الحروفَ المشتركةَ لا تعملُ، وأنَّ الحروفَ المختصَّةَ تعملُ.

قوله: «**هَلْ**»: حرفُ استفهامٍ، لكنَّها لا تعملُ، ولا تختصُّ بالاسمِ، ولا بالفعلِ، فهي مشتركةٌ، فتدخلُ على الاسمِ، فتقولُ: (**هل زيدٌ قائمٌ؟**)، وتدخلُ على الفعل، فتقولُ: (**هل فَهِمْتَ؟**)، ولكنَّها لا تُؤثِّرُ شيئًا، وهذا هو الغالبُ في الحروف المشتركة، تقولُ: (**هل تعلمُ أنَّ فَلانًا قد بدأ بدراسة ألفيَّة ابنِ مالك؟**)، فـ(**هَلْ**) هنا لم تُؤثِّر في الفعل شيئًا، ومثل (**هَلْ**) (**لَا**) النَّافية، فهي مشتركةٌ، تقولُ: (**لا رجلٌ في البيتِ، ولا امرأةٌ**). وتقولُ: (**لا يفعلُ فلانٌ كذا وكذا**)، ولذلك لا تعملُ.

قوله: «**فِي**»: حرفُ جرٍّ، والجرُّ مِن علاماتِ الاسمِ، فهي خاصَّةٌ بالاسمِ، وتعملُ فيه الجرَّ.

قوله: «**لَـمْ**»: تعملُ الـجزمَ، والـجزمُ من علاماتِ الأفعالِ، إِذَنْ هي

مختصَّةٌ بالأفعالِ، ومثلها (لا) النَّاهية، فهي خاصَّةٌ بالفعلِ المضارعِ، ولهذا تعملُ فيه الجزمَ.

إِذَنْ: يتبيَّنُ من تمثيل المؤلِّف بالأمثلةِ الثَّلاثة أنَّ الحروفَ منها ما هو عاملٌ، مثل: (فِي)، و(لَـمْ)، ومنها ما هو غيرُ عاملٍ، مثل: (هَلْ)، ومن الحروف ما يختصُّ بالاسمِ، مثل: (فِي)، ومنها ما يختصُّ بالفعل، مثل: (لَـمْ)، ومنها ما هو مشتركٌ، مثل: (هَلْ).

وهذه القاعدة -أعني أنَّ المختصَّ يعملُ، والمشتركَ لا يعملُ- هي أغلبيَّةٌ، وليست مُطَّرِدَةً، فقد تُوجَدُ أشياءُ خاصَّةٌ، ولا تعملُ، وأشياءُ عامَّةٌ وتعملُ.

قوله: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِـي (لَـمْ)، كَـ: (يَشَمّ)»: في إعرابِ هذا الشَّطرِ إشكالٌ، لأنَّه قال: (فِعْلٌ)، فبدأ بالنَّكِرةِ، والمعروفُ أنَّ البداءةَ بالنَّكِرةِ لا تصحُّ، لأنَّ المبتدأَ لا بُدَّ أن يكونَ معرفةً، لأنَّه محكومٌ عليه، والنَّكرةُ لا يُحْكَمُ عليها، لكن هذه النَّكرةَ وُصِفَتْ، وإذا وُصِفَت النَّكرةُ تخصَّصت، و(مُضَارِعٌ): صفةٌ، وجملةُ (يَلِـي) خبرُ المبتدأ.

وإن قال قائلٌ أيضًا: ذكر ابنُ مالكٍ أنَّ من علاماتِ تمييزِ الاسمِ الجرَّ بالحرف، ثُمَّ هو في هذا البيت يقولُ: (**فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِـي(لَـمْ) كَيَشَمّ**) فأدخل (الكافَ) على الفعلِ (يَشَمّ)، فما وجه ذلك؟

نقولُ: إنَّ هذا يجري كثيرًا في كلام العلماء، وقالوا: في إعرابه وجهان:

الوجه الأوَّلُ: أنَّ جملةَ (يَشَمّ) في محلِّ نصبٍ، مقولٌ لقولٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (**كَقَوْلِكَ: يَشَمّ**).

الوجه الثَّاني: أنَّ الفعلَ هنا يُرَادُ به اللفظُ، فقولُه: (كَيَشَمّ)، أي (كهذا اللفظ)، فهو مؤوَّلٌ، وتكونُ الكافُ حرفَ جرٍّ، و(يَشَمّ) اسمًا مجرورًا بالكافِ، لأنَّه مرادٌ به لفظُه، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخره، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحكايةُ.

وهنا شَرَع المؤلِّف في بيانِ العلاماتِ الخاصَّةِ لكُلِّ نوعٍ مِن أنواعِ الأفعال، وأنواعُ الأفعال: مضارعٌ، وماضٍ، وأمرٌ.

فعلامةُ الفعلِ المضارعِ الخاصَّة به (لَـمْ)، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَـلِدْ وَلَمْ يُولَـدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤]، فـ﴿يَـلِدْ﴾: فعلٌ مضارعٌ، و﴿يُولَـدْ﴾: فعلٌ مضارعٌ، و﴿يَكُن﴾: فعلٌ مضارعٌ، لأنَّ (لَـمْ) دخلت على هذه الأفعالِ، فكُلُّ كلمةٍ تقبلُ(لَـمْ) فهي فعلٌ مضارعٌ.

ويمكنُ أن نقولُ للمبتدئِ: كُلَّما وجدتَ كلمةً قبلها (لَـمْ) فهي فعلٌ مضارعٌ، ولهذا يقول المؤلِّفُ: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَـمْ).

قوله: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ»: هنا نسألُ لماذا سُمِّي مضارعًا؟

قالوا: إنَّ المضارَعةَ هي المشابَهةُ، والفعلُ المضارعُ يُشْبِهُ اسمَ الفاعلِ في حركاته، فـ(يَضْرِبُ) يُشْبِهُ (ضَارِب)، فأوَّلُه مفتوحٌ، وثانيه ساكنٌ، وثالثُه مكسورٌ، و(ضَارِب) كذلك؛ فالأوَّلُ مفتوحٌ، وثانيه ساكنٌ، وثالثُه مكسورٌ، ومثلها (يُكْرِم)، يُشْبِهُ في حركاتِهِ اسمَ الفاعلِ (مُكْرِم)، ومثلها أيضا (يَسْتَغْفِرُ)، يُشْبِهُ في حركاتِه اسمَ الفاعِلِ (مُسْتَغْفِر).

قوله: «يَشَمّ»: مِن (الشَمِّ)، وهو الحاسَّة المعروفةُ في الأنف، فإذا قلتَ:

(فلانٌ يَشَمُّ الريحانَ)، صارت (يَشَمُّ) فعلًا مضارعًا، لأنَّه يقبلُ (لَـمْ)، ومثلُه **(يقومُ)**: فعلٌ مضارعٌ، أدخل عليه (لَـمْ) يصبح **(لم يَقُمْ)**، و**(يَضْرِبُ)**: فعلٌ مضارعٌ، نقول: **(لم يَضْرِبْ)**، و**(يَفْعَلُ)**: فعلٌ مضارعٌ، نقول: **(لم يفعلْ)**، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة:٢٤].

* * *

١٣- وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

الشَّرحُ

قوله: «بِالتَّا»: جارٌّ ومجرورٌ، و(مِزْ): فعلُ أمرٍ، يعني: مَيِّزْ ماضيَ الأفعالِ بالتَّاء، وعلى هذا المعنى نقولُ: إنَّ (مَاضِيَ) مفعولٌ مقدَّمٌ لكلمة (مِزْ)، يعني: مَيِّزْ ماضيَ الأفعالِ بالتَّاء، وهناك تاءان: تاءُ الفاعلِ وتاءُ التَّأنيثِ السَّاكنة، وتقدَّم الكلامُ عليهما، فأيُّ التَّاءيْن يُرادُ؟

والجواب: كلتاهما، فـ(تاءُ) الفاعلِ لا تدخلُ إلَّا على الماضي، ولذا قال: (بِتَا فَعَلْتَ)، وتاءُ التَّأنيثِ السَّاكنة لا تدخلُ إلَّا على الماضي، ولذا قال: (وَأَتَتْ)، وعلى هذا فنقول: (أل) في قول ابنِ مالكٍ: (بِالتَّا) للعهد الذِّكريِّ، أي: أنَّها تُشيرُ إلى تاءٍ سبق ذِكرُها، وهي: (بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ).

فالفعلُ الماضي يتميَّزُ عن المضارعِ والأمرِ بقَبول التَّاء، مثالُ ذلك تقولُ: (جَاءَ)، فإذا أَدْخَلْتَ عليها (تاءَ التَّأنيثِ) صارت (جَاءَتْ)، و(قَامَ) تصير (قَامَتْ)، و(رَمَى) تصير (رَمَتْ)، وإذا أَدْخَلْتَ عليها تاءَ الفاعلِ تقولُ: (جِئْتُ)، و(قُمْتُ)، و(رَمَيْتُ).

قوله: «سِمْ بِالنُّونِ»: يعني اجعل سِمةَ فِعل الأمر، والسِّمَةُ هي العلامةُ، أي: اجعل علامتَه النُّونَ، لكنَّه قيَّد فقال: (إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ).

إِذَنْ: فعلُ الأمرِ يتميَّزُ عن صاحبَيْه بقَبولِ النُّونِ مع إفهامِ الأمر، وما المرادُ بالنُّونِ؟

الجواب: النُّونُ السَّابقةُ، فـ(أل) للعهدِ الذِّكريِّ، والنُّونُ السَّابقةُ هي نونُ (أَقْبِلَنَّ)، أي: نون التَّوكيد، يعني: علامة فعلِ الأمرِ قَبول نونِ التَّوكيدِ، لكن بشرطِ أن يُفْهَمَ منه الأمرُ، وإنَّما قال المؤلِّفُ: (إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ)، ليُخْرِجَ بذلك المضارعَ، لأنَّ المضارعَ يقبلُ نونَ التَّوكيدِ، لكن لا يُفْهَمُ منه الأمرُ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾ [التكاثر:٨]، وقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [يوسف:٣٢].

فإذا قال قائلٌ: أليس الفعلُ المضارعُ تدخلُ فيه النُّونُ مع الدلالة على الأمرِ فيما إذا اقترنت به لامُ الأمرِ، مثل أن تقولَ: (لِتَفْهَمَنَّ أيُّها الطالبُ)؟

فالجوابُ: بلى، لكنَّ فَهْمَ الأمرِ ليس مِن الفِعل، بل هو من (اللام)، ومرادُ ابنِ مالكٍ بقوله: (إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ)، أي أنَّ الأمرَ يُفْهَمُ من نفسِ الكلمةِ، لا مِن أمرٍ خارجٍ، والمضارعُ إذا فُهِمَ منه الأمرُ في قول القائل: (لِتَفْهَمَنَّ) فإنَّما كانت الدلالةُ هنا بـ(اللام)، لا من حيث صيغة الفعل.

إذَنْ: القيدُ الأوَّلُ (سِمْ بِالنُّونِ) يُـخْرِجُ الفعلَ الماضيَ، لأنَّ الفعلَ الماضيَ لا يقبلُ نونَ التَّوكيدِ، والقيدُ الثَّاني (إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ) يُخْرِجُ المضارعَ، لأنَّ المضارعَ لا يُفْهَمُ منه الأمرُ.

والآن تميَّزَتِ الأفعالُ بعضُها عن بعضٍ بأمور:

- **الأوَّل**: يتميَّزُ الفعلُ الماضي عن صاحبَيْه بقَبولِ (التَّاءِ): تاءِ الفاعلِ، وتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنة.
- **الثَّاني**: يتميَّزُ المضارعُ عن صاحبَيْه بقَبولِ (لَـمْ).

- الثَّالث: يتميَّزُ الأمرُ عن صاحبَيْه بقَبولِ (نُونِ التَّوكِيدِ)، مع دلالته على الأمرِ.

وهل هناك علاماتٌ أخرى للأفعال؟

الجواب: نعم، له علاماتٌ، لكن ابن مالك -رحمه الله- ذكر نموذجًا من هذه العلامات، يُعْرَفُ بها الفعلُ، وإلَّا فهناك علاماتٌ أخرى، فمثلًا: (قَدْ) مِنْ علامات الأفعال، لكنَّها تدخلُ على الماضي وعلى المضارعِ، ولا تدخلُ على الأمرِ.

و(السِّين) و(سوف) من علامات الأفعالِ، ولكنَّها تختصُّ بالمضارع، فهذه علاماتٌ، لكن لا حرجَ على المؤلِّف إذا اقتصر على شيءٍ منها.

* * *

ولـمَّا وُجِدَت كلماتٌ تدلُّ على معنى الفِعل، ولم تَقبل علامتَه قال -رحمه الله-:

١٤- وَالأَمْـرُ إِنْ لَــمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَـــحَلْ

فِيهِ هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ: (صَـهْ)، وَ(حَيَّهَـلْ)

الشَّـــرحُ

أشار المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- في هذا البيت إلى أنَّه إذا كانت الكلمةُ تدلُّ على معنى الفعل، ولكن لا تقبلُ علامتَه، فإنَّنا نُسمِّيها (اسمَ فِعْلٍ)، مثل: (صَهْ) بمعنى: اسكت، وهي لا تقبلُ النُّونَ، فلا يُقالُ: (صَهَنَّ)، ومثل (مَهْ) بمعنى: اكفف، و(حَيَّهَلْ)، ويُقَالُ: (حَيَّهَلًا)، ويُقَالُ: (حَيَّهَلَا)، ولا تقبل النُّونَ، فلا تقول: (حَيَّهَلَنَّ)، ويُقَالُ: (حَيَّ) فقط، فقولُ المؤذِّنِ: (حَيَّ على الصَّلاة)، نقولُ: (حَيَّ): اسمُ فعلِ أمرٍ، لأنَّها بمعنى: (أَقْبِل).

قوله: «صَهْ»: يقولُ النَّحْويُّون: إن أردتَ أن تُسْكِتَ شخصًا عن كُلِّ كلامٍ فقل: (صَهٍ) بالتَّنوين؛ حتَّى يسكت عن كُلِّ شيء، وإن أردتَ أن تُسْكِتَه عن كلامٍ معيَّنٍ فقل: (صَهْ) بدون تنوين؛ وذلك لأنَّها إذا نُوِّنَتْ صارت نكرةً، وإذا لـم تُنوَّن فهي اسمُ فعلٍ، لكنَّه معرفةٌ، فإذا سَمِعْتَ شخصًا يتحدَّثُ بكلامٍ ليس بجيِّدٍ، قل: (صَهْ)، يعني: اسكت عن هذا الكلام المعيَّن، وإذا سَمِعْتَ شخصًا يتحدَّثُ عند نيامٍ فقل: (صَهٍ)، يعني: اسكت عن كُلِّ كلامٍ، لئلا توقظَ النِّيامَ.

قوله: «**حَيَّهَلْ**»: يُقَالُ: إنَّها مركَّبةٌ مِن (**حَيَّ**) بمعنى (**أَقْبِلْ**)، و(**هَلْ**) الاستفهاميَّة الدالَّة على الحَضِّ، ولهذا إذا قلتُ لك: (**حَيَّهَل**)، يعني: أَقْبِلْ بسرعة، لكن على الرغم من كونِها مُركَّبةً مِن كلمتَيْن، فإنَّها كلمةٌ واحدةٌ، ولهذا تقولُ: (**حَيَّهَل**) اسمُ فِعْلِ أمرٍ، وهو مَبْنِيٌّ على السكون، أو مَبْنِيٌّ على الفتح بدون تنوين (**حَيَّهَلَا**)، أو مَبْنِيٌّ على الفتح مع التَّنوين (**حَيَّهَلًا**).

وهذا البيتُ ذَكر فيه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- حُكمَ الأمر، أي: ما دلَّ على الأمر، ولم يَقْبَلْ علامتَه، فهو اسمُ فعلِ أمرٍ، فهل نقولُ: وما دلَّ على المضارعِ، ولم يَقْبَلْ علامتَه، فهو اسمُ فعلٍ مضارعٍ؟ وما دلَّ على الماضي، ولم يقبلْ علامتَه، فهو اسمُ فعلٍ ماضٍ؟

والجواب: نعم، هو كذلك قياسًا على اسم فِعل الأمر، إِذَنْ نأخذُ قاعدةً هنا: أنَّ ما دَلَّ على معنى الفِعل، ولم يَقْبَلْ علامتَه، فهو اسمٌ لذلك الفِعلِ، ونحن نعتذرُ عن المؤلِّفِ أنَّه لم يذكر اسمَ الفعلِ المضارعِ، واسمَ الفعلِ الماضي، لأنَّه سيذكرُ له بابًا خاصًّا في (**باب أسماء الأفعال والأصوات**).

مثاله: قولُه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، فـ﴿هَيْهَاتَ﴾ اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى (**بَعُدَ**)، وهي لا تقبلُ علامةَ الفعل الماضي، فلا يصحُّ أن تقولَ: (**هَيْهَاتَتْ**)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (**هَيْهَاتَتُ**)، وكذلك: (**شَتَّانَ ما بينهما**) بمعنى: (**افْتَرَقَ**)، فهذه اسمُ فعلٍ ماضٍ، وقولُه تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، ﴿أُفٍّ﴾: اسمُ فعلٍ مضارعٍ بمعنى (**أتضجَّر**)، مع أنَّ(**أفٍّ**) عندنا في اللغة العامِّيَّة بمعنى(**مَهْ**)، إلَّا أنَّها ليست كذلك في اللغة العربيَّة، ومثلها (**أَوَّه**) يعني: أتوجَّعُ، فهي اسمُ فعلٍ مضارعٍ.

لكن يبقى النَّظرُ في البيت الأخير: (**وَالأَمْرُ إِنْ لَـمْ يَكُ...**) لو أنَّه -رحمه الله- ذكر القاعدةَ العامَّةَ، لكان أحسنَ، بحيث يقولُ: ما دلَّ على الفِعل، ولم يَقْبلْ علامَتَه، فهو اسمٌ لذلك الفعلِ، وهذا يُشْبِهُ ما سبق مِن بعض المُحشِّين، حيث قال في قولِ ابنِ مالك:

وَاللهُ يَقْضِـــي بِهِبَـاتٍ وَافِـرَهْ   لِي وَلَـهُ فِي دَرَجَـاتِ الآخِـرَهْ

قال: لو قال:

وَاللهُ يَقْضِـي بِالرِّضَـا وَالرَّحْمَـهْ   لِـــي وَلَـــهُ وَلِـــجَمِيعِ الأُمَّـهْ

فلو قال هذا لكان هذا أعمَّ، مع أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه اللهُ- لا يُعْتَرَضُ عليه هنا، لأنَّ الذي يَدْعو لنفسِه، ولواحدٍ معه، أو لاثنين، أو ثلاثةٍ، أو عشرةٍ، لا يُلَامُ، وإنَّما يُلَامُ لو قال: اللَّهُمَّ اغفر لي، ولا تغفرْ لغيري، كما قال الأعرابيُّ الذي دَخَلَ المَسْجِدَ، والنَّبِيُّ ﷺ جَالِسٌ فَصَلَّى، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا**»[1]؛ لأنَّ اللهَ تعالى: يقولُ: ﴿**وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ**﴾ [الأعراف:١٥٦].

* * *

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (٥٦٦٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، رقم (٢٨٥).

المُعربُ والمَبْنِيُّ

قوله: «المُعْرَبُ وَالمَبْنِيُّ»: هذا عنوانٌ لهذا الباب، وبدأ بالمُعْرَبِ لشرفِه، وأخَّر المَبْنِيَّ، لأنَّ مرتبتَه دون المُعْرَبِ، ولأنَّ المَبْنِيَّ أَقَلُّ من المُعْرَبِ، ولأنَّ الإعرابَ هو الأصلُ، والدليلُ على أنَّ الأصلَ الإعرابُ أنَّه لا يحتاجُ إلى شرطٍ، بينما المَبْنِيُّ يحتاجُ إلى شرطٍ، فبَيَّنَ المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- في هذا الباب المُعْرَبَ والمَبْنِيَّ من الأسماء والأفعال والحروف.

أمَّا الأسماء: فقَسَّمها إلى قسمين فقال:

١٥- وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

الشَّرحُ

قوله: «مِنْهُ مُعْرَبٌ»: مبتدأٌ وخبرٌ، المبتدأُ: (مُعْرَبٌ)، والخبر: (مِنْهُ).

قوله: «وَمَبْنِي»: الواو: حرفُ عطفٍ، و(مَبْنِي): مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: (وَمِنْهُ مَبْنِيٌّ)، فالعطفُ هنا عطفُ جملةٍ على جملةٍ، لأنَّك لو قلتَ: (مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ)، جمعت بين الضِّدَّيْن، ولكنَّ الواقعَ أنَّ منه مُعربًا، ومنه مبنيًّا، ونظيرُ هذا التَّعبيرِ قولُه تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هُود:١٠٥]، فلا يصلحُ أن تقولَ: (سعيدٌ): معطوفٌ على (شَقِيٌّ)، بل تقول: (سعيدٌ) مبتدأٌ، وخبره محذوفٌ، أي: و(منهم سعيدٌ).

قوله: «مِنْهُ»: (مِنْ) للتَّبعيض، ويصيرُ التَّقديرُ: (**بعضُه مُعْرَبٌ، وبعضُه مَبْنِيٌّ**).

وهل هذا يدلُّ على انحصارِ الاسمِ في المُعْرَب والمَبْنِيِّ، أو رُبَّما يُوجَدُ شيءٌ ثالثٌ، لا هو معربٌ، ولا هو مَبْنِيٌّ؟ الحقيقة أنَّنا إذا نظرنا إلى مجرد التَّركيب، فليس بِحَصْرٍ، لأنَّه قال: (**مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي**)، ويجوزُ (**وَمِنْهُ لَا مُعْرَبٌ، وَلَا مَبْنِيٌّ**)، لكن لـمَّا لم يتكلَّم إلَّا على البناءِ، ثُمَّ قال بعد ذلك: (**وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا**)، عرفنا أنَّه لا يُوجَدُ إلَّا مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ.

فما هو المُعْرَبُ؟ وما هو المَبْنِي؟

المُعْرَبُ: هو ما يتغيَّرُ آخرُه بحسب العوامل، مثل: (**زَيْد**) عندما تدخل عليه (**قَامَ**)، تقولُ: (**قَامَ زيدٌ**)، وأَدْخِلْ عليه (**ضَرَبْتُ**) فتقول: (**ضَرَبْتُ زيدًا**)، وأَدْخِلْ عليه حرفَ الجرِّ، فتقول: (**سلَّمْتُ على زيدٍ**)، أو(**مَرَرْتُ بزيدٍ**).

ومِثلُه أيضا أن تقولَ: (**هذا محمَّدٌ**)، وتقول: (**رَأَيْتُ محمَّدًا**)، وتقول: (**مَرَرْتُ بمحمَّدٍ**)، فالدَّالُ صارت مرَّةً مضمومةً، ومرَّةً مفتوحةً، ومرَّةً مكسورةً.

وقولُنا: (**هو ما يتغيَّرُ آخرُه**)؛ إِذَنْ ما قَبْلَ الآخِرِ ليس له دخلٌ في الإعراب.

وسُمِّي مُعْرَبًا، لأَنَّه يُفْصِحُ عن المعنى، لأنَّه إذا تغيَّرت الحركاتُ فُهِمَ المعنى.

وأمَّا المَبْنِيُّ: فهو ما لَزِمَ حالًا واحدةً، وإنْ شئتَ فقل: (**ما لا يتغيَّرُ آخرُه باختلافِ العواملِ**)، فشمل ما لا يتغيَّرُ آخرُه مطلقًا، مثل: (**كَمْ**)، وما يتغيَّرُ آخرُه، لكن ليس لاختلافِ العوامل، مثل: (**حَيْثُ**)، فـ(**حَيْثُ**) فيها (**حَيْثُ، وحَيْثَ، وحَيْثِ، وَحَوْثَ**).

لكن هل هذا الاختلافُ مِن أجْل اختلافِ العامل؟

الجواب: لا، بل لاختلافِ اللغة، فالمَبْنِيُّ إِذَنْ: ما لا يتغيَّرُ آخرُه باختلافِ العواملِ، ولهذا تقولُ: (**جاء الذي إذا وَعَدَ وَفَّى**)، و(**أَكْرَمْتُ الذي إذا وَعَدَ وَفَّى**)، و(**مَرَرْتُ بالذي إذا وَعَدَ وَفَّى**)، فـ(**الذي**) في الجملة لم تتغيَّر، لأنَّها مبنيَّةٌ، والمَبْنِيُّ لا يتغيَّرُ باختلافِ العوامل.

ثُمَّ شرع المؤلِّفُ -رحمه الله- في بيان المَبْنِيِّ.

فإن قال قائلٌ: لماذا بدأ بالمَبْنِيِّ مع أنَّ المعربَ هو الأصلُ والأشرفُ؟

فالجواب: بدأ بالمَبْنِيِّ، لأنَّه أقلُّ من المُعْرَبِ في الشَّرح، وفي الوجودِ، وإذا كان أقلَّ كان حصرُه أسهلَ.

قوله: «**لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي**»: أي: سببُ بناءِ الأسماءِ قُرْبُها مِن الحروف في الشَّبَه، والحروفُ كُلُّها مبنيَّةٌ، فما قاربها شَبَهًا من الأسماء أُعْطِيَ حكمَها، هكذا ذهب المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- وأكثرُ النَّحْوِيِّين، حيث التمسوا عللًا للبناء، واختلفوا في هذه العِلل، وأكثرُهم على ما قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (**لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي**).

أمَّا أنا -ولستُ بنحْويٍّ- فأقول: (**مِنْهُ مَبْنِيٌّ**) لسماعِ ذلك عن العربِ، ووُرودِه، يعني: أنَّ المَبْنِيَّ ليست له عِلَّةٌ، بل تكلَّم به العربُ مبنيًّا، فليكن مَبْنِيًّا، فهم لم يغيِّروا هذه الكلماتِ المبنيَّةَ باختلاف العوامل.

***

١٦- كَالشَّبَهِ الوَضْعِـيِّ فِي اسْـمَيْ (جِئْتَنَـا)، وَالـــمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَـى) وَفِي (هُنَـا)

الشَّـرحُ

الشَّبَهُ الوضعيُّ هو القِسمُ الأوَّلُ من أنواعِ الشَّبَه بين الاسمِ والحرفِ، وهو مأخوذٌ من الوضع، يعني: أنَّ الاسمَ وُضِعَ على حرفٍ أو حرفَيْن، فهذا شَبَهٌ وَضْعيٌّ؛ لأنَّ أصلَ الحروفِ إمَّا حرفٌ، أو حرفان، وقد تكونُ ثلاثةً، مثل: (إلى)، وقد تكونُ أربعةً مثل: (كَـلَّا) و(هَـلَّا)، ولكن الأصل، والأكثر الغالب أنَّ الحروفَ مركَّبةٌ من حرفَيْن، فما شابهها من الأسماء كان مَبْنِيًّا للشَّبَه الوضعيِّ.

فإن قيل: كلمةُ (يد) على حرفَيْن، وفيها شَبَهٌ وَضْعِيٌّ، ومع ذلك هي مُعْرَبَةٌ فما الجواب؟

الجواب: أنَّ الشَّبَهَ هنا ليس بِمُقَرِّبٍ، لأنَّ كلمةَ (يد) محذوفٌ منها شيءٌ، وأصلُها: (يَدَي)، ولذا قال في البيتِ السَّابقِ: (لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي).

إِذَنْ: لا بُدَّ أن يكونَ الاسمُ شبيهًا شَبَهًا قريبًا من الحرف؛ حتى يكون مبنيًّا، أمَّا الشَّبَهُ البعيدُ، فلا عبرةَ به.

قوله: «فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا»: أي: (التَّاء) و(نا)، فـ(التَّاءُ) فاعلٌ، و(نا) مفعولٌ به، و(التَّاءُ) موضوعةٌ على حرفٍ واحدٍ، و(نَا) موضوعةٌ على حرفَيْنِ.

إِذَنْ: إذَا وجدنا اسمًا موضوعًا على حرفٍ، أو حرفَيْن فهو مَبْنِيٌّ، فالتَّاءُ

-التي هي ضميرٌ- اسمٌ، وهي مبنيَّةٌ على الضمَّةِ، أو على الفتحةِ، أو على الكسرةِ، بحسب المخاطَب والمتكلِّم.

ولماذا هي مبنيَّةٌ؟

قالوا: لأنَّها تُشْبِهُ الحرفَ في الوضع، حيث كانت على حرفٍ واحدٍ، تقولُ: (**أَكْرَمْنَا**)، فـ(**نَا**) اسمٌ، وهي مبنيَّةٌ، لأنَّها أَشْبَهَت الحرفَ في الوضعِ على حرفَيْن.

ونأخذُ من هذا المثال أنَّ جميعَ الضمائرِ التي في محلِّ الرَّفعِ، والتي في محلِّ النَّصبِ، والتي في محلِّ الجرِّ مبنيَّةٌ، فأخذنا أنَّ الضمائرَ المرفوعةَ مبنيَّةٌ مِن (**التَّاء**)، لأنَّ التَّاءَ فاعلٌ، وأخذنا أنَّ الضمائرَ المنصوبةَ والمجرورةَ مبنيَّةٌ من (**نَا**)، لأنَّ (**نَا**) تصلحُ للنَّصب والجرِّ.

إِذَنْ: فكُلُّ الضمائرِ مبنيَّةٌ، ضمائرُ الرَّفع، وضمائرُ النَّصب، وضمائُر الجرِّ، المتَّصلة والمنفصلة، وإن كان المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- لم يذكر المنفصلةَ، لكن ذكرها أهلُ العلم، وفي هذه القاعدة راحةٌ للإنسانِ، فكُلَّما وجدتَ ضميرًا فهو مَبْنِيٌّ؛ بسبب الشَّبَه الوضعيِّ.

قوله: «وَالمُعْنَوِيِّ»: أي: والشَّبَه المعنويّ، وهذا هو القسمُ الثَّاني.

قوله: «فِي (مَتَى)»: الشَّبَهُ المعنويُّ في (مَتَى)، فـ(مَتَى) تُشْبِهُ الحرفَ في المعنى، لا في الوضع؛ لأنَّ (مَتَى) حروفُها ثلاثةٌ، ولكنَّها تصلحُ أن تكونَ شرطًا، وتصلحُ أن تكونَ استفهامًا، والشَّرطُ قد وُضِعَ له حرفٌ دالٌّ عليه، والاستفهامُ قد وُضِعَ له حرفٌ دالٌّ عليه، فإذا جعلناها شَرطيَّةً أشبهتْ في المعنى (إِنْ) الشَّرطيَّة، وإذا

جعلناها استفهاميَّةً أشبهتْ في المعنى (**همزة الاستفهام**)، وإن شئت فقل: تُشْبِهُ (هَلْ)، وهي إلى (هَلْ) أقربُ من الهمزة؛ لأنَّ (هَلْ) موضوعةٌ على حرفَيْن، و(مَتى) على ثلاثة أحرفٍ، فهي إلى (هَلْ) أقربُ منها إلى الهمزة، لكنَّهم جعلوها مُشْبِهَةً للهمزة في المعنى، لأنَّ الأصلَ في أدواتِ الاستفهامِ هي الهمزة.

إذَنْ: جميعُ أسماءِ الاستفهامِ مبنيَّةٌ إلَّا (أيًّا)، وكذلك جميعُ أسماءِ الشَّرطِ مبنيَّةٌ إلَّا (أيًّا).

ولماذا كانت (أيّ) الشَّرطيَّةُ مُعْرَبَةً، وبقيةُ أسماءِ الشَّرط مبنيَّةً؟

فالجوابُ: أن نقولَ: (**أيّ**) الشَّرطيَّةُ مستثناةٌ، وإنْ شابهت الحرفَ في المعنى، لكنَّهم يقولون: إنَّها لـمَّا كانت تَلزمُ الإضافةَ، أبعدَها ذلك عن شبهِ الحرفِ، كما أنَّ (أيًّا) الاستفهاميَّةَ كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام:٨١].

قوله: «هُنَا»: إشارةٌ إلى المكانِ، وهي مبنيَّةٌ على السكون، وكذلك جميعُ أسماءِ الإشارة.

فأين الحرفُ الذي يُشْبِهُ اسمَ الإشارةِ في المعنى، مع ملاحظة أنَّ (هُنَا) ثلاثةُ حُروفٍ؟

الجواب: قال النَّحْويُّون: لا يُوجَدُ حرفٌ يدلُّ على الإشارة، لكن لـمَّا كانت الإشارةُ مَعنىً، وجب أن يُقَدَّرَ في لغة العربِ حرفٌ للإشارةِ، فَأَشْبَهَتْ (هُنَا) حرفًا مُقَدَّرًا، كان من حقِّه أن يُوضَعَ له حرفٌ يدلُّ عليه، لكن أَبَتْ لُغةُ العربِ، وضاقت أن تضعَ لاسمِ الإشارةِ حرفًا يدلُّ عليه.

إِذَنْ: هذه العللُ صارت عليلةً، فهل يعني أَنَّكم لـمَّا لم تجدوا ما قلتم، قلتم: مفروضٌ على العربِ أن يضعوا حرفًا للإشارة، لكنَّهم لم يضعوا؟ فمعناه أنَّ العربَ آثمون، لأنَّهم تركوا الواجبَ، أو غافلون، لأنَّهم لم يجدوا حرفًا.

وقال بعضُ النَّحْوِيِّين: العربُ وضعوا حرفًا للإشارة، وهو (أَلْ) التي للعهدِ الحُضوريِّ، فهي بمنزلةِ اسمِ الإشارة، قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، أي: هذا اليوم، فـ(أَلْ) التي للعهدِ الحضوريِّ، تُشيرُ إلى المذكور، وهي حرفٌ.

ولكنِّي لو أَحْلِفُ أنَّ العربَ ما طَرَأَ ببالِهِم هذا ما حَنَثْتُ، فهل العربُ فكَّروا، وما وجدوا حرفًا يُوضَعُ للإشارة إلَّا (أل) التي للعهد الحُضوريِّ؟

نحن نقولُ: إنَّ المرجعَ في البناء والإعراب إلى السَّماعِ ونستريحُ، فما سُمِعَ عن العرب مبنيًّا فهو مَبْنِيٌّ، وما سُمِعَ مُعْرَبًا فهو مُعْرَبٌ.

إِذَنْ: الشَّبَهُ المعنويُّ في (مَتَى) هو الاستفهامُ والشَّرطُ، فالاستفهامُ موضوعٌ له (الهمزةُ)، وهي أُمُّ البابِ، والشَّرطُ موضوعٌ له (إِنْ)، وهي أُمُّ البابِ.

أمَّا (هُنَا) فليس هناك حرفٌ موضوعٌ للإشارة، إلَّا أنَّهم قالوا: (كان المفروضُ على العربِ أن يَضعُوا، لكنْ لم يضعوا).

* * *

١٧- وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

الشَّرحُ

قوله: «بِلَا تَأَثُّرٍ»: هنا إشكالٌ من النَّاحيةِ الإعرابيَّة، وهو أنَّ حروفَ الجرِّ لا تدخلُ إلَّا على الأسماءِ، وهنا حرفُ الجرِّ دخَل على حرفِ(لَا)، فما الجوابُ؟

يقولون: إنَّ (لَا) هنا بمعنى (غير)، فهي -إِذَنْ- اسمٌ، فـ(الباءُ): حرفُ جرٍّ، و(لَا): اسمٌ بمعنى (غير)، نُقِلَ إعرابُها إلى ما بعدَها، و(لَا): مضافٌ، و(تَأَثُّرٍ): مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع مِن ظُهورِها الإعارةُ، لأنَّ جرَّ (تَأَثُّرٍ) مستعارٌ هنا مِن (لَا)، فـ(لَا) لا يظهرُ عليها الإعرابُ، فَنُقِلَ إعرابُها إلى ما بعدَها.

ومن ذلك قولهم أيضًا: (جئتُ بلَا زادٍ)، تقولُ: (الباءُ): حرفُ جرٍّ، و(لَا): اسمٌ مجرورٌ بمعنى (غير)، ونُقِلَ إعرابُه إلى ما بعدَه لعدم ظهور الإعرابِ عليه؛ لأنَّه حرفٌ، و(لَا): مضافٌ، و(زَادٍ): مضافٌ إليه مجرُور، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الإعارةُ.

ولَمَّا كانت المسألةُ ليست تعبُّديَّةً أستطيعُ أن أقولَ: (الباء): حرفُ جرٍّ، و(لَا): نافيةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ، و(زادٍ): اسمٌ مجرورٌ بالباء.

قوله: «وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ»: هذا هو القسُم الثالثُ من أنواعِ الشَّبَهِ، وهو(الشَّبَهُ النِّيَابِيُّ)، يعني: أن يُشْبِهَ الحرفَ في النِّيابة، وذلك بالعمل

بلا تأثُّرٍ بالعوامل، لأنَّ الحرفَ يعملُ، ولا يتأثَّرُ، فهو يعملُ، ولا يُعْمَلُ فيه، فالحرفُ (فِي) -مثلًا- يعملُ الجرَّ، ولكن لا يُعْمَلُ فيه، فلو قلتَ مثلًا: (جَلَسْتُ فِي المسجِدِ)، فـ(جَلَسْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(فِي): حرفُ جرٍّ، و(المسجِدِ): مجرورٌ بـ(في)، فعمِلَتْ(في) ولم يُعْمَلْ فيها، فما شَابَه الحرفَ من هذه النَّاحية -أي: صار يعملُ، ولا يُعْمَلُ فيه- فهو مَبْنِيٌّ، وهذا هو اسمُ الفعلِ، فجميعُ أسماءِ الأفعالِ مبنيَّةٌ.

مثالُها: (صَهْ) و(أُفٍّ)، و(شَتَّانَ)، فهذه أسماءُ أفعالٍ، وتُشْبِهُ الحرفَ في أنَّها تُشْبِهُه في النِّيابةِ عن الفعلِ، بلا تأثُّرٍ، لأنَّ الحروفَ تنوبُ عن الأفعالِ، تقولُ: (كَأَنَّ زيدًا أسدٌ)، فـ(كَأَنَّ) حرفٌ نَابَ عن (أَشْبَهَ زيدٌ أسدًا)، فهي نابَت عن الفعلِ، بلا تأثُّرٍ، فتكونُ مبنيَّةً.

إِذَنْ: أسماءُ الأفعالِ كُلُّها مبنيَّةٌ.

والأسهلُ أن نقولَ للنَّاس: أسماءُ الأفعالِ مَبْنِيَّةٌ للسَّماع عن العربِ، ولا نقولُ كما يقولُ بعضُ النَّحْوِيِّين: الاسمُ إذا شَابَهَ الحرفَ في كونِه يَعْمَلُ، ولا يُعْمَلُ فيه، فهو مَبْنِيٌّ، ولا نقولُ كما قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: أنْ ينوبَ عن الفعلِ بلا تأثُّرٍ.

وقوله: «وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرِ»: يعني: أنَّه يَعملُ ولا يُعْمَلُ فيه، وخرج بذلك (المصدرُ النَّائبُ عن فِعلِه)، فإنَّه ينوبُ عن الفعلِ، ولكن بتأثُّرٍ، مِثل أنْ تقولَ: (ضَرْبًا زيدًا)، بمعنى (اضْرِبْ زيدًا)، فكلمةُ (ضَرْبًا) هنا غيرُ مَبْنِيَّةٍ مع أنَّها تعملُ، ولا يُعْمَلُ فيها، ولكنَّها تتأثَّرُ بالعواملِ، فلذلك لم تكن

مبنيَّةً، ويمكنُك أن تقولَ أيضًا: (**يعجبُني ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا**)، وتقول: (**أَنْكَرْتُ ضربَ زيدٍ عَمْرًا**)، وتقول: (**عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ عَمْرًا**)، فتجد كلمةَ (**ضَرْب**) تتأثَّرُ بالعوامل، إِذَنْ لا تُبْنَى.

لكنَّنا نقولُ: هذه ليست عِلَّةً في الحقيقة، فكونُها تتأثَّرُ بالعواملِ دليلٌ على الإعرابِ، لكنَّهم يقولونَ ذلك لأجل أَلَّا تُنْتَقَدَ عليهم القاعدةُ فقط، ممَّا يدلُّ على أنَّ أصحابَ العِلَلِ عِلَلُهم عَليلةٌ، وإِلَّا فالمسألةُ سماعيَّةٌ.

قوله: «وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا»: وفي نسخةٍ: (**وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا**)، **وهذا هو القسم الرابع مِن أنواعِ الشَّبَه**، وهو(**الشَّبَهُ الافْتِقَارِيُّ**) يعني: كون الكلمةِ مُفتقرةً إلى غيرِها افتقارًا أصليًّا، بشرط أن تكونَ مفتقرةً إلى جملةٍ، لأنَّ الحرفَ يفتقرُ إلى جملةٍ، إذ إنَّ الحرفَ لا بُدَّ له مِن مُتَعَلَّقٍ: بِفِعْلٍ، أو معناه.

إِذَنْ: إن كان افتقارُه أصليًّا فهو مَبْنِيٌّ، وإن كان غنيًّا، فهو مُعْرَبٌ، وإن كان افتقارُه لِعَارِضٍ، فهو مُعْرَبٌ أيضًا.

مثال ما كان افتقارُه أصليًّا: الاسم الموصول، فهو مفتقرٌ إلى صلتِه، وصلتُه جملةٌ، ولو قال ابنُ مالكٍ، أو غيرُه من العلماء: الأسماءُ الموصولةُ كُلُّها مبنيَّةٌ، لكان أوضحَ مِن أن نقولَ: (**وما شَابَه الحرفَ في افتقارٍ أصليٍّ**).

مثالُ مَا كان افتقارُه عارضًا: النَّكرةُ الموصوفةُ بالجملةِ، تقولُ: (**مَرَرْتُ برجلٍ يشكو أَلَـمًا في رِجْلِهِ**)، فأنتَ تريُد أن تبيِّنَ حالَ الرَّجُلِ، فلا بُدَّ أن تقولَ: (**يشكو ألـمًا في رِجْلِهِ**)، لكنَّ هذا الافتقارَ عارضٌ، ولو أردتَ أَلَّا تُبيِّنَ، وقلتَ: (**مَرَرْتُ برجلٍ**)، لاستقام الكلام.

ومن الافتقارِ العارضِ قولُه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٤-٥]، فالجملةُ الأولى مفتقرةٌ إلى الثَّانية: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، وكقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء:٤٣]، فالجملةُ الأولى مفتقرةٌ إلى الثَّانية ﴿وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾... وهكذا.

كذلك أيضًا لا بُدَّ أن يكونَ الافتقارُ إلى جملةٍ، أو شِبْهِها، فإن كان الافتقارُ إلى مفردٍ، لم تكن الكلمةُ مبنيَّةً، مثل ﴿سُبْحَانَ﴾ في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء:١]، فهي مفتقرةٌ إلى الإضافة، لأنَّها مضافةٌ دائمًا، ولا تأتي مفردةً، ومع ذلك فهي مُعْرَبَةٌ، لأنَّ افتقارَها إلى غيرِ جملةٍ، لا لجملةٍ.

فالأسماءُ الموصولةُ -إِذَنْ- مبنيَّةٌ، وهناك كلماتٌ تُشْبِهُ الموصولَ مِن حيث افتقارُها إلى الجُملِ، مثل: (حَيْثُ)، فتكون مبنيَّةً، ومثل: (إِذْ)، و(إِذَا) مفتقرتان إلى الجُمل، فتكونان مبنيَّتَيْن، مع أنَّه يمكنُ أن نقولَ: (إِذَا) إذا كانت ظرفًا، فصحيحٌ أنَّ العِلَّةَ في بنائِها الافتقارُ، لكن إذا كانت شرطًا، فهي تُشْبِهُ الحرفَ في المعنى (**الشَّبه المعنويّ**).

فالذي يفتقرُ إلى جملةٍ معناه أنَّ افتقارَه شديدٌ، مثل الذي يفتقرُ إلى دراهمَ كثيرةٍ، بخلاف الذي يفتقرُ إلى مفردٍ، فهذا بسيطٌ.

فالحاصلُ أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ذكر لنا ستةَ أبوابٍ مبنيَّةٍ(١) إلَّا ما اسْتُثْنِي، وهذه الأبوابُ هي:

أولًا: الضمائرُ، وهي مأخوذةٌ من قولِ المؤلِّف: (**كَاسْمَيْ جِئْتَنَا**).

---

(١) هذا بالنَّظرِ إلى أوجهِ الشَّبَهِ المذكورة، وإلَّا فتوجد أسماءٌ مبنيَّةٌ غيرُ ما ذُكِرَ.

ثانيًا: أسماءُ الشَّرطِ، مِن قولِه: (مَتَى).

ثالثًا: أسماءُ الاستفهامِ، مِن قولِه: (مَتَى).

رابعًا: أسماءُ الإشارةِ، مِن قوله: (هُنَا).

خامسًا: أسماءُ الأفعالِ، مِن قوله: (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرِ).

سادسًا: الأسماءُ الموصولةُ، مِن قولِه: (وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا).

وعِلَّةُ البناءِ فيها مشابَهةُ الحرفِ، ومشابَهةُ الحرفِ أنواعٌ: الشَّبَهُ الوضعيُّ، والشَّبَهُ المعنويُّ، والشَّبَهُ الافتقاريُّ، والشَّبَهُ النِّيابيُّ، وهذه هي أنواعُ الشَّبَهِ التي ذكرها ابنُ مالكٍ -رحمه الله-، والأفضلُ أن نقولَ: إنَّ عِلَّةَ البناءِ هي السَّماعُ عن العربِ بتتبُّعِ لغتهم، وبهذا نستريحُ ونريحُ.

* * *

١٨- وَمُعْـــرَبُ الأَسْـــمَاءِ مَـــا قَـــدْ سَـــلِمَا

مِنْ شَبَهِ الـحَرْفِ كَـ: (أَرْضٍ)، وَ(سُـمَا)

الشَّــرحُ

قوله: «مُعْرَبُ»: خبرٌ مقدَّمٌ، و(مَا): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، ويجوزُ أن نقولَ: (مُعْرَبُ): مبتدأٌ، و(مَا قَدْ سَلِمَا) خبرُه، لأنَّنا إن أردنا أنْ نُخْبِرَ عن المُعْرَبِ ما هو؟ فـ(مُعْرَبٌ): مبتدأٌ، وإن أردنا أن نخبرَ عمَّا سَلِمَ مِن مشابهة الحرف، هل هو مُعْرَبٌ، أو لا؟ فـ(مُعْرَبُ): خبرٌ، والمعنى لا يختلفُ، و(سَلِمَا) بالألف، والألف هنا ليست للتثنية، بل هي لإطلاقِ شطرِ البيت.

قوله: «مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ، وَسُمَا»: هذا مقابلُ قولِه: (وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي).

إِذَنْ: تستطيعُ الآنَ -على كلام المؤلِّفِ- أن تعرفَ أنَّ المَبْنِيَّ مِن الأسماءِ ما شَابَه الحرفَ، وأنَّ المُعْرَبَ مِن الأسماءِ ما سَلِمَ مِن مشابهة الحرفِ، لأنَّ هذا تعريفٌ للمُعْرَبِ، لكن ما الذي يُدرينا أنَّه مُشَابِهٌ، أو غيرُ مُشَابِهٍ؟ الجواب: نرجعُ إلى القواعدِ السَّابقةِ، مع أنَّ هذه القواعدَ مُنْتَقَدَةٌ، وأنَّ الصحيحَ أن نرجعَ في ذلك إلى السَّماع عن العرب.

لكن إذا قال قائلٌ: لماذا قال: (وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا)، وهو مفهومٌ من قولِه: (وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي)؟

فالجوابُ عن هذا من وجهَيْن:

الوجه الأوَّل: أنَّ كونَنا نعرفُ أن مُعْرَبَ الأسماءِ ما قَدْ سَلِمَ مِن شَبَهِ الحرف مِن الجملةِ السَّابقةِ، إنَّما نعرفُه عن طريق المفهوم، وهنا عرفناه عن طريق المنطوق، والدَّلالةُ بالمنطوقِ أقوى مِن الدلالة بالمفهوم.

الوجه الثَّاني: إنَّما ذكر المُعْرَبَ هنا للتَّوطئة والتَّمهيد، لبيان أنَّ المُعْرَبَ ينقسمُ إلى صحيحٍ ومُعْتَلٍّ، ويظهر ذلك بالمثال (**كَأَرْضٍ وَسُمَا**).

إِذَنْ: يرى ابنُ مالكٍ -رحمه اللهُ- أنَّ المُعْرَبَ من الأسماء ما لم يُشَابِه الحروفَ، ونحن نقولُ: المُعْرَبُ مِن الأسماء ما يتغيَّرُ آخرُه باختلاف العوامل، وهذا أوضحُ، فكُلُّ كلمةٍ يختلفُ آخرُها باختلاف العوامل، فهي مُعْرَبَةٌ، هذا هو الضابطُ.

قوله: «**كَأَرْضٍ وَسُمَا**»: أوَّل ما تقرأ تظنُّ أنَّ الصوابَ (**وَسَمَا**)، لأنَّ السَّماءَ تُقَابَلُ دائمًا بالأرض، وليس كذلك، بل المؤلِّفُ -رحمه الله- يُشير بتغيير المثال إلى أنَّ الاسمَ المُعْرَبَ منه صحيحٌ، ويكونُ إعرابُه ظاهرًا، ومنه مُعتلٌّ، ويكونُ إعرابُه مقدَّرًا.

فالصحيح: مثل: (**أَرْضٍ**) آخرُها حرفٌ صحيحٌ، وهو الضَّادُ، تقولُ: (**هذه أرضٌ واسعةٌ**)، و(**سَكَنْتُ أرضًا واسعةً**)، و(**قدمتُ إلى أرضٍ واسعةٍ**).

والمعتلُّ: مثل: (**سُمَا**) آخرُها حرفُ علَّةٍ، وهو الألفُ، فإعرابُها مُقَدَّرٌ.

فإذا قلت: ما معنى (**سُمَا**)؟

الجواب: هي لغةٌ في (اسم)، فكما تقول: (**اسمُ ولدي محمَّدٌ**)، يمكنُك أن تقولَ: (**سُمَا ولدي محمَّدٌ**)، فـ(**سُمَا**) بمعنى (**اسم**)، وهي لغةٌ فيه.

إِذَنْ: جاء المؤلِّفُ بهذه اللغةِ الغريبةِ (**سُمَا**) ولم يقل: (**كَأَرْضٍ وَاسْم**)، حتَّى لا يفوتَ المقصودُ، إذ إنَّه يريدُ التَّمثيلَ بـ(**أَرْضٍ**) للاسِم الصحيحِ، وبـ(**سُمَا**) للاسم المعتلِّ، وجاء أيضًا بـ(**سُمَا**) لأجل الرَّويِّ، ولو قال: (**كَأَرْضٍ وَاسْمٍ**) لانكسر البيتُ.

والمثالُ من الصحيحِ غير (**أرض**) كثيرٌ؛ كـ(**زيد**)، و(**عمر**)، و(**مسجد**)، و(**بكر**) و(**خالد**)، والمُعتلُّ غير (**سُمَا**) كثيرٌ أيضًا كـ(**هُدَى**)، و(**رِضا**) و(**فَتى**).

وسيأتينا -إن شاء اللهُ- أنَّ المُعتلَّ يكونُ مُعتلًّا بالواو، أو مُعتلًّا بالألف، أو مُعتلًّا بالياء، بكلامٍ أوضحَ من هذا.

* * *

لـمَّا انتهى المؤلِّفُ مِن الأسماء، وأنَّها تنقسمُ إلى مُعْرَبةٍ ومبنيَّةٍ، ذَكَر الأفعالَ، والأفعالُ أيضًا تنقسمُ إلى مُعْرَبةٍ ومَبْنِيَّةٍ، والمُعْرَبُ أحيانًا يكون مَبْنِيًّا، قال -رحمه الله-:

١٩- وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

٢٠- مِنْ نُوْنِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُوْنِ إِنَاثٍ كَـ: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

الشَّرحُ

قوله: «وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا»: فعلُ الأمرِ مَبْنِيٌّ، والفعلُ الماضي مَبْنِيٌّ، والألف في (بُنِيَا) للتَّثنية، لأنَّها تعودُ على اثنين، فِفعلُ الأمرِ مَبْنِيٌّ، وقيل: مُعْرَبٌ. وهو قول الكوفيِّين، والصَّحيحُ أنَّه مَبْنِيٌّ، ويُبْنَى على ما يُجْزَمُ به مضارعُه، فإنْ كان مضارعُه يُجْزَمُ بالسكون، فهو مبنيٌّ على السكون، وإن كان مضارعُه يُجْزَمُ بحذفِ حرف العلَّةِ، أو حذف النُّون، فهو كذلك مَبْنِيٌّ على حذف حرفِ العلَّةِ، أو حذف النُّون، ويُبْنَى أيضًا على الفتح.

إِذَنْ فِعلُ الأمرِ مَبْنِيٌّ على أربعةِ أشياءَ:

الأوَّل: يُبْنَى على الفتح، إذا اتَّصلت به نونُ التَّوكيد، مثل: (**اذْهَبَنَّ**)، و(**اضْرِبَنَّ**)، و(**اسْمَعَنَّ**)، فالعينُ مفتوحةٌ، لاتِّصال الفِعلِ بنون التَّوكيد.

الثَّاني: يُبْنَى على حذفِ آخرِه، إن كان آخرُه حرفَ علَّةٍ، فمثلًا لو أمرتَ أحدًا أن يُزَكِّيَ، تقولُ له: (**زَكِّ مالَك**)، وأصلُها: (**زَكِّي**) بالياء، لأنَّها من (**زَكَّى يُزَكِّي**)، فحُذِفَ حرفُ الياء، لأنَّه معتلٌّ، وتبقى الكسرةُ، وكذلك لو أمرت

إنسانًا بالصلاة، فإنَّك تقولُ له: (صَلِّ)، فحذفنا آخرَ الفعلِ، وتبقى الكسرةُ، ومِثلهما: (ارْمِ)، ولو أمرتَ إنسانًا بالدُّعاء تقول له: (ادْعُ)، بحذف الواوِ، وبقاءِ الضمَّةِ على العين، ولو أمرتَ إنسانًا بالسَّعي، فإنَّك تقولُ له: (اسْعَ) بحذفِ الألف، وبقاءِ الفتحةِ على حرف العَيْن.

الثَّالث: يُبْنَى على حذفِ حرفِ الإعراب -وهو النُّون- إذا اتَّصل به ألفُ الاثنين، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المخاطَبة، فإذا أردت أمر اثنين بالقيام فقل: (قُومَا): فِعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حذف النُّون، والألفُ فاعلٌ، وإذا أمرت جماعةً بالقيام فقل: (قوموا): فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حذف النُّون، والواوُ فاعلٌ، وإذا أردت أن تأمر امرأةً بالقيام فقل: (قومي)، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران:٤٣]، فهذه أفعالٌ مَبْنِيَّةٌ على حذف النُّون، والياءُ فاعلٌ.

الرَّابع: يُبْنَى على السكون فيما عدا ذلك، فإذا أَمَرْتَ واحدًا قلتَ: (اسْمَعْ)، وإذا أمرت جماعةَ نسوةٍ قُلتَ: (اسْمَعْنَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣٣].

ولهذا يقولون: إذا أردتَ أن تصوغَ فِعلَ أمرٍ فَأْتِ بِفِعلٍ مضارعٍ مجزومٍ، ثُمَّ انزع منه حرفَ المضارَعةِ، والحرفَ الجازم، مثلًا: إذا أردتَ أن تأتيَ بالأمر مِن (نَامَ) تقول: (لم يَنَمْ)، ثُمَّ احذف (لم) و(الياء) فيصبح الأمرُ (نَمْ)، أو أردت أن تأتيَ بأمرٍ مِن (خاف)، تقول: (لم يَخَفْ)، ثُمَّ احذف (لَمْ) و(الياء)، فيصبح الأمرُ (خَفْ)، والبعضُ يقول: (خِفْ) بكسر الخاء، أو(خُف) بضمِّها، وهذا غيرُ صحيحٍ، بل يبقى الفعلُ على تشكيلتِهِ بعد الحذفِ، ولا نُغَيِّرُ فيه شيئًا.

إلَّا إن كان الحرفُ الذي بعد حرف المضارَعة ساكنًا، فإنَّنا نأتي قبله بألفِ وَصْلٍ، حتَّى نتمكَّنَ مِن النُّطقِ به، لأنَّ السَّاكنَ لا يمكنُ النُّطقُ به في أول الكلام إلَّا بألف الوصل.

مثال ذلك: (**عَمِلَ**)، مضارعُه (**يَعْمَلُ**)، نجزمه فنقول: (**لم يَعْمَلْ**)، ثُمَّ نحذف (**لم**) و(**الياء**)، فيقابلنا حرفٌ ساكنٌ، وهو(**العين**)، ولا يمكنُ النُّطقُ بالسَّاكن أوَّلًا، ولهذا نأتي بألف الوصل، فنقول: فِعلُ الأمر مِن (**عَمِلَ: اعْمَلْ**)، ومن (**ضَرَبَ: اضْرِبْ**)، ومن(**يضربون: اضْرِبُوا**)، ومن (**يَضْرِبَان: اضْرِبَا**)، ومن (**تضربين: اضْرِبي**)، ومن (**دعا: ادْعُ**)، وأَتَيْنا بألف الوصل للضرورة، لأنَّه لا يمكنُ النُّطقُ بالسَّاكنِ أبدًا إلَّا بألفِ الوصل، والأمر مِن (**قَاءَ: قِيْءْ**)، ومِن (**وَقَى: قِ**)، ومن (**وَعَى: عِ**)، ومن (**وَفَى: فِ**)، وهكذا حسب القاعدة السَّابقة.

وبهذا نقولُ: فعلُ الأمر يُبْنَى على ما يُجْزَمُ به مضارعُه.

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في فعلِ الأمرِ في قوله تعالى: ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم:٤٠]؛ مع أنَّه مِن الفعلِ (**سَأَلَ**)، فَحَقُّ الأمرِ منه أن يكون (**اسْأَلْ**) بحسب القاعدة؟

قلنا: إنَّ (**سَلْ**) لغةٌ في (**اسْأَلْ**) مخفَّفة، ولذلك جاء في القرآن أيضًا: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف:١٦٣]؛ كما جاءت: ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم:٤٠]، فهما لغتان في الأمر مِنْ (**سَأَلَ**).

وأمَّا الفعلُ الماضي، فيُبْنَى على الفتح، وعلى السّكون، وعلى الضمِّ، ولا يمكنُ أن يُبْنَى على الكسر أبدًا، فيُبْنَى على الضمِّ إذا اتَّصلت به واوُ الجماعة،

مثل: (**ضَرَبُوا، أَكَلُوا، سَمِعُوا، فَهِمُوا، لَعِبُوا، نامُوا**) وهكذا، وتقولُ مثلًا في إعراب (**سَمِعُوا**) بأنَّها فِعلٌ ماضٍ مبنىٌّ على الضَّمِّ؛ لاتِّصاله بواو الجماعةِ، والواو فاعلٌ.

ويُبْنَى على السكون إذا اتَّصلت به تاءُ الفاعلِ، أو نَا الفاعلين، أو نون الإناث، مثل: (**ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا، وضَرَبْنَ**)، فالفعل هنا مبنيٌّ على السكونِ، لأَنَّه وَلِيَه ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ، وإن شئتَ فقل: إذا اتَّصل به ضميرُ الرَّفع المتحرِّكُ.

ويُبْنَى على الفتحِ فيما عدا ذلك، سواءٌ كان الفتحُ ظاهرًا على آخرِه كـ(**سَمِعَ**)، و(**رَضِيَ**)، أم مُقَدَّرًا على آخرِه كـ: (**صلَّى**) و(**دعا**)، فـ(**دَعَا**) هنا لا نقولُ: إنَّه مبنيٌّ على السُّكونِ، لأنه لا يُبْنَى على السُّكونِ إلَّا إذا اتَّصل به ضميرُ الرَّفعِ المتحرِّك، وقولنا: (**ما عدا ذلك**) يشملُ ما لم يتَّصل بضميرٍ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة:١]، وكقولك: (**سَمِعَ القاضي قولَ الخَصْمِ**)، ويُبْنَى على الفتح أيضًا إذا اتَّصلَ بضميرِ النَّصب مثل: (**سَمِعَهُ**)، (**سَمِعَكَ**)، ويُبْنَى على الفتح إذا اتَّصل بضميرِ رفعٍ ساكنٍ، كقولك: (**الرجلان سَمِعَا**)، وكقولِك: (**ضَرَبَا**)، ويُبْنَى على الفتحِ أيضًا إذا كان فاعلُه ضميرًا مستترًا، مثل: (**الرجلُ سَمِعَ**)، و(**المرأةُ سَمِعَت**)، فالفاعلُ هنا ضميرُ رفعٍ، لكنَّه مستترٌ.

فإذا قال قائلٌ: ما تقولونَ في بناءِ الأفعالِ الموجودة في قول الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر:٣]؟

الجواب: عندنا الآن أربعةُ أفعالٍ: ﴿ءَامَنُواْ﴾، ﴿وَعَمِلُواْ﴾، ﴿وَتَوَاصَوْاْ﴾، ﴿وَتَوَاصَوْاْ﴾.

فـ﴿ءَامَنُواْ﴾: فِعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الضمِّ، لاتِّصالِه بواو الجماعة، وآخِرُ الفعلِ نونٌ، وهذا الفعلُ على القاعدة.

﴿وَعَمِلُواْ﴾: كذلك على القاعدة، فآخرُ الفعل لامٌ اتَّصلت به واوُ الجماعة.

﴿وَتَوَاصَوْاْ﴾: آخرُ الفعلِ -هنا- ألفٌ محذوفةٌ، وليست الصَّاد، لأنَّ أصلَه: **(تواصى)** بالألف.

إِذَنْ: الواو -في الحقيقة- ما اتَّصلت بآخر الفعل، لأنَّ آخرَ الفعلِ محذوفٌ، لأنَّ الواوَ ساكنةٌ، والألفَ في **(تواصى)** ساكنةٌ، فَحُذِفَت الألفُ، ولَمَّا كانت الصَّادُ بينها، وبين الواو حرفٌ محذوفٌ بقيت على فتحها، ولهذا بعضُ النَّاس إذا قالَ: **(الجماعة صَلَّوْا)** لأنَّ آخرَ الفعلِ محذوفٌ، فيقول: **(صَلَّوْا)** في حال الماضي، لأنَّ واوَ الجماعةِ هنا ليست متَّصلةً بالفعلِ الآن، لأنَّ الألفَ مفتوحةٌ، والفتحةُ قبلها دليلٌ على الألفِ المحذوفةِ، ولو قلنا: **(صَلُّوا)** بالضمِّ لفسد المعنى، وانقلب الفعلُ الماضي إلى فِعلِ أمرٍ.

فالماضي إِذَنْ: يُبْنَى على ثلاثة أوجه: على السكون، وعلى الضمِّ، وعلى الفتح، فصار عندنا قِسمانِ مِن الأفعال مَبْنِيَّيْن، الأوَّل: الأمر، والثَّاني: الماضي.

ويرى بعضُ العلماء أنَّ الفعلَ الماضيَ مَبْنِيٌّ على الفتحِ دائمًا، لكن يُقَدَّرُ الفتحُ مع واوِ الجماعةِ، ومع ضميرِ الرَّفعِ المتحرِّك، وهذا ليس بصحيحٍ، والصَّوابُ أنَّه يُبْنَى على الضمِّ، ويُبْنَى على السكون أيضًا، لكنَّ الأكثرَ بناؤه على الفتحِ، لا على الضمِّ، ولا على السُّكونِ، لأنَّ بناءَه على الضمِّ والسكون معدودٌ، أي: محصورٌ، وبناؤُه على الفتح محدودٌ.

قوله: «وَأَعْرَبُوا»: الواو في (أَعْرَبُوا): ضميرٌ يعودُ على العرب، أو يعودُ على النَّحْويِّين، فإن كانت خبرًا، والمعنى: تكلَّموا بالمضارع مُعْرَبًا، فإنَّها تعودُ على العربِ، وإن كانت حُكمًا، والمعنى: حكموا بإعرابِ المضارع، فإنَّها تعودُ على النَّحْويِّين، والعربُ هم الأصل، فالعربُ أعربوا المضارعَ، لكن بشرط (إِنْ عَرِيَا) إلى آخره، أي: بشرط ألَّا تتَّصلَ به نونُ التَّوكيد المباشرة، ولا نونُ الإناث.

وهنا نسأَلُ: هل كلامُ المؤلِّفِ -رحمه الله- يفيدُ أنَّ الأصلَ في المضارعِ الإعرابُ، أو أنَّ الأصلَ فيه البناءُ؟

الجواب: يقولون: كُلُّ ما احتاج إلى قيدٍ، فالأصلُ العدمُ. وهو قال: (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا...).

إِذَنْ: الأصلُ الإعرابُ، بشرط أن يَعْرَى، لأنَّ الشَّرطَ هنا عَدَميٌّ، وليس وُجوديًّا.

المهمُّ: أنَّنا إذا وجدنا مضارعًا لم تتَّصل به نونُ التَّوكيدِ المباشرةُ، ولا نونُ الإناثِ، فإنَّه يُعْرَبُ، بمعنى أنَّه يتغيَّرُ آخرُه باختلاف العوامل، مثاله: (يقومُ): فعلٌ مضارعٌ خلا مِن نون التَّوكيد، ومِن نون الإناث، فتقول-مثلًا-: (يقومُ الرَّجلُ، ولن يقومَ الرَّجلُ، ولم يقمِ الرَّجلُ)، فتُغيِّر آخرَه بتغيُّر العاملِ.

إِذَنْ: إذا لم تتَّصل به نونُ التَّوكيد، ولا نونُ الإناث، فإنَّه مُعْرَبٌ.

وقوله: «مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرِ»: احترازٌ مِن نون التَّوكيد غير المباشرة، والمعنى: إِنْ لم يَعْرَ عن نون التَّوكيد المباشرة، فإنَّه يكونُ مَبْنِيًّا، يعني: إذا اتَّصلت به نونُ التَّوكيد المباشرة، فإنَّه يكونُ مَبْنِيًّا.

مثالُ ذلك: تقولُ: (**يقومُ زيدٌ**)، فالفعلُ الآن مُعْرَبٌ، لعدم وجود نون توكيدٍ، ولا نونِ إناثٍ، فإذا قلتَ: (**لَيقومَنَّ زيدٌ**)، فالآن اتَّصلت به نونُ التَّوكيد اتِّصالًا مباشَرًا (**لفظًا وتقديرًا**)، وهكذا إذا كان الفعلُ المضارعُ مسندًا لمفردٍ، وفيه نونُ التَّوكيدِ، فالاتِّصالُ مباشرٌ على كُلِّ حالٍ.

ففي الأوَّل قلنا: (**يقومُ زيدٌ**)، فالفعلُ مرفوعٌ، وهنا قلنا: (**لَيقومَنَّ زيدٌ**)، فالفعلُ ليس مرفوعًا، ولا منصوبًا، ولكنَّه مبنيٌّ على الفتح، لاتِّصاله بنونِ التَّوكيد المباشرة، قال اللهُ تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف:٣٢]، لم يقل: (**لَيُسْجَنُنَّ**)، بل قال: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، ولم يقل: و(**ليكونُنْ**)، لأنَّه اتَّصل به نونُ التَّوكيد الثَّقيلة في ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾، والخفيفة في ﴿وَلَيَكُونًا﴾ وسُمِّيت الأولى ثقيلةً، لأنَّها مشدَّدةٌ، وكُلُّ حرفٍ مشدَّدٍ فهو ثقيلٌ، وسُمِّيت الثَّانيةُ خفيفةً، لأنَّها ساكنةٌ، وكُلُّ حرفٍ ساكنٍ، فهو خفيفٌ.

وعند الإعرابِ في مثل ذلك نقولُ في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف:٣٢]، اللامُ موطئةٌ للقَسَمِ، والتَّقديرُ: (**والله لَيُسْجَنَنَّ**)، و(**يُسْجَن**): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، مَبْنِيٌّ على الفتح لاتِّصاله بنون التَّوكيد، ونونُ التَّوكيدِ حرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له من الإعراب، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ (**الواو**): حرفُ عطفٍ، واللام موطئةٌ للقَسَمِ، و(**يكون**): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على الفتح؛ لاتِّصاله بنون التَّوكيد، ونونُ التَّوكيدِ حرفٌ مَبْنِيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب.

وتقولُ أيضًا: (**إلَّا تَفْعَلَنَّ يا زيدُ**) بفتح اللام، مع أنَّ (إن) الشَّرطيَّة دخلت على الفعل، لأنَّه مَبْنِيٌّ، لا يتغيَّرُ بالعوامل، وتقولُ: (**يُعجبُني أن تَفْعَلَنَّ كذا**)

-إنْ صحَّ التَّعبيرُ- لأنَّه مَبْنِيٌّ على الفتح، وتقولُ: **(لن تَفْعَلَنَّ كذا)** فتَبْنِيه على الفتح.

ومثالُ ذلك أيضًا: قولُك: **(لَا تَكْسَلَنَّ عن طلبِ العلم)**، فـ**(تَكْسَلَنَّ)**: فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ جزمٍ بـ**(لا)** النَّاهية، والنُّونُ للتَّوكيد، فانظر الآن لم يتغَّير الفعلُ، لا حينَ كان مرفوعًا، ولا حينَ كان مجزومًا؛ لأنَّه مَبْنِيٌّ على الفتح، والمبْنِيُّ لا يتغيَّرُ باختلافِ العواملِ، ولذلك قال ابنُ مالكٍ: **(مِنْ نَونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ)**.

وإذا لم يكن اتِّصالُ **(نون التوكيد)** بالفعل مباشرًا أُعْرِبَ، وذلك إذا أُسْنِدَ الفعلُ المضارعُ إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، ففي هذه الحال يُعْرَبُ، ولا يُبْنَى، ولذا قال: **(مِنْ نَونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ)**.

إِذَنْ: هو يُعْرَبُ إن عَرِيَ مِن نون التَّوكيد المباشرة لفظًا وتقديرًا، مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس:٨٩]، فهنا نونُ التَّوكيد في ﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾ لم تُباشر الفعلَ، لا لفظًا، ولا تقديرًا، بل فَصَلَ بينهما ألفُ الاثنين، فهنا لا يُبْنَى الفعلُ، بَل يُعْرَبُ إعرابَ الأمثلة الخمسةِ، ويُقَالُ في الإعراب: **(لا)**: ناهية، ﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ**(لا)** النَّاهية، وعلامةُ جزمِه حذفُ النُّونِ، والألفُ فاعلٌ، والنُّونُ للتَّوكيدِ حرفٌ مَبْنِيٌّ على الكسرِ، لا محلَّ له.

ومثالُ ما باشرته النُّونُ لفظًا لا تقديرًا قولُ الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسۡـَٔلُنَّ يَوۡمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨]، فالنُّونُ لم تتَّصل بالفعل مباشرةً، فجاء مرفوعًا، أي:

مُعْرَبًا، لأنَّ أصلَ (تُسْأَلُنَّ: تُسْأَلُونَنَّ)، فعندنا الآن ثلاثُ نوناتٍ، فنحذفُ النُّونَ الأولى لتوالي الأمثال، فتحتجُّ النُّونُ الأولى قائلةً: لماذا تحذفونني، وأنتِ أَيَّتُهَا النُّونُ الثَّقيلة طارئةٌ عليَّ، فأنت التي دَخَلْتِ عليَّ، وأنا ملاصقةٌ للفعلِ؟ فتحتجُّ عليها، وتقيمُ الدُّنيا ضدَّها، فتقولُ نونُ التَّوكيدِ: أنا جئتُ لغرضٍ مقصودٍ، وهو التَّوكيدُ، لذا فأنا أحقُّ بالمكانِ مِنْكِ، وأنتِ أَيَّتُهَا النُّونُ تُحْذَفِين كثيرًا، فإذا دخل ناصبٌ على الفعلِ طَرَدَك، وإذا دخل جازمٌ طَرَدَك، إِذَنْ فأنت جبانةٌ، لأنَّ كُلَّ شيءٍ يطردُك، وأنا جئتُ هنا لغرضٍ، وهو التَّوكيد، إِذَنْ أبقى، ولا يُؤْخَذُ عضوٌ مِن أعضائي، فأبقى بِشَدَّتي، يعني: مشدَّدةً.

إِذَنْ: نونُ الرَّفعِ أحقُّ بالحذفِ، وإذا حُذِفَتْ بَقِيَتْ نونُ التَّوكيدِ المشدَّدةُ، ومعلومٌ أنَّ الحرفَ المشدَّدَ أوَّلُه ساكنٌ، فالتقت الواوُ مع النُّونِ المشدَّدة، فحصلت بينهما أيضًا خصومةٌ، قالت الواوُ للنُّون: أنت طارئةٌ، فاذهبي، أو على الأقلِّ يذهبُ بعضُك، وهو الحرفُ الأوَّلُ منكِ، فاذهبي ودعيني أبقى في مكاني. فتقول نونُ التَّوكيدِ لواو الفعل: إذا حُذِفَ أوَّلُ جزءٍ منِّي وهو نصفي السَّاكن فات المقصودُ من التَّوكيد، وصار الفعلُ غيرَ مؤكَّدٍ، ولذا لا بُدَّ أن أبقى، ثُمَّ أحتجُّ عليكِ بقولِ بعضِهم:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ ... وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتُحِقّ(١)

وأنت لينٌ الآن، إِذَنْ تُـحْذَفِين، فيصير الفعلُ: (تُسْأَلُنَّ)، ونحن جعلنا ذلك على سبيل الحوار؛ لأجل التَّقريب للأفهام، وإلَّا فالمسألةُ أبسطُ من هذا.

---

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

فخلاصةُ ما سبق: إنَّ أصلَ (**تُسْأَلُنَّ**): (**تُسْأَلُونَنَّ**)، فاجتمع ثلاثُ نُونات، والنَّحْويُّون يقولون في تعليلهم -الذي يكون عليلًا أحيانًا- لا يجتمعُ ثلاثةُ أحرفٍ مِن نوعٍ واحدٍ، فعندنا الآن ثلاثةُ أمثالٍ: النُّون الأولى، والنُّون المشدَّدة عن اثنتين: عن نونٍ ساكنةٍ، وعن نونٍ متحرِّكةٍ، فحُذِفَت النُّونُ الأولى لتوالي الأمثال، وهي نونُ الرَّفعِ دونَ نونِ التَّوكيد، لأنَّها تُحْذَفُ عند الجزمِ، وعند النَّصبِ، فلا غرابةَ أن تُحْذَفَ عند توالي الأمثال، ولأنَّ نونَ التَّوكيدِ إذا حُذِفَت اختلَّ المعنى، وحُذِفَت الواوُ لالتقاء السَّاكنَيْن، وصارت الجملةُ: (**تُسْأَلُنَّ**).

وفي الإعرابِ نقولُ: (**تُسْأَلُنَّ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بتقدير النُّون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواوُ المحذوفةُ لالتقاء السَّاكنَيْن نائبُ فاعلٍ، والنُّون للتَّوكيد.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [آل عمران:١٨٦]، فأنت ترى الآن أنَّ آخرَ الفعلِ ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ وهو العين متَّصلٌ بنونِ التَّوكيدِ، لكنَّها مباشِرةٌ له لفظًا، لا تقديرًا، ولهذا صار الفعلُ -الآن- مُعْرَبًا، لأنَّ أصلَ ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾: (**ولَتَسْمَعُونَنَّ**) حُذِفَتْ نونُ الرَّفعِ لتوالي الأمثالِ، وحُذِفَت الواوُ لالتقاءِ السَّاكنَيْن، لأنَّنا لـمَّا حذفنا النُّونَ الأولى جاءت نونُ التَّوكيدِ مشدَّدةً، والحرفُ المشدَّدُ أوَّلُ الحرفَيْن منه ساكنٌ، والواوُ ساكنةٌ فَحُذِفَت، وصار (**لَتَسْمَعُنَّ**).

ومثلُه قولُك: (**هل تَفْهَمُنَّ يا قومِ؟**)، فنونُ التَّوكيدِ مباشرةٌ للفعلِ لفظًا لا تقديرًا، ولهذا نجدُ أنَّ الفعلَ مُعْرَبٌ، ومثله أيضًا إذا اتَّصل بياء المخاطبة مثل: (**لَتَسْمَعِنَّ يا هندُ**)، فهنا نونُ التَّوكيدِ باشرت الفعلَ لفظًا لا تقديرًا، لأنَّ أصلَ (**لَتَسْمَعِنَّ**): (**تَسْمَعِينِنَّ**)، فحُذِفَت نونُ الإعرابِ لتوالي الأمثالِ، ثُمَّ

جاءت نونُ التَّوكيدِ مشدَّدةً، والحرفُ المشدَّدُ أولُ الحرفَيْن منه ساكنٌ، وجاءت ياءُ المخاطَبَةِ ساكنةً، فالتقى ساكنان، فوجب حذفُ الأوَّل منها؛ لأنَّه إذا التقى ساكنان، فإن أمكن تحريكُ الأوَّلِ منهما بالكسر فَعَلْنا، وإن لم يمكن حُذِفَ، ولذا يقولُ بعضُهم:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتُحِقّ[(١)]

وحروفُ اللِّين هي الألفُ والواوُ والياءُ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:٦]، فالفعلُ هنا مَبْنِيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصاله بنون التَّوكيدِ المباشرة، لأنَّه لم يُسْنَدْ إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطَبة، بينما في الآية الأولى لم يتَّصل بالنُّون اتِّصالًا مباشرًا، إذ بَيْنَه وبينها (**الواو**)، و(**نون**) الرَّفع التي هي علامةُ رفعِ الأمثلة الخمسة، فجاء مُعْرَبًا.

ويتبيَّنُ ممَّا سبق أنَّ نونَ التَّوكيد تتَّصلُ بالفعلِ المضارعِ على ثلاثةِ أوجه:

- **الوجه الأوَّل**: أن تتَّصلَ به مباشرةً لفظًا وتقديرًا، وحينئذٍ يكونُ الفعلُ مَبْنِيًّا.
- **الوجه الثَّاني**: أن تتَّصلَ به لفظًا لا تقديرًا، وحينئذٍ يكونُ الفعلُ مُعْرَبًا.
- **الوجه الثَّالث**: ألَّا تتَّصلَ به لا لفظًا، ولا تقديرًا، وحينئذٍ يكونُ الفعلُ مُعْرَبًا.

---

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

فالخلاصة أنَّ الفعلَ المضارعَ يُعْرَبُ إلَّا في حالَيْن:

الحال الأولى: إذا اتَّصلت به نونُ التَّوكيد (المباشرة)، وكلمةُ (المباشِرة) زيادةٌ في الإيضاح، يعني: لو حذفناها لـم يضرَّ، لأنَّ قولَنا: (إِذا اتَّصلت به) يكفي.

الحال الثَّانية: إذا اتَّصلت به نونُ الإناثِ، والمراد نونُ المؤنَّث، ولا نقولُ: نون النسوة، لأنَّ من المؤنَّث ما هو نسوةٌ كـ(بنات آدم)، ومنه ما ليس بنسوةٍ كَـ(الغنم)، و(النَّخل)، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [ق:١٠]، فـ(النَّخلُ) مؤنَّثٌ، ومع ذلك ليس بنسوةٍ، فكُلُّ نسوةٍ إناثٌ، وليس كُلُّ إناثٍ نسوةً، ولهذا قال المؤلِّف: (نُونِ إِنَاثٍ)، ولم يقل: (نُونِ نِسَاءٍ)، ولو قال: (نُونِ نِسَاءٍ)، لصارت أضيقَ، مثاله: (كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)، فالنِّساءُ يُرَوِّعْنَ مَنْ فُتِنَ بهنَّ، لأنَّه يخافُ منهنَّ، لأنهنَّ يأخذْنَ قلبَه، فيمشي وراءَهنَّ، وفِعلًا هذا هو الواقع -نسألُ اللهَ العافيةَ- أنَّ مَنْ فُتِنَ بالنِّساء أُخِذَ قلبُه، وصار يمشي كالبهيمة، ولهذا حذَّر النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- مِن فتنة النِّساء فقال: «اتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ»[1].

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ) تحذيرًا من الافتتان بهنَّ.

والمؤلِّفُ لم يُمثِّل لنون التَّوكيد، وقد مَثَّلنا لها سابقًا، وإنَّما مَثَّل لنون الإناث فقال: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)، وأصلُ (يَرُعْنَ): (يَرُوع) بالواو، لكن لـمَّا بُنِيَ الفعلُ على السكون؛ لاتِّصاله بنون النسوةِ التقى ساكنان، (الواوُ) و(العينُ)،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء، وبيان الفتنة بالنساء، رقم (٢٧٤٢).

فحُذِفَت الواوُ، لأنَّها حَرفُ لينٍ، وإذا التقى ساكنان، وكان الأوَّلُ حرفَ لينٍ، وجب حذفُه، وهذه قاعدةٌ ثابتةٌ كما سبق.

وفي إعراب (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ) نقولُ: (يَرُعْنَ): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ على السكون، لاتِّصاله بنونِ الإناث في محلِّ رفع، و(النُّون): ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، و(مَنْ): اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به، و(فُتِنْ): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، والجملةُ صلةُ الموصولِ، والفعلُ (يَرُعْنَ) مَبْنِيٌّ على السكون، ولهذا تقولُ: (هُنَّ يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ)، وتقولُ: (لَـمْ يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ)، وتقولُ: (لن يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ)، تتوالى عليه الحروفُ، ومع ذلك لا يتغيَّرُ، لأَنَّه مَبْنِيٌّ على السُّكون.

ومثله أيضًا: (يُعَلِّمْنَ)، و(يَلْبَسْنَ)، فكلٌّ منهما فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ على السُّكون؛ لاتِّصاله بنون النسوة، والنُّونُ للنِّسوة ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

* * *

٢١- وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا
وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢- وَمِنْهُ: ذُو فَتْحٍ، وَذُوْ كَسْرٍ، وَضَمّْ
كَـ: (أَيْنَ)، (أَمْسِ)، (حَيْثُ)، وَالسَّاكِنُ: (كَمْ)

الشَّرحُ

قوله: «كُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا»: أي: جميعُ الحروفِ مَبْنِيَّةٌ، وقد انتقدوا ابنَ مالكٍ -رحمه الله- في قوله: (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ)، حيث قالوا: إنَّ الاستحقاقَ لا يتعيَّنُ منه الحقُّ، فقد يستحِقُّ الإنسانُ الشيءَ ولا يُعْطَاه، والحرفُ مَبْنِيٌّ، ولهذا يقولون: لو قال: (كُلُّ حَرْفٍ مَبْنِيٌّ)، لكان أصوبَ، ولكن لنا أن نقولَ دفاعًا عن ابن مالك -رحمه الله-: إنَّه يحتملُ أن يكونَ قالها عن قصدٍ، ويحتملُ أن يكونَ قالها عن غير قصدٍ، فإن كان قالها عن غير قصدٍ، ولكن هذا هو الذي تهيَّأ له لأجل الوزن، فإنَّه قالها لأجلِ الوزن، وقد عُلِمَ أنَّ الحروفَ مَبْنِيَّةٌ، ولهذا فإن الاسمَ منه مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ، والمُبْنِيُّ هو الذي يشاركُ الحرفَ، فإذا كانَ ما شابه الحرفَ من الأسماء مَبْنِيًّا؛ فالحرفُ من بابِ أولى، فلا بُدَّ أن يكونَ مَبْنِيًّا.

وإن قلنا: إنَّه قالها عن قصدٍ، فيكون قَصَدَ بقوله: (مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا)، أنَّ الحرفَ مَبْنِيٌّ بناءً يستحقُّه، فيكون في قولِه: (مُسْتَحِقٌّ) فائِدَتان:

الفائدة الأولى: بيانُ أنَّه مَبْنِيٌّ.

الفائدة الثَّانية: بيانُ أنَّه مَبْنِيٌّ عن استحقاقٍ، وحينئذٍ لا أحدَ يمنعُه مِن أَخْذ حقِّه، فلا خصمَ يمنعُه، لأنَّه إنَّما لا يستحقُّ أن يُعْرَبَ، لأنَّ الإعرابَ إنَّما يُقْصَدُ به بيانُ أثرِ العامل، والحرفُ لا تُؤثِّرُ فيه العواملُ شيئًا.

إِذَنْ: فلا حاجةَ إلى كونهِ مُعْرَبًا، فهو مستحقٌّ للبِناء، فالصَّوابُ أنَّه ليس هناك اعتراضٌ على ابنِ مالكٍ -رحمه الله-.

وخلاصة الكلام: أنَّ جميعَ الحروفِ مَبْنِيَّةٌ سواء كانت على حرفٍ واحدٍ، أم على حرفَيْن، أم على ثلاثةٍ، أم على أربعةٍ، على حرفٍ واحدٍ، مثل: (**اللام، والباء**)، وعلى حَرْفَيْن، مثل: (**مِنْ، وهَلْ، وبَلْ**)، وعلى ثلاثةٍ، مثل: (**إلى، وعَلَى، وبَلَى**)، وعلى أربعةٍ، مثل: (**كَلَّا، وهَلَّا**).

فالمهمُّ: أنَّ جميعَ الحروفِ مبنيَّةٌ، فتقول مثلًا: (**مِنْ**): حرفُ جرٍّ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ، وتقولُ: (**سَوْفَ**): حرفُ مضارعةٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، وتقولُ: (**لَنْ**): حرفُ نصبٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ، وهل للحروفِ محلٌّ من الإعراب؟

الجواب: لا، كُلُّ الحروفِ ليس لها محلٌّ من الإعراب، فتقول: (**مِنْ**) حرفُ جَرٍّ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ، لا محلَّ له من الإعراب.

قوله: «**وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**»: قال مُبَيِّنًا: هل الأصلُ في البناء الحركة أو السكون؟ والجواب: الأصلُ في المَبْنِيِّ أن يُسكَّنَ، لأنَّه لا حاجةَ إلى أن نحرِّكَه، حيث إنَّه لا يختلفُ باختلافِ العواملِ، فحينئذٍ يكونُ الأصلُ فيه السكون، ولذلك لا تقولُ: المَبْنِيُّ على السكون لماذا بُنِيَ على السكون؟ لأنَّه

الأصلُ، لكن ما بُنِيَ على غيرِ السُّكونِ، فإنَّه يُسْأَلُ عن السَّببِ لماذا بُني على الفتحِ؟ لماذا بُنِيَ على الضمِّ، مثل: (ضَرَبُوا)؟ الجواب: لاتِّصاله بواو الجماعةِ.

وهل نقولُ: (يَضْرِبْنَ) لماذا بُنِيَ على السكون؟ الجواب: لا، فلا حاجةَ للتَّعليلِ، لأنَّه الأصلُ، نعم لك أن تقولَ في (يَرُعْنَ): لماذا بُنِيَ أصلًا، وهو مضارعٌ مع أنَّ المضارعَ مُعْرَبٌ؟ تقولُ: لاتِّصالهِ بنون النِّسْوةِ.

لكن لماذا بُنِيَ على السكون؟

نقولُ: هذا هو الأصلُ، ولذا فلا يُعلَّلُ المبنيُّ على السُّكونِ.

قوله: «**وَمِنْهُ**»: أيْ: مِن المَبْنِيِّ، و(**ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ**) يعني: وذو ضمٍّ، إِذَنْ: منه مفتوحٌ، ومكسورٌ، ومضمومٌ.

قوله: «**كَأَيْنَ**»: مثالٌ لِذي الفتح، ومثل (**أَيْنَ**): كَيْفَ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، وإِنَّ...إلخ.

قوله: «**أَمْسِ**»: مثالٌ لذي الكسر، ولهذا تقولُ: (**سَكَنْتُ عندكَ أَمْسِ**)، فـ(**سَكَنْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**عند**): ظرفٌ، (**الكاف**): مضافٌ إليه، و(**أَمْسِ**): ظرفُ زمانٍ مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ نصب، وتقولُ مثلًا: (**أتى أَمْسِ والمطرُ ينزلُ**)، فـ(**أتى**): فعلٌ ماضٍ، (**أَمْسِ**): مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ رفع فاعلٌ، وإذا صحَّ أن تقولَ: (**زرتُكَ في أَمْسِ**)، فـ(**أَمْسِ**): مبنيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ.

ومثالُ المَبْنِيِّ على الكسر أيضًا: (**حَذَامِ**)، (**نَزَالِ**)، بمعنى (**انزل**)، فهي مَبْنِيَّةٌ على الكسر.

قوله: «**حَيْثُ**»: هذا مثالٌ لذي الضمِّ، ومثلُ(**حَيْثُ**): (**مُنْذُ**).

قوله: «وَالسَّاكِنُ: (كَمْ)»: ولم يقل: (وَكَمْ) فقط، وذلك لمناسبةٍ لفظيَّةٍ ومناسبةٍ معنويَّةٍ، فأمَّا المناسبةُ اللفظيَّةُ، فلأجل إقامة البيت، لأَنَّه لو قال: (وَكَمْ) فقط لانْكسرَ البيتُ، وأمَّا المناسبةُ المعنويَّةُ، فلأنَّه لـمَّا قال: (وَالْأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا)، كأنَّه قال: والسَّاكنُ الذي جاء على الأصل، مثل: (كَمْ)، فجعلَ له جملةً مستقلَّةً، لأَنَّه هو الأصلُ، وهذه مَنْقَبَةٌ للسَّاكنِ.

وأمَّا قولُ بعضِ المُحشِّين: إنَّما جعلَ له جملةً مستقلَّةً ليُبَيِّنَ أنَّ المَبْنِيَّ على السُّكونِ كثيرٌ، فهذا وإن كان قد أراده المؤلِّفُ، لكنَّ المَبْنِيَّ على السُّكونِ كثيرٌ معروفٌ مِن قولنا: (الأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا)، فالَّذي نراه أنَّه إنَّما أتى بجملةٍ مستقلَّةٍ للتَّمثيل بالسَّاكن، لأَنَّه هو الأصلُ.

وقوله: «كَـ: (أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ، وَالسَّاكِنُ: كَمْ»: ما ذكرَه المؤلِّفُ هنا على سبيلِ المثالِ، لا على سبيلِ الحصْر.

وهل هذا البناءُ المختلِفُ سببُه اختلافُ العواملِ؟

الجواب: لا، ليس سببُه اختلافَ العواملِ، لأنَّ المَبْنِيَّ لا يتغيَّرُ أبدًا، تقول-مثلًا-: (يَسُرُّنِي مَنْ يُكْرِمُكَ)، و(أَكْرِمْ مَنْ يُكْرِمُكَ)، و(مَرَرْتُ بِمَنْ يُكْرِمُكَ)، فـ(مَنْ) لم تتغيَّر مع أنَّ العواملَ اختلفت، فـ(مَنْ) في المثال الأوَّل في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وفي المثالِ الثَّاني في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به، وفي المثال الثَّالثِ في محلِّ جرٍّ بحرفِ الجرِّ.

فالخلاصةُ: أنَّ الكلمةَ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ، وتقدَّمَ أنَّ الاسمَ ينقسمُ إلى قسمَيْن: مُعْرَبٍ ومَبْنِيٍّ.

والفعلُ ينقسمُ إلى قسمين: قِسمٍ مَبْنِيٍّ بكّل حالٍ، وهو الماضي والأمر، وقِسمٍ مُعْرَبٍ ومَبْنِيٍّ، وهو المضارع.

والحرفُ كُلُّه مَبْنِيٌّ، والسَّبب في ذلك أنَّ العواملَ لا تتسلَّطُ على الحرف، فلم يَحْتَجْ إلى الإعرابِ، فلو قلتَ مثلًا: (مَرَرْتُ بزيدٍ)، فالفعلُ هنا لم يتسلَّط على الباء، بل تسلَّط على المجرور، ولهذا صارت الحروفُ كُلُّها مَبْنِيَّةً، لأنَّ العواملَ لا تتسلَّطُ عليها، فلا تحتاجُ إلى تغييرِ أواخرِها.

* * *

٢٣- وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا   لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

الشَّــرحُ

قوله: «وَالرَّفْعَ»: بالنَّصب مفعولٌ به أوَّلُ مُقدَّمٌ، لـ(اجْعَلَنْ) منصوبٌ، وعلامةُ نصبهِ الفتحةُ، (وَالنَّصْبَ): معطوفٌ عليه، والمعطوفُ على المنصوبِ منصوبٌ، و(اجْعَلَنْ): فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، لاتِّصاله بنون التَّوكيد، والنُّونُ حرفُ توكيدٍ، لا محلَّ له من الإعراب، و(إِعْرَابًا): مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديره: (أَنْتَ).

قوله: «لِاسْمٍ»: (اللَّام): حرفُ جرٍّ، و(اسْمٍ): مجرورٌ باللام، و(فِعْلٍ): معطوفٌ عليه، والمعطوفُ على المجرورِ مجرورٌ، و(نَحْوُ): خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: (ذَلِكَ)، و(لَنْ): حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ، و(أَهَابَا): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(لَنْ)، وعلامةُ نصبهِ الفتحةُ الظاهرةُ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: (أنا)، وجملةُ (لَنْ أَهَابَا) في محلِّ جرٍّ مضافٌ إليه، ويجوزُ أن تكونَ في محلِّ نصبٍ، والتَّقديرُ: (نَحْوُ قَوْلِكَ: لَنْ أَهَابَا).

سبق أنَّ الاسمَ منه مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ، وكذلك الفعلُ، فالمُعْرَبُ ما يتغيَّرُ آخرُه باختلافِ العواملِ، والمَبْنِيُّ ما ليس كذلك.

إِذَنْ: المُعَرَبُ له علاماتٌ، فالرَّفعُ والنَّصبُ يختصَّان بالمُعْرَبِ.

قوله: «اجْعَلَنْ»: فعلُ أمرٍ، والأمرُ للوجوبِ.

قوله: «لِاسْمٍ وَفِعْلٍ»: هذا الحكمُ للفعلِ المضارعِ، إن لم يكن مَبْنِيًّا.

قوله: «أَهَابَا»: بالنَّصب، وأصلُها قبل دخولِ (لَنْ): (أَهَابُ)، وهل الألفُ في (أَهَابَا) هل هي نونُ التُّوكيدِ، وقُلِبَت ألفًا، أو أنَّها للإطلاقِ؟ الجواب: للإطلاقِ، ولا يصحُّ أن نجعلَها نونَ توكيدٍ، لأنَّنا لو جعلناها نونَ توكيدٍ لصار الفعلُ مَبْنِيًّا.

يقول: اجعل الرَّفعَ والنَّصبَ إعرابًا للاسمِ والفعلِ، فالاسمُ يكونُ مرفوعًا، والفعلُ يكونُ مرفوعًا، والاسمُ يكونُ منصوبًا، والفعلُ يكونُ منصوبًا.

إِذَنْ: يشترك الاسمُ والفعلُ في الرَّفعِ والنَّصبِ.

مثالٌ للاسمِ المرفوع: قولُك: (قَامَ مُحَمَّدٌ)، ولو قال أحدٌ: (قَامَ محمَّدًا) لقلنا: خطأٌ، ولا يجوزُ.

ومثالٌ للمضارعِ المرفوعِ: قولُه تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٩].

إِذَنْ صار الرَّفعُ للاسمِ والفعلِ، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨]، فالفعل هو ﴿يَعْلَمُ﴾، والاسمُ هو ﴿ٱللَّهُ﴾، ومثلُه أيضًا قولُك: (يقومُ زيدٌ)، فالفعلُ (يقومُ) هنا مرفوعٌ، والاسمُ (زيدٌ) مرفوعٌ.

مثالٌ للاسمِ المنصوبِ: قولُك: (رأيتُ محمَّدًا)، ومثالٌ للفعلِ المنصوبِ قولُك: (لن يقومَ...)، وقد اجتمعا في قولِك: (لن أُهينَ الطالبَ)، فـ(أهينَ): فعلٌ منصوبٌ، و(الطالبَ): اسمٌ منصوبٌ.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- مثَّل للفعلِ بقوله: (**لَنْ أَهَابَا**)، فـ(**لَنْ**): ناصبةٌ، و(**أَهَابَ**): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(**لَنْ**)، ولم يُمثِّل للاسمِ، فلماذا؟

نقول: أمَّا التَّمثيلُ للاسمِ فبسيطٌ، وكُلُّ الأسماءِ تُعْرَبُ إلَّا المَبْنِيَّات، لكن لـمَّا قال: (**اجْعَلَنْ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ**)، فإنَّ كلمةَ (**فِعْلٍ**) تشملُ الماضيَ والأمرَ والمضارعَ، فاضطر إلى التَّمثيلِ للفعلِ، ليُعْلَمَ أنَّه مختصٌّ بالمضارعِ، وأمَّا الاسم، فمعروفٌ لكُلِّ طالبٍ، وعلى كُلِّ حالٍ، يمكنُ أن نجعلَ هذا المثالَ مثالًا للفعل والاسم، مثل أن أقولَ: (**لَنْ أَهَابَ عَدُوًّا**)، فـ(**أَهَابَ**) هنا منصوبةٌ بـ(**لَنْ**)، و(**عَدُوًّا**) منصوبةٌ بالفِعل.

* * *

٢٤- وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالـجَرِّ كَـمَا ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْـلُ بِـأَنْ يَنْجَزِمَـا

الشَّـرحُ

قوله: «**وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالـجَرِّ**»: خُصِّصَ مِن قِبَلِ مَنْ؟ إن كان خُصِّصَ مِن قِبَلِ النَّحْويِّين، فهو حُكْمًا، وإنْ كان خُصِّصَ مِن قِبَلِ أهلِ اللغةِ، فهو استعمالًا، وفي الحقيقةِ أَنَّه إذا خُصِّصَ استعمالًا، فقد خُصِّصَ حُكْمًا، لأنَّ النَّحْويِّين إنَّما يتكلَّمون بحسب قواعدِ كلامِ العربِ.

وقوله: «**بِالـجَرِّ**»: المؤلِّفُ هَنا عَبَّرَ بَالـجرِّ وهو تعبيرُ البصْريين، وصاحبُ الآجُرُّوميَّة[1] عَبَّر بالخفضِ، وهو تعبيرُ الكوفِيِّين، فإذا وجدتَ كتابًا في النَّحو يُعبِّرُ صاحبُه بالخفضِ بدلَ الجرِّ، فاعلم أَنَّه كوفيٌّ، وإذا رأيتَ مَنْ يُعبِّرُ بالجرِّ بدلَ الخفضِ فهو بصْريٌّ.

قوله: «**خُصِّصَ الفِعْلُ**»: أي: خُصِّصَ استعمالًا وحُكْمًا.

قوله: «**وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالـجَرِّ**»: هذه العلامةُ خاصَّةٌ بالاسمِ، وهي الـجرُّ، فلا يكونُ الفعلُ مجرورًا أبدًا، (**كَـمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا**)، فلا يكونُ الاسمُ مجزومًا أبدًا.

إِذَنْ: أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ: (**رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ**)، تشتركُ الأسماءُ

---

(١) هو محمد بن محمد بن داود بن آجروم الصنهاجي، أبو عبد الله، نحوي، اشتهر برسالته (الآجُرُّومية)، وقد شرحها كثيرون، وقد طبعت في دار الصميعي سنة (١٤١٩هـ)، توفي سنة (٧٢٣هـ). انظر الأعلام (٧/ ٣٣).

والأفعالُ في نوعَيْن، هما: (**الرَّفعُ، والنَّصبُ**)، يعني: أنَّ الاسمَ يكونُ مرفوعًا، والفعلَ يكونُ مرفوعًا، والاسمَ يكونُ منصوبًا، والفعلَ يكونُ منصوبًا، ويختصُّ الاسمُ بالجرِّ، والفعلُ يختصُّ بالجزم، يعني: أنَّ الفعلَ لا يكونُ مجرورًا، والاسمَ لا يكونُ مجزومًا، وقد تقدَّم في أوَّل الألفيَّة أنَّ من علاماتِ الاسمِ الجرَّ، يعني: أنَّه خاصٌّ به.

فإن قال قائلٌ: وهل يدخلُ الجزمُ في الفعلِ الماضي، وفعلِ الأمر؟

فالجواب: لا، لأنَّهما مَبْنِيَّانِ، فالماضي مَبْنِيٌّ، ولا يدخلُه الجزمُ بالاتِّفاق، والأمرُ مَبْنِيٌّ، ولا يدخلُه الجزمُ على قول البصريين -وهو الصحيح-، ونحن نتكلَّم هنا عن الإعراب، وعلى ذلك فقولُ المؤلِّفِ: (**قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا**) لا يريدُ به العمومَ، بل يريدُ به الفعلَ المضارعَ، فهُوَ الَّذي يدخلُه الجزمُ.

* * *

وإذا كانت أنواعُ الإعرابِ أربعةً، فما علاماتُ هذه الأنواع؟ يعني: ما علاماتُ كونِ الاسمِ مرفوعًا، أو كونِ الفعلِ مرفوعًا، أو كونِهما منصوبَيْن، أو كونِ الاسمِ مجرورًا، أو كونِ الفعل مجزومًا؟ ذكر ذلك في البيتين التاليَيْن فقال:

٢٥- فَارْفعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرّ كَسْرًا، كَـ(ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُــرّ)

٢٦- وَاجْزِمْ بتَسْكِيْنٍ، وَغَـيْرُ مَـا ذُكِـرْ يَنُوْبُ، نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِـرْ)

الشَّــرحُ

قوله: «فَارْفَعْ بِضَمٍّ»: هذه علامةُ الرَّفعِ، و(ارْفَعْ): فعلُ أمرٍ، والأمرُ هنا للوجوب، أي: يجبُ أن ترفعَ بالضمِّ، فتقول: (قَامَ زيدٌ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (قَامَ زيدٍ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (قَامَ زيدًا).

قوله: «وَانْصِبَنْ فَتْحًا»: يعني: وانْصِبَنْ بفتحٍ، و(انْصِبَنْ): فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على الفتحِ، لاتِّصاله بنون التَّوكيد، وقوله: (فَتْحًا): منصوبٌ على نزع الخافض، والتَّقديرُ: وَانْصِبَنْ بفتحٍ.

قوله: «وَجُرّ كَسْرًا»: يعني: وجُرَّ بِكسرٍ، و(كَسْرًا) مِثْلُ (فَتْحًا) منصوبٌ على نزع الخافضِ.

فإذا قال قائلٌ: النَّصبُ على نزعِ الخافضِ لا يطَّرِدُ إلَّا في (أنَّ) و(أَنْ)، ولا يطَّرِدُ في الاسم الخالص، فماذا تقولون؟

قلنا: هذا صحيحٌ، لكنَّ أهلَ العلم كَثُرَ عندهم جدًّا استعمالُ النَّصبِ على نزعِ الخافضِ في غير (أَنَّ) و(أَنْ).

إِذَنْ: الضمَّةُ علامةُ الرَّفعِ، والفتحةُ علامةُ النَّصبِ، والكسرةُ علامةُ الجرِّ.

الكافُ: حرفُ جرٍّ، و(**ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُرّ**): اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحكايةُ.

فإذا قال قائلٌ: كيف يكونُ هذا؟

قلنا: يكونُ على تقدير أنَّ الجملةَ بمعنى (**هذا اللفظ**)، يعني: كأنَّه قال: (**كهذا اللفظ**)، فهي قائمةٌ مقامَ قولِ القائلِ: (**هذا اللفظ**)، وإن شِئْتَ فقل: (**الكاف**): حرفُ جرٍّ، والمجرورُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: كقولِك: (**ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُرّ**)، و(**ذِكْرُ**): مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى لفظ الجلالة، و(**عَبْدَهُ**): مفعولُ (**ذِكْرُ**)، و(**ذِكْرُ**): مصدرٌ مضافٌ للفاعل (الله)، ولفظُ الجلالةِ مضافٌ إليه، والتَّقديرُ: كَـ(**أَنْ يذكرَ اللهُ عبدَه يَسُرُّ**)، و(**يَسُرّ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضمَّة، وجملة (**يَسُرّ**) في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

وقوله: «(**كَـ: (ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُرّ)**»: هذا مثالٌ ضربه المؤلِّف -رحمه الله- ويصحُّ: (**كَـ(ذِكْرُ الله عَبْدُهُ يَسُرّ**)، فإذا قلنا: (**كَـ(ذِكْرُ الله عَبْدَه يَسُرّ**) صار المعنى أنَّ اللهَ إذا ذَكَرَ عبدَه، فإنَّ ذلك يَسُرُّ العبدَ، وإذا قلنا: (**كَـ(ذِكْرُ الله عَبْدُه يَسُرّ**) صار المعنى أنَّ العبدَ إذا ذَكَرَ اللهَ سُرَّ بذلك، ولا شكَّ أنَّ الأحسنَ أن يذكرَك اللهُ، فذِكرُ الله لك أحسنُ مِن ذكرِك الله، يقولُ اللهُ تعالى: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ**﴾ [آل عمران:٣١]، ويقولُ: ﴿**فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ**﴾ [البقرة:١٥٢]، فالأحسن إِذَنْ أن نقولَ: (**كَـ(ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُرّ**).

وهذا المثالُ فيه رفعٌ في الاسمِ والفعلِ، فـ(**ذِكْرُ**) رفعٌ في الاسم، و(**يَسُرُّ**)

رفعٌ في الفعل، وكلاهما مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمَّةُ، وهذا قوله: (**فَارْفَعْ بِضَمٍّ**)، وفيه جرٌّ في لفظ الله (**كَذِكْرُ الله**)، فـ(**الله**): اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، وهذا قوله: (**وَجُرَّ كَسْرًا**)، وفيه نصبٌ في (**عَبْدَ**) مِن قوله: (**عَبْدَهُ يَسُرُّ**)، فـ(**عَبْدَ**): مفعولٌ به لـ(**ذِكْرُ**) منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ، وهذا قوله: (**وَانْصِبَنْ فَتْحًا**)، ومثالُ الفعل المنصوبِ قولُك: (**لن يقومَ**).

ولا جزمَ في هذا المثال، لأنَّ المؤلفَ -رحمه الله- قال بعد هذا: (**وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ**) يعني: إذا جُزِمَ الفعلُ، فإنَّه يُجْزَمُ بالسكون، تقول: (**لم يَقُمْ زيدٌ**)، فـ(**يَقُمْ**) مجزومٌ بالسكون، ومنه قوله تعالى: ﴿**مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [الأنعام:٣٩]؛ فـ﴿**يَشَإِ**﴾ في الموضعَيْن مجزومةٌ، وهذا قوله: (**وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ**).

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- لا أدري بقصدٍ، أو بغيرِ قصدٍ، أو ضرورة النَّظم ألجأته؛ فقال: (**فَارْفَعْ بِضَمٍّ... وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ**)، فالطَّرفان جاءَ فيهما بحرفِ الجرِّ، وفي الوسط نزَع حرفَ الجرِّ، فقال: (**وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرَّ كَسْرًا**)، فكأنَّه يقولُ: إنَّ الباطنَ كالظَّاهر، فالباطنُ في الوسط كالظَّاهر في الجوانب، يعني: أنَّ قولَه: (**انْصِبَنْ فَتْحًا وجُرَّ كَسْرًا**) منصوبان بنزع الخافض، كما قلنا: (**فَارْفَعْ بِضَمٍّ... وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ**)، فلا أدري: هل قصد هذا، أو أنَّ النَّظمَ ألجأه إلى ذلك؟

قوله: «وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ»: يريدُ بقولِه: (**مَا ذُكِرْ**) الضمَّ والفتحَ والكسرَ والسكونَ، يعني: غير هذه الأربعةِ ينوبُ، فإذا جاء اسمٌ مرفوعٌ، وليس فيه ضمَّةٌ، قلنا: الموجودُ نائبٌ عن الضمَّةِ. أو جاء اسمٌ منصوبٌ، وليس فيه فتحةٌ،

قلنا: الموجودُ نائبٌ عن الفتحة. أو جاء اسمٌ مجرورٌ، وليس فيه كَسْرةٌ، قلنا: الموجودُ نائبٌ عن الكَسْرة. أو جاء فعلٌ مجزومٌ، وليسَ فيه سُكُونٌ، قلنا: الموجودُ نائبٌ عن السُّكُونِ. وهكذا.

فصارتِ العلاماتُ الأربعُ: وهي: (**الضمَّةُ، والفتحةُ، والكَسْرةُ، والسُّكونُ**) لـها نوَّابٌ، إذا غابَتْ نَابَتْ عنها.

مثالُه: نحو: (**جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ**)، فـ(**جَاء**): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ، وحُذِفَت الهمزةُ للضرورةِ، أو للتَّخفيفِ، (**أَخُو**): فاعلٌ، والفاعلُ يكونُ مرفوعًا بالضمَّة، لكنْ لا تُوجَدُ هنا ضمَّةٌ، فنقول: الواوُ الآنَ نائبةٌ عن الضمَّةِ، و(**أَخُو**): مضافٌ، و(**بَنِي**): مضافٌ إليه، والمضافُ إليه يكونُ مجرورًا، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، لكن لا تُوجَدُ هنا كَسْرةٌ، فنقول: الياءُ -الآن- نائبةٌ عن الكَسْرةِ، فـ(**أَخُو**) نابَت فيها الواو عن الضمَّة، و(**بَنِي**) نابَتْ فيها الياءُ عن الكَسْرةِ، و(**بَنِي**): مضافٌ، و(**نَمِرْ**): مضافٌ إليه، فهي مُعْرَبَةٌ بالحركات.

* * *

فإن قال قائلٌ: متى تأتي الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ؟ ومتى تأتي الياءُ نيابةً عن الكَسرةِ؟

فالجوابُ: أنَّ المؤلِّفَ سيذكرُ ذلك في مواضعه بالتَّفصيل، فيما يلي:

٢٧- وَارْفَعْ بِـوَاوٍ، وَانْصِـبَنَّ بِـالأَلِفْ، وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِـفْ

الشَّــرحُ

قوله: «**وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ، وَاجْرُرْ بِيَاءٍ**»: هذه ثلاثةُ أفعالٍ: (**ارْفَعْ**)، (**انْصِبْ**)، (**اجْرُرْ**)، وكُلُّها تطلبُ (مَا) في قوله: (**مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ**)، و(مَا): اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي، وهي مفعولٌ للآخِرِ مِن هذه الأفعال الثَّلاثة، لأنَّه تَنَازَعَ فيها ثلاثةُ عواملَ، والذي يعملُ هو الأخيرُ، ولذا يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْـرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَـيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

فيكون قولُه: (**مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ**) مفعولًا للفعل (**اجْرُرْ**)، وأمَّا الفِعلانِ السَّابقانِ وهما: (**ارْفَعْ، وانْصِبْ**) فيُقَدَّرُ فيهما المفعولُ تقديرًا، لأنَّه محذوفٌ.

قوله: «مَا»: الموصولُة تحتاجُ إلى صِلَةٍ، وصلُتها جملةُ (**أَصِفْ**)، وهي فِعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبًا، تقديرُه: (**أنا**)، والجملةُ صلةُ الموصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، و(**مِنَ الأَسْمَا**) متعلِّقٌ بالفعل (**أَصِفْ**)، ومعنى (**أَصِفْ**) أَذكُر.

معنى البيتِ: ارفعْ بالواوِ، وانصبْ بالألفِ، واجرْ بالياءِ ما أذكرُه من

الأسماء، ولم يذكر السُّكونَ، لأنَّ السُّكونَ لا يدخلُ على الأسماء، وهذه علاماتُ إعرابِ الأسماءِ الخمسة، وهي ممَّا خرج عن الأصلِ، فهي علاماتٌ مخالفةٌ لما سَبَق، حيث يقولُ هناك: (**ارْفَعْ بِضَمٍّ**)، وهنا يقولُ: (**ارْفَعْ بِوَاوٍ**)، ويقولُ هناك: (**وَانْصِبَنْ فَتْحًا**)، وهنا يقولُ: (**وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ**)، ويقولُ هناك: (**وجُرَّ كَسْرًا**)، وهنا يقولُ: (**اجْرُرْ بِيَاءٍ**)، فكيف يتلاءمُ الكلامُ الأوَّلُ والثَّاني؟

نقولُ: إنَّ قولَه: (**وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنُوبُ**) يعني: إذا وجدتَ مرفوعًا بغير الضمَّةِ، فهو نائبٌ عن الضمَّة، وإذا وجدتَ منصوبًا بغير الفتحةِ فهو نائبٌ عن الفتحةِ، وإذا وجدتَ مجرورًا بغير الكسرةِ، فهو نائبٌ عن الكسرة.

إِذَنْ: هذه الأسماءُ الخمسةُ، أو السِّتَّةُ تُعْرَبُ بالحروفِ كما سَبَق، وهذا هو البابُ الأوَّلُ ممَّا خرج عن الأصل، وذهب سيبويه -رحمه الله- إلى أنَّ هذه الأسماءَ مُعْرَبَةٌ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ، فالرَّفعُ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الواو، والنَّصبُ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الألف، والجرُّ بكسرةٍ مُقدَّرةٍ على الياء، واختار هذا القولَ ابنُ عقيلٍ[(١)] -رحمه الله- وهذا غيرُ صحيحٍ، وابنُ عقيلٍ من المقلِّدين، حتَّى قال -رحمه الله- في شأن سيبويه:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[(٢)]

لكنَّنا نقولُ: سيبويهِ ليس بحَذَامِ، والصَّوابُ ما عليه الجمهورُ، وهو أنَّها

(١) انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٤٦).

(٢) البيت غير منسوب في الاشتقاق: (١١٨)، وهو في اللسان (حذم)، ونسبه إلى وسيم بن طارق أو لجيم بن صعب وحذام امرأته، وهو من شواهد النحويين، انظر شرح شواهد المغني (٢/ ٥٩٦)، وابن عقيل (١/ ٦٣).

تُعْرَبُ بالحروفِ، ولذا قال النَّاظمُ -رحمه الله-: **(وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ...)**.

إِذَنْ: كلامُ ابنِ مالكٍ هو الصَّوابُ بلا شكٍّ، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ.

* * *

٢٨- مِـنْ ذَاكَ: (ذُو) إِنْ صُحْبَـةً أَبَانَـا وَ(الفَمُ) حَيْـثُ الـمِيمُ مِنْـهُ بَانَـا

الشَّــرحُ

قوله: «ذَاكَ»: المشارُ إليه ما يصفُه من الأسماء، فالإشارةُ هنا تعودُ إلى (مَا).

و(ذُو): بمعنى صاحِب، ولهذا قال: (إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا)، يعني: إنْ أَظْهَرَ وبَيَّن صُحْبَةً، فهو مِن الأسماء الخمسة، وحينئذٍ تُعْرَبُ بالحروفِ: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.

تقولُ مثلًا: (جاءني ذو مالٍ)، فـ(ذو): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضمَّة، ومنه قولُه تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم:٥-٦]، فـ﴿ذُو﴾ هنا بالواو رفعًا، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥] فـ﴿ذُو﴾: خبرٌ ثالثٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمَّة، وبالألفِ نصبًا كما في قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم:١٤]، وبالياء جرًّا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢٠].

فإن قال قائلٌ: لماذا احترز بهذا القيد (**إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا**)؟

فجوابُه: أن نقولَ: إنَّ (ذو) تأتي بغير معنى صاحبٍ، فتأتي اسمًا موصولًا على لغة طَيِّئ، و(ذو) التي هي اسمٌ موصولٌ بمعنى (**الذي**) لا تدخلُ معنا في

هذا الباب، لأنَّ الأسماءَ الموصولةَ مَبْنِيَّةٌ، وليست مُعْرَبَةً، كما قال الشَّاعرُ الطائِيُّ:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ... وَبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[1]

فقوله: «بِئْرِي ذُو حَفَرْتُ»: يعني: بئري الذي حَفَرْتُ، والذي طَوَيْتُ، وليس معناها: صاحب حفرتُ.

وقوله: «مِنْ ذَاكَ: (ذُو)... وَ(الفَمُ)»: أي: مِنْ (ذَاكَ): (ذُو)، ومِنْ (ذَاكَ): (فُو)، هذا هو المعنَى، لكن كيفَ قال: (مِنْ ذَاكَ)، و(مِنْ) للتَّبعيض؟ نقولُ: لأنَّه لم يذكرْ إلَّا اسمَيْنِ فقطْ، وهما: (ذُو)، و(فُو)، فلهذا أَتَى بـ(مِن) الَّتي للتَّبعيضِ.

قوله: «وَالفَمُ»: الفمُ معروفٌ، وهُوَ في اللغةِ العربيَّةِ يُسْتَعْمَلُ استعمالَيْن:

الاستعمالُ الأوَّل: أن تُجْعَلَ فيه الميمُ، فإذا جُعِلَتْ فيه الميمُ رُفِعَ بالضمَّةِ، تقولُ مثلًا: (هذا فَمُكَ)، ونُصِبَ بالفتحة فتقول: (رَأَيْتُ فَمَكَ)، وجُرَّ بالكسرةِ فتقول: (نَظَرْتُ إلى فَمِكَ).

الاستعمال الثَّاني: أَلَّا يكونَ بالميمِ، وإذا لم يقترنْ بالميم صار بالفاء فقط، فإذا أَضَفْتَ إليها علاماتِ الإعرابِ صار النُّطقُ به (فُو) حال الرَّفعِ، و(فَا) حال النَّصبِ، و(فِي) حال الجرِّ، تقولُ: (هذا فُوك)، فهنا مرفوعٌ بالواو، وتقولُ: (رَأَيْتُ فَاكَ)، فتنصبه بالألف، و(نَظَرْتُ إلى فِيك)، فتجره بالياء، ومن ذلك

---

(١) البيت من الوافر، وهو لسِنان بن الفحل، كما في الإنصاف (ص:٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤-٣٥)، وشرح التَّصريح (١/ ١٣٧)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ٤٣٦)، والدرر (١/ ١٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص:٥٩١).

قولُ النَّبِيِّ ﷺ لسعد بن أبي وقاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ**»[1]، وبعضُ الطلابِ ينطقُها: (**فِيَّ**)، وهذا خطأٌ، فهيَ بدون تشديدٍ للياء.

ولو قال أحدٌ من النَّاسِ: (**حَتَّى مَا تَـجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ**) لَصَحَّ، وبناءً عليه، إذا كنَّا نُحَدِّثُ العامَّةَ فإنَّنا نقولُ: (**حَتَّى مَا تَـجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ**)، وهذا من روايةِ الحديث بالمعنى من أجل البيانِ، ولا حرجَ فيه.

إِذَنْ: اشترط المؤلِّفُ -رحمه الله- في (**الفم**) ألَّا تقترنَ بالميمِ، بل تنفصِلُ، ولذا قال: (**وَالفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا**).

* * *

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى، رقم (٥٦)، ومسلم: كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم (١٦٢٨).

٢٩- (أَبٌ)، (أَخٌ)، (حَمٌ)، كَذَاكَ (وَهَنُ) وَالنَّقْصُ فِي هَـذا الأَخِـيرِ أَحْسَـنُ

الشَّـرحُ

قوله: «أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ كَذَاكَ»: أي: أَبٌ وأَخٌ وحَمٌ، بحذف حرف العطف لضرورة النَّظم، إِذَنْ (أَبٌ): مبتدأٌ، (أَخٌ): معطوفٌ عليه بحرفٍ محذوفٍ، و(حَمٌ): كذلك معطوفٌ عليه بحرفٍ محذوفٍ، و(كَذَاكَ): خبرُ المبتدأِ.

قوله: «حَمٌ»: الـحَمْو: قريبُ الزوجِ، وقد سُئِلَ النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- عن خلوةِ الحَمْوِ بزوجةِ قريبِهِ، فقال: «الحَمْوُ المَوْتُ»[1]. وقيل: قريبُ الزوجةِ أيضًا يُسَمَّى بالحمْوِ، فأخو زوجِ المرأةِ هو الحَمْو. وعلى القول الثَّاني: أختُ زوجةِ الرَّجُل أيضًا حَمْو.

قوله: «كَذَاكَ»: أي: كالذي ذُكِرَ، والمُشَارُ إليه هو: (ذُو) و(فُو)، فهي تُرْفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ بالألف، وتُجَرُّ بالياء، ففَصَل الثَّانيَ عن الأوَّل، ووجهُ ذلك أنَّ في (ذُو) وفي (الفم) شرطًا لا يُشْتَرَطُ فيما بعدهما، فالشَّرطُ الخاصُّ بـ(ذُو) أن تكونَ بمعنى صاحبٍ، وبـ(فو) أن تخلوَ منها الميمُ، ولهذا فصَلَهما عمَّا بعدهما لاختصاصِهما بهذا الشَّرطِ.

وهذه الأسماءُ يُعَبَّرُ عنها بالأسماءِ الخمسةِ، وبالأسماءِ السِّتَّةِ بناءً على أنَّ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلونَّ رجل بامرأة، رقم (٥٢٣٢)، ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها، رقم (٢١٧٢).

(هَنُ) منها، فإن قلنا: إنَّها منها، فهي ستةٌ، وإن قلنا: لا. فهي خمسةٌ، وابنُ مالكٍ -رحمه اللهُ- ذكر ستةَ أسماءٍ، لكنَّه فَصَلَ (هَنُ) عنها لما سيتبيَّن.

قوله: «هَنُ»: من الأسماء السِّتَّة، ويقولون: إنَّها كنايةٌ عن كُلِّ شيءٍ يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُه، فهي كنايةٌ عن الفَرْج، ومنه قولُ النَّبيِّ ﷺ: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ، وَلَا تَكْنُوا»[1]؛ أو كنايةٌ عن الغائطِ، أو كنايةٌ عن البولِ، أو عن العَيْبِ، ومنه قولُ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين بلغه عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما بلغه، فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَيْحَ ابْنِ أُمِّ الفَضْلِ، إِنَّهُ لَغَوَّاصٌ عَلَى الهَنَاتِ»[2]. يعني: على العيب، وذلك أنَّ الرَّافضةَ جاءوا لعليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقالوا له: أنتَ اللهُ. وهم لا يقصدون حُبَّ عليٍّ، بل يقصدون إضلالَ بني آدم، إضلالَ هذه الأُمَّةِ؛ لتقعَ في الشِّرك، فأمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالأَخَادِيد فَخُدَّت، ثُمَّ أمر بحطبٍ فَمُلِئَت حطبًا، ثُمَّ أمر بإيقادها فأُوقدت، ثُمَّ أمر بإلقائهم في هذه النَّار، أحرقهم بالنَّار، وذلك لِعِظَم بدعَتِهم -والعياذ بالله- لأنَّها ضدُّ ما جاء به رسولُ الله ﷺ تمامًا، فبلغ ذلك ابنَ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقال: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَـمْ أُحَرِّقْهُمْ، لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللهِ»، وَلَقَتَلْتُهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»[3]، وفي رواية: فبلغ ذلك عليًّا، فقال: «وَيْحَ ابْنِ أُمِّ الفَضْلِ، إِنَّهُ لَغَوَّاصٌ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٣٦) والنسائي في الكبرى: (٥/ ٢٧٢) وصححه ابن حبان رقم (٣١٥٣).

(٢) أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه المعرفة والتاريخ: (١/ ٥١٦) بهذا اللفظ، وهو كذلك عند البيهقي في السنن الكبرى: (٨/ ٢٠٢)، ونحوه عند أحمد في المسند: (١/ ٢١٧)، رقم (١٨٧١) دون الشاهد، وهو قوله: «لَغَوَّاصٌ عَلَى الْـهَنَاتِ». وأصله في البخاري دون هذه الزيادة في كتاب الجهاد والسير، باب لا يُعَذَّب بِعذاب الله، رقم (٣٠١٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٧).

عَلَى الـهَنَاتِ»(١)، يعني: على العيب، والعيبُ -لا شكَّ- أنَّه ممَّا يُسْتَقْبَحُ ذِكرُه.

وعلى هذه اللغة -وهي لغةُ الإتمام- نقولُ: (هذا هَنُو زيدٍ، ورَأَيْتُ هَنَا زَيْدٍ، ونَظَرْتُ إلى هَنِي زيدٍ).

قوله: «وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ»: الأخيرُ هُو(هَنُ)، ومعنى النَّقص أن تُعْرِبَه بحركاتٍ ظاهرةٍ على آخرِه، فتقول: (هذا هَنُكَ، واجتَنِبْ هَنَكَ، وتَفكَّرْ في هَنِكَ)، وتقولُ: (هذا هَنُ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ هَنَ زَيْدٍ، ونَظَرْتُ إلى هَنِ زيدٍ).

ومنه كما تقدَّم في الحديث: «فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ»(٢)، فتُعرِبَه بالحركات الظاهرةِ، وهذا هو الأحسنُ، وإذا كان هذا هو الأحسن، فالأحسنُ أن نُخرِجَه من الأسماءِ السِّتَّةِ، وتكونُ الأسماءُ خمسةً، كما هو معروفٌ عند ابنِ آجُرُّوم وغيرِه.

***

---

(١) أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه المعرفة والتاريخ: (١/ ٥١٦) بهذا اللفظ، وهو كذلك عند البيهقي في السنن الكبرى: (٨/ ٢٠٢)، ونحوه عند أحمد في المسند: (١/ ٢١٧)، رقم (١٨٧١) دون الشاهد، وهو قوله: «لَغَوَّاصٌ عَلَى الْـهَنَاتِ». وأصله في البخاري دون هذه الزيادة في كتاب الجهاد والسير، باب لا يُعَذَّب بِعذاب الله، رقم (٣٠١٦).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٣٦) والنسائي في الكبرى: (٥/ ٢٧٢) وصححه ابن حبان رقم (٣١٥٣).

٣٠- وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

الشَّرحُ

قوله: «وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ»: الضميرُ في (يَنْدُرُ) يعودُ على النَّقصِ، وتالياه في (أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) هما: (أَخٌ وحَمٌ)، يعني: أنَّ النَّقصَ يندرُ فيها أي: يَقِلُّ.

لكن ما هو النَّقص؟

النَّقصُ هو أن تُعْرَبَ هذه الأسماءُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على آخرِها، تُرفعُ بالضمَّةِ، وتُنْصَبُ بالفتحةِ، وتُجرُّ بالكسرةِ، وعلى ذلك قولُ الشَّاعرِ:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ(١)

ولم يقل: (بِأَبِيهِ اقْتَدَى)، ولم يقل: (وَمْن يُشَابِهْ أَبَاهُ).

وتقولُ في (أَخ): (هذا أَخُ زيدٍ، ورَأَيْتُ أَخَ زيدٍ، ومَرَرْتُ بأخِ زيدٍ).

قوله: «وَقَصْرُهَا»: أي: قَصْرُ (أَبٍ وَتَالِيَيْهِ)، (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ)، أي: قصرُها أشهرُ مِن نقصِها.

وبهذا عرفْنَا أنَّ (أبًا وأخًا وحمًا) يجوزُ فيها ثلاثُ لغاتٍ: الإتمام، والنَّقص، والقصر.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لرُؤْبة في ملحق ديوانه (ص:١٨٢)، وخزانة الأدب (١/ ١٢٩)، وشرح الشواهد للعَيْني (١/ ١٢٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وهَمْع الـهَوامِع (١/ ٣٩)، ومجمع الأمثال للميداني (٢/ ٣٠٠)، وغيرها.

أوَّلًا: **الإتمامُ**: وهو أن تُرْفَعَ بالواوِ، وتُنْصَبَ بالألفِ، وتُجَرَّ بالياءِ، وهذا هو المشهورُ، وهو الذي في القرآن، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص:٢٣]، فـ﴿أَبُونَا﴾ مرفوعٌ، وعلامةُ الرَّفعِ الواوُ، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف:٨]؛ فـ﴿أَبَانَا﴾ منصوبٌ، وعلامةُ النَّصبِ الألفُ، وقال تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف:٨١]؛ فـ﴿أَبِيكُمْ﴾ مجرورٌ، وعلامةُ الجرِّ الياءُ، وتقولُ: (**جاءَ أبو زيدٍ، وأَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ، وعَجِبْتُ مِن أبي زيدٍ**).

وفي الإعراب تقولُ في(جاء أبو زيدٍ): (**جاء**): فعلٌ ماضٍ، و(**أبو**): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ، لأنَّه من الأسماءِ السِّتَّةِ على رأي ابنِ مالكٍ، وإن كان على الرأيِ الأشهرِ خلافُ ذلك، (**وأبو**): مضافٌ، و(**زيدٍ**): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه.

وتقولُ في: (أَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ): (**أَكْرَمْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**أَبَا**): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ، لأنَّه من الأسماءِ السِّتَّةِ، و(**أَبَا**): مضافٌ، (**وزيدٍ**): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه.

وتقولُ في(عَجِبْتُ مِن أبي زيدٍ): (**عَجِبْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**مِن**): حرفُ جرٍّ، و(**أبي**): اسمٌ مجرورٌ بـ(مِن)، وعلامةُ جرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرةِ، لأنَّه من الأسماءِ السِّتَّةِ، و(**أبي**): مضافٌ، و(**زيد**): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه.

ثانيًا: **النَّقصُ**: وهو أن تُرْفَعَ بالضمَّةِ، وتُنْصَبَ بالفتحةِ، وتُجَرَّ بالكسرةِ،

فالنَّقصُ هو الإعرابُ بحركاتٍ ظاهرةٍ، تقول: (جاء أبُ زيدٍ، وأَكْرَمْتُ أبَ زيدٍ، وعَجِبْتُ مِن أبِ زيدٍ).

وفي الإعرابِ تقولُ في (جاءَ أبُ زيدٍ): (جاء): فعلٌ ماضٍ، و(أبُ): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخرِه، و(أبُ): مضافٌ، و(زيد): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

وتقولُ في (أَكْرَمْتُ أبَ زيدٍ): (أَكْرَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أبَ): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِه، و(أَبَ): مضافٌ، و(زيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

وتقولُ في (عَجِبْتُ من أَبِ زيدٍ): (عَجِبْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(مِن): حرفُ جرٍّ، و(أب): اسمٌ مجرورٌ بـ(مِن)، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه، و(أَبِ): مضافٌ، و(زيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

ثالثًا: القصر: وهو أن تكونَ بالألف دائمًا، فَتُعْرَب بحركاتٍ مُقَدَّرةٍ على الألفِ، وعلى هذا جاءَ قولُ الشَّاعرِ:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الـمَجْدِ غَايَتَاهَا[1]

---

(١) هذا البيت اختُلف على قائله، فقيل: هو أبو النَّجم العِجلي، وبه جزم الجوهري كما في خزانة الأدب (١/ ١٣٣)، واختاره البغدادي، وهو في ديوان أبي النجم (ص:٢٢٧)، وقيل: هو لرُؤْبة ابن العجاج، قال البغدادي: وليس في ديوانه. والخزانة (١/ ١٣٣)، وانظر ملحق ديوان رؤبة (ص: ١٦٨)، والإنصاف (١/ ١٨).

والشَّاهدُ فيه قولُه: (**وَأَبَا أَبَاهَا**)، ولو أعربَها بالحروفِ لقال: (**وَأَبَا أَبِيهَا**).

وعلى هذه اللغة تقولُ: (**جاء أَبَا زيدٍ، وأَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ، وعَجِبْتُ مِن أَبَا زيدٍ**).

وفي الإعراب تقولُ في: (جاء أَبَا زيدٍ): (جاء): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتح، و(**أَبَا**): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، و(**أَبَا**): مضافٌ، (**وزيدٍ**): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

وتقولُ في(أَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ): (أَكْرَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(**أَبَا**): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّر، و(**أَبَا**): مضافٌ، و(**زيدٍ**): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه.

لكن لو قال قائل: لماذا أعربتَها بفتحةٍ مقدَّرةٍ، ولم تقل: علامةُ نصبها الألفُ نيابةً عن الفتحة؟

أقول: لأنِّي عرفتُ مِن المتكلِّم أنَّه يستعملُها مقصورةً، وحينئذٍ لا بُدَّ مِن قرينةٍ، مثل أنْ يقولَ المتكلِّم: (**أَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ، وعَجِبْتُ من أَبَا زيدٍ**)، فأمَّا إذا لم توجد قرينةٌ، فإنَّنا نُعربُها على الأصلِ بأن تكونَ منصوبةً بالألف نيابةً عن الفتحة.

وتقولُ في(عَجِبْتُ مِن أَبَا زَيْدٍ): (عَجِبْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(**مِن**): حرفُ جرٍّ، و(**أَبَا**): اسمٌ مجرورٌ بـ(**مِنْ**)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِنْ

ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، و(أَبَا): مضافٌ، و(زيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

ولغةُ القصرِ لغةٌ فصيحةٌ، ولكنَّ الأُولَى أفصحُ، وقد يُقَالُ: إنَّ الذي يناسبُ الطلبةَ المبتدئين لغةُ القصرِ، لأنَّهم لن يَغْلَطُوا أبدًا. **فإذا قال قائلٌ**: أنا إذا أردتُ أن أُنشِئَ كلامًا الآنَ، فعلى أيِّ اللغات الثلاث أمشي؟

قلنا: على الأفصح، وهي أن تُعْرِبَها تامَّةً، مرفوعةً بالواو، ومنصوبةً بالألف، ومجرورةً بالياء، لأنَّنا الآن ليس لنا خيارٌ، لأنَّه يَحْسُن بنا أن نمشيَ على الأفصحِ مِن كلام العرب، والأفصحُ من كلام العرب ما نطق به القرآنُ، قال تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف:٨١]، ولم يقل: (**إلى أَبَاكم**)، ولا (**إلى أَبِكم**)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف:٨]، ولم يقل: (**إنَّ أَبْنَا**)، وقال تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص:٢٣]، ولم يقل: (**أَبَانَا**)، ولم يقل: (**أَبْنَا**).

إِذَنْ: إذا أردنا أن نتكلَّمَ، أو أردنا أن نؤلِّفَ كتابًا، فإنَّنا نمشي على اللغةِ الفصْحَى، لكن إذا ضاقتْ بِنا، وأخطأْنَا اللغةَ الفصحى، وأتينا بالمرفوعِ بالألف، فهناك نَافِقَاء[1] اليَرْبُوع[2]! فنقول: هذه لغةٌ، وفائدةُ معرفةِ هذه اللغات:

أوَّلًا: أنَّنا إذا جاءنا من كلام العرب نظمٌ، أو نثرٌ على خلاف الفصحى نعرفُ أنَّها لغةٌ، وأنَّها ليست خطأً مَطبعيًّا، ولا خطأً في النَّقل.

---

(١) النافِقاء إحدَى جِحَرةِ اليَرْبوع يَكْتُمُهَا، ويُظْهر غَيْرَهَا وهو مَوْضِعٌ يُرَقِّقُهُ، فَإِذَا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ القاصِعاء ضَرَبَ النافِقاء برأسه فانْتَفَق، أي خَرَجَ. اللسان: نفق.

(٢) اليَرْبُوعُ واحِدُ اليَرابيع، والياءُ زائدةٌ، لأنَّه لَيْسَ في كلام العربِ فَعلولٌ سِوى مَا نَدَرَ، مثل صَعْفُوقٍ، وَهِي فَأْرَةٌ لجُحْرِها أَربَعَةُ أبوابٍ، وَقَالَ الأَزْهَرِيّ: دُوَيْبَةٌ فوقَ الجُرَذِ، الذَّكَرُ والأُنثى فِيهِ سَواءٌ. انظر تاج العروس: ربع.

ثانيًا: أنه إذا ضاقت بنا الحِيَلُ نجدُ مخرجًا، والآن كثيرٌ من المؤذِّنين يقولُ: (**أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولَ الله**)، ولو أنَّنا مَشَيْنَا على اللغةِ الفُصْحَى في هذه الجملةِ لقلنا: إنَّ أذانَه غيرُ صحيحٍ، لأنَّ الخبرَ لم يأتِ بعد، فالجملةُ لم تتمَّ، فأشهدُ أنَّ محمدًا رسولَ الله... أشهد أنَّه ماذا؟! فلا بدَّ أن يأتيَ بالخبر، كأن يقولَ مثلًا: (**أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولَ الله نبيٌّ صادقٌ**)، أو(**أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولَ الله عبدُ الله ورسولُه**)، مع أنَّ الجملةَ تامَّةٌ، فنقول اعتذارًا لهذا الرجل: إنَّ هناك لغةً، بل إنَّ هناك لُغيَّةً تُجيزُ نصبَ الجزأَيْن في(إنَّ)، أي: تجعلُ (إنَّ) تنصبُ الجزأين: اسمَها وخبَرها، وهذا المؤذِّنُ يؤذِّنُ على هذه اللُّغيَّة، مع أنَّه لا يعرفُ اللغةَ! لكن لو سألتَه: ما معنى (**أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولَ الله**)؟ لقال: أنا أشهدُ أنَّ محمَّدًا هو رسولُ الله، يعني: أنَّ المعنى الذي يريدُه صحيحٌ، لكنَّ العبارةَ لا تدلُّ عليه.

ومن ذلك أيضًا: قولُ بعضِ المؤذِّنين: (**اللهُ وَكْبَرُ**) بالواو بدل الهمزة، ولو أخذْنا باللغةِ الفُصْحَى لقلنا: هذا لا يستقيمُ، لأنَّك لم تُكْمِلِ الجملةَ، بل أتيتَ بواوِ عطفٍ، لكن هناك لغةٌ -وهي فصحى أيضًا لكنَّها قليلةٌ- تجيزُ إبدالَ الهمزةِ واوًا إذا ضُمَّ ما قبلها، وهنا في قوله: (**اللهُ أكبرُ**) الهمزةُ مضمومٌ ما قبلها، فيجوز أن تقولَ: (**اللهُ وَكْبَرُ**).

وأمَّا قولُ بعضِهم: (**اللهُ أكْبَار**) بمدِّ الباءِ فهذه ليستْ لغةً، بل خطأٌ محضٌ، ولا يجزئ الأذانُ حينئذٍ، لأنَّ هذا تحريفٌ مُخِلٌّ بالمعنى، و(**أكبار**) معناها جمع (**كَبَر**) وهو الطَّبل، وبعضُهم يمُدُّ همزةَ الجلالة (**آلله أكبر**)، فكأنَّه يستفهمُ: هل اللهُ أكبر أو لا؟ وهذا أيضًا خطأٌ، لأنَّه يُـخِلُّ بالمعنى، ولا يصحُّ.

خلاصة ما سبق:

أوَّلًا: (ذُو) التي بمعنى (صاحب) فيها لغةٌ واحدةٌ، وهي لغةُ الإتمام.

ثانيًا: (فَمٌ) فيها لغتان: الأولى: الإتمامُ، بشرط ألَّا تقترنَ بالميم، والثَّانية: تُعْرَبُ بالحركاتِ إن اقترنت بالميم.

ثالثًا: (أَبٌ) و(أَخٌ) و(حَمٌ)، فيها ثلاثُ لغاتٍ: أفصحُها الإتمامُ -وهو الذي يريدُه المؤلِّفُ-، ثُمَّ القصرُ، ثُمَّ النَّقصُ.

رابعًا: (هَنُ) فيها لغتان: النَّقصُ -وهو الأفصحُ-، والإتمامُ.

* * *

٣١- وَشَرْطُ ذَا الإِعْـرَابِ أَنْ يُضَـفْنَ لَا لِلْيَا، كَـ: (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)

الشَّــرحُ

قوله: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ يعودُ إلى الإعرابِ المذكورِ، وهو الإتمامُ، أي: الإعرابُ بالحروفِ، أي: الرَّفعُ بالواوِ، والنَّصبُ بالألِفِ، والجرُّ بالياءِ، شرطُه: (أَنْ يُضَفْنَ لا لِلْيَا)، فإنْ لم يُضَفْنَ أُعْرِبْنَ بالحركاتِ الظاهرةِ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف:٧٨]، فـ﴿أَبًا﴾: منصوبةٌ بالفتحةِ، لأنَّها غيرُ مضافةٍ، وتقولُ: (هذا أبٌ كريمٌ)، فـ(أبٌ): مرفوعةٌ بالضمَّةِ، وتقولُ: (مَرَرْتُ بأبٍ رحيمٍ)، فـ(أبٍ): مجرورةٌ بالكَسرةِ، فإذا لم يُضَفْنَ، وَجَبَ إعرابُهنَّ بالحركاتِ الظاهرةِ، بضمَّةٍ حالَ الرَّفع، وبفتحةٍ حالَ النَّصْبِ، وبكسرةٍ حالَ الجرِّ.

فإذا أُضِفْنَ لـ(الياء) فيُعْرَبْنَ أيضًا بحركاتٍ، لكنَّها حركاتٌ مقدَّرةٌ على ما قبل الياء، فتقول: (هذا أبي، وأَكْرَمْتُ أبي، ونَظَرْتُ إلى أبي).

وعندَ الإعرابِ تقولُ في: (هذا أبي): (هذا): اسمُ إشارةٍ مبتدأٌ، و(أبي): خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ علَى ما قَبْلَ ياءِ المتكلِّم، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ.

وتقولُ في: (أَكْرَمْتُ أبي): (أبي): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على ما قبلَ ياء المتكلِّم، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسَبةِ.

وتقولُ في: (نَظَرْتُ إلى أبي): (أبي): اسمٌ مجرورٌ بـ(إلى) وعلامةُ جرِّه كسرةٌ

مقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ المتكلِّم، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ.

فإذا قال قائلٌ: (أبي) مكسورةٌ، قلنا: هذا الكسرُ ليسَ للإعرابِ، ولكنَّه لمناسبةِ (الياءِ).

إِذَنْ: هذه الأسماءُ إن لم تُضَفْ أُعْرِبَتْ بحركاتٍ ظاهرةٍ، تقولُ: (**هذا أبٌ، ورَأَيْتُ أبًا، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ**). وإن أُضِيفَت لياءِ المتكلِّم تُعْرَبُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على ما قبلَ ياءِ المتكلِّم، تقول: (**هذا أبي، وأَكْرَمْتُ أبي، ونَظَرْتُ إلى أبي**)، ومِن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص:٢٣]، فقال: ﴿أَخِى﴾، وإن أُضِيفَتْ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّم تُعْرَبُ -كما ذكر المؤلِّف- بالحروف: (**بالواوِ رفعًا، وبالألفِ نصبًا، وبالياءِ جرًّا**)، والعوامُّ يُعرِبُونها بالواو رفعًا، ولو أُضيفَتْ إلى ياء المتكلِّم، فيقولون: (**جاء أَبُوي**). ولكنَّهم لا يقولون: (**رَأَيْتُ أَبَاي**). بل يقولون: (**رَأَيْتُ أَبُوي**). ولا يقولون: (**مَرَرْتُ بِأَبِي**). بل يقولون: (**مَرَرْتُ بأَبُوي**). إِذَنْ هي عندهم مُلازمةٌ للواو، ولذا فلُغتُهم غيرُ سليمةٍ.

إِذَنْ: شروط إعرابِ هذه الأسماء بالحروف ما يلي:

أوَّلًا: أن تكونَ مضافةً.

ثانيًا: أن تكونَ إضافتُها لغير ياء المتكلِّم، كما مَثَّلنا.

ثالثًا: أن تكونَ مفردةً، فإن لم تكن مفردةً، فإمَّا أن تكونَ مُثَنَّاةً، وإمَّا أن تكونَ جمعًا، فإن كانت مُثَنَّاةً أُعْرِبَتْ إعرابَ المثنَّى: بالألف رَفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، كقولنا: (**جاء أَبَوَا زيدٍ، ورَأَيْتُ أَبَوَيْ زيدٍ، ومَرَرْتُ بأَبَوَيْ زَيْدٍ**). وإن كانت جمعًا أُعْرِبَتْ بالحركات الظاهرة: فتُرفَعُ بالضمَّة، كقوله تعالى: ﴿أَنتُمْ

وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴾ [الشعراء:٧٦]، وتُنْصَبُ بالفتحة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الزخرف:٢٢]، وتُجَرُّ بالكسرةِ، كقوله تعالى: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآبِهِمْ﴾ [غافر:٨]، وقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآبِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ فَأْتُواْ بِـَٔابَآبِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الدخان:٣٦]، فَأَعْرَبَها بالحركات الظاهرة، مثل أن تقولَ: (**هؤلاء آباؤك، ورَأَيْتُ آباءَك، ومَرَرْتُ بآبائِك**).

رابعًا: أن تكونَ مكبَّرَةً، والمكبَّرَةُ ضدُّ المصغَّرةِ، فإن كانت مصغَّرةً أُعْرِبَت بالحركاتِ الظاهرةِ، بضمَّةٍ حالَ الرَّفعِ، وفتحةٍ حالَ النَّصبِ، وكسرةٍ حالَ الجرِّ، تقولُ: (**هذا أُبَيُّكَ، ورَأَيْتُ أُبَيَّكَ، وَمَرَرْتُ بأُبَيِّكَ**). وتقولُ: (**هذا أُخَيُّكَ، ورَأَيْتُ أُخَيَّكَ، وَمَرَرْتُ بأُخَيِّكَ**).

فهذه أربعةُ شروطٍ، فإذا تمَّت الشُّروطُ الأربعةُ أُعربت بالواوِ رفعًا، وبالأَلِفِ نصبًا، وبالياءِ جرًّا.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- ذكر شَرْطَين، ونحن أخذنا الشَّرطَ الثَّالثَ، والشَّرطَ الرابعَ مِن كون المؤلِّف لم يذكرْها إلَّا بصيغة الإفراد، وبصيغة التَّكبير، ومن الشُّروط أيضًا -وهو خاصٌّ- أن تكونَ (فو) خاليةً من الميم، وقد ذَكَرَه المؤلِّفُ، وأن تكونَ (ذو) بمعنَى (صاحب)، وقد ذكره المؤلِّفُ أيضًا، وبهذا تمَّت الشروطُ لإعرابِ الأسماءِ السِّتَّةِ بالواوِ رفعًا، وبالأَلِفِ نصبًا، وبالياءِ جرًّا، وأُخِذَتْ مِن كلامِ المؤلِّف، إمَّا عن طريقِ التَّمثيلِ، وإمَّا عن طريقِ التَّصريحِ.

قوله: «جَا»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على فتحِ ظاهرٍ على آخرِه المحذوفِ، وأصلُه: (**جاء**)، و(**ذَا**): حالٌ مِن(**أَخُو**)، أو مِن (**أَبِي**)، لأنَّ المعنى صالحٌ للوجْهَيْنِ، فإذا

كان الأبُ ذا اعتلاءٍ، فذُرِّيَّتُه مثلُه في الغالبِ، وإذا كان الأخُ ذا اعتلاءٍ، فالأبُ مِن بابِ أَوْلَى في الغالبِ، وعلى كلِّ حالٍ، هي صالحةٌ للوجْهَيْن على ما نَرى، و(**اعْتِلَا**): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظَّاهِرةُ على آخرِه المحذوفِ، وأصلُه: (**اعْتِلَاء**)، لأَنَّه يجوزُ قصرُ الممدودِ للضرورةِ، والاعتلاءُ مِن العُلُوِّ، فـ(**ذَا اعْتِلَا**) يعني: ذا عُلُوٍّ، تقولُ: **اعتلى الرَّجُلُ يعْتَلِي**. أي: علا، يعني: حالةَ كونِهِ ذا علوٍّ، والمعنى أنَّه جاء عاليًا مُكَرَّمًا مُحْتَرَمًا، ولم يأتِ مُهينًا سافلًا.

وقوله: «**كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا**»: هذا المثالُ مُتضمِّنٌ للأسماء الخمسةِ، أو السِّتَّةِ، مرفوعةً ومجرورةً ومنصوبةً، فَذَكَرَ كُلَّ الأحوالِ.

* * *

٣٢- بِـالأَلِفِ ارْفَـعِ الـمُثَنَّى وَ(كِـلَا) إِذَا بِمُضْـمَرٍ مُضَـافًا وُصِـلَا

٣٣- (كِلْتَا) كَـذَاكَ (اثْنَـانِ) وَ(اثْنَتَـانِ) كَـ(ابْنَيْنِ وَابْنَتَـيْنِ يَـجْرِيَانِ)

٣٤- وَتَـخْلُفُ اليَـا فِي جَمِيعِهَـا الأَلِـفْ جَرًّا وَنَصْبًا، بَعْدَ فَتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ

الشَّـرحُ

قوله: «بِالأَلِفِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(ارْفَعِ)، و(المُثَنَّى): مفعولُ (ارْفَعْ)، و(كِلَا): معطوفةٌ على (المُثَنَّى)، و(مُضَافًا): حالٌ مِن نائبِ الفاعلِ في (وُصِلَا)، والألِفُ في (وُصِلَا) للإطلاق، وليست للتَّثنية.

وقوله: «بِالأَلِفِ ارْفَعِ الـمُثَنَّى»: هذا هو الحكم، يُرْفَعُ المثنَّى بالألف، فتقول: (قام الرَّجُلَانِ، وأتى المحمَّدانِ، وزأر الأسدانِ، والتقى الحجَرانِ). فما هو المثنَّى؟

يقولون في تعريفه في الاصطلاح: (هو كُلُّ لفظٍ دلَّ على اثنين، أو اثنتَيْن، بزيادةٍ في آخرِه أَغْنَتْ عن مُتَعَاطِفَيْن متَّفقَيْن لَفظًا ومعنًى) وسواء أكان ممَّا يَعقلُ، أم ممَّا لا يَعقلُ، وسواء أكان اسمًا جامدًا، أم وَصْفًا، أو أيَّ شيءٍ، مثاله: (محمَّدان) مثنًّى، لأنَّها أَغْنَتْ عن (محمَّد) و(محمَّد)، ومثله: (رَجُلان) و(قائمان) و(أَسَدَان).

وقولهم: (كُلُّ لفظٍ دَلَّ على اثنين، أو اثنتَيْن)، خرج به ما دلَّ على واحدٍ، وما دلَّ على جماعةٍ.

وقولهم: (بزيادة) خرج به ما دلَّ على اثنين بغير زيادةٍ، مثل: (زَوْج)، فهو يدلُّ على مثنًّى، ولكنَّه بغيرِ زيادةٍ.

وقولهم: (أَغْنَتْ عن مُتَعَاطِفَيْن مُتَّفِقَيْن لفظًا ومعنًى) خرج به ما إذا أَغْنَتْ عن متعاطِفَيْن مختلِفَيْن، مثل: (العُمَرَيْن)، فإنَّهما غيرُ متَّفِقَيْن لفظًا؛ لأنَّهما يُطْلَقان على أبي بكرٍ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهما غيرُ متَّفِقَيْن لَفظًا، ومِثلُه أيضًا: (القمران) للشَّمس والقمر، كذلك لا يتَّفِقَان لفظًا ومعنًى.

وقولهم: (معنًى) احترازٌ ممَّا إذا قلتَ: أَكْرَمْتُ الواقِفَيْن. تريدُ بأحدهما الواقفَ قائمًا، وتريدُ بالثَّاني الذي وَقَّفَ بيتَه، فهذان متَّفقان لفظًا، لكن مختلفان معنًى، فيكون مُلْحَقًا بالمثنَّى، وليس مثنًّى، أمَّا إن كنتَ تريدُ بهما أنَّهما واقفَيْن على أقدامِهما، فهو مثنًّى.

ومثله أيضًا قولك: (البَحْرَيْن)، إن كنتَ تقصدُ بَحرًا وبَحرًا، فهو مُثنًّى، وإن كنت تقصدُ البلدَ المعروفَ، فهو مُلْحَقٌ بالمثنَّى، ومثلُه أيضًا قولك: (عيْنَان)، إذا قصدتَ العينَ الباصرةَ، والعينَ النَّابعة مِن الأرض، فهنا اتَّفقا لفظًا، واختلفا معنًى، فيكون مُلْحَقًا بالمثنَّى.

ثُمَّ ذكر المؤلِّفُ ما يلحقُ بالمثنَّى، فقال: «وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا». (كِلَا): معطوفٌ على المثنَّى، والأصلُ في العطفِ المغايرةُ، إِذَنْ هي مُلْحَقةٌ بالمثنَّى، والمعنى: وَارْفَعْ (كِلَا) أيضًا بالألف إذا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَ. والتَّقديرُ: إذا وُصِلَ بمضمَرٍ حَالَ كونهِ مضافًا إلى ضميرٍ.

وقوله: «وُصِلَا»: الضميرُ في قوله: (وُصِلَ) يعودُ على (كِلَا).

يعني: أنَّ (**كِلَا**) تُعْرَبُ إعرابَ المثنَّى، بشرط أن تُضَافَ إلى ضميرٍ، وتكونُ هنا مُلْحَقَةً بالمثنَّى، تقولُ مثلًا: (**جاءني كلاهُما، ورَأَيْتُ كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بكِلَيْهِمَا**). ومنه قولُه تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، فإن أُضِيفَت لغير الضميرِ لم تُلْحَقْ بالمثنَّى، بل تُعْرَبُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألف، فتقول: (**جاء كِلَا الرَّجُلَيْن، ورَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْن، وَمَرَرْتُ بكِلَا الرَّجُلَيْن**).

إِذَنْ: (**كِلَا**) لا يمكنُ أن تكونَ مثنًّى، بل هي إمَّا مُلْحَقَةٌ بالمثنَّى، أو معربةٌ إعرابَ الاسمِ المفردِ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، ومِثْلُ (**كِلَا**) (**كِلْتَا**)، قال اللهُ تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف:٣٣]، فـ﴿كِلْتَا﴾ هنا ليست مرفوعةً بالألف، بل مرفوعةٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، لأنَّها أُضِيفَت إلى اسمٍ ظاهرٍ، وهو ﴿ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾.

قوله: «**كِلْتَا كَذَاكَ**»: المشارُ إليه (**كِلَا**)، يعني: (**كِلْتَا**) كَـ(**كِلَا**) تُلْحَقُ بالمثنَّى، إذا أُضِيفَت إلى ضميرٍ، لكن (**كِلَا**) للمذكَّر، و(**كِلْتَا**) للمؤنَّث، وكلاهما للتَّوكيد.

ولـمَّا كانت (**كِلَا**) و(**كِلْتَا**)، لـمَّا كان لفظُها مفردًا، ومعناهما مثنًّى قال النَّحويون: إنَّ(**كِلَا**) -تبعًا لما وَرَد في اللغةِ العربيَّةِ- يجوزُ فيها مراعاةُ اللفظِ في الإفرادِ، ومراعاةُ المعنى في التثنيةِ، فيجوزُ أن تقولَ: **كِلَا الرَّجُلَيْن قَائِمٌ**. ويجوزُ أن تقولَ: **كِلَا الرَّجُلَيْن قائمان**. ويجوزُ أن تقولَ: **كِلَاهُمَا قَائِمٌ**. ويجوزُ أن تقولَ: **كِلَاهُمَا قائمان**. ومن ذلك قولُ الشَّاعر:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الـجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَـدْ أَقْلَعَـا، وَكِـلَا أَنْفَـيْهِمَا رَابِي[(١)]

وهذا البيتُ فيه فوائدُ مهمَّةٌ، منها:

أوَّلًا: فيه إعرابُ (كِلَا) إعرابَ المثنَّى، حيث قال: (كِلَاهُمَا)، لأنَّها أُضِيفَت إلى ضميرٍ، إِذَنْ هي مُلْحَقَةٌ بالمثنَّى في الشَّطرِ الأوَّلِ، ومُعْرَبَةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، حين أُضِيفَت إلى اسمٍ ظاهرٍ في الشَّطر الثَّاني.

ثانيًا: قوله: (كِلَاهُمَا... بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا) فيه مراعاةُ الضميرِ لمعنى (كِلَا)، لأنَّها دالَّةٌ على اثنَيْن، والضميرُ في (بَيْنَهُمَا) دالٌّ على اثنَيْن، والضميرُ في (أَقْلَعَا) دالٌّ على اثنين.

ثالثًا: قوله: (كِلَا) -هنا- ليست مُلْحَقَةً بالمثنَّى، لأنَّها أُضِيفَت إلى اسمٍ ظاهرٍ، ولهذا قال في الخبر: (رَابِي)، ولم يقل: (رَابِيَانِ)، فراعى اللفظَ.

وقد يتعيَّنُ الإفرادُ في مِثل قولِ الشَّاعر:

كِلَانَا غَنِـيٌّ عَـنْ أَخِيـهِ حَيَاتَـهُ ... وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَـا أَشَـدُّ تَغَانِيـا[(٢)]

الشَّاهدُ قولُه: (كِلَانَا غَنِيٌّ)، فهنا يجبُ الإفرادُ، لأنَّه هنا ذَكَرَ المقابلَ، وهو قولُه: (أَخِيهِ)، وإلَّا لو قال: (كِلَانا غَنِيَّانِ) لصحَّ.

قوله: «اثْنَانِ»: مبتدأٌ، و«**اثْنَتَانِ**»: معطوفٌ عليه، و«**كَابْنَيْنِ**»: جارٌّ ومجرورٌ، و«**ابْنَتَيْنِ**»: معطوفٌ عليه، وجملةُ «**يَجْرِيَانِ**» هي الخبر، و«**كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ**» متعلِّقةٌ بـ«**يَجْرِيَانِ**».

---

(١) هذا البيت قاله الفرزدق، كما في أسرار العربية (ص:٢٨٧)، والخصائص (٣/ ٣١٤)، وشرح المفصَّل (١/ ٥٤)، وهَمع الـهَوامع (١/ ٤١).

(٢) عزاه في اللسان: (غنا) إلى لُمغيرة بن حَبْناء التَّميمي.

والمعنى: أنَّ (اثْنَيْنِ واثْنَتَيْن) أيضًا مُلْحَقَتَان بالمثَّى، تُرْفَعُان بالألف، وتُنْصَبُان وتُـجَرَّان بالياء، قال اللهُ تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل:٥١] وتقولُ: (رَأَيْتُ اثْنَيْنِ مِن النَّاس)، وتقولُ: (أقبلَ اثنان مِن الرِّجَالِ)، وتقولُ: (مَرَرْتُ باثْنَيْنِ من الرِّجَالِ).

و(اثْنَتَانِ) كذلك، تقولُ: (عندي امرأتان اثْنَتَانِ، ورَأَيْتُ امرأَتَيْن اثْنَتَيْن، وَمَرَرْتُ بامرأَتَيْن اثْنَتَيْنْ). لكن الفَرْق بين (اثْنَيْن) و(اثْنَتَيْن) أنَّ الأوَّلَ للمذكَّر، والثاني للمؤنَّث.

وقوله: «كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ»: هذا مثالٌ، ويعني: أنَّ ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ تُعْرَبَان كذلك، تُرْفَعَان بالألف، وتُنْصَبَان وتُـجَرَّان بالياء، سواء أُضِيفَتا، أم لم تُضَافَا، فتقولُ: (ابنا زيدٍ)، وتقولُ: (ابنانِ من زيدٍ)، ولا يُشْتَرَطُ أن تكونَا مضافتَيْن.

إِذَنْ: ذكر المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- أنَّ المثَّنى يُرْفَعُ بالألف، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، وأنَّه يُلْحَقُ به أربعُ كلماتٍ: (كِلَا) و(كِلْتَا) بشرط الإضافة إلى الضَّمير، و(اثْنَانِ) و(اثْنَتَانِ) مطلقًا، وذلك أنَّ (كِلَا) و(كِلْتَا) ليس لهما مفردٌ، فلا ينطبقُ عليهما حدُّ المثَّنى، ونحن قلنا: إنَّ المثَّنى (ما دلَّ على اثنَيْن، أو اثنتَيْن بزيادةٍ في آخرِه أَغْنَتْ عن متعاطِفَيْن متَّفقَيْن لفظًا ومعنًى).

وكذلك (اثْنَانِ) و(اثْنَتَانِ) أيضًا، ليس لهما مفردٌ مِن لفظهما، فلا يُقَالُ: (اثْن واثْن) ولا (اثْنَة واثْنَة)، لكن لهما مفردٌ مِن معناهما، فواحدٌ مِن اثنين، وواحدةٌ مِن اثنتين، فلا ينطبقُ عليهما حدُّ المثَّنى.

أمَّا قوله: «كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ»: فليس (ابْنَانِ) و(ابْنَتَانِ) مُلْحَقَيْن بالمثَّنى، بل هما مثنًّى حقيقةً، لأنَّ (ابْنَيْنِ) نَابَت عن (ابنٍ وابنٍ)، و(بِنْتَيْنِ) نَابَت عن (بنتٍ وبنتٍ)، ولكنَّه -رحمه الله- يقيسُ المُلْحَقَ بالمثنَّى على المثنَّى حقيقةً، والمعنى: أنَّ (اثْنَيْن وَاثْنَتَيْن) يُلْحَقَان بالمثنَّى، ويُعْرَبَان إعرابَ (ابْنَيْن وَابْنَتَيْن)، ولذا قال: (كَابْنَيْنِ)، والكافُ للتَّشبيه، والمُشَبَّهُ غيرُ المُشَبَّه به، وعلى هذا فـ(اثْنَانِ) و(اثْنَتَانِ) مُلْحَقَتَانِ بالمثنَّى.

قوله: «اليَا»: فاعلُ (تَخْلُفُ)، و(الأَلِفْ): مفعولٌ به، يعني: أنَّ الياءَ تكونُ بدلًا عن الألِف، نصبًا وجرًّا، يعني: في حال الجرِّ، وفي حال النَّصب.

قوله: «فِي جَمِيعِهَا»: أي: في المثنَّى، وما أُلْحِقَ به.

ومن هنا عرفنا حُكمَ المثنَّى، وأنَّه يُرْفَعُ بالألفِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، فتقول: (قام الرَّجُلَانِ، ورَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلَيْنِ). فَلا يختلفُ في حالِ النَّصبِ والجرِّ.

قوله: «بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ»: يعني: قد أُلِفَ لغةً عند العرب، فالعربُ لا يكسرون ما قبل الياء في المثنَّى، بل يفتحونها كقولك: (مَرَرْتُ بالرَّجُلَيْنِ، وأَكْرَمْتُ الرَّجُلَيْنِ) ؛ لأنَّ ياءَ المثنَّى لا بُدَّ أن يكونَ ما قبلها مفتوحًا، احْتِرَازًا مِن ياء الجمع، لأنَّ ياءَ الجمعِ ما قبلها يكونُ مكسورًا، فتقول في المثنَّى: (مُسْلِمَيْنِ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ [البقرة:١٢٨]، وأمَّا في الجمع، فتقول: (مُسْلِمِينَ).

فصار المثنَّى الآن يُعْرَبُ كالتَّالي: إذا كان مرفوعًا فَبِالأَلِفِ نيابةً عن

الضمَّةِ، وإذا كان منصوبًا فالياء نيابةً عن الفتحةِ، وإذا كان مجرورًا فالياء نيابةً عن الكسرةِ، وما أُلْحِقَ به مثلُه، وهذا هو الباب الثَّاني من الأبواب التي خَرَجَت عن الأصل.

فإذا قال قائلٌ: كيف عرفنا هذا؟

قلنا: مِن تَتبُّعِ كلامِ العرب، وعلماءُ اللغةِ تَعِبُوا تعبًا عظيمًا في طلب اللغة، حتَّى كان الواحدُ منهم يُسَافِرُ إلى البادية في شِعَافِ الجبال، وفي مَهَابِط الرِّمال، يبحثُ عن أعرابيٍّ واحدٍ يسألُه عن مسألةٍ في النَّحو، وهذا مِن لُطْفِ الله، لأنَّ هذا يحفظُ اللغةَ العربيَّةَ التي هي لغةُ القرآنِ والحديثِ.

فهذان بابان من الأبواب التي تنوبُ فيها الحروفُ عن الحركات.

***

٣٥- وَارْفَعْ بِـ(وَاوٍ)، وَبِـ(يَا) اجْرُرْ وَانْصِبِ

سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ(مُذْنِبِ)

الشَّرحُ

هذا هو البابُ الثَّالثُ من الأبوابِ التي تنوبُ فيها الحروفُ عن الحركاتِ، وهُوَ بابُ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ، وما أُلْحِقَ به، فهو مُستثنًى ممَّا يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ بالفتحةِ، ويُجَرُّ بالكسرةِ، فقولُنا: **(جمع المذكَّر)** احترازٌ مِن جمع المؤنَّثِ، وقولنا: **(السَّالم)** يعني: الذي سَلِمَ فيه بناءُ المفردِ، ولم يتغيَّر، فخرجَ به الجمعُ الذي يتغيَّرُ به المفرَدُ، كـ**(الأَعْرَاب والرِّجَال والأَقْوَام)**، فهذا لا يُرْفَعُ بالواوِ، ولا يُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياءِ، لأنَّه ليسَ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، لأنَّ الجُموعَ تنقسمُ إلى قسمين: جموعٍ لا يسلمُ مفردُها من التَّغيير عندَ الجمعِ، فهذه خارجةٌ بقولِه: **(سَالِمَ جَمْعِ)**، وجموعٍ لا يتغيَّرُ مفردُها، وهي داخلةٌ في قوله: **(سَالِم جَمْعِ)**.

قوله: «ارْفَعْ بِوَاوٍ»: أي: نيابةً عن الضمَّةِ.

و**«بِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ»**: أي: نيابةً عن الكسرةِ في الجرِّ، والفتحةِ في النَّصبِ، مثالُ ذلك: **(مُسْلِمٌ)** جَمْعُه**(مُسْلِمُون)** جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، لأنَّ المفردَ لم يتغيَّرْ، فالميمُ مُضمومةٌ في المفردِ والجمعِ، والسِّينُ ساكنةٌ، واللامُ مكسورةٌ، والميمُ الأخيرةُ بحسب الإعرابِ، ولهذا سُمِّي جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فإنْ تغيَّر المفردُ، فإنَّه لا يُعْتَبَرُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، مثل: **(رَجُل)** جمعها: **(رِجَال)**.

تقولُ: (انتصر المسلمونَ، ونصر اللهُ المسلمينَ، ومَرَرْتُ بالمسلمينَ). ولو قال قائلٌ: (انتصر المسلمينَ) لم يَجُزْ، ولو قال: (نصر اللهُ المسلمونَ) لم يَجُزْ أيضًا، ولهذا يجبُ أن نتبعَ هذه القواعدَ التي ذكرها المؤلِّفُ -رحمه الله- ليكونَ كلامُنا مطابقًا لِلُّغَةِ العربيَّة.

وقوله: «وَارْفَعْ بِـ(وَاوٍ)، وَبِـ(يَا) اجْرُرْ وَانْصِبِ»: يعني: أنَّه يُرْفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويُـجَرُّ بالياءِ، وهو الصَّحيحُ، فهذه الحروفُ هي علاماتُ إعرابٍ، وليسَ على ما قيلَ: إنَّ علاماتِ الإعرابِ هي الضمَّةُ مقدَّرةٌ على الواوِ، والفتحةُ مقدَّرةٌ على الياءِ، والكسرةُ مقدَّرةٌ على الياءِ، بل الصَّوابُ أنَّها هي نفسها علاماتٌ.

قوله: «سَالِـمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ»: كلمةُ (عَامِرٍ) يشيرُ بها إلى العَلَمِ، و(مُذْنِبٍ): يشيرُ بها إلى الصفةِ، لأنَّ (مُذْنِبٍ) وصفٌ، و(عَامِرٍ) عَلَمٌ على رَجُلٍ، ولا يريدُ المؤلِّفُ بكلمةِ (عَامِرٍ) اسمَ الفاعلِ الذي (عَمَر البيتَ) مثلًا، إنَّما يريدُ عَلَمَ الرَّجُلِ، مثل: (عُقبة بن عامر)، فأبوه اسمُه(عامر)، فليس معناه أنَّ أباه عَمَر بيوتًا، ولكنَّه عَلَمٌ، فابنُ مالكٍ -رحمه الله- لا يريدُ أن يجعلَ (عامر) اسمَ فاعلٍ، لأنَّنا لو جعلْنَاه اسمَ فاعلٍ لصار مكرَّرًا مع قولِه: (مُذْنِبٍ)، وحينئذٍ نقول: (عَامِر): عَلَمٌ جامدٌ، وليس مُشتقًّا.

فأشارَ بهذَيْن المثالَيْن إلى العَلَمِ، وإلى الصِّفَة، وأفادنا -رحمه الله- بذلك أنَّ جمعَ المذكَّرِ السَّالِمَ يكونُ جمعًا للأعلامِ، ويكونُ جمعًا للأوصافِ، وهو كذلك لا يخرجُ عن هذَيْن الأمرَيْن، إمَّا أن يكونَ عَلَمًا، وإمَّا أن يكونَ صِفةً، فـ(عَامِرٌ) -مثلًا- جمعُه: (عَامِرُونَ)، و(مُذْنِب) جمعه: (مُذْنِبُونَ)، فالمفردُ منهما لم يتغيَّر، غايةُ ما فيه أنَّه لَـحِقَتْه العلامةُ، وهي الواوُ والنُّونُ فقط.

فصارَ الآن جمعُ المذكَّرِ السَّالمِ هو الذي سَلِمَ فيه بناءُ مُفْرَدِه، وأمَّا **(رجال)** -مثلًا- فجمعُ مذكَّرٍ، ولكن ليسَ بسالمٍ، لأنَّ **(رِجَال)** جمعُ: **(رَجُل)**، وقد تغيَّر مُفردُه عند الجمع، فهو قبلَ الجمعِ مفتوحُ الراءِ، مضمومُ الجيمِ، فلمَّا جُمِع صارَ مكسورَ الرَّاءِ، مفتوحَ الجيمِ، وزِيدَ فيه ألفٌ، أمَّا جمعُ المذكَّرِ السَّالمُ فلا يتغيَّرُ المفردُ فيه عند الجَمع.

وبالنَّظر إلى كلمة **(عَامِر)** نجدُ أنَّها عَلَمٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ مِن تاءِ التَّأنيثِ، ومِن التَّركيبِ، والمؤلِّفُ -رحمه الله- لاختصارِه يُحيلُ الإنسانَ بمعرفةِ الشروطِ على المثالِ، فصارتْ شروطُ جمعِ الاسمِ الجامد[1] جمعَ مذكَّرٍ سالمًا خمسةَ شروطٍ:

الشَّرط الأوَّل: أن يكونَ عَلَمًا، مثل: **(عامر)**، فَيُجْمَعُ على **(عامرون)**، و**(زيد)**، فيُجْمَعُ على**(زيدون)**، و**(محمَّد)**، فيُجْمَعُ على **(محمَّدون)**، و**(عمرو)**، فيُجْمَعُ على **(عمرون)**، و**(صالح)**، عَلَمٌ لِرَجُلٍ فيُجْمَعُ على **(صالحون)**، فإن كان غيرَ عَلَم، مثل: **(ثوب)** فلا يُجْمَعُ إلَّا إن سُمِّي به، فَيُقَالُ: **(ثَوْبُون)**، ومثله: **(رجل)** لا يُجْمَعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فلا يمكنُ أن تقولَ: **(رَجُلُون)**، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا وصفًا، بل هو اسمُ جنسٍ، كذلك **(إنسان)** لا يُقَالُ في جمعه: **(إنسانون)**، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا وصفًا، ومثله: **(بَشَر)** لا يُقَالُ في جمعه: **(بَشَرُون)**، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا وَصْفًا.

---

(١) ينقسم الاسم إلى جامد ومشتقٍّ، فالجامد: ما لم يؤخذ مِن غيره، ودلَّ على حَدَث، أو معنًى مِن غير ملاحظةِ صفةٍ، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رجُل وشجَر وبَقر، وأسماء الأجناس المعنوية، كنَصْر وفَهْم وقيام وقُعود وضَوء ونُور وزَمان.
والمشتق: ما أُخِذَ مِن غيره، ودل على ذاتٍ، مع ملاحظة صِفةٍ، كعالِمٍ وظريف. انظر: شذا العَرف (ص:٥٦).

أمَّا إذا سمَّيت إنسانًا رجلًا، أو إنسانًا، أو بَشرًا، وأردتَ الجمعَ، فحينئذٍ يصحُّ أن تقولَ: (**رَجُلُون**)، و(**إنسانون**)، و(**بَشَرُون**).

الشَّرط الثَّاني: أن يكونَ لمذكَّرٍ، فإن كان لمؤنَّثٍ، فلا يُجْمَعُ هذا الجمعَ، مثل: (**سُعاد**) فلا تقول: (**سُعادون**)، لأنَّه عَلَمٌ على مؤنَّثٍ.

الشَّرط الثَّالث: أن يكونَ لعاقلٍ، أي مِن جِنْس العُقلاء، إِذَنْ المرادُ بالعاقل هنا ما مِن شَأنِه أن يَعقلَ، فلو فُرِضَ أنَّ عندنا عَشَرَةَ مجانين، اسم كُلِّ واحدٍ منهم (**عامر**)، فيُجْمَعُون جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، ولو سمَّينا حِصَانًا باسم عَلَم، وسمَّينا أيضًا بهذا العَلَمِ خُيُولًا أُخرى، فهل نجمعُها جمعَ مذكَّرٍ سالمًا؟ **الجواب**: لا، لأنَّها ليستْ لعاقلٍ.

إِذَنْ: إذا كان لغيرِ العاقل، فلا يُجْمَعُ هذا الجمعَ مثل: (**لَاحِق**)، و(**وَاشِق**)، وما أشبهَ ذلك.

الشَّرط الرَّابع: أن يكونَ خاليًا من تاء التَّأنيثِ، ولذا لم يقل: (**عَامِرَة**)، بل قال: (**عامِر**)، فإن كان فيه تاءُ التَّأنيث، مثل: (**حمزة**) و(**طلحة**)، فلا يُجْمَعُ هذا الجمعَ.

وقال بعضُ العلماءِ -وهو مذهبُ الكوفيين- وهو الصَّحيح: يجوزُ أن يُجْمَعَ هذا الجمعَ، لأنَّ التَّاءَ في (**طَلْحَة**) ليست للدلالة علَى معنى التَّأنيث، وإنَّما هو تأنيثٌ لَفْظِيٌّ فقط، والعِبْرَةُ بالمعنى لا باللفظ، فالتَّاءُ فيه بنيَّة الانفصال، لكونِها زائدةً.

وعلى هذا يصحُّ أن نقولَ: (**طَلْحُون، وحَمْزُون، وقَتَادُون**) في جمع: (**طَلْحَة،

وحمزة، وقَتَادة)، وعلى الرَّأي الأوَّل، فإنَّ هذه الكلماتِ لا تُـجْمَعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، بل تُـجْمَعُ جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا، أو يُؤْتَى بكلمة (ذَوُو) مضافةً إلى المفرد، فتقول: (ذَوُو طَلْحَة)، أي: أصحابُ هذا الاسم، عِلمًا بأنَّ المخاطَبَ إذا قُلْتَ له: (جاء ذَوُو طَلْحَة)، لا يَفْهَمُ أنَّ هناك ثلاثةَ أشخاصٍ كُلُّ واحدٍ منهم اسمُه (طَلْحَة)، بل سيَفْهَمُ أنك تريد (أصحابَ طَلْحَة)، لذلك كان قولُ الكوفيين في هذا أصحَّ.

وقاعدتي في باب النَّحو: أنَّ كُلَّ ما كان أسهلَ، فهو أَصْوَبُ، ما دامت المسألةُ ليس فيها مخالفةٌ للشَّرع، ولا شيءٌ تمنعُه اللغةُ العربيَّةُ، ثُمَّ لماذا يُصحِّحون جمعَ (زَيْد) على (زَيْدُون)، ولا يُصحِّحون جمعَ (طَلْحَة) على (طَلْحُون)؟ العِبرة بالمعنى، واللغةُ لم تأتِ بمثل هذه الأشياء، حتَّى (زَيْدُون) ما سمعناها في اللغة العربيَّة، لأنَّ أكثرَ ما يأتي جمعُ المذكَّر السَّالم في الصِّفَة، أمَّا العَلَمُ، فلا أظنُّ أنَّ جَمْعَه جاء في القرآنِ، ولا في السُّنَّةِ فيما أعلم.

الشَّرط الخامس: أن يكونَ خاليًا مِن التَّركيبِ المزجيِّ والإضافيِّ والإسناديِّ، **فأمَّا التَّركيبُ المزجِيُّ**، وهو ضمُّ كلمتين بعضِهما إلى بعضٍ، لا على سبيلِ الإضافةِ، مثل: (بَعْلَبَك) فيقولون: لا يصحُّ أن تجمعَها على (بَعْلَبَكُّونَ)، فلا تقولُ: (جاء بَعْلَبَكُّونَ) ومثلها: (مَعْدِيكَرِبَ)، فلا يصحُّ أن تُجْمَعَ إلَّا بواسطة (ذَوُو) مضافةً إلى المفردِ، فتقول: (جاء ذَوُو بَعْلَبَكَّ) أي: أصحابُ هذا الاسم.

وذهب بعضُ النُّحاةِ إلى جوازِ جمعِ المُركَّب تركيبًا مزجيًّا جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، وعلى هذا تقولُ: (جاء بَعْلَبَكُّونَ)، ويصحُ أيضًا أن تقولَ: في جمع (سِيبَوَيْه): (سِيبَوَيْهُون)، وهذا بناءً على القاعدةِ السَّائرة السَّائدةِ الشَّامخة أنَّه إذا اختلف

النَّحْويُّون في مسألةٍ أخذنا بالأسهل، فنقولُ على القول الرَّاجح: (**جاء بَعْلَبَكُّونَ**) ولا مانعَ.

وأمَّا إذا كان تركيبًا إضافيًّا، نحو: (عبد الله) فكيف يُجْمَعُ؟ إن جَمَعْتَ المضافَ إليه فقلت: (**عبد اللاهُونَ**) ففيه إشكالٌ، لأنَّه -سبحانه وتعالى- واحدٌ، وهذا مانعٌ شرعيٌّ، وإن قلت: (**عَبْدُو الله**) بالواو على أنَّه جمعٌ، صِرْتَ كأنَّك أَضَفْتَ جميعَ هؤلاء إلى واحدٍ، فلا يعلمُ المخاطَبُ أنَّهم جماعةٌ، فقد يظنُّ أنَّه لفظٌ مجموعٌ على صيغة الجمعِ، وهو لواحدٍ، ولذا عند الجمع تأتي بكلمةِ (**ذَوُو**)، فتقول: (**جاء ذَوُو عبد الله**)، أي: أصحابُ هذا الاسم، والصَّحيح أنَّه يصحُّ، وأنُّه يُجْمَعُ الجزءُ الأوَّلُ منه، ويُضَافُ إلى الجزء الثَّاني، فتقول: (**جاء عَبْدُو الله**) كما تقول في المثنَّى: (**عَبْدَا الله**)، ومنه قولُ المُلْغِز:

لَقَـدْ طَافَ عَبْـدَ الله بِالبَيْـتَ سَبْعَـةً حَجَّ مِنَ النَّـاسُ الكِـرَامُ الأَفَاضِـلُ[1]

هذا البيتُ فيه ألغازٌ: الأوَّل: نصبُ (**عبدَا الله**) في الظاهر، وهو فاعلٌ لـ(**طَافَ**)، **والجواب**: أنَّه أراد تثنيةَ (**عبد الله**)، فهي مُثَنَّى مرفوعٌ بالألف، والثَّاني: نصب (**البيتَ**) والظاهرُ جرُّه بالباء، **والجواب**: أنَّه أراد اتِّصالَ الباء بياء المتكلِّم، والأصل: (**بِيَ البيتَ**)، و(**البيتَ**): مفعولُ (**طَافَ**)، والثَّالث: رفع (**النَّاسُ**) والظاهرُ جرُّه بحرفِ الجرِّ، **والجواب**: أنَّه أراد (**مِنَى**) إحدى المشاعر، و(**النَّاسُ**) فاعلٌ، وتقديرُ البيتِ:

لَقَـدْ طَافَ عَبْدَا الله بِيَ البَيْتَ سَبْعَـةً وَحَجَّ مِنَى النَّاسُ الكِـرَامُ الأَفَاضِـلُ

---

(١) الألغاز النحوية لابن هشام (ص:١٠٧)، ورواية الشطر الثاني فيه:
.... **فَسَلْ عن عبيدُ الله ثم أبا بكرُ**

ونظيرُ ذلك قولُ الشَّاعر:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللهَ لَـمَّا سِقَاؤنَا ... وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِم[1]

إِذَنْ: يجوزُ أن يُجْمَعَ صدرُ المركَّبِ تركيبًا إضافيًّا، ويُضَافَ إلى عَجُزِه، ولا مانعَ.

وأمَّا التركيبُ الإسنادِيُّ، فهذا هو الذي في جَمْعِه إشكالٌ، فقالوا: لا بُدَّ أن نأتيَ بـ(ذَوُو)، فتقول: (جاء ذَوُو شَابَ قَرْنَاهَا) أي: أصحاب هذا الاسم، لأَنَّك لا تستطيعُ أن تجمعَ جُملةً فِعْلِيَّةً.

فتبيَّن بهذا أنَّ القولَ الرَّاجح في المُرَكَّب تركيبًا مزجيًّا، أو إضافيًّا أنَّه يمكنُ أن يُجْمَعَ جمعَ مُذكَّرٍ سالمًا، وأمَّا المركَّبُ تركيبًا إسناديًّا، فهذا لا يُمْكِنُ.

قوله: «مُذْنِبِ»: اسمُ فاعلٍ مِن (أَذْنَبَ) يعني: فاعلًا للذَّنْب، وهو وَصْفٌ لمُذكَّرٍ عاقلٍ، وليس اسمًا، فلا أحدَ يُسَمِّي ابنَه (مُذْنِبًا).

---

(١) البيت من الطويل، وعزاه ابن مفلح في الفروع لتميم بن رافع المخزومي، وعزاه غيره للمعرِّي، وهذا من الأبيات المشكلة، حيث نصب (الله) يريد: أقولُ: لعبدَةَ، فرخَّم، ونصب اللهَ على الإغراء، و(سقاؤنا): فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره (وَهَى) بمعنى سقط، و(هاشم) مركَّبة من كلمتين: الأولى: (وَهَى) بمعنى ضَعُف، و(شِم): فعلُ أمرٍ، وهو معمولُ القول، وتقديرُ البيتِ:

أَقُولُ لِعَبْدَةَ: اللهَ لَـمَّا سِقَاؤنَا ... وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَى شِم

كأنَّه يريدُ أن يقولَ: أقولُ لعبدةَ لَمَّا سقاؤنا وَهَى -ونحن بوادي عبد شمس- ولم يبقَ فيه شيءٌ من الماء: اتَّقِ اللهَ، وَشِمِ البَرْقَ، عسى أن يَعْقُبَه المطرُ، وقرينة (هاشم) لـ(عبد شمس) أبعدت فَهْمَ المراد. وانظر الكلام على هذا البيت في الفروع لابن مفلح (٦/ ٣٨)، ونفح الطيب للمقري (٥/ ٢٤٦)، ومغني اللبيب لابن هشام (١/ ٣٧٠)، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي (١/ ٤٥٩)، والإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب (٢/ ١٤٣).

وهذا الوصفُ إذا تأمَّلناه، وجدنا أنَّه لمذكَّرٍ عاقلٍ، خالٍ مِن تاء التَّأنيث، ويقولون: ليس مِن بابِ (**أَفْعَلَ فَعْلَاء**)، ولا (**فَعْلَانَ فَعْلَى**)، ولا ممَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، وأمَّا التَّركيبُ، فغيرُ واردٍ، لأنَّه لا تركيبَ في الصفات.

فصارت الآن شروطُ جمعِ الوَصْف جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ستةَ شروطٍ:

الشَّرط الأوَّل: أن يكونَ الوصفُ لمذكَّرٍ، مثل: (**مُذْنِب**)، فتقول في جمعِه: (**مُذْنِبون**)، و(**قَائِم**): (**قائمون**)، و(**رَاكِع**): (**راكعون**)، و(**سَاجِد**): (**ساجدون**)، وهَلُمَّ جرًّا.

فإن كان وَصْفًا لمؤنَّثٍ، فلا يُـجْمَعُ هذا الجمعَ مثل: (**حائض**)، لأنَّها مـمَّا خُصَّ به المؤنَّثُ.

وهل (**حَامِل**) مِثلُها، لا تُجْمَعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا؟ **الجوابُ فيه تفصيلٌ**: إن أُرِيدَ به المرأةُ الحاملُ فَلا، لأنَّه وصفٌ لمؤنَّثٍ، فلا يُقَالُ: (**حامِلُون**)، وإن أُرِيدَ حملُ المتاعِ والأرزاقِ، وما أشبهَ ذلك، فيجوزُ أن يُجْمَعَ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، تقولُ مثلًا: (**جاءني رجالٌ حَامِلُو أَمْتِعَتِهم**).

الشَّرط الثَّاني: أن يكونَ الوصفُ لعاقلٍ، ولذا ما أذْكَى النَّاظمَ حيث قال: (**مُذْنِبِ**)، لأنَّ الذَّنْبَ إنَّما يكونُ مِن العقلاء، فالمجانين ليس لهم ذنوبٌ، والبهائمُ لا تُوصَفُ بأنَّها مُذْنِبَةٌ، فكأنَّه -رحمه الله- أشار إلى أنَّه لا بُدَّ أن يكونَ الوصفُ وَصْفًا لعاقلٍ، وضدُّ العاقلِ مَنْ لا يعقلُ مثل: البهائم والجماد وغيرهما، وعلى هذا إذا قلتَ: (**شِهَابٌ ثَاقِبٌ**)، فهل تُجْمَعُ (**ثَاقِبٌ**) على (**ثَاقِبُون**)؟

الجواب: لا، لأنَّها ليست لعاقلٍ، ومثل ذلك أيضًا: (**مُضْرِع**)[1] فلا يصحُّ أن تقولَ: (**مُضْرِعُون**)، لأنَّها ليستْ لعاقلٍ، وكذلك هي لمؤنَّثٍ.

الشَّرط الثَّالث: أن يكونَ الوصفُ خاليًا مِن التَّاء، فإن كان مقرونًا بالتاء لم يُجْمَعْ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، ولو كان وَصْفًا لمذكَّرٍ عاقلٍ، مثل: (**عَلَّامَة**) و(**نابِغَة**)، فلا يُقَالُ: (**علَّامُون**) و(**نابغون**)، وهذا الشَّرط فيه خلافٌ، فالذين قالوا: لا يجوزُ، قالوا: لأنَّك إذا قلت: (**علَّامُون**) في جَمْع (**عَلَّامَة**) لم تُفْصِح بالتَّاء التي فيها زيادةُ مبالغة، لأنَّ (**عَلَّامَة**) أشدُّ في المبالغة مِن (**عَلَّام**)، فإذا قلتَ: (**عَلَّامون**) ظنَّ السَّامعُ أنَّها جمعُ (**عَلَّام**)، وهي أقلُّ رُتبةً مِن (**عَلَّامَة**).

وقال بعضُ النَّحْوِيّين: إذا عَلِمْنَا المرادَ فهو جائزٌ، حتَّى وإن كان مقرونًا بالتَّاء.

ونحن نقولُ: إنَّ اشتراطَ ألَّا يكونَ مختومًا بالتَّاء ليس عليه دليلٌ، لا مِن القرآنِ، ولا مِن السُّنَّةِ، ولا مِن الإجماعِ، فإذا لم يكن كذلك، فإنَّه لا يُعْتبَرُ، فالصحيحُ أنَّه يجوزُ الجمعُ، والمهمُّ أن نفهمَ المعنى المرادَ.

الشَّرط الرَّابع: ألَّا يكونَ الوصفُ على وَزْنِ (أَفْعَل) الذي مُؤَنَّثُه (فَعْلَاء)، فلا تقولُ: (**أَحْمَرُون**) في جمع (أحمر)، ولا (**أَصْفَرُون**) في جمع (**أَصْفَر**)، لأنَّ المؤنَّثَ منهما: (**حَمْرَاء**)، و(**صَفْرَاء**) على وزن (**فَعْلَاء**).

الشَّرط الخامس: ألَّا يكونَ الوصفُ على وزن (فَعْلَان) الذي مؤنَّثُه (فَعْلَى)، فلا تقول: (**سَكْرَانُون**) في جمع (**سَكْرَان**)، ولا (**غَضْبَانُون**) في جمع (**غضبان**)، لأنَّ المؤنَّثَ على وَزْنِ(**فَعْلَى**).

---

(١) أَضْرَعَت الشّاةُ: نزَلَ لبَنُها قُبيلَ النَّتاجِ. وأَضرَعَتِ النّاقَةُ، وهِيَ مُضْرِعٌ: نزَلَ لبنُها من ضَرْعِها. التاج: ضرع.

الشَّرط السَّادس: ألَّا يكونَ الوصفُ ممَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، ولذا قال: (**مُذْنِب**)، فهي للمذكَّر، أمَّا(**مُذْنِبَة**) فهي للمؤنَّث، وعلى ذلك لا تقولُ: (**جَرِيحُون**) في جمع (**جَرِيح**)، ولا(**صَبُورون**) في جمع (**صبور**)، لكن إذا وُجِدَ ما يدلُّ على أنَّه يُرَادُ به المذكَّرُ، جاز جمعُه، مِثلَ قولك: (**عندي رجالٌ شَرِيفُون**)، لأنَّ المحظورَ زالَ الآن، وتقولُ: (**عندي خدمٌ صبورون**)، فيجوزُ، لأنَّ أصلَ منعِ الوصفِ -إذا كان ممَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ- أنَّه لم يتعيَّن للمذكَّر، هذا السَّببُ، فإذا وُجِدَ ما يدلُّ على أنَّه يتعيَّنُ للمذكَّرِ زال المحظورُ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ في الوصف أن يكونَ لمذكَّرٍ عاقلٍ خاليًا من تاء التَّأنيث، وليس من باب (**أَفْعَل فَعْلَاء**)، ولا مِن باب (**فَعْلَانَ فَعْلَى**)، ولا ممَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فإن وُجِدَت صفةٌ مجموعةٌ لا تنطبقُ عليها هذه الشُّروطُ، فهي مسموعةٌ، أي: تُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليها.

وأنا أرى أن نحذفَ ما زاد على (**وصفٍ لمذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاء التَّأنيث**)، لأنَّه موضعُ خلافٍ، ولا حاجةَ أن نُدخلَ أنفسَنا في غِمارِ خلافٍ مرجوحٍ.

***

٣٦- وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا) وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَ(الأَهْلُونَا)

٣٧- (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)

٣٨- وَبَابُه وَمِثْلَ (حِينٍ) قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

الشَّرحُ

قوله: «وَشِبْهِ ذَيْنِ»: يعني: ما شابَهَهُما في كونِه عَلَمًا، أو صِفةً على الشُّروط التي ذكرنا.

قوله: «وَبِهِ»: أي: بهذا الجمع، يعني: وأُلْحِقَ بهذا الجمع (عشرون) وبابُه، وبابُ (عشرون) هو: **(ثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون)**، فهذا مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالمِ، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا صفةً، فإذا قلت: **(جاءني عشرون رجلًا)**، فـ(جاء) فعلٌ ماضٍ، و(**النُّونُ**): للوقاية، و(**الياءُ**): مفعولٌ به، و(**عشرون**): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ، لأنَّه مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم.

وهو في الحقيقةِ مُلْحَقٌ مِن وجهَيْن:

الأول: أنَّه ليس عَلَمًا، ولا صفةً.

الثاني: أنَّه لا يدلُّ على مفردِه، فمثلًا: (**عِشْرُون**) ليست تدلُّ على المفرد (عَشْر)، لأنَّك لو قلتَ: (عَشْر) مُفْرَدُ(عِشْرُون)، ثُمَّ قلت: (عِشْرون)، فيكون أَقَلَّ الجَمع ثلاثون، لأنَّك لو جَمَعْتَ (عَشْر)، وأقلُّ جمعٍ هو ثلاثةٌ، فيكون عندك

(عَشْرٌ وعَشْرٌ وعَشْرٌ)، فيكون أقلَّ الجمعِ ثلاثون، وليس الأمرُ كذلك، ثُمَّ إنَّه مع كونِه غيرَ جمعٍ للعَشْر يختلفُ عن (العشر)، لأنَّ (العَشْر) مفتوحُ العَين، ساكنُ الشِّين، و(العِشْرون) مكسور العين، ساكن الشِّين، إذَنْ هو مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم، وإن شئتَ فقل: لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا صفةً، واكتفِ بهذا.

قوله: «وَالأَهْلُونَا»: أي: و(الأَهْلُونَ) مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم أيضًا، فُيرفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، قال اللهُ تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح:١١]، فـ﴿أَهْلُونَا﴾ مرفوعةٌ بالواو، لأنَّها فاعلٌ، وقال اللهُ -عزَّ وجلَّ-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾ [التحريم:٦]، فـ﴿أَهْلِيكُمْ﴾ هنا منصوبةٌ بالياء، وقال -عزَّ وجلَّ- في المنافقين: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح:١٢]، فـ﴿أَهْلِيهِمْ﴾ بالياء، لأنَّها مجرورةٌ بـ﴿إِلَىٰٓ﴾.

و(أَهْلُونَ): اسمُ جنسٍ، وليس عَلَمًا، ولا صِفةً، فهو اسمٌ جامدٌ، فلذلك نقولُ: هو مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم.

قوله: «أُولُو»: بمعنى (أصحاب)، وهي مُلْحَقةٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور:٢٢] فقال: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ﴾ بالواو، لأنَّها فاعلٌ، و﴿أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي﴾ بالياء، لأنَّها مفعولٌ به، و(أُولُو) ملازمةٌ للإضافة، ولهذا لا تأتي معها النُّونُ، تقولُ: (جاء أُولُو الفضلِ، ورَأَيْتُ أُولِي الفضلِ، ومَرَرْتُ بأُولِي الفضلِ). ومعناها: أصحاب.

وأُلحِقَت بجمع المذكَّر السَّالم، ولم تكن جَمعًا، لأنه ليس لها واحدٌ مِن لَفظِها، فهي ليست جمعًا لفظًا، وإن كانت في معناها كالجمع، وهل يصحُّ أن نقولَ: ولأنَّها ليست عَلَمًا، ولا وَصْفًا؟ نقولُ: هي وَصْفٌ، لأنَّ (أُولو) بمعنى أصحاب.

قوله: «عَالَمُونَ»: عَالَمُون أيضًا مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم، قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، فهي مجرورةٌ هنا، فـ(العَالَم) جمعُها: (عَالَـمون)، وهو مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم في إعرابِه؛ لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا صِفةً، ولا دالًّا على مفرد، لأنَّ (عَالَمَ) و(عَالَـمُون) معناهما واحدٌ، كلاهما يدلُّ على الجمعِ، و(عَالَمون) هذه غيرُ (عَالِمون) ؛ فالثَّانيةُ جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ.

قوله: «عِلِّيُّونَا»: اسمٌ لأعلى الجنَّة، مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم، قال اللهُ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطفّفين:١٨-١٩]، فرَفَعَها بالواو، وجَرَّها بالياء، فأُلْحِقَت بجمع المذكَّر السَّالِم، لأنَّها ليست عَلَمًا لعاقلٍ، بل هي عَلَمٌ لمكانٍ، وهو الجنَّة، وكذلك هي علمٌ لمؤنَّثٍ، وليست لمذكَّرٍ.

قوله: «وَأَرَضُون»: جمعُ (أَرْض)، و(الأَرَضُون) مُلْحَقٌ بجمع المذكَّرِ السَّالِمِ، قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ»[1]، فـ(أَرَضِينَ) بالياء، لأنَّها مجرورةٌ، وهي مُلْحَقَةٌ بجمع المذكَّر السَّالم، لأنَّها ليست عَلَمًا، ولا صفةً، ولا لمذكَّرٍ، واخْتَلَفَتْ أيضًا حَرَكَاتُها مع المفرد، فالمفرد (أَرْض)، وهذه (أَرَضُون)، لا (أَرْضُون)، فإِذَنْ هي مُلْحَقَةٌ بجمع المذكَّر السَّالم مِن عِدَّة أوجهٍ، ولهذا قال: (شَذَّ)، فهو شاذٌّ، لِبُعْدِه عن القياس.

وقوله: «شَذَّ»: في الحقيقة أنَّ الشُّذوذَ واقعٌ في الجميعِ، وهذا الشُّذوذُ بحسب القواعِدِ، لا بحسب الاستعمال، وإِلَّا فإنَّه موجودٌ في القرآن، وما كان

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم مَن ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠).

موجودًا في القرآن، فليس بِشَاذٍّ، ووجهُ ذلك أنَّ (**الأَرَضُونَ**) خرجت عن الأصلِ من عدَّة أوجهٍ كما سبق.

قوله: «وَالسِّنُونا»: يعني: وكذلك أُلحِقَ بجمعِ المذكَّرِ السَّالم (**السِّنُون**) وهو جمعُ(سَنَة)، يُرْفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، قال اللهُ تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف:٤٢]، فلمَّا كان مُلْحقًا بجمع المذكَّر السَّالم، جُرَّ بالياء، وإنَّما أُلْحِقَ به، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا صِفةً، ولا لمُذكَّرٍ، ولا لعاقلٍ، ولا وَافَقَ المفردَ في حركاتِه، ولهذا صار شاذًّا.

وقوله: «وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا»: أي: والسِّنُون كذلك شَذَّ.

قوله: «وَبَابُهُ»: أي: وبابُ (سِنِين)، وباب السِّنين عند النَّحويين هو كُلُّ اسمٍ ثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُه، وعُوِّضَ عنها تاءُ التَّأنيث المربوطة ولم يُكَسَّر، أي: لم يُجْمَع جمعَ تكسيرٍ، ومَثَّلوا لذلك بـ(مئة)، قالوا: جمعُها: (**مِئِينَ**) في النَّصب والجرِّ، و(**مِئُونَ**) في الرَّفع، تقولُ مثلًا في حال الرَّفع: (**مَرَّ على هذا المسجدِ مِئونَ من السِّنين**)، فإعرابُها هنا إعرابُ جمعِ المذكَّر السَّالم، وتقولُ في حال النَّصب: (**بَقِيَ هذا المسجدُ مِئِينَ من السِّنين**)، وتقولُ في حال الجرِّ: (**سيبقى هذا المسجدُ -إن شاءَ اللهُ- إلى مِئِينَ من السِّنين**).

ويصحُّ أن نجعلَها بالياء دائمًا، ونُعْرِبَها بحركاتٍ ظاهرةٍ، لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (**وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ**)، فيجوزُ مَثَلًا أن تقولَ: (**أتى على هذا المسجدِ مِئِينٌ مِن السِّنينَ**)، وتقولَ: (**بَقِيَ هذا المسجدُ مِئِينًا مِن السِّنينَ**)، وتقولَ: (**وسيبقى -إن شاء اللهُ- إلى مِئِينٍ مِن السِّنينَ**)، كما أنَّها تُجْمَعُ أيضًا

على (مِئَات) جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا، لكنَّها إذا جُمِعَت جمعَ المذكَّر السَّالم أُلْحِقَت به إلحاقًا ولم تكن منه، لأنَّها ليست عَلَمًا ولا صِفةً، وقد تكونُ لمذكَّرٍ، وقد تكونُ لمؤنَّث، فهي ليست خاصَّةً بالمذكَّر، تقولُ: (**مئة رجلٍ، ومئة امرأةٍ**).

مثالٌ آخر: (**ثُبَة**) بمعنى: جماعة، تقولُ: (**أتى ثُبُونَ مِن النَّاسِ**)، أي: الجماعة مِن النَّاس، وتقولُ: (**أَكْرَمْتُ ثِبِينَ مِن النَّاسِ**)، وتقولُ: (**مَرَرْتُ بِثِبِينَ مِن النَّاسِ**)، أو تقولُ على اللغةِ الثَّانيةِ: (**جاء ثِبِينٌ مِن النَّاسِ، وأَكْرَمْتُ ثِبِينًا مِن النَّاسِ، ومَرَرْتُ بِثِبِينٍ مِن النَّاسِ**).

فصار (**سِنُون**) وبابُه يختلفُ عمَّا سبق بأنَّه يُسْتَعْمَلُ استعمالَ (**حِين**)، يعني: يُعْرَبُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّون مع لزوم الياء.

وهذه الأشياءُ التي ذكرها المؤلِّفُ -رحمه الله- جاءت بها اللغةُ العربيَّةُ، فعَامَلَتْها مُعاملةَ جمعِ المذكَّر السَّالم.

قوله: «**وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ**»: والمرادُ بهذا البابِ بابُ السِّنين، وما أُلْحِقَ به، فقد يَرِدُ في اللغة العربيَّة مثلَ: (**حِينٍ**)، فيُعْرَبُ بالحركات الظاهرةِ على آخرِهِ، وهو النُّون، ويَلْزَمُ الياءَ كما أنَّ الياءَ في (**حِينٍ**) لازمةٌ.

وعلى هذا فإنَّ (سنين) جمعُ (**سَنَةٍ**) تأتي في اللغة العربيَّة على لغتَيْن:

اللغة الأولى: أن تكونَ مُلْحَقَةً بجمع المذكَّر السَّالم، فترفعها بالواو، وتنصبها وتجرّها بالياء، وهذه اللغةُ هي المشهورةُ عند العربِ، تقولُ مثلًا: (**هذا المسجدُ أتى عليه سنونَ طويلةٌ**)، وتقول مثلًا: (**مَكَثْتُ ها هنا سنينَ طويلةً**)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء:١٨]، ولم يقل: (**سنينًا**)، وتقولُ:

(طَلَبْتُ العلمَ في سنينَ كثيرةٍ)، وهذه اللغةُ مُلْحَقَةٌ بجمع المذكرِ السَّالمِ، كما تقول: (جاء المسلمونَ، ورَأَيْتُ المسلمين، ومَرَرْتُ بالمسلمين).

اللغة الثَّانية: يجعلون (سِنِين) وبابَها كـ(حِينٍ)، يعني: أنَّها تُعْرَبُ بالحركاتِ الظاهرةِ على آخرِها، وهو النُّون، وتلزمُ الياءَ، كما أنَّ الياءَ في (حِينٍ) لازمةٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، وتقول: (مَكَثْتُ حِينًا)، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ﴾ [ص:٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس:٩٨]؛ فكما أنَّ (حِين) تُعْرَبُ بالحركاتِ الظاهرةِ، فكذلك (سِنُون) تُعْرَبُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّون، مع لزوم الياء.

تقولُ مثلًا: (أتى على هذا المسجدِ سِنينٌ كثيرةٌ)، فـ(أتى): فعلٌ ماضٍ، و(سِنينٌ): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، فتُعْرَبُ بالحركات إعرابَ (حِينٍ)، وإذا أردتُ أن أستعملَها استعمالَ المُلْحَقِ بجمع المذكَّر السَّالم قلتُ: (أتى على هذا البيتِ سنونَ)، فأرفعه بالواو نِيَابَةً عن الضمَّةِ، والنُّونُ مفتوحةٌ، وتقولُ: (مَكَثْتُ في هذا البلد سنينًا)، كما تقولُ: (مَكَثْتُ فيه حِينًا)، ولو أردتُ أن أُلْحِقَهَ بجمع المذكَّر السَّالمِ لقلت: (مَكَثْتُ في هذا البلدِ سنينَ)، ولذا يختلفُ الإعرابُ، فَعَلَى الأوَّل تُعْرَبُ (سِنينًا) ظرفَ زمانٍ منصوبًا بفتحةٍ ظاهرةٍ، وعلى الثَّاني تكونُ (سِنينَ) منصوبةً بالياء نيابةً عن الفتحةِ، لأنَّها مُلْحَقَةٌ بجمع المذكَّر السَّالم، والنُّونُ عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفرَدِ، وتقول: (جَلَسْتُ هنا في سنينٍ كثيرةٍ).

إِذَنْ: على هذه اللغة، فإنَّها تُعْرَبُ إعرابَ المفردِ بحركاتٍ ظاهرةٍ مع لزوم الياء، ولهذا قال المؤلف: (وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ).

وفي الحديث الصحيح أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ**»[(١)]، فهنا على أنَّها مُلْحَقَةٌ بجمع المذكَّر السَّالم، وقد حُذِفَت النُّونُ للإضافةِ.

وَلْيُعْلَم أنَّ بعضَ الطلبةِ يُشَدِّدُ الياءَ، فيقول: (**كَسِنِيِّ يُوسُفَ**)، وهذا خطأٌ، لأنَّ ياءَ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ ساكنةٌ، وليست مُشدَّدةً.

ورُوِيَ أنَّه قال: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**»؛ بالحركات.

ومن هذه اللغةِ أيضًا قولُ الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[(٢)]

ولو أتى به على أنَّه مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم لقال: (**فَإِنَّ سِنِيهِ**)، وبعضُ الطلبةِ يقرؤها (**سِنِيَّه**)، وهذا لَحْنٌ قبيحٌ كما سبق، والصحيحُ أن يقولَ: (**سِنِيهِ**)، أو يقولَ: (**سِنِينُهُ**)، لكنَّه لـمَّا قال: (**فَإِنَّ سِنِينَهُ**)، عَلِمنا أنَّه أعربها إعرابَ (**حِينٍ**) بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّون.

قوله: «وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ»: يعني: هذا البابُ يطَّرِدُ أن يكونَ عند قومٍ كـ(**حِين**)، فلا يُلْحِقُونه بجمع المذكَّر السَّالم مطلقًا، ويَرَوْنَ أنَّ إلحاقَه بجمعِ المذكَّر السَّالم غيرُ صحيحٍ، وهذا خطأٌ، والصوابُ أنَّه مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم على الأفصحِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَـٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف:٢٥]

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يهوي بالتكبير حين يسجد، رقم (٨٠٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو للصِّمَّة القُشَيري، كما في خزانة الأدب: (٨/ ٥٨)، وشرح المفصل (٥/ ١١)، وشرح التصريح (١/ ٧٧).

ولم يقل: (سنينًا)، فالأفصحُ أن يكونَ مُلْحَقًا بجمع المذكَّر السَّالم.

وقوله: «وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ»: أي: فيكون قياسيًّا، مع أنَّ البابَ كُلَّه ليس قياسيًّا، وإنَّما هو سماعيٌّ، لأنَّ جَمْعَه جمعَ مذكَّرٍ سالمًا خلافُ القاعدةِ، فهو مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم كما مرَّ.

إِذَنْ: قوله: (وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ)، أي: فيكون قياسيًّا، بخلاف قوله: (وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ)، يعني: سماعًا، فيصيرُ على رأي المؤلِّف أنَّ (سِنِينَ) وبابَها قد يَرِدُ مِثْلَ (حِينٍ)، ووُرُودُه على جمع المذكَّر السَّالم حكمُه أنَّه شاذٌّ قياسًا، وإن كان غيرَ شاذٍّ استعمالًا، فيصير وُرُودُه مِثْلَ (حِين) شذوذًا على شذوذٍ.

وقيل: إنَّ معنى قولِه: (وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ)، يعني: أنَّه يطَّرِدُ في جميعِ جمعِ المذكَّر السَّالم، أي: أنَّ جميعَ جمعِ المذكَّر السَّالم يُسْتَعْمَلُ استعمالَ (حِين)، وليس خاصًّا بباب السِّنين، بل لجميع جمع المذكَّر السَّالم، فتقول مثلًا: (جاءني مسلمينٌ، ورَأَيْتُ مُسلِمينًا، ومَرَرْتُ بِمُسلمينٍ).

لكنَّ هذا بعيدٌ، والظَّاهرُ من كلام المؤلِّف -وإن كان محتملًا- أنَّ قولَه: (وَهْوَ)، أي: هذا البابُ، فيكون هذا مقابلًا لقوله: (قَدْ يَرِدْ)، فيصيرُ هذا البابُ يَطَّرِدُ عندَ قومٍ، فيستعملونه استعمالَ (حِين).

وعلى رأي المؤلِّف لو أنَّنا استعملنا هذا البابَ استعمالَ (حِينٍ)، وهو لم يُسْمَعْ في اللغةِ العربيَّةِ، فعلى رأيه لا يجوزُ، لأنَّه مقصورٌ على السَّماعِ، وعلى هذا لا يجوزُ لي أنا الآنَ مثلًا أن أكتبَ رسالةً وأقولَ فيها: (مَكَثْتُ سِنينًا)، لأنَّ هذا مَبْنِيٌّ على السَّماعِ، أمَّا على رأي مَنْ يَرَوْنَه أنَّه مُطَّرِدٌ، فإنَّه يجوز، والمشهورُ عند

النَّحْويِّين أنَّه مقصورٌ على السَّماع؛ لأنَّ الأفصحَ أن يُعْرَبَ إعرابَ جمعِ المذكَّر السَّالم.

والخلاصةُ: أنَّ جمعَ المذكَّر السَّالم، وما أُلحِقَ به يُرْفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويجرُّ بالياء، وأنَّ المُلْحَقَ به هو كُلُّ ما اختلَّت فيه الشُّروطُ، بألَّا يكونَ عَلَمًا، ولا صِفَةً، أو يكونَ عَلَمًا، أو صِفَةً لغيرِ عاقلٍ، أو عَلَمًا، أو صِفةً لمؤنَّثٍ، أو عَلَمًا مختومًا بالتَّاء، أو عَلَمًا مُرَكَّبًا، أو أشباه ذلك.

المهمُّ، ما اختلَّ فيه شرطٌ مِن الشُّروط، وعُومِلَ معاملَته، فإنه يُقَالُ فيه: مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم في إعطائِه حُكْمَه إعرابًا، وإن لم يكن منه حقيقةً.

***

لـمَّا كان المثنَّى، وما أُلحِقَ به يُرْفَعُ بالألف، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، وجمعُ المذكَّر السَّالـم، وما أُلحِقَ به يُرْفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، فهو في الجرِّ والنَّصب كالمثنَّى، ذَكَر المؤلِّف -رحمه الله- الفرقَ بين نُونَيْهما فقال:

٣٩- وَنُـونَ مَــجْمُوعٍ وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ فَافْتَحْ، وَقَـلَّ مَـنْ بِكَسْـرِهِ نَطَـقْ

٤٠- وَنُــونُ مَــا ثُنِّــيَ وَالــمُلْحَقِ بِــهْ بِعَكْـسِ ذَاكَ اسْـتَعْمَلُوهُ، فانْتَبِـهْ

الشَّــرحُ

قوله: «وَنُونَ»: مفعولٌ به مقدَّمٌ لـ(افْتَحْ)، والفاءُ في (فَافْتَحْ) هنا زائدةٌ لتحسين اللفظ، وكونُها زائدةً لا يمنعُ أن يكونَ (افْتَحْ) عاملًا في (نُونَ)، وهذه الفاءُ غيرُ الفاءِ الرَّابطةِ للجواب، إذ الفاءُ الرَّابطةُ للجواب لا يمكنُ أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها.

قوله: «وَنُونُ»: مبتدأٌ، ويجوزُ أن تكونَ منصوبةً هنا على أنَّها مُشْتَغَلٌ عنه، لأنَّ قولَه: (اسْتَعْمَلُوهُ)، اشتغل بضميرِها، فيصحُّ أن تكونَ مفعولًا به لفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه قوله: (اسْتَعْمَلُوهُ)، ويكونُ المعنى: استعملوا نونَ ما ثُنِّيَ، والمُلْحَقُ به بعكس ذاك، ولكن مع الجواز الأفصحُ الرَّفعُ، لأنَّ بابَ (**الاشتغال**) في النَّحو مثلُ باب (**الوصية**) في الفقه، فالوصيةُ تجري فيها الأحكامُ الخمسةُ، وبابُ (**الاشتغال**) يجري فيه الأحكامُ الخمسةُ أيضًا، وهي: (**وجوبُ النَّصبِ، ووجوبُ الرَّفعِ، وترجُّحُ الرَّفعِ، وترجُّحُ النَّصبِ، وجوازُ الأمرَيْنِ على السَّواءِ**) على ما سيأتي إن شاءَ اللهُ.

وكلمة (نُونُ) هنا يترجَّحُ فيها الرَّفعُ، ويجوزُ النَّصبُ.

قوله: «**وَنُونَ مَجْمُوعٍ، وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ**»: أي: نونُ جمعِ المذكَّر السَّالم، وما أُلْحِقَ به مفتوحةٌ، سواء كان مرفوعًا، أم منصوبًا، أم مجرورًا، تقول: (**جاء المسلمونَ، وأَكْرَمْتُ المسلمينَ، ومَرَرْتُ بالمسلمينَ**)؛ وهذه هي اللغةُ الفُصحَى.

قوله: «**وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ**»: يعني: قَلَّ مَنْ نطق بكسر النُّون مِن العرب، وإن كان وُجِدَ، لكنَّه قليلٌ، فتقول: (**رَأَيْتُ المسلمينِ، ومَرَرْتُ بالمسلمينِ**)، ولكن مع الواوِ لا يمكنُ كسرُ النُّون، ولهذا فإنَّ كلامَ المؤلِّفِ فيه نظرٌ، لأنَّ قولَه: (**وَنُونَ مَجْمُوعٍ...نَطَقْ**) يشملُ المرفوعَ والمنصوبَ والمجرورَ، لكنَّه في المرفوعِ ما سُمِعَ عن العربِ أنَّهم يكسرون النُّونَ، فلا يقولُون: (**جاء المسلمونِ**)، لكنَّ اختلافَ اللغةِ فيما إذا كان منصوبًا، أو مجرورًا، وأيُّهما أفصحُ الكسرُ، أو الفتحُ؟ **الجواب**: الفتحُ أفصحُ، بدليل قولِه: (**وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ**).

قوله: «**وَنُونُ مَا ثُنِّيَ، وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ**»: يعني: أنَّ نونَ المثنَّى، وما أُلْحِقَ به مكسورةٌ في حال الرَّفع والنَّصب والجرِّ، تقولُ: (**قام الرَّجُلَانِ، ورَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلَيْنِ**).

إِذَنْ: هي مكسورةٌ، وكذلك (**قَلَّ مَنْ بِفَتْحِهِ نَطَقْ**)، وهنا لا فرقَ بين الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، يعني: في العَرَبِ مَنْ يفتحُ نونَ المثنَّى في الرَّفع والنَّصب والجرِّ، فتقول: (**قام الرَّجُلَانَ، ورَأَيْتُ الرَّجُلَيْنَ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلَيْنَ**)، وهذه لغةٌ عربيَّةٌ لكنَّها قليلةٌ، ومِن ذلك قولُ الشَّاعر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الـجِيدَ وَالعَيْنَانَـا وَمَنْخِـرَيْنِ أَشْـبَهَا ظَبْيَانَـا[١]

والمؤلِّفُ -رحمه الله- أتى ببيتَيْن في حكم نون جمع المذكَّر السَّالم وما أُلْحِقَ به وفي حكمِ نون المثنَّى وما أُلْحِقَ به، وفي (**الكافية**) التي هي أصلٌ للألفيَّة أتى ببيتٍ واحدٍ فقال:

وَالنُّونُ فِي جَمْعٍ لَـهُ الفَـتْحُ، وَفِي تَثْنِيَةٍ كَسْرٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَفِـي[٢]

وهذا البيتُ أوضحُ وأخصرُ من بَيْتَي ابنِ مالكٍ السَّابِقَيْنِ، لكن ما حكمُ ما قبل النُّون فيهما؟ **الجواب**: أمَّا في المثنَّى، وما أُلْحِقَ به، فما قَبْل النُّونِ مفتوحٌ، مثل: (**الرَّجُلَيْنِ**)، وفي الجمع، وما أُلْحِقَ به مكسورٌ كما في (**المسلِمِينَ**)، لكن يقولُ اللهُ تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾ [ص:٤٧]، فهنا النُّونُ مفتوحةٌ.

والقاعدةُ: أنَّك متى وجدتَ النُّونَ مفتوحةً في القرآن فهي جمعٌ، لأنَّه لا يمكنُ كسرُها في القرآنِ، ولذا قال: (**وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِه نَطَقْ**)، لكن بقينا فيما قبل النُّون، فنجد أنَّ الفاءَ، وهي ما قبل النُّون في كلمة ﴿ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ﴾ مفتوحةٌ، فما الجوابُ؟ الجوابُ أن يُقَالَ: إنَّ كلمةَ (**المُصْطَفَى**) معتلَّةٌ بالألف، وهي ساكنةٌ، والياءُ علامةُ الإعرابِ ساكنةٌ أيضًا، وإذا التقى ساكنان أحدهما حرفُ علَّةٍ حُذِفَ الأوَّلُ، فعلى هذا يكونُ آخرُ (**المصطفى**) محذوفًا، والذي تليه الياء

---

(١) هذا الرَّجز لرجلٍ من بني ضَبَّة، أو لرؤبة كما في الدرر اللوامع: (١/ ٥٥)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ١٨٤)، ولرؤبة في ملحق ديوانه (ص:١٨٧)، ولرجل في نوادر أبي زيد (ص:١٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٥)، وقال ابن هشام هناك: وقيل: البيت مصنوع. اهـ.

(٢) انظر: شرح الكافية الشَّافية لابن مالك: (١/ ٧٦).

حُكمًا هو الألف المحذوفة، فتبقى الفاءُ على ما هي عليه، أي: تبقى مفتوحةً، وتكون الياءُ التي في ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ لم تلِ آخرَ الاسم، بل وَلِيَت ما قبل الآخر، فلا يُشْكِلُ على هذا.

فما دمنا وجدنا النُّونَ مفتوحةً، فهو جمعٌ، ولا ننظرُ إلى ما قبل الياء، فقد يكونُ مفتوحًا كـ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾، ومثل قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران:١٣٩]، ولم يقل: (الأَعْلُونَ) مع أنَّ الواوَ لا يكونُ الذي قبلها إلَّا مضمومًا، لكنَّه هنا لم يُضَمَّ، لأنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّ الذي قبل الواو هي الألف المحذوفة، واللامُ هذه ليست في الأصل مواليةً للواوِ، فهذه نفسُ الشيءِ.

وكسرُ نونِ الجمعِ، وما أُلْحِقَ به، وفتحُ نونِ المثنَّى، وما أُلْحِقَ به لغةٌ ضعيفةٌ، لا مُعوَّلَ عليها، ولا يُقْبلُ مِن أيِّ إنسانٍ أن يتكلَّمَ بها الآن، لأنَّ لغتَنا الآن ليستْ لغةً عربيَّةً، حتَّى نقولَ: هذه لهجتُنا، بل هي لغةٌ مُركَّبةٌ مِن عربيَّةٍ وعجميَّةٍ، فيجبُ أن نرجعَ إلى اللغةِ الفصحى في خطاباتنا.

* * *

لـمَّا فرغ المؤلِّفُ -رحمه الله- مـمَّا ناب عنه حَرْفٌ عن حركةٍ، وهو ثلاثةٌ: الأسماءُ السِّتَّةُ والمثنَّى، وجمعُ المذكَّر السَّالم، والنَّائبُ فيها حروفٌ عن حركاتٍ.

فـ(الواوُ) في الأسماءِ السِّتَّة نيابةٌ عن الضمَّةِ، و(الألفُ) نيابةٌ عن الفتحة، و(الياءُ) نيابةٌ عن الكسرة.

و(الألفُ) في المثنَّى نيابةٌ عن الضمَّة، و(الياءُ) نيابةٌ عن الفتحةِ والكسرةِ.

و(الواوُ) في جمع المذكَّر السَّالم نيابةٌ عن الضمَّة، و(الياءُ) نيابةٌ عن الفتحةِ والكسرِة.

لـمَّا فرغ مِن ذلك شرع في بيان ما ينوب فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ، فقال:

٤١- وَمَـا بِــ(تَا وَأَلِـفٍ) قَـدْ جُمِعَـا ... يُكْسَرُ فِي الـجَرِّ وَفِي النَّصْـبِ مَعَـا

الشَّـرحُ

قوله: «**وَمَا**»: مبتدأٌ، و«**بِتَا وَأَلِفٍ**»: متعلِّقٌ بـ«**جُمِعَا**»، وجملةُ «**يُكْسَرُ**»: خبرُ المبتدأ، يعني: الذي يُجْمَعُ بالتَّاء والألف يُكْسَرُ في الجرِّ وفي النَّصب معًا.

وهنا يقولُ: يُكْسَرُ في الجرِّ والنَّصب، وسكت عن الرَّفعِ، فيبقى على الأصل، يعني: يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالكسرةِ، ففي حال النَّصْبِ يُنْصَبُ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، أمَّا في حالِ الجرِّ فعَلى الأصلِ، لكن لماذا أتى بقوله: (**يُكَسُر فِي الجَرِّ**) مع أنَّه معروفٌ أنَّه يُكْسَرُ في الجرِّ، لأنَّ هذا هو الأصل؟ **الجواب**: لأجلِ أن يُبيِّنَ أنَّ النَّصبَ بالكسرِ محمولٌ على الجرِ بِهِ، ولكن ما الذي هذا حُكْمُه؟

يقولُ: «وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا»: أي: ما كان مجموعًا بزيادة الألف والتَّاء، يعني: جيءَ بالألف والتَّاء ليكونَ جمعًا، فهذا يُكْسَرُ في الجرِّ على الأصلِ، ويُكْسَرُ في حالِ النَّصبِ بالنِّيابةِ، ويُرْفَعُ بالضمَّةِ على الأصلِ.

وقوله: «وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا»: الباءُ للسَّببيَّةِ أي: ما كان جمعُه، أو ما كانت دَلالتُه على الجمعِ بسببِ التَّاء والألف، إِذَنْ التَّاءُ والألفُ تُعْتَبَرانِ زائدتَيْن، وأُتِي بهما للدَّلالةِ على الجمعِ.

مثالُ ذلك تقولُ: (مُسْلِمَة) جمعها: (مُسلِمات)، زِيدَت ألفٌ وتاءٌ، فصارت جمعًا، ولا تقل: التَّاء في (مُسلمة) هي التَّاءُ في (مُسلمات)، لأنَّ التَّاءَ في (مسلمة) ليست تاءً حقيقةً، ولكنَّها هاء، والدليلُ على ذلك أنَّ كتابةَ التَّاءِ في (مُسلمة) غيرُ كتابة التَّاء في (مُسلمات)، ففي (مُسلمة) مربوطة، وفي (مُسلمات) مُطْلَقة.

وتقول في جَمْع (عائشة) عَلَمًا: (عائشات)، فيكون جمعَ مؤنَّثٍ سالـمًا، وتقولُ في (أسماءَ) علـمًا: (أَسْمَاوَات)، فيكون جمعَ مؤنَّثٍ سالـمًا، لأنَّ الألفَ والتَّاءَ فيه زائدتان، و(أَسْمَاء) وزنُها (فَعْلَاء) من السُّمُوِّ، ولهذا لا تنصرفُ، لأنَّ فيها أَلِفَ التَّأنيثِ الممدودةَ بخلاف (أَسْمَاء) التي هي جمعُ (اسْمٍ)، فإنَّها تنصرفُ، يقول اللهُ تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [النجم:٢٣]، لأنَّ الألفَ فيها ليست ألفَ التَّأنيث.

وكذلك (هِنْد) تُجْمَعُ على (هِنْداتٍ)، فتكون جمعَ مؤنَّثٍ سالـمًا، لأنَّ الألفَ والتَّاءَ فيها زائدتان، وتقول في (بوَّابة): (بوَّابات)، وفي (درَجَة): (دَرَجات)، ومثالُه أيضًا قوله تعالى: ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ﴾ [التحريم:٥].

وتقولُ في (زَيْنَب): (زَيْنَبَات)، وفي (فاطمة): (فَاطِمات)، فـ(زَيْنَبات) و(فَاطِمات) كلاهما جُمِعَ بالألف والتَّاء، ولا يُقَالُ: إنَّ (فاطمة) جُمِعَت بألفٍ فقط، لأنَّ التَّاءَ في (فاطمة) للتَّأنيث، وفي (فاطمات) للجمع، والدليلُ على ذلك أنَّها في (فاطمة) مربوطةٌ، وفي (فاطمات) مفتوحةٌ، فالجمعُ الآن سالمٌ، لأنَّ المفردَ بَقِيَ على ما هو عليه (فاطمة - فاطمات)، و(زينب - زَيْنَبَات)، وأمَّا (رَكْعَة)، ففي الجمع تقولُ: (رَكَعَات) تَغَيَّر فيها المفردُ، فإنَّه جُمِعَ بتاءٍ وألفٍ، فيكون له الحكمُ الذي ذَكَرَ المؤلِّفُ، وهو أنَّه يُكْسَرُ في الجرِّ وفي النَّصبِ، ولذا قال: (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا)، وهذا مِن دقَّةِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في التَّعبير، حيث إنَّه لم يقل: (جمع المؤنَّث السَّالم)، بل قال: (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا)، سواء كان سالمًا، أم مُكَسَّرًا إذا جُمِعَ بتاءٍ وألفٍ مزيدتَيْن على مفردهِ، لعاقلٍ أو لغيرِ عاقلٍ، عَلَمًا أو صِفَةً لمذكَّرٍ، أو لمؤنَّثٍ..لأيِّ شيءٍ، فكُلُّ جَمْع جُمِعَ بالألف والتَّاء الزَّائدتَيْن على مفردِه نرفعُه بالضمَّة، ونَنْصِبُه بالكسرةِ، ونَجُرُّه بالكسرةِ.

وأمَّا (أبياتٌ) جمع (بَيْت)، و(أَمْوَات) جمع (مَيْت) -مثلًا- فليست بجمع مؤنَّثٍ سالمٍ، لأنَّ التَّاءَ التي في (أبيات) و(أموات) أصليَّةٌ، فهي التَّاء التي في (بَيْت، ومَيْت)، ولهذا فـ(أبيات) -مثلًا- فيها زوائدُ وأصولٌ، أمَّا الزَّوائدُ فالهمزةُ الأولى والألفُ، وأمَّا الأصولُ فالباءُ والياءُ، إِذَنْ لا بُدَّ أن تكونَ التَّاءُ ثالثةً، لأنَّه لا يُوجَدُ اسمٌ يَقِلُّ عن ثلاثةِ حروفٍ أبدًا، ونحن نقولُ: لا بُدَّ أن تكونَ الزيادةُ ألفًا وتاءً على المفرد.

إِذَنْ: ما لم تُجْمَعْ بألفٍ وتاءٍ، فلا تُنْصَب بالكسرةِ، تقولُ مثلًا: (حَفِظْتُ أبياتًا مِن الشِّعر)، ولا تقولُ: (أبياتٍ)، لأنَّه ليس مجموعًا بالألف والتَّاء، لأنَّ

التَّاءَ هنا أصليَّةٌ.

كذلكَ (غُزَاة) جمع (غازٍ) ليست جمعَ مؤنَّثٍ سالـمًا، لأنَّ الألفَ في(غُزَاة) أصليَّةٌ، أما التَّاء -وإن كانت زائدةً- فهيَ ليست تاءَ الجمع، والدليلُ أنَّها ليست تاءَ الجمع أنَّها تأتي مربوطةً، وتاءُ الجمعِ تأتي مفتوحةً غيرَ مربوطةٍ، وأصل (غُزَاة): (غُزَوَة) على وزن (فُعَلَة)، وتقولُ: (هؤلاء قومٌ غُزَوَة)، لكن ماذا حدث؟ الجواب: أصلُها (غُزَوَة)، ثم تحرَّكت الواو، وانفتح ما قبلها، ثُمَّ قُلِبَت الواوُ ألفًا، فصارت الألفُ التي معنا أصليَّةً، ولذلك ليست مجموعةً بألفٍ وتاءٍ، ولذلك تقولُ: (رَأَيْتُ قومًا غُزَاةً)، ولا تقولُ: (غُزَاةٍ)، ومِثلُها ما جاء في الحديث: «وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ»(١)، ولم يقل: (هُدَاةٍ)، لأنَّ الألفَ هنا أصليَّةٌ.

إِذَنْ: إذا وجدنا جمعًا التَّاءُ فيه أصليَّةٌ فلا يُنْصَبُ بالكسرة، مثل: (أبيات)، وإذا وجدنا جمعًا الألفُ فيه أصليَّةٌ والتَّاءُ زائدةٌ فلا يُنْصَبُ بالكسرة، مثل: (غُزَاة)، لأنَّ الأَلِفَ أصليَّةٌ، وإذا وجدنا جمعًا الألفُ فيه زائدةٌ والتَّاءُ زائدةٌ حينئذٍ يُنْصَبُ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحة.

تقولُ -مثلًا- في حال النَّصب: (رَأَيْتُ المسلماتِ)، ولا تقولُ: (رَأَيْتُ المسلماتَ)، ومن أمثلة ذلك في القرآن قولُه تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت:٤٤]، ولم يقل: (السمواتَ)، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]، وقولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة:١٦٧]، وقولُه تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النساء:٧١]،

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٤، رقم ١٨٣٥١)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء، رقم (١٣٠٥).

فـ﴿ثُبَاتٍ﴾ أصلها: (ثُبَة)، ثُمَّ زِيدَت الألفُ والتَّاءُ فصارت ﴿ثُبَاتٍ﴾، ولهذا نُصِبَت بالكسرة، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة:١٠] فـ(إِنْ): شرطيَّة، و(الهاء) في ﴿عَلِمْتُمُوهُنَّ﴾ مفعولٌ أوَّل، و﴿مُؤْمِنَاتٍ﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ(عَلِمْتُمْ) منصوبٌ بالكسرة نِيابةً عن الفتحة، لأنَّه جمعُ مؤنَّثٍ سالمٌ.

* * *

٤٢- كَذَا (أَوَلَاتُ)، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَـ(أَذْرِعَاتٍ) فِيْـهِ ذَا أيضًـا قُبِـلْ

الشَّــرحُ

قوله: «كَذَا»: خبرٌ مقدَّمٌ، «أُولَاتُ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، يعني: كالذي جُمِعَ بألفٍ وتاء.

والمعنى: أنَّ كلمة (أُولَاتُ) تُعْرَبُ إعرابَ جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، فتُرْفَعُ بالواوِ، وتُنْصَبُ وتُجَرُّ بالكسرةِ، مع أنَّه لا ينطبقُ عليها التَّعريفُ، لكنَّها مُلْحَقَةٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، لأنَّ (أُولَات) ليس لها مفردٌ من لَفْظِهَا، وإن كان لها مفردٌ مِن معناها، لأنَّ (أُولَات) بمعنى (صاحبات)، فلها مفردٌ مِن معناها، وهو(صَاحِبَة)، لكن مِن لفظِها لا، فلا تكونُ مجموعةً بألفٍ وتاءٍ، إلَّا أنَّهم قالوا: إنَّها مُلْحَقَةٌ بجمع المؤنَّثِ السَّالمِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق:٦]، فـ﴿أُوْلَٰتِ﴾: هنا خبرُ (كُنَّ) منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الكسرةُ، لأنَّها مُلْحَقَةٌ بجمع المؤنَّثِ السَّالمِ، ولم يقل: (أولاتَ) مع أنَّها منصوبةٌ، ولكنَّها نُصِبَت بالكسرةِ.

وتُرْفَعُ بالضمَّة كما في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:٤]، وتُجَرُّ بالكسرةِ على الأصلِ، هذا واحدٌ ممَّا يُلْحَقُ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ.

قوله: «وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ»: أي: والَّذي قد جُعِلَ اسمًا، يعني مـمَّا صورتُه صورةُ الجمعِ، ولكنَّه جُعِل اسمًا لمفردٍ فإنَّه يُنْصَبُ أيضًا بالكسرةِ، وهذا هو الثَّاني.

قوله: «كَأَذْرِعَاتٍ»: (أَذْرِعَاتٍ): اسمٌ لبلدةٍ في الشَّام، وهي اسمُ موضعٍ واحدٍ، وليس جمعَ (أَذْرِعَة)، لكنَّه سُمِّي بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، فَيُلْحَقُ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، فيُنْصَبُ بالكسرِة، ومثلها: (عَرَفَات)، لو نظرْنَا إلى صيغتِه لقُلْنا: إنَّه جمعُ (عَرَفة)، وإذا نظرْنَا إلى معناه قلنا: ليس بجمعٍ، لأَنَّه لا يدلُّ على متعدِّدٍ، إنَّما هو اسمٌ لموضعٍ واحدٍ، فتقول على أنَّه مُلْحَقٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ: (وَقَفْتُ في عَرَفَاتٍ، وسَكَنْتُ عَرَفَاتٍ). ومثل ذلك أيضًا (بَرَكَات): اسمُ رجلٍ، لو نظرنا إلى لفظِه لقلنا: هو جمعُ مؤنَّثٍ سالـمٌ، لأَنَّه جمعُ (بَرَكَة)، لكن لـمَّا سُمِّي به واحدٌ قلنا: إنَّه مُلْحَقٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ.

فإِذَنْ: إذا سُمِّي بجمعِ المؤنَّث السَّالم شيءٌ واحدٌ قلنا: إنَّه مُلْحَقٌ بجمع المؤنَّث السَّالم.

قوله: «وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ»: يُشيرُ -رحمه الله- إلى أنَّ فيه وجهًا آخرَ، وهو كذلك، بأن يُعَامَلَ معاملةَ الاسمِ الَّذي لا ينصرفُ، لتأنيثِ لفظِه، فيُنْصَبُ بالفتحةِ غيرَ مُنوَّنٍ، ويُجَرُّ بالفتحةِ غيرَ مُنوَّنٍ، ويُرْفَعُ بالضمَّة غيرَ مُنوَّنٍ، فَيُقَالُ مثلًا: (نَزَلْتُ عَرَفَاتَ، ومَرَرْتُ بِعَرَفَاتَ، وهذه عَرَفَاتُ). وكذلك (أَذْرِعَات)، لأَنَّه يقولُ: (فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ)، فيدلُّ على أنَّ فيه وجهًا آخرَ، وهو كذلك.

وجمعُ المؤنَّث السَّالم واضحٌ سهلٌ، فالنَّائبُ فيه حركةٌ عن حركةٍ، والنِّيابةُ فيه في وجهٍ واحدٍ مِن الإعرابِ، وهو النَّصبُ فقط، فالرَّفعُ على الأصلِ، والجرُّ على الأصلِ، والنِّيابةُ حركةٌ عن حركةٍ مِن جنسِها، لكنَّ جمعَ المذكَّر السَّالم حرفٌ

عن حركةٍ، ثُمَّ هو معقَّدٌ، فلا بُدَّ أن يكونَ عَلَمًا أو صِفَةً، وعَلَمًا مُقَيَّدًا بشروطٍ، أوصِفَةً مقيَّدةً بشروطٍ، والمُلْحَقَاتُ به كثيرةٌ، والنِّيابةُ فيه في جميعِ أحوالِه: في الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، يُرْفَعُ بالواوِ، ويُنْصَبُ بالياءِ، ويُجَرُّ بالياءِ.

* * *

٤٣- وَجُـــرَّ بِالفَتْحَـــةِ مَـــا لَا يَنْصَـــرِفْ
مَا لَـمْ يُضَفْ، أَوْ يَـكُ بَعْـدَ (أَلْ) رَدِفْ

الشَّـــرحُ

قوله: «جُرَّ»: يَحْتَمِلُ أن يكونَ فِعلًا ماضيًا مَبْنِيًّا لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ويكونُ الذي جَرَّه العربُ، يعني: أنَّ العربَ جَرُّوا ما لا ينصرفُ، ويحتمل أن يكونَ (جُرَّ): فِعْلَ أمرٍ بمعنى (اجْرُرْ)، يجوزُ هذا وهذا، فعلى تقدير أَنَّه فعلُ أمرٍ، يكون قولُه (مَا): مفعولَ (جُرَّ)، وعلى القول بأَنَّه مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه تكون (مَا) نائبَ فاعلٍ.

لكنَّ قولَه في بيتٍ سابق: (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ) يدلُّ على أنَّ (جُرَّ) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وإنَّما اخترنا ذلك لأجل أن يتناسبَ الكلامُ.

قوله: «وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ»: باعتبار أنَّ (جُرَّ) فعلُ أمرٍ، فهل الأمرُ يقتضي الوجوبَ، أو الاستحبابَ؟ إن قلنا: للوجوبِ، فمعنى ذلك أنَّ مَنْ جَرَّه بالكسرةِ فقد أَثِمَ، وعلى ذلك فلو قال قائلٌ مثلًا: (مَرَرْتُ بمصابيحِ كثيرةٍ)، بِجَرِّ (مصابيح) بالكسرة، فهل نقولُ له: عَصَيْتَ رَبَّك؟ **الجواب**: لا، لأَنَّه ليس كلامًا لله، وهل نقولُ له: عَصَيْتَ ابنَ مالكٍ؟ **الجواب**: نعم، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- قد تُلْجِئُه ضرورةُ الشِّعر إلى أن يُصَدِّرَ الحكمَ بالأمرِ فيقول: (افْعَل)، ويكونُ هذا واجبًا لُغَةً، لأَنَّه لُغَوِيٌّ.

وقوله: «**جُرَّ بِالفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ**»: هذا ممَّا نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ، نَابَت فيه الفتحةُ عن الكسرةِ، فخرج عن الأصل في نوعٍ واحدٍ من الإعرابِ، وهو الجرُّ، ومع ذلك لم يكن بعيدًا عن الأصل، لأنَّه نَابَتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ، الفتحةُ عن الكسرةِ، وفي حال الرَّفع يُرْفَعُ بالضمَّةِ على الأصلِ، وفي حالِ النَّصب يُنْصَبُ بالفتحةِ على الأصلِ.

إِذَنْ: هو يُشْبِهُ جمعَ المؤنَّثِ السَّالمِ، حيث ينوبُ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وفي وجهٍ واحدٍ مِن وُجوه الإعرابِ، ولكنَّ جمعَ المؤنَّثِ السَّالمَ تنوبُ فيه الكسرةُ عن الفتحةِ، وهذا بالعكسِ تنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ.

قوله: «**مَا لَا يَنْصَرِفْ**»: ما الذي لا ينصرفُ؟ وهل نصرفُ كُلَّ كلمةٍ؟ الجواب: لا نصرفُ إلَّا ما يستحقُّ الصَّرفَ، ولذا يقولُ العلماءُ في تعريف الذي لا ينصرفُ: (**هو ما كان فيه عِلَّتان مِن عِلَلٍ تِسْعٍ، أو عِلَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتين**)، ومعنى (**الصَّرْف**): (**التَّنْوين**) كما قال ابنُ مالكٍ في الألفيَّة:

الصَّـــرْفُ تَنْـــوِينٌ أَتَـى مُبَيِّنَـا مَـعْنًى بِـه يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَـا

وقد جُمِعَت هذه العللُ التِّسعُ في قولِ الشَّاعر:

اجْمَـــعْ وَزِنْ عَــادِلًا، أَنِّــثْ بِمَـعْرِفَــةٍ

رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً، فَالوَصْفُ قَـدْ كَمُـلَا[1]

---

(١) هذا البيت لبهاء الدين بن النَّحَّاس النَّحوي، وقبله قوله:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَـوْنًا لِتَبْلُغَ فِي إِعْـرَابِكَ الأَمَـلَا

انظر: شرح شذور الذهب (ص:٤٥٣)، وشرح قطر النَّدى (ص:٣٥٠)، ومنحة الجليل (٢/ ٢٩٤).

وينبغي للطالب أن يحفظَ مثل هذه الأبيات الصغيرة والمفيدة، لأنَّها سهلةٌ، وتُقَرِّبُ له المعنى.

قوله: (**اجْمَعْ**) يشيرُ بهذه الكلمة إلى ما يُسَمَّى بِصِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوع، وهو كُلُّ ما كانَ على وزن (**مَفَاعِل**) أو(**مَفَاعِيل**) مثل: (**مَسَاجِد**)، و(**مَصَابِيح**).

فـ(**مساجد**) على وزن (**مَفَاعِل**)، ومثلها: (**مَنَاخِل**)، و(**مَنَاجِل**)، و(**مَفَاتِح**)، و(**مَعَايِش**)، و(**عَجَائِز**)، و(**غَرَائِب**)، و(**قَوَافِل**).

و(**مَصَابِيح**) على وَزْنِ(**مَفَاعِيل**)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك:٥]، ومِثْلُها: (**طَوَاحِين**)، و(**مَفَاتِيح**)، و(**مَحَارِيب**)، و(**تماثِيل**)، و(**عَصَافِير**)، وغيرها.

وليس الذي أوَّلُه ميمٌ هو المراد بـ(**مَفَاعِل**) و(**مَفَاعِيل**)، فلا يلزمُ أن يكونَ بهذه الحروف، بالميم والفاء والألف مثلًا، بل إذا جاء بحروفٍ أخرى، وهو على وَزْنِه، فهو مِثْلُه، فـ(**فَعَائِل**) كـ(**صَحَائِف**)، مثل: (**مَفَاعِل**) وإنْ لم يكن بلفظِه، المهمُّ أن يكونَ على هذا الميزان: (**مَفَاعِل**)، أو(**مَفَاعِيل**)، فكُلُّ جمعٍ جاء على هذا الوزن، فإنَّه ممنوعٌ مِن الصَّرْف، تقول: (**مَرَرْتُ بِمَساجدَ كثيرةٍ**)، وقلنا: (**بِمَساجدَ**)، ولم نقل: (**بمساجدٍ**)، لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرف، ولذا جُرَّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ، والمانعُ له من الصَّرفِ صيغةُ منتهى الجموعِ.

وهل نحتاجُ إلى عِلَّةٍ أخرى مع هذه العِلَّة، وهي صيغةُ مُنْتَهَى الجُمُوع؟

الجواب: لا، فمتى وجدنا اسمًا على (**مَفَاعِل**) أو(**مَفَاعِيل**) منعناه من الصَّرف، سواء أكان عَلَمًا، أم صِفةً، أم اسمًا جامدًا، أم غيرَ ذلك، لأنَّ هذه العِلَّةَ

تقومُ مقامَ عِلَّتَيْن، ونحن قلنا: إنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ هو الذي اجتمعتْ فيه عِلَّتان مِن عِلَلٍ تسعٍ، أو علَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْن.

قوله: «وَزِنْ»: يُشيرُ إلى وَزْنِ الفِعل، يعني: أن تكونَ الكلمةُ على وزنِ فِعلٍ مِن الأفعال، مثاله: (**أحمد**) اسمٌ على وزن (**أَفْعَل**)، بل إنَّ (**أحمد**) نفسَها تصلحُ أن تكونَ فعلًا، فلو قلت: (**أحمدُ الله**)، لصارت فِعلًا، فما كان على وزن الفعلِ فهو لا ينصرفُ.

وهل يُشْتَرَطُ انضمامُ عِلَّةٍ أخرى إلى هذه العِلَّة؟

الجواب: نعم، وهو أن يكونَ عَلَمًا، أو صِفةً، يعني: يُشْتَرَطُ للذي يُمْنَعُ مِن الصَّرف إذا كان على وزن الفِعل أن يكونَ عَلَمًا، أو صِفَةً، فالعَلَمُ مِثل: (**أَحْمَدُ، ويزيد، ويَشْكُر، ويَسَع، ويَنْبُع، ويَعْمُر**)، والصفةُ مثل: (**أَحْمَر، وَأَخْضَر، وَأَسْوَد**)، فصارت هذه العِلَّةُ لا بُدَّ فيها مِن انضمام عِلَّةٍ أُخرى إليها، وهي أن يكونَ عَلَمًا، أو صِفَةً، فإن كان اسمًا جامدًا، فإنَّه لا يُمْنَعُ مِن الصَّرف، ولو كانَ على وزنِ الفعل، لأنَّنا نشترطُ أن يكونَ عَلَمًا، أو صِفَةً.

وعلى ذلك كلمةُ (**حَجَر**) مصروفةٌ، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا وَصْفًا، لكن لو سمَّيْتُ ابني بـ(**حَجَر**)، فإنَّه لا ينصرِفُ، لأنَّ وزنَ الفعل يُشْتَرَطُ فيه أن يكونَ عَلَمًا، أو وَصْفًا، ولو سمَّيْتَ ابنَك (**ضَرَبَ**)، فلا ينصرفُ للعَلَمِيَّة، ووزن الفِعْل، وأيضًا (**رَجَب**) هي مصروفةٌ، ولذا في الجرِّ تقولُ: (رجبٍ)، وإن كانت على وزن الفعل كـ(**ضَرَبَ**)، فإن كانت عَلَمًا، فإنَّها لا تنصرفُ للعَلَمِيَّةِ، ووزنِ الفعل، وهكذا.

إِذَنْ الحاصل: أنَّ كُلَّ عَلَمٍ، أو صِفَةٍ على وزن الفِعْلِ، فإنَّه لا ينصرفُ، ويُـجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

قوله: «**عَادِلًا**»: إشارة إلى العَدل، وهو أن تكونَ الكلمةُ معدولةً عن كلمةٍ أخرى، وهي ألفاظٌ قليلةٌ، ومبناها على السَّماع، فلا يُقَاسُ عليها، قالوا: مثل: (**عُمَر**) مَعْدُولٌ عن عامر، و(**زُحَل**) مَعْدُولٌ عن زَاحِل، و(**زُفَر**) معدولٌ عن (**زَافِر**)، فكُلُّ اسمٍ حُوِّل مِن مشتقٍّ إلى مشتقٍّ آخرَ، أو مِن عَلَمٍ إلى عَلَمٍ آخرَ، فإنَّه ممنوعٌ مِن الصرف للعَلَمِيَّة والعَدْل.

وهل يُشْتَرَطُ انضمامُ شيءٍ إلى العَدْل أو لا؟

الجواب: نعم، إمَّا العَلَمِيَّةُ -كما سبق-أو الوَصفيَّةُ، والوصفيَّةُ مثَّلوا لها بقولهم: (**أُخَرَ**)، و(**مَثْنَى، وثُلَاثَ، ورُبَاعَ، وخُمَاسَ، وسُدَاسَ، وسُبَاعَ، وثُمان، وتُسَاع، وعُشَار**) مِن الأعداد، وقالوا: إنَّه معدولٌ عن (**الآخَر**) في(**أُخَرَ**)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤]، ولم يقل: (**آخَر**)، وعن اثنين اثنين في (**مَثْنَى**)، وعن ثلاثةٍ ثلاثةٍ في(**ثُلَاثَ**)، وعن أربعةٍ أربعةٍ في (**رُبَاع**)، كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر:١] وهَلُمَّ جرًّا، وبه نعرفُ أنَّ العدلَ يُشْتَرَطُ أن تنضمَّ إليه عِلَّةٌ أخرى هي العَلَمِيَّة، أو الوَصْفِيَّة.

قوله: «**أَنِّثْ**»: إشارة إلى التَّأنيثِ، والتَّأنيثُ هنا خمسةُ أنواعٍ:

الأول: مؤنَّثٌ بالتَّاءِ لَفظًا لا مَعنًى.

الثاني: مؤنَّثٌ بالتَّاء لَفظًا ومَعنًى.

الثالث: مؤنَّثٌ مَعْنويٌّ بغيرِ تاءٍ.

الرابع: مؤنَّثٌ بألف التَّأنيث الممدودةِ.

الخامس: مؤنَّثٌ بألف التَّأنيث المقصورة.

فهذه خمسةُ أنواعٍ كُلُّها داخلةٌ في قوله: (أَنِّثْ).

فأمَّا الثَّلاثةُ الأولى، وهي: المؤنَّثُ بالتَّاء لَفظًا لا مَعنًى، والمؤنَّثُ بالتَّاء لَفظًا ومَعنًى، والمؤنَّثُ المعنويُّ بغيرِ تاءٍ، فلا يكونُ ممنوعًا مِن الصَّرفِ إلَّا إذا كان عَلَمًا، فإن كانَ غيرَ عَلَمٍ، فإنَّه يُصْرَفُ، سواء كان وَصْفًا أم اسمًا جامِدًا، مثال الاسم الجامد: (**شجرة**) و(**طلحة**) اسمٌ للشَّجرة، تقولُ: (**هذه طَلْحةٌ كبيرةٌ، وجَلَسْتُ تحتَ طَلْحةٍ كبيرةٍ**).و(**نخلةٌ**) أيضًا مصروفةٌ، لكن إذا سَمَّيْتَ -مثلًا- بِنْتَكَ نَخلةً، فإنَّها تكونُ غيرَ مصروفةٍ.

مثالُ الوصف: (**كبيرة، وقائمة**)، فهذه مصروفةٌ، لأنَّها صِفةٌ، ومثلها: (**مُسْلِمة**)، و(**مُؤمِنة**)، فتقول: **مَرَرْتُ بامرأةٍ مسلمةٍ**.

فمثالُ اللفظيِّ المعنويِّ: (فاطمة، وعائشة، وخديجة، ومُنِيرة، ولُؤلُؤة، وماجِدَة).

ومثالُ اللفظيِّ فقط: (قَتَادَة، وحَمْزة، ومُعَاوِيَة، وخَلِيفة، وطَلْحة -عَلَمٌ على رَجُلٍ-).

ومثالُ المعنويِّ فقط: (زينب، وسُعاد، وهِنْد -عَلى خِلافٍ في الأخير-).

وأما الرَّابع والخامس، وهما: المؤنَّثُ بألف التَّأنيث الممدودة التي في آخرِها هَمزةٌ، سواء كانت وَصْفًا، مثل: (**حَمْرَاء، وخَضْراء، وصَفْراء، وسَوْداء**)، أم عَلَمًا مثل: (**أسماء**)، والمؤنَّث بألف التَّأنيث المقصورة سواء كانت عَلَمًا مِثل: (**عُزَّى،**

وسَلْمَى، وسَلْوى، وهَيَا، ولَيْلَى)، أم وَصْفًا مثل: (حُبْلَى)، فهذه تُمْنَعُ مِن الصَّرف، سواءً كانت عَلَمًا، أم وَصْفًا، أم اسمًا جامدًا، فهي ممنوعةٌ مِن الصَّرف، وهي مِن التي فيها عِلَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْن، وبإضافتها إلى ما سبق مِن عِلَّةٍ واحدةٍ يكونُ عندنا ثلاثةُ أشياءٍ، كُلُّها تُمْنَعُ مِن الصَّرف لِعلَّةٍ واحدةٍ، لأنَّها تقومُ مَقامَ عِلَّتَيْن.

وهذه الأشياءُ الثَّلاثةُ هي: صِيغة مُنْتَهى الجُمُوع، وأَلِف التَّأنيث الممدودة، وأَلِف التَّأنيث المقصورة.

قوله: «بِمَعْرِفَةٍ»: هذه ليست عِلَّةً مستقِلَّةً، ويعني بها العَلَمِيَّة.

قوله: «رَكِّبْ»: يعني به: التَّركيبَ المَزْجِيَّ، وعندهم أنَّ التَّركيبَ أنواعٌ: إِضَافِيٌّ وَمَزْجِيٌّ وإِسْنَاديٌّ، والمرادُ هنا التَّركيبُ المَزْجِيُّ، وهو ضَمُّ كلمةٍ إلى أخرى، لا على سَبِيل الإضافة، ولا على سَبِيل الإسناد، بَل على سَبِيل المَزْج، لأَنَّه مُزِجَ وخُلِطَ حتَّى صارت الكَلِمَتَان عن كلمةٍ واحدةٍ، مثل: (بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوْت، ومَعْدِيكَرِب)، وهذه ممنوعةٌ مِن الصَّرف للعَلَمِيَّة والتَّركيب المَزْجِيِّ، ويُشْتَرَطُ فيها أن تكونَ عَلَمًا، فالوصفيَّةُ لا تأتي هنا، والجامدُ لا يأتي، بل لا بُدَّ أن يكونَ عَلَمًا.

قوله: «وَزِدْ»: الزِّيادة، أي: زيادة الألف والنُّون، فكُلُّ عَلَمٍ، أو وَصْفٍ فيه زيادةُ ألفٍ ونونٍ، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرف، مثل: (سَلْمَانَ، وسُلَيْمَان)، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل:٣٠]، ولـم يقل: (مِن سُلَيْـمانٍ)، و(سَلْمَان، وسُلَيْمَان) للعَلَمِيَّة، وزِيَادَة الألف والنُّون، والوصفُ مثل: (سَكْرَانَ، وعَطْشَانَ، وغَضْبَانَ،

وريَّانَ)، والأمثلةُ كثيرةٌ، فهذه ممنوعةٌ مِن الصَّرف للوصفيَّةِ، وزيادةِ الألِفِ والنُّون.

قوله: «**عُجْمَةً**»: لا بُدَّ فيها مِن عِلَّتَيْن: العَلَمِيَّة والعُجْمَة، والعُجْمَة أن يكونَ الاسمُ أعجميًّا غيرَ عربيٍّ، وأسماءُ الملائكةِ كُلُّها أعجميَّةٌ إلَّا ما استُثْنِيَ، وسَنُبَيِّنُه إن شاء الله، قال اللهُ تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة:٩٨]، فقال: ﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾، ولم يقل: (**وجبريلٍ، وميكالٍ**)، لأنَّهما ممنوعان مِن الصَّرْف للعَلَمِيَّة والعُجْمَة، وأسماءُ الأنبياءِ كُلُّها أعجميَّةٌ إلَّا ما اسْتُثْنِيَ، وسنُبَيِّنُه إن شاء الله، فـ(**إسرائيلُ، وإبراهيمُ، وإسماعيلُ، وإسحاقُ، ويعقوبُ**) كُلُّها ممنوعةٌ مِن الصَّرف للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَة، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ﴾ [آل عمران:٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [النساء:١٦٣].

فإن قال قائلٌ: هل الوَصْفِيَّةُ تُؤثِّرُ، وتَمْنعُ مِن الصَّرف مع العُجْمَة؟

فالجواب: لا، لأنَّه يُشْتَرَطُ في العُجْمَة أن تكونَ عَلَمًا، فإن كان وَصْفًا، فإنَّه غيرُ ممنوعٍ مِن الصَّرفِ، ولو كان أعجميًّا، ومِن ذلك قولُهم: (**قَالُونٌ**) أي: (**جَيِّد**) في الرُّومِيَّة، فقد جاءت امرأةٌ مُطَلَّقَةٌ إلى عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زعمت أنَّ عِدَّتَها قد انتهت في شهرٍ واحدٍ، فأحال القضيَّةَ على شُرَيْحٍ القاضي، فقال شُرَيْحٌ: إن جاءت ببيِّنَةٍ من بِطَانَةِ أهلِها تشهدُ بأنَّ الحيضَ قد جاءها ثلاثَ مرات، فقد خَرَجَت من العدَّة. فقال له عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالُونٌ[1].

---

(١) أخرجه الدارمي (١/ ٢٣٣)، رقم (٨٥٥).

الشَّاهد قولُه: (قَالونٌ) بالتَّنوين، فهذا أَعْجَمِيٌّ، لكنَّه ينصرفُ، لأَنَّه ليس بِعَلَمٍ.

والخلاصة أنَّ عِلَلَ المَنْعِ تِسْعٌ: ثلاثٌ منها تكفي بنفسِها عن غيرِها، فلا تحتاجُ إلى عَلَمِيَّةٍ أو وصفيَّةٍ، وهي: أَلِف التَّأنيث المدودة، وأَلِف التَّأنيث المقصورة، وصِيغَة مُنْتَهَى الجُمُوع، فهذه مَتَى وَجَدْتَها في أيِّ كلمةٍ، فهي ممنوعةٌ مِن الصَّرف.

وثلاثٌ منها تكفي فيها العَلَمِيَّة دون الوَصْفِيَّة -أي: يُشْتَرَطُ فيها العَلَمِيَّة- وهي: التَّأنيث اللفظيُّ، أو المعنويُّ، والتَّركيبُ المزجيُّ، والعُجْمَة.

وثلاثٌ منها لا بُدَّ أن تأتِيَ فيها العَلَمِيَّةُ، أو الوَصفيَّةُ على السَّواء، وهي: وزنُ الفِعْلِ والعَدْلُ، وزيادةُ الألف والنُّون.

وهذا التَّقسيمُ يَحْصُرُ لك الاسمَ الذي لا ينصرفُ، فَيَسْهُل عليك.

قوله: «مَا لَـمْ يُضَفْ»: أي: المنوع مِن الصَّرف، فإن أُضِيفَ، فإنَّه يُصْرَفُ، لكنَّه لا يُنَوَّنُ مِن أَجْل الإضافة، فنقول: (**مَرَرْتُ بأفضلِ القومِ**)، فَتَجُرُّه بالكسرة، لأَنَّه أُضِيفَ، ومِثْلُها: (**مَرَرْتُ بأفضلِكم**).

قوله: «أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ»: يعني: تقترنُ به (أل)، فتقول: (**مَرَرْتُ بالأفضلِ**)، فَتَجُرُّه بالكسرة، لأَنَّه حُلِّيَ بـ(**أل**).

وقالـوا: لأَنَّك إذا أَضَفْتَه، أو حَلَّـيْتَه بـ(**أل**) ابتعد عن مُشـابهة الفِعْل، لأنَّ (أل) لا تدخلُ إلَّا على الأسماء، والإضافةُ مِن خصائص الأسماء، فلهذا انصرف.

أمَّا إذا جُرِّدَ مِن (أل) والإضافة، فإنَّه بعيدٌ مِن الاسم، شَبِيهٌ بالفعل، ولهذا يُسَمُّونَه مُتَمَكِّنًا غيرَ أَمْكَن، لأنَّهم يقولون: إنَّ الأسماءَ بالنسبة للاسميَّةِ ثلاثةُ أقسامٍ: مُتَمَكِّنٌ أَمْكَن، ومُتَمَكِّنٌ غيرُ أَمْكَن، غيرُ مُتَمَكِّنٍ، وهذا تقسيمٌ عجيبٌ، وكُلُّ قومٍ لهم فلاسفةٌ.

المُهِمُّ أنَّ غيرَ المتمكِّن هو المَبْنِيُّ، والمُتَمَكِّنَ غيرَ الأَمْكَنِ هو الذي لا يَنْصَرِفُ، والمتمكِّنَ الأمكنَ هو الذي يَنْصَرِفُ، فإذا أُضِيفَ، أو دخلت عليه (أل)، فإنَّه يكونُ مُتَمَكِّنًا أمكنَ، لأنَّه اتَّصلَ به ما هو مِن خصائصِ الأسماء.

فصار الاسمُ الذي لا ينصرفُ يخرجُ عن القاعدةِ في الإعراب في وجهٍ واحدٍ، وهو الجرُّ، حيث يُجَرُّ بالفتحةِ، بشرط أَلَّا يُضَافَ، أو يُحَلَّى بـ(أل)، فإن أُضِيفَ، أو حُلِّي بـ(أل) صار مصروفًا، لكنَّه لا يُنَوَّنُ مِن أَجْل الإضافة، أو مِنْ أَجْلِ الاقتران بـ(أل).

***

٤٤- وَاجْعَلْ لِنَحْـوِ: (يَفْعَـلَانِ) النُّونَـا رَفْعًـا، (وَتَـدْعِينَ) وَ(تَسْـأَلُونَا)

٤٥- وَحَذْفُهَا للجَـزْمِ وَالنَّصْـبِ سِمَهْ كَـ: (لَـمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَـهْ)

الشَّــرحُ

يُشيرُ المؤلِّفُ بهذين البيتَيْن إلى الأفعالِ الخمسةِ، وهي كُلُّ فِعْلٍ مُضَارعٍ اتَّصل به ألفُ الاثنَيْنِ، أو وَاوُ الجَماعةِ، أو يَاءُ المُخَاطَبَة، ويجوزُ أن تقولَ: هي: (**يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ**)، فكلاهما صحيحٌ.

إِذَنْ: الذي اتَّصل به ألفُ الاثنَيْن، يكونُ بالياءِ والتَّاءِ، يعني: له صورتان، هما: (**يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ**)، والذي اتَّصل به واوُ الجماعةِ، يكونُ بالياءِ والتَّاءِ، يعني: له صورتان، وهما: (**يَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ**)، والذي اتَّصل به ياءُ المخاطَبة يكونُ بالتَّاء فقط، يعني: له صورةٌ واحدةٌ، وهي: (**تَفْعَلِينَ**).

والقاعدةُ في الفِعْل المضارع أنَّه يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ بالفتحةِ، ويُـجْزَمُ بالسُّكونِ، ولكنَّ هذه الأفعالَ الخمسةَ تُـخَالِف، فهي تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّون، ولهذا قال: (**وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعًا**) يعني: اجعل النُّونَ في حالِ الرَّفعِ، مثالُه قولُه تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ:٤-٥]، وتقولُ: (**أنتم تقومون، والرِّجَالُ يقومون**). فـ(**يقومون**): فِعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ثُبُوتُ النُّونِ، لأَنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، والواو: فاعلٌ.

وتقولُ: (**أنتما تقومان، والرَّجُلان يقومان**). فـ(**يقومان**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعَلامةُ رَفْعِه ثبوتُ النُّونِ، لأَنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، والألفُ: فاعلٌ.

وتُـخَاطِبُ المرأةَ فتقول: (أنتِ تَقُومِين)، فـ(تَقُومِين): فِعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه ثُبُوتُ النُّونِ، لأَنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، والياء: فاعلٌ، ولذا لو قلتَ: (أنتِ تَقُومِي)، أو(أنتِ تبْكِي) لَكَانَ خطَأً، والصوابُ: (تقُومِين)، و(تَبْكِين)، لأَنَّه مرفوعٌ بِثُبُوتِ النُّون.

هذه خمسةُ أفعالٍ تُسَمَّى الأفعالَ الخمسةَ، وبعضُهم يقولُ: الأمثلة الخمسة، والمعنى واحدٌ.

لكن لو قال قائلٌ: ما الدليلُ على انحصارِها في الأمثلةِ الخمسةِ؟

فالجواب: الاستقراءُ والتَّتبُّع، يعني: لا يُوجَدُ في كلامِ العربِ أمثلةٌ خمسةٌ إلَّا هذه.

قوله: «سِمَهْ»: يعني: علامة، فإذا نَصَبْتَ أحدَ الأفعالِ الخمسةِ فاحذف النُّونَ، وإذا جَزَمْتَه فاحذفِ النُّونَ.

مثالُ النَّصبِ: قولُه تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢]، حيث حَذَف النُّونَ مِن الفِعْلَيْن: ﴿تَنَالُواْ﴾، و﴿تُنفِقُواْ﴾.

ومثالُ الجزمِ: قولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ﴾ [آل عمران:١٠٥]، فـ﴿تَكُونُواْ﴾ مجزومٌ بـ(لا) النَّاهية، وعلامةُ الجزمِ حذفُ النُّونِ.

ومثال ما اجتمع فيه الأمران -الجزمُ والنَّصبُ-: قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة:٢٤]، فـ﴿تَفْعَلُواْ﴾ الأُولى مجزومةٌ، و﴿تَفْعَلُواْ﴾ الثَّانية منصوبةٌ.

وتقولُ مخاطبًا جماعةً من الرِّجَال: (**لا تَكُونُوا مِن السُّفهاء**)، والذي أَوْجَبَ حذفَ النُّونِ مِن (**تكونوا**) الجزمُ بـ(**لَا**) النَّاهِيَة، وتقولُ أيضًا مخاطِبًا جماعةً: (**لم يَـخْلُقْكُم اللهُ لتكونوا كالبهائم**)، والذي أَوْجَبَ حَذْفَ النُّونِ مِن (**تكونوا**) النَّصبُ، وتقولُ مُخاطِبًا امرأةً: (**لا تَتَبَرَّجِي تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّة**)، والذي أَوْجَبَ حَذْفَ النُّونِ الجزمُ بـ(**لا**) النَّاهية.

إِذَنْ: خَرَجَت الأفعالُ الخمسةُ عن الأصلِ في جميع أوجهِ الإعراب.

ولو قلت: (**الرِّجَالُ لم يقومون**)، لقلنا: خطأٌ، لأَنَّها مَجْزُومَةٌ، فيجبُ حذفُ النُّون، وكذلك (**الرَّجُلَان لم يقومان**) خَطأٌ، يجبُ أن تَحْذِفَ النُّونَ هنا، لأَنَّها مَجْزومةٌ.

ولو قلت: (**أنتما لن تألوَانِ جُهْدًا**)، لَقُلْنا: خطأٌ. والصوابُ: (**لن تَأْلُوا جُهدًا**)، فَيَجِب حذفُ النُّونِ، لأَنَّها منصوبةٌ.

قوله: «**تكونِي**»: أصلُها: (**تَكُونِين**)، حُذِفَت النُّونُ مِن أَجْل الجَازِم (**لَـمْ**).

و«**لِتَرُومِي**»: منصوبةٌ بِلَامِ الجُحُود، وهي لَام النَّفْي، لأنَّ الجُحُودَ يعني النَّفيَ، فـ(**تَرُومي**) منصوبٌ باللامِ، وعلامةُ نَصْبِهِ حذفُ النُّون، والياء: فاعلٌ.

و«**مَظْلَمَهْ**»: مفعولٌ به.

وظَاهِرُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ النُّونَ لا تُحْذَفُ إلَّا في حَال النَّصْبِ أو الجَزْمِ، ولكن ليس هذا مُرَادَه، بل مُرَادُه أنَّها إذا نُصِبَت وَجَبَ حَذْفُ النُّونِ، وإذا جُزِمَت وَجَبَ حذفُ النُّون، وقد تُحْذَفُ النُّونُ لغير ذلك، فتُحْذَفُ جوازًا للتَّخفيف بِقِلَّةٍ، كما في قوله ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى**

تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»[١]، والأصلُ (لا تَدْخُلُونَ)، و(لا تُؤْمِنُونَ) هذا هو الواجبُ، لأنَّ(تَدْخُلُوا وَتُؤْمِنُوا) الآن مرفوعةٌ، فإنَّ (لا) نافيةٌ هنا، وحُذِفَت النُّونُ تخفيفًا، وأمَّا(حتَّى تُؤْمِنُوا، وحَتَّى تَحَابُّوا) فهذه على الأصلِ منصوبةٌ بحذفِ النُّونِ.

وكذلك تُحْذَفُ النُّونُ مع نُونِ الوِقَايَةِ جَوَازًا بِكَثْرَة، فتقولُ مثلًا: (أَتُكْرِمُونِي)، بدل (أَتُكْرِمُونَنِي)، فالأصلُ: (أَتُكْرِمُونَنِي)، لكن تُحْذَفُ النُّون مع الوِقَايَة للتَّخفيفِ، وكراهة تَوَالي نُونَيْن زائدتَيْن.

وتُحْذَفُ النُّونُ وُجُوبًا مع نُونِ التَّوكيد، مثل: (لَتَقُومُنَّ)، وأصلُها: (لَتَقُومُونَنَّ)، فَتُحْذَفُ مع نون التَّوكيد وُجُوبًا لِتَوَالِي الأمثال.

إِذَنْ: تُحْذَفُ وُجُوبًا إذا دَخَل عليها ناصبٌ، أو جازمٌ، ومع نون التَّوكيد، وقد تُحْذَفُ تخفيفًا في حالِ الرَّفعِ في غيرِ هذَيْن السَّبَبَيْن.

***

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في إفشاء السلام، رقم (٥١٩٣)، والترمذي: كتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في إفشاء السلام، رقم (٢٦٨٨)، وابن ماجه: كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب في الإيمان، رقم (٦٨).

٤٦- وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَـ: (الْمُصْطَفَى) وَ(الْمُرْتَقِي مَكَارِمَا)

٤٧- فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

٤٨- وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيضًا يُجَرّ

الشَّرحُ

قوله: «سَمِّ»: فِعلُ أمرٍ، و«مُعْتَلًّا»: مفعولٌ ثانٍ مقدَّمٌ، و«مَا»: مفعولٌ أوَّلُ مؤخَّرٌ، يعني: **سَمِّ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا، سَمِّهِ مُعْتَلًّا**. وعلى هذا فيكونُ المفعولُ الثَّاني لـ(سَمِّ) مُقَدَّمًا على المفعول الأوَّلِ.

والمعتلُّ ما آخرُه ألفٌ -ولا حاجةَ أن نقولَ: مفتوحٌ ما قبلها، لأنَّ كُلَّ أَلِفٍ مفتوحٌ ما قبلها- أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، ولا بُدَّ أن نقولَ: مكسورٌ ما قبلها، أو واوٌ مضمومٌ ما قبلها، ولابُدَّ أن نقولَ: مضمومٌ ما قبلها.

فالمعتلُّ إِذَنْ ما كان آخرُه ألفًا، أو ياءً، أو واوًا، ولابُدَّ أن تكونَ الأَلِفُ لازمةً لا تتغيَّرُ، والياءُ لازمةً لا تتغيَّرُ، والواوُ لازمةً لا تتغيَّرُ.

فقولنا: أن يكونَ آخرُه ألفًا لازمةً، خرج به المُثنَّى، لأنَّ المُثنَّى أَلِفُه غيرُ لازمةٍ، فهيَ في الرَّفع لازمةٌ، وفي النَّصبِ والجرِّ لا تكونُ لازمةً.

وقولنا: **(الياءُ اللازمة)** خَرَج بذلك ياءُ المُثنَّى، وياءُ جَمْعِ المُذَكَّر السَّالمِ في حالَتَي النَّصبِ والجرِّ، وياءُ الأسماءِ الخمسةِ في حالة الجرِّ، فإنَّه لا يُسَمَّى مُعْتَلًّا، لأنَّ الياءَ غيرُ لازمةٍ.

وقولنا: (**مكسورٌ ما قبلها**) احترازٌ مِن الياءِ التي لا يُكْسَرُ ما قَبْلَها، مثل: (ظَبْي) آخرُها (ياء) لكن ما قبلها غيرُ مكسورٍ، فلا يكونُ مُعْتَلًّا، ولهذا تظهرُ عليها الحَرَكَاتُ، فنقول: (**هذا ظَبْيٌ، ورَأَيْتُ ظَبْيًا، ومَرَرْتُ بِظَبْيٍ**).

وخرج بقولنا: (**الواو اللازمة**) الواوُ في الأسماءِ الخمسةِ في حالةِ الرَّفع، وفي جمع المذكَّر السَّالم في حالةِ الرَّفع، لأنَّ الواوَ في هذه الأسماءِ غيرُ لازمةٍ.

وخرج بقولنا: (**مضمومٌ ما قبلها**) ما لو كان ما قبلها ساكنًا مثل: (**دَلْو**)، فهذه غيرُ مُعتلَّةٍ، وإن كان آخرُها واوًا، لأنَّه لم يُضَمَّ ما قبلها.

فالمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: سَمِّ هذا النَّوعَ مِن الأسماءِ، سَمِّه مُعْتَلًّا، ثُمَّ مَثَّلَ بقوله: (**المُصْطَفَى**) للمُعْتَلِّ بالألفِ، و(**المُرْتَقِي**) للمُعْتَلِّ بالياءِ، فصار المُعْتَلُّ مِن الأسماءِ ما آخرُه حرفُ عِلَّةٍ، يعني: ما آخرُه ألفٌ لازمةٌ، أو ياءٌ لازمةٌ مكسورٌ ما قبْلَها، أو واوٌ لازمةٌ مضمومٌ ما قبْلَها.

وذكر المؤلِّفُ هذا تمهيدًا لما سيأتي بعدُ في قوله: (**فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ**)، ويَقْصِدُ بالأوَّل المُعْتَلَّ بالألفِ، كـ(**المُصْطَفَى**)، فالإعرابُ فيه قُدِّر جميعُه، (**وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا**) يعني: يُسَمَّى المَقْصُور، فالأوَّلُ-وهو المُعْتَلُّ بالألف، ويُسَمَّى المقصور- تُقَدَّرُ فيه جميعُ الحركاتِ، ولا تظهرُ عليه أيُّ حركةٍ، فنقول: (**جاء موسى، ورَأَيْتُ موسى، ومَرَرْتُ بموسى**)، فلا يتغيَّر، ونقولُ -مثلًا- في إعراب (**موسى**) في المثال الأوَّل: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ.

قوله: «وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ»: ويَقْصِدُ بالثَّاني (**المَنْقُوص**)، وهُو كُلُّ اسمٍ مُعْرَبٍ آخرُه ياءٌ لازمةٌ[١] مكسورٌ ما قبلها، ومَثَّلَ له بـ(**المُرْتَقِي**)، فالمعتلُّ بالياء يُسَمَّى منقوصًا.

قوله: «وَنَصْبُه ظَهَرْ»: يعني: تَظْهَرُ عليه علامةُ النَّصبِ، وهي الفتحة[٢].

قوله: «وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّ»: يعني: تُقَدَّرُ عليه الضمَّةُ في حال الرَّفع، وتُقَدَّرُ عليه الكسرةُ في حال الجرِّ.

مثال ذلك في المعتلِّ بالياء: (جاء القاضي)، فـ(**جَاء**): فِعلٌ ماضٍ، و(**القاضي**): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفعِه ضمَّةٌ مُقَدَّرةٌ على الياء، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثِّقَلُ، ولا نقول: التَّعذُّر. لأنَّه يمكنُ أن تقولَ: (**جاء القاضِيُ**)، لكنَّ هذا ثقيلٌ على اللسان.

وكذلك: (مَرَرْتُ بالقاضي)، فـ(**مَرَرْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، والباء: حرفُ جرٍّ، و(**القاضي**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقَدَّرةٌ على الياء، مَنَع مِن ظُهُورِها الثِّقَلُ، ولا نقول: التَّعذُّر، لأنَّك يمكنُ أن تقولَ: (**مَرَرْتُ بالقاضِيِ**)، لكنَّ هذا ثقيلٌ.

وأمَّا الاسمُ المعتلُّ بالواو فتظهرُ عليه الفتحةُ في حال النَّصبِ، وفي حالِ الرَّفعِ يُعْرَبُ بضمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على آخرِه، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثِّقَلُ، وأمَّا في حالِ الجرِّ

---

(١) اشترط النُّحاة في هذه الياء أن تكونَ غيرَ مشدَّدةٍ، ليَخرج مثل: (عَلِيّ)، فإنَّ هذه اللفظةَ، وما شابهها تُعَامَلُ في الإعرابِ معاملةَ الصحيح.

(٢) كقولك: (رَأَيْتُ القَاضِيَ).

فَيُعْرَبُ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرةٍ على آخرِه، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثِّقَلُ، مثاله: (سَمَنْدُو)[١] يُمَثِّلُ به النَّحْويُّون، وهو آخرُه واوٌ مضمومٌ ما قَبْلَها.

* * *

(١) هي بَلَد في وسط بلاد الروم غزاها سَيْف الدولة في سنة (٣٣٩هـ). انظر معجم البلدان (٣/ ٢٦١).

٤٩- وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ، اوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

٥٠- فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ: (يَدْعُو يَرْمِي)

٥١- وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ، وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

الشَّرحُ

لما انتهى المؤلِّفُ -رحمه الله- مِن ذِكر الأسماءِ المعتلَّةِ أواخِرُها، شَرَع في ذِكر الأفعالِ المعتلَّةِ أواخِرُها، والفِعلُ يَعْتَلُّ بالألفِ وبالواو وبالياء، بالألف مثل: (يَسْعَى)، وبالواو مثل: (يَغْزُو)، وبالياء مثل: (يَرْمِي).

قوله: «وَأَيُّ»: مبتدأٌ، وجملةُ (عُرِفْ) خبرُه، والمعنى: أيُّ فعلٍ صار آخرُه ألفًا، أو واوًا، أو ياءً، فإنَّه يُسَمَّى مُعْتَلًّا.

إِذَنْ: في الأفعال يُقَالُ: مُعْتَلَّةٌ. وفي الأسماء يُقَالُ: مقصورٌ ومنقوصٌ.

والفعلُ إذا كان آخرُه حَرْفَ عِلَّةٍ يُسمَّى ناقصًا، كما أنَّه إذا كان وَسَطُه حرفَ علَّةٍ يُسَمَّى أَجْوَفَ، وإذا كان في أوَّلِه يُسَمَّى مِثَالًا.

قوله: «فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ»: يعني: إذا كان آخرُه ألفًا فَانْوِ فيه، أي: قَدِّر فيه غيرَ الجَزْم، وغيرُ الجزم في الأفعالِ هو الرَّفعُ والنَّصبُ، تقولُ في حالِ الرَّفع مثلًا: (الرَّجُلُ يسعى)، فـ(يسعى): فِعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألِف مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، ومِثْلُه: (الرَّجُلُ يخشى)، نقولُ: (يخشى): فِعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ، وعَلامةُ رفعِه ضَمَّةٌ مُقَدَّرةٌ على الألِفِ،

مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، وتقولُ في حالِ النَّصبِ: (**الرَّجُلُ لن يخشى**)، فـ(**يخشى**): فِعْلٌ مُضارعٌ منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ.

قوله: «وَأَبْـدِ نَصْبَ مَـا»: أي: نَصْب الذي (**كَـيَدْعُو يَـرْمِي**)، يعني: كـ(**يدعو**)، وهو المعتلُّ بالواو، و(**يَرْمِي**)، وهو المُعْتَلُّ بالياء، وفي هذا التَّمثيل إشكالان:

الإشكال الأوَّل: أنَّ الكافَ دَخَلَتْ على الفِعْل، وقد عَلِمْنا فيما سبق أنَّ حُرُوفَ الجرِّ لا تدخلُ إلَّا على الأسماء، فما الجوابُ؟

نقول: الجوابُ أنَّ المقصودَ بها اللفظُ، والمعنى: (**كهذا اللفظ**)، وعليه فنقول: (**الكافُ**): حرفُ جرٍّ، و: «**يَدْعُو**»: اسمٌ مجرورٌ بالكاف، وعلامةُ جَرِّه كَسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخره، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحِكايةُ، أو يُقَال: إنَّه مَقُولٌ لقولٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ كقولك: (**يَدْعُو**).

الإشكال الثَّاني: أنَّ (**يَرْمِي**) لا يصحُّ أن نجعلَها بدلًا مِن (**يَدْعُو**)؛ لاختلاف اللفظ والمعنى، فماذا نجعلُها؟

الجواب: أن نجعلَها معطوفةً على (**يَدْعُو**)، وحرفُ العَطفِ محذوفٌ للضرورة الشِّعريَّة، و(**الكاف**): هنا للتَّشبيه.

والمعنى: أَبْدِ نَصْبَ كُلِّ ما يُشْبِهُ هذا الفِعلَ ممَّا هو مُعْتَلٌّ بالواو، مثالُه: تقولُ: (**يُعْجِبُني أن يدعوَ المُنيبُ رَبَّه، ويُعْجِبُني أن يغزُوَ الإنسانُ عَدُوَّه الكافرَ، وإنَّ الكافرَ إذا مات على كُفْرِه لن يرجوَ عَفْوَ الله**)، فهذه أمثلةٌ لـ(**يدعو**)، و(**يغزو**)، و(**يرجو**).

وكذلك (يَرْمِي)، فتقول: (**يُعْجِبُنِي أن يرمِيَ الرَّجُلُ، ويُعْجِبُنِي أن يقضِيَ بالحقِّ، ويُعْجِبُنِي أن يحمِيَ الإنسانُ نَفْسَه مِن الدَّنَس**)، فهذه أمثلة لـ(**يرمي، ويقضي، ويحمي**).

فإذا قال قائلٌ: لماذا تظهرُ الفتحةُ على الياءِ والواوِ، ولا تظهرُ على الألِفِ؟

فالجوابُ: أن نقولَ: لأنَّ الألفَ صامدةٌ صامتةٌ، لا تلينُ، ولا تخضعُ، ولهذا قلنا: المانعُ لها مِن الظُّهور التَّعذُّرُ، والياء لَيِّنةٌ، وكذلك الواو هَيِّنةٌ، ليست فَظَّةً، ولا غليظةً، ولهذا تَحْمِلُ الفتحةَ لِخفَّتِها، ولا تَحْمِلُ الضمَّةَ لِثقَلِها، فاجتمعَ الآنَ أمْرانِ:

الأمر الأوَّل: أنَّ الياءَ والواوَ سهلةٌ، بخلاف الألف.

الأمر الثَّاني: أنَّها تظهرُ عليها الفتحةُ، لِخفَّتِها، ولأنَّ حَرفَ العِلَّةِ فيها لَيِّنٌ، ولهذا يمكنُ أن تظهرَ عليه الضَّمَّةُ، ولكن بِثِقَلٍ، فيمكنُ أن تقولَ: (**فلانٌ يَدْعُوُ ربَّه، وفُلانٌ يمشِيُ على الأرضِ**).

قوله: «**وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ**»: أي: في الذي كـ(**يَدْعُو**)، وكـ(**يَرْمِي**) (**انْوِ الرَّفْعَ**) يعني: قَدِّر فيهما الرَّفعَ، فَهُمَا مَرْفُوعَان بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ.

قوله: «**وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ**»: يعني: احذف حَرفَ العِلَّةِ مِن الفِعل المُعْتَلِّ الآخِر في حالِ الجَزْمِ، فتقول مثلًا: **الجاهلُ لم يَسْعَ لِنَيْلِ العلم**. فـ(**يَسْعَ**): حُذِفَت منه الألفُ، لأنَّه مجزومٌ، وتقول: **فلانٌ لم يأتِ**. وأصلُها: (**يأتي**) بالياء، لكن حُذِفَت الياءُ للجازمِ، وتقولُ: **المستكبرُ لم يَدْعُ ربَّه**. فـ(**يَدْعُ**) حُذِفَت الواوُ كما في قولِ الله تعالى: ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ [غافر:٢٦]، وحُذِفَت الواوُ

في (ليَدْعُ) لدخول الجازمِ عليها.

قوله: «تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا»: أي: تَأْتِ به.

فصار الآن المُعْتَلُّ بالألِفِ تُقَدَّرُ عليه حركةُ الرَّفع: الضمَّة، وحركةُ النَّصب: الفتحة، والمعتلُّ بالواو والياء تُقَدَّرُ عليهما حَرَكَةُ الرَّفع: الضمَّة فقط، وتظهرُ عليهما حَرَكةُ النَّصب: الفتحة، وأمَّا الجزمُ، فالجميعُ يُحْذَفُ منه حرفُ العِلَّةِ إذا جُزِمَ كما مَثَّلْنَا آنفًا.

* * *

النَّكِـرَةُ والمَعْرِفَـةُ

قوله: «النَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ»: يريُد بذلك أنَّ الاسمَ قسمان: نَكِرَةٌ ومَعْرِفَةٌ، والدليلُ عليه التَّتبُّعُ والاسْتِقْرَاءُ، والأصلُ في الأسماء أنَّها نَكِرَةٌ، لأنَّ المعرفةَ لا بُدَّ لها مِن سَبَبٍ، والنَّكِرةُ والمعرفةُ اسمان مُتَضادَّان، فالـمُنْكَرُ ضدُّ المعروفِ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود:٧٠] أي: استنكرهم واستغربهم، ولم يعرفْهم، والمعرفةُ هي ما كان معروفًا، والنَّكِرَةُ مِن باب المُطْلَق، والمعرفةُ فيها ما يدلُّ على التَّخصيص، وفيها ما يدلُّ على العُموم، ولكنَّها ليست مِن باب المُطْلَق.

والفَرْقُ بين المُطْلَقِ والعامِّ: أنَّ المُطْلَقَ شاملٌ لجميعِ أفرادِه على سَبِيل البَدَل، والعَامَّ شاملٌ لجَمِيع أفرادِه على سبيل العموم، لا على وجه البَدَل، فإذا قلتَ: (أَكْرِمْ رَجُلًا)، فهو شاملٌ لكُلِّ رَجُلٍ على سبيل البَدَل، إذْ لا يمكنُك أن تُكْرِمَ رَجُلَيْنِ وأنت تقولُ: (أَكْرِمْ رَجُلًا)، لأنَّ المُطْلَقَ يشملُ جميعَ أفرادِه على سبيل البَدَل، يعني: واحدًا بَدَل واحدٍ.

أمَّا العامُّ، فيشملُ جميعَ أفرادِه على سبيل العُمُوم، فإذا قلت: (لا تُكْرِمْ كَسُولًا)، وامْتَنَعْتَ عن إكرامِ كَسُولٍ واحدٍ، وأَكْرَمْتَ آخَرَ، فأنت لم تَمْتَثِل، لأنَّ (كَسُولًا) هنا للعُمُوم، وإذا قلتُ: (أَكْرِمْ جادًّا)، يعني: مجتهدًا، فَأَكْرَمْتَ اثنين لم تكن مُمْتَثِلًا، لأنَّ المُطْلَقَ يتناولُ جميعَ أفرادِه على سَبِيل البَدَل، فالنَّكِرةُ مِن هذا القَبِيل، وهي اسمٌ شائعٌ في جميعِ أفرادِه؛ لكن على سَبِيل البَدَلِ.

والمعرفةُ على اسمِها، وهي اسمٌ يُعَيِّنُ مُسَمَّاه، لكن إمَّا بِقَيْدٍ، وإمَّا بغير قَيْدٍ، كما سيأتي إن شاء الله.

إِذَنْ: النَّكرة كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جِنْسِه لا يَختصُّ به واحدٌ دُونَ الآخَرِ، مثل: (**رَجُل، نَجْم، مَطَر، بَيْت، شَخْص، إِنْسَان**)، كُلُّ هذه نَكِرَةٌ، لأنَّها اسمٌ شائعٌ في جِنْسِه لا يَخْتَصُّ به واحدٌ دونَ الآخرِ، وكونُه يختصُّ بشيءٍ مُعَيَّنٍ نظرًا لِعَدَم وُجُودِ غيرِه لا يُخْرِجُه عن كونِه نَكِرَةً، مثل: (**شَمْس وقَمَر**)، فـ(**شمس**) نَكِرَةٌ، لكن خَصَّها بالشَّمس المُعَيَّنة عَدَمُ وُجُودِ غيرِها.

أَمَّا علامةُ النَـكِرَةِ فَفَسَّرها المؤلِّفُ بقوله:

٥٢- نَكِـــرَةٌ قَابِـــلُ (أَلْ) مُـــؤَثِّرَا ... أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

الشَّـــرحُ

وهذا التَّعريفُ تعريفٌ بالعَلَامة، وليس تَعْرِيفًا تَامًّا، فهُو تَعْريفٌ رَسْمِيٌّ، لا ذَاتِيٌّ، فتعريفُ النَّكرةِ الذَّاتِيُّ -كما ذَكَرْنَاه آنفًا- وهو كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جِنْسِه، لا يَخْتَصُّ به واحدٌ دُونَ الآخَرِ، وتعريفُها الرَّسميُّ -وهو التَّعريفُ بالعَلَامة- ما ذَكَرَه المؤلِّفُ -رحمه الله-، حيثُ قال: (**نَكِرَةٌ قَابِلُ (أَلْ) مُؤَثِّرَا**) والمعنى: النَّكرةُ كُلُّ اسمٍ يَقْبَلُ (**أَلْ**) مُؤَثِّرَةً فيه التَّعريفَ.

مثال ذلك: (**رجل**) اسمٌ عَامٌّ، أَدْخِل عليه (**أَلْ**)، تقولُ: (**الرَّجُل**)، فتُصبح مَعرفةً بتأثير (**أَلْ**) عليها، لأنَّ (**الرَّجُلَ**) مَفْهومُه غيرُ مَفْهوم (**رَجُل**)، فمفهومٌ منه أنَّ هذا رَجُلٌ مُعَيَّنٌ، كذلك (**رَسُول**) هي نَكِرَةٌ، فتدخل عليها

(ألْ)، فَتُؤَثِّر فيها، فتُصْبِح (الرَّسُول)، وتكونُ مَعْرِفةً، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل:١٥-١٦]، فانظر الفَرْقَ بين ﴿رَسُولًا﴾ الأُولى، و﴿ٱلرَّسُولَ﴾ الثَّانية، فـ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ يعني: الذي عُرِفَ وذُكِرَ.

قوله: «قَابِلُ أَلْ»: خرجَ به ما لا يَقْبَلُ (أل)، فإنَّه لا يكونُ نَكِرَةً، مثاله: الضَّمائر، فالضَّمائرُ لا تَقْبَلُ (أل)، فلا يصحُّ أَبَدًا أن تقولَ: (الْأَنَا) فتُدخل (أل) على الضمير (أنا)، فالضَّمائرُ لا تكونُ نَكِرَةً، لأنَّها لا تَقْبَلُ (أل)، وكالكاف في (أَكْرَمَكَ) ضميرٌ لا تَقْبَلُ (أل)، إِذَنْ ليست نَكِرَةً، لأنَّها لا تقبلُ (أل)، كذلك (زيد) لا يَقْبَلُ (أل)، فلا تقولُ: (الزَّيْد)، فهو غيرُ نَكِرَةٍ، ومثله (مُحَمَّد).

وخرج بقوله: (مُؤَثِّرًا) ما يَقبَلُ (أل)، ولكنَّها لا تُؤَثِّرُ فيه شيئًا، مثل: (عبَّاس)، يقبلُ (أل)، فتقول: (العَبَّاس)، لكن لا تُؤَثِّرُ فيه، لأنَّ (عبَّاس) معرفةٌ، سَواء أَدْخَلْتَ عليه (أل) أم لم تُدْخِلْها، فهي لا تُؤَثِّرُ شيئًا، إِذَنْ فـ(عبَّاس) العَلَمُ ليست نَكِرَةً.

فإذا قال قائلٌ: كيف لا يكونُ نَكِرَةً، أليس يَقْبَلُ (أل) فنقول: عبدُاللهُ بنُ عبَّاسٍ، وعبدُالله بنُ العبَّاسِ، والعبَّاسُ بنُ عبد المطَّلب، وعبَّاس بن عبد المطلب؟

قلنا: نعم، هو يقبلُ (أل)، لكن لا تُؤَثِّرُ فيه التَّعريفَ، لأنَّه عَلَمٌ، فهو معرفةٌ، سواء دَخلَت عليه (أل) أم لم تَدْخُل، فإن كانت (عبَّاس) وَصْفًا لا عَلَمًا، فهي نَكِرَةٌ، ولهذا تَصِفُ بها النَّكرةَ، فتقول: رجلٌ عبَّاسِيٌّ. وإذا دخلت عليه (أل) أثَّرت فيه التَّعريفَ.

فلو سألك سائلٌ الآن: هل (**عبَّاس**) نَكِرَةٌ، أو غيرُ نَكِرَةٍ؟

فقُل: إن أردتَ به عَلَمًا، فليس بِنكِرَةٍ، وإن أردتَ به وَصْفًا، فهو نَكِرَةٌ، ومثلُه: (**ضَحَّاك**) فيه نفسُ التَّفصيل.

إِذَنْ: كُلُّ اسمٍ يَقْبَلُ (**أل**)، وتُؤثِّرُ فيه التَّعريفَ، فهو نَكِرَةٌ، فإن لم يَقْبَل (**أل**)، فليس بِنكِرَةٍ، وإن قَبِلَ (**أل**) لكن لم تُؤثِّر فيه التَّعريفَ لكونه معرفةً مِن قَبْل دُخولِها، فليس بِنكِرَةٍ.

لكن يَرِدُ على هذا أنَّ كلمةَ (ذو) بمعنى (**صاحب**) نَكِرَةٌ، ولا تَقْبَلُ (**أل**)، تقولُ: **جاءني رَجُلٌ ذو مالٍ**. فـ(ذو): صفةٌ لـ(**رَجُل**)، و(**رَجُل**) نَكِرَةٌ، والنَّكِرةُ لا تُوصَفُ إِلَّا بِنكِرَة، فما الجوابُ مع أنَّ (ذو) لا تَقْبَلُ (أل)، ولو اجتمع النَّاسُ كُلُّهم على أن يُدْخِلُوا (**أل**) على (ذو) ما غَلَبُوهَا، وَلَأَبَتْ عليهم، فلا يَصحُّ أن تقولَ: **جاءني رجلٌ الذُّو مالٍ**. فـ(ذُو) تَأْبَى عليك أَشَدَّ الإِبَاء.

إِذَنْ: كيف يمكنُ أن نجيبَ عن هذا؟

نقولُ: إنَّ حُجَّةَ النَّحْوِيِّين نَافقاءُ[1] يربوعٍ[2]، إذا حَجَرْتَه مِن بَابِهِ وَجَد مَخْرَجًا مِن جِهَةٍ أُخْرى، قالوا: إنَّ (ذو) واقعةٌ مَوْقِعَ ما يَقْبَلُ (**أل**)، ولهذا قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله- كغيره من العلماء: (**أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا**).

---

(١) النافِقاء إحدَى جِحَرةِ اليَرْبوع يَكْتُمُهَا، ويُظْهر غَيْرَهَا وهو مَوْضِعٌ يُرَقِّقُهُ، فَإِذَا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ القاصِعاء ضَرَبَ النافِقاء برأسه فانْتَفَق، أي خَرَجَ. اللسان: نفق.

(٢) اليَرْبُوعُ واحِدُ اليَرابيع، والياءُ زائدةٌ، لأَنَّه لَيْسَ في كلام العربِ فَعلولٌ سِوى مَا نَدَرَ، مثلَ صَعْفُوقٍ، وَهِي فَأْرَةٌ لِجُحْرِها أَربَعَةُ أبوابٍ، وَقَالَ الأَزْهَرِيّ: دُوَيْبَةٌ فوقَ الجُرذِ، الذَّكَرُ والأُنثى فِيهِ سَواءٌ. انظر تاج العروس: ربع.

وبذلك تَخَلَّصُوا مِن هذا الإيراد بقولهم: إنَّ (ذو) بمعنى صاحب، فـ(**جاءني رَجُلٌ ذو مالٍ**) أي: صاحبُ مالٍ، و(**صاحبُ**) تَقْبَلُ (**أل**)، وتُؤَثِّرُ فيها التَّعريفَ، فتقول: **هذا رَجُلٌ صاحبُ فلانٍ**. وتقولُ: **هذا الرَّجُلُ صاحبُ فلانٍ**. فلمَّا كانت واقعةً مَوْقِعَ ما يَقبلُ (**أل**) المؤثِّرة فيه التَّعريفَ صار لها حُكْمُها، فصَارت نَكِرَةً.

* * *

٥٣- وَغَـيْرُهُ مَعْرِفَـةٌ: كَـ: (هُـمْ)، وَ(ذِي)
وَ(هِنْدَ)، وَ(ابْنِـي)، وَ(الْغُـلَامِ)، وَ(الَّـذِي)

الشَّـرحُ

قوله: «غَيْرُهُ»: يَشْمَلُ ما لا يَقْبَلُ (أل)، وما يَقْبَلُ (أل) مِن غير أن تُؤثِّرَ فيه التَّعريفَ؛ لكونه مَعْرِفةً مِن قَبْلُ.

قوله: «كَـهُمْ، وَذِي، وَهِندَ، وَابْنِي، وَالغُلَامِ، وَالَّذِي»: هذه أقسامُ المعرفةِ، وقد ذَكَرَها المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- غيرَ مُرَتَّبَةٍ، لأنَّ المقصودَ معرفةُ أنواعِ المعارف.

قوله: «هُمْ»: إشارةٌ للضَّمير، فالضَّمائرُ كُلُّها معرفةٌ: ضميرُ المتكلِّم، وضميرُ المخاطَب، وضميرُ الغائبِ، وضميرُ الرَّفع، وضميرُ النَّصب، وضميرُ الجرِّ.

قوله: «ذِي»: إشارةٌ إلى اسمِ الإشارةِ، فجميعُ أسماءِ الإشارةِ مَعْرِفَةٌ، وهي: (ذَا، وذِي، وذَانِ، وتَانِ، وأُولاءِ).

قوله: «هِنْدَ»: إشارة إلى العَلَم، سواء أكان لمذكَّرٍ أم لمؤنَّث، فإنَّه مِن أقسامِ المعرفة، واختار المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- (هِنْدَ)، ولم يختر عَلَمًا مُذكَّرًا، وذلك مِن أجْل وَزْن البيت، فلو قال مثلًا: (وزَيْد) أو (عمرو) لاحتاج إلى تنوين.

قوله: «ابْنِي»: أي: المضافُ إلى معرفةٍ، لكنَّ رُتْبَتَه في الحقيقةِ بِحَسَبِ ما يُضَافُ إليه، فهو ليس له رُتْبَةٌ مُعَيَّنَةٌ، وسيأتي -إن شاء اللهُ- التَّرتيبُ بعد ذلك.

قوله: «الغُلَامِ»: إشارةٌ إلى المُحلَّى بـ(أل).

قوله: «الَّذِي»: إشارةٌ إلى الاسم الموصول.

فالجميعُ ستةُ أنواعٍ: الضَّمائر، واسم الإشارة، والعَلَم، والمضاف إلى معرفة، والمُحَلَّى بـ(أل)، والاسم الموصول بجميع أنواعه، المفرد والمثنَّى والجمع، فالمفردُ مثلُ: (الذي، والتي)، والمثنَّى مثلُ: (اللذان واللتان)، والجمعُ مثلُ: (الذين، واللائي).

ولم يَذكُر المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- ترتيبَها لـمَّا ذَكَرَها مُجْمَلةً، لكنَّه عند التَّفصيلِ ذَكَرَهَا مرتَّبةً، فبدأ بالضَّمائرِ، ثُمَّ بالعَلَمِ، ثُمَّ بالإشارة، ثُمَّ بالموصولِ، ثُمَّ بالمُحلَّى بـ(أل)، ولم يذكر المضافَ لمعرفةٍ، لأنَّ المضافَ لمعرفةٍ ليس له رُتبةٌ مُعيَّنةٌ، إذ إنَّه بِحَسَبِ المضافِ.

والضَّمائرُ هي أعرفُ المعارفِ، وذلك لأنَّها أشدُّ المعارفِ تخصيصًا، والمعرفةُ كُلُّها مَبْناها على التَّعْيينِ والتَّخصيص، لأنَّ النَّكِرَةَ -كما ذَكَرْنا- مُطْلَقةٌ، لكنَّ كُلَّ ما كان أخصَّ فهو أعرفُ، وأَخَصُّ المعارفِ الضَّمائرُ، ولا شكَّ، فإنَّ التَّاءَ في (قُلْتُ) لا تحتملُ غيرَ نفسي أنا، وفي (قلتَ) لا تحتملُ إلَّا المخاطَبَ، و(الياء) في (أَكْرَمَنِي) لا تحتملُ إلَّا المتكلِّم، فلهذا كانت أعرفَ المعارفِ، لكن (زَيْد) عَلَمٌ تَصْلُحُ لـ(زَيْد) الذي أمامي، و(زَيْد) الذي خَلْفِي.

وبعدَ الضَّمائرِ يأتي العَلَمُ، لأنَّه يُعَيِّنُ مُسمَّاه مِن غير قرينةٍ، بخلاف الإشارة والموصول، فالعَلَمُ يُعَيِّنُ مُسمَّاه مِن غير قرينةٍ، فكان أشدَّها تخصيصًا ما عدا الضَّمير، إلَّا أنَّهم اسْتَثْنَوْا الأسماءَ الخاصَّةَ بالله، فإنَّها أَعْرَفُ مِنَ الضَّمائر، لأنَّها لا تَصِحُّ إلَّا لله -عزَّ وجلَّ- وحدَه، مثل: (الله) فهو أعرفُ المعارفِ، لأنَّها لا تحتملُ إلَّا الرَّبَّ -عزَّ وجلَّ- فلا اشتراكَ فيها، لكن (قُمْتُ) تَصْلُحُ التَّاءُ ضميرًا لي أنا

(**محمَّد**)، وتصلحُ التَّاءُ في (**قمتُ**) لرجلٍ آخرَ يقولُ عن نفسِه: إنَّه قَامَ، فالضَّمائرُ فيها اشتراكٌ، وإن كانت تُعَيِّن مَرْجِعَها.

فلهذا قالوا: إنَّ الضَّمائرَ أعـرفُ المعارفِ، ما عدا الأسـماء الـخاصَّة بالله -عزَّ وجلَّ-؛ فهي أعرفُ المعارفِ على الإطلاقِ.

ثُمَّ يأتي بعدَ العَلَمِ اسمُ الإشارةِ، لأنَّ العَلَمَ يُعَيِّنُ مسمَّاه بغيرِ قرينةٍ مطلقًا، واسمُ الإشارةِ يُعَيِّنُ مسمَّاه لكن بقرينةٍ، مثل أن أقولَ: (**هذا**) إشارةً للحاضر، فيُعَيِّنُ مسمَّاه بقرينةِ الحضور، فلهذا كان أقلَّ مَرْتَبَةً مِن العَلَم.

ثُمَّ الاسمُ الموصولُ بعد الإشارةِ، لأنَّه يُعيِّنُ مسمَّاه بواسطة الصِّلة، وقد يكونُ الاسمُ الموصولُ للحاضرِ، وقد يكونُ للغائبِ، واسمُ الإشارةِ الأصلُ فيه أنَّه للحاضر، ولهذا كان أعرفَ مِن الاسم الموصول، تقولُ مثلًا: (**أُكْرِمُ الذي يُكْرِمُني**)، فـ(**الذي يُكْرِمُني**) هذه معرفةٌ، وصار معرفةً بواسطة الصِّلة، فهو مُعَيِّنٌ لمسمَّاه بواسطةٍ، وهي الصِّلة.

ثُمَّ بعد ذلك المحلَّى بـ(**أل**)، ومَرتبتُه دُونَ ما سَبَقَ، لأنَّ ما دلَّ تعريفُه عليه لم يكن أصلًا في مدلولِه، بخلاف الاسمِ الموصول، فالاسمُ الموصولُ لا يُمْكِنُ أنْ يصحَّ بدون صِلَتِه، والمحلَّى بـ(**أل**) يصحُّ بدون (**أل**)، فلهذا كان أقلَّ رُتْبَةً من اسم الموصول.

وآخرُها المضافُ إلى معرفةٍ، وهو بمنزلة ما أُضِيفَ إليه، إلَّا المضاف إلى الضَّمير، فقالوا: إنَّه كالعَلَمِ، فإذا قلت: (**هذا كِتَابي**)، صارت (**كتاب**) معرفةً، لأنَّه أُضِيفَ إلى الضَّمير، وإذا أُضِيفَ إلى الضَّميرِ صار معرفةً، فكُلُّ ما أُضيف

إلى المعرفةِ فهو معرفةٌ، ومثلُه: (**قَلَمُ هذا**)، فـ(**قَلَم**) مَعْرِفَةٌ، لأَنَّه أُضِيفَ إلى اسمِ الإشارة، فيكون معرفةً، ومثلُه: (**هذا كتابُ الطالبِ**)، فـ(**كتاب**) معرفةٌ، لأَنَّه أُضِيفَ إلى المحلَّى بـ(**أل**)، ومثله: (**هذا غلامُ الذي في السُّوق**)، فـ(**غلام**) هنا مَعْرِفَةٌ، لأَنَّه أُضِيفَ إلى معرفةٍ، وهو الاسم الموصول، لكن لو قلتَ: (**هذا غلامٌ**) فقط، كانت (**غلامٌ**) نكرةً.

فالمعارفُ إِذَنْ سِتَّةُ أنواعٍ:

أَوَّلًا: الضَّميرُ.

ثانيًا: العَلَمُ.

ثالثًا: اسمُ الإشارة.

رابعًا: الاسمُ الموصول.

خامسًا: المُعرَّف بـ(**أل**)، أو المحلَّى بـ(**أل**)، والمعنى واحدٌ.

سادسًا: ما أُضِيفَ إلى واحدٍ منها، فهو بمنزلتِهِ، أو بمرتبتِهِ، إلَّا المضاف إلى الضَّمير، فإنَّه كالعَلَمِ، وبعضُهم لم يَسْتَثْنِ، بل يقولُ: حتَّى المضاف إلى الضَّميرِ بمنزلة الضَّمير، لكن المشهور الاستثناء.

بَقِيَ أمرٌ آخرُ، وهو النَّكِرَةُ المقصودةُ، لكن هذه فيها خلافٌ: بعضُهم يقول: معرفةٌ، وبعضُهم يقولُ: ليست معرفةً.

* * *

ثُمَّ شَرَعَ المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- ببيان تعريفِ كُلٍّ مِن هذه الأقسام السِّتَّة، فقال في تعريف الضَّمير:

٥٤- فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ كَـ: (أَنْتَ)، وَ(هْوَ) سَمِّ بِالضَّمِيرِ

الشَّرحُ

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) في محَلِّ نصبٍ مفعولٌ به مُقَدَّمٌ للفعل (سَمِّ).

و«لِذِي غَيْبَةٍ»: شِبْهُ جُملةٍ صِلةُ الموصولِ، يعني: فالذي لِذي غَيْبَةٍ، أو حضورٍ سَمِّه بالضَّمير، والباءُ في قولِه: (بِالضَّمِيرِ) أصليَّةٌ، لأنَّ (سَمَّى) يصحُّ أن يَتَعَدَّى بنفسِه كقولِه تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران:٣٦]، ولم يقل: (سَمَّيتُهَا بمريمَ)، ويصحُّ أن يتعدَّى بالباء فتقول: (سمَّيْتُ ابني بعبد الله).

قوله: «ذِي غَيْبَةٍ»: نَكِرةٌ، لأنَّها مضافةٌ إلى نكرةٍ، وهي ممَّا وقع موقعَ ما يَقْبَلُ (أل)، فـ(ذِي غَيْبَةٍ) أي: صاحب غيبة.

قوله: «اوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ»: المؤلِّفُ -رحمه الله- قال: ما دلَّ على غَيْبَةٍ أو حضورٍ، كدلالة (أَنْتَ، وَهُوَ) سَمِّ بالضَّميرِ، ولو قال: (فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ) وأطلَق، ولم يقيِّدْه بالمثال لكان التَّعريفُ غيرَ مانعٍ، لأنَّه لو لم يُقيِّدْه لكانت كلمةُ (غَائبٍ) ضميرًا، وكلمةُ (حاضرٍ) ضميرًا، فيدخل فيه ما دلَّ على الغَيْبَةِ والحضورِ بمادَتِهِ، مثل: (غَابَ، وحَضَرَ)، لكنَّه قيَّد، فقوله: (كَأَنْتَ وَهْوَ) ليس مجردَ مثالٍ، بل هو مثالٌ مُقيِّدٌ للتَّعريف.

والمؤلِّفُ لـمَّا قال: (فما لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُوْرِ) مَثَّلَ له بـ(أَنْتَ) و(هوَ)، و(أَنْتَ) ضميرٌ للمخاطَب، وإذا كان (أَنْتَ) للحضورِ، وهو دالٌّ على مخاطَبٍ فـ(أنا) مِن باب أَوْلى أن أكونَ للحضور، لأنِّي أتكلَّمُ عن نفسي، وأنا حاضرٌ مع نفسي، فـ(أَنْتَ) دالٌّ على (أنا) بطريق الأَوْلَويَّة، فَعَلَيْه نقولُ: (أَنْتَ، وأَنَا) دالٌّ على الحضور، و(هُوَ) دالٌّ على الغَيْبَةِ.

فالضَّمائرُ إِذَنْ دالَّةٌ على الحضور، ويَشْمَلُ المتكلِّمَ والمخاطَبَ، ودالَّةٌ على غَيْبَةٍ، ويَشْمَلُ الغائبَ، والدَّالُّ على الغيبة مَثَّل له بقوله: (هُوَ)، والدالُّ على الحُضور بـ(أَنْتَ)، ولم يُمَثِّل لـ(أنا) الدَّالِّ على المتكلِّم، لأَنَّه مِن باب أَوْلَى مِن المخاطَب، وهذا الحدُّ -أو التَّعريفُ- حَدٌّ ذاتيٌّ، وليس حدًّا بالرَّسم، وبعضُهم حَدَّه بتعريفٍ آخرَ فقال: (ما كُنِيَ به عن الظَّاهر اختصارًا).

وقالوا -مثلًا-: إذا قلتَ: (أنا قائمٌ)، فـ(أنا) كلمةٌ نابَتْ عن (محمَّد بن صالح بن عُثَيْمِين)، فـ(أنا قائمٌ) تُغْني عن قولك: (محمَّد بن صالح بن عثيمين قائمٌ)، فكُنِي بها عن الظَّاهر اختصارًا، وأُخَاطِب -مثلًا- عبد الله فأقول: (عبدُ الله فَاهِمٌ)، وهو أمامي، وإذا قلتُ: (أنتَ فَاهِمٌ)، فقد كنينا بـ(أَنْتَ) عن الظَّاهر -وهو عبد الله- اختصارًا، وهو أيضًا مع كونه يَدُلُّ على الظَّاهر اختصارًا، هو أدلُّ على المقصودِ مِن الاسمِ الظَّاهرِ، فلو قلتُ للذي أمامي: (عبدُ الله قَائِمٌ)، لكان يَحْتَمِلُ أن يكونَ حاضرًا، وأن يكونَ غائبًا، ولكن (أَنْتَ قائمٌ)، لا يَحتملُ أن يكونَ غائبًا، فصارَ لَدَيْنا تعريفانِ في الضَّمير:

الأول: وذهب إليه ابنُ مالك -رحمه الله- بأَنَّه ما دَلَّ على الغَيبة أو الحضور، كدلالة (أَنْتَ، وهُوَ).

الثاني: ما كُنِي به عن الظَّاهر اختصارًا، وهذا وإن كانَ لا بأسَ به، فهو أخصرُ من كلام المؤلِّفِ، لكنَّه ليس فيه تبيينٌ واضحٌ، فما كُنِي به عن الظَّاهر قد يَلْزَمُ منه الدَّور؛ لأنَّ ما كُنِيَ به عن الظَّاهر هو الضَّمير، فيكون عرَّفَ الضَّميرَ بالضَّميرِ، وهو نَوْعٌ من الدَّور.

وبعضُ النَّحْوِيِّين -كابنِ آجُرُّوم رَحِمَه اللهُ- لم يُعَرِّفه لا بهذا، ولا بهذا، بل سلك مَسْلَكَ العَدِّ، وسَرَدَ الضَّمائرَ دونَ تعريفٍ، لنَعْرِفَهَا بأعيانِها دون حُدودِها، ولكن مثل هذه الكتب الرَّفيعة التي تَصْلُحُ لمستوًى عالٍ في النَّحو يُفسِّرونها بالتَّعريفاتِ.

قوله: «سَمِّ»: فِعلُ أمرٍ، يعني: سَمِّه ضميرًا، وهو مأخوذٌ من الإضمارِ.

وقد أعجبني طالبٌ حينما كنتُ مُدرِّسًا في المعهد العِلميِّ، وكنَّا نَخْتَبِرُ الطلَبَةَ قبل أنْ يَدْخُلوا في المعهد في القواعدِ، وبعضِ الفقه والتَّوحيدِ، فاخْتَبَرْتُ طالبًا فقلتُ له: (زيدٌ قَامَ)، أين فاعلُ (قَامَ)؟ ففكَّر قليلًا، ثُمَّ قال: فاعلُ (قَامَ) خَفِيٌّ، فجاء بالمعنى، لأنَّ (خفيّ) بمعنى (مستتر)، وكان الطالبُ ذكيًّا، فعرفتُ أنَّ الطالبَ جاء بها مِن عنده، لكنَّه أصابَ في المعنى، فأعطيتُه درجةً كاملةً؛ لأنَّني عرفتُ أنَّه فاهمٌ، لأنَّه لو قال: (مُسْتَتِر) لاحْتَمَلَ أن يكونَ الطالبُ قد حَفِظَ كلمةَ (مُسْتَتِر) فقط، لكن إذا قال: (خفيٌّ)، عَرَفْتُ أنَّ الطالبَ فاهمٌ فَهمًا تامًّا، ولهذا السَّببِ أعجبني.

* * *

٥٥- وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ: مَا لَا يُبْتَدَا   وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدَا

٥٦- كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ابْنِي أَكْرَمَكْ)   وَاليَاءِ وَالْهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

الشَّرحُ

قوله: «وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ»: أي: من الضَّمير.

«مَا لَا يُبْتَدَا»: يعني: به، و(ذُو): مبتدأ، و(مَا): اسمٌ موصولٌ خبرُ المبتدأ، يعني أنَّ الضَّميرَ المتَّصِلَ هو الذي لا يَصِحُّ الابتداءُ به، وسيُمَثِّلُ له.

بَيَّنَ المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ الضَّميرَ البارزَ مِن حيثُ الاتِّصالُ والانفصالُ، يَنْقَسِمُ إلى قسمين: متَّصِلٍ، ومنفصِلٍ.

فالمتَّصلُ: ما لا يُمْكِنُ انفصالُه، أو ما لا يُنْطَقُ به مُنْفَصِلًا، مثل التَّاء في (ضَرَبْتُ)، حيث لا يمكنُ أن تَنْطِقَ بالتَّاء وحدَها، وكذلك الكاف في (أَكْرَمَكَ)، لا يُمْكِنُ أن تَنْطِقَ بها وَحْدَها، فكُلُّ ما لا يُنْطَقُ به منفرِدًا فهو متَّصلٌ.

أما المنفصل: فما صحَّ أن يُنطَقَ به منفردًا، هذا هو الضَّابطُ، وقد ضَبَطَهُ المؤلِّفُ بما يَقْرُبُ مِن هذا المعنى؛ فقال: (وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا)، هذا هو معنى قولنا: ما صَحَّ أن يُنْطَقَ به منفردًا، يعني: المنفصل، وما لا يصحُّ أن يُنْطَق به منفردًا فهو متَّصلٌ.

قوله: «وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدَا»: يعني: ولا يقعُ بعد (إِلَّا) في حالِ الاختيارِ، والمرادُ بحالِ الاختيارِ الكَلامِ المنثور، وعكسُه الاضطرارُ، وهو

الشِّعر، فإنَّ المتَّصلَ قد يلي (إلَّا) في حالِ الضَّرورةِ الشِّعريَّةِ، مِثل قول الشَّاعرِ:

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ... عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ[(١)]

فهنا الهاءُ ضميرٌ متَّصلٌ جاءتْ بعدَ(إلَّا) للضَّرورةِ، والضَّرورةُ على اسمها تُسْتَعْمَلُ في مَحَلِّ الضرورة، ولا تُسْتَعْمَلُ في محلِّ الاختيار، والضَّرورةُ الموجودةُ عن العرب مُسَلَّمٌ بها، لأنَّنا لا نستطيعُ أن نُخْضِعَ العربَ لقواعدِ النَّحوِ، لكن لو أردنا أن نقولَ نحن شعرًا مِن عندِنا، فهل لنا أن نَسلُكَ هذا المَسلكَ؟

والجواب: نعم، لنا أن نسلكَ، لأنَّ أهلَ الجاهليَّةِ ليسوا أَوْلى بالعُذر مِنَّا، وإن كانوا هم أعرفَ مِنَّا، وهم أهلُ العُروبةِ، لكن نقولُ: الذي أجازَهُ لهم لعلَّه يسمحُ لنا، ولكن لو جاءَنا رجلٌ بِنَظْمٍ كُلُّه ضرورةٌ فلا نأخُذُ به.

فإذا عرفنا ضابطَ المتَّصلِ بأنَّه ما لا يُبْتَدأُ به، ولا يلي أداةَ الاستثناءِ(إلَّا) في الاختيارِ، عَرَفْنَا ما هو المنفصلُ، فالمنفصل -إِذَنْ- هو ما يَصِحُّ الابتداءُ به، وما يلي: (إلَّا) في الاختيارِ، لأنَّ الأشياءَ تتبيَّنُ بِضِدِّها.

قوله: «**كَاليَاءِ وَالكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ**»: فياءُ المتكلِّمِ من (**ابْنِي**) ضميرٌ متَّصلٌ، لأنَّه لا يَصِحُّ الابتداءُ بها، ولا تلي (**إلَّا**) في الاختيارِ.

وحيثما جاءتْ ياءُ المتكلِّم منصوبةً كما في قوله: (**أَكْرَمَنِي**)، أو مجرورةً مثل: (**ابْنِي**)؛ فإنَّها من الضَّمائرِ المتَّصلةِ.

وكذلك كافُ الخطابِ في (**أَكْرَمَكْ**) هي ضميرٌ متَّصلٌ، لأنَّه لا يُبتدأُ بها،

---

(١) هذا البيت من الشَّواهد التي لا يُعْرَفُ لها قائلٌ، ذكره ابن عقيل في شرحه (١/ ٨٩) وغيره.

ولا تلي (إلَّا) في الاختيار، وهي في هذا المثالِ منصوبةٌ، وحيثما جاءت فهي مِن الضَّمائر المتَّصلة، سواءً جاءت منصوبةً -كما في المثال الذي ذَكَره المؤلِّفُ- أم جاءتْ مجرورةً، كما في قولك: (مَرَّ بِكَ وغُلَامِكِ)، فإنَّ الكافَ هنا في مَحَلِّ جَرٍّ، الأوَّل بالحرف، والثَّاني بالإضافة.

ولا فرقَ بين أن تكونَ الكافُ هنا للمفردِ كـ(أَكْـرَمَكَ)، والمفردة كـ(أَكْـرَمَكِ)، أو للمثنَّى كـ(أَكْرَمَكُـمَا)، أو لجماعةِ الذكور كـ(أَكْـرَمَكُمْ)، أو لجماعة الإناث كـ(أَكْـرَمَكُنَّ)، والضَّميرُ فيها هو الكافُ فقط، وما بعدها فهو علامةُ تثنيةٍ، أو جمعِ ذكورٍ، أو جمعِ إناثٍ.

قوله: «سَلِيهِ»: الياءُ في (سَلِيهِ) غيرُ الياءِ في (ابْنِي)، فهي في (ابْنِي) ضميرُ متكلِّم، وفي (سَلِيهِ) ضميرُ مخاطبةٍ، فالياءُ التي هي ضميرُ مخاطبةٍ مِن الضمائر المتَّصلة، وهي هنا في (سَلِيهِ) في مَحَلِّ رفعٍ، لأنَّ ياءَ المُخَاطَبَةِ لا يمكنُ أن تأتيَ إلَّا مرفوعةً، ومِثلُها ياء المخاطبة في (تَقُولِينَ) وفي (أَكْرِمِيهِ)، والهاء في (سَلِيهِ) في محلِّ نصبٍ على أنَّه مفعولٌ أوَّلُ، وهي ضميرٌ متَّصلٌ، و(مَا) في قوله: (مَا مَلَكْ) هو المفعولُ الثَّاني.

إِذَنْ: (الهاءُ) تكونُ منصوبةً كما في مثال المؤلِّف: (سَلِيهِ)، وتكونُ مجرورةً مثل: (مَرَّ بِهِ وكتابِهِ)، فالأُولى مجرورةٌ بالحرفِ، والثَّانيةُ بالإضافةِ، وتكونُ للمفردِ المذكَّرِ، وتكونُ للمفردةِ المؤنَّثةِ، مِثل: (مَرَّ بِهَا)، وتكونُ للمثنَّى، مِثل: (مَرَّ بِهِمَا)، ولجماعةِ الذكور، مِثل: (مَرَّ بِهِمِ)، ولجماعةِ الإناثِ، مِثل: (مَرَّ بِهِنَّ).

فاستفدنا الآن أنَّ ضميرَ المخاطَبة يكونُ متَّصلًا، وأنَّ هاءَ الغائبِ يكونُ

متَّصلًا بخلاف (إِيَّا) في (إِيَّاه)، فسيأتي أنَّها مِن الضَّمائرِ المنفصلةِ.

إِذَنْ: المؤلِّفُ -رحمه الله- مَثَّلَ للضَّمائرِ المتَّصلةِ بأربعةِ أمثلة:

الأوَّل: ياءُ المتكلِّم.

الثَّاني: كافُ المخاطَب.

الثَّالث: هاءُ الغائب.

الرَّابع: ياءُ المخاطَبة.

* * *

٥٧- وَكُـلُّ مُضْـمَرٍ لَـهُ البِنَـا يَـجِبْ وَلَفْظُ مَـا جُـرَّ كَلَفْـظِ مَـا نُصِـبْ

الشَّـرحُ

قوله: «وكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَـجِبْ»: هذا الشَّطرُ أتى به المؤلِّفُ تَوْطِئةً لِما بعدَه، لأنَّ حُكْمَه معروفٌ مِن البابِ الَّذي سبقَ في قولِه:

وَالاسْـمُ مِنْـهُ مُعْـرَبٌ وَمَبْنِـي لِشَبَـهٍ مِـنَ الـحُرُوفِ مُـدْنِي

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَـا ....

وعلى كُلِّ حالٍ، فالضَّمائرُ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ، وهذا مِمَّا يُريحُ طالبَ العِلم الضَّعيفِ في النَّحْوِ، لأنَّه يَعْرِفُ الضَّميرَ، ويجعلُ بِنْيَتَه واحدةً، سواءٌ أكان مرفوعًا، أم منصوبًا، أم مجرورًا، فجميعُ الضَّمائرِ مَبْنِيَّةٌ، فمنها ما يُبْنَى على السُّكونِ، مِثل: (**أنا**)، ومنها ما يُبْنَى على الضمِّ، مِثل: (**نحنُ**)، ومنها ما يُبْنَى على الفتحِ، مِثل: (**التَّاء**) في (**قُمْتَ**)، ومنها ما يُبْنَى على الكسر، مِثل: (**التَّاء**) في (**قُمْتِ**)، والسكونُ أيضًا يُبْنَى عليه، فَلَه أربعةُ أوجهٍ في البناء: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ، والسُّكونُ.

قوله: «وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ»: والمعنى: أنَّ الضَّميرَ إذا كان يَصْلُحُ للجرِّ وللنَّصبِ، فإنَّ اللفظَ فيه واحدٌ، مِثالُه: ياء المتكلِّم، تَصْلُحُ للنَّصبِ وللجرِّ، فتقول: (**أَكْرَمَنِي**)، هذه منصوبةٌ، وتقولُ: (**مرَّ بِي**)، وهذه مجرورةٌ، ولا تجد تغيُّرًا في لفظِها، وكذلك أيضًا (**الهاء**)، تقولُ: (**أَكْرَمَهَا**)، هذه منصوبةٌ،

وتقولُ: (مرَّ بِهَا)، وهذه مجرورةٌ، فالياءُ لفظ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِب، ولكن الهاء إذا قلت: (أَكْرَمَهُ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، وإذا قلتَ: (مرَّ بِهِ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ.

إِذَنْ: القاعدةُ هنا تَنخرمُ، لوجودِ الكسرةِ قَبلها، فالقاعدةُ التي ذَكَرها ابنُ مالكٍ -رحمه الله- يُسْتَثْنَى منها ما يُوجِبُ المخالفةَ، فإن وُجِدَ ما يُوجِبُ المخالفةَ، فإنَّه يَتْبَعُ ما اقتضاه سببُه، ولذلك نَقْرَأُ مثلًا قولَه تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:١٢٤] بِضمِّ الهاء في ﴿رَبُّهُۥ﴾، ونقرأُ قولَه: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر:٢٢] بكسر الهاء في ﴿رَّبِّهِۦ﴾، وعلى ذلك فقولُ ابنِ مالكٍ: (**وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ**)، هذا ليس على إطلاقِه.

وقوله: «**وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ**»: في هذه العبارةِ تسامحٌ مِن ابنِ مالكٍ -رحمه الله- لأنَّ الضَّمائرَ لا تُجرُّ، ولا تُنْصَبُ، ولكنَّها تكونُ في محَلِّ جرٍّ، أو في محلِّ نصبٍ، وهذا الإشكالُ الذي يُورَدُ على ابنِ مالكٍ يَنْدَفِعُ بقوله: (**وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ**).

***

٥٨- لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ   كَـ: (اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الـمِنَحْ)

الشَّـرحُ

قوله: «نَا»: مِن الضَّمائر المتَّصلة، والمؤلِّفُ يقولُ: يَصْلُحُ للرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ بلفظٍ واحدٍ لا يتغيَّرُ، وهذا هو الضَّميرُ الذي يصلحُ لجميعِ أنواعِ الإعراب، للرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ.

قوله: «كَـ: اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ»: فالجرُّ في قوله: (بِنَا)، والنَّصبُ في قوله: (فَإِنَّنَا)، والرَّفعُ في قوله: (نِلْنَا)، وقوله: (المِنَحْ) هذا تمامُ البيتِ.

ومِثلُه أيضًا: لو قلت: (قُمْنَا)، فالضَّميرُ في محلِّ رفعٍ، وتقولُ: (أَكْرَمَنَا) هنا في محلِّ نصبٍ، وتقولُ: (مَرَّ بِنَا) في محلِّ جرٍّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى﴾ [آل عمران:١٩٣] فالأوَّل في محلِّ جرٍّ، وهو في قولِه: ﴿رَّبَّنَآ﴾، والثَّاني في محلِّ نصبٍ، وهو في قولِه تعالى: ﴿إِنَّنَا﴾، والثَّالث في محلِّ رفعٍ، وهو في قولِه تعالى: ﴿سَمِعْنَا﴾.

إِذَنْ: (نَا) ضميرٌ مُتَّصلٌ صالحٌ للرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ.

***

٥٩- وَأَلِـفٌ وَالـوَاوُ وَالنُّـونُ لِـمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَـ: (قَامَا، وَاعْلَمَا)

الشَّـرحُ

قوله: «أَلِفٌ»: يُريدُ به ألفَ الاثنين، (وَالوَاوُ): واو الجماعةِ، (وَالنُّونُ): نون النسوة.

قوله: «لِـمَا غَابَ وَغَيْرِهِ»: أي: وغيرِ الغائب، وغيرُ الغائب عامٌّ يشملُ المخاطَبَ والمتكلِّمَ، لكنَّه هنا يريدُ به المخاطَبَ فقط، وليس مرادُ المؤلِّفِ بغير الغائب المتكلِّمَ والمخاطَبَ، لأنَّ الألفَ والواوَ والنُّونَ لا تكونُ للمتكلِّم، وإنَّما هي للغائبِ والمخاطَبِ، ويَدُلُّ على ذلك تمثيلُ المؤلِّف -رحمه الله- حيث قال: (كَقَامَا)، وهذه للغائب، و(اعْلَمَا)، وهذه للمخاطَب، والمخاطَبُ حاضرٌ.

إِذَنْ: هي للغائبِ وللحاضرِ، إِذَنْ لا شكَّ أنَّ إطلاقَ المؤلِّفِ (وَغَيْرِهِ) لا ينبغي.

ومثالُ (الألف) للغائب: (قَامَا)، ومثالُه للمخاطَب: (قُومَا)، ومثال (الواو) للغائب: (قَامُوا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات:٣٥]، فـ﴿كَانُوٓاْ﴾ للغائب، ومثالُها للمخاطَب: (قُومُوا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ [البقرة:٢٣٨].

مثالُ (النُّونِ) للغائب: (النِّساءُ قُمْنَ)، وللمخاطَب: (اجتهِدْنَ أَيَّتُها الطالبات)، وتقولُ: (قُمْنَ).

و(قُمْنَ) تصلح للمخاطَب، وتصلحُ للغائب، فتقول: (النِّساءُ قُمْنَ)، فهي هنا تَصْلُحُ للغائب والحاضر، والذي يُعيِّنُ ذلك هو السِّياقُ.

وهل هذه الضَّمائرُ الثَّلاثةُ تأتي للنَّصبِ، أو للجرِّ كما هي للرَّفع؟

الجواب: لا تأتي للنَّصب، ولا للجرِّ، وإنَّما هي من ضمائرِ الرَّفع فقط.

وهل هي مِن الضَّمائر المتَّصلة، أو من الضَّمائر المنفصلة؟

الجواب: مِن المتَّصلة، بدليل قوله: (**وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ**)، وقولِه بعد ذلك: (**وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُو**)، فهذه ضمائرُ متَّصلة.

وهل هي مِن الضَّمائر البارزة، أو مِن الضَّمائرِ المُسترةِ؟

الجواب: مِن الضَّمائر البارزة.

إِذَنْ: أَلِفُ الاثنين، وواوُ الجماعة، ونونُ النسوة ضمائرُ رفعٍ متَّصلةٌ بارزةٌ، تكونُ للمخاطَب وللغائبِ، ولا تكونُ للمتكلِّم.

وهناك ضمائرُ أخرى بَقِيت، فـ(**الياء**) مثلًا ضميرٌ مُتَّصلٌ تكونُ للمخاطَب والمتكلِّم فقط، فتكون للمخاطَبة مرفوعةً، مثل: (**تَقُومِينَ**)، وتكونُ للمتكلِّم منصوبةً، مثل: (**أَكْرَمَنِي**)، ومجرورةً، مثل: (**مَرَّ بِـي**).

والياءُ في (**أَكْرَمَنِي**)، و(**مرَّ بـي**) غيرُ الياء في (**تَقُومِينَ**)، لأنَّ الياءَ في (**تَقُومِينَ**) مرفوعةٌ، وفي (**أَكْرَمَنِي**) منصوبةٌ، وفي (**مرَّ بـي**) مجرورةٌ، فالياءُ إِذَنْ ضميرٌ متَّصلٌ، سواءٌ للرَّفع، أم النَّصبِ، أم الجرِّ.

وإعرابُ الضَّمائرِ حقيقةً يحتاجُ إلى تمرينٍ بعضَ الشيء، ومِن ذلك مثلًا: إذا قلتَ: (**هم قائمون**) تقولُ في إعرابه:

(هم): ضميرٌ منفصلٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ.

(قائمون): خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّة، لأنَّه جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفرد.

وتقولُ في إعراب (إنَّهم قائمون):

(إنَّ): حرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ الاسمَ، ويرفعُ الخبرَ، مَبْنِيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له، و(الهاء): ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصب اسم (إنَّ)، والميم لجمع الذكور، ولا نقولُ: (هم)، بخلاف المثال الأوَّل، فالمثال الأوَّل: (هم قائمون) نقولُ: (هُمْ): مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ، لأنَّه ضميرٌ منفصلٌ، والإعرابُ حينئذٍ على كُلِّ الكلمة، وهنا في المثال الثَّاني: (إنَّهم قائمون): الإعرابُ على الهاءِ وحدَها، لأنَّ ضميرَ الغائبِ إذا وقع منصوبًا، فإعرابُه على الحرف الأوَّل.

(قائمون): خبرُ (إنَّ) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ، لأنَّه جمعُ مذكَّرٍ سالـمٌ، والنُّونُ عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسم المفرد.

وتقولُ في إعراب (مَرَّ بِهِم):

(مَرَّ): فِعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتح، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو).

(بِهِم): (الباءُ): حرفُ جرٍّ، و(الهاءُ): ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على الكسر في محلِّ جرٍّ، والميمُ للجمع، وقد جاء الضَّميرُ هنا متَّصلًا، ولهذا وقع الإعرابُ على الحرف الأوَّل، وهكذا يكونُ إعرابُ الضَّمائر.

٦٠- وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَـ: (افْعَلْ أُوَافِقْ، نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ)

الشَّرحُ

قوله: «مِنْ»: للتَّبعيض، والجارُّ والمجرورُ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(مَا) في قوله: (مَا يَسْتَتِرُ): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والاستتار: الاختفاء.

قوله: «كَافْعَلْ.. إلخ»: يدلُّ على أنَّ المرادَ بكلام المؤلِّف ما يَسْتَتِرُ وجوبًا، لأنَّ المستترَ يستترُ تارَةً وجوبًا، وتارةً جوازًا، فقوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ) أي: وجوبًا.

وقوله: «كَـ: افْعَلْ»: هذا فيه إشكالٌ، إذ كيف دخلتِ الكافُ، وهي مِن حروفِ الجرِّ على الفعلِ، ونحن نقولُ: كُلُّ كلمةٍ دخل عليها حرفُ الجرِّ فهي اسمٌ؟

الجواب: لهم في ذلك وجهان:

الوجه الأَوَّل: أنَّ المرادَ بها لفظُها، أي: (كهذا اللفظ).

الوجه الثَّاني: أنَّ الكافَ داخلةٌ على محذوفٍ، والتَّقديرُ: (كَقَوْلِكَ افْعَلْ).

مثاله الأَوَّل: (افْعَلْ): فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على السكون، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت).

الثَّاني: (أُوَافِقْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ على أنَّه جوابُ فِعلِ الأمر، (افْعَلْ أُوَافِقْ)، وفاعلُه مستترٌ وُجُوبًا تقديرُه: (أنا)، وهذا الصَّحيحُ.

وقيل: إنَّه مجزومٌ جوابًا لشرطٍ مُقدَّرٍ، تقديرُه: (**إِنْ تَفْعَلْ أُوَافِقْ**)، ولكن الصَّحيح أنَّه لا داعيَ لهذا التَّقدير ما دامت الجملةُ تامَّةً بدونه، لأنَّ التَّقديرَ يُطيلُ الكلامَ.

الثَّالث: (**نَغْتَبِطْ**) وهذا جوابٌ آخرُ للأمرِ، وهو فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وُجُوبًا تقديرُه: (**نحن**).

الرَّابع: (**تُشْكَرُ**) أو (**تَشْكُرُ**) يجوزُ الوجهان، والمرادُ به المخاطَب، فهو فِعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ، وفاعلُه مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (**أنت**).

فإن قيل: لماذا كرَّر الضَّميرَ الذي تقديره: (**أنتَ**) في قوله: (**افْعَلْ**) وفي قوله: (**تَشْكُر**)؟ قلنا: كرَّره ليشمل ما كان فِعلَ أمرٍ، أو فِعلًا مضارعًا، مع أنَّ (**تَشْكُر**) أحيانًا يكونُ ضميرُه مستترًا جوازًا، كما إذا كان يتحدَّثُ عن امرأةٍ، فيقول: (**المرأةُ تَشْكُرُ الله**)، فهنا نقولُ: (**تَشْكُرُ**) فيه ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديرُه: (**هي**).

فإنْ قال قائلٌ: ما الضَّابطُ للمُسْتَتِرِ وُجُوبًا، والضَّابطُ للمستتر جوازًا؟

قلنا: هنا ضابطان:

الضَّابط الأوَّل: ضابطٌ يسيرٌ سهلٌ يَعْلَمُه كُلُّ أحدٍ، وهو ما كان تقديرُه: (**أنا**) أو (**نحن**) أو (**أنت**)، فهو مستترٌ وجوبًا، وما كان تقديرُه (**هو**)، أو (**هي**) فهو مستترٌ جوازًا، وهذا سهلٌ، كُلٌّ يُدْرِكُه ويعرفُه، فمثلًا: (**افْعَلْ**) تقديرُه: (**أنت**)، و(**أُوَافِق**) تقديرُه: (**أنا**)، (**ونَغْتَبِط**) تقديرُه: (**نحن**)، و(**تَشْكُر**) تقديرُه: (**أَنْتَ**).

إِذَنْ: ما كان تقديرُه: (**أنا**)، أو (**نحن**)، أو (**أنت**) فهو مستترٌ وجوبًا، وما كان تقديره: (هو)، أو (هي) فهو مستترٌ جوازًا، إلَّا أنَّ الأخيرَ يُسْتَثْنَى منه بعضُ الضَّمائرِ التي تقدَّرُ بـ(هو)، أو (هي)، ويكونُ مستترًا وجوبًا، كأفعال التَّفضيل مثلًا، كقولنا: (**مَا أَحْسَنَ زيدًا**)، يقولون: إنَّ تقديرَ الجملةِ: (**شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زيدًا**)، فـ(**أَحْسَنَ**) يعودُ على (**مَا**)، والتَّقديرُ: (**أَحْسَنَ هو**)، لكنَّه مستترٌ وجوبًا، قالوا: لأنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ يجري مجرى المَثَل، والأمثالُ في لُغة العربِ لا تُغَيَّرُ، بل تبقى على ما هي عليه، حتَّى إنَّك تقولُ لرجلٍ فَوَّتَ الفرصة ثُمَّ أراد استدراكَها، تقولُ له -وهو رجلٌ-: (**الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ**) [1]، لأنَّ المَثَلَ لا يُغَيَّرُ.

الضَّابط الثَّاني: على رأي آخرين من العلماء، يقولون: ما صَحَّ أن يَحُلَّ مَحَلَّه الظَّاهرُ فهو مُسْتَتِرٌ جوازًا، وما لا فهو مستترٌ وُجُوبًا، مثل: (**اسْكُنْ**)، فالضَّميرُ المستترُ هنا لا يحلُّ محلَّه الظَّاهرُ، فلا يمكنُ أن تقولَ: (**اسْكُنْ زيدٌ**) على أنَّ زيدًا فاعلٌ.

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]؟

قلنا: ﴿أَنتَ﴾ هنا ليست هي الفاعل، بل هي ضميرُ فصلٍ تأكيد للفاعل المستتر، وحَسُنَ ذلك مِن أَجْل عَطْف الظَّاهر عليه ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾، والفاعلُ مستترٌ وجوبًا.

---

(١) الأمثال للميداني (٢/ ٦٨، رقم ٢٧٢٥).

إِذَنْ: ما صَحَّ أن يَحُلَّ محلَّه الظَّاهرُ فهو مستترٌ جوازًا، وما لا يصحُّ أنْ يحلَّ محلَّه الظَّاهرُ فهو مستترٌ وجوبًا، هذا هو الضَّابط الذي ذَكَرَه بعضُ العلماء، وهذا يحتاجُ إلى تأمُّل، وربَّما نَجْعَلُ هذا ضابطًا للمُرْتَقِينَ قليلًا، والأوَّل للمبتدئين، مع أنَّ الأَوَّلَ أسهلُ، وهو ما كان تقديرُه: (**أنا**)، و(**أنت**)، و(**نحنُ**)، فهو مستترٌ وجوبًا، وما كان تقديرُه: (**هو**)، أو (**هي**)، فهو مستترٌ جوازًا، إلَّا ما اسْتُثْنِي.

* * *

٦١- وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أَنَا)، (هُو) وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

الشَّرحُ

قوله: «ذُو»: يجوزُ فيها وجهان: أنْ نَجْعَلَ (ذُو) خبرًا مُقدَّمًا، و(أَنَا هُو، وَأَنْتَ) مبتدأً مؤخَّرًا، ويجوزُ العكسُ، والمهمُّ أنَّ المؤلِّفَ -رَحِمه الله- ذكر في هذا البيتِ ضمائرَ الرَّفعِ المنفصِلةَ، ولذا قال: (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ).

قوله: «أَنَا»: للمتكلِّمِ.

«هُو»: للغائبِ.

«أَنْتَ»: للمخاطَبِ، وهي ضمائرُ منفصلةٌ بارزةٌ، يعني: غيرَ مستتِرةٍ.

قوله: «والفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ»: يعني: أنَّها واضحةٌ، ففروع (أَنَا): (نَحْنُ)، وهذا فرعٌ واحدٌ فقط، والمجموع اثنان.

وفروعُ (أَنْتَ) أربعةٌ: (أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُم، أَنْتُنَّ)، والمجموعُ خمسةٌ.

وفروعُ (هُو) أربعةٌ أيضًا: (هِي، هُمَا، هُمْ، هُنَّ)، والمجموعُ خمسةٌ.

فتكون ضمائرُ الرَّفعِ المنفصلةُ اثني عشر ضميرًا، وهي: (أَنَا ونَحْنُ، وأَنْتَ وأَنْتِ وأَنْتُمَا وأَنْتُم وأَنْتُنَّ، وهُو وهِي وهُمَا وهُمْ وهُنَّ).

وهذه الضَّمائرُ التي للرَّفع تُسْتَعَارُ أحيانًا للجرِّ، فتدخل عليها الكافُ، وتكونُ في محلِّ جرٍّ، فتقول: (أَنَا كَأَنْتَ)، فـ(أنا): ضميرُ رفعٍ، و(أنت) في محلِّ

جرٍّ، لكن على سبيل الاستعارةِ، لا على سبيل الأصالة، وكذلك رُبَّما تُسْتَعَارُ ضمائرُ الرَّفعِ المنفصلةُ للنَّصب أيضًا فتقول: (**ضَرَبْتُ زيدًا وهي**)، بدلَ (**وَإِيَّاها**)، ولكن هذا الأخير أقلُّ من الأوَّل، أي: أنَّ استعارتَها للجرِّ كثيرةٌ، واستعارتَها للنَّصبِ قليلةٌ، والأصلُ فيها أنَّها ضمائرُ للرَّفعِ.

* * *

٦٢- وَذُو انْتِصَـابٍ فِي انْفِصَـالٍ جُعِـلَا (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيـعُ لَـيْسَ مُشْـكِلَا

الشَّـرحُ

قوله: «ذُو»: مبتدأٌ، وهنا يَتَعَيَّنُ أن تكونَ مبتدأً، ولا يَصِحُّ أن تكونَ خبرًا مقدَّمًا، لأنَّ الخبرَ في هذا جملةٌ، وهو قوله: (جُعِلَا إِيَّايَ)، وقوله: (جُعِلَا) بالألف، والألفُ هنا للإطلاق، و(إِيَّايَ): المفعولُ الأوَّلُ، لكن كيف نقولُ: إنَّ (إِيَّايَ) نائبُ الفاعل، وهي ضميرُ نصبٍ؟

والجوابُ: أنَّ المرادَ بذلك لفظُها، أيْ: جُعِلَ هذا اللفظُ.

وهنا يَرِدُ سؤالٌ: لماذا قال المؤلِّف -رحمه الله- في هذه الضَّمائر: (وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ)، وهناك قال: (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ)، مع أنَّه لو قال هنا: (وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ) لاستقامَ البيتُ؟

والجواب: أنَّه لم يَتبيَّن لي أنَّ هناك سببًا إلَّا الاختلاف في التَّعبير فقط، وقد يُقَالُ: إنَّ هناك فرقًا، وهو أنَّ الضَّميرَ في (إِيَّايَ)، وما يتفرَّعُ منه هو كلمة (إِيّا) فقط، وأمَّا ضمائر الرَّفع، فالضَّميرُ كُلُّ الكلمة، لكن في النَّفسِ مِن هذا شيءٌ، لأنَّ ضمائرَ الرَّفعِ المنفصلةَ أيضًا يقولون فيها: إنَّ الضَّميرَ هو (أَنْ) فقط، و(التَّاء): حرفُ خطاب، أمَّا (هو) و(هي) فكُلُّها ضميرٌ.

فالظَّاهر لي -والله أعلم- أنَّ هذا لمجرد تغاير، أو تغيير العبارة، ويُسَمَّى التَّفنُّن في العبارة.

إِذَنْ: من ضمائر النَّصبِ المنفصلة (إِيَّاي).

قوله: «وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا»: يعني: أنَّ التَّفريعَ لا إشكالَ فيه، ويَتَفرَّعُ من (إِيَّايَ): (إِيَّانَا، وإِيَّاكَ، وإِيَّاكِ، وإِيَّاكُما، وإِيَّاكُمْ، وإِيَّاكُنَّ، وإِيَّاهُ، وإِيَّاهَا، وإِيَّاهُمَا، وإِيَّاهُمْ، وإِيَّاهُنَّ)، فالجميعُ اثنا عشر ضميرًا، وهذه الضَّمائرُ للنَّصب، وهي ضمائرُ منفصلةٌ، ومنها قولُ الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِيَّىَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤].

* * *

ثُمَّ انتقل المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى حُكْم التَّبادل بين الضَّمائر المتَّصلة، والضَّمائر المُنْفَصِلة، هل يَـحُلُّ أحدُهما مَـحَلَّ الآخر أَوْ لا؟ فقال:

٦٣- وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَـجِيءُ الـمُنْفَصِلْ   إِذَا تَـأَتَّى أَنْ يَـجِيءَ الـمُتَّصِلْ

الشَّـرحُ

قوله: «فِي اخْتِيَارٍ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بقوله: (يَجِيءُ)، يعني: ولا يجيءُ في الاختيار، و(الـمُنْفَصِلْ) أي: الضمير المنفصل.

قوله: «إِذَا تَأَتَّى»: أي: إذا أمكن أنْ يجيءَ المتَّصِلُ.

وقوله: «فِي اخْتِيَارٍ»: ضدُّه الاضطرار، والاضطرارُ هو ضرورةُ الشِّعر، وعلى هذا يكونُ معنى قولِه: (فِي اخْتِيَارٍ) أي: في حال النَّثر، ففي حال النَّثرِ لا يجيءُ المنفصلُ إذا أمكن أن يجيءَ المتَّصلُ، وذلك لسببَيْن:

الأول: لأنَّ المتَّصلَ أخصرُ.

الثاني: لأنَّه أَبْيَنُ في المعنى.

فإذا قلتَ: (ضَرَبْتُكَ)، فهو أَبْيَنُ مِن قولِك: (ضَرَبْتُ إِيَّاك)، وكذلك إذا قلتَ: (أَكْرَمْتُكَ أَيُّها الرَّجُلُ)، فهنا لا يجوزُ أن تقولَ: (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ أَيُّها الرَّجُلُ)، لأَنَّه يُمْكِنُ أن نأتيَ بالمتَّصل، وإذا أمكن أن نأتيَ بالمتَّصل وجب، ولأَنَّه أخصُّ، والأخصُّ أدلُّ على المقصود من الأعمِّ، فالضميرُ المتَّصلُ أخصُّ وألصقُ بالفعل مِنَ الضميرِ المنفصِلِ، فيكون أدلَّ على المقصود.

فصار التَّعليلُ لامتناعِ مجيء المنفصِلِ -في حالِ الاختيار- إذا أمكن أن

يجيءَ المتَّصلُ هو أنَّ المتَّصلَ أَخْصَرُ وأَبْيَنُ في الدلالة على الموضوع، لأنَّه متَّصلٌ بالفعلِ كحرفٍ من حروفِهِ.

وفُهِمَ من كلامِ المؤلِّف -رحمه الله- أنَّه إذا لم يمكنْ أن نأتيَ بالمتَّصل أتينا بالمنفصل، وهذا يَرْجِعُ إلى قواعدِ النَّحو في موضع: متى يمكنُ أن نأتيَ به؟ ومتى لا يمكن؟ فمثلًا في الابتداء لا يمكنُ أن نأتيَ بالمتَّصل، لأنَّ كلمةَ (متَّصل) معناها أن يكونَ عاملٌ والضَّميرُ متَّصلًا به، فإذا ابتدأنا بالضَّمير، فمعناه أنَّه ليس هناك عاملٌ يتَّصلُ به هذا الضَّمير، وحينئذٍ لا يتأتَّى المتَّصلُ، فيجب أن نأتيَ بالمنفصِلِ، مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]، فكلمة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أتى بالضَّمير المُنْفَصِل فيها لِعَدَمِ إمكانِ الضَّميرِ المتَّصِلِ، فلو قلتَ: (كَ نعبد) لم يصحَّ، ومثلُه قولهم: (**إِيَّاكِ أَعْنِي وَاسْمَعِي يَا جَارَهْ**)[1]، فهنا لا يمكنُ أن يأتيَ المتَّصلُ، لأنَّ المتَّصلَ لا يُبْتَدَأُ به أبدًا، فلا يصحُّ أن نقولَ: (**كِ أَعْنِي**)، بل نقولُ: (**إِيَّاكِ أَعْنِي**).

فإذا قال قائلٌ: يمكنُ أن نأتيَ بالمتَّصل، فأقول: (**أَعْنِيكِ**)، ويستقيمُ الكلامُ؟

نقول: هذا صحيحٌ، وهذا يُمْكِنُ، لكن إذا أتينا بالمتَّصل على هذه الصيغة فَاتَنَا المقصودُ بالتَّقديم، وهو الحَصْرُ، والحصرُ مقصودٌ للمتكلِّم، فلو قلتَ: (**أَعْنِيكِ وَاسْمَعِي يَا جَارَهْ**)، استقام الكلامُ بلا شكٍّ، ولكن يَفُوتُ ما أراده المتكلِّمُ، وهو الحصرُ، ولو قلت: (**نَعْبُدُكَ يا رَبَّنا**) استقام الكلامُ، ولكن يفوتُ ما يريدُه المتكلِّمُ من الحصرِ.

---

(١) الأمثال للميداني (١/ ٤٩، رقم ١٨٧).

إِذَنْ: ليس معنى الضرورة أنه لا يُمْكِنُ النُّطقُ إلَّا بذلك، بل الضرورة هي التي إذا ارتكبناها فات مقصودُ المتكلِّم، وليست كضرورة أكل الميتة، وهي التي لو لم يأكل منها لمات، هذا إذا قلنا في الضرورة هنا، أو في الاختيار: هو الذي إذا ارتكبناه فات مقصودُ المتكلِّم، فنقدِّمُ مقصودَ المتكلِّم، ونرتكبُ الانفصالَ محلَّ الاتِّصال، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ﴾ [الممتحنة:١]، فهنا ضميرُ فصلٍ، ولو كان في غير القرآن لقلنا: (**يُخْرِجُونكُم وَالرَّسُولَ**) واستقام الكلامُ.

لكن لماذا قال: ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ﴾ فَفَصَلَ الضَّميرَ مع إمكانِ الاتِّصال؟

والجواب: من أجل تقديمِ الرَّسول، لأنَّ إخراجَ الرَّسولِ أعظمُ مُنكرًا مِن إخراجهم، فبدأ بالأعظمِ نكارةً، وهو إخراجُ الرسول صلى الله عليه وسلم.

ولو قال قائلٌ: لماذا لا يُقَالُ: (**يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَكُمْ**)؟

لقلنا: الضَّميرُ المتَّصلُ لا بدَّ أن يتَّصلَ بعاملِه، وهنا واوُ عطفٍ، والعطفُ يقتضي انفصالَ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه، ولا يُمْكِنُ أن يليَ الضَّميرُ المتَّصلُ حرفًا مِن حروفِ العطف أبدًا، لأنَّ حرفَ العطف يقتضي الفصلَ، والضميرُ المتَّصلُ لا بدَّ أن يتَّصلَ بعامله، ولا يمكنُ أن يُفْصَلَ عنه.

وخلاصةُ البيت: أنَّه متى أمكن أن يُؤْتَى بالضَّمير المتَّصل، فإنَّه لا يجوزُ أن يُؤْتَى بالضَّمير المنفصل، ونعني بالإمكان هنا ما يفوتُ به مقصودُ المتكلِّم، فمتى أمْكنَ أن نأتيَ بالضَّميرِ المتَّصل -دون أن يفوتَ مقصودُ المتكلِّم- وَجَب الاتِّصالُ، وإن لم يُمكِنْ إلَّا بفواتِ مقصود المتكلِّم، فإنَّه يجوزُ الانفصالُ.

ثُمَّ قال على وجهِ الاستثناء من هذه القاعدة، وهي أنَّه لا يمكنُ أن يُؤْتَى بالمنفصل مع إمكان المتَّصلِ، قال مُسْتَثْنِيًا ثلاثَ مسائل:

٦٤- وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ)، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الخُلْفُ انْتَمَى

٦٥- كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَاتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالَا

الشَّرحُ

قوله: «أَوْ»: هنا للتَّخيير، يعني: يجوزُ الوصلُ والفصلُ في الهاءِ مِن (سَلْنِيهِ)، لا في الياء، و(سَلْنِي) بمعنى: (اسأَلْ) أي: سَلْنِي عطاءً، وليس المعنى سَلْنِي عن خبرٍ، بل السُّؤالُ هنا مِن سؤال العطيَّة، وفِعلُها الماضي (سَأَلَ)، فإذا قلت: (سَأَلَنِيهِ)، يجوزُ في (الهاء) من (سَأَلَنِيهِ) الوصلُ والفصلُ، لأنَّه يقولُ: (صِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ) فتقولُ: (سَلْنِيهِ) بالوصل، وتقولُ: (سَلْنِي إِيَّاهُ) بالفصل، فيجوز الوجهان، ويجوزُ أن أقولَ: (سَأَلَنِيهِ)، ويجوزُ أن أقولَ: (سَأَلَنِي إِيَّاهُ).

وقوله: «سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ»: نقولُ: ما الذي يُشْبِهُ (سَلْنِي)؟

الجواب: يُشْبِهُ (سَلْنِي) كُلُّ فعلٍ يَنصبُ مفعولَيْنِ ليس أصلُهما المبتدأ والخبر، مثل: (الثَّوبُ كَسَانِيهِ)، ويجوزُ: (الثَّوبُ كَسَانِي إِيَّاه)، لأنَّ (كَسَا) مِنْ شبه (سَلْنِي)، فهي تنصبُ مفعولَيْنِ ليس أصلُهما المبتدأ والخبر، كذلك تقولُ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَانِيهِ)، ويجوزُ (الدِّرهمُ أَعْطَانِي إِيَّاه)، وهذه مِن مُشابِهات (سَلْنِيه)، لأنَّها نَصَبَتْ مفعولَيْنِ ليس أصلُهما المبتدأ والخبر، وهكذا.

وقوله: «صِلْ أَوِ افْصِلْ»: قلنا: إنَّ (أَو) للتَّخيير، فأيُّهما أفصحُ وأَسَدُّ، الوصلُ أو الفصلُ؟

والجواب: الوصلُ أفصحُ وأَسَدُّ، وأخذنا هذا من وجهَيْنِ:

الوجه الأوَّل: (لفظيّ) وهو: أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- قَدَّمَ (صِلْ) على (افْصِلْ)، والتَّقديمُ يُشْعِرُ بأنَّ الوصلَ أَوْلى.

الوجه الثَّاني: (معنويّ) وهو: أنَّ الأصلَ هو الاتِّصالُ، والانفصالُ في هذا مُسْتَثْنًى، فلهذا نُرَجِّحُ -من هذين الوجهين- أنَّ الوصلَ أَوْلَى.

قوله: «انْتَمَى»: يعني: انتسب للنَّحْوِيِّينَ، كما يُقَالُ: (انْتَمَى إلى أبيه) أي: انتسب إلى أبيه، و(الخُلْف) أي: الخلاف، وهو مبتدأٌ، وجملة (انْتَمَى): خبرُه.

وقوله: «فِي كُنْتُهُ»: يعني: (كَانَ) وأخواتها، وهي أفعالٌ ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، واسمُ (كان) هنا الضَّميرُ (التَّاء) في (كُنْتُ) مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع، وخبرُها الضَّمير (الهاء) في (كُنْتُهُ) مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصب.

والمعنى هنا: أنَّ النَّحويِّين اختلفوا في الهاء مِن (كُنْتُهُ)، هل الأَوْلَى الوصلُ، أو الأَوْلَى الفصلُ؟ بل قد نقولُ: هل يجوزُ الفصلُ، أو لا يجوزُ؟

قوله: «كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ»: الجارُّ والمجرورُ في (كَذَاكَ) خبرٌ مقدَّمٌ، و(خِلْتَنِيهِ): كُلُّها مبتدأٌ مؤخَّرٌ، مع أنَّها مكوَّنةٌ مِن فعلٍ وفاعلٍ ومفعولَيْن، فكيف تكونُ مبتدأً؟!

نقول: لأنَّ المرادَ لفظُها، ولَمَّا كان المرادُ لَفظَها صحَّ أن تكونَ مبتدأً، ولو كانت جملةً، ولهذا قال المُعرِبُونَ للألفيَّة: إنَّ مَقُولَ القولِ في قول ابنِ مالكٍ:

(قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ)، كُلُّ الألفيَّة، فكُلُّ الألفيَّة مقولُ القول مِن قولِه: (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ) إلى قوله في آخر شطرٍ من الألفيَّة، كُلُّ هذا مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه مَنَعَ من ظهورِها الحكايةُ.

وعلى كُلِّ حالٍ فـ(خِلْتَنِيهِ): مبتدأٌ، و(كَذَاكَ): خبرٌ مُقَدَّمٌ، يعني: كذاك انتمى الخلافُ بين النَّحْوِيين في (خِلْتَنِيهِ).

قوله: «اتِّصَالًا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(أَخْتَارُ)، يعني: (أُرَجِّحُ الاتِّصَالَ)، ووجهُ ترجيحِهِ ظاهرٌ، لأنَّه الأصلُ، ولأنَّه أخصرُ، وخيرُ الكلامِ ما قَلَّ ودَلَّ، وما دام كذلك فاختيارُه وجيهٌ، لكنَّه قال: (غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا)، والمغايرُ عادةً للإنسان كلُّ النَّاس، بدليل أنَّك إذا قلت: (أنا وغيري أشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ)، فغيرُك كُلُّ النَّاس، فهل ابنُ مالكٍ خالف الإجماعَ، لأنَّه قال: أختارُ الاتِّصالَ وغيري اختار الانفصالَ، لأنَّ غيرَه يدخلُ فيه جميعُ النَّحْويين؟

نقول: لا، لأنَّ هذا عمومٌ يُقْصَدُ به الخصوص، أو عامٌّ يُقْصَدُ به الخاصُّ، قالوا: يريدُ بالغيرِ سِيبَوَيْهِ، وعلى هذا فالمُغَايَرَةُ هنا خاصَّةٌ وليست لجميعِ النَّحويين، بل لواحدٍ منهم، ويجوزُ أن يُرَادَ بالعامِّ فردٌ مِن أفرادِه، حتَّى في القرآن، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾ [آل عمران:١٧٣]، فهل يُتَصوَّرُ أنَّ جميعَ النَّاسِ في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها جاؤوا إلى الرَّسول ﷺ يقولون: النَّاسُ جمعوا لكم؟!

والجواب: لا، بل هو واحدٌ من النَّاس، وهو أبو سُفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذَنْ: قوله: (غَيْرِي) المرادُ واحدٌ، وهو (سِيبَوَيْهِ) الذي اختار الانفصالَ،

ومثالُ ذلك على الرأيين -على رأي ابن مالِكٍ وسِيبَوَيْهِ- قولُنا: (**المُجْتَهِدُ كُنْتُهُ**)، أو (**المجتهدُ كُنْتُ إِيَّاه**) فالأوَّلُ لابنِ مالكٍ، والثَّاني لِسِيبَوَيْهِ، كذلك: (**العالِمُ خِلْتَنِيهِ**)، أو (**العالِـمُ خِلْتَنِي إِيَّاه**)، يعني: ظَنَنْتَنِي عالـمًا، ولستُ بعالمٍ، فالأوَّلُ لابن مالكٍ، والثَّاني لسيبويه -رحمهما الله-.

إِذَنْ: عرفنا أنَّ سيبويه -رحمه الله- يقولُ: (افْصِلْ)، وابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (صِلْ)، ومن الوصل قولُ النَّبِيِّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- لـمَّا اسْتُئْذِنَ في قَتْلِ ابنِ صَيَّادٍ، قال: «**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**»(١).

فابنُ مالكٍ على هذا المذهب، وليس الرَّسولُ ﷺ على مذهبِ ابنِ مالكٍ!

ومن الطرائف في هذا أنَّ رجلًا عامِّيًّا جاء يسألُ فقال: أَحْسَنَ اللهُ إليك: هل الرَّسولُ حنبليٌّ، أو شافعيٌّ؟ نقولُ: كيف ذلك والرَّسولُ ﷺ قَبل المذاهب؟! فنحن الآن نقولُ: ابنُ مالكٍ تابعٌ لهذا الحديث.

والخلاصةُ: أنَّ ابنَ مالكٍ استثنى من القاعدة السَّابقة -وهي أنَّه لا يمكنُ أن يُؤْتَى بالمنفصلِ مع إمكان المتَّصل- استثنى منها ثلاثةَ ضمائرَ منصوبةً متَّصلةً يجوزُ فيها الانفصالُ والاتِّصالُ، وذلك في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إذا كان الضَّميرُ مفعولًا به ثانيًا لـ(**سَأَلَ وأعطى**) وأَخَوَاتِها.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلَّى عليه؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٤)، ومسلم: كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب ذكر ابن صيَّاد، رقم (٢٩٣٠).

المسألة الثَّانية: إذا كان الضَّميرُ الثَّاني خبرًا لـ(كَانَ)، أو إحدى أخواتِها.

المسألة الثَّالثة: إذا كان الضَّميرُ مفعولًا ثانيًا لـ(ظَنَّ)، أو إحدى أخواتِها.

* * *

٦٦- وَقَــدِّمِ الْأَخَــصَّ فِي اتِّصَــالِ وَقَــدِّمَنْ مَــا شِــئْتَ فِي انْفِصَــالِ

الشَّــرحُ

عَرَفْنا الضَّميرَ المتَّصلَ والضَّميرَ المنفصلَ، فإذا اجتمع ضميرانِ منصوبانِ فأيُّهما يُقَدَّمُ؟ يقولُ المؤلِّفُ: في حال الاتِّصال قَدِّمِ الأخصَّ، وفي حال الانفصال قدِّم ما شئتَ: الأخصَّ، أو غيرَ الأخصِّ، وحينَئذٍ نَحتاجُ إلى معرفة الأخصِّ مِن غير الأخصِّ، فأخصُّ الضَّمائرِ ضميرُ المتكلِّم -ولا شكَّ- لأنَّه لا يَحتملُ غيرَه، فـ(أَنَا) مثلًا لا يَحتملُ غيري، و(الياء) في (أَكْرَمَنِي) لا تَحتملُ غيري، فأخصُّ الضَّمائر ضميرُ المتكلِّم، ومِن بعده ضميرُ المخاطَبِ، لأنَّ المخاطَبَ قد يكونُ واحدًا وقد يكونُ متعدِّدًا، فهو أوسعُ من ضمير المتكلِّم، ويليه ضميرُ الغائب، فهذه ثلاثُ رُتَبٍ: المتكلِّم، ثُمَّ المخاطَب، ثُمَّ الغائب، والغائِبُ أعمُّها.

فإذا اجتمعت ضمائرُ من جِنسٍ واحدٍ -يعني: في رتبةٍ واحدةٍ- فإنَّه سيأتينا كلامُ المؤلِّف عنها، ولكن إذا كانت مختلفةَ الرُّتَبِ، فإنَّه يجبُ أن نُقدِّمَ الأخصَّ، لقوله: (وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ).

مثالُ ذلك: إذا قلتَ: (الدِّرهمَ أَعْطَيْتَنِيهِ)، فعندنا الآنَ ضميران كلاهما مفعولٌ به، وهما: (الياء) و(الهاء)، فلا يجوزُ أن تقولَ: (أَعْطَيْتَهُوِيَ)، بل تقولُ: (أَعْطَيْتَنِيهِ)، لأنَّ ياءَ المتكلِّم أخصُّ مِن ضمير الغائبِ (الهاء)، فيجب أن تُقَدِّم الأخصَّ في الاتِّصال، ووجهُ الوجوبِ ظاهرٌ، لأنَّ قولَك: (أَعْطَيْتَهُوِيَ) كلامٌ ثقيلٌ، و(أَعْطَيْتَنِيهِ) كلامٌ خفيفٌ، وكُلَّما كان الكلامُ أخفَّ على اللسان فهو أَوْلَى.

ومِثلُها أيضًا: (**أَعْطَيْتُكَهُ**) فنقدِّمُ ضميرَ المخاطَب (**الكافَ**)، لأنَّه أخصُّ من (**الهاء**) التي هي ضميرُ غَيْبَة، فيجب أن تقولَ: (**أَعْطَيْتُكَهُ**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**أَعْطَيْتهُوكَ**)، لأنَّك لو قلت: (**أَعْطَيْتُهُوكَ**) لَقَدَّمْتَ غيرَ الأخصِّ على الأخصِّ في حال الاتِّصال.

أمَّا في حال الانفصال فيقول: (**وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ**) أي: إذا كان الضَّميرُ منفصلًا فقَدِّمْ ما شئتَ: الأخصَّ أو غيرَ الأخصِّ[1]، فإذا فَصَلْتَ الضَّميرَ الأخصَّ من (**أَعْطَيْتَنِيهِ**)، وقلت: (**أَعْطَيْتَه إِيَّاي**)، جاز، لأنَّ الأخصَّ كان ضميرًا منفصلًا، فيخفُّ على اللسان، ويجوزُ (**أَعْطَيْتَنِي إِيَّاه**) بتقديمِ الأخصِّ.

فالحاصلُ: أنَّه إذا كان الضَّميرُ متَّصلًا وجب تقديمُ الأخصِّ، وإذا انفصل جازَ تأخيرُه، ولو كان هو الأخصَّ.

* * *

(١) وهذا عند أمنِ اللَّبْسِ، فإن حصل لَبْسٌ لم يَجُزْ تقديمُ غيرِ الأخصِّ على الأخصِّ، فإن قلتَ: (زيدٌ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ) لم يَجُزْ تقديمُ ضميرِ الغائب، فلا تقولُ: (زيدٌ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ)، لأنَّه لا يُعْلَمُ هل زيدٌ مأخوذٌ أو آخذٌ. انظر: شرح ابن عقيل (١/ ١٠٣).

٦٧- وَفِي اتِّـحَادِ الرُّتْبَـةِ الْـزَمْ فَصْـلَا وَقَـدْ يُبِـيحُ الغَيْـبُ فِيـهِ وَصْـلَا

الشَّـرحُ

قوله: «فِي اتِّـحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا»: يعني: إذا كان الضَّميران المنصوبان في رتبةٍ واحدةٍ -كالتَّكلُّمِ، أو الخِطَابِ، أو الغَيْبَةِ- فيَجِبُ الفَصْلُ، لِئَلَّا يَجْتَمِعَ ضميرانِ متَّصلانِ رتبتُهما واحدةٌ في كلمةٍ واحدةٍ، لأنَّ الضَّميرَيْن المتَّصلَيْن يتَّصلان بالعاملِ، وهذا مُسْتَقْبَحٌ لفظًا، فيَجِبُ أن تَفْصِلَ.

مثالُ ذَلِك: إذا قال العبدُ لسيِّدِه: (مَلَكْتَنِي إِيَّايَ)، فهذا صحيحٌ، لأنَّ الرُّتبةَ واحدةٌ، فكلاهما ضميرُ متكلِّمٍ، فيجب أن يفصلَ ويقول: (مَلَكْتَنِي إِيَّايَ)، لكن لو قال: (مَلَكْتَنِينِي)، قلنا: هذا ممنوعٌ؛ لأنَّه إذا قال: (مَلَكْتَنِينِي)، فمعناه أنَّه اجتمع ضميران متَّصلان في كلمةٍ واحدةٍ مع اتِّحادِ الرُّتبةِ.

وكذلك أيضًا لو كانا لمخاطَبٍ، مثل أن يقولَ السَّيِّدُ لعبدِه: (مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ)، أي: (مَلَكْتُكَ نفسَك)، فهنا لا يجوزُ أن أقولَ: (مَلَكْتُكَكَ)، لأنَّه ثقيلٌ، ويجبُ أن أَفْصِلَ وأقولَ: (مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ).

وكذلك في الغائب أقولُ: (أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ)، ولا يجوزُ أن أقولَ: (أَعْطَيْتُهُوه).

قوله: «وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا»: يعني: قد يجتمعُ ضميرانِ للغائبِ في رتبةٍ واحدةٍ، ويكونان مُتَّصِلَيْن[1]، فنقولُ مثلًا في حالِ الفصلِ: (الزَّيْدَانِ الدِّرْهَمُ

(١) بشرط أن يختلفَ لفظُهما بأن كان أحدُهما للمفردِ، والثَّاني للمثنَّى، أو بأن كان أحدُهما مذكَّرًا والثَّاني مؤنَّثًا.

أَعْطَيْتُهُمَا إِيَّاهُ)، وفي حال الاتِّصال نقولُ: (الزَّيْدَانِ الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُمَاهُ)؛ لأنَّه يقولُ: (وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا).

وخُلاصةُ كلامِ المؤلِّف: أنَّه إذا اجتمع ضميرانِ متَّصلانِ في رُتْبَتَيْنِ مختلفتَيْنِ، فيجبُ تقديمُ الأخصِّ، وإن كانا منفصلَيْنِ جاز تقديمُ الأخصِّ، أو تأخيرُه، وإذا كانَا في رتبةٍ واحدةٍ وَجَبَ الفصلُ، وامتنع الوصلُ، ولم يَجُزْ الاِتِّصالُ إلَّا إذا كانَا للغائبِ، فقد يُبِيحُ الغَيْبُ فيه وَصْلًا، فيجوز الفصلُ والوصلُ.

***

٦٨- وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

الشَّرحُ

انتقل المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى حُكْم اتِّصالِ الضَّميرِ بالفعلِ، وما يجبُ فيه، فقال: (**وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُزِمْ نُونُ وِقَايةٍ**).

قوله: «**الْتُزِمْ**»: أي: من قِبَلِ أهل اللُّغة العربيَّة.

والمعنى أنَّه إذا جاء ضميرُ المتكلِّم -وهو (**الياءُ**)- متَّصلًا بالفعل، فإنَّه يجبُ أن تقترنَ به نونُ الوِقاية، مثال ذلك: تقول: (**أَكْرَمَنِي**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**أَكْرَمِي**)، بل يجبُ أن تقولَ: (**أَكْرَمَنِي**).

قوله: «**مَعَ الفِعْلِ**»: يَشْمَلُ الماضيَ كما مثَّلنا، والمضارعَ، كما لو قلتُ: (**فلانٌ يُكْرِمُنِي**)، والأمرَ، كما لو قلتُ: (**أَكْرِمْنِي**)، فتَتَعَيَّن نونُ الوقايةِ.

وسُمِّيت نونُ الوقايةِ بهذا، لأنَّها تقي الفعلَ الكسرَ، فإنَّ ياءَ المتكلِّم يكونُ ما قبلها مكسورًا، والفعلُ لا يُكْسَرُ، فيُؤْتَى بنونِ الوقايةِ ليكونَ الكسرُ في النُّون، فتقول: (**أَكَرَمَنِي**)، لأنَّك لو قلتَ ذلك بدون (نون) لكانت العبارةُ (**أَكْرَمِي، ويُكْرِمِي، وأَكْرِمِي**)، وهذا لا يصحُّ في الأفعال.

قوله: «**وَ«لَيْسِي قَدْ نُظِمْ**»: يعني: أنَّ (**لَيْسَ**) فعلٌ من الأفعال، لكنَّها من الأفعالِ الجامدة، والجامدةُ عندهم هي التي لا تَتَصَرَّفُ، وهي مأخوذةٌ مِنَ الـجُمُودِ، وهو الرُّكُودُ، وعدمُ الانسيابِ، بخلاف المائع، فهو الذي يَنْسَابُ،

ولا يَرْكُدُ، فـ(لَيْسَ) لا تتصرَّفُ، إذْ ليس منها فعلٌ مضارعٌ، ولا أمرٌ، ولكنَّها مِن الأفعال، فإذا اتَّصلت بها ياءُ المتكلِّم، فهل يجبُ أن تقترنَ بها نونُ الوقاية؟

نقولُ: كلامُ المؤلِّفِ يَدُلُّ على وجوب ذلك، لكنَّها قد جاءت في النَّظم غيرَ مقرونةٍ بنون الوقاية، ولهذا قال: (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ) يعني: جاء في الشِّعر (لَيْسِي) بدون نون، وهو قولُ الشَّاعرِ:

عَـدَدْتُ قَـوْمِي كَعَدِيـدِ الطَّـيْسِ ... إِذْ ذَهَبَ القَـوْمُ الكِـرَامُ لَيْسِــي(١)

ولم يقل: (لَيْسَنِي) أو (لَيْسَ إِيَّايَ)، بل قال: (لَيْسِي)، فأتى بالضَّميرِ المتَّصلِ بدون نونِ الوِقايَةِ، لكنَّ هذا لضرورةِ الشِّعر، والشِّعرُ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في النَّثر، لأنَّه يُجْبِرُ الشَّاعرَ على أن يرتكبَ ما يرتكبُ مِن أجْل الوزن، وذكرنا سابقًا قولَ صاحب (المُلْحَة):

وَجَـائِزٌ فِي صَـنْعَةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَـرِفْ(٢)

فالشِّعر صَلِفٌ يُجْبِرُ صاحبَه على أن يرتكبَ ما لا يجوزُ في النَّثر.

* * *

---

(١) هذا الرَّجز لِرُؤْبَة في مُلْحَق ديوانه (ص: ١٧٥)، وخزانة الأدب: (٥/ ٣٢٤)، والدُّرَر اللوامع: (١/ ١٠٥)، والمقاصد النَّحْويَّة: (١/ ٣٤٤) وغيرها.

(٢) البيت في مُلْحَة الإعراب للحريري (ص: ٦١).

٦٩- وَ(لَيْتَنِـي) فَشَـا، وَ(لَيْتِـي) نَـدَرَا وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُـخَيَّرَا

٧٠- فِي الْبَاقِيَـاتِ، وَاضْـطِرَارًا خَفَّفَـا (مِنِّي) و(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَـلَفَا

الشَّــرحُ

قوله: «وَلَيْتَنِي فَشَا، وَلَيْتِي نَدَرَا»: هنا انتقلَ المؤلِّفُ إلى نون الوِقَاية في الحروف، فهل تَقْتَرِنُ نونُ الوقايةِ بالحروف إذا اتَّصلت الحروفُ بياء المتكلِّم؟

الجواب: من الحروفِ ما يَقْتَرِنُ بنون الوقاية، ومنهاما لا يقترنُ، فمثلًا: (إِلَى) تقولُ فيها مضافةً إلى ياء المتكلِّم: (إِلَيَّ)، ولا تقولُ: (إِلَيْنِي)، كذلك (عَلَى)، تقولُ: (عَلَيَّ)، ولا تقولُ: (عَلَيْنِي)، وبعضُ الحروفِ تدخلُها نونُ الوقاية، ولهذا قال المؤلِّف: (وَلَيْتَنِي فَشَا)، فـ(لَيْتَ) هنا حرفٌ دخلت عليها نونُ الوقاية بكثرةٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء:٧٣].

قوله: «وَلَيْتِي نَدَرَا»: يعني: أَنَّه يَنْدُرُ -أي: يَقِلُّ- حذفُ نون الوقاية مِن (لَيْتَ)، فتقول: (لَيْتِي قَائِمٌ) بدل (لَيْتَنِي قَائِمٌ)، ولا يُغَلَّطُ مَنْ قال: (لَيْتِي قائمٌ)، ولكن يُقَالُ: الأكثرُ (لَيْتَنِي)، وهو الأفصحُ أيضًا.

قوله: «وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ»: يعني: ونون الوقاية مع (لَعَلَّ) بالعكس، فإذا

تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠]، فقال: ﴿لَعَلِّيٓ﴾، ولم يقل: (**لَعَلَّني**)، وقال عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر:٣٦ -٣٧]، ولم يقل: (**لَعَلَّني**)، ومع ذلك لو قال أحدٌ: (**لَعَلَّني قَائِمٌ**)، أو (**لَعَلَّني فَاهِمٌ**)، لم يُنْكَرْ عليه، لأَنَّه جائزٌ لغةً، لكنَّه قليلٌ.

قوله: «**وَكُنْ مخيَّرًا فِي البَاقِيَاتِ**»: يعني: كُن أيُّها المخاطَب مخيَّرًا بين النُّون وعدمِها في الباقيات، يعني: استعملها بحذف نون الوقاية، وبإثبات نون الوقاية.

وهنا قد يقولُ قائلٌ: إنَّ قولَ ابنِ مالكٍ -رحِمه اللهُ- (**البَاقِيَاتِ**) ليس بواضحٍ، لأَنَّنا لا نعرفُ ما مرادُه بـ(**البَاقِيَاتِ**)؟ فيُقَالُ: بل هو واضحٌ، لأنَّ (**لَيْتَ**) و(**لَعَلَّ**) من أصلِ حروفٍ معروفةٍ، تنصبُ المبتدأَ، وترفعُ الخبرَ، فهما مِن أخواتِ (**إِنَّ**)، فيكون المرادُ بـ(**البَاقِيَاتِ**): ما بَقِيَ من (**إِنَّ**) وأخواتِها، وهي ستَّةُ حروفٍ: (**إِنَّ، وأَنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، ولَكِنَّ، وكَأَنَّ**)، فإذا أخذنا منها اثنين، وهما: (**لَيْتَ**)، و(**لَعَلَّ**)، بَقِيَ أربعةٌ، وهي: (**إِنَّ، وأَنَّ، وكَأَنَّ، ولَكِنَّ**)، وهذه جميعُها يجوزُ فيها على السَّواء إثباتُ النُّونِ، وحذفُ النُّونِ.

فمثال (**إِنَّ**): تقولُ: (**إِنِّي**) و(**إِنَّني**)، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه:١٤]؛ فأثبتَ النُّونَ، وقال عن نوحٍ مخاطبًا قومَه: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [هود:٢٥] فحذف النُّونَ.

و(**لكنَّ**) كذلك، فتقول: (**لكنَّني فَاهِمٌ**)، وتقولُ: (**لَكِنِّي فَاهِمٌ**) على السَّواء.

وهل من ذلك قولُه تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨]؟

الجواب: لا، لأنَّ ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ أصلُها: (لَكِنْ أَنَا هو اللهُ رَبِّي)، ولهذا كُتِبَتْ بالألف ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾.

و(كَأَنَّ) مِثل سابقها، فأنت مخـيَّرٌ، تقولُ: (كَأَنَّني فَاهِمٌ)، وتقولُ: (كَأَنِّي فَاهِمٌ).

والأخيرُ (أَنَّ)، تقولُ: (أعلمُ أَنِّي فَاهِمٌ)، و(أعلمُ أَنَّني فَاهِمٌ)، قال تعالى: ﴿وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾ [الصف:٥]، فحذف النُّونَ.

إِذَنْ: هذه الحروفُ قسَّمها ابنُ مالكٍ -رحمه الله- إلى ثلاثةِ أقسامٍ: قِسْمٌ تَكْثُرُ فيه نونُ الوقاية، وهي (لَيْتَ)، وقِسمٌ يكثُرُ فيه حَذْفُها، وهو (لَعَلَّ)، والباقي مخيَّرٌ فيه، يعني: يتساوى الأمران: الإثباتُ والحذفُ.

قوله: «اضْطِرَارًا»: مفعولٌ لأجلِه.

قوله: «مِنِّي وَعَنِّي»: مفعولُ (خَفَّفَ) باعتبار اللفظ، وإلَّا فالأصلُ أنَّ العاملَ لا يَتَسَلَّطُ على الحرفِ، لكن هذا باعتبار اللفظ، يعني: اضطرارًا خَفَّفَ هذا اللفظَ، لكن مَن الذي خَفَّفَ (مِنِّي)، و(عَنِّي)؟ قال: (بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا)، أي: بعضُ مَنْ مَضَى، يعني: أنَّ العربَ يُخفِّفون (مِنِّي)، و(عَنِّي)، فيقولون: (مِنِي)، و(عَنِي) ولكن متى؟ نقولُ: في حال الضرورة فقط.

فإن قال قائلٌ: وما الضرورةُ في الكلامِ؟

قلنا: الضرورةُ في الكلامِ هي الشِّعْرُ، لأنَّ الشَّاعرَ يُضطر إليها، ومن ذلك قولُ القائلِ:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ[١] وَلَا قَيْسُ مِنِي[٢]

ولو قال:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ، وَلَا قَيْسُ مِنِّي

لو قال ذلك لطال البيتُ، والعربُ يريدون أن يكونَ للنَّظمِ قافيةٌ مُعيَّنةٌ، ووزنٌ معيَّنٌ لِيَصِحَّ، وبه نَعرِفُ أنَّ الشِّعرَ الحديثَ الذي يُسَمَّى الشِّعرَ المُرْسَل -وهو المُرْسَل المُهْمَل المتعب- ليس بشعرٍ في الحقيقة.

وقد رأيتُ بعضَ القصائدِ يكون فيها الشَّطرُ على كلمتين، ويأتي شطرٌ ثانٍ في عشر كلمات، ويكونُ البيتُ على قافيةٍ، والبيتُ الآخر على قافيةٍ أخرى، وكأنَّه يُشْبِهُ كلامَ العجائزِ عندنا! ومع ذلك يقولون: هذا الشِّعرُ هو الموافقُ لذوقِ العصر!! ولكن يُقَالُ: مَن لم يَسْتَطِعِ الصُّعودَ هَتَفَ بسبِّ الجَبَل! وعندنا مَثَلٌ، يقولون: إنَّ الثَّعلبَ -وكُنْيَتُه أبو الحُصَيْنِ- حاول أن يَقْطِفَ عُنْقُودًا مِن شجرة عِنَب، فلمَّا لم يَقْدِر تَفَلَ عليها، وقال: حَامِضةٌ، لأنَّه عَجَزَ عنها، فهؤلاءِ الَّذين أحدثوا هذا الشِّعرَ الغريبَ نقول: لـمَّا عَجَزوا عن الشِّعر الحقيقيِّ الذي يأخُذُ بالشُّعور وباللُّبِّ جاؤوا بهذا الشِّعر المُرْسَلِ المُهْمَلِ.

***

(١) (قَيْس) هنا غيرُ منصرفٍ للعلميَّةِ والتَّأنيثِ على إرادةِ القبيلة، ويجوزُ أن يكونَ مصروفًا على إرادةِ أبي القبيلة.

(٢) هذا البيت من الشَّواهد التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو بلا نسبة في كثيرٍ من المصادر، ذكره ابن عقيل في شرحه (١/ ١١٤) وغيره.

٧١- وَفِي (لَـــدُنِّي): (لَـــدُنِي) قَـــلَّ، وَفِي
(قَدْنِي) وَ(قَطْنِي)، الـحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

الشَّـــرحُ

قوله: «لَدُنِّي»: أصلُها: (لَدَى)، يُقَالُ فيها: (لَدَى)، ويُقَالُ فيها: (لَدُن)، قال اللهُ تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١]، فإذا اتَّصلت بها ياءُ المتكلِّم يقالُ: (لَدُنِّي) بإثبات نون الوقاية، ويُقَالُ: (لَدُنِي)، لكن هذا قليلٌ، إلَّا أنَّه واردٌ عن العَرَبِ.

قوله: «قَدْنِي»: أي: حَسْبِي.

«وَقَطْنِي»: أي: حَسْبي.

و«الحَذْفُ أَيْضًا قد يَفْيِ»: أي: قد يكونُ جائزًا، وهو قليلٌ.

وبهذا عرفنا أنَّ نونَ الوقايةِ مع الكلماتِ تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسام:

أوَّلًا: مع الأفعالِ، فالـحُكْمُ الوجوبُ، لقوله: (**وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ**)، ويُسْتَثْنَى من هذا (لَيْسَ)، فقد جاءت في النَّظْمِ بحذفِها.

ثانيًا: مع الحروف، أكثرُ الحروفِ يَمْتَنِعُ دخولُ نونِ الوقاية عليها، وبعضُها يدخلُ عليها بكثرةٍ، ويجوزُ الحذفُ، وبعضُها تُـحْذَفُ منها بكثرةٍ، ويجوزُ دخولُها، وبعضُها يُـخيَّرُ فيه، وهذا ظاهرٌ في (إِنَّ) وأخواتِها، وأمَّا (مِنْ)، و(عَنْ) فالأغلبُ ثُبوتُ نونِ الوقاية، ويجوزُ حذفُها، ولاسيَّما في الضرورة، كما قال ابنُ مالك: (**وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي**).

ثالثًا: مع الأسماء، وإن كان الأصلُ عدمَ الدخول، لكنَّ الاسمَ قد يُشْبِهُ الحرفَ من بعضِ الوجوه، فتدخل عليه نونُ الوقاية، مثل: (لَدُن)، و(قَطْ)، و(قَدْ)[١]، وإلَّا فالأصلُ عدمُ الدخول، فلا تقولُ: (هذا غُلَامُني)، بل تقولُ: (هذا غُلَامِي)، ولا تقولُ: (هذا بيتُني)، فهذا لا يصحُّ، بل تقولُ: (هذا بَيْتِي).

والحقيقةُ أنَّك إذا تَأَمَّلْتَ النُّونَ وجدتَها سهلةً تُسَهِّلُ الأمورَ، وسهلةً أيضًا من جهة أنَّه يكونُ لها محلٌّ وتؤخِّرها عن محلِّها -وهو ثبات لها- وترضى بذلك، ولا تمتنعُ خاصَّةً مع الأمثلةِ الخمسةِ، فتقول: (يُكْرِمُونَنِي)، وتقولُ: (يُكْرِمُونِي) وهذا يصحُّ، فتحذف إمَّا النَّون، أو نونَ الفعلِ على اختلافٍ فيها، لكن هي من أسهلِ الحروف وجودًا وعدمًا، إن دَعَوْتَها جاءتْ مسرعةً، وإن طردتها وَلَّتْ راضيةً، وهذا إذا وُصِفَ العبدُ به كان مِن فَضلِ الله عليه.

***

(١) (قَدْ)، و(قَطْ) هنا اسميَّتان، كما هو واضحٌ من تقسيم الشَّارح، رحمه الله تعالى.

العلمُ

العَلَمُ في المرتبةِ الثَّانيةِ بعدَ الضَّمائرِ، إلَّا عَلَمًا على مسمًّى واحدٍ، وهو (الله) -عزَّ وجلَّ- فهذا أَعْرَفُ المعارِفِ بالاتِّفاقِ، فهو أعرفُ حتَّى مِن الضَّمير، فإذا قلت: (اللهُ ربُّنا) فلا يمكنُ أبدًا أنْ يَتخيَّلَ الإنسانُ سوى الله -عزَّ وجلَّ-؛ ولهذا قالوا: إنَّ العَلَمَ الذي هو اسمُ (الله) -عزَّ وجلَّ- هو أعْرَفُ المعارف، وأمَّا عَلَمُ غيرِه فيأتي في المرتبةِ الثَّانيةِ، ولهذا أتى به المؤلِّفُ -رحمه الله- بعد ذِكرِ الضَّميرِ.

والأصلُ في العَلَمِ: الشيءُ الظاهرُ البيِّنُ، كالجبال مثلًا، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الشورى:٣٢] أي: كالجبال، وسُمِّي العَلَمُ عَلَمًا لأنَّ دلالتَه ظاهرةٌ على مسمَّاه، ولكنَّ معناه هنا غيرُ المعنى الذي جاءَ في اللغةِ العربيَّةِ، إلَّا أنَّه يوافقُه في أصلِ الاشتقاقِ والمعنى، ولذا قال المؤلِّف -رحمه الله-:

٧٢- اسْـمٌ يُعَـيِّنُ الـمُسَمَّى مُطْلَقَـا ... عَلَمُـهُ كَـ: (جَعْفَـرٍ، وَ(خِرْنِقَـا)

٧٣- وَ(قَـرَنٍ)، وَ(عَـدَنٍ)، وَ(لَاحِـقٍ)، ... وَ(شَذْقَمٍ)، وَ(هَيْلَـةٍ)، وَ(وَاشِـقِ)

الشَّـرحُ

قوله: «اسْمٌ»: مبتدأٌ.

و«يُعَيِّنُ المُسَمَّى»: صفته.

و«عَلَمُهُ»: أي: عَلَمُ الاسم، وهو خبرُ المبتدأ، فعَلَمُ الأسماءِ هو الاسمُ الذي يُعَيِّنُ مسمَّاه، لكن تعيينًا مطلقًا.

وخرج بقوله: (**يُعَيِّنُ المُسَمَّى**) النَّكرةُ، لأنَّها لا تعيِّنُ مُسَمَّاها، مثل: (**رجل**) في قولنا: (**قَامَ رجلٌ**)، فهذا لم يُعَيِّنْ شيئًا.

قوله: «**مُطْلَقَا**»: أي: بدون حاجةٍ إلى واسطةٍ، فالاسمُ الذي يعيِّنُ مسمَّاه مطلقًا هذا هو العَلَمُ.

وقوله: «**مُطْلَقَا**»: خرج به ما يُعَيِّن مُسَمَّاه بواسطةٍ، كاسمِ الإشارة مثلًا، فإنَّه يُعَيِّنُ مسمَّاه بواسطةِ الإشارةِ، لأنِّي إذا قلتُ: (**هذا مُحَمَّدٌ**) فالأصلُ أن أقولَ: (**هَذَا**)، وأُشِيرُ إليهِ، ولهذا قيلَ: اسمُ إشارةٍ، وخرج به الاسمُ الموصولُ، لأنَّه يُعَيِّنُ مُسَمَّاه بالصِّلةِ، فلو قلت: (**جَاءَ الذي**)، وسَكَتَّ، لم تعرف مَن (**الذي**)؟ فإذا قلت: (**الذي قَامَ**)، فقد تعيَّن الآن ولكنَّه بِصِلَتِه، وكذلك خرج المضافُ إلى المعرفةِ، فهذا يُعَيِّنُ مدلولَه بواسطةِ الإضافةِ، وكذلك خرج الضَّميرُ، فهذا يُعَيِّنُ مدلولَه بواسطة الغَيْبَة، أو الحضور، وكذلك بقيَّةُ المعارفِ، والمهمُّ أنَّ الذي يُعَيِّن المسمَّى مطلقًا هو العَلَم.

قوله: «**كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا وَقَرَنٍ... وَوَاشِقِ**»: أَكْثَرَ المؤلِّفُ -رحمه الله- من الأمثلة، ولا داعيَ لها، فلو أتى بمثالٍ، أو مثالَيْن لكفى، لكن الإنسان أحيانًا تكون له انطلاقةٌ في بعض الأمور.

قوله: «**جَعْفَرٍ**»: اسمُ رجلٍ.

قوله: «خِرْنِق»: اسمُ امرأةٍ، لكنَّه غيرُ مألوفٍ عندنا، ولا معروف، وما سَمِعْتُ بامرأةٍ تُسَمَّى خِرْنِقا.

قوله: «قَرَنٍ»: اسمُ قبيلةٍ ينتسبُ إليها أُوَيْسٌ القَرَنِيُّ الذي أَخْبَرَ عنه النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-(١).

قوله: «وَعَدَنٍ»: اسمُ بلدٍ معروف.

قوله: «وَلَاحِقٍ»: اسمُ فرسٍ، وهل يعني هذا أنَّ كُلَّ فرسٍ يَسْبِقُ نقولُ له: (لَاحِقٌ)؟

الجواب: لا، بل هو مسمَّى معيَّن، كالعضباء والقصواء لناقَتَيْ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: «وَشَذْقَمٍ»: اسمُ جملٍ لرجلٍ إذا ناداه فقال: (شَذْقَم) رَغَا، أو جاءَ.

قوله: «وَهَيْلَةٍ»: وهو عندنا اسمُ امرأةٍ، لأَنَّنا نُسَمِّي باسم (هَيْلَة)، لكنَّه هنا اسمٌ لشاةٍ.

قوله: «وَاشِقٍ»: اسمُ كلبٍ.

ومن ذلك أيضًا: (صَخْرٌ): عَلَمٌ على أخي الخنساء (صَخْر)، تقولُ الخنساءُ:

وَإِنَّ صَخْـرًا لَتَـأْتَمُّ الـهُـدَاةُ بِــهِ ... كَأَنَّــهُ عَــلَمٌ فِــي رَأْسِـهِ نَـارُ(٢)

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أويس القرني، رقم (٢٥٤٢)، ونصُّه: «إِنَّ رَجُلًا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ، لَا يَدَعُ بِالْيَمَنِ غَيْرَ أُمٍّ لَهُ، قَدْ كَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَدَعَا اللهَ فَأَذْهَبَهُ عَنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ الدِّينَارِ، أَوِ الدِّرْهَمِ، فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ».

(٢) البيت في ديوان الخنساء (ص: ٤٩).

والمهمُّ أنَّ هذه أمثلةٌ مَثَّل بها المؤلِّفُ لأشياءَ مألوفةٍ، إمَّا مِن بني آدمَ، أو مِن قُرى بني آدمَ، أو ممَّا يطوف على بني آدمَ، ولكن مع ذلك رُبَّما تُوضَعُ أعلامٌ لأشياءَ غيرِ مألوفةٍ، كما سيأتي في آخر الباب، إن شاء اللهُ تعالى.

* * *

٧٤- وَاسْمًا أَتَى، وَكُنْيَةً، وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

الشَّرحُ

قوله: «اسْمًا»: حالٌ مقدَّمةٌ، يعني: وأتى العَلَمُ اسمًا.

«وَكُنْيَةً»: معطوفةٌ على (اسْمًا)، يعني: وأتى كُنْيَةً.

و«لَقَبًا»: معطوفٌ على (اسْمًا) أي: وأتى لقبًا.

بَيَّنَ المؤلِّفُ بهذا الشَّطر مِن هذه الأُرجوزة أنَّ العَلَمَ يَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: اسمٍ، وكُنْيَةٍ، ولقبٍ.

فالاسم: ما جُعِل علامةً على المُسَمَّى، بدون إشعارٍ بمدحٍ، أو ذمٍّ، مثل: (**زيد، وبكر، وخالد**)، وغالبُ الأعلامِ أسماءٌ.

واللقب: ما جُعِل عَلَمًا مُشْعِرًا بِمَدْحٍ، أو ذمٍّ، مثل: (**قُفَّة**): اسم رجل، فهذا مُشْعِرٌ بذمٍّ، فهو لقبٌ، و(**زين العابدين**): لقبٌ، لأنَّه أشعَرَ بمَدْحٍ.

والكُنْيَة: ما صُدِّر بـ(أبٍ)، أو (أمٍّ) على المشهور، وقال بعضُهم: أو ابنٍ، أو ابنةٍ، أو أخٍ، أو أختٍ، أو عمٍّ، أو عمَّةٍ، أو خالٍ، أو خالةٍ، وهذا هو الصَّحيحُ، فكُلُّ ما صُدِّرَ بهذا فهو كُنْيَةٌ، مثل: (**أبي بكر**)، و(**أبي هريرة**)، و(**أُمِّ الفضل**) -لزوجةِ العبَّاس بن عبد المطَّلِبِ- و(**ابن عبَّاس**) -رضي اللهُ عن الجميع- فهذا يُسَمَّى كُنْيَةً.

وقد تكونُ الكُنْيَةُ كُنْيَةً ولَقَبًا إذا كُنِي بها يدلُّ على المدح، مثل: (**أبي الجود**)،

فهذا يكونُ كُنْيَةً باعتبار أنَّه صُدِّر بـ(أب)، ولَقَبًا باعتبار أنَّه يُشْعِرُ بمدحٍ، وإذا أَشْعَرَ بذمٍّ كذلك، نقولُ: يكونُ كُنْيَةً ولَقَبًا، مثل: (أبي لهبٍ)، فهذا لا شكَّ أنَّه يُشْعِرُ بذمٍّ، فيكون كُنْيَةً من وجهٍ، ولقبًا من وجهٍ آخرَ.

وهل يُمْكِنُ أن يَجْتَمِعَ الاسمُ واللقبُ في كلمةٍ واحدةٍ؟

الجواب: لا، يعني: لا تكونُ الكلمةُ اسمًا لَقَبًا في آنٍ واحدٍ، لأنَّ الاسمَ إذا أَشْعَرَ بِمَدْحٍ، أو ذمٍّ انتقل من الاسميَّةِ إلى اللَّقَب.

قوله: «وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا»: المُشارُ إليه بـ(ذَا) هو أقربُ شيءٍ، وهو اللقب، يعني: إذا اجتمعت هذه الثَّلاثةُ: الاسمُ والكُنْيةُ واللقبُ فأيُّها يُقَدَّمُ؟ المؤلِّفُ بَيَّنَ أنَّه يجبُ تأخيرُ اللقب عن أخويه: عن الاسمِ، وعن الكُنْيةِ، فتقول مثلًا: (**جاء محمَّدٌ زينُ العابدين**)، فتُقدِّم الاسمَ على اللقب، وهذا جائز وصحيحٌ، لكن لو قلت: (**جاء زينُ العابدينِ محمَّدٌ**)، فعلى كلام المؤلِّف لا يجوزُ، لأنَّه قال: (أَخِّرَنْ ذَا)، فجاء بِفِعْل أمر، والأمرُ ليس فيه استحبابٌ، بل كُلُّه للوجوبِ، ولكنَّهم اسْتَثْنَوْا مِن ذلك ما إذا كان الإنسانُ مشهورًا بلقبِهِ، فإنَّه يجوزُ تقديمُ اللقبِ، مثل: (**المسيحِ عيسى ابنِ مريم**)، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١٧١]، فهنا قُدِّمَ اللقبُ ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾ على الاسم ﴿عِيسَى﴾، لأنَّه كان مشهورًا به.

وإنَّما يجبُ تأخيرُ اللَّقَبِ عن الاسم، لأنَّ اللقبَ بِمَنْزِلَةِ الصِّفة، والصِّفةُ لا تكونُ إلَّا بعد معرفةِ الموصوف، وحينئذٍ يلزم تقديمُ الاسمِ لنأتيَ باللقب ليكونَ كالوصف له، ولهذا كان اللقبُ إذا كان المسمَّى مشهورًا به يجوزُ تقديمُه،

مثل: الإمام أحمد، والإمام الشَّافعي -رحمهما اللهُ- وما أَشْبَهَ ذلك، فنقول: (**قال الإمامُ أحمدُ**)، ولا نقولُ: (**قال أحمدُ الإمامُ**)، لأنَّ الأوَّلَ هو المألوفُ، لأنَّه اشتهر بهذا اللقب فَقُدِّم.

لكن لو قال قائلٌ: هل الإمامُ عَلَمٌ؟ أفلا يمكنُ أن نجعلَ الإمامَ صفةً؟

قلنا: بلى، لكن (**الإمام**) عند أصحابه إذا أُطْلِقَ فهو عَلَمٌ لإمامِهم، ولهذا في كتب الشَّافعيَّة إذا قالوا: (**قال الإمام**)، فهو (**الشَّافعيُّ**)، وفي الحنابلةِ (**أحمد**)، وفي الحنفيَّة (**أبو حَنِيفَة**)، وفي المالكيَّة (**مالك**)، رحمهم الله جميعًا.

وظاهرُ قولِ المؤلِّفِ رحمه الله: (**وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا**) أنَّه يجبُ التَّرتيبُ بين الكُنْيَةِ واللقبِ، فتؤخِّر اللقبَ، فلا يجوزُ على كلام المؤلِّف أن تقولَ: (**قال الصِّدِّيقُ أبو بكرٍ**)، بل يجبُ أن تقولَ: (**قال أبو بكرٍ الصِّدِّيق**)، ولكن في هذا نظرٌ، والصَّحيحُ أنَّه لا ترتيبَ بين الكُنْيَةِ واللقبِ، لأنَّ الكُنْيَةَ تُشْبِهُ عطفَ البيان، فهي قريبةٌ مِن معنى الصِّفة، فيجوزُ أن يتقدَّمَ اللقبُ، ويجوزُ أن يتأخَّرَ.

إِذَنْ: قولُ المؤلِّف رحمه الله: (**إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا**)، ليس على إطلاقه، هكذا قال الشُّرَّاح، ولكن قد نقولُ: إنَّ هذا رأيٌ للمؤلِّف، وأنَّه يَرَى أنَّ اللقبَ يجبُ أن يكونَ مؤخَّرًا بكُلِّ حالٍ.

وعلى ترتيب المؤلِّفِ نَبْدَأُ أوَّلًا بالاسم، ثُمَّ الكُنْيَة، ثُمَّ اللقب، فنقول: (**قال عبدُ الله أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ**) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولكن الواقع أنَّ أبا بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد اشتُهر بالصِّدِّيق، فبناءً على الاستثناء الذي ذَكَرْنَا، يجوزُ أن نقولَ: (**قال الصِّدِّيقُ أبو بكرٍ عبدُ الله**)، أو (**عبدُ الله أبو بكرٍ**)، لأنَّه مُشْتَهِرٌ به.

كذلك الفاروقُ عمرُ بن الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نقولُ: **(قال عمرُ بنُ الخطَّاب الفاروق)**، وإذا اشتُهر به قلنا: **(قال الفاروقُ عمرُ بنُ الخطَّاب)**، وهذا هو الذي عليه العملُ، فكُلُّ الذين يذكرون أبَا بكرٍ أو عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا يقولون: **(قال الصِّدِّيقُ أبو بكر)**، و**(قال الفاروقُ عمرُ بنُ الخطَّاب)**.

* * *

٧٥- وَإِنْ يَكُونَــا مُفْــرَدَيْنِ فَأَضِــفْ حَــتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِــعِ الَّــذِي رَدِفْ

الشَّــرحُ

قوله: «وإِنْ يَكُونَا»: الضَّميرُ يعودُ على الاسمِ واللَّقَبِ، وإنَّما حملنا ذلك على الاسم واللقب، لأنَّ الكُنْيَةَ لا بُدَّ أن تكونَ مضافةً، ولا تأتي مفردةً، لأنَّها تُصَدَّرُ بـ(أبٍ)، أو(أمٍّ)، أو(ابنٍ)، أو(عمٍّ)، أو(خالٍ)، وما أشبه ذلك.

قوله: «مُفْرَدَيْنِ»: المفردُ هنا ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا به، أي: ما ليس بمُركَّبٍ، وليس المرادُ بالمفرَدِ ما يُقَابِلُ المثنَّى والجمع، وما أُلْحِقَ بهما، لأنَّ المثنَّى والجَمعَ لا يكونُ عَلَمًا، وإذا قُدِّر أنَّه جُعِلَ عَلَمًا صار مُلْحَقًا بالجمعِ، وصار له حُكمُ المفردِ مِن حيثُ الأحكامُ، وحكمُ الجمعِ مِن حيثُ الإعرابُ.

قوله: «وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا»: يعني: إذا كان الاسمُ واللقبُ مُفْرَدَيْن فوجب أن يُضْافَ الأوَّلُ إلى الثَّاني[1]، مثاله: (جاء عليُّ قُفَّةَ)، فـ(عليّ): اسمٌ، و(قُفَّة): لقبٌ، و(عليّ) مفردٌ، و(قُفَّة): مفردٌ، إِذَنْ يجبُ -على كلام المؤلِّف- أن أقولَ: (جاء عليُّ قُفَّةَ) بإضافة الأوَّل إلى الثَّاني، لكنَّ الصحيحَ خلافُ ذلك، وأنَّ الإضافةَ هنا جائزةٌ وليست بواجبةٍ، بل وسيأتينا في بابِ الإِضافَةِ أنَّه لَا يُضَافُ اسمٌ لما به اتَّحد معنًى، ولذا قال -رحمه اللهُ- كما سيأتي:

وَلَا يُضَافُ اسْـمٌ لِـمَا بِـهِ اتَّـحَدْ مَعْنًــى، وَأَوِّلْ مُوهِمًــا إِذَا وَرَدْ

---

(١) القولُ بالإضافةِ مشروطٌ بما إذا لم يُوجَدْ مانعٌ، كوجود (أل) في العَلَمِ الأوَّل منهما نحو: (الحارث كرز)، أو يكون اللقبُ في الأصل وصفًا مقرونًا بـ(أل) نحو: (هارون الرَّشيد).

فهنا لا نُوجِبُ أن يُضَافَ الأوَّلُ إلى الثَّاني، بل أعلى ما نقولُ: إنَّه يجوزُ إضافةُ الأوَّلِ إلى الثَّاني، وذلك لأنَّ الإضافةَ تقتضي شيئَيْن: أحدهما: مضافٌ، والثَّاني: مضافٌ إليه، والأصلُ فيهما التَّغايُرُ، فلا يُضَافُ الشيءُ إلى نفسِه، لكن إذا أضفنا وقلنا: (**جاء عليُّ قُفَّة**) فكيف صحَّ ذلك؟

الجواب: يقولون: هذا على تأويلٍ، فَيُؤَوَّلُ الاسمُ الأوَّلُ بمعنى (**مُسَمّى**)، والثَّاني بمعنى (**الاسم**)، ويكونُ التَّقديرُ على هذا: (**جاء مُسَمَّى هذا الاسم**) حتَّى يستقيمَ المعنى، إِذَنْ إذا أضفنا لا بُدَّ من هذا التَّقدير.

قوله: «**وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ**»: يعني: وإلَّا يكونا مُفْرَدَيْنِ فأتبع الَّذي تأخَّر لِما قبله.

وقوله: «**أَتْبِع**»: فعلُ أمرٍ يقتضي الإلزامَ، أي: أتبع الثَّانيَ الأوَّلَ، يعني: اجْعَلْهُ تابعًا له، ولم يَذْكُرْ نوعَ التَّابعِ، ولكنَّه يُعْرَبُ عطفَ بيانٍ ممَّا قبله، أو بدلًا منه.

وقوله: «**وَإِلَّا**»: يشملُ ثلاثَ صورٍ، وهي:

الأُولَى: أن يكونَ الأوَّلُ مُفْرَدًا والثَّاني مركَّبًا.

الثَّانية: أن يكون الأوَّلُ مركَّبًا والثَّاني مفردًا، يعني: عكس الصورة الأولى.

الثَّالثة: أن يكونا مركَّبَيْن.

فإن كانا مُرَكَّبَيْن، أو كان الأوَّلُ مُرَكَّبًا والثَّاني مفردًا، فالقطعُ والإتباعُ -كما قال المؤلِّف- واجبٌ، لأنَّه يَتَعَذَّرُ إضافةُ الأوَّل إلى الثَّاني حينئذٍ، إذْ إنَّه لا يُمْكِنُ أن يُضَافَ الشيءُ مرَّتَيْن، وأمَّا إذا كان الأوَّلُ مفردًا والثَّاني مُرَكَّبًا،

فالصَّحيحُ جوازُ الإضافة[1]، لأنَّه في هذه الصورة لا مانعَ من إضافةِ الأوَّل إلى الثَّاني، مِثله مِثل الـمُفْرَدَيْن، ويجوزُ كذلك الإتباع، أي: إتباع الثَّاني للأوَّل.

وعلى هذا: فالقياسُ أنَّه يجوزُ أن تقولَ: (**جاء عليٌّ زينِ العابدين**)، ويكون التَّقديرُ: (**جاء مُسَمَّى هذا اللقب**)، وذلك لأنَّ إضافةَ الأوَّلِ إذا كان مفردًا إلى الثَّاني جائزةٌ، ليس فيها محظورٌ، أمَّا لو قلتَ: (**جاء عبدُ الله زينُ العابدين**) فإنَّ الإضافةَ تتعذَّر ويتعيَّنُ الإتباعُ، لأنَّ كُلًّا منهما مركَّبٌ، ولو قلتَ: (**جاء عبدُ الله قُفَّةُ**)، فالإتباع أيضًا، لأنَّ الأوَّلَ تعذَّرَت إضافتُه إلى الثَّاني.

فصارت الصورُ أربعًا:

الأولى: أن يكونا مفردَيْن.

الثَّانية: أن يكونَ الأوَّلُ مفردًا والثَّاني مركَّبًا.

الثَّالثة: أن يكونا مركَّبَيْن.

الرَّابعة: أن يكونَ الأوَّلُ مركَّبًا والثَّاني مفردًا.

فإذا كانا مفردَيْن، أو كان الأوَّلُ مفردًا والثَّاني مركَّبًا فإنَّه يجوزُ الوجهان: الإتباعُ والإضافةُ، وإذا كان الأوَّلُ مركَّبًا والثَّاني مفردًا، أو كانا مركَّبَيْن فهنا يتعيَّنُ الإتباعُ لتعذُّر الإضافة.

***

---

(١) انظر حاشية الخضري: (١/ ١٣٥).

٧٦- وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ: (فَضْلٍ) وَ(أَسَدْ)　　　وَذُو ارْتِجَالٍ، كَـ: (سُعَادَ)، وَ(أُدَدْ)

الشَّــرحُ

قوله: «وَمِنْهُ»: أي: من العَلَم، وهو خبرٌ مُقدَّمٌ.

وقوله: «مَنْقُولٌ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

قوله: «وَذُو ارْتِجَالٍ»: يعني: ومنه ذو ارتجالٍ، فالواوُ حرفُ عطفٍ.

و«ذُو»: يَتَعَيَّنُ أن تكونَ مبتدأً خبرُه محذوفٌ، لأنَّه قَسيمٌ للأوَّل، فإذا كان قسيمًا له فإنَّه لا يَصِحُّ عطفُه عليه، لأنَّه لو صحَّ عطفُه عليه لكان قرينًا له، وله مثالٌ في القرآنِ، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود:١٠٥]، إذ لا يجوزُ أن تجعلَ ﴿سَعِيدٌ﴾ معطوفةً على ﴿شَقِيٌّ﴾، لأنَّ الشَّقِيَّ يقابلُ السَّعيدَ، بل نقولُ: ﴿سَعِيدٌ﴾: مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، والتَّقدير: (**وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ**)، هكذا يقتضي التَّقسيمُ، والمعنى: ومنه ذو ارتجالٍ، والعطفُ هنا عطفُ جملةٍ على جملةٍ.

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- هنا أنَّ العَلَمَ ينقسمُ إلى قسمَيْن:

القسم الأوَّل: **العَلَمُ المنقولُ**؛ وهو الذي أشار إليه بقوله: (**وَمِنْهُ مَنْقُولٌ**) أي: منقولٌ من شيءٍ سابقٍ كـ(**فَضْلٍ**)، وأصلُ (**فَضْل**) مصدرُ (**فَضَل يَفْضُل فَضْلًا**) مثل: الفَضْل بنِ العبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فهو منقولٌ مِن المصدر، و(**أَسَد**): منقولٌ من اسمِ جنسٍ، وهو الحيوان المفترس المعروف، هذا هو الأصلُ، ويُسَمَّى به البشر، فيُقَالُ: (**أَسَدُ بنُ عبد الله**).

وكذلك أيضًا من المنقول: ما نُقِلَ عن اسم المفعول، مثل: (**مَنْصُور، ومَسْعُود**)، وما نُقِلَ عن اسم الفاعلِ مثل: (**صَالِح وحَامِد**)، وما نُقِلَ عن صيغة المبالغة مثل: (**حَمَّاد وعَبَّاس**).

ولو سَمَّيْنَا شخصًا بـ(**حَجَر**) لكان منقولًا من اسم جنسٍ، وكذلك (**صَخْر**) مثل: (**أبي سُفْيانَ صَخْرِ بنِ حَرْبٍ**) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو منقولٌ أيضًا.

القِسم الثَّاني: العَلَمُ المُرْتَجَلُ؛ وهو الذي أشار إليه بقوله: (**وَذُو ارْتِجَالٍ**)، ومعنى مُرْتَجَل يعني: هو الذي لم يُسَمَّ به شيءٌ قبله، فهو غيرُ منقولٍ، كـ(**سُعَاد**): اسمُ امرأةٍ، و(**أُدَد**): اسمُ رجلٍ معروف، ويصحُّ أن يكونَ اسمَ امرأةٍ.

وأمَّا (**عبد الله**) وإن كان مركَّبًا من (**عبد**) وهو منقولٌ من اسم جنسٍ، ومن لفظ الجلالة (**الله**)، وهو عَلَمٌ سابقٌ، إلَّا أنَّ هذا القولَ لا يصحُّ، لأنَّ الاسمَ للجميع، فيكون هذا وأمثالُه من باب المُرْتَجَل.

***

٧٧- وَجُمْلَــةٌ، وَمَــا بِمَــزْجٍ رُكِّبَــا ذَا إِنْ بِغَـيْرِ (وَيْـهِ) تَـمَّ أُعْرِبَـا

الشَّــرحُ

قوله: «وَجُمْلَةٌ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(جُمْلَةٌ): مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: (وَمِنْهُ جُمْلَةٌ)، والمقصودُ أنَّ من الأعلامِ ما يكونُ جملةً[1].

وهل العَلَمُ الذي يكونُ جملةً يُعْتَبَرُ منقولًا؟ نقولُ: نعم، منقولٌ مِن جملةٍ، والجملةُ قد تكونُ جملةً فعليَّةً، وقد تكونُ جملةً اسميَّةً، فمن الفعليَّةِ قولُهم: (شَابَ قَرْنَاهَا)، علمٌ على امرأة، ومنه أيضًا (تَأَبَّطَ شرًّا)، اسمُ رجلٍ، فنقول: (قَامَ تَأَبَّطَ شَرًّا)، (وضَرَبْتُ تَأَبَّطَ شَرًّا)، و(مَرَرْتُ بِتَأَبَّطَ شَرًّا).

قيل: ومنه (شَمَّر): اسمُ قبيلةٍ، وأصلُ (شَمَّر) فعلٌ ماضٍ، وخالف بعضُهم فقال: (شَمَّر) ليس من باب المركَّب بجُملة، لأنَّه لم يُذْكَر فيها المُسْنَدُ إليه، وهو الفاعلُ، فلا يكونُ مركَّبًا، وإنَّما المركَّبُ ما وُجِدَ فيه المُسْنَدُ والمُسْنَدُ إليه.

والمركَّب من جملةٍ اسميَّةٍ كما لو سمَّيتَ شخصًا فقلت: (الثَّغْرُ بَاسِمٌ)، تقولُ: (جَاءَ الثَّغْرُ بَاسِمٌ، وضَرَبْتُ الثَّغْرُ بَاسِمٌ، وَمَرَرْتُ بالثَّغْرُ بَاسِمٌ).

والمركَّبُ مِن جملةٍ يبقى مَحْكِيًّا بالجملة، يعني: تبقى الجملةُ على ما هي عليه، ويُقَدَّرُ الإعرابُ تقديرًا على آخرِها، فإذا قلتَ: (جَاءَ شَابَ قَرْنَاهَا)، فـ: (جَاءَ): فعلٌ ماضٍ، و(شَابَ قَرْنَاهَا): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ

---

(١) المراد بقوله: (جُمْلَةٌ) ما رُكِّب تركيبًا إسناديًّا، وسيأتي في كلام الشَّارح -رحمه الله-.

على آخرِه، منع من ظهورِها الحكايةُ، لأنَّنا نحكي الجملةَ كما هي.

وكذلك (**ضَرَبْتُ الثَّغْرُ بَاسِمٌ**)، نقولُ في إعرابِه: (**ضَرَبْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**الثَّغْرُ بَاسِمٌ**): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع من ظهورِها الحكايةُ.

كذلك (**مَرَرْتُ بِتَأَبَّطَ شَرًّا**)، نقولُ في إعرابه: (**مَرَرْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**الباء**): حرفُ جرٍّ، و(**تَأَبَّطَ شَرًّا**): اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع من ظهورِها الحكايةُ، وهلمَّ جرًّا.

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: (**مِنْهُ مَا رُكِّبَ بِمَزْجٍ**) يعني: والذي رُكِّب بمزجٍ، أي: بِخَلْط، بحيث تُخْلَطُ الكلمتان حتَّى تكونا كلمةً واحدةً، والمقصود ما رُكِّب تركيبًا مَزْجيًّا.

ومثالُ ما رُكِّب تركيبًا مزجيًّا قولُهم: (**بَعْلَبَكَّ**): اسمُ مكانٍ، و(**حَضْرَمَوْت**): اسمُ مكانٍ أيضًا، و(**مَعْدِيكَرِب**): اسمُ رجلٍ، وهذا المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا يُعْرَبُ بالحركات على آخرِه، لكنَّه يُعْرَبُ إعرابَ ما لا ينصرفُ، فتقول مثلًا: (**هذه بَعْلَبَكُّ**)، و(**سَكَنْتُ بَعْلَبَكَّ**)، و(**مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ**).

وتقولُ في إعراب: (**هذه بَعْلَبَكُّ**)، (**هذه**): مبتدأٌ، و(**بَعْلَبَكُّ**): خبرُ المبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، وفي (**سَكَنْتُ بَعْلَبَكَّ**): (**بَعْلَبَكَّ**): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ، وفي (**مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ**): (**بَعْلَبَكَّ**): مجرورٌ بالباء، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ، لأنَّه اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له من الصَّرفِ التَّركيبُ المزجيُّ.

إِذَنْ: المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا، يُعْرَبُ إعرابَ الاسم الذي لا ينصرفُ، فيُعْرَبُ بحركاتٍ على آخرِه، إلَّا أنَّه يُجَرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ.

قوله: «ذا»: الإشارةُ تعودُ إلى أقربِ مذكورٍ، وهو المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا، ومحلُّها من الإعرابِ مبتدأٌ.

و«إِنْ»: شرطيَّةٌ، وفعلُ الشَّرطِ (تَمَّ).

و«بِغَيْرِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(تَمَّ).

و«وَيْهِ»: مضافٌ إليه.

و«أُعْرِبَا»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُه، وهو جوابُ الشَّرطِ الذي هو (إِنْ)، والتَّقديرُ: (ذَا إِنْ تَمَّ بِغَيْرِ وَيْهِ أُعْرِبَا).

وقوله: «ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا»: يعني: وإِنْ خُتِمَ المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا بـ(وَيْهِ) بُنِيَ، وعَرَفنا هذا مِن حُكْمِه عليه، لأنَّه إذا خُتِمَ بغير (وَيْهِ) أُعْرِبَ، فمفهومه وَإِنْ خُتِمَ بـ(وَيْهِ) بُنِيَ، لأنَّ المفهومَ يَثْبُتُ له نقيضُ الحُكْمِ المنطوق، فإن تمَّ بـ(وَيْه) فإنَّ المشهورَ عند النَّحْوِيِّينَ -وإن كان في المسألةِ خلافٌ- أن يكونَ مبنيًّا على الكسر، لأنَّ أصلَ (وَيْهِ): اسمُ فعلٍ، وأسماءُ الأفعالِ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ، مثاله: (سِيبَوَيْهِ) ومعناه بالفارسيَّة: رائحة التُّفَّاح، وهو اسمٌ مركَّبٌ تركيبًا مزجيًّا مَبْنِيٌّ على الكسر، فتقول: (هذا سِيبَوَيْهِ، وأَكْرَمْتُ سِيبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بسِيبَوَيْهِ)، فالأُولى مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ رفعٍ، والثَّانيةُ مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ نصبٍ، والثَّالثةُ مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ.

فالخلاصةُ: أنَّ الاسمَ إذا خُتِمَ بـ(وَيْه)، فإنَّه يكونُ مبنيًّا على الكسرِ كـ: (سِيبَوَيْهِ)، ومثله: (خَالَوَيْهِ) اسمُ رجلٍ مركَّبٌ مِن (خَالَ)، ومِن (وَيْهِ)، كذلك (نِفْطَوَيْهِ) مركبٌ من (نِفْطَ)، وَ(وَيْهِ)، وهو مِن علماء النَّحْو[1]، وقد هجاه بعضُهم فقال:

أُفٍّ عَـــلَى النَّحْـــوِ وَأَرْبَابِـــهِ ... مُــذْ صَــار مِــنْ أَرْبَابِــهِ نِفْطَوَيْــهْ
أَحْرَقَـــهُ اللهُ بِنِصْـــفِ اسْـــمِهِ ... وَصَـيَّرَ البَـاقِي صُرَاخًـا عَلَيْـهْ[2]

قوله: (نِصْفِ اسْمِهِ)، أي: (نِفْط)، وقوله: (البَاقِي)، أي: (وَيْهِ) يعني: يتوجَّع.

وخلاصةُ التَّقسيمات التي ذَكَرَها المؤلِّفُ -رحمه الله-:

أوَّلًا: قَسَّمَ العَلَمَ إلى مَنْقُولٍ ومُرْتَجَلٍ؛ والمنقولُ يكونُ مِن مصدرٍ، واسمِ جنسٍ، واسمِ مفعولٍ، واسمِ فاعلٍ، وصيغةِ مبالغةٍ، ومنه المنقولُ مِن الفعل، مثل: (شَمَّرَ)، و(يزيد).

والمُرْتَجَل هو الذي لم يُسَمَّ به قبل العَلَم، مثل: (سُعَاد)، و(أُدَد)، والظَّاهر أنَّ مِثلَه (زينب)، و(مريم)، وما أشبه ذلك.

ولا فائدةَ مِن حيثُ الإعرابُ بالنسبة للمنقول والمُرْتَجَل، وإنَّما الفائدةُ أن تعرفَ أنَّه منقولٌ ومُرْتَجَلٌ، لكن بالنسبة للمنقول إذا نُقِلَ مِن اسمِ فاعلٍ، فقد

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي العَتكيّ، أبو عبد الله، إمام في النحو، وكان فقيهًا، رأسًا في مذهب داود، وُلِد بواسط، ومات ببغداد، وكان يؤيد مذهب سيبويه في النحو فلقبوه (نفطويه)، توفي سنة (٣٢٣هـ)، انظر الأعلام للزركلي (١/ ٦١).

(٢) هذان البيتان لابن دريد الأزدي صاحب الجمهرة مع بيتين آخرين في ملحق ديوانه (ص:١٤٠).

يكونُ فيه فائدةٌ بالنسبة لأسماء الله تعالى وأسماءِ الرَّسولِ ﷺ، وهو أَنَّه دالٌّ على المعنى الذي اشتُقَّ منه.

ثانيًا: قَسَّمه إلى جملةٍ، وإلى مُرَكَّب؛ وإنْ شِئْتَ فَقُلْ: إلى مُرَكَّبٍ تركيبَ جملةٍ، ومُرَكَّبٍ تركيبَ مزجٍ، والأوَّلُ يُسَمَّى تركيبَ الإسناد، والثَّاني يُسَمَّى تركيبَ المَزْج، والمركَّبُ مِن جملةٍ يكونُ مِن جملةٍ اسميَّةٍ، ويكونُ مِن جملةٍ فِعليَّةٍ، وكيفيَّةُ إعرابِها أن تُبْقِيَ الجملةَ على ما هي عليه مَحْكِيَّةً، وتُقَدِّرَ علاماتِ الإعرابِ عليها تقديرًا، وتقول: مَنَعَ مِن ظُهُورِها الحكايةُ.

أَمَّا التَّركيبُ المَزْجِيُّ فذكر أَنَّه يَنْقَسِمُ إلى قِسمين:

- الأوَّل: ما خُتِمَ بـ(وَيْه).
- الثَّاني: ما لم يُخْتَمْ بها.

فما خُتِمَ بـ(وَيْهِ) فهو مَبْنِيٌّ على الكسرِ في جميع الحالات، وما لم يُخْتَمْ بها فهو مُعْرَبٌ، إِلَّا أَنَّه يُجَرُّ بالفتحةِ نِيابةً عن الكسرةِ، لأَنَّه اسمٌ لا ينصرفُ.

* * *

٧٨- وَشَـاعَ فِي الْأَعْـلَامِ ذُو الْإِضَـافَهْ كَـ: (عَبْدِ شَمْسٍ)، وَ(أَبِي قُحَافَهْ)

الشَّـرحُ

قوله: «شَاعَ»: بمعنى كَثُرَ.

وقوله: «الْأَعْلَامِ»: جمع عَلَمٍ.

وقوله: «ذُو الإضافة»: أي: صاحب الإضافة، وهو المركَّبُ الإضافيُّ، كَـ: (عَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ).

وهذا الذي قاله المؤلِّفُ -رحمه الله- واضحٌ لا يحتاجُ إلى بيانٍ، فـ(**عبدُ الله، وعبدُ الرحمنِ، وعبدُ شمسٍ، وأبو قحافة**)، وما أشبه ذلك كثيرٌ، ولكنَّه أراد من هذين المثالَيْن أنْ يُبيِّنَ أنَّ العَلَمَ ذا الإضافةِ يكونُ إعرابُه على الجزءِ الأوَّلِ بِحَسَبِ العواملِ، وجُزؤه الثَّاني يُعْرَبُ مجرورًا بالإضافةِ، هذا مرادُ المؤلِّف -رحمه الله-.

وقوله: «كَعَبْدِ شَمْسٍ»: هو ابنُ منافٍ، لأنَّ مَنافًا له أربعةُ أولادٍ: هاشم، والمطَّلِب، ونَوْفَل، وعبد شمس، هؤلاء الأربعةُ إخوةٌ، لكنَّ بني هاشمٍ، وبني المطَّلب متناصرون فيما بينهم، ولهذا انضمَّ بنو المطَّلب إلى بني هاشم حين حَاصَرَتْ قُرَيْشٌ بني هاشم في الشِّعْبِ حين دعوة الرسول -عليه الصَّلاة والسَّلام-.

وفي ذلك يقول أبو طالبٍ في لامِيَّتِه المشهورة التي قال عنها ابنُ كثيرٍ -رحمه الله-: إنَّها أبلغُ من المعلَّقات السَّبع التي علَّقها العربُ في الكعبة، قال فيها:

جَزَى اللهُ عَنَّا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَـوْفَلًا عُقُوبَـةَ شَرٍّ عَـاجِلًا غَـيْرَ آجِـلِ[(١)]

لأنَّهم بنو عمِّهم، ومع ذلك صاروا مع قريشٍ عليهم.

لكن لو قال قائلٌ: هل يجوزُ أن نَنْسُبَ إلى عبدِ شمسٍ مَنْ كان مِنْ ذُرِّيَّتِه بهذا التَّركيب فنقول: فلانٌ من بني عبد شمسٍ، أو لا يجوز؟

الجواب: يجوزُ، لأنَّ هذا من باب الخبرِ، وليس من باب الإنشاء، وفرقٌ بين الخبرِ، وبين الإنشاءِ، لكن لو كان عبدُ شمسٍ أمامنا الآن لقلنا: غَيِّرِ الاسمَ، أما وقد مات فلا، لأنَّه لا يمكنُ التَّغييرُ، ولكن يجوزُ النَّسَبُ إليه، ولهذا كان الرسولُ -عليه الصَّلاة والسَّلام- يرتجزُ يومَ حُنَيْنٍ، ويقولُ:

أَنَـــا الـــنَّبِيُّ لَا كَــذِبْ أَنَــا ابْــنُ عَبْــدِ الْمُطَّلِــبْ[(٢)]

فينتسبُ إلى جدِّه مع أنَّه يُقَالُ عنه: عبد المطَّلب.

قوله: «وَأَبِي قُحَافَةَ»: هو والدُ أبي بكر الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهنا قال: **(كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ) لأنَّ المثالَ الأوَّلَ:** الجزء الأوَّل منه يُعْرَبُ بالحركات، والجزء الثَّاني منه مُعْرَبٌ منصرفٌ.

وأمَّا المثال الثَّاني: فالجزء الأوَّل منه يُعْرَبُ بالحروف، والجزء الثَّاني منه مُعْرَبٌ غيرُ منصرفٍ.

---

(١) انظر البيت في البداية والنهاية (٢/ ٢٥٤)، والسيرة الحلبيَّة (٢/ ٢٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦).

٧٩- وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاَجْنَـاسِ عَلَـمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمّ

٨٠- مِـنْ ذَاكَ: (أُمُّ عِـرْيَطٍ) لِلْعَقْـرَبِ، وَهَكَـــذَا (ثُعَالَـــةٌ) لِلثَّعْلَـــبِ

الشَّــرحُ

قوله: «وَضَعُوا»: الضَّميرُ يعودُ على العربِ، لأنَّهم هم أهلُ الكلام، وأهلُ الصِّياغةِ، وليس عائدًا على النُّحاة، لأنَّ النُّحاةَ غالبُهم مُوَلَّدون، لا يملكون أن يضعوا شيئًا في اللغة العربيَّة، والذي يَمْلِكُ ذلك هم العربُ.

و«عَلَمْ»: أصلُها: (عَلَمًا)، لكن حُذِفَت الألفُ، إمَّا على لُغة رَبِيعةَ الذين يقفون على المنصوب بدون ألفٍ، وإمَّا لضرورةِ الشِّعر.

وقوله: «وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ»: يعني: وضع العربُ لبعض الأجناسِ عَلَمًا، فالعَلَمُ الذي تكلَّمنا عليه أوَّلَ هذا الباب هو العَلَمُ الشَّخصيُّ، والذي يتكلَّمُ عليه المؤلِّفُ الآن هو العَلَمُ الجِنْسيُّ.

قوله: «كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمّ»: أي: كعَلَمِ الأشخاص في اللفظ، يعني: في الأحكام اللفظيَّة يُعْطَى حكمَ العَلَمِ الشَّخصيِّ، لكن في المعنى يَعُمُّ، لكن ما الأحكامُ اللفظيَّةُ التي تترتَّبُ على هذا؟

الجواب: كُلُّ ما يُؤَثِّرُ فيه العَلَمُ الشَّخصيُّ فهو يؤِّثرُ فيه العَلَمُ الجنسيُّ، من ذلك أنَّ مِن موانعِ الصَّرفِ العلميَّةَ والتَّأنيثَ اللفظيَّ، مثل: (قَتَادَة)، فإنَّه ممنوعٌ من الصَّرف للعلميَّة والتَّأنيث، فإذا جاءنا عَلَمُ جنسٍ فيه تاءُ التَّأنيث، فإنَّنا

نَمْنَعُه من الصَّرف، لأنَّ حُكْمَه اللفظيَّ كحُكْمِ عَلَمِ الشَّخصِ، وكذلك يَصِحُّ مجيءُ الحالِ منه[١]، أي: مِن عَلَم الجنس كما يصحُّ مِن عَلَمِ الشَّخص، كذلك يجوزُ الابتداءُ به[٢]، كما يجوزُ الابتداءُ بعَلَمِ الشَّخص، وما أشبه ذلك.

فجميعُ الأحكامِ اللفظيَّة التي تَثْبُتُ لِعَلَم الشَّخص تَثْبُتُ لِعَلَمِ الجنس، لكنَّه في المعنى ليس كعَلَم الشَّخصِ، لأنَّ عَلَمَ الشَّخصِ يُعَيِّنُ شخصًا بِعَيْنِه، أمَّا عَلَمُ الجنسِ فهو أعمُّ، ولهذا قال: (وهَوْ عَمّ).

و«عَمّ»: أصلُها: (أَعَمُّ) اسمُ تفضيلٍ، لكن حُذِفَتْ منها الهمزةُ للتَّخفيف كـ(خَيْر)، و(شَرّ)، أصلُها: (أَخْيرُ)، و(أشرُّ)، ويجوزُ أن تكونَ (عَمّ) هنا فعلًا ماضيًا، يعني: ليست اسمَ تفضيلٍ، أي: وهو عَمَّ الأفرادَ بخلاف العَلَمِ الشَّخصيِّ.

إِذَنْ: العَلَمُ الشَّخصيُّ له حكمان: لفظيٌّ ومعنويٌّ.

فاللفظيُّ: ما أشرنا إليه أوَّلًا مِن الأحكام المتعلِّقة باللفظ كعدمِ الانصراف[٣]، وجوازِ الابتداء به، ومجيءِ الحال منه، وما أشبه ذلك.

والمعنويُّ: أنَّه يَدُلُّ على شيءٍ معيَّنٍ، فهو (**اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَمُهُ**).

والعَلَمُ الجنسيُّ أيضًا له حُكْمان: حكمٌ لفظيٌّ كحُكْمِ عَلَمِ الشَّخص تمامًا، ومعنويٌّ: كالنَّكِرة، فهو في المعنى كالنَّكرة، لأنَّه يَعُمُّ جميعَ الأفرادِ، ولا يختصُّ بفردٍ واحدٍ.

---

(١) يعني: متأخِّرةً عنه، كقولك: (هذا أُسَامَةُ مُقْبلًا).
(٢) أي: بلا احتياج إلى مسوِّغ، تقولُ: (أُسَامَةُ مُقْبِلٌ).
(٣) وذلك إذا أُضيفَ سببٌ آخرُ مع العلميَّة.

قوله: «**مِنْ ذَاكَ**»: أي: من عَلَمِ الأجناس.

قوله: «**أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ**»: العقربُ معروفةٌ، وكلمةُ (**عَقْرَب**) اسمُ جنسٍ، لكن (**أُمُّ عِرِيَطٍ**) هذه عَلَمُ جنس، وليست اسمَ جنسٍ، فإذا قلت: (**لَدَغَتْنِي عَقْرَبٌ**)، فهذا اسمُ جنسٍ.

وإذا سألك سائلٌ: ما الذي أصابك؟

قلت: (**أَصَابَتْنِي أَمُّ عِرْيَطٍ**)، فهذا عَلَمُ جنسٍ.

لكن (**أُمُّ عِرْيَطٍ**) من أيِّ العقارب؟ تقولُ: هذا عَلَمٌ على الجنسِ عمومًا، يعني: كأَنَّنا تخيَّلنا أنَّ الجنسَ شيءٌ قائمٌ، ووضعنا له عَلَمًا هو (**أُمُّ عِرْيَط**)، لكن النَّكرة، أو اسم الجنس هو (**عَقْرَب**)، ولا نتخيَّلُ أنَّ هناك مجموعةً، أو الجنسَ كُلَّه سمَّيناه بهذا الاسم، فإذا قلنا: (**عَقْرَب**)، فيعني: واحدةً من العقاربِ، هذا هو الفرقُ بين عَلَمِ الجنس، وبين اسمِ الجنس.

قوله: «**وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ**»: الثَّعلبُ حيوانٌ معروفٌ بالمكْر والخِداع والرَّوَغَان، فإذا لَحِقْتَهُ وأَدْرَكْتَهُ انحرف بسرعةٍ، وإذا هو وراءك بمسافةٍ بعيدةٍ، فـ(**ثُعَالة**): عَلَمٌ على جنس الثَّعالب، كأنَّ هذا الجنسَ شيءٌ متشخِّصٌ وضعنا له عَلَمًا هو (**ثُعَالَة**)، وحينئذٍ تقولُ مثلًا: (**جاء ثُعَالةُ مقبلًا**)، بضمَّةٍ واحدةٍ فقط، ولا تقل: (**ثُعَالَةٌ**) بالتَّنوين، لأنَّ حكمَه حكمُ عَلَم الشَّخص، ففيه الآن عَلَمِيَّةٌ وتأنيثٌ، فيُمْنَعُ من الصَّرف كعَلَمِ الشَّخص، و(**مُقْبِلًا**): حالٌ، وصحَّت الحالُ مِن (**ثُعَالَة**)، لأنَّه مَعْرِفَةٌ، فكأنَّه عَلَمُ شخصٍ، ولا أقول: (**جاء ثَعْلَبُ مقبلًا**)، لأنَّ هذا خطأٌ، بل أقولُ: (**ثَعْلَبٌ**) بالتَّنوين، لأنَّه اسمُ جنسٍ، لا عَلَم جنسٍ،

ولا أقولُ: (**مقبلًا**)، بل أقول: (**مقبلٌ**)، لأنَّ (**ثَعْلَب**) ليس عَلَمًا، بل هو اسمُ جنسٍ، واسمُ الجنسِ حُكمُه حكمُ النَّكرةِ لفظًا ومعنًى.

وهل (**دجاجة**) عَلَمُ جنسٍ، أو أنَّها اسمُ جنسٍ؟

الجواب: هي اسمُ جنسٍ، ولهذا تقولُ: (**عندي دجاجةٌ كبيرةٌ**)، ولا تقولُ: (**عندي دجاجةُ كبيرة**)، واسمُ الجنسِ -كما سبق- حكمُه حكمُ النَّكرةِ لفظًا ومعنًى.

* * *

٨١- وَمِثْلُـــهُ: (بَـــرَّةُ) لِلْمَـــبَرَّهْ ... كَـذَا (فَجَـارِ) عَلَـمٌ لِلْفَجْـرَهْ

الشَّــرحُ

عَلَمُ الجنسِ السَّابِق عَلَمُ جنسٍ للمحسوس، كالحيوان مثلًا، وهذا الذي ذكره الأخير في قوله: (**وَمِثْلُهُ بَرَّةُ**) عَلَمُ جنسٍ للمعقول أي: (**للمعاني**)، و(**الـمَبَرَّةُ**) مصدرٌ ميميٌّ، وهي كلمةٌ مطلقةٌ نكرةٌ، لكن وضعوا لهذا المعنى عَلَمًا سَمَّوه (**بَرَّة**)، تقولُ مثلًا: (**شَمَلَتْنِي بَرَّةُ زيدٍ واسعةً**)، وقلنا: (**بَرَّةُ زيدٍ واسعةً**)، لأنَّ (**بَرَّة**) علمٌ على هذا الجنس من المعنى، ولهذا جاءت منها الحال.

فالمهمُّ: أنَّ عَلَمَ الجنسِ يكونُ للمحسوساتِ ذاتِ الأجسامِ، ويكونُ أيضًا للمعقولاتِ ذاتِ المعاني.

قوله: «**فَجَارِ**»: أي: كذلك هي أيضًا عَلَمٌ، لكنَّها للفَجْرَةِ، لا للفَجَرَة، لأنَّ (**الفَجَرَة**) جمعُ: (**فاجر**) مثل: (**كَمَلَة**) جمعُ: (**كَامِل**)، لكن للفَجْرَة التي هي المعنى، يعني: الفجور، وضعوا لهذا (**فَجَارِ**)، كأنَّ المعنى شيءٌ قائمٌ، وضعنا له اسمَ (**فَجَارِ**) عَلَمًا عليه بدلًا مِن الفَجْرَة.

وهذا النَّوع -أعني: علمَ الجنس- في المعاني أغمضُ منه في ذواتِ الأجسام، لأنَّ ذواتِ الأجسامِ واضحةٌ بيِّنةٌ، وأمَّا هذه فلا يكادُ الإنسانُ يُفرِّقُ بين (**الفَجَارِ**)، و(**الفَجْرَة**) من حيث المعنى، إلَّا أنَّ علماءَ النَّحو يستدلُّون لذلك بأنَّ (**فَجَارِ**) تجري عليها أحكامُ العَلَمِ اللفظيَّة، ولو كانت غيرَ عَلَمٍ لم تَجْرِ عليها الأحكامُ اللفظيَّة للعَلَمِ، فهذا هو الذي جعلهم يجعلون مثلَ هذه الكلماتِ عَلَمًا لجنس المعنى.

وعلى كُلِّ حالٍ أهمُّ ما عندنا نحن معرفةُ ما هو العَلَم؟ وما إعرابُه؟ وما أنواعُه؟ وهل يكونُ في المألوفاتِ، أو في المألوفات وغيرِها؟ هذا أهمُّ شيءٍ، وكذلك معرفةُ العَلَمِ الجِنسيِّ الحِسِّيِّ، والعَلَمِ الجنسيِّ المعنويِّ، من أجل أن يُعْطَى هذا العَلَمُ أحكامَ العَلَمِ الشَّخصيِّ في اللفظ.

***

اســمُ الإشــارَةِ

قوله: «اسْمُ الإِشَارَة» اسمُ الإشارةِ هو أحدُ أنواع المعارف، لأنَّ المعارفَ سِتَّةٌ: الضَّميرُ، والعَلَمُ، والإشارةُ، والاسمُ الموصولُ، والمحلَّى بـ(أل)، والسَّادس: دائرٌ بينها، وهو ما أُضِيفَ إلى واحدٍ من هذه الأنواع الخمسة.

واسمُ الإشارةِ يكونُ في المرتبة الثَّالثة في التَّعريف، لأنَّ أعْرَفَ المعارفِ هو الضَّميرُ، إلَّا اسمَ (الله)، فهو أعْرَفُ المعارف، ويليه العَلَمُ، ويليه اسمُ الإشارةِ.

واسمُ الإشارة هو ما دَلَّ على مُشَارٍ إليه، والمُشَارُ إليه هو الـمُعَيَّن عن طريقِ الإشارةِ، فالعَلَمُ يُعَيِّنُ مسمَّاه عن طريق التَّسميةِ، وهذا عن طريقِ الإشارة، أقولُ لك مثلًا: (هذا المِصباحُ)، فأنا عيَّنْتُه لك بالإشارة، فصار (المصباحُ) الآن معرفةً، لأنَّني عيَّنْتُه بالإشارةِ، وهو دون العَلَمِ، ودون الضَّميرِ.

ثُمَّ إنَّ اسمَ الإشارةِ يختلف باختلافِ المُشَارِ إليه، فقد يكونُ المُشَارُ إليه مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا أو مُذَكَّرًا، وقد يكونُ مُثَنًّى مؤنَّثًا، أو مذكَّرًا، وقد يكونُ جمعًا مؤنَّثًا، أو مذكَّرًا، فالأقسامُ إِذَنْ ستَّةٌ: مفردٌ مذكَّرٌ، ومفردٌ مؤنَّثٌ، ومثنًّى مذكَّرٌ، ومثنًّى مؤنَّثٌ، وجمعُ مذكَّرٍ، وجمعُ مؤنَّثٍ، وكُلُّ هذه الأقسام بَيَّنَها المؤلِّفُ -رحِمه الله- ولذا قال:

٨٢- بِـــــ(ذَا) لِـــــمُفْرَدٍ مُـــــذَكَّرٍ أَشِـــــرْ

بـ(ذِي) وَ(ذِهْ) (تِي) (تَا) عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِـرْ

الشَّـــرحُ

قوله: «بـ(ذَا)»: مُتعلِّقٌ بـ(أَشِرْ)، يعني: أَشِرْ بهذا اللفظ (ذا) لمفردٍ مذكَّرٍ، فالمفردُ المذكَّرُ يُشَارُ إليه بـ(ذَا)، فيُقَالُ: (هذا رجلٌ)، و(هذا قَلَمٌ)، و(هذا مَسْجِدٌ)، و(هذا عِلْمٌ)، و(هذا خيرٌ)، فكُلُّ مفردٍ مذكَّر سواء أكان أعيانًا، أمْ أَوْصافًا، جَمادًا أم حَيوانًا، أم غير ذلك، فإنَّه يُشَارُ إليه بـ(ذَا)، وتأتي (ها) التَّنبيه مع (ذَا)، فيُقَالُ: (هذا)، لكن اسم الإشارة هو (ذَا) فقط.

قوله: «بِـذِي، وَذِهْ، تِي، تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ»: أكثروا من اسمِ الإشارة للأنثى، وما أدري لِـمَ؟ لكن يَحْتَمِلُ أنَّهم أكثروا مِن ذلك لِبَلَادَتِها، واللهُ أعلمُ.

فاسمُ الإشارةِ للمؤنَّث أربعُ كلِماتٍ:

الأولى: (ذِي)، تقولُ: (هَذِي هندُ).

الثَّانية: (ذِهْ)، تقولُ: (هذِه هندُ)، و(هذه عائشةُ)، وفي (ذِه) ثلاثُ لغاتٍ، يُقَالُ: (ذِهْ، وذِهِ، وذِهِي)، فتكون الهاءُ على هذا ساكنةً، ومكسورةً، ومكسورةً بإشباعٍ.

الثَّالثة: (تِي) اسمُ إشارةٍ للمؤنَّث أيضًا، تقولُ: (تِيك المرأةُ امرأةٌ ذاتُ دينٍ)، فتشير إليها بـ(تِي)، أو تقولُ: (تِي امرأةٌ دَيِّنَةٌ).

الرَّابعة: (**تَا**) بالألف بدلًا عن الياء اسمُ إشارةٍ، تقولُ: (**تَا هندُ**)، يعني: هذه هندُ.

وقوله: «**عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ**»: يعني: ولا تُشِرْ لمذكَّرٍ بهذه الألفاظِ الأربعة، فصارت أسماءُ الإشارةِ للأنثى أربعةً، وهي: (**ذِي، وذِهْ، وتِي، وتَا**)، وأكثرُها استعمالًا (**ذِهْ**)، و(**تِي**)، فما أكثر: ﴿**تِلْكَ ءَايَٰتُ**﴾ [البقرة:٢٥٢] في القرآن، و﴿**تِلْكَ ٱلرُّسُلُ**﴾ [البقرة:٢٥٣] في القرآن، وتقول: (**هذه امرأةٌ**)، وما أشبه ذلك.

* * *

٨٣- (وَذَانِ)، (تَانِ) للمُثَنَّى الـمُرْتَفِعْ، وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ)، (تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِعْ

الشَّـــرحُ

قوله: «ذَانِ»: للمثنَّى المذكَّر.

و«تَانِ»: للمثنَّى المؤنَّث، فالمثنَّى المذكَّرُ يُشَارُ إليه في حال الرَّفع بـ(ذَانِ)، وفي سواه بـ(ذَيْنِ).

قوله: «فِي سِوَاه»: أي: سوى المرتفع، وهو المنصوبُ والمجرورُ، يُقَالُ فيه: (ذَيْنِ)، فَيُقَالُ: (هَذَيْنِ)، تقولُ: (هَذَانِ رَجُلانِ)، وتقولُ: (إنَّ هذَيْن رجلان)، وتقولُ: (مَرَرْتُ بهذَيْن الرَّجُلَيْن)، فالأُولى مرفوعةٌ، والثَّانيةُ منصوبةٌ، والثَّالثةُ مجرورةٌ.

لكن مع ذلك لا تَقُلْ: مرفوعةٌ ومنصوبةٌ ومجرورةٌ، بل قُلْ: مَبْنِيَّةٌ في مَحَلِّ رفعٍ، ومَبْنِيَّةٌ في مَحَلِّ جرٍّ، ومَبْنِيَّةٌ في محلِّ نصبٍ، وتُبْنَى على الألف في حال الرَّفع، وتُبْنَى على الياء في حال النَّصب والجرِّ.

فتقولُ في إعراب (هذان) من قولك: (هذان رجلان): (هَا): للتَّنبيه، و(ذَانِ): مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على الألف في محلِّ رفعٍ، والنُّون تُشْبِهُ النُّونَ الواقعةَ عِوَضًا عن التَّنوين في الاسم المفرد، ولا تَقُلْ هنا: إنَّها عِوَضٌ عن التَّنوين في الاسم المفرد، لأنَّ الاسمَ المُفْرَدَ من اسم الإشارة لا يُنَوَّنُ.

وتقولُ في (ذَيْنِ): في المثالَيْنِ السَّابقَيْنِ: (ذَيْنِ): اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على الياء في محلِّ نصبٍ إن كان منصوبًا، أو في محلِّ جرٍّ إن كان مجرورًا.

قوله: «تَانِ»: أي: ويُشَارُ إلى المثنَّى المؤنَّث بـ(**تَانِ**) في حال الرَّفع، وفي النَّصب والجرِّ بـ(**تَيْن**)، ويَدْخُلُ عليه هاءُ التَّنبيه، فيُقَالُ: (**هاتَانِ**)، و(**هاتَيْنِ**)، مثالُه: تقولُ: (**هاتان امرأتانِ**)، وتقولُ: (**إنَّ هاتَيْن امرأتان**)، وتقولُ: (**مَرَرْتُ بهاتَيْن المرأَتَيْنِ**)، مبنيَّةٌ على الألفِ في محلِّ رفعٍ في المثال الأوَّل، وعلى الياء في محلِّ نصبٍ في المثال الثَّاني، وعلى الياء أيضًا في محلِّ جرٍّ في المثال الثَّالث.

والخُلَاصَة: أنَّ المثنَّى له في حال الرَّفع لفظانِ، هما: (**ذَانِ**) للمُذكَّرِ، و(**تَانِ**) للمؤنَّث، وفي حال النَّصبِ والجرِّ أيضًا لفظان، هما: (**ذَيْنِ**) للمذكَّر، و(**تَيْنِ**) للمؤنَّث.

***

٨٤- وَبِـ(أُولَى) أَشِــرْ لِــجِمْعٍ مُطْلَقَـا   وَالــمَدُّ أَوْلَى،.....................

الشَّــرحُ

قوله: «وَبِأُولَى أَشِرْ لِجِمْعٍ مُطْلَقَا»: معنى الإطلاق هنا يعني: للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، أي: يُشَارُ للمذكَّرِ الجمع بـ(أُولَى)، وللمؤنَّثِ الجمعِ بـ(أُولَى) أيضًا، فصار (أُولَى) للجمع: المذكَّر، والمؤنَّث.

قوله: «وَالمَدُّ أَوْلَى»: أي: المدُّ أَوْلَى من القصر، وأفادنا أنَّ (أُولَى) فيها لغتان: (أُولَاءِ) و(أُولَى)، و(أُولَاءِ) أَوْلَى مِن (أُولَى)، فتقولُ مثلًا: (هَؤلَى قومٌ صالحون) بالقصر، وتقولُ: (هؤلاءِ قومٌ صالحون) بالمدِّ، والمقصورةُ مَبْنِيَّةٌ على السكون، والممدودةُ مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ، قال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ﴾ [المطففين:٣٢]، فقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بالمدِّ، ولم تأتِ في القرآن إلَّا ممدودةً، لأنَّ القرآنَ أتى باللُّغة الفُصْحَى.

وبهذا نَعْرِفُ أنَّ أسماءَ الإشارةِ تكونُ للمفرد المذكَّر وللمفرد المؤنَّث، وللمثنَّى المذكَّر، وللمثنَّى المؤنَّث، والخامس: الجمع، والجمع ليس له إلَّا لفظةٌ واحدةٌ، وهي: (أُولَى)، وفيها لغتان: القصرُ والمدُّ، والمدُّ أَوْلَى.

* * *

٨٤- ....، وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا

٨٥- بِـ(الكَافِ) حَرْفًا دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَهْ وَاللَّامُ -إِنْ قَدَّمْتَ (هَا)- مُمْتَنِعَهْ

الشَّرحُ

قوله: «وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا بِالكَافِ حَرْفًا»: يعني: عند البُعْد، أي: بُعد المُشَارِ إليه، سواء كان بُعْدُه حِسِّيًّا، أم بُعْدُه مَعْنَوِيًّا، فإنَّه يُؤْتَى بالكاف، فتقول: (ذَاكَ الكِتابُ)، و(ذَاكَ الرَّجُلُ).

وقوله: «حَرْفًا»: يُبَيِّنُ أنَّ الكافَ هنا ليست ضميرًا، ولكنَّها حرفٌ، فإذا قلت: (ذَاكَ الرَّجُلُ بعيدٌ)، فإنَّ (ذَا): اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السكون في مَحَلِّ رفع، والكافُ حرفُ خطابٍ، ولا تقل: (ذَا): مضافٌ، و(الكاف): مضافٌ إليه، لأَنَّ الكافَ هنا كما يقولُ المؤلِّفُ: حرفٌ، والحرفُ ليس له محلٌّ من الإعرابِ.

قوله: «دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ»: يعني: يُؤْتَى بالكاف بدون لام، (أَوْ مَعَهْ) أي: مع اللَّام، فتقول: (ذاكَ رجلٌ)، بدون لامٍ، وتقولُ: (ذلك رجلٌ) باللَّام.

قوله: «وَاللَّامُ -إِنْ قَدَّمْتَ هَا- مُمْتَنِعَهْ»: يعني: أنَّ اللَّامَ تَمْتَنِعُ إذا قدَّمت (هَا) التي للتَّنبيه، والتي تأتي قبل اسمِ الإشارةِ، فإذا قدَّمْتَها امتَنعَت اللَّامُ، فلا تقل: (هَذالِكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ)، بل قل: (ذَلِكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ)، أو قل: (هَذَاكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ).

إِذَنْ الصورُ ثلاثٌ: صورتان جائزتان، وصورةٌ ممتنعةٌ، فـ(هَذَاكَ، وذَلِكَ)

جائزتان، و(**هَذالِكَ**) لا تجوزُ.

فإن قيل: لماذا؟ قلنا: لأنَّك إذا أَتَيْتَ باللَّام مع (**هَا**) التَّنبيه فقد يلتبس علينا أن تكونَ اللَّامُ جارَّةً، فتكُونَ وما بعدَها خبرًا، فكأنَّك قلت: (**هَذَا لكَ**)، فيَشْتَبِهُ أنْ تكونَ اللَّامُ جارَّةً، خصوصًا إذا لم تُشَكَّل، وقالوا أيضًا: لكثرة الزَّوائد، لأنَّه إذا جاءتِ اللَّامُ والكافُ وها التَّنبيه صار عندنا ثلاثُ زوائدَ، ولهذا قالوا: إنَّه لا يجوزُ أن تأتِيَ اللَّامُ مع (**هَا**) التَّنبيهِ.

ونحن نرى أنَّ مثلَ هذه التَّعليلاتِ التي يُعَلِّلُ بها علماءُ النَّحو بعضها يكونُ واضحًا، وبعضها لا يكونُ واضحًا، ولذا يُكْتَفَى بأن يُقَالَ: هكذا نَطَقَتِ العربُ.

قال بعضُ العلماء: المُشَارُ إليه إمَّا أن يكونَ قريبًا، أو متوسِّطًا، أو بعيدًا، فإن كان قريبًا لم تأتِ باللَّام ولا بالكافِ، فتقول: (**هذا رجلٌ**)، أو (**ذا رجلٌ**)، وإن كان متوسِّطًا أتيتَ بالكاف فقطْ، فتقول: (**ذاك رجلٌ**)، وإن كان بعيدًا أتيتَ بالكاف واللَّام، فتقول: (**ذلك رجلٌ**).

ولكن ظاهر كلام ابن مَالِكٍ -رحمه الله- أنَّ البُعْدَ مَرْتَبَةٌ واحِدةٌ فقطْ، وأنَّه يُؤْتَى فيه بالكافِ وحدَها فقط، أو بالكاف واللَّام ما لم تَتَقَدَّمْ (**هَا**) اسمَ الإشارةِ، فإن تَقَدَّمَتْ (**هَا**) فلا يجوزُ أن يُؤْتَى باللَّامِ.

بَقِيَ أنْ نقولَ: إنَّ الكافَ هنا للخِطابِ -كما عرفنا- فهل يُرَاعَى فيها المخاطَبُ، أو تكونُ على صورةٍ واحدة؟ نقولُ: في هذا ثلاثُ لُغَاتٍ:

اللُّغَة الأُولَى: أن يُرَاعَى فيها المخاطَبُ، وتَتَغَيَّرُ بِتَغَيُّرِه.

اللغة الثَّانية: أنْ تكونَ بالفتحِ مُفْرَدَةً دائمًا.

اللغة الثَّالثة: أن تكونَ بالفتح للمذكَّرِ مفردةً دائمًا، وبالكسر للمؤنَّث مفردةً دائمًا.

اللغة الأولى -وهي الأفصحُ والأكثرُ-: أن يُرَاعَى فيها المخاطَبُ دائمًا، فإذا كنتَ تخاطِبُ رجلًا فقل: (ذَلِكَ)، وإن كنتَ تخاطِبُ أُنثى فقل: (ذَلِكِ)، وإن كنتَ تخاطِبُ مثنًّى فقل: (ذلكما)، وإن كنت تخاطِبُ جماعةَ ذكورٍ فقل: (ذلكُم)، وإن كنت تُخْاطِبُ جماعةَ نساءٍ فقل: (ذلكُنَّ)، وهذا هو الأفصحُ، وهو الذي جاء في القرآن.

قال اللهُ -تُبارك وتعالى- في خطاب المفرد المذكَّر -وهو كثيرٌ في القرآن-: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِ﴾ [الإسراء:٣٩]، يخاطبُ الرَّسولَ ﷺ، وفي المفردة المؤنَّثة بالكسرِ يقولُ في قصة امرأة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-: ﴿قَالُواْ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الذاريات:٣٠]، وفي قصة مريم: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞ﴾ [مريم:٢١]، وفي المثنَّى قال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف:٣٧]، وفي جمع المذكَّر يقولُ: ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلۡحَقُّۖ﴾ [يونس:٣٢]، وفي جمع المؤنَّث قال: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف:٣٢].

ومن الأمثلة على هذه اللغة أن تشيرَ إلى مُثَنًّى مؤنَّث مخاطِبًا مفردًا مذكَّرًا، فتقول: (تَانِكَ امرأتان)، والعكس، فتخاطب مثنًّى مؤنَّثًا مشيرًا إلى مفردٍ مذكَّرٍ، فتقول: (ذلكما رجلٌ)، وتشيرُ إلى جماعةِ إناثٍ مخاطبًا جماعةَ إناثٍ فتقول: (أُلئكنَّ قَائِماتٌ)، وتشيرُ إلى جماعةِ إناثٍ مخاطبًا جماعةَ ذكورٍ فتقول: (أُلئكم قَائِماتٌ)،

فـ(**أُلاء**) لجماعة الإناث، والكاف والميم لجماعة الذكور، وتشيرُ إلى اثنين مخاطبًا واحدًا فتقول: (**ذانِكَ رجلانِ**)، قال الله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص:٣٢]، وتشيرُ إلى اثنتين مخاطبًا ثلاثة ذكورٍ فتقول: (**تانِكم امرأتان**)، وتشيرُ إلى ثلاثةٍ مخاطبًا ثلاثًا، فتقول: (**أُلَئِكُنَّ رجالٌ**)، وتشيرُ إلى أربعةٍ مخاطبًا اثنين، أو اثنتين، فتقولُ: (**أُلَئِكُما رجالٌ**)، وتشيرُ إلى اثنين مخاطبًا اثنتين تقولُ: (**ذانِكما**)، وبالعكس تشيرُ إلى اثنتين مخاطبًا اثنين تقول: (**تانِكما**)... وهكذا، وهذا هو الأفصحُ.

اللغة الثانية: أنَّها بالإفرادِ والفتحِ دائمًا.

اللغة الثالثة: أن تكون مفردةً مفتوحةً لجميع المذكَّر دائمًا، سواء أكان واحدًا أم اثنين أم جماعةً، فتقول: (**ذلكَ الرَّجلُ**)، تخاطبُ واحدًا، وتقولُ: (**ذلكَ الرَّجلُ**)، تخاطبُ اثنين، وتقول: (**ذلكَ الرَّجلُ**)، تخاطِبُ جماعةً، وفي المؤنَّث مفردةً مكسورةً دائمًا سواء أكان المخاطَبُ واحدةً أم اثنتين أم أكثر.

* * *

٨٦- وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الـمَكَانِ، وَبِهِ الكَافَ صِلَا

٨٧- فِي البُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) ... أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

الشَّرحُ

قوله: «وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشِرْ إِلَى دَانِي الـمَكَانِ»: يعني: أنَّ (هُنَا)، أو (هَا هُنَا) يُشَارُ بهما إلى المكان القريب، فتقولُ: (اجلسْ هُنَا) للمكان القريب، وتقولُ: (اجلسْ هَا هُنَا)، كذلك للمكانِ القريبِ، فللمكانِ القريبِ إشارتان: إحداهما: (هُنَا)، والثَّانية: (هَا هُنَا).

قوله: «وَبِهِ الكَافَ صِلَا فِي البُعْدِ»: أي: إذا كان بعيدًا فَصِلْ به الكافَ، فتقول: (اجلس هُنَاكَ)، يعني: بعيدًا، و(اجلسْ هَا هُنَاكَ)، يعني: بعيدًا.

ثُمَّ إنَّ البُعْدَ قد يكونُ بُعْدًا حِسِّيًّا، وقد يكونُ بُعْدًا معنويًّا حَسَبَ السِّياق، قال اللهُ تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبۡتُلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَزُلۡزِلُواْ زِلۡزَالٗا شَدِيدٗا﴾ [الأحزاب:١١] وهذا للبعيد، ولهذا قال: (وَبِهِ الكَافَ صِلَا فِي البُعْدِ).

قوله: «بِثَمَّ فُهْ» يعني: انطق بـ(ثَمَّ) للبعيد، فيُقالُ: (اجلسْ ثَمَّ) أي: في مكانٍ بعيدٍ، قال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا وَمُلۡكٗا كَبِيرًا﴾ [الإنسان:٢٠]، ومن الخطأ الشَّائعِ بين الناس أن يضمُّوا الثَّاءَ مِن (ثَمَّ)، فيقولون: (ومِنْ ثُمَّ حصل كذا وكذا)، وهذا خطأٌ واضحٌ؛ لأنَّهم إذا قالوا: (ومِنْ ثُمَّ) صارت (ثُمَّ) حرفَ عطفٍ، وظرفُ المكانِ أن يُقَالَ: (ثَمَّ).

وقوله: «فُهْ»: فِعلُ أمرٍ، ومضارعُه: (يَفُوهُ)، وماضيه: (فَاهَ) أي: تكلَّمَ.

قوله: «أَوْ هَنَّا»: يعني: أو قُل في الإشارة للمكان البعيد: (هَنَّا).

والفرقُ بين (هُنَا)، و(هَنَّا) أنَّ (هَنَّا) أكثرُ حروفًا مِن (هُنَا)، فهي تزيدُ حرفًا واحدًا، وهو التَّضعيف في النُّون، قال العلماء: وزيادةُ المَبْنَى تدلُّ على زيادة المعنى، وهذا في الغالب.

وقولنا: (في الغالب)، ليخرج به غيرُ الغالب، مثل: (شجرة)، فهي أكثرُ مَبْنًى مِن (شَجَر)، ومع ذلك فـ(شَجَر) أكثرُ معنًى مِن (شجرة).

قوله: «أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ»: يعني: انطق بـ(هُنَالِكَ) -باللَّام والكاف- للإشارة إلى المكان البعيد بدل (هُنَا).

قوله: «هَنَّا... أَوْ هِنَّا» الأُولى بفتحِ الهاء، والثَّانية بكسرِها، فصار (هَنَّا) فيها لغتان: الفتحُ والكسرُ، وكلاهما للإشارة إلى المكان البعيد.

وهنا مسألتان:

المسألة الأُولى: هل اسمُ الإشارةِ مَبْنِيٌّ، أو مُعْرَبٌ؟

والجواب: أنَّه مَبْنِيٌّ، وسَبَقَ ذِكْرُه في كلام ابنِ مالكٍ: (وَالمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا).

المسألة الثَّانية: على أيِّ شيءٍ يُبْنَى؟

والجواب: يُبْنَى على الحركةِ المسموعةِ عند العرب، فإن كان آخرُه ياءً، أو ألفًا، فعلى السكون، فإذا قلت: (هَذِي هندُ)، فهو مَبْنِيٌّ على السكون، وإذا قلت: (هذِهِ هندُ)، فهو مَبْنِيٌّ على الكسرِ.

وإذا قلت: (ذَانِ قَائِمَان) فَمبنٌّي على الألفِ، وإذا قلت: (مَرَرْتُ بِذَيْنِ)، فعلى الياء، إِذَنْ (ذَانِ)، و(تَانِ) مَبْنيَّان على الألف في حال الرَّفع، وعلى الياء في حال الجرِّ والنَّصب، والنُّونُ حرفٌ جِيءَ به لِتَزْيِينِ اللفظ، ولا يُقَالُ: إنَّه عِوَضٌ عن التَّنوين في الاسم المفرد، لأنَّ هذا الاسمَ غيرُ مُعْرَبٍ، وأمَّا (هؤلاءِ) فمَبْنِيَّةٌ على الكسرِ، و(هُنَا) مبنيَّةٌ على السُّكون، و(ثَمَّ) مَبْنِيَّةٌ على الفتحِ، إِذَنْ اسمُ الإشارةِ مَبْنِيٌّ على ما سُمِعَ عن العرب، وذلك لأنَّ المَبْنِيَّ لا يتغيَّرُ باختلافِ العواملِ، وإنَّما يتغيَّرُ باختلافِ اللغات.

* * *

المَــوْصُــولُ

قوله: «المَوْصُولُ»: الموصولُ: اسمُ مفعولٍ وسُمِّي موصولًا، لأنَّه لا يَتِمُّ معناه إلَّا بصلتِه، فهو أصلًا مكسورٌ يحتاجُ إلى صلةٍ، أو مبتورٌ يحتاجُ إلى صلةٍ، ولهذا سُمِّيَ موصولًا، والموصولُ مِن المعارف كما سبق، ومرتبتُه في المعارفِ الرَّابعةُ.

قال -رحمه اللهُ تعالى-:

٨٨- مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ: (الَّذِي)، الْأُنْثَى: (الَّتِي)
وَالْيَـــا إِذَا مَــــا ثُنِّيَـــا لَا تُثْبِـــتِ

٨٩- بَــــلْ مَــــا تَلِيـــهِ أَوْلِـــهِ العَلَامَـــهْ
وَالنُّـــونُ إِنْ تُشْـــدَدْ فَـــلَا مَلَامَـــهْ

الشَّــرحُ

قوله: «مَوْصُولُ»: يجوزُ في إعرابِها أن تكونَ مبتدأً، و(الَّذِي): خبرُ المبتدأِ، وذلك حينما نريدُ أن نُخبِرَ عن موصول الأسماء ما هو، ويجوزُ أن تكونَ خبرًا مقدَّمًا، والمبتدأُ (الَّذِي) وما عُطِفَ عليه، وهذا إذا أردنا أن نُبيِّنَ أنَّ (الَّذِي) وما عُطِفَ عليه موصولُ الأسماءِ، وكلا الوجهَيْنِ جائزٌ، فيجوزُ لك أن تُخْبِرَ عن (الَّذِي) وتوابِعها بأنَّها موصولٌ، ويجوزُ أن تُـخْبِرَ عن موصولِ الأسماءِ ما هو

فتقول: هو (**الَّذِي**) وما عُطِفَ عليه.

قوله: «مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ: الَّذِي...»: هنا لم يعرِّفه بالحَدِّ، لكنَّه عرَّفه بالعَدِّ، وهذا لا بأسَ به، فالعدُّ لِلْمُبْتَدِئِ أحسنُ مِنَ الحَدِّ، ويُعَرَّفُ بالحدِّ بأنَّه الاسمُ الذي يُعَيِّنُ مسمَّاه بواسطةِ الصِّلةِ، فلو قلتَ: (**جَاءَ الَّذِي**)، ما عَيَّنَ شيئًا، فإذا قلتَ: (**جَاءَ الَّذِي اجْتَهَدَ في دروسِه**) هنا عَيَّن.

وقوله: «مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ»: احترازٌ مِن موصول الحروف، ومِن موصول الأفعال، لكنَّ موصولَ الأفعالِ لا وجودَ له، وإنَّما يُوجَدُ موصولُ الحروف، وموصولُ الحروفِ كُلُّ حرفٍ مصدريٍّ، أي: كُلُّ حرفٍ يُسْبَكُ وما بعدَه بمصدرٍ فهو موصولٌ حرفيٌّ، وهو خمسةُ حروفٍ: (**أَنَّ**)، و(**أَنْ**)، و(**لو**)، و(**كي**)، و(**ما**) المصدريَّة، وهذه الخمسةُ موصولاتٌ حرفيَّةٌ، لأنَّها تُسْبَكُ وما بعدها بمصدرٍ، وهذا الفعلُ الذي يُسْبَكُ بمصدرٍ -يعني: يُحَوَّلُ إلى مصدرٍ- هو صلتُها، فإذا قلت: (**ثَبَتَ عندي أنَّ فلانًا قَدِمَ**)، فـ(**أَنَّ**) هنا موصولٌ حرفيٌّ، لأنَّه يُحَوَّلُ إلى مصدرٍ، حيث تقول: (**ثبت عندي قُدُومُ فلانٍ**).

وكذلك (**يُعجبُني أنْ تقومَ**)، فـ(**أَنْ**) موصولٌ حرفيٌّ، لأنَّه يُسْبَكُ وما بعده بمصدرٍ، فتقول: (**يُعجبُني قيامُك**).

وكذلك (**لو**)، يقولُ اللهُ تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم:٩] أي: (**ودُّوا إِدْهَانَك**)، فتكون (**لو**) هنا موصولًا حرفيًّا.

وكذلك (**كي**)، مثل: (**جئتُ كي أتعلَّمَ**)، أي: جئتُ للتَّعلُّمِ، فتكون موصولًا حرفيًّا.

و(مَا) المصدريَّة مثل أن تقولَ: (**يُعجبُني ما تفعلُ**)، إذا جعلتَها مَصْدَرِيَّة، ويجوزُ أنْ تَجْعَلَها موصولةً، لكن إذا جعلتها مصدريَّة -وهو جائزٌ- فإنَّها حرفٌ مصدريٌّ، والتَّقديرُ: (**يُعْجِبُنِي فِعْلُك**).

إِذَنْ: قولُه: (**مَوْصُولُ الاسْمَاءِ**) احْتَرَزَ به ابنُ مالكٍ عن موصولِ الحروفِ، لا عن موصولِ الأفعالِ، لأنَّه لا وجودَ له، والموصولاتُ الاسميَّةُ عَدَدُها ثابتٌ، والموصولاتُ الحرفيَّةُ هي خمسةٌ.

قوله: «**الَّذِي**»: للمفردِ المذكَّر، مثالُ (**الذي**) للمفرد المذكَّر قولُه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر:٣٣]، وإذا كان لله -سبحانه وتعالى- فلا ينبغي أن نقولَ: لمذكرٍ، بل نقولُ: لله، يعني: نقولُ: هذا الاسمُ الموصولُ يُرادُ به اللهُ -تبارك وتعالى- وكذلك لا ينبغي أن نقولَ بجانب الله: للمفرد، لأنَّ المفردَ ما جُعِلَ مفردًا، واللهُ تعالى فردٌ لم يُجعل مفردًا، إِذَنْ بالنسبة لله -سبحانه وتعالى- لا نقولُ: (**مفردٌ مذكَّرٌ**)، بل نقولُ: (**الذي**): اسمٌ موصولٌ يعودُ على الخالق -سبحانه وتعالى- مثالُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة:٢١].

قوله: «**الأُنْثَى الَّتِي**»: هذه معطوفةٌ على (**الَّذِي**)، لكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يُكْثِرُ إسقاطَ حرفِ العطفِ من أجل ضرورة الشِّعْرِ والاختصار، وإلَّا فإنَّ التَّقديرَ (**الَّذِي، وَالأُنْثَى الَّتِي**)، يعني: وموصولُ الأنثى (**الَّتِي**)، مثالُها: قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾ [الأنبياء:٩١]، وقوله: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا ﴾ [النحل:٩٢].

فإذا قال قائلٌ: أنتم قلتم: إنَّ (الَّذِي) موصولٌ للمذكَّر، فمِن أين عرَفْتُم أنَّه موصولٌ للمذكَّر؟

قلنا: عرَفْنا ذلك بقول ابن مالك: (الأُنْثَى الَّتِي)، فعُلِمَ منه أنَّ (الَّذِي) السَّابق للمذكَّر.

قوله: «اليَا»: مبتدأٌ، وجملة: (لَا تُثْبِتِ) خبرُ المبتدأ، وجملةُ (إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ) جملةٌ شرطيَّةٌ، و(مَا) في قوله: (إِذَا مَا ثُنِّيَا) زائدةٌ، وهذه فائدةٌ من النَّاظمِ -رحمه الله- وقد أنشدوا قولَ الرَّاجز:

يَـــا طَالِـــبًا خُـــذْ فَـائِـــدَهْ بَعْـــدَ (إِذَا) (مَـــا) زَائِـــدَهْ[1]

وهذه فائدةٌ سهلةٌ، فكلَّما جاءتك (مَا) بعد (إِذَا) فهي زائدةٌ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى:٣٧]، أي: وإذا غضبوا هم يغفرون، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [فصلت:٢٠] أي: إذا جاؤوها.

قوله: «لَا تُثْبِتِ»: (لَا) هنا ناهيةٌ، فهي جازمةٌ، ومع ذلك قال: (لَا تُثْبِتِ) بالكسر، ولم يقل: (لَا تُثْبِتْ)، مِن أجل مراعاةِ الرَّوِيِّ.

وهنا يقولُ: «إِذَا مَا ثُنِّيَا»: يعني: إذا ثَنَّيْتَ (الَّذِي والَّتِي) فلا تُثْبِتِ الياءَ، بل احْذِفْهَا، فمثلًا إذا أردتَ أن تُثنِّيَ (الَّذِي) فلا تقل: (اللَّذِيَانِ)، بَلِ احْذِفِ الياءَ، وقل: (اللَّذان) كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء:١٦]، وإذا أردتَ أنْ تُثَنِّيَ (الَّتِي) فلا تقل: (اللَّتِيَانِ)، بل احذف الياءَ،

---

(١) ذكره في فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص: ١٧٢) بدون قائل.

وقل: (**اللَّتان**) كما في قولك: (**رَأَيْتُ اللَّتَيْنِ اجْتَهَدَتَا**).

فالمرادُ بالياءِ الياءُ التي بَعْد الذال في (**الَّذِي**)، والياءُ التي بعد التَّاء في (**الَّتِي**)، فإذا ثَنَّيْتَ فاحذف الياءَ، لأنَّ علامةَ التَّثنيةِ ساكنةٌ، والياءُ هنا ساكنةٌ، والقاعدةُ في السَّاكِنَيْن ما أشار إليه بعضُهم بقولِهِ:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ ... وَإِنْ يَكُنْ لَيِّنًا فَحَذْفُهُ اسْتُحِقّ[1]

فقوله: (**إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ**)، إن كان حرفًا صحيحًا، (**وَإِنْ يَكُنْ**) أي: السَّابق (**لَيِّنًا**) يعني: من حروف اللين، وهي: (**الواو، والألف، والياء**)، (**فَحَذْفُهُ اسْتُحِقّ**)، يعني: فقد استحقَّ الحذفَ.

تقولُ مثلًا في الاسم الموصول: (**أَخْبَرَنِي الَّذِي أَثِقُ به**)، وتقولُ: (**قرأتُ على الَّذِي أَثِقُ به**)، و(**أَكْرَمْتُ الَّذِي أَثِقُ به**)، فالياءُ لم تَتَغَيَّرْ، لا في الرَّفع، ولا في الجرِّ، ولا في النَّصبِ، لأنَّها مَبْنيَّةٌ على السكون، وكذلك يُقَالُ في (**الَّتِي**).

ويُفْهَمُ من قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- (**إِذَا مَا ثُنِّيَا**)، أنَّه يَرى أنَّهما مُثَنَّيَانِ حَقيقةً، بحيث يُعْرَبان بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا.

قوله: «**بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ**»: يعني: اجعلْ علامةَ المثَنَّى بعد الذَّال في (**الَّذِي**)، وبعد التَّاء في (**الَّتِي**) مباشرةً، وعلامةُ التَّثنيةِ الألف بعدها نونٌ في حال الرَّفع، والياء بعدها نون في حالي النَّصب والجرِّ.

إِذَنْ تأتي العلامةُ في مكان الياء، فإذا حَذَفْتَ الياءَ مِن (**الَّذِي**) تقولُ: (**اللَّذ**)، فإذا وَضَعْتَ علامةَ التَّثنيةِ بعد الذَّالِ تقولُ: (**اللَّذانِ**) في حال الرَّفع،

---

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

و(**اللَّذَيْنِ**) في حال النَّصب والجرِّ، وإذا حَذَفْتَ الياءَ مِن (**التي**)، تقول: (**اللَّت**)، فإذا وَضَعْتَ علامةَ التَّثنيةِ تقولُ فيها: (**اللَّتَانِ**) في حال الرَّفع، و(**اللَّتَيْنِ**) في حال النَّصب والجرِّ.

قوله: «**وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ**»: يعني: في حال التَّثنية إذا شَدَّدْتَ النُّونَ التي تلي العلامةَ -يعني: النُّون التي تلي الألفَ في حال الرَّفع، أو الياء في حالي النَّصب والجرِّ- فلا ملامةَ عليك، لأنَّ هذا جائزٌ، وذلك لأنَّ تشديدَ النُّونِ لغةٌ عربيَّةٌ، والذي يَنْطِقُ باللغة العربيَّةِ لا يُلَامُ، تقولُ مثلًا: (**أَكْرَمْتُ اللَّذَينِّ أَكْرَمَانِي**)، وتقولُ: (**جَاءَ اللَّذَانِّ أُكْرِمُهُمَا**)، فتشدِّد النَّونَ في حال الرَّفع، وفي حال النَّصبِ، وفي حال الجرِّ، ويُلْحَقُ بذلك النُّونُ من (ذَيْن) و(تَيْنِ) شُدِّدَا أَيْضًا.

مثالُ ذلك من القرآنِ: قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء:١٦] بتشديد النُّون في ﴿ٱلَّذَانِّ﴾ على قراءةٍ، إِذَنْ فيها لغتانِ: تشديدُ النُّونِ وتخفيفُها.

وكذلك في (**اللَّتانِ**)، و(**اللَّتَيْنِ**) النُّونُ إنْ تُشْدَدْ فلا مَلَامةَ، تقولُ: (**اللَّتَانِّ**) و(**اللَّتينِّ**).

***

٩٠- وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَـيْنِ) شُـدِّدَا أَيْضًـا، وَتَعْـوِيضٌ بِـذَاكَ قُصِـدَا

الشَّـرحُ

قوله: «وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا أَيْضًا»: (ذَيْنِ)، و(تَيْنِ) مِن أسماء الإشارةِ، وليسا من الأسماءِ الموصولةِ، لكنَّه ذكرهما هنا استطرادًا، يعني: لـمَّا ذَكَر حُكْمَ نونِ المثنَّى في الموصولِ ذَكَرَ حُكْمَ نون المثنَّى في اسمِ الإشارةِ، لكنَّه قال في اسم الإشارةِ: (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا)، فهل قولُ المؤلِّفِ: (مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ)، باعتبارِ لفظِهما، فلا تُشَدَّدُ النُّونُ في (ذَانِ)، و(تَانِ)، أو أنَّه جَرَّهما، لأنَّ (مِنْ) دخلتْ عليهما، فيكون المقصودُ مِن قولِهِ: (ذَيْنِ وَتَيْنِ) اسمَ الإشارةِ في المثنَّى؟ الجواب: الثَّاني، فـ(ذَيْنِ) تشيرُ إلى اثنين، و(تَيْنِ) تشيرُ إلى اثنتَيْن، تقولُ في كُلٍّ منهما: (ذَينِّ)، و(تَينِّ)، وتقولُ في (ذَانِ)، و(تَانِ): (ذَانِّ)، و(تَانِّ).

فالمؤلِّف ذكرَ من أسماء الموصولِ أربعةً: ما للمفرَدِ المذكَّرِ، وما للمفرد المؤنَّث، وما للمثنَّى المذكَّرِ، وما للمثنَّى المؤنَّث، فـ(الَّذِي): للمفرَدِ المذكَّرِ دائمًا في حالِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، و(الَّتِي): للمفردة المؤنَّثة دائمًا في حال الرَّفع والنَّصب والجرِّ، فهُما مَبْنِيَّان على السكون، وللمثنَّى المذكَّر: (اللَّذان) في حالِ الرَّفع بالبناءِ علَى الألِفِ، وفي حال النَّصب والجرِّ على الياء (اللَّذَيْنِ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء:١٦]، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت:٢٩]، فالأُولَى في محلِّ رفعٍ، والثَّانيةُ في محلِّ نصبٍ، وللمثنَّى المؤنَّث: (اللَّتَانِ) رفعًا، و(اللَّتَيْنِ) نصبًا وجرًّا.

فصار الاسمُ الموصولُ إذا كان مفردًا يُبْنَى على سكون الياء، وإذا كان مُثَنًّى، فالصحيح أنَّه يُبْنَى على الألف في حالِ الرَّفع، وعلى الياء في حالَيِ النَّصبِ والجرِّ، كما يُبْنَى اسمُ الإشارة، وتكونُ النُّونُ زائدةً لتحسين اللفظ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا نَجْعَلُ المثنَّى مِن (ذَيْنِ)، و(تَيْنِ)، و(اللَّذَيْنِ)، و(اللَّتَيْنِ)، لماذا لا نجعلُهما مُعْرَبَيْن، لأنَّ الإعرابَ يَنْطَبِقُ عليهما تمامًا، فهما يَتَغَيَّرَانِ باختلاف العوامل، وأيضًا التَّثْنِيَةُ تُبْعِدُ مشابهتَهما للحرف الذي هو مِن أسباب البناء؟

فالجواب أن نقولَ: القولُ بهذا قد قِيلَ، وليس ببعيدٍ عن الصَّواب، لأنَّ المُعْرَبَ هو الذي يَتَغَيَّرُ آخِرُه باختلاف العوامل، وهذا يتغيَّرُ آخرُه باختلاف العوامل، فتقول: (جَاءَ اللَّذانِ)، و(رَأَيْتُ اللَّذَيْنِ)، كما تقولُ: (جَاءَ زيدٌ)، و(رَأَيْتُ زيدًا)، ولهذا قال بعضُ النَّحْوِيِّين: إنَّهما مُعْرَبان، وقال: إنَّ تثنيتَهما تُبْعِدُ مشابهتَهما للحرف الذي هو سببُ البناء.

قوله: «تَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا»: المُشَارُ إليه تشديدُ النُّونِ، يعني: كأنَّ قائلًا قال: لماذا تُشَدَّدُ النُّونُ في التَّثنية في: (ذَينِّ وتَينِّ)، و(اللَّذانِّ واللَّتَانِّ)؟ فقال: تُشَدَّدُ، لأنَّ المقصودَ بذلك التَّعويضُ عمَّا حُذِفَ مِن (الَّذِي)، و(الَّتِي)، و(ذَا) و(تَا)، فـ(الَّذِي) حُذِفَتْ منه الياءُ، و(الَّتِي) حُذِفَت منها الياءُ، و(هذا) إذا قلنا: (هَذَانِ)، و(هَذَيْنِ) فقد حذفنا الألفَ التي قبل ألف التَّثنية، وكذلك حذفنا الألفَ التي قبل ياء التَّثنية.

فيقول: إنَّه قُصِدَ بهذا التَّشديدِ التَّعويضُ، ولكنَّ هذا التَّعليلَ في الواقع عليلٌ لأمرين:

الأوَّل: لأنَّه لو كان المقصودُ التَّعويضَ لكان التَّشديدُ واجبًا، لأنَّه إذا وُجِدَ السَّببُ وَجَبَ وجودُ المسبَّب، فلو قلنا: إنَّ هذا تعويضٌ عن الياء المحذوفة في: (**الَّذِي والَّتِي**)، أو الألفِ المحذوفةِ في: (**ذَا وتَا**) لكان التَّشديدُ واجبًا، ومع ذلك فليس بواجبٍ، إذ لو كان التَّشديدُ عِوَضًا لَنَطَقَ به كُلُّ العربِ.

الثَّاني: أن نقولَ: إنَّ التَّعليلَ الصَّحيحَ أنَّ العربَ نَطَقُوا بهذا وبهذا، فالعِلَّةُ هي نُطْقُ العربِ، أمَّا كونُه لأجل التَّعويض فهذا مُنْتَقَضٌ، ولذا فلا يُعَوَّلُ عليه، ولا أَظُنُّ أنَّ العربيَّ حينما تكلَّم وقال: (**ذَانِّ وتَانِّ**)، و(**اللَّذَانِّ واللَّتَانِّ**)، أنَّه يعرفُ هذا التَّعويضَ، فالعربيُّ نَطَقَ به هكذا.

لكن هذا تعليلُ النُّحاةِ، ولذا يُقَالُ عن النَّحْوِيِّ: إنَّه كاليَرْبُوعِ[1] له نَافِقَاء، إذا حَجَرْتَهُ مِن بابٍ خرج مِن بابٍ آخرَ وتَرَكَكَ، ولذلك يقولون: إنَّ نَحْوِيًّا له أبٌ، وكان أبوه يُدْعَى بالشَّيخ، وليس بشيخٍ، فقال لابنه: النَّاسُ يسألونني وأنا ما عندي شيءٌ، فقال له ابنُه: إذا سُئِلْتَ عن شيءٍ فقل: فيه قولانِ، واجْعَلْهُمْ يبحثون عن هذين القولَيْن، فجاءه رجلٌ فقال: أيُّها الشيخُ، أفي الله شكٌّ؟ فقال له: فيها قولانِ. فقال له: كيف ذلك؟ قال: اخرُجْ إلى ابني هذا فاسْأَلْهُ. فخرج إلى ابنِهِ فسأله: فقال: نعم، فيها قولان: فيجوز أن تكونَ (**شَكٌّ**): مبتدأً، و(**في الله**): خبرًا مقدَّمًا، ويجوزُ أن تكونَ (**شَكٌّ**): فاعلًا أغنى عن الخبر، لأنَّه مسبوقٌ بالهمزة أي: (**أَحَاصِلٌ في الله شَكٌّ**)، وإذا سُبِقَتْ بهمزةِ استفهامٍ أغنى الفاعلُ عن الخبر، فهنا قولان في: (**أفي الله شكٌّ**) أي: قولانِ في إعرابها، وهذه القصةُ تُحْكَى في تراجمِ الأدباء، واللهُ أعلمُ بصحَّتِها.

---

(١) تقدم التعليق عليه.

إِذَنْ: الصَّوابُ أن نقولَ: ما قُصِدَ التَّعويضُ، بل نقولُ: هذه لغةٌ عربيَّةٌ، والعربُ نطقوا بهذا، ونطقوا بهذا.

* * *

ثُمَّ شَرَعَ المؤلِّفُ -رحمه الله- يُبَيِّنُ اسمَ الموصولِ لجماعة الذكور، واسمَ الموصول لجماعة الإناث فقال:

٩١- جَمْعُ الَّذِي: (الْأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

٩٢- بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا ... وَ(اللَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَـزْرًا وَقَعَا

الشَّرحُ

قوله: «الأُلَى»: لنا أن نُعْرِبَها على أنَّها مبتدأٌ وخبرُها: (جَمْعُ)، ولنا أن نُعْرِبَ (جَمْعُ) على أنَّها مبتدأٌ، وخبره (الأُلَى)، وأمَّا قوله: (الَّذِينَ): فهو معطوفٌ على (الأُلَى) لكن بحذف حرف العطف، والأصلُ: جَمْعُ (الَّذِي): (الأُلَى)، وَ(الَّذِينَ).

يُسْتَفَادُ من ذلك أنَّ اسمَ الموصولِ لجماعة الذكور له صيغتان:

الصيغة الأولى: (الأُلَى).

والصيغة الثَّانية: (الَّذِينَ)، أمَّا (الأُلَى) فهي مَبْنِيَّةٌ على السُّكون، لأنَّ آخِرَها ألفٌ، وأمَّا (الَّذِينَ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الفتحِ، لأنَّ آخِرَها مفتوحٌ، وهي ملازمةٌ للياء في كُلِّ حالٍ، تقولُ: (جَاءَ الَّذِينَ)، (ورَأَيْتُ الَّذِينَ)، و(مَرَرْتُ بالَّذِينَ).

وتقولُ مثلًا: (أَكْرَمْتُ الطَّلَبَةَ الأُلَى اجتهدوا)، فـ(الأُلَى) هنا بمعنى (الَّذِين)، وتقولُ: (أَكْرَمْتُ الطلبةَ الَّذِينَ اجتهدوا)، وهما على حدٍّ سواء، يعني: إن شئتَ قل: (الأُلَى)، وإن شئت فقل: (الَّذِينَ)، قال الشَّاعر:

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَـمَلَّتْ شَبَابَنَا ... قَدِيمًا، فَتُبْلِينَا الـمَنُونُ وَمَا نُبْلِـي

فـ(الخُطُوبُ): نوائبُ الدَّهر، و(قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا): يعني: أَفْنَتْهُ، و(فَتُبْلِينَا المَنُونُ وَمَا نُبْلِـي) يعني: تُبْلِينَا، ولا نُبْلِيهَا، إلى أن قال:

وَتُــبْلِي الأُلَى يَسْــتَلْئِمُونَ عَــلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالــحِدَإِ القُبْـلِ[1]

فقوله: (تُبْلِـي الأُلَى) يعني: تُفْنِيهم، و(الأُلَى): بمعنى (الَّذين)، و(يَسْتَلْئِمُونَ) يعني: يلبسون لَأْمَةَ الحرب، والمقصود الشُّجعان، فهم مُسْتَعِدُّون للقِتال تمامًا، و(عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ) يعني: على الخيل اللَّاتي تَرَاهُنَّ، (يَوْمَ الرَّوْعِ): أي: الخوف (كَالحِدَإِ): جمع: (حِدَأَة)، وهو طائرٌ معروفٌ مُغْرَمٌ بأكل اللحم، (القُبْلِ) يعني: التي مال سوادُ أعينِها، و(القَبَلُ): ميلُ سواد العين إلى الأنف، وهو نوعٌ مِن الحَوَل، فإذا مال سوادُ الأعين مِن الحدأ إلى اللحم في الأرض انقضَّت بسرعة.

فهو يقولُ: إنَّ الخطوبَ تُبْلي هؤلاء الشُّجعان الذين يَلبسون لأماتِ الحربِ، ويركبون هذه الخيلَ السَّريعةَ التي تراها يومَ الرَّوْعِ مثل الحِدَأَة التي أصغت بنظرها إلى اللحم، فانقضَّت عليه بسرعة.

والشَّاهدُ قولُه: (تُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ)، أي: تُبْلِـي الَّذين يستلئمون، (عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ)، أي: على اللَّاتي تراهُنَّ يوم الرَّوْعِ كالحِدَإِ القُبْلِ.

فصار اسمُ الموصول في جمع المذكَّر له صيغتان:

الأولى: (الأُلَى)، والثَّانية: (الَّذِينَ).

قوله: «وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا»: يعني: بعضُ العربِ نطق (الَّذِينَ)

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لأبي ذؤيب الهذلي في تلخيص الشواهد (ص: ١٣٩)، وخزانة الأدب: (١١/ ١٤٩).

بالواو في حال الرَّفع، فتقول: (قَدِمَ اللَّذُون جاؤوا من السَّفر)، (وأَكْرَمْتُ الَّذِينَ جاؤوا من السَّفر)، و(مَرَرْتُ بالَّذِينَ جاؤوا من السَّفر)، وعلى هذه اللغةِ تكونُ مُعْرَبَةً، لأنَّه يَتَغَيَّرُ آخِرُها باختلاف العوامل.

فصار (الَّذِينَ) فيها لغتان عن العرب: لغة (الَّذِينَ) مطلقًا، ولغةٌ أخرى أنَّها تكونُ في حال الرَّفع بالواو، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

نَحْنُ اللَّـذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا   يَـوْمَ النُّخَيْـلِ غَـارَةً مِلْحَاحَـا[1]

ولو مَشَى الشَّاعرُ على اللغة الأخرى لقالَ: (نحن الَّذِينَ)، كما قال الصحابةُ رَضِوَاللَّهُعَنهُم:

نَحْـنُ الَّـذِينَ بَـايَعُوا مُحَمَّـدَا   عَـلَى الجِهَـادِ مَـا بَقِينَـا أَبَـدَا[2]

قوله: «باللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا»: هذا جمعُ اسم الموصول المؤنَّث، وله صيغتان: (اللَّاتِ)، و(اللَّاءِ)، فتقول: (جاء النِّساءُ اللَّاتِ قُمْنَ)، (ورَأَيْتُ النِّساءَ اللَّاءِ قُمْنَ)، وفي القرآنِ الإتيان باللغتَيْن، (اللَّاتِ)، و(اللَّاءِ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [النساء:١٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ [الطلاق:٤].

وقوله: «اللَّاءِ واللَّاتِ»: يجوزُ فيهما الإشباعُ، والإشباعُ يعني: أن تَمُدَّ

(١) هذا الرَّجَز لِرُؤْبَة بن العَجَّاج في مُلْحَق دِيوانه (ص: ١٧٢)، وملحاح: أي دائمة. انظر اللسان: لحح.

(٢) هذا الرَّجز قاله الصحابة يوم الخندق، والحديث أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب التحريض على القتال، رقم (٢٨٣٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق، رقم (١٨٠٥).

الهمزةَ في (اللَّاءِ)، أو تمدَّ التَّاء في (اللَّاتِ)، وهذا تغيُّر صفةٍ للأداة، وليس تغيُّرًا جوهريًّا، بل هو تغيُّر صفةٍ، إمَّا أن تَـمُدَّ الهمزةَ حتَّى يتولَّدَ منها ياءٌ فتقول: (اللَّائِي)، أو تمدَّ التَّاءَ حتَّى يتولَّدَ منها ياءٌ فتقول: (اللَّاتِي)، وحينئذٍ تكونُ أربعَ صِيَغٍ.

قوله: «وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا»: (نَزْرًا) يعني: قليلًا، والألف في (وَقَعَا) لإطلاق الرَّويِّ، وليست للتَّثنية، والمعنى أنَّ (اللَّاءِ) قد تَحُلُّ مَحَلَّ (الَّذِينَ) -صيغة جماعة الذكور- أي: تأتي لجماعة الذكور، فقوله: (كَالَّذِينَ) يعني: أنَّه وقع استعمالُ (اللَّاءِ) موضعَ (الَّذِينَ)، وبناءً على ذلك يكونُ لجماعةِ الذكور ثلاثُ صيغ: (الأُلَى، والَّذِينَ، واللَّاءِ)، لكن هذا الأخير قليلٌ، ومنه قولُ الشَّاعر:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا[1]

الشَّاهد قولُه: (اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا) أي: الذين قد مهدوا الحجورَ.

وقوله: «وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا»: قولُه هذا له تفسيرٌ آخر، وهو أنَّ (اللَّاءِ) تأتي بالياء والنُّون كما أتت (الَّذِينَ)، يعني: تُسْتَعْمَلُ للمذكَّر، لكن بالياء والنُّون، لا على صيغتها الأصليَّة، فيقال: (اللَّائِينَ)، كما يُقَالُ: (الَّذِينَ)، وعلى هذا قولُ الشَّاعر:

وَإِنَّا مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدِرُوا عَفَوْا ... وَإِنْ أَتْرَبُوا جَادُوا، وَإِنْ تَرِبُوا عَفُّوا[2]

(١) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تلخيص الشواهد (ص: ١٣٧)، والدرر: (١/ ٢١٣)، والحجور جمع حجر، وحَجْرُ الإنسان وحِجْرُه، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ: حِضْنُه. انظر اللسان: حجر.

(٢) هذا الرَّجز بلا نسبة في الدرر: (١/ ٢٨٣)، وهمع الهوامع: (١/ ٨٧).

فـ(**اللَّائِينَ**) بمعنى (**الَّذِينَ**).

فقوله: (**إنْ قَدِرُا عَفَوْا**) يعني: عَفَوْا عمَّن ظَلَمَهم بعد القُدْرَة، وهذا هو العفو الذي يُحْمَدُ.

وقوله: (**وإنْ أَتْرَبُوا جَادُوا**)، أتربوا: يعني اغتَنَوْا حتَّى كانت أموالُهم كالتُّراب من كثرتِها، و(**جَادُوا**)، يعني: تكرَّموا على النَّاس بالجود.

وقوله: (**وَإِنْ تَرِبُوا**) يعني: افتقروا، و(**عَفُّوا**) يعني: فلا يسألون النَّاسَ شيئًا، وهذا فخرٌ عظيم، فالشَّاعرُ يَفْتَخِرُ بنفسِه، فيقول: أنا من اللَّائِينَ إنْ قَدِروا عَفَوْا، وإنْ أَتْرَبُوا جَادُوا، وإنْ تَرِبُوا عَفُّوا، وهذه ثلاثُ خِصَالٍ كلُّها كريمةٌ.

فصار في قولِ ابن مالك -رحِمه الله-: (**وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ**) تفسيران:

الأول: أنَّ (**اللَّاءِ**) تُسْتَعْمَلُ، أو تَـحُلُّ محَلَّ (**الَّذِينَ**) بصيغتها الحاليَّة.

الثاني: أنَّ (**اللَّاءِ**) تُسْتَعْمَلُ، أو تـحلُّ محلَّ (**الَّذِينَ**) بتغيير صيغتها إلى صيغةٍ تُشْبِهُ صيغةَ (**الَّذِينَ**)، فيقال: (**اللَّائِينَ**)، وكلاهما وَرَدَتْ به اللغةُ العربيَّةُ كما دلَّت عليه الشَّواهدُ.

* * *

٩٣- وَ(مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(أَلْ)، تُسَاوِي مَا ذُكِرْ،
وَهَكَـــذَا (ذُو) عِنْــدَ طَيِّــئٍ شُــهِرْ

٩٤- وَكَــ(الَّتِي) أيضًــا لَــدَيْهِمْ (ذَاتُ)
وَمَوْضِــعَ (الــلَّاتِي) أَتَــى (ذَوَاتُ)

الشَّــرحُ

قوله: «أَيْضًا»: مصدر (آضَ يَئِيضُ) إذا رَجَعَ، وهي منصوبةٌ دائمًا على المصدريَّةِ، وعاملُها محذوفٌ، فأنتَ -مثلًا- إذا قلت: (عندي لك عَشَرةُ ريالاتٍ، وأيضًا خمسةُ ريالات)، يعني: ورجوعًا إلى إقراري عندي لك خمسةُ ريالاتٍ، ولهذا تجدونها تأتي لبناءِ ما بعدَها على ما قبلَها، فهي بمعنى الرُّجوع، ومنه أحدُ ألفاظِ الحديثِ في كُسوف الشَّمس: «فَانْصَرَفَ حِينَ انْصَرَفَ، وَقَدْ آضَتِ الشَّمْسُ»[1]، يعني: رجعتْ إلى حالِها قبلَ الكسوف.

قوله: «مَوْضِعَ»: منصوبةٌ على أنَّها ظرفٌ عامِلُهُ (أَتَى)، يعني: وأتى موضعَ اللَّاتِي (ذَوَاتُ)، و(ذَوَاتُ): فاعلُ (أَتَى)، يعني: أتى ذَوَاتُ مَوْضِعَ اللَّاتِي، و(اللَّاتِي) معروفةٌ أنَّها لجماعةِ الإناثِ.

ما سَبَقَ مِن الموصولِ يُسَمَّى الموصولَ الخاصَّ، لأنَّه خُصِّص لكُلِّ شيءٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض على النَّبيِّ ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنَّار، رقم (٩٠٤).

صيغةٌ، المفرد المذكَّر، والمفردة المؤنَّثة، والمثنَّى المذكَّر، والمثنَّى المؤنَّث، وجماعة الذكور، وجماعة الإناث، كُلُّ واحدٍ له صيغةٌ معيَّنةٌ، وهذا يُسَمَّى الموصولَ الخاصَّ.

ثُمَّ شَرَعَ في ذِكْرِ القِسمِ الثَّاني من أقسامِ الموصولِ، وهو الموصولُ العامُّ، والموصولُ العامُّ يَصْلُحُ لِكُلِّ نوعٍ مِن هذه الأنواعِ، وهي التي ذَكَرَها في قولِه: **(وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ)** أي: مِنَ الصِّيَغِ السَّابقةِ، والصِّيغُ السَّابقةُ هي: **(الَّذِي، والَّتِي، واللَّذَان، واللَّتان، والذِينَ، والأُلَى، واللَّاءِ، واللَّاتِ)** فتساوي كُلَّ هذهِ المذكوراتِ، فتأتي للمفرَدِ المذكَّرِ، وللمفردَة المؤنَّثة، وللمثنَّى المذكَّر، وللمثنَّى المؤنَّث، ولجماعة الذُّكور، ولجماعة الإناث.

فإن قال قائلٌ: ما الذي يُعْلِمُنَا أَنَّ (مَنْ) للمفرد المذكَّر دون المفردة المؤنَّثة، واللفظ واحدٌ؟ قلنا: الصِّلةُ هي التي تُعَيِّنُ ذلك، فإذا قلتَ: **(يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَ)**، فهي للمفرد المذكَّر، وإذا قلت: **(يُعجبُني مَنْ قَامَتْ)**، فهي للمفردة المؤنَّثة، وإذا قلت: **(يُعجبُني مَنْ قَامَا)**، فهي للمثنَّى المذكَّر، وإذا قلت: **(يُعجبُني مَنْ قَامَتَا)**، فهي للمثنَّى المؤنَّث، وإذا قلت: **(يُعجبُني مَنْ قَامُوا)**، فهي لجماعة الذُّكُورِ، وإذا قلت: **(يُعجبُني مَنْ قُمْنَ)**، فهي لجماعةِ الإناث.

إِذَنْ: (مَنْ) صورتُها وصيغتُها واحدةٌ مهما كان المرادُ بها، والذي يُعيِّنُ المرادَ بها هو الصِّلةُ.

وقوله: «**مَا**»: نقولُ فيها مثلَ ما قلنا في (مَنْ)، فهي تصلحُ للمفرَدِ المذكَّرِ، والمفردةِ المؤنَّثةِ، والمثنَّى المذكَّرِ، والمثنَّى المؤنَّثِ، وجماعةِ الذُّكورِ، وجماعةِ الإناث، والذي يُعيِّنُ واحدًا منها هو الصِّلةُ.

فإذا قيل: هل تأتي (مَنْ) في مَحَلِّ (مَا)، و(مَا) في محلِّ (مَنْ)، أو لكلِّ واحدةٍ منهما مَحَلٌّ لا تأتي في مَحَلِّه الأُخرى؟

فالجواب: أنَّ لكُلِّ واحدةٍ منهما مَحَلًّا لا تأتي فيه الأخرى، وهذا هو الأصلُ، لكن قد يُخْرَجُ عن هذا الأصلِ لسببٍ، فما هو الأصلُ في (مَنْ)؟ الأصلُ في (مَنْ) أنْ تكونَ للعَاقِل، هكذا عبَّر أكثرُ النَّحْوِيِّين، مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور:٤٥].

ولكنَّ ابنَ هشامٍ -رحمه الله- قال: ينبغي أن نقولَ: إنَّها للعَالِمِ، لأنَّ (مَنْ) تأتي ويُرَادُ بها الرَّبُّ -عزَّ وجلَّ- والرَّبُّ لا يُقَالُ له: عَاقِلٌ، فقولُه تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦] المرادُ بـ(مَنْ) هنا اللهُ، فهل تكونُ: (مَنْ) في هذا المحلِّ للعَاقِل؟ الجواب: لا، فاللهُ -عزَّ وجلَّ- لا يُوصَفُ بالعقل، فلهذا اختار ابنُ هِشَامٍ -رحمه الله- أن يُعبَّر بالعَالِمِ بدلًا عن العَاقِل، واللهُ يُوصَفُ بالعِلْمِ.

وعلى كُلِّ حالٍ هي لا تكونُ إلَّا للعَالِمِ الذي يَعْلَمُ ويَتَصَرَّفُ باختيارٍ، فهذا الأصلُ في (مَنْ).

والأصلُ في (مَا) أن تكونَ لغير العَالِمِ على تعبيرِ ابن هِشَامٍ، أو لغير العاقلِ على تعبير أكثر النَّحْوِيِّين، فهي تكونُ في الجمادات وتكونُ في المعاني، لأنَّ المعانيَ أوصافٌ لا أدوات عقلاء، فهذا هو الأصلُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل:٩٦]، لكن قد يأتي هذا مَحَلَّ هذا، ففي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور:٤٥]، جاءت ﴿مَّن﴾ هنا لغير العَالِمِ، لأنَّ بني آدمَ لا يمشون على بطونِهم، بل يمشون على أرجلِهم، فجاءت ﴿مَّن﴾ هنا في محلِّ (مَا)، لكن لماذا جاءت؟

يقول بعضُهم: إنَّها جاءت مِن أجل المُشاكَلة، ورِفْعَةً للعَالِمِ على غيرِه، أو تغليبًا للعَالِم على غيرِه، ومِن ذلك قولُ الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور:٤٥]، وجاء قولهُ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٠٩]، وفي آيةٍ أخرى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٥]، فجاءت (مَنْ) وجاءت (مَا)، وكُلُّها في السَّموات والأرض، لكن انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٥] تجد أنَّ (مَنْ) جاءت في آيةٍ، وفي آية أخرى جاءت (مَا)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النحل:٤٩].

إِذَنْ: فهِمنا من هذا أنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما تأتي مكانَ الأخرى، لكن لماذا؟ قالوا: للتَّغليب أي: تغليبِ العَالِـم على غيرِه، وتغليبِ الأكثرِ على غيرِه، فإذا عُبِّر بـ(مَا) وأُرِيْد بها الجميعُ فهو تغليبٌ لغيرِ العَالِـم على العَالِمِ، لأنَّه أكثرُ، هذا فيما نَرَى، والعِلمُ عندَ الله، فقد تُوجَدُ مخلوقاتٌ أخرى ذاتُ عِلمٍ أكثر مِن هذا، وإذا عُبِّر بـ(مَنْ) للعُموم فهو مِن باب تغليبِ العَالِمِ على غيرِه لِشَرَفِه.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣].

فهل نحن نَنْكِحُ العَالِمات أو غير العَالِمات؟

الجواب: نَنْكِحُ العَالِمات.

فإن قيل: لكنَّه قال هنا: ﴿مَا طَابَ﴾، فما الجواب؟

الجوابُ أن نقولَ: جاءتْ (مَا) في محلِّ (مَنْ) هنا، لأنَّ المرأةَ إنَّما تُنْكَحُ لأوصافِها، والأوصافُ مَعَانٍ غيرُ عاقلةٍ.

فَهَلِ الإنسانُ يَنْكِحُ المرأةَ لذاتِ المرأةِ فقط؟

الجواب: لا، بل تُنْكَحُ المرأةُ لأربعٍ؛ كما جاء في الحديث[1].

إِذَنْ: جاءت (مَا) في محلِّ (مَنْ) مِنْ أجل هذه النُّكتةِ البلاغيَّةِ، أنَّ المرأةَ إنَّما تُنْكَحُ لأوصافِها، لا لأنَّها بشرٌ مخلوقٌ مِن لحمٍ وعظمٍ وعَصبٍ، وما أَشْبَهَ ذلك.

قوله: «أَلْ»: هل (**أَلْ**) تأتي اسمًا موصولًا؟ يقولون: نعم، كُلُّ (**أَلْ**) في اسمِ الفاعلِ أو في اسمِ المفعول فهي اسمٌ موصولٌ، فقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] جاءت (**أَلْ**) هنا في اسم المفعول، وفي قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، جاءت (**أَلْ**) في اسم الفاعل.

أمَّا إذا أتت في جامدٍ، فليست موصولةً، فإذا قلت: (**قَامَ الرَّجُلُ**)، فـ(**أَلْ**) هنا غيرُ موصولةٍ، لكن إذا قلت: (**أَكْرَمْتُ الطالبَ**)، فهي موصولةٌ، لأنَّها دخلت على اسم الفاعل، كذا (**نَصَرْتُ المظلومَ**)، موصولةٌ، لأنَّها جاءت في اسم المفعول.

ولكن إذا جعلنا (**أَلْ**) اسمًا موصولًا، فكيف نُعْرِبُها وهي على صيغة الحَرْف؟ قالوا: إنَّه يُنْقَلُ إعرابُها إلى صلتِها لتعذُّرِ ظهورِ الإعرابِ عليها، لأنَّها بصورة الحرفِ، فإذا قلت مثلًا: (**نَصَرْتُ المظلومَ**)، أي: الذي ظُلِمَ، فإنَّك تقولُ عند الإعرابِ: (**نَصَرْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**أَلْ**): مفعولٌ به، ولا تقول: (**المظلوم**): مفعولٌ به، بل (**أَلْ**): مفعولٌ به منصوبٌ، لكن نُقِلَ الإعرابُ إلى ما

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، بابَ الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٩٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدِّين، رقم (١٤٦٦).

بعده، لتعذُّرِ الإعرابِ عليه، لكونِه بصورة الحرف، وهذا مذهبُ البَصْريّين، ومذهبُ البَصْريّين دائمًا يكونُ مُقعَّدًا، بمعنى أنَّه أقربُ للقواعد، لكن فيه صعوبةٌ وتَعقيدٌ.

ولكن المذهب السَّهل الطيِّب اللَّيِّن أن تقولَ: (**نَصَرْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**المظلومَ**): مفعولٌ به منصوبٌ، وليس لنا أن نَتَنَطَّعَ ونَتَعَمَّقَ.

وهذا الرَّأيُ هو الصَّوابُ، وهو أَنَّ (**أل**) هذه -وإِنْ دلَّت على اسمٍ موصولٍ- فلا يكونُ عليها إعرابٌ، ولا يمكنُ أنْ يَطْرَأَ عليها الإعرابُ، بل نَنْقُلُه رأسًا إلى نفسِ اسمِ الفاعلِ، أو اسمِ المفعول.

وقوله: «...**وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ**»: يعني: (**أَلْ**) تأتي للمفرَد المذكَّرِ، وللمفردَةِ المؤنَّثةِ، وللمثنَّى المذكَّر، وللمثنَّى المؤنَّث، ولجماعة الذكور ولجماعة الإناث، تقولُ: (**يُعْجِبُني الفَاهِمُ زيدٌ**)، للمفرد المذكَّر، و(**تُعجبُني العَابِدَةُ هندُ**)، للمفردة المؤنَّثة، (**ويُعجبُني القَائِمَان**)، للمثنَّى المذكَّر، و(**يُعجبُني القَائِمَتَان**)، للمثنَّى المؤنَّث، و(**يُعْجِبُني القَائِمُون**)، لجماعة الذكور، (**ويُعجبُني القَائِمَاتُ**)، لجماعة الإناث.

إِذَنْ: هذه الثَّلاث -(**مَنْ**)، (**ومَا**) و(**أَلْ**)- موصولةٌ عامَّةٌ تَصْلُحُ للواحِدِ، والمثنَّى، والجمع مِن مذكَّرٍ ومؤنَّث.

قوله: «**وَهَكَذَا ذُوْ عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ**»: يعني: أَنَّ طَيِّئًا -وهم قومٌ مِن العربِ، ويسكنون في الغالب عند جبال (**طَيِّئٍ**) في حائل وما حولها- يجعلون (**ذُو**) عامَّة بمعنى (**الَّذِي**)، وبمعنى (**الَّذِينَ**)... إلخ، وهذا لغةٌ عند بعضِهم، وعند آخرين

يجعلون (ذَات) للمفردة المؤنَّثة، و(ذَوَات) لجماعة النِّساء، فصار فيها لغتان لطيِّئ:

اللغة الأولى: (ذُو) تساوي (مَنْ)، أو (مَا)، أو (أَلْ)، فتساوي ما ذُكِر، يعني: أنَّها مِن ألفاظ الموصول العامَّة، فيجعلونها بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنَّى والجمعِ، مِن مذكَّرٍ ومؤنَّثٍ، فتقول في المفرد المذكَّر: (**جَاءَنِي ذُو قَامَ**)، وفي المفردة المؤنَّثة تقولُ: (**جَاءَتْنِي ذُو قَامَتْ**)، أي: التي قامت، وفي المثنَّى المذكَّر: (**جَاءَنِي ذُو قَامَا**)، وفي المثنَّى المؤنَّث: (**جَاءَنِي ذُو قَامَتَا**)، وفي جماعة الذكور تقولُ: (**جَاءَنِي ذُو قَامُوا**)، أي: الذين قاموا، وفي جماعة الإناث: (**جِاءَنِي ذُو قُمْنَ**).

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُوْ طَوَيْتُ[1]

يعني: يريدُ أن يُدافعَ عن مائهِ الذي يسقي منه إبلَه، فيقول: إنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدِّي، وَرِثْتُه كابرًا عن كابرٍ، و(**بِئْرِي**) يعني: وإنَّ البئرَ بئري، و(**ذُو حَفَرْتُ، وَذُو طَوَيْتُ**) يعني: أنا الذي حفرتُها، وأنا الذي طَوَيْتُهَا، فـ(ذو) هنا بمعنى (**التي**) عند طَيِّئ.

اللغة الثَّانية: يجعلون (ذُو) عامَّة إلَّا في المفردة المؤنَّثة، فيجعلون لها (ذَات)، وجماعة الإناث يجعلون لهنَّ (ذَوَات)، يقولون: (**تُعجبُني ذَاتُ قَامَتْ**)، ولا يقولون: (**ذُو قَامَتْ**)، وفي جماعة الإناث يقولون: (**تُعجبُني ذواتُ قُمْنَ**).

فهاتان لغتان عند طيِّئ، ومَنْ سواهم مِن العرب لا يستعملون هذه الكلمات الثَّلاث استعمالَ الموصول.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لسنان بن الفحل في الإنصاف (ص:٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤،٣٥).

وعلى كُلِّ اللغاتِ فهي مَبْنِيَّةٌ، وليست مُعْرَبَةً، فـ(ذَو) بلفظ الواو في حال الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، تقولُ: (**أَعْجَبَنِي ذُو أَكْرَمَنِي، وأَكْرَمْتُ ذُو أَكْرَمَنِي، ومَرَرْتُ بِذُو أَكْرَمَنِي**)، بخلاف (ذُو) التي بمعنى صاحب، فإنَّها تُرْفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ بالألف، وتُجَرُّ بالياء كما سبق، أمَّا هذه فهي مَبْنِيَّةٌ على سُكون الواوِ دائمًا.

وأمَّا (ذَاتُ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في حال النَّصبِ والجرِّ والرَّفعِ، فتقول: (**يُعْجِبُنِي ذَاتُ اجْتَهَدَتْ، وأَكْرَمْتُ ذَاتُ اجْتَهَدَتْ، ومَرَرْتُ بِذَاتُ اجْتَهَدَتْ**)، أمَّا (ذَوَاتُ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ أيضًا.

وفي بقيَّة الموصولِ يَستعملُ أهل هذه اللغة (ذو).

إِذَنْ: الخلافُ بين طيِّئ في المفردةِ المؤنَّثةِ، والجمع المؤنَّث فقط، وفي الباقي يتَّفقون.

* * *

ثُمَّ ذكر المؤلِّفُ -رحمه الله- الرَّابعَ مِن صيغ الموصول العامَّة، وهو (ذَا)، فقال:

٩٥- وَمِثْلُ (مَا) (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ، أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ

الشَّرحُ

قوله: «مِثْلُ»: خبرٌ مقدَّمٌ، و(ذَا): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والتَّقديرُ: (وذَا مِثْلُ مَا)، يعني: أنَّها موصولةٌ عامَّة، لكن متى؟ قال: (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ)، أي: بعد (مَا) التي للاستفهام، يعني بعد (مَا) الاستفهاميَّة، فإذا أتتْ (ذَا) بعد (مَا) الاستفهاميَّة فهي اسمٌ موصولٌ.

قوله: «أَوْ مَنْ»: يعني: أو أتت بعد (مَنْ) الاستفهاميَّة أيضًا، فهي اسمٌ موصولٌ.

و«إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ»: الضَّميرُ في (تُلْغَ) يعودُ على (ذَا)، يعني: إذا لم تُلْغَ (ذَا) في الكلام، ومعنى إلغائِها أن يكونَ وجودُها كالعدم، فإمَّا أنْ تُجعَلَ كلمةً واحدةً مع (مَا)، أو مَعَ (مَنْ)، وإمَّا أن يُقَالَ: هي زائدةٌ، ولا محلَّ لها من الإعراب.

والمعنى أنَّ مِن الأسماءِ الموصولةِ العامَّة كلمةَ (ذَا) لكن بشرطين[1]:

الشَّرط الأوَّل: أن تقعَ بعد (مَا) الاستفهاميَّة، أو (مَن) الاستفهاميَّة، وعلى ذلك لو وقعت بعد (مَا) النَّافية، أو (مَنْ) الشَّرطيَّة، فلا تكونُ اسمًا موصولًا.

الشَّرط الثَّاني: ألَّا تُلْغَى (ذَا) في الكلام.

(١) بقي شرطٌ ثالثٌ: وهو ألَّا تكونَ (ذَا) للإشارة، وسيأتي في كلام الشَّارح -رحمه الله تعالى-.

لكن ما الذي يَدُلُّنا على أنَّها كانت مُلغاةً، أو أنَّها اسمٌ موصولٌ؟

نقولُ: يَدُلُّنا على ذلك الجوابُ، فـ(**مَنْ**): اسمُ استفهامٍ، و(**مَا**): اسمُ استفهامٍ، والجوابُ هو الذي يَدُلُّنا على أنَّ (**ذَا**) اسمٌ موصولٌ، أو أنَّ (**ذَا**) ملغاةٌ، ولننظرْ في آيةٍ مِن القرآنِ فيها قراءتان، وهي قولُه تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ العفوُ**﴾ [البقرة:٢١٩] برفع (**العفْوُ**)، والقراءة الثَّانية: ﴿**وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ**﴾ بنصب (**العفْوَ**)، فعلَى أيِّ القراءتَيْن كانت مُلغاةً؟ وعلى أيِّ القراءتَيْن كانت موصولةً؟

الجواب: على قراءةِ النَّصبِ تكونُ مُلغاةً، لأنَّ (**مَاذَا**): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ﴿**يُنفِقُونَ**﴾، فـ﴿**مَاذَا**﴾ كلمةٌ واحدةٌ، أو (**مَا**): اسمُ استفهامٍ، و(**ذَا**): ملغاةٌ زائدةٌ، و﴿**يُنفِقُونَ**﴾: فعلٌ مضارعٌ يحتاجُ إلى مفعولٍ، ولم يأخذ مفعولَه، فيكون مفعوله الاستفهام (**مَاذَا**).

إِذَنْ: إذا جعلنا (**مَا**) اسمَ استفهامٍ، و(**ذَا**) ملغاةً -سواء جعلناها مُركَّبةً مع (**مَا**)، أم جعلناها مستقلَّةً وزائدةً- صارت (**مَا**) مفعولًا مُقدَّمًا لـ﴿**يُنفِقُونَ**﴾ كما لو قلت: (**مَنْ رَأَيْتَ؟**) فـ(**مَنْ**): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(**رَأَيْتَ**)، وحينئذٍ يكونُ الجوابُ (**العفْوَ**)، يعني: (**قل: أَنْفِقُوا العفْوَ**).

وإذا قُرِئَت (**العفوُ**) بالرَّفع صار تقديرُ الكلامِ: (**مَا الَّذِي يُنْفِقُونه؟**) فصارت (**مَا**): مبتدأً، و(**الَّذِي**): اسمًا موصولًا خبرًا، وجملةُ ﴿**يُنفِقُونَ**﴾: صلةَ الموصول، و(**العفوُ**): خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (**الَّذِي ينفقون العَفْوُ**)، أو (**هو العَفْوُ**).

كذلك أيضًا في البدل تقولُ: (ماذا تُنْفِقُ أَذَهَبًا، أو فِضَّةً؟)، فـ(ذا): هنا ملغاةٌ، لأنَّ (مَاذَا): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(تُنْفِقُ)، وإذا قلت: (مَاذَا تُنْفِقُ أذهبٌ، أو فضةٌ؟)، فـ(ذا): هنا موصولةٌ، يعني: (مَا الَّذِي تُنْفِقُه؟) الذي تنفقه ذهبٌ، أو فضةٌ.

إِذَنْ: مِن علاماتِ (ذَا) التي تكونُ مُلغاةً، أو غيرَ مُلغاةٍ: الجوابُ، والبدلُ كما سبق.

والحاصلُ: أنَّ (ذَا) التي تأتي بعد (مَا)، أو (مَنْ) الاستفهاميتَيْن تكونُ اسمًا موصولًا، ويجوزُ إلغاؤُها، فإذا جعلناها اسمًا موصولًا صارت (مَا) الاستفهاميَّةُ مبتدأً، و(ذَا): اسمًا موصولًا خبرًا، فأقول لك مثلًا: (ماذا فَعَلْتَ؟) فإذا جَعَلْتَهَا اسمًا موصولًا، فيكون تقديرُ الجملةِ: (مَا الَّذِي فَعَلْتَ)؟ وإعرابُها: (ما): مبتدأٌ، و(الَّذِي): خبرٌ، و(فَعَلْتَ): صلةُ الموصولِ، والعائدُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (ماذا فَعَلْتَه؟).

وإذا قلتَ: (ماذا فَعَلْتَ؟) أسألك، يعني: كأنِّي قلت: ما فَعَلْتَ؟ فصارت الآن مُلغاةً، ومعنى مُلغاة فيها قولان للعلماء، مُلغاة أي: زائدة، ومُلغاة أي: مركَّبة مع (مَا)، أو (مَنْ)، وحينئذٍ نُعْرِبُ (مَاذَا): اسمَ استفهامٍ مفعولًا مُقَدَّمًا، أو نقولُ: (مَا): اسمُ استفهامٍ مفعولٌ مُقَدَّمٌ، و(ذَا): زائدةٌ، و(فَعَلْتَ): فعلٌ وفاعلٌ، والمفعول هو (مَا) المقدَّمة، وسيُجِيبُك المسئولُ فيقول: (خيرًا)، فإذا قال: (خيرًا)، فقد حَمَلَ (ذَا) على أنَّها مُلغاةٌ، لأنَّ الفعلَ تسلَّط عليها، والتَّقديرُ على جوابه: (فَعَلْتُ خيرًا)، وإذا قال: (خيرٌ) لـمَّا سَأَلْتَهُ ماذا فعلتَ؟ عرفنا أنَّه حَمَلَ (ذَا) على أنَّها اسمٌ موصولٌ، وأنَّ التَّقديرَ (ما الَّذِي فَعَلْتَ؟) فَنُعْرِبُ (مَا):

مبتدأً، و(الَّذِي): خبرًا، و(فَعَلْتَ): صلةَ الموصول، وتقديرُ الكلام في جوابه (خيرٌ): (هو خيرٌ)، أو: (الَّذِي فَعَلْتُهُ خيرٌ).

ويَتَعَيَّنُ الإلغاءُ إذا أتى بعدها اسمٌ موصولٌ، وإذا أُلْغِيَتْ، فإنَّها لا تكونُ اسمًا موصولًا، لأنَّها سوف تكونُ تابعةً لـ(مَا)، أو (مَنْ)، وتُـجْعَلُ الكلمتان كلمةً واحدةً استفهاميَّةً، كما في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فهنا تَجْعَلُ (مَنْ)، و(ذَا) كلمةً واحدةً، لأنَّك لو جعلتَها بمعنى (الَّذِي)، وقلت: (مَن الَّذِي الَّذِي يَشْفَعُ) لكان الكلامُ ركيكًا، وعلى ذلك تكونُ ﴿مَن ذَا﴾ كُلُّها اسمَ استفهامٍ، وبعضُهم يقولُ: (مَنْ): اسمُ استفهامٍ، و(ذَا): مُلغاةٌ ليس لها إعرابٌ، وليس لها مَـحَلٌّ، وهذا ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حيث قال: (إِذَا لَـمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ).

ومثلُ ذلك أيضًا قولُه سبحانه وتعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة:٢٤٥]، فهنا يَتَعَيَّنُ أن تكونَ (ذَا) مُلغاةً، لئلا يجتمعَ موصولان في كلامٍ واحدٍ، وأمَّا قولُ بعضِهم بأنَّه جائزٌ، ونُعْرِبُ (الَّذِي) بدلًا مِن (ذَا) فَغَيْرُ صحيحٍ، لأنَّ البدلَ معناه أنَّنا حملنا الكلامَ على أمرٍ زائدٍ، وهو خلافُ الأصل.

فالحاصلُ: أنَّك إذا قلتَ: (مَنْ ذَا الَّذِي قَامَ؟) أَعْرَبْتَ (ذَا): مُلغاةً، سواء أكانت زائدةً، أم مُركَّبةً، وإذا قلت: (مَنْ ذَا قَامَ؟) جاز أن تُعْرِبَها اسمًا موصولًا، وجاز أن تُلْغِيَها، فتجعلها زائدةً، أو مركَّبةً مع (مَنْ)، ويكون تقديرُ الكلامِ بدونها: (مَنْ قَامَ؟).

لكن أحيانًا تأتي (ذَا) اسمَ إشارةٍ، وليست اسمًا موصولًا، وهي بعد (مَا)، أو (مَنْ)، مِثل أن يأتيَ رجلٌ يَقْرَعُ البابَ فتقول: (مَنْ ذا؟)، فـ(ذَا) اسمُ إشارةٍ، وليست اسمًا موصولًا، ولا ملغاةً، وهذه لم يَذْكُرها ابنُ مالك، لأنَّها معلومةٌ، فلا حاجةَ للتَّنبيه عليها، لأنه لا يُوجَدُ صلةٌ، ولا خبرٌ، ولا شيءٌ أبدًا، فإذا قلت: (مَنْ ذَا؟)، فـ(مَنْ): استفهامٌ مبتدأٌ، أو خبرٌ مُقدَّمٌ، و(ذَا): اسمُ إشارةٍ خبرٌ، أو مبتدأٌ مؤَخرٌ.

والخلاصة في (ذا): أنَّها تأتي على أقسام:

القسم الأوَّل: تأتي على أنَّها اسمُ إشارة، مثل: (مَنْ ذَا؟)، أيْ: (مَنْ هذا؟)، و(هذا): اسمُ إشارةٍ، ولا أحدَ يقولُ: إنَّها اسمٌ موصولٌ.

القسم الثَّاني: تأتي اسمًا موصولًا، ويجوزُ إلغاؤها في مثل: (مَنْ ذا قَامَ؟)، أو (مَاذَا فَعَلْتَ؟).

القسم الثَّالث: تأتي ملغاةً ولا بُدَّ، وذلك إذا وَقَع بعدها اسمٌ موصولٌ، فحينئذٍ تكونُ ملغاةً، وتكونً إمَّا زائدةً، وإمَّا مُركَّبةً مع (مَا)، أو (مَنْ).

* * *

٩٦- وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

الشَّرحُ

قوله: «كُلُّهَا»: أيْ: كُلُّ الأسماءِ الموصولة العشرة: ستَّة خاصَّة، وأربعة عامَّة: ثلاثة منها عند العَرب كُلِّهم، وواحد عند طيِّئ، (الَّذِي، والَّتِي، واللَّذَانِ، واللَّتَانِ، والَّذِينَ، واللَّاتِي، ومَنْ، ومَا، وأَلْ، وذُو)، فكُلُّ العشرة يقولُ المؤلِّفُ: (يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ) أي: بعدها كُلِّها.

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّه لا بُدَّ لكُلِّ موصولٍ مِن صلةٍ، لأنَّه قال: (يَلْزَمُ)، وذلك لأنَّ الموصولَ لا يتمُّ إلَّا بِصِلَتِه، فلو قلت: (جَاءَ الَّذِي)، ما استفاد النَّاسُ، لأنَّه لا يمكنُ أن يتمَّ معناه إلَّا بِصِلَتِه.

قوله: «يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ»: سواء كان ذلك لفظًا، أم تقديرًا، لأنَّ الصِّلةَ قد تُحْذَفُ، وتكون مُقَدَّرةً، كقولِ الشَّاعر:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[1]

وتقديرُ صلةِ الموصول في هذا البيت كما قال النَّحوِيُّون: (عُرِفُوا بالشَّجاعة)، أو نحوها، كأن تقولَ: (نحن الذين لا نخافُ الموتَ، فاجْمَعْ جُمُوعَك)، ولكنَّ حَذْفَ الصِّلةِ قليلٌ جدًّا، ولا يجوزُ أن تُحْذَفَ إلَّا بِقَرِينةٍ تَدُلُّ على أنَّها محذوفةٌ.

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص: ١٤٢).

وقوله: «**يَلْزَمُ بَعْدَهُ**»: أفادنا -رحمه الله- أنَّه يُشْتَرَطُ في الصِّلة أن تكونَ بعد الموصولِ، فلا تُجْزِئُ قبلَه، فلو قلتَ: (**جَاءَ قَامَ الَّذِي**)، وأنت تريدُ أنْ تجعلَ (**قَامَ**) صلةً مقدَّمةً لم يَصِحَّ، لأَنَّه لا بُدَّ أن تكونَ الصِّلةُ متأخِّرةً، ولهذا هي صلةٌ، والصِّلةُ تأتي بعد الموصولِ، وسيأتي بيانُ نوع هذه الصِّلة جملةً، أو شِبْهَ جملة، أم ماذا.

وقوله: «**يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ**»: هنا أتى بالصِّلة بعد الموصولِ، ويُؤْخَذُ منه أنَّه لا بُدَّ ألَّا يُفْصَلَ بين الصِّلةِ والموصولِ بأجنبيٍّ، وأنَّ الصِّلةَ تلي الموصولَ، لأنَّها صِلتُه، ولا يتمُّ إلَّا بها، فلو جِيءَ بأجنبيٍّ لم يَصِحَّ، فلو قلتَ مثلًا: (**جَاءَ الَّذِي زيدٌ قَائِمٌ في البيتِ**)، وتريدُ أن تكونَ (**في البيتِ**) صلةً لـ(**الَّذِي**) فلا يصحُّ، لأنَّه لا يجوزُ أن يُفْصَلَ بين الصِّلة والموصول بأجنبيٍّ منهما، ومِثلها لو قلت: (**جَاءَ النَّجَّارُ الَّذِي قَامَ زيدٌ آلَتُه في البيتِ**)، فلا يصحُّ، لأنَّه فُصِلَ بين الموصول وصلته بفاصلٍ أجنبيٍّ.

أمَّا إذا كان غيرَ أجنبيٍّ، فلا بأسَ، مثاله: (**جَاءَ الَّذِي زيدًا أَكْرَمَ**)، يعني: جاء الَّذِي أَكْرَمَ زيدًا، فهذا لا بأسَ، لأنَّ (**زيدًا**) مفعولٌ للفعل الذي وقع صلةً، فليس أجنبيًّا مِن الصِّلة.

ولو قلت: (**جَاءَ الَّذِي لحمًا أَكَلَ**)، أو (**جَاءَ الَّذِي ثوبًا لَبِسَ**)، أو (**جَاءَ اللذان طعامًا أَكَلَا**) يصحُّ أيضًا، لأنَّه لم يُفْصَلْ بأجنبيٍّ بين الموصولِ وصلتِهِ، فالمفعولُ به معمولٌ لصلةِ الموصولِ، فهو ليس بأجنبيٍّ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ في الصِّلة ألَّا يُفْصَلَ بينها، وبين الموصولِ بأجنبيٍّ، وأمَّا قولُ الشَّاعرِ يصفُ الذِّئبَ حين لقيه، ولم يكن حولَه إلَّا الذِّئب:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[(١)]

ففيه أنَّه فَصَلَ بالمنادَى (يَا ذِئْبُ)، وقالوا: هذا شاذٌّ، لأنَّ المنادَى أجنبيٌّ مِن الصِّلة، لكن سَهَّلَ شذوذَه أنَّه يخاطبُ الذِّئبَ.

قوله: «عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ»: أي: لا بُدَّ في الصِّلة من ضميرٍ، ولا بُدَّ أن يكونَ هذا الضَّميرُ لائقًا، يعني: مُذكَّرًا إن كان الموصولُ مذكَّرًا، ومفردًا إن كان الموصولُ مفردًا، وذلك بحسَب الموصول، فـ(الَّذِي) يكونُ ضميرُه مفردًا مذكَّرًا، و(الَّتِي) مفردًا مؤنَّثًا، و(اللَّذانِ) مثنًّى مذكَّرًا، و(اللَّتَانِ) مثنًّى مؤنَّثًا، و(الَّذِينَ) جماعة ذكور، و(اللَّاتِي) جماعة إناث، ولا بُدَّ، وهذا إذا كان الموصولُ خاصًّا.

فتقول: (جَاءَ الَّذِي قَامَ)، و(جَاءَت الَّتِي قَامَتْ)، و(جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا)، و(جَاءَت اللَّتَانِ قَامَتَا)، و(جَاءَت اللَّاتِي قُمْنَ)، و(جَاءَ الَّذِينَ قَامُوا)، ومنه في القرآنِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ﴾ [فصلت:٣٠]، فلا بُدَّ أن يكونَ لائقًا، ولذا لو قلتَ: (جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامُوا) قلنا: هذا خطأٌ، لأنَّ الضَّميرَ هنا ليس بلائقٍ، ولو قلت: (جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامَ) فقط كذلك خطأٌ، فلا بدَّ أن تأتيَ بضميرٍ لائقٍ، ولو قلت: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) لكان صحيحًا، لأنَّ فيه ضميرًا -وهو الهاء- يَعودُ على (الَّذِي)، وإنْ قلت: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبٌ)، فليس بصحيحٍ، لأنَّ الصِّلةَ خَلَت مِن الضَّمير، فلا بُدَّ مِن ضميرٍ يرجعُ إلى الموصولِ، ولا بُدَّ أن يكونَ هذا

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه: (٢/ ٣٢٩).

الضَّميرُ لائقًا بالموصول، إنْ مفردًا فمفردٌ، وإنْ جمعًا فجمعٌ، وإنْ مذكَّرًا فمذكَّرٌ، وإنْ مؤنَّثًا فمؤنَّثٌ.

وأمَّا أسماءُ الموصولِ العامَّة مثل: (مَا)، و(مَنْ)... فإنْ رَاعَيْتَ المعنى فَأْتِ بالضَّمير موافقًا، أو مطابقًا للمعنى الذي تريدُه، وإنْ رَاعَيْتَ اللفظَ فَأْتِ بالضَّميرِ مفردًا مذكَّرًا، فإذا قلت: (**جَاءَتْ مَنْ أَكْرَمْتُهَا**)، رَاعَيْتَ المعنى، وإذا قلت: (**جَاءَ مَنْ أَكْرَمْتُهُ**)، وأنت تريدُ جماعةً، فقد رَاعَيْتَ اللفظَ، وإذا قلت: (**جَاءَ مَنْ أَكْرَمْتُهُ راكبًا**)، فقد رَاعَيْتَ اللفظ والمعنى.

وقد يَتعيَّنُ الضَّميرُ بحسَب السِّياق، فلو قلت: (**جَاءَنِي مَنْ أَرْضَعَ**)، فهو صحيحٌ إذا اعتبرنا اللفظَ، ولو قلت: (**جَاءَنِي مَنْ أَرْضَعَتْ**) اعتبرنا المعنى، وإذا قلت: (**جَاءَنِي مَنْ قَامَ**) -وهما اثنان- يصحُّ باعتبار اللفظ، وإذا اعتبرت المعنى تقولُ: (**جَاءَنِي مَنْ قَامَا**)، فتُبيِّن.

فإذا قال قائلٌ: هل يجوزُ أن يُعْتبَر اللفظُ مع خفاءِ المعنى؟

الجواب: لا يجوزُ، إلَّا إذا قُصِدَ العمومُ، ولهذا إذا كنتَ تريدُ أن تُبيِّنَ المعنى، فلا بُدَّ أن تأتيَ بضميرٍ مطابقٍ، فلو قلت: (**أَكْرَمْتُ مَنْ أَرْضَعَ ولدَه**)، بهذا اللفظ، لقلنا: هنا لا يناسبُ، إلَّا أن تقولَ: (**أَرْضَعَتْ**) حتَّى تُبيِّنَ المعنى.

فالحاصلُ: أنَّ الضَّميرَ لا بُدَّ أن يكونَ لائقًا، وهو في أسماء الموصول الخاصَّة يجبُ أن يكونَ مطابقًا للفظ، واللفظُ دالٌّ على المعنى، وأمَّا في أسماء الموصول العامَّة، فيجوز فيها اعتبارُ اللفظ، واعتبارُ المعنى.

وقوله: «عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ»: يشملُ ما إذا كان الضَّميرُ هو معمولَ

فِعلِ الصِّلة، مثلُ: (**جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ**)، فـ(الهاء) معمول (**أَكْرَم**) -الذي هو الصِّلة- مباشرة، أو له صلةٌ بمعمولِ الصِّلة، مثل: (**جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ أَبَاهُ**)، فهنا (**أَكْرَمَ**) -الذي هو الصِّلة- لم يُسَلَّط على ضميرِ الموصولِ مباشرةً، لكن سُلِّطَ على مُلابِسِه، حيث اتَّصَلَ بمفعول الصِّلة.

إِذَنْ يُشْتَرَطُ في هذه الصِّلةِ شروطٌ، وهي:

الأوَّل: أنْ تكونَ بعدَ الموصولِ.

الثَّاني: أنْ تكونَ مشتملةً على ضميرٍ مطابقٍ.

الثَّالث: أنْ تكونَ جملةً، أو شبهَ جملةٍ، كما سيأتي.

* * *

٩٧- وَجُمْلَـةٌ أَوْ شِـبْهُهَا الَّـذِي وُصِـلْ   بِهِ كَـ: (مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِـلْ)

الشَّـرحُ

قوله: «جُمْلَةٌ»: خبرٌ مُقَدَّمٌ.

«أَوْ شِبْهُهَا»: معطوفٌ عليه.

«الَّذِي»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

و«وُصِلَ بِهِ»: صلةُ الموصول.

ومعنى البيت: الذي وُصِلَ به جملةٌ، أو شبهُ جملةٍ، يعني: أنَّ صلةَ الموصولِ تكونُ جملةً، وتكونُ شبهَ جملةٍ، والجملةُ إمَّا جملةٌ فعليَّةٌ، وإمَّا جملةٌ اسميَّةٌ، وشبهُ الجملةِ إمَّا ظرفٌ، وإمَّا جارٌّ ومجرورٌ، ولا تكونُ اسمًا مفردًا، أو لا يمكنُ أن تكونَ اسمًا مفردًا، فلا يجوزُ أن تقولَ: (جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ)، لأنَّ الصلةَ لم تتمَّ، لأنَّها ليست جملةً، ولا شِبهَ جملةٍ.

ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي زيدٌ)، فلا يصحُّ، لأنَّ الصِّلةَ ليست جملةً، ولا شبهَ جملةٍ، ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي هو)، فلا يصحُّ أيضًا، لأنَّ الصِّلةَ هنا ضميرٌ، وليست جملةً، ولا شبهَ جملةٍ، ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي قَامَ زيدٌ)، فهنا الصِّلةُ جملةُ (قَامَ زيدٌ)، لكن ليس فيها عائدٌ، ولذا فلا تصحُّ، أمَّا لو قلت: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) فيَصِحُّ.

وضَرَبَ المؤلِّفُ مثالَيْن، فقال: (كَمَنْ عِنْدِي الذِي ابْنُه كُفِلْ) فـ(مَنْ):

بمعنى الذي مبتدأٌ، و(**عِنْدِي**): ظرفُ مكانٍ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديرُه: (**استقرَّ**) صلةُ الموصولِ، فهي شِبهُ جملة، (**الَّذِي**): اسمٌ موصولٌ، وهو خبرُ الموصول الأول (**مَنْ**)، لأنَّ المعنى: (**الذي عندي هو الذي ابنه كُفِلَ**)، و(**ابْنُهُ**): مبتدأٌ، وجملةُ (**كُفِلَ**): خبرُه، والجملةُ صلةُ الموصول، فالمثالُ الثَّاني (**الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ**) فيه الصِّلةُ جملةٌ، والأوَّلُ: (**كَمَنْ عِنْدِي**) شِبهُ جملةٍ.

وفي المثالَيْن مع ما سبقهما لَفٌّ ونَشرٌ غيرُ مرتَّبٍ، لأنَّه في الأوَّل قال: (**جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا**) فبدأ بالجملة، وفي التَّمثيلِ بدأ بشِبْه الجملة، وهذا لفٌّ ونشرٌ غيرُ مُرتَّبٍ، والبلاغيُّون يقولون: لفٌّ ونشرٌ مُشَوَّشٌ، لكن نحن نُبْعِدُ التَّشويشَ، فنقول: لفٌّ ونشرٌ غيرُ مرتَّبٍ.

وتأمَّلَ قولَه: (مَنْ عِنْدِي)، بمعنى (**الذي عندي**)، وقد تقرَّر في القواعد أنَّ كُلَّ ظرفٍ، أو جارٍّ ومجرورٍ لا بدَّ له مِن مُتعلَّق، ولهذا سمَّيناه شبهَ جملةٍ، لأنَّه لا بُدَّ له من متعلَّق، أي: مِنْ شيء يتعلَّقُ به.

فما هو المتعلَّق في شبه الجملة؟

الجواب: المتعلَّق فعلٌ محذوفٌ، ولا بُدَّ، والتَّقديرُ: (**مَن استقرَّ عندي**)، وإن شئتَ أن تُبيِّنَ المتعلَّقَ الخاصَّ، فتقول: (**جَاءَ الَّذِي سكن عندي**)، لأنَّ الاستقرارَ معنًى واسعٌ، والسُّكْنى معنًى خاصٌّ، فلك أنْ تقدِّرَ المعنى الخاصَّ، ولك أنْ تُقَدِّرَ المعنى العامَّ، وعلى كُلِّ حالٍ فالمحذوفُ في شبه الجملة -إذا وقعت صلة الموصول- لا بُدَّ أن يكونَ فعلًا.

فإذا قال قائلٌ: أليس ابنُ مالكٍ يقولُ:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّ   نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرّ)

و(كَائِن) ليست فعلًا؟

قلنا: هناك فرقٌ بين هذا وهذا، لأنَّ الأصلَ في الخبر أن يكونَ غيرَ جملةٍ، ولهذا قال: (**نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ**)، فَقَدَّم الاسمَ، وصلةُ الموصولِ الأصلُ فيها أن تكونَ جملةً، فلا يُوصَلُ الموصولُ بمفردٍ، فلهذا لو قال إنسانٌ في جملة: (**جَاءَ الَّذِي عندي**): أنا أُقدِّرُ: (**جَاءَ الَّذِي مُسْتَقِرٌّ عندي**)، لقلنا: لا يجوزُ، بل لا بُدَّ أن تقولَ: (**جَاءَ الَّذِي استقرَّ عندي**)، لتتمَّ الجملةُ، لأنَّك لو قلت: (**جَاءَ الَّذِي مُسْتَقِرٌّ عندي**)، لزم أن تُقَدِّرَ مبتدأً يكون (**مستقرٌّ**) خَبَرَه، فيكون عندنا الآن محذوفان، وإذا قدَّرنا (**استقرَّ**) صار المحذوفُ واحدًا، وهذا أَوْلَى، لأنَّ الحذفَ كُلَّما قلَّ كان أَوْلَى، إِذَنْ قوله: (**مَنْ عِنْدِي**) أصلُها: (**الَّذِي استقرَّ عندي**).

وعلى ذلك، هل شِبهُ الجملةِ الذي يقعُ بعد الاسمِ الموصولِ هو نفسُه الصِّلة، أو غيرها؟

الجواب: هذا موضعُ خلافٍ: منهم مَنْ يرى أنَّ الظَّرفَ والجارَّ والمجرورَ هو نفسُه الصِّلة، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ، لأنَّه قال: (**وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا**)، والمشهورُ عند النَّحْويين أنَّ صلةَ الموصولِ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (**اسْتَقَرَّ**).

والخلاصةُ: أنَّ صلةَ الموصول يجبُ أن تكونَ جملةً، أو شِبهَ جملةٍ، وشبهُ الجملةِ يجبُ أن يُقدَّرَ لها فِعلٌ تَتَعَلَّقُ به، هذه هي القاعدة.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- مَثَّل لِشِبْه الجملة بالظَّرف في قوله: (**عِنْدِي**)، ومَثَّل للجملة بالجملة الاسميَّة وهي جملة: (**ابْنُهُ كُفِلْ**)، لأنَّ الجملةَ الاسميَّةَ تُبْتَدَأُ

باسمٍ، والجملة الفعليَّة تُبْتَدَأُ بفعلٍ، و(ابْنُ) هنا اسمٌ، ونحتاجُ الآن إلى مثالٍ للجارّ والمجرور، وإلى مثالٍ للجملة الفعليَّة.

مثال الجار والمجرور قولك: **(جَاءَ الَّذِي في البيتِ)**، فـ**(في البيتِ)** جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ صلةُ الموصولِ، والتَّقديرُ: **(جَاءَ الَّذِي سكن -أو استقرَّ- في البيتِ)**، إِذَنْ الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ صلةُ الموصول[1].

مثالُ الجملة الفعليَّـة: قولُ الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر:٣٣]، فـ﴿جَآءَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وهو صلةُ الموصولِ، وهو جملةٌ فعليَّةٌ.

والجملةُ الآن في كلام المؤلِّفِ جملةٌ خبريَّةٌ، وليست طلبيَّةً، فهل تمثيلُه يدلُّ على أنَّه يُشْتَرَطُ في صلة الموصول ألَّا تكونَ جملةً طَلَبِيَّةً بناءً على أنَّ التَّمثيلَ يُحدِّدُ الشروطَ، لأنَّ الكتابَ مُختَصرٌ قد يَذْكُرُ الأمثلةَ، وتُؤْخَذُ الشروطُ مِن الأمثلة؟

فهل نقولُ: إنَّ هذَيْن المثالَيْن اللذَيْن ذكرهما ابنُ مالك يَدُلَّان على أنَّه يُشْتَرَطُ للجملة أن تكونَ جملةً خبريَّةً، ولا تكون طلبيَّةً؟

الجواب: نعم، هذا هو المشهورُ عند النَّحْوِيِّين، فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: **(جاء الذي اضْرِبْهُ)**، فإن وقع مِثْلُ هذا في كلامِ العربِ -والعربُ يَحْكُمُون علينا، ولا نَحْكُمُ عليهم- فإنَّه يُقَدَّرُ لهذه الجملة الطلبيَّة جملةٌ خبريَّةٌ، فيكون التَّقديرُ على

---

(١) يُشْتَرَطُ في وقوعِ الظَّرفِ والجارِ والمجرورِ يُشْتَرَطُ في وقوعِهما صلةً شرطٌ آخرُ وهو أن يكونا تامَّيْن كما مثَّل الشَّارحُ -رحمه الله- ومعنى (تَامَّيْن) أي: يحصلُ بالوصلِ بكُلٍّ منهما فائدةٌ تزيلُ الإبهامَ، وتوضحُ المرادَ مِن غير حاجةٍ لِذِكر متعلِّقِهما، فإن لم يكونا تَامَّيْن لم يَجُزِ الوصلُ بهما، فلا تقول: (جَاءَ الَّذِي بِكَ)، ولا (جَاءَ الَّذِي اليومَ) لعدم الفائدة.

هذا: (جَاءَ الَّذِي يُقَالُ فِي حقِّه: اضْرِبْهُ)، وجملةُ (يُقَالُ) خبريَّةٌ، وكذلك أيضًا لا يَصِحُّ أَنْ أقولَ: (جَاءَ الَّذِي هَلْ قَامَ؟)، لأنَّ الجملةَ إنشائيَّةٌ، فهي استفهامٌ، ونحن نقولُ: يُشْتَرَطُ أن تكونَ الجملةُ خبريَّةً.

فإذا اشْتُرِطَ أن تكونَ خبريَّةً، وجاء في كلام العرب مِثل هذا التَّعبير: (جَاءَ الَّذِي هَلْ قَامَ؟)، أو (أَكْرَمَنِي الَّذِي هَلْ رَأَيْتَ البحرَ؟) فإنَّنا لا بُدَّ أن نُقَدِّرَ شيئًا يَصِحُّ به كلامُهم، فنقول: (جَاءَ الَّذِي يُقَالُ فِي حَقِّه: هَلْ قَامَ؟).

ومن ذلك ما إذا وقعت الجملةُ الاستفهاميَّةُ نعتًا للنَّكرة، فإنَّه يُقَدَّرُ لهذه الجملة جملةٌ خبريَّةٌ تكونُ هي النَّعت، ولهذا قالوا في رجلٍ استضاف قومًا، فتركوه كُلَّ النَّهارِ لم يقدِّموا له شيئًا، ولمَّا أقبل الليلُ جاؤوا بلبنٍ أكثرُه ماءٌ، ولم يأتوا به في النَّهار، لئلَّا يراه، وقالوا: نأتي به في الليل، ويكون طعامًا كافيًا له، فقال:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ　　　جَاؤُوْا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ؟[1]

المَذْق: المخلوط، و(مَذْق): نكرةٌ تحتاجُ إلى صفةٍ، والصِّفة: (هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ)، و(هَلْ): استفهامٌ، فلا تكونُ صفةً لخبر، فقالوا التَّقدير: (جَاؤوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ: هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ؟)، فهذا اللبنُ لَونُه أَشْهَبُ رماديٌّ، والشَّاعرُ اختارَ الذِّئبَ لأنه سَبُعُ الليلِ، وهو الذي يأتي في الليل، فكأنَّه قال: هذا اللبنُ لونُه لونُ الذِّئبِ، وزمنُ حضورِه زمنُ حضورِ الذِّئب.

فإذا جاء في كلام العرب ما يُخالِفُ قواعدَ النَّحْوِيِّين، فإنَّ قواعدَ النَّحْوِيِّين لا تَحْكُمُ على العربِ، بل يجبُ أنْ نُقَدِّرَ ما يَصِحُّ به الكلامُ على القواعد.

---

(١) البيت لراجز لم يُعيِّنه أحد من الرواة، ذكره ابن عقيل في شرحه (٣/ ١٩٩).

ورُبَّما يأتي إنسانٌ ويقولُ: لماذا نقدِّرُ ما دمنا أسَّسنا أنَّنا لا نَحْكُمُ على العرب؟ لماذا لا نقولُ: إنَّه إذا فُهِمَ المعنى، فلا حرجَ أن تكونَ الجُملةُ خبريَّةً، أو إنشائيَّةً؟ ولهذا لو قال قائلٌ: (**جَاءَ الَّذِي مَا أَظْرَفَه!**)، جملة (**مَا أَظْرَفَهُ**) تَعَجُّبِيَّةٌ لإنشاء المدح، وليست خبريَّةً، فهل تصحُّ أن تقعَ صلةً؟

فالجواب: أمَّا على القاعدة التي ذَكَرْنا، فلا تَصِحُّ، فإذا عُبِّر بهذا التَّعبيرِ: (**جَاءَ الَّذِي مَا أَظْرَفَهُ!**) قدَّرنا: (**جَاءَ الَّذِي يُقَالُ فيه: ما أَظْرَفَهُ!**)، وأمَّا مِن حيثُ التَّعبير، فيصحُّ لفظًا ومعنًى، وإذا قلت: (**حضر الطلبةُ الذين ما أَفْهَمَهُمْ للنَّحو!**) صحَّ التَّعبيرُ لفظًا ومعنًى، ولكن على القواعد يُصَحَّح فَيُقَالُ: (**حضر الطَّلبةُ الذين يُقَالُ فيهم: ما أَفْهَمَهُمْ للنَّحو!**).

***

٩٨- وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ)   وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

الشَّرحُ

قوله: «صِفَةٌ»: خبرٌ مقدَّمٌ، و(صِلَةُ أَلْ): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وإنَّما اخترنا أن تكونَ (صِلَةُ أَلْ) هي المبتدأ، لأنَّها معرفةٌ، و(صِفَةٌ): نكرة، والأصلُ أنَّ المعرفةَ هي المبتدأ، لأنَّه محكومٌ عليه، فلا بدَّ أن يكونَ معلومًا، فإذا جاءت كلمتان، كُلُّ واحدةٍ يَصِحُّ أن تكونَ مبتدأً، فاجعل المبتدأ هو المعرفة، لأنَّه محكومٌ عليه.

وقوله: «وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ»: أي: صِلَةُ (أَلْ) صِفَةٌ صَرِيحَةٌ، وهل (أَلْ) مِن الموصولات؟ تَقَدَّمَ لنا أنَّ فيها خِلافًا، وأنَّ مِن النَّحْويين مَنْ يرى أنَّها حرفُ تَعريفٍ مطلقًا، وبيَّنَّا -فيما سبق- أنَّه الصَّحيح، وقلنا: لا داعيَ أن نقولَ بأنَّ (أَلْ) اسمٌ موصولٌ نُقِلَ إعرابُه لصلتهِ لتعذُّرِ ظهورِ الإعرابِ عليه، ويدلُّك على أنَّها معرفةٌ أنَّك تقولُ: (جَاءَ القومُ الصَّالحون)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (جَاءَ القومُ صالحون).

لكن على القول بأنَّها اسمٌ موصولٌ فما صلتُها؟

الجواب: صلتُها ليس جملةً، ولا شِبهَ جملةٍ، بل صلتُها صفةٌ صريحةٌ.

لكن ما الصِّفةُ الصَّريحةُ؟

الجواب: الصِّفةُ الصَّريحةُ هي التي لا يشوبُها تأويلٌ، وهي ثلاثةُ أشياء: اسمُ الفاعلِ كـ: (**الضارب**)، واسمُ المفعولِ كـ: (**المضروب**)، والصفةُ المُشَبَّهة على خلاف.

وخرج بقوله: (**صَرِيحَةٌ**) الصِّفةُ التي ليستْ بصريحةٍ، مثل أن يكونَ مصدرًا، والمصدرُ يُوصَفُ به، فيُقَالُ: (**فلانٌ الرِّضا**)، و(**فلانٌ العَدْل**)، فهنا (**الرِّضَا**)، و(**العَدْل**) ليسا صفتَيْن صريحتَيْن، وعلى هذا فلا تكونُ (أل) موصولًا، لأنَّ (أل) الموصوليَّةَ لا بُدَّ أن تكونَ صلتُها صفةً صريحةً، كذلك (**الأسد**)، قد يُوصَفُ به، ولكنَّه ليس بصفةٍ صريحةٍ، فـ(**أل**) الداخلة عليه -ولو في مقام الوصف- لا تكونُ موصولةً، لأنَّ (**أَلْ**) الموصوليَّةَ لا تكونُ صلتُها إلَّا صفةً صريحةً.

وقوله: «**صَرِيحَةٌ**»: خرج به أيضًا اسمُ التَّفضيلِ، فـ(**أَلْ**) في اسمِ التَّفضيلِ ليست موصولًا، بل هي مُعَرِّفَةٌ، مثالُهُ: قولهُ تعالى: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق:٣]، وكقولك: (**مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الأكرمِ**)، فـ(**الأكرم**) في الموضعَيْن اسمُ تفضيلٍ، ولا يَرَوْنَهُ صفةً صريحةً، وأمَّا الصِّفةُ المُشَبَّهة مثل: (**جَاءَ الرَّجُلُ الحَسَنُ وجهُه**)، أو (**البطل**)، فموضعُ خلافٍ: منهم مَنْ يقولُ: (**أل**) فيها ليست اسمًا موصولًا، لأنَّها ليست صفةً صريحةً، وبعضهُم يقولُ: إنَّها موصولةٌ.

وأقربُ من هذا أن نقولَ: (**أَلْ**) التي تدخلُ على اسمِ الفاعل، واسمِ المفعولِ، والصفة المُشَبَّهة -على خلافٍ- موصولةٌ، و(**أَلْ**) التي تدخلُ على غيرِ ذلك ليست موصولةً.

تقولُ مثلًا: (**جَاءَ الضَّارِبُ**)، فـ(**جَاءَ**): فعلٌ ماضٍ، و(**الضَّارِبُ**): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ، وهذا هو الصَّحيحُ، لكن على رأي المؤلِّفِ هنا (**جَاءَ**): فعلٌ ماضٍ، و(**أَلْ**): فاعلٌ نُقِلَ إعرابُه لصلتِه، لتعذُّرِ ظهورِ الإعرابِ عليه، و(**ضَارِب**): صلةُ الموصولِ.

قوله: «وَكَوْنُها بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ»: يعني: كونُ (أل) موصولةً بمُعْرَبِ الأفعالِ قليلٌ، ومُعْرَبُ الأفعالِ هو المضارع، لأنَّ الماضيَ والأمرَ كِلَيْهِمَا مَبْنِيٌّ، فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ (أَلْ) قد تُوصَلُ بالفعل المضارع، ولكنَّه قليلٌ عند العربِ، وإذا كان قليلًا عند العربِ، فينبغي أن يكونَ عندنا أقلَّ.

تقولُ مثلًا: (جاء الْيَحْكُمُ بالعدلِ)، فـ(أل) اتَّصلت بـ(يَحْكُمُ)، وهو فعلٌ مضارعٌ، وأنشدوا على ذلك قولَ الشَّاعرِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ، وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[1]

وقوله: (الْتُرْضَى) نُطقًا بـ(أل) القَمريَّة، والمعروف أنَّ مقتضى القاعدة في (أل) الشَّمسيَّة، و(أل) القمريَّة أن نقولَ: (مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى)، لأنَّ (أل) المقترنة بالتَّاء شمسيةٌ، كقولك: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»[2]. فتقول: (التَّائبُ)، ولا تقولُ: (الْتَائبُ)، وفي القرآن الكريم ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ [التوبة:١١٢]، ولكن هنا لا نجعلُها شمسيَّةً، بل نجعلُها قَمريَّةً، وننطقُ بها، لأنَّ (أل) الموصولةَ في منزلة المنفصلِ، لأنَّه موصولٌ وصلةٌ، فيُقَالُ في البيتِ: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى)، ولا نقولُ: (التُّرْضَى).

الشَّاهد قوله: (الْتُرْضَى)، فإنَّ (تُرْضَى) فعلٌ مضارعٌ دخلت عليه (أل) الموصولةُ، والتَّقديرُ: (مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ الَّذِي تُرْضَى حُكُومَتُهُ)، وهذا استدلَّ به مَنْ يقولُ: إنَّ (أل) موصولةٌ، وليست مُعَرِّفَةً، قالَوا: لأنَّ (أل) المُعَرِّفَةَ لا تدخلُ على الفعلِ المضارعِ، فهي لا تدخلُ إلَّا على الأسماءِ كما تقدَّم في قوله:

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف: (٢/ ٥٢١)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم (٤٢٥٠).

بِالْـــجَرِّ وَالتَّنْــوِينِ وَالنِّــدَا وَأَلْ   وَمُسْــنَدٍ لِلاسْــمِ تَــمْيِيزٌ حَصَــلْ

ولكنَّنا نقولُ: الحمدُ لله، هذه الحُجَّةُ بسيطةٌ، ويُجابُ عنها بأن نقولَ: هذا شاذٌّ أو نَادرٌ، والنَّادرُ لا يُقَاسُ عليه، والشَّاذُّ -كذلك على اسمِه- شاذٌّ.

وتدخلُ أيضًا (أل) على الظَّرفِ، فتُوصَلُ به، لكنَّه أيضًا قليلٌ، وعليه قولُ الشَّاعر:

مَنْ لَا يَـزَالُ شَـاكِرًا عَـلَى الْـمَعَهْ   فَهْـوَ حَـرٍ بِعِيشَـةٍ ذَاتِ سَـعَهْ[١]

ومعنى: (عَلَى الْـمَعَهْ) يعني: على الذي معه، والمعنى أنَّ الإنسانَ الذي يَصْبِرُ ويَشْكُرُ على ما معه مِن النَّفقة والعيش، فهو حَرِيٌّ بعِيشةٍ ذاتِ سَعَة، لأنَّ الله تعالى قال: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق:٧]، والقناعةُ كَنْزٌ لا يَنْفَد.

وتُوصَلُ أيضًا بالجملةِ الاسميَّةِ، مثل قولِ الشَّاعر:

مِـنَ القَـوْمِ الرَّسُـولُ الله مِـنْهُمْ   لَـهُمْ دَانَـتْ رِقَـابُ بَنِـي مَعَـدِّ[٢]

***

---

(١) الرَّجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص:٢٠٣)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٢).

(٢) هذا البيت من الشَّواهد التي لا يُعْلَمُ لها قائلٌ، استشهد به بلا نسبة عددٌ من الشُّرَّاح منهم ابن عقيل في شرح ألفيَّة ابن مالك: (١/ ١٥٨)، والمرادي في توضيح المقاصد: (١/ ٤٤٦)، والسيوطي في البهجة (ص:٢٢)، وابن هشام في المغني: (١/ ٤٨).

٩٩- (أَيٌّ) كَـ(مَا)، وَأُعْرِبَتْ مَا لَـمْ تُضَفْ   وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

الشَّرحُ

قوله: «أيٌّ كَـما»: يريدُ ابنُ مالك بـ(مَا) التي سبقت في قولِه: (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِر)، فـ(أَيٌّ) كَـ(مَا) الموصولة في الدلالة على العموم، وليست كـ(مَا) في الإعراب، ولهذا قال: (وَأُعْرِبَتْ...)، إِذَنْ (أَيٌّ) تُسْتَعْمَلُ اسمًا موصولًا عامًّا كَـ(مَا)، فتُسْتَعْمَل للمفرد والمثنَّى والجمعِ.

ونحن نعلمُ أنَّ (أيًّا) لها استعمالات، فتأتي استفهاميَّةً كثيرًا، وتأتي شرطيَّةً، تأتي استفهاميَّةً فتقول: (أَيُّ الرَّجُلَيْن قَامَ؟)، وشرطيَّةً كما في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠].

وهنا مسألتان:

المسألة الأولى: هل تأتي(أيٌّ) موصولةً أو لا؟

الجواب: جمهورُ النَّحْويين على أنَّها تأتي موصولةً، وعلى هذا مشى ابنُ مالكٍ في قوله: (أيٌّ كَـمَا).

وقال بعضُ علماء النَّحو: إنَّ (أيًّا) لا تأتي موصولةً، فلا تأتي إلَّا شرطيَّةً، أو استفهاميَّةً، وإذا وُجِدَ ما ظاهرُه أنَّها موصولةٌ فإنَّها عندهم تؤوَّلُ حتَّى تكونَ استفهاميَّةً.

المسألة الثَّانية: وإذا كانت موصولةً فهل تكونُ مُعْرَبةً، أو تكونُ مَبْنِيَّةً؟

يعني: هل تكونُ مَبْنِيَّةً كسائر الموصولات، لأنَّ الموصولاتِ التي مرَّت علينا كُلَّها مَبْنِيَّةٌ، أو تكونُ مُعْرَبةً؟

الجواب: ذكر المؤلِّفُ أنَّها تكونُ مُعْرَبةً إلَّا بشرطَيْن، وكونُه يقولُ: (**أُعْرِبَتْ إِلَّا بشرطَيْن**) يدلُّ على أنَّ الأكثرَ فيها الإعرابُ، لأنَّ البناءَ واردٌ على الإعراب.

قوله: «وَأُعْرِبَتْ مَا لَـمْ تُضَفْ»: جملةٌ حاليَّةٌ، أو (**مَا**): مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ، والتَّقديرُ: (**وَأُعْرِبَتْ مُدَّةَ عدمِ إضافتِها**).

قوله: «وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ»: الواوُ واوُ الحالِ، والجملةُ حاليَّةٌ، يعني: والحال أنَّ صدرَ وصلِها ضميرٌ انْحَذَف.

قوله: «وَصَدْرُ وَصْلِهَا»: أي: صدرُ صلتِها.

والمعنى: إذا جاءت (**أيٌّ**) الموصولةُ مضافةً، وكانت صلتُها اسميَّةً، وصدرُ الصلةِ محذوفًا، فحينئذٍ تُبْنَى، وعلى هذا فنقول: (**أَيٌّ**) تُبْنَى بشرطَيْن:

الشَّرط الأوَّل: أن تكونَ مضافةً.

الشَّرط الثَّاني: أن تكونَ صلتُها اسميَّةً حُذِفَ صدرُها.

وصدرُها حينئذٍ لا بُدَّ أن يكونَ ضميرًا، ولهذا قال: (**وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ**)، ولا يكونُ ضميرًا إلَّا إذا كانت الجملةُ اسميَّةً.

وفي حال البناء تكونُ مَبْنِيَّةً على الضَّمِّ، تقولُ مثلًا: (**يُعجبُني أيُّهم قَائِمٌ**)، وتقولُ: (**رَأَيْتُ أَيُّهم قَائِمٌ**)، وتقولُ: (**مَرَرْتُ بِأَيُّهم قَائِمٌ**).

وأفادنا المؤلِّف -رحمه الله- بقوله: **(مَا لَـمْ تُضَفْ... إلخ)** أنَّها قد تأتي غيرَ مضافةٍ، وأفادنا بقوله: **(وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ)** أنَّها تأتي، ويكونُ صدرُ وصلِها غيرَ ضميرٍ، وذلك إذا كانت صلتُها جملةً فعليَّةً، وأفادنا بقوله: **(ضَمِيرٌ انْحَذَفْ)**، أنَّه إذا كان الضميرُ موجودًا، فإنَّها تُعْرَبُ، لأنَّها لا تُبْنَى إلَّا بالشَّرطَيْن: أن تُضَاف، وأن يكونَ صدرُ صلتِها ضميرًا محذوفًا.

فمثلًا لو قال قائلٌ: (أيٌّ) في قولنا: **(يُعجبُني أيٌّ هو قَائِمٌ)**، هل هي مُعْرَبَةٌ، أو مَبْنِيَّةٌ؟ لقلنا: الجواب أنَّها مُعْرَبَةٌ، لِفَوَات الشَّرطَيْن هنا، فهي ليست مضافةً، وصدرُ وَصلِها ضميرٌ موجودٌ، وكذلك قولنا: **(يُعجبُني أَيُّهم هو قائمٌ)**، **(أيٌّ)** هنا مُعْرَبَةٌ، لأنَّ صدرَ الصلةِ لم يُحْذَفْ، بل موجودٌ، وكذلك: **(يُعجبُني أيٌّ قَائِمٌ)** هي مُعْرَبَةٌ، لأنَّها لم تُضَفْ، مع أنَّ صدرَ وَصْلِها ضميرٌ محذوفٌ، لكنَّها لم تُضَفْ.

وأمَّا قولنا: **(يُعجبُني أيُّهم قَائِمٌ)**، فهي مَبْنِيَّةٌ، لأنَّها مضافةٌ، وصدرُ وصلِها ضميرٌ محذوفٌ، والتَّقديرُ: **(يُعجبُني أيُّهم هو قَائِمٌ)**، بخلاف قولنا: **(يُعجبُني أيُّهم قَامَ)**، فهذه مُعْرَبَةٌ، لأنَّها وإن كانت مضافةً الآن، لكن ليس صدرُ صلتِها ضميرًا محذوفًا، بل صلتُها جملةٌ فعليَّةٌ، وإذا كانت صلتُها جملةً فعليَّةً، فلا يمكنُ أن يكونَ صدرُ صلتِها ضميرًا إلَّا إذا كانت جملةً اسميَّةً.

فهذه الآن صورٌ أربع تُعْرَبُ فيها **(أيٌّ)**، وإذا لم تكن مضافةً أُعْرِبَت مباشرةً، ومن الأمثلة على ذلك قولنا: **(أَكْرِمْ أيًّا هو قَائِمٌ)**، فـ**(أيٌّ)** هنا مُعْرَبَةٌ، ولذلك هي منصوبةٌ، لأنَّها لم تُضَفْ، ومثله: **(مَرَرْتُ بأيٍّ هو قَائِمٌ)**، مُعْرَبَةٌ، لأنَّها لم تُضَفْ، بخلاف: **(مَرَرْتُ بأيُّهم قَائِمٌ)**، فإنَّها مَبْنِيَّةٌ لإضافتها، وحَذْفِ

صدرِ صِلتِها، وهو الضَّمير، وحينئذٍ تكونُ مَبْنِيَّةً على الضَّمِّ، ولا تكونُ مَبْنِيَّة على الضَّمِّ إلَّا إذا أُضِيفَت، وحُذِفَ صدرُ صلتِها، وهو (**الضَّمير**)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩]، فالاسمُ الموصولُ: (**أيُّ**)، وهو مضافٌ، و﴿أَشَدُّ﴾: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (**الذي هو أشدُّ**)، ولذا فإنَّ (**أيًّا**) هنا مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، مع أنَّ الفعلَ واقعٌ عليها، ولو كانت مُعْرَبةً لقيل: (**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهم أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا**) أي: لكانت منصوبةً، وفيها قراءةٌ شاذَّةٌ بناءً على الوجه الثَّاني في (**أيٍّ**) في قوله: (**وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا**).

قوله: «**وَبَعْضُهُمْ**»: أي: بعضُ العربِ، لا النُّحاةِ، لأنَّ النَّحْويين لا يَتَصَرَّفون في الكلامِ، فالنَّحْوِيُّ يَتَصَيَّدُ فقط، فهو يُوجِّهُ، لكن الذي يَسْبِكُ الكلامَ، ويَنْطِقُ هم العربُ.

قوله: «**وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقَا**»: يَدُلُّ على أنَّ (**أيًّا**) فيها خلافٌ، حتَّى في البناء، ولو تَمَّ الشَّرطان، يعني: ولو كانت مضافةً، وصَدْرُ وَصلِها ضميرٌ محذوفٌ، فبعضُهم أعربَ مطلقًا، ومعنى (**مُطْلَقًا**) يعني: سواء أُضِيفَت، وكان صدرُ صلِتها ضميرًا محذوفًا أم لا، يعني: يرى أنَّها مُعْرَبَةٌ مطلقًا، كالاستفهاميَّة والشَّرطيَّة، وعلى هذا الرَّأي نقولُ: (**مَرَرْتُ بِأَيِّهم أحرصُ على العلم**) بجرِّ (**أيٍّ**) لأنَّهم يَرَوْنَها مُعْرَبَةً، وعلى رأي الجمهور يَرَوْنَ أنَّ هذا خطأٌ، والصَّوابُ: (**مَرَرْتُ بِأَيُّهم أحرصُ**)، وعلى هذا فَقِسْ.

وقوله: «**وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا**»: هذا القولُ أسهلُ، إذ يجعلونَ (**أيًّا**) دائمًا ليست مَبْنِيَّةً، فهي في جميع الأحوالِ مُعْرَبَةٌ، فتقول: (**يُعجبُني أيُّهم قَائِمٌ**)،

و(رَأَيْتُ أَيَّهُم قَائِمٌ)، وعلى المشهورِ تقولُ: (رَأَيْتُ أَيُّهم قَائِمٌ)، لأنَّها مضافةٌ، وصدر الصلةِ محذوفٌ، وتقولُ (مَرَرْتُ بِأَيِّهم قَائِمٌ)، وهذا على لغةِ الإعرابِ، وتقولُ: (مَرَرْتُ بأيِّهم قَامَ)، على اللغَتيْن، لأنَّ الصِّلَة فعلٌ، وإذا كانت الصِّلةُ فِعلًا، فليس هناك صدرُ صلةٍ.

والحمد لله وجودُ (أيٍّ) في الكلامِ موصولةً قليلٌ عكس ما تأتي اسمَ استفهامٍ.

* * *

١٠٠- ....وَفِي ذَا الحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي

١٠١- إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ،..................

الشَّرحُ

قوله: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ، والمُشَارُ إليه حَذْفُ صدرِ الصِّلةِ، وهو الضَّمير، و(أيًّا): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(يَقْتَفِي)، و(غَيْرُ): مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (أيٍّ)، وجملةُ (يَقْتَفِي) خبرُه، وتقديرُ هذا الشَّطر: (وَغَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي أَيًّا فِي هَذَا الحَذْفِ).

قوله: «إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ»: يعني: إن كان الوصلُ طويلًا.

قوله: «فَالحَذْفُ نَزْرٌ»: أي: قليلٌ.

العائدُ إمَّا أن يكونَ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، وهنا أفادنا المؤلِّف -رحمه الله- أنَّ العائدَ المرفوعَ لا يُحْذَفُ، إلَّا إذا كان صدرَ صلةٍ، لقوله: (وَصَدْرُ وَصْلِهَا)، أمَّا إذا كان فاعلًا، فإنَّه لا يمكنُ أن يُحْذَفَ، أو نائبَ فاعلٍ، فلا يمكنُ أن يُحْذَفَ، أو اسمَ (كَانَ) فلا يُمْكنُ أن يُحْذَفَ، أو خبرَ (إنَّ) إن أمكن، فلا يُحْذَفُ إلَّا إذا كان صدرَ صلةٍ، ولا يكونُ صدرَ صلةٍ إلَّا وهو ضميرٌ.

وعلى هذا إذا قلت: (جَاءَ اللذان قَامَا)، وحَذَفْتَ الألفَ (الفاعلَ) مِن (قَامَا)، فلا يجوزُ، لأنَّ العائدَ إذا كان مرفوعًا، فلا يجوزُ حذفُه إلَّا إذا كان صدرَ صلةٍ، وهنا الألف في (قَامَا) ليس صدرَ صلةٍ، فالألفُ فاعلٌ في أثناء الصِّلة، يعني: في عَجُزِها، وكذا لو قلت: (جَاءَ الذين قَامُوا)، وحَذَفْتَ الواوَ، فلا يجوزُ، لأنَّها

ليست صدرَ صلةٍ، وأيضًا لو حَذَفْتَ لم يصحَّ، إذ يكونُ عَوْدُ الضميرِ -هنا- على جماعةٍ، وهو مفردٌ، إذ يكونُ: (**جَاءَ الذين قَامَ**).

وعلى هذا إذا كان العائدُ فاعلًا كَأَلِف الاثنين، أو واو الجماعةِ، أو نونِ النسوةِ، أو ياءِ المخاطبة، فهنا لا يجوزُ حذفُه، لأنَّه ليس صدرَ صلةٍ، لأنَّ كُلَّ كلامِ المؤلِّفِ الآن على حذف صدرِ الصلةِ، ولا يَسْتَتِرُ إلَّا (**هو**)، أو (**هي**)، أو (**أنا**)، أو (**نحن**)، أو (**أنتم**)، فلا يستترُ ألف الاثنين، ولا واو الجماعة، ولا نون النسوة..إلخ.

فإن قال قائلٌ: وهل يُحْذَفُ صدرُ الصلةِ المرفوعُ في غير (**أيٍّ**)؟

فالجواب: يُحْذَفُ لكن بشرط (**إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ**)، يعني: إن كانت الصِّلةُ طويلةً، وأمَّا إذا كانت غيرَ طويلةٍ، فإنَّه لا يُحْذَفُ.

فعرفنا الآن أنَّ صدرَ صِلة (**أيٍّ**) يجوزُ أن يُحْذَفَ بكُلِّ حالٍ، طالت الصِّلةُ، أم لم تَطُلْ، مثالُه: (**يُعجبُني أيُّهم هو قَائِمٌ**)، فيجوزُ: (**يُعجبُني أيُّهم قَائِمٌ**)، وغيرُ (**أيٍّ**) يُحْذَفُ صدرُ الصِّلةِ منه بشرط أن تكونَ الصِّلةُ طويلةً، مثالُ ذلك: (**جَاءَ الَّذِي هو رَاكِبٌ بَعِيرَه**)، فالصِّلةُ هنا طويلةٌ، لأنَّها أكثرُ مِن كلمةٍ، فـ(**بَعِير**): مفعولٌ به، ويجوزُ أن تقولَ: (**جاء الَّذِي رَاكِبٌ بَعيرَه**).

ومثل ذلك أيضًا قولك: (**جَاءَ الَّذِي هو رَاكِبٌ سيارتَه**)، فالصِّلةُ هنا طويلةٌ، فيجوز الحذفُ بكثرة، فتقول: (**جَاءَ الَّذِي رَاكِبٌ سيارتَه**).

ومثلهُ أيضًا قولُك: (**يُعجبُني الَّذِي هو أشدُّ فهمًا**)، فيجوزُ حذفُ صدرِ الصِّلةِ، لأنَّ الصِّلةَ طويلةٌ، فهي زادت عن رُكْنَيِ الجملةِ.

فإن لم تكن طويلةً (فَالحَذْفُ نَزْرٌ)، أَيْ: قليلٌ، ومن الأمثلة على ذلك: (جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ)، فـ(الَّذِي): اسمٌ موصولٌ، و(قَائِمٌ): خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (هو قَائِمٌ)، والصِّلةُ هنا كلمةٌ واحدةٌ، إِذَنْ لا حذفَ هنا، لأنَّ الصِّلةَ غيرُ طويلةٍ، ويجب أن نقولَ: (جَاءَ الَّذِي هو قَائِمٌ)[1].

ومنه أيضًا قولك: (جَاءَ الَّذِي هو ذَكِيٌّ)، فالصِّلةُ هنا قصيرةٌ، فلا حذفَ، لكن عند ابن مالكٍ أنَّ الحذفَ يجوزُ، لكنَّه قليلٌ، فتقول: (جَاءَ الَّذِي ذَكِيٌّ)، قال اللهُ تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام:١٥٤]، هذه قراءةٌ، وفيها قراءةٌ أخرى: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ بالرَّفع، وهذه القراءةُ من القليل، لأنَّ الصِّلةَ ليس فيها إلَّا كلمةٌ واحدةٌ، فهي قصيرةٌ، والتَّقديرُ: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي هو أَحْسَنُ)، وحُذِفَت (هو)، لكن على وجه القِلَّة، لكن القراءة المشهورة: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام:١٥٤].

إِذَنْ: صدرُ الصلةِ مع غير (أيٍّ) إن طالت الصِّلةُ حُذِفَ، وإن لم تَطُلْ فهو قليلٌ.

والضَّابطُ في طول الصِّلة أنَّها إذا كانت كلمةً لها متعلّق، فهي طويلةٌ، مثل: (جَاءَ الَّذِي هو جَالِسٌ عندك)، فهذه طويلةٌ، فيجوزُ أن تقولَ: (جَاءَ الَّذِي جَالِسٌ عندك)، فَتُحْذَفُ، لأنَّ الصِّلةَ طويلةٌ، أو نقولُ: ما زاد على رُكْنَي الجملةِ فهو طويلٌ، لكن بشرط أن يكونَ الرُّكنان موجودَيْن.

---

(١) وهذا على رأي البصريين، وأمَّا الكوفيون فيرون الجواز مطلقًا، وتبعهم على الجوازِ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- لكن أجازه على قلَّة، كما بيَّن الشَّارحُ -رحمه الله-.

١٠١- ....وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢- إِنْ صَلَحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ....

الشَّرحُ

قوله: «أَبَوْا»: الضَّميرُ يعودُ على العربِ، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ به النُّحاة، إذ يمكنُهم أن يقولوا: هذا ممنوعٌ، لأنَّه لم يُسْمَعْ، والأقربُ هو هذا، أنَّ المرادَ أنَّ الفاعلَ في (أَبَوْا) يعودُ على النَّحْويين، لأنَّ العربَ يتكلَّمون بكلامِهم فقط.

قوله: «أَنْ يُخْتَزَل»: أي: أن يُحْذَفَ (إِنْ صَلَحَ البَاقِي لِوَصلٍ مُكْمِلِ)، ووجهُ ذلك أنَّه إذا صلح الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلٍ، لم يكن هناك دليلٌ على المحذوفِ، لأنَّ الباقيَ صالحٌ، فلا دليلَ على المحذوف، والذي يصلُحُ لأن يكونَ صلةً هو الذي يكونُ جملةً اسميَّةً، أو فعليَّةً، أو شبهَ جملةٍ.

مثالُ شبه الجملة: قولُك: (جَاءَ الَّذِي هو في البيتِ)، فالآن صدرُ الصِّلةِ في المثال الضَّميرُ (هو)، وهو موجودٌ، فإذا حَذَفْتَ وقلت: (جَاءَ الَّذِي في البيتِ)، لم يصحَّ، لأنَّ (في البيتِ) تصلحُ أن تكونَ صِلةً، فإذا كان الباقي بعد الحذفِ يصلُحُ أن يكونَ صلةً فإنَّه لا يجوزُ حذفُ صدرِ الصِّلة.

فإن قال قائلٌ: أيُّ فرقٍ بين أنْ تقولَ: (جَاءَ الَّذِي هو في البيتِ)، أو (جَاءَ الَّذِي في البيتِ)؟

قلنا: الفرقُ بينهما التَّخصيصُ، فـ(جَاءَ الَّذِي هو في البيتِ)، يعني: لا غيره، (وجَاءَ الَّذِي في البيتِ)، يعني: قد يكونُ معه غيرُه.

فالفائدةُ إِذَنْ التَّخصيصُ، لأنَّ صلةَ الموصولِ في قولِنا: (**جَاءَ الَّذِي هو في البيتِ**)، هي الجملةُ مِن المبتدأ والخبر: (**هو في البيتِ**)، فـ(هو): مبتدأٌ، و(**في البيتِ**): جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المبتدأ، فالصِّلةُ الآن جملةٌ اسميَّةٌ، وأمَّا قولُنا: (**جَاءَ الَّذِي في البيتِ**)، فالصِّلةُ هي الجارُّ والمجرورُ المتعلِّقُ بمحذوفٍ تقديرُه: (اسْتَقَرَّ)، أي: (**اسْتَقَرَّ في البيتِ**)، فالصِّلةُ الآن شبهُ جملةٍ، وليست جملةً.

إِذَنْ إذا قال قائلٌ: إِذَنْ أحذف (هو)، وأُبْقِي (**في البيتِ**)، والكلامُ يتمُّ بذلك؟

قلنا: صحيحٌ أنَّ الكلامَ يتمُّ بذلك، لكن يفوتُ المعنى الذي يَحْصُلُ إذا أتينا بـ(هو)، والمعنى هو الحصرُ والتَّخصيصُ، فـ(**جَاءَ الَّذِي هو في البيتِ**) يعني: لا غيره، أمَّا إذا قلتَ: (**جَاءَ الَّذِي في البيتِ**)، فيَحْتَمِلُ أنَّ معه غيرَه، فلهذا نقولُ: إذا صَلَحَ الباقي بعد حذفِ صدرِ الصِّلةِ للصِّلة، فإنَّه لا يجوزُ حذفُ الصَّدرِ، لأنَّه -وإِنْ صَلَحَ إعرابًا- لكن يَفُوتُ المعنى المقصودُ في إثباتِ صدرِ الصِّلة، لأنَّ الباقيَ لا يَصْلُحُ للصِّلةِ على الوجه الذي نريدُه مع بقاء صدرِ الصِّلة، حيث لا يدُلُّ الباقي على ما تدُلُّ عليه الصِّلةُ إذا كان صدرُها موجودًا.

ومثله أيضًا لو قلتَ: (**مَرَرْتُ بِالَّذِي في البيتِ**)، لو قال: أنا أريدُ (**بالَّذِي هو في البيتِ**)، لقلنا: لا يجوزُ، لأنَّ الباقيَ يصلحُ أن يكونَ صلةً.

وكذلك لو قلت: (**مَرَرْتُ بِالَّذِي عندك**)، بحذف العائد، لو ادَّعى مُدَّعٍ أنَّه يريدُ (**بِالَّذِي هو عندك**) لقلنا: لا يمكنُ، لأنَّ الباقيَ يصلحُ أن يكونَ صلةً.

مثال الجملة الاسميَّة: (**يُعجبُني الَّذِي هو أبوه منطلقٌ**)، هنا لا يجوزُ حذفُ صدرِ الصلةِ، لأنَّ الجملةَ مستغنيةٌ عنه، لأنَّنا لو حذفناه، لم يكن هناك دليلٌ على

أَنَّه محذوفٌ، فلو قلت: (**جَاءَ الَّذِي أبوه منطلقٌ**)، تمَّت الصِّلةُ بِدُونه، فَوُجِدَ فيها مبتدأٌ وخبرٌ، وضميرٌ عائدٌ على الموصولِ، فلمَّا كانت الصِّلةُ تتمُّ بدونِه، فلا يجوزُ حذفُه، لأَنَّنا لا نعلمُ أمحذوفٌ هو فنُقدِّره، أم غيرُ محذوفٍ؟

مثال الجملة الفعليَّة: (**جَاءَ الَّذِي هو قامَ**)، لا يجوزُ حَذفُ صدرِ الصِّلةِ، فإذا قلت: (**جَاءَ الَّذِي قَامَ**)، فهذا لا يجوزُ، لأَنَّنا إذا حذفناه، فالجملةُ تستغني عنه، ومتى كانت الجملةُ تستغني عن صدر الصِّلةِ لم يَـجُزِ الحذفُ، والعِلَّةُ أَنَّه لا يُوجَدُ دليلٌ عليه، ولأنَّ الصِّلةَ إذا كانت فِعلًا فهي مستغنيةٌ عن الصَّدرِ، يعني: فلا يجوزُ حذفُه، ولذا لو قال قائلٌ: (**مَرَرْتُ بالَّذِي قَامَ**)، وادَّعى أنَّ هناك ضميرًا مُقدَّرًا، أي: (**هو قَامَ**)، لقلنا: لا، فإذا كنت تريدُ هذا الضَّميرَ، فلا تحذفْه، لأنَّ الباقيَ يصلحُ أن يكونَ صلةً.

وقوله: «**وَأَبَوْا أَنْ يُـخْتَزَلْ...**»: يشملُ ما إذا كان صلةً لـ(**أيٍّ**)، أو لِمَا سواها، مثاله في (**أيٍّ**): (**يُعجبُني أيُّهم هو في البيتِ**)، هنا لا يجوزُ حذفُ الصَّدرِ، لأَنَّك لو حَذَفْتَهُ لَصَلَحَ الباقي للوصل.

وخلاصةُ الكلامِ: أنَّ العائدَ إذا كان مرفوعًا، فإن كان غيرَ صدرِ الصِّلةِ لم يُحْذَفْ، سواء أكان في (**أيٍّ**)، أم في غيرِها، وإذا كان صدرَ صلةٍ -وصدرُ الصِّلةِ هو المبتدأُ- فإنَّه يُحْذَفُ مع (**أيٍّ**) مطلقًا، سواء طالت الصِّلةُ أم قَصُرَتْ، إلَّا إذا صَلَحَ ما بعد حذفِه للصِّلةِ صلةً، فلا يجوزُ الحذفُ.

أمَّا في غير (**أيٍّ**)، فإنَّه يَخْتَلِفُ عنها في مسألةٍ واحدةٍ، وهو أنَّه لا يُحْذَفُ إلَّا إذا طالت الصِّلةُ، فإن لم تَطُلْ، فالحذفُ قليلٌ.

وبقينا الآن في العائد إذا كان منصوبًا، فهل يُحْذَفُ؟ يقولُ: ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

١٠٢- .... وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣- فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ، اوْ وَصْفٍ كَـ: (مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

الشَّرحُ

قوله: «الحَذْفُ عِنْدَهُمْ»: أي: عند العربِ، و(كَثِيرٌ مُنْجَلِي) أي: واضحٌ.

قوله: «إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ، اوْ وَصْفٍ»: يعني: إذا كان العائدُ منصوبًا بفعلٍ، أو وصفٍ، وكان متَّصلًا، فإنَّه يجوزُ حذفُه.

وقوله: «إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ»: يعني: قد يكونُ النَّاصبُ له فعلًا[1]، مثل: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ)، فالهاءُ مفعولٌ به منصوبٌ، وهي ضميرٌ متَّصلٌ، فيجوزُ أن تقولَ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ)، بحذف الهاء، لأنَّه منصوبٌ بفعلٍ، ولأنَّه متَّصلٌ.

وعُلِمَ من قوله: (فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ) أنَّه لو كان منفصلًا[2] لم يَجُزِ الحذفُ، فلا يجوزُ الحذفُ في نحو: (جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ)، لأنَّ (إِيَّا) ضميرٌ منفصلٌ، لكن لماذا لا يجوزُ حذفُ المنفصل؟

---

(١) مرادُ النَّاظمِ -رحمه اللهُ تعالى- أن يكونَ العائدُ منصوبًا بفعلٍ تامٍّ، يعني: غيرَ ناقص، فإن كان منصوبًا بفعلٍ ناقصٍ لم يَجُزِ الحذفُ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- استغنى بالمثال عن ذكرِ شرطِ التَّمامِ في الفعل.

(٢) (منفصلًا) أي: منفصلًا وجوبًا، إمَّا لتقدُّمِه، أو لحصرِه كما في مثالَي الشَّارح، بخلاف المنفصل جوازًا، فإنَّه يجوزُ حذفُه. انظر حاشية الخضري (١/ ١٧٦)، ومنحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد (١/ ١٦٢).

الجواب: لأنَّه يَفوتُ به المعنى المقصودُ، وهو الحصرُ، لأنَّك لو قلت: (**جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ**)، فالمعنى أنَّك أكْرَمْتَه، ولم تُكْرِمْ غيرَه، فلو حَذَفْتَ وقلتَ: (**جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ**)، يَحْسُنُ أنَّ المحذوفَ هو العائدُ المتَّصلُ، وإذا كان متَّصلًا، فليس فيه حصرٌ.

وكذا لو قلت: (**جَاءَ الَّذِي مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُ**)، فلو حذفت (**إِيـَّاهُ**)، وقلت: (**جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ**)، اختلف المعنى، **فإذا قال قائلٌ**: نقولُ: (**جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ إِلَّا**)؟ نقولُ: لا يمكن، لأنَّنا لا ندري هل التَّقديرُ: (**مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيـَّاهُ**)، أو (**مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا أَبَاه**)، أو (**مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا صَدِيقَه**)، فلا دلالةَ على المحذوفِ.

وقوله: «**إِنِ انْتَصَبْ... اوْ وَصْفٍ**»: يعني: قد يكونُ النَّاصبُ له وصفًا[1]، مثاله: (**الدِّرْهَمُ الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ جَيِّدٌ**)، فالمفعولُ الأوَّلُ هو الكافُ المجرورةُ بالإضافةِ، و(**الهاءُ**) هي المفعولُ الثَّاني، فيجوزُ حذفُ (**الهاءِ**) مِن (**مُعْطِيكَهُ**)، فتقولُ: (**الدِّرْهَمُ الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ جَيِّدٌ**)، فيجوزُ حذفُ (**الهاءِ**)، لأنَّه منصوبٌ بالوصفِ (**مُعْطٍ**)، فهو اسمُ فاعلٍ.

ومثله أيضًا: (**الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ**)، يجوزُ حذفُ (**الهاءِ**)، فتقول: (**الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ**)، ومثله أيضًا قولُ الشَّاعرِ:

---

(١) واعلم أنَّه يُشْتَرَطُ في حذفِ العائدِ المنصوب بالوصف ألَّا يكونَ هذا الوصفُ صلةً لـ(أل)، فإن كان الوصفُ صلةً لـ(أل) كان الحذفُ شاذًّا، كما هو مذهبُ الجمهور، وانظر شرح الأشموني (١/ ٨٣)، وحاشية الخضري (١/ ١٧٦).

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ(١)

فـ(مَا) هنا اسمٌ موصولٌ، وليست نافيةً، لأنَّها لو كانت نافيةً لقال: (**مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلًا**)، ولأنَّها لو كانت نافيةً لما استقام المعنى، ولذا فهي اسمٌ موصولٌ، والتَّقديرُ: (**مَا اللهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ**).

وعند الإعراب نقولُ: (**مَا**): اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، (**اللهُ**): مبتدأٌ، (**مُولِيكَ**): خبرُه، وهو مضافٌ إلى المفعولِ الأوَّلِ، والمفعولُ الثَّاني محذوفٌ، والتَّقدير: (**مُولِيكَهُ**)، وجملةُ (**اللهُ مُولِيكَ**) صلةُ الموصولِ، (**فَضْلٌ**): خبرُ المبتدِأ الذي هو (**مَا**).

قوله: «مَنْ نَرْجُو يَهَبْ»: هذا مثالُ النَّاظم الذي مَثَّل به، فـ(**مَنْ**) هنا ليست شَرطيَّةً، بل هي اسمٌ موصولٌ بمعنى (**الَّذِي**)، أي: كـ(**الَّذِي نَرْجُوهُ يَهَبُ لَنَا مَا نَرْجُوهُ**)، وهذا يدلُّ على أنَّه كريمٌ.

«**مَنْ**»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ.

«**نَرْجُو**»: فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه وُجوبًا، تقديرُه: (**نحن**)، و(**الهاء**): مفعولٌ به محذوفةٌ، والتَّقديرُ: (**مَنْ نَرْجُوهُ**)، وجملة (**يَهَبُ**): خبرُ المبتدأ (**مَنْ**)، وهي مرفوعةٌ في الأصل، لكن سُكِّنت للرَّويِّ، لأنَّها آخرُ البيتِ، وأصلُها: (**مَنْ نَرْجُوهُ يَهَبُ**)، أي: يهبُ لنا، فالضَّميرُ في (**نَرْجُو**) متَّصلٌ، والنَّاصبُ له فِعلٌ، فانطبق عليه الشَّرطان.

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل (١/ ١٦٩)، وأوضح المسالك (١/ ١٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ٧٩)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ٤٤٧) وغيرها.

ولو قلت: (الَّذِي إِيَّاه نَرْجُو يَهَبُ)، لم ينطبق عليه الشَّرطان، لأنَّ الضَّميرَ منفصلٌ، فإذا قال المتكلِّم: أنا أريدُ ضميرًا متَّصلًا، قلنا: إذا أردتَ ضميرًا متَّصلًا فاتت الفائدةُ في الضَّمير المنفصل، لأنَّك إذا قلت: **(كَالَّذِي إِيَّاه نَرْجُو)**، ليس كقولِك: **(كَالَّذِي نَرْجُوه)**، لأنَّ الجملةَ الأُولى **(إِيَّاهُ نَرْجُو)** تُفيدُ التَّخصيصَ والحصرَ، أمَّا جملة **(الَّذِي نَرْجُوه)**، فلا تفيدُ التَّخصيصَ والحصرَ، ولهذا نقول: **(كَالَّذِي إِيَّاهُ نَرْجُو)**، لا يجوزُ أن يُحْذَفَ العائدُ منها، لأنَّك لو حَذَفْتَ العائدَ منها اختلَّ المقصودُ بالكلامِ، وهو الحصر.

ومثله لو قلت: **(الَّذِي لَا نَرْجُو إِلَّا إِيَّاه يَهَبُ)**، فَحَذَفْتَ وقلتَ: **(الَّذِي لَا نَرْجُو إِلَّا يَهَبُ)**، فلا يجوزُ الحذفُ حينئذٍ.

إِذَنْ يُشْتَرَطُ لحذفِ العائدِ المنصوبِ أن يكونَ متَّصلًا، وأن يكونَ منصوبًا بفعلٍ أو وصفٍ.

فإذا قلت: (جَاءَ الَّذِي إِنَّه قَائِمٌ)، وحَذَفْتَ العائدَ، وقلت: **(جَاءَ الَّذِي إِنَّ قَائِمٌ)**، لم يصحَّ، مع أنَّ العائدَ متَّصلٌ ومنصوبٌ، لكنَّه منصوبٌ بغيرِ الفعلِ، أو الوصف، فهو منصوبٌ بالحرفِ (إِنَّ)، ولذا لا يجوزُ حَذْفُه.

إذا قال قائلٌ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ)، الهاء في **(أَكْرَمْتُهُ)** مفعولٌ به، وهي ضميرٌ متَّصلٌ، ومنصوبٌ بفعلٍ، فهل يجوزُ حذفُه؟

الجواب: لا يجوزُ حذفُ العائدِ **(الضَّمير)**، لأنَّه يُسْتَغْنَى عنه، وعلى هذا فقولُ ابنِ مالكٍ فيما سبق: **(إِنْ صَلَحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلٍ)** هذا شرطٌ في العائدِ، سواء أكان مرفوعًا، أم منصوبًا، أم مجرورًا، فكُلُّ عائدٍ يُسْتَغْنَى عنه فإنَّه

لا يجوزُ حَذْفُه، ولأنَّ المعنى يقتضي هذا أيضًا، لأنَّك لو قلت: (**جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ**)، فقد حصل الإكرامُ لهذا الشَّخصِ، وفي دارِ هذا الشَّخص، لكن (**جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ فِي دَارِهِ**) قد يُفْهَمُ منها أنَّني -مثلًا- أَكْرَمْتُ أصحابي في دارِه، كأن أكونَ أَضَفْتُ أصحابي في دارِه، لأنَّ دارَه أحسنُ وأوسعُ من داري فأكرمتُهم فيها، إِذَنْ فلا يجوزُ الحذفُ، لأنَّه لا يتبيَّنُ به المعنى.

وعلى ذلك نقولُ: حذفُ العائدِ المنصوبِ يُشْتَرَطُ فيه ثلاثةُ شروطٍ:

الشَّرط الأوَّل: أن يكونَ ناصبُه فِعلًا أو وصفًا.

الشَّرط الثَّاني: أن يكونَ مُتَّصلًا.

الشَّرط الثَّالث: ألَّا يُسْتَغْنَى عنه، فلا يكونُ الباقي بعد الحذفِ صالحًا للصِّلة.

وابنُ مالك -رحمه الله- جاء بالمثال للمنصوب بالفعل فقط فقال: (**كـ: مَنْ نَرْجُو يَهَبْ**)، ومثال الوصف أن نقولَ: (**جَاءَ الَّذِي رَاجُوهُ يَهَبُ**)، فـ(**رَاجُوهُ**) بمعنى (**نَرْجُوهُ**)، فهنا يَصِحُّ أن يُحْذَفَ، لأنَّه منصوبٌ بوصفٍ، وكما مَثَّلْنَا سابقًا، فإذا نُصِبَ بوصفٍ، أو فعلٍ، فإنَّه يجوزُ، أمَّا إذا نُصِبَ بغيرِه فلا يجوزُ.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: (**إنَّ الحذفَ كثيرٌ**)، ولذا قال: (**وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي**)، ولكنَّا نقولُ: هو قال: (**كَثِيرٌ**)، ولكنَّه ليس بأكثرَ، فالأكثرُ وجودُه، لكنَّ حذفَه كثيرٌ[1].

---

(١) وهذا إذا كان ناصبُه فعلًا، أمَّا إذا كان منصوبًا بوصفٍ، فإنَّ الحذفَ قليلٌ، بل قال الفارسيُّ: «لا يكادُ يُسْمَعُ من العربِ»، وقال ابن السَّرَّاج: «أجازوه على قبحٍ»، وقال المبرِّد: «رديءٌ جدًّا». انظر شرح التَّصريح على التَّوضيح للأزهري (١/ ١٨٨).

١٠٤- كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَـ: (أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

الشَّرحُ

انتقل المؤلِّفُ -رحمه الله- هنا إلى حذفِ العائدِ المجرورِ، والعائدُ المجرورُ قد يُجَرُّ بالإضافة، وقد يُجَرُّ بحرفٍ، ولكُلٍّ منهما شروطٌ، فإذا جُرَّ بالإضافة، فإنَّه يجوزُ حذفُه لكن بشرطَيْن:

الشَّرط الأوَّل: أن يكونَ مجرورًا بوصفٍ **(اسم فاعل)**.

الشَّرط الثَّاني: أن يكون بمعنى الحالِ والاستقبالِ.

مثالُه: قولُه تعالى: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، وهو المرادُ بقولِ المؤلِّف: **(أَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى)**، يشيرُ إلى الآية، والأمرُ مِن **(قَضَى)**: **(اقْضِ)**، و**(مَا)** في قوله: ﴿مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾: اسمٌ موصولٌ، و﴿قَاضٍ﴾: وصفٌ، وأصلُ الكلامِ: **(اقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيهِ)**، فَحُذِفَ الضَّميرُ المجرورُ، لأنَّه مجرورٌ بوصفٍ.

ولو قلتَ: **(أَكْرِمِ الَّذِي غُلَامُه في البيتِ)**، وأردتَ أن تحذفَ الهاءَ في **(غُلَامه)**، وتقولُ: **(أَكْرِم الَّذِي غُلَامٌ في البيتِ)**، لم يصحَّ، لأنَّ الضَّميرَ وإن كان مجرورًا بالإضافة إلا أنَّ المضافَ وهو **(غُلَام)** ليس وصفًا، فلا يجوزُ حذفُ الضَّمير المجرور حينئذٍ، لأنَّ المؤلِّفَ يقولُ: **(كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا)** أي: ما خُفِضَ بوصفٍ، والضَّميرُ في هذا المثال خُفِضَ بإضافةِ اسمٍ جامدٍ إليه، فلا يجوزُ حَذْفُه.

ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُهُ فِي البيتِ)، وأردتَ أن تحذفَ (الهاء)، وتقول: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبٌ فِي البيتِ)، لقلنا: هذا لا يستقيمُ مع أنَّ كلمة (مضروب) وصفٌ، لكنَّه وصفٌ بغيرِ اسمِ الفاعلِ، فهو وصفٌ باسمِ المفعولِ[1]، والمؤلِّفُ بالمثال: (كَأَنْتَ قَاضٍ...) حَدَّدَ الوصفَ بأنَّه اسمُ فاعلٍ، وأن يكونَ بمعنى الحالِ والاستقبال.

وهنا قد يقولُ قائلٌ: أنا أريدُ (جَاءَ الَّذِي هو مَضْرُوبٌ فِي البيتِ)، نقولُ: يختلفُ المعنى اختلافًا كبيرًا، فإذا قلتَ: (جَاءَ الَّذِي هو مَضْرُوبٌ فِي البيتِ)، صار الجائيُّ هو الذي ضُرِبَ في البيتِ، وإذا قلت: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُه فِي البيتِ)، كان الذي في البيت ليس الجائيَّ، ولكنَّه مَنْ ضربه الجائيُّ.

ومثلُه أيضًا لو قلت: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مملوكُه كثيرُ الثَّمنِ)، أي: غالٍ، هل يجوزُ أن أحذفَ الهاءَ فأقول: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مملوكٌ كثيرُ الثَّمنِ)؟ الجواب: لا يجوزُ، لأنَّه ليس مخفوضًا باسم فاعلٍ، هذا من جهة القاعدة، ولأنَّ المعنى يَخْتَلِفُ به اختلافًا واضحًا، فلو قلتَ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مملوكٌ كثيرُ الثَّمنِ)، وحَذَفْتَ الهاء، فالذي يتبادرُ الآن أنَّ العائدَ بالصِّلةِ محذوفٌ تقديرُه: (هو مملوكٌ)، فلذلك يَمْتَنِعُ الحذفُ.

وقوله: «كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا»: هنا خرج ابنُ مالكٍ -رحمه الله- عن قاعدة البصريين في هذا البيتِ حيث عبَّر بالخفضِ، وهي عبارة الكوفيين -مع أنَّه بصريٌّ- بدلَ الجرِّ، وهي عبارة البصريين، وهذا يدلُّ على أنَّه لا بأسَ

(١) ولأنَّه متعدٍّ لمفعولٍ واحدٍ، أمَّا المتعدِّي لاثنين كقولك: (خُذِ الدِّرْهَمَ الَّذِي أنا مُعْطَاه)، فلا منعَ فيه. انظر حاشية الخضري (١/ ١٧٧).

أن تُعَبِّر بهذا وبهذا، لأنَّ المسألةَ ليست تَعَبُدِيَّةً.

فصار العائدُ المجرورُ بالإضافة إِنْ جُرَّ باسمِ فاعلٍ بمعنى الحال، أو الاستقبال جاز حَذْفُه، كقوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، وإن جُرَّ باسمٍ جامدٍ كالمثال: (**أَكْرِم الَّذِي غُلَامُهُ فِي البيتِ**)، أو جُرَّ بوصفٍ غير اسم الفاعلِ كاسم المفعول مثلًا، كقولنا: (**جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُهُ فِي البيتِ**)، فإنَّه لا يجوزُ حَذْفُه.

* * *

وأمَّا إنْ جُرَّ العائدُ بالحرف، فيقولُ المؤلِّفُ فيه:

١٠٥- كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) المَوْصُولَ جَرّ كَـ: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ)

الشَّــرحُ

قوله: «كَذَا»: يعني: الضَّمير.

قوله: «الَّذِي جُرَّ بِمَا الموصُولَ جَرّ»: أيْ: بحرفٍ جَرَّ الموصولَ، وعلى هذا فنعرب (المَوْصُولَ) على أنَّه مفعولُ (جَرَّ) مقدَّمًا، وتقديرُ البيتِ: (كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا جَرَّ الموصولَ) أي: بحرفٍ جَرَّ الموصولَ، بحيث يكونُ الموصولُ مجرورًا بالباء والعائدُ مجرورًا بالباء أيضًا، فإن اختلف الجارُّ فلا حذفَ.

فالآن يُحْذَفُ العائدُ المجرورُ بالحرفِ، بشرط أن يُجَرَّ بالحرفِ الذي جَرَّ الموصولَ، وهذا يُؤْخَذُ مِن قول المؤلِّف: (بِمَا المَوْصُولَ جَرّ).

ويُشْتَرَطُ أيضًا أن يكونَ العاملُ الذي تعلَّق به حرفُ الجرِّ الدَّاخل على الضَّميرِ مطابقًا لفظًا ومعنًى للعامل الذي تعلَّق به حرفُ الجرِّ الدَّاخل على الموصولِ، وهذا الشَّرطُ مأخوذٌ مِن مثالِ المؤلِّف: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ)، فصار عندنا الآن شرطان:

الشَّرط الأوَّل: اتِّفاقُ الحرفَيْن.

الشَّرط الثَّاني: اتِّفاقُ العامِلَيْن لفظًا ومعنًى.

قوله: «مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ»: أصلُها: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ)، فحُذِفَ الضَّميرُ المجرورُ بالباء، وحُذِفَ حرفُ الجرِّ، لأنَّه لا يمكنُ أن يبقى حرفُ الجرِّ

بدون مجرورٍ، فـ: (**مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ**)، هذا هو الأصلُ، و(**مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ**) هذا بعد الحذفِ، وإنَّما جاز الحذفُ لأنَّ العامِلَيْن متَّفقان، وهما: (**مَرَّ**)، والحرفان متَّفقان، وهما (**الباء**)، والمعنى واحدٌ أيضًا، وأمَّا قولُه: (**فَهْوَ بَرّ**) فهذا تكميلٌ للبيتِ.

مثالُ ذلك: قولُ الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣]، وأصلُه: (**مِمَّا تَشْرَبُونَ مِنْهُ**)، لكن حُذِفَ العائدُ، وهو الضَّمير المجرور بـ(**مِنْ**)، وحُذِف حرفُ الجرِّ، لأنَّه لا يمكنُ أن يبقى وحدَه، وصارت الآيةُ ﴿مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣].

فإنِ اختلفَ حرفُ الجرِّ فلا يُحْذَفُ المجرورُ، فإذا قلتَ: (**رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتَ عَنْهُ**)، أي: (**رَغِبْتُ أَنَا فِيمَا رَغِبْتَ عَنْهُ أَنْتَ**)، فهل يمكنُ أن نحذفَ (**الهاء**) في قوله: (**عَنْهُ**)؟ **الجواب**: لا، لاختلاف الحرف، فيتعيَّن أن يوجدَ الحرفُ والجارُّ في قولنا: (**فِيمَا رَغِبْتَ عَنْهُ**)، ولا يجوزُ الحذفُ.

ومثل ذلك أيضًا قولُك وأنت داخل سفينةٍ: (**رَكِبتُ على ما ركبتَ فيه**)، هنا لا يجوزُ حذفُ الهاءِ، لاختلاف الحرفَيْن لفظًا ومعنًى، مع أنَّ الركوبَ كُلَّه في السَّفينة، لكن هذا جعل الركوبَ عليها، وهذا جعل الركوبَ فيها، لأنَّه دخل في جوفِها.

وإن اختلف اللفظُ في العامِلَيْن امتنع الحذفُ أيضًا، فإن قلت: (**وَقَفْتُ عَلَى مَا قُمْتَ عَلَيْهِ**)، أي: (**وَقَفْتُ أَنَا عَلَى مَا قُمْتَ عَلَيْهِ أَنْتَ**)، أي: وَقَفْتَ، امتنع الحذفُ، لاختلاف العامِلَيْن لفظًا، وإن كان معناهما واحدًا وهو (**الوقوف**).

ولو قلت: (**وَقَفْتُ عَلَى مَنْ وَقَفْتَ عَلَيْهِ**)، تريدُ بالأوَّل القيامَ، وتريدُ بالثَّاني (**الوَقْفَ**) -الذي هو التَّحبيسُ والتَّسْبيلُ- امتنع الحذفُ أيضًا، لاختلاف العاملَيْن في المعنى.

فصار الشَّرطُ في العائد المجرور بالحرف اتِّفاقَ الحرفَيْن، واتِّفاقَ العامِلَيْن لفظًا ومعنًى، والمثالُ في كتابِ الله -عزَّ وجلَّ- قولُه تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾، وفي كلام المؤلِّف: (**مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ**).

والخلاصةُ: أنَّ العائدَ إمَّا أن يكونَ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فالمرفوعُ إمَّا ضميرٌ هو صدرُ الصِّلة، فيجوزُ حذفُه، وسبق التَّفصيلُ فيه، هل هو كثيرٌ، أو قليلٌ؟ وإمَّا غيرُ ضميرِ الصَّدرِ، فإنَّه لا يجوزُ حذفُه مثل: (**مَرَرْتُ باللَّذَيْن قَامَا**)، إذْ لا يصحُّ أن أقولَ: (**باللَّذَيْن قَامَ**)، أو (**مَرَرْتُ بالَّذِينَ قَامُوا**)، إذْ لا يصحُّ أن أقولَ: (**بالَّذِينَ قَامَ**)، لأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ ليس صدرَ صلةٍ.

والمنصوبُ إمَّا أن يُنْصَبَ بفعلٍ، أو بوصفٍ، وحذفُه جائزٌ بشرط أن يكونَ متَّصلًا، فإن نُصِبَ بحرفٍ لم يجز حذفُه، وإن كان منفصلًا[1]، لم يَجُزْ حذفُه أيضًا.

والمجرورُ إمَّا أن يكونَ مجرورًا بالإضافة، وإمَّا أن يكونَ مجرورًا بحرف الجرِّ، فالمجرورُ بالإضافةِ يُشْتَرَطُ أن يكونَ مجرورًا باسم فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال، والمجرورُ بالحرفِ يُشْتَرَطُ اتِّفاقُ العامِلَيْن لفظًا ومعنًى، واتِّفاقُ الحرفَيْن لفظًا ومعنًى.

***

(١) أي: منفصلًا وجوبًا كما تقدَّم.

المعرفُ بأدَاة التّعْريف

قوله: «المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ»: لله درُّ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حيث قال: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) ولم يقل: (المُعَرَّفُ بِـأَلْ)، لأنَّ مِن العرب مَنْ يُعَرِّفُ بـ(أَمْ) وهي اللغة الحِمْيَرِيَّة، وحِمْيَر قبيلةٌ مِن قبائل اليمن، حيث يجعلون (أَمْ) بدل (أَلْ) فيقولون: (انظر إلى امْقَمَر)، أي: انظر إلى القمر، ويقولون: (امْبِرّ) بدل (البِرّ)، وقيل: إنَّ الرسولَ ﷺ تكلَّم بلغتِهم فقال: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»[1]، واللهُ أعلمُ هل هذا صحيحٌ، أو أنَّه من المصنوعات.

على كُلِّ حالٍ الرَّسولُ -عليه الصَّلاة والسَّلام- قد يُخَاطِبُ بعضَ النَّاسِ بلغتِهم، لكن كونُنا نقولُ: صحَّ الحديثُ بهذا اللفظ، فاللهُ أعلمُ.

فقوله: «المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ» لِيَشْمَلَ (أَلْ)، و(أَمْ)، وليشملَ الخلافَ بين العلماءِ في أداة التَّعريف (أل) كما سيأتي.

إِذَنْ: المؤلِّفُ بقوله: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ)، راعى في ذلك اللغةَ، وخلافَ العلماءِ.

وقول المؤلِّف: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) قال بعضُ المُحَشِّين: لا حاجةَ إلى قوله: (بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ)، فلو قال: (المُعَرَّفُ بالأداةِ) لكفى، لأنَّ مِن المعلومِ أنَّه لا تُوجَدُ الأداةُ إلَّا وهي مُعَرِّفَةٌ.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٣٤)، رقم (٢٣٧٢٩).

لكنَّنا نقولُ: الإضافةُ هنا بيانيَّةٌ، وليست احترازيَّةً حتَّى نعترضَ على المؤلِّف، إِذَنْ لا بأسَ من قوله: (**المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ**).

والمُعَرَّفُ بأداة التَّعريف هو الخامسُ من أنواع المعرفة، لأنَّ أنواعَ المعرفةِ هي: الضَّمير، والعَلَم، والإشارة، والموصول، والمعرَّف بـ(أل)، والمضاف إلى واحدٍ ممَّا ذُكِرَ هو السَّادس، لكن المضاف إلى واحدٍ ممَّا ذُكِرَ كان معرفةً بغيرِه، وأمَّا هذه الأنواع الخمسة فهي مَعْرِفَةٌ بذاتِها ونفسِها.

* * *

١٠٦- (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَـطْ فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)

الشَّــرحُ

قوله: «أَو»: هنا لتنويع الخلاف، يعني: أنَّ النَّحْوِيِّين اختلفوا هل المعرِّفُ (أَلْ) كُلُّها، أو اللَّام فقط؟ فمنهم مَنْ قال: إنَّها (أَلْ)، ومنهم مَنْ قال: إنَّها (اللَّامُ) فقط، أمَّا مَنْ قالوا بأنَّها (أَلْ) فقالوا: إنَّ اللسانَ ينطقُ بها (أَلْ) فيقول: القمر، والليل، والشَّمس، والنَّهار، وما أشبه ذلك.

والذين قالوا: (إنَّها اللَّامُ فقط) قالوا: إنَّ الهمزةَ هنا لم يؤتَ بها على أنَّها من أصلِ الأداة، لكن أُتِي بها لإمكان النُّطق باللَّام، لأنَّ اللَّامَ إذا كانت ساكنةً، فلا يمكنُ أن يُنْطَقَ بها إلَّا بواسطة همزة الوصل، ولهذا لو أَدْرَجْتَ وقلت: (ركِبتُ البعيرَ)، فلا تأتي الهمزةُ، فهذا دليلٌ على أنَّ اللَّامَ فقط هي حرفُ تعريفٍ، وجيء بالهمزة لإمكان النُّطق بالسَّاكن.

فإذا قيل لهم: لماذا لا تجعلونها مفتوحةً، وتقولون: (لَبعير)، بدل (البعير)؟ قالوا: لأنَّها لو فُتِحَت اشتبهتْ بلام الابتداء. فإذا قيل لهم: لماذا لا تجعلونها مكسورةً وتقولون: (لِبعير)؟ قالوا: حتَّى لا تَشْتَبِهَ بلام الجرِّ. ولماذا لا تكونُ مضمومةً فتقولون: (لُبعير)؟ قالوا: لا نظيرَ لها. إِذَنْ لا بُدَّ أن نأتيَ بالهمزة، وعلى هذا إذا قلت: (جِئْتُ مِنَ الْـمَسْجِدِ)، فهل نقولُ: إنَّ الهمزةَ حُذِفَت لالتقاء السَّاكنَيْن؟ أو نقول: إنَّ الهمزةَ أصلًا غيرُ موجودةٍ الآن، لأنَّنا لا نأتي بها إلَّا للضرورة، وهنا لا ضرورة، وفي الكتابة إذا أردتَ أن تكتبَ (مِنَ الْـمَسْجِدِ)،

فإن جعلنا الهمزةَ من الأداة فاكتب الهمزةَ، وإذا قلنا: الهمزةَ ليست من الأداةِ وأنَّها تسقطُ إذا لم نحتج إليها، فلا تكتبْها.

والخِلافُ في هذا -في الواقع- ليس فيه كبير فائدة، إذ لا يَتَرَتَّبُ عليه شيءٌ، فهو كسؤالنا: هل البيضةُ هي الأصلُ، أو الدَّجاجةُ هي الأصلُ؟! والمتَّبَعُ الآن هو أن تأتيَ بالهمزة وتكتبها رسمًا، وإن لم تكن محتاجًا إليها نطقًا وتعريفًا.

قوله: «عَرَّفْتَ»: يعني: أردت تعريفَه.

وقوله: «فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ»: هذا فيه إشكالٌ من جهة الإعرابِ، لأنَّ (**نَمَطٌ**): مبتدأٌ، وجملة (**عَرَّفْتَ**) في محلِّ نعت، وهنا الفعلُ لم يستوفِ مفعولَه، فيقتضي أن يُقَالَ: (**فنمطًا عَرَّفْتَ**)، لأنَّني لو قلتُ: (**رجلًا أَكْرَمْتَ**)، فهذا صحيحٌ وجوبًا، ولا يجوزُ أن أقولَ: (**رجلٌ أَكْرَمْتَ**)، لأنَّ (**رجلًا**) مفعولٌ به منصوبٌ مقدَّمٌ، فما الجواب؟ لكنَّهم أجابوا عن هذا الإشكال بأنَّ معنى (**عَرَّفْتْ**) أي: أردت تعريفَه، فيكون المرادُ بالتَّعريف هنا الإرادة، ومفعولُها محذوفٌ، فالفعلُ هنا ليس واقعًا على (**نَمَط**)، لأنَّ (**نَمَط**) هنا لم يُعَرَّفْ بخلاف ما إذا قلت: (**رجلًا أَكْرَمْتَ**)، فإنَّ (**رجلًا**) مُكْرَمٌ، أمَّا هنا (**نَمَط**) لم يُعَرَّف، ولكن يُرَادُ تعريفُه، هذا هو الجوابُ عن كون المؤلِّف رَفَعَه، وهذا دليلٌ على قوة ذكائِه، لأنَّه لو قال: (**فَنَمَطًا عَرَّفْتَ**)، قلنا: لا يَصِحُّ هذا الكلام، لأنَّك تُعرِّفُه، فقد ذكرته نكرةً، أمَّا لو قال: (**فالنَّمطُ عَرَّفْتَ**)، فيصحُّ.

والمعنى: إذا أردت أن تُعرِّفَ كلمة (**نَمَط**) فقل: (**النَّمَط**)، والنَّمَطُ: نوعٌ من البُسُط، وجمعه: (**أَنْماط**) كـ(**سببٍ وأسباب**)، وإذا أَرَدْتَ أن تُعرِّفَ (**بعير**)

فقل: (**البعير**)، وإذا أردتَ أن تُعَرِّفَ (رجل)، فقل: (**الرَّجُل**)، ولهذا تجدُ الفرقَ بين قولك لابنك: (**أَعْطِنِي نَمَطًا**)، و(**أَعْطِنِي النَّمَطَ**)، فإذا قلت: (**أَعْطِنِي نَمَطًا**)، أعطاك أيَّ نمطٍ، وإذا قلت: (**النَّمَطَ**) أعطاك النَّمَطَ المعروفَ، وإذا قلت: (**أعطني سَجَّادةً**) للصَّلاة، وفي البيتِ عِدَّةُ سَجَّادات، فيعطيك أيَّ سَجَّادة، وإذا قلت: (**أَعْطِنِي السَّجَّادة**) أتى إليك بالسَّجَّادة التي كنت تعتادُ أن تصلِّيَ عليها، والفرقُ أنَّ (**أل**) تُعَرِّفُ المرادَ وتُعَيِّنُه.

* * *

١٠٧- وَقَدْ تُـزَادُ لَازِمًـا كَــ: (الـلَّاتِ)، وَ(الآنَ)، وَ(الَّذِينَ)، ثُمَّ (اللَّاتِ)

١٠٨- وَلِاضْطِرَارٍ كَــ: (بَنَـاتِ الْأَوْبَـرِ) كَذَا، (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ) السَّرِي

الشَّــرحُ

قوله: «قَدْ تُزَادُ لَازِمًا»: يعني: قد تُزَادُ أداةُ التَّعريفِ، ولا يَحْصُلُ بها التَّعريفُ، ويكونُ التَّعريفُ بغيرِها، لكن لا بُدَّ مِن الإتيانِ بها فتكون زيادتُها لازمةً.

لكن لماذا زيادتُها لازمةٌ؟

الجوابُ: لأنَّه لا يمكنُ لهذه الكلماتِ أن تَنْفَكَّ عنها، فهي هكذا سُمِعَتْ من العرب، إذَنْ هي زائدةٌ، لأنَّها لم تُفِدْ تعريفًا، ولازمةٌ، لأنَّها صارت من بنية الكلمةِ.

قوله: «كَاللَّاتِ»: (اللَّاتِي): اسمٌ موصولٌ جمعُ: (الَّتِي)، وقد قال ابنُ مالكٍ -رحمه اللهُ-:

بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَــ: (الَّـذِينَ) نَـزْرًا وَقَعَـا

وأُتِي بـ(أل) فيها، مع أنَّها مَعْرِفَةٌ بدونها، لأنَّها اسمٌ موصولٌ، والموصولُ يَتَعَرَّفُ بدونِها، فهو يَتَعَرَّفُ بالصِّلة، فلذلك لم تكن فيه أداةَ تعريفٍ، بل كانت زائدةً.

قوله: «وَالآنَ»: (الآنَ): ظرفُ زمانٍ للحاضر، كما أنَّ (غَدًا) للمستقبل، و(أَمْسِ) للماضي، فتقاسمت هذه الثَّلاثةُ الزَّمانَ، فـ(الآنَ) (أل) فيها لازمةٌ،

لكن على كلام المؤلِّف أنَّ (أل) في (الآنَ) زائدةٌ، لأنَّ المعرفةَ حصلت بدونِها، فهي عنده بمنزلة اسم الإشارة، وقال بعضُ النَّحويين: (أل) في (الآن) ليست زائدةً، وأنَّها أفادته المعرفة، وأنَّها للعهد الحضوريِّ، فهي مثلُ قولِه تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، والخلافُ في هذه المسألةِ شبهُ لفظيٍّ، لا تترتَّبُ عليه فائدةٌ.

قوله: «الَّذِينَ»: اسمٌ موصول لجماعة الذكور، وقد زيد فيه (أل)، ولم نقل: إنَّها مُعَرِّفةٌ، لأنَّ التَّعريفَ حصل بالصِّلة، إذَنْ كُلُّ ما فيه (أل) مِن الأسماء الموصولة (الَّذِي، الَّتِي، اللَّاتِي، الَّذِينَ،...) فإنَّ (أل) فيه زائدةٌ لازمةٌ، وليست حرفَ تعريفٍ، لأنَّ التَّعريفَ حصل بدونِها.

قوله: «اللَّاتِ»: هذه غيرُ (اللَّاتِ) الأولى، فهذه اسمٌ لصنمٍ تعبدُه قريشٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم:١٩].

فـ(اللَّاتِ) لـمَّا كان اسمًا لصنمٍ كان عَلَمًا، والعَلَمُ مُعرَّفٌ بغير (أل)، لأنَّ طريقَ تعريفِهِ العلميَّةُ، إِذَنْ (أل) فيه زائدةٌ، لأنَّه لم يستفِدْ منها، فهي زائدةٌ لازمةٌ، لأنَّه لم يُسْمَعْ من العربِ إلَّا بهذا اللفظ.

وإذا قلنا: إنَّها اسمُ فاعلٍ مِن (لَتَّ - يَلُتُّ) -كما قيل به- وإنَّ أصلَها: (اللَّاتّ) بالتَّشديد، وخُفِّفت لكثرة الاستعمال، فواضحٌ أنَّ (أل) فيها ليست مِن بِنية الكلمةِ، وإذا قلنا: إنَّها مِن بِنية الكلمة صارت زائدةً، لأنَّ العلميَّةَ أَغْنَتْ عن التَّعريفِ عنها.

وقوله: «ثُمَّ اللَّاتِ»: أتى بـ(ثُمَّ) الدَّالة على التَّراخي، لتأخُّرِ رتبته، لأنَّه

صنمٌ ليس من حقِّه أن يساويَ غيرَه، ولا أن يكونَ قبل غيرِه.

فـ(أل) في هذه الأمثلة لا يمكنُ أن تسقطَ إطلاقًا، لأنَّها مِن بِنية الكلمةِ، فلا يمكنُ أن تقولَ في (اللَّاتِ) -التي هي جمع اسم موصول لجماعة الإناث-: (جَاءَ لَاتِ قُمْنَ)، ولا يمكنُ أن تقول: (حَضَرَ زيدٌ آنَ) بمعنى الآن، وكذلك لا يمكنُ أن تقولَ: (جَاءَ لَذِينَ قَامُوا)، لأنَّ (أل) هنا من بنية الكلمة، فزيادتُها لازمةٌ[١].

قوله: «وَلِاضْطِرَارٍ»: أي: وتُزَادُ أداةُ التَّعريفِ للضرورة، والضرورة عند النَّحْويين ليس المرادُ بها الجوعَ والعطشَ والعُرْي، لكنَّ المرادَ بها الشِّعرُ، لأنَّ النَّظْمَ يَضْطَرّ النَّاظمَ لأن يخرجَ عن القواعد، والحَريريُّ -رحمه الله- في المُلْحَة يقولُ:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ   أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ[٢]

الشَّاهدُ من هذا قولُه: (الصَّلِفْ)، فالشِّعرُ هو الذي يُرغِمُكَ على أن تزيدَ كلمةً، أو تحذفَ كلمةً، أو تغيِّرَ صيغةً، وما أشبه ذلك.

قوله: «كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ»: بنات الأوبر: أصلُها: (بناتُ أَوْبَر).

فما هي بناتُ أَوْبَر؟ هل أَوْبَرُ عَلَمٌ لرجلٍ له بنات؟

الجواب: لا، بل هي اسمٌ لنوعٍ مِن الكَمْأَة، والكَمْأَةُ هي التي يسمِّيها العامَّةُ عندنا (الفَقْع) وسُمِّيتْ فَقْعًا، لأنَّها تفقعُ الأرضَ، وهي نباتٌ معروفٌ يَخْرُجُ في

---

(١) وهذا هو القسم الأوَّل من زيادتها.

(٢) البيت في مُلْحَة الإعراب للحريري (ص: ٦١).

أيام الأمطار الكثيرة، وهو ثلاثةُ أنواعٍ: أَرْدَؤُها بناتُ أَوْبَر، ولهذا يقولُ الشَّاعرُ:

وَلَقَـدْ جَنَيْتُـكَ أَكْمُـؤًا وَعَسَـاقِلًا ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَـنْ بَنَـاتِ الأَوْبَـرِ[1]

وبناتُ الأوبرِ رديئةُ الطَّعمِ، وترابُها كثيرٌ، وهي أيضًا صغيرةٌ، فهذه لا تُـجْنَى، فهي تُتْعِبُ الإنسانَ، وفائدتُها قليلةٌ.

الشَّاهدُ قولُه: (وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ)، وهي بدون ضرورة (**بَنَات أَوْبَر**)، لكن لضرورة الشِّعر زادها الشَّاعُر، لكن لو أراد إنسانٌ الآن أن يزيدَها، فهل له ذلك؟ نقولُ: لا، لأَنَّك لست بعربيٍّ، وهي ليست لغةً حتَّى نقولَ: لك ما شئت حتَّى تختار من لغات العربِ، فهي للضرورة، والضرورةُ تُقَدَّرُ بقدْرِها.

لكن لو قال هذا الشَّاعُر: أليسوا رجالًا؟ قلنا: بلى، فيقول: وأنا رجلٌ، فإذا كان شعرُهم يضطرهم إلى مخالفة اللغة العربيَّة -عند النَّاس- فكذلك أنا، فنقول: إن أرادَ أن يجادلَنا قلنا له: اصنعْ مَا شِئْتَ.

قوله: «كَذَا»: أي: كمِثْلِ بناتِ الأَوْبَرِ.

قوله: «كَذَا»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ.

«وَطِبْتَ النَّفْسَ»: بمنزلة المفرد، مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعهِ ضمةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع مِن ظهورِها الحكايةُ، فهي بمنزلةِ قولِك: (**كَذَا قولُ الشَّاعرِ**)، فَحَذَفَ المؤلِّفُ -رحمه الله- (**قول الشَّاعِر**)، وأتى بالمقول حاكيًا للجملة، فهو قد أتى بها محكيَّةً في بيتٍ مشهورٍ -وسيأتي- فالمؤلِّفُ -رحمه الله- أراد أن يحكيَ هذه الجملةَ برمَّتها، ولهذا لولا أنَّه أراد الحكايةَ ما استقام

(١) ابن عقيل في شرحه (١/ ١٨١).

الكلامُ، وكان عليه أن يقولَ: (كَذَا طِبْتَ النَّفْسَ) لكن لـمَّا قال: (كَذَا وَطِبْتَ)، فمعناه أنَّه أراد بذلك حكايةَ كلامِ الشَّاعِرِ.

قوله: «وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي»: يُشيرُ إلى قول الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُـــكَ لَـــمَّا أَنْ عَرَفْـــتَ وُجُوهَنَـــا
صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْـرِو[1]

وقولُ الشَّاعِرِ: (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرو)، هل هذا ذمٌّ له، أو مدحٌ؟ الظَّاهر أنَّ هذا الرَّجلَ رجلٌ شريفٌ، وأنَّ هؤلاء يطلبون منه العُتْبَى، وأن يرضى عنهم، لأنَّ هذا الرَّجلَ رجلٌ له مكانتُه، إذا صدَّ عن أحدٍ فله مكانتُه، فالذي يَظْهَرُ -واللهُ أعلمُ- أنَّ ابنَ مالكٍ فَهِمَ هذا، ولهذا قال: (يَا قَيْسُ السَّرِي)، أي: الشَّريف، كما قال ابنُ مالكٍ في باب المبتدأ: (كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)، أي: شرفاء.

الشَّاهد قولُه: (النَّفْسَ)، حيث زاد (أل) في التَّمييز (النَّفْسَ)، فـ(النَّفْسَ) هنا تمييزٌ محوَّلٌ عن الفاعلِ، وأصلُه: (طَابَتْ نَفْسُكَ)، والتَّمييزُ عند البصريين لا بُدَّ أن يكونَ نَكِرةً، ولا يجوزُ أن يكونَ معرفةً، ولا مَخْرَجَ لهم إذا استُدِلَّ بهذا البيتِ على أنَّه يجوزُ أن يكونَ معرفةً، لا مخرجَ لهم إلَّا أن يقولوا: إنَّ (أل) زائدةٌ، لأنَّها دخلت على كلمةٍ لا يمكنُ أن تكونَ معرفةً، فهي لا تتعرَّفُ بها، فهي إِذَنْ زائدةٌ، لأنَّ مدخولَـها لم يتعرَّفْ بها، ولكنَّ الكوفيين يخالفونهم في ذلك،

(١) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري في المقاصد النَّحْوِيَّة (١/ ٥٠٢)، والدُّرَر اللوامع (١/ ١٣٨)، وشرح اختيارات المفضل (ص: ١٣٢٥).

ويقولون: إنَّ التَّمييزَ يجوزُ أن يكونَ معرفةً كما يجوزُ أن يكونَ نكرةً.

وقولُهم: هو الرَّاجحُ بناءً على القاعدة أنَّ الرَّاجحَ في النَّحو ما كان أسهل، وعلى ذلك نقولُ: الصَّوابُ أنَّ (أل) هنا ليست زائدةً، بل مُعَرِّفَةٌ، ولا مانعَ، أو نقول: إنَّها مُعَرِّفةٌ، لكن لا يجيءُ التَّمييزُ معرفةً إلَّا في الضرورة، أمَّا أن نقولَ: (**زائدةٌ**)، بناءً على قواعدِنا فلا، لأنَّنا لا نحكمُ على العربِ، بل العربُ هم الذين يحكمون بلغتِهم، أمَّا نحن فغايةُ ما هنالك أنَّنا نَستنبطُ مِن كلامِهم قواعدَ نُقَعِّدُها، أمَّا أن نحكمَ على قولِهم بالشُّذوذ، أو بالزِّيادةِ، أو النَّقصِ مِن أجل مخالفة قواعدِنا، فمعنى ذلك أنَّ الفرعَ ينقلبُ أصلًا.

فإذا أُورِدَ عليهم هذا البيت قالوا: هذا ضرورةٌ، فهي زائدةٌ، لأنَّها دَخَلَتْ على كلمةٍ يجبُ أن تكونَ نكرةً صناعةً لا لغةً، إلَّا إذا تأكَّدنا أنَّ التَّمييزَ لم يَرِدْ عن العرب مُعَرَّفًا، فهي لغةٌ، والأصلُ في هذا البيتِ: (**وَطِبْتَ نَفْسًا**)، فزاد (**أل**) للضرورة.

إِذَنْ علامةُ كونِها زائدةً باضطرار نقولُ: إذا دخلت على ما يجبُ أن يكونَ خاليًا منها في الشِّعر، فهي زائدةٌ للضرورة[1].

إِذَنْ (أل) المُعَرِّفَة قد تُزَادُ زيادةً لازمةً، وقد مَثَّلَ المؤلِّفُ بثلاثة أمثلة: (**اللَّاتِ، الآنَ، وما فيه (أل) من الأسماء الموصولة**)، وقد تُزَادُ للاضطرار مثل: (**بَنَاتِ الأَوْبَرِ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ**).

---

(١) وهذا هو القسم الثَّاني من زيادتها.

ثُمَّ ذكر القسمَ الثَّالثَ من زيادة أداة التَّعريف فقال:

١٠٩- وَبَعْضُ الاعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا   لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠- كَـ: (الفَضْلِ)، وَ(الحَارِثِ)، وَ(النُّعْمَانِ)   فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

الشَّرحُ

قوله: «بَعْضُ الاعْلَامِ»: يدلُّ على أنَّه ليس كُل الأعلامِ، بل بعضها.

قوله: «عَلَيْهِ»: لماذا قال: (عَلَيْهِ) ولم يقل: (عَلَيْهَا)؟ لأنَّ الضَّمير في قوله: (عَلَيْهِ) يعودُ على البعضِ، والبعضُ مفردٌ.

قوله: «دَخَلَا»: هل الألفُ للتَّثنية، أو للإطلاق؟ نقولُ: إذا جعلنا الألف في قوله: (دَخَلَا) للتَّثنية، فإنَّ المرادَ الألفُ واللَّامُ، وإن جعلنا الألفَ للإطلاق -أَيْ: إطلاق الرَّويِّ- فإنَّ المرادَ (دَخَلَ) أي: أداة التَّعريف، يعني: بعضُ الأعلامِ تدخل عليه (أل)، ونقولُ: إنَّها زائدةٌ، لأنَّها لم تُفِدْ تعريفًا، لأنَّها دخلت على عَلَمٍ، فتكونُ زائدةً. **لكن لماذا تُزَادُ إِذَنْ؟**

الجواب: **(لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا)**، هكذا عَلَّل، والنَّحْويون قد يُعَلِّلون بِعِلَلٍ عليلةٍ، أو ميِّتةٍ، والمهمُّ أنَّهم يُدخلونها لأجل أن يَلمحَ السَّامعُ ما نُقِل عنه هذا العَلَمُ، ولذا قال: (عَنْهُ) أي: عن هذا البعض، وهذا هو الموضع الثَّالث، أنَّها تُزَادُ لِلَمْحِ الأصلِ.

مثاله: (كَالفَضْلِ) أي: الفضل بن العبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثلًا، وأصلُه لو حُذِفَتْ (أل) لَقِيل: (فَضْلٌ)، ويصحُّ الكلامُ، ولم نحتج إلى (أل)، لأنه عَلَمٌ حَصَلَتْ

مَعْرِفَتُه بالعَلميَّة، فلا حاجةَ لـ(أل).

إِذَنْ: تكونُ (أل) في مثل هذا زائدةً، لكن لأجل لَمحِ الأصل الذي هو المصدر، لأنَّ (فَضْل) مصدر فَضُلَ يَفْضُلُ فَضْلًا، فإذا سَمِعَ السَّامعُ (الفَضْلَ)، ذَهَب ذهنُه إلى المصدر الذي هو المعنى الذي يُرْغَبُ فيه، فيكون تفاؤلًا بأن يكونَ هذا الرَّجُلُ المسمَّى بالفضلِ ذا فَضْلٍ، وذا شَرَفٍ.

ومثله: (الحَارِثِ) يُسَمَّى حارثًا، ويُسمَّى (الحَارِث)، و(أل) زائدةٌ، ووجهُ زيادتِها أنَّه لا يُحْتَاجُ إليها في تعريفِ مدخولها، لأنَّ مدخولَها معرفةٌ بكونِه عَلَمًا، وإنَّما أُدخلت لِلَمْحِ الأصلِ، وهو (الحَارِث) الذي هو اسمُ فاعلٍ مِن الحَرْث، فكأنَّ الذي وَضَعَ هذا الاسمَ له أراد التَّفاؤلَ بأنَّ هذا المسمَّى يَكْبَر، ويكون حارثًا عاملًا، كما جاء في الحديث: «**أَحَبُّ الْأَسْماءِ إِلَى الله عَبْدُ الله وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ**»(١).

قوله: «النُّعْمَانِ»: كـ: (**النُّعمان بن بشير بن سعد**) رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وكـ(**النُّعمان بن مُقَرِّن**)، وكـ(**أبي حنيفة النُّعمان**)، و(**النُّعْمَانُ**) في الأصلِ اسمٌ من أسماء الدَّم، والدَّمُ أحمر، فيُسَمِّي الإنسانُ ولدَه (**النُّعمانَ**) تفاؤلًا بأن يظْهَرَ أحمر، والغالب أنَّ الحُمْرَةَ تَدُلُّ على الصِّحَّةِ والنَّشاطِ، ولهذا يقالُ للإنسان إذا رُؤي وجهُه أصفر: (**لا بأسَ عليك**)، إشارة إلى أنَّه مريضٌ، فيسمِّي ولدَه بالنُّعمان لِلَمْح الأصل، وهو الحُمْرة في الدَّم، فهو إِذَنْ منقولٌ من اسم جامدٍ، وليس مِن مشتقٍّ، وجُعِلَ عَلَمًا، مثل قولِك: (**أسد**)، فهو عَلَمٌ لكنَّه منقولٌ، فيكون ذلك إشارة إلى الأصل.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده: (٤/ ٣٤٥، رقم ١٩٠٥٤)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، رقم (٤٩٥٠).

فـ(أل) في هذه الأمثلة زائدةٌ، للاستغناء عنها بالعَلَمِيَّة السَّابقة عليها، فهي داخلةٌ على عَلَم.

قوله: «**فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ**»: يعني: بـ(ذَا): أداة التَّعريف، أي: مِن حيثُ المَعْرِفَةُ، أمَّا من حيثُ المعنى فيَخْتَلِفُ، لأنَّ الذي يَضَعُ (أل) لِلَمْحِ الأصل ليس كالذي لا يضعُها، لكن مِن حيثُ إنَّه مَعْرِفَةٌ فذِكْرُه وحَذفُه سِيَّانِ، أي: سواء، فهي لا تَجْعَلُه مَعْرِفَةً بعد أن كانَ نكِرةً، فلو حَذَفْتُ (أل)، وقلت: (**فضل بن عبَّاس**)، فإنَّه يبقى على عَلَمِيَّتِهِ، ويَبْقَى مَعْرِفَةً، ومِثْلُه لو قلتَ: (**حارث**)، أو (**همَّام**)، من (**الحارث والهمَّام**)، فيبقى على علميَّته، وكذلك يبقى معرفةً، والصحفيُّون الآن يُدْخِلُون (أل) على الأسماء المعظَّمة فيقولون مثلًا: (**الفيصل**)، (**الخالد**)، (**الفهد**)، وما أشبه ذلك، إشارةً إلى لَمْحِ الأصل.

وبناءً على استعمالنا نحن -ولا أدري هل العربُ أيضًا يَقْصِدُون هذا- فإنَّما يُرادُ بها -معَ اللَّمْح- الزِّيادةُ في التَّعظيم.

والخلاصة أنَّ اللامَ، أو (أل) التَّعريف تُزَادُ على أوجهٍ ثلاثة:

الوجه الأوَّل: أن تُزَادَ لازمةً، بحيث تكونُ مِن بِنْيَة الكَلِمَة، كاللَّاتِ، والَّذِينَ، والآنَ...إلخ.

الوجه الثَّاني: أن تُزَادَ للضرورة، كما مرَّ بنا مِن الشِّعر.

الوجه الثَّالث: أنْ تُزَاد لِلَمْحِ الأصل، كالفضلِ، والحارثِ، والنُّعمان، وهذه الزِّيادةُ إنْ شِئْتَ فاذْكُرْها، وإن شِئْتَ فلا، ولا يُؤَثِّرُ حذفُها، أو ذِكرُها بالنسبة لكون مدخولِها معرفةً.

١١١- وَقَــدْ يَصِــيرُ عَلَــمًا بِالغَلَبَــهْ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوْبُ (أَلْ) كَـ: (العَقَبَهْ)

الشَّــرحُ

قوله: «عَلَمًا»: خبرُ (يَصِيرُ) مقدَّمٌ.

و«مُضَافٌ»: اسمُ (يَصِيرُ).

والمعنى أَنَّه قد يكونُ المضافُ، أو المحلَّى بـ(أل) عَلَمًا بالغَلَبَة، يعني: بالأغلبيَّة، وهنا قد يقولُ قائلٌ: إنَّ الأَوْلى أن يُذْكَرَ هذا البيتُ، وما بعده في باب العَلَمِ، لا في باب المعرَّف بـ(أل)، لأَنَّه قال: (وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالغَلَبَهْ)، لكن كأَنَّه -رحمه الله- لَـمَّا تَعَرَّضَ لدخول (أل) على بعضِ الأعلامِ لِلَمْحِ الأصل استطردَ، وذَكَرَ أَنَّ الشيءَ قد لا يكونُ عَلَمًا في الأصلِ، لكنَّه صار عَلَمًا بالغَلَبة لَـمَّا دَخَلَتْ عليه (أل)، إِذَنْ (أل) قد تُؤَثِّرُ في شيءٍ ليس بعَلَمٍ -في الأصل- فيصير عَلَمًا بواسطةِ (أل).

وذَكَرَ شيئًا يُسْتَخْدَمُ أيضًا، وهو المضاف، فقد يكونُ المضافُ عَلَمًا بالغَلَبَة، بِمَعْنَى أَنَّه لا يُعْرَفُ به إلَّا هذا الرجلُ، معَ أَنَّه صالحٌ له ولغيرِه، مثالُ ذلك: (ابنُ عمرَ)، فإذا قيل: (وعن ابنِ عمرَ) ذهب الذِّهنُ إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فصار (ابنُ عمرَ) عَلَمًا بالغلبة، لا بالتسمية، لأنَّ كُلَّ واحدٍ من أبناء عمرَ يَصْدُقُ عليه أَنَّه ابنُ عمرَ، لكن غلب هذا على عبد الله فقط.

كذلك (ابن عبَّاس)، هو عَلَمٌ على عبد الله بن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بالغلبة، وإلَّا فإنَّ كُلَّ واحدٍ مِن أبناء العبَّاس يَصْدُقُ عليه أَنَّه ابنُ عبَّاسٍ، ومِثْلُه: ابنُ

الزُّبَيْرِ، لِعَبد الله بن الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأنَّ الغالبَ أنَّه إذا قيل: ابنُ عبَّاسٍ، فهو عبدُ الله، وإذا قيل: ابنُ عمرَ، فهو عبدُ الله، وإذا قيل: ابنُ الزُّبَيْرِ، فهو عبدُ الله، وهَلُمَّ جرًّا.

فمعنى الكلام أنَّ الكَلِمَةَ قد تَصِيرُ عَلَمًا، لا بالوَضْعِ الأَصْلِيِّ، لأنَّها وُضِعَتْ عَلَمًا لِشَخْصٍ، ولكِنْ بالغَلَبَة، هذا المُضاف.

قوله: «اوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ»: العَقَبَةُ في الأصلِ: اسمٌ لِكُلِّ مَصْعَدٍ في جَبَلٍ وَعْرٍ، لكن مرادُه بالعقبة هنا عَقَبَةٌ مخصوصةٌ، وهي العَقَبَةُ التي عندها الجَمْرَةُ في مِنًى.

ونحن -في الحقيقة- لا نُوَافِقُ النَّحْوِيِّين على هذا، فصحيحٌ أنَّك إذا كنتَ تَتَحَدَّثُ عن مناسك الحجِّ وقلتَ: (العَقَبَةُ)، فالمرادُ بها الجَمْرَةُ، لَكِنْ إذا كنتَ تَتَحَدَّثُ عن مَوْضُوعٍ آخرَ -كالخِلْجَان مثلًا- أو تتحدَّثُ عن موضوعٍ في السِّياسةِ، وما أشبهَ ذلك، أو تقولُ: (سَافَرْتُ إلى العَقَبَةِ)، فإنَّك لا تَقْصِدُ جَمرةَ العَقَبَةِ، بل تَقْصِدُ العَقَبَةَ التي ينتهي الخليجُ عندها، وعلى هذا نَقُولُ: العَقَبَةُ في الأصلِ: اسمٌ لِكُلِّ طريقٍ في جبلٍ وَعْرٍ، لكنَّه صار عَلَمًا بالغَلَبَة على اسمين: أحدهما: العَقَبَةُ التي عندها الجمرة، والثَّاني: العَقَبَةُ التي عند مُنْتَهى خليج العَقَبَة.

كذلك (المدينة) عَلَمٌ على مدينة الرَّسول -صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم- بالغلبة، وإلَّا فهي صالحةٌ لكُلِّ مدينةٍ، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص:٢٠]، فـ﴿الْمَدِينَةِ﴾ هنا ليست مدينةَ الرَّسول ﷺ، وكقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل:٤٨]، فالمرادُ بها

هنا مدينةُ صالحٍ -عليه الصَّلاة والسَّلامُ- وأمَّا قولُه تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]، فالمرادُ مدينةُ الرَّسولِ صلى الله عليه وسلم.

إِذَنْ المَدينةُ أصلُها ليستْ عَلَمًا، بل هي اسمُ البلدِ الذي يَجْمَعُ النَّاسَ، لَكِنَّها صارتْ عَلَمًا على المدينة النَّبويَّة بالغَلَبَة، فكُلَّما قَرَأْتَ في الكتب الإسلاميَّةِ (**المدينة**) انصرف ذِهْنُك إلى المدينةِ النَّبويَّةِ، ولا نقولُ: المدينة المنوَّرة، لأنَّ المنوَّرةَ لا نَعْرِفُ لها أصلًا، وقد يقولُ قائلٌ: إنَّ المدينةَ المنوَّرةَ لها أصلٌ، وهو حديثُ أنسِ بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لَـمَّا كَانَ اليَومُ الَّذِي قَدِمَ فِيهِ رَسُولُ الله ﷺ المَدِينَةَ أَنَارَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ، فَلَمَّا كَانَ اليَوْمُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، أَظْلَمَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ»[(١)].

نقولُ: قد يكونُ لها أصلٌ، لكن مع ذلك لم يُسَمِّها الصَّحابةُ المدينةَ المنوَّرةَ، وأمَّا العلماء السَّابقون فيسمُّونها (**المدينةَ النَّبويَّة**)، أو يقولون (**المدينة**)، ويسكتون، وكذلك (**مكةُ المكرمة**)، أيضًا ما علمناها في السَّابق تُوصَفُ بهذا الوصف.

ومثله: (**الكتاب**) عند النَّحْوِيِّين، إذا قيل: (**الكتاب**)، فالمرادُ كتابُ سِيبَوَيْهِ، مع أنَّ كلمةَ (**كتاب**) صالحةٌ لكُلِّ كتاب، وممكن أن نقولَ: (**الكتاب المبين**)، يعني: القرآنَ، وهو عَلَمٌ بالغلبة، لقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان:١-٣].

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النَّبِيِّ ﷺ، رقم (٣٦١٨)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ، رقم (١٦٣١).

١١٢- وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ، أَوْ تُضِفْ　　　أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

الشَّــرحُ

قوله: «ذِي»: المُشَارُ إليه أقربُ مذكورٍ، وأقربُ مذكورٍ مِن أقسامِ (أل) عندنا هو (**العَقَبَة**)، والمقصودُ الذي يصيرُ عَلَمًا بالغَلَبَة.

وعلى ذلك نقولُ: يدخلُ في قوله: (ذِي): ما كان للغلبة كـ: (**العَقَبَة**)، وقد يَدْخُلُ ما كان للغَلَبَة، ولَمحِ الأصلِ.

وقوله: «**وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ، أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ**»: يعني: إذا أَضَفْتَ مدخولَ (**أل**) وجب عليك أن تحذفَ (**أل**)، فتقول: (**عَقَبةُ مِنًى**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**العَقَبَةُ مِنًى**)، كذلك إذا نَادَيْتَ وجب عليك أن تحذفَ (**أل**)، مثالُ ذلكِ قولهم: (**الصَّعِقُ**)، و(**الصَّعِقُ**) في الأصل: صفةٌ لكُلِّ مَنْ مَاتَ بصاعقةٍ، لكن خُصَّ به أحدُ العربِ، وكان هذا الرَّجلُ مِضْيَافًا، وفي يومٍ مِن الأيام هَبَّتْ رِيحٌ شَديدةٌ، ومعَها رعدٌ، فأفسدتِ الرِّمالُ عليه الطَّعامَ، فجَعَلَ يَسُبُّ الرِّيحَ، فأنزل اللهُ عليه صاعِقةً فأَحْرَقَتْهُ، فسُمِّي بذلك (**الصَّعِق**)، فهو صار عَلَمًا بالغَلَبَةِ، فعندما أنادي مِثلَ هذا أقولُ: (**يَا صَعِقُ**)، ولا أقولُ: (**يَا الصَّعِق**)، وذلك لِتعَذُّرِ اجتماعِ (**أل**) مع حرف النِّداء، ومع الإضافة إلَّا بشروطٍ معروفةٍ.

قوله: «**وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ**»: يعني: في غير النِّداء والإضافة قد تَنْحَذِفُ (أل)، فتقول: (**عَقَبَةُ**)، وتقول: (**صَعِقُ**)، وما أَشْبَهَهُمَا.

لكنَّ قولَه: (قَدْ تَنْحَذِفْ) يُفِيدُ التَّقليلَ، وفي الحقيقةِ حتَّى (المدينة) ما أظنُّ أحدًا يقولُ: (مدينة)، بل يُقَالُ: (المدينة)، وإذا أُضِيفت قيل: مدينةُ الرَّسولِ صلى الله عليه وسلم.

وبهذا انتهى الكلامُ على المحلَّى بـ(أل)، لكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- لم يبيِّن لنا (أَلْ) المعرِّفة مِن حيثُ المعنى، وهو مُهمٌّ، لكنَّ غيرَه تكلَّم عليها، يقولون: إنَّ (أَلْ) جنسيَّةٌ وعهديَّةٌ، والجنسيَّةُ إمَّا أن تكونَ لبيانِ حقيقةِ الجِنس، أو لبيان استغراق الجِنْس، والعهديَّةُ إمَّا: ذِكريَّةٌ، أو ذِهنيَّةٌ، أو حُضُوريَّةٌ.

فالأقسامُ الآن خمسةٌ: اثنان للجنسيَّة، وثلاثةٌ للعَهديَّة، يعني: أَنَّ (أَلْ) المعرِّفةَ تكونُ تارَةً لبيان حقيقة الجنسِ، أو لبيان استغراق الجنس، وهذه هي الجِنسيَّةُ، وتارةً تكون للعهدِ الذِّكريِّ، أو الذِّهنيِّ، أو الحُضُوريِّ، ولهذا أمثلة.

فالتي لبيان حقيقة الجِنس هي التي يُقْصَدُ بها بَيانُ حقيقةِ الجنس، مثل: (**الرَّجُلُ خيرٌ من المرأةِ**)، يعني: جنسُ الرجالِ خيرٌ مِن جنسِ النِّساءِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣٤]، يعني: جنسُ الرِّجالِ قوَّامون على جنسِ النِّساء، ومِثل أن تقولَ: (**الإنسانُ مكوَّنٌ مِن لَحْمٍ وعظمٍ ودمٍ وعَصَبٍ، وما أَشْبَهَ ذلك**) يعني: حقيقةَ الإنسانِ.

فالتي لبيان الحقيقة لا تَقْتَضِي الشُّمُولَ، لأنَّنا إذا قلنا: (**الرَّجُلُ خيرٌ من المرأةِ**)، لا يَسْتَلْزِمُ أنَّ كُلَّ واحدٍ مِن الرِّجَالِ خيرٌ من كُلِّ امرأةٍ، ولا يَقْتَضِي قولُه تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾، أنَّ كُلَّ واحدٍ من الرِّجَالِ قوَّامٌ على كُلِّ امرأةٍ من النِّساء، لكن هذا الجِنس على هذا الجِنس.

وقد تكونُ لاستغراقِ الجنس، وعلامتُها أن يَـحُلَّ محَلَّها (**كُلّ**) مثل: قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:١-٢]، أي: إنَّ كُلَّ إنسانٍ، ومثل قولِهِ تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، أي: خُلِقَ كُلُّ إنسانٍ، وكقوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء:٣٧]، أي: خُلِقَ كُلُّ إنسان، إِذَنْ (**أل**) التي للاستغراق تفيدُ أنَّ هذا الحكمَ ثابتٌ لجميع أفرادِ مدخول (**أل**).

والتي للعهد تكونُ للعهدِ الذِّكريِّ، والعهدِ الذهنيِّ، والعهدِ الحُضُوريِّ، فأمَّا التي للعهدِ الذهنيِّ، فهو ما كان معهودًا بين النَّاس في أذهانِهم، مثل: (**قال النَّبِيُّ**)، فالنَّبِيُّ معهودٌ ذهنًا، وهو محمَّدٌ ﷺ، وتقولُ: (**قَضَى القاضي بكذا وكذا**)، فالقاضي معهودٌ، وهو قاضي بلادِهِ، لأنَّ (**أل**) للعهد الذهنيِّ.

وأمَّا التي للعهد الذِّكْريِّ، فهي التي تعودُ إلى شيءٍ سابقٍ، مثل قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل:١٥-١٦]، ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشَّرح:٥-٦]، فالعهدُ الذِّكْريُّ في ﴿ٱلْعُسْرِ﴾ الثَّاني لا الأوَّل، لأنَّ الأوَّلَ (**أل**) فيه لبيان الحقيقة، ولهذا كان ﴿ٱلْعُسْرِ﴾ الثَّاني هو العسرُ الأوَّلُ، فصار المذكورُ في الآية عُسرًا واحدًا ويُسْرَيْن.

وأمَّا التي للعهد الحُضوريِّ، فيَكْثُرُ ذلك في كُلِّ محُلًّى بـ(**أل**) يأتي بعد اسم الإشارة، فكُلُّ محلًّى بـ(**أل**) يأتي بعد اسمِ الإشارةِ، فهو للعهد الحُضوريِّ، تقولُ: (**ذاك الرَّجلُ**)، (**ذلك الكتابُ**)، وإنَّما قلنا: إنَّه عهدٌ حضوريٌّ، لأنَّ الإشارةَ تكونُ إلى شيءٍ حاضرٍ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، فـ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ يعني: هذا اليوم الحاضر، وتقولُ: (**قَدِمَ فلانٌ اليومَ**)، يعني: اليومَ الحاضرَ.

وبهذا انتهى الكلامُ على المفردات، ومن باب الابتداء فما بعده نبتدئ بالمُرَكَّبات، والفائدةُ مِن معرفة المفرداتِ هو معرفُة ما يُعْرَبُ، وما يُبْنَى، وما يتعلَّقُ بذلك، لا معرفة أنَّ هذا مرفوعٌ، أو منصوبٌ، إلَّا فيما سبق، وكما سيأتي -إن شاء اللهُ تعالى- في إعراب الفعلِ، وما أشبه ذلك، والمهمُّ أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- لم يذكر فيما سبق إلَّا الكلامَ على المفردات.

***

الابْتِــدَاءُ

قوله: «الابْتِدَاءُ»: هذا العنوانُ ابتداءُ ابتداءٍ، أمَّا كونُه (ابتداء)، فمِن حيثُ تركيبُ الجُمْلَة، وأمَّا كونُه (ابتداء)، فمن هذا الباب تبدأ التَّراكيبُ، وفائدةُ النَّحو؛ لأنَّ كُلَّ ما سبق في المفردات، ومن الآن فصاعدًا في التَّراكيب.

وقال: (الابْتِدَاء)، ولم يقل: (المبتدأ والخبر) -كما قاله غيرُه- اختصارًا؛ لأنَّ الابتداءَ يَسْتَلْزِمُ المبتدأَ، والمبتدأُ يستلزمُ الخبرَ، فاستغنى بذِكْر الابتداءِ عن ذكر المبتدأ والخبرِ للتَّلازُم.

١١٣- مُبْتَـدَأٌ (زَيْـدٌ)، وَ(عَـاذِرٌ) خَـبَرْ إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَـنِ اعْتَـذَرْ)

الشَّــرحُ

ابنُ مالكٍ -رحمه الله- هنا لم يُعرِّف المبتدأَ والخبرَ، بل أراد منك أن تُعَرِّفَهما بالمثال فقال: (**مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ**...) متى؟ قال: (**إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ**)، أمَّا صاحبُ الآجُرُّوميَّة فقد عرَّف المبتدأَ، فصارت الآجرُّوميَّةُ في هذا أوسعَ مِن الألفيَّة، ففي الآجرُّوميَّةِ يقولُ: (**المبتدأُ هو الاسمُ المرفوعُ العَاري عن العواملِ اللفظيَّةِ**)، وأَخْرَجَ بقوله: (**العاري عن العوامل اللفظيَّة**) الفاعلَ، ونائبَ الفاعِل، واسمَ (**كَانَ**)، وخبرَ (**إِنَّ**)، وما أشبَه ذلك؛ لأنَّ العواملَ في هذه المرفوعاتِ لفظيَّةٌ، لكن عاملُ المبتدأ ليس لفظيًّا، بل هو معنويٌّ، وهو الابتداءُ، ولهذا قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في الكافية -وليته جاء بالبيت الذي في الكافية-:

الـــمُبْتَدَا مَرْفُـوعُ مَعْنًـى ذُوْ خَـبَرْ أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُـوعٍ ظَهَـرْ(١)

فلو جاء بهذا البيتِ لَأَغْنَى عن بيتِهِ الذي ذَكَرَ هنا، مع الوضوح والجَمْع.

إِذَنْ: العاملُ في المبتدأ معنويٌّ؛ لأنَّه لم يَسْبِقْه فِعْلٌ، حتَّى يكونَ عامِلًا به، لكن للابتداء به صار مرفوعًا، والابتداءُ أمرٌ معنويٌّ.

قوله: «زَيْدٌ»: مبتدأٌ مرفوعُ بالابتداء، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و«عَاذِرٌ»: خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، وفيه فاعلٌ ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: (هو).

و«مَنْ»: اسمٌ موصولٌ مفعولٌ به.

و«اعْتَذَر»: جملةُ صلة الموصول، ولذا لو قلت: (زَيْدًا عَاذِرًا مَنِ اعْتَذَر) لكان خطأً، ولو قلت: (زيدٌ عاذِرًا مَنِ اعْتَذَرْ)، لكان خطأً أيضًا، ولو قلت: (زيدًا عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَر) لَكَانَ خَطَأً أيضًا.

إِذَنْ: لا بُدَّ أن نقولَ: (زَيْدٌ عَاذرٌ مَنِ اعْتَذَرْ)، فـ(زَيْدٌ): مبتدأٌ، و(عَاذِرٌ): خبرٌ، وكُلٌّ منهما مرفوعٌ كقولك: (اللهُ بَرٌّ)، فـ(الله): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(بَرٌّ): خبرُ المبتدأ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، ولذا لو سمِعتَ أحدًا يقولُ: (اللهَ بَرٌّ)، بنصب لفظ الجلالة، وجب أن تَرُدَّ عليه؛ لأنَّ هذا خطأٌ.

فكأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- اسْتَغْنَى بذِكْرِ المِثَالِ عن التَّعريف.

---

(١) انظر البيت في شرح الكافية الشافية، لابن مالك (١/ ١٤٢).

وهنا بَحْثٌ فِقْهِيٌّ: هل يُحْمَدُ زيدٌ حيثُ عَذَرَ مَنِ اعْتَذَرَ؟

الجواب: فيه تَفصيلٌ، إن كان الذي اعتذرَ إليه قَدَّم عُذْرًا صَحيحًا، فَكَوْنُه يَعْذِرُه فمحمودٌ، وإنْ قَدَّمَ عُذْرًا غيرَ صحيحٍ، فهو غيرُ محمودٍ.

والخلاصةُ: أنَّ المُبْتَدَأَ هو كُلُّ اسمٍ مرفوعٍ عارٍ عن العوامل اللَّفْظِيَّة، إِذَنْ هو مرفوعٌ بأمرٍ معنويٍّ، وهو الابتداء، وأمَّا الـخبرُ فسيأتي في كلام المؤلِّفِ -رحمه الله-.

* * *

١١٤- وَأَوَّلٌ مُبْتَـــــدَأٌ، وَالثَّـــــانِي فَاعِـلٌ اغْنَـى فِي: (أَسَـارٍ ذَانِ؟)

الشَّـرحُ

قوله: «وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ»: هذا معنى قولِه في الكافية: (أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرْ).

قوله: «وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى»: أي: أغنى عن الخبرِ.

قوله: «فِي أَسَارٍ ذَانِ؟»: أي: في قولك: (أَسَارٍ ذَانِ؟)، و(سَارٍ) مِن (السُّرَى)، وهو السَّيرُ ليلًا، وأصلُها: (سَارِي) بالياء، مثل: (جَارِي)، و(قَاضِي)، و(دَانِي)، و(رَامِي)، و(سَاعِي)، وما أَشْبَهَ ذلك، فحُذِفَت الياءُ للتَّخفيفِ، ثُمَّ عُوِّضَ عنها بالتَّنوين، ولهذا فإنَّ هذا التَّنوينَ يُسَمَّى بتنوين العِوَضِ عن حرفٍ.

فالهمزةُ في (أَسَارٍ) للاستفهام، و(سَارٍ): اسمُ فاعلٍ مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مُقَدَّرةٌ على الياءِ المحذوفةِ للتَّخفيف، وأصلها: (أَسَارِي)، و(ذَانِ) لا نقولُ: خبر المبتدأ، بل نقولُ: (ذَانِ): فاعلُ (سَارٍ) مَبْنِيٌّ على الألف -إذا قلنا: إنَّه مَبْنِيٌّ- وإذا قلنا: إنَّه مُعْرَبٌ، فإنَّه يكونُ مرفوعًا، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّه اسمُ إشارةٍ للمثنَّى؛ لأنَّ معنى: (أَسَارٍ ذَانِ؟): (أَسَارَ هَذَانِ؟)، والفاعلُ سدَّ مسدَّ الخبرِ، أو إن شئت فقل: فالفاعلُ -وهو (ذَانِ)- أغنى عن الخبر.

ومثله: (أَقَائِمٌ الرَّجُلَانِ)، فالهمزةُ استفهام، و(قَائِمٌ): اسمُ فاعلٍ مبتدأٌ،

و(الرَّجُلَانِ): فاعلٌ أغنى عن الخبر، فهي تساوي (أَسَارٍ ذَانِ؟).

ومثله: (أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَانِ؟)، ومعلومٌ أنَّ (مَضْرُوبٌ) اسمُ مفعولٍ، واسمُ المفعولِ يَعْمَلُ كما يَعْمَلُ اسمُ الفاعلِ، وعلى هذا فيكون مثلَه.

ومِنْ ثَمَّ قُلنا: إنَّ الكافيةَ في هذا المكان أحسنُ مِن الخُلاصة التي هي الألفيَّة؛ لأنَّه قال في الكافية: (أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرْ)، وكلمة (وَصْفٌ) يَشْمَلُ اسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ إذا استغنى بمرفوعِه.

إِذَنْ: (أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَانِ؟) مثل قولِ ابنِ مالكٍ: (أَسَارٍ ذَانِ؟) ولا يَخْتَلِفُ عنه إلَّا أنَّ (سَارٍ): اسمُ فاعلٍ، و(مَضْرُوبٌ): اسمُ مفعولٍ، لكن الحقيقةُ واحدةٌ، أو المعنى واحدٌ، فإذا قلت: (أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَانِ؟) فالهمزةُ للاستفهام، و(مَضْرُوبٌ): مبتدأٌ، و(الرَّجُلَانِ): نائبُ فاعلٍ أغنى عن الخبر.

ولو قال قائل: (أَمَضْرُوبًا الرَّجُلَيْنِ)، قلنا: هذا غلطٌ، فأنت الآن لَحَنْتَ في المبتدأ والخبر؛ لأنَّ المبتدأَ والخبرَ يجبُ أن يكونا مرفوعَيْن.

ولو قال: (أمضروبًا الرَّجُلَانِ؟) قلنا: أَخْطَأْتَ في شيءٍ، وأَصَبْتَ في شيءٍ، فـ(الرَّجُلَان) صحيحٌ؛ لأنَّها نائبُ فاعلٍ، و(مَضْرُوبًا) غلطٌ؛ لأنَّها مبتدأٌ، والمبتدأُ يجبُ أن يكونَ مرفوعًا، ولو قال: (أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَيْنِ)، قلنا: أصاب في الأوَّلِ، وأخطأ في الثاني، والصَّوابُ: (أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَان؟).

والخلاصةُ: أنَّ المبتدأَ له خبرٌ، وقد يكونُ المبتدأُ وصفًا كـ: (اسمِ الفاعلِ، أو اسمِ المفعولِ، أو الصِّفة المُشَبَّهَة)، فيُسْتَغْنَى بمرفوعِه عن الخبر، إن اعتمدَ على استفهامٍ، أو نَفيٍ.

ولو قال قائلٌ: وهل يُسْتَغْنَى بالمرفوع المستتر -كالضَّمير- عن الخبر، كأن نقولَ -مثلًا-: (**أَقَائِمٌ**) فقط؟

نقولُ: لا يُسْتَغْنَى بالمرفوع المستتر عن الخبر، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ في الكافية: (**أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرْ**)، فقال: (**ظَهَرْ**)، وهذا مرفوعٌ مستترٌ، وعلى هذا لا نقولُ في: (**أَقَائِمٌ**): (**قَائِمٌ**): مبتدأٌ، والضَّميرُ المستترُ فاعلٌ أغنى عن الخبرِ؛ لأنَّه ليس بظاهرٍ.

***

١١٥- وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

الشَّرحُ

قوله: «وَقِسْ»: فِعلُ أمرٍ مِن (قَاسَ) (يَقِيسُ)، ورُبَّما نقولُ: إنَّه أراد أن نقيسَ على مثال: (أَسَارٍ ذَانِ؟) بما يوازنه، وهو كُلُّ اسمِ فاعلٍ اعتمد على استفهامٍ، فنقول: (أَسَارٍ ذَانِ؟)، و(أَدَاعٍ ذَانِ؟)، و(أَقَائِمٌ الرَّجُلَانِ؟)، و(أَرَاكِبٌ العُمَرَان؟)، و(أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟).

ويَحْتَمِلُ أنَّه أراد أن نقيسَ على الهمزة (هَلْ)، فنقول بدل (أَسَارٍ ذَانِ؟): (هَلْ سَارٍ ذَانِ؟)، ونقولُ بدل: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟): (هَلْ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟)، ونقولُ بدل (أَمَفْهُومٌ الدَّرسُ؟): (هَلْ مَفهومٌ الدَّرسُ؟)، ونقولُ بدل: (أَجَمِيلٌ خُلُقُهُ؟): (هَلْ جَمِيلٌ خُلُقُهُ؟)، إذَنْ قسناها هنا باعتبار الأداة.

ويَحتملُ أن نقولَ: إنَّه يريدُ أن نقيسَ على اسمِ الفاعلِ كُلَّ وصفٍ، فيَشْمَل اسمَ المفعولِ، مِثل: (أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَانِ؟)، ومِثل: (أَمَفْهُومٌ الدَّرسُ؟)، فنقول: (الهمزةُ) للاستفهامِ، (مَفْهُومٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(الدَّرسُ): نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، وهو مُغْنٍ عن الخبر، فنحن الآن قِسْنَا اسمَ المفعول على اسمِ الفاعل.

وكذلك يشملُ ما إذا قِسنا الصِّفةَ المُشَبَّهَة على اسمِ الفاعلِ، كقولك: (أَحَسَنٌ وَجْهُهُ؟)، (أَجَمِيلٌ خُلُقُه؟)، وفي الإعرابِ نقولُ: الهمزةُ للاستفهامِ، (جَمِيلٌ): مبتدأٌ، (خُلُقُه): فاعلٌ أغنى عن الخبر.

ولو قال قائلٌ: وأيُّ الاحتمالات أَوْلَى؟

لقلنا: الأخيرُ أَوْلَى؛ لأَنَّه يَشْمَلُ الأوَّلَ والثَّانيَ، ولا عكس، فقوله: (وَقِسْ) يعني: قِسْ على هذا الوصف ما أَشْبَهَهُ.

قوله: «وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ»: يعني: إذا اعتمد الوصفُ -سواء أكان اسمَ فاعلٍ، أم اسمَ مفعولٍ، أم صفةً مُشَبَّهَةً- على نفيٍ استغنى بمرفوعِه عن الخبرِ، كما لو اعتمدَ على استفهامٍ، سواء كان هذا النَّفيُ بالفعلِ، أم بالحرفِ، أم بالاسمِ، فلو قلت بدل الهمزة: (مَا سَارٍ ذَانِ)، لقلنا: صحيحٌ؛ لأنَّ (مَا): نافيةٌ، و(سَارٍ): مبتدأٌ، و(ذَانِ): فاعلٌ أغنى عن الخبر، ولو قلت: (غَيْرُ سَارٍ ذَانِ)، بدل (أَسَارٍ ذَانِ؟) يَصِحُّ؛ لأنَّ (غير) نفيٌ، وهي اسمٌ، إِذَنْ (غَيْرُ سَارٍ ذَانِ) كقولِه: (أَسَارٍ ذَانِ)، ولو قلت: (لَيْسَ سَارٍ ذَانِ) يصحُّ؛ لأنَّ (لَيْسَ) نفيٌ، وهي فعلٌ، و(سَارٍ): اسمُ (لَيْسَ)[1]، و(ذَانِ): فاعلٌ أغنى عن الخبر.

ومِثْلُها: لو قلتَ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟)، لو وَضَعْتَ (مَا) النَّافية مكان الاستفهام يصحُّ، فتقول: (مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، وتقولُ: (مَا): نافيةٌ، و(قَائِمٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(الزَّيْدَانِ): فاعلٌ مرفوعٌ بالألف نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأَنَّه مُثَنًّى، وهو مُغْنٍ عن الخبرِ؛ لأَنَّه مرفوعُ وصفٍ اعتمد على نفيٍ، ومثلُه: (مَا سَيِّئٌ طِبَاعُهُ)، (مَا): نافية، (سيِّئٌ): مبتدأٌ، (طِبَاعُهُ): فاعلٌ أغنى عن الخبر، (وطِبَاع): مضافٌ، والهاء: مضافٌ إليه، وكذلك لو قلت: (مَا مَجْهُولٌ الدَّرسُ)، (مَا): نافيةٌ، و(مَجْهُولٌ): مبتدأٌ، (الدَّرسُ): نائبُ فاعلٍ أغنى عن الخبر.

---

(١) (سَارٍ): اسم (ليس)، وهو مبتدأٌ في الأصل.

فصار النَّفيُ الآن إمَّا بـ(مَا)، أو بـ(غَيْر)، أو بـ(لَيْسَ)، والمؤلِّفُ يقولُ: (وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ)، يعني: أنَّ النَّفيَ يقومُ مقامَ الاستفهامِ، وبناءً عليه نمحو الهمزةَ، ونأتي بدلَها بما يدلُّ على النَّفي، والنَّفيُ يقومُ مقامَ الاستفهام.

قوله: «وَقَدْ يَـجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»: أراد ابنُ مالكٍ بهذا المثال: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ) أنَّ الوصفَ قد يأتي مُسْتَغْنِيًا بمرفوعِه دون أن يعتمدَ على نفيٍ، أو استفهامٍ.

ولذا لـو قال قائلٌ: ما الذي أخرج هذا عن القاعـدة حتَّى يقولَ: (قَـدْ يَـجُوزُ)؟

الجواب: لأنَّ الوصفَ هنا -وهو (فَائِزٌ) - لم يعتمد على استفهامٍ، ولا نفيٍ، ومع ذلك نقولُ في إعرابِها: (فَائِزٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(أُولُو): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ؛ لأنَّه مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم، و(أُولُو): مضافٌ، و(الرَّشَدْ): مضافٌ إليه، والفاعلُ هنا أغنى عن الخبر، مع أنَّه لم يعتمد على استفهامٍ، ولا نفيٍ، لكنَّه قال: (وَقَدْ يَجُوزُ) يعني: على قِلَّة، و(قَدْ): تفيدُ التَّقليلَ كما يقولون: (قد يجودُ البخيلُ)، و(قد يكونُ الجبانُ شجاعًا)، ولهذا شاهدٌ من كلامِ العربِ، قال الشَّاعرُ:

خَبِيرٌ بَنُو لِـهْبٍ فَـلَا تَـكُ مُلْغِيًـا مَقَالَـةَ لِـهْبِيٍّ إِذَا الطَّـيْرُ مَـرَّتِ[1]

---

(١) هذا البيت لرجلٍ من الطائيين، كما في تخليص الشَّواهد لابن هشام ص(١٨٢)، وشرح ابن النَّاظم ص(٧٥)، وشرح التَّسهيل (١/ ٢٧٣)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ٥١٨).

و(بَنُو لِـهْبٍ) هؤلاء مشهورون بالتَّطَيُّرِ وبالطِّيَرَةِ، يأتي إليهم النَّاسُ لِيَزْجُروا لهم الطيرَ، وَيَروْا أين يَذْهَبُ؟ فإذا زَجَرُوه وراح يَسَارًا، قالوا: لا تُسَافِرْ، سَفَرُك مشئومٌ، لا تَتَزَوَّجْ، زواجُك مشئومٌ، لا تنزل البيتَ، نزولُك مشئومٌ، وهكذا، أمَّا إن أطلقوه وراح يمينًا، فيقولون له: سَافِرْ، تَزَوَّجْ... إلخ.

والشَّاهدُ قولُه: (خَبِيرٌ بَنُو لِـهْبٍ)، فـ(خَبِيرٌ): مبتدأٌ، و(بَنُو): فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ مع أنَّ (خَبِيرٌ) لم يَعْتَمِدْ على استفهامٍ ولا نفيٍ.

إِذَنْ: يجوز في اللسانِ العربيِّ أن يُسْتَغْنَى بمرفوع المبتدأ عن الخبر، وإن لم يَعْتَمِدْ على استفهامٍ أو نفيٍ، والدليلُ البيتُ السَّابق.

وكلامُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- يدلُّ على أنَّ الأصلَ أنَّه لا يُسْتَغْنَى بمرفوع المبتدأ عن الخبر إلَّا إذا اعتمد على استفهامٍ أو نفيٍ، لكن قد يجوزُ على وجهٍ قليلٍ، وهذا القولُ وسطٌ بين قولِ الكوفيين الذين في مذهبِهم يُسرٌ وسهولةٌ، يقولون: يجوزُ أن يُسْتَغْنَى بمرفوع المبتدأ وإن لم يعتمد مطلقًا، وبين المتشدِّدين مِن البصريين الذين يقولون: لا يجوزُ أبدًا إلَّا إذا اعتمد على استفهامٍ أو نفيٍ.

وكيف لا يجوزُ والعربُ يقولون: (خَبِيرٌ بَنُو لِـهْبٍ)؟! قالوا: (خَبِيرٌ): خَبَرٌ مقدَّمٌ، فسبحان الله! (خَبِيرٌ): مفردٌ، و(بَنُو لِهْبٍ): جمع، فكيف يُخْبَرُ بالمفرد عن الجمع؟! قالوا: إنَّ (خَبِيرٌ) كلمةٌ قد يُخْبَرُ بها عن الجمعِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم:٤]، ولم يقل: (ظَهِيرُونَ).

وهذا الذي مشى عليه ابنُ مالكٍ جيِّدٌ وهو أنَّه جائزٌ، لكن على قِلَّة.

ولكنَّ الصَّوابَ ما ذهب إليه الكوفيون بناءً على القاعدة العريضة عندنا، وهي التَّسهيل، وأنَّه إذا اختلف النُّحاةُ على قولَيْنِ أخذنا بالأسهل، والحمدُ لله ليس علينا إثمٌ، وما دام ليس علينا إثمٌ، فمَنْ يَسَّرَ يَسَّرَ اللهُ عليه.

والخلاصةُ: أنَّ المبتدأَ يحتاجُ إلى خبرٍ، فكُلُّ مبتدٍأ لا بُدَّ له من خبرٍ، وقد يُسْتَغْنَى بمرفوع المبتدأ عن الخبر إذا كان وَصفًا معتمدًا على استفهامٍ أو نفيٍ، وقدَّموا الاستفهامَ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ قَدَّمه، وقد يجوزُ أن يَسْتَغْنِيَ المبتدأُ بمرفوعِه، وإن لم يَتَقَدَّم استفهامٌ ولا نفيٌ.

* * *

١١٦- وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّ

الشَّرحُ

قوله: «وَالثَّانِ»: يعني به: (أُولُو) في قولِه: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)، أو (ذَانِ) في قولِه: (أَسَارٍ ذَانِ؟).

قوله: «ذَا الوَصْفُ»: أي: هذا الوصفُ الذي استغنى بمرفوعِه عن الخبرِ، فـ(ذَا): اسمُ إشارةٍ، و(الوَصْفُ): نعتٌ، أو بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ.

قوله: «خَبَرْ»: أي: خبر (ذَا).

قوله: «إِنْ»: حرفُ شرطٍ.

و«اسْتَقَرّ»: فعلُ الشَّرطِ مؤَّخرٌ.

و«سِوَى الإِفْرَادِ»: هو المثنَّى والجمع؛ لأنَّ الشيءَ قد يكونُ مفردًا، مثل: (زَيْدٌ)، و(مُسْلِمٌ)، ومثنًّى، مثل: (زَيْدَانِ)، و(مُسْلِمَان)، وجمعًا، مثل: (زَيْدُونَ)، و(مُسْلِمُونَ). و«طِبْقًا»: أي: مُطَابِقًا.

الوصفُ إمَّا أن يكونَ مفردًا، وما بعده مفردًا، أو مثنًّى، وما بعده مثنًّى، أو جمعًا وما بعده جمعًا، مثل: (أَقَائِمٌ زيدٌ؟) الوصفُ هنا مفردٌ، وما بعده مفردٌ، و(أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ؟) الوصفُ هنا مثنًّى، وما بعده مثنًّى، و(أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ؟) الوصفُ هنا جمعٌ، وما بعده جمعٌ.

فإذا كان الوصفُ مفردًا، وما بعده مفردًا جاز في الوصف وجهان: أن

يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأً مؤخَّرًا، أو أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلًا، أو نائب فاعلٍ [١]، أغنى عن الخبر، مثل: (**أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟**)، فَلَك أن تقولَ: الهمزةُ للاستفهام، و(**قَائِمٌ**): خبرٌ مُقدَّمٌ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(**زَيْدٌ**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، والأصلُ: (**أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟**)، ولك أن تقولَ: الهمزةُ للاستفهام، و(**قَائِمٌ**): مبتدأٌ، و(**زَيْدٌ**): فاعلٌ أغنى عن الخبرِ.

لكن إذا قال قائلٌ: أيُّ الوجهَيْن أرجحُ؟

الجواب: الوجهُ الثَّاني، وهو أن نجعلَ (**قَائِمٌ**) مبتدأً، و(**زَيْدٌ**) فاعلًا أغنى عن الخبرِ، لأجل أن نحافظَ على التَّرتيب، ولو قلنا: (**قَائِمٌ**): خبرٌ مقدَّمٌ، لَزِمَ من ذلك ارتكابُ خلافِ الأصل، وهو التَّرتيب.

وإذا كان الوصفُ مثنًّى، وما بعده مثنًّى، وجب أن يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأً مؤخَّرًا، فإذا قلت: (**أَقَائِمَانِ الرَّجُلَانِ؟**)، فالهمزةُ للاستفهام، و(**قَائِمَانِ**): خبرٌ مقدَّمٌ، و(**الرَّجُلَانِ**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

ولا يجوزُ أن تقولَ: (**قَائِمَانِ**): مبتدأٌ، و(**الرَّجُلَانِ**): فاعلٌ أغنى عن الخبر؛ لأنَّ المؤلِّفَ أعطانا قاعدةً، حيث قال: (**وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ**)، إن تطابقا في غيرِ الإفرادِ، وغيرُ الإفرادِ هو التَّثنيةُ والجمعُ.

وكذلك إذا كان الوصفُ جمعًا، وما بعده جمعًا، وجَب أن يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأً مؤخَّرًا، فإذا قلت: (**أَقَائِمُونَ المسلمون؟**)، فالهمزةُ

---

(١) يُعْرَبُ فاعلًا إذا كان الوصفُ اسمَ فاعلٍ، ونائبَ فاعلٍ إذا كان الوصفُ اسمَ مفعولٍ.

للاستفهام، و(قَائِمُونَ): خبرٌ مقدَّمٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأَنَّه جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، و(المسلمون): مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّة، والأصلُ إذا رددته للتَّرتيب: (المسلمون قَائِمُونَ).

وحذفُ الاستفهامِ هنا لأجل الابتداء بهمزة الوصل، ولك أن تقول: (آلمسلمون قَائِمُونَ؟) وإن شئت حَذَفْتَهَا، ففيها سَعَةٌ.

إِذَنْ: يجبُ أن تقولَ: (قَائِمُونَ): خبرٌ مقدَّمٌ، و(المسلمون): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (أَقَائِمُونَ): مبتدأٌ، و(المسلمون): فاعلٌ أغنى عن الخبر.

وإذا كان الوصفُ مفردًا، وما بعده مثنًّى تَعَيَّنَ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلًا، أو نائب فاعلٍ أغنى عن الخبر، مثاله: (أَقَائِمٌ الرَّجُلَانِ؟)، فالهمزة للاستفهام، و(قَائِمٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، و(الرَّجُلَانِ): فاعلٌ أغنى عن الخبر، فإن قال قائلٌ: ولماذا لا نقولُ: (قَائِمٌ): خبرٌ؟ قلنا: لأَنَّك لو قلت: (قَائِمٌ): خبرٌ، لأَخْبَرْتَ بمفردٍ عن مثنًّى، والإخِبارُ بمفردٍ عن المثنَّى لا يجوزُ.

كذلك إذا كان الوصفُ مفردًا، وما بعده جمعًا، فإِنَّه يَتَعَيَّنُ أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلًا، أو نائبَ فاعلٍ أغنى عن الخبر، مِثَالُه: (أَقَائِمٌ الرِّجَالُ؟)، فهنا (قَائِمٌ): مبتدأٌ، و(الرِّجَالُ): فاعلٌ أغنى عن الخبر، ولا يجوزُ أن تقولَ: (قَائِمٌ): خبرٌ مقدَّمٌ، و(الرِّجَالُ): مبتدأٌ مؤخَّرٌ؛ لأَنَّك لو قلتَ ذلك لَأَخْبَرْتَ بالمفردِ عن الجمع، وهذا لا يجوزُ في اللغة العربيَّة، ولهذا إذا كان الوصفُ مِمَّا يَصْلُحُ فيه المفردُ والجمعُ جاز الوجهان، مثل: (أَجُنُبٌ الرَّجُلَانِ؟)

يجوزُ أن تجعلَ (**جُنُب**) خبرًا مقدَّمًا، و(**الرَّجُلَانِ**): مبتدأٌ مؤخَّرًا، أو تقولَ: (**جُنُبٌ**): مبتدأٌ، و(**الرَّجُلَانِ**): فاعلٌ أغنى عن الخبر، يجوزُ هذا وهذا.

ومثله: (**أَجُنُبٌ الرِّجَالُ**)، يجوز الوجهان: أن تكون (**جُنُبٌ**) مبتدأً، و(**الرِّجَالُ**): فاعلًا أغنى عن الخبر، أو (**جُنُبٌ**): خبرًا مقدَّمًا، و(**الرِّجَال**): مبتدأً مؤخَّرًا، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾ [المائدة:٦]، فأخبر بـ(**جُنُب**) عن الجماعة؛ لأنَّ (**جُنُبًا**) مـمَّا يصلحُ فيه المفردُ وغيرُه.

وهل يجوزُ أن يكونَ الوصفُ مثنًّى، أو جمعًا، وما بعده مفردًا؟

الجواب: هذا التَّركيبُ مُمْتَنِعٌ لُغَةً، فلا يَصِحُّ أن تقولَ: (**أَقَائِمَانِ زَيْدٌ؟**) لعدمِ المطابقةِ، فهنا لا يمكنُ أن تقولَ: (**قَائِمَانِ**): خبرٌ مقدَّمٌ عن (**زَيْد**)، ولا يمكنُ أن تقولَ: (**قَائِمَانِ**): وصفٌ، و(**زَيْد**): فاعلٌ؛ لأنَّ هذا فيه علامةُ تثنيةٍ، و(**زَيد**): مفردٌ، وكذلك لا يصحُّ أن تقولَ: (**أَقَائِمُونَ زَيْدٌ**)، فهذا مُمْتَنِعٌ لغةً أيضًا.

وقوله: «**إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّ**»: والذي سوى الإفرادِ هو التَّثنية والجمع، يعني: إن استقرَّ مُطَابِقًا في سوى الإفرادِ، فإنَّ الثَّانيَ يكونُ مبتدأً، ويكون الوصفُ خبرًا، إلَّا على لغة (**أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ**)، حيث يقولون: إذا تطابقا في غير الإفرادِ، فيجوز أن تجعلَ الوصفَ مبتدأً، وما بعده فاعلًا، أو نائبَ فاعلٍ أغنى عن الخبرِ، أمَّا على لغة سائر العرب، فيقولون: هنا لا يجوزُ أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، بل يجب أن يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا كما قال النَّاظمُ: (**وَالثَّانِ مُبْتَدًا وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ**).

وعلى لغة: (**أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ**)، يقولُ الرَّجلُ: (**أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ**)، وأمَّا على لغة سائر العربِ يقولُ: (**أَكَلَتْنِـي البَرَاغِيثُ**)، يقولون: (**أَقَائِمُونَ الرِّجَالُ؟**) فيجعلون (**الرِّجال**) فاعلًا، على لغة (**أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ**)، وأمَّا بقيَّة العربِ فيقولون: لا، (**قَائِمُونَ**): وصفٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و(**الرِّجَالُ**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

والفرقُ أنَّ علامةَ التَّثنية والـجمع تلحقُ العاملَ على لغة (**أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ**)، سواء كان العاملُ وصفًا، أم فِعلًا، ولا تلحقه على اللغة الكثيرة المشهورة عند العرب، هذا هو الفرق، ويقولون: كما تُلْحِقُون تاء التَّأنيث إذا كان مؤنَّثًا أَلْحِقُوا واوَ الجماعِة إذا كان جماعةً، ويقولون: (**ضَرَبْنَ النِّسَاءُ**)، فـ(**ضَرَبْنَ**): فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ للنسوة -علامةٌ فقط- و(**النِّسَاء**): فاعلٌ، و(**قَامُوا الرِّجَالُ**): (**قَامُوا**): فِعلٌ، والواوُ علامةُ الجمع فقط، وليست فاعلًا عندهم، و(**الرِّجَالُ**): فاعلٌ، فكما تقولون (**ضَرَبَتْ هندُ**)، قولوا: (**ضَرَبْنَ النِّسَاءُ**)، فالتَّاءُ للتَّأنيث، والنُّونُ أيضًا للتَّأنيث، لكن هذه علامةُ الجمعِ، والأخرى علامةُ الإفرادِ، وهذا مَأْخَذٌ في لغة (**أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ**).

والخلاصة أن نقولَ:

أوَّلًا: إذا تطابقا -أي: الوصفُ مع مرفوعِه- في الإفرادِ جاز الوجهان.

ثانيًا: إذا تطابقا في التَّثنية وجب أن يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأً مؤخَّرًا.

ثالثًا: إذا تطابقا في الجمعِ كذلك، يكونُ الأوَّلُ خبرًا مقدَّمًا، والثَّاني مبتدأً مؤخَّرًا.

رابعًا: إذا كان الأَوَّلُ مفردًا، والثَّاني مثنًّى، أو جمعًا، تَعيَّن أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلًا، أو نائبَ فاعلٍ أغنى عن الخبر، إلَّا إذا كان الوصفُ مِمَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فيجوز فيه الوجهان.

خامسًا: أن يكونَ الوصفُ غيرَ مفردٍ، وما بعده مفردًا، فهذا مُمْتَنِعٌ لغةً.

* * *

١١٧- وَرَفَعُـــوا مُبْتَــــدَأً بِالابْتِــــدَا   كَــذَاكَ رَفْــعُ خَـــبَرٍ بِالْــمُبْتَدَا

الشَّــرحُ

قوله: «وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً»: الضَّميرُ يعودُ على العربِ، فهم الذين رفعوا المبتدأَ، وهم الذين رفعوا الخبرَ أيضًا، ولذا قال: (كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا).

قوله: «بِالابْتِدَا»: هذا هو الذي مِن عَمَلِ النَّحْويين.

بَيَّنَ المؤلِّف -رحمه الله- في هذا البيت بأيِّ شيءٍ رُفِعَ المبتدأُ؛ لأنَّنا لا نَجِدُ عامِلًا لفظيًّا تَقَدَّمه فعَمِلَ به، أو عاملًا لَفْظِيًّا تَأَخَّر عنه فعَمِلَ به، فمَثَلًا: (قَامَ زيدٌ)، نعرف أنَّ زَيْدًا مرفوعٌ بـ(قَامَ)، وهو واضحٌ، لكن (زيدٌ قَائِمٌ) بأيِّ شيءٍ ارتفع زيدٌ؟ قال: إنَّه مرفوعٌ بالابتداء، يعني: لكونِنا ابتدأنا به استحقَّ أن يكونَ مرفوعًا، فالعاملُ فيه إِذَنْ معنويٌّ، وليس لفظيًّا، فالمبتدأُ إِذَنْ مرفوعٌ بعاملٍ معنويٍّ، وهو الابتداء.

قوله: «كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا»: أي: مِثْلَما رفعوا المبتدأَ بالابتداءِ، رفعوا الخبرَ بالمبتدأ، فالخبرُ مرفوعٌ بعاملٍ لفظيٍّ، وهو المبتدأ.

إِذَنْ: عاملُ المبتدأ معنويٌّ، وعاملُ الخبرِ لفظيٌّ، ولهذا تقولُ في قولِك: (زيدٌ قَائِمٌ): (زيدٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعِه ضمُّ آخرِه، و(قَائِمٌ): خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعِه ضمُّ آخرِه، وقيل: كلاهما مرفوعٌ بالابتداء، وقيل: كُلُّ واحدٍ منهما رَفَعَ الآخرَ، وفي ذلك يقولُ ابنُ مالكٍ في الكافية:

وَقَالَ أَهْلُ الكُوفَـةِ: الــجُزْآنِ قَـدْ ... تَرَافَعَا، وَذَا ضَـعِيفُ الــمُسْتَنَدْ[١]

فأهلُ الكوفةِ يقولون: الجزآن قد ترافعا، فكُلٌّ واحدٍ رفع الآخرَ، ثُمَّ قال: (وَذَا ضَعِيفُ المُسْتَنَدْ)، والأحسنُ أن يُقَالَ: المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداءِ؛ لأنَّه ما سُبِقَ بشيءٍ يتغيَّرُ مِن أجلِه، والخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأ، لاعتمادِه عليه كاعتماد الفاعلِ على الفعل.

والخلافُ في الواقع لا فائدةَ منه، والمهمُّ أنَّ نعرفَ أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ، وأنَّه لو جاء إنسانٌ وقال: (زيْدًا قَائِمٌ)، قلنا: خطأٌ، أو قال: (زيدٌ قَائِـمًا) قلنا: خطأٌ، ويجبُ رفعُهما، أمَّا بماذا ارتفعا، فما الفائدة؟! وهل العربيُّ حين قال: (زيدٌ قَائِمٌ)، هل يَخْطُرُ بذِهْنِه أنَّ زيدًا ارتفع لأنَّه ابتُدِئ به؟! لا نظنُّ هذا، والله أعلم.

ولهذا نقولُ: هذا الخلافُ لا طائلَ تحته، ولهذا لما ذكر الشَّارحُ -رحمه الله- الخلافَ قال: (وهذا الخلافُ مـمَّا لا طائلَ فيه)[٢]، ولكن يفعلُه العلماءُ لتمرين العقولِ، فيقولون: لماذا ارتفع هذا؟ ولماذا ارتفع هذا؟ وهكذا.

ونحن نقولُ: العربُ نَطَقَتْ بالمُبْتَدَأ مرفوعًا، وبالخبرِ مرفوعًا، المهمُّ أنْ نَعْرِفَ أنَّهما مرفوعانِ، سواء رَفَعَ أحدُهما الآخرَ، أم ارتفعا بالابتداء، أو هذا بالابتداء، وهذا بالمبتدأ، وألَّا نَنْطِقَ بهما مَنصوبَيْنِ، أو مجرورَيْنِ.

* * *

(١) انظر البيت في شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ١٤٣).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك (١/ ١٨٩).

١١٨- وَالـخَبَرُ: الـجُزْءُ الـمُتِمُّ الفَائِـدَهْ   كَـ: (اللَّـهُ بَرٌّ، وَالأَيَادِي شَـاهِدَهْ)

الشَّــرحُ

قوله: «اللهُ»: مُبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعَلامةُ رَفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

و«بَرٌّ»: خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

قوله: «الأَيَادِي»: مُبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الياءِ، أو على آخرِه، مَنَع مِن ظُهورِها الثِّقَلُ؛ لأنَّ الاسمَ المنقوصَ تُقَدَّرُ عليه الحركاتُ كما سبق.

و«شَاهِدَهْ»: خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظَاهرةٌ على آخرِه.

سبق أنَّ المؤلِّفَ لم يُعرِّفِ المبتدأَ، وقد ذكَرنا أنَّ المبتدأَ هو الاسمُ المرفوعُ العارِي عَن العواملِ اللَّفْظيَّةِ، وأمَّا الخبرُ فقد عَرَّفَه بقوله: (**الجُزْءُ الـمُتِمُّ الفَائِدَهْ**)، فمتى تمَّت الفائدةُ بكلمةٍ مِن الجملةِ، فهذا الذي تمَّت به الفائدةُ هو الخبر.

والتَّعريفُ هنا غيرُ مانِعٍ؛ لأنَّه يَدخُلُ فيه غيرُ الـمُعَرَّفِ، فإنَّك إذا قُلتَ: (**قَامَ زَيْدٌ**)، فـ(**زَيْدٌ**) مُتِمٌّ للفائدةِ؛ لأنَّه فاعلٌ، والفاعلُ جُزءٌ مِن الجُملةِ تمَّت به الفائدةُ، ومع ذلك ليس بخَبرٍ بالاتِّفاق، وإذا قلت: (**إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو**)، تتمُّ به الفائدةُ، ومع ذلك ليس خَبرًا، فالتَّعريف هنا قاصِرٌ.

لكن ربَّما يُعْتَذَرُ عن ابن مالكٍ -رحمه الله- بأنَّه أتى بمثالٍ، وقَيَّد به هذا المُطلَقَ: كـ: (اللهُ برٌّ)، فيكون قولُه: (كَاللهُ برٌّ) مِن تَمَام التَّعريف، أي: كأنَّه قال: الخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدةَ كإتمام (برٌّ) في قولِك: (اللهُ بَرٌّ)، و(شَاهِدَهْ) في قولِك: (الأَيادِي شَاهِدَه)، ويَكونُ هذا التَّمثيلُ قَبلَ تَمامِ التَّعريفِ، فيكون من جُملة التَّعريف، وبهذا يَزولُ الإشكالُ الذي أوردناه على التَّعريفِ الأوَّلِ، فكأنَّه قال: الخبرُ الجزءُ المُتمُّ الفائدةَ، أي: الذي تَتِمُّ به الفائدةُ مع المبتدأِ.

إِذَنْ: إذا قُلتَ: تَتِمُّ به الفائدةُ مع المبتدأ، زال الإشكالُ نهائيًا، وهذا الذي نحتاج أن نقولَه في التَّعريف.

مثاله: (مُحَمَّدٌ القُرَشِيُّ الهَاشِمِيُّ رَسُولٌ)، فكلمةُ (رَسُولٌ) خبرٌ، وإذا حَذَفْتَهَا لا تصيرُ (القُرَشَيُّ الهَاشِمِيُّ) خَبرًا؛ لأَنَّه لم تَتمَّ به الفائدةُ.

قوله: «كَاللَّـهُ بَرٌّ»: إِيْ واللهِ! اللهُ بَرٌّ، أي: كثيرُ الخيرات والعطايا، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٨]، وقال: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النَّحل:٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤]، فالله بَرٌّ، وهذا -لا شكَّ- متَّفقٌ عليه، وله شاهدٌ، فـ(الأَيادِي شَاهِدَةٌ)، و(الأَيَادِي) جَمْعُ: (أَيْدٍ)، وهي النِّعمة، و(أَيْدٍ) جمعُ (يَدٍ)، فإِذَنْ هي جَمْعُ الجمعِ، و(الأَيَادِي) هي النِّعَمُ، فهي شاهدةٌ بأنَّ اللهَ -سبحانه وتعالى- بَرٌّ.

وهذا المثالُ مِن أَحْسن الأمثلةِ: (اللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَة)، فنعمةُ الله عليك لا تَستطيعُ أن تُحصيَها.

ومِن أكبر نِعَم الله تعالى عليك النَّفَسُ، فكَمْ تتنفسُ في الدقيقة الواحدة؟

فلو قُلنا مثلًا: خَمسًا وعشرين مرَّةً في الدقيقة الواحدة، فإذا ضَربْتَ خمسًا وعشرين في ستين دقيقة، ثُمَّ في أَربعٍ وعشرين ساعةً وهلمَّ جَرًّا، فلن تحصيَها، مع أنَّ النَّفَسَ مِن أكبرِ النِّعمِ، ولا يَعْرِفُ قَدْرَ نِعَمِ الله بالنَّفَس إلَّا مَن ابتُلِي بحَبْس النَّفَسِ -والعياذُ بالله-، فهذا مثالُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في الألفيَّة.

أمَّا ابنُ هشامٍ -رحمه الله- فمَثَّل لذلك بقوله: **(اللهُ رَبُّنَا، ومُحَمَّدٌ نبيُّنا)**[1]، وهو إجابةٌ لسُؤالَيْنِ مِن أسئلة القبر: مَنْ ربُّك؟ ومَنْ نبيُّك؟ ففي أمثلة العلماء الأفذاذ خيرٌ وفائدةٌ، فابنُ مالك أعطانا مثالًا فيه كَثرةُ نِعَمِ الله، والدليلُ عليها، وابنُ هشام أعطانا مثالًا فيه فائدةٌ أيضًا، حيث نتذكَّرُ جوابَ المَلَكَيْنِ في القبرِ، وكلاهما صحيحٌ.

***

(١) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ١٨٦)، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (ص: ٢٣١)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ص: ٥٨٨).

١١٩- وَمُفْــرَدًا يَــأْتِي، وَيَــأْتِي جُمْلَــهْ حَاوِيَـةً مَعْنَـى الَّـذِي سِـيقَتْ لَـهْ

الشَّــرحُ

قوله: «مُفْرَدًا»: حالٌ مِن فاعل (يَأْتِي) مُقدَّمًا، أي: يأتي حالةَ كَوْنِه مُفرَدًا.

و«جُمْلَهْ»: حالٌ أيضًا، أي: ويأتي كذلك جملةً.

قوله: «حَاوِيَةً»: صفةٌ لـ(جُمْلَهْ).

و«مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ» أي: معنى المبتدأ؛ لأنَّها مَسُوقَةٌ له.

الخبرُ يأتي على ثَلاثةِ أوجه: يأتي مُفرَدًا وجُملةً، وهو ما قرَّره المؤلِّفُ في هذا البيت، ويأتي كذلك شِبهَ جُملةٍ، وهو ما أشار إليه في بيت لاحقٍ بقوله[1]:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ، اَوْ بِحَـرْفِ جَـرّ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ)، أَوِ (اسْتَقَرّ)

وقدَّمنا هذا البيتَ الأخيرَ على ثلاثةِ أبياتٍ قَبْلَه، ليكونَ مع الأَبياتِ التي تَتحدَّثُ عن أنواعِ الخبر.

فالخَبرُ إِذَنْ ثَلاثةُ أنواعٍ:

الأوَّل: مُفردٌ، والمفردُ هنا غَيرُ المُفردِ في باب الإعرابِ، فالمفردُ -في بابِ الإعرابِ- ما ليس مُثنًّى، ولا جَمْعًا، ولا مُلْحَقًا بهما، والمُفردُ هنا ما ليس جُملةً، ولا شِبهَ جملةٍ، سواء أكان مُفردًا، أم مثنًّى، أم جَمعًا.

مثالُ الخبر المفرد: (الرَّجُلُ قَائِمٌ)، الخبرُ هنا مفردٌ، وهو (قَائِمٌ)، وكذلك:

---

(١) سيأتي برقم (١٢٣).

(**الرَّجُلُ فَاهِمٌ**)، الخبرُ مفردٌ، وهو (**فَاهِمٌ**)، وكذلك: (**الرَّجُلُ غيرُ فَاهِمٍ**)، الخبرُ مفردٌ، وهو (**غيرُ**)، وسواء أكان مُفرَدًا -كما سبق- أم مُثنًّى، كقولك: (**الرَّجُلَانِ قَائِمَانِ**)، أو جمعًا، كقولك: (**الرِّجَالُ قَائِمُونَ**)، فالخبرُ في الأمثلةِ السَّابقة مفردٌ؛ لأنَّه ليس جملةً، ولا شِبهَ جملةٍ.

الثَّاني: جملةٌ، والجملةُ تكونُ اسميَّةً مُكوَّنَةً مِن مبتدأ وخبرٍ، وتكونُ فِعليَّةً مُكوَّنَةً مِن فِعْلٍ ومَرفُوعِه، سواء كان مَرفُوعُه فاعِلًا، أم نائبَ فاعلٍ.

مِثالٌ لخبرٍ وقع جُملةً اسميَّةً: (الرَّجُلُ فَهْمُه جَيِّدٌ)، فـ(**الرَّجُلُ**): مُبتدأٌ أوَّلٌ، و(**فَهْمُه**): مبتدأٌ ثانٍ، و(**جَيِّدٌ**): خبرُ المبتدأ الثَّاني؛ لأنَّه يَتحدَّث عن فَهْمِ الرَّجُل، لا عن الرَّجُل، والجُملةُ مِن المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل.

مثالٌ آخرُ: (الرَّجُلُ عَبَاءَتُه صَفِيقَةٌ): (**الرَّجُلُ**): مبتدأٌ أوَّل، و(**عَباءَتُه**): مبتدأٌ ثانٍ، و(**صَفِيقَةٌ**): خبرُ المبتدأ الثَّاني، والصَّفاقةُ هنا لعباءة الرَّجُل، وليست للرَّجُلِ، والجملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل.

مثالٌ آخرُ: (الطالبُ كِتابُه نَظِيفٌ)، فـ(**الطالبُ**): مبتدأٌ أوَّلٌ، و(**كتابُه**): مبتدأٌ ثانٍ، و(**نظيفٌ**): خبرُ المبتدأ الثَّاني، والجملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل، ولو قلت: (**الطَّالبُ كتابُه**) لم تَتِمَّ الجملةُ؛ لأنَّ الخبرَ غيرُ موجودٍ، وكذلك لو قُلتَ: (**الطالبُ نظيفٌ**)، وأنت تُرِيدُ (**كِتابَه**)، لا يصحُّ أيضًا، ومِثلُه أيضًا: (**الرَّجُلُ عِلْمُه قَلِيلٌ**)، فالخبرُ هنا جملةُ (**عِلمُه قَلِيلٌ**).

مِثالٌ لخَبرٍ وَقَع جُمْلةً فِعْليَّةً: (الطالبُ اشتَرى كِتابًا)، فـ(**الطالبُ**): مُبتدأٌ، و(**اشترى**): فِعلٌ ماضٍ، وفاعِلُه مُستترٌ جَوازًا تقديرُه: (**هو**)، و(**كِتابًا**): مفعولٌ

به، والجُملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

ومثلُه أيضًا قَولُك: (الرَّجُلُ أَكْرَمَ ضَيْفَهُ)، فـ(الرَّجُلُ): مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، و(أَكْرَمَ): فِعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، وفَاعِلُهُ مُستترٌ فيه جَوازًا تَقديرُه: (هُو)، و(ضَيْفَهُ): مفعولٌ به، وجُملة (أَكْرَمَ ضَيْفَهُ) في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

ومِثلُه أيضًا قَولُك: (الرَّجُلُ انْطَلَقَ أَبُوهُ)، فـ(الرَّجُلُ): مُبتدأٌ، و(انْطَلَقَ): فِعلٌ ماضٍ، و(أَبُوهُ): فاعلٌ مرفوعٌ، وعَلامةُ رَفعِه الواوُ نِيابَةً عن الضمَّة؛ لأَنَّه مِن الأسماء السِّتَّة، والجملةُ مِن الفِعلِ والفاعلِ في محلِّ رَفْعٍ خبرُ المبتدأ.

ومثلُه أيضًا قولُك: (الطالبُ سُرِقَ كتابُه)، فـ(الطالبُ): مبتدأٌ، و(سُرِقَ): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(كتابُه): نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، والجملةُ مِن الفعلِ ونائبِ الفاعل في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

الثَّالث: شِبهُ الجُملةِ، مثل قولنا: (الرَّجُلُ في البيتِ)، الخبرُ هنا شِبهُ جملةٍ؛ لأَنَّه جارٌّ ومجرورٌ، وهو (في البيتِ)، و(الرَّجُلُ أمامَك)، فالخبرُ شِبهُ جُملةٍ؛ لأَنَّه ظَرفٌ وهو: (أَمَامَك).

قوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَه»: هذا في خبر الجُملة، أي: لا بُدَّ أن تَكونَ هذه الجُملةُ الواقعةُ خبرًا حاوِيةً معنى المبتدأ، وقوله: (حَاوِيَةً) معناه أن نعلمَ أنَّ لها اتِّصالًا به، وذلك بُوجُود رابطٍ بين هذه الجُملة والمبتدأ، فلا بُدَّ مِن رَابطٍ يَربِطُ هذه الجملةَ بالمبتدأ؛ لأَنَّها لو لم تشتمل عليه لصارت أَجنبيَّةً منه، ولأَصبحَ المبتدأُ بلا خَبرٍ.

ومن هذه الروابط:

أوَّلًا: الضَّمير، مثالُه: (الطالبُ كِتابُه نظيفٌ)، الرَّابطُ بين جملة: (كتابُه نظيفٌ)، والمبتدأ هو الضَّميرُ (الهاء)، ومِثله أيضًا لو قلت: (الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ)، الرَّابطُ بين جُملةِ الخبر: (قَامَ أَبُوهُ) والمبتدأ هو الضَّميرُ في (أَبُوهُ)، أمَّا لو قلت: (الرَّجُلُ قَامَ زيدٌ)، فلن يصحَّ أن تكونَ جُملةُ (قَامَ زَيْدٌ) خَبرًا؛ لأنَّه ليس هناك رابطٌ.

ومِثلُ ذلك أيضًا قولُك: (الطالبُ مَاتَ حِمَارُه)، فإنَّه يَصحُّ، أمَّا لو قُلتَ: (الطالبُ مَات الحمارُ)، فإنَّه لا يصحُّ لعدم وجود الرَّابط.

إِذَنْ: لا بُدَّ مِن رَابطٍ يَربطُ الجملةَ بالمبتدأ، حتىَّ نَعرفَ أنَّ هذه الجملةَ حاويةٌ له، وأنَّها وَصفٌ له؛ لأنَّ الخبرَ -كما نعلمُ- وصفٌ للمبتدأ، فإذا لم تكن مُشتمِلَةً على شيءٍ يَربطُها به، فإنَّها لا تكونُ وصفًا له.

ثانيًا: اسم الإشارة، مثالُه: قولُه تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:٢٦]، فـ﴿لِبَاسُ﴾: مبتدأٌ أوَّلُ، و﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾: مُضافٌ إليه، و﴿ذَٰلِكَ﴾ (ذا): اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رَفع مبتدأٌ ثانٍ، واللامُ للبُعدِ، والكافُ حرفُ خطابٍ، و﴿خَيْرٌ﴾: خبرُ المبتدأ الثَّاني (ذا)، والجُملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ، والرَّابطُ اسمُ الإشارةُ، واسمُ الإشارةِ ﴿ذَٰلِكَ﴾ يعودُ إلى ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾، لأنَّ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مثلُ: (هُو خَيرٌ).

ثالثًا: إعادةُ المبتدأ بلَفْظِه لا بِضَمِيرِه، ويأتي هذا في الغالبِ في مقام التَّفخيم، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة:١-٢]، فـ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾: مُبتدأٌ، و﴿مَا﴾: اسمُ استفهامٍ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رَفعٍ مُبتدأٌ

ثانٍ، و﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾: خبرُ المبتدأ الثَّاني، وجُملةُ ﴿مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ من المبتدأ الثَّاني وخَبرِه في محلِّ رفع خَبرُ المبتدأ الأوَّلِ، فالرَّابطُ هنا إعادةُ المبتدأ بلَفْظِه؛ لأنَّ ﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾ الثَّانيةَ هي ﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾ الأُولى.

مِثالُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ [القارعة:١-٢]، فـ﴿ٱلۡقَارِعَةُ﴾: مُبتدأٌ، وجُملةُ ﴿مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ خبرُه، والرَّابطُ هو إعادةُ المبتدأ بلفظِه.

وقد يأتي في غير مَقام التَّفخيم، مثل قولِك: (**الطَّالِبُ ما الطَّالبُ؟**) يَصِحُّ، لإعادة المبتدأ بلفظِه.

فإذا قِيل: كيف كانت إعادةُ المبتدأ بلفظِه رابطًا؟ قُلنا: لأنَّ ارتباطَ الجُملةِ بإعادة لَفظِ المبتدأ بالمبتدأ أقوى مِن ارتباطِها بإعادة الضَّمير؛ لأنَّ الضَّميرَ يَدلُّ على المَرجِعِ، وليس هو المَرجِع، ألسنا ذَكَرْنا أنَّ جُملةَ (**قَامَ أَبُوهُ**) من قولنا: (**الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ**) فيها رابطٌ، وهو الضَّميرُ، فإذا كان الضَّميرُ يربطُ، وهو معنى المبتدأ، فكيف إذا عاد المبتدأُ بلفظِه؟!

رابعًا: أن يكون الرَّابطُ العُمُومَ، أي: يكونُ لفظًا يَعُمُّ المبتدأَ، مثالُه: (**عَلِيٌّ نِعْمَ الرَّجُلُ**)، فـ(**عَلِيٌّ**): مبتدأٌ، و(**نِعْمَ**): فِعلٌ ماضٍ، و(**الرَّجُلُ**): فاعلٌ، فـ(**نِعْمَ الرَّجُلُ**) ليس فيها ضَميرٌ يَعودُ على المبتدأ (**عَلِيٌّ**)، بل الرَّابطُ هو العمومُ؛ لأنَّ عَلِيًّا مِن الرجال، فكأنِّي قُلتُ: (**عليٌّ نِعْمَ هو**)، فالعُمومُ هنا قائمٌ مقامَ الضَّميرِ.

ومثلُه أيضًا أن تقولَ: (**الجَاهِلُ بِئْسَ العَشِيرُ**)، فـ(**الجَاهِلُ**): مُبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وعَلامةُ رَفعِه ضَمُّ آخرِه، و(**بِئْسَ**): فِعلٌ ماضٍ، و(**العَشِيرُ**): فَاعلٌ، والجُملةُ مِن الفِعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ، والرَّابطُ العُمومُ.

ومَثَّل بعضُهم[(١)] أيضًا بقوله: (زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ)، لكنَّ هذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ (زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ) لا يُعطي أنَّ (مَاتَ النَّاسُ) مُرتَبِطةٌ بـ(زَيْد)، ثُمَّ إنَّ هذا التَّعبيرَ مُسْتَهْجَنٌ، ولا أظنُّه يَرِدُ في اللغة العربيَّة.

ومثلُه أيضًا لو قلت: (طَالبُ العِلمِ نِعْمَ الرَّجُلُ)، فهل الجُملةُ الثَّانية (نِعْمَ الرَّجُلُ) لها ارتباطٌ بالمبتدأ؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ (نِعْمَ الرَّجُلُ) هذا عامٌّ يَدخلُ فيه بالأَوْلَويَّة المبتدأُ الذي هو (طالبُ العِلمِ)، والرَّابط هو (نِعْمَ الرَّجُلُ)، فلا يشكُّ أيُّ مُخاطَبٍ أنَّ المُرادَ بقولك: (نِعْمَ الرَّجلُ) هو (طَالِبُ العلمِ)، وهذا رَابطٌ ظَاهرٌ.

فإن قال قائلٌ: أفلا يُمكِن أن ندَّعِيَ أنَّ الرَّابطَ هنا هو إعادةُ المبتدأ بلَفْظِه؟

فالجواب: لا؛ لأنَّ (الرَّجُل) غَيرُ (طَالب)، فلا يَصحُّ أن نقولَ: إنَّ هذا إعادةُ المبتدأ بلَفْظِه؛ لأنَّه ليس إعادةَ المبتدأ بلَفظِه، لكن نقول: إعادةُ المبتدأ بمعناه لعموم الأفراد في قولك: (نِعْمَ الرَّجُلُ).

فصارت الرَّوابطُ الآن أربعةً: الضَّمير، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظِه، وبالعموم.

وهناك روابطُ أخرى، لكن لا حاجةَ إلى ذِكْرِها.

* * *

---

(١) انظر في ذلك: مُغنِي اللبيب، (ص: ٦٥٠)، وشرح الأشموني على الألفية (١/ ١٨٦)، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (١/ ٢٠٥)، وهَمْع الهوامع للسيوطي (١/ ٢٧٣)، وحاشية الصبان على شرح ا لأشموني (١/ ٢٨٧).

١٢٠- وَإِنْ تَكُــنْ إِيَّــاهُ مَعْنًــى اكْتَفَــى   بِهَا كَـ: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)

الشَّــرحُ

قوله: «وَإِنْ تَكُنْ»: الضَّميرُ يَعودُ على الجُملة التي أُخْبِرَ بها عن المبتدأ.

و«إِيَّاهُ»: أي: المبتدأ.

و«مَعْنًى»: أي: في المعنى.

و«اكْتَفَى بِهَا»: أي: اكتفى بالجملة فقط بدون رابطٍ.

قوله: «وَكَفَى»: هنا تتمَّةُ البيتِ، يعني: هو كافٍ، أي: كافيه، فمَنْ يتوكَّل على الله فهو حسبُه.

ومعنى ذلك أنَّه إذا كانت الجملةُ هي معنى المبتدأ، فإنَّه يُكْتَفَى بها عن الرَّابط، مثاله:

«نُطْقِي: اللهُ حَسْبِي»: فـ(نُطْقِي): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رَفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبل ياء المُتكلِّمِ، مَنعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المَحِلِّ بحَرَكة المُناسبةِ.

و«نُطْق»: مُضافٌ، و(الياء): مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السُّكون في مَحِلِّ جرٍّ.

و«اللهُ»: مبتدأٌ ثانٍ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

و«حَسْبِي»: خبرُ المبتدأ الثَّاني مرفوعٌ بالمبتدأ، وعَلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبل ياء المتكلِّم، مَنعَ مِن ظُهُورِها اشتغالُ المَحِلِّ بحَرَكة المُناسبة، و(حَسْب):

مضافٌ، و(الياء): مُضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ جرٍّ، والجملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل.

فإذا قال قائلٌ: أين الرَّابطُ؟

قلنا: لا حاجةَ لرابطٍ هنا؛ لأنَّ هذه الجُملةَ هي معنى المبتدأ بذاتِه؛ لأنَّ أصلَ إلزامِنا بالرَّابط لأجل أن تتَّصلَ بالمبتدأ، فإذا كانت هي نفسَ المبتدأ، فإنَّها لا تحتاجُ إلى رابطٍ.

فإذا قِيل: هل هناك ضابطٌ يُقَرِّبُها؟

قلنا: نعم، الضَّابطُ لذلك هو أن تَحِلَّ الجملةُ مَحِلَّ اسم الإشارةِ، فإذا حلَّت محَلَّ اسمِ الإشارةِ، صارت هي معنى المبتدأ، فمثلًا: (**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**)، إذا حَذَفْتَ: (**اللهُ حَسْبِي**) تقولُ: (**نُطْقِي هَذَا**)، أي: هذا القول، فإذا حلَّ محلَّها اسمُ الإشارةِ، فهذا يعني أنَّ هذه الجملةَ هي معنى المبتدأ، فلا تحتاجُ إلى رابطٍ.

مثالُ ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، فـ﴿هُوَ﴾: مبتدأٌ أوَّلُ، و﴿ٱللَّهُ﴾: مُبتدأٌ ثانٍ، و﴿أَحَدٌ﴾: خبرُ المبتدأ الثَّاني، والجُملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل، ولا تحتاجُ هنا إلى رَابطٍ؛ لأنَّ ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ هو نفسُ الضَّمير ﴿هُوَ﴾ أي: اللهُ أحدٌ.

ومِثلُ ذلك أيضًا قَولُك: (**قَوْلِي: اللهُ أَكْبَرُ**)، ليس هناك رابطٌ بَين جُملة الخبر: (**اللهُ أكبرُ**)، وبين المبتدأ (**قَوْلِي**)، لكنَّها هي نفسُ (**قَوْلِي**)، إذا سألك سائلٌ: ماذا تقولُ؟ تقولُ: أقولُ: (**قَوْلِي: اللهُ أكبرُ**)، وعلى ذلك إذا كانت جملةُ الخبرِ هي نفسَ المبتدأ في المعنى، فإنه يُكْتَفَى بها عن الرَّابطِ؛ لأنَّ كونَها نفسَ المبتدأ في المعنى أشدُّ

مِن أن نأتيَ بضميرٍ، أو باسمِ إشارةٍ، أو ما أشبه ذلك من الرَّوابط.

على أنَّ مِن المُعْرِبين مَنْ قال: ليس هذا مِن باب الإخبارِ بالجُملةِ، بل هُو مِن باب الإخبارِ بالمفرد، لماذا؟ لأنَّ هذه الجملةَ هي معنى المبتدأ، فلا تحتاجُ إلى رابطٍ؛ لأنَّ هذه الجملةَ أُرِيدَ لفظُها، فلا حاجةَ أن نُعْرِبَ الثَّانيةَ جملةً مُستقِلَّةً، بل نقولُ: الثَّانيةُ كُلُّها هي خبرُ المبتدأ.

وبناءً على هذا القولِ نقولُ في قوله: (**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**): (**نُطْق**): مُبتدأٌ، و(**اللهُ حَسْبِي**) كُلُّها خبرُ المبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع مِن ظُهورِها الحكايةُ، وهذا هو الواقع؛ لأنَّ قولَك: (**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**) يعني: أنَّ (**نُطْق**) مبتدأٌ، و(**اللهُ حَسْبِي**) الخبر، فهي جُملةٌ وَاحدةٌ في الحقيقة، وهذا القَوْلُ أَسْهلُ، ونَظيرُ ذلك ما سبق لنا عند أوَّلِ الألفيَّةِ، وهو قولُ المؤلِّف -رحمه اللهُ-[(١)]:

قَــالَ مُحَمَّــدٌ هُــو ابْــنُ مَالِــكِ: أَحْمَــدُ رَبِّي اللهَ خَــيْرَ مَالِــكِ

قُلنا: إنَّ قولَه: (**أَحْمَدُ ربِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ**) ليست مقولَ القولِ، بل مقولُ القولِ من قوله: (**أَحْمَدُ**) إلى آخر حرفٍ في الألفيَّة، كُلُّه في محلِّ نصبٍ مقولُ القولِ.

وفي الحديثِ الصحيحِ قولُ النَّبيِّ ﷺ: «**خَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»[(٢)]. فـ(**خَيْرُ**) مبتدأٌ، وهو مُضافٌ إلى (**مَا**) الموصولة، أي: (**خَيْرُ الَّذِي قُلْتُ**)، و(**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**) هي الخبرُ، فهل نُعْرِبُها بالتَّفصيل، ونقولُ: (**لَا**)

---

(١) هو البيت رقم (١).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب في دعاء يوم عرفة، رقم (٣٥٨٥).

نافيةٌ للجنس، و(إِلَهَ) اسمُها، وخبرُها محذوفٌ، والاسمُ الكريمُ بَدَلٌ منه، أو نقولُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) خبرُ (خَيْر) مرفوعٌ، وعلامةُ رَفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه، مَنَع مِن ظهورِها الحكايةُ؟

وابنُ مالكٍ، وأكثرُ النَّحويِّين على الأوَّل، وعلى الرأي الثَّاني لا حاجةَ إلى أن نُقدِّرَ، ولا حاجةَ إلى أن نُعرِبَ الثَّانيَ جُملةً، بل نقولُ: هو مَقولُ القولِ، وجُملتُه تُعْرَبُ على أنَّها حُكِيَت، ولكنَّها هي الخبرُ، وهذا لا شكَّ أنَّه أسهلُ، والخُلْفُ يُشْبِهُ الخِلافَ في مسألة: ما الذي رفع المبتدأَ، وما الذي رفع الخبرَ؟ لأنَّه لا طائلَ تحته كثيرًا.

والخلاصةُ: إذا وَقعتِ الجملةُ خبرًا، فلا بُدَّ لها مِن رابطٍ يربطُها بالمبتدأ، والرَّوابطُ أربعةٌ: الضَّميرُ، واسمُ الإشارةِ، وإعادةُ المبتدأ بلفظِه، والعُمومُ.

وإذا كانت الجملةُ هي معنى المبتدأ، فإنَّها لا تحتاجُ إلى رابطٍ؛ لأنَّ المقصودَ بالرَّابط وَصْلُ الخَبرِ بالمبتدأ، وإذا كان الخبرُ هو نفسَ المبتدأ، فلا حاجةَ إلى الرَّابط، ولكن هل نُعْرِبُ هذه الجملةَ تفصيلًا، ونقولُ: مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ مِن المبتدأ والخبرِ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ، أو نقولُ: هي كُلُّها بِرُمَّتِها خَبرٌ مرفوعةٌ، وعَلامةُ رَفعِها ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِها، مَنَع مِن ظُهُورِها الحكايةُ؟

على قَولين للعلماء: الأوَّل هو المشهور، والثَّاني ذهب إليه بعضُ المُعْرِبين، وهو أَسْهلُ، وكما قرَّرنا سابقًا أنَّ اتِّباعَ الأسهلِ أسهلُ.

***

ثُمَّ انتقل المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى الخبر المُفرَد: هل يتحمَّلُ ضميرًا يَرجِعُ على المبتدأ، كما ذكَرنا في الجملة إذا وقَعت خبرًا لا بُدَّ مِن أن تتضمَّنَ ضميرًا، أو ما يقومُ مقامَ الضَّميرِ، فهل مِثلُ ذلك إذا كان مُفردًا؟ يقول المؤلِّفُ:

١٢١- وَالـمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّ

الشَّرحُ

قوله: «المُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ»: الجَامدُ هو ما ليس بمُشتقٍّ؛ لأنَّه قال: (وَإِنْ يُشْتَقَّ)، والمعنى: أنَّ الخبرَ إذا كان مُفردًا جامدًا، فهو فارغٌ مِن الضَّمير، بدليل قوله: (وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّ).

وقد أورد بعضُهم إشكالًا على كلام ابن مالكٍ في قوله: (فَارِغٌ)، وقال: إنَّ قولَه: (فَارِغٌ) ليس فيه بيانٌ.

فنقول: بل فيه بيانٌ؛ لأنَّه لـمَّا جاء بقَسيمِه: (وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ)، عَرَفْنا أنَّ المُرادَ بقوله: (فَارِغٌ)، أي: مِن الضَّمير، ولنَضرِب لهذا أمثلةً:

لو قُلتُ: (زَيْدٌ رَجُلٌ)، الخبر: (رَجُلٌ)، وهو مفردٌ جامدٌ، إذَنْ ليس فيه ضَميرٌ؛ لأنَّه غَيرُ مُشتقٍّ، ومثله: (مُحَمَّدٌ رَسُولٌ)، الخبرُ هنا جَامدٌ، وليس بمُشتقٍّ، ومثلُه: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، فـ(زَيْدٌ): مبتدأٌ، و(أَخُوكَ): خبرُ المبتدأ، وهو مفردٌ جامدٌ، وليس فيه ضميرٌ مستترٌ؛ لأنَّه جامدٌ، وليس مُشتقًّا.

أمَّا الكافُ هنا، فهي مُستقِلَّةٌ غيرُ مُستترةٍ، كذلك: (زَيْدٌ أَسَدٌ)، فـ(أَسَدٌ) خَبرٌ مُفردٌ، وهو جامدٌ، ولا يحتاجُ إلى ضَميرٍ، ومِثله: (زَيْدٌ بَحْرٌ)، فـ(بَحْرٌ) خبرٌ مُفردٌ، وهو جامدٌ، فلا يحتاجُ إلى ضميرٍ.

كذلك لو قُلت: (زَيْدٌ مِفْتَاحُ كُلِّ خَيرٍ)، فـ(مِفْتَاحُ) خَبرٌ مُفردٌ، صَحيحٌ أنَّه مشتقٌّ مِن الفتح، لكنَّه لا يتحمَّلُ الضَّميرَ[1]، فهو اسمُ آلَةٍ، وأسماءُ الآلَةِ لا تتحمَّلُ ضَميرًا، ومِثلُه المصدرُ أيضًا لا يتحمَّلُ ضميرًا، ولأنَّه أصلًا مشتقٌّ منه، وليس هو المشتقَّ، إلَّا لو فرضنا أنَّنا جعلنا المصدرَ بمنزلة اسمِ الفاعل، كأن نقولَ مثلًا: (زيدٌ عدلٌ)، فهنا قد يتحمَّلُ الضَّميرَ.

قوله: «مُسْتكِنّ»: أي: مُستتر وُجُوبًا، والمعنى أنَّ الخبرَ إذا كان مُفردًا مُشتَقًّا، فلا بُدَّ له مِن ضَميرٍ يكونُ مُستترًا وُجوبًا، والمشتقُّ هو اسمُ الفاعلِ مثل: (قَائِم)، واسمُ المفعولِ مثل: (مَضْرُوب)، والصِّفةُ المُشَبَّهَةُ مثل: (حَسَن)، وبَعضُهم ألحق اسمَ التَّفضيل مثل: (أَفْضَل)، وأمَّا صِيغُ المبالغة، فهي داخلةٌ في اسمِ الفاعل، وليس معنى المشتقِّ ما اشْتُقَّ مِن مَصدرٍ.

إِذَنْ: إذا كان الخَبرُ مُشتقًّا، فلا بُدَّ أن يتحمَّل الضَّميرَ، والضَّميرُ مُستترٌ وُجُوبًا، فأنت تَشعُرُ أنَّك إذا قلت: (زَيْدٌ قَائِمٌ) أي: هو، والدليلُ أنَّ المعنى: (قَائِمٌ)، أي: (هو)، أنَّك تقولُ مثلًا: (قَائِمٌ أَبُوهُ)، فتأتي بالظَّاهِرِ محَلَّ الضَّمير المستتر، و(زَيْدٌ مَضْرُوبٌ)، أي: هو، والدليلُ أنَّ فيه ضميرًا أنَّك تقولُ مثلًا: (مَضْرُوبٌ أَخُوهُ)، و(زيدٌ حَسَنٌ) أي: هُو، والدليلُ أنَّ فيه ضميرًا أنَّك تقولُ: (حَسَنٌ أَخُوهُ)، و(زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، أي: هو، فهذه الأخبارُ المفردةُ المُشتقَّةُ تتحمَّلُ ضَميرًا مُستترًا، ولذا لا يَصحُّ أن تقولَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ هُو)، لو قلتَ: (قَائِمٌ هُو) قلنا: (هُو) ليس هو الفاعل، بل (هو) توكيدٌ للضَّمير المستتر، كقوله تعالى:

---

(١) لأنَّه ليس جاريًا مَجْرَى الفعل من المشتقَّات، ومعنى (جاريًا مَجْرَى الفعل)، أي: عاملًا عملَ الفعل.

﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، فالضَّميرُ ﴿أَنتَ﴾ هنا ليس فاعلَ ﴿ٱسْكُنْ﴾؛ لأنَّ الفاعلَ ضَميرٌ مُستترٌ وُجوبًا.

إِذَنْ: إذا وجدنا في كَلامِ العَربِ أنَّه مُظْهَرٌ، فهو توكيدٌ للضَّميرِ المستترِ.

وقال بعضُهم(١): إنَّه يتحمَّلُ الضَّميرَ مُطلقًا، وأنَّ قولَك: (**زَيْدٌ أَخُوكَ**)، أي: زيدٌ منسوبٌ إليك، فيؤوِّلون الأُخُوَّةَ إلى مُشتقٍّ، و(**زَيْدٌ أَسَدٌ**)، يقولون: التَّقديرُ: (**زَيْدٌ شُجَاعٌ**)، والشُّجَاعُ مشتقٌّ مِن الشَّجاعة.

لكن ما سار عليه المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- أقربُ إلى الصَّواب؛ لأنَّ ذاك فيه شيءٌ من التَّكلُّف.

وعلى هذا نقولُ: إذا كان الخبرُ مُفردًا جامدًا، فإنَّه لا يتحمَّلُ ضَميرًا، وإذا كان مُشتقًّا، فإنَّه يتحمَّلُ ضميرًا مُستترًا وُجُوبًا.

***

---

(١) وهو قول الكوفيين، والرُّمَّاني من البصريين. انظر شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٢٧٦)، وتوضيح المقاصد (٤٧٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٧)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩).

وهل يَجِبُ إخراجُ الضَّميرِ؟ يقولُ المؤلِّفُ:

١٢٢- وَأَبْرِزَنْــهُ مُطْلَقًــا حَيْــثُ تَــلَا   مَـا لَـيْسَ مَعْنَـاهُ لَـهُ مُــحَصَّلَا

الشَّــرحُ

قوله: «أَبْرِزَنْهُ»: الضَّميرُ يَعودُ على الضَّميرِ المستكِنِّ، أي: أَظْهِر الضَّميرَ الذي تَحَمَّلَهُ الخبرُ المشتقُّ.

قوله: «مُطْلَقًا»: (الإطلاقُ) يُفْهَمُ معناه مِن قَيدٍ سابقٍ، أو قَيدٍ لاحقٍ، كما يقولُ العلماءُ، فإذا قُلت: (أَكْرِمْ زيدًا إِن اجتهد، وعَمْرًا)، أي: مُطلقًا، أي: إِن اجتهد، أو لم يجتهد، فالإطلاقُ في هذا المثال فَهِمناه من قَيدٍ سابقٍ، وإذا قلت: (أَكْرِم عَمْرًا -أي: مُطلقًا- أي: إن اجتهد، أو لم يجتهد، وأَكْرِمْ زيدًا إِن اجتهد)، فالإطلاقُ في هذا المثال فهمناه من قَيدٍ لاحقٍ.

وليس في هذا البيت قيدٌ سابقٌ، ولا لاحق، لكنَّ المرادَ بالإطلاق هنا يعني: أَبْرِزَنْهُ على كُلِّ حالٍ، وإذا عَرَفْتَ أَنَّه يُبْرَزُ على كُلِّ حالٍ، أي: سَواء أُمِنَ اللبسُ أم لم يُؤْمَن.

قوله: «حَيْثُ تَلَا»: الضَّميرُ يعودُ على الخبرِ، وهو الوصفُ المشتقُّ.

و«تَلَا»: أي: تَبعَ.

قوله: «مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ»: أي: معنى الخبر.

و«لَهُ»: أي: للمبتدأ.

و«مُحَصَّلَا»: أي: مُدْرَكًا به.

وقوله: «مَا»: تَعودُ على المبتدأ، ولهذا يمكنُ ألَّا نعربَها مَوصولًا، بل نعربُها على أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ.

والمعنى: أَبْرِز الضَّميرَ المستترَ في الخبرِ مُطلقًا حيث تَلا الخبرُ مبتدأً، ليس معنى الخبرِ للمبتدأ مُحصَّلًا، وفي هذا البيت تشتيتٌ للضَّمائر، ولهذا يُعْتَبَرُ هذا البيتُ بعيدًا عن البلاغة، بل هو مِن أعقد أبيات الألفيَّة، ولذا فأحسنُ منه ما قاله في الكافية:

وَإِنْ تَـلَا غَـيْرَ الَّـذِي تَعَلَّقَـا ... بِـهِ فَـأَبْرِزِ الضَّـمِيرَ مُطْلَقَـا

فِي المَـذْهَبِ الكُـوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ ... لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، وَرَأْيُهُمْ حَسَـنْ[1]

وسُبحان الله! ابنُ مالكٍ -رحمه الله- هو الذي نظمَ الكافيةَ، ونظم الألفيَّةَ، ومع ذلك جاء بهذا البيتِ المُعقَّدِ.

معنى البيت أنَّ الوصفَ المشتقَّ -وهو الخبر- إذا تلا المبتدأَ، وهو لا يعودُ معناه على المبتدأ، فإنَّه يجبُ أن يُبْرَزَ الضَّميرُ، فإذا قُلت مثلًا: (**زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه**)، فـ(**زَيْدٌ**): مبتدأٌ أوَّل، و(**عَمْرٌو**): مُبتدأٌ ثانٍ، و(**ضَارِبُه**): خَبرُ المبتدأ الثَّاني، و(**ضَارِبُ**) فيها ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: (**هو**)، وهنا (**ضَارِب**) خبرٌ عن (**عَمْرو**)، فإذا اقتصرنا على هذا تمَّت الجملةُ، ولا إشكالَ، والوصفُ الآن الذي هو الخبر (**ضَارِبُ**) تَبع ما هو له، فالضَّاربُ في هذه الجملةِ هو (**عَمْرو**)، و(**زَيْدٌ**) هو المضروبُ.

لكن إذا أردتَ أن تُـخبِرَ أنَّ الضَّاربَ (**زَيْدٌ**)، فيَجبُ أن تُبْرِزَ الضَّميرَ

---

(١) انظر البيتين في شرح الكافية الشافية لابن مالك: (١/ ١٤٤).

فتقول: (**زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه هُو**) ؛ لأنَّ الوصفَ الآن تلا ما ليس معناه له، فلَّما تلا ما ليس معناه له وَجَبَ أن يُبْرَزَ الضَّميرُ؛ لأنَّك لو لم تُبْرِز الضَّميرَ هنا لفَهِم المخاطَبُ أنَّك تريدُ أنَّ الضَّاربَ (**عَمْرٌو**)، فلمَّا أُبرِزَ الضَّميرُ عُلِمَ أنَّه للسَّابقِ لا للذي يليه.

إِذَنْ: إذا كان الوَصْفُ خبرًا لما لا يعودُ معناه إليه، وَجَب إبرازُ الضَّميرِ مُطلقًا.

وعليه لو قُلت: (**زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها**) يجبُ إبرازُ الضَّميرِ إذا كُنتُ أُريدُ أنَّ زيدًا هو الضَّاربَ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه اللهُ- يقول: (**مُطْلَقًا**)، ونحن نريدُ الآن أن نُقرِّرَ ما قال ابنُ مالكٍ، فعلى رأيه يجبُ أن أقولَ: (**زَيدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هو**) ؛ لأنه قال: (**أَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا**).

وذهب بعضُ النَّحْوِيِّين إلى أنَّه لا يجبُ إبرازُه إلَّا إذا خيف اللَّبسُ، بحيث لا ندري مَن الضَّاربُ، أو إذا كان يُوهِمُ خلافَ المقصود.

وعلى هذا إذا قلت: (**زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها**)، فلا يجبُ إبرازُ الضَّميرِ على القول الثَّاني الذي يُفَصِّلُ بين احتمال اللَّبس وعدمه؛ لأنَّ (**ضَارِب**) هنا لا تأنيثَ فيه، فإذا لم يكن فيه تأنيثٌ، و(**هِنْد**) مؤنَّثةٌ، و(**زَيْدٌ**) مُذكَّرٌ، فإنَّه يعودُ على (**زيد**) المذكَّر، فهنا نعرف أنَّ الضَّاربَ هو (**زيد**)، مع أنَّ الخبرَ جارٍ على ما ليس له؛ لأنَّ الضَّربَ ليس واقعًا مِن (**هند**)، بل واقعٌ مِن (**زيد**)، لكن لـمَّا كان المعنى واضحًا، لم نَحْتَجْ إلى إبرازِ الضَّميرِ.

ومثل ذلك أيضًا لو قُلت: (**زَيْدٌ الطَّعامُ آكِلُهُ**)، لا يجبُ إبرازُ الضَّميرِ (**هو**)، ومثله: (**زَيْدٌ الماءُ شَارِبُهُ**)، فلا نحتاجُ أن نقولَ: (**هو**) ؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ

الماءَ لا يَشربُ الإنسانَ، بل الإنسانُ هو الذي يشربُ الماءَ، ومثله أيضًا: (**زيدٌ كِتَابُه قَارِئُه**).

أمَّا على قول ابنِ مالكٍ فيتعيَّنُ إبرازُ الضَّميرِ، وعلى القول الثَّاني لا يجب؛ لأنَّه لا لبس، إذ الكتابُ لا يَقرأُ زيدًا، وإنَّما زيدٌ يقرأُ الكتابَ.

وهذا هو مذهبُ الكوفيين: أنَّه إذا أُمِنَ اللَّبسُ، فإنَّه لا يجبُ الإبرازُ، واستدلُّوا لقولهم بقول الشَّاعرِ:

قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ[1]

حيث قال الشَّاعرُ: (**بَانُوهَا**)، ولم يقل: (**بَانُوهَا هُمْ**)، والسَّببُ أنَّ (**ذُرَا المَجْدِ**) لا تَبْنِي، وإنَّما تُبْنَى، فلمَّا وُجِدَ ما يدلُّ على مَرْجعِ الضَّمير، لم يَجب إظهارُه.

وهذا القولُ هو القولُ الرَّاجح بناءً على القاعدة النَّحويَّة القويَّة، وهي: (**مَتَى دار الأمرُ بين التَّيسير والتَّعسير، فعليك بالتَّيسير**)، وهذا المذهبُ السَّهلُ هو الصحيحُ عندي؛ لأنَّه ليس قُرآنًا، ولا سُنَّةً، وإنَّما هو شيءٌ يعتمدُ على كلامِ العربِ، فإذا وُجِدَ في كلامِ العربِ سَعَةٌ في الموضوعِ فهو الأَوْلَى.

فإِذَنْ: إذا قُلتُ الآن: (**زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا**) فقط، فأنا مُخطئٌ على مذهب ابنِ مالك؛ لأنَّ الواجبَ أن أقولَ: (**ضَارِبُها هُو**)، وعلى القول الرَّاجح لا؛ لأنَّ المعنى واضحٌ صريحٌ أنَّ الضَّربَ واقعٌ مِن زيد.

---

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٩٦)، وشرح ابن النَّاظم (ص: ٧٨)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٠٨)، وشرح التَّسهيل (١/ ٣٠٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٠)، وهمع الهوامع (١/ ٣٦٧).

وإذا قُلت: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُه)، فإنَّه لا يُحْتَاجُ إلى إبرازِ الضَّميرِ، فأقول: (ضَارِبَتُه هِي)، لا على مذهب ابنِ مالكٍ، ولا على غيرِه؛ لأنَّ الخبرَ وقع وَصْفًا لمن هو له، فـ(ضَارِبَتُه): خبرُ (هند)، فوقع وصفًا لها، فلا يُحْتَاجُ إلى إبراز الضَّمير، حتَّى على رأي ابن مالك.

إِذَنْ: على كلام المؤلِّف: الخبرُ المشتقُّ يتحمَّلُ الضَّميرَ، وهذا المشتقُّ إذا تلا ما ليس له بتعلُّقٍ، فإنَّه يجبُ إبرازُ هذا الضَّميرِ المستترِ سواء أُمِنَ اللَّبسُ، أم لـم يُؤْمَن.

هذا ما قرَّره في الخلاصة **(الألفيَّة)**، وأمَّا في **(الكَافِية)**، فقد حكى خلافَ الكوفيين، وقال: (ورَأْيُهُمْ حَسَنٌ)[1]، وهو أنَّه إذا أُمِنَ اللَّبسُ لم يجب إبرازُ الضَّميرِ، وإن لم يُؤْمَن اللبسُ وجب إبرازُ الضَّميرِ، وهذا هو القولُ الصَّحيحُ كما سبق.

***

(١) تمام البيت في الكافية: في المَذْهَب الكُوفي شَرْطُ ذَاكَ أن لا يُؤمَنَ اللَّبْسُ، ورَأْيُهُم حَسَن انظر شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٨).

١٢٣- وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِينَ مَعْنَى: (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرّ)(١)

الشَّرحُ

قوله: «أَخْبَرُوا»: أي: العربُ.

قوله: «بِظَرْفٍ»: هذه على ظاهِرِها.

قوله: «بِحَرْفِ جَرّ»: هذه ليست على ظاهِرِها؛ لأنَّ الحرفَ لا يَصحُّ مُسْنَدًا، ولا مُسْنَدًا إليه؛ لأنَّه حَرفٌ، لكن يُرَادُ به مَدخُولُ الحرفِ، وهو المجرور المُصَدَّر بحَرف الجرِّ، أي: بحرف جرٍّ مع مجرورِه.

وهذا البيتُ الذي ذكره ابنُ مالكٍ -رحمه الله- كأنَّه جوابٌ عن سُؤالٍ مُقَدَّرٍ، فكأنَّه قيل لابن مالكٍ: أنت قَسَّمْتَ الخبرَ إلى مفردٍ، وإلى جُملةٍ فقط، فماذا تقولُ فيما إذا قال قائلٌ: في قولِك: (**الملكُ للَّـهِ**)، الخبرُ: جارٌّ ومجرورٌ، و(**مُحمَّدٌ في البيتِ**)، الخبرُ: جارٌّ ومجرورٌ، أو قال: (**اللَّـهُ فَوْقَ عبادِه**)، فالخبرُ: ظرفٌ، وفي: (**مُحمَّدٌ عِندَك**) الخبرُ ظَرفٌ أيضًا، فجاء الخبرُ في الأوَّل جارًّا ومجرورًا، وفي الثَّاني ظَرفًا، وهذا شيءٌ مُشتَهرٌ وشائعٌ في اللغة العربيَّة، ولا أحدَ يُنكِرُه؛ لأنَّ العربَ يُخبرون بالظرف ويُخبرون بحرف الجرِّ، فما الجوابُ عن تقسيمِك الخبرَ إلى مُفردٍ وجُملةٍ فقط؟ فجاء بهذا البيت.

فكأنَّه يقولُ: حتىَّ الظرف والجارّ والمجرور لا يَخرجُ كُلٌّ منهما عن كَوْنِه

---

(١) أشار الشَّارحُ -رحمه الله- إلى هذا البيت عند حديثه عن البيت رقم (١١٩).

مفردًا، أو جملةً، فإن قدَّرنا معنى (كَائِن)، فالخبرُ مفردٌ، وإن قدَّرنا معنى (اسْتَقَرَّ)، فالخبرُ جُملةٌ، ولهذا نقولُ في (محمَّدٌ في البَيْتِ)، (في البيتِ): جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (كَائِنٌ) خبرُ المبتدأ، أو نقولُ: (في البيتِ): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (اسْتَقَرَّ) خبرُ المبتدأ، فالخبرُ في الأوَّل مُفردٌ، وفي الثَّاني جملةٌ.

وأيُّهما أحسنُ: أن نُقَدِّرَ: (كَائِن)، أو نُقَدِّرَ: (اسْتَقَرَّ)؟

الجواب: في المسألة قولان، و(أَوِ) في كلام المؤلِّف لتنويع الخلاف، لكن الأَوْلَى أن نُقَدِّرَ (كَائِن) ؛ لأنَّنا إذا قَدَّرْنَا (كَائِن) صار خبرُ المبتدأ مُفردًا، وإذا قَدَّرْنَا (اسْتَقَرَّ) صار خبرُ المبتدأ جُملةً؛ لأنَّ الأصلَ في الخبر أن يكونَ مُفردًا، بخلاف صلة الموصول إذا كانت ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، فإنَّنا نُقَدِّرُ: (اسْتَقَرَّ) ؛ لأنَّها تكونُ جُملةً، ولأنَّنا لو قدَّرنا الخبرَ جُملةً لكان مُركَّبًا، والأصلُ عدمُ التَّركيب، ونحتاجُ حينئذٍ أن نقولَ: الجملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ، والرَّابطُ الضَّميرُ المستترُ، وما أشبه ذلك، وإذاَ قَدَّرْتَه مُفردًا لم تَحْتَجْ إلى هذا، ولهذا قَدَّمَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- (كَائِن) على (اسْتَقَرّ).

إِذَنْ: على هذا القولِ هم لا يجعلونَ الظَّرفَ، والجارَّ والمجرورَ هو الخبر، لكنَّهم يجعلون هذا المنويَّ هو الخبر، ولذا قال: (نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ).

وقال بعضُ العلماءِ[1]: إنَّ الخبرَ هو نفسُ الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ،

(١) من هؤلاء العلماء أبو بكر بن السراج، حيث ذهب إلى أن كُلا من الظرف والجار والمجرور قِسم برأسه، وليس مِن قبيل المفرد، ولا مِن قبيل الجملة، وقد نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي، انظر شرح ابن عقيل (١/ ٢١٠).

فيقولون في: (زيدٌ في البيتِ): (فِي البيتِ): جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المبتدأ، ولا حاجةَ إلى التَّقدير.

وعلى هذا فيكونُ الخبرُ ثلاثةَ أقسامٍ وهي: مفردٌ، وجملةٌ، وشِبهُ جملةٍ، وهذا القولُ هو الرَّاجحُ، بِناءً على القاعدة الرَّاجحة الصَّحيحة الواضحة، وهي **(أنَّ الأصلَ التَّسهيلُ والتَّيسيرُ، وعدمُ التَّقديرِ)**؛ لأنَّنا ما دُمْنا لم يُطْلَبْ منَّا التَّعبُّدُ لله بذلك، فما كان أيسرَ فهو أحبُّ إلى رسولِ الله -عليه الصَّلاة والسَّلام- لأنَّه «مَا خُيِّرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَـمْ يَكُنْ إِثْمًا»[1].

وعلى هذا نقولُ: الجارُّ والمجرورُ نفسُه هو الخبرُ، والظَّرفُ هو الخبرُ.

****

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النَّبيِّ ﷺ، رقم (٣٥٦٠)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب مباعدته ﷺ للآثام، رقم (٢٣٢٧).

لكن لو سَأل سائلٌ، وقال: هل يقعُ الظَّرفُ خبرًا عن كُلِّ شيءٍ، أو في ذلك تفصيلٌ؟ فالجوابُ: إنَّ في ذلك تفصيلًا بَيَّنه المؤلِّفُ في قوله:

١٢٤- وَلَا يَكُــونُ اسْــمُ زَمَــانٍ خَــبَرَا   عَــنْ جُثَّــةٍ، وَإِنْ يُفِــدْ فَــأَخْبِرَا

الشَّــرحُ

قوله: «جُثَّة»: أي: ذات؛ لأنَّ الأشياءَ إمَّا مَعانٍ، وإمَّا أجسامٌ، وتُسَمَّى الأجسامُ جُثَثًا، ولهذا عبَّر ابنُ هشامٍ -رحمه الله- عن الـجُثَّة بالذات فقال: (**وَلَا يُـخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ**)[1]، إِذَنْ: الأجسامُ هي الذواتُ، وهي الـجُثَث.

وقَولُه ألطفُ مِن كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمهما الله- لأنَّ لفظ (**جُثَّة**) يَتصوَّرُ منه القارئُ، أو السَّامعُ أنَّ مَيْتَةً حولَه، ثُمَّ هو ليس بذاك اللفظ الذي ترتاحُ إليه النَّفْسُ.

والمعنى: لا يمكنُ أن يقعَ ظرفُ الزَّمانِ خَبرًا عن جِسمٍ، فلا يَصحُّ أن تقولَ: (**مُحَمَّدٌ اليومَ**)، أو (**مُحَمَّدٌ غدًا**)، أو (**محمَّدٌ الليلةَ**)، ولا يَصحُّ أن تَقولَ: (**البَعِيرُ غَدًا**)؛ لأنَّ (**البَعِير**) جُثَّةٌ، وكذلك لا يصحُّ أن تقولَ: (**السَّيَّارةُ بَعدَ العصرِ**)؛ لأنَّ السَّيَّارةَ جُثَّةٌ، لكن لو قلتَ: (**مَوعدُك اليَوْمَ**)، فإنَّه يجوزُ؛ لأنَّ الموعدَ ليس بجُثَّةٍ، ولو قُلتَ: (**طُلوعُ الشَّمْسِ غَدًا**)، فإنَّه يجوزُ؛ لأنَّ الطلوعَ معنًى، ولو قلتَ: (**دخولُ الشِّتاءِ يومَ السَّبتِ**)، فيجوزُ أيضًا؛ لأنَّ الدخولَ معنًى، ويَصحَّ أن تقولَ: (**القِتالُ اليومَ**)، و(**الحجُّ اليومَ**)، وما أشبه ذلك.

---

(١) متن قطر الندى وبل الصدى، (ص: ١٠)، وشرح قطر الندى، (ص: ١٢٠).

بخلافِ ظرفِ المكانِ، فإنَّه يكونُ خَبرًا عن الـجُثَّةِ، وعَن الفعلِ، وعَن كُلِّ شيءٍ، مثال ذلك: (**زَيْدٌ عِنْدَكَ**)، فالخبرُ هنا ظرفُ مكانٍ، وليس ظرفَ زمانٍ، والمبتدأُ جُثَّةٌ، وكقولِك: (**العِلْمُ عِنْدَكَ**)، فالخبرُ ظرفُ مكانٍ، والمبتدأُ معنى.

إِذَنْ: ظرفُ المكانِ يَقعُ خَبرًا عَن الـجُثَّةِ، وعن المعنى، ولا إشكالَ فيه، وظرفُ الزَّمانِ يقعُ خَبرًا عن المعنى، ولا يقعُ خبرًا عن الـجُثَّةِ.

قوله: «**وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا**»: يعني: ولو كان ظرفَ زمانٍ عن جُثَّةٍ، أو ذاتٍ، فابنُ مالك -رحمه الله- يرى أنَّه إذا أفاد، فلا بأسَ أن تُخْبِرَ بالزَّمانِ عن الـجُثَّةِ بدون تَأويلٍ؛ لأنَّ المقصودَ فَهْمُ المعنى، وإذا أفاد السِّياقُ، فلا حاجةَ إلى تقديرٍ، وهذا مذهبٌ سَهْلٌ.

أَمَّا ابنُ هشامٍ -رحمه الله- فيقول: لا يُمكنُ أن يُخْبَرَ بالزَّمانِ عن الذَّاتِ، فإن وقع شيءٌ مِن ذلك في كلامِ العرب، فإنَّه يكونُ مُؤوَّلًا، مثالُ ذلك: قولُهم: (**الليلةَ الهِلالُ**)، أو (**الهِلالُ ليلةَ الاثنَيْنِ**)، أو (**الهِلالُ ليلةَ أمسِ**)، فـ(**الهِلالُ**) جُثَّةٌ، و(**ليلة**): ظرفُ زمانٍ، فهذا يكونُ مؤوَّلًا بـ(**الليلةَ طلوعُ الهِلالِ**)[1].

وعلى هذا القولِ لو سألكَ سَائلٌ: متى تشتري المُسَجِّلَ؟ فقلت: (**الليلةَ المُسَجِّلُ**)، لا يَصحُّ إلَّا أن يكونَ مُؤوَّلًا، والتَّقديرُ: (**الليلةَ شِراءُ المُسَجِّلِ**).

أَمَّا على رأى ابن مالكٍ، فإنَّه يَجوزُ بدون تأويلٍ، والصَّوابُ مع السَّهل؛ لأنَّه لا يحتاجُ إلى تأويلٍ، ولأنَّه كلامٌ أفاد، وما دام أنَّه أَفَادَ، فما المقصودُ مِن

---

(١) انظر أوضح المسالك (١/ ٢٠١)، وشرح شذور الذهب (ص:٢٣٧)، وشرح قطر الندى (ص:١٢٠).

الكلام إلَّا الإفادة؟! ولهذا يُقَالُ: إنَّ الألفاظَ ثيابُ المعاني، فمتى دلَّ الثَّوبُ على المعنى فهو ثوبٌ، وإلَّا فلا.

وعلى كُلِّ حالٍ، هم متَّفقون على أنَّه متى أفاد، سواءٌ بتأويلٍ، أم بغيرِ تأويلٍ، فإنَّه يقعُ خبرًا عن الذات.

إِذَنْ نأخذُ من هذا البيتِ ومن البيت الذي قبلَه القواعدَ الآتية:

القاعدة الأولى: يجوزُ أن يُخْبَرَ عن المُبتدأ بالظَّرفِ والجارِّ والمجرور.

القاعدة الثَّانية: يجوزُ أن يُخْبَرَ بكُلِّ ظَرفٍ عن المعاني، لقوله: (**وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ**..).

القَاعَدة الثَّالِثة: يجوزُ أن يُخْبَرَ بظَرفِ المكان عن كُلِّ جُثَّةٍ، لقوله: (**وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ**..).

القاعدة الرَّابِعة: لا يجوزُ أن يُخْبَرَ بالزَّمان عن الجُثَثِ إلَّا أن يُفِيدَ.

* * *

١٢٥- وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَـ: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)

الشَّرحُ

هذا من أحكام المبتدأ، فمن أحكام المبتدأ أنَّه لا يَجوزُ الابتداءُ به إذا كان نَكرةً، فالنَّكرةُ لا يُبْتَدَأُ بها؛ لأنَّ المُبتدأَ محكومٌ عليه، ولا بُدَّ أن يكونَ المَحكومُ عليه مَعرُوفًا، ولهذا يُقَالُ: الحُكمُ على الشيءِ فرعٌ عن تَصوُّرِه، والنَّكرةُ غيرُ معروفةٍ، فكيف يُحْكَمُ على غَيرِ معروفٍ؟!، فلا تقل: (رجلٌ في البيتِ) ؛ لأنَّه لا يجوزُ، كذلك (رجلٌ قَائِمٌ)، لا يجوزُ، وكذلك (رجلٌ فَاهِمٌ)، لا يجوزُ؛ لأنَّ المبتدأَ محكومٌ عليه، ولا يُحْكَمُ على نَكرةٍ، بل لا يُحْكَمُ إلَّا على معرفةٍ، لكن لو قلت: (الرَّجُلُ قَائِمٌ)، صحَّ، وكذلك (الرَّجُلُ فَاهِم)، صحَّ؛ لأنَّ (أل) في (الرَّجُل) للعهد، فهناك مَعرِفةٌ به، فلذلك صحَّ.

قوله: «مَا لَمْ تُفِدْ»: أي: فائدةً زَائدةً عن مُطلق الحقيقة والماهِيَّة؛ لأنَّ النَّكِرَةَ مثل: (رجل) تَدلُّ على مُطلق الحقيقة والماهِيَّة، فإذا وُجِدَت زِيادةٌ على هذه الفائدةِ، فقد أفادت، سواء بالعموم، أم بالخصوص، أم بالعمل، أم بأيِّ شيءٍ، فإن أفادت جاز الابتداءُ بها، إذ لا يصحُّ الابتداءُ بها لأنَّها إخبارٌ عن مجهولٍ، والإخبارُ عن مجهولٍ لا يُفيدُ؛ لأنَّ الإخبارَ عن مجهولٍ مجهولٌ، فإذا أفاد صار معلومًا، واستقام الكلامُ.

وهذا الذي ذكره ابنُ مالكٍ -رحمه الله- وكذلك البيت السَّابق وهو:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

هذا دليلٌ على أنَّ المقصودَ من الكَلامِ هو الإِفادةُ.

مثاله: (**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**)، فـ(**عِنْدَ**): ظَرفٌ، خَبرٌ مُقدَّمٌ، وهو مضافٌ، و(**زَيْدٍ**): مُضافٌ إليه، و(**نَمِرَهْ**): مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، والنَّمِرَةُ نوعٌ مِن الثِّيابِ، أو اللِّباس، وهي نَكِرةٌ، ومع ذلك جاز الابتداءُ بها؛ لأنَّها أفادت، فقد استفدنا أنَّ النَّمِرَةَ عند واحدٍ مِن النَّاسِ، وهو (**زَيْد**).

فما القاعدة التي نأخذُها مِن هذا المثال؟

والجواب: أنَّ القاعدةَ هي أنَّه يجوزُ الابتداءُ بالنَّكرة إذا وقعت مُتأخِّرةً، وكان الخبرُ ظَرفًا كـ: (**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**)، ومثلُه: (**عِنْدِي كتابٌ، عِنْدِي عِلْمٌ، عِنْدِي مَالٌ**)، أو كان الخبرُ جارًّا ومجرورًا، مثل: (**في البيتِ رَجُلٌ**)، ولو قلت: (**رجلٌ في البيتِ**)، لم يصحَّ.

* * *

١٢٦- (وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) فَـ(مَا خِلٌّ لَنَا)   وَ(رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا)

الشَّرحُ

قوله: «وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟»: المبتدأ (فَتًى)، وهو في موضعِه مُقدَّمٌ، و(فِيكُمْ): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديرُه: «كَائِنٌ» خَبرُ المُبتدأ، وهو في مَوضعِه مُؤَخَّرٌ.

فلماذا جاز الابتداءُ به، وهو نكرةٌ لم تتأخَّر؟

الجواب: لأنَّه سبقها أداةُ استفهامٍ، ومثله قولنا: (**هَلْ رَجُلٌ في السُّوقِ؟**).

ونأخذُ منه قاعدةً وهي: إذا سبق النَّكرةَ أداةُ استفهامٍ، جاز الابتداءُ بها؛ لأنَّ حَقِيقةَ الأمرِ أنَّها ليست كالابتداء مِن كُلِّ وجهٍ، إذ إنَّها مسبوقةٌ بأداةِ استفهامٍ جَعلت هذه النَّكرةَ عامَّةً، والعمومُ معنًى زائدٌ على الذاتِ، فـ(فَتًى) يَدلُّ على الفُتوة، لكن (هَلْ فَتًى؟) عمومٌ؛ لأنَّ المعنى: أَيُّ فَتًى فيكم؟ والعمومُ مَعنى زائدٌ على المعنى المفهوم مِن كلمة (فتى)، فجاز الابتداءُ بالنَّكرةِ؛ لأنَّه أفاد معنًى وهو العموم.

قوله: «فَمَا خِلٌّ لَنَا»: فـ(خِلٌّ): نكرةٌ وقعت مبتدأً، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- ضَرَبَ هذا المثالَ على لُغةِ بني تَميمٍ؛ لأنَّه لو أراد لُغَةَ الحجازيين لصارت (خِلٌّ) اسمًا لـ(مَا) الحجازيَّة التي تَعملُ عَملَ (لَيْسَ)، ولَمَا صار مِن هذا الباب، ولَصَار مِن باب النَّواسخ، لكنَّه أراد بهذا المثال لُغةَ بني تميمٍ.

يقول الشَّاعرُ:

وَمُهَفْهَفِ الأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ فَأَجَابَ: مَا قَتْـلُ الـمُحِبِّ حَـرَامُ[١]

فلمَّا أجابت بقولها: (مَا قَتْلُ الـمُحِبِّ حَرَامُ) عَرفنا أنَّها انتسبت إلى تميمٍ، وأنَّ هذه المَرأةَ المُخاطَبةَ تَميميَّةٌ؛ لأنَّ لُغتَها إهمالُ (مَا)، والذين يُهمِلُون (مَا) هم بنو تميمٍ، ولو قالت: (مَا قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامًا) لكانت حِجازيَّةً؛ لأنَّ الحجازيين يُعْمِلُونَ (مَا) عملَ (لَيْسَ).

فابنُ مالكٍ -رحمه الله- الآن في قوله: (مَا خِلٌّ لَنَا) تميميٌّ، والـخِلُّ هو الـمُحِبُّ، والـخُلَّـةُ أعلى أنواعِ المحبَّةِ، وقد شرحها الشَّاعرُ بأكمل شرحٍ، فقال يخاطبُ مَعْشُوقتَه:

قَدْ تَـخَلَّلْتِ مَسْلَكَ الـرُّوحِ مِنِّي وَبِـذَا سُـمِّيَ الـخَلِيلُ خَلِـيلَا[٢]

ومسلك الرُّوح أي: مـجاري الدَّم التي تصلُ إلى أعماقِ القلب، ولهذا ذكر ابنُ القيِّم -رحمه الله سبحانه وتعالى- في كتاب (رَوضَة الـمُحِبِّين) -الذي شَكَّك بعضُ النَّاسِ في نِسبَته إليه[٣] - ذكر أنَّ المحبَّةَ عشَرةُ أنواعٍ: أعلاها

---

(١) البيت غير معروف القائل، وهو في الإحاطة في أخبار غِرناطة، للسان الدين بن الخطيب (٢/ ١٣٨)، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين التلمساني (٥/ ٢٢٧).

(٢) البيت في ديوان بشار بن برد (ص: ١٩٠)، ونسب لغيره، كالبحتري، وأبي بكر الشبلي وغير واحد.

(٣) كتاب (الروح) و(روضة المحبِّين) لابن القيِّم، فيهما كلامٌ يُسْتَغْرَبُ منه -رحمه الله- لكنهما في سياقهما ولفظهما وأسلوبهما هما كلام ابن القيِّم، ولابنِ القيِّم -رحمه الله- مراحل في حياته، فكان في أوَّلها صُوفيًّا يتمثَّل دائمًا بقول الشَّاعر:

عَوَى الذِّئْبُ فاسْتَأْنَسْتُ بِالذِّئْبِ إِذْ عَوَى وَصَــوَّتَ إِنْسَــانٌ فَكِـدْتُ أَطِــيرُ

الـخُلَّة(١).

أقولُ: ولهذا لم تثبتْ -فيما نعلمُ- إلَّا للخَليلَيْن: محمَّد وإبراهيم -عليهما الصَّلاة والسَّلام- بخلاف المَحبَّةِ، فإنَّها ثابتةٌ للمؤمنين وللمُقسِطين وللمُتَّقين، وغير ذلك.

وبهذا نقولُ للذين يُعظِّمون الرَّسولَ ﷺ، فيقولون: إبراهيمُ خليلُ الله، ومحمَّدٌ حَبيبُ الله، نقولُ: ويلَكم! انتقصتم مرتبةَ الرَّسولِ عليه الصَّلاة والسَّلام؛ لأنَّهم نَزَّلوه، فـ(**محمَّدٌ**) خليلُ الله، كما أنَّ إبراهيمَ خليلُ الله، ولهذا لـم يتخذ الرَّسولُ ﷺ أحدًا خليلًا له، واتَّخذ حبيبًا له، يحبُّ عَائِشَةَ، ويحبُّ أباها، ويحبُّ أسامةَ وغيرَهم -رضي الله عنهم أجمعين-(٢) لكن لم يتخذ خليلًا، بل جعل ربَّه -سبحانه وتعالى- خليلًا، وقال: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا**

= وكان يحبُّ الانفرادَ والوَحْدَة، وعنده ما عند الصوفيَّة، حتَّى مَنَّ اللهُ عليه بهذا النُّور العظيم الذي ساقه اللهُ إليه على يد شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمة الله على الجميع- فأنقذه، وقال ابنُ القيِّم عنه:

حَتَّـى أَتَـاحَ الإِلَـهُ بِفَضْـلِهِ ... مَـنْ لَـيْسَ تَـجْزِيهِ يَـدِي وَلِسَـانِي
حَبْرٌأَتَـى مِـنْ أَرْضِ حَـرَّانَ فَيَـا ... أَهْـلًا بِمَـنْ قَـدْ جَـاءَ مِـنْ حَـرَّانِي

فهو قال ذلك من فضله عليه، حتَّى استقام -رحمه الله- فرُبَّما يكون قد كَتَب كِتاب (الرُّوح) في أوَّل طلبه، وكذلك روضة المحبِّين. [الشَّارح]

(١) انظر روضة المحبين (ص: ١٦، ٤٧).

(٢) أخرج البخاري عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السُّلَاسِلِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ». فَقُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ فَقَالَ: «أَبُوهَا». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ». فَعَدَّ رِجَالًا. أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النَّبي ﷺ: «لَوْكُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا» رقم (٣٦٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رقم (٢٣٨٤).

لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ»(١).

إِذَنْ: قَوْلُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (فَمَا خِلٌّ لَنَا)، أراد معناها، وجعل أعلى المحبَّةَ لله، فيكون المعنى المرادُ: (فَمَا خِلٌّ لَنَا سِوَى رَبِّنَا)، ولم يُرِدْ ضَرْبَ المثالِ فقط؛ لأنَّ بإمكانه أن يُبَدِّلَ الكلمةَ بكلمةٍ أخرى لا يَختلُّ بها الوَزنُ، فلو قال: (فَمَا حِبٌّ لَنَا) لاستقام الوزنُ، لكن يبدو -واللهُ أعلمُ، ونسألُ اللهَ تعالى ذلك- أنَّه أراد أن يقولَ: لا خِلَّ لنا إِلَّا ربُّنا، أي: فما خِلٌّ لنا من النَّاس.

والشَّاهد قوله: (خِلٌّ)، فهي نكرةٌ وابتُدئ بها؛ لأنَّها سُبِقَت بحرف نفيٍ، وهو (مَا)، وعلى هذا فنقول: إذا سُبِقَت النَّكرةُ بحرف نفيٍ جاز الابتداءُ بها.

فإن قال قائلٌ: فما المعنى الذي سَوَّغ الابتداءَ بها، ونحن قُلنا: النَّكرةُ مَجهولةٌ، لا يُحْكَمُ عليها؟

قُلنا: العموم؛ لأنَّ النَّفيَ يُفيدُ العُمومَ، والنَّكرةُ في سياق النَّفي مِن صِيغِ العُموم، فالعُمومُ معنًى زائدٌ على الذات، فلهذا جاز الابتداءُ بالنَّكرة.

قوله: «وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا»: فـ(عِنْدَنَا) هي الخَبرُ، و(رَجُلٌ) نَكِرةٌ، لكنَّها وُصِفَتْ بالجار والمجرور (مِنَ الكِرَامِ)، فلَمَّا وُصِفَتْ تخصَّصَتْ، فاستفدنا معنًى زائدًا على مجرد الذات؛ لأنَّ قولَه: (رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ) خرج به الرَّجلُ الذي مِن اللِّئام، أو الرَّجلُ الذي ليس بلَئيمٍ، ولا كَريمٍ، ومثل ذلك لو قُلت: (رَجُلٌ كَرِيمٌ عِنْدَنَا)، فإنَّه يجوزُ؛ لأنَّ المَقصودَ أن تُوصَفَ حتَّى تكونَ مَحصورةً، أمَّا لو قلت: (رَجُلٌ عِنْدَنَا)، فلا يجوزُ؛ لأنَّها لم تُوصَفْ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم (٤٦٦)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر، رقم (٢٣٨٢).

وقد ذَكَر بعضُ المُحَشِّين: أَنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- أنشد هذا البيتَ وكان عنده النَّوويُّ -رحمه الله- وهو من تلاميذ ابن مالكٍ فقال: (**وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا**)، ويعني به: النَّوويَّ[1]، واللهُ أعلمُ.

وذكر النَّوويُّ -رحمه الله- ابنَ مالكٍ في بابِ صفةِ الصَّلاة عند الكلامِ على حُكْمِ الكلامِ في الصَّلاةِ، ووصفه بأنَّه شَيخُه الذي انتهت إليه في عصره الإمامةُ في اللغة العربيَّة، فأثنى عليه كثيرًا، وهذه شِهادةٌ من النَّوويِّ لابنِ مالكٍ -رحمهما الله تعالى[2] -.

وسواءٌ صحَّ هذا، أم لم يصحَّ، فالمهمُّ أَنَّ هذا المثالَ وقعت فيه النَّكرةُ مُبتدأً؛ لأنَّها وُصِفَتْ، فتخصَّصتْ بالوصفِ، فاستفدنا معنًى زائدًا على مُجَرَد الذات.

***

---

(١) انظر حاشية الخضري (١/ ٢١١).

(٢) ويُلمَح تبجيل الإمام النووي لابن مالك أيضا في شرح النووي على صحيح مسلم، فهو لا يذكره إلا قائلا: «شيخنا أبو عبد الله بن مالك»، كما في باب النهي عن البول في الماء الراكد (٣/ ١٨٧)، وكذلك في (١٨/ ٦٤)، وقد تقدم ترجمة النووي في المقدمة.

١٢٧- (وَرَغْبَةٌ فِي الـخَيْرِ خَيْرٌ) وَ(عَمَـلْ بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْـيُقَسْ مَـا لَـمْ يُقَـلْ

الشَّـرحُ

قوله: «رَغْبَةٌ»: مبتدأٌ.

و«فِي الـخَيْرِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(رَغْبَةٌ) في محلِّ نصبٍ مفعولُ (رَغْبَة)، و(خَيْرٌ): خبرُه، أي: وأن ترغبَ في الخيرِ خيرٌ لك.

ولو قلت: (رَغْبَةٌ خَيْرٌ)، لم يصحَّ الكلامُ؛ لأنَّنا لا ندري أيَّ رَغْبةٍ يُرِيد، فإذا قال: (رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ)، فقد خصَّصها بأنَّها رَغبةٌ مُعيَّنةٌ خَيرٌ مِن رَغبةٍ في الشَّرِّ، أو رَغبةٌ فيما لا خيرَ فيه، ولا شَرَّ.

كذلك لو عَمِلَت النَّكرةُ، مثل قَولِنا: (ضَارِبٌ رَجلًا قَائِمٌ)، يَصحُّ الابتداءُ بها؛ لأنَّها عَمِلَت، فإذا عَمِلَت فقد خصَّصها عَملُها، فيجوزُ أن يُبْتَدَأَ بها.

إِذَنْ: إذا كانت النَّكرةُ عامَلةً صحَّ أن تكونَ مبتدأً.

قوله: «عَمَلُ»: في قوله: (وَعَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ) مُبتدأٌ، وجملةُ (يَزِينُ) خبرُ المبتدأ، فـ(عَمَلُ) هنا نَكِرةٌ، وإن كان مُضافًا؛ لأنَّ المُضافَ إلى النَّكرة لا يتعرَّفُ، و(عَمَلُ) هنا مُضافةٌ إلى نَكرةٍ، فبقيت على نَكارتِها، لَكنَّها خُصَّت بأنَّه ليس كُلُّ عَملٍ هو المراد، بل المُرادُ عَملُ البِرِّ، فبهذا أفادت.

فإن قال قائلٌ: أليست الإضافةُ فيها عَملُ المُضافِ، والمضاف إليه؟!

قلنا: بلى، فهل هذا يقتضي مِن ابن مالكٍ أن يكونَ المثالُ مُكرَّرًا مع ما

قبله؛ لأنَّ الذي قَبله: (**رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ**)، وهذا عَمَلٌ، و(**عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ**)، هذا عَمَلٌ أيضًا؟ فيُقَالُ: أوَّلًا: إنَّ العُلماءَ مُختلفون في المضاف إليه: هل الذي عَمِلَ فيه المضافُ، أو الذي عَمِلَ فيه الحَرفُ المُقدَّرُ بالإضافة؛ لأنَّ الإضافةَ تكونُ على تقدير (**اللام**)، وعلى تقدير (**في**)، وعلى تقدير (**مِنْ**)، فإن أُضِيفَ الشيءُ إلى نَوْعِهِ فالتَّقديرُ: (**مِنْ**)، وإن أُضِيفَ إلى ظَرْفِهِ فالتَّقديرُ (**في**)، وما عدا ذلك فالتَّقديرُ: (**اللام**).

فمثلًا إذا قلت: (**خَاتَمُ فِضةٍ**)، فالتَّقديرُ: (**مِنْ**) ؛ **لأنَّ** المُضافَ أُضِيفَ إلى نَوْعِهِ، وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ:٣٣]، التَّقديرُ: (**في**) ؛ لأنَّه أُضِيفَ إلى زَمنِه، وما عدا ذلك فاللَّام.

فمن العلماء مَنْ يقولُ: إنَّ العاملَ في المضافِ إليه هو الحرفُ المقدَّرُ[1]. وإذا قلنا بالقول الآخر: إنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضافُ، فإنَّ عَمَلَ المضافِ ليس كعَمَلِ المقطوعِ عن الإضافة في قوله: (**رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ**) ؛ لأنَّ (**رَغْبَةٌ**) عَمِلَت في قوله: (**فِي الخَيْرِ**) عَمَلَ العاملِ النَّاصب.

وقوله: «**وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ، وعَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ**»: صَدَقَ -رحمه اللهُ- فالرَّغبةُ في الخيرِ خيرٌ، وعملُ البرِّ يزينُ المرءَ.

قوله: «**وَلْيُقَسْ مَا لَـمْ يُقَلْ**»: اللام في: (**وَلْيُقَسْ**) هنا للأمر، فهذا كقوله: (**وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَام**). و(**يُقَلْ**) هنا مَبْنِيَّةٌ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أي: ما لم يُمَثَّل به، يعني كأنَّه قال: وَقِسْ ما لم أَقُلْ مِن مُسوِّغات الابتداء بالنَّكرة على ما قُلتُ.

---

(١) هذا هو قول الزَّجَّاج، انظر شرح الأشموني (٢/ ٢٣٧)، وشذور الذهب (٢/ ٥٤٤).

من ذلك مثلًا قولُه تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:١٨١]، فـ﴿سَلَٰمٌ﴾: مُبتدأٌ، وهو نكرةٌ، و﴿عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾: خَبرُه، وجاز مجيءُ ﴿سَلَٰمٌ﴾ مُبتدأً مع أنَّه نَكرةٌ، لأنه مُفيدٌ لكون كلمة ﴿سَلَٰمٌ﴾ أفادت الدُّعاءَ، وهكذا.

وبعضُ النَّحويين[1] أوصل المُسَوِّغاتِ إلى أكثَرَ من ثلاثين مسوِّغًا، لكن كُلُّها تنطبقُ تحت قوله: (مَا لَـمْ تُفِدْ)، وابن هشام -رحمه الله- قال: (إنْ عَمَّ أو خصَّ)[2]، فجَعَل مَناطَ الـحُكمِ العُمومَ والخُصوصَ، لكنَّ كلامَ ابن هشام -رحمه الله- لا يخرجُ عن كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-؛ لأنَّه لا يمكنُ الفائدةُ إلَّا بالعمومِ، أو الخُصوصِ.

إذَنْ: العِلَّةُ الجامعةُ التي يمكنُ أن نُلْحِقَ بها الفرعَ بالأصل هي الإفادة؛ لأنَّه قال: (مَا لَـمْ تُفِدْ)، فإذا أعطانا عِلَّةً -وهي الفائدة- فنقول: كُلُّ ما حَصَلت به الفائدةُ فإنَّه يصحُّ أن يَقعَ مبتدأً، وفي هذا إثباتُ القياسِ في علم النَّحو، وهو دليلٌ مِن الأدلة النَّحويَّة، لا الأدلَّة الشَّرعيَّة.

***

---

(١) هو بهاء الدين بن النَّحاس. انظر حاشية الخضري (١/ ٢١٨).

(٢) انظر شرح قطر النَّدى وبل الصدى لابن هشام (ص: ١٢٥).

١٢٨- وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا   وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

الشَّرحُ

هذا البيتُ اقتبس منه الطَّالبُ ما يتعلَّقُ بدراستِه، فقال حين تخلَّف أستاذُه عن الحضور:

وَالأَصْلُ فِي التَّدْرِيسِ أَنْ يُؤَبَّدَا   وَجَوَّزُوا قَطْعًا إِذَا شُغْلٌ بَدَا

ويمكنُ أن تُقْتَبَسَ منه أشياءُ أخرى؛ لأنَّ النَّظمَ على هذا النَّمطِ سَهلٌ.

ومعنى قوله: (**وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا**) أنَّ الأصلَ في الأَخْبارِ التَّأخيرُ؛ لأنَّ المُبتدأَ محكومٌ عليه، والمحكومُ عليه لا بُدَّ أن يَتقدَّمَ على الحُكمِ ليكونَ محلًّا له، فأنت إذا قُلتَ: (**زَيْدٌ قَائِمٌ**)، فقد حَكَمْتَ على (**زَيْد**) بالقيام، فلا بُدَّ أن يتقدَّمَ المُبتدأُ -الذي هو المحكوم عليه- على الخبر -الذي هو المحكوم به- ليكون محلًّا له، إذ كيف تَحكمُ على شَيءٍ لم يوجد؟! ولأنَّك لو قلت: (**قَائِمٌ زَيْدٌ**) -بتقديم الحُكْم على المَحكومِ عليه- فهذا خِلافُ الأصلِ؛ لأنَّني أتصوَّرُ الشَّيءَ أوَّلًا، ثُمَّ أحكمُ عليه ثانيًا.

إِذَنْ: الأصلُ في الأخبارِ أن تُؤَخَّرَ، وإذا كان الأصلُ في الأخبارِ أن تُؤخَّرَ، فالأصلُ في المبتدآت أن تُقدَّم.

قوله: «**إِذْ**» في «**وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا**»: بمعنى (حين)، والمعنى: جَوَّزوا تقديمَ الخَبرِ بشرط أَلَّا يكونَ هناك ضَرَرٌ، والمرادُ بالضَّرر مُخالفةُ القَواعدِ، أو اللَّبسِ.

والضَّميرُ في (جَوَّزُوا) يَعودُ على العَرَبِ، ويُحتَمَل أنَّه يَعودُ على النَّحْويِّين، فمَنْ نَظَرَ إلى أنَّ هذا الحُكْمَ جَائزٌ، وهذا ممنوعٌ، قال: هذا يَتعلَّقُ بالنَّحْويِّين؛ لأنَّ العربيَّ ينطقُ فقط، ولا يقولُ: هذا جائزٌ، وهذا ممنوعٌ.

ومَنْ نَظَرَ إلى أنَّ المرادَ بالجوازِ التَّسويغُ أي: أن يَسوغَ أن يتقدَّمَ هذا، أو يتأخَّرَ هذا، قال: الضَّميرُ يعودُ على العربِ، وأيًّا ما كان الأمرُ فالمسألةُ بَسيطةٌ.

والمهمُّ أنَّه يجوزُ تقديمُ الخبرِ إذا لم يتضمَّنْ ضَرَرًا من مُخالَفةِ قَواعِد، أو إيقاعٍ في لبسٍ وإشكالٍ.

إِذَنْ: القاعدةُ أنَّ الأصلَ في الخبرِ التَّأخيرُ، والتَّعليلُ أنَّ الخبرَ حُكْمٌ، والمبتدأَ مَحكومٌ عليه، والأصلُ أن يَتقدَّمَ المَحكُومُ عليه لِيكونَ الحُكْمُ مَحِلًّا له.

***

١٢٩- فَامْنَعْـهُ حِـينَ يَسْـتَوِي الْـجُزْآنِ عُرْفًـا، وَنُكْـرًا، عَـادِمَيْ بَيَـانِ

الشَّــرحُ

قوله: «فَامْنَعْهُ»: الضَّميرُ (الهاء) يَعودُ على التَّقديم، أي: فامنع تَقديمَ الخبر.

قوله: «حِينَ يَسْتَوِي الـجُزْآنِ»: أي: إذا استوى الجُزْآن، والمرادُ بالجُزْأَيْن: المبتدأ والخبر.

قوله: «عُرْفًا وَنُكْرًا»: يعني: صارا معرفتَيْن، أو صارا نكِرتَيْن.

المعنى: إذا استويا -المبتدأ والخبر- في النَّكرة، أو استويا في المعرفة، ولم يتبَّين -مِن قَرينةِ حالٍ أو نحو ذلك- أيُّهما المبتدأ، فهنا يتعيَّنُ أن يكونَ الخَبرُ مُتأخِّرًا، والمُبتدأُ مُتقدِّمًا، لأجل أن نَحكمَ بأنَّ الثَّانيَ حُكْمٌ على الأوَّلِ بمقتضى التَّرتيب، وهذا هو الموضع الأوَّل.

مِثالُ استوائِهما عُرْفًا: أن تقولَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، فـ(زَيْدٌ) مَعرفةٌ، و(أَخُوكَ) مَعرفةٌ أيضًا؛ لأنَّ المُضافَ إلى ضَميرٍ كالعَلَمِ في المعرفة، وهنا تُخْبِرُ بأنَّ زيدًا هو أخوه، فلو قَدَّمْتَ وقُلتَ: (أَخُوكَ زَيْدٌ)، التبس المعنى، فلا يجوزُ أن تُقَدِّمَ الخبرَ هنا؛ لأنَّك إذا قَدَّمْتَه التبس، هل أنت تريدُ أن تُخْبِرَ عَن زَيْدٍ بأنَّه أَخوه، أو عن أخيه بأنَّه زَيْدٌ؟ فبينهما فَرقٌ.

فإذا قُلت: (أَخُوكَ زَيْدٌ)، أي: لا غيره، فليس لك أَخٌ إلَّا زيدًا، فأنا أُريدُ أن أُعَيِّنَ مَنْ هو أَخوك.

وإذا قُلتَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، فيحتمل أن يكونَ هناك أخٌ ثانٍ وثالثٌ ورَابعٌ.

فيلتبس المعنى، فحينها أقولُ: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، أُرِيدُ أن أُبيِّنَ نِسْبةَ زَيدٍ إلى المُخاطَب، فحَينئذٍ لا بُدَّ أن يبقى كُلُّ جُزءٍ في مَحلِّه.

مِثالٌ آخرُ: (زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو)، فهنا الخَبرُ والمُبتدأُ كلاهما مَعرفةٌ، فإذا قُلتُ لك: (مَنْ زَيْدٌ؟) تقولُ: (أَخُو عَمْرٍو)، إِذَنْ (زَيْدٌ) معلومٌ لك، لكن نِسْبتُه مجهولةٌ، ولذا أُخْبِرُك وأقولُ: (أَخُو عَمْرٍو)، أمَّا لو قلت: (أَخُو عَمْرٍو زَيْدٌ)، فالمجهولُ هنا الاسمُ، فأنا أَعلمُ أنَّ هؤلاء الجَماعةَ فيهم (أَخُو عَمْرٍو)، لكنَّني لا أدري: هل هو زَيْدٌ، أو عبدُ الله، أو عَليٌّ، أو محمَّدٌ، أو خالدٌ؟ فالنِّسبةُ ليست مَجهولةً عندك، ولهذا نقولُ: إذا كنتَ تُريدُ أن تُخْبِرَ عَن زَيْدٍ بأنَّه أخو عَمْرٍو، فيَجبُ أن تقولَ: (زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو)، وإن كنتَ تُريدُ أن تُعَيِّنَ مَنْ أخو عَمْرٍو، فيجب أن تقولَ: (أَخُو عَمْرٍو زَيْدٌ)، إِذَنْ لا بُدَّ أن يبقى كُلُّ جُزْءٍ في محلِّه.

أَمَّا لو قلت: (ابنُ القيِّمِ ابنُ تيميةَ) فكلاهما مَعرفةٌ، وهذا ترتيبٌ صحيحٌ، ولكن هل يجوزُ أن نقولَ هنا: إنَّ ابنَ القيِّمِ خبرٌ مقدَّمٌ، وابنَ تيميةَ مبتدأٌ مؤخَّرٌ؟ هل يمكنُ هذا؟

الجواب: لا، لا يمكنُ هذا؛ لأنَّنا نعلمُ أنَّنا لا نريدُ أن نُلْحِقَ ابنَ تيميةَ بابنِ القيِّم، وإنَّما نريدُ العكسَ، فالتَّرتيبُ الأوَّلُ لمثل هذا التَّركيبِ أن تقولَ: (ابنُ القيِّمِ ابنُ تيميةَ)، وهذا ترتيبٌ صحيحٌ، ولو قلت: (ابنُ تيمية ابنُ القيِّم) يصحُّ أيضًا؛ لأنَّنا نعلمُ أنَّ ابنَ تيميةَ خبرٌ مقدَّمٌ، وابنَ القيِّمِ مبتدأٌ مؤخَّرٌ؛ لأنَّنا إنَّما نريدُ أن نُشَبِّهَ ابنَ القيِّم بابنِ تيميةَ -رحمهما الله- ولا نريدُ العكسَ؛ لأنَّ المُشَبَّهَ هو

المبتدأُ، والمُشَبَّهَ به هو الخبرُ دائمًا، تقولُ مثلًا: (**فُلانٌ كالبَدرِ**)، وتقولُ: (**كالبَدْرِ فُلانٌ**)، فـ(**فلانٌ**): مُبتَدأٌ في المثالَيْنِ.

ومثلُ ذلك ما يَضربُ به النَّحويون المثلَ: (**أبو يُوسفَ أبو حنيفةَ**)، وهذا التَّرتيبُ طَبيعيٌّ، ولو قلت: (**أبو حنيفةَ أبو يوسفَ**) لصحَّ، وهنا جاز تَقديمُ الخبرِ؛ لأنَّ المعنى مَفهومٌ، وهو إلحاقُ أبي يوسفَ بأبي حنيفةَ، ولا عكس.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرِ:

بَنُونَـــا بَنُـــو أَبْنَائِنَـــا، وَبَنَاتُنَـــا   بَنُوهُنَّ أَبْنَـاءُ الرِّجَـالِ الأَبَاعِـدِ[1]

فإنَّه قَدَّم الخبرَ (**بَنُونا**) على المبتدأ (**بَنُو أَبْنَائِنَا**) مع أنَّهما متساويان في المعرفة؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ الشَّاعرَ يُريدُ أن يُشَبِّهَ بني أَبْنائِه بأبنائِه، لا أن يُشَبِّهَ أبناءَه ببني أَبنائِه، وحينئذٍ لا نقولُ: إنَّ الشَّاعرَ ارتكب شُذُوذًا، بل ارتكب شيئًا جائزًا؛ لأنَّه مَعلُومُ البيان.

إِذَنْ: إذا استوى المبتدأُ والخبرُ في المعرفة وَجَب أن يبقى المبتدأُ في مَكَانِه، ولا يجوزُ تَقدِيمُه إلَّا إذا كان هناك دليلٌ يُبيِّنُ الخبرَ.

وأمَّا النَّكرةُ، فمثَّلوا لها بقولهم: (**أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ**)، فـ(**أَفْضَلُ**): نكرةٌ في المَوْضعَيْن، وكما هو معلومٌ أنَّه لا يجوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ، فإذا أفادت، وصار المبتدأُ نكرةً، والخبرُ نكرةً، وتَساوَيا، وليس عندنا بيانٌ، فإنَّه

---

(١) هذا بيت مشهور، والأكثرون على أنه لا يُعرف قائلُه، مع كثرة استشهاد العلماء به في كتب النحو والبلاغة والفرائض، وذَكَر البعضُ أنه للفرزدق همام بن غالب، وقد استشهد به الرضي في شرح الكافية (١/ ٨٧)، والأشموني في شرح الألفية رقم (١٥٣)، وابن هشام في أوضح المسالك رقم (٧١)، وفي مغني اللبيب رقم (٧٠٢).

يجبُ التَّرتيبُ، فإذا كُنتَ تُريدُ أن تَقولَ: كُلُّ مَنْ كان أفضلَ مَن عَمْرٍو فهو أَفضلُ مِن بَكْرٍ، فالتَّرتيبُ: (**أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ**)، وعلى ذلك فـ(**عَمْرٌو**) أفضلُ مِن (**بَكْر**)، أمَّا لو قدَّمْتَ لالتبس المعنى، وكان كُلُّ مَن كان أفضلَ مِن بَكْرٍ فهو أفضلُ من عَمْرٍو، وحينئذٍ يلتبسُ، فنقول: إِذَنْ يجبُ أن يَبقى كُلُّ واحدٍ في مكانِه؛ لأنَّهما استويا مِن غير بَيَانٍ.

فإن كان ثَمَّةَ بَيانٌ، فلا بأسَ، فمثلًا لو عرفنا أنَّ بكرًا أفضلُ من عَمْرٍو، فيجوز أن نقولَ: (**أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو**)، وتكونُ (**أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ**) خبرًا مُقدَّمًا، و(**أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو**) مُبتدأً مؤخَّرًا.

ومثلُ ذلك أيضًا: (**أَكْبَرُ مِنْ عَمْرٍو أَكْبَرُ مِنْ زَيْدٍ**)، فاسمُ التَّفضيلِ الأوَّلُ مبتدأٌ، والثَّاني خبرٌ؛ لأنَّهما استويا مِن غير بيانٍ.

والخلاصةُ: أنَّه يَمتنعُ تَقدِيمُ الخَبرِ إذا استوى المُبتدأُ والخَبرُ، معرفةً أو نكرةً بُدون بَيانٍ، ويَتعيَّنُ التَّرتيبُ على الأصل، أو نقولُ: إذا كان كلٌّ مِن المُبتدأ والخبر مَعْرفةً، أو كُلٌّ منهما نكرةً بدون أن يُعْرَفَ المحكومُ عليه من المَحكُومِ به، فإنَّه يَتعيَّنُ التَّرتيبُ، أي: تقديمُ المبتدأ، وتأخيرُ الخبرِ.

***

١٣٠- كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

الشَّرحُ

قوله: «كَذَا»: أي: كَذَا يمتنعُ تقديمُ الخبرِ.

قوله: «مَا»: زائدةٌ لوقوعِها بعد (إِذَا)، قال الرَّاجزُ:

يَا طَالِبًا خُذْ فَائِدَهْ بِعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِدَهْ[1]

قوله: «الفِعْلُ»: يجوزُ في إعرابه ثلاثةُ أوجهٍ:

الوجه الأوَّل: أَنَّهُ اسمُ (كَانَ) المحذوفة المفسَّرة بـ(كَانَ) الموجودة، وهذا هو رأيُ البصريين المتشدِّدين.

الوجه الثَّاني: أَنَّهُ اسمُ (كَانَ) مُقَدَّمٌ، وهذا هو قولُ الكوفيين؛ لأنَّهم يُجوِّزون تقديمَ الفاعِل.

الوجه الثَّالث: أنَّه مبتدأٌ، وهو قولُ الكوفيين؛ لأنَّهم يُجوِّزون أن تدخل «إِذَا» على الجملة الاسميَّة.

وقولُ الكوفيين أسهلُ، والأسهلُ في النَّحو هو الأصحُّ.

ومعنى قوله: «كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا»: أي يمتنعُ تقديمُ الخَبرِ على المبتدأ إذا كان الخَبرُ جُملةً فِعليَّةً فِعلُها لم يتَّصل به ضميرٌ، ولم يَرفع اسمًا ظاهرًا. وهذا هو الموضع الثَّاني.

---

(١) انظر فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص:١٧٢).

مِثالُ ذلك: (**زَيدٌ قَامَ**)، فـ(**زَيدٌ**) هنا مُبتدأٌ، و(**قَامَ**): فعلٌ ماضٍ، وفَاعلُه ضَميرٌ مُستترٌ فيه جوازًا تقديرُه: (**هو**)، والجملةُ خَبرُ المبتدأ، وهذا هو التَّرتيب، ولا يجوزُ أن أُقَدِّمَ (**قَامَ**) على أنَّ زيدًا مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(**قَامَ**) خبرٌ مقدَّمٌ، ولو قَدَّمتُ لالتبس المبتدأُ بالفاعلِ، ولذا يَمتنعُ ذلك، لكن لو قَدَّمْتُ (**قَامَ**) على أنَّها فعلٌ و(**زَيدٌ**) فاعلٌ لجاز، لكنَّه ليس من هذا الباب.

فإذا قال قائلٌ: ما الفَرقُ بين أن أُقَدِّمَ (**قَامَ**) على أنَّها خَبرُ المبتدأ، وبين أن أُقَدِّمَ (**قَامَ**) على أنَّها فِعلٌ، وفَاعلُها (**زيدٌ**)؟

قلنا: الفَرقُ ظَاهرٌ؛ لأنَّك إذا قَدَّمْتَ (**قَامَ**) على أنَّها خَبرٌ مُقدَّمٌ، فإنَّها تتحمَّلُ ضَميرًا؛ لأنَّ زيدًا مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، و(**قَامَ**): فِعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ جَوازًا تقديرُه: (**هو**)، والجملةُ خبرُ المبتدأ، فيكون إسنادُ القيامِ إلى زيدٍ كأنَّه صار مرَّتين، أَسندنا القيامَ إليه باعتبارِه مُبتدأً و(**قَامَ**) خَبرًا، وأسندنا إليه القيامَ باعتباره فاعلًا، لكن إذا قُلتَ: (**قَامَ زيدٌ**) باعتبار أنَّ (**قَامَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**زيدٌ**) فاعلٌ، فقد أَسْنَدْتَ القيامَ إليه مرَّةً واحدةً، وفاتت عنَّا الجملةُ الاسميَّةُ.

وفَرقٌ بين أن تُسْنِدَ القيامَ إليه مرَّتين، وأن تُسنده إليه مرَّةً واحدةً. ثُمَّ إنَّك إذا قلت: (**زَيْدٌ قَامَ**)، صارت الجُملةُ اسميَّةً تدلُّ على الثبوتِ والاستمرارِ، بخلاف قولك: (**قَامَ زَيْدٌ**)، فالجملةُ ليست اسميَّةً.

ومن هنا نعرفُ أنَّ قولَ ابنِ مالك -رحمه الله-: (**كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا**) فيه تَسامحٌ، ويُعْتَرَضُ عليه بَأنَّ الفعلَ نفسَه لا يكونُ خبرًا، ولا يُمكنُ أن يكونَ خَبرًا، وإنَّما يكونُ الخبرُ جُملةً فعليَّةً مكوَّنةً مِن (**فِعلٍ وفاعلٍ**)، أو (**فِعلٍ

ونائبِ فاعلٍ)، أو يكونُ جُملةً اسميَّةً، فحينما تقولُ: (**زَيْدٌ قَامَ**)، فهل تقولُ: (**زَيْدٌ**): مُبتدأٌ، و(**قَامَ**): خبرُ المبتدأ؟ الجواب: لا، بل تقولُ: (**قَامَ**): فِعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضَميرٌ مُستترٌ فيه جوازًا تقديرُه: (**هو**)، والجُملةُ خَبرُ المبتدأ، إِذَنْ الفعلُ يكونُ خبرًا صُورةً، وإن كانت حقيقةُ الأمر أنَّ الخبرَ هو الفعلُ والفاعلُ.

وعندي -واللهُ أعلمُ- أنَّ السِّرَّ في قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا**) أنَّه قال ذلك لنُكْتَةٍ، وهي لِئَلَّا يكونَ الخَبرُ جُملةً فيها المُسندُ، والمُسندُ إليه ظاهرٌ؛ لأنَّه إذا كان كذلك جاز التَّقديمُ، أو بعبارةٍ أُخرى: إذا كان الفعلُ مُجرَّدًا ليس معه فاعلٌ، فليس في الفعلِ ضميرٌ، ولا اسمٌ ظاهرٌ، فمثلًا حينما تقولُ: (**زَيْدٌ قَامَ**)، ليس عندك ظاهرٌ في الخبرِ غير الفعلِ، بخلاف قَولِك: (**الرَّجُلَانِ قَامَا**)، فعندك شيءٌ ظاهرٌ غيرُ الفعلِ، وهو الألف، وبخلاف قولِك: (**الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ**)، فعندك شيءٌ ظاهرٌ غيرُ الفعلِ، وهو (**أَبُوهُ**).

أمَّا إذا كان الفِعلُ رافعًا لضميرٍ جاز التَّقديمُ، مثل: (**الرَّجُلَانِ قَامَا**)، فـ(**الرَّجُلَانِ**): مُبتدأٌ، و(**قَامَا**): فِعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ خَبرُ المُبتدأ، ويَجوزُ في هذه الحال أن أُقَدِّمَ (**قَامَا**) فأقول: (**قَامَا الرَّجُلَان**) ؛ لأنَّه لن يلتبسَ المبتدأُ بالفاعل، فأقول: (**قَامَا**): فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ خبرٌ مقدَّمٌ، و(**الرَّجُلَانِ**): مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، هذا إذا لم يكن على (لغة البراغيث) [1]، أمَّا إذا كان على (لغة البراغيث) فإنَّه لا يجوزُ التَّقديمُ؛ لأنَّهم يُعرِبون (**الرَّجُلَانِ**) فَاعلًا، والألف في (**قَامَا**) عَلامة التَّثنية، وحينئذٍ يكونُ كقولِنا: (**قَامَ زيدٌ**)، فلا يَجوزُ التَّقديمُ، لكن هذا هو المشهور من

(١) يقصد الشارح لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة بني الحارث بن كعب وأَزْد شَنُوءة، ونُسِبَت لطَيِّء. ينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨١)، والمغني (ص:٤٧٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٧).

لغة العرب، اللغة غير البرغوثيَّة، وحينئذٍ لا يَهمُّ.

ومثلُ ذلك أيضًا إذا قلت: (**المسلمون انتصروا**)، الخبرُ هنا فِعلٌ متَّصلٌ بالفاعلِ، وليس فِعلًا مُجرَّدًا، فيجوزُ هنا أن أُقدِّمَ (**انتصروا**)، فأقول: (**انتصروا المسلمون**)، فجملةُ (**انتصروا**): فعلٌ وفاعلٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و(**المسلمون**): مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ، وهذا الإعرابُ على اللغة المشهورةِ للعربِ، أمَّا على لغة (**البراغيث**) فيقولون: (**انتصروا**) (**انتصر**): فِعلٌ ماضٍ، والواوُ علامةُ الجمعِ، و(**المسلمون**): فاعلٌ مرفوعٌ بـ(**انتصروا**).

وكذلك أيضًا لو رَفَع الفِعلُ اسمًا ظاهرًا، فإنَّه يجوزُ التَّقديمُ مثل: (**زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ**)، فهنا صُورةُ الخَبرِ مُكوَّنةٌ مِن فِعلٍ وفاعلٍ ظاهرٍ، ومُضافٍ إليه، فلو قَدَّمه وقال: (**قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ**) لصَحَّ؛ لأنَّ المبتدأَ هنا لا يَلتبسُ بالفاعلِ.

قوله: «مُنْحَصِرَا»: يجوزُ فيه أن يكون: (**مُنْحَصَرَا**) أي: موضع انحصار، فإذا قُصِدَ الحَصْرُ أي: إذا أراد المتكلِّمُ الحصرَ، فإنَّه يجبُ التَّرتيبُ، مثاله: (**إنَّما زَيْدٌ قَائِمٌ**)، أو(**إنَّما زَيْدٌ القَائِمُ**)، فـ(**زَيْدٌ**): مُبتدأٌ، و(**قَائِمٌ**): خَبرٌ، والذي حُصِرَ الآن (**زَيْدٌ**)، حُصِرَ في القيام، كأنِّي قُلت: (**مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ**)، فهنا لا يَجوزُ أن أقدِّمَ الخَبرَ (**قَائم**)، وأقول: (**إنَّما قَائِمٌ زَيْدٌ**)، أو (**إنَّما القَائِمُ زَيْدٌ**)؛ لأنَّ المعنى يَختلفُ، والفَرقُ أنَّك إذا قُلتَ: (**إنَّما زَيْدٌ قَائِمٌ**)، فهذا يَقتضي انحصارَ (**زيدٍ**) في حال القيام، ولم تَحصُر القيامَ فيه، ولا يَمنعُ مُشارَكة غَيرِه معه، فيُمكن أن تقولَ: وعمرٌو وخالدٌ وبَكرٌ... إلخ، لكن يَمنعُ أن يَكونَ رَاكعًا، أو ساجدًا، قاعدًا، أو مضطجعًا، لأنِّي حَصَرْتُه بأنَّه قَائِمٌ، وإذا قلت: (**إنَّما قَائِمٌ زَيْدٌ**)، أو (**إنَّما القَائِمُ زَيْدٌ**)، فمعناه لا قائمَ غَيرُه، وبينهما فرقٌ كما سبق.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١]، فلفظُ الجلالةِ ﴿ٱللَّهُ﴾ هو المحصورُ هنا، و﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ هو المحصورُ فيه، فالمبتدأُ هنا محصورٌ في الخبرِ، يعني: لا يُمكنُ أن يتعدَّدَ، فاللهُ ليس إلهَيْنِ، بل هو إلهٌ واحدٌ، ولذا يجبُ التَّرتيبُ.

ومثلُ ذلك أيضًا إذا قلت: (إنَّما زَيْدٌ في البيتِ)، هل يَجوزُ أن تَقولَ: (إنَّما في البيتِ زَيْدٌ)؟ الجواب: لا، لا يَجوزُ؛ لأنَّ قولَك: (إنَّما زيدٌ في البَيتِ)، أي: ليس في السُّوقِ، ولا في المَسجدِ... إلخ، ويجوزُ أن يَكونَ البَيتُ ممتلئًا بالنَّاس، أمَّا قولك: (إنَّما في البيتِ زَيْدٌ)، فمعناه أنَّه ليس في البَيتِ غيرُ زَيْدٍ.

وَجْه ذلك أنَّ المحصورَ يلي (إنَّما) دائمًا، والذي وراءه هو المحصورُ فيه، أمَّا لو كان الحَصرُ بـ(إلَّا) فيُمكنُ أن تُقدّمَ؛ لأنَّ المَحصورَ فيه هو الذي يلي (إلَّا) دائمًا، سواء تَقَدَّمَتْ، أو تأخَّرتْ، فإذا قلت: (مَا زَيْدٌ إلَّا في البيتِ) مثل قولِك: (ما إلَّا في البَيتِ زيدٌ) لا فَرقَ، ومَعلومٌ أنَّ هناك فَرقًا بين المحصورِ والمحصورِ فيه، وأنت إذا قَدَّمْتَ المحصورَ فيه على المحصورِ انقلب الحُكمُ، وصار المحصورُ فيه محصورًا، وصار المحصورُ محصورًا فيه، ولهذا قال: (**أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا**).

إِذَنْ: إذا كان الخبرُ محصورًا بـ(إنَّما)، أو بـ(إلَّا)، فإنَّه يَمتنعُ تقديمُه على المبتدأ، حتَّى لا يَختلفَ المعنى، **وهذا هو الموضع الثَّالث**.

❊ ❊ ❊

١٣١- أَوْ كَـانَ مُسْـنَدًا لِـذِي لَامِ ابْتِـدَا   أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ، كَـ: (مَنْ لِي مُنْجِدَا)

الشَّــرحُ

قوله: «أَوْ كَانَ»: أي: الخبرُ.

«مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا»: أي: لمبتدأ فيه لامُ الابتداءِ، فإنَّه لا يَجوزُ أن يُقَدَّمَ الخَبرُ، والمعنى إذا كان الخبرُ مسندًا لمبتدأ فيه لامُ الابتداءِ، فإنَّه لا يجوزُ تقديمُه، **وهذا هو الموضعُ الرَّابعُ.**

مثاله: (لَـزَيْدٌ قَائِمٌ)، فاللامُ هذه لامُ الابتداءِ، فلا يجوزُ أن أقولَ: (قَائِمٌ لَـزَيْدٌ) ؛ لأنَّ هذا تناقضٌ، فاللامُ لامُ الابتداءِ، وأنا الآن جعلتُها متأخِّرةً، وهذا لا يجوزُ صِناعةً؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ يجبُ أن تكونَ في صدرِ الجُملة.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعرةِ:

لَبَيْـتٌ تَخْفِـقُ الأَرْوَاحُ فِيـهِ   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْـرٍ مُنِيـفِ(١)

فهنا لا يجوزُ أن تقولَ: (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفٍ لَبَيْتٌ)، لماذا؟ الجواب: لأنَّ لامَ الابتداءِ لها الصَّدارةُ، لكنَّها أحيانًا تُزَحْلَقُ إذا جاءت (إنَّ) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران:١٣].

لكن لماذا زُحْلِقَتْ؟

---

(١) البيت لميسون بنت بحدل الكلابية، كما في ارتشاف الضرَب (٢/ ٤٢٢)، وبلاغات النساء (ص:١٦١)، والحماسة البصرية (٢/ ٧٢)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٠٣).

الجواب: لأنَّه لا يَجتمعُ عندنا حرفان مؤكِّدان متواليان وهما: (إنَّ) و(اللام)، و(إنَّ) أقوى منها، ولذلك طَرَدَتْها عن مكانِها، وجلست هي في مكانِها، ورُبَّما تُزَحْلَقُ شُذوذًا كقولِ الشَّاعرِ:

أُمُّ الـــحُلَيْسِ لَعَجُــوزٌ شَــهْرَبَهْ   تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْـمِ الرَّقَبَـهْ[1]

وقد ورد في كَلامِ العَربِ تَأخيرُ المُبتدأ مع أنَّه مَقرونٌ بلامِ الابتداءِ كقولِ الشَّاعرِ:

خَالِي لَأَنْـتَ، وَمَـنْ جَرِيـرٌ خَالُـهُ   يَنَـلِ العَـلَاءَ وَيَكْـرُمِ الأَخْـوَالَا[2]

قوله: «أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ، كَـ: «مَنْ لِي مُنْجِدَا»»: أي: إذا كان الخَبرُ مُسندًا كذلك لُمبتدأ لازم الصَّدر -أي: له الصَّدارة- فإنَّه لا يجوزُ تقديمُه، مثاله: (مَنْ لِي مُنْجِدَا).

فـ«مَنْ»: مُبتدأٌ.

و«لِي»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُ المبتدأ.

و«مُنْجِدَا»: حالٌ من الضَّمير المستتر في الـخَبرِ، أي: مَنْ كائِنٌ لي مُنْجِدَا، والمعنى إذا كان الـمُبتدأُ له الصَّـدارةُ، فإنَّه لا يَـجوزُ أن يَتقدَّمَ الـخَبرُ عليه،

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه (ص:١٧٠)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٠)، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب (١٠/ ٣٢٣)، والدرر اللوامع (١/ ٢٩٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٤)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ٥٣٥).

(٢) البيت من الشواهد غير معروفة القائل، وهو في سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٦)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٣٨)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٣٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢١٠)، وشرح التصريح (١/ ٢١٧)، وحاشية الصبان (١/ ٣١٠).

وهذا هو الموضعُ الخامسُ.

وقوله: «**لَازِمِ الصَّدْرِ**»: مثل: الاستفهام، فالاستفهامُ له الصَّدارةُ، فإذا كان المبتدأُ له الصَّدارةُ، فإنَّه لا يجوزُ تقديمُ الخبرِ عليه، مثال ذلك: (**مَنْ زَيْدٌ؟**)، فلا يجوزُ أن أقولَ: (**زيدٌ مَنْ؟**) ؛ لأنَّ المبتدأَ له الصَّدارةُ، ومِثلُ ذلك أيضًا قولُك: (**أَيْنَ الرَّجُلُ؟**)، فلا يَصحُّ أن تَقولَ: (**الرَّجُلُ أَيْنَ؟**) ؛ لأنَّ الاستفهامَ له الصَّدارةُ.

ومِثلُه قولُك: (**مَا هذا؟**)، فلا يصحُّ أن تُقدِّمَه فتقول: (**هذا مَا؟**).

ومثلُه قولُك: (**مَنْ في البيتِ؟**)، لا يصحُّ أن تقولَ: (**في البيتِ مَنْ؟**) ؛ لأنَّ (**مَنْ**) اسمُ استفهامٍ، والاستفهامُ يَجِبُ أن يَكونَ في الصَّدر، وإذا كان له الصَّدارةُ، فإنَّه لا يُمكنُ أنَ يَتقدَّمَ الخَبر، فيكون في مَحلِّه، لئلا يَفوتَ المَحلُّ الأَصليُّ، وهو الصَّدارة.

ومثلُه أيضًا ممَّا له الصَّدارةُ: اسمُ الشَّرطِ، وكَم الخبريَّة، و(ما) التَّعجُّبيَّة، وغيرها، فكُلٌّ منهم له الصَّدارةُ، مثالُ: اسم الشَّرط قولُه تعالى: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ**﴾ [النساء:١٢٣]، فلا يصحُّ أن تقولَ: (**يَعملْ سُوءًا مَنْ**)، إِذَنْ متى أُسْنِدَ الـخَبرُ لما له الصَّدارةُ، فإنَّه لا يجوزُ تقديمُه عَليه، لِئَلَّا تَفوتَ الصَّدارةُ للمُبتدأ.

فأصبحت المواضعُ التي يمتنعُ فيها تقديمُ الخبرِ على المبتدأ خمسةً:

أَوَّلًا: إذا استوى المبتدأُ والخبرُ في المعرفةِ والنَّكرةِ بدون بيانٍ.

ثانيًا: إذا كان الـخَبرُ جُملةً فِعليَّـةً لم يُذْكَرْ فَاعلُها.

ثالثًا: إذا كان الخَبرُ مَحصورًا بـ(إِنَّما)، أو بـ(إِلَّا).

رابعًا: إذا كان الخبرُ مُسْنَدًا لمبتدأ فيه لامُ الابتداءِ.

خامسًا: إذا كان مُسْنَدًا لما له الصَّدارة.

* * *

ثُمَّ انتقلَ المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى ما يَجِبُ فيه تقديمُ الخبر، بعد ما ذَكَر ما يَمتنعُ فيه تقديمُ الخبرِ، أي: عكسَ المسألة الأولى، فقال:

١٣٢- وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرْ) مُلْتَــزَمٌ فِيــهِ تَقَــدُّمُ الــخَبَرْ

الشَّــرحُ

هذا البيتُ خلاصتُه: إذا كان المُبتدأُ نَكرةً لا مُسوِّغَ له إلَّا التَّأخير امتنع تَقديمُه، ووجب تأخيرُه؛ لأنَّنا لو قدَّمناه في هذه الحال خالفنا القاعدةَ، ولا يَجوزُ مُخالفةُ القَاعدةِ؛ لأنَّ أصلَ النَّكرةِ لا يجوزُ الابتداءُ بها، فإذا كان يجوزُ الابتداءُ بهذه النَّكرةِ لتأخيرِها، ثُمَّ قدَّمناها ارتكبنا الممنوعَ.

مِثالُ ذلكِ قولُك: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، فـ(دِرْهَمٌ) نكرةٌ، لا مُسوِّغَ له إلَّا التَّأخير، فلذلك امتنع أن يُقَدَّمَ، فلا يصحُّ أن تقولَ: (دِرْهَمٌ عِنْدِي).

والأمثلةُ التي ذَكَرها المؤلِّفُ فيما سبق كقوله: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ) مثلُ هذا، فـ(نَمِرَةٌ): مُبتدأٌ لا مُسوِّغَ له إلَّا التَّأخير، فيمتنع أن تُقَدَّمَ، فلا يَصحُّ أن أقولَ: (نَمِرَةٌ عِنْدَ زَيْدٍ)، ونظيرُها هنا: (عِنْدي دِرْهَمٌ).

قوله: «لِي وَطَرٌ»: مثل: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، فـ(وَطَرٌ) بمعنى حاجة، وهو نَكرةٌ، وهو المبتدأ، ولا مسوِّغَ له إلَّا التَّأخير، ولذا لا يَصحُّ أن تقولَ: (وَطَرٌ لِي)، ومِثلها: (لِي سيارةٌ)، و(لِي بيتٌ).

فابنُ مالكٍ -رحمه الله- جعل لذلك مثالَيْن؛ لأنَّ الأوَّلَ ظَرفٌ، والثَّانيَ جارٌّ ومجرورٌ.

وهذا هو **الموضعُ الأوَّلُ الذي يجبُ فيه تقديمُ الخبرِ، وتأخيرُ المبتدأ** وهو إذا كان المُبتدأُ نكرةً لا مُسوِّغَ له إلَّا التَّأخير، فهنا يَمتنعُ تقديمُه.

فإن كان المبتدأُ نكرةً له مسوِّغٌ سوى التَّأخيرِ جاز تقديمُه، مثل قوله: (**رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا**)، فـ(**رَجُلٌ**): نكرةٌ وهو مقدَّمٌ الآن، لكن المسوِّغ لتقديمهِ أنَّه وُصِفَ، ومثله: (**عِنْدِي دِرْهَمٌ صَحِيحٌ**)، يَصحُّ أن تقولَ: (**دِرْهَمٌ صَحِيحٌ عِنْدِي**)؛ لأنَّ المبتدأَ وُصِفَ.

***

١٣٣- كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُضْـــمَرُ   مِـــمَّا بِـــهِ عَنْـــهُ مُبِينًـــا يُـــخْبَرُ

الشَّــرحُ

قوله: «كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ»: أي: على الخبرِ؛ لأنَّ الكلامَ الآن في الخبر، و(مُضْمَرُ): أي: ضمير.

قوله: «مِـمَّا»: أي: من المبتدأ.

و«بِهِ»: أي: بالخبر.

«عَنْهُ»: أي: عن المبتدأ.

«مُبِينًا يُخْبَرُ»: أي: ممَّا يُخْبَرُ عنه به، والذي يُخْبَرُ عنه به هو المبتدأ، وفي هذا البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ، وتشتيتٌ للضَّمائر.

والمعنى أنَّه إذا كان في المبتدأ ضميرٌ يعودُ على الخبرِ، فإنَّه لا يجوزُ تقدُّمُه، **وهذا هو الموضع الثَّاني.**

وقد ذكر الخُضَرِيُّ -رحمه الله- في حاشيتِه أنَّ هذا البيتَ، وما بعده يُغني عنه قولُ بعضِهم:

كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُضْـــمَرُ   مِـــنْ مُبْتَـــدًا وَمَـــا لَـــهُ التَّصَـــدُّرُ[1]

وهذا البيتُ -بلا شكٍّ- أوضحُ وأحسنُ مِن بيتِ ابن مالكٍ -رحمه الله-؛ حيث جَمَع صاحبُه بين بيتَي ابن مالكٍ في بيتٍ واحدٍ، فصار أخصرَ وأَبْيَنَ؛ لأنَّه

---

(١) انظر حاشية الخضري (ص: ٢٤١).

لا تعقيدَ فيه، فقوله: (**كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ**) أي: على الخبر، (**مُضْمَرُ مِنْ مُبْتَدًا**) أي: ضميرٌ مِن المبتدأ، (**وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ**) أي: ما له الصَّدارة، فإنَّه يَمتنعُ تأخيرُه كما سيأتي.

وخلاصةُ بَيتِ ابن مالكٍ: أنَّه إذا كان في المُبتدأ ضميرٌ يعودُ على الخبر، فإنَّه يجبُ -أو يَتعيَّنُ- تقديمُ الخبرِ، وهذه هي القاعدة، مثل: (**في الدَّارِ صاحبُها**)، فـ(**صاحبُ**) هو المبتدأ، والضَّمير (**ها**) يعودُ على (**الدَّارِ**)، و(**في الدَّارِ**) الذي قدَّمناه هو الخبر، ويَتعيَّنُ أن نقدِّمَه؛ لأنَّ الضَّميرَ هنا يَعودُ على مُتقدِّم لفظًا، متأخِّرٍ رُتبةً؛ لأنَّك لو قلتَ: (**صاحبُها في الدَّارِ**) لعاد الضَّميرُ على متأخِّرٍ لَفظًا ورُتبةً، وهذا لا يجوزُ، بل لا بُدَّ أن يكونَ له مَرجعٌ سابقٌ، إذ لا بُدَّ أن يكونَ مرجعُ الضَّميرِ مُتقدِّمًا إمَّا لفظًا، أو رتبةً، أو هما، فإذا كان مَرجعُه مُتأخِّرًا لفظًا ورُتبةً امتنع تقديمُه.

ومِثلُه أيضًا قولُك: (**عِنْدَ الرَّجُلِ كِتَابُهُ**)، يجبُ تقديمُ الخَبرِ، ولا يجوزُ تأخيرُه؛ لأنَّه يَلزمُ منه عَوْدُ الضَّميرِ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً، وهذا لا يجوزُ، ومثلُ ذلك أيضًا قولُك: (**عَلى الدَّابةِ راكبُها**)، وله شاهدٌ في كلام العَربِ وهو قولُ الشَّاعرِ:

أَهَابُكِ إِجْلَالًا، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ ... عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[1]

والشَّاهدُ قولُه: (**مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا**)، ولو قال هنا: (**وَلَكِنْ حَبِيبُهَا مِلْءُ عَيْنٍ**)، لم يصحَّ؛ لأنَّه يلزمُ منه عَودُ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً.

---

(١) البيت لمجنون ليلى في ديوانه (ص:٧١).

ومن الأمثلةِ على عَوْدِ الضَّميرِ قولُه تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:١٢٤]، فالضَّميرُ هنا في ﴿رَبُّهُۥ﴾ عائدٌ على مُتقدِّم لَفظًا لا رُتبةً؛ لأنَّ المَفعولَ بِه رُتْبتُه أن يَكونَ بعد الفاعلِ، وقُدِّمَ هنا، فصار عَائدًا على مُتقدِّمٍ لَفظًا لا رُتبةً.

وأمَّا في قَوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه:٦٧] فالضَّمِيرُ يَعودُ عَلى مُتأخِّرٍ لَفظًا مُتقدِّمٍ رُتبةً.

وإذا قلت: (**أَكْرَمَ الرَّجُلُ أَبَاهُ**)، فهنا الضَّميرُ عائدٌ على (**الرَّجُل**) المتقدِّمِ لفظًا ورتبةً؛ لأنَّ الفاعلَ قبل المفعولِ به، وإذا قلت: (**سَكَن الدَّارَ صَاحِبُها**)، فلا يصحُّ أن تقولَ: (**سكن صَاحِبُها الدَّارَ**) ؛ لأنَّه يكونُ عائدًا على مُتأخِّرٍ لَفظًا ورُتْبةً.

المُهمُّ أنَّه إذا كان في المبتدأ ضَميرٌ يَعودُ على الخَبرِ، فيَجبُ تَأخيرُ المبتدأ، وتَقديمُ الخَبرِ.

وهنا نقولُ: إنَّ البيتَ الذي ذكرناه بَديلًا عَن بَيتِ ابنِ مالك -رحمه الله- أوضحُ منه وأَحسنُ بلا شكٍّ؛ لأنَّه لا تعقيدَ فيه، وهذا ممَّا يُسْتَغْرَبُ على ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أن يأتيَ في بابٍ واحدٍ ببيتَيْن مُعَقَّدَيْن تَعقيدًا بَالغًا، حيث أتى بهذا البَيْتِ، والبَيتُ الأَوَّلُ سبق وهو قولُه:

وَأَبْرِزَنْـهُ مُطْلَقًـا حَيْـثُ تَـلَا ... مَـا لَـيْسَ مَعْنَـاهُ لَـهُ مُحَصَّـلَا[1]

* * *

(١) انظر البيت رقم (١٢٢).

١٣٤- كَــذَا إِذَا يَسْــتَوْجِبُ التَّصْــدِيرَا كَــ: (أَيْــنَ مَــنْ عَلِمْتَــهُ نَصِــيرَا)

الشَّــرحُ

قوله: «كَذَا»: يَعني: كما قُلنا في وُجوبِ تَقديمِ الخَبرِ: يَجبُ تَقديمُ الخَبرِ (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا)، و(إِذَا) هنا بمعنى (حين)، وليست شرطيَّةً.

و«يَسْتَوْجِبُ»: أي: يَكونُ وَاجِبًا.

و«التَّصْدِيرَا»: معناه التَّقديم، مأخوذٌ مِن قولهم: (صَدْرُ المَجْلِس)، أي: مُقدِّمَة المجلس، أي: حين يكونُ الخبرُ مِّما له صَدْرُ الكَلامِ، مثل: الاستفهام، كقولك: (أَيْنَ زَيْدٌ؟)، فهنا يجبُ أن نُقدِّمَ (أَيْنَ)، وهي الخبر، ولا يَجوزُ أن نقولَ: (زَيْدٌ أَيْنَ؟)، وإن كان بَعضُ العُلماءِ يَستعملُ التَّأخيرَ في مثل هذا، يَمرُّ بنا كثيرًا في (المُحَلَّى) لابن حزم[1]، وكذلك في مؤلَّفات ابنِ القيِّم -رحمهما الله- يقولُ: (ثُمَّ كَانَ مَاذَا؟) يريدُ: (ثُمَّ مَاذَا كَانَ؟)، وهذا حسب القواعد العربيَّة لا يصحُّ؛ لأنَّه إذا كان للخبرِ الصدارةُ وَجَب أن يتقدَّمَ، **وهذا هو الموضع الثَّالث.**

---

(١) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، كان في الأندلس خَلقٌ كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم الحَزْمية، ولد بقرطبة، وكانت له ولأبيه من قبله رياسة الوزارة، وتدبير المملكة، فزهد بها، وانصرف إلى العلم والتأليف، فكان من صدور الباحثين فقيهًا حافظًا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنَّة، بعيدًا عن المصانعة، وانتقد كثيرا من العلماء والفقهاء، فتمالؤوا على بُغضه، وأجمعوا على تضليله، وحذَّروا سلاطينهم مِن فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو منه، فأقصته الملوك وطاردته، فرحل الى بادية ليلة من بلاد الأندلس، فتوفي فيها سنة (٤٥٦هـ). انظر الأعلام (٤/ ٢٥٤).

فـ(أَيْنَ زَيْدٌ)، الخَبرُ: (أَيْنَ)، وله الصَّدارةُ؛ لأَنَّه اسمُ استفهام، ولهذا يقولون: إنَّ اسمَ الاستفهامِ مَلِكٌ، لا يَسبِقُه أَحدٌ، فله الصَّدارةُ، ومِثلُه أَسْماءُ الشَّرطِ، وما شَابَهها، ولذا لا يجوزُ أن تقولَ: (زَيْدٌ أَيْنَ؟)، ومن ذلك مِثالُ المؤلِّف: (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا)، أي: (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ يَنْصُرُكَ؟)، فـ(أَيْنَ): ظَرفُ مكانٍ مُتعلِّقٌ بمَحْذوفٍ تقديرُه: (كَائِنٌ) خَبرُ المبتدأ مُقدَّمٌ إلَّا عَلَى رأي ابن مالكٍ -رحمه الله- الذي يقولُ: (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ)، وقد سبق الكلامُ على هذا.

والدَّليلُ على أنَّها هي الخَبر أنَّه يُسْتَفْهَمُ بها عن المكانِ، والمكانُ خبرٌ.

و«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ مَبنيٌّ على السكون في محَلِّ رَفْعٍ مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ.

و«عَلِمْتَهُ»: فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ أوَّل.

و«نَصِيرًا»: مفعولٌ ثانٍ، وجملة (عَلِمْتَهُ) صِلةُ الموصولِ، والعائدُ على الموصولِ هو الهاء في (عَلِمْتَهُ).

***

١٣٥- وَخَبَرَ الـمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا   كَـ: (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)

الشَّرحُ

قوله: «خَبَرَ»: مفعولٌ به مقدَّمٌ عاملُه: (قَدِّمْ)، و(خَبَرَ) هنا ليست مُبتدأً، وليست من باب الاشتغالِ لعدم وجودِ الضَّمير في العاملِ (قَدِّمْ)، والتَّقديرُ: قَدِّمْ خبرَ المحصورِ، و(خَبَرَ): مضافٌ.

و«المَحْصُورِ»: مضافٌ إليه.

و«أَبَدَا»: منصوبٌ على الظرفيَّةِ، والعاملُ فيه (قَدِّمْ).

يعني: إذا حُصِرَ الخبرُ في المبتدأ وَجَب تَأْخيرُ المبتدأ، **وهذا هو الموضعُ الرَّابعُ**، مِثالُه: (**مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ**) أي: مَا لَنَا في العملِ إِلَّا اتِّباعُ محمَّدٍ -صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم-.

فـ«مَا»: نافيةٌ.

و«لَنَا»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مقدَّمٌ.

و«إِلَّا»: أداةُ حَصْرٍ.

و«اتِّبَاعُ»: مُبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وعَلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

و«اتِّبَاعُ»: مُضافٌ.

و«أَحْمَدَ»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نِيابةً عن الكَسْرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرفُ، والمانُع له مِن الصَّرفِ العَلَمِيَّةُ ووَزْنُ الفعلِ.

فهنا يقولُ: يجبُ أن تُقَدِّمَ الخبرَ هنا وتُؤخِّرَ المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ محصورٌ فيه، والمحصورُ فيه مَرْتبتُه التَّأخيرُ، والمحصورُ مرتبتُه التَّقديمُ؛ لأنَّك لو أَخَّرْتَ الخبرَ، وجَعَلْتَه في مكانِه لاختَلَف المعنى اختلافًا كبيرًا، وعلى هذا لو قلت: (**مَا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ إِلَّا لنَا**)، لم يَصحَّ.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرِ:

وَمَـــا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَـــدَ شِـــيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَـذْهَبُ[1]

فهنا يتعيَّنُ تقديمُ الخبرِ (لِي) على المبتدأ (شِيعَةٌ)، وسواء كان الحصرُ بـ(إِلَّا)، أو بغيرِها مِن طُرُق الحصر، حتىَّ لو قلتَ: (**إِنَّما لَنَا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ**)، وَجَبَ تأخيرُ المبتدأ، وتقديمُ الخبرِ؛ لأنَّ المَحصورَ هو الذي يلي (إِنَّما)، بخلاف المحصورِ فيه، فهو الذي يلي (إِلَّا) دائمًا، ولذا لو قال المؤلِّف: (**وَخَبَرَ المَحْصُورِ فِيهِ قَدِّمْ أَبَدَا**) لكان أحسنَ من قوله: (**وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا**)، وإن كان هذا مُراده، بل وأحسنُ مِن هذا أن يقولَ: (**وَالخَبَرَ المَحْصُورَ قَدِّمْ**)، فلو قال ذلك لزال الإشكالُ نهائيًّا؛ لأنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّ المحصورَ هنا هو الخبرُ.

وبذلك يكونُ المؤلِّفُ -رحمه الله- قد انتهى من التَّرتيبِ بين المبتدأ والخبرِ.

إِذَنْ خُلَاصةُ ما سبق أن نَقولَ: الأصلُ في المُبتدأ والخبرِ تأخيرُ الخبرِ، وجوازُ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ، وقد يمتنعُ تقديمُ الخبرِ، وقد يَمْتنعُ تقديمُ المبتدأ، وكُلُّها مذكورةٌ في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه اللهُ تعالى-.

---

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه (ص:١٤٠)، ولكن بلفظ (مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ).

بقي الآن بَحْثٌ جَديدٌ، وهو حذفُ المبتدأ والخبرِ، فهل يجوزُ أن نحذفَ المبتدأَ، أو أن نحذفَ الخبرَ؟ وهل يجوزُ أن نحذفَهما جميعًا؟ المؤلِّفُ -رحمه الله- بَيَّن هذا فقال:

١٣٦- وَحَـذْفُ مَـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ كَـمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْـدَكُمَا؟)

١٣٧- وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ) فَـ(زَيْدٌ) اسْـتُغْنِيَ عَنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

الشَّـرحُ

قوله: «مَا يُعْلَمُ»: أي: من المبتدأ والخبرِ، أي: المعلومُ من المبتدأ يَجوزُ حَذفُه، والمعلومُ مِن الخبرِ يجوزُ حذفُه أيضًا.

وهل المُرادُ حَذْفُ ما يُعْلَمُ مِن المبتدأ والخبر خاصَّةً، أو المرادُ حَذْفُ كُلِّ ما يُعْلَمُ من المبتدأ، أو الخبرِ، أو الفعلِ، أو الفاعلِ، أو المفعولِ به، أو الحالِ، وغيرِ ذلك؟

الجواب: إذا نظرنا إلى أنَّ هذا البيتَ الأوَّل مذكورٌ في بابِ المبتدأ والخَبرِ خصَّصناه بالمبتدأ والخبرِ، وإذا نظرنا إلى أنَّ هذا جُملةٌ -في الحقيقةِ- كقاعدةٍ، وأيضًا أنَّه سيمرُّ علينا عِدَّةُ أبوابٍ يَجوزُ فيها حَذفُ ما يُعْلَمُ مِن فاعلٍ، ومفعولٍ، وفِعلٍ، وغيرِ ذلك، قُلنا: إنَّ العبارةَ عامَّةٌ.

وكان شيخُنا عبدُ الرحمنِ بن سَعْدِي -رحمه الله- يستدلُّ بها دائمًا على جَوازِ الحذفِ في أبواب كثيرةٍ، فيجعلها قَاعدةً في كُلِّ أبوابِ النَّحو.

وهذا لا بأسَ به، ولهذا يُعْتَبَرُ هذا البيتُ قاعدةً، فحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائِزٌ في كُلِّ مكانٍ، وبِه نعرفُ أنَّ مَبْنَى الكلامِ على العلمِ والفائدة.

وقد سبق لنا أَنَّه لا يجوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ (**مَا لَـمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةْ**)، وسبق لنا أَنَّه إذا اشتبه المبتدأُ بالخبرِ، فإنَّه لا يجوزُ تقديمُ الخبرِ.

إِذَنْ فَمَبْنَى الكلامِ كُلِّه على الفائدةِ والعلم، فإذا كان ما يُحْذَفُ من المعلومِ جاز حَذْفُه، ثُمَّ ضَرَبَ المؤلِّفُ أمثلةً فقال: **كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بعد (مَنْ عِنْدَكُمَا)**.

إذا سَأل سائلٌ فقال: (**مَنْ عِنْدَكُمَا؟**) -يُخاطبُ اثنين- فقيل: (**زَيْدٌ**)، فالذي حُذِفَ الآن هو الخبرُ (**عِنْدَنَا**) ؛ لأنَّ الظَّرفَ والجارَّ والمجرورَ لا يَكونُ إلَّا خَبَرًا، إلَّا إذا لم يُقْصَدْ به المفعولُ فيه، والتَّقديرُ: (**زَيْدٌ عِنْدَنَا**)، ففي هذا حذفُ الخَبرِ للعِلْمِ به.

قوله: «وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ) قُلْ: دَنِفْ»: أي: مريضٌ، فكأنَّ سائلًا سَأَلَ فقال: (**كَيْفَ زَيْدٌ؟**) فقلتَ: (**دَنِف**)، أي: مريضٌ، فـ(**كَيْفَ**): اسمُ استفهامٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ رَفعٍ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(**زَيْدٌ**): مُبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، فهنا نقولُ: إنَّ (**دَنِف**) خَبرُ مبتدأ محذوفٍ، فالمحذوفُ الآن المبتدأُ؛ لأنَّ (**كَيْفَ**) يُسْتَفْهَمُ بها عن الحال، والتَّقديرُ: (**زَيْدٌ دَنِفٌ**)، أو (**هو دَنِفٌ**)، يجوزُ هذا وهذا، والمهمُّ أنَّ المبتدأَ حُذِفَ.

إِذَنْ: المَحذوفُ في المثالِ الأَوَّلِ الخبرُ، والمحذوفُ في المثالِ الثَّاني المبتدأُ.

قوله: «إِذْ»: هنا للتَّعليلِ، أي: لأَنَّه عُرِفَ.

فإن قال قائلٌ: وهل يُحْذَفُ المبتدأُ والخبرُ معًا؟

قلنا: الجواب: نعم، إذا عُلِمَ المبتدأُ والخبرُ حُذِفَا، ولا مانعَ، فلو قال لك قائلٌ: (**أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟**) فقلت: (**نَعَم**)، فقد حَذَفْتَ الآن المبتدأَ والخبرَ، والتَّقديرُ:

(**نعم، زيدٌ قائِمٌ**) ؛ لأنَّ (**نَعَم**) لا تَصحُّ أن تكونَ اسمًا حتَّى نَقولَ: هي المبتدأ، أو الخبر، فهي حَرفٌ، لكنَّها حرفٌ دالٌّ على الجوابِ، ولهذا إذا اسْتَفْهَمْتَ بفعلٍ صارِ المحذوفُ فِعلًا، مثل: (**أَجَاءَ زَيْدٌ؟**) فيُقَالُ: (**نعَم**)، أي: (**جَاءَ زَيْدٌ**)، فالمحذوفُ هنا جُملةٌ فِعليَّةٌ، وإذا قُلت: (**أَزَيْدٌ في البَيْتِ؟**) فيُقَالُ: (**نَعَم**)، والتَّقديرُ: (**زَيْدٌ في البَيتِ**)، فيكونُ المحذوفُ هنا جملةً اسميَّةً.

وأمَّا ما مَثَّلَ به بعضُهم، وهو قولُه -تبارك وتعالى-: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ [الطلاق:٤]، فإنَّ مَنْ مَثَّلَ بهذه الآية لِحَذْفِ المبتدأ والخبر، فإنَّ تمثيلَه ليس بصحيحٍ، حيث قال: إنَّ التَّقديرَ: (**وَاللَّائِي لَـمْ يَحِضْنَ عِدَتُـهُـنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ**)، وهذا غيرُ صحيحٍ لوجهَيْن:

الوجه الأوَّل: أنَّنا لا نُسَلِّمُ أنَّ المحذوفَ جملةٌ، إذ مِن الممكن أن نُقَدِّرَ الخبَرَ: (**كذلك**)، أي: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ كذلك)، وهذا الخبرُ مُفردٌ، وليس جُملةً، إذَنْ لم يُحْذَفْ فيها المبتدأُ والخبرُ جميعًا، ومعلومٌ أنَّه كُلَّما قَلَّ التَّقديرُ كان أَولَى وأحسنَ.

الوجه الثَّاني: لو سلَّمنا جدَلًا أنَّ المَحذُوفَ هو المبتدأُ والخبرُ، لكن هذا المبتدأ والخبر هو في الحقيقةِ خبرٌ؛ لأنَّ المبتدأَ والخبرَ هنا نائبٌ عن خبرٍ فقط؛ لأنَّ ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾: مبتدأٌ، و(**عِدَّتُـهُـنَّ**): مبتدأٌ ثانٍ، و﴿ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾: خَبرُ المبتدأ الثَّاني، والـجُملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفع خبرُ المبتدأ الأوَّل، فالمحذوفُ حقيقةً هو الخبرُ، ولكنَّه صار جملةً، فالتَّمثيلُ بالآية لا يصحُّ للوجهَيْنِ السَّابِقَيْن.

فالمثالُ الصَّحيحُ الآن هو أن يُقَال: (**أَزَيْـدٌ قَـائِمٌ؟**) فيُـقَالُ: نعم، أي: (**زَيْـدٌ قَـائِمٌ**).

إِذَنْ: ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أعطانا قَاعِدةً، ومَثَّل بمثالَيْن فقط: مَثَّل بحذفِ الخبر، ومَثَّل بحذفِ المبتدأ، ولم يُمَثِّلْ بحذفِهما، فهل يُقَالُ: إنَّه -أي: ابن مالك- قَصَّرَ في ذلك؟

الجواب: لا؛ لأنَّ المثالَ إنَّما يُرَادُ به بيانُ القاعدةِ، والقاعدةُ سَبقَتْ، وهي: (**حَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ**)، وهذا يشملُ ما يُعْلَمُ مِن مبتدأ، أو خبرٍ، أو مِن مبتدأ وخبرٍ.

***

١٣٨- وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الـخَبَرْ حَـتْمٌ، وَفِي نَـصِّ يَمِـينٍ ذَا اسْـتَقَرّ

الشَّــرحُ

«لَوْلَا»: تُسْتَعْمَلُ للتَّحضيضِ، وهي التي تَدخلُ على الأفعالِ، كقوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور:١٣]، وتُسْتَعْمَلُ شرطيَّةً، والمرادُ هنا (لَوْلَا) الشَّرطيَّة التي تَدخُلُ على الجملةِ الاسميَّة.

و«حَتْمٌ»: أي: واجبٌ.

لـمَّا تكلَّم المؤلِّفُ عن جَواز حَذْفِ المُبتدأ والخبرِ ذَكَر المواضعَ التي يَجبُ فيها حَذْفُ الخَبرِ أي: كالاستثناء ممَّا سَبَق، وهو قوله: (**وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ**)، فكأنَّه قال: **إلَّا في هذه المواضع، فيجبُ الحذفُ**:

الموضع الأوَّل: بعد (**لَوْلَا**)، فبَعْد (**لَوْلَا**) يَجبُ حَذفُ الخبرِ كقولِك: (**لَوْلَا زَيْدٌ لَغَرِقْتُ**)، فـ(**زَيْدٌ**): مُبتدأٌ، و(**لَغَرِقْتُ**): جوابُ (**لَوْلَا**) الشَّرطيَّة، والخبرُ محذوفٌ وُجوبًا، والتَّقديرُ: (**لَوْلَا زَيْدٌ مَوجُودٌ**)، أو (**لَوْلَا زَيدٌ حاضِرٌ**).

وأمثلةُ ذلك في القرآنِ كثيرةٌ، منها قولُه تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة:٦٤]، فـ﴿فَضْلُ﴾: مُبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: (**مَوْجُودان**)، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ فهذه جملةُ جوابِ الشَّرط (**لَوْلَا**).

ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ

﴿لَفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة:٢٥١]، فـ﴿دَفْعُ﴾: مُبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: (مَوْجُودٌ).

ومنه أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج:٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَآءَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [العنكبوت:٥٣].

إِذَنْ: (لولا) يكونُ بعدها المبتدأُ، وأمَّا الخبرُ فهو محذوفٌ، وكُلُّ الأمثلةِ التي في القرآنِ خبرُ (لَوْلَا) فيها محذوفٌ غيرُ مذكورٍ.

قوله: «غَالِبًا»: يعني: في أكثرِ الأحوال، ومَفهومُه أنَّ غَيرَ الغَالبِ أَلَّا يُحْذَفَ الخبرُ بَعد (لَوْلَا)، فيكون إبقاؤه على هذا قَلِيلًا، فإذا كان حَذفُه غالبًا فإبقاؤه قَليلٌ.

ومن ذلك قولُه ﷺ لعائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ...»[1]، فـ(قَوْمُ): مُبتدأٌ، و(حَدِيثٌ): خبرُ المُبتدأ، و«لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ... إلخ» جوابُ (لَوْلَا)، فهنا ذُكِرَ الخبرُ بعد (لَوْلَا).

ومَثَّلُوا لذلك أيضًا بقولِ الشَّاعِرِ:

لَوْلَا أَبُـوكَ وَلَـوْلَا قَبْلَـهُ عُمَـرُ ... أَلْقَتْ إِلَيْـكَ مَعَـدٌّ بِالمَقَالِيـدِ[2]

فـ(عُمَرُ): مُبتدأٌ، و(قَبْلَهُ): خبرٌ، فالخبرُ مَوجودٌ لم يُحْذَفْ.

وعندي أنَّ في الاستشهادِ بهذا البيتِ نظرًا؛ لأنَّ الشَّاعرَ لا يريدُ ما ذَكَروا: (وَلَوْلَا عُمَرُ قَبْلَهُ)، وإنَّما يريدُ: (وَلَوْلَا عُمَرُ قَبْلَهُ مَوْجُودٌ أَيْضًا).

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣).

(٢) البيت لأبي عطاء السندي، واسمه أفلح بن يسار في ديوانه (ص: ٢٣).

فالمهمُّ أنَّ الخبرَ محذوفٌ في الموضعَيْن: (**لَوْلَا أَبُوكَ**) أي: مَوجودٌ، (**وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ**) أي: مَوجودٌ، و(**قَبْلَهُ**) هذه ليست خبرًا، ولكنَّها حالٌ مُقدَّمَةٌ مِن (**عُمَرُ**)، وعلى ذلك فليس في البيتِ شاهدٌ.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعرِ يمدحُ سَيْفَه:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ … فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[1]

الشَّاهدُ في قوله: (**يُمْسِكُهُ**)؛ لأنَّ (**الغِمْد**): مُبتدأٌ، وجملةُ (**يُمْسِكُهُ**): خَبرٌ، و(**لَسَالَا**): جوابُ (**لَوْلَا**)، يعني: لَوْلَا الغِمْدُ مُمْسِكٌ لَهُ لَسَالَ.

وهذه أيضًا مَنَع بَعضُهم أن تَكونَ خبرًا، وقال: إنَّها بَدلُ اشْتِمالٍ، والمعنى: فَلَوْلَا الغِمْدُ إِمْسَاكُهُ، أي: لَوْلَا إِمْسَاكُ الغِمْدِ له لَسَالَ.

فأنت ترى الآن أنَّ الخبرَ وُجِدَ بعد (**لَوْلَا**) في كلام أفصحِ العربِ وهو رَسولُ الله ﷺ، وفي كلامِ العربِ العَرْبَاء على خلافٍ كما سبق.

وهذا -حسب كلام ابن مالك- من القليلِ الذي لا يُحْذَفُ فيه خبرُ المُبتدأ مع (**لَوْلَا**).

وإذا سلكنا هذا المسلكَ صار الأمرُ سَهلًا، فكُلَّما جَاءَك الخَبرُ مع وُجودِ (**لَوْلَا**) فقُلْ: هذا مِن غير الغالب، واسْتَرِحْ.

لكنَّ بعضَ النَّحويين يقولُ: إنَّ الخبرَ بعد (**لَوْلَا**) إمَّا أن يكونَ كَوْنًا عامًّا، وإمَّا أن يكونَ كَونًا خَاصًّا لا دليلَ عليه، وإمَّا أن يكونَ كونًا خاصًّا عليه دَلِيلٌ،

---

(١) البيت لأبي العلاء المعري في ارتشاف الضرَب (٢/ ٣١)، وأوضح المسالك (١/ ٢٢١)، والجنى الداني (ص: ٦٠٠)، ورصف المباني (ص: ٢٩٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٦).

فإن كان كَونًا عامًّا وَجَبَ الحذفُ، وإن كان كونًا خاصًّا وَجَبَ الذِّكرُ إذا لم يكن عليه دَلِيلٌ، وإذا كان كونًا خاصًّا لكن في الكلام ما يدلُّ عليه، فحَذْفُه جائزٌ، ووجودُه قَليلٌ.

وهذا جيِّدٌ، لكن ما الفَرْقُ بين الكَونِ العَامِّ، والكَونِ الخاصِّ؟

الجواب: أنَّ المعنى في الكَون الخاصِّ يَتعلَّقُ بأمرٍ خاصٍّ، وإذا كان عامًّا فهو كَونٌ عامٌّ.

إِذَنْ: إذا كان الخَبرُ كَوْنًا خاصًّا، ولكنَّه لا يُعْلَمُ فلا بُدَّ مِن ذِكْرِه، فالحَديثُ: «**لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ**»[1]، فلو حَذَفْنا منه: «**حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ**»، فلا يُمكنُ أن نُقدِّرَ: (**لَوْلَا قَوْمُكِ مَوجُودُونَ**)، يعني: لا يُمكنُ أن نُقدِّرَه كَونًا عامًّا؛ لأنَّه ليس المانعُ وُجودَ قومِها، بل المانعُ هو كونُهم حَديثي عَهدٍ بكُفرٍ، فمُجردُ وُجُودِهم لا يُغني شيئًا، أو لا يَمنعُ هذا الذي أراد الرَّسولُ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-؛ لذلك كان لا بُدَّ مِن ذِكْرِه.

ومِثلُه أيضًا أن تَقولَ: (**لَوْلَا زيدٌ ما بَلَغْتُ هذه المرتبةَ**)، هل المعنى: (**لَوْلَا زَيدٌ تَوسَّطَ لِي**)، أو (**لَوْلَا زَيدٌ عَلَّمَنِي فَتَعَلَّمْتُ حتَّى وَصَلْتُ إلى هذه المَرْتَبة**)، أو (**لَوْلَا وُجودُ زَيدٍ؛ لأنَّه قَرِيبٌ لي فَهَابَنِي النَّاسُ، ووَصَلْتُ إلى ما وَصَلْتُ**).

إِذَنْ: الكونُ هنا خَاصٌّ، فلا بُدَّ أن تَذكُرَ العَلاقةَ التي أَوْصَلَتْكَ -بسبب زيدٍ- إلى ما ذَكَرْتَ (**لَوْلَا زَيدٌ عَلَّمَني ما بَلَغْتُ هذه المرتبةَ**)، وهذا إذا صار المقصودُ: (**لَوْلَا زَيْدٌ عَلَّمَني**)، فيَجبُ أن تذكرَ الخبرَ: (**عَلَّمَني**) ؛ لأنَّك لو لـم

---

(١) تقدَّم تخريجه (ص:٤٥٥).

تَذكرْه، فلن ندري ما عَلاقةُ وُصُولِك إلى هذا المَوْصِل بسبب زيدٍ.

وإذا كان خاصًّا، لكن يَدلُّ عليه الدليلُ، مثل: **(لَوْلَا زَيدٌ لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ)**، فهنا لا يُمكنُ أن تُقَدِّرَ كَونًا عامًّا، وما هو الكونُ العامُّ؟ **(لَوْلَا زيدٌ مَوجودٌ لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ)**؛ لأنَّ وُجودَ زيدٍ ليس سَببًا لكَونِك تَسْلَمُ مِن الموتِ بالجوعِ، لكن المعنى: **(لَوْلَا زَيْدٌ أَطْعَمَني لَهَلَكْتُ من الجوعِ)**، فكَلمةُ **(أَطْعَمَني)** خاصٌّ، لكن عليه دليلٌ هو: **(لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ)**.

إِذَنْ: في هذه الحالِ يَجوزُ أن يُذْكَرَ الخَبرُ، ويَجوزُ أن يُحْذَفَ، فيَجوزُ أن تقولَ: **(لَوْلَا زيدٌ أَطْعَمَني لَهَلَكْتُ مِن الجُوعِ)**، ويَجوزُ أن تقولَ: **(لَوْلَا زَيدٌ لَهَلَكْتُ مِنَ الجُوعِ)**.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُك: **(سَقَطْتُ في ماءٍ، وكَان زَيدٌ عِنْدي، فلَوْلا زَيدٌ لَغَرِقْتُ)**، أي: **(لَوْلَا زَيْدٌ أَنْقَذَنِي، أو أَخْرَجَنِي)**، فهذا كَونٌ خاصٌّ، لكن دلَّ عليه السِّياقُ.

إِذَنْ: يَجوزُ ذِكرُ الـخَبرِ ويَجوزُ حَذْفُه.

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ: **(فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا)**، فلو قال: **(لَوْلَا الغِمْدُ لَسَالَا)** لجاز؛ لأنَّ المعنى مَفهومٌ، فإذا كان في الغِمْدِ فَسَيُمْسِكُهُ الغِمْدُ، فلا يمكنُ أن يَسِيلَ، فصار ذِكْرُ **(يُمْسِكُهُ)** وحَذْفُها على حَدٍّ سواء؛ لأنَّها مَعلُومةٌ مِن السِّياق، وهذا تَفصِيلٌ لا بأسَ به.

فالأوَّلُ: هو حَذْفُ الخَبرِ مع **(لَوْلَا)** غالبًا، وإن وُجِدَ فهو من القليل، يَحتجُّ به الطالبُ المُبتدئ.

فإذا قال قَائلٌ مَثلًا: كيف تَقولُ في قَولِ الرسولِ ﷺ: «**لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ**»(١)؟ يَقولُ: (**وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ**)، وليس دائمًا، وهذا مِن القليلِ، فهل يكفيه هذا، أو لا يكفيه؟

نقولُ: يكفيه على رأي ابن مالك، وإذا كان طالبَ عِلْمٍ، فَسيُجِيبُك ويقولُ: الخبر هنا ليس كَونًا عامًّا، بل هو كونٌ خاصٌّ، لا دليلَ عليه، فلا بُدَّ مِن ذِكْرِه؛ لأنَّه يجوزُ -مثلًا- أن يكونَ المعنى: (**لَوْلَا قَوْمُكِ مَنَعُوا لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ**)، أو (**لَوْلَا قَومُكِ حَاضِرون لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ**).

إِذَنْ: لا بُدَّ أن يَقولَ: (**لَوْلَا قَوْمُك حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ**)، حتىَّ تزولَ هذه الاحتمالاتُ.

وإذا قال لك: ما تقولُ في قولِ الشَّاعرِ: (**فلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا**)؟ أمَّا المُبتدئ فيقولُ: الحمدُ لله، ابنُ مالكٍ يقولُ: (**وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ**)، وهذا من غيرِ الغالبِ.

وأمَّا طَالبُ العلمِ فيَقولُ: كان مُقتَضى القاعدة -بعد (**لَوْلَا**) غالبًا- أنَّه يَجبُ حَذْفُ الخبر، لكن لـمَّا كان خاصًّا كان لا بُدَّ مِن ذِكْرِه، إلا أنَّ وُجوبَ الذِّكرِ عارَضَه العِلْمُ به مِن حيث السِّياق؛ لأنَّ قولَه: (**لَسَالَا**) يدلُّ على أنَّ المعنى: (**فلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ**)، فلذلك نقولُ في: (**فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ**): إنَّه يَجوزُ حَذْفُه، ويجوزُ ذِكْرُه.

ومثلُ ذلك: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، الحذفُ هنا جائزٌ، والتَّقديرُ:

---

(١) تقدَّم تخريجه (ص:٤٥٥).

(**لَوْلَا أَنْتُمْ صَدَدْتُمُونَا**)، فهذا كونٌ خاصٌ، بدليل قولِه تعالى: ﴿أَنَحۡنُ صَدَدۡنَـٰكُمۡ عَنِ ٱلۡهُدَىٰ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَكُم﴾ [سبأ:٣٢]، فصار هذا مَعلومًا مِن السِّياق.

وأمَّا الحديث: «**لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ**»؛ فيَجبُ ذِكرُه.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج:٤٠] فلا يَجوزُ ذِكْرُه، لأنَّ المقصودَ مُجردُ وُجودِ الدَّفع، والتَّقديرُ: (**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ مَوْجُودٌ لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ**)، فالكونُ هنا عامٌّ.

والحَقيقةُ أنَّ كَوْنَ الحذفِ وَاجِبًا هو المُطابِقُ للبلاغة؛ لأنَّ الخبرَ لو ذُكِرَ هنا لكان الكَلامُ رَكِيكًا جدًّا.

ولذلك **أنا أقولُ**: لو ذَهَب ذاهبٌ إلى أنَّه في مِثْلِ هذا التَّركيبِ لا نَحتاجُ إلى الخَبرِ إطلاقًا، فلو قال قَائلٌ بهذا لكان قَولُه وَجِيهًا بلا شكٍّ.

وخُلاصَة القَول: أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- في هذا الكتاب سَلَك مَسْلكًا يكونُ به مَخرَجٌ للمُبتَدِئ، فإذا أُورد عليه ذِكْرُ الخبرِ بعد (**لَوْلَا**) قال: الحمدُ لله، ابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ**)، وهذا مِن غيرِ الغالبِ.

وأمَّا التَّفصِيل الذي قِيل فهو تَفصيلٌ حَسَنٌ مِن حيث المعنى، وهو أن يُقَالَ: **الخبرُ بعد (لَوْلَا) ثَلاثةُ أقسامٍ**:

الأوَّل: كونٌ عامٌّ.

والثَّاني: خاصٌّ لا دليلَ عليه.

والثَّالثُ: كَونٌ خاصٌّ عليه دليلٌ.

فالأوَّل يجبُ فيه الحذفُ، والثَّاني يجبُ فيه الذِّكْرُ، والثَّالثُ: يجوزُ فيه الوجهان.

وهذا التَّفصيلُ المذكورُ هو ما ذهب إليه المؤلِّفُ في بعضِ كُتُبِهِ.

وعلى هذا يُمكنُ أن نَحمِلَ كلامَ المؤلِّفِ في قوله: (**غَالِبًا**) بأنَّ الغالبَ في خَبرِ المبتدأ بعد (**لَوْلَا**) أن يكونَ -أي: الخبرُ- كونًا عامًّا، ويكونُ قولُه: (**غَالِبًا**) ليس محْمُولًا على القِلَّةِ والكَثْرةِ، أي: ليس على الذِّكرِ، وعَدَمِ الذِّكْر، بل يُحْمَلُ على الأحوالِ، أي: في أغلبِ الأحوالِ، وهو الكَونُ العامُّ يجبُ الحذفُ، وفي قليلٍ مِن الأحوالِ -وهو الكونُ الخاصُّ- لا يجبُ الحَذْفُ، فإمَّا أن يكونَ جائزًا، وإمَّا أن يكونَ واجبَ الذِّكرِ.

قوله: «فِي نَصِّ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(**اسْتَقَرَّ**).

و«ذَا»: اسمُ إشارةٍ مُبتدأٌ، وجُملةُ (**اسْتَقَرَّ**) خَبرُه، يعني: واستقرَّ هذا -وهو الحَذْفُ الواجبُ- في نصِّ يمينٍ، يعني: إذا كان المُبتدأُ نصَّ يَمينٍ في القَسَمِ، فإنَّ الخبرَ يُحْذَفُ وُجوبًا، **وهذا هُو الموضع الثَّاني مـمَّا يجبُ فيه حَذفُ الخَبرِ**.

مِثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر:٧٢]، فـ(**عَمْرُ**): مُبتدأٌ خَبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: (**لَعَمْرُكَ قَسَمِي**).

فنحن الآن عندنا جُملةٌ مُقْسَمٌ بها، وجُملةُ مُقْسَمٌ عليها، والمُقْسَمُ عليها هي قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ﴾، والمُقْسَمُ بِهَا قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾، ونحن نعرفُ أنَّ (**عَمْرُ**) مبتدأٌ، إذ لم يسبقها عاملٌ حتَّى نقولَ: إنَّها فاعلٌ، أو نائبُ فاعلٍ، وكُلُّ مبتدأ يحتاجُ إلى خبرٍ، فلا يمكنُ أن تكونَ الجملةُ المُقْسَمُ عليها خبرًا؛ لأنَّ الجملةَ المُقْسَمَ بها ضِدُّ المُقْسَمِ عليها.

وإذا قلنا: (إنَّ الجملةَ المُقْسَمَ عليها هي الخبرُ)، لم يصحَّ، إذَنْ لا بُدَّ أن يكونَ هناك رُكْنٌ محذوفٌ مِن الجملة، فإن كان المبتدأُ معنا، فإنَّ الذي حُذِفَ هو الخبرُ، وهذا وَجْهُ كَونِه واجبَ الحذفِ؛ لأنَّ كونَه نصًّا في اليمينِ، ثمَّ يأتي جوابُ القَسَمِ يكفي عن ذكرِ الخبرِ.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُك: (**لَعَمْرُ الله لَأَفْعَلَنَّ**)، فهنا (**عَمْرُ**): مُبتدأٌ، وهو نصٌّ في اليمين، و(**العَمْرُ**) هنا بمعنى الحياة، فيُحْذَفُ الخبرُ وُجُوبًا، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**لَعَمْرُ الله قَسَمِي**)، بل يَجبُ عليك حذفُ الخبرِ لأمرَيْن:

الأمر الأوَّل: أنَّ هذا هو المعروفُ مِن لغة العرب، والقواعدُ النَّحويةُ مَبْنِيَّةٌ على كلامِ العرب، وليس كلامُ العربِ مَبْنِيًّا على القواعد، ولهذا كلامُ العربِ يحكمُ على قواعد النَّحويين، ولا عكسَ.

الأمر الثَّاني: أنَّ كَونَه نصًّا في اليمينِ، ثُمَّ يأتي الجوابُ، جَوابُ القَسَمِ دليلٌ على أنَّه قَسَمٌ، وليس جَوابُ القَسَمِ هو الخبر.

وقوله (**فِي نَصِّ يَمِينٍ**)، مفهومُه أنَّه إذا كان دالًّا على اليمينِ، ولكن ليس نصًّا فيه، فإنَّه يَجوزُ الحذفُ وعَدَمُه، مثل أن تقولَ: (**عَهْدُ الله لَأَفْعَلَنَّ**)، فهنا (**عَهْدُ**) يحتملُ أن تكونَ يمينًا، ويحتملُ أن تكونَ مِيثاقًا، وليست نصًّا في اليمين، ولهذا يجوزُ أن تقولَ: (**عَهْدُ الله عَلَيَّ لَأَفْعَلَنَّ**)، أو تقولَ: (**عَلَيَّ عَهْدُ الله لَأَفْعَلَنَّ**)، ولا يجبُ حذفُ الخبرِ هنا؛ لأنَّ المبتدأَ ليس نصًّا في اليمين.

وهنا مسألةٌ، وهي: هل يجوزُ أن يحلفَ بقوله: (**لَعَمْرِي لَأَفْعَلَنَّ**)، إذ كيف يَحلفُ بِحَياتِهِ؟

الجواب: الأصلُ ألَّا يَـحلفَ، لكن الـحَلِف هنا ليس بصيغة القَسَم، والممنوعُ أن يكونَ بصيغةِ القَسَمِ، مثل أن يقولَ: (**وَعَمْرِي لَأَفْعَلَنَّ**)، فهذا لا يجوزُ.

أمَّا قولُه: (**لَعَمْرِي**)، فيجوزُ، وقد جاء ذلك عن الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وهذا ليس قَسَمًا، بل بمعنى القَسَم، وحتىَّ التحريم المُجرَّد يكونُ حُكمُه حُكْمَ القَسَمِ.

***

١٣٩- وَبَعْـدَ وَاوٍ عَيَّنَـتْ مَفْهُـومَ (مَـعْ) كَمِثْلِ: (كُـلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَـنَعْ)

الشَّــرحُ

قوله: «وَبَعْدَ (وَاوٍ) عَيَّنَتْ مَفْهُومَ»: هذا هو الموضعُ الثَّالثُ ممَّا يجبُ فيه حَذْفُ الخبرِ، فيَجبُ حَذْفُ الخبرِ بَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ(مَعْ) أي: بعد واو المَعيَّة التي لا يَصحُّ أن تكونَ عاطفةً، بل هي بمعنى (مع)، فإذا كانت بمعنى (مع) دالَّةً على المصاحَبَةِ، فإنَّه لا يُمكنُ أن يُذْكَرَ الخبرُ؛ لأنَّ الخبرَ مَعلومٌ الآن، إذ إنَّ هذه الواوَ معناها الاقترانُ والملازمةُ مثل: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)، فالخبرُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (كُلُّ صَانِعٍ ومَا صَنَعَ مقترنان).

و«كُلُّ»: مُبتدأٌ.

و«صَانِعٍ»: مضافٌ إليه.

و«الواوُ»: للمعيَّة.

و«مَا صَنَعَ»: يُحتملُ أن تكونَ (مَا) موصولةً، أي: والذي صَنَعَه، وأن تكونَ مصدريَّةً، أي: وصَنْعَتُه، وهذا أقربُ، فنقول: (كُلُّ صَانعٍ وصَنْعتُه) أي: مُقترنان.

وهنا هل أنت تُريدُ الصَّنْعَةَ التي هي وَصْفُه وفِعْلُه، أو تُريدُ بالصَّنعة مَصْنُوعَه؟

الجواب: وَصْفُه وفِعْلُه؛ لأنَّه يَجوزُ أن يَنفردَ عن مصنوعِه، فقد يَجوزُ أن يأتيَ الرَّجلُ الصَّانعُ، والمصنوعُ في مكانٍ آخرَ، كما ينفردُ زيدٌ عن عمرٍو، ومثلُ

ذلك: (**كُلُّ رَجلٍ وطُولُه**)، و(**كُلُّ رَجلٍ وقِصَرُه**)، و(**كُلُّ رَجلٍ وبَيَاضُه**)، و(**كُلُّ رَجلٍ وسَوادُه**) أي: متلازمان، أو مقترنان.

فإذا جاءت الواوُ والذي قبلها ملازمٌ لما بعدها صارت نصًّا في المعيَّة، ولهذا لو قُلتَ: (**كُلُّ رَجلٍ وطُولُه مُقترنان**)، لضحك عليك النَّاسُ، هل الطُّولُ ينفصلُ عن الرَّجُلِ؟ هل الصَّنعةُ تنفصلُ عن الرَّجُلِ؟! **الجواب**: لا تنفصلُ.

فلهذا لـمَّا كان ذِكرُه قبيحًا كان حَذفُه واجبًا، ومِثله: (**كُلُّ إنسانٍ وخُلُقُهُ**)، و(**كُلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ**) ؛ لأنَّ الضَّيْعَةَ مُلازمةٌ له دائمًا.

فإذا كانت الواو بمعنى (**مع**) -وهي نصٌّ في المعيَّة- فإنَّ الخبرَ يكونُ محذوفًا وجوبًا.

ولو قال قائلٌ: إنَّ (**الواوَ**) هنا بمعنى (**مع**)، فتكون ظَرْفًا، ويكونُ الظَّرفُ هو الخبر، والتَّقديرُ: (**كلُّ صَانِعٍ كَائِنٌ معَ صَنْعَتِهِ**)، وما أشبه ذلك، ولو قيل بهذا لكان له وجهٌ؛ لأنَّه إذا تَعَيَّنَتْ أن تكونَ (**الواوُ**) بمعنى (**مع**)، فإنَّ (**مع**) ظرفٌ يصحُّ أن يكونَ خبرًا.

وقوله: «**عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ)**»: يُفْهَمُ منه أنَّه لو كانت (الواوُ) صالحةً لأن تكونَ عاطفةً، ولم تكن متعيِّنةً للمَعيَّةِ، فإنَّه لا يجبُ حذفُ الخبرِ، مثل أن تقولَ: (**زيدٌ وعمرٌو مُصْطَحِبَانِ**).

وحَينئذٍ نَقولُ: إن كان الخبرُ مَعلُومًا جاز حَذْفُهُ وذِكْرُهُ، وإن كان الخبرُ خاصًّا لا يُعْلَمُ مـمَّا تُفيده (الواوُ) وجب ذِكْرُه، فـ(الواوُ) في: (**زيدٌ وعمرٌو**) عاطفةٌ، ويجوزُ أن تكونَ للمعيَّةِ، لكنَّها لا تتعيَّنُ فتكون عاطفةً، فإذا قلتَ: (**زيدٌ**

وعمرٌو)، فإنَّ (الواوَ) تُفيدُ اقترانَهما في المَجيء، فتقول: (**مُقْتَرِنَانِ**)، ويجوزُ أن تَحْذِفَ الخبرَ.

أمَّا لو كنتَ تُريدُ أن تقولَ: (**زيدٌ وعَمرٌو مُقْتَتِلَانِ**)، فهنا لا يجوزُ الحذفُ؛ لأنَّك إذا قلت: (**زيدٌ وعمرٌو**)، وأنت تريدُ (**مُقْتَتِلَانِ**)، فمَنْ يَفهمُ هذا؟ بخلاف (**زيدٌ وعَمرٌو مُقْتَرِنَانِ**) ؛ لأنَّ (الواوَ) تقتضي الاشتراكَ والاقترانَ.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُك: (**كُلُّ رَجلٍ وزوجتُه**)، إذا كانت (الواوُ) نصًّا في المعيَّة، فيَجبُ الحَذفُ، أمَّا إذا كنتَ تريدُ أنَّ كُلَّ رَجلٍ وزوجته مُختصمان، فهنا لا يجوزُ الحذفُ؛ لأنَّ المعنى لا يتضَّحُ، فيجبُ الذِّكرُ.

إِذَنْ صارت المسألةُ مبنيَّةً على الفائدةِ وعَدمِها، أو على العِلْمِ وعَدَمِه.

ومثل ذلك أيضًا: (**كُلُّ رَجلٍ وعِمَامَتُهُ**)، فلو أتيت بالخبر (**مُقْتَرِنَانِ**)، لم يكن الكلامُ قَبِيحًا، لجواز أن يأتيَ الرَّجلُ بدون عِمَامَتِهِ، إِذَنْ فهُمَا قد يفترقان، ومثلها: (**كُلُّ رَجلٍ وعَصَاه**)، قد يفترقان، وأمَّا قولُنا: (**كُلُّ أَحْدَبٍ وعصاه**)، فهُما وإن كانا يفترقان، فالغَالبُ أنَّ الأحدبَ يشقُّ عليه المشيُ إِلَّا بِعصًا.

وعلى ذلك يُمكنُ أن تَفهمَ أنَّه قد يَتعيَّنُ الاقترانُ، وقد لا يتعيَّنُ، وقد يترجَّحُ، فإنْ تَعيَّن الاقترانُ، فالحَذْفُ واجبٌ، وإن ترجَّح، فالحَذفُ أحسنُ، وإن لم يترجَّح تساوى.

فصارت المسألةُ على قِسمَيْن:

القِسم الأوَّل: أن تكونَ (**الواوُ**) بمعنى (**مع**)، ولا تَحتملُ العطفَ، فهنا يكونُ الخبرُ مَحذوفًا وُجوبًا، استغناءً عنه بواو المعيَّةِ.

القِسم الثَّاني: أن يكونَ العطفُ بواوٍ لا تتعيَّنُ للمعيَّةِ، فهنا نَقولُ: إنْ دَلَّ دليلٌ على الـخبرِ المَحذوفِ جاز ذِكْرُه وحَذْفُه، وإن لـم يدلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُه.

***

١٤٠- وَقَبْـلَ حَـالٍ لَا يَكُـونُ خَـبَرَا عَـنِ الَّـذِي خَـبَرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا

١٤١- كَـ: (ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا)، وَ(أَتَـمّ تَبْيِينِـيَ الحَـقَّ مَنُوطًـا بِـالحِكَمْ)

الشَّـرحُ

قوله: «وَقَبْلَ حَالٍ»: يعني: ويُحْذَفُ الخبرُ قبلَ حالٍ.

«لَا يَكُونُ خَبَرًا»: أي: لا يَصحُّ أن يكونَ خبرًا.

وقوله: «عَنِ الَّذِي»: أي: عن المبتدأ.

«خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا»: ومعنى: (أُضْمِرَ) أي: حُذِفَ.

والمعنى: إذا أتى المبتدأُ وبَعدَه حالٌ لا تصحُّ أن تكونَ خبرًا عن المبتدأ الموجودِ، فإنَّه يَجبُ تقديرُ الخَبرِ، ويَكونُ في هذه الحال محذوفًا. **وهذا هو الموضع الرَّابع**.

مثال ذلك: لو قلت: (**شِرَائِي السَّيَّارَةَ خَاطِئًا**)، فـ(**شِرَائِي**): مُبتدأٌ، و(**خَاطِئًا**): حالٌ، والخبرُ محذوفٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**شِرَائِي السَّيارَةَ خَاطِئٌ**) ؛ لأنَّه لا يَصحُّ وَصْفُ الشِّراءِ بأنَّه خاطئٌ، فلذلك لا تصحُّ أن تكونَ خبرًا عن (**شِرَاء**)، كما لو قُلتُ مثلًا: (**شِرَائِي السَّيَّارَةَ مَغْبُونٌ**)، فهذا لا يصحُّ، بل يجبُ أن أقولَ: (**مَغْبونًا**)، وأَجْعلَ الخبرَ محذوفًا.

أمَّا لو قُلت: (**شِرَائِي السَّيَّارَةَ خطأٌ**)، فالخبرُ هنا موجودٌ، وهو (**خَطَأٌ**)، و(**شِرَائِي**): مبتدأٌ.

ومِثالُ ذلك أيضًا لو قلت: (**قِرَاءَتِي الكتابَ مَفْتُوحًا**)، فـ(**مَفْتُوحًا**) لا يصحُّ أن تكونَ خبرًا لـ(**قِرَاءَة**) ؛ لأنَّ فيها مانِعَيْن، لفظيًّا ومعنويًّا، اللفظيُّ أنَّ (**قِرَاءَة**) مُؤنَّثٌ، و(**مَفْتُوحًا**) مُذكَّرٌ، فلا يُمكنُ أن يَصِيرَ خبرًا لها، والمَعْنويُّ أنَّ القراءةَ ليست مَفْتُوحةً، بل الذي يُفْتَحُ هو الكِتابُ.

إِذَنْ هنا تُوجَدُ حالٌ لا تصحُّ أن تكونَ خبرًا، والمانعُ أمران:

الأمرُ الأوَّل: عَدمُ المُطَابَقةِ؛ لأنَّ المبتدأَ مُؤنَّثٌ، والحالَ مُذكَّرةٌ هنا.

الأمرُ الثَّاني: أنَّه لا يَصحُّ أن تكونَ خبرًا؛ لأنَّ المَفْتُوحَ ليس القِرَاءةَ، بل المفتوحُ الكِتابُ، لكن أين الخبرُ؟ يقولون: الخبرُ محذوفٌ تقديرُه: (**إِذْ كَانَ**)، إذا أردتَ الماضيَ، أو (**إِذَا كَانَ**)، إذا أردتَ المستقبلَ، وهنا في هذا المثالِ يجوزُ الأمران.

ومَثَّلَ المؤلِّفُ هنا بمثالَيْن: المثال الأوَّل:

قوله: «**ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا**»: فـ(ضَرْب): مُبتدأٌ مَرفوعٌ، وعَلامةُ رَفعِه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قَبْل ياءِ المتكلِّم، مَنَع مِن ظُهُورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة المُناسَبة، وهو مُضافٌ، و(الياء): مُضافٌ إليه مَبْنِيَّةٌ على السُّكون في مَحلِّ جَرٍّ، والضَّرْبُ هُنا مُضافٌ إلى الفاعلِ، و(**العَبْدَ**): مفعولٌ به منصوبٌ؛ لأنَّ الضَّرْبَ واقعٌ عليه، و(**مُسِيئًا**): حالٌ مِن العبد، يعني: (**أَضْرِبُهُ حَالَ إِسَاءَتِه**).

لكن هل يصحُّ أن يكونَ (**مُسِيئًا**) خبرًا لـ(ضَرْب)، فأقول: (**ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيءٌ؟**).

الجواب: لا يَصحُّ؛ لأنَّ الضَّربَ لا يُوصَفُ بالإساءة، بل الذي يُوصَفُ بالإساءة هو المَضْروبُ.

لكن لو أقول: (**ضَرْبِي العَبْدَ شَدِيدًا**)، بِنَصْب (**شَدِيد**)، فهذا لا نَجعلُه حالًا، بل نجعلُه خبرًا، ونقول: (**ضَرْبِي العَبْدَ شَدِيدٌ**)، وتكون (**ضَرْب**): مُبتدأً و(**شَدِيد**): خبرَها؛ لأنَّ الضَّربَ يُوصَفُ بالشِّدَّةِ، والخَبَرُ -كما نَعلمُ- وَصْفٌ للمبتدأ، وحينئذٍ فلا إشكالَ في الجُملةِ.

أمَّا في قولِك: (**ضَرْبِي العَبْدَ مُسيئًا**)، فالذي يُوصَفُ بالإساءةِ هو المَضْرُوبُ؛ لأنَّ الإِسَاءةَ لا تكونُ إلَّا مِن ذي شعورٍ، والضَّربُ ليس له شُعورٌ، وحِينئذٍ يَجبُ أن نَجعلَ (**مُسِيئًا**) حالًا من (**العَبْد**)، ولا نَرفعُها، ونَقولُ: (**ضَرْبِي العَبْدَ حَالَةَ كَوْنِهِ مُسِيئًا**)، والخبرُ محذوفٌ، فالمُسمَّى هو (**العَبْد**)، وكلمة (**مُسِيء**) لا يُمكنُ أن نجعلَها صِفةً للعبد؛ لأنَّ (**العَبْدَ**) مَعْرفةٌ، و(**مُسِيئًا**) نَكِرةٌ، إِذَنْ نجعلُها حالًا منه.

لكن ماذا نُقَدِّرُ في الخبر المحذوف؟

قالوا: نُقَدِّرُ (**إِذَا كَانَ مُسِيئًا**) إن كَانَ تهديدًا، أو (**إِذْ كَانَ مُسِيئًا**) إن كان عُقوبةً في الماضي، يعني: إن كان الضَّربُ وَقَع مِن أجْل إِساءَتِه فقَدِّرْ: (**إِذْ كَانَ مُسِيئًا**)، يعني: ضَرَبْتُه؛ لأنَّه مُسِيءٌ، وإذا كان الضَّربُ وَعِيدًا له إنْ أساءَ فَقَدِّرْ: (**إِذَا كَانَ مُسِيئًا**).

أو نُقَدِّرُ (**كَائِن**) خبرَ المبتدأ، والتَّقديرُ: (**ضَرْبِي العَبْدَ كَائِنٌ إِذَا كَانَ مُسِيئًا**)، أو (**ضَربِي العَبدَ كَائِنٌ إِذْ كَانَ مُسِيئًا**) ؛ لأنَّ (**إِذْ**) أو (**إِذَا**) كلاهما ظَرْفٌ، والظَّرفُ في بابِ المُبتدأ والخَبَرِ مُتعلِّقٌ بمَحذُوفٍ هو الخبر. وفائدةُ تقديرِ الظَّرف استقامةُ الكلامِ.

فإنْ قِيلَ: كيف نَجعلُ (مُسِيئًا) حالًا، أَلَا نجعلُها خبرًا لـ(كَانَ) المحذوفة؟ يقولون في الجواب عن ذلك: إنَّ (كَانَ) هنا تامَّةٌ، وعِلَّةُ قولِهِم أنَّها تامَّةٌ أنَّ (كَانَ) لا تُحْذَفُ هي واسمُها إلَّا في مَواضِعَ مُعيَّنةٍ، مثل قولِ النَّبيِّ ﷺ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»[1]، وهذا المَوْضعُ ليس من مَواضِعِ حَذْفِ (كَانَ) واسمِها، فلهذا قَالوا: نُقدِّرُها تامَّةً، ونَجعلُ (مُسِيئًا) حالًا مِن فاعِلِ (كَانَ)، وليس خَبرًا لـ(كَانَ).

وقال بَعضُ المُعْرِبين: لا نُقَدِّرُ (إذْ كَانَ)، ولا (إِذَا كَانَ)، بل نُقَدِّرُ (ضَرْب)، يعني: (ضَرْبِي العَبْدَ ضَرْبُهُ مَسِيئًا)، أي: ضَرْبِي العَبْدَ ضَرْبُه حَالَ كَوْنِه مُسِيئًا، لا ضَرْبُه حالَ كَوْنِه مُحسِنًا، أو لا مُسِيئًا، ولا مُحسِنًا.

وهذا التَّقديرُ أَسْهلُ مِن حيث الإعراب؛ لأنَّه ليس فيه إلَّا حَذْفُ الخَبرِ، بينما في الأوَّل سنَحذِفُ الخَبرَ مُكوَّنًا مِن (إِذَا) الظرفيَّة، أو (إِذْ)، ومِن (كَانَ) واسمِها المستتر، أمَّا هذا فلا يحتاجُ إلى هذا التَّقديرِ، والمعنى يستقيمُ به، وهو صالحٌ للاستقبالِ وللحَال.

ولنا أن نَقولَ قولًا ثَالثًا أَسْهَلَ، وهو أنَّ الحالَ هنا أَغْنَت عن الخَبرِ؛ لأنَّك إذا قُلتَ للمُخاطَب: (ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا)، أو (رُكُوبِي الفَرَسَ مُسْرَجًا)، يَفْهَمُ أنَّ المعنى أنَّني (لَا أَضْرِبُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُسِيئًا)، وأنَّ رُكُوبَك حَصَلَ في حالِ كَونِه مُسْرَجًا، فلا حاجةَ إلى الخبرِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب السلطان ولي، رقم (٥١٣٥)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (١٤٢٥).

إِذَنْ في هذه الحال لا نَحتاجُ إلى تقديرِ الخبرِ إطلاقًا؛ لأنَّ المقصودَ الفائدةُ، ولذا نَجدُ أنَّ العلماءَ يُركِّزونَ في كُلِّ الأَبْياتِ السَّابقةِ على الفَائِدة.

وهذا قَوْلٌ ثَالثٌ في المسألة إن كان أَحَدٌ قال به، وإلَّا فهو قَولٌ أَقُولُه، وإن لم يَقلْ به أَحَدٌ؛ لأنَّ مخالفةَ الإجماع في باب النَّحو جائزةٌ إن شاء الله.

فَتبَيَّن أنَّ اللغةَ العَربيَّةَ شَحِيحةٌ كَرِيمةٌ، إذا كان يَقْبُحُ الذِّكرُ قالت: لا تَذْكُرْه، وإذا كان يَقبُحُ الحَذْفُ قالت: لا تَحذِفْ، وإذا كان يَمتَنِعُ فَهْمُ الكَلامِ إلَّا بذِكْرٍ قالت: إنَّ الذِّكْرَ واجبٌ.

قوله: «**وَأَتَمّ تَبْيِينيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ**»: هذا كالأوَّلِ إلَّا أنَّه صِيغَ اسمُ تَفْضِيلٍ قَبلَ المصدر، وأَصْلُها: (**تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَم**)، لكن (**تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَم**) قد لا يَكونُ هُو أَحْسنَ تبيينٍ، فلا بُدَّ أن نأتيَ بشيءٍ يَدلُّ على أنَّني بيَّنْتُ الحقَّ أتمَّ تَبْيِينٍ.

وقوله: «**مَنُوطًا**»: أي: مُعلَّقًا بالحِكَم، يعني: أَحْسَنُ شيءٍ في بَيَان الحقِّ أنْ تُبيِّنَه، وتُبيِّنَ الحِكْمَةَ منه، والحِكْمَةُ هي الدَّليلُ، وإنْ كُنتَ إذا بَيَّنْتَ الحقَّ، ولم تُبيِّنْ لنا الحِكْمَةَ، فهذا بَيَانٌ بلا شكٍّ، لكنَّ الأَكْملَ أن تُبيِّنَ الحقَّ، وتُبيِّنَ الحِكْمةَ منه.

وهذا الشَّطرُ جَيِّدٌ مِن المُؤلِّفِ، ولذا نَقولُ له: (**جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، وغَفَرَ اللهُ لك**)؛ لأنَّ كُلَّ أَمْثِلتِه حِكْمَةٌ غَالبًا.

والشَّاهدُ قَولُه: (**أَتَمّ تَبْيِينِيَ الحقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ**)، إذ لا يصحُّ أن نجعلَ (**مَنُوطًا**) خَبرًا عن المبتدأ (**أَتَمُّ**)؛ لأنَّ (**مَنُوطًا**) مِن وَصْفِ الحقِّ، لا مِن وَصْفِ التَّبيين.

إِذَنْ لا يَصحُّ أن نَرفعَها على أنَّها خبرُ (أَتَمُّ) لفساد المعنى، فماذا نعملُ؟

الجواب: نَجعلُها حالًا من (الحقِّ)، والخبرُ يكونُ مَحذُوفًا، لكن ماذا نُقَدِّرُ هنا؟ هل نُقَدِّرُ (إِذْ كَانَ)، أو نُقَدِّرُ: (إِذَا كَانَ)؟ الجواب: هذه لا نُقَدِّرُ فيها إِلَّا (إِذَا كَانَ) ؛ لأَنَّه مُستقبَلٌ، وعلى ذلك نقولُ: **(أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحقَّ إِذَا كَانَ مَنُوطًا بِالحِكَمِ)**، فهذا أَحْسَنُ شيءٍ في بَيَان الحقِّ.

وعلى القول الثَّاني نُعيدُ المبتدأَ مُضافًا إلى صاحبِ الحال، فتقول: **(أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحقَّ تَبْيينُهُ مَنُوطًا بِالحِكَمِ)**، وهذا -كما نعلمُ- أَسْهَلُ، ورُبَّما يكونُ أوضحَ أيضًا.

وعلى القول الثَّالث -وهو أنَّ الحالَ أَغْنَتْ عن الخبرِ- فلا حاجةَ إلى تقديرِ الخبرِ إطلاقًا؛ لأنَّ المقصودَ الفائدةُ كما سبق.

وتمثيلُ المؤلِّفِ بمثالَيْن يُوحِي بأنَّ الحُكْمَ واحدٌ سواءٌ كان المَصْدرُ هو المُبتدأ، أم المصدر مُضافًا إليه اسم التَّفضيل.

والحقيقةُ أنَّه لو قِيلَ: **(في هذا البَيْتِ الأخير بَرَاعةُ اختتام)**، لو قِيلَ ذلك لكان له وَجْهٌ، وكأنَّه يقول: تمَّ بابُ الابتداءِ، وإن كان بَقِيَ البيتُ الأخيرُ الذي سيأتي.

* * *

١٤٢- وَأَخْـــبَرُوا بِـــاثْنَيْنِ أَوْ بِـــأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ، كَـ: (هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

الشَّــرحُ

قوله: «وَأَخْبَرُوا»: الضَّميرُ يعودُ على العَرَبِ.

قوله: «هُمْ»: مُبتدأٌ.

و«سَرَاةٌ»: خبرٌ.

و«شُعَرَا»: خبرٌ ثانٍ، والسَّرَاة هم الشُّرَفاء، والشُّعَرَاء معروفٌ، يعني: أنَّ العربَ أخبروا بخبرَيْن فأكثرَ عن مبتدأ واحدٍ.

وجَوَازُ تَعَدُّدِ الخَبرِ هو القِياسُ، كما يَجوزُ تَعدُّدِ الصِّفَة، أليسَ يَجوزُ أن تقولَ: (**أتاني زَيْدٌ العالمُ الغنيُّ الكريمُ**)؟

الجواب: بلى، فهذا يَجوزُ، والخبرُ وَصْفٌ للمُبتدأ في الواقع، فإذا جاز تَعَدُّدُ الصِّفةِ جاز تعدُّدُ الخبرِ.

لكن هل يَجوزُ أن أَفْصِلَ بين الخبرَيْن بواو العَطْف، فأقول: (**هُمْ سَرَاةٌ وشُعَرَاءُ**)؟

الجواب: نعم، يَجوزُ، كما يَجوزُ فَصْلُ الصِّفتَيْن بالعطف كما في قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى:١-٤]، فكما يجوزُ تعدُّدُ الصِّفاتِ بالعَطْف، يَجوزُ تَعدُّدُ الخبرِ بالعطف.

ولكن يَجبُ أن نَعلمَ أنَّ المَسألةَ هنا على ثَلاثةِ أَوجُه:

الوَجْهُ الأوَّلُ: مَنْعُ العَطفِ.

الوَجْهُ الثَّاني: وُجُوبُ العَطفِ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: جَوازُ العَطْف.

فإذا كان الخَبَرانِ بمعنى خَبرٍ وَاحِدٍ، فإنَّه لا يَجوزُ العَطْفُ؛ لأنَّ ذلك يُخِلُّ بالمعنى؛ لأنَّك إذا عَطَفْتَ جَعَلْتَ كُلَّ خَبَرٍ مُستَقِلًّا عن الخَبَرِ الآخَرِ مع أنَّ اجتماعَهما عبارةٌ عن صِفَةٍ وَاحِدةٍ، مِثالُه: (**بُرْتُقَالِي حُلْوٌ حَامِضٌ**)، فهذا فيه خَبَران الآن هما: (**حلوٌ**) و(**حَامِضٌ**)، فهنا لا يجوزُ أن أقولَ (**حلوٌ وحَامِضٌ**)، لأنِّي لو قُلتُ: (**حُلوٌ وحَامِضٌ**) فَسَد المعنى، وصار المعنى حينئذٍ أنَّ عندك نوعَيْن مِن البرتقال: واحدٌ حُلو، وواحدٌ حامض، وأنا أريدُ أن أقولَ: (**حُلوٌ حَامِضٌ**) يعني: طَعْمُه مُركَّبٌ من حَامضٍ وحُلو، ويكون المعنى: (**مُزٌّ**) أي: بَدلاً من أن تقول: (**بُرتقالي مُزٌّ**) تقولُ: (**بُرتقالي حُلوٌ حَامِضٌ**)، فهذا لا يَجوزُ فيه العَطفُ؛ لأنَّ المعنى يَختلفُ.

وإذا كان المُبتدأُ مُتعدِّدًا، وكان كُلُّ خَبَرٍ من الأَخْبارِ يَختصُّ بوَصْفٍ مُعَيَّنٍ، فإنَّه يَجبُ العطفُ، مثاله: (**بَنُوكَ شَاعرٌ، ومُهَندسٌ، ونَحْوِيٌّ، وفَقِيهٌ**)، فـ(**بَنُوه**) الآن أَربَعةٌ، فهنا لو تَركنَا العَطْفَ، لصارت هذه الأَخْبارُ لكُلِّ واحدٍ منهم، يعني: كُلُّ واحدٍ شَاعرٌ ومُهَندسٌ ونَحْوِيٌّ وفَقِيهٌ، لكنَّ الأمرَ ليس كذلك، بل الأمرُ أنَّ أَحدَ الأَبْناءِ شاعرٌ، والثَّاني: مُهندسٌ، والثَّالث: نَحْوِيٌّ، والرَّابع: فَقِيهٌ، إذَنْ لا بُدَّ أن تأتِيَ بالعَطْفِ؛ لأنَّ العَطْفَ يَقتضِي المُغَايَرةَ، فإذا حُذِفَ صار مُتَّحدًا.

وإذا كان المُبتدَأُ واحدًا ووُصِفَ بأَوْصَافٍ مُتعَدِّدَةٍ، فيَجوزُ الأمران: إن شِئْتَ اعْطِفْ، وإن شِئتَ لا تَعطف، مثاله: (**ابني شَاعِرٌ، كَاتِبٌ، فَقِيهٌ، سَلَفِيٌّ**)، فهذا يَجوزُ فيه الأمرانِ، فيجوز أن أَعْطفَ بالواو، ويجوز أن أُبْقِيَ كُلَّ خَبَرٍ مُنفَرِدًا، فأقول: (**شَاعِرٌ**): خبرُ المبتدأ، (**كَاتِبٌ**): خبرٌ ثَانٍ، (**فَقِيهٌ**): خَبرٌ ثَالثٌ، (**سَلَفِيٌّ**): خَبرٌ رَابعٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥]. فهنا لا يَجوزُ أن نجعلَ ﴿ٱلْوَدُودُ﴾ صِفةً لـ﴿ٱلْغَفُورُ﴾؛ لأنَّها لا تَعودُ على ﴿ٱلْغَفُورُ﴾، بل تَعودُ على المَوْصُوف الذي هُو اللهُ -عزَّ وجلَّ- يعني: على الضَّمير ﴿هُوَ﴾.

* * *

(كَانَ) وأخَوَاتُهَا

سَبَق الكَلامُ عن المبتدأ، وذَكَرنَا أنَّ بابَ الابتداءِ هو أوَّلُ الأبوابِ التي يُبْحَثُ فيه عَن الجُمَلِ، وكُلُّ ما سَبَقه يُبْحَثُ فيه عن المُفردات، فالجُمَلُ إِذَنْ أوَّلُ بحثٍ فيها هو بابُ الابتداء.

والمُبتدأُ والخبرُ مَرْفُوعان، يَدخُلُ عليهما ثَلاثةُ أَصْنَافٍ من العَوَامِلِ، وهذه العَوَامِلُ مِنهَا ما يُغَيِّرُ الخَبَرَ دُون المُبتدأ، ومِنها ما يُغَيِّرُ المُبتدأَ دُون الخَبرِ، ومِنهَا ما يُغيِّرُهما جَميعًا.

وهذا التَّغييرُ يُسَمَّى نَسْخًا، وهو معنًى مُطابِقٌ؛ لأنَّ النَّسْخَ رَفْعُ الشيءِ، فمثلًا: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) إذا دَخلت على المُبتدَأ والخَبَر نَسَخَت الخَبَرَ مِن الرَّفعِ إلى النَّصبِ، تقولُ: (كَانَ زيدٌ قَائِـمًا)، بدلَ أن تقولَ: (زيدٌ قَائِمٌ).

و(إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا) بالعكس، تَنسَخُ لَفظَ المُبتدأ دُون الخَبر، فإذا قُلتَ: (زيدٌ قَائِمٌ)، ثُمَّ أَدْخَلْتَ (إِنَّ) على هذه الجملة تَقولُ: (إِنَّ زيدًا قَائِمٌ)، فنجد زيدًا تَغيَّر مِن الرَّفعِ إلى النَّصبِ.

و(ظَنَّ وأَخَوَاتُهَا) تَنسَخُ الجُزْأَين، فإذا قُلتَ: (زيدٌ قَائِمٌ)، ثُمَّ قُلتَ: (ظَنَنْتُ زيدًا قَائِـمًا)، وجَدتَ أنَّها نَسَخَت الجُزْأَين، وأنَّ الجُزْأَيْن صَارَا الآن مَنْصُوبَيْن بعد أن كَانَا مَرفُوعَيْن.

وبدأ المؤلِّفُ -رحمه الله- بـ(كَانَ وأخواتها) ؛ لأنَّها لا تَنسَخُ إلَّا أحدَ الـجُزْأَين، وقدَّمَها على (إِنَّ وأخواتها) ؛ لأنَّ (إِنَّ وأخواتها) حروفٌ، و(كَانَ

وأخواتها) أفعالٌ؛ لأنَّ علاماتِ الأفعالِ تَنطَبِقُ عليها، ولذا قال ابنُ مالك:

بِتَا (فَعَلْتَ)، وَ(أَتَتْ)، وَيَا (افْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي

فإذا أَدخَلْنا تاء (فَعَلْتَ)، فنَقولُ: (كُنْتَ)، وإذا أَدخَلْنَا تاءَ (أَتَتْ) فنقول: (كَانَتْ)، و(لَيْسَتْ)، وهكذا.

إِذَنْ هي أفعالٌ، والأفعالُ أشرفُ مِن الحُروفِ؛ لأنَّها تَدلُّ على معنًى في ذاتِها، والحروفُ تدلُّ على معنًى في غَيرِها.

وأيضًا (كَانَ وأَخَواتها) لا تُغَيِّرُ الجزءَ الأَوَّلَ مِن المبتدأ والخبر، بخلاف (إنَّ وأخواتها)، ومَعلُومٌ أنَّ الذي يُبْقِي على الجُزْءِ الأَوَّل -وهو المُجاوِر له- أولى بالتَّقديمِ مِن الذي يُبْقِي على الجُزء الثَّاني دون الجُزء الأَوَّل، وأَخَّرَ (ظَنَّ وأخواتها)؛ لأنَّها لا تُبْقِي على الجُزْأَيْن جَمِيعًا.

قوله: «(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا»: ليس البَحثُ هنا في معناها؛ لأنَّ أكثرَ مَنْ يَبحثُ في معاني هذه الأدواتِ البَيَانِيُّون (أهلُ البلاغة)، أمَّا النَّحويون إنَّما يُعْنَوْنَ بعَمَلِ هذه الأدوات، أمَّا معناها، فليس إليهم، ولكنَّهم مع ذلك يَذكُرونها اسْتِطْرَادًا.

* * *

وقوله: «(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا»: المُراد بالأَخوات هنا النَّظائِر، يعني: التي تُشْبِهُها في العملِ، فما عَمَلُها؟ قال:

١٤٣- تَرْفَعُ (كَانَ) المُبْتَدَا اسْمًا، وَالـخَبَرْ تَنْصِبُهُ، كَـ: (كَـانَ سَـيِّدًا عُمَـرْ)

الشَّــرحُ

قوله: «تَرْفَعُ (كَانَ) المُبْتَدَا اسْمًا، وَالخَبَرَ تَنْصِبُهُ»: أي: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) تَرفعُ المبتدأَ، وتَنصِبُ الخبرَ، مِثالُه: قولُه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفتح:١٤].

وإنْ شِئْتَ مَثَّلْتَ بمِثال المُؤلِّف، لكن مثال المؤلِّف فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، وأصله: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا)، فـ(عُمَرُ) هنا مَرفوعٌ بـ(كَانَ)، فهو اسمُ (كان) مَرفوعٌ، وعَلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ ظَاهرةٌ على آخرِه.

ولكن هل تَرْفَعُ (كَانَ) المُبتدأ رَفْعًا طَارِئًا على رَفْعِه الأوَّل، أو أنَّها تُبقِيه بحَالِه؟ عند البصريين أنَّ هذا رَفعٌ طارئٌ اجْتَلَبَتْهُ (كَانَ)، وعند الكوفيين أنَّ هذا هو الرَّفعُ الأوَّلُ؛ لأنَّ اسمَها هو المبتدأ، فيَكونُ رَفْعُه بالعَاملِ الأوَّلِ، فهي لم تُجَدِّدْ له رَفْعًا جَدِيدًا، ولكن قَولُ البَصريين أَقْيَسُ في هذا البابِ؛ لأنَّنا لو قُلنا: إنَّ (كَانَ) ليست هي التي رَفَعَتِ المُبتدأَ لَزِمَ أن يَكونَ لهذا الفِعْل مَعمولٌ مَنصُوبٌ، وليس له مَعمُولٌ مَرفوعٌ، وهذا لا يُوجَدُ في اللغة العربيَّة، فلا يوجدُ أبدًا في اللغة العربيَّة فِعلٌ يَنصبُ، ولا يرفعُ.

وعلى هذا فيكونُ رَفْعُ (كَانَ) للمُبتدأ رَفْعًا طَارِئًا.

مِثالُ ذلك تَقولُ: (عُمَرُ سَيِّدٌ)، فهذا ليس فيه عَاملٌ، فلهذا نقولُ: (عُمَرُ):

مرفوعٌ بالابتداءِ، و(**سَيِّدٌ**): مَرفوعٌ بالمُبتدأ، ومثلُها: (**الرَّجُلُ قَائِمٌ**) فـ(**الرَّجُلُ**) هنا مَرفُوعٌ بالابتداء، و(**قَائِمٌ**): مَرفوعٌ بالمبتدأ.

فإذا أَدْخَلْتَ (**كَانَ**)، فإنَّك تَقولُ: (**كَانَ الرَّجُلُ قَائِمًا**)، ولا شكَّ أنَّ (**كَانَ**) أَثَّرت في الخَبرِ، فنَقَلَتْهُ مِن الرَّفعِ إلى النَّصْب، لكن (**الرَّجُل**) لم تُؤثِّر فِيه، فلم يَزَلْ مَرفُوعًا، لكن على رأي البَصْرِيين، فإنَّ الرَّفعَ الذي كان على (**الرَّجُل**) حينما كان مُبتَدأً غيرُ الرَّفعِ الذي كان عليه الآن، فالرَّفعُ الذي عليه الآن هو مِنْ (**كَانَ**)، أمَّا الرَّفعُ الأوَّل فمِن الابتداءِ. إِذَنْ في المثال السَّابِقِ نَقولَ: (**الرَّجُلُ**): اسمُ (**كَانَ**) مرفوعٌ بها.

قوله: «**تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْمًا**»: يعني: يُقَالُ: إنَّه اسمُ (**كَانَ**).

قوله: «**وَالخَبَرَ تَنْصِبُهُ**»: هذا مِن باب الاشتغال، ولكن يترجَّحُ النَّصبُ في قوله: (**وَالخَبَرَ**)؛ لأنَّه معطوفٌ على جُملةٍ فِعليَّةٍ، ويجوزُ الرَّفعُ فتقولُ: (**وَالخَبَرُ تَنْصِبُهُ**)، يعني: وتَنصبُ الخَبرَ خبرًا لها.

يعني: أنَّ (**كَانَ**) تنصبُ الخبرَ، وكَونُها تَنصبُ الخبرَ واضحٌ؛ لأنَّ الخبرَ كان في الأوَّل مَرفوعًا فأَثَّرت فيه، فغَيَّرته إلى النَّصبِ، ويُسَمَّى خَبرًا لها، فتقول: (**كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا**)، فـ(**سَيِّدًا**): خَبرُ (**كَانَ**) مَنصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِه فَتْحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

واعلم أنَّ (**كَانَ**) الدَّاخلةَ على المبتدأ والـخبر في بابِ أسماء الله وصِفاتِه لا تَدلُّ على الزَّمانِ، وإنَّما فيها تأكيدُ اتِّصافِ الله تعالى بهذا الوصـفِ، فقولُه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفتح:١٤]، فـ﴿كَانَ﴾ هنا فِعلٌ ماضٍ،

لكن ليست تَدلُّ على زمنٍ مَضَى؛ لأنَّك لو قُلتَ: إنَّها تَدلُّ على زمنٍ مَضَى لكانت المَغْفِرةُ والرَّحمةُ الآن غَيْرَ مَوْجُودةٍ، ولكنَّها تَدلُّ على هذا الشيء أنَّه كَائنٌ ولا مَحالةَ، فَيَكونُ فيها تَوكيدُ اتِّصافِ الله تعالى بها كان اسمًا وخبرًا لها، لكن لو قلت: (**كَانَ زيدٌ قَائِـمًا**) فهل نقولُ: إنَّ (**كَانَ**) مسلوبةُ الزَّمان؟

الجواب: لا؛ لأنَّه من الممكن أنَّه كان قَائِـمًا، والآن هو قَاعِدٌ.

قوله: «كَـ: (**كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ**)»: احتاج المؤلِّفُ إلى تقديمِ الخبرِ على الاسم هنا لسببَيْن:

السَّببُ الأوَّل: لضَرُورةِ رَوِيِّ البيتِ؛ لأنَّ الرَّوِيَّ سَاكنٌ، والتَّرتيبُ الأصليُّ أن يُقَالَ: (**كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا**).

السَّببُ الثَّاني: لأنَّ ظُهُورَ عَمَلِها في الخَبَرِ أَبْيَنُ مِن ظُهورِ عَمَلِها في الاسمِ، فقَدَّمَ ما كان ظُهُورُ أَثَرِها فيه أَكْثَرَ.

و«**عُمَرُ**»: هنا هو ابنُ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: «**سَيِّدًا**»: أي: مِن السَّادات، وليس هو السَّيِّد المُطْلَق؛ لأنَّ سيِّدَ الخَلْقِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسيِّدُ هذه الأُمَّةِ بعده أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسيِّدُ الأُمَّةِ بعد أبي بكرٍ عُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسيِّدُها بعد عمرَ عُثمانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسَيِّدُها بعد عثمانَ عليُّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسيِّدُها بعد عَلِيٍّ الحَسَنُ بن عَلِيِّ بن أبي طالبٍ؛ لأنَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحقُّ بالخِلافَة، وقد قال النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب قول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**ابني هذا سيد**». رقم (٢٧٠٤).

فالشَّاهدُ أنَّ (عُمَر) سيِّدٌ مِن السَّادات، ونِعْمَ السَّيِّدُ عُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنَّ اللهَ تعالى فَتَح على يديه فُتُوحاتٍ كثيرةً عظيمةً، وانتشر في عهده العدلُ، وصَلُحَت الأُمَّةُ، حتىَّ كان عَهْدُه مَضْرِبَ المَثَلِ في العدلِ والاطمئنانِ والحَزْمِ، وعَدمِ الغَفْلَة، فلذلك استحقَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يكونَ سيِّدًا.

فالمؤلِّفُ -رحمه الله- أفادنا الآن أنَّ عَمَلَ (كَانَ) هو رَفْعُ المبتدأ اسمًا لها، ونَصْبُ الخبرِ خبرًا لها، وأفادنا أنَّ الضَّمَّةَ التي كانت على المبتدأ بعد دُخول (كَانَ) ليست مِن أجلِ الابتداء، ولكن مِن أجل دخول (كَانَ) ؛ لأنَّه لا يصحُّ أن تكونَ مِن أجل الابتداء.

المهمُّ أنَّ هذا البيتَ اشتمل على حُكْمِ (كَانَ وأخواتها)، وعلى مثالِ الحكمِ: ترفعُ المبتدأَ اسمًا لها، وتنصبُ الخبرَ خبرًا لها، والمثالُ: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا).

* * *

١٤٤- كَـ(كَانَ): (ظَـلَّ) (أَضْـحَى) (أَصْـبَحَا)،

(أَمْسَى) وَ(صَارَ) (لَيْسَ)، (زَالَ) (بَرِحَـا)

١٤٥- (فَتِـــئَ) وَ(انْفَـــكَّ) وَهَـــذِي الأَرْبَعَـــهْ

لِشِـــبْهِ نَفْـــيٍ أَوْ لِنَفْـــيٍ مُتْبَعَـــهْ

الشَّـــرحُ

قوله: «كَـ(كَانَ) (ظَلَّ)»: هذا تَركيبٌ عجيبٌ غريبٌ، فقد يقولُ القائلُ: أنتم ذَكَرتُم أنَّ مِن عَلاماتِ الاسم دُخولَ حرفِ الجرِّ، وأنَّ حُروفَ الجرِّ لا تدخلُ إلَّا على الأسماء، وهنا دخلت (**الكاف**) -وهي حرفُ جرٍّ- على (كَانَ)، وهي فعلٌ، فكيف المَخْرَجُ؟

نقولُ: لأنَّه أُرِيدَ لَفْظُها، ومَتَى أُرِيدَ اللفظُ جاز دُخولُ حَرْفِ الجرِّ عليها، سواءٌ أكانَ فِعْلًا، أم جُملةً فِعْليَّةً، أم جُملةً اسميَّةً.

وأمَّا «ظَلَّ»: فهي مبتدأٌ.

و«كَكَانَ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (كَائِنٌ) خبرُ المبتدأ مُقَدَّمٌ.

و«ظَلَّ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه مَنَع من ظهورِها الحِكَايةُ؛ لأنَّ المقصودَ هنا اللَّفْظُ، أو الكَلِمة يعني: «**كهذه الكلمة، أو: كتلك الكلمة**».

وأمَّا «**أَضْحَى، وأَصْبَحَا، وأَمْسَى...إلخ**»: فهي معطوفةٌ على (**ظَلَّ**) بإسقاطِ حَرفِ العطفِ للضَّرورةِ، ومن الضَّرورةِ الشِّعرُ.

وقوله: «**ظَلَّ**»: هنا بالظَّاء أُخت الطَّاء، وتُسَمَّى الظَّاءَ المُشَالَةَ؛ لأنَّها بالألف يعني: شِيلَت بالأَلِف، و(**ظَلَّ**) بمعنى صار.

وهناك (**ضَلَّ**) بالضَّاد مِن الضَّلالِ، وليست مِن هذا الباب، فإذا قلت: (**ضَلَّ الرَّجُلُ تَائِهًا**)، فهي مِن الضَّلال، وليست من هذا الباب، ولهذا نقولُ في الإعراب (**الرَّجُل**): فاعِلٌ، و(**تائِهًا**): حالٌ، ولا نقولُ: إنَّها من باب أخوات (**كَانَ**).

ولا تدلُّ على ما تدلُّ عليه (**ظَلَّ**) ؛ لأنَّ (**ظَلَّ**) تدلُّ على الصَّيْرُورَة، وعلى نوعٍ مِن الاستمرار، مثالُها: قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل:٥٨]، أي: صار واستمرَّ إلى حينٍ ما مُسْوَدًّا.

فـ﴿ظَلَّ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ، ويَنصبُ الخبرَ، ﴿وَجْهُهُۥ﴾: اسمُ ﴿ظَلَّ﴾ مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(**وَجْهُ**): مُضافٌ، والهاءُ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ جرٍّ مضافٌ إليه، و﴿مُسْوَدًّا﴾: خبرُ ﴿ظَلَّ﴾ منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

قوله: «بَاتَ»: مِن البَيْتُوتَة، وهي النَّومُ في الليل، هذا هو الأصل، وتُطْلَقُ على مُجرَّد البَيْتُوتَة، فتقول: (**بَاتَ الرَّجُلُ نَائِمًا**)، وتقولُ: (**بَاتَ الطَّالبُ سَاهِرًا على دُرُوسِه**)، وكلاهما صحيحٌ.

تقول: (**بَاتَ**): فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(**الطَّالبُ**): اسمُها مَرفوعٌ بها، وعَلامةُ

رَفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهِرةٌ على آخرِه، و(سَاهِرًا): خبرُها منصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

قوله: «أَضْحَى»: مِن الضُّحى، وهو ارتفاعُ النَّهار، مثاله: (**أَضْحَى الرَّجُلُ صَائِمًا**)، بمعنى صار صائمًا، لكنَّك خصَّصته في زمنٍ مُعيَّنٍ، وهو الضُّحَى.

وتقولُ: (**أَضْحَى الْبَرْدُ شَدِيدًا**)، فـ(**أَضْحَى**): فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفَعُ الاسمَ، ويَنصبُ الخبرَ، و(**البردُ**): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(**شديدًا**): خَبَرُها مَنصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِه فَتحةُ ظَاهرةٌ على آخرِه.

قوله: «أَصْبَحَ»: مِثلُها، و(**أَصْبَحَ**) مِن الصَّباح، مثالُها من القرآنِ: قولُه تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَـٰرِغًا﴾ [القصص:١٠]. وتقولُ: (**أَصْبَحَ الرَّجُلُ نشيطًا**)، والإعرابُ كما سبق.

قوله: «أَمْسَى»: مثلُها أيضًا، تقولُ: (**أَمْسَى الرَّجُلُ جَائِعًا**)، يعني: صار في المساء جائعًا، وتقولُ: (**أَمْسَى الرَّجُلُ نَشِيطًا**)، وإعرابُها كما سبق أيضًا، إلَّا أنَّنا نقولُ هنا: (**أَمْسَى**): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ مَبْنِيٌّ على فتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخِرِه؛ لأنَّه مُعتلٌّ.

قوله: «صَارَ»: من الصَّيْرُورَة، لا من الصَّيْر؛ لأنَّ (صَارَ) لها معانٍ كثيرةٌ، فتأتي مِن (**الصَّيْر**)، وتأتي مِن (**الصَّيْرُورَة**) يعني: الانقلاب من حالٍ إلى حالٍ، والمُرادُ هنا الصَّيْرُورَة، تقولُ: (**صَارَ الخَزَفُ إِبْرِيقًا**) فـ(صار): فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، (**الخزفُ**): اسمُها، (**إبريقًا**): خَبَرُها.

وتقولُ: (**صَارَ الصَّدِيقُ عَدُوًّا**)، و(**صَارَ العَدُوُّ صَدِيقًا**)، و(**صَارَ الرَّاكِبُ رَاجِلًا**)، و(**صَارَ الرَّاجِلُ راكبًا**)، وهَلُمَّ جرًّا.

وأمَّا مِن (**الصَّيْر**) الذي بمعنى (**الضَمّ**)، فليست مِن هذا الباب، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة:٢٦٠] أي: ضُمَّهُنَّ إليك.

قوله: «لَيْسَ»: فِعلٌ يَدلُّ على النَّفْي، وهُو بذلك عَكْسُ غَيرِه مِن الأَفعال، وقد قال بَعضُ النَّحويين: إنَّها ليست فِعْلًا، بل هي حَرْفٌ؛ لأنَّها تُشْبِهُ الحرفَ في عَدَم التَّصرُّفِ مع العملِ، فالحروفُ العاملةُ لا تتصرَّفُ، وهذه كلمةٌ عاملةٌ، ولا تتصرَّفُ، فتكون حرفًا.

لكن الصَّوابُ أنَّها فِعلٌ بلا شَكٍّ، والدَّليلُ لذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [النساء:١٨]، فدخلت عليها تاءُ التَّأنيث، وهذا يدلُّ على أنَّها فِعْلٌ ماضٍ.

مثالُها: (**ليس الكَسُولُ مُحَصِّلًا**)، فـ(**ليس**): فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(**الكَسُولُ**): اسمُها، و(**مُحصِّلًا**): خبرُها، ومثالُها من القرآنِ: قولُه تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [النور:٦١]، فـ﴿لَّيْسَ﴾: فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، ﴿عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ﴾: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿حَرَجٌ﴾: اسمُها مُؤخَّرٌ.

قوله: «زَالَ»: وهي التي مُضارِعُها (**يَزَالُ**)، لا التي مُضارِعُها (**يَزُولُ**)، ولا التي مضارعُها (**يزِيلُ**)؛ لأنَّ (**زَالَ**) فِعْلٌ ماضٍ، وهي على صُورةٍ وَاحِدةٍ، وشَكْلٍ واحِدٍ، لكن مُضارِعُها يختلفُ، فيأتي على: (**يَزَالُ**) و(**يَزُولُ**)، و(**يَزِيلُ**)،

والذي يَعملُ عَمَلَ (كَانَ) هو (زَالَ) التي مُضارِعُها (يَزَالُ)، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود:١١٨]، فـ﴿يَزَالُونَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، ولكنَّ اسمَها هنا ضميرٌ مَبْنِيٌّ على السكون في مَحَلِّ رَفْعٍ، و﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ خبرُها.

أمَّا (زَالَ) التي مُضارعُها (يَزُولُ)، فإنَّها لا تَعمَلُ عَمَلَ (كَانَ)، بل هي تامَّةٌ، تقول: (زَالَتِ الشَّمسُ)، والمضارعُ (تَزُولُ الشَّمسُ).

كذلك (زَالَ) التي مضارعُها (يَزِيلُ) فإنَّها ليست من أخوات (كَانَ)، وهذه -يعني: (زَالَ) التي مُضارعُها (يَزِيلُ) - بمعنى تَمَيَّزَ، تقول: (زِلْ مَالَكَ عن مالي) يعني: مَيِّزْهُ.

فصارت (زَالَ) لـها ثَلاثةُ أَفْعالٍ مُضارِعة: الأوَّل: (يَـزَالُ)، والثَّاني: (يَـزُولُ)، والثَّالث: (يَـزِيلُ)، والتي تعمل عمل (كَـانَ) هي التي مُضارعُها (يَـزَالُ).

قوله: «بَرِحَ»: أصلُ (بَرِحَ) مأخوذٌ مِن البَرَاحِ، وهو السَّعة، لكنَّها تُفيدُ الاستمرارَ إذا كانت مِن أخوات (كَانَ)، كما سيأتي.

قوله: «فَتِئَ»: يعني: عَمِلَ هذا الشيءَ، وما أَشْبهَ ذلك، لكنَّها تكونُ للاستمرار -كما سيأتي- مع (انْفَكَّ).

قوله: «انْفَكَّ»: يعني: تَخَلَّصَ من الشيءِ، لكنَّها إذا كانت من أخوات (كَانَ)، فلا تكونُ بهذا المعنى، كما سيأتي أيضًا، ولهذا قال المؤلِّفُ: (وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ).

قوله: «هَذِي الأَرْبَعَهْ»: اسمُ الإشارة (هَذِي) يَعودُ إلى أقربِ مَذكورٍ، فما أقربُ مذكورٍ هنا؟

نبدأ بـ(انْفَكَّ)، فهي أقربُ شيءٍ، و(فَتِيءَ)، و(بَرِحَ)، و(زَالَ)، فهذه الأربعةُ لا تكونُ من أخوات (كَانَ) إلَّا إذا اقترنت بنفيٍ، أو شِبْهِ نَفْيٍ، وشِبْهُ النَّفْيِ: النَّهيُ.

ولا فرقَ بين أن يكونَ النَّفيُ بـ(مَا)، أو (لَا)، أو (غَيْر)، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

المُهِمُّ أن تَكونَ مُقترِنةً بما يُفيدُ النَّفيَ، أو شِبْهَهَ، وهو النَّهيُ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ فهنا سُبِقَتْ بنَفْيٍ، وهو (لَا)، ونَقولُ في إعرابها: ﴿يَزَالُونَ﴾ (يزالُ): فِعلٌ مُضارعٌ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ ويَنصَبُ الخَبَرَ، والواوُ: اسمُها مَبْنِيٌّ على السكون في محَلِّ رَفْعٍ، و﴿مُخْتَلِفِينَ﴾: خبرُها مَنصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِهِ الياءُ نِيَابةً عن الفَتْحةِ؛ لأَنَّه جَمْعُ مُذكَّرٍ سَالمٌ، والنُّونُ عِوَضٌ عن التَّنوين.

ومثالُه أيضًا قولُ الشَّاعر:

صَاحِ شَمِّرْ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الـمَوْ ... تِ، فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ[1]

الشَّاهدُ في قوله: (وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ)، فإنَّ (لَا) هنا ناهيةٌ، و(تَزَلْ): فعلٌ مضارعٌ ناقصٌ مجزومٌ بـ(لَا) النَّاهية، يَرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، واسمُها

(١) هذا من الأبيات التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو بلا نسبة في مصادر عدَّة منها: أوضح المسالك (١/ ٣٣٤)، والدرر اللوامع (١/ ٢٠٥)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٦٥)، وشرح عُمْدَة الحافظ (ص: ١٩٩)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ١٤)، وهَمْع الهوامع (١/ ١١١)، وغيرها.

مستترٌ وُجُوبًا تقديرُه: (أنت)، و(ذَاكِرَ): خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

ومن شِبْه النَّفي أيضًا الدُّعاءُ، تقولُ: (يا رَبِّ لا تَزَلْ غَافِرًا لي).

وأمَّا (بَرِحَ)، فمِثلُ قولِه تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبٗا﴾ [الكهف:٦٠]، أي: لا أَبْرَحُ سائرًا، فالخبرُ محذوفٌ.

وتقولُ أيضًا: (ما بَرِحْتُ مُجتهِدًا)، فـ(مَا): نافيةٌ، (بَرِحَ): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، والتَّاء: اسمُها، و(مُجتهدًا): خبرُها.

مثالُ (فَتِئَ) قولُه تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف:٨٥]، هذه مسبوقةٌ بنَفْيٍ، لكنَّ النَّفيَ هنا محذوفٌ، وأصلُها: (تَاللهِ لا تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسفَ) يعني: (لا تَزالُ تذكرُ يوسفَ حتَّى تكونَ حَرَضًا).

لكن النَّفيُ يُحْذَفُ مِن (تفتأ) إذا سَبَقها قَسَمٌ، وكان مُضارِعًا، وأداة النَّفي تكونُ (لَا)، إذا تمَّت الشُّروطُ الثَّلاثة، فإنَّ النافيَ يُحْذَفُ. ونَظَمَ بعضُهم هذا فقال:

وَيُـــحْذَفُ نَـافٍ مَـعْ شُرُوطٍ ثَلَاثَـةٍ ... إِذَا كَانَ (لَا) قَبْلَ الْمُضَـارِعِ فِي القَسَـمْ[1]

وهذه الشُّروطُ مُنطَبِقةٌ في الآية، فالآيةُ تمَّت فيها الشُّروطُ، فحَرفُ النَّفيِ هو (لَا)، وقَبلَها قَسَمٌ، والفِعلُ مُضارِعٌ.

ومثالُ: (انْفَكَّ) تقولُ: (ما انْفَكَّ البردُ شديدًا)، يعني: لم يَزَلِ البَرْدُ شَدِيدًا، وتقولُ: (مَا انْفَكَّ المطرُ نَازِلًا) يعني: لم يَزَلْ ينزل، فـ(مَا): نافيةٌ، و(انْفَكَّ): فِعلٌ

(١) انظر حاشية الآجرومية، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، (ص: ٧٤).

ماضٍ ناقصٌ يرفعُ المبتدأَ وينصبُ الخبرَ، و(**المطرُ**): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، (**نَازِلًا**): خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، ولهذا قال المؤلِّف: (**وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ**).

لكن لماذا قدَّم المؤلِّفُ شِبْهَ النَّفي على النَّفي، والأصل أَنَّ المُشَبَّهَ به أقوى من المُشَبَّه؟

قِيلَ: لضرورة النَّظم، وهذا هو الظَّاهُر، وقال: بعضُ المُحَشِّينَ: «قَدَّم شِبْهَ النَّفي جَبرًا لنَقْصِه؛ لأنَّ شِبْهَ النَّفي أَنْقَصُ مِن النَّفي».

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- الآن ليس أمامنا حتىَّ نقولَ له: هل هذا صحيحٌ؟ فلا ندري هل هذه نيَّتُه أو لا؟ لكن إنْ قُلنَا: لضرورة النَّظمِ، فرُبَّما يقولُ قائلٌ: يمكنُ أن يَنجَبرَ البيتُ بغير هذا فيقول مثلًا: (**وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِنَفْيٍ أَوْ لِشْبِهِ نَفْيٍ مُتْبَعَهْ**).

فالظَّاهرُ -واللهُ أعلمُ- أنَّه تيسَّر له في ذلك الوقت أن يَنظمَه على هذا.

وعلى كُلِّ حالٍ، هذه الأربعةُ لا بُدَّ أن تكونَ مَسبوقةً بنَفيٍ، أو شِبْهِه.

ويُقَالُ لهذه الأفعال الأربعة: أَفعالُ الاستمرار، لأنها تَدلُّ على استمرار اتِّصال اسمها بخبرِها، فـ(**ما زَالَ الرَّجُلُ قَائِـمًا**) أي: إنَّ قيامَه مُستمرٌّ، و(**ما بَرِحَ قَائِـمًا**) أي: أنَّه بَقِيَ قَائِـمًا على وَجْهِ الاستمرار، ومثلها: (**مَا انْفَكَّ**)، ومثلها أيضًا: (**مَا بَرِحَ**).

***

١٤٦- وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا)   كَـ: (أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)

الشَّـرحُ

قوله: «وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ)»: (مِثْلُ): خَبرٌ مُقدَّمٌ، وعَلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ ظَاهِرةٌ على آخرِه، و(مِثْلُ): مُضافٌ.

و«كَانَ»: قُصِدَ لَفظُه، مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كَسْرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه مَنَع من ظُهُورِها الحِكَايةُ.

و«دَامَ»: قُصِدَ لَفْظُه، مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ مرفوعٌ، وعَلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع من ظُهُورِها الحِكَايةُ.

قوله: «دَامَ»: فَصَلَها المؤلِّفُ -رحمه الله- عن الأفعال السَّابقة؛ لأنَّ عَمَلَها ضَيِّقٌ، وذلك لما يلي:

أوَّلًا: لأنَّها لا تعمَلُ حتىَّ تُسْبَقَ بـ(مَا) المصدريَّة الظرفيَّة.

ثانيًا: لأنَّها لا تتصرَّفُ، بل لا بُدَّ أن تكونَ بلَفْظ الماضي، بخلاف غَيرِها، فإنَّ فيها تَفْصِيلًا، فلذلك قال: (وَمِثْلُ كَانَ دَامَ).

يعني: (دَامَ) مِثْلُ (كَانَ) في العملِ، وهذا مشروطٌ بَشَرْط أن تَسبقَه (مَا).

قوله: «مَسْبُوقًا بِـمَا»: لم يُبيِّن المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- ما المُراد بـ(مَا) ؛ لأنَّنا نَعرفُ أنَّ (مَا) تأتي لعَشَرة معانٍ ذُكِرَتْ في قول الشَّاعرِ:

مَحَامِلُ (مَا) عَشْرٌ إِذَا رُمْتَ عَدَّهَا فَحَافِظْ عَلَى بَيْتٍ سَلِيمٍ مِنَ الشِّعْرِ

سَتَفْهَمُ شَرْطَ الوَصْلِ، فَاعْجَبْ لِنُكْرِهَا بِكَفٍّ، وَنَفْيٍ، زِيدَ تَعْظِيمُ مَصْدَرِ

وهذا يُعتبرُ إبهامًا من المؤلِّف، ولكنَّ الجوابَ على ذلك أن يُقَالَ: بَيَّنَ المرادَ بـ(مَا) بالمثال؛ لأنَّه قال: (**كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا**)، فيكونُ المرادُ بـ(مَا) -التي في مثل هذا المثال- (**مَا**) المصدريَّة الظرفيَّة، والتَّقديرُ: (**أَعطِ مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا**)، وأخذنا أنَّها مَصدريَّةٌ مِن تحويلِهِ الفِعلَ إلى مصدر(**دوام**)، وأخذنا أنَّها ظرفيَّةٌ من أنَّنا قدَّرنا: (**مُدَّة دَوَامِك مُصِيبًا**).

ونقولُ في إعرابِ «**مَا دُمْتَ مُصِيبًا**»: «**مَا**»: مَصدريَّةٌ ظَرفيَّةٌ.

«**دَامَ**»: فِعلٌ ماضٍ نَاقصٌ، يَرفعُ الاسمَ، ويَنصبُ الخَبرَ، والتَّاء: اسمُها مَبْنِيٌّ على الفَتحِ في محلِّ رَفْعٍ.

و«**مُصِيبًا**»: خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِه فَتحةٌ ظَاهرةٌ على آخرِه.

ومثلُها قولُه تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم:٣١] أي: (**مُدَّة دَوَامِي حَيًّا**)، ومثلُها: (**صَاحِبِ الرَّجُلَ مَا دَامَ صَالِحًا**) أي: (**مُدَّةَ دَوَامِه صَالِحًا**)، لكن اسمُها ضميرٌ مستترٌ.

وقوله: «**مُصِيبًا**»: هل هي من الإصابة، أو من الصَّواب؟ أو منهما؟

الجواب: يَختلفُ، إذا قلنا: (**مَا دُمْتَ مُصِيبًا**) من الإصابة، فالمعنى: (**مَا دُمْتَ قَادرًا وَوَاجِدًا**)، وإذا قُلنَا: مِن الصَّواب، فالمعنى: (**إذا كَان في عَطَائِك خَيْرٌ**)؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَكونُ غَنِيًّا، ويُعطي لكن يُعطي في محلٍّ خطأ، فإذَنْ

المثالُ (**مُصِيبًا دِرْهَمًا**) صالحٌ لهذا ولهذا، يعني: (**إِذَا كُنْتَ قَادِرًا فَأَعْطِ العَطَاءَ ما دَام وَاقعًا في محلِّه**)، ولكنَّنا نظرنا إلى العطاء، فإذا هو قليلٌ؛ لأنَّه يَقولُ: (**أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا**).

لكنَّنا نَقولُ: إنَّ الدِّرهَمَ في زَمنٍ من الأزمان قد يُساوي أَلْفَ دِرهَمٍ، وقد حدَّثني مَنْ أَثِقُ به في زمنٍ قَبْلَ وُجُودِنا، لكنَّه قريبٌ، يقولُ: لقد نَزَل به ضُيوفٌ، فاشترى شَاةً بِرُبْع رِيالٍ، واشترى بِنِصْف رِيالٍ حِنْطةً من البُرِّ، وجَرَشَه بِرُبْع ريالٍ، فصارت الذَّبيحةُ والطَّعامُ بريالٍ واحد، والآن رُبَّما تكون تَكلِفةُ الذَّبِيحة خمسُمائة ريالٍ، أو أكثر.

لكن لعلَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- كان في زمنٍ كانت الدَّراهمُ فيه قليلةً، وإذا أعطى الإنسانُ دِرهَمًا، فهو عَطاءٌ كثيرٌ.

ممَّا سبق في كلام ابن مالك -رحمه الله- يتبيَّنُ لنا أنَّ (**كَانَ وأخواتها**) تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام:

القِسم الأوَّل: وهو ما يَعملُ بدون شرطٍ، وهو ثمانيةُ أفعالٍ: (**كَانَ، ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَ، أَمْسَى، صَارَ، لَيْسَ**).

القِسم الثَّاني: وهو ما يعملُ بِشَرطِ تَقدُّمه بنَفيٍ، أو شِبْهِه، وهو أربعةُ أفعالٍ: (**زَالَ، انْفَكَّ، بَرِحَ، فَتِئَ**).

القسم الثَّالث: وهو ما يعملُ بشرطِ أن تتقدَّمَه (**مَا**) المصدريَّة الظرفيَّة، وهو (**دَامَ**)، إِذَنْ يكونُ الجميعُ ثلاثةَ عشرَ.

١٤٧- وَغَــيْرُ مَــاضٍ مِثْلَــهُ قَــدْ عَمِــلَا   إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْـهُ اسْـتُعْمِلَا

الشَّــرحُ

قوله: «غَيْرُ»: مُبتدأٌ، وهو مُضافٌ إلى (مَاضٍ)، أي: إلى الفعل الماضي.

و«مِثْلَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لِـ(عَمِلَ).

و«قَدْ»: للتَّحقيق.

و«عَمِلَا»: فِعلٌ ماضٍ، والألفُ للإطلاق، والفاعلُ مستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ خَبرُ المبتدأ وهو (غَيْرُ).

قوله: «إِنْ»: شَرطيَّةٌ.

و«كَانَ»: فِعلُ الشَّرط.

و«غَيْرُ»: اسمُ (كَانَ)، وهو مضافٌ إلى (المَاضِ).

و«مِنْهُ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(اسْتُعْمِلَا)، أو بمحذوف حال من (غَيْرِ المَاضِ).

و«اسْتُعْمِلَا»: فِعلٌ ماضٍ، والألف: للإطلاقِ، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ، والجملةُ خبرُ (كَانَ).

يقول -رحمه الله-: إنَّ غيرَ الماضي يَعملُ عَمَلَ الماضي إنِ استُعْمِلَ، وإنَّما قال: (غَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا)؛ لأنَّه ذكر (كَانَ وأخواتها) بصيغة الماضي، فيقول: غيرُ الماضي كالماضي في العَملِ، فإذا قُلتَ: (كَانَ)، فإنَّ المضارعَ (يَكونُ) يَعملُ عَملَها، فقولُك: (يكونُ المطرُ شديدًا)، مِثلُ قولِك: (كان المطرُ شديدًا)،

فالمضارعُ (يكونُ) يَعملُ عَملَ الماضي (كان)، وتقولُ: (كُنْ مُطيعًا لله)، فـ(كُنْ): فِعلُ أمرٍ يَعملُ عَمَلَ الماضي، وتقولُ: (يُعجبُني كَونُك فاهِمًا)، فالمصدرُ (كون) هنا عَمِلَ أيضًا.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرِ:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ(١)

فـ(كَوْنُ): مُبتدأٌ مُضافٌ إلى الضَّميرِ، وهذا الضَّميرُ اسمُ (كَوْن) المَصدَر.

(إِيَّاهُ): (إِيَّا): خبرُ (كَوْن) مَبْنِيٌّ على السكون، والهاء: ضميرٌ دالٌّ على الغَيْبة.

ومنه أيضًا عملُ اسمُ الفاعلِ، وذلك في قولِ الشَّاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا ... أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا(٢)

الشَّاهدُ قولُه: (كَائِنًا أَخَاكَ)، يعني: كائنًا هو أخاك، فـ(كَائِنًا) عَمِلَ وهو اسمُ فاعلٍ.

ومِن عَمَلِ اسمِ المفعول قَولُكَ: (البيتُ مَكُونٌ فيه).

إِذَنْ غيرُ الماضي كالماضي في العمل، إلَّا أنَّه احتَرَز وقال: (إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا).

قوله: «إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا»: يشملُ ما لا يتصرَّفُ مطلقًا، مثل: (لَيْسَ)، فلا تقعُ إلَّا ماضيًا بالاتِّفاق؛ لأنَّها فعلٌ جامدٌ، وما لا يتصرَّفُ إلَّا

---

(١) هذا من الأبيات التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو من شواهد التصريح (١/ ١٨٧)، والأشموني (١/ ١١٢)، وهمع الهوامع (١/ ١١٤)، والدرر اللوامع (١/ ٨٣).

(٢) هذا من الأبيات التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو من شواهد التصريح (١/ ١٨٧)، وهمع الهوامع (١/ ١١٤)، والدرر اللوامع (١/ ٨٤).

مرَّةً واحدةً، على خلافٍ في ذلك، وهو (دَامَ)، فإنَّ منهم مَنْ أجاز أن تكونَ بلفظِ المضارعِ، لكنَّ الأكثرَ والمشهورَ أنَّها بلفظِ الماضي، وما لا يتصرَّفُ على وجه الكمالِ، لكن يتصرَّفُ كثيرًا، وهو الأربعة التي يُشْتَرَطُ فيها تقدُّمُ النَّفيِ، فإنَّه لا يُسْتَعْمَلُ منها الأمرُ؛ لأنَّ مِن شَرْطِها أن يتقدَّمَها نفيٌ، أو شِبْهُه، والأمرُ لا يمكنُ أن يتقدَّمَه نفيٌ، أو شِبْهُه، قالوا: وكذلك لا يُسْتَعْمَلُ منها المصدرُ، وبقيَّة التَّصرُّفات تُسْتَعْمَلُ.

إِذَنْ خرج بقوله: (**إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا**) ما يُسْتَعْمَلُ منه الماضي وغيرُه على وجه التَّصرُّف المطلق، وهو البقيَّة.

وقولُه: (إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا)، هذا في الحقيقةِ شَرطٌ يُسْتَغْرَبُ على ابن مالكٍ -رحمه الله- أن يأتيَ به؛ لأنَّه معروفٌ أنَّه إذا قال: (**وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا**)، أي: إذا أَمكَن، فهذا في الحقيقةِ -فيما نرى- أنَّه شَبِيهٌ بالحَشْوِ، إلَّا أن يُقَالَ: إنَّه أرادَ بذلك دَفْعَ تَوهُّمِ الطَّالبِ أنَّ كُلًّا منها يأتي منه غيرُ الماضي، وحينئذٍ لا تكونُ حشوًا.

إِذَنْ تنقسمُ هذه الأفعالُ مِن حيثُ التَّصرُّفُ إلى أربعة أقسام:

الأوَّل: ما لا يتصرَّفُ مطلقًا، وهو (**لَيْسَ**).

الثَّاني: ما يتصرَّفُ مُطلقًا بكُلِّ وُجوه التَّصرُّفِ، وهو السَّبعة[1]، فتقولُ مثلًا: (**كُنْ أَدِيبًا**)، فـ(**كُنْ**): فِعلُ أمرٍ مِن (**كَانَ**)، لكن هل نُعرِبُ (**أَدِيبًا**) خَبرًا لـ(**كَانَ**) أو حالًا؟

---

(١) وهي: (كان، ظلَّ، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار).

الجواب: خَبرًا لـ(كَانَ) ؛ لأنَّ (كَانَ) تتصرَّفُ تَصرُّفًا كامِلًا، وأيضًا إذا قُلتَ: (فُلانٌ غيرُ كَائِنٍ قَائِـمًا) يصحُّ؛ لأنَّها تتصرَّفُ تصرُّفًا كاملًا، فيأتي منها اسمُ الفاعلِ، ويأتي منها اسمُ المفعول، فتقولُ: (البيتُ مَكُونٌ فيه)، فـ(مَكونٌ): اسمُ مفعولٍ، فالاسمُ مستترٌ، و(فيه): جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ.

الثَّالث: ما يتصرَّفُ قليلًا إلى المضارع على خِلافٍ فيه، وهو (دَامَ).

لكن هل يَصحُّ أن أقولَ: (دُمْ قَائِـمًا)؟

الجواب: يَصحُّ، لكن لا على أنَّها ناسخةٌ، بل على أنَّ فاعلَها ضَميرٌ مُستترٌ وُجُوبًا، و(قَائِـمًا): حالٌ، فلو وَرَد مِثلُ هذا التَّعبير، فلا تَقُل: هذا التَّعبيرُ خطأٌ، بل قُلْ: هذا تَعبيرٌ صَحيحٌ، لكن ليست من باب (كَانَ وأخواتها).

الرَّابع: ما يَتصرَّفُ قَليلًا، بل أكثرُ مِن القليل، وهو الأربعةُ التي مِن شَرطِها سَبْقُ النَّفي أو النَّهي، فهذه تَتصرَّفُ، فتكون ماضيًا ومضارعًا، مثاله: (زَالَ)، فتَتصرَّفُ إلى المضارعِ مِثل قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود:١١٨-١١٩]، ولا تكونُ أمرًا، فلا تَتصرَّفُ إلى أَمرٍ؛ لأنَّه يُشْتَرَطُ سَبْقُ النَّفيِ أو شِبْهِهِ، وهذا لا يُتصوَّرُ مع الأمرِ، ولا تكونُ مصدرًا، ولكن تكونُ اسمَ فَاعلٍ، تقولُ: (هذا غيرُ زَائِلٍ قَائِـمًا)، فالنَّفي: (غَيْرُ)، و(زَائِلٍ): اسمُ فاعلٍ، واسمُها مُستترٌ، و(قَائِـمًا): خبرُه، فهي بمَنزلة قَولِك: (لا يزالُ قَائِـمًا)، ولذا يَعملُ عَملَها.

***

١٤٨- وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ

الشَّرحُ

قوله: «فِي جَمِيعِهَا»: جارٌّ ومجرورٌ ومضافٌ إليه متعلِّقٌ بـ(أَجِزْ).

و«تَوَسُّطَ»: مفعولٌ به، وعاملُه (أَجِزْ)، وهو مضافٌ إلى (الخَبَرْ).

و«أَجِزْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت).

وقوله: «كُلٌّ»: مبتدأٌ.

و«سَبْقَهُ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(حَظَرْ)، وهو مُضافٌ إلى الضمير، والضميرُ هنا فَاعلُ المَصدَر.

و«دَامَ»: مفعولٌ به للمصدر.

و«حَظَرْ»: خبرُ (كُلٌّ)، والتَّقديرُ: (كُلٌّحَظَرَ سَبْقَهُ دَامَ) يعني: كُلٌّ حَظَرَ سَبْقَ الخبرِ (دَامَ).

وقوله: «وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ»: هذه الأفعالُ ثلاثةَ عشرَ: ثمانيةٌ، وأربعةٌ، وواحدٌ، كُلُّها يَجوزُ فيها توسُّطُ الخبرِ بين الأداةِ واسمِها، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]، فالشَّاهدُ هنا كَلمة: ﴿حَقًّا﴾، فإنَّه قدَّمَها، وهي الخَبرُ، فوَسَّطه بين الأداةِ واسمِها و﴿نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ اسمُ (كَانَ) مؤخَّرٌ.

وتقولُ (**لَا يَزالُ شَديدًا المطرُ**)، فـ(**لا**) نافيةٌ، و(**يَزَالَ**): فِعلٌ مضارعٌ ناقصٌ، و(**شديدًا**): خبرُها مقدَّمٌ، و(**المطرُ**): اسمُها مؤخَّرٌ، وتقولُ: (**كَانَ قَائِـمًا زيدٌ**)، و(**ظَلَّ شَديدًا المطرُ**)، و(**ما فَتِئَ قَائِـمًا خَالدٌ**)، و(**ما دَامَ حيًّا فُلانٌ**)، و(**ليس ناجحًا الكَسُولُ**).

إِذَنْ جميعُ هذه الثَّلاثةَ عَشرَ يجوزُ فيها أن يتوسَّطَ الخبرُ.

ولكن هل يجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على الأداة؟ يقولُ: (**وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ**).

«**كُلٌّ**»: أي: مِن النَّحويين مَن (**حَظَرْ**): أي: مَنَعَ سَبْقَه لـ(**دَامَ**) ؛ لأنَّ (**سَبْقَهُ**) مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(**حَظَرْ**).

و«**حَظَرْ**»: بمعنى: مَنَعَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء:٢٠]، فهل المُرادُ سبقه لـ(**دَامَ**)، بحيث يتوسَّطُ بينها وبين (**مَا**)، أو بحيث يَتقدَّمُ على (**مَا**)؟ مثالُ ذلك: (**لَا أَصْحَبُكَ ما دَامَ زَيْدٌ قَائِـمًا**)، هذا على التَّرتيب، ولو قُلتَ: (**لا أَصحبُكَ ما دَامَ قَائِـمًا زيدٌ**)، فصحيحٌ؛ لأنَّ الخبرَ يتوسَّط، ولو قلتَ: (**لا أَصحبُكَ ما قَائِـمًا دَامَ زيدٌ**)، ففي هذا احتمال أنَّه لا يجوزُ بالإجماع، أمَّا (**لا أصحبُكَ قَائِـمًا مَا دَامَ زيدٌ**)، فهذا لا يجوزُ بالإجماعِ.

الإشكال الآن في نَقْلِ الإجماعِ فيما إذا كان الخبرُ بين (**مَا**) و(**دَامَ**).

فإِذَنْ أَمكِنةُ الخبرِ في (**دَامَ**) أَربعةٌ، وهي:

الأوَّل: (**لَا أَصحبُكَ مَا دَامَ زيدٌ قَائِـمًا**).

الثَّاني: (**لا أَصحبُكَ مَا دَامَ قَائِـمًا زيدٌ**).

الثَّالث: (**لا أصحبُكَ قَائِـمًا مَا دَامَ زيدٌ**).

الرَّابع: (**لا أصحبُكَ مَا قَائِـمًا دَامَ زيدٌ**).

إِذَنْ اثنان جائزان بالاتِّفاق، وهما: (**ما دَامَ زيدٌ قَائِـمًا**)، و(**ما دَامَ قَائِـمًا زيدٌ**)، ووَاحدٌ بالاتِّفاق مُمتنعٌ، وهو تَقدُّمُ الـخَبرِ على (**مَا دَامَ**) كُلِّها (**قَائِـمًا ما دَامَ زيدٌ**)، الرَّابعُ: أن يتوسَّطَ الخبرُ بين (**مَا**) و(**دَامَ**)، فكلامُ ابنِ مالك يحتملُ أَنَّه ممنوعٌ بالإجماعِ كما هو ظاهرُ اللفظ، والأمرُ ليس كذلك، بل فيه خلافٌ.

***

وقوله: «وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ»: ظاهرُ كلامِه أَنَّ ما عداها يجوزُ فيه تقدُّمُ الخبـرِ على الأداةِ، ولكنَّه قال:

١٤٩- كَـذَاكَ سَـبْقُ خَـبَرٍ (مَـا) النَّافِيَـهْ   فَجِـئْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً لَا تَالِيَـهْ

الشَّـرحُ

قوله: «كَذَاكَ»: خَبرٌ مقدَّمٌ، أي: كالذي سَبَق.

و«ذَا»: اسمُ إشارةٍ لما سبق، يعني: مثل ذاك الذي ذَكَرنا في المنع.

و«سَبْقُ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مضافٌ إلى فاعلِه (خَبَرٍ).

و«مَا»: مفعولُ (سَبْقُ)، و(مَا): مضافٌ.

و«النَّافِيَهْ»: مضافٌ إليه، ويجوزُ أن تكونَ (النَّافِيَهْ) صفةً لـ(مَا).

يعني: يمتنع أن يسبقَ الخبرُ (مَا) النَّافية، سواء كانت الأداةُ ممَّا يُشْتَرَطُ فيها تقدُّمُ النَّفي وشِبْهِه أو لا.

قوله: «جِئْ»: فعلُ أمرٍ.

و«بِهَا»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ به.

و«مَتْلُوَّةً»: حالٌ مِن (هَا) في قوله: (بِهَا).

و«لَا»: عاطفةٌ.

و«تَالِيَهْ»: معطوفةٌ على (مَتْلُوَّةً)، فهي منصوبةٌ على الحال، أي: ائتِ بـ(مَا) النَّافية مَتْلُوَّةً، أي: هي سابقةٌ، وما بعدها تالٍ لها.

يعني: إذا جاءت (مَا) النَّافية في واحدةٍ من الأدوات، فإنَّه يمتنُع أن يتقدَّمَ عليها الخبرُ، فـ(مَا) النَّافية لا يتقدَّمُ عليها شيء، فلو قلت: **(مَا كان زَيدٌ ظَلُومًا)**، ثُمَّ قُلتَ: **(ظلومًا مَا كان زيدٌ)**، فلا يجوزُ؛ لأنَّ الخبرَ لا يتقدَّمُ على **(مَا)** النَّافية، أمَّا لو قُلت: **(مَا ظلومًا كان زيدٌ)** فجائزٌ، و**(مَا كان ظلومًا زيدٌ)** جائزٌ أيضًا، ولهذا يقولُ: **(كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ)**؛ لأنَّه يجوزُ أن يتوسَّطَ الخبرُ بين الأداةِ والاسمِ بالاتِّفاق.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّه يَمتنعُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على **(مَا)** النَّافية سَواءٌ كانت الأداةُ ممَّا يُشْتَرَطُ فيها أن يَسبقَها نفيٌ، أو شِبْهُه أم لا، وعلى ذلك لو قلتَ في: **(مَا زَالَ المطرُ شديدًا)**، لو قلتَ: **(شديدًا مَا زَالَ المطرُ)**، فلا يَجوزُ على كلام المؤلِّف؛ لأنَّه يقولُ: (مَا) النَّافية لا يُمكنُ أن تُسْبَق.

وفي هذه المسألةُ خِلافٌ؛ لأنَّ بعضَهم يقول: إنَّ الذي نَفْيُه إثباتٌ يَجوزُ أن يتقدَّمَ؛ لأنَّ **(شديدًا مَا زَالَ المطرُ)** مِثلُ **(شَديدًا استمرَّ المطرُ)**، فيجوزُ، لكن كلام المُؤلِّف الآن أنَّه لا يَجوزُ مُطلقًا تقدُّمُ الخَبرِ على **(مَا)** النَّافية.

ولو قُلتَ: **(مَا انْفَكَّ التِّلميذُ حَرِيصًا)**، فهذا صحيحٌ، ولو قُلتَ: **(مَا انْفَكَّ حريصًا التِّلميذُ)**، فصحيحٌ أيضًا؛ لأنَّه توسَّطَ، ولو قُلتَ: **(حريصًا مَا انْفَكَّ التَّلميذُ)**، فهذا غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ الخبرَ تقدَّم على **(مَا)**.

قوله: «**فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ**»: أي: جِئْ بـ**(مَا)** النَّافية دائمًا مَتلوَّةً لا تاليةً؛ لأنَّ (مَا) النَّافيةَ لا يَعملُ ما بعدها فيما قبلها، ولهذا لا يصحُّ أن تقولَ: **(زيدًا مَا ضَرَبْتُ)**، لكن يَصحُّ أن تقولَ: **(مَا ضَرَبْتُ زيدًا)**، وكذلك يصحُّ: **(مَا زيدًا ضَرَبْتُ)**.

وقوله: (فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ)، قد يقولُ قائلٌ: إن هذا الشَّطرَ لا فائدةَ منه؛ لأنَّه إذا مُنِعَ تقدُّمُ الخبرِ على (مَا) النَّافية لَزِمَ أن تكونَ مَتْلُوَّةً لا تاليةً، فَيُقَالُ: بل له فائدتان:

الفائدةُ الأولى: الإشارةُ إلى أنَّ (مَا) النَّافية لها صَدْرُ الكلامِ، فلا تأتي إلَّا مَتْلُوَّةً، وإذا كانت لا تأتي إلَّا مَتْلُوَّةً صار لها صَدرُ الكلامِ، فلا يجوزُ أن يتقدَّمَ عليها غيرُها ممَّا هو في ضِمْنِ جُملتِها.

الفائدة الثَّانية: تقريرُ الحُكمِ السَّابقِ، ولا مانعَ أنَّ يأتيَ الإنسانُ بجُملةٍ بعد ذِكْر حُكْمٍ من الأَحكامِ، لتقرير ذلك الحُكْمِ وتَثْبيتِهِ.

وهل يجوزُ تقدُّم الخبرِ في (زَالَ) وأخواتها التي مِن شرطِها تَقدُّمُ النَّفي أو شِبْهِه؟

نَقولُ: الذي شَرطُه تقدُّمُ النَّفي، إن كان النَّفيُ بـ(مَا) لم يَجُزْ تقدُّمُه على (مَا)، لكن يَجوزُ أن يَكونَ بَينها، وبين العامل، وإن كان النَّفيُ بغير (مَا) كـ: (لَا) و(لَـمْ) جاز أن يتقدَّمَ على العاملِ، وعلى أداة النَّفي، فتقول مثلًا: (قَاعِدًا لم يَكنْ عَمرٌو)، و(قَائِـمًا لم يَزَلْ زيدٌ)، و(قَائِـمًا لا يَزَالُ زَيدٌ)، ولا تَقولُ: (قَائِـمًا ما زَالَ زَيدٌ) ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ يقولُ: (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ)، ولم يذكر مِن أدوات النَّفي إِلَّا (مَا).

إِذَنْ خُلاصةُ ما سبق من قَواعد:

القاعدةُ الأولى: الأصلُ تَقدُّمُ الاسمِ، وتَأَخُّرُ الخبرِ.

القاعدةُ الثَّانيةُ: يجوزُ توسُّطُ الخبرِ بين الأداةِ واسمِها بالاتِّفاق.

القاعدةُ الثَّالثةُ: يمتنعُ تقدُّمُ الخبرِ على (دَامَ).

القاعدةُ الرَّابعةُ: يَمتنعُ تقدُّمُ الخَبرِ على (مَا) النَّافية مُطلقًا، ولا يَجوزُ تَقدُّمُه على (مَا) المَصدريَّة الظَّرفيَّة مُطلقًا سواءٌ كان ممَّا يُشْتَرَطُ في عملِه تقدُّمُ النَّفيِ وشِبْهِهِ أم لا، أو ممَّا يُشْتَرَطُ لعملِه تقدُّمُ (مَا) المصدريَّة الظَّرفيَّة أم لا.

القاعدةُ الخامسةُ: جَوازُ أن يَتقدَّمَ الخَبرُ على الأداةِ ما عدا (دَامَ)، وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ أنَّه ممنوعٌ بالاتِّفاقِ، ولكنَّ الصحيحَ أنَّه جائزٌ إنْ توسَّط الخبرُ بينها وبين (دَامَ)، وأَنَّ الممنوعَ هو تقدُّمُ الخبرِ على (مَا) فقط.

القاعدةُ السَّادسةُ: أَنَّ النَّفيَ إذا كان بغير (مَا)، فإنَّه يَجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على الأداةِ، وعلى حرف النَّفي مُطلقًا.

***

١٥٠- وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اصْطُفِي ....

الشَّرح

قوله: «مَنْعُ»: مبتدأٌ، وهي مُضافٌ.

و«سَبْقِ»: مضافٌ إليه، و(سَبْقِ): مضافٌ.

و«خَبَرٍ»: مُضافٌ إليه، فـ(سَبْقِ) مَصدرٌ مُضافٌ إلى فاعِله.

و«لَيْسَ»: مفعولٌ به لـ(سَبْقِ)، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه منع من ظهورِها الحكايةُ.

و«اصْطُفِي»: فِعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: (هو)، والجملةُ في محلِّ رفعٍ خبرُ (مَنْعُ)، والتَّقديرُ: اصطُفِي مَنْعُ سَبْقِ الخبر لـ(لَيْسَ)، هذا معنى الشَّطر.

وفي هذا الشَّطرِ أشار ابنُ مالكٍ -رحمه اللهُ- إلى أنَّ النَّحويين اختلفوا في جوازِ تقدُّمِ خبر (لَيْسَ) عليها، واختار هو المَنعَ؛ لأنَّ (اصْطُفِي) بمعنى (اختير)، فهو -رحمه الله- يقولُ: اصْطُفِي مَنْعُ سَبْقِ خَبرِ (ليس) عليها.

وبناءً على هذا القولِ المختارِ نَضُمُّ هذه المسألةَ إلى ما سَبَق مِن مَنْع تَقدُّمِ الخبـرِ على (دَامَ)، وما اقترن بـ(مَا) النَّافية أيضًا فنقولُ: وخبر (لَيْسَ)، أي: لا يجوزُ أن يتقدَّمَ خبرُ (لَيْسَ) عليها، ولهذا قال: مَنْعُهُ (اصْطُفِي)، يعني: اختير.

إِذَنْ عندنا ثلاثُ صُورٍ:

الصُّورةُ الأولى: تَقدُّمُ الاسمِ، وتأَخُّرُ الخبرِ، وهذا هو الأصلُ.

الصُّورةُ الثَّانيةُ: توسُّطُ الخبرِ بين الاسمِ والأداةِ، وهذا جائزٌ في الجميعِ.

الصُّورةُ الثَّالثةُ: تَقدُّمُ الخبرِ على الأداةِ، وهذا جائزٌ إلَّا في ثلاثِ مسائل:

الأولى: إذا كانت الأداةُ (دَامَ).

الثَّانيةُ: إذا سُبِقَت بـ(مَا) النَّافية.

الثَّالثةُ: خبر (لَيْسَ).

وقوله: «اصْطُفِي»: إشارةٌ إلى أنَّ في المسألة خلافًا، والصَّحيحُ: جوازُ تقدُّمِ خبر (لَيْسَ) عليها خلافًا لابن مالكٍ -رحمه الله- ولكن مع هذا، البلاغةُ تقتضي ألَّا يتقدَّمَ.

ولا مانعَ أن نخالفَه، وإن كُنَّا نَدرُسُ عنه؛ لأنَّ في القرآنِ ما يُشيرُ إلى جَواز ذلك، وهو قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]، فهنا ﴿لَيْسَ﴾ اسمُها مُستترٌ تقديرُه: (هو)، و﴿مَصْرُوفًا﴾: خبرُها، و﴿يَوْمَ﴾ ظرفٌ، وعاملُها: (مَصْرُوف)، أي: (لَيْسَ مَصْرُوفًا عنهم يَوْمَ يَأْتِيهِمْ)، أي: لا يُصْرَفُ عنهم العذابُ يَوْمَ يأتيهم، فـ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾: معمولٌ لـ﴿مَصْرُوفًا﴾، و﴿مَصْرُوفًا﴾ هو الخبر.

وإذا جاز أن يتقدَّمَ مَعْمُولُ الخَبرِ -وهو فَرعٌ لعَاملِه- فتقدُّمُ عاملِه مِن باب أَولى.

ولهذا كان القولَ الرَّاجحَ جوازُ تقدُّمِ خَبرِ (لَيْسَ) عليها، وشاهدُه من القرآنِ الكريمِ كما سبق.

وعلى هذا تقول: (قَائِمًا لَيْسَ زيدٌ)، ولا يُغَلِّطُك أحدٌ، ولكن على رأي

ابن مالكٍ تُغَلَّطُ، فلا يَجوزُ أن تقولَ: (**قَائِـمًا لَيْسَ زيدٌ**)، بل تقول: (**لَيْسَ زيدٌ قَائِـمًا**)، أو (**لَيْسَ قَائِـمًا زيدٌ**).

والقائلون بالمَنْع قاسوا قِياسًا فاسدًا، ولا مانعَ أن نُفْسِدَ القياسَ ولو في النَّحو، فالقياسُ في الفقه مَعروفٌ: فاسدٌ وصحيحٌ، وفي النَّحو أيضًا: فَاسدٌ وصحيحٌ، قالوا: لأنَّ (لَيْسَ) دالَّةٌ على النَّفي، فيمتنعُ تقدُّمُ خَبرِها عليها كما منعنا تقدُّمَ الخبرِ على (مَا) النَّافية.

فيقال: هذا قِياسٌ غيرُ صحيحٍ من وَجْهَيْن:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ نَفْي (لَيْسَ) من ذاتِها، بمعنى أنَّها فِعلٌ دالٌّ على النَّفي، وأمَّا (مَا) فلا تَدلُّ على النَّفي إلَّا باقترانِها بما بعدَها، فلا يصحُّ القياسُ.

الوَجْهُ الثَّاني: المُعارَضة، نقولُ: نقيسُها على جَوازِ تَقدُّمِ الخبر إذا كانت الأداةُ ليست (مَا)، أليس يجوزُ أن نقولَ: (**قَائِـمًا لا يَزَالُ زيدٌ**)؟ الجواب: بلى، يَجوزُ، فكيف نَقولُ: نَقيسُها على (مَا) دون (لَا)؟! فإذا مَنَعَ التَّقدُّمَ بالقياسِ عارضناه بقياسٍ آخرَ.

وعلى هذا يكونُ هذا الدَّليلُ مَدْفوعًا، ودليلُ الجوازِ مُثْبَتًا، ودَليلُ الجوازِ هو قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾، ودليلُ المنعِ قياسٌ فاسدٌ كما سبق.

* * *

١٥٠- .... وَذُو تَـمَامٍ مَـا بِرَفْـعٍ يَكْتَفِـي

الشَّـرحُ

قوله: «ذُو»: يجوزُ في إعرابِها وَجْهانِ:

الوجهُ الأَوَّلُ: أن تكونَ خبرًا مقدَّمًا لـ(مَا)، و(مَا): مبتدأٌ، وهذا هو الأَوْلَى؛ لأنَّ (ذُو تمامٍ) نَكِرةٌ، و(مَا) مَعْرفةٌ، وقد تَقدَّمَ أنَّه إذا كانت الكلمتان إحداهما نكرة والأخرى معرفة، فإنَّ المعرفةَ هي المبتدأ، ويكونُ المعنى هنا: وما يكتفي بمرفوعِه فهو ذو تمامٍ.

الوجهُ الثَّاني: أن تكونَ مُبتدأً والخبر (مَا)؛ لأنَّ (مَا) اسمٌ موصولٌ.

قوله: «بِرَفْعٍ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(يَكْتَفِي)، أي: ذو التَّمامِ هو ما يكتفي بالرَّفعِ.

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ هذه الأدواتِ تنقسمُ إلى قسمين: قِسمٍ تامٍّ، وقِسمٍ ناقصٍ، فما هو التَّامُّ؟ التَّامُّ هو الذي يكتفي بمَرْفُوعِه، يعني: يَتمُّ الكلامُ بدُون الخَبرِ، ولا يَنتظرُ المخاطَبُ شَيْئًا، وعَلامتُه أنَّه لا يُرَادُ به اتِّصافُ شيءٍ بشيءٍ، مثالُ ذلك: (كَانَ زيدٌ فَمَاتَ)، لا يَنتظِرُ المخاطَبُ شيئًا إذا قُلتَ له: (كَانَ فَمَاتَ)، وأنت لا تُريدُ أن تَصِفَه بصفةٍ، بل تُريدُ أن تُخْبِرَ عن وُجودِه فقط، وحينئذٍ لا نحتاجُ إلى الخبرِ.

فصار ما يُكْتَفَى بمَرْفُوعِه هو التَّامُّ، وله عَلامتان: الأولى: أنَّ المُخاطَبَ

لا يَنتظرُ شيئًا سِوَى المرفوع، والثَّانية: أنَّه لا يُرادُ به اتِّصافُ شيءٍ بشيء، وله أمثلةٌ، منها قولُه تعالى: ﴿ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم:١٧]، فـ﴿تُمْسُونَ﴾ من أخوات (كَانَ) و ﴿تُصْبِحُونَ﴾ من أخوات (كَانَ)، لكن هل هي هنا ناقصةٌ أو تامَّةٌ؟

الجواب: تامَّةٌ، فمعنى قوله: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾ أي: حين تَدخُلون في المساء، و﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ أي: حين تدخلون في الصَّباح، فالمخاطَبُ لا ينتظرُ شيئًا الآن، وإذا قُلتَ: (**سَبِّحِ اللَّـهَ إِذَا أَمْسَيْتَ**)، (**وسَبِّحِ اللَّـهَ إِذَا أَصْبحْتَ**) لا يَنتَظرُ شيئًا.

لكن لو كان المعنى في غير القرآن مثل: (**اسْألِ اللَّـهَ الشِّفاءَ حِينَ تُمسِي مَرِيضًا**)، فالآن هى ناقصة؛ لأنَّ المقصودَ أن يُوصَفَ شيءٌ بشيءٍ.

وأيضًا إذا قُلتَ: (سِرْنَا في الطَّرِيقِ وكَانَ المطرُ)، فـ(**كَانَ**) هنا تامَّةٌ؛ لأنَّ المُخاطَبَ لا يَنتظرُ شيئًا، وأنت لا تُريدُ اتِّصافَ المَطرِ بشَيءٍ آخرَ إلَّا مُجرَّد وُجُودِه، لكن لو أردتَ أن تُخْبِرَ عن المَطَرِ بأنَّه شديدٌ، وتقول: (**كَانَ المطرُ**)، فهل يتمُّ الكلامُ؟

الجواب: لا؛ لأنَّك تُريدُ أن تَصِفَ المَطَرَ بشَيْءٍ فتقول: (**كَانَ المطرُ شديدًا**)، عِلمًا بأنَّ بعضَ النَّحويين يُقَدِّرُ (**كَانَ**) التَّامَّة بـ(**وُجِدَ**)، وهو تَقديرٌ تَقرِيبيٌّ، وليس على سبيل التَّحْدِيد، ووَجْهُ ذلك أنَّ (**وُجِدَ**): فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لـما لـم يُسَمَّ فاعلُه، ولا يُمكنُ أن نُفَسِّرَ المَعْلُومَ بالمَبْنِيِّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، لكن هم يقولون ذلك على سبيل التَّقريب، وإذا كان على سبيل التَّقريبِ فلا بَأسَ به، فمثلًا يقُولون:

(كَانَ زيدٌ فَمَاتَ) أي: (وُجِدَ زيدٌ فَمَاتَ)، ومِثلُه قولُه تعالى أيضًا: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]، أي: وُجِد ذُو عُسْرةٍ، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ أي: ما وُجِدَت السَّمواتُ والأرضُ، لكن هذا على سبيل التَّقريب، و(دَامَ) هنا تامَّةٌ؛ لأنَّها اكتفت بمرفوعِها ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾، وليس المقصودُ ذِكْرَ صِفَةٍ في ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾، بل المقصودُ مجردُ دوامِ السَّموات.

ومثال التَّامَّة أيضًا: (تَضْحَى) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه:١١٨- ١١٩]، فقوله: ﴿وَلَا تَضْحَىٰ﴾ يعني: لا تدخل في الضُّحَى، على أنَّه يُمكنُ أن يُقَالَ في آيتَيْ طه: إنَّها ليست من هذا الباب؛ لأنَّها من (ضَحَى) أي: بَرَزَ للضَّحْوَة وهي الحَرُّ، ولهذا فالآيةُ قد تُشْكِلُ على بعضِ النَّاس، فكيف يقولُ: ﴿أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾، و﴿لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾، كان مُقتَضى الحال أن يَقولَ: إنَّ لك ألَّا تجوعَ فيها ولا تظمأَ؟

لكن قالوا: إنَّ الحِكْمةَ من ذلك أنَّ الشِّبَعَ كِسوةُ الباطن، والكِسوَة الظَّاهرة كِسوةُ الظَّاهرِ، فالمُتجرِّدُ من كِسوة الظَّاهرِ يُقَالُ عنه: عارٍ، والجائعُ أيضًا يُقَالُ: عارٍ، لكن عُرُوٌّ باطنٍ، فقَوْلُه: ﴿لَا تَظْمَؤُا۟﴾ هذه حَرارةُ الباطن، وقوله: ﴿تَضْحَىٰ﴾ حَرارةُ الخَارجِ، وهذا وَاضِحٌ.

* * *

١٥١- وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي (فَتِئَ) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي

الشَّرحُ

قوله: «النَّقْصُ»: مُبتَدأٌ.

و«قُفِي»: يعني: اتُّبِعَ، خبرُ المبتدأ.

و«فِي (فَتِئَ)»: جارٌّ ومجرورٌ.

و«لَيْسَ»: معطوفٌ على (فَتِئَ) بإسقاطِ حرفِ العَطْفِ لضَرُورةِ الشِّعرِ.

و«زَالَ»: كذلك مَعْطُوفٌ على (فتِئَ) بإسْقَاطِ حرفِ العطفِ لضَرُورةِ الشِّعرِ.

وقوله: «دَائِمًا»: يعني: أنَّها ناقصةٌ دائمًا، ولا يُمكنُ أن تكونَ تامَّةً، فهي حالٌ من الضَّميرِ المُستترِ في قوله: (قُفِي).

والمعنى قُفِيَ دائمًا، أي: اتُّبِعَ دَائمًا النَّقصُ في هذه الثَّلاثة: (فَتِئَ، لَيْسَ، زَالَ)، لكن لماذا سُمِّيت ناقصةً؟

الجواب: لأنَّها لا تكتفي بمَرْفُوعِها، فهي تحتاجُ إلى مَنصوبٍ، فَلا يمكنُ أن تأتيَ (فَتِئَ) المسبوقة بنفيٍ، أو شِبْهِه تامَّةً، وكذلك (لَيْسَ)، لا يُمكنُ أن تأتيَ تامَّةً، وكذلك (زَالَ)، لا يُمكنُ أن تأتيَ تامَّةً، والمراد (زَالَ) التي مُضارعُها (يَزَالُ)، أما المَسبوقةُ بنفيٍ أو شِبْهِهِ، فهذه دائمًا تأتي نَاقِصةً، ولا بُدَّ فيها من الاسمِ والخبرِ، فإنْ لم تجد معها إلَّا اسمًا، فإنَّ الخبرَ لا بُدَّ أن يكونَ مَحذُوفًا.

***

١٥٢- وَلَا يَلِـي العَامِلَ مَعْمُـولُ الـخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًـا أَتَـى أَو حَـرْفَ جَـرّ

الشَّــرحُ

قوله: «العَامِلَ»: بالنَّصب: مفعولٌ به مقدَّمٌ، والعاملُ فيه (يَلِـي).

و«مَعْمُولُ»: بالرَّفع: فاعلُ (يَلِـي)، يعني أنَّ معمولَ الخبر لا يَلِـي العاملَ إلَّا إذا ظَرْفًا أتى أو حَرفَ جرٍّ.

وقوله: «إِلَّا»: أداةُ استثناء.

و«إِذَا»: حَرفُ شَرْطٍ غيرُ جازمٍ.

و«أَتَى»: فِعلٌ ماضٍ.

و«ظَرْفًا»: حَالٌ مِن فاعل (أَتَى) مُقَدَّمٌ على العاملِ.

و«أَوْ»: حرفُ عطفٍ.

و«حَرْفَ»: معطوفٌ على (ظَرْفًا)، و(حَرْفَ): مضافٌ، و(جَرّ): مضافٌ إليه.

والمعنى أنَّه لا يَلي معمولُ الخبرِ العاملَ إلَّا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.

واكتفى المؤلِّف -رحمه الله- بقوله: (حَرْفَ جَرّ) عن ذِكر المجرور؛ لأنَّ حَرْفَ الجرِّ لا يُمكنُ أن يكونَ إلَّا بمَجْرورٍ، إذ إنَّ الحرفَ لا يُمكنُ أن يَستِقلَّ بنفسِه، بل لا بُدَّ من مَصحُوبٍ له.

فلا يلي العاملَ مَعمولُ الخبرِ إلَّا في هاتين الحالتين: إذا أتى ظرفًا، أو أتى

حَرفَ جَرٍّ، مِثالُ ذلك: تقولُ: (**كَانَ طَعَامَكَ زيدٌ آكلًا**)، العاملُ: (**كَانَ**)، و(**طَعَامَ**): معمولٌ للخبرِ الذي هو (**آكل**)، وهنا وَلِي العاملَ، فالمؤلِّف يقولُ: إنَّ هذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الطَّعامَ ليس ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا.

ومِثلُها أيضًا لو قُلتَ: (**كَانَ زَيدٌ لابسًا ثَوْبَه**)، فـ(**كَانَ**) فِعلٌ ماضٍ، و(**زيدٌ**): اسمُها، و(**لابسًا**): خبرُها، (**ثوبَ**): مَفعولٌ به لـ(**لابس**)، فـ(**لابسًا**) هو العاملُ فيه، و(**ثَوبَ**): مضافٌ، والهاء مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على الضَمِّ في محلِّ جرٍّ، فإذا قُلتَ: (**كَانَ زيدٌ لابسًا ثَوْبَه**)، فإنَّه يصحُّ؛ لأنَّه على التَّرتيبِ الأصليِّ، وإذا قُلتَ: (**كَانَ زَيدٌ ثوبَه لابسًا**)، فيَصحُّ أيضًا؛ لأنَّ المعمولَ توسَّطَ بين اسمِها وخبرِها، وإذا قُلتَ: (**ثَوبَه كان زيدٌ لابسًا**) فيَصحُّ؛ لأنَّ تقديمَ المعمولِ جائزٌ بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]، فـ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ مَعمولُ ﴿مَصْرُوفًا﴾ ومع ذلك تقدَّمَ على العاملِ.

أمَّا إذا قُلتَ: (**كَانَ ثَوبَه زَيدٌ لَابِسًا**)، فهذا لا يجوزُ؛ لأنَّه يقولُ: (**وَلَا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرِ**).

إِذَنْ المحظورُ أن يَلِيَ العاملَ معمولُ الخبرِ؛ لأنَّه لا يُمكنُ أن يُفْصَلَ بين (**كَانَ**) واسمِها بأجنبيٍّ، ومَعمولُ الخبرِ أَجنبيٌّ من الاسم، لكن لو كان معمولُ الخبرِ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإنَّه يجوزُ؛ لأنَّهم يتوسَّعون في الظُّروف والمجرورات ما لا يتوسَّعون في غيرِها.

مِثالُ الجارِّ والمَجْرُورِ: تقولُ: (**كَانَ زَيدٌ جَالِسًا في المَسجدِ**)، فهذا على الأصل، وتقولُ: (**كَانَ زَيدٌ في المَسجدِ جَالِسًا**)، فيجوزُ أيضًا، وتقولُ: (**كَانَ في**

المَسجدِ زيدٌ جَالِسًا)، فيجوزُ؛ لأنَّه جارٌّ ومجرورٌ، وتقولُ: (**في المسجدِ كَانَ زيدٌ جَالِسًا**)، فيجوزُ أيضًا.

إِذَنْ هذه الصُّورُ الأربعُ كُلُّها تجوزُ.

ومثالُ الظَّرف: تقولُ: (**كَانَ زيدٌ جَالِسًا عِندَك**)، فهذا على الأصلِ، وتقولُ: (**كَانَ زَيدٌ عِندَك جَالِسًا**)، فجائزٌ، وتقولُ: (**كَانَ عندك زيدٌ جَالِسًا**)، فجائزٌ؛ لأنَّه ظَرْفٌ، وتقولُ: (**عندك كَانَ زيدٌ جَالِسًا**)، فجائزٌ أيضًا، فصار يجوزُ أن يقعَ الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ قبل الأداةِ، ويجوزُ أن يقعا بينها وبين الاسمِ، ويجوزُ أن يقعَا بين الاسمِ والخبرِ، ويجوزُ أن يقعَا بعدهم جميعًا.

وقال بعضُ العلماءِ، وهم الكوفيُّون: يجوزُ أن يليَ العاملَ معمولُ الخبـرِ، وإن لم يكن ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا.

وعلى هذا الرَّأي يجوزُ: (**كَانَ طَعامَك زيدٌ آكلًا**)، ولا فرقَ في ظاهر كلام المؤلِّف بين أن يكونَ الخبرُ مُقدَّمًا على الاسمِ، أو مؤخَّرًا عنه، فإنَّه يمتنعُ أن يَلِـيَ العاملَ مَعمولُ الخبرِ، ولو كان الخبرُ مُقدَّمًا على الاسمِ، أي: لو قُلتَ: (**كَانَ طعامَك آكلًا زيدٌ**)، فهو ممنوعٌ، كما لو قلتَ: (**كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا**)، فلا يَلِـيَ العاملَ معمولُ الخبرِ، لكن لو تقدَّم معمولُ الخبرِ على الأداةِ فيجوز، إلَّا إذا كان مَقرُونًا بـ(**مَا**) النَّافية أو (**مَا**) المصدريَّة الظرفيَّة كما سبق.

وهذا من الغَرَائبِ أن نُجوِّزَ (**طعامَك كَانَ زيدٌ آكلًا**)، ولا نُجوِّز (**كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا**)، مع أنَّ الثَّانيةَ قد تكونُ أَوْلى بالجواز؛ لأنَّها أَسْلَسُ مِن الأُولى التي فيها ثِقَلٌ على اللسانِ، وعلى السَّمعِ، لكن (**كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا**) أخفُّ

بلا شَكٍّ، فالذي يُجوِّزُ الصورةَ الأُولى ينبغي له أن يُجوِّزَ الصُّورةَ الثَّانيةَ، لهذا نحن على القاعدة التي أَصَّلناها في باب النَّحو أنَّه عند الاختلاف يُرْجَعُ إلى الأسهلِ، فيجوز: (**كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا**)، و(**كَانَ زَيدٌ طعامَك آكلًا**)، و(**كَانَ طعامَك آكلًا زيدٌ**) و(**طعامَك كان زيدٌ آكلًا**)، و(**طعامَك كان آكلًا زيدٌ**).

إِذَنْ كُلُّ الصُّورِ ليس فيها منعٌ؛ لأنَّ الشيءَ إذا جاز جاز ما كان نظيرُه أو أَوْلى منه، ولا فَرْقَ بين هذا وبين الظَّرف والجار والمجرور.

ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:١٧٧] فيه تقدُّمُ المعمولِ على الأداةِ؛ لأنَّ ﴿أَنفُسَهُمْ﴾ مفعولٌ لـ﴿يَظْلِمُونَ﴾ التي هي الخبر، وقُدِّمَتْ على الأداة.

* * *

١٥٣- وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ ... مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

الشَّرحُ

قوله: «مُضْمَرَ»: مَفعولٌ مُقدَّمٌ لقوله: (انْوِ).

و«انْوِ»: فِعلُ أمرٍ.

و«اسْمًا»: حال، يعني: انْوِ ضميرَ الشَّأنِ اسمًا لها إنْ وَقَع مُوهِمُ ما اسْتَبَانَ أَنَّه امتنع.

يعني: إن وَقَع في كلامِ العربِ ما يُوهِمُ أنَّه ممنوعٌ -حسب القاعدة التي سبقت- فَقَدِّرْ فيه ضميرَ الشَّأنِ، وضميرُ الشَّأنِ سَهْلٌ، فكُلَّما وَجدتَ جُملةً مخالِفةً للقاعدة، فانْوِ ضَميرَ الشَّأنِ، يُهَوِّنُ عليك الموضوعَ.

إِذَنْ فما القاعدة التي أسَّسها ابنُ مالكٍ؟ أسس ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أنَّه لا يجوزُ أن يَلِيَ العاملَ معمولُ الخبر إلَّا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإنْ وَرَدَ في كلامِ العرب ما يَدلُّ على أنَّ معمولَ الخبرِ وَلِيَ العاملَ فماذا نقولُ؟ هل نقولُ: إنَّ العربَ خرجوا عن القاعدة، فهُم مُخطِئُون؟

الجواب: لا، لأنَّهم هم الـحُكَّامُ، لكن نأتي بحِيلةٍ، فنُقَدِّرُ ضَميرَ الشَّأنِ، فإذا قدَّرنا ضَميرَ الشَّأنِ اسمًا فإنَّ المعمولَ حينئذٍ لم يَلِ العَاملَ، مثالُه: قولُ الفرزدق يهجو رهطَ جريرٍ بأنَّهم قنافذُ هدَّاجُون، فقال:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[1]

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (١/ ١٨١)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٦٨)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ٢٤).

قوله: (هَدَّاجُونَ) أي: يمشون مِشْيةَ الشَّيخ الضَّعيف للسَّرقة.

و(عَطِيَّـةُ): أبو جريرٍ.

ليس الشَّاهدُ في الشَّطرِ الأوَّلِ، وأمَّا الشَّطرُ الثَّاني وهو: (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّـةُ عَوَّدَا)، فأصلُ الكلام: (بِمَا كَانَ عَطِيَّـةُ عَوَّدَهُمْ)، ولو قال: (بِمَا كَانَ عَطِيَّـةُ إِيَّاهُمْ عَوَّدَا)، لكان جائزًا، ولو قال: (بِمَا إِيَّاهُمْ كَانَ عَطِيَّـةُ عَوَّدَا)، لكان جائزًا أيضًا، لكنَّه قال: (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّـةُ عَوَّدَا)، وهذا ممنوعٌ؛ لأنَّ (إِيَّا) حالت بين (كَانَ) واسمِها، وهي ليست ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا، فـ(إِيَّا): ضميرٌ منفصلٌ في محَلِّ نَصْبٍ مفعولٌ به لـ(عَوَّدَ)، وَوَلِيَت العاملَ الذي هو (كَانَ)، وهي معمولُ الخبرِ، فماذا نصنعُ في كلام الشَّاعرِ العربيِّ؟

قالوا: الأمرُ بسيطٌ، نُقَدِّرُ ضميرَ الشَّأنِ اسمًا لـ(كَانَ)، ونقولُ: بالذي كان (هو) أي: الشَّأن، و(إِيَّا): مفعولُ (عَوَّدَ) مُقدَّمٌ، و(عَطِيَّـةُ): مُبتدأٌ، وليس اسمَ (كَانَ)، و(عَوَّدَ): فِعلٌ، والفاعلُ مستترٌ، والجملةُ خبرُ (عَطِيَّـةُ)، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ خبرُ (كَانَ).

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرِ:

فَأَصْـبَحُوا وَالنَّـوَى عَـالِي مُعَرَّسِـهِمْ   وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِـي المَسَـاكِينُ[1]

فـ(كُلَّ): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(تُلْقِي)، وجملةُ (تُلْقِي) في محلِّ خَبر (لَيْسَ)، وهنا معمولُ الخبر وَلِيَ الأداةَ، فيُقدِّرون ضميرَ الشَّأنِ اسمًا لـ(لَيْسَ).

---

(١) البيت من البسيط نسبه سيبويه في الكتاب(١/ ٣٥) إلى حميد الأرقط، وليس في ديوانه.

وهذا يُعْتَبَرُ تَحرِيفًا للنَّصِّ مِن أجل المذهب، كقول الأشاعرة في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، أي: (**وجاء أمرُ ربِّك**)، فهم أدخلوا (**أمر**) مِن أجل مَذْهَبِهم أنَّ الذي يأتي أمرُ الله، وليس الله عزَّ وجلَّ، وهؤلاء أدخلوا ضميرَ الشَّأنِ مِن أجل تصحيحِ مذهبِهم، (**إِنَّه بِمَا كَانَ هُو**) أي: الشَّأن.

وأنت تَعلمُ أَنَّك لو قُلتَ: إنَّ تقديرَ الكلامِ هكذا: (**بِمَا كَانَ هُو**) -أي: الشَّأن- إِيَّاهُم عَطِيَّةٌ عَوَّدَا، لَمَجَّهُ السَّمْعُ، ولذلك كان قَولُ الكوفيين أَسَدَّ وأصحَّ، فالأصلُ عدمُ الحذفِ، والأمرُ بسيطٌ، نقولُ: يجوزُ أن يَلِـيَ معمولُ الخبرِ العاملَ، ولا بأسَ، وأنتم أجزتموه في الظَّرف والجار والمجرور، قالوا: نعم، وهذه يُتوسَّعُ فيها ما لا يُتوسَّعُ في غَيرِها، فهم الذين أَصَّلوا هذه القاعدةَ.

إِذَنْ عاد الأصلُ والفرعُ إلى مَذْهَبِهم، فالصَّوابُ أَنَّه يجوزُ أن تقولَ: (**كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا**)، على أَنَّه في هذا المثال لا يمكنُ تقديرُ ضميرِ الشَّأنِ؛ لأنَّ (**آكلًا**) مَنصوبةٌ، ولا يصحُّ أن تكونَ خَبرًا، وعلى هذا لا تصحُّ الجملةُ أن تكونَ خبرًا لـ(**كَانَ**)، فليس عندنا جُملةٌ يُمكنُ أن نَجعلَها خَبرًا عن ضمير الشَّأن، فهذا لا يُتصوَّرُ إلَّا إذا كان الخبرُ جُملةً كالبيت الذي ذُكِرَ.

* * *

١٥٤- وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ: (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)

الشَّرحُ

قوله: «قَدْ»: للتَّقليل؛ لأنَّها دخلت على فعلٍ مضارعٍ، وهذه قاعدةٌ، أنَّها إذا دخلت على الفعلِ المضارعِ فهي للتَّقليل، ومنه قولُهم: (**قد يجودُ البخيلُ**)، لكنَّها تَرِدُ أحيانًا للتَّحقيق، وهي داخلةٌ على المضارعِ، مثل قولِه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨]، فهنا لا شكَّ أنَّها للتَّحقيق، وليست للتَّقليل قطعًا، ولا للتَّردُّدِ.

و«كَانَ»: نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَعَ مِن ظُهُورِها الحكايةُ.

و«فِي حَشْوٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(تُزَادُ).

وقوله: «كَـ(مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)»: الكافُ: حرفُ جرٍّ، وجملةُ (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) مجرورٌ بالكاف، وعلامةُ جَرِّه كَسْرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه مَنَع من ظُهُورِها الحِكايةُ.

والدَّليلُ على ما قُلنَا من هذا الإعراب أنَّ هذه الجملةَ نائبةٌ مَنابَ المُفردِ، إذْ إنَّ المعنى: (**كهذا المثال**).

أمَّا إِعْرابُ الجُملةِ تَفْصِيلًا:

فـ«مَا»: تعجُّبيَّةٌ، وهي مُبتدأٌ مَبْنِيَّةٌ على السكونِ في مَحَلِّ رفعٍ.

و«كَانَ»: فِعلٌ زائدٌ، ولا نقولُ: إنَّها للماضي؛ لأنَّها مَسلُوبةُ المعنى والزَّمانِ، فهي زائدةٌ.

و«أَصَحَّ»: فِعلُ تعجُّبٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ لا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وفاعلهُ مستترٌ وُجُوبًا تقديرُه: (هو)، وهذا أحدُ المواضعِ المستثناة ممَّا تقديرُه: (هو) أن يكونَ المسترُ فيه وُجوبًا، وإنَّما كان مُستترًا وجوبًا في فعل التَّعجُّبِ؛ لأنَّه جارٍ مَجرَى المَثَلِ، والأمثالُ لا تُغيَّرُ.

و«عِلْمَ»: مفعولُ (أَصَحَّ) منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه فَتحةٌ ظاهرةٌ، و(عِلْمَ): مضافٌ.

و«مَنْ»: مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ جرٍّ مضافٌ إليه.

و«تَقَدَّمَا»: (تَقَدَّمَ): فِعلٌ ماضٍ، والألفُ للإطلاقِ، وفَاعلُه مُستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو) يَعودُ على (مَنْ)، والجملةُ صِلةُ الموصولِ لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

وقوله: «وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ»: فمن خصائص (كَانَ) ما ذكره هنا حيث قال: (وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ) يعني: تُزَادُ (كَانَ) فقط مِن بين أخواتِها، وبهذا اللفظِ فقط دون تصرُّفاتِها، أي: لا يُزَادُ اسمُ الفاعل منها، ولا اسمُ المفعولِ، وإنَّما تُزَادُ بهذا اللفظ (كَانَ)، **وهذه هي الخاصِّيَّة الأولى لها.**

وقد تُزَادُ قليلًا بلفظ المضارعِ كقولِ أمِّ عَقيلٍ وهي تُرَقِّصُ ولدَها الصَّغيرَ، تقولُ:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ(١)

---

(١) الرَّجز لأمِّ عقيلٍ في أوضح المسالك (١/ ٢٥٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٥)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٩٢)، والمقاصد النَّحويَّة: (٢/ ٣٩).

قولها: (شَمْأَل): هي ريحٌ باردةٌ، و(بَلِيلُ) يعني: معها ندى، فيزداد البردُ فيها.

فقولها: (مَاجِدٌ) هنا بالرَّفع بناءً على أنَّ (تكُونُ) زائدةٌ؛ لأنَّها لو لم تكن زائدةً لكان الصَّوابُ (مَاجِدًا نَبِيلًا)، و(أَنْتَ): مُبتدأٌ، و(مَاجِدٌ): خبرُ المبتدأ، فهي زِيدت في حشوٍ بين المبتدأ والخبر.

وقوله: «تُزَادُ فِي حَشْوٍ»: حَشْوُ الشيء: ما كان في باطنِه أي: بين أعلاه وأسفلِه، كحشو الفِراش، فهو بين طَرَفَيْن.

وهذا يعني: أنَّها تُزَادُ بين شيئَيْن متلازِمَيْن، كالمبتدأ والخبر، والفاعلِ والفعلِ، والصِّفةِ والموصوفِ، والمضافِ والمضافِ إليه، وبين (مَا) وفِعل التَّعجُّبِ، وما أشبه ذلك.

وإذا زيدت بين (مَا) وفِعل التَّعجُّب، فإنَّها تكونُ مَقِيسةً، يعني: لك أن تزيدَها مِن نفسِك، كما مَثَّل في قوله: (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)، فـ(كَانَ) هنا زيدت بين (مَا) التَّعجُّبيَّة، وبين فعلِ التَّعجُّبِ، وزيادتُها مقيسةٌ، وعلى ذلك إذا قُلتَ: (ما أحسنَ هذا النُّورَ!)، فيصحُّ أن تقولَ: (ما كَانَ أَحْسَنَ هذا النُّورَ!)، وإذا قُلتَ: (مَا أقبحَ الجهلَ!)، فيصحُّ أن تَقولَ: (ما كَانَ أقبحَ الجهلَ!).

إِذَنْ (كَانَ) تُزَادُ بين شيئَيْن مُتلازمَيْن إلا أنَّها تُزَادُ في ذلك سماعًا، ما عدا زيادتها بين (مَا) التَّعجُّبيَّة، وفعل التَّعجُّب، فإنها تُزَادُ قياسًا، ومعنى (قياسًا): أي: يجوزُ أن تُنشئَ كلامًا من عندك وتَزِيدها.

وعُلِمَ من قوله: (قَدْ تُزَادُ...) أنَّ ذلك ليس كثيرًا؛ لأنَّ (قَدْ) هنا للتَّقليل.

وهل من زيادتِها قولُك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَانَ الفَاضِلَ؟) الجواب: لا؛ لأنَّ (كَانَ) هنا عاملةٌ و(الفَاضِلَ) خبرُها، واسمها ضميرٌ مستترٌ.

أمَّا قولك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَانَ الفَاضِلِ)، فـ(كَانَ) هنا زائدةٌ، و(الفَاضِلِ) صفةٌ لـ(زَيْدٍ).

وقوله: «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا»: هذا مثالٌ طيِّبٌ، فعِلْمُ المتقدِّمين هو الصَّحيح، أمَّا المتأخِّرون، فما أكثرَ الحشوَ في عِلْمِهم، وعدم الفائدة، فإنَّك قد تَقرأُ عشرَ صفحاتٍ من كتابٍ، ولا تستفيدُ، وإذا استفدتَ، فالفائدةُ قليلةٌ، لكن كُتُبُ المتقدِّمين وعِلْمُهم أصحُّ وأنفعُ، ولهذا أنا أنصحُ طلبةَ العلمِ ألَّا يقرؤوا في كتب المتأخِّرين، فما فيها إلَّا الزَّخرفةُ والتَّنويعُ والتَّبويُب، لكنَّ العلمَ المكنوزَ تجده في كتبِ الأوَّلين.

هذا مع ما في كتب المتأخِّرين مِن انحرافٍ، وعدم ثقةٍ بالمؤلِّف، ومع ذلك نجدُ أنَّ الإنسانَ الذي يَسِيرُ على طريقةِ الأوَّلين في أسلوبِه وفي عَرضِه للمعاني تجد أنَّه أنفعُ.

إِذَنْ هذا البيتُ فيه بيانُ حُكْمٍ مِن أحكام (كَانَ)، وهو أنَّها تُزَادُ بين شيئَيْن متلازِمَيْن، وإذا زِيدَت فليس لها عملٌ، وليس لها معنى؛ لأنَّها زائدةٌ، وهذا من خصائصِها، فإذا أَضَفْتَ هذه الحالَ إلى حالَيْن سابقَتَيْن لـ(كَانَ)، وهي تامَّةٌ وناقصةٌ، إِذَنْ تقولُ: (كَانَ) تَرِدُ ناقصةً ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، وتامَّةً تكتفي بمرفوعِها، وزائدةً لا عَمَلَ لها.

***

١٥٥- وَيَـحْذِفُونَهَا وَيُبْقُـونَ الـخَبَرْ ... وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْـتَهَرْ

الشَّـرحُ

قوله: «وَيَحْذِفُونَهَا»: (الواو) فيها تَعودُ على العَربِ؛ لأنَّهم هم الذين يَصُوغون الكلامَ، أمَّا النَّحويون فإنَّهم بمنزلة الصَّيادلة ينظرون تراكيبَ الكلامِ، لكن لا يَحكمون على العربِ.

قوله: «وَيُبْقُونَ الخَبَرْ»: أي: خبرها.

قوله: «وَبَعْدَ (إِنْ)»: أي: الشَّرطيَّة.

«وَلَوْ»: أي: الشَّرطيَّة.

قوله: «بَعْدَ»: ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفيَّةِ، وعلامةُ نَصْبِه فتحُ آخرِه، وهو مُتعلِّقٌ بـ(اشْتَهَرْ) المُتأخِّر، و(بَعْدَ): مضافٌ.

و«إِنْ»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه مَنَع مِن ظهورِها الحكايةُ.

و«لَوْ»: معطوفةٌ على (إِنْ).

و«كَثِيرًا»: صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، وعَامِلُه قوله: (اشْتَهَرْ)، يعني: اشتهر اشتهارًا كثيرًا.

و«ذَا»: مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّه اسمُ إشارةٍ.

و«اشْتَهَرْ»: فِعلٌ ماضٍ، والجملةُ: خَبرُ المُبتدأ.

يقول -رحمه الله-: إنَّ العربَ قد يحذفون (كَانَ) واسمَها، ويُبقون خبرَها، **وهذه هي الخاصِّيَّةُ الثَّانيةُ**، وهذا على قسمين: كثيرٍ وقليلٍ، أمَّا الكثير فيكون (**بَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ)**) الشَّرطيَّتَيْن، ومنه قولُ الرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلام- في حديث الوَاهِبةِ نفسَها للرَّجلِ الذي خَطَبَها: «**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَـمًا مِنْ حَدِيدٍ**»[1]، يعني: (**وَلَوْ كَانَ الـمُلْتَمَسُ خَاتَـمًا مِن حَديدٍ**).

ومنه أيضًا قولُ بعضِ الحكماءِ: «**النَّاسُ مَجزيُّون بأعمالِهِم: إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فَشرٌّ**». أي: إن كانت أعمالُهم خيرًا، فجزاؤهم خيرٌ، وإن كانت أعمالُهم شرًّا، فجزاؤهم شرٌّ.

وقوله: «**وَيَحْذِفُونَهَا**»: فيه إيهامٌ؛ لأنَّ ظاهرَه أنَّهم يحذفون (**كَانَ**) وحدَها.

وقوله: «**وَيُبْقُونَ الخَبَرْ**»: ظاهرُه: أنَّهم يُبقون الخبرَ وحدَه، وإذا كان كذلك، فإنَّهم يحذفون (**كَانَ**) مع اسمِها، فإذا نَظَرْتَ إلى أوَّلِ كلامِه وهو (**وَيَحْذِفُونَهَا**)، فإنَّك تقولُ: المحذوفُ (**كَانَ**) فقط، ويبقى الاسمُ والخبرُ، وإذا نَظَرْتَ إلى آخرِ كلامِه: (**وَيُبْقُونَ الخَبَرْ**)، قُلتَ: يحذفونها مع اسمِها، وأيُّهما المرادُ؟ الجواب: الثَّاني، أي: يحذفونها مع اسمِها، والدَّليلُ قوله: (**وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ**)، ومعروفٌ أنَّها تُحْذَفُ هي واسمُها.

وعُلِمَ من قوله: (**يَحْذِفُونَهَا**) أنَّهم لا يحذفونَ المضارعَ، ولكنَّ هذا ليس بصحيحٍ، والصَّحيحُ أنَّه يجوزُ حَذفُها، ولو بلفظ المضارعِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [النساء:١٧١]، والتَّقديرُ: (**يَكُنْ خيرًا**

---

(١) تقدَّم تخريجه (ص:٤٧١).

لَكُم)، فـ(كَانَ) هنا بلفظ المُضارِعِ حُذِفَتْ مع اسمِها، وبَقِيَ خبرُها في أفصح كلامٍ على وجهِ الأرضِ، وهو كلامُ الله -عزَّ وجلَّ- ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وإن كانت هذه ليست كالأولى، لجواز أن يكونَ ﴿خَيْرًا﴾ مفعولًا به.

* * *

١٥٦- وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ارْتُكِبْ
كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

الشَّرحُ

قوله: «بَعْدَ»: ظَرفُ مكانٍ، وهو مضافٌ.

و«أَنْ»: مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع مِن ظهورِها الحكايةُ.

«تَعْوِيضُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ.

و«مَا»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه منع من ظهورِها الحكايةُ.

و«عَنْهَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(ارْتُكِبْ)، وجملة (ارْتُكِبْ) خبرُ (تَعْوِيضُ).

قوله: «كَمِثْلِ»: (الكافُ): حرفُ جَرٍّ، و(مِثْلِ): اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وهو مضافٌ.

و«أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ المقدَّرةُ على آخرِه، منع من ظهورِها الحِكَايةُ.

يقولُ: كذلك أيضًا تُحْذَفُ (كَانَ)، ويبقى اسمُها وخبرُها بعد (أَنْ) المصدريَّة، ولكن يُعَوَّضُ عنها بـ(مَا) مع بقاء الاسمِ والخبر، **وهذه هي الخاصِّيَّةُ الثَّالثةُ لـ(كَانَ).**

والفرقُ بين هذه المسألةِ، وبين المسألة التي قبلها أنَّهم هناك يحذفونها مع اسمِها، أمَّا هنا فيحذفونها وحدَها، ثُمَّ مع ذلك يُعوِّضُون عنها (مَا) ويُبقون الخبرَ.

مثال ذلك: (**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)، يقولُ النَّحويُّون: إنَّ أصلَها: (**اقْتَرِبْ لأَنْ كُنْتَ بَرًّا**)، فيكون بذلك تقديمُ العِلَّةِ قبل المعلول، فـ(**اقترب**): يعني: اقترب منِّي، فأنا أودُّ أن تكونَ صاحبي، لماذا؟ (**لأَنْ كُنْتَ برًّا**)، فماذا صنعنا؟ قالوا: قدَّمنا العِلَّةَ فصار: (**لأَنْ كُنْتَ بَرًّا اقْتَرِبْ**)، ولمَّا كانت العِلَّةُ كالشَّرط في تَرتُّبِ جَزائِه عليه حَسُنَ أن يقترنَ بالفاء، فصار (**لأَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)، قالوا: حَذَفْنا لامَ العِلَّة، فصار التَّقديرُ: (**أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)، ثُمَّ حذفنا (**كَانَ**)، فلمَّا حذفناها فَصَلنا الضَّميرَ في: (**كُنْتَ**) ؛ لأنَّ الضَّميرَ المتَّصلَ لا يمكنُ أن يُؤْتَى به وَحْدَه، فصار التَّقديرُ: (**أَنْ أَنتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)، فأتينا بـ(مَا) عَوِضًا عن (**كَانَ**)، فصارت: (**أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)، ثُمَّ أدغمنا (**أَنْ**) بـ(**مَا**) فصارت (**أَمَّا**)، ومثلُه أيضًا قولُ الشَّاعر:

أَبَـا خُرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَـمْ تَـأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[1]

كأنَّه قال: أبَا خُراشَةَ فَخَرْتَ عَلَيَّ وتَعَالَيْتَ عليَّ، (**لأَنْ كُنْتَ ذَا نَفرٍ**)، وأنا أكثرُ مِنك نَفَرًا، فقومي لم تأكلْهم الضَّبُعُ، يعني: السِّنينَ والجَدْبَ.

على كُلِّ حالٍ لا تَظنُّوا أنَّ قولَه: (**فَإِنَّ قَوْمِيَ**) هي مُتَعَلِّق (**أَنْ كُنْتَ ذا نَفرٍ**)، بل متعلَّقُها محذوفٌ، أي: فَخَرْتَ بأَنْ كُنتَ ذَا نَفرٍ.

---

(١) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه (ص: ١٢٨)، والكتاب لسيبويه (١/ ٢٩٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ٥٥).

والآن تحليلُ هذا التَّركيبِ إلى هذا التَّحليلِ البعيدِ ما أظنُّ -واللهُ أعلمُ- أنَّ الشَّاعرَ أراده، لكن هكذا قال النَّحويُّون.

المهمُّ أنَّ الشَّاهدَ فيه قولُه: (**أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ**)، حيث حذف الشَّاعرُ الفعلَ (**فَخَرْتَ**)، ثُمَّ اللامَ و(**كَانَ**)، فبقي اسمُها المتَّصلُ مُنفصلًا، وهو الضَّمير: (**أَنْتَ**)، فـ(**أَنْ**): ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكون في محَلِّ رَفعِ اسمُ (**كَانَ**) المحذوفة، فهم يقولون: الإعرابُ إنَّما هو على (**أَنْ**) فقط، والتَّاء: حَرفٌ دالٌّ على الخِطاب، أو على المُثَنَّى، أو على الجمعِ، والعاملُ محذوفٌ؛ لأنَّه انفصل، وعوَّضنا عن (**كَانَ**) بـ(**مَا**).

لكن لو قال قائلٌ: لماذا لا نجعلُ (**أَمَّا**) شرطيَّةً في مثال ابن مالك -رحمه الله تعالى-: (**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)، بدليل ربط الجواب بالفاء، وكذلك في الشَّاهِدِ؟

فالجواب أنَّ الظاهرَ لي: أنَّ السَّببَ في أنَّهم لم يحملوها على ذلك: أنَّه لا يُمكنُ حذفُ (**أَنْ**) المصدريَّة مع (**كَانَ**)، وعلى هذا التَّقديرِ إذا جعلنا (**أَمَّا**) تفصيليَّةً، أو شَرطيَّةً لَزِمَ أن نقولَ: (**أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقتَرب**)، وكأنَّ (**أَنْ**) المصدريَّةَ لا تُحْذَفْ، فلذلك عَدَلُوا عن هذا، وإلَّا لو أمكن هذا لكان أسهلَ.

على كُلِّ حالٍ، إذا كان أحدٌ مِن العلماء ذهب إلى أنَّها شرطيَّةٌ، فهذا أحسنُ بلا شَكٍّ؛ لأنَّه أقربُ مِن هذه العمليات الأربع، والمهمُّ أنَّ هذه عَمليَّةٌ سَهلةٌ (**أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)، والمُقَابِلُ و(**أَمَّا أَنْ لَمْ تَكُنْ بَرًّا فَلَا تَقْتَرِبْ**)، وتكون الفاءُ هنا واقعةً في جوابِ الشَّرطِ.

أمَّا عند الذين يقولون: إنَّها مُعوَّضةٌ عن (كَانَ)، فيقولون: الفاءُ جاءت هنا لأنَّ العِلَّةَ تُشْبِهُ الشَّرطَ، فلمَّا أَشْبَهَت العِلَّةُ الشَّرطَ جاز أن يكونَ في جوابِها الفاءُ، وهذه أيضًا عِلَّةٌ تُضْعِفُ التَّقديرَ الذي ذكروه، وهو أنَّ (مَا) عِوَضٌ عن (كَانَ).

* * *

١٥٧- وَمِـنْ مُضَـارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَـزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُـزِمْ

الشَّــرحُ

قوله: «مِنْ مُضَارِعٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بقوله: (تُـحْذَفُ).

قوله: «لِكَانَ»: اللامُ حرفُ جرٍّ، و(كَانَ): اسمٌ مجرورٌ باللام لقَصْدِ لفظِه، والمعنى: ومن مضارعٍ لهذا اللفظ.

قوله: «مُنْجَزِمْ»: صِفةٌ لـ(مُضَارِعٍ)، لكنَّه لم يُحَرَّك بالكسرِ مِن أَجْل استقامة البيت، وأصلُها: (وَمِنْ مُضَارِعٍ مُنْجَزِمٍ لِكَانَ تُحْذَفُ نُونٌ).

وهذه هي **الخاصِّيَّة الرَّابعة** لـ(كَانَ)، وهي جوازُ حذفِ نون مضارعِها المجزوم.

ولـمَّا كان قولُه: (تُـحْذَفُ نُونٌ) يَحتمِلُ الوجوبَ، استدرك فقال: (وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ).

و«هوَ»: مبتدأٌ.

و«حَذْفٌ»: خبرُه.

و«مَا»: نافيةٌ.

و«الْتُزِم»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، أي: هذا الحذفُ لم يُلْتَزَمْ، لكنَّه مَوجودٌ.

وقوله: «مِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ»: خرج به (كَانَ) التي بلفظ الماضي، وخرج به (كُن) الذي بلفظ الأمر، فلا يجوزُ أن أقولَ مثلًا: (كُ زَيْدًا) وأعني: (كُنْ زَيْدًا)، وبقي المضارعُ الذي أشار إليه ابنُ مالك -رحمه الله-.

اشترط ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أن يكونَ مجزومًا، فلا تُحْذَفُ نونُ المرفوعِ، ولو بلفظ المضارع، ويُشْتَرَطُ أيضًا ألَّا يَليَها ساكنٌ، فإن ولِيَها ساكنٌ لم تُحْذَفْ، بل لا بُدَّ أن يليَها متحرِّكٌ، مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل:١٢٠]، فقال: ﴿لَمْ يَكُ﴾، وقال زكريا -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم:٤]، وقالت مريمُ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٠]، فلمَّا جاء القُرآنُ بحذف النُّونِ وإبقائِها عُلِمَ أنَّ حذفَها ليس بواجبٍ، ولكنَّه جائزٌ.

فإن قال قائلٌ: وهل هو جائزٌ مع ترجيحٍ، أو على السَّواء؟ الظَّاهرُ أنَّه جائزٌ على السَّواء، وأنَّه لا يترجَّحُ الحذفُ على الإبقاءِ، ولا الإبقاءُ على الحذفِ.

فصارت الآن إذا لم تكن مجزومةً، لا تُحْذَفُ نونُها، فلا يُقَالُ في قولِك: (يكونُ زيدٌ قَائِمًا): (يَكُ زيدٌ قَائِمًا)؛ لأنَّها غيرُ مجزومةٍ.

واشترطنا ألَّا يليَها ساكنٌ، فإن وَلِيَها ساكنٌ لم تُحْذَفْ، مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة:١]، فلو كان في غير القرآن، وقال قائل: (لَم يَكُ الذين كفروا)، فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّه وَلِيَها ساكنٌ، وفي هذا الشَّرطُ خلافٌ، ومنهم مَنْ أجازه، وقال: إنَّه يجوزُ أن تقولَ: (لَم يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا).

وكذلك إذا وَلِيَ النُّونَ ضميرُ نصبٍ متَّصلٌ، فإنَّ النُّونَ لا تُحْذَفُ، وذلك

مثل قولِ الرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- في ابن صيَّادٍ: «**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ**»[١].

قوله: «**مُنْجَزِم**»: هل يُشْتَرَطُ أن يكونَ الجزمُ بـ(لَـمْ)، أو بـ(لَـمْ) وغيرِها؟

الجواب: لا يُشْتَرَطُ أن يكونَ الجزمُ بـ(لَـمْ)، بل يكونُ بـ(لَـمْ)، وبـ(لَا)، وبـ(إِنْ)، تقولُ مثلًا: (**إن يَكنْ زيدٌ قَائِـمًا حَصَلَ كَذَا وكَذَا**)، وتقولُ: (**إن يَكُ زيدٌ قَائِـمًا حَصَلَ كَذَا وكَذَا**).

وكذلك أيضًا بـ(لَا) النَّاهية، فلو قلتَ: (**لَا تَكُنْ مُهْمِلًا**) يجوزُ، و(**لَا تَكُ مُهْمِلًا**) بحذف النُّون؛ لأنَّها مجزومةٌ بـ(لَا)، فلا فرقَ بين (لَـمْ) وغيرِها.

لكن لو قال قائلٌ: ما العِلَّةُ في حذف هذه النُّون؟

قلنا: العِلَّةُ في ذلك التَّخفيفُ، بمعنى أنَّها تُحْذَفُ تخفيفًا.

* * *

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلَّى عليه؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٤)، ومسلم: كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب ذكر ابن صيَّاد، رقم (٢٩٣٠).

فَصْلٌ
فِي (مَا) وَ(لا)، وَ(لاتَ)، وَ(إِنْ)، المُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)

لـمَّا كانت هذه الأدواتُ -المُشَبَّهَاتُ بـ(لَيْسَ) - حروفًا، و(كَانَ) وأخواتُها أفعالًا، بدأ بالأفعالِ؛ لأنَّ الفعلَ أشرفُ من الحرفِ، إِذْ إنَّ الفعلَ هو الأصلُ في العملِ، والفعلُ يَدلُّ على معنًى في نفسِه، والحرفُ لا يدلُّ إلَّا على معنًى في غيرِه، فلهذا قَدَّمَ -رحمه الله- النَّواسخَ الفِعليَّةَ على النَّواسخِ الحرفيَّةِ، وهي أربعُ أدواتٍ: (مَا)، و(لَا)، و(لَاتَ)، و(إِنْ)، وكُلُّ واحدةٍ تختلفُ عن الأخرى في شَرْطِها.

لكن لماذا قال المؤلِّفُ: (**المُشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ**)، أو قال: (**إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا**)، ولم يقل: (**إِعْمَالَ كَانَ**) مع أنَّ (كَانَ) هي الأصل؟

والجواب على هذا أن نقولَ: إنَّ هذه الحروفَ أَشْبَهَتْ (لَيْسَ) في النَّفي بخلاف (كَانَ) ؛ **لأنَّ**(كَانَ) للإثبات، فلهذا قال: (**المُشَبَّهَات بِلَيْسَ**)، إشارة إلى أنَّ هذه الحروفَ أُلْحِقَتْ بـ(لَيْسَ) لمشاركتها إيَّاها في النَّفي.

***

١٥٨- إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَـتْ (مَـا) دُونَ (إِنْ)
مَـــعَ بَقَـــا النَّفْـــي، وَتَرْتِيـــبٍ زُكِـــنْ

الشَّـــرحُ

قوله: «إِعْمَالَ»: مصدرٌ مُبيِّنٌ للنَّوع، وعاملُه (أُعْمِلَتْ)، وهو مضافٌ إلى (لَيْسَ).

وقوله: «أُعْمِلَتْ»: (أُعْمِلَ): فعلٌ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«ما»: نائبُ فاعلٍ لـ(أُعْمِلَ)، وتقديرُ الكلامِ على التَّرتيب الأصليِّ: (أُعْمِلَتْ (مَا) إِعْمَالَ لَيْسَ)، لكن مَن الذي أعملها هذا الإعمالَ؟

الجواب: الذي أعملها العربُ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- لم يَصِغْ هذا الفعلَ صيغةَ المُجْمَعِ عليه، بل قال: (أُعْمِلَتْ) يعني: أعملها ناسٌ، فَمَن الذين أعملوها؟ أعملها الحِجازيُّون دون التَّميميِّين، فالتَّميميُّون أهملوها؛ لأنَّ الأصلَ عندهم أنَّ الحروفَ لا تعملُ إلَّا ما كان خاصًّا، فلا يعملُ إلَّا الحرفُ المختصُّ، ولهذا (هَلْ) حرفُ استفهامٍ لا يعملُ؛ لأنَّه مشتركٌ بين الأسماءِ والأفعالِ، لكن (إِلَى) و(مِنْ) و(عَلَى) و(لَـمْ) و(إِنْ) الشَّرطيَّة تعملُ؛ لأنَّ (لَـمْ) و(إِن) الشَّرطيَّة مُختصَّةٌ بالأَفعالِ، و(إِلَى) و(عَلَى) مُختصَّةٌ بالأسماء، فالقاعدةُ أنَّ الحرفَ إذا كان مُشتركًا بين الأسماء والأفعال لا يَعملُ، وهذه القاعدةُ أغلبيَّةٌ، وليست مُطَّردةً في كُلِّ حالٍ.

إِذَنْ الذين أعملوا (مَا) إعمالَ (لَيْسَ) هم الحجازيُّون، وبلُغَتِهم جاء القُرآنُ، قال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف:٣١]، وكان بنو تميمٍ قبل أن يوحِّدَ الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ القرآنَ على حَرْفٍ واحدٍ يقرؤون (مَا هَذَا بَشَرٌ)، أمَّا بعد توحيدِه فيجبُ أن يُقْرَأَ بها وحَّدَه عليه الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قال الشَّاعرُ:

وَمُهَفْهَفِ الأَعْطَافِ قُلْتُ له: انْتَسِبْ ... فَأَجَابَ: مَا قَتْلُ الـمُحِبِّ حَرَامُ(١)

إلى أيِّ قبيلةٍ ينتمي هذا الحبيبُ؟

الجواب: إلى تميمٍ؛ لأنَّه قال: (**مَا قَتْلُ الـمُحِبِّ حَرَامُ**)، وهذه اللغةُ خاصَّةٌ بتَميمٍ، ولو كان حجازيًّا لقال: (**مَا قَتْلُ الـمُحَبِّ حَرَامًا**).

لكن يُشْتَرَطُ لإعمال (مَا) عملَ (لَيْسَ) شروطٌ:

الشَّرطُ الأوَّل: أن تكونَ غَيرَ مقترنةٍ بـ(إِنْ)، ولهذا قال ابنُ مالك: (**دُونَ إِنْ**)، فإن اقترَنت بـ(إِنْ) لم تعمل، والمراد بـ(إِنْ) هنا (إِن) الزَّائدة.

مثال ذلك: (**مَا زيدٌ قَائِمًا**)، فهذا صحيحٌ، ولو قلت: (**مَا إِنْ زيدٌ قَائِمًا**)، فهذا خَطَأٌ؛ لأنَّها اقترنت بها (إِنْ) الزَّائدة، وإن اقترنت بها (إِنْ) الزَّائدة بَطَل عملُها، ولهذا قال ابنُ مالكٍ: (**دُونَ إِنْ**).

(١) البيت غير معروف القائل، وهو في الإحاطة في أخبار غِرناطة، للسان الدين بن الخطيب (٢/ ١٣٨)، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين التلمساني (٥/ ٢٢٧).

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

بَنِي غُـدَانَـةَ مَـا إِنْ أَنْتُـمُ ذَهَـبٌ ... وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْـتُمُ الـخَزَفُ(١)

هل هذا مدحٌ أم هجاءٌ؟

الجواب: هجاءٌ، فالخزفُ مِن الطِّين، والذَّهبُ معروفٌ، والصَّريفُ: الفضةُ، فيقول: أنتم ليس لكم أصلٌ، فمَعْدِنُكم رديءٌ، فهو مِن الخزفِ، وهو لا يريدُ أن يُبيِّنَ أنَّ أصلَ بني آدمَ من طينٍ.

والشَّاهدُ أنَّ الشَّاعرَ هنا لم يُعمِل (مَا) ؛ لأنَّها اقترنت بـ(إِن) الزَّائدة.

الشَّرط الثَّاني: أن يبقى النَّفيُ، ولذا قال: (**مَع بَقَا النَّفْيِ**)، (مَعَ): ظَرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفيَّة، وربَّما قيل فيه: (مَعْ)، لكنَّه قليلٌ كما قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَمَـعَ (مَـعْ) فِيهَـا قَلِيـلٌ وَنُقِـلْ ... فَتْـحٌ وَكَسْـرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِـلْ

فيجوز (مَعَ)، و(مَعْ)، لكن هنا لا يجوزُ (مَعْ) ؛ لأنَّ البيتَ ينكسرُ، فيُقَالُ: (مَعَ).

وقوله: «**بَقَا**»: أصلُها: (**بقاء**) بالهمزة، لكن حُذِفَت الهمزةُ لاستقامةِ ميزانِ النَّظمِ.

إِذَنْ الشَّرطُ: أن يبقى النَّفي، فإن انتقض النَّفيُ، فإنَّها لا تعملُ، مثاله: (**مَا زيدٌ إِلَّا قَائِمٌ**)، فلا يجوزُ أن تقولَ: (**مَا زيدٌ إِلَّا قَائِـمًا**) ؛ لأنَّ النَّفيَ انتقض، وابنُ

---

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ١١٩)، والدرر اللوامع (١/ ٢٤١)، والجنى الداني (ص: ٣٢٨)، وأوضح المسالك (١/ ٢٧٤).

مالكٍ يقولُ: (**مَعَ بَقَا النَّفْي**)، وقيل: تعملُ، وإن انتقض النَّفيُ، تقولُ: (**مَا زيدٌ إِلَّا قَائِـمًا**)، لكنَّ هذا القولَ ضعيفٌ؛ لأنَّ القرآنَ يدلُّ على أنَّه إذا انتقض نفيُها بطل عملُها، قال اللهُ تعالى: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون:٢٤]، فَرَفَعَ ﴿بَشَرٌ﴾؛ لأنَّ النَّفيَ انتقض بـ(إِلَّا)، وعلى هذا كيف نُعْرِبُ: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾؟ نقولُ: ﴿مَا﴾: نافيةٌ ملغاةٌ، و﴿هَٰذَآ﴾: مبتدأٌ، و﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، و﴿بَشَرٌ﴾: خبرُ المبتدأ.

وهل يصحُّ أن تقولَ: (**مَا مَا زيدٌ قَائِمٌ**)، أو تقولَ: (**مَا مَا زيدٌ قَائِـمًا**)؟

نقولُ: في هذا تفصيلٌ: إذا كانت (مَا) الأولى نافيةً، و(مَا) الثَّانية نافيةً، فهنا يتعيَّنُ الرَّفعُ؛ لأنَّ النَّفيَ انْتُقِضَ، كيف انتُقِضَ؟ لأنَّ نفيَ النَّفيِ إثباتٌ، فقولُك: (**مَا مَا زيدٌ قَائِمٌ**)، يعني: ليس الأمرُ انتفاءَ قيامِ (زيد)، وإن جعلنا (مَا) الثَّانيةَ توكيدًا للأُولى غيرَ مستقِلَّةٍ عَمِلَتْ؛ لأنَّ النَّفيَ باقٍ، بل أُكِّدَ، كما لو قلتَ: (**مَا زيدٌ قَائِـمًا مَا زيدٌ قَائِـمًا**)، هنا كَرَّرْتَ الجملةَ كُلَّها، فإذا كَرَّرْتَ (مَا) وحدَها فهو توكيدٌ.

ولكن هل إذا عَبَّرْتَ ابتداءً فقلت: (**مَا مَا زيدٌ قَائِـمًا**)، فهل هذا صحيحٌ؟

نقولُ: لا، هذا خلافُ الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ التَّأسيسُ، لا التَّوكيدُ، وإذا كان الأصلُ في الكلامِ التَّأسيسَ صار النَّفيُ هنا منفيًّا فيَنْتَقِضُ، لكن لو فُرِضَ أنَّ (**مَا مَا زيدٌ قَائِـمًا**) وُجِدَ في لغة العرب بالنَّصب؟ فنقول: أراد المتكلِّمُ أنَّ (مَا) الثَّانيةَ توكيدٌ.

الشَّرط الثَّالث: التَّرتيبُ بين الاسم الخبر، ولذا قال: (**وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ**)، يعني: ومع تَرتيبٍ، يعني: ألَّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمِها، بل ولا عليها أيضًا،

فلا بُدَّ أن يقعَ الاسمُ ثُمَّ الخبرُ، فلو قلت: (**مَا قَائِمًا زيدٌ**)، فالـحُكمُ أنَّه خطأٌ، فيجبُ أن أقولَ: (**مَا قَائِمٌ زيدٌ**)، ولو قُلتَ: (**مَا عِنْدَكَ زيدٌ**)، فهذا صحيحٌ، لكن هل هي مُلغَاةٌ أو عاملةٌ؟ الجواب: هي ملغاةٌ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يشترطُ التَّرتيبَ، فإذا قُلتَ: (**مَا عِنْدَكَ زيدٌ**)، فهنا قدَّمْتَ الخبرَ، فتقول: (**زَيْدٌ**): مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، ولا تقولُ: (**زيدٌ**): اسمُ (**مَا**)؛ لأنَّ التَّرتيبَ اختلف.

* * *

١٥٩- وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَـ(مَا   بِي أَنْـتَ مَعْنِيًّـا) أَجَـازَ العُلَـمَا

الشَّـرحُ

قوله: «سَبْقَ»: مَفعولٌ مقدَّمٌ، وعاملُه قولُه: (أَجَازَ).

و«العُلَمَا»: فاعلٌ، والتَّقديرُ في التَّرتيب: وأجاز العلماءُ سَبْقَ حرفِ جرٍّ أو ظرفٍ.

قوله: «وَسَبقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ... أَجَـازَ العُـلَـمَا»: هذا هو الشَّرطُ الرَّابعُ: وهو ألَّا يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ على اسمِها إلَّا إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، وعلى ذلك لا يصحُّ أن تَنصِبَ (آكِلٌ) في قولِك: (مَا طعامَك زيدٌ آكِلٌ)، فلا يُقَالُ: (آكِلًا) بالنَّصبِ، أمَّا إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، فيجوزُ أن تعملَ.

مثال الجار والمجرور: (مَا في الدَّارِ رجلٌ قَائِـمًا)، أو (مَا في الدَّارِ زيدٌ سَاكِنًا)، فهنا تقدَّم معمولُ الخبرِ على الاسم، ومثلُ ذلك ما مَثَّل به المؤلِّفُ، حيث أتى بمثالٍ يُحدِّدُ مُرادَه، فقال: (كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا)، فالذي تقدَّم الآن هو مَعمولُ الخبرِ؛ لأنَّ (مَا): نافية.

«وبِي»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(مَعْنِيًّا)، والتَّرتيبُ الأصليُّ لهذه الجُملة: (مَا أَنْتَ مَعْنِيًّا بِي)، فقُدِّمَ معمولُ الخبر على الاسمِ.

مثال لتقدُّم المعمول ظرفًا: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا)، فـ(عِنْدَ): ظرفٌ مُتعلِّقٌ

بـ(مُقِيمًا)، فيجوز أن يَتقدَّمَ معمولُ الخبرِ على الاسمِ، ولا يجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على الاسمِ.

وهذا عجيبٌ، فَرْعُه يجوزُ أن يتقدَّمَ، وهو لا يجوزُ، وهذا خلافُ الأصل، والواقعُ أنَّه إذا جاز تقدُّمُ الفَرْعِ جاز تقدُّمُ الأصلِ، لكن يقولون: إنَّه مُغْتَفَرٌ في الظُّروف والمجرورات ما لا يُغْتَفَرُ في غيرِها، وهذا مُنتقضٌ أيضًا في قولِنا: (**مَا عِنْدَكَ زيدٌ**)، حيث قالوا: لا يصحُّ أن يكونَ (**عَنْدَ**) في محلِّ نصب.

وعُلِمَ من قوله: (**وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ**) أنَّه لو سَبَقَ معمولُ الخبرِ، وليس بظرفٍ، ولا جارٍ ومجرورٍ، فإنَّه لا يصحُّ، فلو قلتَ: (**مَا طَعَامَكَ زيدٌ آكِلًا**)، فإنَّه لا يجوزُ إلَّا إذا أَهْمَلْتَهَا، فقلت: (**مَا طَعَامَكَ زيدٌ آكِلٌ**) فلا بَأسَ، لكن إذا كُنتَ تُريدُ أن تُقَدِّمَ معمولَ الخبر مع بقاء العمل، وهو ليس بظرفٍ، ولا جارٍ ومجرورٍ، فهذا ممنوعٌ.

قوله: «**أَجَازَ العُلَمَا**»: ظاهرُه الإجماعُ، ولكنَّ المسألةَ فيها خلافٌ أيضًا، فمن العلماءِ مَنْ قال: يجوزُ أن تقولَ: (**مَا طَعَامَكَ زيدٌ آكِلًا**)، واستدلَّ بالقياس فقال: إنَّه إذا جاز تقديمُ المعمولِ جاز تقديمُ العاملِ، وأنتم أيُّها النَّحويون استدللتم على جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها بتقدُّمِ معمولِ الخبر عليها، كما سبق في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]، وقلنا: إنَّ تقديمَ المعمولِ يُؤْذِنُ بجواز تقديمِ العاملِ، فنقول هنا أيضًا: تقديمُ معمولِ الخبرِ يُؤْذِنُ بجوازِ تقديمِ الخبر؛ لأنَّه معمولُه وفَرْعُه، ولهذا كان الصَّحيح الجواز، وأنَّه لا فرقَ بين أن تقولَ: (**مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا**)، وأن تقولَ: (**مَا طَعَامَكَ**

زيدٌ آكلًا) فكلاهما جائزٌ.

بَقِيَ أن يُقَالَ: هل يَجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على (مَا) فأقول: (قَائِمًا مَا زيدٌ)؟ الجواب: لا؛ لأنَّه سبق لنا أنَّ (مَا) النَّافية في (كَانَ وأخواتها) لا يجوزُ تقدُّمُ الخبرِ عليها، كما قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

هذا مع أنَّ العاملَ فِعلٌ، وهو أقوى من الحرفِ العاملِ، فكيف إذا كان العَاملُ حَرفًا؟!، وبهذا تبيَّن أنَّ المسألةَ لها صُورٌ:

الصُّورة الأولى: (مَا زيدٌ آكلًا طَعَامَكَ)، فصحيحٌ قولًا واحدًا.

الصُّورة الثَّانية: (مَا زيدٌ طَعَامَكَ آكلًا)، يجوزُ ولا بأسَ؛ لأنَّ الخبرَ لم يتقدَّم على الاسم الآن، بل تقدَّم معمولُ الخبرِ على الخبر، يعني: صار متوسِّطًا بين الاسم والخبر.

الصُّورة الثَّالثة: (مَا طَعَامَكَ زيدٌ آكلًا)، هذا على قولَيْن، وكلامُ ابنِ مالكٍ يدلُّ على المنع.

الصُّورة الرَّابعة: (طَعَامَكَ مَا زيدٌ آكلًا)، وهذا لا يصحُّ قولًا واحدًا.

الصُّورة الخامسة: (مَا آكلًا طَعَامَكَ زيدٌ)، فيه خلافٌ، وعند ابنِ مالكٍ لا يصحُّ؛ لأنَّه يقولُ: (وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ).

الصورة السَّادسة: (مَا طَعَامَكَ آكلًا زيدٌ)، فيه الخلافُ السَّابقُ.

إِذَنْ لا يجوزُ أن تقولَ: (**مَا طَعَامَكَ آكلًا زيدٌ**)، ولا (**مَا آكلًا طَعَامَكَ زيدٌ**)؛ لأَنَّه لا بُدَّ من التَّرتيب بين الاسم والخبر، وفيه خلافٌ، وإذا كان فيه خلافٌ، فالصَّحيحُ التَّسهيلُ، فـ«مَا خُيِّرَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا»[1]، وهذا ليس قرآنًا، فلا إثمَ.

***

(١) متفق عليه: رواه البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النَّبِيِّ ﷺ برقم (٣٥٦٠)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب مباعدته للآثام برقم (٢٣٢٧)، كلاهما عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

١٦٠- وَرَفْـعَ مَعْطُـوفٍ بِـــ(لَكِنْ) أَوْ بِـــ(بَلْ)

مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) الْـزَمْ حَيْـثُ حَـلّ

الشَّــرحُ

قوله: «رَفْعَ»: مفعولٌ مقدَّمٌ، والعاملُ فيه: (الْزَمْ).

و«رَفْعَ»: مضافٌ.

و«مَعْطُوفٍ»: مُضافٌ إليه.

و«بِـ(لَكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ)»: متعلِّقان بـ(مَعْطُوفٍ).

قوله: «مِنْ بَعْدِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(رَفْعَ).

و«مَنْصُوبٍ»: مضافٌ إليه.

و«بِمَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(مَنْصُوبٍ).

و«الْزَمْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أَنْتَ).

«حَيْثُ»: ظرفُ مكانٍ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ.

و«حَلَّ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مستترٌ، و(حَيْثُ): مضافٌ، والجملةُ مضافٌ إليه.

ومعنى البيت: الزَمْ رفعَ مَعطوفٍ بـ(لَكِن)، أو بـ(بَلْ) إذا جاءت بعد مَنصوبٍ بـ(مَا).

وقوله: «حَيْثُ حَلّ»: يعني: في أيِّ أسلوبٍ، وفي أيِّ صيغةٍ كان فلا بُدَّ من الرَّفعِ.

معلومٌ أنَّ (بَلْ) من حروف العطفِ، والمعطوفُ يتبعُ المعطوفَ عليه، تقولُ مثلًا: (مَا جَاءَ زيدٌ بَلْ عَمْرٌو)، وتقولُ: (ما رَأَيْتُ زيدًا بَلْ عَمْرًا)، وتقولُ: (مَا مَرَرْتُ بزيدٍ بَلْ عَمْرٍو)، فما بعدها تابعٌ لما قبلها، أمَّا هنا فيجبُ رفعُ المعطوفِ إذا جاءت -ومثلها (لَكِنْ) - بعد خبرِ (مَا).

مثالُ ذلك: (مَا زَيدٌ قَائِـمًا بَلْ قَاعِدٌ)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (بَلْ قَاعِدًا) ؛ لأنَّ النَّفيَ انتُقِضَ، فإنَّك إذا قُلتَ: (مَا زيدٌ قَائِـمًا) نَفَيْتَ قِيامَه، و(بَلْ قَاعِدٌ) أَثْبَتَّ قُعودَه، فانتُقِضَ النَّفيُ، فوَجبَ الرَّفعُ على أنَّه خَبرٌ لمُبتدأ محذوفٍ والتَّقديرُ: (بَلْ هو قَاعِدٌ).

وكذلك (لَكِن)، تقولُ: (مَا زيدٌ قَائِـمًا لَكِنْ قَاعِدٌ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (لَكِنْ قَاعِدًا)، لما ذكرنا؛ لأنَّ النَّفيَ العامَّ انتُقِض في المعطوفِ، ومن شروطِ عملِها ألَّا ينتقضَ النَّفيُ، فـ(مَا) لا تعملُ إذا كان الشيءُ مُثْبَتًا؛ لأنَّ مِن شُرُوطِها (مَعْ بَقَا النَّفْي)، فلَمَّا كان هذا الذي بعد (بَلْ)، وبعد (لَكِنْ) مُثْبَتًا لم يصحَّ تسلُّطُ (مَا) عليه، فحينئذٍ لم تعمل فيه شيئًا، إذَنْ وَجَبَ الرَّفعُ، وكيف نُعرِبُ (لَكِنْ قَاعِدٌ)؟ نقولُ: (قَاعِدٌ): خبرُ مُبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (لَكِنْ هو قَاعِدٌ).

فإنْ عَطَفْتَ بغير (لَكِنْ أَوْ بَلْ) فإنَّه يبقى منصوبًا[1]، تقولُ: (مَا زيدٌ قَائِـمًا، ولا قَاعِدًا) ؛ لأنَّ النَّفيَ باقٍ، وتقولُ: (مَا زيدٌ آكلًا، ولا شَارِبًا) ؛ لأنَّ النَّفيَ باقٍ.

---

(١) وهو المختارُ عطفًا على خبر (ما)، وإلَّا فإنَّه يجوزُ أيضًا الرَّفعُ على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ.

وجَميعُ حُرُوفِ العطفِ كالواوِ، أي: إنَّك إذا عَطَفْتَ بالواو، أو غيرِها من الحروف -ما عدا (بَلْ ولَكِنِ) - فإنَّ المعطوفَ يَكونُ منصوبًا، وأمَّا بـ(لَكِنْ) أو بـ(بَلْ)، فإنَّ المعطوفَ يكونُ مَرفوعًا على أنَّه خبرُ مُبتدأ محذوفٍ، ووَجهُ ذلك أنَّ النَّفيَ انتُقِضَ؛ لأنَّ ما بعد (لَكِنْ)، أو (بَلْ) مخالفٌ لما قبلها في كونهِ للإيجابِ والإثباتِ.

***

١٦١- وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ البَا الخَـبَرْ وَبَعْدَ (لَا) وَنفْيِ (كَانَ) قَدْ يُـجَرّ

الشَّـرحُ

قوله: «بَعْدَ»: ظرفٌ، وهو مضافٌ إلى (مَا).

و«لَيْسَ»: معطوفةٌ على (مَا)، يعني: بعد (مَا)، وبعد (لَيْسَ)، والظَّرفُ متعلِّقٌ بـ(جَرَّ).

و«جَرَّ»: فعلٌ ماضٍ.

و«البَا»: فاعلٌ حُذِفَتْ منها الهمزةُ تخفيفًا، أو مِن أجل مراعاة وَزْنِ الشَّطر.

و«الخَبَرْ»: مفعولٌ به لـ(جَرَّ).

قوله: «وَبَعْدَ لَا»: يعني: (لَا) النَّافيَة.

«وَنَفْيِ كَانَ»: يعني: (كَانَ) المنفيَّة.

و«قَدْ يُـجَرّ»: أي: قد يُجَرُّ بالباء، وترتيبُ البيتِ: وجرَّتِ الباءُ الخبرَ بعد (مَا)، و(لَيْسَ)، وهذه أيضًا مسألةٌ ثانيةٌ تتعلَّقُ بالعطف.

ومعنى البيت: أنَّه ورد جَرُّ الباءِ للخبرِ، إذا كان خبرًا لـ(مَا)، أو خبرًا لـ(لَيْسَ)، وهو كثيرٌ، وكذلك إذا كان خبرًا لـ(لَا)، أو خبرًا لـ(كَانَ) المنفيَّة، فهذه أربعةُ مواضعَ تَدخلُ الباءُ على الخبرِ، وتجرُّه لفظًا لا محلًّا، تقول: (مَا زيدٌ بِقَائِمٍ)، فهنا نقولُ: (بِقَائِمٍ)، ولا نقولُ: (بِقَائِـمًا) ؛ لأنَّه خبرٌ، والخبرُ منصوبٌ،

بل نقولُ: لأنَّ العاملَ -وهو الباء- عاملٌ ظاهرٌ، فيَجبُ أن يعملَ في مدخولِه ظاهرًا، بخلاف الخبرِ، فليس عاملُه ظاهرًا.

أمَّا هذا لـمَّا كان العاملُ ظاهرًا، وجب أن يُؤثِّرَ في مدخولِه، أو في معمولِه ظاهرًا، ولهذا نقولُ: إنَّه مُعْرَبٌ بحسب هذا العامل الذي دخل عليه ظاهرًا، وعلى ذلك نقولُ: (مَا): نافيةٌ تعملُ عملَ (لَيْسَ)، و(زيدٌ): اسمُها، و(الباءُ): حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(قَائِمٍ): خبرُ (مَا) منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع مِن ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرفِ الجرِّ الزَّائد.

مثال دخولها على (مَا) -وهو كثيرٌ- قولُه تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة:٧٤]، فـ﴿مَا﴾: هنا حجازيَّة تعملُ عملَ (لَيْسَ) لتوفُّرِ الشُّروط، فالتَّرتيبُ موجودٌ، و﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُها، و﴿بِغَٰفِلٍ﴾: خَبرُها، والنَّفيُ باقٍ، ولأنَّه لم يُفْصَلْ بينها وبين اسمِها بمعمولِ الخبر، ولا زِيدَ بعدَها (إنْ)، إذَنْ ﴿مَا﴾: حِجَازيَّةٌ ترفعُ المبتدأُ، وتنصبُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ الرَّفعِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، ﴿بِغَٰفِلٍ﴾: (الباء): حرفُ جرٍّ زائدٌ إعرابًا لا معنًى، فله فائدةٌ في المعنى وهي التَّوكيد، و(غَافِلٍ): خبرُ ﴿مَا﴾ منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع من ظُهُورِها اشتغالُ المَحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائِد، ولولا (الباء) لكان الكلامُ (وَمَا اللهُ غَافِلًا عَمَّا تَعْمَلُونَ).

ومثالُ دُخُولِها على (لَيْسَ)، وهو أيضًا كثيرٌ، مثالُه: قولُه تعالى: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ [التين:٨]، وقولُه تعالى: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٖ ذِي ٱنتِقَامٖ﴾ [الزمر:٣٧]، فالهمزةُ للاستفهام التقريريِّ، و﴿لَيۡسَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبر، والاسم الكريم ﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُ (لَيْسَ)، و(الباءُ) حَرفُ جرٍّ زائدٌ لفظًا

لا معنىً، و﴿عَزِيزٍ﴾: خبرُ (لَيْسَ) منصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع من ظُهُورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرف الجرِّ الزَّائد، و﴿ذِى﴾: صفةٌ لـ﴿عَزِيزٍ﴾، و﴿ٱنتِقَامٍ﴾: مضافٌ إليه.

لكن كيف أعربنا ﴿ذِى﴾ صفةً، مع أنَّها اسمٌ جامدٌ، وابنُ مالكٍ يقولُ: (**وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ**)؟ نقولُ: لأنَّ ﴿ذِى﴾ وإن كانت اسمًا جامدًا، إلَّا أنَّها بمعنى مشتقّ، فهي بمعنى (**صاحب**).

وهنا في هذه الآيةِ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ قد يقولُ قائلٌ: إنَّ الآيةَ ليس فيها نفيٌ، لكن فيها تقريرٌ وإثباتٌ؟ فنقول: نعم، فيها تقريرٌ وإثباتٌ، لكن ليس من شَرْطِ عملِ (**لَيْسَ**) بقاءُ النَّفي.

إِذَنْ تَدخلُ الباءُ الزَّائدةُ على خبر (**مَا**)، وعلى خبر (**لَيْسَ**)، وتَجرُّه لفظًا، لكن إعرابه مَحلًّا يكونُ خبرًا لـ(**لَيْسَ**)، أو خبرًا لـ(**مَا**)، ونصَّ على (**مَا**) و(**لَيْسَ**)؛ لأنَّ ذلك كَثيرٌ في لُغةِ العربِ، وفي القرآنِ الكريمِ، وفائدةُ جرِّه بالباء التَّأكيدُ.

قوله: «**وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّ**»: يعني: وكذلك قد يُجَرُّ خبرُ(**لَا**) النَّافية بالباء الزَّائدة، فتقول: (**لَا أحدٌ بِمُغْنٍ عن الإنسانِ شيئًا سوى الله**)، وتقولُ: (**لا رجلٌ بِقَائِمٍ**).

وقولُ المؤلِّف -رحمه الله- هنا «**وَبَعْدَ (لَا)**»: الظَّاهرُ أنَّ مُرادَه (**لَا**) النَّافية للجنس، وكذلك (**لَا**) التي من أخوات (**مَا**) الحجازيَّة؛ لأنَّه أطلق، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَـوْمَ لَا ذُو شَـفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[١]

الشَّاهدُ قولُه: (لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ).

قوله: «وَنَفْيِ (كَانَ)»: يعني: قد يُجَرُّ الخبرُ بعد نفي (كَانَ)، مِثالُه: (مَا كَانَ البَلِيدُ بِفَاهِمٍ)، فـ(مَا): نافيةٌ، و(كَانَ): فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، يرفعُ الاسمَ، ويَنصبُ الخبرَ، و(البليدُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِه الضَّمَّةُ الظَّاهِرةُ، و(بِفَاهِمٍ): (الباء): حرفُ جرٍّ زائدٌ، (فَاهِم): خبرُ (كَانَ) منصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرف الجرِّ الزَّائد.

وقوله: «ونَفْيِ (كَانَ)»: هل يُشْتَرَطُ أن يكونَ بلفظ الماضي (كَانَ)، أو يجوزُ حتَّى بلفظ المضارع؟ المُرادُ الثَّاني؛ لأنَّ المرادَ بنفي (كَانَ) نفيُ هذا الفِعلِ، سَواءٌ كان ماضيًا أم مضارعًا.

مثالُ وُقُوعِه بعد خبرٍ مضارعٍ لـ(كَانَ) المنفيَّة قولُ الشَّاعرِ:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَـمْ أَكُـنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَـلُ[٢]

الشَّاهدُ قولُه: (بِأَعْجَلِهِمْ)، فالباءُ حرفُ جرٍّ زائدٌ، دخلت على خبرِ مضارعِ (كَانَ) المنفيَّة.

---

(١) البيت لسواد بن قارب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الجنى الداني (ص:٥٤)، والدرر اللوامع (١/ ٢٥٧)، وشرح التَّسهيل (١/ ٣٧٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص:٢١٥)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ١١٤).

(٢) البيت للشنفرى الأزدي في ديوانه (ص:٥٩) مِن لامية العرب له، وفي خزانة الأدب (٣/ ٣٤٠)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ١١٧).

ومثلُه أيضًا قولُك: (لم يَكُنِ الرَّجُلُ بِقَائِمٍ)، فـ(الرَّجُلُ): اسمُ (يَكُن)، و(بِقَائِمٍ): (الباء): حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(قَائِم): خَبَرُ (يَكُن) منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرف الجرِّ الزَّائد.

قوله: «قَدْ يُجَرُّ»: (قَدْ): هنا للتَّقليلِ، ولكنَّه التَّقليلُ النِّسبيُّ، يعني: بالنسبة لجرِّ الخبرِ بعد (مَا) و(لَيْسَ) جرُّه بعد (لَا) ونفي (كَانَ) قليلٌ، وإن كان كثيرًا في اللغةِ العربيَّة، لكن باعتبار (مَا) و(لَيْسَ) قليلٌ.

وهل يُـجَرُّ الخَبَرُ في غير هذه المواضعِ الأربعة؟ الجواب: ظاهرُ كلامِه أنَّه لا يصحُّ إلَّا في المواضعِ الأربعة، فلا يصحُّ أن تقولَ: (غيرُ الذَّكيِّ بِفَاهِمٍ)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (زيدٌ بِقَائِمٍ) بمعنى: (زيدٌ قَائِمٌ)، ولا تقولُ: (غيرُ زيدٍ بِقَائِمٍ)، بمعنى: (غيرُ زيدٍ قَائِمٌ).

* * *

١٦٢- فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ -كَـ(لَيْسَ) - (لَا)، وَقَـدْ تَـلِي (لَاتَ) و(إِنْ) ذَا العَمَـلَا

الشَّـرحُ

قوله: «فِي النَّكِرَاتِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(أُعْمِلَتْ).

و«كَـ لَيْسَ»: الكاف: حرفُ جرٍّ، لكنَّها اسمٌ في الواقع بمعنى: (مِثْل)، ويجوزُ أن نستعملَ الكاف اسمًا كما قال ابنُ مالكٍ:

شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ
وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، ....

يعني: يكونُ اسمًا مْثلَ: (مِثْل).

وعلى كُلِّ حالٍ يكونُ التَّقديرُ هنا: أُعْمِلَتْ مِثْلَ: (لَيْسَ).

و«لَا»: نائبُ فاعلٍ، يعني: أنَّ (لَا) أُعْمِلَتْ في النَّكرات كإعمالِ (لَيْسَ) أي: مِثْلَ إعمال (لَيْسَ)، وإذا كانت الكافُ بمعنى (مِثْلَ) صارت مفعولًا مُطلقًا في محلِّ نصبٍ.

قوله: «قَدْ»: للتَّقليل؛ لأنَّها دخلت على الفعلِ المضارعِ.

و«تَلِي»: فعلٌ مضارعٌ.

و«لَاتَ»: فاعلٌ.

و«إِنْ»: معطوفٌ على (لَاتَ).

و«ذَا»: اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ نصبٍ مفعولُ (تَلِي).

و«العَمَلَا»: بدلٌ من (ذَا) أي: هذا العمل، يعني: وقد تَلِي: (لَاتَ) و(إِنْ) ذا العملَ.

في هذا البيتِ ذكر المؤلِّفُ -رحمه الله تعالى- ثلاثَ أدواتٍ تعملُ عملَ (لَيْسَ) وهي: (لَا)، والثَّانية: (لَاتَ)، والثَّالثة: (إِنْ)، لكن لا بُدَّ فيها من شروط.

اشتَرَط في عملِ (لَا) عملَ (لَيْسَ) أن تكونَ في النَّكراتِ -وهذا الشَّرطُ زيادة على ما يُشْتَرَطُ في شروط عمل (مَا) عمل (لَيْسَ) - يعني: فلا تعملُ في المعارفِ، وهذا الشَّرطُ مأخوذٌ من قولِه: (فِي النَّكِرَاتِ).

وأيضًا قَدَّمَ المعمولَ ليُفيدَ الحصرَ، فتقول: (لَا رجلٌ قَائِـمًا)، وتقولُ: (لَا رجلٌ فِي البيتِ)، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

تَعَـزَّ فَـلَا شَيءٌ عَـلَى الأَرْضِ بَاقِيَـا ... وَلَا وَزَرٌ مِـمَّا قَضَـى اللهُ وَاقِـيَا[1]

الشَّاهدُ قولُه: (فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا)، فـ(شَيءٌ): نَكِرةٌ، و(بَاقِيًا) نَكرةٌ، (وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا) مثلُها.

فهنا هذا البيتُ جمع شاهدَيْن: في الشَّطر الأوَّل شاهدٌ، وفي الشَّطر الثَّاني شاهدٌ.

---

(١) البيت بلا نسبة في الدرر اللوامع (١/ ٢٤٧)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ١٠٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص: ٢١٦)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣١٣).

وقوله: «فِي النَّكِرَاتِ»: يُفْهَمُ منه أنَّها لا تعملُ في غير النَّكرات، بل تُهْمَلُ، فلو قلتَ: (لا زيدٌ قَائِمًا)، فإنَّه لا يصحُّ؛ لأنَّها لا تَعملُ إلَّا في النَّكراتِ، ومثلُها: (لا الرِّجَالُ قَائِمينَ)، لا تعملُ؛ لأنَّها لا تعملُ إلَّا في النَّكراتِ، ومثلُها: (لا هو قَائِمًا)، لا يصحُّ، بل نقولُ: (لا هو قَائِمٌ)، ولكن أُورِدَ على هذا الشَّرطِ قولُ النَّابغة الجعديِّ:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[(١)]

البيتُ للنَّابغة الجعديِّ، وورد أنَّه أُنْشِد بين يدي الرَّسولِ ﷺ:

بَلَغْنَا السَّمَا مَجْدًا وَجُودًا وَسُؤْدُدًا ... وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

فقال له النَّبيُّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «إِلَى أَيْنَ يَا أَبَا لَيْلَى؟» فَقَالَ: إِلَى الجَنَّةِ بِكَ يَا رَسُولَ الله، قَالَ: «لَا فَضَّ اللهُ فَاكَ»[(٢)]، فَعَاشَ مِئَةً وعشرين سنةً ما سقطت له سِنٌّ.

المُهمُّ أنَّ وجهَ الاعتراضِ: أنَّها عَمِلَتْ في معرفةٍ؛ لأنَّ (أنا) ضميرٌ، وأُجيب على ذلك بأنَّ هذا شاذٌّ، وقال آخرون: هذا مؤوَّلٌ بأنَّه نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (لَا أُرَى أنا باغيًا)، وأجاب آخرون بأنَّ هذا قليلٌ، وعلى هذا فيكونُ إعمالُها في النَّكراتِ أكثرَ مِن إعمالِها في المعارفِ، وهذا هو

---

(١) البيت للنابغة الجعدي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في ديوانه (ص: ١٧١)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٣٧)، والدرر اللوامع (١/ ٢٤٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤١).

(٢) أخرجه أبوالقاسم السمرقندي في حديثه (٢٦)، وابن البخاري في مشيخته (١٩٣)، وأبوبكر المراغي في مشيخته (ص: ١٠٤)، وابن ناصر الدين في الأحاديث الستة (٩).

الصَّحيحُ، وأنَّه لا يُشْتَرَطُ أن يكونَ اسمُها نَكرةً، وأنَّه يصحُّ أن تَعملَ في المعرفة، والدَّليلُ هو البيتُ السَّابقُ، فهو كلامُ إنسانٍ فصيحٍ، بل كلامُ صحابيٍّ، وعلى ذلك يصحُّ أن تقولَ: (**لَا أنا رَاغِبًا عن دراسةِ النَّحو**)، ومنه أيضًا قولُ الشَّاعرِ:

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِـنَ الأَذَى فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا المَالُ بَاقِيَـا[1]

وهذا صحيحٌ، فالإنسانُ الـجَوادُ إذا لم يكن جُودُه خالصًا من الأذى -يعني: لا يؤذي مَنْ جَادَ عليهم- فإنَّه لا الحمدُ مكسوبًا، ولا المالُ باقيًا؛ لأنَّ مالَه يَنفَدُ، ولا يُحْمَدُ؛ لأنَّه يُؤذِي مَنْ جَادَ عليه، فيكون خاسرًا دِينًا ودُنيا، أو خاسرًا حِسًّا ومعنًى.

وهذا البيتُ قد جمع شاهدَيْن: (**فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا، ولَا المَالُ بَاقِيًا**).

لكن يَرِدُ علينا أنَّها لم تعملْ عملَ (**لَيْسَ**) في الكلامِ الفصيحِ، قال اللهُ تعالى: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:١٩]، فلم يقل: (**لَا إلهٌ**).

نقولُ: (**لَا**) تَشَابَهَتْ أجسامُها، واختلفت أعمالُها، فهي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ إذا كانت نافيةً للجنسِ، أمَّا إذا صارت نافيةً للوَحْدَة، فإنَّها تعملُ عملَ (**لَيْسَ**)، فإذا قلتَ: (**لا كتابَ عندي**)، فهي هنا للجنس، يعني: ليس عندي كتابٌ، ولا كتابان، ولا ثلاثةٌ، ولا عشرةٌ، ولهذا بَعدَ هذا التَّعبير لا يصحُّ أن تقولَ: (**بل كتابان**) ؛ لأنَّك نَفَيْتَ، فلو قُلتَ: (**بل كتابان**)، لقُلنَا: أنت الآن أَخْطَأْتَ، إمَّا في النُّطقِ، وإمَّا في المعنى، إن كان نطقُكَ الأوَّلُ صحيحًا (**لا كتابَ**

(١) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه (٤/ ٤١٩).

عندي)، فالمعنى خَطَأٌ، وإن كان المعنى صحيحًا، وهو (**بل كتابان**)، يعني: (**عندك كتابان**)، فقل: (**لا كتابٌ عندي**).

ومِثلُ ذلك أيضًا لو قلت: (**لا رجلَ قَائِمٌ**)، فليس لك أن تقولَ: (**بل رجلان**) ؛ لأنَّ قولَك: (**لا رجلَ قَائِمٌ**)، معناه أنَّه لا يوجدُ أحدٌ مِن جنس الرِّجال قَائِمٌ، ولهذا سمَّوها نافيةً للجنس.

أمَّا (**لَا**) التي تعملُ عملَ (**لَيْسَ**)، فمِثل قولك: (**لَا رجلٌ قَائِـمًا**)، ولذلك لك أن تقولَ: (**بل رجلان**)، فهذا هو الفرقُ بين (**لَا**) النَّافية للجنس، وبين (**لَا**) العاملة عمل (**لَيْسَ**).

قوله: «تَلِي»: أي: تتولَّى، يعني: تأخذُ (**لَاتَ**) و(**إِنْ**) هذا العملَ، فـ(**لَاتَ**) و(**إِنْ**) أداتان.

قوله: «قَدْ»: هنا للتَّقليل، والتَّقليلُ بالنسبةِ لـ(**لَا**)، وإلَّا فإنَّ (**لَاتَ**) تعملُ كثيرًا بشروطِها.

قوله: «ذَا العَمَلَا»: أي: عمل (**لَيْسَ**)، وهو رفعُ الاسمِ، ونصبُ الخبرِ، مثالُ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

نَـدِمَ البُغَـاةُ وَلَاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمٍ وَالْبَغْـيُ مَرْتَـعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِيـمُ[(١)]

قوله: «لَاتَ»: هي في الحقيقة (**لَا**)، لكن زِيدَ عليها تاءُ التَّأنيث، ومن المعلوم أنَّ تاءَ التَّأنيثِ تتَّصلُ بالأسماء مثل: (**شجرة**)، وتتَّصلُ بالأفعالِ مثل: (**قَامَتْ**)، لكن هل تتَّصلُ بالحروف؟

---

(١) البيت في شرح ابن عقيل (١/ ٣٢٠) غير منسوب.

الجواب: نعم تتَّصلُ تاءُ التَّأنيثِ بالحروف أحيانًا، مثل: (لَاتَ) و(ثُمَّتَ)، قال ابنُ مالكٍ في جمع التَّكسير:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

وقد يقولُ قائلٌ: تاءُ التَّأنيثِ تكونُ ساكنةً، فلماذا كانت متحرِّكةً؟ قلنا: لأنَّها اتَّصلت بحرفٍ، وإذا اتَّصلت بحرفٍ تكونُ مفتوحةً، كما يُقَالُ: (ثُمَّتَ) تأنيثُ (ثُمَّ)، وعِلَّةٌ أخرى: أنَّ ما قبلها ألفٌ ساكنةٌ، فَلَزِمَ أن تُحَرَّكَ بالفتح، وعليه فتقول: (لَاتَ) (لَا): نافية، والتَّاء للتَّأنيث، وهنا نقولُ: (لَا): نافيةٌ، ولا نقولُ: (اللامُ): نافيةٌ؛ لأنَّ (لَا) مُكوَّنةٌ من حَرفَيْن، وإذا كانت الكلمةُ من حَرْفَيْن، فإنَّه يُنْطَقُ بلفظِها، وإذا كانت من حرفٍ واحدٍ، فإنَّه يُنْطَقُ باسمِها، ولهذا نقولُ في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النساء:١٧٠]، اللامُ: حرفُ جرٍّ، ولا نقولُ: (لِـ): حرفُ جرٍّ.

قوله: «إِنْ»: يعني: كذلك أيضًا تَلِي (إِنْ) ذا العملَ، أي: عملَ (لَيْسَ)، فترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا(١)

يقولُ: المرءُ لا يموتُ بانقضاءِ حياتِه، فالحياةُ ستنقضي إن عاجلًا وإن آجلًا، (وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا)، هذا هو الموتُ الحقيقيُّ أن يَبغِيَ عليك باغٍ ويخذلَك.

(١) هذا من الأبيات التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو غير منسوب في شرح ابن عقيل (١/ ٣١٨)، وتوضيح المقاصد (١/ ٥١٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦).

وهل هناك فرقٌ بين (مَيْت) و(مَيِّت)؟ قالوا: إنَّ (ميِّتًا) لَمنْ ينتظرُ الموتَ ولم يَمُت بَعدُ، و(مَيْتًا) لمن مات، واستدلُّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر:٣٠]، واستدلوا للثَّاني بقوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام:١٢٢]، وبقوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾ [ق:١١]، ولا شَكَّ أنَّ هذا هو الغالب، فالغالُب أنَّ (الميِّت) بالتَّشديد لمن ينتظرُ الموتَ، و(الميْتُ) لَمنْ وقع به الموتُ.

والشَّاهدُ قولُه: (إِنِ الْـمَرْءُ مَيْتًا) أي: ما المرءُ مَيْتًا بانقضاء حياتِه، وعند الإعرابِ نقول: (إِنْ): نافيةٌ تعملُ عملَ (لَيْسَ)، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، و(الْـمَرءُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظاهرةُ، و(مَيْتًا): خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

* * *

١٦٣- وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ
وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالعَكْسُ قَلّ

الشَّرحُ

قوله: «مَا»: نَافيةٌ، وهي هنا غيرُ عاملةٍ لعدم التَّرتيب.

و«لِـ(لَاتَ)»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقدَّمٌ.

و«فِي سِوَى»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(عَمَلْ).

و«سِوَى»: مضافٌ.

و«حِينٍ»: مضافٌ إليه.

و«عَمَلْ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع من ظُهورِها مراعاةُ الرَّوِيِّ، وأصلُه: (عَمَلٌ)، ولكن قد يقولُ قائلٌ: بل علامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، لكنَّه سُكِّنَ مِن أجل الوقف كما تقولُ: (قَامَ زيدْ)، والأوَّلُ أظهرُ؛ لأنَّ (عَمَلْ) الآن لا يُمكنُ أن تُحرِّكَها، فلو وَصَلْتَ وقُلتَ:

وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٌ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالعَكْسُ قَلّ

فلن يستقيمَ، إِذَنْ سكونُه هذا ليس مِن أجل الوقفِ، لكن من أجل مراعاة الرَّويِّ.

قوله: «حَذْفُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (ذِي).

«وذِي»: مضافةٌ إلى (الرَّفْع).

و«فَشَا»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مستترٌ جوازً تقديرُه: (هو)، والجملةُ خَبرُ (حَذْفُ).

والمعنى: كَثُرَ حَذْفُ ذي الرَّفعِ، والعكسُ -وهو حَذْفُ ذي النَّصبِ- قَلَّ، لكن ما هو ذو الرَّفعِ؟ وما هو ذو النَّصبِ؟ الجواب: اسمُها ذو الرَّفعِ، وخبرُها ذو النَّصبِ.

إِذَنْ (لَاتَ) تتميَّزُ بأنَّها لا تعملُ إلَّا في الحِين، وهذا يُضَيِّقُ العملَ فيها، وهذا الشَّرطُ يختصُّ بها، لقوله: (وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ)، **هذا أوَّلًا**.

ثانيًا: أنَّه لا بُدَّ مِن حَذْف أحدِ معمولَيْهَا: إمَّا الاسم -وهو الأكثرُ- وإمَّا الخبر -وهو الأقلُّ- مثالُ ذلك: قولُه -تبارك وتعالى-: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]، فـ(لَا): نافيةٌ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، و(التَّاءُ) تاءُ التَّأنيث، واسمُها محذوفٌ، والتَّقديرُ: (وَلَاتَ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ)، ولا نقولُ: مُستترٌ؛ لأنَّ المؤلِّفَ يقولُ: (حَذْفُ ذِي الرَّفْعِ)، فلا نقولُ: مُستترٌ، فلو قلنا: مستترٌ، لكان ذلك خطأً؛ لأنَّ (لَا) حرفٌ، والحرفُ لا يَتحمَّلُ الضَّميرَ، فلا يُعْرَفُ معناه إلَّا بغيرِه، فالضَّميرُ اسمٌ، والاسمُ أقوى من الحرفِ، فلا يُمكِنُ أن يَستترَ الأعلى وهو الاسم في الأدنى، و﴿حِينَ﴾: خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ، و﴿حِينَ﴾: مضافٌ، و﴿مَنَاصٍ﴾: مضافٌ إليه.

والمعنى: ليس ذاك الوقتُ حينَ مَفَرٍّ، فهم نادَوْا، لكن لا ينفعُ، فقد نَزل العذابُ، فليس ذلك الوقتُ وقتَ مَفرٍّ.

لكن هل المرادُ بالحِين الوقتُ، أو لفظ (حِين)؟ قيل: إنَّ المرادَ لفظُ (حين)، وقيل: المرادُ الوقتُ، يعني: ما دَلَّ على الحين، وهو الأصحُّ، واستُشْهِد لذلك بقول الشَّاعرِ:

نَدِمَ البُغَـاةُ وَلَاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمٍ وَالبَغْيُ مَرْتَـعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِـيمُ[1]

قوله: (البُغَاةُ) جمعُ (باغٍ)، و**(وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ)** أي: ليس السَّاعةُ ساعةَ مَنْدَمٍ.

وقولُه: (وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ)، هذا الشَّطرُ يُكْتَبُ بماء الذَّهَبِ، والمعنى: أنَّ مَرْتَعَ طالبِهِ وخيمٌ؛ لأنَّ المَصَارِعَ تأتي دائمًا على البُغَاة، فما أقربَ مَصْرعَ الباغي!

الشَّاهدُ الآن أنَّ (لَاتَ) عَمِلَتْ بلفظٍ غير لفظ (الحين)، لكن بلفظٍ يدلُّ على (الحِينِ) والوقت، فعليه يكونُ المرادُ بقولِه: **(فِي سِوَى حِينٍ)**، أي: الوقت.

قوله: «العَكْسُ»: ما هو العكس؟

العكس هو: حذفُ الخبرِ، وبقاءُ الاسمِ، فلو قال الشَّاعرُ: **(نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةُ مَنْدَمٍ)**، قلنا: **(سَاعَةُ)**: اسمٌ، والخبرُ محذوفٌ، وهذا جائزٌ، لكنَّه قليلٌ، وتقولُ أيضًا: **(وَلاتَ حينُ مَفَرٍّ)**، فالخبرُ محذوفٌ تقديرُه: **(موجُودًا)**، يعني: **(وليس حِينُ مفرٍّ مَوجودًا)**.

* * *

(١) تقدَّم عَزوه (ص:٥٥٥).

أَفْعَـالُ المُقَـارَبَةِ

قوله: «أَفْعَالُ»: جَمعُ فِعْلٍ، والمُقَارَبَةُ ضِدُّ المُبَاعَدةِ.

يعني: هذا البابُ بابٌ جُمِعَت فيه الأفعالُ الدالَّةُ على المُقارَبةِ، أي: مُقارَبة الشيء.

وهذا البابُ -في الواقعِ- لم يقتصر فيه المؤلِّفُ -رحمه الله- على أفعالِ المقارَبةِ، بل ذكر معها أفعالَ الرَّجاءِ، وأفعالَ الشُّروعِ، ولكنَّ هذا من باب الاقتصارِ، وليس من باب الاختصارِ، ولا من باب التَّغليب، فتَسْمِيتُهَا أفعالَ المقارَبةِ من باب ذِكْرِ البَعْضِ الذي يدلُّ على الكُلِّ، بما سيذكره فيما بعد، وهي تعملُ عَمَلَ (كَانَ) أي: ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ.

وكان على ابن مالكٍ -رحمه الله- أن يبدأَ بأفعالِ المقارَبةِ قبل (مَا) وأخواتِها؛ لأنَّ أفعالَ المُقارَبةِ إلى (كَانَ) وأخواتِها أقربُ شَبهًا من (مَا) وأخواتِها، إِذْ إنَّ (مَا) حروفٌ، وهذه أَفْعالٌ.

فإن قال قائلٌ: لعلَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- أَخَّرَهَا عن (مَا) وأخواتِها؛ لأنَّ لها شروطًا، ولا تعملُ إلَّا في مواضعَ معينَّةٍ. قلنا: وأيضًا (مَا) وأخواتُها لها شروطٌ، فلهذا كان الذي يبدو أنَّه لو كانت أفعالُ المُقَارَبَةِ بعد (كَانَ) وأخواتِها لكان أنسبَ.

١٦٤- كَـ(كَانَ): (كَادَ) و(عَسَى) لَكِنْ نَدَرْ   غَـيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

الشَّرحُ

قوله: «كَـ(كَانَ)»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ.

و«كَادَ»: مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ، وأَعربنا (كَادَ) مُبتدأً مؤخَّرًا، و(كَانَ) مجرورًا؛ لأنَّ المرادَ لفظُها، ومعلومٌ أنَّه إذا كان المرادُ اللفظَ، فرُبَّما تكونُ الجملةُ -سواء كانت اسميَّةً أم فعليَّةً- كُلُّها في محلِّ جرٍّ، ولهذا يقولُ بعضُ المُعْربين في ألفيَّة ابن مالكٍ: (قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ): (قَالَ): فعلٌ ماضٍ، و(مُحَمَّدٌ): فاعلٌ، و(هُوَ ابْنُ مَالِكِ): بيانٌ لـ(مُحَمَّد)، و(أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ)، إلى آخر كلمةٍ في الألفيَّة، كُلُّها في محلِّ نصبٍ على أنَّها مقولُ القولِ، وهذا ليس ببعيدٍ، بل هذا الواقع؛ لأنَّه قال كُلَّ الألفيَّة.

إِذَنْ متى قُصِدَ اللفظُ، فإنَّه لا يَهمُّ أن يكونَ فعلًا، أو حرفًا، أو اسمًا، أو جملةً اسميَّةً، أو جملةً فعليَّةً.

قوله: «وَعَسَى»: معطوفةٌ على (كَادَ)، فهي في محلِّ رفعٍ.

قوله: «لَكِنْ»: بالتَّخفيف: حرفُ استدراكٍ، ولا تعملُ، لكنَّها عاطفةٌ، بخلاف (لَكِنَّ) فإنَّها عاملةٌ.

و«نَدَرْ»: أي: قَلَّ.

و«غَيْرُ»: فاعلُ (نَدَرَ)، وهو مضافٌ إلى (مُضَارِعٍ).

و«لِـهَذَيْنِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(غَيْر).

و«خَبَرْ»: منصوبةٌ على الحال، وسقطت الألفُ للرَّويِّ.

قوله: «كـ(كَانَ): (كَادَ) وَ(عَسَى)»: يعني: (كَادَ) و(عَسَى) يُشْبِهَان (كَانَ) في العملِ، فيرفعان المبتدأَ اسمًا لهما، وينصبان الخبرَ خبرًا لهما، مثالُ ذلك في (كَادَ): قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١]، فـ(كَادَ): فعلٌ ماضٍ يرفعُ المبتدأَ اسمًا له، وينصبُ الخبرَ خبرًا له، و(الواو): اسمُها مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفع، و﴿يَفْعَلُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النُّونِ، و(الواو): فاعلٌ، وجملةُ ﴿يَفْعَلُونَ﴾ في محلِّ نصبٍ خبرُ (كَادَ).

مثالُه في (عسى): قولُه تعالى: ﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة:١٨]، فـ﴿عَسَىٰ﴾: فعلٌ ماضٍ يدلُّ على التَّرجِّي، وفي حقِّ الله يدلُّ على الوقوعِ، يرفعُ المبتدأَ اسمًا له، وينصبُ الخبرَ خبرًا له، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ (أولاء): اسمُها مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّه اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ، وأسماءُ الإشارة -كما سبق- من المَبْنِيَّاتِ؛ لأنَّه مُشَابِهٌ للحرفِ، و(الكافُ): حرفُ خِطابٍ، و﴿أَن﴾: حرفٌ مصدريٌّ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و﴿يَكُونُواْ﴾: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه حذفُ النُّونِ، و(الواو): اسمُ (يكون)، و﴿مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُ (يكون)، أو في محلِّ نصبٍ خبرُ (يكون)، على الخلافِ: هل متعلَّقُ الجارِّ والمجرورِ هو الخبر، أو نفسُ الجارِّ والمجرور هو الخبر؟ و﴿أَن﴾ وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ خبرُ ﴿عَسَىٰ﴾ يعني: (عَسَى أولئك اهتداءَهم)، أو (عَسَى أولئك كائنين مهتدين)، على خلافٍ في التَّقدير.

قوله: «لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضارِعٍ لِـهَذَيْنِ خَبَرْ»: الاستدراكُ هنا؛ لأنَّه قال: «كَـكَانَ كَادَ»، وظاهرُ هذا التَّشبيهِ أنَّهما تُشبِهَانِ (كَانَ) من جميع الوجوه، فلذلك استدرك فقال: (لَكِنْ نَدَرْ....)، أي: قَلَّ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرًا، بينما (كَانَ) يكونُ خبرُها اسمًا، ويكونُ ظرفًا، ويكون جارًّا ومجرورًا، ويكونُ فعلًا مضارعًا، ويكونُ فعلًا ماضيًا.

المهمُّ أنَّ (كَانَ) لا يتقيَّدُ خبرُها بشيءٍ، أمَّا هاتان الأداتان فيكون خبرُهما غالبًا فِعلًا مضارعًا، وهذا هو الكثير، ويَندُرُ أن يكونَ الخبرُ من غيرِ المضارعِ، ويُقصَدُ بغَيْرِ المضارعِ الماضي والأمر والاسم، وأمَّا الحرفُ فلا يدخلُ، فلا يكونُ خبرًا وحدَه، إذ هو لا يدلُّ على معنًى، لكن الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ يدخلان في هذا.

مثالُ الكثيرِ: قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١]، فالخبرُ: ﴿يَفْعَلُونَ﴾، وهو فعلٌ مضارعٌ.

وقد يأتي الخبرُ فعلًا غيرَ مضارعٍ، وهذا نادرٌ، مثالُه: (كَادَ زيدٌ قَامَ)، إن جاز هذا التَّركيبُ، ومثله: (كَادَ زيدٌ قُمْ)، إن صحَّ التَّركيبُ فهو نادرٌ أيضًا.

وقد يأتي اسمًا كما لو قلت: (كَادَ زيدٌ قَائِـمًا)، و(عَسَى زيدٌ قَائِـمًا) وهذا نادرٌ، لكنَّه وَرَد عن العرب.

والخلاصة أنَّ (عَسَى) و(كَادَ) يُشْبِهَانِ (كَانَ) في العملِ، فيرفعان المُبتدأ اسمًا لهما، وينصبان الـخبرَ خبرًا لهما، لكنَّهما يفترقان في أنَّ خبرَ (كَادَ) و(عَسَى) لا يكونُ غالبًا إلَّا فعلًا مضارعًا، وقد يأتي غيرَ فعلٍ مضارعٍ نادرًا، وهذه هي **القاعدة الأولى**.

وهل (كَادَ) و(عَسَى) من أفعالِ المقارَبةِ؟ الجواب: لا، فـ(كَادَ) للمقارَبةِ، و(عَسَى) للرَّجاء، يعني: يمكن أن يُقبَل، ويمكن ألَّا يُقْبَل، فحينها أقولُ: (**كَادَ الطَّالبُ يَفْهَمُ**)، فهذه للمُقَارَبةِ، أي: قَارَبَ على الفَهْمِ، وإذا وُجِدَ طُلَّابٌ أبعدُ فهمًا مِن هؤلاء، فتقول: (**عَسَى الطَّالبُ أن يفهمَ**)، وبين العبارتَيْن فَرْقٌ.

إِذَنْ (عَسَى): للتَّرجِّي، لكن هل تأتي لغير ذلك؟ **الجواب**: نعم، رُبَّما تأتي لغير التَّرجِّي، ومِن هذا إذا جاءت في كلام الله كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء:٩٨-٩٩]، فهذا ليس بتَرَجٍّ، فكُلُّ شيءٍ بأمرِه، ولهذا قال ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو من أئمة اللغة بلا شكٍّ: «**عَسَى مِنَ الله وَاجِبَةٌ**»[1]، يعني: أنَّها للتَّحقيق، لكن ما الحكمةُ أنَّها جاءت بصيغة التَّرجِّي؟ **الجواب**: لئلَّا يُهْلِكَ الإنسانَ الأملُ، فلو تاب الإنسانُ، أو كان معذورًا، فعسى اللهُ أن يَعْفُوَ عنه، ومثله أيضًا قولُه تعالى: ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء:١٩]، لئلَّا يُهْلِكَك الأملُ، فتعتمد على إيجابِ الله -سبحانه وتعالى- لك ما وعدك به.

اشتهر عند بعض النَّحويين أنَّ إثباتَ (كَادَ) نفيٌ، وأنَّ نفيَها إثباتٌ، فإذا قُلتَ: (**كَادَ زيدٌ يفعلُ**)، فإنَّ الجملةَ تدلُّ على أنَّه لم يفعل، قالوا: إِذَنْ نَفَت الفعلَ، وهي مُثْبَتَةٌ، فإثباتُها نفيٌ.

وقالوا: إنَّ نفيَها إثباتٌ، فإذا قُلتَ: (**لم يَكَدْ زيدٌ يَفْعَلُ**)، فهو فاعلٌ، فيكون نفيُها إثباتًا، واستدلُّوا على ذلك بقولِه تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور:٤٠]،

---

(١) أورده أبو الحسن الواحدي، في الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣/ ١٢٢).

فهو قد رآها، وبقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١]، ولكنَّ الصَّحيحَ خلافُ ذلك، فالصَّحيحُ أنَّها كغيرِها من الأفعالِ، إثباتُها إثباتٌ، ونفيُها نفيٌ، ولا يمكنُ أن يكونَ نفيُها إثباتًا إلَّا بقرينةٍ، والقرائنُ لها أحوالٌ، وهذا الذي رجَّحه ابنُ هشامٍ -رحمه الله- في (المغني) [1]، وهو صحيحٌ، فمثلًا إذا قلت: (كَادَ الطَّالبُ يفهمُ)، صحيحٌ أنَّه لم يفْهَم، لكن هل (كَادَ) تدلُّ على أنَّه فَهِمَ، أو على أنَّه قَارَبَ الفهمَ؟

الجواب: على أنَّه قَارَبَ الفهمَ، وهذا هو مدلولُ كلمة (كَادَ)، وهل هذا إثباتٌ أو نفيٌ؟ الجواب: هذا إثباتٌ، إذَنْ إثبَاتُها إثباتٌ.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾، قالوا: إنَّهم ذبحوها، واللهُ يقولُ: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ وهم قد فعلوا، نقولُ: سُبحَان الله! فَهِمْنا أنَّهم فعلوا، ليس من قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾، بل فهمناه من قولِه: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، وأمَّا جملة: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾، فهي على ما هي عليه، يعني: ما قَرُبَ أن يفعلوا، لكن بَعْدَ الأَخْذِ والرَّدِّ فعلوا، إذَنْ قوله: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ هذا تشنيعٌ عليهم، يعني: أنَّهم فعلوا بعد أن كادوا لم يفعلوا.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور:٤٠] فهل معناه أنَّه رآها؟

الجواب: على زَعْمِهم أنَّه رآها، ولكنَّ الآيَةَ لا تدلُّ على هذا؛ لأنَّ اللهَ

---

(١) انظر مغني اللبيب (ص: ٨٦٨).

يقولُ: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾، أي: عميق، ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾، فلا يُمكنُ أن يرى يدَه، ولا يُقَارِبُ أن يراهَا، فظُلمةٌ واحدةٌ من هذه تجعلُه لا يراها، إِذَنْ فنفيُها نفيٌ، وهذا هو الواقعُ، لكن لـمَّا كان الإنسانُ إذا قال: (ما كَادَ يَفعَلُ)، ظنَّ أنَّ (كَادَ) مُسَلَّطةٌ على الفعلِ، والفعلُ لم يحصل.

يعني: ظنَّ هذا القائلُ أنَّ نفيَها إثباتٌ، وإثباتَها نفيٌ، ظنَّ أنَّ (**كَادَ يَفْعَلُ**) مُسَلَّطةٌ على الفعلِ، فقال: إنَّ الفعلَ لم يقع، فنقولُ: لا، هي ليست مُسَلَّطَةً على الفعلِ، فأصلُ (**كَادَ**) بمعنى (**قَرُبَ**)، وليست بمعنى (**فَعَلَ**)، وإذا كانت بمعنى (**قَرُبَ**)، فقوله: (**كَادَ يَفْعَلُ**) مُثْبَتٌ، يعني: (**قَرُبَ أن يفعلَ**).

وأمَّا إذا قُلتُ لك: (**لَـمْ يَكَدْ يَفْعَلُ**)، فهل المعنى أنَّه فَعَلَ؟ **الجواب**: لا، إلَّا إذا قُلتُ: (**فَعَل وَلَمْ يَكَدْ يَفْعَلُ**)، لكن حينما أقول: (**عَلَّمْتُهُ، ثُمَّ عَلَّمْتُهُ، ثُمَّ عَلَّمْتُهُ ولَمْ يَكَدْ يَفْهَمُ**)، فالمعنى أنَّه ما فَهِمَ، لم يقرب من الفهم.

وعلى ذلك فالرَّاجحُ عندي كلامُ ابنِ هشام -رحمه الله- وأنَّها كغيرِها من الأفعالِ، نفيُها نفيٌ، وإثباتُها إثباتٌ إلَّا إذا دلَّت القرينةُ.

* * *

ولـمَّا ذكر أنَّ (كَادَ) و(عَسَى) اشتركا في أنَّ خبرَهما يكونُ فِعلًا مضارعًا، وأنَّه يَنْدُرُ ألَّا يكونَ فعلًا مضارعًا، ذكر اختلافَهما من حَيْثُ اقترانُ (أَنْ) بالخبرِ وعدمُه فقال:

١٦٥- وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

الشَّرحُ

قوله: «كَوْنُهُ»: مُبتدأٌ، والضَّميرُ يعودُ على الخبرِ، وخَبرُه (نَزْرٌ)، وهو مصدرُ (كَانَ)، فيعملُ عملَها، واسم هذا المصدر هو الضَّميرُ (الهاء) في قوله: (وَكَوْنُهُ)، فهو مضافٌ إلى الاسم.

و«بِدُونِ أَنْ»: هذا هو الخبرُ، أي: خبرُ (كَوْنُ)، وهو جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُ (كَوْنُ)، و(دُونِ): مضافٌ، و(أَنْ): مضافٌ إليه، وصَحَّت الإضافةُ إليه مع أنَّه حرفٌ؛ لأنَّ المقصودَ بذلك اللفظُ.

و«بَعْدَ»: ظرفٌ أيضًا متعلِّقٌ بمحذوفٍ.

و«كَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى»: أي: واقعًا، فهو حالٌ، فالمحذوفُ يكونُ حالًا.

و«بَعْدَ»: مضافٌ.

و«عَسَى»: مضافٌ إليه، وصحَّت الإضافةُ إليه وهو فعلٌ؛ لأنَّ المقصودَ لَفْظُه.

والمعنى أنَّ (عَسَى) يكثرُ في خبرِه أن يكونَ مقترنًا بـ(أَنْ) المصدريَّة، مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة:٥٢].

قوله: «كَادَ»: مبتدأٌ.

و«الأَمْرُ»: مبتدأٌ ثانٍ.

و«فِيهِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(عُكِسَا)، وجملةُ (عُكِسَا) خبرُ المبتدأ الثَّاني، والجملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل، والرَّابطُ الضَّميرُ في (فِيهِ).

والمعنى أنَّ (كَادَ) بعكس (عَسَى)، فـ(عَسَى) يكثُرُ في خبرِها أن يقترنَ بـ(أَنْ)، أمَّا (كَادَ)، فيقِلُّ في خبرِها أن يقترنَ بـ(أَنْ)، ويكثُرُ عدمُ الاقترانِ، ولهذا لا تجدُ خبرَها في القرآن مقترنًا بـ(أَنْ) أبدًا.

مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، فـ(كَادَ): فعلٌ ماضٍ ناسخٌ يعملُ عملَ (كَانَ)، و(الواو): ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ اسمُها، و﴿يَفْعَلُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النُّون، والواوُ: فاعلٌ، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ خبرُ (كَادَ).

ومثله أيضًا قولُه تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور:٤٠] فالخبرُ مجرَّدٌ من (أَنْ).

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّه يجوزُ أن يقترنَ الخبرُ بـ(أَنْ) مع (كَادَ)، ويجوزُ حذفُ (أَنْ) مع (عَسَى)، مثاله في (عَسَى):

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُــونُ وَرَاءَهُ فَــرَجٌ قَرِيــبُ[١]

فالخبر هنا (يَكُونُ)، والأفصحُ الكثيرُ (أَنْ يَكُونَ).

---

(١) البيت لـهُدْبَة بن خشرم في ديوانه (ص:٥٤)، والكتاب لسيبويه (٣/ ١٥٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٢٨)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ١٨٤).

ومثالُه في (كاد): قولُ الشَّاعرِ:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ   إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[(١)]

فهنا اقترن الخبرُ بـ(أَنْ)، والأكثرُ أن يُقَالَ: (كَادَت النَّفْسُ تَفِيضُ عَلَيْهِ).

ومثالُ ذلك ما يفعلُه كثيرٌ من المُعبِّرين الآن حيث يأتون بـ(أَنْ) في خبر (كَادَ)، ويقولون: (كَادَ أَنْ يَفْعَلَ)، وما أَشْبَهَ ذلك، وهذا وإن كان صحيحًا لُغةً، لكنَّه قليلٌ، ولذا فالأصحُّ أن يقولوا: (كَادَ يَفْعَلُ).

فتبيَّن لنا الآن مِن هذا البيت أنَّ (عَسَى) و(كَادَ) بعد أن كانتا أُختَيْن مُصْطَحِبَتَيْن بخلاف (كَانَ) افترقتا مثل: (المُعادَّة)[(٢)] في باب الجدِّ والإخوة، فالإخوةُ للأبِ يجتمعون على الجدِّ، كُلٌّ إذا أخذ حقَّه تفرَّق.

إِذَنْ القاعدةُ الثَّانيةُ في هذا البابِ: أنَّه يكثرُ اقترانُ خبرِ (عَسَى) بـ(أَنْ)، ويقلُّ اقترانُ خبرِ (كَادَ) بـ(أَنْ).

***

---

(١) البيت لأبي زبيد الطائي في الاقتضاب (ص:٦١٤)، ولمحمد بن مناذر في حاشية الدسوقي على المغني (٢/ ٢٨٧)، وفي بقية المصادر بلا نسبة.

(٢) المُعَادَّةُ في الاصطلاح: هي الحالة التي يقاسِم فيها الجد الإخوة في الميراث، فيعدّ أولاد الأبوين أولاد الأب على الجد لينقص نصيبه في الميراث، وذلك لاتحاد أولاد الأبوين مع أولاد الأب في الأخوَّة، ولأن جهة الأم في الشقيق محجوبة بالجد، فيدخل ولد الأب معه في حساب القسمة على الجد. انظر الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٨/ ١٦٢).

١٦٦-وَكَـ(عَسَى): (حَرَى)، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا

الشَّرحُ

قوله: «وَكَـ(عَسَى)»: (الواو): حَرْفُ عطفٍ.

«كَـ(عَسَى)»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ.

و«حَرَى»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو فعلٌ، لكن يُرَادُ به لفظُه.

«وَلَكِنْ»: (الواو): حرفُ عطفٍ، و(لَكِنْ): حرفُ استدراكٍ، وهي هنا ليست عاطِفةً، فالعطفُ للواو، ولكنَّها مُفيدةٌ للاستدراك، فإن لم يكن معها حرفُ عطفٍ صارت للاستدراكِ والعطفِ، كما لو قُلت: (مَا زيدٌ قَائِـمًا لَكِن قَاعِدٌ)، فـ(لَكِن) هنا حَرفٌ عَطَفَ جُملةً على جُملةٍ، أمَّا إذا جاءت الواوُ معها، فهي حرفُ استدراكٍ فقط.

قوله: «جُعِلَا»: فعلٌ ماضٍ، والألفُ للإطلاق، وليست للتَّثنية، وهو مَبْنِيٌّ لـما لم يُسمَّ فاعلُه.

«وخَبَرُهَا»: نائبُ الفاعلِ، وهو مفعولُها الأوَّل؛ لأنَّ نائبَ الفاعلِ يقومُ مقامَ المفعولِ الأوَّل، وهو مضافٌ إلى هاء.

«حَتْمًا»: مفعولٌ مُطْلَقٌ، أي: جُعِلَ جَعْلًا حَتْمًا أي: لازمًا.

و«بِأَنْ»: جارٌّ مجرورٌ متعلِّقٌ بـ(مُتَّصِلَا).

و«مُتَّصِلَا»: مفعولٌ ثانٍ لـ(جُعِلَا).

وقوله: «وَكَـ(عَسَى): (حَرَى)»: يعني: أنَّ (حَرَى) كـ(عَسَى) أي: في العمل، وكذلك في المعنى أي: في الدلالة على الرَّجاء، فتقول: (**حَرَى زيدٌ أن يقومَ**)، فهذا تَرَجٍّ أن يقومَ.

قوله: «**وَلَكِنْ جُعِلَا خَبْرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا**» يعني: أنَّ خبرَ (عَسَى) ليس متَّصلًا بـ(أَنْ) حتمًا، لكن خبر (حَرَى) متَّصلٌ بـ(أَنْ) لُزُومًا، وعلى ذلك يجبُ أن تقولَ: (**حَرَى زيدٌ أن يقومَ**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**حَرَى زيدٌ يقومُ**)، وتقولُ (**عَسَى زيدٌ أن يقومَ**)، و(**عسى زيدٌ يقومُ**)، والأوَّلُ أكثرُ.

إِذَنْ الفرقُ بينهما أنَّ (عَسَى) يكثرُ اقترانُ خبرِها بـ(أَنْ)، وأمَّا (حَرَى) فيجب اقترانُ خبرِها بـ(أَنْ).

***

١٦٧- وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى)
وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا

الشَّرحُ

قوله: «أَلْزَمُوا»: (أَلْزَم): فعلٌ ماضٍ، و(الواو): ضميرٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رَفْعٍ فاعلٌ.

و«اخْلَوْلَقَ»: مفعولٌ أوَّلُ لـ(أَلْزَمُوا)، وهو مُراد لفظه، يعني: أَلْزَمُوا هذه الكلمةَ.

و«أَنْ»: مفعولٌ ثانٍ لـ(أَلْزَمُوا)، وهو أيضًا مراد لفظه.

و«مِثْلَ»: إمَّا أن تكونَ مفعولًا مطلقًا، أي: إلزامًا مِثْلَ (حَرَى): أو تكونَ حالًا، يعني: حالَ كونِها مِثْلَ حَرَى، و(مِثْلَ): مُضافٌ.

و«حَرَى»: مضافٌ إليه بإرادة اللفظ.

قوله: «بَعْدَ»: ظرفُ مكانٍ منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ الفتحةُ الظَّاهرةُ، مُتَعلِّقٌ بقوله: (نَزُرَ)، أي: قَلَّ، وهو مضافٌ إلى (أَوْشَكَ).

و«انْتِفَا»: مُبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (أَنْ).

و«نَزُرَ»: فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرُ المبتدأ (انْتِفَا)، وتقديرُ البيتِ: (وانْتِفَاءُ (أَنْ) قَلَّ بَعْدَ أَوْشَكَ).

وقوله: «أَلْزَمُوا»: الظَّاهرُ أنَّ المرادَ بذلك العرب، فهم ألزموا -حَسْب لُغتهم- (اَخْلَوْلَقَ أَنْ) مِثْلَ: (حَرَى)، يعني: أنَّه يجبُ في خبر (اَخْلَوْلَقَ) أن يقترنَ بـ(أَنْ)، فتقول: (اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمطِرَ)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ تمطرُ)، وتقولُ في الإعراب: (اخْلَوْلَقَ): فعلٌ ماضٍ يرفعُ الاسمَ، وينصبُ الخبرَ، و(التَّاءُ): للتَّأنيثِ، و(السَّماءُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(أَنْ): حرفُ مَصْدرٍ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و(تمطر): فِعلٌ مُضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ)، وعَلامةُ نَصْبِه فتحةٌ ظَاهرةٌ على آخرِه، وهو خَبرُ (اخْلَوْلَقَ)، يعني: (اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ إمطارَها)؛ لأنَّ (أَنْ) تُقَدَّرُ وما بعدها بمصدرٍ.

إِذَنْ تشتركُ (اخْلَوْلَقَ) و(حَرَى) في لزوم (أَنْ) في خبرِهما، فـ(اخْلَوْلَقَ) مثلُ (حَرَى) في وُجُوب اقتران خَبرِها بـ(أَنْ)، ومثلها أيضًا في المعنى، فكلاهما للرَّجاء.

وقوله: «بَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا»: يعني: أنَّ خُلُوَّ خبرِ (أَوْشَكَ) من (أَنْ) قليلٌ، ويجوزُ ذِكْرُه، وهذا هو الكثير، فتقول مثلًا: (أَوْشَكَت السَّماءُ أَنْ تُمطرَ)، وهذا كثيرٌ، أمَّا قولنا: (أَوْشَكَت السَّماءُ تمطرُ) فهذا قليلٌ.

ومن الكثيرِ قولُ الشَّاعرِ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[1]

---

(١) البيت بلا نسبة في المقاصد النَّحويَّة (٢/ ١٨٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص: ٨١٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٣٢)، والدرر اللوامع (١/ ٢٦٨).

الشَّاهُد قولُه: (أَوْشَكُوا أَنْ يَمَلُّوا)، ويجوزُ في القليلِ أن يُقَالَ: (أَوْشَكُوا يَمَلُّوا).

ومن القليلِ قولُ الشَّاعرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[1]

الشَّاهدُ قولُه: (يُوافِقُهَا)، ولم يقل: (أَنْ يُوَافِقَهَا).

إِذَنْ اضْمُمْ (أَوْشَكَ) إلى (عَسَى) في أنَّ الأكثرَ أن يقترنَ خبرُها بـ(أَنْ)، ويقلَّ أن يَتجرَّدَ خبرُها منها، وأمَّا مِن ناحية المعنى: فـ(أَوْشَكَ) بمعنى (قَرُبَ)، فهي مثلُ (كَادَ) في العملِ.

***

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت الثقفي في ديوانه (ص:٤٢)، والكتاب لسيبويه (٣/ ١٦١)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٦).

١٦٨-وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ (كَرَبَا) وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

الشَّرحُ

قوله: «مِثْلُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (كَادَ) باعتبار اللفظ.

و«كَرَبَ»: خبرُ المبتدأ (مِثْلُ)، ويجوزُ أن تقولَ:

«كَرَبَ»: مبتدأٌ.

و«مِثْلُ»: خبرٌ، فإن كنت تُرِيدُ أَن تُخْبِرَ بأَنَّ (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ) فتكون (كَرَبَ) هي المبتدأ، و(مِثْلُ) خبرًا، وإن أردت أن تُخْبِرَ عن مُماثِل (كَادَ)، فإنَّ (مِثْل) تكونُ مبتدأً و(كَرَبَ) خبرًا، لكن المتبادر أَنَّك تريدُ أن تُخْبِرَ أَنَّ (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ)، وعلى هذا تكونُ (كَرَبَ) مبتدأً مؤخَّرًا، و(مِثْلُ) خبرًا مقدَّمًا.

و«فِي الأَصَحِّ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالًا أي: حال كونِه في الأصحِّ، يعني: في الأصحِّ مِن أقوالِ النَّحويين.

قوله: «وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ (كَرَبَا)»: يعني: (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ)، أي: يكونُ خبرُها خاليًا من (أَنْ)، مثالُه قولُ الشَّاعرِ:

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الوُشَاةُ: (هِنْدٌ غَضُوبُ) (١)

---

(١) البيت للكلحبة اليربوعي أو لرجل من طيء في الدرر اللوامع: (١/ ١٦٦)، والمقاصد النَّحويَّة: (٢/ ١٨٩).

ويَقِلُّ اقترانُ خَبَرِها بـ(أَنْ)، تقولُ: (كَرَبَتِ السَّماءُ أن تُصْفِيَ) بمعنى (قَارَبَت) ؛ لأنَّ (كَادَ، وأَوْشَكَ، وكَرَبَ) بمعنًى واحدٍ، وهو المقارَبة، وفيها جميعًا حرفُ الكافِ، لكن يختلفُ اقترانُ خبرِها بـ(أَنْ)، فعندنا (أَوْشَكَ) مثلُ: (عَسَى)، و(كَرَبَ) مثلُ: (كَادَ).

قوله: «تَرْكُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (أَنْ).

و«مَعْ»: ظرفُ مكانٍ، وهو مضافٌ إلى (ذِي).

و«ذِي»: مضافةٌ إلى (الشُّرُوعِ).

و«وَجَبَا»: فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرُ المبتدأ، والظَّرفُ (مَعْ) متعلِّقٌ بقوله: (تَرْكُ)، والتَّقديرُ: (ووَجَبَ تَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ) أي: مع أفعالِ الشُّروع التي سيذكرها المؤلِّفُ -رحمه الله- فيما بعد.

وقوله: «وَتَرَكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا»: يعني: يجبُ تركُ (أَنْ) مع أفعالِ الشَّرُوعِ، عكسُ الذي يجبُ أن يقترنَ بـ(أَنْ) مثل: (حَرَى)، و(اخْلَوْلَقَ).

***

لـمَّا أشار إلى أفعالِ الشُّروع بدأ يُبيِّنُها، فقال:

١٦٩- كَـ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَ(طَفِـقْ) كَذَا (جَعَلْتُ)، وَ(أَخَذْتُ)، وَ(عَلِقْ)

الشَّــرحُ

قوله: «كَـ«أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو»: أي: ذلك مِثْلُ قولِك: (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو).

«الكاف»: حرفُ جرٍّ.

وجملةُ «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو»: في محلِّ جرٍّ بالكافِ.

قوله: «السَّائِقُ»: أي: سَائِقُ الإبل.

و«يَحْدُو»: أي: يسوقُ الإبلَ بالغناءِ، ولهذا قال النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- لأَنْجَشَةَ: «رِفْقًا بِالقَوَارِيرِ»[1]، لأنَّه بدأ يَحْدُو، فبدأت الإبلُ تمشي مشيًا، ولا تدري كيف تمشي؟ ولهذا يقولُ لنا بعضُ أصحابِ الإبل: إذا جَعَل يَحْدُو بدأت الإبلُ تنساقُ إليه سياقَ الغيثِ إذا استدبرته الرِّيحُ، حتى إنَّ بعضَها يهتزُّ طربًا، وهذا غريبٌ!

وذكر المؤلِّفُ -رحمه الله- خمسةَ أفعالٍ مِن أفعالِ الشُّروعِ، وهي (أَنْشَأَ، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ)، وهذه الأفعالُ تعملُ عملَ (كَانَ)، ويكونُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشِّعر والرَّجز والحداء، رقم (٦١٤٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب رحمة النَّبِيِّ ﷺ للنساء، رقم (٢٣٢٣).

خبرُها فعلًا مضارعًا غيرَ مقترنٍ بـ(أَنْ)، ولذا فإنَّ المثالَ الذي ذَكَره المؤلِّفُ يُعْتَبَرُ محدِّدًا للشُّروط، وهي لا تدخلُ في الغالبِ إلَّا على شيءٍ مُمتدٍّ، يعني: يُفْعَلُ شيئًا فشيئًا، أمَّا إذا دخلت على شيءٍ ينتهي مرَّةً واحدةً، فليست مِن أفعال الشُّروع.

مثال (أَنْشَأَ): مَا مَثَّل به في قوله: (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو)، وفي الإعرابِ نقولُ:

«أَنْشَأَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعال الشُّروع يعملُ عملَ (كَانَ)، يرفعُ الاسمَ، وينصبُ الخبرَ.

و«السَّائِقُ»: اسمُه مرفوعٌ به، وعَلامةُ رَفْعِه الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ على آخرِه.

و«يَحْدُو»: فِعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الواوِ منَع مِن ظهورِها الثِّقَلُ، والفاعلُ ضميرٌ مُستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، وجُملة (يَحْدُو) مِن الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ خبرُ (أَنْشَأَ).

قوله: «طَفِقَ»: هذا الثَّاني مِن أفعالِ الشُّروع، تقولُ: (طَفِقَ يَفْعَلُ كَذَا)، أي: شَرَعَ، ومثله قولُ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ»[(١)].

قوله: «جَعَلْتُ»: هذا الثَّالثُ، تقولُ: (جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا)، و(جَعَلَ يَخْطُو، وجَعَلَ يَقُومُ، وجَعَلَ يَتَوَضَّأُ، وجَعَلَ يَأْكُلُ، وجَعَلَ يَشْرَبُ)، وما أشبه ذلك.

قوله: «أَخَذْتُ»: هذا الرَّابع، تقولُ: (أَخَذْتُ أتكلَّمُ)، أو(أَخَذَ يتكلَّمُ)، أو ما أشبه ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٣١).

قوله: «عَلِقَ»: هذا الخامسُ مِن أفعالِ الشُّروع، وبعضُ العلماءِ أنكره، ولكنَّه واردٌ عن العربِ، تقولُ: (**عَلِقَ يَفْعَلُ**)، بمعنى: (**أَنْشَأَ يَفْعَلُ**).

ومن ذلك أيضًا (**شَرَعَ**)، فلا يمكنُ أن تخرجَ (**شَرَعَ**) مِن أفعال الشُّروع، تقولُ: (**شَرَعَ يَفْعَلُ كَذَا وكَذَا**)، والضَّابطُ في أفعالِ الشُّروع: كُلُّ ما دَلَّ على الشُّروعِ، وما قُصِدَ به الشُّروع، فهو داخلٌ فيها.

ثُمَّ نقولُ: كُلَّما وجدنا كَلِمةً تدلُّ على الشُّروعِ، فهي تعملُ هذا العَملَ، إلَّا أن يمنعَ مِن التَّركيبِ ما تقتضيه اللُّغةُ، يعني: إذا كان التَّركيبُ لا يَصحُّ لُغَةً، فإنَّنا لا نقبلُ.

لكن لو أنَّ قائلًا قال: (أَنْشَأَ السَّائِقُ أَنْ يَحْدُوَ)، فهذا خطأٌ، وليس نادرًا؛ لأنَّه يقولُ: (**وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا**).

والخلاصة: أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ذكر أحدَ عَشَرَ عاملًا، كُلُّها تتَّفقُ في العملِ، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، لكنَّها مِن حيث المعنى ثلاثةُ أقسامٍ:

القسم الأوَّل: أفعالُ الرَّجاء، وهي: (**عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ**).

القسم الثَّاني: أفعالُ المقارَبة، وهي ما فيها حرفُ الكافِ، وهي: (**كَادَ، وأَوْشَكَ، وكَرَبَ**).

القسم الثَّالث: أفعالُ الشُّروعِ، وذكر منها خمسةً، وهي: (**أَنْشَأَ، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ**).

وأمَّا من حيث اقترانُها بـ(**أن**)، فهي أربعةُ أقسامٍ:

الأَوَّل: ما يجبُ اقترانُه بـ(أَنْ)، وهو اثنان وهما: (حَرَى، واخْلَوْلَقَ).

الثَّاني: ما يمتنعُ اقترانه بـ(أَنْ)، وهو أفعالُ الشُّروعِ الخمسةُ، وهي: (أَنْشَأَ، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ).

الثَّالث: ما يكثرُ اقترانه بـ(أَنْ)، وهو اثنان، وهما: (عَسَى، وأَوْشَكَ).

الرَّابع: ما يَقلُّ اقترانُه بـ(أَنْ)، وهو اثنان، وهما: (كَادَ، وكَرَبَ).

* * *

ثُمَّ بَيَّنَ المؤلِّفُ -رحمه الله- في هذه الأفعال: هل هي متصرِّفةٌ، أو لا بُدَّ أن تكونَ بلفظ الماضي؟ بَيَّنَ ذلك فقال:

١٧٠- وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا) وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)

الشَّـــرحُ

قوله: «اسْتَعْمَلُوا»: أي: العربُ، وهو فِعلٌ وفاعلٌ.

و«مُضَارِعًا»: مفعولٌ به لـ(اسْتَعْمَلُوا).

و«لِأَوْشَكَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(اسْتَعْمَلُوا)، يعني: اسْتَعْمَلُوا لـ(أَوْشَكَا) فِعْلًا مُضَارِعًا.

قوله: «وكَادَ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(كَادَ): معطوفةٌ على (أَوْشَكَ)، إِذَنْ فاستعمال المضارع خاص بهذَيْن الفِعلَيْن فقط، وهما (كَادَ) و(أَوْشَكَ).

و«لَا»: حرفُ عطفٍ.

و«غَيْرُ»: معطوفةٌ على (أَوْشَكَ).

وعليه فيكون المعنى: (لَا لِغَيْرِهِمَا)، أي: لِغَيْرِ (أَوْشَكَ) و(كَادَ).

إِذَنْ نفهمُ أنَّ (أَوْشَكَ) و(كَادَ) يُسْتَعْمَلُ منهما المضارعُ.

مثالُ (كَادَ) في الماضي: قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، ومثالُه في المضارع: قولُه تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة:٢٠]، وقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور:٤٠].

مثالُ (أَوْشَكَ) في الماضي: قولُ الشَّاعرِ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[(١)]

ومثالُه في المضارع: قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»[(٢)]، وقولُ الشَّاعرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[(٣)]

قوله: «وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا) وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ»: أي: لَا غَيْر (أَوْشَكَ) و(كَادَ)، على أنَّ قولَه: (لَا غَيْرُ) يحتملُ أنَّه لا غير في المضارع، فلا يُسْتَعْمَلُ الأمرُ، مثل أن تقولَ: (أَوْشِكْ أن تَفْعَلَ كَذَا وكذا)، فهذا لا يصحُّ؛ لأنَّه لم يأتِ في اللغة العربيَّة.

قوله: «زَادُوا»: أي: العرب.

و«مُوشِك»: اسمُ فاعلٍ من (أَوْشَكَ)، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا[(٤)]

قوله: (يَبَابَا) أي: خاليةً، ليس فيها أحدٌ.

فصار (أَوْشَكَ) يُسْتَعْمَلُ لها الماضي والمضارعُ، واسمُ الفاعلِ.

---

(١) تقدم عَزوه (ص:٥٧٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩)، ولفظ البخاري: «يوشك أن يواقعه». ولفظ مسلم: «يوشك أن يرتع فيه».

(٣) تقدم عَزوه (ص:٥٧٥).

(٤) البيت في شرح ابن عقيل (١/ ٣٣٨) غير منسوب.

وأمَّا (كَادَ) فظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- هنا أنَّ (كَادَ) لا يُسْتَعْمَلُ منها اسمُ الفاعلِ؛ لأَنَّه قال: (زَادُوا مُوشِكًا)، لكنَّه صرَّح في (الكَافِيةِ) التي هي أصلُ الألفيَّةِ أنَّه يُسْتَعْمَلُ اسمُ الفاعلِ من (أَوْشَكَ)، ومن (كَادَ).

وعلى هذا فَيُقَالُ في اسمِ الفاعل من (كَادَ): (كَائِد)، فـ(كَادَ يَكِيدُ هو كَائِدٌ) كـ(بَاعَ يَبِيعُ فهو بَائِعٌ)، وهل يأتي منها الأمرُ؟

الجواب: لا، فلا تقولُ: (كِدْ أن تَقومَ)، فهي بخلاف (كَانَ)، فيصحُّ أن تقولَ: (كُنْ قائمًا)، إِذَنْ هي لا تتصرَّفُ تصرُّفًا كاملًا.

***

١٧١- بَعْدَ (عَسَى) (اخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ
غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

الشَّرحُ

قوله: «بَعْدَ»: ظرفُ مكانٍ متعلِّقٌ بـ(يَرِدْ)، وهو مضافٌ إلى (عَسَى).

و«اخْلَوْلَقَ»: معطوفةٌ على (عَسَى)، بإسقاطِ حرفِ العطفِ للضَّرُورة.

و«أَوْشَكَ»: كذلك مَعطوفةٌ على (عَسَى)، بإسقاط حرفِ العطفِ للضَّرُورة، وسُكِّنَت الكافُ في (أَوْشَكْ) أيضًا لضَرورةِ النَّظمِ.

و«يَرِدْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، منع مِن ظُهورِها مراعاةُ رَويِّ البيتِ، وإلَّا فالأصلُ أنَّها: (قَدْ يَرِدُ).

و«غِنًى»: فاعلُ (يَرِدْ).

قوله: «بِأَنْ يَفْعَلَ»: الباء: حرفُ جرٍّ، و(أَنْ يَفْعَلَ): مجرورةٌ بالباء؛ لأنَّه مُرادٌ لفظُها، فهي مجرورةٌ، وعلامَةُ جَرِّها كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِها، منع مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة الحكاية.

و«عَنْ ثَانٍ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(غِنًى)، أي: استغناء عن (ثَانٍ فُقِدَ)، والثَّاني هو الخبرُ، فَيُسْتَغْنَى بـ(أَنْ يَفْعَلَ) عن الخبرِ، ويكونُ في محلِّ رفعٍ فاعلًا.

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ هذه الأفعالَ تنقسمُ -من حيثُ التَّمامُ والنَّقصُ- إلى قسمين: قسمٍ لا يُسْتَعْمَلُ إلَّا ناقصًا، وقسمٍ يُسْتَعْمَلُ تامًّا ويُسْتَعْمَلُ ناقصًا،

فالذي يُسْتَعْمَلُ تامًّا ويُسْتَعْمَلُ ناقصًا ثلاثةُ أفعالٍ، وهي: (عَسَى)، والثَّاني: (اخْلَوْلَقَ)، والثَّالث: (أَوْشَكَ)، فأمَّا (عَسَى) و(اخْلَوْلَقَ) فواحدٌ مِن حيثُ المعنى، فهما للرَّجاء، وأمَّا (أَوْشَكَ) فللمُقَارَبَةِ.

قوله: «قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ»: أي: هذه الأفعالُ الثَّلاثةُ قد تَستَغْني بـ(أَنْ يَفْعَلَ) عن الخبرِ، وعلى هذا تكونُ تامَّةً، مثالُ ذلك: (عَسَى أَنْ تقومَ)، فـ(عَسَى): فعلٌ ماضٍ، و(أَنْ): حرفُ مصدرٍ ينصبُ الفعلَ المضارِعَ، و(تقومَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ)، و(أَنْ) وما دخلت عليه في تأويلِ مَصْدرٍ فاعلٌ لـ(عَسَى)، وعلى هذا تكونُ تامَّةً، وهذا إذا لمَ يلِ الفعلَ الذي بعد (أَنْ) اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعُه به، فإن وَلِيَه نحو: (عَسَى أَنْ يقومَ زيدٌ)، فقيل: إنَّها تامَّةٌ، وقيل: إنَّها لا تكونُ تامَّةً، وتكونُ: (أَنْ) وما بعدها سَدَّت مَسَدَّ الاسمِ والخبرِ، كما يكون ذلك في التَّعليق في أفعال القلوبِ، كما سيأتي إن شاء اللهُ.

والخلافُ قريبٌ من اللفظيِّ في الواقعِ إلَّا في بعض الأحوالِ، فإنَّه يتبيَّنُ الخلافُ، كما سيذكره في البيت الذي يأتي.

مثالُ ذلك: تقولُ: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زيدٌ)، فهنا نقولُ: (عَسَى): فعلٌ ماضٍ، وهو من أفعال الرَّجاء، و(أَنْ): حرفُ مَصْدرٍ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و(يَقُومَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ)، و(زيدٌ): فاعلٌ، و(أَنْ) وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ فاعلٌ لـ(عَسَى)، هذا إذا قُلنا: إنَّها تامَّةٌ.

ويرى بعضُ العلماءِ أنَّها ناقصةٌ، وأنَّ (أَنْ يقومَ) سَدَّ مَسَدَّ الاسمِ والخبرِ، والخلافُ لفظيٌّ إلَّا في بعض الأحيان، فمثلًا إذا قُلتَ: (عَسَى أَنْ يقومَ زيدٌ)،

فهنا لا يظهرُ أثرٌ للخلافِ؛ لأنَّ التَّركيبَ سيكونُ هكذا: (**عَسَى أَنْ يقومَ زيدٌ**)، لكن لو قُلتَ: (**عَسَى أَنْ يقومَ الزَّيْدَانِ**)، فإذا قُلنا: إنَّها تامَّةٌ، و(**أَنْ**) وما دَخَلتْ عليه في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، فالتَّركيبُ هكذا: (**عَسَى أَنْ يقومَ الزَّيْدَانِ**)، وإذا قُلنا: إنَّها ناقصةٌ، فهنا يمكنُ أن نجعلَ الفعلَ خبرًا مقدَّمًا، و(**الزَّيْدَانِ**): مُبتدأٌ مؤخَّرًا، وتكون (**الزَّيْدَانِ**) اسمًا مؤخَّرًا، و(**أَنْ يقومَا**) خبرَها، ولكن هل هذا واردٌ عن العربِ؟

الجواب: أمَّا على لغة (**أَكَلُوني البَرَاغِيثُ**)، فهو واردٌ بلا شكٍّ، يقولون: (**عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ**)، و(**عَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ**)، لكن على اللغة الفصحى لا ندري هل هذا التَّركيبُ واردٌ أولا؟ لكن لو وَرَدَ، فإنَّه يُخَرَّجُ على هذه اللغة على أنَّ ما بعد الفعلِ اسمٌ مؤخَّرٌ، و(**أَنْ**) والفعل بعدها في محلِّ نصبٍ خبرٌ مقدَّمٌ.

مثالٌ آخر: (**عَسَى أَنْ تقومَ هندٌ**)، نقولُ: (**عَسَى**): فعلٌ ماضٍ و(**أَنْ**): حرفُ مصدرٍ، و(**تقومَ**): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(**أَنْ**)، و(**هندٌ**): فاعلُ (**تقومَ**)، و(**أَنْ**) وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

هذا إذا قُلنَا بأنَّها تامَّةٌ، وإذا قلنا بأنَّها ناقصةٌ نقولُ: (**أَنْ**) وما دخلت عليه سَدَّت مَسَدَّ الاسمِ والخبرِ.

* * *

١٧٢- وَجَرِّدَنْ (عَسَى)، أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا ... بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

الشَّرحُ

قوله: «جَرِّدَنْ»: فعلُ أمرٍ متَّصلٌ بنون التَّوكيدِ الخفيفة، والثَّقيلةُ أن تقولَ: (جَرِّدَنَّ)، وعلى هذا فهو مَبْنِيٌّ على الفتحِ لاتِّصالهِ بنون التَّوكيد، وهل نقولُ: في محلِّ جَزمٍ، أو نقولُ: مَبْنِيٌّ على الفتحِ فقط؟

نقولُ: المشهورُ عند البصريين أنَّه مَبْنِيٌّ على الفتح فقط، ولا نقولُ في محلِّ جَزْمٍ، وأمَّا مَنْ قال: إنَّ فِعلَ الأمرِ مجزومٌ بلام الأمر المحذوفةِ، والتَّقديرُ: (لِتُجَرِّد)، فعلى هذا يكونُ مَبْنِيًّا في محلِّ جزمٍ، لكن الصَّحيح والمشهور أنَّه مَبْنِيٌّ على الفتحِ لاتِّصاله بنون التَّوكيد، والفاعلُ مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أَنْتَ).

و«عَسَى»: مفعولُ (جَرِّدْ) باعتبار اللفظ.

و«أَوِ»: حرفُ عطفٍ للتَّخيير.

و«ارْفَعْ»: فعلُ أمرٍ، والفاعلُ مستترٌ.

و«مُضْمَرًا»: يعني: ضميرًا، وهي مفعولٌ به.

و«بِهَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(ارْفَعْ)، وليس متعلِّقًا بـ(مُضْمَرًا).

قوله: «إذا»: شرطيَّةٌ.

و«اسْمٌ»: قيل: إنَّها نائبُ فاعلٍ لقوله (ذُكِرَ)، وقيل: نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه (ذُكِرَ)، وقيل: مُبتدأٌ.

فالأقوالُ حينئذٍ ثلاثةٌ، والأسهلُ أن نقولَ: إنَّها مبتدأٌ؛ لأنَّنا إذا قُلنا: مبتدأٌ، لم يحصل تقديمٌ، ولا تأخيرٌ، ولا تقديرٌ، وإذا قُلنا: إنَّها نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ، صار في ذلك تقديرٌ، وإذا قلنا: نائبُ فاعلٍ لـ(ذُكِرَ)، ولكنَّه مقدَّمٌ، صار فيه تقديمٌ وتأخيرٌ.

معنى البيت: اختصَّت (عَسَى) وَحْدها بأنَّها إذا سبقها اسمٌ ظاهرٌ فَلَكَ في استعمالِها وجهان:

الوجه الأوَّل: أن ترفعَ بها ضميرًا، وفي هذه الحال تكونُ (عَسَى) ناقصةً.

الوجه الثَّاني: أن تُجرِّدَها مِن الضَّمير، وفي هذه الحال تكونُ (عَسَى) تامَّةً.

مثال ذلك: (زيدٌ عَسَى أَنْ يقومَ)، فعلى الوجه الأوَّل: (زيدٌ): مبتدأٌ، و(عَسَى): فعلٌ ماضٍ، واسمُها ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، و(أَنْ): مصدريَّةٌ، و(يقومَ): فِعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ) المصدريَّة، و(أَنْ) وما دخلت عليه في محلِّ نصبٍ خبرُ (عَسَى)، وعلى الوجه الثَّاني نقولُ: (أَنْ) والفعل في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

وتظهر فائدةُ هذا الخلافِ إذا كان اسمُهَا غيرَ مُفردٍ مُذكَّرٍ، مثالُه: (هندٌ عَسَى أَنْ تقومَ)، فعلى إضمارِ اسمِها نقولُ: (هندٌ عَسَتْ أَنْ تقومَ) ؛ لأنَّ الفعلَ إذا كان فيه ضميرٌ عائدٌ على المؤنَّث وجب تأنيثُه، وتكونُ (أَنْ) وما دخلت عليه في محلِّ نصبٍ خبرَ (عَسَى)، وعلى عدم إضمارِ الاسم نقولُ: (هندٌ عَسَى أَنْ تقومَ)، ونجعلُ (أَنْ تقومَ) هي الفاعل وتكون تامَّةً، وهذا ما نختارُه.

وعلى القولِ الأوَّل أيضًا -وهو أن ترفعَ بها ضميرًا- تقولُ: (**الرَّجُلَانِ عَسَيَا أَنْ يقومَا**)، و(**الرِّجَالُ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا**)، و(**النِّسَاءُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ**)، وعلى القول الثَّاني -وهو التَّجريدُ من الضَّميرِ- تقولُ: (**الرَّجلان عَسَى أَنْ يَقُومَا**)، و(**الرِّجالُ عَسَى أَنْ يَقُومُوا**)، و(**النِّساءُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ**).

وفي الإعرابِ في (**الرَّجُلَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا**) نقولُ: (**الرَّجُلَانِ**): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضَّمَّة؛ لأَنَّه مُثنًّى، و(**النُّون**): عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ، و(**عَسَى**): فعلٌ ماضٍ تامٌّ، بناءً على ما اخترناه، و(**أَنْ**): حرفُ مصدرٍ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و(**يَقُومَا**): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(**أَنْ**)، وعلامةُ نصبِه حذفُ النُّونِ؛ لأَنَّه كما سبق في باب الإعرابِ أَنَّ الفعلَ المضارعَ الذي تتَّصلُ به واوُ الجماعةِ، أو ألفُ الاثنين، أو ياءُ المخاطبةِ يُرْفَعُ بثبوتِ النُّون، ويُنْصَبُ ويُجْزَمُ بحذفِها، والفعلُ هنا منصوبٌ، و(**الألف**): فاعلٌ، و(**أَنْ**) وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ فاعلٌ لـ(**عَسَى**) ؛ لأَنَّنا استعملناها هنا تامَّةً؛ لأنَّها مجرَّدةٌ مِن الضَّميرِ، والتَّقديرُ: (**الرَّجُلان عَسَى قيامُهما**)، وجملة (**عَسَى**) وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

أَمَّا إذا وضعنا الضَّميرَ فيها، تقولُ: (**الرَّجُلَانِ عَسَيَا أَنْ يقومَا**)، فـ(**الرَّجُلَانِ**): مُبتَدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأَنَّه مثنًّى، و(**النُّون**): عوضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ، و(**عَسَيَا**) (**عَسَى**): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، وألفُ المثنَّى: اسمُها مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ، و(**أَنْ يقومَا**): في تأويلِ مصدرٍ في محلِّ نصبٍ خبرُها منصوبٌ بها، أي: (**عَسَيَا قيامَهما**)، وجملة (**عَسَى**) وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

وأمَّا غيرُ (عَسَى) فيجبُ إبرازُ الضَّميرِ فيه، وعلى ذلك يجبُ أن يُسْتَعْمَلَ غيرُ (عَسَى) هنا ناقصًا، تقولُ: (**السَّماءُ اخْلَوْلَقَتْ أَنْ تمطرَ**)، و(**وهندٌ حَرَتْ أن تَفْهَمَ**)، وتقولُ: (**الرِّجالُ كَادُوا يَقُومُونَ**)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (**الرِّجالُ كَادَ يَقُومُونَ**)، وعلى هذا فَقِسْ.

* * *

١٧٣- وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ: (عَسَيْتُ)، وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

الشَّــرحُ

قوله: «الفَتْحَ»: مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(أَجِزْ).

و«الكَسْرَ»: معطوفٌ عليه.

و«أَجِزْ»: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على السكونِ، والفاعلُ مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت).

و«فِي السِّينِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(أَجِزْ).

و«مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ)»: يعني: من (عَسَى) إذا أُسْنِدَت إلى ضميرِ الرَّفع، و(نَحْوِ): مضافٌ، و(عَسَيْتُ): مضافٌ إليه باعتبار اللفظ.

قوله: «انْتِقَا»: مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ على الهمزةِ المحذوفةِ لضَرورة النَّظم، وهو مضافٌ إلى (الفَتْحِ).

و«زُكِنَ»: فعلٌ ونائبُ فاعلٍ، وهو خبرُ المبتدأ الذي هو (انْتِقَا).

وخلاصةُ البيتِ: أنَّه يجوزُ في (عَسَى) إذا أُضِيفَت إلى تاءِ الفاعلِ كسرُ السِّين، وفتحُ السِّين، والأرجحُ الفتحُ؛ لأنَّه قال: (وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ).

و«انْتِقَا»: أي: اختيار.

و«زُكِنْ»: يعني: عُلِمَ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد:٢٢]، وتقولُ أنت: (عَسَيْتُ أن أقومَ)، ويجوزُ

(عَسِيتُ أن أقومَ)، وتقولُ: (عَسَيْتُ أَنْ أَفْهَمَ)، ويجوزُ (عَسِيتُ أَنْ أَفْهَمَ).

وعلى ذلك يكونُ المؤلِّفُ -رحمه الله- ذكر في (عَسَى) خاصِّيَّتَيْنِ وهما:

الخاصِّيَّة الأولى: إذا تقدَّمها اسمٌ ظاهرٌ، جاز فيها التَّمامُ والنَّقصُ.

الخاصِّيَّة الثَّانية: يجوزُ في سينِها الفتحُ والكسرُ، إذا اتَّصل بها ضميرٌ رافعٌ.

انتهى بحَمْد الله تعالى المُجَلَّدُ الأوَّلُ

ويليه بمَشِيئَة الله -عَزَّ وجلَّ- المُجَلَّدُ الثاني

وأوَّله: (إنَّ وأخواتها)

***

فهرس الآيات

* * *

فهرس الأحاديث

* * *

فهرس الموضوعات

* * *

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثاني

طبع بإشراف

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد

ناشرون

مكتبة الرشد – ناشرون
المملكة العربية السعودية – الرياض
الإدارة : مركز البستان – طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ – فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة: حي الجامعة شارع باخشب هاتف ٦٣٣١١٨٣ فاكس ٦٣٣٠٣١٥
- فرع القصيم : بريدة – طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع خميس مشيط: شراع الإمام محمد بن سعود
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ – موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ – فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥

شرح
ألفية ابن مالك

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية بن مالك رحمه الله تعالى/ محمد بن صالح العثيمين -الرياض، ١٤٣٤هـ

٥٧١ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٢)

ردمك: ٤-٩-٣-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢-اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

ديوي ٤١٥.١ ١٤٣٤/٥٨١٣

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣

ردمك: ٤- ٩- ٩٠٢٠٣- ٦٠٣- ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ

يطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

القصيم. عنيزة ٥١٩١١ ص. ب ١٩٢٩

هاتف ٠٦/٣٦٤٢١٠٧ فاكس ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ جوال ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧

www.binothimeen.com E.mail: info@binothimeen.com

و مكتبة الرشد ناشرون - الرياض

هاتف: ٤٦٠٤٨١٨ فاكس: ٤٦٠٢٤٩٧

إنّ وأخــواتُهَا

تَقَدَّمَ أنَّ نواسخَ المبتدإِ والخبرِ تَنْقَسِمُ مِن حيثُ العملُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القِسْم الأَوَّل: ما يَنْسَخُ المبتدأَ والخبرَ جميعًا.

القِسْم الثَّاني: ما يَرْفَعُ المبتدأَ ويَنْصِبُ الخبرَ.

القِسْم الثَّالث: ما ينصبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ.

(**كَانَ**) وأخواتُها سَبَقَ أنَّها ترفعُ المبتدأَ وتنصبُ الخبرَ، وليس رفعُ المبتدأ يعني بقاءَه على ما كان عليه، بل هو رُفِعَ رفعًا مُجدَّدًا بـ(**كَانَ**)، كذلك (**إِنَّ**) وأخواتُها بالعكس، تَنْصِبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ، والرَّفعُ الذي في الخبرِ ليس هو الرَّفعَ الأَوَّلَ الذي كان قبل دخول (**إِنَّ**)، بل هو رفعٌ مُجدَّدٌ، ونَبَّهْنَا على هذا؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ قد يقولُ في (**كَانَ زيدٌ قائمًا**): (**زيدٌ**) مرفوعٌ بالابتداء، فنقول: لا، بل (**زيدٌ**) مرفوعٌ بـ(**كَانَ**)، فالرَّفعُ الذي حصَل له رفعٌ مُجَدَّدٌ.

وكذلك إذا قلتَ: (**إِنَّ زيدًا قائمٌ**)، قد يقولُ بعضُ النَّاسِ: إنَّ (**قائمٌ**) مرفوعٌ على أنَّه خبرُ المبتدأ، نقول: لا، بل مرفوعٌ على أنَّه خبرُ (**إِنَّ**)، فـ(**إِنَّ**) أَحْدَثَتْ له رفعًا مجدَّدًا، ولهذا قال في (**كَانَ**) وأخواتها: (**تَرْفَعُ (كَانَ) المُبْتَدَا اسْمًا وَالخَبَرْ تَنْصِبُه**)، وهنا يقولُ: (**إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا**)، أَخَوَاتُها أي: (**اللَّاتي يَعْمَلْنَ عَمَلَهَا**)، وهذا هو الجنسُ الثَّاني من نواسخِ المبتدإِ والخبرِ، والجنسُ الأَوَّلُ -كما تَقَدَّمَ- هو (**كَانَ**) وأخواتُها، والمُشَبَّهَاتُ بـ(**لَيْسَ**)، وأفعالُ المُقارَبَةِ، والجنسُ

الأَوَّلُ منه أفعالٌ، ومنه حروفٌ، أمَّا هذا الـجنسُ -وهو (إنَّ) وأخواتُها- فكُلُّه حروفٌ.

١٧٤- لِـ(إنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لكِنَّ، لَعَلّ كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ

الشَّــرحُ

قولُه: «لِـ(إِنَّ)»: جَارٌّ ومجرورٌ، وهنا (إنَّ) دخل عليها حرفُ جرٍّ، ودخولُ حرفِ الجرِّ على كلمةٍ يدُلُّ على أنَّها اسمٌ، مع أنَّ (إِنَّ) حرفٌ فكيف ذلك؟

نقول: لأنَّ المقصودَ بها اللفظُ، كأنَّ المؤلفَ قال: (لِـهذَا اللفظِ)، فلهذا دخل حرفُ الجرِّ على (إنَّ) مع أنَّها حرفٌ، و(أَنَّ): معطوفةٌ على (إِنَّ)، لكن بإسقاطِ حرفِ العطفِ للضرورةِ، و(لَيْتَ) كذلك معطوفةٌ على (إِنَّ) بإسقاطِ حرفِ العطفِ للضرورةِ، و(لَكِنَّ) كذلك معطوفةٌ على (إِنَّ) بإسقاطِ حرفِ العطفِ للضرورةِ، و(لَعَلَّ): مثلُها، و(كَأَنَّ) مثلُها.

قولُه: «عَكْسُ»: مبتدأٌ، والجَارُّ والمجرورُ المُتقدِّمُ هو الخبرُ.

و«لِكَانَ»: (اللَّامُ): حرفُ جرٍّ، و(كَانَ): اسمٌ مجرورٌ باللَّامِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه مَنَعَ من ظهورِها الحكايةُ، مع أنَّها فعلٌ ماضٍ؛ لأنَّ المقصودَ اللفظُ.

قولُه: «لِـ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لكِنَّ، لَعَلّ كَأَنَّ)»: هذه ستةُ أَحْرُفٍ، وبعضُهم يَعُدُّها خمسةً، فيَجْعَلُ(أَنَّ) المفتوحةَ مع (إِنَّ) المكسورةِ واحدةً؛ لأنَّ فتحَ الهمزةِ لسببٍ، وإلَّا فهي واحدةٌ.

وقولُه: «(إِنَّ، أَنَّ)»: للتوكيدِ، فإذا قلتَ: (**محمدٌ رسولُ الله**)، وأردتَ التوكيدَ قلتَ: (**إنَّ محمَّدًا رسولُ الله**)، ولهذا قال اللهُ تعالى: ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس:١٦]، فـ(إِنَّ): حرفُ توكيدٍ، وبعضُ الطلبةِ يقولُ في إعرابِها: (إِنَّ): حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، وهذا ليس بصحيحٍ، إلَّا على مذهبِ الكُوفيِّينَ الذين يَرَوْنَ أنَّها لا تعملُ في الخبرِ، وإنَّما تعملُ النَّصبَ في الاسمِ فقط، وعند البَصْرِيِّين لا يَصِحُّ أن تقولَ: (إِنَّ) حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، بل نقول: (إِنَّ) حرفُ توكيدٍ يَنصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، وكذلك (أَنَّ) نفسُ الشيءِ، نقولُ: حرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ المبتدأَ اسمًا له، ويرفعُ الخبرَ خبرًا له.

وقولُه: «لَيْتَ»: للتمنِّي، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [يس:٢٦]، وقولُه تعالى عن الآخر: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النساء:٧٣]، وهذا كثيرٌ في القرآن، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

أَلَا لَيْـتَ الشَّـبَابَ يَعُـودُ يَوْمًـا ... فَـأُخْبِرَهُ بِـمَا فَعَـلَ المَشِـيبُ[١]

وقولُه: «لَكِنَّ»: للاستدراكِ، وتقولُ في إعرابِها: (لَكِنَّ): حرفُ استدراكٍ يَنْصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، وإذا كانت للاستدراكِ فالاستدراكُ معناه: رفعُ ما يُتَوَهَّمُ وُقوعُه، تقولُ مثلًا: (**مَا زيدٌ بقائمٍ، لكنَّه قاعدٌ**).

وقولُه: «لَعَلَّ»: للتَّرجِّي.

لكن ما الفرقُ بين التَّرجِّي والتَّمنِّي؟

التَّرجِّي هو طلبُ ما لا يمكنُ حصولُه إلَّا بِمَشَقَّةٍ، أو ما لا يمكنُ حصولُه

---

(١) البيت من بحر الوافر، وهو لأبي العتاهية، انظر شرح ابن عقيل (١/ ٣٤٦).

مُطلقًا، مثالُه: (**قَالَ الفقيرُ يومًا: لَيْتَ لي مالًا**)، فهذا يمكنُ حصولُه، لكنْ بمَشقَّةٍ، وكقولِ الشَّيخِ الكبيرِ: (**لَيْتَنِي أَعُودُ فتًى**)، فهذا تمَنٍّ، لكنَّه مُتعذِّرٌ.

أمَّا التَّرجِّي فإنَّه طَلَبُ ما يَقْرُبُ الوقوعُ، فهو طلبُ ما فيه طمعٌ، كأن يقولَ القائلُ الذي يُكرِّرُ ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ: (**لَعَلِّي أحفظُها هذه المرَّةَ**).

وتأتي (**لَعَلَّ**)-أيضًا- للإشفاقِ، أي: الخوفِ، وبعضُهم يُعَبِّرُ عن الإشفاقِ بالتوقُّعِ، تقولُ: (**لَعَلَّ العَدُوَّ قريبٌ**)، فهذا إشفاقٌ وتَوَقُّعٌ لِقُرْبِهِ، وتكونُ أيضًا للتعليلِ، وهذا كثيرٌ في القرآنِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:١٨٩]، وقولُه تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات:١٠]. وهناك لغةٌ عربيَّةٌ يجعلون (**لَعَلَّ**) حرفَ جرٍّ، ولا تعملُ عَمَلَ (**إنَّ**)، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ(١)

والشَّاهدُ قولُه: (**لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ**)، ولو كانتْ عاملةً عَمَلَ(**إِنَّ**) لقالَ: (**لَعَلَّ أَبَا المِغْوَارِ**)، فلمَّا قال: (**لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ**) جَرَّها.

وقولُه: «**كَأَنَّ**»: للتشبيهِ، تقولُ: (**كَأَنَّ فلانًا أَسَدٌ**)، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكَ كَوَاكِبُ ... إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ(٢)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي كما في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٠٥)، وفيه: (**وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً**).

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، انظر نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (١/ ٣٠٧). وجنح الليل: أوله. النهاية جنح.

وتأتي أيضًا للظنِّ إذا كان خبرُها مُشتقًّا، أو ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، كقولِكَ: (**كَأَنَّكَ فَاهِمٌ الدرسَ**)؛ لأنَّ(**فَاهِمٌ**) مشتقٌّ، لكن (**كَأَنَّكَ أَسَدٌ**) أو (**كَأَنَّكَ بدرٌ**) هذا جامدٌ، ولذا فهي هنا للتَّشبيهِ.

قالوا: وتأتي -أيضًا- للتقريبِ، مثل قولِهم: (**كَأَنَّكَ بالدُّنيا قدِ انتهَتْ**)، أو (**كَأَنَّكَ بالإقامةِ قد أَوْشَكَت**)، أو (**كَأَنَّكَ بالصلاةِ قد أُقِيمَتْ**)، فهذا للتَّقريبِ، إِذَنْ (كَأَنَّ) تأتي للتَّشبيهِ، وتأتي للظَّنِّ، وتأتي للتقريبِ، والأكثرُ للتَّشبيهِ.

وهل (كَأَنَّ) بسيطةٌ أم مُركَّبةٌ؟ الصحيحُ أنَّها بسيطةٌ، وليست مُركَّبةً، وبعضُهم يقولُ: هي مُركَّبةٌ من كافِ التشبيهِ، و(أَنَّ) المَصْدريَّةِ، وهذا ليسَ بصحيحٍ، بل هي حرفٌ مُستقِلٌّ.

قولُه: «عَكْسُ مَالِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ»: يعني عكسُ الذي لـ(كَانَ) من العملِ، فإذا كانتْ(كَانَ) ترفعُ المبتدأَ وتنصبُ الخبرَ، كانتْ(إِنَّ) وأخواتُها تَنصِبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ.

وهل هناك لغةٌ أخرى خلاف هذه اللُّغةِ؟

الجواب: نعم، هناك لغةٌ أخرى، وهي أنَّها تنصبُ الجُزْءَيْنِ جميعًا، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَـأْتِ وَلْـتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافًـا، إِنَّ حُرَّاسَـنَا أُسْـدَا[1]

الشَّاهدُ قولُه: (**إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا**)، ولم يقل: (**أُسْدٌ**).

(١) البيت من الطويل، وينسب لعمر بن أبي ربيعة، انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٣٤٧).

ومنه آذانُ العامِّيِّ: (**أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ الله**)؛ لأنَّك لو لم تَقُل هذا لقُلْتَ: إنَّ أذانَه باطلٌ، فالعامِّيُّ أراد أنَّ (**مُحَمَّدًا**) اسمٌ، و(**رَسُولَ**) خبرٌ، ولم يُرِدْ أنَّ (**رسولَ**) بدلٌ من (**محمَّدًا**)، وأنَّ الخبرَ لم يأتِ بعدُ، وهذه اللغةُ أنا فَرِحٌ بها جدًّا؛ لأنَّها تُزِيلُ عنَّا مشاكلَ بالنسبة للمُؤذِّنينَ، ولذا أقولُ: الحمدُ لله أن صار فيها لغةٌ عربيَّةٌ، مع أنَّني أرى أنَّ العبرةَ بالمعاني، وأنَّه لو فُرِضَ عدمُ وجودِ لغةٍ عربيَّةٍ في (**أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولَ الله**) لصحَّ الأذانُ، ولكن نُعدِّله؛ لأنَّ الأذانَ ليس لازمًا أن يكونَ باللغة العربيَّةِ، فأنت تأتي وتُعَلِّمُ المؤذِّنَ العامِّيَّ مائةَ مرةٍ، فيُسَمِّع لك، لكن إذا حان وقتُ الأذانِ وأَذَّن تجده يَنْطِقُ: (**أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولَ الله**)، ولذا نرى أنَّهم مَعْذورونَ.

وعمومًا الحمدُ لله الذي يَسَّرَ لنا علماءَ تَتبَّعوا اللغةَ العربيَّةَ، واستقرَءُوها، واستخرجوا هذه الحروفَ التي تعملُ هذا العملَ، وإلَّا لضاعت اللغةُ العربيَّةُ، وكذلك نقولُ في (**كَانَ**): إنَّ اللهَ يسَّر -ولله الحمدُ- علماءَ حَفِظوا للعربيةِ كِيانَها، مَنْ يدري الآنَ لو لم تُؤلَّف هذه الكتبُ؟! مَنْ يدري أنَّ (**إِنَّ**)تنصبُ وترفعُ؟! لكنَّ العلماءَ -جزاهم اللهُ خيرًا- تتبَّعوا حتَّى حَصَروا الأشياءَ.

***

١٧٥- كَـــ: (إِنَّ زَيْــدًا عَالِــمٌ بِــأَنِّي   كُـفْءٌ، وَلَكِـنَّ ابْنَـهُ ذُو ضِـغْنِ)

الشَّـــرحُ

قولُه: «كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِـمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ)»: (الكافُ): حرفُ جرٍّ، وجملةُ (إِنَّ زَيْدًا عَالِـمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ) مجرورةٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّها كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِها مَنَعَ من ظهورِها الحكايةُ؛ لأنَّ المقصودَ: كهذه الجملة، فإذا أردنا أن نُعْرِبَ هذا المثالَ على قَطْعِ صلتِه بالكافِ.

فهل يُمكِنُ أن نقولَ: (إِنَّ) حرفُ توكيدٍ ونَصْبٍ؟

الجواب: لا، لا يمكنُ أن نقولَ: (ونصبٍ)؛ لأنَّ (إِنَّ) حرفُ توكيدٍ ونصبٍ ورفعٍ، فهي تَنْصِبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ، إِذَنْ إمَّا أن تقولَ: (إِنَّ): حرفُ توكيدٍ ونصبٍ ورفعٍ، وإمَّا أن تقولَ: حرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، وهذا أحسنُ.

«زَيْدًا»: اسمُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

«عَالِـمٌ»: خبرُها مرفوعٌ بها -هذا على رأي البَصْرِيِّينَ- وعلامةُ رَفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، وعلى رأي الكُوفِيِّين خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخرِه.

و«بِأَنِّي»: (الباءُ): حرفُ جرٍّ، و(أَنَّ): حرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، و(الياءُ): اسمُها مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعٍ.

و«كُفْءٌ»: خبرُ (أَنَّ) مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، والجَارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بـ(عَالِـمٌ).

قولُه: «لَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ»: (لَكِنَّ) من أَخَواتِ(إنَّ)، وفي الإعراب نقولُ: (لَكِنَّ): للاستدراكِ؛ لأنَّها استدراكٌ على ما سَبَقَ، وهي تَنْصِبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ.

و«ابْنَ»: اسمُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، و(ابْنَ): مضافٌ، و(الهاءُ): مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ جَرٍّ.

و«ذُو»: خبرُ (لَكِنَّ) مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِه الواوُ نِيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنَّه من الأسماءِ السِّتةِ، أو الخمسةِ على رأي ابنِ مالكٍ -رحمه الله-؛ لأنَّه قال: (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ)، و(ذُو): مضافٌ، و«ضِغْنِ»: مضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه.

والمعنى: زَيْدٌ عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، لكنَّ المُشكلةَ في ابنِه، ولذا قال: (وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ) أي: ذو حقدٍ عَلَيَّ، فالأبُ رجلٌ طيِّبٌ وفاهمٌ، وعاقلٌ، وعالمٌ بأنَّ ابنَ مالكٍ عالمٌ، ولكنَّ الابنَ في قلبِه حِقدٌ عَلَيَّ.

إِذَنْ: عرفنا الآن الحُكْمَ والمثالَ، فالحكمُ أنَّ (إِنَّ) وأخواتِها تَنْصِبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ، وأمَّا المثالُ فقد ذكَرَ ثلاثةَ أمثلةٍ:

المثال الأول: (إِنَّ زَيْدًا عَالِـمٌ)، وهذا مثالٌ لـ(إِنَّ).

والمثال الثاني: (أَنِّي كُفْءٌ)، وهذا مثالٌ لـ(أَنَّ).

والمثال الثالث: (لَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)، وهذا مثالٌ لـ(لَكِنَّ).

وبهذا يكونُ قد مَثَّلَ لنصفِ الأدواتِ، فَللَّهِ دَرُّهُ! ومَثَّل للأدواتِ السَّالبةِ والموجبةِ؛ لأنَّ (لَكِنَّ) سالبةٌ، و(إِنَّ) و(أَنَّ) موجبةٌ، وهذا من قُدرتِه -رحمه الله- على التعبيرِ، ولاسيَّما أنَّه نَظْمٌ، لكنَّ ذلك فضلُ الله يُؤتيهِ مَنْ يشاءُ.

* * *

١٧٦- وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي كَـ: (لَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ البَذِي)

الشَّرحُ

قولُه: «رَاعِ»: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حذفِ الياءِ، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليها، والأصلُ: (رَاعِي)، والفاعلُ مُستتِرٌ.

و«ذَا»: اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ به، و(ذَا) هنا ليست من الأسماءِ الخمسةِ التي بمعنى (صاحب).

و«التَّرْتِيبَ»: بدلٌ أو عطفُ بيانٍ من اسمِ الإشارةِ (ذَا).

انتقل المؤلِّفُ -الآن- إلى التَّرتيبِ بينَ اسمِ (إنَّ) وأخواتِها وخبرِها، وهل يجبُ التَّرتيبُ أو لا؟ سَبَقَ أنَّه لا يجبُ التَّرتيبُ بينَ اسمِ (كان) وخبرِها، قال اللهُ تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]، لكنَّ (إنَّ) وأخواتِها بالعكسِ، يجبُ أن يَتقدَّمَ الاسمُ ويتأخَّرَ الخبرُ، ولهذا قال: (وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ).

و(رَاعِ) فعلُ أمرٍ من الرِّعَايةِ، أي: (اتَّبِع)، والأمرُ يَقْتضِي الوُجوبَ.

لكنْ ما التَّرتيبُ الذي يُشيرُ إليه المؤلِّفُ؟

الجواب: التَّرتيبُ في قولِه: (إِنَّ زَيْدًا عَالِـمٌ)، أي: بتقديمِ الاسمِ وتأخيرِ الخبرِ.

قولُه: «إِلَّا فِي الَّذِي»: هذا مُستثنًى مـمَّا قبلَه.

قولُه: «لَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ البَذِي»: هذانِ مثالانِ:

الأول: (**لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ البَذِي**) هنا قَدَّمْنَا الخبرَ (**فِيهَا**)؛ لأنَّ الخبرَ جَارٌّ ومجرورٌ، قدَّمناه على الاسمِ، وهو (**غَيْرَ البَذِي**)، و(**البَذِي**) أي: الوَقِحُ.

الثاني: (**لَيْتَ هُنَا غَيْرَ البَذِي**)، فـ(**لَيْتَ**) من أخوات (**إِنَّ**)، و(**هُنَا**): ظرفٌ، وهو خبرُ (**لَيْتَ**) مُقَدَّمٌ، و(**غَيْرَ البَذِي**): اسمُها مؤخَّرٌ، وهنا قدَّمنا الخبر؛ لأنَّه ظرفٌ.

إِذَنْ: يجبُ في (**إنَّ**) وأخواتِها أنْ يتقدَّمَ الاسمُ على الخبرِ، إلَّا إذا كانَ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإنَّه يجوزُ أنْ يَتقدَّمَ.

فإن قال قائلٌ: ما الفرقُ بين (**كَانَ**) و(**إِنَّ**)؟

قلنا: لأنَّ (**كَانَ**) فعلٌ، فهي أقوى في العمل من (**إنَّ**) وأخواتِها، فعملُ الأفعالِ أقْوى من عَمَلِ الحُروفِ، فلهذا إذا أُبعِدَ اسمُ(**إِنَّ**) عنها بَطَلَ عملُها، فوجَبَ أن يَلِيَها من أجلِ أن تَقْوَى على العَمَلِ، بخلافِ(**كَانَ**) وأخواتِها فإنَّها أفعالٌ، والأفعالُ هي الأصلُ في الأعمالِ، فلهذا قَوِيَتْ على أن تَعْمَلَ في اسمِها، ولو كان مُؤَخَّرًا عنها، والجارُّ والمجرورُ أمرُه سهلٌ خفيفٌ على النَّفْسِ، إن جعلتَه في الآخرِ فنقولُ: (**أهلًا وسهلًا**)، وإن جعلتَه في الوَسَط فنقولُ: (**أهلًا وسهلًا**)، وإن جعلتَه في الأول فنقولُ: (**أهلًا وسهلًا**)، فهو سهلٌ ومرنٌ، فإذا كان الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإنَّه يجوزُ أن يَتقدَّمَ، تقولُ: (**إِنَّ زيدًا عِنْدَكَ**)، و(**إِنَّ عِنْدَكَ زيدًا**)، وتقولُ: (**إِنَّ في الدَّارِ زيدًا**)، و(**إِنَّ زيدًا في الدَّارِ**).

إِذَنْ: حُكْمُ التَّرتيبِ بينَ اسمِ (**إنَّ**) وخبرِها هو الوجوبُ، لقولِ ابنِ مالكٍ: (**وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ**)، إلَّا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإنَّه يجوزُ تقديمُه.

لكن إذا قلتَ: (إنَّ في الدَّارِ صاحبَها)، فما حكمُ تقديمِ الخبرِ هنا؟

الجواب: أنَّه واجبٌ، فيجبُ تقديمُ الخبرِ؛ لأنَّ الضميرَ في (**صاحبَها**) يعودُ على (**الدَّار**)، ولو قُدِّم فقيلَ: (**إنَّ صاحبَها في الدَّارِ**) لعَادَ الضميرُ على مُتأخِّرٍ لفظًا ورُتْبةً، وهذا لا يجوزُ، فـ(**الدَّار**) مُتأخِّرةٌ على (**صاحب**) في الرُّتبةِ؛ لأنَّ خبرَ (**إنَّ**) يَتأخَّرُ عن اسمِها، فرُتْبَةُ خبرِ (**إنَّ**) التأخُّرُ، وأمَّا لفظًا فإذا قلتَ: (**صاحبها**) صار مُتقدِّمًا على (**في الدَّارِ**) في اللفظِ.

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل:١٢]، فإنَّ الخبرَ قُدِّمَ على الاسمِ؛ لأنَّه ظرفٌ، وتقديمُه هنا واجبٌ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران:١٣] قُدِّمَ الخبرُ لأنَّه جارٌّ ومجرورٌ، وتقديمُه واجبٌ أيضًا.

وهل يجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على الأداةِ؟

الجواب: لا يجوزُ، ولو كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فلا يجوزُ: (**فيها إنَّ زيدًا**)، ولا يجوزُ: (**هنا إنَّ زيدًا**)، وذلك لأنَّ العملَ في الحروفِ ضعيفٌ، فلا تَقْوَى الحروفُ على أن تَعْمَلَ فيما تَقدَّمَها، يقولُ الشَّاعرُ:

كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ (إِنَّ) وَلَمْ يُجِزْ ... لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا[1]

فهل هذا متواضعٌ أم مُتشائِمٌ؟

نقول: هذا بِحَسَبِ القرائنِ، فقد يكونُ مُتواضعًا إذا كان في مجلسٍ من المجالسِ، وقيل له: تقدَّم يا فلان هنا في صدر المجلس، فقال: لا أتقدَّمُ. فهذا يكونُ متواضعًا، وقد يكونُ مُتشائمًا، وهذا هو الظَّاهرُ، لكنَّ الظاهرَ تُغَيِّرُه القرائنُ.

(١) البيت من الطويل، وهو لابن عُنَيْنٍ كما في شرح قطر الندى (ص:١٨٤).

وهل قولُه في هذا البيتِ: (**وَلَـمْ يُـجِزْ لَهُ أَحَدٌ أَنْ يَتَقَدَّمَا**) هل هذا على إطلاقِه؟

نقول: لا، بل يُسْتَثْنَى الظرفُ والجَارُّ والمجرورُ، والمؤلِّفُ -رحمه الله- أتى بالمثالِ مستغنيًا به عن الحُكْمِ، وهذا يُعَدُّ من الاختصارِ، وهو أن يُؤْتَى بالمثالِ ويُؤْخَذُ منه الحكمُ، وهو من قُدرةِ الرَّجُلِ، لكنْ أكملُ منه وأحسنُ أن يُؤْتَى بالحُكْمِ ثُمَّ يُعَقَّبُ بالمثالِ.

❊ ❊ ❊

١٧٧- وَهَمْـزَ (إِنَّ) افْـتَحْ لِسَـدِّ مَصْـدَرِ   مَسَـدَّهَا، وَفِي سِـوَى ذَاكَ اكْسِـرِ

الشَّـرحُ

قولُه: «هَمْزَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (افْتَحْ)، يعني: افتح همزةَ (إِنَّ).

و«لِسَدِّ»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(افْتَحْ)، و(اللَّامُ) للتعليلِ، فهي بمعنى (إِذَا).

و«مَسَدَّهَا»: (مَسَدَّ) هذا -أيضًا- مصدرٌ مِيمِيٌّ لـ(سَدِّ) المصدر الأَوَّل، ولهذا كانَ منصوبًا.

قولُه: «فِي سِوَى»: جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(اكْسِرِ)، وهي مضافةٌ إلى (ذَاكَ).

شَرَعَ المؤلفُ -رحمه الله- في بيانِ متى تُفْتَحُ همزةُ (إِنَّ)، ومتى تُكْسَرُ؟

واعلم أنَّ لها ثلاثَ حالاتٍ: تارَةً يجبُ فتحُ الهمزةِ، وتارةً يجبُ كسرُ الهمزةِ، وتارةً يجوزُ الوجهانِ: الفتحُ والكسرُ.

يقول -رحمه الله-: افتح همزَ (إِنَّ) إذا سَدَّ مسدَّهَا المصدرُ، يعني: إذا حَلَّ مَحَلَّها المصدرُ فافتَحْ، وفيما عدا ذلكَ اكسِرْها، هذا هو الضابطُ، وهذه هي الحالُ الأولى.

مثالُه: (يُعْجِبُنِـي أَنَّكَ فَاهِمٌ)، فإذا حَوَّلْتَ (أَنَّكَ فَاهِمٌ) إلى مصدرٍ، تقولُ: (يُعْجِبُنِـي فَهْمُكَ)، ومثلُها: (عَلِمْتُ أَنَّكَ فَاهِمٌ)، إذا حَوَّلْتَهَا إلى مصدرٍ تقولُ: (عَلِمْتُ فَهْمَكَ)، وفي المثالِ الأولِ وقَعَ المصدرُ فاعلًا، وفي المثالِ الثَّاني وقَعَ مفعولًا به.

وإذا قلتَ: (عَلِمْتُ بِأَنَّكَ فَاهِمٌ) أي: (بِفَهْمِكَ)، فهنا سدَّ المصدرُ مسدَّها، فوَجَبَ الفتحُ، وهي هنا في موضعِ جرٍّ، فصارَ هذا الضابطُ مُطَّرِدًا، كُلَّما حلَّ محلَّها المصدرُ سواءٌ كان فاعلًا أم مفعولًا به أم مجرورًا، فإنَّها تكونُ مفتوحةً، وكُلُّ الذي في القرآنِ ينطبقُ على هذا، وكذلك في كلامِ العربِ.

قولُه: «وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ»: (ذَاكَ) المشارُ إليهِ: سدُّها مسدَّ المصدرِ، يعني: اكْسِرْ فيما عدا ذلكَ.

***

١٧٨- فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ، وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

الشَّرح

قوله: «فِي الِابْتِدَا»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(اكْسِرْ).

و«فِي بَدْءِ صِلَهْ»: معطوفةٌ بإعادةِ حرف الجرِّ، أو إن شئتَ فقل: بإعادةِ العاملِ.

وقولُه: «وَحَيْثُ»: (الواوُ): حرفُ عطفٍ، (حَيْثُ): ظرفُ مكانٍ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ، ولذلك لو دخَلَ عليها حرفُ جرٍّ فإنَّك تقول: (مِنْ حَيْثُ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:١٨٢]، فهي مَبْنيَّةٌ على الضمِّ دائمًا، معطوفةٌ على قولِه: (فِي الابْتِدَا) أي: (وَاكْسِرْ حَيْثُ)، وهو مضافٌ إلى (إِنَّ) باعتبارِ اللفظِ، وهذا أحدُ القولَيْنِ، أنَّه يجوزُ أن تُضَافَ (حَيْثُ) إلى المفردِ، ولكنَّ المشهورَ أنَّ (حَيْثُ) لا تُضَافُ إلَّا إلى الجملِ، وبناءً على هذا المشهورِ نقولُ: (إِنَّ): مبتدأٌ، و(مُكْمِلَهْ): خبرُ المبتدأ، و(حَيْثُ): معطوفةٌ على قولِه: (فِي الابْتِدَا)، و(لِيَمِينٍ): جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(مُكْمِلَهْ)، ولكنَّ غالبَ عباراتِ الفقهاءِ -رحمهم الله- إضافةُ (حَيْثُ) إلى ما بعدها، خلافَ المشهورِ في اللغة العربيَّة، وقد جاء ذلك في اللغة العربيَّة كما قال الشَّاعرُ:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعًا[1]

---

(١) البيت من الرجز، وهو غير منسوب في خزانة الأدب (٧/ ٣)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥٤).

شَرَعَ المؤلفُ -رحمه الله- في بيانِ الحالِ الثانيةِ لهمزةِ(إنَّ) وهي وجوبُ الكسرِ وتعدادها.

قولُه: «فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا»: هذا تفصيلٌ بعدَ تعميمٍ لقولِه: (وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ)، أي: اكْسِرْهَا إذا وقعتْ في ابتداءِ الكلام، أي: في صدر جملتِها، فتقول مثلًا: (إِنِّي قَائِمٌ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (أَنِّي قَائِمٌ)، وتقول: (إِنَّ زيدًا قائمٌ)، ولا يَصِحُّ أن نقولَ: (أَنَّ زيدًا قائمٌ)، ومن أمثلةِ ذلك في القرآنِ قولُه سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار:١٣]، وقولُه سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر:١]، وقولُه سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر:١].

فإن قال قائلٌ: ما تقولونَ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾ [المؤمنون:٦٠]، فهنا جملةُ (أَنَّهُم) لا صِلةَ لها بما قبلَها.

فلماذا فُتِحَتْ معَ أنَّها في ابتداءِ جُملتِها؟

فالجواب: أنَّ هذا على تقديرِ اللَّام، أي: لأنَّهم إلى ربِّهم راجعونَ، ولهذا نقول: إنَّ هذه الجملةَ تَعْليليَّةٌ، أي: سببُ وجوبِ وَجَلِ قلوبِهم هو أنَّهم يُؤمنونَ بأنَّهم راجعونَ إلى الله، ولا يَدْرونَ ماذا يَلْقَوْنَ اللهَ به، فلذلكَ تَجِدُهم يؤتون ما آتَوْا، ويَعْملونَ الأعمالَ الصالحةَ وقلوبُهم خائفةٌ، أي: خائفةٌ من أن يُرَدَّ عليهم عملُهم.

إِذَنْ: الموضعُ الأولُ من مَواضعِ كسرِ همزةِ (إِنَّ): أن تقَعَ (إِنَّ) في ابتداءِ الكلامِ.

قولُه: «وَفِي بَدْءِ صِلَهْ»: أي وَاكْسِرْ فِي بَدْءِ صِلَةٍ، وهذا هو الموضع الثاني، يعني: إذا وقَعَتْ في بدءِ الجملةِ التي تَقَعُ صلةً للموصولِ فإنَّها تُكْسَرُ، ووجهُ ذلك أنَّها واقعةٌ في الحقيقةِ في ابتداءِ الجملةِ؛ لأنَّ الجملةَ بعدَ الموصولِ تابعةٌ له، مُستقِلَّةٌ، تابعةٌ بمعنى أنَّها هي التي تصفُه وتُبيِّنُ معناهُ، لكنَّها مُستقلَّةٌ، فلهذا تُكْسَرُ، تقولُ: (يُعْجِبُنِي الَّذِي إِنَّهُ فَاهِمٌ)، وقال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص:٧٦]، فـ﴿مَآ﴾ بمعنى (الذي) يعني: آتيناه الَّذي إِنَّ مَفاتِحَه لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ.

ومَفْهومُ قولِه: (وَفِي بَدْءِ صِلَهْ) أنَّها إذا جاءتْ في أثناءِ الصلةِ لا يجبُ الكسرُ، بل تكونُ بحسَبِ الحالِ، كما لو قلتَ: (جَاءَ الَّذِي يُعْجِبُنِي أَنَّهُ نَاجِحٌ)، فـ(أَنَّهُ نَاجِحٌ) من تمامِ الصلةِ، والتَّقديرُ: (يُعْجِبُنِي نَجَاحُهُ)، وهي فاعلٌ للفعلِ الذي هو الصلةُ، فهي ركنٌ أساسيٌّ في الصلةِ، لكنَّها ليست ابتدائيَّةً، ولهذا لا يجبُ كسرُها، بل صارتْ على حسَبِ الحالِ، لكن في بَدْءِ الصلةِ يجبُ أن تكونَ مكسورةً؛ لأنَّ بدءَ الصلةِ -في الحقيقةِ- هو من الابتداءِ.

قولُه: «وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ»: إذا وقعَتْ جوابًا للقَسَمِ؛ لأنَّ الذي يُكْمِلُ اليمينَ هو الجوابُ، فإذا وَقَعَتْ (إِنَّ) جوابًا للقَسَمِ وجَبَ كسرُ همزَتِها، وهذا هو الموضعُ الثَّالثُ[1]، مثالُه: (وَاللهِ إِنَّ زيدًا قائمٌ)، ولو قلتَ: (وَاللهِ أَنَّ زيدًا قائمٌ) لم يَصِحَّ الكلامُ، وتقولُ في الإعرابِ: (الواوُ): حرفُ قَسَمٍ وجَرٍّ، (الله): لفظُ الجلالةِ مجرورٌ بالواوِ، والعاملُ فيه محذوفٌ تقديرُه: (أَحْلِفُ)، و(إِنَّ): حرفُ توكيدٍ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ على رأيِ البَصْرِيِّينَ، وعلى رأيِ

(١) وسيأتي مزيدُ بيانٍ في كلام الشَّارحِ -رحمه اللهُ- عند شرح البيت رقم (١٨١).

الكُوفِيِّينَ حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و(**زيدًا**): اسمُ (إنَّ) منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِه، و(**قائمٌ**): خبرُ (إنَّ) مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخرِه، والجملةُ جوابُ القَسَمِ.

***

١٧٩- أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَولِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ   حَـالٍ كَـ: (زُرْتُـهُ وَإِنِّي ذُو أَمَـلْ)

الشَّــرحُ

قولُه: «حُكِيَتْ»: (حُكِيَ) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«بِالْقَوْلِ»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ به.

و«أَوْ»: حرفُ عطفٍ، وجملةُ (حَلَّتْ مَحَلّ حالٍ) هل هي معطوفةٌ على قولِه: (حُكِيَتْ) أو على قولِه: (إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ)؟ الظاهرُ أنَّها مُتعلِّقةٌ بقولِه: (إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ)، يعني: (وَحَيْثُ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ)، أو (حَيْثُ حَلَّتْ مَحَلَّ حالٍ).

و«مَحَلّ»: يحتمل أن تكونَ ظرفَ مكانٍ، أي: (فِي مَحَلٍّ)، ويحتمل أن تكونَ مصدرًا مِيميًّا أي: (حَلَّتْ حُلولَ حَالٍ)، والمعنى لا يختلفُ على كلا التَّقديرَيْنِ.

قولُه: «كَزُرْتُهُ»: (الكافُ): حرفُ جرٍّ، وجملةُ (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ) مجرورةٌ بالكافِ، والتَّقديرُ: (كهذا المثالِ)، ولهذا دخلت الكافُ على الجملةِ.

قولُه: «حُكِيَتْ بِالقَوْلِ»: أي إذا صارت مقولًا للقولِ فإنَّها تُكْسَرُ، وهذا هو الموضعُ الرَّابعُ، مثل قولِه تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، فـ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ مقولُ القولِ، فيجبُ كسرُ الهمزةِ، وتقول: (قَالَ فُلَانٌ: إِنَّ فلانًا فيه نَوْمٌ)، الشَّاهدُ: (إِنَّ فُلَانًا فيه نَوْمٌ)؛ لأنَّها مقولُ القولِ.

قولُه: «أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ حَالٍ»: يعني إذا حَلَّتْ (إِنَّ) هي وجملتُها محلَّ حالٍ، فإنَّه يجبُ كسرُها؛ لأنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّها وقعتْ في الابتداءِ، فكأنَّها جملةٌ مُستقلَّةٌ،

وهذا هو الموضع الخامسُ، مثالُه: (**زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ**)، أي: (**زُرْتُهُ وَالحَالُ إِنِّي ذُو أَمَلٍ**)، فـ(**زُرْتُهُ**): فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، (**وَإِنِّي ذُو أَمَلْ**): حالٌ من (**التَّاءِ**) في (**زُرْتُهُ**).

فصارتْ همزةُ (إِنَّ) تُكْسَرُ في مواضعَ، وهي:

الأول: في الابتداءِ.

الثاني: في بَدْءِ الصِّلةِ.

الثالث: أن تَقَعَ جوابًا للقَسَمِ.

الرابع: إذا حُكِيَتْ بالقولِ.

الخامس: إذا حلَّت محلَّ حالٍ.

ولو قلتَ: الضابطُ في كَسْرِ همزةِ (إِنَّ) ألَّا يحلَّ محلَّها المصدرُ لكان صحيحًا، وهذا مأخوذٌ من قوله: (**وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا**)، يعني تُفْتَحُ إذا لم يحلَّ محلَّها المصدرُ.

إِذَنْ: هي تُكْسَرُ إن لم يَحُلَّ محلَّها المصدرُ، لكنْ هذه المواضعُ عبارةٌ عن تَبْيِينٍ لمُجْمَلٍ، ورُبَّما يأتي غيرُ هذه المواضع -أيضًا- ما دامَ الضابطُ عندنا: أنَّها إذا لم يَحُلَّ محلَّها المصدرُ فهي مكسورةٌ، فقد يُوجَدُ غيرُ هذه في اللغة العربيَّة، فهذه المواضعُ الخمسةُ من بابِ تفصيلِ المُجْمَلِ.

* * *

١٨٠- وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا   بِاللَّامِ كَـ: (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)

الشَّرحُ

قولُه: «كَسَرُوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«مِنْ بَعْدِ»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(كَسَرُوا)، وجملةُ (عُلِّقَا): في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ(فِعْلٍ)؛ لأَنَّه نكرةٌ، والقاعدةُ عندَ المُعْرِبِينَ: أنَّ الجملَ الواقعةَ بعد النَّكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ.

و«بِاللَّامِ»: جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(عُلِّقَا).

قولُه: «كَاعْلَم»: (الكافُ) حرفُ جَرٍّ، وجملةُ (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى) مجرورةٌ بالكافِ، وعلامةُ جَرِّها كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِها، منَعَ من ظُهورِها الحكايةُ.

وقولُه: «وَكَسَرُوا»: الضميرُ في (كَسَرُوا) يعودُ على العربِ، فهم الذين يَنْطِقُون، ويَحْكُمونَ على النطق بأَنَّه مفتوحٌ أو مكسورٌ أو مضمومٌ، أو أنَّ الضميرَ يعودُ على النَّحْوِيِّينَ باعتبارِ الحكمِ بالكسر، أي: حَكَمَ النَّحْويونَ أَنَّها تُكْسَرُ في هذا الموضعِ.

سبق أَنَّه إذا وقعت (إنَّ) مع اسمِها وخبرِها مفعولًا للفعلِ فإنَّه يجبُ فيها فتحُ همزتِها، لكن إذا عُلِّقَ الفعلُ القلبيُّ باللَّامِ وجَبَ أن تُكْسَرَ الهمزةُ؛ لأَنَّه متى وُجِدَت اللَّامُ في خبرِها أو اسمِها وَجَبَ كسرُها بكُلِّ حالٍ.

مثالُه: (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)، ولولا وجودُ اللَّامِ في (لَذُو) لوجَبَ أن يُقَالَ:

(اعْلَمْ أَنَّه ذُو تُقَى)، قال اللهُ تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد:١٩]، ومنه قولُه تعالى: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق:١٢]، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [المائدة:٩٨]، ففُتِحَت الهمزةُ لِعَدَمِ وُجودِ اللامِ في خَبَرِها، لكن لما عُلِّق الفعلُ باللَّامِ قال اللهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون:١].

إِذَنْ: الموضعُ السَّادسُ: أن تأتِيَ بعد فعلٍ من أفعالِ القلوبِ مُعَلَّقٌ باللَّامِ، فيَجِبُ فيها الكسرُ، حتَّى لو كان الفعلُ مُسلَّطًا عليها.

فإذا قال قائلٌ: ما وجهُ وُجوبِ الكسرِ مع أنَّ الفعلَ مُسَلَّطٌ عليها؟

قلنا: وجهُ وجوبِ الكسرِ أنَّ اللَّامَ لا يتأَتَّى معها فتحُ الهمزةِ، وإذا حوَّلناها إلى مصدرٍ فإنَّنا نفقدُ التوكيدَ الذي دلَّت عليه اللَّامُ.

وبهذا تَبَيَّنَ لنا أنَّ وجوبَ فتحِ همزةِ (إِنَّ) محدودٌ، وليس معدودًا؛ لأنَّ له ضابطًا، وهو أنَّه إذا سدَّ مسدَّها المصدرُ فُتِحَتْ، أمَّا الكسرُ فإنَّه معدودٌ، ولذا مَرَّ علينا أنَّ الهمزةَ تُكْسَرُ في ستةِ مواضعَ على ما ذكَرَه ابنُ مالكٍ -رحمه اللهُ-.

***

١٨١- بَعْـــدَ (إِذَا) فُجَـــاءَةٍ أَوْ قَسَـــمِ   لَا لَامَ بَعْـــدَهُ بِـــوَجْهَيْنِ نُمِـــي

الشـــرحُ

قولُه: «بَعْدَ»: ظرفٌ متعلِّقٌ بقولِه: (نُمِي)، و(بَعْدَ) مضافٌ، و(إِذَا): مضافٌ إليه، و(إِذَا): مضافٌ، و(فُجَاءَةٍ): مضافٌ إليه، (أَوْ) حرف عطفٍ، و(قَسَمِ): معطوفٌ على (إِذَا)، يعني أَوْ بَعْدَ قَسَمِ.

قولُه: «لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي»: (لَا): نافيةٌ للجنسِ، و(لَامَ): اسمُها، و(بَعْدَهُ): ظرفٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُ (لَا) النافيةِ للجنسِ، والجملةُ في موضعِ الجرِّ صفةٌ لـ(قَسَمِ)، و(بِوَجْهَيْنِ): جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(نُمِي)، و(نُمِي): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهذا أحسنُ من قَولِكَ: مَبْنِيٌّ للمجهولِ؛ لأَنَّه قد يكونُ معلومًا، لكنْ أخفاه المتكلِّمُ، ولهذا عبارةُ ابن آجُرُّومٍ في (الآجُرُّومِيَّةِ) جيِّدةٌ، حيث قال: (بابُ مَا لَـمْ يُسَمَّ فَاعِلُه)، و(نُمِي) بمعنى: (ذُكِرَ) أو(عُلِمَ).

ذكَرَ-رحمه الله- الحالَ الثالثةَ من أحوالِ همزةِ (إِنَّ) وهي جوازُ الوجهَيْنِ: الفتحِ والكسرِ، بمعنى أنَّك إذا كَسَرْتَ لا تُغَلَّطُ، وإذا فَتَحْتَ لا تُغَلَّطُ.

قولُه: «بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ... بِوَجْهَيْنِ نُمِي»: يعني عُلِمَ أنَّها تكونُ بالوَجْهَيْنِ بعدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ؛ لأنَّ (إِذَا) تكونُ شرطيَّةً، وتكونُ ظرفيَّةً وتكونُ فُجَائيَّةً، أي: إذا وقَعَتْ (إِنَّ) بعدَ (إِذَا) الفُجائيَّةِ، فإنه يجوزُ فيها الكسرُ، ويجوزُ فيها الفتحُ، وهذا هو المَوضِعُ الأَوَّلُ، و(إِذَا) الفُجائيَّةُ هي الدالَّةُ على مفاجأةِ ما بعدَها فيما قبلَها، يعني أنَّ ما بعدها أتاك مُفاجأةً من غيرِ استعدادٍ له، مثل أن تقولَ:

(حَضَرْتُ فَإِذَا الأَسَدُ)، والمعنى: (فَفَاجَأَنِي الأَسَدُ)، وتقولُ: (حَسِبْتُ زَيْدًا قَاعِدًا، فَإِذَا إِنَّهُ قَائِمٌ)، ويجوزُ أن تقولَ: (فَإِذَا أَنَّهُ قَائِمٌ)، ويجوزُ (إِنَّهُ فَاهِمٌ)، وتقولُ: (حَسِبْتُ المُقْبِلَ عَدُوِّي، فَإِذَا أَنَّهُ صَدِيقِي)، ويجوزُ أن تقولَ: (فَإِذَا إِنَّهُ صَدِيقِي)، فكُلُّ هذه الأمثلةِ تَدُلُّ على المفاجأةِ؛ لأنَّها أَتَتْكَ على غيرِ الحسبانِ.

وعلى ذلك: إذا وقعتْ (إِنَّ) بعد (إِذَا) الفُجائيَّةِ، فلك في همزتِها وجهانِ:

الأول: الكسرُ على أنَّ جملتَها اسْتِئْنافيَّةٌ؛ أي: مُستقلَّةٌ ، لا عَلاقةَ لها بما سَبَقَ، وحينَئذٍ لا حاجةَ إلى تقديرِ شيءٍ محذوفٍ؛ لأنَّ الجملةَ الاستئنافيةَ لا تُؤَوِّلُ فيها (إِنَّ) بمَصْدرٍ، فلا تحتاجُ إلى مبتدأٍ ولا إلى خبرٍ، فإذا قلتَ مثلًا: (حَسِبْتُ زيدًا قَاعِدًا، فإِذَا أَنَّهُ قَائِمٌ)، فإذا جعلناها مكسورةً (فَإِذَا إِنَّهُ قَائِمٌ)، فإنَّها لا تُؤَوَّلُ بمصدرٍ، وتكونُ قد ابْتُدِئ بها جملتُها، أي: تكونُ هذه الجملةُ ابتدائيةً، والتقديرُ في(فَإِذَا إِنَّهُ قَائِمٌ)، أي: (فإِذَا هو قائمٌ).

الثاني: الفتحُ على أنَّ جملتَها غيرُ مُسْتَأْنَفَةٍ؛ فتكونُ (إِنَّ) وصِلَتُها مُؤَوَّلةً بمصدرٍ، وتُرْفَعُ إمَّا على أنَّها مبتدأٌ خبرُه (إِذَا) الفُجائيَّةُ، أو مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، فمثلًا في المثالِ السَّابقِ: (حَسِبْتُ زيدًا قَاعِدًا، فَإِذَا أَنَّهُ قَائِمٌ)، إذا جعلناها مفتوحةً فنُؤَوِّلُها وما بعدَها بمصدرٍ، ويصيرُ التقديرُ: (ففي الحضرةِ قيامُه؟).

لكن من أين أتتنا (فِي الحضرةِ)؟

الجواب: لأن (إِذَا) مفاجئةٌ، أي: في الحاضر أو الوقت، أو تُقَدِّر: (فَإِذَا قيامُه موجودٌ)، وذلك على أنَّ (إِذَا) الفُجائيَّةَ ليست حرفًا، وإنَّما هي اسمٌ؛ لأنَّ فيها قولَيْن.

مثالُ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا -كَمَا قِيلَ- سَيِّدًا إِذَا إِنَّه عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ[(١)]

والمعنى: كنتُ أُرَى -أي: أظنُّ- زيدًا سيِّدًا كما قيلَ فيه، ولكن خابَ ظنِّي فيه إذا إنَّه عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ، يعني: فاجأني الأمرُ، فوجدتُ أنَّ الرجلَ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ.

الشَّاهُد قولُه: (إِذَا إِنَّهُ) حيث جاز في همزة (إِنَّ) الوجهانِ:

الوجه الأول: الفتح، فيجوز أن تقولَ: (أَنَّه)، وتكونُ الجملةُ غيرَ مستأنفةٍ، فتكونُ معَ صلتِها مصدرًا (مبتدأ)، والخبرُ محذوفًا، والتقديرُ: **(فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ حاصلةٌ)** أو **(موجودةٌ)**، أو أنَّ الخبرَ (إِذَا) الفجائيةُ، والتقديرُ: **(فَإِذَا عُبوديَّته)** أي: **(ففي الحضرةِ عُبوديَّتُه)**.

الوجه الثاني: الكسرُ، فتقولُ: (إِنَّهُ)، وتكونُ الجملةُ استئنافيةً وتامَّةً، وحينئذٍ لا تحتاجُ إلى شيءٍ محذوفٍ، والمعنى: **(إِذَا هُو عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ)**.

قولُه: «أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ»: يعني وكذلك -أيضًا- بعد قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ، ولكنْ كلامُ المؤلِّف -هنا- مُطْلَقٌ، حيث قال: (قَسَمٍ)، مع أنَّه يقولُ فيما سَبَقَ: (وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ)، ففي الأول يقولُ: إنَّه يجبُ الكسرُ، وظاهرُ كلامِه في الأولِ: وإن لم يُوجَدْ فيها اللَّامُ، وهنا يقولُ: إذا كان قَسَمٌ ليسَ فيه لامٌ فإنَّه يجوزُ الوجهانِ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في الكتاب (٣/ ١٤٤)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٦٥)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٧٦). واللهازم أصول الحنكين، واحدتها لِـهْزِمة. النهاية لـهزم.

فهل كلامُه مُتناقِضٌ؟

الجوابُ: ليس بمتناقضٍ؛ لأنَّه يمكنُ أن نَحْمِلَ قولَه: (**وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ**) إذا وقَعَ في جوابِ القَسَمِ اللّامُ، أمَّا إذا لم يَقَع فإنَّه يجوزُ الوجهانِ، تقول مثلًا: (**وَاللهِ إِنَّكَ لَقَائِمٌ**) فهذا جائزٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**وَاللهِ أَنَّكَ لَقَائِمٌ**)؛ لأنَّ اللَّامَ وقعت في خبر (إِنَّ)، ولكن كلام المؤلف -رحمه الله- فيه نظرٌ، والصوابُ أنَّه يجبُ أن يُحْمَلَ قولُه: (**أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ**) إذا وُجِدَ فعلُ القَسَمِ، أمَّا إذا لم يُوجَدْ فإنَّه يَتَعَيَّنُ الكسرُ مطلقًا، وهذا هو مذهبُ البَصْرِيِّينَ وهو الصحيحُ؛ لأنَّه هو المعروفُ في كلامِ العربِ.

إِذَنْ: الموضع الثاني: إذا وقعت (إِنَّ) جوابَ قَسمٍ ليس بعدَه لامٌ، وذُكِرَ معَه فعلُ القَسَمِ فإنَّه يجوزُ الوجهانِ.

إِذَنْ: القاعدةُ فيما إذا وقعت (إِنَّ) جوابًا للقَسم، فإن كان في خبرِها اللَّامُ وجَبَ الكسرُ مطلقًا، سواء ذُكِرَ فعلُ القَسَمِ أو لم يُذْكَر، وإذا لم تُوجَد اللَّامُ فظاهرُ كلام المؤلفِ الأولِ أنَّها تُكْسَرُ، وظاهرُ كلامِه الثَّاني أنَّه يجوزُ الوجهانِ، والصوابُ أنَّنا نُفصِّلُ على غيرِ هذا الوجهِ بأن يُقَالَ: إنْ ذُكِرَ فعلُ القَسَمِ جاز الوجهان، وإنْ حُذِفَ فإنَّه يجبُ الكسرُ، وهو مذهبُ البَصْرِيِّينَ، كما سَبَقَ.

ومن الأمثلةِ على ذلكَ: لو قلتَ: (**والله إِنَّكَ قَائِمٌ**) فظاهرُ كلامِ المؤلفِ الأخيرِ جوازُ الوَجْهَيْنِ، والصوابُ أنَّه يجبُ الكسرُ؛ لأنَّ فعلَ القَسَمِ لم يُذْكَرْ، ولو قلتَ: (**والله إِنَّكَ لَقَائِمٌ**) فيجبُ الكسرُ أيضًا، لوجود اللَّام وحذفِ الفعلِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴿١﴾ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل:١-٤]. فقولُه تعالى: ﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾ هذا جوابُ القَسَمِ، فهنا حُذِفَ

فعلُ القَسَمِ فيجبُ الكسرُ، وهناك مُوجِبٌ آخرُ للكسرِ، وهو اقترانُ خبرِها باللَّامِ.

ولو قلتَ: (حَلَفْتُ بِالله إِنَّكَ لَقَائِمٌ) يجبُ الكسرُ أيضًا لوُجودِ اللَّامِ ولوُجودِ الفعلِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة:٥٦]. هنا -أيضًا- يَتَعَيَّنُ الكسرُ؛ لأنَّه ذُكِرَ فعلُ القَسَمِ ووُجِدَت اللَّامُ.

أمَّا لو قلتَ: (حَلَفْتُ بِالله إِنَّكَ قَائِمٌ)، فهنا يجوزُ الوجهانِ: فيَجوزُ أن تقولَ: (إِنَّكَ قَائِمٌ)، ويجوزُ أن تقولَ: (أَنَّكَ قَائِمٌ)؛ لأنَّ فعلَ القَسَمِ ذُكِرَ، ولم تُذْكَرِ اللَّامُ في خبرِ (إِنَّ)، وعلى الكسرِ تكونُ الجملةُ استئنافيَّةً، وعلى الفتحِ تكونُ مُؤَوَّلةً بمصدرٍ، وحينئذٍ فلا حاجةَ للخبرِ؛ لأنَّنا نُقَدِّرُها مجرورةً بحرفِ الجرِّ المحذوفِ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ يَطَّرِدُ حذفُه مع (أَنْ) و(أَنَّ)، والخافضُ لا يدخلُ على (إِنَّ) المكسورةِ؛ لأنَّ (إِنَّ) المكسورةَ لا تُؤوَّلُ بمصدرٍ، والخافضُ لا يدخلُ إلَّا على ما يُتَأَوَّلُ بمصدرٍ.

مثال ذلَك قولُ الشاعرِ[1]:

لَتَقْعُــدِنَّ مَقْعَــدَ القَصِــيِّ ... مِنِّــيَ ذِي القَــاذُورَةِ المَقْــلِيِّ
أَوْ تَـحْلِـفِي بِـرَبِّـكِ الــعَلِيِّ ... أَنِّي أَبُــو ذَيَّالِــكِ الصَّــبِيِّ

(ذُو القَاذُورَةِ) أي: القذر، و(المَقْلِيِّ): المُبْغَض، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:٣] أي: ما أَبْغَضَكَ، والمعنى: أن تحلفي بأنَّ هذا الولدَ منِّي، وإلَّا فَأَنْتِ تَقْعُدِينَ منِّي مَقْعَدَ القَصِيِّ القَذِرِ المُبْغَض.

---

(١) القصيدة من الرجز، وهي لرؤبة في شرح الشواهد للعيني (١/ ٢٧٦).

الشَّاهدُ قولُه: (**أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ**) حيث رُوِيَ بالوجهَيْنِ: (**أَنِّــي**)، و(**إِنِّــي**).

يجوزُ في (**أَنَّ**) الفتحُ، ويجوزُ الكسرُ، فعلى الكسرِ نقولُ: إنَّ الجملةَ مستأنفةٌ، أي: تحلفي على هذا الوجه: (**إِنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ**).

وعلى الفتحِ نقولُ: إنَّ الجملةَ في موضعِ الاسمِ المفردِ الذي حُذِفَ منه حرفُ الجرِّ، وتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ بنزعِ الخافضِ، ويُقَدَّرُ الخافضُ مناسبًا للمَقامِ، والتقديرُ هنا: (**أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ بِأَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ**)؛ لأنَّ حذفَ حرفِ الجرِّ مع (**أَنَّ**) و(**أَنْ**) يَطَّرِدُ كما قال ابنُ مالكٍ في الألفيَّةِ.

***

١٨٢- مَعْ تِلْوِ (فَا) الـجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ   فِي نَحْوِ: (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

الشــرحُ

قولُه: «مَعْ»: ظرفٌ، وهي هنا ساكنةٌ من أجلِ استقامةِ البيتِ، أمَّا إذا لم يَكُنْ هناك ضرورةٌ، فالفتحُ أكثرُ، لقولِ ابنِ مالكٍ-رحمه الله- في الألفيَّةِ:

وَمَـعَ مَـعْ فِيهَـا قَلِيـلٌ وَنُقِـلْ   فَـتْحٌ وَكَسْـرٌ لِسُـكُونٍ يَتَّصِـلْ

و«فَا الـجَزَا» أصْلُها: فَاءُ الجزاءِ، لكن حُذِفَتِ الهمزةُ من أجلِ ضَرُورةِ الشِّعْرِ.

قولُه: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محَلِّ رفعٍ، مبتدأٌ.

«يَطَّرِدُ»: فعلٌ مضارعٌ، والجملةُ خبرُ (ذَا).

و«فِي نَحْوِ»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَطَّرِدُ)، وهو مضافٌ، وجملةُ (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) مضافٌ إليه، والتقديرُ: (فِي نَحْوِ هَذَا المِثَالِ).

قولُه: «مَعْ تِلْوِ (فَا) الجَزَا»: أي الفاءِ الواقعةِ في جوابِ الشَّرطِ؛ لأنَّ جوابَ الشَّرطِ يُسَمَّى جزاءً، فإذا جاءت (إِنَّ) بعدَ الفاءِ الواقعةِ في جوابِ الشَّرطِ جازَ فيها الوجهانِ: الفتحُ والكسرُ، وهذا هو المَوضِعُ الثَّالثُ، مثالُه: قولُه -تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف:٩٠]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه:٧٤]، فهمزتُها هنا مكسورةٌ، وقولُه تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ

نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۖ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأنعام:٥٤]، فقولُه: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ الهمزةُ -هنا- مفتوحةٌ، وقُرِئ بالكسرِ: ﴿فَإِنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾، وقولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ [الحج:٤]، الهمزةُ هنا مفتوحةٌ، ويجوزُ لغةً (**فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ**).

فإذا كانتْ مكسورةً فإنَّك تقولُ: (**الفاءُ**): رابطةٌ للجوابِ، والجملةُ جوابُ الشَّرطِ، مثالُ المكسورةِ كما سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾ [طه:٧٤] فـ(**إِنَّ**) حرفُ توكيدٍ، والهاءُ: ضميرُ الشَّأْنِ، و(**مَنْ**): اسمُ شرطٍ جازمٌ، و(**يَأْتِ**): فعلُ الشَّرْطِ مجزومٌ بـ(**مَن**)، و(**فَإِنَّ**): (**الفاءُ**) رابطةٌ للجوابِ، و(**إِنَّ**): حرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ المبتدأ ويرفعُ الخبرَ، و(**لَهُ**): جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بخبرِها المُقدَّمِ، والخبرُ هنا وَلِيَ (**إِنَّ**)، مع أنَّه لابُدَّ من الترتيبِ بينَ اسمِها وخبرِها، لكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ[1]:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَـ(لَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ البَذِي)

(**جَهَنَّمَ**): اسمُها مُؤخَّرٌ منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، والجملةُ من (**إِنَّ**) واسمِها وخبرِها في محلِّ جزمٍ، جوابُ الشَّرْطِ.

وأمَّا إذا كانتْ مَفْتوحةً فإنَّ الإعرابَ يختلفُ، مثالُ المفتوحةِ قولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ [الحج:٤]، (**الهَاءُ**) في (**أَنَّه**) يجوزُ أن تكونَ ضميرَ الشَّأنِ، ويجوزُ أن تكونَ ضميرًا يَرجِعُ إلى (**الشَّيْطانِ**)، فـ(**مَن**): شرطيَّةٌ، و(**تَوَلَّاهُ**): (**تَوَلَّى**) فعلُ الشَّرطِ، والفاعلُ (**الشَّيْطَان**)، و(**الهَاءُ**): مفعولٌ به،

---

(١) سبق البيت برقم (١٧٦).

و(**فَأَنَّهُ**): (**الفاءُ**) رابطةٌ للجوابِ، و(**أَنَّ**): حرفُ توكيدٍ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، و(**الهاء**): ضميرٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ اسمُ(**أَنَّ**)، و(**يُضِلُّهُ**): فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه مُستتِرٌ، و(**الهاءُ**): ضميرٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ به، وجملةُ (**يُضِلُّهُ**) خبرُ (**أَنَّ**)، و(**أَنَّ**) واسمُها وخبرُها في تأويلِ مصدرٍ مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، أي: (**فَإِضْلَالُهُ حَاصِلٌ**).

ويجوزُ أن تجعلَ المصدرَ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: (**فَعَاقِبَتُهُ إِضْلَالُهُ**)، ثُمَّ نقولُ: والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ -وليس من (**أَنَّ**) واسمِها وخبرِها- في محلِّ جزمٍ، جوابُ الشَّرطِ وجَزاؤُه.

مثالُه أيضًا: (**إِذَا زَارَنِي زَيْدٌ فَإِنَّهُ صَادِقٌ فِي مَوَدَّتِهِ**)، فهنا يجوزُ: (**فَأَنَّهُ صَادِقٌ**)، ويجوزُ: (**فَإِنَّهُ صَادِقٌ**)، وعلى تقديرِ الفتحِ نقولُ: (**الفاءُ**): رابطةٌ للجوابِ، و(**أَنَّ**) واسمُها وخبرُها في تأويلِ مصدرٍ، أي: (**فَصِدْقُهُ**)، والـخبرُ على هذا محذوفٌ، والتقديرُ: (**فَصِدْقُهُ ثَابِتٌ**)، ويجوزُ أن تجعلَ المصدرَ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، أمَّا إذا جعلناها مكسورةً فنقولُ: (**الفاءُ**): رابطةٌ للجوابِ، و(**إِنَّ**) حرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، و(**الهاءُ**): اسمُها، و(**صَادِقٌ**): خبرُها، ولا نحتاجُ إلى تقديرٍ.

إِذَنْ: إذا وقَعَتْ (**إِنَّ**) بعدَ فاءِ جوابِ الشَّرطِ فإنَّه يجوزُ في همزتِها الفتحُ والكسرُ، وفي الإعرابِ إن كَسَرْتَ فالجملةُ من (**إِنَّ**) واسمِها وخبرِها في محلِّ جزمٍ جوابُ الشَّرطِ، وإن فَتَحْتَ فـ(**أَنَّ**) وما دخلتْ عليه في تأويلِ مصدرٍ إمَّا أن تكونَ مبتدأً وخبرُه محذوفًا، وإمَّا أن تكونَ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، والمبتدأُ وخبرُه في محلِّ جزمٍ جوابُ الشَّرطِ.

قولُه: «ذَا»: المشارُ إليه جوازُ الوَجْهَيْنِ، الفتحِ والكسرِ.

قولُه: «وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)»:يعني يجوزُ أيضًا في نحوِ هذه الجُملةِ -أي: في مِثْلِ هذا المثالِ- كسرُ همزةِ (إِنَّ)، فتقولُ: (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)، ويجوزُ فتحُ همزةِ (إِنَّ) فتقولُ: (خَيْرُ القَوْلِ أَنِّي أَحْمَدُ)، فيَجوزُ الفتحُ على أنَّها في موضعِ المفردِ، أي: (خَيْرُ القَوْلِ حَمْدِي اللهَ)، فتكونُ(أَنَّ) وما دخلتْ عليه في تأويلِ مصدرٍ خبرًا لـ(خَيْر)، وفي الإعرابِ نقولُ: (خَيْرُ): مبتدأٌ، و(القَوْلِ): مضافٌ إليه، و(أَنِّي): (أَنَّ) حرفُ توكيدٍ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، و(الياءُ): ضميرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبِ اسمُها، و(أَحْمَدُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ، والفاعلُ مُستتِرٌ، وجملةُ (أَحْمَدُ) خبرُ (أَنَّ)، و(أَنَّ) وما دخلتْ عليه في تأويلِ مصدرٍ خبرُ المبتدأ.

والكسرُ على أنَّها جملةٌ استئنافيَّةٌ وقعتْ خبرًا للمبتدأِ، ولم تَحْتَجْ إلى رابطٍ؛ لأنَّها نفسُ المبتدأِ في المعنَى، وقد قال ابنُ مالكٍ فيما سَبَقَ[1]:

وَإِنْ تَـكُنْ إِيَّـاهُ مَعْنًـى اكْتَفَـى ... بِهَـا كَـ(نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)

ويكون معنى الجملة: (خَيْرُ القَوْلِ أَنْ أَقُولَ: إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ).

وفي إعراب (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) نقولُ: (خَيْرُ): مبتدأٌ، و(القَوْلِ): مضافٌ إليه، و(إِنِّي): (إِنَّ) حرفُ توكيدٍ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، و(الياءُ): ضميرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ نصبِ اسمُها، و(أَحْمَدُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ، والفاعلُ مُستتِرٌ، وجملةُ (أَحْمَدُ) خبرُ (إِنَّ)،

---

(١) سبق برقم (١٢٠).

والجملةُ من (إِنَّ) واسمِها وخبرِها في محَلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

والتي بالكسرِ تكونُ أشدَّ توكيدًا من التي بالفتح في كونِ الإنسانِ يحمدُ اللهَ.

إِذَنْ: الموضع الرابع: أن تقعَ (إِنَّ) بعدَ مبتدأٍ فيه معنَى القولِ، وخبرُ (إِنَّ) فيه معنَى القولِ، وفاعلُ القولَيْنِ واحدٌ، وعلى ذلكَ لو قلتَ مثلًا: (**سَيِّئُ القولِ إِنَّهُ يَقْذِفُ المُسْلِمَ**)، يجوزُ الوجهانِ؛ لأنَّ القذفَ بمعنى القول، لكنَّه سَيِّئٌ، ومثلُها أيضًا: (**سَيِّئُ القولِ إِنَّه يلعنُ المسلمَ**)، أمَّا لو قلتَ: (**خَيْرُ الحالِ أَنِّي آكُلُ**) فهنا لا يجوزُ الوجهانِ، إذ لا يوجد قولٌ، لا في المبتدأ، ولا في خبر (أَنَّ).

* * *

١٨٣- وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْـرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ ... لَامُ ابْتِـدَاءٍ، نَحْـوُ: (إِنِّي لَـوَزَرْ)

الشَّـــرحُ

قولُه: «بَعْدَ»: ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ(تَصْحَبُ).

و«الخَبَرْ»: في قولِه: (تَصْحَبُ الخَبَرْ): مفعولُ (تَصْحَبُ)، وهي -هنا- ساكنةٌ، وكان عليه أن يقولَ: (تَصْحَبُ الخَبَرَ)، لكنَّه سَكَّنَ لأجلِ القافيةِ.

و«لَامُ»: فاعلُ (تَصْحَبُ)، وتقديرُ الكلامِ: (وَتَصْحَبُ الخَبَرَ لَامُ ابْتِدَاءٍ بَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ).

قولُه: «ذَاتِ الكَسْرِ»: أي صاحبةِ الكَسْرِ، لكنْ ما هي ذاتُ الكَسْرِ مِن هذه الحروفِ السِّتَّةِ؟

الجوابُ: هي (إِنَّ)، وبَقِيَ من الحروفِ خمسةٌ.

قولُه: «وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لَامُ ابْتِدَاءٍ»: يعني تَصْحَبُ خَبَرَ (إِنَّ) المكسورةِ لَامٌ، تُسَمَّى لامَ الابتداءِ، وظاهرُ كلامِ المؤلفِ: (تَصْحَبُ الخَبَرْ) الوجوبُ، وليسَ كذلك، وإنَّما هو على سبيلِ الجوازِ.

مثالُه: قولُه: (إِنِّي لَوَزَرْ)، و(وَزَر) بمعنى: (ناصر)، يعني: (إِنِّي لَنَاصِرٌ)، فاللَّامُ دخلتْ على الخبرِ، ولهذا نقولُ: (إِنَّ): حرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ الاسمَ ويَرْفَعُ الخبرَ، و(الياءُ): ضميرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبِ اسمُها، و(اللَّامُ) للتوكيدِ، و(وَزَر): خبرُها، وبهذه المناسبةِ أَوَدُّ أن أُنَبِّهَ على أنَّ بعضَ الناسِ حينَما

يَتْلو قولَ الله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ۝١١ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾ [القيامة:١١-١٢] يتلوها بالوَصْلِ، فيَقولُ: (**كَلَّا لَا وَزَرَ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْـمُسْتَقَرُّ**)، وهذا الوصلُ يُخِلُّ بالمعنى، إنَّما تقولُ: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ وتَقِفُ، ثُمَّ تَقْرَأُ: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾ فالوصلُ فيه فسادُ المعنَى، إذ ما معنى: لا ناصرَ إلى ربِّك؟! لكن تَقولُ: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ وتَقِفُ، أي: لا ناصرَ في ذلك اليوم، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ﴾، فهذا جارٌّ ومجرورٌ، خبرٌ مُقدَّمٌ، و(**الْمُسْتَقَرُّ**) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، أي: (**الْمستقرُّ إلى ربِّكَ**)، المهم أنَّ القاعدةَ من البيتِ هي أنَّه يجوزُ أن تَصْحَبَ خبرَ (إِنَّ) المكسورةِ لامٌ تُسَمَّى لَامَ الابتداءِ.

لكن هل نقولُ: إنَّها للتوكيدِ وإِنَّ الكلامَ أُكِّدَ مرَّتَيْنِ، أو إنَّها للابتداءِ؟ هذا موضعُ خلافٍ، بعضُ النَّحْويِّينَ يُسمِّيها لامَ التوكيدِ، والمؤلِّف -رحمه الله- يُسمِّيها هنا لامَ الابتداءِ، وهذا الخلافُ -في الحقيقةِ- لا طائلَ تحتَه؛ لأنَّ الكلَّ مُتَّفِقونَ على أنَّها تفيدُ التوكيدَ.

وهنا مسألةٌ أيضًا، هل نقولُ: هي لامُ التَّوْكيدِ أو التَّأْكيدِ؟

الجواب: يجوزُ التَّوْكيدُ، ويجوزُ التأْكيدُ، لكنَّ (**التَّوْكِيدَ**) أَفْصَحُ، لقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١]، ولم يَقُلْ: (**بَعْدَ تَأْكِيدِهَا**).

فإذا قال قائلٌ: لماذا نُسمِّيها لامَ ابتداءٍ وهي مُتطرِّفةٌ في الخبرِ؟

قلنا: لأنَّ الأصلَ أن تقعَ في المبتدأ، يعني: في أوَّلِ الجملةِ، ولكنَّها تأخَّرتْ لوجودِ (إِنَّ)، و(إِنَّ) للتوكيدِ، و(**اللَّامُ**) للتوكيدِ، قالوا: فلا ينبغي أن يُجْمَعَ بين مُؤَكِّدَيْنِ في أوَّلِ الكلامِ، وإذا حَذَفْنا (**إِنَّ**) فات مقصودُ الجملةِ الأعظمُ؛ لأنَّ

ظهورَ التوكيدِ في (إِنَّ) أبلغُ منه في اللَّامِ، فـ(إِنَّ) هي التي غَلَبَتْ، فصارتْ (إِنَّ) في الأول، واللَّامُ في الخبرِ؛ لأنَّها زُحْزِحَتْ عن مكانِها، ولهذا يُسَمُّونها اللَّامَ المُزَحْلَقَةَ؛ لأنَّها زُحْلِقَتْ من أوَّلِ الكلامِ إلى آخرِه، فلا يجوزُ أن تقولَ: (لَإِنِّي ذُو وَزَرٍ) هذا ممنوعٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (إِنَّ لَزَيْدًا قائِمٌ)، ويجوزُ أن تقولَ: (إِنَّ زيدًا لَقَائِمٌ)، فمَواضِعُ اللَّامِ إِذَنْ ثلاثةٌ:

الموضع الأول: قبل (إِنَّ).

الموضع الثاني: بعد (إِنَّ) وقبلَ الاسمِ.

الموضع الثالث: بعدَ الاسمِ وقبلَ الخبرِ.

والموضع الأخيرُ هو الجائزُ، ولهذا قال: (**تَصْحَبُ الخَبَرَ لَامُ ابْتِدَاءٍ**).

قولُه: «**ذَاتِ الكَسْرِ**»: ظاهرُ كلامِ المؤلِّف -رحمه الله- أنَّ الخمسةَ من أخواتِ (إِنَّ) لا تَصْحَبُ خبرَها لامُ الابتداءِ، فـ(لَعَلَّ) لا تَصْحبُ خبرَها لامُ ابتداءٍ، و(لَيْتَ) لا تَصْحَبُ خبرَها لامُ ابتداءٍ، فلا يجوزُ أن تَقُولَ: (لَيْتَ زيدًا لَقَائِمٌ)، وكذلك (أَنَّ)، فلا يجوزُ أن تَقُولَ: (عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا لَقَائِمٌ)، وكذلك مثلُها (كَأَنَّ)، فلا يجوزُ أن تَقُولَ: (كَأَنَّ زيدًا لَأَسَدٌ)، ومثلُها(لَكِنَّ)، فلا يجوزُ أن تَقُولَ: (مَا قَامَ زَيدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَقَائِمٌ)؛ لأنَّ المُؤلِّفَ -رحمه الله- خصَّ الجوازَ بذاتِ الكسرِ.

***

١٨٤- وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا   وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَـ(رَضِيَا)

الشَّرْحُ

قولُه: «ذِي»: اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ به مُقدَّمٌ، و(ذِي) هنا ليستْ بمعنى (صاحب)، بل هي اسمُ إشارةٍ بمعنَى (هذي)، ولهذا قال: (ذِي اللَّامَ) بنصبِ اللَّامِ، وعدمِ جرِّها بالإضافةِ.

و«مَا»: فاعلٌ مُؤخَّرٌ، وهو اسمٌ موصولٌ.

و«قَدْ نُفِيَا»: الجملةُ صلةُ الموصولِ.

المعنى أنَّ لَامَ الابتداءِ التي تقعُ في خبرِ (إِنَّ) لا يَلِيها ما نُفِيَ؛ لأنَّ اللَّامَ للتوكيدِ والنفيَ لعدمِ التوكيدِ، فاللَّامُ تَدُلُّ على الإثباتِ المؤكَّدِ، والنفيُ بخلافِ ذلك، ولا يمكنُ أن يُجْمَعَ بين الشيءِ وضدِّه، فلا يَصِحُّ أن تقولَ: (إِنَّ زيدًا لَمَا قَامَ)، فهذا نفيٌ وهذا إثباتٌ، فلا يَصِحُّ.

ولا يَصِحُّ أن تقولَ: (إِنَّ زيدًا لَلَيْسَ في البيتِ).

ولا يَصِحُّ: (إِنَّ زيدًا لَمَا يقومُ).

ولا يَصِحُّ: (إِنَّ زيدًا لَلَمْ يَقُم).

ولا يَصِحُّ: (إِنَّ زيدًا لَلَنْ يقومَ).

فكُلُّ شيءٍ منفيٍّ لا يمكنُ أن يليَ هذه اللَّامَ، وذلك للتضادِّ والتناقضِ، فمِن أجلِ التضادِّ لا يمكنُ أن يليَها شيءٌ منفيٌّ، سواءٌ نُفِيَ بحرفِ نَفْيٍ مثل:

(لَـمَّا قَامَ) و(لَـمَّا يقومُ)، أو كانت نفسُ الكلمةِ تدلُّ على النفي مثل: (لَلَيْسَ قَائِـمًا).

وقال بعضُ النَّحْوِيِّينَ: إنَّه يَصِحُّ، ويكونُ هذا توكيدًا للنفيِ، لا توكيدًا للإثباتِ.

وقال بعضُهم: إنَّ الممنوعَ حرفُ النفي، وليس الممنوعُ الاسمَ الدالَّ على النَّفيِ، فيجوزُ: (إِنَّ زيدًا لغيرُ فَاهِمٍ)، ولا يجوزُ: (إنَّ زيدًا لَمَا فَهِمَ)؛ لأنَّ (مَا) مع اللَّامِ ظاهرةُ المنافاةِ، بخلافِ (غَيْر) وشِبْهِها؛ لأنَّ (غَيْر) ليست موضوعةً للنفي، بدليلِ أنَّك تقولُ: (هذا غَيْرُ هذا) بمعنى أنَّه مُغايِرٌ له، لكنَّ المشهورَ ما مشى عليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أنَّ كُلَّ ما دلَّ على النفي لا يمكنُ أن يجتمعَ مع لَامِ التوكيدِ.

وأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

وَأَعْلَـــمُ إِنَّ تَسْلِيـــمًا وَتَـــرْكًا لَـــلَا مُتَشَابِهَـــانِ وَلَا سَـــوَاءُ[(١)]

فأُجِيبَ عنه بأنَّه شاذٌّ، إذ كيف يكونُ منفيًّا وتدخلُ عليه لامُ الابتداء؟!

وقولُه: «مَا كَرَضِيَا»: يجوزَ أن نجعلَ الكافَ -هنا- اسمًا، ونقولُ: (مَا كَرَضِيَا)، أي: (مَا مِثْلُ رَضِيَ)، وتكونُ في محلِّ رفعٍ، والمبتدأُ محذوفٌ، والجملةُ صلةُ الموصولِ، أي: (ما هو مِثْلُ رَضِيَ)، ويجوزُ أنْ نجعلَها حرفَ جَرٍّ، والمرادُ بقولِه: (رَضِيَا) اللفظُ، فتكونُ داخلةً على الفعلِ باعتبارِ لفظِه، ويكونُ الجَارُّ

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حرام العُكْلي، انظر خزانة الأدب (١٠/ ٣٣١)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٨١)، والتصريح (١/ ٣١١).

والمجرورُ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: (**مَا هُو كَرَضِيَ**).

يعني: ولا يَلِيها من الأفعالِ الذي كَـ(**رَضِيَ**)، أي: الذي مِثْلُ (**رَضِيَ**)، وهذه القاعدةُ مأخوذةٌ من المثالِ الذي مَثَّلَ به، وهو قولُه: (**مَا كَرَضِيَا**).

لننظر إلى (**رَضِيَ**) نَجِدْ أَنَّه فعلٌ، وأَنَّه ماضٍ، وأَنَّه مُتَصَرِّفٌ، وعليه نأخذُ من هذه القاعدةِ: أَنَّ لامَ الابتداءِ لا تَدْخُلُ على خبرِ(**إِنَّ**) إذا كان فعلًا ماضيًا مُتَصَرِّفًا كـ(**رَضِيَ**)، ومثلُها: (**جَاءَ**) و(**ذَهَبَ**)؛ لأَنَّ ذلك غيرُ مسموعٍ عن العربِ، والأصلُ في اللغةِ العربيةِ السَّماعُ.

فخَرَجَ بقولِنا: (**إِذَا كَانَ فِعْلًا**) ما إذا كان اسمًا، وقد سَبَقَ، و(**مَاضِيًا**): خرج ما إذا كان فعلًا مضارعًا، مثل: (**إِنَّ زيدًا لَيَقومُ**)، و(**إِنَّ زيدًا لَيَذْهَبُ**)، و(**إِنَّ زيدًا لَيَفْهَمُ**)، ومنه قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ العَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا...**»[(١)]، فهذا جائزٌ؛ لأَنَّ الممنوعَ أن يكونَ فعلًا ماضيًا.

وخرج بقولنا: (**مُتَصَرِّفًا**) ما إذا كان غيرَ متصرِّفٍ، وهو الفعلُ الجامدُ الذي لا يَتحوَّلُ عن حالِه التي عليها مثل: (**عَسَى**)، على المشهورِ، ومثل: (**لَيْسَ**) ففعلٌ جامدٌ، وكذلك مثل: (**نِعْمَ**)، و(**بِئْسَ**)، فهذه أفعالٌ لا تَتَصَرَّفُ، وعلى ذلكَ يَصِحُّ أن تقولَ: (**إِنَّ زيدًا لَعَسَى أَنْ يَفْهَمَ**)، ويَصِحُّ: (**إِنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ**)، ويَصِحُّ: (**إِنَّ المشاغبةَ لَبِئْسَ الخُلقُ**)، إِذَنْ هذه الأفعالُ الجامدةُ يجوزُ أن تَقْتَرِنَ بها اللَّامُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب، برقم (٢٧٣٤).

وخلاصةُ هذا الشَّطرِ القواعدُ التاليةُ:

القاعدةُ الأولى: أنَّ لامَ الابتداءِ تليها جميعُ الأسماءِ حتَّى (غَيْر) على القولِ الظَّاهرِ لنا.

القاعدةُ الثانيةُ: أنَّ هذه اللَّامَ تليها جميعُ الأفعالِ المضارعةِ.

القاعدةُ الثالثةُ: أنَّ هذه اللَّامَ يليها الـجامدُ من الأفعالِ الماضيةِ، أمَّا المتصرِّفةُ فلا تَلِيها.

* * *

١٨٥- وَقَـدْ يَلِيهَـا مَـعَ (قَـدْ) كَـ(إِنَّ ذَا   لَقَدْ سَمَا عَـلَى العِـدَا مُسْـتَحْوِذَا)

الشَّـرحُ

قولُه: «وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ»: (قَدْ): للتقليلِ، والقاعدةُ أنَّ (قَدْ) إذا دخَلَتْ على الماضي فهي للتحقيقِ، وإذا دخَلَتْ على المضارعِ فهي للتقليلِ، وقد يُرَادُ بها التحقيقُ، مثل قولِه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور:٦٤]، ومثل قولِه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب:١٨]، وفاعلُ (يَلِيهَا) هو **(الفعلُ الماضي المُتصرِّفُ)** يعني: قَدْ يَلِي هذه اللَّامَ الفعلُ الماضي المتصرِّفُ مع (قَدْ)، وعلى هذا ففي قولِه: (يَلِيهَا) ضميرٌ مُستترٌ يعودُ على (مَا كَرَضِيَا).

قولُه: «كَـ(إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا)»: (كَإِنَّ): **(الكافُ)**: حرفُ جرٍّ، وجملةُ (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا) مجرورةٌ بالكافِ باعتبارِ اللفظِ، أمَّا إعرابُ هذا المثالِ فنقولُ: (إِنَّ) حرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، و(ذَا) اسمُها مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ؛ لأنَّه اسمُ إشارةٍ.

و«لَقَدْ»: **(اللَّامُ)** للتوكيدِ.

و«قَدْ»: للتحقيقِ.

و«سَمَا»: فعلٌ ماضٍ، وهو فعلٌ ماضٍ مُتصرِّفٌ، لكن جازَ دخولُ اللَّامِ عليه؛ لأنَّه فُصِلَ بينَه وبينَها بـ(قَدْ)، وفاعلُ (سَمَا) مُستترٌ جوازًا تقديرُهُ: **(هو)**.

و«عَلَى العِدَا»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(سَمَا).

و«مُسْتَحْوِذَا»: حالٌ من فاعِلِ(سَمَا).

المعنى: قد تَدْخُلُ اللَّامُ على الفعلِ الماضي المتصرِّفِ، وهذا ليسَ مطلقًا، بل مع (قَدْ)، مثالُه: (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذًا)، فقولُه: (إِنَّ ذَا) أي: إِنَّ هذا، و(سَمَا) أي: عَلَا، و(عَلَى العِدَا) أي: على الأعداء، و(مُسْتَحْوِذًا) أي: مُسيطِرًا غالبًا.

والشاهدُ قولُه: (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا) فـ(سَمَا) فعلٌ ماضٍ مُتصرِّفٌ؛ لأنَّه من (سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا)، ودخلتْ عليه اللَّامُ معَ(قَدْ).

وخلاصةُ قواعدِ الأبياتِ الثلاثةِ السَّابقةِ ما يلي:

القاعدةُ الأولى: تَصْحَبُ خبَرَ(إِنَّ) المكسورةِ لامٌ تُسَمَّى لامَ الابتداءِ، والغرضُ منها زيادةُ التوكيدِ.

القاعدةُ الثانيةُ: لا يمكنُ أن يَلِيَ هذه اللَّامَ ما يَدُلُّ على النفيِ من فعلٍ أو حرفٍ أو اسمٍ، وذلك للتضادِّ.

القاعدةُ الثالثةُ: يَمْتَنِعُ دخولُ اللَّامِ على خَبَرِ (إِنَّ) إذا كانَ فعلًا ماضيًا مُتصرِّفًا.

القاعدةُ الرابعةُ: يجوزُ أن تدخلَ اللَّامُ على الفعلِ الماضي المُتصَرِّفِ إذا كانَ مَصْحوبًا بـ(قَدْ).

***

ثُمَّ بَيَّنَ -رحمه الله- مواضعَ دخولِ هذه اللَّامِ بعدما ذَكَرَ أَنَّها تَصْحَبُ الخبَرَ، ذَكَرَ أنَّها قد تَصْحَبُ غيرَه فقالَ:

١٨٦-وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ وَالفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

الشَّرحُ

قولُه: «**تَصْحَبُ**»: فعلٌ، والفاعلُ يعودُ على (**اللَّامِ**).

و«**الوَاسِطَ**»: مفعولٌ به.

و«**مَعْمُولَ الخَبَرَ**»: حالٌ من (**الوَاسِطَ**).

قولُه: «**الفَصْلَ**»: معطوفٌ على (**الوَاسِطَ**).

و«**اسْمًا**»: معطوفٌ عليه كذلك.

و«**حَلَّ**»: فعلٌ ماضٍ.

و«**الخَبَرَ**»: فاعلٌ.

و«**قَبْلَهُ**»: ظرفٌ متعلِّقٌ بـ(**حَلَّ**).

ذكَرَ المؤلفُ -رحمه الله- أنَّ لامَ الابتداءِ بالإضافةِ إلى صُحْبتِها للخبرِ تَصْحَبُ ثلاثةَ أشياءَ:

الأَوَّل: (**مَعْمُول الخَبَر**) إذا كانَ مُتوسِّطًا بين الاسمِ والخبرِ، مثل: (**إِنَّ زيدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ**)، فـ(**زيدًا**) اسمُها، و(**اللَّامُ**) للتوكيدِ، و(**طَعَامَ**): مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(**آكِلٌ**) الذي هو الخبرُ، وهو مضافٌ إلى (**الكافِ**)، و(**آكِلٌ**): خبرُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

فهنا دخلت اللَّامُ على معمولِ الخبرِ، وهو (طَعَامَ)، وهو مُتوسِّطٌ بينَ الاسمِ والخبرِ.

ومثل ذلك أيضًا: (إِنَّ عَلِيًّا لَبَعِيرَكَ راكبٌ)، ومثلُها: (إنَّ بَكْرًا لفي المسجدِ جالسٌ)، فمعمولُ الخَبَرِ هنا الجَارُّ والمجرورُ، فالظرفُ والجَارُّ والمجرورُ يصيرُ معمولًا، فإذا قلتَ: (هذا مُتعلِّقٌ بكذا) فمعناه أنَّه معمولٌ له.

إِذَنْ: معمولُ الخبرِ قد يكونُ ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، أو غيرَهما.

وهل تَصْحَبُ معمولَ الخَبَرِ إذا تأخَّرَ عن الخبرِ، فتقولَ: (إِنَّ زيدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ)؟

الجواب: لا يَصِحُّ؛ لأنَّ المؤلفَ -رحمه الله- قيَّده بقولِه: (الوَاسِطَ)، فمفهومُه أنَّه لو تأخَّر معمولُ الخبرِ عن الخبرِ لم يَصِحَّ.

الثاني: (الفَصْل): يعني وتَصْحَبُ الفصلَ، ويريدُ بـ(الفَصْل) ما يُعْرَفُ بضميرِ الفَصْلِ عندَ البَصْرِيِّينَ، أو بـ(العِمادِ) عندَ الكُوفِيِّينَ.

إذا وُجِدَ ضميرُ الفصلِ بينَ اسمِ (إِنَّ) وخبرِها فإنَّ اللَّامَ تَدْخُلُ عليه، تقولُ: (إِنَّ زيدًا لَـهُوَ الفَاضِلُ)، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران:٦٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النمل:١٦].

فـ(هَـذَا): اسمُ (إِنَّ)، و(لَـهُوَ): (اللَّامَ) لامُ الابتداءِ، و(هو) ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له من الإعرابِ، و(الْقَصَصُ): خبرُ (إِنَّ)، وقد دخَلَت (اللَّامُ) هنا على ضميرِ الفَصْلِ.

ومثلُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات:١٦٥]، فـ(**اللَّامُ**) دخلت على ضميرِ الفصلِ (**نحن**)، فـ(**نَحْنُ**) هنا ضميرُ فصلٍ، ولا نقولُ: إنَّها مبتدأٌ، و(**الصَّافُّونَ**) خبرُها؛ لأنَّ (**نَحْنُ**) تأتي ضميرَ فصلٍ، وفي القرآنِ الكريمِ ما يَدُلُّ على ذلكَ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف:١١٥]، فلو كان الضميرُ (**نَحْنُ**) مبتدأً لقالَ: (**نَحْنُ المُلْقونَ**) فلمَّا قال: ﴿نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾ عُلِمَ أنَّها ضميرُ فصلٍ لا محلَّ لها من الإعرابِ.

إِذَنْ: ضميرُ الفصلِ يكونُ للغائِبِ كـ(**هو**)، ويكونُ للمُتكَلِّم كـ(**نَحْنُ**)، ويكونُ -أيضًا- للمُخَاطَبِ كـ(**أنتَ**)، كما في قولِه تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف:٩٠]، فـ(**أنتَ**) هنا ضميرُ فصلٍ.

وضميرُ الفَصْلِ اختلفَ فيه النَّحْويُّون: هل هو اسمٌ، أو حرفٌ أو زائدٌ؟ والصحيحُ أنَّه حرفٌ جاءَ على صورةِ الضَّميرِ، وليسَ باسمٍ، وليسَ له محَلٌّ من الإعرابِ، بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الشعراء:٤٠]، فلو كان له محَلٌّ من الإعرابِ لقالَ: (**هُمُ الغَالِبُونَ**)، فدلَّ هذا على أنَّ (**الواوَ**) اسمُها، و(**الغَالِبِينَ**) خبرُها.

وله ثلاثُ فوائدَ:

الفائدةُ الأولى: التوكيدُ؛ لأنَّه يُؤَكِّدُ الجملةَ، فإذا قلتَ مثلًا: (**زيدٌ هو الفاضلُ**) فهو أوكدُ من قولِكَ: (**زيدٌ الفاضلُ**).

الفائدةُ الثانيةُ: الحصرُ، بأن يكونَ هذا الحُكْمُ خاصًّا بالمحكومِ عليهِ، فأنتَ إذا قلتَ: (**زيدٌ هو الفَاضِلُ**) يعني: لا غيرُه.

الفائدةُ الثالثةُ: التَّمْييزُ بينَ الصِّفةِ والخبرِ، وهذا هو السَّببُ أنَّه سُمِّيَ فَصْلًا؛ لأنَّه يَفْصِلُ بينَ الخبرِ والصفةِ، ويظهرُ هذا في المثالِ، إذا قلتَ: (زيدٌ الفاضلُ)، فَإِنَّ (الفَاضِل) هنا يحتملُ أن يكونَ صفةً، وننتظرُ الخبرَ، مثل أن تَقُولَ: (زيدٌ الفَاضِلُ مَوْجودٌ)، فإذا قلتَ: (زيدٌ هو الفَاضِلُ)، تَعَيَّنَ أن يكونَ (الفَاضِلُ) خبَرًا.

الثَّالِث: (اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ)، يعني: وتَصْحَبُ هذه اللَّامُ الاسمَ[1] إذا حلَّ قبلَه الخبرُ، ومن لازمِ حُلولِ الخبرِ قبلَه أن يكونَ مُتأخِّرًا، فكأنَّه قال: والاسمُ إذا تأخَّر عن الخبرِ فإنَّ اللَّامَ تَقْتَرِنُ به.

لكن متى يَحُلُّ الخبرُ قبلَ الاسمِ؟

الجواب: إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، لقولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في (إِنَّ) وأخواتها[2]:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَـ(لَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ البَذِي)

فالخبرُ يَتَقَدَّمُ على الاسمِ إذا كانَ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [آل عمران:١٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر:٢١]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات:٢٦]، ودخَلَت (اللَّامُ) هنا على الاسم المتأخِّر، والأمثلةُ على هذا كثيرةٌ.

---

(١) أي: اسم إن.

(٢) البيت رقم (١٧٦).

وفُهِمَ من قولِه: (اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ) أنَّ الاسمَ لو تَقَدَّمَ على الخبرِ لم تَدْخُلْ عليه اللّامُ، فلو قلتَ: (إِنَّ لَزَيْدًا قَائِمٌ) لم يَصِحَّ.

فصارت لامُ التوكيدِ تَصْحَبُ أمورًا أربعةً:

الأَوَّل: الخبر، لقولِه: (**وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لَامُ ابْتِدَاءٍ**) لكنْ هذا مُقَيَّدٌ بشروطٍ، منها:

الأَوَّل: أن يكونَ مُثْبَتًا، لقولِه: (**وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا**).

الثاني: أَلَّا يكونَ فِعلًا ماضيًا مُتصرِّفًا غيرَ مُقْترنٍ بـ(قَدْ)، لقولِه: (**وَلَا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَـرَضِيَا وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ**)[1].

الثاني: مَعْمُوله المُتوسِّط، لقولِه: (**وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرِ**).

الثَّالِث: ضَمِير الفَصْلِ، لقولِه: (**وَالفَصْلَ**).

الرَّابِع: الاسم المتأخِّر، لقولِه: (**اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرِ**).

* * *

---

(١) بَقِيَ شرطٌ ثالثٌ وهو: أن يكونَ الخبرُ متأخِّرًا عن الاسمِ.

لـمَّا بَيَّنَ المؤلفُ -رحمه الله- ما يَتعلَّقُ بـ(إِنَّ) وأخواتِها من العملِ وهو نصبُ المبتدأِ ورفعُ الخبرِ، ذَكَرَ أنَّ هناك مَوانِعَ تَمْنَعُ من عملِ (إِنَّ) وأخواتِها، فقالَ:

١٨٧- وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَــهَا، وَقَــدْ يُبَــقَّى العَمَــلُ

الشَّــرحُ

قولُه: «**وَصْلُ**»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (مَا).

و«**بِذِي**»: (**الباءُ**) حرفُ جرٍّ.

و«**ذِي**»: اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ جرٍّ، والجَارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بـ(وَصْل).

و«**الحُرُوفِ**»: بدلٌ أو عطفُ بيانٍ من (ذِي).

و«**مُبْطِلُ**»: خبرُ (وَصْلُ).

و«**إِعْمَالَهَا**»: يجوزُ فيها وجهان: النَّصبُ على تقديرِ أنَّ (**مُبْطِلٌ**) مُنَوَّنةٌ، والجَرُّ بالإضافة على تقديرِ أنَّها غيرُ مُنَوَّنَةٍ، فتقولُ مثلًا على الوَجْهِ الأَوَّل: (**مُبْطِلٌ إِعْمَالَـهَا**)، وعلى الوَجْهِ الثاني تقولُ: (**مُبْطِلُ إِعْمَالِـهَا**) ولكنَّ الوَجْهَ الأَوَّلَ أَوْلَى، أي: أن تكونَ منصوبةً، ليكونَ اسمُ الفاعلِ بمنزلةِ الفعلِ، كأَنَّه قال: (**وَصْلُ (مَا) بِذِي الحُرُوفِ يُبْطِلُ إِعْمَالَـهَا**).

قولُه: «**وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ**»: (**قَدْ**): للتقليلِ، و(**يُبَقَّى**): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، و(**العَمَلُ**): نائبُ الفاعلِ.

قولُه: «وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا»: معناه أنَّ وصلَ (مَا) الزائدةِ -وهي حرفٌ- بهذِهِ الحروفِ يُبْطِلُ عملَها، ومن أجْلِ هذا -أي: لما بَطَلَ عملُها- صارتْ هذهِ الحروفُ تَدْخُلُ على الأفعالِ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ﴾ [الأحزاب:٣٣]، فلو لم يَبْطُلْ عَمَلُ (إِنَّ) هنا، لَمَا صَحَّ أن تَدْخُلَ على الأفعالِ، فلَمَّا بَطَلَ عملُها دخلتْ على الأفعالِ ولم تَخْتَصَّ بالأسماءِ.

إِذَنْ: إذا وُصِلَت (مَا) بهذه الحروفِ بَطَلَ عملُها، وصار المبتدأُ بعدَها مرفوعًا لم تُؤثِّر فيه شيئًا، والخبرُ مرفوعًا على أنَّه خبرُ المبتدأ، وحينئذٍ لا تَخْتَصُّ بالأسماءِ، بل تكونُ للأسماءِ والأفعالِ.

مثالُ ذلك: تقولُ: (إِنَّ زيدًا قائمٌ)، فـ(إِنَّ) هنا عاملةٌ، فإذا وَصَلْتَ (مَا) بها قُلْتَ: (إِنَّما زيدٌ قائمٌ). فيَجِبُ أنْ تُهْمِلَها، وأن يكونَ (زيدًا) بعدَ النَّصبِ مرفوعًا.

وهنا إذا اتَّصلت بـ(مَا) التي أبطلت العملَ، فهل يَـخْتَلِفُ المعنى كما اختلف الإعرابُ؟

الجواب: نعم يختلفُ، فأنتَ إذا قلتَ: (إِنَّ زيدًا قائِمٌ) لا يمنعُ أن يكونَ غيرُه قائمًا أيضًا، لكنْ إذا قلتَ: (إِنَّما زيدٌ قَائِمٌ)، فـ(إِنَّما) أداةُ حصرٍ، فأنتَ حَصَرْتَ زيدًا في القيامِ، فلم يَقُمْ غيرُه، لكن هذا لا يَتَعيَّنُ إِلَّا إذا قلتَ: (إِنَّما زيدٌ القائِمُ). فهنا يَتَعَيَّنُ انحصارُ القيامِ في (زَيْدٍ)، إِذَنْ يَخْتَلِفُ المعنى.

وتقولُ مثلًا: (عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا قائِمٌ)، فإذا دَخَلَت عليها (مَا) تقول: (عَلِمْتُ أَنَّما زيدٌ قائمٌ)، فلم تَعْمَلْ، وتقولُ: (كَأَنَّ زيدًا فاهمٌ)، فإذا دَخَلَت (مَا)

تقولُ: (كَأَنَّما زيدٌ فاهمٌ)، وتقولُ: (لَيْتَ الطالبَ حريصٌ)، فإذا دخلت (مَا) تقولُ: (لَيْتَمَا الطالبُ حريصٌ)؛ لأنَّ(مَا) إذا دَخَلَت فإِنَّها تُبْطِلُ العملَ، وتُسَمَّى (مَا) هنا (كَافَّةً)؛ لأنَّها كفَّت هذه الحروفَ عن العملِ.

واستفدنا من قولِه: (بِذِي الحُرُوفِ) أنَّ (إِنَّ) وأخواتِها كُلَّها حروفٌ، وهو كذلك، فـ(إِنَّ) حرفٌ، و(أَنَّ) حرفٌ، و(كَأَنَّ) حرفٌ، و(لَيْتَ) حرفٌ، و(لَعَلَّ) حرفٌ، و(لَكِنَّ) حرفٌ.

واحترزنا بـ(مَا) الحرفيَّةِ الزائدةِ عن (مَا) الموصولةِ، فإنَّ (مَا) الموصولةَ لا تُبْطِلُ عملَها؛ لأنَّ (مَا) الموصولةَ تكونُ هي الاسم، مثل قولِه تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام:١٣٤] فـ(مَا) هنا لم تُبْطِلْ عملَ (إِنَّ)؛ لأنَّها اسمٌ موصولٌ، يعني: (إِنَّ الَّذِي تُوعَدُونَهُ لَآتٍ)، وتقولُ: (إِنَّ): حرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، و(مَا): اسمُها، و(لآتٍ): خبرُها.

ومثلُ ذلك -أيضًا- قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه:٦٩]، فـ(كَيْدُ): خَبَرُ (إِنَّ) مرفوعٌ، و(مَا): اسمُ (إِنَّ)، يعني: (إِنَّ الَّذِي صَنَعُوهُ كَيْدُ سَاحِرٍ)، ولو كانتْ(إِنَّ) المكفوفةَ التي أَبْطَلَتْ (ما) عَمَلَها لقالَ: (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ)، ولكانتْ(كَيْد) مَفْعولَ (صَنَعُوا)، لكن هنا صارت (مَا) اسمًا موصولًا، وجملةُ (صَنَعُوا) صلةُ الموصولِ، و(كَيْدُ سَاحِرٍ) خبرُ (إِنَّ)، ولهذا نقولُ: إن (مَا) الاسميَّةَ لا تُبْطِلُ عملَها.

قولُه: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ»: (قَدْ) هنا للتقليلِ، يعني: قد تَدْخُلُ (مَا) على هذه الحروفِ ويُبَقَّى العملُ، لكنَّه قليلٌ، كما أشارَ إليه ابنُ مالكٍ رحمه الله، وظاهرُ كلامِه أنَّه قليلٌ في جميعِ هذه الأدواتِ؛ لأنَّه قال: (بِذِي الحُرُوفِ)، ثُمَّ

قال: (**وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ**)، فيكونُ بقاءُ العملِ بعدَ دخولِ(**مَا**) على هذه الحروفِ قليلًا في كُلِّ هذه الأدواتِ، وعلى ظاهرِ كلامِه هذا يجوزُ أن تقولَ: (**إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ**)، وهذا هو الأكثرُ، ويجوزُ أن تقولَ: (**إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ**)، وهذا قليلٌ.

لكنَّ النَّحْوِيِّينَ يَقُولونَ: إنَّه لم يُسْمَعْ بقاءُ العملِ مع (**مَا**) إلَّا في (**لَيْتَ**)، لا في غيرِها، وعلى هذا فيكونُ التقليلُ في كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- باعتبارِ الأدواتِ، لا باعتبارِ الجُمَلِ، فَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ، وأنت إذا نَسَبْتَ (**لَيْتَ**) إلى هذه الأدواتِ صارت قليلةً؛ لأنَّها واحدٌ من سِتَّةٍ، فيكونُ التقليلُ في قولِه: (**قَدْ يُبَقَّى العَمَلُ**) باعتبارِ أعيانِ هذه الأدواتِ، لا باعتبار الكُلِّ، وإنَّما قُلْنا ذلك من أَجْلِ أن يوافقَ كلامَ غيرِه من النَّحْويين رَحِمَهُمُ اللهُ.

وعلى ذلك فقولُه: (**وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ**)، أي: في (**لَيْتَ**)، فيجوزُ فيها الوجهانِ إذا اتَّصلتْ بـ(**مَا**): الإلغاءُ، وإبقاءُ العمل، تقولُ مثلًا: (**لَيْتَمَا زيدًا قَائِمٌ**)، فـ(**لَيْتَ**) -هنا- عَمِلتْ، وتقولُ: (**لَيْتَمَا زيدٌ قَائِمٌ**)، فـ(**لَيْتَ**)هنا لم تَعْمَلْ، وقد رُوِيَ بالوجهَيْنِ قولُ الشَّاعرِ:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الـحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ ... إِلَى حَمَـــامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَـــدِ

قَالَــتْ: أَلَا لَيْـتَمَا هَــذَا الــحَمَامُ لَنَـا ... إِلَى حَمَامَتِنَـــا أَوْ نِصْـــفَهُ فَقَـــدِ

فَحَسَّـــبُوهُ فَـــأَلْفَوْهُ كَـــمَا ذَكَـــرَتْ ... تِسْعًا وَتِسْعِينَ لَـمْ تَنْقُصْ وَلَـمْ تَزِدِ[1]

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، انظر الكتاب لسيبويه (١/ ١٦٨)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٥١)، ومغني اللبيب (١/ ١٣٥)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٨٤)، وشرح التوضيح للأزهري (١/ ٣١٧). والثمد: الماء القليل. النهاية ثمد.

فهذه الأبياتُ في امرأةٍ تُسَمَّى زَرْقَاءَ اليمامةِ، ويَقُولونَ عنها: إنَّها امرأةٌ ذاتُ بَصَرٍ قَوِيٍّ جدًّا، وإنَّها تَرَى مسافةَ ثلاثةِ أيَّام على الراحلةِ، وقد مَرَّ بها سِرْبٌ مِنَ القَطَا أو الحَمامِ بينَ جَبَلَيْنِ، وكان عندها قَطَاةٌ، وقالت: إنَّ عددَه سِتٌّ وسِتُّون حمامةً، ومعلوم أنَّ عددًا كهذا سوف يَمْضِي بعيدًا قبلَ تمام عدِّه، ومع ذلك أدركت عَدَدَه.

يقولون: إنَّ هذا الحَمام وَرَدَ على ماءٍ فيه شبكةٌ، فصِيدَ بهذه الشَّبَكةِ، وحُسِبَ فوَجَدُوه كما قالتْ.

الشاهدُ قولُه: (**قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الـحَمَامَ لَنَا**)، وفي روايةٍ: (**قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الـحَمَامُ لَنَا**)، فعلى الروايةِ الأولى (لَيْتَ) عَمِلَتْ، وعلى الروايةِ الثانيةِ أُهْمِلَت.

لَيْـتَ الـــحَمَامَ لِيَـــهْ إِلَى حَمَامَتِيَـــهْ أَوْ نِصْفَهُ قَدِيَهْ تَـمَّ الـــحَمَامُ مِيَـهْ(١)

فهي تقولُ: لَيْتَ الحمامَ -وهو الستُّ والستون- لها، مضافًا إليه نصفُه فقط، وهو ثلاثٌ وثلاثون حمامةً، فيكونُ العددُ تِسْعًا وتِسْعِينَ حمامةً، فإذا أَضَفْتَ إلى ذلك حمامتَها يَكُونُ مائةً.

على كُلِّ حالٍ الشَّاهدُ من هذا أنَّ (لَيْتَ) إذا اتَّصَلَتْ بها (مَا) الكافَّةُ فيَجُوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ.

وعلى ذلك لو رَأَيْتَ رجلًا كتب: (**إِنَّما زيدٌ قَائِمٌ**) فماذا تقول؟

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزرقاء اليمامة، انظر المستقصى في أمثال العرب (١/ ٢٠)، ولسان العرب (حمم).

الجواب: تقولُ: صوابٌ، ولو كَتَبَ آخَرُ: (**إِنَّمَا زيدًا قَائِمٌ**) فهذا خطأٌ؛ لأنَّ(مَا) إذا دَخَلَتْ على (إِنَّ) وغيرِها من الأدواتِ كَفَّتْهَا عن العملِ إلَّا (لَيْتَ) ففيها الوجهانِ.

* * *

١٨٨- وَجَــائِزٌ رَفْعُــكَ مَعْطُوفًــا عَــلَى مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْـدَ أَنْ تَسْـتَكْمِلَا

الشَّــرحُ

قولُه: «جَائِزٌ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و«رَفْعُ»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ وُجوبًا على رأيِ البَصْريِّينَ، ويجوزُ على رأيِ غيرِ البَصْرِيِّينَ الذين يُجَوِّزونَ الاستغناءَ بالمرفوعِ، وإن لم يَعْتَمِدْ على استفهامٍ أو نَفْيٍ يَجُوزُ أن نَجْعَلَ (جَائِزٌ) مبتدأً، و(رَفْع) فاعلًا أغنى عن الخبرِ، لقولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (وَقَدْ يَـجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ).

لكن لماذا لا نجعلُ (جَائِزٌ) مبتدأً، و(رَفْع) خبرًا؟ الجواب: لسَببيْنِ:

السَّبَب الأَوَّل: أنَّ (رَفْعُكَ) معرفةٌ؛ لأنَّها مضافةٌ إلى ضميرٍ، و(جَائِزٌ) نكرةٌ، ولا يُـخْبَرُ بالمعرفةِ عن النكرةِ.

السَّبَب الثَّاني: أنَّ الخبرَ محكومٌ به، والمبتدأَ محكومٌ عليه، تقول: (زيدٌ جَالِسٌ)، فـ(زيدٌ) محكومٌ عليه بالجلوسِ، و(جَالِسٌ) محكومٌ به على (زَيْدٍ)، وهنا المحكوم عليه هو الرَّفعُ، يعني: الرَّفْعُ جَائِزٌ.

إِذَنْ: (جَائِزٌ) يَتَعَيَّنُ أن تكونَ خبرًا مُقَدَّمًا من حيثُ المعنى ومن حيثُ اللفظِ.

و«مَعْطُوفًا»: مفعولٌ به لـ(رَفْع)؛ لأنَّ (رَفْع) مصدرٌ مضافٌ إلى فاعلِه، فالعاملُ المصدرُ، يعني: وجَائِزٌ أن ترفعَ معطوفًا، و(عَلَى مَنْصُوبِ): جارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(معطوفًا).

قولُه: «بَعْدَ أَنْ تَسْتكْمِلَا»: أي: بعد أن تَسْتكمِلَ (إِنَّ) اسمَها وخبرَها.

و«**بَعْدَ**»: ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ(**رَفْع**).

أي: يجوزُ رفعُ المعطوفِ على منصوب (إِنَّ) إذا استكملت الاسمَ والخبرَ، يعني: جاء الاسمُ والخبرُ.

وقولُه -رحمه الله-: «وَجَائِزٌ رَفْعُكَ»: يعني جائزٌ لغةً، وليس شرعًا، فإذا عَطَفْتَ على (إِنَّ) واسمِها وخبرِها فتَرْفَعُ المعطوفَ، ويجوزُ أن تَنْصِبَ، بل هو أَوْلَى؛ لأنَّ قولَه: (**وَجَائِزٌ رَفْعُكَ**)، يَدُلُّ على أن الأصلَ فيه المنعُ، فكلمةُ (**جَائِزٌ**) لا تَعْنِي أنَّه الأَوْلَى، بل الأَوْلَى هو النَّصبُ؛ لأنَّ النصبَ هو الأصلُ.

مثالُ ذلك: (**إِنَّ زيدًا قائمٌ وعَمْرًا**)، يجوزُ لك في (**عَمْرو**) وجهانِ:

الوَجْه الأَوَّل: (**وَعَمْرًا**) بالنصبِ؛ لأنَّه معطوفٌ على اسمِ(**إِنَّ**)، والمعطوفُ على المنصوبِ منصوبٌ، ولا إشكالَ في ذلك.

الوَجْه الثاني: و(**عَمْرٌو**) بالرَّفع، فـ(**عَمْرٌو**) معطوفٌ على (**زَيْدًا**)، و(**زَيْدًا**) منصوبٌ بـ(**إِنَّ**)، واستكملت (**إِنَّ**) اسمَها، وخبرُها بالرَّفعِ، فعلى أيِّ شيءٍ يكونُ معطوفًا؟ قيل: إنَّه معطوفٌ على مَحَلِّ (**إِنَّ**) واسمِها؛ لأنَّ محلَّهما المبتدأ، وقيل: إنَّه معطوفٌ على مَحَلِّ اسم (**إِنَّ**)؛ لأنَّ محلَّه في الأصل الرَّفعُ فأصلُه مبتدأٌ، وقيل: إنَّه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، دلَّ عليه ما قبلَه، والتقديرُ: (**وَعَمْرٌو قَائِمٌ**)، فيكون العطفُ هنا عطفَ جُملةٍ على جُملةٍ، وهذا التقديرُ (**عمرٌو قَائِمٌ**) أحسنُ من التقدير بـ(**عمرٌو كذلك**)؛ لأنَّ الأصلَ في الخبرِ أن يكونَ مُفْرَدًا، لا أن يكونَ جملةً ولا شِبْهَ جملةٍ، فنقولُ: التقديرُ: (**وعمرٌو قَائِمٌ**).

وعلى وَجْهِ الرَّفعِ جاء قولُه تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣]، برفعِ (وَرَسُولُهُ)، وهذه القراءةُ تُوافِقُ القاعدةَ.

وهناكَ قِراءةٌ أخرى شاذَّةٌ بكسرِ (وَرَسُولِهِ)، يقولونَ: إنَّ أعرابيًّا سَمِعَ قارئًا يَقْرَأُ (**أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ**) بكسرِ (رَسُولِهِ)، فقالَ: (**إن كان اللهُ قد بَرِئَ من رسولِه فأنا بَرِيءٌ من رسولِه**)؛ لأنَّ هذا ظاهرُ اللفظِ أنَّ اللهَ بريءٌ من المُشْرِكينَ -يعني- ومن رسولِه.

وهذه القراءةُ إذا صحَّت خرَّجُوها على العطفِ بالمجاورةِ، ويُسَمُّونها التبعيَّةَ بالمُجاورةِ، وبعضُهم يقولُ: إنَّها قَسَمٌ، فاللهُ أَقْسَمَ برسولِه، يعني: (**ورَسُولِهِ أَنَّهُ بَرِيءٌ منهم**)، ويكونُ المُقْسَمُ عليه محذوفًا، ولكنِّي لا أظُنُّ صِحَّةَ هذه القراءةِ، بل هي شاذَّةٌ، لا حُجَّةَ فيها، إنَّما مسألةُ المُجاورةِ هي -في الحقيقةِ- عبارةٌ عن نَافقاءِ يَرْبوعٍ، إذا ضَاقَتْ عليهم الحِيَلُ قالوا: مُجاورةٌ، و«**الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ**»(١)، قالوا: ومنه قولُ العربِ: (**هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**)، والصوابُ: (**خَرِبٌ**)؛ لأنَّه وصفٌ للجُحْرِ، وليسَ وصفًا للضَّبِّ، قالوا: نعم، ولكنَّه مجْرورٌ بالمُجاورةِ؛ لأنَّه جَاوَرَ (ضَبٍّ)، و(ضَبٍّ) مجرورٌ، فَجُرَّ من أجلِ المُجاورةِ لفظًا، وإلَّا فمَحَلُّه الرَّفعُ.

قالوا: ومن المُجاورةِ -أيضًا- قولُه تعالى: (**وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ**) [المائدة:٦] بكسرِ (**وَأَرْجُلِكُمْ**) وهي قِراءةٌ سَبْعيَّةٌ، نقولُ: هذه ليستْ من المجاورةِ، بل هي معطوفةٌ على (**بِرُءُوسِكُمْ**)، ولكنَّ الآيةَ الكريمةَ ذَكَرَت أنَّ للرِّجْلِ حالةَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيل، باب في الهبة والشفعة، برقم (٦٩٧٧). والصقب: القرب والملاصقة. النهاية صقب.

غَسْلٍ وحالةَ مَسْحٍ، والسُّنَّةُ بيَّنَتْ -أيضًا- متى تكونُ حالةُ الغَسْلِ، ومتى تكونُ حالةُ المَسْحِ.

وقولُه: «بَعْدَ أَنْ تَسْتكْمِلَا»: يُفْهَمُ منه أنَّكَ لو عَطَفْتَ على مَنْصوبِ (إِنَّ) قبل الاستكمالِ فإنَّ الرَّفعَ لا يجوزُ، بل يَتَعَيَّنُ النَّصبُ، مثالُه: (**إِنَّ زيدًا وعَمْرًا في المسجدِ**)، فلا يجوزُ أن تقولَ: (**إِنَّ زيدًا وعَمْرٌو في المَسْجدِ**)؛ لأنَّها لم تَسْتكمِلْ مَعْمولَيْهَا، فيَجِبُ أن تقولَ: (**عَمْرًا**): معطوفٌ على اسم (**إِنَّ**)، وهو (**زَيْدًا**) والمعطوفُ على المنصوبِ مَنْصُوبٌ، وتقولُ: (**في المَسْجِدِ**) خبَرُ(**إِنَّ**).

وتقولُ: (**إِنَّ زَيْدًا وعَمْرًا قَائِمَانِ**)، ولا تَقُلْ: (**إِنَّ زيدًا وعَمْرٌو قَائِمَانِ**)، وذلك لأنَّها لم تَسْتكْمِلْ مَعْمولَيْهَا، ومثلُه أيضًا: إذا قلتَ: (**إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ومُوسَى**) جاز الوجهانِ في (**مُوسَى**) معَ أنَّ (**مُوسَى**) لم تَتَغَيَّرْ صُورَتُه؛ لأنَّه مُعْتَلٌّ، فهو بفتحةٍ مُقدَّرةٍ أو ضمَّةٍ مقدَّرةٍ، وإذا قلتَ: (**إِنَّ زيدًا ومُوسى قائمانِ**) فـ(**مُوسَى**) في محلِّ نصبٍ وُجوبًا؛ لأنَّ(**إِنَّ**) لم تَسْتكمِلْ مَعْمولَيْهَا.

وبعضُهم يقولُ: يجوزُ الرَّفعُ حتَّى قبلَ الاستكمالِ، واستدلُّوا على ذلك بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩]، فقالوا: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ اسمُ (**إِنَّ**)، و﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ معطوفٌ عليها، والخبرُ هو قولُه تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ...﴾، قالوا: فيَجُوزُ الوجهانِ في (**الصَّابِئُونَ**) حتَّى قبلَ أنْ تَسْتكْمِلَ الخبرَ، ويكونُ معطوفًا على محلِّ (**إِنَّ**) واسمِها.

وأمَّا (**النَّصارَى**) فلم يَتبيَّنْ محَلُّها من الإعرابِ، هل هي معطوفةٌ على (**الصَّابِئُونَ**) أو معطوفةٌ على (**الَّذِينَ آمَنُوا**)؟ لكن ما حُجَّةُ الذين يَمْنعونَ من

جوازِ الرَّفعِ قبلَ استكمالِ الخبرِ؟

يَقُولونَ: إنَّ الخبرَ محذوفٌ من الجُملةِ الأولى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩]، هكذا خَرَّجوه، ولهذا يَقُولونَ: (**حُجَّةُ النَّحْويِّ كَنَافِقَاءِ اليَرْبُوعِ، إذا حَجَرْتَه من بابٍ خَرَجَ مِنَ البابِ الثَّاني**).

ولكنَّا نقولُ: (**الصَّابِئُونَ**) معطوفةٌ على محَلِّ اسمِ(إنَّ)، أو على محَلِّ (إنَّ) واسمِها؛ لأنَّ أصلَها الرفعُ، ونَسْلَمُ من هذا، أمَّا أن نَقُولَ: (**الصَّابِئُونَ**) خَبَرُها ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾، وخَبَرُ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ محذوفٌ من الجُملةِ الأُولَى قبلَ قولِه: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، فهذا يعني أَنَّنا حَذَفْنَا شيئًا قبلَ أن نَعْرِفَ تَقْديرَه، وكذلك إذا جَعَلْنا ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ...﴾ خبرًا لقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، وخَبَرَ (**الصَّابِئُونَ**) محذوفًا يكون الكلامُ رَكِيكًا أيضًا، ويكونُ تقديرُ الكلامِ: (**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ مَنْ آمَنَ بِالله وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِالله وَالْيَوْمِ الآخِرِ**)؛ فإنَّ هذا يكونُ رَكِيكًا يُنَزَّهُ القرآنُ عنه، لكن إذا قُلْنا: (**الصَّابِئُونَ**) معطوفةٌ على محَلِّ اسمِ (إنَّ) زالَ الإشكالُ، وهذا مَذْهَبُ الكِسَائِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ تعالى- إمامِ أهلِ الكوفةِ، وطريقتُنا -كما قَرَّرْنَا سابقًا- فيما يَخْتَلِفُ فيه النَّحْوِيُّون أن نَتَّبِعَ الأسهلَ.

إِذَنْ قولُه: (**الصَّابِئُونَ**) بالرَّفعِ لأحدِ ثلاثةِ وُجوهٍ:

الوَجْه الأَوَّل: أنَّها معطوفةٌ على محَلِّ اسمِ (إنَّ).

الوَجْهُ الثاني: أنَّها مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، وخَبَرُ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ هو قولُه تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩]، ويكونُ قولُه: (**الصَّابِئُونَ**) جملةً مُعترضةً خبرُها محذوفٌ، والتقديرُ: (**والصَّابِئُونَ كَذَلِكَ**)، أو (**والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى كَذَلِكَ**)؛ لأنَّنا لا نَعْلَمُ هل (**النَّصَارَى**) مَنْصوبةٌ أو مرفوعةٌ.

الوَجْه الثَّالث: أَنَّ قولَه تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ خبرٌ لقولِهِ: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، ويكونُ حَذْفُ هذا الخبرِ من الجملةِ الأولى لدلالةِ الثَّاني عليه.

إِذَنْ أفادنا المؤلفُ -رحمه الله- في هذا البيتِ أنَّ مِن خَصَائِصِ(**إنَّ**) أنَّه يجوزُ إذا عَطَفْتَ على اسمِها بعدَ استكمالِ مَعْمولَيْهَا أن تَجْعَلَهُ مرفوعًا أو مَنْصوبًا، وهل مثلُها غيرُها؟ بَيَّنَ ذلك فقال:

***

١٨٩- وَأُلْـحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لكِنَّ) و(أَنّ)   مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَـأَنّ)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَأُلْحِقَتْ»: فِعلٌ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، فمن الذي أَلْحَقَ (لَكِنَّ) و(أَنَّ)، بـ(إِنَّ)؟

الجواب: العربُ؛ لأنَّهم هم الذين يُعْتَمَدُ عليهم في إعرابِ الكلماتِ.

«بِإِنَّ»: جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(أُلْحِقَتْ).

و«لَكِنَّ»: نائبُ فاعلِ (أُلْحِقَتْ) مع أنَّها حرفٌ؛ لأنَّ المقصودَ لفظُه.

و«أَنَّ»: معطوفةٌ على (لَكِنَّ).

قولُه: «وَأُلْـحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لكِنَّ) و(أَنّ)»: يعني أنَّ المعطوفَ على اسمِ (لكنَّ)، وعلى اسم (أَنَّ) بعدَ استكمالِ الخبرِ يجوزُ فيه الوجهانِ: الرَّفعُ، والنَّصبُ، كما جاز في معطوفِ (إِنَّ). مثالُه في (لَكِنَّ): (**ما انْطَلَقَ عَلِيٌّ، لكنَّ زيدًا منطلقٌ وعَمْرٌو**)، فهنا يجوزُ في (**عَمْرو**) الوجهانِ: الرَّفعُ (**وعَمْرٌو**)، والنَّصبُ (**وعَمْرًا**).

مثالُه في (أَنَّ): (**عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا مُنطلِقٌ وعَمْرٌو**) يجوزُ الوجهانِ في (**عَمْرو**) فيَجوزُ: (**وعمرٌو**)، ويجوزُ: (**وعَمْرًا**).

قولُه: «مِنْ دُونِ»: (دون) هنا بمعنى: (**سوى**)، أي: (**سِوَى لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ**)، فهي بمعنى الاستثناء، فـ(**لَيْتَ، ولَعَلَّ، وكَأَنَّ**) لا تُلْحَقُ بـ(**إِنَّ**) في جوازِ

الرَّفعِ، بل يجبُ النَّصبُ؛ لأَنَّنا إذا رفعنا المعطوفَ على اسمِها زال المعنى الذي في (**لَيْتَ، ولَعَلَّ، وكَأَنَّ**)، فـ(**لَيْتَ**) للتَّمني، و(**لَعَلَّ**) للتَّرجِّي، و(**كَأَنَّ**) للتشبيهِ.

مثال ذلك في (**لَيْتَ**): تقولُ: (**لَيْتَ زيدًا قائمٌ وعَمْرًا**)، وهنا لا يجوزُ رَفْعُ(**عَمْرًا**)؛ لأَنَّك إذا قلتَ: (**وعَمْرًا**) أَثْبَتَّ أَنَّك -أيضًا- تَتَمنَّى قيامَ عَمرٍو، لكن لو رَفَعْتَ وقلتَ: (**وعمرٌو**)، صارَ معناه: (**وعمرٌو قائمٌ**)، فـ(**عمرٌو**) هنا مبتدأٌ، وإذا جَعَلْتَهُ مبتدأً قَطَعْتَهُ عَمَّا سَبَقَ، فلا يدخلُه التَّمنِّي، فلم نَسْتفِدْ أَنَّك تتمنَّى قيامَه، بل استفدنا أَنَّك أثبتَّ قيامَه، فلمَّا كان المعنى يزولُ عند الرَّفعِ، قالوا: إنَّه لا يجوزُ أن يكونَ المعطوفُ -هنا- مرفوعًا، إذ لو كان مرفوعًا لَدَلَّتْ كُلُّ واحدةٍ من الجملتين على معنًى لم تَدُلَّ عليه الأخرى، والأصلُ في العطفِ الاشتراكُ، لا الافتراقُ. وكذلك في (**لَعَلَّ**)، تقولُ: (**لَعَلَّ الدرسَ يَسِيرٌ والتطبيقَ**) بنصب المعطوفِ (**التطبيقَ**)، ولا يجوزُ الرَّفعُ، فأنتَ ترجو أن يكونَ الدرسُ يَسِيرًا والتطبيقُ يسيرًا، ولهذا يَجِبُ أن تقولَ: (**والتطبيقَ**)، حتَّى تَفْهَمَ أَنَّ التطبيقَ داخلٌ في ضِمْن التَّرجِّي، لكن لو قُلْتَ: (**لَعَلَّ الدرسَ يسيرٌ والتطبيقُ**) لصار المعنى: (**والتطبيقُ يسيرٌ**)، فلم يدخُلْ تحت الرَّجاء، بل حُكِمَ بأَنَّه يَسِيرٌ، فلمَّا اخْتَلَفَ المعنى بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، قُلْنا: يجبُ أن يتحلَّى المعطوفُ بحليةِ المعطوفِ عليه ليُشارِكَه في المعنى، فتَقولُ: (**لَعَلَّ الدرسَ يسيرٌ والتطبيقَ**). ومثلُه -أيضًا- قولُك: (**لَعَلَّ زيدًا قائمٌ وعَمْرًا**) بالنَّصبِ، ولا يَصِحُّ(**وعمرٌو**) بالرَّفعِ؛ لأَنَّك لو قلتَ ذلك لم يَتبيَّنْ لنا أَنَّه داخلٌ في الرَّجاءِ الذي تَعلَّق بـ(**زيد**). وكذلك في (**كَأَنَّ**)، تقولُ: (**كَأَنَّ زيدًا في الكرَم بَحْرٌ وعَمْرًا**) بالنَّصبِ، لأجلِ أنْ تُشَبِّهَ (**عَمْرًا**) بالكرمِ كما شَبَّهتَ زيدًا، لكن لو قلتَ: (**وعمرٌو**)، بالرَّفعِ، لصارَ

المعنى أَنَّه كريمٌ، فتكونُ قد أَثْبَتَّ وما شَبَّهْتَ، فيَختلِفُ المعنى، ومثلُ ذلك لو قلتَ: (**كَأَنَّ زيدًا أسدٌ وعَمْرًا**) بالنَّصبِ، أمَّا لو قلتَ: (**كَأَنَّ زيدًا أَسَدٌ وعمرٌو**) فلا يَسْتَقِيمُ؛ لأَنَّنا لا نَدْرِي هل أنتَ تريدُ (**كَأَنَّ زيدًا أسدٌ وعمرٌو قِطٌّ أو عمرٌو أسدٌ**).

والخلاصةُ الآن: أنَّ المعطوفَ على اسمِ (**إنَّ**) إن كان قبلَ الخبرِ وَجَبَ النَّصبُ في جميعِ الأدواتِ، وإن كانَ بعدَ الخبرِ وجَبَ النَّصبُ في ثلاثِ أدواتٍ، وجازَ الوجهانِ في ثلاثِ أدواتٍ، فيَجِبُ النَّصبُ في (**لَيْتَ، ولَعَلَّ، وكَأَنَّ**)، ويجوزُ الوجهانِ في (**إِنَّ، وأَنَّ، ولَكِنَّ**).

***

١٩٠- وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ العَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

الشَّرحُ

قولُه: «وَخُفِّفَتْ»: (خُفِّفَ): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، والتاءُ للتأنيثِ.

و«إِنَّ»: نائبُ الفاعلِ باعتبارِ لفظِها.

و«فَقَلَّ»: (الفاءُ): عاطفةٌ، وهي مُفرِّعةٌ على ما سَبَقَ أو سَبَبِيَّةٌ.

و«العَمَلُ»: (أل) هذه للعَهْدِ الذِّهْنِيِّ، أي: فَقَلَّ عملُها، فـ(أل) هنا نائبةٌ مَنابَ الضميرِ، و(العَمَلُ): فاعلٌ.

قولُه: «اللَّامُ»: تَحتمِلُ أن تكونَ (أل) للجنسِ، وتَحتمِلُ أن تكونَ للعَهْدِ، فإن قُلْنا: إنَّها للعهد، فاللَّامُ هنا لامُ الابتداءِ التي تَدْخُلُ على خَبَرِ(إنَّ)، وإنْ قُلْنا: للجنسِ، فاللَّامُ هنا لامٌ جديدةٌ، استُجْلِبَتْ للفرقِ بينَ(إنِ) النَّافيةِ، و(إنِ) المُخَفَّفة، وعلى كُلِّ حالٍ فاللَّامُ فاعلٌ، و(إذا): شَرْطِيَّةٌ، و(مَا): زائدةٌ؛ لأنَّها وَقَعَتْ بعدَ(إِذَا)، وقد قيلَ:

يَا طَالِبًا خُذْ فَائِدَهْ ... بَعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِدَهْ

و«تُهْمَلُ»: فعلٌ مضارعٌ، وهو مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ يعودُ على (إنَّ).

قولُه: «خُفِّفَتْ إِنَّ»: مَن الذي خفَّفها؟ خفَّفها العربُ، لا النَّحْوِيُّون؛ لأنَّ النَّحْوِيِّينَ لا يُمْكِنُ أن يَتصَرَّفوا في اللُّغةِ العربيَّةِ، فهم يُحلِّلون اللغةَ العربيةَ،

ولكن لا يَتَصرَّفونَ فيها، فالمُخَفِّفُ هم العربُ، والتخفيفُ ضدُّ التشديدِ، فبَدَلَ أن يُقَالَ: (إِنَّ) يُقَال: (إِنْ).

وقولُه: «فَقَلَّ العَمَلُ»: أي: قَلَّ عملُها، ويعني هذا: وكَثُرَ إهمالُها، فنَستفيدُ من ذلك أنَّه إذا خُفِّفَت (إِنَّ) جاز فيها وجهانِ:

الوَجْه الأَوَّل: الإعمالُ، وهو الأقلُّ.

الوَجْه الثَّانِي: الإهمالُ، وهو الأكثرُ.

فَإِنْ أُعْمِلَتْ فالأمرُ ظاهرٌ، تقولُ: **(إِنْ زيدًا قَائِمٌ)**، كقَولِكَ: **(إِنَّ زيدًا قَائِمٌ)**.

قولُه: «**وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ**»: يعني: يُؤْتَى باللَّامِ وُجوبًا إذا أُهْمِلَت، تقولُ: **(إِنْ زيدٌ لَقَائِمٌ)**، أمَّا إذا أُعْمِلَت فلا تَلْزَمُ، لكن لماذا تَلْزَمُ اللَّامُ إذا أُهْمِلَتْ، ولا تَلْزَمُ إذا أُعْمِلَت؟

الجواب: لأنَّ لُزومَ اللَّامِ من أجل الفرقِ بينها وبينَ(إِنْ) النَّافيةِ، فإذا أُعمِلَتْ زَالَ اللبسُ، مثالُ ذلك: إذا قلتَ: **(إِنْ زيدٌ قَائِمٌ)**، هل أنتَ الآن تُثْبِتُ قيامَه أو تَنْفِي قيامَه؟ لا نَدْرِي، فيَحْتَمِلُ أَنَّك تُثْبِتُ قيامَه مُؤَكِّدًا بـ(إِنِ)، ويحتملُ أَنَّك تنفي قيامَه، ويكونُ المعنى: **(ما زيدٌ قَائِمٌ)**، لكن إذا قلتَ: **(إن زيدٌ إِلَّا قَائِمٌ)** تَعَيَّن أن تكونَ نافيةً.

أَمَّا إذا قلتَ: **(إِنْ زيدًا قَائِمٌ)** فإنَّك تثبتُ، ولا إشكالَ؛ لأنَّ(إِن) النافيةَ لا تَنْصِبُ المبتدأَ، ففي المثالِ الأولِ يجبُ أن تأتِيَ باللَّامِ فتَقُولَ: **(إِنْ زيدٌ لَقَائِمٌ)**، لأجلِ أن تُفَرِّقَ بينَ (إِنِ) النَّافيةِ و(إِنِ) المخفَّفةِ، ووَجْهُ ذلك أَنَّ (إِنِ) النافيةَ

لا تأتي معَها اللَّامُ؛ لأنَّ اللَّامَ للتوكيدِ، و(إنِ) النافيةُ للنَّفْيِ، فلا يمكنُ أن تأتيَ اللَّامُ مع (إنِ) النَّافيةِ.

إذَنْ: اللَّامُ -هنا- هي اللَّامُ الفارقةُ، التي تُفَرِّقُ بينَ (إنِ) النافيةِ و(إنِ) المُخفَّفةِ.

واختَلَفَ النَّحْويُّونَ في هذه اللامِ، هل هي لامُ الابتداءِ، أم هي لامٌ أخرى جديدةٌ فارقةٌ؟

في ذلك خلافٌ، ويَظْهَرُ أثرُ هذا الخلافِ في نحوِ قولِ النَّبيِّ ﷺ: «قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَـمُؤْمِنًا»[1] إذا قُلْنا: إنَّها لامُ الابتداءِ، تَعَيَّنَ كسرُ همزةِ (إنَّ)؛ لأنَّ الفعلَ يَصِيرُ مُعَلَّقًا، وقد سَبَقَ لنا أنَّه من مُوجِباتِ الكسرِ، وإذا جعلناها لامًا جديدةً، فإنَّ وجودَها كعدمِها، وعلى هذا يجبُ فتحُ الهمزةِ «قَدْ عَلِمْنَا أَنْ كُنْتَ لَـمُؤْمِنًا». هذا هو الفرقُ، وهذا الفرقُ لا يحتاجُ أن نَعْتَنِيَ به بكثرةٍ.

فَأَفَادَنا المؤلفُ -رحمه الله- في الشَّطرِ الأَوَّل أنَّ (إنَّ) إذا خُفِّفَت جاز إعمالُها وإهمالُها، وأفادنا في الشَّطرِ الثَّاني أنَّها إذا أُهْمِلَت وَجَبَ اقترانُ خبرِها باللَّامِ، وتُسَمَّى اللَّامَ الفارقةَ؛ لأنَّها تَفرِقُ بينَ (إنِ) النافيةِ و(إنِ) المخفَّفةِ، ثُمَّ هل هي لامُ الابتداءِ أو لامٌ جديدةٌ؟ على خلافٍ، لا يُهِمُّ؛ لأنَّه لا طائلَ تحتَه، فاللَّامُ تَلْزَمُ إذا أُهْمِلَت، أمَّا إذا أُعْمِلَت فلا تَلْزَمُ؛ لأنَّه لا يحصُلُ التباسٌ بينَها وبين (إنِ) النافيةِ.

***

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل، برقم (١٨٤).

١٩١- وَرُبَّـمَا اسْـتُغْنِيَ عَنْهَـا إِنْ بَـدَا   مَـا نَـاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِـدَا

الشَّـرحُ

قولُه: «رُبَّمَا»: يَحْتَمِلُ أنْ تكونَ للتكثيرِ، ويَحْتَمِلُ أن تكونَ للتقليلِ.

و«اسْتُغْنِيَ عَنْهَا»: أي: عن اللَّامِ.

و«اسْتُغْنِيَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«عَنْهَا»: جَارٌّ ومجرورٌ مَحَلُّ نائبِ الفاعلِ.

قولُه: «إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا»: (إِنْ): شَرطيَّةٌ، و(بَدَا): فعلُ الشَّرطِ بمعنَى: ظَهَرَ، (مَا): فاعلُ (بَدَا)، و(نَاطِقٌ): مبتدأٌ، وجُملةُ (أَرَادَهُ) خبرُ المبتدِأ، و(مُعْتَمِدَا): حالٌ من فاعلِ (أَرَادَهُ).

والمعنَى: رُبَّما اسْتُغْنِيَ عن اللَّامِ فلم تأتِ اللَّامُ معَ الإهمالِ إذا اتَّضَحَ المعنى؛ لأَنَّنا إنَّما أَوْجَبنا الإتيانَ باللَّامِ خوفًا من اشتباهِ المعنَى، فإذا تَبيَّنَ المعنى واتَّضَحَ فإنَّه لا يَجِبُ الإتيانُ باللَّامِ، لكن بأيِّ شيءٍ يَتَّضِحُ المعنَى؟

الجواب: بالقَرِينةِ، والقَرِينةُ إمَّا مَعْنويَّةٌ أو لَفْظِيَّةٌ، مثالُ القرينةِ المَعْنويَّةِ:

أَنَـا ابْـنُ أُبَـاةِ الضَّيْـمِ مِـنْ آلِ مَالِـكٍ   وَإِنْ مَـالِكٌ كَانَـتْ كِـرَامَ المَعَـادِنِ[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للطِّرِماح الحكم بن حكيم في شرح الشواهد للعيني (١/ ٢٨٩)، والتصريح (١/ ٣٢٧).

(أُبَاة): جَمْعُ (آبٍ)، وهو المُمْتَنِعُ، يعني: أنا من المُمْتَنِعِينَ الذين لا يَرْضَوْنَ بالضَّيْمِ من آلِ مَالِكٍ.

الشاهدُ قولُه: (وَإِنْ مَـالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ)، (إِنْ) هنا مُخَفَّفَةٌ من الثَّقيلةِ، وهي هنا مُهْملةٌ، وليسَ في خبرِها اللَّامُ، لكن كيف لا يكونُ في خبرِها اللَّامُ وهي مُهْملةٌ؟ نقول: لأنَّ المعنَى واضحٌ، فلو جَعَلْتَ (إِنْ) بمعنَى (مَا) لَتَنَاقَضَ أولُ الكلامِ وآخِرُه، فهو في أَوَّلِ الكلامِ يَفْتَخِرُ بأَنَّه من آلِ مالكٍ، فإذا قال: (وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ) يعني: وأَنَّها ليستْ كريمةَ المَعادِنِ، فهذا قدحٌ في آلِ مالِكٍ.

إِذَنْ: يَتَعيَّنُ أَنَّ (إِنْ) هنا مُخَفَّفَةٌ من الثَّقيلةِ.

ومثلُ ذلك أيضًا لو قُلْتَ: (أنا طَالبُ عِلْم، وإنْ طالبُ العِلْمِ مَحْمودٌ)، فـ(إِنْ) هنا مُخَفَّفةٌ، وهي هنا مُهْمَلَةٌ، ومعَ ذلك لا تَلْزَمُ اللَّامُ، لوُجودِ القرينةِ، إذ كيف يقولُ عن نفسِه: إنَّه طالبُ علمٍ، ثُمَّ يَقُولُ: (وَمَا طالبُ العِلْمِ مَحْمودٌ)؟!

ولو قال قائلٌ: سوف أُعْمِلُ (إِنْ) في قَوْلِي: (إِنْ مُوسَى فَاهِمٌ)، وتكون (إِنْ) مُخَفَّفَةً من الثقيلةِ، و(مُوسَى) اسمَها، نقولُ هنا: لا يجوزُ حتَّى لو أَعْمَلْتَهَا؛ لأَنَّ الفتحةَ لا تَظْهَرُ على (مُوسَى)، فيكونُ قولُ ابنِ مالِكٍ -رحمه الله-: (إِذَا مَا تُهْمَلُ) مُقَيَّدًا بِهَا إذا كانت تَظْهَرُ علامةُ الإعرابِ على الاسمِ، أَمَّا إذا كانتْ لا تَظْهَرُ، فإنَّه لا يَتَبَيَّنُ حتَّى لو أَعْمَلْتَهَا.

وكذلك أيضًا إذا كانَ اسمُها مُثَنًّى ولَزِمْنَا فيه لغةُ مَنْ يُلْزِمُونه الألفَ مُطْلَقًا، فلا بُدَّ مِنَ اللَّامِ، لِعَدَمِ الاتِّضاحِ، وكذلك إذا كانَ الاسمُ مَبْنيًّا، فلا بُدَّ مِنَ اللَّامِ.

والحقيقةُ أنَّ هذه الصورَ وإن كانتْ تَبْدو للإنسانِ وكأنَّ ابنَ مالكٍ لم يَذْكُرْهَا، لكنَّه ذَكَرَها بهذا البيتِ.

ومعلومٌ أنَّ ما لا تَظْهَرُ عليه الحركاتُ لا يُدْرَى ما أرادهُ النَّاطقُ، وكذلك إذا كانَ مَبْنيًّا، وكذلك إذا كانَ إعرابُه لا يَخْتَلِفُ فيه المرفوعُ والمنصوبُ.

ومثالُ القَرِينةِ اللَّفْظيَّةِ قولُك: (**إِنْ مُوسَى فاهمٌ وعَمْرًا**)، فهذا يَدُلُّ على أنَّها عاملةٌ الآن، وكذلكَ قولُ الشَّاعِرِ:

إِنِ الحَقُّ لَا يَخْفَى عَـلَى ذِي بَصِـيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَـمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدِ[1]

(إنْ) هنا مُخَفَّفةٌ من الثَّقيلةِ للإثباتِ، وليست نافيةً؛ لأنَّه لا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (مَا الحَقُّ لا يَخْفَى على ذِي بَصِيرَةٍ)؛ لأنَّ (لَا) نافيةٌ، و(مَا) نافيةٌ، ولا يَجْتَمِعُ نافيانِ على حُكْمٍ واحدٍ للتضادِّ، ولهذا يَعْتَبِرُ العُلماءُ هذه قرينةً لَفْظيَّةً.

والخلاصة الآن: أنَّ العربَ يُخَفِّفونَ(إن) التي للتوكيدِ، وحينَئذٍ يجوزُ إعمالُها، ويجوزُ إهمالُها، والأكثرُ الإهمالُ، وإذا أُهْمِلَتْ يجبُ اقترانُ خبرِها باللَّامِ ما لم يَظْهَرِ المعنَى، فإن ظَهَرَ المعنَى لقرينةٍ مَعْنويَّةٍ أو لَفْظيَّةٍ جازَ حذفُ اللَّامِ، وجاز ذِكْرُها، وهذا شيءٌ واضحٌ؛ لأنَّ المقصودَ من الكلامِ وتَرْكيبِهِ هو فَهْمُ المعنَى.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الأشموني (١/ ٢٨٩).

١٩٢- وَالفِعْلُ إِنْ لَـمْ يَـكُ نَاسِـخًا فَـلَا　　تُلْفِيـهِ غَالِبًـا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَـلَا

الشَّــرحُ

قولُه: «الفِعْلُ»: مبتدأٌ، وخبرُه جملةُ الشَّرطِ (**إِنْ لَـمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا**).

و«إِنْ»: شَرْطِيَّةٌ.

و«لَـمْ»: حرفُ جَزْمٍ.

و«يَكُ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَـمْ)؛ لأنَّها المباشرةُ، وهو فعل الشَّرطِ.

و«نَاسِخًا»: خبرُ يكُنْ.

قولُه: «فَلَا تُلْفِيهِ»: أي: فلا تَجِدُه غالبًا، ومعلومٌ أنَّ (لَا) نافيةٌ.

و«تُلْفِي»: فعلٌ مضارعٌ، أي: تَجِدُه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف:٢٥]، أي: وَجَدَا، والفاعلُ مُستتِرٌ، تقديرُه: (أَنْتَ)، و(الهاءُ): مفعولٌ أَوَّلُ.

و«غالبًا»: منصوبٌ على نزعِ الخافضِ، يعني: في الغالبِ.

«بِإِنْ ذِي»: المشارُ إليه (إِنْ) المُخفَّفةُ من الثَّقيلةِ، والباءُ حرفُ جَرٍّ، و(إِنْ) مَجْرورةٌ بالباءِ باعتبارِ اللفظِ، و(ذِي): صفةٌ، لـ(إِنْ)، والجَارُّ والمَجْرورُ مُتعلِّقٌ بـ(مُوصَلَا).

و«مُوصَلَا»: مفعولٌ ثانٍ لـ(تُلْفِي).

سَبَقَ أَنَّ (إِنْ) المُخفَّفَةَ إذا كانتْ داخلةً على اسمٍ فإنَّها قد تَعْمَلُ، وقد تُهْمَلُ، والإهمالُ أكثرُ، وأنَّه إذا أُهْمِلَت ولم يَتَّضِح المعنَى وَجَبَ اقترانُ خبرِها باللَّامِ.

مثالُ ذلك: (إِنْ زيدٌ لَقَائِمٌ)، ومثالُه في القرآنِ قولُه تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣]، وهل يَلِيها الفعلُ؟

الجواب: نعم، يليها الفعلُ، لكنَّ هذا الفعلَ لا يكونُ -في الغالبِ- إلَّا ناسخًا مثل: (كَانَ) وأخواتِها، و(كَادَ)، و(وَجَدَ)، وما أشْبَهَ ذلكَ.

قال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء:٧٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ [الإسراء:٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم:٥١]، فالناسخُ (كَادَ)، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [البقرة:١٩٨]، وكقولِه تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٣]، وكقولِه تعالى: ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤]، وكقولِه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف:١٠٢]، فـ(وَجَدَ) فعلٌ ناسخٌ وَلِيَ (إِنْ).

وأمَّا غيرُ النَّاسِخِ فلا يلي (إِنْ)، ولكن (في الغَالِبِ) لقولِه: (غَالِبًا)، وهذا يَدُلُّ على أنَّه قد يَلِيها، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَـمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[1]

قولُه: «شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَـمُسْلِمًا»، أي: (إِنَّكَ قَتَلْتَ مُسْلِمًا)، وهذا قليلٌ، والأكثرُ أَلَّا يَلِيَها إِلَّا الفعلُ الناسخُ، ويُخَفِّفُ دخولَها على الفعلِ غيرِ الناسخِ في هذا البيتِ وُجودُ اللَّامِ؛ لأَنَّه لو قال: (إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا) لأَوْهَمَ أن تكونَ نافيةً أو شَرْطيَّةً، لكن إذا قال: (إِنْ قَتَلْتَ لَـمُسْلِمًا) هنا تَعَيَّنَ أن تكونَ (إِنْ) هنا مُخَفَّفةً من الثَّقيلةِ.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُ بعضِ العربِ: (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَـهِيَهْ)، فـ(إِنْ) في: (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ) مُخَفَّفةٌ، بدليلِ دخولِ اللَّامِ، والفعلُ هنا غيرُ ناسخٍ، يعني: إنَّ الذي يَجْعَلُكَ زَيْنًا نَفْسُكَ، و(إِنْ) في: (إِنْ يَشِينُكَ لَـهِيَهْ) مثلُها مُخَفَّفةٌ من الثقيلةِ، وليستْ نافيةً لوجودِ اللَّامِ، وهنا لا نجعلُ (إِن) شَرْطِيَّةً؛ لأنَّ الفعلَ لم يُجْزَمْ، وكذلك لأنَّ الكلامَ لا يَسْتقِيمُ أيضًا.

ودخول (إِنْ) الْمُخَفَّفةِ على الفعلِ غيرِ الناسخِ هذا من النَّادِرِ، ولو اقتُصِرَ فيه على السَّماعِ لَكَانَ أَوْلَى، بمعنَى أَنَّنا لا نَقِيسُ عليه، ولا يأتي الإنسانُ من نفسِه بمثلِ هذا التركيبِ.

***

(١) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد العدوية، انظر خزانة الأدب (١٠/ ٣٧٨)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٩٠)، والتصريح للأزهري (١/ ٣٢٨)، ويُنْسَب لأسماء بنت أبي بكر، انظر العقد الفريد (٣/ ٢٧٧).

١٩٣- وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْـتَكَنّ   وَالـخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)

الشَّــرحُ

قولُه: «وإِنْ»: (إنْ):شَرْطِيَّةٌ.

و«تُخَفَّفْ»: فعلُ الشَّرطِ، وهو مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«أَنَّ»: نائبُ الفاعِلِ؛ لأنَّ المقصودَ لفظُها.

«فَاسْمُها»: **(الفاء)** رابطةٌ للجوابِ، و**(اسْمُ)**: مبتدأٌ، وهو مُضافٌ إلى الهاءِ.

و«اسْتكَنّ»: بمعنَى اختفى، وجُمْلةُ **(اسْتكَنّ)** خبرُ **(اسْمُ)**، والجملةُ من اسمِها وخبرِها في مَحَلِّ جزمٍ، جوابُ الشرطِ.

قولُه: «الخَبَرَ»: مفعولٌ به أوَّل مُقدَّمٌ لِقَوْلِه: **(اجْعَلْ)**، وفاعلُه ضميرٌ مُستتِرٌ وُجوبًا، تقديرُه: **(أنتَ)**.

و«جُمْلَةً»: مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ **(اجْعَلْ)** تَنصِبُ مَفْعولَيْنِ، يعني: اجْعَل الخَبَرَ جُملةً من بعدِ (أَنَّ).

قولُه: «وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ»، وقولُه هناك «وَخُفِّفَتْ إِنَّ»: اختلافُ التَّعْبيرِ يُشْبِهُ اختلافَ الاستعمالِ، بمعنى أنَّ هناك (إِنْ) ثَبَتَ تَخْفِيفُها، وهنا: إنْ تُخَفَّفْ فلها حُكْمٌ، وهو: **(فَاسْمُهَا اسْتكَنّ)**، و**(اسْتكَنّ)** أي: حُذِفَ.

قولُه: «وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتكَنّ»: معناه أنَّ (أَنَّ) يَجُوزُ أن تُخَفَّفَ مع بقاءِ عملِها، والمُخَفِّفُ لها هم العربُ، وفي حالِ التَّخفيفِ يَجِبُ حذفُ اسمِها،

ولذا قال: (**اسْمُهَا اسْتكَنّ**)، وهل اسمُها المحذوفُ هو ضميرُ الشَّأنِ؟

الجواب: لم يَذْكُر أنَّه يُشْتَرَطُ أن يكونَ ضميرَ الشَّأنِ، وهو كذلك ليسَ بشرطٍ على القولِ الراجِحِ، فاسمُها قد يكونُ ضميرَ الشَّأنِ، وقد يكونُ غيرَ ضميرِ الشَّأنِ.

مثالُ ذلك: (**عَلِمْتُ أَنْ زيدٌ قَائِمٌ**) فـ(**أَنْ**) مُخَفَّفةٌ من الثَّقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ، و(**زيدٌ**): مبتدأٌ، و(**قَائِمٌ**) خبرُ المبتدأِ، والجملةُ في محَلِّ رفعٍ خبرُ (**أَنْ**)، فاسمُها هنا ضميرُ الشَّأنِ.

وقد يكونُ غيرَ ضميرِ الشَّأْنِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة:١١٣]، نُقَدِّرُ اسمَ (**أَنْ**): (**وَنعْلَمَ أَنَّك قَدْ صَدَقْتَنَا**)، وقال بعضُهم: يَجِبُ أن يكونَ اسمُها ضميرَ الشَّأنِ، بمعنَى أن نُقَدِّرَ: (**وَنَعْلَمَ أَنَّه -أي: الشَّأن- قَدْ صَدَقْتَنَا**).

ولكن ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أوضَحُ وأسهلُ، وهو قولُ الجُمهورِ، ولهذا يقولُ: (**اسْمُهَا اسْتكَنّ**)، ولم يَقُل: (**اسمُها ضميرُ الشَّأنِ**).

وقولُه: «فَاسْمُهَا اسْتكَنّ»: هذه العبارةُ فيها تَساهُلٌ؛ لأنَّ ظاهرَها أنَّ الاسمَ مُستتِرٌ بـ(**أَنَّ**)، وهذا غلطٌ؛ لأنَّ (**أَنَّ**) حرفٌ لا تَتَحَمَّلُ الضميرَ، هذا من وَجْهٍ، ومن وَجْهٍ آخرَ: اسمُ (**أَنَّ**) منصوبٌ، وهل المنصوبُ يَسْتتِرُ؟

الجواب: لا يُوجدُ ضميرٌ مُستتِرٌ وهو منصوبٌ في الدنيا كُلِّها، فالذي يَسْتتِرُ هو الضميرُ المرفوعُ لقُوَّةِ اتِّصالِهِ بعَاملِهِ، يَسْتَتِرُ فيه، لكنَّ الضَّمِيرَ المنصوبَ لا يُمْكِنُ أن يَسْتتِرَ.

فصارَ في كلامِه -رحمه الله- نَظَرٌ من وَجْهَيْنِ:

الوَجْه الأَوَّل: أنَّه لا اسْتِتارَ في الحَرْفِ.

الوَجْه الثَّاني: لا استتارَ لضميرٍ مَنْصوبٍ، بل الاستتارُ للضَّميرِ المَرفوعِ، أمَّا المنصوبُ فيُحْذَفُ.

وحينَئذٍ نقولُ: مُرادُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- بقولِه: (**اسْتكَنّ**)، يعني: حُذِفَ. وجَعَلَه مُسْتكِنًّا؛ لأَنَّه لم يَظْهَرْ، فهو مَحْذوفٌ، فكأنَّه مُستتِرٌ.

وإلَّا فنَعْلَمُ -والعلمُ عندَ الله- أنَّ ابنَ مالكٍ لا يَخْفَى عليه أنَّ الحُروفَ ليستْ مَحَلًّا لاستتارِ الضمائرِ فيها، ونَعْلَمُ -أيضًا- أنَّه يَعْلَمُ أنَّ الذي يَسْتَتِرُ إنَّما هو ضَميرُ الرَّفعِ، وهذا وَاضِحٌ لا يُشْكِلُ، وحينَئذٍ يكونُ قولُه: (**اسْتكَنّ**)، بمعنى: حُذِفَ، ولـمَّا حُذِفَ ولم يَكُنْ مَوْجُودًا صَارَ كالمُسْتَتِرِ.

لكن ما الذي أَوْجَبَ لابنِ مالكٍ أن يُعَبِّرَ بكلمةِ: (**اسْتكَنَّ**)، مع هذا الاحتمال؟ نَقولُ: ضَرورةُ الشِّعرِ، والحَريريُّ -رحمه الله- وَصَفَ الشِّعرَ بأنَّه صَلِفٌ في قولِه:

وَجَـائِزٌ فِي صَـنْعَةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَـرِفْ[(١)]

وهذا صحيحٌ، حتَّى إنَّ بعضَ العلماءِ يقولُ: يجوزُ في ضَرورةِ الشِّعرِ أن يُرْفَعَ المنصوبُ، ويُنْصَبَ المرفوعُ، وكذلك يُنْصَبُ المَجْرورُ ويُرْفَعُ المَجرورُ، يعني: يَجْعلونَ الشِّعْرَ كما قال الحَريريُّ -رحمه الله- صَلِفٌ، لا يَسْتطِيعُ أَحَدٌ أن يَغْلِبَه.

---

(١) البيت موجود في: شرح الملحة (ص:٢٧٨) له.

قولُه: «وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ»: لـمَّا بَيَّنَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أنَّ اسمَ (أَنَّ) إذا خُفِّفَتْ يُحْذَفُ، فماذا يكونُ خبَرُها؟ قال: الخَبَرُ يَكونُ جملةً، لكنْ هل هذه الجملةُ اسميَّةٌ أو فِعْليَّةٌ؟

الجواب: اسميَّةٌ أو فعليَّةٌ؛ لأنَّ المؤلفَ أطْلَقَ.

تقولُ مثلاً: (عَلِمْتُ أَنْ زيدٌ قَائِمٌ)، (أَنْ) مُخَفَّفةٌ من الثَّقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ مَحْذوفٌ، و(زيدٌ): مبتدأٌ، و(قَائِمٌ): خبرُ المبتدأ، والجُملةُ في مَحَلِّ رفعٍ خبرُ (أَنْ)، والخبرُ هنا جُمْلةٌ اسميَّةٌ.

وقال اللهُ تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠] فـ(أَنْ) مُـخَفَّفةٌ من الثَّقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ، أو اسمُها محذوفٌ تقديرُه: (أنكُمْ) على رأيِ ابنِ مالكٍ، وجملةُ (سَيكُونُ) خَبَرُ (أَنِ) المُخفَّفةِ من الثَّقيلةِ، والجُملةُ هنا فِعْليَّةٌ.

وفُهِمَ من قولِهِ: «وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ» أنَّه إذا ذُكِرَ الاسمُ فإنَّه لا يَجِبُ أن يكونَ الخبرُ جملةً، بل قد يكونُ مُفْردًا، ولكنِ الاسمُ هل يُذْكَرُ أم لا؟ يقولُ: (اسْمُهَا اسْتكَنّ)، لكنَّه قد وَرَدَ مَذْكُورًا في الشِّعْرِ، ومن ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّـيْفُ وَالمُرْمِلُـونَ ... إِذَا اغْـبَرَّ أُفْـقٌ وَهَبَّـتْ شَـمَالَا

بِأَنْـكَ رَبِيـعٌ وَغَيْـثٌ مَرِيـعٌ ... وَأَنْـكَ هُنَـاكَ تَكُـونُ الـثِّمَالَا[1]

(١) البيت من المتقارب، وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب، انظر خزانة الأدب (١٠/ ٣٨٤)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٩١)، والتصريح للأزهري (١/ ٣٣٠).

هذا البيتُ فيه شاهدانِ:

الشَّاهِدُ الأوَّل قولُه: (بِأَنَّكَ رَبِيعٌ)، فهنا ذَكَرَ اسمَ (أَنْ) المُخفَّفة من الثَّقيلةِ، وهو الكافُ، في: (بِأَنَّكَ)، وجاءَ الخبرُ -وهو (رَبِيعٌ)- مفردًا وليس جملةً، أمَّا قولُه: (وَغَيْثٌ مَرِيعٌ) فهذا معطوفٌ على الخبرِ.

الشَّاهِد الثَّاني قولُه: (وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا)، جاء الخبرُ جملةً، وهو قولُه: (تَكُونُ الثِّمَالَا)، أي: (وَأَنْكَ تَكُونُ الثِّمَالَ هُنَاكَ)، ومن ذلك -أيضًا- قولُ الشَّاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[1]

الشَّاهدُ قولُه: (فَلَوْ أَنْكِ)، فهنا وُجِدَ اسمُ (أنِ) المُخَفَّفةِ من الثَّقيلةِ، ولم يُحْذَفْ.

إِذَنْ: تُخَفَّفُ (أنَّ) -وهذا هو الحرفُ الثاني ممَّا يُخَفَّفُ من هذه الحُروفِ السِّتةِ- والمُخَفَّفُ لها العربُ، وإذا خُفِّفَتْ وَجَبَ حذفُ اسمِها، ولا يُذْكَرُ إلَّا نادرًا، ويَجِبُ أن يكونَ خبرُها جملةً، ولا يكونُ مفردًا إلَّا قليلًا، ولاسِيَّما إذا ذُكِرَ الاسمُ؛ لأنَّه إذا ذُكِرَ الاسمُ صارتْ تُشْبِهُ المُشدَّدةَ في أنَّه يكونُ لها خبرٌ مفردٌ كالمُشدَّدةِ.

***

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في خزانة الأدب (٥/ ٤٢٦)، ولسان العرب (حرر)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٩٠).

١٩٤- وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

١٩٥- فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِـ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ اوْ تَنْفِيسٍ، اوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

الشَّرحُ

قولُه: «وَإِنْ يَكُنْ»: أي الخبرُ.

«فِعْلًا»: خَبَرُ (يَكُن) التي اسْتَتَرَ اسمُها.

«وَلَمْ يَكُنْ»: أي الفعلُ، و(لَمْ): جَازِمةٌ، و(يَكُنْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَمْ)، واسمُها مُستتِرٌ جوازًا تقديرُه: (هو).

و«دُعَا»: خبرُ (يَكُنْ)، وأصلُه مهموزٌ (دُعَاء)، لكن حُذِفَت الهمزةُ من أجل الرَّوِيِّ.

قولُه: «وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا»: (يَكُنْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَمْ)، و(تَصْرِيفُهُ): اسمُ (يَكُنْ)، و(مُمْتَنِعَا): خبرُها.

قولُه: «فَالأَحْسَنُ»: (الفاءُ) واقعةٌ في جوابِ الشَّرطِ المُصَدَّرِ بـ(إِنْ)، و(الأَحْسَنُ): مُبْتدأٌ، و(الفَصْلُ) خبرُ المُبتدأ، ويجوزُ العكسُ، أي: يجوزُ أن تجعلَ (الفَصْلُ) مبتدأً، و(الأَحْسَنُ) خبرًا مُقَدَّمًا، ولكنَّ الأحسنَ أن تجعلَ (الأَحْسَنُ) مبتدأً، و(الفَصْلُ) خبرَ المبتدأ، لئلا تَفْصِلَ بينَ المُتعلِّقِ والمُتعلَّقِ بفَاصِلٍ أجْنَبِيٍّ، و(بِقَدْ): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(الفَصْلُ)، و(نَفْيٍ): معطوفٌ عليه، (أَوْ تَنْفِيسٍ): كذلك، (أَوْ لَوْ): كذلك.

قولُه: «قَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ»: (قَلِيلٌ): خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(ذِكْرُ): مُبْتدأٌ مُؤَخَّرٌ، أي: ذِكْرُ (لَوْ) قَلِيلٌ.

سَبَقَ أَنَّ المؤلفَ -رحمه الله- قال: (وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً)، وذَكَرْنا أَنَّ هذه الجملةَ قد تكونُ اسميَّةً، كقَولِكَ: (عَلِمْتُ أَنْ زَيدٌ قَائِمٌ)[1]، وقد تكونُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، كقولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، والخبرُ إن كان جُمْلَةً فعليَّةً فعلُها مُتصرِّفٌ وليس للدعاء فالأحسنُ أن يُفْصَلَ بين (أَنْ) المُخَفَّفةِ وخَبَرِها بواحدٍ من أمورٍ أربعةٍ، كما قال المُؤَلِّفُ رَحِمَه اللهُ.

فعندَنا -الآن- ثلاثةُ مُحْتَرَزَاتٍ:

الأَوَّل: أن يكونَ فعلًا، لقولِه: (وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا)، أي: وإن يَكُنِ الخبرُ فعلًا، وهذه العبارةُ فيها تَجَوُّزٌ وتَسامُحٌ؛ لأنَّ الفعلَ لا يكونُ خَبَرًا، بل الذي يَكُونُ خَبَرًا هو الجملةُ الفِعْلِيَّةُ، ويَدُلُّ لذلك أنَّه قال قبلَ هذا البيتِ: (وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً)، ومعلومٌ أنَّ الفعلَ نفسَه ليسَ بجُملةٍ.

الثَّانِي: أن يكونَ خَبَرًا لا دُعاءً، لقولِه: (وَلَـمْ يَكُنْ دُعَا)، فإنْ كان الفعلُ فعلَ دُعاءٍ، فإنَّه لا يُفْصَلُ، ومثَّلوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور:٩]، في قِراءَةِ مَن قَرَأ: (غَضِبَ) بصيغةِ الفعلِ الماضي وتَسْكينِ نُونِ (أَنْ)، وهو فعلٌ ماضٍ، لكنَّه أُرِيدَ به الدعاءُ، فهي تَدْعُو على نفسِها بالغَضَبِ إن كان زوجُها من الصَّادِقِينَ، ولهذا لم يُفْصَلْ بين الخَبَرِ وبينَ (أَنْ) بفَاصِلٍ.

---

(١) وفي هذه الحال لم يحتج إلى فاصلٍ بين (أَنْ) وخبرِها، إلَّا إذا قُصِدَ النَّفيُ، فيُفْصَل بينهما بحرفِ النَّفي، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود:١٤]. شرح ابن عقيل (١/ ٣٥٣).

الثَّالِث: أن يكونَ مُتصَرِّفًا، لا جَامِدًا، لقولِه: (**وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا**)، فإن كان الفعلُ جامدًا مثل: (**عَسَى**)، و(**لَيْسَ**)، و(**نِعْمَ**) فإنَّه لا يُفْصَلُ، مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩]، وقولُه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٥]، فهنا (**لَيْسَ**) فعلٌ جامدٌ، و(**عَسَى**) فعلٌ جامدٌ أيضًا، ولهذا لم يُفْصَلْ بينَها وبينَ هذا الفعلِ بفاصلٍ من الفواصِلِ.

إِذَنْ: إذا كانَ خَبَرُ (أن) المُخَفَّفةِ من الثَّقيلةِ جُملةً فِعليَّةً فعلُها مُتصرِّفٌ، وليسَ للدعاءِ، فالأحسنُ أن يُفْصَلَ بينَ (**أَنْ**) وخبرِها بفاصلٍ، وهذا الفاصلُ أَحَدُ أربعةِ أشياءَ:

الأَوَّل: (**قَدْ**)، كقولِه تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة:١١٣].

الثاني: (**النَّفْي**)، كقولِه تعالى: (**وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ**) [المائدة:٧١] على قِراءَةِ الرَّفْعِ، فهذا نَفْيٌ بـ(**لَا**)، وهنا فُصِلَ بـ(**لَا**) النَّافيةِ، وكقولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل:٢٠]، فالجُملةُ الفِعْليَّةُ فُصِلَت بنَفْيٍ، وهو (**لَن**)، واسمُ (**أن**) مَحْذوفٌ، ولكنْ هل هو ضَميرُ الشَّأنِ أو غيرُ ضميرِ الشَّأنِ؟

الجواب: على رأيِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- اسمُها ليسَ ضميرَ الشَّأنِ؛ لأنَّه متى أَمْكَنَ أن يكونَ اسمُها غيرَ ضميرِ الشَّأنِ وَجَبَ أن يكونَ، أمَّا إذا لم يُمْكِن، فيكونُ ضميرَ الشَّأنِ، فهنا على رأيِ ابنِ مالكٍ يَصِحُّ أن نُقَدِّرَه غيرَ ضميرِ الشَّأنِ، أي: (**عَلِمَ أَنَّكُمْ لَنْ تُحْصُوهُ**)، وعندَ التقديرِ -حتَّى في ضميرِ الشَّأنِ- لا بُدَّ من التشديدِ، إذ إنَّه يَصْعُبُ النُّطْقُ بغيرِ التشديدِ.

الثَّالِث: (**التَّنْفِيس**)، ويُرِيد به شَيْئَيْنِ: (**السين، وسوف**)، فمثالُ(**السين**):

قولُه سبحانه وتعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، ومثالُ(**سوف**): قولُ الشَّاعرِ:

وَاعْلَـمْ فَعِلْـمُ المَـرْءِ يَنْفَعُـهُ ... أَنْ سَـوْفَ يَـأْتِي كُـلُّ مَـا قُـدِرَا[1]

وتقولُ مثلًا: (**عَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ يَقومُ زيدٌ**).

الرَّابع: (لَوْ)، كقولِهِ تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن:١٦]، فـ(**أَنْ**) هنا مُخَفَّفةٌ من الثَّقيلةِ، واسمُها محذوفٌ، ولكن هل تُقَدِّرُه ضميرَ الشَّأنِ أو لا؟ عندَ ابنِ مالكٍ يَجوزُ أن تُقَدِّرَه غيرَ ضميرِ الشَّأنِ، والتقديرُ: (**وأَنَّهم لو اسْتَقامُوا عَلَى الطَّريقةِ**)، وعلى رأيِ غيرِه يُقَدَّر ضميرُ الشَّأن: (**وأَنَّه -أي: الشَّأن- لو اسْتَقامُوا عَلَى الطَّريقةِ**)، وجملةُ: ﴿ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم﴾ خبرُها.

وقولُه: «**وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ**»: هل معناه: قليلٌ الفَصْلُ بها، أو معناه: قليلٌ ذِكْرُهَا مِنَ النَّحْوِيِّينَ؟

الجواب: قليلٌ ذِكْرُهَا مِنَ النَّحْوِيِّينَ، يعني أنَّ أكثرَ النَّحْوِيِّينَ لم يَذْكُروا الفصلَ بـ(**لَوْ**)، بل ذَكَرُوا الفصلَ بـ(**قَدْ**)، أو بالنَّفي، أو بالتنفيس، ولا يَذْكُرونَ (**لَوْ**)، مع أنَّه ثابتٌ في القُرآنِ.

وعُلِمَ من تَعْبيرِ المُؤَلِّفِ بالأحسنِ في قولِه: «**فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ**»، أنَّ هذا ليسَ بوَاجِبٍ.

---

(١) البيت من الرجز، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (١/ ٢٩٢)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٤).

وعلى هذا لو قال قائلٌ: (عَلِمْتُ أَنْ يَقومُ زيدٌ) لكانَ جائزًا، لكنَّه خلافُ الأحسنِ، ولذا قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ)، ومثلُه أيضًا يَجوزُ: (عَلِمْتُ أَنْ يَرْجِعُ زيدٌ من السَّفَرِ)، لكنَّه خلافُ الأحسنِ، والأحسنُ أن تقولَ: (عَلِمْتُ أَنْ سَيَرْجِعُ زيدٌ من السَّفرِ)، أو: (عَلِمْتُ أَنْ سوف يَرْجِعُ زيدٌ من السَّفرِ)، ومثلُه -أيضًا- قَولُكَ: (عَلِمْتُ أَنْ قَدْ قَامَ زيدٌ)، ولو قلتَ: (عَلِمْتُ أَنْ قَامَ زيدٌ) فهو عندَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- جائزٌ، لكنَّه خلافُ الأحسنِ، ومثلُه: (عَلِمْتُ أَنْ سافَرَ زيدٌ) فهذا صحيحٌ، ولكنَّه خلافُ الأحسنِ، والأحسنُ أن تقولَ: (عَلِمْتُ أَنْ قَدْ سافَرَ زيدٌ)، وقيل: بل يَجِبُ الفصلُ، وهذا قولُ ابنِ هشام -رحمه الله- أَنَّه يَجِبُ الفصلُ بواحدٍ من هذه الفَواصِلِ؛ لأَنَّه لم يَرِدْ إلَّا مَفْصولًا، وإذا لم يَرِدْ إلَّا مَفْصولًا كان مُقْتضاهُ أَنَّ اللُّغَةَ العربيةَ تُوجِبُ الفصلَ، وما شَذَّ فهو نادرٌ.

وأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا ... قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَم سُؤْلِ[(١)]

فهذا على غيرِ الأحسنِ عندَ ابنِ مالكٍ؛ لأنَّ الخبرَ جملةٌ فعليَّةٌ، فعلُها مُتصرِّفٌ غيرُ دعاءٍ، فلم يأتِ بفاصل بين (أَنْ) وجُملةِ الخَبَرِ، ولو فَصَلَ لقالَ: (أَنْ قَدْ يُؤَمَّلُونَ)، أو: (سَيُؤَمَّلُونَ)، أو: (سَوْفَ يُؤَمَّلُونَ).

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- رأيُه أرجحُ عندنا؛ لأنَّه أسهلُ، وهذه هي القاعدةُ التي نَمْشِي عليها، وهي أنَّ ما كان أسهلَ في النَّحْوِ فهو أَوْلَى، ثُمَّ إنَّ في القرآنِ ما

(١) قال محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها. انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٣٨٨).

يَشْهَدُ على عَدَمِ الوجوبِ، وذلك في قولِه تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة:٢٣٣]، على قراءةِ الرَّفْعِ، فـ(أَنْ) هنا مُخَفَّفَةٌ من الثَّقيلةِ، و(يُتِمُّ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، والجملة الفعلية في محل رفع على أنَّها خبرُ (أَنْ)، واسمُها محْذوفٌ، أي: (لِـمَنْ أَرَادَ أَنَّه يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) وهذا على قِراءةِ الرَّفْعِ، أمَّا على قِراءةِ النَّصبِ ﴿يُتِمَّ﴾، فلا تكونُ (أَنْ) مُخففةً، بل تكونُ مَصْدريَّةً، تَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ، وحينَئذٍ فلا شاهدَ فيها.

إِذَنْ تَبَيَّنَ لنا مـمَّا سَبَقَ هذه القواعدُ:

الأُولَى: جوازُ تخفيفِ (أَنَّ)، لقولِه: (وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ).

الثَّانِيَة: وُجوبُ حذفِ اسمِها، لقولِهِ: (فَاسْمُهَا اسْتكَنّ).

الثَّالِثَة: لا يَجِبُ أن يكونَ الاسمُ ضميرَ الشَّأنِ، وهذا مأخوذٌ من إطلاقِ المُؤلِّفِ في قولِه: (فَاسْمُهَا اسْتكَنّ)، ولم يَشْتَرِطْ في الاسمِ أن يكونَ ضميرَ الشَّأنِ.

فعلى هذا نقولُ: إنَّ اسمَها المحذوفَ قد يكونُ ضميرَ الشَّأنِ، وقد يكونُ ضَمِيرَ المُتكَلِّمِ؛ لأنَّ أصلَ اللجوءِ إلى ضميرِ الشَّأنِ للضَّرورةِ، مثل المَيْتةِ تأكلُها إذا اضْطُرِرْتَ إليها، أمَّا إذا وَجَدْنَا مَرْجِعًا للضَّميرِ يَسْتقِلُّ به الكلامُ فالوَاجِبُ أن نُقَدِّرَ هذا الضَّمِيرَ.

الرَّابِعَة: يكونُ خبرُها جُملةً.

الخَامِسَة: الجملةُ قد تكونُ اسميَّةً أو فِعْليَّةً، وإذا كانت اسميَّةً فإنَّها لا تَقْتَرِنُ بشيءٍ، وإذا كانتْ فِعْليَّةً فإنَّ الأحسنَ -على رأيِ ابنِ مالكٍ- أن يُفْصَلَ

بينَها وبينَ الجُملةِ بواحدٍ من أُمورٍ أربعةٍ: (قَدْ)، أو (نَفْي)، أو (تَنْفِيسٍ)، أَوْ (لَوْ)، إلَّا إذا كانت الجملةُ الفعليةُ فِعْلُها الدُّعاءُ، أو كانَ الفعلُ جامدًا، فإنَّه لا يُفْصَلُ بينَهما.

وهذه القواعدُ قد وَرَدَ خَرْمُهَا في اللغةِ العربيةِ كما سَبَقَ.

***

١٩٦- وَخُفِّفَـتْ (كَـأَنَّ) أَيْضًـا فَنُـوِي مَنْصُـوبُهَا، وثَابِتًـا أَيْضًـا رُوِي

الشَّـرحُ

قولُه: «خُفِّفَتْ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لـما لم يُسَمَّ فاعلُه، والتاءُ للتأنيثِ.

و«كَأَنَّ»: نَائِبُ الفاعل.

و«أَيْضًا»: مصدرٌ عاملُه محذوفٌ تَقْديرُه: (آضَ)، فهي من آضَ يَئِيضُ أَيْضًا، و(آضَ) بمعنى: (رَجَع)، فيَكونُ (أَيْضًا) بمعنَى (رُجوع)، ومَعْنَى الكلامِ إذا جاءتْ (أيضًا) فيه: أي رُجوعًا إلى ما سَبَقَ.

و«فَنُوِي»: (الفاء) حرفُ عطفٍ، و(نُوِي) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«مَنْصُوبُ»: نائبُ الفاعلِ، وهو مضافٌ إلى (ها).

قولُه: «وثَابِتًا أَيْضًا رُوِي»: (الواو): حرفُ عطفٍ، و(ثَابِتًا): حالٌ مُقَدَّمةٌ من نائبِ الفاعلِ في (رُوِي)، و(أَيْضًا): نقولُ في إعرابِها كما قُلْنا في أختِها السَّابقةِ، و(رُوِي): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ، تقديرُه: (هو).

وقولُه: «كَأَنَّ»: معناها التشبيهُ أو الظنُّ، فإذا دَخَلَتْ على جامدٍ فهي للتَّشْبيهِ، وإذا دَخَلَتْ على مُشتقٍّ فهي للظنِّ، تقولُ مثلًا: (كَأَنَّكَ فَاهِمٌ)، معناها هنا الظنُّ، أي: (أَظُنُّ أَنَّكَ فَاهِمٌ)، وتقولُ: (كَأَنَّ وَجْهَكَ بدرٌ) فهذا تَشْبيهٌ، ومن ذلكَ قولُ الشَّاعرِ:

كَأَنَّـكَ شَـمْسٌ وَالــمُلُوكُ كَوَاكِـبُ   إِذَا طَلَعَتْ لَـمْ يَبْدُ مِـنْهُنَّ كَوْكَـبُ[(١)]

قولُه: «وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا»: أي كما خُفِّفَتْ (إنَّ) وكما خُفِّفَتْ (أَنَّ)، فيُقالُ: (كَأَنْ)، والمُخَفِّفُ لها هم العَرَبُ، وهذا هو الحرفُ الثالثُ مِمَّا يُخَفَّفُ من هذهِ الحروفِ السِّتَّةِ.

قولُه: «فَنُوِي مَنْصُوبُهَا»: أي حُذِفَ، ولا يُمْكِن أن نقولَ: إنَّه مُستتِرٌ؛ لأنَّ ضمائرَ النَّصبِ لا يُمْكِنُ أن تَسْتتِرَ، فالذي يَسْتتِرُ هو ضميرُ الرَّفعِ، وأيضًا الذي يَكُونُ فيه الاستتارُ هو الفِعْلُ وما اشْتُقَّ منه، أمَّا الحروفُ فليستْ مَحَلًّا للاستتارِ، إذَنْ يَجِبُ أن نقولَ: معنى (نُوِي): أي حُذِفَ وقُدِّرَ.

وإذا جَاءَتْ مُخَفَّفةً فإنَّ اسْمَها يكونُ مَحْذوفًا، وخبرُها يكونُ جُملةً، ولم يَذْكُر المُؤلِّفُ -رحمه الله- لخَبَرِها شيئًا من الشروطِ، وكأنَّه يأتي جملةً بدونِ شرطٍ ولا قَيْدٍ، قال اللهُ-تبارَكَ وتعالى-: ﴿فَجَعَلْنَـٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس:٢٤]، فـ﴿كَأَن﴾ حرفُ تَشْبيهٍ مُخَفَّفةٌ من الثَّقيلةِ، تَنْصِبُ المبتدأَ وتَرْفَعُ الخبرَ، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ، والتقديرُ: (كَأَنَّهُ)، أي: الشأن، وهذا على غيرِ رأيِ ابنِ مالكٍ رحمه اللهُ، أمَّا على رأيِ ابنِ مالكٍ -الذي قلنا: إنَّه هو الصحيحُ- فإنَّه يُقَدِّرُ ضميرًا غيرَ ضميرِ الشَّأنِ، يقولُ: الضميرُ هو ما دلَّ عليه السِّياقُ، فعلى رأيه يكونُ التقديرُ: (كَأَنَّهَا لَـمْ تغْنَ بالأَمْسِ)، وهذا هو الصحيحُ، وهو أنَّه لا يُقَدَّرُ ضميرُ الشَّأنِ إلَّا عندَ التَّعذُّرِ، وجملةُ: ﴿لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ خبرُها.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (١/ ٣٠٧). وجنح الليل: أوله. النهاية جنح.

وقولُه: «وثَابِتًا أَيْضًا رُوِي»: معناه أنَّه قد رُوِيَ عن العَرَبِ بقاءُ اسمِها وعدمُ حذفِه، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[1]

الشَّاهِدُ قولُه: (كَأَنْ ثَدْيَيْهِ)، فإنَّ (ثَدْيَيْهِ) هنا منصوبةٌ؛ لأنَّها اسمُ (كَأَنْ) المُخَفَّفةِ، ورُوِيَ: (كَأَنْ ثَدْيَاهُ)، وعلى هذه الروايةِ تكونُ (كَأَنْ) مهملةً، إلَّا على لُغةِ مَن يُلْزِمُ المُثَنَّى الألفَ مُطْلَقًا، فيكونُ فيه احتمالٌ، لكنَّ اللُّغةَ المشهورةَ عندَ العربِ أنَّ المُثَنَّى يُنْصَبُ بالياءِ.

وهناك شاهدٌ -أيضًا- من كلامِ العربِ على وجودِ منصوبِها، وهو قولُ الشَّاعرِ:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[2]

(تَعْطُو): أي تنظرُ، و(وَارِق السَّلَمِ):أي إلى السَّلَمِ المُورِقِ، والسَّلَمُ نَوْعٌ من الشَّجَرِ.

الشاهدُ قولُه: (كَأَنْ ظَبْيَةً)، ويُرْوَى: (كَأَنْ ظَبْيَةٌ)، أمَّا على رِوايةِ الرَّفعِ فهي كما قالَ المُؤَلِّفُ: (يُنْوَى مَنْصُوبُهَا)، وأمَّا على رِوَايةِ النَّصبِ فهي على وُجودِ اسمِها.

(١) البيت من الهزج، وهو غير منسوب في الكتاب (٢/ ١٣٥)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٠١)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٩٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعلباء بن أرقم اليشكري في التصريح (١/ ٣٣٣)، ولكعب بن أرقم في لسان العرب (قسم)، ولابن صريم اليشكري في الكتاب (٢/ ١٣٤)، وانظر خزانة الأدب (١٠/ ٤١٣).

على كُلِّ حالٍ: (كَأَنَّ) تُـخَفَّفُ في اللغةِ العربيَّةِ، وإذا خُفِّفَت فإنَّ اسمَها يكونُ دائمًا مذكورًا، وهذه القاعدةُ مأخوذةٌ من البيتِ، ورُبَّما يُذْكَر اسمُها، وهذا مأخوذٌ من قولِه: (**وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي**).

وأمَّا (**لَعَلَّ**) فلم تَرِدْ مُخَفَّفةً، وأمَّا (**لَيْتَ**) فهي مخفَّفةٌ غيرُ مشدَّدةٍ أصلًا، وأمَّا (**لَكِنَّ**) إذا خُفِّفَت فإنَّها تكونُ مهملةً، أي: مُـجَرَّدَ حرفِ عطفٍ فقطْ. مثل: (**مَا قَامَ زيدٌ لَكِنْ عَمْرٌو**).

* * *

«لا» التي لِنَفْي الجِنْسِ

لـمَّا ذَكَرَ الأفعالَ النَّاسخةَ وهي (كَانَ) وأخواتُها، ذكَرَ بعدَها الحروفَ النَّاسخةَ التي تَعْمَلُ عملَ (كَانَ) وأخواتِها، وهي: (مَا)، و(إِنْ)، و(لَا) المُشَبَّهاتِ بـ(لَيْسَ)، ولـمَّا ذكَرَ الحروفَ النَّاسخةَ التي تَعْمَلُ نَصْبَ الاسمِ ورَفْعَ الخَبَرِ، ذكَرَ بعدَها هذه الحروفَ التي تَعْمَلُ هذا العملَ، وإنْ كانتْ تَختلِفُ عنها بعضَ الشيءِ، ولذا فهذا من حُسْنِ تَرْتيبِ المُؤَلِّفِ -رَحِمَه اللهُ-.

قولُه: «لَا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ»: نقولُ: (لَا) النَّافيةُ للجنسِ.

وخَرَج بقوله: (لَا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ)، (لَا) النَّافيةُ لغيرِ الجنسِ، و(لَا) الناهيةُ، و(لَا) الزائدةُ، و(لَا) بمعنَى (غَيْر)، فمثلًا إذا قُلْتَ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٥] فهذه نافيةٌ مجرَّدةٌ، وإذا قلتَ: (لا رَجُلٌ في البيتِ) فهذه -أيضًا- نافيةٌ، لكنَّها ليستْ للجنسِ، وإذا قلتَ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، يقولونَ: هذه زائدةٌ للتوكيدِ، وعلى ذلكَ لو قُلْتَ: (غَيْرِ المَغْضُوبِ عليهم والضَّالِّينَ) لصَحَّ ذلك، تقولُ: (جِئْتُ بِلَا زَادٍ)،أي بمعنى (غَيْرِ).

قولُه: «لَا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ»: يعني: لنفي جِنْسِ مَدْخُولِها، وتكونُ في ذلك نَصًّا في العُمومِ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (لا رَجُلَ في البَيْتِ)، فالمعنى: لا يُوجَدُ هذا الجنسُ في البيتِ، لا وَاحِدٌ، ولا اثنانِ، ولا أكْثَرُ، فهي تَنْفِي الجِنْسَ، ولهذا قالوا:

إنَّها نصٌّ في العُمومِ، بخلافِ ما إذا قُلْتَ: (لا رَجُلٌ في البيتِ)، فإنَّه ليس نصًّا في العُمومِ، إذ يَحْتَمِلُ أَنَّ المعنَى: (لا رَجُلٌ واحدٌ في البيتِ)، أمَّا إذا قلتَ: (لا رَجُلَ في البيتِ)، فلا يُمْكِنُ أَنْ تقولَ: (بَلْ رَجُلانِ)، أمَّا: (لا رَجُلٌ في البيتِ)، فيَصِحُّ أن تقولَ: (بل رَجُلانِ)، إِذَنْ (لَا) لنفي الجنسِ، أي: لنفي جِنْسِ مدخولِها الشَّامِلِ للواحِدِ والمُتعدِّدِ، فهذا هو معناها، وأمَّا عَمَلُها فقال -رحمه الله-:

١٩٧- عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لَا) في نَكِـرَهْ مُفْــرَدَةً جَاءَتْــكَ أَوْ مُكَــرَّرَهْ

الشَّــرحُ

قولُه: «عَمَلَ»: مفعولٌ به مُقَدَّمٌ لـ(اجْعَل)، وهو مضافٌ إلى (إنَّ) باعتبارِ لفظِها.

و«اجْعَلْ»: فعلُ أمرٍ.

و«لِلَا»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(اجْعَلْ).

و«فِي نَكِرَهْ»: جَارٌّ ومجرورٌ -أيضًا- متعلِّقٌ بـ(اجْعَلْ)، والتَّقديرُ: اجعل عَمَلَ إنَّ لـ(لَا) في النَّكرةِ.

يعني: أنَّ (لَا) النَّافيةَ للجنسِ تَعْمَلُ عملَ (إِنَّ) في النَّكِراتِ خاصَّةً، ولم يُقَيِّد المُؤلِّفُ النَّكِرةَ بالاسمِ أو الخَبَرِ، بل قال: (فِي نَكِرَهْ)، فيَشْمَلُ المَعْمُولَيْنِ: (الاسْمَ والخَبَرَ) جميعًا، فلا بُدَّ أن يكونَ معمولاها نَكِرَتَيْنِ، إِذَنْ هي لا تَعْمَلُ في المعارفِ، ولهذا قالوا: إنَّ قولَ القائلِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، لا يُمْكِنُ أن نَجْعَلَ لفظَ الجلالةِ خَبَرَ (لَا)؛ لأنَّ (لَا) لا تعملُ إلَّا في النَّكرات، ولفظُ الجلالةِ (الله)

مَعْرفةٌ، ولهذا هم يُغَلِّطونَ مَنْ يُعْرِبُهُ خبرًا لـ(لَا)، لكن نجعلُه بدلًا من خبرِ (لَا) المحذوفِ، والتَّقديرُ: (**لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللهُ**)، وإن كان بعضُ النَّحْوِيِّينَ أعربَها خبرًا لـ(لَا)؛ لأنِّي رَأَيْتُ في رسالةٍ صغيرةٍ في إعرابِ (**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**) ذُكِرَ فيها سِتَّةُ أقوالٍ، منها: أن يجعلوا (**إِلَّا**) أداةَ حَصْرٍ، و(**اللهُ**) خَبَرَ (**لَا**)، لكنَّ المشهورَ عندَ النَّحويِّينَ أنَّها لا تَعْمَلُ في المعارفِ كما سَبَقَ.

إِذَنْ لابُدَّ أن يكونَ اسمُها وخَبَرُها نَكِرَتَيْنِ، مثالُ ذلك: (**لا رَجُلَ قَائِمٌ**)، فلابُدَّ أن يكونَ هكذا، وإلَّا لم يَصِحَّ، وعلى ذلك لا يَصِحُّ أن تقولَ: (**لا زيدَ قائمٌ**)؛ لأنَّ (**زيد**) معرفةٌ، لكن أَوْرَدوا على ذلكَ قولَ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وهو عربيٌّ يُحْتَجُّ بقولِه، حَيْثُ قال: (**قَضِيَّةٌ، وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا**) يعني عَلِيَّ بنَ أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقيلَ في الرَّدِّ على هذا:

قالوا: المرادُ (**ولا مُسَمَّى بهذا الاسمِ**)، و(**مُسَمَّى**) نكرةٌ، ولكنَّ هذا ليسَ بصحيحٍ أيضًا؛ لأنَّ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لا يُرِيدُ (**لا مُسَمَّى بهذا الاسْمِ**)، وإنَّما يُرِيدُ عليَّ ابنَ أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ولكنَّهم أجابوا بجوابٍ آخرَ، قالوا: إنَّه يُرِيدُ عليًّا، لكن على سبيلِ الشُّيوعِ، أي: جنس عليٍّ، ولهذا لم يَقُل: (**وَلَا أَبَا الحَسَنِ لـها**)، بل قال: (**وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَـها**)، فهو لـم يُرِدِ الحصرَ أو التَّعْيينَ أو التَّشخيصَ، وإنَّما أرادَ الشمولَ، كأنَّه يقولُ: (**ولا عليًّا من النَّاس يـحلُّها، ويقومُ بها**)، وهذا أحسنُ من قولِنا: (**ولا مُسَمَّى بهذا الاسمِ**)؛ لأنَّ المسمَّى بهذا الاسمِ كثيرٌ.

إِذَنْ الشَّرطُ الأَوَّلُ من شروطِ عَمَلِها: أن يكونَ مَعْمولاها نَكِرَتَيْنِ، فلا تَعْمَلُ إِلَّا في النَّكراتِ.

قولُه: «مُفْرَدَةً»: حالٌ من فَاعِلِ (جَاءَتْكَ) المُسْتَتِرِ.

«مُكَرَّرَهْ»: معطوفةٌ على (مُفْرَدَةً).

والمعنى: سواءٌ جَاءَتْكَ (لَا) مُفردةً أو جَاءَتْكَ مُكَرَّرَةً، فإنَّها تَعْمَلُ، والمُرادُ بالمُفْردةِ هنا ما لم تُكَرَّر، ونَفْهَمُ هذا من قولِه: (أَوْ مُكَرَّرَهْ)؛ لأنَّ هذه قَسِيمٌ لها.

مثالُ المُفردةِ: (لَا رَجُلَ قائمٌ)، و(لَا رَجُلَ في البيتِ).

مثالُ المُكَرَّرةِ: (لا رَجُلَ في البيتِ ولا امرأةَ)، و(لا امرأةَ) أي: في البيتِ، فهي تَعْمَلُ، سواءٌ كُرِّرَتْ أم لم تُكَرَّر.

وفي هذا البيتِ لم يَذْكُر المؤلِّفُ -رحمه الله- في الحقيقةِ إلَّا أن يكونَ معمولاها نَكِرَتَيْنِ، وهل هناك شُروطٌ أخرى؟

الجواب: نعم، ومن هذه الشُّروط: التَّرتيبُ، بأن يكونَ الخبرُ بعدَ الاسمِ، ومن الشُّروط أيضًا: ألَّا يُفْصَلَ بينَها وبينَ اسمِها بفاصلٍ، سواءٌ كان هذا الفاصلُ هو الخبرَ أو معمولَ الخبرِ أو غيرَهما، فلابُدَّ أن يكونَ اسمُها مواليًا لها؛ لأنَّها في الحقيقةِ مُركَّبةٌ معه، وإذا كانتْ مُركَّبةً، فالمُرَكَّبُ لا يَنْفَصِلُ عمَّا رُكِّبَ معه.

فأفادنا -رَحِمَه الله- أنَّ (لَا) تَعْمَلُ في النَّكِرَاتِ، وأنَّها تَعْمَلُ مُفْردةً، وتَعْمَلُ مُكرَّرَةً، وسيأتي -إن شاءَ الله- حُكْمُ عملِها إذا كانتْ مُكرَّرةً.

***

١٩٨- فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

الشَّرحُ

قولُه: «فَانْصِب»: (الفاءُ) للتَّفريعِ.

«انْصِبْ»: فعلُ أمرٍ، يعني: فبعدَ أن عَرَفْتَ أنَّها تعملُ عملَ (إنَّ) فانْصِبْ بها.

و«مُضَافًا»: مفعولُ (انْصِبْ).

و«مُضَارِعَهْ»: (مُضَارِعَ) معطوفٌ على (مُضَافًا)، وهو مضافٌ، و(الهاءُ): مضافٌ إليه.

قولُه: «وَبَعْدَ»: ظرفٌ مضافٌ إلى (ذَاكَ)، و(الكافُ): حرفُ خِطابٍ.

و«الخَبَرَ»: فيه إشكالٌ في نَصْبِه؛ لأنَّ الذي يأتي بعدَ اسمِ الإشارةِ يكونُ تابعًا له في الإعرابِ، فتكونُ على ذلك (وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبرِ)، لكنَّنا نقولُ: (الخَبَرَ) هنا ليس له تَعلُّقٌ باسمِ الإشارةِ، يعني: واذكر الخَبَرَ بعد ذاك، فهو مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(اذْكُرْ)، والظرفُ في قولِه: (بَعْدَ ذَاكَ) مُتعلِّقٌ بقولِه: (اذْكُرْ)، و(رَافِعَهْ): حالٌ، يعني حالَ كونِها رافعةً له، وليستِ الهاءُ ضميرًا، بل الهاءُ تاءُ التَّأنيثِ، وتقديرُ الكلامِ: واذْكُرِ الخبَرَ بعدَ ذاك، أي: بعدَ الاسمِ رافعةً له، يعني: حالَ كون (لَا) رافعةً له.

قولُه: «فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ»: يعني: إذا دَخَلَتْ على مُضافٍ وَجَبَ نَصْبُه، وإذا دَخَلَتْ على مُشَابِهِ المضافِ وَجَبَ نَصْبُه أيضًا.

مثالُ المُضافِ: (لَا صاحبَ كَرَمٍ مَمْقوتٌ)، فـ(صَاحِبَ) هنا نَكِرةٌ؛ لأنَّها أُضِيفَتْ إلى نَكِرةٍ، والنَّكِرةُ إذا أُضِيفَت إلى نَكِرةٍ لا نَسْتفِيدُ إلَّا التَّخصيصَ فقط، إذَنْ هي نكرةٌ، ولهذا عملت (لا) فيها، ونقولُ في الإعرابِ: (لَا): نافيةٌ للجنسِ، و(صاحبَ): اسمُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(صَاحِبَ): مضافٌ، و(كَرَمٍ): مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(مَمْقوتٌ): خبرُ (لَا) مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، ومثلُه أيضًا: (لَا غُلامَ رَجُلٍ قائمٌ).

والمُرادُ بقولِه: (أو مُضَارِعَهْ)، أي مُشَابِهَ المُضافِ، ومُشَابِهُ المضافِ ما تَعَلَّقَ به شيءٌ من تَمامِ معناه، بمعنى أنَّ ما بعدَه يكونُ مُتعلِّقًا به من حيثُ المعنى، كما يَتَعَلَّقُ المضافُ إليه بالمضافِ، ولهذا سُمِّيَ مُشَابِهًا للمُضافِ.

تقولُ مثلًا: (لا قَبِيحًا فعلُه محْمودٌ)، فـ(قَبِيحًا) غيرُ مضافٍ، لكن تَعلَّقَ به شيءٌ من تَمامِ معناه، وهو (فِعْلُه)؛ لأنَّ(فِعْل) فاعلٌ لـ(قَبِيحًا)، و(محْمودٌ): خبرُ (لَا)، وقد يَكُونُ المُتعلِّقُ مَنْصوبًا، مثل أن تقولَ: (لا رَاكِبًا سيارةً مَوجودٌ)، وكقولِهم: (لَا طَالِعًا جَبَلًا حاضرٌ)، فـ(طَالِعًا) غيرُ مُضافةٍ، والدليلُ عَلَى أنَّها غيرُ مضافةٍ أنَّها مُنوَّنةٌ، لكن تَعلَّقَ بها شيءٌ من تَمامِ معناها، وهو(جَبَلًا) المفعولُ، فالمفعولُ هو الذي خَصَّصها؛ لأنِّي لو قُلْتُ: (لا طَالِعًا حاضرٌ)، لم تَصِرْ مُخَصَّصَةً، فإذا قلتَ: (لا طَالِعًا جبلًا) تَـخَصَّصَ بطالعِ الجبلِ، و(طَالع) بمعنى (صاعد)، ومن قولِ الحِجَازِيِّينَ الآن إذا أرادوا أن يقولوا للإنسانِ: (ارْقَ)، قالوا: (اطْلُعْ)، ولهذا إذا دَعاكَ أَحَدٌ من أهلِ الحِجازِ إلى بيتِه، واسْتَأْذَنْتَ عليه، وقال لك: (اطْلُعْ)، لا تَغْضَبْ. وهذا قد وقَعَ من رجلٍ لا يَعْرِفُ لُغَتَهم، قال له: اطْلُعْ،

فانصَرَفَ الرَّجلُ، ولـمَّا عاتَبَه فيما بعدُ وقال له: لِـمَ انْصَرَفْتَ؟ قال: لأَنَّك قلتَ لي: (اطْلُعْ)، وهذا معناه: (اخْرُجْ)، فقال: لا، بل (اطْلُعْ) عندَنا يعني: اصْعَدِ الدَّرَجَ.

المهمُّ أنَّ قولَك: (لَا طَالِعًا جَبَلًا حاضرٌ)، هذا شبيهٌ بالمضافِ؛ لأَنَّه تَعَلَّق به شيءٌ من تَمامِ معناه، وهنا المُتعلِّقُ منصوبٌ.

وقد يكونُ مَجْرورًا مثل: (لا مُطالِعًا للكتابِ حاضرٌ)، فإِنَّ (للكتابِ): جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(مُطَالِعًا)، ومثلُه أيضًا: (لا صَاحِبًا للفَاسِقِ مَوْجودٌ) يَصِحُّ؛ لأنه تَعَلَّقَ به شَيْءٌ من تَمامِ معناه، وهو الجَارُّ والمَجْرورُ.

فالمُهِمُّ أنَّ معنى قولِه: (أَوْ مُضَارِعَهْ)، أي مُشابِهَه، ونُعَرِّف المُشَابِهَ بأَنَّه: ما تعلَّق به شيءٌ من تَمامِ معناه، فيكونُ له به تَعَلُّقٌ، إمَّا بالرَّفعِ، وإمَّا بالنَّصْبِ، وإمَّا بالجَرِّ.

قالوا: إمَّا بالعطفِ مثل أن تُسَمِّي رجلًا أو ولَدَكَ: (ثلاثةً وعِشْرِينَ)، فتقولُ: (قام ثلاثةٌ وعِشْرونَ، ورَأَيْتُ ثلاثةً وعِشْرينَ، ومَرَرْتُ بثلاثةٍ وعِشْرِينَ)، فتقولُ إذا دخَلَتْ عليه (لَا): (لا ثلاثةً وعِشْرِينَ حاضرٌ) بنصب (ثلاثة)؛ لأنه لا يَتِمُّ معناها إلَّا بالعطفِ، ولو قُلْتُ: (لَا ثلاثة) ما عَرَفْتُ أنَّه ولدي، فإذا قلتُ: (لَا ثلاثةً وعشرين)، عَرَفْتُ أنَّه ولدي، إِذَنْ لابُدَّ من ذِكْرِ (العشرين).

وقولُه: «بَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ»: يَدُلُّ على أنَّه لا بُدَّ من التَّرْتيبِ بينَ اسم (لَا) وخَبَرِها، فيُذْكَرُ الخبرُ بعدَ الاسم، ولا يُذْكَرُ الخبرُ قبلَ الاسمِ، فلا يَصِحُّ أن تقولَ: (لَا في البيتِ رجلَ)، بل لا بُدَّ من التَّرتيبِ.

وقولُه: «رَافِعَهْ»: يَدُلُّ على أنَّ (لا) النَّافية للجنسِ تعْمَلُ في المبتدأ والخَبَرِ كما تَعَمَلُ (إنَّ) وأَخَوَاتُها، وأنَّ رفعَ اسمِها ليسَ رَفْعًا مَبْنِيًّا على الأصلِ، بل هو رَفْعٌ جديدٌ حَدَثَ بدُخولِ (لَا) النَّافيةِ، فـ(لَا) هي الرَّافعةُ، إِذَنْ: نقولُ: (لَا): نافيةٌ للجنسِ تَنْصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، ولكنَّها لا تَنْصِبُه إلَّا إذا كانَ مُضافًا أو شَبِيهًا بالمضافِ.

الخلاصة الآن: أنَّ (لَا) النَّافيةَ للجنسِ تَعْمَلُ عملَ (إنَّ)، وعلى هذا يكونُ اسمُ (لا) النافيةِ للجنسِ مَنْصوبًا في مَوْضعَيْنِ:

المَوْضِع الأَوَّل: إذا كانَ مضافًا.

المَوْضِع الثَّانِي: إذا كانَ شَبِيهًا بالمُضافِ.

* * *

١٩٩- وَرَكِّــبِ الْمُفْــرَدَ فَاتِحًــا، كَــ(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، ....

الشَّــرحُ

قولُه: «وَرَكِّب»: فعلُ أمرٍ.

و«الْمُفْرَدَ»: مفعولُ (رَكِّب).

و«فَاتِحًا»: حالٌ من فاعِلِ(رَكِّب)، يعني حالَ كونِك فَاتِحًا.

قولُه: «كَـ(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)»: يعني: كهذا المثالِ، ولهذا نُعْرِبُ هذه الجملةَ فنقولُ: (الكَافُ): حرفُ جرٍّ، و(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ): اسمٌ مجرورٌ بالكافِ؛ لأنَّ المقصودَ بقولِه: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ): كهذا المثالِ، فالمقصودُ لفظُها.

قولُه: «وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِـحًا»: المرادُ بالْمُفْردِ ما ليسَ مُضافًا ولا شَبِيهًا بالمضافِ، وبهذا نَعرِفُ أنَّ للنَّحْويين اصْطِلاحًا في كلِّ بابٍ بِحَسَبِه، فالمفردُ في بابِ الإعرابِ ما ليس مُثَنًّى، ولا جمعًا، والْمُفْردُ في بابِ المبتدأِ والخبرِ ما ليسَ جملةً ولا شِبْهَ جملةٍ، والمفردُ هنا وفي باب النِّداءِ: ما ليس مُضافًا ولا شَبِيهًا بالْمُضافِ.

قولُه: «وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا»: أي رَكِّبْهُ مع (لَا) كما تُرَكَّبُ (عشر) مع العددِ قبلَها، تقولُ: ثلاثةَ عَشَرَ، وتقولُ: (لَا رَجُلَ في البيتِ)، فـ(لَا): نافيةٌ للجنسِ، و(رجُلَ): اسمُها مَبْنِيٌّ على الفتح في مَحَلِّ نصبٍ، ولا تَقُل: منصوبٌ بها، بل قل: اسمُها مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ، ولذا لا يَجوزُ أن تقولَ: (لا رَجُلًا في البيتِ)؛ لأنَّه يَجِبُ أن يُبْنَى على الفَتْحِ.

وقولُه: «وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا»: هذا فيه قُصورٌ؛ لأنَّ المُفْردَ قد يكونُ مَبْنِيًّا على الفَتْحِ، وقد يكونُ مَبْنِيًّا على الياءِ، وقد يَكونُ مَبْنِيًّا على الكسرِ، ولذا تَعْبيرُ غيرِه من النَّحْوِيِّينَ: (يُبْنَى على ما يُنْصَبُ به)، فإذا قلنا: (يُبْنَى على ما يُنْصَبُ به) تَخَلَّصْنَا من هذا الإشكالِ، ولكن عذرُ المُؤلِّفِ -رَحِمَه الله- أنَّ النَّظْمَ قد يُعَسِّفُ[1] الإنسانَ، فلا يَسْتطِيعُ أن يَأتِيَ بكُلِّ ما يُرِيدُ، ولهذا سمَّاه الحَرِيريُّ -رحمه الله- في المُلْحة(الصَّلِف)، قال -رحمه الله-:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ[2]

ففي الحقيقةِ أنَّ الشَّاعرَ قد لا يَتَأَتَّى له أن يَنْطِقَ بكُلِّ شيءٍ.

على أنَّه قد يَقُولُ قَائِلٌ: لَعَلَّ ابنَ مالكٍ يَرَى أنَّه حتَّى الذي يُنْصَبُ بالياءِ تُقَدَّرُ عليه الفتحةُ، فيُقالُ: مَبْنِيٌّ على الفتحةِ المقدَّرةِ على الياءِ، وقد سَبَقَ في بابِ الإعرابِ أنَّ ابنَ عقيلٍ -رَحِمَه الله- ذَهَبَ إلى أنَّ جمعَ المُذَكَّرِ السَّالمِ يُعْرَبُ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الياءِ، وضمَّةٍ مقدَّرَةٍ على الواوِ، وقال: إنَّ هذا رأيُ سِيبَوَيْهِ، واسْتَشْهَدَ بقولِ الشَّاعِرِ:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[3]

وقلنا: لا نقبلُ هذا، نعم إذا قالت حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا، لكن لا نُصَدِّقُ شيئًا

---

(١) أي: يُتْعِبُ، انظر القاموس المحيط عسف.

(٢) البيت موجود في: شرح الملحة (ص:٢٧٨) له.

(٣) البيت لِلُجَيْم بن صعب كما في لسان العرب (رقش)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ٢٦٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٤٦)، ويُنْسَب لوُشَيْم بن طارق كما في لسان العرب (نصت).

يخالفُه النَّاسُ، وكان أبو حَيَّانَ وهو بمصرَ يَمْدَحُ شيخَ الإسلامِ وهو في الشَّامِ؛ لأنَّه من مُعاصِرِيهِ، فكان يَمْدَحُه مَدْحًا عظيمًا، ويقولُ فيه:

قَامَ ابْـنُ تَيْمِيَّـةٍ فِي نَصْـرِ شِرْعَتِنَـا ... مَقَامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَـرُ[١]

وسيِّدُ تَيْمٍ هو أبو بكرٍ في يَوْمِ الرِّدَّةِ، فهو يقولُ: ابنُ تَيْمِيَّةَ قام فينا مَقامَ أبي بَكْرٍ في يَوْمِ الرِّدَّةِ، ولقد قَدِمَ شيخُ الإسلامِ مصرَ، وحَصَلَ بينَه وبينَ أبي حيَّانَ مُناظرةٌ في مَسائلَ نَحْوِيَّةٍ، قال أبو حيَّانَ: «نَاظَرْتُه في شَيْءٍ من العَرَبِيَّةِ، فذَكَرْتُ لَهُ كَلامَ سِيبَوَيْهِ». فقال له شيخُ الإسلامِ: «ما كانَ سِيبَوَيْهِ نَبِيَّ النَّحوِ، ولا كانَ مَعْصُومًا، بل أَخْطَأَ في الكتابِ في ثَمانِينَ مَوْضِعًا ما تَفْهَمُها أنتَ»[٢].

الحَاصِلُ لنا أنَّه قد يقولُ قائلٌ: إنَّ ابنَ مالكٍ لعلَّه يَرَى أنَّ جَمع المُذَكَّرِ السَّالِمَ يُبْنَى على الفتحِ المُقدَّرِ على الياءِ، ويكونُ كلامُه مطَّردًا، لكن يَرِدُ عليه جمعُ المؤنَّثِ السَّالِمُ، فإنَّ جمعَ المُؤنَّثِ السَّالمَ يَجُوزُ بِناؤُه على الكسرِ، وهم جَوَّزوا فيه البناءَ على الفتحِ؛ لأنَّ الفتحةَ أخفُّ من الكسرةِ، فجَوَّزوها، وأنشدوا قولَ الشَّاعرِ:

لا سَـابِغَاتَ، وَلَا جَـأْوَاءَ بَاسِـلَةً ... تَقِي المَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَـالِ[٣]

والشَّاهدُ قولُه: (**لَا سَابِغَاتَ**).

قولُه: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ»: أي لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله، وَهنا خبرُ (**لَا**) الأولى محذوفٌ دلَّ عليه ما بعدَه، أي: (**لَا حَوْلَ إِلَّا بِالله، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله**)، وهي

---

(١) البيت من البسيط، انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (١/ ٤٨).
(٢) انظر: البدر الطالع للشوكاني (١/ ٦٣)، وانظر: الرد الوافر لابن ناصر الدين (ص:٦٥).
(٣) البيت من البسيط، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٩).

الآنَ مُكَرَّرةٌ وليستْ مُفْردةً، ولنَقْتَصِر على المِثالِ الأَوَّلِ: (**لَا حَوْلَ إِلَّا بِالله**)، فنقولُ: (**لا**): نافيةٌ للجنسِ، و(**حَوْلَ**): اسمُها مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محَلِّ نصبٍ بها، و(**إِلَّا**): أداةُ حَصْرٍ، و(**بِالله**): جَارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بمَحْذوفٍ خبرُ (**لَا**)، وهل يُبْنَى خبرُها كاسمِها؟

الجواب: خبرُها غيرُ مَبْنِيٍّ، بل مُعْرَبٌ، ولهذا نَقُولُ: (**لا رجلَ قَائِمٌ**)، ولا نقولُ: (**لا رَجُلَ قَائِمُ**)، بل نُنوِّنُه؛ لأَنَّه مُعْرَبٌ.

* * *

١٩٩- .... (...............)، وَالثَّانِ اجْعَلَا

٢٠٠- مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

الشَّرحُ

قولُه: «وَالثَّانِ اجْعَلَا»: (الثَّاني): مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(اجْعَلَا)، والألفُ في قولِه: (اجْعَلَا)، يجوزُ أن تكونَ للإطلاقِ، ويَجوزُ أن تكونَ بدلًا عن نُونِ التَّوكيدِ.

فإن كانتْ للإطلاقِ فلا إشكالَ، ولكنَّها في الواقعِ بَدَلٌ عن نُونِ التَّوكيدِ، والدليلُ على ذلك أنَّ الفعلَ معَها مَبْنِيٌّ على الفتحِ، فـ(اجْعَلَ) فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، فيَتَعَيَّنُ أن تكونَ الألفُ هنا عِوَضًا عن نُونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ؛ لأنَّ نونَ التَّوكيدِ الخفيفةَ يجوزُ أنْ نُبْدِلَها بألفٍ، كقولِه تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]، بالوَقْفِ على ﴿لَنَسْفَعًا﴾، وكما قالَ ابنُ مالكٍ في الألفيَّةِ: (كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ: قِفَا).

«مَرْفُوعًا»: مفعولٌ ثانٍ لـ(اجْعَلْ)، والمفعولُ الأوَّلُ مَحْذوفٌ، والتَّقديرُ: (اجْعَلَنْهُ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبًا).

أفادَنا المُؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّكَ إذا قلتَ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، فإنَّكَ تَبْنِي الأَوَّلَ على الفتحِ مُرَكَّبًا معَ(لَا)، وسببُ بنائِه واضحٌ، وهو التَّركيبُ، وإذا بُنِيَ على الفتحِ فإنَّ الثَّانِيَ يجوزُ لكَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

الأَوَّل: الرَّفْع، فنَقولُ: (**لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةٌ**).

الثَّانِي:النَّصْب، فنَقولُ: (**لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةً**).

الثَّالث: التَّرْكيب، فنَقولُ: (**لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ**).

لكن ما وَجْهُ الرَّفعِ، وما وَجْهُ النَّصبِ، وما وَجْهُ البناءِ؟

الجواب: وجهُ الرَّفعِ أَنَّه معطوفٌ على مَحَلِّ (**لَا**) واسمِها، أو على مَحَلِّ اسمِها، يعني أَنَّ اسمَها في الأصلِ كان مبتدأً، إِذَنْ وجهُ الرَّفعِ على إهمالِ الثَّاني، وتكونُ (**قُوَّةٌ**) مبتدأً.

وجهُ النَّصبِ: أنَّ (**لَا**) الثَّانيةَ غيرُ عاملةٍ، وأنَّ ما بعدها معطوفٌ على مَحَلِّ اسمِ (**لَا**) الأُولَى، فـ(**حَوْلَ**): اسمُ (**لَا**) مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ، و(**قُوَّةً**) بالنَّصبِ معطوفةٌ على مَحَلِّ اسم (**لَا**) الأُولَى.

«أو مُرَكَّبًا»: أي يكون مُسْتَقِلًّا تُرَكَّبَ معَ (**لَا**) الثانيةِ، ويَصِيرُ العطفُ هنا ليسَ عطفَ مفردٍ على مفردٍ، ولكنَّه عطفُ جملةٍ على جملةٍ، فـ(**لَا قُوَّةَ**) كلُّها بِرُمَّتِها مَعْطوفةٌ على جُملةِ: (**لَا حَوْلَ**)، فيكونُ عَطْفَ جملةٍ على جملةٍ، وتكون الثانيةُ: (**قُوَّةَ**) مُرَكَّبةً معَ (**لَا**)، فنقولُ في الإعرابِ: (**الواو**): حرفُ عطفٍ، و(**لا**) نافيةٌ للجنسِ، و(**قُوَّةَ**): اسمُها مَبْنِيٌّ على الفتحِ فيمَحَلِّ نصبٍ، والعطفُ هنا عطفُ جملةٍ على جملةٍ.

ويجوزُ لكَ في الأوَّلِ وجهٌ آخرُ، وهو الرَّفعُ، فإذا رَفَعْتَ فإنَّك لا تَنْصِبُ الثَّانِيَ، ولذا قال: (**وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا**)، ويَبْقَى معنا الرَّفعُ والتَّركيبُ.

قولُه: «وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا»: هل أنتَ بالخِيَارِ في الأوَّلِ؟ الجواب: نعم، أنتَ بالخِيَارِ في الأوَّلِ، فإن شِئْتَ بَنَيْتَ على الفتحِ، وإن شِئْتَ رَفَعْتَ، فإذا رَفَعْتَ أوَّلًا فإنَّك لا تَنْصِبُ الثَّانِيَ، لعَدَمِ وُجودِ السَّببِ.

فإذا رَفَعْتَ أوَّلًا، وقلتَ: (لَا حَوْلٌ) فرفعتَ -وسببُ الرَّفعِ إلغاء (لَا)- فتقول: (لَا): نافيةٌ، ولا تعملُ، و(حول): مبتدأٌ.

ما الذي يَجوزُ من ثلاثةٍ إذا امْتَنَعَ النَّصْبُ؟

الجواب: يجوزُ الرَّفعُ، فتقولُ: (لَا حَوْلٌ ولَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ)، فتكونُ أَلْغَيْتَ (لَا) في الأولى وفي الثانيةِ.

ويجوزُ البناءُ على الفتحِ، تقولُ: (لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ)، فتكونُ أَلْغَيْتَ (لَا) في الأولى، وأَعْمَلْتَهَا في الثانيةِ، فجَعَلْتَ (لَا) الثَّانيةَ مُستقلَّةً عن الأولى، واسمُها مفردٌ، فيكونُ مَبْنِيًّا على الفتحِ.

وأمَّا النَّصبُ فلا يجوزُ، فلا تَقُلْ: (لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةً)؛ لأنَّ أصلَ جوازِ النَّصبِ فيما إذا بُنِيَ الأوَّلُ على الفتحِ، ويكونُ العطفُ على المَحَلِّ لفظًا، وأمَّا هنا فاسمُ (لَا) مرفوعٌ، فلا يُمْكِنُ أن تَعْطِفَ عليه منصوبًا.

فاسمُها هنا لا يكونُ في مَحَلِّ النَّصبِ، بل يَصِيرُ مرفوعًا مبتدأً، وهي ملغاةٌ، أو عاملةٌ عَمَلَ (لَيْسَ)، وعلى الوجهَيْنِ فلا مَحَلَّ للنَّصبِ.

إِذَنْ: إذا كانَ كُلٌّ منهما مُفْردًا فيَجوزُ في الأَوَّلِ وجهانِ: البناءُ والرَّفعُ، ولا يَجوزُ النَّصبُ، وعلى ذلكَ لو قال قَائِلٌ: (لَا حَوْلًا وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ)، قلنا: (حَوْلًا) خطأٌ، والصوابُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ).

وخُلاصةُ الكلامِ الآن: أنَّه يجوزُ لك في (لَا) وجهانِ:

الوَجْه الأَوَّل: الإعمالُ، فيَكونُ الأوَّلُ مَبْنِيًا، والأوَّلُ لا يَكُونُ مَبْنِيًّا إلَّا وهو مفردٌ، فإذا كانَ الأوَّلُ مَبْنِيًّا جاز في الثَّاني ثلاثةُ أوجهٍ: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والبناءُ (التَّركيبُ).

الوَجْه الثاني: الإهمالُ، فيكونُ الأوَّلُ غيرَ مَبْنِيٍّ، ويكونُ مرفوعًا فقط، وحينَئذٍ يجوزُ في الثَّاني وَجْهانِ: الرَّفعُ، والبناءُ، ولا يجوزُ النَّصبُ لعَدمِ وجودِ مُقْتَضِيهِ.

أحوالُ اسْمِ (لا) معَ العطفِ:

إذا عُطِفَ على (لا) النَّافيةِ للجنسِ واسمِها فثَمَّ حالاتٌ:

الحالُ الأولى: أنْ يكونَ كلٌّ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه مُفْرَدًا، فيَجوزُ فيهما خمسةُ أوجهٍ:

- **الأوَّلُ**: بناءُ الاسْمَيْنِ معًا للتَّركيبِ معَ (لا)، مثل: **(لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ)**.

- **الثَّاني**: بناءُ الأوَّلِ، ونصبُ الثَّاني عطفًا على مَـحَلِّ اسمِ (لا)، مثلُ: **(لا حَولَ ولا قُوَّةً إلا باللهِ)**.

- **الثَّالثُ**: بناءُ الأوَّلِ، ورفعُ الثَّاني عطفًا على مَـحَلِّ (لا) واسمِها، مثلُ: **(لا حَوْلَ ولا قُوَّةٌ إلا باللهِ)**.

- **الرَّابعُ**: رفعُ الأوَّلِ والثَّاني إلغاءً لعَمَلِها أو إجراءً لهما مُجْرَى (ليسَ)، مثل: **(لا حَولٌ ولا قُوةٌ إلا باللهِ)**.

▪ **الخامسُ**: رفعُ الأوَّلِ، وبناءُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا حَوْلٌ ولا قُوةَ إلا بالله)**.

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يكونَ المعطوفُ عليه غيرَ مُفْرَدٍ، والمعطوفُ مُفْرَدًا، فيَجوزُ فيهما خمسةُ أوجهٍ أيضًا:

▪ **الأوَّلُ**: نصبُ الاسمينِ معًا، لكَوْنِ الأوَّلِ غيرَ مُفْرَدٍ، والثَّاني معطوفًا عليه، مثل: **(لا ماءَ شُرْبٍ ولا طعامًا هنا)**.

▪ **الثَّاني**: نصبُ الأوَّلِ، وبناءُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا ماءَ شُرْبٍ ولا طعامَ هنا)**.

▪ **الثَّالثُ**: نصبُ الأوَّلِ، ورفعُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا ماءَ شُرْبٍ ولا طعامٌ هنا)**.

▪ **الرَّابعُ**: رفعُ الأوَّلِ، وبناءُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا ماءُ شُرْبٍ ولا طعامَ هنا)**.

▪ **الخامسُ**: رفعُ الأوَّلِ والثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا ماءُ شُرْبٍ ولا طعامٌ هنا)**.

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يكونَ المعطوفُ عليه مُفْرَدًا، والمعطوفُ غيرَ مُفْرَدٍ، فيجوزُ فيهما أربعةُ أوجهٍ:

▪ **الأوَّلُ**: بناءُ الأوَّلِ، ونصبُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا طعامَ ولا ماءَ شُرْبٍ هنا)**.

▪ **الثَّاني**: بناءُ الأوَّلِ، ورفعُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا طعامَ ولا ماءٌ شُرْبٍ هنا)**.

▪ **الثَّالثُ**: رفعُ الأوَّلِ، ونصبُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا طعامٌ ولا ماءَ شُرْبٍ هنا)**.

▪ **الرَّابعُ**: رفعُ الأوَّلِ والثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا طعامٌ ولا ماءٌ شُرْبٍ هنا)**.

الحالُ الرَّابعةُ: أنْ يكونَ كلٌّ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه غيرَ مُفْرَدٍ، فيجوزُ فيهما أربعةُ أوجهٍ أيضًا:

▪ **الأوَّلُ**: نصبُ الاسميْنِ معًا، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا كتابَ نَحْوٍ ولا كتابَ بلاغةٍ عندي)**.

▪ **الثَّاني**: رفعُ الاسْمَيْنِ معًا، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا كتابُ نحوٍ ولا كتابُ بلاغةٍ عندي)**.

▪ **الثَّالثُ**: نصبُ الأوَّلِ، ورفعُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا كتابَ نحوٍ ولا كتابُ بلاغةٍ عندي)**.

▪ **الرَّابعُ**: رفعُ الأوَّلِ، ونصبُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مـمَّا سَبَقَ، مثل: **(لا كتابُ نحوٍ ولا كتابَ بلاغةٍ عندي)**.

تنبيه: لا فرقَ فيما سَبَقَ بين تَكْرارِ (لا) وعدمِ تَكْرارِها، إلا أنَّه يَمْتَنِعُ بناءُ الثَّاني إذا لم تُكَرَّرْ.

٢٠١- وَمُفْـرَدًا نَعْتًـا لِـمَبْنِـيٍّ يَلِـي فَافْتَحْ أَوِ انْصِـبَنْ أَوِ ارْفَـعْ تَعْـدِلِ

الشَّـرحُ

قولُه: «مُفْرَدًا»: مفعولٌ به مقدَّمٌ لقولِه: (فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ).

«نَعْتًا»: بدلٌ من (مُفْرَدًا).

و«لِـمَبْنِيٍّ»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(نَعْتًا).

و«يَلِي»: أي: يليه، يعني يلي ذلك المَفْرَدُ.

و«فَافْتَحْ»: (الفاءُ) هذه زائدةٌ لتحسينِ اللفظ، وأصلُ الكلامِ: (وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي افْتَحْ)، فمِثْلُ هذا يُسمُّونه زائدًا لتحسينِ اللفظِ.

«افْتَحْ»: فعلُ أمرٍ، ومعناه: ابنِهِ على الفتحِ. وسَبَقَ لنا أن الأَوْلَى أن يُقَالَ: ابْنِهِ على ما يُنْصَبُ به كالنَّصبِ.

قولُه: «أَوِ انْصِبَنْ»: (أو): للتخيير.

و«انْصِبَنْ»: معطوفٌ على (افْتَحْ).

و«أو»: للتَّخْيِيرِ أيضًا.

و«ارْفَعْ»: معطوفٌ على (افْتَحْ).

و«تَعْدِلِ»: جُزِمَتْ على أنَّها جوابٌ لفعلِ الأمرِ، وهو قولُه: (افْتَحْ) وما عُطِفَ عليه.

واخْتَلَفَ المُعْرِبونَ في مثلِ هذا التَّرْكيبِ: هل يكونُ هذا مجْزومًا على أنَّه جوابُ الأمرِ، أو مجْزومًا على أنَّه جوابٌ لشرطٍ محْذوفٍ، والتَّقديرُ: (**إنْ تَفْعَلْ تعْدِل**)؟

لدينا قاعدةٌ مُهِمَّةٌ وهي: أنَّه إذا دار الكلامُ بينَ الحذفِ وعدمِه، فالأصلُ عَدَمُهُ.

إِذَنْ يكونُ الإعرابُ على الأحسنِ: أن تكون جوابًا للأمرِ في قوله: (**افْتَحْ**) وما عُطِف عليه.

معنى البيت: إذا وَلِيَ المَبْنِيَّ نعتٌ مفردٌ جازَ لك فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الفتحُ، والنَّصْبُ، والرَّفْعُ، وقد اشترط المؤلِّفُ في هذا النَّعتِ أن يكونَ مفردًا مواليًا للمنعوتِ، كأنَّه يقولُ: إذا وُصِفَ اسمُ (**لَا**) وهو مفردٌ، ولم يُفْصَلْ بينَه وبينَ وَصْفِه بفاصلٍ، جاز في الوصفِ ثلاثةُ أوجهٍ: البناءُ، والنَّصبُ، والرَّفعُ، إِذَنْ عندنا النَّعتُ والمنعوتُ كلاهما مفردٌ، وفَهِمنا أنَّ النَّعتَ مفردٌ من قولِه: (**وَمُفْرَدًا نَعْتًا**)، وفَهِمنا أنَّ المنعوتَ مفردٌ أيضًا من قولِهِ: (**لِمَبْنِيٍّ يَلِي**)؛ لأنَّه لا يمكنُ أن يكونَ مَبْنِيًّا إلَّا وهو مفردٌ، إِذَنْ النَّعتُ والمنعوتُ كلاهما مفردٌ، والنَّعتُ موالٍ للمنعوتِ، فلم يُفْصَلْ بينَهما بفاصلٍ.

مثالُه: (**لا رجلَ ظريفَ في البيتِ**)، فكلمةُ (**رَجُل**) مفردٌ مَبْنِيٌّ، و(**ظَرِيفَ**): نعتٌ مفردٌ، والنَّعتُ هنا وَلِيَ المنعوتَ ولم يَفْصِلْ بينَهما فاصلٌ، إِذَنْ يَنطبِقُ على كلامِ المُؤَلِّفِ، فالنَّعتُ مفردٌ، والمنعوتُ مَبْنِيٌّ، ولا فاصلَ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ، وحينَئذٍ يجوزُ لك في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ:

الأَوَّل: البناءُ، فتقولُ: (**لا رجلَ ظريفَ في البيتِ**)، ووجهُ البناءِ أنَّه مُركَّبٌ معَ اسمِ (**لَا**).

الثَّاني: النَّصبُ، فتقولُ: **(لا رجلَ ظريفًا في البيتِ)**، ووجهُ النَّصبِ أنَّه وصفٌ لِمَحَلِّ اسمِ (لَا)، فهو نعتٌ تَبِعَ اسمَ (لَا) في مَحَلِّه.

الثَّالث: الرَّفعُ، **(لا رجلَ ظريفٌ في البيتِ)**، ووجهُ الرَّفعِ أنَّه نعتٌ رُوعِيَ به مَحَلُّ (لَا) واسمِها؛ لأنَّ مَحَلَّهما الرَّفعُ، فـ(لَا) واسمُها الأصلُ فيهما أنَّهما في مكانِ المبتدأِ.

مثالُ ذلك أيضًا: **(لَا رجلَ قَائـمًا في البيتِ)**، فـ(رجلَ): مُفْردٌ مَبْنِيٌّ، وهذا هو قولُه: **(لمَبْنِيِّ)**، و**(قَائِـمًا)** هذا هو قوله: **(مُفْرَدًا)** و**(يَلِـي)**، فهما متواليانِ، فلا يُوجَدُ بينَهما فاصلٌ، و**(في البيتِ)** هو الخبرُ، وفي الإعرابِ تقولُ: **(لَا)**: نافيةٌ للجنسِ، و**(رجلَ)**: اسمُها، و**(قَائِـمًا)**: صفةٌ لـ**(رجلَ)**، و**(في البيتِ)**: جَارٌّ ومجرورٌ خبرُ (لَا)، و**(قَائِـمًا)** يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجه: النَّصبُ، فتقولُ: **(قائـمًا)**، والرَّفعُ فتقول: **(قَائِمٌ)**، والبِناءُ فتقولُ: **(قَائِمَ)**.

ونحن الآن عندَما نَتكَلَّم على هذه الأوجهِ في هذه المسألةِ وفيما قبلَها نَتَّبعُ النَّحْويِّينَ في ذلك، والشَّواهدُ على هذه التَّفصيلات قليلةٌ في اللغة العربيَّةِ، لكن يَقُولونَ: **(إذا تَعَذَّرَ النَّصُّ جَازَ القِيَاسُ)**، وجاز الاجتهادُ، وإلَّا لو تَدَبَّرْتَ كلامَ العربِ لوجدتَ الشَّواهدَ على هذا قليلةً جدًّا، لكن هم يَقِيسونَ على قواعدَ أَصَّلوها.

الخلاصة الآن: إذا نُعِتَ اسمُ (لَا) وهو مَبْنِيٌّ جازَ في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ، بشرط أن يكونَ النَّعتُ ممَّا يُبْنَى، وألَّا يُفْصَلَ بينَه وبينَ المَنْعوتِ، فإذا اختَلَّ شرطٌ من هذين الشرطين بفاصلٍ فماذا يقولُ ابنُ مالكٍ؟

٢٠٢- وَغَـيْرَ مَـا يَلِـــي وَغَـيْرَ الـــمُفْرَدِ   لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْـعَ اقْصِـدِ

الشَّـــرحُ

قولُه: «غَيْرَ»: مَفْعولٌ مُقدَّمٌ لـ(تَبْنِ)، وهو مضافٌ إلى (مَا) المَوصولةِ.

و«يَلِـي»: فعلٌ مضارعٌ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُستتِرٌ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائدُ محْذوفٌ، والتَّقديرُ: (مَا يَلِيهِ).

و«غَيْرَ»: معطوفٌ على (غَيْرَ) الأولى، وهي مضافةٌ إلى (المُفْرَدِ).

و«لَا»: ناهيةٌ.

و«تَبْنِ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لا) الناهيةِ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياءِ، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليها، والفاعلُ مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُه: (أنتَ).

قولُه: «وَانْصِبْهُ»: (الواوُ): حرفُ عطفٍ، و(انْصِبْ): فعلُ أمرٍ، و(الهاءُ): ضميرٌ مفعولٌ به، والفاعلُ مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُه: (أنتَ).

«أَو»: للتَّنويعِ.

و«الرَّفْعَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (اقْصِدِ).

و«اقْصِدِ»: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على السكون، وحُرِّكَ بالكسرِ من أجل الرَّوِيِّ.

قولُه: «وَغَيْرَ مَا يَـلِـي...لَا تَبْنِ»: يعني إذا فُصِلَ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ بفاصلٍ فإنَّه يَمْتَنِعُ البناءُ، وبذلك يَبْقَى النَّصبُ والرَّفعُ، لكن لماذا يَمتنِعُ البناءُ؟

الجواب: لأنَّ البناءَ من أجلِ التَّركيبِ معَ(لَا) واسمِها، وإذا فُصِلَ بينَهما بفاصلٍ تَعذَّرَ نعتُ التَّركيبِ، مثل أن تقولَ: **(لا رجلَ في البيتِ ظَرِيفٌ)**، فـ**(ظريفٌ)**: نعتٌ لـ**(رجل)**، وهو مفردٌ، والمنعوتُ مُفْردٌ مَبْنِيٌّ، فالآن تمَّتْ الشروطُ، ولم يَبْقَ إلَّا شرطٌ واحدٌ، وهو عدمُ الفصلِ بينَهما، وهذا الشَّرطُ غيرُ موجودٍ، فقد وُجِدَ الفصلُ، فماذا يجوزُ في النَّعتِ؟ يقول:

(لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ)، يعني يجوزُ الرَّفعُ، والنَّصبُ، فتقولُ: **(لا رجلَ في البيتِ ظريفٌ)**، و**(لا رجلَ في البيتِ ظريفًا)**، ولا يجوزُ البناءُ، فلا يجوزُ أن تقولَ: **(لَا رجلَ في البيتِ ظريفَ)**.

ومثلُ ذلك أيضًا أن تقولَ: **(لا رجلَ في البيتِ قَائِمًا)**، فهذا صحيحٌ، وتقول: **(لا رجلَ في البيتِ قَائِمٌ)** فهذا صحيحٌ أيضًا، وأمَّا قولُكَ: **(لا رجلَ في البيتِ قَائِمَ)**، فهذا لا يجوزُ.

قولُه: «وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ»: يعني وكذلك إذا كان النَّعتُ غيرَ مفردٍ لا تَبْنِه؛ لأنَّه إذا كان غيرَ مفردٍ لا يُبْنَى مع **(لَا)**، فإذا كان نعتًا فمِن باب أولى، ولكن ماذا نَصْنَعُ؟ قال: **(انْصِبْهُ، أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ)**، يعني يجوزُ فيه وجهان: الرَّفعُ والنَّصبُ.

مثالُ غيرِ المُفردِ: **(لا رجلَ صاحبَ علمٍ مَمْقوتٌ)**، فـ**(صَاحِبَ عِلْمٍ)** صِفةٌ لـ**(رجل)**، فيجوزُ الرفعُ، فتقولُ: **(لا رجلَ صاحبُ علمٍ مَمْقوتٌ)** كما جاز النَّصبُ.

(لَا رجلَ حاملَ كتابٍ حاضرٌ) ما الذي يـجوزُ في **(حامل)**؟ يـجوزُ الرَّفعُ

والنَّصبُ، ولا يجوزُ البناءُ؛ لأنَّه ليس بمفردٍ، إذ هو مضافٌ، ولهذا قال: (**وَغَيْرَ المُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ**).

ومثلُه أيضًا: (**لا رجلَ طالعًا جَبَلًا حاضرٌ**)، فيجوزُ الرَّفعُ والنَّصبُ، ففي الرَّفعِ تقولُ: (**لا رجلَ طالعٌ جبلًا حاضرٌ**)، وفي النَّصبِ تقولُ: (**لا رجلَ طالعًا جَبَلًا حاضرٌ**)، ولا يَصِحُّ البناءُ، فلو قلتَ: (**لا رجلَ طالعَ جبلًا حاضرٌ**)، فهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه قال: (**لَا تَبْنِ**)، وهذا غيرُ مفردٍ؛ لأنَّه مُشَبَّهٌ بالمضافِ، فلا يجوزُ بِناؤُه على الفتحِ، فـ(**طالع**) غيرُ مفردٍ، فقد تعلَّق به شيءٌ من تمام معناه؛ لأنَّك لو قلتَ: (**طالع**) فقط، لا ندري هل هو طالعٌ شجرةً أو طالعٌ دَرَجًا، أو طالعٌ جبلًا؟ فإذا قلتَ: (**جَبَلًا**) عرفنا المعنى.

وكذلك إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ فإنَّه يجوزُ الوجهان فقط، مثالُه: (**لَا غلامَ رجلٍ ظريفٌ حاضرٌ**)، فهنا اسمُ (**لَا**) غيرُ مفردٍ، وعلى ذلك (**ظريف**) يَصِحُّ فيها وجهان: النَّصبُ والرَّفعُ، النَّصبُ على أَنَّه نعتٌ لمنصوبٍ محَلًّا، والرَّفعُ على أنَّه نعتٌ لِمَحَلِّ (**لَا**) واسمِها.

الخلاصة الآن: أنه إذا كان اسمُ (**لا**) مَبْنِيًّا جاز في النَّعتِ بعدَه ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوَّل: البناءُ على الفتحِ أو الياءِ أو الكسرِ.

والثاني: النَّصبُ.

والثالث: الرَّفعُ.

وهذا بشرطَيْنِ اثنين فقط، وهما: أن يكونَ النَّعتُ مفردًا، وألَّا يُفْصَلَ بينَه وبينَ المنعوتِ بفاصلٍ، لكن لماذا قلنا: بشرطَيْن، وفي الأوَّل قلنا: بثلاثةِ شروط؟

والجواب: قلنا ذلك لأنَّ المسألةَ اختلفت، أو لأنَّ هذا من باب النَّسخ؛ لأنَّه لا نسخَ في النَّحو، لكن كنَّا في الأوَّل نقولُ: (**إذا نُعِتَ اسمُ لَا**)، أما الآن فنقول: (**إذا نُعِتَ المَبْنِيُّ**) فسقط الشَّرطُ الأوَّلُ؛ لأنَّ موضعَ الحكمِ -الآن- هو المبنيُّ، فلا حاجةَ إلى أن نقولَ: ثلاثة شروط.

وإن اختلَّ شرطٌ واحدٌ فإنَّه يجوزُ وجهان: النَّصبُ والرَّفعُ، ووجه النَّصبِ أنَّه نعتٌ لمَحَلِّ اسمِ(لَا)، ووَجْه الرَّفعِ أنَّه نعتٌ لمَحَلِّ (لا) واسمِها؛ لأنَّ (لَا) واسمَها الأصلُ فيهما أنَّهما في مكانِ المبتدأ المرفوعِ.

تنبيه: إذا كُرِّرَتْ (لَا) النَّافيةُ للجنسِ ثلاثَ مراتٍ مثل: (**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ولَا قُدْرَةَ إِلَا بِالله**)، فكلمةُ (**قُدْرة**) إذا كانتْ مَعْطوفةً على الأوَّلِ، وكان الأوَّلُ مَبْنِيًّا جازَ فيها ثلاثةُ أَوْجُهٍ، وإذا كانَ مَرْفوعًا جازَ فيها وَجْهانِ، ولا تَعْطِف على الثَّاني، وهو (**قُوَّة**)؛ لأنَّ المشهورَ أنَّ العطفَ يكونُ على الأوَّلِ، إلَّا إذا أَهْمَلْتَ الأوَّلَ، وأَعْمَلْتَ الثَّانيَ، وأردْتَ أن تَعْطِفَ على الثَّاني فتقولَ: (**لَا حَوْلٌ ولَا قَوَّةَ ولَا قُدْرَةَ**)؛ لأنَّك إذا عَطَفْتَ على الأوَّلِ امْتَنَعَ النَّصبُ، وهذا بحَسَبِ ما يُريدُ المُتكَلِّمُ.

***

٢٠٣- وَالعَطْفُ إِنْ لَـمْ تَتكَرَّرْ (لَا) احْكُمَا   لَهُ بِمَا لِلنَّعْـتِ ذِي الْفَصْـلِ انْتَمَـى

الشَّـرحُ

قولُه: «العَطْفُ»: مبتدأٌ.

وقولُه: «احْكُمَا»: الجملةُ من الفعلِ والفاعلِ خبرُ (العَطْفِ)، يعني: والعطف احْكُم له، والألفُ في قولِه: (احْكُمَا) يجوزُ أن تكونَ للإطلاقِ، ويجوزُ أن تكونَ للتَّوكيدِ، وأصلُها: (احْكُمَنْ) كما قال ابنُ مالكٍ: (وَأَبْدِلَنْهَا -أي: نونَ التوكيدِ الخفيفةَ- بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ: قِفَا)، وجملةُ: (إِنْ لَـمْ تَتكَرَّرْ لا) جملةٌ اعتراضيَّةٌ.

قولُه: «بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى»: (بِمَا): جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بقولِه: (احْكُمَا).

وقولُه: «بِمَا»: (مَا): اسمٌ موصولٌ.

و«لِلنَّعْتِ»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ، صلةُ الموصولِ، ويجوزُ أن يكونَ (لِلنَّعْتِ) مُتعلِّقًا بـ(انْتَمَى)، أي: (بِمَا انْتَمَى لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ)، وهو أَوْلَى من أن نقولَ: إنَّه مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ لأنَّه إذا دارَ الأمرُ بينَ الحذفِ وعدمِه، فالأخذُ بعَدَمِهِ أَوْلَى.

قولُه: «ذِي الْفَصْلِ»: يعني الذي فُصِلَ بينَه وبينَ المَنعوتِ.

و«انْتَمَى»: يعني انْتَسَبَ، وهنا أتى بقولِه: (ذِي الفَصْلِ) كأنَّه يُشِيرُ إلى اقتناعِ البناءِ على الفتحِ بأنَّه فُصِلَ بينَه وبينَ الأوَّلِ بحرفِ عطفٍ.

يَقولُ المُؤلِّفُ -رحمه الله-: إذا عَطَفْتَ على (لَا) واسمِها فإمَّا أن تَتكرَّرَ (لَا)، وإمَّا ألَّا تَتَـكرَّرَ، فإن تكرَّرتْ(لَا) فقد سَبَقَ الـحكمُ في قولِه: **(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله)**، وسَبَقَ أنَّها إذا تَكَرَّرتْ جازَ في الأوَّل وجهانِ، وفي الثاني ثلاثةُ أوجهٍ، فيجوزُ في الأوَّل: الرَّفعُ والبناءُ، ويجوزُ في الثَّاني: الرَّفعُ والنَّصبُ والبناءُ، إلَّا إذا رَفَعْتَ الأوَّلَ فلا تَنْصِبِ الثَّانِيَ، وهذا قد تمَّ الكلامُ عليه من قَبْلُ.

لكن إذا حَصَلَ العطفُ ولم تتكرَّرْ(لَا):

مِثْل أن تقولَ: **(لَا حَوْلَ وَقُوَّةً إِلَّا بِالله)** يجوزُ في **(قُوَّة)** وجهانِ: النَّصبُ والرَّفعُ، ويَمْتنِعُ البناءُ، فيَجوزُ: **(لَا حَوْلَ وقُوَّةً إِلَّا بالله)**، ويجوزُ: **(لا حَوْلَ وقُوَّةٌ إِلَّا بِالله)**، لكن ما وجهُهما؟

الجواب: وجهُهما ظاهرٌ، أمَّا النَّصبُ فإنَّه عطفٌ على محَلِّ اسمِ(لَا)؛ لأنَّ محَلَّهُ النَّصبُ، وأمَّا الرَّفعُ فهو عطفٌ على محَلِّ (لَا) واسمِها، ولا يجوزُ: **(لَا حَوْلَ وقُوَّةَ إِلَّا بالله)**؛ لأنه يقولُ: **(احْكُم له بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى)**، والنَّعتُ المفصولُ يَجوزُ فيه وَجْهانِ: أَحَدُهما النَّصبُ، والثَّاني الرَّفعُ، لكن لماذا لا يجوزُ البناءُ، فلا يجوزُ أن تقولَ: **(لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا بِالله)**؟ لأنَّه لما جاء حرفُ العطفِ امتنَعَ التَّركيبُ، والتَّركيبُ إنَّما يجوزُ إذا لم يكن ثَمَّ عطفٌ، لكن لـمَّا جاء حرفُ العطفِ امْتنَعَ التَّركيبُ، لكن لماذا جازَ معَ وُجودِ حرفِ العطفِ فيما إذا تَكَرَّرَتْ (لَا)؟

الجواب: لأنَّ المعطوفَ يكونُ مُستقِلًّا عن الأوَّلِ، تُرَكَّبُ (لَا) الثانيةُ مع اسمِها، تقولُ مثلًا: **(لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله)**.

فصار الفرقُ بينَهما أنَّه إذا تَكَرَّرتْ(لَا) فإنَّ الاسمَ الثانِيَ الذي في (لَا) الثانيةِ يكونُ مستقِلًّا عن العطفِ على ما سَبَقَ، ويكون عطفَ جملةٍ على جملةٍ، وليس عطفَ مُفْردٍ على مفردٍ، أمَّا هنا فإنَّه عطفُ مفردٍ، والعطفُ يَمْتَنِعُ مع التَّركيبِ، فلهذا إذا لم تَتَكَرَّرْ نقولُ بجواز وجهَيْن فقط: هما النَّصبُ والرَّفعُ.

ومثله أيضًا قولُك: (**لا كريمَ وَجَبَانٌ في البيتِ**) يقولُ المؤلِّف: (**احْكُمْ لَهُ بِمَا لِلنَّعتِ ذِي الفَصْلِ**)، والذي انتسَبَ للنَّعتِ ذي الفصلِ أنَّه يجوزُ فيه النَّصبُ والرَّفعُ، لقولِه: (**وَغَيْرَ مَا يَلِي وغيْرَ المُفْرَدِ... لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ**)، فعلى هذا تقول: (**لَا كريمَ وجبانًا**)، ولا تَقُل: (**لا كَرِيمَ وجبانَ**) بالفتحِ، والعلَّةُ واضحةٌ؛ لأنَّه إذا جاءت واوُ العطفِ امْتَنَعَ التَّركيبُ، لوجود الفاصلِ بحرفِ العطفِ، والعطفُ يَقْتَضِي المغايرةَ، فلم يَبْقَ عندنا إلَّا النَّصبُ والرَّفعُ، فتقولُ: (**لا كريمَ وجبانًا في البيتِ**)، أو: (**لا كريمَ وجبانٌ في البيتِ**)، أمَّا على النَّصبِ فهو معطوفٌ على مَحَلِّ اسم (لَا)، وأمَّا على الرَّفعِ فهو معطوفٌ على مَحَلِّ (لَا) واسمِها؛ لأنَّ محَلَّهما الرَّفعُ على الابتداءِ.

والخلاصة أن نقول: إذا عُطف على اسم (لَا) فلذلك حالانِ:

الحالُ الأُولَى: مع التَّكرارِ، وقد سَبَقَ بيانُ الأوجهِ فيه.

الحالُ الثَّانيةُ: معَ عَدَمِ التَّكرارِ، ويجوزُ فيها وجهانِ: النَّصبُ والرَّفعُ، ويَمْتَنِعُ منه شيءٌ واحدٌ وهو البناءُ فقط، لكن اسمُ (لَا) ما حُكْمُه؟

الجواب: الاسم يُبْنَى على الفتحِ؛ لأنَّ الكلامَ الآن على المعطوف، وأمَّا اسمُ (لَا) فهو مُفْرَدٌ، والمفردُ معروفٌ أنَّه يُبْنَى على الفتحِ تركيبًا مع (لَا)، ولا

تُهْمَلُ (لَا) في هذه الحالِ، يعني لا نرفعُ اسمَها؛ لأنَّها إنَّما تُهْمَلُ مع التَّكرارِ، وحينَئذٍ نقولُ: **(لَا كريمَ وجبانًا في البيتِ)**، أو: **(لَا كريمَ وَجَبَانٌ في البيت)**، فهذا صحيحٌ، أمَّا: **(لَا كَرِيمًا وجبانًا في البيتِ)**، فخطأٌ، وأمَّا **(لَا كريمٌ وجَبَانٌ في البيتِ)** فهذا خطأٌ أيضًا.

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مُفردٍ[1]، لا يجوزُ إلَّا الرَّفعُ والنَّصبُ، فإذا قلتَ: **(لا رجلَ وصاحبَ علمٍ في البيتِ)**، فهذا -أيضًا- يَصِحُّ؛ لأنَّ **(صَاحِبَ عِلْمٍ)** هنا ليستْ مُرَكَّبَةً؛ لأنَّ التَّركيبَ يمتنعُ هنا، وإنَّما هي مضافةٌ، وحُذِفَ التَّنوينُ لا لأجلِ التَّركيبِ، ولكن لأجلِ الإضافةِ.

***

(١) سواء تكرَّرت (لَا) نحو: **(لا رجلَ ولَا غلامَ امرأةٍ)** أو لم تتكرَّر كما مَثَّلَ الشَّارحُ -رحمه اللهُ-.

٢٠٤- وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

الشَّرحُ

قولُه: «وَأَعْطِ لا»: (أَعْطِ) فعلُ أمرٍ.

و«لَا»: مفعولٌ أَوَّل؛ لأنَّ (أَعْطِ) من أخواتِ (كَسَا).

و«مَعْ»: ظرفُ مكانٍ، لكنَّه بُنِيَ على السكونِ، وهذا قليلٌ، كما قال ابنُ مالكٍ: (وَمَعَ مَعْ فِيها قَلِيلٌ).

وقوله: «مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ»: أي: مع الهمزةِ التي للاستفهامِ.

قولُه: «مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهامِ»: (ما) اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السكونِ في مَحَلِّ نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لـ(أَعْطِ).

و«تَسْتَحِقُّ»: صلةُ المَوْصولِ.

و«دُونَ»: ظرفٌ.

و«الاسْتِفْهَامِ»: مضافٌ إليه.

يعني: إذا دخلتْ همزةُ الاستفهامِ على (لَا) النَّافيةِ للجنسِ فإنَّ عملَها باقٍ، فلا يَبْطُلُ عملُها، يعني كأنَّ الاستفهامَ لم يكن مَوْجودًا، فإذا قلتَ: (لا رجلَ في البيتِ)، وأَدْخَلْتَ الهمزةَ عليها فقلتَ: (أَلَا رجلَ في البيت؟)، فأنت الآن تَستفهِمُ سائلًا المخاطَب، كأنَّك تقولُ له: (أتقولُ: لَا رجلَ في البيتِ؟)، هذا هو المعنَى.

فالاستفهامُ -الآن- عائدٌ إلى النَّفيِ، يعني هل تنفي أن يكونَ في البيتِ رجلٌ؟

أمَّا إذا كان الاستفهامُ للتَّمنِّي فظاهرُ كلامِ المؤلِّف -رحمه الله- أنَّ الاسمَ يُبْنَى معها أيضًا، فتقولُ: (**أَلَا عَشَاءَ عندك؟**)، هذه -أيضًا- لنفي الجنس، يعني: هل أنت تنفي أن يكونَ عندك عَشَاءٌ؟

وقال بعضُ النَّحْويِّينَ: إذا دخلتْ عليها همزةُ الاستفهامِ التي للتَّمنِّي فإنَّها لا تَبْقَى على عملِها، بل تَنصِبُ اسمَها مطلقًا، ولا تحتاجُ إلى خبرٍ، وتكونُ هنا بمَنزلةِ الفعلِ، كأنَّك تقولُ: (**أتمَنَّى عَشَاءً**)، فقولُك: (**أَلَا عَشاءً عندك؟**) يعني: أتمنَّى عشاءً، ومثل ذلك قولُك: (**أَلَا ماءً بارِدًا**)، فهنا لا يريدُ الاستفهامَ عن النَّفْيِ، ولكن يريدُ التَّمنِّيَ، كأنَّه يقولُ: أتمنَّى ماءً بارِدًا، فيجعلونَ(**أَلا**) هنا مُرَكَّبَةً من الهمزةِ ومن (لَا)، ويجعلونها نائبةً منابَ الفعلِ، و(**ماءً**) مفعولًا به.

ومَثَّلُوا لذلك -أيضًا- بقولِهم: (**أَلَا مَاءَ مَاءَ بارِدًا**)(١).

ولكنَّ الصحيحَ ما مَشَى عليه ابنُ مالكٍ أنَّ حُكْمَها باقٍ، سواءٌ كان الاستفهامُ للاستخبارِ، أو للتَّوبيخِ، أو للتَّمَنِّي، أو لأيِّ شيءٍ يكونُ، المُهِمُّ أنَّ الهمزةَ لا تُؤَثِّر فيها شيئًا بالنسبةِ للعَمَلِ، فجميعُ ما تَقَدَّمَ من الأقسامِ والتَّفصيلاتِ في عملِها ثابتٌ لها مع وجودِ الهمزةِ.

***

(١) كلمةُ (مَاء) الثَّانية نعتٌ للأولى مَبْنِيَّةٌ على الفتح؛ لأنَّها بمنزلةِ المركَّب المزجي مع اسم (لَا)، ويَمْتَنِعُ رفعُها عند سِيبَوَيْهِ، ويجوزُ رفعُها عند المازني، ويَتَعَيَّنُ تنوينُ (باردًا)؛ لأنَّ العربَ لم تركِّب أربعةَ أشياء. انظر: حاشية الخضري (١/ ٣٣٠).

٢٠٥- وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الـخَبَرْ إِذَا المُـرَادُ مَـعْ سُـقُوطِهِ ظَهَـرْ

الشَّـرحُ

قولُه: «شَاعَ»: فعلٌ ماضٍ.

«فِي ذَا البَابِ»: مُتعلِّقٌ به.

و«إِسْقَاطُ»: فاعلٌ.

و«الخَبَرَ»: مضافٌ إليه.

قولُه: «إِذَا المُرَادُ»: (إذا) شرطيَّةٌ.

و«المُرَادُ»: في إعرابِه ثلاثةُ أقوالٍ:

القولُ الأَوَّلُ: أنَّه فاعلٌ مُقَدَّمٌ، وفعلُه: (ظَهَرْ)، وعلى هذا القولِ يكونُ فيه دليلٌ على جوازِ تَقَدُّمِ الفاعلِ.

القولُ الثَّانِي: أنَّه مبتدأٌ، وخبرُه: (ظَهَرْ)، وعلى هذا القولُ يكونُ فيه دليلٌ على جوازِ إضافةِ(إذا) إلى الجُملِ الاسميَّةِ.

القولُ الثَّالِثُ: أنَّه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، يُفَسِّرُ هذا الفعلَ ما بعدَه، وهو (ظَهَرْ).

والأخيرُ قولُ البَصْرِيِّينَ، والأَوَّلُ قولُ الكُوفِيِّينَ، وهو الرَّاجِحُ حَسَبَ القاعدةِ؛ لأنَّه هو الأيسرُ.

وله أمثلةٌ في القرآنِ، منها قولُه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، فـ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ على

رأي البَصْرِيِّينَ فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (إِذَا انْشَقَّتِ السَّماءُ).

وعلى قولِ الكُوفِيِّينَ مبتدأٌ، و(انْشَقَّ): فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ للتأنيثِ، والفاعلُ مُستتِرٌ، وجملةُ: ﴿ٱنشَقَّتۡ﴾ خبرُ المبتدِأ، وعلى الوَجْهِ الثاني لهم فـ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾: فاعلٌ مُقَدَّمٌ، و(انْشَقَّ): فعلٌ ماضٍ، والتاءُ للتأنيثِ، وفاعلُه: ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ مُقدَّمٌ.

ولو قيل بأنَّ الأصحَّ من هذه الأقوالِ أنَّ ما يلي (إذا) هو المبتدأ، وما بعدَه خبرٌ للمبتدأ، لكان أوجهَ؛ لأنَّ هذا يَسْتَلْزِمُ أن تكونَ الجملةُ مُؤَكَّدةً، إذ إنَّ المبتدأَ صار في جملةِ الخبرِ فاعلًا، فكأنَّ الفعلَ أُسْنِدَ إلى فاعلِه مَرَّتَيْنِ، فيكونُ هذا أبلغَ.

قولُه: «شَاعَ»: أي: كَثُر وانْتَشَرَ.

و«فِي ذَا البَابِ»: المشارُ إليه هو بابُ (لَا) النَّافيةِ للجنسِ.

و«إِسْقَاطُ الخَبَرْ»: فاعلُ شَاعَ، وإسقاطُه بمعنى حَذْفُه، يعني: أنَّه كَثُرَ إسقاطُ الخبرِ في بابِ(لَا) النَّافيةِ للجنسِ، لكن بشَرْطِ(إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ)، يعني: إذا ظَهَرَ المرادُ مع سقوطِه.

مثال ذلك أن يُقالَ: (هل في البيتِ من رجلٍ؟)، فتقول: (لا رجلَ)، أي: (في البيتِ)، وكما يقولُ مَنْ يَعودُ المريضَ: (لَا بَأْسَ)، يعني: (لا بَأْسَ عليك)، وكما يقولُ المُفْتِي لَمن سأله: (لَا حَرَجَ)، أي: عليك، كقولِ النَّبيِّ -عليه الصلاة والسلام- وقد سُئِلَ في التَّقديمِ والتَّأخيرِ في مناسكِ الحَجِّ يومَ العيدِ، قال: «لَا حَرَجَ»[1]، يعني: (لَا حَرَجَ عليكَ).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الفتيا وهو واقف على الدابة، برقم (٨٣). وأخرجه مسلم: كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر، برقم (١٣٠٦).

وعُلِمَ من قولِه: (**إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ**)، أنَّه إذا لم يَظْهَر المعنى فإنَّه لا يجوزُ الحذفُ، مثل أن تقولَ: (**لَا رجلَ**)، هل المعنى: (**لا رجلَ موجودٌ**)، أو (**لَا رجلَ في البيتِ**)، أو (**لَا رجلَ مريضٌ**)، أو (**لَا رجلَ صحيحٌ**)، أو (**لا رجلَ قائمٌ**)، أو (**لا رجلَ فاهمٌ**) أم ماذا؟ فإذا كُنَّا لا نَعْلَمُ ما المحذوفُ امتَنَعَ الحذفُ.

وعلى ذلك إذا كنتَ تريدُ أن تَنْفِيَ شيئًا نَفْيًا مقيَّدًا بأن تقولَ: (**لَا رجلَ في المسجدِ**)، فلا يجوزُ أن تَحْذِفَ (**فِي الْمَسْجِدِ**)؛ لأنَّ هناك فَرْقًا بينَ أن تقولَ: (**لَا رجلَ**) حيث نَفَيْتَ وجودَه مطلقًا، وبين أن تقولَ: (**لا رجلَ في المسجدِ**)، فإذا قلتَ: (**لَا رجلَ**) وأنتَ تَقْصِد: (**لَا رجلَ في المسجدِ**)، هل ظَهَر المرادُ أو لم يَظْهَرْ؟ الجواب: لم يَظْهَرْ.

فإذا كان النَّفْيُ مُسَلَّطًا على شيءٍ مُعَيَّنٍ فإنَّه لا يجوزُ حذفُ ذلك الشيءِ المُعَيَّنِ؛ لأنَّ المرادَ لا يظهرُ به، ولهذا قَيَّدَ المؤلفُ هذه المسألةَ بقولِه: (**إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ**).

وهذه المسألةُ مأخوذةٌ من قاعدةٍ سَبَقَت لنا في بابِ المبتدأِ والخبرِ في قولِ ابنِ مالكٍ: (**وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ**)، فهذه قاعدةٌ عامَّةٌ في كُلِّ شيءٍ، فكُلُّ ما يُعْلَمُ فحذفُه جائزٌ، فكُلُّ شيءٍ يُعْلَمُ من أخبارٍ وأحوالٍ وأوصافٍ وموصوفاتٍ فحَذْفُه جَائِزٌ، وكُلُّ ما لا يُعْلَمُ فحذفُه مُمْتَنِعٌ؛ لأنَّ المُرادَ بالكلامِ بيانُ المعنَى، فإذا استقامت الدَّلالةُ على المعنَى فإنَّه يَجُوزُ حينَئذٍ أن يُحْذَفَ اللفظُ، ولوكان رُكْنًا في الجُملةِ، فإن لم يُعْلَمْ فإنَّ الحذفَ يَمْتَنِعُ.

***

ظـنّ وأخـــواتُها

الذي مرَّ علينا في نواسخِ المبتدأِ والخبرِ قِسمان: أحدُهما يَرْفَعُ المبتدأَ ويَنْصِبُ الخبرَ، والثَّاني يَنْصِبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ. فالذي يَرْفَعُ المبتدأَ ويَنْصِبُ الخبرَ: (كَانَ) وأخواتُها، و(مَا) العاملةُ عَمَلَ (لَيْسَ) وأخواتُها، و(**أفعالُ المقاربةِ**)، فهذه كُلُّها عَمَلُها واحدٌ، تَرْفَعُ المبتدأَ وتَنْصِبُ الخبَرَ. والذي يَنصِبُ المبتدأَ ويَرْفعُ الخبرَ هو (إِنَّ) وأخواتُها، و(لَا) التي لنَفْيِ الجنسِ، إِذَنْ هذه النَّواسخ صارت خمسةً: ثلاثة تَرْفَعُ المبتدأَ وتَنْصِبُ الخبَرَ، وهي: (كَانَ) وأخواتُها، و(كَادَ) وأخواتُها -و(كَادَ) وأخواتُها هي أفعالُ الْمُقَارَبَة- و(مَا) وأخواتُها. واثنان يَنْصِبانِ المبتدأ ويَرْفعانِ الخَبَرَ، وهما: (إِنَّ) وأخواتُها، و(لَا) التي لنَفْيِ الجِنْسِ.

لـَمَّا فَرَغَ من ذلك أتى بالقسمِ الثَّالثِ من النَّواسخِ، وهو الذي يَنْسَخُ المبتدأَ والخبرَ فيَنْصِبَهما، وهو (ظَنَّ) وأخواتُها، تقول: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، فإذا أَدْخَلْتَ (ظَنَّ)، قُلْتَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، ولا تَقُلْ: (ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ)، فهي تَنْصِبُ مفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ.

وليسَ عندنا قسمٌ رابعٌ يَرْفَعُ المبتدأَ والخبرَ؛ لأنَّه إذا بَقِيَ المبتدأ والخبر على رَفْعِهما لم يَكُن هناك ناسخٌ.

قولُه: «**ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا**»: (**أَخَوَاتُهَا**) أي: مُشارِكَاتُها في العَمَلِ كما قيلَ في (كَانَ) وأخواتها، وفي (إِنَّ) وأخواتها.

٢٠٦- انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا
أَعْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)

٢٠٧- (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدّ)
(حَجَا) (دَرَى)، وَ(جَعَلَ) اللَّذْ كـ(اعْتَقَدْ)

٢٠٨- وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)، ....
....

الشَّــرحُ

قولُه: «انْصِبْ»: فعلُ أمرٍ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا تقديرُه: (أنت).

و«جُزْأَي»: مفعولُ (انْصِبْ)، منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِه الياءُ؛ لأنَّه مُثنَّى.

و«بِفِعْلِ القَلْبِ»: متعلِّقٌ بـ(انْصِبْ).

قولُه: «أَعْنِي»: أي: أَقْصِدُ وأريدُ، و(رَأى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبْتُ) كُلُّ هذه المعطوفات بإسقاط حرفِ العطفِ.

قولُه: «انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ»: فعلُ القلبِ هو الذي يَتَعَلَّقُ بالقلبِ، وليس له دخلٌ بالجوارحِ، أمَّا الأفعالُ التي تَخْتَصُّ بالجوارحِ فهي أفعالُ جَوَارِحَ، مثل: (ضَرَبْتُ)، أي: (ضَرَبْتُ بيدي)، فهذا فعلُ جارحةٍ، وليسَ فعلَ قلبٍ، ومثل: (أَبْصَرْتُ)، فعلُ جارحةٍ، وليسَ فعلَ قلبٍ، ومثل ذلك: (شَمَمْتُ، وأَكَلْتُ، ولَبِسْتُ)، فهذه أفعالٌ تَخْتَصُّ بالجوارحِ، أمَّا فعلُ القلبِ فهو الذي يَتَعَلَّقُ بالقلبِ،

وليسَ له دخلٌ بالجوارحِ، وأفعالُ القلوبِ كثيرةٌ، منها المَحَبَّةُ، والكراهةُ، والبُغْضُ، والعداوةُ، والخوفُ، والرَّجاءُ، وغيرُ ذلك، فهل مُرادُه بِفِعْلِ القَلْبِ هنا جميعُ أفعالِ القلوبِ؟

الجواب: لا؛ لأنَّه قال: (أَعْنِي رَأَى)، وهذا هو فائدةُ قولِه: (أَعْنِي رَأَى)، أنَّه ليس كُلُّ فعلٍ قلبيٍّ يَنصِبُ المبتدأَ والخبرَ، بل هي أفعالٌ خاصَّةٌ.

وقولُه: «جُزْأَيِ ابْتِدَا»: فيه تَجَوُّزٌ؛ لأنَّ الابتداءَ أمرٌ مَعْنويٌّ، والمبتدأُ والخبرُ أمرٌ لَفْظِيٌّ، والمرادُ بقولِه: (جُزْأَيِ ابْتِدَا)، أي جُزْأَي جملةٍ ذات ابتداءٍ، وهي المبتدأ والخبر.

وقولُه: «أَعْنِي (رَأَى)»: أي: أعني من أفعالِ القلوبِ ما سَأَذْكُرُه، ومنها (رَأَى).

والمرادُ بـ(رَأَى) هنا (رَأَى) التي بمعنَى (عَلِمَ)، لا التي بمعنى (أَبْصَرَ)؛ لأنَّ التي بمعنَى (أَبْصَرَ) ليستْ من أفعالِ القلوبِ، بل من أفعالِ الجوارحِ، إِذَنْ المرادُ (رأى) التي بمعنَى (عَلِمَ)، وكذلك التي بمعنى (ظَنَّ)؛ لأنَّ(رَأَى) تكونُ للظنِّ وتكونُ للعِلْمِ، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج:٦- ٧]، (يَرَوْنَهُ) الأُولَى أي يَظُنُّونه، أي يَظُنُّونَ هذا اليوم بعيدًا، وهو يوم القيامة، ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾، أي نَعْلَمُه.

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ... مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[1]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٩).

وتُطْلَقُ (رَأَى) على مَعْنًى آخرَ غيرِ فعلِ القلبِ، وهي (رَأَى) البَصَريَّةُ، فتنصِبُ مفعولًا واحدًا، تقولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، أي بعيني، فهذه تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام:٧٦]، فـ(رَأَى) هنا بَصَرِيَّةٌ، لا تحتاجُ إلى تَكْميلٍ، فتَنْصِبُ مفعولًا واحدًا، وكقولِه تعالى أيضًا: ﴿إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا﴾ [طه:١٠]، فـ(رَأَى) هنا بمعنى (أَبْصَرَ)، فهذه لا تَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ؛ لأنَّها ليستْ من أفعالِ القُلوبِ.

وتُطْلَقُ بمعنى (أَصَابَ)، تقولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، أيضَرَبْتُهُ على رِئَتِه. وهل (رَأَى) تَتَصَرَّفُ؟

الجواب: نعم، تَتَصَرَّفُ، فتكونُ فعلًا مَاضِيًا، وتكونُ فعلًا مضارعًا، وتكونُ فعلَ أمرٍ، وتكونُ اسمَ فاعلٍ، واسمَ مفعولٍ، وهي على عَمَلِها مهما تَصَرَّفت، فتكون فعلًا ماضيًا كما لو قلتَ: (رَأَيْتُ زيدًا فاهمًا)، أي ظَنَنْتُه فاهمًا، أو عَلِمْتُه فاهمًا، وتكون فعلَ أمرٍ، مثل: (رَ زيدًا حاضرًا)، (رَ) فعلُ أمْرٍ بمعنى (ظُنَّ)، يعني ظُنَّهُ حاضرًا، و(رَ) كلمةٌ على حرفٍ واحدٍ، مثل: (قِ) فعل أمر، (قِنَا عذابَ النار)، فهي فِعْلُ دعاءٍ، وهي أيضًا على حرفٍ واحدٍ، ومثل: (فِ)، تقولُ: (فِ بالوعد)، فهي حرفٌ واحدٌ، وهي فعلُ أمرٍ.

فكُلُّ فعلٍ يكونُ أوَّلُه حرفَ علَّةٍ وآخِرُه حرفَ علَّةٍ وهو ثلاثيٌّ، فإنَّه يُحْذَفُ أوَّلُه وآخرُه، وهو فعلُ أمرٍ.

قولُه: «خَالَ»: أيضًا من أفعالِ القلوبِ، تقولُ: (خِلْتُ الطالبَ فاهمًا)، وهي بمعنَى (ظَنَّ)، وكأنَّها -واللهُ أعلمُ- من الخيالِ؛ لأنَّ الخيالَ ظَنٌّ، وليس يَقِينًا، ومضارعُ (خَالَ): يَخَالُ، كـ(خافَ): يَخَافُ.

قولُه: «عَلِمْتُ»: أيضًا تَنْصِبُ مفعولَيْنِ، وهي بمعنى (**اعْتقَدْتُ هذا الشيءَ**)، فهو عِلمُ يقينٍ، وليسَ علمَ عرفانٍ، كما سيأتي بأنَّ علمَ العرفانِ إنَّما يَنْصِبُ مفعولًا واحدًا، مثالُ ذلك: (**عَلِمْتُ زيدًا كريمًا**)، يعني: اعتقدتُه وعَلِمْتُه علمًا يَقِينًا أنَّه كريمٌ.

قولُه: «وَجَدَ»: تَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ أيضًا، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف:٢٢]، ويَحْتَمِلُ ألَّا تكونَ الآيةُ من الوِجْدانِ القَلْبِيِّ، بل من الوُجودِ، أي: من وَجَدَ الشيءَ يَجِدُه، ومُثِّلَ لها عندي في الشَّرح بقولِه تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾ [ص:٤٤]، أي: (**إِنَّا عَلِمْنَاهُ صابرًا**)، ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٦٤]، فـ(**الله**): مفعولٌ أوَّل، و(**توَّابًا**): مفعولٌ ثانٍ، و(**رَحِيمًا**): مفعولٌ ثانٍ، فعلى هذا نقولُ: (**وَجَدَ**) التي بمعنى (**عَلِمَ**) تَنْصِبُ مفعولَيْنِ أصْلُهما المبتدأُ والخبرُ.

أمَّا (**وَجَدَ**) التي بمعنَى (**لَقِيَ**)، مثل قولِك: (**وَجَدْتُ الضَّالَّةَ**)، أو قولِك: (**وَجَدْتُ لُقَطَةً**)، فهذه تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا؛ لأنَّها ليستْ من أفعالِ القلوبِ، بل هي من وَجَدَ الشيءَ وِجْدَانًا.

وكذلك (**وَجَدَ**) التي بمعنى (**حَزِنَ**)، مثل قولِك: (**وَجَدْتُ على زيدٍ**)، فهي من الحزنِ، أو من الغضبِ، فهذه لا تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، بل هي فعلٌ لازمٌ.

قولُه: «ظَنَّ»: من أفعالِ القلوبِ، وهي أُمُّ البابِ، (**ظَنَّ**) تَنْصِبُ مفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، تقولُ مثلًا: (**الحَرُّ شديدٌ**)، فـ(**الحَرُّ**): مبتدأٌ، و(**شديدٌ**): خبرٌ، وإذا أَدْخَلْتَ عليها (**ظَنَّ**) تقولُ: (**ظَنَنْتُ الحَرَّ شديدًا**)، كقولِك: (**ظَنَنْتُ

زيدًا قائمًا)، ويُطلَقُ الظنُّ على الرُّجحانِ، وهو الأكثرُ، وقد يُطْلَقُ على اليقينِ، كما في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة:٤٦]، وتُطْلَقُ بمعنى التُّهَمَةِ، كقولِك: (ظَنَنْتُ زيدًا)، يعني: (اتَّهمْتُه)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:٢٤]، على القراءةِ بالظاءِ: (بظَنينٍ)، أي: بمُتَّهَمٍ.

قولُه: «حَسِبْتُ»: (حَسِبَ) أيضًا من أفعالِ القُلوبِ، وهي بمعنَى (ظَنَّ)، تقولُ: (حَسِبْتُ زيدًا فاهِمًا)، فهي نَصَبَتْ مَفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ: (زيدٌ فاهمٌ)، فهي نَصَبَتْ (زيدٌ)، ونَصَبَتْ (فاهِمٌ)، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت:٢]، فـ(أَحَسِبَ) هنا من أفعالِ القُلوبِ؛ لأنَّها بمعنَى: أظَنَّ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا؟

وتُطْلَقُ بمعنى (العِلْم)، كقولِ الشَّاعرِ:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا[1]

فـ(حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ) أي: عَلِمْتُهُما خيرَ تجارةٍ.

قولُه: «زعمت»: (زَعَمَ) يعني اعتقد الشيءَ على خلافِ ما هو عليه، وهي من أفعالِ القُلوبِ الدَّالَّةِ على الظنِّ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا[2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لِلَبِيدِ بن رَبيعة العامري، انظر لسان العرب (ثقل)، شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢١)، والتصريح (١/ ٣٦٢).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي أُمَيَّة الحنفي، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٢)، والتصريح (١/ ٣٦١).

وتأتي أيضًا بمعنى (عَلِمَ)، تقولُ: (زَعَمْتُ العلمَ نافعًا) أي: عَلِمْتُه، وأصلُه: (العلمُ نافعٌ).

قولُه: «مَعَ عَدّ»: يعني(مَعَ عَدَّ)، لكنَّه خفَّفها لوَزْنِ البيتِ، و(عَدَّ) لها مَعْنيانِ: أحدهما: أن تكونَ من العَدَدِ، كما في قولِك: (عَدَدْتُ الدَّراهمَ) فهذه لا تَنْصِبُ إلَّا مفعولًا واحدًا.

والثاني: أن تكونَ بمعنى (اعتبرتُ هذا الشيءَ في ظنِّي كذا وكذا)، مثل: (عَدَدْتُ زيدًا صديقًا)، وأصلُها: (زيدٌ صديقٌ)، فإذا أَدْخَلْتَ (عَدَّ) عليها نَصَبْتَ الجُزْءَينِ: المبتدأ والخبرَ، وتقولُ: (عَدَدْتُ مُحَمَّدًا رفيقًا)، أي: اعتقدتُه في قلبي أنَّه رفيقٌ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

فَلَا تَعْـدُدِ المَـوْلَى شَرِيكَـكَ فِي الغِنَـى ... وَلَكِنَّمَا الـمَوْلَى شَرِيكُـكَ فِي العُـدْمِ[1]

فـ(لَا تَعْدُدِ) أي: لا تَحْسَبِ، و(المَوْلَى) يعني الصَّديقَ والنَّاصِرَ، فمَنْ يُشارِكُكَ إذا كنتَ غَنِيًّا هذا ليس بمَوْلًى؛ لأَنَّه إنَّما يَنْفَعُ نفسَه.

قولُه: «حَجَا»: بمعنى (ظَنَّ)، تقولُ مثلًا: (حَجَوْتُ هذا الإِبْريقَ صُفْرًا)، يعني ظَنَنْتُهُ من الصُّفْرِ، وتقولُ: (حَجَوْتُ هذا ذَهَبًا)، يعني ظَنَنْتُه ذَهَبًا، وعلى هذا فَقِسْ، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَـمَّتْ بِـنَـا يَوْمًا مُلِـمَّاتُ[2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بَشير الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٢)، والتصريح (١/ ٣٦٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو لِتَمِيمِ بن مُقْبِلٍ، وقيل: لأبي شِبْل الأعرابيِّ، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣)، والتصريح (١/ ٣٦٠).

فهو في وقتِ الرَّخاءِ أخو ثِقَةٍ، ولـمَّا أَلَمَّتْ به المُلِمَّاتُ لم يكن أخا ثِقَةٍ.

قولُه: «دَرَى»: أيضًا تنصِبُ مفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، وهي من أفعالِ القلوبِ، تقولُ: (**دَرَيْتُ زيدًا عالمًا**)، أي عَلِمْتُه عالمًا، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَـــإِنَّ اغْتِبَاطًـا بِالْوَفَـاءِ حَمِيــدُ[1]

قولُه: «وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ»: (**اللَّذْ**) لغةٌ في (**الَّذي**)، ولكن تُحْذَفُ الياءُ في بعضِ اللغات، و(**اللَّذْ**) مكتوبةٌ بلامَيْنِ، مع أنَّ (**الَّذِي**) تُكْتَبُ بلامٍ واحدةٍ، وهذا يَدُلُّ على أنَّه إذا سَقَطَت الياءُ من (**الذي**) فإنها تُكْتَبُ بلامَيْنِ، مثل إذا كانت مُثَنًّى كـ(**اللذان**) و(**اللتان**) فإنها تُكْتَبُ بلامَيْنِ، أمَّا إذا كانت جَمْعًا مثل: (**الذين**) فتُكْتَبُ بلامٍ واحدةٍ.

وقولُه: «اللَّذْ كَاعْتَقَدْ»: احترازٌ من (**جَعَلَ**) التي بمعنى (**صَيَّرَ**)، والتي بمعنى (**خَلَقَ**) و(**أَوْجَدَ**)، فالتي بمعنى صَيَّرَ ليست من أفعالِ القلوبِ، ولكنَّها من أفعال التَّصْيِيرِ، والتي بمعنى (**خَلَقَ**) لا تَنْصِبُ إلَّا مفعولًا واحدًا، مثالُها قولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام:١]، فـ(**جَعَلَ**)هنا بمعنى خَلَقَ وأَوْجَدَ.

ومثالُ (**جَعَلَ**) التَّصييريَّةِ قولُك: (**جعلتُ القطنَ فِراشًا**)، أي: صَيَّرْتُه، و(**جَعَلْتُ العِهْنَ غَزْلًا**)، أي: صَيَّرْتُه، وما أَشْبَهَ ذلك، و(**جَعَلَ**) التي من أفعالِ التَّصْيِيرِ تَنْصِبُ مفعولَيْنِ أيضًا.

---

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣)، ولا في التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٥٩).

مثالُ (جَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَد) قولُه تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف:١٩]، هذه لا تَصْلُحُ بمعنى الخَلْقِ، ولا تَصْلُحُ بمعنى التَّصييرِ، وإنَّما هي بمعنى الاعتقادِ، يعني: اعتقدوا أنَّ الملائكةَ إناثٌ، وتقولُ مثلًا: (جَعَلْتُ المَطَرَ غزيرًا)، وهنا هل معناها (صَيَّرْتُ)؟

الجواب: لا؛ لأنَّ الذي جعلَ المطرَ غزيرًا هو اللهُ، لكن معناها: اعتقدتُه وظننتُه غزيرًا، فـ(جَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ) تَنْصِبُ -أيضًا- مفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ؛ لأنَّ(المطرَ غَزِيرًا) أصلهما قبل أن تدخلَ عليهما (جعل): (المطرُ غزيرٌ) مبتدأٌ وخبرٌ.

قولُه: «وَهَبْ»: (هَبْ) التي بمعنى (قَدِّر)، يعني: (قَدِّر في قلبِك كذا وكذا)، وأمَّا (هَبْ) التي هي فعلُ أمرٍ من (وَهَبَ يَهَبُ) فليسَتْ من هذا البابِ، فتقولُ: (هَبْ زيدًا ثوبًا)، فـ(هَبْ) هنا من بابِ(كَسَا) و(أَعْطَى)، لكن إذا قلتَ: (هَبْنِي صَدِيقًا) فهذا هو الفعلُ المرادُ في كلامِ المُؤلِّفِ، فإنَّها هنا بمعنى (قَدِّرْني في قلبِكَ صديقًا لكَ)، ومن ذلك قولُك: (هَبْ زيدًا عالـمًا)، يعني: قدِّر أنَّه عالمٌ، فيُقالُ فيها: (هَبْ) فعلُ أمرٍ يَنْصِبُ مَفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، و(زيدًا) هو مفعولُها الأوَّلُ، و(عَالِـمًا) مَفْعولُها الثَّاني.

مثالُ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

فَقُلْـتُ: أَجِـرْنِي أَبَـا مَـالِـكٍ   وَإِلَّا فَهَبْنِـــي امْــرَأً هَالِكَــا[1]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لابن هَمَّام السَّلُولِي، انظر لسان العرب (وهب)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٦١).

والشَّاهدُ قولُه: (**وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا**).

وتأتي كثيرًا في كلامِ العلماءِ مَوْصولةً بـ(**أَنَّ**) مثل: (**هَبْ أَنَّ الأمرَ كذا وكذا**)، فقيل: إنَّ هذا من لحنِ العلماء، وممَّن ذهَبَ إليه الحَرِيرِيُّ -رحِمه الله تعالى- حيث قال: «ويقولون: هَبْ أَنِّي فَعَلْتُ، وهَبْ أَنَّه فَعَلَ، والصوابُ إلحاقُ الضَّمِيرِ المُتَّصِل به، فيُقَالُ: هَبْنِي فَعَلْتُ وهَبْهُ فَعَلَ»[1]. ولكن أُورِدَ على هذا القولِ ما يُذْكَرُ عن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قِصَّةِ الحِمَارِيَّة، أنَّهم قالوا له: «هَبْ أنَّ أبانا كان حمارًا»[2]، ولم يقولوا: (**هَبْ أَبَانَا حِمَارًا**).

وعلى كُلِّ حالٍ هي شائعةٌ في كلامِ الفقهاء -رحمهم اللهُ- أن تقترنَ (**هَبْ**) بـ(**أَنَّ**)، فَيُقَالُ: (**هَبْ أَنَّ الأمرَ كذا**)، لكن لو أردنا أن نأتيَ بالأفصح لقلنا: (**هَبِ الأمرَ كذا**)، فنكون سَلَكْنَا الأصلحَ، واختصرنا الكلامَ بحذف (**أَنَّ**).

قولُه: «**تَعَلَّمْ**»: ليس المرادُ بذلك (**تَعَلَّمِ العلمَ**)، فـ(**تَعَلَّمْ**) من العلم، مثالُها قولُ الشَّاعرِ:

تَعَلَّمْ فَلَيْسَ الْمَرْءُ يُولَدُ عَالِمًا ... وَلَيْسَ أَخُو عِلْمٍ كَمَنْ هُوَ جَاهِلُ[3]

وهذه وإن كان لها مفعولٌ محذوفٌ لكن ليس عمدةً، لكن المراد (**تَعَلَّمْ**) بمعنى (**اعْلَمْ**)، تقولُ: (**تَعَلَّمِ اللهَ قادرًا**)، يعني: (**اعْلَمْ أَنَّ اللهَ قادرٌ**)، فهذه تَنْصِبُ -أيضًا- مفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، وتقولُ مثلًا: (**تَعَلَّمْ زيدًا**

(١) انظر درة الغواص في أوهام الخواص (ص:٣٦).
(٢) انظر المغني لابن قدامة (٧/ ٢٢).
(٣) البيت من الطويل، وقد أنشده عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انظر المستطرف في كلِّ فنٍّ مستظرف (ص:٤٥)، والعقد الفريد (ص:١٥٨).

صديقًا)، يعني: (اعْلَمْه صديقًا لكَ)، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ الـنَّفْسِ قَهْـرَ عَـدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْـرِ[1]

الشَّاهدُ قولُه: (تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا)، يعني: اعْلَم بأنَّ شفاءَ النَّفسِ قهرُ عدُوِّها، فـ(تَعَلَّمْ) هنا من أفعالِ القلوبِ، وتحتاجُ إلى تكميلٍ وُجوبًا.

فالأفعالُ التي ذَكَرْناها هي: (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ، هَبْ، تَعَلَّم) ثلاثةَ عَشَرَ فعلًا، هذه كُلُّها من أفعالِ القُلوبِ، لا أفعالِ الجوارحِ، وكُلُّها تَنصِبُ مفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، لكن بالنسبة للعلمِ والظنِّ: منها ما يُفِيدُ العلمَ، ومنها ما يُفِيدُ الظنَّ، والذي يُفِيدُ الظنَّ قد يُفِيدُ العلمَ أيضًا، والذي يُفِيدُ العلمَ قد يُفِيدُ الظنَّ أيضًا، لكن يكونُ أرجحَ في الظنِّ، أو أرجحَ في العلمِ، فتكونُ الأقسامُ أربعةً:

الأَوَّل: ما يُفِيدُ العلمَ يقينًا.

الثاني: ما يُفِيدُ الظنَّ.

الثَّالِث: ما يُفِيدُ الظنَّ في الأصلِ، وقد يُفِيدُ العلمَ في الفرعِ.

الرَّابع: ما يُفِيدُ العلمَ في الأصلِ، والظنَّ في الفرعِ.

وهذا يُعْلَمُ من السِّياقِ، مثل قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج:٦-٧]، فهم يَرَوْنَهُ ظَنًّا، ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾، أي: يقينًا وعلمًا، و(حَسِبَ) الأصلُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزياد بن سَيَّار في خزانة الأدب (٩/ ١٢٩)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٤).

فيها أنَّها بمعنى الظنِّ، مثل قولِه تعالى: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة:١٨]، لكن تأتي بمعنى العِلْمِ مثلما ذكرْنا من قولِ الشَّاعرِ: (**حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ**)، فالمُهِمُّ أنَّ الذي يُعَيِّنُ ذلك هو السِّياقُ.

* * *

٢٠٨- .... وَالَّتِي كَـ(صَيَّرَا) أَيْضًـا بِهَـا انْصِـبْ مُبْتَـدًا وَخَـبَرَا

الشَّــرحُ

قولُه: «الَّتِي»: مبتدأٌ.

و«كَصَيَّرَ»: جَارٌّ ومجرورٌ، لكن (صَيَّرَ) فعلٌ، وقُصِدَ لَفْظُهُ، فلهذا دَخَلَتْ عليه الكافُ، أي: والتي كهذا الفعل، والجَارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صلةُ المَوْصولِ.

و«أَيْضًا»: مَصْدرٌ حُذِفَ منه العاملُ وُجوبًا، وهو مِن آضَ إذا رَجَعَ، كـ(بَاعَ يبيعُ بيعًا)، تقولُ: (آضَتِ الشَّمسُ صفراءَ)، يعني: رجعت صفراءَ.

و«بِهَا»: جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بِـ(انْصِبْ).

و«انْصِبْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ وُجوبًا تقديرُه: (أَنْتَ).

و«مُبْتَدًا»: مفعولٌ به.

«وخَبَرًا»: معطوفٌ عليه، وجملةُ (انْصِبْ بِهَا) خبرُ (الَّتِي).

يقولُ المُؤلِّف -رحمه الله-: (وَالَّتِي)، أي والأفعال التي كَـ(صَيَّرَ)، أي: التي بمعنى (صَيَّرَ)، انْصِبْ بها مبتدأً وخبرًا، فتَنْصِبُ مفعولَيْنِ عُمْدَتَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، فكُلُّ فعلٍ بمعنى (صَيَّرَ) فإنه يُنْصَبُ به المبتدأُ والخَبَرُ، مثل: (صَيَّرَ)، (اتَّخَذَ)، و(رَدَّ)، و(جَعَلَ)[1].

---

(١) ومنها أيضًا: (وَهَبَ) كقولك: (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ)، أي: صَيَّرَني، و(تَخِذَ) كقراءة من قرأ قولَه تعالى: (لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا)، بتخفيفِ التَّاءِ، وكسر الخاء، و(تَرَكَ) كقولِه تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف:٩٩]، ولذا عدَّها بعضُهم سبعةً. انظر شرح ابن عَقيل (١/ ٣٩١).

مثالُ (صَيَّرَ): (صَيَّرْتُ الحديدَ بابًا)، أي: (حَوَّلْتُه وجَعَلْتُه)، وتقول: (صَيَّرْتُ الطِّينَ إبْرِيقًا).

مثالُ (اتَّخَذَ): (اتَّخَذْتُ فُلانًا صديقًا)، أي: (صَيَّرته)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥]، أي: صَيَّرَه خليلًا له، فهي نَصَبَتْ مبتدأً وخبرًا.

مثالُ (رَدَّ) قولُ الشَّاعرِ:

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا ... وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودًا[1]

الشَّاهدُ قولُه: (فَرَدَّ)، أي: صَيَّرَ.

فـ(رَدَّ) التي بمعنى (صَيَّرَ) تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، وإلَّا فإنَّها تَنصِبُ مفعولًا واحدًا، مثل: (رَدَدْتُ الضَّالَّةَ).

مثال (جَعَلَ) قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]، فـ(جَعَلْنَاكُمْ) أي: صَيَّرْنَاكم، ومثالُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة:٩٧]، أصلُها قبل دخولِ(جَعَلَ): (الكعبةُ البيتُ الحرامُ قيامٌ للنَّاسِ)، فلمَّا أَدْخَلْنَا عليها (جَعَلَ) نَصَبَتِ المبتدأَ والخبرَ، فصارت: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾، ومثلُ ذلك -أيضًا- قولُك: (جَعَلَنِي اللهُ فِداءَ رسولِ الله ﷺ)،وقولُك: (جَعَلْتُ الثوبَ قميصًا)، أي: صَيَّرْتُه، وأصلُ الجملةِ قبلَ دُخولِ الفعلِ عليها: (الثَّوبُ قميصٌ)، لكن لـمَّا دخلت (جَعَلَ) نَصَبَتْ المبتدأ والخَبَرَ، فصارت الجملة: (جَعَلْتُ الثَّوبَ قميصًا).

إِذَنْ كُلُّ فعلٍ بمعنى (صَيَّرَ) دخل على مبتدأٍ وخبرٍ، فإنَّه يَنْصِبُهما.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن الزَّبِير الأَسَدِيِّ، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦).

٢٠٩- وَخُـــصَّ بـــالتَّعْلِيقِ وَالإلْغَـــاءِ مَـــا
مِنْ قَبْلِ (هَبْ)، وَالأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠- كَذَا (تَعَلَّمْ) ....

الشَّـــرحُ

قولُه: «خُصَّ»: يجوزُ أن يكونَ فعلَ أمرٍ، ويجوزُ أن يكونَ فعلًا مَاضِيًا مَبْنِيًّا لما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ لأنَّ (خُصَّ) صالحةٌ للصِّيغَتَيْنِ، كما تقولُ: (رُدَّ) فهي صالحةٌ لفعلِ الأمرِ، وصالحةٌ للماضي الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، و(خُصَّ) أي: (أنت)، هذا إذا جَعَلْنا (خُصَّ) فعلَ أمرٍ، أمَّا إذا جعلناها فعلًا ماضيًا لما لم يُسَمَّ فاعلُه، فنائبُ الفاعلِ قولُه: (مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ)، وعلى التَّقديرِ الأوَّلِ تكونُ (مَا) مفعولًا به.

إِذَنْ كلُّ فِعْلٍ بمعنى صَيَّرَ فإنه يُنْصَبُ به المبتدأُ والخَبَرُ.

قولُه: «وَخُصَّ بالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ (هَبْ)»: الذي قبل (هَبْ): (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ الاعتقاديَّة)، فصارت أَحَدَ عَشَرَ فعلًا يَخْتَصُّ بالتَّعليقِ والإلغاءِ، لكن ما معنى التعليق والإلغاء؟

التَّعليقُ: إبطالُ عملِها لفظًا لا معنًى، والإلغاءُ: إبطالُ عملِها لفظًا ومَعْنًى، معنى ذلك: أننا إذا علَّقناه، نقولُ: الجملةُ في مَحَلِّ نصبٍ سدَّ مَسَدَّ مفعولي (ظَنَّ) مثلًا.

أَمَّا الإلغاءُ فإنَّ الجُمْلةَ تكونُ مرفوعةً، ولا نقولُ: إنَّها في مَحَلِّ نصبٍ، فالتَّعليقُ: إبطالُ عَمَلِها لفظًا لا محَلًّا، والإلغاءُ: إبطالُ عملِها لفظًا ومحَلًّا، وفي الشرح عَبَّرَ بالمعنى، لكن التعبير بالمَحَلِّ أَوْضَحُ. والذي يجوزُ تعليقُه وإلغاؤُه ما كان قبلَ (هب)، وهي: (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ الاعتقاديَّة) هذه كلُّها يجوزُ تعليقُها وإلغاؤُها.

مثال ذلك في الإلغاءِ: تقولُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ)، وفي الإعرابِ تقولُ: (زيدٌ): مبتدأٌ، و(قَائِمٌ): خبرُه، و(ظَنَنْتُ): ملغاةٌ، فوُجودُها كالعَدَمِ، فتقولُ: (ظَنَنْتَ): فعلٌ وفاعلٌ، فإذا جاءتْك ظننتُ، تقول: أين مفعولَيْها؟ فتقول: (ظَنَنْتُ) مُلْغاةٌ.

أَمَّا التعليقُ فمثل: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ)، تقولُ: (ظَنَنْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، واللام: لامُ الابتداءِ، و(زيدٌ): مبتدأٌ، و(قَائِمٌ): خبرُ المبتدأِ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في محَلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعولَيْ(ظنَّ).

إِذَنْ (ظنَّ) عَمِلَت في المَحَلِّ ولم تَعْمَلْ في اللفظِ لوُجودِ مَانِعٍ، وهو اللامُ.

فعندنا الآن سببٌ للعملِ، وعندنا مانِعٌ للعملِ، ولذلك لابُدَّ أن يكونَ في التَّعليقِ مانعٌ يَمْنَعُ مِنَ العملِ، فمثلًا: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ)، فـ(ظَنَنْتُ) تَطْلُبُ (زَيْد)، وتَطْلُبُ(قَائِم)، وتطلبُ منهما النَّصبَ، ولكن (اللام) معَها سيفٌ يَمْنَعُ من نُفوذِ تأثيرِ(ظَنَّ) عليهما، لكن لَمَّا كانت (ظنَّ) في مَرْكَزِ القوَّة صارَتْ تَعْمَلُ في المَحَلِّ، ولـمَّا وُجِدَ المانعُ مَنَعَ العَمَلَ في اللَّفْظِ.

إِذَنْ الإلغاءُ: إبطالُ عَمَلِها لفظًا ومَـحَلًّا، والتَّعليقُ: إبطالُ عَمَلِها لفظًا، لا محَلًّا، ولابُدَّ من وُجودِ مانعٍ يَمْنَعُ من العَمَلِ في اللفظِ.

وقولُه: «مَا مِنْ قبلِ هَبْ»: الذي قبل (هَبْ) (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ الاعتقاديَّة) فهذه إحدى عَشْرَةَ أداةً، يجوزُ فيها التَّعليقُ والإلغاءُ، وأمَّا الذي بعدَها فلا يجوزُ فيه تعليقٌ ولا إلغاءٌ.

إِذَنْ جميعُ أفعالِ التَّصْيِيرِ لا يَدْخُلُها الإلغاءُ ولا التَّعليقُ؛ لأنَّها داخلةٌ في مَفْهومِ قولِه: (مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ)، وهذه من خصائص الصِّيَغِ الأولى الإحدى عَشْرَةَ، وهي أنَّه يجوزُ فيها التَّعليقُ والإلغاءُ.

قولُه: «وَالأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا»: مفعولٌ ثانٍ مُقَدَّمٌ لـ(أُلْزِمَا)، و(هَبْ): مبتدأٌ، و(قد): حرفُ تَحْقيقٍ، و(أُلْزِمَ): فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرُ (هَبْ)، ونائبُ الفاعلِ هو مَحَلُّ المفعولِ الأولِ، وتقديرُ الكلامِ على تَرتيبِهِ الطَّبيعيِّ: (وَهَبْ قَدْ أُلْزِمَ الأَمْرَ)، يعني أنَّ (هَبْ) من أفعالِ القُلوبِ لازمٌ للأمرِ، فلا يأتي إلا بصيغةِ الأمرِ، فلا يأتي مضارعًا، ولا يأتي ماضيًا، ولا يأتي اسمَ فاعلٍ، ولا اسمَ مفعولٍ، ولا جميعَ المشتقَّات، ولذا لو قُلْتَ: (وَهَبَ زيدًا قائمًا) لم يَصِحَّ، لكن لو قلتَ: (هَبْ زيدًا قَائِمًا)، فإنَّه يَصِحُّ.

وقولُه: «كَذَا تَعَلَّمْ»: يعني قد أُلْزِمَ الأمرَ، فلا يأتي مضارعًا، ولا يأتي ماضيًا، ولا اسمَ فاعلٍ، ولا اسمَ مفعولٍ، ولا مصدرًا.

فـ(تَعَلَّمْ) يجبُ أن يكونَ فعلَ أمرٍ في هذا البابِ خاصَّةً، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ [1]

---

(١) سبق عزوه (ص:١٣٧).

الشَّاهدُ قولُه: (شِفَاءَ)، و(قَهْرَ)، فـ(تَعَلَّمْ) نَصَبَتْ المبتدأ والخبَرَ، على أنَّهما مفعولان لها؛ لأنَّ أصلَ الكلامِ: (**شِفَاءُ النَّفْسِ قَهْرُ عَدُوِّهَا**).

وهذا صحيحٌ، فلا تُشْفَى نفسُك إلَّا بقهرِ عَدُوِّك، كما قال تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:١٤].

لكن إذا قال لنا قائلٌ: كيف تقولونَ: (تَعَلَّمْ) تلزمُ فعلَ الأمرِ؟ مع أنَّنا نجدُ (**تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ ومُتَعَلِّمٌ**؟).

الجواب: المقصودُ في هذا البابِ، فلا تَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ أصْلُهما المبتدأُ والخَبَرُ إلَّا إذا كانت بلفظِ الأَمْرِ.

إِذَنْ تعْتبَرُ (هَبْ) و(تَعَلَّمْ) بالنسبةِ لهذا البابِ من الجوامدِ، وليستا من المتصرِّفاتِ.

فصار عندنا فعلانِ لازمانِ للأمرِ هما: (هَبْ) و(تَعَلَّمْ).

* * *

٢١٠- ....، وَلِغَـيْرِ المَـاضِ مِـنْ سِوَاهُمَا اجْعَـلْ كُـلَّ مَـا لَـهُ زُكِـنْ

الشَّــرحُ

قولُه: «وَلِغَيْرِ المَاضِ»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعَلِّقٌ بمحذوفٍ، المفعول الثاني لـ(اجْعَلْ).

و«كُلَّ»: مفعولُ (اجْعَلْ)، و(اجْعَلْ) التي معنا من أفعال التَّصْيِيرِ، يعني: (صَيِّرْ ما لسواهما لغيرِ الماضي كُلَّ ما له زُكِنَ).

و«كُلَّ»: مفعولٌ أوَّلُ.

و«لِغَيْرِ المَاضِ»: مفعولٌ ثانٍ.

و«مَا»: موصولةٌ.

و«زُكِن»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«لَهُ»: متعلِّقٌ به، والجملةُ صلةُ الموصولِ، و(زُكِن) بمعنى (عُلِمَ).

قولُه: «سِوَاهُمَا»: أي: سوى (هَبْ) و(تَعَلَّمْ)، فيَدْخُلُ فيها: (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ الاعتقاديَّة)، فهذه أَحَدَ عَشَرَ فعلًا يجوزُ فيها أن تكونَ ماضيًا، وأن تكونَ مضارعًا، وأن تكون فعلَ أمرٍ، وأن تكونَ اسمَ فاعلٍ، وأن تكونَ اسمَ مفعولٍ، وأن تكونَ مصدرًا، المُهِمُّ أنَّه يُجْعَلُ لغيرِ الماضي ما كان للماضي.

فأفادنا المُؤَلِّفُ -رحمه الله- بهذا أنَّ جميعَ أفعالِ القلوبِ وأفعالِ التَّصْيِيرِ

تَتَصَرَّفُ إلى المضارعِ والأمرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، وغيرِ ذلك، إلَّا (هَبْ) و(تَعَلَّم)، فتقولُ في الماضي: (ظَنَنْتُ زيدًا فاهمًا)، وفي المضارع: (أَظُنُّ زيدًا فاهمًا)، وفي الأمر: (ظُنَّ زيدًا فاهمًا)، وفي الماضي المَبْنِيِّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه: (ظُنَّ زَيْدٌ فاهمًا)، واسمِ الفاعلِ نحو: (أنا ظانٌّ زيدًا فاهمًا)، واسمِ المفعولِ نحو: (زيدٌ مظنونٌ أبوه فاهمًا)، ومثلُه: (زادُ المُسْتَقْنِع مظنونٌ قراءتُه نافعةً)، ونائبُ الفاعلِ هنا هو المفعولُ الأوَّلُ.

وهل اسمُ الفاعلِ (رَادٌّ) من (رَدَّ) هل يَنْصِبُ مفعولَيْنِ؟

الجواب: فيه تفصيلٌ، فإن كان اسمُ الفاعلِ (رَادٌّ) من (رَدَّ) التي من أفعالِ التَّصْيِيرِ فإنَّها تَنْصِبُ مفعولَيْنِ، وإلَّا فإنَّها تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا.

ومثال (رَأَى) قولُ الشَّاعرِ:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[1]

هذا ماضٍ، وتقولُ مثلًا: (فلانٌ يَرَى العِلْمَ نافعًا) هذا مضارعٌ، وهذا يَصْلُحُ؛ لأَنَّه يقولُ: (اجْعَلْ مَا لِغَيْرِ المَاضِي مِثْلَ مَا للمَاضِي)، و(رَ زَيْدًا قائمًا) تَصْلُحُ أيضًا، فـ(رَ): فعلُ أمرٍ من حرفٍ واحدٍ، (زيدًا): مفعولٌ أوَّل، و(قَائِمًا): مفعولٌ ثانٍ، وفي القرآنِ: ﴿وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:٢٠١] فـ(قِ): فعلُ أمرٍ على حرفٍ واحدٍ.

مثالُ اسمِ الفاعلِ: أن تقولَ: (أنا راءٍ زيدًا قائمًا)، فالذي نَصَبَ (زيدًا قائمًا) هو اسمُ الفاعلِ (رَاءٍ)، وتقولُ: (زيدٌ مَرئِيٌّ قائمًا)، فـ(مرئيٌّ) اسمُ

---

(١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٩).

مفعولٍ، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ هو المفعولُ الأوَّلُ، و(**قَائِمًا**) هو المفعولُ الثَّانِي.

وتقولُ: (**يُعْجِبُنِي ظَنِّي زَيْدًا قائـمًا**)، فـ(**ظَنِّي**) مصدرٌ، و(**زيدًا**) مفعولٌ أوَّل، و(**قَائِـمًا**) مفعولٌ ثانٍ.

على كُلِّ حالٍ تَبَيَّنَ أنَّ أَحَدَ عَشَرَ فِعلًا وهي ما قبل (هَبْ) تَتَصَرَّفُ إلى ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، واسمِ فاعلٍ، واسمِ مفعولٍ، ومَصْدرٍ، وفي كُلِّ هذه التَّصرُّفاتِ عَمَلُها لا يَختلِفُ، فهي تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ.

فصارت الآن جميعُ الأفعالِ القَلْبيَّةِ والتَّصييريَّةِ تَتَصرَّفُ إلَّا (**هَبْ وتَعَلَّمْ**)، وما تصرَّف فله حُكْمُ المَاضِي.

***

٢١١- وَجَـــوِّزِ الإِلْغَـــاءَ لَا فِي الِابْتِـــدَ ....

الشَّـــرحُ

قولُه: «جَوِّز»: فعلُ أمرٍ.

«الإِلْغَاءَ»: مفعولٌ به.

و«لَا»: نافيةٌ.

و«فِي الابْتِدَا»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (**لَا تُجَوِّزْه في الابتداءِ**)، ويجوزُ أن يكونَ مُتعلِّقًا بـ(جَوِّزْ).

لـمَّا ذكَرَ -رحمه الله- الأفعالَ التي يَجُوزُ فيها الإلغاءُ والتَّعْلِيقُ بَيَّنَ حكمَ الإلغاءِ وحكمَ التَّعليقِ، وما مَوضِعُ الإلغاءِ، وما مَوْضِعُ التَّعليقِ.

قولُه: «جَوِّزِ الإِلْغَاءَ»: هو إبطالُ العملِ لفظًا ومحَلًّا، لكن استثنى -رحمه الله- الابتداءَ، ولذا قال: (**لَا فِي الابْتِدَا**)، أي: فلا تُجَوِّزِ الإلغاءَ.

يعني إذا وَقَعَ الفعلُ في الابتداءِ فلا تُجَوِّزِ الإلغاءَ، وإنْ وَقَعَ في غَيْرِ الابتداءِ فإنَّه يَجوزُ الإلغاءُ.

فإذا قال قائلٌ: وهل هناك شيءٌ غيرُ الابتداءِ؟

قلنا: نعم، فالفعلُ أحيانًا يَقَعُ في الابتداءِ، وأحيانًا في الوسطِ، وأحيانًا في الآخِرِ، فإن وَقَعَ في الابتداءِ فالإلغاءُ ممْنوعٌ، مثل أن تقولَ: (**ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ**) هذا ممْنوعٌ؛ لأنَّ الفعلَ وقَعَ في الابتداءِ، وإن وَقَعَ في الوَسَطِ جازَ الوجهانِ:

الإعمالُ والإلغاءُ، تقول في الإعمالِ: (زيدًا ظَنَنْتُ قائمًا)، و(زيدٌ ظَنَنْتُ قائمًا)، أي: (زيدٌ ظَنَنْتُه)، وسيأتينا أنَّه يجوزُ حذفُ المَفْعولَيْنِ أو أحَدِهما معَ الدَّليلِ، فيكونُ هذا صحيحًا، ويكونُ المفعولُ الأوَّلُ محذوفًا، وتقولُ في الإلغاءِ: (زيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ)، وإنْ وَقَعَ في الآخِرِ فكذلك يجوزُ الإلغاءُ، فتقولُ: (زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ)، فصارت الأحوالُ ثلاثةً:

الحالُ الأُولَى: أنْ يَتَقَدَّمَ الفعلُ، فيَمْتَنِعُ الإلغاءُ.

الحالُ الثانيةُ: أن يَتَوَسَّطَ الفعلُ، فيَجوزُ الوجهانِ على السَّواءِ.

الحالُ الثالثةُ: أن يَتَأَخَّرَ الفعلُ، فيَجُوزُ الوَجْهانِ، والإلغاءُ أَرْجَحُ، لضَعْفِها بالتأخُّرِ.

وقال الكُوفيُّونَ: يجوزُ الإلغاءُ وإن كانَ الفعلُ سَابِقًا، فإذا قلتَ: (ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ) فهو جائزٌ عند الكُوفِيِّينَ، وقد وَرَدَ هذا في كلامِ العربِ.

والأرجحُ -حَسَبَ القاعدةِ التي قرَّرناها- الأسْهَلُ، وعلى هذا فإذا قرأ أحدٌ منكم الآن عَلَيَّ كتابًا، وقال: (وإنْ ظنَّ المَطَرُ غزيرٌ فَلْيَحْمَدِ الله)، نقولُ: إذَنْ أنت كُوفِيٌّ، أمَّا البَصْرِيُّ فلا يُـجَوِّزُ هذا.

وإن ورَدَ من كلامِ العَرَبِ ما يَدُلُّ على الإلغاءِ مع تَقَدُّمِ الفعلِ، فالبَصْرِيُّونَ قالوا: نُئَوِّلُ، ولا بأسَ بالتَّحريفِ في هذا المَوْضِعِ، من أجْلِ أن نُصَحِّحَ القاعدةَ.

***

٢١١- .... وَانْوِ ضَـمِيرَ الشَّـانِ، أَوْ لَامَ ابْتِـدَا

٢١٢- فِي مُـوهِمٍ إِلْغَـاءَ مَـا تَقَـدَّمَا ....

الشَّــرحُ

قولُه: «انْوِ»: بمعنى (قَدِّر)أي: قَدِّرْ ضَمِيرَ الشَّأنِ أو لَامَ ابتداءٍ في مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَ، يعني: إذا وُجِدَ من كلامِ العربِ ما يَقْتَضِي إلغاءَها مع التَّقدُّمِ فَانْوِ ضميرَ الشَّأنِ، مثالُه قولُ الشَّاعرِ:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[1]

وهذا كلامٌ عَرِبيٌّ، ولو كانَ غيرَ عَرَبِيٍّ قُلْنا: خطأٌ، ويَجِبُ أن يُقالَ: (أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الأَدَبَ)، قالوا: إِذَنْ لا نَستطِيعُ أن نقولَ للعربيِّ: (أَخْطَأْتَ)؛ لأنَّ كلامَ العربِ في النَّحوِ بمنزلةِ الدليلِ في الأحكامِ الشَّرعيَّةِ، فإذا جاءَ الكلامُ من العربيِّ مُخالفًا لِـمَا أَصَّلْنَاه وَجبَ تأويلُه، فنقولُ: قَدِّر إمَّا ضَمِيرَ الشَّأْنِ أو لَامَ ابْتِدَاءٍ.

فإذا قَدَّرْتَ ضميرَ الشَّأَنِ صار الفعلُ عاملًا، فيكونُ المفعولُ الأوَّلُ محذوفًا، وهو ضميرُ الشَّأنِ، تقديرُه: (وَجَدْتُهُ)، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في مَحَلِّ نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لـ(وَجَدَ).

---

(١) البيت من البسيط، وهو منسوب لبعض الفزاريين في ديوان الحماسة (٢/ ١٨)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٩)، والتصريح للأزهري (١/ ٣٧٥).

وإن قَدَّرْتَ لامَ ابتداءٍ، فإنَّ الفعلَ يكونُ مُعَلَّقًا عن العملِ بلامِ الابتداءِ، والتقديرُ: (**وَجَدْتُ لَمَلَاكُ الشِّيَمةِ الأَدَبُ**)، ونقولُ في الإعرابِ: (**وَجَدْتُ**): (**وَجَدَ**) فعلٌ ماضٍ يَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ، و(**التاءُ**): فاعلٌ، و(**لَـمِلَاكُ**): (**اللَّامُ**): لامُ الابتداءِ، (**مِلَاكُ**): مبتدأٌ، و(**الأَدَبُ**): خبرُه، واللامُ عَلَّقَت عَمَلَ (**وَجَدَ**)، فالجملةُ كُلُّها في مَحَلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفعولَيْ (**وَجَدَ**).

لكنْ أصحابُنا الكُوفِيُّونَ ذَوُو اليُسْرِ والسُّهولةِ قالوا: لا بأسَ أن تُلْغَى ولو تَقَدَّمتْ، فيَجوزُ أن تقولَ: (**ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ**)، ولا حاجةَ لإضمارِ لَام ابتداءٍ، أو إضمارِ ضميرِ الشَّأنِ؛ لأنَّ المقصودَ نسبةُ الظنِّ إلى مَدْلولِ الخبرِ فقط، ولا حاجةَ أن نُسَلِّطَه على الجملةِ، ونقولُ: (**ظَنَنْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**زيدٌ**): مبتدأٌ، و(**قَائِمٌ**): خبرُ المبتدأِ، وهذا أيسرُ وأسهلُ، وليس ببعيدٍ، كما لو سَأَلَكَ سائلٌ فقال: (**أَظَنَنْتَ زيدًا قائمًا؟**)، فقلتَ: (**ظَنَنْتُ**).

وقولُهم هذا هو الرَّاجحُ عندنا، والقاعدةُ عندنا -كما سَبَقَ- أنَّ كُلَّ قولٍ أَسْهَلَ فهو أرجحُ، ولأنَّه لا يحتاجُ إلى تقديرٍ، ولا إلى عملٍ.

***

٢١٢- .... وَالْتَـزِمِ التَّعْلِيـقَ قَبْـلَ نَفْـيِ (مَـا)

٢١٣- وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَـمْ كَـذَا وَالاسْـتِفْهَامُ ذَا لَـهُ انْحَـتَمْ

الشَّــرحُ

قولُه: «الْتَزِم»: فعلُ أمرٍ.

و«التَّعْلِيقَ»: مفعولٌ به.

و«قَبْلَ»: ظرفٌ، وهو مُتعلِّقٌ بـ(الْتَزِم).

و«نَفْيِ»: مضافٌ إليه، و(نَفْي): مضافٌ.

و«مَا»: مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السكونِ في مَحَلِّ جرٍّ.

«وَإِنْ»: (الواوُ): حرفُ عطفٍ، و(إِنْ): معطوفةٌ على (مَا)، يعني: (وَقَبْلَ نَفْيِ إِنْ).

و«وَلَا»: يعني(وَقَبْلَ نَفْيِ لَا)، وعلى هذا تكون (إِنْ): معطوفةً على (مَا). و(لَا) معطوفةً على (مَا).

و«لَامُ»: مبتدأٌ.

و«ابْتِدَاءٍ»: مضافٌ إليه.

و«قَسَمْ»: معطوفةٌ على (ابْتِدَاءٍ)، يعني: (أَوْ لَامُ قَسَمٍ).

و«كَذَا»: أي كـ(مَا) وَ(إِنْ) و(لَا)، أي: أنَّ لَام الابتداءِ ولَام القَسَمِ يَجِبُ فيهما التَّعليقُ.

قولُه: «وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ»: (الاسْتِفْهَامُ): مبتدأٌ، و(ذَا): مبتدأٌ ثانٍ، و(لَهْ): جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(انْحَتَمْ)، وجملةُ (انْحَتَمْ) خبرُ المبتدأ الثَّاني، والجملةُ من المبتدأِ الثاني وخَبَرِه خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ.

قولُه: «الْتَزِم التَّعْلِيقَ»: فعلُ أمرٍ، وفي الإلغاءِ قال: (جَوِّزِ الإِلْغَاءَ)، وهذا هو الفرقُ الثَّاني بينَ التَّعليقِ والإلغاءِ، فبينَهما فرقٌ في حدِّ ذاتِهما، وبينَهما فرقٌ في عَمَلِهما، فالتَّعليقُ واجبٌ، والإلغاءُ جائزٌ.

والمعنى: الْتَزِمِ التَّعليقَ وهو إبطالُ العَمَلِ لفظًا لا محَلًّا -أي فيما قبلَ (هَبْ وتَعَلَّمْ)- قبلَ هذه الأمورِ، وهي: نَفْيُ (مَا)، ونَفْيُ (إِنْ)، ونَفْيُ (لَا)، و(لَامُ الابتداءِ)، و(لَامُ القَسَمِ)، و(الاستفهامُ)، فالتَّعليقُ لازمٌ في سِتَّةِ مَواضِعَ وهي:

المَوْضِعُ الأَوَّل: قبلَ نَفْيِ (مَا)، يعني: إذا اتَّصلَتْ (مَا) النَّافيةُ في جُزْءَيِ المبتدأ والخبرِ وَجَبَ التَّعليقُ، مثالُه: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء:٦٥]، فـ(عَلِمَ) فعلٌ ماضٍ يَنْصِبُ مفعولَيْنِ: المفعولُ الأَوَّلُ هو المبتدأُ، والمفعولُ الثَّاني هو الخَبَرُ، و(التاءُ): فاعلٌ، و(مَا): نافيةٌ، و(هؤلاء): اسمُ (مَا)؛ لأنَّها حِجَازِيَّةٌ، وجملةُ ﴿يَنطِقُونَ﴾ خَبَرُ (مَا)، ومعلومٌ أنَّ جملةَ: ﴿مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ جملةٌ خَبَرِيَّةٌ، لكنَّ العاملَ تَسَلَّطَ عليها محَلًّا لا لَفْظًا، فنقولُ: جملةُ ﴿مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ في محَلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولَيْ (عَلِمَ).

ومثله قولُه تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت:٤٨]، لو لا (مَا)، لكان (ظَنُّوا لهم مَحِيصًا) لكن جاءت (مَا)، و(ظَنَّ) تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، فنقولُ في إعرابِ: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾، (ظَنَّ): فعلٌ ماضٍ يَنْصِبُ جُزْءَيِ المبتدأ والخبر، و(الواوُ): فاعلٌ، و(ما): نافيةٌ، (لهم): جَارٌّ ومجرورٌ خبرٌ

مُقَدَّمٌ، و(من): حرفُ جرٍّ زائدٌ إعرابًا، و(مَحِيص): مبتدأٌ مرفوعٌ بضَمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخِره مَنَعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ حَرْفِ الجَرِّ الزائدِ.

إِذَنْ يجبُ التَّعليقُ هنا، فلو قال قائلٌ: لو قلتَ في الإعرابِ: (ما): نافيةٌ، و(لهم): جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ، مفعول(ظَنَّ) الأوَّل، و(من): حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(مَحِيص): مفعولُـها الثَّاني منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه مَنَعَ من ظهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ، نقولُ: لا؛ لأنَّ (ما) النَّافيةَ تَمْنَعُ تَسَلُّطَ ما قبلها على ما بعدَها، فـ(مَا) النَّافيةُ حجابٌ مَنِيعٌ، فلا يُمْكِنُ أن يَعْمَلَ ما قبلَها فيما بعدَها، ولهذا نقولُ: من الفروق بينَ التَّعليقِ وبينَ الإلغاءِ وجودُ مانعٍ يمنعُ العَمَلَ.

وتقولُ: (ظَنَنْتُ مَا زيدٌ قائمٌ)، أي: (ظَنَنْتُ انتفاءَ قيامِ زيدٍ)، فنقولُ: (ظَنَنْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(مَا): نافيةٌ، و(زيدٌ): مبتدأٌ، و(قَائِمٌ): خبرُه، إلَّا على لُغةِ الحِجازِيِّينَ فنقولُ: (ظَنَنْتُ مَا زيدٌ قائمًا).

المَوْضِع الثَّاني: قبلَ نَفْيِ(إِنْ)، فـ(إِن)النَّافيةُ -لا الشَّرطيَّةُ- كذلك تُعلَّقُ معَها هذه الأفعالُ، كقولِه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٥٢]، أي: (وتَظُنُّونَ مَا لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)، ومعلومٌ أنَّ (تَظُنُّونَ) مُتصرِّفٌ من (ظَنَّ) فهو يَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، ولكنَّ هذا الفعلَ مُعَلَّقٌ لدخولِ (إِنْ) على جُزْءَيِ الجُملةِ الخبريَّةِ.

وتقولُ: (ظَنَنْتُ إِنْ زيدٌ قائمٌ)، يعني: (ظَنَنْتُ مَا زيدٌ قائمٌ).

المَوْضِع الثَّالِث: قبلَ نَفْيِ(لَا)، فإذا جاءَ الفعلُ قبلَ(لَا) النَّافيةِ وَجَبَ التَّعليقُ، تقولُ: (عَلِمْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ ولَا عَمْرٌو)، فـ(عَلِمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ،

و(لَا): نافيةٌ، و(زيدٌ): مبتدأٌ، و(قَائِمٌ): خبرُ المبتدأِ، (وَلَا) (الواوُ): حرفُ عطفٌ، و(لَا): نافيةٌ، و(عَمْرٌو): مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: (وَلَا عمرٌو قَائِمٌ)، وإنْ شِئْتَ فقُلْ: إنَّه معطوفٌ على (لَا زيدٌ)، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في مَحَلِّ نَصْبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعولَيْ (ظَنَّ).

المَوضِع الرَّابع: قبلَ لامِ الابتداءِ، يعني: إذا اقْترنَتِ الجملةُ الخبريَّةُ الواقعةُ في سياقِ هذه الأفعالِ بـ(لام الابتداءِ) فإنَّ لَامَ الابتداءِ تُوجِبُ تعليقَ الفعلِ.

مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة:١٠٢]، وفي الإعرابِ تَقولُ: (عَلِمَ): فعلٌ ماضٍ، و(الواوُ): فاعلٌ، و(اللَّامُ): لامُ الابتداءِ، و(مَنْ)اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السكونِ في مَحَلِّ رفعٍ مبتدأٌ، و(اشْتَرَاهُ): فعلٌ، ومفعولٌ به، والفاعلُ مُستتِرٌ، والجملةُ صلةُ الموصولِ، لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ، و(مَا) نافيةٌ، و(لَهُ): خبرٌ مُقدَّمٌ، و(مِنْ) حَرْفُ جَرٍّ، و(خَلَاقٍ): مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ خبرُ (مَنْ)، والجملةُ مِن (مَنْ) وخبرِها في مَحَلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَيْ(عَلِمَ).

وتقول: (عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنطلِقٌ)، ولا يَصِحُّ أن تقولَ: (عَلِمْتُ لَزَيْدًا مُنْطَلِقًا)، فـ(عَلِمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(اللام): لامُ الابتداءِ، و(زيدٌ): مبتدأٌ، و(مُنطلِقٌ): خبرُه، والجملةُ في مَحَلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفعولَيْ (عَلِمَ).

المَوْضِع الخَامِس: قبلَ لامِ القَسَمِ، فقولُه: (أَوْ قَسَم)، يعني: لام القَسَم، فإذا وُجِدَتْ هذه الأفعالُ قبلَ لامِ القَسَمِ، مثل أن تَقولَ: (عَلِمْتُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وكَذَا)، فـ(اللام) هنا ليستْ لامَ الابتداءِ؛ لأنَّها لم تدخُلْ على مبتدأٍ، ولكنَّها دخلتْ على جملةٍ فعليَّةٍ، فهي لامٌ مُوَطِّئَةٌ للقَسَمِ، و(أَفْعَلَنَّ): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ

على الفتحِ في محَلِّ رفعٍ لاتِّصالِه بنُونِ التَّوكيدِ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ يقولُ:

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا ... مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ومِنْ

والجملةُ الفِعْليَّةُ كُلُّها في محَلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفعولَيْ (عَلِمَ).

ومن ذلك -أيضًا- قولُ الشَّاعرِ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا[1]

الشَّاهدُ قولُه: (لَتَأْتِيَنَّ)، ولهذا لا يُمْكِنُ أن نقولَ: إنَّ جملةَ (تَأْتِيَنَّ) في محَلِّ نصبٍ على أنَّها مفعولٌ، وأنَّ الفعلَ سُلِّطَ عليها، بل نقولُ: الجملةُ من الفعلِ والفاعلِ سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَيْ (عَلِمَ)؛ لأنَّك لو قلتَ: إنَّ الجملةَ في محلِّ نصبٍ احْتَجْتَ إلى المفعولِ الثَّاني، ولكن لا نحتاجُ إليه؛ لأنَّ العملَ الآن عُلِّقَ.

المَوْضِع السَّادِس: قبلَ الاستفهامِ، يعني إذا وقعت الجملةُ التي بعد هذه الأفعالِ استفهامًا فإنَّها تُعَلَّقُ، فإذا أتى اسمُ استفهامٍ أو حرفُ استفهامٍ[2] بعدَ هذه الأفعالِ فإنَّه يُعَلِّقُهَا عن العملِ.

تقولُ: (عَلِمْتُ أَيْنَ زيدٌ)، يعني: (عَلِمْتُ نِسْبَةَ مكانِه)، ولهذا لو قلتَ: (عَلِمْتُ أَيْنَ زيدٌ)، معناها بدون استفهامٍ: (عَلِمْتُ مكانَ زيدٍ)، فـ(عَلِمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أَيْنَ): اسمُ استفهامٍ، وهي خبرُ المبتدأِ مُقَدَّمٌ، و(زيدٌ): مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، والجملةُ في محَلِّ نصبٍ، سَدَّت مَسدَّ مَفعولَيْ(عَلِمَ).

---

(١) البيت من الكامل، وهو لِلَبِيد بن رَبِيعةَ في الكتاب (٣/ ١٠٩)، وخزانة الأدب (٩/ ١٦١).

(٢) وهناك صورة ثالثة غير اسم الاستفهام وأداة الاستفهام وهي أن يكون أحد المفعولين مضافًا إلى اسم استفهام نحو: (علِمتُ غلامُ أيِّهم أبوك). انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٤٠٠).

وتقولُ مثلًا: (**عَلِمْتُ أَيْنَ يكونُ زيدٌ**)، فـ(**عَلِمْتُ**) فعلٌ وفاعلٌ، و(**أَيْنَ**): ظرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ، ولا نقولُ: هو المفعولُ الأوَّلُ؛ لأنَّه اسمُ استفهامٍ، والاستفهامُ له الصدارةُ، وإذا كان له الصدارةُ، فلا يمكنُ أن يَعْمَلَ فيه ما قبلَه؛ لأنَّه لو عَمِلَ فيه لكانت الصدارةُ للعاملِ، فإذا جاءَ اسمُ استفهامٍ وَجَبَ أن يُعَلِّقَ هذه الأفعالَ عن العملِ، فـ(**أَيْنَ**)-وهو ظرفٌ- خَبَرُ(**يكونُ**) مُقَدَّمٌ، و(**زيدٌ**): اسمُها مُؤَخَّرٌ، وجملةُ (**يكونُ**) واسمُها وخبرُها في مَحَلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولَيْ (**عَلِمَ**).

ومثلُها قولُك: (**هل تَعْلَمُ متى يأتي زيدٌ؟**)، فـ(**تَعْلَمُ**): فعلٌ مضارعٌ، و(**متى**): اسمُ استفهامٍ مَبْنِيٌّ على السكونِ في مَحَلِّ نصبٍ على أنَّه ظرفُ زمانٍ، و(**يأتي**): فعلٌ، و(**زيدٌ**): فاعلٌ، وجملةُ (**يأتي زيدٌ**) في مَحَلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَيْ (**تَعْلَمُ**).

وكذلك لو قلتَ: (**عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عندَك أم عمرٌو؟**)، فنقولُ: الهمزةُ للاستفهامِ، و(**زَيْدٌ**): مبتدأٌ، و(**عندَك**): ظرفٌ خبرٌ، و(**أَمْ**): حرفُ عطفٍ، و(**عمرٌو**) معطوفٌ على (زيد)، والجملةُ التي دَخَلَت عليها همزةُ الاستفهامِ في مَحَلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفعولَيْ (**عَلِمَ**)، ومثالُ ذلك أن تقولَ: (**عَلِمْتُ أَفَهِمَ الطَّلَبَةُ أم لـم يَفْهَمُوا؟**)، نقولُ: (**الهمزةُ**) للاستفهامِ، و(**فَهِمَ**): فعلٌ، و(**الطَّلبةُ**): فاعلٌ، والجملةُ في مَحَلِّ نصبٍ، سَدَّت مَسَدَّ مفعولَيْ (**عَلِمَ**).

***

٢١٤- لِعِلْـمِ عِرْفَـانٍ وَظَـنٍّ تُهَمَـهْ　　تَعْدِيَـةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْتَزَمَـهْ

الشَّـرحُ

قولُه: «لِعِلْمِ عِرْفَانٍ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لـ(تَعْدِيَةٌ).

و«تَعْدِيَةٌ»: مبتدأٌ، وهو نَكِرةٌ، وسَوَّغَ الابتداءَ بها وهي نكرةٌ تأخيرُها.

قولُه: «لِعِلْمِ عِرْفَانٍ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ»: يعني: العِلْم الذي بمعنى المَعْرفةِ يَنْصِبُ مفعولًا واحدًا، فيُلْتَزَمُ أن يَتعدَّى لواحدٍ، لا لاثنيْنِ، بخلافِ العِلْمِ الذي بمعنَى الظَّنِّ كما سَبَقَ، مثالُ ذلك: تقولُ: (**عَلِمْتُ زيدًا**)، بمعنى: عَرَفْتُهُ، و(**عَلِمْتُ النَّحْوَ**)، أي: عَرَفْتُهُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل:٧٨]، أي: لا تَعْرِفونَ، ولهذا لم تَنْصِبْ إلَّا مفعولًا واحدًا، تقولُ: ﴿لَا﴾ نافيةٌ، و﴿تَعْلَمُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ثُبوتُ النُّونِ، و(الواو): فاعلٌ، و﴿شَيْـًٔا﴾: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

وتكون (**عَلِمَ**) لازمةً إذا كانت بمعنَى (**صَارَ أَعْلَمَ**)، تقولُ: (**عَلِمَ زيدٌ**)، أي: صَارَ أَعْلَمَ، والأَعْلَمُ: مُنْشَقُّ الشَّفَةِ العُلْيَا، بعضُ النَّاسِ -عافانا اللهُ وإيَّاكم- تكونُ شَفَتُه العُلْيا مُنْشَقَّةً، ويُسَمَّى هذا أَعْلَمَ، وبهذا تَبَيَّن أنَّ (**عَلِمَ**) إذا كانتْ بمعنَى (**الظَّنِّ**)، أو بمعنَى (**اليَقِينِ**) فإنَّها تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ أصْلُهما المبتدأُ والخبرُ، وإذا كانت بمعنى (**العِرْفان**) فإنَّها تنصبُ مفعولًا واحدًا، وإذا كانت بمعنى الصِّفة -أي بمعنى صار أَعْلَم- فهي لازمةٌ.

المُهِمُّ من كلام ابنِ مالكٍ -رحمه الله- عرفنا أنَّ العِلْمَ يأتي بمعنَى المعرفةِ، وهو كذلك، لكنَّ المعرفةَ تختصُّ بالمَحْسوساتِ، وتكونُ بعدَ التباسٍ، وتَصْلُحُ للظنِّ واليَقينِ، ولهذا قال العلماءُ في العَقيدةِ: (**لا يجوزُ أن يُوصَفُ اللهُ بأَنَّه عارفٌ، ويَجوزُ أن يُوصَفَ بأَنَّه عَالِـمٌ**)، وذلك للفُروقِ الثلاثةِ التي ذَكَرْنَاهَا.

فإن قال قائل: كيف تقولُ: لا يجوزُ أن يُوصَفَ الله تعالى بأَنَّه عارفٌ مع أنَّ رسولَ الله ﷺ قال في الحديثِ الصحيحِ: «**تَعَرَّفْ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ**»[(١)]؟

فالجواب: أنَّ المعرفةَ هنا بمعنى العِنايةِ، يعني: يَعْتَنِ بك، وذلك لأنَّها لو كانت المعرفةَ التي بمعنَى العِلْمِ لكانَ اللهُ يعلمُه سواءٌ تَعَرَّفَ إليه أم لم يَتَعَرَّفْ.

قولُه: «**وَظَنَّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ**»: يعني: وكذلك (**ظَنَّ**) التي بمعنى (**اتَّهَمَ**) يُلْتَزَمُ أن تَتَعَدَّى لواحدٍ، لا لاثنيْنِ، تقولُ مثلًا: (**ظَنَنْتُ زَيْدًا**)، أي: اتَّهَمْتُه، وليس المعنى: (**ظَنَنْتُه قَائِمًا، أو قاعدًا، أو عَالِمًا، أو جاهلًا**)، بل (**ظَنَنْتُه**) أي: (**اتَّهَمْتُه**)، من (**التُّهَمَةِ**)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:٢٤]، على القراءة بالظاء: (**بظَنِينٍ**) أي: بمُتَّهمٍ، يعني النَّبِيَّ ﷺ، فهذه بمعنَى التُّهَمَةِ، فلا تَنْصِبُ إلَّا مفعولًا واحدًا.

أما (**ضَنَّ بالمالِ**) فليست من هذا البابِ، فهي لازمةٌ، فهي بالضادِ أختِ الصَّادِ، فـ(**ضَنَّ به**) أي: بَخِل به، فعلى هذا (**ظَنَّ**) تكونُ لليَقِينِ والرُّجْحانِ، كما تَقَدَّمَ، وتكونُ بمعنَى (**التُّهَمَةِ**).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم (١/ ٣٠٧).

فإذا كانتْ لليَقينِ والرُّجْحَانِ فإنَّها تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، وإذا كانت للتُّهَمَة فإنَّها تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا.

و(ظَنَّ) تأتي لليَقينِ كثيرًا، كقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة:٤٦]، وقولِه: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾ [التوبة:١١٨]، وأمثلتُها كثيرةٌ.

لكن لماذا نصَّ على (عَلِمَ) و(ظَنَّ) مع أنَّ أفعالَ البابِ كُلَّها قد تَتَعدَّى لواحدٍ فقط بحَسَبِ مَعانِيها.

الجواب: نصَّ على ذلك لأنَّ (عَلِمَ) و(ظَنَّ) هما أصلُ هذه الأفعالِ، إذ إنَّ (عَلِمَ) لليَقينِ، و(ظَنَّ) للرُّجْحانِ، وأفعالُ هذا البابِ ما عدا أفعالَ التَّصْيِيرِ تدورُ على الظَّنِّ وعلى الرُّجحانِ، وإلَّا فغَيْرُها من أفعالِ البابِ -أيضًا- يُسْتَعْمَلُ مُتعدِّيًا لواحدٍ بحَسَبِ المعنى الذي جاء به، تقولُ مثلًا: (حَسِبَ زيدٌ المالَ)، يعني: عَدَّهُ، وتقولُ: (وَجَدْتُ الضَّالَّةَ)، يعني: لَقِيتُها، فهي هنا تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا.

وتقولُ: (وَجَدَ زيدٌ على فلانٍ)، يعني: (حَقَدَ عليه)، أو (غَضِبَ عليه)، أو (حَزِن عليه).

المهمُّ أنَّ جَمِيعَ أفعالِ البابِ قد تُسْتَعْمَلُ مُتعدِّيةً لواحدٍ أو تُسْتَعْمَلُ لازمةً، ولكنَّ المؤلفَ ذَكَرَ هذا لأنَّ (عَلِمَ) و(ظَنَّ) هما الأصلُ في أفعالِ القلوبِ، فـ(عَلِمَ) لليقينِ، و(ظَنَّ) للرُّجحانِ.

وبهذا نَعرِفُ أنَّ (عَلِمَ) تأتي بمعنى (عَرَفَ)، فلا تَنْصِبُ إلَّا مفعولًا واحدًا، وأنَّ (ظَنَّ) تأتي بمعنى (اتَّهَمَ)، فلا تَنْصِبُ إلَّا مفعولًا واحدًا.

٢١٥- وَلِـ(رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ(عَلِـمَا) طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِـنْ قَبْـلُ انْتَمَـى

الشَّــرحُ

قولُه: «وَلِـ(رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ(عَلِـمَا)»: لِـ(رَأَى الرُّؤْيَا) مُتعلِّقٌ بقولِه: (انْمِ)، أي: انْسُبْ، و(لِـعَلِـمَا): مُتعلِّقٌ بـ(انْتَمَى)، و(طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ): حالٌ مِنْ (عَلِمَ)، والألفُ في (عَلِـمَا) لإطلاقِ الرَّويِّ.

وقولُه: «مِنْ قَبْلُ انْتَمَى»: أي: انْتَسَبَ من قَبْلُ؛ لأَنَّه ذَكَرَ عِلْمَ العِرْفانِ، و(عَلِمَ) التي بمعنَى (عَرَفَ) لا تَنْصِبُ إلَّا مفعولًا واحدًا، فاحتاجَ أن يُقَيِّدَها بقولِه: (مِنْ قَبْلُ)، أي: العلم الذي بمعنَى الظَّنِّ أو بمعنَى اليَقينِ، فهذه تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ. والمعنى: انْمِ لـ(رَأَى) الرُّؤيا ما انْتَمَى لـ(عَلِـمَا). إِذَنْ (لِعَلِـمَا) متعلِّقٌ بـ(انْتَمَى).

فإذا قال قائلٌ: هل يجوزُ الفصلُ بينَ الاسمِ الموصولِ وصلتِه؟ قلنا: نعم، يجوزُ؛ لأنَّ هذا ليسَ بأجنبيٍّ، إذ إنَّ (لِعَلِمَ) مفعولُ (انْتَمَى) الذي هو صِلةُ المَوصولِ، والفصلُ بينَ الموصول وصلتِه بغيرِ أجنبيٍّ جائزٌ، لكنَّ الفصلَ بينَ الموصولِ وصلتِه بأجنبيٍّ هذا لا يجوزُ إلَّا نادرًا، ومنه قولُ الشَّاعرِ للذئب الذي رافقه في سفره:

تَعَشَّ فَـإِنْ عَاهَـدْتَنِي لَا تَـخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْـبُ يَصْـطَحِبَانِ[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، انظر الكامل في اللغة والأدب للمبرد (١/ ٩٨)، وخزانة الأدب للبغدادي (٣/ ١١١).

فهو لـمَّا قدَّم عَشَاءَهُ جعَلَ يُـخاطِبُ هذا الذئبَ بما سَبَقَ، فالأجنبيُّ (**يا ذَئْبُ**)، والمعروفُ أن يُقَالَ: (**نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَصْطَحِبَانِ يَا ذِئْبُ**) لكن لعلَّ الذي حَمَلَه على ذلك الضرورةُ.

قولُه: «**رَأَى الرُّؤْيَا**»: يعني: رأى التي من الرُّؤيا في المَنامِ، يقالُ لها: رُؤْيَا، بالألفِ، والتي في اليقظة يُقَالَ لها: (**رؤية**) بالتاءِ.

وقولُه: «**مِنْ قَبْلُ**»: أي: من قبل (**عَلِمَ**) التي للعِرفانِ، والمرادُ (**عَلِمَ**) الأولى التي تَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ.

فـ(**رأى**) التي من الرُّؤْيا تَنْصِبُ مفعولَيْنِ، والرُّؤيا هي ما يراه الإنسانُ في مَنامِهِ، وهي ثلاثةُ أقسامٍ:

رُؤْيا حَق من الله، وحُلُم من الشَّيْطان، وحديثُ نفسٍ، حيث يكون الإنسان دائمًا مشغولَ البالِ في شيءٍ، ثم يَجِدُه في منامه، فمِن كَثْرةِ ذِكْره يَحْلُم به في المَنامِ.

فالرُّؤْيا من الله، والحُلُم من الشَّيْطانِ، وحديثُ النَّفسِ من الواقعِ، ولكنَّ النَّبِيَّ ﷺ أخبرنا بأنَّنا إذا رأينا ما نَكْرَهُ ألَّا نُخْبِرَ به أحدًا، وأن نَستعِيذَ باللهِ من شَرِّه، ومن شَرِّ الشَّيطانِ، وأنَّنا بالتزامِ ذلك لا يَضُرُّنا ما رأيناهُ.

وهذه الطريقُ إذا سَلَكَها الإنسانُ استراحَ واستفادَ فائدةً عظيمةً، وإلَّا فكثيرًا ما يَرَى الإنسانُ في مَنامِه أشياءَ تُزْعِجُه في نفسِه أو في صَاحِبه أو في مُجتمعِه، ولكنَّ الطريقَ إلى الفَكاكِ منها هو أنَّ الإنسانَ يَتَعَوَّذُ باللهِ من شرِّها ومن شرِّ الشيطانِ ولا يُخْبِرُ بها أحدًا.

المُهِمُّ أنَّ رَأَى الحُلُميَّة تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، مثالُ ذلك قولُه تعالى في سورةِ يوسف: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف:٤]، وقولُه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ [يوسف:٤٣]، فـ(رَأَى) الرُّؤْيَا تَنْصِبُ مفعولَيْنِ.

ومثالُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ ٱلْءَاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ﴾ [يوسف:٣٦]، فالرُّؤْيا هنا مَناميَّةٌ، فـ(الياءُ) في (أَرَانِي) مفعولُها الأَوَّلُ، وجملةُ (أَحْمِلُ) مفعولُها الثاني.

وكذلك ﴿أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ الياءُ مفعولُها الأَوَّل، و(أَعْصِرُ) مفعولُها الثاني.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعرِ:

أَبُـو حَـنَشٍ يُـؤَرِّقُني، وَطَلْـقٌ ... وَعَـمَّارٌ، وَآوِنَـةً أُثَـالَا
أَرَاهُـمْ رُفْقَتِـي حَتَّـى إِذَا مَـا ... تَـجَافَى اللَّيْـلُ وانْخَـزَلَ انْخِـزَالَا
إِذَا أَنَـا كَالَّـذِي يَـجْرِي لِـوِرْدٍ ... إِلَى آلٍ فَلَـمْ يُـدْرِكْ بِـلَا لَا[1]

يقول: بالليلِ أَحْلُمُ بهم وأستانسُ، وأقولُ: الحَمْدُ لله الذي رَدَّ عَلَيَّ رَبْعِي، ولكن إذا انْطَوَى الليلُ وانخَزَلَ إذا أنا كالذي يَجْرِي لِوِرْدٍ إلى آلٍ، (الآلُ): السَّرابُ، فلم يُدْرِك بِلَالًا.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر، انظر الكتاب (٢/ ٢٧٠)، ولسان العرب (حنش).

الشَّاهدُ قولُه: (**أَرَاهُمْ رُفْقَتِي**)، فهنا نَصَبَ مَفْعولَيْنِ بـ(**رَأَى**) الحُلُميَّة التي هي المَنَام.

وتقولُ: (**رَأَيْتُ في المَنَامِ رجلًا يَأكُلُ تَمْرًا**)،هذه أيضًا حُلُميَّةٌ، إِذَنْ تَنْصِبُ مفعولَيْنِ، أَحَدُهما المبتدأُ والآخَرُ الخَبَرُ؛ لأَنَّه أحالنا على المفعولَيْنِ اللذَيْنِ تَنْصِبُها (**عَلِمَ**) اليَقِينيَّةُ والظَّنِّيةُ.

* * *

٢١٦- وَلَا تُـــجِزْ هُنَـــا بِـــلَا دَلِيـــلِ   سُـــقُوطَ مَفْعُـــولَيْنِ أَوْ مَفْعُـــولِ

الشَّـــرحُ

قولُه: «وَلَا»: (لَا): ناهيةٌ، ولهذا جُزِمَ الفعلُ بعدَها، وعلامةُ الجزمِ السكونُ، وأصلُ (تُجِزْ): (تُجِيزُ)، فَحُذِفَت الياءُ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ، والقاعدةُ فيما إذا التقَى ساكنانِ ما أشار إليه بعضُهم حيث قال:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِـرْ مَـا سَبَقْ   وَإِنْ يَكُنْ لِينًـا فَحَذْفُـهُ اسْـتَحَقّ(١)

فالياءُ حرفُ لِينٍ سَاكِنٌ، والزَّايُ ساكنةٌ، فتُحْذَفُ الياءُ.

و«سُقُوطَ»: مفعولُ (تُجِزْ).

و«مَفْعُولَيْنِ»: مضافٌ إليه.

و«مَفْعُولِ»: معطوفٌ عليه.

يقولُ -رحمه الله-: لا تُجِزْ حَذْفَ المفعولِ الواحدِ، أو المَفعولَيْنِ في باب (ظَنَّ) وأخواتِها إِلَّا بدليلٍ، وهذا الحكمُ في الحقيقةِ فردٌ من أفرادِ القاعدةِ العامَّةِ، وهي: (حَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ)، فإذا دَلَّ الدليلُ على الحذفِ جازَ، وإن لم يُوجَدْ فلا تُجِزْهُ، و(لَا) هنا ناهيةٌ، ولهذا جَزَمَت الفعلَ، والأصلُ في النَّهْيِ التَّحريمُ، إِذَنْ يَـحْرُمُ إسقاطُ مفعولٍ أو مَفعولَيْنِ بدُونِ دليلٍ، ولكن هل هذا يَـحْرُمُ شرعًا أو يَـحْرُمُ لغةً؟

(١) البيت لابن مالك، انظر مقدمة حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٠١).

الجواب: يَحْرُمُ لغةً طبعًا، إِذَنْ ممنوعٌ لغةً أن تُسْقِطَ مفعولًا أو مَفعولَيْنِ هنا إلَّا بدليلٍ.

فلو قُلْتَ: (ظَنَنْتُ الطالبَ فَاهِمًا)، فـ(الطَّالِبَ): مفعولٌ أَوَّل، و(فَاهِمًا) مفعولٌ ثانٍ، لو قال قائل: (ظَنَنْتُ الطالبَ) فلا يَصِحُّ، لأننا لا ندري: ماذا ظننته؟ وكذلك لو قال: (ظَنَنْتُ فَاهِمًا) بسُقوطِ المفعولِ الأوَّلِ، فلا يَصِحُّ أيضًا؛ لأَنَّنا لا نَعْرِفُ مَن الذي ظَنَنْتَهُ فَاهِمًا؟

لكن لو قيلَ لك: (ماذا ظَنَنْتَ الطالبَ؟) فقلتَ: (ظَنَنْتُ فاهمًا)، فهنا يَصِحُّ، فهنا حَذَفْنا المفعولَ الأولَ؛ لأَنَّه دلَّ عليه الاستفهامُ.

وتقولُ: (مَن الذي ظَنَنْتَهُ فَاهِمًا؟)، فتقول: (ظَنَنْتُ الطالبَ)، أي: (ظَنَنْتُ الطَّالبَ فَاهِمًا).

إذا قال لك قَائِلٌ: (مَنْ ظَنَنْتَه قَائِمًا؟)، فقلتَ: (ظَنَنْتُ زيدًا)، فالذي حُذِفَ هو المفعولُ الثَّاني، وهو (قَائِمًا)، وإذا قيلَ لكَ: (ماذا تَظُنُّ زيدًا؟)، فقلتَ: (أَظُنُّ قائمًا)، يعني: (أَظُنُّ زيدًا قائمًا).

ومثالُ حَذْفِ المفعولَيْنِ جَمِيعًا لو قالَ لك قائلٌ: (أَتظُنُّ زيدًا قائمًا؟)، فقلتَ: (أَظُنُّ)، يعني: (أَظُنُّ زيدًا قائمًا).

ومثالُ حذفِ المفعولَيْن -أيضًا- قولُ الشَّاعِرِ:

بِـــأَيِّ كِتَـــابٍ أَمْ بِأَيَّـــةِ سُـــنَّةٍ   تَرى حُبَّهُمْ عَارًا عَـلَيَّ وَتَحْسَـبُ[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت بن زيد، انظر خزانة الأدب للبغدادي (٢/ ٦٠).

قولُه: (**تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ**)، استكمَلَ (**تَرَى**) المَفعولَيْنِ، فـ(**حُبَّ**) هو المفعولُ الأَوَّلُ، و(**عارًا**) هو المفعولُ الثاني.

وقولُه: (**تَحْسَبُ**)، أي: (**تَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا**) بحذفِ المَفْعوليْنِ.

ومن ذلك قولُ الشَّاعِرِ:

وَلَقَـدْ نَزَلْـتِ فَـلَا تَظُنِّـي غَـيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَـةِ الـمُحِبِّ الأَكْـرَمِ(١)

أي: (**فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا**)، فالمفعولُ الأَوَّلُ هو (**غَيْرَهُ**)، والمفعولُ الثَّاني مَحْذوفٌ.

وقال بعضُ النَّحْوِيِّينَ: يجوزُ أن يُحْذَفَ المَفْعولانِ بدونِ دليلٍ، فتقول مثلًا: (**ظَنَنْتُ**)، لِمَن سألك: تقابلُ شخصًا؟ فيَصِيرُ هنا المقصودُ الإخبارَ عمَّا في ضَميرِكَ بقطع النَّظَرِ عن نِسْبةِ الظنِّ لَمن؟ فـ(**ظَنَنْتُ**) يعني: وقَعَ في قلبي ظَنٌّ، ولكنَّ هذا في الواقع ليسَ من هذا البابِ؛ لأن الذين أجازوه اشْتبَه عليهم الأمرُ؛ لأنَّ هذا البابَ فيه نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ، فقولُك: (**ظَنَنْتُ الطالبَ فَاهِمًا**)، فهذا نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ، أمَّا (**ظَنَنْتُ**) بمعنى: (**وَقَعَ فِي نَفْسِي ظَنٌّ**)، فهذا ليسَ من هذا الباب، فالصَّوابُ ما مَشَى عليه المُؤلِّفُ، وهو أنَّه ممنوعٌ منعًا باتًّا أن يُحْذَفَ أحدُ المَفْعولَيْنِ أو المفعولانِ معًا إلَّا بوُجودِ دليلٍ، هذا إذا قُصِدَ النسبةُ إلى شيءٍ، أمَّا إذا قُصِدَ مُجَرَّد الإخبارِ بوقوعِ هذه الأفعالِ القلبيَّةِ في نفسِك، فهذا قد لا يكونُ له مفعولاتٌ، فلا يَتطَلَّب مفعولًا في الحقيقةِ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة بن شداد العبسي، انظر أدب الكاتب (ص:٦١٣)، وخزانة الأدب (٩/ ١٣٦).

أو مثلًا تقولُ: (**عَلِمْتُ**)، بمعنى: (**صِرْتُ ذَا عِلْم**)، لا تحتاج إلى مَفعولَيْنِ، لكن في الحالِ التي يُقْصَدُ بها نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ فلابُدَّ من وُجودِ المَفعولَيْنِ، ولا يُحْذَفُ واحدٌ منهما إلَّا بدليلٍ.

والخلاصة: أنَّه يجوزُ حَذْفُ أحدِ المفعولَيْنِ، أو حَذْفُ المفعولَيْنِ معًا، كُلُّ ذلك بعدَ وُجودِ الدليلِ، فإن لم يُوجَدْ دليلٌ فإنَّه لا يجوزُ الحذفُ؛ لأنَّه إذا حُذِفَ بدونِ دليلٍ، حَصَلَ في الكلامِ الْتِبَاسٌ، ولم يُفِدِ الفائدةَ المَطْلوبةَ.

* * *

٢١٧- وَكَـ(تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إنْ وَلِي مُسْـــتَفْهَمًا بِــهِ وَلَـــمْ يَنْفَصِـــلِ

٢١٨- بِغَيْرِ ظَـرْفٍ أَوْ كَظَـرْفٍ أَوْ عَمَـلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُـحْتَمَلْ

الشَّــرحُ

قولُه: «كَـ تَظُنُّ»: المفعولُ الثَّاني لـ(اجْعَلْ) مُقَدَّمًا.

و«تَقُولُ»: المفعولُ الأوَّلُ، وتقديرُ الكلامِ: (اجْعَلْ (تَقُولُ) كَـ تَظُنُّ).

قولُه: «إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ»: هذه جملةٌ شرطيَّةٌ، فعلُ الشَّرطِ فيها (وَلِيَ)، وأمَّا جوابُ الشَّرطِ فقيلَ: إنَّه لا حاجةَ للجوابِ في مثلِ هذا التَّركيبِ، وقيلَ: إنَّ الجوابَ محذوفٌ، دَلَّ عليه ما قبلَه، يعني: (إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ فَاجْعَلْهُ كَتَقُولُ).

قولُه: «كَـ تَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ»: أصلُ مادة (تَقُولُ) أنَّها لا تَنْصِبُ، وإنَّما يأتي مقولُها جملةً، ولهذا تُكْسَرُ همزةُ (إِنَّ) بعدَها، كما قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، هذا الأصلُ، وتقولُ: (قُلْتُ: زيدٌ قَائِمٌ)، ولا تَقُل: (قُلْتُ: زيدًا قَائمًا)، فما دامَ المرادُ بها القولَ فإنَّها لا تَنْصِبُ مفعولَيْنِ، بل تَنْصِبُ الجُملةَ على أنَّها مَقولُ القولِ.

لكن قد تأتي بمعنى (الظَّنِّ)، فإذا جاءت بمعنى (الظنِّ) عَمِلَت عملَ (ظَنَّ)، كما قال المُؤلِّف: (وكَـ تَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ)، ولكن هذا بشُروطٍ.

أولًا: هل (تقولُ) فعلٌ ماضٍ أو مضارعٌ؟ الجواب: فعلٌ مضارعٌ.

ثانيًا: هل هو مُضارعٌ للمُتكلِّم أو المُخاطَبِ أو الغَائِبِ؟

الجواب: للمخاطَبِ، وإن كانت تَصْلُح للمُؤنَّثةِ الغائبةِ، كما تقول: (**هندٌ تقولُ**)، لكن ليسَ هذا هو المراد، بل المرادُ للمخاطَبِ.

وهل هي للمُفْردِ، أو للمُثَنَّى أو للجمعِ؟ الجواب: هي للمفردِ، لكنَّ الإفرادَ ليس معتبرًا، وكذلك التثنيةُ والجَمْع.

ثالثًا: نَجِدُ أنَّ الفعلَ وقَعَ بعدَ استفهامٍ.

رابعًا: نَجِدُ عَدَمَ وجودِ فاصلٍ بينَ الفعلِ وبينَ الاستفهامِ.

فالشُّروط إِذَنْ أربعةٌ، وهي:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أن يكونَ الفعلُ (**تَقُولُ**) مُضارِعًا.

الشَّرطُ الثَّاني: أن يكونَ للمُخاطَبِ.

الشَّرطُ الثَّالثُ: أن يَقَعَ بعدَ استفهامٍ، سواءٌ كانَ الاستفهامُ حَرْفيًّا أو اسميًّا، فإن لم يَقَعْ بعدَ الاستفهامِ، فإنَّه لا يَعْمَلُ عَمَلَ (**تَظُنُّ**).

الشَّرطُ الرَّابعُ: أن يكونَ الاستفهامُ مُتَّصلًا بـ(**تَقُولُ**)، ولذا فإنَّه قال: (**وَلَمْ يَنْفَصِلْ**)، والضميرُ في (**يَنْفَصِل**) يعودُ على الفعلِ المضارعِ (**تَقُولُ**)، أي: لم يَنْفَصِل عن الاستفهامِ.

فإن كانَ مُنْفَصِلًا بظرفٍ، أو ما يُشْبِهُ الظرفَ، وهو الجَارُّ والمجرورُ، لم يَبْطُل العملُ؛ لأنَّهم يَتوسَّعونَ في الظرفِ والجارِّ والمجرورِ ما لا يَتَوسَّعونَ في غيرِه، وكذلك إن كان الفاصلُ بعملٍ، يعني: عَمَل للمفعولِ الثَّاني فإنَّه لا يَضُرُّ،

وإنْ كان بغيرِ ذلك، فإنَّه يَبْطُلُ العملُ.

إِذَنْ (تَقُولُ) تكونُ بمنزلةِ (تَظُنُّ) في أنَّها تَنْصِبُ مفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، وتكونُ في معناها أيضًا، إِذَنْ تكون في معناها وفي عَمَلِها وذلك بالشُّروطِ الأربعةِ.

مثالُ ذلك: (أَتَقولُ زيدًا مُنْطَلِقًا)، بمعنى: (أَتَظُنُّ زيدًا منطلقًا؟)، ولو أَرَدْتَ القولَ لكانَ صوابُ العبارة: (أتقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟)، لكنَّك أنت الآن تُرِيدُ أن تسألَه: هل يَظُنُّ هذا أو لا؟ فتقول: (أتقولُ زيدًا منطلقًا؟)، يعني: أَتَظُنُّه مُنطلقًا، فهذا تمَّت به الشُّروطُ.

ومثلُ ذلك: (هل تقولُ زيدًا منطلقًا؟)، يعني: (هل تَظُنُّ زيدًا منطلقًا؟)، وبعبارةٍ عَامِّيَّةٍ دارجةٍ: (هل تَعْتَقِدُ زيدًا منطلقًا؟)، أمَّا إذا أردْتَ: (هَلْ تقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟)، يعني: هل تقولُ هذه الجملة؟ فهي لا تَنْصِبُ؛ لأنَّها لمتُسَلَّطْ على أجزائِها، إنَّما سُلِّطَت على الجملةِ كُلِّها، لكنَّ الكلامَ: (هل تقولُ زيدًا منطلقًا؟)، بمعنى هل تَظُنُّ وتعتقدُ زيدًا منطلقًا، لا أنَّك تَنْطِقُ بكلمةِ (زيدٌ منطلقٌ)، أمَّا إذا كنتَ تُرِيدُ أن تَنْطِقَ بهذه الكلمةِ فإنَّها ليستْ من هذا البابِ. وهنا أداةُ استفهامٍ حرفيَّةٌ.

ومثل ذلك قولُ الشَّاعرِ:

مَتَى تَقُـولُ الْقُلُـصَ الرَّوَاسِـمَا يَحْمِلْـنَ أُمَّ قَاسِـمٍ وَقَاسِـما؟[1]

---

(١) البيت من الرجز، وهو لـهُدْبة بن خشرم، انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ١٤٧)، ولسان العرب (قول).

قولُه: «القُلُصَ»: جمع قَلُوصٍ، يعني: البَعير بصِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وليس المعنى: متى تَنْطِقُ بهذا الكلام؟ بل المعنى: متى تَظُنُّ أنَّ القُلُصَ الرَّواسِمَ يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسمٍ والقاسِمَ؟

وعلى ذلك لو قلتَ: (**أيقولُ محمَّدٌ: عَمْرًا مُنطلقًا؟**)، فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ الفعلَ ليس للمخاطَبِ، ولو قلتَ: (**أَقُلْتَ زيدًا منطلقًا؟**)، لا يَصِحُّ أيضًا؛ لأنَّ الفعلَ هنا ماضٍ، والشَّرطُ أن يكونَ الفعلُ مُضارِعًا.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ﴾ [البقرة:١٥٤]، فـ(**أَمْوَاتٌ**)، هنا بالرَّفعِ، فـ(**تَقُولُ**) هنا فعلٌ مضارعٌ وللمخاطَبِ، لكنَّها ما سُبِقَت باستفهامٍ، ولهذا جاءتْ في الآيةِ الكريمةِ: ﴿أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة:١٥٤].

قولُه: «**وَإِنْ بِبَعْضٍ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ**»: هذه جملةٌ شرطيَّةٌ، فعلُ الشَّرطِ (**فَصَلْتَ**).

و«**يُحْتَمَلْ**»: جوابُ الشَّرطِ، واسمُ الإشارةِ (**ذِي**)يعودُ إلى الظرفِ وشِبْهِهِ والعَمَلِ، يعني: إن فَصَلْتَ ببعض هذه -أي بواحدٍ منها- فإنَّه يُحْتَمَلُ ولا يُبْطَلُ عملُها.

مثالُ الفصلِ بظرفٍ قولُك: (**أَعِنْدَكَ تقولُ زيدًا جالسًا؟**)، فهذا صحيحٌ؛ لأنَّه انفصل بظرفٍ.

مثالُ الفصلِ بشِبْهِ الظَّرْفِ الجَارِّ والمجرورِ قولُك: (**أَفي البَيْتِ تقولُ زيدًا جالسًا؟**)، فصحيحٌ أيضًا؛ لأنَّه انفصل بجارٍّ ومجرورٍ.

مثالُ الفصلِ بالعَمَلِ قولُك: (**أَطَعَامَك تَقولُ زيدًا آكلًا؟**)، فهذا صحيحٌ؛ لأنَّه انفصلَ بالمعمولِ، والمعمولُ ليسَ أجنبيًّا من العاملِ، فلهذا ساغَ الفصلُ به، والمعنى: (**أتظُنُّ زيدًا آكلًا طعامَكَ؟**).

* * *

٢١٩- وَأُجْـرِيَ الْقَـوْلُ كَظَـنٍّ مُطْلَقَـا   عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْـفِقَا)

الشَّـرحُ

قولُه: «مُطْلَقَا»: يعني: بدونِ شَرْطٍ، أي: لا يُشْتَرَطُ أن يَتقدَّمَه استفهامٌ، ولا أن يكونَ بلفظِ المضارعِ، ولا للمُخاطَبِ، ولا بأيِّ لفظٍ كَانَ، وهذا عند سُلَيْم، وسُلَيْمٌ طائفةٌ من العربِ، فتقول: (قلتُ زيدًا منطلقًا)، أي: ظَنَنْتُ، وتقولُ: (قُل ذَا مُشْفِقًا)، أي: (ظُنَّ ذَا مُشْفِقًا).

فقولُه: «قُلْ ذَا مُشْفِقَا»: نقولُ في إعرابِه: (قُلْ): فعلُ أمرٍ، و(ذَا): مفعولُها الأوَّل، و(مُشْفِقا): مفعولُها الثَّاني، فأُجْرِيَ القولُ هنا كَالظَّنِّ مُطلقًا، أي: بدُونِ شروطٍ.

وهل نقولُ هنا: إنَّنا نختارُ الأيسرَ الذي هو لغةُ سُلَيْمٍ كما لو اختلف النَّحْوِيُّونَ في مسألةٍ فالقاعدةُ عندَنا في بابِ النَّحوِ أن نختارَ الأسهلَ، هل هذه مثلُها؟

الجواب: لا، ليست مثلَها؛ لأنَّ هذا لغةٌ، وهذه لغةٌ، فلغةُ سُلَيمٍ مُستقِلَّةٌ، ولغةُ البَقيَّةِ مُستقِلَّةٌ، فلا يجوزُ أن نختارَ هذا عن هذا، إلَّا إذا أردنا أن نختارَ لغةَ سُلَيْمٍ، فهذا لا بأسَ، لكن من حيثُ النَّظَرُ سنختارُ لغةَ الأكثرِ، ونقولُ: إنَّ القولَ لا يُجْرَى مجْرَى الظَّنِّ إلَّا بالشُّروطِ التي ذَكَرَها المُؤلِّفُ.

وعلى ذلك نأخُذُ بالأَفْصَحِ عندَ العَرَبِ، سواءٌ كانَ أشدَّ أم أخفَّ؛ لأنَّنا نُرِيدُ اللغةَ الفُصْحَى، والأوَّل هو الأَفْصَحُ؛ لأنه هو لغةُ قريشٍ وسائرِ العَرَبِ،

لكنْ سُلَيْمٌ يقولونَ: إنَّ ما جاء بمعنى الظَّنِّ فله حُكْمُه، فإذا جاء القولُ بمعنى الظَّنِّ فله حُكْمُه مُطلقًا، فيقولونَ مثلًا: (**لا تَقُل فلانًا شَهِيدًا**)، يعني: لا تَظُنَّه، (**لا تَقُل فُلانًا نَاجِحًا**)، يعني: لا تَظُنَّه، (**لا تَظُنَّ المُهْمِلَ نَاجِحًا**) كذلك؛ لأنهم لا يَشْتَرِطونَ في إجراءِ القول مُجْرَى الظنِّ شُروطًا، فمتى ما وُجِدَتْ(**قال**) بمعنى (**ظَنَّ**) فإنَّها تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ بأيِّ شيءٍ كان، بلفظِ الماضي أو المضارعِ، أو الأمرِ، مَسْبوقةً باستفهامٍ، أو غَيْرَ مَسبوقةٍ، مُتَّصِلًا بها المفعولانِ، أو غَيْرَ مُتَّصِلَيْنِ، المُهِمُّ أنَّ القولَ أُجْرِيَ كظَنٍّ مُطْلقًا عندَ سُليمٍ، نحو: (**قُل ذا مُشْفِقًا**).

إِذَنْ نأخُذُ من هذهِ الأبياتِ قَوَاعِدَ:

القاعدةُ الأُولَى: يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ عندَ العربِ بشروطٍ أربعةٍ: أن يكون بلفظِ المُضارعِ، وأن يَكُونَ للمُخاطَبِ، وأن يَكُونَ مَسْبوقًا باستفهامٍ، تَالِيًا للأداةِ الاستفهاميَّةِ إلَّا أن يُفْصَلَ بظرفٍ أو شِبْهِهِ أو عَمَلٍ.

القاعدةُ الثانيةُ: يَرَى سُلَيْمٍ -وهم قومٌ من العَرَبِ- أنَّ القولَ يُجْرَى مُجْرَى الظَّنِّ إذا كانَ بمعنَى الظنِّ مُطلقًا، ويَنْصِبُ المفعولَيْنِ مُطْلقًا.

* * *

أعْلَم وأرَى

قولُه: «أَعْلَمَ وَأَرَى»: هذا عنوانُ بابٍ، وهو في الحقيقةِ كالفَصْلِ لما سَبَقَ؛ لأنَّه مُتعلِّقٌ به تَعَلُّقًا مُباشِرًا، و(أَعْلَمَ): فعلٌ ماضٍ، و(أَرَى): فعلٌ ماضٍ أيضًا، ومعنى (أَعْلَمَ): أي أَعْلَمَ غيرَه، ومعنى (أَرَى): أي أَرَى غيرَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم:٢٤]، فـ(يُرِي): فعلٌ مُضارعٌ، مَاضيهِ (أَرَى)، وذكَرَ (أَعْلَمَ) و(أَرَى) لأنَّهما يُفيدانِ العلمَ؛ لأنَّ (ظَنَّ) لا تأتي في هذا البابِ.

و(أَعَلَمَ) أصلُها (عَلِمَ)، دخلتْ عليها همزةُ التَّعْديةِ، فصارت (أَعْلَمَ)، تقولُ: (عَلِمَ زيدٌ عَمْرًا قائمًا)، يعني أنَّ زيدًا عَلِمَ أنَّ عَمْرًا قَائِمٌ، فتدخُلُ عليه الهمزةُ، فتقولُ: (أَعْلَمَ الرَّجُلُ زيدًا عَمْرًا قَائِمًا)، فـ(زَيْدٌ) الذي كان في الأَوَّل مرفوعًا صار الآن مَنْصوبًا، لدخولِ همزةِ التَّعْديةِ، ولهذا قال:

٢٢٠- إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى) وَ(عَلِمَا) عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ(أَعْلَمَا)

الشَّرحُ

قولُه: «إِلَى ثَلَاثَةٍ»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(عَدَّوْا).

و«رَأَى»: مفعولُ (عَدَّوْا).

وَ«عَلِمَ»: مَعْطوفٌ عليه، فإذا قال إنسانٌ: كيف يكون مَفْعولاً وهو فِعْلٌ؟

قلنا: لأنَّ المقصودَ اللفظ.

قولُه: «عَدَّوْا»: يَحْتمِلُ أن يكونَ المرادُ النَّحْويِّينَ، ويَحْتمِلُ أن يكونَ المرادُ العربَ، والأَوْلى هنا العربُ؛ لأنَّ الحديثَ عن لسانِهم، و(عَدَّوْا) أي: جعلوها تَتَعدَّى.

قولُه: «إِذَا صَارَا»: الضميرُ يعودُ إلى (رَأَى) و(عَلِمَ).

قولُه: «إِذَا صَارَا أَرَى وأَعْلَمَا»: شرطٌ لقولِه: (عَدَّوْا)، أي يُعَدُّونهما إلى ثلاثةٍ بشرطِ أن يكونَا (أَرَى) و(أَعْلَمَ).

سَبَقَ قولنا: (عَلِمَ زيدٌ عَمْرًا قائمًا)، نقولُ في الإعرابِ: (عَلِمَ): فعلٌ ماضٍ، و(زيدٌ): فاعلٌ، (وعَمْرًا): مفعولٌ أوَّل، و(قَائِمًا): مفعولٌ ثانٍ.

فإذا حَوَّلتَ (عَلِمَ) إلى (أَعْلَمَ)، تقولُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، فالفِعْلُ تَعَدَّى إلى ثلاثةِ مَفاعِيلَ، فصارَ الفاعلُ في المثالِ الأولِ مفعولًا من أجْلِ التَّعْديةِ.

وعلى ذلك نقولُ في الإعرابِ:

(أَعْلَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أَعْلَم) تَنْصِبُ ثلاثةَ مَفاعِيلَ، و(زيدًا): مفعولُها الأَوَّلُ مَنْصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخِرِه، (عَمْرًا): مفعولُها الثَّاني، منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظَاهِرَةٌ على آخرِه، (قائمًا): مفعولُها الثَّالثُ منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخِرِه.

مثالٌ آخَرُ: (أَعْلَمْتُ عَمْرًا النَّحْوَ مُفِيدًا)، ونقولُ في إعرابِه مِثْلَ إعرابِ المثالِ الأولِ، فـ(أَعْلَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(عَمْرًا): المفعولُ الأَوَّلُ، و(النَّحْوَ): المفعولُ الثاني، و(مُفِيدًا) المفعولُ الثَّالثُ.

و(أَرَى) كذلك، تقولُ: (رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا)، رآه يعني: عَلِمَه، وليسَ أَبْصَرَه بعينِه، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج:٦-٧]، فإذا أَرَدْتَ أن تُعَدِّيَه إلى ثلاثةٍ تقولُ: (أَرَيْتُ زيدًا عَمْرًا قائمًا)، فهي الآن تَعَدَّت إلى ثلاثةِ مَفاعِيلَ.

ويَلْحَقُ بذلك (رَأَى) الـحُلُمِيَّة، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال:٤٣]، فالفعلُ نَصَبَ ثلاثةَ مَفَاعِيلَ: الأَوَّل: الكاف، والثاني: الهاء، والثالث: قليلًا.

* * *

٢٢١- وَمَا لِمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا   لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

الشَّرحُ

قولُه: «مَا»: مبتدأٌ؛ لأنَّها اسمٌ مَوْصولٌ، والتَّقديرُ: والذي لَمِفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطْلَقًا -أي من كُلِّ الأحكامِ- يكون للثَّاني والثَّالثِ أيضًا حُقِّقَا، وجملةُ (حُقِّقَا) خبرُ الموصولِ (مَا).

يعني أنَّ ما ثَبَتَ لمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) في جميعِ الأحوالِ يَثْبُتُ للثَّاني والثَّالثِ، وقد سَبَقَ أنَّ لها أحكامًا خمسةً، وهي: أنَّ أصلَها المبتدأُ والخبرُ، وأنه يَجوزُ معَها الإلغاءُ والتَّعليقُ، ويجوزُ حَذْفُ مَفْعُولَيْهَا معًا، أو حذفُ أحدِهما بدليلٍ، فثَبَتَ هنا للثَّاني والثَّالثِ من الأحكامِ ما ثَبَتَ لمَفْعُولَيْ (عَلِمَ) و(رَأى).

فمثلا قولُنا: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ)، هذا تَعْلِيقٌ باللامِ، وقولُنا: (أَعْلَمْتُ عَمْرًا لا زَيْدٌ حاضرٌ)، هذا تعليقٌ قبلَ نَفْيِ (لا).

إِذَنْ جميعُ ما يَثْبُتُ للأولِ والثَّاني من مَفْعولَيْ (عَلِمْتُ) يَثْبُتُ للثَّاني والثَّالثِ من مَفْعولَيْ(أَعْلَمَ) و(أَرَى).

إِذَنْ عَرَفْنا الحُكْمَ في بَيْتَيْنِ من خِلالِ قاعدتَيْنِ:

القاعدةُ الأولى: تَتَعدَّى (رَأَى) و(عَلِمَ) إلى ثلاثةِ مَفاعِيلَ إذا دخلتْ عليها الهمزةُ.

القاعدةُ الثانيةُ: كُلُّ ما يَثْبُتُ من الأحكامِ للمفعولِ الأَوَّلِ والثَّاني في (رَأَى) و(عَلِمَ) يَثْبُتُ للمفعولِ الثَّاني والثَّالثِ في (أَرَى) و(أَعْلَمَ).

فتقولُ مثلا: (**أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا مُنْطلقًا**)، فهذا صَحِيحٌ، وتقولُ: (**زيدًا عَمْرٌو منطلقٌ أَعْلَمْتُ**)، فهنا يَجُوزُ الإلغاءُ؛ لأنَّ (**أَعْلَمَ**) تأَخَّرت، أو تقولُ: (**عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ أَعْلَمْتُ زيدًا**)، فهذا يجوزُ وهو إلغاءٌ أيضًا.

وهل المفعولُ الأَوَّلُ تَثْبُتُ له أحكامُ مَفْعُولَيْ (ظَنَّ) وأخواتِها؟

الجواب: لا، وذلك لأنَّ الأَوَّلَ ليس عُمدةً، بخلافِ الثَّاني والثَّالثِ فإنَّ أصلَهما المبتدأُ والخبرُ.

* * *

٢٢٢- وَإِنْ تَعَـــدَّيَا لِوَاحِـــدٍ بِـــلَا هَمْـــزٍ فَلِاثْنَـــيْنِ بِـــهِ تَوَصَّـــلَا

الشَّــرحُ

قولُه: «وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ»: جملةٌ شرطيَّةٌ، فعلُ الشَّرطِ (تَعَدَّيَا)، وجوابُ الشَّرطِ: (فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا)، لكن هل الجوابُ كلمةُ (تَوَصَّلَا) أو (فَلِاثْنَيْنِ)؟

الجواب: (تَوَصَّلَا) هو الجوابُ؛ لأنَّ قولَه: (فَلِاثْنَيْنِ) مُتعلِّقٌ بـ(تَوَصَّلَا).

وقولُه: «بِلَا هَمْزٍ»: الباءُ حرفُ جرٍّ، لكن (لَا) حرفٌ، وحرفُ الجرِّ لا يدخلُ إلَّا على اسمٍ، فما الجواب؟

قال بعضُهم: إنَّ (لَا) هنا بمعنى (غير)، أي: بغيرِ همزٍ، ونُقِلَت حركةُ إعرابِها لِـمَا بعدَها لتعذُّرِ ظهورِ الحركةِ عليها، وعليه فنقولُ: (الباءُ): حرفُ جرٍّ، و(لَا): اسمٌ بمعنى (غير) مجرورٌ بالباءِ، ونُقِلَت حركةُ إعرابِهِ إلى ما بعدَه لتعذُّرِ ظهورِ الحركةِ عليه.

قولُه: «وَإِنْ تَعَدَّيَا»: الضميرُ يعودُ على (رَأَى) و(عَلِمَ)، قولُه: (فَلِاثْنَيْنِ به) أي: بالـهَمْزِ.

قولُه: «تَوَصَّلَا»: أي: (رَأَى) و(عَلِمَ)، يعني: يَتَوصَّلانِ بالهَمْزِ إلى مَفعولَيْنِ إن تَعَدَّيا بدونه إلى مفعولٍ واحدٍ.

فـ(عَلِمَ) و(رَأَى) إذا تَعَدَّيا لواحدٍ، ثُمَّ دخلتْ عليهما الهمزةُ تَعَدَّيَا لاثْنَيْنِ؛ لأنَّ هذه الهمزةَ تُسَمَّى همزةَ التَّعْديةِ، حيثُ إنَّها تُعَدِّي الفعلَ إلى ما لم يَتَعَدَّ إليه من قبلُ.

فـ(عَلِمَ) تَتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ إذا كانتْ لـ(عِلْم عِرْفَانٍ)، أي إذا كانت بمعنى (عَرَفَ) فتَتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ: (عَلِمْتُ المسألةَ)، يعني عَرَفْتُهَا، فهنا تَعَدَّت لواحدٍ، فإذا أدخلتْ عليها الهمزةَ تقولُ: (أَعْلَمْتُ زيدًا المسألةَ) فهنا تَعَدَّت إلى اثنين، هذانِ الاثنانِ ليسَ أصلُهما المبتدأَ والخبَرَ كما سيأتي.

(رَأى) أيضًا تَتَعدَّى لواحدٍ إذا كانتْ بمعنَى (أَبْصَرَ)، يعني: (رَأى بعينِه)، تقولُ: (رَأَيْتُ القمرَ كَسَفَ النَّجْمَ)، وإذا أردْتَ أن تُعَدِّيَه إلى اثنيْنِ تقولُ: (أَرَيْتُ زيدًا القمرَ كَسَفَ النَّجمَ).

ومثل ذلك أيضًا: (رَأى زيدٌ عَمْرًا)، فـ(رَأى) هنا بَصَرِيَّةٌ، تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا، فإذا أدخلتَ عليها الهمزةَ تقولُ: (أَرَيْتُ زيدًا عَمْرًا)، يعني: (جعلتُه ينظرُ إليه)، فهي هنا نَصَبَتْ مَفْعولَيْنِ؛ لأنَّها كانتْ قبلَ الهمزةِ تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا، فإذا أدخلتَ عليها الهمزةَ نَصَبَتْ مَفْعولَيْنِ.

وهذا هو شأنُ الهمزةِ، فـ(قَرَأَ) مثلًا يَتَعَدَّى لواحدٍ، تقولُ: (قَرَأْتُ الكتابَ)، فإذا أَدْخَلْتَ عليه الهمزةَ تقولُ: (أَقْرَأْتُ زيدًا الكتابَ)، فَتَعَدَّى إلى مَفْعولَيْنِ، وقد يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ إذا كان لازمًا، مثالُه: إذا قلتَ: (فَهِمَ زيدٌ) فهذا لازمٌ، فإذا أدخلتَ عليه الهمزةَ تقولُ: (أَفْهَمْتُ زيدًا).

❊ ❊ ❊

٢٢٣- وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ (كَسَا) فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

الشَّرحُ

قولُه: «الثَّانِ»: مبتدأٌ، والخبرُ قوله: (كَثَانِي).

و«اثْنَيْ»: مضافٌ.

و«كَسَا»: مضافٌ إليه.

لكن كيف يَصِحُّ أن يُضْافَ إليه وهو فعلٌ؟

الجواب: لأنَّ المقصودَ لفظُهُ، فكأنَّه قال: (كَثَانِي اثْنَيْ هَذَا اللفظِ).

قولُه: «فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا»: الجملةُ هنا خَبَرِيَّةٌ، فالضميرُ (هو) مبتدأٌ، و(ذُو ائْتِسَا) خبرُ المبتدأ.

قولُه: «وَالثَّانِ مِنْهُمَا»: أي: مفعولَا (عَلِمَ) و(رَأَى) إذا تَعَدَّيَا بالهَمْزةِ لاثْنَيْنِ، الثَّاني منهما كَثَانِي اثْنَيْ (كَسَا)، استفدنا من كلامِ المُؤَلِّفِ مَسْألتينِ: مَقيس، ومَقِيس عليه، المَقيس هو المفعولُ الثَّاني من (أَعْلَمَ وأَرَى) إذا تَعَدَّيا لواحدٍ ثُمَّ تعدَّيَا بالهمزةِ إلى اثنيْنِ، والمَقِيسُ عليه المفعولُ الثاني في (كَسَا)، و(كَسَا) هذا يُعَبِّرُ عنه النَّحْويون بـ(كَسَا وأَعْطَى)، فهذانِ يَنْصِبانِ مَفْعولَيْنِ ليسَ أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، تقولُ: (كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً)، فالمفعولُ الأَوَّلُ (زيدًا)، والمفعولُ الثاني: (جُبَّةً)، وهذان ليسَ أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، فلا يُمْكِنُ أن يكونَ حقيقةً: (زيدٌ جُبَّةٌ)، فلا يَصِحُّ أن يُخْبَرَ بالثاني عن الأَوَّلِ، وفي قولِك: (أَعْطَيْتُ زيدًا

قلمًا)، نَصَبْتَ مَفعولَيْنِ ليسَ أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، بدليلِ أنك لو قلتَ: (**زيدٌ قلمٌ**)، لا يَستقِيمُ.

وكذلك لا يَصِحُّ الإخبارُ بالمفعولِ الثاني لـ(**عَلِم**) و(**رَأى**) إذا تَعدَّيَا إلى مَفْعولينِ بسببِ دُخولِ همزةِ التَّعديةِ عليهما، مثالُه: (**أَعْلَمْتُ زيدًا المسألةَ**)، فالثَّاني منهما كَثَانِي اثْنَيْ (**كَسَا**)، يعني ليسَ أصلُه خَبَرًا، ولهذا لو قلتَ: (**زيدٌ المسألةُ**)، لا يَستقِيمُ.

قولُه: «فَهْوَ»: أي المفعولُ الثَّاني من مَفْعولَيْ (**أَرَى**) و(**أَعْلَمَ**).

و«بِهِ»: أي بالثَّاني من مفعولَيْ (**كَسَا**).

و«ائْتِسَا»: أي اقتداء، يعني أنَّ حُكْمَه حُكْمُ المفعولِ الثَّاني من مفعولَيْ (**كَسَا**) في جميعِ الأحكامِ، ومن الأحكامِ أنَّه ليسَ أصلُهما المبتدأَ والخبرَ كما سَبَقَ، ومن الأحكامِ أنَّه يجوزُ الحذفُ بلا دليلٍ[1]، فلو قلتَ مثلًا: (**كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً**)، فهذا يَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ، لكنَّ هذَيْنِ المفعولَيْنِ ليسا بعُمدةٍ، ولهذا لو حَذَفْتَ الثَّانيَ وقلتَ: (**كَسَوْتُ زَيْدًا**)، لصَحَّ، ولو حَذَفْتَ الأوَّلَ وقلتَ: (**كَسَوْتُ جُبَّةً**)، لصَحَّ أيضًا، ولو حَذَفْتَهُما جميعًا وقلتَ: (**اليومَ كَسَوْتُ**)، لصَحَّ أيضًا، ويكونُ المعنى مثلًا: كَسَوْتُ واحدًا من الثاني ثَوْبًا.

مثالُ الحذفِ مع (**أَعْطَى**) قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل:٥]، فالمفعولُ الأوَّلُ للفعلِ (**أَعْطَى**) محذوفٌ، والمفعولُ الثَّاني كذلك محذوفٌ، وأمَّا قولُه: (**وَاتَّقَى**)، فهنا حُذِفَ مفعولٌ واحدٌ، يعني: (**وَاتَّقَى رَبَّهُ**).

---

(١) مثالُ حذفِهما مع (**أَعْلَم**): (**أَعْلَمْتُ**)، ومثالُ حذفِ الثاني وإبقاءِ الأوَّلِ: (أَعْلَمْتُ زيدًا)، ومثالُ حذفِ الأوَّلِ وإبقاءِ الثاني: (أَعْلَمْتُ الحَقَّ)، و(**أَرَى**) مثلها أيضًا.

إِذَنْ يمكنُ أن يُحْذَفَ المفعولُ الأوَّلُ والمفعولُ الثَّاني ولو بلا دليلٍ؛ لأنَّ المقصودَ وصفُ الفاعلِ الذي دلَّ عليه الفعلُ فقط أنَّه مُعْطٍ، وأنَّه كَاسٍ، بغَضِّ النَّظَرِ عن مُتَعَلَّقِه، وما أَشْبَهَ ذلك، فلهذا تُجِيزُ اللغةُ العربيَّةُ الحذفَ بلا دليلٍ.

وقولُه: «فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا»: هذا الشَّطرُ تكميلٌ لمَضْمونِ الشَّطرِ الأَوَّلِ، إذ إنَّ الأَوَّلَ يُغْنِي عنه، فلو قال: (وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا)، لكان العمومُ يَقْتَضِي أن يكونَ مُساوِيًا له في كُلِّ حكمٍ، لكنه أَكَّدَ ذلك في قوله: (فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا).

***

٢٢٤- وَكَـ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا) (أَخْـبَرَا) (حَـدَّثَ) (أَنْبـأَ) كَـذَاكَ (خَـبَّرَا)

الشَّــرحُ

قولُه: «كَأَرَى»: جَارٌّ ومجرورٌ مُتعَلِّقٌ بمحذوفٍ، خَبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«السَّابِقِ»: صفةٌ له.

و«نَبَّا»: مبتدأٌ مع أَنَّه فِعْلٌ؛ لأنَّ المقصودَ لفظُه.

و«أَخْبَرَ»: معطوفٌ على (نَبَّا) بحذفِ حَرْفِ العطفِ من أجلِ النَّظْمِ، و(حَدَّثَ) و(أَنْبَأَ) مثلُها معطوفةٌ لكن بحذفِ حرفِ العطفِ لأجْلِ النَّظمِ.

قولُه: «كَـذَاكَ خَبَّرَا»: (كَـذَاكَ): خبرٌ مُقَدَّم، و(خَـبَّرَا): مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، والمقصودُ لفظُه.

ذكَرَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- خمسةَ أفعالٍ كَـ(أَرَى)، وهي: (نَبَّأَ، أَخْبَرَ، حَدَّثَ، أَنْبَأَ، خَبَّرَ).

قولُه: «وَكَـ(أَرَى) السَّابِقِ»: أي الذي يَتَعدَّى إلى ثلاثةِ مَفَاعِيلَ، وليس المرادُ الذي يَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، وهو قولُه: (وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ ...)، فهذه خمسةُ أفعالٍ، وعندنا (أَرَى) و(أَعْلَمَ)، فصارت سبعةً، كُلُّها تَنْصِبُ ثلاثةَ مفاعيلَ، الثَّاني والثالثُ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، فتقولُ: (أَخْبَرْتُ زيدًا عَمْرًا قائمًا)، فهذه نَصَبَتْ ثلاثةَ مفاعيلَ، الأوَّل فَضْلَةٌ، والثَّاني والثالث عُمْدَةٌ.

ومثالُ (حَدَّثَ): (حَدَّثْتُ زيدًا عَمْرًا قادمًا)، فالثَّاني والثَّالثُ عُمدةٌ، والأَوَّلُ فَضْلَةٌ.

ومثالُ(أَنْبَأَ): (أَنْبأْتُ زيدًا عَمْرًا مُجتهدًا).

و(خَبَّرَ) كـ(أَخْبَرَ)، تقولُ: (خَبَّرْتُ زيدًا عَمْرًا فَاهِمًا).

و(نَبَّأَ) أيضًا مثلُ (أَنْبأَ)، تقولُ: (نَبَّأْتُ محمدًا العلمَ نافعًا)، وتقولُ: (نَبَّأْتُ زيدًا عَمْرًا قائمًا)، فـ(نَبَّأْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(زيدًا): مفعولُه الأَوَّلُ، و(عَمْرًا): مفعولُه الثَّاني، و(قَائِمًا): مفعولُه الثالثُ.

و(أَنْبَأَ) عندَنا مثلُ(نَبَّأَ)، و(أَخْبَرَ) مثلُ (خَبَّرَ)، لكن (خَبَّرَ) و(نَبَّأَ) بالتَّضعيفِ، و(أَنْبَأَ) و(أَخْبَرَ) بالهمزةِ، والهمزةُ أو التَّضعيفُ دائمًا ما يُعَدِّيانِ الأفعالَ، فإن كان الفعلُ لازمًا يَجْعلانِه مُتَعَدِّيًا، وإن كان مُتَعَدِّيًا لواحدٍ يجعلانِه مُتَعَدِّيًا لاثنينِ، وإن كان مُتَعَدِّيًا لاثنينِ يَجْعلانِه مُتعدِّيًا لثلاثةٍ، فإذا بُنِيَ الفِعْلُ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه صار الذي يَنْصِبُ مفعولًا واحدًا لا يَنْصِبُ شيئًا، والذي يَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ يَنْصِبُ مفعولًا واحدًا، والذي يَنْصِبُ ثلاثةَ مَفاعِيلَ يَنْصِبُ مَفعولَيْنِ.

وكذلك إذا حُوِّلَ الفعلُ إلى (فَعَلَ وافْتَعَلَ)، مثل: (كَسَرْتُهُ فَانْكَسَر)، فـ(كَسَرَ) يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، و(انْكَسَرَ) لازمٌ، ومثل ذلك أيضًا (حَكَرْتُه فَاحْتكَر)، فاللغةُ العربيَّةُ فيها بعضُ الكلماتِ تَجْعَلُ الفعلَ يتعدَّى، وبعضها بالعكس حسب ما هو معروفٌ.

المهمُّ أنَّ هذه الأفعالَ الخمسةَ تَنْصِبُ ثلاثةَ مَفاعِيلَ: الأَوَّلُ منها فَضْلَةٌ، والثَّاني والثَّالثُ عمدةٌ.

ولو قلتَ: (أَخْبَرْتُ زيدًا)، دون أن تُرِيدَ أنَّكَ أَخْبَرْتَهُ بشيءٍ، فهل تَنْصِبُ ثلاثةَ مَفاعيلَ؟

الجواب: لا، وكذلك (رَأَيْتُ زيدًا) لا تَنْصِبُ ثلاثةَ مفاعيلَ، فهي كما سَبَقَ في (رَأى).

وبعضهم يقولُ: «هذه الأفعال الخمسةُ لا تَتَعَدَّى إلى ثلاثةِ مَفاعيلَ مُصَرَّحٍ بها وهي مَبْنِيَّةٌ لمفعولٍ»[1]، كقولِه:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ... يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ[2]

* * *

(١) ذكره الخضري في شرحه على ابن عقيل (١/ ٣١٤) بقوله: «كما قال شيخ الإسلام»، وذكر محمد محي الدين في تحقيقه لابن عقيل (٢/ ٧٣) أن القائل هو زكريا الأنصاري، قلت: وهو مراد الخضري بشيخ الإسلام.

(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني، انظر خزانة الأدب للبغدادي (٢/ ٣٦٩)، وانظر: شرح ابن عقيل (١/ ٤٥٦).

الفَــــاعِــلُ

الفاعلُ في اللغةِ العربيَّةِ: كُلُّ مَنْ وقَعَ منه فعلٌ، فإذا قلتَ: (**زيدٌ قائمٌ**): فـ(زيد) في اللغة العربيَّةِ فاعلٌ؛ لأنَّه وقَعَ منه الفعلُ، ومثلُه: (**أَكَلَ الرَّجُلُ**)، فـ(**الرَّجُلُ**): فاعلٌ؛ لأنَّه وقَعَ منه الفعلُ، وكذلك إذا كان قائمًا به، فإذا قيلَ: (**مَاتَ الرَّجُلُ**)، فهذا الفعلُ قائمٌ به، وليسَ واقعًا منه، لكنَّه في الاصطلاحِ بخلافِ ذلك، ولذا قال:

٢٢٥- الفَاعِلُ الَّـذِي كَمَرْفُـوعَيْ: (أَتَـى زَيْـدٌ مُنِـيرًا وَجْهُـهُ، نِعْـمَ الفَتَـى)

الشَّــرحُ

قولُه: «**الفَاعِلُ**»: مبتدأٌ.

و«**الَّذِي**»: خبرُه.

و«**كَمَرْفُوعَيْ**»: شبهُ جملةٍ، هو صلةُ الموصولِ، مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (**الَّذِي كَانَ**).

قولُه: «**كَمَرْفُوعَيْ: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعْمَ الفَتَى)**»: كُلُّه مجرورٌ بالإضافةِ، أي: إضافةِ (مَرْفُوعَيْ) إليه؛ لأنَّ المرادَ به المثالُ، فهو بمنزلةِ المُفْردِ.

ذكَرَ المُؤلِّفُ ثلاثةَ أمثلةٍ:

الأَوَّل: (**أَتَى زَيْدٌ**)، فالفاعلُ (زيدٌ)، وعاملُه فعلٌ.

الثَّاني: (**مُنِيرًا وَجْهُهُ**)، فـ(**وَجْهُهُ**) هنا فاعلٌ، وعامِلُه (**مُنِيرًا**) اسمٌ، فـ(**مُنِيرًا**) اسمُ فاعلٍ، وليس فعلًا.

الثَّالث: (**نِعْمَ الفَتَى**)، فـ(**الفَتَى**) فاعلٌ، وفاعلُه فعلٌ، لكنَّه جامدٌ.

ففَهِمنا من كلامِ المُؤلِّفِ أنَّ الفاعلَ في الاصطلاحِ: كُلُّ اسمٍ مَرفوعٍ بفعلٍ -واقعٍ منه، أو قائم به- أو شِبْهِه سابقٍ عليه، وهذا التَّعريفُ أخذناه من المِثال؛ لأنَّ(**زَيْدٌ**) سَبَقَه فعلٌ مرفوعٌ، و(**وَجْهُ**) فاعلٌ مَسْبوقٌ بشِبْهِ الفعلِ، وليسَ بفعلٍ، فكُلُّ اسمٍ مرفوعٍ مَسبوقٍ بفعلٍ أو شِبْهِه فهو فاعلٌ في الاصْطلاحِ.

وقولُنا: (**كُلُّ اسمٍ**)، يَشْمَلُ الاسمَ الصريحَ والاسمَ المُئَوَّل، فالاسمُ الصريحُ مثل أن تَقولَ: (**يُعْجِبُني فَهْمُكَ**)، والمُئَوَّل مثل أن تقولَ: (**يُعْجِبُني أن تَفْهَم**)، فهذا مُئَوَّلٌ بمَصْدرٍ؛ لأنَّ (**أن تفْهَم**) فعلٌ، لكنَّه مُئَوَّلٌ بالمَصْدرِ.

فتبَيَّنَ لنا أنَّ الفاعلَ يكونُ اسمًا صريحًا، ويكونُ اسمًا مُئَوَّلًا، وابنُ مالكٍ لم يَتعَرَّضْ لذلك، لكنَّه معروفٌ.

فالفعل مثل أن تقولَ: (**قَامَ زيدٌ**)، فـ(**زيدٌ**) فاعلٌ، ومثل: (**نِعْمَ الفَتَى**)، فالعاملُ فعلٌ، وشِبْهُ الفعلِ كقولِك: (**أَقَائِمٌ زيدٌ**)، فـ(**زيدٌ**) فاعلٌ، والعاملُ شِبْهُ الفعلِ (**اسمُ الفاعِلِ**)، وكما مثَّل المُؤلِّفُ بقولِه: (**زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ**).

فـ(**وَجْهُهُ**) هنا فاعلُ (**مُنِيرًا**)، فالعاملُ هنا وصفٌ، وليس فعلًا.

لكنَّه -رحمه الله- عَبَّر بـ(**مُنِيرًا وَجْهُهُ**) لِيُبَيِّنَ أنَّه لا فرقَ بينَ أن يكونَ العاملُ فعلًا أو شِبْهَ فعلٍ، وعَبَّر بـ(**نِعْمَ الفَتَى**) لِيُبَيِّنَ أنَّه لا فرقَ بينَ الجامِدِ والمُتصرِّفِ؛

لأنَّ (نِعْمَ) فعلٌ جامدٌ لا يُمْكِنُ أن يَتصرَّفَ، فلا تقول: (يَنْعَمُ)، ولا: (يُنْعِمُ)، بل هي (نِعْمَ)، هكذا ورَدَتْ.

وبهذا تَبيَّنَ من قولِ المُؤلِّفِ: «كَمَرْفُوعَيْ: أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعْمَ الفَتَى»، أنَّه يُشِيرُ إلى ما كانَ مَرْفوعًا بفعلٍ، وما كانَ مرفوعًا باسمٍ، فهما كَمَرْفُوعَيْ: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ).

و(نِعْمَ الفتَى) هذا تكميلٌ لِما رُفِعَ بالفعلِ، أي: بما كانَ عاملُه فعلًا، إلَّا أنَّه يُفَرَّقُ بينَ قولِه: (نِعْمَ الفَتَى)، وبينَ قولِه: (أَتَى زَيْدٌ)، بأنَّ (نِعْمَ الفَتَى) فعلُها جامدٌ، و(أَتَى زيدٌ) مُتصَرِّفٌ، والمُهِمُّ أنَّ الفاعلَ هو الذي يَقَعُ بعدَ الفعلِ أو ما كانَ بمعناه مَرْفوعًا به، وعَرَّفه المؤلفُ -رحمه الله- هنا بالمثالِ، لا بالحَقيقةِ.

ويُسْتَفَادُ من هذا البيتِ قاعدةٌ، وهي: أنَّ الفاعلَ حُكْمُه الرَّفعُ، وهذا مأخوذٌ من قولِه: (كَمَرْفُوعَيْ)، فالفاعلُ حُكْمُه الرَّفعُ، فلا يُمْكِنُ أن تَنْصِبَ الفاعلَ أبدًا، وعلى هذا لو قال واحدٌ: (جَاءَ الرَّجلَ)، قلنا له: هذا خطأٌ، والصحيحُ أن تَقولَ: (جاءَ الرَّجلُ)؛ لأنَّ (الرجلُ) فاعلٌ، والفاعلُ لابُدَّ أن يكونَ مرفوعًا، وتقولُ: (خَلَقَ اللهُ السماواتِ)، ولا تَقُلْ: (خلق اللهَ السماوات)؛ لأنَّه فاعلٌ، فيَجِبُ أن يُرْفَعَ.

يقولون: إنَّه إذا تَعَيَّنَ الفاعلُ جازَ أن يكونَ منصوبًا، مثل قولِهم: (خَرَقَ الثوبُ المسمارَ)، فالخارقُ هو المِسْمارُ، وهو مَنْصوبٌ، والثوبُ مَخْروقٌ، وهو مرفوعٌ، فقالوا: إذا تَعَيَّنَ الفاعلُ جاز أن يكونَ منصوبًا، وأن يكونَ المفعولُ مرفوعًا، ومَثَّلُوا بهذا المثالِ، ولكنَّنا نقولُ: إن صَحَّ أن العربَ نَطَقُوا بهذه الجُملةِ

على هذا الوَجْهِ فإنَّه يُعْتَبَرُ شاذًّا، واستدلوا -أيضًا- بقولِه تعالى: (إِنَّما يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ) [فاطر:٢٨]، وقالوا: إنَّ هذه قراءةٌ، أي قراءةُ الرَّفعِ، وقالوا: (اللهُ): مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه، و(العلماءَ): فاعلٌ مرفوعٌ بضَمَّةٍ مقدَّرةٍ على آخرِه، والقراءةُ الصحيحةُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾؛ لأنَّ العلماءَ هم الذين تَقَعُ منهم الخشيةُ، فهم يقولون: إنَّ هذه القراءةَ تَدُلُّ على جوازِ نصبِ الفاعلِ ورفعِ المفعولِ، ولكنَّا نقولُ في الجوابِ عن هذا: هذه قراءةٌ شاذَّةٌ، وإذا كانت شاذَّةً، فإنَّه لا يُعْتَدُّ بها في اللغةِ العربيَّةِ، ثُمَّ إنَّ بعضَهم خرَّجها على وجهٍ آخرَ فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾، هذه الخشيةُ ليست خشيةَ خوفٍ، وإنَّما هي خشيةُ هَيْبَةٍ على حَدِّ قولِ الشَّاعرِ:

أَهَابُـكِ إِجْـلَالًا وَمَـا بِـكِ قُـدْرَةٌ ... عَلَيَّ وَلَكِـنْ مِـلْءُ عَـيْنٍ حَبِيبُهَـا[1]

وهذا تأويلٌ بعيدٌ، والصَّوابُ أنَّها من أصلِها غيرُ صحيحةٍ.

إِذَنْ الحُكْمُ الأَوَّلُ أنَّ الفاعلَ مرفوعٌ، ومَن نَصَبه فقد أخطأ.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لنصيب، انظر: سمط اللآلئ (١/ ١١٤).

٢٢٦-وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

الشَّرحُ

قولُه: «بَعْدَ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

«فَاعِلٌ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

قولُه: «فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ»: أي فهو الفاعِلُ، وقد تَبَيَّنَ.

«وإِلَّا»: يعني: وإِلَّا يَظْهَرْ.

«فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ»: أي فهو ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ.

قولُه: «وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ»: استفدنا من هذا فائدتين:

الفائدةُ الأُولَى: أنَّ كُلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعلٍ، وهذه قاعدةٌ نَحْوِيَّةٌ مَنطقيَّةٌ، فالأثرُ يَدُلُّ على المَسيرِ، وكذلك الفعلُ يَدُلُّ على الفاعلِ.

إِذَنْ كلُّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعلٍ، لكن لا يكونُ فاعلًا اصطلاحًا إِلَّا إذا وَقَعَ بعدَ الفعلِ، فإذا قلتَ: (أَقَامَ زيدٌ؟)، فـ(زيدٌ): فاعلٌ، وإذا قلتَ: (أَزَيْدٌ قائمٌ)، فليس (زيدٌ) فاعلًا، بل هو مبتدأٌ، وفي (قَائِمٌ) ضَمِيرٌ مُستتِرٌ يعودُ على (زَيْد)، إِذَنْ لابُدَّ لكُلِّ فعلٍ من فاعلٍ.

الفائدةُ الثانيةُ: أنَّ الفاعِلَ يَكونُ بعدَ الفعلِ، فالفاعلُ لا يَسبِقُ الفعلَ، مثالُه: (قَامَ الرَّجُلُ)، فـ(الرَّجُلُ) فاعلٌ، ولا تَقُلْ: (الرَّجُلُ قَامَ)، على أنَّ (الرجلُ) فاعلٌ، و(قَامَ) فعلٌ ماضٍ، وهذه الفائدةُ مأخوذةٌ من قولِه: (بَعْدَ فِعْلٍ)،

فلا يَـجوزُ أن يَتقدَّمَ الفاعلُ على الفعلِ، وهو مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، واختارَ الكُوفِيُّونَ جوازَ تقديمِه، وقالوا: إنَّه يجوزُ أن تقولَ: (**زيدٌ قامَ**)، ويكون: (**زيدٌ**) فاعلاً مُقَدَّمًا، و(**قامَ**): فعلاً ماضيًا لا مَـحَلَّ له من الإعرابِ، وفاعلُه (**زيدٌ**) المُتَقَدِّم.

ويجوزُ أن تقولَ: (**الرَّجُلانِ قَامَ**)، على أنَّ (**الرَّجُلان**) فاعلٌ مُقَدَّمٌ، و(**قامَ**) فعلٌ مُؤَخَّرٌ، وتَظْهَرُ فائدةُ الخلافِ في هذا المثالِ الثاني، يقولُ البَصْرِيُّونَ: إنَّك تقولُ: (**الرَّجُلَان قَامَا**) وُجوبًا، لأجلِ أن يُطابِقَ الخبرُ المبتدأَ، ولا يجوزُ: (**الرَّجُلانِ قَامَ**)، فهم يَرَوْنَ أنَّ هذا التركيبَ غيرُ صحيحٍ، أمَّا الكُوفِيُّونَ فيَرَوْنَ أنَّ هذا التركيبَ صحيحٌ، وأنَّ (**الرَّجُلَان**) فاعلٌ مُقَدَّمٌ، وكلامُ الكُوفِيِّينَ أسهلُ، وهو على القاعدةِ التي أصَّلناها يُؤْخَذُ به، لاسِيَّما إذا وَلِيَ الاسمُ أداةً لا يَلِيها إلَّا فعلٌ، فإنَّه هنا يَتَرَجَّحُ بقوةٍ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، كقولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار:١]، وكقولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١]، فعندنا -هنا- ثلاثةُ أوجهٍ في الإعرابِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أن تقولَ: (**السماءُ**): مبتدأٌ، وجملةُ (**انفَطَرَتْ**) خبرُ المبتدأ.

الوَجْهُ الثاني: أن تقولَ: (**السَّماء**) فاعلٌ مُقدَّمٌ، و(**انفَطَرَتْ**) فعلُه، وهذا مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، والبَصْرِيُّونَ يَمْنَعونَ الوجهَ الأَوَّلَ؛ لأنَّهم يقولون: (**إذا**) من أدواتِ الشَّرطِ لا يليها إلَّا فعلٌ، فلا يُمْكِن أن تجعلَ (**السَّماء**)مبتدأً.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أنَّ (**السَّماء**) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه ما بعدَه، ولا تجعلها فاعلًا لـ(**انفَطَرَتْ**)؛ لأنَّ الفاعلَ لابُدَّ أن يكونَ بعدَ الفعلِ، والتَّقديرُ: (**إِذَا انْفَطَرَتِ السَّماءُ**)، هذا هو الذي يَتَعَيَّنُ بالإعرابِ عندَ البَصْرِيِّينَ، و(**انفَطَرَت**)

الثانيةُ جُمْلةٌ مُفَسِّرةٌ لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ، ولا يمكنُ أن تُجْمَعَ معَ المُفَسَّرِ، بمعنى أَنَّه لا يمكنُ أن تقولَ: (إِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)، وأمَّا تقديرُ بعضِ المُعْرِبِينَ بأَنَّه: (إِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)، فليس بصحيحٍ، بل التَّقديرُ: (إِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ) فقط؛ لأَنَّك لو قلتَ التَّقديرُ: (إِذَا انْفَطَرتِ السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)، صارت (انفطَرَت) الثانية جوابًا للشَّرطِ، وهذا ليسَ له معنًى.

إِذَنْ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ أنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلَّا بعدَ الفعلِ مطلقًا، وما وَرَدَ مُوهِمًا خلافَ ذلك، فإنَّه إمَّا أن يكونَ مبتدأً إن صَلَحَ، أو يكونَ فاعلًا لفعلٍ محذوفٍ، لكن متى يكونُ مبتدأً ويَصْلُحُ؟

الجواب: إذا قلتَ: (الرَّجُلُ قَامَ)، فهنا يجعلون (الرَّجُلُ) مبتدأً، وجملةُ (قَامَ) خبرُ المبتدأِ، لكن أحيانًا يَمْتَنِعُ، مثل لو قلتَ: (الرَّجُلُ قَامَ أبوه)، فلا يمكنُ أن تُعْرِبَ (الرَّجُل) على أَنَّه فاعلٌ مُقَدَّمٌ، بل يَتعيَّنُ أن يكون (الرَّجُل) مبتدأً.

ومثالُ ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦]، هم لا يَجْعلونَ(أَحَدٌ) مبتدأً؛ لأنَّ (إِن) الشَّرطيَّةَ لا يليها إلَّا فعلٌ، فيَجْعلونَ (أَحَدٌ) فاعلًا لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه ما بعدَه.

لكنَّنا نقولُ: القولُ الرَّاجحُ مذهب الكُوفِيِّينَ، وهو أَنَّه يَصِحُّ أن يُجْعَلَ فاعلًا مُقَدَّمًا، ولا مانِعَ، وهذا لا شَكَّ أسهلُ، وما ذَهَبَ إليه البَصْرِيُّونَ أقربُ إلى القواعِدِ.

إذا قال قائلٌ: نريدُ مثالًا يَظْهَرُ فيه أثرُ الخلافِ؟ نقولُ: نعم، تقول على مذهب الكُوفِيِّينَ: (الرَّجُلَان قَامَ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (الرَّجُلَان قَامَا) بالألفِ،

إلا على لُغةِ: (**أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ**)، وعلى رأيِ البَصْرِيِّينَ تقولُ: (**الرَّجُلَانِ قَامَا**) وُجوبًا.

إِذَنْ الكُوفِيُّونَ يَمْنعونَ: (**الرَّجُلَانِ قَامَا**)، والبَصْريُّونَ يُوجِبُونَ: (**الرَّجُلَانِ قَامَا**)،فالكُوفِيُّون يقولونَ: (**الرَّجُلَان**): فاعلٌ مرفوعٌ، و(**قَامَ**): فعلٌ ماضٍ، والفعلُ يَجِبُ توحيدُه. والبَصْريُّونَ يقولونَ: (**الرَّجُلَان**): مبتدأٌ، و(**قَامَا**) خبرُه، والخبرُ يَجِبُ أن يكونَ مطابقًا للمبتدأِ.

إِذَنْ الرَّاجِحُ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، أنَّ (**أَحَدٌ**) يجوزُ أن يكونَ فاعلًا مُقَدَّمًا، والتَّقديرُ: (**وَإِنِ استَجَارَكَ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**)، وهذا رأيُ الكُوفِيِّينَ، وهناك مَنْ يَرَى أنَّ الأدواتِ الشَّرطيَّةَ لا يُشْتَرَطُ أن تدخُلَ على الجملةِ الفعليَّةِ، وأنَّه يجوزُ أن تكونَ الجملةُ اسميَّةً إذا أُخْبِرَ عنها بفعلٍ، وعلى هذا يَرَوْنَ أنَّ (**أَحَدٌ**) مبتدأٌ.

لكن لو قال قائلٌ: أيُّهما أقدمُ مِن حيثُ الترتيبُ الفعلُ أو الفاعلُ؟

الجواب: الفاعلُ؛ لأنَّ الفعلَ وَصْفٌ يقومُ به أو فعلٌ يفعلُه، فهو مُتقَدِّمٌ، لكن لا عِبْرةَ بذلك.

قولُه: «**فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ**»: الضميرُ يعودُ على الفاعلِ، فهو مِثْل ما يُقالُ: (**إِنْ ظَهَرَ فَذَاكَ**)، وهل نحتاجُ إلى خبرٍ هنا أو لا نحتاجُ؟ يعني: هل هو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ؟ أو نقولُ: مثلُ هذا التعبيرِ في اللغة العربيَّة لا يحتاجُ إلى ذكرِ الخبرِ؟

على قاعدةٍ ذكرَها ابنُ القَيِّمِ -رحمه الله- في (**التِّبيانِ في أقسامِ القرآنِ**) أنَّه لا يُحْتَاجُ أن نُقَدِّرَ محذوفًا؛ لأنَّ هذا معلومٌ، وعلى رأيِ عَامَّةِ النَّحْوِيِّينَ: يَجِبُ أن

نُقَدِّرَ. يقولُ: (**فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ المطلوبُ**)، وهذه جملةٌ شرطيَّةٌ.

قولُه: «**وإِلَّا فضَمِيرٌ اسْتَتَرَ**»: (**وإِلَّا**) أصلُها: (**وإِنْ لَا**)، وحُذِفَ فعلُ الشَّرطِ لوجود ما يَدُلُّ عليه، والتَّقديرُ: (**وإِلَّا يَظْهَرْ فضَمِيرٌ**)، و(**الفاء**): رابطةٌ للجوابِ.

و«**ضَمِيرٌ**»: خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (**فهو ضميرٌ**).

«**اسْتَتَرَ**»: هذه الجملةُ صفةٌ لـ(**ضَمِيرٌ**)؛ لأنَّ الجملَ بعدَ النكراتِ نعوتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ.

إِذَنْ فإن ظهر فهو المطلوبُ، أو فهو واضحٌ، مثل: (**قام الرَّجُلُ**)، (**ماتَ السَّبُعُ**)، فالفاعل (**الرجل**)، و(**السَّبُع**)، وإِلَّا يَظْهَرْ، فهو ضَمِيرٌ اسْتَتَرَ، يعني: فالفاعلُ ضميرٌ اسْتَتَرَ، بمعنى اخْتَفَى، مثال ذلك لو قلتَ: (**الرَّجُلُ قَامَ**)، فهنا لا نَجِدُ أمامَنا فاعلًا ظاهرًا، فنقولُ: (**قَامَ**): فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُستتِرٌ جوازًا، تقديرُه: (**هو**).

والاستتارُ إما أنْ يكونَ وُجوبًا، وإمَّا أنْ يكونَ جوازًا، فيكونُ وجوبًا إذا كان تقديرُه: (**أنا**)، أو (**نحن**)، أو (**أنتَ**)، ويكون مُستتِرًا جوازًا إذا كان تقديرُه: (**هو**) أو (**هي**)، وقيلَ: إنَّه مُستتِرٌ وُجوبًا مطلقًا؛ لأنَّك إذا قلتَ: (**قَامَ هو**) مثلًا، وأَظْهَرْتَ الضميرَ، لم يكن هذا الضَمِيرُ فاعلًا، بل توكيدًا، ولكنَّ المشهورَ الأوَّلُ.

المُهِمُّ أنَّه لا بُدَّ لكُلِّ فعلٍ من فاعلٍ، فإن ظَهَرَ فهو ظاهرٌ، وإنْ لم يَظْهَرْ فإنَّه يكونُ ضَمِيرًا مُستتِرًا.

وهل يُحْذَفُ الفاعلُ أو لا؟

الجواب: ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ: أنَّه لا يُحْذَفُ؛ لأَنَّه إمَّا مذكورٌ وإمَّا ضميرٌ، فلا يُحْذَفُ، ولكن سيأتي أنَّه في بعضِ الأحيانِ يُحْذَفُ، كما في قولِه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤-١٥]، فإن (**إِطْعَامٌ**) مصدرٌ عاملٌ عَمَلَ فعلِه، ولا يَقْبَلُ تحمُّلَ الضميرِ؛ لأَنَّه مصدرٌ، وليس هنا فاعلٌ، فإذًا الفاعِلُ محذوفٌ، ولكنَّ الجوابَ على هذا أنَّه لَمَّا كان الفاعلُ هنا في صورةِ غيرِ العُمْدة - لأنَّ تقديرَ الفاعلِ هنا: (**أو إطعامُه في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيمًا**)،فـ(**إِطْعَامُ**) مضافٌ، و(**الهاء**) في محَلِّ جرٍّ، مضافٌ إليه، وليس المجرورُ عمدةً- صَحَّ أن يُحْذَفَ، وأمَّا الفاعلُ الذي هو عمدةٌ، فإنَّه لا يُمْكِنُ حذفُه.

فتبَيَّنَ بهذا أنَّه إذا قُدِّرَ وُجودُ فاعلٍ محذوفٍ فإنَّه لا يَخْرُجُ عن كلامِ ابنِ مالكٍ؛ لأنَّه لا يَخْرُجُ بصورةِ العمدةِ، فيَجُوز حذفُه، (**وإلَّا فضميرٌ اسْتَتَرَ**).

* * *

٢٢٧-وَجَــرِّدِ الفِعْــلَ إِذَا مَــا أُسْــنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ(فَازَ الشُّـهَدَا)

الشَّــرحُ

قولُه: «جَرِّدِ»: فعلُ أمرٍ.

«إِذَا مَا أُسْنِدَا»: (مَا) هنا زائدةٌ؛ لأنَّها أتت بعد (إذا)، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى:٣٧]، أي: إذا غَضِبوا، وقد قيلَ:

يَــا طَالِبًــا خُــذْ فَائِـدَهْ بَعْـدَ (إِذَا) (مَـا) زَائِـدَهْ

وزيادةُ (مَا) أحدُ المَحامِلِ العَشَرةِ التي تأتي إليها (مَا)، وقد جُمِعَت في بَيْتَيْنِ:

مَـحَامِلُ (مَا) عَشْرٌ إِذَا رُمْـتَ عَـدَّهَا فَحَافِظْ عَلَى بَيْتٍ سَـلِيمٍ مِـنَ الشِّـعْرِ

سَتَفْهَمُ شَرْطَ الوَصْلِ فَاعْجَبْ لِنُكْرِهَا بِكَفٍّ، وَنَفْـيٍ، زِيـدَ تَعْظِـيمُ مَصْـدَرِ

فهذه محَامِلُ (مَا)، لها عَشَرَةُ معانٍ ذُكِرَت في البيتِ، منها الزيادةُ، ومن ضَوابطِ الزيادةِ أن تأتيَ (مَا) بعدَ (إِذَا)، وهنا (إِذَا مَا أُسْنِدَا)، أي: إذا أُسْنِدَ.

قولُه: «وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ»: أي جَرِّدْه من علامةِ التثنيةِ أو من علامةِ الجمعِ، فإذا أُسْنِدَ الفعلُ لاثنينِ كَـ(قَامَ الرَّجُلَانِ)، فجَرِّدْه من علامةِ التثنيةِ أو الجمعِ، كَـ(فَازَ الشُّهَدَاءُ)، وهذه هي اللغة المشهورةُ التي جاء بها القرآنُ، أنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى اثنينِ أو جَمْعٍ وجَبَ تجريدُه من الضميرِ،

كما أنَّه إذا أُسْنِدَ إلى واحدٍ فإنَّه لا يحتاجُ إلى ضميرٍ، مثل أن تقول: (قَامَ الرَّجُلُ)، فإن أُسْنِدَ إلى مُؤَنَّثٍ فإنَّه تَلْحَقُه علامةُ التَّأنيثِ، كما سيأتي، لكن إذا أُسْنِدَ إلى مُثَنًّى أو جمعٍ فإنَّه يُجَرَّدُ.

المُهِمُّ أنَّ هذا هو المشهورُ من لُغةِ العربِ، وبه نَزَلَ القرآنُ الكريمُ.

فإن قال قائلٌ: كيف تُجِيبونَ عن قولِ الله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:٧١]؟

نقول: لا نُسَلِّمُ أنَّ قولَه: (كَثِيرٌ) فاعلٌ، بل هو بَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ؛ لأنَّ قولَه: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ للعُمومِ، و﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ أخْرَجَ البعضَ، فهو في الحقيقةِ بَدَلٌ من الواو، ونحملُه على ذلك وُجوبًا؛ لأنَّ القرآنَ إنَّما نَزَلَ باللغةِ الفُصْحَى، واللغةُ الفُصْحَى لا يَتَحَمَّلُ الفعلُ فيها ضميرَ اثنينِ أو ضَمِيرَ جَمْعٍ.

* * *

٢٢٨- وَقَدْ يُقَـالُ: (سَـعِدَا) وَ(سَـعِدُوا)   وَالْفِعْـلُ لِلظَّـاهِرِ -بَعْـدُ- مُسْـنَدُ

الشَّــرحُ

قولُه: «الْفِعْلُ»: مبتدأٌ.

و«بَعْدُ»: بالبناءِ على الضمِّ؛ لأَنَّه حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه، و(بَعْدُ): أي بعدَ ذكرِه.

و«مُسْنَدُ»: خبرُ المبتدأِ.

قولُه: «وَقَدْ يُقَالُ»: الذي يقولُه هم العربُ؛ لأَنَّنا نتكلَّمُ عن اللغةِ العربيَّةِ، فالعربُ يَحْكمونَ ولا يُحْكَمُ عليهم، يعني: قد يقولُ بعضُ العرب: (سَعِدَا الرجلانِ)، و(سَعِدُوا القومُ).

قولُه: «وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ -بَعْدُ- مُسْنَدُ»: معناه أَنَّه قد يُسْنَدُ الفعلُ إلى ظاهرٍ (اثنين) أو (جمعٍ)، وتلحقُه علامةُ التثنيةِ أو الجمعِ، فيُقَالُ: (سَعِدَا الشَّهيدانِ)، و(سَعِدَا رجلانِ)، وأنا أحببتُ التَّمثيلَ بـ(سَعِدَا رجلان) دونَ(سعدا الرجلان)؛ لأَنَّه في (سَعِدَا الرجلان) تَسْقُطُ الألفُ من أجلِ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ، ويُقَالُ: (سَعِدُوا رجالٌ أَفْنَوْا أعمارَهم في طَاعةِ الله)، وهذا موجودٌ في اللغةِ العربيَّةِ، ويُعَبِّرُ عنه النَّحْوِيُّونَ بقولِ القائلِ: (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، فهذا رجلٌ تَعِبَ من البراغيثِ التي تَصْعَدُ على جِسْمِه وتقرصه وتؤذيه، فجعل يقولُ: (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، فهي لغةٌ، فـ(أَكَل): فعلٌ ماضٍ، و(الواو): علامةُ الجمعِ، ولا تُعْرَبُ فاعلًا، بل تقولُ: (الواو) علامةُ الجمعِ، كما تقولُ: (التَّاءُ) علامةُ

التَّأنيثِ، و(النُّون) للوقاية، و(الياء): مفعولٌ بهِ، و(البراغيثُ): فاعلٌ، وكذلك لو قال: (أكلونِي البراغيثُ) فهي نفسُ اللغةِ، واللغةُ الفُصْحَى في التَّرْكيبِ أن تقولَ: (أَكَلَنِي البراغيثُ)، و(أَكَلَكَ البراغيثُ) ولا تأتي بعلامة الجمعِ.

وفي إعراب قولنا: (سَعِدُوا رجالٌ)، نقول: (سَعِدَ): فعلٌ ماضٍ، و(الواوُ) علامةُ الجمعِ، و(رجال): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمَّةُ الظاهرةُ، وهذا على هذه اللغة، وعلى اللغةِ الفُصْحَى تقول كما سبق: (سَعِدَ رجلان)، و(سَعِدَ رجالٌ).

وأفادَنا المُؤلِّفُ -رحمه الله- بقولِه: (وَقَدْ يُقَالُ)، أنَّها لغةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّ(قد) تفيدُ التقليلَ.

وهذه اللغةُ قال بعضُ النَّحويين: إنَّها موجودةٌ في القرآنِ في قولِه تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء:٣]، فـ(الواو) علامةُ على الجمع، و(النَّجْوَى) مفعولٌ به، و(الَّذِينَ ظَلَموا) فاعلٌ، والأصلُ: (وَأَسَرَّ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)، وقالوا: أيضًا في سورة المائدة: ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:٧١]، والأصل: (عَمِيَ وصَمَّ كثيرٌ منهم)، فجاءت (الواوُ) علامةً على الجمعِ.

وقالوا: أيضًا جاء في الحديثِ عن الرسولِ ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»[1]، والأصل: (يَتَعَاقَبُ فيكم ملائكةٌ) بدونِ الواو، فأتى بالواو، وهي علامةُ الجمعِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله سبحانه وتعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]، برقم (٦٩٩٢).

إِذَنْ هذه اللغةُ تُعْتَبَرُ لغةً فُصْحَى، ولكنَّها قليلةٌ؛ لأَنَّنا لو تَدَبَّرنا أكثرَ ما جاء في القرآنِ، وأكثرَ ما جاءَ في السُّنَّة، وأكثرَ ما جاء في كلامِ العربِ، لوَجَدْنا أنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى مُثنًّى أو جَمْعٍ يُجَرَّدُ من علامةِ التثنيةِ والجمعِ، وهذا واضحٌ لا إشكالَ فيه، وهو كثيرٌ في القرآنِ الكريم، والحديثِ النَّبويِّ، وفي كلامِ العربِ، فإذًا يكون الكثيرُ هو التَّجريد، والقليلُ عدم التَّجريدِ.

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ هذا التخريجُ، أَنَّه قد يُقَالُ، ولكنَّه قليلٌ.

والذين قالوا بأَنَّه لا يُوجَدُ لا في القرآنِ ولا في السُّنَّةِ التعبيرُ بهذه اللغة، فهذه اللغةُ معروفةٌ عندَ العرب، يعني: كل هذه القبيلة أو هذه الجماعة إذا تكلَّمت لا يُفْرِدون الفعلَ أبدًا، يقولون: (**قالوا الرجالُ**)، (**قالوا النَّاسُ**) بدَلَ: (**قال الرجالُ**) و(**قال النَّاس**)، فهم لا يُفْرِدونَ، ودائمًا الفعلُ عندَهم على هذه اللغةِ.

هذا هو سَبَبُ كونِها لغةً مُستقِلَّة. قالوا: ولا يُوجَدُ في القرآنِ ولا في السُّنَّة ما يَشْهَدُ لهذه اللغةِ، وخرَّجُوا الآيتَيْنِ والحديثَ على ما يأتي:

فقالوا مثلًا في قولِه تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣]: إنَّه على التَّقديمِ والتَّأخيرِ، أي (**ٱلَّذِينَ**): مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، (**وَأَسَرُّواْ**): خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، ومعلومٌ أَنَّه يجوزُ أن يَتقدَّمَ الخبرُ ولو كان جملةً فعليَّةً، يعني: (**والذين ظَلَموا أسرُّوا النَّجْوَى**)، وقالوا: إنَّنا إذا خرَّجناه على هذا كأنَّ الجملةَ كُرِّرَت مرَّتَيْنِ؛ لأنَّها أتت مبتدأً، ثُمَّ أُسْنِدت إلى الفعلِ مرةً، ومرةً ثانيةً إلى ضميرِ المبتدأ، فكأنَّ الفعلَ أُسْنِدَ مرَّتَيْنِ، فالخبرُ مُسْنَدٌ إلى المبتدأِ، ففي (**زيدٌ قائمٌ**) أسندنا القيامَ إلى زيدٍ، فإذا قلتَ: (**ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا أَسَرُّوا النَّجْوى**)، أضفت الإسرارَ إليهم مرَّتَيْن: مرَّةً باعتبار أَنَّه خبرٌ أُسْنِدَ إلى المبتدأِ، ومرَّةً باعتبارِ أَنَّه فعلٌ أُسْنِدَ إلى الفاعلِ، وهذا أقوى.

وهناك تخريجٌ آخرُ، قالوا: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ هنا مرجعُ الضمير ما يُتَحَدَّثُ عنه، يعني: ما يُفْهَمُ من السِّياقِ، ثُمَّ جاءت ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ عطفَ بيانٍ، فالواو فاعلٌ، وليست علامةَ جمعٍ فقط، والضميرُ هنا مُبْهَمٌ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مُفَسِّرٌ له زائدًا صفة، وهي الظلم، فيكون فيه الإبهام أوَّلًا ثُمَّ التفصيل، ثانيًا يكونُ فيه فائدةٌ وهي رسوخُ هذا الوصفِ في الذِّهنِ، ثُمَّ زيادة الصفة؛ لأنَّ التَّفصيلَ بعدَ الإجمالِ يُوجِبُ الرُّسوخ، فلو قلتُ لكم مثلًا: (**والله جاءني شيءٌ اليومَ**) فإنَّكم تَتَشوَّفُونَ للشيءِ الذي جاء، أمَّا لو قلتُ: (**جاءني اليومَ سيارةٌ**)، أو: (**جاءني اليوم مستفتٍ**)، أو ما أَشْبَهَ ذلك لم تنتبهوا، لكنَّ الإبهامَ يجعلَ النَّفسَ تتحرَّكُ إلى الوصولِ إلى معرفة هذا المُبْهَمِ، ثُمَّ يأتي التَّفصيلُ فيُكْسِبُها قوَّة، وهذا الأخير أقوى.

وكذلك -أيضًا- ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾، قالوا: أيضًا أُسْنِدَ الفعلُ إلى الجميعِ في ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾، ولكن ليس المرادُ الجميعَ، بل المرادُ كثيرٌ منهم، لكنَّ الأكثرَ له حُكْمُ الكُلِّ، فلذلك أُسْنَدَ العَمَى والصَّمَمَ إليهم جميعًا، ثُمَّ بَيَّنَ حقيقةَ الواقعِ، وهو أنَّ الذين عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم.

أمَّا الحديث فقالوا: إنَّ أصلَ الحديثِ: «**إنَّ لله ملَائِكَةً يَتعَاقبُونَ، مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ**»(١)، فيكون هذا تفصيلًا، وليست بالفاعل، ولكن هذا الجواب في الحقيقة ليس بمُسَلَّم؛ لأنَّ روايةَ البخاريِّ السَّابقة لفظها: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»(٢). فليس فيها: (**إِنَّ لله مَلَائِكَةً**)، وعمومًا نحن لا ننكرُ أنَّها لغةٌ، لكنْ كونُها قد جاءت في القرآنِ وفي السُّنَّةِ فهذا بعيدٌ؛

---

(١) أخرجه أحمد برقم (٧٤٨٣).

(٢) سبق تخريجه (ص:٢٠٢).

لأنَّها لغةٌ غيرُ مشهورةٍ، والمانعُ من عدمِ وجودِها في القرآنِ أنَّ القرآنَ الكريمَ على لغةِ قريشٍ التي تَمْنَعُ هذا، ومادام له مخرجٌ حتَّى يكونَ باللغةِ الفُصْحَى في كُلِّ جُمَلِهِ وكلماتِهِ فهذا هو الواجبُ، ولذا فلا ينبغي أنْ نَحْمِلَ القرآنَ الكريمَ على هذه اللُّغَيَّة القليلةِ؛ لأنَّه إنَّما يُحْمَلُ على اللغةِ الفُصْحَى، لأنَّه بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ.

ولو أنَّني صَحَّحْتُ ورقةَ إجابة طالبٍ كَتَبَ **(قالوا المسلمون كذا وكذا، وقالوا الكُفَّارُ كذا وكذا)** هل أعتبر هذا خطأً أم صوابًا؟

الجواب: أعتبرُه خطأً، فإنِ احتجَّ عليَّ وقال: هذه لغةُ بعضِ العربِ، وأنا من هؤلاء البعضِ. أقولُ له: أنت من هؤلاء البعضِ فأنت معذورٌ باجتهادِك، لكن أنا من البعض الآخَرِ، فلا بُدَّ أن أُصَحِّحَ على ما أَعْتَقِدُه، ولا يجوزُ أن أحكمَ بما لا أعتقدُ.

ولو أنَّنا تتبَّعنا الرُّخَصَ، وكُلَّما غَلِطَ شخصٌ قال: هذه لغةٌ، لارْتَبَكَ الناسُ، فبدلًا من أن يقولَ: **(اللهُ أكبرُ)**، يقول: **(اللهُ وكبر)** على لغة، وبدلًا من أن يقول: (آمين)، يقولُ: (آمِّين)، ويَحْتَجُّ بأنَّ هذه لغةٌ، فلا نقبلُ من كُلِّ واحدٍ أن يقولَ: إنِّي على اللغة الفُلانيَّةِ، ولذلك نَرْجِعُ إلى اللغةِ الأمِّ لُغةِ العَرَبِ الفُصْحَى الذي بها القرآنُ.

* * *

٢٢٩- وَيَرْفَـعُ الفَاعِـلَ فِعْـلٌ أُضْـمِرَا ... كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) في جَوَابِ (مَنْ قَرَا؟)

الشَّـرحُ

قولُه: «الفَاعِلَ»: مفعولٌ به مُقَدَّمٌ.

«فِعْلٌ»: فاعلٌ مؤخَّرٌ، وجملةُ (أُضْمِرَ) صفةٌ لـ(فِعْلٌ)؛ لأنَّ الجملَ بعد النَّكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ.

قولُه: «كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) في جَوَابِ (مَنْ قَرَا؟)»: إذا سألكَ سائلٌ فقال: (مَنْ قَرَأَ؟)، فقلتَ: (زيدٌ)، فهو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (قرأ زيدٌ).

يقولُ بعضُ أصحاب الحواشي: لو قال ابنُ مالكٍ:

وَيَرْفَـعُ الفَاعِـلَ فِعْـلٌ حُـذِفَا ... كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَـنْ وَفَى؟)

لكان أوفى وأحسنَ؛ لأنَّ الفعلَ لا يُضْمَرُ، فالأسماءُ هي التي تُضْمَرُ، وأمَّا الفعلُ فيُقَالُ فيه: حُذِفَ، تقولُ مثلًا: منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، ولا تَقُلْ: (بفعلٍ مُضْمَرٍ).

فنقول: ما دام الأمرُ معلومًا عند النَّحْوِيِّينَ، وابنُ مالكٍ لا يَخْفَى عليه مثلُ ذلك، وجَبَ أن يُحْمَلَ كلامُه على ما هو معروفٌ، والإنسانُ بشرٌ، فأحيانًا تغيبُ عنه الكلمةُ المناسبةُ، ويأتي بالكلمةِ غيرِ المناسبةِ، وهذا شيءٌ مُشَاهَدٌ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- أراد هنا المعنى، وهو أنَّه أراد بـ(أُضْمِرَ) أي: حُذِفَ، فهو أراد المعنى، وهذا ظاهرٌ.

وقالوا: فيه نظرٌ -أيضًا- من جهةٍ أخرى، فإذا قلتَ: مَنْ قَرأ؟ **فالجواب: (زيدٌ)**، يعني: **(القارئ زيدٌ)**، فيقتضي أن يكونَ **(زيدٌ)** خبَرًا لمبتدأٍ محذوفٍ؛ لأنَّ الجوابَ يكونُ مطابقًا للسؤالِ.

لكن نحن نقول: إنَّ مثلَ هذا يَنْبَغِي أن يُتَسَامحَ فيه، وإلَّا فحقيقةً إنَّ **(مَنْ قرأ؟)** مُصَدَّرٌ باسمٍ، فكانَ يَنْبَغِي أن يكونَ الجوابُ مُصَدَّرًا باسمٍ. ولو قلتَ: **(أقرأ قارئ؟)** فقيلَ: **(زيدٌ)**، يعني: **(قرأ زيدٌ)**، فهذا يكونُ صحيحًا، فالفعلُ محذوفٌ والفاعلُ موجودٌ.

قولُه: «**مَنْ قَرَا**»: هل هي مِن: **(مَنْ قَرَأ الكتابَ؟)**، أو مِن: **(مَنْ قَرَى الضَّيفَ؟)**.

الجواب: تَحْتَمِلُ أن تكونَ مِن: **(مَنْ قَرَى الضيفَ؟)**، وحينَئذٍ إذا قلنا: **(زيدٌ)**، فالمعنى أنَّ زيدًا كريمٌ يَقْرِي الضيوفَ، وإذا قلنا: مِن **(قَرَأَ يَقْرَأُ)**، وحُذِفَت الهمزةُ تخفيفًا أو لمناسبة الرَّوِيِّ فإنَّه من القراءةِ، وأيُّهما أنسبُ في حال الطالب؟

الجواب: أن تكونَ من القراءة، فإذا قال لك إنسانٌ: **(مَنْ قَرَأَ؟)**، فقلتَ: **(زيدٌ)** والتَّقديرُ: **(قَرَأَ زيدٌ)**؛ لأنِّي أقول لك: **(مَن قَرَأَ؟)**، ولستُ أقولُ: **(مَن القارئ؟)**.فالجوابُ يكونُ مطابقًا للسؤالِ، فيكونُ التقديرُ: **(قَرَأَ زيدٌ)**.

قولُه: «**وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فَعْلٌ أُضْمِرا**»: معناه: قد يكونُ الذي رفَعَ الفاعلَ فعلٌ غيرُ مذكورٍ، و**(أُضْمِرَ)** أي: حُذِفَ، مثالُه: **(زَيْدٌ)**، في جَوابِ**(مَنْ قَرا؟)**، فـ**(زَيْدٌ)** فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: **(قَرَأَ)**.وهناك أيضًا فواعلُ لأفعالٍ محذوفةٍ

غير التي ذكَرها المُؤلِّف، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦]، وكقولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١]، ولم يَذْكُرْها المُؤلِّفُ؛ لأنَّ مثلَ هاتَيْنِ الآيتَيْنِ قد ذُكِرَ فيهما الفعلُ، لكنَّه مُؤَخَّرٌ، فكأنَّ الآيتَيْنِ فيها ما يَدُلُّ على المحذوفِ، وهو هذا الفعلُ المذكورُ، وسَبَقَ أنَّ الصوابَ فيها أنَّه يجوزُ أن يكونَ الفاعلُ مُقَدَّمًا وأن يكونَ مبتدأً والفعلُ بعدَه خبرُه كما سَبَقَ.

وخلاصةُ القاعدةِ: أنَّه يجوزُ أن يُحْذَفَ الفعلُ ويَبْقَى الفاعلُ.

* * *

٢٣٠- وَتَــاءُ تَأْنِيــثٍ تَــلِي المَــاضِي إِذَا   كَانَ لِأُنْثَى كَــ(أَبَتْ هِنْـدُ الأَذَى)

الشَّــرحُ

قولُه: «تَاءُ تَأْنِيثٍ»: مبتدأٌ، وجملة (تَلِي) خبرُ المبتدأِ، والفاعلُ مستترٌ تقديرُه: (هي).

و«المَاضِي»: مفعولُ (تَلِي)، و(المَاضِي) هنا بسكونِ الياءِ، معَ أنَّ الوَاجِبَ فتحُها؛ لأنَّ(المَاضِيَ) منقوصٌ، والمنقوصُ تَظْهَرُ عليه الفتحةُ، لكنَّه سكَّنها من أجلِ مُراعاةِ وزنِ البيتِ.

و«إِذَا كَانَ»: أي: الفعلُ لأنثى، و(إِذَا كَانَ) شرطٌ، ولكنَّه غيرُ جازمٍ.

قولُه: «كَـ أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى»: الكاف: حرفُ جَرٍّ، و(أَبَتْ): (أَبَى): فعلٌ ماضٍ، و(التاء): علامةُ التَّأنيثِ، و(هِنْدُ): فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ، و(هِنْدُ) يجوز فيها وجهان: الصَّرفُ؛ لأنَّها ثلاثيٌّ ساكنُ الوَسَطِ، ويجوزُ فيها عَدَمُه، والمنعُ من الصَّرفِ أحقُّ، ولذا يقولُ ابنُ مالكٍ: (وَالمَنْعُ أَحَقّ).

و«الأَذَى»: مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، منَعَ من ظُهورِها التَّعَذُّرِ، والمثال كُلُّه مجرورٌ بالكافِ، أي: كهذا المثالِ.

انتقل ابنُ مالكٍ -رحمه الله- إلى مسألةٍ وهي: هل يُؤنَّثُ عاملُ الفاعلِ أو لا؟

الجواب: إن كان الفاعلُ مُذَكَّرًا فإنَّ الفعلَ لا يُؤنَّثُ، وإن كانَ مؤنَّثًا فإنَّ

الفعلَ يُؤنَّثُ، كقولِ المُؤلِّفِ: (**أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى**)، وتقولُ في المُذكَّرِ: (**أَبَى زيدٌ الأذى**)، وتقولُ: (**قَامَتْ هِنْدٌ**)، ولا يَجوزُ أن تقولَ: (**قَامَ هندٌ**).

إِذَنْ إذا كان الفعلُ مَاضِيًا فإنَّ تاءَ التَّأنيثِ تلي الماضيَ، تقولُ: (**ضَرَبَتْ هندٌ**)، أو (**قَامَتْ هِنْدٌ**)، فإن كان الفعلُ مضارعًا فإنَّ تاءَ التَّأنيثِ لا تليه، وإنَّما تَسْبِقُه، تقولُ مثلًا: (**تَضْرِبُ هندٌ القومَ**)، و(**تُكْرِمُ هندٌ القومَ**)، فتاءُ المضارعةِ كتاءِ التَّأنيثِ في الماضي، وعلى ذلك تقولُ: (**تقومُ هندٌ**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**يَقُومُ هندٌ**)، لكنَّ كلامَ المُؤَلِّفِ هنا في تاءِ التأنيثِ التي في آخرِ الفعلِ؛ لأنَّ الفعلَ إذا اتَّصَلَتْ به التَّاءُ صارَ لمُؤَنَّثٍ.

قولُه: «**وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى**»: يعني: تاء التأنيث تلي الفعلَ الماضيَ إذا كان لأُنْثَى من ذاوتِ الفَرْجِ من الآدَمِيِّينَ أو غَيْرِهم، مثل (**هند**)، فـ(**هند**) من ذواتِ العقلِ والفرجِ، واتصالها بالماضي قد يكونُ واجبًا، وقد يكونُ غيرَ واجبٍ كما سيأتي.

* * *

٢٣١- وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

الشَّرحُ

قولُه: «وَإِنَّمَا تَلْزَمُ»: الفاعِلُ التاءُ.

و«فِعْلَ»: مفعولٌ به.

و«مُتَّصِلٍ»: صفةٌ لـ(مُضْمَرِ).

قولُه: «تَلْزَمُ»: الضميرُ يعودُ على تاءِ التَّأنيثِ.

قولُه: «فِعْلَ مُضْمَرِ»: أي: فعل مُضْمَر لأنثى، يعني: فاعلُه ضميرٌ مستترٌ لأنثى.

قولُه: «مُتَّصِلٍ»: احترازٌ من الضميرِ غيرِ المُتَّصلِ، مثل أن تقولَ: (ما قامَ إلَّا هي)، فإنَّه هنا لا يلزمُ التأنيث، إنَّما تَلْزَمُ التاءُ فعلَ مضمرٍ مُتَّصِل.

قولُه: «مُفْهِمٍ»: يعني: أو فعلٍ مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ، و(ذَاتَ): بمعنى (صَاحِبَة)، و(الحِرُ) هو الفَرْج، ومنه ما جاء في حديث أبي مالك الأَشْعَرِيّ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ قال رسولُ ﷺ: «لَيَكُونَنَّ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي يَسْتَحِلُّونَ الحِرَ والحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ»[1]، فـ(الحِرُ) هو الفرجُ، ويقولُ النَّحْويون: إنَّ أصلَه (حِرْحٌ)، وحُذِفَت اللامُ اعتباطًا، فلا نَدْري ما السَّببُ؟ فحُذِفَت اعتباطًا لأَنَّه لا يمكنُ أن يُوجَدَ اسمٌ مُعْرَبٌ أَقَلُّ من ثلاثةِ أحرفٍ، فلا بُدَّ أن يكونَ فيه حرفٌ محذوفٌ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر، برقم (٥٥٩٠) مُعَلَّقًا.

ولهذا (**يَدٌ**) أصلُها (**يَدْيٌ**)، أمَّا غيرُ المُعْرَبِ فيَصِحُّ، مثل: (**هو**)، و(**هي**)، و(**نا**)، المُهِمُّ أنَّهم إذا وَجَدوا شيئًا أقلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ قدَّروه، ثُمَّ قالوا: حُذِفَ اعتباطًا، مثل قولِ الفقهاء -رحمهم الله-: (**هذا شُرِعَ تعبُّدًا**)، وذلك إذا عَجَزوا عن معرفةِ الحِكْمةِ، وقولُهم: (**تَعَبُّدًا**) هذا معقولٌ، فقد لا ندري الحكمةَ من بعضِ العباداتِ.

لكنَّ قولَهم: (**حُذِفَ اعتباطًا**)، هذا ليسَ بِمُسَلَّمٍ، لكن على كُلِّ حالٍ نحن نَتَّبِعُهم في هذا الأمرِ.

أفادنا المُؤَلِّفُ -رحمه الله- أنَّ تاءَ التَّأنيثِ التي تلي الماضيَ تجبُ في حالَتَيْنِ:

الحالةُ الأُولَى: إذا كان الفاعلُ ضميرًا مؤنثًا متصلًا، مثال ذلك تقولُ: (**هندٌ قَامَتْ**)، فيَجِب أن تقولَ: (**قَامَتْ**)، وتقولُ أيضًا: (**المرأتان قامتا**)، وجوبًا؛ لأنَّه رفع ضميرًا متَّصلًا، وتقولُ: (**الشَّمسُ طَلَعَتْ**)، فيَجِبُ أن تقولَ: (**طَلَعَتْ**)؛ لأنه رفَعَ هنا ضميرًا متَّصلًا، ومعلومٌ أنَّ المُسْتَتِرَ في حكم المتَّصلِ وأكثر.

الحالةُ الثانيةُ: إذا كان الفاعلُ اسْمًا ظاهرًا حقيقيَّ التَّأنيثِ متَّصلًا بعاملِه، والمؤنثُ الحقيقيُّ هو الذي له فَرْجٌ، سواءٌ من الآدميَّاتِ أو من غيرِ الآدميَّات، تقولُ مثلًا: (**قَامَتْ هندٌ**)، فيَجِبُ التَّأنيثُ؛ لأنَّ(**هند**) من ذواتِ الفرج، فهي مؤنثٌ حقيقيٌّ، وتقولُ: (**قَامَتِ النَّاقةُ**)؛ لأنَّ الناقةَ مؤنثٌ حقيقيٌّ، ومثل ذلك: (**وَلَدَت النَّاقةُ**)، ولا نقولُ: (**وَلَدَ النَّاقةُ**)، وتقولُ: (**باضتِ الدَّجاجةُ**)، مع أنَّ الدَّجاجةَ ليست عاقلًا، ولهذا الإنسانُ البليدُ يُضْرَبُ به المثلُ، تقولُ: (**فلانٌ

دَجاجةٌ ما يَفْهَمُ)، لكن لَمَّا كان لها فَرْجٌ فيَجِب أن تقولَ: (**بَاضَت الدجاجةُ**)، ولو قلتَ: (**بَاضَ الدجاجةُ**)، لكانَ خطأً، ومثل ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل:١٨]، فيَجِبُ التأنيثُ، على ما جاء في القرآنِ، وسيأتي -إن شاء اللهُ- مسألة النَّملة، وأنَّه قد يُرَادُ بها الجنسُ، وقد يُرَادُ بها الشخصُ بعينِه، فيكونُ فيها اختلافٌ.

لكن إذا قلتَ: (**انْكَسَرَ البيضةُ**) فيَصِحُّ؛ لأنَّ المؤلفَ يقولُ: (**أَوْ مُفْهِمِ ذَاتَ حِرِ**)، والبيضةُ لَيْسَتْ كذلك، فيَجُوزُ(**انكسر البيضةُ**)، ولكنَّها بالتَّأنيثِ أَفْصَحُ، بناءً على قولِه: (**وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى**).

والمؤنَّثُ الحقيقيُّ إذا كان مُـمَيَّزًا بينَ مُذَكَّرِه ومُؤَنَّثِه وَجَبَتْ فيه التاءُ في المؤنَّثِ، وذلك مثل: (**الأَنَاسِيّ**) وهم بنو آدمَ، فإنَّه يُفَرَّقُ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، فالذكرُ ذكرٌ، والأنثى أنثى، تقولُ مثلًا: (**قَامَ الرجُلُ**) و(**قَامَتِ المرأةُ**)، و(**قَامَ زيدٌ**) و(**قَامَتْ زينبُ**)، مع أن (زينب) ليس فيها تأنيثٌ لفظيٌّ لكنَّ تأنيثَها معنويٌّ.

إِذَنْ مُقْتَضَى كلامِ ابنِ مالكٍ أنَّ تاءَ التَّأنيثِ تلي الماضيَ جوازًا إلَّا في الحالَيْنِ السَّابقتَيْنِ.

وهنا مسألةٌ نُحِبُّ أن نُنَبِّهَ عليها، وهي أنَّ المُؤَنَّثَ الحقيقيَّ الذي لا يُفَرَّقُ بينَه وبينَ مُذكَّرِهِ إن كانَ مجرَّدًا من التاءِ فإنَّه يَجِبُ التذكيرُ، فإذا قلتَ: (**أتى البُرْغُوثُ**)، لا تَقُلْ: (**أَتَتْ**)؛ لأنه لا يُميِّزُ بينَ مُذَكَّرِهِ ومؤنَّثِه، وإن كان فيه التاءُ فإنَّه يَجِب أن يُؤَنَّثَ، مثل كلمة (**نَمْلَة**)، يَجِب أن يُقَالَ معها: (**قالت نملةٌ**)، ولا

يُقَالُ: (**قال نملةٌ**)؛ لأَنَّه لا يُفَرَّقُ بين مُذَكَّرِه ومؤنَّثِه، ومن هنا يُعْلَمُ أَنَّ مَن استدلَّ على أنَّ نملةَ سليمانَ كانت أنثى في قولِه تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل:١٨]، إنما اسْتَدَلَّ على ذلك بتأنيث الفعل، وليس عنده دليلٌ؛ لأَنَّه من المعروفِ أَنَّ أسماءَ الأجناسِ التي لا يُفَرَّق بينها وبين مذكَّرِها بالتاء وفيها التاءَ يَجِبُ فيها التأنيثُ اتباعًا للفظ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- لم يُفَصِّل هذا التفصيلَ مع أنَّه يَجِبُ هذا التفصيلُ.

* * *

٢٣٢- وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: (أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ)

الشَّرحُ

قولُه: «قَدْ»: للتقليلِ؛ لأنَّها دخلت على فعلٍ مضارعٍ، ويقولون: إنَّ (قَدْ) إذا دخلت على فعلٍ ماضٍ فهي للتحقيقِ، وإذا دخلت على مضارعٍ فهي للتقليلِ، وهذا في الأغلب، وإلَّا فقد تَدْخُلُ على المضارعِ وهي للتحقيقِ، مثل قولِه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨].

و«الفَصْلُ»: فاعلُ (يُبِيحُ)، و(تَرْكَ): مفعولُه.

قولُه: «نَحْوِ: (أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ)»: (نَحْوِ): مضافٌ، و(أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ) مضافٌ إليه؛ لأنَّه على سبيلِ تَقْدير: (نَحْوِ هذا المثالِ)، فالجملةُ كُلُّها في موضع جرٍّ، وأمَّا إعرابُها تفصيلًا فنقولُ: (أَتَى): فعلٌ ماضٍ، و(القَاضِيَ): مفعولٌ مُقَدَّمٌ، و(بِنْتُ): فاعلٌ مُؤَخَّرٌ، وهي مضافةٌ إلى (الوَاقِفِ).

قولُه: «وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ»: (قَدْ): للتقليلِ، و(يُبِيحُ) بمعنى (يُجِيزُ)، و(الفَصْلُ) يعني: الفصل بين الفعلِ والفاعلِ قد يُجِيزُ تركَ التاءِ، مثالُ ذلك: (أَتَتْ بِنْتُ الوَاقِفِ القَاضِيَ)، في هذا المثالِ يَجِبُ تأنيثُ الفعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ مُؤَنَّثٌ حقيقيٌّ مُتَّصلٌ، فإذا فُصِلَ يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ)، والأفضلُ ألَّا تُحْذَفَ، مثالُ الفصلِ: (أتى القَاضِيَ بنتُ الواقفِ)، فـ(القَاضِيَ) هنا مفعولٌ فَصَلَ بينَ الفعلِ والفاعلِ، فيجوزُ(أَتَتِ القاضيَ بنتُ الواقفِ)، وهو الأرجحُ، ويَجوزُ: (أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ).

ولو قلتَ: (**ضَرَبَتْ هندٌ غلامَها**)،فهنا يَتَعَيَّنُ التَّأنيثُ؛ لأنَّ الفاعلَ مُؤنَّثٌ حقيقيٌّ متَّصلٌ.

فإذا قلتَ: (**ضَرَبَتْ غلامَها هندٌ**) فلا يَجِبُ التأنيثُ، بل يجوزُ أن تقولَ: (**ضَرَبَ غلامَها هندٌ**)، وهو مرجوحٌ، أو (**ضَرَبَتْ غلامَها هندٌ**)، وهو الأرجحُ، وقلنا: إنَّه الأرجح كما يُفِيده كلامُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في قولِه: (**وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ**)،ومثله: (**خَرَجَتْ من البيتِ هندٌ**)، لا يجبُ التأنيثُ للفصلِ، فيَجوزُ: (**خَرَجَ من البيتِ هندٌ**)، و(**خَرَجَتْ من البيتِ هندٌ**).

إِذَنْ: إذا كانَ الفاعلُ مؤنَّثًا حقيقيًّا، وفُصِلَ بينَه وبينَ الفعلِ بالمعمولِ جازَ تذكيرُه وتأنيثُه، والتأنيثُ أَرْجَحُ.

***

٢٣٣- وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ(إِلَّا) فُضِّـلَا　　كَـ(مَا زِكَـا إِلَّا فَتَـاةُ ابْـنِ العَـلَا)

الشَّـــرحُ

قولُه: «الحَذْفُ»: مبتدأٌ.

و«مَعْ»: ظرفُ مكانٍ.

و«فَصْلٍ»: مضافٌ إليه.

و«بِإِلَّا»: جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(فَصْلٍ)، وجملةُ (فُضِّلَا): خبرُ المبتدأ، والألفُ في (فُضِّلَا) للإطلاقِ.

قولُه: «كَـ(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا)»: (الكاف): حرفُ جرٍّ، و(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا) جملة مجْرورةٌ بـ(الكاف)، وعلامةُ جرِّها كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِها مَنَعَ من ظهورِها الحكايةُ، وإنَّما دخلت الكافُ على جملةٍ لأنَّها بمعنى المفردِ، إذ إنَّ التقديرَ: (كهذا المثالِ)، أمَّا إعرابُها تفصيلًا فنقولُ: (مَا): نافيةٌ، و(زَكَا): فعلٌ ماضٍ، و(إِلَّا): أداةُ حصرٍ، و(فَتَاةُ): فاعلُ (زَكَا)، و(فَتَاةُ): مضافٌ، و(ابْنِ): مضافٌ إليه، و(ابْنِ): مضافٌ و(العَلَا): مضافٌ إليه.

لَّما ذكَرَ-رحمه الله- أنَّه إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ والمُؤَنَّثِ الحقيقيِّ بفاصلٍ جاز تركُ التَّأنيثِ، ولكنَّ التَّأنيثَ أفضلُ، استثنى حالًا واحدةً، وهي: إذا كان الفصلُ بـ(إِلَّا)، فهنا الأفضلُ تركُ التأنيثِ، مثالُه: (مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا)، فـ(فتاةُ) مؤنَّثٌ حقيقيٌّ، وهي فاعلٌ، وفعلُها (زَكَا)، والفعلُ الآن مفصولٌ بينَه

وبينَ الفاعِلِ بـ(إِلَّا)، فلو مَشَيْنا على البيتِ الأول لقلنا: التَّأنيثُ أولى من التذكيرِ فنقولُ: (مَا زَكَتْ)؛ لأنَّه يقول: (**وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ**) وهذا فصلٌ، لكنَّه استثنى فقال: إذا كان الفصلُ بـ(**إِلَّا**) فالحذفُ أولى.

وظاهرُ كلامِه -رحمه الله-: (**فُضِّلَا**)، أنَّه يجوزُ أن يؤنَّثَ، فتقول: (**مَا زَكَتْ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا**)؛ لأنَّ التفصيلَ لا يَدُلُّ على الوجوبِ، وتقولُ أيضًا: (**ما قام إِلَّا هندٌ**)، و(**ما قامت إِلَّا هندٌ**)، والأول أصَحُّ وأفصَحُ.

وذهَبَ ابنُ هِشَامٍ-وهو مذهبُ الجمهورِ- إلى وُجُوبِ التذكيرِ وعدم جوازِ التَّأنيثِ إذا كان الفصلُ بـ(**إِلَّا**)، فتقول: (**ما قامَ إِلَّا هندٌ**)، ولا يجوزُ: (**ما قامت إِلَّا هندٌ**)، قالوا: لأنَّ الفاعلَ ليس هو الذي بعدَ(**إِلَّا**) بل الفاعلُ محذوفٌ، والتقديرُ في المثال الأول: (**مَا زَكَا أَحَدٌ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا**)، فـ(**فَتَاةُ**) بدلٌ من الفاعلِ، وليست هي الفاعلَ، وإنَّما قدَّرنا ذلك لأجل أن يَصِحَّ النَّفيُ، والتقديرُ في المثالِ الثاني: (**مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هِنْدٌ**).

فإن قال قائلٌ: إنَّه يسوغُ أن أقولَ: (**مَا قَامَت إِلَّا هندٌ**)، أي: (**ما قَامَت امرأةٌ**)، ولا أُقَدِّرُ: (**ما قَامَ أحدٌ**)؟

فالجواب: أنَّك لو قلتَ وقَدَّرْتَ: (**مَا قَامَ أحدٌ**)، أي: (**مَا قَامَ لا من الرجالِ ولا من النساءِ إِلَّا هند**) بخلافِ ما لو قَدَّرْتَ: (**ما قامت امرأةٌ**) كُنَّا لم نَنفِ قيامَ الرجالِ، والمرادُ نفيُ القيامِ للرجالِ وللنساءِ، والتقديرُ الأوَّل أعمُّ.

وإذا كان الكلامُ على هذا التقديرِ فالواجبُ التذكيرُ، فإذا جاءنا طالبُ علمٍ وقال: (**مَا زَكَتْ إِلَّا فتاةُ ابنِ العَلَا**)، أو (**ما قَامَتْ إِلَّا هندٌ**)، قلنا: هذا خطأٌ،

فقال: أنا على مذهبِ ابنِ مالكٍ، وهذا جائزٌ، لا بأسَ به، فلا نستطيعُ أن نُغَلِّطَه ما دام هذا رأيَ ابنِ مالكٍ وهو مشهورٌ من أئمَّة النَّحو.

وإن كُنَّا نقولُ: لا حاجةَ لما قالوه، ولا بأسَ أن نقولَ: (**مَا زَكَا**): (**ما**): نافيةٌ، و(**زَكَا**): فعلٌ ماضٍ، و(**فَتَاةُ**) فاعلٌ، وحينئذٍ يكونُ الحذفُ هنا مُفَضَّلًا وليس بواجبٍ، وعلى ذلك فالذي نَرَى ما ذهب إليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أنَّه يجوزُ تأنيثُ الفعلِ مع الفصلِ بـ(**إِلَّا**)، ولكنَّ الأرجحَ التذكيرُ، ومثلها الفصل بـ(**سِوَى**) و(**غير**)، تقولُ: (**ما قام غيرُ هند**).

* * *

٢٣٤- وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

الشَّرحُ

قولُه: «وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ»: يعني: قد تُحْذَفُ التاءُ مع وُجوبِ التأنيثِ بلا فصلٍ، يعني قد تقولُ: (**قال هندٌ**)، فإذا وَرَدَ في كلامِ العربِ: (**قال هندٌ**) فلا بُدَّ أن نُئَوِّلَ (**هند**) بشخصٍ، كأنَّك قلتَ: (**قال شخصٌ**)، وحكَى سِيبَوَيْهِ: (**قال فلانةُ**)، و(**فُلانَةُ**) مؤنثٌ حقيقيٌّ، وليسَ مجَازِيًّا، ومع ذلك ذُكِّرَ، لكنَّ هذا نادرٌ وقليلٌ جدًّا، ولولا أنَّه وَرَدَ عن العرب لقلنا: إنه غَلَطٌ وخطأٌ، وهم لم يَذْكُروا إلَّا مثالًا واحدًا، وهو قولُهم: (**قال فُلانَةُ**)، لكن لو صَحَّ ذلك فيَنْبَغِي أن نُئَوِّلَ فُلانَةَ بـ(**شخصٍ**)، أمَّا أن يُذَكَّرَ الفعلُ مع كونِ الفاعلِ مُؤَنَّثًا تأنيثًا حقيقيًّا، فهذا يَبْعُدُ أن يُوجَدَ في اللغةِ العربيَّةِ، لكن مع ذلك يقولُ ابنُ مالكٍ: (**وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ**).

والغريب أنَّك إذا قَارَنْتَ قولَه: (**وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ**)بقولِه: (**وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ**)، لوجدتَ فرقًا عظيمًا؛ لأنَّ الأخيرَ من أندرِ النَّادرِ.

قولُه: «وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ»: يعني: والحذفُ مع ضميرِ المؤنَّثِ المجازيِّ قد وَقَعَ في الشِّعر، مع أنَّ ضميرَ المؤنَّثِ يَجِبُ فيه التأنيثُ، كما قال: (**وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ**)، ولو كانَ مجَازِيًّا، فإذا كان الفاعلُ ضميرًا وَجَبَ تأنيثُ الفعلِ ولو كان المؤنَّثُ مجازيًّا، لكن وقَعَ في الشِّعر أنَّه إذا كان الضميرُ لمؤنَّثٍ مجازيٍّ جاز حذفُ التاءِ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

فَــلَا مُزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهَــا ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَــلَ إِبْقَالــــهَا[1]

والأصلُ: (أَبْقَلَتْ إِبْقَالـهَا)، لكن حُذِفَت مع ضميرِ المجازِ من أجلِ ضَرورةِ الشِّعرِ، والشِّعرُ كما وَصَفَه الحريريُّ في المُلْحَة أنَّه صَلِفٌ يُجْبِرُ الإنسانَ على ما يُرِيدُ الشِّعرُ لا على ما يريدُ الإنسانُ، قال في المُلحة:

وَجَـائِزٌ فِي صَـنْعَةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَـرِفْ[2]

* * *

(١) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جُوَيْن الطائي كما في الكتاب (٢/ ٤٦)، ولسان العرب (أرض)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٥٣)، والتصريح (١/ ٤٠٧).
(٢) البيت موجود في : شرح الملحة (ص:٢٧٨) له.

٢٣٥- وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ -سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ- كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

الشَّرحُ

«التَّاءُ»: مبتدأٌ.

«مَعْ جَمْعٍ»: حالٌ منها.

و«سِوَى السَّالِمِ»: صفةٌ لـ(جَمْعٍ)، و(كَالتَّاءِ): خبرُ المبتدأِ.

قولُه: «مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ»: أي مع واحدة اللَّبِن، وهي (لَبِنَة) كلَبِنَة الطين مثلًا، وهي مؤنَّثةٌ تأنيثًا مجازِيًّا.

يقول -رحمه الله-: إنَّ التَّاءَ مع الجُموعِ -في غيرِ المذكَّرِ السَّالِمِ- كالتَّاءِ مع مجازِيِّ التأنيثِ، والتَّاءُ مع مجازِيِّ التأنيثِ جائزةٌ وليست واجبةً، فيَجوزُ التأنيثُ ويجوزُ التذكيرُ، تقولُ: (طَلَعَتِ الشَّمسُ)، وتقول: (طَلَعَ الشَّمسُ)، وتقولُ: (حُمِلَتِ اللَّبِنةُ)، و(حُمِلَ اللَّبِنَة)؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ، يجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ، وتقول: (كُتِبَت الجملةُ)، ويجوزُ (كُتِبَ الجملةُ).

إِذَنْ: إذا كان الفاعلُ جمعًا -سوى جمعِ المذكَّرِ السَّالِمِ- فإنَّه يجوزُ تذكيرُ الفعلِ وتأنيثُه، سواءٌ كان ذلك الجمعُ لمذكَّرٍ أو لمُؤنَّثٍ حقيقيٍّ أو لمُؤنَّثٍ مجازِيٍّ.

فالجُموعُ سَبْعةُ أقسامٍ:

الأَوَّلُ: جمعُ المذكَّرِ السَّالِـمِ.

الثَّاني: جمعُ تكسيرٍ لمُذَكَّرٍ.

الثَّالِثُ: جمعُ تكسيرٍ لمؤنَّثٍ حقيقيٍّ.

الرَّابِعُ: جمعُ تكسيرٍ لمُؤنَّثٍ مجازيٍّ.

الخَامِسُ: اسمُ الجمعِ.

السَّادِسُ: الجمعُ السَّالِـمُ لمؤنَّثٍ غيرِ حقيقيٍّ.

السَّابعُ: الجمعُ السَّالِـمُ لمُؤنَّثٍ حقيقيٍّ.

وعلى ذلك فهذه الأقسامُ قسمٌ منها يَجِبُ فيه التذكيرُ، وهو جمع المُذَكَّرِ السَّالِـمُ، والباقي يجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ.

إِذَنْ: القسمُ الأولُ وهو جَمْعُ المُذَكَّر السَّالِـمُ يجبُ فيه التذكيرُ.

وهذا أَخْرَجَه المؤلِّفُ بقولِه: (**سِوَى السَّالِـمِ مِنْ مُذَكَّرٍ**)، وهو: الذي سَلِمَ فيه بناءُ المفردِ مع جَمْعِه، يعني: تَجْمَعُه ولا يَتَغَيَّرُ المفردُ.

فمثلًا: (**المسلمون**) جمعُ مذكَّرٍ سالـمٌ[1]، فتقول: (**جاء المسلمون**)، ولا تَقُلْ: (**جاءت المسلمون**)؛ لأنَّه جمعُ مذكَّرٍ سالـمٌ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، فيَجِب التذكيرُ؛ لأن الفاعل (**الْمُؤْمِنُونَ**) جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ.

لكن يَرِد على هذا قولُه تعالى: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس:٩٠]، فوردت (**آمَنَتْ**) مؤنَّثةً مع الفصلِ، والمعروفُ أنَّ (بنو) تُعْرَبُ إعرابَ جمعِ المذكَّرِ السَّالـمِ، فهي مرفوعةٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّةِ، فما الجوابُ؟ الجواب على ذلك أنَّهم يقولون: إنَّ (بنو) مُكَسَّرٌ، لكنَّه مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالمِ إعرابًا،

(١) من رأى أن كلمة سالم صفة لجمع، جعلها تبعًا لها في الإعراب، ومن رأى أنها صفة لمذكر جعلها مجرورةً مثلها، وكذلك جمع المؤنث السالم.

وإلَّا فهو جمعُ تكسيرٍ، وإذا كان جمعَ تكسيرٍ فإنَّه يدخُلُ في قولِ المؤلِّف: (**مَعْ جَمْعٍ**)، إِذَنْ يجوز أن يُذَكَّرَ الفصلُ مع (**بنون**)، ويجوزُ أن يُؤنَّثَ معها، وعلى ذلك يَصِحُّ أن تقولَ: (**قَدِمَ بنو فلانٍ**)، و(**قَدِمَتْ بنو فلانٍ**)؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ يقولُ: (**سِوَى السَّالِـمِ مِنْ مُذَكَّرٍ**)، كلمةُ (**بنون**) جمعُ (**ابنٍ**)، و(**بنون**) جمعٌ مُكَسَّر، وليست جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، إِذَنْ لا يَدْخُلُ في كلامِ ابنِ مالكٍ؛ لأنَّ ابنَ مالك -رحمه الله- لم يَسْتَثْنِ إلَّا جمعَ المذكَّرِ السَّالمَ، فجمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ هو الذي تَمْتَنِعُ فيه التاءُ، والباقي يجوزُ فيه الوجهان.

القسم الثاني: جمعُ تكسيرٍ لمُذكَّرٍ، مثالُه: (**قال الرجالُ**)، ويجوزُ: (**قالت الرجالُ**)، فيَجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ؛ لأنَّه مُكَسَّرٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات:١٤]، فـ﴿ٱلْأَعْرَابُ﴾ جمعٌ مُكَسَّرٌ لمذكَّرٍ، لكنَّه أُنِّثَ باعتبار الجماعةِ؛ لأنَّ الجمعَ جماعةٌ، فلهذا أُنِّثَ، ولذا يجوزُ في غيرِ القرآنِ أن تَقولَ: (**قال الأعرابُ**)؛ لأنَّه جمعٌ يدخُلُ في قولِ المؤلِّف: (**مَعْ جَمْعٍ**).

القِسْمُ الثَّالِثُ: جمعُ تكسيرٍ لمؤنَّثٍ حقيقيٍّ، وهذا يجوزُ فيه الوجهانِ أيضًا: التذكيرُ والتأنيثُ، مثالُه: (**زينب**)، فجمعها: (**زَيَانِب**)، ومنه قولُ النَّبيِّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- لَمَّا قِيلَ له: (**إِنَّ عَلَى البَابِ زَيْنَبَ**)، فقال: «**أَيُّ الزَّيَانِبِ؟**»[1]، فـ(**زينب**) جَمْعُها (**زيانب**)، وهذا جمعُ تكسيرٍ لمؤنَّثٍ، وليسَ جمعًا سَالِمًا، إذِ السَّالمُ (**زَيْنَبات**)، تقولُ مثلًا: (**جَاءَ الزَّيَانِبُ**)؛ لأنَّه جمعُ تكسيرٍ، ومثل ذلك (**هند**)، إذا جُمِعَتْ جمعَ تكسيرٍ (**هنود**)، وليس جمعًا سالمًا (**هندات**)، تقولُ مثلًا: (**جاءت الهنودُ**) يعني النساء المُسَمَّيات بالهنودِ، وتقول: (**جاءَ الهنودُ**).

---

(١) أخرجه البخاي: كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، برقم (١٣٩٣).

القِسْمُ الرَّابعُ: جمعُ تكسيرٍ لمؤنَّثٍ مجازيٍّ، مثل: (**نوافذ**) جمع(**نافذة**)، تقولُ مثلًا: (**انْفَتَحَت النَّوافِذُ**)، وتقول: (**انْفَتَحَ النَّوافِذُ**).

القِسْمُ الخَامِسُ: اسم الجمع.

القِسْمُ السَّادِسُ: الجمعُ السَّالمُ لمؤنَّثٍ غيرِ حقيقيٍّ، مثل: (**حُجُرات**) جمع (**حُجْرة**)، تقولُ مثلًا: (**بُنِيَتِ الحُجُراتُ**)، وتقولُ: (**بُنِيَ الحُجُراتُ**)، وتقولُ: (**انْهَدَمَ الحجراتُ**)، و(**انْهَدَمَت الحُجُراتُ**)، وهذا واضحٌ أنَّه يجوزُ التأنيثُ والتذكيرُ؛ لأنَّ أصلَه -وهو المُفْرَد- يجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ.

القِسْمُ السَّابعُ: جمعُ المُؤَنَّثِ السالِـمُ، مثل (**المُسْلِمات**)، يَجوزُ أن تقول: (**قالت المسلماتُ**)، و(**قال المسلمات**)، على رأي ابنِ مالك؛ لأنَّ هذا جمعُ مُؤنَّثٍ سالـمٌ، فيَجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ؛ لأنَّ المؤلفَ يقولُ: (**مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ**).

والصحيحُ أنَّ الجمعَ السَّالِمَ حُكْمُه حُكْمُ مُفردِه، فإن جاز في مفردِه التذكيرُ والتأنيثُ جاز في جَمْعِه، وإنْ لم يَجُز ووجب التأنيث في مفرده، وجب التأنيث في الجَمْع، وإن وَجَبَ التذكير وجَبَ التذكيرُ في الجَمْعِ.

وعلى هذا فجمعُ المُؤَنَّثِ السَّالمُ حقيقيُّ التأنيثِ يَجِبُ فيه التأنيثُ، فتقول: (**قَامَت المسلماتُ**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**قَامَ المسلماتُ**)، وهذا القولُ الراجحُ هو الذي اختاره ابنُ هشامٍ -رحمه الله- على أنَّ تأنيثَ الجمعِ مَبْنِيٌّ على تأنيثِ المفردِ، فما وَجَبَ تأنيثُه مفردًا وجَبَ تأنيثُه جمعًا، وما وجَبَ تذكيرُه مفردًا وجَبَ تذكيرُه جمعًا، وهذا مقتضى القياس، حتى إنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- لـمَّا ذكَرَ أنَّ

جمعَ المذكَّرِ السَّالِمَ يجبُ فيه التذكيرُ، نقولُ له: وجمعُ المؤنَّثِ السَّالمُ يَجِبُ فيه التأنيثُ إذا كان مؤنَّثُه حقيقيًّا.

وذهَبَ بعضُ العلماءِ إلى أنَّ كُلَّ جمعٍ يجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ حتَّى السَّالمِ من هذا وهذا، ومنه قولُ الزمخشريِّ:

إِنَّ قَـوْمِي تَـجَمَّعُوا ... وَبِقَـتْلِي تَـحَدَّثُوا

لَا أُبَـالِي بِجَمْعِهِـمْ ... كُـلُّ جَمْـعٍ مُؤَنَّـثُ[1]

وإذا كان الجمعُ مُؤنَّثًا لا يفعلون شيئًا، فالمرأةُ ليست أهلًا للقتالِ.

الشَّاهدُ قوله: (**كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثُ**)، فيُقالُ: ما وجهُ هذا القولِ إذا قلتَ مثلًا: (**قالت المسلمون**)؟ يكون وجهُ هذا القولِ أنَّك تُئَوِّلُ (المسلمون) الذي هو جمع- تُئَوِّلُه بـ(**جماعة**)، فـ(**قالت المسلمون**)، أي: (**قالت جماعةُ المسلمين**).

ومنه ما جاء في بعضِ النُّسَخِ في العقيدة الواسطيَّةِ قول شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة -رحمه الله-: «فلا عدولَ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ عمَّا جاءتْ به المرسلون»[2].

فـ(**المرسلون**) جمعُ مذكَّرٍ سالـمٌ، ومع ذلك وقعت بالتأنيث.

لكن من المَعلومِ أنَّ كلامَ ابنِ تَيْمِيَّةَ -رحمه الله- لا يُحْتَجُّ به في اللغةِ العربيَّة؛ لأنَّه بعد تَغَيُّرِ اللغةِ بأزمنةٍ مُتطاولة، لكنَّنا نذكرُه استئناسًا فقط، لا احتجاجًا.

على كُلِّ حالٍ يَجِبُ أن نَعْلَمَ أنَّ جميعَ الجموعِ يجوزُ في فعلِها التذكيرُ والتأنيثُ إلَّا واحدًا -على رأيِ ابنِ مالكٍ- وهو جمعُ المذكَّرِ السَّالـمُ، فإنَّه يَتعَيَّنُ فيه

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/ ٣٧).

(٢) العقيدة الواسطية (ص:٨).

التذكيرُ، وعلى ذلك فابنُ مالكٍ يرى رأيَ الجمهورِ في جمعِ المذكَّر السَّالمِ، وهو وجوبُ التذكيرِ، ويخالفُ الجمهورَ في جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ حيث يرى جوازَ تذكيرِه وأنَّ تأنيثَه ليس بواجبٍ.

والصحيحُ أنَّه يُسْتَثْنَى شيءٌ آخرُ، وهو جمعُ المؤنَّثِ السَّالمُ حقيقيُّ التأنيث، فإنَّه يجبُ فيه التأنيثُ، وهذا هو القولُ الراجحُ في هذه المسألةِ؛ لأنَّه يَجِب إذا ذكَّرنا في المذكَّر أن نؤنِّثَ في المؤنَّثِ.

سكت المؤلِّفُ -رحمه الله- عن المُثَنَّى؛ لأنَّه قال: (**وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ**) لكن ماذا مع المُثَنَّى؟

الجواب: المَثَنَّى يَتْبَعُ المفرد، فالمُثَنَّى كالمفردِ تمامًا، فتقول مثلًا: (**قام الرجلان**) ولا يجوز أبدًا بأيِّ حالٍ من الأحوال أن تقولَ: (**قامت الرجلان**)، وتقولُ: (**قامت المرأتان**)، ولا يَجوزُ (**قام المرأتان**)؛ لأنَّ هذا مؤنَّثٌ حقيقيٌّ يجبُ تأنيثُ مفردِه، فيجبُ تأنيثُ المُثَنَّى، وتقولُ مثلًا: (**شَرَدَ البَعِيرانِ**)، ولا يجوزُ (**شَرَدَتِ البَعِيرانِ**)، لأننا ذكرنا -كما سبق- أنه إذا كان يُفَرَّقُ بينَه وبينَ مذكَّرِه بالتاءِ فهو على حَسَب الحالِ مذكر ومؤنث، وإذا كان لا يُفَرَّقُ فإنه يجبُ التذكيرُ.

***

٢٣٦-وَالحَذْفَ فِي (نِعْمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الـجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

الشَّرحُ

قولُه: «وَالحَذْفَ»: بالنَّصبِ يَتعيَّنُ؛ لأَنَّه مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (اسْتَحْسَنُوا).

«فِي»: حرفُ جرٍّ.

و«نِعْمَ الفَتَاةُ»: مجرورٌ بـ(فِي)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَعَ من ظهورِها الحكايةُ.

و«اسْتَحْسَنُوا»: فعلٌ وفاعلٌ، والمفعولُ مُقدَّمٌ.

قولُه: «نِعْمَ الْفَتَاةُ»: الفاعلُ فيه مؤنَّثٌ حقيقيٌّ، ومُقْتَضَى القاعدةِ السَّابقةِ وُجوبُ التأنيثِ؛ لأَنَّه مؤنَّثٌ حقيقيٌّ متَّصلٌ بفعلِه، أي: بدون فاصلٍ، فكان مُقْتَضَى ذلك أن يُقَالَ: (نِعْمَتِ الفَتَاةُ هندٌ)، لكنَّهم استحسنوا أن يُقالَ: (نِعْمَ الفتاةُ).

وكلامُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- يُوهِمُ أنَّ قولَكَ: (نِعْمَ الفَتَاةُ). أحسنُ من قولِكَ: (نِعْمَتِ الفَتَاةُ)؛ لأنَّ قولَه: «اسْتَحْسَنُوا». يعني: رَأَوْه حسنًا، لكن يُجابُ عنه بأنَّهم رأوه حسنًا لا أحسنَ؛ لأَنَّه لا شكَّ أنَّ الأحسنَ هو التَّأنيثُ حتَّى في المجاز: «نِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِهِ»[(١)]. ويكونُ معنى قولِه: (اسْتَحْسَنُوا)، أي: أنَّه سائغٌ غيرُ ممنوعٍ، والأحسنُ أن يُقَالَ: (نِعْمَتِ الفَتَاةُ هندٌ). لكن يجوزُ أن تقولَ:

(١) أخرجه مالك: كتاب الصلاة في رمضان، باب ما جاء في قيام رمضان، برقم (٢٤٩).

(نِعْمَ الفتاةُ). وعلى هذا فألحقوه بالمُستَثْنَيَاتِ السَّابقةِ، يُسْتَثْنَى من المُؤنَّثِ الحقيقيِّ ما إذا قُصِدَ به الجنسُ، وذلك في نحوِ: (نِعْمَ الفَتَاةُ).

قولُه: «لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيه بَيِّنٌ»: لما كان قولُه: (نِعْمَ الفَتَاةُ). خلافَ القاعدةِ احتاج المؤلفُ أن يُعَلِّلَ -مع أنَّ الكتابَ مختصرٌ- فقال: (لِأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ). فـ(الفَتَاةُ) جنسٌ، ولَمَّا كان القصدُ بالفتاةِ الجنسَ صار تذكيرُ الفعلِ معَها جائزًا، إذ إنَّه ليس المقصودُ به النوعَ أو الشخصَ، والدليلُ أنَّه لا يُقْصَدُ به الشَّخصُ أنَّه لا بُدَّ أن تأتِيَ بالمخصوصِ، فتقولَ مثلًا: (نِعْمَ الفَتَاةُ هِنْدٌ).

ومثلها -أيضًا- (بِئْسَ)، تقولُ: (بِئْسَ الفَتَاةُ). وتقولُ: (بِئْسَتِ الفَتَاةُ). فلمَّا لم يُقْصَدِ الشَّخصُ جاز التذكيرُ والتأنيثُ.

إِذَنْ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) يَجوزُ في فاعلِهما التأنيثُ، ويجوزُ التذكيرُ؛ لأنَّ المقصودَ الجنسُ، والتأنيثُ أرجحُ.

***

٢٣٧-وَالأَصْـلُ فِي الفَاعِـلِ أَنْ يَتَّصِـلَا وَالأَصْـلُ فِي المَفْعُـولِ أَنْ يَنْفَصِـلَا

الشَّــرحُ

قولُه: «وَالأَصْلُ فِي الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا»: أي: يَتَّصِلَ بعاملِه، ويكونَ بعدَه، ويكونَ الفعلُ هو المُقَدَّمَ، ثُمَّ يليه الفاعلُ، فتقول: (**رَكِبَ الرجُلُ السَّيَّارةَ**). هذا الأصلُ، ووجهُ ذلك أنَّ الفاعلَ هو الذي قام به الفعلُ، فكان أحقَّ بالولاءِ من المفعولِ به الذي وقَعَ عليه الفعلُ، كأن تقولَ: (**قَامَ فلانٌ**). أو أنَّ الفعلَ وصفٌ قائمٌ بالفاعلِ، فلذلك كان مباشرًا له، كأن تقولَ: (**مَاتَ فلانٌ**). فهذا وصفٌ قائمٌ به، فلمَّا كان الفعلُ وَصْفًا قائمًا بالفاعلِ أو واقعًا منه، كان الأجدرُ أن يكونَ الفاعلُ مُتَّصِلًا.

ووجهٌ آخرُ: أنَّ الفاعلَ مُلتصِقٌ بالفعلِ كجزءٍ منه، ولهذا يَتَغيَّرُ الفعلُ به، فمثلًا: (**ضَرَبَ**). إذا أُسْنِدَ إلى الفاعلِ يُقَالُ: (**ضَرَبْتُ**). والجماعةُ يَقولونَ: (**ضَرَبْنَا**). فيَتغيَّرُ الفعلُ، ويُقَالُ عن الجماعةِ الغَائِبِينَ: (**ضَرَبُوا**). فتَجِدُ أنَّ الفعلَ يَتأَثَّرُ.

إِذَنْ ما دامَ أنَّ الفاعلَ مُتَّصِلٌ بالفعلِ وكأنَّه جزءٌ منه، بدَليلِ أنَّه يَتَغَيَّرُ به، فإنَّ الأصلَ أن يَتَّصِلَ به ولا يُفْصَلَ بينَهما بفاصلٍ.

وفُهِمَ من قولِ المُؤلِّفِ: (**وَالأَصْلُ**)، أنَّه قد يكونُ الأمرُ على خلافِ الأصلِ، وقد صَرَّحَ به في البيتِ الذي يَليهِ في قولِه: (**وَقَدْ يُـجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ**).

قولُه: «**وَالأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا**»: أي: يَنْفَصِلَ عن العامِلِ؛ لأَنَّه يُحَالُ بينَ الفعلِ والمفعولِ بالفاعلِ، مثالُه على الأصلِ: (**رَكِبَ الرجلُ السَّيَّارةَ**)، و(**اشْتَرَى الرجلُ البيتَ**)، و(**فَهِمَ الطالبُ الدرسَ**). هذا هو الأصلُ، والعلَّةُ سبقت.

ففي المثال الأخير (**فَهِمَ**): فعلٌ ماضٍ، و(**الطالبُ**): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ، و(**الدرسَ**): مفعولٌ به منصوبٌ.

إِذَنْ الأصلُ: الفعلُ، ثم الفاعلُ، ثُمَّ المفعولُ.

* * *

٢٣٨- وَقَـدْ يُـجَاءُ بِخِـلافِ الأَصْـلِ　　　وَقَدْ يَـجِي المَفْعُولُ قَبْـلَ الفِعْـلِ

الشَّــرحُ

قولُه: «وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ»: أي: فيُؤَخَّرُ الفاعلُ ويُقَدَّمُ المفعولُ، فإذا قُلْتَ: (أَكَلَ الـخُبْزَ مُحَمَّدٌ). فقد أتيتَ بالمفعولِ قبلَ الفاعلِ، وهذا على لغة: (خَرَقَ الثَّوبَ المسمارُ).

وإذا قلتَ: (رَكِبَ الرجلُ السَّيَّارةَ). فهذا هو الأصلُ، أمَّا (رَكِبَ السَّيَّارةَ الرجلُ)، فهذا بخلافِ الأصلِ، وهو جائزٌ وكثيرٌ في اللُّغة العربيَّةِ؛ ولهذا قال: (وَقَدْ يُـجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ).

و«قَدْ»: هنا للتحقيق، وليست للتقليلِ، وذلك كثيرٌ، وإن دخلتْ على المضارع كانتْ في الغالبِ للتقليلِ، ولكن قد تأتي للتحقيقِ، كقولِه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨]، وذلك لأنَّ مَجِيئَها على خلافِ الأصلِ قد يكونُ واجبًا في بعضِ الأحيانِ، كما سيُذْكَرُ فيما بعدُ.

قولُه: «وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ»: وهذا كثيرٌ أيضًا، تقول مثلاً: (السَّيَّارةَ رَكِبَ الرجلُ). فهنا قُدِّمَ المفعولُ.

فإن قال قائلٌ: وهل يُقَدَّمُ الفاعلُ؟

نقولُ: سبَقَ في كلامِ المؤلِّفِ في قولِه: «وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ». وأنَّ الفاعلَ لا بُدَّ أن يتأخَّرَ عن الفعلِ، ولا يُمْكِنُ أن يَتَقَدَّمَ، وذَكَرْنا في ذلك خلافًا.

وإذا قلتَ: (البيتَ اشْتَرَى زيدٌ). فهذا يَصِحُّ، وهنا قدَّمْنَا المفعولَ على الفعلِ، وتقولُ مثلًا: (الخُبْزَ أَكَلْتُ). ومثلُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف:٣٠]، وقولُه تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، فمفعولُ: (نَعْبُدُ) هو (إِيَّاكَ)، ومفعولُ (نَسْتَعِينُ) أيضًا (إِيَّاكَ)، فهنا أتى المفعولُ قبلَ الفعلِ.

***

٢٣٩- وَأَخِّـرِ المَفْعُـولَ إِنْ لَـبْسٌ حُـذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الفَاعِلُ غَـيْرَ مُنْحَصِـرْ

الشَّــرحُ

قولُه: «وَأَخِّرِ المَفْعُولَ»: أي عن الفعلِ والفاعلِ.

«إِنْ لَبْسٌ»: أي اشتباهٌ.

«حُذِرْ»: أي خِيفَ.

يعني: يَجِبُ تَأخِيرُ المفعولِ إذا خِيفَ من تَقديمِه اللَّبسُ؛ وذلك لأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ الكلامُ مُوهِمًا، إذ إنَّ الكلامَ تَعْبِيرٌ عمَّا في النَّفْسِ، فيجبُ أن يكونَ بَيِّنًا واضحًا، فإذا وُجِدَ إيهامٌ في الكلامِ فإنَّه لا يجوزُ، بل يَجِبُ أن يَتبَيَّنَ الأمرُ.

إِذَنْ: إذا خِيفَ الاشتباهُ فإنَّه يجبُ التَّرتيبُ، والاشتباهُ يكونُ فيما إذا كان الفاعلُ والمفعولُ به مَبْنِيَّيْنِ؛ لأنَّ المَبْنِيَّ لا يَتغَيَّرُ، أو إذا كانا مُعْرَبَيْنِ إعرابًا مُقدَّرًا، فإذا قلتَ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى). فهنا الفاعلُ (موسى)، و(عيسى) هو المفعولُ به، فلو أردتَ أن تقولَ: (ضَرَبَ عيسى موسى)، بتَقْديمِ (عيسى) على أنَّه هو المفعولُ، قلنا: لا يجوزُ؛ لأنَّه يَلتبِسُ مَن الفاعلُ ومَن المفعولُ؟ لأنَّك إذا قدَّمْتَهُ لا تُوجَدُ فيه علامةٌ ظاهرةٌ، فلا تُوجَدُ فيه -مثلًا- ضمَّةٌ أو فتحةٌ، فما دامَ ليس فيه علامةٌ ظاهرةٌ فيَجِبُ أن يكونَ ترتيبُ الكلامِ على الأصلِ.

أَمَّا إذا لم يكن التباسٌ مثل أن تقولَ: (أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى). فهذا جائزٌ، مع أنَّ الإعرابَ مُقَدَّرٌ، لعدم الالتباس؛ لأنَّ (الكُمَّثْرَى) لا يُمْكِنُ أن تأكلَ

(موسى)، وإنَّما الذي يَأكُلُها (موسى)، فإذا أُمِنَ اللَّبْسُ فلا بأسَ، أمَّا إذا خِيفَ اللَّبسُ فلا يجوزُ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لا يجوزُ؟

نقولُ: لأنَّ المقصودَ بالألفاظِ المَعانِي، فإذا كانت الألفاظُ تُخِلُّ بإدراك المعنَى، وَجَبَ أن تُرَتَّبَ على وجهٍ لا التباسَ فيه، وهذا ظاهرٌ.

وإذا قلتَ: (**أَكْرَمَ هذا ذاك**). فيَجِبُ التَّرتيبُ، إِذَنْ نُعْرِب (**هذا**) على أنَّها فاعلٌ، و(**ذَاكَ**) على أنَّها مفعولٌ به.

وإذا قلتَ: (**تَزَوَّجَ هذا هذه**)، يجوزُ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (**تزَوَّج هذه هذا**). عُلِمَ أنَّ (هذه) مفعولٌ مُقَدَّمٌ؛ لأنَّها لو كانت هي الفاعلَ لوجَبَ تأنيثُ الفعلِ، فتقول: (**تَزَوَّجَتْ هذه هذا**). فالْمُهِمُّ أنَّه إذا خِيفَ اللَّبسُ وَجَبَ الرجوعُ إلى الأصلِ، وإن لم يُـخَفِ اللَّبسُ جاز التَّقديمُ والتَّأخيرُ.

لكن لو قال: (**أنا أريدُ أن أُقدِّمَ المفعولَ به على الفعلِ**)، فأقول: (**عيسى ضَرَبَ موسى**)، نقولُ: لا يجوزُ؛ لأنَّه يَـحْتَمِلُ أن يَكُونَ (**عيسى**) مبتدأً، وليس مفعولًا به.

فإن قلتَ: (**عيسى ضَرَبَهُ موسى**). فهذا صحيحٌ، والمفعولُ به هنا ليس (**عيسى**)، بل هو الضميرُ في (**ضَرَبَ**)، وهذا من بابِ الاشتغالِ، وبابُ الاشتعالِ في مثلِ هذا التركيبِ الأَوْلَى أن نُعْرِبَ الأوَّلَ مبتدأً؛ لأنَّه لا داعيَ لتَرجُّحِ النَّصبِ.

وعليه فيكونُ قولُه: «**وَأَخِّرِ المَفْعُولَ**»: أي عن الفاعلِ وعن الفعلِ، إِذَنْ يَجِب

أن يُؤَخَّرَ المَفْعولُ عن الفاعلِ وعن الفعلِ إذا خِيفَ اللَّبسُ.

لكن لو قال قائلٌ: إذا كان المُتكَلِّمُ يريدُ الإلباسَ؛ لأنَّ له غَرَضًا فهل يَجوزُ؟

يعني: مثلًا واحدٌ يُخاطِبُه يقول له: لماذا يَضْرِبُ موسى عيسى؟ لأنَّ عيسى قريبٌ له، وموسى مُتَعَدٍّ عليه، فقلتُ أنا: (ضَرَبَ عيسى موسى). نِيَّتِي أنا أنَّ الضاربَ (موسى) وهو سيَفْهَمُ أنَّ الضاربَ (عيسى)؛ لأنَّه مُقَدَّمٌ، فالإنسان إذا قَصَدَ الإلباسَ والتوريةَ لا بأسَ به، لكنَّ الأصلَ عدمُ ذلك؛ ولهذا يُقَالُ: إنه تَنازُع سُنِّيٌّ وشِيعِيٌّ أيُّهما أفضلُ أبو بكرٍ أو عليٌّ؟ فتخاصما إلى ابن الجَوْزيِّ[(١)] فقال: «أفْضَلُهما مَنْ كانت ابنتُه تحتَه»[(٢)]. فذهب الرجلان يتخاصمان، كُلُّ واحدٍ يقولُ: الضميرُ يعودُ على صاحبه، أيُّهما الآن أفضل؟ فهل المراد بـ(أفضلهما) مَن كانت ابنته تحتَه، هل المرد ابنة الرسول أم ابنة الرجل؟ هذا موهمٌ يَحْتَمِلُ قولُه: «مَنْ كَانَتِ ابْنَتُه تَحْتَه» أبو بكر، فابنته تحت الرسول ﷺ، ويَحْتَمِلُ مَنْ كانت ابنة الرسول تحتَه، إن كان المعنى الأخير، فـ(عليٌّ) أفضلُ، وإن كان المعنى الأوَّل فـ(أبو بكرٍ) أفضلُ.

فالحاصلُ أنَّ العربَ لها غرضٌ بالإلباسِ أحيانًا، فإذا كان المُتكلِّمُ يريدُ أن يُلْبِسَ على السَّامعِ فلا حَرَجَ أن يُقَدِّمَ ولو معَ الإيهامِ.

قولُه: «أُضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ»: أي: إذا كان الفاعلُ ضميرًا متَّصلًا غيرَ محصورٍ، فإنَّه يَجِبُ أن يُؤَخَّرَ المفعولُ، وهذه هي الحالُ الثانيةُ، مثل أن تقولَ:

---

(١) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادى ابن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي. ترجمته في وفيات الأعيان (٣/ ١٤٠).

(٢) انظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٤١).

(**أَكْرَمْتُ زيدًا**). فـ(التاء) فاعلٌ، و(زيدًا) مفعولٌ به، فهنا لا يجوزُ أن تقولَ: (**أَكْرَمَ زيدًا تُ**) مثلًا؛ لأنَّ الفاعلَ ضميرٌ، ولا يمكنُ أن يَنْفَصِلَ الضميرُ المُتَّصِلُ عن فعلِه.

فإن أُضْمِرَ الفاعلُ وهو ضميرٌ منفصلٌ مثل أن تقولَ: (**ضَرَبَ زيدًا هي**). على أن تجعلَ (**هي**) هي الفاعلَ، فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّه إذا أُضْمِرَ وهو غيرُ محصورٍ فإنَّه يَمْتَنِعُ، لكن إن كان محصورًا مثل أن تقولَ: (**ما أَكْرَمَ زيدًا إلَّا أنا**)، أو (**إلَّا هي**)، فإنَّه لا بأسَ به، ولهذا قال «**أَوْ أُضْمِرَ الفَاعِلُ**»: أي: كان ضميرًا غيرَ مُنْحَصِرٍ.

فَعُلِمَ من قولِه: «**غَيْرَ مُنْحَصِرْ**»: أنَّه إذا كان ضميرًا منحصرًا فلا بأسَ أن يُقَدَّمَ المفعولُ ويتأَخَّرَ الفاعلُ.

***

٢٤٠- وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

الشَّرحُ

قولُه: «وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ أَخِّرْ»: أي أَخِّرْه سواءٌ كان فاعلًا أم مفعولًا به.

القاعدةُ أنَّه إذا كان هناك حصرٌ فلا بُدَّ من محصورٍ ومحصورٍ فيه، والحصرُ يكونُ بـ(إلَّا)، ويكونُ بـ(إنَّما)، والذي يلي (إلَّا) هو المحصورُ فيه، والذي يلي (إنَّما) هو المحصورُ، تقولُ مثلًا: (إنَّما ضَرَبْتُ زيدًا)، فالمحصورُ هو (الضَّرب)، فـ(الضَّربُ) محصورٌ في (زيد)، وتقولُ مثلًا: (مَا قَامَ إلَّا زيدٌ). فالمحصورُ فيه هو (زيدٌ).

يقول المؤلِّفُ: ما انْحَصَرَ بـ(إلَّا) أو بـ(إنَّما) فإنَّه يجبُ أن يؤخَّرَ، سواء كان مفعولًا أم فاعلًا.

مثالُ المَفْعولِ: (ما ضَرَبَ زيدٌ إلَّا عَمْرًا)، يَجِبُ أنْ يُؤَخَّرَ، لأنَّه محصورٌ بـ(إلَّا)، وكذلك إذا قلتَ: (إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا)، فهذا بمعنى: (ما ضَرَبَ زيدٌ إلَّا عَمْرًا)، فيجبُ أن يُؤخَّرَ المحصورُ فيه؛ لأنَّك لو قدَّمْتَ التبس المحصورُ فيه بالمحصورِ.

وتقولُ في الفاعلِ: (إنَّما أكلَ الكُمَّثْرَى زيدٌ)، فيَجِبُ أن يُؤخَّرَ (زيدٌ)، وتقولُ: (ما ضَرَبَ زيدًا إلَّا أنا)، فيَتعيَّنُ أن يُؤخَّرَ الفاعلُ إلَّا على أساسِ الشَّطْرِ الثَّاني كما سيأتي.

وتقولُ: (**إنَّما ضَرَبَ زيدًا أنا**)، إذا أردتَ أن تَحْصُرَ ضَرْبَ زيدٍ بك، فيَجِبُ وجوبًا تأخيرُ المحصور فيه، ولهذا قال: (**ومَا بِـ(إلَّا) أَوْ بِـ(إنَّما) انْحَصَرْ أَخِّرْ**)، فهذا -أيضًا- من المَواضِعِ التي يَجِبُ فيها تأخيرُ الفاعلِ أو المفعولِ.

فإذا قلتَ: (**إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا**)، فالمحصورُ (**زيدٌ**)، والمحصورُ فيه (**عَمْرو**)؛ لأنَّك تقولُ: (**ما ضَرَبَ زيدٌ إلَّا عَمْرًا**)، فالمحصورُ فيه يجبُ أن يكونَ الأخيرَ، لكن لو كان بالعكس فقلتَ: (**إنَّما ضَرَبَ زيدًا عَمْرٌو**)، فيُؤَخَّرُ (**عمرٌو**) مع أنَّه هو الفاعلُ؛ لأنَّه محصورٌ فيه.

والفرقُ بين قولِكَ: (**إنَّما ضَرَبَ عَمْرًا زيدٌ**)، و(**إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا**) فرقٌ ظاهرٌ، فـ(**إنَّما ضَرَبَ عَمْرًا زيدٌ**) معناه أن يكونَ المحصورُ فيه هو الأخيرَ، يعني: (**ما ضَرَبَ عَمْرًا إلَّا زيدٌ**)، وإذا عكستَ فقلتَ: (**إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا**)، فمعناه أنَّ زيدًا لم يَضْرِبْ إلَّا عَمْرًا، فبينَهما فرقٌ.

والخلاصةُ التي تُبيِّنُ لك المعنى أنَّ (**إنَّما**) يليها المحصورُ، و(**إلَّا**) يليها المحصورُ فيه.

فإذا كان هناك حصرٌ فإنَّه يَجِبُ تأخيرُ المحصورِ فيه، ولهذا قال: (**وَمَا بِـ(إلَّا) أَوْ بِـ(إنَّما) انْحَصَرْ أَخِّرْ**)، هذا ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في التَّسويةِ بينَ الحَصْرِ بـ(**إنَّما**) والـحَصْرِ بـ(**إلَّا**).

وقال **بعضُ أهلِ العلمِ**: إنَّ ما حُصِرَ بـ(**إلَّا**) يجوزُ تقديمُه؛ لأنَّ ما يلي (**إلَّا**) فهو المحصورُ فيه، سواءٌ تَقَدَّمَ أو تأخَّرَ، فيجوزُ أن تقولَ: (**ما ضَرَبَ إلَّا زيدًا عمرٌو**)، فهنا قدَّمْنا المحصورَ فيه، وهو جائزٌ، بخلافِ (**إنَّما**) لأنَّه يقعُ الاشتباهُ على كُلِّ حالٍ.

وهذا القولُ أصحُّ من قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- وهو أنَّه يجوزُ التقديمُ سواءٌ كان فاعلًا أم مفعولًا إذا كان الحصرُ بـ(إلَّا)، لزوالِ اللَّبسِ.

قولُه: «وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ»: يعني: إذا عَلِمْنا المحصورَ فيه فإنَّه يجوزُ سَبْقُه.

وقولُه: «وَقَدْ يَسْبِقُ»: ظاهرُه أنَّه يعودُ على المحصورِ بـ(إنَّما) والمَحْصورِ بـ(إلَّا)، ولكنَّه ليسَ كذلك، إذ إنَّ المحصورَ بـ(إنَّما) لا يمكنُ ظهورُ القصدِ فيه، ولهذا قالوا في قولِه: (وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ): هذا مخصوصٌ بها إذا كان الحصرُ بـ(إلَّا)، فلهذا لا يمكنُ أن يُحْمَلَ إلَّا على المَحْصورِ بـ(إلَّا) فقط، تقولُ: (مَا ضَرَبَ إلَّا زيدًا عمرٌو)، أي: مَا ضَرَبَ عَمْرٌو إلَّا زيدًا.

هنا قدَّمنا المحصورَ فيه؛ لأنَّه يَتبيَّنُ، إذ إنَّ المحصورَ فيه يَقَعُ بعدَ (إلَّا)، سواءٌ تقدَّمت أو تأخَّرت، لكن لو قلتَ: (إنَّما ضَرَبَ عَمْرًا زيدٌ). لا يَتبيَّنُ أنَّ عَمْرًا هو المحصور فيه، بل يَتَبيَّنُ العكسُ؛ لأنَّه يمكنُ أن يكونَ التالي لـ(إنَّما) محصورًا فيه، وعلى هذا فقولُه: (وَقَدْ يَسْبِقُ). هذا خاصٌّ بـ(إلَّا).

* * *

٢٤١- وَشَاعَ نَحْـوُ: (خَـافَ رَبَّـهُ عُمَـرْ) وَشَذَّ نَحْـوُ: (زَانَ نَـوْرُهُ الشَّـجَرْ)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَشَاعَ»: يعني: كَثُرَ.

«خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ»: المثالُ يَدُلُّ على الحُكْم، لكن ما الذي في هذه الجملة؟

الجواب: تقديمُ المفعولِ به حاملًا لضميرِ الفاعلِ المؤخَّرِ، فـ(رَبَّ) مفعولُ (خَافَ) مُقَدَّمٌ، وهو مضافٌ إلى الهاءِ، والهاءُ تعودُ إلى (عُمَر)، و(عُمَر) فاعلٌ مؤخَّرٌ، فالمفعولُ به فيه ضميرٌ يعودُ على الفاعلِ.

ومن المَعلومِ أنَّ من القواعدِ المُقَرَّرةِ أنَّ الضميرَ لا يعودُ على مُتأخِّرٍ، وهنا الضمير في (رَبَّهُ) يعودُ على (عُمَر)، و(عُمَر) مُتأخِّرٌ عنه، ولا يجوزُ، ولكنَّا نقولُ: (عُمَر) هنا مُتأخِّرٌ لفظًا، لكنَّه مُتقدِّمٌ رُتبةً؛ ولهذا جاز أن يعودَ الضميرُ عليه وهو مُتأخِّرٌ؛ لأنَّ رتبتَه التَّقَدُّمُ؛ لأنَّه فاعلٌ، والفاعلُ هو الذي يلي الفعلَ، فرُتْبتُهُ التَّقَدُّمُ، ولهذا جاز، وهذا شائعٌ كثيرًا في اللغةِ العربيَّةِ، وليس فيه محذورٌ، قال الله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه:٦٧]، فالآن (مُوسَى) مُتأخِّرٌ وهو الفاعلُ، (فِي نَفْسِهِ)فيها ضميرٌ يعودُ على (مُوسَى) لكن لا بأسَ به؛ لأنَّ (مُوسَى) مُتَقَدِّمٌ رُتبةً؛ ولهذا جاز أن يعودَ الضميرُ إليه.

قولُه: «وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)»: الشُّذوذُ معناه: الخروجُ عن القاعدةِ، لكن لماذا شَذَّ؟

الجواب: لأنَّ الضميرَ فيه عاد على مُتأخِّرٍ لفظًا ورُتْبةً، فـ(زَانَ): فعلٌ ماضٍ، و(نَوْرُهُ): فاعلٌ، وهو مضافٌ إلى الضميرِ، و(**الشَّجَرْ**): مفعولٌ به، والضميرُ في (نَوْرُهُ) يعودُ إلى (**الشَّجَر**)، و(**الشَّجَر**) مُتأخِّرٌ لفظًا ورُتبةً، أمَّا لفظًا فظاهرٌ، وأمَّا رُتْبةً فلأنَّه مفعولٌ به، والمفعولُ به رُتبتُه التَّأخيرُ عن الفاعلِ، فإذا حَوَّلْتَ هذا المثالَ إلى مثالٍ شائعٍ تقولُ: (**زَانَ الشَّجَرَ نَوْرُهُ**)، يعني: أنَّ النَّوْرَ -وهو الزَّهرُ- زَيَّنَ الشَّجَرَ وجَعَلَه حَسَنًا جميلًا.

إِذَنْ الضميرُ في (نَوْرُهُ) عادَ على (**الشَّجَر**) وهو مُتأخِّرٌ لفظًا ورُتْبةً، وهذا يُعْتَبَرُ شاذًّا؛ لأنَّه لا يجوزُ في اللغةِ العربيَّةِ عودُ الضميرِ على مُتأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً، فإن وُجِدَ فإنَّه شاذٌّ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ[1]

(**سِنِمَّارُ**) هذا رجلٌ يُقَالُ: إنَّه بَنَى قَصْرًا عظيمًا للنُّعمانِ لا يُوجَدُ له نَظِيرٌ، يُسَمَّى الخَوَرْنَقَ، ولـمَّا انتهى من بنائِه خاف النُّعمانُ أن يَبْنِيَ مثلَه لغيرِه، فأَمَرَ به، فصُعِدَ به على هذا القصرِ، ثُمَّ أُلْقِيَ على الأرضِ من على السَّطحِ، فماتَ.

وهذا الجزاءُ من أسوأ الجزاءات، فهذا الشَّاعرُ يدعو على أبي الغِيلان، يقول: أسألُ اللهَ أن يَجْزِيَ أبا الغِيلانِ بنوه عن كِبَرٍ وحسنِ فعلٍ، يعني أنَّه كبيرٌ ومُحْسِنٌ إليهم، والكبيرُ مَحَلُّ الرأفةِ، والمُحْسِنُ مَحَلُّ المُكافأةِ، وعيالُه يَجْزُونَه كما يُجْزَى سِنِمَّارُ، أي: يَصْعَدُونَ به ثُمَّ يُلقُونَه من فوقُ.

---

(١) البيت من البسيط، وقد نسبه محمد محيي الدين عبد الحميد في شرح ابن عقيل (٢/ ١٠٩) لسليط ابن سعد. وانظر الأغاني للأصبهاني (١/ ١٥٨)، وخزانة الأدب للبغداي (١/ ٩٨، ١٠٣).

الشَّاهدُ قولُه: (جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلَانِ)، فـ(بَنُوهُ) فاعلٌ، وفيه ضميرٌ يعودُ على المفعولِ (أَبَا الغِيلَانِ)، وهو مُتأخِّرٌ لفظًا ورُتبةً، وهذا يُعْتَبَرُ شَاذًّا.

ومن ذلك على الأصلِ قولُه تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:١٢٨]. فـ(إبراهيم): مفعولٌ به مُقدَّمٌ، و(رَبُّ): فاعلٌ مُؤَخَّرٌ.

وخلاصةُ هذا البحثِ أَنَّه يَجِبُ تأخيرُ المحصورِ فيه بـ(إِلَّا) وبـ(إِنَّما) إِلَّا على القولِ الثَّاني أنَّ المحصورَ بـ(إِلَّا) لا يجبُ تأخيرُه؛ لأنَّ المعنى ظاهرٌ سواءٌ قُدِّمَ أو أُخِّرَ.

البحث الثاني: أَنَّه يجوزُ تقديمُ المفعولِ به المُتحمِّل لضميرِ الفاعلِ؛ لأنَّ الضميرَ هنا يعودُ على مُتأخِّرٍ لفظًا لا رُتْبةً، ولا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ المُتحمِّل لضميرِ المفعولِ؛ لأَنَّه يلزمُ منه عودُ الضميرِ على مُتأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، وهذا شاذٌّ، أي: خارجٌ عن القاعدةِ.

***

النَّائِبُ عنِ الفَاعِلِ

قولُه: «النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ»: هذا ترتيبٌ حسنٌ حين ذَكَرَ أوَّلًا الفاعلَ، ثُمَّ ذكَرَ النَّائبَ عنه.

والنَّائبُ عن الفاعلِ هو المفعولُ به إذا حُذِفَ الفاعلُ، لكن يَلْزَمُ على ذلك تَغْيِيرُ صيغةِ الفعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ أصلٌ والنَّائِبَ فرعٌ، فلا بُدَّ أن يُبْنَى للنَّائِبِ بيتٌ آخَرُ غيرُ البيتِ الأوَّلِ، فالأوَّلُ له قَصْرٌ مَشِيدٌ، فلم يَتَغَيَّرْ فيه شيءٌ، أمَّا هذا فلا بُدَّ أن يكونَ بيتُه مُتَغَيِّرًا عن بيتِ الأوَّلِ، وذلك بتَغْيِيرِ صيغةِ الفعلِ.

ثُمَّ إنَّ النَّائبَ عن الفاعلِ -وهو المفعولُ به- إذا حُذِفَ الفاعلُ يكونُ لأغراضٍ كثيرةٍ لا يَذْكُرها النَّحْويون؛ لأنَّ هذا ليس من شأنِهم، وإنَّما يَذْكُرُها أهلُ البلاغةِ، وهذه الأغراضُ كثيرةٌ، وتكون حَسَبَ السِّياقِ، فمن هذه الأغراضِ:

أنَّه قد يُحْذَفُ للعلمِ به، أي لأنَّه معروفٌ، كما في قولِه تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، فمعلومٌ مَن الخالقُ.

وقد يُحْذَفُ -أيضًا- للاختصارِ، فبَدَلًا مِن أن تقولَ: **(أَكَلَ الرجلُ الطعامَ)**، تقولُ: **(أُكِلَ الطعامُ)**، فالأخيرُ أخْصَرُ، مع أنَّه تَحْصُلُ الفَائِدَةُ، فافْرِضْ أنَّ رَجُلَيْنِ حَضَرَا إلى هذا المجلسِ يُرِيدانِ الأكلَ، فحينما جاءا وَجَدَا الطعامَ مأكولًا، فهل لهما غرضٌ في أن أقولَ: **(أَكَلَ الرجلُ الطعامَ؟)** الجواب: لا.

فإذا قلتَ: (**أُكِلَ الطعامُ**)، حَصَلَ الغرضُ، يعني لا يَتشَوَّفونَ للأكلِ، سواءٌ أكَلَهُ رجلٌ أم امرأةٌ أم حيوانٌ، وهذا المَقْصودُ، وهو الاختصارُ، ولا يفوتُ هنا أيُّ غرضٍ بحذفِ الفاعلِ.

كذلك أيضًا: قد يُـحْذَفُ الفاعلُ للجهلِ به، مثال هذا: لَمَّا جئتُ وجَدتُ أنَّ الطعامَ مأكولٌ، وأنا لا أدري من الذي أكَلَه؟ فأقولُ: (**أُكِلَ الطعامُ**)؛ لأني لا أَقْدِرُ أن أقولَ: (**أكَلَهُ زيدٌ**)، ولا (**أكَلَتْهُ فُلانةُ**)، ولا (**أكَلَهُ الحِمارُ**)، إذَنْ فأنا لجهلي بهذا الأمرِ أقولُ: (**أُكِلَ الطَّعامُ**).

ومن الأغراضِ السَّترُ على الفاعلِ بأن أَحْذِفَهُ، وأُقِيمَ المفعولَ مُقَامَه سترًا عليه، رجلٌ دخَلَ البيتَ اسمُه خالدٌ، وسَرَقَ البيتَ، فبَدَلًا من أن أقولَ: (**سَرَقَ خالدٌ البيتَ**)، وأفْضَحَه، أقولُ: (**سُرِقَ البيتُ**)، إذَنْ هناك غرضٌ وهو السَّترُ عليه.

وكذلك -أيضًا- يُـحْذَفُ الفاعلُ لكراهةِ إسنادِ الفعلِ إليه، كما في قولِه تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:١٠]، والذي أراده هو اللهُ -سبحانه وتعالى- ولَمَّا أراد الخيرَ قال: ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾.

وذَكَرُوا من جُملةِ ذلك -أيضًا- تحقيرَ الفاعلِ، ومَثَّلُوا له بقولِهم: (**قُتِلَ عُمَرُ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، ولم يقولوا: (**قتَلَ أبو لُؤلؤةَ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ**)، لم يقولوا ذلك تحقيرًا له.

وهناك أغراضٌ أخرى تُفْهَمُ من السِّياقِ، فالأغراضُ السَّابقةُ ليست للحَصْرِ، بل إنَّما هي لفتحِ البابِ، وإلَّا فالأغراضُ كثيرةٌ.

فالمُهِمُّ أنَّ هناك أَسْبابًا تُوجِبُ أن يُحْذَفَ الفاعلُ وأن يقومَ المفعولُ به مَقَامَه، فإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيمَ المفعولُ به مُقَامَه، فماذا نَصْنَع؟ هل يُعْطَى حُكْمَ الفاعلِ؛ لأَنَّه نائبُهُ، أو تَحْدُثُ له أحكامٌ جديدةٌ؟

* * *

لبيانِ ذلك قال -رحمه الله-:

٢٤٢- يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ، كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

الشَّرحُ

قولُه: «يَنُوبُ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ.

و«**مَفْعُولٌ**»: فاعلٌ.

و«**عَنْ فَاعِلِ**»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(**يَنُوبُ**).

و«**فِيمَا**»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (**يَنُوبُ**) أيضًا.

و«**مَا**»: اسمٌ موصولٌ للعُمومِ.

و«**لَهُ**»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (**ثَبَتَ**)، أي: فيما ثَبَتَ له، والجملةُ صلةُ الموصولِ.

قولُه: «كَـ(نِيلَ)»: الكافُ حرفُ جرٍّ.

و«**نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ**»: مجرورةٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّها كسرةٌ مُقدَّرةٌ مَنَعَ من ظُهورِها الحكايةُ، وإنَّما دخلت الكافُ هنا على الجملةِ؛ لأنَّ المرادَ بها المفردُ، إذ إنَّ المرادَ بقولِه: «**كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)**»: أي كهذا المثالِ.

قولُه: «يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ»: أي في كُلِّ ما ثَبَتَ له، فيكونُ مرفوعًا؛ لأنَّ الفاعلَ مرفوعٌ، كذلك يُرْفَعُ بفعلٍ مُضْمَرٍ، تقولُ مثلًا: (**ما الذي سُرِقَ من البيتِ؟**)، فَيُقَالُ: (**الطعامُ**)، فهنا رُفِعَ بفعلٍ محذوفٍ، وإذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى اثنين أو جماعةٍ يُجَرَّدُ الفعلُ، تقولُ مثلًا: (**ضُرِبَ الرجلانِ**) و(**ضُرِبَ الرجالُ**)،

ولا نقولُ: (**ضُرِبْنَا الرجلان**)؛ لأنَّه قال في الفاعِلِ: (**وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَ لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ**).

وكذلك يُؤنَّثُ الفعلُ معه وُجوبًا أو جَوازًا على حَسَبِ ما جاء في الفاعِلِ.

وهل يلي الفعلَ في الأصلِ أم يُفْصَلُ بينَه وبينَ الفعلِ؟

الجواب: يليه كالفاعلِ.

المهمُّ أن جميعَ الأحكام السَّابقةِ في الفاعلِ تُنْقَل إلى نائبِ الفاعلِ، لكن لا بُدَّ من تَغْييرِ الفعلِ، كما سَيَذْكُرُه المؤلِّفُ -رحمه الله- .

فقولُه: «**نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ**»: أصلُها: (**نَالَ الرَّجلُ خيرَ نَائِلٍ**)، لكن حُذِفَ الفاعلُ، فلمَّا حُذِفَ الفاعلُ أُقِيمَ المفعولُ به مُقَامَه، فصار: (**نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ**).

وأمَّا الإعرابُ التَّفْصيليُّ لها فتقولُ: (**نِيلَ**): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، وقولُنا: (**مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه**)، أحسنُ من قولِنا: (**مَبْنِيٌّ للمَجْهولِ**)؛ لأنَّه أعمُّ، إذ إنَّ حذفَ الفاعلِ قد يكونُ للجهلِ به، وقد يكونُ للسَّترِ عليه، أو غيرِ ذلك، فكونُ الفاعلِ مجهولًا هو أحدُ الأغراضِ التي يُبْنَى من أجلِها الفعلُ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، لكن (**مَا لَـمْ يُسَمَّ فاعلُه**) يَعُمُّ كُلَّ الأغراضِ، ولهذا كان قولُنا: (**مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه**)، أدقُّ من قولِنا: (**مَبْنِيٌّ للمَجْهولِ**)، وإن كان مَنْ قال: (**إِنَّه مَبْنِيٌّ للمَجْهولِ**)، راعَى الأَخْصَرَ، فالمبنيُّ أخصرُ من قولِنا: (**لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه**). و(**خَيْرُ**): نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(**خَيْرُ**): مضافٌ، و(**نَائِلٍ**): مضافٌ إليه.

ثُمَّ قال مُبَيِّنًا تغييرَ صيغةِ الفعلِ الذي بُنِيَ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه:

٢٤٣- فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ(وُصِلْ)

الشَّرحُ

قولُه: «فأَوَّلَ»: مَفعولٌ مُقدَّمٌ، وهو مُضافٌ إلى الفعلِ.

و«اضْمُمَنْ»: (اضْمُمْ) فعلُ أمرٍ، والنُّونُ السَّاكنةُ للتوكيدِ، ولهذا بُنِيَ فعلُ الأمرِ معَها على الفتحِ، لكنَّ نونَ التوكيد هنا نونٌ خفيفةٌ، وهناك نونٌ ثقيلةٌ مُشدَّدةٌ، وقد اجتمع النونانِ في قولِه تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢].

والفاعلُ مُسْتترٌ وُجوبًا، تقديرُه: (أَنْتَ).

قولُه: «وَالْمُتَّصِلْ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، وهو من بابِ عطف الجملةِ على الجملةِ.

و«الْمُتَّصِلْ»: مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(اكْسِرْ) منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه، منعَ من ظهورِها مُراعاةُ الرَّوِيِّ، يعني آخرَ الشَّطْرِ.

و«بِالآخِرِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(الْمُتَّصِلْ).

و«اكْسِرْ»: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على السكونِ، وفاعلُه مُستترٌ وُجوبًا، تقديرُه: (أَنْتَ).

و«فِي مُضِيٍّ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(اكْسِرْ).

و«كَـ(وُصِلْ)»: الكافُ حرفُ جرٍّ.

و«وُصِلْ»: اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَعَ من ظهورِها الحكايةُ.

قولُه: «**فأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ**»: أَوَّلَ الفعلِ اضْمُمْ، سواءٌ كان مَاضِيًا أم مُضارِعًا، أمَّا الأمرُ فلا يَتأتَّى؛ لأنَّه لا يُبْنَى لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، تقولُ: (**فُهِمَ الدرسُ**)، و(**يُفْهَمُ الدَّرسُ**)، وتقولُ: (**أُكْرِمَ زيدٌ**)، و(**يُكْرَمُ زيدٌ**).

إِذَنْ قولُه: «**فأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ**»: يَشْمَلُ الماضيَ والمضارعَ، ويشملُ المبدوءَ بحرفٍ صحيحٍ، والمبدوءَ بالهمزةِ، مثل: (**اخْتِيرَ**)، تقولُ مثلًا: (**اخْتِيرَ يومُ الثَّلاثاءِ يومًا للعُطلةِ**).

لكن يَرِدُ على هذا قولُه تعالى: ﴿وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الزمر:٧٥]، وقولُه تعالى: ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر:٢٣]، وقولُنا: (**قِيلَ القولُ الحقُّ**)، و(**بِيعَ المتاعُ**)، وأشباه ذلك، فإنَّ الفعلَ هنا لم يُضَمَّ أوَّلُه؟

والجوابُ أن يُقَالَ: كُسِرَ أوَّلُ الفعلِ -هنا- لعلَّةٍ تَصْريفيَّةٍ، فمثلًا: (**بِيعَ**) أصْلُها (**بُيِعَ**)، ولهذا يقولُ بعضُ العربِ: (**بُوعَ**) مكان: (**بِيعَ**)، ومنه قولُهم: (**لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ**)، وسيأتي -إن شاء اللهُ- ذِكْرُه في كلامِ ابنِ مالكٍ نفسِه.

إِذَنْ أوَّلُ الفعلِ مضمومٌ على كُلِّ حالٍ، سواءٌ كان ماضيًا أم مُضارعًا، وأمَّا آخِرُ الفعلِ ففي المضارعِ مُعْرَبٌ، وفي الماضي مَبْنِيٌّ على ما هو عليه، فلا يَختلِفُ، أمَّا ما قبلَ الآخِرِ فيَختلِفُ، ففي الماضي يُكْسَرُ، ولهذا قال: «وَالمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ(وُصِلَ)». فالمتَّصلُ بالآخِرِ هنا الصَّادُ.

فبدلاً من أن يُقَالَ: (وَصَلَ)، يُقَالُ: (وُصِلَ)، فيُضَمُّ أوَّلُه، ويُكْسَرُ ما قبلَ آخرِه، لكن هل (وُصِلَ) من الوصولِ أو من الوصل؟

الجواب: يَحتمِلُ أنَّه من الوصولِ، تقولُ مثلًا: (وَصَلَ إلى البلدِ)، ويحتملُ أنَّه من الوصلِ كما لو قلتَ: (وَصَلَ رَحِمَهُ).

المهمُّ أنَّ الفعلَ الماضيَ في حالِ بنائِه لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه فإنَّه يُضَمُّ أوَّلُه، ويُكْسَرُ ما قبلَ آخرِه.

ومثل ذلك -أيضًا- قولُ الله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس:١٧]، ومثلُه: (ضُرِبَ زيدٌ)، و(أُكِلَ الطَّعامُ)، و(أُخِذَ المالُ)، وعلى هذا فقِسْ.

* * *

٢٤٤- وَاجْعَلْـهُ مِـنْ مُضَـارِعٍ مُنْفَتِحَـا كَـ(يَنْتَحِي) المَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحَـى)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَاجْعَلْهُ»: فعلُ أمرٍ بمعنَى (صَيِّرْ)، فيَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ، وفاعلُه مُستترٌ وُجوبًا، تقديرُه: (أنتَ)، و(الهاء) ضميرٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محَلِّ نصبٍ مفعولُه الأوَّلُ.

و«مِنْ مُضَارِعٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(اجْعَلْ).

و«مُنْفَتِحَا»: مفعولٌ ثانٍ لـ(اجْعَلْ).

قولُه: «كَـ(يَنْتَحِي)»: الكافُ حرفُ جرٍّ.

و«يَنْتَحِي»: اسمٌ مجرورٌ بالكافِ؛ لأنَّه مُئَوَّلٌ بقولِكَ: (كهذا المثالِ)، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ المُقدَّرةُ على آخِرِه، مَنَعَ من ظُهورِها الحكايةُ.

و«المَقُولِ»: صفةٌ لـ(يَنْتَحِي)، وصفةُ المجرورِ مجرورةٌ.

و«فِيهِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(المَقُولِ)؛ لأنَّه اسمُ مفعولٍ يَعْمَلُ عملَ فعلِه.

و«يُنْتَحَى»: مقولُ القولِ، وأين القولُ؟

الجواب: (المَقُولِ)، و(يُنْتَحَى) مقولُ القولِ مرفوعٌ؛ لأنَّه نائبُ فاعلٍ.

قولُه: «وَاجْعَلْهُ»: الضميرُ يعودُ على المتَّصلِ بالآخرِ، وهو ما قبلَ الآخِرِ.

قولُه: «مِنْ مُضَارِعٍ»: أي من فعلٍ مضارعٍ.

قولُه: «يَنْتَحِي»: أي يَمِيل.

و«المَقُولِ فِيهِ»: أي إذا بُنِيَ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، فـ(يَنْتَحِي) بكسر الحاءِ إذا بُنِيَ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه يكونُ (يُنْتَحَى).

إِذَنْ (يَنْتَحِي): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ للفاعلِ، أوَّلُه مفتوحٌ، وما قبلَ آخِرِه مكسورٌ، فإذا بَنَيْتَه لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، فتقولُ: (يُنْتَحَى)، فَضَمَمْتَ الأوَّلَ، وفَتَحْتَ ما قبلَ الآخِرِ، ومثلُ ذلك أيضًا: (يُقْرَأُ الكتابُ).

ولو قلتَ: (يُكرِمُ زيدًا)، فليس بخطأٍ؛ لأنَّ المعنى: (يُكرِمُ الرجلُ زيدًا)، لكن كيف صحَّ أن نقولَ: (يُكرِمُ) ولم نَجْعَلْه مبنيًّا لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه؟

الجواب: لأنَّ ما قبلَ الآخِرِ غيرُ مفتوحٍ، والمضارعُ لا بُدَّ أن يُضَمَّ أوَّلُه ويُفْتَحَ ما قبلَ آخرِه، وإلَّا لم يكن مَبْنيًّا لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

إِذَنْ القاعدةُ في المُضارِعِ إذا بُنِيَ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه: أن يُضَمَّ أوَّلُه ويُفْتَحَ ما قبلَ آخرِه، ولو كان ما قبلَ آخِرِه مكسورًا، وفي الماضي أن يُضَمَّ أوَّلُه ويُكْسَرَ ما قبلَ آخِرِه، ولو كان ما قبلَ آخِرِه مفتوحًا.

***

٢٤٥- وَالثَّـــانِيَ التَّـــالِيَ تَـــا الْمُطَاوَعَـــهْ   كَـــالأَوَّلِ اجْعَلْـــهُ بِـــلَا مُنَازَعَـــهْ

الشَّـــرحُ

قولُه: «وَالثَّانِيَ»: منصوبٌ على الاشتغالِ؛ وذلك لأنَّ (اجْعَلْ) اشتغل بضميرِه عن نصبِه المباشرِ، والاشتغالُ -كما هو معلومٌ- أن يَتقدَّمَ معمولٌ ويَشْتغِلَ عاملُه بضميرِه عنه، ولهذا سُمِّيَ اشتغالًا، فلو كانت الهاءُ غيرَ موجودةٍ لقُلنا: إنَّ (الثَّانِيَ) مفعولٌ لـ(اجْعَلْ)، لا لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه ما بعدَه.

و«التَّالِيَ»: صفةٌ لـ(الثَّانِيَ) منصوبةٌ أيضًا، ويجوزُ أن تقولَ: (والثَّانِي التَّالِي) بالرَّفعِ، يعني غيرَ منصوبٍ، لكنَّ الراجحَ النَّصبُ، ويُرجِّحُه أمرانِ:

الأمرُ الأولُ: أنَّ الفعلَ طلبٌ، والطَّلبُ يَترجَّحُ به النَّصبُ.

الأمرُ الثَّاني: أنَّه معطوفٌ على جملٍ فِعْليَّةٍ، فيَترجَّحُ النَّصبُ.

و«تَا»: مفعولٌ لـ(التَّالِيَ)؛ لأنَّ (التَّالِيَ) اسمُ فاعلٍ مُحَلًّى بـ(أل).

و«تَا»: مضافٌ.

و«المُطَاوَعَهْ»: مجرورٌ بالإضافةِ.

قولُه: «كَالأَوَّلِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(اجْعَلْ).

و«اجْعَلْ»: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على السكونِ، وفاعلُه مُستترٌ وُجوبًا تقديرُه: (أَنْتَ)، و(الهاءُ) مفعولٌ أَوَّل لـ(اجْعَلْ)، والمفعولُ الثَّاني: (كَالأَوَّلِ).

و«بِلَا»: الباءُ حرفُ جرٍّ.

و«لَا»: اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، ولكن نُقِلَ إعرابُه للاسمِ الذي بعدَه؛ لأنَّ (لَا) صورتُها صورةُ الحرفِ، فلا تُؤثِّرُ فيها العواملُ، ولو أنَّ أحدًا من النَّاسِ قال: إنَّنا سنجعلُ (لَا) اسمًا، ويكونُ مضافًا إلى (مُنَازَعَهْ)؛ لأنَّ (لَا) هنا بمعنى (غير)، أي: (بغير منازعةٍ)، لو قال أحدٌ بذلك لم يكن قولُه بعيدًا، لكنَّ المشهورَ الأوَّلُ.

قولُه: «المُطَاوَعَهْ»: مصدرُ (طَاوَعَ يُطَاوِعُ مُطَاوَعَةً)، ومعنى المُطَاوَعَةِ: الانقيادُ، والمُطَّوِّع يُسَمَّى مُطَّوِّعًا؛ لأنَّه مُنقادٌ لطاعةِ الله.

أمَّا (تاءُ المُطاوَعَة) فهي التي تكونُ في فعلٍ مطاوعٍ لِـمَا سبق، أي: متأثِّرٍ به، تقولُ: (عَلَّمْتُه فَتعَلَّمَ)، فالتاءُ هنا تاءُ مُطاوَعةٍ، وتقولُ أيضًا: (نَحَّيْتُهُ فَتَنَحَّى)، وأمثلتُه كثيرةٌ.

فـ(الثَّانِيَ) أي: الحرف الثَّاني الذي يتلو تاءَ المطاوعةِ، (اجْعَلْهُ كَالأَوَّلِ) أي: اجعله مضمومًا؛ لأن الأَوَّلَ يكونُ مضمومًا.

مثالُ ذلك: (تَعَلَّمَ) إذا بَنَيْتَهُ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه تقول: (تُعُلِّمَ)، وهنا نَضُمُّ أوَّلَ الفعلِ، وهو (التاء)، ونَكْسِرُ اللَّامَ؛ لأنَّ ما قبلَ الآخِرِ في الماضي يكونُ مَكْسورًا، والعينُ -وهي التي تَلِي تاءَ المطاوَعةِ- نَضُمُّها كالأوَّلِ، فنقولُ: (تُعُلِّمَ).

ومثل ذلك: (كَسَّرْتُه فتَكَسَّر)، نقولُ في بنائِه لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه: (تُكُسِّرَ).

مثل ذلك: (تَكَبَّرَ عن الحقِّ) تَبْنِيهِ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه فتقولُ: (تُكُبِّرَ عن الحقِّ)، ومثلُه: (تُدُحْرِجَ على البِساطِ).

قوله «بِلَا مُنَازَعَهْ»: هل المرادُ بِلَا مُنَازَعَةٍ بينَ النَّحْويين أو بين أهلِ اللغةِ؟

الجواب: بلا منازعةٍ بينَ النَّحويين، وبين أهلِ اللغةِ أيضًا، فلا أظُنُّ في لغة العربِ مَنْ يُخالِفُ في ذلك.

* * *

٢٤٦- وَثَالِـثَ الَّـذِي بِهَمْـزِ الوَصْـلِ كَـالأَوَّلِ اجْعَلَنَّـهُ كَـ(اسْتُحْلِي)

الشَّـرحُ

قولُه: «وَثَالِثَ»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، وهو من بابِ الاشتغالِ.

و«ثَالِثَ»: مضافٌ.

و«الَّذِي»: مضافٌ إليه.

و«بِهَمْزِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صلةِ الموصولِ

و«بِهَمْزِ»: مضافٌ.

و«الوَصْلِ»: مضافٌ إليه.

قولُه: «كَالأَوَّلِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ مفعولٍ ثَانٍ لـ(**اجْعَلْ**).

و«اجْعَلَنَّهُ»: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ لاتِّصالِه بنونِ التَّوكيدِ، و(**النُّون**): حرفُ توكيدٍ، و(**الهاء**): ضميرٌ متَّصِلٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محَلِّ نصبٍ، المفعولُ الأَوَّلُ لـ(**اجْعَلَنَّهُ**).

و«كَاسْتُحْلِي»: جارٌّ ومجرورٌ.

يقولُ -رحمه الله-: كُلُّ فعلٍ ماضٍ ابتدأ بهمزةِ الوصلِ فثَالثُه كالأوَّلِ، يعني أنَّه مضمومٌ، مثل: (**اسْتُحْلِي**)، فهذا مبدوءٌ بهمزةِ وَصْلٍ، وثالثُه التاءُ، ولهذا ضُمَّت، و(**اسْتُحْلِي**) أصْلُها: (**اسْتَحْلَى**) أي: صار حُلْوًا.

وتقولُ في (اسْتَغْفَرَ): (اسْتُغْفِرَ)، وفي (انْتَقَمَ): (انْتُقِمَ)، وفي (اطَّرَدَ): (اطُّرِدَ)، وفي (انْتَحَى): (انْتُحِيَ)، وفي (اصْطَفَى): (اصْطُفِيَ)، وفي (ارْتَقَى): (ارْتُقِيَ)، وفي (انْجَبَرَ): (انْجُبِرَ)، وعلى هذا فَقِسْ، فكُلُّ مَبْدوءٍ بهمزةِ وصلٍ فإنَّه يُضَمُّ ثالثُه، فيُجْعَلُ كالأوَّلِ.

* * *

٢٤٧- وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ (فَا) ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا كَـ(بُوعَ) فَاحْتُمِلْ

الشَّرحُ

قولُه: «وَاكْسِرْ»: فعلُ أمرٍ.

و«أَو»: للتَّخيير.

و«اشْمِمْ»: فعلُ أمرٍ.

و«فَا»: مفعولٌ، لكن هل هي مفعولُ (اشْمِمْ) أو مفعولُ (اكْسِرْ)؟

الجواب: هنا تَنَازَعَ فيه (اكْسِرْ) و(اشْمِمْ)، وإذا تنازَعَ عَامِلانِ فإنَّ النَّحْويينَ اختلفوا هل يكونُ العاملُ الثانِي هو العامل لمباشرتِه، أو الأوَّل لسَبْقِه؟

الجواب: على قَولينِ، قال ابنُ مالكٍ:

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

وقولُه: «فَا»: مضافٌ.

و«ثُلَاثِيٍّ»: مضافٌ إليه.

و«أُعِلّ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ.

و«عَيْنًا»: تمييزٌ.

قولُه: «وَضَمٌّ»: مبتدأٌ، وجملةُ (جَا) خبرُه.

و«كَـ(بُوعَ)»: جارٌّ ومجرورٌ.

و«فَاحْتُمِلْ»: معطوفٌ على (ضَمٌّ).

قولُه: «اكْسِرْ أَوَ»: (أو) للتخييرِ، يعني: اكْسِر كَسْرةً خالصةً.

«أَوَ اشْمِمْ»: يعني شَرِّك الكسرَ مع الضمِّ، يعني: اجْعَل الحركةَ بين الكسرةِ والضمِّ.

قولُه: «وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ (فَا) ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا»: هذه ثلاثةُ أوجهٍ فيما إذا كان ثُلاثيًّا مُعَلَّ العينِ، ومعنى (مُعَلّ العين): أي أنَّ عينَه حرفُ علَّةٍ، والعينُ هي الثانيةُ من تركيبِ الفعلِ؛ لأنَّ الصَّرفِيِّينَ اصْطَلَحوا على أن يَجْعلوا (فَعَلَ) هي المِيزانَ.

فالحَرفُ الأوَّلُ هو الذي يُقابِلُ الفاءَ، والحرفُ الثاني هو الذي يقابلُ العينَ، والحرفُ الثالثُ هو الذي يقابلُ اللَّامَ.

يقول -رحمه الله-: إذا كان الفعلُ ثُلاثيًّا وعينُه حرفَ علَّةٍ فعندَ بنائِه لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه فلك فيه ثلاثةُ أَوجُهٍ:

الأَوَّل: الكسرُ الخالصُ، وهو الأكثرُ.

الثاني: الضمُّ الخالصُ، وهو قليلٌ.

الثالثُ: الإشمامُ، أي بينَ الضمِّ الخالصِ والكسرِ الخالصِ.

لكن أشار -رحمه الله- بقولِه: (فَاحْتُمِلْ) إلى أنَّ الثَّالثَ ضعيفٌ، لكنَّه احْتُمِلَ، أي: أُجِيزَ لوُرودِه في اللغةِ العربيَّةِ.

مثالُ الفعلِ الثلاثيِّ المُعَلِّ العينِ بالواوِ: (قال)؛ لأنَّ (قال) أصلُها: (قَوَلَ)،

بدليلِ المُضارعِ (**يَقُولُ**) بالواوِ، فإذا أردنا أن نَبْنِيَهُ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه فلكَ فيه ثلاثةُ أَوجُهٍ:

الوجهُ الأَوَّلُ: الكسرُ الخالصُ، أي أَنَّك تَكْسِرُ أَوَّلَه كسرًا خالصًا، وعلى حَسَبِ القاعدةِ السَّابقةِ فإنَّك تقولُ: (**قُوِلَ**)؛ لأنَّ الماضيَ يُضَمُّ أَوَّلُه ويُكْسَرُ ما قبلَ آخرِه، لكن هذا مُسْتَثْقَلٌ؛ لأنَّ ظهورَ الحركاتِ على الواوِ ثقيلٌ، فماذا نَصْنَعُ؟

الجواب: نَنْقُلُ حركةَ الواوِ -وهي الكسر- إلى ما قبلَها، فيكونُ (**قِوْلَ**)، وهذا -أيضًا- مُسْتَثْقَلٌ؛ لأنَّ الواوَ وقعت بعدَ الكسرةِ، إِذَنْ حَوِّلِ (**الواوَ**) إلى (**ياءٍ**)، فقُلْ: (**قِيلَ**)، ولا أظُنُّ بَدَوِيًّا من العربِ تحتَ شجرةٍ يَعرِفُ كيفيةَ هذا التَّصريفِ، فلو قلتَ له: كيف صارت هكذا: (**قِيلَ**)؟ لقال: أنا لا أَعْرِفُ إلَّا (**قِيلَ**).

لكنَّ النَّحْوِيِّينَ يُرِيدونُ أن يُنَزِّلوا الألفاظَ على القواعدِ المعروفةِ تَمْرِينًا للطالبِ، وإلَّا فمِن المعلومِ أنَّه لا يمكنُ أن يقولَ أحدٌ: (**قُوِلَ**)، ولا أن يقولَ: (**قِوْلَ**)، بل يقولُ: (**قِيلَ**) بكُلِّ سُهولةٍ.

الوجهُ الثَّاني: الإشمام، وهو أن تَأْتِيَ بحركةٍ بينَ الضمَّةِ والكسرةِ، فتَجْعَلُ للضمَّةِ ثُلُثًا، وللكسرةِ ثُلُثينِ مشاعًا.

وعلى كُلِّ حالٍ، أنا أخبركم عن شيخِنا عبدِ الرحمن بنِ سعدي -رحمه الله- أَنَّه كان يُدَرِّسُ لنا في هذا البابِ، ولم نَعْرِفْ كُلُّنا لا نحن ولا هو أن نَنْطِقَ بالإشمامِ؛ لأَنَّه صعبٌ جدًّا، لكن لعلَّ العربَ الذين أَلِفُوا هذه اللهجةَ تَسْهُلُ

عليهم، ولهذا في بعض جِهاتِ المملكةِ يَتكلَّمون بلهجةٍ لا نَستطِيعُ أن نَتكلَّمَ بها، وهي عندَهم سهلةٌ، وهذا شيءٌ معروفٌ.

الوجهُ الثَّالثُ: الضمُّ الخالصُ، فنقولُ في (قَالَ): (قُولَ).

ومثالُ الفعلِ الثُّلاثيِّ المُعَلِّ العينِ بالياءِ: (بَاعَ)، فإذا أردنا أن نَبْنِيَه لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، قلنا فيه ثلاثةَ أوجهٍ:

الوجهُ الأَوَّلُ: الكسرُ الخالصُ، فتقولُ: (بِيعَ).

الوجهُ الثاني: الضمُّ الخالصُ، فتقولُ: (بُوعَ)، مع أنَّ العينَ يائيَّةٌ (بَاعَ يَبِيعُ)، فلماذا كانت واوًا؟

الجواب: لأنَّها وقعت بعدَ ضمٍّ لا بُدَّ منه، إذ إنَّ هذا الضمَّ هو الذي يُفَرِّقُ بينَ البناء للفاعلِ والبناءِ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، فالضمَّةُ لا بُدَّ منها، ولا يُناسبُها إلَّا الواوُ، ولهذا نقول: (بُوعَ).

الوجهُ الثَّالِثُ: الإشمامُ.

قولُه: «وَضَمٌّ جَا»: أي جاء عن العربِ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

لَيْـتَ، وَهَـلْ يَنْفَـعُ شَـيْئًا لَيْـتُ؟ لَيْـتَ شَـبَابًا بُـوعَ فَاشْـتَرَيْتُ[1]

يعني: أنَّ (لَيْتَ) لا تَنْفَعُ، وهذا كقولِ الرسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «فلا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وكَذَا، ولَكِنْ قُلْ: قَدَرُ الله، وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فإنَّ

(١) البيت من الرجز، وينسب لرؤبة بن العجاج، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٦٣)، والتصريح (١/ ٤٣٨)، وقال العيني: «ولم يثبت» اهـ.

(لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»[1].

وقائلُ هذا البيتِ شاعرٌ جاهليٌّ يَعْرِفُ أنَّ التَّمنِّيَ لا يُفِيدُ، وفي المَثَل العامِّيِّ عندنا: (التَّمَنِّي رَأْسُ مَالِ المَفَالِيسِ). والمعنى: أنَّ المُفْلِسَ الذي ليس عندَه شيءٌ رأسُ مَالِهِ التَّمَنِّي.

الشَّاهدُ قولُ الشَّاعرِ: (بُوعَ)، واللغةُ المشهورةُ: (بِيعَ).

فكونُ الشَّاعرِ عَدَلَ عن (بِيعَ) إلى (بُوعَ) معَ أنَّ وزنَ البيتِ لا يختلفُ، يَدُلُّ على أنَّ هذه لغةٌ، ولهذا قال: «ضَمٌّ جَا كَـ(بُوعَ)». لكنْ هذه اللغةُ ضعيفةٌ باعتبارِ اللُّغةِ الكثيرةِ الفُصْحَى.

* * *

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير، برقم (٢٦٦٤).

٢٤٨- وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُـجْتَنَبْ   وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَـبّ)

الشَّـرحُ

قولُه: «وَإِنْ»: (إِنْ): شرطيَّةٌ، وفعلُ الشَّرطِ قولُه: (خِيفَ).

و«بِشَكْلٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(خِيفَ).

و«لَبْسٌ»: نائبُ فاعلٍ.

و«يُجْتَنَبْ»: جوابُ الشَّرطِ، أي: يُجْتَنَبُ الشَّكلُ، فلا يُنْطَقُ به.

قولُه: «وَمَا»: (الواو) للاستئنافِ.

و«مَا»: اسمٌ موصولٌ بمعنى: (الَّذِي).

و«لِـ(بَاعَ)»: جارٌّ ومجرورٌ باعتبارِ اللفظِ (بَاعَ)، والجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ هو صلةُ الموصولِ في قولِه: (مَا).

و«قَدْ»: حرفُ تقليلٍ؛ لأنَّ ذلك هو الأصلُ فيما إذا دخلت (قَدْ) على الفعلِ المضارعِ.

و«يُرَى»: فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ يعودُ على (مَا).

و«لِنَحْوِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يُرَى).

و«نَحْوِ»: مضافٌ.

و«حَبّ»: مضافٌ إليه، والجملةُ من (قَدْ يُرَى): خبرُ (مَا) الموصولةِ.

قولُه: «وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ»: المعنى أنَّه إذا جازت الأوجهُ الثَّلاثةُ -وهي الكسرُ والإشمامُ والضمُّ- وخِيفَ اللَّبْسُ بالشَّكلِ، فإنَّ الوجهَ الذي يكونُ فيه اللَّبْسُ يُجْتَنَبُ.

وقولُه: «خِيفَ»: يَصْلُحُ أن يَكونَ مثالًا، فـ(خِيفَ) من (خَافَ)، وهو فعلٌ ثُلاثِيٌّ مُعَلُّ العينِ، وإذا أَسْنَدْتَهُ إلى تاءِ الفاعلِ، تقولُ للرجُلِ: (خِفْتَ)، يعني أنَّك خِفْتَ من النَّاسِ؛ لأنَّك جبانٌ، وإذا بَنَيْتَه إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه فيَجوزُ فيه ثلاثةُ أَوجُهٍ: الكسرُ، والإشمامُ، والضمُّ، فعلى الكسرِ تقولُ: (خِيفَ)، فإذا أَسْنَدْتَ الفعلَ (خِيفَ) إلى (التَّاءِ) تقولُ: (خِفْتَ)، يعني أنَّ النَّاسَ خافوك، فهنا وَقَعَ اللَّبْسُ بينَه وبينَ الفعلِ المَبْنِيِّ للمعلومِ المُسْنَدِ للفاعلِ، فإذا قلتَ: (يا فلانُ خِفْتَ)، فيَحْدُثُ اللَّبسُ.

إِذَنْ نقول بالضمِّ: (خُفْتَ)، أو بالإشمامِ، وعلى هذا فالفرقُ بينَ كونِ الخوفِ واقعًا منه أو واقعًا عليه أنَّك إذا قلتَ: (خُفْتَ)، فالخوفُ واقعٌ منه، يعني أنَّ النَّاسَ يخافونه، وإذا قلتَ: (خِفْتَ)، فالخوفُ واقعٌ عليه، يعني أنَّه هو الذي يخافُ النَّاسَ.

ومثلُه أيضًا: (سَامَ يَسُومُ) إذا بُنِيَ للفاعلِ، يكونُ: (سُمْتُ)، وإذا بُنِيَ للمفعولِ واتَّصَلَ بالتاءِ، فيجوزُ فيه الضمُّ والكسرُ والإشمامُ، فيَجوزُ أن تقولَ: (سُمْتُ)، لكن إذا قلنا: (سُمْتُ). اشْتبَهَ المَبْنِيُّ للفاعلِ بالمَبْنِيِّ للمفعولِ، فيَتعيَّنُ الكسرُ أو الإشمامُ، فإذا أسندناه إلى نائبِ الفاعلِ نقولُ: (سِمْتُ)، يعني نُخاطِبُ العبدَ فنقولُ: (أنت مسيومٌ)، أو الإشمام.

ومثلُه أيضًا: (بَاعَ) إذا اتَّصَلَ بالفاعلِ يصيرُ (بِعْتَ)، وإذا بُنِيَ للمفعولِ واتَّصَلَ بالتاءِ، فيَجوزُ فيه الكسرُ والضمُّ والإشمامُ، فيجوزُ أن تقولَ: (بِعْتَ) فهنا يَشتبِهُ المبنيُّ للفاعلِ بالمبنيِّ للمفعولِ، فيَتعيَّنُ الضمُّ أو الإشمامُ، فتقولُ: (بُعْتَ)؛ لأنَّك لو كَسَرْتَ لالتبسَ الفاعلُ بنائبِ الفاعلِ.

والفرقُ في المعنى يَتَّضِحُ من هذا المثالِ، فلو سَأَلْتَ عبدًا مُكاتَبًا، فقلتَ له: (هل بُعْتَ؟)، يعني: هل باعكَ سيِّدُكَ؟ أمَّا إذا قلتَ له: (هل بِعْتَ؟)، فيكون المعنى أنَّك تسألُه هل باع شيئًا من متاعِه؟

وخلاصةُ هذا الشَّطرِ أنَّه إذا كان الفعلُ ثُلاثيًّا مُعَلَّ العينِ جاز في أوَّلِهِ ثلاثةُ أوجهٍ: الضمُّ، والكسرُ، والإشمامُ، إلَّا إذا خِيفَ التباسُ الفاعلِ بنائبِ الفاعلِ إذا كُسِرَ فإنَّه يَمْتنِعُ الكسرُ، وإذا خِيفَ التباسُ الفاعلِ بنائبِ الفاعلِ إذا ضُمَّ فإنَّه يَمتنِعُ الضمُّ.

ونأخذُ من هذه القاعدةِ ومن غيرِها من القواعدِ التي مرَّت والتي سَتمُرُّ أنَّ أهمَّ شيءٍ في الكلامِ هو المعنى؛ ولذلك إذا خِيفَ الالتباسُ وجَبَ تحويلُ الصيغةِ إلى صيغةٍ لا يَحْصُلُ بها الالتباسُ.

قولُه: «وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبّ)»: معناه أنَّ الذي ثَبَتَ لـ(بَاعَ) من الأوجهِ الثلاثةِ -وهي الكسرُ والإشمامُ والضمُّ- قد يُرَى لنَحْوِ: (حَبَّ)، أي: من كُلِّ فعلٍ ثُلَاثِيٍّ مُشَدَّدٍ، كـ(حَبَّ) و(شَدَّ) وما أَشْبَهَهُما، فيجوزُ فيه ما ذَكَرَه المؤلِّفُ من الكسرِ والضمِّ والإشمامِ.

فتقولُ إذا أردتَ أن تُخْبِرَ أنَّ زيدًا محبوبٌ، تقولُ: (حِبَّ زيدٌ)، أي: صار مَحْبوبًا، وتقولُ: (حُبَّ زيدٌ)، وإن شِئْتَ أَشْمَمْتَ.

ففي قولِنا: (حُبَّ زيدٌ)، لا يَمْتنِعُ ضمُّ الحاءِ؛ لأنَّه لا يَحْصُلُ اللَّبْسُ، وذلك أنَّ زيدًا سوف يكونُ مرفوعًا إذا كان نائبَ فاعلٍ، أمَّا لو قلتَ: (حِبَّ عيسى)، فهنا يَمْتنِعُ ضمُّ الحاءِ؛ لئلا يُفْهَمَ أنَّه فعلُ أمرٍ، فتقولُ: (حِبَّ عيسى)، حتَّى نَعْرِفَ أنَّ المَعْنَى أنَّ عيسى محبوبٌ، وليس مأمورًا بِحُبِّه، وإلَّا فالأصلُ أنَّ (حَبَّ) يُقَالُ فيه عندَ بنائِه لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه: (حُبَّ زيدٌ)، وكذلك (شُدَّ الحبلُ)، هذا هو الأصلُ، لكن قد يُعَامَلُ معاملةَ الفعلِ الثلاثِيِّ المُعَلِّ عينُه، وهو في لُغةِ العربِ، لكن على اللُّغةِ الفُصْحَى فالأصلُ أن يُقالَ: (حُبَّ).

فإن قال قائلٌ: (حُبَّ) قد يَشْتبِهُ بالمَصْدرِ، كما في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات:٨]، أي: لَمَحَبَّةِ الخيرِ، قلنا: يُعَيِّن المعنى السِّياقُ.

* * *

٢٤٩- وَمَـا لِفَـا (بَـاعَ) لِـمَا العَـيْنُ تَـلِي ... فِي (اخْتَارَ) وَ(انْقَادَ) وَشِبْهٍ يَـنْجَلِي

الشَّـرحُ

قولُه: «وَمَا»: (مَا): مبتدأٌ.

و«لِفَا»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صلةِ الموصولِ.

و«فَا»: مُضافٌ.

و«بَاعَ»: مضافٌ إليه باعتبارِ اللفظِ.

و«لِـمَا»: اللامُ حرفُ جرٍّ.

و«مَا»: اسمٌ موصولٌ.

و«لِـمَا»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرِ المبتدأِ.

و«العَيْنُ»: مبتدأٌ.

و«تَلِي»: فعلٌ مضارعٌ، والجملةُ خبرُ المبتدأ لـ(العَيْنُ)، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ صلةُ الموصولِ، أعني (مَا) الثانيةَ.

قولُه: «فِي (اخْتَارَ)»: (فِي) حرفُ جرٍّ.

و«اخْتَارَ»: اسمٌ مجرورٌ باعتبارِ اللفظِ، وهو مُتعلِّقٌ بـ(تَلِـي).

«وَانْقَادَ»: معطوفٌ عليه.

«وَشِبْهٍ»: معطوفٌ عليه أيضًا.

و«يَنْجَلِي»: فعلٌ مضارعٌ، والجملةُ وصفٌ لـ(شِبْه).

قولُه: «وَمَا لِفَا (بَاعَ)»: (فَا بَاعَ) هي الباءُ، وقد سَبَقَ أنَّ فيها ثلاثةَ أوجهٍ، وهي الكسرُ الخالصُ، فتقولُ: (بِيعَ)، والإشمامُ بين الكسرِ والضمِّ، والضمُّ الخالصُ، فتقولُ: (بُوعَ).

قولُه: «لِـمَا العَيْنُ تَلِي»: والذي تليه العينُ هو الذي قبلَ العينِ.

قولُه: «يَنْجَلِي»: أي يَتَّضِحُ.

والمعنى: أنَّ ما ثَبَتَ لفاءِ (بَاعَ) من الأَوْجُهِ الثلاثةِ يَثْبُتُ للذي تليه العينُ في (اخْتَارَ) و(انْقَادَ)، والذي تليه العينُ هو ما قبلَ العينِ.

فالفعلُ (اخْتَارَ) إذا حوَّلناه إلى الميزانِ يكونُ على وزن (افْتَعَلَ)، والذي تليه العينُ (التَّاءُ)، إِذَنْ يجوزُ في (التَّاءِ) ثلاثةُ أوجهٍ.

الأَوَّلُ: الكسرُ، فتقولُ مثلًا: **(اخْتِيرَ المتاعُ، واخْتِيرَ المكانُ، واخْتِيرَ الزمانُ، واخْتِيرَ الكتابُ، واخْتِيرَ الرجلُ)**.

الثاني: الإشمامُ.

الثالث: الضمُّ الخالصُ، تقول: (اخْتُورَ)، لكن هذا قليلٌ، ولذلك نحن عندَما نَتكلَّمُ في (اختار) نقولُ: (اخْتِيرَ المَتاعُ)، ويَجوزُ: (اخْتُورَ)، لكن في ظَنِّي لو تكلَّمتَ عندَ العامَّةِ فقلتَ: (اخْتُورَ)، فإنَّهم سيقولون: هذه لغةٌ غيرُ عربيَّةٍ؛ لأنَّها قليلةٌ.

و(**انْقَادَ**) مثلُه، فتقولُ: (**انْقَادَ الجملُ لقائِده**)، فإذا حَوَّلْتَه إلى فعلٍ مَبْنِيٍّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، تقولُ: (**انْقِيدَ للقائِدِ**) بالكسرِ، أو بالإشمامِ بينَ الضمِّ والكسرِ، أو بالضمِّ الخالصِ، فتقولُ: (**انْقُودَ للقائِدِ**).

* * *

انتهى المُؤلِّفُ -رحمه الله- من صيغِ الفعلِ المَبْنِيِّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ثُمَّ انتقَلَ -رحمه الله- لَمَّا فرَغَ من الأوَّلِ إلى: هل ينوبُ غيرُ المفعولِ به عن الفاعلِ؟ لأنَّ الكلامَ في نيابةِ المفعولِ به عن الفاعلِ، كما قال في أوَّل البابِ: (يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ).

فهل ينوبُ غيرُ المفعولِ به؟

قال -رحمه الله-:

٢٥٠- وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِيّ

الشَّرحُ

قولُه: «وَقَابِلٌ»: مبتدأٌ، وسَوَّغَ الابتداءَ به الوصفُ، أي: (قَابِلٌ من كذا).

و«مِنْ ظَرْفٍ»: جارٌّ ومجرورٌ.

و«اوْ»: حرفُ عطفٍ.

و«مِنْ مَصْدَرِ»: معطوفٌ على (مِنْ ظَرْفٍ) بإعادة العاملِ.

قولُه: «أَوْ حَرْفِ جَرٍّ»: معطوفٌ على (ظَرْفٍ).

و«بِنِيَابَةٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(حَرِيّ).

و«حَرِي»: خبرُ المبتدأ (قَابِلٌ).

يعني أنَّ القابلَ من الظرفِ، أو المصدرِ، أو حرف الجرِّ حَرِيٌّ بالنيابةِ عن الفاعلِ كما نابَ المفعولُ به عن الفاعلِ.

فَبَيَّنَ المؤلفُ -رحمه الله- في هذا البيتِ أَنَّه قد ينوبُ عن المفعولِ به ثلاثةُ أشياءَ:

الأَوَّلُ: الظرفُ، سواءٌ كانَ زمانًا أو مكانًا.

والثاني: المصدرُ.

والثالثُ: الجارُّ والمجرورُ.

لكنَّه اشترط أن تكونَ قابلةً للنيابةِ عن الفاعلِ، والقابلُ للنيابةِ عن الفاعلِ هو الذي لم يَلْزَم صيغةً واحدةً، فإن لَزِمَ صيغةً واحدةً فإنَّه لا يمكنُ أن يكونَ نائبًا عن الفاعلِ؛ لأَنَّه لو نابَ عن الفاعلِ لتَحَوَّلَ من اللزوم إلى الجوازِ، فلا بُدَّ أن يكونَ قابلًا، ولا بُدَّ -أيضًا- أن يكونَ مُخَصَّصًا بشيءٍ من المُخَصِّصاتِ.

فمثلًا بعضُ الظروفِ لا يمكنُ أن تكونَ نائبةً عن الفاعلِ؛ لأنَّها لا تتحوَّلُ عن الظرفيَّةِ، وإذا لم تَتحوَّل عن الظرفيَّةِ لم يَصِحَّ أن تَكونَ نائبَةً عن الفاعلِ.

مثالُ الظرفِ الذي يَتحوَّلُ عن الظرفيَّةِ كلمة (يوم)، فكلمة (يوم) تتحوَّلُ عن الظرفيَّةِ، والدليلُ أنَّها وردت اسمًا لـ(إنَّ)، مثل قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج:٤٧]، وجاءت مَفْعولًا به كما في قولِه تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [النور:٣٧]، وجاءت مجْرورةً كما في قولِه تعالى: ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [المطففين:٥].

إِذَنْ يَصِحُّ أن يَنوبَ عن الفاعلِ، فيُقَالَ مثلًا: (صِيمَ يومُ الخميسِ)، ويكونُ (يوم) هنا نائبًا عن الفاعلِ.

وكلمة (**مَكَان**) هل يَصِحُّ أن تَنوبَ عن الفاعلِ؟

الجواب: نعم؛ لأنَّها ظرفٌ يَتصرَّفُ عن الظرفِ، فتُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا وغيرَ ظرفٍ، فتقولُ: (**نَزَلَ الرَّجلُ مكانَ زيدٍ**)، فهذه ظرفٌ، وتقولُ: (**سافرتُ إلى مكانٍ بعيدٍ**)، كما قال تعالى: ﴿يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت:٤٤]، فتَحوَّلَ -الآن- عن الظرفِ إلى الجارِّ والمجرورِ، وعلى هذا يَصِحُّ أن يُقَالَ: (**اشْتُرِيَ مكانٌ بعيدٌ**)، و(**سُكِنَ مكانٌ بعيدٌ**)، ويكون نائبًا عن الفاعلِ.

كذلك المَصْدَرُ إن كان يَتحوَّلُ عن المَصْدريَّةِ جازَ أن ينوبَ، وإن كان لا يَتحوَّلُ، لم يَـجُزْ أن ينوبَ.

فكلمةُ (**سُبْحَانَ**) يَقُولونَ: إنَّها ملازمةٌ للنَّصبِ على المَصْدريَّةِ، أو على المَفْعوليَّةِ المُطْلَقَةِ، فلا يمكنُ أن تنوبَ عن الفاعلِ؛ لأنَّها لا تَتحوَّلُ عن حالٍ واحدةٍ، فلو قلتَ مثلاً: (**سُبِّحَ سُبْحَانَ الله**). لكان هذا غيرَ جائزٍ؛ لأنَّ (**سُبْحَانَ**) لا تَتَحوَّلُ عن المَصْدرِ أو عن المَفْعوليَّةِ المُطْلَقَةِ.

ومثالُ المصدرِ لو قلتَ: (**شُرِبَ شُرْبٌ كثيرٌ**)، فيَجوزُ؛ لأنَّ (**شُرْبٌ**) تَتَحوَّلُ عن المَصْدريَّةِ إلى أن تكونَ فاعلًا أو مفعولًا به، أو مجرورًا أو مبتدأً، لكن (**سُبْحَانَ**) لا يمكنُ أن تَتغيَّرَ عمَّا كانت عليه.

كذلك حرفُ الجرِّ معَ مَجْرورِهِ، فمن حُروفِ الجرِّ ما لا يَتحوَّلُ عن حالِه، مثل حُروفِ القَسَمِ، فالمجرورُ بحروفِ القَسَمِ لا يمكنُ أن يَقَعَ نائبَ فاعلٍ؛ لأنَّه مُـخْتَصٌّ بالقَسَمِ، فلو قلتَ: (**حُلِفَ وَاللهِ**)، لكان هذا غيرَ سائغٍ؛ لأنَّه لا يَتَحَوَّلُ عن القَسَمِ.

لكن لو قلتَ: (مُرَّ بزيدٍ)، فهذا جارٌّ ومجرورٌ، يجوزُ أن ينوبَ عن الفاعلِ؛ لأنَّه يَتحوَّلُ عن هذه الصيغةِ، حتَّى إنَّهم يقولونَ: لو حُذِفَ حرفُ الجرِّ لنُصِب على حدِّ قولِ الشَّاعرِ:

تَمُـرُّونَ الـدِّيَارَ وَلَـمْ تَعُوجُـوا　　　كَلامُكُـمُ عَـلَيَّ إِذًا حَـرَامُ[1]

وقال اللهُ تعالى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن:٤١]، فهنا نائبُ الفاعلِ: ﴿بِٱلنَّوَٰصِى﴾.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو منسوب لجرير، انظر الكامل في اللغة والأدب (١/ ٥٠).

٢٥١- وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَـذِي إِنْ وُجِـدْ   فِي اللَّفْـظِ مَفْعُـولٌ بِـهِ وَقَـدْ يَـرِدْ

الشَّـرحُ

قولُه: «وَلَا يَنُوبُ»: (يَنُوبُ): فعلٌ مضارعٌ مَنْفِيٌّ بـ(لَا).

و«بَعْضُ»: فاعلٌ.

و«بَعْضُ»: مضافٌ.

و«هَذِي»: مضافٌ إليه.

و«إِنْ وُجِدْ»: جملةٌ شَرْطيَّةٌ، أداةُ الشَّرطِ فيها (إِنْ)، وفعلُ الشَّرطِ فيها (وُجِدْ)، لكن أين جوابُ الشَّرطِ؟

قيلَ: إنَّ جوابَ الشَّرطِ لا يُحْتَاجُ إليه في مثلِ هذا التَّركيبِ، وقيلَ: إنَّه محذوفٌ، دلَّ عليه ما قبلَه، وعلى هذا فالتَّقدِيرُ: (إِنْ وُجِدَ فَلَا يَنُوبُ)، لكنَّ القولَ الأوَّلَ أحسنُ، وهو الذي اختاره ابنُ القَيِّم -رحمه الله- وهو أنَّ في مثلَ هذا التَّركيبِ لا يُحْتَاجُ إلى جوابٍ؛ وذلك لأنَّ النَّفسَ لا تَتَشوَّفُ إلى الجوابِ، وإذا كانت لا تَتَشوَّفُ إليهِ فلا حاجةَ أنْ نُقَدِّرَه، ثُمَّ إنَّك إن قَدَّرْتَه معَ وُجودِ ما يَدُلُّ عليه جَمَعْتَ بينَ الدَّالِّ والمدلولِ، وإِنْ قَدَّرْتَه معَ حذفِه فات مقصودُ الذي رَكَّبَ الكلامَ على هذا الوجهِ.

و«مَفْعُولٌ بِهِ»: نائبُ فاعلٍ لـ(وُجِدَ).

قولُه: «وَقَدْ يَرِدْ»: (قَدْ) للتَّقليلِ؛ لأنَّها دَخَلت على فعلٍ مضارعٍ، أمَّا إذا دخَلَت على فعلٍ ماضٍ فهي للتَّحقيقِ، إلَّا أنَّها قد تَرِدُ للتَّحقيقِ مع الفعلِ المضارعِ،

كقولِ الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨]، فـ﴿يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ جملةٌ فِعليَّةٌ مُؤكَّدةٌ بـ(قَدْ).

و«يَرِدْ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وفاعلُه مُستتِرٌ جوازًا، تقديرُه: (هو).

يعني: إذا وُجِدَ في اللفظِ مفعولٌ به فإنَّه لا يجوزُ أن ينوبَ شيءٌ من هذهِ الثلاثةِ عن الفاعلِ.

مثالُ ذلك: (**ضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِهِ**)، فهذه ثلاثةُ أشياءَ يجوزُ أن تَنُوبَ عن الفاعلِ، فـ(**ضربًا**) مصدرٌ، و(**يومَ**) ظرفُ زمانٍ، و(**أمامَ**) ظرفُ مكانٍ، و(**في دارٍ**): جارٌّ ومجرورٌ، لكن لا يجوزُ أن تُنِيبَ واحدًا من هذهِ الثلاثةِ لوُجودِ المفعولِ به، وهو (**زيدٌ**).

فالآن الضَّربُ وقَعَ على (زيد)، فإذا وُجِدَ مفعولٌ به في اللَّفظِ فإنَّه لا يجوزُ العدولُ عنه، وكذلك إذا قلتَ: (**ضُرِبَ في البيتِ زيدًا**)، فلا يَصِحُّ أن يكونَ (**في البيتِ**) نائبَ فاعلٍ، لوجودِ المفعولِ به، فإذا وُجِدَ المفعولُ به فلا يَنوبُ غيرُه عنه؛ لأنَّه هو الأصلُ، فهو الذي وقَعَ عليه الفعلُ.

لكنَّه قال: (وَقَدْ يَرِدْ)، أي: عن العربِ، و(قَدْ) هنا للتَّقليلِ، ومعلومٌ أنَّ العربَ يَحْكُمونَ على النُّحاةِ، وليس النُّحاةُ يَحْكُمونَ على العربِ، وذَكَرُوا لهذا بيتًا وهو قولُ الشَّاعرِ:

لَـمْ يُعْـنَ بِالعَلْيَـاءِ إِلَّا سَـيِّدَا ... وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُـدى[1]

(١) البيت من الرجز، وقال محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على شرح ابن عقيل: نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج. انظر شرح ابن عقيل (٢/ ١٢٢).

الشَّاهدُ قولُه: (**لَـمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا**)، فالمفعولُ به في هذا الشَّطرِ قولُه: (**سَيِّدًا**)، و(**بِالعَلْيَاءِ**) جارٌّ ومجرورٌ، ومعَ ذلك نُصِبَ (**سَيِّدًا**) الذي هو المفعولُ به، فيكونُ (**بِالعَلْيَاءِ**) نائبَ الفاعلِ، مع أنَّه جارٌّ ومجرورٌ، لكنَّ هذا نادرٌ؛ لأنَّه متى أمكن أن يُسَلَّط الفعلُ على المفعولِ به فإنَّه لا يُعْدَلُ عنه.

* * *

٢٥٢- وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ   بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

الشَّرحُ

قولُه: «وَبِاتِّفَاقٍ»: مُتعلِّقٌ بـ(يَنُوبُ).

و«الثَّانِ»: فاعلُ (يَنُوبُ) مَرْفوعٌ بضَمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه منَعَ من ظهورِها الثِّقَلُ على الياءِ المحذوفةِ، وإن شئتَ فقُلْ: على الياءِ المحذوفةِ لإقامةِ الوزنِ.

و«قَدْ يَنُوبُ»: الظَّاهرُ أنَّ (قَدْ) هنا للتَّقليلِ.

و«يَنُوبُ»: فعلٌ مضارعٌ.

قولُه: «مِنْ بَابِ»: مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ حالٍ من (الثَّانِ)، يعني: الثَّاني حال كونِه من بابِ (كَسَا).

و«بَابِ»: مضافٌ.

و«كَسَا»: مضافٌ إليه باعتبارِ اللفظِ.

و«فِيمَا»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَنُوبُ).

و«مَا»: اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السكونِ في محَلِّ جرٍّ.

و«التِبَاسُ»: مبتدأٌ.

و«أُمِنَ»: خبرُه، والجملةُ صلةُ الموصولِ لا محَلَّ لها من الإعرابِ.

قولُه: «بِاتِّفَاقٍ»: ظاهرُه بين النُّحاةِ، وأنَّ النَّحْويين مُتَّفقونَ على جوازِ نيابةِ

الثاني من بابِ (كَسَا) إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، فإن لم يُؤْمَن اللَّبْسُ فإنَّه لا يجوزُ، مثالُ ذلك: (كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً)، فالمفعولُ الثَّاني هو (جُبَّة)، والذي دلَّ أنَّه المفعولُ الثَّاني؛ أنَّ المفعولَ الأوَّلَ هو لابسُ الجُبَّةِ، فهو الفاعلُ في المعنى فَيُقَدَّم، فيكونُ (زيدٌ): نائبَ الفاعلِ، و(جُبَّةً) المفعولَ الثَّانيَ، ولك أن تقولَ: (كُسِيَ زيدًا جُبَّةٌ)، وهذا باتِّفاقٍ، هكذا قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- .

وقولُه: «فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ»: يَدُلُّ على أنَّه إن وُجِدَ التباسٌ فإنَّه لا يجوزُ، فإذا قلتَ: (مُلِّكَ زيدٌ عَمْرًا)، فهنا لا يجوزُ أن تقولَ: (مُلِّكَ زيدًا عمرٌو)؛ لأنَّه يَخْتَلِفُ، ففي العبارةِ الأولى: (مُلِّكَ زيدٌ عَمْرًا) الرَّقيقُ هو عَمْرٌو، فإذا قلتَ: (مُلِّكَ زيدًا عَمْرٌو)، أَوْهَمَ أنَّ الرَّقيقَ هو (زيد)، فلذلك يَمتنِعُ هنا أن يَنوبَ الثَّاني عن الفاعلِ؛ لأنَّه يَلْتبِسُ.

* * *

٢٥٣- فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) المَنْعُ اشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

الشَّرحُ

قولُه: «فِي بَابِ (ظَنَّ)»: أي الذي يَنْصِبُ مَفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، بخلافِ (كَسَا) التي تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ ليس أصلَهما المبتدأُ والخبرُ.

قولُه: «وَأَرَى»: (أَرَى) هنا ليستْ فعلًا مضارعًا، بل هي فعلٌ ماضٍ، والمرادُ بها (أَرَى) التي تَنْصِبُ ثلاثةَ مَفَاعِيلَ، هذا مرادُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- .

قولُه: «فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْـمَنْعُ اشْتَهَرْ»: ذكَرَ هنا في هذا الشَّطرِ أنَّ الفعلَ إذا تَعَدَّى لمَفْعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ كبابِ (ظنَّ)، أو إلى ثلاثةِ مَفاعِيلَ كبابِ (أَرَى)، فلا يجوزُ أن يَتحوَّلَ العملُ إلى الثَّاني في باب (ظنَّ)، أو إلى الثَّاني والثَّالثِ في بابِ (أَرَى)، بل يَتَعيَّنُ أن يكونَ الأوَّلُ نائبَ الفاعلِ.

مثالُ ذلك: (**أُعْلِمَ زيدٌ عَمْرًا قَائِمًا**)، فنائبُ الفاعلِ هو (**زيد**)، والنَّحويون مَنَعوا أن يكونَ نائبُ الفاعلِ هو الثَّاني أو الثَّالث.

ومثالُه أيضًا: (**أُعْلِمَ زيدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا**)، ولا يجوزُ إقامةُ الثَّاني، فلا تَقُل: (**أُعْلِمَ زيدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا**)، ولا إقامةُ الثالثِ فتقول: (**أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ**).

ومثالُه في (ظنَّ): (**ظُنَّ زيدٌ قَائِمًا**)، ولا يجوزُ: (**ظُنَّ زيدًا قَائِمٌ**).

وقولُه: «فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) المَنْعُ اشْتَهَرْ»: المنعُ هو قولُ الجمهورِ.

قولُه: «**وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ**»: ابنُ مالكٍ -رحمه الله- يَرَى جوازَ ذلك، وأنَّه لا يَتعيَّنُ إقامةُ الأوَّلِ، لكن (**إِذَا القَصْدُ ظَهَر**)، وعلى ذلك فيَصِحُّ أن تقولَ: (**أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ**)، ويجوزُ أن تقولَ في (**ظُنَّ زيدٌ مُنْطَلِقًا**): (**ظُنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ**)، وهذا على كلامِ ابنِ مالكٍ، لكن لا يجوزُ أن تقولَ في (**ظُنَّ زيدٌ عَمْرًا**): (**ظُنَّ زيدًا عمرٌو**)؛ لأنَّك إذا قلتَ: (**ظُنَّ زيدًا عمرٌو**) فمَن أيُّهما الذي ظُنَّ الآخر؟

الجواب: عمرٌو هو الذي ظُنَّ أنَّه زيدٌ، وأنت تريدُ أنَّ زيدًا هو الذي ظُنَّ أنَّه عمرٌو، فإذا كنتَ تريدُ هذا فقُلْ: (**ظُنَّ زيدٌ عَمْرًا**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**ظُنَّ زيدًا عمرٌو**). على أنَّ زيدًا هو الذي ظُنَّ أنَّه عمرٌو.

أمَّا (**ظُنَّ زيدٌ منطلقًا**) فيجوزُ أن تقولَ فيه: (**ظُنَّ زيدًا مُنطلِقٌ**)، هذا على كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- لكنَّ كلامَ الجمهورِ أَسَدُّ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (**ظُنَّ زيدًا مُنطلِقٌ**)، فيكونُ الكلامُ رَكِيكًا جِدًّا؛ لأنَّك لو حَوَّلْتَه فقلتَ: (**ظُنَّ مُنطلِقٌ زيدًا**)، لكانَ ركيكًا.

فالظاهرُ أنَّ ما ذَهَبَ إليه الجمهورُ هو الصحيحُ، وهو أنَّه لا يجوزُ في باب (**ظَنَّ**) و(**أَرَى**) أن يَتحوَّلَ العملُ إلى الثَّاني في باب (**ظَنَّ**)، أو الثَّاني والثَّالثِ في بابِ (**أَرَى**)، بل يَتَعيَّنُ أن يكونَ الأوَّلُ هو نائبَ الفاعلِ؛ لأنَّ المعنى يَتغيَّرُ، بخلافِ (**كَسَا**) و(**أَعْطَى**) فالآخِرُ فيهما ظاهرٌ.

***

٢٥٤- وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

الشَّرحُ

قوله «وَمَا»: مبتدأٌ أوَّل.

وقولُه: «النَّصْبُ»: مبتدأٌ ثانٍ.

و«لَهُ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خَبَرِ المبتدأ الثاني، والجملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محَلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل.

والمعنى: ما سِوَى النَّائبِ عن الفاعلِ مِمَّا تَعلَّقَ بالفعلِ فإنَّه منصوبٌ على كُلِّ حالٍ، فتقولُ: (ظُنَّ زيدٌ منطلقًا)، و(أُرِيَ زيدٌ عَمْرًا قائمًا).

* * *

اشتِغَالُ العَامِلِ عنِ المعمُولِ

قولُه: «اشْتِغَالُ العَامِلِ عَنِ المَعْمُولِ»: العاملُ يَشْمَلُ الفعلَ واسمَ الفاعلِ وكُلَّ ما يَعْمَلُ، وهو يَعْمَلُ الرَّفْعَ والنَّصْبَ وما أَشْبَهَ ذلك، وأما المعمولُ فهو المفعولُ، ومعناه أنَّ العاملَ يَشْتغِلُ عن المعمولِ بشيءٍ آخَرَ يَشْغَلُه عنه، وذلك أنَّ الفِعْلَ بالنسبةِ للمفعولِ له حالاتٌ:

الحالةُ الأولى: أن يَنْصِبَه مع تَقدُّمِه عليه، مثل: (ضَرَبْتُ زيدًا)، فـ(زيدًا)، مفعولُ (ضَرَبَ)، عاملٌ فيه النَّصْبَ.

الحالةُ الثانيةُ: أَنْ يَتقَدَّمَ المعمولُ عن العاملِ ولا يَشْغَلُه عنه شيءٌ، مثل: (زيدًا ضَرَبْتُ)، فالفعلُ لم يُشْغَلْ، ومثل: (إيَّاك نَعْبُدُ)، فـ(إيَّاك) مفعولُ (نَعْبُدُ) مُتقَدِّمٌ عليه.

الحالةُ الثالثةُ: أنْ يَتقدَّمَ المعمولُ عن العاملِ، ويَشْتَغِلَ العاملُ بضميرِ المعمولِ، وهذا هو البابُ الذي نحن فيه، مثل: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، فالفعلُ الآن مشغولٌ بضميرِ المعمولِ، وهذا ما يُسَمَّى بـ(بابِ الاشتغالِ).

ومعنى (اشتغالِ العَامِلِ عن المَعْمولِ): أن يكونَ العاملُ مُشتغِلًا بمعمولٍ آخرَ يعودُ على ما سَبَقَ، وذلك أنَّ الفعلَ لا يمكنُ أن يَتسلَّطَ على شَيْئَيْنِ، فلا يُوجَدُ فاعلانِ لفعلٍ واحدٍ، ولا مفعولانِ لفعلٍ واحدٍ إذا كانا بمعنًى واحدٍ، فمثلًا: (زيدٌ ضَرَبْتُه)، لا يمكنُ أن يكونَ (ضَرَبَ) عاملًا في (زيد) وفي الضميرِ،

لكن يمكنُ أن يَنْصِبَ الفعلُ مَفْعولَيْنِ، كُلٌّ واحدٍ منهما غيرُ الآخرِ، كما مرَّ علينا في (ظَنَّ) وأخواتِها، وغيرِ ذلك.

المهمُّ أنَّ اشتغالَ العاملِ عن المعمولِ يكونُ إمَّا باشتغالِ العامل بضميرِ المعمولِ، وإمَّا بشيءٍ مُضافٍ إلى ضميرِ المعمولِ، فإذا قلتَ: (**زيدٌ ضَرَبْتُه**)، فهنا العامِلُ مُشتغِلٌ بضميرِ المعمولِ، وإذا قلتَ: (**زيدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَه**)، فهنا العامِلُ مُشتغِلٌ بمضافٍ إلى ضميرِ المعمولِ، وكلامُ ابنِ مالكٍ يَشْمَلُ هذا وهذا.

***

٢٥٥- إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْــهُ بِنَصْــبِ لَفْظِــهِ أَوِ المَحَــلّ

٢٥٦-فَالسَّـابِقَ انْصِـبْهُ بِفِعْـلٍ أُضْـمِرَا حَــتْمًا مُوَافِـقٍ لِـمَا قَـدْ أُظْهِـرَا

الشَّــرحُ

قولُه: «إنْ»: (إن) شَرْطيَّةٌ.

و«مُضْمَرُ»: فاعلٌ مُقَدَّمٌ على فاعلِه على رأي الكُوفِيِّينَ، أو مبتدأٌ وما بعدَه خبرُه، وأمَّا على رأي البَصْرِيِّينَ يكون قولُه: (مُضْمَرُ): فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه ما بعدَه.

قولُه: «بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلّ»: المعنى أنَّه قد يكونُ هذا الفعلُ المشغولُ يَنْصِبُ اللفظَ أو يَنْصِبُ المَحَلَّ، وهذا ما مَشَى عليه الشَّارحُ، فالنَّصبُ لفظًا كالهاءِ في قولِكَ: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، ومحَلًّا كالهاء في نحو: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، فهذا احتمالٌ لمَعْنَى البيتِ.

ويَحْتَمِلُ أنَّ هذا الفعلَ المشغولَ اشتغل عن نَصْبِ لفظِ الاسمِ المُشْتَغَلِ عنه، أو عن نصبِ محَلِّه، وعلى هذا تكونُ الباءُ في قولِه: (بِنَصْبِ لَفْظِهِ)، بمعنى (عَنْ)، أي: عن نصبِ لفظِه أو مَـحَلِّه، فإن كان مُعْرَبًا فهو نصبٌ، مثالُه: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، وإن كان مَبْنِيًّا فهو محَلٌّ، كأن يكونَ مَبْنِيًّا على الفتحِ في محَلِّ نصبٍ، أو مَبْنِيًّا على السكونِ في مَـحَلِّ نصبٍ، مثالُه: (هذا الرَّجُلَ ضَرَبْتُهُ)، ولهذا نقولُ: (ذَا): اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السكونِ في محَلِّ نصبٍ.

وقد سبقت الأقوالُ الثلاثةُ في مثلِ هذا التَّركيبِ، وأنَّ من العلماء مَنْ قال: إنَّه لا بُدَّ أن نُقَدِّرَ فعلًا، ومنهم مَنْ قال: إنَّ أدواتِ الشَّرطِ تدخلُ على الأسماءِ، ومنهم مَنْ قال: إنَّه يجوزُ تقديمُ الفاعلِ.

و«**فِعْلًا**»: مفعولٌ لـ(**شَغَل**).

و«**شَغَل**»: مُفَسِّرٌ للفعلِ المحذوفِ، والتَّقديرُ: (**إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا**) أي: عن هذا السَّابقِ، يعني: شغله عنه.

قولُه: «**فَالسَّابِقَ**»: مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه ما بعدَه، ولا نقولُ: إنَّه مفعولٌ لِـمَا بعدَه؛ لأنَّ ما بعدَه مشغولٌ عنه بضميرِه.

و«**انْصِبْهُ**»: فعلُ أمرٍ، و(**الهاء**): مفعولٌ به.

و«**بِفِعْلٍ**»: مُتعلِّقٌ بـ(**انْصِبْ**).

و«**أُضْمِرَا**»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، وجملةُ (**أُضْمِرَا**) صفةٌ لـ(**فِعْل**).

و«**حَتْمًا**»: مُتعلِّقٌ بـ(**أُضْمِرَا**) أي: إِضْمارًا حتمًا -أي واجبًا- فهو مصدرٌ في موضعِ الصِّفةِ، و(**أُضْمِرَا**) بمعنى: (**حُذِفَ**)، وابنُ مالكٍ يَستعمِلُ الإضمارَ بمعنى الحذفِ، وقد سَبَقَ في بابِ الفاعلِ قولُه:

وَيَرْفَـعُ الفَاعِـلَ فِعْـلٌ أُضْـمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَن قرا؟)

وقلنا: إنَّ بعضَ المُحَشِّينَ قال: لو قال: وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ حُذِفَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ وَفَى؟) لكان أحسنَ؛ لأنَّ إطلاقَ الإضمارِ على الحذف تَجَوُّزٌ، لكنَّ ابنَ مالكٍ يَستعمِلُ الإضمارَ بمعنى الحذفِ، والألفُ في قولِه:

(أُضْمِرَا) للإطلاقِ، ولذا لو قال هنا:

فَالسَّـــابِقَ انْصِـــبْهُ بِفِعْـــلٍ حُـــذِفَا حَـــتْمًا مُوَافِـــقٍ لِـــمَا قَـــدْ عُرِفَـــا

لاستقامَ الكلامُ.

و«مُوَافِقٍ»: صفةٌ لـ(فِعْلٍ).

و«لِـمَا قَدْ أُظْهِرَا»: أي: للفعلِ الظَّاهرِ.

ومعنى البيتِ: أنَّه يَجِبُ أن يكونَ الفعلُ الذي يَنْصِبُ المشغولَ عنه محذوفًا حتمًا؛ لأنَّه لا يُجْمَعُ بينَ المُفَسَّرِ والمُفَسِّرِ، وعلى هذا إذا قلتَ: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، قُلْنا: (زيدًا): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه ما بعدَه، ولهذا يَجِبُ أن يكونَ الفعلُ الذي يَنْصِبُ المشغولَ عنه محذوفًا حتمًا، وأن يكونَ موافقًا للفعلِ الظاهرِ، إمَّا لفظًا ومَعْنًى، كقولِ المؤلف: (فالسَّابِقَ انْصِبْهُ)، فـ(السَّابِقَ) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّره قولُه: (انْصِبْهُ).

فالمؤلفُ أتى بهذا البيتِ وفيه اشتغالٌ، فـ(السَّابِقَ انْصِبْهُ)، أصلُه: (انْصِبِ السَّابقَ)، فقُدِّمَ المعمولُ، واشتغَلَ الفعلُ بضميرِه، وكذلك قولُكَ: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، نقولُ: (زَيْدًا): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (ضَرَبْتُ)، ولا يَصِحُّ أن تقولَ: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تَقديرُه: (أَهَنْتُ)؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ يقولُ: (مُوَافِقٍ لِـمَا قَدْ أُظْهِرَا)، فإذا كان الفعلُ الموجودُ (ضَرَبَ)، فالفِعْلُ المُقَدَّرُ مثلُه (ضَرَبَ)، وإذا قلتَ: (طَعَامَكَ أَكَلْتُه)، فالتَّقديرُ يكونُ: (أَكَلْتُ طَعَامَكَ)، ولا يَصِحُّ أن تَقولَ: (أَتْلَفْتُ طعَامَكَ)؛ لأنَّه لا بُدَّ أن يكونَ الفعلُ المُضْمَرُ مُطابِقًا أو مُوافِقًا، كما قال: (لِـمَا قَدْ أُظْهِرَا).

أو أن يكونَ موافقًا له في المعنى، كقولِك: (**زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ**). والتَّقديرُ: (**جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ**)، أو أن يكونَ غيرَ موافقٍ لفظًا ومَعْنًى، ولكنَّه لازمٌ للمذكورِ، كأن يكونَ واقعًا على مُلابسِه، فمثلًا: (**زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ**)، لا نقولُ: إنَّ التَّقديرَ: (**ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ**)، هذا لا يمكنُ؛ لأنَّ الضَّرْبَ وقَعَ على الأخِ، لكنْ في ضربِ الأخِ إهانةٌ لأخيهِ؛ ولهذا قالوا: نُقَدِّرُ في (**زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ**): (**أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ**).

وحينما نقولُ: (**زيدٌ أَكْرَمْتُه**)، نَجِدُ الفعلَ انشغل عن نصبِ (**زيد**) الذي سَبَقَه بضميرِه، ولولا هذا الضميرُ لوَجَبَ أن تقولَ: (**زيدًا أَكْرَمْتُ**)؛ لأنَّه مفعولٌ به مُقَدَّمٌ، لكن لَمَّا اشتغل الفعلُ تَغَيَّرَ الحكمُ، فهل الأَوْلَى أن نَرْفَعَ (**زيدًا**) أو نَنْصِبَه؟

الجواب: نقولُ: في ذلك تفصيلٌ ذكَرَه المؤلِّفُ -رحمه الله- فتارةً يَتَرَجَّحُ الرَّفعُ، وتارةً يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ، وتارةً يَجِبُ الرَّفعُ، وتارةً يَجِبُ النَّصبُ، وتارةً يجوزُ الوجهانِ على السَّواءِ، وهذا يُشْبِهُ بعضَ المسائلِ الفِقْهِيَّةِ التي تَجْرِي فيها الأحكامُ الخمسةُ، لكن في قولي: (**زَيْدٌ ضَرَبْتُه**) ما الرَّاجِحُ؟

الجواب: الرَّفعُ؛ لأنَّه لا مُوجِبَ لتَرَجُّح النَّصبِ، فيكون الإعرابُ (**زيدٌ**): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ الظاهرةُ، و(**ضَرَبْتُه**): فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به، والجملةُ في مَحَلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ، وهل قولُه: (**انْصِبْهُ**) جوازًا أو وُجوبًا؟

الجواب: جَوازًا.

ثُمَّ بَيَّنَ -رحمه الله- حُكْمَ النَّصبِ فقال:

٢٥٧- وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَـ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)

الشَّرحُ

قولُه: «وَالنَّصْبُ»: مبتدأٌ.

و«حَتْمٌ»: خبرُه.

و«إِنْ تَلَا»: جملةٌ شرطيَّةٌ، فعلُ الشَّرطِ فيها (تَلَا)، وجوابُ الشَّرطِ محذوفٌ، دلَّ عليه ما قبلَه على رأي الجُمهورِ، والصَّوابُ أنَّ هذا التَّركيبَ لا يحتاجُ إلى جوابٍ؛ لأنَّه مفهومٌ من السِّياقِ.

و«السَّابِقُ»: فاعلٌ لـ(تَلَا).

و«مَا»: اسمٌ مَوْصولٌ مفعولٌ به، وجملةُ (يَخْتَصُّ): صلةُ الموصولِ.

و«بِالفِعْلِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَخْتَصُّ).

قولُه: «كَـ(إِنْ)»: الكافُ حرفُ جرٍّ.

و«إِنْ»: اسمٌ مجرورٌ.

و«حَيْثُمَا»: معطوفٌ عليه.

والمعنَى أنَّه يَتعيَّنُ النَّصبُ إذا تلا السَّابقُ -وهو الاسمُ المُتقدِّمُ على الفعلِ- ما يَخْتَصُّ بالفعلِ كـ(إِنْ) و(حَيْثُمَا)؛ لأنَّ أدواتِ الشَّرطِ تَخْتَصُّ بالفعلِ، لكنَّه مَثَّلَ بـ(إِنْ)؛ لأنَّها حرفٌ، وبـ(حَيْثُمَا)؛ لأنَّها اسمٌ، فكأنَّه يقولُ: لا فرقَ بينَ أن تكونَ أداةُ الشَّرطِ اسمًا أو حرفًا.

مثالُه: إذا قلتَ: (**إنْ زيدًا لَقِيتَهُ فأكْرِمْهُ**)، فهنا يَتعيَّنُ النَّصبُ؛ لأنَّ (**زيدًا**) تلا ما يَخْتَصُّ بالفعلِ، وهي (**إنِ**) الشَّرطيَّةُ، ولو قلتَ: (**إنْ زيدٌ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ**)، قلنا: هذا غلطٌ، ولا يَصِحُّ؛ لأَنَّه إذا تلا أداةً تَخْتَصُّ بالفعلِ لَزِمَ أن نُقَدِّر ذلك الفعلَ بين (**إنِ**) الشَّرطيَّةِ وبينَ الاسمِ المشغولِ عنه، ويكون الاسمُ الموجودُ مفعولًا به.

ومِثْلُ ذلك -أيضًا- لو قلتَ: (**إنْ زيدًا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عليه**). فالمشغولُ (**لقيتَ**)، والمشغولُ به: (**الهاء**) في (**لَقِيتَهُ**)، والمشغولُ عنه: (**زَيْدًا**).

ولو قلتَ: (**حَيْثُما زيدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ**)، فهذا صحيحٌ، ولو قلتَ: (**حَيْثُما زيدٌ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ**)، فهذا خطأٌ؛ لأنَّ (**حَيْثُما**) أداةُ شرطٍ تَخْتَصُّ بالأفعالِ، إِذَنْ يَتَعيَّنُ النَّصبُ.

ومثلُ ذلك لو قلتَ: (**إذَا سَيَّارةً رَكِبْتَها فَسَمِّ الله**). يجبُ النَّصبُ؛ لأنَّ (**إذا**) شَرْطيَّةٌ تَـخْتَصُّ بالأفعالِ.

إِذَنْ: إذا تلا المشغولُ عنه ما يَـخْتَصُّ بالأفعالِ وَجَبَ النَّصبُ، وما يَخْتَصُّ بالأفعالِ مِثْلُ أدواتِ الشَّرطِ، وكذلك أدواتُ التَّحضيضِ، مثل: (**هَلَّا**)؛ لأنَّها تَخْتَصُّ بالأفعالِ.

* * *

٢٥٨- وَإِنْ تَــلَا السَّــابِقُ مَــا بِالابْتِــدَا   يَــخْتَصُّ فَــالرَّفْعَ الْتَزِمْــهُ أَبَــدَا

الشَّــرحُ

قولُه: «وَإِنْ»: (إن) شَرطيَّةٌ.

و«تَلَا»: فعلٌ ماضٍ.

و«السَّابِقُ»: فاعلٌ.

و«مَا»: اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السكونِ في مَـحَلِّ نصبٍ مفعولٌ به.

و«بِالابْتِدَا»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَـخْتَصُّ).

و«يَـخْتَصُّ»: فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه مُستتِرٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، والجملةُ صلةُ الموصولِ.

قولُه: «فَالرَّفْعَ»: مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه ما بعدَه، ووَجَبَ ربطُه بالفاءِ؛ لأنَّ الجملةَ طَلَبيَّةٌ، وجوابُ الشَّرطِ إذا كان طَلَبيًّا تَعَيَّنَ اقترانُه بالفاءِ.

و«الْتَزِمْهُ»: فعلُ أمرٍ، و(الهاء): مفعولٌ به.

و«أَبَدَا»: ظرفُ زمانٍ للمستقبلِ.

والمعنى: إذا تلا السَّابِقُ -والسَّابقُ هو الاسمُ المشغولُ عنه- ما بالابتداءِ يَـخْتَصُّ وَجَبَ الرَّفعُ، وهذا عكسُ الأوَّلِ.

وعلى هذا إذا تلا السَّابقُ ما يَـخْتَصُّ بالفعلِ وَجَبَ النَّصبُ، وإن تلا ما يَـخْتَصُّ بالاسمِ وَجَبَ الرَّفعُ؛ لأنَّ التَّقديرَ حَسَبَ ما يَقْتضيهِ ذلك العامِلُ.

مثالُه: (إِذَا) الفُجَائِيَّة، فهي لا يليها إلَّا اسمٌ، تقولُ: (**خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عَمْرٌو**)، فـ(إذا) فُجائيَّةٌ، يعني: (**فَاجَأَنِي ضَرْبُ عَمْرٍو زَيْدًا**)، فتقولُ: (**فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عمرٌو**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**فإذا زيدًا يَضْرِبُه عمرٌو**)؛ لأنَّ (إِذَا) الفجائيَّةَ تَخْتَصُّ بالاسمِ، و(**زيدٌ**) في قولِك: (**فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عمرٌو**) تكونُ مبتدأً، وجملةُ (**يَضْرِبُه**) خبرُ المبتدأ.

أمَّا لو حَذَفْنا (إذا)، وقلنا: (**زيدٌ يَضْرِبُه عمرٌو**)، جاز أن نَنْصِبَ (**زيد**)، فجاز أن نقولَ: (**زيدًا يَضْرِبُه عمرٌو**)، وإن كان مرجوحًا، لكن إذا جاءت (إِذَا) تَعَيَّنَ الرَّفعُ؛ لأنَّ (إذا) الفُجائيَّةَ لا تَدخُلُ إلَّا على الجُملِ الاسميَّةِ.

ومثالُه أيضًا: (**خَرَجْتُ فإذا الأسدُ يَقْتُلُه عمرٌو**)، فـ(إذا) الفجائيَّةُ لا يَقَعُ بعدَها إلَّا مبتدأٌ، وعلى هذا لا يَـجوزُ أن تقولَ: (**خَرَجْتُ فإذا الأسدَ يَقْتُـلُه عمرٌو**).

ومثلُه أيضًا: (**جِئْتُ فإذا الطالبُ يُدرِّسُه المُعَلِّمُ**)، فلا يجوزُ أن تقولَ: (**فإذا الطالبَ**)؛ لأنَّ المشغولَ عنه جاءَ بعدَ ما يَـخْتَصُّ بالابتداءِ.

***

٢٥٩- كَذَا إِذَا الفِعْـلُ تَـلَا مَـا لَـمْ يَـرِدْ　　　مَا قَبْـلُ مَعْمُـولًا لِـمَا بَعْـدُ وُجِـدْ

الشَّـرحُ

قولُه: «كَذَا إِذَا الفِعْلُ»: يعني: كذا يَجِبُ الرَّفعُ إذا الفعلُ تلَا، والمرادُ بالفعلِ، أي: المَشْغولِ، و(الفِعْلُ) نُعْرِبُها على أنَّها مبتدأٌ على رأيٍ، أو فاعلٌ مُقَدَّمٌ على رأيٍ، أو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ على رأيٍ.

قولُه: «تَلَا مَا لَـمْ يَرِدْ»: أي: تلا الذي لم يَرِدْ.

قولُه: «مَا قَبْلُ»: أي: ما قبلَه.

قولُه: «مَعْمُولًا لِـمَا بَعْدُ وُجِدْ»: أي: لِـمَا بعدَه.

وهذا البيتُ في الواقعِ فيه شيءٌ من الرَّكاكةِ، بل هذا البيتُ في الواقعِ فيه تعقيدٌ، المُهِمُّ أنَّ المعنَى: أنَّ الفعلَ إذا تلا أداةً لا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها وَجَبَ الرَّفعُ، لماذا؟

الجواب: لأنَّ ما بعدَها لا يمكنُ أن يَتَسلَّطَ على ما قبلَها، ومن ذلك أدواتُ الاستفهامِ، فلا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها؛ لأنَّ أداةَ الاستفهامِ لها صدرُ الكلامِ، فلو عَمِلَ ما بعدَها فيما قبلَها لم يَكُن لها الصدارةُ؛ لأنَّه سبقها معمولُ ما بعدَها، فمثلًا نقولُ: (زيدٌ هل يُكْرِمُه أخوه)، فـ(زيد) الآن وقعت قبلَ أداةٍ لا يَعْمَلُ بعدَها فيما قبلَها؛ لأنَّها استفهامٌ بـ(هل).

ولو قلتَ: (زيدًا هل يكرمُه أخوه؟) فلا يجوز؛ لأنَّ ما بعدَ (هل) لا يَعْمَلُ فيما قبلَها، إِذَنْ لا يُمْكِنُ أن يَتَسلَّطَ الفعلُ بعدَها على الاسمِ الذي قبلَها.

وتقولُ مثلًا: (زيدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ؟)، فالمشغولُ هو الفعلُ (رَأى)، وانْشغَلَ بضميرِ اسمٍ سابقٍ، وهو (الهاء) في (رَأَيْتَهُ)، لكنَّ قبل هذا الفعلِ أداةٌ لا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها، وهي (هل) الاستفهاميَّةُ، وعلى هذا فنقولُ: (زيدٌ): مبتدأٌ، وجملةُ: (هَلْ رَأَيْتَهُ؟): خبرُ المبتدأ، ولا يَجُوزُ أن نَقُولَ: (زيدًا هَلْ رَأَيْتَهُ؟).

ومثلُه أيضًا: (زيدٌ أَرَأَيْتَهُ؟) برفعِ (زيدٌ)، ولا يَصِحُّ أن تقولَ: (زيدًا أَرَأَيْتَهُ)، إذ لا يُمْكِنُ أن يَتَسلَّطَ الفعلُ الذي بعدَها على الاسمِ الذي قبلَها.

كذلك أيضًا يقولون: (مَا) النافيةُ لا يَعمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها، فلو قلتَ: (زيدًا ما رَأَيْتُهُ)، لم يَصِحَّ؛ لأنَّ ما بعدَ (مَا) النافيهِ لا يَعْمَلُ فيما قبلَها، وعلى هذا فَيَتَعيَّنُ أن تقولَ: (زيدٌ ما رَأَيْتُهُ).

إِذَنْ يَتَعيَّنُ رفعُ الاسمِ المشغولِ عنه في مَوضعيْنِ:

الموضعُ الأَوَّلُ: إذا تلا الاسمَ المشغولَ عنه أداةٌ تَخْتَصُّ بالابتداءِ.

الموضعُ الثاني: إذا تلا الفعلُ المشغولُ -لا الاسم المشغول عنه- أداةً لا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها.

* * *

٢٦٠- وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ   وَبَعْـدَ مَـا إِيـلاؤُهُ الْفِعْـلَ غَلَـبْ

الشَّــرحُ

قولُه: «وَاخْتِيرَ»: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«نَصْبٌ»: نائبُ فاعلٍ.

و«قَبْلَ»: ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ(اخْتِيرَ)، وهو مضافٌ إلى فعلٍ.

و«ذِي»: صفةٌ لـ(فِعْلٍ)، لكن لماذا كانت بالياءِ؟

الجواب: لأنَّها من الأسماءِ السِّتَّةِ.

و«ذِي»: مضافٌ.

و«طَلَبْ»: مضافٌ إليه.

قولُه: «وَبَعْدَ»: مُتعلِّقٌ بـ(اخْتِيرَ).

ومعنى «وَاخْتِيرَ نَصْبٌ... بَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ»: أي بعدَ الذي غَلَبَ إيلاؤه الفعلَ.

و«مَا»: اسمٌ موصولٌ، وهو في مَحَلِّ جرٍّ؛ لأنَّه مضافٌ إليه.

و«إِيلَاؤُهُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى الضميرِ.

و«غَلَبْ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُستترٌ يعودُ على (إِيلَاء).

و«الفِعْلَ»: مفعولٌ به منصوبٌ، والذي نَصَبَه (إِيلَاء)؛ لأنَّ التَّقديرَ: (وَبَعْدَ مَا غَلَبَ إِيلَاؤهُ الفِعْلَ).

قولُه: «وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ»: هذا هو الموضعُ الأَوَّلُ، والذي اختار هم النَّحْويون بِناءً على ما جاء عن العربِ؛ لأنَّ الذي يصوغُ الكلامَ على الوجهِ العَرَبِيِّ هم العربُ، فالعربُ إذا جاء المشغولُ عنه قبلَ فعلٍ ذي طلبٍ، قالوه بوجهين: بالرَّفعِ أو بالنَّصبِ، ولكنَّهم يُرجِّحونَ النَّصبَ.

مثالُه: (**زيدًا اضْرِبْهُ**)، و(**ضَيْفَكَ أَكْرِمْهُ**)، ويجوزُ أن يُقَالَ: (**زيدٌ اضْرِبْهُ**)، و(**ضَيْفُكَ أَكْرِمْهُ**).

وقولُه: «ذِي طَلَبٍ»: يَشْمَلُ ما وَقَعَ بلفظِ الأمرِ أو بلفظِ النَّهْيِ، مثل: (**النَّمَّامَ لا تُطِعْه**)، ويجوزُ: (**النَّمَّامُ لا تُطِعْه**)، لكنَّ المُرجَّحَ النَّصبُ، ومثالُ ذلك أيضًا قولُك: (**زيدًا لا تُهِنْهُ**)، ويجوزُ: (**زيدٌ لا تُهِنْهُ**).

فإذا قال قائلٌ: لماذا تُرجِّحونَ النَّصبَ؟

الجواب: قلنا: لقُوَّةِ الطلبِ، فإنَّ الفعلَ الذي بعدَه طالبٌ له، بخلافِ قولِك: (**زيدٌ ضَرَبْتُه**)، فهذا خبرٌ، فليس في الفعلِ قُوَّةٌ تُرجِّحُ أن يكونَ المشغولُ عنه منصوبًا، فعلى هذا نقولُ: الراجحُ النَّصبُ لقُوَّةِ طلبِ الفعلِ للمفعولِ، ولنَتَفادَى وقوعَ الجملةِ الطَّلَبيَّةِ خَبَرًا.

قولُه: «بَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ»: هذا هو الموضعُ الثاني، وهو إذا وقَعَ الاسمُ المشغولُ عنه بعدَ أداةٍ يَغْلِبُ أن يَلِيَها فعلٌ، فإنَّه يُخْتَارُ النَّصبُ، ومَثَّلوا لذلك بهمزةِ الاستفهامِ، مثل أن تقولَ: (**أزيدًا لَقِيتَه؟**)، ويجوزُ: (**أَزَيْدٌ لَقِيتَهُ؟**)، لكنَّ المُرجَّحَ النَّصبُ، ووجهُ التَّرجيحِ أنَّ هذهِ الأداةَ في الغالبِ لا يليها إلَّا فعلٌ، فكانَ المُقَدَّرُ فعلًا يَنْصِبُ هذا الاسمَ المشغولَ عنه.

٢٦١- وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

الشَّرحُ

قولُه: «وَبَعْدَ»: (الواو): حرفُ عطفٍ.

و«بَعْدَ»: ظرفٌ منصوبٌ على الظرفيَّةِ، وعلامةُ نَصْبِه الفتحةُ الظاهرةُ، وهو مُضافٌ إلى (عَاطِفٍ).

و«بِلَا»: (الباءُ): حرفُ جَرٍّ.

و«لَا»: حرفٌ لا يمكنُ أن يقعَ عليه الإعرابُ، فَنُقِلَ إعرابُه إلى ما بعدَه؛ ولهذا لا نقولُ: إنَّ (لَا) مضافةٌ إلى (فَصْلٍ)، بل نقولُ: إنَّ العملَ تعدَّاها إلى ما بعدَها؛ لأنَّها حرفٌ لا يَتَسلَّطُ عليه العاملُ.

وقال بعضُ المُعْرِبِينَ: إنَّ (لَا) هنا بمعنى (غَيْر)، وعلى هذا فـ(الباء) حرفُ جرٍّ، و(لَا) اسمٌ مجرورٌ اعتبارًا بمعناها، مَبْنِيٌّ على السكونِ في مَحَلِّ جرٍّ، وتكونُ مضافةً إلى (فَصْلٍ)، وهذا يَرِدُ كثيرًا في الكلامِ.

و«عَلَى»: حرفُ جَرٍّ.

و«مَعْمُولِ»: اسمٌ مجرورٌ بـ(عَلَى)، وهو مُتعلِّقٌ بـ(عَاطِفٍ).

و«مَعْمُولِ»: مضافٌ.

و«فِعْلٍ»: مضافٌ إليه.

و«مُسْتَقِرٍّ»: صفةٌ لـ(فِعْلٍ).

و«أَوَّلَا»: ظرفُ مكانٍ، ويجوز أن يكونَ ظرفَ زمانٍ.

المعنى: إذا وقَعَ الاسمُ المشغولُ عنه بعدَ حرفِ عطفٍ على معمولِ فعلٍ سابقٍ فإنَّه يَتَرَجَّحُ النَّصبُ، وهذا هو الموضعُ الثالثُ، مثالُ ذلك: (**ضَرَبْتُ زيدًا، وعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ**)، فجملةُ: (**ضَرَبْتُ زيدًا**) جملةٌ ليس فيها اشتغالٌ، وجملةُ: (**وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ**) فيها اشتغالٌ، حيثُ اشتغَلَ الفعلُ (**أَكْرَمَ**) بضميرِ (**عَمْرًا**)، فيَجوزُ في (**عَمْرو**) الوجهان: (**وَعَمْرًا أَكْرَمْتُه**)، ويجوزُ: (**وعَمْرٌو أَكْرَمْتُه**)، لكنَّ الرَّاجحَ: (**وعَمْرًا أَكْرَمْتُه**)، لماذا؟

الجواب: لأنَّك إذا نصبتَه فقد جَعَلْتَ الجملةَ فِعْلِيَّةً، وهي أنسبُ للجملةِ التي سَبَقَتْها؛ لأنَّ الجملةَ التي سَبَقَتْها فِعْلِيَّةٌ.

فـ(**ضَرَبْتُ زيدًا**) يُعيِّنُ: (**وأَكْرَمْتُ عَمْرًا**)، فهنا يَتَرَجَّحُ النَّصبُ؛ لأنَّه لـمَّا عُطِفَ على جملةٍ فِعْلِيَّةٍ كان يَنْبَغِي أن يكونَ المُقَدَّرُ فعلًا؛ لتتشابُهِ الجملتانِ: المعطوفةُ والمعطوفةُ عليها، وتقولُ: (**عَمْرًا**): مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (**أَكْرَمْتُ عَمْرًا**).

ويجوزُ أن تقولَ: (**وعَمْرٌو أَكْرَمْتُه**)، برَفْعِ (**عمرو**)، إذ إنَّه يجوزُ أن تَعْطِفَ جملةً اسميَّةً على جملةٍ فعليَّةٍ، فعلى هذا تقولُ: (**عمرٌو**): مبتدأٌ، وجملةُ (**أَكْرَمْتُه**): خبرُ المبتدأ.

ولهذا نقول: إنَّك إذا نَطَقْتَ بقولِكَ: (**جاء زيدٌ، وعمرٌو أَكْرَمْتُه**)، فهذا جائزٌ، لكنَّ الأولى: (**وَعَمْرًا أَكْرَمْتُه**)؛ لأنَّ عطفَ الجملةِ الفعليَّةِ على الجملةِ الفعليَّةِ أَوْلَى من عَطْفِ الجُملةِ الاسميَّةِ على الجُملةِ الفعليَّةِ للتَّناسُبِ.

ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧ وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات:٤٧-٤٨]، يَتَرجَّحُ بنَصْبِ (**السَّماء**) و(**الْأَرْض**)؛ لأنهما مَعْطوفتانِ على أفعالٍ.

وقولُه: «**بِلَا فَصْلٍ**»: احترازٌ مِمَّا لو فُصِلَ، فإذا فُصِلَ فالأرجحُ الرَّفْعُ، مثل أن تقولَ: (**قَدِمَ زيدٌ، وأمَّا عمرٌو فحَبَسَهُ العَدُوُّ**)، فهنا نقولُ: (**عمرو**) لا يكونُ معطوفًا على ما سَبَقَ، لوجودِ الفصلِ بـ(**أَمَّا**).

***

٢٦٢-وَإِنْ تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلًا مُـخْبَرَا بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ فَـاعْطِفَنْ مُـخَيَّرَا

الشَّـرحُ

قولُه: «وَإِنْ»: (إن) شَرْطِيَّةٌ.

و«تَلَا»: فعلٌ ماضٍ، وهو فعلُ الشَّرطِ في مَحَلِّ جزمٍ.

و«المَعْطُوفُ»: فاعلٌ.

و«فِعْلًا»: مفعولٌ لـ(تَلَا).

و«مُـخْبَرَا»: صفةٌ له.

و«بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(مُـخْبَرَا).

و«عَنِ اسْمٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ به أيضًا.

قولُه: «فَاعْطِفَنْ»: (الفاء): حرفٌ رابطٌ لجوابِ الشَّرطِ.

و«اعْطِفَنْ»: فعلُ أمرٍ مُؤَكَّدٌ بنونِ التَّوكيدِ، وعلى هذا فهو مَبْنِيٌّ على الفتحِ، والفاعلُ مُستتِرٌ وُجوبًا، تقديرُه: (أنت).

و«مُـخَيَّرَا»: حالٌ من الضميرِ المستترِ في (اعْطِفَنْ)، يعني: حالَ كونِك مُـخَيَّرًا بينَ الرَّفعِ والنَّصبِ.

قولُه: «إِنْ تَلَا المَعْطُوفُ»: يعني به: الاسمَ المشغولَ عنه.

قولُه: «فِعْلًا مُـخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ»: يعني جملةً فعليَّةً مُخْبَرًا بها عن اسمٍ.

قولُه: «فَاعْطِفَنْ مُـخَيَّرًا»: يعني فإنَّه يستوي الرَّفعُ والنَّصبُ.

معنى البيت: أنَّ الاسمَ المشغولَ عنه إذا وَقَعَ بعدَ عاطفٍ على فعلٍ مُخْبَرٍ به عن اسمٍ، فإنَّه يَستوِي فيه الرَّفعُ والنَّصبُ.

مثالُ ذلك: قال قائلٌ: (**زيدٌ أَكْرَمْتُه، وعمرٌو أَهَنْتُه**). فقال الثَّاني: (**زيدٌ أَكْرَمْتُه، وعَمْرًا أَهَنْتُه**)، أيُّهما أرجحُ؟

الجواب: هما سواءٌ؛ لأنَّ الجملةَ الأولى تَضَمَّنَتْ جُمْلتيْنِ: جملةً ابتدائيَّةً، وهي الجملةُ الكُبْرَى، وجملةً فعليَّةً، وهي الجملةُ الصُّغْرى الواقعةُ خَبَرًا، فإن رَاعَيْتَ أصلَ الجملةِ تَرَجَّحَ الرَّفعُ؛ لأنَّها جملةٌ مُبْتَدَأَةٌ بالابتداءِ، وإن رَاعَيْتَ عَجُزَ الجملةِ، وهي الجملةُ الصُّغْرى التي هي الـخَبَرُ فهي جملةٌ فِعْليَّةٌ، تَرَجَّحَ النَّصبُ في العطفِ عليها؛ لأنَّ عَجُزَ الجملةِ جملةٌ فعليَّةٌ.

ولو قلتَ: (**زيدٌ أبوه قائمٌ، وعمرٌو ضَرَبْتُه**)، أيُّهما أرجحُ الرَّفعُ أو النَّصبُ؟

الجواب: الرَّفعُ أرجحُ؛ لأنَّ الجملةَ في صدرِها وعَجُزِها جملةٌ اسميَّةٌ، فليس هناك فعلٌ يُرجِّحُ النَّصبَ.

ومثالُ ذلك أيضًا: (**زيدٌ قَامَ، وعمرٌو أَكْرَمْتُه**)، فـ(**زيدٌ**): مبتدأٌ، و(قام): فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرٌ، (**وعمرٌو أكرمته**) يجوز فيها: (**وعَمْرًا أَكْرمتُه**)، ويجوز: (**وعمرٌو أَكْرمتُه**) على السَّواءِ، بدونِ تَرْجيحٍ؛ لأنَّك إذا عطفتَ بالواوِ على الجملةِ الأولى باعتبارِ جميعِ الجملةِ تَرَجَّحَ الرَّفعُ؛ لأنك إذا عَطَفْتَهَا باعتبارِ أصلِ الجملةِ فالجملةُ ابتدائيَّةٌ، مبتدأٌ بمبتدأ، وإن عَطَفْتَ باعتبارِ عَجُزِ الجملةِ وهي (قَامَ)، فَعَجُزُ الجملةِ فعلٌ، وقد تَقَدَّمَ أنَّك إذا عَطَفْتَ على الفعلِ، فإنَّه

يَترجَّحُ النَّصبُ، فهنا إن راعينا صَدْرَ الجملةِ رجَّحنا الرَّفعَ، وإن راعينا عَجُزَها رجَّحنا النَّصبَ، ولنا أن نُراعِيَ العَجُزَ، ولنا أن نُراعِيَ الصدرَ، ولهذا يَجوزُ الرَّفْعُ والنَّصبُ على السَّواءِ.

وفي المثالِ السَّابقِ: (**زيدٌ قَامَ وعَمْرًا أَكْرَمْتُه**)، نقولُ: (**زيدٌ**): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(**قَامَ**): فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُستتِرٌ، تقديرُه: (هو)، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ في مَـحَلِّ رفعٍ خبرٌ، و(**وعَمْرًا**) الواوُ: حرفُ عطفٍ، و(**عَمْرًا**): مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه ما بعدَه، والتَّقديرُ: (**وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا**)، و(**أَكْرَمْتُهُ**): فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به.

لكن لو قلتَ: (**جَاءَ زيدٌ، وعَمْرٌو أَكْرَمْتُه**)، يَترجَّحُ النَّصبُ، ولو قلتَ: (**زيدٌ قائمٌ، وعمرٌو أَكْرَمْتُه**)، يَتَرجَّحُ الرَّفعُ، أمَّا إذا قلتَ: (**زيدٌ قَامَ، وعمرٌو أَكْرَمْتُه**)، فهنا يَجوزُ الوجهانِ؛ لأنَّك إمَّا أن تُراعِيَ صدرَ الجملةِ، وإمَّا أن تُراعِيَ عَجُزَها.

وقولُه: «**فِعْلًا مُـخْبَرَا**»: فيه تسامحٌ؛ لأنَّ المُخْبَرَ به هو الجملةُ، وليس الفعلَ؛ ولهذا لو قلتَ: (**زيدٌ يقومُ**)، فلا تقل: (**يقومُ**): خبرُ (**زيد**)، بل تُعْرِبُ الجملةَ مُستقِلَّةً، ثُمَّ تقولُ: والجملةُ خبرُ (**زيد**)، لكن قد يُعْتَذَرُ عن المؤلِّفِ بأنَّه عَبَّرَ عن الجملةِ بالفعلِ الواقعِ خَبَرًا إشارةً إلى وِجْهةِ النَّصبِ، لكنَّ هذا العذرَ قد يَنْفَعُ وقد لا يَنْفَعُ.

* * *

٢٦٣-وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّـذِي مَـرَّ رَجَـحْ   فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَـا لَـمْ يُـبَحْ

الشَّـرحُ

قولُه: «وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ»: يقتضي إِذَنْ أنَّ المرجِّحات أو المُوجِباتِ للرَّفعِ والنَّصبِ محدودةٌ أو معدودةٌ؟

الجواب: معدودة، ولهذا جعَلَ الأصلَ هو الرَّفعَ، وعليه فتقولُ: يَجِبُ النَّصبُ في كذا، والرَّفعُ في كذا، ويَتَرَجَّحُ النَّصبُ في كذا، ويَستوِي الأمران في كذا، وما عدا ذلك يَتَرجَّحُ الرَّفعُ.

ووَجْهُ ذلك أنَّ العاملَ مشغولٌ، والمشغولُ لا يُشْغَلُ، فلهذا تَرجَّحَ الرَّفعُ لسَبَبَيْنِ:

السَّببُ الأَوَّل: أنَّه الأصلُ، ولأن الرَّفعَ لا يحتاجُ إلى تقديرٍ، فمثلًا: (زيدٌ) مبتدأٌ، والجملةُ التي بعدَه خبرُ المبتدأ.

السَّببُ الثاني: أنَّ العاملَ مشغولٌ.

قولُه: «فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَـمْ يُبَحْ»: يعني: لو قال قائلٌ: ما الفائدةُ من هذا الشَّطرِ؟

الجواب: في الحقيقةِ هذا الشَّطرُ يَصْلُحُ أن يكونَ في مَنْظُومةِ فقهٍ، لا في منظومةِ نَحْوٍ، لكنَّ المعنى الذي يريدُه المُؤلِّفُ أنَّ ما وَجَبَ نصبُه لا تَرْفَعْهُ، وما وَجَبَ رَفْعُه لا تَنْصِبْهُ، فما أُبِيحَ افْعَلْ ودَعْ ما لم يُبَحْ.

وأمَّا ما تَرجَّحَ رفعُه أو نَصْبُه فإنَّه لا لومَ عليك إذا رَفَعْتَ في موضعٍ يَتَرَجَّحُ فيه النَّصبُ، أو إذا نَصَبْتَ في موضعٍ يَتَرَجَّحُ فيه الرَّفعُ، فهنا الشَّطرُ له فائدةٌ، يعني: لا تَظُنَّ أنَّنا إذا قُلْنا بترجيحِ النَّصبِ فإنَّ النصبَ واجبٌ، ويكونُ الرَّافعُ لاحنًا، أو إذا قلنا بترجيحِ الرَّفعِ يكونُ الرفعُ واجبًا، ويكونُ النَّاصبُ لاحنًا، لا تَظُنَّ هذا، ولكن (**مَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَـمْ يُبَحْ**).

إِذَنْ هذا الشَّطرُ ليس مُـجَرَّدَ تكميلٍ، لكن كأنَّه يقولُ: ما جاز فَافْعَلْه، ولا تُبَالِ بِمَن اعْتَرَضَ عليك، وما لَم يُبَحْ فدَعْه ولا تُبَالِ بِمَنْ ناقَضَكَ، وقال: كيف يَمْتنِعُ كذا ويجوزُ كذا؟

فكأنَّه يقولُ: الزَمْ هذه القواعدَ، ولا يُهِمَّنَّك أحدٌ، وهذا أولى من أن نقول: إنَّ هذا الشَّطرَ لا فائدةَ منه، وإنَّه تحصيلُ حاصلٍ، لكنَّنا نقولُ: ليس تحصيلَ حاصلٍ أبدًا، بل هذا هو السَّببُ أنَّ ما أُبِيحَ فافْعَلْه، ولا تُبَالِ بِمَنْ عَارضَك، وما لم يُبَحْ فاتْرُكْه، ولا تُبَالِ بِمَنْ ناقَضَكَ.

إِذَنْ الأصلُ هو تَرجُّحُ الرَّفعِ، إلَّا إذا وُجِدَ سببٌ؛ ولهذا وجوبُ النَّصبِ ووجوبُ الرَّفعِ وترجيحُ أحدِهما لا بُدَّ له من سببٍ، فصار الأصلُ هو تَرَجُّحَ الرَّفعِ.

❊ ❊ ❊

٢٦٤- وَفَصْـلُ مَشْـغُولٍ بِحَـرْفِ جَـرِّ أَوْ بِإِضَـافَةٍ كَوَصْـلٍ يَـجْرِي

الشَّـرحُ

قولُه: «وَفَصْلُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (مَشْغُولٍ).

و«بِحَرْفِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(مَشْغُولٍ).

قولُه: «أَوْ بِإِضَافَةٍ»: معطوفٌ على (حَرْفِ جَرٍّ)، يعني: أو مشغولٍ بإضافةٍ.

و«كَوَصْلٍ»: جارٌّ ومَجْرورٌ.

و«يَجْرِي»: فعلٌ مضارعٌ، وهو خبرُ قولِه: (فَصْلُ).

والمعنى: أنَّ المشغولَ -الذي هو الفِعْلُ- إذا فُصِلَ عن الشَّاغِلِ بحرفِ جرٍّ، فهو كما لو اتَّصل به الشَّاغلُ، فعندَنا مشغولٌ، ومشغولٌ عنه، وشاغلٌ، فإذا فُصِلَ المشغولُ عن الشَّاغِلِ بحرفِ جرٍّ، فهو كما لو اتَّصل به.

مثالُ ذلك: (زيدٌ ضَرَبْتُه) هل فُصِلَ الآن بين الفعلِ والشَّاغلِ؟

الجواب: لم يُفْصَل إلَّا بالفاعلِ الذي هو كجزءٍ من الجُملةِ، فإذا فَصَلْتَ بحرفِ جرٍّ وقُلْتَ: (زيدٌ مَرَرْتُ به)، فهنا فصلنا بحرفِ جرٍّ، لكنَّ هذا الفصلَ بحرفِ الجرِّ كلا فَصْلٍ، يعني أنَّه لا يَضُرُّ، فكأنَّه لم يُفْصَلْ.

ومثالُ الفصلِ بالإضافةِ قولُك: (زيدٌ دَخَلْتُ بيتَه)، فالضميرُ في الاسمِ السَّابقِ هو (الهاء) في قولِك: (بَيْتَهُ)، فهنا فُصِلَ بإضافةٍ بينَ الفعلِ المشغولِ وبينَ الضميرِ الشَّاغلِ، نقولُ: هذا الفصلُ بالإضافةِ كالوَصْلِ، فكأنَّه وُصِلَ، يعني

كأنَّ الضميرَ الذي في الاسمِ المضافِ إليه صار كأنَّه متَّصِلٌ بالفعلِ.

فإذا قلتَ: (**زيدٌ اضْرِبْهُ**)، فما الرَّاجِحُ؟

الجواب: يَتَرَجَّحُ النَّصبُ؛ لأنَّه فعلُ طلبٍ، وإذا قلتَ: (**زيدٌ امرُرْ به**)، أيضًا يَتَرَجَّحُ النَّصبُ؛ لأنَّ الفصلَ هنا بحرفِ الجرِّ كالوصلِ، وعلى هذا فنقولُ: (**زيدًا امرُرْ به**)، أرجحُ من: (**زيدٌ امرُرْ به**).

كذلك أيضًا إذا قلتَ: (**زيدٌ مَرَرْتُ به**)، يجوزُ الوجهانِ، والرَّفعُ أرجحُ؛ فـ(**زيدٌ مَرَرْتُ به**) أرجحُ من: (**زيدًا مَرَرْتُ به**)؛ لأنَّه ليس هناك سببٌ يَقْتضِي خلافَ ذلك، فلا يُوجَدُ سببٌ لوُجوبِ النَّصبِ، ولا لوجوبِ الرَّفعِ، ولا يَتَرَجَّحُ النَّصبُ، ولا تساوي الأمرينِ، وقد قال ابنُ مالكٍ: (**وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ**).

فـ(**زيدٌ**): مبتدأٌ، وجملةُ (**مَرَرْتُ به**): خبرُه، لكن إذا قلتَ: (**زيدًا مَرَرْتُ به**)، فإنَّه يجوزُ، لكن ماذا تُقَدِّرُ؟ هل تُقَدِّرُ الفعلَ الذي فُسِّرَ بالثَّاني؟

الجواب: نُقَدِّرُ فعلًا من معنى: (**مَرَرْتُ**)، فنقولُ: (**جَاوَزْتُ زيدًا**).

كذلك -أيضًا- إذا فُصِلَ المشغولُ عن الشَّاغلِ بمضافٍ، فهو كما لو اتَّصَلَ به، فتقولُ: (**زيدٌ اركَبْ سيارتَه**) فما الراجحُ؟

الجواب: الرَّاجحُ النَّصبُ؛ لأنَّ المشغولَ فعلُ طلبٍ، فقولُك: (**زيدًا اركَبْ سيارتَه**) أرجحُ من قولِك: (**زيدٌ اركَبْ سيارتَه**).

ولو قلتَ: (**زيدٌ أَكْرَمْتُ غلامَه**)، فيجوزُ الوجهان، والرَّاجحُ الرَّفعُ.

ومثله قولُك: (زيدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، فيجوزُ الوجهان، والرَّاجحُ الرَّفعُ، وهو (زيدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، ولا إشكالَ هنا؛ لأنَّنا لسنا بحاجةٍ إلى تقدير فعلٍ، إذ إنَّ زيدًا مبتدأٌ، وجملةُ: (ضَرَبْتُ أَخَاه) خبرُه، لكن إذا نَصَبْنَا (زيدًا)، وقلنا: (زيدًا ضَرَبْتُ أخاه) فلا يمكنُ أن نُقَدِّرَ: (ضَرَبْتُ زيدًا)؛ لأنَّ زيدًا ما ضُرِبَ، بل المضروبُ أخوه، ولكن نُقَدِّرُ معنًى مناسبًا، فنقولُ: (أَغْضَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُ أَخَاه)، لكن لماذا يكونُ الضَّربُ سببًا بالنسبةِ إلى زيد؟

قد نُقَدِّرُ: (أَغْضَبْتُ زيدًا) إن رأيناه غَضْبانَ، وقد نُقَدِّرُ: (أَهَنْتُ) إذا رأينا الرجل لم يَغْضَب لكنه أُهِينَ.

وقد نقولُ: (سَرَرْتُ زيدًا)، إذا عَرَفنا أنَّنا لَمَّا ضَرَبْنا أخاه فَرِحَ، مثل أن يكونَ أخوه هذا لا يُصَلِّي معَ الجماعةِ، فجاءت الهيئةُ -الحِسْبَةُ- فضربوه حتَّى يُصَلِّيَ، إذَنْ في هذه الحالةِ لا نُقَدِّرُ (أَهَنْتُ زيدًا)، ولا (أَغْضَبْتُ زيدًا)، بل نُقَدِّرُ: (سَرَرْتُ زيدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، لكنَّ هذا التقديرَ الأخيرَ لا بُدَّ له من قرينةٍ؛ لأنَّ هذا من الأمورِ البعيدةِ.

على كُلِّ حالٍ إذا تعدَّى الفعلُ إلى حرفِ جرٍّ، أو صارَ مُسَلَّطًا على شيءٍ مضافٍ إلى ضميرٍ مُشْتَغَلٍ عنه، قد تُقَدَّرُ من الفعلِ وقد لا تُقَدَّرُ من الفعلِ، إنَّما تُقَدِّرُه من المعنَى المناسبِ على حَسَبِ الحالِ.

ونقولُ في إعرابِ: (زيدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ): (زيدًا): مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أَهَنْتُ)، أو (أَغْضَبْتُ)، أو (أَفْرَحْتُ) على حَسَبِ السِّياقِ، و(ضَرَبْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أَخَا): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الألفُ، و(أَخَا): مضافٌ، و(الهاءُ) ضميرٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في مَحَلِّ جرٍّ بالإضافة.

القاعدةُ في هذا البيتِ: إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ المشغولِ وضميرِ المشغولِ عنه بحرفِ جرٍّ، أو فُصِلَ باسمٍ بإضافةٍ، فإنَّ ذلك كالوَصْلِ، يعني لا يُؤثِّرُ فيما سَبَقَ من حُكْمِ وُجوبِ الرَّفعِ، أو وُجوبِ النَّصبِ ... إلى آخرِ ذلك.

إِذَنْ استفدنا من هذا أنَّ الشَّاغلَ لا فرقَ بينَ أن يكونَ متَّصلًا بالمشغولِ أو مفصولًا بحرفِ جرٍّ، أو بإضافةٍ.

* * *

٢٦٥-وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ   بِالفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

الشَّرحُ

قولُه: «سَوِّ»: فعلُ أمرٍ.

و«فِي ذَا البَابِ»: أي: في هذا البابِ، مُتعلِّقٌ بـ(سَوِّ).

و«وَصْفًا»: مفعولُ (سَوِّ).

و«ذَا عَمَلْ»: صفةٌ لـ(وَصْفًا).

و«بِالفِعْلِ»: مُتعلِّقٌ بـ(سَوِّ).

قولُه: «إِنْ»: (إِنْ): شَرْطيَّةٌ.

و«لَمْ»: جازمةٌ.

و«يَكُ»: مجْزومٌ بـ(لَمْ)، أو بـ(إِنْ)؟

الجواب: بـ(لَمْ)؛ لأنَّه المباشر.

و«مَانِعٌ»: اسمُ (يَكُنْ)، ويجوزُ أن يكونَ فاعلًا، فإن كان اسمَ (يَكُنْ)، فجملةُ (حَصَلْ) خبرُ (يَكُنْ)، وإن كانتْ تامَّةً، و(مَانِعٌ) فاعلًا، فـ(حَصَلْ) صفةٌ لـ(مَانِعٌ).

قولُه: «وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفًا»: أي: سَوِّ بالفعلِ وصفًا.

قولُه: «فِي ذَا البَابِ»: أي: بابِ الاشتغالِ.

معنى البيتِ: أنَّ الوصفَ العاملَ يكونُ كالفعلِ، يعني أنَّ ما سَبَقَ من الأحوالِ الخمسةِ إذا كان المشغولُ فعلًا فإنَّها كذلك تَثْبُتُ فيما إذا كان المشغولُ وصفًا، لكنَّ المُؤلِّفَ اشترَطَ أن يكونَ وصفًا ذَا عملٍ، احترازًا ممَّا إذا كان وصفًا ليس له عملٌ، واشترَطَ شرطًا آخَرَ: (**إِنْ لَـمْ يَكُ مَانِعٌ**)، فإن وُجِدَ مانعٌ فإنَّه لا يعملُ فيما قبلَه ولو كان وصفًا عاملًا.

فاسمُ الفاعلِ -مثلًا- وصفٌ عاملٌ، لكنَّه لا يَعمَلُ إلَّا إذا كان للحالِ أو المستقبلِ، فإن كان للماضي فلا يَعْمَلُ، تقولُ مثلًا: (**زيدٌ أنا ضَارِبُه غدًا**)، فـ(**ضارب**) اسمُ فاعلٍ عاملٌ؛ لأنَّه للمُستقبَلِ، فيَجوزُ أن تقولَ: (**زيدٌ أنا ضاربُه غدًا**)، ويجوزُ: (**زيدًا أنا ضاربُه غدًا**).

وإذا قلتَ: (**زيدٌ أنا ضاربُه الآن**) يعملُ؛ لأنَّه حاضرٌ، وإذا قلتَ: (**زيدٌ أنا ضاربُه اليومَ**) يجوز أيضًا؛ لأنَّ (**اليومَ**) للحاضِرِ.

أمَّا إذا قلتَ: (**زيدٌ أنا ضاربُه أمسِ**)، فهذا غيرُ عاملٍ، فهنا يجبُ الرَّفعُ؛ لأنَّ الوصفَ غيرُ عاملٍ، وإذا كان الوصفُ لا يَعمَلُ، فإنَّه لا يَعمَلُ فيما سبَقَ، فتقولُ: (**زيدٌ أنا ضاربُه**)، فـ(**زيدٌ**): مبتدأٌ، و(**أنا ضاربُه**): مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ خبرُ (**زيد**).

قول المُؤلِّفِ: «**إِنْ لَـمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ**»، مَفهومُه إن حَصَلَ مانعٌ فإنَّه لا يَعمَلُ فيما قبلَه، والمانعُ مثلًا (**أل**)، فـ(**أل**) إذا اقترنت بالوصفِ فإنَّه لا يَعمَلُ فيما قبلَه؛ لأنَّ (**أل**) اسمٌ موصولٌ، والاسمُ الموصولُ لا يعملُ ما بعدَه فيما قبلَه، فتقولُ: (**زيدٌ أنا الضاربُه غدًا**)، فالآن الوصفُ للمستقبلِ، وهو عاملٌ أيضًا،

لكن وُجِدَ فيه مانعٌ يَمنَعُ من تسلُّطِه على ما سَبَقَه، والمانِعُ هو (أل)؛ لأنَّ ما بعدَها لا يَعمَلُ فيما قبلَها، وعلى هذا فلا يجوزُ أن تقولَ: (**زيدًا أنا الضاربُه**)؛ لأنَّ المُؤلِّفَ يقولُ: (**إن لَـمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ**)، وهنا حَصَلَ المانعُ.

وكذلك من الموانِعِ أن يَقترِنَ الوصفُ بأدواتِ الاستفهامِ، مثل: (**زيدٌ هل أنا ضاربُه غدًا؟**)، فهنا لا يجوزُ أن تَنْصِبَ زيدًا.

مع أنَّ الوصفَ هنا عاملٌ، لكن وُجِدَ فيه مانعٌ، وهو أداةُ الاستفهامِ؛ فإنَّ ما بعدَ أداةِ الاستفهامِ لا يَعمَلُ فيما قبلَها؛ لأنَّه لو عَمِلَ فيما قبلَها لَزِمَ منه ألَّا يكونَ للاستفهامِ الصدرُ، والاستفهامُ له صدرُ الكلامِ، وعلى هذا إذا اقترَنَ الوصفُ بـ(أل)، أو بأداةِ الاستفهامِ، فإنَّه يَمتنِعُ النَّصبُ في الاسمِ المشغولِ عنه؛ لأنَّ الوصفَ حينَئذٍ وُجِدَ فيه مانعٌ يمنعُ من تسلُّطِه على ما سَبَقَه.

والحاصلُ أنَّ ما يَعْمَلُ عملَ الفعلِ فإنَّه يَجْرِي مَجْرَى الفعلِ ما لم يُوجَدْ مانعٌ.

* * *

٢٦٦-وَعُلْقَـــةٌ حَاصِـــلَةٌ بِتَابِـــعِ كَعُلْقَـةٍ بِـنَفْسِ الاسْـمِ الْوَاقِـعِ

الشَّـــرحُ

قولُه: «وَعُلْقَةٌ»: بمعنى: عَلَاقَة، وهي مبتدأٌ، وسَوَّغَ الابتداءَ بها وهي نكرةٌ الوصفُ؛ حيثُ قال: (حَاصِلَةٌ).

و«بِتَابِعِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(حَاصِلَةٌ).

قولُه: «كَعُلْقَةٍ»: الجارُّ والمجرورُ خبرُ (عُلْقَةٌ) الأولى.

و«بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ»: مُتعلِّقٌ بـ(بعُلْقَةٌ).

تَقَدَّم أنَّكَ إذا قلتَ: (زيدٌ أَكْرَمْتُ غلامَه)، فهل أنت أَكْرَمْتَ زيدًا؟ الجواب: لا، فإنَّما أَكْرَمْتَ الغلامَ، لكنَّ ارتباطَ الغلام بـ(زيد) صار سَبَبِيًّا، مثل: (زيدٌ قائمٌ أبوه)، فالقيامُ من الأبِ مع أنَّه صفةٌ لـ(زيد)، فالسَّببِيُّ هو الذي يكونُ له صِلَةٌ بما يُتَحَدَّث عنه، سواءٌ كان مشغولًا أو مبتدأً.

يعني أنَّ التَّعلُّقَ -وهو ضميرُ المشغولِ عنه- إذا كان بتابعٍ فإنَّه كالتَّعلُّقِ بنفسِ الاسمِ، فمثلا تقولُ: (زيدًا رَأَيْتُ رجلاً يُحبُّه)، نَجِدُ الآن ضميرَ المشغولِ عنه لم يَتَّصِلْ بالفعلِ؛ لأنَّه لم يَقُل: (رَأَيْتُه)، ولم يَتَّصِلْ باسمٍ عاملٍ فيه الفعلُ كما في: (أَكْرَمْتُ أَخَاهُ)، وإنَّما اتَّصلَ بصفةٍ للاسمِ الذي عَمِلَ فيه الفعلُ، والصفةُ تابعةٌ للموصوفِ.

فالآن الضميرُ تَعلَّقَ بصفةٍ بالاسمِ الذي تسلَّط عليه المشغولُ.

كذلك أيضًا تقولُ: (زيدًا أَكْرَمْتُ رجلًا في دارِه)، فالعُلْقَةُ الحاصلةُ في قولِه: (فِي دَارِه)؛ لأنَّ (في دارِه) جارٌّ ومجرورٌ صفةٌ لـ(رجلًا).

إِذَنْ متى كان ضميرُ المشغولِ عنه مُتَّصلًا بالفعلِ، أو باسمٍ تَسلَّطَ عليه الفعلُ، أو بتابعٍ -ومنه الصفةُ- يَتَّصِلُ بالاسمِ الذي تَسلَّطَ عليه الفعلُ، في كُلِّ هذه الأمورِ الثلاثةِ فإنَّه يكونُ كالعُلْقَةِ بنفسِ الاسمِ الواقعِ، والاسمُ الواقعُ هو المشغولُ عنه.

ولولا أنَّنا نقولُ هذا لقلنا: إنَّه لا يجوزُ أن تقولَ: (زيدًا أَكْرِمْ رجلًا يُحِبُّه)، لو قلتَ: (زيدًا أَكْرِمْ رجلًا يُحِبُّه)، وقلنا: إنَّ العُلْقَةَ الحاصلةَ بتابعٍ ليست كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ، لقلنا: يَجِبُ أن نقولَ: (زيدٌ أَكْرِمْ رجلًا يُحِبُّه).

وهذا البيتُ يُشْبِهُ ما سَبَقَ أنَّ فصلَ المشغولِ بحرفِ جرٍّ أو بإضافةٍ كالوصلِ، وهذا ليس مفصولًا بحرفِ جرٍّ، ولا بإضافةٍ، ولكنَّه مشغولٌ بأَجْنبِيٍّ موصوفٍ، ولم يَتسلَّطْ عليه الفعلُ.

فصار معنى كلامِ المُؤلِّفِ: أنَّ ضميرَ المشغولِ عنه معتبرٌ، سواءٌ اتَّصَلَ بالفعلِ المشغولِ، أو بالاسمِ الذي يَليهِ، أو بتابعٍ للاسمِ الذي يَليهِ، فإنَّ العُلْقَةَ الحاصلةَ بالتابعِ كالعُلْقَةِ بنفسِ الاسمِ الواقعِ.

***

تَعَدِّي الفِعْلِ ولُزومُهُ

قولُه: «تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومُهُ»: (لُزُومُهُ) هنا بالضمِّ؛ لأنَّها معطوفةٌ على (تَعَدِّي)، ولا يجوزُ الكسرُ؛ لأنَّنا لو كسرناها لكانت معطوفةً على (الفِعْلِ)، ويصيرُ التَّقديرُ: (تَعَدِّي الفِعْلِ وَتَعَدِّي لُزُومِهِ)، وهذا لا يَستقِيمُ، بل هي (تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومُهُ)، يعني: (هذا تَعَدِّي الفعلِ ولُزُومُهُ)، أو (باب تعدِّي الفعلِ ولزومه).

الفعلُ يَنْقَسِمُ إلى قِسميْنِ: متعدٍّ، وهو الذي يَنْصِبُ المفعولَ بدونِ واسطةٍ، مثالُه: (الباب أَغْلَقْتُه).

ولازم: وهو ما لا يَنْصِبُ المفعولَ به، بل قد يَتعدَّى إليه بواسطةٍ.

فإذا قلتَ: (عَظُمَ زيدٌ)، فالفعلُ هنا لازمٌ، وإذا قلتَ: (عَلَا زيدٌ)، فلازمٌ أيضًا، والفعلُ هنا من العُلُوِّ؛ فهو يَتعدَّى بحرفِ الجرِّ (عَلَى) كما تقولُ: (عَلَا على السَّطحِ)، ومثلُه: (اقْشَعَرَّ)، فهذا فعلٌ لازمٌ، كما في قولِك: (اقْشَعَرَّ من البردِ)، وكما في قولِه تعالى: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر:٢٣].

وستأتي ضوابطُ يَذْكُرُها المؤلِّفُ للفعلِ اللازمِ والفعلِ المتعدِّي.

* * *

فإذًا الفعلُ يَنْقَسِمُ إلى قِسميْنِ؛ ولهذا حَصَرَ المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- الترجمةَ في هذين، فقال: (**تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومُهُ**)، ثُمَّ ذكَرَ العلامةَ فقال:

٢٦٧-عَلَامَةُ الفِعْلِ الْـمُعَدَّى أَنْ تَصِـلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلْ)

الشَّــرحُ

قولُه: «**عَلَامَةُ**»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (**الفِعْلِ**).

و«**المُعَدَّى**»: صفةٌ لـ(**الفِعْلِ**).

و«**أَنْ**»: مَصْدَرِيَّةٌ، والفعلُ الذي نَصَبَتْهُ في تأويلِ مصدرٍ، خبرُ المبتدأ، وهو قولُه: (**عَلَامَةُ**)، فيكونُ تقديرُ الكلامِ: (**عَلَامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى وَصْلُكَ بِهِ...**).

قولُه: «**هَا**»: مفعولُ (**تَصِلْ**) منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه منعَ من ظهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بما يناسبُ القافيةَ.

و«**هَا**»: مضافٌ.

و«**غَيْرِ**»: مضافٌ إليه.

و«**غَيْرِ**»: مضافٌ.

و«**مَصْدَرٍ**»: مضافٌ إليه.

و«**بِهِ**»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(**تَصِل**).

و«**نَحْوُ**»: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (**ذَلِكَ نَحْوُ عَمِل**).

قولُه: «**عَلَامَةُ الفِعْلِ الْـمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَـا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ**»: يعني أنَّ

علامةَ الفعلِ الـمُتعدِّي أن يَتَّصِلَ به هـاءُ غيرِ المصدرِ، أي: يَـتَّـصِل به ضميرُ المفعولِ به

مثالُه: (عَمِلَ)، فـ(عَمِلَ): فعلٌ متعدٍّ، والدليلُ أنَّك تَصِلُ به هاءَ غيرِ المصدرِ، فتقولُ مثلًا: (**الخيرُ عَمِلَهُ فلانٌ**)، ومثلُه: (**سَمِعَ**)، فهو فِعْلٌ متعدٍّ؛ لأنَّه يَصِحُّ أن تَصِلَ به هاءَ الضميرِ، فتقولُ: (**سَمِعَهُ**).

ومثلُه الفعلُ: (قَرَأَ)، فهو فعلٌ مُتعَدٍّ، ولهذا اتَّصلتْ به هاءُ غيرِ المصدرِ، كما في قولِك: (**الكتابُ قَرَأَه محمَّدٌ**)، ومثلُه: (**دَخَلَ**) فهو فعلٌ مُتعدٍّ؛ لأنَّه يَقبَلُ الهاءَ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران:٩٧].

لكنَّ الفعلَ (جاء) في قولِك: (**جاء زيدٌ**) هل هو لازمٌ أو مُتعَدٍّ؟

الجواب: هو لازمٌ ومتعدٍّ، فإذا قلتَ: (**جاء زيدٌ**) بمعنى: (**قَدِمَ**)، فهو لازمٌ، وإذا قَرَأْتَ قولَ الله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء:٩٠]، فهذا مُتعدٍّ، ومثلُه قولُه تعالَى: ﴿ثُمَّ جَآءَهُم مَّا كَانُواْ يُوعَدُونَ﴾ [الشعراء:٢٠٦]، مُتعدٍّ، وكقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾ [النساء:٨٣]، فهو فعلٌ مُتعدٍّ، إِذَنْ هذا صالِحٌ لأن يكونَ مُتعدِّيًا، وأن يكونَ لازمًا.

قولُه: «(هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ»: يُـخْرِجُ هاءَ المصدرِ، فإنَّها تَتَّصِلُ بالفعلِ ولو لازمًا، مثل: (**القيامُ قُمْتُه**)، و(**القُعودُ قَعَدتُه**)، و(**الكلامُ تكَلَّمْتُه**)، وهَلُمَّ جرًّا، فـ(هاء) الدَّالةُ على المصدرِ لا تَدُلُّ على أنَّ الفعلَ متعدٍّ؛ وذلك لأنَّ الفعلَ اللازمَ يُصَاغُ منه المصدرُ كما يُصَاغُ من الفعلِ المتعدِّي، فضميرُ هذا المصدرِ لا يَدُلُّ على أنَّ الفعلَ مُتعَدٍّ.

والعلامةُ السَّابقةُ علامةٌ واضحةٌ في كلامِ المُؤلِّفِ، وهناك -أيضًا- علامةٌ أخرى، وهي أن يَصِحَّ منه صياغةُ اسمِ المفعولِ بدونِ حرفِ جرٍّ، هذا في الفعلِ المُتعدِّي.

مثل: (قُتِلَ الرجلُ)، فـ(قُتِلَ) اسمُ المفعولِ منه: (مَقْتولٌ)، إِذَنْ هو فعلٌ مُتعدٍّ؛ لأَنَّه يَصِحُّ صوغُ اسمِ المفعولِ منه بدونِ حاجةٍ إلى حرفِ جرٍّ، ومثلُه أيضًا الفعلُ: (ضَرَبَ)، فاسمُ المفعولِ منه: (مَضروبٌ)، إِذَنْ (ضَرَبَ) فعلٌ مُتعدٍّ؛ لأَنَّه مُصاغٌ منه اسمُ مفعولٍ غيرُ متعدٍّ بحرفِ جرٍّ، ومثلُ ذلك أيضًا: (حَمِدَ) يُصَاغُ منه اسمُ المفعولِ (محمود)، إِذَنْ هو مُتَعدٍّ، ومثلُه: (أَتَى)، فاسمُ المفعولِ منه (مَأْتِيٌّ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾ [مريم:٦١]، وتقولُ: (أَتَاها أمرُنا ليلًا أو نَهَارًا)، بخلافِ (عَظُمَ)، لا يَصِحُّ أن يُصَاغَ منه اسمُ المفعولِ، إِذَنْ هو لازمٌ، ومثلُ ذلك (صَعِدَ)، لا يَصِحُّ صوغُ اسمِ المفعولِ منه، فلا تَقُل: (مَصعودٌ) إلَّا إذا وَصَلْتَ به حرفَ جرٍّ، مثل: (مَصْعودٌ به)، أو (مصعودٌ إليه)، أو ما أَشْبَهَ ذلكَ.

إِذَنْ الفعلُ المُتعدِّي له علامتانِ:

العلامةُ الأولى: أن تَتَّصِلَ به هاءُ غيرِ المصدرِ.

العلامةُ الثانيةُ: أنْ يَصِحَّ أن يُصَاغَ منه اسمُ المفعولِ بدونِ واسطةٍ.

***

٢٦٨-فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ   عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ)

الشَّـرحُ

قولُه: «فَانْصِبْ»: الفاءُ للتَّفريعِ.

و«انْصِبْ»: فعلُ أمرٍ.

و«بِهِ»: أي: بالفعلِ المُتعدِّي، جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(انْصِبْ).

و«مَفْعُولَهُ»: مَفْعُولٌ به لـ(انْصِبْ)، وهو مضافٌ إلى الضميرِ.

و«إِنْ»: شَرطيَّةٌ.

و«لَمْ»: حرفُ نَفْيٍ وجزمٍ وقَلْبٍ.

و«يَنُبْ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَمْ)، والجملةُ في مَحَلِّ جزمٍ، فعلُ الشَّرطِ.

قولُه: «عَنْ فَاعِلٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَنُبْ)، وهذه الجملةُ شَرطيَّةٌ، وجوابُ الشَّرطِ فيها محذوفٌ، دلَّ عليه ما سَبَقَ على المشهورِ عندَ النَّحويِّينَ، والتَّقديرُ: (إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ فَانْصِبْ بِهِ)، ولكنَّنا نَقولُ: لا حاجةَ إلى هذا.

وقيل: إنَّ الشَّرطَ في مثلِ هذا التَّركيبِ لا يَحْتاجُ إلى جوابٍ أصلًا، لا مُقدَّرًا ولا مَذْكورًا، للعلمِ به.

و«نَحْوُ»: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (ذلك نَحْوُ).

و«تَدَبَّرْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«الكُتُبْ»: مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه، منَعَ من ظهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بما يناسبُ القافيةَ.

و«نَحْوُ»: مضافٌ.

و«تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ المُقدَّرةُ على آخرِه، مَنَعَ من ظهورِها الحكايةُ.

قولُه: «فَانْصِبْ بِهِ»: أي: بالفعلِ المتعدِّي.

قولُه: «مَفْعُولَهُ»: (مَفْعُول) هنا مفردٌ مضافٌ، فيَعُمُّ المفعولَ الواحدَ والمفعولَيْنِ والثلاثةَ.

قولُه: «إِنْ لَمْ يَنُبْ»: أي: إن لم يَنُبِ المفعولُ عن فاعلٍ، نحوُ: (تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ)، فـ(تَدَبَّرَ) مُتعدٍّ، و(الكُتُبَ): مفعولٌ به، فإن نابَ عن الفاعلِ، فإنَّه يُعْطَى حُكْمَ الفاعلِ، فيكونُ مرفوعًا.

فأفادنا المُؤلِّفُ -رحمه الله- في هذا البيتِ وسابقِه تعريفَ المُعَدَّى، وأفادنا حُكْمَ المُعَدَّى.

فالمُعَدَّى هو ما صَحَّ أن تَصِلَ به هاءُ غيرِ المصدرِ، وحُكْمُه أنَّه يَجِبُ أن نَنْصِبَ المفعولَ به إلَّا أن يَنُوبَ المفعولُ عن الفاعلِ، فإنَّه يكونُ مرفوعًا، كما سَبَقَ في النائبِ عن الفاعلِ، كقولِه تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، فالفعلُ (خُلِقَ) فعلٌ مُتَعدٍّ، و(الإِنسَانُ) نائبُ فاعلٍ، فالمفعولُ به -هنا- نائبٌ عن الفاعلِ، فأُقيمَ مُقامَه.

مثالُ ذلك أيضًا إذا قلتَ: (ضَرَبْتُ زيدًا)، فـ(زيدًا): مفعولٌ به لـ(ضَرَبَ)، وهذا إن لم يَنُب المفعولُ عن الفاعلِ، فإن نابَ المفعولُ عن الفاعلِ فإنَّك ترفعُ المفعولَ، فلا تَقُلْ: (ضُرِبَ زيدًا)، مع أنَّ (زيدًا) مفعولٌ به في المعنى، بل تقولُ: (ضُرِبَ زيدٌ)، كما تَقَدَّمَ في بابِ الفاعلِ.

ومثالُه أيضًا قولُه: (تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ)، فالفعلُ: (تَدَبَّرَ) فعلٌ مُتعدٍّ، والدليلُ أنَّك تقولُ: (الكتابُ مُتَدَبَّرٌ)، أو (الكتابُ تَدَبَّرَه زيدٌ)، إِذَنْ الفعلُ (تَدَبَّرَ) مُتعدٍّ، فإن نابَ المفعولُ عن الفاعلِ فإنَّه يُرْفَعُ.

وقولُه: «تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ»: هذه هي الفائدةُ من المُطالعةِ، وليست الفائدةُ أنَّك تقرأُ فقط، بل لا بُدَّ من التَّدبُّرِ، حتَّى القرآنُ الكريمُ الذي هو أعظمُ الكتبِ مطلوبٌ من الإنسانِ أن يَتَدبَّرَه، قال اللهُ تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩].

قولُه: «انْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَـمْ يَنُبْ»: هل هذا يَدُلُّ على أنَّه لا بُدَّ من وجودِ المفعولِ؟

الجواب: لا، لكن إذا وُجِدَ المفعولُ وَجَبَ نصبُه بالفعلِ المُتعدِّي، وإلَّا فقد يُـحْذَفُ المفعولُ كما في قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾ [الضحى:٦]، فالمفعولُ محذوفٌ تقديرُه: (فَأَواكَ)، وكما في قولِه: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى:٧]، وتقديرُه: (هَدَاكَ).

وكما في قولِه: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى:٨]، وتقديرُه: (أَغْنَاكَ)، لكنَّ المعنى أنَّه يَنصِبُ المفعولَ، سواءٌ كانَ مذكورًا أم محذوفًا.

وفي قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ﴾، قلتُم: المفعولُ محذوفٌ تقديرُه: (فآواك)، ألا يمكنُ أن نقولَ: (فآوَاكَ وآوَى بكَ)، بدلَ من أن كُنْتَ فقيرًا تَحْتاجُ إلى مَنْ تأوِي إليه أَصْبَحْتَ أنت مَأْوًى؟

نعم، هذا صحيحٌ، فمعنَى الآيةِ: (آوَاكَ وآوَى بِكَ)، وقد قال أبو طالبٍ في لامِيَّتِه المشهورةِ:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمَالُ اليَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ[1]

فالشَّاهدُ هنا قولُه: (ثِمَالُ اليَتَامَى)، يعني: أَنَّه يَتَولَّى الأيتامَ، ويُواسِيهِم، ويَجْبُرُ كَسْرَهم، ويَعْصِمُ الأراملَ.

إِذَنْ: (آوى)، أي: آوَاكَ وآوَى بِكَ.

والثانية: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾، يعني: هَدَاكَ وهَدَى بِكَ، ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾، أي: أَغْنَاكَ وأَغْنَى بِكَ، ولهذا امْتَنَّ النَّبِيُّ ﷺ على الأنصارِ بهذا فقالَ: «يَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ، أَلَـمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا فَهَدَاكُمُ اللهُ بِي، وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفَكُمُ اللهُ بِي، وَكُنْتُمْ عَالَةً فَأَغْنَاكُمُ اللهُ بِي»[2].

على كُلِّ حالٍ إنَّ الله تعالى آوى النَّبِيَّ ﷺ وآوى به، وهداه وهَدَى به، وأغناه وأغنى به.

فإذا قال قائلٌ: ما فائدةُ مَعْرفتِنا للمُتعدِّي واللازمِ؟

---

(١) البيت من الطويل، انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (٢/ ٣٠٥)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ١٨٥)، ولسان العرب، وتاج العروس (ثمل).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الطائف حديث رقم (٤٠٧٥)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام حديث رقم (١٠٦١).

قلنا: في ذلك ثلاثُ فَوائِدَ:

الفائدةُ الأولى: من حيثُ العُمومُ أنَّه إذا كان الفعلُ مُتعدِّيًا، ولم نَجِدِ المفعولَ به عَرَفْنا أنَّه محذوفٌ.

الفائدةُ الثَّانيةُ: أنَّنا لا نُعدِّي فعلًا وهو لا يتعدَّى، فلو جاءنا إنسانٌ بفعلٍ لازمٍ، وجَعَلَه مُتعدِّيًا، قلنا: هذا غَلَطٌ، وليسَ من اللُّغَةِ العربيَّةِ، فلو قال مَثَلًا: (قامَ زيدًا)، وهو يريدُ أنْ يَجْعَلَ (زيدًا) مفعولًا به، نقول: هذا ليسَ بصحيحٍ؛ لأنَّ (قام) من الأفعالِ اللَّازِمةِ، أمَّا لو قال: (قامَ زيدًا)، على أنَّ (زيدًا) فاعلٌ قلنا: هذا لَحْنٌ.

الفائدةُ الثالثةُ: من حيثُ الخُصوصُ فيما يَتعلَّقُ بأسماءِ الله، إذا كان الاسمُ مُتعدِّيًا لم يَتِمَّ الإيمانُ به إلَّا بأمورٍ ثلاثةٍ: الاسم، والصفة، والأَثر، يعني الحكمَ، وإذا كان لازمًا اكْتُفِي بالإيمانِ بالاسمِ والإيمانِ بالصفةِ، فمثلًا (الحيُّ) لازمٌ؛ لأنَّه من (حَيِيَ)، فيَتِمُّ الإيمانُ به إذا آمنَّا بالاسمِ والصفةِ التي دَلَّ عليها.

أمَّا (السَّميع) فهو مُتعدٍّ، فلا بُدَّ أن نؤمنَ بالاسمِ والصفةِ التي دلَّ عليها الاسمُ، والأثر أنَّه يَسْمَعُ، فهو سَمِيعٌ بسَمْعٍ يَسْمَعُ به.

***

٢٦٩-وَلازِمٌ غَيْرُ الـمُعَدَّى وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَـ(نَهِمْ)

الشَّرحُ

قولُه: «وَلازِمٌ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و«غَيْرُ»: مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، يعني: (وَغَيْرُ المُعَدَّى لازِمٌ)، هذا إعرابٌ، والإعرابُ الثاني أن يُقَالَ: (لَازِمٌ): مبتدأٌ، و(غَيْرُ): خبرُ المبتدأ؛ فإذا كنتَ تريدُ أن تُخْبِرَ عن حُكْمِ المُعَدَّى، صارت كلمةُ (لَازِمٌ) خبرًا مُقدَّمًا، وإذا كنتَ تريدُ أن تُخْبِرَ ما هو اللازمُ وتُعَرِّفَ اللازمَ، فتكونُ (غَيْرُ المُعَدَّى) هي الخَبَرُ، ويَرِدُ على هذا التَّقديرِ أنَّ (لَازِمٌ) نَكِرةٌ، والابتداءُ بالنَّكرةِ ممنوعٌ، لكن يُجَابُ عنه بأنَّ المَقامَ مَقامُ تفصيلٍ وتقسيمٍ، ومَقامُ التقسيمِ مُفِيدٌ، فيَجوزُ أن يُبْتَدأَ بالنَّكرةِ على قولِ الشَّاعِرِ:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ[1]

والإعرابُ الثَّاني أحسنُ؛ لأنَّه يريدُ أن يُخْبِرَ عن اللازمِ، لا أن يُخْبِرَ عن غَيْرِ المُعَدَّى، فمَحَطُّ الفائدةِ اللازمُ، فالآن هل السؤال: ما هو اللازم؟ أم السؤال: ما هو غير المُعَدَّى؟

الجواب: ما هو اللازم؟ مع أنَّه يجوزُ، لكنَّ الأرجحَ أن تَجْعَلَ (لَازِمٌ) مُبْتدأً، و(غَيْرُ المُعَدَّى) خَبَرَهُ.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للنَّمِر بن تَوْلَب. انظر الكتاب لسيبويه (١/ ٨٦).

قولُه: «وَحُتِمْ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، والفعلُ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«لُزُومُ»: نائبُ فاعلٍ، وهو مضافٌ إلى (أَفْعَالِ).

و«أَفْعَالِ»: مضافةٌ إلى (السَّجَايَا).

و«كَـ(نَهِمْ)»: جارٌّ ومجرورٌ.

قولُه: «وَلازِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى»: يعني أنَّ اللازمَ من الأفعالِ هو غيرُ المُعَدَّى، يعني ما لا يَنْصِبُ المفعولَ به، فالذي لا يَقْبَلُ الضميرَ، ولا يُصَاغُ منه اسمُ المفعولِ، فإنَّه يكونُ لازمًا، وهو كثيرٌ في كلامِ العربِ وكلامِ النَّاسِ.

ثُمَّ ذكر -رحمه الله- ضوابطَ:

الضابطُ الأَوَّلُ: جميعُ أفعالِ السَّجايا والطبائعِ تُعْتَبَرُ لازمةً، ولذا قالَ: (وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا).

و(السَّجَايَا) جمعُ (سَجِيَّة)، وهي الطبيعةُ، أي: الأفعالُ الدَّالَّةُ على الطبيعةِ والانفعالِ وما أَشْبَهَ ذلك، هذه يَلْزَمُ فيها أن تكونَ لازمةً؛ لأنَّ طبيعةَ الإنسانِ، أو طبيعةَ المضافِ إليه الفعلُ لازمةٌ، فيَنْبَغِي أن يكونَ الفعلُ أيضًا لازمًا، مثل: (نَهِمَ)، والنَّهِم معناها الذي لا يَشْبَعُ، فهو شديدُ الحرصِ على الطعامِ، ويأْكُلُ بأصابعِهِ الخمسةِ، ولا يَشْبَعُ، ويُتابِعُ بسُرعةٍ، وإذا مُدَّت الأيدي إلى الطَّعامِ كان أعجلَ القومِ، فـ(النَّهَم) صفةٌ طَبِيعيَّةٌ في الإنسانِ، فمِن النَّاسِ مَنْ هو نَهِمٌ، ومنهم مَنْ هو غيرُ نَهِمٍ.

إذا قلتَ: (فلانٌ شَرُفَ طبعًا) أي: شريفُ الطَّبعِ فهذا لازمٌ؛ لأَنَّك جَعَلْتَ الشَّرَفَ له طبيعةً، ومثلُ ذلك: (نَـامَ)، تقولُ: (نَـامَ زيدٌ)، فـ(نَـامَ) من أفعالِ

السَّجايا، فالنَّومُ طبيعةٌ يَعْتَرِي الإنسانَ، ومثلُه: (**كَرُمَ**)، و(**بَخِلَ**)، و(**ظَرُفَ**) إلى غيرِ ذلك.

ومثلُ ذلك أيضًا: (**غَضِبَ**)، و(**سَخِطَ**)، و(**رَضِيَ**)، وما أشْبَهَ ذلك، لكن يَبْقَى عندَنا قولُه تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، فـ(**رَضِيَ**) هنا ليس من الرِّضا المعروفِ الذي هو ضِدُّ السَّخَطِ، بل (**وَرَضِيتُ**) في الآيةِ بمعنى (**اخْتَرْتُ**)، ولهذا تَعَدَّى، أمَّا (**رَضِيَ**) الذي هو ضِدُّ السَّخَطِ ففعلٌ لازمٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ [المائدة:١١٩]، ولم يَقُل: (**رَضِيَهُمْ**).

وهل (**فَهِمَ**) من أفعالِ الطَّبيعةِ؟

الجواب: لا، ليس من أفعالِ الطَّبيعةِ، ولهذا يَتعَدَّى للمفعولِ به، فيُقَالُ: (**فَهِمَ الدَّرسَ**).

* * *

٢٧٠- كَذَا (افْعَلَلَّ) وَالْمُضَاهِي (اقْعَنْسَسَا) وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

الشَّرحُ

قولُه: «كَذَا»: جارٌّ ومجرورٌ، خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«افْعَلَلَّ»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

و«الْـمُضَاهِي»: معْطوفٌ عليه، وفيه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فاعلٌ.

و«اقْعَنْسَسَا»: مفعولُ (الْـمُضَاهِي).

و«مَا اقْتَضَى»: معطوفٌ على (افْعَلَلَّ).

و«مَا»: اسمٌ مَوْصولٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفعٍ.

و«اقْتَضَى»: صلةُ المَوْصولِ، والفاعلُ مُستتِرٌ.

و«نَظَافَةً»: مفعولٌ به.

«أَوْ دَنَسًا»: معطوفٌ عليه.

الضَّابطُ الثَّاني: (كَذَا افْعَلَلَّ) يعني: كلُّ فعلٍ على وزنِ (افْعَلَلَّ) فهو لازمٌ، لا يُمكِنُ أن يَتَعَدَّى للمفعولِ به.

مثالُه: (اقْشَعَرَّ)، و(اطْمَأَنَّ)، و(اكْفَهَرَّ)، و(اضْمَحَلَّ الأمرُ) فهي على وزنِ (افْعَلَلَّ)، فتكونُ لازمةً، وهذه لا تُعتَبَرُ من السَّجَايا، ولهذا قالَ المُؤَلِّفُ -رحمه الله-: (كَذَا افْعَلَلَّ)، ولم يَقُلْ: (كافْعَلَلَّ).

فالمُهِمُّ أنَّ كلَّ ما كانَ على وَزْنِ (**افْعَلَلَّ**) فهو لازمٌ.

الضَّابطُ الثَّالثُ: (**وَالـمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا**)، أي: المُشابِهُ له في الوَزْنِ، أي: الذي يُشبِهُ (**افْعَنْلَلَ**)، فـ(**اقْعَنْسَسَ**) على وزنِ (**افْعَنْلَلَ**)، وكان يُمكِنُ للمؤلِّفِ -رحمه الله- أنْ يقولَ: (**وما كانَ على افْعَنْلَلَ**).

فائدةٌ: يَقُولُ في الحاشيةِ[1]: «(**اقْعَنْسَسَ البعيرُ**) إذا امْتنَعَ من الانقيادِ» اهـ. أي: أَبَى أنْ يَمْشِيَ، فهو يُشبِهُ من بعضِ الوُجوهِ: (**تَقَاعَسَ عَنِ الشيءِ**)، يعني: لم يُقْدِمْ على الشَّيءِ، ولم يَمْضِ فيه.

مثالُه: (**احْرَنْجَمَ**)، (**افْرَنْقَعَ**)، فهي على وَزْنِ (**افْعَنْلَلَ**)، و(**احْرَنْجَمَ**) يعني: اجْتَمَعَ، أمَّا (**افْرَنْقَعَ**) فيعني التَّفَرُّق، فـ(**افْرَنْقِعُوا عَنِّي**) يعني: تَفَرَّقُوا عنِّي، وهذه من غَرَائبِ كلماتِ اللُّغةِ، ولهذا يَقولونَ في البَلَاغةِ: إنَّ هذا خِلافُ الفَصاحةِ.

مثالٌ آخَرُ: (**احْرَنْبَى الدِّيكُ**)، وذلك إذا انْتفَشَ للقِتَال.

وتأتي في المضارعِ والماضي، مثلُ: (**احْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ**)، (**اقْعَنْسَسَ، يَقْعَنْسِسُ**).

فالقاعدةُ: كلُّ فعلٍ على وزنِ (**افْعَنْلَلَ**) فإنَّهُ لازمٌ.

الضَّابطُ الرَّابعُ: (**وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا**)، هذا أيضًا بابٌ واسعٌ، فكلُّ شيءٍ يدُلُّ على نظافةٍ أو دَنَسٍ فهو لازمٌ.

مثالُه: (**نَظُفَ الثوبُ**)، فهذا لا يُمكِنُ أنْ يكونَ مُتَعدِّيًا؛ لأنَّهُ يَقْتَضِي نظافةً.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٢٥).

مثالٌ آخرُ: (**طَهُرَ المكانُ**)، هذا أيضًا لازمٌ؛ لأَنَّهُ يَقتضِي نظافةً.

مثالٌ آخَرُ: (**اتَّسَخَ الثَّوبُ**)، و(**وَسِخَ الثَّوبُ**)، (**ونَجِسَ الثَّوبُ**) وهذا أيضًا لازمٌ؛ لأَنَّه يَقْتضِي دَنَسًا.

إِذَنْ: كلُّ ما اقْتَضَى نظافةً أو دَنَسًا فإِنَّه لازمٌ، وعلى هذا فَقِسْ.

فَإِن قالَ قائِلٌ: ما تَقولون في: (**نَظَّفْتُ الثَّوبَ**)؟

نقول: (**نَظَّفْتُ**) فِعلٌ من التَّنْظِيفِ، أي: أَنَّك جِئتَ بالماءِ وغَسلتَه، لكن الَّذي صار نظيفًا هو الثَّوبُ، فتقولُ: (**نَظُفَ الثَّوبُ**).

* * *

٢٧١- أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْـمُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَـ(مَدَّهُ فَامْتَدَّا)

الشَّرحُ

قولُه: «أَوْ»: حرفُ عطفٍ.

و«عَرَضًا»: معطوفٌ على (نَظَافَةً)، يعني: أوِ اقتَضى عَرَضًا.

«أَوْ»: حرفُ عطفٍ.

«طَاوَعَ»: فعلٌ ماضٍ، وهو معطوفٌ على جملةِ الصِّلَةِ في قولِه: (**وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً**)، يعني: وما اقْتَضَى نظافةً، أو ما طَاوَعَ المُعَدَّى لواحدٍ.

وقولُه: «المُعَدَّى»: مفعولٌ بهِ.

و«لِوَاحِدٍ»: مُتعلِّقٌ بـ(المُعَدَّى).

وقولُه: «كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا»: الكافُ حَرفُ جرٍّ.

و«مَدَّهُ فَامْتَدَّا»: اسمٌ مجرورٌ بالكافِ؛ لأنَّهُ على تقديرِ: (**كهذا المثالِ**)، مَنَعَ من ظُهورِه اشتِغالُ المَحَلِّ بحركةِ الحِكايَةِ.

الضَّابطُ الخامسُ: كلُّ ما اقْتَضَى عَرَضًا، والعَرَضُ هو الوصفُ الذي يَعرِضُ للإنسانِ ويَزُولُ، مثل: (**غَضِبَ**)، و(**حَزِنَ**)، و(**مَرِضَ**)، و(**بَرِئَ**)، و(**نَشِطَ**)، و(**فَرِحَ**)، و(**سَخِطَ**)، و(**ضَحِكَ**)، و(**بَكَى**)، و(**شَبِعَ**)، و(**جَاعَ**)؛ لأنَّ الجوعَ ليس بطبيعةٍ؛ لأنَّ الطَّبيعةَ تَبْقَى، ولهذا نقولُ: دواءُ الجوعِ الأكلُ، فهو مثلُ: (**شَبِعَ**).

كذلك (رَضِيَ)، و(كَرِهَ)، يُمكِنُ أنْ نَجْعَلَهما من الأعْراضِ، لكنَّهما يُستخدَمانِ أحيانًا مُتعدِّيانِ إذا لم يُقْصَدْ بهما العَرَضُ، مثل: «**إنَّ اللهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلاثًا، وَرَضِيَ لَكُمْ ثَلاثًا**»(١). فهذه بمعنى الاختيارِ، لكن (كَرِهَ) بمعنى أنَّه وَقَعَ في نفسِه الكُرْهُ، فيُمكِنُ أنْ نجعلَه من بابِ الأعراضِ.

كذلك: (**مَاتَ**)، و(**احْمَرَّ وَجْهُ الرَّجُلِ**)، و(**اخْضَرَّ الزَّرْعُ**)، وأمثلتُه كثيرةٌ.

إِذَنْ كلُّ ما كان يَعْرِضُ ويَزُولُ فإنَّه يكونُ لازمًا، ومرادُه بالعَرَضِ المعنَى القائمُ بالبَدَنِ، وليسَ الفعلَ الواقعَ من الإنسانِ، مثل: (**مَرِضَ**)، و(**غَضِبَ**)، و(**حَزِنَ**)، فهذه ليست مثلَ: (**ضَرَبَ**).

الضَّابطُ السَّادسُ: (**أَوْ طَاوَعَ الْـمُعَدَّى**)، أي: أنْ يُطاوِعَ الُمعدَّى لواحدٍ، ومعنَى طاوَعَه أي: صار الُمعَدَّى مُؤثِّرًا فيه، فيأتي نَتِيجةً عنه، فالُمطاوَعةُ أنْ يكونَ هذا الفعلُ نتيجةً للفعلِ السَّابقِ، مثل: (**مَدَّه فامْتَدَّ**)، (**شَدَّه فاشْتدَّ**)، (**سَحَبَهُ فانْسَحَبَ**)، (**ضَرَبَه فَانْضَربَ**)، (**كَسَرَهُ فَانْكَسَرَ**)، (**حَدَّهُ فَاحْتدَّ**)، (**جَرَّهُ فَانْجَرَّ**)، (**أَغْضَبَه فَغَضِبَ**)، لكن هذه أيضًا من أفعالِ السَّجَايا، ومثلُ: (**نَظَّفْتُه فتَنَظَّفَ**)، و(**دَحْرَجْتُه فَتَدَحْرَجَ**)، و(**كَلَّمْتُهُ فَتَكَلَّمَ**)، و(**عَلَّمْتُهُ فتَعَلَّمَ**)، وهذا إذا كان مُطاوِعًا فهو لازمٌ، أما إذا كانَ غيرَ مُطاوعٍ مثل: (**تَعَلَّمَ الدرسَ**) فهو مُتَعَدٍّ.

إِذَنْ معنَى طَاوَعَه: أي صارَ نتيجةً له، وصار الأولُ مؤثِّرًا فيه، فصارتِ الـمطاوَعةُ عكسَ همزةِ التَّعْديةِ، فالـمطاوعةُ تَنْقُصُ مَفْعولًا، والـهمزةُ تَزِيدُ مفعولًا.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، في مسند أبي هريرة في الحديث رقم (٨٣١٦).

وقولُه: «**أَوْ طَاوَعَ الْـمُعَدَّى لِوَاحِدٍ كـ(مَدَّهُ فَامْتَدَّا)**»: إذا طاوَعَ فعلًا يَتعدَّى لاثنينِ فإنَّه يتعدَّى لواحدٍ.

مثالُه: (**أَرْكَبْتُهُ الحِمَارَ فرَكِبَهُ**)، فهنا تَعدَّى لواحدٍ؛ لأَنَّه مُطاوِعٌ لفعلٍ مُتَعَدٍّ لاثنينِ، ولهذا قال المؤلِّفُ -رحمه الله-: (**أَوْ طَاوَعَ الْـمُعَدَّى لِوَاحِدٍ**)، احترازًا مِمَّا إذا طاوعَ المُعدَّى لاثنينِ.

فالمُطاوِعُ إن طاوَعَ ما يَتعدَّى لواحدٍ فهو لازمٌ، وإن طاوَعَ ما يَتعدَّى لاثنينِ نَصَبَ مفعولًا واحدًا.

مثالُه: (**علَّمْتُ الطالبَ النَّحْوَ فَتعلَّمَه**)، فـ(**عَلَّمْتُ**) يَنصِبُ مَفْعولَيْنِ، أمَّا (**تَعلَّمَه**) فيَنْصِبُ مفعولًا واحدًا.

فصارَ الـمُطاوِعُ لِـمَا يتعَدَّى لوَاحِدٍ لازمًا، والـمُطاوِعُ لِـمَا يَتعدَّى لاثنينِ مُتَعدِّيًا لواحدٍ.

فائدةٌ: هل يُمْكِنُ أنْ يُحَوَّلَ الفعلُ المُتعدِّي إلى لازمٍ، أو يُحَوَّلَ الفعلُ اللَّازمُ إلى مُتعدٍّ؟

الجواب: إذا حَوَّلْتَ الفعلَ المُتعدِّيَ إلى سَجِيَّةٍ وطبيعةٍ له، مثل: (**رَحِمَ زيدٌ الطفلَ**)، فإذا أَرَدْتَ أنْ تَجْعَلَ هذه الصفةَ كسَجِيَّةٍ له، تقول: (**رَحِمَ فلانٌ**) بمعنى أنَّه صارَ رحيمًا، فكأنَّها سَجِيَّةٌ وطَبيعةٌ له، فهنا يُحَوَّلُ المُتعدِّي إلى لازمٍ، ولكن ليسَ كلُّ لازمٍ يَصِحُّ أنْ يَتعدَّى، مثل: (**احْرَنْجَم**)، و(**اقْشَعَرَّ**).

* * *

٢٧٢- وَعَـــدِّ لَازِمًـــا بِحَـــرْفِ جَـــرِّ   وَإِنْ حُــذِفْ فَالنَّصْــبُ لِلْمُنْجَــرِّ

٢٧٣- نَقْـــلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّـــرِدُ   مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَعَدِّ»: الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«وَعَدِّ»: فعلُ أمرٍ، والفاعلُ مُستتِرٌ وُجوبًا، تقديرُه: أنت.

و«لَازِمًا»: مفعولُ (عَدِّ).

و«بِحَرْفِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّق بـ(عَدِّ)، وهو مُضافٌ إلى (جَرِّ).

وقولُه: «وَإِنْ حُذِف»: الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«إِنْ»: شَرْطيَّةٌ.

و«حُذِف»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، وهو فِعْلُ الشَّرْطِ، ونائبُ الفاعلِ فيه ضميرٌ مُستَتِرٌ، تقديرُه: هو.

وقولُه: «فَالنَّصْبُ»: الفاءُ رابطةٌ للجوابِ.

و«النَّصْبُ»: مُبْتَدأٌ.

و«لِلْمُنْجَرِّ»: الجارُّ والمَجْرُورُ خبرُ (النَّصْب)، والجملةُ الـخَبَرِيَّةُ في مَحَلِّ جَزْمٍ جوابُ الشَّرطِ.

وقولُه: «نَقْلًا»: حالٌ، وصاحبُ الحالِ هو الضَّميرُ المُستتِرُ في مُتعلِّق الجارِّ والمجرورِ، أي: (فالنَّصبُ كائِنٌ للمُنْجَرِّ نَقلًا).

وقولُه: «وَفِي»: حرفُ جرٍّ.

و«أَنَّ»: مجرورٌ بـ(فِي) باعتبارِ اللَّفْظِ.

و«أَنْ»: معطوفةٌ عليها، والجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بـ(يَطَّرِدُ).

وقولُه: «مَعْ»: ظرفُ مكانٍ، وهو هنا مَبْنِيٌّ على السُّكونِ من أجْلِ الرَّوِيِّ، وهو مُضافٌ إلى (أَمْن).

و«وَأَمْن»: مضافٌ إلى (لَبْسٍ).

وقولُه: «كـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)»: الكافُ حرفُ جرٍّ.

و«عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»: كلُّها مَجْرورَةٌ بحرفِ الجرِّ (الكافِ)، وعلامةُ جرِّها كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الآخِرِ، مَنَعَ من ظُهورِها الحِكايةُ.

قولُه: «وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ»: يعني أنَّ الفعلَ اللَّازمَ لا يَنصِبُ المفعولَ بنفسِه، لكن يُعدَّى بحرفِ جرٍّ مُناسِبٍ، ولهذا قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (بِحَرْفِ جَرِّ)، ولم يقل: بـ(إلى)، ولا: بـ(مِن)، ولا: بـ(في)، ولا: بـ(عَلَى)، ولا بشيءٍ، ولكنَّه يُعَدَّى بحرفِ الجرِّ المناسبِ له، فإذا وَجَدْنا فعلًا لازمًا جازَ أنْ نُعدِّيَه بحرفِ الجرِّ، تَقولُ: (فَرِحَ زَيْدٌ)، فـ(فَرِحَ) لازمٌ، وتقولُ: (فَرِحَ بالنَّجَاحِ)، فتُعَدِّيهِ بحرفِ جرٍّ، وهذا كثيرٌ.

وقولُه: «وَعَدِّ لَازِمًا»: أي عدِّ فعلًا أو وَصْفًا ممَّا يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ.

مثالُ ذلك: (مَـرَّ) فعلٌ لازمٌ، ولـهذا أقولُ: (مَـرَرْتُ بزيدٍ)، فهنا نُعَدِّيهِ بحرفِ جرٍّ.

مثالٌ آخَرُ: (رَغِبَ) فعلٌ لازمٌ، ويُعَدَّى بحرفِ الجرِّ، فيُقالُ: (رَغِبَ في كذا)، أو: (رَغِبَ عن كذا) حسبَ الحالِ، ولا يَتعدَّى إلَّا بـ(عَنْ)، أو بـ(في)، وأمَّا قولُهم: (رَغِبَ الشَّيءَ) فعلى سبيلِ التَّجاوُزِ.

مثالٌ آخرُ: (وصل)، يقولون: إنَّ الأَصْلَ أنَّه لَازِمٌ، لكنْ لكثرةِ الاستعمالِ يكونُ مُتعدِّيًا، ومثل: (دخلتُ البيتَ)، و(دخلتُ المسجدَ)، و(دخلتُ السُّوقَ)، وما أَشْبَهَ ذلك؛ لأنَّ (دَخَلَ) لازمٌ.

وكلُّ فعلٍ لازمٍ فإنَّهُ يُعدَّى بحرفِ الجرِّ، هذا إذا كان يَصِلُ إلى المفعولِ به بواسطةِ حرفِ الجرِّ، فإنْ كانَ لا يَصِلُ إلى المفعولِ به بواسطةِ حرفِ الجرِّ، فهو يَبْقَى على لزومِه، مثل: (اقْعَنْسَسَ)، فلا يُمكِنُ أنْ يتعدَّى، بل هو لازمٌ، ومثلُ: (نَهِمَ)، وكلِّ ما قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله- فيما سبقَ في قولِه: (وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِم) إلى آخِرِه.

وقولُه: «وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ»: يعني إذا حُذِفَ حرفُ الجرِّ مِنَ الفِعْلِ اللَّازِمِ فإنَّ المجرورَ يُنْصَبُ، لكن: هل هو قِيَاسيٌّ؟ بمعنى: أَنَّهُ يجوزُ لُكلِّ واحدٍ أنْ يَحْذِفَ حرفَ الجرِّ مِمَّا تَعلَّقَ بالفعلِ اللَّازِمِ؟

نقولُ: يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (نَقْلًا)، يعني: أَنَّهُ سُمِعَ من كلامِ العربِ، ونُقِلَ منْ كلامِهم أنَّهم يَحذِفونَ حرْفَ الجَرِّ مِنْ مُتعَلِّقِ الفِعْلِ اللَّازِمِ، ويَنْصِبُونَه، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ[1]

---

(١) تقدم عزوه (ص:٢٧٤).

فقالَ: (**تَـمُرُّونَ الدِّيَارَ**)، والأصلُ: (**تَـمُرُّونَ بِالدِّيَارِ**)، لكنَّهُ حَذَفَ حرفَ الجرِّ، ونَصَبَه، ونُعرِبُه، فنقولُ: (**تَـمُرُّونَ**): فعلٌ مُضَارِعٌ مَرفوعٌ بثُبوتِ النُّونِ، والواوُ فاعلٌ، (**الدِّيَارَ**) منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، يعني أنَّ سببَ نصبِه نزعُ الخافضِ، ولا نقولُ: إنَّ (**الدِّيَارَ**) مفعولٌ به؛ لأنَّ هذا الفعلَ لازِمٌ لا ينصِبُ المفعولَ به، فتكون (**الدِّيَارَ**) هنا منصوبةً بنزعِ الخافِضِ، والأصلُ: (**تَـمُرُّونَ بِالدِّيَارِ**)، فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ صارتْ منصوبةً، وعلامةُ نصبِها فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه، وقولُه: (**وَلَـمْ تَعُوجُوا**) لا حاجةَ لإعرابِه؛ لأنَّ الشَّاهِدَ حَصَلَ بدونِه.

لكن: لو قلتَ: (**مَرَرْتُ زَيدًا**) بدلَ: (**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ**) فهل يَصِحُّ أو لا؟

الجواب: لا يَصِحُّ؛ لأنَّ هذا الأمرَ مُتوقِّفٌ على النَّقْلِ.

فإن قلتَ: قِيَاسًا على ما وَرَدَ، فالعربُ قالوا: (**تَـمُرُّونَ الدِّيَارَ**)؟

نقولُ: إنَّ الشَّاذَّ يُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليه، لكنَّ لُغَتَنا العُرْفِيَّة تأَبى إلَّا أنْ تَقِيسَ، فيَقُولونَ: (**مَرَرْتُ زَيدًا**)، و(**مَرَرْتُ البَيْتَ**)، وما أشْبَهَ ذلك، فنَقولُ: اللُّغَةُ العُرْفيَّةُ لا تَحكُمُ على اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ نَقْلًا**) ظَاهِرُهُ أنَّه لا بُدَّ أنْ يُنْصَبَ، ولكنْ معَ ذلك سُمِعَ غيرَ مَنصوبٍ في قولِ الشَّاعرِ:

إِذَا قِيـلَ مَـنْ فِي النَّـاسِ شَرُّ قَبِيلَـةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِـالْأَكُفِّ الْأَصَـابِعُ[1]

الشَّاهدُ في قولِه: (**أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ**)، يعني: أشارتْ إلى

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق كما في خزانة الأدب (٩/ ١١٣)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٩٠)، والتصريح (١/ ٤٦٦).

كُلَيبٍ بالأكفِّ الأصابعُ، فنقولُ: (**كُلَيْبٍ**) اسمٌ مجرورٌ بحرفِ الجرِّ المحذوفِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ، والتَّقديرُ: (**أشارت إلى كُلَيْبٍ**).

ولهذا طالبُ العلمِ المُبْتَدِئُ يقولُ: (**كُلَيْب**) هو الفاعلُ، فكيفَ يُجَرُّ؟! لماذا لم يَقُلْ: (**أشارتْ كُلَيْبٌ**)؟!

نقولُ: لأنَّ (**كُلَيْبٍ**) ليستْ مُشِيرةً، بل مُشارٌ إليها، والأصابعُ هي الفاعلُ؛ لأنَّها هي المُشيرةُ، وعلى حسبِ المنقولِ المُطَّردِ يُقالُ: (**أشارتْ كُلَيْبًا**)، فهو منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، وعلى القِيَاسِ يُقالُ: (**إلى كُلَيْبٍ**).

قولُه: «**فِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ**»: الَّذي يَطَّرِدُ هو حَذْفُ حرفِ الجرِّ، ومعنى قولِه: (**يَطَّرِدُ**) أَنَّهُ سُمِعَ نَقْلًا، وجاز استِعمالًا، أي: أَنَّهُ يَنْقَاسُ بدليلِ قَوْلِه في الأوَّلِ: (**نَقْلًا**).

وقولُه: «**مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ**»: يعني: يُشترَطُ لجوازِ حذْفِ حرْفِ الجرِّ مع (**أَنَّ**) و(**أَنْ**) ألَّا يكونَ هناك لَبْسٌ، فإن كان هناك لَبْسٌ امْتنَعَ حذفُ حرْفِ الجرِّ، لئلَّا يَقعَ المُخاطَبُ في لَبْسٍ.

مثالُه: (**عَجِبْتُ أَن يَدُوا**)، و(**يَدُوا**) بمعْنَى: يُعْطُوا الدِّيَةَ، يعني: عجبتُ منْ أن يَدُوا، ويجوزُ أنْ تحذفَ (مِن)، فتقولُ: (**عَجِبتُ أَنْ يَدُوا**)، وهذا باطِّرادٍ، وعلى هذا فنقولُ: (**عَجِبْتُ**): فِعلٌ وفَاعِل، و(**أَنْ**): حرفُ مَصدرٍ يَنصِبُ الفعْلَ المُضارِعَ، و(**يَدُوا**): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(**أَنْ**)، وعلامةُ نصبه حذفُ النُّونِ، والواوُ فاعِلٌ، و(**أَنْ**) وما دخلتْ عليه في تأويلِ مَصْدرٍ منصوبٍ بنَزْعِ الخَافِضِ، والخافضُ هنا مَحْذوفٌ اطِّرادًا، وتقديرُ المصدرِ: عجبتُ من وَدْيِهِم، وإذا أردنا

أنْ نُقدِّرَ وحوَّلناه إلى مصدرٍ صار المصدرُ اسمًا، وعدمنا (أنَّ) و(أنْ)، وحينَئذٍ لابُدَّ أنْ نَذكُرَ حرفَ الجرِّ.

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- «مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ»: أي اشتباهٍ وإشكالٍ، وهذا قَيْدٌ، فإن خِيفَ اللَّبْسُ فإنَّه لا يجوزُ حَذْفُ حرْفِ الجرِّ، مثل: (**رَغِبْتُ أنْ أجْلِسَ إلى زَيدٍ**)، فهل المعنى: (**رَغِبْتُ عن الجلوسِ إليه**)، أو: (**رَغِبْت في الجلوسِ إليه**)؟

نقولُ: تَحْتمِلُ، فأنتَ إذا خاطَبْتَ أحدًا، وقلتَ: (**رَغِبْتُ أنْ أجلسَ إلى زيدٍ**)، لا يَدْرِي: هل أنت ترْغَبُ الجلوسَ إليه، أو تَرْغَبُ عدمَ الجلوسِ إليه؟ فإذا قلتَ: (**رَغِبتُ أنْ أجْلِسَ إلى زيدٍ؛ لأَنَّه يُلْهِيني**) جازَ أنْ أحْذِفَ حرفَ الجرِّ؛ لأَنَّهُ زالَ اللَّبْسُ بهذا التَّعْليلِ: (**لأنَّه يُلْهِيني**).

وإذا قلتَ: (**رَغِبْتُ في أنْ أَجلِسَ إلى زيدٍ؛ لأنَّ جلوسَه محبوبٌ إليَّ**) جاز أنْ تقولَ: (**رغبتُ أنْ أجلسَ إلى زيدٍ؛ لأنَّ جلوسَه محبوبٌ إليَّ**)، فتَحْذِف (في).

مثالٌ آخَرُ: (**رَغِبْتُ أن أُسافِرَ**)، هل تُخبِرُ بأنَّك راغبٌ في السَّفَرِ، أو راغبٌ عنه؟

الجواب: لا يُدْرَى، إذَنْ لا يَجوزُ أنْ تَحذِفَ حرفَ الجرِّ، بل يَجِبُ أنْ تقولَ: (**رَغِبتُ في أنْ أُسافِرَ**)، أو: (**رَغِبْتُ عنْ أنْ أسافرَ**)؛ لأنَّك إذا حَذَفْتَه أَلْبَسْتَ.

لكن يَجِبُ أنْ نَعرِفَ الفرقَ بينَ الإلباسِ والإجمالِ، فالإلباسُ: هو أنْ يُريدَ الـمُتكلِّمُ إيقاعَ الـمُخاطَبِ في حَيْرةٍ، والإجمالُ: هو أنْ يُريدَ الـمُتكلِّمُ العُمومَ والشُّمولَ.

وعلى هذا فلا نقولُ: إنَّ في قولِه تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ إلباسًا، بل فيه إجمالٌ وعمومٌ؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧] يتناولُ الرَّغبةَ في نكاحِهنَّ لجمالِـهنَّ، والرَّغْبةَ عن نكاحِهن لقُبْحِهنَّ، فالآيةُ لا يُقصَدُ بها أنَّ الله -سبحانه وتعالى- يُلْبِسُ الأمرَ، ويَجْعَلُه مُشْتَبِهًا على عبادِه، بل يريدُ أنْ يُجْمِلَ ويُعمِّمَ، وعلى هذا فهو على حَسَبِ قصدِ المُتكلِّمِ.

مثالٌ آخَرُ: إذا كان هناك شخصٌ يريدُ أنْ يُحْرِجَني في سؤالي عن السَّفَرِ، وقال: أتَرْغَبُ أنْ تَحُجَّ؟ فقلتُ له: أنا أرْغَبُ أنْ أَحُجَّ، فهنا تأوَّلتُ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ لو قُلْتَ له: (**أرْغَبُ في أنْ أحُجَّ**) قال: أنا مَعَكَ، فإذا قلتَ: (**أرْغَبُ أنْ أحُجَّ**)، ولم أَقُلْ: (**في أنْ أَحُجَّ**) وقال: أنا مَعَكَ، قلتُ: أنا مُقدِّرٌ (**عَنْ**).

على كلِّ حالٍ، صحيحٌ أنَّ مثلَ هذه المسائلِ تحتاجُ إلى إنسانٍ فاهمٍ، لكنَّ المُتكلِّمَ له أنْ يَنْوِيَ ما أرادَ.

أمَّا لو قلتَ: أنا أَرْغَبُ أنْ أَحُجَّ؛ لأنَّ «**الـحَجّ الـمَبْرُور لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الـجَنَّةُ**»(١). فهذا على تقديرِ (في)، ولو قلتَ: (**أنا أرْغَبُ أنْ أَحُجَّ؛ لأنَّ الحَجَّ فيه زَحْمةٌ وتَعَبٌ، ولا يَجِدُ الإنسانُ فيه خُشوعًا**) فهنا التَّقديرُ: (**عن**).

فإذا دلَّت القَرِينةُ فليسَ فيه إشكالٌ، لكن إذا لم يَكُنْ فيه قرينةٌ، وأنا قَصْدِي الإلباسُ على السَّائلِ تَخلُّصًا من شيءٍ لا أُرِيدُه فهذا لا بأسَ به أيضًا.

---

(١) أخرجه البخاري: أبواب العمرة، باب وجوب العمرة وفضلها، برقم (١٦٨٣)، وأخرجه مسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة برقم (١٣٤٩).

الخلاصةُ: إذا قُصِدَ به الإجمالُ أو الإلباسُ لغرضٍ فلا حَرَجَ، أمَّا إذا كانَ يُوجِبُ اللَّبْسَ بدونِ غرضٍ فهذا لا يَجوزُ في الكلامِ؛ لأنَّ الكلامَ إنَّما يُساقُ للبيانِ، وإذا كان فيه إلباسٌ فلا يجوزُ.

وإذا اطَّردَ حذفُ حرفِ الجرِّ فإنَّ (أنَّ) و(أنْ) تُئَوَّلُ بمَصْدرٍ، فإذا أَرَدْنا أنْ نَقِيسَ على ما وَرَدَ عن العَرَبِ نقولُ: هذا المصدرُ مَحَلُّه النَّصبُ بنَزْعِ الخافضِ، وهذا هو المَعروفُ.

إِذَنْ: الْبَحْثُ الأَوَّلُ: أنَّ الفعْلَ اللَّازِمَ يَتعدَّى إلى المفعولِ به بحرفِ الـجَرِّ.

البَحْثُ الثَّاني: إنْ حُذِفَ حَرْفُ الـجَرِّ وَجَبَ نَصْبُ المَجْرورِ، ويُقالُ: إنَّه مَنْصوبٌ بنَزْعِ الخافِضِ.

البَحْثُ الثَّالِثُ: حذفُ حرفِ الجرِّ، ونصبُ المَجرورِ هل هو مُطَّرِد؟

الجواب: في (أنَّ) و(أنْ) مُطَّرِدٌ، وفيما سِوَى ذلِك ليسَ بِمُطَّرِدٍ، بل مَقْصورٌ على السَّماعِ.

البَحْثُ الرَّابعُ: قد يُحذَفُ حرفُ الجرِّ، ويَبْقَى الاسمُ مجرورًا غيرَ مَنصوبٍ، وهو شاذٌّ وقليلٌ.

* * *

٢٧٤- وَالأَصْـلُ سَـبْقُ فاعِـلٍ مَعنًـى كـ(مَنْ)

مِنْ (أَلْبِسُنْ مَـنْ زَارَكُـمْ نَسْـجَ الـيَمَنْ)

الشَّـــرحُ

قولُه: «وَالأَصْلُ»: مُبْتَدأٌ.

و«سَبْقُ»: خبرُ المُبْتَدإِ، وهو مضافٌ إلى كَلمَةِ (فَاعِلٍ).

وقولُه: «مَعْنًى»: يَحتمِلُ أنْ تكونَ حالًا أو صِفةً لـ(فَاعِلٍ)، ويَحتمِلُ أنْ تكونَ منصوبةً بنَزْعِ الخافِضِ، أي: فاعلٍ في المَعْنَى.

وقولُه: «كَـ(مَنْ)»: جارٌّ ومَجْرُورٌ.

وقولُه: «مِنْ (أَلْبِسُنْ)»: مُتَعلِّقٌ بالمحذوفِ الذي هو مُتعلَّقُ (كمن).

وقولُه: «أَلْبِسُنْ»: الخطابُ خطابُ جماعَةٍ؛ لأنَّ الميمَ موجودةٌ في: (مَنْ زَارَكُمْ)، فإنْ كانوا جماعةً وجَبَ أنْ يُقالَ: (أَلْبِسُنْ)، وإن كان خطابَ واحدٍ والميمُ للتَّعْظيمِ تقولُ: (أَلْبِسَنْ)، وذلك لأنَّ (أَلْبِسَنْ) فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بنُونِ التَّوكيدِ الخَفيفَةِ، وإذا كان الفعلُ لواحِدٍ واتَّصلتْ به نونُ التَّوكيدِ وجَبَ بناؤُه على الفَتْحِ، وإذا كان لجَماعَةٍ فإنَّهُ لا يُبْنَى على الفَتحِ؛ لأنَّ الفِعلَ لا يُباشِرُه نُونُ التَّوكِيدِ.

إِذَنْ: إذا قالَ قائِلٌ: ما الَّذي يَترجَّحُ: أنْ تكونَ (أَلْبِسُنْ)، أو (أَلْبِسَنْ)؟

نقولُ: يَترَجَّحُ (أَلْبِسُنْ)؛ لأنَّهُ قال: (مَنْ زَارَكُمْ)، والأصْلُ أنَّ مِيمَ الجَماعَةِ للتَّعدُّد، وليستْ للتَّعْظِيمِ.

وقولُه: «مِنْ»: حرفُ جرٍّ.

و«أَلْبِسُنْ»: إلى آخِرِ البيتِ مَجْرورٌ بـ(مِنْ)؛ لأنَّ المقصودَ المثالُ، فكأنَّهُ قالَ: من هذا المثالِ.

وقولُه: «أَلْبِسَنْ»: (أَلْبِس) فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على الفتحِ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ، والنُّونُ حرفُ توكيدٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ لا مَحَلَّ له، وفاعلُ (أَلْبِس) مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُه: (أنت).

وقولُه: «مَنْ»: مفعولٌ أوَّل لـ(أَلْبِس).

و«زَارَ»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ مفعولُ (زَارَ)، وفاعلُ (زَارَ) مُستتِرٌ يعودُ على (مَنْ)، والميمُ علامةُ الجمعِ.

فإن قِيل: كيفَ قال: (مَنْ زَارَكُمْ)، وهو يقولُ: (أَلْبِسَنْ) يُخاطِبُ واحدًا؟!

فالجواب: أنَّه ذَكَرهُ بالميمِ الدالَّةِ على الجمعِ تعظيمًا له.

وقولُه: «نَسْجَ»: مفعولُ (أَلْبِس) الثَّاني منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وهو مضافٌ.

و«الْيَمَنْ»: مضافٌ إليه مَجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه، مَنَعَ من ظُهورِها مُراعاةُ الرَّوِيِّ، يعني القافيةَ.

وعلى الوجهِ الثَّاني: (أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ)، أصْلُها (أَلْبِسُونَنْ)، فحُذِفَت النُّونُ الأُولى؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ يُبْنَى على ما يُجزَمُ به المضارعُ، وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، فنَقولُ في (أَلْبِسُنْ): (أَلْبِس) فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حَذْفِ النُّونِ، والواوُ المحذوفةُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ فاعلٌ، والنُّونُ الموجودةُ للتَّوكيدِ، و(مَنْ)

مفعولٌ أوَّل، و(نَسْجَ الْيَمَنْ) مفعولٌ ثانٍ.

ومعنى البيتِ: أنَّهُ إذا وُجِدَ مَفْعولانِ ليسَ أصلُهما المُبْتَدأَ والخبرَ، وكان الفعلُ يَنصِبُ مَفْعولَيْنِ ليسَ أصلُهما المُبْتَدأَ والخبرَ، فأيُّهما نُقَدِّمُ؟

يقول -رحمه الله-: الأصلُ أنْ تُقَدِّمَ الفاعلَ في المعنى -يعني لا في الاصطلاح؛ لأنَّهما مَفْعولانِ، والمفعولُ ليسَ فاعلًا في الاصطلاحِ- وذلك لأنَّ الأصْلَ أنَّ الفاعلَ مُقدَّمٌ على المفعولِ به، ثم سيَذْكُرُ الخروجَ عنِ الأصْلِ.

مثال ذلك: (أَلْبِسُنْ)، فهو فعلُ أمرٍ من: (أَلْبَسَ يُلْبِسُ)، أي من الرُّبَاعيِّ، فيَنصِبُ مفعولَينِ، فهنا عندَنا لَابِسٌ، ومَلبُوسٌ، وعندَنا مُلْبِسٌ، فالمُلْبِسُ هو الفاعلُ حقيقةً، واللَّابِسُ الذي كُسِيَ هو فاعلٌ معنًى، و(نَسْجَ اليَمَن) مفعولٌ به.

فنقولُ: (أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ)، اللَّابسُ هو (مَنْ)، و(نَسْجَ اليَمَن) مَلبوسٌ، فالفاعلُ معنًى هو (مَنْ)، والمفعولُ به معنًى هو (نَسْجَ اليَمَن)، وأمَّا المُلْبِسُ فلا عَلَاقَةَ له في المَوضُوعِ؛ لأنَّه هو فاعِلُ الفعلِ.

ويجوزُ: (أَلْبِسُن نَسْجَ اليَمَن مَن زَارَكُم)، لكنَّهُ على خلافِ الأصلِ.

وقولُه: «أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ»: هذا من إِكْرامِ الضَّيفِ؛ لأنَّ نَسْجَ اليَمَنِ نسجٌ جَيِّدٌ وطَيِّبٌ.

مثالٌ: (أَطْعِمُنْ مَن زَارَكُم ثَرِيدًا)، هذا الأصلُ، ويجوزُ: (أطْعِمُنْ ثَرِيدًا مَنْ زَارَكُم)، ولا حرجَ في هذا؛ لأنَّ المعنَى مفهومٌ.

لكن إذا قلتَ: (أَعْطِ زَيدًا عَمْرًا)، فمَن المُعطَى؟

نقول: لا نَدْرِي، إِذَنْ: لا بُدَّ أنْ نَقُولَ: إِنَّ الأَصْلَ أَنَّ زيدًا هو الآخِذُ، وعَمْرًا هو المَأْخُوذُ؛ لأنَّ هذا هو الأصلُ.

فإذا قُلْتَ: (**أعْطِ زَيدًا غُلَامَهُ عَمْرًا**)، فهنا نَقولُ: (**زيد**) هو الفاعلُ المعنى، ومثاله لو قُلتَ: (**أعطِ عَمْرًا غُلَامَهُ زَيدًا**) لم يَلْتَبِسْ؛ لأَنَّه واضحٌ أنَّ الآخِذَ هُو السَّيِّد، وليس هو الغلامَ.

مثال آخر: (**أَلْبَسْتُ ثَوْبًا زيدًا**)، وهذا جائزٌ، لكِنَّه خِلَافُ الأصلِ، والأصلُ: (**ألبستُ زيدًا ثوبًا**)، ومثلُه: (**اكْسُ زيدًا جُبَّةً**)، وهذا الأصلُ، ويجوزُ: (**اكْسُ جُبَّةً زيدًا**).

مثال آخر: (**أعطِ زيدًا درهمًا**)، فـ(**زيدا درهم**) ليس أصلُها المبتدأ والخبرَ، والفاعلُ في المعنَى هو زيدٌ؛ لأنَّه آخِذٌ والدِّرهمَ مأخوذٌ، فنقولُ: الأصلُ: (**أعطِ زيدًا درهمًا**)، ويجوزُ: (**أعطِ دِرْهمًا زيدًا**).

مثال آخر: (**عَلِّم زيدًا الدَّرسَ**)، فهنا زيدٌ هو الفاعلُ في المعنَى؛ لأنَّ زيدًا عالمٌ، والدَّرسَ مَعْلومٌ، ويجوزُ: (**عَلِّم الدَّرسَ زَيْدًا**)، وعلى هذا فَقِسْ.

إِذَنْ القاعدة: إذا وُجِد فعلٌ يَنصِبُ مَفعولَيْنِ ليسَ أصلُهما المُبْتَدأَ والخبرَ فإِنَّهُ يُقدَّمُ الفاعلُ في المعنَى.

***

٢٧٥- وَيَلْـزَمُ الْأَصْـلُ لِـمُوجِبٍ عَـرَا   وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَـدْ يُـرَى

الشَّــرحُ

قولُه: «وَيَلْزَمُ»: الواوُ حرْفُ عَطْفٍ.

و«يَلْزَمُ»: فعلٌ مُضارِعٌ.

و«الْأَصْلُ»: فاعِلٌ.

و«لِمُوجِبٍ»: جارٌّ ومجْرُورٌ مُتعَلِّق بـ(يَلْزَمُ).

و«عَرَا»: فعلٌ ماضٍ، والجُمْلةُ في محَلِّ جرٍّ صِفةٌ؛ لأَنَّ الجُمَلَ بعدَ النَّكِراتِ صِفاتٌ.

وقولُه: «وَتَرْكُ»: مبتدأٌ، وهوَ مُضافٌ.

و«ذَاكَ»: (ذا) مضافٌ إلَيهِ، والكافُ حرفُ خِطابٍ.

و«الْأَصْلِ»: نَعْتٌ لـ(ذَا).

و«حَتْمًا»: حالٌ من نائبِ الفاعِلِ في قولِه: (يُرَى).

و«قَدْ»: للتَّحقيقِ.

و«يُرَى»: فعلٌ مُضارِعٌ مَبنيٌّ لِـمَا لم يُسمَّ فاعلُه، ونائِبُ الفاعِلِ مُستَتِرٌ، تقديرُه: (هو).

وقولُه: «وَيَلْزَمُ الأَصْلُ»: هو تَقْدِيمُ الفاعلِ في المعنَى.

«لِمُوجِبٍ عَرَا»: أي وُجِدَ وحَصَل، مِن: (عَرَاه يَعْرُوه)، مثل: اعْتَرى، واتَّصل به، أو لَابَسَه أو ما أَشْبَهَ ذلك، يعني: أَنَّه قدْ يَجِبُ الأصلُ وهو تقديمُ ما هو فاعلٌ في المعنى، فإذا وُجِدَ مُوجِبٌ لِلُزُومِ الأصْلِ وجَبَ الالْتِزَامُ بالأصلِ، والمُوجِبُ هو اللَّبْسُ، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ في تقديمِ ما ليسَ بفاعلٍ في المعنَى فإنه يَجِبُ البقاءُ على الأصلِ.

ومثالُه: إذا قُلتَ: (وَهَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا)، وَأَردْتَ أن يَكُونَ المَوهُوبُ لَه عمْرًا، فهنا لا يجوزُ؛ لأَنَّك إذا قُلتَ: (وَهَبْتُ زَيدًا عمْرًا) وأنت تُرِيدُ أن عَمْرًا هو الموهوبُ له الْتبَسَ الأَمْرُ، فظَنَّ السَّامِعُ أَنَّ الموهوبَ له زيدٌ، وأَنَّ الموهوبَ عَمْرٌو، والأَمْرُ بالعكسِ.

وقولُه: «وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ»: أي أَنْ نُؤخِّرَ الفاعلَ في المعنَى «حَتْمًا قَدْ يُرَى»: يعني قد يُرَى تركُ ذاك الأصلِ حَتْمًا، أي: قد يَجِبُ أحيانًا أَنْ نُؤخِّرَ الفاعلَ في المعنَى، وذلك فيما إذا كانَ فيه ضميرٌ يعودُ على الآخِرِ.

مثال ذلك: (أَلْبَسْتُ الثَّوبَ صَاحِبَهُ)، فالتَّرتيبُ هنا على خِلَافِ الأصلِ؛ لأَنَّ اللَّابِسَ هو (صَاحِب)، وليس (الثَّوب)، والأصلُ أَنَّ الفاعلَ معنًى هو الذي يُقَدَّمُ، فهنا يَلزمُ مُخالفةُ الأصْلِ؛ لأَنَّك لو قدَّمتَ، فقلتَ: (ألبستُ صاحبَه الثَّوبَ) لعاد الضَّميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبةً، وهذا لا يجوزُ؛ لأَنَّ الضَّميرَ لا بُدَّ أَنْ يكونَ له مَرجِعٌ، والمَرجِعُ لا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَ حتَّى نَعرِفَ علَى مَنْ عَادَ، ولهذا إذا كانَ مرجعُه معلومًا بالعقلِ لم يَحْتَجْ إلى تَقدُّمِ المَرجعِ، وعَوْدُ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً لا يجوزُ إلَّا في أشياءَ مخصوصةٍ مُعيَّنةٍ ليسَ هذا مَحَلَّها.

فصارت مخالفةُ الأصلِ لسببٍ جائزةً، بل قد تكونُ واجبةً.

وفي تقريرِ النَّحْوِيِّينَ -رحمهم الله- هذا واعْتِنائِهم بعَدَمِ اللَّبْسِ دليلٌ على أن المُهِمَّ فَهْمُ الخِطابِ، فهذا أهمُّ شيءٍ.

فصارَ عندَنا ثلاثُ قواعدَ:

القاعدةُ الأُولَى: إذا نَصَبَ الفعلُ مَفْعولَيْنِ ليسَ أصلُهما المبتدأَ والخبرَ فالأصلُ تقديمُ الفاعلِ في المعنَى.

القاعدةُ الثَّانيةُ: قد يَتعيَّنُ الأصلُ بأنْ نُقدِّمَ الفاعلَ في المعنَى لسببٍ من الأسبابِ.

القاعدةُ الثَّالثةُ: قد يَجِبُ مخالفةُ الأصلِ أيضًا لسببٍ من الأسبابِ.

* * *

٢٧٦-وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

الشَّرحُ

قولُه: «حَذْفَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (أَجِزْ)، وهو مُضافٌ إلى (فَضْلَةٍ).

و«أَجِزْ»: فعلُ أمْرٍ مَبْنيٌّ على السُّكونِ، والفَاعِلُ مُستَتِرٌ وُجوبًا، تقديرُه: (أنت).

و«إنْ»: شَرْطيَّةٌ.

و«لَمْ يَضِرْ»: الجملةُ في محَلِّ جَزْمٍ فعلُ الشَّرْطِ، ولا نقولُ: إنَّ (يَضِرْ) مجزومةٌ على أنَّها فِعلُ الشَّرطِ لِوجودِ أداةِ الجزمِ المباشِرةِ، وهي (لم).

و«يَضِرْ»: مُضارعُ (ضَارَ يَضِيرُ)، وهو بمعنَى ضَرَّ.

وقولُه: «كَحَذْفِ»: مُتعلِّق بـ(يَضِرْ)، فهو مثالٌ للضَّارِّ، وليس لِـمَا لا ضَررَ فيه.

وقولُه: «مَا»: مضافٌ إليه.

و«سِيقَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ، والجملةُ صِلَةُ المَوصُولِ (ما).

و«جَوَابًا»: حالٌ من نائبِ الفاعِلِ في (سِيقَ)، أو مَفْعُولًا مِن أَجلِه، يعني: كَحذْفِ ما سِيقَ مِن أجْلِ أن يكونَ جَوابًا.

و«أَوْ»: حرفُ عطْفٍ.

و«حُصِر»: معطوفٌ على (سِيقَ).

فإنْ قال قائِلٌ: هل يَصِحُّ أن نُعرِبَ (**جوابًا**) مفعولًا ثانيًا لـ(**سِيقَ**)؟

فالجواب: لا يَستقِيمُ؛ لأنَّ المعنى ساقَه جوابًا لكذا، وهل (**ساق**) وقَعَ على (**جوابًا**)؟!

المفعولُ به معناهُ أَنَّهُ يَقَعُ عليه فعلُ الفاعلِ، فلو قلتَ مثلًا: (**سُقتُ جوابًا لكذا وكذا**) -يعني أَنَّهُ وقعَ عليه الفعلُ- لجاز، أما هذا فلا يُرِيدُ به ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أَنَّهُ وقَعَ عليه الفعلُ.

الفَضْلةُ هو ما يُمكِنُ الاستغناءُ عنه، وليس رُكنًا في الجُملةِ، فليس فاعِلًا، ولا خَبَرًا، وما أَشْبَهَ ذلك، فالعمدةُ تَنحصِرُ في هذا (**أي في المبتدأِ والخبرِ، والفعلِ والفاعلِ**)، وكذلك المفعولانِ اللَّذانِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، فمفعولا (**ظَنَّ**) مثلًا عمدةٌ، أمَّا المفعولانِ اللَّذان ليس أصلُهما المبتدأَ والخبرَ ففَضْلةٌ.

وأما الفَضلةُ فهو على اسمِه يمكنُ الاستغْناءُ عنه، يقولُ المؤلفُ -رحمه الله-: يَجوزُ أن تَحْذِفَه، وكلامُه عامٌّ، سواء كان اقْتِصارًا أو اخْتِصارًا.

والفرقُ بينَ الاقتصارِ والاختصارِ أنَّ الاقتصارَ هو ألَّا يكونَ في الجُملةِ لا حقيقةً ولا حُكمًا، وألَّا يُوجَدَ مُوجِبُ حذفِه، وأمَّا الاخْتصارُ فهو الذي لا بُدَّ من وُجودِه في الجُملةِ، لكن حُذِفَ للعِلمِ به.

مثالُه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ [الليل:٥-٦]، لَم يَسْبِقْ مثلًا ذِكْرُ مَن يُعطَى ولا ما يُعطَى، فيكونُ هذا اقتصارًا، يعني كأنَّه يقولُ: قَدِّرْ ما شِئتَ.

فالذي يُحذفُ اختصارًا هو الذي يُعلمُ حَذفُه، وإلَّا فالأصلُ بقاؤُه، والاقْتِصارُ هو الذي لا يُهتَمُّ به.

فحذفُ الفضْلةِ جائزٌ، سواءٌ كانَ اختصارًا أو اقتصارًا، وسواءٌ تعدَّى الفعلُ إليه بنفسِه أو تعدَّى بحرفِ الجرِّ، إلَّا في واحدٍ من أمرين: إذا سِيقَ جوَابًا، وإذا كان مَحْصورًا.

مثالُه: قولُه تعالى:﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾، فـ﴿أَعْطَىٰ﴾ لها مَفعُولان، وكِلاهُما حُذفَ، و﴿وَاتَّقَىٰ﴾ لها مفعولٌ حُذف أيضًا، وتقديرُ المفعولينِ الأوَّلينِ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ المالَ مُسْتَحِقَّه، ﴿وَاتَّقَىٰ﴾ اللهَ.

مثالٌ آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى:٥]، (**يُعْطِي**) تَنصِبُ مَفْعولَيْنِ ليس أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، والموجودُ هنا المفعولُ الأوَّلُ فقط، والمفعولُ الثَّاني محذوفٌ، والتَّقديرُ: (**ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ ربُّك ما يُرضِيكَ فتَرْضَى**)، ثمَّ قال: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾، فحُذِفَ المفعولُ، وأصلُه: (**فآواك**)، ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾، وأصلُه: (**فهداك**)، ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى:٦-٨]، وأصلُه: (**فأغناك**).

مثالٌ آخر: قال الله تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ﴾ [التوبة:٢٩]، فهنا المفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (**يُعْطُوكم**).

إِذَنْ: قولُه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾، فيها المفعولُ الثَّاني محذوفٌ، وقولُه: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة:٢٩]، فيها المفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ.

مثالٌ آخَرُ: (**أكلتُ خُبْزًا**)، فـ(**خُبْزًا**) فَضْلةٌ؛ لأنَّ (**خُبْزًا**) مفعولٌ، وليس مبتدأً ولا خبرًا، فيجوزُ أنْ أقولَ: (**أكلتُ**) فقط.

إِذَنْ: إذا كان المفعولُ فَضْلةً -يعني ليس أصلُه المبتدأَ والخبرَ- جاز حذفُه، سواءٌ دَلَّ عليه دليلٌ أم لم يَدُلَّ عليه دليلٌ، أَمَّا إذا كانَ المفعولُ أصلًا -يعني ليس فضلةً، بل عُمدة- فلا يجوزُ إلَّا بدليلٍ، قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في باب (ظَنَّ) وأخواتِها:

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

أَمَّا ما سِيقَ جوابًا فلا يجوزُ حَذفُه؛ لأنَّك لو حَذفْتَه لم يستَفِدِ السَّائلُ شيئًا، ويفوتُ به مقصودُ السَّائلِ، مثلُ أن يُقالَ: (مَنْ أكْرَمتَ؟)، فتَقولُ: (أَكْرَمْتُ)، والأصلُ أن تقولَ: (أَكْرَمْتُ زَيدًا)، فهنا لا يجوزُ أن تحذِفَ (زيدًا) لعدمِ الفائدةِ، والسَّائلُ يُرِيدُ أن تُفِيدَه.

وَإذا سَأَلَكَ: (مَنْ صَاحِبُكَ؟)، فقلتَ: (صَاحِبِي)، فإنه لم يَسْتَفِدْ، فلا بُدَّ أن تُبيِّنَ، مع أَنَّكَ إذا قلتَ: (صَاحِبِي زَيدٌ) فإن (زَيْد) هنا ليس فَضْلةً؛ لأنَّ الجملةَ لا تَستَغْنِي عنه، إذْ إنَّه خَبَرُ مُبْتَدأ، أو مُبتَدَأٌ.

وإذا سأَلَك: (ماذا قرأْتُمُ اللَّيلةَ؟)، فقلتَ: (قَرأْنا)، وحذفتَ المفعولَ لم يَجُزْ؛ لأنَّه ما استفادَ من الكلامِ، فيَجِبُ أنْ تقولَ: (قرأنا أَلْفِيَّةَ ابنِ مالكٍ).

وإذا سألك: (ماذا أكَلْتَ؟)، فقلتَ: (أكلتُ)، لم يَجُزْ؛ لأنَّه يُرِيدُ: ماذا أكلتَ خبزًا، أم تمْرًا؟ أم ماذا؟ فلا بُدَّ أنْ تُبيِّنَه.

أيضًا إذا حُصِرَ فلا يُمكِنُ أنْ تَحذِفَه، مثالُه: تقول: (مَا ضَرَبْتُ إلَّا زَيدًا)، فهنا لا يَجوزُ أن تقولَ: (مَا ضَرَبْتُ إلَّا)، ولا يجوزُ أيضًا أن تقولَ: (مَا ضَرَبْتُ)؛ لأَنَّك لو قلتَ: (مَا ضَرَبْتُ) نَفَيْتَ الضَّرْبَ عن كُلِّ وَاحِدٍ، مع أَنَّك قدْ ضَرَبْتَ

(زيدًا)، ولو قُلتَ: (مَا ضَرَبْتُ إلَّا) حذفْتَ المُسْتَثْنى مَعَ الضَّرورَةِ إلى ذِكْرِه.

مثالٌ آخَرُ: (ما أكرمتُ إلا المُجْتَهِدَ)، فهذا مَحصورٌ فيه، فلا يَجوزُ حَذْفُه، وتقولَ: (ما أكرمتُ إلَّا)، ولا يجوزُ أنْ تحذفَ (إلَّا) أيضًا، فتقولَ: (ما أكْرَمْتُ)؛ لأنَّ المعنى يَختلِفُ اختلافًا عظيمًا.

إذَنْ: ما سِيقَ على وَجْهِ الحصرِ لا يَجوزُ أنْ يُحْذَفَ لفواتِ المقصودِ في أنَّه لم يُبيِّنِ المحصورَ فيه، وكذلك ما سِيقَ جوابًا لفواتِ المقصودِ بالتَّعيينِ.

وَهَل هذا التَّشْبيهُ للحَصْرِ، أو على سَبيلِ التَّمثيلِ؟

الجواب: على سَبيلِ التَّمثيلِ، فكلُّ ما لا يُمكِنُ الاسْتغناءُ عنه فإنَّه لا يجوزُ أن يُحذَفَ، واستثناءُ المؤلِّفِ -رحمه الله- لذلكَ على سبيلِ التَّوضيحِ، وإلَّا فإنَّ قولَه: (حَذْفَ فَضْلَةٍ) يُغنِي عن هذا القَيدِ؛ لأنَّ ما لا يُستغنَى عنه لا يُسَمَّى (فَضْلَةً)، لكنْ من بابِ التَّوضيحِ اسْتثْنَى.

فقولُه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان:٣٨]، فـ﴿لَٰعِبِينَ﴾ حالٌ من (نا)، وهي فَضْلةٌ منْ حيثُ الإعراب، لكنْ لا يجوزُ حذفُها لاختلالِ المعنى، ومثلُ قولِه: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣]، فجملةُ ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، والحالُ فضلةٌ، لكنْ هنا لا يجوزُ حذفُها لاختلالِ المعنى، ومثلُ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٤-٥]، فـ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ﴾ هنا صفةٌ، والصفةُ مِن الفَضْلةِ، لكنْ لا يجوزُ حذفُها لاختلافِ المعنى، ولهذا نقولُ: ﴿لَٰعِبِينَ﴾ حالٌ لازمةٌ، وكذلك ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ حالٌ لازمةٌ، وسبقَ أنَّ أصلَ مدارِ الكلامِ المعنَى.

إِذَنْ: فالفرقُ بينَ العُمْدةِ وبينَ الفَضْلةِ أنَّ العُمْدةَ لا يُحذَفُ إلَّا بدليلٍ، والفضلةَ يُحذَفُ بدليلٍ وبغيرِ دليلٍ، لكنَّهُ يَمْتنِعُ حذفُه إذا ضَرَّ.

فإن قال قائلٌ: أليس ابنُ مالكٍ -رحمه الله- ذَكَرَ في بابِ المبتدأِ والخبرِ أنَّه يجوزُ حذفُ ما يُعْلَمَ من مبتدأٍ وخبرٍ، ثم مَثَّلَ له؟

قلنا: السَّببُ أنَّه هناك مُتعيِّنٌ؛ لأنَّه قال: (كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا)، فهو مُتَعَيِّنٌ.

* * *

٢٧٧- وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

الشَّرحُ

قولُه: «يُحْذَفُ»: فعلٌ مضارعٌ مَبْنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«النَّاصِبُ»: نائبُ فاعلِ (يُحْذَفُ).

و«هَا»: مفعولٌ بِهِ لـ(النَّاصِب)، ولا يَصِحُّ أن نقولَ: إنَّه مضافٌ إليه؛ لأنَّ (النَّاصِب) هنا مُحلًّى بـ(أل)، والمُحلَّى بـ(أل) لا يُضافُ إلا بشروطٍ، ولا تَنْطَبِقُ الشُّروطُ على هذا التَّركيبِ[1]، و(أل) في (النَّاصِبُها) ليستْ للتَّعريفِ، بل مَوْصُولةٌ؛ لأنَّها اتَّصلَتْ باسْمِ الفَاعلِ، والتقديرُ: ويُحذَفُ الذي نَصَبَها.

إِذَنْ: (ها) ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نصبٍ مفعولٌ به.

وقولُه: «إِنْ عُلِمَا»: جملةٌ شرطيةٌ، وإعرابُها واضحٌ، وهي قيدٌ في قولِه: (وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا).

وقولُه: «وَقَدْ يَكُونُ»: الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«قَدْ»: للتقليلِ؛ لأنَّ الأصلَ في (قد) إذا دخلتْ على المضارعِ أنْ تكونَ للتقليلِ بخلافِ الداخلةِ على الماضي، فهيَ للتحقيقِ.

وقولُنا: إنَّ الأصلَ في الداخلةِ على المضارعِ أنْ تكونَ للتقليلِ خلافُ الأصلِ موجودٌ، قال الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور:٦٤]، و﴿قَدْ﴾

(١) سيأتي توضيح ذلك.

هذه للتحقيقِ، كذلك قولُه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨]، فـ﴿قَدْ﴾ هنا للتحقيقِ، ولكنَّ الأصلَ أنَّ (قد) إذا دخلتْ على المضارعِ فهيَ للتقليلِ كما في كلامِ المؤلفِ هنا.

يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: إنَّ ناصبَ الفَضْلةِ قدْ يُحذَفُ إن عُلِمَ، وهو كثيرٌ، فلو قالَ لك قائلٌ: (مَنْ أَكْرمتَ؟)، فقلتَ: (زيدًا)، فالذي حُذِفَ هو (أَكْرَم) الذي نَصَبَ (زيدًا).

وقولُه: «وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ»: أي: حذفُ ناصبِ الفَضْلةِ.

«مُلْتَزَمًا»: أي لا بُدَّ منه، وذلكَ في التَّحذيرِ، مثلُ قولِهم: (إيَّاك والأسدَ)، فالفعلُ هنا مُلتزَمُ الحذفِ، والتقديرُ: (أَنْجِ نفسَك منَ الأسدِ)، أو (باعِدِ الأسدَ)، ولهمْ فيها تقديراتٌ، لكنَّ العلةَ أنَّ هذا جارٍ مَجْرَى المثَلِ عندَ العربِ.

كذلك أيضًا في بابِ الاشتغالِ، إذا قلتَ: (زيدًا أكرمتُه) نَقُولُ في إعرابِ (زيدًا): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ ما بعدَه، فهنا يَجِبُ حذفُ ناصبِ الفَضْلةِ الذي هو (زيد)، وإنَّما وَجَبَ حذفُه؛ لأنَّ الفعلَ الموجودَ نائبٌ عنه، ولا يُجْمَعُ بينَ الأصلِ ونائبِه؛ إذْ لا يَصِحُّ لُغَةً أنْ تقولَ: (رأيتُ زيدًا رأيتُه)، ولهذا فمِن الخطإِ أنَّ بعضَ المُعْرِبينَ يقولُ في (زيدًا أكرمتُه): إنَّ التقديرَ (أكرمتُ زيدًا أكرمتُه)، فهذا ليسَ بصحيحٍ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (أكرمتُ زيدًا أكرمتُه) جمعتَ بينَ العوضِ والمُعَوَّضِ، ولكنْ يُقالُ: التَّقديرُ (أكرمتُ زيدًا) ليَصِحَّ التعبيرُ.

فإن قال قائلٌ: قولُه: (وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا). هل يُفهَمُ منهُ أنَّه لا يجوزُ حذفُ الرافعِ والجارِّ؟

نقولُ: هو هنا يَتكلَّمُ على المفعولِ به، لكنَّ القاعدةَ في هذا ذكَرَها ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في بابِ المبتدأِ والخبرِ، فقالَ:

وَحَـذْفُ مَـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ كـما تقولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُما)

هذا الأصلُ، لكنْ إذا قيلَ لك: (مَن مَرَرْتَ به؟)، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (زيدٍ)؛ لأنَّك إذا حَذفْتَ الجارَّ انْتَصَبَ المجرورُ، وحذفُ حرفِ الجرِّ في غيرِ (أنَّ) و(أنْ) غيرُ مُطَّردٍ.

***

التنَازُعُ في العمَل

ورودُ عاملٍ على مَعْمولَيْنِ ليسَ بغريبٍ، وقدْ سَبَقَ في بابِ (ظَنَّ) وأخواتِها وُرُودُ عاملٍ واحدٍ على مَعْمولَيْنِ، مثل: (**ظَنَنْتُ الرجلَ قائمًا**)، فتَجِدُ أنَّ (ظَنَّ) هنا وَرَدَتْ على مَعْمولَيْنِ: (**الرجل**)، و(**قائمًا**).

كذلك بابُ (**كسا**) و(**أعطى**)، مثل: (**أَعْطَيْتُ المُجْتَهِدَ جائزةً**)، فـ(**أعطى**) واردةٌ على مَعْمولَيْنِ: (**المجتهد**) و(**جائزة**)، فهذا ليسَ بغريبٍ، وقدْ يَتعدَّى عاملٌ واحدٌ إلى ثلاثةِ معمولاتٍ.

لكنْ: هلْ يَرِدُ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ؟

هذا ما نحنُ فيه في هذا البابِ، حيثُ إنَّه يُوجَدُ معمولٌ واحدٌ يَطْلُبُهُ عاملانِ، ويُسمَّى هذا (**باب التَّنازُعِ في العَمَلِ**)، كأنَّ هذينِ العاملينِ تنازعا، كلٌّ واحدٍ يقولُ: العملُ لي، فما الحكمُ؟

***

٢٧٨-إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

الشَّرحُ

قولُه: «عَامِلَانِ»: إعرابُها عندَ الكُوفِيِّينَ مبتدأٌ خبرُه (اقْتَضَيَا)؛ لأنَّ الكُوفيِّينَ يُجوِّزونَ أنْ يَلِيَ أداةَ الشَّرطِ اسمٌ، أما البَصْريُّون فلا يُجوِّزونَ أنْ يَلِيَ أداةَ الشَّرطِ اسمٌ، فماذا نَعْمَلُ في مثلِ ذلك؟

يقولون: إنَّ (عَامِلَانِ) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه ما بعدَه، والتَّقديرُ: (إن اقتضى عامِلَان في اسمٍ عَمَلْ).

وقولُه: «فِي اسْمٍ»: مُتعلِّقٌ بـ(اقْتَضَيَا).

وقولُه: «عَمَلْ»: مفعولُ (اقْتَضَيَا)، يعني: اقْتَضَيا العملَ في هذا الاسمِ، ولكنْ لـم يَقِف عليه بالألِفِ، فيَقول: (عَمَلًا)، كما تقولُ في قولِه تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧]، فما وَجْهُه؟

نقول: هذا لَهُ وَجْهانِ:

الوجهُ الأَوَّلُ: أنْ يكونَ المؤلِّفُ -رحمه الله- مَشَى على لُغةِ ربيعةَ؛ لأنَّ ربيعةَ من العربِ، وكانوا يَقِفُونَ على المنصوبِ بالسُّكُونِ بدونِ ألفٍ، فيَقولون: (رأيتُ زيدْ)، (أكلتُ خُبزْ)، (شربتُ ماءْ)، (أَكْرمْتُ زَيدْ)، ولا يقولون: (أكرمْتُ زَيْدا) بخلافِ بَقيَّةِ العَرَبِ.

أما الوَجْهُ الثَّانِي: فيُقالُ: إنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- لم يَقِفْ عليه بالألِفِ منْ

أجلِ الرَّوِيِّ؛ لأنَّ الشِّعرَ ضرورةٌ، يَحُدُّ الإنسانَ على ما لا يُرِيدُه.

وقولُه: «قَبْلُ»: صفةٌ لـ(عَامِلَيْنِ)، يعني: أنَّ العامِلَيْنِ كانا قبل الاسمِ، أمَّا لو كانَ الاسمُ قبلَهما، مثل: (زيدٌ قامَ وقعدَ) فالمسألةُ واضحةٌ، فـ(زيدٌ) مبتدأٌ، ولا عَلاقةَ له فيما بعدَه.

لكنَّ التَّنازعَ في العملِ معناهُ أنْ يَتقدَّمَ عاملانِ، ويَتأَخَّرَ معمولٌ مطلوبٌ لكلٍّ منهما.

وقبلَ أنْ نُبَيِّنَ الحكمَ نَذْكُرُ المثالَ: تقولُ: (أكرمتُ ووَعَظْتُ زيدًا)، فـ(زيدًا) هنا مفعولٌ لـ(أَكْرم) ولـ(وَعَظ)، فكلٌّ من العاملينِ يَطْلُبُ (زيدًا)، فمَنْ نُرْضِي منهما؟ هل نقولُ: إنَّهُ مفعولٌ لـ(أكْرَم)، أو مفعولٌ لـ(وَعَظ)؟ فهنا حَصَلَ التَّنازُعُ.

مثالٌ آخَرُ: (قامَ وقَعَدَ زيدٌ)، فـ(قام) يقولُ: أنا الذي رفعتُ (زيدٌ)، وهو معمولٌ لي، و(قَعَد) يقولُ: أنا الذي رفعتُه.

مثالٌ آخَرُ: (ضربتُ وأَهَنْتُ زيدًا)، فزيدٌ مضروبٌ ومُهَانٌ، وعلى هذا فَقِسْ.

والتَّنازُعُ مأخوذٌ من: (تَنَازَعَ الرَّجُلانِ)، أي تَخَاصَما، فكلٌّ من العامِلَيْنِ يُنازِعُ العاملَ الآخَرَ، هذا يَقولُ: هذا مَعْمولي، وذاك يقولُ: هذا معمولي، ولَا يَضُرُّ أنْ يَطْلُبَه أحدُهما على المفعوليَّةِ، والثَّاني على أنَّهُ فاعلٌ، يقول الأوَّلُ: أنا لي الحقُّ؛ لأنِّي السَّابقُ، فأنا العاملُ فيه، ويقول الثَّاني: أنا لي الحقُّ؛ لأنِّي أنا الذي وَلِيتُهُ، وأنتَ بعيدٌ منه، وأنا بينَك وبينَه حائلٌ، فالحقُّ لي أنا.

إِذَنْ: كلٌّ منهما يُنازِع الآخرَ، وكلٌّ منهما يُدْلِي بحُجَّتِه، فأيَّهما نُعْمِلُ؟

قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (**فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا**) -أي: من العامِلَيْنِ-(**الْعَمَلْ**)، فـ(**الْعَمَلْ**) مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، و(**لِلْوَاحِدِ**) جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ، يعني: فالعَمَلُ لواحدٍ منهما، ولا يكونُ للاثنينِ جميعًا؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أنْ يَرِدَ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ، فالعملُ لواحدٍ فقطْ، وهذا هو الذي عليه جمهورُ النَّحْويِّينَ.

وظاهرُ كلامِ النَّحْويِّين: ولو كان العاملانِ مُترادِفَيْنِ، مثل أنْ تقولَ: (**قَامَ ووقفَ زَيدٌ**)، فهنا لا يُمكِنُ أنْ تَقولَ: (**زيد**) فاعلٌ لـ(**قام**) و(**وقف**)؛ لأنهما عاملان لا يُمكِنُ أنْ يكونَ لهما معمولٌ واحدٌ، بل لا بُدَّ أنْ تَجْعَلَ العملَ لواحدٍ منهما، فالنَّحْويُّون يقولون: إنَّهُ يَجِبُ أنْ يكونَ العملُ لواحدٍ من العاملينِ، سواءٌ اتَّفَقا في المعنى أمِ اختلفا.

وقال بعضُ العُلَماءِ: إنَّه إذا كانا مُتَرادِفَيْنِ، مثل: (**قامَ ووقَفَ**)، أو (**قَعَدَ وجَلَسَ**)، فإنَّك تقول: فاعلٌ لِـمَا سَبَقَ، لكنْ -على حَسَبَ القواعدِ- لا بُدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعلٍ، يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في الفاعلِ: (**وبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ**).

وقالَ بعضُ النَّحْوِيِّينَ: يَجوزُ أنْ يَعْمَلا فيه جميعًا، فتقولُ في: (**قَامَ وقَعَدَ زيدٌ**): (**قام**) فعلٌ ماضٍ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(**قَعَدَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**زَيْدٌ**) فاعلٌ بهما، أي: لـ(**قام**) و(**قعد**)، وهذا أسهلُ، وعليه فهو المُخْتارُ.

كذلك تَقولُ في: (**ضَرَبْتُ وأهنتُ زيدًا**): (**ضربتُ**) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(**أَهَنْتُ**) فعلٌ وفاعلٌ، و(**زيدًا**) مفعولٌ لـ(**ضَربْتُ**) و(**أَهَنْتُ**) جميعًا، ولا مانعَ، كما يَجوزُ أنَّ زيدًا أضربُه أنا وتَضْرِبُه أنت، يجوزُ أنَّ زيدًا أضربُه أنا، وأُهِينُه أيضًا.

نَعَمْ، إذا قلتَ: (قامَ وقَعَدَ) فصحيحٌ أَنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ (قامَ وقَعَدَ) في آنٍ واحدٍ، لكنْ يُحْمَلُ على أَنَّهُ قامَ ثمَّ قَعَدَ، أو قَعَدَ ثمَّ قامَ؛ لأنَّ الواوَ لا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ.

* * *

٢٧٩- وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

الشَّرحُ

قولُه: «الثَّانِ»: مبتدأٌ.

و«أَوْلَى»: خبرُه.

و«الثَّانِ»: هنا أصلُه بالياءِ، ولهذا نقولُ: إنَّهُ مَرْفوعٌ بضَمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الياءِ المحذوفةِ للتَّخفيفِ.

وقولُه: «عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ»: مُتعلِّقٌ بـ(أَوْلَى)، وهو ظرفٌ.

و«أَهْلِ»: مضافٌ.

و«الْبَصْرَهْ»: مضافٌ إليه.

وقولُه: «وَاخْتَارَ»: الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«اخْتَارَ»: فعلٌ ماضٍ.

و«عَكْسًا»: مفعولُ (اخْتَارَ).

و«غَيْرُهُمْ»: فاعلُ (اخْتَارَ).

و«ذَا أَسْرَهْ»: حالٌ من كَلِمةِ (غَيْر)، أي: حالَ كونِه ذا أَسْرَه، والأَسْرَه يعني الجماعةَ أو القُوَّةَ، يعني: صاحبَ جماعةٍ.

إذا قال قائلٌ: ما الذي يُحْكَمُ له: السَّابِقُ، أو المُوَالي اللَّاحق؟ فكلٌّ منهما له مَزِيَّةٌ، فالسَّابقُ له فضلُ التَّقدُّمِ، واللَّاحقُ له فَضْلُ التَّوَالي، أي: أنَّه يلي المعمولَ،

ومن ثَمَّ اختلفَ النَّحْويُّونَ في ذلك:

منهم مَن قال: العملُ للأوَّلِ، وهمُ الكُوفِيُّون، وذلك لتَقَدُّمِه، والنبيُّ -عليه الصَّلاة والسَّلام- يقولُ: «إِذَا دَعَاكَ اثْنَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا»[1]، وهذا إذا تَسَاوَيَا، لكنْ إذا تَقَدَّمَ أحدُهما فالأَسْبَقُ يُقَدَّمُ، فهم يَقُولونَ: نُقَدِّمُ الأوَّلَ؛ لأنَّنا نَسْلَمُ من الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ.

ومنهم مَن قال: العملُ للثَّاني، وهمُ البَصْرِيُّونَ، وذلك لوَلَائِه للمعمولِ، وإذا أَعْمَلْنا الثَّانيَ أيضًا لم نَجْعَلْ بينَه وبينَ معمُولِه فاصلًا أَجْنَبِيًّا، فيَكونُ أَوْلَى.

مثالُ ذلكَ: **(قامَ وقَعَدَ زيدٌ)**، يقولُ البَصْرِيُّونَ: **(قَامَ)** فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ جوازًا تقديرُه: **(هو)** يعودُ على **(زَيْدٌ)**، والواوُ حرفُ عطفٍ، و**(قَعَدَ)** فعلٌ ماضٍ، و**(زيدٌ)** فاعلٌ لـ**(قَعَدَ)**.

ويقولُ الكُوفِيُّونَ: **(قَامَ)** فعلٌ ماضٍ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و**(قَعَدَ)** فعلٌ ماضٍ أيضًا، وفاعلُه ضَمِيرٌ مُستتِرٌ جوازًا تقديرُه: **(هو)** يعودُ على **(زيد)**، و**(زيد)** فاعلُ **(قَامَ)**؛ لأنَّهُ الأوَّلُ.

وعلى الرَّأيِ الذي اخْتَرْنَا نقولُ: **(قام)** فعلٌ ماضٍ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و**(قَعَدَ)** فعلٌ ماضٍ، و**(زيد)** فاعلٌ بهما.

وإذا قلنا: إنَّ **(زيد)** فاعلُ **(قَامَ)** فرُتْبَتُه التَّقديمُ على الضَّميرِ المُستتِرِ في **(قَعَدَ)**، وفي **(قَعَدَ)** ضَمِيرٌ مُستتِرٌ هو الفاعلُ يعودُ على زيدٍ، فيكونُ الضَّميرُ هنا عائدًا على مُتأَخِّرٍ لفظًا مُتقدِّمٍ رُتْبَةً.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأطعمة، باب إذا اجتمع داعيان أيهما أحق، برقم (٣٧٥٦).

فإذا قال قائلٌ: كيفَ عادَ عليه وهو مُتَأَخِّرٌ عنه؟

فالجواب: هو على هذا الإعرابِ مُتأخِّرٌ لفظًا لا رُتْبةً؛ لأنَّه فاعلٌ للفعلِ الأوَّلِ، فرُتْبتُه أنْ يَتقدَّمَ، وهذا على رأيِ الكُوفِيِّينَ.

أمَّا على رأيِ البَصْرِيِّينَ فإنَّ (قام) فعلٌ ماضٍ، وفيه ضَمِيرٌ مُستتِرٌ جوازًا يعودُ على (زيد)، و(قَعَدَ) فعلٌ ماضٍ، و(زيد) فاعلٌ، وعلى رأيِ البَصْرِيِّينَ يكونُ في (قام) ضميرٌ عائدٌ على (زيد)، و(زيد) مُتأخِّر لفظًا ورُتبةً.

فمن هذه النَّاحيةِ يكونُ الكُوفِيُّونَ أقربَ إلى القواعدِ من البَصْرِيِّينَ؛ لأنَّ الضَّميرَ عندَهم عادَ على مُتأخِّرٍ لفظًا مُتقدِّمٍ رُتْبةً، وهذا شائعٌ كثيرٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ، وعندَ البصرِيِّين عادَ الضَّميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً، وهذا قليلٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ، لكنْ يأتي أحيانًا أنْ يكونَ الضَّميرُ عائدًا على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً، وقد قال فيه ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: **(وَشَذَّ نَحْوُ (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)**.

والحقيقةُ أنَّك بالخيارِ، ولا يَظْهَرُ لهذا الخِلافِ أثرٌ إلَّا إذا كان الفاعلُ مُثنًّى أو جمعًا أو كان المعمولُ مفعولًا، أمَّا إذا كان فاعلًا مُفرَدًا فإنَّه لا أثرَ لهذا الخلافِ.

وقولُه: «أَوْلَى»: يعني ويَجوزُ أنْ يكونَ العاملُ هو الأوَّلَ حتى عندَ أهلِ البصرةِ، ولكنَّ المسألةَ من بابِ الأَوْلَوِيَّةِ.

***

٢٨٠- وَأَعْمِلِ الْـمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

٢٨١- كَـ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا) ... وَ(قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)

الشَّرحُ

قولُه: «أَعْمِلِ»: الخطابُ لقارئِ هذه الألفيَّةِ، وهو فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مستترٌ وُجوبًا تقديرُه: (أنت).

وقولُه: «الْـمُهْمَلَ»: مفعولُ (أَعْمِل).

و«فِي ضَمِيرِ»: مُتعلِّقٌ بـ(أَعْمِل)، وهو مضافٌ إلى (مَا) التي هي اسمٌ موصولٌ، أي: في ضَميرِ الَّذي.

وقولُه: «تَنَازَعَاهُ»: فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به، وهو صلةُ الموصولِ (مَا)، وقولُه: «وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا»: فيما يَتعلَّقُ بالضَّميرِ من كَوْنِه مُطابِقًا للاسمِ الظَّاهِرِ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وغيرِ ذلك.

وقولُه: «وَأَعْمِلِ الْـمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ»: إذا قلنا برأيِ أهلِ البصرةِ فالْمُهْمَلُ هو الأوَّلُ، وإذا قُلْنَا برأيِ الكُوفيِّينَ فالْمُهْمَلُ هو الثَّاني، فنَجْعَلُ الْمُهْمَلَ يَعْمَلُ في ضميرِ المعمولِ، أي: أنَّا نُرضيه، ونقولُ: ما دام أنَّنا منعْنَاك من العملِ في الظَّاهِرِ نُعطِيكَ الضَّميرَ، وفيه كفايةٌ.

وقولُه: «وَأَعْمِلِ الْـمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ»: هذا وُجوبًا إذا كان عُمدةً؛ لأنَّ قولَه: (وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا)، يعني إذا كان مِمَّا يَجِبُ ذِكْرُه، وهو العمدةُ،

أمَّا إذا كان غيرَ عُمْدةٍ فسيأتي -إن شاء الله- فيما بعدُ.

ثمَّ ضَرَبَ مثالًا، قال: (كَـ **يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا**) وَ(**قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا**)، فأتى -رحمه الله- بمثالٍ ينطبقُ على رأيِ الكوفيِّين ورأيِ البَصْريِّين.

فـ(**يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا**) على رأيِ البَصْريِّينَ؛ لأنَّهم يُعمِلونَ الثَّانيَ، وفي هذا المثالِ العَامِلُ هو الثَّاني، والمُهمَلُ هو الأوَّلُ، ولذلك أَضْمَرَ في الأولِ، وحَذَفَ الضَّميرَ من الثَّاني، فكانَ (**ابْنَاكَا**) فاعلًا للثَّاني.

إِذَنْ: نقول: (**يُحْسِنَانِ**) فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النُّونِ؛ لأنَّه من الأفعالِ الخمسةِ، والألفُ فاعلٌ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(**يُسِيءُ**) فعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ، و(**ابْنَا**) فاعلُ (**يُسِيءُ**) -لأنَّ (**يُحْسِنَانِ**) فيها فاعلُها، وهو الألِفُ- مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مُثنًّى، وهو مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ، والألِفُ للإطلاقِ.

فإن قال قائل: في هذا إشكالٌ، وهو أنَّنا أضْمَرْنا لشيءٍ لم يُذكَرْ؟

نقول: بابُ التَّنازُعِ ممَّا يسوغُ فيه الإضمارُ قبل الذِّكْرِ.

وقولُه: «**قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا**»: هنا أعملَ الأوَّلَ، ولهذا حذفَ الضَّميرَ منه، وأهملَ الثَّانيَ، ولهذا أَثْبَتَ الضَّميرَ فيه، وهذا على رأيِ الكوفيِّين.

فقولُه: «**بَغَى**»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحٍ مُقدَّرٍ على آخرِه.

و«**اعْتَدَيَا**»: فعلٌ ماضٍ، وفيه فاعلٌ وهو الألِفُ.

و«**عَبْدَا**»: فاعلُ (**بَغَى**) مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنه مُثَنًّى، وهو مضافٌ إلى الكافِ، والكافُ مضافٌ إليه، والألفُ للإطلاقِ.

مثالٌ آخر: (يَقُومونَ ويُصلِّي القومُ)، هذا على رأيِ البصريِّين، وإذا قلتَ: (يقومُ ويُصلُّون القومُ) فهذا على رأيِ الكوفيِّين.

إِذَنْ: معناه أنَّ المهملَ سواءٌ تقدَّمَ أو تأخَّرَ يَجِبُ أنْ يُجعَلَ فيه ضميرُ الرَّفعِ؛ لأنَّ الفاعلَ عُمْدةٌ، ولا يُمكِنُ حذفُه.

مثالٌ آخَرُ: (قام وقَعَدَ زيدٌ)، هنا لا ندري أيهما المُهمَلُ؛ لأنَّ الفعلَ لم يَتَغيَّرْ؛ لأنَّ الفاعلَ ضميرٌ مُستتِرٌ، لكنْ عندَ الإعرابِ يَختلِفُ، وتَقدَّمَ إعرابُها[(١)].

لكن في: (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا) الفاعلُ بارزٌ، ولهذا يَجِبُ أنْ نُبرِزَه إمَّا في الأوَّلِ إنْ أعْمَلْنا الثَّانيَ، أو في الثَّاني إنْ أَعْمَلْنا الأوَّلَ.

وهنا قولُه: (كَـ يُحْسِنَان وَيُسِيءُ ابْنَاكَا)، (وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)، أيهما أحسنُ سيرةً: الابنان أو العبدان؟

الجواب: الابنانِ أحسنُ؛ لأنَّ فيهما إحسانًا وإساءةً، لكنَّ العَبْدَيْنِ فيهما بَغْيٌ وعُدْوانٌ، والغالبُ أنَّ الحُرَّ تَكْفيهِ الإشارةُ، والعبدَ يُقْرَعُ بالعَصَا.

وخلاصةُ هذا الكلامِ:

أولًا: لا غرابةَ أنْ يَتعدَّى فعلٌ واحدٌ إلى أكثرَ من مَعمولٍ.

ثانيًا: إذا تَعدَّدَ العاملُ والمعمولُ واحدٌ فهذا يُسَمَّى التَّنازُعَ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من العَامِلَيْنِ يُنازِعُ الآخَرَ في هذا المعمولِ.

ثالثًا: ما الذي يُعمَلُ؟ هل هو العاملُ الأوَّلُ أو الثَّاني؟ في هذا خلافٌ بين العلماءِ:

---

(١) انظر (ص:٣٥٩).

فمِنهم مَن قال: يُعمَلُ الأَوَّلُ لسَبْقِه، ومِنهم مَن قال: يُعمَلُ الثَّاني لقُرْبه.

فالذي قال: يُعمَلُ الأَوَّلُ لسَبْقِه هم الكُوفِيُّونَ، والذي قالَ: يُعمَلُ الثَّاني لقُرْبِه هم البَصْريُّونَ، هذا خلاصةُ المسألةِ.

إذا أعْمَلْنا فإذا كان الضَّميرُ ضميرَ رفعٍ -أي: إذا كان الضميرُ أساسًا في الجملةِ كالفاعلِ ونائبِ الفاعلِ وما أشبهَه- فإنَّه يُضْمَرُ في المُهْمَلِ منهما، فإنْ أهملتَ الأوَّلَ على رأيِ البَصْريِّينَ فأعمِلْهُ في الضَّميرِ، وإنْ أهملتَ الثَّانيَ فكذلك أعمِلْه في الضَّميرِ.

وهذا الضَّميرُ إذا كان لمُثَنًّى أو جَمْعٍ فإنَّه يُظْهَرُ، وإذا كان لمُفْرَدٍ فإنه لا يُظْهَرُ كـ(**تُحْسِنُ وتُسِيءُ ابْنَتُك**)؛ لأنَّ الضَّميرَ المُفْرَدَ مُستَتِرٌ.

* * *

٢٨٢- وَلَا تَـجِئْ مَـعْ أَوَّلٍ قَـدْ أُهْمِـلَا　　بِمُضْـمَرٍ لِغَـيْرِ رَفْـعٍ أُوهِـلَا

٢٨٣- بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَـيْرَ خَـبَرْ　　وَأَخِّرَنْـهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ الْـخَبَرْ

الشَّــرحُ

قولُه: «لَا»: ناهيةٌ.

و«تَجِئْ»: فعلٌ مُضارِعٌ مجزومٌ بـ(لا) النَّاهيةِ، والفاعلُ مُستتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت).

وقولُه: «مَعْ أَوَّلٍ»: (مَعْ) هنا سَاكِنةٌ خِلافَ الأفصحِ لأجلِ استقامةِ الوزنِ.

وقولُه: «قَدْ أُهْمِلَا»: أي: لم يُعْمَلْ.

و«أُهْمِلَا»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لـم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ تقديرُه: (هو).

وقولُه: «بِمُضْمَرٍ»: جارٌّ ومَجْرورٌ متعلِّقٌ بـ(تَجِئْ).

وقولُه: «لِغَيْرِ رَفْعٍ»: جارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صفة لـ(مُضْمَرٍ).

وقولُه: «أُوهِلَا»: الجملةُ صفةٌ لـ(رَفْعٍ)، ويَجُوزُ أنْ يكونَ قولُه: (لِغَيْرِ رَفْعٍ) مُتعلِّقًا بـ(أُوهِلَا)، وتكون جملةُ (أُوهِلَا) صفةً لـ(مِضُمَرٍ)، والمعنى: لمُضْمَرٍ أُوهِلَ لغيرِ رَفْعٍ.

القاعدة: إذا كان طَلَبُ الفعلينِ لهذا المعمولِ على أنَّه منصوبٌ فإنَّنا نقولُ: إنْ أَعْمَلْنا الأوَّلَ أضْمَرْنا في الثَّاني، وإنْ أَعمَلْنا الثَّانيَ لم نُضمِرْ في الأوَّلِ، نأخذُه

من قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله تعالى-: (**وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ**).

فإذا أعملتَ الثَّانيَ والمسألةُ غيرُ رفعٍ، فإنَّك لا تُضْمِرُ في الأوَّلِ، أي: أنَّه إذا كانَ الضَّمِيرُ ليسَ فَاعِلًا ولا نائبَ فاعلٍ فلا تأتِ به مع الأوَّلِ إذا أَهْمَلْتَه، بل احْذِفْه، إلا أنْ يكونَ خبرًا.

مثالُ ذلك: (**أكرمتُ وضَرَبْتُ زيدًا**)، فالعامِلُ هنا (**ضَرَبْتُ**)، والأوَّلُ مُهْمَلٌ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (**أكرمتُه وضربتُ زيدًا**)؛ لأنَّ هذا الضَّميرَ ليس أصلُهُ المبتدأَ والخبرَ، بل هو ضميرُ مفعولٍ به، فهو فضلةٌ في الكلام، فيَجِبُ أنْ يُحذَفَ إذا أَعْمَلْنا الثَّانيَ، والمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: (**وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ**)، وعلى هذا ففي: (**أكرمتُ وضربتُ زيدًا**) العاملُ يقينًا هو الثَّاني، ولهذا ما أَتَيْنَا بالضَّميرِ.

إِذَنْ: لا يَجوزُ أنْ يُؤتَى بضميرِ النَّصبِ إذا أُعملَ الثَّاني، لكنَّها في اللُّغةِ العربيَّةِ قد تُخَالفُ شُذوذًا في الشِّعرِ لا في النَّثْرِ، فيُضمَرُ في الأوَّلِ ضميرُ غيرِ الرَّفعِ معَ إعمالِ الثَّاني، ومنه قولُ الشَّاعرِ(١):

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا فَكُنْ فِي السِّرِّ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا ... يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

الشَّاهدُ في الشَّطرِ الأوَّلِ، وهو قولُه: (**إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ**)، فهنا (**صاحب**) فاعلٌ لـ(**يُرْضِيك**)، ولو أنَّا أعملنا الأوَّلَ لقلنا: (**إذا كنتَ**

(١) البيتان من الطويل، وهما غير منسوبين في شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٠٥).

تُرْضِي ويُرْضِيكَ صاحبًا)؛ لأنَّ (**تُرْضِي**) فعلٌ مضارعٌ يحتاجُ مفعولاً به، وهنا قال: (**وَيُرْضِيكَ صاحبٌ**)، فأعملَ الثَّانيَ بلا شكٍّ، وقولُه: (**تُرْضِيهِ**): الهاءُ ضَمِيرُ نصبٍ، فكان الواجبُ أنَّها لا تأتي؛ لأنَّ القاعدةَ أنَّنا إذا أعملْنَا الثَّانيَ لا نُضْمِرُ في الأوَّلِ ضميرَ نصبٍ، وهنا أضْمَرْنا ضميرَ نصبٍ، فنقولُ: هذا شاذٌّ، وخارجٌ عن القاعدةِ، فلا يُقاسُ عليه.

وإنْ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ، وقلتَ: (**أكرمتُ وضربتُ زيدًا**) وأنتَ تريدُ إعمالَ الأوَّلِ فهنا تأتي بضَميرِ المفعولِ به في الثَّاني وجوبًا، فتقولُ: (**أكرمتُ وضربتُه زيدًا**)؛ لأنَّهُ إذا أَعْمَلْنا الأوَّلَ أَجَزْنا أنْ نُعْمِلَ الثَّانيَ في الضَّميرِ.

هذه هي القاعدةُ، وجاءَ خلافُها شُذوذًا أيضًا، وهو قولُ الشَّاعرَةِ:

بِعُكَــاظَ يُعْشِــي النَّاظِريــــ ـــنَ إِذَا هُمُ لَــمَحُوا شُـعَاعُهْ[1]

فهنا يَصِحُّ: (**يُعْشِي شُعَاعُه**)، ويَصِحُّ: (**لَمَحُوا شُعَاعَه**)، لكن هنا أَعْمَلْنا الأوَّلَ، ولهذا جاءتْ (**شُعَاعُه**) بالرَّفعِ، ولو أَعْمَلْنا الثَّانيَ لقُلْنا: (**شُعاعَهُ**)، والقاعدةُ أنَّنا إذا أَعْمَلْنا الأوَّلَ نُضْمِرُ في الثَّاني، و(**لَمَحُوا**) ليس فيها ضميرٌ لـ(**شعاع**) الذي وَقَعَ فيه التَّنازُعُ، ولو كان موجودًا لقال: (**إذا هُمُ لَمَحُوهُ شُعَاعُه**)، ولهذا في غيرِ هذا البيتِ يَجِبُ أنْ يقولَ: (**يُعْشِي النَّاظِرِينَ إذا هم لَمَحُوه شُعَاعُه**)، فنقول: هذا شاذٌّ، ولا يُقاسُ عليه.

إِذَنْ: إذا قلتَ: (**أكرمتُ وضربتُ زيدًا**)، فأنتَ بالخيارِ في أنْ تُعْمِلَ هذا

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٠٦)، والتصريح (١/ ٤٨٣).

وهذا، لكنْ يَترتَّبُ على هذا الخيارِ أنكَ إنْ أعملتَ الثَّانيَ لا تُضْمِرْ في الأوَّلِ، وإنْ أعملتَ الأوَّلَ أَضْمَرْتَ في الثَّاني.

مثالٌ آخَرُ: (عَلِمْتُ ومَرَرْتُ به بزيدٍ)، فهذا يجوزُ؛ لأَنَّك إذا أعْمَلْتَ الأوَّلَ فأَضْمِرْ في الثَّاني، أمَّا لو قلتَ: (عَلِمْتُ به ومَرَرْتُ بزيدٍ)، فهذا لا يَصِحُّ؛ لأَنَّه لا يَجوزُ أنْ تأتيَ مع الأوَّلِ بالضَّميرِ إذا أعملتَ الثَّانيَ.

وخلاصةُ القولِ: أنَّه إذا كان الضَّميرُ عُمْدةً -وهو الفاعلُ ونائبُ الفَاعلِ- فالواجبُ الإضْمارُ، سواءٌ أعملتَ الأوَّلَ، أو أعملتَ الثَّانيَ.

وإنْ كانَ الضَّميرُ فَضْلةً فإنْ أعملتَ الثَّانيَ فلا تُضْمِرْ في الأوَّلِ؛ لأَنَّك إذا أعملتَ الثَّانيَ ثمَّ أَتَيْتَ بالضَّميرِ في الأوَّلِ عادَ الضَّميرُ على مُتأخِّرٍ لفظًا ورُتْبةً، وهذا سائغٌ إذا كان الفِعْلانِ يَطْلُبانِه على أنَّه فاعلٌ؛ لأنَّ الفَاعِلَ عُمْدةٌ، وأصلُ عَوْدِ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لفظًا ورُتْبةً لا يَجوزُ إلَّا عندَ الضَّرورةِ، وهنا لا ضرورةَ؛ لأنَّ المفعولَ به فَضْلةٌ، والفَضْلةُ يجوزُ حذفُها، إِذَنْ لا داعيَ لأنْ نَرْتَكِبَ المحظورَ، وهو الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ في أمرٍ فَضْلةٍ، بل يُحْذَفُ، وهذا معنًى دقيقٌ.

وإنْ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ فأَضْمِرْ في الثَّاني؛ لأَنَّك إذا أعملتَ الأوَّلَ وأضمرتَ في الثَّاني عادَ الضَّميرُ على مُتأخِّرٍ لفظًا لا رُتْبةً، وإذا أعملتَ الأوَّلَ فلا بُدَّ أنْ تأتيَ بقرينةٍ تَدُلُّ على إعمالِ الأولِ، وهو أنْ تُضْمِرَ، إلَّا على الرأيِ الذي ذَكَرَه بعضُ العُلماءِ -وهو أنَّهُ يَجوزُ إعمالُ العَامِلَين في معمولٍ واحدٍ- فهذا أمرٌ آخرُ.

ولهذا قالَ: «لَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضْمَرٍ»: أي: بضميرٍ، «لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا».

«بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ»: أي: حذفَ الضَّميرِ غيرِ المرفوعِ الزَمْ، وهذا إذا أَعْمَلْنا الثَّانيَ، فإنَّنا نَحْذِفُهُ من الأوَّلِ، ولا يَصِحُّ أنْ نأتيَ به؛ لأنَّه فَضْلةٌ.

وقولُه: «وَأَخِّرَنْهُ»: أي أخِّرِ المفعولَ، «إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ»: أي أَخِّرِ المفعولَ الذي يَطْلُبُهُ الفِعلُ الأوَّلُ إذا أَعْمَلْتَ الثَّانيَ.

مثالُ ذلك: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا عَالِمًا إيَّاه)، فـ(ظنَّ) تحتاجُ إلى مَفعولَيْنِ، وكِلَاهما عُمْدةٌ؛ لأنَّ أصلَ المفعولَيْنِ في (ظنَّ) وأخواتِها مبتدأٌ وخبرٌ، والمبتدأُ والخبرُ عُمْدةٌ، فلا بُدَّ من الإتيانِ بهما جميعًا؛ لأنَّك لو أعطيتَ الفعلَ الثَّانيَ المفعولَيْنِ وتركتَ الأوَّلَ فقد حذفتَ مفعولَيْنِ هما عُمْدةٌ، وهذا لا يَجوزُ، وإنْ أَضْمَرتَ فلا يجوزُ أيضًا؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يمكنُ أنْ يأتيَ في الأوَّلِ إذا أُعمِلَ الثَّاني، إِذَنْ لم يَبْقَ إلَّا أنْ نُؤَخِّرَه، ولا نَجْعَله ضميرًا مُتَّصلًا.

وهذا المثالُ: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا عالمًا إيَّاه)، الظَّاهرُ أنَّ العَرَبَ من أوَّلِها إلى آخِرِها لم تَنْطِقْ بمثلِ هذا النُّطقِ، لكنَّ النَّحْويِّينَ -رحمهم الله- يَفرِضُونَ مَسائلَ فَرْضِيَّةً كما يَفرِضُ الفقهاءُ أيضًا مسائلَ فَرْضِيَّةً.

أمَّا (ظَنَنْتُ) فلا شكَّ أنه فعلٌ استوفى مَفعولَيْهِ، ففي: (ظَنَنْتُ زيدًا عالمًا) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ أوَّل ومفعولٌ ثانٍ.

أمَّا (ظَنَّنِي) فهو يَطْلُبُ مفعولين أيضًا؛ لأنَّ (ظنَّ) لا بُدَّ له من مَفْعولَيْنِ هما المبتدأُ والخبرُ، فالمفعولُ الأولُ هو الياءُ في (ظَنَّنِي)، والمفعولُ الثَّاني هو (إيَّاه)، ولا بُدَّ أنْ يأتيَ بعدُ، ولهذا قال: (وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْـخَبَرْ)، و(إيَّا) في (ظَنَّنِي إيَّاه) أصلُها الخبرُ، والياءُ في (ظَنَّنِي) هي المبتدأُ.

فتقولُ في إعرابِ (ظَنَّني وظَنَنْتُ زيدًا عَالِـمًا إيَّاه): (ظَنَّ) فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ للوِقَايةِ، والياءُ مفعولٌ أوَّلُ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(ظَنَنْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(زيدًا) مفعولٌ أوَّلُ، و(عَالِـمًا) مفعولٌ ثانٍ لـ(ظَنَّ) الثَّانيةِ؛ لأَنَّنا أَعْمَلْنَاها، و(إيَّاه) مفعولٌ ثانٍ لـ(ظَنَّ) الأُولَى، فيُؤتَى بالضَّميرِ.

ومعنى (ظَنَّني إيَّاهُ) أي: ظَنَّني ذلك العالِمَ، فيكونُ معنى الجملةِ: أنَّني ظَنَنْتُ زيدًا عَالِمًا، وظَنَّني زيدٌ عالمًا، فـ(إيَّاه) أي: ذلك العالِمَ، ولم يَتَقدَّمْ مَرجِعٌ للضَّميرِ، لكنْ أُخِذَ مِن المعنى، فإذا سُئِلْنا: ما معنى قولِ القائلِ: (ظَنَّني وظَنَنْتُ زيدًا عَالِـمًا إيَّاه)؟

نقول: معناه أنَّه ظنَّني عالِمًا، وظَنَنْتُه عالِمًا.

لكن لو قلتَ: (ظَنَّني وظَنَنْتُ زيدًا عالـمًا)، ولم تَقُل: (إيَّاه)، فالظَّاهرُ أنَّنا نَفْهَمُ أنَّه ظَنَّني عالِـمًا كما ظَنَنْتُه عالِمًا، وكذلك لو قلتَ: (ظَنَّني وظَنَنْتُ زيدًا قائـمًا) فالمعنى: ظَنَّني قَائِمًا، وأنا ظَنَنْتُ أنَّه قائمٌ، هذا هو المُتبادِرُ، لكن نقولُ: هذا مبتدأٌ وخبرٌ، ولا بُدَّ أنْ يأتيَ المبتدأُ والخبرُ؛ لأنَّهما عُمدةٌ.

ولو قلتَ: (ظَنَّني وظَنَنْتُ زيدًا عَالِـمًا عَالِـمًا) فهذا كلامٌ رَكِيكٌ من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخْرى يُظَنُّ أنَّ (عالِـمًا) الثَّانيةَ توكيدٌ لَفْظِيٌّ للأُولَى، لكن إذا قلتَ: (ظَنَّني وظَنَنْتُ زيدًا عَالِـمًا إيَّاه) زالَ الإشْكالُ.

لكن: كيف ظنَّني إيَّاهُ؟!

نَقولُ: المُتبادِرُ من الضميرِ في (ظَنَّني إيَّاه) أي: ظَنَّني نَفْسَه، فتأتي مسألةُ السَّفْسَطَة، يقولُ كلُّ واحدٍ من الـمُتَسَفْسِطِينَ: أنا أنتَ، وأنتَ أنا، وقِصَّتُهم

أنَّهم إذا أرادوا النَّومَ ربطَ كلٌّ واحدٍ منهم حَبْلًا بِرِجْله يُخالِفُ حبلَ رِجْلِ صَاحبِه كي لا يَغْلَطَ إذا أصْبَحَ.

على كلِّ حالٍ: هم يَقولونَ: إنَّ معنى **(إيَّاه)** أي: ذلك العالِمَ.

وخلاصةُ القولِ: إذا أَعْمَلْنا الثَّانيَ فإنَّنا لا نُضْمِرُ في الأوَّلِ إلا ضميرَ رفعٍ الَّذي هو الفاعلُ ونائبُ الفاعلِ، أو ضميرًا يكونُ عُمْدَةً، ونأتي بالخبرِ بعدَ الجملةِ الثَّانيةِ، وبعدَ استيفائِها مَفْعُولَيْها، فنقولُ: **(ظَنَّني وظننتُ زيدًا عالِـمًا إيَّاه)**، ولا يَصِحُّ أنْ نقولَ: **(ظنَّني إيَّاه، وظنَنْتُ زيدًا عالِـمًا)**.

***

٢٨٤- وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

٢٨٥- نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

الشَّرحُ

هذانِ البيتانِ قَرَأْنَاهما على شَيْخِنا عبدِ الرَّحْمنِ بْنِ سعديٍّ -رحمه الله- عدةَ مراتٍ، وعَجَزْنا عنْ فَهْمِهِ وتركيبِه، وتمثَّلْنا بقولِ الشَّاعرِ:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ[1]

فكُنَّا نَقِفُ عندَ شَيْخِنا عبدِ الرَّحمنِ السَّعديِّ -رحمة الله عليه- من قولِه: (**وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا**).

وكفى بنا أنْ نَعْرِفَ معنى البَيْتَيْنِ الأَوَّلَيْنِ، وأمَّا ما ذَكَرَهُ هنا فنقولُ: الحمدُ للهِ على رخائِه ونِعْمَتِه أنَّنا لم نُكلَّفْ بمعرفةِ هذينِ البَيْتَيْنِ.

إِذَنْ القاعدةُ الأُولى: يَجِبُ إعمالُ المُهْمَلِ في ضميرِ ما تنازعاهُ إنْ كان مرفوعًا، سواءٌ كان هو الأَوَّلَ أو الثَّانِيَ، فتقولُ: (**يُحْسِنانِ ويُسِيءُ ابناكَ**)، وتقولُ: (**يُحْسِنُ ويُسِيئَان ابناكَ**).

القاعدةُ الثَّانيةُ: إذا كان الضَّميرُ غيرَ ضميرِ رفعٍ فإنَّنا إنْ أَعْمَلنا الثَّانِيَ لم نُعْمِلِ الأَوَّلَ فيه، وإنْ أعْمَلْنا الأَوَّلَ أَضْمَرْنا في الثَّانِي.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معدي كرب كما في ديوانه (١/ ٨)، وفي الأغاني (١٥/ ١٩٩-٢١٦)، والحماسة البصرية (١/ ١٥)، والحماسة المغربية (١/ ١٢٣)، والأصمعيات (ص:١٧٥).

فإذا قلتَ: (**أقمْتُ وأدَّيْتُ الصَّلاةَ**)، فهنا الذي لم يُعْمَلْ هو الثَّاني.

وإذا قلتَ: (**أقمْتُها وأدَّيْتُ الصَّلاةَ**) فهذا لا يجوزُ إلَّا على اللُّغَةِ الشَّاذَّةِ، فلا نَقِيسُ.

وإذا قلتَ: (**أقمْتُ وأدَّيْتُها الصَّلاةَ**) فهنا أَعْمَلْنا الأوَّلَ، وأضْمَرْنا في الثَّاني.

فإذا قال قائلٌ: وما الحكمةُ من القواعدِ السابقةِ؟

نقول: الحكمةُ من القواعدِ السَّابقةِ أنَّ الإنسانَ إذا تكلَّمَ بالتَّنازُعِ يتكلَّمُ على مُقْتَضَى القواعدِ.

* * *

المفعُــولُ المُطلــقُ

المفاعِيلُ على قِسْمينِ:

الأولُ: مطلقٌ، فلا يُقالُ: (مفعول به)، أو: (مفعول له)، أو: (مفعول فيه)، أو: (مفعول معه)، بل مُطلَقٌ.

والثاني: مُقَيَّدٌ، والمُقَيَّدُ يكونُ بالباءِ، ويكونُ باللَّامِ، ويكونُ بـ(في)، ويكونُ بالواو.

فالمفاعيلُ إِذَنْ خمسةٌ، وهي مجموعةٌ في هذا البيتِ:

ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَـا عَمْـرٍو غَـدَاةَ أَتَـى وَجِئْتُ وَالنِّيلَ خَوْفًا مِـنْ عِقَابِـكَ لِي

فـ(ضربًا) مفعولٌ مُطْلَقٌ، و(أبا عمرٍو) مَفعولٌ به، و(غَداةَ أتى) مفعولٌ فيه -أي: الظَّرف- و(جِئْتُ والنِّيلَ) مَفعولٌ معَه، و(خوفًا من عِقَابِكَ لي) مفعولٌ لأجلِه.

وقولُ المؤلفِ -رحمه الله-: (المفعول المُطْلَق)، العنوان أعمُّ منَ الأبياتِ الآتيةِ؛ لأَنَّه تكلَّمَ عنِ المصدرِ، فهنا مصدرٌ، ومفعولٌ مُطلَقٌ، والمصدرُ أعمُّ مِن المفعولِ المُطلَقِ مِنْ وجهٍ، والمفعولُ المطلقُ أعمُّ مِن المصدرِ مِن وجهٍ آخرَ.

فإذا قلتَ: (وُقوفُك طَويلٌ)، فـ(وقوف) مبتدأٌ، وهي مصدرٌ، لكنها ليستْ مفعولًا مطلقًا.

وإذا قلتَ: (**يُعجِبُني قيامُك**)، فـ(قيام) مصدرٌ، ولكنَّها فاعلٌ.

وإذا قلتَ: (**فَرِحْت كلَّ الفَرَح**)، فـ(كل) مفعولٌ مُطلَقٌ، وليستْ بمصدرٍ، فهيَ منصوبةٌ.

إِذَنْ: المفعولُ المطلقُ والمصدرُ بينَهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ، فالمصدرُ أعمُّ منْ وجهٍ، والمفعولُ المُطلَقُ أعمُّ من وجهٍ:

فالمفعولُ المطلقُ لا يكونُ إلا منصوبًا، ولكنْ قدْ يكونُ مصدرًا، وقدْ يكونُ غيرَ مصدرٍ، لكنَّه نائبٌ منابَ المصدر.

وأمَّا المصدرُ فلا يكونُ إلا مصدرًا، لكنْ قدْ يكونُ مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، وهذا هو الفرقُ بينَهما.

* * *

٢٨٦-المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِـنْ   مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)

الشَّــرحُ

قولُه: «الْـمَصْدَرُ اسْمُ ما سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ»: إذا قلتَ: (سَيَجْلِسُ)، فـ(يجلسُ) لها مدلولانِ:

الأول: الحَدَثُ، وهو الجلوسُ.

والثاني: زمنُ المستقبل، وعلى هذا فقِسْ.

فهوَ اسمُ ما سِوَى الزمانِ من مَدلُولَي الفعلِ، والذي سِوى الزَّمانِ هو الحَدَثُ، أو المعنى إن شئتَ.

مثالُه: (أَمْن) من (أَمِنَ)، فتقولُ: أَمِنَ أَمْنًا، هذا هو المَصْدَرُ.

وقولُ الله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ [الأنعام:٨٢]، الأمْنُ مصدرُ (أَمِن)، لكنَّه هنا مرفوعٌ؛ لأنَّه مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

فالحاصلُ أنَّ المَصْدَرَ هو اسمٌ لأَحَدِ مَدْلُولي الفعل، وهوَ الحَدَثُ، وهذا تفسيرُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- لكنْ بتفسيرٍ أَوْضَحَ نقولُ: المصدرُ هو الذي يَجِيءُ ثالثًا في تصريفِ الفعلِ، مثلما قالَ صاحبُ الآجرُّوميَّة، فتقولُ: (قام، يَقُومُ، قِيامًا)، (جَلَسَ، يَجْلِسُ، جُلوسًا)، (قَعَدَ، يَقْعُدُ، قُعودًا)، (أَكَلَ، يَأْكُلُ، أَكْلًا)، وعلى هذا فقِسْ، أما ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فيقولُ: (اسْمُ ما سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ).

٢٨٧-بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْـلٍ اوْ وَصْـفٍ نُصِـبْ ....

الشَّـــرحُ

قد يُنصَب المصدرُ بمثلِه، فيكونُ الناصبُ له مصدرًا مثلَه، ويُنْصَبُ بالفعلِ، ويُنْصَبُ بالوصفِ.

إِذَنْ: ناصبُ المصدرِ ثلاثةٌ:

الأَوَّل: مصدرٌ مثلُه، فإذا قلتَ: (**عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ العبدَ ضَرْبًا شديدًا**) فالناصبُ هنا هو المصدرُ: (**ضَرْبِكَ**)؛ لأنَّ (**ضَرْب**) مصدرٌ، و(**ضَرْبًا**) منصوبٌ على المَصْدريَّة، والعاملُ فيه المصدرُ الذي قبلَه.

الثاني: فعلٌ، مثل: (**ضَرَبْتُ ضَرْبًا**)، (**أَضْرِبُ ضَرْبًا**)، (**اضْرِبْ ضَرْبًا**).

الثَّالثُ: وصفٌ، مثل: (**أنا الضارِبُ المُجْرِمَ ضَرْبًا أليمًا**)، فالمصدرُ هو (**ضربًا**)، وناصبُه هو (**الضَّارب**)، وهو وَصْفٌ.

ومثل: (**هذا هو العبدُ المضروبُ ضربًا شديدًا**)، فالنَّاصبُ هنا الوصفُ، وهو اسمُ المفعولِ.

* * *

.... وَكَوْنُـهُ أَصْـلًا لِـهَذَيْنِ انْتُخِـبْ

الشَّـرحُ

قولُه: «كَوْنُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى الهاءِ، وهو من مُتَصرِّفاتِ (كان)، فيَعْمَلُ عملَها، والذي في محَلِّ اسْمِها هو الهاءُ في قولِه: (كَوْنُهُ).

وقولُه: «أَصْلًا»: خبرُ (كَوْنُ) باعتبارِها من النَّواصبِ.

وأمَّا «انْتُخِب»: فهو جملةٌ خبرُ المبتدأِ: (كَوْنُ).

لو قال قائلٌ: هل المصدرُ أصلُ الفعلِ، أو الفعلُ أصلُه؟

فالمؤلف -رحمه الله- يَقولُ: إنَّ الذي اخْتِيرَ أنَّ المصدرَ أصلٌ لهذينِ، وهما: الفعلُ والوصفُ؛ لأنَّك تقولُ: (ضَرَب) مُشتَقٌّ من الضَّرْب، فإِذَنْ: الضَّرْب سابقٌ على (ضَرَب)، فيكونُ أصلًا له، وكذلك تقول: (أَكَل) من الأَكْل، و(شَرِب) من الشُّرْب.

وتقولُ مثلًا: (الضَّارِب) مُشتَقٌّ من الضَّرْب، و(القائم) مُشتقٌّ من القيام، وليس من (قَام)، وتقول مثلًا: (الآكِل) من الأَكْل، و(الشَّارِب) من الشُّرْب، و(المُصلِّي) من الصَّلاةِ، وهكذا.

إِذَنْ: فأصلُ الأفعالِ والأوصافِ هي المصادرُ، وهذا الذي ذَكَره المؤلِّفُ -رحمه الله- أنه انتُخِبَ هو الصحيحُ.

وقال بعضُهم: إنَّ الفعلَ هو الأصلُ، وأنَّ الضَرْبَ مُشتَقٌّ من (ضَرَب).

فإن قال قائلٌ: وهل تحتَ هذا البحثِ طائلٌ؟

قلنا: الظَّاهرُ أنَّه لا طائلَ تحتَه، مثل بحثِ: هل المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداءِ، أو مرفوعٌ بالخبرِ؟

فائدة: قولُ صاحبِ الآجُرُّوميَّةِ في تعريفِ المصدرِ: هو الذي يجيءُ ثالثًا في تصريفِ الفعلِ، قد تكون العبارة تشيرُ إلى أنَّه يَختارُ أنَّ المصدرَ مُشتَقٌّ من الفعلِ، إنَّما الأَصَحُّ أنَّ المصدرَ هو الأصلُ.

* * *

٢٨٨-تَوْكِيـدًا اوْ نَوْعًـا يُبِـينُ أَوْ عَـدَدْ   كَ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَـدْ)

الشَّـرحُ

قولُه: «تَوْكِيدًا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقولِه: (يُبِينُ)، أي: يُوضِّح.

وقولُه: «اوْ نَوْعًا»: معطوفٌ على (تَوْكِيدًا)، لكن: هل هذا من بابِ التَّنازُعِ أو لا؟

نقول: لا، ليس من بابِ التَّنازُعِ؛ لأنَّ الفعلَ واحدٌ هو (يُبِين).

وقولُه: «أَوْ عَدَد»: (أَوْ) حرفُ عطفٍ، وهي معطوفةٌ على (تَوْكِيدًا)، يعني: أو يُبِينُ عددًا.

وهنا قال المؤلِّفُ -رحمه الله-: (عَدَد)، والمعروفُ أنَّه إذا وُقِفَ على المنصوبِ فإنَّه يُوقَفُ عليه بالألِفِ، والجواب: إمَّا أنْ نقولَ: لأجلِ الرَّويِّ (آخِرِ القَافِيَةِ)، وإمَّا أنْ نقولَ: على لُغَةِ (ربيعةَ) الذين يقِفُونَ على المنصوبِ بالسُّكُونِ.

يَقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّ المصدرَ يأتي لأغراضٍ، منها التوكيدُ، ومنها بيانُ النوعِ، ومنها بيانُ العددِ.

ثمَّ ضرب المؤلفُ أمثلةً، فقال: (سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَد)، فـ(سَيْرَتَيْنِ) مُبَيِّنٌ للعَدَد، وأنَّه مرَّتانِ، و(سَيْرَ ذِي رَشَد) مُبيِّنٌ للنَّوعِ؛ لأنَّه بَيَّنَ أنَّ سَيْرَه سيرُ ذي الرَّشَد، والرَّشَدُ معناه حُسْنُ التَّصرُّفِ.

مثالٌ آخرُ: (وَاجَهْتُه مُواجَهَةَ المُقَصِّر)، فـ(مُواجَهة) مَصْدرٌ مُبيِّنٌ للنَّوعِ.

مثالٌ آخَرُ: (**وَثَبَ وُثُوبَ الأَسَدِ**)، وهذا أيضًا مُبيِّنٌ للنَّوعِ.

مثالٌ آخَرُ: (**ضَرَبَه ضَرَباتٍ كثيرةً**)، وهو هنا مبيِّنٌ للعددِ، وأنَّه ضَرَباتٌ.

ولم يَذْكُرِ المؤلِّفُ -رحمه الله- مثالاً للتوكيدِ، ومثالُه قولُك: (**ضَرَبْتُ ضَرْبًا**)، وقولُه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤].

فإن قال قائلٌ: فائدة المُبيِّنِ للعددِ أنَّه يُبيِّنُ العددَ، وفائدةُ المُبيِّنِ للنَّوعِ أنَّه يُبيِّنُ نوعَ المصدرِ، لكن ما فائدةُ المُؤكِّد؟ فإذا قلتَ: (**كَلَّمْتُهُ تكليمًا**) فما الفائدةُ من كلمةِ: (**تكليمًا**)؟

فالجواب: يقولون: إنَّ فائدتَه انتفاءُ احتمالِ المجازِ، أي: أنَّ هذا ليس بمجازٍ، يعني ليس ردَّ تكليمٍ، كما لو قلتَ: (**كَلَّمْتُه أنا**) يعني: لا غَيْرِي.

إِذَنْ: نَستفِيدُ من هذا أنَّ قولَ مَن يقول: إنَّ قولَه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] -أي: جَرَّحه بمخالبِ الحكمةِ- كلامٌ ساقطٌ؛ لأنَّهُ أكَّدَ الكلامَ، فقال: ﴿تَكۡلِيمًا﴾، وهذا لا يكونُ إلَّا الكلامَ الذي هو الكلامُ المَسْموعُ.

إِذَنْ: هذه هي فوائدُ المصدرِ.

* * *

٢٨٩-وَقَــدْ يَنُــوبُ عَنْــهُ مَــا عَلَيْــهِ دَلّ   كَ(جِدَّ كُلَّ الجِدِّ) وَ(افْرَحِ الجَذَلْ)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ»: أي عن المَصْدَرِ، وكلمةُ (قَدْ) هنا للتَّحقيقِ، و(قد) إذا دَخلَتْ على المضارعِ تُفِيدُ في الغالبِ التَّقليلَ، لكنَّها قد تُفِيدُ التَّحقيقَ كما في قولِه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور:٦٤]، وفي قولِه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب:١٨].

وقولُه: «مَا عَلَيْهِ دَلّ»: أي ما دلَّ عليه، مثل: (جِدَّ كُلَّ الجِدِّ).

وقولُه: «جِدَّ»: يعني: اجتهد.

«كُلَّ الجِدِّ»: أي كلَّ الاجتهاد، وهذا مُوجَّه لطَلَبةِ العِلْمِ، فالمصدرُ هنا (الجِدّ)، لكن (كُلَّ) دلَّت عليه، فعلى هذا إذا أردنا أنْ نُعْرِبَ نقولُ: (جِدَّ) فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وجوبًا تقديرُه: (أنت)، و(كُلَّ) مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ على المفعوليَّةِ المُطلَقةِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، ولا نقولُ: إنَّه مصدرٌ؛ لأنَّ المصدرَ هو (الجِدّ).

وقولُه: «كُلَّ»: مضافٌ.

و«الجِدِّ»: مضافٌ إليه مجْرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:٤٤]، هل نقول: ﴿بَعْضَ﴾ هنا مفعولٌ به، أو نقول: مفعولٌ مُطلَقٌ؟

فالجواب: الظاهرُ أنَّ فيها وَجْهَيْنِ:

الأول: أنْ تكونَ مفعولًا مُطلَقًا.

الثاني: أنْ تكونَ مفعولًا به؛ لأنَّ الفعلَ واقعٌ عليها.

لكن لو قلتَ: (**أَكْرِمْه بَعْضَ الإكرامِ**) فهنا مفعولٌ مُطلقٌ؛ لأنَّها أُضيفت إلى المصدرِ، وكذلك: (**اجْلِدْه أشدَّ الجَلْدِ**) مفعولٌ مُطلَقٌ أيضًا.

إِذَنْ: كلُّ ما كان منصوبًا مُضافًا إلى مصدرِ الفعلِ فهو مفعولٌ مُطلَقٌ.

فإن قال قائلٌ: قولُه: (**جِدَّ كلَّ الجِدِّ**)، لماذا لا نُعرِبُ (**كُلَّ**) مفعولًا به؟

قلنا: لأنَّ الفعلَ لم يَقَعْ عليها؛ لأنَّ (**جِدَّ**) لازمٌ.

ثم قال -رحمه الله-: (**وَافرَحِ الجَذَل**).

قولُه: «**افْرَح**»: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُون، وفاعلُه مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُه: (**أنت**)؛ لأنَّ القاعدةَ أنَّ الذي تقديرُه (**أنت**)، أو: (**أنا**)، أو: (**نحن**)، فهو مُستتِرٌ وُجوبًا.

وقولُه: «**الـجَذَل**»: مصدرٌ، لكنَّه ليسَ من لفظِ الفعلِ، بل هو من معناه؛ لأنَّ الـجَذَلَ هو الفرحُ، وهنا لو قال: (**افْرَحِ الفَرَحَ**) لصارَ مصدرًا، لكن قال: (**افْرَحِ الـجَذَل**)، فلو قال قائلٌ: الجَذلُ مصدرٌ لـ(**افرح**)، قلنا: لا، الجَذَلُ مصدرٌ لـ(**جَذِلَ**).

إِذَنْ: هي هنا بمعنَى الفِعْلِ، وليستْ من لفظِه، فنُعرِبُها بأنَّها مفعولٌ مُطلقٌ، ولا نقولُ: إنَّه مصدرٌ.

مثالٌ آخَرُ: (قُمْ وُقوفًا)، فـ(قُم) فعلُ أمرٍ، و(وقوفًا) مفعولٌ مطلَقٌ، ولا نقولُ: إنَّه مصدرٌ؛ لأنَّ (وُقوفًا) ليست مصدرًا لـ(قُم) من لفظِه، لكنَّها مصدرٌ له من معناه، فتكونُ مفعولًا مُطلَقًا.

مثالٌ آخَرُ: (اجْلِسْ قُعُودًا)، فـ(اجْلِس) فعلُ أمرٍ، و(قُعودًا) مفعولٌ مطلَقٌ، وهو منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

إِذَنْ: القاعدةُ:

ما أُضِيف إلى المصدرِ فهو نائبٌ عنه، ويُسَمَّى (**مفعولًا مطلقًا**).

وما جاء بمعنى الفعلِ لا بلفظِه فهو نائبٌ عن المصدرِ، ويُعرَبُ بأنَّه مفعولٌ مطلَق.

وعلى هذا فلو قلتَ: (**ابْكِ بُكَاءَ الثَّكْلَى**) فهو مَصْدَرٌ؛ لأنَّه مفعولٌ من الفعلِ نفسِه، ولكنَّه مُبيِّنٌ للنَّوعِ، وإذا قلتَ: (**اجْلِسْ جَلْسَتَيْنِ**) فهو مصدرٌ مُبيِّنٌ للعددِ.

❊ ❊ ❊

٢٩٠- وَمَـا لِتَوْكِيـدٍ فَوَحِّـدْ أَبَـدَا وَثَـنِّ وَاجْمَـعْ غَـيْرَهُ وَأَفْـرِدَا

الشَّـرحُ

قولُه: «مَا»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(فَوَحِّد)، والفاءُ هنا إمَّا أنْ تكونَ عاطفةً، أو مُزَيِّنةً؛ لأنَّ الفاءَ تَدْخُلُ أحيانًا على الكلمةِ لتَزْيينِ اللَّفظِ، مثل قولِهم: (**فقط**).

وقولُه: «وَمَا لِتَوْكِيدٍ»: أي المصدرُ الذي يُرادُ به توكيدُ عاملِه يكونُ مُفردًا، لا مُثنًّى، ولا جمعًا.

وقولُه: «أَبَدًا»: يعني في جميعِ الأحوالِ، وذلك لأنك لو ثَنَّيْتَه أو جمعتَه فمعناهُ أنَّك أردْتَ أنْ تَدُلَّ به على معنًى آخرَ غيرِ التَّوكيدِ، وهو العددُ، فالذي للتَّوكيدِ يَجِبُ ألَّا يَدُلَّ على شيءٍ أكثرَ مِمَّا يَدُلُّ عليه معنى الفعلِ، وهو المصدرُ.

مثالُه: قولُه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤]، فـ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ المقصودُ بها التَّوكيدُ.

مثالٌ آخرُ: (حَضَرْتُ حُضُورًا)، فالمقصودُ به التَّوكيدُ، فلا يُمكِنُ أن تُثَنِّيَهُ ولا تَجْمَعَهُ.

فإنْ ثَنَّيْتَهُ أو جمعْتَهُ صار دالًّا على غيرِ التَّوكيدِ، وهو العددُ، ولهذا قالَ: (**وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَه**) -أي: غير ما للتَّوكيدِ- (**وَأَفْرِدَا**)، فالذي لغيرِ التَّوكيدِ يَجوزُ تَثْنِيتُهُ وجمعُهُ وإفرادُه، وهو ما لبيانِ العددِ والنَّوعِ، فكلامُ المؤلِّفِ -رحمه الله- يَشْمَلُ ما أُرِيدَ به العددُ وما أُرِيدَ به النَّوعُ، فإنَّه يجوزُ على رأيِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنْ يُثَنَّى ويُجمَعَ ويُفرَدَ.

فتقولُ -مَثَلًا- فيما يُرادُ به النوعُ: (سِرْتُ سَيْرَيْ زَيْدٍ السَّرِيعَ والبَطِيءَ)، وتقولُ: (نَظَرْتُ إِلَيْهِ نَظْرَتَيْ غَضَبٍ وَسُرُورٍ)، فهذا مُثنًّى مُبيِّنٌ للنَّوعِ، فواحدٌ من السَّيْرِ نَوعُه البُطْءُ، وواحدٌ نَوعُه السُّرعةُ، وواحدةٌ من النَّظَراتِ نَوعُها غَضَبٌ، وواحدةٌ نوعُها سُرورٌ.

وكذلك أيضًا ما قُصِدَ به العددُ يُثَنَّى.

وقولُه: «وَأَفْرِدَا»: تقول: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً)، فالمقصودُ به بيانُ العددِ، يعني: واحدةً، وتقولُ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ)، وهذا لبيانِ العددِ، أي: اثنتين، وتقولُ: (ضَرَبْتُهُ ثَلَاثَ ضَرَبَاتٍ)، وذلك للعددِ ثلاثة، وتقولُ: (ضَرَبْتُهُ مِائَةَ ضَرْبَةٍ)، وذلك للعددِ مائةٍ.

فالذي للتَّوكيدِ يَجِبُ إفرادُه، ومعنى قولِنا: (يَجِبُ إفرادُه) أَنَّك إذا صُغْتَه على غيرِ وجهِ الإفرادِ فإِنَّه يَخْرُجُ عن التَّوكيدِ، ويكونُ للأمرِ الذي صُغْتَه عليه، أَمَّا ما يُرادُ به النَّوعُ وما يُرادُ به العددُ فإِنَّه يجوزُ إفرادُه وتَثْنِيتُهُ وجَمْعُهُ، ولهذا قال: (وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَه وَأَفْرِدَا).

* * *

٢٩١- وَحَــذْفُ عَامِــلِ الْمُؤَكِّــدِ امْتَنَــعْ   وَفِي سِــــوَاهُ لِــــدَلِيلٍ مُتَّسَــــعْ

الشَّــرحُ

قولُه: «حَذْفُ»: مبتدأٌ، وخبرُه قولُه: (امْتَنَع).

وقولُه: «وَفِي سِوَاهُ»: جارٌّ ومجرورٌ خَبَرٌ مُقدَّمٌ.

و«مُتَّسَع»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

وقولُه: «مُتَّسَع»: يعني: سَعَة.

يقول المؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّ المصدرَ المؤكِّدَ لا يَجوزُ حذفُ عامِلِه؛ لأنَّ المقصودَ بالتأكيدِ تقويةُ العاملِ، ونحنُ نُسَمِّيهِ مصدرًا مُؤكِّدًا، وكيف يُوجَدُ المُؤكِّدُ ولا يُوجَدُ المؤكَّدُ؟! لأنَّه لا تأكيدَ إلَّا بوجودِ مُؤكَّدٍ ومُؤكِّدٍ، ولا يُمكِنُ أنْ يُوجَدَ تركيبٌ فيه التَّوكيدُ إلَّا والمؤكَّدُ والمؤكِّدُ كلاهما موجودان، فإذا كان العاملُ غيرَ موجودٍ فأين التَّوكيدُ؟!

مثالُ ذلك: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا)، لو قلتَ: (زيدًا ضربًا) لم يَصِحَّ؛ لأنَّك ما دُمْتَ تُريدُ أنْ تُؤكِّدَ العاملَ فإنَّه لا بُدَّ أنْ يُوجَدَ العاملُ حتى يَحْصُلَ مؤكِّدٌ ومؤكَّدٌ، وإلَّا لحصلت المُنافاةُ، إذْ إنَّ المحذوفَ لا وجودَ له حتى يُقالَ: إنَّه مُؤكَّدٌ.

مثالٌ آخَرُ: (اضْرِبْ زَيْدًا ضَرْبًا)، لو قلتَ: (زيدًا ضربًا) لم يَصِحَّ؛ لأنَّه مُؤكِّدٌ، ولا يَجوزُ أنْ يُحذَفَ عاملُ المؤكِّدِ.

إِذَنْ: **القاعدة**: أنَّ المصدرَ الذي يُرادُ به التَّوكيدُ لا يجوزُ حذفُ عاملِه، أمَّا ما سواهُ فإنَّه يجوزُ حذفُ عاملِه، وهو المُبيِّنُ للنَّوعِ وللعددِ.

مثالُ المُبيِّنِ للنَّوعِ: لو سألك سائلٌ: (**كيف سِرْتَ؟**)، فقُلْتَ: (**سَيْرًا بَطِيئًا**)، فهذا يجوزُ؛ لأنَّ المقصودَ أنْ تُبيِّنَ النَّوعَ، وسواءٌ ذكرتَ العاملَ أو حذفتَه؛ لأنَّ حذفَه هنا لدليلٍ.

كذلك أيضًا لو سألك: (**كيف كان سيرُك: سَيْرَ ذي رَشَدٍ، أو سيرَ إنسانٍ أَهْوَجَ؟**)، فقلتَ: (**سَيْرَ ذِي رَشَدٍ**)، أي: سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ.

مثالُ المُبيِّنِ للعَدَدِ: لو سألك سائلٌ: (**كم ضَرَبْتَ غُلَامَك؟**)، فقلتَ: (ضَرْبَتين)، فحذفتَ العاملَ؛ لأنَّ أصلَه: (**ضَرَبْتُه ضَرْبَتَين**)، فهنا يجوزُ أنْ تَحذِفَ العاملَ، وحذفُك إيَّاه هنا لدليلٍ واضحٍ، ولا حاجةَ لذِكْرِه؛ لأنَّه ليس المقصودُ من المصدرِ التَّوكيدُ، بل المقصودُ بيانُ العددِ.

فالقاعدة إِذَنْ: إذا كان المقصودُ بيانَ النَّوعِ أو بيانَ العددِ فإنَّه يجوزُ أنْ يُحذفَ العاملُ، ولكنْ لدليلٍ، ولهذا قيَّدهُ المؤلفُ -رحمه الله- فقال: (**وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ**)، أمَّا إذا لم يدُلَّ عليه دليلٌ فإنه لا يَجوزُ أنْ يُحذَفَ.

ثمَّ إنَّ المؤلفَ بعدَ هذا البيتِ الذي فيه الاتِّساعُ والسُّهولةُ ذكَرَ ستةَ أبياتٍ كلُّها فيها وجوبُ حذفِ العاملِ، وسَبَقَ أنَّه يَجِبُ ذكرُ العاملِ إذا كان المقصودُ بالمصدرِ التَّوكيدَ.

* * *

٢٩٢- وَالْـــحَذْفُ حَــتْمٌ مَــعَ آتٍ بَــدَلَا   مِنْ فِعْلِهِ كَ(نَدْلًا) اللَّــذْ كَ(انْـدُلَا)

الشَّــرحُ

قولُه: «الحَذْف»: مبتدأٌ.

و«حَتْمٌ»: خبرُ المبتدأِ، و(حَتْمٌ) أي: واجبٌ ولازمٌ.

وقولُه: «مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِه»: يعني: معَ مصدرٍ آتٍ بدلًا من فعلِه، فقولُه: «بَدَلًا»: حالٌ من الضميرِ المُستترِ في (آتٍ).

وقولُه: «مِنْ فِعْلِه»: أي: من عاملِه.

والمعنى أنَّه إذا جُعِلَ المصدرُ نائبًا عن الفعلِ فإنَّه يُحذَفُ الفعلُ؛ لأنَّه لا يَجتمِعُ النَّائبُ والمنوبُ عنه، فالتصرُّفُ لواحدٍ: إمَّا الوكيل، أو الموكِّل، أمَّا أنْ تَجْمَعَ الوكيلَ والموكِّلَ فلا يَصِحُّ، فإذا ناب المصدرُ عن فعلِه فإنَّهُ يُحذَفُ وجوبًا.

وقولُه: «كَ(نَدْلًا)»: قد يكونُ فيه إشكالٌ، وهو أنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، و(نَدْلًا) اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وهو هنا منصوبٌ؟

فنقول: هنا لم يُسلَّطِ الحرفُ على (نَدْلًا)، وإنَّما يجوزُ في إعرابِهِ وجهانِ كما سَبَقَ:

الوجهُ الأولُ: أنْ تكونَ الكافُ داخلةً على مَجرورٍ مُقدَّرٍ، والتقديرُ: كقَولكَ: ندلًا.

الوجهُ الثَّاني: أنْ تكونَ داخلةً على الجملةِ، فهو يُشِيرُ إلى بيتٍ معروفٍ، وهو:

عَلَى حِينَ أَلْـهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُـورِهِمْ فَنَدْلًا[1] زُرَيْقُ المَالَ نَـدْلَ الثَّعَالِـبِ[2]

وقبلَه قولُه:

يَمُـرُّونَ بِالـدَّهْنَاءِ خِفَافًـا عِيَـابُهُمْ[3] وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِـبِ[4]

فهؤلاء لصوصٌ يَذْهَبونَ يَسرِقونَ من الأحساءِ من دَارِينَ، فيَمُرُّونَ بالدهناءِ -وهي معروفة- خِفَافًا عِيابُهم ليس فيها شيءٌ؛ لأنَّهم ليس مَعَهم تمرٌ، فإذا وَصَلوا إلى دَارِينَ وسرقوا من التَّمْرِ يَرجِعْن بُجْرَ الحقائبِ مملوءةً.

وقولُه: (عَلَى حِينَ أَلْـهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ) يعني أنَّهم يأتون على حينِ الغَفْلَةِ، ويَجُدُّون النَّخيلَ ويَمْشُونَ.

وقولُه: (فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ)، النَّدْلُ معناه خطفُ الشيءِ بسرعةٍ، فهم يَتواصَوْنَ بالباطلِ، والثَّعالبُ تَنْدِلُ الأشياءَ وتَخطِفُها بسرعةٍ، فهم يقولون: هيَّا، بسرعةٍ.

فالمهمُّ أنَّ قولَه: (فَنَدْلًا) مصدرٌ نابَ عن (انْدُل)، وهو فعلُ أمرٍ؛ لأنَّ قولَه: (انْدُل الشيءَ) يعني اخطِفْه بسرعةٍ، وهذا فعلُ أمْرٍ، فإذا جاءتْ (نَدْلًا) بمعنى (انْدُل) وَجَبَ حذفُ عاملِها؛ لأنَّها نابت مَنَابَ فعلِ الأمرِ، ولهذا يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (اللَّذْ كـ(انْدُلَا)).

---

(١) الندل: نقل الشيء، انظر اللسان ندل.

(٢) البيت من قصيدة من الطويل، وهو منسوب للأحوص في شرح الشواهد للعيني (٢/ ١١٦)، وغير منسوب في التصريح (١/ ٥٠١).

(٣) جمع عَيْبة، وهي ما يجعل فيها الثياب.انظر اللسان عيب.

(٤) البَجْر والبَجَر انتفاخ البطن، يريد أنهم يرجعون ممتلئة حقائبهم. انظر اللسان بجر.

وقولُه: «اللَّذْ»: لُغَةٌ في (الذي)، وسبقت في قولِه: وَ(جَعَلَ) اللَّذْ كَـ(اعْتَقَدْ).

وقولُه: «(نَدْلًا) اللَّذْ كـ(انْدُلَا)»: أي الذي نابَ عن (انْدُل) فعل أمرٍ، فلا يَنوبُ المصدرُ عن فعلِه في كلِّ شيءٍ، بل في المثالِ المُقيَّدِ.

فقولُه: (فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ)، (ندلًا) مصدرٌ نائبٌ منابَ فعلِ الأمرِ، وهو منصوبٌ بفعلِه المحذوفِ، والتقديرُ: انْدُلْ نَدْلًا، و(زُرَيْق) مُنادًى حُذِفت منه ياءُ النِّداءِ، يعني: يا زُرَيْقُ، و(زُرَيق) اسمُ رجلٍ، وقولُه: (المالَ) مفعولُ (نَدْلًا)؛ لأنَّ (نَدْلًا) نابت منابَ (انْدُل)، وقولُه: (نَدْلَ الثَّعَالِبِ) مصدرٌ مُبيِّنٌ للنَّوعِ، وعاملُه المصدرُ الذي قبلَه؛ لأنَّه نائبٌ منابَ فعلِ الأمرِ، يعني: انْدُلْهُ نَدْلَ الثَّعالبِ، أي: اخطِفْهُ بسرعةٍ كما يَخطِفُ الثَّعلبُ مقصودَه.

إِذَنْ: لو قال قائلٌ: أنا أُريدُ أنْ أقولَ: (فانْدُلْ نَدْلًا زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ؟)، قلنا: لا يجوزُ.

كذلك أقولُ: (ضَرْبًا المهملَ) وأنا أُرِيدُ أنْ آمُرَك بأنْ تَضرِبَه، لكن هل يَجوزُ أنْ أقولَ: (اضْرِبْ ضربًا المهملَ؟).

الجواب: لا يجوزُ؛ لأنَّهُ نائبٌ عن فعلِ الأمرِ، ولا يَجتمِعُ النَّائبُ والمنوبُ عنه.

أمَّا إذا كان ليسَ فعلَ أمرٍ مثل: (ضَرَبْتُ ضربًا المُهْمِلَ) فهنا يَجوزُ ذِكْرُ الفعلِ الذي هو العاملُ؛ لأنَّ العاملَ يُحذَفُ إذا كان فعلَ أمرٍ، فإذا وُجِدَ المصدرُ نائبًا منابَه فإنَّه لا يَجوزُ أنْ يُقرَنَ معَهُ.

فالقاعدةُ إِذَنْ: يَجِبُ حذفُ عاملِ المصدرِ إذا نابَ عن فعلِ الأمرِ، ونأخذُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أنْ يَكونَ فعلَ أمرٍ من التَّمثيلِ بقولِه: (كَ(نَدْلًا) اللَّذْ كَ(انْدُلَا))، وهذا أحدُ المَواضعِ التي يَجِبُ فيها حَذْفُ عاملِ المصدرِ.

* * *

٢٩٣- وَمَــا لِتَفْصِــيلٍ كَـ(إِمَّــا مَنَّــا)   عَامِلُــهُ يُــحْذَفُ حَيْــثُ عَنَّــا

الشَّــرحُ

قولُه: «وَمَا لِتَفْصِيلٍ»: (مَا) مبتدأٌ، يعني (والَّذِي)، والمرادُ به المصدرُ الذي جاءَ مُفصَّلًا.

وقولُه: «عَامِلُهُ»: مبتدأٌ ثانٍ، فهنا مبتدآن: الأوَّلُ: (مَا) في قولِه: (وَمَا لِتَفْصِيلٍ)، والثَّاني: (عَامِلُ) في قولِه: (عَامِلُهُ يُحْذَفُ)، وجملةُ (يُحْذَفُ) في محَلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأِ الثَّاني، والجملةُ من المبتدأِ الثَّاني والخبرِ في محَلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ.

وقولُه: «حَيْثُ عَنَّا»: أي: حيث عَرَضَ، يعني: حيثُ جاء، تَقولُ: (عَنَّ لي كذا) يعني: عَرَضَ لي.

ومعنى البيت: إذا جاء المصدرُ مُفصَّلًا فإنَّهُ يَجِبُ حذفُ عاملِه، ومن هنا بدأَ المؤلِّفُ -رحمه الله- فيما يَجِبُ حَذْفُ عاملِه من المصادرِ، فالمصدرُ الَّذي جاءَ للتَّفصيلِ يَجِبُ حذفُ عاملِه.

وجَمَعَ المؤلِّفُ -رحمه الله- بينَ الحُكْمِ والمثالِ، فقال: (كَـ(إِمَّا مَنًّا))، يُشيرُ إلى قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد:٤]، فالتَّفصيلُ هو قولُه: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾، يعني: إمَّا تَــمُنُّون منًّا، وإمَّا تَفْدُون فِداءً.

فإذا كانَ المصدرُ مُفصَّلًا فإنَّهُ يَجِبُ حذفُ عاملِه، فتقول مثلًا: (**إذا لَقِيتَ زيدًا، فإمَّا ضَرْبًا أو إكرامًا**)، يعني: إمَّا تَضْرِبُه ضربًا، أو تُكْرِمُه إكرامًا، فإنْ كان الرجلُ قدْ أهملَ وفرَّطَ في الواجبِ فجَزاؤُه الأوَّلُ، وإنْ كان قدْ قامَ بالواجبِ فجَزاؤُه الإكرامُ.

فإن قلتَ: (**فإمَّا تَضْرِبُه ضربًا، وإمَّا تُكْرِمُه إكرامًا**) فهنا لا يَصِحُّ، وذلك لأنَّه للتفصيلِ.

مثالٌ آخَرُ: (**سَأَغُوصُ في البَحْرِ، فإمَّا غُنْمًا، وإمَّا إفْلَاسًا**)، فهذا يَجِبُ حذفُ عاملِه؛ لأنَّه للتَّفصيلِ.

إِذَنْ: **القاعدةُ**: كلَّما كان هناك تفصيلٌ في مصدرٍ فإنَّهُ يَجِبُ حذفُ عاملِه.

فإن قال قائلٌ: وهل التفصيلُ يكونُ في أكثرَ من مَصْدريْنِ؟

فالجواب: نعم، قد يكونُ في ثلاثةٍ، أو أربعةٍ.

* * *

٢٩٤- كَـذَا مُكَـرَّرٌ وَذُو حَصْـرٍ وَرَدْ نَائِـبَ فِعْـلٍ لِاسْـمِ عَـيْنٍ اسْـتَنَدْ

الشَّـرحُ

قولُه: «كَذَا مُكَرَّرٌ»: يعني كذا مَصْدرٌ مُكَرَّرٌ، وهذا الأوَّلُ.

وقولُه: «وَذُو حَصْرٍ»: هذا الثَّاني.

وقولُه: «وَرَد»: أي وَرَدَا جميعًا، فهنا كان على المؤلِّفِ -رحمه الله- أنْ يقولَ: (وَرَدَا)، لكنْ مَنَعهُ من ذلك الرَّوِيُّ.

وقولُه: «وَرَد نَائِبَ فِعْلٍ»: يعني: قامَ مَقامَ هذا الفعلِ.

وقولُه: «لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَد»: أي استندَ هذا الفعلُ لاسمِ عينٍ، يعني: لشخصٍ، وضدُّ العينِ هو المعنى.

أي: أنَّهُ إذا تَقَدَّمَ اسمُ عَينٍ، وجاء بعدَه مصدرٌ نائبٌ عن الفعلِ مُكرَّرٌ أو محصورٌ فإنَّهُ يَجِبُ حذفُ عاملِه، فهنا مسألتانِ:

المسألةُ الأولى: المكرَّرُ، مثالُه: (زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، فـ(زيد) اسمُ عينٍ، و(سَيْرًا سَيْرًا) مصدرٌ مُكرَّرٌ، عاملُه خبرٌ لـ(زيد)، يعني أنَّه اسْتَنَدَ إلى اسمِ عَيْنٍ، وأصلُه: (زَيْدٌ يَسِيرُ سَيْرًا)، فلاحِظْ أنَّه لَـمَّا كُرِّرَ المصدرُ وَجَبَ حذفُ العاملِ، لأنَّه لو جَمَعْنا بينَ المُكَرَّرِ وعاملِه صارَ في الكلامِ ثِقَلٌ، فلهذا تقولُ: (زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، ولك أنْ تُكَرِّرَ فتقولَ: (زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا سَيْرًا).

وكذلك تقولُ لِمَن عندَه كثرةُ الكلامِ: (أنتَ هَذْرًا هَذْرًا)، يعني:

تَتكَلَّمُ كلامًا كثيرًا، يعني أَنَّك تُكْثِرُ من هذا الشيءَ.

إِذَنْ: إذا جاء مَصدرٌ مُكرَّرٌ نائبٌ عن فعلٍ مُخبَرٍ به عنِ اسمِ عَينٍ فإِنَّهُ يَتَعيَّنُ حذفُ العاملِ.

وقولُه: «**لِاسْمِ عَيْنٍ**»: لو أَنَّه استندَ إلى اسمِ معنًى لم يَجِب، كما لو قلتَ: (**شَأْنُك ضَرْبًا ضَرْبًا**)، يعني: شأنُك تَضرِبُ ضربًا ضربًا، فهنا يَجوزُ أَنْ تَذكُرَ الفعلَ؛ لأَنَّهُ ليسَ خَبَرًا عن اسمِ عينٍ، إذْ إنَّ الشأنَ معنًى من المعاني، أو حالٌ من الأحوالِ، فلا يَجِبُ حذفُه.

المَسْأَلةُ الثانيةُ: (**ذُو حَصْر**)، والحصرُ يكونُ بطُرُقٍ، منها أَنَّه إذا تَقَدَّمَ ما حقُّهُ التأخيرُ فهو دالٌّ على الحصرِ، ومنها إذا اقترنَ بضميرِ الفصلِ أفادنا الحصرَ، وهناك أشياءُ كثيرةٌ، إنَّما أشهرُها وأكثرُها النَّفيُ والإثباتُ، وكذلك (**إنَّما**).

فتقول مثلًا: (**مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرًا**)، والتَّقديرُ: (**إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا**)، وتقولُ: (**ما زَيْدٌ إِلَّا انْطِلاقًا**)، أي: إِلَّا يَنْطِلقُ انطلاقًا، فهنا الحصرُ بالنَّفيِ والإثباتِ، فـ(**مَا زيدٌ**) نفيٌ، و(**إلَّا**) إثباتٌ.

وتقولُ: (**إنَّما زَيْدٌ مَشْيًا**) يعني: يَمْشِي مَشْيًا، وفي هذا حصرٌ بـ(**إنَّما**).

فإن قال قائلٌ: لماذا نُقدِّرُ الفعلَ فعلًا مضارعًا، ولا نُقدِّرُهُ فعلًا ماضيًا؟

فالجواب: لأنَّ المضارعَ يَدُلُّ على الثُّبوتِ والاستمرارِ، أمَّا الفعلُ الماضي فقد انْقَضَى.

فإن قال قائلٌ: لماذا لم نُقدِّرِ الفعلَ فِعلَ أمرٍ؟

نقولُ: لأنَّك إذا قلتَ: (**ما زيدٌ إلا سِرْ سيرًا**) لم يَسْتَقِمِ المعنى؛ إذْ ما معنى: (**ما زيدٌ إلَّا سِرْ سَيْرًا**)؟! فإذا أردْتَ أنْ تأمُرَه أنْ يَسِيرَ فهنا يكونُ المصدرُ نفسُه نائبًا منابَ فعلَ الأمرِ، وقد سَبَقَ هذا في قولِه: (**نَدْلًا اللَّذْ كَ(انْدُلَا)**)، وهي مسألةٌ مُستقِلَّةٌ.

إِذَنْ: معنى هذا البيتِ أَنَّهُ إذا جاءَ المصدرُ نائبًا عن فعلٍ مُخْبَرٍ به عن اسمِ عينٍ وهو مُكَرَّرٌ أو محَصُورٌ فيه، فإنَّهُ يَتعيَّنُ حذفُ عاملِه.

***

٢٩٥- وَمِنْـــهُ مَـــا يَدْعُونَـــهُ مُؤَكِّـــدَا لِنَفْسِـــهِ أَوْ غَـــيْرِهِ، فَالْـــمُبْتَدَا

٢٩٦-نَحْـوُ: (لَـهُ عَـلَيَّ أَلْـفٌ عُرْفَـا)، وَالثَّانِ كَ(ابْنِي أَنْتَ حَقًّـا صِرْفَـا)

الشَّـــرحُ

قولُه: «وَمِنْهُ»: أي من المصادرِ التي يَجِبُ حذفُ عاملِها، (مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ) مُؤكِّدًا لـ(غَيْرِهِ)، والمُؤَكِّدُ هنا ما يَقَعُ بعدَ جملةٍ هي بمعناه، فيُسمُّونَهُ مُؤكِّدًا؛ لأنَّه يُؤكِّدها، إذْ إنَّه بمعناها، وهي بمعناه، فإنْ كانت الجملةُ لا تَحتمِلُ سواهُ سُمِّيَ مُؤكِّدًا لنفسِه؛ لأنَّ الجملةَ نفسَها هيَ هو، ولهذا سُمِّيَ مُؤكِّدًا لنفسِه، وإنْ كانت الجملةُ تَحتَمِلُه وغيرَه سُمِّيَ مُؤكِّدًا لغيرِه، أي: أنَّه يَمْنَعُ غيرَه أنْ تكونَ الجملةُ بمعناه.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- ذكَرَ مَسألتيْنِ: المُؤكِّدَ لنفسِه، والمُؤكِّدَ لغيرِه، ثمَّ مَثَّلَ -رحمه الله- لكلِّ واحدٍ بمثالٍ، فقال:«فالمُبْتَدَا»: يعني: الأوَّلَ، وهو المُؤكِّدُ لنفسِه، (نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا))، و(عُرْفًا) هنا اسمُ مصدرٍ بمعنى: اعترافًا، وليس المرادُ العادةَ، وهذا اعترافٌ صَرِيحٌ واضحٌ لا يَحتمِلُ غيرَه، ولهذا يُلزَمُ المُقِرُّ بدَفْعِ الألْفِ، فنَقولُ: (عُرْفًا) مصدرٌ مُؤكِّدٌ لنفسِه؛ لأنَّه مُؤكِّدٌ لجملةٍ بمعناه لا تَحتمِلُ غيرَه، والفعلُ محذوفٌ، أي: أعْتَرِفُ بذلك اعترافًا، وإنَّما حَذَفْنا الفعلَ؛ لأنَّ الجملةَ بمعناه؛ لأنَّ قولَه: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ) بمعنى أعترفُ، فلهذا حَذَفْنا عاملَه، فنقولُ: هنا نَحذِفُ العاملَ الذي هو ناصبُ المصدرِ؛ لأنَّ الجملةَ بمعناه تمامًا، فلا حاجةَ إلى ذِكْرِه.

وقولُه: «لَهُ عليَّ أَلْفٌ عُرْفَا»: (لَهُ) جارٌّ ومجرورٌ، خبرٌ مُقدَّمٌ.

و«عَلَيَّ»: جارٌّ ومجرورٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ من: (أَلْف)؛ لأنَّ (أَلْف) نَكِرةٌ، ولو تأخرتْ (عَلَيَّ) عن (أَلْف) فصارت: (لَهُ أَلْفٌ عَلَيَّ) لصارت نعتًا لها، لكنْ إذا تَقَدَّمَ النَّعتُ على النَّكرةِ جُعِل حالًا، ولا تَصِحُّ أنْ تكونَ هنا خبرًا.

وقولُه: «أَلْفٌ»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ.

و«عُرْفَا»: مصدرٌ، أو مفعولٌ مُطلَقٌ؛ لأنَّه لم يُوافِق المصدرَ في حروفِه، وهو منصوبٌ على المَفعوليَّةِ المُطلَقةِ، وعلامةُ نَصبِه فتحُ آخرِه، وهو مُؤكِّدٌ للجملةِ السَّابقةِ، فعاملُه محذوفٌ وجوبًا.

وقولُه: «وَالثَّانِ»: أي: المؤكِّدُ لغيرِه، (كَ(ابْنِي أَنْتَ))، فهنا يُمكِنُ أنْ يكونَ ابنَه حقيقةً، ويمكنُ أنْ يكونَ ابنَه غيرَ حقيقةٍ، كابْنِهِ في الاحترامِ مثلًا، ولهذا يقولُ الإنسانُ دائمًا -مَثَلًا- للذين دُونَه: (يا أبنائي، افعلوا كذا)، (يا بُنَيَّ، افْعَلْ كذا)، إِذَنْ: (ابْنِي أنتَ) لا يَتَعيَّنُ أنَّه ابنُه حَقِيقةً، بل يَحتمِلُ.

نعم، المُتبادِرُ أنَّه ابنُه حقًّا، لكنْ يَحتمِلُ أنَّ المعنى: أنت ابني في الكرامةِ والحُنُوِّ والعطفِ، وما أَشْبَهَ ذلك، فإذا قلتَ: (حَقًّا) أكدْتَ أنَّه ابنٌ حقيقةً، لكنَّ الجملةَ التي قبلَه ليستْ بمعناه؛ لأنَّها تَحتمِلُ أنَّه ابنٌ حقًّا، أو ابنٌ مجازًا، ويُسَمُّونَ هذا المصدرَ (مُؤَكِّدًا لغيرِه)، وتقديرُ الكلام: أُحِقُّ ذلك حقًّا، فـ(حَقًّا) مصدرٌ عاملُه محذوفٌ وجوبًا، تقديرُه: (أُحِقُّ)، أي: أُثْبِتُ ذَلِك إثباتًا.

وجملةُ: (ابْنِي أَنْتَ)، (ابْنِي) خبرٌ مُقدَّمٌ، يعني: أنت ابني، و(أَنْتَ) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، لكنْ لو كان الكلامُ في إنسانٍ يُسْأَل: هل أنا ابْنُك؟ فيَقولُ: ابني أنت،

فهنا (ابني) مُبتدأٌ، و(أنت) خبرٌ، ونحنُ هنا لا نُرِيدُ تَعْيِينَ مَن هو الابنُ؟ بل نُرِيدُ أنْ نُخْبِرَ عن هذا الرَّجلِ المخاطَبِ بأنَّهُ ابنُهُ، فعلى هذا يكونُ الخبرُ (ابني) مُقدَّمًا، و(أَنْتَ) مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، أو (أَنْ) مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، والتَّاءُ حرفُ خطابٍ، ففيه رأيانِ مُحَقَّقانِ، منهم مَن يقول: (أنْتَ) كلُّها، ومنهم مَن يقول: (أنْ)، والتَّاءُ حرفُ خطابٍ.

وقولُه: «حَقًّا»: مصدرٌ عاملُه محذوفٌ وُجوبًا منصوبٌ على المصدريةِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

وقولُه: «صِرْفَا»: هذا تأكيدٌ آخرُ، والصِّرْفُ هو الذي لا يُـخالِطُه شيءٌ، والمعنى: أنَّك ابني حقًّا خالصًا، وهي لا تَدْخُلُ في المثال هنا، بل المثالُ يَتِمُّ بدونِها، لكنْ جاءَ بها المؤلِّفُ -رحمه الله- تَتْمِيمًا للبيتِ.

***

٢٩٧- كَـذَاكَ ذُو التَّشْـبِيهِ بَعْـدَ جُمْلَـهْ   كَ(لِي بُكًـا بُكَـاءَ ذَاتِ عُضْـلَهْ)

الشَّــرحُ

قولُه: «كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ»: (ذُو) بمعنى صاحبٍ، وهو مبتدأٌ، خبرُه قولُه: (كَذَاكَ)، يعني: كذلك المصدرُ الدالُّ على التَّشبيهِ بعدَ جملةٍ، ومثالُه: (لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَة)، فـ(بُكَاء) مصدرٌ، والتَّقديرُ: أَبْكِي بُكاءَ ذاتِ عُضْلةٍ.

وقولُه: «عُضْلَهْ»: قيلَ: إنَّ العُضْلةَ هي الدَّاهيةُ، أي: المُصيبةُ العظيمةُ، وقيل: العُضْلةُ مَنْعُها من الزَّواجِ، وفي الغالبِ أنَّ الداهيةَ أشدُّ؛ لأنَّ التي تَبْكِي من مَنْعِها من الزَّواجِ تَبْكِي على فواتِ محبوبٍ، والتي أُصِيبتْ بداهيةٍ تَبْكِي على حُصولِ مَكْروهٍ، وهذا أعظمُ.

فإِذَنْ: نقولُ: (بُكَاءَ) مصدرٌ يُرادُ به التَّشبيهُ، وعاملُه محذوفٌ وجوبًا، والتَّقديرُ: أبكي بُكاءً.

وقولُه هنا «بُكًا»: هل هو مقصورٌ قصدًا، أو للضَّرُورةِ؟

يقولون: إنَّ البكاءَ بالدَّمْعِ دون الصَّوتِ يُقالُ فيه: بُكًا، مقصورًا، ومع الصَّوتِ يقالُ فيه: بُكَاء، قال الشَّاعِر:

بَكَـتْ عَيْنِـي وَحُـقَّ لَـهَا بُكَاهَـا   وَمَا يُغْنِـي الْبُكَـاءُ وَلَا العَوِيـلُ (١)

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في أدب الكاتب في بعض النسخ (ص:٣٠٤)، وفي الكامل للمبرد (١/ ٢٨٧).

فقال في الأَوَّل: (وحُقَّ لها بُكَاهَا)؛ لأنَّ البكاءَ بالعينِ، وفي الأخيرِ حيثُ جاءَ الصَّوتُ قال: (وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ وَلَا العَوِيلُ)، فيَحتمِلُ أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- أرادَ بقولِه: (لِي بُكًا) بكاءَ العينِ، ولكنَّ قولَه: (بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَه) يَدُلُّ على أنَّ المرادَ البكاءُ المصحوبُ بالصَّوتِ، فيكونُ قَصَرَه من أجلِ الضَّرورةِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا نُصِب قولُه: (بُكًا)؟

قلنا: ما نُصِب، لكنْ هذا مقصورٌ، مثل قول الله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢].

إِذَنْ: القاعدة: يَجِبُ حذفُ عاملِ المصدرِ إذا أُرِيدَ به التَّشبيهُ بعد جملةٍ.

***

المفعُولُ لَهُ

سَبَقَ أنَّ المفاعيلَ خمسةٌ: مفعولٌ مُطلَقٌ، وبهِ، ولهُ، وفيهِ، ومعَه، ومُثِّلَتْ بهذا البيتِ:

ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَـا عَمْـرٍو غَـدَاةَ أَتَـى ... وَسِرْتُ وَالنِّيلَ خَوْفًا مِـنْ عِقَابِـكَ لِي

والمفعولُ لهُ أحدُ المفاعيلِ الخمسةِ، وعباراتُ النَّحْويينَ اختلفتْ فيهِ، فبعضُهم يقولُ: (**المفعولُ له**)، وبعضُهم يقولُ: (**المفعولُ منْ أجْلِه**)، وبعضُهم يقول: (**المفعولُ لأجْلِه**)، والمعنى واحدٌ.

* * *

٢٩٨- يُنْصَــبُ مَفْعُــولًا لَـهُ المَصْـدَرُ إِنْ   أَبَانَ تَعْلِـيلًا كَ(جُـدْ شُـكْرًا وَدِنْ)

٢٩٩- وَهْــوَ بِــمَا يَعْمَــلُ فِيــهِ مُتَّحِــدْ   وقتًا وفـاعلًا، ....

الشَّــرحُ

المفعولُ من أجلِهِ هوَ المصدرُ المنصوبُ الـمُبيِّنُ لعلةِ الفعلِ، أي: سببِ الفعلِ.

مثالُه: (**قُمْتُ إجلالًا لكَ**)، فـ(**إجلالًا**) مصدرٌ فِعْلُه (**أَجَلَّ يُجِلُّ**)، وهذا المصدرُ يُبيِّنُ عِلَّةَ الفعلِ، فما هو السَّببُ في أنَّكَ قُمْتَ؟

الجواب: إجلالًا لك.

مثالٌ آخرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف:٥٦]، فـ﴿خَوْفًا﴾ مصدرٌ مُبيِّنٌ لعلةِ الفعلِ، أي: ادعوهُ للخوفِ والطَّمعِ، ففي مقامِ الخوفِ تعوَّذوا باللهِ مِمَّا تخافونَ، وفي مَقامِ الطَّمعِ اسألوا اللهَ تعالى ما تَطْمَعونَ به.

إِذَنْ: يُنْصَبُ المصدرُ مفعولًا له، ولهُ شروطٌ نأخذُها منْ كلامِ المؤلفِ -رحمهُ اللهُ-.

الشرطُ الأولُ: (**المَصْدَرُ**)، وخَرَجَ بِهِ غيرُ المصدرِ، فغيرُ المصدرِ لا يُمْكِنُ أنْ يَصِيرَ مفعولًا لأجْلِه، أو مفعولًا له، بل لا بُدَّ أن يكونَ مصدرًا.

الشَّرطُ الثَّاني: (**إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا**)، وخَرَجَ بِهِ ما لا يُبِينُ التَّعليلَ (**أي: العِلَّة**)، فإنه لا يُسمَّى مفعولًا له وإن كانَ مصدرًا.

الشَّرطُ الثَّالثُ والرَّابعُ: (**وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ**)، والذي يَعْمَلُ فيهِ هو الفعلُ، (**مُتَّحِد وَقْتًا وَفَاعِلًا**)، يعني أنَّه يُشْتَرَطُ أنْ يكونَ هذا المصدرُ مُتَّحِدًا معَ الفعلِ في الوقتِ والفاعلِ، أي: أنَّ الفعلَ يَقَعُ هوَ والمصدرُ في وقتٍ واحدٍ، ويكونُ الفاعلُ مِنَ الفعلِ هو الذي تَلبَّسَ بهذا المصدرِ.

مثالُ المنطبق عليه الشَّروط: (**جُدْ شُكْرًا**)، (**جُدْ**) فعلُ أمرٍ منَ الجُودِ، يعني: صِرْ جَوَادًا، أي: كريمًا، و(**شُكْرًا**) مصدرٌ، فعلُه: (**شَكَر، يَشْكُر، شُكْرًا**)، وهوَ منصوبٌ، ومُبيِّنٌ لعِلَّةِ الفعلِ، أي: جُدْ حالَ كونِ جُودِكَ شُكْرًا، فإذَنْ: هو مُبيِّنٌ لعِلَّةِ الفعلِ، والفاعلُ الذي جادَ شُكْرًا واحدٌ، والوقتُ واحدٌ، يعني أنَّ الشُّكْرَ مُقارِنٌ للجُودِ، وفاعلُ الشُّكْرِ هوَ فاعلُ الجودِ.

إِذَنْ: (**جُدْ شُكْرًا**) أي: جُدْ لأجل الشُّكرِ، أي: لأجْلِ أنْ تَشْكُرَ الله -عزَّ وجلَّ- وليسَ المعنى: لأجلِ أنْ تُشْكَرَ؛ لأنَّه لو كان المعنى: جُدْ لتُشْكَرَ ما صَحَّ؛ إذْ إنَّ الشَّاكرَ غيرُ الجائد، فيكونُ الفاعلُ مختلفًا، ولولا أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- قال: (**وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِد وَقْتًا وَفَاعِلًا**) لقلنا: يجوزُ أنْ يكونَ المعنى: جُدْ لِتُشْكَر، إِذَنْ: فالشَّاكرُ هنا هو الجائدُ.

وقولُه: «**وَدِنْ**»: من: (**دَانَ يَدِين**)، أو من الدَّيْن، يعني: جُدْ ودِنِ النَّاس، أي: أَعْطِهِمْ دَيْنًا، فالجودُ -مثلًا- بالهبةِ، والدَّيْنُ بالقرضِ، فكأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- أمَرَنا بالإحسانِ، إمَّا على سبيلِ الهبةِ والتَّبرعِ، وإما على سبيلِ القرضِ.

لكنَّ الاحتمالَ الأَوَّلَ أظهرُ، وهو أنَّ (**دِن**) منَ الدِّينِ، وليسَ منَ الدَّيْنِ، يعني: جُدْ شُكْرًا، ودِنْ شُكْرًا، فكأنَّه أمرَ أنْ تَدِينَ لله -سبحانَه وتعالى- بطاعتِه

شُكْرًا له، وتَجُودَ بمالك أيضًا شُكْرًا لله على ما أعطاكَ، وهذا المعنى أحسنُ.

مثالٌ آخرُ: (**قُمْتَ إِكْرَامًا لِي**)، فهنا الفاعلُ واحدٌ، فأنتَ قُمتَ لتُكْرِمَني أنا، فهو مُتَّفِقٌ معَ عاملِه في الوقتِ والفاعلِ.

فإن قلتَ: (**أقومُ الآن إجلالًا لك غدًا**)، فهنا اختلفَ الوقتُ، فلا يَصِحُّ.

وإن قلتَ: (**أُكْرِمُك شُكْرًا لي**)، فهنا الفاعلُ في: (**أُكْرِمك**) هو أنا، والشَّاكرُ في: (**شُكْرًا لي**) هو المُكْرَم، أي: أنا أُكْرِمُك لأجلِ أنْ تَشْكُرَني، فاختلفَ الفاعلُ، فلا يَجوزُ.

وهذا الشَّرطُ الأخيرُ فيهِ خلافٌ بينَ النَّحويينَ، فسِيبويهِ إمامُ البَصْرِيِّينَ وكثيرٌ منَ النَّحْوِيِّينَ يقولون: ليسَ بشرطٍ، ونحنُ نقولُ: لو اختارَه مَن دون سِيبويهِ قلنا: الصوابُ معَك؛ لأنه أسهلُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم:٢٤]، فـ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ مفعولٌ لأجلِه، يعني: لتخافوا، وتَطْمَعوا، والذي يُرِي هو الله -عزَّ وجلَّ- والخائفُ والطامعُ هوَ المخلوقُ، فالفاعلُ هنا اثنان، إذَنْ: نُصِبَ هنا المصدرُ مفعولًا لهُ معَ أنَّ الفاعلَ مُختلِفٌ.

لكنْ يقولونَ: إنَّ حُجَّةَ النَّحويِّ كنَافِقَاءِ اليَرْبوعِ، إنْ حَجَرْتَه معَ البابِ خرجَ منَ النَّافِذةِ، فالذي يقول: لا بُدَّ منِ اتِّفاقِ الفاعلِ يقولُ: إنَّ ﴿خَوْفًا﴾ بمعنى إخافَة، ﴿وَطَمَعًا﴾ بمعنى إطماعًا، أي: يُريكم ليُخِيفَكم ويُطْمِعَكم، فحينَئذٍ يتَّفِقُ الفاعلُ.

أو: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ حالٌ منَ الكافِ في ﴿يُرِيكُمُ﴾، فهو مصدرٌ بمعنى الحالِ، أي: يُريكم حالَ كونِكم خَائِفِينَ وطامعينَ، وحينَئذٍ يَبْقَى الشَّرطُ قائمًا.

ولكنَّنا نقولُ: هاتوا دليلًا على اشتراطِ هذا، فليسَ هناكَ دليلٌ على اشتراطِه، ولوْ كانَ هناكَ دليلٌ على الاشتراطِ لقلنا: نعم، يُمكِنُ تخريجُ الآيةِ على ما ذَكَرْتُم، لكنْ ما دامَ أنه ليسَ هناكَ دليلٌ وعندَنا شاهدٌ ظاهرُه عَدَم اشتراطِه فإنَّ الأَوْلى عدمُ الاشتراطِ، وهذا -إن شاء الله- هو الصَّحيحُ، وهو أنه لا يُشترطُ اتِّحادُه لا وقتًا ولا فاعلًا، إنما الشَّرطُ الوحيدُ الأساسيُّ هوَ أنْ يكونَ مصدرًا مُبَيِّنًا لعِلَّةِ الفعلِ، هذا هو المُهِمُّ، ولهذا قلنا: مفعولٌ لهُ -واللَّامُ للتعليلِ- أو: مفعولٌ من أجلِه، أو: مفعولٌ لأجله.

وقولُه: «يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ»: (مَفْعُولًا) حالٌ منَ (المَصْدَر) الذي هو نائبُ فاعلِ (يُنْصَبُ)، أي: يُنصَبُ المصدرُ حالَ كونِه مفعولًا له.

وقولُه: «وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِد وَقْتًا وَفَاعِلًا»: (هُوَ) مبتدأٌ، و(مُتَّحِد) خبرُ المبتدأِ، يعني: وهو مُتَّحدٌ بما يَعْمَلُ فيه.

وقولُه: «وَقْتًا»: ظرفٌ، يعني: في الوقتِ.

وقولُه: «فَاعِلًا»: منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، يعني: وفي الفاعِلِ.

***

٢٩٩- .... وَإِنْ شَرْطٌ فُقِــدْ

٣٠٠- فَاجْرُرْهُ بِـالحَرْفِ، وَلَـيْسَ يَمْتَنِـعْ مَـعَ الشُّـرُوطِ كَ(لِزُهْـدٍ ذَا قَنِـعْ)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ»: (إِنْ) شَرْطيةٌ، و(شَرْطٌ) فيها ثلاثُ إعرابات:

الأولُ: أنَّها فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وإن فُقِد شَرْطٌ، وهذا قولُ البَصْرِيِّينَ.

الثاني: أنها فاعلٌ مُقدَّمٌ للفعلِ المذكورِ، وهذا قولُ الكُوفِيِّينَ، والتقديرُ: وإن فُقِد شَرْطٌ، إنما هناك تقديمٌ وتأخيرٌ.

الثَّالثُ: أنَّها مُبْتَدأٌ خبرُه الفعلُ المذكورُ (فُقِد)، وما المانعُ أن يليَ (إنْ)؟!

والرَّاجِحُ هو الأسهلُ.

وجوابُ (إنْ) جملةُ (فَاجْرُرْهُ بالحَرْفِ)، يعني: بحرفِ التَّعليلِ، ومنها: اللَّامُ، و(مِنْ)، و(في)، و(على)، فكلُّها تأتي للتعليلِ، وكلُّ ما ذُكِر بأنه منْ حروفِ التَّعليلِ إذا فُقِد شَرطٌ يُجرُّ به، والدليلُ على أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يريدُ حرفَ التعليلِ قولُه: (إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا)، وفي نسخةٍ: (فَاجْرُرْهُ باللَّامِ).

مثال: (أَكْرَمْتُكَ شُكْرًا لي)، فهنا فَقَد شَرْطًا على رأيِ المُؤلِّفِ -رحمه الله- وهو اتِّحادُ الفاعلِ، فعلى هذا تجُرُّه باللَّامِ، فتقولُ: (أكرمتُك للشُّكْرِ لي).

وقولُه: «فَاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ»: أي وُجوبًا.

وقولُه: «وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ»: أي جَرُّه بالحرفِ.

«مَعَ الشُّرُوطِ»: يعني مع تمامِ الشُّروطِ، فلا يَمْتنِعُ أنْ تَجُرَّه بالحرفِ ولو تَمَّتِ الشروطُ، فبهذا عَرَفْنا أنَّ المفعولَ من أجْلِهِ لا يَتعيَّنُ نصبُه؛ لأنَّه يَجوزُ أنْ يُجَرَّ باللَّامِ.

مثالُه: (لِزُهْدٍ ذَا قَنِع)، وأصلُ التَّركيبِ: (هذا قَنِع زُهْدًا)، ولذلكَ نقولُ في إعرابها: (ذَا) مبتدأٌ، و(قَنِع) فعلٌ ماضٍ، والجملةُ في مَحَلِّ رفع خَبَرُ المبتدأِ، و(زُهْدًا) مفعولٌ منْ أجلِه منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، لكن يَجوزُ أن نُدْخِلَ عليه اللَّامَ، ونقولَ: (لِزُهْدٍ ذا قَنِعَ)، أي: هذا قَنِعَ زُهدًا، فهنا الشُّروطُ تامَّةٌ؛ لأنَّ الزَّاهدَ هو القانعُ، ووقتُ الزُّهدِ هو وقتُ القُنوعِ، ومعَ ذلكَ يَجوزُ أنْ تُدخِلَ اللَّامَ عليه وتَجُرَّه، فتَقُولَ: (قَنِعَ هَذا للزُّهْد)، أو (قَنِعَ هذا لزُهْدٍ).

فالمؤلِّفُ -رحمه الله- يُبَيِّنُ أنَّهُ إذا اخْتَلَّ شَرْطٌ منَ الشُّروطِ وَجَبَ جَرُّهُ بالحرفِ، وإذا تَمَّتِ الشُّروطُ جازَ جَرُّهُ بالحرفِ، وجازَ نصبُه.

* * *

٣٠١- وَقَــلَّ أَنْ يَصْــحَبَهَا الــمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا:

٣٠٢- (لَا أَقْعُدُ الْـجُبْنَ عَنِ الْـهَيْجَاءِ وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الْأَعْـدَاءِ)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ»: وفي نسخةٍ: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ)، أي: يَصْحَبُ الحرفَ.

وقولُه: «الْمُجَرَّدُ»: أي المجرَّدُ منْ (أل) بدليلِ قولِه: (وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)).

ولنجعلِ المثالَ الذي ذَكَرَه المؤلفُ -رحمه الله- هو الرَّكِيزةَ، وهو: (قَنِع هذا زُهْدًا)، فهنا الشُّروطُ تَامَّةٌ، فيَجوزُ أنْ تُدْخِلَ اللَّامَ، فتَقُولَ: (قَنِعَ هذا لزُهْدٍ)، لكنَّ هذا قليلٌ؛ لأنهُ قال: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ)، أي: قَلَّ أن يَصْحَبَ الحرفَ المفعولُ منْ أجْلِه إذا كان مُجَرَّدًا من (أل).

وقولُه: «وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)»: وهو أنَّه يَكْثُرُ اقْتِرانُ الحرفِ مع (أل).

مثالُه: (قَنِعَ هذا للزُّهْدِ)، وهذا هو الكثيرُ، ويَجوزُ: (قَنِع هذا الزُّهدَ)، لكنَّهُ قليلٌ؛ لأَنَّهُ قالَ: (وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ))، أي: عَكْسُ الصُّحْبة.

إِذَنْ: إذا لم تَتِمَّ الشُّروطُ فلا بُدَّ أنْ يأتيَ الحرفُ، سواءٌ كانَ المصدرُ مُـجرَّدًا من (أل)، أو غيرَ مُـجَرَّدٍ.

وإذا تمَّت الشُّروطُ جازَ وَجْهانِ، وهما: النَّصبُ، والجرُّ بحرفِ التَّعليلِ، لكن أيُّها أكثرُ؟

الجواب: النَّصبُ إن كان المصدرُ مُجرَّدًا من (أل)، فـ(**قَنِعَ هذا زُهدًا**) أكثرُ من: (**قَنِع هذا لزُهدٍ**)؛ لأنَّ المؤلفَ -رحمه الله- يقولُ: (**وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ**)، وإذا كان مصحوبًا بـ(أل) فإنَّ الأكثرَ الجَرُّ لقولِه: (**وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)**)، فـ(**قَنِعَ هذا للزُّهدِ**) أكثرُ منْ قولِكَ: (**قَنِع هذا الزُّهْدَ**).

ولكن: هل يَجوزُ أن تقولَ: (**قَنِعَ هذا الزُّهدَ**)؟

نَقول: نعم، يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (**وَأَنْشَدُوا: لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ**)، يعني: لا أقعدُ جُبْنًا، فهذا أصلُها، فالجُبْنُ هنا مفعولٌ منْ أجْلِه، يعني: لا أَقْعُدُ منْ أجلِ الجُبْنِ، فإِذَنْ: هو مفعولٌ منْ أجْلِه، ومعَ ذلكَ مُعرَّفٌ بـ(أل)، وهو مَنصوبٌ، وهذا على القليلِ، والأكثرُ أنْ يُقالَ: (**لا أَقْعُدُ مِن الْجُبْنِ**).

وقولُه:

لَا أَقْعُدُ الْـجُبْنَ عَنِ الْـهَيْجَاءِ وَلَــوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الْأَعْـدَاءِ

هذا البيتُ لا يُعْتَبَرُ منَ الألفيةِ؛ لأَنَّهُ قالَ: (**وَأَنْشَدُوا**)، ولذلكَ الألفيةُ عددُها ألفٌ واثنانِ، فإذا كان هذا البيتُ ليس منها صارتْ ألفًا وواحدًا، فيَبْقَى بيتٌ واحدٌ، ولعلَّه يكون الأولَ:

قَـالَ مُحَمَّـدٌ هُـوَ ابْـنُ مَالِـكِ أَحْمَـدُ رَبِّي اللهَ خَـيْرَ مَالِـكِ

فتكونُ ألفَ بيتٍ.

* * *

المفعُولُ فيه وهُوَ المُسمّى ظَرفًا

سَبَقَ من المفاعيلِ المفعولُ له، والمفعولُ المُطْلَقُ، والمفعولُ بهِ في بابِ تَعَدِّي الفعلِ ولُزومِه.

والمفاعيلُ خمسةٌ كما قالَ في مَنْظومةِ الشَّبْرَاوِيِّ التي تُسَمَّى (الشَّبْرَاوِيَّة):

إِنَّ المَفَاعِيــلَ خَمْــسٌ مُطْلَــقٌ وَبِــهِ وَفِيــهِ مَعْــهُ لَــهُ وَهُــوَ لِلْمُثُــلِ
ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَـا عَمْـرٍو غَـدَاةَ أَتَـى وَسِرْتُ وَالنِّيلَ خَوْفًا مِـنْ عِقَابِـكَ لِي

وقولُه: «وَهُوَ الْـمُسَمَّى ظَرْفًا»: يعني: يُسمِّيهِ النَّحويُّون ظَرْفًا، والظَّرفُ هو ما كان وِعاءً للشَّيءِ، وكلُّ إنسانٍ فهو في ظرفِ زمانٍ ومكانٍ، أمَّا الزَّمانُ فظاهرٌ، وكذلك المكانُ ظاهرٌ، فأنتَ في البيتِ، أو في المسجدِ، أو في السُّوقِ، والذي يَطِيرُ في الجوِّ هو في مكانٍ: إمَّا في الجوِّ، أو في الطَّائِرَةِ.

****

٣٠٣- الظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُـمِّنَا (فِي) بِاطِّرَادٍ كَـ(هُنَا امْكُثْ أَزْمُنـا)

الشَّـرحُ

قولُه: «الظَّرْفُ وَقْتٌ»: هذا ظرفُ الزَّمانِ.

وقولُه: «أَوْ مَكَانٌ»: هذا ظرفُ المكانِ، فإذا قلتَ: (**جَلسْتُ ساعةً عندَك**)، فظرفُ الزَّمانِ (**ساعة**)، والمكانِ (**عندَك**).

وقولُه: «ضُمِّنَا»: هل الألفُ للتَّثنيةِ، أو للإطلاقِ؟

الجواب: للإطلاقِ؛ لأنَّه قال: (**وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ**)، ولو قال: (**وقت ومكان**) صارتِ الألفُ للتَّثنيةِ، لكنْ لَمَّا قال: (**أَوْ**) فمعناهُ أنَّهما لا يَجتمعانِ: إمَّا هذا، أو هذا، وعلى هذا فالألفُ فيها للإطلاقِ.

وقولُه: «ضُمِّنَا (فِي)»: معناهُ أنَّه يَشتمِلُ على معنى (في)، وهذا في الزَّمانِ والمكانِ، فتَقولُ: (**جَلَسْتُ سَاعَةً**) يعني: جلستُ في ساعةٍ، فالسَّاعةُ صارت ظرفًا لجلوسي، لكن لاحظْ أنَّ الزمانَ معنًى، وليس شيئًا محسوسًا مثلَ المكانِ الذي هو مُحِيطٌ بك، فإحاطةُ الزَّمانِ بالإنسانِ مَعْنويةٌ في الواقعِ، فـ(**ساعةً**) كأنها إناءٌ مُحِيطٌ بالإنسانِ من أولِ دقيقةٍ إلى آخرِ دقيقةٍ، فهذا وجهُ تقديرِ (في).

وقولُه: «بِاطِّرَادٍ»: احترازٌ مِمَّا تضمَّنها بقرينةٍ في مكانٍ دونَ مكانٍ، فإنَّ بعضَ الكلماتِ قد تتَضَمَّنُها في مكانٍ دون مكانٍ، فمثلًا (**الدَّار**) في: (**سَكَنْتُ الدَّارَ**) تضمَّنَتْ معنى (في)، أي: سكنتُ في الدَّارِ، لكن ليس باطِّرادٍ، فتَقولُ:

(بَنَيْتُ الدَّارَ)، فهنا ما تَضَمَّنَتْ معنى (في)، إِذَنْ: (الدَّار) لا نُعرِبُها ظَرْفًا؛ لأَنَّها لا تَتَضَمَّنُ معنى (في) باطِّرادٍ، والذي يُنصَبُ مفعولًا فيه هو الذي يَتَضَمَّنُ معنى (في) باطِّرادٍ، أي: في جميعِ الأمكنةِ، كلَّما جاءَ وإذا هو مُتضَمِّنٌ لمعنى (في).

ثمَّ ضَرَبَ المؤلفُ -رحمه الله- مَثَلًا للنَّوعَيْنِ، فقال: (هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)، فكلمة (هُنَا) ظرفُ مكانٍ مَبنيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ نصبٍ، ولا نقولُ: إنَّه منصوبٌ؛ لأَنَّه اسمُ إشارةٍ، واسمُ الإشارةِ مَبْنِيٌّ كما سَبَقَ.

وقولُه: «أَزْمُنَا»: جمعُ زمانٍ، وهذا ظرفُ الزَّمانِ، وهو منصوبٌ، فنَقولُ: (أَزْمُنَا) ظرفُ زمانٍ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

فالمؤلفُ -رحمه الله- أتى بمثالٍ واحدٍ يَشتمِلُ على شاهدين: على ظرفِ المكانِ، وعلى ظرفِ الزَّمانِ، فـ(هُنَا) ظرفُ المكانِ، و(أَزْمُنَا) ظرفُ الزَّمانِ.

مثالٌ آخَرُ: (سِرْتُ يَومًا مِيلًا)، فـ(يومًا) ظرفُ زمانٍ، و(ميلًا) ظرفُ مكانٍ؛ لأَنَّهُ مسافةٌ، يعني: كان سَيْرِي في ميلٍ؛ لأنَّ ابتداءَ السَّيرِ إلى منتهاه هو ظرفُ سَيْرِي، فأنا سائرٌ في هذا المِيلِ، ولا يَصِحُّ أنْ نقولَ: إنَّهُ مفعولٌ به.

***

٣٠٤- فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

الشَّرحُ

قولُه: «انْصِبْهُ»: الضَّميرُ يَعودُ على المفعولِ فيه أو الظَّرفِ كما تُحِبُّ؛ لأَنَّهُ يقولُ: (**وَهُوَ الْـمُسَمَّى ظَرْفًا**).

وقولُه: «**بِالوَاقِعِ فِيهِ**»: أي: الفعلِ، أو ما جَرَى مَجْراهُ، فتَقولُ: (**مَكَثْتُ عندَك ساعةً**)، فالواقعُ في الظَّرفِ هو المُكْثُ، وكذلك تَقولُ: (**أنا مَاكِثٌ عندَك ساعةً**)، و(**مَاكِثٌ**) ليست فِعلًا، لكنَّها جاريةٌ مَجْرَى الفعلِ.

فقولُه: «**بِالوَاقِعِ فِيهِ**»: أي بالذي وَقَع فيه، سواءٌ كان فِعْلًا، أو كان قائمًا مَقامَ الفعلِ، وهو اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ.

وقولُه: «**فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا**»: يعني: إنْ كان ظاهرًا فذاك، وإلَّا فيُنْوَى مُقدَّرًا.

مثالُ المُظْهَر: (**هُنَا امْكُثْ**)، فالعاملُ الواقعُ فيه هو (**امْكُثْ**)، وهو ظاهرٌ بَيِّنٌ.

وإذا سألتُك: (**كم مَكَثْتَ في هذا المكانِ؟**)، فتقولُ: (**ساعةً**)، أي: مَكَثْتُ ساعةً، فهنا الواقعُ فيه مُضمَرٌ، ولهذا قال: (**فَانْوِهِ مُقَدَّرَا**).

مثالٌ آخر: (**صُمْتُ يومًا**)، فعاملُ (**يومًا**): (**صُمْتُ**)، وهو ظاهرٌ، أمَّا لو قلتُ لك: (**كم صُمْتَ؟**)، فقلتَ: (**يومًا**)، فهنا العاملُ مُقدَّرٌ.

إِذَنْ: **القاعدةُ الأولى**: في تعريفِ ظرفِ الزَّمانِ والمكانِ: كلُّ زمانٍ أو مكانٍ تَضَمَّنَ معنى (في) باطِّرادٍ، وهي في البيتِ الأولِ.

القاعدةُ الثَّانية: بأيِّ شيءٍ يكونُ منصوبًا؟

الجواب: يُنصَبُ بالواقعِ فيه، أي: بالشيءِ الذي وَقَعَ فيه، سواءٌ كانَ ذلك فعلًا، أو قَائِمًا مَقامَ الفعلِ، فمثالُ الفعلِ: (**جلستُ عندَك ساعةً**)، وأمَّا (**أنا جَالِسٌ عندَك ساعةً**) فهذا قائمٌ مَقامَ الفعلِ، أو جارٍ مَجْراهُ.

القاعدةُ الثَّالثةُ: أنَّ العاملَ فيه يكونُ ظاهرًا، ويكونُ مُقدَّرًا، فالظَّاهرُ ظاهرٌ سِياقًا، والمُقدَّرُ مُقدَّرٌ، وهذا من الشَّطْرِ الأخيرِ.

* * *

٣٠٥- وَكُــلُّ وَقْــتٍ قَابِــلٌ ذَاكَ، وَمَــا ... يَقْبَلُــهُ الْــمَكَانُ إِلَّا مُــبْهَمَا

٣٠٦- نَحْــوُ الجِهَــاتِ وَالمَقَــادِيرِ وَمَ ... صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَـ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ»: المرادُ بالوقتِ هنا الزَّمانُ، أي: كلُّ زمانٍ قَابِلٌ أنْ يكونَ مفعولًا فيه، بخلافِ المكانِ؛ لأَنَّهُ ما مِنْ شيءٍ إلَّا وهو في زمانٍ.

مثالُ الزَّمانِ: ساعة، دقيقة، ثانية، يومًا، أُسْبُوعًا، شهرًا، سنةً، حِينًا، عَصْرًا، وما أَشْبَهَ ذلك.

تَقولُ: (انْتَظِرْني ثانيةً)، فـ(ثانية) مفعولٌ فيه، أو قُلْ: ظرفُ زمانٍ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وكذلك: (انْتَظِرْني ساعةً).

ولكنِ اعْلَـمْ أنَّ السَّاعةَ في اللُّغةِ العربيَّةِ غيرُها في العُرفِ، فالسَّاعةُ عندَنا في العُرْفِ جُزْءٌ من أربعةٍ وعِشْرينَ جُزْءًا من اليومِ واللَّيلةِ، لكنَّها في اللُّغةِ العربيَّةِ تُطْلَقُ على الزمنِ قلَّ أو كثُرَ.

إِذَنْ: كلُّ زمانٍ فإنه قابلٌ أنْ يكونَ منصوبًا على الظَّرفيَّةِ، أمَّا المكان فلا.

وقولُه: «وَمَا يَقْبَلُهُ المَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا»: المُبهَمُ هو الذي لا يَدُلُّ على شيءٍ مُحَدَّدٍ مُعيَّنٍ بخلافِ الذي يَدُلُّ على شَيْءٍ مُحَدَّدٍ مُعيَّنٍ، مثل: حُجْرة، غُرْفة، بيت، مسجد، وما أَشْبَهَ ذلك، فلو كان مكانًا لم يُنصَبْ على الظَّرفيَّةِ، ولهذا لا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (جلستُ المسجدَ)، أمَّا لو قلتَ: (دَخَلْتُ المسجدَ) فهو جائزٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ،

يقولون: (**دخلتُ المَسْجدَ**)، و(**سَكَنْت الدارَ**)، لكن اختلفَ فيه النَّحويُّون:

فبعضُهم يقولُ: على الظَّرفيَّةِ توسُّعًا.

وبعضُهم يقولُ: منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، والتقديرُ: دخلتُ في المسجدِ.

وبعضُهم يقولُ: منصوبٌ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به، فـ(**دَخلتُ المَسْجِدَ**) كأنَّه مفعولٌ به، مثلُ قولِهم في: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت:٤٤]: إنَّ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ منصوبةٌ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به.

فالمهمُّ أنَّ ظرفَ المكانِ المُحدَّدَ المحصورَ لا يُمكِنُ أنْ يُنصَبَ على أنَّهُ ظرفُ مكانٍ.

والمُبهَمُ (**نَحْوُ الجِهَاتِ**)، والجهاتُ ستٌّ: يَمِين، وشِمال، وأمام، وخَلْف، وفَوْق، وتَحْت، فكلُّ إنسانٍ مُحاطٌ بستِّ جهاتٍ، فالذي بينَ اليمينِ واليسارِ فوقٌ وتحتٌ، والذي بينَ اليمينِ والشِّمالِ أمامٌ أو خلفٌ.

إِذَنْ: هذه الجهاتُ الرئيسيَّةُ: اليَمِين والشِّمال، والفَوْق والتَّحت، والأمام والخَلْف، وهذه كلُّها ظروفُ مكانٍ، فتقولُ: (**جلستُ أمامَك**)، (**جلستُ خلفَك**)، (**جلستُ يَمِينَك**)، (**جلستُ شِمالَك، أو يَسارَك**)، (**صَعِدْتُ فوقَ السَّطْحِ**)، (**نِمْتُ تَحْتَ شَجرةٍ**).

وقولُه: «**وَالمَقَادِيرِ**»: المقاديرُ هي مقاديرُ المسافةِ، مثل: المِيل، والفَرْسَخ، والبَرِيد، والمَرْحلة، ومثلُه في الوقتِ الحاضرِ الكيلو.

فتقولُ مثلًا: (**سِرْتُ مِيلَيْنِ**)، فـ(**سِرْتُ**) فعلٌ وفاعلٌ، و(**مِيلَيْن**) ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وعلامةُ نصبِه الياءُ نِيابةً عن الفَتْحةِ؛ لأنَّه مُثنًّى،

والنُّونُ عِوَضُ التنوينِ في الاسمِ المُفردِ.

وتقولُ: (**سِرْتُ فَرْسَخًا**)، فـ(**سِرْت**) تَقَدَّمَ إعرابُها، و(**فَرْسَخًا**) ظرفٌ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

وتقولُ: (**سِرْت مِيلًا**)، أو: (**بَرِيدًا**)، أو: (**فَرْسخًا**).

وبعضُهم يَرَى أنَّ (**مِيلًا**) و(**فَرْسخًا**) من المُقدَّرِ، وليس من المُبْهَم، نعم، هو مُقدَّرٌ حقيقةً، فمساحتُه مُقدَّرةٌ، لكنْ فيه نوعٌ من الإبهامِ، إذْ إنَّ (**مِيلًا**) لا يُدْرَى من أين ابتدأ، وأينَ انتهى؟

وقولُه: «**وَمَا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ**»: يعني: أنَّ ظرفَ المكانِ يكونُ مَصُوغًا من الفعلِ، (**كَ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)**)، فهذا يُسمُّونَهُ ظرفَ مكانٍ، ويأتي ظرفَ زمانٍ.

مثالُه: (**رَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ**)، فهي مثلُ: (**جَلَسْتُ مكانَ زيدٍ**) تمامًا، فتَقولُ: (**رَمَيْتُ**) فعلٌ وفاعلٌ، و(**مَرْمَى**) ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفيَّةِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه (**وهو الأَلِف**)، مَنَعَ من ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أبدًا أنْ تَنْطِقَ بفتحةٍ على ألفٍ، أمَّا (**يَقْضِي**) فنقولُ فيها: ضمةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه منعَ من ظهورِها الثِّقَلُ؛ لأَنَّه يُمْكِنُ، لكنَّه ثَقِيلٌ، ففي: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ [غافر:٢٠]، يُمكِن أنْ تَقُولَ في غيرِ القرآن: (**يَقْضِيُ**).

كذلك: (**يَدْعُو**) مَنَعَ من ظهورِها الثِّقَلُ؛ لأنَّ الواوَ يُمكِنُ أنْ تظهرَ عليها الـحركةُ، ولكن بِثِقَلٍ، فتقولُ: (**يَدْعُوُ**)، لكنَّها ثَقِيلةٌ، ولهذا الفتحةُ حيثُ إنَّها خفيفةٌ تَظْهَرُ على الواوِ، ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَـٰهًا﴾ [الكهف:١٤]، وتظهرُ على الياءِ.

و(مَرْمَى) مضافٌ، و(زيدٍ) مضافٌ إليه.

كذلك: (**جَلسْتُ مَجْلِسَ الأديبِ**) مثلُه، وقد تكونُ (**مَجلِسَ الأديبِ**) هنا بمعنى: جُلوسَ الأديبِ، فتكونُ مصدرًا مِيميًّا، لكنْ إذا قَصَدْتَ بـ(**مَجْلِسَ الأديبِ**) المكانَ الذي يَجْلِسُ فيه الأديبُ صارتْ ظرفَ مكانٍ.

* * *

٣٠٧- وَشَرْطُ كَـوْنِ ذَا مَقِيسًـا أَنْ يَقَـعْ   ظَرْفًا لِـمَا فِي أَصْـلِهِ مَعْـهُ اجْتَمَـعْ

الشَّـرحُ

قولُه: «شَرْطُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ.

و«كَوْنِ»: مضافٌ إليه، وهو مضافٌ.

و«ذا»: مضافٌ إليه، والإشارةُ في قولِه: (ذا) تعودُ إلى ما صِيغَ من الفعلِ؛ لأنَّ الإشارةَ تعودُ إلى أقربِ مَذكورٍ.

و«مَقِيسًا»: خبرُ (كَـوْن)؛ لأنَّ (كَـوْن) له اسـمٌ وخبرٌ، قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَغَـيْرُ مَـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلَا   إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِي مِنْـهُ اسْـتُعْمِلَا

وأين اسمُ (كَوْن) إذا جعلنا (مَقِيسًا) خبرَها؟

الجوابُ: (كَوْن) مضافةٌ إلى اسمِ الإشارةِ، وهو مَحَلُّ اسمِها.

وقولُه: «أَنْ يَقَعْ»: (أَنْ) حرفُ مصدرٍ، و(يَقَع) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أن)، وهو مُئَوَّلٌ بمَصْدرٍ، والتقديرُ: وقوعُه، وهو خبرُ (شَرْطُ)، يعني: شرطُ كونِ ما صِيغَ من الفعلِ مَقِيسًا أنْ يَقَعَ ظرفًا (لِـمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ)، يعني: لِـمَا اجْتَمَعَ مَعَه في الأصلِ، مثل: (مَرْمًى) إذا صار مَنْصوبًا بـ(رَمَى) في مثل: (رَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ)، لكن: إذا قلتَ: (جَلَسْتُ منه مَرْمَى البُنْدُق) فليسَ بمَقِيسٍ؛ لأَنَّهُ لـم يَـجْتمِعْ معَه في أَصْلِه، إذ إنَّ الفعلَ (جلست)، والظَّرفَ (مَرْمَى).

ومعنى (مَقِيس) أي: يُمكِنُك أنْ تنطِقَ بمثلِه، و(غير مَقِيسٍ) معناه أنَّه لا يُمكِنُك أنْ تَنْطِقَ بمثلِه، وإنما يُقْتصَرُ فيه على ما جاءَتْ به العربُ فقط، فما نَطَقَت به العربُ نَقْتَصِرُ عليه، وما لا فلا، مثلُ قولِ الفقهاءِ: (هذا مَقِيسٌ)، و(هذا تَعَبُّدِيٌّ) لا يُقاسُ عليه.

فابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقول: إنَّ شرطَ كونِ ما صِيغَ من الفعلِ ظرفًا أنْ يكونَ مُطابقًا لعاملِه في مادَّتِه، فـ(مرمى) العاملُ فيه (رمى)، و(مَجْلِس) العاملُ فيه (جَلَس)، و(مَقْعَد) العاملُ فيه (قَعَد).

مثالٌ: (جلستُ أمامَه مَنْظَرَ البَصَرِ)، نَقولُ: هذا غيرُ مَقِيسٍ؛ لأنَّه اختلفتِ المَادَّةُ؛ لأنَّ العاملَ (جلس)، و(مَنْظَر) من (نظَر)، وليس من: (جَلَس)، فإذا أَرَدْتَ أنْ تَتَكلَّمَ بمثلِ ذلك لـم يَـجُزْ؛ لأنَّ هذا مقصورٌ على السَّماعِ، وليس مَقِيسًا.

إِذَنْ: صار ظرفُ المكانِ يَنحصِرُ في: الجهات، والمقادير، وما صِيغَ من الفعلِ، وما دام صِيغَ من الفعلِ فمعناه أنَّهُ موافقٌ له.

***

٣٠٨- وَمَـا يُـرَى ظَرْفًـا وَغَـيْرَ ظَـرْفِ فَـذَاكَ ذُو تَصَـرُّفٍ فِي الْعُـرْفِ

٣٠٩- وَغَـيْرُ ذِي التَّصَـرُّفِ الـذِي لَـزِمْ ظَرْفِيَّـةً أَوْ شِـبْهَهَا مِـنَ الْكَلِـمْ

الشَّـرحُ

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- في هذه الأبياتِ أنَّ الظرفَ يَنْقسِمُ إلى قِسمين: مُتصرِّفٍ، وغيرِ مُتصرِّفٍ، فما هو المُتصرِّفُ؟

قال: «**مَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفِ**»: فإذا كانتِ الكلمةُ تارةً تأتي ظرفًا، وتارةً تأتي غيرَ ظرفٍ فإنَّ هذا يُسمَّى ظرفًا مُتصرِّفًا، يعني أنَّهُ مرَّةً يكونُ كذا، ومرَّةً يكونُ كذا، وهذا تَصرُّفٌ، أي: أنَّه يَتَصَرَّفُ مرَّةً هنا، ومرَّةً هنا.

مثالُ ذلك: كلمة (يوم)، فهذا ظرفٌ كما في قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ [إبراهيم:٤١]؛ لأنَّها منصوبةٌ على تقدير (في)، يعني: في يومِ يقومُ الحسابُ.

أمَّا في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج:٤٧] فهنا ﴿يَوْمًا﴾ ليست بظرفٍ، وكذلك في قولِه: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَـٰتًا﴾ [النبأ:١٧] ليست بظرفٍ.

إِذَنْ: كلمة (يوم) من الظُّروفِ المُتصرِّفةِ.

مثالٌ آخَرُ: كلمةُ: (**مكان**)، تقولُ: (**جَلَسْتُ مكانَك**)، فـ(**مكانك**) ظرفٌ؛ لأنَّها على تقديرِ (في)، أي: جلستُ في مكانِك.

وتقولُ مَثَلًا: (إنَّ هذا المكانَ مُرِيحٌ)، وهي هنا ليستْ ظرفًا.

إِذَنْ: نقول: كلمة (مكان) من الظُّروفِ المُتصرِّفةِ.

وقولُه: «وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِم»: (غَيْرُ) مبتدأٌ، و(الَّذِي) خبرُه، يعني: غيرُ الظَّرفِ المُتصرِّفِ الذي لَزِمَ ظَرفيَّةً أو شِبْهَها من الكَلِم، وهذا غيرُ المُتصرِّف، وهو الذي لا يأتي دائمًا إلَّا ظرفًا منصوبًا أو مُختصًّا بحالٍ مُعيَّنةٍ، مثل أنْ يكونَ مجرورًا بـ(مِن)، وذلك مثل: (عِنْد)، فـ(عِنْد) ظرفٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف:٢٠٦]، وقال: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم:١٤]، لكنَّه غيرُ مُتصرِّفٍ؛ لأنَّك لا ترَى (عند) إلَّا منصوبةً على الظَّرفيَّةِ، أو مجرورةً بـ(مِن)، قال اللهُ تعالى: ﴿تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً﴾ [النور:٦١].

والجرُّ بـ(مِن) هو معنى قولِ المؤلفِ -رحمه الله-: (أَوْ شِبْهَهَا)، يعني: لَزِمَ الظرفيَّةَ، أو لَزِمَ شِبْهَ الظرفيَّةِ، وهو الجرُّ بحرفٍ مُعيَّنٍ من حروفِ الجرِّ.

مثالٌ آخَرُ: كلمة (فوق) غيرُ مُتصرِّفٍ؛ لأنَّه لا يأتي إلَّا ظرفًا أو شِبْهَه، لكنَّهُ قدْ يَخْرُجُ عن الظرفيَّةِ مثل ما جاءَ في الحديث: «وَفَوْقُهُ عَرْشُ الرَّحْمَن»[1]؛ لأنَّه وردَ في الحديثِ بضَمِّ القافِ، وهو هنا ليسَ بظرفٍ، لكنْ لاحِظْ أنَّ (فوقُه) في هذا الحديثِ ليستْ مثلَ: (جَلَسْتُ فَوْقَه)، ففي الحديث كأنَّه يقول: نفسُ هذا الفَوْقِ هو عرشُ الرَّحمنِ.

كذلك (تحت) مثلُ (عِنْد) غيرُ مُتصرِّفةٍ؛ لأنَّها لا تُستعمَلُ إلَّا منصوبةً على

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، برقم (٦٩٨٧).

الظَّرفيَّةِ أو مجرورةً بـ(مِن)، قال اللهُ تعالى: ﴿تَجۡرِى تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ [التوبة:١٠٠]، فهي هنا منصوبةٌ على الظرفيَّةِ، وقال تعالى: ﴿تَجۡرِى مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ [البقرة:٢٥]، وهي هنا مجرورةٌ بـ(مِن).

ومن اللَّحْنِ قولُ بعضِ النَّاسِ: (**نظرتُ إلى تحتِ قدمِه**)، فهذا ليس بصحيحٍ لُغَةً؛ لأنَّ (**تحت**) ما جُرَّتْ في اللُّغَةِ العربيَّةِ إلَّا بـ(مِن)، لا بـ(إلى)، نعمْ، لو قال: (**نَظَرْتُ إلى مكانٍ تحتَ قدمِه**) فصَحِيحٌ، أمَّا (**نظرتُ إلى تحتِه**) فهذا ما جاءَ في اللُّغَةِ العربيَّةِ، بخلافِ ﴿تَجۡرِى مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾، فقد جاء في القرآنِ.

والخلاصةُ من هذا البحثِ: أنَّ الظرفَ سواءٌ كانَ مَكانِيًّا أو زَمَانيًّا يَنقسِمُ إلى قِسْمينِ: مُتصرِّفٍ، وغيرِ مُتصرِّفٍ، فما كان مُلازِمًا للظَّرفيَّةِ أو شِبْهِها فهو غيرُ مُتصرِّفٍ، وما يكونُ ظرفًا ومبتدأً ومفعولًا به وفاعلًا ومجرورًا بأيِّ حرفٍ فهذا مُتصرِّفٌ.

* * *

٣١٠- وَقَـدْ يَنُـوبُ عَـنْ مَكَـانٍ مَصْـدَرُ وَذَاكَ فِي ظَـرْفِ الزَّمَـانِ يَكْثُـرُ

الشَّـرحُ

قولُه: «وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ»: أي عنْ ظَرْفِ مكانٍ «مَصْدَرُ»: يعني: أنَّ المَصادِرَ قد تَنُوبُ عن المكانِ، فتأتي نائبةً عن ظرفِ المكانِ.

مثالُه: (جَلسْتُ قُرْبَه)، و(قُرْب) أصلُها مَصْدرٌ، تقول: (قَرُبَ يَقْرُب قُرْبًا)، لكن هنا نابتْ مَنَابَ الظَّرفِ، فكأنَّك قُلتَ: (جلستُ مكانًا قُرْبَ مكانِه)، لكنْ حذفتَ الظَّرفَ، وأتيتَ بالمصدرِ، فصار نائبًا منابَه.

وقولُه: «وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ»: المشارُ إليه كونُ المصدرِ يَنُوبُ عن الظَّرفِ، فهذا يَكْثُرُ في ظرفِ الزَّمانِ، فتقولُ: (آتِيكَ طُلوعَ الشَّمسِ)، فـ(طُلوع) مصدرٌ، تَقولُ: (طَلَعَت تَطْلُع طُلُوعًا)، لكنَّها نائبةٌ منابَ ظرفِ الزَّمانِ، فكأنَّك قلتَ: (آتِيكَ وقتَ طُلوعِ الشَّمسِ)، فنابتْ عن ظرفِ الزَّمانِ.

فالقاعدةُ من هذا البيتِ: ينوبُ المصدرُ منابَ الظَّرفِ زمانيًّا كان أو مكانيًّا، لكنَّهُ بالنِّسبةِ لظرفِ الزَّمانِ أكثرُ منه بالنِّسبةِ لظرفِ المكانِ.

وقولُ المؤلفِ -رحمه الله-: (قَدْ يَنُوبُ) ظاهرُه التَّقليلُ مع كونِه قِياسِيًّا، وظاهرُ كلامِ الشَّارحِ[(١)] -رحمه الله- أنَّهُ سَماعِيٌّ، فلا يُمكِنُ أنْ تَقِيسَ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ قد وَرَدَ عن العربِ مثلُ هذا التركيبِ، ولكنَّ الظاهرَ أنَّ ما هو ظاهرُ

---

(١) شرح ابن عقيل (٢/ ٢٠٠).

المتنِ أَوْلى، وهو أنَّه قدْ يَنوبُ، لكنَّهُ قليلٌ سَماعًا وقِياسًا، فلا مانعَ منْ أنَّكَ تأتي بمَصْدرٍ نائبٍ منابَ الظَّرفِ وإنْ لم يُسمَعْ في اللُّغَةِ العربيَّةِ، فما دام المعنى واضحًا فهو سَلِيمٌ.

* * *

المفعـــولُ معَهُ

كلمةُ (معَ) تُفِيدُ المُصاحَبةَ، فالمفعولُ معَهُ يعني: المفعول منْ أجلِ المُصاحَبةِ.

والمفعولُ معَهُ: هو اسمٌ منصوبٌ يأتي بعدَ واوِ المَعيَّةِ المسبوقةِ بفعلٍ أو معناه.

مثالُه: (سَارَ مُحَمَّدٌ والطَّريقَ)، فكلٌّ يَعْرِفُ أنَّ المرادَ بـ(والطَّريقَ) أي: معَ الطَّريقِ، وأنَّه لا يَجوزُ أنْ تكونَ الواوُ هنا عاطفةً؛ لأنَّ الطَّريقَ لا يَسِيرُ.

مثالٌ آخَرُ: (اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ)، يعني: معَ الخَشَبةِ، فهو ساواها، ولا نقولُ: (والخشبةُ)، إذْ لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ المعنى: استوى الماءُ، واستوتِ الخشبةُ.

فالمفعولُ معَه يأتي بعدَ واوٍ هي نصٌّ في المَعِيَّةِ مَسبوقةٍ بفعلٍ أو معناه، ولا يُمكِنُ أنْ تكونَ عاطفةً، ولهذا قال المؤلِّف -رحمه الله- مُبيِّنًا حدَّه بحُكْمِه:

٣١١- يُنْصَبُ تَـالِي الْـوَاوِ مَفْعُـولًا مَعَـهْ ... فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْـرِعَهْ)

الشَّـــرحُ

قولُه: «**يُنْصَب**»: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَبْنِيٌّ للمَجْهولِ.

و«**تَالِي**»: نائبُ فاعلٍ، وهو مضافٌ.

و«**الوَاوِ**»: مضافٌ إليه.

و«**مَفْعُولًا**»: حالٌ منه، أي: من (تَالِي)، يعني: حالَ كونِه مفعولًا معه، فهو -إذَنْ- اسمٌ منصوبٌ بعدَ واوٍ تُفِيدُ معنى المَعيَّةِ مسبوقةٍ بفعلٍ أو معناه.

وقولُه: «نَحْوِ»: أي: شِبْهِ، فأفاد المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ هذا مثالٌ، وتَقِيسُ عليه.

وقولُه: «سِيرِي وَالطَّرِيقَ»: (سِيرِي) الخطابُ لامرأةٍ، وهو فعلُ أمرٍ، والواوُ واوُ المعيَّةِ، وهل يُمكِنُ أنْ تكونَ عاطفةً؟

قالَ بعضُهم: يُمكِنُ أنْ نجعلَها عاطفةً؛ لأنَّ الطَّرِيقَ يَسِيرُ، وحينَئذٍ يجوزُ الرَّفعُ لَكِنَّه ضعيفٌ كما سيأتي، لكنَّه وإنْ كان هذا مُمكِنًا إلَّا أنه بعيدٌ من مقصودِ المُتكلِّمِ، فكلُّ النَّاسِ يَعرِفونَ أنه إذا قال: (سِرْتُ والنِّيلَ)، أنَّ المعنى: سِرْتُ معَه، وليس المعنى أنِّي أنا أسيرُ، والنِّيلُ يَسِيرُ، فلا شكَّ أنَّ المرادَ: سِرْتُ مع النِّيلِ، فالذي نَرَى أنَّه لا يَجوزُ؛ لأنَّ قصدَ المُتكلِّمِ لهذا المعنى بعيدٌ جدًّا، والنَّاسُ يُحمَلُ كلامُهم على ظاهرِه، وليس على معنًى بعيدٍ.

مثالٌ آخَرُ: (مَشَيْتُ وَزَيْدًا)، فـ(مَشْيتُ) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ للمَعيَّةِ، و(زيدًا) مفعولٌ معَه منصوبٌ على المَعيَّةِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

ويجوزُ أنْ يكونَ زيدٌ ماشيًا معي، لكنْ سيأتي إنْ -شاءَ الله- أنَّه ضعيفٌ، فيَجوزُ أنْ أقولَ: (مشيتُ وزيدٌ)، لكنَّه ضَعِيفٌ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ... فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

فالمهمُّ إِذَنْ أنْ نقولَ: الأمثلةُ كثيرةٌ، وضابطُ المفعولِ معَه أنْ تكونَ الواوُ بمعنى (مع).

***

٣١٢- بِـمَا مِـنَ الْفِعْـلِ وَشِـبْهِهِ سَـبَقْ ذَا النَّصْبُ، لَا بِالوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّ

الشَّـــرحُ

قولُه: «بِمَا مِنَ الْفِعْلِ»: الجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبر مُقدَّم، والمبتدأُ الذي هذا خبرُه قولُه: (ذَا النَّصْبُ)؛ لأنَّ (ذَا) اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفعٍ.

و«النَّصْبُ»: صفةٌ، وهو مبتدأٌ، وخبرُه: (بِمَا مِنَ الْفِعْلِ)، وتقديرُ البيتِ: هذا النصبُ بما سَبَقَ من الفعلِ وشِبْهِه.

وقولُه: «مَا»: في: (بِمَا) اسمٌ موصولٌ، وصِلَتُها قولُه: (سَبَقْ).

و«مِنَ الفِعْلِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(سَبَقْ)، ففيه تقديمٌ وتأخيرٌ كثيرٌ:

أولًا: تقديمُ الخبرِ.

ثانيًا: تقديمُ مُتعلِّقِ الصِّلَةِ، ومُتعلِّقُ الصِّلَةِ هو (مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ)؛ لأنَّه مُتعلِّقٌ بـ(سَبَقْ)، إذْ إنَّ التقديرَ: هذا النَّصبُ بما سَبَقَ من الفعلِ وشبهِه، كأنَّ سائلًا سألَ ابنَ مالكٍ -رحمه الله-: نحنُ نَصَبْنا الاسمَ بعدَ واوِ المعيَّةِ، فما الذي نَصَبَه؟ قال: الذي نَصَبَه ما سَبَقَ من الفعلِ وشِبْهِه.

مثالُ ذلك: (سِرْتُ والطَّريقَ)، فالسَّابق هو الفِعْل: (سِرْت)؛ لأنَّه فعلٌ وفاعلٌ.

مثالٌ آخَرُ: (أنا سَائِرٌ والطَّريقَ)، وهذا شِبهُ فعلٍ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ.

مثالٌ آخَرُ: (**أنا مُسَيَّرٌ والطَّريقَ**)، وهذا أيضًا شبهُ فعلٍ؛ لأنَّه اسمُ مفعولٍ.

مثالٌ آخَرُ: (**يُعجِبُني سَيْرِي والطَّريقَ**)؛ وهذا مصدرٌ، وهو شبهُ الفعلِ أيضًا.

إِذَنْ: النَّاصبُ للاسمِ الواقعِ بعدَ واوِ المَعيَّةِ هو ما سَبَقَها من الفعلِ وشبهِه.

وفُهِمَ من قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**بِما سَبَق**)، أنَّه لا بُدَّ أن يَسْبِقَ واوَ المعيَّةِ، فلو قلتَ: (**والطَّريقَ سِرْتُ**) ما صَحَّ؛ لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (**بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَق**)، فلا بُدَّ أنْ يكونَ العاملُ سابقًا.

كذلك لو قلتَ: (**والطَّريقَ سارَ محمدٌ**) لم يَجُزْ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ أنْ يَتقدَّمَ الفعلُ، وهنا قال: (**والطَّريقَ سارَ محمدٌ**).

ولو قلتَ: (**سارَ والطَّريقَ مُحَمَّدٌ**) فإنَّه يجوزُ؛ لأنَّ الفعلَ سَبَقَ.

وقولُ المؤلفِ -رحمه الله- «**لَا بِالوَاوِ**»: يعني: ليس الاسمُ المنصوبُ الواقعُ بعدَ الواوِ منصوبًا بالواوِ.

وقوله: «**فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّ**»: أفادنا المؤلفُ -رحمه الله- أنَّ المسألةَ فيها قولانِ للنَّحْويِّينَ:

فبعضُهم يَقولُ في: (**سِرْتُ والطَّريقَ**): (**سرت**) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ واوُ المَعيَّةِ، و(**الطَّريقَ**) مفعولٌ معَه منصوبٌ بالواوِ، فالذي نصَبَه الواوُ.

والمُؤلِّفُ -رحمه الله- يَقولُ: إنَّ الذي نَصَبَه السَّابِقُ من فعلٍ أو شِبْهِهِ، وأمَّا غيرُه فيَقولُ: النَّاصبُ الواوُ، لكنْ قال: (**فِي القَوْلِ الأَحَقّ**) يعني: الأثبت

والأقوى، قال: والسَّببُ أنَّ الواوَ هنا مُختصَّةٌ بهذا الاسمِ، وكلُّ شيءٍ مُختصٌّ وليسَ كالجزءِ في الكلمةِ فإنَّه لا يَعْمَلُ، والحقيقةُ أنَّ هذا التَّعليلَ لو عُكِسَ لكان أَوْلَى؛ لأنَّ كُلَّ حرفٍ مُختَصٍّ وليس كالجزءِ من الكلمةِ فهو عاملٌ، هذا هو المعروفُ، وليست بقاعدةٍ مُطَّردةٍ، لكنهم يقولون: هي قاعدةٌ أَغْلبيَّةٌ، فكلُّ حرفٍ مُختَصٍّ فإنَّه عاملٌ إذا لم يَكُنْ من بِنْيَةِ الكلمةِ أو مِمَّا يُشبِهُ بِنْيَةَ الكلمةِ.

فـ(في) تَعْمَلُ، فتَجُرُّ؛ لأنَّها مُختصَّةٌ بالاسمِ.

و(هل) لا تَعْمَلُ؛ لأنَّها غيرُ مُختصَّةٍ، فتَدْخُلُ على الاسمِ، فتقول: (**هَلْ مُحمَّدٌ بالبيتِ؟**)، وعلى الفعلِ، فتَقولُ: (**هل قامَ مُحمَّدٌ؟**)، فهي إِذَنْ لا تَعْمَلُ.

و(لـمْ) تَعْمَلُ؛ لأنَّها مُخْتصَّةٌ بالفعلِ فتَعْمَلُ.

والسِّينُ -في مثلِ: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة:١٤٢]- مُختَصَّةٌ بالفعلِ، ولا تَعْمَلُ؛ لأنَّها كالجُزْءِ منه، مثل (**أل**) المُعَرِّفةِ في: (**الرَّجل**)، و(**القَمَر**)، فهي مُخْتصَّةٌ بالاسمِ، ولكنْ لا تَعْمَلُ؛ لأنَّها كالجزءِ منه.

هكذا عَلَّلَ النَّحويُّون، إنَّما على كلِّ حالٍ أنا رأيي في كونِ الأداةِ تَعْمَلُ أو لا تَعْمَلُ راجعٌ إلى لُغَةِ العربِ، فهُمُ الحَكَمُ في هذا الأمرِ.

إِذَنْ: إذا قال الإنسانُ: هل المفعولُ مَعَهُ منصوبٌ بالواوِ، أو بما سَبَقَ الواوَ من الفعلِ وشِبْهِه؟

نقول: في ذلك رأيانِ لأهل العلمِ:

منهم مَن يقولُ: منصوبٌ بالواوِ، ويَدُلُّ لهذا قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- في البيتِ التالي.

ومنهم مَن يقولُ: منصوبٌ بما سَبَقَ من الفعلِ وشبهِه، وقد سبقَ أنَّنا نختارُ دائمًا في مسألةِ النَّحوِ ما هو أسهلُ، وعلى هذا فمَن أعْرَبَها، وقال: إنَّ الناصِبَ ما سَبَقَ من الفعلِ وشِبْهِه قلنا له: صحيحٌ، ومَن قال: إنَّه الواوُ، قلنا: إنَّه صحيحٌ، ولسنا في ذلك نُعَطِّلُ نصًّا ولا نَنْسَخُه.

فإن قال قائلٌ: ألَا يَترتَّبُ على هذا الخلافِ أنَّنا إذا قلنا: إنَّ الناصبَ هو الواوُ جازَ أنْ يُقدَّمَ على الفعلِ؟

فالجواب: لكنَّ الواوَ تُقيَّدُ بأنها الواوُ الواقعةُ بعدَ هذا الفعلِ.

***

٣١٣- وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ   بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَـرَبْ

الشَّــرحُ

كأنَّه قيلَ للمؤلفِ -رحمه الله-: أنتَ تقولُ: إنَّه لا بُدَّ أنْ يَتَقدَّمَ فعلٌ أو شِبْهُه، وأنَّه هو النَّاصبُ، ووَجَدْنا أنَّ العربَ يقولون: (**كيفَ أنتَ وقَصْعةً من ثَريدٍ؟**)، ويقولون: (**ما أنتَ وزَيْدًا؟**)، يعني: ما أنتَ مع زيدٍ؟ ولم يَجِئْ فعلٌ ولا شِبهُه، فإِذَنْ: النَّاصبُ هو الواوُ؟

قال: عندَنا حيلةٌ، نحن النَّحْويِّين كاليَرَابيعِ، متى سدَدْتُم البابَ خَرَجْنا من النَّافِقَاء، فقال: (**نَصَب بِفْعِلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ**)، يعني: أنَّنا نُقدِّرُ فعلَ كَوْنٍ، و(كَوْن) مصدرٌ، فعلُه (**كان**)، أو (**تكون**)، أو ما أَشْبَهَ ذلك، ففي: (**كيفَ أنت وقَصْعةً من ثَريدٍ؟**) التقديرُ: كيف تكونُ أنتَ وقَصْعةً من ثَرِيدٍ؟ وفي: (**ما أنتَ وزَيْدًا؟**): ما تكونُ أنتَ وزيدًا؟ فيُقَدِّرونَ: كان.

وبعضُهم يقولُ: نُقدِّرُ: (**تَصْنَعُ**)، أي: ما تَصْنَعُ وزَيْدًا؟ إذْ إنَّ زيدًا أقوى منك، وأنشطُ، وماذا أنت عندَه؟ فيقول: ما تَصْنَعُ أنت مع زيدٍ؟ أي: لا تَصْنَعُ شيئًا.

على كلِّ حالٍ المؤلفُ -رحمه الله- يقولُ في الجوابِ عمَّا وَرَدَ عن العربِ في نصبِ واوِ المَعيَّةِ لِـمَا بعدَها بدونِ سَبْقِ فعلٍ أو شِبْهِه يقولُ: يَجِبُ أنْ نُقدِّرَ فعلًا، وهذا الفعلُ مُشتَقٌّ من الكَوْنِ، يعني: هو يكونُ، أو تكونُ، أو كُنْتَ، أو تَصْنَعُ، أو تَفْعَلُ، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

المُهِمُّ أنَّنا نُقَدِّرُ فعلًا مُناسبًا لأجلِ أنْ تَستقِيمَ القاعدةُ، ويكونَ الناصبُ الفعلَ أو شِبْهَه.

وقولُ المؤلفِ -رحمه الله-: «وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ»: (بَعْدَ) ظرفُ زمانٍ، وكذلك لو قلتَ: (**جلستُ بعدَ زيدٍ**) أي: زَمَنًا، لكن لو قلتَ: (**بيتي بعدَ بيتِ فلانٍ**) فهذا في المكانِ.

إِذَنْ: (بَعْدَ) ظرفٌ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، والعاملُ فيه آخِرُ كلمةٍ في الشَّطْرِ، وهي كلمةُ: (نَصَبْ).

وقولُه: «(مَا) اسْتِفْهَامٍ»: (مَا) مضافٌ، و(اسْتِفْهَامٍ) مضافٌ إليه، وإنَّما قال: (وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ) للتَّخصيصِ؛ لأنَّ (مَا) تكونُ استفهاميَّةً، وتكونُ شَرطيَّةً، وتكونُ مَوصوليَّةً، وتكونُ إلى عَشَرة مَعَانٍ، وفيها بيتٌ معروفٌ:

مَحَامِلُ (مَا) عَشْــرٌ إِذَا رُمْـتَ عَـدَّهَا فَحَافِظْ عَلَى بَيْتٍ سَـلِيمٍ مِـنَ الشِّـعْرِ
سَتَفْهَمُ شَرْطَ الْوَصْلِ فَاعْجَبْ لِنُكْرِهَا بِكَــفٍّ وَنَفْـيٍ زِيـدَ تَعْظِـيمُ مَصْـدَرِ

فهذه معاني (ما)، ولهذا احتاجَ أنْ يقولَ: (بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ).

وقال: (أَوْ كَيْفَ)، ولم يقُلْ: (كيفَ استفهامٍ)؛ لأنَّها لا تَرِدُ إلَّا استفهاميَّةً.

وقولُه: «بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ»: يعني: محذوفٍ.

وقولُه: «بَعْضُ العَرَبْ»: (بَعْضُ) فاعلُ (نَصَبْ)، يعني أنَّ بعضَ العربِ نَصَبَ المفعولَ مَعَهُ بعدَ الواوِ التي لم تُسبَقْ بفعلٍ أو شِبهِه، ولكنَّه بعدَ (ما) أو (كيفَ)، ويُقَدَّرُ لذلك فعلٌ مناسبٌ، والمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: يُقَدَّرُ فعلٌ مُشْتَقٌّ من الكَوْنِ، وهو: يكونُ، أو تكونُ، أو كُنْ.

ولكنَّ الأصحَّ -كما قاله أهلُ الحواشي- أنْ نُقَدِّرَ الفعلَ المناسبَ، على أنَّه يُمكِنُ أنْ نَجْعَلَ (كَوْن) في كلامِ المؤلفِ -رحمه الله- ليستْ هي المشتقَّةَ من (كان)، أو التي اشْتُقَّ منها (كان)، بل المرادُ بالكونِ الحَدَثُ، فقولُه: (بِفْعِلِ كَوْنٍ) يعني: بفعلِ حَدَثٍ، فيُقَدَّرُ بما يُناسِبُ المقامَ.

إِذَنْ: الخُلاصةُ من هذه الأبياتِ:

القاعدةُ الأُولَى: أنَّ المفعولَ معَه اسمٌ منصوبٌ تالٍ لواوٍ بمعنَى (مع) مسبوقةٍ بفعلٍ أو شبهِه.

القاعدةُ الثَّانيةُ: هلِ النَّاصبُ لهذا الاسمِ الواوُ، أو ما سَبَقَها من فعلٍ أو شِبْهِه؟

في ذلك قولان للعلماءِ، والذي يُرجِّحُهُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أنَّها منصوبةٌ بالفعلِ السَّابقِ أو شِبْهِه.

القاعدةُ الثَّالثةُ: يجوزُ أنْ يُنصَبَ بعدَ واوِ المَعيَّةِ إذا سُبِقتْ بـ(ما) الاستفهاميَّةِ أو (كيف) كما وَرَدَ ذلك عن بعضِ العربِ، وعلى هذا فيَجِبُ أنْ نُخْضِعَ هذا للقاعدةِ بأنْ نُقَدِّرَ فعلًا مُناسِبًا للمقامِ.

ومثالُ ذلك قولُهم: (**كيف أنت وقَصْعةً من ثَرِيدٍ؟**)، وكذلك: (**ما أنت وزَيْدًا؟**).

وهذا يُؤيِّدُ أنَّ النَّاصبَ هو الواوُ؛ لأنَّ عدمَ التَّقديرِ أَوْلَى من التَّقديرِ، وأنا عندي قاعدةٌ، وهي أنَّه متى اختلفَ النَّحْويُّون في شيءٍ فالأصحُّ عندي هو الأسهلُ وإنْ خالفَ المَشْهورَ.

* * *

٣١٤- وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّ
وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

الشَّرحُ

هنا شيئان أحدُهما أَرْجَحُ من الآخَرِ في موضعٍ، فإذا جاءتِ الواوُ بينَ شَيْئينِ فهلِ الأَوْلى أنْ نجعلَها للمَعيَّةِ فيُنصَبَ ما بعدَها، أو الأَوْلى أنْ نجعلَها عاطفةً، فيكونَ ما بعدَها تَابِعًا لِـمَا قبلَها؟

الأمرُ الأَوَّلُ: تَرْجِيحُ العطفِ، فالعطفُ أحقُّ إذا لم يَكُنْ فيه ضعفٌ، ويُفهَمُ منه أنَّه يَجوزُ أنْ تكونَ للمَعيَّةِ، لكنَّ العطفَ أَوْلَى.

مثالُ ذلك: (قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو)، فهنا الواوُ حالتْ بينَ زيدٍ وعَمْرٍو، فهل نجعلُها عاطفةً، أو نقولُ: (قامَ زيدٌ وعَمْرًا)، ونَجْعَلُ الواوَ للمَعيَّةِ؟

الجواب: الأَوْلَى العطفُ؛ لأَنَّهُ الأصلُ، فما دَامَ ليسَ هناك شيءٌ يُضْعِفُه فالأَوْلَى أنْ نَكُونَ مع الأصلِ، فنقولَ: (قام زيدٌ وعَمْرٌو) أفضلُ، ولنا أنْ نقولَ: (قام زيدٌ وعَمْرًا)، ونقولُ: (قام) فعلٌ ماضٍ، و(زيد) فاعلٌ، والواوُ للمعيَّةِ، و(عَمْرًا) منصوبةٌ على المعيَّةِ.

ولو قال قائلٌ: (قام زيدًا وعَمْرٌو) فهل يَصِحُّ؟

نقول: لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الفاعلَ لا بُدَّ أنْ يكونَ مرفوعًا، فنقولُ: (قام زيدٌ)، أمَّا (عَمْرٌو) فيجوزُ فيه وجهان، لكنَّ العطفَ أَوْلى، فنقولُ: (وعَمْرٌو).

الأمرُ الثَّاني: تَرْجِيحُ النَّصبِ، فقال المؤلفُ -رحمه الله-: (**وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ**)، والنَّسَقُ يُرادِفُ العَطْفَ، يعني أنَّه إذا ضَعُفَ العطفُ رجَّحْنا النَّصبَ.

مثالُ ذلك: إذا عَطَفْتَ على ضَميرٍ مُتَّصلٍ فإنَّ الأَوْلى النَّصبُ، فتقولُ: (**جِئْتُ وزيدًا**)، فـ(**جئتُ**) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ للمَعِيَّةِ، و(**زيدًا**) منصوبٌ على المعيَّةِ، ويَجوزُ: (**جئتُ وزيدٌ**)، لكنَّه ضعيفٌ ومَرْجوحٌ؛ لأَنَّه لا بُدَّ أنْ تأتِيَ بشيءٍ يَفْصِلُ بينَ الضَّميرِ المتَّصلِ والعطفِ، بلْ إنَّ بعضَ النَّحويِّين مَنَعَ هذا، ومِنْهم ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في قولِه:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ... فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

وكذلك أيضًا إذا قلتَ: (**مَرَرْتُ بكَ وزيدٍ**)، ويجوزُ: (**مررتُ بك وزيدًا**)، والأخيرُ أَفْصَحُ؛ لأنَّ العطفَ على الضَّميرِ المتَّصلِ ضعيفٌ أو ممنوعٌ عندَ بعضِ العلماءِ.

لكنْ إذا قلتَ: (**جئتُ أنا وزيدٌ**) فإنَّ الأَوْلى هنا العطفُ، فقولُك: (**جئتُ أنا وزيدٌ**) أَوْلى من قولِك: (**جئتُ أنا وزيدًا**)؛ لأنَّ العطفَ هنا يُمكِنُ بلا ضعفٍ.

إِذَنْ: القاعدةُ أنَّه إذا جاءتِ الواوُ بينَ شيئين فالعطفُ أَوْلَى من المَعيَّةِ إذا لم يَكُنْ ضعيفًا، وإذا جاءت بينَ شيئين وكان العطفُ ضعيفًا فالنَّصبُ على المَعيَّةِ أَوْلَى.

***

٣١٥- وَالنَّصْبُ إِنْ لَـمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِـدْ إِضْـمَارَ عَامِـلٍ تُصِـبْ

الشَّـــرحُ

إذا كان العطفُ لا يَجوزُ -إمَّا صناعةً أو معنًى- فله حالان:

الحالُ الأولى: يَجِبُ النَّصبُ على المعيَّةِ، يُؤخَذُ من قولِه: (**وَالنَّصْبُ إِنْ لَـمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ**)، أي: على المَعيَّةِ.

الحالُ الثَّانيةُ: يَجِبُ النَّصبُ على إضمارِ فعلٍ محذوفٍ، فلا يكونُ النَّصبُ على المَعيَّةِ، لكنْ يُقَدَّرُ عاملٌ مناسبٌ، ولهذا قال: (**أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ**).

فالنَّصبُ لا بُدَّ منه، لكن هل نَقولُ: على المَعيَّةِ، أو على إضمارِ فعلٍ؟

الجواب: حَسَبَ المعنى، فإنْ كان على المَعيَّةِ مُمكِنًا فهو على المَعيَّةِ، وإن لم يَكُنْ مُمكِنًا فقال: (**أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ**)، فـ(**أَوْ**) ليست للتَّخييرِ، وإنما هي للتَّنْويعِ، يعني: هذا نوعٌ، وهذا نوعٌ.

مثالُ الأَوَّل: قولُهم: (**اسْتَوَى الماءُ والخشبةَ**) فهنا يَجِبُ النَّصبُ، ولا يَجوزُ أنْ تقولَ: (**والخشبةُ**)؛ لأنَّ المعنى يَـختلِفُ؛ لأنه لا معنَى لـ(**اسْتَوَى الماءُ، واستوتِ الخشبةُ**)، لكن: (**استوى الماءُ معَ الخشبةِ**)، يعني: صار بحِذائِها، فنقولُ: الواوُ هنا للمَعيَّةِ، ويَجِبُ النَّصبُ على المَعيَّةِ.

مثالٌ آخَرُ: (**استوى الغَنيُّ والفَقِيرُ**)، فإذا كان الشيئان الذي قبلَ الواوِ والذي بعدَها يُمْكِنُ أنْ يَستوِيا فالعطفُ أَوْلَى، فنقولُ في: (**استوى الغنيُّ**

والفقيرُ): الواوُ حرفُ عطفٍ، و(**الفقيرُ**) بالرَّفعِ معطوفٌ على (**الغنيّ**)، ويجوزُ -لكن على مرجوحٍ- أنْ نقولَ: (**استوى الغنيُّ والفقيرَ**)، وهذا هو معنى قولِه: (**وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّ**).

أمَّا: (**اسْتَوَى الماءُ والخشبةَ**)، فإنَّ الخشبةَ لا يُمكِنُ أنْ تُساوِيَ الماءَ، بمعنى أنْ تَصِيرَ هي وإيَّاهُ سواءً مثلَ استواءِ الغنيِّ والفقيرِ، لكنَّ المرادَ أنَّ الماءَ حاذاها.

مثال الثَّاني: قال الشَّاعر[1]:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

فـ(**تِبْنًا**) مفعولٌ ثانٍ لـ(**عَلَفْتُها**)، والمفعولُ الأوَّلُ هو (**ها**)، وقولُه: (**وَمَاءً بَارِدًا**): الواوُ حرفُ عطفٍ، و(**مَاءً**) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (**وَسَقَيْتُها ماءً باردًا**)، فهو عطفُ جملةٍ على جملةٍ، فهذه الجملةُ معطوفةٌ على الجملةِ التي قبلَها.

ولو قلنا: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(**ماءً**) معطوفةٌ على (**تِبْنًا**) لم يَـجُزْ؛ لأنَّ الماءَ لا يُعْلَفُ.

مثالٌ آخَرُ: (**أَطْعَمْتُه خُبْزًا وحَلِيبًا**)، فهنا يَجوزُ على أنَّ الواوَ حرفُ عطفٍ، و(**حليبًا**) معطوفٌ على (**خُبْزًا**)؛ لأنَّ الحليبَ طعامٌ، قال الله تعالى في الماءِ: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ﴾ [البقرة:٢٤٩]، وأيضًا الطُّعمُ حتَّى للماءِ، فعلى هذا ليس قولُنا: (**أَطْعَمْتُه خُبْزًا وحَلِيبًا**) مثلَ قولِ الشَّاعِرِ:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

(١) هذا صدر بيتٍ، وعجزه: حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا، ولا يُعْلَم قائلُه، وهو غيرُ منسوبٍ في لسان العرب مادة (زجج)، وشرح الأشموني (٢/ ١٤٠)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٠٧)، وأوضح المسالك (٢/ ٢١٥).

مثالٌ آخَرُ: (**سَقَيْتُه حَلِيبًا وخُبزًا**)، وهذا مثلُ: (**عَلَفْتُها**)، فإن كان من بابِ العطفِ في المفرداتِ لا يَجوزُ، لكنْ إن كان من بابِ عطفِ الجُمَلِ يَجوزُ، والتَّركيبُ سليمٌ، فعندَ الإعرابِ نقولُ: (**سَقَيْتُه**) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ أوَّلٌ، و(**حَلِيبًا**) مفعولٌ ثانٍ، (**وخُبْزًا**): الواوُ حرفُ عطفٍ، و(**خُبْزًا**) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: وأَطْعَمْتُه خُبْزًا.

فصارَ عندَنا خمسةُ أحكامٍ:

الأوَّلُ: تَرَجُّحُ العطفِ.

الثَّاني: تَرجُّحُ النَّصبِ.

الثَّالثُ: ضَعْفُ العطفِ.

الرَّابعُ: ضَعْفُ النَّصبِ.

الخامسُ: تَعيُّنُ النَّصبِ، ويكونُ هذا إذا امْتَنَعَ العطفُ، ويَتَعيَّنُ النَّصبُ: إمَّا على المَعيَّةِ، أو على إضمارِ فعلٍ حَسَبَ الحالِ، فتكونُ هنا الأحكامُ خمسةً.

وقد سَبَقَ أيضًا بابٌ من أبوابِ النَّحوِ تَجْرِي فيه الأحكامُ الخمسةُ، وهو بابُ الاشتغالِ.

* * *

الاسْتِثْنَاء

الاستثناءُ مأخوذٌ من الثَّنْيِ، وهو العطفُ؛ لأنَّه في الحقيقةِ فيه رجوعٌ إلى كلامٍ سابقٍ، فكأنَّك انعطفتَ إلى الكلامِ السَّابقِ.

وهو في **الاصطلاحِ**: إخراجُ ما لَوْلَاه -أي: ما لولا الاستثناء- لدَخَلَ في الكلامِ بـ(**إلَّا**) أو إِحْدَى أخواتِها.

مثالُ ذلك: (**حَفِظَ الطَّلبةُ الدَّرْسَ**)، فهذا يُفِيدُ أنَّ كلَّ الطَّلبةِ حَفِظوا الدرسَ، فتقولُ: (**إلَّا زيدًا**) وزيدٌ من الطَّلبةِ، فأخرجتَ زيدًا من الحُكْمِ السَّابقِ بـ(**إلَّا**).

وقولُنا: (**أو إحدى أخواتها**)، مثل: (**سِوَى**)، و(**غَيْر**)، و(**حاشا**)، وما يأتي من أدواتِ الاستثناءِ.

والنَّحويُّون لا يَعْتنونَ بمعنى الاستثناءِ وشروطِه وما إلى ذلك، فالذي يعتني بذلك هم البلاغيُّون أو الأُصوليُّون في أصولِ الفقهِ، أمَّا النَّحْويُّونَ فيَقولونَ: ما علينا إلَّا إصلاحُ اللِّسانِ، فنُخبِرُك بالذي يُنْصَبُ والذي لا يُنصَبُ بعد (**إلَّا**).

والمؤلِّفُ -رحمه الله- بيَّنَ ذلك بَيَانًا كافيًا في كلماتٍ قيل: إنها مُعقَّدةٌ، والظَّاهرُ -إن شاء الله- أنَّها لن تَكُونَ مُعقَّدةً.

٣١٦- مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ　　وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

٣١٧- إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ　　وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

الشَّرحُ

قولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي).

و«اسْتَثْنَت»: بمعنى أَخْرَجَتْ بالاستثناءِ.

و«الَّا»: فاعلُ (اسْتَثْنَت)، وجُعِلَتْ همزتُها همزةَ وصْلٍ من أجلِ الحفاظِ على وزنِ البيتِ، وإلَّا فأصلُها: (ما اسْتَثْنَتْ (إِلَّا)).

وقولُه: «مَعْ تَمَامٍ»: حالٌ من (إِلَّا).

وقولُه: «يَنْتَصِبْ»: الجملةُ خبرُ (مَا) في قولِه: (مَا اسْتَثْنَت)، والمعنى أنَّ الذي تَسْتَثْنِيهِ (إلَّا) معَ التَّمامِ يَنتصِبُ، ومعنى التَّمامِ وجودُ رُكْنَي الجُملةِ قبلَ (إلَّا)، يعني: الفِعْلَ والفاعلَ، أو الفِعلَ ونائبَ الفاعلِ، أو المبتدأَ والخَبَرَ، والمعنى: إذا وَقَعَتْ جملةٌ تامَّةٌ، ثم جاءتَ (إلَّا) فالذي بعدَها يكونُ مَنْصوبًا.

وبَقِيَ قيدٌ واحدٌ لم يَذكُرْهُ، لكنْ يُفهَمُ ممَّا يأتي بعدُ، وهو الإيجابُ، أي: ما اسْتَثْنَتْ (إلَّا) مع تمامٍ وإيجابٍ فإنَّه يَجِبُ نصبُه، ومعنى الإيجابِ ألَّا يكونَ مسبوقًا بنفيٍ أو شِبْهِه.

مثالُ ذلك: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا)، فـ(قام) فعلٌ ماضٍ، و(القوم) فاعلٌ، فالجملةُ تامَّةٌ، بمعنى أنَّه لو لم يُذْكَر (إلَّا زيدًا) تَمَّتِ الجملةُ، لكنْ هل هي مُوجَبةٌ أو مَنفيَّةٌ؟

الجواب: مُوجَبةٌ، ومعنى (**مُوجَبةٌ**): مُثْبَتَةٌ، فـ(**قام القوم**) مُوجَبةٌ، فإذا قلتَ: (**إلَّا**) فيَجِبُ أنْ تقولَ: (**زيدًا**)، فلو قلتَ: (**قامَ القومُ إلَّا زيدٌ**) قلنا: لا يَجوزُ.

مثالٌ آخرُ: قال الله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [البقرة:٢٤٩]، فـ(**شَرِبُوا مِنْهُ**) جملةٌ تامَّةٌ، فهي فعلٌ وفاعلٌ، وهي مُثْبَتَةٌ، ثمَّ جاءَ الاستثناءُ بعدَها منصوبًا: ﴿إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾.

مثالٌ آخرُ: (**جاءَ الرِّجالُ إلَّا عَمْرًا**)، (**قرأتُ الكتابَ إلَّا ورقةً**)، (**أُضِيئَت المصابيحُ إلَّا واحدةً**)، (**النَّاسُ هَالِكُون إلَّا المُؤمِنينَ**)، ولا يَجوزُ غيرُ النَّصبِ؛ لأنَّ الكلامَ الذي قبلَه تامٌّ لم يُسبَقْ بنفيٍ ولا شِبهِه، وكذلك (**جاء القومُ إلَّا سيَّارةً**)، فما دام الكلامُ تامًّا، ولم يُسبَقْ بنفيٍ أو شبهِه فالذي بعد (**إلَّا**) منصوبٌ على كلِّ حالٍ.

إِذَنْ: يُشترَطُ لنصبِ المُستثنَى بعدَ (**إلَّا**) شرطان:

الأوَّلُ: تمامُ الجملةِ.

الثَّاني: ألَّا تكونَ مسبوقةً بنفيٍ أو شِبْهِه.

وهذه هي الحالُ الأولى: أنْ يكونَ الكلامُ تامًّا غيرَ مسبوقٍ بنفيٍ أو شبهِه، وفي هذه الحالِ يكونُ واجبَ النَّصبِ.

وقولُه: «**وَبَعْدَ نَفْيٍ**»: النَّفيُ إمَّا بـ(**ما**)، أو بـ(**لا**).

وقولُه: «**أَوْ كَنَفْيٍ**»: الذي كَنَفْيٍ هو النَّهيُ، والاستفهامُ.

وقولُه: «انْتُخِبْ»: يعني اخْتِيرَ، والمعنى معروفٌ حتى في اللُّغَةِ العامِّيَّةِ، فـ(انْتَخَبْتُ فُلانًا) أي: اخترتُه، والذي اخْتِيرَ هو (إِتْبَاعُ ما اتَّصَلَ)، أي: أنْ يكونَ تابعًا لِـمَا قبلَ (إلَّا) في الإعرابِ، فإنْ كان الذي قبل (إلَّا) مرفوعًا فهو مرفوعٌ، وإنْ كان منصوبًا فهو منصوبٌ، وإنْ كان مجرورًا فهو مجرورٌ.

وقولُه: «إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَع»: ما هو الـمُنقَطِع والـمُتَّصِل في الاستثناءِ؟

يقولون: إذا كان المُستَثْنَى من جِنْسِ المُسْتَثْنَى منه فهو مُتَّصِلٌ، وإذا كان المُسْتَثْنَى من غيرِ جِنْسِه فهو مُنقطِعٌ.

وفهمنا من كلامِ المؤلفِ -رحمه الله- أنَّه إذا كان الكلامُ تامًّا مَسْبوقًا بنفيٍ أو شِبْهِه فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ المُسْتَثْنَى مُتَّصِلًا، أو مُنقَطِعًا، فإنْ كان مُتَّصِلًا فالمختارُ إِتْبَاعُه بما سَبَقَ (إلَّا)، ولا يَجِبُ، وإنْ كان مُنقطِعًا وَجَبَ نصبُه، ولهذا قال: (وَانْصِبْ)، وهو فعلُ أمرٍ، والأمرُ للوجوبِ.

مثالُ ذلك: (ما قامَ القومُ)، فهذا الكلام تامٌّ، لكنَّه مَسبوقٌ بنفيٍ، فإذا استثنيتَ (زيدًا)، فهل المختارُ أنْ أقولَ: (إلَّا زيدٌ)، أو: (إلَّا زيدًا)؟

الجواب: المختارُ الإتْباعُ؛ لأنَّه مُتَّصلٌ، فالأحسنُ الإتباعُ، فتَقولُ: (ما قامَ القومُ إلَّا زيدٌ)، فـ(ما) نافيةٌ، و(قام) فعلٌ ماضٍ، و(القوم) فاعلٌ، و(إلَّا) أداةُ استثناءٍ، و(زيدٌ) بَدَلٌ من (القوم)، وبَدَلُ المرفوعِ مرفوعٌ، فهو مرفوعٌ على أنَّه بدلٌ.

مثالٌ آخرُ: (ما نامَ طالبٌ إلَّا مُهمِلٌ).

مثالٌ آخَرُ: (ما قرأتُ في كتابٍ إلَّا شرحِ ابنِ عَقيلٍ)، وهذا أحسنُ، ويَجوزُ: (إلَّا شرحَ ابنِ عَقيلٍ)، فـ(ما) نافيةٌ، و(قرأتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(في) حرفُ جرٍّ، و(كتاب) اسمٌ مجرورٌ بـ(في)، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، و(إلَّا) أداةُ استثناءٍ، و(شرحِ) بَدَلٌ من (كتاب)، وبدلُ المجرورِ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، وهو مضافٌ، و(ابنِ) مضافٌ إليه، وهو مضافٌ، و(عَقيلٍ) مضافٌ إليه.

لكن لو قلتَ: (ما قرأتُ كتابًا إلَّا شرحَ ابنِ عَقيلٍ)، فهنا اللَّفظُ لا يَحتمِلُ غيرَ النَّصبِ، لكن هل نُرَجِّحُ أنَّ (شَرْحَ) منصوبٌ على الاستثناءِ، أو منصوبٌ على البَدَليَّةِ؟

الجواب: مَنصوبٌ على البَدَليَّةِ؛ لأنَّه يقولُ: (**انْتُخِبْ إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ**)، وكلُّ الأمثلةِ التي في القرآنِ بالإتْباعِ مثل: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء:٦٦].

إِذَنْ: الحالُ الأولى للاستثناءِ: أنْ يكونَ الكلامُ تامًّا مُوجَبًا، أو إن شِئْنَا قلنا بكلامٍ أوضحَ للطالب: غيرَ مسبوقٍ بنفيٍ أو شِبْهِهِ، فهنا يَجِبُ النَّصبُ بكلِّ حالٍ.

والحالُ الثَّانيةُ: أنْ يكونَ الكلامُ تامًّا مَسبوقًا بنفيٍ أو شِبْهِهِ، فهنا فيه تَفْصِيلٌ: إنْ كان الاستثناءُ مُنقطِعًا وَجَبَ النَّصبُ، وإنْ كان مُتَّصِلًا تَرَجَّحَ البدلُ، وجازَ النَّصبُ.

ومن أمثلةِ المتَّصلِ: (**ما قامَ القومُ إلَّا زيدٌ**)، أو: (**إلَّا زيدًا**).

(**ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدٍ**)، أو: (**إلَّا زيدًا**).

(**ما رأيتُ أحدًا إلَّا زيدًا**)، وهنا لا يَختلِفُ، لكنَّ الكلامَ هنا على تقديرِ الإعرابِ.

فإذا كان المُستثْنَى مُنقَطِعًا، والمنقطعُ هو الذي ليسَ من جنسِ المُسْتَثْنَى منه.

مثالُ ذلك من أمثلةِ النَّحويِّينَ: (**قامَ القومُ إلَّا حِمارًا**)، فالحمارُ ليسَ من جِنْسِ القوم، فيَقولون: هنا يَجِبُ النَّصبُ، فتقولُ: (**ما قامَ القومُ إلَّا حمارًا**)؛ لأنَّ الاستثناءَ المُنقطِعَ تُقدَّرُ فيه (**إلَّا**) بمعنى (**لكنَّ**)؛ لأنَّك إذا قلتَ: (**ما قامَ القومُ إلَّا حمارًا**) كان كلامًا رَكِيكًا، لكن المعنى: ما قام القومُ، لكنَّ حِمارًا قامَ، فيقولونَ: الاستثناءُ المُنقطِعُ تكونُ فيه (**إلَّا**) بمعنى (**لكنَّ**)، و(**لكنَّ**) تَنصِبُ المبتدأَ وتَرْفَعُ الخبرَ، ولهذا قالوا: إنَّ فيه تقديرًا، وتقديرُ الكلامِ: إلَّا حمارًا لم يَقُمْ، كما لو قلتَ: لكنَّ حمارًا لم يَقُمْ، فلذلك يَتعَيَّنُ النَّصبُ.

وقولُه: «**وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ**»: فالتَّميمِيُّونَ يَقولونَ: يَجوزُ أنْ تَجْعَلَ المُنقطِعَ مَنصوبًا على الاستثناءِ، وأنْ تَجْعَلَه تابعًا على البَدَليَّةِ، فلا يُفَرِّقونَ بينَ المتَّصلِ والمُنقطعِ إلَّا في التَّرجيحِ، فهم يُرجِّحونَ الإبدالَ في المُتَّصلِ، ويُرجِّحونَ النَّصبَ في المُنقطِعِ، والفرقُ بينَهم وبينَ الحِجازيِّينَ أنَّ الحِجازيِّينَ يُوجِبونَ النَّصبَ في المُنقطعِ، وهؤلاء يُرجِّحونَه، والدَّليلُ على أنهم يُرجِّحونه قولُه: (**وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ**)، وإلَّا فالرَّاجحُ عندَهم النَّصبُ على الاستثناءِ، وهذه هي لُغَتُنا نحن يا أهلَ نَجْدٍ.

فإن قال قائلٌ: وما هو الذي نَصَبَ ما بعدَ (**إلَّا**)؟

فالجواب: الذي نَصَبَ ما بعدَ (**إلَّا**) هو (**إلَّا**) نفْسُها.

القواعدُ في هذا البابِ:

القاعدةُ الأولى: يَجِبُ نصبُ ما بعدَ (إلَّا) إذا كان الكلامُ قبْلَها تامًّا غيرَ مسبوقٍ بنفيٍ أو شِبْهِه.

القاعدةُ الثَّانيةُ: يَتَرجَّحُ أنْ يكونَ ما بعدَ (إلَّا) تابعًا لِـمَا قبلَها في الإعرابِ إذا كان الكلامُ تامًّا مَسبوقًا بنفيٍ أو شِبْهِه، ويَجوزُ النَّصبُ.

القاعدةُ الثَّالثةُ: إذا كان ما قبلَ (إلَّا) تامًّا مَسبوقًا بنفيٍ أو شِبْهِه، والمُسْتَثْنَى من غيرِ جنسِ المُسْتَثْنَى منه يَتَعيَّنُ النَّصبُ على الاستثناءِ عندَ الحِجازيِّينَ، ويَتَرجَّحُ -أي: النَّصبُ- عندَ بَنِي تَميمٍ، ويَجوزُ عندَهم البَدَلُ.

* * *

٣١٨- وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

الشَّرحُ

قولُه: «غَيْرُ»: مبتدأٌ، وجملةُ (قَدْ يَأْتِي) خبرُه.

وقولُه: «وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ»: مُتعلِّقةٌ بـ(يَأْتِي)، والمعنى: قد يَأْتِي في حالِ النَّفْيِ غيرُ نصبِ المُسْتَثْنَى السَّابِقِ على المُسْتَثْنَى منه، وسَبَقَ قولُه: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ)، ولكنَّ المؤلفَ -رحمه الله- يقولُ: (وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ)، يعني: دونَ الإتْباعِ.

و«نَصْبَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(اخْتَرْ).

مثالُ ذلك: (ما قامَ النَّاسُ إلَّا زيدًا)، والمختارُ: (إلَّا زيدٌ)، فهنا المُسْتثنى مُتأخِّرٌ، وإذا تأخَّرَ المُستثنَى في النَّفْيِ فالمختارُ الإتْباعُ، كما قال -رحمه الله-: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ)، فإذا سَبَقَ المُسْتثنى فإنَّه يَجوزُ الإتباعُ، وهو معنى قولِه: (وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي)، وغيرُ النَّصبِ هو الإتباعُ، ولكنَّ النَّصبَ أرجحُ لقولِه: (وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ).

فيكونُ هذا البيتُ في الحقيقةِ كأنَّه مُسْتَثْنًى من قولِه: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) كأنَّه يقولُ: ما لم يَتَقَدَّمِ المُسْتثنى على المُستثنَى منه، فإنْ تَقدَّمَ المُسْتثنَى على المُسْتثنَى منه فالأرجحُ النَّصبُ، ولهذا قال: (قَدْ يَأْتِي)، و(قَدْ) للتَّقليلِ.

مثالُه: (**ما قامَ إلَّا زيدًا النَّاسُ**)، فهنا (**زيد**) سابقٌ، وغيرُ نصبِه قد يأتي، وهو الإتباعُ، يعني الرَّفع، لكنَّ النَّصبَ أَوْلى، فنَقولُ: (**ما قامَ إلَّا زيدًا النَّاسُ**)، ويَصِحُّ: (**ما قامَ إلَّا زيدٌ النَّاسُ**)، ولكنَّ الأولَ أرجحُ.

ولكن: كيف نُعرِبُ: (**ما قامَ إلَّا زيدٌ النَّاسُ**)؟

نقول: (**ما**) نافيةٌ، و(**قام**) فعلٌ ماضٍ، و(**إلَّا**) أداةُ حصرٍ، و(**زيد**) فاعلٌ، و(**النَّاس**) بَدَلٌ، لكنَّ بعضَهم يقولُ: بدلٌ مقلوبٌ، وأصلُها: (**ما قام النَّاسُ إلَّا زيدٌ**)، وبعضُهم يقولُ: بَدَلُ كُلٍّ من بعضٍ؛ لأنَّ بَدَلَ الكلِّ من البعضِ واردٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ(١)

والإنسانُ أَعَمُّ من الأَعْظُمِ؛ لأنَّ الإنسانَ أَعْظُمٌ وعَصَبٌ ولَحْمٌ وجِلدٌ، فهو يقولُ: (**رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا**)، وهذا بالنِّسبةِ لقولِه: (**طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ**) جزءٌ من كلٍّ، فهو بَدَلُ كلٍّ من بعضٍ.

وخلاصةُ كلامِ المؤلفِ -رحمه الله-:

إذا وُجِدَت جملةٌ تامَّةٌ مسبوقةٌ بنفيٍ أو شِبْهِه، وتَأَخَّرَ المُسْتثنَى عن المُسْتثنَى منه جازَ في المُسْتثنَى وجهانِ: النَّصبُ على الاستثناءِ، والإتباعُ، والإتباعُ أرجحُ، فتقولُ: (**ما قامَ النَّاسُ إلَّا زيدٌ**)، ويَجوزُ: (**ما قامَ النَّاسُ إلَّا زيدًا**).

---

(١) البيت من الخفيف، وينسب لعبد الله بن قيس الرقيات، انظر شرح المفصل (١/ ٤٧)، وخزانة الأدب (٨/ ١٠)، وفيه: نَضَّرَ اللهُ.

وإذا تَقَدَّمَ المُسْتثنَى على المُسْتثنَى منه فإنَّ النَّصبَ أرجحُ من الإتباعِ، ولكنَّ الإتباعَ قد يأتي.

فإن قال قائلٌ: وهل يَجوزُ حذفُ النَّفيِ أو شِبْهِه؟

فالجواب: لا يَجوزُ، اللَّهم إلَّا إنْ دَلَّ عليه دليلٌ.

* * *

٣١٩- وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ (إِلَّا) لِـمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا

الشَّرحُ

قولُه: «يُفَرَّغْ»: مجزومٌ بـ(إِنْ) على أنها فِعْلُ الشَّرطِ.

و«سَابِقٌ»: فاعلُ (يُفَرَّغْ).

و«إِلَّا»: مفعولُ (سَابِقٌ).

وقولُه: «لِـمَا بَعْدُ»: أي: بعدَ (إِلَّا)، يعني: إنْ يُفَرَّغِ العاملُ السَّابقُ لـ(إِلَّا) لِـمَا بعدَ (إِلَّا).

وقولُه: «يَكُنْ»: هذا جوابُ الشَّرطِ لـ(إِنْ يُفَرَّغْ).

وقولُه: «كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا»: يعني: يَكُنْ هذا العاملُ المفرَّغُ كما لو عُدِمَ (إِلَّا)، فإنْ فُرِّغَ للرَّفعِ صارَ ما بعدَ (إِلَّا) مرفوعًا، وإنْ فُرِّغَ للنَّصبِ صارَ ما بعدَ (إِلَّا) منصوبًا، وإنْ فُرِّغَ للجرِّ صارَ ما بعدَ (إِلَّا) مَجْرورًا.

وقولُه: «عُدِمَا»: ويجوزُ: (عَدِمَا)، فهما نُسختانِ.

هذه هي الحالُ الثَّالثةُ من أحوالِ المُسْتَثْنَى: أنْ تكونَ الجملةُ قبلَه غيرَ تامَّةٍ، أي: مُفرَّغةً لهُ، بمعنى أنها تَتَطلَّبُ المعمولَ، فيكونُ ما بعدَ (إِلَّا) معمولًا لها، إنْ طَلَبَتْه على أنَّه فاعلٌ فهو فاعلٌ، أو على أنَّه مفعولٌ به فهو مفعولٌ به، أو على أنَّه مجرورٌ فهو مجرورٌ.

مثالُه: (ما قامَ إِلَّا زيدٌ)، فـ(قام) هنا مُفرَّغةٌ، لم نَجْعَلْ لها معمولًا، بل هي فعلٌ فقط، فنقولُ: (ما) نافيةٌ، و(قام) فعلٌ ماضٍ، و(إِلَّا) يُسَمُّونها هنا أداةَ حصرٍ

أو أداةَ استثناءٍ مُلغاة، وهذا أقْيَسُ: أنْ تقولَ: أداةُ استثناءٍ ملغاةٌ، و(**زيدٌ**) فاعلُ (**قام**)، كأنَّ (**إلَّا**) غيرُ موجودةٍ، فكأنَّك قلتَ: (**ما قامَ زيدٌ**).

مثالٌ آخرُ: (**ما أكرمتُ إلَّا المجتهدَ**)، فـ(**أكرمتُ**) فرَّغْتَه من المفعولِ، وسَلَّطْتَه على الذي بعدَ (**إلَّا**)، فكأنَّ ما بعدَ (**إلَّا**) هو مفعولُه.

مثالٌ آخرُ: (**ما مرَرْتُ إلَّا بزيدٍ**)، و(**مرَرْت**) يَتَعدَّى بالباءِ، وهنا فرَّغناها، وجعلنا المعمولَ بعدَ (**إلَّا**)، فصارتِ الجملةُ: (**ما مرَرْتُ إلَّا بزيدٍ**)، فصار معمولُ (**مرَرْت**) هو الذي يَقَعُ بعدَ (**إلَّا**)؛ لأنَّنا فرَّغْنا ما قبلَ (**إلَّا**)لِـمَا بعدَها.

مثالٌ آخرُ: (**ما كانَ زيدٌ إلَّا قائمًا**)، فهذا مُفرَّغٌ؛ لأنَّ (**كان**) تَطْلُبُ اسمًا وخبرًا، فأعطيناها اسمَها، وفرَّغناها من الخبرِ، وجعلنا خبرَها بعدَ (**إلَّا**)، فإِذَنْ: هي مُفرَّغةٌ من معمولٍ واحدٍ، وهو الخبرُ.

مثالٌ آخرُ: (**ما ظنَنْتُ زيدًا إلَّا فاهمًا**)، فهذا مُفرَّغٌ من المفعولِ الثَّاني، فيكونُ المفعولُ الثَّاني ما بعدَ (**إلَّا**).

وقولُه: «**يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا**»: ليس المعنى أنَّنا نُلْغِي (**إلَّا**) في المعنى؛ لأنَّ (**ما قام إلَّا زيدٌ**) فيه إثباتُ القيامِ لزيدٍ، و(**ما قام زيدٌ**) فيه النَّفيُ، فالمعنى يَختلِفُ، ولكنَّ المرادَ في الإعرابِ.

إِذَنْ: هذه هي الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يُفرَّغَ ما قبلَ (**إلَّا**)لِـمَا بعدَها، بمعنى أنْ يَطْلُبَ ما بعدَها: إمَّا فاعلًا، أو مفعولًا، أو خبرًا، أو جارًّا ومجرورًا، فحينئذٍ يكونُ على حسبِ العواملِ، فإنْ طلبَ ما بعدَ (**إلَّا**) فاعلًا رفعناه، وإنْ طلبه مفعولًا نَصَبْناه، وإنْ طَلَبَهُ مجرورًا جَرَرْناهُ.

٣٢٠- وَأَلْـغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيـدِ كَ(لَا   تَـمْرُرْ بِهِـمْ إِلَّا الْفَتَـى إِلَّا الْعَـلَا)

الشَّــرحُ

قولُه: «وأَلْغِ (إِلَّا)»: بمعنَى أَبْطِلْ عملَها.

وقولُه: «ذَاتَ تَوْكِيدِ»: يعني حالَ كونِها ذاتَ توكيدٍ، أي: صاحبةَ توكيدٍ، فإذا جاءتْ مُؤكِّدةً -ولا تأتي (إِلَّا) مُؤكِّدةً إلَّا وقد سَبَقَها (إِلَّا)؛ لأنَّه في التَّوكيدِ لا بُدَّ من شيءٍ مُؤكِّدٍ سابقٍ-، فمعنى ذلك أنه إذا تكَرَّرتْ (إِلَّا)، وكانتِ الثانيةُ توكيدًا للأُولَى فإنَّ الثَّانيةَ تُعتَبرُ لاغِيةً، ليس لها عملٌ إطلاقًا.

مثالُه: (لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)، والعَلَا هو الفَتَى، والعَلَا بمعنى الشَّرَفِ والرِّفْعَةِ، وهو صفةٌ وُصِفَ بها، وهو مَصْدَرٌ، مثلَما تقولُ: (زيدٌ عَدْلٌ)، فتَصِفُه بالمصدرِ، وكذلك (العَلَا) مصدرٌ وُصِفَ به (الفتى).

فهذا المثالُ: (لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى) من التامِّ المسبوقِ بنفيٍ أو شِبْهِه، وعلى هذا فيكونُ (الْفَتَى) مَحَلُّها الجرُّ بدلًا من الضَّميرِ في (بِهِمْ)، ويجوزُ أنْ يكونَ مَحَلُّه النَّصبَ، لكنَّه مرجوحٌ؛ لأنَّه يقولُ: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ).

إِذَنْ: (لَا) ناهيةٌ، و(تَـمْرُرْ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لا) النَّاهيةِ، وفاعلُه مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُه: (أنت)، أي: لا تَمْرُرْ أنت، و(بِهِمْ) جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(تَـمْرُرْ)، و(إِلَّا) أداةُ استثناءٍ، و(الْفَتَى) بدلٌ من الهاءِ في (بِهِمْ)، وبدلُ المجرورِ

مجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ من ظُهورِها التَّعذُّرُ، و(**إلَّا العَلَا**): (**إلَّا**) حرفُ استثناءٍ مُلْغًى ليس له عَمَلٌ، فلو حذفنا (**إلَّا**) صَحَّ الكلامُ، و(**العَلَا**) عطفُ بيانٍ، أو بَدَلٌ من (**الْفَتَى**)؛ لأنَّ العَلَا هو الفتى، ويَجوزُ أنْ يكونَ صفةً إذا حُذِفَتْ (**إلَّا**)، وهذا مثالٌ لعطفِ البيانِ أو البدلِ.

وكذلك أيضًا كما تُلْغَى في البدلِ وعطفِ البيانِ تُلغَى في العطفِ، كما تقولُ: (**لا تُكْرِم إلَّا زيدًا، وإلَّا عَمْرًا**)، فـ(**زيدًا**) مفعولٌ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(**إلَّا**) مُلْغاةٌ، و(**عَمْرًا**) معطوفةٌ على (**زيدٍ**)، فـ(**إلَّا**) الثَّانيةُ هنا مُلغاةٌ، ليس لها قيمةٌ، فلو حُذِفَتْ صَحَّ الكلامُ: (**إلَّا زيدًا وعَمْرًا**)، فتكونُ مثلَ الزائدةِ، وهذا مثالٌ لعطفِ النَّسقِ.

فصار معنى قولِ المؤلفِ -رحمه الله-: «**وَأَلْغِ (إلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ**»: أنَّه إذا كُرِّرتْ (**إلَّا**) بقَصْدِ التَّوكيدِ فإنَّها تكونُ مُلغاةً ليسَ لها عملٌ إطلاقًا، سواءٌ كانتْ في عطفِ بيانٍ، أو بدلٍ، أو كانتْ في عطفِ نَسَقٍ، أي: عَطفٍ بالواوِ، أو ثمَّ، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

***

٣٢١- وَإِنْ تُكَــرَّرْ لَا لِتَوْكِيــدٍ فَمَــعْ تَفْرِيــغٍ التَّــأْثِيرَ بِالعَامِــلِ دَعْ

٣٢٢- فِي وَاحِــدٍ مِــمَّا بِـ(إِلَّا) اسْـتُثْنِي وَلَيْسَ عَـنْ نَصْـبِ سِـوَاهُ مُغْنِـي

الشَّــرحُ

إذا تَكرَّرتْ (إلَّا) فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ تَكونَ لتوكيدٍ، أو لغيرِ توكيدٍ، فإذا كانت لتوكيدٍ فلا حُكْمَ لها ولا عملَ، بل هي مُلْغَاةٌ، وإذا كانت لغير توكيدٍ فلا يَخْلو من حالين:

الحالُ الأولى: أنْ يكونَ ما قبلَها مُفَرَّغًا، والـمُفَرَّغُ هو الذي لم يَسْتَوْفِ مَعمولَه.

الحالُ الثانيةُ: أنْ يكونَ غيرَ مُفرَّغٍ، وهذا مُستفادٌ من كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله تعالى-.

فقولُه: «فَمَعْ تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالعَامِلِ دَعْ فِي وَاحِدٍ»: هذا هو القسمُ الأوَّلُ.

وقولُه: «التَّأْثِيرَ»: مفعولُ (دَعْ) مُقدَّمٌ، يعني: فَدَعِ التَّأثيرَ بالعاملِ، والعاملُ هو العامِلُ المُفرَّغُ، أي: دَعِ التَّأثيرَ به في واحدٍ ممَّا بـ(إلَّا) استُثْنِيَ، فيكونُ الذي يَتأثَّرُ بالعاملِ السَّابقِ لـ(إلَّا) واحدٌ من المُسْتثنياتِ، والباقي يُنصَبُ.

مثالُه: (لـم يَقُم إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا)، فهذا الكلامُ مُفرَّغٌ؛ لأنَّ (يَقُمْ) لـم تَسْتَوفِ الفاعلَ؛ لأنَّه لـم يَجِئْ بعدُ، ثمَّ كُرِّرت (إلَّا) ثلاثَ مرَّاتٍ، فهل الثَّانيةُ توكيدٌ للأولى، أو كلُّ واحدةٍ مُستقلَّةٌ؟

الجواب: كلُّ واحدةٍ مُستقِلَّةٌ، فهي إِذَنْ غيرُ مُلغاةٍ.

يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (**التَّأْثِيرَ بِالعَامِلِ دَعْ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِي**)، فالعاملُ الذي قبلَ (إلَّا) لا تَجْعَلْه يَعْمَلُ إِلَّا بواحدٍ من الثَّلاثةِ، وأَمَّا الباقي فقال: (**وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي**).

إِذَنْ: واحدٌ من المُسْتثنياتِ يكونُ مُسلَّطًا عليه العاملُ الذي قبلَ (إلَّا)، والباقي يَجِبُ نصبُه.

مثالُه: (**لم يَقُم إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا**)، فإذا قلتَ: (**لم يَقُمْ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْرٌو إلَّا بكرٌ**) لم يَجُزْ، وإذا قلتَ: (**لم يَقُمْ إلَّا زيدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكرًا**) لم يَجُزْ، فنصبُ الجميعِ لا يُمكِنُ؛ لأنَّ العاملَ مُفرَّغٌ يَطْلُبُ ما بعدَ (إلَّا) على أنَّه فاعلٌ، والفاعلُ مرفوعٌ، فنقولُ: (**لم يَقُمْ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا**).

ولو قلتَ: (**لم يَقُمْ إلَّا زيدًا إلَّا عَمْرٌو إلَّا بَكْرًا**) صَحَّ؛ لأنَّ الثانيَ مرفوعٌ، وهو يقولُ: (**فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا)**)، ولم يَقُل: (**في الأوّل**)، فسواءٌ كان الأولَ أو غيرَه.

ولو قلتَ: (**لم يَقُمْ إلَّا زيدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بكرٌ**) فهو جائزٌ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي**).

ولو قلتَ: (**ما رأيتُ إلَّا زَيْدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا**) صحَّ؛ لأنَّ (**رأيت**) تطلُبُ ما بعدَ (**إلَّا**) على أنَّه مفعولٌ به، والمفعولُ به منصوبٌ، لكنَّ الإعرابَ يَختلِفُ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ واحدٌ منها مفعولًا لـ(**رأيتُ**): إمَّا الأولُ، أو الثَّاني، أو الثَّالث، واثنان منصوبانِ على الاستثناء، فـ(**ما**) نافيةٌ، و(**رأيت**) فعلٌ وفاعلٌ،

و(إلَّا) أداةُ حصرٍ، و(زيدًا) مفعولُ (رأيتُ)، و(إلَّا عَمْرًا): (إلَّا) أداةُ استثناءٍ، و(عَمْرًا) منصوبٌ على الاستثناءِ، و(إلَّا بكرًا): (إلَّا) أداةُ استثناءٍ، و(بكرًا) منصوبٌ على الاستثناءِ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ)، وهنا تَمَّ الكلامُ، لَمَّا قلتَ: (ما رأيتُ إلَّا زيدًا) فهو كقولي: (رأيتُ زيدًا).

فإذا قلتَ: (لم يَقُمْ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بكرًا)، وَجَبَ نصبُ عَمْرٍو وبَكْرٍ؛ لأنَّ الذي قبلَه كان تامًّا مُوجَبًا في الواقعِ، فـ(لم يَقُمْ إلَّا زَيْدٌ) هو بمنزلةِ قولي: (قامَ زَيْدٌ)، فالكلامُ في الحقيقةِ تامٌّ مُوجَبٌ، تَامٌّ لأنَّه استكملَ العاملَ والمعمولَ، ومُوجَبٌ لأنَّ النفيَ -(لـم يَقُمْ)- نُقِضَ بـ(إلَّا)، ولهذا يقولُ: (وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي)، فيَجِبُ نَصْبُ ما بعدَه.

ولو قلتَ: (لـم يَقُمْ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْرٌو)، وتُرِيدُ أنْ تَجْعَلَ عَمْرًا بدلًا من زيدٍ قلنا: لا يَجوزُ؛ لأنَّ ما اسْتَثْنَتِ (إلَّا) مع تمامٍ ينتصبُ.

الخلاصةُ:

إذا تكرَّرتْ (إلَّا)، وكانتِ الثَّانيةُ توكيدًا للأولى فالثَّانيةُ مُلغاةٌ، ويُعرَبُ ما بعدَها كأنَّها غيرُ موجودةٍ.

إذا كُرِّرتْ لغيرِ توكيدٍ، فإمَّا أنْ يكونَ العاملُ مُفرَّغًا لِـمَا بعدَها أو غيرَ مُفرَّغٍ، فإن كان مُفرَّغًا عَمِلَ في واحدٍ من المُستَثْنَياتِ، ونُصِبَ الباقي على الاستثناءِ، والمثالُ: (لم يَقُمْ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بكرًا)، ويَصِحُّ: (لم يَقُمْ إلَّا زيدًا إلَّا عَمْرٌو إلَّا بكرًا)، ويَصِحُّ: (لم يَقُمْ إلَّا زيدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بكرٌ)، وهنا يَتَعيَّنُ رفعُ

(بكر)؛ لأنه لا بُدَّ أنْ يَتَسلَّطَ ما قبلَها على واحدٍ من المُستثنياتِ، والباقي يُنصَبُ على الاستثناءِ.

فإن قال قائلٌ: وكيف يكونُ (بَكْر) معمولًا لـ(يَقُمْ) مع أنَّه هو الأخيرُ؟

قلنا: هذا لا يَضُرُّ كما لو أُخِّرَ الفاعلُ، وقُدِّمَ المُسْتَثْنَى، كما لو قلتَ: (**قامَ إلَّا زيدٌ القومُ**).

فإن قال قائلٌ: وأيُّهما أَوْلى: أنْ نقولَ: (**لم يَقُمْ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بكرًا**)، أو: (**لم يَقُمْ إلَّا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ**)؟

قلنا: الظَّاهرُ أنَّ العطفَ -بَلَاغةً- أحسنُ، فتقولُ: (**إلَّا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ**)، لكنَّ المُكرَّر أيضًا ليس بركِيكٍ؛ لأنَّ المخاطَبَ قد يحتاجُ إلى تَفْهيمٍ.

وهل يَصِحُّ أنْ تقولَ: (**ما أَكْرَمَ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بكرًا**)، وتُريدُ أنْ تَجْعَلَ (**زيد**) فاعلَ (**أَكْرم**)، و(**عَمْرًا**) مفعولَ (**أَكْرم**)؟

الجواب: لا يَصِحُّ، وهذا التَّركيبُ غيرُ سائغٍ، بل تقولُ: (**ما أكرمَ زيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بكرًا**).

* * *

٣٢٣- وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَزِمِ

٣٢٤- وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

٣٢٥- كَ(لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيّ) وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

الشرحُ

قولُه: «دُونَ تَفْرِيغٍ»: يعني: إذا لم يُفَرَّغِ العاملُ لِـمَا بعدَ (إلَّا) فلا يخلو: إمَّا أنْ تَتَقدَّمَ المُستثنياتُ أو تَتأخَّرَ.

فإنْ تَقَدَّمتِ المُسْتثنياتُ على المُسْتثنَى منه وَجَبَ نَصْبُ الجميعِ، لقولِه: (وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ والتَزِمِ).

فتقولُ مثلًا: (مَا قامَ إلَّا زَيْدًا، إلَّا عَمْرًا، إلَّا بَكْرًا القومُ)، فـ(إلَّا زيدًا، إلَّا عَمْرًا، إلَّا بكرًا) مُسْتثنًى مِن قولِه: (القومُ)، فهنا تَقدَّمتِ المُسْتثنياتُ على المُستثنَى منه، فيَجِبُ نصبُ الجميعِ.

وقولُه: «نَصْبَ الجَمِيعِ»: هذا مِن بابِ الاشتغالِ، فهو مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، لأنَّ (احْكُم) اشْتغَلَ بالضَّميرِ (بِهِ)، فيكونُ (نَصْبَ) مفعولًا لفعلٍ مَحذوفٍ، دلَّ عليه ما بعدَه، والمعنى: الزَمْ نصبَ الجميعِ، واحْكُمْ به، والتَزِمْ هذا أيضًا في كلِّ ما يَأتِيكَ مِن كلامِ العربِ أو غيرِه على أنَّه إذا تقدَّمتِ المُسْتثنياتُ على المُسْتَثنَى منه -معَ كونِ العاملِ غيرَ مُفرَّغٍ- فإنَّه يَجِبُ نَصْبُ الجميعِ.

وقولُه: «وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ»: يعني: إذا تَأَخَّرتِ المُستثنياتُ عن المُسْتثنَى منه، وليس هناك تَفْريغٌ، فانْصِبِ المُستثنياتِ إلَّا واحدًا منها، فالواحدُ منها يُعامَلُ كما

لو لم يَكُن معَه غيرُه، والباقي يُنصَبُ، فقولُه: «كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ»: يعني كما لو لم تَزِدِ المُسْتثنياتُ على واحدٍ، وقد سَبَقَ أنَّه إذا كانَ الكلامُ تامًّا مَنْفِيًّا جازَ في المُسْتثنَى وجهانِ، وهما: الإتْباعُ، والنَّصبُ على الاستثناءِ، والأحسنُ الإتْبَاعُ (أي: **الإبدالُ**)، إلَّا فيما إذا كان المُسْتثنَى مُنقَطِعًا، فإنه يَجِبُ النَّصبُ، ويَجوزُ فيه الإتباعُ عندَ بني تميمٍ.

إذَنْ: ما الفرقُ بينَ ما إذا تَقدَّمتِ المُسْتثنياتُ، وما إذا تأَخَّرتْ؟

الجواب: الفرقُ بينَهما أنَّه إذا تقدَّمتْ وَجَبَ النَّصبُ للجميعِ بكلِّ حالٍ، وإذا تأَخَّرت يُنصَبُ الجميعُ إلَّا واحدًا منها، فإنه يُعامَلُ كما لو لم يَكُنْ معَه غيرُه، أي أنَّه يُعامَلُ كما لو كان دُونَ زائدٍ.

مثال ذلك: (**ما قام القومُ إلَّا زيدٌ، إلَّا عَمْرًا، إلَّا خالدًا**).

ويَجوزُ: (**ما قامَ القومُ إلَّا زيدًا، إلَّا عَمْرًا، إلَّا خالدًا**)، لكنَّه مَرْجوحٌ.

ويَجوزُ: (**ما قامَ القومُ إلَّا زيدًا، إلَّا عَمْرٌو، إلَّا خالدًا**)، وهو راجحٌ؛ لأنَّ واحدًا منها يُعامَل كما لو لم يَكُنْ معَه غيرُه، والإبدالُ أَرْجَحُ، وكذلك: (**ما قامَ القومُ إلَّا زيدًا، إلَّا عَمْرًا، إلَّا خالدٌ**)، صحيحٌ وراجحٌ؛ لأنَّ الإبدالَ أرجحُ، لقولِه: (**انْتُخِبْ إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ**).

مثالٌ آخَرُ: (**ما قامَ القومُ إلَّا حِمارٌ، إلَّا بكرًا، إلَّا خالدًا**)، نقولُ: هذا خَطَأٌ على لُغَةِ الحِجازِيِّينَ؛ لأنَّ الاستثناءَ مُنقطِعٌ، فيَجِبُ النَّصبُ، وعندَ بعضِ بني تَميمٍ يَجوزُ، معَ أنَّ الأرجحَ عندَ بني تَميمٍ النَّصبُ، وعلى هذا فنَقولُ: (**ما قامَ القومُ إلَّا حِمارًا، إلَّا بَكْرًا، إلَّا خالدًا**).

مثالٌ آخَرُ: (لَـمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيّ)، و(لَـمْ يَفُوا) نَفْيٌ للوفاءِ.

وقولُه: «إِلَّا عَلِيّ»: كان عليه أنْ يقولَ: (إِلَّا عَلِيًّا)، لكن مَنَعَه الرَّوِيُّ؛ لأَنَّه لو قال: (إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيٌّ) لم يَجُزْ؛ لأَنَّه لا يُعامَلُ كما لو لم يَكُنْ معَه غيرُه إلَّا واحدٌ فقط، وهو هنا: (امْرُؤٌ)، ولو قلنا: (لم يَفُوا إِلَّا امْرَأً إِلَّا عليٌّ)، صَحَّ.

وفَهِمنا من كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ الأَوْلى أنْ يَكُونَ التَّابعُ هو الأوَّلَ؛ لأنَّ بإمكانِه -بدونِ كسرٍ للبيتِ- أنْ يقولَ: (لَـمْ يَفُوا إِلَّا امْرَأً إِلَّا عَلِيّ)، فلمَّا قال: (إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيّ)، فَهِمْنا منه -وهذه فائدةٌ مُهِمَّةٌ أخذناها من المثالِ- أنَّه عندَما تُعامِلُ واحدًا منها مُعاملةَ المُنفَرِدِ، فالأحسنُ أنْ تجعلَه الأوَّلَ، فمثلًا إذا أردْتَ أنْ تَقولَ: (ما قامَ القومُ إِلَّا زيدًا، إِلَّا بكرٌ، إِلَّا خالدًا)، نَقولُ: الأَوْلى إذا أَرَدْتَ أنْ تَجْعَلَ (بَكْر) هو التَّابعَ أنْ تُقدِّمَه، فتَقولَ: (ما قامَ القومُ إِلَّا بكرٌ، إِلَّا زيدًا، إِلَّا خالدًا)، فأخذنا هذا من تمثيلِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- إذْ لم يَقُلْ: كـ(لم يَفُوا إِلَّا امْرَأً إِلَّا عَلِيّ)، بل قالَ: (لَـمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيّ)، وكان عليه ألَّا يَسْلُكَ لُغَةَ ربيعةَ -وهي مَرْجوحةٌ- لكونِه لمْ يَقِفْ بالألِفِ على المنصوبِ؛ لأنَّ اللُّغةَ الفُصْحَى أنْ يَقِفَ على المنصوبِ بالألفِ، فيَقولَ: (إِلَّا عَلِيًّا).

وهذه المُسْتثنياتُ إذا تَكَرَّرتِ اختلفتْ في الإعرابِ، لكنْ هل تَختلِفُ في المعنى؟

قال المُؤلِّفُ -رحمه الله-: (وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ)، يعني أنَّ الاستثناءَ مُنسَحِبٌ على الجميعِ في المعنى، وإنْ كُنْتَ في الإعرابِ تَجْعَلُ واحدًا منها مُخالِفًا لها، لكنَّها في المعنى واحدٌ، فإذا قلتَ: (ما قامَ القومُ إِلَّا زيدٌ، إِلَّا بكرًا، إِلَّا عمْرًا)، فهؤلاءِ الثَّلاثةُ كلُّهم قاموا، وهذا معنى قولِه: (وَحُكْمُهَا فِي

القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ)، وقولُه: (**حُكْمُ الأَوَّلِ**) مِمَّا يُشِيرُ إلى أنَّ الأَوْلَى أنْ يَكونَ التَّابعُ هو الأوَّلَ، وليسَ الوسطَ، ولا الأخيرَ.

الخلاصةُ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: إذا تَكَرَّرت (إِلَّا) للتَّوكيدِ فالثَّانيةُ مُلغاةٌ، ليس لها حُكْمٌ إطلاقًا، قال -رحمه الله-: (**وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَ(لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الفَتَى، إِلَّا العَلَا)**).

القِسْمُ الثَّاني: إذا تَكَرَّرت لغيرِ التَّوكيدِ -وهو مُفرَّغٌ- فإنَّه يَجِبُ تَسليطُ العاملِ على واحدٍ مِن المُستثنياتِ، ونَصْبُ ما عداهُ، وهو إذا تَبِعَ، أو أُعْمِلَ مع التَّفريغِ صارت المُستثنياتُ الباقيةُ كأنَّها مِن كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ، ولهذا وَجَبَ نصبُها.

القِسمُ الثالثُ: إذا تكرَّرت لغيرِ توكيدٍ، ودونَ تَفريغٍ، ففي هذا القِسْمِ الثَّالثِ إمَّا أنْ تَتَقدَّمَ المُستثنياتُ، أو تَتَأخَّرَ، فإن تَقدَّمَتِ المُستثنياتُ وَجَبَ نَصْبُها جميعًا، ولهذا قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (**وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَزِمِ**).

والحالُ الثَّانيةُ في القسمِ الثَّالثِ: أنْ تَتأخَّرَ المُستثنياتُ، فالواجبُ أنْ يُعْطَى واحدٌ منها، كما لو كان وَحْدَه، والباقي يَجِبُ نصبُه، ولو قلنا: تُنْصَبُ جميعًا، صحَّ، لكنْ يكونُ واحدٌ منها مرجوحٌ نَصْبُهُ، لأنَّ الأَوْلَى الإتْباعُ في واحدٍ منها.

وهذا في الإعرابِ، أمَّا في المعنَى فلا تَختلِفُ المُستثنياتُ، ولهذا قال: (**وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ**)، يعني أنَّها تكونُ خارجةً إنِ استُثنِيتْ مِن

إثباتٍ، وداخلةً إن استُثْنِيت مِن نفيٍ، فمثلًا: (**لم يَقُمْ إلَّا زيدٌ، إلَّا عَمْرًا، إلَّا بكرًا**) داخلةٌ، و(**قامَ القومُ إلَّا زيدًا، إلَّا عَمْرًا، إلَّا خالدًا**) خارجةٌ.

والظَّاهِرُ أنَّ استعمالَ هذا في اللُّغةِ العربيَّةِ قليلٌ.

وذكَرَ الفُقهاءُ والنَّحْويُّونَ في هذا المكانِ مَسائلَ، وهي أنَّه إذا تَكَرَّرتِ المُسْتثنياتُ، فإذا كان يُمكِنُ استثناءُ بعضِها مِن بعضٍ فبعضُهم يقولُ: إنَّها كُلَّها مُستثناةٌ مِن الأوَّلِ، وبعضُهم يقولُ: إنَّ كُلَّ واحدٍ مُسْتثنًى ممَّا قبلَه، وأهلُ النَّحْوِ مُختلِفونَ، والفقهاءُ بِناءً على ذلك مُختلِفونَ.

مثالُ ذلك: (**عندي له عَشَرةٌ، إلَّا خمسةً، إلَّا ثلاثةً، إلَّا اثنين، إلَّا واحدًا**)، فهنا تكرَّرت (**إلَّا**)، وهي غيرُ مُلغاةٍ، فكم يَلْزَمُه؟

الجواب: إذا قلنا بأنَّنا نَستثنِي كُلَّ واحدٍ مِن الذي قبْلَه نَبْدَأُ مِن الأخيرِ، فنَسْتَثْنِي واحدًا مِن اثنين، فيَبْقَى واحدٌ، ثمَّ نَسْتثنِي واحدًا مِن ثلاثةٍ، فيَبْقَى اثنان، ثمَّ نَسْتَثْنِي اثنين مِن خمسةٍ، فيبقى ثلاثةٌ، ثمَّ نَسْتَثْنِي ثلاثةً من عَشَرةٍ، فيَبْقَى سبعةٌ، فيَلْزَمُه في هذا سبعةٌ، فيقولونَ: إنَّ الاستثناءَ يكونُ مِمَّا يليه، فكلُّ واحدٍ مُسْتثنًى مِن الذي قبلَه، وهذا هو الذي مَشَى عليه فُقهاءُ الحنابلةِ: أنَّ كُلَّ مُستثنًى يُستَثْنى مِن الذي قبلَه؛ لأنَّه هو الذي يليه، فكيف تَتْرُكُه إلى الذي فوقَه؟!

مثالٌ آخَرُ: (**عندي له عَشَرةٌ إلَّا خمسةً إلَّا اثنين**)، فكم يَلْزَمُه؟

الجواب: على القولِ الأوَّلِ أنَّهُنَّ كُلَّهنَّ مُستثنياتٌ مِن أوَّلِ واحدٍ، فالمستثنى هنا خمسةٌ واثنان، أي: سبعةٌ مِن عَشَرةٍ، فيَبْقَى ثلاثةٌ.

وعلى القولِ الثَّاني نَسْتَثْني اثنين من خمسةٍ، فيَبْقَى ثلاثةٌ، ثم نَسْتثنِي ثلاثةً من عَشَرةٍ، فيَبْقَى سَبْعةٌ.

فإن قال قائل: هو قال: (**عَشَرةٌ إلَّا خمسةً**)؟

قلنا: هو لم يَقُل: (**إلَّا خمسةً**) وسَكَتَ، بل قال: (**إلَّا خمسةً إلَّا اثنين**)، يعني: إلَّا خمسةً ناقصًا منها اثنان، والخمسةُ النَّاقصُ منها اثنانِ ثلاثةٌ، إِذَنْ: يُستَثْنَى ثلاثةٌ مِن عَشَرةٍ.

وهذا الاختلافُ اختلافٌ بَيِّنٌ، وافْرِضْ مثلًا أنَّ المسألةَ ملايين، فكم هو الفرقُ بين ثلاثةِ ملايين، وبين سبعةِ ملايين؟! بَيْنَهنَّ فرقٌ، ولهذا فالحقيقةُ أنَّ الرَّاجحَ أنَّ كُلَّ واحدٍ مُستثنًى مِن الذي قبلَه إذا أمكنَ، أمَّا: (**قامَ القومُ إلَّا زيدًا، إلَّا عمْرًا، إلَّا بكرًا**)، فهذا لا يُمكِنُ أنْ يُستَثنى كلُّ واحدٍ ممَّا قبلَه؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ عَيْنٌ قائمةٌ بنفسِها.

لكنَّ كلامَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في قولِه: (**وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ**) عامٌّ، يَقتضِي أنَّها كُلَّها مُستثنياتٌ مِن الأوَّلِ، ولو كان يُمكِنُ استثناءُ بعضِها مِن بعضٍ.

فإن قال قائل: لماذا لا يُرْجَعُ إلى نِيَّتِه في ذلك؟

فالجواب: أننا في الإقرارِ نَأْخُذُ بظاهرِ اللَّفظِ، فإذا ادَّعَى خلافَ الظَّاهرِ فإنْ صَدَّقه المُقَرُّ له عَمِلْنا به، وإلَّا لم نَعْمَلْ به، وحقيقةُ الأمرِ أنَّ القولَ بأنَّ كُلَّ واحدٍ مُستثنًى من الذي قبلَه رجحانُه وَاضِحٌ، لماذا لم يَقُل: (**عَشَرةٌ إلَّا سبعةً**)؟! ما الذي جَعَلَه يقولُ: (**إلَّا خمسةً إلَّا اثنين**)؟!

فإن قال قائل: وكذلك لماذا لـم يَقُلْ على القولِ الرَّاجحِ: (**عَشَرةٌ إلَّا ثلاثةً**)؟

قلنا: لَعَلَّه يُرِيدُ أنْ يَتَفَنَّنَ بالعبارةِ مثلًا، أو أنَّه بعدَ أنْ قال: (**إلَّا خمسةً**) ذَكَرَ أنَّه قد أدَّى شيئًا.

فإن قال قائل: هذه الأمثلةُ هل هي مَوجودةٌ في اللُّغةِ؟

فالجواب: لا، هذه موجودةٌ في كلامِ الفقهاءِ، فيَذْكُرونَ هذا في بابِ الإقرارِ، ورُبَّما يَذْكُرونَه في بابِ الطَّلاقِ، لكنَّه في بابِ الطَّلاقِ محْصورٌ؛ لأنَّه لا يَتعدَّى أكثرَ من ثلاثةٍ.

لكنْ إذا قال: (**أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلَّا اثنتين إلَّا واحدةً**)، فإنَّها تَطْلُقُ طَلْقتيْنِ، ولاحِظْ أنَّ الاستثناءَ في العددِ إذا كان المُسْتَثْنَى أكثرَ من النِّصفِ يُلْغَى، ولا يَصِحُّ.

* * *

٣٢٦- وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا ... بِمَا لِـمُسْتَثْنًى بِـ(إِلَّا) نُسِبَا

الشرحُ

قولُه: «اسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ(غَيْرٍ)»: معناهُ أنَّ (غير) من أدواتِ الاستثناءِ، تَجُرُّ ما بعدَها بالإضافةِ.

وقولُه: «مُعْرَبًا»: حالٌ من (غَيْرٍ)، وإنما صَحَّ مَجِيءُ الحالِ منها؛ لأنَّ المقصودَ لفظُها، فهي مَعْرِفةٌ بهذا المعنى، وإلَّا فالأصلُ أنَّ الحالَ لا تأتي من النَّكرةِ إلَّا بعدَ أنْ تُخَصَّصَ، لكنَّه هنا أرادَ لفظَها، فهي مَعْرِفةٌ بهذا المعنى، أي: أنَّ لفظَ (غير) اسْتَثْنِ مَجْرورًا به حالَ كونِ هذا الغيرِ مُعْرَبًا.

قولُه: «بِمَا لِـمُسْتَثْنَى»: مُتعلِّقٌ بقولِه: (مُعْرَبًا).

وقولُه: «لِـمُسْتَثْنًى بِـ(إِلَّا)»: مُتعلِّقٌ بقولِه: (نُسِبَا)، والألفُ في (نُسِبَا) للإطلاقِ، أي: مُعْرَبًا بما نُسِبَ للمُسْتثنى بـ(إلَّا).

إِذَنْ: الاستثناءُ بـ(غير) له حُكْمانِ: **الأوَّلُ**: حُكْمُ هذا المُسْتَثْنَى، **والثَّاني**: حُكْمُ (غير).

أمَّا حُكْمُ المُسْتَثْنَى بها فهو الجَرُّ دائمًا، فتقولُ: **(قامَ القومُ غيرَ زيدٍ)**، وتقولُ: **(ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ)**، وتقولُ: **(ما قامَ غيرُ زيدٍ)**، فـ(زيد) في كلِّ الحالاتِ مَجْرورٌ بالإضافةِ.

وأمَّا حُكْمُ (غير) فهو حكمُ المُسْتثنى بـ(إلَّا) تمامًا، ولهذا قال: (مُعْرَبًا بِما لِـمُسْتَثْنًى بِـ(إِلَّا) نُسِبَا):

فإذا كان الكلامُ تامًّا مُوجَبًا -يعني غيرَ مَنْفِيٍّ- فالوَاجِبُ نَصْبُ (**غير**)، فتقولُ: (**قامَ القومُ غيرَ زيدٍ**)، و(**قَدِمَ القومُ غيرَ الأميرِ**).

وإذا كان تَامًّا مَنْفِيًّا أو شِبْهَ مَنْفِيٍّ فإذا كان المُسْتَثْنَى مُتَّصِلًا فإنه يَترجَّحُ الإبدالُ، ويَجوزُ النَّصبُ، فتقولُ: (**ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ**)، و(**ما نَجَحَ طالبٌ غيرُ المُجِدِّ**)، ويَجوزُ: (**ما قامَ القومُ غيرَ زيدٍ**)؛ لأنَّ الاستثناءَ مُتَّصِلٌ.

فإن كان الاستثناءُ مُنقطِعًا وَجَبَ النَّصبُ عندَ الحِجازِيِّينَ، وجازَ فيه البدلُ عندَ بني تَميمٍ، فتقولُ: (**ما قامَ القومُ غيرَ حِمارٍ**)، وهذا وَاجِبٌ عندَ الحِجازِيِّينَ، أمَّا (**ما قامَ القومُ غيرُ حِمارٍ**) فعندَ الحِجازِيِّينَ هذا لَحْنٌ ولا يَجوزُ، وعندَ التَّميميِّينَ جائزٌ.

مثالٌ آخَرُ: (**ما قام غيرُ زيدٍ**)، هنا يَجِبُ الرَّفْعُ؛ لأنَّه مُفَرَّغٌ، فتَقولُ: (**ما**) نافيةٌ، و(**قام**) فعلٌ ماضٍ، و(**غير**) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضَمُّ آخِرِه، وهو مضافٌ، و(**زيد**) مضافٌ إليه.

مثالٌ آخَرُ: (**ما أَكْرَمْتُ غيرَ طالبِ العِلْمِ**)، ولا يَجوزُ فيها إلَّا النَّصبُ؛ لأنَّه مُفَرَّغٌ، كما لو قلتَ: (**ما أكرمتُ إلَّا طالبَ العِلْمِ**).

مثالٌ آخَرُ: (**ما مَرَرْتُ بغيرِ زيدٍ**)، وهنا يَجِبُ الجرُّ كما لو قلتَ: (**ما مَرَرْتُ إلَّا بزيدٍ**).

الخلاصةُ: أنَّ (غير) لنا فيها نَظَرانِ:

النَّظَرُ الأوَّلُ: حكمُ إعرابِ (غير).

والنَّظرُ الثَّاني: حُكْمُ إعرابِ المُسْتَثْنَى بها.

٣٢٧- وَلِـ(سِـوًى) (سُـوًى) (سَـوَاءٍ) اجْعَـلَا

عَـلَى الأَصَـحِّ مَـا لِـ(غَـيْرٍ) جُعِـلَا

الشـــرحُ

قولُه: «اجْعَلَا»: بالألفِ، لكنَّ الألفَ هنا للإطلاقِ، ويَجوزُ أنْ تكُونَ مُنقَلِبةً عن نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ؛ لأنَّ نونَ التَّوكيدِ الخفيفةَ يَجوزُ قَلْبُها ألفًا، يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا))

فهنا يَجوزُ أنْ نَجْعَلَ (اجْعَلَا) فعلَ أمرٍ مُؤكَّدًا بالنَّونِ المُنقَلِبةِ ألفًا، ويَجوزُ أنْ نَجْعَلَه فعلَ أمرٍ، والألفُ للإطلاقِ، لكنِ الأَوْلى أنْ نَجْعَلَه فعلَ أمرٍ مُؤكَّدًا؛ لأنَّه إذا جَعَلْنا الألفَ للإطلاقِ لَزِمَ من هذا أمرانِ: تَغْيِيرُ الفعلِ، وزيادةُ أَلِفٍ، ولو جَعَلْناها بدلًا عن نُونٍ صارَ الفعلُ مَبْنِيًّا على الفتحِ؛ لأنَّه مُتَّصِلٌ بنُونِ التَّوكيدِ، وصارتِ الألفُ أصليَّةً عن نونِ التَّوكيدِ، ويكونُ الفعلُ حينَئذٍ أَقْوَى.

المُهِمُّ أنَّ هذه ثلاثُ كلماتٍ، وهي كلمةٌ واحدةٌ في الواقعِ، لكنْ لها ثلاثُ صورٍ: (سِوى)، و(سُوى)، و(سَوَاء) بالمَدِّ.

وقولُه: «اجْعَلَا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ«غَيْرٍ» جُعِلَا»: يعني: اجْعَل لها ما جَعَلْت لـ(غير)، و(غير) يُجَرُّ ما بعدَها دائمًا، وأمَّا هي فتُعرَبُ كإعرابِ المُسْتثنى بـ(إلَّا).

إِذَنْ: أَضِفْ (سِوى) بصُوَرِها الثَّلاثِ إلى (غير)، ويكونُ المُسْتَثْنَى بـ(سِوًى) دائمًا مَجْرورًا، وأمَّا هي فَعَلَى حَسَب المُسْتثنَى بـ(إلَّا)، فهي مثلُ (غير)

تمامًا.

فتقولُ مثلًا: (**قامَ القومُ سَوَاءَ زيدٍ**) أي: غيرَ زيدٍ، وتقولُ: (**قامَ القومُ سِوَى زيدٍ**)، وتقولُ: (**قامَ القومُ سُوَى زيدٍ**)، وإعرابُ (**سُوى**) و(**سِوى**) و(**سَوَاء**) بالمدِّ واحدٌ.

وتقولُ: (**ما قامَ القومُ سَوَاءَ زيدٍ**)، وهذا مَرْجوحٌ، أمَّا (**ما قامَ القومُ سَوَاءُ زيدٍ**) فرَاجِحٌ.

وتقولُ: (**ما قامَ القومُ سَوَاءُ حمارٍ**)، وهذا مَمْنوعٌ عندَ الحِجَازيِّين، وجائزٌ عندَ بَنِي تَميمٍ.

وتقولُ: (**ما قامَ سَوَاءُ زيدٍ**)، وهي هنا وَاجِبةُ الرَّفعِ، وتقولُ: (**ما رأيتُ سَوَاءَ زيدٍ**)، وهي هنا واجبةُ النَّصبِ، وتقولُ: (**ما مَرَرْتُ بسَوَاءِ زيدٍ**)، وهي هنا واجبةُ الجرِّ.

واخترتُ التَّمثيلَ بـ(**سَوَاء**)؛ لأنَّها تَظْهَرُ عليها الحَرَكاتُ، وإلَّا فـ(**سُوى**) و(**سِوى**) معناهما واحدٌ معَ (**سَوَاء**).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- «**عَلَى الأَصَحِّ**»: يُشِيرُ إلى أنَّ هناكَ خلافًا مَرْجوحًا، وهو خلافُ سِيبويهِ -رحمه الله- الذي جعلَ (**سِوًى**) و(**سُوًى**) و(**سَوَاءً**) مَنْصوباتٍ على الظَّرفيَّةِ دائمًا -أي: حالَ الاستثناءِ، وكُنَّ بمعنى (**إلَّا**)- وما وَرَدَ على خلافِ ذلك فمُتَوَّلٌ، ولا رَيْبَ أنَّ هذا القولَ لا حَظَّ له من النَّظَرِ؛ لأنَّ قولَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أَصَحُّ، إذْ إنَّه وَرَدَ في اللُّغةِ العَربيَّةِ أنَّهنَّ على حَسَبِ العواملِ، فيَكُنَّ مَنْصوباتٍ إذا تَمَّ الكلامُ، وكان مُوجَبًا، ويَكُنَّ مُبْدَلاتٍ أو مَنْصوباتٍ إذا تَمَّ وكان مَنْفِيًّا أو شِبْهَه، فكَوْنُنا نقولُ: إنَّهنَّ إذا وَرَدْنَ غيرَ

منصوباتٍ يَحتاجُ إلى تأويلٍ، هذا خلافُ الظَّاهِرِ.

وتَوَسَّط قَومٌ، فقالوا: إنَّ الأكثرَ أنْ يَكُنَّ مَنصوباتٍ على الظَّرفيَّةِ، وإنَّهُنَّ يُسْتَعْمَلَنْ أحيانًا للاستثناءِ، فيَكُنَّ كـ(غير)، لكنَّ رَأْينا رَأْيُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- وهو أنَّ حُكْمَهنَّ حُكْمُ (غير)، و(غير) حُكْمُها حُكْمُ المُسْتثنَى بـ(إلَّا) على حَسَبِ التَّفصيلِ السَّابقِ.

فإن قال قائل: ما تقولون في قولِ الله تعالى: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ﴾ [الرعد:١٠]، وقولِه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦]؟

قلنا: هذا ليس باستثناءٍ بالاتِّفاقِ، لكنَّ المرادَ إذا جاءتْ على سبيلِ الاستثناءِ وصارتْ بمعنى (إلَّا)، أمَّا لو جاءت مبتدأً أو ما أَشْبَهَ ذلك فهذا معروفٌ.

فإن قال قائل: وهل تُنَوَّنُ (سوى)؟

فالجواب: نعم، تُنَوَّنُ؛ لأنَّها مثلُ (هُدًى)؛ لأنَّ الألفَ ليست للتَّأنيثِ.

* * *

٣٢٨- وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) وَبِـ(عَدَا) وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

الشرحُ

قولُه: «وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا»: أي: للمُسْتَثْنَى، يعني: واستَثْنِ حالَ كونِكَ نَاصِبًا للمُسْتَثْنَى، إِذَنْ: فالمُسْتثنَى بـ(غير) و(سِوى) يكونُ دائمًا مجرورًا، والمُسْتثنَى بما ذَكَرَ المؤلفُ -رحمه الله- هنا يكونُ دائمًا منصوبًا، ولهذا قال: (وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا)، ومفعولُ (نَاصِبًا) محذوفٌ، تقديرُه: المُسْتَثْنى، أمَّا فاعلُ: (نَاصِبًا) فهو مُستتِرٌ تقديرُه: (أنت).

الأوَّلُ: (لَيْسَ)، فـ(ليس) من حروفِ الاستثناءِ، تقولُ: (قامَ القومُ ليسَ زيدًا)، فـ(قام) فعلٌ ماضٍ، و(القومُ) فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ، و(ليس) أداةُ استثناءٍ، فإنْ جَعَلْناها حرفًا فاسْمُها مَحذوفٌ، وإنْ جعلناها فعلًا فاسمُها مُستتِرٌ تقديرُه: (هو)، يعودُ على البعضِ المُسْتثنَى من القومِ، يعني: ليس البعضُ المُسْتثنَى زيدًا، أي: ليسَ القائمُ زيدًا، فعلى هذا نقولُ: (زيدًا) خبرُ (ليس) منصوبٌ بها بالفتحةِ الظَّاهرةِ.

الثَّاني: (خلا)، تقولُ فيها: (قامَ القومُ خَلَا زيدًا)، فـ(خلا) فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ وجوبًا في هذا المكانِ، تقديرُه: (هو)، وإلَّا فالقاعدةُ أنَّه يكونُ جوازًا، لكنَّهم يَقولونَ: إنَّه يَستتِرُ وجوبًا في هذه الأدواتِ، و(زيدًا) مفعولٌ به منصوبٌ.

إِذَنْ: هل نُصِبَ على الاستثناءِ، أو معناه معنى الاستثناءِ؟

الجواب: إذا أَعْرَبْنا هذا الإعرابَ فمعناه معنى الاستثناءِ، أمَّا لو قُلْنا: إنَّ (زيدًا) في قولِك: (خلا زيدًا) مُستَثْنًى، فصار معناه أنَّه نُصِبَ على الاستثناءِ.

الثَّالثُ: (عدا)، تقولُ: (قامَ القومُ عَدَا زيدًا)، مثل: (خَلَا زيدًا) تمَامًا.

الرَّابعُ: (يكونُ)، و(يكون) فعلٌ مضارعٌ، ولكنْ بشرطِ أنْ يكونَ بعدَ (لا)، ولاحِظْ هنا أنَّ (كان) تَقَدَّمَ أنَّها تَرْفَعُ الاسمَ، وتَنْصِبُ الخبرَ، مثل قولِ الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]، لكنْ هنا أداةُ الاستثناءِ ليست (كَان)، إنَّما أداةُ الاستثناءِ (يكون) بالفعلِ المضارعِ، وليست أيضًا بعدَ (ما) أو بعدَ (لم) من أدواتِ النَّفيِ، ولكنَّها بعدَ (لا)، فابنُ مالكٍ -رحمه الله- اشْتَرَطَ شَرطَيْنِ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أنْ تكونَ بلفظ المُضارعِ، ونأخُذُه من قولِه: (وَبِ(يَكُونُ)).

الشَّرطُ الثَّاني: أنْ تَقَعَ بعدَ أداةِ النَّفيِ التي هي (لا) خاصَّةً، ولهذا قال: (بَعْدَ (لَا)).

مثالُه: (قامَ القومُ لا يكونُ زيدًا)، فـ(قامَ القومُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(لا) نافيةٌ، و(يكون) فعلٌ مضارعٌ، واسمُها مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُه: (هو)، و(زيدًا) خبرُها منصوبٌ بها، فالاستثناءُ هنا مَعنوِيٌّ.

ولو قلتَ: (قامَ القومُ لم يَكُنْ زيدًا) لا يكونُ من هذا البابِ، لأنَّه بعدَ (لم)، وعليه فيَجوزُ أنْ تَقولَ: (قامَ القومُ لم يَكُنِ القائمُ زيدًا)، أمَّا: (لا يكونُ القائمُ زيدًا) فمَمْنوعٌ؛ لأنَّه إذا كانت (يكون) بعدَ (لا) فإنَّه يَجِبُ أنْ يَستَتِرَ اسمُها وُجوبًا.

فإن قال قائل: وهل (**يكونُ**) هنا تَامَّةٌ؟

فالجواب: إذا قلنا: إنَّ الموجودَ منصوبٌ على الاستثناءِ، فهي تامَّةٌ، وإذا قلنا: إنَّه خَبَرُها، فهي ناقصةٌ.

فصارتِ الأفعالُ أربعةً: (**ليس**)، (**خَلَا**)، (**عَدَا**)، (**لا يكونُ**).

وتَقَدَّمَ (**غير**) و(**سِوى**)، وهي أسماءٌ، وتَقَدَّمت (**إلَّا**)، وهي حرفٌ، وبهذا عَرَفْنا أنَّ الاستثناءَ يكونُ بالحُروفِ وبالأسماءِ وبالأفعالِ:

فالاستثناءُ بالحروفِ يَكونُ بحرفٍ واحدٍ، وهو (**إلَّا**).

وبالأسماءِ يَكُونُ باثْنَيْنِ، وهما: (**غير**) و(**سِوى**)، أمَّا (**سُوًى**) و(**سَوَاء**) فهي لغاتٌ.

وأمَّا بالأفعالِ فيَكُونُ بأربعةٍ، وهي (**ليس**)، و(**خلا**)، و(**عدا**)، و(**لا يكون**)، ولها خامس سيأتي وهو (**حاشا**).

* * *

٣٢٩- وَاجْـــرُرْ بِسَـــابِقَيْ (يَكُـــونُ) إِنْ تُـــرِدْ
وَبَعْدَ (مَـا) انْصِـبْ، وَانْجِـرَارٌ قَـدْ يَـرِدْ

الشـــرحُ

القاعدةُ التي أَخَذْنا من البيتِ الأوَّلِ أنَّه يُستَثْنَى بـ(ليس) و(خَلَا) و(عَدَا) و(لا يكونُ) على أنَّ المُسْتثنَى مَنصوبٌ دائمًا، لكنْ قال: (وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ))، وقولُه: «بِسَابِقَيْ»: مُثَنًّى، وسابقاها اثنان: (عَدَا) و(خَلَا).

وفُهِمَ من قولِه: «وَاجْرُرْ ... إِنْ تُرِدْ»: أنَّ الأفضلَ النَّصبُ، لكنْ إن شِئْتَ فاجْرُرْ، لكن: (وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ)، وتكونُ قبلَ (خَلَا)، وقبلَ (عَدَا)، يعني: إنْ وَقَعَا بعدَ (ما) فيَجِبُ النَّصبُ.

وقولُه: «وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ»: يعني: أنَّه معَ وجودِ (ما) قد يَرِدُ الجرُّ، ولكنَّ الواجبَ النَّصبُ، والجرُّ مسموعٌ.

مثالُ ذلك: (قامَ القومُ خَلَا زيدٍ)، نقولُ في الإعرابِ: (قام) فعلٌ ماضٍ، و(القومُ) فاعلٌ، و(خَلَا) لا نُعْرِبُها هنا فعلًا، لكن نُعْرِبُها حرفَ جرٍّ، و(زيدٍ) اسمٌ مجرورٌ بـ(خَلَا).

مثالٌ آخَرُ: (قامَ القومُ عَدَا زيدٍ)، فـ(قامَ القومُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(عَدَا) حرفُ جرٍّ، و(زيدٍ) اسمٌ مجرورٌ بـ(عَدَا)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

وعلى هذا فـ(خَلَا) و(عَدَا) يَصلُحانِ أنْ يَكُونَا فِعلَيْنِ، وأنْ يكونا حرفَيْنِ،

والذي يَدُلُّكَ على هذا أَنَّك إنْ نصبتَ ما بعدَها فهما فعلانِ، وإنْ جرَرْتَهُ فهما حَرْفانِ، ولهذا قال: (**وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ**).

أَمَّا إذا وقَعَت قبلَهما (ما) فهما فِعْلانِ، ويَجِبُ نَصْبُ ما بعدَهما، تقولُ: (**قامَ القومُ ما خلا زيدًا، وما عدا بكرًا**)، ولا يَجوزُ أنْ تقولَ: (**قامَ القومُ ما خلا زيدٍ**)، ولا: (**ما عدا بكرٍ**)، بل يَتعيَّنُ النَّصبُ، ولهذا قال: (**وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ**)، يعني: انْصِبْ إذا وقَعَتْ (**عَدَا**) و(**خَلَا**) بعدَ (ما)، ولكن (**انْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ**)، فقد تقولُ: (**ما خَلَا زيدٍ، وما عَدَا بكرٍ**) لكنَّه قَلِيلٌ، وبعضُ العلماءِ يَقولُ: لا يجوزُ، وما وَرَدَ فإنه شاذٌّ، وهذا أقربُ: أنْ تكونَ (**عدا**) و(**خلا**) بعدَ (ما) فِعْلَيْنِ.

فإنْ قال قائل: وهل هذه الأحكامُ تَشْمَلُ جَمِيعَ أحوالِ الاستثناءِ؟

فالجواب: نعم، ولكنَّ الظَّاهرَ أنَّه ما سُمِعَ مُفرَّغًا، مثلُ: (**ما قامَ عَدَا زيدًا**).

* * *

٣٣٠- وَحَيْـــثُ جَـــرَّا فَهُـــمَا حَرْفَـــانِ كَـــمَا هُمَـــا إِنْ نَصَـــبَا فِعْـــلَانِ

الشـــرحُ

(عدا) و(خلا) إذا جَرَّا ما بعدَهما فهما حَرْفانِ، أي: حَرْفا جرٍّ، وإن نَصَبَا فهما فِعْلانِ، وهذا من غَرائبِ اللُّغةِ أنْ تأتيَ كلمةٌ واحدةٌ تُستعمَلُ أحيانًا فعلًا، وأحيانًا حرفَ جرٍّ.

فإذا قال قائلٌ: هذا ليس من الغريبِ، ألستَ تقولُ: (عَلَا زيدٌ)، وتقول: (المتاعُ على زيدٍ)؟

فالجواب: نعمْ، نقولُ ذلك، لكنْ هناك فرقٌ بينَ (عَلَا زيدٌ)، وبينَ (المتاعُ على زيدٍ) حتى في الكتابةِ، فـ(عَلَا زيدٌ) كتابتُها بالألفِ، و(على زيدٍ) بالياء، فإِذَنْ: ليست هذه هي هذه، فبينَهما فرقٌ.

إنَّما (خلا) و(عدا) هما بلَفْظِهما وصُورَتِهما يُستعمَلانِ حرفًا، ويُستعمَلانِ فعلًا، وعلامةُ ذلك ما أشارَ إليه المؤلِّفُ -رحمه الله-: (وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ).

* * *

٣٣١- وَكَـ(خَلَا): (حَاشَا)، وَلَا تَصْحَبُ (مَا)

وَقِيلَ: (حَاشَ) وَ(حَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

الشرحُ

قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله-: «وَكَـ(خَلَا) (حَاشَا)»، إِذَنْ: تكونُ الأفعالُ خمسةً: (ليس)، (لا يكون)، (خلا)، (عدا)، (حاشا).

وقال: «وَكَـ(خَلَا): (حَاشَا)»، لكنَّها تخالفُها في قولِه: (**وَلَا تَصْحَبُ (مَا)**)، وعلى هذا فليسَ لها حالٌ يَتعيَّنُ فيها النَّصبُ، بل يَجوزُ فيها النَّصبُ والجرُّ، ولا نَقولُ: إلَّا أنْ تُسبَقَ بِـ(ما)؛ لأنَّها لا تَصْحَبُها (ما)، فنَقولُ: (**قامَ القومُ حاشا زيدًا**)، (**قامَ القومُ حَاشَا زيدٍ**)، والمعنى: أَسْتَثْنِي زيدًا.

قولُه: «**وَقِيلَ: (حَاشَ)**»: والفرقُ بينَهما أنَّ الأُولى فيها مدٌّ، وهذه ليس فيها مدٌّ، وهذه آخِرُها الشِّينُ، وهو حرفٌ صحيحٌ، والأُولى (**حَاشَا**) آخرُها ألفٌ مقصورةٌ.

وقيل أيضًا: (**حَشَا**)، والفرقُ بينَهما أنَّ (**حاشا**) فيها ألفان، و(**حَشَا**) فيها ألفٌ واحدةٌ.

وقولُه: «**فَاحْفَظْهُمَا**»: كأنَّ المؤلفَ -رحمه الله- يُرِيدُ أنْ يُبيِّنَ لك أنَّ استعمالَهما قليلٌ، والذي يُستعمَلُ قليلًا يُنْسَى، ولهذا قال: (**فَاحْفَظْهُمَا**)، أو أنَّه يُرِيدُ أنْ يَرُدَّ به على مَن قالَ: إنَّه لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: (**حاشَ**)، و(**حَشَا**)، فقال: احْفَظْهما، فإني مُؤكِّدٌ أنَّهما أَتيَا في اللُّغةِ العربيَّةِ.

وهل (حَاشَ) و(حَشَا) غيرُ (حَاشَا)؟

الجواب: لا، لكنِ اختلفتْ صورةً، كما سَبَقَ في (سِوى)، و(سُوى)، و(سَوَاء).

وأمَّا قولُه: «فَاحْفَظْهُمَا»: أي: احفظِ الثِّنتَيْنِ: (حَاشَ) و(حَشَا)، وأمَّا الأُولَى فلا تحتاجُ إلى توصيةٍ، بل هي حامِيَةٌ نفسَها.

فإن قال قائل: ما تقولونَ في قولِ الله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١]؟

فالجواب: أنَّ هذه ليست من هذا النَّوعِ، بل هذه بمعنى: تَنْزِيهًا لله تعالى، فهي اسمُ مصدرٍ، وعاملُه محذوفٌ، أمَّا التي للاستثناءِ فتأتي بعدَ جملةٍ أو ما أشْبَهَ ذلك.

* * *

الحَـــالُ

الحالُ في الأصلِ هيَ الهيئةُ التي عليها الشَّيءُ، وهيَ مُذكَّرةٌ لفظًا، مُؤنَّثةٌ معنًى، فتقولُ مثلًا: (**الحالُ الأُولَى**)، وتقولُ: (**هذا لهُ حالانِ**)، وتقولُ: (**هذا على حالينِ**)، ولا تقولُ: (**الحالةُ الأُولَى**)، أو: (**هذا له حالتانِ**)، أو: (**هذا على حالتَيْنِ**).

وعندَما تَصِفُ لفظةَ (**الحال**) فهل تقولُ: (**الحالُ الأُولَى**)، أو: (**الأوَّل**)؟

الجواب: الحالُ الأُولى؛ لأنَّها مُذَكَّرةٌ لفظًا، مُؤنَّثةٌ معنًى، وهل تقولُ: (**الحالُ المُسْتقِيمُ**)، أو: (**الحالُ المُستقِيمةُ**)؟

الجواب: (**المستقيمة**)؛ لأنَّها مُؤنَّثةٌ معنًى، هذا هو الأفصحُ فيها، خِلافَ ما يُعبِّرُ به أكثرُ النَّاسِ اليومَ حيثُ تَجِدُه يُؤنِّثُه، فيقولُ: (**هذه حالةٌ ليستْ بحسنةٍ**)، (**هذا لهُ حالتان**)، وهذا خطأٌ، والصَّوابُ أنْ نقولَ: (**هذه حالٌ**)، و: (**لهُ حالان**).

* * *

٣٣٢- الحَالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ فِي حَالِ كَ(فَرْدًا أَذْهَبُ)

الشرحُ

تعريفُ الحالِ في اللُّغةِ: هي الهيئةُ التي عليها الشيءُ، أمَّا في الاصطلاح فقال المؤلفُ -رحمه الله-: (**الحَالُ وَصْفٌ**)، والوصفُ بمعنى الهيئةِ، فهو وصفٌ وليس بجامدٍ، (**فَضْلَةٌ**) وليس عُمْدةً.

فخرجَ بقولِنا: (**وَصْفٌ**)، ما ليس بوَصْفٍ، كما لو قلتَ: (**زيدٌ أخوك**)، فـ(**أخوك**) ليسَ حالًا؛ لأنَّه ليسَ وصفًا.

وخَرَجَ بقولِنا: (**فَضْلَةٌ**)، ما كان عُمْدةً، كما في قولِكَ: (**كان زيدٌ قائمًا**)، فإنَّ (**قائمًا**) وصفٌ لـ(**زيد**)، لكنَّه عُمْدةٌ؛ لأنَّه خبرُ المُبتدأ، وخبرُ المبتدأ عُمدةٌ.

وخَرَجَ بقولِنا: (**مُنْتَصِب**)، ما ليسَ بمُنْتَصِبٍ، كما لو قلتَ: (**جاءَ زيدٌ الفاضلُ**)، فإنَّ (**الفاضل**) في الحقيقةِ صفةٌ، لكنَّه مَرفوعٌ، وهو فضلةٌ أيضًا، وليس عُمْدةً، إذْ إنَّ النعتَ ليس عُمْدةً في الجملةِ، ومع ذلك هو مرفوعٌ، فلا يكونُ حالًا.

فالحالُ إِذَنْ: وصفٌ فَضْلةٌ منصوبٌ، وهو أيضًا (**مُفهِمُ فِي حَالِ**)، يعني أنَّه يُفهَمُ منه هذا التَّقديرُ، وهو: (**في حال**) احترازًا من التَّمييزِ، فإنَّ التَّمييزَ قد يكونُ فَضْلةً مُنْتَصِبًا، لكن ليس مُفهِمًا في حال، مثل قولِهم: (**لله دَرُّهُ فارسًا**)، فإنَّ (**فارسًا**) ليست حالًا، بل تَمْييزٌ مع أنَّها فضلةٌ مُنْتَصِبةٌ، لكنَّها ليست تُفهِمُ (**في حال**)، إذْ إنَّك تَتعجَّبُ من فُروسيَّتِه، ولستَ تريدُ أنْ تُقَيِّدَه بأنَّه في حالِ فُروسيَّتِه.

وقال بعضُهم: إنَّ الحالَ ما وَقَعَ جوابًا لـ(كيف)، مثل: (**كيفَ جاءَ زيدٌ؟**)، لكنَّها غيرُ مُنضبطةٍ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (**جاءَ زيدٌ والشَّمسُ طالعةٌ**)، فـ(**الشَّمسُ طالعةٌ**) جملةٌ حاليَّةٌ لا شكَّ، لكنْ لا يَصْلُحُ فيها: (**كيفَ**)، فالكَيْفِيَّةُ هنا مُمتَنِعةٌ، ولهذا قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (**في حال كذا**)؛ لأنَّها أضْبَطُ، وتَشْمَلُ كُلَّ ما يُمكِنُ أنْ يَرِدَ.

مثالُ ذلك: (**جاءَ زيدٌ راكبًا**)، فإذا وضعتَ (**في حال**) يكونُ التَّقديرُ: (**حالَ كونِه راكبًا**).

مثالٌ آخَرُ: (**نَزَلَ المطرُ قويًّا**)، أي: في حالِ كونِه قويًّا.

مثالٌ آخَرُ: (**أتى زيدٌ والشَّمسُ طالعةٌ**)، أي: في حالِ طلوعِ الشَّمسِ.
وعلى هذا فقِسْ، المُهِمُّ أنْ تُقدِّرَ: (في حالٍ).

وقولُه: «كـ(**فَرْدًا أَذْهَبُ**)»: (**فَرْدًا**) وصفٌ فضلةٌ مُنتصِبٌ مُفهِمُ: (**في حال**)، لأنَّك تقولُ: (**أَذْهَبُ في حالِ انفرادٍ**).

أمثلةٌ على الحالِ:

- (**زيدٌ في البيت نائمًا**)، فـ(**زيد**) مبتدأٌ، و(**في**) حرفُ جرٍّ، و(**البيت**) اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ، والجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (**كائن**) خَبَر (**زيد**)، و(**نائمًا**) حالٌ من الفاعلِ المُسْتترِ في (**كائن**).
- (**ركبتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا**)، فـ(**مُسْرَجًا**) حالٌ من (**الفَرَس**)، وليس من الفاعلِ؛ لأنَّ المُسْرَجَ هو الفرسُ.
- (**رَكِبْتُ الفرسَ مُتَقلِّدًا سَيْفًا**)، فـ(**مُتقلِّدًا**) حالٌ من الفاعلِ في (**رَكِبْتُ**)

-لأنَّ الفرسَ لا يُمكِنُ أنْ تَتقلَّدَ سَيفًا- مَنْصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها فتحةٌ ظاهرةٌ، و(**سَيْفًا**) مفعولٌ به لـ(**مُتَقَلِّدًا**)؛ لأنَّ (**مُتَقَلِّدًا**) اسمُ فاعلٍ، فيَنْصِبُ المفعولَ.

▪ (**قرأتُ الدَّرْسَ حاضِرَ الذِّهْنِ**)، فـ(**حاضر**) حالٌ من الفاعلِ في (**قرأتُ**) منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِها، وهي مضافةٌ، و(**الذِّهْنِ**) مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

▪ (**اشتريتُ الكَبْشَ رخيصًا**)، فـ(**رخيصًا**) حالٌ من (**الكَبْش**) منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ الظَّاهرةُ على آخرِها.

▪ (**حَضَرَتْ هندٌ الصلاةَ قائمةً**): (**حَضَرَ**) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، والتَّاءُ للتَّأنيثِ، و(**هند**) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ، و(**الصلاةَ**) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ، و(**قائمةً**) حالٌ، لكن: هل المُرادُ قيامُ الصلاةِ، أو أنَّ هندًا قائمةٌ؟

الجواب: على حَسَبِ النِّيَّةِ، وإذا لم يَكُنْ فالأقربُ، وعلى هذا فنقولُ: (**قائمةً**) حالٌ من (**الصلاة**) منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ.

▪ قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء:٣٧]، نقولُ في إعرابِها: الواوُ بحَسَبِ ما قبلَها، و﴿لَا﴾ ناهيةٌ، و﴿تَمْشِ﴾ فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياءِ، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليها؛ لأنَّ أصلَها (تمشي)، و﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تَمْشِ﴾، و﴿مَرَحًا﴾ يجوزُ أنْ تكونَ حالًا من فاعلِ ﴿تَمْشِ﴾ على تقديرِ: (ذا مَرَحٍ)، ويجوزُ أنْ تكونَ مفعولًا مُطلَقًا، أي: مَشْيًا مَرَحًا.

٣٣٣- وَكَوْنُـــــهُ مُنْـــــتَقِلًا مُشْـــــتَقَّا   يَغْلِـــبُ، لَكِـــنْ لَـــيْسَ مُسْـــتَحَقَّا

الشَّــرحُ

الحالُ قد يُوصَفُ بها صاحبُها دائمًا، وقدْ يُوصَفُ بها في بعضِ الأحوالِ، فهل يُشترَطُ أنْ يكونَ هذا الوصفُ مُنْتَقِلًا، بمعنَى أنَّ الإنسانَ الذي هو صاحبُ الحالِ أحيانًا يكونُ على هذا الوصفِ، وأحيانًا يكونُ على هذا الوصفِ، أو ليسَ بشرطٍ؟

يقولُ بعضُ النَّحويِّين: إنَّه شرطٌ، ولا بُدَّ أنْ تكونَ الحالُ مُتَنَقِّلَةً، يعني: أنَّ صاحبَها يأتي أحيانًا عليها، ويأتي أحيانًا على غيرِها.

مثالُه: (**جاءَ زيدٌ راكبًا**)، فهذه مُنْتَقِلَةٌ؛ لأنَّه يُمكِنُ أنْ يَجيءَ ماشيًا.

ويقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: لا يُشترَطُ أنْ تكونَ مُنْتَقِلةً، لكنَّه الغالبُ.

مثالُه: (**خَلَقَ اللهُ زيدًا طويلًا**)، فهذه غيرُ مُنْتَقلةٍ، لكنَّه جائزٌ؛ لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (**يَغْلِبُ**)، وليس بلازمٍ.

ومثَّل النَّحويُّون بـ(**خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيها**)، و(**خَلَقَ اللهُ اليربوعَ رِجْلَيه أطولَ من يَدَيْهِ**)، فهي هنا لازمةٌ.

وقولُه: «**مُشْتَقًّا**»: يعني أنَّه مُشتَقٌّ من المصدرِ، أي: أنَّهُ اسمُ فاعلٍ، أو اسمُ مفعولٍ، مثل: (**راكب**)، (**مركوب**)، و(**فاهم**)، (**مفهوم**)، وما أشْبَهَ ذلك، وهذا هو الأكثرُ أنْ يكونَ مُشْتقًّا، أي: أنَّه (**يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا**) يعني: ليس

واجبًا، وهذا الذي ذَكَرَه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- صحيحٌ؛ لأَنَّه لا يحتاجُ إلى تأويلٍ، ولا تَكَلُّفٍ.

وقولُه: «**مُسْتَحَقَّا**»: فيه وجهانِ: فتحُ الحاءِ وكَسْرُها، على أَنَّنا نُرجِّحُ الفتحَ، لأجل أنْ يُوافِقَ قولَه: (**مُشْتَقَّا**).

* * *

٣٣٤- وَيَكْثُـرُ الجُمُـودُ فِي سِـعْرٍ وَفِي   مُبْـدِي تَـأَوُّلٍ بِـلَا تَكَلُّـفِ
٣٣٥- كَ(بِعْـهُ مُـدًّا بِكَـذَا يَـدًا بِيَـدْ)   وَ(كَـرَّ زَيْـدٌ أَسَـدًا)، أَيْ: كَأَسَـدْ

الشَّرحُ

قولُه: «يَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ»: هذا عكسُ قولِه: (يَغْلِبُ)، فكأنَّه قال: يَغْلِبُ إلَّا في السِّعْر، فالأكثرُ عَدَمُه.

وقولُه: «وَفِي مُبْدِي»: أي: مُظْهِرِ.

«تَأَوُّلٍ»: أي: تأويلٍ، يعني: في كلامٍ يَسْهُلُ تأويلُه، ولهذا قال: (بِلَا تَكَلُّفِ)، يعني أنَّ الجمودَ يَكْثُرُ في مَوْضعَيْنِ:

الأوَّلُ: في سِعْرٍ.

مثالُه: (بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا)، فـ(بِعْ) فعلُ أمرٍ، والهاءُ مفعولٌ به مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبٍ، و(مُدًّا) حالٌ من الهاءِ في قولِه: (بِعْهُ) وكلمةُ (مُدّ) ليست بمُشتقَّةٍ، فهي إِذَنْ اسمٌ جامدٌ، لكنَّه سِعْرٌ، إذْ إنَّ معنى (بِعْهُ مُدًّا): بِعْهُ في حَالِ كَوْنِه مُسَعَّرًا المُدُّ بكذا، ولهذا قال: (وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ).

مثالٌ آخَرُ: (بِعْهُ رِطْلًا بكذا)، وهذا بالوَزْنِ، والأوَّلُ بالحَجْمِ، فالكَيْلُ بالأحجامِ، والوزنُ بالأثقالِ.

أمثلةٌ أُخْرى: (بِعْهُ طَنًّا[1])، (بِعْه ذِراعًا)، (بِعْه بَاعًا)، وما أَشْبَهَ ذلك، ففي

(١) «طَنّ»: بالفتح، وهو في كَلَام الفقهاءِ كثيرٌ، لكن لا أدري: هل هو معروف في اللُّغةِ العربيَّةِ الفُصْحَى؟ (الشارح)

كلِّها نقولُ: إنَّها جامدةٌ، لكنَّها مُؤَوَّلةٌ بالمُشتَقِّ؛ لأنَّها سِعْرٌ.

فإن قال قائل: أليسَ الذِّراعُ مُشْتَقًّا، بمعنَى مَذْرُوع؟

قلنا: لا، لأنَّ المرادَ بالذِّراعِ هذا المِقدارُ المعيَّنُ، ولهذا الذِّراعُ هو ما يُذْرَعُ به.

والثَّاني: في جامدٍ بمعنَى المشتَقِّ.

مثالُه: (**بعِ الذَّهبَ بالفضَّةِ يدًا بيَدٍ**)، فكلمةُ (**يَدًا بِيَدٍ**) حالٌ، معَ أنَّ اليدَ جامدةٌ وليستْ مُشْتقَّةً من شيءٍ، لكنَّها مُؤَوَّلةٌ بالمُشْتَقِّ، إذْ معنى (**يَدًا بِيَدٍ**) مُقابَضةً، أي: اقْبِضْ وقَبِّضْ، فهي بمعنَى: مُقابَضةً.

إِذَنْ: نَقولُ: ليست سِعْرًا، لكنْ فيها تأويلٌ قريبٌ، فكلٌّ يَعرِفُ أنَّ معنى (**بِعْه يَدًا بِيَدٍ**)، أي: مُقابَضةً، و(**مُقابَضةً**) مُشتقَّةٌ من القَبْض.

مثالٌ آخَرُ: (**كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا**)، و(**كرَّ**) بمعنى رَجَعَ، أو انطَلَقَ عليهم، فكلمةُ (**أَسَدًا**) حالٌ من (**زَيْد**)، والأسدُ اسمٌ لنوعٍ من السِّباعِ، فهو جامدٌ، لكنَّه مُؤَوَّلٌ بمُشتقٍّ، ولهذا قال المؤلِّفُ -رحمه الله-: (**أَيْ: كَأَسَدْ**)، والكافُ للتَّشبيهِ، أي: كرَّ زيدٌ مُشابِهًا الأسدَ، ولهذا أتَى المؤلِّفُ -رحمه الله- بكافِ التَّشبيهِ؛ لأنَّ التَّشبيهَ إذا اشتَقَقْتَ منه (**مُشابِهًا**) صار مُشتَقًّا.

فإن قال قائل: هل يَصِحُّ أنْ يُئَوَّلَ بـ(**شجاعًا**)؟

فالجواب: لا، ولهذا المؤلِّفُ -رحمه الله- قال: (**أَيْ: كَأَسَد**)، يعني يُئَوَّلُ بـ(**مُشَابِه**)، أي: مُشَابِه للأسدِ.

مثالٌ آخَرُ: (**أتاني بالقَلْبِ حَجَرًا**)، أي: كالحَجَرِ، أي: مُشابِهًا لهُ؛ لأنَّ الحَجَرَ جامدٌ، لكنَّه بمعنَى المُشْتَقِّ.

والخلاصةُ:

القاعدةُ الأُولَى: الغالبُ في الحالِ أنْ يكونَ مُنْتَقِلًا: لا لازمًا، مُشْتَقًّا: لا جامدًا.

القاعدةُ الثَّانيةُ: يَكْثُرُ الجمودُ في مَوْضعينِ: فيما دَلَّ على سِعْرٍ، وفيما كانَ بمعنَى المُشتَقِّ، فالأوَّلُ كقولِكَ: (**بِعْهُ مُدًّا بكذا**)، والثَّاني كقولِكَ: (**يَدًا بِيَد**)، و(**كَرَّ زيدٌ أَسَدًا**)، أي: كأَسَدٍ، أي: مُشابِهًا للأَسَد.

فإن قال قائل: أليسَ الجمودُ في السِّعْرِ يَدْخُلُ تحتَ قولِه: (**مُبْدِي تَأَوُّلٍ**)؟

فالجواب: لا، كأنَّ المؤلفَ -رحمه الله- يُرِيدُ الجمودَ في السِّعْرِ مُطْلَقًا، وإلَّا ففي الحقيقةِ همْ أَوَّلوهُ بمعنى (**مُسَعَّرًا**)، وهذا يَقْتَضِي أنْ يكونَ من جنسِ المُبْدِي تأوُّلًا، إنَّما السِّعْرُ على كلِّ حالٍ مهما كان إذا أتى فهو منصوبٌ على الحالِ، وكذلك أيضًا المُقدَّرُ بغيرِ السِّعْرِ، مثلُ: (**بِعْتُ الأرضَ باعًا**).

* * *

٣٣٦- وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ　　تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَ(وَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

الشرحُ

كأنَّ المؤلفَ -رحمه الله- يقولُ: إنَّ الحالَ لا يكونُ إلَّا نَكِرةً، ولم يَسْبِقْ في هذا قاعدةٌ، لكنَّ القاعدةَ تُفهَمُ من هذا، فالحالُ لا يكونُ إلَّا نكرةً.

مثالُه: (**جاءَ زيدٌ راكبًا**)، و(**نزلَ المَطَرُ كثيرًا**)، و(**اشتريتُ الثَّوبَ مُرَقَّعًا**)، و(**دخلتُ المسجدَ طاهِرًا**)، وقال النَّبيُّ -عليه الصلاة والسلام-: «**أدخَلْتُهُما طَاهِرَتَيْنِ**»[1]، فـ(**طَاهِرَتَيْنِ**) حالٌ.

لكنْ أحيانًا تأتي الحالُ معرفةً، فماذا نَصْنَعُ؟

يقول: (**إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى**)، فالنَّحْويُّونَ سهلٌ أمرُهم، فإذا جاءك من اللُّغَةِ ما يُخالِفُ القاعدةَ فأوِّلْهُ، فإذا جاءك حالٌ وهي معرفةٌ -وأنت قد أصَّلْتَ أصلًا، وهو أنَّ الحالَ لا تكونُ إلَّا نكرةً- فاعتقِدْ تنكيرَه معنًى، أي: أَوِّلْهُ إلى نكرةٍ.

مثالُ ذلك: (**وَحْدَكَ اجْتَهِدْ**)، أي: لو لم يَجتهِدْ زميلُك فاجْتهِدْ أنت، فـ(**اجْتَهِدْ**) فعلُ أمرٍ، والفاعلُ مُستَتِرٌ وجوبًا، تقديرُه: (**أنت**)؛ لأنَّ كُلَّ الذي تقديره: (**أنت**)، أو (**أنا**)، أو (**نحن**) فهو مُستتِرٌ وجوبًا، و(**وَحْدَ**) حالٌ من فاعلِ (**اجْتَهِدْ**) مع أنَّ (**وَحْدَ**) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، أي: أنَّها أُضِيفت

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان، برقم (٢٠٦)، وأخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، برقم (٢٧٤).

إلى ضميرٍ، والمضافُ إلى الضَّميرِ معرفةٌ، فكيفَ نقولُ في مثلِ هذا معَ أنَّه يُشتَرَطُ أنْ تكونَ الحالُ نكرةً؟

نقول: أَوِّلْـها، فـ(وَحْدَكَ) تُئَوَّلُ بمعنى (مُنْفَرِدًا)، أي: اجْتهِدْ مُنفرِدًا، فإذا أَوَّلْتَها بمعنى (مُنفرِدًا) صارتْ نكرةً.

مثالٌ آخَرُ: (**لا إلهَ إلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ لهُ**)، فـ(وَحْدَه) بمعنى مُنْفَرِدًا بالأُلوهيَّة.

مثالٌ آخَرُ: (**ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ**)، فـ(الأَوَّل) حالٌ، ولكنَّها مَعْرِفةٌ؛ لأَنَّها مُعرَّفةٌ بـ(أل)، فتُئَوَّلُ بنكرةٍ، أي: مُرتَّبِينَ، وهذا أحسنُ من التَّأويلِ بـ(**واحدًا واحدًا**)؛ لأنَّ (**واحدًا واحدًا**) يحتاجُ إلى تأويلٍ آخرَ؛ لأنَّه ليسَ مُشْتَقًّا.

إِذَنْ: **القاعدة**: الحالُ لا تكونُ إلَّا نكرةً، ولكنْ إذا وَرَدَ عن العربِ ما هو مَعرِفةٌ وَجَبَ أنْ يُئَوَّلَ بنكرةٍ.

***

٣٣٧- وَمَصْــدَرٌ مُنكَّــرٌ حَــالًا يَقَــعْ بِكَثْــرَةٍ كَ(بَغْتَــةً زَيْــدٌ طَلَــعْ)

الشــرحُ

سَبَقَ أَنَّ الحالَ وصفٌ، والوصفُ ما دَلَّ على حَدَثٍ وفاعلِه، يعني: اسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، مثل: (قائم)، و(مضروب)، وما أَشْبَهَها، وسَبَقَ أَنَّه قد يَخْرُجُ عن كونِه وَصْفًا إلى أنْ يَكُونَ جامدًا، لكنَّه مُئَوَّلٌ بالوصفِ.

ثمَّ قال المؤلفُ -رحمه الله-: يُسْتَثْنَى أيضًا من ذلكَ المصدرُ، فالمَصْدَرُ ليسَ وصفًا، وليسَ مُشْتَقًّا، بل المَصْدَرُ مُشتَقٌّ منه، فـ(ضَرَب) مُشْتَقٌّ من الضَّرْبِ، و(أَكَل) مُشْتَقٌّ من الأَكْلِ، و(نام) مُشْتَقٌّ من النَّومِ، فالمَصْدَرُ مُشتَقٌّ منه، وليس مُشتَقًّا، إِذَنْ: ليسَ بوَصْفٍ، فهل يَصِحُّ أنْ يَجِيءَ حالًا؟

الجواب: لا، لا يَصِحُّ؛ لأنَّ القاعدةَ أنَّه لا يَكُونُ إلَّا وَصْفًا، والمصدرُ ليسَ وَصْفًا، أي: ليسَ وَصْفًا اصْطِلاحًا، أمَّا معنًى فهو وَصْفٌ، لكنَّ المؤلفَ -رحمه الله- يقولُ: (**وَمَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حَالًا يَقَعْ**).

وقولُه: «**مَصْدَرٌ**»: مبتدأٌ، فإن قيلَ: كيف يَصِحُّ أنْ يكونَ مبتدأً، وهو نَكِرةٌ، ولا يَجوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ؟

فالجواب: لأنَّه وُصِفَ بـ(**مُنكَّرٌ**).

وقولُه: «**حَالًا**»: حالٌ.

وقولُه: «**يَقَعُ**»: الجملةُ خبرُ (مَصْدَرٌ)، يعني أنَّ المَصْدَرَ المُـنَـكَّرَ يكونُ حالًا (**بِكَثْرَةٍ**).

مثالُه: (**بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ**)، أصلُ هذا التَّركيبِ: (**زيدٌ طلعَ بغتةً**)، لكنْ من أجْلِ الرَّوِيِّ قَدَّمَ الحالَ، و(**بَغْتَةً**) حالٌ من فاعلِ (**طَلَعْ**)، وفاعلُ (**طَلَعْ**) يَعودُ على (**زَيْد**)، و(**زَيْدٌ**) مبتدأٌ، و(**طَلَع**) فعلٌ وفاعلٌ مُستَتِرٌ، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ المُسْتتِرِ خبرُ المبتدأ.

قاعدةُ هذا البيتِ: يَقَعُ المصدرُ المُـنَـكَّرُ حالًا كثيرًا.

مثالُه: (**طلَعَ زيدٌ بغتةً**)، ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف:١٨٧]، يعني: لا تَأتيكم إلَّا مُفاجَأةً، وهذا ما ذَهَبَ إليه المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ (**بَغْتَةً**) حالٌ.

وقيلَ: إنَّ (**بَغْتَةً**) ليسَ بحالٍ، وإنَّما هو مَصْدرٌ، والحالُ هو الفعلُ الذي هذا مصدرُه، ويكونُ المعنى: (**زيدٌ طَلَعَ يَبْغُتُ بَغْتَةً**)، ويَصِيرُ الحالَ جملةُ (**يَبْغُت**)، ولا نُعْرِبُ (**بَغْتَةً**) حالًا، بل مَصْدَرٌ، وهؤلاء المُتَعَصِّبُونَ المُتَشَدِّدُونَ.

ثمَّ على القولِ بأنَّه يَقَعُ المصدرُ نفسُه هو الحالَ هل يَنْقاسُ، أو يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ؟

قال بعضُهم: يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ، وحُكِيَ إجماعُ النَّحويِّينَ، ولكن ليسَ بصحيحٍ.

وقال بعضُهم: بل يَنْقاسُ، ولا يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ، وهذا القولُ هو الرَّاجحُ عندَنا، وذلك لأنَّ المَصْدرَ يَقَعُ خبرًا كثيرًا مُنْقَاسًا، فتقولُ: (**رَجُلٌ عَدْلٌ**)، و(**رَجُلٌ رِضًى**)، و(**رَجُلٌ ثَبْتٌ**، أو **ثَبَت**)، وما أَشْبَهَ ذلك، قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في النَّعْتِ:

وَنَعَتُــــوا بِمَصْـــدَرٍ كَثِـــيرًا ... فَـالتَزَمُوا الإِفْـرَادَ وَالتَّـذْكِيرَا

فإذا كان المصدرُ يُوصَفُ به، ويكونُ صفةً، فلماذا لا يكونُ حالًا؟!

فصار عندَنا ثلاثةُ آراءٍ:

الرَّأْيُ الأوَّلُ: لا يكونُ المصدرُ حالًا أبدًا، وما أتى من كلامِ العربِ مُوهِمًا لذلك فيَجِبُ أنْ يُئَوَّلَ، فيُجْعَل المصدرُ مصدرًا، والفعلُ الذي انتصبَ به هذا المصدرُ هو الحالَ.

الرَّأْيُ الثَّاني: يَصِحُّ أنْ يكونَ المصدرُ حالًا، ولكنَّه مقصورٌ على السَّماعِ، فلا يُقَاسُ عليه.

الرَّأْيُ الثَّالثُ: يَصِحُّ أنْ يَقَعَ المصدرُ حالًا، وهو مَقِيسٌ، لكنَّه قليلٌ، والصَّحيحُ أنَّه يَصِحُّ أنْ يأتيَ حالًا قياسًا.

فصارتِ القاعدةُ في هذا البيتِ: يَقَعُ المصدرُ المُنَكَّرُ حالًا كثيرًا، وهذا ما يُفِيدُه كلامُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- وسَبَقَ شرحُه.

فإن قال قائل: كيف يَقَعُ المصدرُ حالًا كثيرًا معَ أنَّ الحالَ وَصْفٌ؟

فالجواب: هذا مصدرٌ بمعنى الوَصْفِ، لكن قد يُوصَفُ بالمصدرِ من بابِ المبالغةِ، كأنَّه هو المصدرُ، لا المُتَّصفُ بالمصدرِ، فإذا قلتَ: (زيدٌ رِضًى)، أبلغُ من قولِكَ: (زيدٌ ذو رِضًى)، أو: (زيدٌ راضٍ)، فكأنَّك جعلتَهُ هو نفسَه، وإلَّا فالأصلُ أنْ يُؤتَى باسمِ الفاعلِ، أو بـ(ذو) التي بمعنى (صاحب)، وتُضافَ إلى المصدرِ، فيُقالُ: (ذُو رِضًى)، و(ذو عَدْلٍ)، و(ذُو بَغْتةٍ)، وما أَشْبَهَها.

***

٣٣٨- وَلَــمْ يُنكَّــرْ غَالِبًــا ذُو الحَــالِ إِنْ لَــمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُـخَصَّصْ، أَوْ يَـبِنْ

٣٣٩- مِــنْ بَعْــدِ نَفْــيٍ أَوْ مُضَــاهِيهِ كَ(لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَـلَى امْـرِئٍ مُسْتَسْـهِلَا)

الشــرحُ

قولُه: «وَلَـمْ يُنكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَالِ»: (ذُو) بمعنى صاحب، والنَّكرةُ ضدُّ المعرفةِ، وصاحبُ الحالِ هو الذي وُصِفَ بالحالِ.

مثالُ ذلكَ: (جاءَ الرَّجُلُ راكبًا)، فصاحبُ الحالِ هو: (الرَّجُل).

وصاحبُ الحالِ يكونُ معرفةً، أخذنا ذلك من قولِه: (وَلَـمْ يُنكَّرْ غَالِبًا)، وإنَّما يكونُ مَعرفةً، يعني: يُشتَرَطُ في صاحبِ الحالِ أنْ يكونَ معرفةً، وهل هو شرطٌ لازمٌ أو غَالِبٌ؟

قال المؤلفُ -رحمه الله-: (غَالِبًا)، يعني: وقدْ يأتي على غيرِ الغالبِ، فلو قلتَ: (جاءَ رَجُلٌ راكبًا)، فهذا من غيرِ الغالبِ، والغالبُ في مثلِ هذا المثالِ أنْ تَقولَ: (جاءَ رجلٌ راكبٌ)، فتَجْعَلَه صفةً لـ(رجل)، فالوصفُ بعدَ النَّكرةِ صفةٌ، يَتْبَعُها في الإعرابِ، ولا يكونُ حالًا منها، هذا هو الغالبُ، وقد رُوِيَ عن الرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «وَصَلَّى وَرَاءَه قَوْمٌ قِيامًا»[1]، ولم يقُلْ: (قَوْمٌ قِيامٌ)، ولكنْ هذا المثالُ -وإن مَثَّل به الشَّارحُ- لا يَصِحُّ، لأنَّ (قومٌ) وُصِفَت بقولِه: (وَرَاءَه)، فصَحَّ مجيءُ الحالِ منها، لكن لو قلتَ: (جاءَ قَوْمٌ قيامًا)، فهذا هو المثالُ المُنْطَبِقُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، برقم (٦٨٨).

إِذَنْ: القاعدةُ في هذا البيتِ أنَّ الغالبَ أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ مَعْرِفةً، ولا يكونُ نَكِرةً إلَّا في المواضعِ التَّاليةِ:

الموضعُ الأوَّلُ: **(إِنْ لَـمْ يَتَأَخَّرْ)**، فإذا تأخَّرَ جازتْ منه النَّكِرةُ، تقولُ: **(جاءَ راكبًا رجلٌ)**، ولهذا قالوا: إنَّ الجُمَلَ قبلَ النَّكراتِ أحوالٌ، وبعدَها نُعُوتٌ، أي: صفاتٌ.

فهنا: **(جَاءَ راكبًا رجلٌ)** صحيحٌ؛ لأنَّ صاحبَ الحالِ مُتأخِّرٌ.

أمثلةٌ أخرى: **(جاءَ مَاشِيًا وَلَدٌ)**، و**(جاءتْ راكبةً امرأةٌ)**، و**(أَسْرَعَ قافِزًا جَوَادٌ)**، وعلى هذا فَقِسْ.

الموضعُ الثَّاني: **(أَوْ يُخَصَّصْ)**، فإذا خُصِّصَ صاحبُ الحالِ وهو نكرةٌ جازَ مجيءُ الحالِ منه، والتَّخصيصُ يكون بصفةٍ أو بإضافةٍ.

مثالُ المُخَصَّصِ بوَصْفٍ: **(جاءَ رجلٌ فَقِيرٌ راكبًا)**، فصاحبُ الحالِ -وهو **(رجل)**- وُصِفَ بـ**(فقير)**.

ومثالُ المُخَصَّصِ بإضافةٍ: **(اشْتَرَيْتُ كتابَ طالبٍ تالفًا)**، فـ**(كتاب)** خُصِّصَ بكونِه لطالبٍ، و**(تالفًا)** صفةٌ لـ**(كتاب)**، وليست لـ**(طالب)**.

الموضعُ الثَّالثُ: **(أَوْ يَبِنْ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ)**، **(يَبِنْ)** يعني يَتَبَيَّنَ ويَظْهَر من بعدِ نفيٍ، تقول: **(ما في الدَّارِ رجلٌ جالسًا)**، فـ**(جالسًا)** حالٌ من **(رجل)**، و**(رجل)** نكرةٌ، لكنْ سوَّغَ مجيءُ الحالِ منها أنَّها بعدَ نفيٍ، فـ**(ما)** نافيةٌ.

ومثلُه أيضًا: **(ما أتاني رجلٌ راكِضًا)**، فـ**(راكِضًا)** حالٌ من **(رجل)**، مع أنَّ **(رجل)** نكرةٌ، لكنَّها في سِياقِ النَّفيِ.

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**أَوْ مُضَاهِيهِ**)، المضاهي للنَّفيِ هو النَّهيُ والاستفهامُ الإنكاريُّ.

أمَّا النَّهيُ فمَثَّل به المؤلِّفُ -رحمه الله-: (**لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا**)، أي: مُستسْهِلًا بَغْيًا، فالبَغْيُ لا تَظُنَّه سهلًا، فهنا: (**امْرُؤٌ**) فاعلٌ، و(**عَلَى امْرِئٍ**) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(**يَبْغِ**) في مَحَلِّ المفعولِ به، و(**مُسْتَسهِلَا**) حالٌ من فاعلِ (**يَبْغِ**)، أي: من (**امْرُؤٌ**) الأولى، وصَحَّ مَجيءُ الحالِ منه وهو نكرةٌ؛ لأنَّه في سياقِ النَّهيِ.

ومثالُ الاستفهامِ الإنكاريِّ: (**هل مِن أحدٍ في البيتِ قائـمًا؟**)[1]، فـ(**قائـمًا**) حالٌ من (**أحد**)، وجاءت منه حالًا معَ أنَّه نكرةٌ؛ لأنَّه في سياقِ الاستفهامِ الإنكاريِّ.

فصارت القاعدة: لا يكونُ صاحبُ الحالِ إلَّا معرفةً إلَّا في ثلاثةِ مَواضِعَ، وهي: إذا كان مُتأخِّرًا، وإذا وقَعَ بعدَ النَّفيِ أو شبهِهِ، وإذا خُصِّصَ بإضافةٍ أو وصفٍ، فإنَّ الحالَ تأتي منه وهو نكرةٌ.

***

(١) ولا يَصِحُّ التمثيلُ بـ(هل من أحدٍ قائمًا؟)، إلَّا على رأيِ مَن يُجَوِّزُ أنْ يكونَ الخبرُ حالًا، مثل: (رجلٌ قائمًا)، أو (زيد قائمًا)، كما سَبَقَ في بابِ المبتدأ والخبرِ. (الشَّارح).

٣٤٠- وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

الشرحُ

قولُه: «سَبْقَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(أَبَوْا)، وهو مضافٌ.

و«حَالٍ»: مضافٌ إليه.

وقولُه: «مَا بِحَرْفٍ»: (مَا) اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ، و(بِحَرْفٍ) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(جُرَّ).

و«جُرَّ»: فعلٌ ماضٍ، وهو صِلَةُ الموصولِ (مَا)، وجملةُ: (قَدْ أَبَوْا) خبرُ (مَا) في قولِه: (وَمَا بِحَرْفٍ جُرَّ)، وتقديرُ البيتِ بالتَّرتيبِ: والذي جُرَّ بحرفٍ قد أَبَوْا -أي: النَّحويُّون- أنْ تَسْبِقَه الحالُ، قالوا: لا يُمكِنُ أنْ تسبقَ الحالُ صاحبَها المجرورَ بحرفِ جَرٍّ، وسَبَقَ قولُه: (إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ)، فيُفْهَمُ من هذا أنَّه يجوزُ أنْ يَتأَخَّرَ صاحبُ الحالِ عنها، فالحالُ يجوزُ تَقَدُّمُها على صاحبِها إذا كان فاعلًا، مثل: (جاءني راكبًا زيدٌ)، ويجوزُ تَقَدُّمُها على صاحبِها إذا كان مفعولًا به، مثل: (ضَرَبْتُ قائمًا زيدًا)، ولا يجوزُ أنْ تَتقدَّمَ على صاحبِها إذا كان مجرورًا بحرفِ جَرٍّ عندَ النَّحويِّينَ، يقولون: لأنَّ حرفَ الجَرِّ لا يَعْمَلُ ما بعدَه فيما قبلَه.

مثالُه: (مَرَّ نائمًا بي زيدٌ)، أي: وأنا نائمٌ، فهذا عندَ النَّحْويِّينَ لا يجوزُ.

لكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- خالَفَهم، فعندَه أنَّ (نائمًا) حالٌ من الياءِ في قولِه: (بي)، ولهذا قال: (وَلَا أَمْنَعُهُ)؛ لأنَّ عندي دليلًا، (فَقَدْ وَرَدْ) أي: عن العربِ، والعربُ حُجَّةٌ في بابِ النَّحوِ، فيقولُ: ما دام وَرَدَ عن العربِ فلا بُدَّ أنْ

يكونَ جائزًا، والذي وَرَدَ قولُ الشَّاعرِ:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَـيْمانَ صَـادِيًا   إِلَيَّ حَبِيبًـا إِنَّهَـا لَحبِيـبُ[1]

قولُه: (لئن كان)، (كان) فعلٌ ماضٍ، و(بَرْد) اسمُها، وهو مضافٌ، و(الماء) مضافٌ إليه، و(هَيْمان) حالٌ من الياءِ في قولِه: (إليَّ)، و(صَادِيًا) حالٌ ثانيةٌ أيضًا من الياءِ، فالياءُ في (إليَّ) هي صاحبةُ الحالِ، وقولُه: (حبيبًا) خبرُ (كان).

والـهَيْمانُ معناه شديدُ العطشِ كما قال اللهُ تعالى: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٥].

وقولُه: (إنَّها)، أي: محبوبتَه (لحبيبُ)، ومعلومٌ لكلِّ أحدٍ أنَّ بَرْدَ الماءِ للهَيْمانِ الصادي حبيبٌ، بل أحبُّ شيءٍ للإنسانِ العطشانِ شديدَ العطشِ أنْ يَلْقَى ماءً باردًا.

إِذَنْ: وَرَدَ في لسانِ العربِ جوازُ مجيءِ الحالِ من صاحبِها المجرورِ مُتقدِّمةً عليه، وكلامُ العربِ هو الدَّليلُ في بابِ النَّحوِ، لا نَقولُ في النَّحْوِ: هاتِ دليلًا من الكتابِ والسُّنَّةِ، إنَّما نقولُ: هاتِ دليلًا من كلامِ العَرَبِ، وإذا كان من القرآنِ فهو أفصحُ كلامٍ في الوجودِ، وإذا كان كلامَ الرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- فهو أفصحُ كلامِ العربِ.

وبعضُ النَّحويِّين يَتعنَّتُ، ويقولُ: حتى أحاديثُ الرَّسُولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- الصَّحيحةُ لا نَقْبَلُ الاحتجاجَ بها في اللُّغةِ؛ لأنَّه يُمْكِنُ أنَّهم نَقَلُوها

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لكُثَيِّر عزة، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٧٧).

بالمعنى، ومَن يقولُ: إنَّ الرَّسولَ -عليه الصَّلاة والسَّلام- نَطَقَ بهذا اللَّفظِ نفسِه؟

لكنَّ ابنَ مالكٍ وابنَ هشامٍ -رحمهما الله- أنْكَروا على هؤلاء العُلَماءِ؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ الذي نُقِلَ عن الرَّسولِ ﷺ هو اللَّفظُ، وأيضًا نَقولُ: مَن الذي يقولُ: إنَّ هذا البيتَ قاله امْرُؤُ القَيْسِ؟

***

٣٤١- وَلَا تُـجِزْ حَالًا مِنَ الـمُضَافِ لَـهْ إِلَّا إِذَا اقْتَضَـى الـمُضَافُ عَمَلَـهْ

٣٤٢- أَوْ كَـانَ جُـزْءَ مَـا لَـهُ أُضِـيفَا أَوْ مِثْـلَ جُزْئِـهِ فَـلَا تَـحِيفَا

الشـــرحُ

قولُه: «وَلَا تُـجِزْ»: (لَا) ناهيةٌ، والأصلُ في النَّهي المنعُ، ولا نقولُ هنا: التَّحريم.

وقولُه: «المُضَافِ لَه»: هو الاسمُ الثَّاني من المُتضايفَيْنِ، وهو المضافُ إليه.

يقولُ: إنَّه لا يجوزُ وُقوعُ الحالِ من المضافِ إليه؛ لأنَّ الأصلَ وقوعُها من المضافِ، إذْ إنَّه المُتحدَّثُ عنه، فتقولُ مثلًا: (جاءَ عبدُ الله راكبًا)، فـ(راكبًا) حالٌ من (عبد)، وليس من (الله)، حتى لو فُرِضَ أنَّه تجوزُ الصِّفةُ لله وللمضافِ، فإنَّها تكونُ للمضافِ.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ عبدُ الله سميعًا)، فـ(سَمِيعًا) حالٌ من (عبد)، فإذا جاءنا حالٌ بعدَ مُضافٍ ومضافٍ إليه فلا تخلو: إمَّا أنْ تَصْلُحَ لهما أو لأحدِهما، فإنْ صَلَحَتْ لأحَدِهما دونَ الثَّاني فهي له، وإنْ صَلَحَت لهما جميعًا فهي للأوَّلِ.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ غلامُ هندٍ راكبًا)، فهنا يَتَعَيَّنُ أنْ تكونَ للمضافِ؛ لأنَّ (راكبًا) مُذَكَّرٌ، و(هند) مُؤَنَّثٌ.

مثالٌ آخَرُ: (ضَرَبَ غلامُ هندٍ راكبةً بعيرَها)، و(بعير) مفعولُ (ضَرَبَ)، فهنا الحالُ من (هند)، وليسَ من (غلام)، والذي يَمْنَعُ أن تكون من (غلام) أنَّ

الحالَ مُؤنَّثةٌ هنا، و(**غلام**) مُذكَّرٌ، ولا يُمكِنُ أنْ تكونَ الحالُ المُؤنَّثةُ لـمُذكَّرٍ.

إذَنْ: إذا كانت الحالُ صالحةً لهما فهي للأوَّلِ، ولا يُمكِنُ أنْ تكونَ للمضافِ إليه إلَّا في مَواضِعَ:

الموضعُ الأوَّلُ: (**إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ**) وهو الجزءُ الأوَّلُ (**عَمَلَه**)، أي: عملَ الحالِ، ومعنى (**اقتضى عمله**) أي: صَحَّ أنْ يكونَ عاملًا في الحالِ، بأنْ يكونَ وَصْفًا مُشتقًّا، مثل اسمِ الفاعلِ.

فتقولُ: (**هذا ضاربُ زيدٍ راكبًا**)، فيَجوزُ أنْ تكونَ (**راكبًا**) حالًا من (**زيد**)؛ لأنَّ المضافَ -وهو (**ضارب**)- يَصِحُّ أنْ يكونَ عاملًا، وما صَحَّ أنْ يكونَ عاملًا صَحَّ أنْ يكونَ عاملًا فيما يَليهِ، فهو عاملٌ فيما يَلِيهِ الجَرَّ، وفي الحالِ النَّصبَ.

أمثلةٌ أُخْرَى: (**هذا آكِلُ الطَّعامِ نِيئًا**)، و(**هذا آكِلُ اللَّحْمِ مَشْويًّا**)، فـ(**مَشْويًّا**) حالٌ من (**اللَّحم**).

الموضعُ الثَّاني: (**أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا**)، يعني: كان بَعْضًا مـمَّا أُضِيفَ إليه.

مثالُه: (**قَطَعْتُ يدَ السَّارِقِ جَانِيًا**)، فـ(**السَّارق**) مضافٌ إليه، لكن صَحَّ مَجيءُ الحالِ منه؛ لأنَّ اليدَ بَعْضٌ منه.

الموضعُ الثَّالثُ: (**أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا**)، أي: مثلَ جزءِ المُضافِ، وليسَ جُزْءًا منه، لكن مثل جزئِه في تَعَلُّقِه به، بحيثُ لو حُذِفَ استُغْنِيَ عنه.

مثالُه: قولُه تعالى: ﴿ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل:١٢٣]، فـ﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ من المضافِ إليه: ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾؛ لأنَّ ﴿مِلَّةَ﴾ ليست جزءًا من ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾،

لكن شِبْهِ جزئِه؛ لأنَّها لو حُذِفَت وقيلَ في غيرِ القرآنِ: (اتَّبعْ إِبْرَاهيمَ حَنِيفًا) صَحَّ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [آل عمران:٦٨]، ولم يَقُل: اتَّبعوا مِلَّتَه.

ولكنْ ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ -رحمه الله- إلى أنَّهُ يجوزُ مَجيءُ الحالِ مِن المضافِ إليهِ مُطلقًا متى صَحَّ الكلامُ، وهذا القولُ هوَ الرَّاجحُ بِناءً على القاعدةِ المعروفةِ عندَنا، وهو أنَّنا نَأْخُذُ بالأسهلِ في بابِ النَّحوِ؛ لأنَّهُ لا يُوجَدُ دليلٌ على المنعِ، فإذا جاءتِ الحالُ مِن المضافِ إليه في هذه الأحوالِ الثَّلاثةِ فما الذي يَمْنَعُها في غيرِها؟

خلاصةُ البَيتَيْنِ: يَمْتنِعُ أنْ تأتِيَ الحالُ من المضافِ إليه إلَّا في ثلاثِ حالاتٍ:

الأولى: أنْ يكونَ المضافُ صالحًا للعملِ في الحالِ.

الثَّانيةُ: أنْ يكونَ المضافُ بعضًا مِن المضافِ إليه.

الثَّالثةُ: أنْ يكونَ المضافُ شِبْهَ بعضِه، وذلك بأنْ يُسْتَغْنَى عن ذكرِه، فإذا حُذِفَ تمَّ الكلامُ بدونِه.

وكذلك إذا وُجِدَت قرينةٌ تَمْنَعُ مِن أنْ يكونَ مِن المضافِ، مثل: التَّذكير، أو التَّأنيث، أو ما أشْبَهَ ذلك.

والصَّوابُ أنَّ الحالَ تَجِيءُ من المضافِ إليه سواءٌ كانتْ في الأحوالِ الثَّلاثةِ التي ذَكَرَها ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أو لا، لكنْ بشرطِ أنْ يَستقِيمَ المعنى.

***

٣٤٣- وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا

٣٤٤- فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ(مُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ)، وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

الشرحُ

قولُه: «وَالحَالُ»: مبتدأٌ.

و«جَائِزٌ»: خبرُ المبتدأ.

و«تَقْدِيمُ»: فاعلُ (جَائِزٌ)، ويجوزُ أنْ تجعلَ (جَائِزٌ) خبرًا مُقَدَّمًا، و(تَقْدِيمُ) مُبتدأً مُؤخَّرًا، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ.

انتقَلَ المُؤلِّفُ -رحمه الله- إلى بَحْثٍ جديدٍ، وهو: هل يَجوزُ تَقْديمُ الحالِ على عَامِلِها، أو لا؟

مثالُ ذلك: (جاءَ الرَّجُلُ راكبًا)، فالترتيبُ هنا طَبيعيٌّ، فـ(جاء) الفعلُ، وهو العَامِلُ، و(الرجلُ) هو الفاعلُ، و(راكبًا) هو الحالُ، فهل يَجوزُ أن أقولَ: (رَاكِبًا جاءَ الرَّجُلُ)، أو لا يَجوزُ؟

الجواب: يَجوزُ أنْ تَتقدَّمَ الحالُ، بشرطِ أنْ يكونَ النَّاصبُ لها فِعْلًا مُتَصرِّفًا أو صِفةً تُشْبِهُ الفعلَ المُتَصرِّفَ.

مثالُه: (مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ)، أي: (هذا رَاحِلٌ مُسرِعًا)، فـ(ذَا) اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفعٍ مبتدأٌ، و(رَاحِلٌ) خبرُ (ذَا) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ، و(مُسْرِعًا) حالٌ من فاعلِ (رَاحِل) مُقدَّمةٌ، و(رَاحِلٌ) صفةٌ، وهي

اسمُ فاعلٍ، فيَجوزُ أنْ أقولَ: (**مُسْرِعًا هذا راحلٌ**).

مثالٌ آخَرُ: (**زيدٌ آتٍ راكبًا**)، وهذا ترتيبٌ طَبِيعيٌّ، لكن يَجوزُ: (**راكبًا زيدٌ آتٍ**)؛ لأنَّ عاملَ الحالِ صفةٌ مُتصرِّفةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (**مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا**)، والتَّرتيبُ الطبيعيُّ: (**زيدٌ دعا مُخلِصًا**)، لكن يجوزُ: (**مُخْلِصًا زيدٌ دَعَا**)، فـ(**مُخْلِصًا**) حالٌ من فاعلِ (**دَعَا**)، و(**زَيْدٌ**) مبتدأٌ، و(**دَعَا**) فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ جوازًا تقديرُه: (**هو**)، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ في مَحَلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ (**زَيْد**).

مثالٌ آخَرُ: (**قَرَأْتُ الكتابَ مَفْتوحًا**)، فـ(**مَفْتوحًا**) حالٌ من (**الكتاب**)، ويَجوزُ أنْ تقولَ: (**مفتوحًا قرأتُ الكتابَ**).

إِذَنْ: القاعدة: يَجوزُ تقديمُ الحالِ على عامِلِها إنْ كان فِعْلًا مُتصرِّفًا أو صفةً تُشْبِهُه، والصِّفةُ التي تُشْبِهُ الفعلَ هي كلُّ وصفٍ تَضمَّنَ معنى الفعلِ وحُروفَه، كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصِّفةِ المُشبَّهَةِ.

أمَّا اسمُ التَّفضيلِ فهو صفةٌ، لكنَّه لا يَتَصرَّفُ؛ لأنَّه مُلازِمٌ للإفرادِ، فتقولُ: (**زيدٌ أفضلُ منْ عَمْرو**)، و(**النِّساءُ أحْيَا من الرِّجال**)، و(**الرِّجالُ أفضلُ منَ النساءِ**)، ولا تقولُ: (**أَفْضَلُون من النِّساء**)، وهكذا، فلا يجوزُ أنْ تَتَقدَّمَ الحالُ إذا كان عاملُها اسمَ تفضيلٍ.

وقيل: بل يجوزُ، وهو الرَّاجحُ، وعلى هذا فيَجوزُ أنْ تَتقدَّمَ الحالُ على عاملِها مُطلَقًا، سواءٌ كانَ فعلًا مُتصرِّفًا، أو صِفَةً مُتصرِّفةً، أو فِعْلًا غيرَ مُتصرِّفٍ، أو صفةً غيرَ مُتصرِّفةٍ؛ لأنَّه لا يُوجَدُ دليلٌ على المَنْعِ كما قال بعضُ

المُحَشِّينَ، وما دامَ ليسَ هناك دليلٌ على المنعِ، والمعنى مُسْتقِيمٌ، وجاءَ نظيرُه، فلماذا لا يجوزُ؟! صحيحٌ أنَّه قدْ يَكونُ قليلًا في كلامِ العربِ، لكنْ فرقٌ بين قولِنا: إنَّه قليلٌ، وبينَ قولِنا: إنَّه ممنوعٌ.

وهنا مسألةٌ: إذا جازَ تقديمُ الحالِ على العاملِ فهل يَجوزُ أنْ تَفْصِلَ بينَ العامِلِ وصاحِبِها؟ أي: أنْ تُقَدَّمَ على صاحِبِها دونَ عامِلِها[1]؟

الجواب: نعمْ، لأنَّه إذا جاز أنْ تَتَقَدَّمَ على العاملِ فمِن بابِ أولى أنْ تَتَقَدَّمَ على صاحِبِها، فعليه يجوزُ أنْ نَقولَ: (**هذا مُسْرِعًا راحلٌ**)، و(**زَيْدٌ مُخْلِصًا دَعَا**)؛ لأنَّه إنَّما بُحِثَ في تقديمِ الحالِ على عامِلِها؛ لأنَّها إذا تقدَّمت عليه فقد يَضْعُفُ عملُه، أمَّا إذا جاءتْ بعدَ العاملِ فلا إشكالَ في أنَّ العامِلَ يَتسلَّطُ عليها.

* * *

(١) في: (**جاء الرَّجلُ** راكبًا) العاملُ هو (**جاء**)، والصَّاحبُ هو (**الرَّجلُ**). (الشارح)

٣٤٥- وَعَامِـلٌ ضُـمِّنَ مَعْنَـى الفِعْـلِ لَا حُرُوفَـهُ مُـؤَخَّرًا لَـنْ يَعْمَـلَا

٣٤٦- كَ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَـأَنَّ)، وَنَـدَرْ نَحْوُ: (سَـعِيدٌ مُسْـتَقِرًّا فِي هَجَـرْ)

الشــرحُ

قولُه: «عَامِلٌ»: مبتدأٌ.

و«ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ»: الجملةُ صفةٌ لـ(عَامِل).

وقولُه: «مُؤَخَّرًا»: حالٌ مُقدَّمةٌ منْ فاعلِ (يَعْمَلا)، يعني: لنْ يَعْمَلَ إذا تأخَّرَ، وجملةُ (لَنْ يَعْمَلا) في محلِّ رفعٍ خبرُ (عَامِلٌ).

سَبَقَ أنَّهُ يَجوزُ تقديمُ الحالِ على عَامِلِها بواحدٍ مِن أَمْرَينِ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ فعلًا مُتصرِّفًا.

الثَّاني: أنْ يكونَ مُضَمَّنًا مَعْنَى الفعلِ، وهو ما اشْتَمَلَ على حُروفِه ومعناه.

فإذا وُجِدَ أداةٌ تَتَضمَّنُ معنى الفعلِ دونَ حروفِه فإنهُ لا يَجوزُ تقديمُ الحالِ عليه، ولهذا قالَ: (**وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا**)، ومَعْنَى البيتِ أنَّ العاملَ إذا ضُمِّنَ معنى الفعلِ دونَ حُروفِه فإنَّهُ لنْ يَعْمَلَ مُتأخِّرًا.

إِذَنْ: القاعدة: لا يجوزُ تقديمُ الحالِ إذا كانَ عَامِلُها مُتضمِّنًا لمعنى الفعلِ دونَ حروفِه.

مثالُه: (لَيْتَ)، فـ(ليت) معناها: أَتَـمَنَّى، إِذَنْ: هي مُتَضَمِّنةٌ معنى الفعلِ، لكنْ ليسَ فيها حروفُه، ولهذا لا يَجوزُ أنْ تقولَ: (**راكبًا ليتَ زيدًا حاضرٌ**)؛ لأنَّه

وإنْ كانتْ (ليتَ) تَتَضمَّنُ معنى الفعلِ، لكنْ لا تَتَضمَّنُ حروفَ الفعلِ، والتَّرتيبُ الطبيعيُّ: (ليت زيدًا حاضرٌ راكبًا)، يعني: لَيْتَهُ حَضَرَ وهو راكبٌ.

مثالٌ آخَرُ: (تلك هِنْد مُجَرَّدةً)، فلا تقولُ: (مُجَرَّدةً تلك هندٌ)؛ لأنَّ (تلك) عاملٌ، لكنَّه يَتَضمَّنُ معنَى الفعلِ دون حروفِهِ، فلا يجوزُ أنْ تَتقدَّمَ الحالُ عليه.

مثالٌ آخَرُ: (كأنَّ زيدًا أسدٌ واثبًا)، هذا الأصلُ، وهو تَرْتِيبٌ طبيعيٌّ، يعني: كأنَّه في وُثوبِهِ أسدٌ، فهل يجوزُ أنْ أقولَ: (واثبًا كأنَّ زيدًا أسدٌ)؟

الجواب: لا يـجوزُ، وذلك لأنَّ (كأنَّ) تَتضمَّنُ معنى الفعلِ، فهو يُشبِّهُ زيدًا بالأسدِ، لكنَّها لـم تَتَضمَّنْ حروفَ الفعلِ، ولذلك لا يـجوزُ أنْ تَتقدَّمَ الحالُ عليها.

قولُه: «نَدَرْ»: بمعنى قَلَّ.

وقولُه: «سَعِيدٌ»: مبتدأٌ.

و«مُسْتَقِرًّا»: حالٌ.

وقولُه: «فِي هَجَرْ»: جارٌّ ومجرورٌ، خبرُ المبتدأ؛ لأنَّ (فِي هَجَرْ) وإن كان مُتعَلِّقًا بمحذوفٍ تقديرُه: (كائن)، لكنَّه في الحقيقةِ لم يَبْرُزِ العاملُ في الحالِ هنا، فكأنَّهُ ضُمِّنَ معنى الفعلِ دونَ حُروفِه، فيقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: إنَّ هذا جائزٌ تقديمُه، لكنَّه نادرٌ.

وقال بعضُ النَّحويِّين: بل هذا ليس بنادرٍ، وإنَّه يجوزُ، ولا حَرَجَ على الإنسانِ أنْ يقولَ: (زيدٌ مُستَقِرًّا في هَجَر)، و(زيدٌ مجتهدًا في بيتِه)، وما أَشْبَهَ ذلك.

مثالٌ آخَرُ: (زيدٌ في الحُجْرةِ مُظلِمةً)، (زيدٌ) مبتدأٌ، و(في الحُجْرَةِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(كائن)، و(مُظلِمةً) حالٌ من (الحُجْرة)، لكن هل يجوزُ أنْ أقولَ: (زيدٌ مُظلِمةً في الحُجْرة)؟

الجواب: يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: إنَّ هذا نادرٌ، فهذا مثلُ: (زيدٌ مُستَقِرًّا فِي هَجَر).

فإن قال قائل: أليسَ العاملُ في الخبرِ هو المبتدأَ؟

نَقول: كلُّ هذه أقوالٌ ليسَ لها أصلٌ، صحيحٌ أنَّ هذا مرفوعٌ، وهذا مجرورٌ، وكذلك أيضًا بالنِّسبةِ للتَّقديمِ والتَّأخيرِ فالأصلُ الجوازُ.

فائدةٌ: لماذا قدَّرنا: (كائن) مع وجودِ (مُسْتَقِرّ)؟

الجواب: لأنَّ المرادَ بالاستقرارِ هنا الاستقرارُ الخاصُّ، يعني أنَّه ثابتٌ، فقد يكونُ في هَجَر، لكنَّه ليس بمُسْتَقِرٍّ، بل مُسافرٌ، مثل قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل:٤٠]، فإنَّ هذا الاستقرارَ غيرُ مُجَرَّدِ الكَيْنُونَةِ، فكأنَّه وَجَدَه عندَه، لكنَّه مُستقِرٌّ ثابتٌ، و(هَجَر) هي الأحساءُ وما حولَها.

* * *

٣٤٧- وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

الشرحُ

ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أحيانًا يأتي بالمثالِ لتُؤخَذَ منه القاعدةُ، وهنا سنأخُذُ القاعدةَ من المثالِ، فقولُه «مُفْرَدًا»: حالٌ، والعاملُ فيها كلمةُ: (أَنْفَع).

إذَنْ: هي مُقدَّمةٌ على العاملِ، والعاملُ هنا اسمُ تَفْضيلٍ، وليس فعلًا مُتصرِّفًا، ولا صفةً تُشْبِهُ الفعلَ المُتصرِّفَ؛ لأنَّ الصفةَ التي تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ هي: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصِّفَةُ المُشبَّهةُ -على خلافٍ- ومع ذلك قُدِّمتِ الحالُ عليه، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ:

وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ(مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ)، وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

فاشترطَ لجَوازِ تقديمِه على عاملِه أنْ يكونَ العاملُ فعلًا مُتصرِّفًا أو صفةً تُشْبِهُه، فهذا البيتُ مُستَثْنًى من قولِه: (وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ... إلخ)، يعني: أنَّه قد تَتَقدَّمُ الحالُ على عاملِها وهو ليسَ فِعلًا ولا صفةً تُشبِهُهُ.

وأمَّا قولُه: (مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا)، فليس فيه شاهدٌ؛ لأنَّ (مُعَانًا) عاملُها (أَنْفَع)، وهي مُتأخِّرَةٌ عنه.

أمَّا الشَّاهدُ فقولُه: (مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا)، وهذا المثالُ إذا تأمَّلْناه وَجَدْنا أنَّ فيه مُفضَّلًا ومُفضَّلًا عليه باعتبارِ حالَيْنِ، فالمُفضَّلُ زيدٌ، والمُفضَّلُ عليه عَمْرٌو، والحالان: زيدٌ في حالِ إفرادِه، وعَمْرٌو في حالِ كونِه مُعَانًا، فزيدٌ

وهو غيرُ مُعانٍ أفضلُ من عَمْرٍو وهو مُعَانٌ، هذا هو المعنَى.

فإذا وَجَدْنا اسمَ تفضيلٍ فيه مُفضَّلٌ ومُفضَّلٌ عليه باعتبارِ حالَيْنِ جازَ أنْ تَتقدَّمَ الحالُ من الأوَّلِ على العاملِ (**وهو اسمُ التَّفضيلِ**).

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- مَثَّل بمُفضَّلٍ ومُفضَّلٍ عليه بينَ شخصَيْنِ، وأقولُ أيضًا: ويجوزُ أنْ يكونَ ذلك التَّفضيلُ باعتبارِ حالَيِ الشَّخْصِ ولو كانَ واحدًا، فإذا قلتَ: (**زيدٌ مُحدِّثًا أجودُ منه فَقِيهًا**) فمثلُه تمامًا، فـ(**مُحدِّثًا**) حالٌ، والعاملُ فيها (**أجودُ**) مع أنَّه لا يوجدُ هنا زيدٌ وعَمْرٌو، لكن هنا حالان من أحوال زيدٍ، وهنا تَقدَّمَت الحالُ على عاملِها معَ أنَّ عاملَها ليس فعلًا مُتصرِّفًا ولا صفةً تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ.

وقولُه: «مُسْتَجَازٌ»: أي: قد أجازه العلماءُ.

و«لَنْ يَهِنْ»: يعني: ليس فيه ضَعْفٌ، بل هو كلامٌ فَصِيحٌ وصحيحٌ.

وقال بعضُ النَّحويِّين: هذا ممنوعٌ، وليسَ مُستجَازًا.

و«مُفْرَدًا»: في: (**زَيْدٌ مُفْرَدًا**) خبرٌ لـ(**كان**) المحذوفةِ، وتقديرُ الكلامِ عندَ هذا القائلِ: (**زيدٌ إذا كانَ مُفرَدًا أنْفَعُ من عَمْرٍو إذا كانَ مُعَانًا**)، وهذا القولُ ليسَ له حظٌّ من النَّظَرِ لكثرةِ التَّقديراتِ فيه؛ لأنَّه -على هذا الرَّأي- سيُحذَفُ منه سِتَّةُ أشياء: (**إذا**)، و(**كان**) واسمُها، وحُذِف نَظيرُها من الشَّطْرِ الثَّاني: (**من عَمْرٍو إذا كان مُعانًا**)، أمَّا ما ذَكَرَه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فليسَ فيه حذفٌ أبدًا، وغايةُ ما فيه -إن قلنا بأنَّه ممنوعٌ- أنَّنا اسْتبَحْنا تقديمَ الحالِ على عاملِها وهو ليسَ فِعْلًا ولا شَبِيهًا به.

وعلى هذا فما ذَهَبَ إليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- هو الصحيحُ، لخُلُوِّه من التَّقديراتِ، وكُلَّما خَلَا الكلامُ من التَّقديرِ كان أَوْلى، وذلك لأنَّ الأصلَ عدمُ التَّقديرِ.

إِذَنْ: القاعدة: يَجوزُ أنْ تَتقدَّمَ الحالُ على عاملِها إذا كان اسمَ تفضيلٍ بينَ مُفضَّلٍ ومُفضَّلٍ عليه باعتبارِ حالَيْنِ -أي: هذهِ الحالُ مُفضَّلةٌ على هذه الحالِ- بقطعِ النَّظَرِ عن الشَّخصِ، فقد يكونُ الشَّخصُ واحدًا، وقد يكونُ الشَّخصُ اثنَيْنِ، وقد يكونُ جِنسًا.

* * *

٣٤٨- وَالــحَالُ قَــدْ يَــجِيءُ ذَا تَعَــدُّدِ لِــمُفْرَدٍ فَــاعْلَمْ وَغَــيْرِ مُفْــرَدِ

الشــرحُ

قولُه: «وَالحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ»: يعني: مُتَعَدِّدًا.

وقولُه: «لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ»: يعني: لا تَسْتَنْكِرْ أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ واحدًا وأحوالُه مُتعدِّدةً، أمَّا قولُه (وَغَيْرِ مُفْرَدِ)، فليسَ فيه استنكارٌ، ولهذا لم يَقُلْ: (فاعْلَم).

وقولُه: «وَغَيْرِ مُفْرَدِ»: يعني: تكونُ الحالُ مُتعدِّدَةً لجماعةٍ، كلُّ واحدٍ من الجماعةِ له حالٌ.

والمعنى أنَّ الحالَ قد تَجيءُ مُتعدِّدةً، فقد تَتعدَّدُ لواحدٍ، وقد تَتعدَّدُ لجماعةٍ، وقد تَتَّحِدُ الحالُ وصاحبُها مُتَعدِّدٌ، فالأقسامُ ثلاثةٌ:

أوَّلًا: أنْ تَتعدَّدَ الحالُ وصاحبُها واحدٌ.

مثالُه: (جاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا غَانِمًا)، فصاحبُ الحالِ: (الرَّجُل)، وهو واحدٌ، والحالُ مُتعدِّدةٌ: (راكبًا) و(غانمًا)، وهل يَجوزُ أنْ نَذْكُرَ زيادةً على حالَيْنِ؟

الجواب: نعم.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ الرجُلُ رَاكِبًا ماشيًا)، ويَصِحُّ هذا إذا قُصِدَ بالمشيِ السَّيْرُ، أمَّا لو قالَ: (جاءَ الرَّجُلُ راكبًا رَاجِلًا) فهذا لا يَصِحُّ.

ثانيًا: أنْ تكونَ الحالُ مُتعدِّدةً لجماعةٍ.

مثالُه: (ضَرَبَ الرَّجُلُ قائمًا نَاقتَه بارِكةً)، فهنا الحالُ مُتعدِّدةٌ، وهي: (قائمًا)، و(بَارِكةً)، وصاحبُ الحالِ مُتعدِّدٌ أيضًا، وهو: (الرَّجُل) و(نَاقَتَهُ).

ثالثًا: أنْ تَتَّحِدَ الحالُ وصاحبُها مُتعدِّدٌ.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم:٣٣]، فهنا الحالُ واحدةٌ، وصاحبُها مُتعدِّدٌ: الشَّمسُ، والقمرُ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾[1] [النحل:١٢]، فهنا الحالُ واحدةٌ، وأصحابُها خمسةٌ: اللَّيلُ، والنَّهارُ، والشَّمسُ، والقمرُ، والنُّجومُ، فـ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ حالٌ للجَميعِ ممَّا سَبَقَ، بدلَ أنْ يقولَ: سخَّرَ لكم اللَّيلَ مُسخَّرًا، والنَّهارَ مُسخَّرًا، والشَّمسَ مُسخَّرةً، والنُّجومَ مُسخَّرةً.

مسألةٌ: إذا تَعدَّدتِ الحالُ وصاحبُها، فإذا وُجِد دليلٌ على أنَّ الحالَ الأُولَى للأولِ، والثَّانيةَ للثَّاني، أو بالعكسِ عُمِلَ به.

مثالُ ذلك: (ضَرَبْتُ هِندًا جالسةً قائمًا)، فهنا الأمرُ واضحٌ، لكن لو قُلْتَ: (أَرْضَعَتِ المرأةُ طِفْلَتَها دَارَّةً نائمةً)، فهنا (دَارَّة) حالٌ من الأمِّ، وأمَّا (نائمةً) فتَحْتَمِلُ، لكنَّ كلمةَ (أَرْضَعَت) تَدُلُّ على القصدِ، والنَّائمُ لا قَصْدَ له، وهو لم يَقُلْ: (رَضَعَتِ الطِّفْلةُ من أمِّها دَارَّةً نائمةً).

أمَّا إذا لم يُوجَدْ دليلٌ فلِمَنْ تكونُ الحالانِ؟

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة عن عاصم وحمزة والكسائي، انظر الإقناع (٢/ ٦٨١).

مثالُ ذلك: **(ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا جالسًا قائمًا)**، جمهورُ النَّحويِّين -أي أكثرُهم- يقولون: إنَّ الحالَ الأولى للثَّاني، والحالَ الثَّانيةَ للأوَّلِ، ويُعلِّلونَ ذلكَ بأنَّه يَنْبَغِي أنْ تكونَ الحالُ الأولى للثَّاني لأجلِ أنْ تكونَ مُباشِرةً له؛ لأنَّك إذا جَعَلْتَ الأولى للأوَّلِ، والثَّانيةَ للثَّاني فَصَلْتَ بينَ الحالِ وصاحبِها في الموضعينِ، وإذا جَعَلْتَ الأولى للثَّاني والثَّانيةَ للأوَّلِ فَصَلْتَ بين الحالِ وصاحبِها في موضعٍ واحدٍ، ولا رَيْبَ أنَّ الفصلَ بينَ الحالِ وصاحبِها في موضعٍ واحدٍ أحسنُ مِن الفصلِ بينَ الحالَيْنِ وصاحِبَيْهما.

وبعضُ النَّحويِّين يقولُ: بالعكسِ، كما أنَّنا في البلاغةِ نَجْعَلُ المسألةَ من بابِ اللَّفِّ والنَّشْرِ المُرتَّبِ، فنَجْعَلُ الأولى للأوَّلِ، والثَّانيةَ للثَّاني.

فإذا رأيتَ أنَّ الواجبَ أنْ نَأْخُذَ الأوَّلَ فالأوَّلَ جَعَلْنا هذا هو الصَّحيحَ، لكنَّ العلةَ التي ذَكَرَها النَّحويونَ أيضًا عِلَّةٌ قويةٌ، وهي عدمُ الفصلِ إلَّا في موضعٍ واحدٍ.

فإن قال قائل: وهل يَضُرُّ الفصْلُ؟

فالجواب: هو لا يَضُرُّ؛ لأنه لو ضَرَّ الفصلُ لم يَصِحَّ الفصْلُ، ولَقُلْنا: يَجِبُ أنْ تُقدَّمَ حالُ الأوَّلِ على الثَّاني، لكنْ هذهِ صفةٌ، وكونُ الصِّفةِ ألصقَ بصاحبِها أولى منْ كونِها أَبْعدَ.

مسألةٌ: تَنْقَسِمُ الحالُ باعتبارِ تَعَلُّقِها بصاحبِها إلى ثلاثةِ أَقْسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: مُنْتَقِلةٌ سابقةٌ، وهي التي يكونُ قدِ انفصلَ منها، ويُسمُّونها (ماضيةً)، مثالُـها: **(جاءَ زيدٌ أمسِ راكبًا)**، يعني: واليومَ ليسَ براكبٍ.

القسمُ الثَّاني: حاضِرةٌ مُصاحِبةٌ، وهي التي يكونُ مُتلَبِّسًا بها الآنَ، وهذا هو الأصلُ: أنْ تَكُونَ الحالُ مُقارِنةً لصاحِبِها، يعني أنَّه جاءَ وهو مُتَلَبِّس بها.

القِسْمُ الثَّالثُ: مُقدَّرة، وهي التي تَكُونُ في المستقبلِ، يعني: أنَّه لم يَصِرْ بعدُ، لكنْ سيكونُ، وكلُّ هذا موجودٌ في اللغةِ العربيَّةِ.

فإن قال قائل: ألا يَتعارضُ هذا التَّقسيمُ معَ تعريفِ الحالِ؟

فالجواب: لا، لأنَّ (**في حال كذا**) ليس المرادُ بها في الحالِ التي ضِدُّ الماضي والمستقبلِ، لكنَّ المراد: مُفهِمٌ في وصفٍ.

***

٣٤٩- وَعَامِـــلُ الحَـــالِ بِهَـــا قَـــدْ أُكِّـــدَا

فِي نَحْـوِ: (لَا تَعْـثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِـدَا)

الشــرحُ

قد تكونُ الحالُ مُؤكِّدةً لعاملِها، وهذا التَّأكيدُ قد يكونُ مُطابقًا للعاملِ لفظًا ومعنًى، وقد يكونُ مُطابِقًا للعاملِ معنًى لا لفظًا، بمعنَى أنَّها قد تكونُ بلفظِه ومعناه، وقد تَكُونُ بمعناه دونَ لفظِه.

مثالُ التي تكونُ بمَعْناهُ دونَ لفظِه: (**لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفسِدًا**)، وكأنَّه يُشيرُ إلى قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف:٧٤]، والعُثُوُّ معناه الفَسادُ، فإذَنْ: ﴿مُفْسِدِينَ﴾ مُؤكِّدةٌ لقولِه: ﴿وَلَا تَعْثَوْا﴾، يعني كأنَّه قال: (لا تُفْسِدوا)، فهذا تأكيدٌ، لكنَّه بالمعنى فقط، وذلك لأنَّ (**عَثَا**) غيرُ (**أَفْسَد**)، لكنَّها بمعناها.

ومثالُ المُؤكِّدةِ لعاملِها لفظًا ومعنًى قولُه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء:٧٩]، فإنَّ ﴿رَسُولًا﴾ حالٌ من الكافِ في قولِه: ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾، ومعلومٌ أنَّ (**أَرْسَلْنَا**) من الرِّسالةِ، ورَسُول من الرِّسالةِ، **إِذَنْ**: فهي مُؤكِّدةٌ للعاملِ لفظًا ومعنًى.

فإن قال قائل: فما فائدةُ الحالِ إِذَنْ؟ هل زَادتْنا وصفًا؟

نقول: لا، ما زادَتْنا وصفًا، لكنَّها زادَتْنا تأكيدًا، لكن: (**ضَرَبْتُ الرَّجُلَ قائمًا**)، أَفادَتْنا معنًى غيرَ الضَّربِ، وهو القِيَامُ، أَمَّا هذه فإنَّها لُمجرَّدِ التَّأكيدِ.

فإن قال قائل: ما الفائدةُ من التَّأكيدِ؟

قلنا: الفائدةُ من التَّوْكيدِ التَّقويةُ، فإنَّكَ تَجِدُ الفرقَ بينَ قولِكَ: (**جاءَ مُحَمَّدٌ نفْسُه**)، وبينَ قولِكَ: (**جاءَ مُحَمَّدٌ**)، فالأُولى أَدَلُّ على التَّوكيدِ منْ أنَّ الذي جاءَ هو نَفْسُ محمدٍ.

كذلكَ ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف:٧٤] كأنَّ النَّهيَ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ عن العُثُوِّ، كأنَّه قال: (**لا تُفْسِدوا لا تُفْسِدوا**) لـمَّا جاءتِ الحالُ مُؤكِّدةً لعاملِها.

إِذَنْ: القاعدةُ في هذا البيتِ: الأصلُ في الحالِ أنْ تَكُونَ مُؤَسِّسةً، بمعنى أنَّها تُفِيدُ معنًى جديدًا، وقد تَجِيءُ مُؤَكِّدةً لعاملِها: إمَّا لَفْظًا ومعنًى، وإمَّا معنًى فقط.

* * *

٣٥٠- وَإِنْ تُؤَكِّـــدْ جُمْلَـــةً فَمُضْـــمَرُ   عَامِلُهَـــا، وَلَفْظُهَـــا يُـــؤَخَّرُ

الشـــرحُ

إنْ أَكَّدْتَ جملةً فإنَّ عاملَها يَجِبُ أنْ يكونَ محذوفًا، وإنَّما كان كذلك، لأنَّنا لو أَتَيْنا بالعاملِ معَ أنَّها مؤكِّدةٌ للجُمْلةِ لَزِمَ أنْ نأتيَ بمُؤَكَّدَيْنِ (عَامِلِها، والمُؤَكَّدُ الثَّاني هو الجملةُ) والمُؤَكِّدُ واحدٌ، وهو الحالُ.

مثالُ ذلك: (**هَذَا أَخُوكَ عَطُوفًا**)، فكلمةُ (**عَطُوفًا**) مُؤَكِّدةٌ لَمضْمونِ قَولِكَ: (**هذا أخوك**)، وتقولُ: (**هذه أُمُّكَ رَحِيمةً**)، فكلمةُ: (**رحيمة**) مُؤَكِّدةٌ لجملةِ: (**هذه أُمُّك**)؛ لأنَّ الأُمَّ عادتُها الرَّحمةُ، والأخَ عادتُه العَطْفُ.

مثالُ آخَرُ: (**هذا عَدُوُّك حاقدًا**)؛ لأنَّ العَدُوَّ يَحْقِدُ.

أمثلةٌ أُخْرَى: (**هذا أَبوكَ رَحِيمًا**)، و(**هذه أُمُّكَ حَانِيَةً**)، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

وعلى هذا فإذا أَكَّدَتِ الحالُ جملةً وَجَبَ أنْ يكونَ عاملُها محذوفًا لئلَّا يكونَ مُؤَكِّدٌ واحدٌ لمُؤَكَّدينِ.

فإن قال قائل: وماذا نُقَدِّر؟

فالجواب: نُقَدِّر: (**أُحِقُّه عَطوفًا**)، و(**أُحِقُّه**) يعني أُثْبِتُه؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: (**هذا أخوك**) فهذا إثباتٌ أنَّه أخٌ، فتكونُ (**عَطُوفًا**) حالًا من المفعولِ في الفعلِ المُقدَّرِ.

وإنما تَحاشَى النَّحويُّونَ أنْ يَجْعَلوا الجملةَ نفسَها هي العاملَ؛ لأنَّه سَبَقَ أنَّ

عاملَ الحالِ هو الفعلُ أو الوصفُ، فالجملةُ كُلُّها بكمالِها لا تَصْلُحُ أنْ تكونَ عامِلًا، فلهذا قالوا: يَجِبُ أنْ يكونَ عاملُ الحالِ محذوفًا وجوبًا.

فإن قال قائل: لماذا لا نَجْعَلُ (هذا) هو العاملَ؟

فالجواب: النَّحْويُّون أحيانًا يكونُ كلامُهم بناءً على ما سُمِعَ عنِ العربِ.

إِذَنْ: معنَى البيتِ: أنَّ الحالَ قدْ تَجِيءُ مُؤَكِّدةً لجملةٍ سابقةٍ، والتَّأْكيدُ هنا تأكيدٌ مَعْنويٌّ، أي: أنَّها بمَعْناه، وحينَئذٍ يَجِبُ أنْ يَكُونَ عاملُها محذوفًا.

***

٣٥١- وَمَوْضِعَ الـحَالِ تَـجِيءُ جُمْلَـهْ كَ(جَـاءَ زَيْـدٌ وَهْـوَ نَـاوٍ رِحْلَـهْ)

الشـــرحُ

قولُه: «مَوْضِعَ»: ظرفُ مَكانٍ منصوبٌ بـ(تَجِيءُ)؛ لأنَّه مَكانٌ مُضَمَّنٌ معنى (في)، أي: تَجِيءُ في مَوْضِع.

وقولُه: «الحَالِ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ.

و«تَجِيءُ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ على آخِرِه.

و«جُمْلَه»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ، إلَّا أنَّهُ سُكِّنَ لأجلِ الرَّوِيِّ.

وقولُه: «كَ(جَاءَ زَيْدٌ)»: الكافُ هنا حرفُ جرٍّ، وهي داخلةٌ على مجرورٍ محذوفٍ، تقديرُه: (كقولك: جاء زيدٌ)، وهناك وجهٌ آخرُ أيضًا، وهو أنْ نَقولَ: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ) كلُّ الجملةِ مجرورةٌ بالكافِ؛ لأنَّ هذه الجملةَ كلَّها بمعنى: (كهذا المِثالِ).

وقولُه: «جَاءَ»: فعلٌ ماضٍ.

و«زَيْدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

وقولُه: «وَهْوَ»: الواوُ واوُ الحالِ، و(هو) ضَمِيرٌ مُنفَصِلٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ رفعٍ مبتدأٌ.

وقولُه: «نَاوٍ»: خبرُ المُبْتدَأ (هُوَ) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المحذوفةِ، وأصلُها: (ناوي)، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُستتِرٌ تقديرُه (هو).

وقولُه: «رِحْلَهْ»: مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ (نَاوٍ)، وجملةُ: (وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ) في محَلِّ نصبٍ على الحالِ، وإعرابُ الأبياتِ يُعِينُ على فَهْمِ المعنَى، ويُمَرِّنُ الطَّالبَ.

سَبَقَ أنَّ الحالَ مُفْرَدَةٌ لقولِه: (الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ)، والوَصْفُ يكونُ للمُفْردِ، مثل: (جاءَ الرَّجلُ راكبًا)، ولكنْ قدْ تَكونُ الحالُ جملةً: إمَّا اسْمِيَّةً، وإمَّا فِعْليَّةً.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله- «مَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ»: أي تجيءُ الجملةُ في موضعِ الحالِ، وإذا جاءتْ في موضعِ الحالِ فإنَّه يكونُ محَلُّها النَّصبُ.

مثالُه: (جاءَ زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلةً)، فلو أنَّكَ غَيَّرتَ هذه الجملةَ إلى اسمٍ، وقلتَ: (جاءَ زيدٌ نَاوِيًا رِحْلةً) صَحَّ.

إِذَنْ: جملةُ (وهو ناوٍ رحلة) في محَلِّ نصبٍ على الحالِ.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ الرَّجلُ وَهُوَ مُسْرِعٌ)، يعني: والحالُ أنَّه مُسْرِعٌ.

مثالٌ آخَرُ: (أَقْبَلَ الرَّجلُ والشَّمسُ طالعةٌ)، فـ(أقبلَ الرَّجلُ) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ للحالِ، و(الشَّمس) مبتدأٌ، و(طالعةٌ) خبرُ المبتدأ، والمعنى: أقبلَ الرَّجلُ والحالُ أنَّ الشَّمسَ طالعةٌ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧]، أي: لا تُباشِرُوهنَّ والحالُ أنَّكم عاكفون في المساجدِ، وأمثلةُ هذا كثيرةٌ.

* * *

٣٥٢- وَذَاتُ بَـــدْءٍ بِمُضَـــارِعٍ ثَبَـــتْ حَوَتْ ضَمْيرًا وَمِنَ الـوَاوِ خَلَـتْ

الشــرحُ

قولُه: «بِمُضَارِعٍ»: مُتعلِّقٌ بـ(بَدْءٍ).

و«ثَبَتْ»: فعلٌ ماضٍ مَبنيٌّ على الفتحِ، وسُكِّنَ لأجلِ الرَّوِيِّ، والفاعلُ مُستتِرٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، أي: المضارع، وجملةُ (ثَبَتْ) صِفةٌ لـ(مُضَارِعٍ)، والأصلُ: بمُضَارعٍ ثابتٍ، أيْ: غيرِ منفيٍّ.

وقولُه: «حَوَتْ»: فعلُ ماضٍ، والتَّاءُ للتَّأنيثِ، والفاعلُ مستترٌ تقديرُه: (هي).

وقولُه: «ضَمِيرًا»: مفعولٌ به لـ(حَوَتْ)، وجملةُ: (حَوَتْ ضَمِيرًا) هي خبرُ المبتدأ: (ذَاتُ).

وقولُه: «وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ»: الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«مِن»: حرفُ جرٍّ.

و«الوَاوِ»: اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جَرِّه الكسرةُ، والجارُّ والمجرورُ مُتَعلِّقٌ بـ(خَلَتْ).

وقولُه: «خَلَتْ»: فعلُ ماضٍ مَبْنِيٌّ على فتحٍ مُقَدَّرٍ على الألفِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

سَبَقَ أنَّ الجملةَ التي تَقَعُ حالًا تَكونُ اسْمِيَّةً ومِثْلُها قولُ المُؤلِّفِ: (جاءَ زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَة)، وتكونُ فِعليَّةً، والفِعليَّةُ تكونُ ماضيًا، وتكونُ مُضارِعًا، وتكونُ أمرًا، لكنَّ الأمرَ لا يتأَتَّى إلَّا على تقديرٍ كما سيأتي.

المهمُّ أنَّه إذا جاءتِ الجملةُ حالًا وهي فعلٌ مضارعٌ، فإمَّا أنْ يَكونَ مُثْبَتًا، وإمَّا أنْ يَكونَ مَنْفيًّا، فإنْ كانَ مُثْبَتًا فقالَ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (**وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ**) أي: مُثْبَتٍ، (**حَوَتْ ضَمِيرًا**) يعودُ على صاحبِ الحالِ، يعني: يَجِبُ أنْ تَشْتَمِلَ على ضميرٍ يَعودُ على صاحبِ الحالِ، ولا تَقْتَرِنَ بالواوِ، ولهذا قال: (**وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ**).

فإذا كانتِ الجملةُ الحاليَّةُ فعلًا مضارعًا مُثبَتًا فإنَّه يَجِبُ فيها أمرانِ:

الأوَّلُ: أنْ تَشتمِلَ على ضميرٍ يَعودُ على صاحبِ الحالِ.

الثَّاني: ألَّا تَقترِنَ بها الواوُ.

مثالُ ذلك: (**جَاءَ الرَّجلُ يَجُرُّ ثوبَه**)، فهنا (**جَاءَ الرَّجلُ**) فعلٌ وفاعلٌ، و(**يَجُرُّ**) فعلٌ مضارعٌ مُثبَتٌ، والجملةُ في محَلِّ نصبٍ على الحالِ مِن (**الرَّجُل**)، وفي الجملةِ ضميرٌ يعودُ على (**الرَّجُل**)، وذلك في قولِه: (**يَجُرُّ**) أي: هو.

ولو قلتَ: (**جاءَ الرَّجلُ يَجُرُّ زيدٌ ثوبَه**)، فإذا كان الضَّميرُ في (**ثوبه**) يعودُ على (**الرَّجل**) فإنَّها تَصِحُّ.

أَمَّا إذا قلنا: يعودُ على (**زيد**) فإنَّ هذه الجملةَ لا تَصِحُّ أنْ تكونَ حالًا، وذلك لأنَّه ليسَ فيها ضميرٌ يعودُ على صاحبِ الحالِ، وصارتْ كلُّ جُمْلةٍ مُنفَصِلةً عنِ الأخرى، فتكونُ (**جاءَ الرَّجلُ**) مُنفرِدةً، و(**يَجُرُّ زيدٌ ثوبَه**) مُنفردةً عنها.

فلا بُدَّ مِن أنْ يكونَ في الجملةِ الواقعةِ حالًا ضَمِيرٌ يعودُ على صاحبِ الحالِ، هذا إذا كانتْ فعلًا مُضارِعًا مُثْبَتًا.

٣٥٣- وَذَاتُ وَاوٍ بَعْـدَهَا انْـوِ مُبْتَـدَا   لَـهُ المُضَـارِعَ اجْعَلَـنَّ مُسْـنَدَا

الشـرحُ

قولُه: «ذَاتُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ.

و«وَاوٍ»: مضافٌ إليهِ مجرورٌ بالكسرةِ.

وقولُه: «بَعْدَهَا»: (بَعْد) ظرفُ مَكَانٍ مُتعلِّقٌ بـ(انْوِ)، وهو مضافٌ، و(هَا) ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ جرٍّ بالإضافةِ[1].

وقولُه: «انْوِ»: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حذفِ حرفِ العِلَّة، وهو الياءُ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُسْتتِرٌ تقديرُه: (أنت).

وقولُه: «مُبْتَدَا»: مفعولُ (انْوِ)، وجملةُ: (انْوِ بَعْدَها) خبرُ (ذَاتُ).

وقولُه: «لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا»: (لَهُ) اللّامُ حرفُ جرٍّ، والهاءُ ضميرٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ جرٍّ.

و«المُضَارِعَ»: مفعولٌ أَوَّلٌ لـ(اجعل).

و«اجْعَلَنَّ»: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ لاتِّصَالِه بنونِ التَّوكيدِ، والفاعلُ ضميرٌ مُستتِرٌ تقديرُه: (أنت).

---

(١) فائدةٌ: إذا صارت الكلمةُ من حرفين تُنْطَق بلفظِها، وإذا صارت من حرفٍ يُنطَقُ باسمِه، مثال ذلك: (ضَرَبَه)، تقول: الهاءُ في مَحَلِّ نصبٍ مفعولٌ به، لأن (ه)، كلمةٌ من حرفٍ واحدٍ.
مثال آخر: (ضَرَبها) -يعني: ضَرَب المرأةَ- تقول: (ها) مفعولٌ به، لأنَّها كلمةٌ مُركَّبةٌ من حرفين. وكذلك تقولُ: (الواوُ حرفُ عطفٍ)، ولا تقول: (وا حرفُ عطفٍ). (الشارح)

وقولُه: «مُسْنَدَا»: مفعولُ ثانٍ لـ(اجعل).

إذا أتتِ الحالُ فعلًا مضارعًا مُثْبَتًا فالواجبُ فيها أمرانِ: أنْ تَحْتوِيَ على الضَّميرِ، وأنْ تَخْلُوَ مِن الواوِ، لَكِنْ أحيانًا تأتي الجملةُ حَالِيَّةً فعلًا مُضارِعًا، وفيها الواوُ، فماذا نَصْنَعُ؟

يقولُ المُؤلِّفُ -رحمه الله- «وَذَاتُ وَاوٍ»: يعني: إذا جاءتِ الجملةُ الحَالِيَّةُ فعلًا مُضارعًا مُقتَرِنةً بالواوِ فإنَّه يُمكِنُ التَّخَلُّصُ مِن هذا الإشكالِ، فيَقولُ: التَّخلُّصُ أنْ تَجْعَلَ بعدَ الواوِ مبتدأً لتكونَ الجملةُ اسْمِيَّةً لا فِعْلِيَّةً؛ لأنِّي إذا نويتُ مبتدأً صارتْ جملةً اسميَّةً.

مثالُ ذَلِكَ: (أَقْبَلَ المُجْرِمُ ويُغَطِّي وَجْهَه)، فجُمْلةُ (يُغَطِّي) فعلٌ مضارعٌ مُثْبَتٌ، ومعَ ذلكَ جاءتِ الواوُ، فماذا نَصْنَعُ؟

نقول: نُقَدِّرُ مبتدأً لتكونَ الجملةُ اسميَّةً، فنقولُ في: (أَقْبَلَ المجرمُ ويُغَطِّي وجهَه)، أي: وهو يُغَطِّي وجهَه، وحينَئذٍ تكونُ الجملةُ اسميَّةً، والجملةُ الاسميَّةُ لا بأسَ أنْ تَبْتدِئَ بالواوِ.

مثالٌ آخَرُ: (دَخَلْتُ على زيدٍ يُصَلِّي)، فـ(يُصلِّي) في مَوضعِ نصبٍ على الحالِ، لكنْ لو كانتِ الجملةُ: (دَخَلْتُ على زيدٍ ويُصَلِّي)، وَجَبَ أنْ نُقَدِّرَ مبتدأً، فنَقولَ: التَّقديرُ: (وهو يُصَلِّي) لأجلِ ألَّا تكونَ الجملةُ مُضارعًا، وتَقترِنَ بالواوِ.

وقولُه: «لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا»: يعني: اجْعَلْ هذا المُضارِعَ مُسْنَدًا للمبتدأِ الذي تُقدِّرُه، ومعنى (مُسْنَدَا) أي: خَبَرًا له؛ لأنَّ الخبرَ مُسْنَدٌ إلى المبتدأ، فإنَّكَ إذا قلتَ: (الرَّجلُ قائمٌ) فمعناهُ أنَّك أسْنَدْتَ القِيامَ إلى الرجلِ، فيكونُ

هذا الفعلُ المضارعُ المُثْبَتُ مُسْنَدًا إلى الضَّميرِ المبتدأ الذي نَوَيْتَه.

خلاصةُ الأبياتِ الثَّلاثةِ:

القاعدةُ مِن البيتِ الأولِ: أنَّ الحالَ تَجِيءُ جملةً: إمَّا اسميَّةً، وإمَّا فِعليَّةً.

القاعدةُ مِن البيتِ الثَّاني: إذا كانتْ جملةً فعليَّةً فعلُها مضارعٌ مُثْبَتٌ وَجَبَ فيها أمرانِ: اشْتِمالُها على الضَّميرِ، وخُلُوُّها من الواوِ.

القاعدةُ مِن البيتِ الثَّالثِ: إذا أتتِ الجملةُ الحاليَّةُ فعلًا مضارعًا مُثْبَتًا مَقْرونًا بالواوِ وَجَبَ أنْ نُقدِّرَ مبتدأً تكونُ هذه الجملةُ خبرًا له، لئلَّا تَنْخَرِمَ القاعدةُ.

* * *

٣٥٤- وَجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا   بِوَاوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

الشرحُ

قولُه: «وَجُمْلَةُ الحَالِ»: الواوُ استئنافيَّةٌ.

و«جُمْلَةُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ.

و«الحَالِ»: مضافٌ إليه.

وقولُه: «سِوَى»: أداةُ استثناءٍ منصوبةٌ على الاستثناءِ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ، وهي مضافٌ.

وقولُه: «مَا قُدِّمَا»: (مَا) مضافٌ إليه، مَبنِيَّةٌ على السُّكُونِ، في مَحَلِّ جَرٍّ.

و«قُدِّمَا»: فعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ للمَجْهولِ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، والألِفُ للإطلاقِ، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ تقديرُه: (هو)، والجملةُ مِن الفعلِ ونائبِ الفاعلِ صلةُ الموصولِ.

وقولُه: «بِوَاوٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبر (جُمْلَة)، أي: وجملةُ الحالِ بواوٍ.

وقولُه: «اوْ بِمُضْمَرٍ»: معطوفةٌ على قولِه: (بِوَاوٍ).

قولُه: «جَمْلَةُ الحَالِ»: يعني الحالَ التي تَقَعُ جملةً.

وقولُه: «سِوَى مَا قُدِّمَا»: الذي قُدِّمَ هو المضارعُ المُثْبَتُ، فما هي الجملةُ غير المضارعِ المُثْبَتِ؟

الجواب: **أولًا**: المضارعُ المنفيُّ.

ثانيًا: الماضي.

ثالثًا: الجملةُ الاسميَّةُ.

رابعًا: الجملةُ الطلبيَّةُ، ولكنَّ الطلبيةَ يُقدَّرُ لها ما يَصِحُّ أنْ يَتِمَّ به الكلامُ.

وقولُه: «**بِوَاوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا**»: يعني: تكونُ بالواوِ، وتكونُ بالضَّميرِ وَحْدَه، وتكونُ بهما جميعًا، فإذا وقعتِ الحالُ جملةً غيرَ مضارعٍ مُثبَتٍ جازَ أنْ تَقْتَرِنَ بالواوِ دونَ الضَّميرِ، وبالضَّميرِ دونَ الواوِ، وبالضَّميرِ والواوِ جميعًا.

مثالُ المُضارِعِ المَنْفِيِّ: (**أَقْبَلَ هَارِبًا لا يَلْوِي على أحدٍ**)، ويجوزُ: (**ولا يَلْوِي على أحدٍ**).

مثالٌ آخَرُ: (**جاءَ زيدٌ لم يَضْحَكْ**)، ويجوزُ: (**جاءَ زيدٌ ولم يَضْحَكْ**).

مثالُ الماضي: (**أقبلَ الرَّجلُ ضَحِك أبوه**)، لكنَّها في الماضي تَقترِنُ بـ(**قد**)، فتقولُ: (**أقبلَ الرَّجلُ قَدْ ضَحِكَ**) يعني: هو، وتقولُ: (**أقبلَ الرَّجلُ وقَدْ رَكِب**).

مثالُ الاسميَّةِ المَقْرونةِ بالواوِ: (**زَارَنِي والشَّمسُ طالعةٌ**)، فقولُه: (**والشَّمسُ طالعةٌ**) جملةٌ اسميَّةٌ مَقْرونةٌ بالواوِ.

مثالٌ آخَرُ: (**جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ**).

ومثالُ الاسميَّةِ المَقْرونةِ بالضَّميرِ: (**جاءَ الرَّجلُ هوَ صَاحِبِي**)، يعني: الحالُ أنَّه صاحبي.

مثالٌ آخَرُ: (**جاءَ زيدٌ يدُه على رأسِه**).

مثالُ الاسميَّةِ المَقْرونةِ بالضَّميرِ والواوِ: (**جاءَ الرَّجلُ وهُوَ صاحبي**)، و(**جاءَ زَيْدٌ وَيَدُه على رأسِه**).

مثالُ الأَمْرِ: (**أَقْبَلَ الرجلُ اضْرِبْه**)، ويُقَدَّر فيه: (**مَقُولًا فيه: اضْرِبْه**).

الخلاصةُ: أنَّ الحالَ تأتي جملةً اسميَّةً، وفعلًا ماضيًا، وفعلًا مضارعًا، وفعلَ أمرٍ.

والمضارعُ مُثبَتٌ ومَنْفِيٌّ، فالمُثْبَتُ يكونُ خاليًا من الواوِ، مُشتَمِلًا على الضَّميرِ، فإنْ جاءَ من كلامِ العربِ ما فيه الواوُ والضَّميرُ فإنَّه يُقدَّرُ مبتدأً بعدَ الواوِ لأجلِ أنْ تكونَ الجملةُ اسميَّةً.

أمَّا إذا كانتِ الجملةُ اسميَّةً أو فعليَّةً مضارِعةً مَنفيَّةً أو ماضيًا أو أمرًا -يعني: طَلَبًا- فإنَّها تكونُ بالواوِ وحدَها، أو بالضَّميرِ وحدَه، أو بهما جميعًا.

فإن قال قائل: وهل يُمْكِنُ أنْ تأتِيَ بدونِ الواوِ والضَّميرِ؟

فالجواب: لا، لا يُمْكِن أبدًا، لأنه لا بُدَّ من شيءٍ يَرْبِطُها، فلو قلتَ مثلًا: (**جاءَ زيدٌ عَمْرٌو قائمٌ**)، أو: (**جاء زيدٌ الشَّمسُ طالعةٌ**) ما صَحَّ.

***

٣٥٥- وَالحَالُ قَدْ يُـحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِـلْ   وَبَعْضُ مَا يُـحْذَفُ ذِكْـرُهُ حُظِـلْ

الشَّــرحُ

قولُه: «الحَالُ»: مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ.

و«قَدْ»: للتَّقليل.

و«يُحْذَفُ»: فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«مَا»: اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) نائبُ الفاعلِ.

و«فِيهَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(عَمِلْ)، يعني: ما عَمِلَ فيها.

و«عَمِلْ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على الفتحِ، لكنَّه سُكِّنَ لأجلِ الرَّوِيِّ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُستتِرٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، يعودُ على (مَا)، يعني: قد يُحْذَفُ الَّذي عَمِلَ.

وقولُه: «وَبَعْضُ»: الواوُ عاطفةٌ.

و«بَعْضُ»: مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضَّمةُ.

و«مَا»: اسم موصول بمعنى (الذي).

* * *

التمييز

التَّمييزُ معناه: الفَصْلُ بينَ شَيئيْنِ، يُقالُ: (مَيِّزَ هذا عنْ هذا)، أي: فَصَلَ بعضَهما من بعضٍ، ويُطلَقُ أيضًا على التَّبْيينِ، يُقالُ: (مَيِّزْه)، أي: بَيِّنْهُ ووَضِّحْهُ.

٣٥٦- اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧- كَ(شِبْرٍ ارْضًا)، وَ(قَفِيزٍ بُرًّا)، وَ(مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا)

الشرحُ

تعريفُ التَّمييزِ عندَ النَّحويِّينَ:

أولًا: (اسْمٌ) يعني: لا يَقَعُ فعلًا، ولا يَقَعُ جُملةً، وتَقَدَّمَ أنَّ الحالَ يكونُ اسمًا، ويكونُ جملةً، لقولِه: (وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ).

ثانيًا: (بِمَعْنَى (مِنْ)) يعني: مُتَضَمِّنٌ لمعنى (مِن)، وسَبَقَ أنَّ الحالَ مُتَضَمِّنةٌ لمعنى (في)، أي: مُفهِمُ (في).

ثالثًا: (مُبِينٌ) أي: للذَّاتِ، أو للنِّسْبة.

مثالُ ذلكَ: (عندِي عِشْرونَ رَجُلًا)، فهذا مُبِينٌ للذَّاتِ؛ لأنَّ (عشرون) مُبهَمٌ، و(رجلًا) بَيَّنَ هذا المُبْهَمَ ما هو؟ وأنَّه رِجالٌ.

مثالٌ آخَرُ: (**امْتَلأَ السُّوقُ مَطَرًا**)، وهذا مُبِينٌ للذَّوَاتِ؛ لأَنَّكَ تَقولُ: (**ماذا امتلأ؟**)، فيُقالُ: (**مَطَرًا**)، وأيضًا لم يُحوَّلْ عن الفاعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ هو السُّوقُ، وليسَ المطرُ هو المُمْتَلِئَ.

أمَّا تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ فمعناه أنَّ التَّمْيِيزَ يكونُ مُحَوَّلًا عن الفاعلِ أو المفعولِ.

مثالُ تَحْوِيلِه عن الفاعلِ: (**تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا**)، فـ(**عَرَقًا**) تَمْيِيزٌ مُبِينٌ للنِّسْبةِ، أي: نسبةِ التَّصبُّبِ إلى العَرَق، وأصلُه: تَصبَّبَ عَرَقُ زيدٍ، فحُوِّلَ هذا عن الفاعلِ إلى التَّمْيِيزِ، فقُلْنا: (**تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا**).

مثالُ تحويلِه عن المفعولِ به قولُه تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، فـ﴿فَجَّرْنَا﴾ فِعْلٌ وفاعلٌ، و﴿ٱلْأَرْضَ﴾ مفعولٌ به، و﴿ٱلْأَرْضَ﴾ تمييزٌ للمفعولِ به، فهو تَمْيِيزٌ لـ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ في الواقِعِ؛ لأنَّه مُحوَّلٌ عن المفعولِ به، والأصلُ: فجَّرْنا عُيونَ الأرضِ، لكن: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ أَبْلَغُ؛ لأنَّ (**فَجَّرْنا عُيونَ الأرضِ**) معناه أنَّه ما تَفَجَّرَ إلا العيونُ، لكن: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ معناه أنَّ كُلَّ الأرضِ تَفَجَّرَتْ، وصَارَتْ عُيونًا، فهي أَبْلَغُ.

إِذَنْ: تارةً يُبِينُ الذَّاتَ، وتارةً يُبِينُ النِّسبةَ، أمَّا الحالُ فَهِيَ مُبِينةٌ للهيئةِ، فإذا قلتَ: (**جاءَ الرَّجلُ راكبًا**)، فإنَّ (**راكبًا**) بَيَّنَتْ هيئةَ الرَّجلِ: كيفَ جاءَ؟

رابعًا: (**نكِرَهْ**)، يعني: لا معرفةٌ، فلا يكونُ التَّمْيِيزُ معرفةً، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ نَكِرةً.

وقولُه: «**بِمَعْنَى (مِنْ)**»: صفةٌ لـ(**اسْمٌ**).

و«**مُبِينٌ**»: صفةٌ ثانيةٌ.

و«نَكِرَهْ»: صفةٌ ثالثةٌ.

وقولُه: «يُنْصَبُ تَمْيِيزًا»: الجملةُ خبرُ (اسْمٌ).

و«تَمْيِيزًا»: حالٌ، أي: يُنْصَبُ حالَ كونِه تمييزًا.

وقولُه: «بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ»: أي: أنَّ عامِلَه نفسُ المُفسَّرِ الذي فَسَّرَهُ هذا التَّمييزُ.

مثالُ ذلكَ: (عِنْدِي عِشْرونَ رجلًا)، فناصبُ (رجلًا) هو: (عشرون).

مثالٌ آخَرُ: (عِنْدِي صَاعٌ بُرًّا)، ناصبُ (بُرًّا) هو: (صاع).

مثالٌ آخَرُ: (عِنْدِي كيلو أرضًا)، ناصبُ (أرضًا) هو: (كيلو)، ولهذا قال: (يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ).

ثمَّ ضَرَبَ لهُ أَمْثلةً، فقالَ: (كـ(شِبْرٍ ارَضًا))، يعني: تقولُ: (لِي شِبْرٌ أَرْضًا)، وقالَ الرَّسولُ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم-: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ»[1]، لكنْ أتَى بـ(مِن)، ولو حَذَفَ (مِن) لكانتْ تَمْيِيزًا.

فنَقولُ: (لِي) جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(شِبْرٌ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(أرضًا) تمييزٌ لـ(شبر) منصوبٌ به، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

وقولُه: «وَقَـفِيزٍ بُـرًّا»: القَفِيزُ سِتَّةَ عَشَرَ صاعًا، فتَقولُ: (اشْتَرَيْتُ قَفِيزًا بُـرًّا)، فـ(اشتريتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(قَفِيزًا) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ، و(بُـرًّا) تمييزٌ لـ(قفيز) منصوبٌ به، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم، برقم (١٦١٠).

وقولُه: «وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا»: يعني: وكمَنَوَيْنِ[١] عسلًا وتمرًا، كلٌّ واحدٍ منه مَنًا، و(مَنَوَيْنِ) تثنيةُ (مَنًا).

و«عَسَلًا»: تمييزٌ لـ(مَنَوَيْنِ).

و«تَمْرًا»: معطوفٌ عليه، والعامل فيها المُمَيِّزُ (مَنَوَيْن).

مثالُه: (اشْتَرَيْتُ مَنًا تمرًا)، فـ(اشْتَرَيْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مَنًا) مفعولٌ به منصوبٌ، و(تمرًا) تَمْيِيزٌ لـ(مَنًا) مَنصوبٌ به، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

إِذَنْ: الـمَنَا مِقْدارٌ بالوزنِ، والقفيزُ بالكيلِ، والشِّبْرُ بالمساحةِ.

***

(١) مثنى مَنًا، وهو الذي يكال به السمن وغيره، وفي لغة بني تميم (مَنّ) بالتشديد، والتثنية مَنَّانِ، انظر المصباح المنير منو.

٣٥٨- وَبَعْـدَ ذِي وَشِـبْهِهَا اجْـرُرْهُ إِذَا أَضَـفْتَهَا كَ(مُـدُّ حِنْطَـةٍ غِـذَا)

الشـرحُ

قولُه: «بَعْدَ ذِي»: يعني: والتَّمييزُ الواقعُ بعدَ آخرِ مثالٍ، «وَشِبْهِهَا»: أي: كالمثالينِ قبلَها، «اجْرُرْهُ»: أي: التَّمييزَ (إِذَا أَضَفْتَهَا).

مثالُ ذلكَ: (اشْتَرَيْتُ مَنَا تَمْرٍ)، فأضفناها، وكذلك: (اشْتَرَيْتُ قَفِيزَ بُرٍّ)، و(مَلَكْتُ شِبْرَ أرضٍ)، فصار ما وَقَعَ بعدَ مساحةٍ أو كيلٍ أو وزنٍ لنا في إعرابِه وجهانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنْ نُنَوِّنَ المساحةَ أو المكيالَ أو المثقالَ، فإذا نَوَّنَّاها نَصَبْنا ما بعدَها على التَّمييزِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ نُضِيفَهَا، فإذا أضفناها ولم نُنَوِّنْهَا جَرَرْنَاها بالإضافةِ.

مثالُ ذلك: (اشْتَرَيْتُ شبرَ أرضٍ)، ويجوزُ: (شِبْرًا أرضًا).

مثالٌ آخَرُ: (طَحَنْتُ قَفِيزَ بُرٍّ)، ويجوزُ: (قَفِيزًا بُرًّا).

مثالٌ آخَرُ: (اشْتَرَيْتُ مَنَا عَسَلٍ)، ويَجوزُ: (مَنًا عَسَلًا)، ومثلُه: (مَنَا تَمْرٍ)، و(مَنًا تَمْرًا).

إِذَنْ: القاعدةُ: ما وَقَعَ تمييزًا للمقدارِ أو المثقالِ أو المكيالِ جازَ فيه وجهانِ:

الأوَّلُ: الإضافةُ، ويكونُ مجرورًا، والاسمُ الأوَّلُ غيرُ مُنوَّنٍ.

الثَّاني: النَّصبُ على التَّمييزِ، ويكونُ الاسمُ الأوَّلُ مُنَوَّنًا.

٣٥٩- وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا   إِنْ كَانَ مِثْلَ: (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا)

الشـرحُ

يَتعيَّنُ نَصْبُ التَّمييزِ إذا أُضِيفَ المُميِّزُ، فإذا قال قائلٌ: لماذا لا يجوزُ الجرُّ؟

قلنا: لأنَّه إذا أُضيفَ تَعذَّرَتِ الإضافةُ.

مثالُ ذلك: (**اشْتَرَيْتُ مِثْقَالَ دِرْهَمٍ عَسَلًا**)، ولا يَجوزُ أنْ تَقولَ: (**اشْتَرَيْتُ مِثقالَ دِرْهَمِ عَسَلٍ**)؛ لأنَّ الإضافةَ مُتعذِّرةٌ، وهو إنَّما يجوزُ جَرُّه إذا أُضيفَ المقدارُ أو المكيالُ أو المثقالُ إلى التَّمييزِ، فإذا أُضيفَ المقدارُ أو المكيالُ أو المثقالُ إلى غيرِه فإنَّ إضافتَه إلى التَّمييزِ مُتعذِّرةٌ، وحينَئذٍ يَتعيَّنُ النَّصبُ.

مثالُه من القُرآنِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران:٩١]، و﴿مِّلْءُ﴾ أقْرَبُ ما لَهُ الكيلُ، وعلى هذا نَقولُ في ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾: يَتَعيَّنُ النَّصبُ لتَعذُّرِ الإضافةِ.

إِذَنْ: القاعدةُ: يَتَعيَّنُ نصبُ التَّمييزِ إذا أُضِيفَ المُميِّزُ.

***

٣٦٠- وَالفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِ(أَفْعَلَا) مُفَضِّلًا كَ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

الشرحُ

قولُه: «الفَاعِلَ»: مفعولٌ لـ(انْصِبَنْ) مُقدَّمٌ.

وقولُه: «الفَاعِلَ المَعْنَى»: يعني: الفاعلَ في المعنَى.

وقولُه: «انْصِبَنْ»: مَبْنِيٌّ على الفتحِ لاتِّصالِه بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ؛ لأنَّه فِعْلُ أمرٍ مُتَّصلٌ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، فبُنِيَ على الفتحِ.

وقولُه: «مُفَضِّلًا»: يعني قَاصِدًا التَّفضيلَ: إمَّا تفضيلَ زيدٍ على زيدٍ، أو تفضيلَ حالٍ على حالٍ، وما أَشْبَهَ ذلك، المُهِمُّ أنَّه إذا وَقَعَ التَّمييزُ بعدَ اسمِ التَّفضيلِ وهو فاعلٌ في المعنَى فانْصِبْه.

مثالُ ذلكَ: (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)، وأصلُها: (أنتَ عَلَا مَنْزِلُك)، فتَجِدُ أنَّ (أَعْلَى) يَقومُ مَقامَه: (عَلَا)، و(مَنْزِلًا) يَقومُ مَقامَه الفاعلُ، فـ(منزل) إذَنْ فاعلٌ في المعنَى.

مثالٌ آخَرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ أي: كَثُرَ مالي على مالِكَ، ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف:٣٤]، أي: عَزَّ نَفَري على نَفَرِك.

مثالٌ آخَرُ: «المُؤَذِّنونَ أَطوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا»[١]، فـ(أعناقًا) تَمْييزٌ؛ لأنَّ أصلَها: طالَتْ أعناقُهم، فإذَنْ: هو فاعلٌ في المعنَى.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل الأذان، برقم (٣٨٧).

مثالٌ آخَرُ: (**فُلانٌ أَسْلَمُ قَلْبًا**)، فـ(**قَلْبًا**) تمييزٌ؛ لأنَّ المعنى: سَلِمَ قلْبُه، وتقولُ: (**قَلْبُ فلانٍ أسْلَمُ قَلْبٍ**)، ولا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (**قَلْبُ فلانٍ أَسْلَمُ قلبًا**)؛ لأنَّ القلبَ هو القلبُ، إذَنْ: فيَجِبُ جَرُّه بالإضافةِ.

أيضًا إذا قلتَ: (**زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو**)، فليسَ فيه فاعلٌ في المعنَى، وكذلك: (**فلانٌ أكرمُ رجلٍ**)، لا نَقولُ: إنَّ (**رجل**) يُنصَبُ على التَّمييزِ، لأنَّه ليس فاعلًا في المعنَى، فلا يَصِحُّ أنْ نَقولَ: (**فلان أكْرمُ رجلًا**)، إذَنْ: يَجِبُ جرُّه بالإضافةِ، فتَقولُ: (**أَكْرَم رجلٍ**).

إذَنْ: القاعدةُ: أنَّ كُلَّ اسمٍ يَقَعُ بعدَ (أَفْعَل) التَّفضيلِ، فإنْ كان فاعلًا في المعنَى وَجَبَ نصبُه على التَّمييزِ، وإنْ لم يَكُنْ فاعلًا في المعنَى وَجَبَ جَرُّه بالإضافةِ.

***

٣٦١- وَبَعْـدَ كُـلِّ مَـا اقْتَضَـى تَعَجُّبَـا مَيِّـزْ كَ(أَكْـرِمْ بِـأَبِي بِكْـرٍ أَبَـا)

الشَّــرحُ

يأتي التَّمْيِيزُ بعدَ كلِّ عاملٍ اقْتَضَى التَّعجُّبَ، والتَّعجُّبُ يُرادُ به التَّعجُّبُ اللَّفظيُّ الذي يَقَعُ بصيغتِه المُعَيَّنةِ، ويُرادُ به التَّعجُّبُ المعنويُّ الذي دَلَّ عليه السِّياقُ بغيرِ سياقٍ مُعيَّنٍ، فالصِّيغةُ المعيَّنةُ للتَّعجُّبِ اثنتانِ:

الأولى: (ما أَفْعَلَ)، تقولُ: **(ما أَحْسَنَ السَّماءَ!)**[1]، ومثالُها قولُه تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٧٥].

مثالُ ذَلك: **(ما أَحْسَنَ زيدًا أَدَبًا!)**، فـ**(أَدَبًا)** تَمْيِيزٌ؛ لأَنَّها أتتْ بعدَ التَّعجُّبِ، فتَقولُ: **(ما)** تَعَجُّبِيَّةٌ مَبْنيَّةٌ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفعٍ مبتدأٌ، و**(أَحْسَنَ)** فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، وفاعلُه مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُه: **(هو)**، وهذا من المواضِعِ التي تُقدَّر بـ**(هو)**، معَ أَنَّه مُستَتِرٌ وُجوبًا، و**(زيدًا)** مفعولٌ به مَنصوبٌ، وعاملُه **(أَحْسَنَ)**، و**(أَدَبًا)** منصوبٌ على التَّمييزِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

مثالٌ آخَرُ: **(ما أَجْمَلَهُ وَجْهًا)**، نَقولُ: **(وَجْهًا)** تَمْيِيزٌ، لأَنَّها أتت بعدَ ما اقْتَضَى التَّعجُّبَ.

والثَّانيةُ: (أَفْعِلْ به).

---

(١) يقولون: إنَّ ابنةَ أَبي الأسودِ الدُّؤَلِيِّ قالتْ ذاتَ ليلةٍ: يا أبتِ! ما أحسنُ السَّماءِ؟ قال: يا بُنَية، نُجومُها -وهذا الجوابُ صحيحٌ، لأنَّها تَستفهِمُ، فتقول: ما هو أحسنُ شيءٍ في السَّماءِ- فقالت: يا أبتِ، لستُ أُريدُ هذا، أُريدُ أنَّ السَّماءَ حسنةٌ وجميلةٌ، فقال لها: يا بُنَيَّةُ، ألَا فَتحْتِ فاكِ، وقلتِ: **(ما أحسنَ السَّماءَ!)**. (الشَّارح)

مثالُ ذلكَ: (**أَكْرِمْ بزيدٍ ضِيافةً**)، فـ(**ضِيافَةً**) تمييزٌ؛ لأنَّها أتت بعدَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ.

ومنه مثالُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**أَكْرِمْ بأبي بَكْرٍ أبًا**)، وأبو بكرٍ هو الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فنَقولُ: (**أَكْرِمْ**) فعلُ تَعَجُّبٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، وفاعلُه مُستترٌ وجوبًا تقديرُه: (**أنت**)[1]، و(**بِأَبِي بَكْرٍ**) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(**أَكْرِمْ**)، و(**أبًا**) منصوبٌ على التَّمييزِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

هذا الذي يأتي بعدَ التَّعجُّبِ بصِيغتَيْهِ الاصْطِلاحِيَّتَيْنِ، كذلك الذي يأتي بعدَ التَّعجُّبِ بالمعنى بدونِ الصِّيَغِ المعروفةِ كقولِهم: (**لله دَرُّهُ فارسًا**)، فهذا تَعَجُّبٌ بالمعنى؛ لأنَّ المعنى: (**ما أَعْظَمَ فُرُوسِيَّتَه**).

فنقولُ في إعرابِها: (**لله**) جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقدَّمٌ، و(**دَرُّ**) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مضافٌ إلى الهاء، و(**فارسًا**) منصوبٌ على التَّمييزِ.

وهنا تنبيهٌ: لا يَلْزَمُ أنْ يأتِيَ التَّمييزُ كلَّما جاءَ التَّعجُّبُ، لكنَّ المعنى: ما أتى بعدَ التَّعجُّبِ منصوبًا فهو تَمْيِيزٌ.

إِذَنْ: **القاعدة**: كلَّما جاءَ الاسمُ منصوبًا بعدَ ما يَقْتَضِي التَّعجُّبَ فإنَّه يكونُ تمييزًا.

* * *

---

(١) وهناك رأيٌ آخرُ يقولُ: إنَّ (أَفْعِل) وإنْ كانتْ بصيغةِ الأمرِ، لكنَّ معناها الخبرُ، وإنَّ (أَكْرِم به) معناه: ما أَكْرَمَه! وعلى هذا يكونُ (به): هو الفاعلَ، ويقولون: إنَّ الباءَ زائدةٌ كزيادتِها في قولِه تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾. (الشارح).

٣٦٢- وَاجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَـيْرَ ذِي العَـدَدْ
وَالفَاعِـلِ المَعْنَـى كَـ(طِـبْ نَفْسًـا تُفَـدْ)

الشـــرحُ

قولُه: «اجْرُرْ»: فعلُ أمرٍ.

و«بِـ(مِنْ)»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ به.

وقولُه: «إِنْ شِئْتَ»: (إِنْ) شرطيَّةٌ.

و«شِئْتَ»: فعلُ الشَّرطِ وفاعلُه، وجوابُ الشَّرطِ فيه رأيانِ:

الرَّأيُ الأوَّلُ: أنَّه محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه، أي: واجْرُرْ بـ(مِن) إن شئتَ فاجرُرْه.

والرأيُ الثَّاني: أنَّه لا يَحْتاجُ في مثلِ هذا التَّركيبِ إلى جوابٍ، وهذا الرَّأيُ الأخيرُ أَصَحُّ؛ لأنَّه أَوْضَحُ في المعنَى، وأَسْلَمُ من التَّقديرِ، والأصلُ عَدَمُ التَّقديرِ.

وقولُه: «غَيْرَ ذِي العَدَدْ»: مفعولُ (اجْرُرْ).

وقولُه: «غَيْرَ ذِي العَدَدْ»: أي: غيرَ تَمييزِ ذي العددِ، أي: أنَّ التَّمييزَ الذي ليسَ تمييزَ عددٍ يَجوزُ جرُّه بـ(مِن)، أمَّا التَّمييزُ الذي للعددِ فلا يُجَرُّ بـ(مِن)، وإنَّما يُنصَبُ.

مثالُ ذلكَ: (عِنْدِي عِشْرُونَ كتابًا)، ولا يَجوزُ: (عِنْدِي عِشْرونَ من كتابٍ)،

لكنْ يَجوزُ أنْ تَقولَ: (**عِنْدِي عِشْرونَ مِن الكُتُبِ**)، وحينَئذٍ لا يكونُ تمييزًا؛ لأنَّ تمييزَ العددِ يكونُ مُفرَدًا.

وقولُه: «وَالفَاعِلِ المَعْنَى»: يعني: واجْرُرْ غيرَ الفاعلِ في المعنَى، أي: التَّمييز الذي يأتي فاعلًا في المعنَى، وسَبَقَ في قولِه:

وَالفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِـ(أَفْعَلَا) مُفَضِّلًا كَـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

فالفاعلُ المعنَى لا يُـجَرُّ بـ(مِن)، فلا تَقولُ: (**أنا أكثرُ منكَ من مالٍ**)، بل تَقولُ: (**أكثرُ منكَ مالًا**)، ولا تَقولُ: (**أنا أَقْوَى منكَ من جَسَدٍ**)، بل تقولُ: (**أنا أقوى منكَ جَسَدًا**).

مثالٌ آخَرُ: (**طِبْ نَفْسًا**)، فـ(**طِبْ**) فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُه (**أنت**)، و(**نَفْسًا**) تَمييزٌ مُحَوَّلٌ عنِ الفاعلِ؛ لأنَّ أصلَها: طابتْ نفْسُكَ، وهل يجوزُ أنْ تقولَ: (**طِبْ من نَفْسٍ**)؟

الجواب: لا.

وقولُه: «تُفَدْ»: أي: تُعْطَ الفائدةَ.

أَمَّا بَقِيَّةُ التَّمييزاتِ فيَجوزُ، كالذي بمعنَى المفعولِ به، والذي بعدَ ما اقْتَضَى التَّعَجُّبَ.

مثالُ ذلك: (**اشْتَرَيْتُ شِبْرًا أرضًا**)، ويَجوزُ: (**شِبْرًا من أرضٍ**)، ويجوزُ وجهٌ ثالثٌ: (**اشْتَرَيْتُ شِبْرَ أرضٍ**) كما سَبَقَ في قولِه:

وَبَعْـدَ ذِي وشِـبْهِهَا اجْـرُرْهُ إِذَا أَضَـفْتَهَا كَـ(مُـدُّ حِنْطَـةٍ غِـذَا)

مثالٌ آخَرُ: (**لله دَرُّه فارسًا**)، ويجوزُ: (**لله دَرُّه مِن فارسٍ**)، فنقولُ: (**لله دَرُّهُ**) مبتدأٌ وخبرٌ، و(**من**) حرفُ جرٍّ، و(**فارس**) اسمٌ مجرورٌ، و(**مِن**) بَيانِيَّةٌ؛ لأنَّها نائبةٌ منابَ التَّمييزِ، فتكونُ حالًا من الهاءِ في (**دَرُّه**).

مثالٌ آخَرُ: (**أَكَلَ الرَّجلُ كِيلُوَيْنِ تمرًا**)، ويجوزُ: (**كيلوَيْنِ مِن تمرٍ**)، ويجوزُ: (**كِيلُوَي**[1] **تمرٍ**) بالإضافةِ؛ لأنَّ ذلك ليسَ بعددٍ.

إِذَنْ: القاعدةُ: كلُّ تمييزٍ فإنَّه يَجوزُ جَرُّه بـ(**مِن**) إلا اثنين، وهما: تمييزُ العددِ، والتَّمييزُ الذي هو فاعلٌ في المعنَى.

***

(١) الظاهرُ أنَّ (كيلو) ليس بعربيٍّ. (الشَّارح).

٣٦٣- وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا   وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

الشرحُ

قولُه: «عَامِلَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ، لكنْ لو كانتِ الجملةُ: (وعَامِلَ التَّمييزِ قَدِّمْه)، فإنَّه يَجوزُ الرَّفعُ؛ لأنَّ هذا من بابِ الاشتغالِ، لكن يَترجَّحُ النَّصبُ؛ لأنَّ المشغولَ فعلٌ طَلَبِيٌّ، وسَبَقَ هذا في بابِ الاشتغالِ.

إِذَنْ: «عَامِل»: مفعولٌ مُقدَّمٌ، والعاملُ: (قَدِّمْ)، و(عَامِلَ) مضافٌ.

و«التَّمْييزِ»: مضافٌ إليه.

وقولُه: «مُطْلَقَا»: مفعولٌ مُطلَقٌ؛ لأنَّه نائبٌ منابَ المصدرِ، فهو صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه: (تقديمًا مطلقًا)، يعني: غير مُقيَّدٍ، وهل يكونُ إعرابه هكذا كُلَّما جاء؟

الجواب: لا، لكن يُنظَرُ في كل موضعٍ بحسبِه.

يقولون: إنَّ (مُطْلقًا) بمعنى: في كلِّ الأحوالِ، وإنَّه -أي: الإطلاقَ- يعودُ إلى قَيدٍ سابقٍ أو لاحقٍ، فما هو القيدُ اللَّاحقُ؟

الجواب: (وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا).

فـ«الفِعْل»: مبتدأٌ.

و«ذُو التَّصْرِيفِ»: صفةٌ.

و«سُبِقَا»: الجملةُ خبرُ (الفِعْلُ).

وقولُه: «نَزْرًا»: أي: قليلًا، فهو ظَرفٌ، يعني أنَّه سُبِقَ قليلًا.

يَقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّه لا يَجوزُ أنْ يَتقدَّمَ التَّمييزُ عنْ عاملِه، والواجبُ أنْ يَتقدَّمَ العاملُ عليه، ولهذا قال: (**عَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ**)، فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (**عِنْدِي رجلًا عِشْرونَ**)، و(**عِنْدِي أرضًا شِبْرٌ**)؛ لأنَّه يَجِبُ أنْ يكونَ عاملُ التَّمييزِ مُقَدَّمًا عليه.

أمَّا لو قلتَ: (**عِنْدِي رِجالٌ عِشْرونَ**)، فليسَ تمييزًا؛ لأنَّ (**رجال**) مُبْتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

لكنْ يَجوزُ أنْ يَتقدَّمَ التَّمييزُ على عاملِه إذا كانَ العاملُ فعلًا مُتصرِّفًا، لكن بِقِلَّةٍ، ولهذا قال: (**نَزْرًا سُبِقَا**).

مثالُه: (**أَكْرِمْ بأبِي بَكْرٍ أبًا**)، فيَصِحُّ أنْ نَقولَ: (**أبًا أَكْرِمْ بأبِي بكرٍ**)؛ لأنَّ الفعلَ مُتصرِّفٌ، ولكنْ مع ذلك هو قليلٌ.

وقالَ بعضُ النَّحويِّين: إنَّه مُمتنِعٌ، وما وَرَدَ من اللُّغةِ العربيَّةِ بذلك يُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليه.

وبهذا البيتِ خُتِم بابُ التَّمييزِ.

انتهى بحَمْد الله تعالى المُجَلَّدُ الثاني

ويليه بمَشِيئَة الله -عَزَّ وجلَّ- المُجَلَّدُ الثالث

وأوَّله: (حُرُوفُ الجَرِّ)

***

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
﴿ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾	٧
﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾	٧
﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾	٧
﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾	٨
﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾	٨
﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾	١٤
﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	١٤
﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾	١٦
﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾	١٦
﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٢٠
﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾	٢١
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾	٢١
﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ الْكَوْثَرَ ﴾	٢١
﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴾	٢١
﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِالْعُصْبَةِ﴾	٢٢

***

فهرس الأحاديث

طرف الحديث **الصفحة**

* * *

فهرس الموضوعات

***

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثالث

طبع بإشراف

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد

ناشرون

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة : مركز البستان - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة: حي الجامعة شارع باخشب هاتف ٦٣٣١١٨٣ فاكس ٦٣٣٠٣١٥
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع خميس مشيط: شراع الإمام محمد بن سعود
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥

شرح ألفية ابن مالك

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية بن مالك رحمه الله تعالى/ محمد بن صالح العثيمين -الرياض، ١٤٣٤هـ

٧٢٧ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٢)

ردمك: ٤-٩-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢-اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

ديوي ٤١٥.١ ١٤٣٤/٥٨١٣

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣

ردمك: ٤-٩-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ

يطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

القصيم. عنيزة ٥١٩١١ ص. ب ١٩٢٩

هاتف ٠٦/٣٦٤٢١٠٧ فاكس ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ جوال ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧

www.binothimeen.com E.mail: info@binothimeen.com

و مكتبة الرشد ناشرون - الرياض

هاتف: ٤٦٠٤٨١٨ فاكس: ٤٦٠٢٤٩٧

حُرُوفُ الجَرِّ

وهي من بابِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نوعِه؛ لأنَّها حروفٌ تَجُرُّ كما أنَّ هناك حروفًا تنصِبُ، وحروفًا تَجزِمُ، وحروفًا تَرفَعُ، وهي (إنَّ) وأخواتُها، فهيَ حروفٌ، وتَرْفَعُ الخبرَ.

فصارتِ الحروفُ بعضُها يَرْفَعُ، وبعضُها يَنْصِبُ، وبعضُها يَجُرُّ، وبعضُها يَجْزِمُ.

حروفُ الجرِّ جميعُها تَشْتَرِكُ في العملِ، بمعنَى أنَّها كلَّها تجُرُّ، فليسَ فيها شيءٌ لا يَجُرُّ، لكنَّها تَخْتَلِفُ في مدخولِها وفي معناها، فبعضُها يَدْخُلُ على كذا، وبعضُها يَدْخُلُ على كذا، كذلك بعضُها معناه كذا، وبعضُها معناه كذا.

٣٦٤- هَاكَ حُـرُوفَ الجَـرِّ، وَهْـيَ: (مِـنْ، إِلَى،

حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَـنْ، عَـلَى

٣٦٥- مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، الـلَّامُ، كَـيْ، وَاوٌ، وَتَـا،

وَالكَـافُ، وَالبَـا، وَلَعَـلَّ، وَمَتَـى)

الشـرحُ

قولُه: «هَاكَ»: اسمُ فعلٍ بمعنى: خُذْ، وهل اسمُ الفعلِ هو (ها)، والكافُ حرفُ خطابٍ، أو الجَمِيعُ؟ فيه خلافٌ، لكنَّ المسألةَ سَهْلَةٌ.

وقولُه: «حُرُوفَ»: مفعولٌ به لـ(هَاكَ)؛ لأنَّ (هاك) اسمُ فعلٍ.

وقولُه: «حُرُوفَ الجَرِّ»: يعني: الحروفَ التي تَجُرُّ، واستفدنا من قولِه: (حُرُوفَ)، أنَّها ليستْ أسماءً، ولا أفعالًا، لكنَّ بعضَها قد يَكونُ أسماءً، وقد يكونُ أفعالًا، وفي هذه الحالِ تَخْرُجُ عن حروفِ الجرِّ، فإنَّ (على) و(الكافَ) و(مُذْ) و(مُنْذُ) تَسْتعمَلُ أسماءً، و(خَلا) و(حَاشَا) و(عَدَا) تُستعمَلُ أفعالًا، وهي في خروجِها عن ذلك لا تُعتبَرُ من حروفِ الجرِّ.

وقولُه: «وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى)»: يعني: مِن، وإلى، وحتَّى، وخلا، وحاشا، وعَدَا، وفي، وعن، وعلى، لكنَّه أَسْقَطَ حرفَ العطفِ لضرورةِ الوزنِ، واختصارًا، وهذه تِسْعةُ حروفٍ في بيتٍ واحدٍ، وقد علَّمَنا فيه أنَّ هذه الأدواتِ حروفٌ، وعلَّمَنا عَمَلَها بأنَّها تجُرُّ، ووَهَبَها لنا في قوله: (هَاكَ)، ففي البيتِ هِبَةٌ، وحُكْمٌ، وتسعُ أدواتٍ، وهذا يَدُلُّك على أنَّ هذه الألفيةَ جامعةٌ في الواقعِ، وهي من أجمعِ كُتُبِ النَّحوِ.

ثمَّ قال أيضًا: «(مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا، وَالكَافُ، وَالبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)»: إِذَنْ: حروفُ الجرِّ عِشْرونَ حرفًا، وسَبَقَ أنَّها تَشترِكُ في الجرِّ، فكلُّها تَجُرُّ، وتَختلِفُ في المعنى، وفي الاختصاصِ، أي: ما يَختَصُّ به واحدٌ دونَ الآخَرِ.

***

٣٦٦-بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى وَالكَافَ، وَالـوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّـا)

الشـــرحُ

بدأ المؤلِّفُ -رحمه الله- بذِكْرِ ما يَخْتَصُّ به كلُّ حرفٍ.

وقولُه: «بِالظَّاهِرِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(**اخْصُصْ**)، يُقالُ: اخْصُصْ، ويُقالُ: خُصَّ، فالأوَّلُ فَكٌّ للإدغامِ، والثَّاني إدغامٌ، مثل: (**شُدَّ واشْدُد**)، و(**رُدَّ وارْدُدْ**).

وقولُه: «**بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى، وَالكَافَ، وَالوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا**»: هذه سَبْعُ أدواتٍ من العِشْرينَ تَخْتَصُّ بالظَّاهِرِ، والظَّاهرُ ضِدُّه الضَّميرُ، يعني أنَّ هذه لا تجُرُّ الضَّمائرَ، لا تجُرُّ إلا الأسماءَ الظَّاهرةَ فقطْ، فمثلًا تقولُ: (**حَضَرْتُ مُذْ يَوْمَينِ**)، ولا يَجوزُ أنْ تَقولَ: (**حَضَرْتُ مُذْهُما**)، وتقولُ: (**مُنْذُ يَومينِ**) ولا تقولُ: (**مُنْذُهُما**)، وتقولُ: (**حَتَّى مَجِيءِ زيدٍ**)، قال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر:٥].

كذلك لا يَجوزُ: (**سِرْتُ حتَّاكَ**)، لكنْ يَجوزُ: (**سِرْتُ إليكَ**)؛ لأنَّ (إلى) ليستْ مُخْتَصَّةً بالظَّاهرِ.

أيضًا الكافُ مُخْتَصَّةٌ بالظَّاهرِ، تقولُ مثلًا: (**فلانٌ كالأسدِ**)، وتقولُ: (**فلانٌ كزيدٍ**) تُخاطِبُ زيدًا، لكنْ لا يَجوزُ أنْ تَضَعَ الضَّميرَ بدلَ (**زيد**) الذي تُخاطِبُه، وتقولَ: (**فلانٌ كَكَ**)؛ لأنَّها لا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهِرِ، ولكنْ سيأتي في

كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّها قد تَجِيءُ مع الاسمِ المُضمَرِ، لكنْ نادرًا، مثل: (**كَهَا**) كما سيأتي في قولِه: (**كَذَا كَهَا**).

كذلك الواوُ مُختَصَّةٌ بالظَّاهِرِ، فلا تأتي مع الضَّميرِ، وهي من حُروفِ القَسَمِ، تقولُ: (**والله**)، و(**وربِّ العَالَمِينَ**)، و(**وخَالِقِ الأرضِ والسَّماءِ**)، وما أَشْبَهَ ذلك، لكنْ لا يَجوزُ أنْ تقولَ: (**وَكَ يا ربِّي**)؛ لأنَّها مُختَصَّةٌ بالاسمِ الظَّاهِرِ، فلا يَجُوزُ دخولُها على الضَّميرِ حتَّى ضميرِ الغَيْبَةِ، فلو قلتَ مثلًا: (**اللهُ عظيمٌ، وَهُ أَحْلِفُ**) لم يَجُزْ، لكنَّ الباءَ تَجُوزُ، فتقولُ: (**وَبِهِ أحلفُ**)؛ لأنَّها تَصْلُحُ للضَّميرِ.

كذلك أيضًا (**رُبَّ**) لا تَدْخُلُ إلَّا على الاسمِ الظَّاهِرِ، وأَضْيَقُ من هذا أيضًا أنَّها لا تَدْخُلُ إلَّا على النَّكرةِ، فلا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهِرِ والنَّكِرةِ، تقول مثلًا: (**رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتُه**)، لكنْ لا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (**رُبَّ الرَّجُلِ لَقِيتُه**)؛ لأنَّها خاصَّةٌ بالنَّكِرةِ، و(**الرَّجل**) معرفةٌ.

كذلك أيضًا لا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (**رُبَّ زيدٍ لَقِيتُه**)، تُرِيدُ زيدًا مُعيَّنًا، أمَّا لو قلتَ: (**رُبَّ زَيدٍ لَقِيتُه**) تريدُ: رُبَّ مُسمًّى بهذا الاسمِ فهذا جائزٌ؛ لأنَّه ليسَ بعَلَمٍ، إنَّما المقصودُ مُسمًّى بهذا الاسمِ.

وهل يَجوزُ أنْ تقولَ: (**رُبَّهُ الرَّجلِ قائمٌ**)؟

الجواب: يجوزُ، لكنَّه قليلٌ، قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّه فَتَى) ... نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

إِذَنْ: اخْتِصاصُها بالظَّاهِرِ بِنَاءً على الغالبِ الكثيرِ، وإلَّا فقد تأتي قليلًا مُتَّصِلةً بالضَّميرِ.

كذلك التَّاءُ أيضًا مِمَّا تَخْتَصُّ بالظَّاهِرِ، وهي من حُروفِ القَسَمِ، فعندَنا من حروفِ القَسَمِ اثنانِ، هما: الواوُ، والتَّاءُ، لكنِ التَّاءُ أيضًا لا تَجُرُّ إلَّا المُقْسَمَ به، ولا تَكونُ أيضًا إلَّا بـ(الله) أو بـ(رَبّ) كما قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله-: **(والتاءُ للهِ وَرَبّ)**.

فلا تَـجُرُّ كُلَّ اسمٍ، فلو قلتَ: **(تَالرَّحْمنِ)**، أو: **(تَالْعَزِيزِ)**، أو: **(تَالسَّلَامِ)**، لم يَـجُزْ، ولو قلتَ: **(رَبِّيَ اللهُ، تَهِ أَحْلِفُ)**، لم يَـجُزْ؛ لأنَّها خَاصَّةٌ باللهِ و**(رَبّ)**، وورَدَ عن العَرَبِ: **(تَرَبِّ الكَعْبةِ لا أَفْعَلُ كذا)**.

إِذَنْ: التَّاءُ من حُروفِ القَسَمِ، ولا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهِرِ، ولا تَدْخُلُ أيضًا من الأسماءِ الظَّاهرةِ إلا على اسْمَينِ فقط، وهما: **(الله)**، و**(رَبّ)**، فهي خُصِّصتْ بعِدَّةِ تخصيصاتٍ.

***

٣٦٧-وَاخْصُصْ بِـ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) وَقْتًا، وَبِـ(رُبّ)

مُنكَّرًا، وَالتَّاءُ لِـ(الله) وَ(رَبّ)

الشرحُ

(مُذْ) و(مُنذُ) إذا كانا حَرْفَيْ جرٍّ فاخصُصْ بهما الوقتَ، تَقولُ مثلًا: (مَا رَأيتُه مُذْ يَومَينِ)، و(ما رأيتُه مُنذُ يومَينِ)؛ لأنَّ اليومَ وقتٌ.

ولا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (مَا سِرْتُ مُذْ مَسْجِدٍ)؛ لأنَّه ليسَ وقتًا، وهي خاصَّةٌ بالوقتِ.

وتَصلُحُ (مُذْ) و(مُنذُ) للمَعرفةِ والنَّكرةِ، فتقولُ: (ما رَأيتُه مُنذُ اليوم)، و(ما رَأيتُه مُنذُ يَومينِ)، و(ما رَأيتُه مُنذُ سنةٍ)، و(ما رَأيتُه مُنذُ شَهرٍ)، و(ما رَأيتُه مُنذُ أُسبوعٍ).

قولُه: «وَبِـ(رُبّ) مُنكَّرًا»: يعني: واخصُصْ بِـ(رُبَّ) مُنكَّرًا، فلا تَدْخُلُ على المعارفِ، فلا تَقولُ: (رُبَّ الرَّجلِ لَقيتُه)، ولا: (رُبَّ زيدٍ لَقِيتُه) إلَّا على تقديرِ: رُبَّ مُسَمًّى بهذا الاسمِ، فيُمكِنُ، أمَّا إذا أَرَدْتَ زيدًا الذي هو زيدُ بنُ فلانِ بنِ فلانٍ، فهذا لا يَصِحُّ.

وهل تَدْخُلُ على الضَّميرِ؟

الجواب: هي مُختصَّةٌ بالمُنكَّرِ، فلا تَدْخُلُ على الضَّميرِ؛ لأنَّ الضَّميرَ معرفةٌ، لكنَّها تأتي شُذُوذًا، كما سَيَذْكُرُه المؤلِّفُ -رحمهُ الله-.

قولُه: «وَالتاءُ لِـ(الله) و(رَبّ)»: التَّاءُ لا تَدْخُلُ إلَّا على لفظِ الجلالةِ (الله)، أو على كلمة (رَبّ)، فتقولُ: (تَالله)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧]، وقالَ: ﴿تَاللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾ [النحل:٥٦]، وتقولُ: (تَرَبِّ الكعبةِ لا أقومُ)، و(تَرَبِّ الكعبةِ لأَفْعَلَنَّ كذا).

إِذَنْ: التَّاءُ مِن أَضْيَقِ ما يكونُ؛ لأَنَّها مُختَصَّةٌ بكَلِمَتَيْنِ فقط: الله، والرَّبِّ.

وقال في الشرح[1]: وسُمِعَ أيضًا: (تَالرَّحمنِ)، اهـ، ولَعَلَّ هذا مَسموعٌ، ولا يُقاسُ عليه؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- ما ذَكَرَ إلَّا هاتينِ الكلِمَتينِ فقط، فهو مَسموعٌ، والمسموعُ لا يُقَاسُ عليه.

***

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ١٢).

٣٦٨-وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّهُ فَتَى) نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

الشرحُ

قولُه: «وَمَا رَوَوْا»: أي: النُّحَاةُ، أمَّا العَرَبُ فمَرْوِيٌّ عنهم.

وقولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفعٍ.

و«رَوَوْا»: صلةُ المَوْصولِ، والعائدُ محذوفٌ، تَقديرُه: وما رَوَوْهُ.

وقولُه: «نَزْرٌ»: أي: قَلِيلٌ، وهو خبرُ (مَا).

وقولُه: «رُبَّهُ فَتَى»: الذي خَرَجَ عنِ القاعدةِ في هذا المثالِ أنَّ (رُبَّ) دَخَلَتْ على الضَّميرِ، وهي لا تَدْخُلُ إلا على ظاهرٍ، ودَخَلَتْ على الضميرِ المعرفةِ، وهي مُخْتَصَّةٌ بالنَّكرةِ، فهنا خالفتِ القياسَ من وجهينِ:

الأَوَّل: أنَّه ضَمِيرٌ، وليسَ ظاهرًا.

الثَّاني: أنَّه معرفةٌ، وليس نَكِرةً.

ويُعرَبُ الضَّميرُ بعدَ (رُبَّ) على أنَّه مَبْنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ جرٍّ.

وهل هو مَعرفةٌ أو نَكِرةٌ؟

الجواب: على حَسَبِ المُفسَّرِ به، فإن فَسَّرتَه بنكرةٍ فهو نَكِرةٌ، وإنْ فسَّرْتَهُ بمعرفةٍ فهو مَعرفةٌ، هذا أَرْجَحُ ما يُقالُ.

وقولُه: «كَذَا»: يعني: نَزْرٌ قولُ العرَبِ: (كَهَا)، فالكافُ حَرفُ جرٍّ، و(هَا) ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ جرٍّ، فهنا دَخَلَتِ الكافُ على ضميرٍ، وقد سَبَقَ

أنَّ الكافَ لا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهرِ، ولكنَّه نزْرٌ، كما قال ابنُ مالكٍ -رحمهُ الله-.

وقولُه: «**وَنَحْوُهُ**»: أي: نحوُ (**كَهَا**)، مثل: (**كَهُ**)، (**كَهُنَّ**)، أي: ضَميرِ الغائبِ، وأما ضميرُ المخاطَبِ مثل: (**كَكَ**) فلا أَظُنُّه يُرْوَى، ولهذا قال: (**وَنَحْوُهُ**)، أي: من ضَمائرِ الغَيْبَةِ.

وقولُهم: (**كَها**)، يعني: بَدَلَ أنْ يقولَ: (**هذهِ كهذهِ**)، يقولُ: (**هذهِ كها**)، وكذلك بَدَلَ أنْ يقولَ: (**هذا كهذا**)، يقولُ: (**هذا كَهُ**).

القواعدُ من الأبياتِ السَّابقةِ:

القاعدةُ الأُولى: حروفُ الجرِّ هي الأدواتُ التي تَعْمَلُ الجرَّ، وهي عِشرونَ أداةً، تَشترِكُ جميعًا في عملِ الجرِّ، وتَختلِفُ في الاختصاصِ والمَعانِي.

القاعدةُ الثَّانيةُ: أنَّ من حروفِ الجرِّ ما يَخْتَصُّ بالظَّاهرِ، ومنها ما يَكونُ للظَّاهرِ والمُضمَرِ، ومنها ما يَخْتَصُّ بالظَّاهرِ بشَيْءٍ مُعيَّنٍ.

فيَخْتَصُّ بالأسماءِ الظَّاهرةِ من هذه الأدواتِ العشرينَ سبعُ أداوتٍ، وهي: مُذْ، ومُنذُ، وحتَّى، والكافُ، والواوُ، ورُبَّ، والتَّاءُ، وهذا في البيتِ الثَّالثِ.

القاعدةُ الثَّالثةُ: تَختَصُّ (**مُذْ**) و(**مُنذُ**) بالوقتِ، فلا تَجُرُّ إلَّا ما دَلَّ على زَمَنٍ، وتَخْتَصُّ (**رُبَّ**) بالنَّكِراتِ، فلا تَجُرُّ الضَّمائرَ ولا المعارفَ، وتَخْتَصُّ التَّاءُ باسمينِ فقط، وهما: (**الله**)، و(**رَبّ**)، وهذا في البيتِ الرَّابعِ.

القاعدةُ الرَّابعةُ: أنَّ ما رُوِيَ عن العربِ من دخولِ (**رُبَّ**) على الضَّميرِ، والكافِ على الضَّميرِ فهو نَزْرٌ قليلٌ خارجٌ عن القياسِ، وهذا في البيتِ الخامسِ.

٣٦٩-بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

الشرحُ

قولُه: «بَعِّضْ»: فعلُ أمرٍ.

وقولُه: «وَبَيِّنْ»: الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«بَيِّنْ»: فعلُ أمرٍ أيضًا.

و«ابْتَدِئْ»: فعلُ أمرٍ.

وقولُه: «فِي الأَمْكِنَهْ»: مُتعلِّقٌ بـ(ابْتَدِئْ).

وقولُه: «بِـ(مِنْ)»: جارٌّ ومجرورٌ، وتَنَازَعَها (بَعِّضْ وبَيِّنْ وابْتَدِئْ)، فأيُّ الثَّلاثةِ أُعْمِلَ؟

الجواب: إذا أعْمَلْنا الأوَّلَ أضْمَرنا فيما بعدَه كُلَّ ما يحتاجُه، فنَقولُ مثلًا: (بَعِّضْ وبَيِّنْ بها وابْتَدِئْ بها في الأمكنةِ بـمِن)، ولهذا قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

ثمَّ قال:

وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

وعلى هذا نَقولُ: الْمُعمَلُ في هذا البيتِ هو الأخيرُ، وهو قولُه (ابْتَدِئْ)؛ لأنَّنا لو أَعْمَلْنا الأوَّلَ لوَجَبَ أنْ نُضْمِرَ في الثَّاني والثَّالثِ، وهنا لم نُضْمِرْ، فيكونُ الإعمالُ في الأخيرِ.

وهذه قاعدةٌ: إذا جاءتْ أفعالٌ تَطْلُبُ واحدًا مُتأخِّرًا، ولم تَجِدْ ضمائرَ فالعملُ للمتأخِّرِ؛ لأنَّه إذا كانَ العاملُ مُتأخِّرًا فما قبلَه لا يحتاجُ إلى ضميرٍ لغيرِ الرَّفعِ.

وسَبَقَ في بابِ التَّنازُعِ أنَّ هناك قَوْلًا للنَّحْويِّين -وهو الذي اخترناه، وهو الأسهلُ- وهو أنَّها كلَّها مُسلَّطةٌ على هذا، فتَعْمَلُ فيه كلُّها، فنَقولُ: (بـ(مِنْ)) مُتعلِّقٌ بـ(بَعِّضْ وبَيِّنْ وابْتَدِئْ).

وأمَّا قولُه: «**وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ**»: فإعرابُها وَاضِحٌ.

بَدَأَ المؤلِّفُ -رحمه الله- بمعاني هذه الحروفِ، فقالَ: (**بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ**)، هذه ثلاثةُ معانٍ: التَّبعيضُ، والتَّبْيينُ، والابتداءُ، **وقولُه:** «**بـ(مِنْ)**»: هي حرفُ الجرِّ، يعني أنَّها تأتي:

١- **للتَّبعيضِ**، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:١٦٥]، أي: بعضُ النَّاس.

مثالٌ آخَرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن:٢]، أي: بَعْضُكم كافر وبعضُكم مؤمنٌ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود:١٠٥]، يعني: فبعضُهم شَقِيٌّ، وبعضُهم سعيدٌ.

٢- **للبيانِ**، مثل قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة:٦]، فإنَّ قولَه: ﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ بيانٌ للكُفَّارِ، يعني: مِن هؤلاءِ، ومِن هؤلاءِ، وليست للتَّبعِيضِ؛ لأنَّ كُلَّ أهلِ الكتابِ كُفَّارٌ بعدَ بعثةِ الرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلام- أما قبلُ فنعَمْ، منهمُ المؤمنُ، ومنهمُ الكافرُ.

والغالبُ أنَّ (مِن) البَيَانِيَّةَ تأتي بيانًا لاسمٍ مَوصولٍ أو أداةِ شرطٍ أو استفهامٍ، أي: أنَّها تأتي بعدَ الأسماءِ المُبهَمةِ، فكلَّما أتتْ (مِن) بعدَ أسماءٍ مُبْهَمةٍ فهي للتَّبْيينِ، سواءٌ كان هذا الإبهامُ في الشَّرطِ، أو في الاستفهامِ، أو في المَوْصولِ.

٣- **للابتداءِ في الأماكنِ**، كقولِه تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١].

مثالٌ آخَرُ: (هَاجَرَ النبيُّ -صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- مِنْ مَكَّةَ إلى المَدِينةِ)، أي: ابتداءُ هجرتِه من مَكَّةَ إلى المدينةِ.

أمثلةٌ أُخْرَى: (سِرْتُ مِنَ البيتِ إلى المسجدِ، ورَجَعْتُ مِنَ المَسْجِدِ إلى البيتِ)، و(صَعِدْتُ السَّطحَ مِنْ أساسِه إلى رأسِه)، و(أعْرِفُ النَّحْوَ من أَلِفِه إلى يائِه).

وقال الله -عز وجل-: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى:٤٥]، فـ(مِن) هنا ابْتِدائيَّةٌ، **وقال بعضُهم**: (مِن) بمعنى الباءِ، أي: بطَرْفٍ.

وقولُه: «**وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ**»: يعني: قد تأتي أيضًا للابتداءِ في الزَّمانِ.

وقولُه: «**قَدْ**»: للتَّقْليلِ.

إِذَنْ: فالأكثرُ إذا كانت للابتداءِ أنْ تكونَ في الأمكنةِ، وقدْ تأتي لبَدْءِ الأزمنةِ، وهي في الحقيقةِ كثيرةٌ، لكنَّ نِسبتَها إلى الأمكنةِ قليلةٌ.

فإن قال قائلٌ: إذا كانت (مِن) لابتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ فهل يُذْكَر مَعَها نهايةُ الغايةِ؟

فالجواب: نعم، يُمكِن أنْ تُذكَرَ، فتَقولَ مَثَلًا: (**جَلَسْتُ عندَك مِن يَوْمِ الأَحَدِ إلى يومِ الأَرْبعاءِ**)، وأمَّا قولُ الله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة:١٠٨]، فيَحتمِلُ أنْ تكونَ ﴿مِنْ﴾ بمعنى (في)، لكنَّها مِن أوَّلِ يومٍ إلى الوقتِ الذي دَعْوَتَ فيه أحقُّ أنْ تقومَ فيه، وليس معنى ذلك أنَّ أساسَه على التَّقوى سينتهي، بل مِن أوَّلِ يومٍ إلى ما شاءَ اللهُ.

إِذَنْ: القاعدةُ: أنَّ (مِن) تأتي لثلاثةِ معانٍ: للتَّبْعيضِ، والتَّبْيينِ، والابتداءِ في الأمكنةِ والأزْمِنَةِ، وهي في الأمكنةِ أكثرُ منها في الأزمنةِ.

* * *

٣٧٠- وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجُرّ نَكِرَةً، كَ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ)

الشــرحُ

هذا المعنى الرَّابعُ لـ(مِنْ): أنْ تَكُونَ زائدةً، لكنَّها زائدةٌ لفظًا وإعرابًا، وزائدةٌ معنًى، أي: تَزِيد في اللَّفْظِ، وتَزِيدُ في المعنَى؛ لأنَّها تُعطِيهِ قُوَّةً، وهذا التَّعبيرُ غريبٌ؛ لأنَّ المعروفَ: (زائدةٌ لفظًا، لا زائدةٌ معنًى)، لكنَّ قصدَهم بـ(لا زائدةٌ معنًى) يعني: ليست خاليةً من المعنَى، بل لها معنًى، فليستْ زائدةً.

وقولُه: «وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ»: أي: أَتَى زائدًا في نفيٍ وشِبْهِه، والنَّفيُ مثلُ: (ما)، و(لا)، و(ليس)، وما أَشْبَهَها، وشِبْهُ النَّفيِ هو النَّهيُ، والاستفهامُ الذي بمعنَى النَّفْيِ.

وهنا إشكالٌ في كلام ابنِ مالكٍ -رحمه الله- من جهةِ اللَّفظِ في قولِه (زِيدَ)، مع أنَّه قالَ: (وَقَدْ تَأْتِي)، و(تَأْتِي) مُؤنَّثةٌ، فكيفَ يَجْعَلُ (تَأْتِي) مُؤنَّثةً، ثم يَقولُ: (زِيدَ)، فيَجْعَلُه مُذكَّرًا؟

نقول: إذا اعْتَبَرْنا الأداةَ فهي مُؤنَّثةٌ، وعليهِ قولُه: «وَقَدْ تَأْتِي»: أي: وقد تأتي هذه الأداةُ، وإذا اعْتَبَرْنا اللَّفظَ فهي مُذكَّرةٌ، يعني: زِيدَ حَرفُ (مِن).

وقولُه: «فَجَرّ»: ولم يقُل: (فجَرَّت)، باعتبارِ أنَّه مُذكَّرٌ.

وقولُه: «جَرّ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ.

و«نَكِرَةً»: مفعولُ (جَرّ).

والقاعدةُ التي نَأخُذُها من البيتِ: تأتي (مِن) زائدةً بشَرْطَينِ:

الشَّرطُ الأولُ: أنْ يَسبِقَها نفيٌ أو شِبْهُه.

الشَّرطُ الثَّاني: أنْ يكونَ مَدْخولُها نَكِرةً.

مثالُه: (مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ)، فـ(مِنْ) هذه زائدةٌ؛ لأَنَّك لو قلتَ: (ما لِبَاغٍ مَفَرٌّ)، استقامَ الكلامُ، إِذَنْ: فـ(مِنْ) زائدةٌ.

وقولُه: «مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ»: (مَا) نافيةٌ، وهل هي عاملةٌ عملَ (ليس)؟

الجواب: لا، فهي مُلغاةٌ؛ لأنَّ خبَرَها مُتقَدِّمٌ، ومن شَرْطِها أنْ يَتَقَدَّمَ الاسمُ، قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَـعَ بَقَـا النَّفْـيِ وَتَرْتِيـبٍ زُكِـنْ

وقولُه: «لِبَاغٍ»: جارٌّ ومجرورٌ خبَرٌ مُقدَّمٌ.

و«مِنْ»: زائدةٌ.

و«مَفَرّ»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضَمَّةٌ مُقَدَّرةٌ، مَنَعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة:١٩]، فـ(مِنْ) هنا زائدةٌ؛ لأنَّ الشَّرْطَينِ تَـمَّا:

الأوَّل: أنْ يَتقدَّمَ النَّفيُ أو شِبْهُه، وهنا تَقدَّمَ النفيُ، وهو قولُه: (مَا جَاءَ).

الثَّاني: أنَّ مَدْخولَها نَكِرةٌ، وهو (بَشِيرٍ)، وعلى هذا فنقولُ: (جَاءَ) فعلٌ ماضٍ، و(نَا) مفعولٌ به مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نصبٍ، و(مِنْ) حرفُ جرٍّ

صِلَةٌ، ولا نقولُ: زائدٌ لئلَّا يَظُنَّ أحدٌ أنَّ في القرآنِ كلماتٍ لَغْوًا، **وقولُه**: (بَشِيرٍ) فاعلُ (جَاءَ) مرفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على آخرِه، منعَ مِن ظهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مثالُ الاستفهامِ: قال اللهُ تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم:٩٨]، فـ(مِنْ) الزَّائدةُ هنا هي الثَّانيةُ؛ لأنَّ الثَّانيةَ داخلةٌ على نكرةٍ، أمَّا الأولى فعلى معرفةٍ، وسَبَقَ أنَّها لا تَدْخُلُ على المعارفِ إذا كانتْ زائدةً، و(مِن) الأولى بَيانيَّةٌ.

وقولُه: (هَلْ) للاستفهامِ، و(تُحِسُّ) فعلٌ مضارعٌ، والفاعلُ مُستتِرٌ تقديرُه: (أنت)، و(مِنْهُمْ) جارٌّ ومجرورٌ، و(مِن) الثَّانيةُ صِلةٌ، و(أَحَدٍ) مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ مَنَعَ من ظهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مثالُ النَّهْيِ: (**لا تَضرِبْ مِن أحدٍ مِنَ الطَّلَبةِ**)، والشَّاهدُ في قولِه: (مِن أَحَدٍ)، فنقولُ: (مِنْ) حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(أَحَدٍ) مفعولُ (تَضْرِب) مَنْصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه، مَنَعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مسألةٌ: قال الله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [نوح:٤]، وقال اللهُ تعالى في آيةٍ أخرى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الصف:١٢]، فهل نَحْمِلُ الآيةَ الأولى على الثَّانيةِ، ونَقولُ: (مِن) صِلَةٌ؟

الجواب: قال بعضُ النَّحويِّين: يجوزُ دخولُها زائدةً على معرفةٍ، واستدلَّ بهذه الآيةِ، فهو يُرِيدُ أنْ يَحْمِلَ هذه على هذه.

ونحن نقولُ: لا نُوافِقُك على هذا القولِ؛ لأنَّكَ إذا تأمَّلْتَ قولَه: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ وَجَدْتَ الخطابَ مُوجَّهًا إلى هذه الأُمَّةِ من الله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١١) يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف:١٠-١٢]، وهذا من الله، إِذَنْ: فهو للعُمومِ، فكلُّ ذنوبِنا مَغفورةٌ بهذا الوعدِ من الله -سُبحانَه وتعالى-.

وإذا تأمَّلْتَ قولَه: ﴿مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ وَجَدْتَهُ إمَّا من كلامِ الجِنِّ، ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف:٣١]، ولم يَجْزِموا بغُفْرَانِ الذُّنوبِ جميعًا؛ لأنَّهم يَرْجُون رجاءً.

ووَجَدْتَ أيضًا أنَّ قولَه: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح:٤] جاءَ في كلامِ نُوحٍ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- في سورةِ نُوحٍ، وهذا إمَّا أن يُقالَ: إنَّ هذه الأمةَ فُضِّلتْ على قومِ نُوحٍ بمَغْفرةِ جَميعِ ذُنوبِها، أو يُقالَ أيضًا: إنَّ نُوحًا -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- قال لقومِه هذا لأجل أنْ يُرَجِّيَهم.

المُهِمُّ أنَّه لا يُمْكِنُ أنْ نَحْمِلَ هذه على هذه معَ اختلافِ المعنَى، فالصَّحيحُ إِذَنْ أنَّ (مِن) تُزادُ بشَرْطينِ كما قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

الأوَّلُ: أنْ تَقَعَ بعدَ نَفْيٍ أو شِبْهِه.

والثَّاني: أنْ يَكُونَ مَدْخُولُها نَكِرةً.

وعلى هذا فـ(مِنْ) في الآيةِ للتَّبعيضِ.

***

٣٧١- لِلانْتِهَـــا: (حَتَّـــى، وَلَامُ، وَإِلَى)، وَ(مِـــنْ، وَبَـــاءُ) يُفْهِـــمَانِ بَـــدَلَا

الشـــرحُ

تأتي هذه الثَّلاثُ: (حتَّى)، واللَّامُ، و(إلى) للانتهاءِ.

مثالُ (حتَّى): قولُه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر:٥].

مثالٌ آخَرُ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ﴾ [البقرة:١٨٧]، فالبَصْريُّونَ يَقولونَ: (حَتَّى) حرفُ جرٍّ، والفعلُ منصوبٌ بـ(أَن) مُضْمَرةً بعدَ (حتَّى)، وعلى هذا فيَكونُ المعنى: (وَكُلوا وَاشْرَبوا حَتَّى تَبيُّنِ)، فيُؤَوَّلُ بمَصْدَرٍ، هذا رأيُ البَصْرِيِّينَ.

أمَّا الكُوفيُّونَ فيَرَوْنَ أنَّ (حتَّى) نفسَها تَنصِبُ الفعلَ، إنَّما هي على كلِّ حالٍ للانتهاءِ، حتَّى ولو قُلْنا: إنَّها مَدْخُولَةٌ على فعلٍ فهي للانتهاءِ.

مثالُ اللَّامِ: (سِرْتُ مِن عُنَيزةَ لِـمَكَّةَ)، أي: إلى مَكَّة، ومثلُ قولِه تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد:٢]، أي: إلى أجلٍ مُسمًّى، فاللَّامُ تأتي للغايةِ.

مثالُ (إلى) وهي الأصلُ: قال اللهُ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]، فـ(إِلَى) هذه للانتهاءِ.

مسألةٌ: هل الغايةُ داخلةٌ أو غيرُ داخلةٍ؟

الجواب: هي غيرُ داخلةٍ إلَّا بقَرينةٍ، فلو قلتَ مثلًا: (سِرْتُ إلى الوَادِي)، فهل يعني أنَّك دَخَلْتَ فيه؟

الجواب: لا، لم تَدْخُلْ فيه، كذلك قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة:١٨٧]، هل يَدْخُلُ اللَّيْلُ في الصَّيامِ؟

الجواب: لا، لا يَدْخُلُ، فابتداءُ الغايةِ ليسَ بداخلٍ، فإذا قلتَ مثلًا: (**لَكَ هذهِ الأرضُ مِن هنا إلى الجَبَلِ**)، لم يَدْخُلِ الجَبَلُ.

أمَّا إذا وُجِدَتْ قَرينةٌ فإنَّه يَدْخُلُ، ومنها قولُه تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة:٦]، فإنَّ المِرْفقَ داخلٌ لفعلِ الرَّسول -صلى اللهُ عليه وسلَّم-[(١)] والقرينةُ هنا خارِجيَّةٌ.

قولُه: «**وَ(مِنْ، وَبَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا**»: يعني: أنَّهما يَأتيانِ للبَدَليَّةِ.

فـ(مِن) تأتي بمعنَى (**بَدَل**)، إِذَنْ فهي تأتي للتَّبعيضِ، وللبيانِ، وللابتداءِ، وتأتي زائدةً، وبمعنَى (**بَدَل**).

مثالُه: قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف:٦٠]، يعني: بَدَلَكم ملائكةً في الأرضِ يَخْلُفُون.

مثالٌ آخَرُ: قال الله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨]، أي: بَدَل الآخرةِ، وليسَ المعنَى أنَّ الدُّنيا من الآخرةِ.

مثالٌ آخَرُ: (اقْتَنَعْتُ بالدِّرْهَمِ مِنَ الدِّينارِ)، أي: بَدَلَ الدِّينارِ.

وهل منه قولُ الشَّاعِرِ:

الـمُسْتَغِيثُ بِعَمْـرٍو عِنْـدَ كُرْبَتِـهِ ... كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَـاءِ بِالنَّـارِ[(٢)]

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، برقم (٢٤٦).

(٢) البيت من البسيط، وأول من تكلم به التِّكْلام الضبعي، انظر شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري (ص:٣٧٠).

الجواب: لا.

أيضًا الباءُ تأتي بَدلِيَّةً، أي: بمعنَى (بَدَل)، مثلُ قولِك: **(ما أُحِبُّ أنَّ لي بها حُمْرَ النَّعَم)**، ومثلُ هذا قولُ كعبِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما أُحِبُّ أنَّ لي بِهَا بَدْرًا»[1]، يعني: بدلًا عنها بَدْرًا، ومنه قولُ الشَّاعر[2]:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ ... لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
يَجْزُونَ بِالظُّلْمِ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً ... وَبِالإِسَاءَةِ أَهْلَ السُّوءِ إِحْسَانَا

وظاهرُ هذا أنَّه مَدْحٌ، لكنَّه ذَمٌّ، فهو يَقولُ: قومي ولو كانوا أهلَ حَسَبٍ وشرفٍ فهم لا يُحِبُّون الشَّرَّ ولو كان هَيِّنًا، وإذا ظَلَمَهم أَحَدٌ يُجازُونَ الظُّلْمَ بالمغفرَةِ، وإذا أساءَ إليهم يُجازُونَ الإساءَةَ بالإحسانِ، لكنَّ الواقعَ أنَّ هذا لِرَدَاءَتِهم، فليسَ فيهم خَيْرٌ، ولهذا قالَ:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا لَا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا
يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ ... فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا

والشَّاهد قولُه: **(فَلَيتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا)**، أي: بَدَلَهم قومًا إذا رَكِبوا... إلخ.

فصارتِ الباءُ تأتي بمعنَى **(بَدَل)**، و(مِن) تأتي بمعنى **(بَدَل)**.

***

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب وفود الأنصار، برقم (٣٨٨٩)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب، برقم (٢٧٦٩)، ولفظهما: «وما أُحب أن لي بها مَشْهَدَ بدر».

(٢) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب (٦/ ٢٥٣)، وللعنبري في لسان العرب (ركب).

٣٧٢- وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي   تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣- وَزِيدَ، وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا   وَ(فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

الشرحُ

تُفيدُ اللَّامُ التَّمليكَ وشِبْهَه، أي: شِبْهَ التَّمليكِ، فالتَّمْليكُ أنْ يكونَ مَدخولُها مَالِكًا لِـمَا سَبقَها، أو إن شِئْتَ فقُل: أن تَقَعَ بينَ شَيْئَيْنِ الثَّاني منهما مالكٌ للأوَّلِ.

مثالُه: (**الكِتابُ للطَّالبِ**)، فاللَّامُ هنا للمِلْكِ، أي: مِلْكٌ للطَّالبِ، فالثَّاني مالكٌ للأوَّلِ، أي: أنَّ مَدْخولَها مَالكٌ لِـمَا قبلَها.

وقد يَتأَخَّرُ الذي قبلَها، مثل: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [المائدة:١٢٠]، فهنا تأَخَّرَ الأوَّلُ عنها وعن الثَّاني، ولكنَّ الحُكْمَ لا يَتغيَّرُ، ومثلُه أيضًا: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة:٢٨٤]، يعني: مِلْكٌ لله.

مثالٌ آخَرُ: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ [التوبة:٦٠]، فاللَّامُ هنا للمِلْكِ.

وأمَّا شِبْهُه فهو ما يُسَمَّى بالاختصاصِ، فتكونُ اللَّامُ أيضًا للاختصاصِ، وهو أنْ يَكُونَ مَدْخولُها مُخْتَصًّا بالأوَّلِ، لا مَالكًا له.

مثالُه: (**السَّرْجُ للدَّابَّةِ**)، و(**الزِّمَامُ للجَمَلِ**)، و(**العَلَفُ للبَهيمةِ**)، فاللَّامُ للاختصاصِ؛ لأنَّها لا تَمْلِكُ، لكنَّها تَخْتصُّ به، فهذا معنى قولِه: (**وَشِبْهِهِ**).

وقولُه: «وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا... قُفِي»: أي: وقُفِيَ في تَعْدِيةٍ، يعني أنَّ اللَّامَ تأتي للتَّعديةِ، والتَّعديةُ أنْ تَدْخُلَ على مفعولٍ عامِلُه ضعيفٌ لِيَتَعَدَّى إلى مفعولٍ، وذلك للتَّقْوِيةِ، مثلُ اسمِ الفاعلِ، فإنَّه إذا تأخَّرَ يَضْعُفُ عَمَلُه.

مثالُ ذلك: (أَنَا ضَارِبٌ لزيدٍ)، وأصلُها: (أنا ضَارِبٌ زيدًا)، وكذلك تقولُ: (أنا لزيدٍ ضاربٌ)، فاللَّامُ هنا لا تَصْلُحُ للمِلْكِ ولا لشِبْهِ المِلْكِ، لكنَّها للتَّعديةِ، فتُعدِّي العاملَ لضعفِه؛ لأنَّه لا يَتعدَّى إلى المفعولِ بنفسِه؛ لأنَّه ضعيفٌ، فإذا كان ضعيفًا لتأَخُّرٍ أو غيرِه فإنَّها تأتي للتَّعديةِ.

كذلك أيضًا تأتي للتَّعليلِ كثيرًا.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦].

فإن قيلَ: إنَّ ﴿يَعْبُدُونِ﴾ فعلٌ، وليسَ اسمًا؟

قُلنا: إنَّه فِعْلٌ مُئَوَّلٌ بمصدرٍ، والتَّقديرُ: إلا لعِبَادَتِي، فاللَّامُ هنا للتَّعليلِ.

مثالٌ آخَرُ: قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩]، يعني: لأجلِكم، فاللامُ هنا للتَّعليلِ.

مثالٌ آخَرُ: (جِئْتُ لأَقْرَأَ)، أي: للقِراءةِ، فاللَّامُ هنا للتَّعليلِ.

وكذلك كلُّ أفعالِ الله تعالى التي تَتَعدَّى باللَّامِ هي للتَّعليلِ، مثل: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾ [الإسراء:١]، فاللَّامُ للتَّعليلِ.

وقولُه: «قُفِي»: أي: اتُّبِعَ.

القاعدةُ من هذا البيتِ: تأتي اللَّامُ للمِلْكِ، وشِبْهِه، وتأتي للتَّعليلِ، وسَبَقَ أنَّها تأتي للانتهاءِ (يعني: الغاية).

وقولُه: «وَزِيدَ»: يعني أنَّ اللَّامَ تأتي زائدةً، وهذه غيرُ لامِ التَّعديةِ، فمعنَى كونِها زائدةً أنَّه ليسَ لها معنًى إطلاقًا، لا تعديةً، و لا غيرَها.

مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾ [الصف:٨]، فهذه زائدةٌ؛ لأنَّ المعنى: يُرِيدُونَ أن يُطْفِئُوا نورَ الله.

مثالٌ آخرُ: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب:٣٣]، يعني: يُريدُ أنْ يُذْهِبَ.

وأمَّا المثالُ الذي ذَكَرَه في الشرح[١] -وهو قولُ الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٣]- ففيه نَظَرٌ، ووجهُ النَّظَرِ أنَّ اللَّامَ في قولِه: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يَظْهَرُ أنَّها للتَّعديةِ، وأنَّ اللَّامَ دخلتْ على المفعولِ بسببِ تأخُّرِ العامِلِ، وإذا تأخَّرَ العاملُ فلا بُدَّ أنْ يضْعُفَ حتى ولو كانَ غيرَ اسمِ الفاعلِ، لكنَّ الشَّارحَ يَرَى أنَّ التَّقديرَ: إنْ كنتمُ الرُّؤْيا تَعْبُرُونَ، فعلى قولِه تكونُ اللَّامُ زائدةً؛ لأنَّ الفعلَ يُمْكِنُ أنْ يَتَسلَّطَ على مَدخولِها بنفسِه.

ومثَّلُوا للزائدةِ بما يَجْرِي كثيرًا في قولِهم: (لا أبا لك)، كما في قول الشَّاعِرِ[٢]:

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ... ثَمَانِينَ حَـوْلًا لَا أَبَـا لَـكَ يَسْـأَمِ

قالوا: إنَّ اللَّامَ هنا زائدةٌ، والدَّليلُ على زيادتِها أنَّ (أبا) أُعْرِبت بالألِفِ،

---

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ٢١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سُلْمى، انظر تاج العروس (كلف).

ومنْ شرطِ إعرابِها بالألفِ أنْ تُضافَ، ولو قُلنا: إنَّ اللَّامَ غيرُ زائدةٍ لكانَ يَقولُ: (**لا أبًا لك**)، أي: (**لا أبَ لك**) بدونِ ألِفٍ، فلمَّا أُعْرِبت بالألِفِ دلَّ هذا على أنَّ اللَّامَ زائدةٌ، وأصلُها: (**لا أباك**)، وهذا أحدُ الوجوهِ في قولِه: (**لا أبَا لك**)، وهناك **وَجْهٌ آخرُ**، وهو أنَّه على لُغَةِ مَن يُلزِمُ الأسماءَ الخمسةَ الألفَ مُطلقًا، فلا يكونُ فيها شاهدٌ.

وهل يَصِحُّ التمثيلُ بقولِ الله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ﴾ [الانفطار:١٠]؟

الجواب: لا، لأنَّ اللَّامَ للتَّوكيدِ، وليستْ حَرْفَ جرٍّ.

قولُه: «**والظَّرْفِيَّةَ**»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (**اسْتَبِنْ**)، يعني: اسْتَظْهِرْ، يعني أنَّ (**الباء، وفي**) تأتيانِ للظَّرفيَّةِ.

أمَّا الباءُ فمِثالُها قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِالَّيْلِ﴾ [الصافات:١٣٧-١٣٨]، يعني: وفي اللَّيلِ، وهي كثيرةٌ في الكلامِ العَرَبِيِّ والعُرْفِيِّ، فتقولُ مَثَلًا: (**سَكَنْتُ بِعُنَيْزَةَ**)، و(**سَكَنْتُ بِبُرَيْدَةَ**)، و(**سَكَنْتُ بالبدائعِ**)، و(**سَكَنْتُ بِمَكَّةَ**)، و(**سَكَنْتُ بالرِّياضِ**)، و(**سكَنْتُ بسُلْطَانةَ**)، يعني: في سُلْطَانةَ، فالباءُ في كلِّ هذه الأمثالِ للظَّرفيَّةِ، فهي تأتي للظَّرفيَّةِ كثيرًا.

كذلك (في) للظَّرفيَّةِ كثيرةٌ جدًّا، مثلُ: (دَخَلْتُ في المسجدِ)، (سَكَنْتُ في البلدِ الفُلانيِّ).

وهي في القرآنِ أيضًا كثيرةٌ، مثلُ قولِ الله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات:٢٠]، ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات:٢٢]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار:١٣]، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [آل عمران:١٠٧].

فإن قال قائلٌ: وهلِ المرادُ بالظَّرفيَّةِ في (الباءِ، وفي) الظَّرفيَّةُ الزَّمانيَّةُ أو المكانيَّةُ؟

فالجواب: الزَّمانيَّةُ، والمكانيَّةُ، لكنْ أيُّهما أكثرُ في الظَّرفيَّةِ: الباءُ أو في؟

الجواب: الأكثرُ (في).

وقولُه: «وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا»: الفاعلُ في (يُبيِّنَانِ) الباءُ و(في)، يعني أنَّهما قد تأتيانِ للسَّببيَّةِ بأنْ يَدْخُلَا على السَّببِ.

***

٣٧٤- بِالبَـا اسْـتَعِنْ، وَعَـدِّ، عَـوِّضْ، أَلْصِـقِ،

وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا انْطِـقِ

الشــرحُ

قولُه: «بِالبَا اسْتَعِنْ»: معناهُ أنَّ الباءَ تأتي للاستعانةِ، والاستعانةُ طَلَبُ العَوْنِ، أي: أنَّ الباءَ تَدْخُلُ على ما تُطْلَبُ الإعانةُ منه، مثلُ: (أَسْتَعِينُ باللهِ)، فالباءُ هنا للاستعانةِ، أي: أَنَّهُ -سُبحانه وتعالى- يُطْلَبُ العونُ منه، فإذا دَخَلَتْ على ما يُطْلَبُ العونُ منه فهي للاستعانةِ.

وقولُه: «وَعَدِّ»: يعني أنَّها تأتي لتعديةِ الفعلِ اللَّازِمِ.

مثالُ ذَلِكَ: قولُه تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة:١٧]، فـ(ذَهَبَ) فعلٌ لازمٌ، يُقالُ: (ذَهَبَ الرَّجلُ)، وما أَشْبَهَ ذلك، فهو فِعلٌ لازمٌ لا يَتعدَّى، و(أَذْهَبَ) فعلٌ مُتعدٍّ، تقولُ: (أَذْهَبْتُ زيدًا)، و(أَذْهَبْتُ المالَ)، وما أَشْبَهَه.

فإذا أَرَدْنا أنْ يَتعدَّى (ذَهَبَ) إلى مفعولٍ، فإمَّا أنْ نُدْخِلَ عليه الهمزةَ، أو نأتِيَ بالباءِ، وهنا قال اللهُ تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة:١٧]، فأَتَى بالباءِ ليَتعدَّى الفعلُ إليها؛ لأنَّ الفعلَ كان لازِمًا.

كذلك لو قيلَ في غيرِ القرآنِ: (أَذْهَبَ اللهُ نورَهم) صَحَّ.

إِذَنْ: صارتِ الباءُ لتعديةِ الفعلِ اللَّازِمِ إلى مَفعولِه.

وقولُه: «عَوِّضْ»: معناهُ أنَّ الباءَ تأتي للتَّعويضِ بأنْ يكونَ مَدْخولُها عِوضًا

عن غيرِه، وهذا كثيرٌ جدًّا، فكلُّ باءٍ تَدْخُلُ في البيعِ والشَّراءِ تكونُ للتَّعويضِ.

مثالُ ذلك: (**اشْتَرَيْتُ كِتابًا بِدِرْهَمٍ**)، فالباءُ هنا للتَّعويضِ.

مسألةٌ: هل مَدْخولُها هو العِوَضُ، أو ما سَبَقَ هو العِوَضُ؟

الجواب: الحقيقةُ أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما عِوَضٌ عن الثَّاني، لكنَّها دائمًا تَدْخُلُ على الثَّمنِ، ولهذا **قال الفقهاءُ**: يَتميَّزُ ثَمَنٌ عن مُثَمَّنٍ بالباءِ، فما دخلتْ عليه الباءُ فهو الثَّمنُ، فإذا قلتَ: (**بِعْتُ الثَّوبَ بدرهمٍ**)، فالثَّمنُ هو درهمٌ، وإذا قلتَ: (**بِعْتُ الدِّرْهَمَ بثوبٍ**)، فالثَّمنُ هو الثَّوبُ.

إِذَنْ: ما دخلتْ عليه الباءُ فهو الثَّمنُ.

وقولُه: «**أَلْصِقِ**»: من الإِلْصاقِ، وهو مُباشرةُ الشَّيءِ بالشَّيءِ، وقد يُرادُ بالإلصاقِ مُجاورةُ الشَّيءِ للشَّيءِ.

مثالُ الإلصاقِ المباشِرِ: (**مَسَحْتُ رأسِي بيَدِي**)، و(**أَمْسَكْتُ ثَوْبِي بيَدِي**)، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة:٦].

مثالُ الإلصاقِ غيرِ المباشِرِ: (**مَرَرْتُ بزيدٍ**)، ولهذا تَمُرُّ مِن عنده ولو كان بينَك وبينَه شِبرٌ أو ذِراعٌ أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وعلى هذا يكونُ الإلصاقُ: إمَّا مُباشَرةً، وإمَّا مُجاوَرةً.

وقدْ زَعَمَ بعضُ النَّحْويِّينَ أنَّ جميعَ معاني الباءِ تَعودُ إلى الإلصاقِ، ولكنَّ الحقيقةَ أنَّنا لو سَلَكْنا هذا المَسْلَكَ لوَجَدْنا أنَّها لا تَكونُ للإلصاقِ في بعضِ المواضعِ إلَّا بتكلُّفٍ شديدٍ، ولا حاجةَ إلى هذا التَّكلُّفِ، فالأَوْلى أنْ نقولَ كما قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: إنَّ الإلصاقَ من بعضِ معانيها، وليس كُلَّ المعاني.

وقولُه: «وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا انْطِقِ»: يعني أنَّها تأتي بمعنى (مَعَ)، وتأتي بمعنى (مِن)، وتأتي بمعنى (عن).

فتأتي بمعنى (مع) كما لو قلتَ: (**بِعْتُكَ الفَرَسَ بلِجَامِه**)، أي: معَ لِجَامِه، ومثل: (**بِعْتُكَ السَّيَّارةَ بشِرَاعِها**)، أي: معَ شِرَاعِها، ومثل: (**بِعْتُكَ السَّيَّارة بمَفَاتِيحِها**)، أي: معَ المَفاتيحِ.

وتأتي أيضًا بمعنى (مِن)، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان:٦]، قالوا: معنى (**يَشْرَبُ بِهَا**) أي: يَشْرَبُ مِنْها؛ لأنَّ العينَ يُشرَبُ منها لا بِها، فتكونُ هنا بمعنى (مِن)، والصَّحيحُ في هذه الآيةِ أنَّ الباءَ للسَّبَبِيَّةِ، لا بمعنى (مِن)، وأنَّ (**يَشْرَبُ**) مُضَمَّنَةٌ معنى (**يَرْوَى**)، فمعنى (**يَشْرَبُ بِهَا**) أي: يَرْوَى بها عِبادُ الله.

والأصحُّ أيضًا أنْ يُضَمَّنَ الفعلُ، لا أنْ يُجْعَلَ الحرفُ بمعنَى حرفٍ آخَرَ، وتَضْمِينُ الفعلِ يَستلزِمُ معنى أصلِ الفعلِ وزيادةً، فقولُك: (**يَشْرَبُ بها**)، إذا قلنا: إنَّ (**يَشْرَب**) مُضَمَّنٌ معنى (**يَرْوَى**) تَضمَّنَ الشُّرْبَ والرِّيَّ.

كذلك تأتي الباءُ بمعنى (عَن)، مثالُه: (**سَأَلْتُك بعِلْمِكَ**)، يعني: عَنْ عِلْمِك.

وهل منها (**رَضِيتُ بالله ربًّا**)، أي: رَضِيتُ عنِ الله ربًّا؟

الجواب: لا.

مِثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ [المعارج:١]، أي: عن عذابٍ واقعٍ، وقالَ بعضُ أهلِ العلمِ: إنَّ الباءَ هنا على بابِها، وأنَّ المعنى: (**سَأَلَ سَائِلٌ**)، وأُجيبَ (**بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ**)، وأنَّ السُّؤَالَ هنا ضُمِّنَ معنى الجوابِ،

فيَكونُ هذا أبْلَغَ؛ لأنَّه لو كانَ المعنى: (**سَأَلَ سائلٌ عنْ عذابٍ واقعٍ، للكَافِرِينَ ليسَ له دافعٌ، منَ الله ذي المَعارِجِ**) صارتْ كلُّ الآياتِ التي بعدَها داخلةً في ضِمْنِ السُّؤالِ، والواقعُ أنَّ الآياتِ تُجِيبُ عن هذا السُّؤَالِ.

إِذَنْ: صارت المعاني للباءِ تسعةٌ: الظَّرفيَّةُ، والسَّببيَّةُ، والاستعانةُ، والتَّعديةُ، والتَّعويضُ، والإلصاقُ، ومثل (مَع)، و(مِن)، و(عن).

وهل مِن معاني الباءِ المصاحبةُ؟

الجواب: قال بعضُ العُلماءِ: لا تَخرُجُ المُصاحَبَةُ عنِ المُلاصَقةِ؛ لأنَّ الصَّاحِبَ إمَّا أنْ يكونَ قريبًا منكَ، أو مُباشِرًا لكَ، وعلى هذا فلا تَخْرُجُ عن الإلصاقِ، ولكنَّه إمَّا أنْ يكونَ حِسِّيًّا، أو مَعنويًّا، فالباءُ في قولِكَ: (**سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ وبحَمْدِك**) للإلصاقِ، وقيلَ: إنَّ الباءَ للاستعانةِ، أي: سَبَّحْتُكَ بحَمْدِكَ.

فعلى المعنى الأوَّلِ تكونُ الجملةُ جامِعةً بينَ التَّنْزِيهِ والثَّناءِ، (أي: تَسْبِيحٌ، ثم حَمْدٌ)، وعلى المعنى الثَّاني (**أنَّ الباءَ للاستعانةِ**) تكونُ الجملةُ هنا مُشتَمِلةً على التَّسبيحِ، لكنَّه بمَعونتِك التي تُحْمَدُ عليها، وعلى هذا فكَوْنُها للمصاحَبةِ أَوْلَى، لكنَّ بعضَهم لم يَعُدَّها؛ لأنَّ المصاحبةَ داخلةٌ في الإلصاقِ.

* * *

٣٧٥- عَلَى لِلاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)، بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَـدْ فَطَـنْ

الشــرحُ

«على»: مُبْتَدأٌ.

و«للاستعلا»: خَبَرُه، وقُصِر (للاستعلا) للضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ.

فإن قلتَ: كيف قلتَ: إنَّ (على) مبتدأٌ وهي حرفٌ، والمبتدأُ لا يكونُ إلَّا اسمًا؟

قلتُ: إذا أُرِيدَ بالحرفِ لفظُهُ صَحَّ أنْ يكونَ مبتدأً، وأنْ يَقَعَ عليه عَمَلُ العاملِ؛ لأنَّه حينَئذٍ يكونُ المعنى: هذا اللَّفظُ للاستعلاءِ، بخلاف ما إذا قلتَ: (**الماءُ على السَّطحِ**)، فلا تقولُ: (على) مبتدأٌ.

وقولُه: «**عَلَى لِلاسْتِعْلَا**»: أي: لِاستعلاءِ شيءٍ على شيءٍ، وهذا واضحٌ جدًّا، ولهذا فـ(**على**) نفسُها فيها حروفُ العُلُوِّ، فيها العينُ، واللَّامُ، والألفُ.

مثالُ ذلكَ: قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فـ(**عَلَى**) هنا للعُلُوِّ.

مثالٌ آخَرُ: (الماءُ على السَّطحِ)، و(السَّماءُ على الأرضِ).

مسألةٌ: هذا العُلُوُّ هل تَلْزَمُهُ المُباشَرةُ، أو لا تَلْزَمُه؟

الجواب: لا تَلْزَمُ، فقد تَكونُ مُباشَرة، وقد تكونُ غيرَ مُباشَرة، ثم العلوُّ قد يكونُ حِسِّيًّا، وقد يكونُ مَعنوِيًّا، فتقولُ مَثَلًا: (**مَن على هؤلاء الجماعةِ؟**)، يعني:

مَن هو الوَالي عليهم؟ وهذا العُلُوُّ مَعنويٌّ، وتقولُ: (رَكِبتُ على البهيمةِ، أو على السَّيَّارةِ)، وهذا عُلُـوٌّ مُباشِرٌ.

وقولُه: «وَمَعْنَى (فِي)»: معطوفٌ على قولِه: (لِلاسْتِعْلَا)، يعني: ولمعنى (فِي)، يعني: وتأتي (على) بمعنى (في).

مثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص:١٥]، فقولُه: (عَلَى حِينِ) قالوا: بمعنى في حينِ غفلةٍ مِنْ أهلِها.

وقولُه: «وَ(عَنْ)»: يعني أنَّ (على) تأتي بمعنى (عَن)، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ[1]:

إِذَا رَضِيَتْ عَـلَيَّ بَنُـو قُشَـيْرٍ   لَعَمْـرُ اللهِ أَعْجَبَنِـي رِضَـاهَا

والمعنى: إذا رَضِيَتْ عَنِّي بنو قُشَيرٍ؛ لأنَّ (رضي) لا تَتَعدَّى إلَّا بـ(عن)، فعليهِ تأتي (على) بمعنى (عن).

إِذَنْ: معاني (على) ثلاثةٌ: الاستعلاءُ، وبمعنى (في)، وبمعنى (عن)، وهنا انتهينا من (على).

وقولُه: «بِـ(عَنْ)»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(عَنَى).

وقولُه: «تَجَاوُزًا»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(عَنَى).

وقولُه: «عَنَى»: فعلٌ ماضٍ.

و«مَنْ»: اسمٌ موصولٌ فاعلٌ.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي كما في أدب الكاتب (ص:٥٠٧)، ولسان العرب (رضى)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٣٧).

وقولُه: «قَدْ فَطَنْ»: الجملةُ الفِعْليَّةُ صِلةُ الموصولِ لا محَلَّ لها مِنَ الإعرابِ، يعني: عَنَى الذي قدْ فَطَن، وتَرْتِيبُ البيتِ: عَنَى مَن قدْ فَطَنَ تجاوزًا بـ(عَنْ).

وقولُه: «عَنَى»: أي: قَصَدَ وأرادَ.

وهذا الشَّطْرُ وهو قوله: (بـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ)، يَتكَلَّمُ عنْ (عَن)، يعني: أنَّ (عَن) مِن مَعَانِيها الُمجاوَزَةُ، والُمجاوَزةُ معناها مُرورُ شيءٍ بشيءٍ وانفصالُه عنه.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف:٨٢]، ويَقولونَ: (رَمِيتُ السَّهْمَ عن القَوْسِ)، يعني: مُجاوِزًا القوسَ.

* * *

٣٧٦-وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ) وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

الشَّـرحُ

قولُه: «وَقَدْ تَجِي»: أي: (عَن)؛ لأنَّها أَقْرَبُ مَذْكورٍ.

«مَوْضِعَ (بَعْدٍ)»: يعني: قد تأتي بمعنى (بَعْد)، فتكونُ للتَّرتيبِ، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [الانشقاق:١٩]، أي: طَبَقًا بعدَ طَبَقٍ.

لكن: أَلَا يُمْكِنُ أنْ نَقولَ: إنَّ هذا المعنَى يَرْجِعُ إلى المُجاوزةِ؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ المعنى أنَّكم تَنْتَقِلونَ من حالٍ إلى حالٍ، فتُجاوِزونَ الحالَ الأُولى، وتَنْتَقِلونَ إلى الحالِ الثَّانيةِ، ولهذا فالأصلُ في (عَن) أنَّها تأتي للمُجاوزةِ، لكنْ في بعضِ الأحيانِ تكونُ واضحةً، وفي بعضِ الأحيانِ تَحتاجُ إلى تأمُّلٍ، ولكنْ معَ ذلك هم يَقولونَ: إنَّها في: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [الانشقاق:١٩]، أي: بعدَه، والحقيقةُ أنَّ ما بعدَ الشَّيءِ فإنَّه مُجاوِزٌ للشَّيءِ.

وقولُه: «وَ(عَلَى)»: يعني: تأتي (عَنْ) بمعنى (عَلَى)، ومثَّلوا له بقولِ الشَّاعرِ[(١)]:

لَاهِ ابْنَ عَمِّكَ لَا أُفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

يعني: لا جُعِلْتَ فاضلًا عَلَيَّ، ويَجوزُ: (لَا أَفْضَلْتَ)، أي: لا زِدتَ عَلَيَّ.

والشَّاهدُ قولُه: (عَنِّي)، فهي بمعنى (على).

---

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الأصبع العدواني كما في لسان العرب (فضل)، وخزانة الأدب (٧/ ١٨٣)، ومغني اللبيب (١/ ٢٩٤).

وقولُه: «كَـمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا»: يعني: كما أنَّ (على) تأتي بمعنى (عن).

فإذا قال قائلٌ: أليسَ هذا تكرارًا من ابنِ مالكٍ -رحمه الله- لأنَّه قال: «(عَلَى) لِلاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)»، وهذا الشَّطْرُ الثَّاني شطرٌ كاملٌ يُفِيدُ أنَّ (عَلَى) تأتي بمعنى (عَن)؟

الجواب: هو من حيثُ المعنى تَكْرارٌ، ولا شَكَّ في هذا، لكنَّه تَكْرارٌ لفائدةٍ، وفائدتُه أنَّ هذينِ الحَرْفينِ -وهما (عن) و(على)- يَتناوَبَانِ، فكلُّ واحدٍ مِنْهما يَنوبُ عن الثَّاني، فكَمَا أنَّ (على) تأتي بمعنى (عن) وتَحُلُّ محَلَّها أقامتْ (عن) الحُجَّةَ عليها، وقالت: لماذا تَأْتِينَ محَلِّي؟! لا بُدَّ أنْ آتِيَ محَلَّكِ أيضًا، فصارا يَتَناوَبَانِ، فهذه تأتي في محَلِّ هذه، وهذه تأتي في محَلِّ هذه، لكنْ كلُّ واحدةٍ لها معنًى، فكأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- في الشِّطرِ الأخيرِ يَقولُ: إنَّ هذا من بابِ تَناوُبِ الحروفِ، فكَمَا تأتي هذه في مَوضعِ هذه، فهذه أيضًا تأتي في مَوْضِعِها، وهذه فائدةُ قولِه: (كَـمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا).

***

٣٧٧- شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

الشرحُ

قولُه: «شَبِّهْ بِكَافٍ»: يعني ائتِ بها للتَّشبيهِ.

مثالُه: (زيدٌ كالبدرِ)، و(زيدٌ كالبحرِ)، أي: كالبدرِ في الجمالِ، وكالبحرِ في الكرمِ أو في العلمِ.

وأمثلتُها كثيرةٌ في القرآنِ وفي غيرِه، قال اللهُ تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾ [النور:٤٠]، ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٩]، ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة:١٧].

وقولُه: «وَبِها التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى»: (بِهَا) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يُعْنَى).

وقولُه: «التَّعْلِيلُ»: مبتدأٌ، وجملةُ (قَدْ يُعْنَى) خبرُه.

و«يُعْنَى»: أي: يُقْصَدُ، يعني: وقد يُقصَدُ بها التَّعليلُ، فتأتي الكافُ للتَّعليلِ.

و«قَدْ»: هنا تُفِيدُ التَّقليلَ، وهو كذلك بالنِّسبةِ للتَّشبيهِ، أي: أنَّ معنى التَّعليلِ في الكافِ قليلٌ بالنِّسبةِ لمعنى التَّشبيهِ.

مثالُه: قولُه تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨]، فليسَ المرادُ تَشْبيهَ الذِّكْرِ بالهدايةِ، بل المرادُ تَعْلِيلُ الأمرِ بالذِّكرِ بالهدايةِ، أي: واذْكُرُوه لهدايتِه إيَّاكم، فاللَّامُ هنا للتَّعليلِ، فكذلكَ الكافُ هنا للتعليلِ.

ومِثلُها على القولِ الصَّحيحِ: «اللَّهمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ كما

صَلَّيْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ»[1]، يعني: لأنَّك صلَّيتَ على هؤلاءِ، وأنتَ صَاحِبُ الكَرمِ أوَّلًا وآخِرًا، فصَلِّ على هذا.

وبهذا المعنى يَزُولُ الإشكالُ الذي أَوْرَدَهُ كثيرٌ منْ أهلِ العِلْمِ على هذا الحديث، وقال: المعروفُ أنَّ المُشَبَّهَ به أَقْوَى من المُشَبَّهِ، ومَعْلومٌ أنَّ الرسولَ ﷺ أفضلُ من هؤلاءِ، فكيفَ يُشَبَّهُ الأفضلُ بالمفضولِ؟

وكلٌّ أجابَ بجوابٍ، ولكن إذا قُلْنا: إنَّ الكافَ هنا للتَّعليلِ، وإنَّ ذِكْرَها من بابِ التوسُّلِ بنِعَمِ الله السَّابقةِ على نِعَمِه اللَّاحِقةِ، إذا قُلْنا بهذا، فإنه يَزُولُ الإشكالُ نِهائيًّا.

وقولُه: «وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ»: يعني: وَوَرَدَ زائدًا، ولَمَّا كانَ يَخْشَى أن يُقالَ: لا فائدةَ له قال: (لِتَوْكِيدٍ).

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلْها فيما سَبَقَ لـمَّا ذَكَرَ الحروفَ التي تأتي زائدةً؟

قُلنا: لأنَّه يُشِيرُ إلى آيةٍ من القرآنِ اشْتَهَرَتْ بينَ النَّاسِ، وهي قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فلهذا نَصَّ على أنَّها للتَّوكيدِ؛ لأنَّها -أي: الآيةَ- تَدُلُّ على امتناعِ مُشابهةِ المَخْلوقِينَ للخالقِ، وتَأَكُّدِ ذَلك، ومن أجلِ هذا اخْتَلَفَتْ أقوالُ النَّاسِ فيها: كيفَ يُخَرِّجُونَها؟

فقال بعضُهم: إنَّ الكافَ زائدةٌ، وهذا هو الذي مَشَى عليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- وهو المشهورُ، وعلى هذا فيَكونُ تقديرُ الكلامِ: ليس مِثلَه شيءٌ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، برقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ، برقم (٤٠٦)، واللفظ للبخاري.

يعني: ليسَ شيءٌ يُماثِلُ اللهَ، وهذا مَعْنًى واضحٌ وسهلٌ، وتكونُ الكافُ للتَّوكيدِ، كأنَّ المِثْلَ نُفِيَ مرَّتينِ؛ لأنَّ (**الكاف**) للتَّشبيهِ، و(**مِثْل**) للتَّمثيلِ، فكأنَّه نُفِيَ مرَّتَيْنِ، أو كأنَّهُ نُفِيَ المُماثِلُ والمُشابِهُ معًا، وفَرْقٌ بينَ التَّشبيهِ والتَّمثيلِ، فالتَّمثيلُ هو المُطابَقةُ من كلِّ وَجْهٍ، والتَّشبيهُ هو المُقارَبةُ، (**أي: المماثلةُ في أكثرِ الصِّفاتِ**)، ولهذا إذا قلتَ: (**فُلانٌ شَبيهٌ بفلانٍ**)، يعني أنَّه مُقارِبٌ في أكثرِ الصِّفاتِ، لكن إذا قلتَ: (**فُلانٌ مِثْلُ فُلانٍ**)، فهو مُطابِقٌ.

القولُ الثَّاني: أنَّ الزائدَ كلمةُ (**مِثْل**)، يعني: ليسَ كهو شيءٌ، وهذا خلافُ الأَوْلى؛ لأنَّ زيادةَ الحروفِ أَهْونُ من زيادةِ الأسماءِ.

القولُ الثَّالثُ: أنَّ (**مِثْل**) بمعنى صِفَة، أي: ليسَ كصِفَتِه شيءٌ من الصِّفاتِ.

القولُ الرَّابعُ: أنَّ (**مثل**) بمعنَى ذات، أي: ليسَ كذَاتِه شيءٌ.

وهذان القولانِ الأخيرانِ إنَّما لجَأَ إليهما القائلُ فِرارًا منْ إثباتِ الزِّيادةِ، وإلَّا فهُما بَعيدانِ من ظَاهِرِ اللَّفظِ، لكنَّه قال: بَدَلَ أنْ أقولَ: الكافُ زائدةٌ، أو (**مثل**) زائدةٌ، أقولُ: ليسَ كذاتِه شيءٌ، أو ليس كصِفَتِه شيءٌ.

ولكنَّنا نَقولُ: ما دامتِ اللُّغةُ العَرَبِيَّةُ فيها مثلُ هذا الأسلوبِ، فتُزادُ الكافُ تَأْكِيدًا فلا مانعَ، واللهُ تعالى نزَّلَ القُرآنَ بلسانٍ عربيٍّ مُبِينٍ، والعربُ إذا قالوا: (**ليسَ كمِثْلِ فُلانٍ**)، فمعناهُ أنَّه لا يُمكِنُ أنْ يكونَ أَحَدٌ يُماثِلُهُ أو يُقارِبُهُ، وأَنْشَدُوا على ذلكَ[1]:

---

(١) البيت من مجزوء البسيط، وهو لأوس بن حجر، انظر البحر المحيط (٩/ ٤٦٩)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص:١٣).

لَـيْسَ كَمِثْـلِ الفَتَـى زُهَـيْرٍ خَلْـقٌ يُوازِيـهِ فِي الْفَضَـائِلِ

أي: ليسَ مثلَ الفتى زهيرٍ.

والخلاصةُ: أنَّ الكافَ تأتي زائدةً، لكن للتَّوكيدِ، وأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- إنَّما قال: (لِتَوْكِيدٍ) في هذه المسألةِ، ولم يَقُلْها فيما سَبَقَ؛ لأنَّه اشْتَهَرَ فيها هذا المثالُ الذي يَتَعلَّقُ بصفاتِ الله -تبارك وتعالى-.

* * *

٣٧٨- وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَـيْهِمَا (مِـنْ) دَخَـلَا

الشـــرحُ

قولُه: «اسْتُعْمِلَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ للمَجهولِ، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ يَعودُ على (الكافِ).

و«اسْمًا»: حالٌ من نائبِ الفاعلِ في (اسْتُعْمِلَ).

وقولُه: «وَكَذَا عَنْ»: مبتدأٌ وخبرٌ.

و«عَلَى»: معطوفٌ عليه.

وقولُه: «مِنْ أَجْلِ ذَا»: متعلِّقٌ بقولِه: (دَخَلَا).

وقولُه: «مِنْ»: مبتدأٌ.

و«دَخَلَا»: الجملةُ خبرٌ.

و«عَلَيْهِمَا»: مُتعلِّقٌ بـ(دَخَلَا).

وقولُه: «وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا»: أي: اسْتُعْمِلَتِ الكافُ اسمًا في اللُّغةِ العربيَّةِ.

مثالُه: (ما رَأَيْتُ كاليومِ قطُّ)، أي: ما رأيتُ مثلَ اليومِ قطُّ، وهل هذا قِياسيٌّ أو سَماعيٌّ؟

نقولُ: الظَّاهرُ أنَّه قِياسيٌّ، وأنَّ كُلَّ شيءٍ تَدْخُلُ عليه الكافُ يَصِحُّ أنْ تكونَ بمعنَى (مثل) إلَّا إذا وُجِدَ مَانِعٌ، حتَّى في: (زيدٌ كالبحرِ) يَصِحُّ أن نَجْعَلَها اسمًا،

ونقولُ: (زيدٌ) مبتدأٌ، و(كالبحر): الكافُ اسمٌ بمعنى (مِثْل)، وحينَئذٍ تكونُ مَبنِيَّةً على الفتحِ في محَلِّ جملتِها حَسَبِ الحالِ: (رفع، أو نصب، أو جر)، وهي مضافَةٌ إلى (البحر)، و(البَحْرِ) مُضافٌ إليهِ.

أمَّا ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في قولِه: (وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا) فإنَّ ذلك سَماعِيٌّ، يعني أنَّه اسْتُعمِلَ، ولكنْ لا تَستَعْمِلْهُ أنت، فيَقْتَضِي أنْ يكونَ ذلك سَماعِيًّا.

وقولُه: «وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى)»: يعني: واستُعملَ كذلك (عن) اسمًا، وكذلك (على) استُعمِلَ اسمًا.

وقولُه: «مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا»: يعني: من أجلِ كونِ (عن) و(على) اسمَيْن صَحَّ دخولُ (مِن) عليهما.

وهنا الشَّارحُ خَالفَ الماتِنَ، فإنَّ الشَّارحَ يَقولُ: ما يكونانِ اسمًا إلا إذا دَخَلَ عليهما (مِن)، وليسَ كذلك، فإنَّ ظاهرَ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- هو الحقُّ، وهو أنَّهما يُستعملانِ اسمًا مُطلَقًا، سواءٌ دَخَلَ عليها (مِن) أم لا، وأنَّ الدَّليلَ على أنَّهما يُستعمَلانِ اسمًا هو دخولُ (مِن)، وما في المتنِ أَوْلَى، ولهذا قال المُحَشُّونَ: إنَّ كلامَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أَحسَنُ، لأنَّه يَدُلُّ على أنَّها تُستعمَلُ اسمًا مُطلَقًا، واسْتَدَلَّ بدُخولِ (مِن) على هذا بخلافِ كلامِ الشَّارِحِ، وأيضًا فالإنسانُ غيرُ مُحِيطٍ بكلامِ العربِ، فقدْ يَأْتِيكَ من كلامِ العربِ ما يَدُلُّ على هذا.

مثالُ (عن): (مَرَرْتُ مِن عَنْ يَمينِه)، فدخَلَ عليها (مِن)، وحروفُ الجرِّ لا تَدْخُلُ إلا على اسمٍ، فتكون (عن) بمعنى جانبٍ، أي: من جانبِ يَمينِه.

وتقولُ: (مَرَرْتُ مِن عَن شمالِه)، أي: من جانبِ شِمالِه.

ونُعرِبُ: (مِن عَن يَمينِه) فنَقولُ: (مِن) حرفُ جرٍّ، و(عَن) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محَلِّ جرٍّ بـ(من)، وهو مضافٌ، و(يَمِينِ) مضافٌ إليه، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، فتكونُ (عَن) اسمًا خالصًا.

مثالُ (على): (نَظَرْتُ إليه مِن عَلَى السَّطْحِ)، ويكونُ معناها: فوق، وأمَّا إعرابُها فنقولُ: (مِن) حرفُ جرٍّ، و(على) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، في محَلِّ جرٍّ بـ(مِن)، وهو مضافٌ، و(السَّطحِ) مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ، و علامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

إِذَنْ: (على) تأتي اسمًا وحرفًا، وتأتي فِعْلًا، لكن يَخْتَلِفُ الرَّسمُ، أمَّا اللَّفظُ فهو واحدٌ، تقولُ: (عَلا الماءُ على العَتَبةِ)، فـ(عَلَا) فعلٌ ماضٍ، و(عَلَى) حرفُ جرٍّ.

وأمَّا (مِن) فتأتي حرفًا، وتأتي اسْمًا، وتأتي فعلَ أمرٍ، وهو (مِنْ)، مِن: (مَانَ، يَمِينُ)، بمعنى: اكْذِبْ، فاللَّفظُ واحدٌ، لكنْ يَخْتَلِفُ المعنى، والذي يُعَيِّنُ المعنى هو سِياقُ الكَلَامِ.

وهذا وأمثالُه كثيرٌ يُؤَيِّدُ ما ذَهَبَ إليه شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ -رحمه الله-[1] منْ أنَّه لا مجازَ في اللُّغةِ العربيَّةِ، وأنَّ الكلماتِ ليسَ لها مَعْنًى ذاتيٌّ هو معناها، وأنَّ الذي يُحَدِّدُ معنى الكلمةِ هو سياقُ الكلامِ، وإذا تَدَبَّرْتَ كلامَه وجدتَه

(١) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٨٨). وفيه: «وأول من عُرِف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه، ولكن لم يَعْنِ بالمَجازِ ما هو قَسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يُعَبَّر به عن الآية ...» إلخ.

حقيقةً، وأهمُّ شيءٍ عندي باعتبارِ كلامِه هو أنْ نُوصِدَ البابَ أمامَ أهلِ التَّحريفِ في الأمورِ العِلْميَّةِ وفي الأمورِ العَمَليَّةِ؛ لأنَّ التَّحريفَ في العقائدِ وفي الأمورِ العَمَليَّةِ -أي: العِلْمِيَّةِ والعَمَلَيَّةِ-(١) أفلا تَرون إلى أولئك الذين يستغيثون بالرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- ويَقولونَ: هو أَكْرَمُ الناسِ جَاهًا، فهؤلاءِ حَرَّفوا في أُمورٍ عَمَليَّةٍ، وهناك أيضًا مَسائلُ عَمَليَّةٌ في المعاملاتِ وغيرِها حرَّفَ بعضُ العلماءِ فيها النُّصوصَ، كلُّه ارتكابًا للمجازِ، فإذا قلنا: المجازُ في اللُّغةِ العربيَّةِ مَعدومٌ، والكلماتُ يُعَيِّنُها سياقُها، وأحوالُ مَن تكلَّمَ بها اسْتَرَحْنا من هذا.

إِذَنْ: صار الذي يُسْتعمَلُ اسمًا من حروفِ الجرِّ هو: **الكاف**، و(**عن**)، و(**على**).

***

(١) التَّغييرُ العَمَليُّ أنَّهم يقولون: إنَّ الآياتِ تدلُّ على كذا وكذا، ثمَّ يُحرِّفُونها، ويعملون بمخالفةِ الشَّرعِ بناءً على هذه الآياتِ أو هذه الأحاديثِ. (الشارح)

٣٧٩- وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَـا أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ كَ(جِئْتُ مُذْ دَعَـا)

الشَّـرحُ

تقدَّمَ أنَّ (مُذْ) و(مُنذُ) من حُروفِ الجرِّ في قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا**) إلى آخرِه، فهُمَا من حروفِ الجرِّ، لكنَّهما يُستعمَلانِ اسمَيْنِ أيضًا، وليسَ هذا بالخِيَارِ، بل في بعضِ السِّيَاقِ يَكُونانِ اسمًا، وفي بعضِها يَكُونانِ حرفًا، فمتى يكونانِ اسمًا؟

قال: (**حَيْثُ رَفَعَا**)، يعني: إذا كان الذي بعدَهما مرفوعًا.

مثالُه: (**جِئْتُ مُذْ يَوْمانِ**)، أو: (**مُنذُ يَوْمانِ**)، فهنا ما بعدَهما مرفوعٌ، فيَكُونانِ هنا اسْمَيْنِ على أنَّهما مبتدأٌ، وما بعدَهما خبرٌ، فنَقولُ: (**مُذْ**) مُبْتدأٌ مَبْنيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفعٍ، و(**يَوْمَان**) خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بالألفِ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مُثَنًّى، والنُّونُ عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المُفْرَدِ، ونَقولُ في (**مُنذُ**): اسْمٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ رفعٍ مبتدأٌ، و(**يَوْمَان**) خبرُ المبتدأِ.

أمَّا إذا قلتَ: (**جِئْتُ مُذْ يَوْمَيْنِ**) فهنا يَكُونانِ حَرْفَي جَرٍّ.

كذلك قال: (**أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ**)، أي: إذا وَلِيَهما فِعلٌ، أي: جُعِلَ الفعلُ والِيًا لهما.

مثالُه: (**جِئْتُ مُذْ دَعَا**)، فـ(**جِئْتُ**) فعلٌ وفاعلٌ، و(**مُذْ**) ظرفٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نصبٍ، و(**دَعَا**) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، وفاعلُه مُستَتِرٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، فهنا أَعْرَبْناها على أنَّها اسمٌ.

إِذَنْ: (مُذ) و(مُنذُ) يَقَعانِ حَرْفَيْ جرٍّ إذا وَلِيَهما اسْمٌ مجرورٌ، ويَقَعانِ اسمَيْنِ إذا وَلِيَهما اسمٌ مرفوعٌ، أو وَلِيَهما فعلٌ.

وإذا استُعمِلا اسمًا لم يَختَصَّا بالظُّرُوفِ، ففي: (مُذْ دَعَا): (دَعَا) ليست بظرفٍ، لكنْ (مُذْ) نفسُها تكونُ ظرفًا، أمَّا إذا استُعمِلا حرفًا فإنَّهما لا يَدْخُلانِ إلا على ظرفٍ.

* * *

٣٨٠- وَإِنْ يَـجُرَّا فِي مُضِـيٍّ فَكَـ(مِـنْ) هُمَا، وَفِي الحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ

الشَّــرحُ

لَـمَّا تَكَلَّمَ عن عَمَلِهما، وأنَّهما يَأْتيانِ اسمَيْنِ تَكَلَّمَ عن معناهما، فقال: إِنْ يَجُرَّا في مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ)، وإن يَجُرَّا في حُضورٍ فهما بمعنى (في).

مِثالُها في المُضِيِّ: (جِئْتُكَ مُذْ يَوْمَيْنِ)، أي: مِن يَوْمَيْنِ.

مِثالُها في الحُضورِ: (جِئْتُكَ مُنذُ الآنَ)، أي: في الآن، يعني: في هذا الوقتِ.

فإن قال قائلٌ: كيف تَدْخُلُ (مُذْ) و(مُنذُ) على الفعلِ وهما من علاماتِ الأسماءِ؟

فالجواب: أنَّهما في هذه الحالِ يَكُونانِ اسْمَيْنِ، وهما من علاماتِ الأسماءِ إذا كانتا حَرْفَيْ جَرٍّ.

فإن قال قائلٌ: لكنَّهما بمعنَى (من) و(في)؟

فالجواب: هذا في المعنَى فقَط، وأيضًا لا تَكُونانِ بمعنَى (مِن) أو (في) إلا إذا جَرَّتا، وإذا جَرَّتا فلا يُمكِنُ أنْ تَدْخُلا على الفعلِ، ولهذا قال: (إِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ).

إِذَنْ: إذا قالَ لك قائلٌ: ما معنى (مُنذُ) و(مُذْ)؟

فقُل: إنْ كانا في ماضٍ فهما بمعنى (مِن)، وإن كانا في حاضرٍ فهما بمعنى (في).

وهل يَـجُرَّانِ في المُسْتَقبلِ؟

الجواب: لا، لا يَـجُرَّانِ في المُستقبلِ، ولذلك لم يَتكلَّمْ عليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (آتِيكَ **مُنذُ يَوْمَيْنِ**)؛ لأنَّهما إمَّا في الحاضرِ، وإمَّا في الماضي.

****

٣٨١- وَبَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَبَاءٍ زِيدَ (مَا) فَلَـمْ يَعُـقْ عَـنْ عَمَـلٍ قَـدْ عُلِـمَا

الشَّـرحُ

قولُه: «بَعْدَ»: ظرفٌ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وعاملُه قولُه: (زِيدَ)، وهو مضافٌ.

و«مِنْ»: مضافٌ إليه باعتبارِ لفظِها؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ، والحروفُ لا يُضافُ إليها، لكنْ باعتبارِ لفظِها، يعني: وبعدَ هذا اللَّفظِ، وهو (مِن).

وقولُه: «عَنْ»: معطوفةٌ على (مِنْ).

و«بَاءٍ»: معطوفةٌ على (مِنْ)، وليس على (عَنْ)؛ لأنَّ العَطْفَ يكونُ على الأوَّلِ.

وقولُه: «زِيدَ»: فعلٌ ماضٍ مَبنيٌّ للمفعولِ.

و«مَا»: نائبُ فاعلٍ مَبنيٌّ على السُّكُونِ في محَلِّ رفعٍ.

وقولُه: «فَلَمْ يَعُقْ»: أي: هذه الزِّيادةُ، وهي دخولُ (مَا).

«عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا»: المعنى: أنَّها تُزادُ (ما) بعد (عَن) و(مِن) والباءِ، ولا تُبطِلُ العملَ، بل يَبْقَى على ما هو عليه.

مثالُ (من): قال اللهُ تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح:٢٥]، فـ(مِنْ) حرفُ جرٍّ، و(مَا) زائدةٌ عَمَلًا، و(خَطِيئَاتِ) اسمٌ مجرورٌ بـ(مِن)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، ولـم يَبْطُلْ عَمَلُ (مِن) بسببِ (مَا)، و(خَطِيئَاتِ) مضافٌ،

والهاءُ ضَمِيرٌ مَبنيٌّ على الكَسْرِ في مَحَلِّ جرٍّ، والجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بـ(أُغْرِقُوا)، و(أُغْرِقُوا): (أُغْرِق) فعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على الضَّمِّ لاتِّصالِه بواوِ الجماعةِ، والواوُ في مَحَلِّ رفعٍ نائبُ فاعلٍ.

و(من) في الآيةِ معناها السَّببيَّةُ.

وتقولُ: (ممَّا فِعْلِه أُدِينَ)، أي: مِن فِعْلِه أُدِينَ، أي: بسَبَبِه.

مثالُ (عن): قال اللهُ تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠]، فنَقولُ: (عَنْ) حرفُ جرٍّ، و(مَا) زائدةٌ عملًا، و(قَلِيلٍ) اسمٌ مجرورٌ بـ(عَنْ)، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، فهنا لم يَبْطُلِ العملُ، و(لَيُصْبِحُنَّ) اللَّامُ مُوَطِّئةٌ للقَسَمِ، و(يُصْبِحُنَّ) فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالنُّونِ المحذوفةِ لتوالي الأمثالِ، والواوُ المحذوفةُ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ اسمُ (يُصْبِح)، وأصلُها (يُصْبِحُونَنَّ)، فحُذِفَتِ النُّونُ لتوالي الأمثالِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لم يَحْذِفوا نونَ التَّوكيدِ؟

قالوا: إنَّ نُونَ التوكيدِ يُؤْتَى بها لمعنًى، فلو حَذَفْنا نونَ التَّوكيدِ فاتَ المعنَى، وهو التَّوكيدُ، ونونُ الرَّفعِ جَرَتِ العادةُ بأنَّها تُحذَفُ عندَ النَّاصبِ والجازمِ ومعَ نُونِ الوِقايةِ، إذَنْ: فحَذْفُها أَهْونُ.

ونونُ التَّوكيدِ حرفٌ مُشَدَّدٌ، والحرفُ المُشَدَّدُ أوَّلُ الحَرْفَيْنِ منه سَاكِنٌ، ولـمَّا كان أوَّلُ الحرفينِ في المُشدَّدِ ساكنًا جاءتِ واوُ الرَّفعِ، وهي ساكنةٌ، فنَحْذِفُها:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ ... وَإِنْ يَكُنْ لِينًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقّ[1]

(١) البيت لابن مالك، انظر مقدمة حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٠١).

فصارتْ (يُصْبِحُنَّ) بعدَ أنْ حَذَفْنا منها النُّونَ والواوَ، وهذا كثيرٌ في القُرْآنِ وغيرِه، وأمَّا (نَادِمِينَ) فهي خبرُ (يُصْبِح).

ولا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ المجرورُ نَكِرةً أو مَعْرِفةً، فالعملُ باقٍ سواءٌ جرَّتْ مَعْرِفةً، كما في قولِه: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح:٢٥]، أو نَكِرةً، كما في قولِه: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠].

مثالُ الباءِ: قال اللهُ تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، فنَقولُ: الفاءُ بحَسَبِ ما قبلَها، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(مَا) زائدةٌ عَمَلًا، و(رَحْمَةٍ) اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، و(مِنَ الله) جارٌّ ومجرورٌ صفةٌ لـ(رَحْمَةٍ)؛ لأنَّ (رَحْمَةٍ) نَكِرةٌ، وما يأتي بعدَها صفةٌ، و(لِنْتَ) فعلٌ وفاعلٌ، و(لَهُم) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(لِنْتَ).

الشَّاهدُ: لـمَّا جاءتْ (ما) الزائدةُ لم يَبْطُلْ عَمَلُ الباءِ، ومعنى الباءِ في قولِه: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران:١٥٩] السَّببيَّةُ.

فتبَيَّنَ أنَّ القاعدةَ كما يَلِـي: تُزادُ (ما) بعدَ (عَن)، و(مِن)، والباءِ، فلا يَبْطُلُ العَمَلُ بهذه الزِّيادةِ، بل يَبْقَى على ما هو عليه.

* * *

٣٨٢- وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ) وَالكَافِ فَكَفّ، وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

الشرحُ

قولُه: «زِيدَ»: الضَّميرُ يَعودُ على (ما)، والمعنى: زِيدَ بعدَ (رُبَّ) والكافِ فكُفَّا عن العَمَلِ.

فتُزادُ (ما) بعدَ (رُبَّ)، فتكُفُّها عن العملِ، وإذا كَفَّتْها عن العملِ سَلَبَتِ اختصاصَها بالاسمِ، فتَدْخُلُ على الفعلِ.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر:٢]، فدَخَلَتْ (رُبَّ) هنا على الفعلِ لزيادةِ (ما)، بينَما لو لم تكُنْ فيها (ما) لم تَدْخُلْ على الفعلِ، فلا نَقولُ: (رُبَّ وَدُّوا).

مثالُ دُخولِها على الاسمِ: (**رُبَّما رجلٌ لَقيتُه**)، بينَما لو حُذِفتْ (ما) لقلتَ: (**رُبَّ رجلٍ لَقِيتُهُ**)، لكن لَمَّا جاءتْ (ما) بَطَلَ عَمَلُها، فوَجَبَ أنْ يُقالَ: (**رُبَّما رجلٌ لَقيتُهُ**)، فنقولُ في إعرابِها: (**رُبَّ**) حرفُ جُرٍّ مُلْغًى، و(**ما**) زائدةٌ -أي: ليس لها معنًى- وهي كافَّةٌ، و(**رجل**) مبتدأٌ، و(**لَقيتُه**) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ خبرُ (**رجل**).

مثالٌ آخَرُ: (**رُبَّما طَالِبٌ ذَكِيٌّ حاضرٌ**)، فـ(**رُبَّ**) حرفُ جرٍّ مُلْغًى، و(**مَا**) كافَّةٌ عن العملِ، و(**طَالِبٌ**) مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ على آخرِه، و(**ذَكِيٌّ**) صفةٌ لـ(**طالبٌ**)، وصفةُ المَرْفوعِ مَرْفوعةٌ، و(**حاضرٌ**) خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بضمةٍ ظاهرةٍ في آخرِه.

وكذلك أيضًا تلي (ما) الزَّائدةُ الكافَ، وتَكُفُّها عن العملِ، ودخولها على (ما) كثيرٌ في كلامِ العامَّةِ، فدائمًا يقولون مثلًا: (فلانٌ كما البحرِ)، (كما كذا)، لكن في اللُّغةِ العربيَّةِ ليستْ كثيرةً، إنَّما تَدْخُلُ عليها، فتكُفُّها عن العملِ، ويكونُ ما بعدَها مبتدأً، ويَحْتَاجُ إلى خبرٍ.

مِثالُها: (كَمَا النَّاسُ مُؤمنٌ وكافرٌ)، فالكافُ هنا حرفُ جرٍّ مُلغًى، و(ما) زائدةٌ، و(النَّاسُ) مبتدأٌ، و(مُؤمِنٌ) خبرُ المبتدأِ، و(كافرٌ) معطوفٌ على (مُؤمن).

وقولُه: «وَقَدْ يَلِيهِمَا»: وفي نسخةٍ: (تَلِيهِمَا)، ومُقْتَضَى الضَّمائرِ السَّابقةِ (يَلِيهِمَا)؛ لأنَّه قالَ: (زِيدَ (مَا))، ولم يَقُلْ: زِيدَت، وقال: (وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ)، ولم يَقُلْ: وَزِيدَت، وعلى هذا: (وَقَدْ يَلِيهِمَا) يعني: قد يَلِيهما (ما) الزَّائدةُ.

وقولُه: «وَجَرٌّ لَـمْ يُكَفّ»: أي: قد يَلِيهما مع بقاءِ عملِهما.

مثالُ الكافِ: (زَيْدٌ كما البَحْرِ)، أي: كالبَحْرِ، فالكافُ حرفُ جرٍّ، و(ما) زائدةٌ، و(البحر) اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

مثالٌ آخَرُ: قال الشَّاعِرُ:

وَنَنْصُـــرُ مَوْلَانَـــا وَنَعْلَـــمُ أَنَّـــهُ   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْـهِ وَجَـارِمُ[1]

فنقولُ: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(ما) زائدةٌ، و(النَّاسِ) اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

مثالُ (رُبَّ): (رُبَّما رجلٍ لَقِيتُه)، والأصلُ: (رُبَّما رجلٌ لقيتُه).

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن البراقة النهمي كما في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣١)، والتصريح (١/ ٦٦٦).

خلاصةُ البَيْتيْنِ: تُزادُ (**ما**) بعدَ خمسةِ حروفٍ من حروفِ الجرِّ، وهي: (**مِن**)، و(**عن**)، والباءِ، والكافِ، و(**رُبَّ**).

أمَّا ثلاثةٌ من هذه الخمسةِ فإنَّ العملَ يَبْقَى، وكأنَّه ليس فيها (**ما**)، وهي: (**عن**)، و(**مِن**)، **والباء**، وأمَّا اثنان منها فالأصلُ أنَّه يُلْغَى عَمَلُها، فلا تَعْمَلُ، ولكنَّها قد تَعْمَلُ، وهذا في: (**رُبَّ**)، **والكاف**.

فإذا قال قائلٌ: هل نحن بالخيارِ في هذه الأمورِ؟

نقولُ: أمَّا ما وَرَدَ عن العربِ بالإعمالِ أو الإهمالِ فليسَ لنا فيه خيارٌ؛ لأنَّه سُمِعَ هكذا، وأمَّا ما نُنْشِئُه نحن من الكلامِ فلنا فيه الخيارُ، وعلى هذا فلو قَرَأَ أحدٌ في كتابٍ، وقال: (**رُبَّما رجلٍ لَقِيتُه**)، وقالَ آخَرُ: (**رُبَّما رَجُلٌ لَقِيتُه**) نقولُ: كلاهما صحيحٌ، فلو قال أحدُهما: (**ما**) كافَّةٌ، وقالَ الآخَرُ: أنا أُرِيدُ الوَجْهَ الثَّانيَ، مثلما لو قلتُ: (**أَكْرِمِ الزَّيدانِ**)، فقيلَ: هذا غلطٌ، والصَّوابُ: (**أكْرِم الزَّيدَيْنِ**)، فأَتَخَلَّصُ منه بوجهينِ:

الأوَّلُ: أنْ أقولَ: (**الزَّيدان**) اسمُ رجلٍ يُنسَبُ لـ(**زيدان**).

الثَّاني: أنِّي أريدُ اللُّغةَ الثَّانيةَ التي تُلزِمُ الألفَ المُثَنَّى مُطْلَقًا، فتَقولُ: (**قال الرَّجُلانِ**)، و: (**رأيتُ الرَّجُلانِ**)، و: (**مَرَرْتُ بالرَّجُلانِ**).

ونقولُ هذا على سبيلِ المجادلةِ، أمَّا على سبيلِ الواقعِ فإنَّنا يَجِبُ أنْ نَتمَشَّى على اللُّغَةِ العربيَّةِ لُغَةِ قُرَيْشٍ التي هي لُغَةُ القرآنِ.

***

٣٨٣- وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَـلْ)   وَالفَا، وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَـلْ

الشـــرحُ

تُحذَفُ (رُبَّ) من الكلامِ، فتَجُرُّ وهي محذوفةٌ، لكنْ بعدَ ثلاثةِ حُروفٍ: بل، والفاء، والواو، لكنَّها بعدَ الواوِ أكثرُ، ولهذا قالَ: (**وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ**)، أي: كَثُرَ.

مثالُها بعدَ (بل): (ما رأيتُ رجلًا فاسقًا، بل رجلٍ صالحٍ لَقِيتُه)، أي: بل رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُه، فهنا جرَّتْ وهي محذوفةٌ بعدَ (**بل**).

مِثالُها بعدَ الفاءِ: قولُ الشَّاعِرِ:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِي[(١)]

الشَّاهدُ قولُه: (فَمِثْلِكِ حُبْلَى)، أي: فرُبَّ مِثْلِكِ حُبْلَى، فهنا عَمِلَت (رُبَّ) وهي مَحْذُوفةٌ.

مِثالُها بعدَ الواوِ: قولُ الشَّاعرِ:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُـدُولَهُ   عَـلَيَّ بِـأَنْوَاعِ الــهُمُومِ لِيَبْـتَلِي[(٢)]

الشَّاهدُ قولُه: (وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ)، والتَّقديرُ: ورُبَّ ليلٍ كمَوْجِ البحرِ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكندي في الكتاب (٢/ ١٦٣)، ولسان العرب (رضع)، وخزانة الأدب (١/ ٣٣٤)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في خزانة الأدب (٢/ ٣٢٦)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣٣).

فصارت (رُبَّ) تَدْخُلُ عليها (ما) فتكُفُّ عملَها، ورُبَّما لا تَكُفُّ، وتَعْمَلُ مذكورةً ومحذوفةً بعدَ ثلاثةِ حروفٍ، بعدَ: بل، والفاءِ، والواوِ، وأكثرُها الواوُ، ثمَّ الفاءُ، وأقلُّها (بَلْ).

* * *

٣٨٤- وَقَـدْ يُـجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَـدَى   حَـذْفٍ، وَبَعْضُـهُ يُـرَى مُطَّـرِدَا

الشـرحُ

سَبَقَ أنَّ (رُبَّ) تَجُرُّ وهي محذوفةٌ، فكذلك غيرُها قد يَجُرُّ وهو محذوفٌ، مع أنَّه سَبَقَ في تَعَدِّي الفعلِ ولزومِه أنَّ الأصلَ أنَّه إذا حُذِفَ حرفُ الجرِّ نُصِبَ المجرورُ، وقد يُحذَفُ ويَبْقَى الجرُّ، وذلك في (رُبَّ) بعدَ (بل)، والفاءِ، والواوِ، وقد يُجَرُّ بسِوَى (رُبَّ) مع الحذفِ.

وقولُه: «قَدْ يُجَرُّ»: (قد) للتَّقليلِ، يعني أنَّه أحيانًا يُجَرُّ، والأصلُ فيه النَّصبُ، قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (**وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ نَقْلاً**).

لكنْ إذا حُذِفَ وبَقِيَ الجرُّ فهو قليلٌ.

مثالُه: يُقالُ: إنَّ رُؤْبَةَ بنَ العَجَّاجِ قيلَ له: (كيفَ أَصْبَحْتَ؟)، قال: (**خيرٍ والحمدُ لله**)، والمعنى: أصبحتُ بخيرٍ والحمدُ لله، فجَرَّ الاسمَ بالباءِ المحذوفةِ.

وهل لنا نحنُ أنْ نَفعَلَ هذا؟

الجواب: لا؛ لأنَّه قليلٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ، والقليلُ يُقتصَرُ فيه على السَّماعِ، وليسَ لنا أنْ نَفْعَلَ.

وقولُه: «وَبَعْضُهُ»: أي: بعضُ هذا العَمَلِ مع حذفِ الجارِّ (**يُرَى**)، أي: الذي يُحذَفُ فيه حرفُ الجَرِّ ويَبْقَى عَمَلُ الجرِّ (**مُطَّرِدًا**) أي: قِياسًا، ومثَّلوا لذلك بتَمْيِيزِ (كم) الخبريَّةِ، يقولون: إنَّه مجرورٌ بحرفِ جرٍّ محذوفٍ.

مثالُه: (كمْ دِرْهمٍ أفْنَيْتُه في الكَرَمِ)، فـ(كم) خَبَرِيَّةٌ، ويُسَمِّيها بعضُهم: تَكْثِيرِيَّةً، أي: دراهمُ كثيرةٌ أَفْنَيْتُها في الكَرَمِ، قالوا: إنَّ (دِرْهَمٍ) مَجرورٌ بـ(مِن) المحذوفةِ، والدَّليلُ على أنَّه مجرورٌ بـ(مِن) المحذوفةِ أنَّ (مِن) تأتي مَذْكورةً في مَواضِعَ كثيرةٍ، مثل: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف:٤]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾ [البقرة:٢٤٩]، وأمثالُ ذلك، قالوا: فهذا دَلِيلٌ على أنَّ ما بعدَها مجرورٌ بـ(مِن) المحذوفةِ، وهو مُطَّرِدٌ.

وقال بعضُ النَّحويِّينَ: إنَّ المجرورَ بعدَها مَجْرورٌ بالإضافةِ، فـ(كم) مضافٌ، والذي بعدَها مَجْرورٌ بالإضافةِ، وحِينَئذٍ لا يَكونُ فيه شاهدٌ لِمَا قاله ابنُ مالكٍ، لكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يَرَى رأيَ سِيبوَيْهِ -رحمه الله- في هذه المسألةِ، وأنَّ تَمْييزَ (كم) مجرورٌ بـ(مِن) المحذوفةِ.

* * *

الإِضَـــافَـةُ

الإضافةُ نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ، مثل: (**غلامُ محمدٍ**)، (**مسجدُ الجامعِ**)، (**كتابُ النَّحوِ**)، (**ألفيَّةُ ابنِ مالكٍ**)، ولها حُكمانِ:

الحُكْمُ الأوَّلُ: حُكْمٌ يَتعلَّقُ بالمعنَى.

الحُكْمُ الثَّاني: حُكْمٌ يَتعلَّقُ بالإعرابِ.

أمَّا الإعرابُ فأمَّا الجزءَ الأوَّلَ فإنَّه على حَسَبِ العواملِ، فإنِ اقْتَضَى العاملُ أنْ يَكُونَ مرفوعًا فهو مرفوعٌ، وإن اقْتَضَى أنْ يَكُونَ منصوبًا فهو منصوبٌ، وإن اقْتَضَى أنْ يكونَ مجرورًا فهو مجرورٌ، وأمَّا الثَّاني فإنَّه يكونُ مجرورًا: إمَّا جملةً في مَحَلِّ جرٍّ، وإمَّا مَبْنِيًّا في مَحَلِّ جرٍّ، وإمَّا مُعْرَبًا مجرورًا، إنَّما الثَّاني حُكْمُه الجرُّ.

مثالُ ذلكَ: (**هذا كِتابُ مُحَمَّدٍ**)، فإذا قلتَ: (**قَرَأْتُ كتابَ مُحَمَّدٍ**)، اختلفَ الأوَّلُ -أي: المضافُ- لأنَّ العاملَ اختلفَ، وكذلك إذا قلتَ: (**نَظَرْتُ في كتابِ محمدٍ**)، اختلفَ الأوَّلُ، أمَّا الثَّاني فلم يَخْتَلِفْ، فالثَّاني في الإضافةِ دائمًا حُكْمُه الجرُّ.

حُكْمٌ آخَرُ في الإعرابِ: الأوَّلُ يَكونُ مُنوَّنًا، وجَمْعَ مُذَكَّرٍ سالمًا، ويَكونُ مُثَنًّى، فهل يَتغَيَّرُ عندَ الإضافةِ، أو لا يَتغَيَّرُ؟ ثمَّ الثَّاني: هل يَتغَيَّرُ من حيثُ التَّنوينُ والنُّونُ، أو لا يَتغَيَّرُ؟

نقولُ: أمَّا الثَّاني فلا يَتَغيَّرُ من حيثُ التَّنوينُ والنُّونُ، بل هو على حالِه، فإذا قلتَ: (قَرَأتُ كتابَ محمدٍ) فهو هنا مُنَوَّنٌ، وإذا قلتَ: (قَرَأْتُ كتابَ الرَّجُلينِ) ففيه نونٌ أيضًا.

أمَّا الأوَّلُ فهو الذي يَتَغيَّرُ، فيُحذَفُ منه التَّنوينُ والنُّونُ، ولهذا قال المؤلِّف -رحمه الله-:

٣٨٥- نُونًـا تَـلِي الإِعْـرَابَ أَوْ تَنْوِينَـا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَ(طُورِ سِـينَا)

الشَّـرحُ

قولُه: «نُونًا»: مفعولُ (احْذِفْ)، يعني: احْذِفِ النُّونَ.

وقولُه: «تَلِي الإِعْرَابَ»: وهي نُونُ المُثَنَّى وما أُلحِقَ به، وجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ وما أُلحِقَ به.

وقولُه: «أَوْ تَنْوِينَا»: معطوفٌ على (نُونًا)، يعني: أو تَنْوينًا أيضًا احْذِفْهُ، والتَّنوينُ يكونُ في الاسمِ المفردِ، وفي جمعِ التَّكسيرِ، وفي جمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ.

وقولُه: «مِمَّا تُضِيفُ»: يعني: ممَّا تُضِيفُهُ إلى غيرِه.

مثالُه: (طُورِ سِينَا)، وهو جبلٌ بالشَّامِ مَعْروفٌ، والشَّامُ في الزَّمنِ الأوَّلِ يَشْمَلُ فِلَسْطِينَ، فهنا (سِينَا) لم تَتَغَيَّرْ، لكن (طُور) أصلُها: (طُورٌ) بالتَّنوينِ، فلمَّا أَضَفْناه حُذِفَ التَّنوينُ.

مثالٌ آخرُ: (اشْتَرَيْتُ كتابًا)، فـ(كتابًا) مُنَوَّنٌ هنا، فإذا قلتَ: (اشْتَرَيْتُ كتابَ مُحَمَّدٍ) حَذَفْنا التَّنوينَ، فلا يَصِحُّ أنْ تَقولَ: (اشْتَرَيْتُ كتابًا محمدٍ)، بل

لابُدَّ أنْ تَحْذِفَ التَّنوينَ، ولهذا قال الشَّاعِرُ:

كَـأَنِّيَ تَنْـوِينٌ وَأَنْـتَ إِضَـافَةٌ   فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَـحُلُّ مَكَـانِي

فلا يُمْكِنُ أنْ يَجْتَمِعَ تَنْوِينٌ وإضافةٌ.

مثالُ النُّونِ: (**أَكْرَمْتُ مُسلِمِينَ مِن أهلِ مَكَّةَ**)، فالنُّونُ هنا هي التي تلي الإعرابَ؛ لأنَّ الإعرابَ على الياءِ، وإذا كان منصوبًا أو مجرورًا فهو بالياءِ، وإن كان مرفوعًا فهو بالواوِ، فعندَما تُضِيفُ تَقولُ: (**أَكْرَمْتُ مُسلِمِي أهلِ مَكَّةَ**)، فتَحْذِفُ النُّونَ للإضافةِ.

فتُحْذَفُ النُّونُ من المُثَنَّى وجمعِ المُذَكَّرِ السَّالمِ عندَ الإضافةِ، ويُحْذَفُ التَّنوينُ.

إِذَنْ: هذانِ حُكْمانِ في الإعرابِ:

الحُكْمُ الأَوَّلُ: إذا حَصَلَتِ الإضافةُ فإنَّ الثَّانيَ حُكْمُه الجرُّ دائمًا، وأمَّا الأَوَّلُ فبحَسَبِ العواملِ.

الحُكْمُ الثَّاني: أنَّه إذا حَصَلتِ الإضافةُ حُذِفَ التَّنوينُ من الأوَّلِ، وحُذِفتِ النُّونُ منه أيضًا إذا كانَ جمعَ مُذكَّرٍ سالمًا، أو مُثَنًّى.

* * *

٣٨٦-وَالثَّانِيَ اجْرُرْ، وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا   لَـمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ، وَالـلَّامَ خُـذَا

٣٨٧-لِـمَا سِوَى ذَيْنِكَ، ....

الشـــرحُ

قولُه: «والثَّانِيَ»: أي: من المُتضايِفَيْنِ، وهو مَفْعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(اجْرُرْ)، وقولُه: «وَانْوِ»: فعلُ أمرٍ.

وقولُه: «مِنْ»: اسمٌ؛ لأنَّ المعنى: وانْوِ هذا اللَّفظَ، فـ(مِنْ) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محَلِّ نَصْبٍ.

وقولُه: «أَوْ (فِي)»: يعني: أوِ انوِ (في)، فهي مَعْطوفةٌ على قولِه: (مِنْ).

وقولُه: «إِذَا لَـمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ»: يعني: إذا لم يَصْلُحْ في الإضافةِ إلَّا تقديرُ (مِن) أو (في) فانْوِ (مِنْ) أو (فِي).

وقولُه: «واللَّامَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(خُذَا).

و«خُذَا»: فعلُ أمرٍ، لكنَّه مُؤَكَّدٌ بنونِ التَّوكيدِ المقلوبةِ ألِفًا، وأصلُ (خُذَا): (خُذَنْ)، ولكنَّ نونَ التَّوكيدِ الخفيفةَ تُقلَبُ ألِفًا.

يَقولُ المؤلفُ -رحمه الله-: الثَّاني من المُتضايِفَيْنِ حُكْمُه الجرُّ دائمًا.

مثالُه: (هذا كِتابُ مُحَمَّدٍ)، و(اشْتَرَيْتُ كتابَ مُحَمَّدٍ)، و(نَظَرْتُ في كتابِ مُحَمَّدٍ)، فهو مجْرورٌ دائمًا.

فإن قال قائلٌ: ماذا نَنْوِي بالإضافةِ؟

الجواب: **يقول**: انْوِ (مِن) أو (في)، فإنْ لم تَصْلُحْ (مِن) أو (في)، فانْوِ اللَّامَ، فصارت الإضافةُ تُقدَّر بـ(مِن)، وبـ(في)، وباللَّامِ.

لكن: مَتَى تُقَدَّر بـ(من)؟

الجواب: تُقَدَّرُ بـ(مِن) في ثلاثةِ أُمورٍ: في الأعدادِ، والمساحةِ، والأجناسِ.

مثالُ الأعدادِ: (**عندي عَشَرَةُ دَرَاهِمَ**)، فلا تَصْلُحُ اللَّامُ، فلا نقولُ: (**عَشَرَةٌ لِدَرَاهِمَ**)، ولا تَصْلُحُ (في)، فلا نقولُ: (**عَشَرَةٌ في دَرَاهِمَ**)، **إِذَنْ**: نُقَدِّر (**مِن**)، فنقولُ: (**عَشَرَةٌ مِن دَرَاهِمَ**).

مثالٌ آخَرُ: (**عِندي ثَلاثُمائةِ رجلٍ**)، أي: ثلاثٌ مِن مائةٍ مِن رجلٍ، ففيها كلِّها تُقدَّر (**مِن**).

مثالُ المساحةِ: (**عِندي شبرُ أرضٍ**)، فهنا لا تَصْلُحُ اللَّامُ، فلا نقولُ: (**شِبْرٌ لأرضٍ**)، ولا (**في**)، فلا نقولُ: (**شِبْرٌ في أرضٍ**)، **إِذَنْ**: نُقَدِّرُ (**مِن**)، (شِبْرٌ مِن أرضٍ).

مثالُ الأجناسِ: (**عِندي خَاتَمُ فِضَّةٍ**)، فالثَّاني جنسٌ للأوَّلِ، والتَّقديرُ: (**خَاتَمٌ مِن فضَّةٍ**)، ولا تَصْلُحُ اللَّامُ، فلا نَقولُ: (**خَاتَمٌ لِفضَّةٍ**)، ولا (**في**)، فلا نَقولُ: (**خَاتَمٌ في فِضَّةٍ**).

وتُقدَّرُ (**في**) إذا كان الثَّاني ظرفًا للأوَّلِ.

مثالُه: قولُه تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ إِذۡ تَأۡمُرُونَنَآ أَن نَّكۡفُرَ بِٱللَّهِ﴾ [سبأ:٣٣]، أي: مَكْرٌ في اللَّيلِ.

مثالٌ آخَرُ: (**نَوْمُ اللَّيلِ أَصَحُّ مِنْ نَوْمِ النَّهارِ**)، أي: نومٌ في اللَّيلِ أَصَحُّ من نومٍ في النَّهارِ.

والتي تكون على تقديرِ (في) يُمكِنُ أنْ تَصْلُحَ على تقديرِ (مِن)، لكنْ ليسَ دائمًا، فمثلًا يُمكِنُ أنْ يكونَ التَّقديرُ: (**نومٌ مِن اللَّيلِ أَصَحُّ مِن نومٍ مِن النَّهارِ**)، لكن في ﴿مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾ لا تَصْلُحُ: (**مكرٌ من اللَّيلِ**).

وإنَّما كان (**نوم الليل**) يَصْلُحُ فيه تقديرُ (من)؛ لأنَّه جنسٌ، أي: نومُ ليل، مثل: (**خاتَمُ حَديدٍ**)، فيَصِحُّ أنْ أقولَ في: (**نوم ليل**): أردتُ أنْ يكونَ اللَّيلُ ظرفًا للنَّومِ، ويَصِحُّ أنْ أقولَ: إنِّي أردتُ أنْ يكونَ اللَّيلُ جنسًا للنَّومِ، فنومُ اللَّيلِ جنسٌ، ونومُ النَّهارِ جنسٌ، ولهذا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (مِن)، أو (في).

وإذا لم يَصْلُحْ لا هذا ولا هذا -وهو الأكثرُ- فقال: (**وَاللَّامَ خُذَا لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ**)؛ لأنَّ المحصورَ غيرُ المحدودِ، فلمَّا حَصَر (من) و(في) قال: (**اللَّامَ خُذَا لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ**)، فيكونُ على هذا تقديرُ اللَّامِ في الإضافةِ أكثرَ، وهو كذلك، فلو أنَّكَ نَظَرْتَ في الإضافةِ لوَجَدْتَ أنَّ الأكثرَ جعَلوا الإضافةَ على تقديرِ اللَّامِ.

مثالُه: (**كتابُ زيدٍ**)، أي: لزيدٍ، (**سَرْجُ الفرسِ**)، أي: للفرسِ، (**بابُ الدَّارِ**)، أي: للدَّارِ، وهكذا.

إِذَنْ: الإضافةُ تكونُ على تقديرِ (مِن)، وعلى تقديرِ (في)، وعلى تقديرِ اللَّامِ، والأكثرُ تقديرُ اللَّامِ، ثمَّ (مِن)، ثمَّ (في).

وقولُه: «**ذَيْنِكَ**»: اسمُ إشارةٍ مُثَنًّى، والمشارُ إليه اثنانِ، وهو منصوبٌ -أو

مَبْنيٌّ على قولٍ- بالياءِ، وسَبَقَ هل اسمُ الإشارةِ والاسمُ الموصولُ المُثَنَّى مُعرَبٌ أو مَبْنيٌّ؟[١] وإنَّما على قولنا: إنَّه مُعْربٌ، يكونُ (سِوَى) مضافًا، و(ذَيْنِ) مُضافًا إليه مجرورًا بالإضافةِ، وعلامةُ جَرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأَنَّه مُثَنًّى، أو نقولُ: (سِوَى) مضافٌ، و(ذَيْنِ) مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على الياءِ في مَحَلِّ جرٍّ.

***

(١) انظر بحث ذلك في المجلد الأول (ص:٢٨٢، ٣٢٧).

.... وَاخْصُصَ أَوَّلَا   أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

الشرحُ

من حيثُ الحُكْمُ المعنويُّ ماذا تُفِيدُ الإضافةُ؟

الجواب: تُفِيدُ إمَّا التَّعريفَ أو التَّخصيصَ.

وقولُه: «وَاخْصُصَ اوَّلَا»: الأَوَّلُ هو المضافُ.

«أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بَالَّذِي تَلَا»: يعني: أو اجْعَلْه مَعْرِفةً بسببِ الذي تَلَاهُ.

إِذَنْ: المضافُ يَكْتَسِبُ من الْمُضافِ إليه إمَّا التَّخصيصَ أو التَّعريفَ، فإذا أُضِيفَ إلى مَعرفةٍ صارَ معرفةً، وإن أُضِيفَ إلى نَكِرةٍ فهو نَكِرةٌ، لكن تتَخَصَّصُ بالإضافةِ، وسَبَقَ أنَّ المَعارِفَ خمسةٌ.

مثالُ ذلك: (**اشْتَرَيْتُ ثَوْبًا**)، فهذا نَكِرةٌ، لا نَدْرِي: هل هو ثوبُ رجلٍ، أو ثوبُ امرأةٍ، أو ثوبُ صبيٍّ، أو ثوبُ بالغٍ؟ فإذا قلتَ: (**اشْتَرَيْتُ ثوبَ رجلٍ**)، أفادت الإضافةُ هنا التَّخْصيصَ أنَّه ثوبُ رجلٍ، لا ثوبُ أُنْثَى، ولا ثوبُ صغيرٍ، ولم تُفِد التَّعريفَ؛ لأنَّ (**رجل**) نَكِرةٌ، وليستْ مَعْرفةً.

فإذا قلتَ: (**اشْتَرَيْتُ ثَوْبَ زيدٍ**)، صار الأَوَّلُ مَعرِفةً؛ لأنَّه أُضِيفَ إلى معرفةٍ.

والحاصلُ أنَّ الْمُضافَ يَكْتَسِبُ من المضافِ إليه إمَّا التَّخصيصَ إن كان المضافُ إليه نَكِرةً، أو التَّعريفَ إن كان المضافُ إليه معرفةً.

٣٨٨- وَإِنْ يُشَـــابِهِ الْمُضَــافُ (يَفْعَــلُ) وَصْــفًا فَعَــنْ تَنْكِـيرِهِ لَا يُعْــزَلُ

٣٨٩- كَ(رُبَّ رَاجِينَــا عَظِـيمِ الأَمَــلِ مُــرَوَّعِ القَلْــبِ قَلِيــلِ الحِيَــلِ)

الشَّــرحُ

قولُه: «وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ»: وهو الجزءُ الأوَّلُ في بابِ الإضافةِ (**يَفْعَلُ**)، و(**يَفْعَلُ**) فعلٌ مضارعٌ، والمعنى: يُشابِهُ الفعلَ المضارعَ، سواءٌ (**يَفْعَل**)، أو (**يَفْتَعِل**)، أو (**يَنْفَعِل**)، المُهِمُّ أَنَّه إذا شَابَهَ الفعلَ المضارعَ في العملِ والمعنى وإن لم يُشابِهْهُ في الوزنِ، وذلك في اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصِّفةِ المُشبَّهةِ.

وقولُه: «فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ»: يعني أَنَّه لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ، ولا يَتخصَّصُ بها، بخلافِ الأوَّلِ الذي لا يُشابِهُ (**يَفْعَل**)، فإنه يَتعرَّفُ أو يَتخصَّصُ.

وإذا كان عن تَنْكِيرِه لا يُعزَلُ فإنَّه يَصِحُّ أَنْ يَكونَ حالًا، ويَصِحُّ أَنْ يَكونَ وصفًا لنكرةٍ ولو أَنَّه مضافٌ إلى معرفةٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة:٩٥]، فـ(**هَدْيًا**) نَكِرةٌ، و(**بَالِغَ**) اسمُ فاعلٍ؛ لأَنَّه على وزنِ (**فَاعِل**)، وهو صفةٌ لـ(**هَدْيًا**)، وصفةُ المنصوبِ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِها، ولا تَصْلُحُ حالًا؛ لأنَّ (**هَدْيًا**) نكِرةٌ غيرُ مُخَصَّصةٍ، فلا يَصِحُّ أَنْ يأتيَ منها الحالُ، و(**بَالِغَ**) مضافٌ، و(**الكَعْبَةِ**) مضافٌ إليه، وهي معرفةٌ، وكان مُقْتَضَى القاعدةِ السَّابقةِ أَنَّ المضافَ إلى معرفةٍ يكونُ معرفةً، وهو هنا غيرُ معرفةٍ مع أَنَّه مضافٌ إلى معرفةٍ؛ لأَنَّه اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ الذي بمَعْنَى الحالِ أو الاستقبالِ لا يَتَعرَّفُ بالإضافةِ.

فإذا قال قائلٌ: ما دَلِيلُكم على أنَّه ليسَ بمعرفةٍ؟

نقولُ: دليلُنا أنَّه كانَ نعتًا لنكرةٍ، والنَّكرةُ لا تُنعَتُ بمعرفةٍ أبدًا في اللُّغَةِ العربيَّةِ، ولو صار قولُه: (**بَالِغَ الكَعْبَةِ**) معرفةً ما صَحَّ أنْ يكونَ صفةً لنكرةٍ، أي: (**هَدْيًا**)؛ لأنَّ النَّكِرةَ لا تكونُ صفتُها إلا نكرةً.

إِذَنْ: فـ(**بَالِغَ الكَعْبَةِ**) على الرَّغْمِ من كونِه مُضَافًا إلى معرفةٍ لكنه ليس بمَعْرفةٍ.

وجوابُ الشَّرطِ في قولِه: (**وَإِنْ يُشَابِهِ**)، قولُه: (**فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ**)، فالفاءُ هنا رابطةٌ للجوابِ، و(**عَنْ**) حرفُ جرٍّ، و(**تَنْكِيرِ**) مجرورٌ بـ(**عَنْ**)، وهو مضافٌ إلى الهاءِ، وهو مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (**لَا يُعْزَلُ**)، يعني: بل يَبْقَى نَكِرَةً على ما هو عليهِ وإن أُضِيفَ إلى مَعْرفةٍ.

مثالُه: (**رُبَّ رَاجِينَا**)، أَتَى المؤلِّفُ -رحمه الله- بـ(**رُبَّ**)؛ لأنَّ (**رُبَّ**) لا تَدْخُلُ إلَّا على نَكِرةٍ، فهنا (**رَاجِي**) اسمُ فاعلٍ، وهو مضافٌ إلى مَعرفةٍ، وهي الضَّميرُ (**نَا**)، وكان مُقْتَضَى القاعدةِ أنْ تَكونَ (**رَاجِي**) معرفةً، لأنَّها أُضِيفَت إلى معرفةٍ، لكنَّها في الواقع نكرةٌ، والدَّليلُ على أنَّها نَكِرةٌ أنَّها دَخلَت عليها (**رُبَّ**)، و(**رُبَّ**) لا تَدْخُلُ إلَّا على نكرةٍ.

إِذَنْ: (**رَاجِينَا**) ليستْ مَعرفةً ولو أُضِيفت إلى معرفةٍ؛ لأنَّها اسمُ فاعلٍ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ.

وكلُّ اسمِ فاعلٍ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ فإنَّه لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ.

وقولُه: «**عَظِيمِ الأَمَلِ**»: (**عَظِيم**) ليستْ اسمَ فاعلٍ، لكنَّها صفةٌ مُشَبَّهةٌ، وهي صفةٌ لـ(**رَاجِي**)، ومضافةٌ إلى (**الأَمَلِ**)، والأملُ لا يكونُ إلَّا للمُسْتقبلِ، و(**الأَمَل**)

معرفةٌ، و(عَظِيم) نكرةٌ، والدَّليلُ على أنَّها نَكِرةٌ أنَّها صفةٌ لنكرةٍ، وصفةُ النَّكرةِ نَكِرةٌ.

وقولُه: «مُرَوَّعِ القَلْبِ»: (مُروَّع) على وزنِ (مُفَعَّل)، فهو اسمُ مفعولٍ، و(مُرَوَّعِ) مضافٌ، و(القَلْبِ) مضافٌ إليه، وهو معرفةٌ، و(مُرَوَّع) نَكِرةٌ مع أنَّها مضافةٌ إلى معرفةٍ؛ لأنَّها اسمُ مفعولٍ، فهي مُشابِهةٌ للفعلِ المضارعِ، والذي يَدُلُّ على أنَّها نكرةٌ أنَّها صفةٌ لنكرةٍ، وهي (رَاجِينَا)، وصفةُ النَّكرةِ نكرةٌ.

وقولُه: «قَلِيلِ الحِيَلِ»: (قَلِيل) صفةٌ مُشَبَّهةٌ، يعني: حِيَلُه قليلةٌ.

والحِيَلُ هي التَّوصُّلُ إلى الإيقاعِ بالخَصْمِ من حيثُ لا يَشْعُرُ، والحِيلةُ نوعٌ من المَكْرِ، والحيلةُ إنْ خالفتِ الشَّرعَ فهي مذمومةٌ، والمُخالِفُ للشَّرعِ يكونُ على نَوْعينِ: إمَّا تَحَيُّلٌ لإسقاطِ واجبٍ، أو لفعلِ مُحَرَّمٍ.

مثالُه: رجلٌ باعَ شيئًا بمائةٍ إلى أجلٍ، واشتراه بثَمانِينَ نَقْدًا، فهذا تَحَيُّلٌ على مُحَرَّمٍ، فلا يَجوزُ.

مثالٌ آخَرُ: رجلٌ أكَلَ بَصَلًا لأجلِ ألَّا يُصَلِّيَ مع الجماعةِ، وليسَ قصدُه أنْ يَأْكُلَ البصلَ لذاتِه، فهذا تَحَيُّلٌ على تركِ الواجبِ.

مثالٌ آخَرُ: رجلٌ اشْتَرَى شِقصًا[1] من مُشترَكٍ من آخَرَ، ثمَّ أوْقَفَهُ مُباشرةً خوفًا من الشُّفْعةِ، فهذا تَحَيُّلٌ على إسقاطِ واجبٍ لحقِّ الغيرِ، فهو مُحَرَّمٌ.

أمَّا إذا كانت الحِيلةُ ليَتَوصَّلَ بها الإنسانُ إلى أمرٍ مَقصودٍ شرعًا، أو أمرٍ مباحٍ فإنَّ هذا لا بأسَ به، ومنه قولُ الرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «بعِ

(١) الشقص هو النصيبُ في العين المُشْتركة من كل شيء. انظر النهاية في غريب الحديث (شقص).

الجَمْعَ بالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ اشْتَرِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا»[١]، فهذه حِيلةٌ، لكنَّها حِيلةٌ مُباحةٌ، لا تُوقِعُ الإنسانَ في محذورٍ.

إِذَنْ: قولُه: «رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ»: لِـمَا يَعلمُ مِنْ أَنَّنا أهلٌ للرَّجاءِ.

«مُرَوَّعِ القَلْبِ، قَلِيلِ الحِيَلِ»: يعني: ليسَ هذا الرَّاجي لنا صاحبَ حِيَلٍ ومَكْرٍ بحيثُ يَتوصَّلُ إلى ما يُؤَمِّلُهُ ويَرْجُوهُ بالحِيلةِ والمَكْرِ، بل هو مُرَوَّعُ القلبِ، يَخافُ أَنْ نَعْثُرَ منهُ على ما يَخْدِشُ كرامتَه، فهو دائمًا حَذِرٌ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَيَّلَ علينا أبدًا بشيءٍ يَتوصَّلُ بهِ إلى غرضِه الذي يُريدُ، بل هو إنسانٌ صريحٌ، وهذا الرَّجلُ لا شكَّ أنَّ صفاتِه جيدةٌ وطيِّبةٌ.

* * *

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، برقم (٢٢٠١)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلًا بمثل، برقم (١٥٩٣).

٣٩٠- وَذِي الإِضَـــافَةُ اسْـــمُهَا لَفْظِيَّـــهْ وَتِلْـــكَ مَـــحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّـــهْ

الشَّــرحُ

في قولِه: «وَذِي الإِضَافَةُ»: إشكالٌ؛ لأنَّ المعروفَ أنَّ (ذو) تُرفَعُ بالواوِ، وتُنصَبُ بالألفِ، وتُجرُّ بالياءِ، فتقولُ: (جاءَ ذو مالٍ)، و: (رأيتَ ذا مالٍ)، و: (مَرَرْتُ بذي مالٍ)، وهنا قال: (وَذِي الإِضَافَةُ)؟

الجواب: أنَّ (ذِي) هذه اسمُ إشارةٍ، وليستْ (ذي) بمعنى صاحب، ولهذا قال: (الإِضَافَةُ)، ولم يَقُل: (الإضافةِ).

و(ذِي) يُشارُ بها للقَريبِ، إِذَنْ: المرادُ بالإضافةِ هنا فيما إذا كان المضافُ اسمًا يُشابِهُ (يَفْعَل)، وهو اسمُ الفاعلِ، أو اسمُ المفعولِ، أو الصِّفةُ المُشَبَّهةُ، فهذه الإضافةُ تُسمَّى (لَفْظِيَّةً)؛ لأنَّها ما أفادتْ معنًى، إنَّما أفادتِ التَّخفيفَ فقطْ.

ففي الآيةِ الكريمةِ: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ ما أفادتِ الإضافةُ معنًى؛ لأنَّها لا تَعرَّفتْ بالإضافةِ، ولا تخصَّصتْ بها.

فإذا قال قائلٌ: بل تَخَصَّصتْ؛ لأنَّ قولَه: ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ أَخْرَجَ ما سِواها، وهو ما يَبْلُغُ غيرَها؟

نقولُ: هذا التَّخصيصُ من أجلِ العملِ، كما لو قلتَ: (أَكْرَمْتُ زيدًا)، فإنَّ الإكرامَ هنا تَخَصَّصَ بزيدٍ بواسطةِ أنَّه عَمِلَ فيه، وهنا لو قلتَ: (هديًا بالِغًا الكَعْبَةَ) أو قلتَ: (هديًا بالغَ الكعبةِ) فهُما سواءٌ من حيثُ المعنى، فما أفادتِ الإضافةُ تخصيصًا، إنَّما التَّخصيصُ هنا بالعَمَلِ، وليسَ بواسطةِ الإضافةِ.

مثالٌ: (**أَنَا مُكْرِمُ الطَّالبِ المجتهدِ**)، هذه الإضافةُ لَفْظِيَّةٌ؛ لأنَّ (**مُكْرِم**) اسمُ فاعلٍ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ، وأمَّا لو قلتَ: (**أنا مُكْرِمُ الطَّالبِ المُجْتَهِدِ أمسِ**) فهذه مَعنويَّةٌ.

ولو قلتَ: (**أنا مُكْرِمُ الطَّالبِ المُجْتَهِدِ غدًا**)، أو: (**أنا مُكْرِمُ الطَّالبِ الذي يَـخْتِمُ ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ عن ظهرِ قلبٍ**)، فهي هنا لَفْظِيَّـةٌ؛ لأنَّها ما أفادتْ لا تَخْصِيصًا ولا تَعْرِيفًا، فـ(**مُكرِم**) هنا نَكِرةٌ مع أنَّها مُضافةٌ إلى معرفةٍ.

فإذا قال قائلٌ: أفادتِ التَّخصيصَ؛ لأنَّك تَقولُ: (**أنا مكرمُ الطَّالبِ المجتهدِ**)، فمَن ليسَ بطالبٍ لا إكرامَ له عندي، ومَن كان طالبًا مُضيِّعًا لا إكرامَ له عندي، فخَصَّصْتَ بـ(**طالب**)، وخَصَّصْتَ بـ(**مُجْتَهِد**)؟

نَقولُ: هذا التَّخصيصُ ليسَ بواسطةِ الإضافةِ، بدليلِ أنَّكَ لو قلتَ: (**أنا مُكْرِمٌ الطَّالبَ المُجْتَهِدَ**)، تَخَصَّصَ بدونِ إضافةٍ.

إِذَنْ: فالإضافةُ في: (**أنا مُكْرِمُ الطَّالبِ المجتهدِ**) ما اسْتَفَدْنا منها إلَّا فائدةً لفظيَّةً فقطْ، وهي التَّخفيفُ، بدلَ أنْ نُنوِّنَ، ونقولَ: (**مُكْرِمٌ الطَّالبَ**)، نقولُ: (**مُكرِمُ الطَّالبِ**).

هذا معنى قولِه: (**وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ**).

وأمَّا قولُه: «**وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ**»: فـ(**تِلْكَ**) المشارُ إليه الإضافةُ التي ليسَ المضافُ فيها يُشابِهُ (**يَفْعَلُ**)، أي: الإضافةُ التي سَبَقَتْ في الأبياتِ الثَّلاثةِ الأُولى.

وقولُه: «**مَحْضَةٌ**»: أي: خالصةٌ.

«**وَمَعْنَوِيَّهْ**»: فالإضافةُ التي تُفِيدُ التَّخصيصَ أو التَّعريفَ يُسَمُّونها الإضافةَ المَحْضَةَ المَعْنَوِيَّةَ.

٣٩١- وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَـافِ مُغْتَفَـرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَ(الجَعْدِ الشَّـعَرْ)

٣٩٢- أَوْ بِالَّـــذِي لَـــهُ أُضِـيفَ الثَّـــانِي كَ(زَيْـدُ الضَّـارِبُ رَأْسِ الجَـانِي)

الشـــرحُ

سبقَ أنَّ (أل) لا تُجامِعُ الإضافةَ، إذْ لا يُمكِنُ أنْ تقولَ: (**الكتابُ الرَّجُلِ**) بمعنى: كتابُ الرَّجلِ، فهذا مَمْنوعٌ لُغَةً، فـ(أل) لا تُجامِعُ الإضافةَ كما أنَّ التَّنوينَ أيضًا لا يُجامِعُ الإضافةَ.

فلو قلتَ: (**الدَّارُ مُحَمَّدٍ**) بمعنى: دارُ مُحَمَّدٍ لم يَصِحَّ، لكنْ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ -وهذا من الفوارقِ بينَها وبينَ الإضافةِ الـمَعْنويَّةِ- يَـجُوزُ أنْ تُوصَلَ (أل) في المضافِ بشرطِ أنْ تُوصَلَ في المضافِ إليه، ولهذا قال: (**إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي**).

مثالُه: (**جَاءَني الرَّجُلُ الجَعْدُ الشَّعَرِ**)، فـ(**جَاءَني الرَّجُلُ**) فِعْلٌ ومفعولٌ به وفاعلٌ، و(**الجَعْد**) صِفةٌ للرَّجلِ، وهو مضافٌ، و(**الشَّعَر**) مضافٌ إليه، فهنا أَضَفْنا ما فيه (أل) إلى ما فيه (أل).

مثالٌ آخَرُ: (**الحَسَنُ الوَجْهِ**)، وجاز؛ لأنَّها صفةٌ مُشبَّهةٌ، فتُضِيفُ ما فيه (أل) إلى ما فيه (أل).

لكن لو قلتَ: (**الجَعْدُ شَعَرٍ**)، لم يَصِحَّ؛ لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يَقولُ: (**إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي**)، فعُلِمَ منه أنَّها إذا لم تُوصَلْ بالثَّاني فإنَّه لا يَجوزُ وَصْلُها بالأوَّلِ.

ولو قلتَ: (جَعْدُ الشَّعَرِ) جازَ؛ لأنَّه ليسَ فيه (أل)، والمضافُ إذا لم يَكُنْ فيه (أل) يجوزُ أنْ يُضافَ إلى ما فيه (أل)، وإلى ما ليس فيه (أل).

فعندنا ثلاثُ صورٍ:

الصُّورةُ الأُولى: أنْ تكونَ (أل) في المضافِ والمضافِ إليه، وهذه جائزةٌ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

الصُّورةُ الثَّانية: أنْ تكونَ (أل) في المضافِ دونَ المضافِ إليه، وهذه ليستْ بجائزةٍ، لا في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ، ولا في الإضافةِ المَعْنويَّةِ.

الصُّورةُ الثَّالثةُ: أنْ تكونَ (أل) في المضافِ إليه دونَ المضافِ، وهذه جائزةٌ في الإضافةِ المَعْنويَّةِ والإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

فصارَ عندَنا صُورتانِ تَتَّفِقُ فيهما الإضافةُ اللَّفْظِيَّةُ والمَعْنويَّةُ.

وقولُه: «**أَوْ بِالَّذِي لَـهُ أُضِيفَ الثَّانِي**»: يعني: إذا صارتْ (أل) ليست في المضافِ إليه، وكانتْ في المضافِ إليه المضافُ إليه، يعني أنَّها موجودةٌ في الأوَّلِ، ومَفْقودةٌ في الثَّاني، ومَوجودةٌ في الثَّالثِ، فهنا يَجوزُ، والكلامُ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

مثالُها: (**الضَّارِبُ رَأْسِ الـجَانِي**)، فهنا (أل) في الأوَّلِ، وفي الثَّالثِ دونَ الثَّاني، وهذا جَائِزٌ، ووجهُ الجوازِ أنَّه لَمَّا كان الثَّالثُ مَقْرونًا بـ(أَلْ) وقد أُضيفَ إليه الثَّاني صارَ الثَّاني كأنَّه مَقْرونٌ بـ(أَل).

وقولُه: «**كَ(زَيْدٍ الضَّارِبِ رَأْسِ الجَانِي)**»: ويجوزُ بالضَّمِّ (**زَيْدُ**) بِنَاءً على الحكايةِ، كأنَّه يَقولُ: كهذا المثالِ، فيُقالُ: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(**زَيْدُ الضَّارِبُ**

رَأْسِ الـجَانِي) مجرورٌ بالكافِ، أو يُقَالُ كما قالَ بعضُهم: إنَّ المجرورَ محذوفٌ، أي: كقولِك: (...).

والخلاصةُ أنَّ (أل) إذا كانتْ في الأوَّلِ والثَّاني فهو جَائِزٌ، وإذا كانت في الأوَّلِ والثَّالثِ فهو جائزٌ، وكذلك إذا كانتْ في الأوَّلِ والرَّابعِ مثل: (**الضَّاربُ رأسِ عبدِ الباري**)، ولو فَرَضْنا أنَّ هناك إضافةً كثيرةً مُتعدِّدةً فإنَّه يَجُوزُ؛ لأنَّها إذا كانتْ في الأخيرِ فإنَّ المُضَافَ إليه كالذي فيه (**أل**)، ثمَّ المضافُ إلى المضافِ إليه كالذي فيه (**أل**)، ثمَّ المضافُ إلى المضافِ إليه كالذي فيه (**أل**) حتى نَصِلَ إلى الأوَّلِ، وهذا الكلامُ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ، أمَّا المَعْنويَّةُ فلا يَجوزُ.

* * *

٣٩٣- وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

الشَّرحُ

قولُه: «كَوْنُهَا»: الضَّميرُ يعودُ على (أل).

«فِي الوَصْفِ»: يعني: كونُها في الوصفِ الذي هو اسمُ الفاعلِ أو اسمُ المفعولِ أو الصِّفةُ المُشبَّهةُ، وهو الأوَّلُ.

«كَافٍ إِنْ وَقَع مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ»: والجمعُ الذي اتَّبعَ سبيلَ المُثنَّى هو جمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ.

سَبَقَ أنَّه لو كانت (أل) في الأوَّلِ دونَ الثَّاني أنَّه مَمْنوعٌ في الإضافتَيْنِ، يُسْتَثْنَى من ذلك إذا كانَ الأوَّلُ مُثنًّى أو جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فإنَّه يَجوزُ أنْ تكونَ فيه (أل) دونَ الثَّاني.

مثالُ ذلك: (يُعْجِبُني الآكِلُو طَعامِهم)، و(**يُعْجِبُني الفَاهِمُو دَرْسٍ**)، وجَازَ؛ لأنَّ المضافَ -وهو الأوَّلُ- جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

مثالُ المُثَنَّى: (يُعْجِبُني التَّارِكَا سُوءٍ)، وجازَ؛ لأنَّه وَقَعَ مُثَنًّى.

خلاصةُ الكلامِ:

- إذا وُصِلَتْ (أل) في المُضافِ دونَ المضافِ إليه فهو ممنوعٌ في الإضافَتَيْنِ، إلَّا إذا كانَ المضافُ جمعَ مُذكَّرٍ سالمًا أو مُثَنًّى في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

- وإذا كانتْ (أل) في الثَّاني دونَ الأوَّلِ فهو جَائِزٌ في الإضافَتَيْنِ.
- وإذا كانتْ في الثَّاني والأوَّلِ فهو جَائِزٌ في اللَّفظيَّةِ، ممنوعٌ في المَعْنويَّةِ.

هذا هو خُلاصةُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- في هذه المسألةِ.

* * *

٣٩٤- وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا   تَأْنِيثًا انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

الشرحُ

قولُه: «أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا»: الثَّاني هو المضافُ إليه، والأوَّلُ هو المضافُ.

وعُلِمَ من قولِه: «أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا»: أَنَّ الأوَّلَ مُذكَّرٌ، والثَّانِيَ مُؤنَّثٌ.

وقولُه: «انْ كَانَ»: الضَّميرُ يَعودُ على الأوَّلِ.

وقولُه: «لِحَذْفٍ مُوهَلَا»: أي: صارَ أهلًا للحَذْفِ، والمعنَى أنَّ المُضافَ إذا كانَ مُذكَّرًا والمضافُ إليه مُؤنَّثٌ فرُبَّما يُكسِبُهُ المضافُ إليه تَأْنِيثًا، ويُعْطَى حُكْمَ المُؤنَّثِ ولو كانَ مُذكَّرًا، ولكن بشرطِ أنْ يَصِحَّ حَذْفُه والاستغناءُ بالثَّاني عنه، وذلكَ بأنْ يَكونَ الأوَّلُ جُزْءًا من الثَّاني، أو شِبْهَ جُزْئِه.

مثالُ الجُزْءِ: (**قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه**)، فإنَّ البعضَ جزءٌ من الأصابعِ كلِّها، فهنا كلمةُ (**بعض**) مُذَكَّرٌ، و(**أصابع**) مُؤنَّثٌ، والفعلُ (**قُطِعت**) مُؤنَّثٌ، ولو رَاعَيْنا المضافَ لوَجَبَ أنْ نَقولَ في الفعل: (**قُطِعَ بعضُ أصابِعِه**)، لكنَّه هنا أكْسَبَه التَّأنيثَ؛ لأنَّه لو حُذِفَ (**بعض**)، وقيلَ: (**قُطِعَت أصابعُه**) لاستقامَ الكلامُ، لكن معَ ذلك لا يَستقِيمُ تمامَ الاستقامةِ؛ لأنَّ هناك فَرْقًا بينَ البعضِ والكُلِّ، فإنَّكَ لو قلتَ: (**قُطِعت أصابعُه**)، ما صارتْ في مَدْلولِها مثلَ قولِكَ: (**قُطِعت بعضُ أصابعِه**)، لكنَّ المعنى أنَّه يَصِحُّ ولو في الجملةِ، ولا تُشْتَرَطُ المُطابَقةُ، فإنَّه لا يُمكِنُ أنْ يَتطابَقَ شيءٌ معَ الحذفِ ودونِه.

مثالٌ آخَرُ: قال الشَّاعِرُ:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[1]

الشَّاهدُ قولُه: (تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ)، فـ(الرِّياح) مُؤَنَّثَةٌ، و(مَرّ) مُذَكَّر، لكنَّه اكْتَسَبَ التَّأنيثَ من (الرِّياح)؛ لأَنَّهُ يَنوبُ، فلو قلتَ: (تَسفَّهَتِ الرِّياحُ)، أغْنَى عن قولِكَ: (مَرُّ الرِّياحِ)، ويكونُ مُطابقًا له تمامًا، وهنا المُرورُ فِعْلُ الرِّياحِ، وليسَ جُزْءًا منها.

أمَّا إذا كانَ الأوَّلُ مُنْفَصِلًا عن الثَّاني وَعَيْنًا مُستقِلَّةً بنفسِها، فإنَّه لا يَكْتَسِبُ منه التَّأنيثَ، مِثْل: (قُتِلَتْ غُلامُ هندٍ)، فإنَّ (غلام) ليس جزءًا من (هند).

إِذَنْ: قد يُكْسِبُه التَّأنيثَ، فيَكُونُ الفعلُ المُسْنَدُ إليه مُؤَنَّثًا، أو يكونُ الوصفُ المُسْنَدُ إليه مُؤَنَّثًا، لكنْ إذا كان يَصِحُّ المعنى بدونِه، ولهذا قال: (إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا).

وقد يَكْتَسِبُ المضافُ تَذْكِيرًا من المضافِ إليه.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف:٥٦]، لو أَخَذْنَا بظاهِرِ اللَّفظِ في غيرِ القُرْآنِ لكانَ التَّركيبُ هكذا: (إنَّ رحمةَ الله قريبةٌ من المُحْسِنِينَ)، لكنْ هنا قالَ: ﴿رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ ، يقولون: إنَّ الرَّحمةَ هنا مُؤنَّثٌ، واكتسبتِ التَّذكيرَ من المضافِ إليه، فذُكِّرَ الخبرُ عنها.

ولابنِ القَيِّمِ -رحمه الله تعالى- في هذهِ الآيةِ كلامٌ طويلٌ جدًّا في كتابه

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة غيلان، انظر الكتاب (١/ ٥٢)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٤٨).

(**بَدَائِعِ الفَوَائِدِ**)، وهو كتاب ليس في فنٍّ مُعيَّنٍ، ولهذا سَمَّاه بهذا الاسمِ، فكُلَّما طَرَأَ على ذِهْنِه فائدةٌ قيَّدَها، ويُشبِهُ مِنْ بعضِ الوُجوهِ (**صَيْدَ الخاطرِ**) لابنِ الجَوْزِيِّ
-رحمه الله- لكنْ بينَهما فرقٌ عظيمٌ، ونحنُ نَنْصَحُ الطَّالبَ أنْ يَقْتنِيَ (**بدائعَ الفوائدِ**)؛ لأنَّه مُفِيدٌ، فهو على اسمِه، ويَنْفَعُ طالبَ العلمِ نَفْعًا عظيمًا، ففيه مُناقشاتٌ عظيمةٌ في الفِقْهِ، وفي الأسماءِ والصِّفاتِ، وفي المعاني، وفي النَّحْوِ، ويُناقِشُ أيضًا أَئِمَّةَ النَّحوِ، مثل: السُّهَيليِّ، وسِيبَوَيهِ، وغيرِهم.

وقولُه: «**رُبَّما أَكْسَبَ**»: يَبْدُو منه أنَّه مَقْصورٌ على السَّماعِ، وأنَّ ما ورَدَتْ به اللُّغةُ من هذا البابِ اتُّبعَ، وما لم تَرِدْ فالأصلُ أنْ يَبْقَى على ما كانَ عليه.

❊ ❊ ❊

٣٩٥- وَلَا يُضَافُ اسْـمٌ لِـمَا بِـهِ اتَّـحَدْ مَعْنًـى، وَأَوِّلْ مُوهِمًـا إِذَا وَرَدْ

الشَّـرحُ

من المَعْلومِ أنَّ المضافَ غيرُ المضافِ إليه، تَقولُ: (غُلامُ زيدٍ)، و(فَرَسُ مُحَمَّدٍ)، و(كِتابُ الطَّالبِ)، و(صَاحِبُ البيتِ)، و(صاحبُ الدُّكَّانِ).

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: «وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِـمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى»: يعني: لِـمَا هو معناه، فلا يَجوزُ أنْ يُضَافَ الاسمُ إلى ما يُوافِقُه في المعنَى، فلا تَقُلْ مَثَلًا: (هذا كتابُ كتابٍ)، ولا (هذا مسجدُ مسجدٍ)، ولا (هذا غلامُ غلامٍ)، وتُرِيدُ أنَّ الثَّانيَ هو الأوَّلُ، ولا تَقُلْ: (دَخَلْتُ غُرْفةَ الغُرْفةِ)؛ لأنَّ الغُرْفَةَ هي الغُرفةُ.

وكذلك لو قلتَ: (عِنْدِي بُرُّ قَمْحٍ)، لم يَصِحَّ؛ لأنَّ القَمْحَ هو البُرُّ، والأصلُ أنَّ المُضافَ شَيْءٌ، والمضافَ إليه شيءٌ آخَرُ.

لكنْ قدْ وَرَدَ في اللُّغَةِ العربيَّةِ ما يَدُلُّ على إضافةِ الشَّيءِ إلى نَفْسِه، فماذا نَصْنَعُ؟

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: «وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ»: يعني: اصْرِفْهُ عن ظَاهِرِه إذا وَرَدَ، ومِن ذلكَ قولُهم: (مَسْجِدُ الجامعِ)، ومعلومٌ أنَّ المَسْجِدَ هو الجامعُ، فكيف أُضِيفَ الشَّيءُ إلى نَفْسِه؟

يَقولونَ: إنَّك تُئَوِّلُ، فتَجْعَلُ (مَسْجِد الجَامِع) بمعنى: مُسَمَّى هذا الاسمِ، فيَصِيرُ (مسجد) بمعنى مُسَمَّى، و(الجَامِع) بمعنَى الاسمِ.

مثالٌ آخَرُ: ورَدَ عن العربِ قولُهم: (**سعيدُ كُرْزٍ**)، فهنا (**سعيد**) مضافٌ، و(**كُرْز**) مضافٌ إليه، معَ أنَّ كُرْزًا هو سعيدٌ، فكيفَ أُضيفَ اسمٌ لِـمَا به اتَّحَدَ؟!

يقول: إنَّنا نُئَوِّلُه، ونقولُ: (**سعيد**) هنا اسمٌ، لكن بمعنَى مُسمَّى، و(**كُرْز**) اسمٌ بمعنى اسمٍ، والمعنى: مُسمَّى هذا الاسمِ.

وقد يُئَوَّلُ باسمِ هذا المُسمَّى، وليس بمُسَمَّى هذا الاسمِ، كما لو قلتَ: (**كَتَبْتُ سعيدَ كُرْزٍ**) أي: كَتَبْتُ اسمَ هذا المُسَمَّى.

وقد سَبَقَ هذا المثالُ في بابِ العَلَمِ، في قولِه:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ ... حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

والخلاصةُ: أنَّ المضافَ والمضافَ إليه شَيْئانِ مُتبايِنَانِ، كلُّ واحدٍ منهما غيرُ الآخَرِ، فلا يُضافُ شيءٌ إلى نفسِه.

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ إلى أنَّه يَجُوزُ أنْ يُضَافَ الاسمُ لِـمَا اتَّحَدَ بهِ معنًى بشرطِ اختلافِ اللَّفظِ، وعلى رأيِهم فـ(**سَعِيدُ كُرْزٍ**) لَا يَحْتَاجُ إلى تأويلٍ، و(**بُرُّ قَمْحٍ**) جائزٌ، ولا يَحْتَاجُ إلى تأويلٍ؛ لأنَّهم يَقولونَ: يَكْفِي الاختلافُ في اللَّفظِ.

ووَجْهُ أنَّهُ يَكْفِي أنَّ كُلَّ لفظٍ يَدُلُّ على معنًى لا يَدُلُّ عليه اللَّفظُ الثَّاني، فحَصَلَتِ المُغايرةُ ولو مِن بعضِ الوُجُوهِ.

ولكنَّه لا شَكَّ أنَّه من النَّاحيةِ البَلَاغِيَّةِ أنَّه غيرُ مُسْتَسَاغٍ أنْ تَقولَ: (**مُحَمَّدُ مُحَمَّدٍ**)، وليسَ لها معنًى.

وبعضُ النَّاسِ في غيرِ البِلَادِ السُّعوديَّةِ يُضِيفُونَ اسمَ (**مُحَمَّد**) إلى الاسمِ

الأَصْلِيِّ، مثل: (**مُحَمَّد فُؤَاد عَبْد الباقي**)، و(**مُحَمَّد رَشِيد رِضَا**)، و(**مُحَمَّد عَبْده**)، وما أَشْبَهَ ذلك، والأصلُ: (**فُؤاد**)، و(**رَشِيد**)، و(**عَبْدُه**)، فهنا أُضِيفَ هذا الاسمُ لِـمَا به اتَّحَدَ معنًى، لكنَّهما لم يَتَّحِدًا لفظًا.

وهذا على قَاعدتِنا هو الرَّاجحُ، لكنْ لو قالَ قائلٌ: هل يَجوزُ إضافةُ المعرفةِ إلى معرفةٍ؟

فالجواب: إضافةُ المعرفةِ إلى المعرفةِ ليسَ فيها مانعٌ، مثل الاسمِ المَوصولِ رُبَّما يُضافُ إليه اسمُ إشارةٍ، وكذلك أيضًا اسمُ الإشارةِ قدْ يُضافُ إليه مُضافٌ إلى معرفةٍ.

***

٣٩٦- وَبَعْـضُ الاَسْـمَاءِ يُضَـافُ أَبَـدَا وَبَعْضُ ذَا قَـدْ يَـأْتِ لَفْظًـا مُفْـرَدَا

الشـرحُ

«بَعْضُ»: مبتدأٌ، وخبرُه (يُضَافُ).

وقولُه: «وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ»: (بَعْضُ) مبتدأٌ.

و«قَدْ يَأْتِ»: خبرُه.

وقولُه: «لَفْظًا»: منصوبٌ بنَزْعِ الخافضِ.

و«مُفْرَدًا»: حالٌ، يعني: قدْ يأتي مُفرَدًا في اللَّفظِ وإنْ كان مُضافًا في المعنَى، هذا معنَى البيتِ، وليست (لَفْظًا) حالًا من فاعلِ (يَأْتِ).

فإن قال قائلٌ: كيفَ نُعْرِبُ (لَفْظًا) مَنْصوبةً بنزعِ الخافضِ وهو سماعيٌّ؟

قُلنا: تَقَدَّمَ أنَّ بعضَ النَّحويِّينَ يَرَى أنَّه جائِزٌ قياسًا، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- وغيرُه كثيرًا ما يَأتونَ بالمنصوبِ بنَزْعِ الخافضِ في غيرِ (أَنَّ) و(أنْ).

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: بعضُ الأسماءِ مُلازِمٌ للإضافةِ لفظًا ومعنًى، وبعضُها قدْ يُلازِمُ الإضافةَ معنًى لا لفظًا، ولهذا قالَ: «وَبَعْضُ ذَا»: أي: بعضُ ما يُلازِمُ الإضافةَ، «قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا»: أي: قدْ يأتي مُفرَدًا في اللَّفظِ وهو مُضافٌ معنًى.

ولم يَذْكُرِ المُؤَلِّفُ -رحمه الله- له أمثلةً؛ لأنَّه سيأتي في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- مثل: (إذا) و(إذ) و(حَيْثُ) وما أَشْبَهَ ذلك، ونُؤجِّلُ الكلامَ عليها حتَّى يَأْتِيَ

كلامُ المؤلِّفِ -إن شاء الله-.

لكنَّ القاعدةَ من هذا البيتِ أنَّ بعضَ الأسماءِ يكونُ مُلازِمًا للإضافةِ دائمًا لفظًا ومعنًى، وبعضُ الأسماءِ التي يَجِبُ إضافتُها قدْ تأتي مُفرَدةً في اللَّفظِ وهي في الحقيقةِ مُضافةٌ في المعنى، وسيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- بيانُها.

***

٣٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨- كَ(وَحْدَ) (لَبَّيْ) وَ(دَوَالَيْ) (سَعْدَيْ) وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)

الشرحُ

قولُه: «حَتْمًا»: بمعنَى لازمٍ، وهي مُتعلِّقةٌ بـ(يُضَافُ)، وهي مَصْدرٌ في مَوضعِ الحالِ من نائبِ الفاعلِ في (يُضَافُ)، أي: بعضُ الَّذي يُضافُ إضافةً لازِمةً يَمتنِعُ إيلاؤُه اسمًا ظاهرًا.

وقولُه: «امْتَنَعْ»: خبرُ (بَعْضُ).

وقولُه: «إِيلَاؤُهُ»: فاعلُ (امْتَنَعْ).

و«اسْمًا»: مفعولٌ لـ(إِيلَاء)؛ لأنَّه مَصْدَرٌ يَعْمَلُ عَمَلَ فعلِه.

وقولُه: «حَيْثُ وَقَعْ»: مُتعلِّقٌ بـ(إِيلَاؤُهُ)، أو مُتعلِّقٌ بـ(امْتَنَعْ).

وهذا البيتُ تَتِمَّةٌ للبيتِ الأوَّلِ، والقاعدةُ منه أنَّ بعضَ الأسماءِ التي تَتَعيَّنُ فيها الإضافةُ يَمْتَنِعُ إضافتُه إلى اسمٍ ظاهرٍ.

مثالُه: (وَحْدَ)، فلا تأتي إلَّا مُضَافةً، تَقولُ مَثَلًا: (خَرَجْتُ وَحْدِي)، و(رَأَيْتُك وَحْدَك).

ولا يُمْكِنُ أنْ تَقولَ: (خَرَجْتُ وَحْدًا)، يعني: فَرِيدًا، ولا: (رَأَيْتُكَ وَحْدًا) أي: فَرِيدًا، بل لا بُدَّ أنْ تُضافَ، وهل تُضَافُ إلى اسمٍ ظاهرٍ؟

الجواب: لا، فلا يُمكِنُ أنْ تَقولَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَحْدَ غُلامِه)؛ لأنَّك أضَفْتَها إلى اسمٍ ظاهرٍ، وهو يَمْتَنِعُ أنْ يَلِيَها اسمٌ ظاهرٌ.

فإذا قلتَ: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ وَحْدَه)، فـ(وَحْدَه) حالٌ، كما سَبَقَ في بابِ الحالِ، وهي حالٌ مُئَوَّلةٌ بـ(مُنفَرِدًا)؛ لأنَّها مَعْرِفةٌ، والحالُ لا تَقَعُ مَعْرِفةً.

مثالٌ آخَرُ: (لَبَّيْ)، أي: لَبَّيْكَ، فهي مُلازِمةٌ للإضافةِ إلى الضَّميرِ، ولا تأتي مُفْرَدةً، ولا مُضَافةً إلى اسمٍ ظاهرٍ، فلا تَقولُ: (لَبَّيْ زيدٍ)، ولا: (لَبَّيْ رَبِّي)، بل لابُدَّ أنْ تُضِيفَها إلى ضَميرِ مُخاطَبٍ، وليسَ ضَمِيرَ غَيْبَةٍ، ولا ضَمِيرَ مُتكَلِّمٍ، فلا يُمكنُ أنْ تقولَ: (لَبَّيَّ)، يعني: كأنَّك أَجَبْتَ نفسَك، ولا: (لَبَّيْهِ)، تُخْبِرُ أنَّك تُلَبِّي إنسانًا غائبًا، بل تقولُ: (لَبَّيْكَ).

وأمَّا قولُ بعضِ النَّاسِ إذا نَادَاه إنسانٌ قال: (لَبَّيْهِ)، فيعني: لَبَّيْكَ، فهُمْ يَجْعَلونَ الكافَ هاءً.

مثالٌ آخَرُ: (دَوَالَيْ)، يُقالُ هَكَذَا: (دَوَالَيْكَ)، والدَّوَالَيْك مأخوذةٌ من التَّدَالِي، يعني: أنَّه يَدُولُ بعضُها على بعضٍ، مثل قولِه تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

وبعضُ النَّاسِ يَقولُ: إنَّ معناها: (إدالةً بعد إدالةٍ)، وليس كذلك؛ لأنَّ الإِدَالَةَ هي الغَلَبَةُ، ولا معنَى لها في سياقِ: (دَوَالَيْكَ)، إنَّما معناها التَّدالي والتَّعاقُبُ، وفرقٌ بينَها وبينَ الغَلَبةِ.

مثالٌ آخَرُ: (سَعْدَيْ)، يُقالُ: (سَعْدَيْكَ)، أي: إسعادًا بعدَ إسعادٍ، والإسعادُ إمَّا من إعطاءِ السَّعادةِ، وإمَّا من المُوَاساةِ ودَفْعِ الأحزانِ والتَّسْلِيَةِ، وهي على كلِّ

حالٍ لا تُذْكَرُ إلَّا معَ (لَبَّيْك)، فهي تابعةٌ لها دائمًا، تقولُ: (**لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ**)، كما كانَ ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقولُ هذا في تَلْبِيَتِه: «**لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، والخيرُ في يَدَيْك، والرَّغْباءُ إليكَ والعَمَلُ**»[١].

ومعناها في حقِّ الله: أسألُك مُعاوَنةً بعدَ مُعاوَنةٍ، فـ(**لَبَّيْكَ**) أي: أجَبْتُك أنا، و(**إسعادًا**) أي: طلبتُ منك المعونةَ.

إِذَنْ: هذه أربعُ كلماتٍ مُلازِمةٌ للإضافةِ إلى اسمِ مُضْمَرٍ للمُخاطَبِ، فلا يَجوزُ أنْ تُضَافَ إلى اسمِ ظاهرٍ، ولهذا قالَ: (**وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)**) يعني: أنَّه وَرَدَ في كلامِ العَرَبِ[٢]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا ... فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

ولم يَقُلْ: (**فلَبَّيْه**)، فابنُ مالكٍ -رحمه الله- يُشِيرُ إلى هذا البيتِ، ويقولُ: إنَّه شاذٌّ، ووَجْهُ الشُّذوذِ أنَّه أُضِيفَ إلى اسمٍ ظاهرٍ كما شَذَّ كذلك إضافتُه إلى ضميرِ الغَيْبَةِ في قولِ الشَّاعرِ[٣]:

لَقُلْتُ: لَبَّيْهِ لِـمَنْ يَدْعُونِي

فلا تأتي بضميرِ الغَيْبَةِ، بل لا بُدَّ أنْ تأتيَ بضميرِ المُخاطَبِ.

إِذَنْ: هذه أربعُ كلماتٍ أفادنا بها المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّنا لو أَتَيْنَا بها غيرَ مُضافةٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب التلبية وصفتها، برقم (١١٨٤).
(٢) البيت من المتقارب، وهو لرجل أعرابي من بني أسد، انظر لسان العرب (لبى)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥١)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٩٧).
(٣) البيت غير منسوب في لسان العرب (لبب)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٩٧).

ما صَحَّ، ولو أَتَيْنا بها مُضَافةً إلى اسمٍ ظاهرٍ ما صَحَّ، ولو أَتَيْنا بها مُضَافةً إلى ضميرِ غيرِ مُخاطَبٍ ما صَحَّ، إِذَنْ: فاستعمالُها ضَيِّقٌ في الواقعِ.

أمَّا مَعانِيها فـ(**وَحْدَ**) بمعنى مُنفَرِدًا، و(**لَبَّيْ**) بمعنى إجابةً بعدَ إجابةٍ، من قولِهم: (**أَلَبَّ بالمكانِ**)، و(**دَوَالَيْ**) بمعنى تَداوُلًا بعدَ تَداوُلٍ، و(**سَعْدَيْ**) أي: إسعادًا بعدَ إسعادٍ.

ثُمَّ هيَ مُعرَبةٌ على أنَّها مفعولٌ مُطلَقٌ، أو مصدرٌ لفعلٍ محذوفٍ من لفظِها، فإنْ كان لها فعلٌ من لفظِها فهي مصدرٌ، وإنْ لم يَكُنْ لها فعلٌ من لفظِها فهي مفعولٌ مُطلَقٌ، أمَّا (**لَبَّيْ**) فبعضُهم يقولُ: إنَّها من (**لَبَّى**) بالألفِ، وأمَّا الذين يقولون: إنَّها من: (**أَلَبَّ**) فهم يقولون: مصدرٌ حُذِفت زَوائدُه.

ثمَّ إنَّها هي مُعرَبةٌ على أنَّها مُلْحَقةٌ بالمُثَنَّى؛ لأنَّ صُورَتَها صُورَةُ التَّثْنيةِ، ولكنَّ المرادَ الكَثْرةُ.

فإن قال قائلٌ: وهلْ يُوجَدُ غيرُ هذه الأسماءِ؟

فالجواب: نعم، رُبَّما يأتي، لكنَّ الغالبَ أنَّهُ محصورٌ.

* * *

٣٩٩- وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الـجُمَلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠- إِفْرَادُ (إِذْ) وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنًى كَ(إِذْ) أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ (حِينَ جَا نُبِذْ)

الشرحُ

سبقَ قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (وَبَعْضُ الاَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا)، ومنها (حَيْثُ)، فإنَّها تَلْزَمُ الإضافةَ دائمًا، وأَلْزَمُوها إضافةً إلى الجُمَلِ، وقولُه: «إِلَى الجُمَلِ»: يَشْمَلُ الجُمَلَ الاسْمِيَّةَ والجُمَلَ الفِعْلِيَّةَ.

ففي الجُمَلِ الفِعْلِيَّةِ تَقولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ جلَسَ زيدٌ)، وتَقولُ: (جَلَسْتُ حيثُ يَجْلِسُ زيدٌ).

وفي الجُمَلِ الاسْمِيَّةِ تَقولُ: (جَلَسْتُ حيثُ زيدٌ جَالِسٌ).

إِذَنْ: هي تُضَافُ إلى الجُمَلِ الاسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ، وسواءٌ كانتِ الجملةُ الفِعْلِيَّةُ ماضيًا كـ(جَلَسْتُ حيثُ جَلَسَ)، أو مُضَارعًا كـ(جَلَسْتُ حيثُ يَجْلِسُ).

وإعرابُ (حَيْثُ) ظرفُ مكانٍ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبٍ، وقد تَكونُ مَبنِيَّةً على الضَّمِّ في مَحَلِّ جرٍّ بـ(مِن)، مثل قولِه تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:١٤٩]، وقولِه: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٢٢].

إِذَنْ: هي مَبنِيَّةٌ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبٍ، أو في مَحَلِّ جرٍّ إذا جُرَّتْ بحرفٍ.

ويقالُ فيها خمسُ لُغاتٍ، يُقالُ: (حَيْثُ)، و(حَيْثَ)، و(حَيْثِ)، فالثاءُ فيها

مُثَلَّثَـةٌ، ويُقالُ: (حَـوْثُ) بقَلْبِ الياءِ واوًا، ويُـقالُ: (حَاثُ)، ولَعَلَّ هذه لُغَـةٌ بَدوِيَّةٌ.

إنَّما المَشْهورُ أنَّها بالياءِ ثاني الحُروفِ، ومَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، وهي مُلازِمةٌ للإضافةِ إلى الجُمَلِ، ولا تُضافُ إلى المُفَرَدِ إلَّا سَماعًا، **قالوا:** ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

أَمَا تَـرَى حَيْـثُ سُـهَيْلٍ طَالِعًـا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَـا[1]

ويجوز: (**نَجْمٌ**) على أنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو نَجْمٌ.

الشَّاهد: (**حَيْثُ سُهَيلٍ**) على روايةِ الجرِّ، و(**سُهَيل**) اسمٌ مُفرَدٌ.

ورُوِيَ (**أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعٌ نَجْمًا يُضِيءُ**)، برفع (**سُهَيْل**) لكنَّ المعروفَ أنه بالجرِّ، فهي مُضافَةٌ على هذا إلى مُفْرَدٍ.

تَنْبِيهٌ: (**جَلَسْتُ حيثُ إنَّ زيدًا جالسٌ**)، و(**جَلَسْتُ حيثُ أنَّ زيدًا جالسٌ**)، (**حيث**) على الوَجْهَينِ مضافةٌ إلى جُمْلةٍ، لكنْ على وَجهِ الكَسْرِ مضافةٌ إلى جُمْلَةٍ مُؤكَّدةٍ بـ(**إنَّ**)، وعلى رِوايةِ الفتحِ مُئَوَّلةٌ بمَصْدرٍ، أي: حيثُ جُلوسُ زيدٍ كائنٌ، والخبرُ محذوفٌ، إنَّما الأكملُ والأحسنُ والأَوْلى أنْ تَقولَ: (**حَيثُ إنَّ زيدًا جالسٌ**)، ويَجوزُ فتحُ همزة (**إنَّ**) باعتبارِ التَّأويلِ، والكُتَّابُ يَكْتُبونَ: (**حَيْثُ أنَّ فلانًا فعلَ كذا**).

إِذَنْ: (**حيثُ**) مِن الأسماءِ المُلازِمَةِ للإضافةِ، وتُضافُ إلى الجُمَلِ الاسْميَّةِ أو الفِعْليَّةِ، وقد تُضافُ إلى المُفرَدِ سَماعًا.

---

(١) البيت من الرجز، وهو غير منسوب في خزانة الأدب (٧/ ٣)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥٤).

كذلك (إذ) تُضافُ إلى الجُمَلِ وُجوبًا؛ لأنَّه قالَ: (**وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)**)، و(إذْ) ظرفُ زمانٍ دائمًا، **وقيلَ**: تَقَعُ مَفْعولًا به، ومَفْعولًا مُطلَقًا، ولكنَّ المعروفَ أنَّها ظَرْفُ زمانٍ دائمًا، إنَّما المُعْرِبونَ الذين يُعْرِبُون القرآنَ يُعْرِبُونها دائمًا على أنَّها مفعولٌ به، مثل: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف:٨٦]، فيَقولونَ في (**إِذْ كُنْتُمْ**): مفعولٌ لـ(**اذْكُرُوا**)، ويقولونَ في قولِه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠]: إنَّ المعنى: (**اذْكُرْ إذ قال**)، على أنَّها مفعولٌ به.

وهي مُلازِمَةٌ للإضافةِ دائمًا، وهي ظرفٌ، وقد تأتي للتَّعليلِ كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف:٣٩]، وإذا كانتْ تعليلًا فقد قيلَ: إنَّها حرفٌ يُرادُ به التَّعليلُ فقط، وليستِ اسمًا، أي: ظرفًا.

وتأتي (إذ) للماضي؛ لأنَّ (إذ) و(إذا) و(إِذَنْ) يُقَاسِمْنَ الزَّمانَ، فقالتْ واحدةٌ: ليَ المُسْتقبَلُ، وقالتْ أُخْرَى: ليَ الحاضرُ، وقالتِ الثَّالثةُ: ليَ المَاضِي.

فالتي قالتْ: ليَ الزَّمانُ المُستقْبَلُ قالتَ: لا بُدَّ أنْ أَمُدَّ نفسي لكي أَصِلَهُ، وهي (إذا).

والتي قالتْ: ليَ الماضي قالت: أنا مُنْقَطِعةٌ عن وقتي، فأنا أَنْضَمُّ، وهي (إذ).

والتي قالت: ليَ الحاضرُ قالت: أنا أَتَرَنَّمُ بالتَّنوينِ على مكاني، وهي (إِذَنْ).

لكنْ معَ ذلكَ قد تأتي (إذ) للمُسْتقبَلِ، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر:٧٠-٧١]، وهذا يومَ القيامةِ، وهو في

المُستَقْبَلِ، ولهذا قال: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾، و(سوف) تجعَلُ المضارِعَ مُستَقْبَلًا، والأصلُ: فسوفَ يَعْلمونَ إذا الأغلالُ.

ولكنَّ **بعضَ النَّحويِّين قال**: هذا لا يَصِحُّ، و(إذ) هنا على بابِها، ولكنَّه نَزَّلَ المُسْتقبَلَ مَنْزِلَةَ الماضي لتَحقُّقِ وقُوعِه كما في قولِه تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١]، معَ أنَّه ما أتى؛ لأنَّهُ قال: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، ولكنَّه لتَحقُّقِ وُقُوعِه قال: ﴿أَتَىٰٓ﴾.

مِثالٌ آخَرُ: قولُ وَرَقَةَ بنِ نَوْفلٍ: «يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»[1]، وكانت بالمضارِعِ لتحقُّقِ وقوعِه.

إِذَنْ: (إذ) معناها الماضي، وقد تأتي للمُسْتَقْبَلِ على قولِ بعضِ النَّحويِّين، وعلى قولِ آخرين هي دائمًا للماضي، ولكنْ يُنَزَّلُ هذا منزلةَ الماضي لتحقُّقِه، وتأتي للتَّعليلِ.

وقولُه: «وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفْرَادُ (إِذْ)»: يعني: إذا جاءتْ (إذ) مُنَوَّنةً احْتُمِلَ أنْ تُفْرَدَ عن الإضافةِ، ويَكُونُ التَّنوينُ عِوَضًا عن الجُمْلةِ، وهذا كثيرٌ في القُرآنِ وفي غيرِه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة:٨٤]، يعني: حِينَئِذْ بلغتِ الرُّوحُ الحُلْقومَ تَنْظُرونَ.

مِثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾ [الحاقة:١٨]، يعني: يَوْمَئِذْ يُنفَخُ في الصُّورِ، ونقولُ في إعرابِها: (يوم) ظرفٌ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وهو مضافٌ، و(إذ) مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، وحُرِّكَ بالكَسْرِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ[2].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، برقم (٣).

(٢) سكون إذا، وسكون التنوين.

المُهِمُّ أَنَّه إذا نُوِّنتِ احْتُمِلَ إفرادُها، أي: قَطْعُها عن الإِضَافةِ.

قولُه: «وَمَا كَ(إِذْ)»: (مَا) اسمٌ مَوْصولٌ، أي: والَّذي كـ(إِذْ)، والكافُ هنا يَجُوزُ أنْ تكونَ اسمًا بمعنَى (مِثْل)، يعني: والَّذي هو مِثْلُ (إِذْ)، وذلك في كَوْنِه دالًّا على زمانٍ مُبهَمٍ، أي: غَيْرِ مُقيَّدٍ؛ لأنَّ ما يَدُلُّ على الزَّمانِ منه ما هو مُقَيَّدٌ كيومٍ وشهرٍ وأُسْبوعٍ وما أَشْبَهَ ذلك، ومنه ما هو مُطْلَقٌ مثل: حِين، ووَقْت، وزَمَن، ودَهْر، وما أَشْبَهَ ذلك، فقولُه: «وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنًى»: يعني: ما وَافَقَ (إِذْ) في المَعْنَى بكونِه دالًّا على زمانٍ مُبْهَمٍ غيرِ مُقَيَّدٍ.

فخَرَجَ بقولِنا: (مُبْهَم) ما كانَ مُقيَّدًا كاليومِ والشَّهرِ، فإنَّكَ تَقولُ: (**جِئْتُكَ شَهْرَ رَبيعٍ الأوَّلِ**)، ولا تُضِيفُهُ إلى الجُمَلِ.

لكنْ ما كانَ كـ(إذ) في دَلالَتِه على الزَّمانِ المُبهَم فإنَّه كـ(إذ)، إلَّا أنَّه يُخالِفُهُ بقولِه: (أَضِفْ جَوَازًا)، فإنَّ (إِذْ) تُضافُ وُجوبًا، أمَّا هذا فيُضافُ جَوَازًا، ولهذا لَمَّا كان قولُه: (كَ(إِذْ)) عامًّا يَتناوَلُ وُجوبَ الإضافةِ إلى الجُمَلِ أَخْرَجَ ذلك بقولِه: (أَضِفْ جَوَازًا)، إِذَنْ: فيكونُ (كَ(إِذْ)) في أنَّه مَبْنيٌّ؛ لأنَّ (إِذْ) مَبْنِيَّةٌ، وكذلك في الإضافةِ إلى الجُمَلِ، لَكِنَّهُ لا يُضَافُ وُجوبًا كما تُضافُ (إِذْ).

مثالُه: (**حِينَ جَا نُبِذ**).

وقولُه: «نُبِذْ»: أي: طُرِد، ولَعَلَّ هذا سَارِقٌ، أو يَغْتَابُ النَّاسَ، أو فيه مُشْكِلةٌ، أو أنَّه رَجُلٌ مُتَديِّنٌ عندَ قومٍ فُسَّاقٍ، المُهِمُّ أنَّه مِن يَوْمَ جاءَ نُبِذَ.

ونَقولُ في إعرابِها: (حين) ظرفُ زمانٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ، و(جَا) فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، و(حِينَ)

مضافٌ إلى الجملةِ: (جَا)، و(نُبِذ) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ تقديرُه: (هو)، و(حِينَ) ظرفٌ، وتَحْتَاجُ إلى مُتعلَّقٍ، وهو (نُبِذ)، والتَّقديرُ: نُبِذ حينَ جاءَ.

وهل يَجُوزُ أنْ أقولَ: (نُبِذ حينًا)، و لا أُضِيفَهُ؟

الجواب: يَجُوزُ؛ لأنَّ إضافتَه جائزةٌ، وليستْ بواجبةٍ، ولهذا قال: (أَضِفْ جَوَازًا).

* * *

٤٠١- وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَ(إِذْ) قَـدْ أُجْرِيَا   وَاخْـتَرْ بِنَـا مَتْلُـوِّ فِعْـلٍ بُنِيَـا

٤٠٢- وَقَبْـلَ فِعْـلٍ مُعْـرَبٍ أَوْ مُبْتَـدَا   أَعْـرِبْ، وَمَـنْ بَنَـى فَلَـنْ يُفَنَّـدَا

الشـرحُ

قولُه: «أَوَ اعْرِبْ»: أصلُها: (أَوْ أَعْرِبْ)، من الرُّبَاعيِّ، وليسَ من الثُّلاثيِّ؛ لأَنَّه يُقالُ: (أَعْرَبَ، يُعْرِبُ)، والأمرُ: (أَعْرِبْ)، ولا يُقالُ: (عَرَبَ، يَعْرُبُ)، والأمرُ: (اِعْرِبْ)، فقولُنا أحيانًا: (اِعْرِبْ كذا) خَطَأٌ، والصَّوابُ: (أَعْرِبْ)؛ لأَنَّه من الرُّباعيِّ، والرُّباعيُّ مثلُ: (أَكْرَم، يُكْرِم، أَكْرِمْ)، (أَدْخَلَ، يُدْخِلُ، أَدْخِلْ)، (أَسْفَرَ، يُسْفِرُ، أَسْفِرْ)، (أَعْرَبَ، يُعْرِبُ، أَعْرِبْ)، ولهُ أمثلةٌ كثيرةٌ، وإذا كانَ كذلك صارتِ الهمزةُ مفتوحةً.

وإذا كان مفتوحَ الهمزةِ والواوُ في (أَو) ساكنةٌ، فنَقَلْنَا فتحةَ الهمزةِ إلى الواوِ، صارتْ: (أَوَ اعْرِبْ)، ولو قُلْنا: (أَوِ اعْرِبْ)، كان معنَى ذلك أَنَّنا جَعَلْنا همزةَ (أَعْرِبْ) همزةَ وَصْلٍ، وهذا لا يَستقِيمُ؛ لأَنَّهُ من الرُّباعيِّ، والرُّباعيُّ فعلُ الأمرِ فيه هَمْزَتُه همزةُ قَطْعٍ.

فإن قال قائلٌ: وهلِ النَّقْلُ يَجُوزُ؟

فالجواب: لا، لا يَجُوزُ إلَّا للضَّرُورةِ.

مِثالُ المَبْنِيِّ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّه»[1]،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، برقم (١٥٢١)، ومسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج، برقم (١٣٥٠).

فالكافُ حرفُ جرٍّ، والجرُّ معناه أنْ يَكُونَ آخِرُ الاسمِ مَكْسورًا، وفي الحديثِ قالَ: «**كيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**»، فلماذا لم يَكُنْ مَكْسورًا؟

الجواب: لأنَّه مُضافٌ إلى مَبْنِيٍّ، فصارَ الأَرْجَحُ فيه البِناءُ، **فنَقولُ**: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(**يومَ**) ظرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محَلِّ جرٍّ بالكافِ، و(**وَلَدَتْهُ**) فعلٌ وفاعلٌ مُسْتَتِرٌ ومفعولٌ، و(**يوم**) مضافٌ، و(**وَلَدَتْه**) مضافٌ إليه.

وهل يَجُوزُ: (رَجَعَ مِن ذُنُوبِهِ كيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّه)؟

الجواب: يَجُوزُ، لكنَّهُ مَرْجوحٌ، ولهذا قالَ: (**وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا**)، فقال: (**اخْتَرْ**)، ولم يَقُلْ: (**الْزَم**).

مِثالٌ آخَرُ: لو قُلْتَ: (**هذا يَوْمَ يَنْجَحُ الطَّلَبَةُ**) فهل يَجُوزُ؟

الجواب: يَجُوزُ، لكنَّهُ مَرْجوحٌ، ولهذا قالَ: (**وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا**)، فيَصِحُّ أنْ تَقولَ: (هذا يَوْمُ يَنْجَحُ الطَّلَبَةُ)، وهو رَاجِحٌ.

مِثالٌ آخَرُ: (**هَذَا يَوْمُ الدُّعاءُ فيهِ مُسْتَجابٌ**)، فهنا (**يومُ**) غيرُ مُضَافٍ، وهو جائزٌ، والدَّليلُ من كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- قولُه (**أَضِفْ جَوَازًا**)، إِذَنْ: يَجوزُ أَنْ نقولَ: (**هذا يَوْمُ الدُّعاءُ فيه مُسْتجابٌ**)، وأَنْ نَقولَ: (**هذا يَوْمُ الدُّعاءُ فيه مُسْتَجابٌ**).

مِثالٌ آخَرُ: (هذا يومٌ يُجابُ فيه الدُّعاءُ)، ويَجُوزُ: (هذا يومُ يُجابُ الدُّعاءُ).

تنبيه: قولُ الشَّارِحِ: وأشارَ بقولِه: (**وَمَا كَانَ كَـ(إِذْ) مَعْنًى كَـ(إِذْ)**)، إلى أنَّ ما كانَ مثلَ (**إِذْ**) في كَوْنِه ظَرْفًا ماضيًا يَكونُ ظَرْفًا ماضيًا إذا كان العاملُ فيه

مَاضِيًا، وعلى هذا فيَجوزُ أنْ تُضافَ (إذْ) إلى فعلٍ مضارعٍ، فتقول: (يَوْمَ إذْ يَجِيءُ فلانٌ).

خلاصةُ الأبياتِ الثَّلاثةِ:

- (إذ) مَبْنِيَّةٌ دائمًا، وهي مُلازِمةٌ للإضافةِ لَفْظًا أو مَعْنًى.
- إذا حَذَفْنا الإضَافةَ منها لفظًا وَجَبَ تَنْوِينُها.
- الَّذي كـ(إذ) في المعنى يُخالِفُها في أنَّه يُضافُ إلى الجُمَلِ جَوَازًا، ويَجوزُ فيه الإعرابُ والبِنَاءُ، لكنْ إنْ أُضِيفَ إلى مَبْنِيٍّ تَرَجَّحَ البِنَاءُ، وإنْ أُضِيفَ إلى مُعرَبٍ تَرَجَّحَ الإعرابُ.

* * *

٤٠٣- وَأَلْزَمُــوا (إِذَا) إِضَــافَةً إِلَى   جُمَلِ الافْعَالِ كَ(هُنْ إِذَا اعْتَلَى)

الشــرحُ

قولُه: «وَأَلْزَمُوا»: أي: النَّحْوِيُّون لا العَرَبُ، ولو كان المرادُ العربَ لقالَ: (والتزَمُوا)، والمعنى أنَّ النَّحوِيِّين قالوا: يَـجِبُ أنْ تُضافَ (إذا) إلى الـجُمَلِ الفِعْليَّةِ.

وقولُه: «إِلَى جُمَلِ الافْعَالِ»: يَشْمَلُ الماضيَ والمضارعَ، ويَخْرُجُ به الأسماءُ، فلا تُضافُ (إذا) إلى الجُمْلَةِ الاسميَّةِ.

مثال المَاضي: (إذا جاءَ رَمَضانُ فاجْتَهِدْ في الأعمالِ).

مثالُ المُضارعِ: (إذا يَقومُ زيدٌ يَقومُ عمْرٌو)، و(أَزُورُكَ إذا يَزُورُكَ زيدٌ)، فالجملةُ هنا فِعْليَّةٌ مُضارِعيَّةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (هُنْ إِذَا اعْتَلَى).

وقولُه: «هُنْ»: أي: صِرْ هَيِّنًا مُتَواضِعًا.

وقولُه: «إِذَا اعْتَلَى»: أي: إذا ارْتَفَعَ وتَعاظَمَ، وهذا في الحقيقةِ مثالٌ، لكنَّه حِكْمةٌ، فإذا رأيتَ صَاحِبَكَ مُتَرَفِّعًا فكُنْ أنت مُتواضِعًا، وإذا رأيتَ صَاحِبَكَ مُتَشَدِّدًا فكُنْ أنتَ مُخَفِّفًا.

والشَّاهدُ قولُه: (إِذَا اعْتَلَى)، فإنَّ (إِذَا) مضافةٌ إلى (اعْتَلَى)، وجملةُ (اعْتَلَى) فعلٌ ماضٍ.

ولا تُضافُ إلى الجملةِ الاسميَّةِ، وهي المَبْدوءةُ بالاسمِ، سواءٌ كان خبرُها مُفرَدًا أو جُمْلةً فِعْليَّةً، فلا تَقولُ مَثلًا: (**أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قائمٌ**)، ولا: (**أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قامَ**)، ولا: (**أَزُورُكَ إذا زيدٌ زارَكَ**)، ولا: (**أَزُورُكَ إذا زيدٌ عندَكَ**)، وهذا مذهبُ البَصْريِّين.

ولكنْ يَرِدُ عليه ما جاءَ في القُرْآنِ من أمثلةٍ كثيرةٍ تَنْقُضُ ذلك، كقولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [الانفطار:١-٢]، و﴿وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [التكوير:٣]، وهكذا.

قال البَصْريُّون: هذه الآياتُ وأمثالُها مُخَرَّجةٌ على أنَّ فيها حَذْفًا، وأصلُ الكَلَامِ: إذا انْفَطَرَتِ السَّماءُ، إذا انْتَثَرتِ الكَواكبُ، إذا كُوِّرَتِ الشَّمسُ.

فيُقال لهم: أينَ الدَّليلُ على هذا؟! ولذلك فالصَّحيحُ هو الرَّأيُ الثَّاني رأيُ الكُوفيِّينَ، وهو أَنَّهُ يَجُوزُ أنْ تُضَافَ (**إذا**) إلى الجُمْلةِ الاسميَّةِ.

وثَمَّ وَجْهٌ آخَرُ في قولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار:١]، يُمكِنُ أنْ يُجِيبَ به غيرُ البَصْريِّين، بحيثُ يَجْعلونَ هذه الجملةَ جُمْلةً فِعليَّةً، وقُدِّمَ الفاعلُ على الفعلِ، فإنَّ هُناك رأيًا يقولُ: إنَّه يَجُوزُ تَقْدِيمُ الفاعلِ على الفِعْلِ، فتقولُ: (**الزَّيدانِ قامَا**)، والأصلُ: (**قامَ الزَّيدانِ**).

إِذَنْ: ففي الآيةِ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار:١] **ثلاثةُ تَخْريجاتٍ**:

الأوَّلُ: على مَذْهبِ البصريِّينَ، وهو أنْ نقولَ: إنَّ ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: إذا انْفَطرتِ السَّماءُ.

الثَّاني: أنَّ ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ فاعلٌ للفعلِ الموجودِ مُقدَّمٌ.

الثَّالثُ: أنَّ ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ مبتدأٌ، وجملةُ الفعلِ بعدَه خبرٌ، وهذا هو الصَّحيحُ؛ لأنَّنا إذا جعَلْنا ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ مبتدأً، وجملةَ ﴿ٱنفَطَرَتۡ﴾ خَبَرًا فكأنَّنا أَعَدْنا السَّماءَ مرَّتينِ: مرَّةً بالاسمِ الظَّاهرِ، ومرَّةً بالاسمِ الضَّميرِ، فيكونُ هذا أقوى، كأنَّنا أَسْنَدْنا الفعلَ مرَّتَيْن، وهذا هو الصَّحيحُ، وهو أنْ نقولَ: يَجُوزُ أنْ تُضافَ (إذا) إلى الجُمَلِ الاسميَّةِ، ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ تكونَ الجملةُ الاسميَّةُ خبرُها فعلٌ، أو خبرُها اسمٌ.

* * *

٤٠٤- لِـمُفْهِمِ اثْنَـيْنِ مُعَـرَّفٍ -بِـلَا   تَفرُّقٍ- أُضِيفَ (كِلْتَا) وَ(كِلَا)

الشرحُ

قولُه: «لِـمُفْهِمِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(أُضِيفَ).

وقولُه: «أُضِيفَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ للمَجهولِ.

و«كِلْتَا»: نائبُ الفاعلِ.

و«كِلَا»: معطوفٌ عليه، أي: أُضِيفَتْ هاتانِ الكَلِمتان (لِـمُفْهِمِ اثْنَيْنِ)، أي: لِـمَا يَدُلُّ على الاثنينِ.

والشَّرطُ الثَّاني: (مُعَرَّفٍ).

والشَّرطُ الثَّالثُ: (بِلَا تَفرُّقٍ).

فـ(كِلَا) و(كِلْتا) من الأسماءِ المُلازِمَةِ للإضافةِ، ولا تُضافُ إلَّا لِـمَا يَدُلُّ على اثنينِ وهو مَعْرِفةٌ بلا تَفَرُّقٍ.

مثالُ ذلك: قال اللهُ تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، ففي الآيةِ الكريمةِ أُضِيفَتْ لمُفهِمِ اثْنَينِ، وهو ﴿ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾، وهو مُعَرَّفٌ، وغيرُ مُفرَّقٍ.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ الرَّجلانِ كِلَاهما)، و(جاءتِ المَرْأتانِ كِلْتَاهما).

ولو قلتَ: (**كِلَا رَجُلَين قاما**) لم يَجُزْ؛ لأنَّ (رَجُلَيْنِ) نكِرةٌ، وليس مَعْرِفةً.

ولو قلتَ: (**كِلَا زيدٍ وعَمْرٍو قاما**) لم يَصِحَّ، لأنَّه مُفرَّقٌ.

ولو قلتَ: (كِلَا زيدٍ جميلٌ)، لم يَصِحَّ؛ لأنَّه غَيْرُ مُفْهِمٍ لاثنينِ.

إِذَنْ: القاعدةُ من هذا البيتِ أنَّ مما تَجِبُ إضافتُه (كِلَا) و(كِلْتا)، ولا تُضافانِ إلَّا لمُثنًّى مُعرَّفٍ غَيْرِ مُفرَّقٍ.

وتُضافَانِ للظَّاهرِ وللضَّميرِ، فالظَّاهِرُ كقولِه تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، والضَّميرُ مثلُ: (جاءَ الرَّجُلانِ كِلَاهما).

واعْلَمْ أنَّ خبرَ (كِلَا) و(كِلْتا) يَجُوزُ فيه التَّثْنِيةُ والإفرادُ، قال الشَّاعرُ:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي[1]

فقولُه: (رَابِي) مفردٌ، ولو ثنَّاه لقال: (وكِلَا أَنْفَيهِما رَابِيان).

فيَجوزُ التَّثنيةُ مُراعاةً للمعنَى، ويَجُوزُ الإفرادُ مُراعاةً للَّفظِ.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب (سكف).

٤٠٥- وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... (أَيًّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦- أَوْ تَنْوِ الَاجْزَا، وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ ... مَوْصُولَةً (أَيًّا)، وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ

٤٠٧- وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا

الشرحُ

(أيٌّ) قدْ تُضافُ، وقدْ لا تُضافُ، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]، وهي هنا غيرُ مُضافةٍ، وتقولُ: **(أيُّ رَجُلٍ قَدِمَ فأَكْرِمْهُ)**، وهي هنا مُضافةٌ، فهي تُستعمَلُ مُضافةً وغيرَ مُضافةٍ، لكنْ إلى أيِّ شيءٍ تُضافُ؟

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: لا تُضِفْ **(أيًّا)** لمُفرَدٍ مُعرَّفٍ.

وعُلِمَ منْ قولِه: **(لِمُفْرَدٍ)**، أنَّها تُضافُ للجَمْعِ، وتُضافُ للتَّثنيةِ، فتقولُ: **(أيُّ الرَّجُلَينِ قامَ؟)**، وتَقولُ: **(أيُّ الرِّجالِ قامُوا؟)**، ولا حَرَجَ، فهنا أضفناها إلى مُثَنًّى وجَمْعٍ.

ولو قلتَ: **(أيُّ زيدٍ قامَ؟)**، لم يَصِحَّ؛ لأنَّهُ مُفرَدٌ مُعرَّفٌ.

أمَّا المُفرَدُ المُنكَّرُ فيَجوزُ، فلو قلتَ: **(أيُّ رجلٍ)**، صَحَّ؛ لأنَّه غيرُ مُعرَّفٍ.

ويُسْتثنَى من ذلك **حالانِ**:

الأولى: إنْ كرَّرتَ **(أيًّا)**، فتقولُ: **(أيُّ زيدٍ وأيُّ عَمْرٍو خيرٌ؟)**، وإن كان هذا التَّركيبُ فيه ما فيه، لكنْ يَصِحُّ.

وأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

أَلا تَسـأَلُونَ النَّـاسَ أَيِّـي وَأَيُّكُـمْ غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَـانَ خَـيْرًا وَأَكْرَمَـا(١)

فإنَّ (أَيًّا) مُضافةٌ لـمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ، لكنَّها كُرِّرَتْ، ولكنْ قد يَقولُ قائلٌ: لكنْ (أَيُّكُم) مجموعٌ، فالمثالُ الَّذي يَتطابقُ: (أيُّ زيدٍ وأيُّ عَمْرٍو خيرٌ؟)، فأُضيفتْ إلى مُفرَدٍ مُعرَّفٍ في الموضعَيْنِ.

الثَّانية: أنْ تَنْوِيَ بـ(أيٍّ) الَّتي أَضَفْتَها إلى مُفرَدٍ مُعرَّفٍ أجزاءَ هذا المُفرَدِ المُعرَّفِ، فتقولُ: (أيُّ الثَّوبِ أحسنُ؟)، فنقولُ: أعلاه، فهنا أردتَ الأجزاءَ، يعني: (أيُّ جُزءٍ في الثَّوبِ أَحْسنُ؟).

وتقولُ مَثَلًا: (أيُّ البَدَنِ أحسنُ؟)، والجواب: الوجهُ، فهنا نَوَيْنا الأجزاءَ.

وتقولُ: (أيُّ السَّماءِ أَجْمَلُ؟)، فتقول: نُجومُها.

وقولُه: «وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً (أَيًّا)»: (أيٌّ) تأتي مَوصُولةً كما سَبَقَ في بابِ الموصُولِ في قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: ((أَيٌّ) كَ(مَا)).

قال اللهُ تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف:١٢].

وهنا يقولُ: إنَّ الموصُولةَ مَخْصوصةٌ بالمعرفةِ، فلا تُضافُ إلَّا إلى مَعْرفةٍ، وذلك لأنَّه لم يَرِدِ الاسمُ الموصولُ (أيٌّ) في اللُّغَةِ العربيَّةِ إلَّا مُضافًا إلى معرفةٍ، فلا يُمكِنُ أنْ نُضِيفَه إلى نكرةٍ، فلا تقول: (يُعْجِبُني أيُّ رجلٍ أَقْوَمَ)، بل تَقولُ: (يُعْجِبُني أيُّهم أَقْوَمُ)، أي: الَّذي هو أَقْوَمُ، كما سَبَقَ في بابِ الاسمِ المَوصُولِ.

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦١).

وقولُه: «وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ»: (أيٌّ) تَأْتِي صِفةً، وإذا أتتْ صِفةً فإنَّها لا تُضافُ إلى مَعْرفةٍ.

مثالُ ذلك: (**جاءَ زيدٌ أيَّ بَطَلٍ**)؛ لأنَّ (أيَّ) حالٌ، والحالُ وصفٌ في المعنى.

مثالٌ آخرُ: (**مَرَرْتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ**)، فـ(أيِّ) صفةٌ لـ(رَجُل)، فأُضِيفتْ هنا إلى نكرةٍ.

إِذَنْ: (أيٌّ) إذا كانت مَوصولةً اخْتَصَّتْ بالمعارفِ، وإذا كانتْ صِفةً اختصَّتْ بالنَّكِراتِ، سواءٌ كانتْ حالًا أو نعتًا.

وقولُه: «وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا»: يعني: فأَضِفْهَا إلى المَعْرفةِ والنَّكِرةِ، والمُفرَدِ والجماعةِ، وإن شِئْتَ فلا تُضِفْها، فقولُه: «**فَمُطْلَقًا**»: يعني: ليسَ لها أيُّ قَيْدٍ.

مثالُ الشَّرْطيَّةِ: (**أيَّ السَّبِيلينِ تَسْلُكْ أَسْلُكْ**)، و(**أيَّ سَبِيلٍ تَسْلُكْ أَسْلُكْ**)، ففي المثالِ الأولِ مُضَافةٌ إلى معرفةٍ، وفي المثالِ الثَّاني مُضَافةٌ إلى نكرةٍ.

مثالٌ آخرُ: (**أيًّا تَسْلُكْ أَسْلُكْ**)، وهي هنا غيرُ مُضَافةٍ.

مثالُ الاستفهاميَّةِ: (**أيُّ رجلٍ عندَكَ؟**) أُضِيفتْ هنا إلى نَكِرة، و(**أيُّ الرَّجلين عندَكَ؟**)، أُضِيفَتْ هنا إلى مَعْرِفةٍ، وتقولُ: (**أيٌّ عندَكَ من القَوْمِ؟**)، وهيَ هنا لم تُضَفْ.

وأَتى بقولِه: (**كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا**)؛ لأنَّ الكلامَ مُتَشَتِّتٌ في (أيٍّ)، ويَحْتَاجُ إلى وَعْيٍ.

فالذي فَهِمْنا من كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ (أيًّا) تأتي لأربعةِ معانٍ، تَأْتي مَوصولةً، وصِفَةً، وشَرْطِيَّةً، واستفهاميَّةً.

فإذا كانتْ مَوصولةً اخْتصَّتْ بالإضافةِ إلى المعارفِ، وإذا كانتْ صفةً اخْتَصَّتْ بالإضافةِ إلى النَّكراتِ، وإذا كانتْ شَرْطًا أو استفهامًا أُضِيفتْ إلى النَّكِراتِ والمعارفِ، والأفرادِ والجَمْعِ، وقُطِعتْ عنِ الإضافةِ.

* * *

٤٠٨- وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرّ　　وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

٤٠٩- وَ(مَعَ) (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ　　فَتْحٌ، وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

الشرحُ

(مَعَ) تَقْتَضِي المُصاحبةَ في الزَّمانِ أو في المكانِ، ويقالُ فيها: (مَعْ) بالسُّكُونِ، وهو قليلٌ، ولهذا قالَ: (وَ(مَعَ) (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ)، وعلى تقديرِ أنَّ (مَعَ) معطوفةٌ على (لَدُنْ) نَقولُ: (مَعَ) مبتدأٌ، والجملةُ اسْتئنافيَّةٌ، وليستْ خَبَرًا لـ(مَعَ)؛ لأنَّ (مَعَ) معطوفةٌ على (لَدُنْ)، فلا تَحْتَاجُ إلى خبرٍ.

مثالُ ذلك: (الرُّجُلُ معْ صاحِبه)، والكثيرُ: (مَعَ صاحِبه)، وهي ظرفٌ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، فحَرَكتُها حركةُ إعرابٍ، وهي مضافةٌ لِـمَا بعدَها، وأمَّا على لُغةِ (مَعْ) فهي لا زالتْ على الظَّرفيَّةِ، لكنَّها مَبْنيَّةٌ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نصبٍ.

وقولُه: «وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ»: (نُقِل) يعني: عن العربِ، أي: إذا اتَّصلَ بها سَاكِنٌ ففيها عن العربِ وجهانِ:

الأوَّلُ: الفتحُ على الأصلِ.

الثَّاني: الكَسْرُ على الأصلِ أيضًا.

قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء:٣٩]، فهنا ﴿مَعَ﴾ مفتوحةٌ على اللُّغتينِ جميعًا: (مَعَ)، و(مَعْ).

أمَّا على لُغَةِ فَتحِها فهي باقيةٌ على الأصلِ، وأمَّا على لُغَةِ بِنائِها على السُّكُونِ فإنَّها حُرِّكتْ بالفَتْحِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، فتقولُ: هي مَبْنيَّةٌ على السُّكُونِ، وحُرِّكتْ بالفتحِ لالتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وتقولُ: (جِئْتُ مَعَ الرَّجُلِ)، ويَجوزُ أنْ تقولَ: (جئتُ معِ الرَّجُلِ)، وهذا لا يَتأتَّى إلَّا على لُغَةِ السُّكُونِ؛ لأنَّهُ على لُغَةِ إعرابِها بالفتحِ لا حاجةَ إلى الكَسْرِ، إذْ إنَّهُ لم يَلْتَقِ ساكِنانِ حتى نَحتاجَ إلى كَسْرٍ، لكنْ على لُغَةِ السُّكُونِ إذا اتَّصلَ بها ساكنٌ تُكسَرُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

الخُلاصةُ:

- أنَّ (مَعَ) مُلازِمةٌ للإضافةِ.
- وفيها لُغَتانِ: **إحداهُما**: الإعرابُ، وتكونُ مُعرَبةً منصوبةً بالفتحِ، **والثَّانيةُ**: البناءُ، وتكونُ مَبْنيَّةً على السُّكُونِ.
- وعلى هذه اللُّغَةِ إذا اتَّصلَ بها ساكنٌ تُفتَحُ أو تُكسَرُ.

* * *

٤١٠- وَاضْمُمْ -بِنَاءً- (غَيْرًا) انْ عَدِمْتَ مَا لَـهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

الشرحُ

قولُه: «وَاضْمُمْ بِنَاءً»: يعني: واضْمُمْ ضَمَّ بِنَاءٍ، فـ(بِنَاءً) هنا مَفْعولٌ مُطلَقٌ؛ لأنَّها على تقديرِ إضافةِ المصدرِ، أي: اضْمُمْ ضمَّ بناءٍ؛ لأنَّ الضَّمَّ قدْ يكونُ ضمَّ إعرابٍ، وقدْ يكونُ ضمَّ بِناءٍ، فإذا قلتَ: (جاءَ الرَّجُلُ) فالضَّمُّ هنا ضمُّ إعرابٍ، وإذا قلتَ: (اجْلِسْ حيثُ جلسَ زيدٌ)، فإنَّ الضَّمَّ هنا ضمُّ بناءٍ.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: كلمةُ (غَيْر) تُبْنَى على الضَّمِّ، لكن متى؟

قال: (إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا)، يعني: إنْ حَذَفْتَ المُضَافَ إليه، ونَوَيْتَ مَعْناهُ فإنَّكَ تَبْنِيهَا على الضَّمِّ، فتقولُ مثلًا: (أَخَذْتُ منك دِرْهَمَيْنِ لا غيرُ)، فـ(لا) هنا نافيةٌ للجِنْسِ، يعني: لا غَيْرَهما أخذتُ، و(غَيْرُ) اسمُها مبنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبٍ؛ لأنَّنا حَذَفْنا المُضَافَ ونَوَيْنا معناهُ، وأصلُه: (لا غَيْرَهما)، فحَذَفْنا المُضَافَ، ونَوَيْنَا مَعْناهُ، فصارَ مَبْنِيًّا على الضَّمِّ.

ولو جِئْنَا بالمضافِ إليه لكانتْ مَنصوبةً بالفَتْحةِ، ولكنَّه لَمَّا حَذَفْنا المضافَ إليه صارتْ مَبْنِيَّةً على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبٍ.

وفَهِمْنا من قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا)، أنَّهُ لا يَخْلو من أربعِ حالاتٍ:

الأُولى: أنْ يُذكَرَ المضافُ إليه.

الثَّانيةُ: أنْ يُحذَفَ، ويُنوَى معناهُ.

الثَّالثةُ: أنْ يُحذَفَ، ويُنوَى لفظُه.

الرَّابعةُ: أنْ يُحذَفَ، ولا يُنوَى لا لَفْظًا ولا معنًى.

فإذا حَذَفْتَهُ ونَوَيْتَ معناه فإنَّهُ يُبنَى على الضَّمِّ، وأمَّا العِلَّةُ في البناءِ على الضَّمِّ فتَقَدَّمَ أنَّ الصَّحِيحَ أنَّ العِلَّةَ في المَبْنِيَّاتِ هي السَّماعُ، لكنِ النَّحويُّون يَأْبَوْن إلَّا أنْ يُعَلِّلوا، فيقولونَ: إنَّ العلةَ أنَّه لَمَّا حَذَفْتَ المضافَ إليه، ونَوَيتَ معناه أَشْبَهَ الحرفَ في افْتِقَارِه إلى المضافِ إليه، فصارَ مَبْنِيًّا على الضَّمِّ.

***

٤١١- قَبْلُ كَ(غَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ، ... وَدُونُ)، وَالجِهَاتُ أَيْضًا، وَ(عَلُ)

٤١٢- وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا ... (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

الشرحُ

قولُه: «قَبْلُ كَ(غَيْرُ)»: هذا على الحِكَايةِ، ويَجُوزُ: (قَبْلُ كَ(غَيْرٍ))، وهذا على اللَّفْظِ.

ومعنى البيت: أنَّ كلمةَ (قَبْل) إذا حُذِفَ المُضافُ إليه ونُوِيَ معناه فإنَّهُ يُبْنَى على الضَّمِّ، قال اللهُ تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤]، فـ﴿مِن﴾ حرفُ جرٍّ، و﴿قَبْلُ﴾ اسمٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محَلِّ جرٍّ، وإنَّما بَنَيْنَاهُ على الضَّمِّ؛ لأَنَّنا حَذَفْنا المُضافَ إليه، ونَوَيْنا معناهُ، وإذا أَرَدْنا أنْ نُقَدِّرَ المُضافَ إليه نَقولُ: (مِنْ قَبْلِ غَلَبِهم، ومِنْ بعدِ غَلَبِهم)، فلمَّا حُذِفَ المضافُ ونُوِيَ معناه بُنِيَا على الضَّمِّ، وهذه هي الحالُ الأُولى.

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه، ويُنْوَى لفظُه -أي: يُقَدَّرُ كأنَّه مَوجودٌ- فهنا تُعرَبُ بدُونِ تنوينٍ، فتقولُ مَثَلًا: (جِئْتُك مِن قَبْلِ)، يعني: من قبلِ المَوْعِدِ، فهنا نَوَيْتَ أنَّ الكلامَ في الموعدِ، فنَوَيْتَ اللَّفْظَ دونَ المعنَى.

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يُوجَدَ اللَّفظُ، فهنا أيضًا تُعرَبُ بدونِ تنوينٍ، فتقولُ: (جِئْتُك مِن قَبْلِ المَوْعِدِ)، وتكونُ بدونِ تنوينٍ؛ لأنَّهُ مضافٌ، والمضافُ لا يُنوَّنُ كما قِيلَ:

كَأَنِّيَ تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ ... فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَحِلُّ مَكَانِي

الحالُ الرَّابعةُ: أنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه، ولا يُنوَى لا لفظُه ولا معناه، فحينئذٍ تُعرَبُ مُنوَّنةً، ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْـتُ قَـبْلًا أَكَـادُ أَغُـصُّ بِالمَـاءِ الفُـرَاتِ[1]

فقولُه: (قَبْلًا) منصوبٌ ومُنَوَّنٌ، وكان منصوبًا؛ لأنَّه خبرُ (كُنتُ)، أو أنَّه ظَرْفٌ، وكان مُنوَّنًا؛ لأنَّه حُذِفَ المضافُ إليه، ولم يُنْوَ لا لفظُه ولا معناه.

وفي بعضِ الرِّواياتِ: (الحَمِيم)، فيَجوزُ أنَّه بيتٌ ثَانٍ غيرُ ما في هذه القصيدةِ، وذلك من تَواردِ الخواطرِ، وأيضًا (الفُرَاتُ) أوضحُ؛ لأنَّ الحَمِيمَ كلٌّ يَغُصُّ به، ومنْ سَيَشْرَبُ ماءً حارًّا؟! أمَّا الماءُ الفُرَاتُ الحلوُّ العَذْبُ فمَن يَغُصُّ به؟! وابنُ هشامٍ -رحمه الله- في شرحِ القطرِ قالَ: (بالماءِ الفراتِ).

مثالٌ آخَرُ: (زُرْتُكَ مِن قَبْلٍ ومِن بعدٍ)، فنَوَّنَّا؛ لأنَّه حُذِفَ المضافُ إليه، ولم يُنوَ لفظُه ولا معناه.

فتَبيَّنَ بهذا أنَّ (قَبْل) و(غَيْر) لهما أربعُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: أنْ يُوجَدَ المضافُ إليه، فيُعرَبانِ بدُونِ تنوينٍ.

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يُحذَفَ، ويُنوَى لفظُه، فيُعْرَبانِ بدُونِ تنوينٍ أيضًا؛ لأنَّ ما نُوِيَ لفظُه فكأنَّهُ موجودٌ.

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يُحذَفَ المضافُ إليه، ويُنوَى معناه، وفي هذه الحالِ يُبْنيَانِ على الضَّمِّ.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن يعرب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦٩).

الحالُ الرَّابعةُ: أنْ يُحذَفَ المضافُ إليه، ولا يُنوَى لفظُه ولا معناه، فهنا يُعرَبانِ مُنوَّنَتَيْنِ على حسبِ العَواملِ.

وقولُه: «بَعْدُ»: أي: كـ(غَيْر).

وقولُه: «حَسْبُ»: مثلُها أيضًا، يعني: أنَّ (حَسْب) كـ(غير)، فتَقولُ مثلًا: (عِنْدي لكَ دِرْهَمٌ فحَسْبُ)، فتُبْنَى على الضَّمِّ.

والفاءُ في (فَحَسْبُ) يقولون: إنَّها هنا زائدةٌ لتَزْيينِ اللَّفظِ.

وتقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ)، وهنا تُعرِبُها؛ لأَنَّهُ ذُكِرَ المضافُ إليه، فتقولُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ حَسْبَكَ مِن رجلٍ)، فهيَ -إِذَنْ- مُعْرَبةٌ لوُجودِ المضافِ إليه.

لكنَّ الفرقَ بينَ هذا وبينَ قولِكَ: (مَرَرْتُ برجلٍ حَسْبِك من رجلٍ) أنَّها في (رجلٍ حَسْبِك) صفةٌ، وفي: (مررتُ بزيدٍ حَسْبَك من رجلٍ) حالٌ؛ لأنَّ (حَسْب) لا تَتَعرَّفُ بالإضافةِ، فإنْ وَقَعَتْ بعدَ نكرةٍ فهي صفةٌ، وإنْ وَقَعَتْ بعدَ معرفةٍ فهي حالٌ.

ومثالُها بعدَ النَّكرةِ: (مَرَرْتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ)، ومثالُها بعد المعرفةِ: (مررتُ بزيدٍ حَسْبَك من رجلٍ).

وقولُه: «أَوَّلُ»: تُطْلَقُ (أوَّل) بمعنَى الأوَّلِ في الزَّمنِ، وتُطلَقُ بمعنى الأوَّلِ في السَّبْقِ، وليسَ في الزَّمنِ.

فمثلًا قولُه ﷺ في دُعَاءِ الاستفتاحِ: «وأَنَا أَوَّلُ المُسْلِمِينَ»[1]، معناه أَسْبَقُهم

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة النبي ﷺ في الليل، برقم (٧٧١).

رُتْبةً وفِعْلًا، يعني: أنا أَوَّلُ مَن يَسْتَسْلِمُ رُتبةً وتَمْثِيلًا لأمرِ الله، وليسَ زمانًا؛ لأنَّ الرسولَ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- هو خَاتَمُ الرُّسُلِ.

فـ(أَوَّلُ) حُكْمُها حُكْمُ (قَبْل) و(بَعْد) لها أربعُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولَى: أنْ يُحذَفَ المضافُ إليه، ويُنوَى لفظُه.

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يُحذَفَ، ويُنوَى معناه.

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يُذْكَرَ.

الحالُ الرَّابعةُ: ألَّا يُذكَرَ، ولا يُنوَى لا لفظُه ولا معناه، يعني: لا يُذكَرُ لفظًا ولا تقديرًا.

فإنْ حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ.

وإنْ لم يُنوَ معناه ولا لفظُه فهي مُعرَبةٌ، تقولُ: (**دَخلوا أوَّلًا فأوَّلًا**)، فهنا لا نُوِيَ مَعْنَى المضافِ إليه، ولا نُوِيَ لفظُه، ولهذا أُعرِبتْ بالفتحِ حالًا.

فإن عُرِّفتْ، مثل: (**دَخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ**)، فإنَّها تكونُ حالًا أيضًا، وتكونُ مُعْرَبةً، وإذا كان فيها (أل) فلا يُمْكِنُ أنْ تكونَ مُضافةً أبدًا، بل هي مُجَرَّدةٌ من الإضافةِ.

وقولُه: «وَدُونُ»: تقولُ مثلًا: (**عِنْدِي لكَ دَرَاهِمُ دُونَ العَشَرةِ**)، فتُعْرَبُ؛ لأنَّها مضافةٌ، والمضافُ إليه مذكورٌ.

وتقولُ مثَلًا: (**بِعْتُ هذا الشَّيْءَ بدونُ**) أي: بدونِ زِيَادةٍ، ولاحِظْ أنَّه لا بُدَّ من العِلْمِ بالمحذوفِ، فلستَ مُخيَّرًا إنْ شئتَ أوجدتَ المضافَ إليه، وإنْ شئتَ

حذفْتَه؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يُحْذَفُ إلَّا الشَّيءُ الَّذي يُعلَمُ، وذلك في قولِه: (**وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ... إلخ**).

فلا يُمكِنُني أنْ أَحْذِفَ المضافَ إليه إذا لم يُوجَدْ ما يَدُلُّ عليه، لكنْ إذا وُجِدَ ما يَدُلُّ عليه وحُذِفَ ونُوِيَ لفظُه، فهي مُعْرَبةٌ بدونِ تَنوينٍ، وإنْ نُوِيَ معناه فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، وإنْ حُذِفَ بغيرِ تقديرٍ لا لَفْظًا ولا معنًى فإنَّها تكونُ مُعرَبةً.

وقولُه: «**وَالجِهَاتُ أَيْضًا**»: الجهاتُ ستٌّ: فوقُ، وتحتُ، وأمامُ، وخلفُ، ويمينُ، وشِمالُ، وهذه الجهاتُ حُكْمُها حُكْمُ (**قبل**) و(**بعد**)، فإنْ حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ.

تقولُ: (**أَتَيْتُ إليهِ من فوقُ**)، فهنا حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه.

وقالَ تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، ولم يَبْنِها على الضَّمِّ؛ لأنَّ المضافَ إليه مذكورٌ.

وقالَ تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الأعراف:٤٣]، وهي هنا مُعْرَبةٌ؛ لأنَّ المضافَ إليه مذكورٌ.

وتقولُ: (**جَرَى الماءُ مِن تحتُ**)، وهي هنا مَبْنِيَّةٌ؛ لأنَّه حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه.

وتقولُ: (**أَتيتُكَ مِن اليَمينِ**)، وهي هنا مُعرَبةٌ؛ لأنَّ الإضافةَ هنا لا يُمْكِنُ أنْ تُقَدَّرَ لوجودِ (**أل**) في: (**اليَمِينِ**)، لكنْ إذا قلتَ: (**أَتَيْتُه من يَمِينُ**) فهذه مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في مَحَلِّ جرٍّ؛ لأَنَّهُ حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه.

وتقولُ: (**أَتَيْتُ إلى زيدٍ من شِمالِ بيتِه**)، فتُعرِبُها؛ لأَنَّهُ ذُكِرَ المضافُ إليه.

وتقولُ: (أَتَيْتُه من شِمالُ)، وهي هنا مَبْنيَّةٌ على الضَّمِّ؛ لأنَّهُ حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناه.

وتقولُ: (أَتَيْتُه من شِمالِ) بدونِ تنوينٍ على أنَّكَ حَذَفْتَ المضافَ إليه، ونَوَيْتَ ثُبُوتَه لفظًا، فلا يَكونُ مجرورًا بالتَّنوينِ.

وتقولُ: (أَتَيْتُ إليهِ من شِمالٍ)، وهنا حُذِفَ المضافُ إليه لفظًا ومعنًى.

فإن قال قائلٌ: وما دَلِيلُ النَّحْويِّينَ على التَّقسيمِ إلى هذهِ الحالاتِ؟

قُلنا: وَرَدَ من كلامِ العربِ ما هو مُعرَبٌ بدونِ تنوينٍ، فلمَّا وَرَدَ مُعرَبًا بدونِ تنوينٍ ما وجدُوا له وَجْهًا إلَّا أنَّهم قالوا: حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ لفظُه، يعني: كأنَّ لفظَه موجودٌ، وهذا هو الذي جَعَلَهم يُقَسِّمونَ هذا التَّقسيمَ.

فإن قال قائلٌ: وما الفائدةُ من هذه الحالاتِ؟

نَقولُ: الفائدةُ تعودُ من جهةِ الاختصارِ مثلًا، وقد يكونُ مراعاةً -مَثَلًا- لسَجْعٍ أو نحوِ ذلك.

فإن قال قائلٌ: وهل يَدْخُلُ في الجهاتِ الشَّمالُ والجَنوبُ والشَّرقُ والغربُ؟

فالجواب: لا، لكن رُبَّما تُطْلَقُ على أنَّها شَمالُ الأُفُقِ أو غَرْبِيُّ الأُفقِ مثلًا، إنَّما المعروفُ عندَهم أنَّ الجهاتِ هِي بالنِّسبةِ للإنسانِ، وهذه الجهاتُ بالنِّسبةِ للإنسانِ إذا تقابلتِ الوجوهُ اختلفتِ الجهاتُ، فإذا صِرْتُ مُتَّجِهًا إلى الشَّمالِ وأنت مُتَّجِهٌ إلى الجَنُوبِ يكونُ يَمينِي يَسارَكَ، وإذا كانتْ وُجوهُنا واحدةً فالَّذي بينَنا ما كانَ يَمِينًا لي فهو يَسارٌ لكَ، وإذا اتَّجَهَتْ وُجوهُنا إلى الجَنوبِ فالَّذي بيننا يمينٌ لي ويسارٌ لكَ، أمَّا الَّذي هو خارجٌ عنَّا كلِّنا فيَميِني يَمِينٌ لك.

أمَّا الشَّمالُ والجنوبُ بالنِّسبةِ للأُفُقِ فهو واحدٌ، فالشَّمالُ ما كان عن يَمينِ مُستَقْبِلِ الشَّمسِ عندَ غُرُوبِها، والجَنُوبُ ما كانَ عن يَمينِ مُستَقبِلِ الشَّمسِ عندَ طُلوعِها، والشَّرقُ والغربُ معروفٌ.

وقولُه: «وَعَلُ»: يعني: فوقُ، كقولِ امْرِئِ القَيسِ:

مِكَــرٍّ مِفَــرٍّ مُقْبِــلٍ مُــدْبِرٍ مَعًــا

كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِـنْ عَـلُ(١)

فقولُه: (مِنْ عَلُ) هذا على أنَّه حُذِفَ المضافُ، ونُوِيَ لفظُه.

قال بعضُهم: ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ حُذِفَ المضافُ ولم يُنوَ لفظُه ولا معناه، لكنَّه لم يُنَوَّنْ منْ أجْلِ الرَّوِيِّ، فهو مُحْتَمِلٌ.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في لسان العرب (علا)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٩٧)، والكتاب (٤/ ٢٢٨).

٤١٣- وَمَـا يَـلِي الْمُضَـافَ يَـأْتِي خَلَفَـا عَنْـهُ فِي الإعْـرَابِ إِذَا مَـا حُـذِفَا

الشـــرحُ

قولُه: «وَمَا يَلِـي الْمُضَافَ»: يَتَعيَّنُ أنْ نَقولَ: (الْمُضَافَ)، يعني: والَّذي يَلِـي الْمُضافَ؛ لأنَّه لو كانتِ العبارةُ: (وما يَلِـي المضافُ)، لكان معناها: (وما يَليهِ المضافُ يأتي خَلَفًا)، وهذا لا يَستقِيمُ؛ لأنَّ الْمُضافَ لا يلي شيئًا، فليسَ هناك شيءٌ قبلَ المضافِ، والَّذي يلي المضافَ هو المضافُ إليه، يعني: أنَّ المضافَ إليه يأتي خَلَفًا عن الْمُضافِ في الإعرابِ إذا ما حُذِفَ.

وقولُه: «إِذَا مَا حُذِفَا»: (مَا) زائدةٌ، يعني: إذا حُذِفَ.

ومعنى البيتِ: أنَّه رُبَّما يُحذَفُ المضافُ، ويَقومُ المضافُ إليه مَقامَه، وهذا كثيرٌ.

مثالُه: (ليسَ على المَأْمومِ سَهْوٌ)، أي: ليسَ على المأمومِ سُجودُ سَهْوٍ، فحُذِفَ المضافُ، وأُقِيمَ الْمُضافُ إليه مُقامَه.

مثالٌ آخَرُ: قولُه تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة:٩٣]، يعني: الَّذين عَبَدُوا العِجْلَ أُشْرِبَ ذلك في قُلُوبِهم، أي: جُعِلَتِ القلوبُ مثلَ الإسْفِنْجَةِ التي تَشْرَبُ هذا الماءَ، وقولُه: ﴿ٱلْعِجْلَ﴾ قالوا: المرادُ حُبُّ العِجْلِ، أو حُبُّ عبادةِ العِجْلِ، فيكونُ المحذوفُ شَيْئينِ، أمَّا على تقديرِ (حُبُّ العجلِ) فهو شيءٌ واحدٌ.

ولكنْ حقيقةُ الأمرِ أنَّ المحذوفَ شيئانِ؛ لأنَّ الَّذي أُشْرِبَ في قُلوبِهم حُبُّ عبادةِ العِجْلِ.

على كلِّ حالٍ: سواءٌ كانَ المُقدَّرُ واحدًا أو اثنينِ أو أكثرَ حَسَبَ ما يَقتضيهِ المَقامُ فإنَّه يُحذَفُ المضافُ، ويَبْقَى المُضافُ إليهِ مُعْرَبًا بإعرابِه: إنْ كان مَرْفوعًا فهو مَرْفوعٌ، أو مَنْصوبًا فهو مَنْصوبٌ، أو مَجْرورًا فهو مجرورٌ، لكنَّ المجرورَ لا يَظْهَرُ فيه الأثرُ؛ لأنَّ المضافَ إليه يكونُ مجرورًا.

ومَثَّلَ في الشرحِ بقولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، فقال: إنَّ الأصلَ: (**وَجاءَ أَمْرُ ربِّكَ والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**)، فحُذِفَ المضافُ، وأُقِيمَ المُضافُ إليه مُقامَه، وهذا لا شَكَّ أنَّه خطأٌ، فإنَّ هذا مَذْهَبُ أهلِ التَّحريفِ الذين يُحرِّفونَ الكَلِمَ عن مواضعِه في أسماءِ الله وصِفَاتِه، فما الذي أَدْرَاهم أنَّ المعنى: (**وجاءَ أمرُ ربِّكَ**)؟! فليس عندَهم دليلٌ، ولهذا المُحَرِّفونَ لآياتِ الصِّفاتِ يَقولونَ على الله بلا عِلْمٍ من وَجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: أنَّهم قالوا: ما أرادَ اللهُ كذا.

الوجهُ الثَّاني: أنَّهم قالوا: أرادَ كذا، فهُمْ قالوا: ما أرادَ اللهُ أنَّه يَجِيءُ هو بنَفْسِه؛ لأنَّ المَجِيءَ عندَهم مُستحِيلٌ، وأرادَ: (**وجاءَ أمرُ ربِّكَ**)، فهنا قالوا على الله بلا عِلْمٍ، فنَفَوْا ما قالَ اللهُ، وأَثْبَتوا ما لم يَقُلْه اللهُ.

والواجبُ علينا في آياتِ الصِّفاتِ إجراؤُها على ظَاهِرِها، ولكن بشرطِ أنْ يكونَ هذا الظَّاهرُ لَائِقًا بالله -عزَّ وجلَّ- لا يَقْتَضِي تَمْثِيلًا، ولا تَشْبِيهًا، ولا تَكْيِيفًا؛ لأنَّ اللهَ يَتحدَّثُ عنْ نفسِه وهو أعلمُ بنفسِه، ولا يُمْكِنُ أنْ يَتحدَّثَ عن نفسِه بصفةٍ وهو يُرِيدُ خِلافَها؛ لأنَّ هذا خِلافُ البيانِ، واللهُ تعالى يقولُ في القُرْآنِ: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١٣٨]، ولا يَكْفِي أنْ نَقولَ: هذا خِلافُ البيانِ، بل

نقولُ: هذا تَعْمِيَةٌ وتَضْلِيلٌ أنْ يُخاطَبَ الإنسانُ بشيءٍ والمرادُ غيرُه، وهذا لازمٌ لهؤلاءِ المُحرِّفةِ.

وعليه فنَقولُ: إنَّ الواجبَ فيما أخبرَ اللهُ به عن نَفْسِه من الأسماءِ والصِّفاتِ إجراؤُها على ظاهرِها وحقيقتِها، ولكنْ يَجِبُ علينا أنْ نَخْلَعَ من أذْهَانِنا مَسألَةَ التَّشبيهِ أو التَّمثيلِ أو التَّكْييفِ، فهذه لا يُمْكِنُ أنْ تَدُورَ حولَ أذهانِنا؛ لأنَّ اللهَ أعظمُ منْ أنْ يُمَثَّلَ، ولأنَّه قالَ -سبحانه وتعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وهو أعظمُ مِنْ أنَ يُكَيَّفَ؛ لأنَّه إذا كُيِّفَ فمعناهُ إحاطةُ الذِّهنِ به، واللهُ يقولُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

إِذَنْ: هل يَصِحُّ التَّمثيلُ بالآيةِ على حَذْفِ المضافِ، وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَه؟

الجواب: لا، بل نَقولُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] هو بنفْسِه -سبحانه وتعالى- على ظاهرِها، واللهُ تعالى أعْلَمُ كيفَ يَجِيءُ؟ ونَقولُ فيها كما قالَ الإمامُ مَالِكٌ -رحمه الله- في الاستواءِ: «الْكَيْفُ مِنْهُ غَيْرُ مَعْقولٍ، والاستواءُ منه غَيْرُ مَجْهولٍ، والإيمانُ به وَاجِبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدْعةٌ»(١).

ونقولُ كما قال بَعْضُهم: إذا قال لكَ الجَهْمِيُّ: إنَّ اللهَ يَنْزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فكيف يَنْزِلُ؟ فقُلْ: إنَّ اللهَ أخبَرَنا أنَّه يَنْزِلُ، ولم يُخبِرْنا كيف يَنْزِلُ، فكذلك المَجِيءُ نقولُ فيه: أخْبَرَنا اللهُ أنَّه يَجِيءُ، ولم يُخْبِرْنا كيف يَجِيءُ؟ فعلينا أنْ نُؤمِنَ ونُسلِّمَ.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٠).

ولو قال لنا قائلٌ: فَوِّضُوا الأمرَ، وقولوا: اللهُ أعلمُ بما أرادَ، قلنا: لا يَجوزُ أنْ نُفوِّضَ؛ لأنَّ التَّفويضَ معناه أنْ يَبْقى القُرْآنُ في كلِّ ما يَتعلَّقُ بالله لا يُفهَمُ ولا يُعقَلُ، فيكونُ هذا القرآنُ الكريمُ في أعظمِ ما جاءَ من أجلِه غيرَ مفهومٍ ولا معلومٍ، وهذا شيءٌ مُستحِيلٌ على حِكْمةِ الله -عزَّ وجلَّ- وكيفَ يقولُ اللهُ تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩]، هل قال: إلَّا آياتِ الصِّفاتِ؟!

الجواب: لا.

وقالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء:٨٢]، فهل قال: إلَّا آياتِ الصِّفاتِ؟!

الجواب: لا.

إذَنْ: لا يُسْتَثْنى منه شيءٌ، وما يُتَدَبَّرُ فلا بُدَّ أنْ يُوصَلَ إلى معناه، وهذا هو الذي مَشَى عليه السَّلفُ[1]، ومَن قال: إنَّ مَذْهَبَ السَّلفِ هو التَّفويضُ فقد كَذَبَ عليهم.

والعَجِيبُ أنِّي قرأتُ في كتابِ التِّذْكارِ في أحكامِ القرآنِ للقُرْطبيِّ -رحمه الله- المُفسِّرِ المشهورِ كلامًا اسْتَغْرَبْتُه منه، فهو يَقولُ بالتَّفويضِ، وأنَّنا لا نَقولُ في آياتِ الصِّفاتِ شيئًا، وقال شيخُ الإسلامِ -رحمه الله- عن هذا القولِ في كتابِ العَقْلِ والنَّقْلِ[2]: «إنَّه من شَرِّ أقوالِ أهلِ البِدَعِ والإلحادِ، وقال: إنَّ هذا القولَ

(١) اعْلَم أنَّ السلفَ قد يُرادُ به المذهبُ، فيرادُ بالسَّلفِ هنا كلُّ مَن قالَ بما دلَّ عليه الكتابُ والسنةُ، وعلى هذا فلا حدَّ لهُ، وأما الحدُّ الزمنيُّ إذا قيل: السَّلفُ، فهُم القرونُ الثلاثةُ المُفَضَّلةُ: الصَّحابةُ، والتَّابعون، وتابعوهم، فهؤلاءِ هُمُ السَّلفُ، ومَن بعدَهم فإنَّهم خَلَف. (الشَّارح).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

تسلَّطَ به أهلُ التَّحريفِ، وقالوا: نحن أعلمُ بالقرآنِ منكم، بل قال: تسلَّطَ به أهلُ الفَلْسَفةِ والتَّخييلِ، وقالوا: نحنُ أعلمُ بالقرآنِ منكم»؛ لأنَّنا نحن نقولُ: معنى القرآنِ كذا، وأنتم تقولونَ: لا نَعْرِفُ معناه، فأنتم أُمِّيُّونَ.

وما قاله الشَّيخُ -رحمه الله- في كتابه العقلِ والنَّقلِ الذي قال عنهُ ابنُ القيِّمِ رحمه الله[1]:

وَلَهُ كِتَابُ العَقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذي ... مَا فِي الوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانِ

كلامٌ معقولٌ؛ لأنَّه لا شَكَّ أنَّ العَالِـمَ هو الذي يقولُ: أنا أَعْرِفُ معنى الآياتِ، والجاهلَ هو الذي يقولُ: لا أَعْرِفُ، وهذا لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ من السَّلفِ، فالسَّلفُ أعلمُ النَّاسِ بمعاني القرآنِ كلِّه، ما يَتعلَّقُ بالصِّفاتِ وغيرِها، هُمْ أعلمُ الخَلْقِ بذلك حتى قال مُجاهدٌ -رحمه الله-: «عَرَضْتُ القرآنَ على ابنِ عَبَّاسٍ من فَاتِحَتِه إلى خَاتِـمَتِه، أَقِفُهُ عندَ كلِّ آيةٍ، وأسألُه عن معناها»[2]، ولهذا كانَ مُجاهدٌ -رحمه الله- أعْلَمَ التَّابعينَ بالتَّفسيرِ.

فإن قال قائلٌ: وأيُّهما أشدُّ: التَّفويضُ أو التَّحريفُ؟

قُلنا: كلاهما له سُوءٌ من وَجْهٍ، فالتَّحريفُ خيرٌ من التَّفويضِ حيثُ إنَّه جَعَلَ للقرآنِ معنًى، وصارَ له قِيمةٌ، سواءٌ صارت هي الحقَّ أو الباطلَ، لكنَّه أشدُّ من حيثُ الجُرْأةُ على الله -عزَّ وجلَّ- وأنَّه أرادَ بهذا اللَّفظِ هذا المعنَى.

وذاك أشدُّ من جهةِ أنَّه جَعَلَ القُرآنَ لا مَعْنَى له، فهو بمنزلةِ الحروفِ

---

(١) هو البيت ذو الرقم (٣٦٥٤) من القصيدة النُّونِيَّة.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٥/ ٤٦٦)، وابن جرير في تفسيره (١/ ٨٥).

الهجائيَّةِ (ألف، باء، تاء، ثاء ... إلى آخِره)، وهذا سَفَهٌ أنْ يُنزَّلَ القرآنُ لأُمَّةٍ تُربَّى على التَّوحيدِ وعلى ما يَجِبُ لله، ثُمَّ يَكونُ دَلالتُهُ على هذه المعاني مَفْقودةً، فهذا أشدُّ من هذه النَّاحيةِ، وأمَّا من جهةِ أنَّ الإنسانَ لم يَجْرُؤْ أنْ يقولَ على الله ما لا يَعْلَمُ فإنَّه يكونُ أَهْونَ، فكلٌّ منهما له سُوءٌ، وكلاهما ضلالٌ.

فالحاصلُ أنَّا نبَّهنا على هذا، ولا تَقولوا: إنَّ الكتابَ كتابُ نحوٍ، لماذا تأتي بهذا الكلامِ؟! لأنَّ هذا أَفْيَدُ من النَّحوِ، لا سِيَّما وأنَّنا وَجَدْنا مَن يَتكلَّمُ بهذا في فُصُولِ الدِّراسةِ، ويُقرِّرونَ مذهبَ الأشاعرةِ أو مذهبَ التَّفويضِ، ويقولون عن مذهبِ التَّفويضِ: إنَّه هو مَذْهَبُ السَّلَفِ، وهذا أمرٌ يَجِبُ التَّفطُّنُ لهُ والتَّحرُّزُ، أنا لا أقولُ: إنَّ كُلَّ مَن قرَّرَ في فصولِنا وعلى طُلَّابِنا إنَّه سَيِّءُ القصدِ، فقد يكونُ حَسَنَ القَصْدِ، لكنَّه سَيِّءُ الفَهْمِ والإدراكِ، نشأَ على هذا المَذْهَبِ، وهو الَّذي يُوجَدُ في كُتُبِ الأشاعرةِ، وظَنَّ أنَّ هذا هو الحقُّ، فصار يقولُه ويُقرِّرُه، فعلينا أنْ نَحْذَرَ، وأنْ نَعْرِفَ مَذْهَبَ السَّلفِ، ومَذْهَبُ السَّلفِ -والحمدُ لله- يَسِيرٌ، ولا يَلْحَقُ الإنسانَ منه ضَجَرٌ، وأنا لا أَعتقِدُ أنَّ هؤلاءِ الذين يُحرِّفونَ قُلوبُهم مُطمَئِنَّةٌ، وأنَّ فيها السَّكينةَ؛ لأنَّه بكلِّ سُهُولةٍ نقولُ لهُ: ما الَّذي أدراكَ أنَّ اللهَ أرادَ هذا دونَ هذا؟! ولا يُمْكِنُ أنْ يَطْمَئِنَّ الإنسانُ على هذا المَعْنَى وهو لا يَدْرِي، وهو يَعْلَمُ أنَّه سَيَقِفُ بينَ يدي الله، ويقولُ اللهُ له: هل تَشْهَدُ أنِّي أردتُ بكلامي هذا؟ مَن يَستطِيعُ أنْ يُؤدِّيَ هذه الشَّهادةَ؟! لكنَّ السَّالِمَ الذي يُمْكِنُ أنْ يُجِيبَ بالصَّوابِ هو الَّذي يقولُ: نَعَمْ، أردتُ يا ربِّ بكلامِك هذا المعنى الذي سَارَ عليه السَّلَفُ؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ بلُغَةِ العربِ، قال تعالى ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ

تَعۡقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣]، وقالَ في الآيةِ الأُخْرَى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [يوسف:٢].

وانْظُرِ التَّفريقَ بينَ الآيتينِ، فقولُ الله تعالى: ﴿جَعَلۡنَٰهُ﴾ احْتَجَّ به الجَهْمِيَّةُ على أنَّ القرآنَ مخلوقٌ، قالوا: لأنَّ اللهَ قال: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام:١]، وقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا ﴾ [الأنعام:٩٦].

لكنْ جاءتِ الآيةُ الأُخْرَى تُكذِّبُهم، فقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف:٢]، ويَصِيرُ معنى ﴿جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [الزخرف:٣]: أي صَيَّرناه بلُغَةِ العربِ، أي: تَكَلَّمنا به بلُغَةِ العربِ ﴿لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾.

إِذَنْ: تبَيَّنَ أنَّ الإنسانَ الَّذي يَمْشِي في القرآنِ على ظاهرِه اللَّائقِ بالله -عزَّ وجلَّ- في آياتِ الصِّفاتِ أَخَذَ بالقُرآنِ وقَلْبُه مُطْمَئِنٌّ، وعليه السَّكِينةُ، وهو ثابتٌ رَاسِخٌ، بخلافِ مَن حرَّفَ أو تَوَقَّفَ، وقال: لا أقولُ شيئًا، أُمِرُّها بدونِ أنْ أَعْتَقِدَ لها معنًى، وهذا خطأٌ، ولله المَثَلُ الأعلى -جلَّ وعلا- لو جَاءَكَ كتابٌ من صَدِيقٍ لكَ فهل تَستفِيدُ منه وأنت لا تَدْرِي ما معناه؟

الجواب: لا تَستفِيدُ، ولا تَأْخُذُ منه شيئًا أبدًا، فالقُرْآنُ -والحمد لله- بَيِّنٌ واضحٌ.

وعلينا أنْ نُكَرِّسَ الـجُهُودَ على معرفةِ مَذْهَبِ السَّلفِ في هذا البابِ حتَّى لا يَأْتِيَنا مَن يُخِلُّ علينا بالعقيدةِ؛ لأنِّي أَجْزِمُ بلا رَيْبٍ أنَّ أولئكَ الطَّلَبةَ الذين يُقَرَّرُ عليهم هذا الذي ذَكَرْنا أنَّه سيَمْكُثُ في قُلُوبِهم إذا لم يُنقِذْهم اللهُ -سبحانه وتعالى- بمَن يُخْبِرُهم بالحَقِّ، وهذا الشَّيءُ أعظمُ من الفَوَاحشِ وليسَ هيِّنًا،

ولذلك يَجِبُ علينا أنْ نَعْرِفَ الحقَّ في هذا البابِ مَعْرِفةً تامَّةً على ما جَرَى عليه الصَّحابةُ والتَّابعونُ لهم بإحسانٍ.

فإن قال قائلٌ: لو سُئِلَ الطالبُ في الاختبارِ فماذا يَصْنَعُ؟

فالجواب: يقولُ: قالتِ الأشاعرةُ، أو قالَ صاحبُ الكتابِ: كذا، ويَسْلَمُ من هذا؛ لأنَّ حِكايةَ القولِ ليسَ التزامًا به، ولهذا بعضُ النَّاسِ إذا أرادَ أنْ يَتخلَّصَ من المَسْئوليةِ أمامَ الله -عزَّ وجلَّ- يَذْكُر أقوالَ أهلِ العِلْمِ، وكَفَى ما دامَ أنَّه لم يَتَبيَّنْ لهُ الحقُّ، ومثلُ هذا يَضْطَرُّ الإنسانُ إليه؛ لأنَّه لو يأتي بالكلامِ الحقِّ في هذا البابِ -لا سِيَّما إنْ كان مُدَرِّسُه مُتعَصِّبًا- فأَعْتَقِدُ أنَّه سيُرَسِّبُه، إنَّما يقولُ: قالَ صاحبُ الكتابِ: كذا، أو مَذْهَبُ الأشاعرةِ كذا، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

❊ ❊ ❊

٤١٤- وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥- لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

الشـــرحُ

قولُه: «وَرُبَّما جَرُّوا»: الضَّميرُ يَعودُ على العربِ، وليسَ على النَّحْوِيِّينَ.

أَفَادَنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أَنَّه يَجوزُ أَنْ يَبْقَى المضافُ إليه مجرورًا، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ معطوفًا على مِثْلِ الَّذي جَرَّ الأوَّلَ.

مِثالُ ذلك: قولُ الشَّاعرِ:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءًا ... وَنَارٍ تُوقَدُ فِي اللَّيْلِ نَارَا[1]

فقولُه: (كُلَّ) مفعولُ (تَحْسَبِين) الأوَّلُ، و(امْرَءًا) مفعولُها الثَّاني، و(نار) معطوفةٌ على (امرءًا)، يعني: وتَحْسَبِينَ كُلَّ نارٍ، فهنا ما حُذِفَ مُماثلٌ لِـمَا عليه قَد عُطِفَ، فالمحذوفُ: (كُل)، وهي مماثلةٌ لـ(كُل) الَّتي عُطِفتْ عليها، فلذلك جازَ أنْ يَبْقَى المضافُ إليه مجرورًا كما لو يكنِ المضافُ محذوفًا لوُجودِ دليلٍ.

إِذَنْ: القاعدةُ من البيتينِ:

القاعدةُ الأُولى: يُحذَفُ المضافُ، فيَقومُ المضافُ إليه مَقامَه.

القاعدةُ الثَّانيةُ: قد يَبْقَى المضافُ إليه مَجْرورًا بشَرْطِ أنْ يكونَ المحذوفُ -الَّذي هو المضافُ- مُماثِلًا للمعطوفِ عليه.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لابن أبي داود في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٧٣).

٤١٦- وَيُحْـذَفُ الثَّـانِي فَيَبْقَـى الأَوَّلُ كَحَالِـهِ إِذَا بِـهِ يَتَّصِـلُ
٤١٧- بِشَـرْطِ عَطْـفٍ وَإِضَـافَةٍ إِلَى مِثْـلِ الَّـذِي لَـهُ أَضَـفْتَ الأَوَّلَا

الشـرحُ

قولُه: «وَيُحْذَفُ الثَّانِي»: هو المضافُ إليه.

وقولُه: «إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ»: سَبَقَ أنَّ (إذا) تُضافُ إلى الأفعالِ، وهنا أُضِيفَتْ إلى الجارِّ والمجرورِ، لكن نقولُ: الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بـ(**يَتَّصِلُ**)، وعلى هذا فهو مَعْمُولٌ له، فهي في الحقيقةِ مُضافةٌ إلى الفِعْلِ.

وقولُه: «فَيَبْقَى الأَوَّلُ»: يعني: كأنْ لم يُحْذَفِ الثَّاني، فيُعرَبُ بلا تَنْوينٍ، وإذا كان اسمًا لا يَنصرِفُ فإنَّه يُصْرَفُ؛ لأَنَّه يكونُ كحَالِه إذا به يَتَّصَلُ، (**لَكِنْ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا**)، يعني: بشَرْطِ أنْ يُوجَدَ في المعطوفِ مثلُ المحذوفِ من الأوَّلِ، يعني: عكس المسألةِ الأُولى تمامًا.

مثالُه: (**قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَن قَطَعَ الطَّريقَ**)، فعندنا مُضافَانِ: (**يَد**) و(**رِجْل**)، أمَّا (**رِجْل**) -الَّتي هي الثَّانيةُ- فمضافةٌ لفظًا وتقديرًا، لأَنَّه قالَ: (**رِجْلَ مَن قَطَعَ**)، فهي مُضافةٌ إلى (**مَن**)، أمَّا (**يد**) فما أُضِيفتْ لفظًا، لكنَّها مضافةٌ تقديرًا، والتَّقديرُ: (**قَطَعَ اللهُ يدَ مَن قَطَعَ الطَّريقَ، ورِجْلَ مَن قَطعَ الطَّريقَ**).

والنَّحويُّون في هذه المسألة اختلفوا على ثلاثةِ أقوالٍ:

القولُ الأوَّلُ: ما مَشَى عليه المؤلِّفُ -رحمه الله- وهو أنَّ الحذفَ من الأوَّلِ لدلالةِ الثَّاني عليه، والأصلُ: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَن قَطَعَها، ورِجْلَ مَن قَطَعَها).

القولُ الثَّاني: بالعكسِ، وهو أنَّ الحذفَ من الثَّاني، والَّذي بعدَه تبَعُ الأوَّلِ، فأُقْحِمَ الثَّاني بينَ المضافِ والمضافِ إليه، والأصلُ: (**قَطَعَ اللهُ يَدَ مَن قَطَعَها، ورِجْلَ**)، يعني: ورِجْلَ مَن قَطَعَها، وهذا القولُ ضَعِيفٌ بلا شَكٍّ؛ لأنَّ الأصلَ أنْ يكونَ المضافُ مُوالِيًا للمُضافِ إليه، ثُمَّ هذا الإقحامُ إقحامٌ بالواوِ، فيَقتضِي أنَّه لم يُقحَمْ، ولكنَّه مُستقِلٌّ معطوفٌ.

القولُ الثَّالثُ، وهو الأسهلُ: أنَّ الاسمينِ مُضافانِ إلى المضافِ إليه الأخيرِ، فتَقولُ: (**يَدَ**) مضافٌ، و(**رِجْلَ**) مضافٌ، و(**مَن قَطَعَ**) مضافٌ إليه، فالواوُ جَعَلَتِ الاسمينِ كاسمٍ واحدٍ، وعلى القاعدةِ يكونُ هو الرَّاجحَ، فتقولُ: (**قَطَعَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**اللهُ**) فاعلٌ، و(**يَدَ**) مفعولٌ به، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(**رِجْلَ**) مَعْطوفةٌ على (**يَدَ**)، وهما مُضَافان إلى (**مَن**) التي هي اسمٌ موصولٌ.

مثالٌ آخَرُ: (اشْتَرَيْتُ سيَّارةَ وبَيْتَ عَلِيٍّ).

* * *

٤١٨- فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَـمْ يُعَبْ

٤١٩- فَصْلُ يَمِـينٍ، وَاضْـطِرَارًا وُجِـدَا ... بِـــأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْـــتٍ، أَوْ نِـــدَا

* * *

المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

هذا البابُ البحثُ فيه في أمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: في حُكْمِ الياءِ.

الأمرُ الثَّاني: في حُكْمِ المضافِ إلى الياءِ.

مثالُ ذلك: (**جاءَ غُلَامِي**)، فهنا كَسَرْنَا آخِرَ المضافِ، وسَكَّنَّا الياءَ.

ويَجُوزُ الفتحُ، فتقولُ: (**جَاءَ غُلَامِيَ**).

ويَجُوزُ حذفُ الياءِ، قال اللهُ تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ﴾ [طه:١٢٥].

ويَجُوزُ إبدالُها ألفًا، فتَقولُ: (**جَاءَ غُلَامَا**)، يعني: غُلَامِي.

ويَجُوزُ حذفُ الألِفِ، فيَبْقَى مَفْتوحًا، تَقولُ: (**جاءَ غُلامَ**).

فصارَ في الياءِ خمسةُ أوجهٍ: السُّكُونُ، والفتحُ، وقلْبُها أَلِفًا، وحذفُها، وحذفُ الأَلِفِ، فالأمرُ فيها واسعٌ، والسَّببُ في ذلك أنَّ العَرَبَ تُكْثِرُ من الإضافةِ إلى ياءِ المُتكلِّمِ، فصاروا يَنْطِقونَ بها على وُجوهٍ شَتَّى، مثل الأشياءِ التي تَكثُر عندَهم، تَجِدُ لها عدةُ أسماءٍ، كالأسدِ والسِّنَّورِ (**أي: القطِّ، والبَسِّ**)، وما أَشْبَه ذلك، (بَسٌّ) بفتحِ الباءِ عَرَبِيٌّ، قال في القاموس: العامَّة تَكْسِرُه، تقولُ: (**البِسُّ**).

أَمَّا بالنسبةِ للمُضافِ إلى الياءِ فيَقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-:

٤٢٠- آخِرَ مَـا أُضِـيفَ لِلْيَـا اكْسِـرْ إِذَا ... لَـمْ يَـكُ مُعْـتَلًّا كَ(رَامٍ) وَ(قَـذَا)

٤٢١- أَوْ يَكُ كَ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ) فَـذِي ... جَمِيعُهَا اليَـا بَعْـدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِي

الشَّــرحُ

قولُه: «آخِرَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (اكْسِرْ)، يعني: اكْسِرْ آخِرَ ما أُضِيفَ للياءِ، والمرادُ بالياءِ هنا ياءُ المُتكلِّمِ بدليلِ قولِه في العُنْوانِ: (**المُضَافُ إِلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ**).

وقولُه: «إِذَا لَـمْ يَكُ مُعْتَلًّا... أَوْ يَكُ كَ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ)»: أي يُكْسَرُ آخِرُ ما يُضافُ إلى الياءِ إلَّا في ثلاثِ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: أنْ يَكونَ مُعْتَلًّا كـ(رَامٍ)، و(**قَذَا**)، فـ(رَامٍ) مُعْتَلٌّ بالياءِ، و(**قَذَا**) مُعْتَلٌّ بالألِفِ، فهذه لا تَكْسِرُها.

أَمَّا ما كانَ بالياءِ فإنَّ آخِرَه يكونُ مُسَكَّنًا، تقولُ: (**جاءَ قاضِيَّ**)، وتقولُ: (**هذا رامِيَّ**)، فآخِرُه مُسكَّنٌ، وليس مَكْسُورًا، لأنَّ الياءَ لا تَظْهَرُ عليها الكَسْرةُ، لكنَّها لَمَّا كانتْ ياءً وياءُ المُتكلِّمِ ياءً، أُدغمتِ الياءُ في الياءِ، فقيلَ: (**رامِيَّ**)، و(**هادِيَّ**)، و(**غازِيَّ**)، وما أَشْبَهَ ذلك.

وأَمَّا إذا كان آخِرُها ألِفًا فإنَّ الألِفَ تَبْقَى، وتُفتَحُ الياءُ، فتقولُ: (**هذه عَصَايَ**)، قال اللهُ تعالى: ﴿هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا﴾ [طه:١٨]، فهنا ما كَسَرْنا آخِرَ المقصورِ، ولا يُمْكِنُ أنْ يُكسَرَ.

فإنْ قيلَ: لماذا لم نَقْلِبْه ياءً؟

قُلنا: لأَنَّه لا داعيَ للقَلْبِ، إذْ إنَّ الياءَ يَصِحُّ أنْ تَقَعَ بعدَ الألفِ، على أنَّه في لُغَةِ بعضِ العَرَبِ تُقْلَبُ ياءً كقولِ الشَّاعرِ:

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ قَوْمٍ مَصْرَعُ[1]

وهذهِ لغةُ هُذَيْلٍ، كما سيأتي -إن شاء الله- في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله-.

وقولُه: «أَوْ يَكُ كَ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ)»: (ابْنَيْنِ) مُلْحَقٌ بالمُثَنَّى، ويُعْرَبُ إعرابَ المُثَنَّى، وفي هذهِ الحالِ لا يُكْسَرُ ما قبلَ الياءِ، وإنَّما يُسَكَّنُ، تَقولُ: (**بعتُ غُلَامَيَّ**)، فالَّذي قبلَ الياءِ هنا سَاكِنٌ، وتقولُ: (**مَرَرْتُ بغُلَامَيَّ**)، وهنا أيضًا سَاكِنٌ، لكنْ في: (**غُلامَاي**) في حالِ الرَّفعِ مثل: (**جَاءَ غُلامَاي**) تَبْقَى الألِفُ، ويكونُ كالمُعْتَلِّ بالألفِ.

و(**زَيْدِينَ**) جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وإذا كان جمعَ مُذكَّرٍ سالمًا فإنَّه لا يُكسَرُ ما قبلَ الياءِ، بل يُسكَّنُ، فتقولُ: (**مررتُ بزَيْدِيَّ**)، فالذي قبلَ الياءِ سكَّنَّاه، ولم نَكْسِرْه.

إِذَنْ: ما قبلَ الياءِ يَجِبُ كَسْرُه إلَّا في ثلاثةِ مَواضِعَ:

إذا كان مُعْتَلًّا، وإذا كانَ مُثَنًّى، وإذا كانَ جمعَ مُذكَّرٍ سَالِمًا.

وسَبَقَ أنَّ الياءَ فيها خمسةُ أوجهٍ، لكنْ هنا يَقولُ: (**فَذِي جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي**)، ففي هذه المسائلِ الثَّلاثِ تَبْقَى الياءُ مَفْتوحةً، تقولُ: (**هذا هَادِيَّ**)، و(**هؤلاء مُكْرِميَّ**) ، ولا تقولُ: (**مُكْرِمِيّ**) إلَّا عندَ الوقْفِ، ولهذا قالَ: (**جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ**) أي: بعدَ الألِفِ أو الياءِ (**فَتْحُهَا احْتُذِي**).

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، انظر جمهرة أشعار العرب (ص:٦٧)، والمفضليات (ص:٧٨).

٤٢٢- وَتُــدْغَمُ اليَــا فِيــهِ وَالــوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُــمَّ فَاكْسِــرْهُ يَهُــنْ

٤٢٣- وَأَلِفًــا سَــلِّمْ، وَفِي المَقْصُــورِ عَــنْ هُــذَيْلٍ انْقِلَابُهَــا يَــاءً حَسَــنْ

الشــرحُ

قولُه: «تُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالوَاوُ»: أمَّا الياءُ فلأنَّه اجتمعَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ.

* * *

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

هذا الفصلُ لإعمالِ المصدرِ، والمصدرُ تَقَدَّمَ أنَّه اسمُ ما سِوَى الزَّمانِ من مَدْلُولَيِ الفعلِ، مثلُ: (أَمْن) مِن (أَمِنَ)، (ضَرْب) من (ضَرَبَ)، (أَكْل) مِن (أَكَلَ)، (شُرْب) مِن (شَرِبَ).

والمصدرُ يعملُ عملَ فِعلِه، لكنْ بشروطٍ، ولهذا قالَ:

٤٢٤- بِفِعْلِهِ الْـمَصْدَرَ أَلْـحِقْ فِي الْعَمَـلْ مُضَـافًا اوْ مُـجَرَّدًا أَوْ مَـعَ (أَلْ)

٤٢٥- إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَو (مَا) يَحُلّ مَـحَلَّهُ، ....

الشـــرحُ

قولُه: «بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ»: إن قال قائل: لماذا لم يَقُلْ: (بفعلِه المصدرِ) ويجعلْها صفةً لـ(فِعْل)؟

فالجواب: لأَنَّه مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (أَلْحِقْ)، و(بِفِعْلِهِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(أَلْحِقْ)، يعني: أَلْحِقِ المصدرَ بفعلِه في العملِ، أي: بفعلِ ذلك المصدرِ، فإنْ كان الفعلُ لازمًا صارَ المصدرُ لازِمًا، وإنْ كان مُتعدِّيًا لواحدٍ صارَ مُتعدِّيًا لواحدٍ، وإنْ كان مُتعدِّيًا لاثنينِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، صارَ مُتعدِّيًا لاثنينِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، وإنْ كان مُتعدِّيًا لاثنينِ ليس أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، فكذلك، وإنْ كان الفعلُ مُتعدِّيًا لثلاثةٍ، فكذلك المصدرُ، المهمُّ أَنَّه يُلحَقُ بِفِعْلِه حَسْبَ فِعْلِه.

مثالُ الـمُتعدِّي لواحدٍ: (**يُعجِبُني ضَرْبُك زيدًا**)، فـ(ضَرْب) هنا تعدَّى لواحدٍ، فنقولُ: الكافُ فاعلٌ، أي: أنتَ ضاربٌ، و(زَيدًا) مضروبٌ، فهو مفعولٌ به.

مثالٌ آخرُ: قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤-١٥]، فهنا ﴿يَتِيمًا﴾ الذي نَصبَه ﴿إِطْعَٰمٌ﴾، وهو مصدرٌ، كما لو قلت: (**أطعمتُ في يومٍ ذي مَسْغَبةٍ يتيمًا**).

مثالٌ آخرُ: (**عجِبتُ من أكْلِكَ الطَّعامَ**).

مثال المُتعدِّي لاثنين ليسَ أصلُهما المبتدأَ والخبرَ: (**يُعجِبُني كِسْوَتُك زيدًا قَمِيصًا**)، فهنا نَصَبَ مفعولين، وهما (**زيدًا**) و(**قميصًا**)، وليس أصلُهما المبتدأَ والخبرَ، فنقولُ: (كِسوة) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، وهنا مضافٌ إلى فاعِله، و(**زيدًا**) مفعولٌ أوَّل، و(**قميصًا**) مفعولٌ ثانٍ.

مثالُ المُتعدِّي لاثنينِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ: (**عَجِبْتُ مِن ظَنِّكَ عِيسَى نائمًا**)، فنقولُ: (ظَنّ) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، من باب إضافةِ المصدرِ إلى فاعلِه، و(عِيسَى) مفعولٌ أوَّل منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على الألِفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ، و(**نائمًا**) مفعولٌ ثَانٍ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهِرَةِ.

وإذا كان الفعلُ ينصِبُ ثلاثةَ مفاعيلَ، فإنَّ المصدرَ ينصبُ ثلاثةَ مفاعيلَ، مثالُه: (**عَجِبْتُ مِن إعْلَامِك زيدًا عَمْرًا قَائِـمًا**)، يعني: أنَّك مُعْلِمٌ زيدًا أنَّ عَمْرًا قائمٌ، فأنا عجبتُ مِن ذلك، فـ(إِعْلام) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، وهو من بابِ إضافةِ المصدرِ إلى فاعلِه، و(**زيدًا**) مفعولٌ أوَّل، و(**عَمْرًا**) مفعولٌ ثانٍ،

و(**قائمًا**) مفعولٌ ثالثٌ، ولهذا قالَ: (**بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ**).

وقولُه: «**مضافًا اوْ مُجَرَّدًا**»: أي: من الإضافةِ، ويمكنُ أنْ نقولَ: ومنْ (أل) أيضًا، ولهذا قال: (**أَوْ مَعَ أَلْ**)، فهذه ثلاثُ حالاتٍ للمصدرِ، وفيها كلِّها يعملُ عَمَلَ فِعْلِه.

مثالُه مُضافًا: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١]، فـ﴿دَفْعُ﴾ مضافٌ، والاسمُ الكريمُ مضافٌ إليه، و﴿ٱلنَّاسَ﴾ مفعولٌ به لـ﴿دَفْعُ﴾، و﴿دَفْعُ﴾ هنا مضافٌ إلى الفاعلِ.

ومثالُه مُجرَّدًا: قال اللهُ تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤-١٥]، فهنا ﴿إِطْعَٰمٌ﴾ مُجرَّدٌ، فلا أُضيفَ، ولا حُلِّيَ بـ(أل)، ومعَ ذلك عَمِلَ، لكنْ لاحِظْ أنَّه إذا كان غيرَ مُضافٍ ولا محلًّى بـ(أل) فإنَّه يجبُ أنْ يُنوَّنَ.

ومثالُه مع (أل): (**عَجِبْتُ منَ الضَّرْبِ عَمْرًا**)، (**عَجِبْتُ منَ الأَكْلِ طَعَامًا**) أي: مِن ضَرْبِك، ومِن أَكْلِك، لكن قُرِنَ به (أل)، وهو غيرُ مُستَساغٍ، وهو كلامٌ قليلٌ، لكنَّه يصحُّ.

ولو قلت: (**عجبتُ من المشيِ على الأقدامِ**) لم يصحَّ، لأنَّ (**على الأقدام**) حالٌ، أي: حالَ كونِه على الأقدامِ، فهو غيرُ عاملٍ، وهذه مُستَساغَةٌ.

وقوله «**إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَو (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ**»: مثاله: (**عجِبتُ مِن ضَرْبِك زيدًا**)، فإذا جعلتَ محَلَّهُ فعلًا مُصدَّرًا بـ(أن) تقولُ: (**من أنْ تَضْرِبَ زيدًا**)، أو (ما) المصدريَّةِ يكونُ: (**مـمَّا تَضْرِبُ زيدًا**)، أي: من ضَرْبِكَ.

وقولُه: «**يَحُلُّ مَحَلَّهُ**»: احترازٌ مـمَّا إذا لم يَحُلَّ مَحلَّه (أنْ) و(مَا) كما في

قولِك: (ضَرْبِي شديدٌ)، فلا يَـحُلُّ محَلَّهُ (أنْ) والفعلُ، لأنَّ التَّقديرَ: (أنْ أَضْرِبَ شديدٌ) لا يستقيمُ.

وتقولُ مَثَلًا: (حِمْلُ البَعِيرِ ثقيلٌ)، وهو هنا لا يعملُ، لأنَّه ليس على تقديرِ (أنْ)، ولا (ما).

وتقولُ: (عجبتُ منْ ضَرْبِك العَبْدَ مكتوفًا)، فهنا يحُلُّ محَلَّهُ (أنْ تَضْرِبَ).

***

٤٢٥- ....، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

الشرحُ

قولُه: «لِاسْمِ مَصْدَرٍ»: جارٌّ ومجرورٌ خَبَرٌ مُقدَّمٌ، و(عَمَلْ) مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، والمعنى أنَّ اسمَ المصدرِ يعملُ كما يعملُ المصدرُ، لكنْ ما الفرقُ بينهما؟

الجواب: اسمُ المصدرِ ما كانَ فيه معنى الفعلِ دون حُرُوفِه، والمصدرُ ما كان فيه معنى الفعلِ وحُروفُه، فلا بُدَّ أنْ تكونَ حروفُ الفعلِ موجودةً في المصدرِ، ولا نقولُ: إنَّه يُوافِقُ الفعلَ في كلِّ معناه، لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الأَزْمِنةِ.

مثال ذلك: (**الكلام**) اسمُ مصدرٍ، لأنَّ المصدرَ (**تَكْلِيم**)، وكذلك (**السَّلام**) اسمُ مصدرٍ، لأنَّ المصدرَ (**تَسْلِيم**)، وكذلك (**خُروجًا**) في: (**أَخرجْتُهُ خروجًا**) اسمُ مصدرٍ، لأنَّ المصدرَ (**إِخْرَاج**)، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح:١٧]، فـ﴿نَبَاتًا﴾ اسمُ مصدرٍ، لأنَّ فيه معنى الفعلِ دونَ حُرُوفِه، وعلى هذا فَقِسْ، وقال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، فهنا ﴿تَكْلِيمًا﴾ مَصْدرٌ.

مثالٌ لعملِ اسْمِ المصدرِ: (**عجبتُ من كَلَامِكَ زيدًا**)، أي: منْ أنْ تُكلِّمَ زيدًا، فهذا اسمُ مصدرٍ، فتقول: (**عجِبتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**مِن**): حرفُ جرٍّ، و(**كلام**): اسمٌ مجرورٌ بـ(مِن)، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، وهو مضافٌ، والكافُ ضميرٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و(**زيدًا**): مفعولُ (**كَلام**) منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ على آخرِه، وهنا (**كلام**) مضافٌ إلى الفاعلِ.

٤٢٦- وَبَعْـدَ جَـرِّهِ الَّـذِي أُضِـيفَ لَـهْ   كَمِّـلْ بِنَصْـبٍ أَوْ بِرَفْـعٍ عَمَلَـهْ

الشـرحُ

قولُه: «بَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ»: أي: بعدَ جرِّ المصدرِ الَّذي أُضِيفَ لهُ، فهنا (جَرّ) مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ، وقولُه: (الَّذِي أُضِيفَ لَهْ) هذا مفعولٌ به في محلِّ نَصْبٍ، والمعنى: إذا أَضَفْتَ المصدرَ إلى اسمٍ، فسوف يكونُ في محلِّ جرٍّ، لأَنَّه مضافٌ، ومضافٌ إليه، والمضافُ إليه يكونُ مجرورًا، فإذا جَرَّ الذي أُضِيفَ لهُ (كَمِّلْ بِنَصْبٍ) إنْ أُضِيفَ إلى الفاعلِ (أَوْ بِرَفْعٍ) إنْ أُضِيفَ إلى المفعولِ (عَمَلَهْ).

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- من هذا البيتِ قاعدةً، وهو أنَّه **يُضافُ المصدرُ إلى فاعلِه، فينصبُ مفعولَه، ويُضافُ إلى مفعولِه، فيرفعُ فاعلَه**، فإذا كان ينصبُ مفعولَيْن، فإنَّه يَنْصِبُ المفعولَيْن، فيُكمِّلُ بالنَّصبِ عَمَلَهُ.

مثالُه: (عجِبتُ مِن ظَنِّك زيدًا قائمًا)، فـ(ظَنِّكَ) مضافٌ إلى الفَاعِلِ، و(زيدًا) مفعولٌ أوَّل، و(قائمًا) مفعولٌ ثانٍ.

مثالٌ آخرُ: (عجبتُ مِن إِرَاءَتِك زيدًا عَمْرًا وَاقِفًا)، فهنا نصبَ ثلاثةَ مفاعيلَ.

مثالُ إضافتِه إلى المفعولِ، ويأتي بعدَه الفاعلُ: قولُ الشَّاعرِ(١):

تَنْفِي يَدَاهَا الْـحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْـيَ الـدَّرَاهِيمِ تَنْقَـادُ الصَّـيَارِيفِ

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق كما في الكتاب لسيبويه (١/ ٢٨)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٨٩).

وقولُه: (**تَنْفِي يَدَاهَا الْـحَصَى**) يعني نَاقَتَهُ، والهاجرةُ هي شِدَّةُ حرِّ الشَّمسِ، فهو يَصِفُها بأنَّها قويةٌ، وإذا ضَرَبتِ الحصاةَ، فإنَّها تَنْفِيها هناك نفيَ الدَّراهيمِ تنقادُ الصَّياريفِ، و(**الدَّرَاهِيم**) جمعُ درهمٍ، و(**تَنْقَادُ**) بمعنى نَقْد، و(**الصَّيَارِيفِ**) يعني الصَّيَارِفة، فالصَّيارفةُ عندما يَعُدُّون الدَّراهمَ لا تُتْعِبُهم، فرُبَّما يَعُدُّون مئةَ ألفٍ، وأنتَ لم تَعُدَّ أَلْفًا من سُرْعَتِهم، وأيضًا فالدَّراهِمُ ليستْ مثلَ الوَرَقِ الذي عندنا، بل هي فِضَّةٌ، فكأنَّه يقولُ: خُذْ هكذا هكذا هكذا، فهيَ تنفي يَدَاها الحصى في كلِّ هاجرةٍ نفيَ الدَّراهيمِ تنقادُ الصَّيَاريفِ.

الشَّاهد قولُه: (**نَفْي**)، فهو مصدرٌ مضافٌ إلى مفعولِه، و(**تَنْقَادُ**): فاعلُ (**نَفْي**)، وهو مضافٌ، و(**الصَّيَارِيفِ**): مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرةِ الظَّاهرةِ.

إِذَنْ: نقولُ: إذا أُضِيفَ، وجَرَّ المضافَ إليه، فإنْ أُضِيفَ إلى فاعلِه نصبَ مفعُولَهُ أو مَفاعِيلَهُ، وإنْ أُضِيفَ إلى مفعولِهِ رفعَ فاعلَهُ.

***

٤٢٧- وَجُـرَّ مَـا يَتْبَـعُ مَـا جُـرَّ، وَمَـنْ رَاعَـى فِي الِاتْبَـاعِ المَحَـلَّ فَحَسَـنْ

الشـرحُ

إذا جُرَّ فإنَّ الذي يتْبَعُ المجرورَ يجوزُ فيه وجهان:

أحدُهما: مراعاةُ اللَّفْظِ، وإذا رَاعَيْنا اللَّفْظَ صارَ التَّابعُ مجرورًا.

والثَّاني: مراعاةُ المحلِّ، وحينئذٍ يكونُ مرفوعًا، أو منصوبًا.

مثالُ ذلك: (**عَجِبْتُ مِن ضربِ زيدٍ الطَّويلِ عَمْرًا**)، فـ(**عَمْرًا**) مفعولُ (ضَرْب)، و(ضَرْب) مضافٌ، و(زيد) مضافٌ إليه، فهو مضافٌ إلى الفاعلِ، والفاعلُ مَحَلُّهُ في الأصلِ الرَّفعُ، لكنَّه هنا مجرورٌ لَفْظًا بالإضافةِ، فهنا يجوزُ وجهان:

الأوَّلُ: (**مِن ضَرْبِ زيدٍ الطَّويلُ عَمْرًا**) على أنَّ (**الطَّويل**) صفةٌ لـ(**زيد**) باعتبارِ المحلِّ.

الثَّاني: (**مِن ضَرْبِ زيدٍ الطَّويلِ عَمْرًا**).

والأحسنُ مراعاةُ اللَّفظِ، إلَّا إذا حَصَلَ لَبْسٌ، فلو قلت: (**عَجِبتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ القويّ عَمْرًا**)، فـ(**القوي**) هنا إذا جَرَرْتَها، فقلت: (**عَجِبتُ مِن ضربِ زيدٍ القويِّ عَمْرًا**) احْتَمَلَ أنْ تكونَ صفةً للضَّربِ، وأنْ تكونَ صفةً للضَّاربِ، أي: يحتملُ أنَّ الضَّربَ هو القويُّ، أو الضَّاربَ هو القويُّ، فحينئذٍ تترجَّحُ مراعاةُ المحلِّ، فنقولُ: (**عَجِبْتُ مِن ضربِ زيدٍ القويُّ عَمْرًا**).

إِذَنْ: إذا قال قائل: أَيُّهما أحسنُ: أنْ نُراعِيَ اللَّفظَ، أو نُراعِيَ المحلَّ؟

نقول: الأصلُ مراعاةُ اللَّفظِ، لكنْ إذا كان هناك لَبْسٌ، فالأفضلُ مراعاةُ المحلِّ، ولهذا قالَ: (**وَمَنْ رَاعَى فِي الِاتْبَاعِ الْـمَحَلَّ فَحَسَنْ**)، ولم يَقُلْ: (فهو أحسنُ)، بل قال: (حَسَن)، فجعله حَسَنًا، ثمَّ هو قدْ يكونُ أَحْسَنَ، وقد يتعيَّنُ أحيانًا مُراعاةُ المحلِّ، وذلك إذا خِيفَ اللَّبْسُ.

* * *

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

٤٢٨- كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩- وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا اوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْيًا اَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

٤٣٠- وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

٤٣١- وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

٤٣٢- (فَعَّالٌ) او (مِفْعَالٌ) اَو (فَعُولُ) ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بَدِيلُ

* * *

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

٤٤٠- (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْـمُعَدَّى ... مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ كَ (رَدَّ رَدًّا)

٤٤١- و(فَعِـلَ) الـلَّازِمُ بَابُـهُ (فَعَـلْ) ... كَ(فَرِحٍ) وَكَ(جَوًى) وَكَ(شَلَلْ)

٤٤٢- و(فَعَـلَ) الـلَّازِمُ مِثْـلَ (قَعَـدَا) ... لَـهُ (فُعُـولٌ) بِـاطِّرَادٍ كَ (غَـدَا)

٤٤٣- مَا لَـمْ يَكُـنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَـالَا) ... أَو (فَعَلَانًا) -فَـادْرِ- أَو (فُعَـالَا)

٤٤٤- فَـأَوَّلٌ لِـذِي امْتِنَـاعٍ كَ (أَبَـى) ... وَالثَّـانِ لِلَّـذِي اقْتَضَـى تَقَلُّبَـا

٤٤٥- لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَـوْتٍ، وَشَـمَلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيـلُ كَ (صَـهَلْ)

٤٤٦- (فُعُولَـةٌ) (فَعَالَـةٌ) لـ(فَعُـلَا) ... كَ (سَـهُلَ الْأَمْـرُ، وَزَيْـدٌ جَـزُلَا)

٤٤٧- وَمَـا أَتَـى مُـخَالِفًا لِـمَا مَضَـى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَ (سُـخْطٍ) و(رِضَى)

٤٤٨- وَغَـيْرُ ذِي ثَلَاثَـةٍ مَقِـيسُ ... مَصْـدَرُهُ كَ (قُـدِّسَ التَّقْـدِيسُ)

٤٤٩- و(زَكِّـهِ تَزْكِيَـةً) و(أَجْمِـلَا ... إِجْمَـالَ مَـنْ تَـجَمُّلَا تَـجَمَّلَا)

٤٥٠- و(اسْـتَعِذِ اسْـتِعَاذَةً) ثُـمَّ (أَقِـمْ ... إِقَامَـةً)، وَغَالِبًـا ذَا التَّـا لَـزِمْ

٤٥١- وَمَـا يَـلِي الْآخِـرُ مُـدَّ وَافْتَحَـا ... مَعْ كَسْـرِ تِلْـوِ الثَّـانِ مِـمَّا افْتُتِحَـا

٤٥٢- بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(اصْطَفَى)، وَضُمَّ مَا ... يَرْبَـعُ فِي أَمْثَـالِ (قَـدْ تَلَمْلَمَـا)

٤٥٣- (فِعْـلَالٌ) او (فَعْلَلَـةٌ) لـ(فَعْلَـلا) وَاجْعَـلْ مَقِيسًـا ثَانِيًـا لَا أَوَّلَا

٤٥٤- لـ(فَاعَلَ): (الْفِعَالُ) وَالـ (مُفَاعَلَـهْ) وَغَـيْرُ مَـا مَـرَّ السَّـمَاعُ عَادَلَـهْ

٤٥٥- و(فَعْلَـةٌ) لِـمَرَّةٍ كَـ(جَلْسَـهْ) و(فِعْلَـةٌ) لِـهَيْئَةٍ كَـ(جِلْسَـهْ)

٤٥٦- فِي غَـيْرِ ذِي الـثَّلَاثِ بِالتَّـا الْـمَرَّهْ وَشَـذَّ فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَـالْخِمْرَهْ

* * *

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَاتِ بِهَا

٤٥٧- كَـ(فَاعِـلٍ) صُـغِ اسْـمَ فَاعِـلٍ إِذَا ... مِـنْ ذي ثَلَاثَـةٍ يَكُـونُ كَـ(غَـذَا)

٤٥٨- وَهْوَ قَلِيـلٌ فِي (فَعُلْـتُ) و(فَعِـلْ) ... غَيْرَ مُعَـدًّى، بَـلْ قِيَاسُـهُ (فَعِـلْ)

٤٥٩- و(أَفْعَلٌ) (فَعْـلَانُ) نَحْـوُ: (أَشِرِ) ... وَنَحْوُ: (صَدْيَانَ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرِ)

٤٦٠- و(فَعْـلٌ) اوْلَى و(فَعِيـلٌ) بـ(فَعُـلْ) ... كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمُلْ

٤٦١- و(أَفْعَـلٌ) فِيـهِ قَلِيـلٌ و(فَعَـلْ) ... وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)

الشــرحُ

قولُه: «وفَعِيلٌ بـ فَعُلْ»: مثالُه: قال الله تعالى: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ [طه:٩٦]، فـ(بَصُرَ) اسمُ الفاعلِ منه (بَصِير).

قولُه: «أَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ»: أي: في الثُّلاثيِّ المضمومِ العَيْنِ تَرِدُ (أَفْعَل)، لكنَّها قليلةٌ.

وقولُه: «وَفَعَلْ»: مثلُ: (بَطَل)، من (بَطُل) فهو (بَطَلٌ).

وقولُه: «وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ»: تقدَّمَ أنَّ اسمَ الفاعلِ من (فَعَل) على وزنِ (فَاعِل)، لكنْ أحيانًا لا يكونُ اسمُ الفاعلِ منه على وزنِ (فَاعِل).

وبهذا عَلِمْنا أنَّ اسْمَ الفاعلِ من الثُّلاثيِّ ليس بِذَاكَ المُطَّرِدِ، فهو ذكرَ أنَّ الأصلَ أنْ يكونَ على (فَاعِل)، واستثنى ما استثنى منه، ثمَّ قالَ: (**وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ**).

إِذَنْ: هذه القاعدةُ غيرُ مُطَّرِدةٍ، لكنِ النَّحويُّون -رحِمهم الله- لهمْ عن هذا جوابان، **فأحيانًا يقولون**: هذا نَادِرٌ، **وأحيانًا يقولون**: هذا شاذٌّ، يُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليه.

فالحاصلُ أنَّ اسمَ الفاعلِ من الثُّلاثيِّ غيرُ مُنْضَبِطٍ، وليسَ قاعدةً مُؤَكَّدةً، وإنَّما هي ضَوَابِطُ أغْلَبِيَّة.

***

٤٦٢- وَزِنَــةُ الْــمُضَارِعِ اسْــمُ فَاعِــلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَ(الْمُوَاصِـلِ)

٤٦٣- مَـعْ كَسْــرِ مَتْلُـوِّ الْأَخِـيرِ مُطْلَقَـا وَضَــمِّ مِـيمٍ زَائِـدٍ قَــدْ سَــبَقَا

الشــرحُ

قولُه: «مَنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ»: يشملُ الرُّباعيَّ والخُماسيَّ والسُّداسيَّ.

وقولُه: «وَزِنَةُ الْـمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ»: يعني أنَّ اسمَ الفاعلِ مِن غيرِ الثُّلاثيِّ يكونُ على وزنِ المُضارِعِ تمامًا.

وقولُه: «مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ»: يعني: الذي يتلوهُ الأخيرُ، والذي يتلوهُ الأخيرُ هو ما قبلَ الأخيرِ، يعني أنَّ الحرفَ الذي قبلَ الأخيرِ يكونُ مكسورًا.

وقولُه: «وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا»: يعني: سَبَقَ الحروفَ، وإذا كان سبقَ الحروفَ، فإنَّهُ يكونُ في أوَّلِـها.

إِذَنْ: زِدْ ميمًا مضمومةً، واكسرْ ما قبلَ الآخِرِ.

مثالُ ذلك من الرُّباعيِّ: (أَكْرَم)، اسمُ الفاعلِ منه (مُكْرِم)، لأنَّ المُضارِعَ على وزنِ (يُكْرِم)، فاسمُ الفاعلِ على وزنِ مُضارِعِه.

مثال آخر: (دَحْرَج)، اسمُ الفاعلِ منه (مُدَحْرِج)، لأنَّ المُضارِعَ (يُدَحْرِجُ).

أمثلة أخرى: (واصل) فهو (مُواصِل)، (قَارَب) فهو (مُقارِب)، (دَاهَن) فهو (مُداهِن)، وعلى هذا فَقِسْ.

مثال الخماسيِّ: (اصطفى)، اسمُ الفاعلِ منه (**مُصْطَفٍ**)، لأنَّ المُضارِعَ على وزنِ (يَصْطَفِي).

مثال آخر: (اجْتبَى)، اسمُ الفاعلِ منه (**مُجْتَبٍ**)، لأنَّ المضارعَ (يَجْتَبِي).

مثال السُّداسيِّ: (اسْتَغْفَر)، اسمُ الفاعلِ منه (**مُستَغْفِر**).

إِذَنْ: صارَ وَزْنُه وزنَ المضارعِ، إلَّا أَنَّهُ يكونُ بدلَ حرفِ المُضارَعةِ ميمٌ مضمومةٌ، ويُكسَرُ ما قبلَ الآخِرِ على كلِّ حالٍ، وهذه قاعدةٌ مُطَّردةٌ.

* * *

٤٦٤- وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ (الْمُنْتَظَرْ)

الشــرحُ

فِيما زادَ على الثَّلاثةِ الفرقُ بينَ اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ أنْ تَفْتَحَ ما قبلَ الآخِرِ، فيكونَ اسمَ مفعولٍ، فإن كَسَرْتَه صارَ اسمَ فاعلٍ.

مثالُه: (مُنْتظِر) (مُنْتظَر)، (مُكرِم) (مُكرَم)، (مُستخرِج) (مُستخرَج).

إِذَنْ: لا فرقَ بين اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ إلَّا الحرف الَّذي قبل الأخيرِ، فإن كَسَرْتَه فهو اسمُ فاعلٍ، وإنْ فَتحْتَه فهو اسمُ مفعولٍ.

* * *

٤٦٥- وَفِي اسْـمِ مَفْعُـولِ الثُّلَاثِـيِّ اطَّـرَدْ   زِنَـةُ (مَفْعُـولٍ) كَـآتٍ مِـنْ قَصَـدْ

الشـــرحُ

اسمُ المفعولِ من الثُّلاثيِّ مُطَّردٌ، فهو على زِنَةِ (مَفْعُول).

مثاله: (ضُرِب) فهو (مَضْرُوب)، (أُكِل) فهو (مَأكُول)، (خَرَج) فهو (مخروج)، لكن يتعدَّى للمفعولِ بحرفِ الجرِّ، فتقول: (هذا البابُ مخروجٌ منه)، أمَّا (مُخْرَج) فهو من المُتعدِّي (أَخْرَجَ)، وأمَّا (خَرَجَ) فهو لازمٌ.

مثالٌ آخر: (دُخل البيتُ)، فهو مدخولٌ.

وقولُه: «كَآتٍ مِنْ قَصَدْ»: يعني: كاسمِ المفعولِ الآتي مِن قَصَد، فنقول: (قَصَد) فهو مَقْصُودٌ.

* * *

٤٦٦- وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) نَحْوُ: فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

الشرحُ

قولُه: «نَابَ عَنْهُ»: أي: عن اسمِ المفعولِ في الثُّلَاثيِّ، وهذا كثيرٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ.

مثالُه: (كَحِيل) بمعنى مَكْحُول، (قَتِيل) بمعنى مَقتُول، (ذَبِيح) بمعنى مَذْبوح، (وَلِيد) بمعنى مولود.

* * *

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

٤٦٧- صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ   مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

الشرحُ

الفرقُ بين اسمِ الفاعلِ، والصِّفةِ المشبَّهةِ أنَّ اسمَ الفاعلِ دالٌّ على الحدثِ وفاعلِه، لكنَّ الصِّفةَ المشبَّهةَ لا تدلُّ على هذا، إنَّما تدلُّ على الثُّبوتِ والاستمرارِ، فهيَ لا يُقصَدُ بها إرادةُ الحَدَثِ، ولهذا قيل: مُشَبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ، يعني: وليستْ منه، وأوزانُها في الغَالِبِ تُخالِفُ أوزانَ اسمِ الفاعِلِ.

ومن مُفارَقَتِها لاسمِ الفاعلِ أَنَّهُ يَحْسُنُ جرُّ الفَاعِلِ بها، أي: أَنَّهُ يحْسُنُ أنْ تكونَ مُضافةً إلى الفاعلِ، بخِلَافِ اسمِ الفاعلِ، فإنَّ اسمَ الفاعلِ الأصلُ فيه العَمَلُ، وهو إمَّا الرَّفعُ، أو النَّصبُ، ولا يُمكِنُ أنْ تَجُرَّ به الفاعلَ، فلا تقول: **(زيدٌ ضاربُ الأبِ عَمْرًا)**، لأنَّه لا يُجُرُّ فاعلُه به، فإذا أردتُ أنْ أخبرَ عن زيدٍ بأنَّ أباه ضربَ عَمْرًا أقولُ: **(زيدٌ ضاربٌ أبوه عَمْرًا)**.

وسبَق أنَّ اسمَ المفعولِ قدْ يُضَافُ إلى فاعلِه، وقلنا فيما سبق: إنَّ هذا مُسْتَثنًى مِن قولِه:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ   يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تفَاضُلِ

فاستثنى منه المؤلِّفُ -رحمه الله- فقال:

وَقَـدْ يُضَـافُ ذَا إِلَى اسْـمٍ مُرْتَفِـعْ مَعْنًى كَ(مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْـوَرِعْ)

وقولُه: «صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ»: هذا تعريفٌ بحُكْمِها وعَمَلِها، وإلَّا فتَعْرِيفُها بحَقِيقَتِها أنَّها كلُّ صفةٍ تدلُّ على الثُّبوتِ والاستمرارِ فيمَن اتَّصفَ بها، أمَّا التَّفسيرُ بحُكْمِها وعَمَلِها وأثَرِها فهذا كلامُ المؤلِّفِ -رحمه الله-.

وقولُه: «صِفَةٌ»: يَشْمَلُ أربعةَ أشياء:

الأوَّلُ: اسمُ الفاعلِ ك(قائم).

الثَّاني: اسمُ المفعولِ، ك(مضروب).

الثَّالِثُ: اسمُ التَّفْضيلِ ك(أكْرَم النَّاسِ).

الرَّابعُ: الصِّفَةُ المُشبَّهةُ، فكلُّ هذه أسماءٌ مُشْتَقَّةٌ مِن صفةٍ.

وقولُه: «اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنًى»: إنَّما قالَ: (فَاعِلٍ مَعْنًى)، لأنَّهُ بعد الجرِّ لا يكونُ فاعلًا، بل يكونُ مُضافًا إليه، لكنَّه في الحقيقةِ فاعلٌ.

مثالها: (هذا رجلٌ حَسَنُ الوجهِ)، ف(حَسَن) مضافٌ، و(الوَجْه) مضافٌ إليه، لكنَّ المعنى: (حَسُنَ وَجْهُه)، ولهذا قالَ: (مَعْنًى).

وقولُه: «الْمُشْبِهَةُ»: خبرٌ ل(صِفَةٌ)، فإن قال قائلٌ: (صِفَةٌ) نكرةٌ، و(الْمُشْبِهَةُ) معرفةٌ؟

قلنا: (صِفَةٌ) وُصِفَتْ بقولِه: (اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنًى بِهَا)، وعلى هذا ف(صِفَةٌ) المبتدأُ، و(الْمُشْبِهَةُ) خبرُه، وقولُه: (اسْمَ الْفَاعِلِ) مفعولٌ للمُشْبِهَةِ، يعني:

هذه هي الصِّفةُ المُشَبَّهةُ باسمِ الفاعلِ، وهي الَّتي يَحْسُنُ جرُّ الفاعلِ بالمعنى بِهَا.

وقولُه: «اسْتُحْسِنَ»: المدارُ على ما جاءَ عن العربِ وعلى ذَوِي الأذواقِ السَّلِيمةِ، وليس عند كلِّ إنسانٍ، لأنَّ مَنْ لا يعرفُ العربيَّةَ قد يستحْسِنُ جرَّ الفاعلِ بالفعلِ، فيقول: (قامَ زيدٍ)، و(أتى زيدٍ)، و(أكرمتُ زيدٍ)، ويقول: هذا أخفُّ عليَّ، فيستحسنُ أنْ يجرَّ الفاعلَ الذي عَامِلُه فِعلُه.

***

٤٦٨- وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ   كَ(طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ)

الشَّرحُ

قولُه: «صَوْغُ»: مبتدأٌ، و(مِنْ لَازِمٍ) خبرُه، يعني: لا تُصَاغُ إلَّا من الفعلِ اللَّازمِ، وهو الَّذي لا يتعدَّى، فَالأفعالُ منها لازمٌ، ومنها مُتعدٍّ، وأنَّ علامةَ الفِعْلِ المُعدَّى أنْ تَصِلَ (ها) غيرَ مصدرٍ بهِ نحوُ: (عَمِلَ). فهذه تُصَاغُ من الفعلِ اللَّازمِ.

أمَّا اسمُ الفاعلِ فيُصاغُ كثيرًا من المُتعدِّي، فتقول: **(أنا آكِلُ الطَّعامَ)**، **(أنا لابِسُ الثَّوبَ)**، **(أنا داخلُ المسجدَ)**، وهكذا، أمَّا الصِّفةُ المُشبَّهَةُ فلا تُصاغُ أبدًا من المُتعدِّي، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: **(فلانٌ لابسُ الثَّوبِ)**، لأنَّك لو قلت: **(لابسُ الثَّوبِ)** صارتْ مُضَافةً إلى مفعولِها.

وكذلك إنَّما تُصاغُ للحَاضِرِ دون الماضي والمُستَقْبَلِ، لأنَّه لو قلت: إنَّها للماضي، أو المُستَقْبَلِ، زال المعنى في الصِّفَةِ المُشبَّهةِ، لأنَّ الصِّفةَ المُشبَّهَةَ يُرادُ بها الثُّبوتُ والاستمرارُ، فإذا قيَّدتها فقلت: **(غدًا)**، أو **(أمسِ)** زال هذا المعنى.

مثال الصِّفةِ المُشبَّهَةِ: (طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ)، فـ(طَاهِر) اسمُ فاعلٍ، لكنَّها صفةٌ مُشبَّهةٌ، لأنَّ المقصودَ بها الثُّبوتُ والاستمرارُ، وليس المقصودُ أنَّنا غَسَلْنا قَلْبَه حتَّى طَهُرَ، والمعنى أنَّ قَلْبَه نَقِيٌّ من الحِقْدِ والحَسَدِ والغِلِّ، ومع ذلك أيضًا فجِسْمُه سليمٌ من العُيُوبِ، ولهذا قال: **(جَمِيلِ الظَّاهِرِ)**، ويدخلُ في الجَمالِ الجمالُ المَعْنويُّ، وهو الأصلُ، بحيثُ يكونُ إنسانًا يلقى إِخْوانَه بوجهٍ طَلقٍ

ومَرِحٍ، وليس عنده عُبُوسٌ، فيكونُ حَسَنًا في ظاهرِه وباطِنِه، وهذا في النَّاسِ اليومَ أَنْدَرُ من الكِبْرِيتِ الأحمرِ -كما يقولون- فيندرُ أنْ يوجدَ إنسانٌ سليمُ القلبِ، وجميلُ الظَّاهرِ، والَّذي يُوفَّقُ لِمِثْلِ هذا الصَّاحِبِ يحصلُ له خيرٌ كثيرٌ.

وقولُه هنا «**الْقَلْبِ**»: هو فاعلٌ في المعنى، إذْ إنَّ المعنى: طَهُرَ قَلْبُه، وكذلكَ (**جَمِيلِ الظَّاهِرِ**)، أي: جَمُلَ ظاهِرُهُ.

***

٤٦٩- وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

الشرحُ

من الغَرَائبِ أنَّها تُصاغُ مِن اللَّازِمِ، ثُمَّ تعملُ عملَ اسمِ فاعلِ المُعدَّى، يعني أنَّها قدْ تنْصِبُ، لكنَّها لا تنصبُ على المفعوليَّةِ لكَوْنِها من اللَّازِمِ، واللَّازِمُ لا يتعَدَّى، فكذلك ما اشْتُقَّ منه لا يكونُ مُتعدِّيًا، لكِنْ يقالُ: إنَّها تنصبُ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به.

* * *

٤٧٠- وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

الشرحُ

قولُه: «وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ»: أي: ممنوعٌ، فلا يجوزُ مَثَلًا أنْ تقولَ: (جاءَ الوجهِ الحَسَنُ)، حتى ولو كان منصوبًا: (الوجهَ)، وذلك لضعْفِها، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنَّهُ يجوزُ تقديمُ مفعولِه، فتقولُ: (أنا زيدًا ضاربٌ غدًا).

وقولُه: «وَكَوْنُهُ»: أي: ما تعملُ فيه (ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ)، والسَّبَبِيَّةُ أنْ يكونَ اسمًا ظاهرًا، فلا تعملُ في ضميرٍ يعودُ على صاحبِها.

فلو قلت: (جاءَ الحسنُ)، ما صار لها حُكْمُ الصِّفةِ المُشبَّهَةِ التي نتكلَّمُ عنها، بل لا بُدَّ أنْ تقولَ: (حسنُ الوجهِ)، وما أشبه ذلك.

***

٤٧١- فَــارْفَعْ بِهَــا وَانْصِــبْ وَجُــرَّ مَــعَ (أَلْ)
وَدُونَ (أَلْ) مَصْحُوبَ (أَلْ) وَمَا اتَّصَــلْ

٤٧٢- بِهَــــا مُضَــــافًا أَوْ مُجَــــرَّدًا، وَلَا
تَجْرُرْ بِهَا مَعْ (أَلْ) سُمًا مِـنْ (أَلْ) خَـلَا

٤٧٣- وَمِــــنْ إِضَــــافَةٍ لِتَالِيهَــــا، وَمَــــا
لَــمْ يَــخْلُ فَهْــوَ بِالْــجَوَازِ وُسِــمَا

الشــرحُ

إذا كان معمولُها مصحوبًا بـ(أل) جاز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، سواءٌ كانتْ هي مصحوبةً بـ(أل) أمْ غيرَ مصحوبةٍ: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والجرُّ.

وقولُه: «مَصْحُوبَ أَلْ»: تنازعَ فيه العواملُ الثَّلاثةُ: (ارْفَعْ)، و(انْصِبْ)، و(جُرَّ).

أمَّا قولُه: «مَعَ أَلْ، وَدُونَ أَلْ»: فهذا يعودُ إلى الصِّفةِ نَفْسِها.

مثال ذلك: (جاءَ الحَسَنُ الوَجْهُ)، وهذا الرَّفعُ، وتقولُ: (جاءَ الحَسَنُ الوَجْهَ)، وهذا النَّصبُ، وتقولُ: (جاءَ الحَسَنُ الوَجْهِ)، وهذا الجرُّ، وهنا الصِّفةُ المُشبَّهَةُ مصحوبةٌ بـ(أل).

وقولُه: «وَدُونَ أَلْ»: مثاله: (جاءَ حَسَنُ الوَجْهُ)، (جاءَ حَسَنُ الوَجْهَ)، (جاءَ حَسَنُ الوَجْهِ).

وقولُه: «وَمَا اتَّصَلْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا»: يعني: وكذلك أيضًا ارفعْ بها وانصبْ وجُرَّ ما اتَّصلَ بها مُضافًا، أو مُجَرَّدًا.

وقولُه: «مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا»: يعني: مضافًا إلى مصحوبِ (أل)، أو مُجرَّدًا من الإضافةِ.

لكنْ «وَلَا تَجْرُرْ بِهَا مَعَ (أَلْ) سُمًا»: أي: اسْمًا.

«مِنْ (أَلْ) خَلَا»: فإذا وُجِدَتْ مقرونةً بـ(أل) فلا تجْرُرْ بها اسمًا خَلَا (أل)، وهذا مبنيٌّ على ما سبق في الإضافةِ مِن أنَّ المقرُونَ بـ(أل) لا يُضافُ إلى خالٍ منها، إلَّا إذا أُضيفَ هذا الخالي منها إلى مَقْرُونٍ بها، ولهذا قالَ: (وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا).

مثال المضاف إلى (أل): (جاءَ الحَسَنُ الوجهُ الأبِ).

وقولُه: «وَمَا لَـمْ يَـخْلُ»: أي: مِن (أل)، بل وُجِدَت فيه (أل) (فَهْوَ بِالْـجَوَازِ وُسِمَا).

والخلاصةُ أَنَّهُ يجوزُ في معمولِها الرَّفعُ والنَّصبُ مطلقًا، فالرَّفعُ على الفاعليَّةِ، والنَّصبُ على التَّشْبيهِ بالمفعولِ به إنْ كان مُحلًّى بـ(أل)، وعلى التَّمييزِ، أو التَّشبيهِ بالمفعولِ به إنْ كان مُجَرَّدًا مِن (أل)، أمَّا الجرُّ فيجوزُ إنْ كانت الصِّفةُ مُحلَّاةً بـ(أل)، والمعمولُ مُحلًّى بـ(أل)، أو مُضافًا إلى مُحلًّى بـ(أل).

أمَّا إذا كان مُجرَّدًا مِن (أل)، ولم يُضفْ إلى ما فيه (أل)، فإنَّ الجرَّ يكونُ ممتنعًا.

فإذا جُرِّدَت مِن (أل) جازَ في معمولِها كلُّ الأوجهِ الثَّلاثةِ بدونِ تفصيلٍ، فتقول: (هذا حَسَنُ الوجهُ)، (هذا حَسَنُ الوجهَ)، (هذا حَسَنُ الوجهِ).

أمَّا إذا قُرِنَت بـ(أل) امتنعَ الجرُّ إلَّا إذا كانتْ (أل) موجودةً في المعمولِ، أو مُضافةً لِـمَا فيه (أل).

والحقيقةُ أنَّ كلامَهم -رحمهم الله- في الصِّفةِ المُشبَّهَةِ كلامٌ طويلٌ أشبهَ ما يكونُ بتمرينِ الطَّالبِ، لأنَّ مِثلَ هذه المسائلِ لا تأتي في كلامِ العربِ، فكأنَّهم يُرِيدون بذلك تمرينَ الذِّهْنِ.

والغالبُ أنَّهُ إذا جاءتِ الصِّفةُ المُشَبَّهَةُ أنَّ معمولَها يكونُ مضافًا إلى ضميرِ الموصوفِ بها مثل: (**الحسنُ وَجْهُه**)، أو إلى مُحلًّى بـ(أل) مثل: (**الطَّاهرُ القَلْبِ**).

ثمَّ إنَّ الغالبَ أيضًا أنَّهُ إذا كان المعمولُ مُحلًّى بـ(أل)، فإنَّهُ يكونُ مجرورًا، وإذا كان مضافًا إلى ضميرِ الموصوفِ بها، فإنَّهُ يكونُ مرفوعًا، فتقولُ: (**الطَّاهِرُ القَلْبِ**)، و(**الطَّاهِرُ قَلْبُه**)، (**الحسنُ الوجهِ**)، و(**الحسنُ وجهُه**)، ولا تقولُ: (**الطَّاهرُ القَلْبُ**)، وإنْ كان جائزًا، لكنَّه غالبًا لا يكونُ.

وكذلك إذا أُضيفَ إلى مضافٍ إلى ضميرِه، مثل: (**الحسنُ وجهُ أبيه**)، وإذا أُضِيفَ إلى مُحلًّى بـ(أل) مثل: (**الحسنُ وجهِ الأبِ**)، هذا هو الغالبُ في الصِّفةِ المُشَبَّهَةِ.

***

التَّعَجُّبُ

٤٧٤- بـ(أَفْعَلَ) انْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

الشرحُ

قولُه: «تَعَجُّبَا»: إمَّا مفعولٌ مِن أجلِه، أي: لأجلِ التَّعجُّبِ، أو حالٌ، أي: مصدرٌ في موضعِ الحالِ، أي: مُتعجِّبًا.

و«مَا»: يقولون: إنَّها نكرةٌ تامَّةٌ، ولكنْ عند الإعرابِ تقولُ: (ما) تعجُّبيَّةٌ.

مثال ذلك: (**ما أجودَ النَّبيَّ ﷺ**)، وتُعرِبُها فتقول: (**ما**): تعجُّبيَّةٌ اسمٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ مُبْتدأٌ، و(**أجود**): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديرُه (هو) يعودُ على (ما).

والقاعدةُ أنَّ ما كان تقديرُه (هو)، يُقالُ: مستترٌ جوازًا، لكنْ هنا يقولون: إنَّه مستترٌ وجوبًا، لأنَّ هذه الصِّيغةَ جَرَت مجرى المَثَلِ عند العربِ، فصاروا لا يُغيِّرُونها، و(**النَّبيَّ**): مفعولٌ به لـ(**أجود**) منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، والجملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ خبرُ (**ما**).

يُقالُ: إنَّ أبا الأسودِ الدُّؤَلِيَّ[1] سَمِعَ ابنتَه وهي تقولُ: (**ما أَحسنُ السَّماءِ**)، فقال لها: (**نُجومُها**)، يعني: أحسنُ السَّماءِ نُجومُها، لأنَّ الصِّيغةَ التي هي قالت

(١) تقدمت ترجمته.

استفهاميَّةٌ، فقالت: لستُ أسألُ عن ذلك، ولكنِّي أعجبُ مِن حُسْنِها، فقال لها: هَلَّا فَتَحْتِ فَاكِ[1]، يعني: قُلْتِ: (ما أَحْسَنَ السَّماءَ!).

الصَّيغةُ الثَّانية: (أَوْ جِئْ بِـ أَفْعِلْ) يعني: بِفِعْلٍ على وزن (أَفْعِل) **(قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا).**

مثالها: (أَجْمِلْ بِعَمْرٍو)، يعني: ما أَجْمَلَهُ، فـ(**أَجْمِلْ**): فعلُ أمرٍ لفظًا، لكنَّه خبرٌ في المعنى، ولذلك جاءَ الفاعلُ فيها بارزًا، فنقول: (**أَجْمِل**): فعلُ تعجُّبٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ لا محلَّ له من الإعرابِ، والباءُ حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(**عَمْرو**): فاعلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

وقولُه: «**أَوْ جِئْ بـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا**»: جرُّه بالباءِ واجِبٌ، فهذا الحرفُ زائدٌ وجوبًا، ولا يُمْكِنُ حَذْفُه، فلا يُمْكِنُ أنْ نقولَ: (**أَجْمِل زَيْدٌ**)، بل هو باقٍ وجوبًا، وقدْ يُحذَفُ شُذوذًا في الشِّعْرِ، لكنَّهُ في النَّثْرِ لا يُحْذَفُ.

وهذه الصِّيغَةُ والتي قَبْلَها موجودةٌ في القُرْآنِ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٧٥]، وهي الصِّيغَةُ الأُولَى، وقال تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا﴾ [مريم:٣٨]، يعني: ما أَسْمَعَهم، وما أَبْصَرَهم يومَ يأتوننا، فكِلْتا الصِّيغَتَيْن موجودةٌ في القُرْآن.

* * *

---

(١) تقدم الكلام على هذه القصة (ص:١٨) من المجلد الأول.

٤٧٥- وَتِلْو(أَفْعَلَ) انْصِبَنَّهُ كَ(مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا)

الشرحُ

قولُه: «تِلْوَ»: مفعولٌ به لفعلٍ مُقدَّرٍ يُفسِّرُه ما بعدَه، لأنَّ هذا مِن باب الاشتِغَالِ، فأصلُه: (وانْصِبْ تِلَوَ أَفْعَل)، فالفعلُ اشتغلَ بضميرِه، ولكنَّهُ يترجَّحُ النَّصْبُ هنا، لأنَّهُ مِن بابِ الطَّلَبِ.

وقولُه: «كـ مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا»: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(مَا أَوْفَى خَلِيلَينَا) كلُّها اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه منعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ.

وقولُه: «مَا»: تعجُّبيَّةٌ اسمٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ.

و«أَوْفَى»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فَتْحٍ مُقَدَّرٍ على آخِرِه، مَنَع مِن ظُهورِه التَّعَذُّرُ، والفاعلُ مُستَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (هو) يعودُ على (ما).

و«خَلِيلَيْنَا»: (خَلِيلَيْ) مفعولٌ به منصوبٌ بالياءِ، لأنَّه مُثَنًّى، وهو مضافٌ، و(نَا) ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ مُضافٌ إليه.

و«أَصْدِقْ بِهِمَا»: (أَصْدِقْ) فِعلُ تعجُّبٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ، والباءُ حرفُ جرٍّ زائدٌ، والهاء ضميرٌ مبنيٌّ على الكسر في محلِّ جرٍّ باعتبارِ حرفِ الجرِّ الزَّائِدِ،

وإِلَّا فحقُّهُ أنْ يكونَ ضميرَ رفعٍ، والميمُ والألفُ علامةُ تَثْنِيَةٍ[١]، ولا نقول: (أَصْدِق) فعلُ أمرٍ، لأَنَّهُ إذا قلت: (أَكْرِم بفُلان)، فليس معناه أَنِّي آمُرُك أنْ تُكْرِمَه، بل يُقالُ: فعل تعجُّبٍ.

* * *

(١) فائدتان:

الأولى: إذا أردتَ أنْ تعرفَ الضَّمِيرَ فحوِّلْهُ إلى ظاهرٍ يَتبَيَّن لك.

الثانية: الضميرُ(هما) إذا كان مجرورًا، أو منصوبًا نُعْرِبُ الهاءَ فقط، وإذا صار مرفوعًا فنعربُ (هما) جميعًا. (الشارح)

٤٧٦- وَحَذْفَ مَا مِنْـهُ تَعَجَّبْـتَ اسْـتَبِحْ   إِنْ كَانَ عِنْدَ الْـحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

الشَّـرحُ

قولُه: «حَذْفَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(اسْتَبِحْ)، وهو مضافٌ، و(مَا) مضافٌ إليه، أي: الَّذِي.

وقولُه: «مِنْهُ»: مُتعلِّقةٌ بـ(تَعَجَّبْتَ).

والقاعدةُ في هذا البيتِ: أَجِزْ حذفَ ما تعجَّبْتَ منه، لكنْ **(إِنْ كَانَ عِنْدَ الْـحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ)**: أي: يتَّضِحُ ويَبِينُ، فيجوزُ أنْ تحذفَ المتعجَّبَ منه، بشرطِ أنْ يكونَ المعنى واضحًا.

مثال ذلك: قال اللهُ تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم:٣٨]، وقالَ تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ﴾ [الكهف:٢٦]، وأصلُها: (أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ بهم)، و(أَسْمِعْ به وأَبْصِرْ به)، فحُذِفَ المُتعجَّبُ منه في الفعلِ الثَّاني لظُهُورِ المعنى.

مثال آخر: (**مـا أَكْـرَمَ زيـدًا وما أَجْـوَدَ**)، أي: وما أَجْوَدَ زيدًا، فنَحْذِفُه للعِلْمِ به.

وعُلِمَ من كلامِه أنَّه إذا لم يتَّضِحِ المعنى بحَذْفِهِ، فإنَّه لا يجوزُ، كما لو قلت: (**ما أَكْرَم زيدًا، وأَبْخَل عَمْرًا!**)، فلا يجوزُ أنْ نحذفَ (**عَمْرًا**)، لأنَّ المعنى يكونُ (ما أَكْرَم زيدًا وأَبْخَل)، وهذا تناقضٌ.

إِذَنْ: لا بُدَّ أنْ يُقالَ: (**وما أَبْخَل عَمْرًا**)، فتأتي بالمُتعجَّبِ منه.

لكنْ لو قلت: (**ما أَكْرَم زيدًا، وما أَصْبَرَ**) فإنَّهُ يجوزُ، لأنَّه مُتَّضِحٌ، وليس فيه تناقضٌ، فقد يجتمعُ في حَقِّهِ هذا وهذا، وحينئذٍ يكونُ حذفُ المتعجَّبِ منه واضحًا، فيصحُّ.

***

٤٧٧- وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا   مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

الشرحُ

القاعدةُ في هذا البيت أنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ فِعْلَا التَّعجُّبِ سابِقَيْن للمُتعجَّبِ منه، فلا يُمْكِنُ أنْ تقولَ: (ما زيدًا أَحْسَنَ).

وقولُه: «قِدْمًا»: يعني: تَقَدُّمًا.

وقولُه: «مَنْعُ تَصَرُّفٍ»: يعني: لا تتصرَّفُ فيه، فتُقَدِّمَهُ.

«بِحُكْمٍ حُتِمَا»: يعني أنَّ هذا حُكْمٌ مُحَتَّمٌ، فلا يُمْكِنُ أنْ يَتَقَدَّمَ المتعجَّبُ منه على الفِعْلَيْن.

ولو قلت: (أَسْمِعْ بزيدٍ، وَبِهِ أَبْصِرْ)، فإنَّه لا يجوزُ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ المتعجَّبُ منه مُتأخِّرًا، فيُمْنَعُ أنْ يتقدَّمَ المُتعجَّبُ منه، لأنَّ صيغةَ التعجُّبِ وردتْ عن العربِ، وكأنَّها أمثلةٌ لا تتغيَّرُ، فلهذا وَجَبَ أنْ تبقى هكذا على التَّرتيبِ، وعلى الصِّيغةِ، والفاعلُ مُستَتِرٌ وجوبًا في (ما أَفْعَل).

وكذلك لا تقول: (ما يَحْسُنُ زيدًا)، فكلامُ المؤلِّفِ -رحمه الله- يشملُ أنَّه لا يتقدَّمُ، وأنَّه لا يُصاغُ مِن غَيرِ الماضي، فقوله: (مَنْعُ تَصَرُّفٍ) معناه أنَّه يَبْقَى على ما هُوَ عليه.

***

٤٧٨- وَصُـغْهُمَا مِـنْ ذِي ثَـلَاثٍ صُرِّفَـا قَابِـلِ فَضْـلٍ تَـمَّ غَـيْرِ ذِي انْتِفَـا

٤٧٩- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْـهَلَا) وَغَـيْرِ سَـالِكٍ سَـبِيلَ (فُعِـلَا)

الشـرحُ

قولُه: «وَصُغْهُمَا»: الضَّميرُ يعودُ على صِيغَتَي فعلِ التَّعجُّبِ.

«مِنْ ذِي ثَلَاثٍ»: أي: مِن الفعلِ الثُّلاثِيِّ، فلا يُصاغان من الرُّباعيِّ، ولا مِن الخُماسيِّ، ولا مِن السُّداسِيِّ، مثل: (أَحْسَنَ)، (أَكْرَمَ)، (أَسْمَعَ)، وما أشبه ذلك، فـ(أَسْمَع) مِن (سَمِعَ)، و(أَكْرَمَ) مِن (كَرُمَ)، وهذا الشَّرطُ الأوَّلُ.

الشَّرطُ الثَّاني: (صُرِّفَا)، فلا بُدَّ أنْ يكونَ هذا الثُّلاثِيُّ مُتصرِّفًا، فإن كان جامدًا، فإنَّه لا يُصاغُ منه فِعلُ التَّعجُّبِ، مثل: (نِعْمَ)، فلا يُمْكِنُ أنْ تقولَ: (ما أَنْعَمَ زيدًا)، بمعنى: (نِعْمَ زيدٌ)، لكنْ لو كان المعنى: ما أَعْظَم نِعْمَتَه، من: (نَعِمَ، يَنْعَم) صحَّ.

وكذلك (بِئْسَ)، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (ما أَبْأَسَ زيدًا).

وهكذا (ليس)، مثل: (ليسَ زيدٌ ببخيلٍ)، فلو أردتَ أنْ تتعجَّبَ مِن كَرَمِه فلا تقولُ: (ما أَلْيَسَ زيدًا)، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ مِن مُتصرِّفٍ.

الشَّرطُ الثَّالثُ: (قَابِلِ فَضْلٍ)، فلا بُدَّ أنْ يكونَ مِن فِعلٍ يقبلُ معناه التَّفاضُلَ، أي: أنَّه يكونُ شيءٌ أكثرَ مِن شيءٍ، فالكَرَمُ يقبلُ التَّفاضلَ، ومعلومٌ أنَّ بعضَ النَّاسِ كريمٌ جدًّا، وبعضُهم كريمٌ بدرجةٍ مُتَوسِّطَةٍ، وبعضُهم بخيلٌ ليس بكريمٍ، فهو قابلٌ للتَّفاضُلِ.

ومثالُ الذي لا يقبلُ التَّفاضُلَ (العَمَى)، أي: عَمَى البَصَرِ، وليس عمى القَلْبِ، مع أنَّه مِن (عَمِيَ)، وهو فعلٌ ثلاثيٌّ، فلا تقول: **(ما أَعْمَى زيدًا!)**.

وكذلك الموتُ لا يقبلُ التَّفاضُلَ، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: **(ما أَمْوَتَهُ!)**، والمرادُ المعنى الحِسِّيُّ دون المعنويِّ.

الشَّرطُ الرَّابعُ: **(تَمَّ)**، أي: مِن فِعلٍ تامٍّ، مثل: **(قام)**، و**(قعَد)**، و**(أكَلَ)**، و**(شَرِب)**، وما أشبهه، وهذا احترازٌ مِن الفعلِ النَّاقِصِ، فلا يُصاغُ منه فعلُ التَّعجُّبِ، مثل: **(كان)** فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: **(ما أَكْوَنَه قائمًا!)**، لأنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ تامًّا.

الشَّرطُ الخَامِسُ: **(غَيْرِ ذِي انْتِفَا)**، أي: أنَّه غيرُ مَنفِيٍّ، وسواءٌ كان هذا المنفيُّ ممَّا يَلْزَمُه النَّفْيُ، أو ممَّا لا يلزَمُه، فإذا كان منفيًّا، فلا يُمْكِنُ أنْ تصوغَ منه التَّعجُّبَ، فلو قلت في: (ما قامَ زيدٌ): **(ما أَقْوَمه!)**، انقلبَ المعنى مِن نفيٍ إلى إثباتٍ، ولو قلت: **(ما أَعْدَم قِيامَهُ!)** يتحوَّلُ النَّفْيُ إلى عدمٍ، ولكن سيأتينا -إن شاء الله- كيف يُعمَلُ به.

الشَّرطُ السَّادسُ: **(وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا)**، يعني: وصُغْهُما مِن فِعلٍ لا يُصاغُ منه الوصفُ على (أَفْعَل) مثل: (شَهِلَ، يَشْهَلُ، فهو أَشْهَل)، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: **(ما أَشْهَلَه!)**.

مثال آخر: (حَمِرَ، يَحْمَرُّ، فهو أَحْمَرُ)، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: **(ما أَحْمَرَهُ!)**، وكذلك **(ما أَسْوَدَهُ!)**، لأنَّ الوصفَ منه على (أَفْعَل).

وهذا الشَّرطُ فيه خلافٌ، فإنَّ **بعضَ النَّحْوِيِّين** يقولُ: ليس بشَرْطٍ،

والنَّاسُ يفهمون الفرقَ بين: (**فُلانٌ أَسْوَدُ**)، وبين: (**فُلانٌ ما أَسْوَدَه!**) يعني: ما أشدَّ سَوَادَهُ، فما دام أنَّه قابلٌ للتَّفاضُلِ، فإنَّه يَصِحُّ أنْ نقولَ: (**ما أَسْوَدَهُ**).

مثال آخر: (**ما أَعْرَجَ زيدًا**)، وهذا مِثلُ الَّذي قبلَه، فإنْ قلنا بالجوازِ جازَ، وإلَّا فلا.

الشَّرطُ السَّابعُ: (**وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا**)، يعني أنَّه ليس مبنيًّا للمجْهُولِ، فلو أنَّ رجلًا ضربَ بَكْرًا ضربًا عظيمًا، قلنا: (**ضُرِبَ بَكْرٌ**)، ولو أردنا أنْ نتعجَّبَ مِن هذا الضَّرْبِ، وقلنا: (**ما أَضْرَبَ بَكْرًا**)، ما صحَّ، لأنَّك إذا قلتَ: (**ما أَضْرَبَه**)، فكأنَّ الضَّرْبَ وقعَ منه، وأنتَ تُريدُ أنْ تتعجَّبَ مِن ضَرْبٍ وقعَ عليه، فيَختلِفُ المعنى، ولهذا لا يصحُّ إذا كان مَبنيًّا للمجهولِ.

مثال: (**ما أَعْسَره**)، فهذا المثالُ صحيحٌ، لأنَّها مِن فعلٍ ثلاثيٍّ قابلٍ للتَّفاضُلِ، ومبنيٍّ للفاعلِ، من: (**عَسُرَ الشَّيءُ**)، وكذلك تقولُ: (**ما أَيْسَرَهُ**) مِن: (**يَسَرَ الشَّيءُ**).

* * *

٤٨٠- و(أَشْـدِدَ) او (أَشَـدَّ) أَوْ شِـبْهُهُمَا   يَـخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّـرُوطِ عَدِمَا

الشـرحُ

قولُه: «أَشْدِدْ»: على وَزْنِ (أَفْعِل)، مثل: (أَعْظِمْ) و(أَكْبِرْ)، وما أشبهَ ذلك.

وقولُه: «و(أَشْدِدَ) اَوْ»: أتى بهمزةِ الوَصْلِ لضَرُورةِ الشِّعْرِ.

وقولُه: «أَشَدَّ»: على وزنِ (أَفْعَلَ).

وقولُه: «أَوْ شِبْهُهُمَا»: معطوفةٌ على قولِه: (وَأَشْدِد).

وقولُه: «يَخْلُفُ»: جملةُ الفعلِ هنا خبرُ المُبتَدأ.

وقولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مفعولٌ لـ(يَخْلُفُ).

و«بَعْضَ»: مفعـولٌ مُقـدَّمٌ لقولِه: (عَـدِمَا)، أي: يَـخْلُفُ ما عَدِمَ بَعْضَ الشُّروطِ.

وقولُه: «عَدِمَا»: الألفُ هنا لإطلاقِ القَافِيَةِ، وليستْ للتَّثنيةِ.

والقاعدةُ من هذا البيتِ أنَّه إذا لم تتوفَّرِ الشُّروطُ في كلمةٍ ممَّا تُريدُ أنْ تتعجَّبَ منه فاجْعَلْ بدلَهَا (أَشْدِدْ) أو (أَشَدَّ).

مثال ذلك: إذا كان الفعلُ غيرَ ثُلَاثيٍّ، فإنَّه لا يُبْنَى منه فعلُ التَّعجُّبِ، فمَثَلًا: (اسْتَغْفَرَ) لا يُصاغُ منه فِعْلُ التَّعجُّبِ، لأنَّه زائدٌ على الثُّلاثيِّ، إذَنْ: هاتِ (أَشْدِدْ)، فقُلْ: (أَشْدِدْ باستِغْفَارِه)، وإذا كنتَ تتعجَّبُ مِن كَثْرَتِه تقولُ: (أَكْثِرْ

باستِغْفَارِهِ)، أوِ ائْتِ بـ(**أَشَدَّ**) مسبوقًا بـ(**ما**)، فتقول: (**ما أَشَدَّ استِغْفَارَه**)، أو: (**ما أَكْثَرَ استِغْفَارَه**).

وسبقَ أنَّهُ لا يُصاغُ مـمَّا الوصفُ منهُ على (أَفْعَل)، مثل: (**أَحْمَر**)، فلا يقالُ: (**ما أَحْمَرَهُ**)، ولا: (**أَحْمِرْ بِهِ**)، وإنَّما يُقالُ: (**ما أَشَدَّ احْمِرَارَهُ**)، أو: (**أَشْدِدْ بِاحْمِرَارِهِ**).

وسبقَ أنَّهُ لا يُصاغُ مـمَّا لا يَقْبلُ التَّفاوُتَ كالعَمَى، فلا يُقالُ: (**ما أَعْمَاهُ**)، ولا: (**أَعْمِ بِهِ**)، إِذَنْ: نُضِيفُ (**أَشَدَّ**)، أو (**أَشْدِدْ**)، فنقولُ: (**ما أَشَدَّ عَمَاهُ**)، و: (**أَشْدِدْ بِعَمَاهُ**)، وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُه: «يَـخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا»: وما عَدِمَ كلَّ الشُّروطِ فمِنْ باب أَوْلى، فإذا كانَ الَّذي يَعْدِمُ بعضَ الشُّروطِ -ولو شَرْطًا واحدًا- يُؤتَى معه بـ(**أَشْدِد**)، أو (**أَشَدَّ**)، فالَّذي فَقَدَ جميعَ الشُّروطِ من باب أَوْلى.

* * *

٤٨١- وَمَصْـدَرُ الْعَـادِمِ بَعْـدُ يَنْتَصِـبْ ... وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَـرُّهُ بِالْبَـا يَـجِبْ

الشَّـرحُ

قولُه: «مَصْدَرُ الْعَادِمِ»: أي: العَادِمِ بعضَ الشُّروطِ.

وقولُه: «بَعْدُ»: مُتعلِّق بـ(يَنْتَصِبْ)، أي: ينتصبُ مصدرُ العَادِمِ بعدَ (أَشَدَّ)، فإذا أردتَ أنْ تتعجَّبَ مِن شِدَّةِ استغفارِه، فإنَّك تأتي بـ(أَشَدَّ)، وتُحوِّلُ الفِعْلَ إلى مصدرٍ، وتنصِبُه بـ(أفْعَل) التَّفْضيلِ، فتقولُ: (ما أَشَدَّ استِغْفَارَهُ)، وإنْ كنتَ تُريدُ أنْ تتعجَّبَ مِن كَثْرتِه تقولُ: (ما أَكْثَرَ استِغْفَارَهُ).

وقولُه: «وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَـجِبْ»: يعني أنَّ مَصْدرَ العادمِ إذا أَتَيْتَ بـ(أَفْعِلْ) يجبُ جرُّه بالباءِ، فتقولُ: (أَكْثِرْ باستِغْفَارِهِ)، (أَشْدِدْ بِعَمَاهُ)، وعلى هذا فَقِسْ.

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- في هذا البيتِ أنَّنا إذا أتينا بالنَّائبِ الَّذي هو (أَشَدَّ)، أو (أَشْدِدْ)، فإنَّنا نُحوِّلُ الفعلَ المُتعجَّبَ منه إلى مَصْدرٍ منصوبٍ بعدَ (أَشَدَّ)، أو مجرورٍ بالباءِ بعدَ (أَفْعِلْ).

***

٤٨٢- وَبِالنُّـدُورِ احْكُـمْ لِغَـيْرِ مَـا ذُكِـرْ وَلَا تَقِـسْ عَـلَى الَّـذِي مِنْـهُ أُثِـرْ

الشـرحُ

قولُه: «بِالنُّدُورِ»: النَّادرُ معناه القليلُ جدًّا.

وقولُه: «بِالنُّدُورِ»: مُتعلِّقٌ بـ(**احْكُمْ**)، يعني: احْكُمْ بالنُّدورِ، أي: بالقِلَّةِ القَلِيلةِ (**لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ**) ممَّا خَالَفَ الشُّروطَ، فإذا وجدتَ شيئًا من كَلَامِ العَرَبِ مُخالِفًا لِـمَا قرَّرْتُه فقُلْ: إنَّه نادرٌ، وهذا شأنُ النَّحْويِّينَ -رحمهمُ الله- إذا أصَّلوا القواعدَ، فَمَا وردَ على خِلافِها يقولون: إنَّهُ نادرٌ، ولو أنَّهم قالوا: إنَّه نادرٌ، وإنَّه يجوزُ على سبيلِ النُّدورِ لكانَ الأمرُ هيِّنًا، ولكنْ يقولُ -رحمه الله-: (**وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ**) أي: نُقِلَ، يعني: لا تَقِسْ على الَّذي نُقِلَ عن العربِ ممَّا خالفَ الشُّروطَ، وصَاغُوا منه التَّعجُّبَ، وأَهْلُ العلمِ في الفِقْهِ يقولون: إنَّ النَّادرَ لا حُكْمَ له، فالعِبْرةُ بالقاعدةِ، أمَّا الشَّاذُّ، فلا عِبْرَةَ به، وهذا في كلِّ شيءٍ، فالشَّاذُّ الخارجُ عنِ النَّظائرِ لا يُقاسُ عليه، إنَّما يُعتذَرُ لَهُ، ولا يُحتَجُّ به.

مثال ذلك: قولُهم: (**ما أَخْصَرَهُ**)، مع أنَّه مِن (**اخْتُصِرَ**)، ولهذا يُقالُ: هذا كتابٌ مُخْتَصَرٌ (اسمُ مفعولٍ)، فهذا مخالفٌ للقاعدةِ، لأنَّهُ أكثرُ مِن ثَلَاثةٍ، ولأنَّهُ مبنيٌّ للمجهولِ، ومعَ ذلك العَرَبُ يقولونَ: (**ما أَخْصَرَهُ**).

مثال آخر: (**ما أَعْسَاه يفْعَلُ كذا**)، فهنا بُنِيَ مِن ثُلاثيٍّ، لكنَّهُ جامِدٌ، **يقولُ المؤلِّفُ** -رحمه الله-: إنَّك لا تَقِيسُ على هذه الأشياءِ، لأنَّها تُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليها.

***

٤٨٣- وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
٤٨٤- وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اَوْ بِحَرْفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّ

الشرحُ

القاعدة: هذا البابُ لا يُقدَّمُ معمولُه أبدًا، فإذا قلت: (**ما أَحْسَنَ السَّماءَ!**)، فهنا مفعولُ (**أَحْسَنَ**) هو(**السَّماء**)، فلا يجوزُ أنْ تُقدِّمَ (**السَّماء**) على (**أَحْسَنَ**)، فتقول: (**ما السَّماءَ أَحْسَنَ!**)، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (**السَّماءَ ما أَحْسَنَ!**)، فتُقدِّم السَّماءَ الَّذي هو المفعولُ على (ما) والفعلِ، وهو داخلٌ في قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ**).

وقولُه: «لَنْ يُقَدَّمَا»: اعلمْ أنَّ الألِفَ هنا للإطلاقِ، وليستْ للتَّثْنِيَةِ، يعني: أنَّ معمولَ هذا البابِ لنْ يُقدَّمَ على فِعْلِه، سواءٌ تقدَّمَ على الفعلِ دونَ (ما)، أو على الفعلِ و(ما).

وكذلك الصِّيغةُ الثَّانِيةُ (**أَشْدِدْ به**)، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (**بالسَّماءِ أَحْسِنْ!**)، وذلك -واللهُ أعلمُ- لأنَّ هذا البابَ جَرَى مَجْرى الأمثِلَةِ، والأمثلةُ لا تتغيَّرُ، بل تبقى على ما وردتْ عن العَرَبِ، لا تُقدَّمُ، ولا تُؤَخَّرُ، وهذا هو **الاختلافُ الأوَّلُ**.

الاختلافُ الثَّاني: (وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا).

قولُه: «وَصْلَهُ»: مفعولٌ به.

و«الْـزَمَا»: فعلُ أمرٍ، وهو الَّذي عَمِلَ في قولِه: **(وَصْـلَهُ)**، يعني: والْزَمْ وَصْلَه بِهِ.

مثالُه: (ما أَحْسَنَ السَّماءَ!)، فـ(السَّماء) مُتَّصِلةٌ بالفعلِ، وهذا وُجوبًا، فابنُ مَالكٍ -رحمه الله- يقولُ: لنْ يتَقَدَّمَ على الفِعْلِ، ولنْ يُفْصَلَ بينه وبينه بفَاصِلٍ.

مثال آخر: (**ما أَصْفَى في الغُرْفةِ المصباحَ!**)، فهنا قال بعض النَّحويِّين: إنَّه يجوزُ، ويُتوسَّعُ في الظُّروفِ ما لا يُتوسَّعُ في غيرِها، **ومنهم مَن يقُول:** إنَّه ممنوعٌ، ولا يجوزُ، فإذا أردتُ ألَّا أتعرَّضَ للخلافِ أقولُ: (**ما أَصْفَى المصباحَ في الغُرْفَةِ!**)، وأسلمُ مِن الخلافِ، وقدْ قالَ ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الخِلَافُ شَرٌّ»[1]. فما دامَ أنَّنا نخرجُ عن الخِلافِ -لا سِيَّما في مسألةِ النَّحوِ- فهو أَوْلى، لكنْ مع ذلك لا نرى لِزَامًا علينا هذا الأمر، لأنَّنا قلنا في خِلافِ النَّحويِّين في بابِ النَّحوِ: (الـمُتَّبعُ هو الأسهلُ والأَوْسَعُ)، وهذا الخلافُ ليس بمقتضى نصوصٍ شرعيَّةٍ، إنَّما هو بمقتضى أُمورٍ عقْلِيَّةٍ، فما دامتِ المسألةُ ليس فيها نصوصٌ شرعيةٌ، فما هو أيسرُ فهو أَوْلى.

وقولُه: «وَالْـخُلْفُ»: مبتدأٌ، والكلامُ يتمُّ بقولِه: **(اسْتَقَر)**، فتكونُ جملةُ **(اسْتَقَر)** هي الخبرَ.

وقولُه: «فِي ذَاكَ»: مُتعلِّقٌ بـ**(اسْتَقَر)**.

* * *

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصلاة في منى، رقم (١٩٥٩).

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

هذان فعلانِ جامدانِ، يُقصَدُ بالأوَّلِ المدحُ، ويُقصَدُ بالثَّاني الذَّمُّ، فـ(نِعْمَ) للمدحِ، و(بِئْسَ) للذَّمِّ، وهما فِعْلا إنشاءٍ، وليسا فِعْلَي خَبَرٍ، لأنَّك تُنْشِئُ المدحَ فيما إذا قلتَ: (**نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ**)، والذَّمَّ فيما إذا قلتَ: (**بِئْسَ الرَّجلُ زيدٌ**).

وقولُه: «**وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا**»: يُريدُ به (**حَبَّذا**) في المدحِ، و(**لا حَبَّذا**) في الذَّمِّ.

٤٨٥- فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... (نِعْمَ) و(بِئْسَ) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

٤٨٦- مُقَارِنَيْ (أَلْ) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا كَـ(نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا)

الشرحُ

قولُه: «**فِعْلَانِ**»: خبرٌ مُقدَّمٌ.

وقولُه: «**نِعْمَ**»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

و«**بِئْسَ**»: معطوفٌ عليه، يعني: أنَّ (نِعْمَ) و(بِئسَ) فعلانِ، وهذا هو الرَّاجِحُ من أقوالِ أهلِ العِلْمِ، والدَّليلُ على ذلك دخولُ تاءِ التَّأنيثِ عليهما، فتقول: (**نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، وبِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ**)، وتاءُ التَّأنيثِ من عَلَامةِ الأَفْعَالِ.

وقيل: إنَّهما اسْمَانِ، واستدلَّ القائلونَ بذلك لقولِهم بقولِ بعضِ العَرَبِ، وقد بُشِّرَ بِبِنْتٍ، قال: (**ما هيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ**)، قالوا: وحروفُ الجرِّ لا تدخلُ إلَّا

على الأَسْماءِ، وكذلك قولُ بعضِهم: (نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيْرُ)، والعَيْرُ هو الحِمارُ، فأَدْخَلَ (على) على (بئس)، وحروفُ الجرِّ لا تدخلُ إلا على الأَسْماءِ.

لكنَّ القولَ الأوَّلَ الذي مشى عليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أصحُّ، وهذان الكلامانِ مُؤَوَّلانِ، فمعنى (ما هيَ بنِعْمَ الوَلَدُ) أي: ما هيَ بالَّتي يُقالُ فيها: (نِعْمَ الولَدُ)، وكذلك قولُه: (على بِئْسَ العَيْرُ) أي: على مَرْكُوبٍ يُقَالُ فيه: (بِئْسَ العَيْرُ).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- «غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ»: يعني أنَّه لا يأتي منهما المضارعُ، ولا الأمرُ، ولا المَصْدرُ، بل هما هكذا وُجِدَا في اللُّغةِ العربيَّةِ، وغيرُ المتصرِّفِ يُسمَّى جَامِدًا.

وقولُه: «رَافِعَانِ اسْمَيْنِ»: (رَافِعَانِ) خبرٌ ثانٍ لقولِه: (نِعْمَ وَبِئْسَ)، يعني أنَّهما فِعْلانِ غيرُ مُتصرِّفَيْن، وكذلك رَافِعَانِ اسمَيْنِ، وقولُه: (رَافِعَانِ) عَمِلَ في قَوْلِه: (اسْمَيْنِ) النَّصبَ، فقولُه: (اسْمَيْنِ) مفعولٌ به لـ(رَافِعَانِ)، وفي (رَافِعَانِ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يعودُ على (نِعْمَ) و(بِئسَ)، وليسَ الضَّميرُ هو الألفَ في قولِه: (رَافِعَانِ)، لأنَّ الألِفَ في قولِه: (رَافِعَانِ) علامةُ إعرابٍ، وليستْ ضميرًا، والمعنى أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) يرفعانِ اسمَيْن، وليس كلُّ واحدةٍ ترفعُ اسمينِ، ولكنْ كلُّ واحدةٍ تَرْفَعُ اسمًا.

وهذانِ الاسمانِ يقولُ عنهما: (مُقَارِنَيْ أَلْ)، يعني أنَّ فَاعِلَهما لا يكونُ إلا اسمًا مُعرَّفًا بـ(أل)، مثلُ قولِه تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، فالفاعلُ ﴿ٱلْمَوْلَىٰ﴾، وهو مقرونٌ بـ(أل)، و﴿ٱلنَّصِيرُ﴾ أيضًا فاعلٌ مقرونٌ بـ(أل).

فلو قلت: (نِعْم مولًى، ونِعْم نصيرٌ) لم يَجُزْ، بلْ لا بُدَّ أنْ يكونَ فاعلُهُما مقرونًا بـ(أل)، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة:١٢٦]، فـ﴿ٱلْمَصِيرُ﴾ فَاعِلٌ، ولا يصلحُ أنْ يكونَ غيرَ محلًّى بـ(أل)، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ مُحلًّى بـ(أل).

وقولُه: «أَوْ مُضَافَيْنِ لِـمَا قَارَنَهَا»: يعني: أوْ يكون فاعلُهما مُضَافًا لِـمَا فيه (أل).

مثالُه: قولُ الله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل:٣٠]، فـ﴿دَارُ﴾ ليس فيها (أل)، لكنَّها مُضافةٌ لِـمَا فيه (أل).

مثال آخر: قالَ الشَّاعرُ:

نِعْمَتْ جَزَاءُ الْـمُتَّقِينَ الْـجَنَّهْ ... دَارُ الْأَمَانِ وَالْـمُنَى وَالْـمِنَّهْ(١)

فهنا الفاعلُ مُضَافٌ لِـمَا فيه (أل).

إِذَنْ: فاعلُهما لا بُدَّ أنْ يكونَ مقرونًا بـ(أل)، أو مُضافًا لِـمَا فيه (أل)، ويجوزُ أيضًا أنْ يكونَ الفاعلُ مُضافًا إلى مضافٍ لِـمَا فيه (أل).

مثاله: (نِعْمَ دارُ كريمِ القومِ)، فـ(دار) فاعلٌ، وهو مضافٌ إلى (كريم)، و(كريم) ليس فيها (أل)، لكنَّها مضافةٌ إلى ما فيه (أل).

إِذَنْ: يصحُّ أنْ يكونَ فاعلهُما محلًّى بـ(أل)، أو مضافًا لِـمَا فيه (أل)، أو مُضافًا إلى مضافٍ لِـمَا فيه (أل)، أو مُضافًا إلى مُضافٍ إلى مُضافٍ لِـمَا فيه (أل)، وهكذا، المهمُّ أنَّه لا بُدَّ أنْ تأتيَ (أل).

---

(١) البيت بلا نسبة، كما في خزانة الأدب (٩/ ٤٢١).

وقولُه: «نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا»: (نِعْمَ) فاعلُها غيرُ مُحلًّى بـ(أل)، لكنَّه مضافٌ إلى ما فيه (أل).

واعلمْ أنَّ (نِعْم) و(بئس) تحتاج إلى فاعلٍ، وتحتاجُ إلى مخصوصٍ بالذَّمِّ وبالمدحِ غيرِ الفاعلِ، ويكونُ مبتدأً، فمَثَلًا تقولُ في قولِه تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾: ﴿ٱلْمَوْلَىٰ﴾ فاعلٌ، والمخصوصُ هو (اللهُ)، أي: نِعْم المولى اللهُ، ونِعْمَ النَّصيرُ اللهُ.

وكذلك تقولُ في قولِه سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾: المخصوصُ هو (الجنةُ).

فالشَّيءُ الذي وقعَ عليه الثَّناءُ يكونُ محذوفًا، ويُعْرَبُ على أنَّه مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، وجملةُ (نِعْم) وفاعلُها خبرٌ مُقدَّمٌ.

فنقولُ في إعرابِ: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾: ﴿نِعْمَ﴾: فعلٌ ماضٍ، و﴿ٱلْمَوْلَىٰ﴾: فاعلٌ مرفوعٌ بضمةٍ مُقدَّرةٍ على الألِفِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ، والمخصوصُ محذوفٌ، تقديرُه: (الله)، وهو مبتدأٌ، وخَبَرُه الجملةُ الَّتي قبلَه، وهي: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾.

ونقول في قولِ الله تعالى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾: المخصوصُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (النار)، **فنقولُ في الإعرابِ**: ﴿وَبِئْسَ﴾: فعلٌ ماضٍ للذَّمِّ، و﴿ٱلْمَصِيرُ﴾: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ، والمخصوصُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (النَّار)، وهو مبتدأٌ، وخبرُه جملةُ ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

* * *

٤٨٧- وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ   مُمَيِّزٌ كَ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)

الشرحُ

قولُه: «يَرْفَعَانِ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النُّونِ، والألفُ فاعلٌ.

و«مُضْمَرًا»: مفعولٌ به.

و«يُفَسِّرُهْ»: فعلٌ مُضارعٌ ومفعولٌ به.

و«مُمَيِّزٌ»: فاعلُ (يُفَسِّر)، وجملةُ (يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ) صِفَةٌ لـ(مُضْمَرًا).

وقولُه: «كَ نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ»: هنا دَخَلَ حرفُ الجرِّ على جُمْلَةٍ، فنقولُ: الكافُ حرفُ جرٍّ.

و«نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه»: اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه منعَ من ظُهورِها الحِكايةُ، لأنَّ معنى قَوْلِنا: (كَ نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه) كهذا المثالِ، فهو جُمْلةٌ في حُكْمِ المُفْرَدِ.

وقالَ بعضُ المُعْرِبين: إنَّ الكافَ داخلةٌ على مجرورٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (كقولِك: نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه)، وهذا وإن كان له وجهٌ، لكنَّه ضعيفٌ، لأنَّه يحتاجُ إلى تَقْديرِ محذوفٍ، والأصلُ عَدَمُ الحذفِ، ولهذا نقولُ في قَوْلِ ابنِ مَالِكٍ -رحمه الله تعالى-:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ   أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

(**قَالَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**مُحَمَّدٌ**) فاعلٌ، و(**أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ**) إلى آخرِ كلمةٍ من الألفيَّةِ في محلِّ نصبٍ مَقُولُ القَوْلِ.

لـمَّا قالَ -رحمه الله-: إنَّهما لا يَرْفعانِ إلا محلًّى بـ(أل)، أو مُضافًا لمحلًّى بـ(أل) ذكرَ أيضًا أنَّهما يَرْفَعانِ مُضْمرًا يُفسِّرُهُ مُمَيِّزٌ، أي: تمييزٌ، يعني: ويجوزُ أنْ يكونَ فاعلُهما ضميرًا مفسَّرًا بتمييزٍ، **وهذه هي القاعدةُ**.

مثاله: «**نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه**»: (**نِعْمَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**قَوْمًا**) تمييزٌ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ، والتَّقديرُ: (نِعْمَ هُمْ -أي: القَوْمُ- قومًا).

وقولُه: «مَعْشَرُه»: هو المخْصُوصُ بالمدحِ، مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، و(**مَعْشَرُ**) مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ، والجملةُ مِن (**نِعْمَ قَوْمًا**) خبرٌ مُقدَّمٌ، لأنَّ (**نِعْم**) و(**بِئْس**) وما جَرَى مجْرَاهما يحتاجان إلى فَاعِلٍ، وإلى مَخْصُوصٍ بالمدحِ والذَّمِّ.

ولو قلنا: (**مَعْشَر**) هي الفاعلُ صارتْ لم ترفعِ المضمرَ، وإنَّما رفعتْ ظاهرًا، ثمَّ المعنى يَفْسُدُ، فأنا أُريدُ أنْ أثنيَ على قومٍ، أي: نِعْمَ القَومُ قومًا، فإذا قيل: مَنْ هُمْ؟ أقول: مَعْشَره، ولهذا يُقالُ: إنَّ (نِعْم) و(بئس) تدلُّ على العُمومِ، ثمَّ على الخُصوصِ، لأنَّك إذا قلت: (**نِعْم القومُ قومًا**) فهذه عمومٌ، مثل: (**نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ**)، فـ(**الرَّجل**) شائعٌ في جميعِ الرِّجالِ، وليس زيدًا، ولهذا تُعتبَرُ (أل) هنا لاسْتِغْراقِ الجِنْسِ، ثمَّ خُصَّ هذا الرَّجلُ بأنَّه زيدٌ، فكأنَّه ذُكِرَ مرَّتَيْن: مرَّةً على سَبيلِ العُمومِ، ومرَّةً على سبيلِ الخُصوصِ، فلهذا لا بُدَّ أنْ نقولَ: إنَّ التَّقديرَ: (نِعْمَ القومُ قومًا) على سبيلِ العُمومِ، ثمَّ نخصَّ، ونقولَ: (**مَعْشَرُه**).

مثال آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف:٥٠]، فـ﴿بِئْسَ﴾: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، و﴿لِلظَّـٰلِمِينَ﴾: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿بِئْسَ﴾، و﴿بَدَلًا﴾ تمييزٌ، والفِاعلُ مستترٌ، يعني: بِئْسَ البَدَلُ للظَّالمين بَدَلًا، والمخصوصُ (النَّارُ)، أو ما أشبهَ ذلك.

* * *

٤٨٨- وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

الشَّرحُ

لـمَّا ذكرَ -رحمه الله- أنَّهما يرفعانِ مُضْمَرًا يُفسِّرُهُ كأنَّ سائلًا يسألُ: وهل يرفعانِ ظاهرًا مع وجودِ التَّمييزِ أو لا؟

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: فيه خلافٌ، **فمنهم مَن يقولُ**: إنَّه لا يجوزُ أنْنجمعَ بين الفاعلِ والتَّمييزِ، لأنَّ معنى ذلك أنَّنا جمَعْنا بين المُفسِّرِ والمُفَسَّرِ، وهذا حَشْوٌ في الكلامِ لا داعيَ له.

وقال بعضُهم: إنَّه يجوزُ، لأنَّه من بابِ التَّأكيدِ، كأنَّنا أَثْنَيْنَا عليهم مرَّتينِ.

مثالُ ذلك: (**نِعْمَ القومُ قومًا مَعْشَرُه**)، فهنا جمَعْنَا بينَ الفاعلِ والتَّمييزِ، **فمنهم مَن قال**: هذا ممنوعٌ، **ومنهم مَن قال**: إنَّه ليس بممنوعٍ، بل هو جائزٌ، قال الشَّاعر[1]:

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

فـ(بِئْسَ): فعلٌ ماضٍ، و(**الْفَحْلُ**): فاعلٌ، و(**فَحْلُهُمُ**): مبتدأٌ، وهو المخصوصُ، و(**فَحْلًا**): تمييزٌ، أمَّا قولُه: (**وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ**) فهي جملةٌ مُستَقِلَّةٌ، و(**مَنْطِيقُ**): خبرٌ ثانٍ، ويَحتمِلُ: (زَلَّاءُ مِنْطِيقِ) أي: تَزِلُّ في نُطْقِها.

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- لم يُرجِّحْ شيئًا، بل أطلقَ الخلافَ، وقد ذَكَرْنا

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٣٤).

قاعدةً نسيرُ عليها، وهي أنَّه إذا لم يَقُمْ دليلٌ بيِّنٌ مِن اللُّغةِ، فإنَّنا نَتْبَعُ الأسهلَ.

إِذَنْ فنقولُ: يجوزُ لك أنْ تجمعَ بين التَّمييزِ والفاعلِ، ويجوزُ لك ألَّا تجمعَ، فمَن قالَ: (**نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه**) قلنا: صواب، ومَن قال: (**نِعْمَ القومُ قومًا معشرُه**) قلنا: صواب.

فإن قال قائلٌ: لكنَّ الإيجازَ خيرٌ من الإطنابِ.

قلنا: لكنَّ الإطنابَ إذا صارَ فيه فائدةُ توكيدٍ، فإنَّه جائزٌ.

فإن قال قائلٌ: وما ردُّ المانعينَ على البيتِ السَّابقِ؟

قلنا: يقولون: شاذٌّ، أو نادرٌ، فليس عندهم نُصوصٌ يقولونَ: نخافُ أنْ نخالِفَها فنَأْثَم، ولهذا سبق كثيرًا أنَّهم يقولون: إنَّ حُجَّةَ النَّحْويِّ نَافِقَاءُ[(١)] يَرْبُوعٍ[(٢)].

* * *

(١) النافِقاء إحدَى جِحَرةِ اليَرْبوع يَكْتُمُهَا، ويُظْهِر غَيْرَهَا وهو مَوْضِعٌ يُرَقِّقُهُ، فَإِذَا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ القاصِعاء ضَرَبَ النافِقاء برأسه فانْتَفَق، أي خَرَجَ. اللسان: نفق.

(٢) اليَرْبُوعُ واحِدُ اليَرابيع، والياءُ زائدةٌ، لأَنَّه لَيْسَ في كلامِ العربِ فَعلولٌ سِوى مَا نَدَرَ، مثلَ صَعْفُوقٍ، وَهِي فَأْرَةٌ لجُحْرِها أَربَعَةُ أَبوابٍ، وَقَالَ الأَزْهَرِيّ: دُوَيْبَّةٌ فوقَ الجُرذِ، الذَّكَرُ والأُنثى فِيهِ سَواءٌ. انظر تاج العروس: ربع.

٤٨٩- و(مَـا) مُـمَيِّـــزٌ، وَقِيــلَ: فَاعِــلُ فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِــلُ)

الشـــرحُ

قولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ، لا تَظْهرُ عليها علامةُ الإعرابِ، لأنَّها مَبْنِيَّةٌ، فهلْ تجعلُها اسمًا مَوْصولًا، أو تجعلُها نَكِرةً؟

فإذا جعلْنَاها تمييزًا قلنا: التَّقديرُ: (نِعْمَ قولًا يقولُ الفاضلُ)، وإذا جعلْناها فاعلًا قلنا: التَّقديرُ: (نِعْمَ القولُ يقولُه الفاضلُ)، فلمَّا كانت (ما) تَحْتَمِلُ أنْ تكونَ اسمًا موصولًا، وهو معرفةٌ، أو تكونَ نكرةً موصوفةً، وهو التَّمييزُ، قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: إنَّ فيها خِلَافًا.

فبعضُهم يقولُ: إنَّها تمييزٌ، **وبعضُهم** يقولُ: إنَّها فاعلٌ، وهو يُرجِّحُ التَّمييزَ، لأنَّه قال: (**وَقِيلَ: فَاعِلُ**)، فمعناه أنَّه قدَّمَ أنْ تكونَ تمييزًا، أي: (نِعْمَ قولًا يقولُ الفاضلُ)، فعلى هذا تكونُ مِثْلَ قولِك: (**نِعْمَ رَجُلًا زيدٌ**).

***

٤٩٠- وَيُـذْكَرُ الْمَخْصُـوصُ بَعْـدُ مُبْتَـدَا أَوْ خَـبَرَ اسْـمٍ لَـيْسَ يَبْـدُو أَبَـدَا

الشَّـرحُ

قولُه: «وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ»: يعني: بعدَ الفاعلِ، أو بعدَ التَّمييزِ إذا أُضْمِرَ الفاعلُ، ويُذكَرُ على أنَّه (مُبْتَدَا)، فقولُه: (مُبْتَدَا) حالٌ من نائبِ الفاعلِ في (يُذْكَرُ)، أي: يُذْكَرُ المخصوصُ بعدُ حالَ كَوْنِه مُبْتَدأً.

وقولُه: «أَوْ خَبَرَ اسْمٍ»: معطوف على (مُبْتَدَا)، يعني: أو يُذكَرُ على أنَّه خَبَرُ اسمٍ.

وقولُه: «لَيْسَ»: أي: ليسَ هذا الاسمُ.

«يَبْدُو» أي: يَظْهَرُ (أَبَدَا).

إِذَنْ: أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ المخصوصَ يُذكَرُ بعدَ استيفاءِ (نِعْم) و(بئس) فاعلَهما، أو التَّمييزَ النَّائبَ عن الفاعلِ، **فما إعرابُه؟**

نقولُ: لنا في إعرابِه وجهان:

الوجهُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ مبتدأً مُؤَخَّرًا، والجملةُ قَبْلَه خبرٌ.

الوجهُ الثَّاني: أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ وجوبًا.

مثالُ ذلك: (**نِعْـمَ الرَّجلُ زيـدٌ**): (**نِعْـم**): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ، و(**الرَّجلُ**): فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ، و(**زيدٌ**): لك في إعرابه وجهان:

الأوَّلُ: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه الضَّمةُ الظَّاهرةُ، وخبرُه الجملةُ السَّابقةُ: (**نِعْمَ الرَّجلُ**).

الثَّاني: خبرُ مبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: (هو زيدٌ)، أي: نِعْمَ الرَّجُلُ هو -أي: الَّذي أُثْني عليه- زيدٌ.

فإن قال قائلٌ: هل هذا خلافُ القَاعدةِ في أنَّه إذا كان تقديرُ الضَّميرِ (هو) يكونُ حَذْفُه جوازًا؟

نقول: لا، هذا إذا كان الضَّميرُ هو الفاعلَ، أو نائبَ الفاعلِ، وليس المبتدأَ، فالقاعدةُ ليستْ عامَّةً.

إِذَنْ: البيتُ يُشِيرُ إلى قاعدةٍ، وهي أَنَّهُ **يُذْكَرُ المخصوصُ بعدَ استيفاءِ (نِعْم) و(بئس) فاعلَهما، أو ما يدلُّ عليه مِن التَّمييزِ**، وهذا المخصوصُ إمَّا أنْ يكونَ مُبْتَدأً، وخبرُه الجملةُ قبلَه، وإمَّا أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ وجوبًا.

* * *

٤٩١- وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى   كَ«الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى»

الشرحُ

قولُه: «وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ»: أي: بالمخصوصِ.

«كَفَى»: أي: عنْ ذِكْرِ المخصوصِ.

مثاله: (الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)، فالمخصوصُ (الْعِلْمُ)، فنُعْرِبُ (الْعِلْمُ): مبتدأً، و(نِعْمَ): فعلٌ ماضٍ، و(الْمُقْتَنَى): فاعلٌ، والجملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ خبرُ المبتدأ، و(الْمُقْتَفَى): معطوفةٌ على (الْمُقْتَنَى).

وهل نقول: (العلمُ نِعْمَ المُقْتَنى العلمُ)؟

الجواب: لا، ولهذا قال المؤلِّفُ -رحمه الله-: (كَفَى)، فلا حاجةَ إلى ذِكْرِه.

وهذا المثالُ لذيذٌ جدًّا، وهو مثالٌ عظيمٌ، وهذا الثَّناءُ على العِلْمِ صحيحٌ، فوالله هو أفضلُ مِن المالِ، فلو جاءَ عالِمٌ وتاجرٌ، فالأفضلُ فيما اقْتَنى هو العالِمُ بلا شكٍّ، وهذا أمرٌ تكفَّلَ اللهُ به، قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، ولذلك العلماءُ ذِكْرُهم مرفوعٌ حتَّى بعد مَوْتِهم، لكنَّ أهلَ الأموالِ يَذْهَبُون مع أموالِهم، وتُقسَمُ أموالُهم بين الوَرَثةِ، وتنتهي، لكنَّ العلمَ هو القُنْيةُ النَّافعةُ الَّتي يُثْنى عليها.

وقولُه: «وَالْمُقْتَفَى»: يعني: ونِعْمَ المُقْتفى، أي: المُتَّبَعُ، وعلى هذا، فالمرادُ به العلمُ الشَّرعيُّ، وأما العلمُ الذي ليس بشرعيٍّ، فهو على حَسَبِ ما

يكونُ وسيلةً له، فإن كانَ وسيلةً إلى خيرٍ، فهو خيرٌ، وإنْ كان وسيلةً إلى شرٍّ، فهو شرٌّ.

ويَدُلُّك على أنَّ العِلمَ نِعْمَ المُقْتَنى والمُقْتَفى أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- في الأَنْدَلُسِ، وهو مَيِّتٌ منذُ مِئاتِ السِّنينَ، وهو يُدَرِّسُنا الآنَ، لكنْ أينَ أصحابُ الأموالِ في وقتِه؟ هل نَفَعُونا؟! بل لا نعْرِفُهم فَضْلًا عنْ أنْ نَنْتَفِعَ بأموالِهم.

وهذا المثالُ يُوجِبُ لطالبِ العلمِ أنْ يحرِصَ على طلبِ العلمِ، لأنَّ العلمَ نِعْمَ المُقْتَنى والمُقْتَفى.

وقولُه: «كَـ **الْعِلْمُ نِعْمَ الْـمُقْتَنَى وَالْـمُقْتَفَى**»: الكافُ داخلةٌ على الجملةِ على أنَّها مثالٌ، فتبقى الجملةُ على ما هيَ عليه، وقد سبقَ أنَّ للمُعْرِبينَ فيها وَجْهَينِ:

أحدُهُما: أنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، و(**الْعِلْمُ نِعْمَ الـمُقْتَنَى وَالْـمُقْتَفَى**) كلُّه اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، منعَ من ظُهورِها الحكايةُ، لأنَّه مُؤوَّل بقولِك: كهذا المثالِ، وهذا أسهلُ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، وأنَّ المجرورَ محذوفٌ، والتَّقديرُ: كقَوْلِك: (**الْعِلْمُ نِعْمَ الْـمُقْتَنَى وَالْـمُقْتَفَى**).

* * *

٤٩٢- وَاجْعَلْ كَ(بِئْسَ) (سَاءَ)، وَاجْعَلْ (فَعُلَا)

مِـــنْ ذِي ثَلَاثَـــةٍ كَ(نِعْـــمَ) مُسْـــجَلَا

الشَّـــرحُ

قولُه: «كَـ بِئْسَ»: الكافُ اسمٌ بمعنى مِثْل، فهو منصوبٌ، لكنَّه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، يعني: واجعلْ مثلَ بِئْس.

فإن قال قائلٌ: كيف تدخلُ على (بِئْسَ) الكافُ، وهي حرفُ جرٍّ، وهو فِعْلٌ؟

فالجواب: لأنَّ المُرَادَ لَفْظُه، أي: واجعلْ كهذا اللَّفْظِ.

وقولُه: «سَاءَ»: فِعْلٌ، ومع ذلك نُعْرِبُه على أنَّه مفعولٌ به أوَّل لـ(**اجْعَلْ**)، أي: اجعلْ (سَاءَ) مثلَ (بِئْس)، وكيف يكونُ مفعولًا به وهو فعلٌ؟!

نقول: لأنَّ المرادَ لَفْظُه، يعني: اجعلْ هذا اللَّفظَ (ساء).

مثال ذلك: قولُه تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف:١٧٧]، فـ﴿ٱلْقَوْمُ﴾ هو المخصوصُ، وهو مبتدأٌ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ مُعوَّضٌ عنه بالتَّمييزِ في قولِه: ﴿مَثَلًا﴾، وأصلُه: (ساءَ المَثَلُ مَثَلًا)، لكن لا يُجْمَعُ بينهما كما سبقَ.

إِذَنْ: (ساء) حُكْمُها كـ (بِئْس) إذا قُصِدَ بها إنشاءُ الذَّمِّ، تقول: (**ساءَ الرَّجلُ زيدٌ**)، كما تقولُ: (**بئسَ الرَّجلُ زيدٌ**).

أمَّا إذا قلت: (**سَاءَني كذا**)، (**فلانٌ ضربَ زيدًا فساءَه**)، أو ما أشبَهَ ذلك، فليسَ مِن هذا البابِ، لأنَّ الَّذي مِن هذا البابِ ما قُصِدَ به إنشاءُ الذَّمِّ، لا ما

قُصِدَ به حُدوثُ ما يَسُوءُ، فما قُصِدَ به حدوثُ ما يَسُوءُ فليس من هذا البابِ، بل هو فعلٌ عاديٌّ.

وقولُه: «وَاجْعَلْ فَعُلَا»: بَضَمِّ العَينِ.

«مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ»: أي: مِنْ فِعلٍ ذي ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ.

«كَنِعْمَ»: في المَدْحِ وفي العَمَلِ أيضًا.

وقوله: «مُسْجَلَا»: أي: مُطْلَقًا، ولو كانَ مكسورَ العينِ، فإذا قُصِدَ به إنشاءُ المدحِ، فإنَّها تُضَمُّ، لأنه قُصِدَ به اتِّصافُه بهذا الوصفِ.

إِذَنْ: (فَعُلَ) الَّذي يُرادُ به إنشاءُ المدحِ يُجعَلُ كـ(نِعْمَ).

مثال ذلك: (**صَدُقَ الرَّجلُ زيدٌ**)، مثلَما نقولُ: (**نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ**)، فنجعلُ (**الرَّجل**) فاعلًا، و(**زيدٌ**) هو المخصوصَ بالمدحِ.

* * *

٤٩٣- وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

الشرحُ

قولُه: «حَبَّذَا»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه، مَنَعَ من ظُهورِها الحِكَايةُ، و(مِثْلُ): خَبَرٌ مُقدَّمٌ، وهو مضافٌ، و(نِعْمَ) مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه، مَنعَ من ظُهورِها الحكايةُ.

مثال ذلك: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، فكلٌّ يعرفُ أنَّ المرادَ إنشاءُ المَدْحِ له، وأمَّا الإعرابُ، فأَعْرَبَهُ المؤلِّفُ -رحمه الله- فقال: (الْفَاعِلُ ذَا)، فاختلفَ عن (نِعْمَ)، لأنَّ (نِعْمَ) فاعلُها كما سبق اسمٌ مُحَلًّى بـ(أل) أو مضافٌ لمحلًّى بـ(أل)، أو ضَمِيرٌ.

لكنْ هنا الفَاعِلُ (ذا)، فتقولُ: (حبَّذا زيدٌ)، وإن شئتَ أتيتَ بتمييزٍ، أو حالٍ كـ(صديقًا)، أو (مُعِينًا)، أو ما أشبهَ ذلك، فنقولُ في إعرابِها: (حَبَّ): فعلٌ ماضٍ، و(ذا) اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وأصلُها: (حَبَّ هَذَا)، والإشارةُ لزيدٍ، فإن كان حاضرًا، فهو حاضرٌ، وإنْ لم يكنْ حاضرًا، فهو مُستحْضَرٌ في الذِّهْنِ، و(زيدٌ): مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، وخبرُه جملةُ (حَبَّذا).

وما ذهبَ إليه المؤلِّفُ -رحمه الله- في إعرابِ (حبَّذا) هو أحسنُ الأقوالِ.

وقولُه: «وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: لَا حَبَّذَا»: الإعرابُ لا يختلفُ، لكن بدلَ (حَبَّذَا) أقولُ: (لا حَبَّذا).

فإذا أردتَ الذَّمَّ تقولُ: (بئسَ الرَّجلُ زيدٌ)، وإن شئتَ فقُلْ: (لا نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ)، و(لا حبَّذا الرَّجلُ زيدٌ).

٤٩٤- وَأَوْلِ (ذَا) المَخْصُـــوصَ أَيًّــا كَـــانَ، لَا

تَعْــدِلْ بِ(ذَا)، فَهْــوَ يُضَـاهِي المَـثَلَا

الشَّــرحُ

قولُه: «أَوْلِ»: فعلُ أمرٍ.

و«ذَا»: مفعولٌ أوَّل.

و«الْـمَخْصُوصَ»: مفعولٌ ثانٍ، يعني: اجْعَلِ المخصوصَ يلي (ذا) أيًّا كانَ حتَّى ولو كان جَمْعًا، أو مُثنًّى، فتبقى (ذا) على ما هيَ عليه، فلا تقولُ: (حَبَّ هؤلاءِ القومُ)، بل تقولُ: (**حبَّذا القومُ**)، و(**حبَّذا الرَّجُلانِ**)، و(**حبَّذا الرِّجالُ**)، ولهذا قال: (**أَيًّا كَانَ لَا تَعْدِلْ بِـ ذَا**).

وقولُه: «أَيًّا»: خبرُ (**كَانَ**) مُقدَّمٌ، واسمُها ضَميرٌ مستترٌ، يعني: أيًّا كان المخصوصُ.

وقولُه: «لَا تَعْدِلْ بِـ ذَا»: يعني: لا تأتِ عنها ببديلٍ لها، بل تبقى على ما هيَ عليه.

وقولُه: «فَهْوَ»: أي: هذا التَّرْكيبُ.

«يُضَاهِي»: أي: يُشابِهُ (**الْـمَثَلَا**)، وقد قيلَ: إنَّ الأمثالَ لا تُغيَّرُ، بل تَبْقَى على ما هِيَ عليه، فلو قلت: (مَنْ يحفظُ ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ فلهُ ألفُ ريالٍ، كُلّ بَيْتٍ بريالٍ لمدةِ سِتَّةٍ شُهورٍ)، ثمَّ جاءك رجلٌ بعدما مضتِ السِّتَّةُ شهورٍ، وقال:

أنا حفِظْتُها، وسأُسَمِّعُك إيَّاها، تقول له: (**الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ**)(١) -بالكسرِ- ولو كان رجلًا، لأنَّ هذا مَثَلٌ، والأمثالُ لا تُغيَّرُ، بل تَبْقى على لَفْظِها، وهذه قاعدةٌ معروفةٌ عندَ أهلِ العلم بالعَرَبيَّةِ، ولهذا يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله- هنا: (**فَهْوَ يُضَاهِي الْـمَثَلَا**)، أي: أنَّ (ذا) لا تتغيَّرُ كالأمثالِ لا تتغيَّرُ.

***

(١) التاء مِن (ضَيَّعتِ) مكسور في كل حال إذا خوطب به المذكر والمؤنث والاثنان والجمع، لأن المثَل في الأصل خوطبت به امرأة، وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة، كانت تحت عمرو بن عُدَاس، وكان شيخًا كبيرًا فَفَرِكَتْهُ -أي كرهته- فطلَّقها، ثم تزوجها فتًى جميل الوجه، أَجْدَبَتْ فبعثَت إلى عمرو تطلب منه حَلُوبة، فَقَال عمرو: (في الصيف ضيعت اللبن)، فلما رجع الرسُولُ وقَال لها ما قَال عمرو، ضربَتْ يَدَها على مَنكِب زوجها، وقَالت: (هذا ومَذْقُه خيرٌ)، تعني أن هذا الزوج مع عدم اللبن خيرٌ مِن عمرو، فذهبت كلماتها مَثَلا. انظر: مجمع الأمثال للميداني (٢/ ٦٨).

٤٩٥- وَمَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بـ(حَبَّ) أَوْ فَجُرّ
بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

الشرحُ

إذا كان فاعلُ (حَبَّ) سِوى (ذا) فماذا تصنعُ به وأنتَ تريدُ المدحَ؟

يقولُ -رحمه الله-: «**مَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بـ(حَبَّ) أَوْ فَجُر بِالْبَا**»: يعني: إمَّا أنْ تَرْفَعَه بـ(حبَّ)، وإما أنْ تَجُرَّه بالباءِ، فتقولُ: (**حَبَّ زيدٌ**)، أو: (**حَبَّ بزيدٍ**)، تريدُ الثَّناءَ عليه، وهيَ هنا لا تحتاجُ إلى مخصوصٍ، وإنَّما كانتْ من باب (**نِعْم**) و(**بِئْس**) في بابِ المعنى دونَ العملِ، بخلافِ ما إذا كانتْ مع (ذا).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «**وَمَا سِوَى ذَا**»: يعني بـ(ذَا) الَّتي في (حَبَّذا).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «**أَوْ فَجُرّ**»: (**أَوْ**): حرفُ عطفٍ، ومعناها التَّخييرُ، يعني أنَّك مُخيَّرٌ بين أنْ ترفعَه بـ(حَبَّ) أو تَجُرَّهُ بالباءِ، والفاءُ في قولِه: (**فَجُر**) زائدةٌ، لأنَّ الحُرُوفَ العاطفةَ لا تتداخَلُ، فلا تقولُ: (**جاءَ زيدٌ وثُمَّ عَمْرٌو**)، فهنا لا يُمْكِنُ أنْ نقولَ: إنَّ الفاءَ حرفُ عطفٍ، لأنَّ حرفَ العطفِ لا يدخلُ على حرفِ العطفِ، ولكنْ يجوزُ أنْ تكونَ الفاءُ رابطةً جوابًا لشَرْطٍ مُقدَّرٍ، والمعنى: أو إنْ لم تَرْفَعْ فَجُرَّ، وَعلى هذا فتكونُ الفاءُ رَابطةً للجوابِ المحذوفِ شرطُهُ.

وقولُه: «**فَجُرّ بِالْبَا**»: خاصَّةً دون غَيْرِها.

وقولُه: «وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْـحَا كَثُرْ»: (انْضِمَامُ) مبتدأٌ، وهو مضافٌ، و(الـحا) مضافٌ إليه.

و«كَثُر»: فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرُ المُبْتَدأ: (انْضِمَامُ)، و(دُونَ ذَا) مُتعلِّقٌ بـ(كَثُر)، أي: وانْضِمَامُ الحاءِ كَثُرَ دونَ (ذا)، أي: الَّتي في (حَبَّذا).

والمعنى أنَّك تقولُ: (حَبَّذا) بالفتحِ، وتقولُ: (حَبَّ زيدٌ)، و(حُبَّ زيدٌ) أو: (حَبَّ بزيدٍ)، و(حُبَّ بزيدٍ).

إِذَنْ: خلاصةُ الكلامِ: أنَّ (حَبَّ) يُؤتَى بها لإنشاءِ المدحِ، كما يُؤْتَى بـ(نِعْم)، ولكنْ إنْ كان فَاعِلُها (ذا)، فهي بفَتْحِ الحاءِ، وإنْ كان فاعلُها غيرَ (ذا)، فهيَ على الأكْثَرِ بضمِّ الحاءِ.

ثمَّ نقولُ: إنْ كان فَاعِلُها (ذا)، فإنَّه لا يُجَرُّ بالباءِ، وإنْ كان فاعلُها غيرَ (ذا) جازَ جَرُّه بالباءِ، وحينئذٍ إذا قُلْتَ: (حُبَّ بزيدٍ) -تُثْنِي عليه- نقولُ: (حُبَّ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، وهو مبنيٌّ للفاعلِ، وذلك لأنَّ (حُبَّ) في هذا المكانِ أَصْلُها (حَبُبَ زيدٌ)، لكنْ نُقِلَتِ الضَّمَّةُ إلى الحاءِ على غَيْرِ القاعدةِ التَّصريفيَّةِ (أي: نُقِلَتْ حركةُ العَيْنِ إلى الفَاءِ)، فلمَّا نُقِلَتِ الضَّمَّةُ مِن الباءِ صارتِ الباءُ ساكنةً، والسَّاكنةُ بعدَها مُتحرِّكٌ من جِنْسِها، فتُدغَمُ فيه، ولهذا قلنا: (حُبَّ).

ولهذا لو قلت في (حُبَّ زيدٌ): (حُبَّ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ، قلنا: هذا خطأٌ، لكن لو أردتَ أنْ تُخْبِرَ عن زيدٍ بأنَّه محبوبٌ، فقلت: (حُبَّ زيدٌ)، فإنَّنا نُعْرِبُ (حُبَّ) فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعولِ، و(زيد): نائبُ فاعلٍ، لأنَّك

تريدُ أنْ تُـخْبِرَ بأَنَّهُ محبوبٌ، لا أنْ تُنْشِئَ الثَّناءَ عليه بالحُبِّ، فبينهما فرقٌ، وهذا مِن دقائقِ اللُّغةِ، ولا يَفْهَمُهُ إلا مَن فَهِمَ المعانيَ، ويُعْرَفُ الفرقُ بينهما بالسِّياقِ.

لكنْ إذا قلت: (**حُبَّ بزيدٍ**)، فهنا لا يجوزُ أنْ يكونَ (**زيد**) نائبَ الفاعلِ بكلِّ حالٍ، فالمرادُ به إنشاءُ المدحِ، وذلك لأنَّ الباءَ منعتْ أنْ يكونَ (**زيد**) نائبَ فاعلٍ.

ولهذا أرى أنَّه ينبغي إذا أردتَ أنْ تنشئَ المدحَ أنْ تُدْخِلَ الباءَ لكي يزولَ الإشكالُ.

***

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

قولُه: «**أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ**»: يعني (أَفْعَل) الَّذي يرادُ به التَّفضيلُ، فهو مِن بابِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نوعِه، وذلك لأنَّ (أَفْعَل) تارَةً تكونُ صفةً، مثل: (**أعرج**)، و(**أبيض**)، و(**أحمر**)، وما أشبهها، وتارةً تكونُ فعلًا، مثل: (**أقدم**)، و(**أحجم**)، و(**أكرم**)، وما أشبهها، فالمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: «**أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ**» يعني الَّتي يُرادُ بها التَّفضيلُ، وهو كلُّ اسمٍ دالٍّ على التَّفاضلِ بين شيئين: إمَّا في محمودٍ، وإمَّا في مذمومٍ.

ولا تَظُنَّ أنَّ (أَفْعَل) التَّفْضيلِ مِن الفَضْلِ الَّذي هو الإحسانُ والخيرُ، بلْ هوَ مِن التَّفضيلِ الَّذي هو الزِّيادةُ في قُبْحٍ، أو حُسْنٍ، فإذا قلت: (**هذا أطيبُ مِن هذا**)، فهو تفضيلٌ في ممدوحٍ، وإذا قلت: (**هذا أقبحُ مِن هذا**)، فهذا تَفْضِيلٌ في شيءٍ مذمومٍ.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- لا يُعْنَى بمسألةِ المعنى، إنَّما يُعْنَى بالصِّيغةِ، ولهذا قال:

٤٩٦- صُغْ مِـنْ مَصُـوغٍ مِنْـهُ لِلتَّعَجُّـبِ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّـذْ أُبِي

الشَّـرحُ

قولُه: «**صُغْ**»: فعلُ أمرٍ، والأمرُ للوجوبِ على قاعدةِ النَّحْوِيِّينَ، لكن ليسَ المرادُ الوجوبَ الَّذي يأثمُ به الإنسانُ.

وقولُه: «مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ للتَّعَجُّبِ»: أي: من مَصْدَرٍ يُصاغُ منه فِعلُ التَّعجُّبِ، ومفعولُ (صُغْ) هو (**أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ**)، أي: لتفضيلِ شيءٍ على شيءٍ.

وفي قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ للتَّعَجُّبِ»: إحالةٌ على ما سبَقَ، وفي التَّعجُّبِ قال:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

إِذَنْ: فلنرجعْ إلى ما سَبَقَ، ونقولُ في القاعدةِ هنا: **إنَّما جازَ أنْ يُصاغَ منه فعلُ التَّعجُّبِ جازَ أنْ يُصاغَ منه اسمُ التَّفضيلِ، وما لا فَلَا**، لأنَّه قالَ: (**وَأْبَ اللَّذْ أُبِي**).

وقولُه: «وَأْبَ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ الأَلِفِ، والفتحةُ قبلَها دليلٌ عليها، وفاعلُه مُستَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت)، والمعنى: ارفُضْ، أو امنعِ الَّذي مُنِعَ.

و«اللَّذْ»: اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، أي: الَّذي، فحُذِفَتِ الياءُ، وهي لغةٌ في (الَّذي).

إِذَنْ: لا يُصاغُ اسمُ التَّفضيلِ مِن فعلٍ رُباعيٍّ، فإذا أردتُ أنْ أَصُوغَه مِن (أَكْرَم) لكيْ أُخبرَ عن زيدٍ بأنه يُكْرِمُ النَّاسَ أكثرَ أقولُ: (**زيدٌ أشدُّ إِكْرَامًا مِن عَمْرٍو**)، ولا أقولُ: (**أكرمُ مِن عَمْرٍو**)، بينما في اللُّغةِ عندنا **يُصاغُ**، فإذا قالوا: (فلانٌ أَكْرَم)، يعني: أكثرُ إكرامًا، لا أنَّ صفةَ الكَرَمِ فيه أَقْوَى، وأمَّا إذا قلت: (**زيدٌ أَكْرَمُ مِن عَمْرٍو**)، فهو مِن (كَرُمَ) الثُّلاثيِّ.

كذلك لا يُصاغُ اسمُ التَّفضيلِ من (عسى)، فلا أقولُ: (**زيدٌ أَعْسَى من عَمْرٍو**)، لأنَّه جامدٌ.

فإذا قال قائلٌ: لكن هل نقولُ: (**فلانٌ أَبْأَسُ مِن فلانٍ**)؟

نقولُ: لا، إلَّا إذا كان مِن (بَؤُسَ)، وليس مِن (بِئْسَ).

كذلك لا يُقالُ: (**زيدٌ أَمْوَتُ من عَمْرٍو**)، لأنَّه غيرُ قابلٍ للتَّفاوُتِ.

ولا يُقالُ: (**زيدٌ أَعْمَى من عَمْرٍو**)، لأنَّه غيرُ قَابِلٍ أيضًا.

فإن قال قائلٌ: فما الجوابُ عن قولِه تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:٧٢] ؟

فالجواب: أنَّ ﴿أَعْمَىٰ﴾ الأُولى وَصْفٌ، وكذلك الثَّانيةُ وَصْفٌ، إِذَنْ: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ خبرُ مُبْتَدأ محذوفٍ، يعني: وهو أضلُّ سبيلًا.

كذلك لا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (**فلانٌ أَكْوَنُ صِدْقًا من فلانٍ**)، لأنَّهُ ناقصٌ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**تَمَّ**).

وهل يصحُّ أنْ تقولَ: (**شِمَاغُ غانمٍ أَحْمرُ مِن شِمَاغِ عبدِ الرَّحمنِ**)؟

الجواب: لا، لأنَّ الوصفَ منه على (أَفْعَل) فلا يجوزُ، وهذا الشَّرطُ الأخيرُ فيه خلافٌ، **والصَّحيحُ** أنَّه جائزٌ، فتقول: (**حِبْرُ هذا أسودُ مِن هذا**)، وتقولُ: (**هذا البِسَاطُ أَحْمرُ مِن هذا البِسَاطِ**)، وتقول: (**هذا أصفرُ مِن هذا**)، وتقول: (**ما رأيتُ أجزعَ مـمَّا يُضْرَبُ مِن فلانٍ**)، وتقول: (**هذا أعرجُ مِن هذا**) أي: أشدُّ عَرَجًا، **فالصَّوابُ جوازُه**، وقد وردَ في بعضِ الألفاظِ: «**ماؤُه أبيضُ من**

اللَّبَنِ»[١]. يعني حوض النَّبيِّ ﷺ والمشهورُ: «أشدُّ بيَاضًا»[٢].

فإذا قال قائلٌ: إذا أجَزْتُموه لَزِمَ مِن ذلك اللَّبْسُ، وهو التباسُ الوصفِ بالتَّفْضيلِ، لأنَّ هناك فرقًا بين قولِك: (هذا أصفرُ)، تعني أنَّ وَصْفَه الصُّفْرَةُ، وقولِك: (هذا أصفرُ مِن هذا).

قلنا: لا لَبْسَ، والَّذي يُبيِّنُ المعنى ذِكْرُ المُفضَّلِ عليه، فأنا لم أَقُلْ: (هذا البِساطُ أحمرُ) فقط، إنَّما قلتُ: (هذا البِسَاطُ أحمرُ مِن هذا البِسَاطِ).

إِذَنْ: فـ(مِنْ) هي الَّتي تُعيِّنُ أنَّه اسمُ تفضيلٍ، والَّذين منعوا ليس عندهم شُبْهَةٌ إلَّا أنَّه يلتبسُ هذا بهذا، ونحنُ نقولُ: إنَّ الالتباسَ يزولُ بتقديرِ (مِنْ)، أو وجودِها.

وكذلك لا يجوزُ أنْ تقولَ: (زَيدٌ أَمْرَضُ من عَمْرٍو) على أنَّه مبنيٌّ مِن (مَرِضَ)، وكذلك لا يجوزُ أنْ تقولَ: (زيدٌ أَعْنَى بالأمرِ مِن عَمْرٍو)، لأنَّه مبنيٌّ للمجهولِ، لأنَّه يقالُ: (عُنِيَ بالأمرِ)، ولا يقالُ: (عَنَى بالأمرِ).

فإذا قلت: (زيدٌ أَعْنَى مِن عَمْرِو بالأمرِ) وأنت تُرِيدُه مِن (اعْتَنَى)، وليس مِن (عُنِيَ به)، فإنَّه لا يجوزُ أيضًا، لأنَّه زائدٌ على الثُّلاثيِّ.

إِذَنْ: اسمُ التفضيلِ حُكْمُه فيما يُصاغُ منه، وما لا يُصاغُ حُكْمُ فعلِ التَّعجُّبِ، ويُحالُ على ما سبقَ.

* * *

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٥٧٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، رقم (٢٣٠٠).

٤٩٧- وَمَــا بِـــهِ إِلَى تَعَجُّـــبٍ وُصِـــلْ   لِـــمَانِعٍ بِـهِ إِلَى التَّفْضِـــيلِ صِـــلْ

الشــرحُ

قولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ.

و«بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(وُصِلْ)، فالتَّقديرُ: وما وُصِلَ به إلى تعجُّبٍ.

وقولُه: «لِمَانِعٍ»: مُتعَلِّقٌ بـ(وُصِلْ).

وقولُه: «بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(صِلْ)، وعلى هذا فالتَّقديرُ: صِلْ به إلى التَّفضيلِ، وجملةُ (صِلْ) في محلِّ رَفْعٍ خبرُ المبتدأ (مَا).

وتركيبُ البيتِ: وما وُصِلَ به إلى التَّعجُّبِ لمانعٍ صِلْ به إلى التَّفضيلِ، كأنَّه يقولُ: يُتوصَّلُ إلى التَّفضيلِ بما لا يُصاغُ منه بـ(أَشَدَّ) وشِبْهِها، هذه هي **القاعدةُ**.

مثال ذلك: (**فلانٌ أشدُّ دَحْرجةً مِن فلانٍ**)، أو: (**أشدُّ استخراجًا**).

وكذلك بعد ما قلنا: لا يجوزُ أنْ تقولَ: (**إنَّ هذا البِسَاطَ أحمرُ مِن هذا البِسَاطِ**) تقول: (**هذا أشدُّ حُمْرَةً**).

وبعدما قلنا: إنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: (**فلانٌ أَعْنَى بهذا الأمرِ مِن فلانٍ**) تقولُ: (**أشدُّ عِنَايَةً به**).

وكما قلنا: إنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: (**فلانٌ أَمْوَتُ مِن فلانٍ**)، كذلك لا يجوزُ أنْ تقولَ: (**أشدُّ موتًا**)، لأنَّه لا يتفاوتُ، ولهذا ابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا**)، فليس معناه أنَّ كلَّ شيءٍ عَدِمَ الشَّرطَ يُؤْتَى

بـ(**أَشَدَّ**)، فإذا قلت: (**أشدُّ مَوْتًا**)، فلا يُمْكِنُ أنْ يَصِحَّ على أنَّ المرادَ الموتُ نفسُه، أي: بعدَما يموتُ، نعمْ إذا كان معناه أشدَّ نَزْعًا عند نَزْعِ الرُّوحِ، أو كانَ المرادُ سرعةَ موتِه فيمكنُ.

وكذلك (**فَنِيَ**)، فإذا كانَ المرادُ سرعةَ فَنَائِه مثلًا، فهنا يُمْكِنُ أنْ يقالَ: (**ما أَفْنَاه**) أي: ما أَسْرعَ فَنَاءَهُ، بدونِ واسطةٍ، ولكنَّ المشهورَ على كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّه يُؤْتَى بواسطةٍ، فيقالُ: (**ما أَسْرَع فَنَاءَه**)، (**ما أَسْرَع مَوْتَه**).

كذلك لا يصحُّ (**فلانٌ أشدُّ عمًى مِن فلانٍ**)، لأنَّ الَّذي يمنعون هو عَمَى البصرِ، والإنسانُ الَّذي لا يُبْصِرُ لا يُبْصِر، فليس فيه تفاضلٌ.

وإذا كان فِعْلًا غيرَ مُتصرِّفٍ كـ(**نِعْمَ**) و(**بِئْس**)، فهذا مِن الَّذي إذا فاتَ شَرْطُه، فليسَ له بديلٌ، لكنْ يمكنُ أنْ تقولَ: (**نِعْمَ أفضلُ القومِ فلانٌ**).

المهمُّ أنَّه إذا أردنا أنْ نَتَوَصَّلَ إلى التَّفضيلِ فيما لا يُصاغُ منه اسم التَّفضيلِ نأتي بـ(**أَشَدَّ**) أو شِبْهِها.

وهنا فائدةٌ: يَنْتَصِبُ مصدرُ الفعلِ الذي لا يُصاغُ منه التَّفضيلُ على أنَّه مفعولٌ في بابِ التَّعجُّبِ، فنقولُ في: (**ما أَشَدَّ حُمْرَتَه**): إنَّ (**حُمْرَتَه**) مفعولُ (**أَشَدَّ**)، وهنا ينتصبُ على أنَّه تمييزٌ، لأنَّه جاءَ بعدَ اسمِ التَّفضيلِ.

***

٤٩٨- و(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا　　　تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بـ(مِنْ)[1] إِنْ جُرِّدَا

الشرحُ

قولُه: «أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ»: هذا مِن بابِ الاشتغالِ، فهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ ما بعدَه، وهذا النَّصبُ راجح.

* * *

(١) في بعضِ النُّسَخِ كُتِبت (بمن) جميعًا، والأحسنُ من حيثُ الإملاء أنْ تكتبَ الباءُ وحدَها، و(من) وحدَها، لأنَّ (مِن) حرفٌ مستقلٌّ، أي: بهذا الحرفِ. (الشارح)

٤٩٩- وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

الشرحُ

القاعدةُ أَنَّهُ إذا جُرِّدَ اسمُ التَّفضيلِ مِن (أل)، أو أُضيفَ إلى نكرةٍ لَزِمَ فيه أمرانِ، وهما الإفرادُ والتذكيرُ.

فقولُه: «جُرِّدَا»: يعني: من الإضافةِ.

وقولُه: «وَأَنْ يُوَحَّدَا»: يعني: وأنْ يكونَ مُفرَدًا.

مثال ذلك: تقولُ: (**زيدٌ أفضلُ رجلٍ هنا**)، (**هندٌ أفضلُ امرأةٍ هنا**) معَ أنَّ (**هند**) مُؤنَّثٌ، و(**أفضل**) مُذكَّرٌ، لكنَّه مضافٌ إلى نكرةٍ، وتقولُ: (**الزَّيدانِ أفضلُ رَجُلينِ هنا**)، (**الزَّيدونَ أفضلُ قومٍ هنا**)، لأَنَّه مضافٌ إلى نَكِرةٍ، وتقولُ: (**الهندانِ أفضلُ امرأتينِ هنا**)، وكذلك: (**الهِنْداتُ أفضلُ نِسَاءٍ هنا**).

* * *

٥٠٠- وَتِلْـو(أَلْ) طِبْـقٌ، وَمَـا لِـمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَـنْ ذِي مَعْرِفَـهْ

٥٠١- هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَـى (مِـنْ)، وَإِنْ لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

الشَّـرحُ

قولُه: «وَتِلْو (أَلْ) طِبْقٌ»: يعني أنَّ المُعرَّفَ بـ(أل) يكونُ مُطابِقًا لموصُوفِه، أو ما كانَ خَبَرًا عنهُ، فتقولُ: (**زيدٌ هو الأفضلُ**)، (**هندٌ هي الفُضْلَى**)، (**الزَّيدانِ هما الأَفْضَلانِ**)، (**الهِنْدانِ هما الفُضْلَيانِ**)، (**هؤلاءِ الرِّجالُ الأَفْضَلُونَ**)، (**هؤلاءِ النِّساءُ هنَّ الفُضْلَيَاتُ**).

فصارَ المحلَّى بـ(أل) منِ اسمِ التَّفضيلِ طبقَ الموصوفِ بكلِّ حالٍ، سواءٌ كانَ خَبَرًا، أو صِفَةً، مُذكَّرًا كان، أو مُؤنَّثًا، مفردًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا.

والقاعدةُ أنَّ (مِن) لا تدخلُ على المحلَّى بـ(أل)، وأمَّا قولُ الشاعرِ[1]:

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِـنْهُمْ حَصًـى وَإِنَّـمَا الْعِـزَّةُ لِلْكَـاثِرِ

فنقولُ: التَّقديرُ: (ولستَ بالأكثرِ أكثرَ منهم حصًى)، أو يُحْمَلُ على زيادةِ الألفِ واللَّامِ، والأصلُ: (ولستَ بأكثرَ منهم حصًى)، ولكنْ لو قيلَ: إنَّها تأتي على سبيلِ النُّدْرَةِ والقِلَّةِ، لم يكنْ هذا مُمْتَنِعًا، أمَّا أنْ نتكلَّفَ ونقولَ: (أل) زائدةٌ، أو أنَّ هناك اسمَ تفضيلٍ مُجرَّدًا مِن (أل)، فلا داعيَ لهُ.

وقولُه: (**وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ**) يعني: للغالبِ

---

(١) البيت للأعشى، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٤٧).

في كثرةِ الحصَى، والفائدةُ مِن كثرةِ الحصى أنَّهم يَعُدُّون به، لأنَّ العربَ كانوا في الأَوَّلِ أُمِّيِّينَ، ليس عنْدَهم حسابٌ، ولا معرفةٌ به، فإذا أرادَ أنْ يَعُدَّ القومَ أحضرَ حصًى، وقال: هذا عددُ القومِ.

ومنه (أَحْصَاه) فأصلُها (عَدَّهُ بالحصى)، مأخوذةٌ من الحصى، فـ(أحصيتُ الشَّيءَ) يعني ضَبَطتُ عَدَّه، لأنَّهم كانوا يَضْبِطُون العددَ بالحصى.

وقولُه: «وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ»: أي: ما أُضِيفَ لمعرفةٍ مِن أسماءِ التَّفضيلِ فإنَّه (ذُو وَجْهَيْنِ)، يعني: يجوزُ فيه المطابقةُ وعدمُها، فتقولُ: **(هندٌ فُضْلَى النِّساءِ)**، **(هندٌ أفضلُ النِّساءِ)**، فالأوَّلُ مُطابِقٌ، والثَّاني غيرُ مُطابِقٍ.

وكذلك تقولُ: **(الزَّيدانِ أفضلُ الرِّجالِ)**، وهذا غيرُ مُطابقٍ، وتقولُ: **(الزَّيدانِ أفضلا الرِّجالِ)**، وهذا مطابقٌ.

وتقول: **(طَلَبةُ العلمِ أفضلُ الرِّجالِ)** أو: **(أفْضَلُو الرِّجالِ)**.

وتقول: **(محمدٌ رسولُ اللهِ أفضلُ الأنبياءِ)**، **(فاطمةُ فُضْلَى نساءِ العالمينَ نَسَبًا[١])**.

إِذَنْ: إذا أُضِيفَ لمعرفةٍ جازَ فيه وجهانِ، وهما المطابقةُ وعَدَمُها، وعَدَمُها هو الإفرادُ والتَّذكيرُ.

وقوله «وَلِـمَعْرِفَهْ»: ضدُّه ما أُضِيفَ لنكرةٍ، وقد سبقَ الكلامُ عليه، وأنَّه يُلْزَمُ التَّذكيرَ والإفرادَ.

لكنْ شَرَطَ المؤلفُ -رحمه الله- فقالَ: «هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَـمْ تَنْوِ» أي: معنى (مِن).

(١) وكذلك أخواتها. (الشَّارح)

«فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ»: يعني أنَّه يجوزُ الوجهانِ إذا نَوَيْتَ معنى (مِنْ)، فإنْ لم تَنْوِ معنى (مِن)، فإنَّه يجبُ المطابقةُ.

مثال ذلك: (**محمدٌ رسولُ اللهِ أفضلُ الأنبياءِ**)، فهنا نويتَ (مِن)، يعني: أفضلُ مِن جميعِ الأنبياءِ.

مثال آخر: (**طلبةُ العلمِ الشَّرعيِّ أفضلُ طَلَبةٍ في الدُّنْيَا**)، فهنا نَوَيْتَ (مِن)، يعني: أفضلُ من جميعِ الطَّلَبةِ في الدُّنْيا، فإذا نَوَيْتَ معنى (مِن) جازَ الوجهانِ.

وَمِن استعمالِه غيرَ مطابقٍ قولُه تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:٩٦]، ولو طابقَ لقالَ: (ولتجدنَّهم أَحْرَصِي النَّاسِ على حياةٍ).

ومِن استعمالِه مطابقًا قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام:١٢٣]، ولو لم يُطابِقْ لقالَ: (أَكْبَرَ مُجْرِميها).

فإنْ لم تنوِ معنى (مِن)، وإنَّما نَوَيْتَ مُطْلَقَ الفَضْلِ، فإنَّه يجبُ أنْ يكونَ مُطابِقًا لِـمَا اقترنَ به.

مثال ذلك: (**فلانٌ أَعْدلُ النَّاسِ**)، فليس قَصْدُك أنَّه أعدلُ مِن جميعِ النَّاسِ، لكنَّ قصْدَكَ أنَّه حازَ قصبَ الفَضْلِ في العَدْلِ.

مثال آخر: (**زيدٌ وعَمْرٌو أَعْدَلَا بني فُلانٍ**)، فليس المقصودُ هنا أنَّهما أعدلُ مِن بني فلانٍ، لأنَّهما مِن بني فلانٍ، لكنَّ المقصودَ أنَّهما عَادِلَا بني فلانٍ.

ومنه قولُهم: (**الأشجُّ والنَّاقصُ أَعْدَلا بني مَرْوَانَ**)، فالمرادُ أنَّهما عَدْلانِ، لا أنَّهما أَعْدَلُ من كلِّ بني مَرْوانَ، والأشجُّ هو عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، والنَّاقصُ هو يزيدُ بنُ الوليد بن عبد الملك، لأنَّه كان مُقْتَصِدًا في العَطَايَا، وليس مُسْرِفًا،

فَسَمَّوْهُ النَّاقصَ، والنَّاسُ لا يَسْلَمُ منهم أحدٌ، إنْ أكثرَ العطاءَ قالوا: مُبَذِّرٌ، وإنِ اقتصدَ قالوا: ناقصٌ.

فصارَ اسمُ التَّفضيلِ لا يخلو مِن الأحوالِ التَّاليةِ:

الأولى والثَّانيةُ: أنْ يكونَ مُجرَّدًا مِن (أل) والإضافةِ، أو مضافًا إلى نكرةٍ، فالواجبُ فيه أنْ يَلْزَمَ الإفرادَ والتَّذكيرَ.

الثَّالثةُ: أنْ يكونَ مُحلًّى بـ(أل)، فتجبُ فيه المطابقةُ بكلِّ حالٍ.

الرَّابعةُ: أنْ يُضافَ لمعرفةٍ، فإمَّا أنْ تَنْوِيَ معنى (مِن)، وإمَّا ألَّا تَنْوِيَ، فإنْ لم تَنْوِ معنى (مِن) وَجَبَتِ المطابقةُ، وإنْ نويتَ معنى (مِن) جازَ فيه الوَجْهانِ.

فائدةٌ: **قالَ ابنُ عقيلٍ -رحمه الله-:** قيل: ومِن استعمالِ صيغةِ (أَفْعَل) لغيرِ التَّفضيلِ قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧]، وقولُه: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء:٥٤]، أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وربُّكم عالِمٌ بكم، وقولُ الشَّاعرِ(١):

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

أي: لم أَكُنْ بعَجِلِهم، وقولُه(٢):

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي: دعائمُه عزيزةٌ طويلةٌ. اهـ.

---

(١) البيت للشَّنْفَرَى الأزدي عمرو بن بَرَّاق، كما في شرح الكافية الشافية (١/ ٤٢٤).
(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق، كما في الكامل للمبرد (٢/ ٢٢٧).

أمَّا قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧] **فالصَّحيحُ** أَنَّهُ على بابِه، لكنَّه يُخاطِبُ قومًا يُنْكِرون البعثَ، فأرادَ أنْ يُخاطِبَهم بأمرٍ ظاهرٍ عَقْلًا، وهو أنَّ الإعادةَ أهونُ من الابتداءِ، فيقول: إنَّه يبدأُ الخلقَ ثمَّ يُعِيدُه، وفي محسوسِكم ومعروفِكم ومعقولِكم أنَّ الإعادةَ أهونُ مِن الابتداءِ، فكيفَ تُنْكِرُونَ ما هو أهونُ في عُقُولِكم ومحسوسِكم، وإلَّا فالكلُّ عليه هَيِّنٌ، لأنَّ الكلَّ يكونُ بـ(كُنْ)، وهذا مِثْلُ قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤]، ومعلومٌ أنَّ هؤلاءِ المُكذِّبينَ للرَّسولِ على ضلالٍ، وأنَّ الرَّسولَ ﷺ ومَن معهُ على هُدًى.

كذلك قولُه تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء:٥٤] **الصَّحيحُ** أنَّه على بابِه، وأنَّه أعلمُ بنا مِن أنْفُسِنا -سبحانه وتعالى- وليس المعنى أنَّه عالِمٌ بكم فقط.

وكذلك قولُ الشَّاعرِ: (**لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم**)، **الصَّحيحُ** أنَّه على بابِه أيضًا، يعني: ما أنا بأَعْجَلِ القومِ، وليس المعنى: لستُ بعَجِلِهم، بل المرادُ لستُ بأوَّلِ مَن يمُدُّ يدَه، لأنَّ أوَّلَ منْ يمُدُّ يدَه إذا قُدِّمَ الزَّادُ هو أَعْجَلُهم، وهو دليلٌ على شَرَهِه ونَهْمَتِه، وأنَّه لا يتمالكُ نَفْسَه حتَّى يُقالَ لهُ: (تَفَضَّلْ وكُلْ).

كذلك قولُه: (**إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا * بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ**)، المرادُ به التَّفضيلُ، وليس المرادُ: أعزُّ وأطولُ مِن كلِّ شيءٍ، ومعلومٌ أنَّ الشاعرَ لم يقصِدْ هذا، إنَّما قَصَدَ أنهُ أعزُّ وأطولُ مِن البيوتِ الأخرى، وقولُه: (**وَأَطْوَلُ**) من الطُّولِ المعنويِّ، وليسَ المرادُ الطُّولَ الحِسِّيَّ.

* * *

٥٠٢- وَإِنْ تَكُـنْ بِتِلْـو (مِنْ) مُسْـتَفْهِمَا فَلَهُـمَا كُـنْ أَبَـدًا مُقَـدِّمَا

٥٠٣- كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَـدَى إِخْبَـارٍ التَّقْـدِيمُ نَـزْرًا وَرَدَا

الشـرحُ

قولُه: «إِنْ»: شرطيةٌ، واسمُ (تَكُنْ) مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت)، وخبرُها قولُه: (مُسْتَفْهِمَا)، يعني: وإنْ تَكُنْ مُسْتَفْهِمًا (بِتِلْوِ مِنْ)، بحيثُ يكونُ الَّذي بعدَ (مِن) اسمَ استفهامٍ، والَّذي بعدَ (مِن) يأتي في آخِرِ الجملةِ، تقولُ: (الرَّجلُ خيرٌ مِن المرأةِ)، فـ(المرأة) تأتي في آخرِ الجملةِ، لأنَّها تأتي بعد ذِكْرِ المُفضَّلِ، وتقولُ: (الشِّتاءُ أبردُ من الصَّيفِ)، فتأتي بـ(مِن) بعدُ، فإذا كان ما بعدَ (مِن) اسمَ استفهامٍ، فإن بقيَ في مكانِه تركنا القاعدةَ، وهي أنَّ الاستفهامَ له الصَّدَارةُ، أي: أنَّ الاستفهامَ دائمًا هو الأوَّلُ، ولهذا يجبُ تقديمُه إذا كان خبرًا للمبتدأ في مثلِ: (أين زيدٌ؟) فماذا نصنعُ؟

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: «فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا»: (فَلَهُمَا) الضَّميرُ يعودُ على (مِن)، والاستفهام، وجملةُ (فَلَهُمَا) جوابُ الشَّرطِ، وهو قولُه: (إِنْ تَكُنْ).

إِذَنْ القاعدةُ: أَنَّهُ إذا كانَ المُفَضَّلُ عليه اسمَ استفهامٍ، فإنَّهُ يجبُ أنْ يتقدَّمَ، فيكون في صدرِ الجملةِ، والعلَّةُ في ذلك أنَّ الاستفهامَ له الصَّدارةُ.

مثالُه: (مِـمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، فهذا استفهامٌ، والجواب: (أنا خيرٌ من فُلانٍ)، لكنْ لَمَّا كانَ المُفضَّلُ عليه اسمَ استفهامٍ، وجبَ أنْ يُقدَّمَ، فتقول: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟).

وكذلك تقولُ: (**مِمَّنْ أنتَ أطولُ؟**)، (**مِمَّنْ أنتَ أَغْنَى؟**)، (**مِمَّنْ أنتَ أَعْلَمُ؟**)، وما أشبهَ ذلك، وسيكونُ جوابُ المسئولِ مَثَلًا: (مِن فلانٍ)، يعني: أنا خيرٌ -أو أطولُ، أو أعلمُ، أو أغنى، أو ما أشبه ذلك- من فُلانٍ.

وقولُه: «وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا»: يعني: إنْ جاءَ في جملةٍ خبريَّةٍ، فإنَّ التَّقديمَ نزرٌ، أي: قليلٌ.

مثالُه: (**خيرٌ مِن زيدٍ عَمْرٌو**)، والأصلُ: عَمْرٌو خيرٌ مِن زيدٍ، لكنَّها جاءتْ مُقدَّمةً، وهذا يكونُ نَزْرًا قليلًا في اللُّغةِ العربيَّةِ، وهل يَنْقاسُ؟

الظَّاهرُ أنَّهُ لا ينقاسُ، وأنَّهُ إنْ وُجِدَ عن العَرَبِ فهو مقصورٌ على السَّماعِ.

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ[1]:

وَلَا عَيْـبَ فِيهَـا غَـيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَـا ... قَطُوفٌ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

الشَّاهدُ في قولِه: (**وَأَنْلَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ**)، والتَّقديرُ: (أَكْسَلُ منهنَّ).

وقولُه: «نَزْرًا»: مصدرٌ في موضعِ الحالِ مِن فاعلِ (وَرَدَا)، يعني: وردَ نَزْرًا.

وقولُه: «لَدَى»: أي: عِنْدَ.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة غيلان، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٥٢).

٥٠٤- وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

٥٠٥- كَـ(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

الشرحُ

قولُه: «نَزْرٌ»: أي: قليلٌ.

وقولُه: «وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ»: يعني أَنَّه يرفعُ الضَّميرَ المستترَ، ولا يرفعُ الظَّاهرَ إلا قليلًا.

والمسألةُ فيها خلافٌ، **فمنهم مَن يقول**: إنَّه لا يرفعُ الظَّاهرَ مطلقًا.

ومنهم مَن يقولُ: إنَّه لا يجوزُ، وإنَّه شاذٌّ، وهذا مذهبُ ابنِ هشامٍ -رحمه الله- في القَطْرِ[1]، قال: إنَّه لا يرفعُ الظَّاهرَ إلا في مسألةٍ واحدةٍ، وهي مسألةُ الكُحْلِ[2]، فإنَّه يجوزُ، وذلك إذا عاقبَ الفعلَ.

ومنهم مَن يقولُ: إنَّه يرفعُه مطلقًا، ولا مانعَ، وهذا هو الأقربُ، لأَنَّه إذا كان هو بمعنى الفعلِ، ولكنَّه يدلُّ على الزِّيادةِ والفضلِ، فما الَّذي يمنعُ مِن أن يكونَ رافِعًا للظَّاهرِ؟! ثمَّ إنَّه هو أيضًا يرفعُ ضميرًا مستترًا تقديرُه: (هو)، والَّذي تقديرُه: (هو) استتارُه جائزٌ، وليس بواجبٍ.

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يرى أَنَّه ممكنٌ، لكنَّهُ قليلٌ.

---

(١) انظر قطر الندى، وبل الصدى (ص:٢١).

(٢) مِثَال ذَلِك قَوْلهم: (مَا رَأَيْت رجلا أحسن فِي عينه الْكحل مِنْهُ فِي عين زيد). انظر شرح قطر الندى لابن هشام (ص:٢٨٢).

وقولُه: «وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا»: أي: صارَ بمعنى الفعلِ، بحيثُ يَحُلُّ الفعلُ محلَّه، لأنَّ (عَاقَبَ الشَّيْءَ) أي: صارَ عَقِبَه في مَكَانِه، فإذا صحَّ أنْ يحلَّ محلَّه الفعل، فحينئذٍ يجوزُ أنْ يرفعَ الظَّاهرَ.

ولا بُدَّ أنْ يقعَ (أَفْعَل) التَّفضيلِ بعدَ نفيٍ، أو شِبْهِه، وشبهُ النَّفيِ هو النَّهيُ، والاستفهامُ الإنكاريُّ بمعنى النَّفْيِ.

ولا بُدَّ أنْ يكونَ مرفوعُه أجنبيًّا، أي: غيرَ عائدٍ إلى المُفَضَّلِ، لأنَّك إذا قُلْتَ: (مررتُ برجلٍ أفضلَ مِن زيدٍ)، فكلمةُ (أفضل) فيها ضميرٌ يعودُ على (رَجُل)، لكنْ هنا لا بُدَّ أنْ يكونَ المرفوعُ أجنبيًّا لا يعودُ على المُفضَّلِ.

ولا بُدَّ أيضًا أنْ يكونَ هذا الأجنبيُّ مُفضَّلًا على نَفْسِه باعتبارَيْن، فالتَّفضيلُ هنا بين ذاتٍ واحدةٍ باعتبارِ حالَيْن، وليس تفضيلًا بين شَخْصٍ وشَخْصٍ.

مثالُه: «لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيق أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ»:

فـ«لَنْ»: حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ.

و«مِنْ رَفِيق»: (مِن) حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(رَفِيق) مفعولٌ به لـ(تَرَى)، يعني: لن ترى رفيقًا.

وقولُه: «أَوْلَى»: صفةٌ لـ(رَفِيق).

وقولُه: «الْفَضْلُ»: هو فاعلُ (أَوْلَى) مَع أنَّ (أَوْلَى) اسمُ تفضيلٍ، لكنْ لَمَّا كانَ الفعلُ يَحُلُّ محلَّها صحَّ أنْ ترفعَ الفاعلَ، لأنَّ معنى (لن ترى في الناسِ رفيقًا أَوْلَى به الفَضْلُ): يُولَى به الفَضْلُ.

وقولُه: «مِنَ الصِّدِّيقِ»: هذا هو المُفضَّلُ عليه، وقولُه: (مِنَ الصِّدِّيقِ)، حُرِّكَتِ النُّونُ بالفتحِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

مثال آخر: مسألةُ الكُحْل: (**ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ**)، فقولُه: (**أَحْسَن**) بمعنى يَحْسُنُ في عَيْنِه الكُحْلُ، فكان مُعاقِبًا للفِعْلِ الَّذي هو(يَحْسُن)، فصحَّ أنْ يرفعَ الظَّاهرَ.

وهنا تقدَّمَ نفيٌ، وقولُه: (**أَحْسَن**) اسمُ التَّفضيلِ، وكانَ المفروضُ أنْ يتحمَّلَ ضميرًا يعودُ على (**أَحَد**)، لكنَّه هنا رفعَ ظاهرًا أجنبيًّا مِن المُفضَّلِ عليه، ولا يعودُ على المُفضَّل عليه، وقولُه: (**الكُحْل**) هو مُفضَّلٌ في عَيْنِ زيدٍ، ومُفضَّلٌ عليه في عَيْنِ غَيْرِ زيدٍ.

فإِذَنْ: الكُحْلُ فُضِّلَ على نَفْسِه باعتبارَيْن: ففي حالِ كَوْنِه في عَيْنِ زيدٍ مُفضَّلٌ، وفي حالِ كونِه في عينِ غيرِه مُفضَّلٌ عليه.

ويُمْكِنُ أنْ نَجْعلَها على غَيْرِ الكُحْلِ، فنقولُ: (**ما رأيتُ رجلًا أحسنَ على رأسِه الشِّماغُ منهُ على رأسِ زيدٍ**)، (**ما رأيتُ مجلسًا أحسنَ في جِدَارِه اللَّوْنُ الأزرقُ منهُ في جِدَارِ البيتِ**)، فليس خاصًّا بالكُحْلِ، لكنَّ هذا المثالَ كأنَّ العلماءَ -رحمهم اللهُ- مثَّلوا به لظُهورِه وسُهُولَتِه.

ومسألةُ الكُحْلِ في الحقيقةِ -وإنْ كانتْ أشبهَ ما تكونُ بتَمْرِينِ الطَّلَبةِ- فهيَ في اللُّغةِ العَرَبيَّةِ قليلٌ وقوعُها.

مثال آخر: (**مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أَبُوهُ**)، هل يصحُّ أنْ نجعلَ (**أبوه**) مُبْتَدأً مُؤَخَّرًا، ويكونُ تقديرُ الجملةِ: (**مررتُ برجلٍ أَبُوه أفضلُ منه**)؟

الجواب: لا يصحُّ أنْ نجعلَ (أبوه) مُبْتَدأً، لأنَّ (أفضل) عليها فَتْحةٌ، فهي صفةٌ لـ(رجُل)، أمَّا لو قلنا: (برجلٍ أفضلُ منه أبوه)، صحَّ أنْ نجعلَها مُبْتَدأً وخبرًا.

وفي هذا دليلٌ على أنَّ هذه المسألةَ تُستَثْنى مِن القاعدةِ، وهي أنَّ كلَّ ضميرٍ يكونُ تقديرُه: (هو)، فهو مستترٌ جوازًا، إلَّا في هذه المسألةِ، فإنَّ الضَّميرَ مستترٌ وجوبًا، لأنَّه لا يحلُّ محلَّه الظَّاهرُ.

مثال آخر: **(ما منْ أيَّامٍ أحبَّ إلى اللهِ فيها الصَّومُ منه في عَشْرِ ذي الحجَّةِ)**، فـ**(أحبَّ)**: صفةٌ لـ**(أيَّام)**، ونائبُ الفاعلِ **(الصَّوم)**، وهو أجنبيٌّ مِن المُفضَّلِ، وفي هذا المثالِ شذوذٌ مِن جهةٍ ثانيةٍ، وهو أنَّهُ صِيغَ مِن فعلٍ مبنيٍّ للمجهولِ.

إِذَنْ: قولُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: **(وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ)** يشملُ الفاعلَ ونائبَ الفاعلِ، ولهذا لم يَقُلْ: (ورفعُه الفاعلَ).

* * *

النَّعْتُ

النَّعتُ من الأشياءِ الهامَّةِ، والتَّوابعُ كلُّها مِن الأشياءِ الهامَّةِ.

والنَّعتُ في اللُّغةِ الوصفُ، فنَعْتُه بمعنى وَصْفه، تقولُ: (نَعْتُ فلانٍ) أي: وَصْفُه.

وأمَّا في الاصطلاحِ، فإنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- سيذكرُه بعدَ البيتِ الأوَّلِ.

٥٠٦- يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الَاسْمَاءَ الْأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

الشَّرحُ

النَّعتُ والتَّوكيدُ والعطفُ والبدلُ كلُّها توابعُ لِـمَا سبقَها في الإعرابِ، إنْ كان مرفوعًا رُفِعتْ، وإنْ كان منصوبًا نُصِبَتْ، وإنْ كان مجرورًا جُرَّتْ، وإنْ كان مجزومًا جُزِمَتْ.

فإِذَنْ: الإعرابُ يكونُ على أصليٍّ، وعلى فرعيٍّ، والفرعيُّ هو هذه التَّوابعُ.

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- «الَاسْمَاءَ»: همزتُها همزةُ قَطْعٍ، فهيَ على وزنِ (أَفْعَال)، لكنْ هنا نجعلُها همزةَ وَصْلٍ لضرورةِ الشِّعرِ.

وقولُه: «الَاسْمَاءَ»: محلُّها النَّصبُ على أنَّها مفعولٌ به مُقدَّمٌ.

و«نَعْتٌ»: فاعلُ (يَتْبَعُ).

والتَّابعُ هو المُشارِكُ لِـمَا قبلَه، والتَّوابعُ أربعةٌ: النَّعتُ، والتَّوكيدُ، والعطفُ، والبدلُ، وهي مجموعةٌ في شَطْرٍ واحدٍ مِن ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- وكلُّها لها تعريفاتٌ، ولها أحكامٌ.

* * *

٥٠٧- فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

الشرحُ

سبقَ أنَّ النَّعتَ في اللُّغةِ العربيَّةِ بمعنى الوصفِ، وفي الاصطلاحِ: (تَابِعٌ)، فخرجَ به الأصليُّ، فإذا قلت: (قامَ زيدٌ)، فـ(زيد) لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ نعتًا، لأنَّه ليس تابعًا، ودخلَ فيه جميعُ التَّوابعِ، فلو قلنا: (إنَّ النَّعتَ تابعٌ) وسَكَتْنا دخلَ فيه جميعُ التَّوابعِ: التَّوكيدُ، والعطفُ، والبدلُ.

لكنْ تخرجُ بقيةُ التَّوابعِ بقولِه: «مُتِمٌّ مَا سَبَقْ»: أي: ما سَبقَه، وهو المنعوتُ، فيُتِمُّه (بِوَسْمِهِ)، والوَسْمُ بمعنى السِّمَةِ، أي: العلامةِ، والمرادُ به الصِّفةُ.

فقولُه: «بِوَسْمِهِ»: أي: بوَصْفِه، أي: وَصْفِ السَّابقِ.

«أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ» يعني: أو وَصْفِ ما لهُ علاقةٌ به بضميرٍ، أو غيرِه.

مثالُ الَّذي بوسْمِه: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، فـ(رَجُل) مُطلَقٌ ما وُصِفَ بأيِّ شيءٍ، فإذا قلت: (فاضل) أَتْمَمْتَ هذا الرَّجلَ بوصفِه بالفَضْلِ.

مثالُ الَّذي بوَسْمِ ما به اعتلقَ، أي: ما له علاقةٌ به: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ أبوه)، فكلمةُ (فاضل) تابعةٌ لـ(رجل)، لكنَّ الوصفَ الَّذي تتضَمَّنُه لا يعودُ على (رجل)، إنَّما يعودُ على شيءٍ له به علاقةٌ، فالفاضلُ في هذا المثالِ الأبُ، فكانَ النَّعتُ هنا وَصْفًا لِـمَا له به علاقة، وهو أبوهُ، لكن (فاضل) صفةٌ لـ(رجل) في الإعرابِ، ولهذا نقولُ: (مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(رجل): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، و(فاضل): صفةٌ

لـ(**رجل**)، وهي صفةٌ اصطلاحًا لا صفةٌ معنًى، وصفةُ المجرورِ مجرورةٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، و(**أبوه**) فاعلُ (**فاضل**)، لأنَّ اسمَ الفاعلِ يعملُ، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ رفْعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ، منعَ مِن ظهورِها الثِّقَلُ على مذهبِ سِيبَوَيْهِ -رحمه الله- الَّذي قالَ ابنُ عقيلٍ عنه:

إِذَا قَالَـتْ حَـذَامِ فَصَـدِّقُوهَا[1] ....

أو **نقولُ على المشهورِ**: وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ، لأنَّه من الأسماءِ الخمسةِ عندَ ابنِ آجُرُّومٍ، وأمَّا ابنُ مالكٍ فيقولُ: السِّتَّة، لكنَّه يقولُ بعد ذلك:

.... **وَالـنَّقْصُ فِي هَـذَا الْأَخِـيرِ أَحْسَـنُ**

والعلاقة هنا بين المنعوتِ والمتبوعِ هو الضَّميرُ، ولهذا لو قلت: (**مررتُ برجلٍ فاضلٍ زيدٌ**)، لا يستقيمُ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ هناك علاقةٌ.

وكذلك لو قلت: (**فاضلٍ أبو أبيه**)، (**فاضلٍ أبو أبي أبيه**)، وهكذا، المهمُّ أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ هناك ضميرٌ يربطُ بين هذا وهذا.

فصارَ النَّعتُ إمَّا أنْ يكونَ وصفًا للمتبوعِ، مثل: (**مررتُ برجلٍ فاضلٍ**)، أو وصفًا لِـمَا لهُ بهِ علاقةٌ كـ(**مررتُ برجلٍ فاضلٍ أبوهُ**).

***

---

(١) البيت لوَسِيم بنِ طارق، ويُقال: لُـجَيْم بن صَعْب، وحَذامِ امرأتُه. انظر تاج العروس، مادة (حذم).

٥٠٨- وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِـمَا تَلَا كَ(امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)

الشَّرحُ

قولُه: «وَلْيُعْطَ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، واللَّامُ لامُ الأمرِ، والأمرُ للوجوبِ النَّحْويِّ، لا الوجوبِ الشَّرعيِّ، فلو قلت: (مررتُ برجلٍ فاضلٌ)، لا تأثمُ شرعًا، لكنَّ النَّحْويِّين يُؤَدِّبُونك على هذا، يقولون: قل: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، فيجبُ أنْ تُعْطِيَه في الإعرابِ ما لِـمَا تلاه.

وقولُه: «وَلْيُعْطَ»: سَكَّنَ لامَ الأمرِ، لأنَّها سُبِقَتْ بالواوِ، ولامُ الأمرِ إذا سُبِقَتْ بالواوِ، أو (ثُمَّ)، أو بالفاءِ سُكِّنَتْ، قال اللهُ تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج:١٥]، وقالَ: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ [البقرة:٢٨٢].

وقولُه: «وَلْيُعْطَ»: أي: النَّعتُ، فـ(يُعْطَ): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعولِ، ونائبُ الفاعلِ مستترٌ يعودُ على النَّعتِ، أي: وليُعْطَ النَّعتُ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ ما لِـمَا تلا، و(مَا): المفعولُ الثَّاني لـ(يُعْطَ)، لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ هو نائبُ الفاعلِ، و(مَا) تعودُ على المنعوتِ، أي: للَّذي تلاه النَّعتُ، وعلى هذا ففاعلُ (تَلَا) يعودُ على النَّعتِ.

القاعدة: يجبُ أنْ يكونَ النَّعتُ تابعًا للمنعوتِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

مثالُ ذلك: (امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)، فهنا (قَوْم) نكرةٌ، و(كُرَمَاء) نكرةٌ، فإذَنْ: تَبِعَهُ في التَّنكيرِ، وأعطينا النَّعتَ ما للمنعوتِ مِن التَّنكيرِ.

فإذا أردنا أنْ نُحَوِّلَ هذا المثالَ إلى معرفةٍ نقولُ: (امْرُرْ بالقومِ الكُرَماءِ)،

ولو قلت: (امْرُرْ بقومٍ الكُرماءِ) لم يصحَّ، لأنَّه خَالَفَهُ، فالمنعوتُ (قوم) نكرةٌ، و(الكرماء) معرفةٌ.

ولو قلت: (امْرُرْ بالقومِ كُرماءَ)، صحَّ على أنَّها حالٌ، لا على أنَّها نعتٌ.

وقولُه: «**كُرَما**»: حُذِفَتِ الهمزةُ للرَّوِيِّ (أي: للقافيَةِ).

وفي قولِه «**كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا**»: إشكالٌ، وهو أنَّ حروفَ الجرِّ مِن علاماتِ الاسمِ، وهنا (**امْرُرْ**) فعلُ أمرٍ، والكافُ داخلةٌ على فعلِ الأمرِ.

والجوابُ أنْ نقولَ: إمَّا أنَّها داخلةٌ على الجملةِ على تقديرِها بالاسمِ، **والتَّقدير**: كهذا المثالِ، أو على محذوفٍ تقديرُه: (كقولِك: امْرُرْ بقومٍ كُرما).

مثال آخر: (**مررتُ بزيدٍ كريمٍ**)، فإذا أردتَ التَّنكيرَ، أي: (مررتُ بمُسَمًّى زيدًا)، فلا بأسَ بهِ، أمَّا إذا أردتَ به العَلَمِيَّةَ (أي شخصًا مُعيَّنًا اسمُه زيدٌ) فـ(**زيد**) معرفةٌ، ولا يجوزُ أنْ يُنْعَتَ بنكرةٍ.

ونظيرُ ذلك ما ذكروه في رمضان، قالوا: إذا قصدتَ رمضانَ المعيَّنَ، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرفِ للعَلَمِيَّةِ، وإذا أردتَ غيرَ مُعيَّنٍ، فهو مصروفٌ للتَّنكيرِ، ولهذا قالوا في عِبَارةِ الفقهاءِ: (**لا يجوزُ تأخيرُ قَضاءِ رمضانَ إلى ما بعدَ رمضانٍ آخرَ**).

إِذَنْ: يجبُ في النَّعتِ أنْ يكونَ تابعًا للمنعوتِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

وهل يَتْبَعُه في الإعرابِ؟

الجواب: نعم، ونأخُذُه من البيتِ الأوَّلِ: (**يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْاَسْمَاءَ الْأُوَلْ**).

فصارَ النَّعتُ يتبعُ المنعوتَ في ثلاثةِ أشياءَ: في الإعرابِ، والتَّعريفِ والتَّنكيرِ.

٥٠٩- وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيـدِ وَالتَّـذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَـا قَفَـوْا

الشـــرحُ

قولُه: «وَهْوَ»: الضَّميرُ يعودُ على النَّعتِ.

و«لَدَى»: بمعنى عِنْد.

وقولُه: «التَّوْحِيدِ»: التَّوحيدُ في كلِّ مقامٍ بحَسَبِه، فمعنى التَّوحيدِ في النَّحوِ الإفرادُ.

وقولُه: «التَّذْكِيرِ»: أي: المُذكَّر.

«أَوْ سِوَاهُمَا»: أي: ما سِوَى التَّوحيدِ، وهو التَّثنيةُ والجمعُ، لأنَّه إمَّا مُفرَدٌ كزيدٍ، أو مُثنًّى كالزَّيدَيْن، أو جمعٌ كالزَّيدِينَ.

وقولُه: «كَالْفِعْلِ»: هذا خبرُ المبتدأ: (هوَ)، يعني: هو في هذه الأمورِ كالفعلِ، وهي خمسةُ أمورٍ: الإفرادُ، والتَّثنيةُ، والجمعُ، والتَّذكيرُ، والتَّأنيثُ.

فهو في هذه الخمسةِ لا يتبعُ الَّذي قبلَه، إنَّما يكونُ كالفعلِ، فإنْ كان وصفًا للمنعوتِ تَبِعَه في ذلك، وإنْ كان وصفًا في غيرِه تَبِعَ غيرَه.

مثال ذلك: (مررتُ برجلٍ قائم)، فهذا وصفٌ في المنعوتِ، فيتبعُه، ويكونُ مفردًا مُذكَّرًا، لأنَّ المنعوتَ مفردٌ مُذكَّرٌ.

مثال آخر: (**مررتُ بامرأةٍ جالسةٍ**)، فـ(**جالسة**): وَصْفٌ للمرأةِ، إِذَنْ: يتبعُها، فالمرأةُ مُفرَدٌ مُؤنَّثٌ، و(**جالسة**) مُفرَدٌ مُؤنَّثٌ.

مثال آخر: (مررتُ برجالٍ قائمينَ)، فهنا (رجال) جمعٌ، و(قائمين) وصفٌ للرِّجالِ، فيتبعُهم.

أمثلة أخرى: (مررتُ برجلينِ قائِمَيْنِ)، (مررتُ بامرأتينِ جالستَيْنِ)، (مررتُ بنساءٍ جالساتٍ).

إِذَنْ: إذا كانَ النَّعتُ وصفًا للمنعوتِ فإنَّه يتبَعُه، كما لو قلت: (مررتُ برجلٍ قامَ)، (مررتُ بامرأةٍ جلستْ)، (مررتُ برجالٍ قاموا)، (مررتُ برجلينِ قاما، وامرأتينِ جَلَسَتَا)، (مررتُ بنساءٍ جَلَسْنَ)، فهو كالفعلِ تمامًا.

لكنْ إذا كانَ النَّعتُ وصفًا في غيرِه كانَ له حكمُ الفعلِ بالنِّسبةِ لذلكَ الغيرِ.

مثال ذلك: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه)، (مررتُ برجلٍ جالسةٍ أمُّه).

فإذا قال قائلٌ: (جالسة) نعتٌ لـ(رجل)!

قلنا: لكنَّ الوصفَ يعودُ إلى أُمِّه، ولها علاقةٌ به بالضَّميرِ.

وكذلك تقول: (مررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها)، فـ(قائم) صفةٌ لـ(امرأة) و(قائم) مُذَكَّرٌ، و(امرأة) مُؤنَّثٌ، لأنَّ الوصفَ لأبيها وهو مُذكَّرٌ، فيُعْطَى حكمَ الفعلِ، كما تقول: (مررتُ بامرأةٍ قامَ أبوها)، (مررتُ برجلٍ جلستْ أمُّه).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبَوَاه)، ويجبُ هذا التَّركيبُ إلَّا على لغةِ (أَكَلُوهُ البَرَاغِيثُ)، فعلى هذه اللُّغةِ يصحُّ أنْ نقولَ: (قائمانِ أَبَوَاه)، أمَّا على اللُّغةِ الفُصْحَى فنقولُ: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبَوَاه) كما تقول: (مررتُ برجلٍ قامَ أَبَوَاه)، ولهذا فابنُ مالكٍ -رحمه الله- كلامُه مضبوطٌ.

وكذلك تقولُ: (مررتُ بامرأتينِ حَسَنٍ أَبُوهما)، (مررتُ برجالٍ حَسَنٍ أبوهم)، و(حَسَنٍ آباؤُهم)، و(حَسَنَةٍ أُمُّهُم)، و(حَسَنَةٍ أُمَّهاتُهم).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ جالسَةٍ جدَّاتُه)، ولا بُدَّ أنْ يُؤنَّثَ، لأنَّ الجدَّاتِ مُؤنَّثٌ، كما تقولُ: (جَلَسَتْ جَدَّاتُه)، ويصحُّ: (جالساتٍ)، على لُغَةِ (أَكَلُوه البَرَاغيثُ).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ سابقةٍ فرسُه)، ويصحُّ: (برجلٍ سابقٍ فرسُه)، لأنَّ التَّأنيثَ ليسَ حقيقيًّا.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ قائمةٍ في المسجدِ أمُّه)، ويصحُّ: (مررتُ برجلٍ قائمٍ في المسجدِ أمُّه)، وذلك للفَصْلِ.

إِذَنْ: صارَ في التَّوحيدِ والتَّثنيةِ والجمعِ والتَّذكيرِ حكمُه حكمُ الفعلِ، فالنَّعتُ يتبعُ المنعوتَ في:

واحدٍ مِن **أوجه الإعرابِ**: الرَّفع، والنَّصب، والجرّ.

وواحدٍ مِن **التَّعريفِ والتَّنكيرِ**.

وواحدٍ مِن **الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ**، وواحدٍ مِن **التَّذكيرِ والتَّأنيثِ** إذا كان الوصفُ عائدًا على المنعوتِ، فإنْ كان الوصفُ عائدًا إلى غيرِه، فحُكْمُه حُكْمُ الفعلِ، يُذكَّرُ مع المُذكَّرِ، ويُؤَنَّثُ مع المُؤَنَّثِ.

إِذَنْ: يتبعُه في أربعةٍ مِن عَشَرةٍ.

وإنَّما قلنا: واحد مِن **التَّعريفِ والتَّنكيرِ**، لأنَّهُ لا يمكنُ أنْ يكونَ معرفةً نكرةً، وانظرْ إلى قولِه تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ

﴿مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم:٥]، فالواوُ في ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾ للتَّنويعِ، لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تكونَ ثيِّبًا بِكْرًا، لكنَّ الصِّفاتِ السَّابقةَ يمكنُ أنْ توجدَ في امرأةٍ واحدةٍ.

فائدة: النَّعتُ ينقسمُ مِن حيثُ المعنى إلى أقسامٍ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ للتَّخصيصِ.

الثَّاني: أنْ يكونَ للمدحِ.

الثَّالثُ: أنْ يكونَ للذَّمِّ.

الرَّابعُ: أنْ يكونَ للتَّرحُّمِ، **ومثالُه**: (**مررتُ بزيدٍ المسكينِ**)، (**أعطِ زيدًا المسكينَ**).

الخامسُ: أنْ يكونَ للتَّوكيدِ، **ومثاله**: قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة:١٣]، وإنَّما صارتْ ﴿وَٰحِدَةٞ﴾ توكيدًا لـ ﴿نَفۡخَةٞ﴾، لأنَّ الواحدةَ مفهومةٌ مِن كلمةِ ﴿نَفۡخَةٞ﴾، ولكنْ معَ ذلك لا نقولُ: هي توكيدٌ، وإنَّما نُعْرِبُها على أنَّها نعتٌ.

وكذلك قولُهم: (**أمسِ الدَّابرُ**)، يعني: الماضي، ومعلومٌ أنَّ كلمةَ (أَمْسِ) تدلُّ على المعنى، فالدَّابرُ يكونُ نعتًا، وهو مؤكِّدٌ لـ(أَمْس).

فإن قال قائلٌ: كيف قلنا: (**الدَّابرُ**) بالرَّفْعِ، وهي نعتٌ لـ(أمسِ) بالكَسْرِ؟

فالجواب: أنَّ (أمسِ) مبنيٌّ على الكَسْرِ، فهو إِذَنْ مُبْتَدأٌ مبنيٌّ على الكسرِ في محلِّ رفعٍ، والمبنيُّ لا يتغيَّرُ عن حالِه.

لكنْ لو قال قائلٌ: أليسَ يومُ السَّبتِ يعودُ؟

قلنا: لكنَّه سبتٌ آخرُ، وليس هو الأوَّلَ، فالأوَّلُ لا يعودُ.

والَّذي يدلُّ على هذه المعاني هو السِّياقُ، فأحيانًا رُبَّما تأتي كلمةٌ واحدةٌ تكونُ ذمًّا في شخصٍ، وتكونُ مَدحًا في آخرَ، لكنَّ السِّياقَ هو الَّذي يُبَيِّنُ أنَّ هذا النَّعتَ للمدحِ، أو للذَّمِّ.

***

٥١٠- وَانْعَـتْ بِمُشْـتَقٍّ كَ(صَـعْبٍ) و(ذَرِبْ)
وَشِـــبْهِهِ كَ(ذَا) و(ذِي) وَالْـــمُنْتَسِبْ

الشـــرحُ

قولُه: «**انْعَتْ**»: فعلُ أمرٍ، يعني: لا تُـجِزِ النَّعتَ إلا بِمُشْتَقٍّ، والمشتقُّ ما دلَّ على الوصفِ والفاعلِ، وهو أربعةُ أشياءَ: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصِّفةُ المُشبَّهةُ، واسمُ التَّفضيلِ.

فمثلًا: (**قائم**) يدلُّ على القيامِ، وذاتٍ مُتَّصفةٍ بالقيامِ، و(**مضروب**) يدلُّ على الضَّربِ، وذاتٍ مُتَّصفةٍ بوقوعِ الضَّربِ عليها، و(**بطَل**) يدلُّ على البُطُولةِ، ورجلٍ مُتَّصفٍ بها، و(**أفضل**) يدلُّ على الأفضليَّةِ، ورجلٍ مُتَّصِفٍ بها.

وإنَّما وجبَ النَّعتُ بالمشتقِّ، لأنَّ النَّعتَ وصفٌ لذاتٍ، فإذا قلت: (**مررتُ بالرَّجلِ الفاضلِ**)، فـ(**الفاضل**) وصفٌ للرجل، وهو ذاتٌ، فلا بُدَّ أنْ يشتملَ على وصفٍ وذاتٍ، وهذا لا يكونُ إلا في المشتقِّ، وهذا وجهُ كونِه لا بُدَّ أنْ يكونَ النَّعتُ مشتقًّا.

ثمَّ مثَّلَ له ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فقالَ: (**كَـ صَعْبٍ، وَذَرِبْ**)، فأعطاك الحُكْمَ والمثالَ، فبالحُكْمِ تتقرَّرُ القاعدةُ، وبالمثالِ تتَّضِحُ القاعدةُ، وهذا مِن حُسْنِ التَّعليمِ أنَّ الإنسانَ إذا أتى بالأحكامِ يُعْقِبُها بالأمثلةِ، حتى ترسخَ الأحكامُ في ذهنِ الإنسانِ، لا سِيَّما الأشياءُ الَّتي يصعبُ فهمُها، فإنَّ بضربِ الأمثالِ تُعْقَلُ المعاني، وهناك كتابٌ اسمُه (**النَّحوُ الواضحُ**)، و(**البلاغةُ الواضحةُ**) قرأناهما في

المعاهد، حيث يأتي بالأمثلةِ أوَّلًا، ثمَّ يشْرَحُها، ثمَّ يستنتجُ القاعدةَ، عكس طريقةِ الأوَّلِين، أمَّا الأوَّلُون، فإنَّهم يأتون أوَّلًا بالأحكامِ، ثمَّ بالأمثلةِ.

وقولُه: «صَعْبٍ»: مأخوذةٌ مِن الصُّعوبَةِ، فهي إِذَنْ مُشتَقَّةٌ.

وقولُه: «ذَرِب»: مِن الذَّرَابةِ، فهي إِذَنْ مُشتَقَّةٌ، والصُّعوبةُ والذَّرَابةُ تقتضي أنَّ الإنسانَ يكونُ حازمًا، فلا يكونُ عندَه لِينٌ فيَضْعُف، ولا عندَه خُمُولٌ فيُكْسَر، بلْ يكونُ الإنسانُ طَلْقًا وذَرِبًا، ومعه صعوبةٌ.

مثالُ اسمِ الفاعلِ: (مررتُ برجلٍ قائمٍ).

مثالُ اسمِ المفعولِ: (رأيتُ لحمًا مطبوخًا).

مثالُ الصِّفةِ: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ).

مثالُ (أفعل) التَّفْضيلِ: (مررتُ برجلٍ أفضلَ من زيدٍ).

وقولُه: «وَشِبْهِهِ»: أي: شِبْهِ المشتقِّ، وهو ما يُؤَوَّلُ بالمشتقِّ، فيجوزُ أنْ يُنعَتَ بما يُشْبِهُ المشتقَّ، مثل: (ذَا) الَّذي هو اسمُ إشارةٍ، لأنَّ (ذَا) مُؤَوَّلةٌ بالمشتقِّ، أي: المشار إليه، فتقولُ: (**أكرمِ الرَّجلَ هذا**)، فهنا (**هذا**) صفةٌ لـ(**الرجل**).

فإذا قال قائلٌ: أسماءُ الإشارةِ غيرُ مُشْتَقَّةٍ!

نقول: لكنَّها مُؤَوَّلة بالمشتقِّ، أي: أكرمِ الرَّجُلَ المشارَ إليه، و(**المشار**) اسمُ مفعولٍ، فهو إِذَنْ مشتقٌّ.

مثال آخر: (**هذا رجلٌ حَجَرٌ**)، فـ(**حَجَر**) جامدٌ، فلا يصحُّ النَّعتُ به إلَّا إذا كانَ مُؤوَّلًا، أي: رجلٌ قاسٍ، أمَّا إن أُريدَ الحجرُ الحقيقيُّ بدونِ تأويلٍ، فلا يصحُّ.

مثال آخر: (هذا تلميذٌ زُبْدَةٌ)، فـ(زُبْدة) جامدٌ، لكنْ نُؤَوِّلُه، أي: ليِّنٌ، ليس قويًّا، لأنَّ الزُّبْدةَ لَيِّنةٌ.

مثال (ذو) الَّتي بمعنى صاحب: (مررتُ برجلٍ ذي مالٍ).

مثالُ الموصولِ: (مررتُ بالرَّجُلِ الَّذِي قامَ)، لأنَّه كقولك: (مررتُ بالرَّجلِ القائمِ)، فهو مُشْتَقٌّ بصِلَتِه.

مثال (ذي) الموصولةِ: (مررتُ بزيدٍ ذوَ قامَ).

وقولُه: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ، و(ذِي) هي الَّتي بمعنى صَاحِب، لأنَّها ليستِ اسمَ فاعلٍ، لكنَّها بمعنى اسمِ الفاعلِ.

وقولُه: «وَالْـمُنْتَسِبْ»: أي: المنسوبِ إلى مكانٍ، أو قبيلةٍ، أو حِرْفةٍ، أو ما أشبهَ ذلك.

مثالُ المنسوبِ إلى قبيلةٍ: (رأيتُ الرَّجلَ التَّميميَّ)، فـ(تميم) جامدٌ، لكنَّنا نقولُ: هذه نِسْبَةٌ، فيُؤَوَّلُ (التَّميميَّ) بـ(المنسوب إلى تميمٍ).

وتقولُ: (أمامي غَانمٌ الجَرُّوميُّ)، أي: المنسوبُ إلى ابنِ آجُرُّومٍ.

مثالُ المنسوبِ إلى مكانٍ: (أَكْرمِ الرَّجلَ المدنيَّ)، (أَكْرِمِ الرَّجلَ المكيَّ)، وما أشبهَ ذلك.

إِذَنْ: يُنعَتُ بالمشتقِّ والمؤوَّلِ بالمشتقِّ، وهو اسمُ الإشارةِ والمنسوبُ.

* * *

٥١١- وَنَعَتُـــوا بِجُمْلَـــةٍ مُنكَّـــرَا فَأُعْطِيَـــتْ مَـــا أُعْطِيَتْـــهُ خَـــبَرَا

الشـــرحُ

الجملةُ إمَّا اسميَّةٌ، أو فعليَّةٌ، **والقاعدةُ** أنَّه إذا جاءتِ الجملةُ بعد معرفةٍ، فهي حالٌ، وإذا جاءتْ بعدَ نكرةٍ، فهي صفةٌ، ولهذا قالَ: (**وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكَّرَا**)، فخرجَ به المُعَرَّفُ، فالجملةُ بعدَ المُعَرَّفِ حالٌ لا صفةٌ.

مثالُ الجملةِ الفعليَّةِ: (**رأيتُ طالبًا يُقَلِّبُ كِتَابَهُ**)، فالجملةُ هي: (**يُقَلِّبُ كتابَه**)، و(**طالبًا**) نكرةٌ، ويجوزُ نعتُ النَّكرةِ بالجملةِ، فنقول: (**رأيتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**طالبًا**): مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و(**يُقَلِّبُ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرةٍ، وفاعلُه مستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، و(**كتابَ**): مفعولٌ به، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، وجملةُ (**يُقَلِّب كتابَه**) في محلِّ نصبٍ صفة لـ(**طالبًا**).

فإذا قلتَ: (**مررتُ بالطَّالبِ يُقَلِّبُ كتابَه**)، فالجملةُ هنا بعدَ معرفةٍ، فتكونُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ.

مثال آخر: (**مررتُ برجلٍ يبيعُ خُبْزًا**)، فـ(**رجل**): نكرةٌ، و(**يبيعُ خبزًا**): جملةٌ، فتكونُ صفةً لـ(**رجل**).

مثالُ الجملةِ الاسميَّةِ: (**مررتُ برجلٍ أبوه كريمٌ**)، فـ(**مررتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(**رجل**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(**أبو**): مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ، لأنَّه مِن الأسماءِ الخمسةِ، أو السِّتَّةِ -على

الخلافِ- وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، و(**كريم**): خبرُ (**أَبُو**)، والجملةُ مِن المبتدأ والخبرِ في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ(**رجل**).

مثال آخر: (**رأيتُ كاتِبًا خَطُّه جميلٌ**)، فـ(**كاتبًا**): مفعولُ (**رَأَيْت**)، و(**خطّ**): مبتدأٌ، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، و(**جميلٌ**): خبرُ (**خَط**)، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ(**كاتبًا**).

والخلاصةُ أنَّ الجملةَ تكونُ نعتًا، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ المنعوتُ نكرةً، مثل: (**مررتُ برجلٍ يقرأُ**)، (**مررتُ برجلٍ كِتَابُه معَه**)، أمَّا أنْ تقولَ: (**مررتُ بالرَّجُلِ يقرأُ**)، فتأتي الجملةُ بعد معرفةٍ، فهنا الجملةُ حالٌ، ولهذا مِن الضَّوابطِ المعروفةِ عندهم أنَّ الجُمَلَ بعدَ النَّكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ.

وقولُه: «**فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا**»: يعني أنَّه إذا نُعِتَ بالجملةِ، فإنَّه يَثْبُتُ لها ما يثبتُ للجملةِ الخبريَّةِ، وقدْ سبقَ في بابِ المبتدأ ماذا يلزمُ إذا وقعتِ الجملةُ خَبَرًا، ومنْ أهمِّ ذلك أنَّه يجبُ أنْ تشتَمِلَ على رابطٍ يربِطُها بالمبتدأ، فلو قلت: (**مررتُ برجلٍ عَمْرٌو قائمٌ**) لم يَـجُزْ، لأنَّ (**عَمْرٌو قائمٌ**) ليس فيها رابطٌ يربِطُها بالموصوفِ.

مثال ذلك: (**مررتُ برجلٍ ابْنُه كبيرٌ**)، فالرَّابطُ هو الهاءُ في (**ابنه**).

مثال آخر: (**مررتُ برجلٍ ما أَدْرَاك ما الرَّجلُ**)، فهنا يصحُّ، لأنَّ (**الرَّجل**) تعودُ على الأوَّلِ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة:١-٢].

إِذَنْ: تُعْطَى ما تُعْطَاهُ الجملةُ الخبريَّةُ مِن الأحكامِ، وهذه الإحالةُ من المؤلِّفِ -رحمه الله- إحالةٌ على مَلِيءٍ، كأنَّه يقولُ: ارجعْ إلى بابِ المبتدأ والخبرِ، وانظرْ شروطَ الجملةِ إذا وقعتْ خبرًا فائتِ بها هنا.

لكنَّ المؤلفَ -رحمه الله- استثْنَى، فقالَ:

٥١٢- وَامْنَـعْ هُنَـا إِيقَـاعَ ذَاتِ الطَّلَـبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَـالْقَوْلَ أَضْـمِرْ تُصِـبِ

الشــرحُ

قولُه: «**وَامْنَعْ هُنَا**»: أي: في بابِ النَّعتِ (**إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ**)، فلا تأتِي الجملةُ المنعوتُ بها طَلَبِيَّةً، وإنَّما تأتي خبريَّةً، أي: إنَّها لا تأتي فعلَ أمرٍ، ولا مقرونةً بـ(لا) النَّاهيةِ، ولا مقرونةً بأداةِ استفهامٍ.

إِذَنْ: لا يُمْكِنُ أنْ تأتِيَ الجملةُ نعتًا إذا كانتْ طلبيَّةً، لكنْ تأتي خبريَّةً، لأنَّهُ قالَ: (**وَامْنَعْ هُنَا**).

مثال ذلك: (**زيدٌ أَكْرِمْه**)، فهنا (**زيد**) مبتدأٌ، وجملةُ (**أَكْرِمه**) خبرٌ، وتقولُ: (**زيدٌ لا تُهِنْهُ**)، والجملةُ هنا خبريَّةٌ.

لكن لا يصحَّ أنْ تقولَ: (**مررتُ برجلٍ اضْرِبْه**)، لأنَّها طلبيّةٌ، ونحنُ نريدُ أنْ تكونَ نعتًا، والجملةُ الطلبيَّةُ لا تقعُ نعتًا، لكنْ تقعُ خبرًا.

كذلك لا يصحُّ أنْ تقولَ: (**مررتُ برجلٍ لا تَكْسِرْ خَاطِرَه**)، ولا: (**مررتُ برجلٍ هل رَأَيْتَه في السُّوقِ؟**)، لأنَّها طلبيَّةٌ.

فإن قال قائلٌ: فما جَوَابُكم عن قولِ الشَّاعرِ، وقدِ استضافَ قومًا بالنَّهارِ، وكانَ القومُ بُخَلاءَ، فقالوا: لنْ نُقَدِّمَ له ضيافةً في النَّهارِ فيراها فيُشَمِّتَ بنا الأعداءَ، فإذا أظلمَ اللَّيلُ جئنا له بضيافةٍ رديئةٍ لأجلِ ألَّا يراها، فلمَّا أظلمَ اللَّيلُ أحضروا له حليبًا نصفُه ماءٌ، لكنَّ هذا الضَّيفَ كانَ بَلِيَّةً مِن البَلَايا، فقالَ[1]:

(١) البيت من الرجز، وهو منسوب للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٠٤)، وخزانة الأدب (٢/ ١٠٩)،

حَتَّـى إِذَا جَـنَّ الظَّـلَامُ وَاخْـتَلَطْ ... جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَـطْ

فالذِّئبُ لونُه أشهبُ، فهو يقولُ: جاؤوا بلَبَنٍ أَشْهَبَ مثل لونِ الذِّئبِ، واللَّبنُ الأشهبُ يكونُ ثلاثةُ أرباعِه ماءً.

فقولُه: (**بِمَذْقٍ**): الباءُ حرفُ جرٍّ، و(**مَذْق**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(**هل**): أداةُ استفهام، و(**رأيت**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**الذِّئب**): مفعولٌ به، و(**قَطّ**): ظرفٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، وجملةُ: (**هل رأيتَ الذِّئبَ قط**)، يريدُ الشَّاعرُ أنْ تكونَ صفةً لـ(مَذْق)، فكيفَ الجوابُ عن قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ**)؟

نقول: الجوابُ مِن كلام ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حيثُ قالَ: (**وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ**)، أي: إنْ أتتِ الجملةُ الطلبيَّةُ صفةً لِمُنكَّرٍ فأَضْمِرِ القولَ، فتقولُ في البيتِ: (جاؤوا بمَذْقٍ مَقُولٍ فيه: هل رأيتَ الذِّئبَ قط)، ويكونُ الوصفُ هنا هو المحذوفَ: (مَقُولٍ فيه)، وهو مفردٌ، وليس جملةً، وتكون جملةُ (**هل رأيتَ الذِّئبَ قط**) مقولَ القولِ.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ اضْرِبْه)، فهنا نُضْمِرُ القولَ، أي: مقولٍ فيه: اضربْه.

ويُفْهَمُ مِن قولِه -رحمه الله- (**إِنْ أَتَتْ**) أنَّك لا تأتي بها، فلا نَقْبَلُ أنْ تأتيَ إلا مِن العربِ العَرْبَاء، ومعَ ذلك إذا أتتْ نُؤَوِّلُها فنُضْمِرُ القولَ.

خلاصة ما سبق:

القاعدةُ الأولى: لا يُنْعَتُ إلَّا بمُشتقٍّ، أو بمُؤَوَّلٍ بمُشْتقٍّ، لأنَّ الوصفَ

= والدرر (٦/ ١٠)، وشرح التصريح (٢/ ١١٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ٦١)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ١١٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١١٧).

يدلُّ على الصِّفةِ والمُتَّصِفِ بها (أي: الذَّاتِ)، فلا بُدَّ أنْ يكونَ مُشْتَقًّا.

القاعدةُ الثَّانيةُ: تقعُ الجملةُ نعتًا لنكرةٍ، وتُعْطَى حُكْمَ الجملةِ الواقعةِ خَبَرًا، إلَّا أنَّه هنا لا تأتِ بالجملةِ الطَّلبيةِ، وإنْ أتتْ وجبَ إضمارُ القولِ ليكونَ نعتًا، وتكونُ الجملةُ مقولًا للقولِ المحذوفِ.

فائدة: قالَ ابنُ عقيلٍ -رحمه الله-: وزعمَ بعضُهم أنَّه يجوزُ نعتُ المُعرَّفِ بالألفِ واللَّامِ الجنسيةِ بالجملةِ، وجعلَ منهُ قولَه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]، وقولَ الشَّاعرِ[1]:

وَلَقَدْ أَمُـرُّ عَـلَى اللَّئِيمِ يَسُـبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي

فـ﴿نَسۡلَخُ﴾ صفةُ **(اللَّيْل)**، و**(يَسُبُّنِي)**: صفةُ اللَّئِيم. اهـ.

ومنهم مَن أَوَّلَ أنَّ اللَّيلَ واللَّئيمَ بمعنى النَّكرةِ، وأنَّ التَّقديرَ: (وآيةٌ لهم ليلٌ نسلخُ منه النَّهارَ)، (ولقدْ أمُرُّ على لَئِيمٍ يَسُبُّنِي)، وحينئذٍ يكونُ هذا بمعنى النَّكرةِ، لأنَّه للجنسِ، والجنسُ عامٌّ في أفرادِه، فهو كالنَّكرةِ المُطْلَقَةِ في أَفْرَادِها.

وكما عَلِمْنا ممَّا سبقَ أنَّه يُمْكِنُ أنْ نجعلَ جملةَ ﴿نَسۡلَخُ﴾ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، يعني: حالَ كَوْنِنا سَالِخِينَ منه النَّهارَ.

كذلك: (**وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي**)، أي: حالَ كَوْنِه يَسُبُّنِي.

ويقولون: إنَّ الدَّليلَ إذا وردَ عليه الاحتمال بطلَ به الاستدلالُ.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول، كما في الكتاب (٣/ ٢٤)، والتصريح (٢/ ١١٤).

٥١٣- وَنَعَتُـــوا بِمَصْـــدَرٍ كَثِـــيرَا فَـــالْتَزَمُوا الْإِفْـــرَادَ وَالتَّـــذْكِيرَا

الشــرحُ

قولُه: «وَنَعَتُوا»: إِذَنْ: فالمسألةُ مسألةُ استعمالٍ، فيكونُ الضَّميرُ في (نَعَتُوا) عائدًا على المُستعْمِلِينَ، وهمُ العَرَبُ، لا النُّحاةُ، فقولُه (وَنعَتُوا): أي: العربُ.

وقولُه: «كَثِيرَا»: مفعولٌ مُطلَقٌ لـ(نَعَتُوا)، يعني: نَعَتوا نَعْتًا كثيرًا بالمصدرِ، ولهذا تجدُ في القُرْآنِ، وفي السُّنَّةِ، وفي كَلَامِ العربِ، وفي كلامِ النَّاسِ النَّعتَ بالمصدرِ كثيرًا.

مثال ذلك: (هذا رجلٌ عَدْلٌ)، فكلمة (عَدْل) مصدرٌ، لأنَّها مصدرُ (عَدَلَ، يَعْدِلُ، عَدْلًا).

مثال آخر: (هذا رجلٌ ثِـقةٌ)، فـ(ثِـقَة) مصدرُ (وَثِـقَ، يَثِـقُ، ثِـقَةً) كـ(وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَةً).

مثال آخر: (هذا رجلٌ رِضًى)، فـ(رِضى) مصدرُ (رَضِيَ، يَرْضَى، رِضًى).

فإذا نُعِتَ بالمصدرِ فإنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ:

«فَالْتَزَمُوا» أي: العربُ الَّذين نَعَتُوا بالمصدرِ (الْإِفْرَادَ)، ولو كان المنعوتُ مُثنًّى، أو جَمْعًا، (وَ) التزَمُوا (التَّذْكِيرَا)، ولو كانَ المنعوتُ مُؤَنَّثًا، يعني: أنَّهم أَبْقَوُا المصدرَ على حالِه، وذلك لأنَّ المصدرَ لا يُجْمَعُ، ولا يُثَنَّى، بل يبقى على ما هوَ عليه.

مثال ذلك: (**هذا رجلٌ عَدْلٌ**)، (**هذه امرأةٌ عَدْلٌ**)، (**هذانِ رجلانِ عَدْلٌ**)، (**هاتانِ امرأتانِ عَدْلٌ**)، (**هؤلاءِ رجالٌ عَدْلٌ**)، (**هؤلاءِ نساءٌ عَدْلٌ**).

لكنْ كيفَ تأويلُ هذا المصدرِ، لأنَّ المصدرَ معنًى، والنَّعتُ صفةٌ دالٌّ على ذاتٍ، فالعَدْلُ غيرُ العَادِلِ، والرِّضَى غيرُ المَرْضِيِّ؟

نقول: ذكروا في تأويلِه واحدًا مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ المصدرَ مُؤَوَّلٌ بمُشْتَقٍّ: إمَّا اسمُ فاعلٍ، أو اسمُ مفعولٍ، فإنْ كانَ قائمًا بالمنعوتِ، فهو بمعنى اسمِ الفاعلِ، وإن كان واقعًا على المنعوتِ، فهو بمعنى اسمِ المفعولِ، فقولُك: (**عَدْلٌ**) بمعنى (**عَادِل**)، فهو بمعنى اسمِ الفاعلِ، و(**رِضًى**) بمعنى (**مَرْضِي**)، فهو بمعنى اسمِ المفعولِ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ المصدرَ على حالِه، وأنَّه على تقديرِ مُضَافٍ، أي: ذُو عَدْلٍ، تقولُ: (**هذا رجلٌ ذو عَدْلٍ**)، (**هذانِ رَجُلانِ ذَوَا عَدْلٍ**)، (**رأيتُ رَجُلينِ ذَوَيْ عَدْلٍ**)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق:٢].

الوجهُ الثَّالثُ: أنَّ النَّعتَ دالٌّ على صفةٍ وصاحبِها، فإذا قلت: (**مررتُ برجلٍ قائمٍ**)، فـ(**قائم**) دالٌّ على صفةٍ، وعلى ذاتٍ، وهو صاحبُ الصِّفةِ، فجعلنا هذا المنعوتَ نَفْسَ المصدرِ مِن بابِ المُبالغةِ كأنَّهُ هوَ نفْسُه ذلك المعنى، فإذا قلت: (**رجلٌ عَدْلٌ**)، فكأنَّه هو العَدْلُ نفْسُه، كما تقولُ: (**رجلٌ رحمةٌ**)، فـ(**رحمة**) مصدرٌ، أي: ذو رحمةٍ، أو أنَّهُ هو الرَّحمةُ نفسُها مِن بابِ المبالغةِ.

هذا هو توجيهُ المصدرِ إذا نُعِتَ به.

(تنبيه): يوجدُ في كتابِ الفِقْهِ عبارةٌ، وهي (**ويثبتُ دخولُ الشَّهرِ غيرَ رمضان بشهادةِ عَدْلَيْن**)، فنقولُ: هذا مِن بابِ تَسَامحِ الفُقَهاءِ، ويُعْتَبَرُ عند العربِ لَحْنًا، لكنْ يُقَال: (**بشهادةِ اثنينِ عَدْلٍ**)، أو: (**ذَوَيْ عَدْلٍ**) مثلَ ما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ﴾، ولم يَقُلْ -سُبْحَانَه وتعالى-: (وأشهدوا عَدْلَين).

* * *

٥١٤- وَنَعْـتُ غَـيْرِ وَاحِـدٍ إِذَا اخْتَلَـفْ فَعَاطِفًـا فَرِّقْـهُ، لَا إِذَا ائْتَلَـفْ

الشَّرحُ

إذا كُنَّا نُرِيدُ أنْ نَنْعَتَ اثنين، فيجبُ أنْ نُفرِّقَ بين النَّعتَيْنِ بالعطفِ.

مثال ذلك: (**مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو الكَرِيمِ والبَخِيلِ**)، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (**مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو الكريمينِ البخيلينِ**)، لأَنَّك تُدْخِلُ واحدًا في صفةٍ لا يتَّصِفُ بها، بل تقولُ: (**مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو الكريم والبخيلِ**)، ويكونُ هذا مِن بابِ اللَّفِّ والنَّشرِ المُرَتَّبِ، فالكريمُ للأوَّلِ، والبخيلُ للثَّاني.

ولو قلت: (**مررتُ بزيدٍ وعمرٍو الكريمِ البخيلِ**)، لم يصحَّ، لأَنَّه يحتملُ أنَّ (**الكريم البخيل**) وصفانِ لكلٍّ منهما، فإذا قلت: (**والبخيلِ**) فالعطفُ يقتضي المغايرةَ، ويُوزَّعُ على ما سبقَ.

ويجوزُ أنْ نُولِيَ كلَّ نعتٍ صاحبَه، فنقولُ: (**مررتُ بزيدٍ الكريمِ، وعَمْرٍو البخيلِ**)، لكنْ إذا أردتُ أنْ أجمعَ فأقولَ: (**بزيدٍ وعَمْرٍو**) فلا بُدَّ من التَّفْريقِ بحرفِ العطفِ.

أَمَّا إذا ائتلفَ، فإنَّنا لا نُفَرِّقُهُ بعَطْفٍ، فإذا كان كِلَاهما كريمًا نقول: (**مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو الكريمينِ**)، لأَنَّه ما دامَ اختصارُ الكلامِ مُمكِنًا فهو الواجبُ، ولماذا نُطِيلُ؟!

وقولُه: «**نعتَ**»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، يُفسِّرُهُ ما بعدَه، وهنا يترجَّحُ النَّصبُ، لأَنَّه إذا كانَ الفعلُ طلبيًّا، فإنَّ النَّصبَ يترجَّحُ، لكنْ إذا وَلِيَ الاسم ما لا يَلِيهِ إلا الفعلُ، فحينئذٍ يجبُ النَّصبُ، مثل: (**إنْ زيدًا رأيتَه فأَكْرِمْه**).

٥١٥- وَنَعْـتَ مَعْمُـولَيْ وَحِيـدَيْ مَعْنَـى   وَعَمَـــلٍ أَتْبِـــعْ بِغَـــيْرِ اسْـــتِثْنَا

الشــرحُ

قولُه: «وَعَمَلٍ»: معطوفٌ على (مَعْنًى).

وقولُه: «أَتْبِعْ»: فعلُ أمرٍ، والمفعولُ قولُه: (وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ).

وقولُه: «أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا»: أي: لا تَسْتَثْنِ شيئًا، فإذا كانَ النَّعتُ لمعمولَيْن لعامِلَين مُتَّفِقَين في العَمَلِ والمعنى، فإنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا)، أي: أَتْبِعْه المعمولَيْن بغيرِ استثناءٍ.

مثالُه: لا بُدَّ أوَّلًا أنْ نأتيَ بعاملَيْن، ثمَّ نُسَلِّطهما على معمولَيْن، ثمَّ نأتي بالنَّعتِ، فتقول: (رأيتُ زيدًا، وأكرمتُ عَمْرًا الكريمَيْن)، فهنا العملُ واحدٌ، وهو النَّصبُ، لكنِ المعنى مختلفٌ.

إِذَنْ: لا يصحُّ، بلْ يجبُ أنْ نُفَرِّقَ.

لكنْ إذا اختلفا في اللَّفظِ دونَ المعنى، كما لو قلت: (رأيتُ زيدًا وأبصرتُ عَمْرًا الكريمَيْن)، فظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أَنَّهُ يجوزُ، لأنَّ المعنى واحدٌ، والعملَ واحدٌ، فإنَّ (رأيتُ) بمعنى (أبصرتُ)، والمعمولانِ كلاهما منصوبٌ.

فإِذَنْ: يجوزُ أنْ تُتْبِعَ بغيرِ استثناءٍ، سواءٌ فرَّقْتَ، أو لم تفرِّقْ.

مثال آخر: (سارَ زيدٌ، ومشى عَمْرٌو الكريمانِ).

فإنِ اختلفَ العاملانِ عملًا، أو اختلفا معنًى، فإنَّهُ لا يُتْبَعُ.

مثالُ الاختلافِ في العملِ: (جاءَ زيدٌ، وأَكْرَمْتُ عَمْرًا المجتهدَيْن) فهنا لا يصحُّ، لأنَّ **(عمرًا)** منصوبٌ، و**(زيد)** مرفوعٌ، فإنْ رفعتَ مراعاةً لزيدٍ خَالَفْتَ عَمْرًا، وإنْ نصبتَ مراعاةً لعَمْرٍو خالفتَ زيدًا، إِذَنْ: نقولُ: صِفْ كلَّ واحدٍ على حِدَتِه، فتقولُ: **(جاءَ زيدٌ المجتهدُ، وأكرمتُ عَمْرًا المجتهدَ)**.

مثالُ الاختلافِ في المعنى: (نَجَحَ زيدٌ، وفَشِلَ عَمْرٌو المحْبُوبانِ)، فهنا لا يصحُّ لاختلافِ المعنى، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: **(وَحَيْدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ)**، فنقولُ: فَرِّقْ، واجعلْ نعتَ كلِّ واحدٍ يَلِيهِ، ولا تجْمَعْهُما، وذلك لاختِلَافِهِما في المعنى.

الخلاصة: **إذا تعدَّد المنعوتانِ، وعامِلُهما مختلفٌ في المعنى، أو في العملِ، فإنَّه يجبُ التَّفريقُ.**

إذا اتَّفَقَ العاملانِ عملًا ومعنًى، فإنَّه يجوزُ الإتْباعُ، ويجوزُ التَّفريقُ، لأنَّ التَّفريقَ هو الأصلُ، فقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- هنا: **(فَأَتْبِعْ)** أي: على سبيلِ الإباحةِ، وليسَ على سبيلِ الوجوبِ واللُّزومِ، لأنَّ لي أنْ أُتْبِعَ كلَّ واحدٍ نَعْتَه، ولا أَجْمَعَهُما.

إذا اختلفَ النَّعتانِ لَزِمَ التَّفريقُ.

إذا اختلفَ العاملانِ معنًى لزمَ التَّفريقُ.

إذا اختلفَ العاملانِ عَمَلًا لزمَ التَّفريقُ.

* * *

٥١٦- وَإِنْ نُعُــوتٌ كَثُــرَتْ وَقَــدْ تَلَــتْ   مُفْتَقِـــرًا لِـــذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـــتْ

الشــرحُ

قولُه: «نُعُوتٌ»: في إعرابِها ثلاثةُ آراءٍ للعلماءِ، فإذا وليَ أداةَ الشَّرطِ اسمٌ مرفوعٌ، فللعلماءِ فيه ثلاثةُ أقوالٍ(١).

إذا كثرتِ النُّعوتُ والمنعوتُ واحدٌ، فلا يخلو مِن حالَيْن:

الحالُ الأولى: أنْ يفتقرَ إليها.

الحالُ الثَّانيةُ: ألَّا يفتقرَ.

ومعنى كَوْنِه مُفْتَقِرًا إليها أنَّه لا يتعيَّنُ، ولا يُعرَفُ بدونِها.

فإنْ كانَ لا يتعيَّن بدونِها وجبَ الإتباعُ، ولا يجوزُ القطعُ، لأنَّه لا يتعيَّنُ بدونِها، فيجبُ أنْ تكونَ تابعةً له، وهذا معنى قولِه: (**وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ**).

مثالُ ذلك: (**جاءَ زيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ القُرَشِيُّ**)، وهناك زيدٌ كريمٌ شجاعٌ تميميٌّ، فعندنا ثلاثةُ نُعُوتٍ، لكنْ لا يَتعيَّنُ إلا بالثَّالثِ، لأنَّك لو قلت: (**جاءَ زيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ**) لم نعلمْ هل هو التَّميميُّ أو القُرَشيُّ؟ فإذا قلت: (**القُرَشيُّ**) تَعيَّنَ، وعلى هذا فيجبُ الإتباعُ في كلِّ هذه النُّعُوتِ، لأنهُ لا يتعيَّنُ بدونِها، ولهذا قالَ: (**وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ**)، وجوابُ الشَّرْطِ قولُه: (**أُتْبِعَتْ**).

---

(١) سبق ذكرها في (ص:١٠٢، وما بعدها).

مثال آخر: (**جاءني مُحَمَّدٌ الكريمُ الشُّجاعُ المجتهدُ**)، وعندنا رجلانِ كلٌّ منهما اسمُه مُحَمَّدٌ، وهو كريمٌ وشجاعٌ، فهنا يجبُ الإتباعُ، لأَنَّهُ لا يُعرَفُ بدونِها، فإذا كانَ لا يُعْرَفُ بدونِها، فلا بُدَّ أنْ تُتْبَعَ، أمَّا إذا كان يعرفُ بأوَّلِها، أو بدونِها، فإنَّهُ يجوزُ القطعُ فيما عدا الأوَّلَ.

والقطعُ معناهُ أنَّك لا تَجْعَلُه تابعًا له في الإعرابِ، إنَّما تجعله مرفوعًا على أنَّه خبرُ مبتدأ محذوف، أو منصوبًا على أنَّه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ.

مثال ذلك: (**مُحَمَّدٌ الفاضلُ المجتهدَ الكريمَ**)، نقول: (**الفاضل**) نعتٌ، و(**المجتهدَ**) التَّقديرُ فيها: (أَعْنِي المجتهدَ)، و(**الكريمَ**) التَّقديرُ فيها: (أعني الكريمَ).

مثال آخر: (**رأيتُ مُحَمَّدًا الفاضلَ الكريمُ المجتهدُ**)، فتقول: (**الكريم**) خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: (هو الكريم)، وهكذا.

إِذَنْ: إذا كان مفتقرًا لواحدٍ، فلا بُدَّ أنْ يتبعَه، أو لاثنينِ، فلا بُدَّ أنْ يتبعاه، أو لثلاثةٍ، فلا بُدَّ أنْ تتبعَه.

إِذَنْ: القاعدة: إذا كان المنعوتُ معروفًا بدونِ هذه النُّعوتِ، فإنَّهُ يجوزُ فيما عدا الأوَّلَ القطعُ.

مثال آخر: (**رأيتُ عيسى الفاضلَ المجتهدَ الكريمَ**)، فكلُّها هنا تابعةٌ، لكن هل يجوزُ القطعُ؟

نقول: يجوزُ، لأنَّ (**عيسى**) يَتعيَّنُ بدونِها، فليس هناك عيسى إلا واحدٌ، فهو مُتعيِّنٌ بدونِ هذه النُّعوتِ، فنقول: (**الفاضل**) تابعٌ، وما بعده يجوزُ أنْ

يكونَ تابعًا، ويجوزُ أنْ يكونَ مَقْطُوعًا، فتقول: (**رأيتُ عيسى الفاضلَ المجتهدُ الكريمُ**).

مثال آخر: (**جاءَ غانمٌ الدَّؤُوبُ الكريمُ الشُّجاعُ**)، ويجوزُ القطعُ في هذا، لأنَّهُ يَتعيَّنُ بدونِها، فليس هناك مَن يُسمَّى غانمًا إلا واحدٌ[١].

***

(١) يُريدُ الشارح -رحمه الله- ممَّن حضرَ الدَّرْسَ.

٥١٧- وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا   بِـدُونِهَا، أَوْ بَعْضَـهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا

الشَّـرحُ

قولُه: «أَوَ اتْبِعْ»: لا تقُلْ: (أَوِ اتْبِعْ)، لأنَّ الهمزةَ في قولِه: (اتْبِعْ) همزةُ قطعٍ، لأنَّها مِن (أَتْبَعَ، يُتْبِعُ)، والأمرُ منها: (أَتْبِعْ)، و(أَوْ) ساكنةٌ، فنُقِلَتْ حركةُ همزةِ القطعِ إلى الواوِ السَّاكنةِ، فصارَ النُّطقُ بها هكذا.

فإذا قال قائلٌ: كيفَ تُسْقِطُونَ همزةَ القطعِ، وهي لا تسقطُ، إنَّما الَّذي يسقطُ همزةُ الوصلِ؟

قلنا: مِن أجلِ ضرورةِ الشِّعْرِ، وقدْ قالَ الحَرِيرِيُّ -رحمه الله- في مُلْحَةِ الإعرابِ[1]:

وَجَـائِزٌ فِي حَالَـةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ   أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَـرِفْ

الشَّاهدُ قولُه: (**الصَّلِف**)، فإنَّ الشِّعْرَ صَلِفٌ، لا يجعلُ الشَّاعرَ على ما يُرِيدُ، فقد يَصْرِفُ ما لا يَنْصَرِفُ، وقد يمنعُ من الصَّرْفِ ما ينصرفُ، وهنا غيَّرَ حتَّى الحركةَ، لكن: **هلْ يجوزُ للشَّاعرِ أنْ ينصبَ المرفوعَ لضرورةِ الشِّعرِ؟**

نقول: نعمْ، أجازهُ بعضُهم، ذكرهُ السُّيُوطيُّ في ألفيَّته.

وقولُه: «وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا»: فإذا كانَ مُعيَّنًا ومعروفًا بدونِها، فلكَ القطعُ حتَّى في أوَّلِ واحدٍ منها، كما هوَ ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله-.

(١) انظر ملحة الإعراب (ص:٧٢).

لكنْ يقولُ: «أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا»: يعني: أوِ اقطعْ بعضَها إنْ تَعَيَّنَ بالبَعْضِ الآخَرِ.

مثالُ ذلك: (**جاءَ زيدٌ الكريمُ الشُّجَاعُ التَّميميُّ**)، وهناك رجلٌ يُسمَّى زيدًا، وهو كريمٌ قُرَشيٌّ، لكنَّه غيرُ شجاعٍ، فهنا يجوزُ القطعُ في: (**التَّميمي**)، لأنَّه يتعيَّنُ بدُونِها، أمَّا (**الشُّجاع**)، فلا بُدَّ أنْ يكونَ تابعًا، لأنَّهُ لا يتعيَّنُ بدونِه.

خلاصةُ ما سبقَ:

إذا كانَ المنعوتُ لا يتعيَّنُ بدونِ النُّعوتِ الكثيرةِ، فإنَّه يجبُ فيها الإتباعُ.

إذا كانَ يتعيَّنُ ببعضِها جازَ قَطْعُ ما يتعيَّنُ بدونِه، وجازَ الإتْبَاعُ أيضًا، لأنَّ الإتباعَ هو الأصلُ.

إذا كانَ يتعيَّنُ بدونِها كلِّها جازَ قَطْعُها كلِّها، والإتْباعُ.

***

٥١٨- وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَـــدَأً أَوْ نَاصِـــبًا لَـــنْ يَظْهَـــرَا

الشـــرحُ

قولُه: «أَوِ انْصِبْ»: حُرِّكَتِ الواوُ بالكسرةِ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ، لأنَّ همزةَ (انْصِبْ) همزةُ وصلٍ.

وقولُه: «مُضْمِرَا»: حالٌ مِن فاعلِ (ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ).

وقولُه: «إِنْ قَطَعْتَ»: هذه جملةٌ شرطيَّةٌ مُعْترِضةٌ، يعني: وارفعْ أوِ انصبْ مُضْمِرًا مبتدأً، أو ناصبًا لنْ يظهرا.

وقولُه: «مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا»: هذا لَفٌّ ونشرٌ مُرَتَّبٌ، أي: ارفعْ مُضْمِرًا مبتدأً، أوِ انصبْ مُضْمِرًا ناصِبًا.

وقولُه: «لَنْ يَظْهَرَا»: أي: المبتدأُ، ولا النَّاصبُ، فيجبُ ألَّا يظهرا، لأنَّهما إنْ ظَهَرا صارَ النَّعتُ بالجملةِ.

مثالُ ذلك: (مررتُ بزيدٍ الكريمِ الشُّجاعِ)، وزيدٌ يتعيَّنُ باسمِه، فليس هناك زيدٌ غيرُ واحدٍ، فهنا يجوزُ القَطْعُ في (الكريم)، وفي (الشُّجاع)، ويجوزُ القطعُ في واحدٍ منها، والإتْباعُ في الثَّاني، ويجوزُ الإتْباعُ في الجميعِ، فتقولُ: (مررتُ بزيدٍ الكريمِ الشُّجاعِ)، وهذا هو الأصلُ، وتقولُ: (مررتُ بزيدٍ الكريمَ الشُّجاعُ)، وتقولُ: (مررتُ بزيدٍ الكريمَ الشُّجاعَ)، وتقولُ: (مررتُ بزيدٍ الكريمُ الشُّجاعُ).

إِذَنْ: يجوزُ جرُّهما على الإتْبَاعِ، ورفعُهما على إضمارِ المُبْتَدأ، ونصبُهما على إضمارِ فعلٍ، ورفعُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّاني، ونصبُ الأوَّلِ ورفعُ الثَّاني، وجرُّ الأوَّلِ ورفعُ الثَّاني أو نصبُه أو جرُّه.

فإذا قلت: (**مررتُ بزيدٍ الكريمُ الشُّجاعَ**) نقولُ: (**مررتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(**زيد**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(**الكريم**): خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (هو الكريمُ)، وتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، أي: حالَ كونِه هو الكريمَ، يعني: لا غيرَه، ويجوزُ أيضًا أنْ تكونَ بيانيَّةً لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، و(**الشُّجاع**): مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أعني الشُّجاعَ)، والجملةُ أيضًا في موضعِ نصبٍ على الحالِ، أو الجملةُ (أعني) هنا بيانيَّةٌ، لا محلَّ لها من الإعرابِ.

والحاصلُ أنَّه إذا قَطَعْتَ فلك النَّصبُ على تقديرِ فِعلٍ، ولك الرَّفعُ على تقديرِ مُبْتدأ، وحينئذٍ إنْ كانَ المنعوتُ معرفةً، فالجملةُ بعده حالٌ، وإنْ كانَ نَكِرةً فالجملةُ الأُولى بعده صفةٌ، والجملةُ الثَّانيةُ يجوزُ أنْ تكونَ صفةً، ويجوزُ أنْ تكونَ حالًا، لأنَّ النَّكِرةَ إذا خُصِّصت جازَ أنْ يقعَ منها الحالُ.

***

٥١٩- وَمَا مِنَ الْـمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِـلْ يَـجُوزُ حَذْفُـهُ، وَفِي النَّعْـتِ يَقِـلّ

الشَّــرحُ

هذه القاعدةُ معروفةٌ من بابِ المبتدأ والخبرِ عندَ قولِه:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَـائِزٌ..... ....

وهيَ في الحقيقةِ ضابطٌ مِن ضوابطِ النَّحْوِ.

وقولُه: «مَا مِنَ الْـمَنْعُوتِ»: يعني: والَّذي مِن المنعوتِ، فـ(مَا): اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ، وجملةُ: (عُقِلْ) صِلَةُ الموصولِ، يعني: وما عُقِلَ منَ النَّعتِ والمنعوتِ.

وقولُه: «يَـجُوزُ حَذْفُهُ»: خبرُ المبتدأ.

وقولُه: «عُقِلْ»: هوَ هنا بمعنى عُلِمَ، وهذا مِن صَلَفِ الشِّعْرِ أنْ يأتيَ العَقْلُ بمعنى العلمِ.

وقولُه: «يَـجُوزُ حَذْفُهُ»: أي: ولا يجبُ، لكنَّه في النَّعتِ يَقِلُّ، والَّذي يكثرُ هو حذفُ المنعوتِ، فحذفُ المنعوتِ كثيرٌ في القُرْآنِ، وفي غيرِه، لأنَّ المنعوتَ بمجرَّدِ أنْ تقرأَ النَّعتَ تعرفُه، لكنِ النَّعتُ إذا حَذَفْتَه، فمَنِ الَّذي يُعْلِمُنا أنَّ هناك نعتًا محذوفًا، ولهذا كانَ حذفُ النَّعتِ قليلًا، لأنَّه يُرادُ به بيانُ صفةِ المنعوتِ، وإذا كانَ المرادُ به بيانَ الصِّفةِ، فكيفَ يُحْذَفُ؟!

مثالُ حذفِ المنعوتِ: قولُه تعالى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى

﴿ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١]، أي: عمِلَ عملًا صالحًا، ولهذا قالَ اللهُ تعالى في آيةٍ أخرى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الفرقان:٧٠].

مثال آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ﴾ [سبأ:١١]، أي: أنِ اعملْ دُرُوعًا سابغاتٍ، فهنا حُذِفَ المنعوتُ.

فإن قال قائلٌ: وكيفَ نعربُ النَّعتَ إذا حُذِفَ المنعوتُ؟

نقول: **الصَّحيحُ** أنَّه يَحُلُّ مَحَلَّه، فلا نحتاجُ أنْ نُقَدِّرَ، فنقولُ في قولِه تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾: ﴿سَٰبِغَٰتٍ﴾ مفعولُ ﴿ٱعْمَلْ﴾، ولا نقولُ: المفعولُ محذوفٌ، وهذه صفةٌ.

مثالُ ما حُذِفَ فيه النَّعتُ: قولُه تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:٧٩]، قالوا: إنَّها على تقديرِ نعتٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: كلَّ سفينةٍ صالحةٍ.

فإن قال قائلٌ: مِن أينَ عَلِمْنا أنَّ هناك نعتًا محذوفًا تقديرُه: (صالحة)؟

فالجواب: لأنَّه خَرَقَها، قال اللهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف:٧١]، والخرقُ إفسادٌ، وإنَّما أفسَدَها لئلَّا يأخُذَها المَلِكُ، إذَنْ: فالمَلِكُ يأخذُ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ، فعُلِمَ بذلك أنَّ هناك حذفًا، وهو مأخوذٌ مِن السِّياقِ.

* * *

التَّوكِيدُ

يُقالُ: التَّوكيد، ويقالُ: التَّأكيد، والتَّوكيدُ أفصحُ، لأنَّه الَّذي في القُرْآنِ، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل:٩١].

ومعنى التَّوكيدِ التَّقويةُ، وهو **نوعان**: لفظيٌّ، ومعنويٌّ.

فاللَّفظيُّ هو تَكْرارُ اللَّفظِ، مثلُ أنْ تقولَ للرَّجُلِ: (**احرِصْ على العِلْمِ، احْرِصْ على العِلْمِ**)، فهذا توكيدٌ لفظيٌّ، لأنَّه ما عَدَا أنْ كَرَّرْتَ اللَّفظَ مرَّتَينِ، وقدْ يُكَرَّرُ ثلاثًا كما في قولِ الرَّسولِ ﷺ: «**ثَلاثَةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**». كرَّرَها ثلاثًا، حتى قالَ لهُ أبو ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خابوا وخَسِرُوا، مَن هُم يا رسولَ الله؟»[1].

وأمَّا المعنويُّ فذكَرَهُ المؤلِّفُ -رحمه الله- في هذه الأبياتِ:

٥٢٠- بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

الشَّرحُ

قولُه: «الِاسْمُ»: مبتدأٌ، وجملةُ (أُكِّدَا) خبرُه.

وقولُه: «بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ»: مُتعلِّقٌ بـ(أُكِّدَا).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غِلَظ تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٦).

والمؤلِّفُ -رحمه الله- مُعَلِّمٌ حتَّى بالتَّعبيرِ، فقدْ قالَ في التَّرجمةِ: (**التَّوْكِيدُ**)، وقالَ في البيتِ: (**أُكِّدَا**)، ولم يَقُلْ: (**وُكِّدَا**) مع أنَّه لو جاء بالواوِ، لم يَختلَّ الوَزْنُ، لكنْ كأنَّهُ يقولُ: يجوزُ بالهَمْزِ، ويجوزُ بالوَاوِ.

يُؤَكَّدُ الاسمُ بالنَّفسِ، ويُؤَكَّدُ بالعَيْنِ، **فمثالُ النَّفْسِ**: (**أكرمتُ زيدًا نَفْسَه**)، فـ(**نَفْسَه**) تأكيدٌ.

ومثالُ العَيْنِ: (**رأيتُ زيدًا عَيْنَه**)، فـ(**عين**) هنا توكيدٌ بمعنى (**نَفْس**).

وتقولُ في إعرابِ: (**أكرمتُ زيدًا نَفْسَه**): (**أكرمتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**زيدًا**): مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و(**نَفْسَ**): توكيدٌ لـ(**زَيْد**) منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ.

والفائدةُ مِن التَّأكيدِ أمرانِ:

الأوَّلُ: التَّقويةُ، **والثَّاني**: نفيُ احتمالِ المَجَازِ، لأنَّك إذا قلت: (**أكرمتُ زيدًا**) يحتملُ أنَّك أكْرَمْتَ والدَه، أو قَرِيبَه، أو غُلَامَه، أو رسولَه الَّذي أرسلَهُ إليكَ، فإذا قلت: (**نَفْسَه**) يزولُ هذا الاحتمالُ.

إِذَنْ: ففائدتُه مع التَّوكيدِ نفيُ احتمالِ المجازِ.

واعلَمْ أنَّهُ ليسَ كُلَّما جاءتِ النَّفْسُ والعينُ فهي تأكيدٌ، فقدْ تكونُ لغيرِ التَّأكيدِ، كما لو قلتَ: (**أزهقتُ زيدًا نَفْسَه**)، فهنا لا تكونُ تأكيدًا، وإنَّما تكونُ بدلًا، أو عطفَ بيانٍ، لأنَّك لم تُرِدْ أنْ تُؤكِّدَ زيدًا بالنَّفْسِ، وإنَّما تُرِيدُ أنْ تُبَيِّنَ ما وقعَ عليه الفعلُ.

وكذلك تقولُ: (**فَقَأْتُ زيدًا عَيْنَه**)، فهنا (**عَيْن**) بدلُ بَعْضٍ مِن كُلٍّ، لأنَّه معلومٌ أنَّ زيدًا نَفْسَه لا يُفْقَأُ.

إِذَنْ: ليسَ كُلَّما جاءتِ النَّفسُ والعينُ بعدَ اسمٍ، فهي توكيدٌ، لكنْ إذا جاءتْ مُؤَكِّدةً لذلك الاسمِ فهي توكيدٌ.

ثمَّ اشترطَ المؤلِّفُ -رحمه الله- فقالَ: (**مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْـمُؤَكَّدَا**)، فلا بُدَّ أنْ يكونَ فيها -أي: في النَّفْسِ والعَيْنِ- ضميرٌ يُطابِقُ المؤكَّدَ.

مثال ذلك: (**أكرمتُ زيدًا نَفْسَه**)، فهنا الضَّميرُ هو الهاءُ، لكنْ لو قلت: (**أكرمتُ زيدًا نَفْسَها**) لم يصحَّ، بلْ لا بُدَّ أنْ يُطابِقَ، و(**ها**) لا تصلحُ إلَّا للمرأةِ.

ولو قلت: (**أكرمتُ زيدًا نَفْسَهما**)، لم يصحَّ، بلْ لا بُدَّ أنْ يُطابِقَ، لكنْ لو قلت: (**أكرمتُ الرَّجلينِ نَفْسَهما**)، فابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْـمُؤَكَّدَا**)، وهو هنا مطابقٌ.

إِذَنْ: إذا قلت: (**أكرمتُ الرَّجُلَيْن نَفْسَهما**) فهو جائزٌ، لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- لـم يَقُلْ: إنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ الْمُؤَكِّدُ مُطابِقًا للمؤكَّدِ، وإنَّما قالَ: (**مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْـمُؤَكَّدَا**).

ولو قلت: (**أكرمتُ الرِّجالَ نَفْسَهم**)، صحَّ، لأنَّ الضَّميرَ مُطابِقٌ.

* * *

٥٢١- وَاجْمَعْهُـــمَا بِـ(أَفْعُـــلٍ) إِنْ تَبِعَـــا   مَـا لَـيْسَ وَاحِـدًا تَكُـنْ مُتَّبِعَـا

الشــرحُ

قولُه: «اجْمَعْهُمَا»: الضَّميرُ يعودُ على النَّفسِ والعينِ.

«بـ أَفْعُلٍ»: أي: على وَزْنِ (أَفْعُل)، فاجعلْ (عَيْن) على وزنِ (أَفْعُل) تكن: (أَعْيُن)، واجعلْ (نفس) على وزنِ (أَفْعُل) تَكُنْ: (أَنْفُس).

إِذَنْ: المؤلِّفُ -رحمه الله- بيَّنَ غيرَ ما يُفهَمُ مِن كلامِه الأولِ، فبيَّنَ أنَّهما يُجْمَعَانِ مع غيرِ المُفْرَدِ على (أَفْعُل)، وكلامُه يشملُ المُثَنَّى والجَمْعَ، فتقولُ: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهما)، ولا تقولُ: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهم)، لأنَّ الضَّميرَ لم يُطَابِقْ.

وتقولُ: (جاءَ الرِّجالُ أَنْفُسُهم)، (جاءتِ النِّساءُ أَنْفُسُهنَّ).

إِذَنْ: عندَ التَّوكيدِ بالنَّفسِ والعينِ، لا بُدَّ أَنْ يشتملا على ضميرٍ يطابقُ المؤكَّدَ مطلقًا، أمَّا العينُ والنَّفسُ، فإنَّهما في المُفْرَدِ لا بُدَّ أَنْ تكونَا مفردتين، وفي الجمعِ لا بُدَّ أن تُجْمَعَا على (أَفْعُل).

أمَّا إذا أُكِّدَ المُثَنَّى بالنَّفسِ، أو بالعينِ، فإنَّهُ يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، فالأفصحُ الجمعُ، ثمَّ الإفرادُ، ثمَّ التَّثنيةُ.

مثال ذلك: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهما)، ثمَّ (جاءَ الرَّجُلانِ نَفْسُهما)، (جاءَ الرَّجلانِ نَفْسَاهما).

فإذا قال قائلٌ: كيفَ يصحُّ أَنْ نقولَ: (نَفْسُهما)، مع أنَّهما اثنان، و(نفس) واحدةٌ؟!

نقول: لأنَّه مفردٌ مضافٌ، والمفردُ المضافُ يكونُ للعُمومِ.

أمَّا وجهُ الجمعِ فهو أنَّ المثنَّى يُفِيدُ التَّعددَ، فإن قلنا: إنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان، فلا إشكالَ، وإنْ قلنا: إنَّ أقلَّ الجمعِ ثَلَاثةٌ، فإنَّها تُجْمَعُ لئلَّا يجتمعَ علامتا تثنيةٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، ولهذا إذا قلت: (**جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهما**)، أخفُّ على اللِّسانِ ممَّا إذا قلت: (**جاءَ الرَّجلانِ نَفْسَاهما**).

وقولُه: «تَكُنْ مُتَّبِعَا»: أي: للعَرَبِ، ويجوزُ في (تَكُنْ مُتَّبِعَا) أي: للنَّحْويينَ الَّذينَ أصدروا هذه الأحكامَ بمقتضى اللُّغَةِ العربيَّةِ.

* * *

٥٢٢- و(كُلًّا) اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ و(كِـلَا) (كِلْتَـا) جَمِيعًـا بِالضَّـمِيرِ مُوصَـلَا

الشــرحُ

يُؤَكَّدُ بـ(كُلّ) إذا أُريدَ الشُّـمولُ، وما دُمْنَا نقول: (الشُّـمُول)، فمعناه أَنَّه لا يُؤَكَّدُ إلَّا ما له أفرادٌ مُتَبَاينةٌ، مثل: القوم، فتقولُ: (جاءَ القَوْمُ كُلُّهم).

فإذا كان لا يتجَزَّأُ، فإنَّهُ لا يُؤَكَّدُ بـ(كُلّ)، لأنَّ احتمالَ المجازِ فيه غيرُ واردٍ.

فلو قلت: (جاءَ زيدٌ كلُّه) لم يصحَّ، لأنَّ أجزاءَه لا يُمْكِنُ أنْ ينفردَ بعضُها عن بعضٍ في المجيءِ، فلا يُمْكِنُ أنْ نُؤَكِّدَ بـ(كُلّ)، لأنَّ احتمالَ المجازِ هنا غيرُ واردٍ.

ولو قلت: (أعتقتُ العبدَ كُلَّه)، صحَّ، لأنَّ له أَجْزَاءً مُشَاعةً يمكنُ أنْ تُعْتَقَ، وأجزاءً لا تُعْتَقُ.

ولو قلت: (أكلتُ الخَرُوفَ كلَّه)، صحَّ، لأَنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يُجَزَّأَ.

ولو قلت: (دخلَ زيدٌ كلُّه)، فهذا يصحُّ في بعضِ الأشياءِ، كما لو كانَ المكانُ ضَيِّقًا، والمرادُ: أنَّه وَسِعَهُ.

إِذَنْ: القاعدة: أنَّ ما تتعدَّدُ أجزاؤُه يمكنُ أنْ يُؤكَّدَ بـ(كُلّ)، ولهذا قالَ: (فِي الشُّمُولِ)، وأمَّا ما لا يمكنُ أنْ تتعدَّدَ فيه الأجزاءُ، فإنَّهُ لا يُمْكِنُ.

وقولُه: «وَكِلَا كِلْتَا»: أي: يُؤَكَّدُ أيضًا بـ(كِلا) و(كلتا)، لكن لا يُؤَكَّدُ بهما إلَّا المُثَنَّى، فتقولُ: (قامَ الرَّجلانِ كِلَاهما)، (رأيتُ المرأتينِ كِلْتَيْهما).

إِذَنْ: (كِلَا) و(كِلْتا) للشُّمولِ، لكنَّهما خَاصَّتان بالمثنَّى، أمَّا (كُلّ) فللجَمْعِ.

وقولُه: «جَمِيعًا»: أي: يُؤكَّدُ بـ(جميع)، ويحتملُ أنَّ قولَه: (جَمِيعًا) يعودُ على (كُلّ) و(كِلَا) و(كِلْتا)، أي: أنَّ كُلَّ هذه الثَّلاثِ لا بُدَّ أنْ تُوصَلَ بالضَّميرِ.

ولا شكَّ أنَّ (جميع) يُؤكَّدُ بها، فتقولُ: (**جاءَ القومُ جميعُهم**)، لكنَّها إذا لم تُضَفْ صارتْ حالًا لا توكيدًا، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]، فهنا لا تكونُ توكيدًا، لأنَّها لم تُوصَلْ بالضَّميرِ.

فإذا وُصِلَتْ بضميرِ المؤكَّدِ صارتْ توكيدًا، مثل: (**جاءَ القومُ جميعُهم**)، (**رأيتُ القومَ جميعَهم**)، (**مررتُ بالقومِ جميعِهم**)، وإلَّا فهيَ على حَسَبِ العواملِ.

وقولُه: «بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا»: يعودُ على كلِّ الأربعِ كلماتٍ: (كُلّ)، (كِلا)، (كِلتا)، (جميع)، فإنْ لم تُوصَلْ بالضَّميرِ، لم تقعْ توكيدًا، كما قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:٣٢]، وقالَ تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود:١١١]، وقالَ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا﴾ [الطارق:٤]، فـ﴿كُلُّ﴾ هنا مبتدأٌ، وليستْ توكيدًا، لأنَّها لم تُضَفْ إلى ضميرٍ.

فلا بُدَّ أنْ تُضافَ إلى ضميرٍ، ويسبِقَها ما يُؤكَّدُ، مثلُ: (**إنَّ القومَ كلَّهم فاهمونَ**).

وقولُه: «**كُلًّا**»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(**اذْكُرْ**).

وقولُه: «وَكِلَا»: معطوفةٌ على (**كُلًّا**)، يعني: واذكرْ أيضًا (كِلَا)، وقولُه:

«كِلْتَا»: معطوفةٌ على (كُلًّا)، و(جَمِيعًا) معطوفةٌ عليها، لكنْ بإسقاطِ حرفِ العطفِ مِنْ أجلِ ضرورةِ الشِّعْرِ.

وقولُه: «بِالضَّمِيرِ»: مُتعلِّقٌ بقولِه: (اذْكُرْ)، و(مُوصَلَا) حالٌ ممَّا سبقَهُ، يعني: حالَ كَوْنِه مُوصَلًا بالضَّميرِ، ويجوزُ أنْ نقولَ: إنَّ قولَه (بِالضَّمِيرِ): مُتعلِّقٌ بقولِه: (مُوصَلَا)، وتقديرُ البيتِ: واذكرْ (كُلًّا) و(كِلَا) و(كِلْتا) و(جميعًا) في الشُّمولِ مُوصَلًا بالضَّميرِ، هذا هو إعرابُ البيتِ.

والقاعدةُ منهُ: أنَّه يُؤَكَّدُ بـ(كُلٍّ) و(كِلَا) و(كِلْتَا) و(جَمِيع) مُضافةً إلى ضميرِ المؤكَّدِ.

***

٥٢٣- وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَ(كُـلٍّ) فَاعِلَـهْ مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَـهْ

الشـــرحُ

قولُه: «اسْتَعْمَلُوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«أَيْضًا»: مصدرٌ لعاملٍ محذوفٍ تقديرُه: (آضَ يَئِيضُ).

وقولُه: «فَاعِلَهْ»: مفعولُ (اسْتَعْمَلُوا).

وقولُه: «مِنْ عَمَّ»: مُتعلِّقٌ بـ(فَاعِلَهْ) حالًا أو صفةً.

وقولُه: «فِي التَّوْكِيدِ»: مُتعلِّقٌ بـ(اسْتَعْمَلُوا).

وقولُه: «وَاسْتَعْمَلُوا»: أي: العربُ.

وقولُه: «أَيْضًا»: مصدرُ (آضَ يَئِيضُ) بمعنى رَجَعَ، وهيَ دائمًا محذوفةُ العاملِ، فلا يقالُ: (أَئِيضُ أيضًا) أي: أَرْجِعُ رُجُوعًا، وإنَّما تُستعملُ دائمًا على المَصْدَرِيَّةِ، وعاملُها محذوفٌ دائمًا.

وقولُه: «فَاعِلَهْ»: أي: اسمُ فاعلٍ على وَزْنِ (فَاعِلَة).

«مِنْ عَمَّ» أي: مِن لَفْظِ الفعلِ (عَمَّ)، وهو فِعلٌ ماضٍ مُضارِعُه (يَعُمُّ)، وليس حرفَ جرٍّ، واسمَ استفهامٍ، واسمُ الفاعلِ منه (عامٌّ)، والمعنى: استعملوا (عَامَّة) في مَكَانِ (كُلٍّ).

مثال ذلك: (**جاءَ القومُ عامَّتُهم**)، وهو بإزاءِ قَوْلِك: (**جاءَ القومُ كُلُّهم**)، فالمعنى واحدٌ.

و(**عامَّة**) مثلُ (جميع) إذا لم تتَّصِلْ بالضَّميرِ تكونُ غيرَ مُؤكِّدةٍ، إنَّما هي على حَسَب السياق، ففي قولِ الرَّسولِ ﷺ: «**وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**»(١). هي للعُمُومِ، وهيَ هنا تكونُ حالًا، وقالَ النبيُّ ﷺ: «**عَامَّةُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ**»(٢). أي: أكثرُه.

وكثيرًا ما يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ -رحِمه الله- وغيرُه ممَّنْ يذكرُ الخلافَ: (**عامَّةُ** العُلَماءِ على هذا القولِ).

أمَّا إذا جاءتْ (**عامَّة**) مُؤكِّدَةً فهي للكُلِّ.

القاعدة: تستعملُ (**عامَّة**) في التَّوكيدِ كما يُستعمَلُ لفظُ (كُلٍّ)، وعلى هذا فيكونُ مُضافًا إلى ضميرِ المؤكَّدِ.

وقولُه: «**مِثْلَ النَّافِلَهْ**»: يحتملُ أنْ يكونَ مفعولًا مُطْلَقًا، أي: استعمالًا مثلَ النَّافلةِ، ويحتملُ أنْ يكونَ حَالًا، أي: مُشْبِهًا للنَّافلةِ، والنَّافلةُ معناها الزِّيادةُ كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء:٧٩] أي: زائدًا لك.

قال الشَّارحُ: معنى (زائدة) أنَّ كثيرًا مِن النَّحْويينَ لم يذكروها، فيكونُ الَّذي ذَكَرَها زائدًا على غَيْرِه في ذِكْرِها، هكذا قالَ.

وقالَ بعضُ المُحَشِّينَ: بل معنى قولِه (**مِثْلَ النَّافِلَهْ**): أي: مثلَ هذا الوزنِ (أي على وزن: فَاعِلَة)، ولو كانَ المُؤكَّدُ مُذكَّرًا.

---

(١) أخرجه البخاري: أول كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٢١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٢٩٣)، والدارقطني في سننه (١/ ١٢٧).

وهذا الذي ذَكَرَهُ المُحشِّي أحسنُ مما ذَكَره الشَّارحُ، فالأحسنُ أنْ نقولَ: إنَّ قولَه (مِثْلَ النَّافِلَهْ) أي: أنَّها تلزمُها التَّاءُ، وإنْ كانَ المؤكَّدُ بها مُذكَّرًا، فتقولُ: (**جاءَ القومُ عامَّتُهم**)، ولا تقولُ: (**عامُّهم**)، وتقولُ: (**رأيتُ القومَ عامَّتَهم**)، (**مررتُ بالقومِ عامَّتِهم**).

فقولُه: «مِثْلَ النَّافِلَهْ»: أي: مثلَ النَّافلةِ في لُزُوم التَّاءِ، ولو كانَ الموصوفُ بها مُذكَّرًا، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء:٧٩]، فهي هنا حالٌ مِن التَّهَجُّدِ، أي: حالَ كَوْنِه نافلةً لك، والتَّهجُّدُ مُذكَّرٌ.

وكَوْنُها مُؤكِّدةً للشُّمُولِ واضحٌ مِن معناها، لأنَّ العُمُومَ معناه الشُّمولُ، وهي مأخوذةٌ مِن (عَمَّ، يَعُمُّ)، أي: شَمِلَ يَشْمَلُ، فهو شَامِلٌ.

أمَّا (**كافَّة**) فلم يذكُرُوها، لكنْ ينبغي أنْ تكونَ مثلَ (**عَامَّة**).

* * *

٥٢٤- وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)

٥٢٥- وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)

الشرحُ

مثالُ (أَجْمَع): (جاءَ القومُ كلُّهم أَجْمَعُ).

مثالُ (جَمْعَاء): (جاءتِ القبيلةُ كلُّها جَمْعَاءُ).

مثالُ (أَجْمعين): (جاءَ القومُ كلُّهم أَجْمَعونَ).

مثالُ (جُمَع): (جاءتِ النِّساءُ كلُّهنَّ جُمَعُ).

لكنْ قالَ: (وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ))، كونُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- يُكرِّرُ هذا التَّكريرَ غريبٌ منه، والمعنى أنَّهم أكَّدوا بعدَ (كُلٍّ)، ودونَ (كُلٍّ)، لكنْ دونَ (كُلٍّ) قدْ يجيءُ، وليس كثيرًا، فتقولُ: (جاءَ الرِّجالُ أجمعُ)، (جاءتِ القبيلةُ جَمْعَاءُ)، (جاءَ القومُ أجمعونَ)، (جاءتِ النِّساءُ جُمَعُ) بدونِ (كُلّ).

وقالَ الشَّاعرُ[1]:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

(١) البيت من الرجز، ولا يُعلم قائله، انظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ٧٦).

و(**الذَّلْفَاءُ**) قيلَ: إنَّها اسمُ امرأةٍ، وقيلَ: هي المرأةُ الحسناءُ، **وقولُه**: (**ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا**)، لِكَي تُقَبِّلَهُ.

الشَّاهدُ قولُه: (**إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا**)، ولم يَقُلْ: (الدَّهْرَ كُلَّه أَبْكي أجمعَا).

وفي البيتِ أيضًا شاهدٌ لجوازِ الفصلِ بينَ المؤكِّدِ والمؤكَّدِ، وهو قولُه: (**الدَّهْرَ أَبْكِي**)، فـ(**أَبْكِي**) جملةٌ مُعْتَرِضَةٌ، ونظيرُها في القرآنِ قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥١]، فـ﴿كُلُّهُنَّ﴾ ليس توكيدًا للضَّميرِ الَّذي في ﴿ءَاتَيْتَهُنَّ﴾، ولكنَّهُ توكيدٌ للضَّميرِ في قولِه: ﴿وَيَرْضَيْنَ﴾، ففُصِلَ بينَ المؤكِّدِ والمؤكَّدِ.

إِذَنْ: عَلِمْنَا منْ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ الأكثرَ أنَّهُ لا يُؤكَّدُ بها إلَّا بعدَ (**كلٍّ**)، وأنَّهُ قد يُجاءُ بها بدونِ (**كُلٍّ**).

* * *

٥٢٦- وَإِنْ يُفِــدْ تَوْكِيــدُ مَنْكُــورٍ قُبِــلْ ‌‌‌‌‌‌ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْــمَنْعُ شَــمِلْ

الشــرحُ

انتقلَ المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى بحثٍ آخرَ، وهو: **هلْ تُؤَكَّدُ النَّكِرةُ؟**

قالَ بعضُ النَّحْويينَ: إنَّها لا تُؤَكَّدُ، **وقالَ آخرونَ**: إنَّها تُؤَكَّدُ، **وتوسَّطَ المؤلِّفُ -رحمه الله- فقالَ**: يجوزُ أنْ تُؤَكَّدَ النَّكرةُ إذا كانَ في ذلك فائدةٌ، وأمَّا إذا لم يكنْ فائدةٌ، فإنَّها لا تُؤَكَّدُ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ [1]:

لَكِنَّــهُ شَــاقَهُ أَنْ قِيــلَ ذَا رَجَــبُ ‌‌‌‌‌‌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّــهِ رَجَــبُ

فقالَ: (حَوْلٍ كُلِّهِ)، ولم يَقُلْ: (يا ليتَ عِدَّةَ الحولِ كلِّه رجبُ)، ومنه البيتُ الَّذي سبقَ:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَــعَا ‌‌‌‌‌‌ تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَــا

الشَّاهدُ قولُه: (حَوْلًا) نكرةٌ، و(أَكْتَعَ) مُؤكِّدٌ له.

ولكنْ يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

«وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْـمَنْعُ شَمِلْ»: أي: أَنَّهُ لا تُؤَكَّدُ النَّكرةُ، سواءٌ أفادتْ أم لم تُفِدْ، وعلى هذا، فإذا قلت: **(جلستُ عندَك شهرًا كلَّه)**، فهو ممنوعٌ عند البصريِّينَ، وما جاءَ به السَّماعُ، فهو عندَهم إمَّا شاذٌّ، وإمَّا نادرٌ قليلٌ، والشَّاذُّ لا يُقَاسُ عليه.

---

(١) البيت من البسيط، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٧٧).

أما على رأيِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- وهو الصَّحيحُ مِنْ أَنَّهُ إذا وُجدتِ الفائدةُ مِن التَّوكيدِ، فلا مانعَ، فتقولُ: (**جلستُ عندَك شهرًا كلَّه**)، لئلَّا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّني جلستُ عندَك أكثرَ الشَّهرِ، فيكونُ في هذا فائدةٌ، فإذا كانَ فيه فائدةٌ، فلا حرجَ.

***

٥٢٧- وَاغْنَ بِـ(كِلْتَـا) فِي مُثَنًّـى و(كِـلَا) عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَـلَا)

الشَّــرحُ

(كِلَا) و(كِلْتَا) يُؤَكَّدُ بهما ما دلَّ على اثنينِ، فيشملُ المثنَّى والمفردَ إذا عُطِفَ عليه مفردٌ، فتقول: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو كِلَاهما)، (أكرمتُ زيدًا وعَمْرًا كِلْيهما)، (أكرمتُ الزَّيدينِ كِلَيْهما)، وكذلك (كِلْتَا) يُؤكَّد بها المثنَّى المُؤَنَّثُ.

يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (كِلَا) و(كِلَتا) يُغْنِيَانِ (عن وَزْنِ فَعْلَاء)، وهيَ (جَمْعَاءُ)، (وَوَزْنِ أفْعَلَا)، وهي (أَجْمَعُ)، فبدلَ منْ أنْ تقولَ: (جاءَ الزَّيدانِ أجمعُهما)، تقولُ: (كِلَاهما)، وكذلكَ في النِّساءِ تقولُ: (رأيتُ المرأتينِ كِلْتَيْهِما)، ولا تقولُ: (جَمْعَاوَيْهِما)، وما قالهُ المؤلِّفُ -رحمه الله- صحيحٌ.

* * *

٥٢٨- وَإِنْ تُؤَكِّـدِ الضَّـمِيرَ الْـمُتَّصِلْ   بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْـمُنْفَصِلْ

٥٢٩- عَنَيْـتُ ذَا الرَّفْـعِ، وَأَكَّـدُوا بِـمَا   سِـوَاهُمَا، وَالْقَيْـدُ لَـنْ يُلْتَزَمَـا

الشــرحُ

إذا أكدتَ الضَّميرَ المتَّصلَ -ومنهُ المستترُ- بالنَّفسِ والعينِ، فلا بُدَّ أنْ تأتيَ بينه وبين المؤكِّدِ بالضَّميرِ المنفصلِ، إذْ لو قيلَ: **(المرأةُ خرجتْ عينُها)**، توهَّمْتَ الباصرةَ، أو: **(نَفْسُها)** توهَّمْتَ نفسَ الحياةِ، فلمَّا كانَ في هذا التَّركيبِ يحصُلُ الاشتباهُ حُمِلَ الباقي عليه، فكانَ لا بُدَّ أنْ تقولَ: **(هندٌ ذهبتْ هي نَفْسُها)**، **(هندٌ ذهبتْ هيَ عَيْنُها)**.

وإذا قلت: **(قُمْتِ نَفْسُك)** -تُخاطِبُ امرأةً- فهنا لا يُوهِمُ.

لكن قالوا: إنَّهُ يُوهِمُ في هذا التَّركيبِ، فحُمِلَ الباقي عليه، وهذه علَّةٌ معلولةٌ، **والصَّحيحُ** أنَّهُ لو قيلَ بأنَّ هذا لم يُسْمَعْ عنِ العَرَبِ، لكانَ أحسنَ.

مثال آخر: (قُمْتَ أنتَ نَفْسُك)، تقولُ: **(قُمْتَ)**: فعلٌ وفاعلٌ، و**(أنت)**: ضميرٌ مُؤكِّدٌ للضَّميرِ، و**(نَفْسُك)**: مُؤكِّدٌ آخرُ للضَّميرِ الأوَّلِ، فهنا يكونُ المؤكِّدُ اثنَيْنِ: ضميرٌ أكَّدَ ضميرًا، ثمَّ جاءتِ النَّفسُ والعينُ.

وقولُه: «عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ»: **إذا قيل لك**: متى يجبُ الإتيانُ بالضَّميرِ المنفصلِ عندَ تأكيدِ الضَّميرِ المتَّصلِ؟

تقول: يجبُ بشرطينِ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ الضَّميرُ المؤكَّدُ ضميرَ رَفْعٍ.

الثَّاني: أنْ يكونَ التَّأكيدُ بالنَّفسِ، أو بالعَيْنِ.

مثالُه: (**جِئتُم كلُّكم**)، فهنا لا يجبُ الضَّميرُ المنفصلُ، لأنَّه ليس بالنَّفسِ، ولا بالعينِ، لكن لو قلت: (**جئتُم أَنْفُسُكم**)، وجبَ أنْ تقولَ: (**جِئْتُم أنتم أَنْفُسُكم**).

وعُلِمَ مِنْ قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ**) أنَّه لو أُكِّدَ الضَّميرُ المتَّصلُ المنصوبُ، فلا يجبُ الفصلُ، فتقولُ: (**أكرمتُك نَفْسَك**)، (**مررتُ بكَ عَيْنِك**).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**فَبَعْدَ الْـمُنْفَصِلْ**) ظاهرُه أنَّهُ لو فُصِلَ بغيرِ الضَّميرِ المنفصلِ لم يَـجُزْ، ولكنَّ **بعضَ النَّحْوِيِّينَ يقولُ**: يجوزُ أنْ تَفْصِلَ بغيرِ الضَّميرِ المنفصلِ، فتقول: (**نَزَلتم في البيتِ أَنْفُسُكم**)، (**نزَلْتم في البيتِ أَعْيُنُكم**)، لأنَّ المُهِمَّ أنْ يكونَ هناكَ فاصلٌ بين الضَّميرِ المتَّصلِ، وبينَ المؤكِّدِ، وهو النَّفسُ والعينُ.

أمَّا إذا أُكِّدَ بغيرِ النَّفسِ والعينِ، فإنَّه لا يجبُ، فتقول: (**قُمْتُما كِلَاكما**)، (**قُمْتُم كُلُّكم**)، ولا يجبُ أنْ تقولَ: (**قُمْتُم أنتم كلُّكم**)، إنَّما هذا خاصٌّ بالنَّفسِ والعَيْنِ.

وقولُه: «**وَأَكَّدُوا**»: الضَّميرُ يعودُ على العربِ، لأنَّهم همْ أهلُ الكَلَامِ.

وقولُه: «**بِمَا سِوَاهُمَا**»: أي: بما سِوى النَّفسِ والعينِ.

وقولُه: «**وَالْقَيْدُ**»: وهو الفَصْلُ بضميرٍ منفصلٍ.

«لَنْ يُلْتَزَمَا»: أي: لم يأتوا بضميرٍ مُنْفَصِلٍ.

خلاصةُ البيتينِ بالأسئلةِ الآتيةِ:

هل يجوزُ تأكيدُ الضَّميرِ بالنَّفسِ وبالعينِ؟

الجواب: يجوزُ تأكيدُ الضَّميرِ بالنَّفسِ وبالعينِ.

هل يجوزُ توكيدُ الضَّميرِ، سواءٌ كانَ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا بالنَّفسِ، أو بالعينِ؟

الجواب: يجوزُ.

هل يجبُ الفصلُ بالضَّميرِ المنفصلِ إذا أُكِّدَ الضَّميرُ المتَّصلُ بالنَّفسِ، أو بالعينِ؟

الجواب: في حالِ النَّصبِ والجرِّ لا يجبُ، وفي حالِ الرفعِ يجبُ الفصلُ بالضَّميرِ المنفصلِ، وقيل: بالضَّميرِ المنفصلِ، أو بأيِّ فاصلٍ يكونُ.

* * *

٥٣٠- وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي، ادْرُجِي)

الشرحُ

قولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ.

و«مِنَ التَّوْكِيدِ»: جارٌّ ومجرورٌ بيانٌ لـ(مَا).

و«لَفْظِيٌّ» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: (هو لفظيٌّ).

وقولُه: «يَجِي»: الجملةُ خبرُ المبتدأ (مَا)، يعني: والَّذي هو لفظيٌّ مِن التَّوكيدِ يجيءُ مُكرَّرًا.

وأَفْهَمَنا المؤلِّفُ -رحمه الله- من هذا أنَّ **التَّوكيدَ نوعانِ: توكيدٌ معنويٌّ، وتوكيدٌ لفظيٌّ**.

فالتَّوكيدُ المعنويُّ ما كان بالألفاظِ السَّابقةِ، وهي النَّفْسُ، والعينُ، وكلّ، وأجمعُ، وأجمعونَ، وجُمَعُ، وجَمْعاءُ، وعامَّةٌ، وكِلَا، وكِلْتا.

والتَّوكيدُ اللَّفظيُّ ما جاء مُكرَّرًا: إمَّا بالكلمةِ، أو بالجُمْلةِ، فالمثالُ الَّذي ذكرهُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- والخطابُ فيه لأنثى: (**ادْرُجِي، ادْرُجِي**) مُكرَّرٌ بالجُمْلةِ، وقد تكونُ بالكلمةِ مثلُ: (**قامَ قامَ الرَّجلُ**).

وقولُه: «مُكَرَّرًا»: سواءٌ كُرِّر باللَّفظِ، أو كُرِّرَ بالمعنى مع اختلافٍ يسيرٍ في اللَّفظِ، فقولُه تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ [الطارق:١٧]، ﴿أَمْهِلْهُمْ﴾ توكيدٌ لـ ﴿مَهِّلِ﴾ مع أنَّ الفعلَ مُختلِفٌ بعضَ الاختلافِ.

وكذلك أيضًا لو قلتَ تُخاطِبُ جالسًا: (قِفْ، قُمْ)، فهذا توكيدٌ لفظيٌّ، لأنَّنا كَرَّرْنا اللَّفظَ بمعناه.

إِذَنْ: ما كانَ مُكَرَّرًا **بلفظٍ مُطابِقٍ**، مثل: **(ادْرُجِي، ادْرُجِي)**، أو **بلفظٍ مرادفٍ**، مثل: **(قُمْ، قِفْ)**، **(اقعدْ، اجلسْ)**[1]، أو **بلفظٍ مُغايرٍ بعضَ الشَّيءِ** كقولِه تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾، فهذا يُسمَّى توكيدًا لفظيًّا.

* * *

(١) فائدة: التَّفريقُ بين القُعُودِ والجلوسِ في الإطلاقِ ليس بصحيحٍ، فيقال: (قعد) يعني: من قيامٍ، و(قَعَد) يعني: من نَوْمٍ. (الشَّارح)

٥٣١- وَلَا تُعِـدْ لَفْـظَ ضَـمِيرٍ مُتَّصِـلْ   إِلَّا مَـعَ اللَّفْـظِ الَّـذِي بِـهِ وُصِـلْ

الشـــرحُ

إذا أردتَ أنْ تُؤكِّدَ ضميرًا مُتَّصلًا تأكيدًا لفظيًّا، فلا تُعِدْ هذا الضَّميرَ المتَّصلَ إلا مع اللَّفظِ الموصُولِ به، سواءٌ كان هذا اللَّفظُ فعلًا، أو حرفًا، أو اسمًا.

مثالُ الفعلِ: إذا أردتُ أنْ أُؤَكِّدَ أنِّي أكرمتُك، فلا أقولُ: **(أكرمْتُكَكَ)**، ولكنْ أقولُ: **(أكرمتُك، أكرمتُك)**.

فإن قال قائلٌ: لكنَّهُ حينئذٍ يَشتبهُ بالتَّأكيدِ اللَّفظيِّ بالجملةِ!

نقول: هذا ضرورةٌ، ولا بُدَّ منه.

مثال الحرف: **(مررتُ بِكَ بِكَ)**، ولا أقولُ: **(مررتُ بكَكَ)**.

* * *

٥٣٢- كَذَا الْـحُرُوفُ غَيْرَ مَـا تَـحَصَّلَا بِـهِ جَـوَابٌ كَ(نَعَـمْ)، وَكَ(بَـلَى)

الشَّـرْحُ

قولُه: «كَذَا الْـحُرُوفُ»: يعني: لا تُعِدِ الحروفَ وحدَها إلَّا مع ما اتَّصلتْ به.

مثال ذلك: (**إنَّ زيدًا قائمٌ**)، فإذا أردتُ أنْ أُؤكِّدَ (إنَّ) أقولُ: (**إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ**)، ولا يصحُّ أنْ أقولَ: (**إنَّ إنَّ زيدًا قائمٌ**).

مثال آخر: (**أتيتُ منْ عندِ صاحبِي**)، وأريدُ أنْ أُؤَكِّدَ (مِن) فأقولُ: (**أتيتُ منْ عندِ منْ عندِ صاحبِي**)، ولا أقولُ: (**أتيتُ منْ منْ عندِ صاحبِي**).

وقولُه: «غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ»: يعني: إلَّا أَحْرُف الجواب، فإنَّها تُكرَّرُ لفظًا، بدونِ ما اتَّصلَ بها، وأحرفُ الجوابِ (**كَنَعَمْ، وَكَبَلَى، ولا، وجَيْرِ، وأَجَل**)، فكلُّ أَحْرُفِ الجوابِ تُؤَكَّدُ لفظًا، بدونِ أنْ يُؤْتَى بما اتَّصلتْ به[١].

مثال ذلك: قالَ لكَ رجلٌ: هل فهمتَ النَّحوَ؟، فتقول: (**نعمْ، نعمْ**)، وإنْ كنتَ لم تفهمْ تقولُ: (**لا، لا**).

لكن: **إلى متى التَّكرارُ؟**

يقولون: لا تُكرِّرْ أكثرَ مِن ثلاثِ مرَّاتٍ، فإنَّه شَيْنٌ عند الأُدَباءِ، وغيرُ مسموعٍ في اللُّغةِ العربيَّةِ أيضًا، والمرادُ التَّأكيدُ اللَّفظيُّ، لكنْ إذا كانَ المقامُ يقتضي فرُبَّما تَزيدُ، ولكلِّ مقامٍ مقالٌ، فقدْ يُفرَّقُ بين ما قُصِدَ به التَّوبيخُ والتَّوكيدُ العظيمُ، وبين الكلامِ العاديِّ، لكنْ إذا لم يكنْ هناك داعٍ فكما قالَ النَّحويُّونَ.

---

(١) ومن أحرف الجواب: (إي) كذلك.

لكنْ إذا قيلَ لك: هلْ فهِمتَ ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ وحفظتَها عن ظَهْرِ قَلْبٍ؟، تقول: (**لا، لا، لا، لا، لا، لا**)، لأنَّ المسئولَ عنه اثنانِ، سُئِلْت عن حفظِها وفهمِها، وإذا كنتَ حافظًا فاهمًا لها، تقولُ: (**نعمْ، نعمْ، نعمْ، نعمْ، نعمْ، نعمْ**).

كذلك (**بلى**) يُجابُ بها النَّفيُ المُصدَّرُ بالاستفهامِ، فإذا قيلَ: (**أليسَ نبيُّنا محمدٌ** ﷺ **خاتمَ الرُّسُلِ؟**) تقول: (**بلى، بلى، بلى**)، ولا تزِدْ على ثلاثٍ، لأنَّه شَيْنٌ عند الأُدَباءِ.

***

٥٣٣- وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

الشرحُ

قولُه: «مُضْمَرَ»: هذا مِن بابِ الاشتغالِ، لأنَّ (بِهِ) هو ضَمِيرُه، فـ(أَكِّدْ) مشغولٌ به.

والمعنى: أَكِّدْ بمضمرِ الرَّفعِ كلَّ ضميرٍ اتَّصلَ، ولو كانَ ضميرَ جرٍّ، وضمائرُ الرَّفعِ معروفةٌ.

لكن: ما المرادُ بمُضْمَرِ الرَّفعِ؟

الجواب: يقول: «الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ»: أي: أنَّ ضميرَ الرَّفعِ المنفصلَ يُؤكَّدُ بِهِ كلُّ ضميرٍ اتَّصلَ.

مثالُ ضميرِ الرَّفعِ: (قُمْتَ أَنْتَ)، فالتَّاءُ في (قمت) ضميرُ رفعٍ مؤكَّدةٌ بـ(أنت)، و(أنت) ضميرُ رفعٍ منفصلٌ.

مثالُ ضميرِ النَّصبِ: (رأيتُك أنتَ)، فـ(رأيتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والكافُ مفعولٌ به مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، و(أَنْ): ضميرٌ مُؤكِّدٌ للكافِ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ، والتَّاءُ حرفُ خطابٍ.

مثال ضميرِ الجرِّ: (مررتُ بك أَنْتَ)، فـ(مررتُ) فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، والكافُ ضميرٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ، و(أَنْ) ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ جرٍّ توكيدٌ للكافِ، والتَّاءُ حرفُ خطابٍ.

ويجوزُ في ضميرِ النَّصبِ أنْ يُؤَكَّدَ بضميرِ نصبٍ منفصلٍ، فتقولُ: **(رأيتُك إيَّاك)**، وتقول: **(أكرمتُك إيَّاك)**، وهذا هو الأصلُ، وإنَّما أُكِّدَ بضميرِ الرَّفعِ تَوسُّعًا، وإلَّا فالأصلُ أنْ يُؤَكَّدَ الضَّميرُ المنصوبُ بضميرِ نصبٍ.

لكن: هل يجوزُ: **(مررتُ بك إيَّاك)**؟

الجواب: لا يجوزُ، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: أَكِّدْ بمضمرِ الرَّفعِ الَّذي قدِ انفصلَ، و**(إيَّاك)**: ضميرُ نصبٍ.

وهل يجوزُ: **(قمتُ إيَّاك)**؟ الجواب: لا، لا يجوزُ.

والقاعدةُ من هذا البيتِ: يجوزُ توكيدُ الضَّميرِ المتَّصلِ بضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ، وهذا التَّوكيدُ لفظيٌّ، لأنَّ الضَّميرَ مرادفٌ للضَّميرِ، ولا يضرُّ أنْ يكونَ هذا مُتَّصِلًا، وهذا منفصلًا، لأنَّ هذا اختلافُ لفظٍ فقطْ، وأمَّا المعنى فهو واحدٌ.

***

عَطْفُ الْبَيَانِ

العطفُ معناه الثَّنْيُ، فَثَنْيُ شيءٍ على شيءٍ يُسَمَّى عَطْفًا، ومنهُ عطفُ طرفي الحَبْلِ بعضهما إلى بعضٍ، أمَّا هنا، فإنَّ العطفَ بيَّنهُ المؤلِّفُ -رحمه الله- بقولِه:

٥٣٤- الْعَطْـفُ إِمَّـا ذُو بَيَـانٍ أَوْ نَسَـقْ   وَالْغَـرَضُ الْآنَ بَيَـانُ مَـا سَـبَقْ

الشَّــرحُ

العطفُ ينقسمُ إلى قسمينِ: **عطفُ بيانٍ، وعطفُ نَسَقٍ،** فما كان بواسطةِ الحرفِ فهو **عطفُ نَسَقٍ،** مثل: **(جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو)**، فقولُنا: **(عَمْرٌو)** عطفُ نَسَقٍ.

وما كانَ بغيرِ واسطةِ الحرفِ فهو **عطفُ بيانٍ،** وسيأتي تعريفُه.

وقولُه: «**الْآنَ**»: هي ظرفٌ للإشارةِ إلى الزَّمانِ الحاضرِ كما أنَّ **(هُنَا)** ظرفٌ للإشارةِ إلى المكانِ الحاضرِ، فـ**(الآن)** ظرفٌ، وهي مبنيَّةٌ على الفتحِ في محلِّ نَصْبٍ.

وقولُه: «**الْغَرَضُ الْآنَ**»: أي: في هذا البابِ.

«**بَيَانُ مَا سَبَقْ**»: وهو عطفُ البيانِ، فقدَّمَ المؤلِّفُ -رحمه الله- الكلامَ على عطفِ البَيَانِ، لأنَّه أقلُّ، ولأنَّه أشبهُ بالنَّعتِ، فكانَ أَوْلى أنْ يكونَ أقربَ منه، والنَّعتُ قد سبقَ، وبينَه وبينَ النَّعتِ التَّوكيدُ، وإنَّما فُصِلَ بينه وبينه بالتَّوكيدِ، لأنَّ التَّوكيدَ في الحقيقةِ مُؤَكِّدٌ لذاتِ الشَّيءِ.

٥٣٥- فَـذُو الْبَيَـانِ تَـابِعٌ شِـبْهُ الصِّـفَهْ حَقِيقَـةُ الْقَصْـدِ بِـهِ مُنْكَشِـفَهْ

الشــرحُ

قولُه: «فَذُو الْبَيَانِ»: أي: فعطفُ البيانِ تعريفُه.

«تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ»: والحدُّ لا بُدَّ فيه مِن جِنْسٍ وفَصْلٍ، فقولُه: (تَابِعٌ) جنسٌ يدخلُ فيه جميعُ التَّوابعِ، فيدخلُ فيه النَّعتُ، والتَّوكيدُ، وعطفُ النَّسقِ، والبَدَلُ، وقولُه: (شِبْهُ الصِّفَهْ) خرجَ به النَّعتُ، لأنَّ مُشابِهَ الشَّيءِ ليسَ هو الشَّيءَ، فهو يُشْبِهُ النَّعتَ في بيانِ مَتْبُوعِه، لكنَّهُ يُخالِفُ النَّعتَ في أنَّه جامدٌ، والنَّعتُ مُشتقٌّ، أو مُؤوَّلٌ به، ويظهرُ هذا بالمثالِ:

تقولُ: (جاءَ أبو حَفْصٍ الفاروقُ)، فـ(الفاروقُ) صفةٌ لأبي حَفْصٍ، وتقولُ: (جاءَ أبو حَفْصٍ عُمَرُ)، فـ(عُمَرُ) عطفُ بيانٍ، وليس بصفةٍ، لأنَّ (عُمَر) عَلَمٌ، فهو اسمٌ جامدٌ، لكنَّ (الفاروق) مُشتَقٌّ، فهو صفةٌ، ولهذا قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ)، وليس بصفةٍ، لأنَّه يختلفُ عنها بأنَّهُ جامدٌ، وهيَ مُشتقَّةٌ، أو مُؤَوَّلةٌ بالمشتقِّ.

وقولُه: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ»: بهذا خرجَ بقيةُ التَّوابعِ، لأنَّ التَّوابعَ لا تنكشفُ بها حقيقةُ القصدِ، بلْ كلُّ تابعٍ مستقلٌّ، أمَّا النَّعتُ فقدْ تتبيَّنُ به حقيقةُ القصدِ، لكنَّه مشتقٌّ كما سبقَ، وأمَّا بقيَّةُ التَّوابعِ فليست كذلك.

إِذَنْ: عطفُ البيانِ مِنْ حيثُ المعنى مثلُ النَّعتِ، إلَّا أنَّ النَّعتَ مُشتقٌّ أو مُؤوَّلٌ بالمشتقِّ، وهذا اسمٌ جامدٌ، ولهذا قال:

٥٣٦- فَأَوْلِيَنْـــهُ مِـــنْ وِفَـــاقِ الْأَوَّلِ ... مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الْأَوَّلِ النَّعْـتُ وَلِي

الشــرحُ

قولُه: «أَوْلِيَنْهُ»: أي: أعْطِهِ، وهو فعلُ أمرٍ، ومفعولٌ أوَّل، وهو الهاءُ في (أَوْلِيَنْهُ).

وقولُه: «مَا»: هذا هو المفعولُ الثَّاني.

وقولُه: «الْأَوَّلِ»: هو المتبوعُ، والمعنى: أَعْطِهِ مِن مُوَافقةِ الأوَّلِ ما النَّعتُ وَلِيَ مِن وفاقِ الأوَّلِ، وقد سبقَ أنَّ النَّعْتَ يتبعُ المنعوتَ في أربعةٍ مِن عشَرةٍ:

في واحدٍ مِن أوجهِ الإعرابِ.

وفي واحدٍ مِن التَّعريفِ أو التَّنكيرِ.

وفي واحدٍ مِن الإفرادِ وفَرْعَيْه.

وفي واحدٍ مِن التَّذكيرِ والتَّأنيثِ.

فإذا كان المتبوعُ مرفوعًا صارَ عطفُ البيانِ مرفوعًا، وإذا كان المتبوعُ منصوبًا صارَ عطفُ البيانِ منصوبًا، وإذا كانَ مُفْرَدًا صارَ عطفُ البيانِ مُفْرَدًا، وإذا كانَ مُؤَنَّثًا صارَ عطفُ البيانِ مُؤَنَّثًا، والعكسُ بالعكسِ.

ومن هذه القاعدةِ (أَنَّهُ يُعْطَى أحكامَ النَّعتِ في التَّبَعِيَّةِ) فهمنا أَنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ عطفُ البيانِ بين نَكِرَتَيْن، وإلى هذا أشارَ بقولِه:

٥٣٧- فَقَـــدْ يَكُونَـــانِ مُنكَّـــرَيْنِ   كَـــمَا يَكُونَـــانِ مُعَـــرَّفَيْنِ

الشــرحُ

هنا قاسَ المُخْتَلَفَ فيه على المُتَّفَقِ عليه، فالنَّحْوِيُّونَ بَصْرِيُّهم وكوفيُّهم اتَّفقوا على أنَّ عطفَ البيانِ يكونُ بين معرفتَيْن، لأنَّهُ يُفِيدُ التَّخصيصَ، فتقولُ: (**جاءَ أبو بكرٍ عبدُ اللهِ بنُ أبي قُحَافةَ**)، فـ(**عبد**) عطفُ بيانٍ، وهو هنا بين مَعْرِفَتَيْن، لأنَّ (**أبو بكر**) هو المتبوعُ، وهو معرفةٌ، و(**عبد الله**) هو التَّابعُ، وهو معرفةٌ، فالتَّابعُ والمتبوعُ مَعْرِفَتان، لكنْ هلْ يكونُ بين نكرتَيْن؟

الجواب: نعمْ، هذا ما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- معَ أنَّهُ يُعَدُّ مِن البصريِّين، لكنَّهُ بصريٌّ مجتهدٌ يميلُ إلى أن ما يَرَاهُ هو الصَّوابُ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ ومنهمُ ابنُ آجُرُّوم -رحمه الله- أنَّهُ يقعُ عطفُ البيانِ بينَ النَّكرتَيْن، واستشهدوا لذلك من القُرْآنِ، قالوا: إنَّ اللهَ -سبحانه وتعالى- يقولُ: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَكِدِيدٍ﴾ [إبراهيم:١٦]، فقولُه: ﴿مَّآءٍ﴾ نكرةٌ، ونوعُ هذا الماءِ ﴿صَكِدِيدٍ﴾، وهو اسمٌ لماءِ الجروحِ، وهو اسمٌ جامدٌ، ومعَ ذلك صارَ عطفَ بيانٍ، لكن بماذا يجيبُ البصريُّون عن الآيةِ؟

يقولون: هذا بَدَلٌ، وسيأتينا -إنْ شاءَ اللهُ- أنَّ ضابطَ البَدَلِ هو الَّذي لو حُذِفَ المُبْدَلُ منه قامَ مقامَه، قالوا: لو قالَ -سُبْحَانه وتعالى-: (**ويُسقَى مِن صَدِيدٍ**)، استقامَ الكلامُ، فهو إِذَنْ بدلٌ، وليسَ عطفَ بيانٍ.

أمَّا هؤلاءِ فيقولونَ: نحنُ نقولُ: إنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ بدلًا، لكنَّه يجوزُ أيضًا أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، وما المانعُ أنَّ اللهَ بيَّن نوعَ هذا الماءِ أنَّهُ صديدٌ؟

وكذلكَ أيضًا قولُه تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور:٣٥]، فـ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ عطفُ بيانٍ، لأنَّ ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ ليستْ مُشْتَقَّةً، فهي عطفُ بيانٍ، وأولئك يقولون: إنَّها بَدَلٌ، لأنَّهُ لو قالَ: (**يُوقَدُ من زيتونةٍ مباركةٍ**) صحَّ، لكنْ نقولُ: ما المانعُ أنْ تكونَ عطفَ بيانٍ؟ قالوا: إنَّ المانعَ أنَّ المرادَ بعطفِ البيانِ أنَّهُ يُبيِّنُ متبوعَه ويُخصِّصُه ويُميِّزُه من غيرِه، والنَّكرةُ لا تُبيِّنُ النَّكرةَ.

لكنَّ الردَّ عليهم أنْ نقولَ: النَّكرةُ الموصوفةُ، أو المُبيَّنةُ تُخصِّصُها، فبدلَ أنْ يقولَ: (مِن ماءٍ) ويُطْلِقَ، فيكونُ صالحًا لكلِّ ماءٍ، ميَّزَ هذا الماءَ بقولِه: ﴿صَدِيدٍ﴾.

وكذلك قولُه: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، فبدلَ أنْ تكونَ عامَّةً لكلِّ شجرةٍ مُباركةٍ خصَّصَها بقولِه: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾، فالتَّخصيصُ حتَّى في النَّكِراتِ موجودٌ.

فإذَنْ: دليلُهم ليس بصحيحٍ، ولهذا مشى ابنُ مالكٍ -رحمه الله- على القولِ بأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ عطفُ البيانِ ومتبوعُه نَكِرتَيْن.

* * *

٥٣٨- وَصَالِـــحًا لِبَدَلِيَّـــةٍ يُـــرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

٥٣٩- وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

الشرحُ

القاعدةُ: كلُّ ما جازَ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ جازَ أنْ يكونَ بَدَلًا، والعكسُ بالعكسِ، إلَّا في بعضِ أنواعِ البدلِ كما سيأتينا -إنْ شاءَ اللهُ- مثل بَدَلِ الغَلَطِ، وبدلِ البعضِ، وبدلِ الشُّمولِ، لكنَّ المرادَ بدلُ الكلِّ مِن الكلِّ، ولهذا فقولُه: (**صَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ**) ليسَ على إطلاقِه، بل المرادُ: لبَدَليَّةِ كلٍّ مِن كلٍّ، فيجبُ أنْ يُقَيَّدَ بهذا.

وقولُه: «**صَالِحًا**»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(يُرَى)، يعني أنَّ عطفَ البيانِ صالحٌ لأنْ يكونَ بدلًا، أي: بدلَ كلٍّ مِنْ كلٍّ إلَّا في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: (**نَحْوِ: يَا غُلَامُ يَعْمُرَا**)، و(**يَعْمُرَا**) عَلَمٌ مأخوذٌ مِن الفعلِ المضارعِ، مثل: (**يَزِيد**) و(**يَشْكُر**)، و(**غُلامُ**) نَكِرةٌ مخصوصةٌ، وليستْ مضافةً إلى (**يَعْمُرَا**)، لأنَّه لو كانتْ مُضَافةً لم يكنْ عندنا عطفُ بيانٍ، لكنْ (**غُلَامُ**) وحدَها، و(**يَعْمُرَ**) وحدَها.

وهنا (**غُلَامُ**) مُصدَّرةٌ بحرفِ النِّداءِ، وهي مبنيَّةٌ على الضَّمِّ، و(**يَعْمُرَا**) عطفُ بيانٍ لـ(**غُلَامُ**) منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، ولا يصحُّ أنْ نجعلَه بدلًا مِن (**غُلَامُ**)، لأنَّ البدلَ هو الَّذي يصحُّ أنْ يَحُلَّ محلَّ المُبْدَلِ منه، وهنا لا يصحُّ أنْ يَحُلَّ (**يَعْمُرَ**) محلَّ (**غُلَامُ**)، لأنَّه منصوبٌ، فلو قلت: (**يا يَعْمُرَ**) لم يصحَّ، لأنَّ

هذا لَحْنٌ، لكن تقول: (**يَا يَعْمُرُ**)، لأنَّ المُنادى إذا كان عَلَمًا وجبَ بناؤُه على الضَّمِّ.

فإذا قيل: ما وجهُ نصبِها إذا كانتْ عطفَ بيانٍ؟

نقول: لأنَّها كالصِّفَةِ في الإعرابِ، وصفةُ المنادى يجوزُ أنْ تُنْعَتَ على محلِّه لا على لفظِه، ومحلُّ المنادى النَّصبُ، فنقولُ: (**يَعْمُرَ**) عطف بيان (**غُلَامُ**) تابعٌ لمحلِّه.

لكنْ لو كانتِ العبارةُ: (**يا غلامُ يَعْمُرُ**) صحَّ أنْ يكونَ بدلًا كما يصحُّ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، لأنَّه حينئذٍ يَحُلُّ محلَّ المُبْدَلِ منه.

إذَنْ: **القاعدةُ**: إذا وُجِدَ منادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ، وبعدَه عطفُ بيانٍ منصوبٌ، فإنَّهُ لا يصحُّ أنْ يكونَ بَدَلًا، لأنه لو حلَّ محلَّه لم يُنصَبْ، والبَدَلُ على اعتبارِ أنَّهُ يحلُّ محلَّ المبدَلِ منه.

المسألةُ الثَّانيةُ: «**وَنَحْوِ: بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ**»: يُشِيرُ إلى قَوْلِ الشَّاعِرِ[(١)]:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

تَقَدَّمَ في بابِ الإضافةِ أنَّهُ لا يُضَافُ اسمٌ مُحَلًّى بـ(أل) إلَّا إذا كان وَصْفًا مُضَافًا لِـمَا فيه (أل)، أو مضافًا إلى مضافٍ إلى مَا فيه (أل)، وهنا قولُه: (**التَّارك**) اسمُ فاعلٍ مُحلًّى بـ(أل)، وهو مُضَافٌ إلى (**البَكْرِيِّ**)، وهو محلًّى بـ(أل)، فالإضافةُ صحيحةٌ.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمَرَّار بن سعيد الأسدي، كما في الكتاب (١/ ١٨٢)، وخزانة الأب (٤/ ٢٨٦)، والتصريح (٢/ ١٥٠).

و(بِشْر) عَلَمٌ، لكنْ هلْ يصحُّ أنْ يُضَافَ إليه ما فيه (أل)؟

الجواب: لا يصحُّ أنْ يُضَافَ إليهِ ما فيهِ (أل)، لأنَّ ما فيه (أل) لا يُضَافُ إلَّا إلى ما فيه (أل)، وهنا (**التَّارك**) مُحَلًّى بـ(أل)، ومضافٌ إلى ما فيه (أل): (**الْبَكْرِيِّ**)، و(**بِشْر**) ليس فيه (أل)، فنُعْرِبُه عطفَ بيانٍ للبَكْرِيِّ، ولا يصحُّ أنْ نَجْعَلَه بَدَلًا، لأنَّنا لو أَحْلَلْنَاهُ محلَّ (**الْبَكْرِيِّ**)، وقلنا: (أنا ابنُ التَّارِكِ بشرٍ) لم يصحّ، لأنَّه لا يُضَافُ إلَّا إلى ما فيه (أل)، فلا يصحُّ أنْ يكونَ بَدَلًا، لأنهُ لو أُزِيلَ المتبوعُ، وجُعِلَ التَّابعُ مكانَه لم يصحَّ.

ثُمَّ أشارَ المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى ردِّ قولِ بعضِ النَّحْوِيِّينَ الَّذينَ يُجوِّزنَ أنْ يُضَافَ اسمُ الفاعلِ المحلَّى بـ(أل) إلى العَلَمِ، وإنْ لم يكنْ فيه (أل).

فقالَ: «**وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْـمَرْضِيِّ**»: يعني: ليسَ أنْ يُجَوَّزَ كَوْنُه بَدَلًا بالقولِ المرضيِّ، أي: المقبولِ، **وظاهرُ العبارةِ**: وليسَ أنْ يُبْدَلَ بالقولِ المَرْضِيِّ، لكنْ ليس هذا معناها.

وهذا إشارةٌ إلى قولِ بعضِ النَّحْوِيِّينَ الَّذينَ يقولونَ: إنَّ (**بِشْر**) يصحُّ أنْ يكونَ بَدَلًا كما هو عطفُ بيانٍ.

خلاصةُ القولِ في البيتينِ: أنَّ كلَّ عطفِ بيانٍ يصحُّ أنْ يكونَ بَدَلًا، إلَّا إذا كان هذا الَّذي هو عطفُ بيانٍ لا يصحُّ أنْ يحُلَّ محلَّ التَّابعِ لأيِّ سببٍ مِن الأسبابِ، سواءٌ كان هذا الَّذي ذكَرَهُ المؤلِّفُ -رحمه الله- أو غيرَه.

***

عَطْفُ النَّسَقِ

تَقَدَّمَ أنَّ العطفَ هو الثَّنْيُ، ومنهُ ثَنْيُ الرِّداءِ بعضِه إلى بعضٍ، وأمَّا النَّسقُ فإنَّهُ في اللُّغةِ التَّتابُعُ، تقولُ: (**جاؤوا على نَسَقٍ واحدٍ**) أي: مُتتابعينَ.

وأمَّا عطفُ النَّسقِ في الاصطلاحِ، فقالَ فيه المؤلِّفُ -رحمه الله-:

٥٤٠- تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَ(اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)

الشَّرحُ

قولُه: «**تَالٍ**»: أي: تابعٌ.

«**بِ**»: واسطةِ.

«**حَرْفٍ مُتْبِعٍ**»: أي: أنَّ عطفَ النَّسَقِ هو ما تَبعَ غَيْرَه بواسطةِ الحرفِ، ولكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- اشترطَ فقالَ: (**بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ**) احترازًا مِن الحُرُوفِ غيرِ المُتْبِعةِ، لأنَّ ما يتلو فاءَ السَّببيَّةِ، أو حرفَ الجرِّ ليس بمعطوفٍ، فلو قلت مثلًا: (**نظرتُ إلى فلانٍ**)، فهذا تابعٌ بالحرفِ، لكنَّ هذا الحرفَ غيرُ مُتْبِعٍ.

وحروفُ الإتْباعِ معروفةٌ عند العُلَماءِ، وعرفوها بالتَّتبُّعِ والاستقراءِ، فتَتَبَّعوا كلامَ العربِ، فوجدوا أنَّ هذه الحروفَ إذا جاءتْ بين كَلِمَتَينِ جعلتِ الثَّانيةَ تابعةً للأُولى.

إِذَنْ: فالعطفُ لا بُدَّ فيه مِن واسطةٍ بين التَّابعِ والمتبوعِ، وهي حرفُ العطفِ.

وقولُه: «**تالٍ**»: خبرٌ، وأصلُها (**تالي**) بالياءِ، لكنْ حُذِفَتِ الياءُ، وبقيَ الكَسْرُ.

وقولُه: «**اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ**»: هذه حكمةٌ، والغالبُ أنَّ أمثِلةَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حكمةٌ، والوُدُّ معناهُ خَالِصُ المحبَّةِ، وليسَ مُطلَقَ المحبَّةِ، والثَّناءُ المدحُ بالصِّفاتِ الحميدةِ، ويُطلَقُ على المدحِ مُطْلَقًا حتَّى في الخصالِ الذَّميمةِ، كقولِه في الحديثِ: «**أَثْنَوا عليه شرًّا**»، و«**أثنوا عليه خيرًا**»[1]، لكنَّ المرادَ هنا الخيرُ، والمعنى: لا تُحِبَّ إلَّا الَّذي ذَكَرَ، ولا تُثْنِ إلا على مَن ذَكَرَ، وهو مَن صَدَقَ في قولِه وفِعْلِه وقَصْدِه، لأنَّ الصِّدْقَ يكونُ بالقولِ والفعلِ والقَصْدِ.

فالصِّدقُ في **القصدِ** هو **الإخلاصُ**، وفي **القَوْلِ** هو **الإخبارُ بما يُطابِقُ الواقعَ**، وفي **الفِعْلِ أنْ يكونَ مُوافِقًا لِـمَا في قَلْبِه**، ومنه في الشَّرعِ اتِّباعُ النَّبيِّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-.

إِذَنْ: يُريدُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- مَن صَدَقَ في الكلِّ، فلو أنَّ رَجُلًا يُظْهِرُ أنَّهُ صديقٌ لك، لكنْ إذا غِبْتَ عَقَرَك، فهذا لا تَخْصُصه بالوُدِّ والثَّناءِ، لأنَّه لم يَصْدُقْ.

لكن لو أنَّ رَجُلًا يُخْبِرُك بما في قَلْبِه غائبًا وحاضرًا، فمعناهُ أنَّهُ صادقٌ، فهذا استَمْسِكْ به وأَثْنِ عليه.

* * *

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر، رقم (٩٤٩).

٥٤١- فَـالْعَطْفُ مُطْلَقًـا بِـوَاوٍ ثُـمَّ فَـا حَتَّى أَمَ اوْ كَ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَـا)

الشــرحُ

قولُه: «مُطْلَقًا»: يقولُ أهلُ العلمِ: إذا رأيتَ في كلامِ العلماءِ (مُطْلَقًا) فانظرْ للَّذي قبلَها، والَّذي بعدَها، لأنَّه مُطلَقٌ مِن قيدٍ سابقٍ، أو لاحقٍ، وهنا مُطلَقٌ مِن قيدٍ لاحقٍ، لأنَّ قولَه في البيت الذي يليه: (وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ) يُبيِّنُ معنى الإطلاقِ.

إِذَنْ قولُه: «فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا»: يعني: لفظًا ومعنًى، هذا هو معنى الإطلاقِ.

مثال الواو: (جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو)، (رأيتُ زيدًا وعَمْرًا)، (مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو).

وقولُه: «ثُمَّ»: هي في سياقِ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- بيانٌ لحرفِ العطفِ.

إِذَنْ: (ثُمَّ) معطوفةٌ على (وَاوٍ) بإسقاطِ حَرْفِ العطفِ، أي: بواوٍ وثُمَّ.

وقولُه: «أَمَ اوْ»: لأجلِ ضرورةِ الشِّعْرِ نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الميمِ، وفتح الميمَ، وخفَّفَ الهَمْزةَ.

وقولُه: «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»: هذا ثناءٌ على الطَّالبِ، والشَّاهدُ قولُه: (وَوَفَا).

وقولُه: «فِيكَ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مُقدَّمٌ.

و«صِدْقٌ»: مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، والواوُ حرفُ عطفٍ.

و«وَفَا»: معطوفةٌ على (صِدْقٌ)، والمعطوفُ على مرفوعٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

وقولُه: «كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»: سبقَ أنَّ للمُعْرِبين في ذلك رَأْيَين:

الأوَّلُ: أنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، والجملةُ كلُّها مجرورةٌ، فيكونُ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا) مجرورًا بالكافِ، وعلامةُ جرِّه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِها الحكايةُ.

الثَّاني: أنَّهُ على تقديرِ محذوفٍ، والتَّقديرُ: كقولِك: فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا.

***

٥٤٢- وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلَا ... لَكِنْ كَـ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا)

الشرحُ

قولُه: «وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ»: يعني: دون معنًى، وهذا مُحْتَرَزُ قولِه فيما سبقَ: (فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا).

وقولُه: «فَحَسْبُ»: مبنيٌّ على الضَّمِّ، والفاءُ يقولون: إنَّها زائدةٌ لتحسينِ اللَّفظِ، وأصلُها: (أَتْبَعَتْ لفظًا حَسْبُ)، لكنْ يأتونَ بها لتحسينِ اللَّفظِ.

وحروفُ العطفِ على رأيِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- تسعةٌ: ستَّةٌ تُتْبِعُ المعطوفَ لفظًا ومعنًى، وثلاثةٌ تُتْبِعُه لفظًا لا معنًى، وعندَ ابنِ آجُرُّوم -رحمه الله- عشَرةٌ، فزادَ (إمَّا)، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- لا يراها مِن حروفِ العطفِ، والآجُرُّوميُّ -رحمه الله- يراها مِن حروفِ العطفِ.

وقولُه: «بَلْ»: فاعلُ (أَتْبَعَتْ)، والواوُ حرفُ عَطْفٍ، و(لَا) معطوفةٌ على (بَلْ)، و(لَكِنْ) معطوفةٌ على (بَلْ)، لكنْ بإسقاطِ حَرْفِ العَطْفِ، وأصلُها: وأَتْبَعَتْ لفظًا فحَسْبُ (بل)، و(لا)، و(لكن).

مثال (بل): (نامَ الرَّجلُ، بلِ الصَّبِيُّ)، فهنا أَتْبَعَتْ لفظًا، فالَّذي نامَ هو الصبيُّ.

مثال آخر: (ما نامَ الرَّجلُ، بل الصبيُّ)، فقولُه: (ما نامَ الرجلُ) نفيٌ، و(بلِ الصبيُّ) إتباعٌ.

مثال (لا): (جاءَ زيدٌ لا عمرٌو)، فهنا أَتْبَعتْ باللَّفظِ فقطْ، لأنَّ عَمْرًا ما جاءَ.

مثالُ (لَكِن): (ما قَدِمَ زيدٌ، لكنْ عَمْرٌو)، وهنا أَتْبَعتْ لفظًا دون معنًى.

مثال آخر: «لَـمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»: فـ(لَـمْ): حرفُ نَفْيٍ وجَزْمٍ وقَلْبٍ، و(يَبْدُ): فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ، وعلامةُ جَزْمِه حذفُ الواوِ، والضَّمَّةُ قبلَها دليلٌ عليها، و(امْرُؤٌ): فاعلُ (يَبْدُ) مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و(لَكِنْ): حرفُ عطفٍ، و(طَلَا): معطوفةٌ على (امْرُؤٌ)، والمعطوفُ على المرفوع مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألِفِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعَذُّرُ، والطَّلَا يقولون: إنَّه الظَّبْيُ، والمعنى: لكنْ بَدَا طَلَا، أمَّا المَرْءُ لم يَبْدُ.

***

٥٤٣- فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ سَـابِقًا أَوْ لَاحِقَـا   فِي الْــحُكْمِ أَوْ مُصَــاحِبًا مُوَافِقَـا

الشَّــرحُ

الواوُ تُسَمَّى أُمَّ البابِ، لأَنَّه يُعطَفُ بها كلُّ شيءٍ.

وقولُه: «سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا»: السَّابقُ هو المُتقدِّمُ، واللَّاحقُ هو المُتأخِّرُ، والمُصاحِبُ المُوافِقُ هو الَّذي مَعَه.

مثال ذلك: (وُلِدَ مُحَمَّدٌ وابنُه)، فابنُه لاحِقٌ، وتقولُ: (مَرَّ عَلَيَّ رَمَضانُ وشَعْبانُ وأنا هُنا)، فهنا عَطَفْنَا سابقًا على لاحقٍ، فلا يستطيعُ أحدٌ أنْ يُغلِّطَك ويقولَ: شعبانُ هو الأوَّلُ، لكنْ لو تقولُ: (جلستُ في البلدِ الفُلانيِّ رمضانَ ثُمَّ شعبانَ)، فهذا غلطٌ، لأنَّ شعبانَ هو الأوَّلُ، ولهذا احتاجوا إلى أنْ يُجِيبُوا عنْ قولِ الشَّاعرِ(١):

إِنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوهُ   ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِـكَ جَـدُّهُ

فقالَ بعضُ النَّاسِ: سِيادةُ الإنسانِ مُباشِرَةٌ، والَّتي تَلِيها سِيادةُ أبيهِ، والَّتي تَلِيها سِيادةُ جَدِّه، فالإنسانُ يَنتفعُ بسِيادتِه هو أوَّلًا، ثمَّ إذا لم يكنْ سَيِّدًا فسِيادةُ أبيهِ تنفعُه، ولهذا تجدُ الصَّبِيَّ ابنَ الوزيرِ لا قيمةَ له، لكنْ إذا صارَ أبوه ممسكًا يدَه صار له قيمةٌ، لأَنَّه قد سادَ أبوه، فإذا لم يَسُدِ الأَبُ سَادَ الجَدُّ، فهو يقول: أنا لا أُريدُ أنْ أُرَتِّبَهم في الوُجُودِ، فترتيبُهم في الوجودِ الجدُّ هو الأوَّلُ، ثمَّ الأبُ، ثمَّ

---

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه (١/ ٣٥٥)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٧)، والدرر (٦/ ٩٣)، وبلا نسبة في الجني الداني (ص:٤٢٨)، وجواهر الأدب (ص:٣٦٤)، ورصف المباني (ص:١٧٤).

الولدُ، لكنْ أُريدُ أنْ أُرَتِّبَهم بما يَنتَفِعُ به، فإنَّهُ ينتفعُ أوَّلًا بسِيَادتهِ بنفسِه، ثمَّ بأبيهِ، ثمَّ بجَدِّهِ، لكنْ يتوجَّهُ عليه التَّغليطُ، أمَّا إذا قلتَ: (**بقيتُ في هذا المكانِ رمضانَ وشعبانَ**)، فلا أحدَ يَقْدِرُ أنْ يُغَلِّطَك.

مثالُ المُصاحِبِ الموافقِ: (**جاءَ زيدٌ وعليٌّ مَعًا**)، وتقول: (**دخلَ عَلَيَّ زيدٌ وعليٌّ**)، فإن كان البابُ واسعًا يكونُ موافِقًا، وإنْ كانَ البابُ ضيِّقًا ففيه سابقٌ ولاحقٌ.

* * *

٥٤٤- وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَ(اصْطَفَّ هَـذَا وَابْنِـي)

الشــرحُ

قولُه: «اخْصُصْ بِهَا»: أي: بالواوِ.

«عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ»: وهو كلُّ ما دلَّ على اشتراكٍ، فإنَّ مَتبوعَه لا يُغْنِي عنه، فهذا لا يكونُ فيه إلَّا الواوُ فقط.

مثال ذلك: (تخاصمَ زيدٌ وعَمْرٌو)، فلا يصحُّ: (تخاصمَ زيدٌ ثمَّ عَمْرٌو)، ولا: (تخاصمَ زيدٌ فعَمْرٌو).

مثال آخر: (اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي)، فلو قلت: (اصطَفَّ هذا ثُمَّ ابْنِي)، أو: (اصطفَّ هذا فَابْنِي)، لم يصحَّ.

مثال آخر: (تقاتلَ زيدٌ وعمرٌو)، فلا يصحُّ هنا إلَّا الواوُ فقط.

المهمُّ أنَّ كلَّ ما دلَّ على المُشاركةِ لا يصحُّ فيه العطفُ إلَّا بالواوِ، ولهذا قالَ: (لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ)، فلا بُدَّ فيه مِن مُشَارِكٍ، فهذا لا بُدَّ أنْ يكونَ العاطفُ فيه حرفَ الواوِ.

* * *

٥٤٥- وَالْفَـاءُ لِلتَّرْتِيـبِ بِاتِّصَـالِ   و(ثُـمَّ) لِلتَّرْتِيـبِ بِانْفِصَـالِ

الشـرحُ

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ معنى الفاءِ و(ثُمَّ) التَّرتيبُ، لكنَّهما يختلفانِ، فالفاءُ للتَّرتيبِ باتِّصالٍ، و(ثُمَّ) للتَّرتيبِ بانفصالٍ، ولهذا نقولُ: (ثُمَّ) للتَّراخي.

فإذا قلت: (**جاءَ زيدٌ فعَمْرٌو**)، فالمُدَّةُ بينهما قليلةٌ، وإذا قلت: (**جاءَ زيدٌ ثمَّ عمرٌو**)، فالمُدَّةُ بينهما كثيرةٌ، لأنَّها للتَّراخي.

واعلمْ أنَّ الفاءَ أيضًا إذا عَطَفَتْ جملةً على جملةٍ، أو مشتقًّا، فإنَّها تدلُّ مع ذلكَ على السَّببيَّةِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص:١٥]، أي: بسبب وَكْزِه، فإذا كان العطفُ عطفَ جملةٍ على جملةٍ، أو كان مشتقًّا، فإنَّها تُفيدُ مع ذلك السَّببيَّةَ، وهي عاطفةٌ في نفسِ الوقتِ.

أمَّا (ثُمَّ) فلا تُفيدُ السَّببيَّةَ، ولو كان فعلًا، أو مُشتقًّا.

***

٥٤٦- وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

الشرحُ

من خصائصِ الفاءِ أَنَّهُ يُعطَفُ بها ما لا يَصِحُّ أنْ يكونَ صِلَةً للموصولِ على الَّذي يصحُّ أنْ يكونَ صلةً للموصولِ، والدَّليلُ على أنَّ المرادَ صِلَةُ الموصولِ هو أنَّ الصِّلَةَ عند الإطلاقِ هي صِلَةُ الموصولِ.

فقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله تعالى-: «مَا لَيْسَ صِلَهْ»: أي: ما ليس يصحُّ أنْ يكونَ صِلَةً.

«عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ»: أي: على شيءٍ يصحُّ أنْ يكونَ صِلَةً، وذلك لأنَّها تُفِيدُ الارتباطَ بين الجُمْلتَيْن، فلمَّا كانت تُفيدُ الارتباطَ بين الجملتَيْن أَغْنى العطفُ بها عن وجودِ عائدٍ يعودُ على الموصولِ، وذلك أنَّ جُمْلَةَ صلةِ الموصولِ تحتاجُ إلى عائدٍ يعودُ على الموصولِ، فلو قلت: (**جاءني الَّذي قامَ زيدٌ**)، لم يصحَّ، لأَنَّهُ ليس فيها عائدٌ، لكن لو قلت: (**جاءني الَّذي قامَ**) -أي: هو- أو قلت: (**جاءني الَّذي قامَ أبوه**)، صحَّ لوُجُودِ العائدِ.

وكذلك لو قلت: (**أكرمتُ اللَّذَيْن اجتهدا**)، صحَّ، لكن لو قلت: (**أكرمتُ اللَّذَيْن اجتهدَ عمرٌو**)، لم يصحَّ.

مثالُ ذلك: (**أكرمتُ اللَّذَين اجتهدا فغضبَ زيدٌ**)، فهنا يصحُّ، معَ أنَّ جملةَ (**غضبَ زيدٌ**) ليس فيها ضميرٌ يعودُ على الموصولِ، فنقول: لأَنَّها عُطِفَتْ بالفاءِ.

ومثَّلَ النَّحويُّون بمثالٍ غريبٍ، مَثَّلُوا بقولِهم: (**الَّذِي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ**)، ونقولُ: (**الَّذي يَرْعُدُ فينْزَعِجُ الطَّلبةُ الماطورُ**)، فهنا جملةُ: (**يَرْعُدُ**) صِلَةُ الموصولِ، وفيها عائدٌ على الموصولِ، وهو الضَّميرُ، أي: (يَرْعُدُ هو)، أمَّا جملةُ (**ينزعجُ الطَّلبةُ**)، فليس فيها ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ.

إِذَنْ: عَطَفْنَا ما لا يصحُّ أنْ يكونَ صِلَةً على الَّذي يصحُّ أنْ يكونَ صِلَةً.

الخلاصة:

تختصُّ الفاءُ بأنَّهُ يُعطَفُ بها ما لا يصحُّ أنْ يكونَ صِلَةً على ما يَصِحُّ أنْ يكونَ صِلَةً، فلو جئت بدلَ الفاءِ بالواوِ، وقلت: (**الَّذي يَرْعُدُ وينزعجُ الطَّلبةُ الماطورُ**)، لم يصحَّ إلَّا على تقديرِ حذفِ عائدٍ في الجملةِ الثَّانيةِ، ويكون التَّقديرُ: (وينزعجُ منهُ الطَّلبةُ)، فعلى هذا التَّقديرِ يصحُّ، أمَّا بدون تقديرِ عائدٍ فلا تصحُّ إلَّا بالفاءِ فقط، وكذلك لو جئنا بدلَ الفاءِ بـ(ثُمَّ) أو بـ(أو) ما صحَّ.

والفرقُ بينها وبين غَيْرِها أنَّها تُفِيدُ ارتباطَ الجُمْلَتَين بعضِهما ببعضٍ، ولهذا استدلَلْنا على أنَّ الإخْوةَ مع الأبِ والأمِّ يحجبونها من الثُّلُثِ إلى السُّدُسِ، مع أنَّهم لا يَرِثونَ بقولِه تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء:١١]، فالفاءُ في ﴿فَإِن كَانَ﴾ مَرْبُوطَةٌ بالَّتي قَبْلَها.

* * *

٥٤٧- بَعْضًا بـ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا   يَكُــونُ إِلَّا غَايَــةَ الَّــذِي تَــلَا

الشـــرحُ

قولُه: «بَعْضًا»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (اعْطِفْ).

وقولُه: «عَلَى كُلٍّ»: مُتعلِّقٌ بـ(اعْطِفْ)، يعني: اعطفْ بعضًا على كلٍّ بـ(حتَّى)، (وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا)، فلا بُدَّ إِذَنْ من أمرَيْن:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ ما بعدَها بعضًا ممَّا قَبْلَها.

الثَّاني: أنْ يكونَ ما بعدَها غايةً لِـمَا قبلَها، ولهذا قالَ: (بَعْضًا)، ثمَّ قالَ: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ).

فلو قلت: (جاءَ زيدٌ حتَّى عَمْرٌو)، لـم يصحَّ، لأنَّ (حتَّى) لا تَعْطِفُ إلَّا بعضًا على كُلٍّ، والمراد (حتَّى) العاطفةُ، وليستْ (حتَّى) الجارَّةَ.

ولا بُدَّ أيضًا أنْ يكونَ غايةً لِـمَا قبلَهُ: إمَّا في الشَّرَفِ والرِّفْعَةِ، وإمَّا في الدُّونِ، يعني: إمَّا أنَّه دُونَه، أو أَعْلَى منه.

مثالُه: (قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشَاةُ)، فهذا المثالُ صحيحٌ، لأنَّ المُشَاةَ بَعْضٌ مِن الحُجَّاجِ، وهو غايةٌ في الدُّونِ، لأنَّهم همُ الفُقَراءُ.

مثال آخر: (كلُّ النَّاسِ يُتَوفَّى حتَّى الأنبياءُ)، وهذا المثالُ صحيحٌ، لأنَّ الأنبياءَ بعضٌ مِن النَّاسِ، وغايةٌ في الرِّفْعَةِ والشَّرَفِ.

مثال آخر: (**أكلتُ السَّمَكَةَ حتَّى رأسَها**)، وهذا المثالُ صحيحٌ، لأنَّ الرَّأسَ غايةٌ في الدُّونِ.

ولو قلت: (**أكلتُ السَّمَكَةَ حتَّى رأسِها**)، فإنَّ الرَّأسَ لم يُؤكَلْ، لأنَّ (حتَّى) هنا حرفُ جرٍّ للغايةِ، يعني: إلى رأسِها، أمَّا الرأسُ فلم يُؤْكَلْ.

ولو قلت: (**أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسُها**) صحَّ على أنَّ (**حتَّى**): ابتدائيَّةٌ، و(**رأس**): مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ، يعني: حتَّى رأسُها أكَلْتُه.

***

٥٤٨- و(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَـهْ

الشــرحُ

ذكرَ المؤلِّفُ -رحمه الله- ما يختصُّ بـ(أَمْ)، وهي مِنْ حُرُوفِ العطفِ، وتكونُ للعطفِ بعدَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ، و(همز) و(همزة) معناهما واحدٌ، وهمزةُ التَّسويةِ هيَ كلُّ هَمْزَةٍ تقعُ بعدَ (سَوَاء)، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم:٢١]، وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء:١٣٦]، وأمثلتُها في القُرْآنِ كثيرةٌ.

ومن خصائص همزةِ التَّسويةِ أنَّ الفعلَ بعدَها يُحوَّل إلى مصدرٍ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ، وهذا قليلٌ في اللُّغَةِ العربيَّةِ، لكنَّهُ موجودٌ، **مثالُه:** قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾، أي: سواءٌ علينا جَزَعُنا وصَبْرُنا، فهنا حوَّلْنا الفِعْلَ إلى مَصْدَرٍ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، أي: إنذارُك وعَدَمُه سواءٌ عليهم.

وبهذا تَبَيَّنَ لنا كيفَ نُعْرِبُ مثلَ هذه الجملةِ، فنقولُ ﴿سَوَآءٌ﴾: خبرٌ مُقدَّمٌ، و﴿عَلَيْنَآ﴾: صفتُه، و﴿أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، أي: جَزَعُنا وصَبْرُنا سَوَاءٌ علينا.

ومن المواضعِ الَّتي يُسبَكُ فيها الفعلُ بمصدرٍ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ قولُه

تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم:٢٤].

ونظيرُها في وُجُود الحرفِ المصدريِّ قولُه تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [الروم:٢٥]، فأتى بـ(أَن) المصدريَّةِ.

ونظيرُها في وجودِ المصدرِ وحدَه دونَ (أَنْ) قولُه تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم:٢٢].

ونقولُ في إعرابِ قولِه سبحانه وتعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ﴾: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ ﴾: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقدَّمٌ، و﴿يُرِيكُمُ ﴾ مُؤوَّلٌ بمصدرٍ، والتَّقديرُ: ومن آياتِه إراءَتُكم.

ومنه أيضًا المَثَلُ المشهورُ: (**تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أنْ تراهُ**)، والتَّقديرُ: سماعُك بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أنْ تراهُ، فأُوِّلتْ بالمصدرِ بدونِ (أَنْ)، وهذا يُضْرَبُ مَثَلًا لمَنْ تَصوَّرَ الشَّيءَ عظيمًا، ثمَّ إذا رَآهُ صار في عَيْنِه حقيرًا.

وقولُه: «**أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ**»: يعني: بعدَ همزةٍ قائمةٍ مقامَ (أيٍّ).

مثالُه: (**أعندَكَ زيدٌ أم عَمْرٌو؟**)، فهذه الهمزةُ نابتْ عن قولِك: (**أَيُّهما عندَكَ؟**)، أي: أنَّها نابتْ مَنَابَ (أَيٍّ).

ولو قلتَ: (**سواءٌ عليك أَفَهِمْتَ، أو لم تَفْهَمْ**)، لم يصحَّ، بل لا بُدَّ أنْ تأتيَ بـ(أَمْ).

وكذلك لا تقولُ: (**سواءٌ عليك أفعلْتَ، أو لـم تفعلْ**)، بل تقولُ: (**أم لـم تفعلْ**)، هذا هو التَّعبيرُ الفصيحُ، وهكـذا في القرآنِ، فكـلُّ القُرْآنِ على هذا، قال اللهُ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ

أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴾، وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴾.

وهل هناك قسمٌ ثالثٌ للهمزةِ لا تكونُ فيه على هذه الصِّفَةِ؟

الجواب: نعمْ، وهو كثيرٌ، فتقولُ مثلًا: (**أفَهِمْتَ أو لم تَفْهَم؟**)، لأنَّ الهَمْزَةَ في (**أَفَهِمْتَ**) لَيْسَتْ همزةَ التَّسويةِ، ولا تُغْنِي عنْ (أيٍّ)، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (أيُّهما؟)، لأنَّه لا يُطْلَبُ فيها التَّعيينُ، فعَلَى هذا نقولُ: (**أَفَهِمْتَ أو لم تَفْهَمْ؟**).

ولو قلت: (**هل فَهِمْتَ أم لم تَفْهَمْ؟**) لم يَصِحَّ، لأنَّ (أَمْ) لا تأتي إلَّا في موضعين فقط: إِثْرَ همزِ التَّسويةِ، أو همزةٍ عن لفظِ (أيٍّ) مُغنيةٌ.

إِذَنْ: ما نجدُه كثيرًا في كلامِ النَّاسِ مثلُ: (**هل يصحُّ هذا أم لا يصحُّ؟**) لا يَصِحُّ، بل نقولُ فيه: الصَّوابُ: (**أو لا يصحُّ**).

وهل يجوزُ أنْ أقولَ: (**أجاء زيدٌ أم عَمْرٌو؟**).

الجواب: نعمْ، يصحُّ، لأنَّ المعنى: (أيُّهما جاءَ؟)، لكن: (**هلْ جاءَ زيدٌ أم عَمْرٌو؟**) لا يصحُّ، لأنَّ (أَمْ) لا تأتي إلَّا بعدَ الهمزةِ.

الخلاصة:

أولًا: أنَّ (أم) لا تأتي عَاطِفةً إلا بعدَ همزةٍ.

ثانيًا: لا بُدَّ أنْ تكونَ الهمزةُ هنا همزةَ التَّسوِيَةِ، أو همزةً قائمةً مقامَ (أَيٍّ).

***

٥٤٩- وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

الشرح

قولُه: «أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ»: أي: همزةُ التَّسويةِ، لكنْ بشرطِ أنْ يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، ولا يخفى به المعنى، فإنْ خَفِيَ المعنى، فإنَّهُ لا يجوزُ إسقاطُها.

مثالُ ذلك: (سواءٌ عَلِمْتَ هذا أم لم تَعْلَمْ)، والأصلُ: (سَوَاءٌ أَعَلِمْتَ هذا أم لم تعلمْ)، ولكنْ يجوزُ إسقاطُ الهمزةِ بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ.

مثال آخر: قال الشَّاعرُ[1]:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِيَا

فقولُه: (بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ) أصلُها: أَبِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْر، وهذا مِثلُ قولِك: (أزيدٌ عندكَ أم عَمْرٌو؟)، فإنَّ المعنى: ما أدري بأَيِّها رَمَيْنَ الجمرَ، ولكنْ أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ للعِلْمِ بها.

وقولُه: «وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ»: عُلِمَ منه أنَّه إذا كان يلزمُ مِن سُقُوطِها خَفَاءُ المعنى، فإنَّهُ لا يجوزُ إسقاطُها، بل يجبُ الإتْيَانُ بها، وهذا -أعني إِسْقَاطَها- كثيرٌ في كَلَامِ النَّاسِ، بل وفي كلامِ الفُقَهاءِ -رحمهم الله- حيثُ يقولونَ دائمًا: (سواءٌ فعلَ ذلك، أو لم يفعلْ)، (سواءٌ رَضِيَ، أم لم يَرْضَ)، (سواءٌ كذا، أو كذا)، ولا يأتونَ بالهمزةِ.

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، كما في خزانة الأدب (١١/ ١٢٤).

وأكثرُ مَن رأيتُ يأتي بالهمزةِ المتأخِّرونَ الَّذينَ صَنَّفوا أَخِيرًا، وإلَّا فحتَّى المُصَنِّفُونَ في النَّحْوِ فيما سبقَ قليلٌ إِتْيَانُهم بالهمزةِ، والسَّببُ في ذلك أنَّ حَذْفَها جائزٌ إذا لم يكنْ لَبْسٌ.

❊ ❊ ❊

٥٥٠- وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ   إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

الشرحُ

إذا جاءتْ (أَمْ)، ولم يسْبِقْها همزةُ استفهامٍ، ولم تكنْ مُغْنِيَةً عن لفظِ (أيٍّ)، فإنَّها تكونُ مُنْقَطِعَةً، أي: غيرَ مُتَّصِلةٍ، وهذه الـمُنْقَطِعةُ تُعْتَبرُ غيرَ عاطفةٍ، بل هيَ استئنافيَّةٌ ابتدائيَّةٌ، لكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- أتى بها تَتْمِيمًا للتَّقْسيمِ، فصارتْ (أَمْ) على كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- تنقسمُ إلى قِسْمَين: **مُتَّصِلَة، ومُنْقَطِعَة**.

فالـمُتَّصلةُ هي الَّتي تأتي بعدَ همزةِ التَّسويةِ، أو بعدَ هَمْزةٍ مُغْنِيَةٍ عن (أيٍّ)، أي: همزةٍ بمعنى (أَيٍّ) يُطلَبُ بها التَّعْيينُ.

والـمُنْقَطِعةُ هي الَّتي تأتي في غيرِ هذا الموضعِ، فلا يَسْبِقُها همزُ التَّسويةِ، وليستْ بمعنى (أَيٍّ)، فتكونُ بمعنى (بَلْ) تمامًا، **وهلْ هيَ بمعنى (بَلْ) والهمزةِ، أو بمعنى (بَلْ) وحدَها؟**

الجواب: هي بمعنى (بل) وحدَها، لكنْ أحيانًا تأتي بمعنى (بَلْ) والهمزةِ، ولهذا المُعْرِبُون الَّذين يُعْرِبُون القُرْآنَ الكريمَ يقولونَ دائمًا: (أم) بمعنى (بل) وهمزةِ الاستفهامِ.

والفرقُ بينهما من وَجْهَين:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ الـمُتَّصلةَ هي الَّتي بمعنى (أو)، والمنقطعةَ هي الَّتي بمعنى (بل).

تقولُ: (أعندك زيد أم عَمْرٌو؟) المعنى: أو عَمْرٌو، وهكذا قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء:١٣٦]، أي: أو لم تكُنْ، أي: أنَّ هذا وهذا سواءٌ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ الـمُتَّصلةَ لا بُدَّ فيها مِن ذِكْرِ المُعادِلِ، فيكونُ ما بعدَها مُعادِلًا لِـمَا قبلَها، أي: مُقابِلًا لَهُ، أمَّا في الـمنقطعةِ، فليسَ الأمرُ كذلكَ، فلا يكونُ مُعادِلًا لِـمَا قبلَها.

مثالُ الـمُتَّصلةِ: قال اللهُ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، فهذان مُتعَادِلَان.

مثال آخر: (لا أدري أعندكَ زيدٌ أمْ عمرٌو؟)، فهذان مُتَعَادِلَان في عِلْمِي، إِذَنْ: هذه مُتَّصِلَةٌ.

مثال الـمنقطعة: قال اللهُ تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ﴾ [الطور:٣٠-٣٣]، فكلُّ هذه بمعنى (بل)، فقولُه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ ليس قَبْلَها ما يُعَادِلُها، ولهذا صارتْ مُنْقَطِعةً بمعنى (بل)، وقولُه: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ﴾ هنا أيضًا بمعنى (بل)، لأَنَّهُ لا يُقَابِلُها ما قَبْلَها، وكذلك قولُه: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ بمعنى: بل همْ قومٌ طاغونَ.

مثال آخر: قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة:١٠٨]، لأَنَّه ليس قَبْلَها شيءٌ يُعَادِلُها، فكُلَّما أتتْ، وليسَ قَبْلَها ما يُعَادِلُ الَّذي بَعْدَها فهي مُنْقَطعةٌ.

٥٥١- خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِـ(أَوْ) وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

الشرحُ

تأتي (أو) للمعاني التَّاليةِ:

المعنى الأوَّلُ: التَّخْييرُ، والمعنى الثَّاني: الإباحةُ.

والفرقُ بين التَّخييرِ والإباحةِ أَنَّهُ إنْ كان لا يُمْكِنُ الجَمْعُ بينهما، فهو **تخييرٌ**، وإنْ كان يُمْكِنُ، فهو **إباحةٌ**.

وعلى هذا، فإذا قلت: (**صلِّ في هذا المسجدِ، أو في المسجدِ الثَّاني**)، فهو للتَّخْييرِ، لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تَجْمَعَ بينهما في صلاةٍ واحدةٍ، على أنَّها فريضةٌ، لكنْ لو كانتْ صلاةً أُخْرى، أو الصَّلاةَ نَفْسَها على أنَّها مُعادَةٌ، فنعمْ يُمْكِنُ، فَعَلى هذا فهي للإباحةِ.

وإذا قلت: (**كُلِ الـخُبْزَ، أو الرُّزَّ**)، فهو للإباحةِ، لأَنَّهُ يُمْكِنُ الجمعُ بينهما، وكذلك إذا قلت: (**الْبسِ العَبَاءَةَ، أو الثَّوبَ**)، لأَنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يَلْبَسَهما كِلَيْهما.

وإذا قلت: (**في كفارةِ اليمينِ أعتقْ رقبةً، أوْ أطعمْ عشَرةَ مساكينَ، أوِ اكْسُهمْ، أو صُمْ ثلاثةَ أيامٍ**) فالأَوَّلَتان (أو) فيهما للإباحةِ، فأيَّ واحدةٍ فَعْلتَ أجزأَتْك، وأمَّا الأخيرةُ، فهي للتَّخييرِ، لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تجمعَ بينها، وبين السَّابقِ، لكنْ مع ذلك نقولُ: إنَّ كفارةَ الأَيْمانِ على التَّخييرِ في الثَّلاثةِ الأُولى، وعلى التَّرتيبِ في الرَّابعِ (أي: بَيْن الثَّلاثَةِ الأُولى والصِّيامِ).

وإذا قلت: (**تَزَوَّجْ هندًا، أو أُخْتَها**)، فهي للتَّخْيِيرِ، لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تَجْمَعَ بينهما شَرْعًا.

وإذا قلت: (**جَالِسْ زيدًا، أو عَمْرًا**)، وكِلَاهما رجلٌ صالحٌ، فهي للإباحةِ، لأَنَّهُ يُمْكِنُ أنْ تَجْمَعَهما، ويُمْكِنُ أنْ تنفردَ بواحدٍ.

المعنى الثَّالثُ: **التَّقسيمُ**، وهو كثيرٌ في كلامِ أهلِ العلمِ، ومنه قولُ النَّحْويِّين: (**الكلمةُ اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ**)، ومنه: (**العلمُ نافعٌ، أو ضارٌّ**)، (**النَّاسُ شَقِيٌّ، أو سَعِيدٌ**).

المعنى الرَّابعُ: **الإبهامُ**، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ﴾ [سبأ:٢٤]، ولكنَّ هذا ليس بصحيحٍ، بلْ هذا مِن بابِ التَّقسيمِ، أي: أحدُنا على حقٍّ، والثَّاني على ضلالٍ، إمَّا نحنُ، أو أنتم، وليس هذا مِن بابِ التَّشكيكِ، ولا مِن باب الشَّكِّ، ولا الإبهامِ.

فائدة: إذا أرادَ الإنسانُ أنْ يستعملَ (أو) في الإبهامِ، فإنَّ ذلك جائزٌ لُغَةً.

المعنى الخامسُ: **الشَّكُّ**، وهذا كثيرٌ، تقول: (**هذا الَّذي أقبلَ زيدٌ، أو عَمْرٌو**)، أي: أنا شاكٌّ فيه.

مثال آخر: أراكَ رجلٌ كتابةً فقال: هل هذه كتابةُ فلانٍ؟ فقُلْتَ: (**هذه كتابةُ فلانٍ، أو فلانٍ**)، فهذه للشَّكِّ.

مثال آخر: سألك مَن الَّذي قَدِمَ؟، فقلتَ: (**فلانٌ أو فلانٌ، لا أدري أيُّهما**)، فهذه للشَّكِّ أيضًا.

المعنى السَّادسُ: **الإضرابُ**، ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧]، قالوا: لأنَّ هذه الآيةَ لا يُمْكِنُ أنْ تكونَ

للشَّكِّ، لأنَّ اللهَ -سبحانه وتعالى- يَعْلَمُ، ولا للتَّشكيكِ، لأنَّه تعالى يُبيِّنُ، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، [النساء:٢٦]، فلا يُمْكِنُ أنْ يُلَبِّسَ على عبادِه -سبحانه وتعالى- وليستْ للتَّخييرِ، ولا للتَّقسيمِ، فقالوا: هي بمعنى (بل)، أي: أرسلناهُ إلى مائةِ ألفٍ، بل يزيدونَ على مائةِ ألفٍ.

ولكنَّ ابنَ القيِّمِ -رحمه الله- ما ارتضى هذا، وقال: إنَّها ليستْ بمعنى (بل)، ولوْ أرادَ اللهُ تعالى معنى (بل) لقالَ: (بل يزيدونَ)، أو لقال: (وأرسلناهُ إلى أكثرَ من مائةِ ألفٍ)، ولكنَّ المُرَادَ بها تحقيقُ ما سبقَ، وقال إنَّ (أو) تأتي للتَّحقيقِ، مثلما لو قال لك قائلٌ: كمْ يأتي هذا وَزْنًا؟ فقلتَ: (هذا يَزِنُ رطلًا، أو أكثرَ)، فالمعنى إنْ لم يَزِدْ لم يَنْقُصْ، قال: وهذا أسلوبٌ مِن أساليبِ العربِ معروفٌ عندَهم: أنَّهم إذا أرادوا أنْ يُحقِّقوا الشَّيءَ قالوا: إنَّه كذا أو كذا.

وعلى كلِّ حالٍ، فالمعنى الَّذي ذهبَ إليه ابنُ القيِّمِ -رحمه الله- جيِّدٌ، والمعنى الَّذي نَحَا إليه النَّحويُّون أيضًا جيِّدٌ، ونحنُ نعلمُ عِلمَ اليقينِ بأنَّ اللهَ ﷻ عالِمٌ بعَدَدِهم على التَّحقيقِ، وأَخبَرَنا بأنَّهم مائةُ ألفٍ، إنْ لم يَزِيدُوا ما نَقَصُوا.

لكنْ يظهرُ الفرقُ بينَ كلامِ ابنِ القيِّمِ وكلامِ النحويِّين أنَّ كلامَ ابنِ القيِّمِ -رحمه الله- يقتضي أنَّهم مائةُ ألفٍ بالتَّأكيدِ، وأنَّ قولَه: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ لنفيِ النَّقصِ، ولا تدلُّ على الزِّيادةِ، أمَّا النَّحويُّون، فكلامُهم يدلُّ على أنَّهم أَزْيَدُ مِن مائةِ ألفٍ، وحينئذٍ تكونُ الزِّيادةُ مُطْلَقَةً، يَحتملُ أنَّهم مائةُ ألفٍ وعشَرةُ آلافٍ، أو مائةُ ألفٍ وواحدٌ، أو مائةُ ألفٍ وخمسونَ ألفًا.

وكلامُ ابنِ القيِّمِ -رحمه الله- أَجْوَدُ مِن جهةِ أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَنا بأنَّه أَرْسَلَهُ إلى مائةِ ألفٍ، وكذلك **الظَّاهرُ** أنَّ معناها في كلامِ العربِ: لا ينقصونَ.

٥٥٢- وَرُبَّـــمَا عَاقَبَــتِ الْـــوَاوَ إِذَا   لَـمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَـذَا

الشَّـرحُ

قولُه: «رُبَّمَا»: للتَّقليلِ، وليستْ هنا للتَّكثيرِ.

وقولُه: «عَاقَبَتِ الْوَاوَ»: أي: جاءتْ بَدَلًا عنها.

«إِذَا لَـمْ يُلْفِ»: أي: يجِدْ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف:٢٥] أي: وَجَدَاه.

وقولُه: «ذُو النُّطْقِ»: أي: النَّاطقُ.

«لِلَبْسٍ»: أي: لاشتباهٍ.

«مَنْفَذَا»: أي: مكانًا يَنْفُذُ منه اللَّبْسُ.

ومعنى البيت أنَّ (أو) تأتي بمعنى الواوِ، بشَرْطِ ألَّا يكونَ هناكَ لَبْسٌ، فإنْ كان هناكَ لَبْسٌ، فَإِنَّهُ يُمْنَعُ أنْ تأتِيَ بـ(أو) مكانَ الواوِ، ومثَّلوا لذلك بقولِ الشَّاعرِ في عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ -رحمه الله[1]-:

جَاءَ الْـخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا   كَمَا أَتَى رَبَّـهُ مُوسَـى عَـلَى قَـدَرِ

فقولُـه: (أَوْ كَـانَتْ) (أو) هنا بمعنى: وكانتْ، ولا تـحتملُ غيرَ هذا المعنى، ولو كانتْ تحتملُ غيرَ هذا المعنى لَـمَا صحَّ المجيءُ بها، لأنَّ ابنَ مالكٍ

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير، انظر خزانة الأدب (١١/ ٦٩)، ومغني اللبيب (١/ ١٣٣)، والتصريح (١/ ٤١٥).

-رحمه الله- اشْتَرَطَ ألّا يُوجَدَ لَبْسٌ.

فإن قال قائلٌ: وما الَّذي مَنَعَ الشَّاعرَ أنْ يأتيَ بالواوِ؟

قلنا: مَنَعَه مِن الواوِ ضرورةُ الشِّعْرِ، فإذا قال: (جاءَ الخلافةَ وكانتْ له قَدَرًا)، لـم يَسْتَقِمْ.

* * *

٥٥٣- وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ (إِمَّا) الثَّانِيَهْ   فِي نَحْـوِ: (إِمَّـا ذِي وَإِمَّـا النَّائِيَـهْ)

الشـــرحُ

قولُه: «وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ»: يعني: لا في العَمَلِ، أي: في أنَّها تكونُ للتَّخييرِ، وللإباحةِ، وللتَّقسيمِ، وما أشبهَ ذلك مِن معاني (أو).

وقولُه: «إِمَّا ذِي»: أي: الحاضرةُ.

«وَإِمَّا النَائِيَهْ»: أي: البعيدةُ، فتقولُ مثلًا: (**اخترْ إمَّا ذِي، وإمَّا النَّائيةُ**)، فـ(إمَّا) الأُولى للتَّفصيلِ، وليستْ بمعنى (أو)، و(إمَّا) الثَّانيةُ بمعنى (أو)، والتَّقديرُ: إمَّا هذه أو هذه، كما يُقالُ: (**الكَلِمَةُ إمَّا اسمٌ، وإمَّا فعلٌ**)، (**الماءُ إمَّا طَهورٌ، وإمَّا نَجِسٌ**)، (**الصَّلاةُ إمَّا فريضةٌ، وإمَّا نافلةٌ**)، وما أشبه ذلك.

وقولُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- «فِي الْقَصْدِ»: يعني: لا في الإعرابِ، فلا تقولُ: إنَّ (إمَّا) حرفُ عطفٍ، خلافًا لابن آجُرُّوم، فإنَّ الآجروميَّ -رحمه الله- يرى أنَّ (إمَّا) مِن حُرُوفِ العطفِ، ولكنَّ **الصَّوابَ** معَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- لأنَّ العطفَ إنَّما حصلَ بالواوِ، وحرفُ العطفِ لا يدخلُ على حرفِ العطفِ، نعمْ، لو فُرِضَ أنَّهُ يصحُّ في الكلامِ أنْ تقولَ: (إمَّا ذي إمَّا النَّائيةُ)، لكان لا بأسَ، لكنَّهُ لا يصحُّ، وعلى هذا فنقولُ: إنَّ (إمَّا) ليستْ عاطفةً.

وإنَّما نصَّ عليها ابنُ مالكٍ -رحمه الله- وقال: إنَّها مثلُ (أو) في القَصْدِ لدَفْعِ قولِ مَن يقولُ: إنَّها مِثْلُ (أَوْ) في الإعرابِ والعملِ.

٥٥٤- وَأَوْلِ (لَكِنْ) نَفْيًا اوْ نَهْيًا، و(لَا) نَدَاءً اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلَا

الشرحُ

قولهُ: «لَكِنْ»: مِن حروفِ العطفِ، أي: اجعَلْها وَالِيَةً، وليس المرادُ: اجعلِ النَّفيَ والنَّهيَ بعدَها، فالمفعولُ الأوَّلُ هو فاعلٌ معنًى، وقد سبقَ أنَّ بابَ (كَسَا) و(أَعْطَى) يكونُ المفعولُ الأوَّلُ منه فاعِلًا، فيُقدَّم، تقولُ: (**ألبستُ زيدًا جُبَّةً**)، فزيدٌ لابسٌ.

معنى البيتِ أنَّ (لكن) لا تأتي إلَّا بعدَ النَّفيِ والنَّهيِ.

مثالُ النَّفيِ: (**ما قامَ زيدٌ لكنْ عَمْرٌو**)، (**لنْ يُفلِحَ المجرمُ، لكنِ المُتَّقي**).

مثالُ النَّهيِ: (**لا تُكْرِمْ كَسُولًا، لكنْ مُجْتَهِدًا**)، (**لا تضربْ زيدًا، لكنْ عَمْرًا**).

فإن قال قائلٌ: هل هذا عطفُ مُفْرَدٍ، أو عطفُ جملةٍ؟

فالجواب: أَنَّهُ مِن بابِ عَطْفِ الجُمَلِ بَعْضِها على بعضٍ، وعلى هذا فنقولُ: (**لكن**): حرفُ عطفٍ، و(**عَمْرًا**): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (لكنِ اضربْ عَمْرًا)، لأنَّنا لو جعلْنَاهُ معطوفًا على (زيد) لتنَافَى الكلامُ، لأنَّ (**زيدًا**) في سِيَاقِ النَّفيِ، و(**عَمْرًا**) في سِيَاقِ الإثباتِ، وعلى هذا فهو عطفُ جملةٍ على جملةٍ، ومثلُه: (**ما قامَ زيدٌ، لكنْ عَمْرٌو**) يعني: لكنْ قامَ عَمْرٌو.

و(لكن) تُفِيدُ إثباتَ الحُكمِ لِمَا بعدَها، وأمَّا ما قَبْلَها، فإنَّها نَافِيَةٌ له، فإذا قلت: (**ما قامَ زيدٌ، لكنْ عَمْرٌو**) أي: هو القَائمُ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ ما بعدَها يُغايِرُ ما قبلَها، ولهذا فهيَ للاستدراكِ.

وقولُه: «و(لَا) نِدَاءً»: (لَا) هي العاطفةُ، وهيَ هنا مبتدأٌ، و(نِدَاءً) مفعولٌ لـ(تَلَا)، و(أَمْرًا) و(إِثْبَاتًا) معطوفانِ على (نِدَاءً)، أي: و(لا) تَلَا نداءً.

فإن قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلْ: (ولا تَلَتْ)؟

نقول: لأنَّ (لا) حرفٌ يجوزُ أنْ يُعتبَرَ بلَفْظِه، وأنْ يُعْتَبَرَ بمعناه، فمعنى (وَلَا تَلَا): أي: أنَّ (لَا) تَتْلُو هذه الثَّلاثةَ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا تكونُ (لَا) معطوفةً على (لَكِنْ)، ويكونُ قولُه: (تَلَا) صفةً لـ(إِثْبَاتًا)؟

نقول: لأَنَّه حينئذ يكونُ الإثباتُ بَعْدَها، ولا بُدَّ أنْ يكونَ الإثباتُ قبلَها، وهذا هو الَّذي يُوجِبُ أنْ تكونَ (لَا) مُبْتَدَأً.

مثالُ النِّداءِ: (يا زيدُ لا عَمْرُو)، يعني: لا يا عَمْرُو.

مثالُ الأمرِ: (أَكْرِمْ زيدًا لا عَمْرًا).

مثالُ الإثباتِ: (قامَ زيدٌ لا عَمْرٌو).

وعُلِمَ مِن قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (أَوِ اثْبَاتًا) أنَّ (لا) لا يُعطَفُ بها في النَّفيِ، فلا تقولُ: (ما قامَ زيدٌ لا عَمْرٌو)، فإذا أردتُ أنْ أُثْبِتَ قيامَ عَمْرٍو آتي بـ(لَكِنْ)، أو (بَل)، لأنَّ (لا) لا تأتي في النَّفيِ والنَّهيِ، ولكن تأتي في الإثباتِ والنِّداءِ والأمرِ، عكس (لكن)، فـ(لكن) لا تأتي في الإثباتِ، وتأتي في النَّفيِ والنَّهيِ.

فإن قال قائلٌ: وما الدَّليلُ على أنَّه لا يصحُّ أنْ أقولَ: (ما قامَ زيدٌ لا عمرٌو)؟

نقول: التَّتبُّعُ، فلا يأتي هذا في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ، فـ(لا) لا تأتي عاطفةً في سِيَاقِ النَّفيِ أبدًا.

٥٥٥- و(بَلْ) كَ(لَكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)

الشرحُ

قولُه: «بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا»: مَصْحُوبَاها هما النَّفيُ والنَّهيُ، يعني: أنَّ (بل) يُعطَفُ بها في سِيَاقِ النَّفْيِ، وفي سِيَاقِ النَّهْيِ.

مثالُ النَّفيِ: (ما قامَ زيدٌ، بل عَمْرٌو)، (زيدٌ ليس بقائمٍ، بل عَمْرٌو).

مثال آخر: (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ، بَلْ تَيْهَا).

قولُه: «تَيْهَا»: أصلُها: (تيهاء)، لكنْ قُصِرَتْ للضَّرورةِ، والقَصْرُ للضَّرورةِ جائزٌ، وعلى هذا نقولُ: (لَمْ): حرفُ نَفْيٍ وجزمٍ وقَلْبٍ، و(أَكُنْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمِه السُّكُونُ، واسمُها مُستَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (أنا)، و(فِي مَرْبَعٍ): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُ (أَكُنْ)، و(بَلْ): حرفُ عطفٍ، و(تَيْهَا): معطوفةٌ على (مَرْبَعٍ)، أو على جُمْلَةٍ.

فنقولُ: (بلْ أنا في تَيْهَاء)، و(تَيْهَاء): اسمٌ مجرورٌ بـ(في)، وعلامةُ جرِّه فَتحُ الهمزةِ المحذوفةِ للضَّرورةِ نيابةً عن الكسرةِ، لأنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ لهُ مِن الصَّرفِ ألفُ التَّأنيثِ الممدودةُ.

والمَرْبعُ هو مكانُ الرَّبيعِ، والتَّيهاءُ هي الصَّحراءُ الَّتي ليس فيها ربيعٌ، لأنَّها -أي: الصَّحراءُ الَّتي ليس فيها ربيعٌ- يتيهُ فيها الإنسانُ، فتُسمَّى التَّيْهَاءَ، وليتَ المؤلِّفَ -رحمه الله- ما مَثَّلَ بهذا المثالِ.

مثال النَّهي: (لا تُكْرِمْ عَمْرًا، بل زيدًا).

إِذَنْ: (بل) و(لَكِنْ) يُعطَفُ بهما في سِيَاقِ النَّفْيِ والنَّهْيِ فقطْ، و(لا) في سياقِ الإثباتِ والأمرِ والنِّداءِ.

* * *

٥٥٦- وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ... فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِي

الشرحُ

لـمَّا ذَكَرَ -رحمه الله- أنَّ (بل) كـ(لَكِنْ) بعد مصحُوبَيْها بيَّنَ أنَّها تُخالِفُ (لكنْ) في المعنى.

وقولُه: «الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ»: يعني: غير الـمَنْفِيِّ، لأنَّك إذا قلت: **(ما زيدٌ قائمٌ، بل عَمْرٌو)**، فإنَّك نَفَيْتَ قيامَ زيدٍ، وأثبتَّ القيامَ لعَمْرٍو، لكنْ **هل نقلتَ للثَّاني حُكمَ الأوَّلِ، أو ضِدَّ حُكْمِ الأولِ؟**

الجواب: ضِدّ حُكمِ الأوَّلِ، أمَّا إذا كانتْ (بل) في مقامِ الإثباتِ، فإنَّها تَنْقُلُ حُكْمَ الأوَّلِ للثَّاني، ويكونُ الأوَّلُ بعدَ سَلْبِ الحُكْمِ عنه مسكوتًا عنه.

فإذا قلت: **(قام زيدٌ، بل عَمْرٌو)**، فَهِمْنا أنَّ القِيَامَ مِن عَمْرٍو، وأمَّا زيدٌ فمسكوتٌ عنه، لا ندري: هلْ قامَ، أو لم يَقُمْ، ونقولُ: **(قام)**: فعلٌ ماضٍ، و**(زيد)**: فاعلٌ، و**(بل)**: حرفُ عطفٍ، و**(عَمْرٌو)**: معطوفٌ على **(زيد)**.

المهمُّ أنَّك أردتَ أنْ تُخْبِرَ بأنَّ زيدًا هو القائمُ، ثمَّ أَضْرَبْتَ، وأَخْبَرْتَ أنَّ القَائِمَ هو عَمْرٌو، فيبقى زيدٌ مسكوتًا عنه، لا ندري: هلْ هو قائمٌ أو لا؟

مثالُ الأمرِ الجليِّ: (أَكْرِمْ زيدًا، بلْ عَمْرًا)، فهنا **(أَكْرِمْ)**: فعلُ أمرٍ، و**(زيدًا)**: مفعولٌ به.

***

٥٥٧- وَإِنْ عَـلَى ضَـمِيرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

٥٥٨- أَوْ فَاصِـلٍ مَـا، وَبِـلَا فَصْـلٍ يَـرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِـيًا، وَضَـعْفَهُ اعْتَقِـدْ

الشـــرحُ

قولُه: «إِنْ»: شرطيَّةٌ، وفعلُ الشَّرطِ قولُه: (**عَطَفْتَ**)، يعني: وإنْ عطفتَ على ضميرِ رفعٍ مُتَّصلٍ، وجوابُ الشَّرطِ: (**فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ**).

وقولُه: «**إِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ**»: خرجَ به ضميرُ النَّصبِ، وضميرُ الجرِّ، فلا يثبتُ لهما هذا الحُكْمُ.

وقولُه: «**مُتَّصِلْ**»: دخلَ فيه البارزُ والمسترُ، لأنَّ كِلَيْهما مُتَّصلٌ، وخرجَ منه الضَّميرُ المنفصلُ، فلا يدخلُ في هذا الحكمِ.

وقولُه: «**فَافْصِلْ**»: فعلُ أمرٍ، والأمرُ يقتضي الوُجُوبَ.

وقولُه: «**بِالضَّمِيرِ الْـمُنْفَصِلْ**»: أي: ضمير الرفعِ، لأنَّ الَّذي هنا ضميرُ الرَّفعِ، فـ(أل) هنا للعهدِ، أي: بالضَّميرِ الَّذي هو للرَّفعِ.

مثالُ ذلك: (**زيدٌ قامَ وعَمْرٌو**)، وتريدُ أنْ تعطفَ عَمْرًا على الضَّميرِ المسترِ في (قَام)، فيجبُ أنْ تقولَ: (**زيدٌ قامَ هو وعَمْرٌو**).

مثال آخر: (**قمتُ وعَمْرٌو**)، فهنا يجبُ أنْ تقولَ: (**قمتُ أنا وعَمْرٌو**)، لأنَّ التَّاءَ في (**قُمْتُ**) ضميرُ رفعٍ مُتَّصلٌ، فيجبُ أنْ تقولَ: (**قمتُ أنا وعَمْرٌو**)، فإنْ لم تَقُلْ: (أنا) فإنَّك تقولُ: (**قُمْتُ وعَمْرًا**) لتكونَ واوَ المعيَّةِ، وقدْ أشارَ إلى هذا ابنُ

مالكٍ -رحمه الله- في بابِ المفعولِ معهُ حيثُ قالَ:

.... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وإذا قلت: (**قمتُ أنا وعَمْرٌو**)، نقول في إعرابِها: (**قمتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**أنا**): توكيدٌ للتَّاءِ في قولِه: (**قمتُ**) مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ، وهو توكيدٌ لفظيٌّ، لأنَّ اللَّفظَ واحدٌ، فكلُّه ضمائرُ، وقولُه: (**وعَمْرٌو**): الواوُ حرفُ عطفٍ، و(**عمرو**) معطوفةٌ.

وإذا قلت: (**زيدٌ قامَ هو وعَمْرٌو**)، نقولُ في إعرابِها: (**زيد**): مبتدأٌ، و(**قام**): فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، و(**هو**): توكيدٌ للضَّميرِ المستترِ، و(**عمرٌو**): معطوفةٌ على الضَّميرِ المستترِ في (**قام**).

مثال آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، فهنا ﴿ٱسْكُنْ﴾ فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت)، و﴿أَنتَ﴾: توكيدٌ للضَّميرِ المستترِ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(**زَوْج**): معطوفةٌ على الضَّميرِ المُستترِ في ﴿ٱسْكُنْ﴾.

وقولُه: «**مُتَّصِلْ**»: لو كانَ ضميرًا منفصلًا، فإنَّه لا يجبُ الفصلُ بضميرٍ منفصلٍ، لأنَّه لو أَوْجَبْنا الفَصْلَ بالضَّميرِ المنفصلِ ما أَتَيْنا بطائلٍ، إذْ إنَّ الضَّميرَ المنفصلَ موجودٌ مِن قَبلُ، فتقولُ: (**ما قامَ إلَّا أنا وعَمْرٌو**)، فـ(**أنا**): فاعلُ (**قَام**)، (**وعَمْرٌو**): الواوُ حرفُ عطفٍ، و(**عَمْرٌو**): معطوفةٌ على الضَّميرِ (**أنا**)، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ.

إِذَنْ: **القاعدةُ**: إذا عطفتَ على ضميرِ رفعٍ مُتَّصلٍ وجبَ أنْ تَفْصِلَ بضميرٍ

منفصلٍ، فإنْ لم تأتِ به فاعْدِلْ عن العطفِ إلى النَّصبِ لتكونَ الواوُ واوَ المعيةِ، ويكونَ ما كان بصَدَدِ أنْ يُعطَفَ مفعولًا معهُ.

وقولُه: «أَوْ فَاصِلٍ مَا»: (مَا) نكرةٌ واصفةٌ، والتَّقديرُ: (فَاصِلٍ أيِّ فاصلٍ)، يعني: أو افصلْ بأيِّ فاصلٍ، حتَّى وإنْ لم يكنْ ضميرَ الرَّفعِ المنفصلَ.

مثال ذلك: (قمتُ مُسْرِعًا وزيدٌ)، فهنا فَصَلْنا بفاصلٍ، وهو الحالُ، وكذلك تقولُ: **(جلستُ في المسجدِ وعَمْرٌو)**، لأنَّنا فصَلْنا بالجارِّ والمجرورِ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: فافصلْ بالضَّميرِ، أو بأيِّ فاصلٍ.

وقولُه: «وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ»: يعني: وقدْ يَرِدُ العَطْفُ على ضميرِ الرَّفعِ المُتَّصلِ بدونِ فَصْلٍ، فلا يُفْصَلُ، لا بضميرٍ، ولا بغيرِه، لكن في النَّظْمِ.

وقولُه: «فَاشِيًا»: أي: كثيرًا، لكنْ قالَ:

«وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ»: يعني: وإنْ كان واردًا، فاعتقدْ أنَّ العَطْفَ ضعيفٌ، والأقوى النَّصبُ على المعيَّةِ، قالَ الشَّاعِرُ[1]:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فهنا (زَهْرٌ): معطوفةٌ على الضَّميرِ المستترِ في **(أَقْبَلَتْ)** بدونِ فاصلٍ، ولولا النَّظْمُ لقالَ: (إذْ أَقْبَلَتْ هيَ).

وقولُه: «ضَعْفَهُ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ**(اعْتَقِدْ)**، لأنَّ **(اعْتَقِدْ)** لم يأخذْ مفعولَه، أي: واعتقدْ ضَعْفَه.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعامر بن أبي ربيعة، انظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ١١٤).

٥٥٩- وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
٥٦٠- وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا، إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

الشَّرحُ

قولُه: «عَوْدُ»: مُبْتدأٌ، خبرُه جُمْلَةُ: (قَدْ جُعِلَا)، و(لَازِمًا) المفعولُ الثَّاني لـ(جُعِلَا) مُقدَّمٌ، ونائبُ الفَاعِلِ في (جُعِلَا) مُسْتَتِرٌ هو المفعولُ الأوَّلُ.

وقولُه: «خَافِضٍ»: يَشْمَلُ ما إذا كان الـخَافِضُ حَرْفًا، أو إذا كان الخافضُ اسمًا.

فإن قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلِ المؤلِّفُ -رحمه الله- هنا: (مُتَّصل)؟

قلنا: لأنَّ الضَّميرَ المجرورَ لا يكونُ إلا مُتَّصِلًا.

والقاعدةُ من هذا البيتِ: إذا عَطَفْتَ على ضميرٍ مجرورٍ، فإنَّهُ يَجِبُ عليك أنْ تُعِيدَ الجارَّ، سواءٌ كان اسمًا، أو كان حرفًا.

وهنا قالَ: «وَعَوْدُ خَافِضٍ»: فتابعَ ابنَ آجُرُّوم -رحمه الله- لأنَّ ابنَ آجُرُّومٍ هو الَّذي يقولُ: (الخَفْض) بدلَ: (الجَرّ)، ولم يَقُلْ: (وَعَوْدُ جَارٍّ)، لكنْ للضَّرُورةِ لا بأسَ أنْ يَسْتَعِيرَ.

مثال ذلك: (مررتُ بك وَبِزَيدٍ)، ولا يجوزُ أنْ تَقُولَ: (مررتُ بك وزَيْدٍ).

وتقولُ: (زِرْتُ المَسْجِدَ، فجَلَسْتُ فيه، وفي البَيْتِ)، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (جَلَسْتُ فيه والبيتِ).

وتقولُ: (**هذا المالُ لك ولزيدٍ**)، ولا تقولُ: (**هذا المالُ لك وزَيْدٍ**).

وتقولُ: (**هذا غُلامُك وغُلَامُ زيدٍ**)، ولا يصحُّ أنْ تَقُولَ: (**هذا غلامُك وزيدٍ**).

وقولُه: «وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا»: هذا اختيارٌ لابنِ مالكٍ -رحمه الله- والضَّميرُ المُسْتَتِرُ في (لَيْسَ) يعودُ على إعَادةِ الخَافِضِ، يعني: وليسَ إعادةُ الخَافِضِ عندي لَازِمًا، (**إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا**) و(**إِذْ**) للتَّعْليلِ، فما دامَ جاءَ في النَّظمِ والنَّثْرِ الصَّحيحِ البَليغِ، فكيفَ يجبُ؟!

قال اللهُ تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:٢١٧]، ولم يَقُلْ: (وَبِالْـمَسْجِدِ الْـحَرَامِ)، لكن الَّذين يَمْنَعُون مِن هذا يقولون: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ معطوفٌ على ﴿سَبِيلِ﴾، يعني: وصدٌّ عن سَبيلِ الله وكُفْرٌ بالله، وصدٌّ عن المَسْجِدِ الـحَرامِ، كما في قولِه تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الفتح:٢٥].

وقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء:١] على قراءةِ الجرِّ، فهُمْ يتَسَاءَلُون بالله، ويَتَساءَلونَ بالأرحامِ، فيقولُ: أسأَلُك بالرَّحِمِ، وبالقَرَابةِ التي بيني وبينك أنْ تُنقِذَني، أو تُدَافِعَ عَنِّي، وما أشبه ذلك، أمَّا القراءةُ المشهورةُ فهي ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾، وليس فيها شاهدٌ.

فابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: أنا لا أرى أنَّهُ يجبُ إعادةُ الـخَافِضِ (أي: الجارِّ)، لأنَّهُ وَرَدَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، وهو أصحُّ ما يكونُ مِن الكَلَامِ.

ولكنَّ المشكلةَ أنَّ المُتَعَصِّبَ لمذهبٍ يُحاوِلُ أنْ يُحَرِّفَ، يقولُ بعضُهم في قولِه تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾: إنَّ الواوَ حرفُ قَسَمٍ، لكنْ

نقولُ: كَوْنُ الله يُقْسِمُ بالأَرْحَامِ بعيدٌ، بل يُخْبِرُ، ويقولُ: اتَّقوا اللهَ الذي تَساءلون به، وتَسَاءَلون بالأرحامِ.

وأمَّا النَّظْمُ، فقالَ الشَّاعرُ[1]:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

أي: (فَمَا بِكَ وَبِالْأَيَّامِ من عَجَب)، وهذا البيتُ يُمْكِنُ أنْ يُؤَوَّلَ، ويُقَالَ: إنَّ الواوَ في قَوْلِه: (والأيَّام) حرفُ قَسَمٍ، أي أنَّهُ أَقْسَمَ بالأيَّامِ، ولكنْ على كلِّ حالٍ، الأصلُ خلافُ ذلك.

وأمَّا ضميرُ النَّصبِ، فلم يَذْكُرْهُ المؤلفُ -رحمه الله- فنقولُ: المسكوتُ عنهُ مَعْفُوٌّ عنه.

فإذَنْ: ضميرُ النَّصْبِ إذا عطفتَ عليه، فلا تُعِدِ النَّاصِبَ، ولا يجبُ عليك الفَصْلُ، فتقولُ: (أكرمتُك وَزَيْدًا)، (أكْرَمْتَني وَصَدِيقِي)، ولا يَلْزَمُ أنْ تَقُولَ: (أكرمتُك وأكرمتُ زيدًا)، ولا: (وأكرمتُ صديقي).

فإن قال قائلٌ: ما الفرقُ بين المنصوبِ والمجرورِ؟

نقول: مِن جِهَةِ البَلَاغةِ المجرورُ فيه رَكَاكَةٌ.

خلاصة ما سبق:

إذا عَطَفْنا على ضميرِ رفعٍ مُتَّصلٍ وجبَ الفَصْلُ: إمَّا بضَميرٍ مُنْفَصِلٍ، أو غَيْرِه، وإنْ كان مُنْفَصِلًا لم يَحْتَجْ إلى فاصلٍ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص:٤٦٤)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٧)، وهمع الهوامع (٢/ ١٣٩).

إذا عَطَفْنا على ضميرٍ مجرورٍ وَجَبَ إِعَادةُ الجارِّ على المشْهُورِ مِن كلامِ النَّحْوِيِّين، ولا يجبُ عندَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- وهو **الصَّحيحُ**.

العَطْفُ على الضَّميرِ المنصوبِ جَائِزٌ، ولا يَحْتَاجُ إلى ضميرِ فَصْلٍ.

* * *

٥٦١- وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ   وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، ....

الشرحُ

قولُه: «مَعْ مَا عَطَفَتْ»: يعني: مع مَعْطُوفِها، فتُحْذَفُ الفاءُ مع مَعْطُوفِها، ولكنْ بشَرْطِ أنْ يُؤمَنَ اللَّبْسُ، فإنْ لم يُؤْمَنِ اللَّبْسُ لم يَجُزِ الحذفُ، وقدْ ذكرَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- قَاعِدَةً مُفِيدةً في هذا، وهي قولُه:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ.....   ....

وهذه قاعدةٌ مِن أُصُولِ النَّحْوِ، فإذا عُلِمَ المعطوفُ، فإنَّ الفاءَ قدْ تُحْذَفُ معَ مَعْطُوفِها، ومثَّلوا لذلك بقَوْلِه تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، **قالوا**: إنَّ التَّقديرَ: (فَأَفْطَرَ، فَعِدَّة)، فحُذِفَتِ الفاءُ ومعطوفُها، وليس في هذا لَبْسٌ، لأَنَّهُ مِن المعلومِ أنَّه لا تَجِبُ العِدَّةُ إلَّا إذا أفطرَ، أمَّا إذا صامَ فلا عِدَّةَ.

كذلك أيضًا الوَاوُ قدْ تُحْذَفُ مع مَعْطُوفِها، لكنْ بشَرْطِ ألَّا يُوجَدَ لَبْسٌ، **مثالُه**: (**راكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ**)، وهذا في الحقيقةِ مِثَالٌ هَزِيلٌ، ولولا أنَّهم ذَكَرُوه ما تَكَلَّمْنا به، **يقولون**: التَّقديرُ: (راكبُ النَّاقةِ والنَّاقةُ طَلِيحانِ)، أي: ضَعِيفَان، **قالوا**: والدَّليلُ على أنَّه محذوفٌ أنَّ (طَلِيحَان) مُثَنَّى، و(راكبُ النَّاقَة) مُفْرَدٌ، ولا يُخْبَرُ بالمثنَّى عن المُفْرَدِ، وعلى هذا فيكونُ هناك شيءٌ محذوفٌ.

والحقيقةُ أنَّه إذا لم يكنْ هناك غيرُ هذا المثالِ فالظَّاهرُ أنَّهُ لا يجوزُ، لأنَّ هذا

المثالَ متى يُوجَدُ، ومتى يُقْرَأُ؟! وأيضًا ليس بمَعْلُومٍ، فلو قلت: (**راكبُ النَّاقةِ طَلِيحانِ**) لقلنا: هذا لَحْنٌ لا شكَّ فيه، أو إنَّ اسْمَه (طُلَيْحان) إذا قلنا بِضَمِّ الطَّاءِ، لكنْ هم يَضْبِطُونها بفَتْحِها.

ونحنُ نقولُ: ما كانَ معلومًا، فإنَّهُ يجوزُ حذفُه بناءً على قاعدةِ: (**وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ**).

* * *

....، وَهْـيَ انْفَـرَدَتْ

٥٦٢- بِعَطْـفِ عَامِـلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَقِـي مَعْمُولُــهُ دَفْعًـا لِـوَهْمٍ اتُّقِـي

الشـرحُ

قولُه: «وَهْيَ»: أي: الواوُ.

«انْفَرَدَتْ»: عنْ بقيةِ حُرُوفِ العطفِ.

«بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ»: أي: محذوفٍ.

«قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ»: أي: أَنَّهُ يُحْذَفُ العَامِلُ، ويَبْقَى المعمولُ، ومَثَّلوا لذلك بقَوْلِه[1]:

.... وَزَجَّجْنَ الْـحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَـا

والتَّزْجِيجُ هو أنْ يُقَصَّ منها، حتى تكونَ جَمِيلةً دَقِيقَةً كالزُّجِّ، وهو طَرَفُ الرُّمْحِ.

الشَّاهِدُ قولُه: (**والْعُيُونَا**)، والعُيُونُ لا تُزَجَّجُ، لكنَّ المعنى: وَكَحَلْنَ العُيُونَ.

كذلكَ قَوْلُه:

عَلَفْتُهَـا تِبْنًـا وَمَـاءً بَـارِدًا ....

(١) البيت من الوافر، وهو من كلام الراعي النميري، وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب، رقم (٥٨٧)، وفي أوضح المسالك، رقم (٢٥٩)، وفي شرح شذور الذهب، رقم (١١٦) وابن جني في الخصائص (٢/ ٤٣٢).

أي: وَسَقَيْتُها مَاءً بارِدًا، فحَذَفَ العَامِلَ، وبقيَ المعمولُ.

قالوا: ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، **قالوا:** لأنَّ ﴿زَوْجَ﴾ لا تَصْلُحُ أنْ تكونَ عَطْفًا على الضَّميرِ في ﴿ٱسْكُنْ﴾، لأنَّ ﴿ٱسْكُنْ﴾ فِعلُ أمرٍ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ فَاعِلُه ظَاهِرًا، فإذا لم يُمْكِنْ أنْ يكونَ فَاعِلُه ظَاهِرًا، فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يُعْطَفَ عليه ظَاهِرٌ، والتَّقديرُ: (اسْكُنْ أنتَ، ولْيَسْكُنْ زوجُك الجنَّةَ)، ولا شكَّ أنَّ هذا تكلُّفٌ.

وقالَ بعضُهم: إنَّه لا شَاهِدَ في ذلك، وبابُ الجَدَلِ مفتوحٌ، حتَّى في النَّحْوِ، فأمَّا قولُه: (**زَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا**)، فمعناهُ حَسَّنَّ، فالتَّزْجِيجُ مُضَمَّنٌ معنى التَّحْسينِ، وحِينَئذٍ لا حَاجةَ إلى أنْ نُقدِّرَ فِعْلًا.

وأمَّا قولُه: (**عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا**)، فإنَّهُ يُضمَّنُ معنى (أَطْعَمْتُها)، والماءُ مَطْعُومٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [البقرة:٢٤٩].

وقولُه: «**دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي**»: هذا تعليلٌ لِتَقْديرِ المحذوفِ، أي: إنَّما قدَّرْنا لِدَفْعِ الوَهْمِ المُسْتَفَادِ مِن جَعْلِه معطوفًا على الموجودِ، وليس المعنى: أنَّه قد بَقِيَ معمولُه دَفْعًا، فقولُه: (**زَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا**) إذا لم نُقدِّرْ: (وكَحَلْنَ العُيُونَ) توهَّمَ الوَاهِمُ أنَّ العُيُونَ تُزَجَّجُ، وليسَ كذلك، وكذلك (**وَعَلَفْتُهَا تِبْنًا، وَمَاءً بَارِدًا**) إذا لم نَقُلْ: (وَسَقَيْتُها) توهَّمَ السَّامِعُ أنَّ الماءَ يُعْلَفُ، وليس كذلك، فقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي**) ليسَ تَعْلِيلًا لحذفِه، وإنَّما هو تَعْلِيلٌ لتَقْدِيرِه، يعني أنَّهُ يُقدَّرُ هذا العاملُ المحذوفُ، حتى لا يتوهَّمَ السَّامعُ أنَّهُ معطوفٌ على الفعلِ الموجودِ، فيَفْسُد المعنى.

٥٦٣- وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ

الشـــرحُ

قولُه: «اسْتَبِحْ»: أي: اجْعَلْه مُباحًا.

ففي بابِ العَطْفِ عندنا تابعٌ ومتبوعٌ، فالمتبوعُ هو المعطوفُ عليه، والتَّابعُ هو المعطوفُ، فابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: يجوزُ حَذْفُ المتبوعِ إذا كان ظَاهِرًا بَيِّنًا.

ومثَّلوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا﴾ [الروم:٩]، **وقالوا:** إنَّ التَّقديرَ: (أَغَفَلَوا ولم يَسِيرُوا في الأرضِ)، فهنا حَذَفَ المتبوعَ، وأَبْقَى التَّابعَ.

ولِعُلَماءِ النَّحْوِ في مثلِ هذا التَّركيبِ وَجْهان:

أحدُهُما: أنَّ الهمزةَ داخلةٌ على محذوفٍ مُقدَّرٍ بحَسَبِ السِّيَاقِ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ الهمزةَ محلُّها بعدَ العَاطفِ، لكنْ قُدِّمتْ لأنَّ لها الصَّدارةَ، وهذه الجملةُ استفهامِيَّةٌ معطوفةٌ على ما سبقَ، وأصلُ ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾: (وَأَلَمْ يسيروا)، فليس هناك شيءٌ محذوفٌ.

وهذا الرَّأْيُ أَرْجَحُ، لأنَّنا نَسْلمُ به مِن التَّقديرِ، ولأنَّه في بَعْضِ الآياتِ يصْعُبُ عليك أنْ تُقَدِّرَ شيئًا، وهذا الشَّيءُ المُقدَّرُ -الَّذي يُقدِّرُه مَن يقولُ: إنَّهُ على تَقْديرِ شيءٍ محذوفٍ- إنَّما يُقدَّرُ ممَّا يُفْهَمُ من السِّياقِ، وإذا كان السِّياقُ

سيُفْهِمُنا إيَّاه، فلا حاجةَ إلى تَقْدِيرِه، فقولُه: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ الاستفهامُ هنا للتَّوْبيخِ، ولا تَوْبِيخَ إلا على غَفْلَةٍ، فتكونُ الغَفْلَةُ مُستفادةً مِن مُجَرَّدِ الاستفهامِ، وحينئذٍ لا نَحْتَاجُ إلى تقديرٍ.

وأهمُّ شيءٍ عندي في هذا الموضوعِ هو أنَّه أحيانًا يُعْيِيكَ التَّقديرُ، فلا تستطيعُ أنْ تُقَدِّرَ، وحينئذٍ نقولُ: الأرجحُ أنْ تكونَ الهمزةُ مِنْ بعدِ الواوِ، لكنَّها قُدِّمتْ عليها لأنَّ همزةَ الاستفهامِ لها الصَّدارةُ.

لكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله تعالى- يرى أنَّها من هذا النَّوعِ، فهُمْ مثَّلوا لذلك بهذه الآية.

وقولُه: «**وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ**»: (**عَطْفُ**): مُبْتَدأٌ، و(**الْفِعْلَ**): مفعولٌ للمَصْدَرِ، يعني: وأنْ تَعْطِفَ الفِعْلَ على الفِعْلِ فهو صحيحٌ، لكنْ هلِ العَطْفُ على الجُمْلَةِ، أو العطفُ على الفِعْلِ؟

نقول: العطفُ على الفعلِ، والدَّليلُ على ذلك أنَّك إذا عَطَفْتَ فِعلًا مجزومًا على فعلٍ مجزومٍ جَزَمْتَ، وهذا دليلٌ على أنَّ الفعلَ هو الَّذي يُعطَفُ، فتقولُ: (**إنْ تجتهدْ وتَعْرِفِ الإعرابَ تنجحْ في النَّحْوِ**)، فقولُه: (**وتَعْرِفِ الإعرابَ**) معطوف على (**تجتهدْ**)، والدَّليلُ على ذلك أنَّه مجزومٌ.

وقال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩]، فعَطَفَ (**يَخْلُدْ**) على ﴿يُضَٰعَفْ﴾.

***

٥٦٤- وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

الشَّرحُ

الاسمُ الَّذي يُشْبِهُ الفعلَ هو اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، وما أَشْبَهَهما، فيجوزُ أنْ تَعْطِفَ فِعْلًا على اسمٍ يُشْبِهُ الفعلَ.

مثال اسم الفاعل: قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾ [الحديد:١٨]، أي: إنَّ الَّذينَ تصدَّقوا واللَّاتي تَصَدَّقْن وأَقْرَضُوا.

مثال آخر: (**إنَّ الرَّاكبَ واستوى على بَعِيرِه زيدٌ**)، أي: إنَّ الَّذي رَكِبَ واستوى على بَعِيرِه زيدٌ.

مثال اسم المفعول: (**إنَّ المركوبَ ويُؤْكَلُ البعيرُ**)، والتَّقديرُ: إنَّ الَّذي يُرْكَبُ ويُؤْكَلُ البعيرُ.

وقولُه: «**وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا**»: العكسُ هو أنْ تَعْطِفَ ما يُشْبِهُ الفِعْلَ على الفعلِ.

مثاله: قالَ الشَّاعرُ[1]:

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

الشَّاهدُ قولُه: (**وَمُجْرٍ**)، فهي معطوفةٌ على (**يُبِيرُ**)، و(**يُبِيرُ**) محلُّها النَّصبُ مفعولًا ثانِيًا لـ(**أَلْفَيْتُهُ**)، لأنَّ (**أَلْفَيْتُهُ**) بمعنى وَجَدْتُه.

(١) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل (٣/ ٢٤٤).

وقولُه: (**يُبِيرُ عَدُوَّهُ**) أي: يُهْلِكُ عدوَّه، وقولُه: (**مُجْرٍ**) أصلُه: (ومُجْرِيًا)، لكنْ حُذِفَت الياءُ لضَرُورةِ الشِّعْرِ، وإلَّا فيجبُ أنْ يُنْصَبَ بالفتحةِ.

وقولُه: «شِبْهِ فِعْلٍ»: أمَّا الجامدةُ، فلا تُعْطَفُ على الفِعْلِ، لأنَّها لا تُشْبِهُ الفِعْلَ.

الخلاصة:

الأفعالُ يُعْطَفُ بعضُها على بعضٍ.

الفعلُ يُعطَفُ على اسمٍ مُشْبِهٍ للفعلِ.

الاسمُ المُشْبِهُ للفعلِ يُعطَفُ على الفعلِ.

يُعْطَفُ الاسمُ على الاسمِ، وهي الأصلُ.

* * *

الْبَـــدَلُ

البَدَلُ معناهُ أنْ يُوضَعَ شيءٌ بَدَلَ شيءٍ، هذا في الأصلِ، فإذا قلت: (أَبْدَلْتُ هذا بهذا)، فهنا الباءُ دَخَلَتْ على المأْخُوذِ، وإذا قلت: (استبدلتُ هذا بهذا)، فالباءُ دَخَلَتْ على المتروكِ، فـ(استبدلتُ هذا): أَخَذْتُهُ بَدَلًا (بِهَذَا)، أي: تَرَكْتُه، كما قالَ تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة:٦١]، فهنا دَخَلتِ الباءُ على المتروكِ.

فيجبُ أنْ نعرفَ الفرقَ بين: (أبدلتُ كذا بكذا) و: (استبدلتُ كذا بكذا)، وكثيرًا ما يَغْلَطُ الإنسانُ في التَّفْريقِ بين هذا وهذا.

أمَّا البَدَلُ في اصطلاحِ النَّحْوِيِّين فيقولُ -رحمه الله-:

٥٦٥- التَّـابِعُ الْمَقْصُـودُ بِالْـحُكْمِ بِـلَا ... وَاسِـطَةٍ هُـوَ الْـمُسَمَّى (بَـدَلَا)

الشـــرحُ

الحدُّ لا بُدَّ أنْ يكونَ جَامِعًا مَانِعًا، فقولُه (التَّابِعُ): جَامِعٌ، لكنَّه غَيْرُ مَانِعٍ، لأَنَّنا لو اقْتَصرْنا وقلنا: (البَدَلُ هو التَّابعُ)، دخلَ فيه جميعُ التَّوابعِ الماضيةِ.

وقولُه: «الْمَقْصُودُ بِالْـحُكْمِ»: أي: أنَّ الْمُتكلِّمَ قَصَدَ هذا البَدَلَ، وهذا فصلٌ، وهو جامعٌ، لكنَّهُ غيرُ مانعٍ، لأنَّه يدخلُ فيه بقيةُ التَّوابعِ، حتَّى إذا قلت مَثَلًا: (قامَ زيدٌ الفاضلُ)، فـ(الفاضل) مقصودةٌ بالحكمِ، أي: أَنْ أُبيِّنَ وَصْفَه بالفَضْلِ.

وقولُه: «بِالْـحُكْمِ»: أي: بالإعرابِ والمعنى.

وكذلك إذا قلت: (**قامَ زيدٌ، بل عَمْرٌو**)، فالمقصودُ بالحكمِ (**عَمْرو**)، ومعَ ذلك لا نقولُ: إنَّ (**بل عَمْرٌو**) مِن بابِ البَدَلِ، ولهذا أَخْرَجَها بقولِه: (**بِلَا وَاسِطَةٍ**)، يعني أنَّه لا يكونُ بوَاسِطةٍ، احترازًا ممَّا عُطِفَ بـ(بَل)، فإنَّه تابعٌ مقصودٌ بالحُكْمِ وَحْدَه، لكنْ بِوَاسِطَةٍ، وهي حرفُ العطفِ.

إِذَنْ: إذا أردتَ أنْ تُعَرِّفَ البدلَ تقولُ: (**هو التَّابعُ المقصودُ بالحُكْم بلا واسطةٍ**)، فصار (التَّابع) جنسًا يشملُ جميعَ التَّوابعِ، و(المقصودُ بالحُكْم) فَصْلًا يَدْخُلُ فيه النَّعتُ، وعَطْفُ البيانِ، وجميعُ حروفِ العطفِ، حتَّى المعطوفُ بـ(بل)، لأنَّه مقصودٌ بالحكمِ، و(**بلا واسطة**) يخرجُ به المعطوفُ بـ(بل)، فإذا قلت: (**قامَ زيدٌ، بل عَمْرٌو**)، فالمقصودُ هنا الإخبارُ بقيامِ عَمْرٍو، لكنْ بواسطةٍ، وهي (بل)، فلا يكونُ ذلك بَدَلًا، لأنَّهُ بواسطةٍ، أمَّا بقيةُ التَّوابعِ، فكلُّها تدخلُ ما عدا العطفَ بـ(بل).

وقولُه: «هُوَ الْـمُسَمَّى»: أي: عندَ النَّحْويِّين.

مثال ذلك: (**رأيتُ زيدًا عَمْرًا**)، فالمقصودُ هنا (**عَمْرًا**)، وهو بِدُونِ وَاسِطَةٍ.

وتقولُ: (**نَفَعَني زَيْدٌ مَالُه**)، فالمقصودُ الإخبارُ بأنَّ مَالَهُ نَفَعَك، وذلك بغيرِ واسطةٍ.

* * *

٥٦٦-مُطَابِقًـا أَوْ بَعْضًـا اوْ مَـا يَشْـتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَـى أَوْ كَمَعْطُـوفٍ بـ(بَـلْ)

٥٦٧-وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ وَدُونَ قَصْـدٍ غَلَـطٌ بِـهِ سُـلِبْ

٥٦٨- كـ(زُرْهُ خَالِـدًا)، و(قَبِّلْـهُ الْيَـدَا) و(اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، و(خُذْ نَبْلًا مُـدَى)

الشـــرحُ

قولُه: «مُطَابِقًا»: مفعولٌ ثانٍ لـ(يُلْفَى).

وقولُه: «يُلْفَى»: بمعنى يُوجَدُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف:٢٥]، أي: وَجَدَا.

وقولُه: «أَوْ بَعْضًا»: مَعْطُوفٌ على (مُطَابِقًا).

وقولُه: «أَوْ مَا»: اسمٌ موصولٌ معطوفٌ على (مُطَابِقًا)، ونائبُ الفاعلِ هو المفعولُ الأوَّلُ، والمعنى أنَّه يُلْفَى مُطابِقًا، أو بعضًا، أو ما يَشْتَمِلُ.

وقولُه: «أَوْ كَمَعْطُوفٍ بـ(بَلْ)»: أي: ويُلْفَى أحيانًا كمَعْطُوفٍ بـ(بل)، وسبقَ أنَّ (بل) تُفِيدُ أنَّ الحُكْمَ ثَابِتٌ لِـمَا بعدَها، وساكتةٌ عمَّا قَبْلَها، لكنْ معَ ذلكَ يقولُ: (وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ)، والمشارُ إليه (ذَا) آخِرُ قِسْمٍ، وهو المعطوفُ بـ(بَل)، فهو يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَينِ: تارَةً يكونُ للإضرابِ، وتارةً يكونُ للغَلَطِ والنِّسْيانِ.

فتبيَّن أنَّ أقسامَ البدلِ خمسةٌ:

الأوَّلُ: مُطَابِقٌ، ويُسمَّى (بدلَ الكُلِّ مِن الكُلِّ).

الثَّاني «بَعْضًا»: بأنْ يكونَ البَدَلُ بعضًا مِن المُبْدَل منه، كيَدِهِ ورِجْلِهِ وعَيْنِهِ ورأسِهِ، وما أشبه ذلك، ويُمْكِنُ أنْ نُحَمِّلَ كلامَ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنْ يكونَ البَدَلُ بعضًا مِن المُبْدَلِ منه، أو بالعكسِ، وهو ما يُسمَّى ببَدَلِ الكلِّ من البَعْضِ، لكنَّه خِلَافُ ظاهرِ كَلامِه.

الثَّالثُ: بدلُ الاشتمالِ، بأنْ يكونَ بينَ البَدَلِ والمُبْدَلِ منه عَلَاقةٌ غيرُ البَعْضِيَّةِ، لأنَّها إنْ كانتِ البَعْضِيَّةَ، فهي بَدَلُ بعضٍ مِن كلٍّ، لكنْ يكونُ هناك علاقةٌ ليستِ البَعْضِيَّةَ، إنَّما هي أمرٌ آخَرُ كالعِلْمِ والمالِ والفرسِ وما أشبهها.

الرَّابعُ: بدلُ الإضرابِ.

الخامسُ: بدلُ الغَلَطِ.

فالبدلُ إِذَنْ على تَقْسيم ابنِ مالكٍ -رحمه الله- خمسةُ أنواعٍ، وعلى تَقْسِيمِ ابنِ آجُرُّومٍ -رحمه الله- أربعةُ أنواعٍ، والمعنى مُتقارِبٌ.

وقولُه: «وَذَا»: أي: الأخيرُ اعْزُهُ لِلإِضْرَابِ.

«إِنْ قَصْدًا صَحِبْ»: أي: أَنَّهُ قَصَدَ إسنادَ الحُكْمِ إليه أوَّلًا، ثمَّ عَدَل عنه أَخِيرًا، وأَسْنَدَه إلى الثَّاني، فصارَ الحكمُ للأخيرِ فقطْ، فهذا سَمِّهِ (إضرابًا).

وقولُه: «وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ»: أي: وإنْ لم تقْصِدِ الأوَّلَ، لكنْ جَرَى على لِسَانِك بدونِ قَصْدٍ، فهذا سَمِّهِ (بدلَ غلطٍ).

إِذَنْ: الفرقُ بين بَدَلِ الإضرابِ، وبدلِ الغَلَطِ أنَّ بَدَلَ الإِضْرَابِ قَصَدَ المُضْرِبُ الأوَّلَ الَّذي هو المُبْدَلُ منه، ثمَّ عدلَ إلى الثَّاني، وأمَّا بدلُ الغَلَطِ، فإنَّه لم يَقْصِدْه إِطْلَاقًا، لكنْ سَبَقَ لِسَانُه إلى هذه الكَلِمَةِ فقالَهَا.

إِذَنْ: في الحقيقةِ أنَّ الحُكْمَ للأخيرِ فيهما جَمِيعًا، لكنْ هلْ قَصَدَ الأوَّلَ ثمَّ عَدَلَ، أو لم يَقْصِدْه، ولكن سبقَ لسانُه أو غَلِطَ؟

الأمثلة:

مثالُ بدلِ المُطَابَقةِ: «زُرْهُ خَالِدًا»: فـ(خَالِدًا) ليستْ باسمِ فَاعِلٍ، لكنَّها عَلَمٌ، فتكونُ بَدلًا مِن الضَّمِيرِ، كأنَّه قال: (زُرْ خَالِدًا).

ولو قلت: (**زُرْ زيدًا عبدَ اللهِ**)، إذا كان لـ(زَيْد) اسمانِ، فـ(**عبد الله**) بدلٌ مِن (**زيد**)، أي: اسمٌ ظاهرٌ مِن اسمٍ ظاهرٍ.

ولو قلت: (**اركبِ الجَمَلَ البَعِيرَ**)، فهو بدلُ مُطابَقةٍ، لأنَّ الجملَ هو البعيرُ، وكذلك: (**اركبِ السَّيَّارةَ المُوتَرَ**)، (**اشترِ هَاتِفًا تليفونًا**)، والأمثلةُ كثيرةٌ.

مثالُ بدلِ بَعْضٍ مِن كلٍّ «قَبِّلْهُ الْيَدَا»: فالضَّميرُ في (**قَبِّلْهُ**) يعودُ على الإنسانِ كُلِّه، فإذا قلت: (**الْيَدَ**) -واليدُ بَعْضٌ مِن الإنسانِ- تكونُ اليَدُ هنا بَدَلَ بعضٍ مِن كلٍّ، ومثلُه: (**قَبِّلْهُ الرَّأْسَ**)، (**قَبِّلْهُ الجَبْهَة**)، (**داوِ زيدًا عَيْنَه اليُسْرى**)، فهذا نُسمِّيهِ (بَدَلَ بعضٍ مِن كلٍّ).

وبعضُ النَّحْوِيِّينَ أثبتَ بدلَ الكلِّ مِن البَعْضِ، واستشهدَ له بقولِ الشَّاعرِ(١):

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا … بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فقال: (**أَعْظُمًا**)، والعِظَامُ بعضُ الإنسانِ.

مثالُ بدلِ الاشتمالِ «اعْرِفْهُ حَقَّهُ»: وكذلك: (**اعْرِفْ زَيْدًا حَقَّه**)، فهذا بدلُ اشتمالٍ.

---

(١) سبق عزوه (ص:٤٥٣) من المجلد الثاني.

٥٦٩- وَمِنْ ضَمِيرِ الْـحَاضِرِ الظَّـاهِرَ لَا تُبْدِلْـهُ إِلَّا مَـا إِحَاطَـةً جَـلَا

٥٧٠- أَوِ اقْتَضَـى بَعْضًـا أَوِ اشْـتِمَالَا كَ(إِنَّـكَ ابْتِهَاجَـكَ اسْـتَمَالَا)

الشـرحُ

قولُه: «الظَّاهِرَ»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (لا تُبْدِلِ الظَّاهِرَ من ضميرِ الحاضرِ)، لأنَّ قَوْلَه: (لَا تُبْدِلْهُ) مشغولٌ عن نصبِ الظَّاهرِ بضميرِه.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: لا تُبْدِلِ الاسمَ الظَّاهرَ مِن ضميرِ الحاضرِ، وهو ضميرُ المتكلِّمِ، وضميرُ المُخَاطَبِ.

مثال ذلك: (**ضربتُك زيدًا**)، وتُرِيدُ أنْ تجعلَ (**زيدًا**) بَدَلًا مِن الكافِ، فهذا لا يصحُّ، لأنَّ الكافَ ضميرُ مُخاطَبٍ، فهو ضميرُ حاضرٍ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ بَدَلًا مِن ضميرِ الحاضرِ.

ومفهومُ كلامِه أنَّهُ يجوزُ إبدالُ الاسمِ الظَّاهرِ مِن ضميرِ الغائبِ، وقدْ مثَّلَ به المؤلِّفُ نفْسُه -رحمه الله- فقالَ: (**كَزُرْهُ خَالِدًا**)، فـ(**خَالِدًا**) بدلٌ من الضَّميرِ، وهو ضميرُ غَيْبةٍ.

وعُلِمَ منهُ أنَّهُ يجوزُ إبدالُ الظَّاهرِ مِن الظَّاهرِ، وهو كذلك، كقولِه: (**خُذْ نَبْلًا مُدَى**)، فـ(**نَبْلًا**) ظاهرٌ، و(**مُدَى**) ظاهرٌ أيضًا.

وعُلِمَ منْ كلامِه أنَّهُ لا يجوزُ إبدالُ الظَّاهرِ مِن ضميرِ المُتكَلِّمِ، لأنَّه ضميرُ حاضرٍ، مثلُ أنْ تقولَ: (**أكْرَمْتَنِي مُحَمَّدًا**)، فلا يصحُّ على أنَّ (**مُحَمَّدًا**) بدلٌ مِن الياءِ.

وأمَّا الضَّميرُ معَ الضَّميرِ، فالصَّحيحُ أَنَّهُ لا يكونُ بَدَلًا، بلْ يكونُ تأكيدًا.

لكن قال: لا تُبْدِلْه إلا في ثلاثِ مسائلَ:

المسألةُ الأُولى: (**مَا إِحَاطَةً جَلَا**)، أي: ما أَظْهَرَ إحاطةً، أي: تفصيلًا دالًّا على العُمُومِ، فيكونُ هذا البَدلُ مُفيدًا للإحاطةِ والشُّمولِ مِن شيءٍ يَحتملُ الشُّمولَ وعَدَمَه.

مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة:١١٤]، فإنَّ قوله: ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ بدلٌ مِن قوله: (**نَا**) في ﴿لَنَا﴾، لكنَّهُ بدلٌ بإعادةِ الجارِّ.

وتمثيلُ النَّحْويِّين بذلك يدلُّ على أنَّ البَدَلَ على نيةِ تَكْرارِ العاملِ حيثُ قالوا: إنَّ هذا بَدلٌ بإعادةِ حرفِ الجرِّ.

وقولُه: ﴿تَكُونُ لَنَا﴾ يَحتملُ أي: لنا نحنُ الموجودين، ويحتملُ أي: لبعضِنا، ويحتملُ: لنا معشرَ النَّصارى، فلمَّا قالَ: ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ دلَّ على الإحاطةِ والشُّمولِ، يعني: لنا جميعًا.

فإن قال قائلٌ: هذا لا يَدُلُّ على الإحاطةِ والشُّمولِ، لأنَّهُ قالَ: ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾، لكنْ: وَسطُنا؟

نقول: يدخلُ في هذا، لأنَّ ذِكْرَ الطَّرَفَيْنِ يتضمَّنُ الوسطَ، لأنَّهما مُحيطان به مُكْتَنِفَان له، فهو دالٌّ على الإحاطةِ والشُّمُولِ.

المسألةُ الثَّانيةُ: «**أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا**»، أي: صارَ بَدَلَ بَعْضٍ مِن كُلٍّ.

مثالُه: تقولُ لعَبْدِك: (**بِعْتُك بعضَك**).

المسألةُ الثَّالثةُ: «أَوِ اشْتِمَالا»: يعني: أوْ كانَ بَدَلَ اشتمالٍ، فإذا كان بدلَ اشتمالٍ، يجوزُ أنْ يُبْدَلَ الظَّاهرُ مِن الضَّميرِ الحاضرِ.

مثالُه: (إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)، ويجوزُ: **(كَأَنَّكَ)** على أنَّ (كَأَنَّ) للتَّشبيهِ، لكن **(إِنَّكَ)** أحسنُ، وبينهما فرقٌ مِن جِهَةِ المعنى، فإذا قلت: **(كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)**، فإنَّك تتوقَّعُ أنَّ ابْتِهَاجَه استمالَ، وإذا قلت: **(إِنَّكَ)**، فإنَّك تُؤَكِّدُ أنَّ ابْتِهَاجَه استمالَ، وعلى هذا يجوزُ الوجهان، ومِن حيثُ الإعرابُ لا يَختلفُ، لأنَّ الكافَ الأخيرةَ في (كَ إِنَّكَ) على كلِّ تقديرٍ محلُّها النَّصبُ، سواءٌ جعَلْنا **(كأَنَّ)** للتَّشبيهِ، أم الكافَ حرفَ جرٍّ، و(إنَّ) للتَّوْكيدِ.

وقولُه: «**ابْتِهَاجَكَ**»: بدلٌ مِن الكافِ الثَّانيةِ في **(كَأَنَّكَ)**.

وقولُه: «**اسْتَمَالَا**»: هل معناه اسْتَمَالَ النَّاسَ، أي: أَمَالَهم وجَذَبَهم إليه لقُوَّةِ ابتهاجِه، أو بمعنى مَالَ، أي: تنحَّى نَحْوَ المَيَلانِ، أي: أنَّ هذا الرَّجُلَ بدأَ بعدَ البهجةِ والسُّرورِ يحزنُ، لأنَّه بدأَ يميلُ؟

نقول: ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فيما عَلِمْنا منه ينتقي الأمثلةَ الطَّيِّبَةَ، فالأَوْلى هو الأوَّلُ، فكَوْنُ ابْتِهَاجِه يُمِيلُ النَّاسَ إليهِ أحسنُ مِن كَوْنِه يزولُ عنه، ويبقى عَبُوسًا.

مثال آخر: (عرفْتُك حقَّك).

لكن لو قلت: **(بِعْتُكَ بَيْتَك)**، فهنا لا يَصِحُّ، لأنَّ **(بَيْت)** مفعولٌ ثانٍ، أي: بِعْتُ عليك البَيْتَ، فالبيتُ مَبِيعٌ، والإنسانُ مَبِيعٌ عليه، وبينهما فَرْقٌ.

***

٥٧١- وَبَـدَلُ الْـمُضَمَّنِ الْـهَمْزَ يَلِـي هَمْزًا كَ(مَـنْ ذَا أَسَـعِيدٌ أَمْ عَـلِي؟)

الشَّـرحُ

قولُه: «الْـمُضَمَّنِ الْـهَمْزَ»: أي: همزةَ الاستفهامِ، والاسمُ المُضَمَّنُ الهمزَ هو كلُّ اسمٍ دالٍّ على الاستفهامِ.

والقاعدةُ: كلُّ ما كانَ بَدَلًا منِ اسمِ استفهامٍ، فإنَّهُ يجبُ أنْ يَلِـيَ الهمزةَ.

مثالُه: (مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)، ولا بُدَّ أنْ تأتيَ بالهمزةِ، فلو قلت: (مَن ذا سعيدٌ أم عليٌّ؟) قلنا: لا يَصِحُّ إلا على تقديرِ الهَمْزَةِ.

ونقولُ في إعرابِه: (مَنْ): اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رَفْعٍ، و(ذَا): اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ خَبَرُ المبتدأ، والهمزةُ للاستفهامِ، و(سَعِيدٌ): بَدَلٌ مِن (مَنْ)، لأَنَّهُ يقولُ: (بَدَلُ الْـمُضَمَّنِ الْـهَمْزَ)، والمُضَمَّنُ الهمزَ هو اسمُ الاستفهامِ، و(أَمْ): حَرْفُ عَطْفٍ، و(عَلِي): معطوفٌ على (سَعِيدٌ).

مثال آخر: (ما عِنْدَك أَخُبْزٌ أم لَـحْمٌ؟)، (ما اشتريتَ أَكِتَابًا أم قَمِيصًا؟).

* * *

٥٧٢- وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)

الشرحُ

يُبْدَلُ الفِعْلُ مِن الفِعْلِ، وسبقَ أَنَّهُ يُبْدَلُ الاسْمُ مِن الاسمِ.

مثالُه: «مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ»: فـ(مَنْ): اسمُ شرطٍ يجزمُ فعلَيْن، و(يَصِلْ): فعلٌ مُضَارعٌ، وهو فعلُ الشَّرطِ مجزومٌ بـ(مَنْ)، و(إِلَيْنَا): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَصِلْ)، و(يَسْتَعِنْ): فعلٌ مُضَارعٌ مجزومٌ بالسُّكُونِ بَدَلًا مِن (يَصِلْ)، كأَنَّهُ قالَ: (مَنْ يَسْتَعِنْ بنا)، و(بِنَا): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَسْتَعِنْ)، و(يُعَنْ): فعلٌ مُضَارعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، وهو مجزومٌ على أَنَّهُ جوابُ الشَّرْطِ.

وسبقَ أنْ مثَّلْنا بقولِه تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩] فـ﴿يُضَٰعَفْ﴾ بالسُّكُونِ على أنَّه بَدَلٌ من ﴿يَلْقَ﴾.

وإلى هنا انتهى بابُ البدلِ، وهو آخرُ بابِ التَّوَابعِ

* * *

النِّــدَاءُ

النِّدَاءُ بالمدِّ، وهو طلبُ الإقبالِ بـ(يَا)، أو إحدى أَخَواتِها.

ثمَّ إنَّ النِّدَاءَ قد يكونُ حَقِيقَةً، أو ضِمْنًا، فقولُه: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة:٥٨] ليسَ فيه: (يا أَيُّها النَّاسُ، احْضُرُوا)، لكن فيه: (حَيَّ على الصَّلَاةِ)، وهذا نِدَاءٌ ضِمْنًا.

والنِّدَاءُ له أَحْرُفٌ مُعَيَّنَةٌ، جَمَعَها أهلُ العِلْمِ حينما تتبَّعوا ذلك في اللُّغَةِ العربيَّةِ، وهذه الحروفُ كحُرُوفِ التَّنْبِيهِ، لكنَّها خَاصَّةٌ بالنِّداءِ.

٥٧٣- وَلِلْمُنَــادَى النَّــاءِ أَوْ كَالنَّــاءِ (يَــا)
و(أَيْ) و(آ)، كَــذَا (أَيَــا) ثُــمَّ (هَيَــا)

٥٧٤- وَالْــهَمْزُ لِلــدَّانِي، و(وَا) لِــمَنْ نُــدِبْ
أَو (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِــبْ

الشـــرحُ

قولُه: «لِلْمُنَادَى»: أي: المَدْعُوِّ.

«النَّاءِ»: أي: البَعِيدِ، وأَصْلُهُ: (النَّائي) بالياءِ، لكنْ حُذِفَتِ الياءُ لضَرُورةِ الوَزْنِ.

«أَوْ كَالنَّاءِ»: أي: كالبَعِيدِ، لكَوْنِه غَافِلًا، أو سَاهِيًا، أو نائمًا، أو ما أَشْبَهَ ذلك، فالنَّائِي وشِبهُه له (يَا)، فتقولُ: (يا فُلَان)، فتمُدُّ الصَّوتَ لأجلِ أنْ يَسْمَعَ.

كذلك إذا صارَ غافلًا مثل طَالبٍ مِن الطَّلَبَةِ يُفَتِّشُ الكتابَ، ولا يَنْتَبِه للمُدَرِّسِ، فتقولُ له: (**يا فُلَان**)، فلو قال: أنا قريبٌ، ليس بيني وبينك إلا أمتارٌ، تقول: لكنَّك غَافِلٌ.

كذلك النَّائمُ تقولُ له: (**يا فُلَان، قُمْ**)، لأنَّه كالبَعِيدِ في كَوْنِه يحتاجُ إلى مدِّ الصَّوْتِ.

وقولُه: «هَيَا»: ليس باسمِ المرأةِ الَّذي نعرفُ، لكنْ أُبْدِلَتِ الهمزةُ في (أَيَا) هاءً، فقيل: (**هَيَا فُلَان**).

وفي (**أَيْ**) لُغَةٌ ثانيةٌ، وهيَ (**آي**)، فصارتْ حُرُوفُ النِّدَاءِ ثمانيةً: (**يَا**)، و(**أَيْ**)، و(**آي**)، و(**آ**)، و(**أَيَا**)، و(**هَيَا**)، و(**أ**)، و(**وَا**).

وقولُه: «وَالْـهَمْزُ لِلدَّانِي»: أي: الْقَرِيبِ المُنْتَبِهِ غيرِ الغافلِ الصَّاحِي غَيْرِ النَّائِمِ، لأنَّ الغَافِلَ كالبَعِيدِ، فتقولُ: (**أَزَيْدُ**)، لأنَّه قريبٌ ومُنْتَبِهٌ، فلا يحتاجُ إلى مدِّ الصَّوْتِ.

واعلمْ أنَّه قد يُنزَّلُ البعيدُ مَنْزِلَةَ القريبِ، وقدْ يُنَزَّلُ القريبُ منزلةَ البعيدِ، فقدْ يُنادِي الإنسانُ صديقَه وهو بعيدٌ بلفظِ الهَمْزةِ، فيستَحْضِرُهُ كأنَّهُ قريبٌ عندَه، فيقولُ: (**أَزَيْدُ!**) أو: (**يا زَيْدُ!**)، وكقولِ الشَّاعرِ[1]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكِندي، كما في تاج العروس (عنز)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٧٢)، والتصريح (٢/ ٢٦٤).

أَفَاطِمُ! مَهْلًا بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقولُه: «و(وَا) لِـمَنْ نُدِبْ»: أي: للمَنْدُوبِ، وأصلُ النَّدْبِ الدُّعَاءُ، لكنَّ النَّدبَ هنا عندَ النَّحْوِيِّين هو المُنَادَى المُتفَجَّعُ عليه، أو المُتوَجَّعُ منه، فلو أنَّ رَجُلًا يُؤْلِمُه ظَهْرُه يقولُ: (وَا ظَهْرَاهُ)، وهذا مُتَوجَّع منه، أو انْهَدَمَ بيتُه، يقولُ: (وَا بَيْتَاهُ)، أو ماتتْ ناقتُه، يقولُ: (وَا نَاقَتَاهُ)، وهذا مُتفجَّعٌ عليه.

وإنَّما اختارتِ العربُ (وا)، لأنَّ دَلَالَتَها على التَّوجُّعِ ظاهرةٌ جدًّا، وهي أَظْهَرُ مِن (يا)، ولهذا إذا أَخبَرْتَ الإنسانَ بشيءٍ يُوحِشُه يقولُ: (وَاو)، لأنَّها تقالُ في الأشياءِ التي تُوحِشُ، أو تُؤْلِم، أو ما أَشْبَهَها.

وقولُه: «أَوْ يَا»: يعني: ويجوزُ أنْ تَستَعمِلَ (يا) في النُّدْبَةِ، فتقول: (يَا ظَهْرَاهُ)، وهذا كثيرٌ في اللُّغَةِ العامِّيَّةِ، فهم لا يعرفونَ (وَا)، لكن قالَ: (وَغَيْرُ وَا) أي: (يا) (لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ)، فـ(يا) تُستعمَلُ في محلِّ (وا)، بشرطِ أَلَّا يكونَ هناكَ لَبْسٌ، فإنْ كان هناكَ لَبسٌ، فإنَّنا نَرْجِعُ إلى الأصلِ، وهو(وَا).

فلو أنَّ رَجُلًا يتَفَجَّعُ على نَاقَتِه فقالَ: (وَا نَاقَتَاهُ)، صحَّ، ولو قالَ: (يا نَاقَتاه)، صحَّ، لأنَّ عندنا دليلًا، وهو مَدُّها ووصْلُها بالهاءِ، وهذا هو العملُ في النُّدْبَةِ، لكنْ لو قالَ: (يا نَاقَتِي) لم يَجُزْ أنْ يَجْعَلَها نُدْبةً لأجلِ اللَّبْسِ.

فانْقَسَمَتْ حروفُ النِّداءِ إلى أقسامٍ:

الأَوَّلُ: ما كان للبعيدِ، **والثَّاني**: ما كان للقَرِيبِ، **والثَّالِثُ**: ما كان للنُّدْبَةِ، فالهمزةُ للقَريبِ، و(وَا) للنُّدْبَةِ، والبَاقِي للبعيدِ، وتُستعْمَلُ (يَا) للنُّدْبَةِ بشَرْطِ أَلَّا يكونَ هناكَ لَبْسٌ، أمَّا (هَيَا) و(أَيَا) و(أَيْ) و(آ)، فلا تُستعْمَلُ في النُّدْبَةِ.

٥٧٥- وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

٥٧٦-وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْـمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

الشَّرحُ

لـمَّا ذكرَ المؤلِّفُ -رحمه الله- حروفَ النِّداءِ الَّتي تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ، ذكرَ مسألةً أخرى، وهي: **هل يُحْذَفُ حرفُ النِّداءِ ويبقى عملُه، أو لا؟**

فقولُه: «قَدْ يُعَرَّى»: أي: يُعرَّى مِن حَرْفِ النِّدَاءِ، فتُحْذَفُ أداةُ النِّداءِ.

مثال ذلك: تقولُ: (**يا زيدُ، قُمْ**)، وتقولُ: (**زيدُ، قُمْ**)، فتحذفُ حرفَ النِّداءِ.

مثال آخر: تقولُ: (**ظَهْرَاهُ!**) نَادِبًا، فهنا لا يجوزُ، فإذا قال: (**وا ظَهْرَاه!**)، (**وا صديقاه!**)، (**وا سيَّارَتَاه!**)، (**وا ناقتاه!**)، وما أشبه ذلك نقولُ: لا يجوزُ أنْ تَحْذِفَ (وَا)، لأَنَّهُ مندوبٌ، **ووجهُ ذلك** أَنَّا لو حَذَفْنَا هذا ما عَلِمْنا أنَّ ذلك نُدْبَةٌ، وهو حرفٌ جِيءَ به لِيَدُلَّ على معنًى خاصٍّ في النِّدَاءِ، فلا يجوزُ أنْ يُحْذَفَ، ولو حَذَفْنَاه لفاتَ هذا الغرضُ.

وقولُه: «وَمُضْمَرٍ»: يعني: أنَّ المُنادى المُضْمَرَ لا تُحْذَفُ منه ياءُ النِّدَاءِ.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ الضَّميرَ يُنادَى مُطْلَقًا، **وقال بعضُ النَّحْوِيِّين**: إنَّ الضَّميرَ لا يُنادَى مطلقًا، **وقال آخرون**: يُنادَى ضميرُ المُخَاطَبِ دون غيرِه، فيُقال: (**يا إيَّاك، قد أَغْثْتُك**)، (**يا إيَّاك، قد نفعتُك**)، (**يا إيَّاك، أطعمتُك**)، وهكذا، بدلَ أنْ تقولَ: (يا فُلان).

أمَّا ضميرُ الغائبِ (يا إيَّاه)، فظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله تعالى- أنَّهُ يـجوزُ، ولكنَّ المشهورَ عدمُ الـجَوَازِ، ولو قيلَ بعدمِ الـجَوَازِ إلَّا فيما وَرَدَ به السَّماعُ لكان وَجِيهًا، فلا يُنادَى الضَّميرُ إلَّا إذا وَرَدَ به السَّمعُ، فهو يُـحفَظُ، ولا يُقاسُ عليه.

وقولُه: «**وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا**»: فإنَّه قدْ يُعرَّى، فتستغيثُ اللهَ ﷻ تَرْثِي للمسلمينَ: (**يا لَـلَّهِ لِلْمُسلِمين**)، فتدخلُ (يَا) على المُستغَاثِ، وتكونُ اللَّامُ مفتوحةً فيه، وتقولُ: (**يا لَرَجُلِ المُرُورِ لِقاطعِ الإشارةِ**)، تستغيثُ برَجُلِ المرورِ لقاطعِ الإشارةِ.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّ حرفَ النِّداءِ إذا دخلَ على المُستغاثِ لا يُمْكِنُ أنْ يُحْذَفَ، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (**لَـلَّهِ لِلْمُسلِمين**).

وقولُه: «**فَاعْلَمَا**»: الألفُ عِوَضٌ عن نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، ولهذا بُنِيَ الفِعْلُ معها على الفَتْحِ، وأصلُها: (فاعْلَمَنْ).

وقولُه: «**وَذَاكَ**»: المشارُ إليه التَّعْرِيةُ، أي: حذفُ حرفِ النِّداءِ.

وقولُه: «**المُشَارِ لَهْ**»: أي: في اسمِ الإشارةِ.

مثالُ ذلك في اسمِ الجنسِ: (**يا نهارُ، ما أَطْوَلَك!**)، (**يا لَيْلُ، ما أطولَك!**)، (**يا جَمَلُ، ما أَحْرَنَك!**)، وما أشبه ذلك، وحَذْفُ الياءِ منه قليلٌ، فلا تقولُ: (**جَمَلُ، ما أَحْرَنَك!**)، ولا: (**سيَّارةُ، ما أَخْرَبَكِ!**)، وما أشبهَ ذلك، لأنَّ هذا اسمُ جنسٍ، وليسَ كالعَلَمِ الَّذي يُوجَّهُ له الخطابُ، فلذلك لا تُحْذَفُ منه الياءُ.

مثالُ المشارِ له باسمِ الإشارةِ: (**يا هذا، ما أَغْفَلَك!**)، وأمَّا (**هذا، ما أَغْفَلَك!**)

فقليلٌ، ومنه قولُ الشَّاعرِ[1]:

ذَا ارْعِوَاءً، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـرَّ أْسِ شَـيْبًا إِلَى الصِّـبَا مِـنْ سَـبِيلِ

والشَّاهدُ قولُه: (ذَا ارْعِوَاءً)، أي: يا هذا، ارْعَوِ، فحَذْفُ حرف النداء في اسمِ الإشارةِ قليلٌ.

وذهبَ **بعضُ أهلِ العِلْمِ** إلى أَنَّهُ ممنوعٌ، فلا يجوزُ أنْ يُحْذَفَ حرف النداء من اسمِ الجنسِ، ومن اسمِ الإشارةِ، ولكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ:

«**وَمَنْ يَمْنَعْهُ**» أي: مَن يقولُ: إنَّهُ لا يجوزُ حَذْفُ ياءِ النِّداءِ في اسمِ الجِنْسِ وفي اسمِ الإشارةِ.

«**فَانْصُرْ عَاذِلَهْ**»: أي: لَائِمَه، يعني: انْصُرِ الَّذي يَلُومُهُ، ويقتضي هذا الكلامُ أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يُرجِّحُ جوازَ الحذفِ، لكنَّهُ قليلٌ، ولهذا قالَ: (**وَذَاكَ فِي اسْمِ الْـجِنْسِ وَالْـمُشَارِ لَهْ قَلّ**).

والحقيقةُ أنَّ الشِّعْرَ صَلِفٌ كما قالَ صاحبُ المُلْحَةِ، وإلَّا فمِثْلُ هذا التَّركيبِ يُعْتَبَرُ في البلاغةِ تعقيدًا، لأنَّه لا تكادُ تفهمُ المعنى منه، لكن ضرورةُ الشِّعرِ تُلْجِئُهُ -رحمه الله- إلى أنْ يقولَ مثلَ هذا الكلامِ، ثُمَّ هو يريدُ منَّا أيضًا أنْ نكونَ فَطاحِلَ في النَّحْوِ، وفي العَربيَّةِ، فيأتي بمثلِ هذا الكلامِ -الَّذي فيه نوعٌ مِن التَّعْقِيدِ- لكيْ نَتَعلَّمَ ونُفكِّرَ، أمَّا لو جاءنا بشيءٍ مطبوخٍ، لا يحتاجُ إلَّا إلى أَكْلٍ، فإنَّه لا يكونُ هذا جيِّدًا.

* * *

(١) البيت من الخفيف، وهو غير منسوب، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٣٦).

٥٧٧- وَابْنِ الْـمُعَرَّفَ الْـمُنَادَى الْـمُفْرَدَا   عَـلَى الَّـذِي فِي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا

الشَّــرحُ

بدأَ المؤلِّفُ -رحمه الله- بأحكامِ المنادَى، والأحكامُ أهمُّ مِن الأدواتِ، لأنَّ الأدواتِ تأتي عَفْوًا، وَيَجِدُها الإنسانُ فيما كَتَبَه غيرُه، لكنِ الكلامُ على حُكْمِ المنادَى.

وبدأَ المؤلِّفُ -رحمه الله- بحُكْمِ المبنيِّ، فقالَ:

«**وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا**»: يعني: إذا ناديتَ اسمًا مُعرَّفًا مُفْرَدًا فابْنِه.

«**عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا**»: أي: على الَّذي قدْ عُهِدَ في رَفْعِه.

وقولُه: «**عُهِدَا**»: أي: عُلِمَ، والمرادُ بالمفرَدِ هنا ليسَ مُقابِلَ الجمعِ والتَّثنيةِ، لكنَّ المرادَ ما ليس مُضَافًا، ولا شَبِيهًا بالمُضَافِ، فما دلَّ على واحدٍ يُبْنَى على الضَّمِّ، وما دلَّ على اثنينِ يُبْنَى على الأَلِفِ، وما دلَّ على جمعٍ يُبْنَى على الوَاوِ.

إِذَنْ: القاعدةُ: إذا كان المُنادَى مَعْرِفةً مُفْرَدًا وجبَ بِنَاؤُهُ على ما يُرْفَعُ به.

وعُلِمَ مِن قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**وَابْنِ**) أنَّه لا يُنوَّنُ، لأنَّ الضَّمَّةَ ضَمَّةُ بناءٍ لا إعرابٍ، والمبنيُّ لا يُنَوَّنُ إلَّا إذا كان تَنْوِينَ عِوَضٍ كما سبقَ، فتقولُ: (**يا زَيْدُ**)، (**يا بَكْرُ**)، (**يا عليُّ**)، (**يا جَعْفرُ**)، فهذا منادى معرفة مفرد، (**يا رَجُلُ**) لرَجُلٍ مُعيَّنٍ، ويُسمَّى هذا (النَّكِرَةَ المقصودةَ)، فـ(**رَجُل**) نكرةٌ، لكنَّه لَمَّا كان مقصودًا صارَ كالمعرفةِ.

وإذا كنتَ تُنادِي اثنينِ تقولُ: (**يا زَيْدَان**)، (**يا بَكْران**)، (**يا عَمْرَان**)، (**يا خَالِدَان**)، (**يا رَجُلان**) إذا قصدتَ رَجُلَيْن مُعيَّنَيْن.

وتُنادِي جمعَ المُذَكَّرِ السَّالم فتقولُ: (**يا مُسلِمُون**)، (**يا قَانِتون**)، (**يا صالحون**)، (**يا مُتعلِّمون**)، وما أشبهَ ذلك.

ولو أنَّ رَجُلًا قالَ: (**يا زيدًا**)، قلنا: خطأٌ، لأنَّه يُبْنَى على الضَّمِّ، ولو قال: (**يا مسلِمِين**) قلنا: خطأٌ، لأنَّهُ يُبْنَى على الوَاوِ، فلا بُدَّ أنْ تقولَ: (**يا مسلِمُون**).

الخلاصة:

إذا كان المُنادَى اسمًا مَعْرِفَةً مُفْرَدًا وجبَ بِنَاؤُه على ما يُرْفَعُ به.

* * *

٥٧٨- وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

الشَّرحُ

إذا كان المُنادَى مَبْنِيًّا مِن قَبْلِ أنْ يُنَادَى، فإنَّنا نَنْوي ضَمَّةً جديدةً.

مثالُه: (**يا هَذَا**)، ولا نَضُمُّها فنقولَ: (**يا هذُ**)، وتقولُ: (**يا مَنْ يقولُ للشَّيءِ: كُنْ فيكونُ**)، ولا تقول: (**يا مَنُ**)، بل نُبْقِيها على ما كانتْ عليه.

وكذلك لو ناديتَ شخصًا اسمُه (**حَيْثُ**)، تقولُ: (**يا حَيْثُ**)، **ونقولُ في إعرابِها**: (**يا**): حرفُ نِداءٍ، و(**حيثُ**): مُنادى مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه، منعَ من ظُهورِهِ اشتغالُ المحلِّ بحركةِ البِنَاءِ، وكذلك تقولُ في (**يا هَذَا**): مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه منعَ مِن ظُهورِه اشتغالُ المحلِّ بسُكُونِ البِنَاءِ، لأنَّ هذا البِنَاءَ الَّذي حصلَ بالنِّداءِ بناءٌ جديدٌ مُتجدِّدٌ، عارِضٌ طارئٌ.

إِذَنْ: هذا المبنيُّ على سُكُونٍ، أو ضَمٍّ، أو كَسْرٍ يُنوَى ضَمُّهُ.

وقولُه: «وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا»: أي: هذا الَّذي كان مبنيًّا إذا نادَيْنَاه حَكَمْنا عليه بحُكْمِه لو كان مَبْنِيًّا مِن أَجْلِ النِّداءِ، وهو البناءُ المُجدَّدُ، وهذا الشَّطْرُ إنَّما يَتبيَّنُ معناه فيما يأتي، أمَّا هنا فلا يتبيَّنُ معناه.

***

٥٧٩- وَالْـمُفْرَدَ الْـمَنْكُورَ وَالْـمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

الشرحُ

قولُه: «الْـمُفْرَدَ»: هو ما ليس مُضَافًا ولا شِبْهَهُ.

وقولُه: «الْـمَنْكُورَ»: أي: النَّكرةَ، فالمفردُ النَّكِرةُ يُنْصَبُ، ولهذا قالَ: (**انْصِبْ**).

مثالُه: (**يا رَجُلًا، أَنْقِذْ فُلانًا**)، وقالوا: مِثْلُ قَوْلِ الأعمى: (**يا رَجُلًا، خُذْ بيَدِي**)، فهو لم يقصدْ رَجُلًا مُعيَّنًا، بل قَصَدَ أيَّ رَجُلٍ مِن الرِّجَالِ، فيكونُ هذا نَكِرةً، فيُنْصَبُ بالفتحِ.

وتقولُ: (**يا طَالِبًا، كُنْ مُجِدًّا**)، تُخاطِبُ أيَّ طالبٍ، فيكونُ منصوبًا، وتقولُ: (**يا مُسْلِمينَ**) بالنَّصْبِ، لأَنَّهُ مُنكَّرٌ، فلا تُخاطِبُ مُسلِمِين مُعيَّنِينَ.

وقولُه: «وَالْـمُضَافَا»: هذا هو **الثَّاني**، فالمضافُ أيضًا يُنصَبُ عندَ النِّداءِ، فتقول: (**يا عبدَ اللهِ**)، فـ(**يا**): حرفُ نداءٍ، و(**عبدَ**): منادًى منصوبٌ بياءِ النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه، وهو مضافٌ، ولفظُ الجَلالةِ مضافٌ إليه، وقالَ النَّبيُّ ﷺ: «**يَا عَبْدَ اللهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ**»(١). ولو قلت: (**يا عَبْدُ الله**) لم يصحَّ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يكره مِن ترك قيام الليل لمن كان يقومه، رقم (١١٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر، رقم (١١٥٩).

ومثلُه أيضًا قولُ الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦]، وقولُه: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٣]، وأمثلتُه كثيرةٌ.

وتقولُ أيضًا: (**يا غُلَامَ زيدٍ، أَقْبِل**)، فـ(**يا**): حرفُ نداءٍ، و(**غُلَامَ**): مُنادى منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وهو مضافٌ، و(**زَيْد**): مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

ولو قلت: (**يا غُلَامُ زيدٍ**)، كان هذا ممنوعًا، وإنَّما تقولُ: (**يا غُلَامَ**) بالنَّصْبِ، هذا معنى قَوْلِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**وَالْـمُضَافَا**).

وقولُه: «**وَشِبْهَهُ**»: شِبْهُ المُضافِ يقولون: هو ما تَعَلَّقَ به شيءٌ مِن تمامِ مَعْنَاه: إمَّا فَاعِلًا به (أي: أنَّهُ هو الَّذي رَفعَهُ)، أو مفعولًا به، أو مجرورًا.

مثالُ الفاعلِ: (**يا كريمًا أبوه، أَقْبِلْ**)، فهنا (كريمًا) مُنادى مُعيَّنٌ، لكنَّه شَبِيهٌ بالمضافِ، لأنَّه تَعَلَّقَ به شيءٌ مِن تَمامِ معناه فاعلًا به، وهو مثلُ قَوْلِك: (**يا كَرِيمَ الأبِ**)، فهو شَبِيهٌ بالمضافِ تمامًا.

مثالُ المفعولِ به: (**يا بائعًا ثَوْبَه، عندي لك ثَوْبٌ**)، (**يا طَالِعًا جَبَلًا**)، فـ(**طَالِعًا**) نَكِرةٌ مُعيَّنةٌ، فالمقصودُ هذا الشَّخصُ المُعيَّنُ، لكنَّهُ تعلَّقَ به شيءٌ مِن تمامِ معناه، فصارَ شَبِيهًا بالمضافِ، وعلى هذا فَقِسْ.

وتقولُ: (**يا قارئًا الكِتَابَ، تَأَمَّلْه**)، ولو قلتَ: (**يا قارئُ الكتابَ**)، لم يصحَّ، لأنَّهُ شَبِيهٌ بالمُضَافِ، فإنَّ قَوْلَكَ: (**يا قارئًا الكتابَ**) مثلُ قَوْلِك: (**يا قَارِئَ الكتابِ**)، وأنت لو قلتَ: (**يا قارئَ الكتابِ**)، صارَ مُضَافًا، فلهذا يقولون: إنَّ هذا شَبِيهٌ بالمضافِ.

مثالُ المجرورِ: (**يا لَطيفًا بالعبادِ، كُنْ بي لَطِيفًا**)، فـ(**لَطِيفًا**) نكرةٌ مقصودةٌ، مُوجَّهةٌ إلى الله -عزَّ وجلَّ- لكن (**بالعباد**) تَعَلَّقَ بها ليُتَمِّمَ مَعْنَاها، وهو مجرورٌ بحرفِ الجرِّ.

إِذَنْ: الشَّبيهُ بالمُضَافِ هو ما تعلَّق به شيءٌ مِن تمامِ معناه: إمَّا فاعلًا به، أو مفعولًا به، أو مجرورًا به.

وقولُه: «عَادِمًا»: حالٌ مِن فاعلِ (**انْصِبْ**).

و«خِلَافًا»: مفعولٌ بِهِ لـ(**عَادِمًا**) أي: لن تَـجِدَ خِلَافًا، فكأنَّ ابْنَ مالكٍ -رحمه الله تعالى- يقولُ: إنَّ النَّحْوِيِّينَ -أو العربَ- أجمعوا على أنَّ هذه الثَّلَاثةَ تُنْصَبُ.

الخلاصةُ: النَّكرةُ غيرُ المقصودةِ، والمضافُ، والشَّبِيهُ بالمضافِ إذا نُودِيتْ، فلا بُدَّ أنْ تُنْصَبَ، وهناك شَيْئَانِ يُبْنَيَانِ على ما يُرْفَعانِ به، وهما المَعْرِفةُ والنَّكِرةُ المقصودةُ.

* * *

٥٨٠- وَنَحْو(زَيْـدٍ) ضُـمَّ وَافْـتَحَنَّ مِـنْ   نَحْوِ: (أَزَيْـدُ بْـنَ سَـعِيدٍ لَا تَهِـنْ)

٥٨١- وَالضَّمُّ إِنْ لَـمْ يَلِ الِـ (ابْـنُ) عَلَـمَا   أَوْ يَلِ الِـ (ابْـنَ) عَلَـمٌ قَـدْ حُـتِمَا

الشــرحُ

قولُه: «زَيْدُ»: عَلَمٌ، فهو مُعرَّفٌ، فيستحقُّ البِنَاءَ على الضَّمِّ، فتقولُ: (**يا زَيْدُ**)، لكنْ إذا كان بَعْدَه (ابن)، وبعدَ (ابن) عَلَمٌ، أو كان اسمَ أُنْثَى، وبعدَها (ابنة)، والَّذي بعدَها عَلَمٌ، فهنا يجوزُ في (زَيْد) الضَّمُّ والفتحُ.

مثالُه «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ»: فهنا (**زَيْدُ**) بعدَها (**ابْنَ**)، و(**سَعِيدٍ**) **عَلَمٌ**، والهمزةُ من حُرُوفِ النِّداءِ، **فنقولُ في إعرابِه على الضَّمِّ**: الهمزةُ حرفُ نداءٍ، و(**زَيْدُ**): مُنادى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، و(**ابْنَ**): صفةٌ لـ(**زَيْدُ**) منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه، قالوا: ويجوزُ أنْ تُعْرِبَهُ مُنادى مُستَقِلًّا، لكنْ إذا أعربتَه مُنادى مستقلًّا ما جاز في الأوَّلِ إلا الرَّفعُ، فتقولُ: (**أزيدُ يا ابنَ سعيدٍ، لا تَهِنْ**).

وإذا بَنَيْنَا (**زَيْدَ**) على الفَتْحِ، وقلنا: (**أزيدَ بنَ سعيدٍ**)، **نقولُ في الإعرابِ**: الهمزةُ حرفُ نِدَاءٍ، و(**زَيْدَ**): مُنادى مَبْنِيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِه إتْبَاعُه لصِفَتِه في محلِّ نَصْبٍ، وهناك قولٌ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وما بعدَه على الفتحِ، وتُلْغَى كلمةُ (ابن)، لكنَّ الإعرابَ الصَّحيحَ أنْ نقولَ: (**زَيْدَ**): مُنادى مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِهِ إتْبَاعُه لصِفَتِه، لأَنَّهُ مُتْبَعٌ لها بالفتحِ فقط، فصارتْ فَتْحَتُه فتحةَ إتْباعٍ لا إعرابٍ.

إِذَنْ: إذا وُجِدَ عَلَمٌ، وبعدَه (ابن)، وبعدَه عَلَمٌ، فإنَّ العَلَمَ الأوَّلَ يجوزُ فيه البِنَاءُ على الضَّمِّ والنَّصْبُ.

وأمَّا (ابن) فمنصوبةٌ على كُلِّ حالٍ، ولا تُبْنَى، لأنَّها مضافٌ، ولو نُودِيَت نفسُها لوجبَ نصْبُها، فهي إِذَنْ منصوبةٌ على كلِّ حالٍ، وأمَّا العَلَمُ الثَّاني، فهو مجرورٌ بالإضافةِ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يتكلَّمْ على حُكْمِ (ابن)؟

نقول: بل تكلَّمَ لدُخُولِها في عُمُومِ قولِه: (**وَالْـمُضَافَا**)، و(**ابن**) مضافٌ، فيكونُ منصوبًا بالفَتْحةِ.

فإذا صارَ الَّذي قبل (ابن) ليس بعَلَمٍ، فإنَّهُ يُبْنَى على الضَّمِّ، مثلُ: (**يا غُلامُ ابنَ زَيْدٍ**)، و(**غُلَام**) ليست بعَلَمٍ.

وإذا صار الَّذي بعدَ (ابن) ليس بعَلَمٍ، فإنَّه كذلك يُبْنَى على الضَّمِّ، فتقول: (يا زيدُ ابنَ الكريمِ)، والكريم ليست بعلم، وإذا صار الذي بين العلمين ليس كلمة (ابن) تعيَّن البناء على الضم، فتقولُ: (**يا زيدُ صاحبَ عَمْرٍو**)، فيتعيَّنُ في (**زيد**) هنا البِنَاءُ على الضَّمِّ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (**يا زيدَ صاحبَ عَمْرٍو**)، لأَنَّهُ ليس فيه (ابن) بين عَلَمَين، فإذا صارَ (ابن) بين عَلَمَيْن، فلا بأسَ، وأمَّا (**صَاحِب**) فيَتعيَّنُ فيها النَّصبُ، ولا يجوزُ البِنَاءُ، لأَنَّهُ مُضَافٌ.

فإن قال قائلٌ: وهل (أخ) مثلُ (ابن)؟

قلنا: الظَّاهرُ أنَّها مثلُها، وهم لم يذكروا الأخَ، وإنَّما ذكروا البِنْتَ، لكنَّ الظاهرَ أنَّ (أخ) و(خال)، وكلَّ الكُنى مثلُها.

٥٨٢- وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا   مِـمَّا لَـهُ اسْـتِحْقَاقُ ضَـمٍّ بُيِّنَـا

الشَّـرحُ

قولُه: «أَوْ»: هنا للتَّخْيِيرِ.

وقولُه: «اضْمُمْ»: أي: ابْنِ على الضَّمِّ.

وقولُه: «أَوِ انْصِبْ»: أي: أَعْرِبْه بالفتحِ نَصْبًا.

وقولُه: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مفعولُ (**اضْمُمْ أَوِ انْصِبْ**)، وهنا فيه اشتغالٌ، والمعروفُ أنَّه في مِثْلِ هذا يكونُ مفعولًا للثَّاني.

وقولُه: «اضْطِرَارًا»: مفعولٌ مِن أَجْلِه، أي: للضَّرورةِ، وعاملُه (**نُوِّنَا**)، والألفُ فيها للإطلاقِ، أي: اضْمُمْ، أو انصبْ ما نُوِّنَ اضطِرارًا.

القاعدةُ: إذا جاء الاسمُ مُستحِقًّا للبناءِ على الضَّمِّ، والمبنيُّ على الضَّمِّ لا يُنَوَّنُ، فتقولُ: (**يا زيدُ**)، (**يا عَمْرُو**)، (**يا بكرُ**)، (**يا خالدُ**)، ولا تقولُ: (**يا زيدٌ**)، (**يا عَمْرٌو**) إلخ، لكنْ إذا نُوِّنَ مِن أجلِ الضَّرورةِ، فإنَّهُ يجوزُ لك أنْ تُعْرِبَه على أنَّهُ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، أو على أنَّهُ منادى منصوبٌ، فشملَ قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِـمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ**)، المُنادَى الَّذي يُبْنَى على الضَّمِّ لكَوْنِه نكرةً مقصودةً، أو يُبْنَى على الضَّمِّ لكونِه علَمًا، فإنَّهُ يجوزُ فيه أنْ تَقُولَ في إِعْرابِه: إنَّهُ منصوبٌ بياءِ النِّداءِ مَثَلًا، أو إنَّهُ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ونُوِّنَ للضَّرورةِ.

قال الشَّاعرُ(١):

سَـلَامُ اللهِ يَـا مَطَـرٌ عَلَيْهَـا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

الشَّاهدُ قولُه: (يَا مَطَرٌ)، وكان عليه أنْ يقولَ: (يا مَطَرُ)، لكنَّهُ نوَّنه لضرورةِ الشِّعْرِ، لأنَّهُ لو لم يُنَوِّنْه لانكسرَ البيتُ، وعلى هذا **نقولُ في الإعرابِ**: (**سَلَامُ**): مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى اسمِ الجلالةِ، و(**يَا**): حرفُ نِداءٍ، و(**مَطَرٌ**): مُنادى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، ونُوِّنَ للضَّرورةِ، و(**عَلَيْهَا**): جارٌّ ومجرورٌ خبرُ (**سَلَامُ**).

ويجوزُ أنْ يقولَ: (**سَلَامُ اللهِ يا مَطَرًا عَلَيْهَا**)، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله خَيَّرَنا- فقال: (**وَاضْمُمْ، أَوِ انْصِبْ**)، وإنَّما جازَ النَّصبُ، لأنَّهُ لَمَّا دَخَلهُ التَّنوينُ، صار كأنَّهُ غَيْرُ مقصودٍ، ولذلك النَّكرةُ المقصودةُ تُبْنَى على الضَّمِّ، فلمَّا دخل التَّنوينُ صارَ كأنَّهُ غَيْرُ مقصودٍ، والمُنادى النَّكرةُ غيرُ المقصودِ حكمُه أنْ يُنْصَبَ، **ونقولُ في إعرابِه**: (**يَا**): حَرْفُ نداءٍ، و(**مَطَرًا**): مُنادى منصوبٌ بـ(**يا**) النِّداءِ، وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

إِذَنْ: لا يَغْلَطُ الإنسانُ في بابِ الضَّرورةِ، إن شاءَ نصبَ، وإنْ شاءَ رَفَعَ.

وأمَّا قولُه: (**وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ**)، فهذا على الأصلِ، لأنَّهُ ليس فيه تنوينٌ.

وقالَ الشَّاعرُ(٢):

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَـتْ ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْـكَ الْأَوَاقِـي

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص محمد بن عاصم، كما في الكتاب (٢/ ٢٠٢)، وخزانة الأدب (٢/ ١٥١)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٤)، والتصريح (٢/ ٢٢١).

(٢) البيت من الخفيف، وهو للمهلهل، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٥).

الشَّاهدُ قولُه: (يَا عَدِيًّا)، وكان عليه أنْ يقولَ لولا الضَّرورةُ: (يا عَدِيُّ)، لأَنَّهُ عَلَمٌ.

فالحاصلُ أنَّ ما يُبْنَى على الضَّمِّ يجوزُ أنْ يُنوَّنَ لضرورةِ الشِّعْرِ، وإذا نُوِّنَ جازَ أنْ يبقى على ضَمِّه، وجازَ أنْ يُنْصَبَ.

وقولُه: «مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ»: في الأوَّلِ قالَ: إنَّهُ يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به لأجلِ أنْ يشملَ المثنَّى، وجمعَ المُذكَّرِ السَّالم، وهنا لم يَقُلْ: على ما يُرْفَعُ بِهِ، لأنَّ الكلامَ على ما يَستحقُّ البِنَاءَ على الضَّمِّ، أمَّا الجمعُ، فهو يَبْقَى على ما هو عليه، وكذلك المثنَّى.

***

٥٨٣- وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) و(أَلْ) إِلَّا مَعَ (الله) وَمَحْكِيِّ الْـجُمَلْ

٥٨٤- وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

الشرحُ

تقدَّمَ أنَّ المنادى يجوزُ فيه حذفُ أداةِ النِّداءِ، لكن لا تُجْمَعُ أداةُ النِّدَاءِ مع (أل)، فلا تقولُ: **(يا النَّبيُّ)**، **(يا الرَّجُلُ)** إلا للضَّرورةِ، والضَّرورةُ عند النَّحْويِّينَ هي الشِّعْرُ.

وقولُه: «إِلَّا مَعَ اللهِ»: فلفظُ الجلالةِ اخْتَصَّ بجَوَازِ جمعِ (يا) معَ (أل)، فتقولُ: **(يا أَللهُ)**، ولا يجبُ عليك أنْ تقولَ: **(يا أيُّها اللهُ)**، قَالُوا: وهنا تكونُ هَمْزَتُها همزةَ قَطْعٍ، فلا تقولُ: (يا الله)، ويجوزُ أنْ تجعلَها همزةَ وصلٍ، لكنَّ الأَفْصحَ أنَّها تُقطَعُ.

وقولُه: «وَمَحْكِيِّ الْـجُمَلْ»: فلو سَمَّيْنا شخصًا بجُمْلةٍ اسميةٍ مُحَلَّاةٍ بـ(أل) جازَ أنْ نُنَادِيَهُ بـ(يا).

مثاله: دخلَ علينا رجلٌ وقال: **(الصَّباحُ بَارِدٌ)**، فأخذنا عليه هذه الكَلِمةَ، وبدأنا نُسمِّيهِ **(الصَّباحُ باردٌ)**، ونقولُ: **(جاءَ الصَّباحُ باردٌ)**، **(دخلَ الصَّباحُ باردٌ)**، وما أشبهَ ذلك، فإذا أرَدْنا أنْ نُناديَه بـ(يا) نقولُ: **(يا أَلصَّباحُ باردٌ)**، وهنا يجبُ أنْ تجعلَها همزةَ قطعٍ لقُبْحِ اجتماعِ (يا) النِّداءِ مع (أل) السَّاكنةِ في الهمزةِ، فتقطعُ الهمزةُ ليزولَ هذا القُبْحُ، أمَّا في **(يا أَلله)**، فيجوزُ أنْ تجعلَ الهمزةَ همزةَ وصلٍ، وهمزةَ قَطْعٍ.

وقولُه: «وَالْأَكْـثَرُ (اللَّهُـمَّ) بِالتَّـعْوِيضِ»: أي: تَعْوِيضِ الميمِ عن الياءِ، فالأكثرُ أنْ يُقَالَ: (**اللَّهُمَّ**)، بَدَلًا مِن (يا أَللهُ)، ولهذا إذا تدبَّرْتَ الأدعيةَ الواردةَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ وجدتَها: (**اللَّهُـمَّ**)، دونَ (يا أللهُ)، مثل: (**اللَّهُـمَّ اغْفِرْ لي**)، فتُعوَّضُ الميمُ عن الياءِ، وأُخِّرَتْ لأَجْلِ أنْ يكونَ الابتداءُ باسمِ الله -سُبْحَانه وتعالى-.

وقولُه: «وَشَذَّ (يَا اللَّهُـمَّ) فِي قَرِيضِ»: القَرِيضُ هو الشِّعْرُ، والمثالُ قولُ الشَّاعِرِ[1]:

إِنِّي إِذَا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَـــمَّا ... أَقُولُ: يَـا اللَّهُـمَّ، يَـا اللَّهُـمَّ

فجاءَ بـ(يَا) لأجلِ أنْ يستقيمَ الوزنُ، ومع ذلك جَعَلَ الهَمْزَةَ سَاكِنَةً.

واعلمْ أنَّ (**اللَّهُمَّ**) يُؤتَى بها **للنِّدَاء والطَّلَبِ**، كما في قَوْلِك: (**اللَّهُمَّ اغفرْ لي، اللَّهُمَّ ارْحَمْني**)، وما أشبهَ ذلك.

ويُؤْتَى بها **للتَّأْكِيدِ** ليُبَيِّنَ للمُخاطَبِ أنَّ هذا الأَمْرَ مُؤَكَّدٌ، فضِمَامُ بنُ ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاءَ إلى الرَّسولِ ﷺ يسألُه عن الإسلامِ، فقال: «إِنِّي سَائِلُك ومُشَدِّدٌ عليكَ في المسألةِ». فأَذِنَ له الرَّسولُ ﷺ أنْ يسألَ، فقال: «أسأَلُك بالَّذي خَلَقَك وخلقَ مَن قبلَك: آللهُ أرسلَك إلى النَّاسِ كَافَّةً؟». قال: «**اللَّهُمَّ نَعَمْ**». ثمَّ سَأَلَهُ عن الصَّلاةِ فقال: «أنشُدك: آللهُ أَمَرك أنْ تُصَلِّيَ خَمْسَ صَلَواتٍ؟»، فقال: «**اللهُمَّ نَعَمْ**». وذكرَ الصَّومَ والزَّكاةَ، فقال: «**اللَّهُمَّ نَعَمْ**»[2]. كلُّ هذا من أجلِ التَّوْكِيدِ.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي خِراش الهذلي، انظر خزانة الأدب (٢/ ٢٩٥)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٦)، والتصريح (٢/ ٢٢٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب طرح الإمام المسألة على أصحابه، رقم (٦٣).

ويُؤْتَى بها **للقِلَّةِ والنُّدْرَةِ**، وهذه تُوجَدُ كثيرًا في كُتُبِ المُؤَلِّفين، حيث يقولون: (لا يكونُ كذا وكذا، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يَكُونَ كذا وكذا)، فيَأْتُون بها للتَّقْلِيلِ والنُّدورِ، وكذلك لو سَأَلَك سائلٌ: هل فُلَانٌ يزورُك؟ فتقول: (أبدًا ما زَارَني، اللَّهُمَّ إلا إذا احتاجَ إليَّ جاءَ يَزُورُني).

فصارتْ (اللَّهُمَّ) تُستعمَلُ على ثَلَاثةِ وُجُوهٍ: في النِّدَاءِ، وفي التَّأكيدِ، وفي التَّقْلِيلِ.

فإن قال قائلٌ: وما مَعْنَى قَوْلِهم: (اللهَ، اللهَ)؟

نقول: هذا ليس بنداءٍ، ولكنْ على سَبِيلِ التَّحْذِيرِ، أي: أُحَذِّرُكُمُ اللهَ، أُحَذِّرُكُمُ اللهَ.

* * *

فصـــلٌ

٥٨٥- تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ (أَلْ)   أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَ(أَزَيْـدُ ذَا الْـحِيَلْ)

الشـــرحُ

قولُه: «تَابِعَ»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه قولُه: (أَلْزِمْهُ)، أي: أَلْزِمْ تابعَ ذي الضَّمِّ.

وقولُه: «الْـمُضَافَ»: صفةٌ لـ(تَابِعَ).

وقولُه: «دُونَ أَلْ» حَالٌ من (تَابِعَ)، أي: حَالَ كَوْنِهِ دُونَ (أل).

وقولُه: «تَابِعَ ذِي الضَّمِّ»: التَّوابعُ خَمْسةٌ: النَّعتُ، وعطفُ البيانِ، وعطفُ النَّسَقِ، والتَّوكيدُ، والبَدَلُ، وعندَ ابنِ آجُرُّومٍ -رحمه الله- أربعةٌ، لأنَّه أدرجَ عَطْفَ البيانِ في التَّوْكيدِ.

إِذَنْ: قولُه (تَابِعَ ذِي الضَّمِّ) يشملُ الخَمْسَةَ، لكنَّهُ يُستَثْنَى مِن التَّوابعِ ما سيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله-.

فإذا وُجِدَ تابعٌ مِن التَّوابعِ الخمسةِ إلا ما استُثْنِيَ في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- فهذا حُكْمُهُ.

فإذا كان مُضَافًا وخاليًا من (أَلْ) فإنَّ المُؤَلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (أَلْزِمْهُ نَصْبًا) ولو كانَ الَّذي قَبْلَه مَضْمُومًا.

مثالُه: «أَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ»: فالهمزةُ لِنِدَاءِ القَرِيبِ، و(زَيْدُ): مُنَادًى مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، و(ذَا): صِفَةٌ لـ(زَيْدُ)، وهو مُضَافٌ، وليس فيه (أَلْ).

فإِذَنْ: صارَ (ذَا الحِيَلْ) تَابِعًا لذي ضَمٍّ، وهو مُضَافٌ، وخَالٍ من (أَلْ)، فنقولُ: (أَزَيْدُ ذا الحِيَلِ)، ووجهُ النَّصْبِ أَنَّهُ على المحلِّ، لأنَّ (زَيْدُ) مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ.

مثال آخر: (يا أللهُ بديعَ السَّمَواتِ والأرضِ)، (يا عَمْرُو غُلَامَ زَيْدٍ).

* * *

٥٨٦-وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ، وَاجْعَلَا   كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

الشرحُ

قولُه: «وَمَا سِوَاهُ»: أي: المُضَافِ دونَ (أل)، فيشملُ قولُه: (وَمَا سِوَاهُ) ما ليسَ بمُضَافٍ، وما أُضِيفَ، ولكنْ فيه (أَلْ)، فيجوزُ فيه الرَّفعُ، ويجوزُ فيه النَّصْبُ.

مثالُ ما ليسَ بمُضَافٍ: (يا زَيْدُ الظَّريف)، فـ(الظَّرِيف): صِفَةٌ لـ(زَيْد)، وهي غَيْرُ مُضَافةٍ، فيجوزُ أنْ تَقُولَ: (**يا زَيْدُ الظَّريفُ**)، و(**يا زيدُ الظَّريفَ**)، فـ(**الظَّريفُ**) باعتبارِ اللَّفْظِ، و(**الظَّريفَ**) باعتبارِ المَحَلِّ، ومع ذلك يقولون: إنَّهُ صِفَةٌ منصوبٌ بفَتْحةٍ مُقَدَّرةٍ على آخِره منعَ مِن ظُهورِها الإتْباعُ (أي: إتْباعُ الثَّاني للأوَّلِ بالبناءِ على الضَّمِّ)، وإلَّا فمحلُّه النَّصبُ، لكنْ أُتْبِعَ الثَّاني للأوَّلِ في الحَرَكةِ فقط، ولهذا نقولُ: (**الظَّريفُ**) صفةٌ لـ(**زيد**) منصوبٌ بفتحةٍ مُقَدَّرةٍ على آخِرِهِ، منعَ مِن ظُهورِها حَرَكةُ الإتْبَاعِ، وهذا إذا بَنَيْنَاه على الضَّمِّ، فقلنا: (**يا زيدُ الظَّريفُ**).

أمَّا إذا قلنا: (**يا زيدُ الظَّريفَ**)، فهو صفةٌ على المحلِّ.

مثال ما أُضِيفَ وفيه (أَل): (**يا زيدُ الحَسَنُ الوَجْهِ**)، وتقولُ: (**يا زيدُ الحَسَنَ الوَجْهِ**).

فتبيَّن بهذا أنَّ تابعَ ذي الضَّمِّ له ثَلَاثُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولَى: أنْ يكونَ مُجرَّدًا مِن الإضافةِ، وفيه (أَل).

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يكونَ مُضَافًا مُجَرَّدًا من (أَلْ).

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يكونَ مُضَافًا معَ (أل).

فالمُضَافُ دونَ (أل) الواجبُ فيه النَّصْبُ، وما عَدَاهُ يجوزُ فيه الرَّفْعُ والنَّصْبُ.

وقولُه: «**وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا**»: أَخْرجَ مِن التَّوَابعِ النَّسَقَ والبَدَلَ، وبقيَ النَّعْتُ والتَّوْكيدُ وعَطْفُ البَيَانِ، فيجوزُ فيهنَّ الأَوْجُهُ الَّتي سَبقَت.

أمَّا النَّسقُ -وهو ما عُطِفَ بواحدٍ مِن حُروفِ العطفِ- فإنَّ التَّابعَ يكونُ كالمُسْتَقِلِّ، لا علاقةَ له بالَّذي قبلَه، وكذلك إذا كان بَدَلًا، فإنَّهُ يكونُ كالمُسْتَقلِّ.

مثال النَّسَقِ: (يا زيدُ وعَمْرُو)، فـ(**يا**): حَرْفُ نداءٍ، و(**زيد**): مُنادًى، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(**عَمْرُو**): معطوفٌ على (**زيد**) مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، لأَنَّك لو ناديتَ عَمْرًا مُستَقِلًّا بَنَيْتَهُ على الضَّمِّ، وكذلك تقولُ: (**يا زيدُ ورجلُ**).

وتقولُ: (**يا زيدُ وعبدَ الله**)، (**يا زيدُ وغُلَامَ عَمْرٍو**)، (**يا زيدُ وطالعًا جبَلًا**)، (**يا ربُّ ولطيفًا بالعِبَادِ**)، فيجبُ النَّصبُ، لأَنَّه لو كان المُنادَى مُستقِلًّا لوجبَ نَصْبُه.

الخلاصةُ:

إنْ كانَ التَّابعُ عَطْفَ نَسَقٍ، أو بَدَلًا، فإنَّ الثَّانيَ يُجْعَلُ كأنَّه مُنادًى مُستَقِلٌّ، فإنْ كان عَلَمًا، أو نَكِرةً مقصودةً بُنِيَ على الضَّمِّ، وإنْ كان مُضَافًا، أو شَبِيهًا به، فهو منصوبٌ.

أَمَّا إذا كان التَّابعُ صِفَةً، أو تَوْكِيدًا، أو عَطْفَ بَيَانٍ، فله هنا ثَلَاثُ حالاتٍ: إمَّا أنْ يكونَ التَّابعُ مُضَافًا مُحلًّى بـ(أل)، أو مُضَافًا غيرَ مُحلًّى بـ(أل)، أو غيرَ مُضَافٍ، فإنْ كان غيرَ مُضَافٍ، أو كان مُضَافًا مُحلًّى بـ(أل) جازَ فيه الوَجْهانِ: الرَّفعُ والنَّصبُ، وإنْ كان مضافًا غيرَ مُحلًّى بـ(أل) تعيَّنَ فيه النَّصبُ.

* * *

٥٨٧- وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا فَفِيـهِ وَجْهَـانِ، وَرَفْـعٌ يُنْتَقَـى

الشَّـرحُ

إذا عَطَفْتَ على المُنادَى المَبْنِيِّ على الضَّمِّ اسمًا مصحوبًا بـ(أل)، ففيه وَجْهَانِ، ولكنَّ الرَّفعَ أفضلُ، ولهذا قالَ:

«وَرَفْعٌ يُنْتَقَى»: أي: يُخْتَارُ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ:١٠]، وفي قراءةٍ: ﴿وَٱلطَّيْرُ﴾، فَهُما قِرَاءتانِ على الوَجْهَين.

وتقولُ: (**يا زيدُ والغُلَامُ**)، أمَّا وَجْهُ النَّصبِ فعَطْفٌ على المحلِّ، لأنَّ محلَّ (زيد) المُنادَى النَّصبُ، وأما ضَمُّهُ فللإتْباعِ، **قال بعضُهم**: وما حُرِّكَ للإتْباعِ، فليس لَهُ مَحَلٌّ، لأَنَّهُ تابعٌ لِـمَا قَبْلَه، فيقالُ: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(**الغُلَام**): معطوفٌ على (**زيد**) منصوبٌ بفَتْحةٍ مُقدَّرةٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِها الإتباعُ.

إِذَنْ: إذا كان ما نُسِقَ مُحَلًّى بـ(أل)، ففيه وَجْهَانِ، ولكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (**وَرَفْعٌ يُنْتَقَى**)، والقِرَاءةُ المشهورةُ بالنَّصبِ في قولِه: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾، لكنِ النَّحويُّون كما قالَ بعضُهم: النَّحْوِيُّ كالثَّعْلَبِ، تُدْخِلُ يدَكَ عليه من بَابِه، فيَخْرُجُ مِن نَافِقَائِه[1]، قالوا: إنَّ ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ على قراءةِ النَّصبِ ليستْ معطوفةً على ﴿يَٰجِبَالُ﴾، بل مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، أي: وسَخَّرْنا له الطَّيْرَ، وهذا في الحقيقةِ تَكَلُّفٌ، **والصَّوابُ** أَنَّهُ يجوزُ الوَجْهان على السَّواءِ، لأنَّه ما دامَ القُرآنُ وَرَدَ بهما جميعًا فالقُرْآنُ أفصحُ الكَلَامِ.

---

(١) تقدم الكلام عليه (ص:١٨٩).

٥٨٨- و(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْـدُ صِـفَهْ يَلْزَمُ بِـالرَّفْعِ لَـدَى ذِي الْــمَعْرِفَهْ

الشَّــرحُ

هذا البيتُ فيه شيءٌ مِن الإشكالِ في تَرْكِيبه، وفي مَعْناه.

فقولُه: «مَصْحُوبَ»: يجوزُ فيه وجهان: **النَّصبُ والرَّفعُ**.

فعلى الرَّفعِ نقولُ: (أَيُّـهَا): كُلُّها مُبْتَدأٌ، لأنَّ المُرَادَ لَفْظُها، و(**مَصْحُوبُ**): مُبْتَدأٌ ثَانٍ.

وقولُه: «يَلْزَمُ»: أي: مَصْحُوبُ (أل)، وهو خَبَرُ المبتدأ الثَّاني، والمُبْتَدأُ الثَّاني وخَبَرُه في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبْتدأ الأوَّلِ.

فإذا قال قائلٌ: إذا كان خبرُ المبتدأ جملةً، فلا بُدَّ لها مِن رابطٍ يربِطُها بالمُبْتدأ، فأينَ الرَّابطُ؟

قلنا: الرَّابطُ محذوفٌ، تقديرُه: (**يَلْزَمُها**)، ومعنى **البَيْتِ** أنَّ مَصْحُوبَ (أل) يلزمُ (أيًّا) حَالَ كَوْنِه صِفَةً مَرْفُوعًا بَعْدَها.

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- ثلاثَ فوائدَ:

الأولى: أنَّ الَّذي يَلِـي (أيُّها) لا بُدَّ أنْ يكونَ مصحوبًا بـ(أل).

الثَّانيةُ: لا بُدَّ أنْ يقعَ بعدَها، لقولِه: (**بَعْدُ**)، أي: بَعْدَها.

الثَّالثةُ: أنَّ مَحَلَّهُ من الإعرابِ صِفَةٌ لـ(أي) لقَوْلِه: (**صِفَهْ**).

وقولُه: «بِالرَّفْعِ»: أي: بالبناءِ على الضَّمِّ، فصارتْ (أيّ) يُؤتَى بها صِلَةً لِنِدَاءِ ما فيه (أل)، وما يَأْتِي بَعْدَها وفيه (أل) فحُكْمُه أنَّهُ صفةٌ لها.

أمَّا على وجهِ **النَّصْبِ** «و(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ)»: فالمعنى أنَّ (أيُّها) يَلْزَمُ مَصْحُوبَ (أل)، فيكونُ اللَّازِم هنا (أَيّ) بخِلافِه على التَّقديرِ الأوَّلِ، فعلى التَّقديرِ الأوَّلِ اللَّازِمُ هو المصحوبُ، **وهل يتغيَّرُ المعنى؟**

نقول: لا، لا يتغيَّرُ، لأنَّهُ إذا لَزِمَ مَصْحُوبُ (أل) لـ(أَيُّها)، لَزِمَ أنْ تكونَ (أيُّها) لازمةً له، ففي الحقيقةِ لا يَخْتَلِفُ المعنى، وإنَّما يختلفُ الإعرابُ.

وقد سبقَ أنَّه لا يجوزُ أنْ يُنادَى ما فيه (أل) بـ(يا) مُباشِرةً له إلَّا في موضعَيْن: إلا مع (**الله**)، ومحكيِّ الجُمَلِ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (**يا الإنسانُ**).

إِذَنْ: ماذا أصنعُ إذا كنتُ أريدُ أنْ أناديَ الإنسانَ؟

نقول: يجبُ أنْ يُؤْتَى بـ(أيٍّ) صِلَةً لـها، فتقولُ: (**يا أيُّها الإنسانُ**)، ويأتي مصحوبُ (أل) بعدَها على أنَّهُ صفةٌ لها، فكأنَّ المُنادى حقيقةً ما بعدَ (أَيّ)، ولهذا نقول: (أيّ) هنا صِلَةٌ، وهذا كثيرٌ في القرآنِ، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأنفال:٦٤]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة:٤١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار:٦]، وما أشبهَ هذا.

ونقولُ في إعرابِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾: (**يا**) حرفُ نِداءٍ، و(**أَيُّ**) مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، **ووجهُ البِناءِ** أنَّه مُنادًى مقصودٌ، و(**ها**) للتَّنْبِيهِ، و﴿ٱلنَّبِيُّ﴾: صِفَةٌ لـ(**أيّ**) مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ على أنَّهُ هو المُنادَى حقيقةً، وإنَّما أتينا بـ(أيّ) مِن أجْلِ كَرَاهَةِ أنْ يلـيَ (يا) ما فيه (أل).

فإن قال قائلٌ: قلنا في (يا أيُّها الرَّجلُ): إنَّ (الرَّجُل) صفةٌ، وسبقَ أنَّ النَّعْتَ لا يكونُ إلا مُشتقًّا؟

نقول: نعم، هو جامدٌ، لكنَّه مُؤَوَّلٌ بالمشتقِّ، لأنَّ معنى (يا أَيُّها الرَّجُل): يا أَيُّها المُنادَى، أو نقولُ: إنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ، ونَسْلَمُ مِن هذا الإيرادِ.

فإن قال قائلٌ: هل يجوزُ أنْ يكونَ بَدَلًا؟

قلنا: لا، لا يجوزُ، لأنَّ مِن شَرْطِ البَدَلِ أنْ يَحُلَّ محلَّ المُبْدَلِ منه، وهنا لو أنَّك حَذَفْتَ (أَيّ)، وأردتَ أنْ يَـحُلَّ ما بَعدَها مَـحَلَّها ما صحَّ، والبَدَلُ مِن شَرْطِه أنْ يـحلَّ مـحلَّ الـمُبْدَلِ منه، فإذا لم يَصِحَّ ما صَحَّ، ولهذا قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَصَالِـــحًا لِبَدَلِيَّـــةٍ يُـــرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُـلَامُ يَعْمُـرَا)

مثال آخر: (أَيُّها الرَّجُلُ)، تقولُ في إعرابِها: (أيّ): مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، و(ها): للتَّنْبيهِ، و(الرَّجُل): صفةٌ لـ(أَيّ) مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، لأنَّ الأَصْلَ أنْ يُنادَى: (يا الرَّجُلُ)، لكنْ لَمَّا كانتِ اللُّغةُ العربيَّةُ تمنعُ اجتماعَ (يا) مع (أل) في غيرِ ما اسْتُثْنِيَ توصَّلْنا بـ(أَيّ).

وتقولُ: (يا أيُّها الغُلَامان)، فـ(الغُلَامان): صفةٌ لـ(أي) مَبْنيٌّ على الأَلِفِ في محلِّ نَصْبٍ، لأنَّ المُثَنَّى يُرفَعُ بالألفِ، فيُبْنَى على ما يُرفَعُ به، مثل: (يا أَيُّها المسلِمون) مبنيَّةٌ على الوَاوِ.

إِذَنْ: هذا البيتُ مُسْتثنى مِن بيتٍ سابقٍ، وهو قولُه: (جَمْعُ (يَا) و(أَلْ) إِلَّا مَعَ (اللهِ) وَمَـحْكِـيِّ الـجُمَلْ)، فلا تجمعُ (يا) معَ (أل) إلَّا معَ (الله)، ومحكيِّ

الـجُمَلِ، أو في حالِ الضَّرُورةِ، فهذه ثلاثُ مسائلَ، وهذه هي الرَّابِعةُ، فإذا جاءَ مصحوبُ (أل)، وأردنا أن نُنادِيَه، وليس مِن الثَّلَاثِ السَّابقةِ، فإنَّنا نأتي بـ(أَيُّها).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «**يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْـمَعْرِفَهْ**»: إشارةٌ إلى أنَّ هناكَ قومًا يقولون: لا يلزمُ فيه الرَّفعُ، ويجوزُ فيه الوجهان، فإنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّين يقولُ: يجوزُ فيه النَّصبُ، فيجوزُ أنْ تَقُولَ: (**يا أيُّها الرُّجلَ**) إتْباعًا لمحلِّ (أَيّ)، لأنَّ محَلَّها النَّصبُ.

ولكنْ مَهْمَا كان، فإنَّ الرَّفعَ هنا بالاتِّفَاقِ أَوْلى، وهو الَّذي نَطَقَ به القرآنُ كما في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾، وما أشبه ذلك.

وهنا بحثٌ في (أَيّ): إذا كان المُنادَى مُثنًّى مثل (الرَّجُلان)، فهل تُثَنِّيها؟

الجواب: لا، لا تُثَنَّى، فلا يُقالُ: (**يا أيَّاها الرَّجُلان**)، ولا: (**يا أيُّهما الرَّجُلَان**)، ولا تُجْمَعُ أيضًا، فلا يُقالُ: (**يا أيُّهمُ الرِّجالُ**)، لكن هل تُؤَنَّثُ؟

نقول: نعمْ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]، فأنَّثَها.

فإذا أردتَ أنْ تنادِيَ امرأتينِ تقولُ: (**يا أيَّتُها المرأتان**)، وجماعةً مِن النِّسَاءِ تقولُ: (**يا أيَّتُها النِّسَاءُ**)، وتكونُ التَّاءُ للتَّأنيثِ، و(ها) للتَّنبيهِ.

ويجوز أن تبقى مُذَكَّرًا، فتقولُ: (**يا أيُّها المرأةُ**).

إِذَنْ: (أي) تُؤَنَّثُ مع المُؤنَّثِ، ولا تُثَنَّى، ولا تُجْمَعُ، وهذا لم يَذْكُره ابنُ مالكٍ -رحمه الله- لكنَّه مَعْرُوفٌ.

الخلاصة:

إذا كان المُنادَى مُحلًّى بـ(أل)، فإنَّهُ يَمتنعُ أنْ يُباشِرَ (يا) إلَّا في مَوْضِعَين: (الله)، ومحكيِّ الجملِ.

إذا كان لا يُمْكِنُ أنْ يُبَاشِرَ (يَا)، فإنَّك تأتي بـ(أَيّ)، فتُنادِيه، تقولُ: (**يا أيُّها الرَّجلُ**)، (**يا أيُّها الإنسانُ**)، فـ(أَيّ) صلةٌ يُتوصَّلُ بها إلى ما يَمْتَنِعُ فيه مُباشَرةُ (يا).

أنَّ (أَيّ) لَازِمَةُ الإفرادِ، أمَّا في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، فإنَّها تُذَكَّرُ مع المُذكَّرِ، وتُؤنَّثُ مع المُؤَنَّثِ.

***

٥٨٩- و(أَيُّهَا ذَا)[(١)] (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هَذَا يُرَدّ

الشرحُ

مصحوبُ (أل) هو الَّذي يأتي بعدَ (أَيّ)، فهل يأتي غيرُ مَصْحُوبِ (أل)؟

نقول: أمَّا العَلَمُ، فلا يُمْكِنُ أنْ يأتيَ بعدَ (أَيّ)، فلا يصحُّ أنْ تَقُولَ: **(يا أيُّها زَيْدٌ)**، وكذلك المضافُ -مثل: **(يا أيُّها غُلَامَ زيدٍ)**- لا يأتي، وأمَّا الاسمُ الموصولُ، واسمُ الإشارةِ، فذكَرَهما المؤلِّفُ -رحمه الله-.

إِذَنْ: يأتي المحلَّى بـ(أل)، كما يُفِيدُهُ البيتُ الأوَّلُ، ويأتي كذلك اسمُ الإشارةِ، إذْ قدْ وَرَدَ أنَّ (أيُّها) يَلِيها اسمُ الإشارةِ، تقولُ: **(أيُّها ذَا)**، وإن شِئْتَ فَقُلِ: **(الرَّجُل)**، وإن شئتَ فلا تَقُلْ، ويأتي كذلك الاسمُ الموصولُ، تقولُ: **(أيُّها الَّذي)**.

وقولُه: «**أَيُّهَا الَّذِي**»: يُفِيدُ أنَّه إنَّما يُريدُ اسْمَ الموصولِ المُحَلَّى بـ(أل)، وأمَّا اسمُ الموصولِ مثلُ (مَن)، فلم يَرِدْ، مثلُ: **(يا أيُّها مَنْ قامَ)**، ويصح: **(أيُّها الَّذي قَامَ)**.

إِذَنْ: الَّذي يَلِي (أيًا) كلُّ محلًّى بـ(أل)، واسمُ الإشارةِ، واسمُ الموصولِ المُحَلَّى بـ(أل).

وقولُه: «**وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هَذَا**»: أي: المذكورِ، وهو ثَلَاثَةُ أشياءَ: المُحَلَّى بـ(أل)، واسمُ الإشارةِ، والموصولُ المُحَلَّى بـ(أل).

«**يُرَدّ**»: أي: يُرْفَض، فلا يُقْبَلُ.

---

(١) هذا الصَّوابُ في رَسْمِها، وفي نسخةٍ (أيُّ هذا)، فتكون (أي) اسمَ استفهامٍ، ولا تكونُ وِصْلةً للنِّدَاءِ. (الشارح)

٥٩٠- وَذُو إِشَـارَةٍ كَ(أَيٍّ) فِي الصِّـفَهْ إِنْ كَـانَ تَرْكُهَـا يُفِيتُ الْـمَعْرِفَهْ

الشـرحُ

قولُه: «ذُو إِشَارَةٍ»: أي: اسمُ الإِشَارةِ.

«كَ(أَيٍّ)»: أي: الَّتي في (أَيُّها).

«فِي الصِّفَهْ»: فلا تُوصَفُ إلا بالاسمِ الموصولِ، أو المحلَّى بـ(أل).

فإذا أردتَ أنْ تصفَ اسمَ الإشارةِ المُنادَى، فإنَّك تَصِفُه بما فيه (أل)، أو باسمِ الموصولِ المُحَلَّى بـ(أل)، فتقولُ: (**يا هَذَا الَّذي فَعَلَ كذا**)، وتقولُ: (**يا هذا الرَّجُلُ**)، ولكن لا تقولُ: (**يا هذا زيدٌ**)، أو: (**يا هذا مَن عَمِلَ كذا وكذا**).

وظاهرُ كَلَامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أَنَّهُ يجوزُ أنْ تُوصَفَ باسمِ الإِشَارةِ، لأَنَّهُ قالَ: (كَ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ)، و(أَيّ) تُوصَفُ باسمِ الإشارةِ، فهل يقالُ: (**يا هَذَا ذَا**)؟

نقول: نحنُ نَسْتَغْنِي بـ(هَذَا)، لأنَّ عندنا اسمَ إشارةٍ، فلا نحتاجُ اسمَ إشارةٍ آخرَ، لكنْ في (أيٍّ) إذا أَرَدْنا أنْ نُنَادِيَ اسمَ الإشارةِ، فلا بُدَّ أنْ نأتيَ باسمِ الإشارةِ.

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- «كَ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ»: يعني: في المسألتَيْن الأخيرَتَيْن، وهما المُحَلَّى بـ(أل)، واسمُ الموصولِ المُحَلَّى بـ(أل).

وقولُه: «إِنْ كَانَ تَرْكُهَا»: أي: الإشارةِ.

«يُفِيتُ الْـمَعْرِفَهْ»: أي: العِلْمَ بالمُنادى، فإنَّك تأتي باسم الإشارةِ إذا كان تَرْكُها يُفِيتُ المعرفةَ، وإذا كان تَرْكُها لا يُفيتُ المعرفةَ، فإنَّك تأتي بـ(أيّ)، فاشترطَ المؤلِّفُ -رحمه الله- لصحةِ مجيءِ اسمِ الإشارةِ بَدَلًا عن (أيٍّ) أنْ يكونَ تَرْكُها يُفيتُ المعرفةَ.

مثاله: (**يا أيُّها الرَّجلُ**)، فهنا عرفتَ أنَّ المُنادَى رجلٌ، لكنْ أنا أُريدُ أنْ أُعَيِّنَ رجلًا، فأقول بَدَلَ (أيّ): (**يا هَذا الرَّجلُ**) لأجلِ أنْ تعرفَ أنَّ المُنادى هو هذا المشارُ إليه، فإذا كان تركُها يُفِيتُ المعرفةَ، فإنَّك تأتي باسمِ الإشارةِ.

أمَّا إذا كان لا يُفيتُ مثل: (**يا أيُّها النَّبيُّ**)، (**يا أيُّها العالِمُ**)، (**يا أيُّها الأبُ**)، (**يا أيُّها القاضي**)، (**يا أيُّها الأميرُ**)، فلا حاجةَ إلى اسمِ الإشارةِ، لأنَّهُ معروفٌ بالعَهْدِ الذِّهْنيِّ، فإذا قلت: (**يا أيُّها القاضي**)، أعرفُ أنَّهُ هو القاضي المُعيَّنُ الَّذي نحنُ نعرفُ، وكذلك (**يا أيُّها الأميرُ**).

لكنْ إذا كان تركُ اسمِ الإشارةِ يُفيتُ المعرفةَ بعَيْنِ المنادى، فإنَّنا نأتي باسمِ الإشارةِ.

فتبَيَّنَ أنَّ الإتيانَ باسمِ الإشارةِ بَدَلًا عن (أيٍّ)، إنَّما يكونُ للضَّرورةِ، وذلك إذا كان تَرْكُها يُفوِّتُ المعرفةَ، أمَّا إذا كان لا يُفوِّتُ المعرفةَ فلا تأتِ به، لأنَّ (أيًّا) هي الأصلُ، فنرجعُ إلى الأصلِ.

* * *

٥٩١- فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدَ الَاوْسِ) يَنْتَصِبْ
ثَــانٍ، وَضُــمَّ وَافْــتَحَ اوَّلَا تُصِبْ

الشــرحُ

قولُه: «سَعْدُ»: مُنادًى حُذِفَتْ منه (يا) النِّداء، والأصلُ: (يا سَعْدُ)، وقولُه: «سَعْدَ الَاوْسِ»: هو سَعْدُ بنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأمَّا سَعْدُ الخَزْرَجِ فهو سعدُ بنُ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسعدُ بنُ معاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيَاتُه معروفةٌ، وخِتَامُ حَيَاتِه بالشَّهادةِ، واهتزَّ له عرشُ الرَّحمنِ -سبحانه وتعالى- وفيه قالَ حسَّانُ بنُ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ ... سَمِعْنَا بِـهِ إِلَّا لِسَـعْدٍ أَبِي عَمْـرِو[1]

فإذا قلت: (يا سعدُ سعدَ الأوسِ)، فإنَّ الثَّانيَ ينتصبُ، لأنَّهُ مُنادًى مُضافٌ، فإذا كان بَدَلًا مِن الأوَّلِ، أو عطفَ بيانٍ، فإنَّهُ ينتصبُ، لكنَّ الأوَّلَ يقولُ فيه المؤلِّفُ -رحمه الله-:

«وَضُمَّ وَافْتَحَ اوَّلَا تُصِبْ»: يعني: يجوزُ في الأوَّلِ وَجْهان:

الأوَّلُ: الضَّمُّ على الأصلِ، لأنَّهُ غيرُ مُضافٍ، والعَلَمُ إذا نُودِيَ يُبْنَى على الضَّمِّ، فتقولُ: **(يا سَعْدُ)**.

الثَّاني: الفَتْحُ، فتقولُ: **(يا سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ)**، لكن: لماذا جازَ؟

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لحسان بن ثابت في أوضح المسالك (١/ ١٢٩)، وشرح التصريح (١/ ١٢١)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٩٣)، وليس في ديوانه.

اختلفُ فيه النَّحْوِيُّون، **قال بعضُهم**: إنَّهُ جازَ على أنْ تكونَ (سعد) الثَّانيةُ مُقحَمةً زائدةً، وكأنَّ الأصلَ: (يا سَعْدَ الأوسِ)، وهذا على رأيِ مَن يُجوِّزونَ زيادةَ الأسماءِ، والمسألةُ فيها خلافٌ بين النَّحويِّين، أمَّا زيادةُ الحُرُوفِ، فظاهرٌ أنَّها جائزةٌ وشائعةٌ.

وقال بعضُهم: إنَّه يُنصَبُ، فيُبْنَى مع الثَّاني كبِنَاءِ (خمسةَ عَشَرَ)، فتقول في الإعرابِ على هذا الرَّأيِ: **(يا)**: حرفُ نِدَاءٍ، و**(سعدَ سعدَ)**: اسمُ مُنادًى مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، لأنَّهُ مُضَافٌ مثل **(خمسةَ عشرَ)**، فـ**(خمسةَ عَشَرَ)** مبنيَّةٌ على الفتحِ.

وقال بعضُهم: إنَّنا نَفْتَحُه على الإتباعِ، بمعنى أنْ يكونَ تابعًا لِـمَا بعدَه، فتكون حَرَكةً إِتْبَاعيَّةً، وعلى هذا نقولُ: **(سَعْدَ)**: مُنادًى مَبْنِيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِه الإِتْباعُ.

وفي الحقيقةِ أنَّ هذه الإعراباتِ لا بأسَ أنَّ الإنسانَ يتمرَّنُ عليها ويعرفُها، لكنْ أهمُّ شيءٍ عندنا الحُكْمُ، وهو أنَّ الثَّانيَ يُنصَبُ، والأوَّلَ يجوزُ فيه الوجهانِ: الفتحُ، والضَّمُّ.

وله شاهدٌ مِن كلامِ العربِ، وهو قولُ الشَّاعرِ[1]:

يَا زَيْـدُ زَيْـدَ الْـيَعْمُلَاتِ الـذُّبَّلِ ....

ويجوزُ: **(يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمُلَاتِ الذُّبَّلِ)**، واليَعْمُلَاتُ هي الإِبِلُ.

* * *

---

(١) البيت لعبد الله بن رَوَاحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقيل: لبعض ولد جَرير، كما في الكتاب لسِيبَوَيْهِ (٢/ ٢٠٥)، وانظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٥٣).

المُنادى المُضافُ إلى يَاء المُتَكَلِّم

٥٩٢- وَاجْعَلْ مُنَـادًى صَـحَّ إِنْ يُضَـفْ لـ(يَـا)

كَـ(عَبْدِ، عَبْـدِي، عَبْـدَ، عَبْـدَا، عَبْـدِيَا)

الشَّــرحُ

تَقَدَّمَ في بابِ الإضافةِ أنَّ المُضافَ إلى ياءِ المُتكلِّم إمَّا أنْ يكونَ صحيحَ الآخِرِ، أو مُعْتلَّ الآخِرِ، وأنَّ المُعْتلَّ تُفتَحُ فيه الياءُ، سواءٌ كان مُعْتلًّا بالألفِ، أو بالياءِ، حتى المُثنَّى المرفوع، وجَمْع المُذكَّر السَّالم المرفوع، أو المنصوب أو المجرور، وتقدَّمَ الكلامُ عليه، فتقولُ: (**يا فَتَايَ**)، (**يا مُسْلِمِيَّ**).

وأمَّا إذا ناديتَ غُلَامَيْك فتقولُ: (**يا غُلَامايَ**)، إن عيَّنتَ، لأَنَّهُ يكونُ نكرةً مقصودةً، فيُبْنَى على الألِفِ.

أمَّا إذا كان صحيحَ الآخِرِ فالمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: فيه لُغَاتٌ مُتعدِّدةٌ، فقال:

«**وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ**»: أي: كان آخِرُه صحيحًا، وهو الَّذي ليس آخِرُه حرفَ عِلَّةٍ، وحروفُ العِلَّةِ هي الوَاوُ والأَلِفُ والياءُ.

وقولُه: «**إِنْ يُضَفْ لـ (يَا)**»: المرادُ بـ(يَا) هنا ياءُ الـمُتكلِّمِ، (**كَـعَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا**)، فهذه خمسُ لغاتٍ، فتُنادِي عَبْدَكَ فتقولُ:

(يا عبدِ)، ونقولُ: (يا): حرفُ نِدَاءٍ، و(عَبْدِ): مُنادى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، منعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ المُناسَبةِ، ولا نقولُ: (عَبْد) مُضافٌ، لأنَّ الياءَ محذوفةٌ، لكنْ نقولُ: وحُذِفتِ الياءُ للتَّخفيفِ.

(عَبْدِي)، وهي مِثلُ (عَبْدِ)، إلا أنَّك تقولُ: (عَبْدِ) مُضافٌ، والياءُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ.

(عَبْدَ)، نقول: أصلُها (عَبْدَا) بالألِفِ، أي: أنَّنا قَلَبْنَا الياءَ ألفًا، ثمَّ حَذَفْنا الألفَ للتَّخفيفِ، فقلنا: (يا عَبْدَ)، ونقولُ في إعرابِها: (يا): حرفُ نِداءٍ، و(عَبْدَ): مُنادًى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ المُتكلِّمِ المقلوبةِ ألِفًا في محلِّ نَصْبٍ، والأَلِفُ المُنقَلِبَةُ عن ياءٍ محذوفةٌ للتَّخفيفِ، وأمَّا الفتحةُ الموجودةُ فليستْ للإعرابِ.

(عَبْدَا)، والفرقُ بينها وبين الَّتي قبلَها أنَّ الأَلِفَ المُنقلبةَ عن ياءٍ بقيتْ، فنقولُ في إعرابِ (عَبْدَا): مُنادًى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الأَلِفِ المُنقلبةِ عن ياءٍ، منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسَبةِ[1]، و(عبد) مُضَافٌ، والأَلِفُ المُنقلبةُ عن ياءٍ مُضافٌ إليه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ.

(عَبْدِيَا)، والألفُ هنا للإطلاقِ، والمرادُ: (عَبْدِيَ)، فتقولُ: (يا عَبْدِيَ)، فـ(عَبْد) مُنادًى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ

(١) حركةُ المُناسبةِ إنْ نَظَرْنا إلى الأصلِ قلنا: الكسرةُ، وإن نَظَرْنا إلى الصُّورةِ التي هنا قلنا: الفتحةُ، والخلافُ سهلٌ. (الشارح).

المُتكلِّمِ، منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسَبةِ، وهو مُضافٌ، وياءُ المُتكلِّمِ مضافٌ إليه مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ.

وإضافةُ الشَّيءِ إلى النَّفسِ كثيرةٌ، مثل: (عَبْدِي)، (بَعِيري) (بيتي)، وهكذا، فلذلكَ جاءتْ فيها لُغَاتٌ مُتعدِّدةٌ، فكلَّما كَثُرَ الشَّيءُ عند العربِ تجدْ له أسماءً كثيرةً.

وفي القُرآنِ الكريمِ يقولُ اللهُ تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦]، وأصلُها: (يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ)، فحُذِفَتِ الياءُ، ويقولُ تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر:٥٣]، فأتى بالياءِ مفتوحةً كاللُّغَةِ الأخيرَةِ.

* * *

٥٩٣- وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ، وَحَذْفُ الْيَا اسْـتَمَرّ   فِي (يَا ابْنَ أُمَّ) (يَا ابْنَ عَمَّ) لَا مَفَـرّ

الشـــرحُ

إذا أُضِيفَ إلى (أُمّ) و(عَمّ) كلمةُ (ابن) جازَ فيه مع اللُّغاتِ السَّابقةِ لُغَتان: **الكَسْرُ**، و**الفتحُ**، فتقولُ: (يا ابْنَ أُمَّ)، وتقولُ: (يا ابنَ أُمِّ).

وقولُه: «اسْتَمَرّ»: أي: اطَّرِدَ، والمرادُ حَذْفُ الياءِ، ولو قلنا: إنَّه يعودُ على ما سبقَ كُلِّه لقالَ: (استمرَّا)، لأنَّهما اثنانِ.

وقولُه: «يَا ابنَ أُمَّ، يَا ابْنَ عَمَّ»: إذا قال قائل: أليستْ هذه مثلَ الأُولى؟

نقول: لا، لأَنَّهُ في الأُولى المُضافُ إلى ياءِ المُتكلِّم هو المُنادى، وهنا المُنادى مُضافٌ إلى مُضافٍ إلى ياءِ المُتكلِّمِ، وليس المُنادى هو المُضافَ إلى ياءِ المُتكلِّمِ.

وهذا خاصٌّ بـ(ابنَ أُمّ)، و(ابنَ عمّ)، أمَّا (غُلامي)، وما أشبهها، فإنَّهُ إذا كان المُنادى غيرَ مُضافٍ إلى ياءِ المُتكلِّمِ تبقى الياءُ، فتقولُ: (يا ابنَ غُلامِي)، ولا تقولُ: (يا ابنَ غُلامَ).

ونقولُ في إعرابِ (يا ابنَ أُمِّ): (يا): حرفُ نِدَاءٍ، و(ابن): مُنَادًى منصوبٌ بـ(يا) النِّدَاءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه، و(ابن): مُضافٌ، و(أُم): مُضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المحذوفةِ للتَّخفيفِ، و(أُمّ): مُضافٌ، والياءُ المحذوفةُ للتَّخفيفِ مُضافٌ إليه.

أمَّـا (يا ابـنَ أُمَّ)، فنقولُ: (ابـن): مُضافٌ، و(أُمّ): مضافٌ إليه مـجرورٌ

بالإضافةِ، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الألِفِ الـمُنقَلبةِ عن الياءِ المحذوفةِ للتَّخْفيفِ.

فإن قال قائلٌ: وهل مِثْلُها: (يا ابنَ أَخِي)؟

نقول: لا، لأنَّ هذه أكثرُ استعمالًا.

* * *

٥٩٤- وَفِي النِّدَا (أَبَتِ) (أُمَّتِ) عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

الشَّرحُ

يجوزُ في النِّداءِ خَاصَّةً أنْ تُبْدِلَ الياءَ مِن (أبي) تاءً، معَ أنَّهُ سبقَ أنْ تُبْدَلَ الياءُ أَلِفًا، والألفُ والياءُ حرفَا عِلَّةٍ، لكنْ هنا يجوزُ أنْ تُبْدِلَها بحرفٍ صحيحٍ، وهو التَّاءُ، فتقول: (**يا أَبَتِ**)، قال اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ﴾ [الصافات:١٠٢]، **ونُعْرِبُها فنقول**: (**يا**): حرفُ نِدَاءٍ، (**أَبَ**): مُنادًى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه، وهو مُضَافٌ، والتَّاءُ المُنقلبةُ عن ياءٍ مُضافٌ إليه مبنيٌّ على الكَسْرِ في محلِّ جرٍّ.

وكذلك تقولُ: (**يا أُمَّتِ**) بَدَلَ (**يا أُمِّي**)، وليستْ موجودةً في القُرْآنِ، فنقولُ: (**يا**): حرفُ نِدَاءٍ، و(**أُمّ**): مُنادًى منصوبٌ بالفتحةِ الظّاهرةِ، و(**أُم**): مُضافٌ، والتَّاءُ المُنقلبةُ عن الياءِ مُضَافٌ إليه مبنيٌّ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ.

وقولُه: «عَرَضْ»: أي: وَقَعَ عَرَضًا، وليس بِلَازمٍ، لأنَّ الأصلَ أنْ تقولَ: (**يا أبي**)، و(**يا أُمِّي**).

وقولُه: «وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ»: فتقولُ: (**يا أَبَتَ**)، (**يا أُمَّتَ**)، (**يا أَبَتِ**)، (**يا أُمَّتِ**).

وقولُه: «أوِ افتَحْ»: للتَّخييرِ.

وقولُه: «مِنَ الْيَا»: جارٌّ ومجرورٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ مِن (**عِوَضْ**)، و(**التَّا**): مُبْتَدأٌ، و(**عِوَضْ**): خبرُ المُبْتَدأ، أي: جاءتِ التَّاءُ عِوَضًا عن الياءِ، وكأنَّ المُؤَلِّفَ -رحمه الله- أشارَ بقولِه: (**وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ**) إلى دفعِ تَوَهُّمِ أنْ تكونَ

التَّاءُ للتَّأنيثِ فقط، لأنَّهُ قدْ يقولُ قائلٌ: إنَّها للتَّأنيثِ مثلَ ما قالوا في (ثُمَّ): (ثُمَّتَ)، ولكنَّهُ بيَّنَ أنَّ التَّاءَ اسمٌ، لأنَّها عِوَضٌ منَ الياءِ.

خلاصةُ هذا الفصلِ: المُنادى المُضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ:

إن كان مُعْتَلًّا بَقِيَتِ الياءُ مفتوحةً.

إذا كان صحيحًا غيرَ (أَبٍ) و(أُمٍّ) ففيه خَمْسُ لُغَاتٍ.

إذا كان أَبًا، أو أُمًّا، ففيهِ سَبْعُ لُغَاتٍ: الخمسُ المذكورةُ، **والسَّادسةُ: (أَبَتِ) (أُمَّتِ)، والسَّابعةُ: (أَبَتَ)، (أُمَّتَ).**

وإذا كان مُضافًا إلى مُضافٍ إلى ياءِ المتكلِّمِ:

فإنْ كان (ابنَ أُمّ)، أو (**ابن عمّ**)، ففيه أربعُ لُغَاتٍ.

إنْ كان غيرَ (**ابن أمّ**)، و(**ابن عمّ**)، فإنَّه تبقى الياءُ مفتوحةً، أو سَاكِنَةً، ورُبَّما تُحذَفُ للتَّخفيفِ، وحَذْفُ ياءِ المُتكلِّمِ للتَّخفيفِ كثيرٌ في كلِّ مكانٍ.

* * *

أَسْمَاءٌ لازَمَتِ النِّدَاءَ

قولُه: «أَسْمَاءُ»: مُبْتَدأٌ.

و«لَازَمَتِ»: خَبَرُه، ويجوزُ أنْ تكونَ (أَسْمَاءُ) خبرَ المُبْتَدأ، أي: هذه أسماءٌ، وعلى هذا التَّقديرِ نَسلمُ مِن إيرادِ: لماذا صحَّ الابتداءُ بالنَّكِرةِ؟

وقولُه: «لَازَمَتِ»: يعني: صارتْ مُلازِمةً للنِّداءِ.

٥٩٥- و(فُلُ) بَعْضُ مَا يُـخَصُّ بِالنِّـدَا (لُؤْمَانُ) (نَوْمَانُ) كَذَا، ....

الشـــرحُ

قولُه: «فُلُ»: هذا للرَّجُلِ، وللمرأةِ (فُلَةُ)، واختلفَ فيهما النَّحويُّون:

فبعضُهم قالَ: إنَّ أصلَ (فُلُ): فلانٌ، وأصلَ (فُلَةُ): فُلَانةٌ.

وقالَ آخرون: بل هي كلمةٌ مُستقِلَّةٌ برَأْسِها غيرُ مَنْحُوتةٍ، فإذا قلتَ: (يا فُلُ) يعني: يا مَرْءُ، وإذا قُلْتَ: (يا فُلَةُ) يعني: يا امرأةُ.

وبناءً على ذلك نقولُ دائمًا: (يا فُلُ)، بخِلَاف ما لو قلنا: إنَّهُ مُخْتَزَلٌ من قَوْلِك: (فُلَان)، فإنَّهُ يجوزُ أنْ نقولَ: (يا فُلُ)، و(يا فُلَ)، لكنْ هنا نقولُ: (يا فُلُ)، على أنَّهُ كلمةٌ مُستقِلَّةٌ بنَفْسِها كِنَايةً عن المَرْءِ، فتقولُ: (**يا فُلُ، اسْتَقِمْ**)، يعني: يا مَرْءُ، استقِمْ، وتقولُ: (**يا فُلَةُ، اسْتَحْيي**)، يعني: يا امرأةُ، استَحْيِي.

وهل يجوزُ أنْ تقولَ: (**فُلُ قائمٌ**)؟

الجواب: لا، لأنَّ هذه مما تَخْتَصُّ بالنِّداءِ، ولا يُمْكِنُ أنْ تَقُولَ: (**رأيت فُلَ**)، ولا: (**مَرَرْتُ بفُلِ**)، لأنَّها خَاصَّةٌ بالنِّداءِ.

وقولُه: «**لُؤْمَانُ**»: أي: كَثِيرُ اللُّؤْمِ وعَظِيمُه، وهذا أيضًا مما يَخْتَصُّ بالنِّداءِ، فتقولُ: (**يا لُؤْمَانُ**)، لأنَّ فيها شَيْئًا مِن التَّوبيخ: أنْ يكونَ لَئِيمًا كثيرَ اللُّؤْمِ، **ونقولُ في إعْرَابِها**: (**يا**): حَرْفُ نِدَاءٍ، و(**لُؤْمَان**): مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، لأنَّهُ نكرةٌ مقصودةٌ.

وقولُه: «**نَوْمَانُ**»: أي: كثيرُ النَّوْمِ، لا تكادُ تَرَاهُ إلا نائمًا، وهذا أيضًا مما يُخَصُّ بالنِّداءِ، لأنَّ كَثْرَةَ النَّومِ في الحقيقة عَيْبٌ، ولهذا إذا صَارَ الإنسانُ كَثِيرَ النَّوْمِ، فلا بُدَّ أنَّ هناك سببًا، فينبغي أنْ يَعْرِضَ نفْسَه على الأَطِبَّاءِ، لأنَّه قد يكونُ هناكَ مَرَضٌ لا يَدْرِي عنه، فالنَّومُ لا بُدَّ أنْ يكونَ مُتَّزِنًا مع الْيَقَظَةِ، صحيحٌ أنَّ الأطفالَ قدْ يَنامُونَ في الأربعِ والْعِشْرِينَ سَاعةً عِشْرِينَ سَاعةً.

وقولُه: «**لُؤْمَانُ**»: مُبْتَدأٌ.

و«**نَوْمَانُ**»: معطوفٌ عليه بإسقاطِ حَرْفِ العَطْفِ.

و«**كَذَا**»: جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المُبْتَدأ.

إِذَنْ: صارَ عندنا أربعُ كَلِماتٍ: (**فُلُ**)، و(**فُلَةُ**)، و(**نَوْمَان**)، و(**لُؤْمَان**)، وتُعْرَبُ إِعْرَابَ النَّكِرةِ المقصودةِ.

***

....، وَاطَّـرَدَا

٥٩٦- فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزْنُ (يَـا خَبَـاثِ) وَالْأَمْـرُ هَكَـذَا مِـنَ الثُّلَاثِـي

الشـرحُ

قولُه: «اطَّرَدَا»: أي: اطَّردَ قِياسِيًّا.

وقولُه: «فِي سَبِّ الْأُنْثَى»: أي: عَيْبُها وشَتْمُها، وما أشبهَ ذلك، فتقولُ: (يا خَبَاثِ)، (يا لَكَاعِ)، (يا فَجَارِ)، (يا فَسَاقِ)، وإذا كانتْ كَذُوبةً تقولُ: (يا كَذَابِ)، وإذا كانتْ قَبِيحةً تقولُ: (يا قَبَاحِ)، وعلى هذا فَقِسْ، فإذا أردتَ أنْ تُنادِيَ أنثَى واصفًا لها بالْعَيبِ والسَّبِّ تُنادِيها على وزنِ (فَعَالِ).

وقولُه: «الْأَمْرُ»: مُبْتَدأٌ، و(هَكَذَا) خَبَرُه، أي: يكونُ الأمرُ مِن الثُّلَاثيِّ مُطَّرِدًا على وزنِ (فَعَالِ)، فتقولُ لِرَجُلٍ: (نَزَالِ نُكْرِمْك)، أي: انْزِلْ نُكْرِمْك، وتقولُ: (دَرَاكِ) بمعنى أَدْرِك، و(تَرَاكِ) بمعنى اتْرُكْ، و(حَضَارِ) مِن (حَضَرَ)، و(سَجَادِ) مِن (سَجَد)، و(رَكَاعِ) مِن (رَكَع)، وعلى هذا فَقِسْ.

وهل يُمْكِنُ أنْ يطَّردَ مِن الرُّباعِيِّ؟

نقولُ: لا، لأنَّ الْمُؤَلِّفَ -رحمه اللهُ- يقولُ: (مِنَ الثُّلَاثِي).

فإن قال قائلٌ: اسمُ الفِعْلِ مِن الثُّلاثيِّ، ما علاقتُه بالنِّدَاءِ؟

نقول: جاءَ به استطرادًا.

* * *

٥٩٧- وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

الشرحُ

شاعَ في اللُّغَةِ العربيَّةِ في سبِّ الذُّكُورِ (**فُعَلُ**)، بينما اطَّردَ في سبِّ الأُنثى (**فَعَالِ**).

وقولُه: «وَلَا تَقِسْ»: إِذَنْ: نقتصرُ على السَّماعِ، فما وُجِدَ على هذا الوَزْنِ بالسَّماعِ أَخَذْنا به، أَمَّا أَنْ نأتيَ به مِن عندنا، فلا يُمْكِنُ، فلا نقولُ في سبِّ الذُّكورِ: (**يا فُجَرُ**)، ولا: (**يا فُسَقُ**)، لأَنَّهُ لم يَرِدْ، والمسألةُ مَوْقُوفةٌ على الوُرُودِ عن العربِ، لكنْ وردَ فيها (**لُكَعُ**)، وهي كَلِمةٌ تُعَبِّرُ عن السَّبِّ، لكنْ نحنُ لا يمكنُ أنْ نَقِيسَ، فلا نقولُ لإنسانٍ غَافِلٍ عن الدَّرْسِ كثيرًا: (**يا غُفَلُ، انتبهْ**)، لكن نقولُ لطالبةٍ غافلةٍ: (**يا غَفَالِ، انتبهي**)، لأَنَّهُ مُطَّرِدٌ، أَمَّا هذا فهو مَسْمُوعٌ.

إِذَنْ: الأشياءُ المقصورةُ على السَّماعِ في اللُّغَةِ العربيَّةِ تُشْبِهُ في المسائلِ الفِقْهِيَّةِ ما يُسَمُّونهُ بالتَّعَبُّدِيِّ، فلا يُقَاسُ عليه.

وقولُه: «وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ»: أي: وردَ مجرورًا في الشِّعْرِ، مع أَنَّهُ مختصٌّ بالنِّداءِ.

مثاله: قالَ الشَّاعرُ(١):

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوْجَلِ فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ

---

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، كما في الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٤٨)، وخزانة الأدب (٢/ ١٩٠)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٦١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٤٠).

الشَّاهدُ قولُه: (**فُلَانًا عَنْ فُلِ**)، أي: عن رَجُلٍ مِن الرِّجالِ، وهذا البيتُ مما يُؤيِّدُ قَوْلَ مَن قالَ: إنَّ (فُل) مَنْحُوتٌ مِن (فُلَان)، لكن لو كانتْ مِن (فُلان) لقالَ: (عَنْ فُلَا)، وبقيَ مفتوحًا.

فإن قال قائلٌ: ألا يكونُ هذا تَرْخِيمًا؟

نقولُ: التَّرخيمُ فيه لُغَتان، وأيضًا لا يكونُ إلا في النِّداءِ، وفي غيرِه لا يأتي إلا شَاذًّا.

وقولُه: «**جُرَّ**»: إنْ كانتِ المسألةُ قِيَاسِيَّةً، فكُلَّما جاءَ (**فُلُ**) في الشِّعْرِ، فلكَ أنْ تُدْخِلَ عليه حَرْفَ الجرِّ، فإنَّ (جُرَّ): فعلُ أمرٍ، وإنْ كانتِ المسألةُ سَماعِيَّةً، فإنَّ (جُرَّ): فِعْلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمَجْهُولِ، أي: جَرَّهُ العربُ، وهذا الأخيرُ هو الأقربُ احتمالًا.

خلاصةُ الأبيات:

القاعدةُ الأُولى: أنَّ مِن الأسماءِ ما يَخْتَصُّ بالنِّداءِ فقط، فلا يأتي غَيْرَ مُنادًى، وهي: (**فُلُ**)، (**فُلَة**)، (**لُؤْمَان**)، (**نَوْمَان**).

القاعدةُ الثَّانيةُ: يجوزُ اطِّرادًا أنْ يُصَاغَ لسَبِّ الأُنثى اسمٌ على وَزْنِ (**فَعَالِ**).

القاعدةُ الثَّالثةُ: يُصَاغُ مِن الفِعْلِ الثُّلاثيِّ فِعلُ أَمْرٍ على وَزْنِ (**فَعَالِ**).

القاعدةُ الرَّابعةُ: يُقالُ في سبِّ الذُّكورِ: (**فُعَلُ**)، لكنَّهُ سَماعيٌّ غيرُ قِيَاسِيٍّ.

القاعدةُ الخامسةُ: أنَّ (فُل) سُمِعَتْ في الشِّعرِ في حالِ الجرِّ غيرَ مُنَاداةٍ.

***

الاسْتغَـاثَــةُ

الاستغاثةُ هي طَلَبُ إزالةِ الشِّدَّةِ، والإنقاذُ منها، أي: أنَّه إذا وَقَعَ الإنسانُ في شِدَّةٍ، وطَلَبَ مِن أحدٍ أنْ يُنْقِذَه منها يُسمَّى هذا الطَّلَب (استغاثةً).

وهيَ مِن النَّاحِيَةِ الشَّرْعيَّةِ جائزةٌ بغيرِ اللهِ فيما يَقْدِرُ عليه، وأما فيما لا يقدرُ عليه فغَيْرُ جائزةٍ.

وعندنا في الاستغاثةِ مُسْتَغيثٌ، ومُستَغَاثٌ به، ومُسْتَغاثٌ له.

فالمُستغيثُ هو المُتكلِّمُ، والمُستغاثُ به هو المُنادَى، والمُستغاثُ له هو الوَاقعُ في شدَّةٍ، وطُلِبَ تَخْلِيصُه منها.

٥٩٨- إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَـادًى خُفِضَـا   بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ(يَا لَلْمُرْتَضَـــى)

الشـــرحُ

إذا أردتَ أنْ تُنادِيَ شخصًا مُستغِيثًا به، فلا تقولُ: **(يا زَيْدُ)**، بل تقولُ: **(يا لَزيدٍ)**.

فإن قال قائلٌ: لماذا عُدِلَ في اللُّغةِ العربيَّةِ عن **(يا زيدُ)** إلى **(يا لَزيدٍ)**؟

قلنا: السَّببُ كأنَّه أتى باللَّامِ الدَّالَّةِ على الاختصاصِ، والتَّنْبيهِ، فكأنَّهُ قال: (يا) -وأين يتَّجهُ نِدَائي؟- (لَزيدٍ)، فهو أَبْلغُ مِن (يا زَيْدُ)، لأنَّ (يا زَيْدُ) بمعنى

أَدْعُو زَيْدًا، لكن: (**يا لَزَيْدٍ**) أَبْلغُ، كأَنِّي أقولُ: أنا أُنْهِي طَلَبِي ونِدَائِي إلى زَيْدٍ، فهو أشدُّ في الحَثِّ والإسراعِ.

فأمَّا المُنادَى فإنَّنا نُدْخِلُ عليه لامَ الجرِّ ونَجُرُّه، وسببُ فَتْحِ اللَّامِ أنَّه لَمَّا كان المُنادَى كأَنَّهُ مُتَّصلٌ بـ(يا)، صارَ كأنَّه ضميرٌ.

وأمَّا المُستغاثُ له، فإنَّه يُؤتَى به بعدَ المُستَغَاث به مجرورًا باللَّامِ مكسورةً على الأصلِ.

فإذا قلت: (**يا زيدُ**)، فـ(**زيدُ**) مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، فإذا جعلناهُ مُستغاثًا نقولُ: (**يا لَزيدٍ**): (**يا**): حرفُ استغاثةٍ، واللَّامُ حرفُ جرٍّ، و(**زيدٍ**): مُسْتَغاثٌ منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخِرِه، مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حَرْفِ الجرِّ الَّذي زِيدَ لِبيَانِ أنَّهُ مُستَغاثٌ.

مثال آخر: تستغيثُ برجلٍ مُرْتَضًى مَقْبُولِ الشَّفَاعةِ لشخصٍ مَكْرُوهٍ لا تُقْبَلُ شَفَاعَتُه، فتقولُ: (**يَا لَلْمُرْتَضَى لِلْمَكْرُوهِ**).

مثال آخر: تستغيثُ بالله -سُبْحَانه وتعالى- فتقولُ: (**يا لَـلَّهِ لِلْمُسلمينَ**).

ونقولُ في الإعراب: (**يا**): حَرْفُ استغاثةٍ، واللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ، و(**لَلـه**): اسمٌ مجرورٌ باللَّامِ، وعلامةُ جَرِّه كَسْرةٌ ظَاهِرَةٌ في آخِرِه، وهو المُنادَى، و(**لِلْمُسْلِمِين**): اللَّامُ حرفُ جرٍّ، و(**المسلمين**): اسمٌ مجرورٌ باللامِ، وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيَابةً عن الكسرةِ، لأَنَّهُ جمعُ مُذَكَّرٍ سالمٌ، وأمَّا مُتعلَّقُ الجارِّ والمجرورِ -لأنَّ الجارَّ والمجرورَ لا بُدَّ له مِن مُتعلَّقٍ- **فقيل**: إنَّهُ (يا)، لأنَّها نائبةٌ مَنابَ (أَدْعُو)، فصارَ الجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقًا بها، **وقيل**: إنَّها محذوفةٌ، وهو: (يا لَـلَّهِ أَدْعُوك

لِلمسلمين، أو أَسْتَغِيثُك لِلمسلمين)، فيكونُ الجارُّ والمجرورُ الأخيرُ مُتعلِّقًا بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه سِيَاقُ الكَلَامِ.

إِذَنْ: إذا أردتَ أنْ تَسْتَغِيثَ بشيءٍ لشيءٍ فاجعلِ المُنادَى مجرورًا باللَّامِ المفتوحةِ، واجعلِ المُستغاثَ له مَجْرُورًا باللَّامِ المكسورةِ حَسَبَ الأصلِ، لكن رُبَّما تَدْخُلُ اللَّامُ في المُستغاثِ لهُ على شيءٍ يجبُ أنْ تكونَ مفتوحةً معه، مثل: (لَك)، فتُفْتَح، فتقولُ: (**يا لَـله لَكَ**)، أو يقول لك إنسانٌ: فلانٌ وقَعَ في شِدَّةٍ، وإنَّه في حاجةٍ وضرورةٍ، فتقول: (**يا لَـلهِ لَهُ**)، فتفتحُها، لأنَّها إذا دخلَ عليها الضَّميرُ تكونُ مفتوحةً، ومِثْلُها: (**لَهَا**).

وقولُ **المؤلِّفِ** -رحمه الله-: «**يَا لَلْمُرْتَضَى**»: أصلُها بدونِ استغاثةٍ: (**يا مُرْتَضَى**)، أو: (**يا أيُّها المُرْتَضَى**) إذا أَبْقَيْنَا (أل).

***

٥٩٩- وَافْتَحْ مَعَ الْـمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا)　　وَفِي سِـوَى ذَلِـكَ بِالْكَسْـرِ ائْتِيَـا

الشــرحُ

إذا عطفتَ مُستغاثًا آخَرَ على المُستغاثِ الأوَّلِ، فإنْ كرَّرْتَ (يا) فافتحْ معَ المعطوفِ، فتقولُ: (يا لَزيدٍ، ويا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ)، فالمُستغاثُ به اثنان: (زيد)، و(عَمْرٌو)، والمستغاثُ لهُ (بَكْر).

إِذَنْ: إذا استَغَـثْـتَ باثنينِ وعَطَـفْـتَ واحدًا على الآخَرِ، وأعـدتَ (يا) فافتحِ اللَّامَ.

وقولُه: «وَفِي سِوَى ذَلِكَ»: تقدَّمَ صُورَتان:

الصُّورةُ الأُولى: مُستَغَاثٌ واحدٌ قُرِنَ باللَّامِ.

الصُّورةُ الثَّانيةُ: مستغاثٌ آخرُ معطوفٌ عليه بتكْريرِ (يا)، فتُفْتَحُ اللامُ فيها، فقولُه (وَفِي سِوَى ذَلِكَ) يشملُ صُورَتَينِ أيضًا:

الصُّورةُ الأُولى: المستغاثُ المعطوفُ على مستغاثٍ بدونِ تكريرِ (يا).

الصُّورةُ الثَّانيةُ: المستغاثُ له.

مثاله: (يا لَزيدٍ، ولِعَمْرٍو لِبكْرٍ)، ولم نَقُلْ: (ولَعَمْرٍو)، لأنَّ (يا) لم تتكَرَّرْ.

وإذا قلت: (يا لَزَيْدٍ، ويا لِعَمْرٍو لِبكْر) قلنا: خَطَأٌ، لأنَّك إذا كَرَّرتْ (يا) فلا بُدَّ أنْ تَفْتَحَ.

وإذا قلت: (**يا لَزيدٍ لِعَمْرٍو**)، صَحَّ، لأنَّها دَخَلَتْ على المُستغاثِ له.

وإذا قلت: (**يا لَزيد لَعَمْرٍو**)، قلنا: خطأٌ، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا**).

* * *

٦٠٠- وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

الشَّرحُ

قولُه: «عَاقَبَتْ أَلِفْ»: الأصلُ أنْ يقولَ: (أَلِفًا)، لكنْ حَذَفَ أَلِفَ الأَلِفِ إمَّا للرَّوِيِّ، وإلَّا فعَلَى لُغَةِ رَبِيعةَ، لأنَّ رَبِيعةَ مِن العربِ يَقِفُون على المنصوبِ بحَذْفِ الألفِ، فيقولون: (رأيتُ زَيْدْ).

فإذا قلتَ: (رأيتُ زيدْ)، فقال لك شخص: هذا غَلَط، فقُلْ: أنا ربيعيٌّ، أي: مِن جهة اللِّسَانِ، وليس بالنَّسَبِ، فحينئذٍ لا يَقْدِرُ أنْ يُغَلِّطَك.

لكنْ أقولُ: ذهبتْ هذه الأشياءُ، لأنَّ اللِّسَانَ تغيَّرَ، فما بقيَ علينا إلَّا أنْ نرجعَ إلى لِسَانِ قُرَيْشٍ الَّذي نَزَلَ به القُرْآنُ، قال اللهُ تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥].

وقولُه: «وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ»: بمعنى أنَّها قدْ تُحْذَفُ اللَّامُ ويأتي بَدَلَها أَلِفٌ، فتقولُ بَدَلَ (يا لَزيدٍ لِعَمْرٍو)، تقولُ: (يا زَيْدَا لِعَمْرٍو)، ونقولُ: إنَّ الأَلِفَ بَدَلٌ عن اللَّامِ، كما قالَ ابنُ مَالِكٍ -رحمه الله-: (عَاقَبَتْ أَلِفْ).

وقولُه: «وَمِثْلُهُ»: أي: مِثْلُ المُستغاثِ في كَوْنِه يُخْتَمُ بالأَلِفِ.

«اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ»: أي: جِيءَ به للتَّعجُّبِ، مثل أنْ تقولَ: (يا عَجَبَا لِـمَنْ يَنَامُ)، وأصلُها: (يا لَعَجَبٍ) تَستغيثُ العَجَبَ (لِـمَنْ ينامُ)، وقد يُقالُ: (وَا عَجَبَا لِـمَنْ ينامُ).

وكثيرٌ من النَّاسِ يقْرؤُونها: (**يا عَجَبًا لِمَنْ يَنَام**)، فهل نُلَحِّنُ هذا الرَّجُلَ الَّذي قالَ: (**وا عَجَبًا**)، أو: (**يا عَجَبًا**)؟

الجواب: نعمْ، نُلَحِّنُهُ إذا أرادَ أنْ يتعَجَّبَ، أمَّا إذا أرادَ أنْ يُنَاديَ عَجَبًا، وقال: إنِّي أقولُ: (يا عَجَبًا)، مثل قَوْلِ الأعمى: (يا رَجُلًا)، فقَصْدِي أنْ أُنادِيَ أيَّ عَجَبٍ، فقد نُصحِّحُ كلامَه.

لكنْ لا شكَّ أنَّ اللُّغةَ الفصيحةَ أنْ يُقالَ: (واعَجَبَا)، وأنا أسمعُ كثيرًا مِن الوُعَّاظ في مَوَاعِظِ رمضانَ يقولون: (**واعَجَبًا لِمَنْ ينامُ**)، **والصَّوابُ** أنْ يُقالَ: (**واعَجَبَا لِمَن ينامُ**)، لأنَّ هذهِ الأَلِفَ بَدَلُ اللَّامِ.

* * *

النُّـــدْبَـــةُ

النَّدْبُ في اللُّغةِ الدُّعاءُ، ولكنَّهُ في الاصطلاحِ: هو نِدَاءُ الشَّيءِ تَفجُّعًا عليه أو تَوجُّعًا منه، وفي الفِقْهِ النُّدْبةُ هي تَعْدَادُ مَحَاسِنِ الميِّتِ، لكنَّها في النحوِ ليستْ هذا، لأَنَّك لو قلتَ في الفقه: (هذا فلانٌ الَّذي يفعلُ كذا، ويفعلُ كذا) سُمِّيَ نُدْبَةً، لكنَّه في الاصطلاحِ في النَّحْوِ لا يُسَمَّى نُدْبةً.

والحرفُ الـمُخْتَصُّ بالنُّدْبةِ في بابِ النِّداءِ هو(وَا) كما قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فيما سَبَقَ: (و(وَا) لِـمَنْ نُدِبْ) - أو (يَا) إذا أُمِنَ اللَّبْسُ.

٦٠١- مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِـمَنْدُوبٍ، وَمَا نُكِّـرَ لَـمْ يُنْـدَبْ وَلَا مَـا أُبْهِـمَا

٦٠٢- وَيُنْدَبُ الْـمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِـي (وَا مَنْ حَفَـرْ)

الشـــرحُ

حُكْمُ المندوبِ حُكْمُ المنادى تمامًا، فيُبْنَى على الضَّمِّ، حيثُ يُبْنَى ذاك على الضَّمِّ، ويُنْصَبُ حيثُ يُنْصَبُ ذاك، فيُجعلُ ما لِلمُنادى للمَنْدوبِ، إلا أَنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- استثنى فقالَ: (وَمَا نُكِّرَ لَـمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا)، فلا تَنْدُبُ الْمُنكَّرَ وتقول مثلًا: (وا رَجُلُ)، لأَنَّهُ نكرةٌ، والنَّكِرةُ غيرُ مَعْلُومٍ حتَّى يُتَفَجَّعَ عليه، أو يُتَوجَّعَ منه، لكنْ يجوزُ نِدَاؤُه.

كذلك لا يُنْدَبُ المُبْهَمُ، مثل: (**أَيّ**)، و(**الَّذي**)، و(**مَن**)، وما أشبه ذلك، واستثنى مِن المُبْهَمِ في قوله: (**وَيُنْدَبُ المَوْصُولِ بِالَّذِي اشْتَهَرْ**)، أي: بالَّذي اشْتَهَرَ به، فيُستثنَى مِن المُبْهَمِ الموصولُ الَّذي اشتهرَ بصِلَتِه، فإنَّه يُنْدَبُ، لأنهُ إذا كان مُشْتَهِرًا بصِلَتِهِ يزولُ الإبهامُ فيه.

مثال ذلك: إذا قلت: (**أَكْرِمْ مَن حَفِظَ الألْفِيَّةَ**)، وكلُّ الطُّلَّابِ يَحْفَظُونَها، فهذا مُبْهَمٌ، لكنْ إذا قلت: (**أَكْرِم مَن حَفِظَ الألفيَّةَ**)، ولم يَحْفَظْها إلا واحدٌ فقط فهنا تعيَّنَ، وإن كانتِ الصِّيغَةُ صيغةَ إبهامٍ، لكنَّه معلومٌ.

وتقولُ: (**جَزَى الله مَن أضاءَ لنا الطَّريقَ خَيْرًا**)، ونحنُ نعرفُ أنَّ الَّذي أَضَاءَ الطَّريقَ هو فُلَانٌ فقط، فهنا يكونُ مُعَيَّنًا.

فإذا كان الموصولُ مشهورًا بصِلَتِه جازَ أنْ يُنْدَبَ، لأَنَّهُ مُعيَّنٌ يزولُ فيه الإبهامُ، ولهذا قالَ: (**وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ**).

وقولُه: «كَ (بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِـي (وَا مَنْ حَفَرْ)»: (**بِئْرَ زَمْزَمٍ**) مُقدَّمٌ هنا، لكنْ ضَعْهُ مُؤَخَّرًا، لأَنَّهُ قالَ: (**يَلِـي: وَا مَنْ حَفَرْ**)، فتقولُ: (**وا مَن حَفَرَ بئرَ زَمْزَمٍ**)، وهذا مَوصُولٌ، وهو غيرُ مُعيَّنٍ لِمَنْ لا يَعْلَمُهُ، لكنَّا نَعْلَمُ أنَّ الَّذي حَفَرَ بئرَ زَمْزمٍ عَبدُ المُطَّلِبِ، فيكونُ قولُنا: (**وا مَن حفرَ بئرَ زمزمٍ**) كقولنا: (**وا عبدَ المُطَّلبِ**)، لأَنَّهُ معلومٌ مُشْتَهِرٌ.

مثال آخر: (**وا مَن عَبَرَ نَهْرَ دِجْلَةَ لِقِتَالِ الفُرْسِ**)، فهذا مَشْهُورٌ، وهو سَعْدُ بنُ أبي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيصحُّ أنْ تَنْدُبَه، لأَنَّهُ مشهورٌ، ونحنُ هنا نَتكَلَّمُ عن صيغةِ النُّدْبَةِ فقط، أمَّا التَّحليلُ والتَّحريمُ، فمعلومٌ أَنَّهُ لا يجوزُ نَدْبُ الأمواتِ.

وهل يصحُّ أنْ تقولَ: (وَا هَذَا)؟

نقول: لا، لأنَّه غيرُ مشهورٍ.

إِذَنْ: كلُّ مُبْهَمٍ يَصِحُّ نِدَاؤُه، ولا يَصِحُّ نُدْبَتُه، وكلُّ مُنكَّرٍ يَصِحُّ نِدَاؤُه، ولا تَصِحُّ نُدْبَتُه.

* * *

٦٠٣- وَمُنْتَهَى الْـمَنْدُوبِ صِلْهُ بِـالْأَلِفْ   مَتْلُوُّهَـا إِنْ كَـانَ مِثْلَهَـا حُـذِفْ

الشَّــرحُ

كذلك أيضًا يُخالِفُ المُنادَى في قَوْلِه: (وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ)، فالمندوبُ مُنْتَهاهُ يُوصَلُ بالألفِ، فتقولُ في النِّدَاءِ: (يا زَيْدُ)، ولا تَأْتِي بأَلِفٍ، وتقولُ: (وَا زَيْدَا) في النُّدْبةِ.

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «صِلْهُ بِالْأَلِفْ»: هذا أمرٌ، والأصلُ في الأمرِ الوُجُوبُ، لكن له قَرِينةٌ صَارِفةٌ، فالأمرُ هنا ليسَ للوُجُوبِ كما سيأتي إلَّا إذا الْتَبَسَ بالمُنادَى، بحيثُ تكونُ أداةُ النُّدْبةِ (يا)، وإذا لم نَصِلْهُ بالألفِ الْتَبَسَ بالمُنادَى، فحينئذٍ تتعيَّنُ الأَلِفُ، وإلَّا فلا تجبُ، لأنَّ النُّدْبَةَ معلومةٌ بالحرفِ المُخْتَصِّ بها (وا).

إِذَنْ: استفدنا مِن كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ المندوبَ يُخَالِفُ المُنادَى أيضًا في أمرٍ ثَالِثٍ، وهو وَصْلُ آخِرِه بالأَلِفِ.

وقولُه: «مَتْلُوُّهَا»: أي: الَّتي كانت الأَلِفُ تَالِيَةً له، فهي تَالِيَةٌ (اسمُ فاعلٍ)، والسَّابِقُ مَتْلُو (اسمُ مفعولٍ).

وقولُه: «إِنْ كَانَ مِثْلَهَا»: أي: إنْ كان ألفًا، يعني: أنَّ ألفَ النُّدبةِ إذا سَبَقَها أَلِفٌ، حُذِفَتِ الألف التي قبلها، لأنَّهُ الْتَقَى سَاكِنَانِ: الأَلِفُ الَّتي في أَصْلِ الكَلِمةِ، وأَلِفُ النُّدْبَةِ، وإذا التقى ساكنانِ، وهما حَرْفَا لَينٍ حُذِفَ أَحَدُهما، قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ ۞ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقّ

هنا لو قال قائل: لماذا لا نَحْذِفُ أَلِفَ النُّدْبَةِ، ونُبْقِي الأَلِفَ التي في الأصلِ، لأنَّها أصليَّةٌ؟

نقول: لا، بل نَحْذِفُ الأُولى، لأنَّ هذا هو الأصلُ، ولأنَّ أَلِفَ النُّدْبَةِ جِيءَ بها لمعنًى، فلو حَذَفْناها فاتَ هذا المعنى.

مثال ذلك: رجلٌ عنده مُوسَى حِلَاقةٍ، فانْكَسَرَتْ، أو ضاعتْ، فقالَ: (**وا مُوسَاه**)، فالأَلِفُ هنا أَلِفُ النُّدْبةِ، أمَّا أَلِفُ (مُوسَى) فحُذِفتْ، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ**).

ولو قال قائل: لماذا لا يقولُ: (**وا مُوسَاه**)؟

نقول: هو ثَقِيلٌ، وأيضًا إذا التقى سَاكِنانِ، فلا بُدَّ أنْ يُحْذَفَ الأَوَّلُ، أو يُكْسَرَ إذا كانَ غيرَ حَرْفِ لِينٍ.

إِذَنْ: **الموضعُ الرابعُ** مما يُخالِفُ فيه الْمُنادَى هو قولُه: (**مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ**)، أمَّا المنادى فلا يُحْذَفُ منه شيءٌ.

* * *

٦٠٤- كَـذَاكَ تَنْـوِينُ الَّـذِي بِـهِ كَمَـلْ   مِنْ صِـلَةٍ أَوْ غَيْرِهَـا نِلْـتَ الْأَمَـلْ

الشـــرحُ

هذا الموضعُ الخامسُ مما يُخالِفُ فيه المُنادَى، وذلك أنَّ المندوبَ قد لا يكونُ مَبْنِيًّا على الضَّمِّ، فيُحْذَفُ التَّنوينُ مِن الصِّلَةِ، فتقولُ في (وا مَن حفرَ بئرَ زمزمٍ): (وَا مَن حفرَ بئرَ زَمْزَمَا)، و(زمزم) فيها لُغَتانِ: الصَّرْفُ وعَدَمُه.

وقولُه: «أَوْ غَيْرِهَا»: كما لو أُضِيفَ، فتقولُ: (وا غُلَام زَيْدَا)، فتَحْذِفُ التَّنْوينَ، فهذا معنى قَوْلِه: (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلْ).

* * *

٦٠٥- وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

الشرحُ

هذه المسائلُ من النَّحْوِيِّين تُشْبِهُ مسائلَ الفَرَضِيِّين حيثُ يقولون: إذا ماتَ الإنسانُ عن عِشْرِينَ جَدَّةً، فكم الوارثُ مِن العِشْرِينَ جَدَّةً؟ فهذا شيءٌ بَعِيدٌ، وهذا الَّذي قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- هنا مِن الأشياءِ البعيدةِ.

وسبقَ أنَّ آخِرَ المندوبِ يُلحَقُ به الأَلِفُ، ومِن ضَرُورةِ إِلْحَاقِ الأَلِفِ أنْ يكونَ الَّذي قَبْلَها مفتوحًا، فإذا كانَ الشَّكْلُ الَّذي قَبْلَ الأَلِفِ إذا فَتَحْنَاهُ أَوْجَبَ لَبْسًا فإنَّنا نُبْقِيهِ على ما هُوَ عليه، ونُحَوِّلُ الأَلِفَ إلى حَرْفٍ يُجانِسُ تلك الحَرَكَةَ.

وقولُه: «أَوْلِهِ»: مَفْعُولٌ لِفِعْلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَه، وهو مِن بابِ الاشتغالِ، و(أَوْلِ): فِعلُ أمرٍ، فالرَّاجحُ إِذَنْ هو النَّصبُ.

وقولُه: «حَتْمًا»: مُتعلِّقٌ بـ(أَوْلِهِ)، والمفعولُ الأولُ لـ(أَوْلِهِ) هو(مُجَانِسَا)، يعني: أَوْلِ الشَّكْلَ مُجانِسًا حَتْمًا، فإذا قال قائلٌ: ومتى أُولِيهِ حَتْمًا؟

نقول: «إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا»: فإذا كان إِبْقَاؤُه على الفَتْحةِ يُوهِمُ اللَّبْسَ، فيجبُ أنْ تجعلَ الأَلِفَ الَّتي للنُّدْبةِ حَرْفًا مُجانِسًا للحركةِ الَّتي قَبْلَها.

مثال ذلك: إذا أردتَ أنْ تَنْدُبَ غُلَامَ غائبٍ تقولُ: (**وَا غُلَامَهُ**)، وآخِرُ المندوبِ هنا هَاءٌ مضمومةٌ، فعندما نَصِلُ بها أَلِفَ النُّدْبةِ يَجِبُ أنْ تُفْتَحَ، فتقولُ: (**وا غُلَامَهَا**)، فإذا قلنا: (**وا غُلَامَهَا**) الْتَبَسَ علينا الأمرُ: هل هو نَدَبَ غُلَامَ امرأةٍ، أو نَدَبَ غُلامَ رَجُلٍ؟ فماذا نصنعُ؟

نقول: آخِرُ المندوبِ -وهو الهاءُ- مضمومٌ، والَّذي يُجانِسُ الضَّمَّةَ هو الواوُ، فاجعلْ أَلِفَ الندبةِ واوًا، فقل: **(وا غُلَامهُو)**، **ونقول في إعرابه: (غُلَام)** مَندُوبٌ، وهو مُضَافٌ، والهاءُ مُضَافٌ إليهِ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ.

كذلك أيضًا إذا كان مكسورًا، وأوهمَ الفتحُ، فإنَّنا نَقْلِبُ الألفَ ياءً.

مثاله: (وا غُلامَكِي) تُخاطِبُ امرأةً تَنْدُبُ غُلَامًا لها حَبِيبًا وطيِّبًا، ويقضي حاجاتِها، وماتَ، فَتَنْدُبُه تَفَجُّعًا عليه، وتقول: **(وا غُلَامكي)**، فيُلْحَقُ بآخِرِ المندوبِ أَلِفٌ، وعندما نُلْحِقُ **(وا غلامكِي)** الألفَ، فإنَّه يُفْتَحُ ما قبلَها، فتقولُ: **(وا غُلامَكَاهْ)**، وعندما نقولُ: **(واغُلَامَكَاه)**، فهل نحن نَنْدُبُ غُلَامَ رجلٍ، أو غُلَامَ امرأةٍ؟!

إِذَنْ: نُبْقِي الكَسْرةَ الَّتي تَدُلُّ على خِطابِ المرأةِ على حَالِها، ونجعلُ الألفَ تُجانِسُ الكَسْرَةَ، فتكونُ ياءً، فنقولُ: **(وا غُلَامَكِيه)**، وتبقى الهاءُ للسَّكْتِ، وليستْ بوَاجِبَةٍ.

إِذَنْ: كأَنَّهُ مُسْتَثْنًى مـمَّا سبقَ: **(مُنْتَهى الْـمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ)** إلَّا إذا كان وَصْلُه بالألفِ يُوجِبُ اللَّبْسَ، فإنَّه يجبُ أنْ تُقْلَبَ الألفُ إلى حرفٍ مُـجَانسٍ للحركةِ، فإنْ كانتِ الحركةُ كَسْرَةً تُـجْعَلُ الألفُ ياءً، وإنْ كانتِ الحركةُ ضمَّةً تُقْلَبُ الألفُ واوًا.

* * *

٦٠٦- وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ   وَإِنْ تَشَأْ فَالْـمَدَّ، وَالْـهَا لَا تَزِدْ

الشَّرحُ

قولُه: «وَاقِفًا»: حالٌ مِن فاعلِ (زِدْ)، و(هَاءَ): مفعولٌ به، أي: زِدْ هاءَ سَكْتٍ حالَ كَوْنِك واقفًا، فإذا وَقَفْتَ على المندوبِ، فإنَّهُ يُخْتَمُ بالألِفِ كما سبقَ، فإنْ شئتَ أنْ تَزِيدَ هاءَ سَكْتٍ فافعلْ.

«وَإِنْ تَشَأْ فَالْـمَدَّ»: أي: فزِدِ المدَّ، (وَالْـهَا لَا تَزِدْ).

مثال ذلك: (وا زَيْدَاهْ)، وهذا مُتَفجَّعٌ عليه، كقولِ فاطمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حينَ تُوفِّيَ الرسولُ ﷺ: «وا أَبَتَاهْ»[1]. وتقولُ: (وا رأسي رأساهْ)، (وا ظَهْري ظَهْرَاهْ)، (وا ظَهْراهْ)، (وا رأساهْ)، وما أشبه ذلك، وهذا مُتَوجَّعٌ منه.

وتقولُ: (وا غلاماهْ)، لأنَّ هاءَ السَّكْتِ سَاكِنةٌ، لأنَّها مَوقُوفٌ عليها، فتقولُ: (وا غُلَاماهْ) جوَازًا، ويجوزُ أنْ تَقُولَ: (وا غُلَامَا).

وقولُه: «وَإِنْ تَشَأْ فَالْـمَدَّ»: ظاهرُه أنَّ المدَّ ليس بِلَازِمٍ، وأنَّك لو قُلْتَ: (وا غُلَامَ) فهو جَائِزٌ، وهذا ما مشى عليه بعضُ المُحَشِّينَ، فيقولون: إنَّ قولَه: (مُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفِ) الأمرُ فيه للاسْتِحْبابِ، وليس للوُجُوبِ، قالوا: وإنَّما حَمَلْنَاهُ على الاستحبابِ جَمْعًا بينهُ وبينَ النَّصِّ الآخِرِ، وهو قولُه: (وَإِنْ تَشَأْ فَالْـمَدَّ)، أي: فَزِدِ المدَّ.

---

(١) بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز: باب ذكر وفاته ﷺ رقم (١٦٣٠)، وهو عند البخاري: كتاب الغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم (٤١٩٣) بلفظ: «يا أَبَتَاهْ».

ولكنِّي أنا رُبَّما أُعارِضُ هَذَا، وأقولُ: إنَّ قَوْلَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**وَإِنْ تَشَأْ فَالْـمَدَّ وَالْهَا لَا تَزِدْ**) يعني: وإن تشأْ فاقتصرْ على المدِّ دون الهاءِ، وتكونُ الجُمْلةُ جُمْلَةً واحدةً، وهذا قَدْ يُعارَضُ بأَنَّهُ قالَ: (**وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ**)، فيكونُ مُكرَّرًا مع الشَّطْرِ الأوَّلِ، لأَنَّهُ لا يَخْرُجُ عن معنى الشَّطْرِ الأوَّلِ أبدًا إذا حملناهُ على ما ذَكْرتُ، وعليهِ فيكونُ حملُ قولِه: (**صِلْهُ بِالْأَلِفْ**) على الاستحبابِ وَجِيهًا.

إِذَنْ: صارَ عندنا ثَلَاثُ صُوَرٍ في المندوبِ:

الأُولى: (**وا غُلَامَ**) بالفتحِ فقط.

الثَّانيةُ: (**وا غُلَاماهْ**) بالألفِ وهاءِ السَّكْتِ.

الثَّالثةُ: (**وا غُلَاما**) بالأَلِفِ فقط.

* * *

٦٠٧- وَقَائِلٌ: (وَا عَبْدِيَا) (وَا عَبْدَا) مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

الشرحُ

تقدَّمَ أنَّ (عبدي) المضافَ إلى ياءِ المُتكلِّمِ فيه خمسُ لُغَاتٍ إذا كان صحيحَ الآخِرِ.

فعلى لُغَةِ مَن يقولُ: (**عَبْدِيْ**) بالسُّكُون يجوزُ في النُّدْبَةِ أنْ تقولَ: (**وا عَبْدَا**) (**وا عَبْدِيَا**)، ووجهُ ذلك أنَّ الكَلِمَةَ الَّتي عِنْدنا قبلَ النُّدْبَةِ (**عَبْدِيْ**) بالياءِ والسُّكُونِ، فيجوزُ في النُّدْبةِ أنْ آتيَ بأَلِفِ النُّدْبةِ، وأحْذِفَ الياءَ، لأنَّها سَاكِنةٌ، فأقول: (**وا عَبْدَا**).

فإذا قال قائلٌ: لماذا تُحْذَفُ الياءُ وهي دالَّةٌ على الإضافةِ؟

نقول: وألفُ النُّدْبةِ دَالَّةٌ على النُّدْبَةِ، فلو حَذَفْنَاها لم يكنْ هناك نُدْبَةٌ، ولهذا نَحْذِفُ الياءَ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

ويجوزُ أنْ آتيَ بألفِ النُّدْبةِ وأُبْقِيَ الياءَ، وإذا أَبْقَيْتُها فلا بُدَّ أنْ أُحَرِّكَها بما يُناسِبُ الأَلِفَ، وهو الفَتْحَةُ، فأقول: (**وا عَبْدِيَا**).

وأما على اللُّغَاتِ الأُخرى فتبقى على أصلِها، فعلى لُغَةِ مَن يأتي بالياءِ مفتوحةً (**عَبْدِيَ**) آتِي بأَلِفِ النُّدْبةِ، وأُبْقِي الياءَ مفتوحةً على ما هيَ عليه، فأقول: (**وا عَبْدِيَا**)، وعلى لُغَةِ حذفِ الياءِ (**عَبْدَ**) آتي بالألِفِ فقطْ، فأقول: (**وا عَبْدَا**)، إنَّما الذي يجوزُ فيه الوجهانِ هو(**عَبْدِيْ**) بالياءِ السَّاكِنةِ.

فإن قال قائلٌ: إذا قلنا: **(وا عَبْدَا)** فلعلَّه نَدَبَ عَبْدًا غيرَ مُضافٍ إلى أحدٍ؟

نقول: هذا واردٌ، لكنْ إذا عُلِمَ أنِّي أَنْدُبُ عَبْدِي المضافَ إليَّ، فتكونُ الياءُ حُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، أمَّا إذا كُنْتُ أُنادي مُنكَّرًا، فقد تَقَدَّمَ في أوَّلِ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ المُنكَّرَ لا يُنْدَبُ، فإذا قلت: **(وا عَبْدَا)** على أنَّ المندوبَ عَبْدٌ فقط ما صَحَّتِ النُّدْبَةُ، أمَّا إذا كَانَ عَلَمًا فلا بأسَ.

* * *

التَّـرْخِـيمُ

التَّرخيمُ في اللُّغَةِ: التَّرقيقُ، وأمَّا في الاصطلاحِ، فهو حَذْفُ آخِرِ المُنادَى، والتَّرخيمُ يُؤْتَى به للتَّحْسينِ، ولهذا لا يأتي إلا في مَقامِ الرِّقَّةِ واللِّينِ، أو التَّعظيمِ أحيانًا.

٦٠٨- تَـرْخِيمًا احْـذِفْ آخِـرَ الْـمُنَادَى كَ(يَـا سُـعَا) فِـيمَنْ دَعَـا سُـعَادَا

الشَّـرحُ

قولُه: «تَرْخِيمًا»: يقولون: إنَّ التَّرْخيمَ في الاصطلاحِ هو حَذْفُ آخِرِ المُنادَى، وإذا كانَ هو حَذْفَ آخِرِ المُنادَى، فإنَّهُ لا يصحُّ أَنْ تكونَ (تَرْخِيمًا) مَفعولًا لأَجْلِه، لأنَّ المعنَى يكونُ: رَخِّمْ للتَّرْخيمِ، وهذا ليس له مَعْنًى، وإلَّا فإنَّ الإنسانَ يَفْهمُ أنَّها مفعولٌ لأجلِه.

وعلى هذا -أي: إذا كان التَّرخيمُ هو حَذْفَ آخِرِ المُنادى- فإنَّها تكونُ كقولِ القائلِ: (جلستُ قُعُودًا)، وتكونُ مَصْدَرًا مَعْنَوِيًّا على رَأْيِ ابنِ آجُرُّومٍ -رحمه الله- أو مفعولًا مُطْلَقًا على رأيِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حيث قالَ:

وَقَـدْ يَنُـوبُ عَنْـهُ مَـا عَلَيْـهِ دَلْ كَ(جِدَّ كُلَّ الجِدِّ)، و(افْرَحِ الْـجَذَلْ)

إِذَنْ: قولُه (تَرْخِيمًا): نقولُ: مفعولٌ مُطْلَقٌ عاملُها قولُه: (احْذِفْ).

والتَّرْخيمُ في اصطلاحِ النحْويِّين حَذْفُ آخرِ المُنادَى، وقد قالَ الرَّسُولُ ﷺ لعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «يَا عَائِشُ»[1]. فحَذَفَ آخِرَه.

وقولُه: «كَ (يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا»: لو كان هناك امرأةٌ اسمُها سُعَاد، وأردتَ أنْ تُرَخِّمَ بالنِّداءِ تقولُ: (يا سُعَا)، أو: (سُعَا)، سواءٌ أبقيتَ حرفَ النِّداءِ، أم حَذَفْتَه.

وقولُه: «سُعَادَا»: الأَلِفُ للإطلاقِ، وليستْ مِن بِنْيَةِ الكَلِمةِ.

***

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا رقم (٣٧٦٨)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا رقم (٢٤٤٧).

وهل يجوزُ في كُلِّ مُنادًى؟ قال المؤلِّفُ -رحمه الله-:

٦٠٩- وَجَوِّزَنْــهُ مُطْلَقًــا فِي كُــلِّ مَــا أُنِّــثَ بِالْــهَا، وَالَّــذِي قَــدْ رُخِّـمَـا

٦١٠- بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، ....

الشــرحُ

قولُه: «مُطْلَقًا»: سواءٌ كانَ المُؤَنَّثُ بالتَّاءِ ثُلَاثيًّا، أم رُبَاعِيًّا، أم خُمَاسِيًّا، وسواءٌ كان عَلَمًا، أم اسمَ جِنْسٍ، أم صِفَةً، فإنَّهُ يُرَخَّمُ بكلِّ حالٍ.

مثال ذلك: تُنادي فُلَانةً فتقولُ: (**يا فُلَانَ**)، ولا تقولُ: (**يا فُلَانُ**).

وإذا كنتَ تُرِيدُ أنْ تُرَخِّمَ امرأةً اسمُها (عَائِشَة) تقولُ: (**يا عَائِشُ**)، أو رَجُلًا اسْمُهُ (حَمْزَة) تقولُ: (**يا حَمْزُ**)، أو (شاةً) تقولُ: (**يا شَا**)، أو (صَخْرَة) تقولُ: (**يا صَخْرُ**).

فإن قال قائلٌ: (حمزة) مُذكَّرٌ!

قلنا: لكنَّ التَّأنيثَ فيه لَفْظِيٌّ.

إِذَنْ: كلُّ ما خُتِمَ بالتَّاءِ فإنَّه يُرَخَّمُ، ولهذا قالَ: (**وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْـهَا**).

وقولُه: «**وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا**»: أي: مِن المُؤَنَّثِ بالهَاءِ.

«**بِحَذْفِهَا**»: أي: حَذْفِ الهاءِ وَحدَها.

«**وَفِّرْهُ**»: كما في (**يا حَمْزُ**)، (**يا عَائِشُ**)، (**يا فَاطِمُ**)، وما أشبه ذلك.

......................، وَاحْظُـلَا   تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْـهَا قَـدْ خَـلَا

٦١١- إِلَّا الرُّبَـاعِيَّ فَـمَا فَـوْقُ، الْعَلَـمْ   دُونَ إِضَـافَةٍ، وَإِسْـنَادٍ مُـتَمّ

الشـرحُ

قولُه: «احْظُلَا»: أي: امْنَعْ.

وقولُه: «مَا»: بمعنى الَّذي، أي: امنعْ تَرْخِيمَ الَّذي خَلَا مِن هذه الهَاءِ، وهي هَاءُ التَّأْنيثِ، فالمُنادَى الخالي من تاءِ التَّأنيثِ لا يُرخَّمُ إلا بشُرُوطٍ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ رُباعِيًّا، فإنْ كان ثُلَاثيًّا لـم يُرخَّمْ، مثل: **(زيد)**، فلا تقولُ: **(يا زَيْ)**، ومثلُ: **(عَمْـرو)**، فلا تقولُ: **(يا عَـمْ)**، ومثل: **(عُمَـر)**، فلا تقولُ: **(يا عُمَ)**، لأَنَّهُ دونَ الرُّباعِيِّ، وكذلك **(شَمْس)** لامرأةٍ، لأنَّه ثُلَاثيٌّ، أمَّا **(جَعْفر)**، فإنَّك تُرخِّمُه، فتقولُ: **(يا جعفُ)**.

الشَّرطُ الثَّاني: أنْ يكونَ عَلَـمًا، فإنْ كان غيرَ عَـلَمٍ لـم يُرَخَّمْ، مثل: **(قائم)**، فلا تقولُ: **(يا قَائِ)**، ومثل: **(جَلْمَد)**، فلا تقولُ: **(يا جَلْم)**، لأَنَّه ليس بعَلَمٍ، وأمَّا **(نهار)**، فإن كان عَلَمًا جازَ، فنقول: **(يا نَهَا)**، وإنْ كان غَيْرَ عَـلَمٍ لـم يُرَخَّمْ.

الشَّرطُ الثَّالثُ: «دُونَ إِضَافَةٍ»: فإن كان مُضَافًا لم يُرَخَّمْ، مثل: **(عَبْد الله)**، فإنَّك لا تُرَخِّمُه فتقولُ: **(يا عَب)**، لأنَّ الإضافةَ تَفُوتُ، والإضافةُ نِسْبَةُ شيءٍ إلي شيءٍ، فإنْ حَذَفْتَ المضافَ إليه، ما تبيَّنَ أنَّه مُضافٌ إلى شيءٍ، وإنْ حَذَفْتَ بعضَ

المُضافِ إليه، ما صحَّ، فمثلًا (**غُلَام جَعْفَر**) لا يَصِحُّ أنْ تُرَخِّمَه، فتقولُ: (**يا غُلَام**)، وتحذف (**جعفر**)، أو تقول: (**يا غُلَام جَعْ**)، أو تقولُ: (**يا غُلام جَعْف**).

إِذَنْ: لا بُدَّ أنْ نقولَ: (**يا غُلَامَ جَعْفَرٍ**).

فإن قال قائلٌ: إذا كان المضافُ إليه مُؤنَّثًا مثل: (يا أبا عائشة) فهل تُرَخِّمُه؟

نقول: لا، لأنَّنا لا نُرِيدُ أنْ نُرَخِّمَ (عائشة)، إنَّما نُرِيدُ أنْ نُرَخِّمَ أبا عائشةَ، فإذا حذفتَ آخرَ (عائشة) صارَ التَّرخيمُ لها هي.

الشَّرطُ الرَّابعُ «وَإِسْنَادٍ مُتَمّ»: والمرادُ المُركَّبُ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، فبعضُ الأعلامِ تكونُ مُرَكَّبَةً تركيبًا إسناديًّا مثل: (**تَأَبَّط شَرًّا**) اسم رجل، و(**شابَ قَرْنَاها**) اسم امرأة، فهذا لا يُرَخَّمُ، فلو أَرَدْنَا أنْ نُـرَخِّمَ (**تأبَّط شرًّا**) وقلنا: (**يا تَأَبَّط**) لم يصحَّ.

وهل يصحُّ أنْ نُرَخِّمَ (**جادَ الحقُّ**)؟

نقول: لا، لا يُرَخَّمُ، لأنهُ مركبٌ تركيبًا إسناديًّا.

بقيَ التَّركيبُ المَزْجِيُّ مثل: (**مَعْدِيكَرب**)، وهو عَلَمٌ، و(**حَضْرَ مَوْت**)، وهو عَلَمٌ على بَلَدٍ مُعَيَّنٍ، فيجوزُ أنْ تُرَخِّمَ (**مَعْدِيكرب**)، لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ما منعَ إلا اثنين من التَّركيبِ، وهما التَّركيبُ الإضافيُّ، والتَّركيبُ الإسناديُّ، وأمَّا التَّركيبُ المزجيُّ، فإنَّه جائزٌ، فتقول: (**يا مَعْد**)، فتحذفُ آخرَه.

وأنا عندي أنَّنا نقولُ: حتى في المُركَّبِ تركيبًا إسناديًّا، ينبغي أنْ يجوزَ، لأنَّ المُرَكَّبَ تركيبًا إسناديًّا لا يدلُّ على اثنين، بل المسمَّى واحدٌ، بخلافِ المركَّبِ

تركيبًا إضافيًّا، فإنَّهُ مُركَّبٌ من مُضافٍ ومُضافٍ إليه، وكذلك التَّركيبُ المزجيُّ لا يدلُّ على اثنين، فـ(**معديكَرِب**) واحدٌ، وليس (**معدي**) مُضافًا، و(**كَرِب**) مضافًا إليه، فلم يُقْصَدْ منه الدّلالةُ على التَّعدُّدِ، ولهذا نقولُ: إنَّهُ إذا جازَ التَّركيبُ المزجيُّ، فينبغي أنْ يجوزَ التَّركيبُ الإسناديُّ.

***

٦١٢- وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا   إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

٦١٣- أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي   وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

الشرحُ

الترخيمُ هو حَذْفُ آخِرِ المنادى، لكن هل يُحْذَفُ مع الآخِرِ شيءٌ؟

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-:

«وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا»: أي: الَّذي تَلَاهُ الآخِرُ، وهو ما قَبْلَ الآخِرِ، فيُحذَفُ الآخِرُ، والَّذي قَبْلَهُ بشُرُوطٍ:

الشَّرطُ الأوَّلُ «إِنْ زِيدَ»: أي: إنْ كان الحَرْفُ الَّذي قَبْلَ الآخِرِ حرفًا زائدًا.

الشَّرطُ الثَّاني أنْ يكونَ «لَيْنًا»: أي: حَرْفَ لينٍ، وحُرُوفُ اللينِ الوَاوُ والياءُ، أمَّا الألفُ، فإنَّها لا بُدَّ أنْ تكونَ سَاكِنَةً، وكَوْنُه يقول: (**لَيْنًا سَاكِنًا**) يُخرِجُ الألفَ، لأنَّ الأَلِفَ لا تكونُ إلا ساكنةً.

الشَّرطُ الثَّالثُ: أنْ يكونَ ساكنًا.

الشَّرطُ الرَّابعُ: أنْ يكونَ رابعًا فأكثرَ، فقولُه: (**مُكَمِّلَا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا**)، أي: يجيءُ تمامَ الأربعةِ فما زادَ، احترازًا ممَّا لو كان هو الثَّالِثَ.

مثال ذلك: (**مسكين**)، تقول فيها: (**يا مِسْك**)، ولك فيها وجهان:

الوجهُ الأوَّلُ: أنْ تَبْنِيَه على الضَّمِّ، وهذه يُسَمُّونها لُغَةَ مَن لا يَنْتَظِرُ، وتقولُ: (**يا مِسْكُ**)، فـ(**يا**): حرفُ نِدَاءٍ، و(**مسكُ**): مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ.

الوجهُ الثَّاني: أنْ تُبْقِيَها مكسورةً، وهذا هو الأصلُ، وهذه على لُغَةِ مَن يَنْتَظِرُ، فتقول: (**يا مِسْكِ**)، فـ(**يا**): حرفُ نداءٍ، و(**مِسْكِ**): مُنادًى مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخرِه، منعَ مِن ظُهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الانتظارِ.

فعلى لغةِ مَن لا ينتظرُ يكون الموجودُ كأنَّهُ اسمٌ مُستَقِلٌّ، وعلى لُغَةِ مَن ينتظرُ يكون كأنَّهُ اسمٌ مقطوعٌ مَبْتُورٌ.

ولاحظْ أنَّنا لا نُرخِّمُهُ على أنَّهُ واحدُ المساكينِ، إنَّما نُرخِّمه على أنَّ (مسكين) عَلَمٌ، أي: رجلٌ سَمَّيْناهُ (مِسْكينًا).

مثال آخر: (عُثْمان) تقول فيها: (**يا عُثْمَ**)، وهي على لُغَةِ مَن ينتظرُ، وتقولُ: (**يا عُثْمُ**) على لُغَةِ مَن لا ينتظرُ.

مثاله: (منصور)، فإذا أردتَ أنْ تُرخِّمَه تقول: (**يا مَنْصُ**) بضمِّ الصَّادِ، وفيه اتَّفَقَتِ اللُّغتانِ، لأنَّك إذا حَذَفْتَ الوَاوَ والرَّاءَ، تبقى الصَّادُ مضمومةً، وهذا على لُغَةِ مَن ينتظرُ، وإذا بَنَيْتَها على الضَّمِّ، فكذلك أيضًا تقولُ: (**يا منصُ**)، لكنَّ الإعرابَ يختلفُ، فإذا أَجْرَيْتَها على لُغَةِ مَن ينتظرُ، فإنَّكَ تقولُ: (**يا**): حرفُ نداءٍ، و(**منص**): مُنادًى مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخرِه، منَعَ مِن ظُهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الانتظارِ، لأنَّ هذه الضَّمَّةَ ما جِيءَ بها مِن أجلِ النِّدَاءِ، فهيَ الضمَّةُ الأصلِيَّةُ.

وكذلكَ نقولُ في (**عُثْمَ**)، و(**عُثْمُ**).

أمَّا (**غَضَنْفَر**)، فلا يصحُّ أنْ نَحْذِفَ النُّونَ، لأنهُ ليسَ حرفَ لينٍ، وليسَ رابعًا فأكثرَ.

وأمَّا (عُصْفُور) فيجوزُ، لأنَّ الواوَ رابعةٌ، وهي زائدةٌ، لأنَّها مِن العُصْفُرِ.

وأمَّا (قِنْدِيل) فيصحُّ أنْ نَحْذِفَ الياءَ، لأنَّ أَصْلَها (قَنْدَل)، فالياءُ زائدةٌ، ووَزْنُها (فِعْلِيل).

وقولُه: «وَالـخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَا بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي»: (فَتْحٌ): مُبْتَدأٌ، و(قُفِي): الجملةُ خبرُ المُبتدأ، و(بِهِمَا): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(قُفِي)، أي: والخُلْفُ في وَاوٍ وياءٍ فَتْحٌ قُفِيَ بهما، و(قُفِي) أي: أُتْبِعَ.

الواوُ والياءُ مِن حُروفِ اللَّينِ، لأنَّ حُروفَ اللينِ مجموعةٌ في قولِك: (وَاي)، وهي الوَاوُ والألفُ واليَاءُ[1]، والحركةُ الـمُناسِبةُ للواوِ هي الضَّمَّةُ، مثل: (مَنْصُور)، والحركةُ المُناسِبةُ للياءِ هي الكسرةُ، مثل: (مِسْكِين)، فإذا كانت الواوُ قبلَها مفتوحٌ، والياءُ قبلَها مفتوحٌ، فإنَّ فيه خلافًا:

فمنهم مَن قال: تُحْذَفُ الواوُ، وتُحْذَفُ الياءُ.

ومنهم مَن قال: لا تُحْذَفان، بل تَبْقَيَان.

مثالُ ذلك في الواوِ: (فِرْعَون)، فالواوُ مِن حُرُوفِ اللّينِ، والَّذي قبلَها حَرَكةٌ غيرُ مُناسِبةٍ، وهي الفَتْحةُ، فتقولُ: (يا فِرْعَو) على قولٍ، وتقولُ: (يا فِرْعَ) على قولٍ آخَرَ.

---

(١) الحروفُ الثَّلاثةُ تُسمَّى حروف (لين) و(عِلَّة) و(مد)، فلها أسماءٌ ثلاثةٌ، فالألفُ دائمًا حرفُ مدٍّ، وأمَّا الواوُ والياءُ، فإنْ كانتِ الحركةُ قبلهما مُناسِبةً، فهُما حرفا مدٍّ، وإنْ كانتْ غيرَ مُناسِبةٍ، فهما حرفا عِلَّةٍ ولينٍ فقط، ولا نقول: حرفا مدٍّ، وهذا تقسيمُها عند النَّحويِّين، وعلى هذا فنقول: في (فرعون) حرفُ لينٍ وعِلَّةٍ، ولا نقول: حرفُ مدٍّ، وفي (منصور) حرفُ مدٍّ ولينٍ وعِلَّةٍ، وأمَّا الألفُ فهي دائمًا تكونُ حرفَ مدٍّ وعلةٍ. (الشَّارح)

مِثالها في الياءِ: (غُرْنَيْق)، وهو الطَّيرُ المعروفُ الَّذي يُسَمِّيه النَّاسُ عندنا (غُرْنُوق)، فتقولُ: (غُرْنَي)، أو (غُرْنَ).

فإذا قال قائلٌ: اشترطنا في المُرَخَّم غيرِ المختومِ بالتَّاءِ أنْ يكونَ عَلَمًا!

نقول: نُسمِّي إنسانًا (غُرْنَيق)، فلو فَرَضْنا أنَّ شَخْصًا لِبَاسُه دائمًا أَبْيضُ ناصِعُ البَيَاضِ، وهو خفيفُ المَشْي، فدائمًا يُسْرِعُ كأَنَّهُ يَطيرُ، فنقولُ لهُ: (يا غُرْنَيقُ)، وهل هو مُصَغَّرٌ؟

نقول: لا، الظَّاهرُ أَنَّهُ في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ على هذه الصِّفةِ.

فإن قال قائلٌ: وكيفَ نُرخِّمُ (هُرَيرة)؟

نقول: نحذفُ التَّاءَ فقط.

❊ ❊ ❊

٦١٤- وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّ تَـرْخِيمُ جُمْلَـةٍ، وَذَا عَمْـرٌو نَقَـلْ

الشَّـرحُ

المُركَّبُ يُحذَفُ عجزُه كلُّه عند التَّرْخيمِ، وهذا أبلغُ مِن حذفِ حَرفَيْن، لأنَّ التَّرخيمَ حَذْفُ حرفٍ واحدٍ، ثمَّ أتينا إلى حَذْفِ حَرْفَيْن، ثمَّ أتينا إلى حَذْفِ العَجُزِ كُلِّه.

مثاله: (**مَعْدِيكَرِب**)، فهذا مُركَّبٌ تركيبًا مَزْجيًّا، فإذا حَذَفْنا (**كَرِب**) صار المحذوفُ ثلاثةَ حُرُوفٍ، وكذلك (**حَضْرَمَوْت**) و(**بَعْلَبَكَّ**)، لأنَّ الكَافَ مُشدَّدةٌ.

وهل يدخلُ التَّركيبُ الإضافيُّ في هذا الكلامِ؟

الجواب: لا يدخلُ، لأنَّهُ سبقَ في قَوْلِه: (**دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ**)، ولهذا قالَ في الإسنادِ: (**وَقَلّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ**)، يعني أنَّ ما رُكِّبَ تركيبَ جُمْلَةٍ، فإنَّ تَرْخِيمَه قليلٌ، ومنه (**تَأَبَّطَ شرًّا**)، فهذا مُركَّبٌ تركيبًا إسناديًّا، لأنَّ (**تَأَبَّط**): فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ، و(**شرًّا**): مفعولٌ به، وهذه الجملةُ كلُّها جِيءَ بها، ووُضِعَتِ اسمَ رجلٍ، فصارَ مُرَكَّبًا تركيبًا إسناديًّا، **وهل يجوزُ أنْ يُرخَّمَ؟**

نقول: سبقَ في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّهُ لا يجوزُ، لأنَّهُ قالَ: (**دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ**)، لكنْ هنا نَاقَضَ وقالَ: (**وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ**)، فيُحْمَلُ قولُه فيما سبقَ: (**دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ**)، على أنَّ المُرادَ بالنِّسْبةِ للإِسنادِ الكَثْرة، أي: أنَّهُ لا يكثُرُ تَرْخِيمُ المُركَّبِ تركيبًا إسناديًّا.

إِذَنْ: المُركَّباتُ ثلاثةُ أنواعٍ: إسناديٌّ، وإضافيٌّ، ومَزْجِيٌّ، فالمزجيُّ يجوزُ تَرْخِيمُه وبكثرةٍ، والإضافيُّ لا يجوزُ مُطْلَقًا، والإسناديُّ يجوزُ، لكنْ بقِلَّةٍ.

مثال آخر: (**شابَ قَرْنَاها**)، إذا أردنا أنْ نُرَخِّمَه نقولُ: (**يا شَاب**)، ونحذفُ (**قَرْنَاها**) كلَّها.

وقولُه: «**وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ**»: (**ذَا**): اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ مُبْتَدأٌ، و(**عَمْرٌو**): مُبْتَدأٌ ثانٍ، و(**نَقَلْ**): فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ، والجُمْلَةُ خبرُ المُبْتَدأ.

وقولُه: «**عَمْرٌو**»: هو سِيبَوَيْهِ إمامُ أهلِ البصرةِ في النَّحْوِ، وأَئِمَّةُ النَّحْوِ ما جاءتهمُ الإمامةُ هكذا بدون تَعَبٍ، بل كانوا يَتعبون، ويخرجون إلى البَرَارِيّ، ويتلقَّوْنَ الأعرابَ الَّذين ما دخلوا في المُدُنِ، ولا تَغَيَّرَتْ أَلْسِنَتُهم، فينقُلُونَ عَنْهمُ الكلامَ، فمِن جملةِ ما نقلَ سِيبويهِ أنَّهمْ -أي: العَرَبَ- يُرخِّمونَ المُركَّبَ تركيبًا إسناديًّا.

وكونُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ**)، ويأتي بهذا ليُقَوِّيَ كَلَامَه، دليلٌ على أنَّ تَرْخِيمَ المُرَكَّبِ تركيبًا إسناديًّا قَلِيلٌ جِدًّا، وهو كذلك.

الخلاصةُ: أنَّ المُرَخَّمَ يُحذَفُ منه حرفٌ واحدٌ، وحَرْفَان، والعَجُزُ مُطْلَقًا، وهذا بالنِّسبةِ لِـمَا يُحْذَفُ.

أما بالنِّسبةِ للمُركَّبِ، فالمُركَّبُ ثلاثةُ أقسامٍ: مُركَّبٌ تركيبًا إضافيًّا، ومُركَّبٌ تركيبًا إسناديًّا، ومُركَّبٌ تركيبًا مَزْجِيًّا، فالمُركَّبُ تركيبًا إضافيًّا لا يُرَخَّمُ، والمُركَّبُ تركيبًا إسناديًّا يُرَخَّمُ بقِلَّةٍ، والمُركَّبُ تركيبًا مزجيًّا يُرَخَّمُ بكثرةٍ.

٦١٥- وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُـذِفْ ... فَالْبَـاقِيَ اسْـتَعْمِلْ بِـمَا فِيـهِ أُلِـفْ

٦١٦-وَاجْعَلْهُ -إِنْ لَـمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا- كَمَا ... لَـوْ كَـانَ بِـالْآخِرِ وَضْـعًا تُـمِّـمَا

٦١٧- فَقُلْ عَـلَى الْأَوَّلِ فِي (ثَمُـودَ): (يَـا ... ثَمُو)، وَ: (يَا ثَمِـي) عَـلَى الثَّـانِي بِيَـا

الشــرحُ

(مَا) في قَوْلِه: «مَا حُذِفْ»: مفعولُ (نَوَيْتَ)، أي: إنْ نَوَيْتَ ما حُذِفَ بعد حَذْفِه.

«فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ»: والظَّاهرُ أنَّ الباءَ هنا بمعنى (عَلَى)، يعني: فاسْتَعْمِلِ الباقيَ على ما أُلِفَ فيه قبلَ الحذفِ، أي: اجْعَلْه على حَالِه إذا نَوَيْتَ بعد الحَذْفِ ما حَذَفْتَ، وهذا في كلِّ ما سبقَ من التَّرْخِيمَاتِ.

مثاله: تقول: (يا مِسْكِ)، (يا عُثْمَ)، (يا مَنْصُ)، فلم نُغَيِّرْ شيئًا في الحَرَكَاتِ، ونقولُ في إعرابِ (يا عُثْمَ): (عُثْمَ) مُنادًى مُرخَّمٌ مَبْنِيٌّ على ضمٍّ مُقَدَّرٍ على آخِرِه منعَ من ظُهُورِه اشتغالُ المحلِّ بحَرَكةِ الانتظارِ.

وقولُه: «وَاجْعَلْهُ»: أي: اجْعَلِ الـمُرَخَّمَ إنْ لم تنوِ المحذوفَ كما لو كانَ هذا الـمُرَخَّمُ تُـمِّمَ بالحَرْفِ الأَخِيرِ الموجودِ.

وقولُه: «وَضْعًا»: أي: بحَسَبِ وَضْعِ العربِ، فلا نَلْتَفِتُ إلى المحذوفِ إطْلاقًا، فنقولُ في (عُثْمان): (يا عُثْمُ)، وفي (مِسْكِين): (يا مِسْكُ)، وفي (مَنْصُور): (يا مَنْصُ) على أنَّ الضَّمَّةَ ليستْ بالحَرَكةِ الأَصْلِيَّةِ، ولهذا نقولُ في (يا مَنْصُ)

على هذا: (يا): حَرْف نِدَاء، و(مَنْصُ): مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، لأنَّنا قدَّرنا أنَّ هذه الضَّمَّةَ حَرَكةُ بِناءٍ لا حَرَكةُ انتظارٍ.

وإذا كان آخِرُه حرفَ عِلَّةٍ، مِثل (يا فِرْعَو) على لُغَةِ مَن لا يَحْذِفُ الواوَ نقولُ: مَبْنِيٌّ على ضَمٍّ مُقَدَّرٍ على آخِرِه، مَنعَ مِن ظُهورِه الثِّقَلُ.

وكذلك نقولُ في (غُرْنَيْق): (يا غُرْنَي).

مثال آخر: (حَمْزة) على لُغَةِ مَن ينتظرُ نقولُ: (يا حمزَ)، وعلى لُغَةِ مَن لا ينتظرُ نقولُ: (يا حَمْزُ).

مثال آخر: (قَتَادة) على لُغَةِ مَن ينتظرُ: (يا قَتَادَ)، وعلى لُغَةِ مَن لا ينتظرُ: (يا قَتَادُ).

يقولون: إنَّ ابنَ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قِيلَ له: إنَّ ابنَ مسعودٍ قرأَ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾، فقال: «ما كانَ أَشْغَلَ أهلَ النَّارِ عن التَّرخيمِ»(١).

لكنْ قالَ بعضُ النَّاسِ: إنَّهم لا يُرَخِّمونَ، لكنَّهم ضُعَفَاءُ لا يُكْمِلونَ النُّطْقَ.

على كلِّ حال: إذا ثبتتِ القراءةُ، فإمَّا أنْ يُقالَ: إنَّهم يَعجِزونَ عن الإكمالِ للضَّعْفِ، وإمَّا أنْ يقالَ: رخَّموا استِعْطافًا.

وقولُه: «عَلَى الْأَوَّلِ»: أي: إذا نويتَ بعدَ حَذْفِ ما حُذِفَ، وهي لُغَةُ مَن ينتظرُ، تقولُ في (ثَمُود): (يا ثَمُو)، فنقولُ: (ثمو): مُنادًى مبنيٌّ على ضمٍّ مُقَدَّرٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِه اشتغال المحل بحركة الانتظار.

---

(١) ذكره الزمخشري في الكشاف (٤/ ٢٦٤)، والرازي في تفسيره (٢٧/ ٦٤٤).

وقولُه: «و(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا»: وهي لُغَةُ مَن لا ينتظرُ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا قلنا: (**يا ثَمِي**)، ولم نقل: (**يا ثَمُو**)؟

يقولون: لأَنَّهُ لا يُوجَدُ اسمٌ مُعْرَبٌ آخِرُه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، أمَّا المبنيُّ فيُوجَدُ مثل (هُو)، وكذلك المنقولُ، كما لو سَمَّيْنا شخصًا بـ(يدعو)، وكذلك غيرُ العَرَبِيِّ، مثل: (**قَمَنْدُو**) و(**سَمَنْدُو**)، فلهذا يقولون في (**ثَمُو**) على لُغَةِ مَن لا ينتظرُ: لا بُدَّ أنْ تَجْعَلَه (يا ثَمِي)، فيكونُ مُعْتَلًّا بالياءِ، لأَنَّ الاعتلالَ بالياءِ كثيرٌ، مثل: (قاضي)، و(داعي)، و(هادي)، وما أشبه ذلك.

فإذا قال قائلٌ: وكيفَ نُعْرِبُه على هذا؟

نقول: (**يا**): حرفُ نداءٍ، و(**ثمي**): مُنادًى مُرَخَّمٌ مبنيٌّ على ضمٍّ مُقدَّرٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِه الثِّقَلُ.

مثال آخر: (مِسْكِين)، نقولُ فيه: (**يا مِسْكِ**) على لُغةِ مَن ينتظرُ، و(**يا مِسْكُ**) على لُغَةِ مَن لا ينتظرُ.

* * *

٦١٨- وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)

الشرحُ

قولُه: «الْتَزِمِ الْأَوَّلَ»: وهو لُغَةُ مَن ينتظرُ.

«فِي كَـ(مُسْلِمَهْ)»: فإذا ناديتَ امْرَأةً بهذا الاسمِ (مُسْلِمة)، وأردتَ التَّرْخيمَ، فإنَّك تَحْذِفُ الهاءَ، فتقول: (يا مُسْلِمَ) على لُغَةِ مَن ينتظرُ، و(يا مُسْلِمُ) على لُغَةِ مَن لا ينتظرُ، لكنْ هنا يَتَعَيَّنُ لُغَةُ مَن ينتظرُ، لأنَّنا لو أَتَيْنا بها على لُغَةِ مَن لا ينتظرُ، وقلنا: (يا مُسْلِمُ) اشتبهَ المُنادَى المذكَّرُ بالمُؤَنَّثِ، لكن تقولُ: (يا مُسْلِمَ) على لُغَةِ مَن ينتظرُ.

وقولُه: «الْتَزِمِ»: فعلُ أمرٍ، والأمرُ للوُجُوبِ، والعِلَّةُ في وجوبِ الالتزامِ هنا خَوْفُ اللَّبْسِ.

وقولُه: «وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ»: وهما لُغَةُ مَن ينتظرُ، ومَنْ لا ينتظرُ.

«فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)»: و(مَسْلَمة) ليس بعَلَمٍ يختلفُ فيه المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ، لكنها اسمُ مكانٍ للسَّلامةِ، والمكانُ يصلُحُ تَذْكِيرُه وتأنيثُه، فتقولُ: (مَسْلَمة) أي: هذا المكانُ مَسْلَمةٌ كما تقولُ: (مَفَازة) و(مَهْلَكة)، وما أشبه ذلك.

فإذا أردتَ أنْ تُرَخِّمَ تقولُ: (مَسْلَمَ)، و(مَسْلَمُ)، لأَنَّهُ ليسَ فيه التباسٌ.

فإنْ كان عَلَمًا فهو منقولٌ مِن اسمِ مكانٍ إلى العَلَمِيَّةِ، ويصيرُ فيه الوَجْهَان، لأنَّه لا يُوجَدُ امرأةٌ اسمُها (مَسْلَمة)، بخلافِ (مُسْلِمة) و(مُسْلِم)، فيُفَرَّقُ بينهما بالهاءِ.

الخُلاصة:

يجوزُ في التَّرخيمِ لُغتانِ: لُغَةُ مَن ينتظرُ، ولغةُ مَن لا ينتظرُ، فإن حصلَ لَبْسٌ في التزامِ إحداهما، وجبَ العُدُولُ عنها، وأَتَيْنا بالوَجْهِ الَّذي لا يلتبسُ.

* * *

٦١٩- وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

الشرحُ

قولُه: «رَخَّمُوا»: الفاعلُ يعودُ على العَرَبِ، لأنَّ النَّحْوِيِّينَ لا يستطيعونَ أنْ يُغَيِّروا في اللُّغَةِ.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّ العربَ رخَّموا للضَّرورةِ بدون نِدَاءٍ، لكن بشرطِ أنْ يكونَ هذا المُرَخَّمُ صالحًا للنِّداءِ.

مثالُه: (أحمد)، فلو فَرَضْنا أنَّ (أحمد) جاءتْ في سِيَاقِ بيتٍ مِن الشِّعْرِ، ولو أَبْقَيْنَاها على ما هيَ عليه اختلَّ وزنُ البيتِ، فإنَّنا نَحْذِفُ آخِرَها، ونقولُ: (أَحْم) على حَسَبِ الإعرابِ، لأنَّ هذا ليسَ بنِدَاءٍ.

قال الشَّاعرُ[1]:

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ

الشَّاهدُ قولُه: (طَرِيفُ بْنُ مَالٍ)، وأصلُها (ابنُ مالكٍ)، فرخَّمَهُ بدونِ نِدَاءٍ، ولكنْ للضَّرورةِ، وهو مُنَوَّنٌ على لُغَةِ مَن ينتظرُ، وقولُه: (**طَرِيفُ**) هو المخصوصُ بالمدحِ مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، و(**الْفَتَى**) فاعلٌ.

الخلاصة: التَّرخيمُ في الأصلِ خاصٌّ بالنِّداءِ، ولكنَّهُ قدْ يُرخَّمُ في غيرِ النِّداءِ للضَّرورةِ فقط، وهيَ الشِّعرُ.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، كما في الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٥٤)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٨٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٦٦).

الاخْتِصَاصُ

الاختصاصُ بالشَّيءِ معناه الانفرادُ به، وقَصْرُ الحُكْمِ عليه، تقول: (اخْتَصَصْتُ بكذا)، بمعنى انْفَردتُ به، ولهذا يُقَالُ: هذا مَالُكَ الخاصُّ، وهذا بيتُكَ الخاصُّ، وهذا الكِتابُ خاصٌّ لِفُلَانٍ، أي: أنَّه مُنْفَرِدٌ به عن غيرِه، ومقصورٌ عليه.

والاختصاصُ في اللُّغَةِ العَربيَّةِ قريبٌ في الاصطلاحِ مِن المعنى اللُّغويِّ، لأنَّ المُتكلِّمَ يَقْصُرُ الحُكْمَ على نَفْسِه، ولهُ شُرُوطٌ أفادها المؤلِّفُ -رحمه الله- بقولِه:

٦٢٠- الِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) كَـ(أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ارْجُونِيَا)

الشرحُ

قولُه: «ارْجُونِيَا»: أصلُها (ارْجُوني)، فالألفُ هنا للإطْلَاقِ، تقولُ: (ارْجُوني أيُّها الفتَى)، فـ(أيُّها الفتَى) للمُتكلِّم، فلا بُدَّ أنْ يَسْبِقَها شيءٌ، أي: أنَّ الاختصاصَ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بشَيْءٍ، وأمَّا النِّداءُ فلا يُشْتَرطُ، تقولُ: (يا مُحَمَّدُ)، (يا بكرُ)، (يا خالدُ)، (يا عَمْرُو)، وما أشبه ذلك.

مثالُه: لو قلتَ تَسْأَلُ اللهَ -عزَّ وجلَّ- أنْ يَرْحَمَك: (يا ربِّ، اغْفِرْ لي عَبْدَك الضَّعيفَ)، وما أشبه ذلك.

وقولُه: «ارجوني»: (ارجو): فِعْلُ أَمْرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، والواوُ فاعلٌ، وهي واوُ الجماعةِ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر:٦٠]، فـ(ارْجُونِي) على وزنِ (ادْعُوني)، والنُّونُ للوِقَايةِ، والياءُ مفعولٌ به.

وقولُه: «أَيُّهَا الْفَتَى»: (أَيُّهَا) يقولون: إنَّ (أَيّ) مَفْعُولٌ به لِفِعْلٍ مَحْذوفٍ، والتَّقديرُ: (أَخُصُّ أَيُّها الفَتَى)، وهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، ولا تقولُ: إنَّها مُنادًى، يقولون: لأنَّك لو قلت: إنَّها مُنادًى، فإنَّهُ ليسَ مِن العادةِ أنَّ الإنسانَ يُنادِي نفسَه، لكنْ لو قلت: (أخصُّ أيُّها الفتى)، صحَّ، وهذا مِن الغَريبِ، و(هَا): للتَّنبيهِ، و(الْفَتَى): صِفَةٌ لـ(أَيُّ) تابعٌ للَفْظِه، وإنَّما قلنا: تابعٌ لِلَفْظِه، لأنَّنا لو أبدلْنا (الفتَى) الَّذي هو مقصورٌ باسمٍ صحيحِ الآخِرِ وقلنا: (ارْجُوني أيُّها الرَّجلُ) يكونُ (الرَّجلُ) صِفَةً لـ(أَيّ) تابعًا للَفْظِه، فهو مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ.

إِذَنْ: (الْفَتَى) صفةٌ لـ(أَيّ) تابعٌ للَفْظِه، فهو مرفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ.

ولو قال: (ارْجُوني أيُّها الفِتْيَانُ)، ما صارتِ اختصاصًا، وكذلك لو قال: (ارْجُنِي أيُّها الفتَى)، فليسَ باختصاصٍ.

وقولُه: (ارجوني أيها الفتى)، الفَتَى في اللُّغةِ العربيَّةِ يُطْلَقُ على الكَريمِ، فالمعنى: ارْجُوني لأنِّي مَحَلٌّ للرَّجَاءِ، أنِّي أُعْطِيكم، وأُنْعِمُ عليكم.

إِذَنْ: فهمنا أنَّ الاختصاصَ مثلُ النِّداءِ، لكنْ يختلفُ عنه بأمورٍ:

الأمرُ الأوَّلُ: أنَّهُ لا بُدَّ أنْ يكونَ مسبوقًا بشيءٍ، لقولِه: (بِإِثْرٍ).

الأمرُ الثَّاني: أَنَّهُ لا يَقْتَرِنُ بـ(يا)، لقولِه: **(دُونَ يَا)**.

الأمرُ الثَّالثُ: أَنَّهُ يكونُ للمُتكلِّمِ، أو للمُتكلِّمِ ومعه غَيْرُه، فهنا في **(أَيُّها الفتى)** للمُتكَلِّمِ.

***

٦٢١- وَقَـــدْ يُـــرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْـــو(أَلْ)

كَمِثْلِ: (نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَـذَلْ)

الشَّـــرحُ

قولُه: «ذَا»: نائبُ فاعلٍ، وتعودُ على الاختصاصِ، يعني: قد يُرَى الاختصاصُ (دُونَ (أَيٍّ) تِلْو(أَل))، لأنَّ المِثَالَ الَّذي ذَكَرَه المؤلِّفُ -رحمه الله- فيه (أَيّ) في قولِه: (أَيُّهَا الْفَتَى)، لكنْ قدْ يُرَى دونَ (أيٍّ) مَقْرُونًا بـ(أل)، مع أنَّهُ لو كان نِدَاءً لم يُقرَنْ بـ(أَل) إلا إذا توصّلَ إليه بـ(أَيّ).

مثالُه «نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»: فـ(نَحْنُ): مُبْتَدأٌ، وخَبَرُه (أَسْخَى)، و(الْعُرْبَ): منصوبةٌ على الاخْتِصَاصِ، والمعنى: نحنُ -أخصُّ العُرْبَ- أَسْخَى مَن بَذَل.

فصارَتْ صُوَرُ الاختصاصِ ثَلَاثًا:

الصُّورةُ الأُولى: أنْ يكونَ الاختصاصُ مقرونًا بـ(أَيّ).

الصُّورةُ الثَّانيةُ: أنْ يكونَ مُعرَّفًا بـ(أل) دونَ (أَيّ).

الصُّورةُ الثَّالثةُ: أنْ يكونَ مُضَافًا، مثل قَوْلِ الرَّسولِ ﷺ: «نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»[1]. فـ(نَحْنُ): مُبْتَدأٌ، وجملةُ (لَا نُورَثُ) خَبَرُه، و(مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ): منصوبٌ على الاختصاصِ، والمعنى: نحنُ -أَخُصُّ مَعَاشِرَ الأنبياءِ- لا نُورَثُ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٦٣).

وفيها كلِّها يكونُ منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أَخُصُّ).

فكأنَّ الاختصاصَ يُفَسِّرُ الضَّميرَ السَّابقَ.

فقولُه: «نَحْنُ»: مَن نحن؟ الجواب: (**الْعُرْبَ**)، ففَسَّرَ الضَّميرَ.

وكذلك «ارْجُونِي»: مِن نرجو؟ الجواب: (**أَيُّها الْفَتَى**)، وفي الحديثِ: «**نحنُ**»، مَن نحنُ؟ الجواب: «**مَعَاشِرَ الأنبياءِ**»، ولهذا قلنا: لا بُدَّ أنْ يَسْبِقَه ضميرٌ، إمَّا للمتكلِّمِ، أو للمتكلِّمِ ومعهُ غيرُه، حتَّى يكونَ كالتَّفسيرِ لَهُ.

وقولُه: «الْعُرْبَ»: أي: العَرَبَ، وما قاله صحيحٌ، فلا يُوجَدُ في الأُمَمِ أُمَّةٌ أَكْرمُ مِن العربِ، ولا أَزْكَى نَسَبًا، ولا أَطْيَبَ مَحْتِدًا[1] مِن العربِ، ولهذا كانَ الرَّسولُ ﷺ الَّذي هو أفضلُ الرُّسُلِ- كان من العربِ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، فلولا أنَّ أُمَّةَ العربِ هي خيرُ الأُمَمِ ما جعلَهُ اللهُ منها، ولكنْ بعدَ الإسلامِ صارَ خيرَ النَّاسِ المُسْلِمون، سواء مِن العَرَبِ، أم مِنْ غيرِ العربِ، ولكنْ يزدادُ المسلمُ العَرَبيُّ طِيبًا إلى طِيبِه.

* * *

---

(١) المَحْتِدُ: الأَصل وَالطَّبْعُ. اللسان: حتد.

التَّحْذِيرُ وَالإِغْرَاءُ

هذا البابُ بابٌ لمسألتَين:

المسألةُ الأُولى: التَّحذيرُ، وهو الإنذارُ بالمَخُوفِ، فـ(تُحَذِّرُه) أي: تُنْذِرُه بشيءٍ مَخُوفٍ ليَحْذَرَ منه.

المسألةُ الثَّانيةُ: الإغراءُ، وهو الحثُّ على فِعلِ شيءٍ مطلوبٍ تُغْرِيهِ به مِنْ أجلِ أنْ يُدْرِكَه ويُحَصِّلَهُ.

٦٢٢- (إِيَّـاكَ وَالشَّـرَّ) وَنَحْـوَهُ نَصَـبْ ... مُـحَذِّرٌ بِـمَا اسْـتِتَارُهُ وَجَـبْ

الشَّـرحُ

قولُه: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(نَصَبْ) على أنَّه يُرادُ به لَفْظُه، لأنَّ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) بمعنى هذا اللَّفْظ، أو هذا التَّركيب، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(نَحْوَ) معطوفٌ على (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ).

وقولُه: «نَصَبْ مُحَذِّرٌ»: يعني أنَّ المحذِّرَ نَصَبَ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ)، وما شابهه، مثل: (إيَّاكَ والأسدَ)، (إيَّاكَ والرِّبا)، (إيَّاكَ والخَنَا)، (إيَّاكَ والغِيبةَ)، وما أشبهَ ذلك.

وقولُه: «بِمَا»: أي: بعَامِلٍ، فـ(مَا) هنا نَكِرةٌ موصوفةٌ.

وقولُه: «اسْتِتَارُهُ وَجَبْ»: عَبَّرَ هنا بالاستتارِ على سبيلِ التَّسامُحِ، لأنَّ المرادَ بالاستتارِ هنا الحَذْفُ، والاستتارُ إنَّما يكونُ في الضَّمائرِ في عَواملِها، وهذا الَّذي

معنا مِن بابِ الحذفِ، وليسَ مِن بابِ الاستتارِ، فهو مِن بابِ التَّسامُحِ، أو مِن بابِ استعمالِ الاستتارِ في غيرِ معناه الاصطلاحيِّ، بل في مَعْناهُ اللُّغويِّ، فيكونُ المُرادُ بقولِه (بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ) أي: بما وَجَبَ اختفاؤُه.

وقولُه: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»: (إِيَّاكَ): مَفْعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أُحَذِّرُك)، هذا هو الأصلُ، فالضَّميرُ في (أُحَذِّرك) ضميرٌ مُتَّصِلٌ، فلمَّا حَذَفْنا الفعلَ ما وَجَدْنا شيئًا يتَّصِلُ به الضَّميرُ، فاضْطُرِرنا إلى فَصْلِ الضَّميرِ، وقلنا: (إيَّاك)، فعلى هذا يكونُ (إيَّا) ضميرًا مُنْفَصِلًا مبنيًّا على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ بعاملٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (أُحَذِّر)، وليس: (احْذَرْ) وإنْ كانَ ظاهرُ كلامِ الشَّارحِ -رحمه الله-: (احْذَر)، لكنَّ الصَّوابَ: (أُحَذِّر).

وقولُه: «وَالشَّرَّ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(الشَّرَّ): مفعولٌ لِفِعْلٍ محذوفٍ، وليسَ معطوفًا على (إِيَّاكَ)، لأنَّنا لو قلنا: إنَّهُ معطوفٌ على (إِيَّاكَ) فسدَ المعنى، وصارَ: أُحَذِّرُك وأُحَذِّرُ الشَّرَّ، وهذا لا يستقيمُ.

إِذَنْ: يكونُ مفعولًا لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (إيَّاك أُحَذِّرُ، وجَانِبِ الشَّرَّ)، أو: (اجتنبِ الشَّرَّ)، أو ما أشبه ذلك، فيكونُ هذا عطفَ جُمْلةٍ على جُمْلةٍ.

وقولُه: «بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ»: يدلُّ على أنَّهُ لا يجوزُ أنْ تُبْرِزَ الفعلَ هنا، فلو قلت: (إِيَّاك أُحَذِّرُ)، ما كانَ مِن بابِ التَّحذيرِ، وإنَّما يكونُ جملةً مُستَقِلَّةً، ولا تُسمَّى تحذيرًا، وإنَّما سُمِّيَ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) تحذيرًا مع حَذْفِ العاملِ، لأنَّ هذا أَبْلغُ في تنبيهِ المُخاطَبِ، فلو قال: (أُحَذِّرُك)، ما صارَ له في نَفْسِ المُخاطَبِ كما يكونُ لقولِه: (إِيَّاكَ)، ولا سِيَّما في الصِّيغةِ الثَّانيةِ الَّتي فيها التَّكرارُ (إيَّاك إيَّاك).

٦٢٣- وَدُونَ عَطْـفٍ ذَا لـ(إِيَّـا) انْصُـبْ، وَمَـا
سِـــوَاهُ سَـــتْرُ فِعْلِـــهِ لَـــنْ يَلْزَمَـــا
٦٢٤- إِلَّا مَـــعَ الْعَطْـــفِ أَوِ التَّكْـــرَارِ
كَـ(الضَّـيْغَمَ الضَّـيْغَمَ يَـا ذَا السَّـارِي)

الشــرحُ

قولُه: «دُونَ عَطْفٍ»: يعني أَنَّكَ إذا أَتَيْتَ بالتَّحذيرِ بدونِ عَطْفٍ فقلتَ: (إِيَّاك الشَّرَّ).

وقولُه: «وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التِّكْرَارِ»: إذا جاءتْ (إِيَّا) فلا بُدَّ مِن الإضمارِ، وأمَّا ما سِوَى (إِيَّا) فإنْ تَكَرَّرَ وجبَ الإِضْمارُ، وإنْ لم يتكَرَّرْ جازَ الإِضْمارُ والإظهارُ، كما لو قلت: (**الأسدَ**)، فيجوزُ أنْ أقولَ: (احذرِ الأَسَدَ)، وآتيَ بالفعلِ، أمَّا لو قلت: (**الأسدَ الأسدَ**)، فإِنَّهُ لا يجوزُ أنْ تأتيَ به.

وقولُه: «الضَّيْغَمَ»: هو الأسدُ.

وقولُه: «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ»: مُحَذَّرٌ منه، وهو مفعولٌ لفِعْلٍ محذوفٍ، ويُحْذَفُ مِن أجلِ التَّكرارِ.

مثال آخر: (**إِيَّاك أنْ تفعلَ كذا**)، أي: إيَّاك مِنْ أنْ تفعلَ كذا، وأتى بـ(مِن)، لأنَّ (أنْ) هنا على تقديرِ (مِنْ)، لأنَّهُ لو قال: (**أُحَذِّرُك فِعْلَ كذا**)، ما صارَ هناك مُحَذَّرٌ منه، ولا يكونُ مُحَذَّرًا منه إلا على تقديرِ (مِنْ).

مثال آخر: (**مازِ، رأسَك والسَّيفَ**)، وأصلُه: (مَازِنُ)، لكن هنا تَرْخِيمٌ بحَذْفِ آخِرِه، وهو النُّونُ، والتَّحذيرُ في: (**رأسَك** والسَّيفَ)، والتَّقديرُ: (قِ رَأْسَك)، فهو مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (قِ)، وقولُه: (**والسَّيفَ**): الواوُ حرفُ عَطْفٍ، و(**السَّيْفَ**): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: احْذَرْ، أو جَانِبِ السَّيْفَ، وما أشبهَ ذلك.

***

٦٢٥- وَشَـذَّ (إِيَّـايَ)، و(إِيَّـاهُ) أَشَـذّ   وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

الشـرحُ

قولُه: «وَشَذَّ (إِيَّايَ)»: لأنَّ التَّحْذيرَ يكونُ للمُخاطَبِ، ولا يكونُ للمُتكلِّمِ، فلا تقولُ: (إِيَّايَ والشَّرَّ)، ولكنَّهُ يُقَالُ شُذُوذًا، والشَّاذُّ معناهُ المُخالِفُ للقِيَاسِ.

وقولُه: «و(إِيَّاهُ) أَشَذّ»: أي: أكثرُ شُذُوذًا، وذَكَرَ له مثالًا في الشَّرحِ[1] قالَ فيه: (**إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتِّينَ، فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ**) أي: النِّسَاءَ الشَّابَّاتِ، فلا يتزوَّجْهُنَّ، و**الشَّاهدُ** قولُه: (**فإيَّاه**)، حيثُ حَذَّرَ بضَميرِ الغَيْبَةِ، وهذا شاذٌّ.

إِذَنْ: فالتَّحذيرُ بـ(إيَّا) يكونُ للمُخاطَبِ والمُتكلِّمِ والغائبِ، فالمُخاطَبُ هو الكثيرُ الواردُ، والمتكلِّمُ شاذٌّ، والغائبُ أشذُّ.

وقولُه: «عَنْ سَبِيلِ»: مُتَعلِّقٌ بـ(انْتبَذْ)، والمعنى: مَن قَاسَ هذه الضَّمائرَ على ضَميرِ المخاطَبِ، فقد خرجَ، وبَعُدَ عن سبيلِ القَصْدِ والمنهجِ الحقِّ، فكأنَّ المُؤلِّفَ -رحمه الله- يَرُدُّ قولَ مَن يقولُ: إنَّهُ مَقِيسٌ، ويَرَى أَنَّهُ مُقْتَصَرٌ فيه على السَّماعِ.

* * *

(١) شرح ابن عقيل -رحمه الله-.

٦٢٦-وَكَمُحَــذَّرٍ بِــلَا (إِيَّــا) اجْعَــلَا مُغْـرًى بِـهِ فِي كُـلِّ مَـا قَـدْ فُصِّـلَا

الشــرحُ

الإغراءُ ضِدُّ التَّحذيرِ، فهو إِذَنْ تَنْبيهُ المُخاطَبِ على أمرٍ يُرغَبُ أنْ يَحْصُلَ عليه، فـ(أَغْرَيْتُه) معناه: أَنَّني نبَّهتُه على أمرٍ ينبغي أنْ يَأْخُذَ به، ولكنْ لا يُسْتَعْمَلُ فيه (إيَّا)، ولكن بِلَا (إيَّا)، مثلُ قولِه ﷺ: «الصَّلاةَ الصَّلاةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»(١). فـ«الصَّلاةَ الصَّلاةَ» نقول فيها: مفعولٌ لِفِعلٍ محذوفٍ منصوبةٌ على الإغراءِ، والتَّقديرُ: الزموا الصَّلاةَ الصَّلاةَ، وما مَلَكَتْ أيمانُكم، و(**الصَّلاة**) الثَّانيةُ توكيدٌ، ومِثلُها في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (**الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي**)، لكن (**الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ**) تَحْذيرٌ، و(**الصَّلاةَ الصَّلاةَ**) إغراءٌ.

ومثلُه أيضًا أنْ تقولَ: (**العِلْمَ العِلْمَ**)، يعني: الْزَمِ العِلْمَ العِلْمَ.

***

---

(١) أخرجه بمعناه أبو داود: كتاب الأدب، باب في حق المملوك، رقم (٥١٥٦).

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ

اسمُ الفعلِ هو الاسمُ الذي وُضِعَ عَلَمًا على الفِعْلِ، كما تُسمِّي وَلَدَك باسْمِه، وكما تقولُ: (هذه مِرْوَحَةٌ)، (هذا زيدٌ)، (هذا عَمْرٌو)، (هذا خالدٌ).

وهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: ما وُضِعَ للأمرِ.

الثَّاني: ما وُضِعَ للماضي.

الثَّالثُ: ما وُضِعَ للمُضَارِعِ.

٦٢٧-مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ) و(صَـهْ) هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ) و(مَهْ)

الشَّـرحُ

قولُه: «مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ»: ثُمَّ قيَّدَ هذه النِّيابةَ بالمثالِ، فقال: (كَـشَتَّانَ)، وليس ما نابَ عن فِعْلٍ مطلقًا، لأنَّ اسمَ الفاعلِ والمصدرَ يَنُوبانِ عن الفعلِ، لكنَّهما ليسا كـ(شَتَّان)، وقدْ قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في أوَّلِ الكتابِ: (**وَكِنَايَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ**) لأَجْلِ أنْ يُخْرِجَ اسمَ الفاعلِ، فإنَّهُ نائبٌ مَنابَ الفعلِ، لكنْ بتَأَثُّرٍ، فيتأَثَّرُ بالعواملِ، فتقول مثلًا: (**أنا مُكْرِمٌ زيدًا**)، فـ(**مُكْرِم**) نابتْ عن كلمةِ (**أُكْرِم**)، لكنَّها تتأَثَّرُ بالعَوَامِلِ، والمرادُ هنا ما نابَ عن فِعْلٍ، ولم يتأَثَّرْ بالعواملِ، ولهذا قيَّد ذلك بالمِثَالِ في قولِه: (كَـشَتَّانَ وَصَهْ).

وقولُه: «شَتَّانَ»: اسمُ فعلٍ ماضٍ، لأَنَّهُ بمعنى افترقَ.

وقولُه: «صَهْ»: اسمُ فِعْلِ أَمْرٍ، لأَنَّهُ بمعنى اسْكُتْ، ونحنُ نقولُ في اللُّغةِ العامِّيَّةِ بدلَ (صَهْ): (أُصْ)، وهي مُحَرَّفةٌ مِن (صَهْ)، وليستْ مُقْتَضَبةً مِن (اسْكُتْ)، فلا نقولُ: إنَّ أصلَ (أُصْ) (اسْكُت)، فحُذِفتِ الكافُ والتَّاءُ، لأَنَّنا إذا قلنا بهذا لَزِمَ حَذْفُ التَّاءِ والكَافِ، وإبدالُ السِّينِ صَادًا، لكنْ إذا قلنا: إنَّها نائبةٌ مَنابَ (صَهْ)، فهو أَقْربُ.

وقولُه: «أَوَّهْ»: أي: أَتوجَّعُ، ونحنُ نقولُ فيها: (أَوْوه)، وأَصْلُها: (أَوَّه)، ونقولُ: (آه) أي: أَتوجَّعُ.

وقولُه: «مَهْ»: أي: اكْفُفْ وتَوَقَّفْ عن الشَّيءِ، فلو شاهدتَ واحدًا يعبثُ وهو حَاضِرٌ الدَّرْسَ، تقولُ له: (مَهْ)، أي: اكْفُفْ عن العَبَثِ.

و(شَتَّانَ) للماضي، و(صَهْ) للأَمْرِ، و(أَوَّهْ) للمُضارِعِ، و(مَهْ) للأَمْرِ.

* * *

٦٢٨-وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَ(آمِينَ) كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَ(وَيْ) و(هَيْهَاتَ) نَزُرْ

الشرحُ

قولُه: «نَزُرْ»: أي: قَلَّ.

وقولُه: «وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ»: وهو اسمُ فِعْلِ الأمرِ كَثِيرٌ، مثل: (آمِينَ)، أي: اسْتَجِبْ، فهي اسمُ فِعْلِ أَمْرٍ، لكنَّها بالنِّسبةِ لله ﷻ نقولُ: اسمُ فِعْلِ دُعَاءٍ، ولا نقولُ: أمرٍ، لأنَّ اللهَ -سُبْحَانه وتعالى- لا يُوَجَّهُ إليه الأمرُ، إذْ إنَّ الأمرَ هو طَلَبُ الكَفِّ على سبيلِ الاستعلاءِ.

ونقولُ في إعرابِها: اسمُ فِعْلِ أَمرٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ، لكنَّهُ يُسَكَّنُ، لأنَّهُ يُوقَفُ عليه، والمُتحرِّكُ إذا وُقِفَ عليه يُسَكَّنُ.

ونسمعُ بعضَ الَّذين يُؤَمِّنُون يقولون: (أَمِين)، فهل يصحُّ أنْ يقولَ: (أمين)؟

نقول: نعمْ، فيها لُغَةٌ، لكنَّها قَلِيلةٌ جدًّا، والأفصحُ بالمدِّ (آمين).

وهل يصحُّ أنْ يقولَ: (آمِّين)؟

نقول: لا، لأنَّ المعنى يختلفُ، فـ(آمِّين) بمعنى قَاصِدين، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة:٢]، ولهذا قالَ الفُقَهاءُ: يَحْرُمُ تَشْدِيدُ مِيمِها، فإنْ فعلَ بطلتْ صَلَاتُه، لأنَّك إذا شَدَّدْتَها صارتْ بمعنى قَاصِدين، فتتكَلَّمُ بكلامٍ لا يجوزُ في الصَّلاةِ، فتبطُلُ صلاتُك.

وقولُه: «وَغَيْرُهُ»: أي: غيرُ الَّذي بمعنى (افعل)، فيَشْمَلُ اسمَ الفِعْلِ الماضي، واسمَ الفعلِ المضارعِ.

وقولُه: «وَيْ»: بمعنى أَعْجَبُ، ويقولُ المُؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّها قليلةٌ مع أنَّها في القُرآنِ كثيرةٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص:٨٢].

وقولُه: «هَيْهَاتَ»: بمعنى بَعُدَ، كما في قَوْلِه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، فـ﴿هَيْهَاتَ﴾: اسمُ فِعْلٍ ماضٍ بمعنى (بَعُدَ) مبنيٌّ على الفَتْحِ، و﴿هَيْهَاتَ﴾: تَوْكِيدٌ له، واللَّامُ في قَوْلِه: ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ قالوا: إنَّها زَائِدَةٌ، و﴿مَا﴾: فاعلٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ، و﴿تُوعَدُونَ﴾: صِلَتُه، أي: هَيْهَاتَ هيْهَاتَ الَّذي تُوعَدُونه.

وقد جاءتْ بدونِ اللَّامِ في قولِ الشَّاعرِ(١):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

الشَّاهدُ أنَّهُ عدَّاها إلى الفَاعلِ بدون اللَّامِ.

إِذَنْ: نأخذُ مِن هذا البيتِ قاعدةً، وهي **أنَّ أسماءَ الأفعالِ إذا كانتْ بمعنى الطَّلَبِ، فهي كثيرةٌ، وبمعنى الماضي والمُضارِعِ قليلةٌ.**

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لجرير، انظر لسان العرب (هيه)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٩٨).

٦٢٩- وَالْفِعْـلُ مِـنْ أَسْـمَائِهِ (عَلَيْكَـا) وَهَكَـذَا (دُونَـكَ) مَـعْ (إِلَيْكَـا)

الشــرحُ

قولُه: «الْفِعْلُ»: مُبْتدأٌ.

و«مِنْ أَسْمَائِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«عَلَيْكَا»: مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، والجملةُ خبرُ المُبْتَدأ.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: من أسماءِ الأفعالِ (**عَلَيْكَ**)، تقولُ: (**عَلَيْك زيدًا**)، بمعنى الْزَمْ زيدًا، وفي اللُّغَةِ العَامِّيَّةِ: (**عَليكْ بزَيْد**)، أي: الْزَمْه، فنقولُ: (**عليك**): اسمُ فِعْلِ أمرٍ بمعنى (الْزَم) مبنيٌّ على الفَتْحِ، وفيه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا تقديرُه: (أنت)، وإنَّما بُنِيَ على الفَتْحِ مُراعاةً للشَّكْلِ، لأنَّ (**عليك**) شَكْلُها جارٌّ ومجرورٌ، فتبقى هكذا، والكافُ مِن بِنْيَة الفِعْلِ، وإلَّا لقلنا: الكافُ حرفُ الخِطَابِ هي الفاعلُ، و(**زيدًا**): مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ.

وقولُه: «**دُونَكَ**»: مِن أَسْمَاءِ الفِعْلِ، وأَصْلُها ظَرْفٌ (**دُونَ**) مُضَافًا إلى كَافِ الخِطَابِ، لكنَّها تُسْتَعْمَلُ اسمَ فعلِ أَمْرٍ بمعنى (خُذْ)، تقولُ: (**دُونَك الكِتَابَ**) أي: خُذْهُ.

ونقولُ في إعرابِها: (**دُونَك**): اسمُ فعلِ أمرٍ مبنيٌّ على الفتحِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت)، و(**الكِتَاب**): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

كذلك (إِلَيْكَ) أصلُها جارٌّ ومجرورٌ، فـ(إلى) حَرْفُ جرٍّ، والكافُ اسمٌ مجرورٌ، لكنْ تُسْتَعْمَلُ اسمَ فعلِ أمرٍ بمعنى (تَنَحَّ وابْعُدْ عنِّي)، ونقولُ في إِعْرَابِها كما قلنا في: (دُونَك).

وذكرَ ابنُ القيمِ -رحمه الله- في بدائعِ الفوائد[1] بحثًا في (حَمِدَ) و(مَدَحَ)، وكيفَ أنَّ العربَ فرَّقتْ بينهما، وجعلتْ هذا له معنًى، وهذا له معنًى، مع أنَّ الحروفَ واحدةٌ، وأطالَ النَّفَسَ كما هي عَادَتُه -رحمه الله- وقال: وكانَ شَيْخُنا -يعني ابنَ تَيْمِيَّةَ رحمه الله- إذا بحثَ في هذا الأمرِ أتى بالعَجَبِ العُجَابِ، ولكنَّه كما قالَ القائلُ[2]:

تَـأَلَّقَ الْـبَرْقُ نَجْـدِيًّا فَقُلْـتُ لَـهُ إِلَيْكَ عَنِّي فَإِنِّي عَنْـكَ مَشْـغُولُ

فقدْ كان -رحمه الله- مَشْغُولًا بما هو أهمُّ مِن مَبَاحثِ النَّحْوِ، لأَنَّه مشغولٌ بمُناظَرةِ الفَلَاسفةِ والمناطقةِ، وأهلِ الكلامِ وغيرِهم كما يُعْلَمُ مِن كتاباتِه -رحمه الله- وجَزَاهُ خيرًا.

فإذا قال قائلٌ: وهل تدخلُ (**إليك**) على غيرِ (عَن) كما لو قال: (**إِلَيْكَ بعيدًا**)؟

نقول: إذا قلت: (إِلَيْك بعيدًا)، فهي بمعنى (تَنَحَّ عَنِّي بعيدًا)، لكنْ حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ.

***

(١) بدائع الفوائد كتاب لابن القيم -رحمه الله- وليس مُبوَّبًا، بل كلَّما طرأ عليه فائدةٌ كَتَبَها في هذا الكِتَابِ، ولكنَّه كتابٌ جيِّدٌ. (الشَّارح)، وانظر الكتاب (٢/ ٩٢).

(٢) انظر لب اللباب، لأسامة بن منقذ (ص:١٩٨).

٦٣٠- كَـذَا (رُوَيْـدَ) (بَلْـهَ) نَاصِـبَيْنِ وَيَعْمَـلَانِ الْـخَفْضَ مَصْـدَرَيْنِ

الشـرحُ

قولُه: «رُوَيْدَ»: أصلُها أنَّها تأتي مَصْدرًا، قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق:١٧]، وتأتي اسمَ فِعْلٍ، فتقولُ: (رُوَيْدَ زيدًا) أو: (رُوَيْدَكَ زيدًا)، وفي هذه الحالِ تكونُ اسمَ فعلِ أَمْرٍ.

وكذلك (بَلْهَ)، ولكنَّها تُستعمَلُ أحيانًا مصدرًا، وإذا استُعْمِلَت مصدرًا، فإنَّها لا تكونُ اسمَ فعلٍ، بل تكونُ مَصْدرًا مضافًا إلى ما بَعْدَه، ولهذا قال: (وَيَعْمَلَانِ الْـخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ).

***

٦٣١- وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

الشرحُ

اسمُ الفعلِ يعملُ عملَ الفعلِ الَّذي هو اسْمٌ له، فإنْ كانَ لَازِمًا، فهو لَازِمٌ، وإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا، فهو مُتَعَدٍّ، فـ(صَهْ) بمعنى اسْكُتْ، فهو لَازِمٌ، فلا يتعدَّى إلى مَفْعُولٍ، وإذا قلت: (**دُونَكَ الكتابَ**)، فهو مُتَعَدٍّ، لأَنَّهُ بمعنى (خُذْ)، فيكونُ نَاصِبًا لمفْعُولِه.

لكنْ يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (**وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ**).

قولُه: «**مَا لِذِي**»: المُشَارُ إليه أَسْمَاءُ الأفعالِ، أي: أَخِّرْ ما لِأَسماءِ الأفعالِ فيه العَمَلُ، فلا يتَقَدَّمُ مَفْعُولُها عليها، فلا تقولُ: (**زيدًا دونَك**).

فإذا قال قائلٌ: يَرِدُ عليكم قولُه تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء:٢٤]، فإنَّ ﴿كِتَٰبَ﴾ مُقَدَّمٌ على ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾، و﴿عَلَيۡكُمۡ﴾: اسمُ فعلٍ بمعنى الْزَمُوا.

نقول: أجابَ عنه المانعون فقالوا: إنَّ ﴿كِتَٰبَ﴾: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾، وإنَّ التَّقْدِيرَ: الْزَمُوا كِتَابَ اللهِ، وتكونُ ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ كتأكيدٍ له.

* * *

٦٣٢- وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

الشرحُ

قولُه: «سِوَاهُ»: أي: سِوَى المُنكَّرِ، فإذا أَتَيْتَ باسمِ الفِعْلِ مُنوَّنًا فهو عَامٌّ، وإنْ أَتَيْتَ به غيرَ مُنوَّنٍ فهو خَاصٌّ.

مثال ذلك: سَأَلَنِي سائلٌ في أثناءِ الدَّرْسِ، فقلتُ له: (صَهْ)، فسألَ سؤالًا آخرَ، فإنَّهُ يكونُ مُمْتَثِلًا، لأنَّ (صَهْ) مَعْرِفةٌ، أي: عنْ هذا الكَلَامِ فقطْ، فإنْ قلتُ: (صَهٍ) فالمعنى اسْكُتْ عن كُلِّ شيءٍ.

مثال آخر: كنتَ في مجلسٍ، وأرادَ أحدٌ أنْ يتكلَّمَ معك بكلامٍ لا تريدُ أنَّ أحدًا يَعْلَمُ عنه، فإنَّك تقولُ له: (صَهْ)، لأنَّك تُرِيدُه أنْ يَسْكُتَ عنْ هذا الكَلَامِ فقط.

مثال آخر: عِنْدَك وَلَدٌ صغيرٌ، وأرادَ أنْ يتكَلَّمَ، وأنتَ لا تريدُه أنْ يتكلَّمَ في هذا المجلسِ، فإنَّك تقولُ له: (صَهٍ)، لأجلِ ألَّا يتكلَّمَ بأيِّ كلامٍ.

مثال آخر: طالبٌ في الدَّرْسِ، إنِ انفتحَ البابُ الْتَفَتَ، وإنْ تحرَّكَتِ المروحةُ الْتَفَتَ، وإنْ حَرَّكَ أحدٌ المُسَجِّلَ الْتَفَتَ، وإنْ فَتَحَ الكتابَ الْتَفَتَ، تقولُ له: (مَهْ)، أي: اكْفُفْ عنْ هذا الفِعْلِ المُعَيَّنِ الَّذي فيه تَشَاغُلٌ عن الدَّرْسِ، وأمَّا إذا قلتَ: (مَهٍ)، فالمعنى اكْفُفْ عنْ كلِّ شيءٍ، فلا تُحرِّكْ، ولا الكِتَابَ الَّذي معكَ.

فصارَ الفرقُ بين ما يُرادُ به العُمُومُ، وما يُرادُ به الخُصُوصُ أنَّك إنْ نَوَّنْتَ، فهو للعُمُومِ، وإنْ لم تُنوِّنْ، فهو للخُصُوصِ، ولهذا قالَ: (**وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي**

يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ)، وأمَّا ما ليس قابلًا للتَّنْوينِ فيَبْقَى على العُمُومِ.

وهذه قاعدةٌ عِنْدَهم، ولهذا يُمْكِنُ للإنسانِ أنْ يَعْرِفَ الطَّالبَ: هل فَهِمَ أو لم يَفْهَمْ؟، فإذا قال له: (صَهٍ)، ثمَّ سَكَتَ عن هذا الكَلَامِ، وجاءَ بكلامٍ آخرَ، فإنَّهُ غيرُ مُـمْتَـثِلٍ، أمَّا إذا قُلْتُ له: (صَهْ)، ثمَّ جاءَ بكلامٍ آخرَ فإنَّهُ يَكُونُ ممتثلًا.

وتستطيعُ يا طالبَ العِلْمِ أنْ تَمْتَحِنَ به مَن حولَك، وكنَّا في زَمَنِ الطَّلَبِ يمتحنُ بعضُنا بعضًا به، فإذا قالَ: (صهٍ)، فيعني: اسْكُتْ، ولا تقُل شيئًا، وإذا قالَ: (صَهْ) فيعني: عنْ هذا الحديثِ المُعيَّنِ فقط.

* * *

٦٣٣- وَمَــا بِــهِ خُوطِــبَ مَــا لَا يَعْقِــلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

الشــرحُ

قولُه: «مَا»: مُبْتَدأٌ، خَبَرُه (يُـجْعَلُ)، و(صَوْتًا): مَفْعُولُ (يُـجْعَلُ) الثَّاني مُقَدَّمًا.

وقولُه: «مَا لَا يَعْقِلُ»: نائبُ فاعلِ (خُوطِبَ)، يعني الَّذي خُوطِبَ به ما لا يَعْقِلُ مِن مُشْبِهِ اسمِ الفعلِ يُجعَلُ صَوْتًا.

أمثلة: تقولُ للبَعِيرِ: (حِي)، أي: قُمْ، و(إِخْ)، أيِ: ابْرُكْ، وتقولُ للغَنَمِ: (إِخْسْ)، أي: امْشِ، وتقولُ للحِمَارِ إذا أردتَ أنْ يَمْشِيَ: (حَرْ)، وإذا أردتَ أنْ يَقِفَ: (أَشْ).

فإن قال قائلٌ: وهل أسماءُ الأَصْواتِ كلُّها بصِيغَةِ الأمرِ؟

نقول: هذا هو الظَّاهرُ.

***

٦٣٤- كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ(قَبْ)   وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

الشرحُ

قولُه: «أَجْدَى»: أي: أفادَ.

وقولُه: «قَبْ»: يقولون: إنَّه صَوْتُ السَّيْفِ إذا جُعِلَ في الْغِمْد، وكذلك إذا وَقَعَ شيءٌ من فَوْقُ نقولُ: (دُبْ)، يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: إنَّهُ يُجعلُ حُكْمُهُ حُكْمَ اسمِ الفعلِ.

وقولُه: «وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ»: وهما أسماءُ الأَصْواتِ، وما أَجْدَى حِكَايةً، فكُلُّهُ يلزمُ بِناؤُه، لأَنَّهُ ينوبُ منابَ الفعلِ بدون تَأَثُّرٍ بالعواملِ، وقدْ سبقَ أنَّ مِن أسبابِ البِنَاءِ أنْ تكونَ الكَلَمةُ نَائِبةً منابَ الفعلِ بدون تَأَثُّرٍ بالعَوَاملِ.

***

نُونَا التَّوْكِيدِ

قولُه: «نُونَا»: مُثَنًّى، أي: هذان نُونا التَّوْكيدِ، وقالَ: (نُونَا التَّوْكِيدِ)، لأنَّهما اثنتان: شَديدةٌ، وخفيفةٌ، وقد اجتمعتا في قَوْلِه تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، فـ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ شديدةٌ، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ خفيفةٌ، وقالَ تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]، وهذه خفيفةٌ.

٦٣٥- لِلْفِعْـــلِ تَوْكِيـــدٌ بِنُـــونَيْنِ هُمَـــا   كَنُـــونَيِ (اذْهَـــبَنَّ) و(اقْصِـــدَنْهُمَا)

الشـــرحُ

التَّوكيدُ معناه التَّقْوِيةُ، فالفعلُ يُؤَكَّدُ بنُونَيْن، (هُمَا كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا)، فـ(اذْهَبَنَّ) مُشَدَّدةٌ، و(اقْصِدَنْهُمَا) خَفِيفةٌ.

إِذَنْ: فنُونا التَّوكيدِ هما عِبَارةٌ عن نُونَيْن تَلْحَقَانِ آخِرَ الفعلِ، إِحْدَاهما مُشَدَّدةٌ، وتُسَمَّى الثَّقيلةَ، والثَّانيةُ سَاكِنةٌ، وتُسمَّى الخفيفةَ، ولكنْ قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ) هلْ يشملُ كُلَّ فعلٍ؟

الجواب: لا، ولهذا قال:

٦٣٦-يُؤَكِّـدَانِ (افْعَـلْ) و(يَفْعَـلْ) آتِيَـا ... ذَا طَلَـبٍ أَوْ شَرْطًـا (امَّـا) تَالِيَـا

٦٣٧-أَوْ مُثْبَتًـــا فِي قَسَـــمٍ مُسْـــتَقْبَلَا ... وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَـمْ)، وَبَعْدَ (لَا)

٦٣٨-وَغَيْرِ (إِمَّا) مِـنْ طَوَالِـبِ الْـجَزَا ... .

الشــرحُ

قولُه: «افْعَلْ»: إشارةٌ إلى فعلِ الأمرِ.

و«يَفْعَلْ»: إشارةٌ إلى الفِعْلِ المُضَارِع، وبقيَ الماضي، فلا يمكنُ أنْ يُؤَكَّدَ بنُونِ التَّوكيدِ، فلا تقولُ: (لقد فَهِمَنَّ الدَّرْسَ زيدٌ)، أو تقولُ: (واللهِ لَفَهِمَنَّ الدَّرْسَ زيدٌ)، ولكنْ يُؤَكَّدُ بـ(قد) مَثَلًا.

إِذَنْ: لا تدخلُ نونُ التَّوْكِيدِ إلَّا على فِعْلَينِ فقط، وهما المُضارِعُ والأمرُ.

أمَّا الأمرُ فأطلقَ المؤلِّفُ -رحمه الله- حيثُ قالَ: (يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ)، وظاهرُه بدونِ شَرْطٍ، ولا قَيْدٍ، فيُؤَكِّدانِ فِعلَ الأمرِ بدون شَرطٍ، ولا قَيْدٍ، تقولُ: (اضْرِبَنَّ)، (قُومَنَّ)، (ارْكَبَنَّ)، وعلى هذا فَقِسْ.

إِذَنْ: فعلُ الأمرِ يجوزُ تَوْكِيدُهُ وعَدَمُهُ بدونِ شرطٍ، ولا قَيْدٍ.

أمَّا الفعلُ المضارعُ فقيَّدَهُ فقال: (آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا، (امَّا) تَالِيَا أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَـمْ)، وَبَعْدَ (لَا) وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْـجَزَا).

فقولُه: «آتِيَا»: حالٌ مِن (يَفْعَلْ) فقطْ، وليسَ مِن (افْعَلْ)، لأنَّ (افْعَلْ) ليسَ فيها قيدٌ.

الموضعُ الأوَّلُ: «ذَا طَلَبٍ»: أي: إذا جاءَ المُضارِعُ ذا طَلَبٍ، مثل أنْ تَقْتَرِنَ به (لا) النَّاهيةِ، مثل: (لا تَضْرِبَنَّ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف:٢٣]، فهذا طَلَبٌ، وهو النَّهْيُ، فكلُّ نَهْيٍ طَلَبٌ، لأنَّ النَّهْيَ طَلَبُ الكَفِّ.

وتقولُ: (لِتَقُومَنَّ يا زَيْدُ)، فهذا طَلَبٌ، وذلك في لَامِ الأَمْرِ، وتقولُ: (هلْ تَقُومَنَّ يا زيدُ؟)، وهذا أيضًا طَلَبٌ، لأَنَّهُ استِفْهامٌ، والاستِفْهامُ طَلَبُ الإفهامِ.

الموضعُ الثَّاني: «أَوْ شَرْطًا (امَّا) تالِيَا»: أي: إذا أَتَى شَرْطًا تالِيًا لـ(إمَّا)، و(إمَّا) هي (إنِ) الشَّرْطِيَّةُ اقْتَرَنَتْ بها (ما) الزَّائدةُ المُؤَكِّدةُ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦]، فـ﴿تَرَيِنَّ﴾: مُضارِعٌ أَتَى بعد (إمَّا) الشَّرْطِيَّةِ.

ومثلُ قَوْلِه تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ﴾ [الإسراء:٢٣]، وقولِه: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ﴾ [الأنفال:٥٧].

الموضعُ الثَّالثُ: (أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا)، أي: أو جاءَ مُثبَتًا في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا، ونَزِيدُ شَرْطًا رَابِعًا، وهو أنْ يكونَ غيرَ مَفْصُولٍ عن لَامِه، فالشُّرُوطُ أربعةٌ، فإذا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الأَرْبَعةُ يُؤَكَّدُ المُضارِعُ وُجُوبًا.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة:٤]، وقالَ: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧]، فـ﴿لَتُبْعَثُنَّ﴾ مُثْبَتٌ في قَسَمٍ -وهو ﴿وَرَبِّي﴾- وهو مُسْتَقْبَلٌ، وغيرُ مفصولٍ عن لَامِه.

مثال آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾ [الحشر:١٢]، فـ﴿لَيُوَلُّنَّ﴾ مُثْبَتةٌ في قَسَمٍ مُستَقْبَلٍ غيرِ مفصولٍ مِن لامِه.

فخرجَ بقولِه: (**مُثْبَتًا**) إذا كان مَنْفِيًّا، فإذا كان في قَسَمٍ، ولكنَّهُ منفيٌّ فإنَّ نُونَ التَّوكيدِ لا تَدْخُلُ عليه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر:١٢]، ولا يَصِحُّ في غيرِ القرآنِ أنْ نقولَ: (لا يَنْصُرُنَّهم)، لأَنَّهُ منفيٌّ، وقالَ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر:١٢] ولم يُؤكِّدْها فيقول: (لا يَخْرُجُنَّ معهم).

وكذلك لو قلت: (**إنْ أكرمتَني لا أُهينَنَّك**) لم يصحَّ، لأَنَّهُ نَفْيٌ، والنَّفيُ لا يُمْكِنُ أنْ يَجْتَمِعَ مع نُونِ التَّوكيدِ.

وقولُه: «**مُسْتَقْبَلَا**»: خرجَ به ما لو قلت: (**والله لأضربنَّك الآنَ**)، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (**لأضربنَّك**)، أو: (**والله لأُكْرِمَنَّك أمسِ**)، لأَنَّهُ غيرُ مُستَقْبَلٍ.

وقالَ بعضُ النحويِّين: يجوزُ أنْ تقولَ: (**والله لأضربنَّك الآنَ**).

والشَّرطُ الرَّابعُ: أنْ يكونَ غيرَ مفصولٍ مِن لامِه، فإنْ فُصِلَ مِن لامِه، فإنَّهُ لا تَلْحَقُهُ نونُ التَّوكيدِ، كقولِه تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران:١٥٨]، فاللَّامُ للتَّوكيدِ، لكنْ لم يَقُلْ: (لَإلى الله تُحْشَرُنَّ)، لأَنَّهُ فُصِلَ مِن لَامِه بجارٍّ ومجرورٍ.

وكذلك لو قال قائلٌ: (**إنْ أَكْرَمْتَني لَفِي البيتِ أُكْرِمَنَّك**)، لم يَصِحَّ، لأَنَّهُ فَصَلَ بين لَامِ التَّوكيدِ وبينَ الفِعْلِ.

ولا يمكنُ أنْ تُحْذَفَ نونُ التَّوكيدِ مع القَسَمِ إلا إذا كانَ مَنْفِيًّا، ولهذا قالوا في قولِه تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٥]: التَّقديرُ: (لا تَفْتَأُ)،

لأجلِ أنْ يَصِحَّ، وإلَّا لو كانتْ إثباتًا لقالَ: (تالله تَفْتَأَنَّ).

وعلى هذا فلو أنَّ رجلًا قالَ: (واللهِ أصومُ)، فأصبحَ صائمًا، فهل عليه كَفَّارةٌ أو لا؟

الجواب: قالَ الإمامُ أبو حنيفةَ -رحمه الله- بناءً على هذهِ القاعدةِ النَّحْويَّةِ: إذا قالَ الإنسانُ: (واللهِ أصومُ)، ثمَّ صامَ فعليهِ كَفَّارةُ اليمينِ، لأنَّهُ حَنِثَ في يَمِينِه، لأنَّ المُضارِعَ إذا جاءَ مُثْبَتًا بعدَ القَسَمِ، وليس فيه نونُ التَّوكيدِ فإنَّهُ يُقدَّرُ قبلَه (لا)، فإذا قالَ: (واللهِ أصومُ)، فأصبحَ صائمًا، قلنا: عليكَ كَفَّارةٌ، لأنَّهُ لا يستقيمُ الكلامُ لُغَةً إلَّا علَى تقديرِ (لا).

ولكنَّ **بعضَ أهلِ العِلْمِ قال:** إنَّهُ لا شَيْءَ عليه، لأنَّه وإنْ كان هذا هو مُقْتَضَى القَوَاعِدِ العَربيَّةِ، لكنَّ الأَيْمانَ مَرْجِعُها إلى العُرْفِ، والعُرْفُ عندَ النَّاسِ أنَّهُ إذا قالَ: (واللهِ أصومُ)، فإنَّهُ يُرِيدُ الصَّومَ، ولا يَخْطُرُ ببالِه أنَّ المعنى (لا أَصُومُ).

إِذَنْ: إذا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الأربعةُ **وَجَبَ التَّوكيدُ**، وإذا انتفى واحدٌ، **امتنعَ التَّوكيدُ**.

وقولُه: «**وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَـمْ)، وَبَعْدَ (لَا) وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْـجَزَا**»: أي: أنَّ تَوْكِيدَه قليلٌ في هذه المواضعِ:

الموضعُ الأوَّلُ: «بَعْدَ (مَا)»: أي: (ما) الزَّائدةِ في غيرِ الشَّرْطِ.

مثالُه: (بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّك)، وأصلُها: (بعينٍ أَرَاك)، ولكنْ يَصِحُّ أنْ تُؤَكَّدَ، فيُقال: **(بعينٍ ما أرينَّك)**، إلَّا أنَّهُ قليلٌ.

الموضعُ الثَّاني: بعدَ (لَـمْ)، مثل: (لم يَقُومَنَّ زَيْدٌ)، لكنَّهُ قليلٌ، والأفصحُ: (لـم يَقُمْ زيدٌ).

الموضعُ الثَّالثُ: بعد (لا)، مثل: (لا يَقُومَنَّ زيدٌ)، تنفي قيامَه، وهذا قليلٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال:٢٥]، فـ(لا) نافِيَةٌ.

وكونُنا نقولُ: إنَّهُ قليلٌ وهو موجودٌ في القُرآنِ في النَّفْسِ مِن هذا شيءٌ، لأنَّ القليلَ معناهُ أنَّهُ ضعيفٌ في اللُّغَةِ العربيَّةِ، والصَّوابُ أنَّهُ بعدَ (لا) ليسَ مِن القَلِيلِ، لأنَّهُ موجودٌ في القُرْآنِ، وهو أَفْصَحُ شيءٍ.

الموضعُ الرَّابعُ: بعدَ غيرِ (إمَّا) مِن طَوَالِبِ الجَزَاءِ، أي: مِن أدواتِ الشَّرْطِ، لأنَّ (طَوَالِبَ الْـجَزَا) هي أدواتُ الشَّرطِ.

مثالُه: (إنْ تقومَنَّ أُكْرِمْك)، والأكثرُ: (إن تَقُمْ أُكْرِمْك)، لكنَّهُ يَصِحُّ على قِلَّةٍ أنْ تقولَ: (إنْ تقومَنَّ أُكْرِمْك).

إِذَنْ: صارتِ الأفعالُ بالنِّسبةِ لنُونِ التَّوكيدِ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: لا يمكنُ أنْ يُؤَكَّدَ بها، وهو الماضي.

القسمُ الثَّاني: يجوزُ أنْ يُؤَكَّدَ بها مُطْلَقًا، وهو الأمرُ.

القسمُ الثَّالثُ: المُضارِعُ، وفيه تفصيلٌ.

وقد قالوا: إنَّها تجري فيه الأحكامُ الخَمْسةُ: واجبٌ، وقَرِيبٌ من الوُجُوبِ، ومُمْتَنِعٌ، وقَلِيلٌ، وأَقَلُّ.

فيجبُ التَّوكيدُ بأربعةِ شُروطٍ: أنْ يقعَ جوابًا لقَسَمٍ مُثْبَتٍ مُسْتَقْبَلٍ غيرِ مفصولٍ بينه وبين اللَّامِ.

ويَمتنعُ إذا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِن ذلك، وإنْ شئتَ فقُلْ: يَمتنعُ في كلِّ حالٍ لا يُؤكَّدُ فيها، أي: لم يُوجَدْ فيها سببٌ يقتضي التَّوكيدَ، وهذا أعمُّ.

ويكونُ كثيرًا بعدَ (إمَّا) منْ طَوَالِبِ الجزاءِ.

ويَقِلُّ بعدَ أدواتِ الشرطِ سِوَى (إمَّا)، وبعدَ (ما) و(لم) و(لا).

***

.... وَآخِرَ الْـمُؤَكَّدِ افْـتَحْ كَـ(ابْـرُزَا)

الشَّــرحُ

قولُه: «آخِرَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ.

و«افْتَحْ»: فِعلُ أمرٍ، أي: افتحْ آخرَ المؤكَّدِ.

وقولُه: «ابْرُزَا»: الأَلِفُ هي نُونُ التَّوكيدِ المُنْقَلِبةُ أَلِفًا، وهي خفيفةٌ في الأَصْلِ، وأصلُ (ابْرُزَا): (ابْرُزَنْ)، فقُلِبَتِ النُّونُ الخفيفةُ أَلِفًا، فقيل: (ابْرُزَا).

ويُؤْخَذُ مِن المِثَالِ أنَّهُ لا بُدَّ أنْ تَتَّصِلَ نُونُ التَّوكيدِ بالفِعْلِ لفظًا وتَقْدِيرًا، فإذا اتَّصلتْ به، فإنَّهُ يُبْنَى على الفتحِ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة:٤]، ومثلُ قولِه تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾ [فصلت:٥٠].

أمَّا إذا لم تَتَّصِلِ النُّونُ بالفِعْلِ، فإنَّهُ لا يُبْنَى على الفتحِ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ﴾ [الزخرف:٨٧].

فإن قال قائلٌ: وما الفَرْقُ بين ﴿لَيَقُولُنَّ﴾، و﴿لَيَقُولَنَّ﴾؟

نقول: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ قدْ بَاشَرَتِ الفِعْلَ لَفْظًا وتقديرًا، و﴿لَيَقُولُنَّ﴾ لم تُبَاشِرْهُ تقديرًا، لكنْ بَاشَرَتْهُ لَفْظًا، فالنُّونُ بعدَ اللَّامِ مُباشَرةً، لكنَّها مِن حيثُ التَّقدير لم تُبَاشِرْه، إذْ إنَّ بينها وبين الفِعْلِ أَشْياءَ محذوفةً.

* * *

٦٣٩- وَاشْـكُلْهُ قَبْـلَ مُضْـمَرٍ لَـيْنٍ بِـمَا ... جَـانَسَ مِـنْ تَـحَرُّكٍ قَـدْ عُلِـمَا

٦٤٠- وَالْـمُضْمَرَ احْذِفَنَّـهُ إِلَّا الْأَلِـفْ ... وَإِنْ يَكُـنْ فِي آخِـرِ الْفِعْـلِ أَلِـفْ

٦٤١- فَاجْعَلْـهُ مِنْـهُ -رَافِعًـا غَـيْرَ الْيَـا ... وَالْـوَاوِ- يَـاءً كَ(اسْـعَيَنَّ سَـعْيَا)

الشَّـرحُ

قولُه: «رَافِعًا»: أي: حالَ كونِ الفعلِ رافعًا.

فإذا كانُ الفعلُ مُعْتَلًّا بالأَلِفِ، فإمَّا أنْ يَرْفَعَ ظَاهِرًا، وإمَّا أنْ يَرْفَعَ ضميرًا، فإنْ رفعَ ظَاهِرًا، قُلِبَتِ الألفُ ياءً، مثل: (لَيَسْعَيَنَّ زيدٌ)، فقُلِبتِ الأَلِفُ ياءً لتَظْهَرَ الفَتْحَةُ عليها، لأنَّ الفتحةَ لا تظهرُ على الأَلِفِ، ومثل: (لتَسْعَيَانِّ)، فقُلِبَت الألفُ ياءً.

وإنْ رفعَ ضَميرًا غيرَ الواوِ والياءِ، فإنَّ الأَلِفَ تُقْلَبُ ياءً، مثل: (لتَسْعَيَنَّ)، فالضَّميرُ هنا ضميرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا تقديرُه: (أنت).

وإذا رفعتْ ضميرًا بارزًا، قُلِبَتْ أيضًا ياءً، مثل: (لَيَسْعَيَانِّ).

* * *

٦٤٢ـ وَاحْذِفْــهُ مِــنْ رَافِــعِ هَــاتَيْنِ، وَفِي
وَاوٍ وَيَــا شَــكْلٌ مُــجَانِسٌ قُفِــي

٦٤٣ـ نَحْوُ: (اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْــرِ، و(يَــا
قَوْمُ[1] اخْشَوُنْ) وَاضْـمُمْ، وَقِسْ مُسَـوِّيَا

الشــرحُ

قولُه: «هَاتَيْنِ»: الإشارةُ تَعُودُ إلى الوَاوِ والياءِ، فإذا رَفَعَ الفِعْلُ المُعْتَلُّ بالأَلِفِ واوًا، أو ياءً، وَجَبَ حَذْفُ الأَلِفِ، ولهذا قالَ: (وَاحْذِفْهُ)، أي الأَلِفَ (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ)، وهما الوَاوُ والياءُ.

وقولُه: «وَفِي وَاوٍ وَيَا»: المَرْفُوعَيْنِ بالفِعْلِ المُعْتَلِّ بالأَلِفِ.

«شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي»: أي: اتُّبِعَ، وأما الشَّكْلُ المُجانِسُ، فالَّذي يُجَانِسُ الواوَ الضَّمَّةُ، والياءَ الكسرةُ، ولهذا قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر:٦]، وقالَ في الياءِ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦].

مثالُه: (لَتَسْعَوُنَّ يا قَوْمُ)، فالفعلُ هنا رَافِعٌ واوًا، وحُذِفَتِ الأَلِفُ، ولم تَبْقَ فتُقْلَب ياءً، قال اللهُ تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر:٦]، فحُذِفَتِ الأَلِفُ، لأنَّ الفِعْلَ رَفَعَ واوًا، فالواوُ الموجودةُ هي الفاعلُ.

مثال آخر: (يرمي) تقولُ فيه مُسْنَدًا إلى وَاوِ الجماعةِ بدونِ تَوْكيدٍ (يرمُون)،

(١) وفي نسخة: (يا قَوْمِ)، وهو جائز. (الشارح).

فتُحْذَفُ الياءُ، فإذا أكدتَ تُحذَفُ واوُ الجماعةِ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، فتقولُ: (**هلْ ترمُنَّ يا قومُ؟**).

مثالٌ آخر: (**يَخْشَوْن بالله**)، هنا حُذِفتِ الألفُ، وبقيتْ واوُ الجماعةِ، فعندما تُؤَكِّدُ هذا الفعلَ تَحْذِفُ نُونَ الرَّفعِ، فتكونُ نُونُ التَّوكيدِ أوَّلُها سَاكنٌ، وحينئذٍ لا بُدَّ أنْ نُحرِّكَ الواوَ، وتكون بحَرَكةٍ مُجانِسَةٍ، فنقول: (**لتَخْشَوُنَّ الله**).

وإذا رفعَ ياءً، فإنَّ الألِفَ تُحْذَفُ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾، فألفُ الفعلِ حُذِفَت، والياءُ الموجودةُ هي الفاعلُ.

مثال آخر: (**ترمي**) إذا أسندتَها إلى ياءِ المُخَاطَبةِ تقولُ: (**تَرْمِين**)، لكنْ في التَّوكيدِ تَحْذِفُ الياءَ فتقولُ: (**تَرْمِنَّ**).

الخلاصة:

إذا كان الفعلُ مُعْتَلًّا بالأَلِفِ: فإنْ رَفَعَ الواوَ، أو الياءَ، حُذِفَتِ الأَلِفُ، وشُكِلَتِ الوَاوُ بالضَّمَّةِ، والياءُ بالكَسْرةِ.

وإن رَفَعَ غيرَ الواوِ والياءِ، فإنَّ الأَلِفَ تُقْلَبُ ياءً.

وأمَّا الفعلُ المُعْتَلُّ بالياءِ والواوِ، فإنَّك تُسْنِدُ الفِعْلَ المُعْتَلَّ بالأَلِفِ إلى واوِ الجماعةِ، أو ياءِ المخاطبةِ، فتذهبُ الألفُ، ثمَّ تُحذفُ نونُ الرَّفْعِ والواوُ والياءُ، وتأتي نونُ التوكيدِ، ولا بُدَّ مِن حركةٍ قبلَها تكونُ مُجانِسَةً في الواوِ، وفي اليَاءِ.

وإذا أسندتَه إلى ألفِ الاثنينِ تجدُ أنَّ الألفَ تَنقَلِبُ ياءً، مثل: (**تَخْشَيَانِ الله**).

* * *

٦٤٤- وَلَـمْ تَقَـعْ خَفِيفَـةٌ بَعْـدَ الْأَلِـفْ   لَكِـنْ شَـدِيدَةٌ، وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ

الشــرحُ

قولُه: «خَفِيفَةٌ»: سبقَ أنَّ نُونَ التَّوكيدِ خفيفةٌ وثقيلةٌ (أي: مُشَدَّدةٌ)، فالخفيفةُ لا تقعُ بعدَ الأَلِفِ، لأنَّها سَاكِنَةٌ، والأَلِفَ سَاكِنَةٌ، فلا تَجْتَمِعَانِ، فإذا قلتَ لرَجُلَيْنِ تُخَاطِبُهما: (لتَتَّبِعَانِ) بنُونٍ خَفِيفةٍ لم يصحَّ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لا نقولُ: تقعُ، لكنْ تُحرَّكُ بالكسرِ مثلَ النُّونِ المُشَدَّدةِ؟

قالوا: لأنَّنا لو حرَّكْناها بالكَسْرِ لاشتبهتْ بنونِ الإعْرَابِ، لأنَّ النُّونَ في (**تَقُومَانِ**) نونُ الإعرابِ، فلهذا لا تقعُ بعدَ الألفِ.

لكنْ تأتي بالنُّونِ المُشَدَّدةِ، ولهذا قال: (**لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا**)، أي: الشَّدِيدة (**أُلِفْ**)، قال اللهُ تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس:٨٩]، **ونقولُ في إعراب** ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾: ﴿لَا﴾: ناهيةٌ، و﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾: فعلٌ مُضارِعٌ مجْزومٌ بـ(لا) النَّاهيةِ، وعلامةُ جَزْمِه حَذْفُ النُّونِ، والأَلِفُ فاعلٌ، والنُّونُ الموجودةُ للتَّوكيدِ، وحُرِّكتْ بالكَسْرِ لالتقاءِ السَّاكِنَيِن.

مثال آخر: (**لتَتَّبِعَانِّ**)، فنقول: اللَّامُ مُوطِّئَةٌ للقَسَمِ، و(**تَتَّبِعَانِّ**): فعلٌ مُضارِعٌ مرفوعٌ بالنُّونِ المحذوفةِ لتَوَالي الأَمْثَالِ، ولا نقولُ: بثُبُوتِها، لأنَّها لم تثبتْ، بل مُقَدَّرةٌ، والأَلِفُ فاعلٌ، والنُّونُ للتَّوكيدِ، وحُرِّكَتْ بالكسرِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

***

٦٤٥- وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا   فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا

الشرحُ

قولُه: «وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا»: أي: قبلَ نُونِ التَّوكيدِ المُشَدَّدةِ، فإذا أَكَّدتَ الفعلَ المُسْنَدَ إلى نُونِ النِّسْوَةِ فَزِدْ أَلِفًا، ثمَّ ائتِ بنُونِ التَّوكيدِ.

مثال ذلك: تقولُ للنِّسْوةِ: (**لا تَضْرِبْنَ**)، فـ(**لا**): نَاهِيَةٌ، و(**تَضْرِب**): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جَزْمٍ لاتِّصَالِه بنُونِ النِّسْوةِ، فإذا أردتُ أنْ أُؤَكِّدَ هذا الفعلَ، آتي بأَلِفٍ بعدَ النُّونِ، ثمَّ بنُونِ التَّوكيدِ، فأقولُ: (**لا تَضْرِبْنَانِّ**).

فإن قال قائلٌ: لماذا أَتَيْنا بالألفِ؟

قالوا: للفَصْلِ بينَ نُونِ النِّسْوةِ، ونونِ التَّوكيدِ الشَّديدَةِ، لئلَّا تجتمعَ ثلاثُ نُوناتٍ في محلٍّ واحدٍ، هذا هو تَعْلِيلُ النَّحويِّين، وهكذا نَطَقَ العربُ.

***

٦٤٦- وَاحْـذِفْ خَفِيفَـةً لِسَـاكِنٍ رَدِفْ   وَبَعْـدَ غَـيْرِ فَتْحَـةٍ إِذَا تَقِـفْ

٦٤٧- وَارْدُدْ إِذَا حَـذَفْتَهَا فِي الْوَقْـفِ مَـا   مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَـانَ عُـدِمَا

الشـرحُ

قولُه: «رَدِفْ»: أي: جاءَ بعدَها، فإذا وقعتْ نونُ التَّوكيدِ الخفيفةُ، وجاءَ بعدها سَاكِنٌ، وجبَ أنْ تُحْذَفَ، لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يَجْتَمِعَ سَاكِنَان، فلا بُدَّ أنْ تُحْذَفَ نُونُ التَّوكيدِ.

مثال ذلك: إذا قلت: (**اضربَنِ الرَّجلَ**)، فالنُّونُ هنا سَاكِنَةٌ، لأنَّ نونَ التَّوكيدِ الخفيفةَ ساكنةٌ، والهمزةَ في (**الرَّجل**) ساكنةٌ، فلا بُدَّ أنْ تحذفَ النُّونَ، فتقول: (**اضْرِبَ الرَّجُلَ**).

مثال آخر: إذا قلت: (**ادْخُلَنِ المسجدَ**)، فـ(**ادخلَنْ**) مُؤَكَّدٌ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، وبعدَها (**المسجد**)، والهمزةُ -أي: همزةُ الوَصْلِ- فيه سَاكِنَةٌ، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (ادخلنِ المسجدَ)، لكنْ تقولُ: (**ادخلَ المسجدَ**)، وتحذفُ النُّونَ.

وهذه يمكنُ أنْ يُلْغِزَ بها الإنسانُ، فيقول: فِعْلُ أمرٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ بدونِ أيِّ شيءٍ؟

قالوا: ومنه قولُ الشَّاعرِ[1]:

لَا تُهِينَ الْفَقِـيرَ عَلَّـكَ أَنْ تَـرْ   كَعَ يَوْمًا وَالـدَّهْرُ قَـدْ رَفَعَـهْ

(١) البيت من الخفيف، وهو للأضبط بن قُريع، كما في تاج العروس (ركع) (٥/ ٣٦٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٤٥٢)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ٢٢٥)، والتصريح (٢/ ٣١٢).

الشَّاهدُ قولُه: (**لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ**)، وأصلُها: (**لا تُهِينَنِ الفقيرَ**)، وهذه أيضًا مما يُلْغَزُ به، فيقال: (لا) نَاهِيَةٌ، ونُصِبَ الفعلُ معها.

لكنْ قدْ يقولُ قائلٌ: أنتم علَّلْتمْ بأَنَّهُ الْتقَى ساكِنَانِ، فلماذا لا تَكْسِرُونها وتَبْقَى، فنقول: (لا تُهِينَنِ الفَقِيرَ) أو: (ادْخُلَنِ المسجدَ)؟

نقول: نعمْ، هذا يَنْتَقِضُ عليهم، ولكنَّهم يقولون: إنَّ نونَ التَّوكيدِ لا يمكنُ أنْ تأتيَ مَكْسُورةً إلا إذا كانتْ بعد أَلِفٍ، وهذه ليستْ بعدَ أَلِفٍ، وأنا أقول: بعضُ المسائلِ النَّحْويةِ مَهما عَلَّلَ النَّحْويُّ لا يستطيعُ أنْ يتخَلَّصَ، فنقولُ: المرجعُ في ذلك السَّماعُ، فهكذا سُمِعَتْ.

وقولُه: (**عَلَّكَ**) لغةٌ في (لَعلَّك)، وقولُه: (**أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا**) أي: أنْ تَذِلَّ وتَنْزِلَ والدَّهْرُ قد رَفَعَه، وهذه حِكْمَةٌ عظيمةٌ، لأنَّه يُمْكِنُ أنْ يَأْتِيَك وهو فقيرٌ يَسْأَلُك، ثمَّ ما تَلْبَثُ إلا أنْ تكونَ أنت الفقيرَ، وتأتي تَسْأَلُه، وهذا كَثِيرٌ.

إِذَنْ: إذا أُكِّدَ الفعلُ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، فإنَّهُ إذا وَقَعَ بعدها سَاكِنٌ فإنَّها تُحْذَفُ حتى لا يَلْتَقِيَ سَاكِنَان.

فإنْ كانتِ النُّونُ شديدةً، فإنَّها تَبْقَى، مثل: (ادْخُلنَّ المسجدَ)، قال اللهُ تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [الفتح:٢٧]، فبقيتِ النونُ.

وقولُه: «**وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ**»: النُّونُ يُبْنَى الفعلُ معها على الفَتْحِ، سواءٌ كانتْ شَدِيدةً، أو خفيفةً، مثلُ قولِه تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، لكنْ إذا كان الَّذي قبلها غيرَ مفتوحٍ، فيشملُ ما إذا كانَ مَضْمُومًا، وما إذا كانَ مَكْسُورًا، **فمثالُ الضَّمِّ**: قولُه تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا

ﭐلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران:١٨٦]، **ومثالُ المَكْسُورِ: (لَتَفْهَمِنَّ يا هندُ)**، وأصلُها: (لَتَفْهَمِينَنَّ)، كما سبقَ، فهنا تُحذَفُ النُّونُ، لكن يقولُ: **(وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا)**، فإذا حَذَفْتَها فارْدُدْ ما كان مَعْدُومًا حينَ الوَصْلِ.

وعلى هذا، فإذا وَقفْنا نَرُدُّ الياءَ والواوَ، ونقولُ: (**يا هِنْدُ، لَتَفْهَمِي**)، ونقولُ: (**يا قَوْمُ، لَتَسْمَعُو**).

فإذا قال قائلٌ: وما الَّذي يُدْرِينا أنَّ الفعلَ مُؤَكَّدٌ؟

نقول: إذا جاءتِ اللَّامُ الوَاقِعَةُ في جوابِ القَسَمِ، فإنَّهُ يجبُ تأكيدُه، فإذا لم نجدِ النُّونَ عَرَفْنا أنَّ هناك حَذْفًا وتغييرًا، وأنَّ النُّونَ أصلُها موجودةٌ بالتَّأكيدِ، كذلك لو لم يكنْ مُؤكَّدًا لوَجَبَ أنْ تأتِيَ نونُ الرَّفْعِ، ولقلنا: (**يا هندُ، لَتَفْهَمِينَ**)، و(**يا قَوْمُ، لَتَسْمَعُونَ**)، فلَمَّا لم تَأْتِ نونُ الرَّفْعِ، ووُجِدَ ما يقتضي التَّوكيدَ -وهي اللَّامُ المُوَطِّئَةُ للقَسَمِ- عَلِمْنا أنَّ هناك نونَ تَوْكيدٍ، لكنَّها حُذِفَت، ولَمَّا حُذِفتْ وجبَ أنْ نَرُدَّ ما حُذِفَ مِن أجلِها في الوقفِ، لأنَّ ما حُذِفَ مِن أَجلِها في الوصلِ حُذِفَ لوُجُودِها، فإذا زالتْ رجعَ.

فإذا قال قائلٌ: قولُه: (**وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ**)، فإذا كانَ بعدَ فتحةٍ؟

نقول: يقولُ المُؤَلِّفُ -رحمه الله-:

٦٤٨- وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

فتقولُ في (اضربَنْ): (**اضِرْبَا**).

وقولُه: «**أَبْدِلَنْهَا**»: الضَّميرُ يعودُ على نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ.

أمَّا الثَّقيلةُ، فإذا وَقفْتَ فسَكِّنْها، فتقولُ: (**اضْرِبَنْ**).

الخلاصة:

أنَّ نونَ التَّوكيدِ تَتْبَعُ الفِعْلَ، إمَّا وُجُوبًا، وإمَّا جوازًا بقِلَّةٍ، وإمَّا جوازًا بكَثْرةٍ، وإمَّا جوازًا بكثرةٍ على قُرْبِ الوُجُوبِ على حسبِ التَّفصيلِ السَّابقِ.

* * *

ما لا ينْصَرِفُ

اعلمْ أنَّ الأسماءَ ثلاثةُ أقسامٍ:

الأوَّلُ: ما لا يتغيَّرُ حَسَب العَوامِلِ، وهو المبنيُّ.

تقولُ: (جاءَ مَن قامَ)، و(رأيتُ مَن قامَ)، و(مررتُ بِمَن قامَ)، فلا تتغيَّرُ (مَن).

الثَّاني: ما يتغيَّرُ تغيُّرًا تامًّا، وهو المُعرَبُ المُنْصرِفُ، ويُسمَّى: (مُتمَكِّنًا أَمْكَن).

الثَّالثُ: ما يتغيَّرُ تغيُّرًا ناقصًا، وهو المُعرَبُ غيرُ المُنْصَرِفِ، ويُسمَّى (مُتمَكِّنًا غير أَمْكَن).

والصَّرْفُ في اللُّغَةِ: التَّغْييرُ، تقول: (صَرَفْتُ الشَّيءَ)، أي: غيَّرته عن وَجْهِه، لكنْ في الاصطلاحِ النحويِّ:

٦٤٩- الصَّـــرْفُ تَنْــوِينٌ أَتَـــى مُبَيِّنَـــا مَعْنًـى بِـهِ يَكُـونُ الِاسْـمُ أَمْكَنَـا

الشــرحُ

الصَّرفُ هو التَّنوينُ الَّذي أَتَى لِيُبيِّنَ تَمكُّنَ الاسمِ مِن الاسْمِيَّةِ، فخرجَ بقولِه: (تَنوِينٌ) ما لا يُنوَّنُ، وخرجَ بقولِه: (أَتَى مُبَيِّنًا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا) تَنوينُ العِوَضِ، فلا يُسمَّى صَرْفًا، لأَنَّهُ تَنْوينٌ لعَارِضٍ بخِلَافِ التَّنْوينِ في (زيدٍ)، و(عَمْرٍو)، و(بكرٍ)، و(خالدٍ).

لكنْ في قولِه تعالى: ﴿حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة:٨٤] (إذٍ) مُنوَّنةٌ، لكنَّ هذا

التَّنوينَ للدَّلالةِ على أنَّهُ عِوَضٌ عن جُمْلةٍ محذوفةٍ، كذلك (جَوارٍ) و(غَوَاشٍ) فيها تَنْوينٌ، لكنَّه ليسَ تَنْوِينًا لبيانِ تمكُّنِ هذين الاسمينِ مِن الاسْمِيَّةِ، وإنَّما هو مِن أجلِ العِوَضِ.

مثالُ التَّنْوينِ الَّذي يُبَيِّنُ تَمَكُّنَ الاسمِ مِن الاسميَّةِ: التَّنوينُ في (عليٍّ) وفي (مُحَمَّدٍ) وفي (بَكْرٍ) وفي (خالدٍ) وفي (سَماءٍ) وفي (أَرْضٍ)، وما أشبهها.

ثمَّ إنَّ الاسمَ الَّذي لا ينصرفُ يختصُّ بحُكْمَين:

أحدُهما: أنَّهُ لا يُنَوَّنُ أبدًا، لا مرفوعًا، ولا منصوبًا، ولا مجرورًا.

الثَّاني: أنَّهُ يُجَرُّ بالفتحةِ نِيَابةً عن الكَسْرةِ، إلا أنْ يُضافَ، أو يُحَلَّى بـ(أل)، قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فيما سبقَ:

وَجُـرَّ بِالْفَتْحَـةِ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ

فإن قال قائلٌ: ما هو الاسمُ الَّذي لا ينصرفُ؟

نقول: يقولُ العُلَماءُ: إنَّهُ ما كان فيه عِلَّتان مِن عِلَلٍ تِسْعٍ، أو عِلَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْن، وهذهِ العِلَلُ مجْمُوعةٌ في قولِ الشَّاعرِ:

اجْمَـعْ وَزِنْ عَـادِلًا أَنِّـثْ بِمَعْرِفَـةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

الأُوْلى: (اجمع)، **والثَّانيةُ:** (زِنْ)، **والثَّالثةُ:** (عادلًا) أي: العَدْل، **والرَّابعةُ:** (أَنِّثْ)، **والخامسةُ:** (بمعرفة)، وهي العَلَميَّةُ، **والسَّادسةُ:** (رَكِّبْ)، أي: التَّركيبُ المَزْجِيُّ، **والسابعةُ:** (زِدْ)، وهي زِيادةُ الألفِ والنُّونِ، **والثَّامنةُ:** (عُجْمة)، **والتَّاسعةُ:** (الوصف)، أي: الوصفيَّةُ.

ثمَّ إنَّ المؤلفَ -رحمه الله- بدأ بالتَّأنيثِ، فقال:

٦٥٠- فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

الشرحُ

قولُه: «أَلِفُ»: مُبْتَدأٌ.

و«مَنَعْ»: الجملةُ خبرُ المُبْتَدأ.

وقولُه: «صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ»: أي: صَرْفَ الَّذي اتَّصلَ به.

إِذَنْ: ألفُ التَّأْنيثِ مَانِعَةٌ مِن الصَّرْفِ، سواءٌ كانتْ مَمْدُودةً أم مَقْصُورةً، لأَنَّهُ قالَ: (أَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا)، وسواءٌ اتَّصلتْ باسمٍ، أو عَلَمٍ، أو صِفَةٍ، لقولِه: (كَيْفَمَا وَقَعْ).

مثالُ ألفِ التَّأنيثِ الممدودةِ: (صَحْرَاء)، فهي ممدودةٌ، لأنَّها ألفٌ بعدَها همزةٌ، و(صحراء) اسمٌ، وليستْ بعَلَمٍ، ولا صفةٍ.

مثال آخر: (خضراء)، وهي صِفَةٌ، مأخوذةٌ مِن الخُضْرَةِ.

مثال آخر: (أَسْماء) اسمُ امرأةٍ، وهي عَلَمٌ.

مثالُ ألفِ التَّأنيثِ المقصورةِ -وهي الَّتي ليس بعدَها هَمْزَةٌ-: (حُبْلى) أي: حَامِلٌ، وهي صِفَةٌ، وكذلك (فُضْلَى).

مثال آخر: (سَلْمَى)، و(لَيْلَى)، (سَلْوَى)، وهذه أعلامٌ.

مثال آخر: (أَرْطَى)، و(عَلْقَى)، وهذان اسمانِ.

إِذَنْ: ألفُ التَّأْنيثِ مهما كانتْ، عَلَمًا، أو اسمًا، أو صفةً ممدودةً، أو مقصورةً: ممنوعةٌ مِن الصَّرفِ، وأقسامُها سِتَّةٌ، لأنَّها مقصورةٌ وممدودةٌ، وهي عَلَمٌ واسمٌ وصفةٌ.

مثال: (مررتُ **بأسماءَ**)، تقول: (**مررت**): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(**أسماء**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نِيَابةً عن الكَسْرةِ، لأَنَّهُ ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ، والمانعُ له مِن الصَّرْفِ ألفُ التَّأنيثِ الممدودةُ.

مثال آخر: (مررتُ بامرأةٍ فُضْلى)، تقولُ: (**مررتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**بامرأة**): جارٌّ ومجرورٌ، و(**فُضْلى**): صِفَةٌ لـ(**امرأة**) مجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ فتحةٌ مُقَدَّرةٌ على الأَلِفِ نِيَابةً عن الكَسْرَةِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ.

مثال آخر: (**أصدقاء**) ممنوعةٌ مِن الصَّرفِ لألفِ التَّأْنيثِ، وإذا أردتَ أنْ تَعْرِفَ أنَّ الأَلِفَ للتَّأْنيثِ تَزِنُها، فـ(أَصْدِقَاء) وزنُها (أَفْعِلَاء)، لكنْ (**أَسْمَاء**) جمعُ (اسم)، فلا تُمْنَعُ مِن الصَّرْفِ، لأنَّ وزنَها (أَفْعَال)، فالهمزةُ أصليَّةٌ.

فإن قال قائلٌ: لكنْ (أصدقاء) ليستْ مُؤَنَّثًا؟

قلنا: لكنَّ الجمعَ جعلَها مُؤَنَّثًا، لأنَّ (أصدقاء) جمعُ صديقٍ، وهذا ليس جَمْعًا أَصْلُه مُؤَنَّثٌ، لكنَّه تأَنَّثَ بالجَمْعِ.

* * *

٦٥١- وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

الشرحُ

قولُه: «زَائِدَا (فَعْلَانَ)»: الزِّيادةُ في (فَعْلَان) هي الأَلِفُ والنُّونُ، وإنَّما قالَ: (فَعْلَانَ)، لأنَّ (فَعْلَان) هو الَّذي يُوزَنُ به الكَلِماتُ، ولهذا يُقالُ: فاءُ الكَلِمَةِ، وعَيْنُ الكَلِمَةِ، ولامُ الكلمةِ، ويبقى الزَّائدُ فيها هو الألفَ والنُّونَ.

إِذَنْ: الألفُ والنُّونُ مَانِعَانِ مِن الصَّرْفِ، لكنْ بشُروطٍ:

الشَّرْطُ الأولُ: أنْ يكونَ في وَصْفٍ.

الشَّرطُ الثَّاني: أنْ يسلمَ مِنْ أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمَ.

* * *

٦٥٢- وَوَصْـفٌ اصْـلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَـلَا) مَـمْنُوعَ تَأْنِيـثٍ بِتَـا كَ (أَشْـهَلَا)

٦٥٣- وَأَلْغِـيَنَّ عَـارِضَ الْوَصْـفِيَّهْ كَ (أَرْبَـعٍ) وَعَـارِضَ الْإِسْـمِيَّهْ

٦٥٤- فَالْـ (أَدْهَمُ): الْقَيْدُ، لِكَوْنِهِ وُضِـعْ فِي الْأَصْلِ وَصْـفًا انْصِـرَافُهُ مُنِـعْ

الشـرحُ

مُنِعَ مِن الصَّرْفِ وَصْفٌ أصليٌّ بِشَرْطِ أنْ يكونَ على وَزْنِ (أَفْعَل)، وبشَرْطِ أنْ يكونَ مُؤَنَّثُهُ ممنوعَ التَّأنيثِ بالتَّاءِ، فاشترطَ المؤلِّفُ -رحمه الله- ثلاثةَ أوصافٍ:

الوصفُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ وصفًا أصليًّا.

الوصفُ الثَّاني: أنْ يكونَ على وزنِ (أَفْعَل).

الوصفُ الثَّالثُ: أنْ يكونَ مُؤَنَّثُه خاليًا مِن التَّاءِ.

فإذا تَمَّتْ هذه الشُّروطُ، فإنَّهُ يكونُ ممنوعًا مِن الصَّرفِ.

مثاله: (**أَشْهَل**)، ومُؤَنَّثُهُ: (**شَهْلَاء**)، فنقولُ: (**أَشْهَل**) وصفٌ أصليٌّ على وَزْنِ (أَفْعَل)، وممنوعُ التَّأنيثِ بالتَّاءِ.

مثال آخر: (**أَحْمر**)، (**أَصْفر**)، (**أَخْضر**)، (**أَزْرق**)، وما أشبه ذلك، وكذلك (**أَفْضَل**)، لأَنَّهُ وَصْفٌ أصليٌّ ممنوعُ التَّأنيثِ بالتَّاءِ، فيكونُ ممنوعًا مِن الصَّرفِ.

مثاله: (**مررتُ برجُلٍ أفضلَ مِن فُلَانٍ**)، فنقول: (**مررتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**برَجُل**): جارٌّ ومجرورٌ، و(**أَفْضَل**): صفةٌ لـ(**رَجُل**)، وصفةُ المجرورِ مجرورٌ،

وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نِيَابةً عن الكَسْرةِ، لأَنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ الوَصْفِيَّةُ، ووزنُ الفِعْلِ (أَكْرَمَ).

فإذا قلت: (قائم)، فإنَّهُ مصروفٌ، لأَنَّهُ ليسَ على وزنِ (أَفْعَل).

وقولُه: «وَصْفٌ اصْلِيٌّ»: خرجَ به ما إذا كان الوصفُ عارِضًا، أي: غيرَ أصليٍّ، فإنَّهُ يُلْغَى، ولا يُعْتَبرُ، ويُرجَعُ إلى الأصلِ، فإذا وَجَدْنا اسمًا على وَزْنِ (أفعل) عَرَضَتْ له الوصفيَّةُ -وإلَّا فأصلُه ليسَ بوَصْفٍ- فإنَّهُ لا يُمْنَعُ مِن الصَّرفِ اعتبارًا بأَصْلِه.

مثال ما كان اسمًا، ثمَّ كان صفةً: كلمةُ (أَرْبَع)، فهي وصفٌ، تقولُ: (مررتُ بنِسَاءٍ أَرْبَع)، أي: بَالِغَاتٍ هذا العَدَدَ، لكنْ أصلُ (أربع) ليسَ وَصْفًا، لأنَّ أَصْلَه اسمٌ لهذا العددِ الَّذي بين الثَّلاثةِ والخَمْسةِ، تقولُ: (**اشتريتُ أَرْبَعَ شِيَاهٍ**)، فهو هنا ليس وَصْفًا، وتقول: (**مررتُ بنساءٍ أربع**)، وهنا يكونُ وصفًا.

إِذَنْ: الأصلُ فيه الاسميَّةُ، وهو أنَّهُ اسمٌ لعددٍ يكونُ بين الثَّلَاثةِ والخمسةِ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**أَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ**)، فلا تعتبرْهُ، وعليه تكونُ (أربع) مَصْرُوفةً، وإنْ جُعِلَتْ صفةً، لأنَّ الوصفَ فيها عارضٌ، فأَلْغَيْناهُ، واعتبرْنا الأصلَ، فتقول: (**مررتُ بنساءٍ أربعٍ**)، (**اشْتَرَيْتُ شِيَاهًا أربعًا**).

وقولُه: «**وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ**»: أي: أَلْغِ عارضَ الاسميَّةِ، واعتَبِرِ الوصفَ الأصليَّ، وهذه عكسُ المسألةِ السَّابقةِ، فإذا وُجِدَ وصفٌ على (أَفْعَل) كانَ في الأوَّلِ وصفًا، ثمَّ عَرَضَتْ له الاسميَّةُ، فإنَّنا نعتبرُ الأصلَ، ولا نَعْتَبِرُ الاسمَ.

وقولُه: «**الْأَدْهَمُ**»: مُبْتَدأٌ.

و«انْصِرَافُ»: مُبْتَدأٌ ثانٍ.

و«مُنِعْ»: خبرُ المُبْتَدأ الثَّاني، والجملةُ مِن المُبْتَدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبْتَدأ الأوَّلِ، أي: فالأدهمُ انصرافُه منعَ.

وقولُه: «الْقَيْدُ»: عطفُ بيانٍ، أي: الأدهمُ الَّذي هو القيدُ.

مثال ما كانَ أصلُه صفةً، ثمَّ جُعِلَ اسمًا: (الْأَدْهَمُ)، فكلمةُ **(الأدهم)** أصلُها وصفٌ، مثل: **(أخضر)**، **(أبيض)**، **(أزرق)**، لكنَّه وُضِعَ اسمًا للْقَيْدِ (أي: الغُلِّ) ولو كان أبيضَ، وقدْ قالَ الـحجَّاجُ لرَجُلٍ: إنَّا حامِلُوك على الأَدْهمِ، فقال المُهدَّدُ: مثلُ الأميرِ يَـحْمِلُ على الأدهمِ والكُمَيْت[1] والأشْقر[2]، فصرفَ **(الأدهم)**[3].

فصارتِ **(الأدهم)** في الأصلِ وصفًا، لكنَّها جُعِلتِ اسمًا للقَيْدِ، سواءٌ كانَ أَدْهَمَ، أم غَيْرَ أدهمَ، فاسميَّتُها عَارِضَةٌ، فنَعْتَبِرُ الأصلَ، ويكونُ ممنوعًا مِن الصَّرْفِ، وإنْ لم يُرَدْ به الصِّفَةُ، لأنَّ الأصلَ أنَّهُ للصِّفةِ، ولهذا قال: **(فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ)**.

وقولُه: «**لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا**»: مُتعلِّقٌ بـ(مُنِعْ)، أي: فالأدهمُ القَيْدُ انْصِرَافُه مُنِعَ لكَوْنِه في الأصلِ وَصْفًا.

---

(١) الكُمَيْتُ: لونٌ لَيْسَ بأَشْقَر وَلَا أَدْهَم. اللسان (كمت).

(٢) الأَشْقَرُ مِنَ الدَّوَابِّ: الأَحْمَرُ فِي مُغْرَةِ حُمْرَةٍ صافيةٍ يَحْمَرُّ مِنْهَا السَّبِيبُ والمَعْرَفَةُ وَالنَّاصِيَةُ، فإِن اسودَّا فَهُوَ الكُمَيْتُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: أَكرمُ الْخَيْلِ وَذَوَاتُ الْخَيْرِ مِنْهَا شُقْرُها. اللسان (شقر).

(٣) الدُّهْمَةُ -بالضَّمّ-: السَّواد، والأَدْهَم: الأَسْوَدُ، يَكونُ فِي الخَيْلِ والإِبِل وغَيْرِهما. اللسان (دهم)، وانظر القصة في تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٨/ ٦٧).

خلاصةُ الأبياتِ الثَّلاثةِ:

إذا اجتمعَ وصفٌ أصليٌّ على وزنِ (أَفْعَل) ليس مُؤَنَّثُهُ مختومًا بالتَّاءِ، فإنَّه لا يَنْصَرِفُ، والعِبْرَةُ بالأصلِ، فلو كان أَصْلُه اسمًا، ثُمَّ جُعِلَ وَصْفًا، فإنَّه يَنْصَرِفُ، ولو كان في الأصلِ صِفَةً، ثُمَّ جُعِلَ اسمًا، فإنَّهُ لا ينصرفُ.

***

٦٥٥- و(أَجْـــدَلٌ وَأَخْيَـــلٌ وَأَفْعَـــى) مَصْـــرُوفَةٌ، وَقَـــدْ يَـــنَلْنَ الْـــمَنْعَا

الشـــرحُ

قولُه: «أَجْدَلٌ»: اسمٌ للصَّقْرِ، وهيَ في الأصلِ صِفَةٌ، تقولُ: (فُلَانٌ أَجْدَلُ من فُلَانٍ)، لكنَّهُ جُعِلَ اسمًا، تقولُ: (عندي أَجْدَلٌ أَصِيدُ به)، أي: صَقْرٌ، فصارَ المُرَادُ بِ(أَجْدَل) -وهو في الأصلِ صِفَةٌ- اسمًا، فهل تُنُوسِيَتِ الصِّفةُ، وصارَ مصروفًا، أو أنَّنا نقولُ: ما دام أنَّه قدْ سُمِّيَ صِفَةً في الأوَّلِ، فإنَّهُ غيرُ مصروفٍ؟

يقولُ ابنُ مَالِكٍ -رحمه الله-: إنَّهُ مصروفٌ، لأنَّ الصِّفَةَ تُنُوسِيَتْ، فكأنَّهُ لم يُسْتَعْمَلْ صِفَةً، ثمَّ نُقِلَ إلى الصَّقْرِ، ولهذا قالَ: (مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْـمَنْعَا)، أي: وقدْ تُمْنَعُ.

مثال ذلك: تقولُ: (اشتريتُ أَجْدَلًا مِن السُّوقِ)، على أنَّها مصروفةٌ، وتقولُ: (اشتريتُ أَجْدَلَ مِن السُّوقِ) على الوَجْهِ الثَّاني: (وَقَدْ يَنَلْنَ الْـمَنْعَا).

فإن قال قائلٌ: كلمةُ (أَدْهم) في الأصلِ صِفَةٌ، ثمَّ جُعِلَتِ اسمًا للقَيْدِ، وقلنا: إنَّها لا تَنْصَرِفُ اعتبارًا بالأصلِ، وكذلك (أَجْدَل) صِفَةٌ، فجُعِلَتِ اسمًا للصَّقْرِ، وقلنا: إنَّها مصروفةٌ، وقد لا تُصْرَفُ، فما الفرقُ؟

يقولون: لأنَّ ظُهُورَ الصِّفَةِ في (أَدْهَم) أَقْوى مِن ظُهُورها في (أَجْدَل)، لأنَّ (أَدْهَم) لونٌ مثلُ: أَخْضَر، وأَحْمر، لكنْ (أَجْدَل) اسمُ تفضيلٍ، فظُهُورُ الصِّفةِ في الأوَّلِ أَقْوى مِن ظُهُورِها في الثَّاني، ولأنَّ الصِّفَةَ تُنُوسِيَتْ إطلاقًا، فإنَّ

الصَّقْرَ لا يُـجَادِلُ، فكأنَّ الصِّفَةَ مُـحِيَتْ مُطْلَقًا مِن هذه الكلمةِ، وجُعِلَتِ اسمًا للصُّقُورِ.

وقولُه: «أَخْيَلٌ»: هو طَائِرٌ معروفٌ، وكأنَّ هذا الطَّائِرَ -واللهُ أَعْلمُ- جميلُ الشَّكْلِ، فكأنَّ عنده خُيَلَاءَ، أو أنَّه إذا قامَ يَمْشِي يتأرجَحُ، فهو أَخْيَل.

فإذا قلت: (رأيتُ أَخْيَلًا)، أو: (رأيتُ أَخْيَلَ)، فأيُّها الجائزُ؟

نقول: يجوزُ هذا وهذا، لكنَّها بالتَّنْوينِ أكثرُ، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (**وَقَدْ يَنَلْنَ الْـمَنْعَا**)، و(**قَدْ**) للتَّقْلِيلِ.

وقولُه: «أَفْعَى»: هي الحيَّةُ، و(أَفْعى) على وَزْنِ (أَفْعَل)، وكان يُقَالُ: (**فلانٌ أَفْعَى مِن فُلَانٍ**)، قيل: إنَّ فيها إِعْلَالَ مكانٍ، وأصلُها (أَفْوَعُ مِن فُلَانٍ)، فنُقِلَ حَرْفُ العِلَّةِ إلى الآخِرِ، فصارتْ (أَفْعَى).

إنَّها كلمةُ (**أفعى**) في الأصلِ اسمُ تَفْضِيلٍ، والآنَ اسمٌ للحيَّةِ، فيصحُّ أنْ نَجْعَلَها مَصْرُوفةً، وأنْ نَجْعَلَها غيرَ مَصْرُوفَةٍ.

لكن إذا قال قائل: آخِرُها أَلِفٌ، فلا يَتبَيَّنُ أنَّها مَصْرُوفةٌ، أو أنَّها غيرُ مَصْرُوفةٍ؟

قلنا: صحيحٌ، فعندَ النُّطْقِ لا يتبيَّنُ، لكنْ عند الإعرابِ يتبيَّنُ، فإذا قلت: (**نَظرتُ إلى أَفْعَى**) وأردنا أنْ نُعْرِبَها على أنَّها ممنوعةٌ مِن الصَّرفِ نقول: (**إلى**): حرفُ جرٍّ، و(**أفعى**): اسمٌ مجرورٌ بـ(إلى)، وعلامةُ جرِّه فتحةٌ مُقَدَّرةٌ على آخِرِه نيابةً عن الكَسْرَةِ، مَنَع مِن ظُهُورِها التَّعَذُّرُ، لأنَّه اسمٌ لا ينصرفُ.

وأمَّا على القولِ بأنَّها مصروفةٌ، فإنَّنا نقولُ: (أفعى): اسمٌ مجرورٌ بـ(إلى)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقَدَّرةٌ على آخِرِه، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ، أمَّا النطقُ بالنِّسبةِ لكلمةِ (أَفْعَى)، فإنَّه لا يَظْهَرُ فيه أَثَرٌ.

أمَّا إذا أُضِيفَتْ، فإنَّها تَنْصَرِفُ، وتُجَرُّ بكَسْرةٍ مُقَدَّرةٍ على الألِفِ.

* * *

٦٥٦-وَمَنْـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وَصْـفٍ مُعْتَـبَرْ فِي لَفْظِ (مَثْنَى) و(ثُلَاثَ) و(أُخَرْ)

الشـرحُ

قولُه: «وَمَنْعُ عَدْلٍ»: مُبْتَدأٌ، و(مُعْتَبَرْ) خَبَرُه، يعني أنَّ مِن مَوَانِعِ الصَّرفِ العَدْلَ معَ الوَصْفِ، والعَدْلُ معناه التَّغْييرُ، فتُغَيَّرُ الكلمةُ إلى كَلمةٍ أخرى تَعْدِلُ بها عن بِنَائِها الأصليِّ، ويكونُ في الوَصْفِ في لَفْظِ (مَثْنَى) و(ثُلَاث) و(أُخَر).

فـ(مَثْنَى) و(ثُلَاث) أي: (مَفْعَل) و(فُعَال)، و(مَثْنى) وصفٌ بمعنى اثنينِ اثنينِ، فتقولُ: (مرَّ بي نِساءٌ مَثْنى)، أي: اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ.

و(ثُلَاث) أي: ثَلَاثٌ ثَلَاثٌ، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣]، وقال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر:١].

يُقالُ: (مَثْنَى) و(ثُنَاء)، ويُقالُ: (مَثْلَث) و(ثُلَاث)، ويُقَالُ: (مَرْبَع) و(رُبَاع)، ويُقَالُ: (مَخْمَس) و(خُمَاس)، ويُقَالُ: (مَسْدَس) و(سُدَاس)، ويُقَالُ: (مَسْبَع) و(سُبَاع)، ويُقَالُ: (مَثْمَن) و(ثُمَان)، ويُقَالُ: (مَتْسَع) و(تُسَاع)، ويُقَالُ: (مَعْشَر) و(عُشَار)، هذا هو القياسُ، لكنَّه ما سُمِعَ إلَّا في (مَثْنى) و(ثُلَاث) و(رُبَاع) و(تُسَاع) و(عُشَار)، إنَّما القياسُ أنَّهُ يجوزُ فيها كُلِّها.

و(مَثْنَى) وَصفٌ معدولٌ عن اثنينِ، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ، والمانعُ له مِن الصَّرْفِ الوصفيةُ والْعَدْلُ.

وتقولُ: (مررتُ بنساءٍ ثُلَاثَ)، أي: مُجْتَمِعَاتٍ ثلاثًا ثلاثًا ثلاثًا، و(بنساء): جارٌّ ومجرورٌ، و(ثُلَاث): صفةٌ لـ(نساء) مجرورٌ، وصفةُ المجرورِ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكَسْرَةِ، لأَنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرْفِ الوصفيةُ والعَدْلُ.

وقولُه: «أُخَر»: قال اللهُ تعالى: ﴿فَعِـدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤]، ولم يَقُلْ: (فعِدَّةٌ من أَيَّامٍ أُخَرٍ)، وهي مَعْدُولَةٌ عن (أُخْرَى)، فلو قِيلَ: (فعِدَّةٌ من أَيَّامٍ أُخْرَى) صحَّ، وقيل: إنَّها معدولةٌ عن (الأُخَر) الَّتي بـ(أل)، ولكنَّ هذا القولَ لا يستقيمُ فيما إذا كانَ الموصوفُ نَكِرةً، لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يُوصَفَ بمعرفةٍ.

فتقولُ: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ﴾: جارٌّ ومجرورٌ، و﴿أُخَرَ﴾: صفةٌ لـ﴿أَيَّامٍ﴾ مجرورٌ، وصفةُ المجرورِ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الفَتْحةُ نِيَابةً عن الكَسْرَةِ، لأَنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرْفِ الوصفيَّةُ والعَدْلُ.

إِذَنْ: عندنا في الأَوْصَافِ ثَلَاثةُ أَوْزَانٍ: (مَثْنَى)، و(ثُلَاث)، وما كان على وَزْنَيْهِما من العَدَدِ، والثَّالثُ: (أُخَر)، فكلُّ هذه المانعُ لها مِن الصَّرْفِ الوصفيَّةُ والعَدْلُ.

وإذا قلت: (مَثْنَى مَثْنَى) فـ(مَثْنَى) الثَّانيةُ توكيدٌ.

* * *

٦٥٧- وَوَزْنُ (مَثْنَى) و(ثُلَاثَ) كَهُمَا   مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

الشرحُ

قولُه: «كَهُمَا»: أي: كَوَزْنِهِما.

«مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ»: فنقولُ: (مَوْحَد)، و(أُحَاد).

وقولُه: «فَلْيُعْلَمَا»: أي: فَلَا تَزِدْ على الأربعِ.

وقالَ بعضُهم: بل نزيدُ إلى العَشَرَةِ، وما المانعُ؟! وإذا كان لم يُسْمَعْ، فلا يعني ذلك أنَّهُ لا يصحُّ.

***

٦٥٨- وَكُــنْ لِــجَمْعٍ مُشْــبِهٍ (مَفَــاعِلَا) أَوِ الْــ (مَفَاعِيــلَ) بِمَنْــعٍ كَــافِلَا

الشَّــرحُ

قولُه: «مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أَوِ الْـمَفَاعِيلَ»: ولم يقل: (في كلِّ جَمْعٍ على مَفَاعِل)، وذلك لأنَّ (مَفَاعِل) فيها مِيمٌ زائدةٌ، و(مَفَاعِيل) فيها أيضًا ميمٌ زَائِدةٌ، وليسَ بشَرْطٍ أنْ يكونَ فيها ميمٌ زائدةٌ، لكنَّ الشَّرْطَ أنْ يكونَ الجمعُ على هذا الوَزْنِ، بحيثُ يكونُ أوَّلُه وثانيهِ مُتَحَرِّكَيْن، وبعدَهما أَلِفٌ، وبعد الأَلِفِ حَرْفٌ مكسورٌ، وقدْ يكونُ فيه ياءٌ، أو لا يكونُ فيه ياءٌ.

أمثلة: (**مَسَاجِد**) كـ (مَفاعِل)، و(**مَصَابِيح**) كـ (مَفَاعِيل)، و(**مَفَاتِح**) كـ (مَفَاعِل)، و(**مَفَاتِيح**) كـ (مَفَاعِيل)، وأمَّا (**قَوَالِب**) و(**قَوَاعِد**)، فهيَ على شِبْهِ (مَفَاعِل)، ووزنُهما (فَوَاعِل)، و(**دَحَارِج**) على شِبْهِ (مَفَاعِل)، ووزنُها (فَعَالِل)، و(**صَوَارِيخ**) على مُشْبِهِ (مَفَاعِيل)، وهو(فَوَاعِيل)، لأنَّ (صَوَاريخ) مَأْخُوذَةٌ مِن (صَرَخ)، والحروفُ الأَصْلِيَّةُ فيها هي الصَّادُ والرَّاءُ والخاءُ، وأمَّا الوَاوُ والألفُ والياءُ، فهي زَوَائدُ.

والقاعدةُ أنَّ الزَّائدَ في الموزونِ يُؤْتَى به بلَفْظِه في الميزانِ، فـ(**صَوَاريخ**) على وزن (فَوَاعِيل)، فالوَاوُ زائدةٌ، فجاءتْ بلَفْظِها، وكذلك الألفُ والياءُ، أمَّا الصَّادُ والرَّاءُ والخاءُ فهي أصليَّةٌ، ولذلك جاءتْ بالفاءِ والعَيْنِ واللَّامِ.

وكذلك (**طَوَاغِيت**) على شِبْهِ (مَفَاعِيل)، لأنَّ وَزْنَها (فَوَاعِيل)، وأمَّا (**مَوَاعِين**)، فهلْ هيَ مِن (مَعَن)، أو مِنْ (عَان)؟ لكنَّ الظَّاهِرَ أنَّ الميمَ في (**مَاعُون**)

أَصْلِيَّةٌ، وأنَّ (مَـاعُون) وزنُها (فَـاعُول)، فعلى هذا يكونُ (مَـوَاعِين) وزنُها (فَـوَاعِيل).

إِذَنْ: كلُّ ما شَابَهَ (مَفَاعِل)، أو (مَفَاعِيل)، فإنَّه ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ لعِلَّةٍ واحدةٍ، وعلى هذا فلا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ اسمًا، أو وَصْفًا مُذَكَّرًا، أو مُؤَنَّثًا، فما دامَ أَنَّهُ على هذا الوَزْنِ، فإِنَّهُ يكونُ ممنوعًا مِن الصَّرفِ، ويُسَمُّون هذا الوزنَ (صيغةَ مُنْتَهى الجُمُوعِ)، قال اللهُ تعالى: ﴿لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ﴾ [المائدة:٢]، فـ﴿ٱلْقَلَـٰٓئِدَ﴾ مِن هذا النَّوعِ.

* * *

٦٥٩- وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَـ (الْـجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَ(سَارِي)

الشرحُ

وقولُه: «وَذَا»: مَنصُوبةٌ على الاشتغالِ، ونَصْبُها رَاجِحٌ، وليس بوَاجِبٍ، لأَنَّهُ لا يجبُ النَّصْبُ في الاشتغالِ إلَّا إذا وَلِيَ أَدَاةً لا يَلِيها إلا فِعْلٌ، لكنْ إذا كان المشغولُ طَلَبًا -كما هُنَا في قَوْلِه: (أَجْرِهِ)- فإنَّ الأَرْجَحَ النَّصْبُ.

وقوله: «وَذَا اعْتِلَالٍ»: أي: وَأَجْرِ ذَا اعْتِلَالٍ، وهو ما كانَ آخِرُه حرفَ عِلَّةٍ مِن هذا الوَزْنِ أَجْرِهِ رَفْعًا وجَرًّا كـ(سَارِي)، و(سَارِي): اسمُ فاعلٍ مُعْتَلٌّ بالياءِ.

وفي حالِ الرَّفْعِ والجرِّ تُحْذَفُ الياءُ، وتُنَوَّنُ الرَّاءُ، فتقولُ: (هذا سَارٍ)، فـ(هذا): مُبْتَدأٌ، و(سارٍ): خبرُ المُبْتَدأ مرفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، والتَّنوينُ هنا عِوَضٌ عن الحَرْفِ المحذوفِ.

وتقولُ في الجرِّ: (مررتُ بِسَارٍ)، فـ(مررت): فِعْلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(سار): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقَدَّرةٌ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، والتَّنوينُ هنا عِوَضٌ عن الياءِ المحذوفةِ.

فإذا جاءَ على صِيغَةِ مُنْتَهى الجموعِ، وهو مُعْتَلُّ الآخِرِ، فإنَّك تُجْرِيهِ كـ(سَارٍ)، فتَحْذِفُ حَرْفَ العِلَّةِ وتُنَوِّنُهُ.

مثالُ الرَّفعِ: قولُه تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف:٤١]، فكلمةُ ﴿غَوَاشٍ﴾ جَمْعٌ على وَزْنِ (فَوَاعِل)، لأَنَّه في الوَزْنِ يكونُ المَحْذُوف لعِلَّةٍ كالموجود، وهذه هيَ صِيغَةُ مُنْتَهى الجُمُوعِ، فهنا حُذِفَتِ الياءُ،

ونُوِّنَ ما قَبْلَها، وبقيَ مكسورًا على ما هو عَلَيْه، **ونقولُ في إعرابِها:** ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ﴾: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿غَوَاشٍ﴾: مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ مرفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْن(١)، والنُّونُ عِوَضٌ عن الياءِ المحذوفةِ، وأصلُها: (غَواشِي)، فلَمَّا حُذِفَتِ الياءُ للتَّخفيفِ نُوِّنَ آخِرُ الاسمُ للتَّعويضِ.

مثالُ الجرِّ: **(مررتُ بجَوَارٍ يَلْعَبْنَ)**، فـ**(جَوَارٍ)** جمعُ جَارِيَةٍ، ووزنُها (فَوَاعِل)، فتقولُ: **(مَرَرْتُ)**: فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و**(جَوَار)**: اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جَرِّه فتحةٌ مُقَدَّرةٌ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ نيابةً عن الكَسْرةِ، لأَنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ صيغةُ مُنْتَهى الجُمُوعِ.

وعُلِمَ مِن قَوْلِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: **(رَفْعًا وَجَرًّا)** أَنَّهُ في حالِ النَّصْبِ لا يُجْرَى كـ(سارٍ)، وإنَّما يبقى حرفُ العِلَّةِ منصوبًا بدون تَنْوِينٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ﴾ [النحل:١٥] فـ﴿رَوَٰسِيَ﴾ مُعْتَلَّةٌ بالياءِ، وبَقِيَتِ الياءُ في حالِ النَّصْبِ منصوبةً.

وأتى المؤلِّفُ -رحمه الله- بهذا البَيْتِ لأَجْلِ أنْ يَكُونَ كالاسْتِثْنَاءِ مِن قَوْلِه: **(وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا)**.

خلاصةُ هذا البيتِ:

أنَّ ما كان مجموعًا على صِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، فلا يَخْلو: إمَّا أنْ يكونَ

---

(١) لأن التَّنْوينَ آخِرُه نونٌ ساكنةٌ، والياءُ المحذوفةُ سَاكِنةٌ، فحُذِفَ الأوَّلُ، مع أنَّه في الحقيقةِ عندَ التَّأَمُّلِ تجدُ أَنَّهُ محذوفٌ للتَّخْفِيفِ، وجاءَ التَّنوينُ عِوَضًا عنه. (الشارح)

مرفوعًا، أو مجرورًا، أو منصوبًا، فإنْ كان مرفوعًا، أو مجرورًا، فإنَّهُ يجوزُ إجراؤُه إِجْرَاءَ المُعْتَلِّ بالياءِ، مثل: (سَارٍ)، فتقولُ: (**هؤلاءِ جَوَارٍ**)، و(**مررتُ بجوارٍ**).

وإنْ كان منصوبًا، فإنَّ الياءَ تَبْقَى مَفتوحةً بدون تَنْوِينٍ، فتقول: (**رأيتُ جَوَارِيَ يَلْعَبْنَ**)، ولا يصحُّ أنْ تَقُولَ: (**رأيتُ جَوَارٍ**)، ولا: (**رأيتُ جَوَارِيًا**).

***

٦٦٠- وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْـجَمْعِ ... شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْـمَنْعِ

الشرحُ

(سَرَاوِيل) ليس جَمْعًا، وإنَّما هو مُفرَدٌ، تقولُ: (عليَّ سَرَاوِيلُ)، وليس عليك إلَّا واحدٌ، فاللُّغَةُ العربيَّةُ لا تقولُ: (سِرْوال) إلَّا في لُغَةٍ قليلةٍ جِدًّا، ولكنَّ اللُّغَةَ الفصيحةَ المشهورةَ: (سَرَاوِيل)، وجَمْعُهُ (السَّرَاوِيلات) كما قالَ النبيُّ ﷺ في المُحْرِمِ: «لَا يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَاتِ»[1]. وهو جمعُ مُؤَنَّثٍ سَالـمٌ.

إِذَنْ: (سراويل) مُفْرَدٌ، لكن فيه شَبَهٌ مِن هذا الجمعِ، ولهذا قال: (وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْـجَمْعِ شَبَهٌ)، أي: شَبَهٌ مِن حيثُ اللَّفظُ، أمَّا المعنى فلا، لأنَّ صيغةَ مُنْتَهى الجُمُوعِ تدلُّ على تَعَدُّدٍ، و(سَرَاويل) لا يدلُّ على تعدُّدٍ، لكنَّه يُشْبِهُهُ في اللَّفظِ، ولهذا قالَ: (وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْـجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى)، أي: ذلك الشَّبَهُ (عُمُومَ الْـمَنْعِ) أي: أنْ يُمْنَعَ (سراويل) مِن الصَّرفِ معَ أنَّهُ ليسَ بجَمْعٍ، وهو قدْ قالَ فيما سبقَ: (وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا...)، فكأنَّه -رحمه الله- ذَكَرَ إِيرَادًا، وهو أنَّهُ إذا كان هذا الوزنُ ليس بجَمْعٍ، فهل أَمْنَعُهُ؟ فقال: لَهُ بهذا الجَمْعِ شَبَهٌ، لأنَّهُ يُشْبِهُ هذا الجَمْعَ مِن حيثُ اللَّفظ، فـ(سَرَاويل) على وَزْنِ (فَعَالِيل)، لأنَّ الظَّاهرَ أنَّ الواوَ أصلِيَّةٌ، مع أنَّهم يقولون: إنَّ هذا اللَّفْظَ أعجميٌّ في الأصلِ، لكنَّه عُرِّبَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، رقم (١٥٤٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج وعمرة، رقم (١١٧٧).

مثال ذلك: (**أتيتُ بسراويلَ مِن السُّوقِ**)، فـ(**أتيت**): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(**سراويل**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكَسْرَةِ، لأنَّهُ يُشْبِهُ صِيغَةَ مُنْتَهى الجُمُوعِ.

* * *

٦٦١- وَإِنْ بِـهِ سُـمِّيَ أَوْ بِـمَا لَـحِقْ ... بِـهِ فَالِانْصِـرَافُ مَنْعُـهُ يَـحِقّ

الشَّـرحُ

قولُه: «وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ»: الضَّميرُ يعودُ على ما كان مُشْبِهًا لـ(مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل).

وقولُه: «بِهِ»: نائبُ الفاعلِ لـ(سُمِّيَ)، **فإذا قال قائلٌ**: كيف جازَ تقديمُ نائبِ الفاعلِ على الفعلِ؟

قلنا: لأنَّ نائبَ الفَاعِلِ في محلِّ نَصْبٍ مَفعُولٌ بِهِ، والمفعولُ بِهِ يجوزُ تَقْدِيمُه على الفِعْلِ.

وقولُه: «سُمِّيَ»: أي: جُعِلَ عَلَمًا، فإذا سمَّيتَ بهذه الصِّيغَةِ مِن الجَمْعِ، سمَّيْتَ بها إِنْسانًا، فإنَّها تُمْنَعُ مِن الصَّرفِ، وإنْ كانتْ لا تدلُّ إلا على واحدٍ، لأَنَّ الصِّيغةَ رُكِّبَتْ عليه.

مثال ذلك: رَجُلٌ سمَّيْناه (مَسَاجِد)، فتقولُ: (**مررتُ بمَسَاجِدَ، فاشتريتُ منه خُبْزًا**)، فكلمةُ (مَسَاجِد) هنا تدلُّ على عَلَمٍ مُفْرَدٍ، لكنْ لَمَّا كانتْ مُسَمَّاةً بصيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، ثبتَ لها حُكْمُ صيغةِ مُنْتَهى الجموعِ، ولهذا قالَ: (**فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَـحِق**)، فتقولُ: (**مررتُ**): فِعْلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(**مساجد**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جَرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكَسْرةِ، لأَنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ إِلْحاقُه بمُنْتَهى الجموعِ مِن أجلِ اللَّفظِ.

وأشارَ بقولِه (يَـحِقْ) إلى أنَّ هناك خلافًا، لأنَّ بعضَ النَّحْويِّين يقول: لا يُمْنَعُ مِن الصَّرفِ، لأَنَّهُ هنا سُلِبَتْ دَلالتُه على الجَمْعيَّةِ، وصارَ دالًّا على المُفْرَدِ، فينصرفُ، لأنَّه زالَ مَعْناهُ.

وقولُه: «أَوْ بِما لَـحِقْ بِهِ»: أي: الَّذي يُلْحَقُ بصيغةِ منتهى الجموعِ إذا سمَّيتَ به، فإنَّهُ ممنوعٌ مِن الصَّرفِ، فلو سَمَّيتَ شخصًا بـ(سَرَاوِيل)، فهذا ليسَ بصيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ في الأصلِ، بل هو اسمٌ مُفْرَدٌ، ومع ذلك يكونُ ممنوعًا مِن الصَّرفِ، لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بصيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ.

مثال آخر: (شَراحِيل)، وهو عَلَمٌ مَعْرُوفٌ في الصَّحابةِ والتَّابعين، فليس جَمْعًا، ومعَ ذلك تُمْنَعُ مِن الصَّرفِ، لأنَّها تُشْبِهُ الجَمْعَ.

إِذَنْ: ما سُمِّيَ به مِن صِيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، أو سُمِّيَ بما أُلْحِقَ بصيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، فإنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ)، أي: مَنْعُ صَرْفِه هو الحقُّ.

والفاءُ في قولِه: (فَالِانْصِرَافُ) رابطةٌ لجوابِ الشَّرْطِ، والشَّرطُ هو قولُه: (وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ)، و(الِانْصِرَافُ): مُبْتَدأٌ، و(مَنْعُ): مُبْتَدأٌ، و(يَحِق): الجملةُ خبرُ المُبْتَدأ الثَّاني، والجملةُ مِن المُبْتَدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رَفْعٍ خبرُ المُبْتَدأ الأَوَّلِ، والجملةُ مِن المُبْتَدأ وخبرِه جوابُ الشَّرطِ.

* * *

٦٦٢-وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِي كَرِبَا)

الشَّرحُ

قولُه: «الْعَلَمَ»: بالنَّصبِ، ويجوزُ (الْعَلَمُ)، لكنَّهُ مرجوحٌ، لأنَّ المشغولَ هنا طَلَبٌ، وإذا كان المشغولُ طَلَبًا، فالأرجحُ النَّصْبُ.

وقولُه: «مَزْجٍ»: أي: خَلْطٍ، كأنَّك خَلَطتَ الكَلِمَتَين، وجَعَلْتَهما كلمةً واحدةً، فإذا قلت: (عَبْد اللهِ)، فهاتان كَلِمَتان مُتضايِفتَان، لأنَّ (عَبْد) لها مَعْنًى، و(الله) لها مَعْنًى، لكنْ إذا أَتَيْتَ بكلمتَيْن ومَزَجْتَهما، وجعلْتَهما دالَّتَين على شيءٍ واحدٍ، فإن هذا يُسَمَّى (تَرْكيبَ مَزْجٍ).

مثالُه: (مَعْدِيكَرِب)، وأصلُ (مَعْدِي) اسمُ مفعولٍ، وهو كَلِمةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، و(كَرِبَ): فعلٌ ماضٍ، وهي كلمةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، فخَلَطتَهما وجعلتَهما شيئًا واحدًا.

فإذا وجدنا عَلَمًا مُركَّبًا تركيبًا مزجِيًّا، سواءٌ كان عَلَمًا لإنسانٍ، أو لمكانٍ، فإنَّهُ ممنوعٌ مِن الصَّرفِ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ العلميَّةُ والتَّركيبُ المَزجيُّ.

مثالُه: (مَعْدِيكَرِبَ)، تقولُ: (مررتُ بمَعْدِيكَرِبَ)، فـ(مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(معديكرب): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ، لأنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ العلميَّةُ والتَّركيبُ المزجيُّ.

مثال آخر: (بَعْلَبَكّ)، وأصلُها (بَعْل) و(بَكّ)، فخُلِطَ الاسمانِ، وجُعِلَا اسمًا واحدًا، تقولُ: (سكنتُ في بَعْلَبَكَّ)، فـ(سَكَنت): فعلٌ وفاعلٌ، و(في): حرفُ جرٍّ،

و(بَعْلَبَك): اسمٌ مجرورٌ بـ(في)، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ، لأَنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له من الصَّرفِ العلميَّةُ والتَّركيبُ المزجيُّ.

مثال آخر: (حَضْرَ مَوْتَ).

إِذَنْ: إذا رُكِّبَ تركيبًا مَزْجِيًّا، وهو عَلَمٌ، فإِنَّهُ ممنوعٌ مِن الصَّرفِ، وهذه العِلَّةُ -وهي التَّركيبُ المزجيُّ- لا تُوجَدُ في الصِّفةِ، إنَّما تُوجَدُ في الأعلامِ فقطْ.

* * *

٦٦٣- كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ (فَعْلَانَـا)　　　كَ (غَطَفَـــانَ) وَكَ (أَصْـــبَهَانَا)

الشَّــرحُ

قولُه: «كَذَاكَ حَاوِي»: أي: كالعَلَمِ المُرَكَّبِ العَلَمُ الحاوي زَائِدَيْ (فَعْلَان)، و(حَاوِي) أي: جامعُ.

و«زَائِدَيْ فَعْلَانَا»: هما الأَلِفُ والنُّونُ، ولا يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ على وَزْنِ (فَعْلَان)، إنَّما المهمُّ أَنْ يُوجَدَ عَلَمٌ فيه زيادةُ الألفِ والنُّونِ، وكلُّ عَلَمٍ فيه زيادةُ الألفِ والنُّونِ فهو ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ.

مثال: (حَسَّان)، إنْ كان مِن الحُسْنِ، فالنُّونُ أصليَّـةٌ، وإنْ كان مِن الحَسِّ -كما قال اللهُ تعالى: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عمران:١٥٢]- فهي زَائِدَةٌ، فإذا كُنْتَ لا تَدْري، فانْظُرِ إلى السَّماعِ، فإنْ كان مَسْمُوعًا بعدمِ الصَّرفِ، فهو غيرُ مَصْرُوفٍ، وإنْ كان غيرَ مَسْمُوعٍ، فإنَّكَ بالخِيَارِ، فعلى هذا تكونُ المسألةُ على أَحْوَالٍ:

الحالُ الأُولى: ما عُلِمتْ زيادةُ الألفِ والنُّونِ فيه، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ بدون تَفْصِيلٍ.

الحالُ الثَّانيةُ: ما كانَ مُحْتَمِلًا للزِّيادةِ وعَدَمِها، فإنَّنا نرجعُ للسَّماعِ، فإنْ كان مسموعًا مصروفًا، فإنَّه يُصْرَفُ، وتكونُ النُّونُ أصليَّةً، وإن سُمِعَ غيرَ مصروفٍ، فإنَّهُ لا يُصْرَفُ، وتكونُ النُّونُ زائدةً.

الحالُ الثَّالثةُ: إذا لم يُسْمَعْ فأنتَ بالخيارِ، فإنْ رَاعَيْتَ أنَّ النُّونَ أصليَّةٌ صَرْفتَ، وإنْ راعيتَ أنَّها غيرُ أصليَّةٍ لم تَصْرِفْ.

وأمَّا (حسَّان) فإنَّهم يقولون: ما سُمِعَ إلَّا ممنوعًا مِن الصَّرْفِ، وعلى هذا فتكونُ النُّونُ زائدةً.

مثال آخر: (عُثْمان) النُّونُ فيه زائدةٌ.

مثال آخر: (عَفَّان)، فإن كان مِن العِفَّةِ، فالنُّونُ زائدةٌ، ويكونُ ممنوعًا من الصَّرْفِ، وإنْ كان مِن العُفُونةِ فالنُّونُ أصليَّةٌ، ويكونُ مصروفًا، لكنِ المسموعُ (عَفَّانَ)، وعلى هذا فيكونُ ممنوعًا مِن الصَّرْفِ، وتكونُ النُّونُ زائدةً، وهو مُشْتَقٌّ من العِفَّةِ.

إِذَنْ: قولُه: «كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا»: أي: كذاك العَلَمُ الَّذي اشتملَ على زِيَادةِ الألفِ والنُّونِ، فإنَّه ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

فإذا قال قائلٌ: بماذا نعرفُ الزِّيَادةَ؟

قلنا: بتصريفِ الكلمةِ، فإذا سقطتِ النُّونُ في أحدِ التَّصاريفِ، فهي زائدةٌ.

وقولُه: «غَطَفَان»: هو عَلَمٌ على قَبِيلَةٍ.

و«أَصْبَهَانَ»: عَلَمٌ على بَلْدَةٍ، فتبيَّنَ بهذا أنَّ العَلَمَ، سواءٌ كان عَلَمًا للبُلْدانِ، أو للإنسانِ، أو أيَّ علَمٍ يكونُ.

* * *

٦٦٤- كَـــذَا مُؤَنَّـــثٌ بِهَـــاءٍ مُطْلَقَـــا وَشَرْطُ مَنْـعِ الْعَـارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـى

٦٦٥-فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَـ(جُورَ) أَو (سَقَرْ) أَو (زَيْدٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْـمَ ذَكَـرْ

الشـــرحُ

قولُه: «كَذَا مُؤَنَّثٌ»: أي: كذا عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ، فـ(مُؤَنَّثٌ): صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (كذا عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: «بِهَاءٍ»: المعروفُ أنَّ المُؤَنَّثَ يُؤَنَّثُ بالتَّاءِ، لكنْ تاءُ المُفْرَدِ قدْ يُعَبَّرُ عنها بعضُ أهلِ العِلْمِ بالهاءِ، ولكنَّ الأكثرَ على أنَّهم يُعبِّرونَ عنها بالتَّاءِ، ولو أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- قال: (كذا مُؤَنَّث بتَاءٍ مُطْلَقًا)، لم ينكسرِ البيتُ، لكنْ كأنَّه يرى الرَّأيَ الثَّانيَ، وهو أنَّ التَّاءَ الَّتي ليست للجَمْعِ تُسَمَّى هاءً.

وقولُه: «مُطْلَقَا»: كلمةُ الإطلاقِ تعني على أيِّ شيءٍ كان، سواءٌ كانَ لمذكرٍ أم لمُؤَنَّثٍ، وسواءٌ كان ثلاثةَ أحرفٍ، أم أكثرَ، أم أقلَّ، وتكونُ الهاءُ هي الثَّالِثَةَ، فقولُه (بِهاءٍ مُطْلَقًا)، أي: على أيِّ صِفَةٍ كان، فهو ممنوعٌ من الصَّرفِ للعَلَمِيَّةِ والتَّأنيثِ، والتَّأنيثُ هنا هو التَّاءُ، لكنْ إن كان لمُذَكَّرٍ فتأنيثُه لَفْظِيٌّ، وإنْ كان لمُؤَنَّثٍ فتأنيثُه لفظيٌّ ومَعْنَوِيٌّ.

مثال ذلك: نحنُ نعرفُ أنَّ مِن الصَّحابةِ مَنِ اسْمُه **(قَتَادة)**، ومَن اسمُه **(طَلْحَة)**، ومَن اسمُه **(سَمُرة)**، ومَن اسمُه **(أُسامة)**، ومَن اسمُه **(حَمْزة)**، وكلُّ هذه الأسماءِ ممنوع مِن الصَّرفِ للعَلَمِيَّةِ والتَّأنيثِ، وهو تأنيثٌ لَفْظِيٌّ، فلو قال

قائلٌ: (وعن طَلْحَةٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ) كان مُخْطِئًا.

لكن لو قال قائل: أَلَسْتَ تقولُ: (**قطعتُ طَلْحَةً**[١]، **فأَوْقَدتُ النَّارَ تحتَ القِدْرِ**)؟!

قلنا: لكن (**طَلْحَة**) هنا ليستْ عَلَمًا.

فإذا قال قائلٌ: أَلَسْتَ تقولُ: (**مررتُ بامرأةٍ قائمةٍ**)، فهنا (**امرأة**) و(**قائمة**) كِلْتاهما مصروفتان، وفيهما التَّاءُ؟!

قلنا: لكنْ ليستْ عَلَمًا، وعلى هذا فيَجِبُ أنْ نَقُولَ في قولِه: (**كَذَا مُؤَنَّثٌ**): إنَّ هناك شيئًا محذوفًا، وهو(عَلَم)، أي: كذا عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ بهاءٍ مطلقًا لأجلِ أنْ يخرجَ الوصفُ والاسمُ الجامدُ، فـ(**امرأة**): اسمٌ جامدٌ، و(**قائمة**): وَصْفٌ.

لكنْ لو جاءني بنتٌ فسمَّيْتُها (**امرأة**)، فهنا يكونُ ممنوعًا من الصَّرفِ، ولهذا كلمةُ (**فَاطِمَة**) و(**عَائِشَة**) إنْ كانتا وَصْفًا، فهما مَصْرُوفتانِ، وإنْ كانتا عَلَمًا، فهما غيرُ مَصْرُوفتَيْن، تقول: (**مررتُ بعَجُوزٍ عائشةٍ مئةَ سَنَةٍ**)، فهنا مصروفةٌ، لأنَّها وصفٌ، وتقولُ: (**مررتُ بامرأةٍ فَاطِمَةٍ وَلَدَها**)، وهنا أيضًا مَصْرُوفةٌ، لأنَّها ليستْ عَلَمًا.

إِذَنْ: كلُّ عَلَمٍ مختومٍ بتاءِ التَّأنيثِ، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ، سواءٌ كان هذا العَلَمُ لُمذَكَّرٍ أم لُمؤَنَّثٍ، وسواءٌ كان على ثَلَاثةِ أحرفٍ أو أكثرَ.

وقولُه: «**الْعَارِ**»: أي: الخالي مِن التَّاءِ، فإذا كان عَلَمًا مُؤَنَّثًا بغيرِ التَّاءِ -وهو ما يُسمَّى بالتَّأنيثِ المعنويِّ- فهو ممنوعٌ مِن الصَّرفِ، لكنْ في مَوَاضِعَ:

---

(١) الطَّلْحَة في الأصْل: واحِدَة الطَّلْح، وَهِيَ شَجَر عِظام مِنْ شَجَر العِضَاه. النهاية (طلح).

الموضعُ الأوَّلُ: «كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ»: أي: زادَ على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ.

مثاله: (زَيْنَب)، (سُعَاد)، وكذلك (أَسْماء)، لكنْ هذا فيه أيضًا عِلَّةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْن، وفيه أيضًا عِلَّةٌ أُخْرى، وهي العَلَمِيَّةُ.

إِذَنْ: كلُّ عَلَمٍ مُؤَنَّثٍ زائدٍ على ثَلَاثةِ أحرفٍ، فهو ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

فإنْ كان ثَلَاثَةَ أحرفٍ، ففي المَوَاضعِ التَّاليةِ:

الموضعُ الثَّاني: إذا كانَ كـ (جُورَ)، فهو ممنوعٌ من الصَّرفِ، لأنَّ فيه العُجْمَةَ، فجُبِرَ تَأْنِيثُه بكَوْنِه أَعْجَمِيًّا، فتقولُ: (هذه جُورُ)، (دَخَلْتُ جُورَ)، (مَشَيْتُ إلى جُورَ)، ولا تَصْرِفُها، لأنَّها أعجميَّةٌ.

الموضعُ الثَّالثُ: إذا كانَ كـ (سَقَر)، قال اللهُ تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر:٤٢]، وكانَ ممنوعًا مِن الصَّرفِ، لأَنَّهُ مُتَحَرِّكُ الوسطِ، وفيه أيضًا العَلَميَّةُ والتَّأْنيثُ، فلِتَحَرُّكِ وَسطِهِ صار ثقيلًا ممنوعًا من الصَّرفِ.

الموضعُ الرَّابعُ: إذا كانَ كـ (زَيْد) اسمَ امرأةٍ، فلو أنَّ امرأةً سمَّاها أبوها (زَيْد)، فإنَّهُ يكونُ ممنوعًا مِن الصَّرْفِ، لأنَّ اسمَ الذَّكَرِ على المرأةِ ثقيلٌ مَعْنًى، فلأجلِ الثِّقَلِ قالوا: يكونُ ممنوعًا من الصَّرفِ.

ولو أنَّ رَجُلًا سمَّى امرأةً (عُبَيد)، فهو ممنوعٌ من الصَّرفِ، لأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ، وكلُّ اسمٍ رُبَاعِيٍّ جَعَلْتَه عَلَمًا لمُؤَنَّثٍ، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرفِ.

إِذَنْ: صارَ الثُّلَاثيُّ مِن المُؤَنَّثِ مصروفًا إلا في ثَلَاثِ مَسَائِلَ: مُتحرِّك الوَسَطِ، وما كان أَعْجَمِيًّا، وما كانَ مُذكَّرًا سُمِّيَ به مُؤَنَّثٌ.

* * *

٦٦٦-وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَـذْكِيرًا سَبَقْ   وَعُجْمَةً كَـ(هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقّ

الشَّرحُ

المُؤَنَّثُ الثُّلَاثيُّ السَّاكنُ الوَسَطِ إذا عَدِمَ العُجْمَةَ والتَّذْكيرَ، أي: أنَّه ليسَ باسمِ رَجُلٍ سُمِّيَ به امرأةٌ، وليس بَأَعْجَميٍّ، فللعلماءِ فيه وَجْهَان: الصَّرفُ وعَدَمُه.

مثاله: (هند)، فهي عربيَّةٌ من ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ سَاكِنَةُ الوسطِ، وهي اسمٌ لِمُؤَنَّثٍ، فيجوزُ فيها وَجْهَان: الصَّرفُ وعَدَمُه، فتقولُ: **(هذه هِنْدٌ)**، و**(هذه هندُ)**، وتقولُ: **(رأيتُ هِنْدًا)** و**(رأيتُ هِنْدَ)**، وتقولُ: **(مررتُ بِهِنْدٍ)**، و**(مررتُ بِهِنْدَ)**، ولكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: **(وَالْمَنْعُ)** أي: من الصَّرْفِ **(أَحَقّ)**.

خلاصةُ الأبياتِ الثَّلَاثةِ السَّابقةِ:

يُمْنَعُ مِن الصَّرفِ كلُّ علمٍ مختومٍ بتاءِ التَّأْنيثِ مُطْلَقًا بدون شَرْطٍ.

يُمْنَعُ من الصَّرفِ كلُّ عَلَمٍ مُؤَنَّثٍ زادَ على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ، أو كان أَعْجَمِيًّا، أو كانَ مُحَرَّكَ الوَسَطِ، أو كان اسمًا لِذَكرٍ سُمِّيَ به أُنْثَى.

إذا كان ثُلَاثيًّا سَاكِنَ الوسطِ، ولم يُسمَّ به ذَكَرٌ، فإنَّ فيه وَجْهَيْن، والمنعُ أحقُّ.

وإذا كان في الوَسَطِ حرفُ عِلَّةٍ، فالظَّاهرُ أَنَّهُ مثلُ (هند)، لأَنَّهُ إذا كانَ الحرفُ الصَّحيحُ مع خِفَّتِهِ فيه وجهانِ، فهذا مِن باب أَوْلى.

***

٦٦٧-وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

الشرحُ

من الأسماءِ الَّتي تُمْنَعُ من الصَّرْفِ «الْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ»: أي: أَنَّهُ ليس من كَلَامِ العَرَبِ، وإنَّما هو من كَلَامِ العَجَمِ.

«وَالتَّعْرِيفِ»: أي: أَنَّه عَلَمٌ بلُغَةِ العَجَمِ، والمرادُ بالتَّعْرِيفِ هنا العَلَمِيَّةُ، وليس التَّعريفَ المُقابِلَ للنَّكِرةِ، كما سبق في المَعْرِفَةِ والنَّكْرَةِ.

وقولُه: «مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ»: هذه الجملةُ خبرُ المُبْتَدَأ، فـ(الْعَجَمِيُّ): مُبْتَدأٌ، و(صَرْفُهُ): مُبْتَدأٌ ثانٍ، و(امْتَنَعْ): الجملةُ خبرُ المُبْتَدأ الثَّاني، والمُبْتَدأُ الثَّاني وخبرُه في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبْتَدأ الأوَّلِ.

ومعنى البيت أنَّ **العَجَمِيَّ** وضعًا **وعَلَمِيَّةً الزَّائدَ على الثَّلاثِ ممنوعٌ** صَرْفُه.

فقولُه: «الْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ»: احترازٌ من العَرَبِيِّ الوَضْعِ، فإذا وُجِدَ اسمٌ عربيٌّ، فإنَّه لا يُمْنَعُ مِن الصَّرْفِ، ولو تَسَمَّى به الأَعْجَمِيُّ.

مثال ذلك: (حُسَين) عَرَبِيٌّ، والعَجَمُ يتَسَمَّوْن بـ(حُسَيْن) كثيرًا، فهل نقول: لـمَّا كان هذا عَلَمًا أَعْجَمِيًّا يُمْنَعُ من الصَّرفِ؟

نقول: لا، لأنَّ أَصْلَه عربيٌّ.

وقولُه: «وَالتَّعْرِيفِ»: يعني: أَنَّه عَلَمٌ بلُغَةِ العَجَمِ، فلو جُعِلَ اسمُ الجنسِ عَلَمًا بلُغَةِ العَرَبِ، وهو عندَ العَجَمِ ليس بعَلَمٍ، لم يُمْنَعْ مِن الصَّرْفِ.

ومثَّلوا لذلك بـ(**قَالُون**)، وهو أحدُ الرُّوَاةِ عن القُرَّاءِ، لكنَّه عَرَبِيٌّ، وأصلُ (قَالُون) في اللُّغَةِ الأعْجَمِيَّةِ اسمُ جِنْسٍ، أو صِفَةٌ بمعنى (جَيِّد)، فليستْ عَلَمًا.

إِذَنْ: تقولُ: (**قال قَالُونٌ**)، و(**سمعتُ قالُونًا**)، و(**استحسنتُ قِرَاءةَ قَالُونٍ**)، لأَنَّهُ ليس عَجَمِيَّ التَّعْرِيفِ.

وقولُه: «**مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ**»: هذا شَرْطٌ، وهو أنْ يكونَ زَائِدًا على الثَّلَاثِ، فإنْ لم يَكُنْ زائدًا على الثَّلَاثِ، فإنَّهُ يُصْرَفُ، ولو كان عَجَمِيَّ الوَضْعِ والتَّعْرِيفِ.

مثالُه: (**نُوح**)، لأَنَّه قبلَ أنْ تَأْتِيَ العَرَبِيَّةُ، ومثل: (**لُوط**)، لأَنَّه ليس من العَرَبِ، وإنْ كَانَتِ العُرُوبَةُ موجودةً، ومثل: (**هُود**)، لكن هذا فيه نِزَاعٌ، **فبعضهم قال**: إنَّه عربيٌّ، **وبعضُهم قال**: إنَّهُ غيرُ عربيٍّ، لكنْ مَهْمَا كان، فإنَّه ليسَ زائدًا على الثَّلَاثةِ.

قال بعضُ المُحَشِّين: جميعُ أَسْمَاءِ المَلَائكةِ ممنوع من الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ.

وكأَنَّهم يُريدون أنَّ ما ليس مِن وَضْعِ العَرَبِ فهو أَعْجَمِيٌّ، إلَّا أنَّهم استثنوا أربعةً مِن المَلَائِكَةِ، وهم مَالِكٌ، ورِضْوَانٌ، ومُنْكَرٌ، ونَكِيرٌ، فهؤلاءِ الأربعةُ يُصْرَفون، ومَن عَدَاهم مِنَ الملائكةِ لا يُصْرَفون، مثل: جِبْرِيلَ، ومِيكائيلَ، وإِسْرَافيلَ، وهَارُوتَ، ومَارُوتَ.

كذلك الأنبياءُ أَسْمَاؤُهم لا تَنْصَرِفُ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ إلَّا مَن يأتي، وهم مُحَمَّدٌ، وشُعَيْبٌ، وصَالِحٌ، وهُودٌ، ولُوطٌ، ونُوحٌ، وشِيثٌ على القولِ بأَنَّهُ نبيٌّ، فهؤلاءِ سبعةٌ مِن الأنبياءِ تَنْصَرِفُ أسماؤُهم، والبَقِيَّةُ لا تَنْصَرِفُ أَسْمَاؤُهم، مثل: (**يُونُس**)، فهو ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

فإذا قال قائلٌ: و(ذُو الكِفْل)؟

نقول: ذو الكِفْل مضافٌ، فـ(ذو) بمعنى صَاحِب، وهو مضافٌ إلى (الكِفْل)، فإنْ عَنَيْتَ (ذا)، فهي مضافٌ، وإنْ عنيتَ (الكِفْل)، فهي مُـحَلَّاةٌ بـ(أل)، مثل: (ذي النُّون)، مع أنَّهُ يونسُ، والمُرَكَّبُ تركيبًا إِضَافيًّا يُعْرَبُ أوَّلُه وَحْدَه، وثَانِيهِ مجرورًا بالإضافةِ دائمًا، فهنا وُجِدَ مَانِعٌ مِن كَوْنِهِ ممنوعًا مِن الصَّرْفِ، وهو الإِضَافَةُ في أوَّلِهِ، و(أَلْ) في آخِرِه.

وهنا إشكال: سبقَ أنَّ (جُور) غيرُ مَصْرُوفةٍ، وهي أَعْجَمِيَّةٌ، فكيفَ كانتْ غيرَ مصروفةٍ وهي لم تَزِدْ على الثَّلَاثِ؟

نقول: التَّأْنيثُ اجتمعَ مع العَلَمِيَّةِ فقوَّاها.

فإذا قال قائلٌ: أنتم تقولون: إنَّ المُؤَنَّثَ الثُّلَاثِيَّ يجوزُ فيه وَجْهَان، و(جُور) تقولون: إنَّها ممنوعةٌ من الصَّرْفِ؟

نقول: صَحِيحٌ أنَّ كَوْنَها ثُلَاثِيَّةً سَاكِنَةَ الوسطِ يقتضي أنْ يَجُوزَ فيها الوَجْهَان، لكنْ مَنَعَ مِن جَوَازِ الوَجْهَيْن كَوْنُها أعْجَمِيَّةً، لكن لَمَّا كانت ثُلَاثِيَّةً نقول: اجتمعَ سَبَبَانِ ضَعِيفَانِ، فكانا قَوِيَّين، كما يرتقي الحديثُ الحسنُ بطُرُقِه إلى أنْ يكونَ صَحِيحًا لِغَيْرِه، فهذه اجْتَمَعَ فيها عُجْمَةٌ وتَأْنيثٌ، لكنَّ العُجْمَةَ لا تَقْوى على أنْ يكونَ ممنوعًا من الصَّرْفِ، والتَّأنيثَ لا يَقْوَى على أنْ يكونَ في الصَّرفِ وجهان، فلذلك صارتْ ممنوعةً من الصَّرفِ وُجُوبًا.

* * *

٦٦٨- كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَـخُصُّ الْفِعْـلَا   أَوْ غَالِـبٍ كَ(أَحْمَـدٍ) و(يَعْـلَى)

الشــرحُ

قولُه: «كَذَاكَ»: أي: كالَّذي ذُكِرَ، والمرادُ العَلَمُ أيضًا.

«ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا»: بمعنى أَنَّه يَخْتَصُّ بالأَفْعَالِ، إمَّا دَائِمًا، وإمَّا غَالِبًا.

فالدَّائِمُ مثَّلَ له في الشَّرْحِ بقَوْلِه: (ضُرِب)، فلو سُمِّيَ شخصٌ (ضُرِبَ)، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ، لأَنَّه على وَزْنِ (فُعِل)، وكلمةُ (فُعِل) لا تُوجَدُ في الأسماءِ، إنَّما تكونُ في الأَفْعَالِ.

كذلك لو سَمَّيْتَ شَخْصًا (كُتِمَ)، نقول: هذا عَلَمٌ مُوَازِنٌ للفِعْلِ المبنيِّ للمَجْهولِ، فيكونُ ممنوعًا من الصَّرْفِ، فتقولُ: (جاءَ كُتِمُ)، (ضَرَبْتُ كُتِمَ)، (مَرَرْتُ بكُتِمَ).

وكذلك (فَعَّلَ)، مِثْل: (كَلَّمَ)، (شَدَّدَ)، (حَسَّنَ)، وما أشبهَ ذلك، نقول: هذا أيضًا ممنوعٌ من الصَّرْفِ، لأَنَّهُ على وزنٍ يَخُصُّ الفِعْلَ.

***

٦٦٩- وَمَـا يَصِـيرُ عَلَـمًا مِـنْ ذِي أَلِـفْ ... زِيدَتْ لِإِلْـحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَـرِفْ

٦٧٠- وَالْعَلَـمَ امْنَـعْ صَرْفَـهُ إِنْ عُـدِلَا ... كَـ (فُعَلٍ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ (ثُعَلَا)

٦٧١- وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) ... إِذَا بِـهِ التَّعْيِـينُ قَصْـدًا يُعْتَـبَرْ

٦٧٢- وَابْنِ عَلَى الْكَسْـرِ (فَعَالِ) عَلَـمَا ... مُؤَنَّثًـا، وَهْـوَ نَظِـيرُ (جُشَـمَا)

٦٧٣- عِنْـدَ تَمِـيمٍ، وَاصْرِفَـنْ مَـا نُكِّـرَا ... مِـنْ كُـلِّ مَـا التَّعْرِيـفُ فِيـهِ أَثَّـرَا

٦٧٤- وَمَـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُوصًـا فَفِـي ... إِعْرَابِـهِ نَهْـجَ (جَـوَارٍ) يَقْتَفِـي

٦٧٥- وَلِاضْـطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُـبٍ صُرِفْ ... ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَـرِفْ

***

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

٦٧٦-ارْفَــعْ مُضَــارِعًا إِذَا يُـــجَرَّدُ ... مِـنْ نَاصِـبٍ وَجَـازِمٍ كَـ(تَسْـعَدُ)

٦٧٧-وَبِـ(لَنِ) انْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ) ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْـدِ ظَـنّ

٦٧٨-فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ ... تَـخْفِيفَهَا مِـنْ (أَنَّ) فَهْـوَ مُطَّـرِدْ

٦٧٩-وَبَعْضُـهُمْ أَهْمَـلَ (أَنْ) حَمْـلًا عَـلَى ... (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

٦٨٠- وَنَصَـبوا بِـ(إِذَنِ) الْـمُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١- أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصِـبْ وَارْفَعَـا ... إِذَا (إِذَنْ) مِـنْ بَعْـدِ عَطْـفٍ وَقَعَـا

٦٨٢- وَبَـيْنَ (لَا) وَلَامِ جَـرٍّ الْتُـزِمْ ... إِظْهَـارُ (أَنْ) نَاصِـبَةً، وَإِنْ عُـدِمْ

٦٨٣- (لَا) فَـ(أَنَ) اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا ... وَبَعْدَ نَفْـيِ (كَـانَ) حَـتْمًا أُضْـمِرَا

٦٨٤- كَـذَاكَ بَعْـدَ (أَوْ) إِذَا يَصْـلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَو (الَّا أَنْ) خَفِـي

٦٨٥- وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَـذَا إِضْمَارُ (أَنْ) ... حَتْمٌ كَـ(جُدْ حَتَّى تَسُـرَّ ذَا حَـزَنْ)

٦٨٦-وَتِلْـو(حَتَّى) حَـالًا اوْ مُـؤَوَّلَا ... بِهِ ارْفَعَـنَّ، وَانْصِـبِ الْـمُسْتَقْبَلَا

٦٨٧-وَبَعْـدَ فَـا جَـوَابِ نَفْـيٍ أَوْ طَلَـبْ ... مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

٦٨٨-وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَـعْ) ... كَـ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِـرَ الْجَزَعْ)

٦٨٩- وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠- وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

٦٩١- وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

٦٩٢- وَالْفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

٦٩٣- وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

٦٩٤- وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

***

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

٦٩٥- بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبًـا ضَـعْ جَزْمَـا | فِي الْفِعْلِ، هَكَذَا بِـ(لَـمْ) و(لَـمَّا)
٦٩٦-وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ) و(مَنْ) و(مَا) و(مَهْمَا) | (أَيٍّ) (مَتَى) (أَيَّانَ) (أَيْـنَ) (إِذْ مَـا)
٦٩٧- و(حَيْثُمَا) (أَنَّى)، وَحَرْفٌ (إِذْ مَـا) | كَ(إِنْ)، وَبَـاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْـمَا
٦٩٨- فِعْلَـيْنِ يَقْتَضِـينَ: شَرْطٌ قُـدِّمَا | يَتْلُـو الْـجَزَاءُ، وَجَوَابًـا وُسِـمَا
٦٩٩- وَمَاضِـيَيْنِ أَوْ مُضَـارِعَيْنِ | تُلْفِـيهِمَا أَوْ مُتَخَـالِفَيْنِ
٧٠٠- وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْـجَزَا حَسَـنْ | وَرَفْعُـهُ بَعْـدَ مُضَـارِعٍ وَهَـنْ
٧٠١- وَاقْرُنْ بِفَا حَـتْمًا جَوَابًـا لَـوْ جُعِـلْ | شَرْطًا لـ(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَـمْ يَنْجَعِلْ
٧٠٢- وَتَـخْلُفُ الْفَـاءَ (إِذَا) الْـمُفَاجَأَهْ | كَ(إِنْ تَـجُدْ إِذَا لَنَـا مُكَافَـأَهْ)
٧٠٣- وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْـجَزَا إِنْ يَقْـتَرِنْ | بِالْفَـا أَوِ الْـوَاوِ بِتَثْلِيـثٍ قَمِـنْ
٧٠٤- وَجَـزْمٌ اوْ نَصْـبٌ لِفِعْـلٍ إِثْـرَ فَـا | أَوْ وَاوٍ انْ بِالْـجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَـا
٧٠٥- وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ | وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِـمْ
٧٠٦- وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ | جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَهْـوَ مُلْتَـزَمْ
٧٠٧- وَإِنْ تَوَالَيَـا وَقَبْـلَ ذُو خَـبَرْ | فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًـا بِـلَا حَـذَرْ
٧٠٨- وَرُبَّـمَا رُجِّـحَ بَعْـدَ قَسَـمِ | شَرْطٌ بِـلَا ذِي خَـبَرٍ مُقَـدَّمِ

***

فصل لَوْ

٧٠٩- (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّ ... إِيلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلْ

٧١٠- وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ) ... لَكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

٧١١- وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

* * *

أَمَّا وَلَوْلا وَلَوْمَا

٧١٢- (أَمَّا) كَ(مَهْمَا يَكُ مِـنْ شَيْءٍ)، وَفَـا لِتِلْــوِ تِلْوِهَــا وُجُوبًــا أُلِفَــا

٧١٣- وَحَـذْفُ ذِي الْفَـا قَـلَّ فِي نَثْـرٍ إِذَا لَــمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَعَهَـا قَـدْ نُبِـذَا

٧١٤- (لَوْلَا) و(لَوْمَـا) يَلْزَمَـانِ الِابْتِـدَا إِذَا امْتِنَاعًــا بِوُجُــودٍ عَقَــدَا

٧١٥- وَبِهِـمَا التَّحْضِـيضَ مِـزْ و(هَـلَّا) (أَلَّا) (أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَــا الْفِعْــلَا

٧١٦- وَقَـدْ يَلِيهَـا اسْـمٌ بِفِعْـلٍ مُضْـمَرِ عُلِّــقَ أَوْ بظَــاهِرٍ مُــؤَخَّرِ

***

الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ وَاللامِ

٧١٧- مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ ... عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّ

٧١٨- وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩- نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا ... (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

٧٢٠- وَبِـ(اللَّذَيْنِ) و(الَّذِينَ) و(الَّتِي) ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

٧٢١- قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢- كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٧٢٣- وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

٧٢٤- إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ (وَقَى اللهُ الْبَطَلْ)

٧٢٥- وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

***

الْعَـــدَدُ

٧٢٦- ثَلَاثَــةً بِالتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَــرَهْ ... فِي عَــدٍّ مَــا آحَــادُهُ مُــذَكَّرَهْ

٧٢٧- فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْـمُمَيِّزَ اجْـرُرِ ... جَمْعًــا بِلَفْــظِ قِلَّــةٍ فِي الْأَكْثَــرِ

٧٢٨- و(مِائَةً) و(الْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِـفْ ... و(مِائَةٌ) بِالْـجَمْعِ نَـزْرًا قَـدْ رُدِفْ

٧٢٩- و(أَحَـدَ) اذْكُـرْ، وَصِـلَنْهُ بِعَشَـرْ ... مُرَكَّبًــا قَاصِــدَ مَعْــدُودٍ ذَكَــرْ

٧٣٠- وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْـرَهْ) ... وَالشِّـينُ فِيهَـا عَـنْ تَمِيمٍ كَسْـرَهْ

٧٣١- وَمَـعَ غَـيْرِ (أَحَـدٍ) و(إِحْـدَى) ... مَـا مَعْهُـمَا فَعَلْـتَ فَافْعَـلْ قَصْـدَا

٧٣٢- وَلِـــ (ثَلَاثَـةٍ) و(تِسْـعَةٍ) وَمَـا ... بَيْــنَهُمَا إِنْ رُكِّبَــا مَــا قُــدِّمَا

٧٣٣- وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ) و(عَشَـرَا) ... (اثْنَـيْ) إِذَا أُنْثَـى تَشَـا أَوْ ذَكَـرَا

٧٣٤- وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَـعْ بِـالْأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِـوَاهُمَا أُلِـفْ

٧٣٥- وَمَيِّزِ الْـ (عِشْرِينَ) لِلـ (تِّسْـعِينَا) ... بِوَاحِـدٍ كَــ (أَرْبَعِـينَ حِينَـا)

٧٣٦- وَمَيِّــزُوا مُرَكَّبًــا بِمِثْــلِ مَــا ... مُيِّــزَ (عِشْــرُونَ) فَسَــوِّيَنْهُمَا

٧٣٧- وَإِنْ أُضِــيفَ عَــدَدٌ مُرَكَّــبُ ... يَبْـقَ الْبِنَـا، وَعَجُـزٌ قَـدْ يُعْـرَبُ

٧٣٨- وَصُغْ مِـنِ (اثْنَـيْنِ) فَـمَا فَـوْقُ إِلَى ... (عَشَرَةٍ) كَـ (فَاعِلٍ) مِـنْ (فَعَلَا)

٧٣٩- وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا
٧٤٠- وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
٧٤١- وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا
٧٤٢- وَإِنْ أَرَدتَ مِثْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ) مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
٧٤٣- أَو (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
٧٤٤- وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِـ (حَادِي عَشَرَا) وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا
٧٤٥- وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

تلخيص أحكام العدد والمعدود

للعددِ معَ المعدودِ حُكْمان:

أحدُهما: من جهةِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ.

والثَّاني: من جهةِ الإعرابِ.

فأما من جهةِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، فإنَّ ألفاظَ العددِ لها حالاتٌ:

(واحد واثنان)، وهذانِ يكونانِ تبعًا للمعدودِ مطلقًا، فتقول: (رجلان اثنان)، و(امرأتان ثنتان).

(عشرون، وأخواتُه، وألف، ومليون وأخواتُه)، وهذه دائمةُ التَّذكيرِ مطلقًا، فتقول: (عشرون رجلًا)، و(عشرون امرأةً)، و(ألْف رجل)، و(ألْف امرأة)، و(مليون رجل)، و(مليون امرأة).

(مائة)، وهذه دائمةُ التَّأنيثِ، فتقول: **(مائة رجُل)**، و**(مائة امرأة)**.

(من ثلاثةٍ إلى تسعةٍ)، فهذه لها حالان: فتارَةً تكونُ مُفْرَدةً، وتارةً تكونُ مُرَكَّبةً.

وفي كلتا الحالَيْن فهي على عكسِ المعدودِ تذكيرًا وتأنيثًا، فتُذَكَّرُ مع المُؤَنَّثِ، وتُؤَنَّثُ مع المُذَكَّرِ.

فيُقالُ في حالِ الإفرادِ: **(ثلاثة رجال)**، و**(ثلاث نسوة)**، وفي حالِ التَّركيبِ: **(ثلاثة عشر رجلًا)** و**(ثلاث عشرة امرأةً)**.

(عشرة)، فهذه تارةً تكونُ مُوافقةً للمعدودِ، وتارةً تكونُ مُعاكِسَةً له، فإنْ كانتْ مُرَكَّبةً، فهي مُوافِقَةٌ للمعدودِ، فتقول: **(عندي إحدى عشرة امرأةً، وأَحَدَ عَشَرَ رجلًا)**.

وإنْ كانتْ غيرَ مُرَكَّبةٍ، فهيَ على عَكْسِ المعدودِ، فتقول: **(عندي عَشَرَةُ رجالٍ، وعَشْرُ نسوةٍ)**.

وأمَّا منْ ناحيةِ الإعرابِ، فالعددُ على حَسَبِ العواملِ، وأمَّا المعدودُ، فعلى حسبِ العددِ كما يأتي:

فإنْ كانَ العددُ لفظَ **(ألف)** و**(مائة)** و**(مليون)** وأخواتِه، فإنَّ المعدودَ مفردٌ مجرورٌ بالإضافةِ، تقول: **(ألف رجل)**، و**(مائة رجل)**، وقدْ يكونُ جَمْعًا مجرورًا بـ(مِن)، مثل: **(ألفٌ من الرِّجالِ)** و**(مائةٌ مِن الرِّجالِ)**، وقد تضافُ المائةُ فقط إلى الجمعِ مثل: **(مائةُ رجلٍ)**، وقدْ يكونُ تمييزُها مُفْرَدًا منصوبًا، مثل: **(عندي مائةٌ رجلًا)**.

وإنْ كانَ العددُ لفظَ (**واحد**) و(**اثنان**)، أو مُؤَنَّثهما، فإنَّ المعدودَ يُؤْتَى به جمعًا مجرورًا بـ(مِن) ليس إلَّا، تقول: (**واحدٌ مِن الرِّجالِ**)، و(**واحدةٌ مِن النِّساءِ**)، و(**اثنانِ مِن الرِّجالِ**)، و(**ثِنْتَان مِن النِّساءِ**).

وإنْ كانَ العددُ لفظَ (**ثلاثة**) و(**عشرة**)، وما بينهما، فتمْييزُهما لا يكونُ إلا دالًّا على تَعَدُّدٍ، ولا يكونُ مُفْرَدًا، ويجوزُ فيه الجرُّ بالإضافةِ، أو بـ(مِن)، فتقول: (**عندي ثلاثةُ رجالٍ**) أو: (**ثلاثةٌ مِن الرِّجالِ**).

ويجوزُ فيه أيضًا أنْ يتبعَ العددَ في الإعرابِ على أَنَّهُ عطفُ بيانٍ، مثل: (**عندي خمسةٌ أثوابٌ**).

وإنْ كانَ العددُ لفظَ (**أحد عشر**) وأخواتِه، و(**عشرون**) وأخواتِه، فإنَّ المعدودَ مُفْرَدٌ منصوبٌ، أو جمعٌ مجرورٌ بـ(مِن)، تقول: (**عندي أَحَدَ عَشَرَ رجلًا، وعشرون غلامًا**)، أو: (**أَحَدَ عَشَرَ مِن الرِّجالِ، وعشرون مِن الغِلْمان**).

ويجوزُ في (**أَحَدَ عَشَر**) وأخواتِه سِوَى (**اثْنَيْ عَشَر**) و(**اثنَتَيْ عَشْرة**) أنْ يضافَ إلى مُسْتَحِقٍّ، فتقول: (عندي أَحَدَ عَشَر زيدٍ، وتِسْعَ عَشْرَةَ عَمْرٍو).

وإعرابُ (**اثنا عَشَر**)، و(**اثنتا عَشْرَة**) أنْ تقول: (**اثنا**) أو (**اثنتا**) مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عن الضَّمَّةِ، لأَنَّه مُلْحَقٌ بالمُثَنَّى، و(**عشر**) أو (**عشرة**) مبنيٌّ على الفَتْحِ لتَضَمُّنِه معنى حرفِ العطفِ، إذِ التَّقديرُ: (**اثنان وعشر**)، ولا محلَّ لهُ مِن الإعرابِ لوُقُوعِه موقعَ نونِ المُثَنَّى.

***

كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

٧٤٦- مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَـ(كَمْ شَخْصًا سَمَا)

٧٤٧- وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

٧٤٨- وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ) أَو (مِائَةٍ) كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

٧٤٩- كَـ(كَمْ): (كَأَيِّنْ) و(كَذَا)، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

***

الْحِكَايَةُ

٧٥٠- احْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِـمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١- وَوَقْفًا احْكِ مَا لِـمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

٧٥٢- وَقُلْ: (مَنَانِ) و(مَنَيْنِ) بَعْدَ (لِي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣- وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ): (مَنَهْ) ... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤- وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ ... بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

٧٥٥- وَقُلْ: (مَنُونَ) و(مَنِينَ) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

٧٥٦-وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ

٧٥٧- وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) ... إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

***

التَّـأْنِيـثُ

٧٥٨- عَلَامَـةُ التَّأْنِيـثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِـفْ وَفِي أَسَـامٍ قَـدَّرُوا التَّـا كَـالْكَتِفْ

٧٥٩- وَيُعْـرَفُ التَّقْـدِيرُ بِالضَّـمِيرِ وَنَحْـوِهِ كَـالرَّدِّ فِي التَّصْـغِيرِ

٧٦٠- وَلَا تَـلِي فَارِقَـةً (فَعُـولَا) أَصْلًا وَلَا الْـ (مِفْعَالَ) وَالْـ (مِفْعِيلَا)

٧٦١- كَـذَاكَ (مِفْعَـلٌ)، وَمَـا تَلِيـهِ تَـا الْفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ

٧٦٢- وَمِـنْ (فَعِيـلٍ) كَـ(قَتِيـلٍ) إِنْ تَبِـعْ مَوْصُـوفَهُ غَالِبًـا التَّـا تَمْتَنِـعْ

٧٦٣- وَأَلِـفُ التَّأْنِيـثِ ذَاتُ قَصْـرِ وَذَاتُ مَـدٍّ نَحْـوُ: أُنْثَـى (الْغُـرِّ)

٧٦٤- وَالِاشْـتِهَارُ فِي مَبَـانِي الْأُولَى يُبْدِيـهِ وَزْنُ (أُرَبَـى وَالطُّـولَى

٧٦٥- وَمَرطَـى) وَوَزْنُ (فَعْـلَى) جَمْعَـا أَوْ مَصْـدَرًا أَوْ صِـفَةً كَـ(شَـبْعَى)

٧٦٦- وَكَـ(حُبَـارَى سُـمَّهَى سِـبَطْرَى ذِكْرَى وَحِثِّيثَـى) مَـعَ (الْكُفُـرَّى)

٧٦٧- كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّـقَّارَى) وَاعْـزُ لِغَـيْرِ هَـذِهِ اسْـتِنْدَارَا

٧٦٨- لِـمَدِّهَا (فَعْـلَاءُ) (أَفْعِـلَاءُ) مُثَلَّـثَ الْعَـيْنِ و(فَعْلَـلَاءُ)

٧٦٩- ثُـمَّ (فِعَـالَا) (فُعْلُـلَا) (فَـاعُولَا) (وَفَـاعِلَاءُ) (فِعْلِيَـا) (مَفْعُـولَا)

٧٧٠- وَمُطْلَـقَ الْعَـيْنِ (فَعَـالَا)، وَكَـذَا مُطْلَـقَ فَـاءٍ (فَعَـلَاءُ) أُخِـذَا

***

الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١- إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسَفْ
٧٧٢- فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ   ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
٧٧٣- كَ(فِعَلٍ) و(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا   كَ(فِعْلَةٍ) و(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: الدُّمَى
٧٧٤- وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ   فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ
٧٧٥- كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا   بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(ارْعَوَى) وَكَ(ارْتَأَى)
٧٧٦-وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدٍّ بِنَقْلٍ كَ(الْحِجَا) وَكَ(الْحِذَا)
٧٧٧- وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ   عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

* * *

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

٧٧٨- آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩- كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ (الْفَتَى) ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَـ(مَتَى)

٧٨٠- فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

٧٨١- وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثَنِّيَا ... وَنَحْوُ: عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

٧٨٢- بِوَاوٍ اَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

٧٨٣- وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤- وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٥- فَالْأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

٧٨٦- وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِيَّ اسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧- إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨- وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

٧٨٩- وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ ... وَزُبْيَةٍ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

٧٩٠- وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ... قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

* * *

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

إذا قال قائلٌ: متى نَجْمَعُ المُفْرَدَ جمعَ تَكْسِيرٍ، ومتى نَجْمَعُه جَمْعَ تَصْحِيحٍ؟

نقولُ: إذا تمَّت فيه شُرُوطُ جَمْعِ التَّصْحيحِ يُجْمَعُ جَمْعَ تَصْحيحٍ؛ لأنَّ جَمْعَ التَّصحيحِ له شُرُوطٌ، وإذا لم تَتِمَّ فليسَ هناكَ إلَّا جمعُ التَّكْسيرِ، معَ أنَّ جمعَ التَّكْسيرِ قد يُوجَدُ في شيءٍ له جَمْعُ تصحيحٍ.

٧٩١- (أَفْعِلَـةٌ) (أَفْعُـلُ) ثُـمَّ (فِعْلَـهْ) ثُمَّـتَ (أَفْعَـالٌ) جُمُـوعُ قِلَّـهْ

الشــرحُ

جموعُ القِلَّةِ تَنْتَهِي بالعَشَرةِ، وجموعُ الكَثْرةِ تَبْدأُ من الثَّلَاثةِ إلى ما لا نِهايةَ له، فلو قلتُ: (عِنْدِي لكَ أَرْغِفَةٌ)، فهذا الجَمْعُ جَمْعُ قِلَّةٍ، فلو أَحْضَرتُ ثلاثةَ أَرْغِفَةٍ، وأَعْطَيْتُكَ إيَّاها، فقلتَ: أنا أُريدُ عِشْرينَ رَغِيفًا، أقولُ: لا يُمْكِنُ؛ لأنَّ مُنْتَهى جمعِ القِلَّةِ عَشَرةٌ، فلا يُمْكِنُ أنْ أُعطِيَكَ أكثرَ مِن هذا، ولا يَجِبُ عليَّ إلَّا أقلُّ ما يَقعُ عليه الاسمُ، وأقلُّ ما يَقعُ عليهِ الجَمْعُ ثَلَاثةٌ.

ولكنْ معَ ذلك لا يُؤْخَذُ هذا الكَلَامُ على أنَّهُ حُكْمٌ شَرْعيٌّ، لكنْ نُريدُ أنْ نَتكَلَّمَ على ما تَقْتَضِيهِ قَواعدُ النَّحوِ، إلَّا أنَّ الإقراراتِ تَخْضَعُ لأَعْرَافِ النَّاسِ، فقدْ يَكونُ مثلًا دَلَالةُ العُرْفِ في جمعِ القِلَّةِ للكَثْرةِ، وقد يَكونُ الأمرُ بالعكسِ.

وقولُه: «أَفْعِلَةٌ»: مثالُه: (أَرْغِفـةٌ)، و(أَكْسِيَـةٌ)، و(أَغْطِيـةٌ)، و(أَسْئِلـةٌ)،

و(أَسْلِحةٌ)، وهذه جموعُ قِلَّةٍ، وهي كَثِيرةٌ.

وقولُه: «أَفْعُلُ»: مثالُه: (أَرْجُلٌ)، لكن سَيأْتِينا في كَلَامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أنَّها قَدْ تَفِي بجَمْعِ الكَثْرَةِ؛ لأَنَّهُ هكذا جاءَ في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ، ومثل: (أَعْبُدٍ) جمعِ (عَبْدٍ)، و(أَوْجُهٍ) جمعِ (وَجْهٍ)، وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُه: «فِعْلَهْ»: مثلُ: (فِتْيةٍ) جمع (فَتًى)، و(صِبْيَةٍ) جمعِ (صَبِيٍّ)، والأمثلةُ كثيرةٌ، لكنَّ الميزانَ هو الَّذي ذَكَرهُ المؤلِّفُ -رحمه الله-.

وقولُه: «أَفْعَالٌ»: هذا كَثِيرٌ أيضًا في اللُّغَةِ العَربيَّةِ، مثل: (أَسْبابٍ)، و(أَرْقامٍ)، و(أَحْكامٍ)، و(أَحْجامٍ)، و(أَنْعامٍ)، فهذه كُلُّها جموعُ قِلَّةٍ.

إِذَنْ: جُمُوعُ القِلَّةِ أربعةٌ فَقَطْ، والباقي كُلُّهُ جُمُوعُ كَثْرَةٍ.

* * *

٧٩٢- وَبَعْـــضُ ذِي بِكَثْـــرَةٍ وَضْـــعًا يَفِـــي

كَ(أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ(الصُّـفِيّ)

الشـــرحُ

قولُه: «وَبَعْضُ ذِي»: يُشِيرُ إلى هذه الأوزانِ الأَرْبَعةِ.

«بِكَثْرَةٍ وَضْعًا»: أي: حَسَبَ وَضْعِ اللُّغَةِ العَربيَّةِ.

«يَفِي»: أي: أنَّ بعضَ هذهِ الأوزانِ قد يَدُلُّ على الكَثْرَةِ بمُقْتَضَى الوَضْعِ اللُّغَويِّ.

مثالُه: (أَرْجُل)، فلا نَقولُ: إنَّها لا تَدُلُّ إلا على ثَلَاثةِ أَرْجُلٍ فقَط، بل تَدُلُّ على ثَلَاثةِ أَرْجُلٍ وما زادَ، إلى ما لا نِهايةَ له.

وقولُه: «وَالْعَكْسُ جَاءَ»: وهو أنْ يُوجَدَ أوزانُ جُمُوعِ كَثْرةٍ تُسْتَعْمَلُ في جُمُوعِ القِلَّةِ.

مثالُه: (الصُّفِيُّ)، ووزنُها (فُعُول)، وليسَ مِن أَوْزَانِ القِلَّةِ؛ لأنَّ أَوْزَانَ القِلَّةِ أربعةٌ فَقَطْ: (أَفْعِلة)، و(أَفْعَال)، و(فِعْلَة)، و(أَفْعُل)، لكنْ مع ذلك تُستعمَلُ في الكَثْرَةِ وفي القِلَّةِ.

وقولُه: «الصُّفِيّ»: أصلُها (فُعَوْلٌ)، لكن قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسُكُونِها وانفتاحِ ما قَبْلَها، ثمَّ لَمَّا قُلِبَت ياءً كانَ لا بُدَّ أنْ نَكْسِرَ ما قبلَها، والصُّفِيُّ هو جمع صَفا وصفوان، وهو الصخْرُ.

إِذَنْ: المسألةُ خَاضِعةٌ لِلُّغَةِ العربيَّةِ، لكنْ معَ ذلك لا أَرَى مانعًا من أنْ نُؤَصِّلَ قَواعِدَ نَرُدُّ ما نَشْتَبِهُ فيه إلى هذه القواعدِ وإنْ كانتْ قدْ تَخْتَلُّ كثيرًا.

***

٧٩٣- لِـ(فَعْلٍ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا ايْضًا يُجْعَلُ

٧٩٤- إِنْ كَانَ كَـ(الْعَنَاقِ) و(الذِّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

الشرحُ

قولُه: «اسْمًا»: ضدُّ الصِّفَةِ.

وقولُه: «صَحَّ عَيْنًا»: أي: أنَّ عَيْنَه ليستْ حرفَ عِلَّةٍ، احترازًا مِن الَّذي عَيْنُه حرفُ عِلَّةٍ، فإذا كان (فَعْل) اسمًا صحيحَ العَيْنِ فإنَّ جَمْعَهُ على (أَفْعُل).

مِثالُه: (فَلْس) و(أَفْلُس)، والفَلْسُ نوعٌ من النَّقْدِ مثل القِرْشِ.

مثالٌ آخَرُ: (ظَبْي)، (أَظْبُيٌ)، لكنْ نَحْذِفُ آخِرَه ونُنَوِّنُه، فنقولُ: (أَظْبٍ).

وقولُه: «لِـ(فَعْلٍ) اسْمًا»: إذا لم يَكُنْ على وَزْنِ (فَعْل) فإنَّهُ لا يكونُ جَمْعُه على (أَفْعُل).

مثاله: (ذِئْب) فهو اسمٌ ثُلَاثيٌّ صَحِيحُ العَيْنِ، لكنَّه على وَزْنِ (فِعْل)، ولهذا لا يُقَالُ في جَمْعِه: (أَذْئُب).

فإذا كانَ على وزنِ (فَعَل) فهل يُجْمَعُ على (أَفْعُل)؟

نقولُ: لا، وذلك مثل: (سَبَب)، لا نَقولُ: جَمْعُه (أَسْبُب)، بل (أَسْبَاب).

لكنْ قدْ يَرِدُ علينا كلمةُ (شَخْص)، فجَمْعُهُ (أَشْخَاص)، وهو اسمٌ ثُلَاثِيٌّ على وَزْنِ (فَعْل)، وهو صحيحُ العَيْنِ ومعَ ذلك لم يَرِدْ عن العَرَبِ إلَّا (أَشْخَاص).

وبهذا نَعْرِفُ أنَّ القاعدةَ التي ذَكَرَها هؤلاءِ العلماءُ -رحمهم الله- في جمعِ التَّكْسِيرِ غيرُ مُطَّرِدَةٍ، فالسَّماعُ هو الَّذي يَحْكُمُ.

وقولُه: «اسمًا»: احْتِرازٌ ممَّا إذا كانَ صِفَةً، مثل: (**فَخْم**)، و(**ضَخْم**)، فكلمةُ (**ضَخْم**) على وزنِ (**فَعْل**)، لكنَّها ليستِ اسمًا، بل هي صِفَةٌ، فلا نَقولُ فيها: (**أَضْخُم**).

وقولُه: «**صَحَّ عَيْنًا**»: أي إذا كان مِثْلَ: (**زَيْد**)، لم يُجْمَعْ على (**أَزْيُد**)؛ لأنَّهُ مُعْتَلُّ العَيْنِ.

مِثالٌ آخَرُ: (**ثَوْب**)، يُقَالُ فيها: (**أَثْوَاب**)، ولا يُقَالُ: (**أَثْوُب**)، ومعَ ذلك جاءَ عن العَرَبِ أنَّهم قالوا: (**أَثْوُب**).

مِثالٌ آخَرُ: (**عَيْن**)، يُقَالُ فيها: (**عُيُون**)، ولا يُقالُ: (**أَعْيَان**)، ويُقَالُ: (**أَعْيُن**)، لكنَّه شاذٌّ، فالعَرَبُ الَّذين قالوا: (**أَعْيُن**) تَرَكُوا هذا الشَّرْطَ، والمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: (**لـ(فَعْلٍ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا**)، وفي كَلِمَةِ (**عَيْن**) لم يَصِحَّ حرف العَيْنُ.

لكن هَلْ يُوجَدُ في القُرْآنِ (**أَعْيُن**)؟

الجواب: نعمْ، مثلُ قَوْلِه تعالى: ﴿قَالُواْ فَأْتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ﴾ [الأنبياء:٦١]، وإذا كانتْ مَوجودةً في القرآنِ فلا يَنبغِي أنْ نَقولَ: شاذٌّ؛ لأنَّ القُرْآنَ يَحْكُمُ، ولا يُحْكَمُ عليه، وبهذا نَعْرِفُ أنَّ تأصيلَ القواعِدِ في جَمْعِ التَّكْسيرِ تأصيلٌ غيرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لأنَّهم يَرَوْنَ أنَّ مثلَ (**أَعْيُن**) جَمْعٌ شاذٌّ، مع أنَّه وُجِدَ في القرآنِ، فكيفَ يكونُ شاذًّا؟! بل نقولُ: هذا كثيرٌ، وأنا أَمِيلُ إلى أنَّ جَمْعَ التَّكْسيرِ ليسَ له أَوْزَانٌ مُطَّرِدةٌ، وأنَّ أوزانَه كلَّها أَغْلَبِيَّةٌ.

كذلك (أَفْعُل) تأتي جَمْعًا للرُّبَاعيِّ إذا كانَ اسمًا مُؤَنَّثًا ممدودَ ما قبلَ الآخِرِ كـ (العَنَاقِ)[١] و(الذِّرَاعِ)، فقد قال ابن مالك: (في مَدٍّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحرفِ).

مِثالُ: (عَنَاق) تقولُ فيها: (أَعْنُق)، وفي (ذِرَاع) تقولُ: (أَذْرُع).

وأمَّا (حِمَار) فليسَ مُؤَنَّثًا، بل مُذَكَّرٌ، ولهذا لا نَقولُ فيه: (أَحْمُر).

وكذلك (غُلام) لا نقولُ فيه: (أَغْلُم)؛ لأنَّهُ مُذَكَّرٌ.

وأمَّا (سُعَاد) فنقولُ فيها: (أَسْعُد)، هذا هو القِيَاسُ؛ لأنَّها اسمٌ رُبَاعِيٌّ مُؤَنَّثٌ ممدودُ ما قبلَ الآخِرِ.

وقولُه: «الْعَنَاقِ»: هي الصَّغيرةُ من ولدِ المَعْزِ. و(الذِّرَاعِ) معروفةٌ.

* * *

(١) العناق الأنثى من أولاد المعز ما لم يتم له سنة. النهاية عنق.

٧٩٥- وَغَـيْرُ مَـا (أَفْعُـلُ) فِيـهِ مُطَّـرِدْ   مِنَ الثُّلَاثِـيِّ اسْـمًا بـ(أَفْعَـالٍ) يَـرِدْ

الشـــرحُ

قولُه: «وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ»: (أَفْعُل) تَطَّرِدُ في (فَعْل) اسمًا صحيحَ العَيْنِ، فإذا لم يَطَّرِدْ فيه (أَفْعُل) وكانَ ثُلاثيًّا فإنَّه (بـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ).

مثالُه: (سَبَب) نقولُ فيه: (أَسْبَاب)، و(فَرَح) نقولُ فيه: (أَفْرَاح)، و(شَطَط) نقولُ فيه: (أَشْطَاط)، إن جُمِعَ؛ لأنَّ (شَطَط) مَصْدَرٌ، وكذلك (شَخْص) نقولُ فيه: (أَشْخَاص).

***

٧٩٦-وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)

الشرحُ

الفرقُ بينَ (فُعَل) و(فَعْل): أنَّ (فَعْل) مَفْتوحُ الْفَاءِ، وهذا مَضْمُومُها، وأنَّ (فَعْل) سَاكِنُ العينِ، وهذا مَفْتُوحُها، ولهذا قالَ: (غَالِبًا أَغْنَاهُمُ)، أي: العَرَبَ، (فِعْلَانُ فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)) في (صُرَد)، وهذا هو الغَالِبُ، والقِيَاسُ في (صُرَد): (أَصْرَاد)؛ لأَنَّهُ اخْتَلَّ فيها شَرْطٌ من الشُّرُوطِ، وهو فَتْحُ الفَاءِ، فجاءَ مَضْمومَ الفاءِ ومفتوحَ العَيْنِ، فيكونُ جمعُ (صُرَد) على القِيَاسِ: (أَصْرَاد)، لكنَّ العربَ لم يَقولوا: (أَصْراد)، بل قالوا: (صِرْدان).

والصُّرَدُ نوعٌ من الطُّيورِ، وعن ابنِ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نَهَى النَّبيُّ ﷺ عنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ من الدَّوابِّ: النَّملةُ، والنَّحْلةُ، والـهُدْهُدُ، والصُّرَدُ»[1]، يقولُ بعضُ أصحابِ الطُّيورِ الَّذين يعرفونها: إنَّه هو الَّذي يُقالُ له: الصَّبْرِيُّ.

* * *

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الآداب، باب في قتل الذر، برقم (٥٢٦٧)، والإمام أحمد في مسنده، برقم (٣٠٦٧).

٧٩٧- فِي اسْــمٍ مُــذَكَّرٍ رُبَــاعِيٍّ بِمَــدّ ثَالِــثٍ (افْعِلَــةُ) عَــنْهُمُ اطَّــرَدْ

الشـــرحُ

قولُه: «مُذَكَّرٍ»: احترازٌ من المُؤَنَّثِ.

و«رُبَاعِيٍّ»: احترازٌ من غَيْرِ الرُّبَاعيِّ.

و«بِمَدّ ثَالِثٍ»: احترازٌ ممَّا لم يُمَدَّ ثَالِثُهُ.

مثالُ ذلك: كلمةُ (طَعَام)، اسمٌ مُذَكَّرٌ رُبَاعِيٌّ مَمْدُودُ الثَّالِثِ، فتقولُ في جَمْعِه: (أَطْعِمَة)، وكذلكَ (لِبَاس) تقولُ في جَمْعِه: (أَلْبِسَة)، و(كِسَاء) تَقولُ في جَمْعِه: (أَكْسِية)، و(حِذَاء) تقولُ في جَمْعِه: (أَحْذِية).

إِذَنْ: كُلَّما وَجَدْنا اسمًا رُباعِيًّا مَمْدودَ الثَّالثِ فإنَّ جَمْعَه على (أَفْعِلَة).

وهل مثلُ ذلك (زَيْنَب)؟.

نَقولُ: لا؛ لأنَّه اخْتَلَّ فيها شَرْطَانِ: أنَّها غيرُ مُذَكَّرٍ، وأنَّها لم تُمَدَّ.

كذلكَ (سُعَاد) اخْتَلَّ فيها شَرْطٌ وَاحِدٌ، وهو التَّأنيثُ، وشَرْطُنا أنْ يكونَ مُذكَّرًا، فلا نقولُ في جَمْع (سُعَاد): (أَسْعِدَة).

* * *

٧٩٨- وَالْزَمْهُ فِي (فَعَالٍ) او (فِعَالِ) مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْلَالِ

الشرحُ

قولُه: «الْزَمْهُ»: أي: الجمعَ على (أَفْعِلَة)، (فِي (فَعَالٍ) أَو (فِعَالِ))، لكنْ بشَرْطِ أنْ يَكُونا (مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ)، أي: أنَّ نَفْسَ المُفْرَدِ يكونُ فيه تضعيفٌ أو إعلالٌ، والفرقُ بينَ التَّضعيفِ والإعلالِ أنَّ التضعيفَ: هو أنْ يَتكَرَّرَ الحرفُ، والإعلالَ: أنْ يكونَ فيه حَرْفُ عِلَّةٍ.

مثالُ (فَعَال) مُضَعَّفًا: (قَرَار)، نقولُ فيه: (أَقِرَّة)، و(جَلَال) نقولُ فيه: (أَجِلَّة)، وما أَشْبَهَ ذلك.

مثالُ الإِعْلَالِ: (قَبَاء)[1]، جَمْعُه (أَقْبِية)، و(كِسَاء) أيضًا، وجَمْعُه (أَكْسِية)، و(خِبَاء) جَمْعُه (أَخْبِية)، و(غِطَاء) جَمْعُه (أَغْطِية)، وعلى هذا فَقِسْ.

فإن قال قائلٌ: وهل (سَماء) مثلُ (قَبَاء) تُجْمَعُ على (أَسْمِيَة)؟

نقولُ: لا.

***

(١) القباء من الثياب. القاموس المحيط قبو.

٧٩٩- (فُعْـلٌ) لِنَحْـوِ: (أَحْمَـرٍ) و(حَمْـرَا)   و(فِعْلَـةٌ) جَمْعًـا بِنَقْـلٍ يُـدْرَى

الشَّــرحُ

قولُه: «لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) و(حَمْرَا)»: (أَحْمر) نقولُ في جَمْعِه: (حُمْر)، وفي (أَخْضر) نَقولُ: (خُضْر)، وفي (حَمْراء) نقولُ: (حُمْر)، وفي (سَوْداء) نقولُ: (سُود)، وعلى هذا فَقِسْ، قالَ النَّبيُّ ﷺ: «خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»[1].

وقولُه: «و(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى»: أي: يُعْلَمُ، والمعنى: أنَّ كَلِمَةَ (فِعْلَة) تَأْتِي، لكنَّها بالنَّقْلِ، أي: بالسَّماعِ عن العَرَبِ، وليستْ بقِياسِيَّةٍ، بل كُلُّها مَبْنِيَّةٌ على النَّقْلِ.

مثالُها: (وِلْدَة) جمعُ (وَلَد)، و(غِلْمَة) جمعُ (غُلَام)، وما أَشْبَهَ ذلك.

***

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، برقم (٢٩٤٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم (٢٤٠٦).

٨٠٠- و(فُعُلٌ) لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ
قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ

٨٠١- مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ،
و(فُعَلٌ) جَمْعًا لـ(فُعْلَةٍ) عُرِفْ

٨٠٢- وَنَحْوِ: (كُبْرَى)، وَلـ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ)
وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)

الشرحُ

قولُه: «وَلـ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ)»: مثلُ: (حِكْمَة) و(حِكَم)، و(كِسْرَة) و(كِسَر).

وقولُه: «وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)»: مثلُ: (لِحْيَة) و(لُحًى)، و(حِلية) و(حُلًى)، معَ أنَّ القِيَاسَ أنْ يُقَالَ: (لِحًى) و(حِلًى).

وقولُه: «وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ»: هل معناهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الوجهانِ، و(فُعَل) قَلِيلَةٌ، أو أنَّ المعنى أَنَّهُ قدْ يَجِيءُ مُخالِفًا للقِيَاسِ، فلا تَقولُ في (لِحْيَة): (لِحًى)؟

نَقولُ: الظَّاهرُ الأوَّلُ، وأَنَّهُ يَجُوزُ أنْ تقولَ: (لِحًى) و(لُحًى).

* * *

٨٠٣- فِي نَحْـو(رَامٍ) ذُو اطِّـرَادٍ (فُعَلَـهْ) وَشَاعَ نَحْـوُ: (كَامِـلٍ) و(كَمَلَـهْ)

الشَّــرحُ

قولُه: «رَامٍ»: اسمُ فاعلٍ مَنْقُوصٌ، ومثلُه: (قَاضٍ)، و(غَازٍ)، و(سَامٍ)، فتَقولُ في (رامٍ): (رُمَاة)، وفي (قَاضٍ): (قُضَاة)، وفي (سَامٍ): (سُمَاة).

فإن قال قائلٌ: المؤلِّفُ -رحمه الله- يَقولُ: (فُعَلَهْ)، و(رُمَاة) ليستْ على وَزْنِ (فُعَلَة)؟

نقولُ: بل هيَ على وَزْنِ (فُعَلَة)، لكنَّ فيها إِعْلَالًا، وأصلُ (رُمَاة): (رُمَيَة)، لكنْ تحَرَّكَتِ الياءُ، وانْفَتَحَ ما قَبْلَها، فقُلِبَتْ أَلِفًا، فصارتْ (رُمَاة).

أيضًا (غُزَاة) أَصْلُها (غُزَوَة)؛ لأنَّها من (غَزَا، يَغْزُو)، لكنْ قِيلَ فيها: (غُزَاة)؛ لأنَّ الوَاوَ تَـحَرَّكَتْ، وانفتحَ ما قبلَها، فقُلِبَتْ أَلِفًا، فقيلَ: (غُزَاة)، وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُه: «وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) و(كَمَلَهْ)»: (كَامِل) على وَزْنِ (فَاعِل)، لكنها ليستْ مَنقوصةً؛ لأنَّ آخِرَها حَرْفٌ صَحِيحٌ، فيُقَالُ في (كَامِل): (كَمَلَةٌ)، على وَزْنِ (فَعَلَة).

أمثلةٌ أُخْرى: (سَاحِر) و(سَحَرة)، (فَاجِر) و(فَجَرة)، (كَاهِن) و(كَهَنة)، (كَافِر) و(كَفَرة).

***

٨٠٤- (فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ(قَتِيـلٍ) و(زَمِـنْ)   و(هَالِـكٍ)، و(مَيِّـتٌ) بِـهِ قَمِـنْ

الشـــرحُ

قولُه: «(فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ (قَتِيلٍ)»: يعني: لكلِّ وَصْفٍ يُشْبِهُ (قَتِيل)، و(قَتِيل) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول)، فكلُّ (فَعِيلٍ) بمعنَى (مَفْعُول) لَهُ (فَعْلَى).

أمثلةٌ: (قَتِيل) نَقولُ في جمعِه: (قَتْلَى)، و(جَرِيح) نقولُ فيه: (جَرْحَى).

وهل (قَضِيب) مِثْلُه، يكونُ جَمْعُه (قَضْبَى)؟

الجواب: لا؛ لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- قال: ((فَعْلَى) لِوَصْفٍ)، و(قَضِيب) اسمٌ، وليس بوَصْفٍ، وكذلك: (عَسِيب) لا نَقولُ فيه: (عَسْبَى)؛ لأنَّه اسمٌ.

وقولُه: «و(زَمِنْ)»: هذه صِفةٌ مُشَبَّهةٌ، وهو المُقْعَدُ الَّذي لا يَستطِيعُ أنْ يَمْشِيَ، ويُسمِّيهِ النَّاسُ (مُحَرْوَل)، فنَقولُ في جَمْعِه: (زَمْنَى).

وقولُه: «و(هَالِكٍ)»: أي: وكـ(هَالِكٍ)، يُقَالُ في جمعِه: (هَلْكَى).

وقولُه: «مَيِّتٌ»: يُقَالُ فيه: (مَوْتَى)، و(مَيِّت) على وَزْنِ (فَيْعِل)؛ لأنَّ أَصْلَه (مَيْوِت) مِن: (مَاتَ، يَمُوت)، ولكنْ حَصَلَ فيه إِعْلَالٌ بقَلْبِ الوَاوِ ياءً، ثمَّ أُدْغِمتْ في الَّتي قَبْلَها، فقِيلَ: (مَيِّت).

وهذهِ الإعلالاتُ الَّتي يَذْكُرُها النَّحويُّون -رحمهم الله- إنَّما يَتَصَيَّدونها تَصَيُّدًا، وإلَّا فإنَّ اللُّغَةَ العربيَّةَ وكَلَامَ العَرَبِ هو الحَاكِمُ على هذه الأَشْياءِ، وإلَّا فما الَّذي يُدْرِينا أنَّ أصلَ (مَيِّت) هو(مَيْوِت)، قدْ يقولُ قائلٌ: إنَّ أَصْلَها (مَوْيِت).

ومثلُها: (سَيِّد) فأصلُها: (سَيْوِد).

٨٠٥- لـ(فُعْلٍ) اسْمًا صَحَّ لَامًا (فِعَلَهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) و(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ

٨٠٦- و(فُعَّلٌ) لـ(فَاعِلٍ) و(فَاعِلَهْ) وَصْفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) و(عَاذِلَهْ)

٨٠٧- وَمِثْلُهُ الْـ (فُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

٨٠٨- (فَعْلٌ) و(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

٨٠٩- و(فَعَلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ

٨١٠- أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلِ): ذُو التَّا، و(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَاقْبَلِ

٨١١- وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

الشرحُ

قولُه: «وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ فَاعِلٍ»: إنَّما قالَ: (وَصْفَ فَاعِلٍ) احترازًا من (فَعِيل) وَصْف مَفْعُولٍ كـ(جَرِيح) و(قَتِيل)، فلَهَا أَوْزَانٌ أُخْرى.

وقولُه: «كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ»: أي: أُنْثَى (فَعِيل)، وهي (فَعِيلَة)، مثل: (كَرِيم) و(كَرِيمة)، و(مَرِيض) و(مَرِيضة).

و(كَرِيم) فَعِيلٌ بمعنى فَاعِل، أي: كَارِمٌ، وهو صِفَةٌ مُشَبَّهةٌ.

* * *

٨١٢- وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)

٨١٣- وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ)، وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) و(طَوِيلَةٍ) تَفِي

الشَّرحُ

قولُه: «وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ»: أُنْثَيَا (فَعْلَان) هما (فَعْلَى) و(فَعْلَانَة)؛ لأنَّ (فَعْلان) الوَصْفَ مُؤَنَّثُهُ يَكونُ على (فَعْلَى)، مثلُ: (سَكْران) و(سَكْرى)، وأحيانًا يكونُ على (فَعْلانة)، مثل: (نَدْمَان) و(نَدْمَانة).

ويُمْكِنُ للإنسانِ أنْ يَرْجِعَ إلى القَامُوسِ أو لِسَانِ العَرَبِ، ويَعْرِفُ جَمْعَ أيِّ كلمةٍ.

***

٨١٤- وَبِـ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدْ) يُـــخَصُّ غَالِبًـــا، كَـــذَاكَ يَطَّـــرِدْ

٨١٥- فِي (فَعْلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، و(فَعَـلْ) لَهُ، وَلِلْـ (فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَـلْ

٨١٦- وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) و(قَاعٍ) مَعَ مَـا ضَـــاهَاهُمَا، وَقَـــلَّ فِي غَيْرِهِمَـــا

الشـــرحُ

قولُه: «فِي (فَعْلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا»: أي: مُثَلَّثَ الفَاءِ، سواءٌ بالفتحِ مثلُ: (فَعْل)، أو بالكَسرِ مثلُ: (فِعْل)، أو بالضَّمِّ مثلُ: (فُعْل).

وقولُه: «اسْمًا»: احترازًا من الصِّفَةِ.

* * *

٨١٧- و(فَعْلًا) اسْمًا و(فَعِيلًا) و(فَعَلْ) -غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ- (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

٨١٨- وَلِـ (كَرِيمٍ) و(بَخِيلٍ): (فُعَلَا)، كَـذَا لِـمَا ضَـاهَاهُمَا قَـدْ جُعِـلَا

٨١٩- وَنَـابَ عَنْـهُ (أَفْعِـلَاءُ) فِي الْمُعَـلّ لَامًـا وَمُضْـعَفٍ، وَغَـيْرُ ذَاكَ قَـلّ

٨٢٠- (فَوَاعِـلٌ) لـ(فَوْعَـلٍ) و(فَاعَـلِ) و(فَـاعِلَاءَ) مَـعَ نَحْـوِ: (كَاهِـلِ)

٨٢١- و(حَائِضٍ) و(صَاهِلٍ) و(فَاعِلَـهْ) وَشَذَّ فِي الْـ (فَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَـهْ

٨٢٢- وَبـ(فَعَائِـلَ) اجْمَعَـنْ (فَعَالَـهْ) وَشِـبْهَهُ ذَا تَـاءٍ اوْ مُزَالَـهْ

٨٢٣- وَبِالْـ (فَعَالِي) وَالْـ (فَعَالَى) جُمِعَا (صَحْرَاءُ) وَالْـ (عَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

الشــرحُ

قولُه: «وَالْقَيْسَ»: أي: القِيَاسَ، من: قَاسَ، يَقِيسُ، قَيْسًا.

***

٨٢٤- وَاجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَـيْرِ ذِي نَسَـبْ   جُدِّدَ كَالْـ (كُرْسِيِّ) تَتْبَـعِ الْعَـرَبْ

الشـــرحُ

مثالُ ذلك: (بَصْرِيّ) من البَصْرةِ، فالياءُ فيها مُتَجدِّدةٌ للنَّسَبِ، أمَّا الياءُ في (كُرْسِيّ) فأَصْلِيَّةٌ، وليستْ للنِّسْبَةِ إلى الكُرْسِ، لكنَّها في (بَصْرِيّ) للنِّسبةِ إلى البَصْرَةِ.

ومثلُهُ: (رُومِـيٌّ)، و(فَـارِسِيٌّ)، و(كُـوفِيٌّ)، فالياءُ فيها للنَّسَبِ؛ لأنَّها غيرُ مَوْجُودةٍ في الأَصْلِ.

* * *

٨٢٥- وَبـ(فَعَالِــلَ) وَشِـــبْهِهِ انْطِقَــا   فِي جَمْـعِ مَـا فَـوْقَ الثَّلَاثَـةِ ارْتَقَـى
٨٢٦-مِنْ غَيْرِ مَا مَضَـى وَمِـنْ خُمَـاسِيّ   جُـرِّدَ الآخِـرَ انْـفِ بِالْقِيَـاسِ
٨٢٧- وَالرَّابِـعُ الشَّـبِيهُ بِالمَزِيـدِ قَـدْ   يُحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الْعَـدَدْ
٨٢٨- وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَـا   لَـمْ يَـكُ لَيْنًـا إِثْـرَهُ اللَّـذْ خَـتَمَا

الشَّـرحُ

ضَابِطُ صِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ كلُّ جَمْعٍ ثَالِثُه أَلِفٌ بعدَها حرفانِ، مثلُ: (فَعَالِل)، (فَعَائِل)، (مَفَاعِل).

وقولُه: «اللَّذْ»: أي: الَّذِي.

وقولُه: «زَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي»: أي: المُتَجَاوِزُ أَرْبَعَةً، فـ(الْعَادِي) بمعنى المُتَجَاوِزِ، وليسَ مَأْخُوذًا من العَادَةِ.

* * *

٨٢٩- وَالسِّينَ وَالتَّا مِـنْ كَـ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ   إِذْ بِبِنَـا الـجَمْعِ بَقَاهُمَـا مُـخِلّ
٨٣٠- وَالْـمِيمُ أَوْلَى مِـنْ سِـوَاهُ بِالْبَقَـا   وَالـهَمْزُ وَالْيَـا مِثْلُـهُ إِنْ سَـبَقَا
٨٣١- وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَـا   كَـ(حَيْزَبُـونٍ) فَهْـوَ حُكْـمٌ حُـتِمَا
٨٣٢- وَخَـيَّرُوا فِي زَائِـدَيْ (سَرَنْـدَى)   وَكُلِّ مَـا ضَـاهَاهُ كَالْـ(عَلَنْدَى)

* * *

التَّصْغِيرُ

التَّصغيرُ ضِدُّ التَّكبيرِ، والتَّكبيرُ بَقاءُ الاسمِ كما هوَ عليه، وليسَ هناك تَكْبيرٌ وتوسيطٌ وتصغيرٌ، فالأسماءُ إمَّا مُكَبَّرَةٌ، وإمَّا مُصَغَّرَةٌ.

والتَّصغيرُ يُرَادُ به:

أوَّلًا: تَصْغِيرُ ما يُتَوَهَّمُ كِبَرُهُ، فلو أنَّ أَحَدًا قالَ: أنا لا أُرِيدُ أنْ أَذْهَبَ معَ هذا الطَّرِيقِ؛ لأنَّ فيه جَبَلًا، فتَقُولُ له: ليسَ فيه إلَّا جُبَيْلٌ لأجلِ أنْ يَعْزِمَ ويَمْشِيَ، فهو -حقيقةً- جُبَيلٌ صَغِيرٌ، ولكنَّهُ يَتَوَهَّمُ أنَّهُ كَبِيرٌ، أي: أَنِّي لم أُحَقِّرْه؛ لأَنَّه حَقِيرٌ، لكنْ لأنَّ هذا هو الوَاقِعُ.

ثانيًا: التَّحْقيرُ، مثل (سُبَيْع) فالسَّبُعُ معروفٌ، وجِسْمُه معروفٌ، لكنَّ الإنسانَ قدْ يَظُنُّ أَنَّه عَظِيمٌ، فأُحَقِّرُهُ وأَقولُ: (سُبَيْع)، وكذلك لو قال قائلٌ: أنا لا أَذْهَبُ لفُلَانٍ أَزُورُه؛ لأنَّ عندَه كَلْبًا عَظِيمًا يَأْكُلُ الإنسانَ، فأقولُ له: ليسَ عندَه إلَّا كُلَيبٌ، أي: كُلَيْبٌ صَغِيرٌ، أو: أُسَيدٌ، إنْ كان عندَه أَسَدٌ.

ثالثًا: تقليلُ ما يُظَنُّ تَكْثِيرُه، فلو قالَ شخصٌ: هذا الرَّجُلُ عندَه دَرَاهِمُ كثيرةٌ؛ لأَنَّهُ أَعْطَى ضَرِيبَةً قَدْرُها عَشَرَةُ آلافٍ، فقال آخَرُ: لا، ليسَ عِنْدَه إلا دُرَيْهِماتٌ.

رابعًا: تَقْرِيبُ ما يُتَوَهَّمُ بُعْدُه، **إمَّا بالزَّمَنِ**، كما لو كان الإنسانُ نَائِمًا عَقِبَ

الظُّهْرِ، فاستيقظَ، وقال: وقتُ العَصْرِ سيَتأَخَّرُ، فأقولُ له: أنتَ الآنَ قُبَيْلَ العَصْرِ، فالغَرَضُ هنا تَقْرِيبُ ما يُتَوَهَّمُ بُعْدُه في الزَّمَنِ.

وإمَّا بالمكانِ، كما لو ظَنَّ إنسانٌ أَنَّهُ مُرْتَفِعٌ كثيرًا، فأقولُ له: أنت فُوَيْقَ الدَّارِ، ومنهُ قولُ خُبَثَاءِ الفَلَاسِفَةِ: مَقامُ النُّبُوةِ في بَرْزَخٍ فُوَيْقَ الرَّسولِ ودُونَ الوَلِيِّ، فالأفضلُ عندَهم هو الوَلِيُّ، ثمَّ النَّبِيُّ، لكنَّ النَّبيَّ مُنْحَطٌّ جدًّا عن الوليِّ؛ لأَنَّه قال: (**دُون الوَلِيِّ**)، ثمَّ بعدَ ذلك الرَّسولُ، والنَّبيُّ قريبٌ منه، وكِلاهما دونَ الوَلِيِّ.

ولهذا يَزْعُمونَ أنَّ أَوْلِيَاءَهم أفضلُ من الرُّسُلِ والأنبياءِ، ويَقولونَ: إنَّ مِن أَئِمَّتِنا مَن هو في مَرْتَبةٍ لا يَنالُها مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، ولا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، قَاتَلَهم اللهُ، وهذا كُفْرٌ، ويَقولونَ: أَئِمَّتُنا في الجَنَّةِ يَدْخُلونَها بلا حِسَابٍ ولا عَذَابٍ.

ومنه أيضًا قَوْلُ بَعْضِ النَّاسِ إذا أَرادَ أَنْ يُقَرِّبَ لكَ الشَّيءَ يقولُ: ما بَيْنَكَ وبَيْنَه إِلَّا خُطَيْواتٌ، ورُبَّما تَمْشِي نصفَ يومٍ وأنت لم تَصِلْهُ.

وهذه مَعروفةٌ عندَ البَادِيَةِ، فإذا قال لكَ: الماءُ قُرَيِّبٌ[1]، فرُبَّما تَمْشِي يومًا كامِلًا، وهذا ممَّا يَدُلُّ على أنَّهم نَشِيطُون، وأنَّهُ لا يُهِمُّهُمُ المسافةُ قَرُبَتْ أو بَعُدَتْ.

وإمَّا بالرُّتْبَةِ، مِثْل قولِهم: (**أُصَيْغِر منك**)، أي: أَصْغَر منك، وهذا التَّعبيرُ قليلٌ، **مثالُه**: لو ظَنَّ شخصٌ أنَّ مَرْتَبَتَه كبيرةٌ، فتقولُ: هو أُصَيْغِرُ منكَ، أي: أَصْغَرُ منكَ قليلًا.

خامسًا: التَّعْظِيم، كقولِ الشَّاعرِ يُرِيدُ الموتَ:

---

(١) هي على وزن (فُعَيْعل)، لكن أُدْغِمت الياءُ في الياءِ. (الشارح)

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَـدْخُلُ بَيْـنَهُمْ ... دُوَيْهِيَـةٌ تَصْـفَرُّ مِنْهَـا الْأَنَامِـلُ[1]

لكن قالَ بعضُ النَّحويِّين: المُرَادُ بقَوْلِه: (دُوَيْهِيَةٌ)، أنَّها شيءٌ سَهْلٌ عندَ النَّاسِ، فكلُّ النَّاسِ يُصَابُونَ بها، وليستْ شيئًا عزيزًا لا يُمْكِنُ أنْ يُدْرَكَ، ومع ذلك فإنَّها وإنْ كانتْ شَائِعَةً وتُصِيبُ كلَّ النَّاسِ فإنَّها تَصْفَرُّ منها الأنَامِلُ.

سادسًا: التَّمْليحُ، كقولِ النَّبيِّ ﷺ لابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «يا غُلَيِّمُ»[2].

وله أغراضٌ مُتعَدِّدةٌ، لكنَّ الغالبَ أنَّهُ يُرادُ به التَّحْقيرُ، ولهُ أَوْزَانٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

***

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة، انظر شرح الشواهد للعيني (٤/ ١٥٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (٢٨٠٤).

٨٣٣- (فُعَيْلًا) اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُذَيٍّ) فِي (قَذَا)

الشرحُ

الثُّلاثيُّ إذا صغَّرْتَهُ فوَزْنُه دائمًا (فُعَيْل).

مثالُ ذلك: (قَذًا)، نقولُ فيه: (قُذَيٌّ)، (غَدًا) نَقولُ فيه: (غُدَيٌّ)، (هُدًى) نقولُ فيه: (هُدَيٌّ)، (فَتًى) نقولُ فيه: (فُتَيٌّ)، (سَبَبٌ) نقولُ فيه: (سُبَيْبٌ)، (بابٌ) نقولُ فيه: (بُوَيْبٌ)، (نَابٌ) نقولُ فيه: (نُوَيْبٌ)، (مَرَضٌ) نقولُ فيه: (مُرَيْضٌ)، (وَعْدٌ) نقولُ فيه: (وُعَيْدٌ)، وعلى هذا فَقِسْ.

إِذَنْ: كلُّ ثلاثيٍّ سواءٌ كانَ مُعْتَلَّ الآخِرِ أو الوَسَطِ أو صَحِيحًا أو كانَ مِثَالًا -أي: مُعْتَلَّ الأوَّلِ مثلُ: (وَعْد) - فإنَّه يُصَغَّرُ على (فُعَيل).

***

٨٣٤- (فُعَيْعِـلٌ) مَـعَ (فُعَيْعِيـلٍ) لِـمَا فَاقَ كَجَعْـلِ (دِرْهَـمٍ): (دُرَيْهِـمَا)

الشَّـرحُ

إذا كانَ الاسمُ رُبَاعِيًّا فأكثرَ يُقَالُ فيه: (فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل).

مثالُ ذلك: (جَعْفَر) تقولُ فيه: (جُعَيْفِر)، و(دِرْهَم) تقولُ فيه: (دُرَيهِم)، و(مَسْجِد) تقولُ فيه: (مُسَيْجِد)، و(عُصْفُور) تقولُ فيه: (عُصَيْفِير)، فما زادَ على الثُّلاثيِّ فوزنُه في التَّصغيرِ إمَّا (فُعَيْعِل)، وإمَّا (فُعَيْعِيل)، والرُّبَاعِيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ، والخُماسيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ.

وقولُه: «لِـمَا فَاقَ»: يعني: زادَ عليه.

فإن قال قائلٌ: فإنْ كانَ الاسمُ ثُنَائِيًّا؟

قلنا: لا يُمْكِنُ أنْ يَقِلَّ الاسمُ عن ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ إلَّا إذا كانَ هناك حَذْفٌ اعْتِبَاطًا -كما يَقولونَ- أو لعِلَّةٍ تَصْرِيفِيَّةٍ، مثل: (عِدَة)، و(يَد) وما أَشْبَهها، وإلَّا فكلُّ الأسماءِ المُعْرَبةِ لا تَنْقُصُ عن ثَلاثةٍ.

إِذَنْ: أوزانُ التَّصغيرِ ثَلَاثةٌ فقطْ: (فُعَيْل)، و(فُعَيْعِل)، و(فُعَيْعِيلٌ)، ولا تَجِدُ وَزْنًا رَابِعًا أبدًا حتَّى ولو زَادَتِ الكَلِماتُ فإنَّها تُرَدُّ إلى هذا، فمثلًا (اسْتِكْبَار) لا يُمْكِنُ أنْ تَخْرُجَ عن (فُعَيل) أو (فُعَيْعِل) أو (فُعَيْعِيل).

* * *

٨٣٥- وَمَا بِهِ لِـمُنْتَهَى الـجَمْعِ وُصِـلْ ... بِـهِ إِلَى أَمْثِلَـةِ التَّصْـغِيرِ صِـلْ

الشـرحُ

إذا جاءَ الاسمُ المُصَغَّرُ بحيثُ لم نَجِدْ له مِثَالًا -والمرادُ بالمِثَالِ هُنَا هذه الأَوْزَانُ الثَّلَاثَةُ- فإنَّنا نَرُدُّه، فنَحْذِفُ منه ما نَحْذِفُ في صِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ حتَّى يكونَ مُوازِنًا لهذه الأَمْثِلَةِ الثَّلَاثةِ.

مثالُ ذلك: (مُستَخْرِج)، لو أردْتَ أنْ تُصَغِّرَه ما تَمَكَّنْتَ من تَصْغيرِه على الأوزانِ الثَّلَاثةِ، فماذا تَصْنَعُ؟

نقولُ: احْذِفِ الزَّوائدَ، فتقولُ: (مُخَيْرِيج) أو (مُخَيْرِج)، وكذلك (مُدَحْرِج) تَقولُ فيه: (دُحَيْرِج) أو (دُحَيْرِيج)، فما زادَ على الأَرْبَعةِ كالخُماسيِّ والسُّداسِيِّ لا بُدَّ أنْ نَحْذِفَ منه شيئًا، كما سَبَقَ في صِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ ممَّا زادَ على أَوْزَانِها فإنَّنا نَحْذِفُ منه الزَّوائدَ، ولهذا قالَ:

وَمَا بِهِ لِـمُنْتَهَى الـجَمْعِ وُصِـلْ ... بِـهِ إِلَى أَمْثِلَـةِ التَّصْـغِيرِ صِـلْ

* * *

٨٣٦-وَجَـائِزٌ تَعْـوِيضُ (يَـا) قَبْـلَ الطَّـرَفْ
إِنْ كَـانَ بَعْـضُ الِاسْـمِ فِـيهِمَا انْحَـذَفْ

الشَّــرحُ

يَجُوزُ أَنْ نُعَوِّضَ قبلَ الآخِرِ ياءً تكونُ عِوَضًا عن الأَحْرُفِ المَحْذُوفَةِ.

مثالُ ذلك: (مُسْتَخْرِج)، لا بُدَّ أَنْ نَحْذِفَ منها السِّينَ والتَّاءَ، فنقولُ: (مُـخَيْرِج)، كما قالَ المؤلِّفُ رحمه الله:

وَالسِّينَ وَالتَّـا مِـنْ كَـ(مُسْـتَدْعٍ) أَزِلْ   إِذْ بِبِنَـا الـــجَمْعِ بَقَاهُمَـا مُـــخِلّ

ويَجُوزُ لنا أَنْ نُعَوِّضَ ياءً عَمَّا حَذَفْنَاه، فنقولُ في (مُسْتَخْرِج): (مُـخَيْرِيج)، ونقولُ أيضًا: (مُـخَيْرِج)، لكن يَقولُ: (**إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ**)، فإِنْ لم يَكُنِ انْحَذَفَ فإِنَّهُ لا تُعَوَّضُ الياءُ؛ لأَنَّ الياءَ إِنَّما تكونُ عِوَضًا عَمَّا حُذِفَ، فإذا كانتِ الحروفُ كلُّها أُصولًا فإِنَّها لا يُحْذَفُ منها شيءٌ.

***

٨٣٧- وَحَائِـدٌ عَـنِ الْقِيَـاسِ كُـلُّ مَـا خَـالَفَ فِي الْبَـابَيْنِ حُكْـمًا رُسِـمَا

الشــرحُ

قولُه: «وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ»: أي: خَارِجٌ عنه (كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ)، أي: بابِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، وبابِ التَّصغيرِ، فما خَالَفَ القَوَاعدَ في ذلكَ، فإنَّهُ يُعْتَبرُ خارجًا عن القِيَاسِ، والقاعدةُ أنَّ الخارجَ عن القِيَاسِ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه؛ لأنَّ ما خَرَجَ عن القياسِ كيفَ يُقَاسُ عليه؟! بل يُعْتَذَرُ عنه.

***

٨٣٨- لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ -مِـنْ قَبْـلِ عَلَـمْ تَأْنِيـثٍ، اوْ مَدَّتِـهِ- الْفَـتْحُ انْحَـتَمْ

الشَّــرحُ

ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ مَكْسُورٌ كما في (فُعَيْعِل)، لكنْ إذا جاءتْ ياءُ التَّصغيرِ في عَلَمٍ مُؤَنَّثٍ، فإنَّهُ لا يُكْسَرُ ما بعدَ ياءِ التَّصْغيرِ، بلْ يكونُ مَفْتوحًا.

مثالُه: (فَاطِمَة) نَقولُ فيها: (فُطَيْمَة)، ولا نقولُ: (فُطَيْمِي) على وَزْنِ (فُعَيْعِل)، ونقولُ في (وَرْدَة): (وُرَيْدَة)، ولهذا قال: (**الْفَتْحُ انْحَتَمْ**).

وقولُه: «أَوْ مَدَّتِهِ»: أي: مَدَّةِ التَّأْنيثِ، سواءٌ كانتْ مَمْدُودةً أو مَقْصورةً، فنقولُ في (سَلْمَى): (سُلَيْمَى)، ولا نَقولُ: (سُلَيْمِي)، ونقولُ في (صَحْرَاء): (صُحَيْرَاء).

***

٨٣٩- كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ (أَفْعَـالٍ) سَـبَقْ ... أَوْ مَدَّ (سَـكْرَانَ) وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ

الشـــرحُ

سَبَقَ أنَّ (أَفْعَال) مِن أَوْزَانِ جُمُوعِ التَّكسيرِ في القِلَّةِ، فإذا صَغَّرْتَها تَفْتَحُ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ، فتَقولُ في (أَسْبَاب): (أُسَيْبَاب)، وتقولُ في (أَعْمال): (أُعَيْمال)، وتقولُ في (أَبْواب): (أُبَيْوَاب)، وعلى هذا فَقِسْ، فإذا جاءتْ (أَفْعَال) -الَّتي هي جَمْعٌ من جُمُوعِ التَّكسيرِ- فإنَّهُ لا يُكْسَرُ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ.

وقولُه: «أَوْ مَـدَّ (سَكْـرَانَ) وَمَـا بِهِ الْتَحَـقْ»: أي: أَنَّه يُفْتَـحُ، فتقولُ في (سَكْران): (سُكَيْران)، وتقولُ في (غِرْبَان): (غُرَيْبَان)، وتقولُ في (عَطْشان): (عُطَيْشَان).

فمَدُّ (سَكْرَان) -وهو(فَعْلان) الَّذي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى) - تَبْقَى الأَلِفُ فيه، ولا يُكْسَرُ ما قَبْلَها.

مِثالٌ آخَرُ: (عُثْمان)، يُصَغَّرُ بـ(عُثَيْمان)، ولا نَقولُ: (عُثَيْمِين)، فعَلى هذا يكونُ هذا خَطَأً في تَصرُّفِ العَامَّةِ.

وقولُه: «سَكْرَانَ»: احترازٌ ممَّا ليس كذلك، فـ(سَكْران) مُؤَنَّثُهُ (سَكْرَى)، فأمَّا (فَعْلَان) الَّذي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَانة) فليسَ من هذا البابِ، فنقولُ في (شَيْطَان): (شُيَيْطِين)، وفي العَامِّيَّةِ يَقولونَ: (هذا شُوَيْطِين).

وتقولُ في (سِرْحَان): (سُرَيْحِين)؛ لأنَّه ليسَ على بابِه، لكنَّهم يَقولونَ: إنَّه

يُـجْمَعُ على (سَرَاحِين)، فإذا جُمِعَ على (سَرَاحِين)، فإنَّ التَّصغيرَ يُلْحَقُ بالجمعِ، ويُقالُ: (سُرَيْحِين)، وهذه المسائلُ كلُّها غالبًا قليلةٌ في اللُّغَة العربيَّةِ، كما قالَ بعضُهم.

* * *

٨٤٠- وَأَلِـفُ التَّأْنِيـثِ حَيْـثُ مُـدَّا ... وَتَـاؤُهُ مُنْفَصِـلَيْنِ عُـدَّا

٨٤١- كَـذَا الـمَزِيدُ آخِـرًا لِلنَّسَـبِ ... وَعَجُـزُ الـمُضَافِ وَالـمُرَكَّبِ

٨٤٢- وَهَكَـذَا زِيَادَتَـا (فَعْلَانَـا) ... مِـنْ بَعْـدِ أَرْبَـعٍ كَـ(زَعْفَرَانَـا)

الشَّـرحُ

إذا جاءتْ ألفُ التَّأنيثِ المَمْدودةُ أو تاءُ التَّأنيثِ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ فإنَّها تُعَدُّ مُنفصِلَةً، أي: أنَّها لا تَخْضَعُ للقَواعدِ الَّتي سَبَقَ استثناؤُها، وإذا قدَّرْناها مُنْفصِلةً فإنَّ ما كانَ على أربعةِ أَحْرُفٍ يُصَغَّرُ على (فُعَيْعِل)، فإذا قدَّرناها مُنفصِلَةً فلا بُدَّ أنْ نَكْسِرَ ما بَعْدَ ياءِ التَّصغيرِ.

مثالُ ذلك: (جُخْدُباء)، فهنا ألفُ التَّأنيثِ المدودةُ وَقَعتْ زائِدةً على الأَرْبَعةِ، أي: خامسةً فأكثرَ، فلا نُغَيِّرُ صيغةَ التَّصْغيرِ من أَجْلِها، بل نقولُ فيها: (جُخَيْدِباء)، ولا نَقولُ: (جُخَيْدَبَاء)، بينَما (حَمْرَاء) نقولُ فيها: (حُمَيْرَاء).

فإن قال قائلٌ: ما الفرقُ مع أنَّ كُلًّا منهما ألفٌ مَمْدودةٌ؟

قلنا: لأنَّ الألفَ المدودةَ في (جُخْدُباء) صارتْ خَامِسَةً فأكثرَ، وألفُ التَّأنيثِ المَمْدودةُ في (حَمْرَاء) رابعةٌ.

إِذَنْ: القاعدةُ أنَّ أَلِفَ التَّأنيثِ المدودةَ بعدَ الأَحْرُفِ الأَرْبَعةِ لا تُغَيِّرُ صيغةَ التَّصغيرِ.

وقولُه: «وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا»: مثلُ (حَنْظَلَة)، ففيها تاءُ التَّأنيثِ، وهي

خَامِسَةٌ، فلا نُغَـيِّرُ مِثَالَ التَّصْغيرِ من أَجْلِـها، فنقولُ في (حَنْظَلَة): (حُنَيْظِلَة)، ولا نقولُ: (حُنَيْظَلَة).

فإن قال قائلٌ: ما الفرقُ؟

قلنا: لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ وَقَعَتْ خامسةً، فإذا وَقَعَتْ خَامِسَةً فإنَّنا نَعُدُّها مُنْفَصِلةً.

وقولُه: «**كَذَا المَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ**»: والمرادُ أنَّهُ تجاوزَ أربعةَ أَحْرُفٍ، مثل: (**عَبْقَرِيّ**)، فالياءُ زائدةٌ على أربعةٍ، فنَعْتَبِرُها مُنْفَصِلةً لئلَّا نُغَيِّرَ صِيغةَ التَّصغيرِ، فنَقولُ في (**عَبْقَرِيّ**): (**عُبَيْقِرِيّ**)، والياءُ المُشَدَّدةُ هي ياءُ النَّسَبِ، وهي حَرْفٌ وَاحِدٌ.

وقولُه: «**وَعَجُزُ المُضَافِ**»: عَجُزُ المضافِ مُنْفَصِلٌ حقيقةً، وهو المضافُ إليه، فنقولُ في (**عَبْد الله**): (**عُبَيْدُ الله**)، ونَجْعَلُ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ كأنَّه مُنْفَصِلٌ عن عَجُزِه.

ولكنِ اعْلَمْ أنَّ (**عُبَيْدَ الله**) وما أَشْبَهَها خَاضِعَةٌ للعَوَامِلِ، فإنَّك تقولُ: (**هذا عُبَيْدُ اللهِ**)، و: (**رأيتُ عُبَيْدَ اللهِ**)، و: (**مَرَرْتُ بعُبَيْدِ اللهِ**).

وقولُه: «**وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا)**»: مثل: (**زَعْفَران**)، فالأَلِفُ والنُّونُ زَائِدَتانِ بعدَ أربعٍ، فنقولُ في (**زَعْفَران**): (**زُعَيْفِرَان**)، بخلاف (**سَكْرَان**)، فنقولُ فيها: (**سُكَيْرَان**)؛ لأنَّ الألفَ والنُّونَ في (**زَعْفَران**) زائدةٌ على الأربعةِ، فتُعَدُّ مُنْفَصِلةً.

وقولُه: «**مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ**»: عَائِدٌ على مَا سَبَقَ، فإنَّ ما لم يَزِدْ على أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ قدْ سَبَقَ أنَّهُ لا يُعَدُّ مُنفَصِلًا، بل يَجِبُ فَتْحُ ما قَبْلَه كما سَبَقَ، مثل: (**سَكْرَان**) نقولُ فيه: (**سُكَيْرَان**).

* * *

٨٤٣- وَقَـدِّرِ انْفِصَـالَ مَـا دَلَّ عَـلَى   تَثْنِيَـةٍ أَوْ جَمْـعِ تَصْـحِيحٍ جَـلَا

الشَّـرحُ

قولُه: «جَلَا»: أي: ظَهَر، فنُقَدِّرُهُ مُنْفَصِلًا، وإذا قدَّرناه مُنْفَصِلًا فإنَّنا نُصَغِّرُهُ على (فُعَيْعِل)، فنقولُ في (مُسْلِمَيْنِ): (مُسَيْلِمَيْنِ)، ونقولُ في (مُسْلِمِينَ): (مُسَيْلِمِينَ)، فنُقَدِّرُهُ كأَنَّه (مُسْلِم)، و(مُسْلِم) نقولُ فيه: (مُسَيْلِم) على وزنِ (فُعَيْعِل)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَم).

إِذَنْ: (مُسْلِمَيْنِ) نقولُ فيها: (مُسَيْلِمَيْنِ)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَمَيْنِ)، و(مُسْلِمِينَ) نقولُ فيها: (مُسَيْلِمِينَ)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَمِينَ)؛ لأَنَّنا نَعتبِرُ علامةَ التَّثْنيةِ والجمعِ مُنْفَصِلةً.

* * *

٨٤٤- وَأَلِــفُ التَّأْنِيــثِ ذُو الْقَصْـــرِ مَتَــى
زَادَ عَـــلَى أَرْبَعَـــةٍ لَـــنْ يَثْبُتَـــا

٨٤٥- وَعِنْــدَ تَصْـــغِيرِ (حُبَــارَى) خَـــيِّرِ
بَيْنَ الْـ (حُبَيْرَى) -فَـادْرِ- وَالْـ (حُبَـيِّرِ)

الشَّــرحُ

ألفُ التَّأنيثِ الزَّائدُ على الأربعةِ لا يَثْبُتُ؛ لأَنَّه إذا ثَبَتَ تغَيَّرتْ به صيغةُ التَّصغيرِ.

مثالُه: (حَبَنْطَى)[1]، فهنا زائدٌ على الأربعةِ، وقدْ قالَ المؤلِّفُ -رحمه الله تعالى-:

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْـرِ مَتَى زَادَ عَـلَى أَرْبَعَـةٍ لَـنْ يَثْبُتَـا

فنقولُ فيها: (حُبَيْنِط)، ولا نقولُ: (حُبَيْنِطَى)، بل نَحْذِفُها إلَّا إذا كان ثَالِثُه أَلِفًا زَائِدةً فأنتَ مُـخَيَّرٌ، ولهذا قال:

وَعِنْـدَ تَصْـغِيرِ (حُبَـارَى) خَـيِّرِ بَيْنَ الْـ(حُبَيْرَى) -فَادْرِ- وَالْـ(حُبَيِّرِ)

والحُبَارَى نَوعٌ من الطُّيُورِ، فلو صِدْتَ حُبَارَى صَغِيرةً تَقولُ: (صِدْتُ حُبَيِّرًا) أو: (حُبَيْرَى)، فيَجوزُ أنْ تَحْذِفَ الأَلِفَ الثَّالِثَةَ، وتُبْقِي الألفَ الآخِرةَ،

---

(١) هو القصير السمين الضخم البطين. انظر تاج العروس (حبطأ)

ويَجوزُ أنْ تَحْذِفَ الآخِرةَ، وتُبْقِيَ الأُولَى، لكن إذا أَبْقَيْتَ الأُولى فإنَّهُ يَجِبُ أنْ تَقْلِبَها ياءً؛ لأنَّه يَجِبُ كَسْرُ ما بَعْدَ ياءِ التَّصغيرِ، فتقولُ في (حُبَيِّر): (فُعَيِّل).

إِذَنْ: لك فيها رأيانِ: (حُبَيِّر)، و(حُبَيْرَى)، أمَّا ذَكَرُها فهذا يُرْجَعُ فيه إلى كُتُبِ اللُّغَةِ.

* * *

٨٤٦- وَارْدُدْ لِأَصْـلٍ ثَانِيًـا لَيْنًـا قُلِـبْ ... فَـ(قِيمَـةً) صَـيِّرْ (قُوَيْمَـةً) تُصِـبْ

الشـــرحُ

قولُه: «لَيْنًا»: حالٌ أو مَفْعولٌ ثَانٍ لـ(قُلِبْ)، يعني: وارْدُدْ لِأَصلٍ ثانيًا قُلِبَ لَيْنًا، أي: قُلِبَ أَلِفًا أو ياءً.

مثالُه: (قِيمَة)، فالثَّاني فيها ياءٌ، لكن ليسَ أَصْلُها الياءَ، إنَّما أصلُها الواوُ؛ لأنَّها من (قَوَّمْتُ الشَّيءَ أُقَوِّمُهُ)، ولكنَّها قُلِبَتِ الواوُ ياءً لعِلَّةٍ تَصريفيَّةٍ، وهي أنَّ ما قَبْلَها مكسورٌ، فإذا جاءتِ الواوُ ساكنةً، وما قَبْلَها مكسورٌ قُلِبت ياءً؛ لأنَّ الكَسْرَةَ لا تَتَناسبُ مع الوَاوِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا نَجْعَلُ الكَسْرَةَ ضَمَّةً لأجلِ أنْ نَأْخُذَ الواوَ، ونقولُ: (قُومَة)؟

قلنا: للثِّقَلِ، ولأنَّها تَتَغيَّرُ الصِّيغةُ الَّتي هي (فِعْلَة)، فلهذا كانَ قَلْبُ اللَّيْنِ إلى لَيْنٍ آخَرَ أَوْلَى من تَغْيِيرِ الحَرَكةِ، فنقولُ في (قِوْمَة): لا تتناسبُ فيها الواوُ مع الكَسْرَةِ، فنُغَيِّرُ الواوَ إلى ما يُناسِبُ الكسرةَ، وهي الياءُ، ونقولُ: (قِيمة)، لكن عندَما نُصَغِّرُ فإنَّه يُقَالُ: إنَّ التَّصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولِها، فنقولُ في (قِيمَة): (قُوَيْمَة)، ولا نقولُ: (قُيَيْمَة)، بل هذا مَمْنوعٌ؛ لأنَّهُ يَجِبُ أنْ نَرُدَّ الأشياءَ إلى أُصُولِها.

وبهذا نَعرِفُ خطأَ التَّعبيرِ الشَّائعِ الَّذي يقولون فيه: (تَقْييمُ هذا الشَّيءِ)، والصَّوابُ: (تَقْوِيم هذا الشَّيءِ)، وهذا هو الوَارِدُ عن أهلِ العِلْمِ، ولهذا يُعَبِّرُ

الفُقهاءُ فيَقولونَ: بالتَّقْويمِ، والمُقَوَّم، وما أَشْبَهَ ذلك، وقَوَّمَه، أي: جَعَلَه قائمًا.

ويُمكِنُ أنْ نقولَ: (قِيَم) في الأصلِ: (قِوَم)، ولَمَّا كُسِرَ ما قبلَ الوَاوِ وَجَبَ قَلْبُها ياءً.

لكنَّنا نحنُ في هذا العصرِ يُقَلِّدُ بعضُنا بعضًا في التَّعبيرِ خطأً كان أم صوابًا.

ويا حَبَّذا لو أَنَّهُ يُوَصَّى أُنَاسٌ أنْ يَتَتَبَّعُوا مثلَ هذه الكَلِمَاتِ الَّتي شاعتْ، ويَرُدُّوها إلى أَصْلِها العَرَبيِّ الصَّحيحِ.

ومن التَّعْبيرِ الشَّائعِ قولُهم: (**إلى هُنَا وتَنْتَهي نَشْرَةُ الأخبارِ**)، والصَّوابُ: (**إلى هُنا تَنْتَهي نَشْرَةُ الأخبارِ**)، فالواوُ هنا ليس لها مكانٌ، لكنْ أَخَذَها النَّاسُ، ودَرَجُوا عليها.

* * *

٨٤٧- وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، وَحُـتِمْ   لِلْجَمْعِ مِـنْ ذَا مَـا لِتَصْـغِيرٍ عُلِـمْ

الشــرحُ

قولُه: «حُتِمْ»: بمعنى أُوجِبَ.

وقولُه: «لِلْجَمْعِ»: يعني بذلك جمعَ التَّكْسيرِ، أي: حُتِمَ لهُ (مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِم)، أي: ما عُلِمَ للتَّصْغيرِ، وعلى هذا فيَجِبُ أنْ نَرُدَّ الثَّانيَ إذا كان لَيِّنًا إلى أَصْلِه في الجَمْعِ.

مثالُ ذلك: (عِيد)، إذا أرَدْنا أنْ نَجْمَعَه نقولُ: (أَعْياد)، والأصلُ (أَعْوَاد)، لكنَّهُ شاذٌّ.

مثالٌ آخَرُ: (قِيمَة)، إذا أَرَدْنا أنْ نَجْمَعَها نقولُ فيها: (قِيَم) على المُفْرَدِ، ونقولُ في (قَوْم): (أَقْوَام)، ولا نقولُ: (أَقْيَام).

أمَّا (باب) وتَوابعُه فسيأتي -إن شاءَ اللهُ- فيما بعدُ.

* * *

٨٤٨- وَالْأَلِفُ الثَّانِ الـمَزِيدُ يُـجْعَلُ وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

الشـرحُ

الألفُ إذا كان مَزِيدًا وهو ثَانِي الحُرُوفِ فإنَّهُ يُجْعَلُ واوًا.

مثالُ ذلك: (قائم)، فالألفُ فيها مَزِيدةٌ، فنقولُ فيها: (قُوَيْئِم)؛ لأنَّ الأَلِفَ مَزِيدةٌ.

ونقولُ في (غَازِي): (غُوَيْزِي)، وفي (دَاعِي): (دُوَيْعِي)، وعلى هذا فَقِسْ.

فإن كان غيرَ مَزِيدٍ رُدَّ إلى أصلِه كما سَبَقَ.

إِذَنْ: إذا كانتِ الأَلِفُ ثانيةً مَزِيدةً فإنَّها تُجْعَلُ واوًا.

كذلك الألفُ إذا كانتْ مَجْهولةً لا نَدْري: هل أصلُها واوٌ أو ياءٌ؟ فإنَّنا نَجْعَلُها واوًا.

مثالُه: (بَاب)، إذا أردنا أنْ نُصَغِّرَهُ نقولُ: (بُوَيْب)، ولا نقولُ: (بُيَيْب)؛ لأنَّ المَجْهُولَ يُجْعَلُ واوًا، و(باب) لا نَدْرِي ما هو أصلُها، اللهمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: إنَّ أصلَها من (بَوَّبَ الشَّيءَ تَبْويبًا)، ولا يُقالُ: (بَيَّبَه)، وإلَّا فالمُتبادِرُ أنَّها مجهولةٌ.

وأمَّا الأصليُّ فإنَّهُ يُرَدُّ إلى أَصْلِه، فإذا كان أَصْلُه الواوَ فإنَّهُ يكونُ واوًا، وإذا كانَ أصلُه الياءَ فإنَّهُ يكونُ ياءً.

مثالُ ذلك: (نَاب) نقولُ فيه: (نُيَيْب)، وفي الجَمْعِ: (أَنْيَاب).

مثالٌ آخَرُ: (ثَوْب) نقولُ فيه: (ثُوَيْب)، وفي جَمْعِه: (أَثْوَاب)، أمَّا (أَثْيَاب) فهو جَمْعٌ آخَرُ.

* * *

٨٤٩- وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَـ(مَا)

الشـــرحُ

المرادُ بالمَنْقوصِ هُنَا ما نَقَصَتْ حُرُوفُه عن أَصْلِه، وليسَ المُرَادُ بالمنقوصِ ما كان مُعْتَلَّ الآخِرِ كما سَبَقَ.

فإذا كان على حَرْفَيْنِ أو على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ثَالِثُها التَّاءُ، فإنَّهُ يَجِبُ أنْ يُكَمَّلَ، لأجلِ أنْ تَتِمَّ صِيغةُ التَّصغيرِ؛ لأنَّ صِيغةَ التَّصغيرِ إمَّا على (**فُعَيْعِل**) أو على (**فُعَيْعِيل**)، فلا بُدَّ أنْ تُكَمَّلَ هذه الصِّيغةُ، وما كانَ على حَرْفَيْنِ فقطْ فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تَتِمَّ الصَّيغةُ به، إلَّا إذا جُلِبَ له الحرفُ الَّذي نَقَصَه.

وقولُه: «مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا»: فإنْ حَوَى غيرَ التَّاءِ ثالثًا بأنْ كان ثَالِثُه غيرَ التَّاءِ، فإنَّهُ لا يُكَمَّلُ، بل يَبْقَى على ما هوَ عليه؛ لأنَّهُ يُمْكِنُ أنْ تُصَاغَ منه صِيغةُ التَّصغيرِ.

مثالُه: (**شَاكُ السِّلاحِ**)[1]، تقولُ فيه: (**شُوَيْك**)؛ لأنَّ أصلَها (**شَوْك السِّلاح**)؛ لأنَّها مأخوذةٌ من الشَّوْكَةِ، فمعنى (**شَاكُ السِّلاحِ**) أي: مُشْهِرُهُ ومُقَوِّيه، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال:٧].

---

(١) رجل شاكي السلاح وشائكُ السلاح: الشَّاكي والشائك جميعًا ذو الشَّوْكةِ والحدّ في سلاحه... والشَّاكي من السِّلاح أصلُه شائكٌ من الشَّوْكِ، ثم نُقِلت فتُجْعَل من بنات الأربعةِ، فيُقالُ: هو شاكي، ومن قال: شاكُ السلاحِ، بحذف الياء فهو كما يقال: رجل مالٌ ونَالٌ من المال والنَّوال وإنما هو مائل ونائل. انظر اللسان شوك.

إِذَنْ: ليسَتْ (شَاك السِّلاحِ) منقوصةً في الإعرابِ، أي: ليسَ أَصْلُها (شَاكِي السِّلَاحِ)؛ لأنَّ الأَلِفَ هنا أَصْلِيَّةٌ، ولو كان آخِرُها ياءً لكانتِ الأَلِفُ زَائِدةً، وكثيرٌ من النَّاسِ يَظُنُّونَ أنَّ (شَاك السِّلاح) مَنْقوصٌ، أي: أنَّ آخِرَه ياءٌ، ولكنَّها حُذِفَتْ، والصَّوابُ أَنَّهُ ليسَ منقوصًا، وأنَّ آخِرَهُ الكافُ، فآخِرُهُ حَرْفٌ صحيحٌ لا حرفُ عِلَّةٍ.

وقولُه: «كَ(مَا)»: المرادُ بِ(ما) الَّتي تكونُ نَافِيَةً واسمًا مَوْصُولًا وشَرْطِيَّةً إذا سَمَّيْنا بها شَيْئًا، وليسَ المرادُ إذا بَقِيتْ كما هي عليه أداةَ نَفْيٍ أو أداةَ شَرْطٍ أو ما أَشْبَهَ ذلك، فإذا أَرَدْنا أنْ نُصَغِّرَ (ما) نقولُ: (مُوَيٌّ)، وأصلُ (مُوَيٌّ) أَرْبعةُ أَحْرُف على وَزْنِ (فُعَيْلٍ)، وبهذا استقامتْ صِيغَةُ التَّصغيرِ.

وليسَ المرادُ بقولِه: (مَا)، الماءَ؛ لأنَّ كَلَامَهُ هنا في الثُّنائِيِّ.

مثالٌ آخَرُ: (يَد)، فيها نَقْصٌ، وأصلُها (يَدَيٌ)[1]، فلا بُدَّ أنْ نأتِيَ بالمحذوفِ، ونقولُ: (يُدَيٌّ)، لكن سيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- أَنَّهُ يَجِبُ أنْ تُخْتَمَ بالتَّاءِ، فنَقولُ فيها: (يُدَيَّة).

مِثالٌ آخَرُ: (عِدَة)، فيها نَقْصٌ؛ لأنَّ الأَصْلَ (وَعْد)، ففيها نَقْصُ الواوِ، فعندما نُصَغِّرُ لا بُدَّ أنْ نأتِيَ بالوَاوِ.

فإن قال قائلٌ: أليستْ (عِدَة) على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ؟

قلنا: بلى، هي على ثَلَاثةِ أَحْرفٍ، ويُمكِنُ تَصغِيرُها على (فُعَيْل)، لكنَّ الحرفَ الثَّالثَ منها تَاءٌ، والمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: (مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ

(١) قيل بفتح الدال، وقيل بسكونها. المصباح المنير (يدي)

ثَالِثًا)، وعلى هذا ففي (عِدَة) نَأْتي بالوَاوِ، فنقولُ: (وُعَيْدَة)؛ لأَنَّهُ لا يُمكِنُ أنْ تَتِمَّ صِيغةُ التَّصغيرِ إلَّا إذا أَتَيْنَا بهذا النَّاقصِ.

* * *

٨٥٠- وَمَـــنْ بِتَرْخِـــيمٍ يُصَـــغِّرُ اكْتَفَـــى
بِالْأَصْلِ كَالْـ (عُطَيْفِ) يَعْنِي الْـ (مِعْطَفَـا)

الشـــرحُ

سَبَقَ التَّرخيمُ في النِّداءِ، وهو أنْ يُحْذَفَ أحدُ حُرُوفِ المُنادَى، لكن كيفَ التَّرخيمُ في التَّصغيرِ؟

نقول: احْذِفِ الزَّوائدَ، وَصَغِّرْهُ على الأَصْلِ.

مثالُ ذلك: (مِعْطَف)، فإذا أَرَدْنا أنْ نُصَغِّرَه تصغيرًا تامًّا بدونِ ترخيمٍ نقولُ: (مُعَيْطِف) على وَزْنِ (فُعَيْعِل)، لكن إذا أَرَدْنا أنْ نُصَغِّرَهُ تصغيرَ تَرْخيم نقولُ: إن (مِعْطَف) مَأْخوذٌ من العَطْفِ، فالمِيمُ زَائِدةٌ، فنَحْذِفُ الزَّوائدَ، ونقولُ في تصغيرِه: (عُطَيْف)؛ لأنَّ تصغيرَ التَّرخيمِ أنْ تَحْذِفَ الزَّوائدَ.

مثالٌ آخَرُ: (مِفْتَاح)، نقولُ على الأَصْلِ: (مُفَيْتِيح)، ونقولُ في التَّرخيمِ: (فُتَيْح)؛ لأنَّ (مِفْتَاح) مِن (فَتَح)، فالميمُ زائدةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (مَسْـجِد)، فعلى الأصلِ نقولُ: (مُسَيْـجِد)، وعلى التَّرخيمِ نَقولُ: (سُجَيْد).

مثالٌ آخَرُ: (مُنْخُل)، على الأصلِ نقولُ: (مُنَيْخِل)، وعلى التَّرخيمِ نقولُ: (نُخَيْل).

مثالٌ آخَرُ: (مِغْـزَل)، على الأصلِ نقولُ: (مُغَـيْزِل)، وعلى التَّرخيمِ نقولُ: (غُزَيْل).

مثالٌ آخَرُ: (غَزَال)، فعلى الأَصْلِ نقولُ: (**غُزَيِّل**)، وعلى التَّرخيمِ نقولُ: (**غُزَيْل**).

مثالٌ آخَرُ: (مُكْرِم)، نقولُ على الأصلِ: (**مُكَيْـرِيم**)، وعلى التَّرخيمِ: (**كُرَيْم**).

أمثلةٌ أخرى: (مُدَحْرِج)، نقولُ فيه: (**دُحَيْرِج**)، و(**قِرْطَاس**) نقولُ فيه: (**قُرَيْطِس**)، و(**عُصْفُور**) نقولُ فيه: (**عُصَيْفِر**)؛ لأَنَّ الوَاوَ زَائِدَةٌ.

إِذَنْ: صارَ عندنا تصغيرُ تَرْخيمٍ، وتصغيرٌ على الأصلِ، فالتَّصغيرُ على الأصلِ يكونُ على حَسَبِ القواعِدِ السَّابقةِ، والتَّصغيرُ على التَّرخيمِ يكونُ بحَذْفِ الزَّوائدِ.

فإذا قال قائلٌ: هذه الألفاظُ يَشْتَبِهُ بعضُها ببعضٍ؟

فالجواب: أنَّ السِّياقَ يُعَيِّنُ المُرَادَ، وحينَئِذٍ يَزولُ الإشكالُ.

* * *

٨٥١- وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّـــثٍ عَـــارٍ ثُلَاثِـــيٍّ كَ(سِـــنّ)

٨٥٢- مَا لَــمْ يَكُـنْ بِالتَّـا يُـرَى ذَا لَـبْسِ ... كَ(شَـــجَرٍ) و(بَقَـــرٍ) و(خَمْـــسِ)

٨٥٣- وَشَـــذَّ تَـرْكٌ دُونَ لَـبْسٍ، وَنَـدَرْ ... لَحَـــاقُ تَـــا فِـــيمَا ثُلَاثِيًّـــا كَثَـــرْ

الشـــرحُ

قولُه: «مُؤَنَّثٍ عَارٍ»: يعني من التَّاءِ، وهذه قاعدةٌ في تصغيرِ المُؤَنَّثِ، أَنَّهُ إذا كانَ ثُلَاثيًّا عَارِيًا من التَّاءِ، فإنَّهُ يَجِبُ أنْ يُقْرَنَ بالتَّاءِ.

مثالُ ذلك: (سِنّ)، إذا أَرَدْنا أنْ نُصَغِّرَها نقولُ: (سُنَيْنَة)، ولو قُلْنا: (سُنَيْن) بدونِ تَاءٍ لكان هذا ممنوعًا.

أمثلةٌ أخرى: (قِطّ)، نقولُ فيها: (قُطَيْطَة)، وفي (وَرْد) نقولُ: (وُرَيْدَة)[1]، وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (عَارٍ ثُلَاثِيٍّ)، لا فرقَ بينَ أنْ يَكونَ الثُّلَاثيُّ مُحَرَّكَ الوَسَطِ أو سَاكِنَ الوَسَطِ.

ويُسْتَثْنَى من ذلك ما ذَكَرَه بقولِه:

مَا لَــمْ يَكُـنْ بِالتَّـا يُـرَى ذَا لَـبْسِ ... كَ(شَـــجَرٍ) و(بَقَـــرٍ) و(خَمْـــسِ)

فإنْ كان المُؤَنَّثُ الثُّلَاثيُّ إذا خُتِمَ بالتَّاءِ اشْتبهَ بالجمعِ أو بِغَيرِه فإنَّهُ يَجِبُ أَلَّا يُخْتَمَ.

---

(١) إذا اشتبه تصغير الجمع بتصغير المفرد لم يؤت بتاء التأنيث في تصغير الجمع.

مثالُه: (شَجَر)، لو قُلْنا: (شُجَيْرَة) لاشْتَبَهَ بتَصْغِيرِ (شَجَرة)؛ لأنَّ (شَجَرة) مُؤَنَّثةٌ مَقرونةٌ بالتَّاءِ، وهي ثُلَاثيةٌ، فتَصْغِيرُها على (شُجَيْرة)، و(شَجَر) ثُلَاثيٌّ عارٍ من التَّاءِ، فلو أنَّنا قلنا بوُجوبِ تأنيثِه بالتَّاءِ لقلنا في تصغيرِ (شَجَر): (شُجَيْرَة)، وحينئذٍ يَلْتَبِسُ عندَنا الجمعُ بالمُفْرَدِ.

فإذا قال قائلٌ: وكيفَ نُصَغِّرُ (شَجَر)؟

نقولُ: (شُجَيْر)؛ لأنَّه لَمَّا كان تأنيثُه يُوجِبُ اللَّبْسَ واشْتِبَاهَ المُفْرَدِ بالجمعِ امْتَنَعَ اقْتِرانُه بالتَّاءِ.

مثالٌ آخَرُ: (بقَر)، نقولُ: هو مُؤنَّثٌ ثُلَاثيٌّ، ومُقْتَضى القَاعِدَةِ أنَّهُ عند التَّصغيرِ يُجْلَبُ إليه تاءُ التَّأنيثِ، فيُقَالُ: (بُقَيْرَة)، لكن إذا قلتَ: (بُقَيْرَة) الْتبسَ بالمُفْرَدِ؛ لأنَّ تصغيرَ المُفْرَدِ (بَقَرَة) على (بُقَيْرَة)، وحينئذٍ يَلْتَبِسُ الجمعُ بالمُفْرَدِ، فيَمتنِعُ وُجودُ التَّاءِ.

مثالٌ آخَرُ: (وَرْد)، نقولُ فيه: (وُرَيْد)، مع أنَّهُ اسمٌ ثُلَاثيٌّ مُؤَنَّثٌ، لكنَّنا لو أَتَيْنَا بالتَّاءِ الْتبسَ بتصغيرِ المُفْرَدِ، وهو(وَرْدَة)، حيثُ يُقَالُ فيها: (وُرَيْدَة).

مثالٌ آخَرُ: (خَمْس)، وهو مُؤَنَّثٌ؛ لأنَّه اسمٌ لِعَددٍ، وخَالٍ من التَّاءِ، فلمَّا كانَ اسمًا ثُلَاثيًّا خَاليًا من التَّاءِ كانَ مُقْتَضَى القَاعِدَةِ أنْ نأتِيَ بالتَّاءِ، ونقولَ: (خُمَيْسَة)، لكن لو قُلْنا: (خُمَيْسَة) في تصغيرِ (خَمْس)، التبسَ بتصغيرِ المُفْرَدِ (خَمْسَة)، فلمَّا كان يَلتبِسُ بتصغيرِ (خمسة) امْتَنَعَ.

مثالٌ آخَرُ: (عِنَبة) نقولُ فيها: (عُنَيْبَة)، و(عِنَب) نقولُ فيه: (عُنَيْب)؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: (عُنَيْبَة) الْتبسَ الجمعُ بالمُفْرَدِ، فيَمْتَنِعُ.

والحاصلُ أنَّ هذه القاعدةَ تُشِيرُ إلى أنَّ كلَّ اسمٍ ثُلَاثيٍّ خالٍ من التَّاءِ إذا صُغِّرَ وَجَبتْ فيه التَّاءُ، وكلُّ اسمٍ ثُلَاثيٍّ مَقرونٍ بالتَّاءِ إذا صُغِّرَ بَقِيَتِ فيه التَّاءُ، فلا نَجْلُبُ له تاءً أُخْرى كما سَبَقَ في (شَجَرة) و(وَرْدَة) و(بَقَرَة).

وقولُه: «شَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ»: أي: شَذَّ تَرْكُ التَّاءِ لِمُؤَنَّثٍ ثُلَاثيٍّ إذا لم يَكُنْ هناك لَبْسٌ، والشَّاذُّ يُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليه.

وأحيانًا يُعَبِّرُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فيقولُ: (نَدَر)، والشَّاذُّ هو الَّذي خالفَ قواعدَ النَّحويِّين، لكنَّهُ كَثُرَ وُرودُهُ في اللُّغَةِ، والنَّادرُ هو الذي قَلَّ استعمالُه في اللُّغَةِ؛ لأنَّ النَّادرَ بمعنى القليلِ، والشَّاذَّ بمعنى المُخالِفِ، فعندَ النَّحويِّين ما خالفَ القواعدَ فهو شَاذٌّ ولو كَثُرَ استعمالُه في اللُّغَةِ العربيَّةِ، وما قَلَّ استعمالُه بينَ العَرَبِ فإنَّهُ يُسمَّى نادرًا، أي: قليلًا.

مثالُ التَّرْكِ دون لَبْسٍ: (قَوْس)، فهي اسمٌ ثُلَاثيٌّ مُؤَنَّثٌ، لو أنَّنا صَغَّرْنا (قَوْس) فقلنا: (قُوَيْسَة) لكان خِلَافَ اللُّغَةِ العربيَّةِ وإنْ كان هو القياسَ، لكنْ جاءَ في اللُّغَةِ العربيَّةِ (قُوَيْس) بدونِ تاءٍ.

وقولُه: «وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ»: (ثُلَاثِيًّا) مفعولُ (كَثَرْ) مُقَدَّمٌ؛ لأنَّ (كَثَر) بمعنى زَادَ، وليستْ من بَابِ (كَثُر) اللَّازِمِ، أي: فيما زَادَ على الثَّلاثةِ فإنَّهُ يَنْدُرُ لَحَاقُ التَّاءِ به.

مثالُ ذلك: (قُدَّام) اسمٌ مُؤَنَّثٌ، فتقولُ إذا أَرَدْتَ أنْ تُصَغِّرَهُ: (قُدَيْدِيمَة) مع أَنَّهُ زَائِدٌ على الثَّلاثةِ، فهو خَمْسَةُ أَحْرُفٍ.

لكن (مَرْيَم) لا تقولُ فيها: (مُرَيِّمَة)؛ لأَنَّهُ زَائِدٌ على ثَلاثةِ أَحْرُفٍ وإن كان

مُؤَنَّثًا، لكن تقولُ: (مُرَيِّم).

وكذلك (زَيْنَب) لا تقولُ فيها: (زُيَيْنِبَة)؛ لأَنَّهُ إذا كانَ المُؤَنَّثُ أربعةَ أَحْرُفٍ فإنَّك لا تَأْتِي بالتَّاءِ، فتقولُ في (زَيْنَب): (زُيَيْنَب).

* * *

٨٥٤- وَصَغَّرُوا شُذُوذًا: (الَّذِي) (الَّتِي) و(ذَا)، مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) و(تِي)

الشــرحُ

قولُه: «صَغَّرُوا شُذُوذًا»: ولم يَقُلْ: (نَادِرًا)؛ لأنَّ تصغيرَهم إيَّاها كثيرٌ، واستعمالُها في اللُّغَةِ كثيرٌ، لكنَّهُ باعتبارِ القَوَاعِدِ مُخَالِفٌ؛ لأنَّ التَّصغيرَ خاصٌّ بالأسماءِ المُعْرَبةِ، و(الَّذِي) مَبنِيٌّ.

لكنْ معَ ذلك وَرَدَ عن العَرَبِ، فقالوا في (الَّذِي): (اللُّذَيَّا)، وفي (الَّتي): (اللُّتَيَّا)، وصَغَّرُوا أيضًا (ذَا) -يعني اسمَ الإشارةِ- فقالوا: (ذَيَّا)، وهذا حتَّى في اللُّغَةِ العامِّيَّةِ يَقُولُونَ: (هَذَيَّا) و(ذَيَّا).

وقولُه: «مَعَ الْفُرُوعِ»: أي: فُرُوعِ (الَّذي)، وهيَ (اللَّذَان) و(الَّذِين)، وفروعِ (الَّتِي)، وهي (اللَّتان) و(اللَّاتِي)، وفروعِ (ذَا)، وهي (ذَانِ) و(تَانِ) و(تِي) و(تَا).

فإن قال قائلٌ: وكيفَ نُصَغِّرُ (تِي)؟

نقولُ: على قِيَاسِ (الَّذِي) و(اللُّذَيَّا)، و(الَّتي) و(اللُّتَيَّا) نقولُ فيها: (تَيَّا)، وأمَّا تصغيرُ (تَا) فـ(تَيَّا).

***

النَّسَبُ

قولهُ -رحمه الله تعالى-: (النَّسَبُ)، ويُقالُ: النِّسْبَة، والإضافة، ومعناه أنْ تَنْسُبَ الشَّيءَ إلى الشَّيءِ: إمَّا باعتبارِ القَبيلةِ، وإمَّا باعتبارِ البلدِ، وإمَّا باعتبارِ العِلْمِ، وإمَّا باعتبارِ الصَّنْعةِ والمِهْنَةِ وما أَشْبَهَ ذلك، فقولُنا: (مَكِّيٌّ)، نِسْبَةً إلى البَلَدِ، و(قُرَشِيٌّ) نسبةً إلى القَبيلةِ، و(نَحْوِيٌّ) نسبةً إلى العِلْمِ، و(حِرَفِيٌّ) نسبةً إلى الحِرْفةِ والصِّناعةِ، وعلى هذا فَقِسْ.

المُهِمُّ أَنَّهُ إضافةُ شيءٍ إلى شيءٍ ليُنْسَبَ إليه، سواءٌ كانَ ذلكَ قبيلةً أو بلدًا أو ما أَشْبَهَ ذلك، **ولهُ صِيغَتَانِ:**

الصِّيغةُ الأُولى: أنْ تُحَوِّلَه إلى ما يُشْبِهُ صِيغةَ المُبَالَغةِ كنَجَّارٍ وحَدَّادٍ وما أشبهَ ذلك، وهذا في المنسوبِ إلى الحِرَفِ، كما قالَ الحَرِيرِيُّ -رحمه الله- في مُلْحَةِ الإعرابِ:

وَانْسُبْ أَخَا الْحِرْفَةِ كَالبَقَّالِ ... وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى (فَعَّالِ)

الصِّيغةُ الثَّانيةُ: أنْ تَزِيدَ ياءً في آخِرِه، وهذه الياءُ يَتعَلَّقُ بها أَحْكَامٌ، كما سَيذكُرُهُ المؤلِّفُ -رحمه الله-.

* * *

٨٥٥- يَاءً كَيَا الْـ (كُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُـلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ

الشــرحُ

قولُه: «زَادُوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«يَاءً»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ، والفاعلُ في قولِه: (زَادُوا) يَعودُ إلى أَهْلِ اللُّغَةِ؛ لأنَّ النَّحْوِيِّينَ ليسَ لهم حَقٌّ في صِياغَةِ الألفاظِ، وإنَّما الحقُّ لأهلِ اللُّغَةِ.

وقولُه: «لِلنَّسَبِ»: اللَّامُ للتَّعْليلِ، أي: لأجلِ أَنْ يُنْسَبَ المُضَافُ إلى ما اشْتُقَّ منه المنسوبُ إليه.

وأفادَ المؤلِّفُ -رحمه الله- في قولِه: (كَيَا الْكُرْسِيِّ) إلى أَنَّ ياءَ الكُرْسِيِّ ليستْ للنَّسَبِ، وهو كذلك؛ لأنَّ ياءَ النَّسَبِ إذا حَذَفْتَها فإنَّ المنسوبَ إليه يكونُ له معنًى قائمٌ بنَفْسِه، فمثلًا: (مَكِّيٌّ) إذا حذفتَ ياءَ النَّسَبِ صارتْ (مَكَّة)، وهي مَعْنًى قائمٌ بنفْسِهِ، وكذلك (قُرَشِيٌّ) إذا حذفتَ ياءَ النَّسبِ صارتْ (قُرَيْش)، وهو معنًى قائمٌ بنَفْسِه، لكن (كُرْسِيّ) إذا حذفتَ الياءَ الَّتي فيه صارتْ (كُرْس)، وليس له عَلَاقةٌ بكُرْسِيٍّ، بل الكُرْسِيُّ كلمةٌ وُضِعَتْ لِـمَا يُجْلَسُ عليه.

وقولُه: «كَيَا الْـ كُرْسِيِّ»: وجهُ المُشَابَهةِ بينَهما أَنَّ كُلًّا منهما ياءٌ مُشَدَّدةٌ تَظْهَرُ عليها عَلَامةُ الإعرابِ.

وقولُه: «وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ»: هذا من الأحكامِ الَّتي تَحْدُثُ بعدَ النِّسْبةِ.

مثالُ ذلك: إذا قلتَ: (**تَمِيم**) فالميمُ الثَّانيةُ الَّتي في (**تَمِيم**) تكونُ على حَسَبِ العَوَامِلِ، فقد تكونُ مَرْفُوعةً أو منصوبةً أو مَكْسُورةً، لكنْ إذا نَسَبْتَ وَجَبَ فيها الكسرُ، ولهذا قال: (**وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ**)، أي: كُلُّ الَّذي تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ، فتقولُ: (**تَمِيمِيٌّ**)، وتقولُ: (**نَحْوِيٌّ**)، وتقولُ: (**مَكِّيٌّ**)، وعلى هذا فَقِسْ.

كذلك من الأحكامِ أنَّ الإعرابَ يَنتقِلُ مِمَّا قبلَها إليها، فبَدَلًا مِنْ أنْ يكونَ الإعرابُ على آخِرِ المنسوبِ إليه، يكونُ الإعرابُ على ياءِ النِّسْبَةِ، كأنْ تَقُولَ مَثَلًا: (**جاءَ تميمٌ**)، و(**رأيتُ تميمًا**)، و(**مَرَرْتُ بتميمٍ**)، لكن إذا نسبتَ انتقلَ الإعرابُ إلى ياءِ النِّسْبةِ، فتقولُ: (**جاءَ تميميٌّ**)، و(**رأيتُ تميميًّا**)، و(**مررتُ بتميميٍّ**).

***

٨٥٦- وَمِثْلَـهُ مِـمَّا حَـوَاهُ احْـذِفْ، وَتَـا   تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتَـهُ لَا تُثْبِتَـا

٨٥٧- وَإِنْ تَكُـنْ تَرْبَـعُ ذَا ثَـانٍ سَـكَنْ   فَقَلْبُهَـا وَاوًا، وَحَـذْفُهَا حَسَـنْ

الشـرحُ

قولُه: «مِثْلَهُ»: أي: مِثْلَ ياءِ الكُرْسِيِّ.

وقولُه: «مِـمَّا حَوَاهُ احْذِفْ»: أي: إذا حَوَى المنسوبُ إليه ياءً كياءِ الكُرْسِيِّ وَجَبَ حَذْفُها لِئَلَّا يَجْتَمِعَ مِثْلَان في كلمةٍ واحدةٍ.

مثاله: (الشَّافِعِيُّ) اسمُ لُمِحَمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ، نسبةً إلى جَدِّه شَافِعٍ، لكن عندَما تَنْسُبُ رَجُلًا من أهلِ العلمِ إلى مذهبِ الشَّافعيِّ تقولُ: (الشَّافعيُّ)، وهذه الياءُ ليست هي الياءَ الَّتي في المنسوبِ إليه، بل الياءُ الَّتي في المَنسوبِ إليه حُذِفَتْ، ولهذا قالَ: (وَمِثْلَهُ مِـمَّا حَوَاهُ احْذِفْ)، أي: احْذِفْ مثلَ هذا الحَرْفِ -وهو الياءُ المُشَدَّدةُ- من كلمةٍ حَوَتْ هذا الحَرْفَ، فإذا قلتَ: (أحمدُ بنُ عليِّ بنِ حَجَرٍ الشَّافعيُّ) فالياءُ الَّتي في (الشَّافعيّ) هنا غيرُ الياءِ التي في قولِك: (مُحَمَّدُ ابنُ إدريسَ الشَّافعيُّ)؛ لأنَّ الياءَ في المنسوبِ إليه الأوَّلِ حُذِفَتْ، وحَلَّتِ الياءُ الثَّانيةُ محَلَّها.

فإذا قال قائلٌ: وما الفائدةُ من هذا؟

قلنا: الفائدةُ أنَّكَ إذا قلتَ: (أحمدُ بنُ عليِّ بنِ حَجَرٍ الشَّافعيُّ) فهنا (الشَّافعيُّ) نِسْبَةٌ إلى الإمامِ نَفْسِه، لا إلى شَافِعٍ الَّذي هو جَدُّه.

وقولُه: «وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا»: هذا الثَّاني والثَّالثُ مِـمَّا يُحْذَفُ، فتاءُ التَّأنيثِ يَجِبُ حَذْفُها، فتقولُ في (مَكَّة): (مَكِّيٌّ)، ولا تقولُ: (مَكَّتِيٌّ)، وتقولُ في (تِـجَارة): (تِـجَارِيٌّ)، وفي (وَرْدَة): (وَرْدِيٌّ)، وفي (مَدِينَة): (مَدَنِيٌّ).

إِذَنْ: تاءُ التَّأنيثِ تُحْذَفُ بكلِّ حالٍ سواءً كانتْ رَابِعَةً أم أكثرَ.

وقولُه: «اوْ مَدَّتَهُ»: أي: مَدَّةَ التَّأنيثِ، وهي ألفُ التَّأنيثِ المقصورةُ، فتُحْذَفُ كذلك، ولهذا قال: (لَا تُثْبِتَا).

فالنِّسْبةُ إلى (سَلْمَى) نقولُ فيها: (سَلْمِيٌّ)، فنَحذِفُ الألفَ، والنِّسْبةُ إلى (حُبْلَى) نقولُ فيها: (حُبْلِيٌّ)، وفيها وَجْهٌ آخرُ، كما سيأتي -إن شاءَ اللهُ-.

وقولُه: «وَإِنْ تَكُنْ»: الضَّميرُ يَعودُ إلى ألفِ التَّأنيثِ المقصورةِ، وليسَ إلى تاءِ التَّأنيثِ.

وقولُه: «تَرْبَعُ»: أي: إذا جاءَتْ رَابِعَةً، لكنَّ النَّظْمَ يُضَيِّقُ على الإنسانِ، فقد يُعَبِّرُ النَّاظِمُ بشيءٍ خَفِيٍّ عادِلًا عمَّا هو وَاضِحٌ من أجلِ الضَّرُورةِ.

وقولُه: «ذَا ثَانٍ سَكَنْ»: أي: فيها ثَانِيهِ سَاكِنٌ.

مثالُه: (حُبْلَى) الأَلِفُ فيها رَابِعةٌ، والثَّاني فيها سَاكِنٌ، فتَنطبِقُ على قولِه: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ)، فهنا يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ)، فتقولُ في النِّسْبَةِ: (حُبْلَوِيٌّ)، وهذا قَلْبُها واوًا، وتقولُ: (حُبْلِـيٌّ)، وهذا حَذْفُها.

وقولُه: «قَلْبُهَا وَاوًا»: (قَلْبُ) مُبْتَدأٌ، والخبرُ (حَسَنْ).

إِذَنْ: القاعدة من هذا: إذا كانتْ ألفُ التَّأنيثِ رابعةً فيما ثَانِيهِ ساكنٌ جازَ فيها وَجْهَانِ: **قَلْبُها واوًا، والحذفُ**، والأصلُ الَّذي يَنْبَنِي على القاعدةِ هو الحذفُ؛ لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- قالَ فيما سَبَقَ: (**اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا**).

***

٨٥٨- لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

الشرحُ

قولُه: «لِشِبْهِهَا»: أي: شِبْهِ ألفِ التَّأْنيثِ.

«المُلْحِقِ»: أي: الَّذي يُلْحِقُ بألفِ التَّأْنيثِ، فهناك أَلِفٌ يُسَمُّونها ألفَ الإِلحاقِ، ليستْ للتَّأنيثِ ولا أَصْليَّةً، مثالُها: (عَلْقَى) و(حَبَرْكَى)[1]، يقولون: إنَّها مُلْحَقةٌ بـ(سَفَرْجَل)، فَهُمْ لَمَّا رَأَوْا هذه الأَلِفَ ليستْ أصلِيَّةً ولا للتَّأنيثِ -لأنَّهُ اسمٌ للذَّكَرِ- قالوا: إنَّها مُلْحَقةٌ بـ(سَفَرْجَل)، فالألفُ -إِذَنْ- أَصْلِيَّةٌ جاءتْ للإلحاقِ بـ(سَفَرْجَل).

فالألفُ الَّتي للإلحاقِ يَثْبُتُ لها حُكْمُ ألفِ التَّأنيثِ، ولهذا قال: (مَا لَهَا).

وقولُه: «وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى»: أي: أنَّ الألفَ الأصلِيَّةَ الَّتي هي رابعةٌ فأكثرُ فيما ثَانِيهِ سَاكِنٌ يجوزُ فيها الوَجْهَانِ كما سَبَقَ، لكنَّ القَلْبَ في الأصليِّ (يُعْتَمَى)، أي: يُختَارُ.

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ الألفَ المقصورةَ تكونُ على ثَلَاثةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: التَّأنيثُ، والأصلُ فيه الحذفُ، وإذا كانتْ رابعةً فيما ثَانِيهِ ساكنٌ يَجوزُ فيها وَجْهانِ: الحذفُ، والقَلْبُ.

---

(١) علقى اسم لنبات، والحبركى: الطويل الظهر القصير الرجلين، والحبركى القُراد أيضا. انظر اللسان (علق)، و(حبرك).

الثَّاني: ألفُ الإلْحاقِ، وحُكْمُها حُكْمُ ألفِ التَّأنيثِ في أنَّها تُحْذَفُ، إلَّا إذا كانتْ رابعةً فيما ثَانيهِ ساكنٌ، فيَجوزُ فيها الوَجْهان.

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حتَّى في ألفِ التَّأنيثِ أنَّ الحَذْفَ وقَلْبَها واوًا سواءٌ.

الثَّالثُ: الألفُ الأصليَّةُ، ونقولُ فيها ما نقولُ في ألفِ التَّأنيثِ إلَّا أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: إنَّ قَلْبَها واوًا هو الَّذي يُخْتَارُ، وهو أَوْلَى.

* * *

٨٥٩- وَالْأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

٨٦٠- وَالحَذْفُ فِي اليَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

الشرحُ

قولُه: «الْأَلِفَ»: مَفعولٌ مُقَدَّمٌ لقولِه: (أَزِلْ).

وقولُه: «الجَائِزَ»: صِفَتُه، ومعنى (الجَائِزَ أَرْبَعًا): أي: الَّذي تجاوزَ أربعة أَحْرُفٍ، فالألفُ إذا تَجاوزَ أربعةَ أَحْرُفٍ فإنَّهُ يُحْذَفُ بكلِّ حالٍ، سواءٌ كان للتَّأنيثِ أم أصليًّا أم للإلحاقِ.

مثالُ ذلك: (مُصْطَفَى) نقولُ فيه: (مُصْطَفِيٌّ)؛ لأَنَّهُ ألفٌ جاوَزَ أَرْبَعةَ أَحْرُفٍ.

إِذَنْ: ألفُ التَّأنيثِ صار لها أَحْوالٌ:

الحالُ الأُولى: إذا كانتْ خَامِسَةً فأكثرَ فإنَّها تُحْذَفُ.

الحالُ الثَّانيةُ: إذا كانتْ رَابِعَةً، فإذا كانَ ثاني ما هيَ فيه سَاكِنًا جازَ فيها الوَجْهانِ: حَذْفُها وقَلْبُها واوًا، وإنْ كان غيرَ ساكنٍ وَجَبَ حَذْفُها، **ووجهُ ذلك من كلامِ المؤلِّفِ** -رحمه الله- أَنَّهُ لم يَسْتَثْنِ إلَّا قولَه: (**وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ * فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ**)، أي: والباقي على أصلِ الحَذْفِ.

وأمَّا الألفُ الأَصْلِيَّةُ فلها ثَلَاثُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: إذا كانتْ ثَالِثَةً، فيَجِبُ قَلْبُها وَاوًا، مثلُ: (**هُدى**) نقولُ فيها: (**هُدَوِيٌّ**)، و(**فَتى**) نقولُ فيها: (**فَتَوِيٌّ**)، و(**عَصا**) نقولُ فيها: (**عَصَوِيٌّ**).

الحالُ الثَّانيةُ: إذا كانتْ رابعةً جازَ فيها وَجْهَان: قَلْبُها وَاوًا، وحَذْفُها، مثلُ: (مَقْهًى) نقولُ فيها: (مَقْهِيّ)، و(مَقْهَوِيٌّ)، ومِثْلُها: (مَلْهًى) نقول فيها: (مَلْهِيّ)، و(مَلْهَوِيّ)، وكذلك (مَرْعًى) نقولُ فيها: (مَرْعِيٌّ) و(مَرْعَوِيٌّ).

الحالُ الثَّالثةُ: إذا كانتْ خامسةً فأكثرَ، فيَجِبُ الحَذْفُ، مثلُ: (مُصْطَفًى) نقولُ فيها: (مُصْطَفِيٌّ)، (مُسْتَقْصًى) نقولُ فيها: (مُسْتَقْصِيٌّ)، و(مُسْتَشْفًى) نقولُ فيها: (مُسْتَشْفِيٌّ).

وقولُه: «كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ»: أي: أنَّ يا المنقوصِ إذا كان خامسًا فأكثرَ فإنَّهُ يُعْزَلُ، أي: يُحْذَفُ.

مثالُه: (مُهْتَدِي)، فالياءُ هنا خَامِسَةٌ، فيَجِبُ أنْ تُحْذَفَ، فإذا نَسَبْتَ إلى (مُهْتَدِي) تقولُ: (مُهْتَدِيٌّ) بالتَّشْدِيدِ.

لكنْ لو نُسِبَ إلى (المَهْدِيّ) تقولُ: (المَهْدِيُّ) كما في القَاعِدَةِ السَّابقةِ: (وَمِثْلَهُ مِــمَّا حَوَاهُ احْذِفْ).

وهناكَ فرقٌ بين (مُهْتَدِيّ) و(مُهْتَدِي)، ففي (مُهْتَدِيّ) نقولُ: (جاءَ مُهْتَدِيٌّ)، وفي (مُهْتَدِي) نقولُ: (جاءَ مُهْتَدٍ)؛ لأنَّها منقوصةٌ.

وكلمةُ: (أَزِلْ) و(عُزِلْ) و(لَا تُثْبِتَا) يُغْنِي عنها أنْ يقولَ: (احْذِفْها)، لكنْ نَظَرًا لضِيقِ النَّظْمِ كانَ المؤلِّفُ -رحمه الله- يُعَبِّرُ بهذا التعبيرِ.

إذَنْ: صارَ الَّذي يُحْذَفُ:

الياءُ الَّتي تُشْبِهُ ياءَ النَّسَبِ.

تاءُ التَّأنيثِ مُطْلَقًا.

مدَّةُ التَّأنيثِ، إلَّا إذا كانتْ رَابِعَةً فيما ثَانِيهِ ساكنٌ، فيجوزُ الوَجْهانِ.

ومَدَّةُ الإلحاقِ والمَدَّةُ الأصْلِيَّةُ حُكْمُهما حُكْمُ مَدَّةِ التَّأنيثِ، إلا أنَّ الأَوْلى في الأَصْلِيَّةِ القَلْبُ.

ياءُ المنقُوصِ إذا كانَ خَامِسًا فأكثرُ.

وقولُه: «وَالحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ»: أي: إذا كانتِ الياءُ رابعةً فالحذفُ أحقُّ من القَلْبِ.

وقولُه: «وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ»: أي: إذا كانتِ الياءُ ثَالِثَةً وَجَبَ أنْ نَقْلِبَها وَاوًا.

***

٨٦١- وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا، و(فَعِلْ)   و(فُعِلْ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ و(فِعِلْ)

الشَّرحُ

قولُه: «ذَا الْقَلْبَ»: يجوزُ: (ذَا الْقَلْبِ)، أي: صاحبَ القَلْبِ، لكن يقولون: (ذَا الْقَلْبَ) أحسنُ، أي: أَوْلِ هذا القَلْبَ؛ لأَنَّهُ قال: (وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ).

وقولُه: «أَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا»: أي: اجْعَلْ ما قبلَه مفتوحًا، وعلى هذا فنقولُ: (أَوْلِ) فعلُ أمرٍ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وجوبًا، و(ذَا) مفعولٌ به مَبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ إذا قلنا: إنَّهُ اسمُ إشارةٍ، وإنَّ المعنى: وأَوْلِ هذا القَلْبَ، فإنْ جَعَلناه بمعنى (صَاحِب) فنقولُ: (ذَا) مفعولٌ به منصوبٌ بالألفِ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأَنَّهُ من الأسماءِ الخمسةِ أو السِّتَّةِ.

وقولُه: «انْفِتَاحًا»: هذا المفعولُ الثَّاني لـ(أَوْلِ).

وقولُه: «الْقَلْبَ»: إذا كان (ذَا) اسمَ إشارةٍ، فـ(الْقَلْبَ) بَدَلٌ، وإن كانتِ اسمًا بمعنى (صاحب)، فهي مجرورةٌ بالإضافةِ.

والمعنى: اجْعَلْهُ يَلِـي انْفِتَاحًا، أي: أنَّ ما قبلَه يَجِبُ أنْ يكونَ مفتوحًا، فإذا قَلَبْنا وَجَبَ أنْ نَفْتَحَ ما قَبْلَه بكلِّ حالٍ.

مثالُ ذلك: (شَجِي)، نقولُ في النِّسبةِ إليها: (شَجَوِيٌّ)، فقَلَبْنا الواوَ ياءً؛ لأنَّها ثالثةٌ، فيَجِبُ أنْ نَفْتَحَ ما قبلَها ولو كان مكسورًا، ولا نقولُ: (شَجِوِيٌّ)،

هذا معنى قولِه: (وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا)، وعلى هذا فمتى قُلِبَ حرفُ العِلَّةِ واوًا وَجَبَ فَتْحُ ما قبلَه بِناءً على هذه القاعدةِ.

وقولُه: «و(فَعِلْ) و(فُعِلٌ) عَيْنَهُما افْتَحْ و(فِعِلْ)»: هذه ثَلَاثُ كلماتٍ كلٌّ منها على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ، لكنَّ الأُولى مفتوحةُ الفاءِ، والثَّانيةَ مَضْمومةُ الفاءِ، والثَّالثةَ مكسورةُ الفاءِ، فإذا نَسَبْتَ إلى هذه الثلاثِ فافتَحْ عَيْنَها، وأمَّا فَاؤُها فتَبْقَى على ما هي عليه، فإنْ كانت مضمومةً فهي مضمومةٌ، وإن كانتْ مكسورةً فهي مكسورةٌ، وإن كانتْ مفتوحةً فهي مفتوحةٌ، وسكتَ المؤلِّفُ -رحمه الله- عن اللَّامِ؛ لأنَّها على حَسَبِ الإعرابِ، فإذا كان الإعرابُ يقتضي أنْ تكونَ مرفوعةً رُفِعَتْ، أو منصوبةً نُصِبَت... إلخ، وهذا إذا لم تَنْسُبْ، أمَّا مع النِّسبةِ فقدْ تَقدَّمَ أنَّ ما قبلَ ياءِ النِّسْبَةِ يَجِبُ أنْ يكونَ مكسورًا، إنَّما الَّذي يَتغيَّرُ هو العينُ فقطْ، فتُفْتَحُ على كلِّ حالٍ.

وقولُه: «عَيْنَهُما»: (عَيْنَ) مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(افْتَحْ)، أي: اجْعَلْ عليها فَتْحَةً.

فإذا نَسَبْتَ إلى (فَعِل) تقولُ: (فَعَلِـيٌّ)، ولا تقولُ: (فَعِلِيٌّ)، مثالُه: (نَمِر)، فعندما نَنْسُبُ إليها نقولُ: (نَمَرِيٌّ)، ويُقَالُ: ابنُ عَبْدِ البَرِّ النَّمَرِيُّ، لكنَّ الظَّاهرَ أنَّ هذه النِّسبةَ ليستْ إلى (نَمِر).

ومثالُ (فُعِل): (دُئِل)، تقولُ: (أبو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ)؛ لأنَّك إذا نسبتَ إلى (فُعِل) فافتحِ العَيْنَ، فتقولُ فيها: (دُؤَلِيٌّ)، ولا تقولُ: (دُئِلِيٌّ).

ومثال (فِعِـل): (إِبِـل)، فإذا أردنا أنْ نَنْسُبَ شخـصًا إلى الإِبِلِ نقـولُ: (إِبَـلِـيٌّ).

وهل تَدْخُلُ (تَمْرِيٌّ) في قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (و(فَعِلْ) و(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ و(فِعِلْ))؟

نقولُ: لا؛ لأنَّ (تَمْر) ساكنُ الوَسَطِ، فتَبْقَى على ما هي عليه، ونقولُ فيها: (تَمْرِيٌّ).

* * *

٨٦٢-وَقِيلَ فِي الـ (مَرْمِـيِّ): (مَرْمَـوِيُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِـهِمْ: (مَرْمِـيُّ)

الشَّـــرحُ

سَبَقَ أنَّ المَنْسوبَ إلى الياءِ المُشَدَّدةِ تُحْذَفُ الياءُ الأُولى منه، ويُؤْتَى بَدَلَها بياءِ نِسْبَةٍ جديدةٍ، فالنِّسبةُ إلى (شَافِعِيّ) نقولُ فيها: (شَافِعِيٌّ)، وإلى (مَرْمِيّ) نقولُ فيها: (مَرْمِيٌّ)، هذه هي القاعدةُ، لكن مع ذلك جاءَ عن العربِ أنَّهم قالوا في المَرْمِيّ: (مَرْمَوِيٌّ).

لكنَّ قولَه: (قِيلَ فِي المَرْمِيِّ)، يدلُّ على التَّضعيفِ، ولهذا قالَ: (وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِم مَرْمِيٌّ)، فتقولُ: (جَاء المَرْمَوِيُّ)، وتقولُ: (جاءَ المَرْمِيُّ) نِسْبَةً إلى (مَرْمِيّ)، وليس نِسْبةً إلى (مَرْمَى).

***

٨٦٣-وَنَحْــو(حَيٍّ) فَــتْحُ ثَانِيــهِ يَجِــبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُــنْ عَنْــهُ قُلِــبْ

الشــرحُ

قولُه: «حَيّ»: إذا أَرَدْتَ أنْ تَنْسُبَ إليه فإنَّ الياءَ الثَّانيةَ لا تُحْذَفُ، بل تَبْقَى، لكن تُقْلَبُ واوًا على القَاعدةِ السَّابقةِ؛ لأنَّها ثَالِثَةٌ، أمَّا الياءُ الأولى فكانتْ سَاكِنَةً، فتُفْتَحُ، فإذا أَردْتَ أنْ تَنْسُبَ إلى (حَيٍّ) تقولُ: (حَيَوِيٌّ).

وقولُه: «وَارْدُدْهُ»: أي: الثَّانيَ من نَحْو(حَيٍّ).

«وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ»: إذا كانتْ يَاؤُه أَصْلِيَّةً فتَبْقَى على حَالِها، ولا تُرَدُّ إلى واوٍ، و(حَيّ) مَأخوذٌ من الحَيَاةِ، فالياءُ الأُولى فيه أصلِيَّةٌ، تقولُ: (حَيِيَ الشَّجرُ)، ولا تقولُ: (حَوِيَ الشَّجَرُ)، فتَبْقى الأُولى على أَصْلِها، وتُقْلَبُ الثَّانيةُ واوًا، فنقول: (حَيَوِيٌّ).

فإن كانت الياءُ الأُولى في نَحْو(حَيّ) قد قُلِبَتْ عن واوٍ فإنَّها تُرَدُّ إلى أَصْلِها، مثل: (طَيٍّ)، فإنَّ الياءَ الأُولى في (طَيٍّ) مُنْقَلِبةٌ عن وَاوٍ، وأصلُها (طَوْيٌ)، لكنْ لعِلَّةٍ تَصْرِيفيَّةٍ قُلِبَتِ الواوُ ياءً، فعندَما نَنْسُبُ إلى (طَيٍّ) نقولُ: (طَوَوِيٌّ)، فالياءُ الأُولى رَدَدْنَاها إلى أَصْلِها وفتَحْناها، والياءُ الثَّانيةُ تُقْلَبُ وَاوًا في النَّسَبِ.

مثالٌ آخَرُ: (لَـيّ)، إذا نَسَبْنَا إليها نَقولُ: (لَوَوِيٌّ)؛ لأنَّ (لَـيّ) أَصْلُها من (لَوَى، يَلْوِي، لَوْيًا)، وفي لُغَتِنا العامِّيَّةِ نقولُ: (لَوَاه لَوْيًا عَظِيمًا)، والصَّوابُ: (لَوَاهُ لَيًّا عَظِيمًا).

مثالٌ آخَرُ: (شَيٌّ)، إذا أَردْتَ أنْ تَنْسُبَ إليها تقولُ: (**شَوَوِيٌّ**)؛ لأنَّ الياءَ الأُولى وَاوٌ، من (**شَوَى، يَشْوِي**)، مثل (**طَوَى، يَطْوِي**)، (**لَوَى، يَلْوِي**).

وإذا أردْتَ أنْ تَنْسُبَ إلى (**شَيْء**) تَقولُ: (**شَيْئِيّ**).

مِثالٌ آخَرُ: إذا أَرَدْتَ أنْ تَنْسُبَ رجلًا يأخُذُ النَّوَى من التَّمرِ ويَبيعُه تقولُ: (**فُلَانٌ نَوَوِيٌّ**)، وفي لُغَتِنا نُسَمِّي النَّوَى (**عَبَسًا**)، فنقولُ: (**عَبَسِيٌّ**) وفي لُغَةِ مَن يُسَمُّونه (**فِصَمًا**) نقولُ: (**فِصَمِيٌّ**)، والنَّوَوِيُّ -رحمه الله- نسبةً إلى بلدٍ تُسَمَّى (نَوَى).

***

٨٦٤- وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

الشرحُ

قولُه: «عَلَمَ»: بمعنى عَلَامةٍ، والمعنى أَنَّك إذا نَسَبْتَ إلى مُثَنًّى وَجَبَ أنْ تَحْذِفَ علامةَ التَّثْنِيَةِ، وعلامةُ التَّثْنيةِ ألفٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ.

مثالُ ذلك: (زَيْدَان) نَقولُ في النِّسبةِ إليه: (زَيْدِيٌّ)، فنَحْذِفُ الألفَ والنُّونَ.

مثالٌ آخَرُ: (بَحْرَيْن)، نقولُ فيها: (بَحْرِيٌّ)، ولا نقولُ: (بَحْرَيْنِيٌّ)، ولا: (بَحْرَانِيٌّ)؛ لأَنَّهُ يَجِبُ أنْ نَحْذِفَ علامةَ التَّثنيةِ.

والمسألةُ فيها خلافٌ، فعلى القولِ بأنَّ جمعَ المُذَكَّرِ السَّالمَ والمُثَنَّى يُعْرَبانِ بحَرَكَاتٍ على النُّونِ، مثل: (حِين)، و(دِين) وما أَشْبَهَ ذلك، فتقولُ: (سَالَتِ البَحْرَينُ)، و(سَكَنْتُ البَحْرَيْنَ)، و(سافرتُ إلى البَحْرَيْنِ)، فيُعربونَ بحركاتٍ على النُّونِ، على هذا الرَّأيِ نَنْسُبُ إليها بدونِ حذفِ العَلَامَةِ، فنقولُ: (بَحْرَيْنِيٌّ)، فتبقى النُّونُ؛ لأنَّنا جَعَلْنا النُّونَ كأنَّها أَصْلِيَّةٌ حيثُ جَعَلْناها تُعْرَبُ بالحركاتِ، وتقولُ: (بَحْرَانِيٌّ) إذا جَعَلْنَاهُ على صُورَةِ المَرْفُوعِ.

وقولُه: «مِثْلُ ذَا»: يعني حَذْفَ العَلَامةِ (فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ)، مثالُه: (مُسْلِمُون)، نَنْسُبُ إليها، ونقولُ: (مُسْلِمِيٌّ)، ولا نَقولُ: (مُسْلِمُونِيٌّ).

مثالٌ آخَرُ: (مُسْلِمَاتٌ) نقولُ فيها: (مُسْلِمِيٌّ)، و(شَجَرَات) نقولُ فيها: (شَجَرِيٌّ)، وهكذا.

إِذَنْ: علامةُ الـجَمْعِ وعلامةُ التَّثْنيةِ يَـجِبُ أنْ تُـحْذَفَ؛ لأنَّها على تَقْدِيرِ المُنْفَصِلِ؛ إذْ هي علامةٌ زَائِدةٌ على بِنْيَةِ الكَلِمَةِ، فوَجَبَ أنْ تُحْذَفَ.

***

٨٦٥-وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالْأَلِفْ

الشرحُ

قولُه: «ثَالِثٌ»: مُبْتَدأٌ، وسوَّغَ الابتداءَ منه بالنَّكرةِ أنَّه موصوفٌ بقولِه: (مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ)، وجملةُ (حُذِفْ) خبرُ المُبْتَدَأ، أي: حَذَفَهُ أهلُ اللُّغَةِ.

مثالُ ذلك: (طَيِّب) أربعةُ أَحْرُفٍ، الثَّالثُ منها هو الياءُ الثَّانيةُ في (طَيِّب)، فإذا نَسَبْتَ إلى (طَيِّب) ونحوِه يَجِبُ أنْ تَحْذِفَ الياءَ الثَّانيةَ وهي ثَالِثَةُ الحُرُوفِ بالنِّسبةِ للكلمةِ كَكُلٍّ، فتقولُ: (طَيْبِيٌّ)، وتقولُ في (جَيِّد): (جَيْدِيٌّ)، وعلى هذا فَقِسْ، فكُلَّما أَتَتِ الياءُ مُشَدَّدةً ثَانِيةً فإنَّها تُحْذَفُ الياءُ الثَّانيةُ من هذه الياءِ المُشَدَّدةِ.

مثالٌ آخَرُ: (طَيِّئ)، نقولُ في النِّسبةِ إليها: (طَيْئِيٌّ)، ولكنَّ أهلَ اللُّغَةِ يَحْكُمونَ ولا يُحْكَمُ عليهم، فَهُمْ يَقولونَ: (فُلَانٌ الطَّائِيُّ)، ولا يَقولونَ: (فُلان الطَّيْئِيُّ)، فيَجْعلونَ الياءَ أَلِفًا.

فإذا قيلَ: كيفَ قالَ: (وَشَذَّ طَائِيٌّ)؟

نقولُ: الفرقُ بينَ (نَدَر) و(شَذَّ): أنَّ (شَذَّ) باعتبارِ القواعِدِ، و(نَدَر) باعتبارِ اسْتِعْمالِ العَرَبِ، فاللُّغَةُ القليلةُ يُقَالُ فيها: (نَدَر)، واللُّغَةُ المشهورةُ الكثيرةُ لكنَّها خَارِجةٌ عن قواعِدِ النَّحْوِ يُقالُ فيها: (شَاذٌّ)؛ لأَنَّهُ فَرَضَ نَفْسَه باستعمالِ العربِ له، لكنْ خالفَ القَوَاعِدَ، فيكونُ شاذًّا، لكنَّهُ شاذٌّ يُعْمَلُ به، ولا يُقَاسُ عليه، بينَما الشَّاذُّ في الحديثِ لا يُعْمَلُ به؛ لأَنَّهُ ضعيفٌ، ومِن شُرُوطِ

الصَّحيحِ ألَّا يكونَ شاذًّا.

فإذا قلتَ: (جَاءَني فلانٌ الطَّائِيُّ) لا تقولُ: إنَّك لَحَنْتَ، فأنا أعملُ به، لكن لا أَقِيسُ عليه.

إِذَنْ: القاعدةُ من هذا البيتِ: أنَّ كلَّ اسمٍ رُبَاعيٍّ ثَانِيهِ ياءٌ مُشَدَّدةٌ فإنَّنا نَحْذِفُ الياءَ الثَّانيةَ.

فإذا قال إنسانٌ: ما تقولُ في قَوْلِ العربِ: (طَائِيٌّ)؟

نقولُ: هذا خارجٌ عن القِيَاسِ، فهو شاذٌّ.

***

٨٦٦-و(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ   و(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ

الشرحُ

إذا كانَ المنسوبُ إليه (فَعِيلَة) نقولُ: (فَعَلِيٌّ)، مثالُه: (جَرِيدَة) نقول: (جَرَدِيٌّ)، و(صَحِيفة) نقولُ: (صَحَفِيٌّ)، ولو أنَّنا أبْقَيْنا حُرُوفَ المَنْسُوبِ إليه على ما هي عليه لقُلْنا في النِّسبَةِ إلى (صَحِيفة): (صَحِيفِيٌّ) وفي (جَرِيدة): (جَرِيدِيٌّ)، وفي (غَرِيسَة): (غَرِيسِيٌّ)، وفي (غَرِيزَة): (غَرِيزِيٌّ)، والصَّوابُ: (غَرَزِيٌّ)، وكذلك نقولُ في (عَقِيدة): (عَقَدِيٌّ)، ولا نقولُ: (عَقِيدِيٌّ)؛ لأنَّ (فَعِيلَة) تُحْذَفُ ياؤُها، وتُفْتَحُ عَيْنُها.

وقولُه: «الْتُزِمْ»: أي: لُغَةً لا شَرْعًا، فلو أنَّنا قُلْنا في (صَحِيفَة): (صَحِيفِيٌّ)، وفي (جَرِيدَة): (جَرِيدِيٌّ)، وفي (عَقِيدَة): (عَقِيدِيٌّ) لم يَكُنْ فيه شيءٌ شَرْعًا، أمَّا لُغَةً ففيه.

وقولُه: «و(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ»: أي: أنَّه إذا جاءتْ كَلِمةٌ على وزن (فُعَيْلَة)، وأَرَدْنا أنْ نَنْسُبَ إليها فلا بُدَّ أنْ نَحْذِفَ الياءَ كما سَبَقَ، فنقولُ في (عُنَيْزَة) إذا نَسَبْنا إليها: (عُنَزِيٌّ)، ولا نقولُ: (عُنَيْزِيٌّ)، ونقولُ في (بُرَيْدَة): (بُرَدِيٌّ)، ولا نقولُ: (بُرَيْدِيٌّ)، ونقولُ في (جُهَيْنَة): (جُهَنِيٌّ)، وعلى هذا فَقِسْ.

إِذَنْ: (فُعَيْلَة) في النِّسبةِ إليها نقولُ: (فُعَلِيٌّ)، وهي قاعدةٌ مُطَّرِدةٌ.

* * *

٨٦٧- وَأَلْــحَقُوا مُعَــلَّ لَامٍ عَرِيَــا   مِــنَ الْــمِثَالَيْنِ بِـمَا التَّـا أُولِيَـا

الشــرحُ

قولُه: «مُعَلَّ لَامٍ»: أي: الَّذي آخِرُهُ حرفُ عِلَّةٍ.

وقولُه: «عَرِيَا»: أي: خَلَا من التَّاءِ؛ لأنَّ (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة) فيهما تاءٌ.

وقولُه: «الْمِثَالَيْنِ»: هما (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة).

وقولُه: «بِمَا التَّا أُولِيَا»: يعني: أَلْحَقُوهُ بما فيه التَّاءُ، فالْمُعَلُّ اللَّامِ إذا عَرِيَ من التَّاءِ فإنَّهُ يُلْحَقُ بما فيه التَّاءُ، ويُنْسَبُ إليه على (فَعَـلِـيٍّ) أو (فُعَـلِـيٍّ).

مثالُ (فَعَـلِـيّ): (عَـدِيٌّ)، ففي النِّسبةِ إليه نقولُ: (عَـدَوِيٌّ)، ولو أَرَدْنا أنْ نَنْسُبَ إلى لَفْـظِهِ لقـلنا: (عَـدِيوِيٌّ)، ولكنَّا لا نَنْسُبُه إلى لفظِهِ، بل نَنْسُبُه كـ(فَعِيلَة).

مثالُ (فُعَـلِـيّ): (قُصَيٌّ)، نقولُ فيه: (قُصَوِيٌّ)، كما نقولُ في (عُنَيْزَة): (عُنَزِيٌّ).

فـ(عَدِيٌّ) مثالُ (فَعِيلَة)، و(قُصَيٌّ) مثالُ (فُعَيْلَة).

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ ما خَلَا من التَّاءِ وهو على وَزْنِ (فَعِيلَة) أو (فُعَيْلَة)، وكان مُعْتَلَّ اللَّامِ فحُكْمُهُ حُكْمُ المَقرونِ بالتَّاءِ، أي: أنَّهُ يُنْسَبُ على (فَعَـلِـيّ) أو على (فُعَـلِـيّ).

وفُهِمَ من قولِه: (مُعَلَّ لَامٍ)، أنَّه إذا كانتْ لَامُه صحيحةً ونُسِبَ إليه على (فُعَـلِـيٍّ)، فإنَّهُ يكونُ شاذًّا.

مثالُ ذلك: (قُرَيْشَ) يُقَالُ فيها: (قُرَشِيٌّ)، فهذا استعمالُ العَرَبِ لها، لكنَّه على قَاعِدَتِه شاذٌّ؛ لأنَّ وَزْنَ (قُرَيْش) (فُعَيْل)، فاللَّامُ غيرُ مُعَلَّةٍ، فكانَ مُقْتَضَى ما قالَ ابنُ مَالكٍ -رحمه الله- في قولِه: (وَأَلْـحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ...)، أنْ نقولَ في النِّسْبَةِ إلى (قُرَيْش): (قُرَيْشِيٌّ)؛ لأنَّه لم يَحْكُمْ بإلحاقِ الخَالي من التَّاءِ بما فيه التَّاءُ إلَّا إذا كانَ مُعَلَّ اللَّامِ، وبِناءً على ذلك فإذا كان صَحِيحَ اللَّامِ فإنَّهُ يَجِبُ أنْ يُنْسَبَ إليه من غيرِ تَغْيِيرٍ، فنقولُ في النِّسبةِ إلى (قُرَيْش): (قُرَيْشِيٌّ).

مثالٌ آخَرُ: (ثَقِيف)، نقولُ فيها: (ثَقَفِيٌّ)، واللَّامُ في (ثَقِيف) صحيحةٌ، ومع ذلك فالعَرَبُ يقولون: (ثَقَفِيٌّ)، ومُقْتَضَى ما قَعَّدَهُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أنْ نقولَ: (ثَقِيفِيٌّ).

إِذَنْ: يكونُ قولُنا في النِّسبةِ إلى (ثَقِيف): (ثَقَفِيٌّ)، وإلى (قُرَيْش): (قُرَشِيٌّ) يكونُ شاذًّا، وهذا رَأْيُ سِيبَوَيهِ -رحمه الله- قال: إنَّ هذا شاذٌّ، فيُحْفَظُ، ولا يُقاسُ عليه.

مثالٌ آخَرُ: (صُهَيْب)، نقولُ فيه: (صُهَيْبِيٌّ)، ولا نقولُ: (صُهَبِيٌّ)؛ لأنَّه ما سُمِعَ هذا، وما دامَ أنَّه ما سُمِعَ، فإنَّنا نَمْشِي على القَاعدةِ.

ولكنَّ بعضَ النَّحويِّينَ قال: إنَّ قُرَيْشًا وثَقِيفًا وما أَشْبَهها ممَّا كان العَرَبُ يَنْسُبونَ إليه على (فَعَـلِـيّ) أو (فُعَـلِـيّ) بكثرةٍ كاثرةٍ، يَدُلُّ على أنَّ هذا قِياسيٌّ، وليسَ بسَمَاعِيٍّ، وعلى هذا فيكونُ مُطَّرِدًا لا شاذًّا، فيَجوزُ أنْ أَنْسُبَ إلى (صُهَيْب)

بـ(صُهَيْبِيٍّ) و(صُهَبِيٍّ)، ولا مانعَ؛ لأنَّ العربَ قالوا في (قُرَيْش): (قُرَشِيٌّ)، وهذا مُطَّرِدٌ عندَهم، ولا يَعْرِفون: (قُرَيْشِيٌّ) أبدًا، وكان يَنْبَغِي أن نُقَعِّدَ الوَارِدَ.

مثالٌ آخَرُ: (فَرَضِيٌّ)، وهو نسبةٌ إلى (فَرِيضَة)، أمَّا في النِّسبةِ إلى (فَرْض) نقولُ: (فَرْضِيٌّ) على لَفْظِه.

****

٨٦٨-وَتَـمَّـمُوا مَا كَانَ كَالـ (طَّوِيلَـهْ) وَهَكَـذَا مَـا كَـانَ كَالْـ (جَلِيلَـهْ)

الشـرحُ

(طَوِيلَة) على وزنِ (فَعِيلَة)، ومُقْتَضَى القاعدةِ أنَّكَ إذا نَسَبْتَ إلى (طَوِيلَة) تقولُ: (طَوَلِـيٌّ)، فتَحْذِفُ منها، لكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (وَتَـمَّمُوا)، يعني بدونِ حَذفٍ، فيُنْسَبُ إليه على لفظِه، فنقـولُ في النِّسْبةِ إلى (طَـوِيلَة): (طَوِيلِـيٌّ)، ولا نقولُ: (طَوَلِـيٌّ).

إِذَنْ: هذا كالاسْتِثْنَاءِ من قَوْلِه: (و(فَعَـلِـيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ)، يعني: ما لم يَكُنْ كالطَّويلَةِ.

أمثلةٌ أُخْـرَى: (حَوِيلَة) نقـولُ فيـها: (حَوِيلِـيٌّ)، و(عَلِيلَـة) نقولُ فيها: (عَلِيلِـيٌّ).

فإن قال قائلٌ: ما السَّببُ في أنَّها خَرَجَتْ؟

نقولُ: السَّبَبُ أنَّها مُعْتَلَّةُ العَيْنِ، من: (طَالَ، يَطُول).

إِذَنْ: كلُّ (فَعِيلَة) مُعْتَلَّة العَيْنِ تَبْقَى على حَالِها.

وقولُه: «وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْـ (جَلِيلَه)»: أي: نُبْقِيها على لَفْظِها، فنقولُ في النِّسْبَةِ إلى (جَلِيلَة): (جَلِيلِـيٌّ)، وفي النِّسْبَةِ إلى (قَلِيلَة): (قَلِيلِـيٌّ)، وفي (عَزِيزَة): (عَزِيزِيٌّ)، وفي (شَدِيدَة): (شَدِيدِيٌّ).

فإن قال قائلٌ: لماذا خَرَجَتْ؟

قلنا: لأنَّ فيها حَرْفًا مُضَعَّفًا، حيثُ جاءَتِ اللَّامُ فيها مُكَرَّرةً مَرَّتَيْنِ، ولهذا نقولُ في النِّسبةِ إلى (جَمِيلَة): (جَمَلِيٌّ).

الخلاصةُ:

كُلَّما نَسَبْنَا إلى (فَعِيلَة) نقولُ فيها: (فَعَلِيٌّ)، إلَّا إذا كانتْ مُعْتَلَّةَ العينِ أو مُضَعَّفَةً فإنَّها تَبْقَى على لَفْظِها.

وما لم تَكُنْ فيه التَّاءُ من (فَعِيلَة) أو (فُعَيْلَة)، فإن كان مُعْتَلَّ اللَّامِ أُلْحِقَ بها، وإنْ كان صَحِيحَ اللَّامِ لم يُلْحَقْ، وما وَرَدَ عن العَرَبِ فهو شاذٌّ كـ (قُرَشِيٍّ) و(ثَقَفِيٍّ).

* * *

٨٦٩-وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

الشرحُ

الممدودُ يُعامَلُ إذا نُسِبَ إليه مُعامَلَتَه إذا ثُنِّيَ، وابنُ مَالكٍ -رحمه الله- يَقولُ في المَمْدُودِ:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوِ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

فـ(صَحْرَاء) الألفُ فيها ممْدودةٌ للتَّأنيثِ، فنقولُ في التَّثْنِيَةِ: (صَحْرَاوَان)، والنِّسبةُ مثلُ التَّثنيةِ، فنقولُ في النِّسبةِ إلى (صَحْرَاء): (صَحْرَاوِيٌّ)؛ لأنَّ (صَحْرَاء) إذا ثُنِّيَتْ وَجَبَ قَلْبُ هَمْزَتِها واوًا، فإذا نُسِبَ إليها يَجِبُ أنْ تُقْلَبَ هَمْزَتُها واوًا، ولا نَقولُ: (صَحْرَائِيٌّ).

وكذلك نقولُ في النِّسبةِ إلى (حَمْرَاء): (حَمْرَاوِيٌّ)، وإلى (صَفْرَاء): (صَفْرَاوِيٌّ)، وإلى (سَوْدَاء): (سَوْدَاوِيٌّ)، أمَّا (سُودَانِيٌّ) فهيَ نِسْبَةٌ إلى (سُودَان)، وليستْ نِسْبَةً إلى (سَوْدَاء).

وأمَّا (عِلْبَاء) فالهمزةُ فيها للإلحاقِ، و(كِسَاء) الهمزةُ فيها مُنْقَلِبةٌ عن أصلٍ، وإذا كانتِ الهمزةُ للإلحاقِ كـ(عِلْبَاء) أو كانتِ الهمزةُ مُنْقَلِبةً عن أصلٍ كـ(كِسَاء) و(رِدَاء) وما أَشْبَهَها فإنَّهُ يَجُوزُ فيها الوَجْهَانِ:

الأوَّلُ: إبقاؤُها على أَصْلِها.

والثَّاني: قَلْبُها واوًا.

فنقولُ في النِّسبةِ إلى (عِلْبَاء) -وهي الأعصابُ الَّتي في الرَّقَبةِ-: (**عِلْبَاوِيٌّ**) أو (**عِلْبَائِيٌّ**).

وكذلك يَجُوزُ أنْ نقولَ في النِّسْبةِ إلى (**كِسَاء**): (**كِسَائِيٌّ**)، و(**كِسَاوِيٌّ**)؛ لأنَّ المُؤَلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (**بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ**)، وكذلك في النِّسبةِ إلى (**رِدَاء**) نقولُ: (**رِدَائِـيٌّ**) أو (**رِدَاوِيٌّ**)، وفي النِّسبةِ إلى (**بِنَاء**): (**بِنَائِيٌّ**) أو (**بِنَاوِيٌّ**)، وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُه: (**وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ**)، **مثالُ ذلك**: (**قَرَّاء**) أي: كثيرُ القِرَاءةِ، و(**وَضَّاء**) أي: كثيرُ الوُضُوءِ، فالهمزةُ فيها أصْلِيَّـةٌ؛ لأنَّها مِن (**قَرَأَ**) ومِن (**تَوَضَّأَ**)، فنقولُ في النِّسْبةِ إلى (**قَـرَّاء**): (**قَرَّائِـيٌّ**)، وفي النِّسبةِ إلى (**وَضَّاء**): (**وَضَّائِـيٌّ**)، وتقولُ في (**ابْتِدَاء**): (**ابْتِدَائِيٌّ**)؛ لأنَّ الهمزةَ أصليَّةٌ.

أمَّا (**انْتِهَاء**) فأصلُها (**انْتِهَاي**)، فصارتْ مُنْقَلِبةً عن أصلٍ، فتقولُ: (**انْتِهَائِيٌّ**)، و(**انْتِهَاوِيٌّ**).

فصارتِ النِّسبةُ إلى ما فيه الهمزُ تكونُ على ثَلَاثةِ أَوْجُهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنْ تُقْلَبَ الهمزةُ واوًا، وذلك إذا كانتْ للتَّأنيثِ.

الوجهُ الثَّاني: أنْ تَبْقَى على ما هي عليه، وذلك إذا كانتْ أصْلِيَّةً.

الوجهُ الثَّالثُ: أنْ يُـخَيَّرَ الإنسانُ فيها بينَ هذا وهذا، وذلك إذا كانتْ مُنْقَلِبةً عن أَصْلٍ، أو كانتْ للإلحاقِ.

***

٨٧٠- وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا، وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٨٧١- إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بـ(ابْنٍ) أَو (ابْ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

٨٧٢- فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

الشَّرحُ

هذه الأبياتُ الثَّلاثةُ في النِّسبةِ إلى المُركَّبِ، فبعضُ الأَعْلَامِ تكونُ جُملةً، مثل: (**تَأَبَّطَ شَرًّا**)، ومثلُ: (**شَابَ قَرْنَاها**)، وهو اسمُ رجلٍ يُسمَّى بهذا الاسمِ.

فإذا أردنا أنْ نَنْسُبَ إلى هذه الجُمْلَةِ فإنَّنا نَنْسُبُ إلى صَدْرِها، فنقولُ في (**تَأَبَّطَ شَرًّا**) إذا أردنا أنْ نَنْسُبَ إليه: (**تَأَبُّطِيٌّ**)، مثالُه: (**جاءَ عبدُ اللهِ التَّأَبُّطِيُّ**) يعني المنسوبَ إلى (**تَأَبَّطَ شَرًّا**).

وتقولُ: (**جاءَ عبدُ اللهِ الشَّنِّيُّ**) نسبةً إلى (**الشَّنْفَرَى**).

وتقولُ: (**جاءَ عبدُ اللهِ الشَّابِيُّ**) نسبةً إلى (**شَابَ**).

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يُنْسَبَ إلى عَجُزِها، فلا نَقولُ في النِّسبةِ إلى (**تَأَبَّط شَرًّا**): (**جاءَ الشَّرِّيُّ**)، أو نقولُ في (**شَابَ قَرْنَاها**): (**جاءَ القَرْنِيُّ**).

وقولُه: «**وَلِصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا**»: المُرَكَّبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا في اللُّغَةِ هو عَلَمٌ ضُمَّ فيه كَلِمَتانِ إِحْدَاهما إلى الأُخرى، لا على سَبِيلِ النِّسْبَةِ؛ لأَنَّهُ لو كان على سَبيلِ النِّسبةِ لكان مُرَكَّبًا إضافِيًّا، ولكنَّهُ على سبيلِ الخَلْطِ، ولهذا سُمِّيَ مَزْجِيًّا،

والمَزْجُ هو الخَلْطُ، فكأَنَّنا مَزَجْنَا هَاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ حتى صارتا كلمةً واحدةً، ولهذا يكونُ الإعرابُ على الآخِرِ.

مثالُ ذلك: (**حَضْرَ مَوْت**)، و(**حَضْر**) فيها بعضُ الشَّيءِ من التَّغييرِ؛ لأنَّ أَصْلَها (**حَضَرَ مَوْتٌ**)، ثمَّ رُكِّبَتِ الكلمةُ الأُولى معَ الثَّانيةِ، وجُعِلَتا اسمًا لواحدٍ.

فعندَما نَنسُبُ إلى (**حَضْرَ مَوْت**) فمُقْتَضى القياسِ أنْ نَقولَ: (**حَضْرِيٌّ**)، لكنَّهم أَدْخَلُوا المِيمَ معَ الكَلِمةِ الأُولى، وصاروا يقولون: (**حَضْرَمِيٌّ**).

مثالٌ آخَرُ: (**بَعْلَبَكّ**)، فعندَما نَنْسُبُ إلى (**بَعْلَبَكّ**) نقولُ: (**بَعْلِيٌّ**)، ولا نقولُ: (**بَعْلَبَكِّيٌّ**).

وقولُه: «وَلِثَانٍ تَمَّمَا إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ابْنٍ) أَو (ابْ)»: أي: وانْسُبْ للثَّاني إذا تَمَّمَ إضافةً مَبْدُوءةً بـ(ابن) أو (أب)، فلا نَنْسُبُ إلى صَدْرِ المُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إضافيًّا، ولكنْ نَنْسُبُ لعَجُزِهِ.

مثالُه: (ابنُ مَالِكٍ)، فلا نقولُ: (**هذا ابْنِيٌّ مَالِكيٌّ**)، ولا نقولُ: (**هذا ابْنِيٌّ**)، ولكنْ نقولُ: (**هذا مَالِكيٌّ**).

فإن قال قائلٌ: إذا قُلْنا: (**هذا مَالِكِيٌّ**) فقد يَظُنُّ المُخاطَبُ أَنَّهُ نسبةٌ إلى مَالِكٍ نَفْسِه، لا إلى ابنِ مَالِكٍ، فما هو الجوابُ عن هذا الإشكالِ؟

نقولُ: الجوابُ أنَّ السِّياقَ يُعَيِّنُ المُرادَ كما قُلْنا في مَسَائِلَ كثيرةٍ.

مثالٌ آخَرُ: (**ابنُ الزُّبَيْرِ**)، نقولُ في النِّسبةِ إليه: (**زُبَيْرِيٌّ**)، لكنْ يَرِدُ علينا الإشكالُ الَّذي سَبَقَ، وهو أنَّ النِّسبةَ إلى الزُّبَيْرِ (زُبَيْرِيّ)، لكن يقولون: إنَّهُ يَزولُ بالسِّياقِ، فهو الَّذي يُبَيِّنُ المرادَ.

مثالٌ آخَرُ: (ابنُ عُمَر)، نقولُ في النِّسبةِ إليه: (**عُمَرِيٌّ**).

وقولُه: «أَو (ابْ)»: أَصْلُها: (أَوْ أَب)، لكن لضَرُورةِ الشِّعْرِ نُقِلَتِ الفتحةُ من الهَمْزةِ إلى الوَاوِ، فتَحَرَّكتِ الواوُ، وبَقِيتِ الهمزةُ ساكِنَةً، فصارَ لها حُكْمُ همزةِ الوَصْلِ، والشِّعرُ كما قالَ الحَرِيريُّ -رحمه الله- في المُلْحَة:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ

مثال (أب): (أبو بَكْر)، فنقولُ في النِّسبةِ إليه: (**بَكْرِيٌّ**).

فإن قال قائلٌ: وما الَّذي يُدْرِينا، فلَعَلَّهُ نِسْبَةٌ إلى (**بَكْر**)؟

نقولُ: يُعَيِّنُهُ السِّياقُ، وهل جَدُّهُ أَبُو بَكْرٍ، أو هو مِن قَبِيلةِ بني بَكْرٍ.

وهل مثلُ ذلك المنسوبُ إلى (أُمّ)؟

نقولُ: المؤلِّفُ -رحمه الله- لم يَذْكُرْهُ، لكنْ نقولُ: هو مِثْلُهُ، أي: أنَّ كُلَّ عَلَمٍ ذي كُنْيَةٍ فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى عَجُزِه، وسَبَقَ في العَلَمِ أَنَّهُ يأتي اسمًا ولَقَبًا وكُنْيَةً، وأنَّ الكُنْيَةَ ما صُدِّرَ بـ(ابن) أو (أب) أو (أم) أو ما أَشْبَهَ ذلك، وعلى هذا فما أُضِيفَ إلى (أُمّ) يُنْسَبُ أيضًا إلى عَجُزِهِ (أي: إلى الثَّاني).

مثالُه: (**أُمّ سَلَمة**)، فنقولُ: (سَلَمِيٌّ) نِسْبَةً إلى (أُمِّ سَلَمَة)، ويُعْرَفُ هذا بالسِّياقِ، ولا نقولُ: (**أُمِّيٌّ**) أو: (**أُمِّيٌّ سَلَمِيٌّ**).

وقولُه: «**أَوْ مَا لَهُ**»: أي: أو بِما لَهُ (**التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ**)، يعني: إضافةً مَبْدُوءةً باسمٍ ثَبَتَ له التَّعريفُ بسببِ الإضافةِ، مثلُ: (**غُلام زَيْدٍ**)، فإذا أَرَدْنا أنْ نَنْسُبَ إليهِ نقولُ: (زَيْدِيٌّ)، لكن (**غُلَام زَيْدٍ**) ليس بعَلَمٍ إلَّا أنْ يكونَ عَلَمًا

بالغَلَبَةِ، ولذلك فمِثَالُ الشَّارحِ -رحمه الله- هنا ليس على إِطْلَاقِه، بل إنْ أرادَ بـ(غُلَام زيدٍ) غُلامًا شَائعًا في الغِلْمَانِ فإنَّهُ لا يُنْسَبُ إلى عَجُزِه، وإنْ أرادَ به ما كان عَلَمًا بالغَلَبةِ بحيثُ لا يُفْهَمُ من قولِنا: (غُلَام زيد) إلَّا هذا الرَّجلُ المُعيَّنُ كما لا يُفْهَمُ من ابنِ عُمَرَ إلَّا عَبْدُ اللهِ، فهذا يُنْسَبُ فيه إلى عَجُزِه، ونقولُ في النِّسبةِ إلى (غُلَام زيد): (زَيْدِيٌّ)، ولا نقولُ: (غُلَامِيٌّ).

أمَّا إذا كان (غُلَام زيدٍ) شائعًا في غِلْمَانِه فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى أَوَّلِه، فيُقالُ: (غُلَامِيٌّ)؛ لأنَّ المقصودَ نَفْسُ الغُلَامِ لا النِّسبةُ إلى سيِّدِه الَّذي هو زيدٌ.

فإذا لـم يَـجِبْ له التَّعريفُ بالثَّاني بأنْ كانَ الثَّاني نَكِرةً أيضًا فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى الأوَّلِ.

مثالُه: (غُلَامُ رَجُلٍ)، فـ(غُلَام) هنا نَكِرةٌ؛ لأنَّهُ أُضيفَ إلى نكرةٍ، والمُضافُ إلى نكرةٍ نكرةٌ، فعندما نَنْسُبُ إلى (غُلَام رَجُلٍ) نقولُ: (غُلَامِيٌّ)؛ لأنَّهُ غيرُ مُعَيَّنٍ هنا، لكن إذا نَسَبْنَا إلى: (غُلَام الرَّجُلِ) نقول: (الرَّجُلِـيُّ)، وهذا إذا كان عَلَمًا بالغَلَبَةِ.

وقولُه: «فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ»: أي: ما سِوَى كلِّ عَلَمٍ مَبْدُوءٍ بـ(ابْنٍ) أو (أبٍ) أو (أمٍّ) أو كلِّ عَلَمٍ بالغَلَبةِ مُضَافٍ إلى معرفةٍ.

مثالُ ذلك: (غُلَام رَجُل)، نقولُ فيه: (غُلَامِيٌّ).

وقولُه: «مَا لَـمْ يُـخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ»: فإن خِيفَ لَبسٌ فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى الثَّاني.

مِثالُه: (عبدُ الأَشْهَلِ)، فلو نَسَبْنَا للأوَّلِ (عَبْد) قُلْنا: (عَبْدِيٌّ)، فيكونُ فيه

لَبْسٌ: هل هو مَنْسُوبٌ إلى (**عَبْدِ الله**) أو إلى (**عَبْدِ الرَّحْمن**) أو إلى (**عَبْدِ الأَشْهَل**) أو ما أَشْبَهَ ذلك.

إِذَنْ: نَنْسُبُهُ إلى الثَّاني، فنقولُ: (**أَشْهَلِيٌّ**)، مثل: (**غُلَام الأَشْهَلِيِّ**).

فإذا قال قائلٌ: لكن (**عَبْد الأَشْهَل**) ليسَ عَلَمًا بالغَلَبةِ؟

نقولُ: لكنْ لو أَنَّنا نَسَبْنَا للأَوَّلِ لكان مُشْكِلًا، فنَنْسُبُ إلى الثَّاني.

مثالٌ آخَرُ: (**عبدُ المُطَّلِب**)، نقولُ فيه: (**مُطَّلِبِيٌّ**)؛ ولا نقولُ: (**عَبْدِيٌّ**)؛ لأَنَّه لم يَحْصُلْ لهُ التَّعريفُ بالثَّاني، وإِنَّما حَصَلَ لهُ التَّعْريفُ؛ لأَنَّهُ عَلَمٌ.

مِثالٌ آخَرُ: (**عبدُ الدَّارِ**)، تقولُ فيه العَرَبُ: (**عَبْدَرِيٌّ**)، وقالوا في (**عَبْد شَمْسٍ**): (**عَبْشَمِيٌّ**)، ونحن لا نَقْدِرُ أَنْ نَحْكُمَ على العَرَبِ.

أَمَّا (**عبد الله**) فعندَما نَنْسُبُ إليه نقولُ: (**عَبْدِيٌّ**)، ويُعَيِّنُه السِّياقُ.

إِذَنْ: هذه قواعدُ للنَّحويِّينَ، لكنَّ اللُّغَةَ تَخْرِمُ هذه القَواعِدَ، والعَرَبُ هم الَّذين يَحْكُمونَ علينا، ولَسْنا الَّذين نَحْكُمُ عليهم.

* * *

٨٧٣- وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ   جَوَازًا اِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤- فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ   وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

الشرحُ

قولُه: «اجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ»: المرادُ باللَّامِ لامُ الاسمِ.

وقولُه: «مَا مِنْهُ حُذِفْ»: أي: ما حُذِفَ منه اللَّامُ، فنَائِبُ الفاعلِ يعودُ على اللَّامِ.

والمعنى: اجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ ما مِنه حُذِفَتِ اللَّامُ، واللَّامُ هي آخرُ الكلمةِ، لأنَّ الميزانَ (فَعَل) آخِرُه اللَّامُ، فإذا وَجَدْنا كلمةً حُذِفَتْ لامُها فإنَّنا نَرُدُّها عند النَّسَبِ (جَوَازًا)، لكن بشَرْط (إنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ) أي: ردُّ المحذوفِ.

«أُلِفْ»: أي: في اللُّغَةِ العربيَّةِ.

وقولُه: «فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ»: المرادُ بجَمْعَيِ التَّصحيحِ جمعُ المُؤَنَّثِ السَّالمِ، وجمعُ المُذَكَّرِ السَّالمُ.

وقولُه: «وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي»: الإشارةُ إلى جمعَيِ التَّصحيحِ والتَّثْنيةِ.

«تَوْفِيَهْ»: يعني أنْ يُوَفَّى، ولا يُحْذَفَ.

والمعنى أنَّنا نَرُدُّ اللَّامَ جوازًا، إلَّا أنْ يَكُونَ مما تُرَدُّ لَامُهُ في التَّثنيةِ، أو في جَمْعَيِ التَّصحيحِ، فإنَّهُ يجبُ أنْ تُرَدَّ.

مثال ذلك: (دَم)، عندما تُثَنِّيها تقولُ: (**دَمَان**)، بدونِ ردِّ اللَّامِ، فعندما تَنْسِبُ إليها تقولُ: (**دَمَوِيٌّ**) و: (**دَمِيٌّ**)، لأنَّها لا تُرَدُّ في التَّثْنِيَةِ، وإذا لم تُرَدَّ في التَّثْنيةِ، فإنَّهُ يجوزُ في النَّسَبِ أنْ تَرُدَّ اللَّامَ وألَّا تَرُدَّها.

مثال آخر: (**أَب**)، في التَّثْنِيةِ تقولُ: (**أَبَوان**)، ولا تقولُ: (**أَبَان**)، فعندما تَنْسُبُ إلى (أَب) تقولُ: (**أَبَوِيٌّ**)، ولا تقولُ: (**أَبِيٌّ**)، لأنَّ اللَّامَ إذا كانتْ تُرَدُّ في التَّثْنِيةِ وجبَ أنْ تُرَدَّ في النَّسَبِ.

مثال آخر: (**يَد**)، في التَّثْنِيَةِ تقولُ: (**يَدَان**)، قال اللهُ تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، فإذا أَرَدْنا أنْ نَنْسُبَ إليها نقولُ: (**يَدَوِيٌّ**) أو: (**يَدِيٌّ**)، لأنَّ اللَّامَ لا تُرَدُّ في التَّثْنِيةِ، وإذا لم تُرَدَّ في التَّثْنِيَةِ، فإنَّهُ يجوزُ أنْ نَرُدَّها عند النَّسَبِ، وألَّا نَرُدَّها.

مثال آخر: (**أَخ**)، عندَ التَّثْنِيةِ تقولُ: (**أَخَوان**)، فإذا نَسَبْنَا إليها نقول: (**أَخَوِيٌّ**)، ولا نقولُ: (**أَخِيٌّ**)، لأنَّ اللَّامَ تُرَدُّ في التَّثْنِيَةِ، فإذا رُدَّتْ في التَّثْنِيةِ، وجبَ رَدُّها في النَّسَبِ.

خلاصةُ البيتَيْن:

أنَّ الاسمَ إذا كان ثُلاثِيًّا، فحُذِفَتْ لَامُهُ، فإنْ كانتِ اللَّامُ تُرَدُّ عندَ التَّثنيةِ، أو جَمْعَيِ التَّصحيح، وجبَ رَدُّها عند النَّسَبِ، وإنْ كانتْ لا تُرَدُّ في جَمْعَيِ التَّصحيحِ، أو في التَّثْنِيَةِ، فإنَّهُ يجوزُ أنْ ترُدَّها، ويجوزُ ألَّا تَرُدَّها.

* * *

٨٧٥- وَبِـــأَخٍ أُخْتًـــا وَبِـــابْنٍ بِنْتَـــا   أَلْـحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَـذْفَ التَّـا

الشــرحُ

قولُه: «بِأَخٍ»: مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (أَلْحِقْ).

وقولُه: «أُخْتًا»: مَفْعُولُ (أَلْحِقْ)، والمعنى: أَلْحِقْ أُخْتًا وبِنْتًا بأَخٍ وابنٍ، عندما تَنْسُبُ إلى (أخ) تقولُ: (أَخَوِيٌّ)، وعندما تَنْسُبُ إلى (ابن) تقولُ: (ابْنِيٌّ)، وإنْ حَذَفْتَ الهَمْزةَ تقولُ: (بَنَوِيٌّ).

إِذَنْ: عندما تَنْسُبُ إلى (أُخْت) تقولُ: (أَخَوِيٌّ).

فإذا قال قائلٌ: وهل هذه نِسْبةٌ إلى (أَخ)، أو إلى (أُخْت)؟

نقولُ: يُعْرَفُ ذلك بالسِّياقِ، لأَنَّهُ في بابِ النَّسبِ هناك عِدَّةُ مسائلَ فيها الْتِباسٌ، لكنَّهم لا يَهْتَمُّون بالالتباسِ في بابِ النَّسَبِ، لأَنَّهم يَرَوْن أَنَّ السِّيَاقَ يُعَيِّنُ.

وكذلك عندما نَحْذِفُ همزةَ (ابْن)، ونَنْسُبُ إليه نقولُ: (بَنَوِيٌّ)، فنقولُ في (بِنْت): (بَنَوِيٌّ).

وقولُه: «وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا»: (يُونُسُ) [1] غيرُ مَصْروفٍ، لكن هل نقولُ: إنَّ النَّظْمَ يقتضي أَنْ نَصْرِفَهُ؟

---

(١) هو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة -رحمهما الله-. انظر ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (ص:٤٧).

نقولُ: لا دَاعِيَ، لأنَّ البيتَ لا يَنْكسرُ، وإذا لم ينكسرْ، فإنَّنا لا نَصْرِفُ ما لا ينصرفُ.

والمعنى أنَّ يُونُسَ قال: لا نَحْذِفُ التَّاءَ، بل نَنْسِبُ إلى (بنت) و(أُخْت) على لَفْظِهما بدونِ حذفٍ، فنقولُ في (أُخْت): (أُخْتِيٌّ)، ولكنَّنا نُشَدِّدُ الياءَ، حتَّى لا يَظُنَّ الظَّانُّ أنَّنا أَضَفْناهُ إلى ياءِ المتكلِّمِ، ونقولُ في (بِنْت): (بِنْتِيٌّ).

ولكن: أيُّهما أَوْلى بالصَّوابِ؟

نقولُ: الأَوْلى بالصَّوابِ قولُ يُونُسَ -رحمه الله- لأَنَّنا إذا أَخَذْنا بهِ زالَ عنَّا الالْتِبَاسُ، والمسألةُ كُلُّها اجتهادِيَّةٌ، وليس فيها شيءٌ مسموعٌ عن العَرَبِ يَحْكُمُ بين الطَّرَفَيْن بخلافِ (يَدَوِيٌّ) و(دَمَوِيٌّ)، ففي النِّسْبةِ إلى (يَد) يقولُ بعضُ النَّحْويِّين: إنَّك تقولُ: (يَدْوِيٌّ)، لكنْ هناك لُغَةٌ مسموعةٌ، وهي أنْ تَفْتَحَ فتقولَ: (يَدَوِيٌّ)، و(دَمَوِيٌّ)، وهذا هو المسموعُ عن العربِ، وما دامَ هو المسموعَ -وهو أَخَفُّ أيضًا مِن قَوْل: (يَدْوِيٌّ) - فإنَّهُ يُؤْخَذُ به.

وهناك مَن يرى رأيًا ثالثًا، فيقولُ: انسبْ إلى اللَّفظِ بحذفِ التَّاءِ، فتقولُ في (أُخْت) عندما تَنْسُبُ إليها: (أُخِيٌّ)، وفي (بِنْت): (بِنِيٌّ)، فهو يقولُ: نحذفُ التَّاءَ، لأنَّها عندَ الجَمْعِ تُحْذَفُ، فيُقَالُ: (بَنَات)، ولا يُقَالُ: (بِنْتَات)، ويُقَالُ: (أَخَوَات)، ولا يُقَالُ: (أُخْتَات)، فما دَامَت تُحْذَفُ عندَ الجمعِ فنَحْذِفُها عندَ النَّسَبِ، ولكنَّنا نُبْقِي اللَّفظَ على ما هوَ عليه، حتى لا يَشْتَبِهَ بالنَّسَبِ إلى (أَخ) و(ابن).

إِذَنْ: في المسألةِ ثلاثةُ أقوالٍ:

القولُ الأَوَّلُ: أَنَّنا نُجْرِي أُخْتًا وبِنْتًا مُجْرى (أَخ) و(ابن).

القولُ الثَّاني: أَنَّنا نَنْسُبُ إِلَيْهِما على لَفْظِهِما بدونِ حَذْفٍ.

القولُ الثَّالثُ: أَنَّنا نَنْسُبُ إلى لَفْظِهِما بحَذْفٍ.

لكن فيما أرى -والعلمُ عندَ اللهِ- أَنَّك إذا نَسَبْتَ إلى اللَّفظِ بدونِ تَغْييرٍ، فهو أَوْلَى، فتقولُ: (أُخْتِيٌّ) و: (بِنْتِيٌّ).

* * *

٨٧٦-وَضَـاعِفِ الثَّـانِيَ مِـنْ ثُنَـائِيْ ثَانِيـهِ ذُو لِـينٍ كَ(لَا) و(لَائِـيْ)

الشــرحُ

سبقَ أنَّ الإضافةَ إلى (دَم) و(يَد)، وما أشبهَ ذلك بأنّنا نَرُدُّ المحذوفَ، ويَلْزَمُ ثُنَائِيَّهُ بعدَ الحَذْفِ، فإذا كانَ الاسمُ المنسوبُ إليه ثُنَائِيًّا بأصلِ الوضعِ فماذا نصنعُ؟

نقولُ: لا بُدَّ أنْ نُضِيفَ إليه شيئًا مِن أجلِ أنْ تَصِحَّ النِّسبةُ إليه، فبَيَّنَ المؤلِّفُ -رحمه الله- بقَوْلِه: «**وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي * ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَ (لَا) و(لَائِي)**» أَنَّهُ إذا كان المنسوبُ إليه ثُنائيًّا، وثَانِيهِ ذُو لِينٍ -أي: حَرْفُ لينٍ، وحُرُوفُ اللِّينِ: الأَلِفُ، والواوُ، والياءُ- أَنَّه إذا كان الثَّاني ذا لِينٍ، فإنَّنا نُضَاعِفُهُ.

مثال ذلك: (لَا)، فإذا أردتَ أنْ تَنْسُبَ إليه تقولُ: (**لَائِيٌّ**)، ولا تقولُ: (**لئِيٌّ**).

فإذا قال قائلٌ: مِن أينَ جاءتِ الهمزةُ؟

قلنا: لأَنَّهُ لا بُدَّ أنْ تُقْلَبَ هَمْزَةً عندَ المُضاعَفةِ.

وأصلُ (لَا) حَرْفُ نَفْيٍ أو نَهْيٍ، لكنْ لو أنَّ شَخْصًا قال: سَأُسَمِّي وَلَدِي (**لَا**)، فعندما نَنْسُبُ إليه نقولُ: (**لَائِيٌّ**).

فإذا قال قائلٌ: لكنَّ (**اللَّائِي**) يُشْبِهُ الاسمَ المَوْصولَ، قال اللهُ تعالى ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ ﴾ [الطلاق:٤].

قلنا: في النَّسَبِ أَعْرَضَ النَّحويُّون إطلاقًا عن مسألةِ الالْتِبَاسِ، لكنَّ السِّياقَ يُعَيِّنُ.

وقولُه: «كَ (لَا) و(لَائِيْ)»: في الحقيقةِ أنَّ هذا التَّمثيلَ مِن ابنِ مالكٍ -رحمه الله- يُوهِمُ أنَّ (لَائِي) فَصِيلَةٌ مِن (لَا)، لكنَّ المعنى: كـ(لَا) يُقالُ فيه: (لَائِيٌّ).

***

٨٧٧-وَإِنْ يَكُنْ كَ (شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

الشرحُ

قولُه: «وَإِنْ يَكُنْ كَ(شِيَةٍ)»: أي: وإنْ يَكُنِ الثُّلاثيُّ المحذوفُ منه شيءٌ ك(شِيَةٍ).

وقولُه: «مَا الْفَا عَدِمْ»: يعني: ما حُذِفَتْ فاؤُه، ومعلومٌ أنَّ كُلَّ كلمةٍ لها فاءٌ وعينٌ ولامٌ، فكلمةُ (شِيَة) محذوفةُ الفاءِ، وأمَّا العينُ فموجودةٌ، وهي الشِّينُ، وكذلك اللَّامُ موجودةٌ، وهي الياءُ، والمحذوفُ هو الفاءُ، وأصلُها واوٌ، لأنَّها مِن الوِشْيِ -بالكَسْرِ- فإذا كانتْ مِن هذا النَّوعِ فقال: (فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ)، والجبرُ في بابِ النَّسبِ أنْ تَرُدَّ المحذوفَ، وهو غيرُ الجَبْرِ في بابِ الكُسُورِ، فالجبرُ في كَسْرِ الذِّراعِ أنْ يعودَ مُستقيمًا، والجبرُ في بابِ الحسابِ يَعْرِفُهُ أهلُ الحسابِ، فقولُه: (فَجَبْرُهُ) أي: رَدُّ ما حُذِفَ منه (وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ)، فنقولُ في النِّسبةِ إلى (شِيَة): (وِشَوِيٌّ)، لأنَّ الفاءَ مكسورةٌ، وأمَّا الياءُ فقُلِبَت واوًا.

مثال آخر: (عِدَة)، وهي محذوفةُ الفاءِ، وأصلُها (وِعْدَة)، فنقولُ: (وِعَدِيٌّ)، فنفتحُ العَيْنَ، ونَكْسِرُ الدَّالَ لأجلِ ياءِ النَّسَبِ، وأمَّا الواوُ، فمن الأصلِ هي مَكْسُورةٌ.

إِذَنْ: الثُّلاثيُّ إذا حُذِفَتْ فاؤُه، فإنَّهُ يَجِبُ فيه أَمْرانِ:

الأَوَّلُ: رَدُّ الفاءِ، والثَّاني: فَتْحُ العَيْنِ.

أمَّا كَلامُهُ الأَوَّلُ، فهو في الثُّلاثِيِّ إذا حُذِفَتْ لَامُه مثلُ: (يَد) و(دَم).

٨٧٨-وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

الشَّرحُ

مثال ذلك: كلمةُ (أَنْصَار) جَمْعٌ، لكنَّها في الوَاقِعِ تُشْبِهُ الوَاحِدَ، فيُنْسَبُ إليها على لَفْظِها: (أَنْصَارِيٌّ).

وأمَّا (أَنْمار)، فإنَّها ليستْ جَمْعًا، فيُنْسَبُ إليها على لَفْظِها، فيُقالُ: (أَنْمارِيٌّ)، وكذلك (أَنْبَار)، يُقالُ فيها: (أَنْبارِيٌّ)، لأنَّها ليستْ جَمْعًا من الأَصْلِ، لكنْ (أَنْصَار) يدلُّ على الجمعِ، لكنَّهُ يُشْبهُ الواحدَ في الوَضْعِ، فيُنْسَبُ إليه على لَفْظِهِ.

مثال آخر: (دُوَل) نقولُ فيها: (دَوْلِيٌّ)، وعلى هذا فالَّذين يقولون: (دُوَلِيٌّ) خَطَأٌ.

وكذلك (صُحُف)، نقولُ فيها: (صَحَفِيٌّ)، لأنَّه لا يُنْسَبُ إلى الجمعِ، ولكنْ نَرُدُّها إلى المُفْرَدِ، ثمَّ نَنْسُبُ إلى المُفْرَدِ، والمعروفُ أنَّ (صَحِيفة) يُقَالُ فيها: (صَحَفِيٌّ)، كما قالَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (و(فَعَلِيٌّ) في (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ).

مثال آخر: (رِجَال) نقولُ فيها: (رَجُلِيٌّ)، وأمَّا (رِجَالِيٌّ) فهو خطأٌ.

مثال آخر: (كُتُب) نقولُ فيها: (كِتَابِيٌّ)، وهو الَّذي يبيعُ الكُتُبَ.

مثال آخر: (نساء) نقولُ فيها: (نِسَائِيٌّ)، لأنَّهُ ليس لها واحدٌ.

إِذَنْ: إذا أردتَ أنْ تَنْسُبَ إلى الجمعِ فرُدَّهُ إلى مُفْرَدِهِ.

* * *

٨٧٩- وَمَعَ (فَاعِلٍ) و(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

الشرحُ

يُصاغُ على وَزْنِ (فَاعِل)، وعلى وَزْنِ (فَعَّال)، وعلى وَزْنِ (فَعِل) يُصَاغُ منها للنِّسْبَةِ عِوَضًا عن الياءِ.

مثال ذلك: يُقالُ في الرَّجُلِ الَّذي يبيعُ التَّمرَ كثيرًا: (تَمْرِيٌّ)، وهذا هو الأصلُ، فإذا استَغْنَيْنا عن الياءِ، وأردنا النِّسْبَةَ نقولُ: (تَامِرٌ)، وكذلك الرَّجلُ كثيرُ بيعِ اللَّبَنِ، أو شُرْبِه نقولُ: (لَابِنٌ) بدلَ أنْ نقولَ: (لَبَنِيٌّ).

ويُقَالُ: إنَّ رجلًا شَكَا إلى عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قولَ الحُطَيْئةِ فيه[1]:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فقال: يا أميرَ المُؤْمِنينَ!، هذا الرَّجلُ هَجَانِي، فدَعَا عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَسَّانَ بنَ ثَابتٍ، فقال له: ما تقولُ في قولِ الحُطَيْئَةِ في فُلانٍ؟ هل هَجَاه أو مَدَحَه؟ قال: يا أميرَ المؤمنينَ!، إنَّهُ قد سَلَحَ عليه، وهذا يُقالُ للطَّيْرِ إذا ضَرَبَ على الإنسانِ[2]، أي: أنَّ هذا مِن أعظمِ الهِجَاءِ، فهو يقولُ: اقْعُدْ في مَكَانِك، فلستَ مِن أهلِ المكارمِ، وكُنْ مِثْلَ العَجُوزِ تُطْعَمُ وتُكْسَى، فقولُه هنا (**الطَّاعِمُ**) ليس مَعْناه الَّذي طَعِمَ مرَّةً واحدةً، أو اكتسى مرَّةً واحدةً، ولكن معناه أَنَّك ذو إطعامٍ، وذو كِسْوَةٍ، فهو مِن بابِ النِّسْبَةِ.

---

(١) البيت للحطيئة، انظر لسان العرب (ذوق)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٩٩)، وشرح المفصل (٦/ ١٥).
(٢) مراده -رحمه الله- إذا أخرجَ الطَّائرُ فَضلاتِه على الإنسانِ.

أمَّا (فَعَّال) فهي كَثيرةٌ، ولا سِيَّما في الحِرَفِ، مثل: (بَنَّاء)، و(نَجَّار)، و(حَدَّاد)، و(صَنَّاع).

وأمَّا (فَعِل)، فهو قليلٌ، لكنَّهُ موجودٌ، قال الشَّاعرُ[1]:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ

أي: لَسْتُ مِن الَّذين يمشونُ في اللَّيلِ، ولكنِّي (نَهِر)، أي: نَهارِيٌّ، وقولُه: (وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ)، أي: أوَّلَ ما يَطْلُعُ النَّهارُ أَمْشي.

والشَّاهد قولُه: (نَهِرْ)، فهذه نِسْبَةٌ عِوَضٌ عن قولِه: (نَهارِيٌّ).

* * *

(١) البيت من الرجز، أنشده سيبويه، ولم ينسبه (٣/ ٣٨٤)، ولسان العرب (نهر).

٨٨٠- وَغَـيْرُ مَـا أَسْـلَفْتُهُ مُقَـرَّرَا عَـلَى الَّـذِي يُنْقَـلُ مِنْـهُ اقْتُصِـرَا

الشـرحُ

لـمَّا ذكرَ -رحمه الله- القواعدَ، وكان العربُ همُ الحُكَّامَ في هذه الأبوابِ قال: ما لَنَا إلا أنْ نَسْتَسْلِمَ، فالَّذي يُخَالِفُ ما ذَكَرْتُ مِن القَوَاعِدِ يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ، ولا يُقَاسُ عليه، ولهذا قالَ: (عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا).

مثالُ ذلك: (عَبْدُ شَمْسٍ)، كان المفروضُ أنْ نقولَ: (شَمْسِيٌّ)، لكنْ قالوا: (عَبْشَمِيٌّ)، وكذلك (عَبْدُ الدارِ) بدلَ أنْ يقولوا: (دَارِيٌّ) قالوا: (عَبْدَرِيٌّ).

***

الْوَقْــفُ

الوقفُ معناه قَطْعُ الكلامِ، فتَقِفُ على الكَلمةِ، أو الجُمْلةِ، أو الحَرْفِ، أو ما أشبهَ ذلك، والوَقْفُ في التَّجْويدِ بَعْضُه وَقْفٌ لازمٌ، وبعضُه جائزٌ، وبعضُه اضْطِرَارِيٌّ، ولكنَّ البحثَ في الجائزِ واللَّازمِ والاضطراريِّ ليس هنا، وإنَّما الَّذي هنا هو أحكامُ الموقوفِ عليه، وأحكامُ الموقوفِ عليه أيضًا تختصُّ بالآخِرِ.

٨٨١- تَنْوِينًــا اِثْــرَ فَــتْحٍ اجْعَــلْ أَلِفَــا وَقْفًــا، وَتِلْــوَ غَــيْرِ فَــتْحٍ احْــذِفَا

الشَّــرحُ

قولُه: «تَنْوِينًا»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(اجْعَلْ)، يعني أنَّ التَّنوينَ الَّذي يأتي (إِثْرَ فَتْح) -أي: بعدَ الفتحِ- اجْعَلْهُ أَلِفًا، فتقولُ في (رَأَيْتُ زَيْدًا) إذا وَقَفْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدَا)، ولا تقولُ: (رَأَيْتُ زَيْدْ) إلَّا على لُغَةِ رَبِيعَةَ، فهمْ يَقِفُون على المنصوبِ بالسُّكُونِ، ويجعلونَه كغيرِ المنصوبِ، فيقولون: (رأيتُ زَيْدْ)، و: (مَررتُ بزَيْدْ)، وهيَ لُغَتُنا نحنُ الآنَ، فلو قلت: (قابلتُ زَيْدْ)، وقال رجلٌ: خطَأٌ، أقولُ: أنا مِن رَبِيعةَ، أي: في اللُّغَةِ، وإنْ لم أَكُنْ منهم في النَّسَبِ.

وقولُه: «تِلْوَ»: مفعولُ (احْذِفَا)، يعني: والتَّنوينَ الَّذي يكونُ تِلْوَ غيرِ الفتحِ -وهو الضَّمُّ والكسرُ- احْذِفْهُ، فإذا قلت: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ[1]) قلنا: خطأٌ،

---

(١) أي: بالوقف على آخره بإظهار التنوين.

والصَّوَابُ أنْ تقولَ: (مَرَرْتُ بزَيْدْ)، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (احْذِفَا)، والأمرُ للوُجُوبِ إلَّا أنْ يَدُلَّ عليه دليلٌ كما أنَّك إذا قلت: (رأيتُ زَيْدْ)، قلنا: خطأٌ، ويجبُ أنْ تجعلَ التَّنْوينَ أَلِفًا.

٨٨٢- وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

الشَّرحُ

قولُه: «لِوَقْفٍ»: اللَّامُ للتَّعْلِيلِ، أي: لأجلِ الوقفِ.

وقولُه: «صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ»: الصِّلَةُ مِثل: (ضربتهُ ضربًا شديدًا)، و(مررتُ بهِ نائمًا).

أمَّا صِلَةُ المفتوحِ، فلا تُحْذَفُ، تقولُ: (رَأَيْتُهَا)، فتبقى الألفُ، ولا تُحْذَفُ.

فإذا كان مَضْمُومًا، أو مَكْسُورًا، فإنَّهُ تُحْذَفُ صِلَتُهُ، فتقولُ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهْ)، (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهْ)، ولا تأتي بالصِّلَةِ، فتقول: (زيدٌ مَرَرْتُ بِهِ).

لكن في لُغَتِنا العَامِّيَّةِ نقولُ: (هندٌ ضَرَبْتَهْ)، فنقولُ في هذه اللُّغَةِ: إنَّها خَطَأٌ، لأنَّ صِلَةَ الفتحِ يجبُ أنْ تَبْقَى، ولا تُحْذَف.

وقولُه: «فِي سِوَى اضْطِرَارِ»: أمَّا في حالِ الاضطرارِ فلا تُحْذَفُ، لأنَّ لكلِّ شيءٍ حُكْمَهُ.

***

٨٨٣- وَأَشْبَهَتْ (إِذًا) مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

الشرحُ

(إِذًا) تُشْبِهُ المُنَوَّنَ المنصوبَ، لأنَّها مثلُ (زَيْدًا)، وإذا كانت تُشْبِهُهُ أُعْطِيَتْ حُكْمَهُ، فعندَ الوَقْفِ نَقْلِبُ نُونَها أَلِفًا، ولا نقولُ: (إِذَنْ)، بل نقولُ: (إِذَا)، لكن هل يُمْكِنُ أنْ يقفَ الإنسانُ على (إِذًا)؟

نقولُ: نعم، إذا قلتَ: (سأزورُك)، فأقولُ: (أُكْرِمُك إِذًا)، فعند الوقفِ تقولُ: (إِذَا).

وظاهرُ كلامِ المُؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّه لا فرقَ بين أنْ يكونَ هناك الْتِبَاسٌ أو لا، لأنَّني إذا قلتُ: (أُكْرِمُك إِذًا)، فقد يكونُ فيه الْتِبَاسٌ أنَّها (إِذَا) الشَّرْطِيَّةُ، وأنَّ المعنى: (أُكْرِمُك إِذَا زُرْتَنِي)، لكنْ نقولُ: الأصلُ عدمُ ذلكَ، وأنَّ المعنى: أُكْرِمُك إِذًا، أي: لأنَّك زُرْتَني، ولهذا قال: (فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ).

وقولُه: «نُونُهَا قُلِبْ»: الكُوفيُّون يُجوِّزُون تَقْدِيمَ الفاعلِ، أو نائبِ الفاعلِ، فـ(نُونُ): نائبُ فاعلٍ، ولكنَّ البصريِّين يقولون: (نونُ): مُبْتَدأٌ، و(قُلِبْ): فعلٌ ونائبُ فاعلٍ، والجملةُ خبرٌ.

وأمَّا في الكتابةِ فاختلفَ أهلُ الكتابةِ فيها، فمنهم مَن قال: تُبْقَى نُونًا، لئلَّا تَشْتَبِهَ، ومنهم مَن قال: تُحْذَفُ النُّونُ، وتُكْتَبُ أَلِفًا، لئلَّا يُكْتَبَ ما لا يُنْطَقُ به، **ولكنْ عندي أنَّ إِبقاءَها أَوْلى، لئلَّا تَشْتَبِهَ على الإنسانِ بـ(إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ.**

فإذا قال قائلٌ: وما معنى (إذًا)؟

نقولُ: (إِذًا): ظرفٌ للزَّمانِ الحاضِرِ، وهي (إذًا) النَّاصِبةُ، لكنَّ (إذًا) النَّاصِبةَ لها شُروطٌ: أنْ تكونَ في أوَّلِ الكَلَامِ، وأنْ يأتيَ بعدها مُسْتَقبلٌ، ولا يُفْصَلَ بينه وبينها بفاصلٍ.

***

٨٨٤- وَحَذْفُ يَا الْـمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا ... لَـمْ يُنْصَبَ اَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَـاعْلَمَا

الشَّــرحُ

قولُه: «حَذْفُ»: مُبْتدأٌ، و(أَوْلَى) خبَرُها.

وقولُه: «يَا الْـمَنْقُوصِ»: المنقوصُ هو كُلُّ اسمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ ياءٌ لازمةٌ مكسورٌ ما قَبْلَها، فـ(يَقْضِي) غيرُ منقوصٍ، لأَنَّهُ فعلٌ، و(الَّذي) غيرُ منقوصٍ، لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وقولُنا: (آخِرُه ياءٌ) احترازٌ مما آخِرُهُ حرفٌ غيرُ الياءِ، وهو كثيرٌ، وقولُنا: (لازِمة) احترازٌ مِنْ غيرِ اللَّازِمةِ، كالياءِ الَّتي تكونُ في (أَبِيك) و(أَخِيك)، أو في (المُسلِمِين) و(المُسْلِمَيْن)، وقولُنا: (مكسورٌ ما قبلَها) احترازٌ مِن (ظَبْي)، فليس بمنقوصٍ، لأنَّ الَّذي قَبْلَها ساكنٌ، وكذلك (طَيٌّ) وما أشبهَها.

وقولُه: «ذِي التَّنْوِينِ»: (ذِي) بمعنى صَاحِبٍ، أي: أَنَّهُ منقوصٌ مُنَوَّنٌ.

وقولُه: «مَا لَـمْ يُنْصَبَ»: وهو المرفوعُ والمجرورُ، فذكرَ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ: كَوْنُه مَنْقُوصًا ومُنَوَّنًا، وغيرَ مَنْصُوبٍ، فهنا حَذْفُها (أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا)، فتقولُ في (مررتُ بقاضٍ) عندَ الوَقْفِ: (مَرَرْتُ بِقَاضْ)، ويجوزُ: (مَرَرْتُ بقَاضِي)، ولكنَّ الـحَذْفَ أَوْلى، قال اللهُ تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾، وقال: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾، ويجوزُ الإثباتُ، لكنْ في القرآن لا نُثْبِتُ إلَّا إذا كانتْ هناك قراءةٌ، لأنَّ القرآنَ تَوْقِيفيٌّ.

وقولُه: «مَا لَـمْ يُنْصَبَ»: فإن نُصِبَ المنقوصُ، فهو على القَاعِدَةِ الأُولى، وهو أنْ يُجْعَلَ التَّنوينُ أَلِفًا، فتقولُ: (أَكْرَمت رَامِيًا)، (أَجَبْتُ دَاعِيًا)، (حَكَّمْتُ قَاضِيًا).

فصارَ المنقوصُ إنْ نُصِبَ يُقْلَبُ التَّنوينُ أَلِفًا على القاعدةِ، وإنْ كان مرفوعًا، أو مجرورًا وهو مُنَوَّنٌ، فإنَّهُ يُوقَفُ عليه بالسُّكُونِ بدونِ أنْ تُجْلَبَ الياءُ إليهِ، وإنْ جُلِبَتْ فلا بَأْسَ.

* * *

٨٨٥- وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

الشرح

قولُه: «غَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ»: هو المُحَلَّى بـ(أل).

وقولُه: «بِالْعَكْسِ»: أي: يجوزُ أنْ تُحْذَفَ الياءُ، ولكنَّ الأَوْلى إثباتُها، لأَنَّهُ قال: (حَذْفُ يَا الْـمَنْقُوصِ أَوْلَى).

مثاله: (جاء القاضِي)، ويجوزُ أنْ تقولَ: (جاءَ القَاضِ)، قال اللهُ تعالى ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾، والأَوْلَى: ﴿الْـمُتَعَالِي﴾(١).

فصارَ المُنَوَّنُ الحذفُ فيه أَوْلى، وغيرُ المُنَوَّنِ بالعَكْسِ.

وقولُه: «وَفِي نَحْو (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي»: (مُرٍ) أي: مُرِي، وهو اسمُ فاعلٍ مِن الرُّؤْيَةِ، أي: أَرَانِي الشَّيءَ، فهو مُرٍ لِي، وفي اللُّغَةِ العامِّيَّةِ نقولُ: (مُوَرِّيك)، وليس معناه: أُؤْمُر غَيْرَك، وذلك أَنَّه لـمَّا بَقِيَ على حَرْفَيْن فقط صارَ لُزُومُ ردِّ الياءِ.

«اقْتُفِي»: أي: اتُّبِعَ، فتقولُ: (جَاءَنِي مُرِي)، فيجبُ أنْ تَرُدَّ الياءَ، لأَنَّهُ صارَ على حَرْفَيْن فقط.

مثال آخر: (يَفِي) عَلَمًا، لأنَّ (يَفِي) في الأصلِ فعلٌ مضارعٌ، لكنْ قدْ أجعلُه عَلَمًا مثل: (يَشْكُر)، (يَزِيد).

* * *

---

(١) هي قراءة ابن كثير، انظر الإقناع (٢/ ٦٧٦).

٨٨٦- وَغَـيْرَ هَـا التَّأْنِيـثِ مِـنْ مُـحَرَّكِ ... سَـكِّنْهُ أَوْ قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ

٨٨٧- أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِـفْ مُضْـعِفَا ... مَـا لَـيْسَ هَمْـزًا أَوْ عَلِـيلًا إِنْ قَفَـا

٨٨٨- مُـــحَرَّكًا، وَحَرَكَـــاتٍ انْقُـــلَا ... لِسَـاكِنٍ تَـحْرِيكُهُ لَـنْ يُـحْظَلَا

الشــرحُ

قولُه: «غَيْرُ»: مضافٌ إلى (هَا)، و(هَا) ليستْ ضَمِيرًا، والمرادُ بها الهاءُ الَّتي هي أحدُ حُرُوفِ الهجاءِ، وحُذِفَتِ الهمزةُ مِن أجلِ ضَرُورةِ الشِّعْرِ.

فإذا وَقَفْنَا على مُتَحَرِّكٍ، فإنَّنا نُسَكِّنُهُ ما لم يَكُنْ هاءَ التَّأنيثِ، فلها حُكْمٌ خاصٌّ.

مثال ذلك: (مررتُ بالرَّجُلِ)، فهنا اللَّامُ مُحَرَّكةٌ، وإذا وُقِفَ عليها تُسَكَّنُ، وهذا هو الأصلُ، فتقولُ: (مررتُ بالرَّجُلْ)، و: (مررتُ بزَيْدْ)، وتقول: (هذا الوَرْدْ)، (شَمَمْتُ الوَرْدْ)، (مَررتُ بالوَرْدْ)، وهذا هو **الوجهُ الأوَّلُ**.

الوجهُ الثَّاني: (أَوْقِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ)، ويُسَمُّونهُ (الرَّوْم)، كأنَّك تَرُومُ الحَرَكَةَ، أي: تُرِيدُها، ولكنْ عَجَزْتَ عنها، فلا تُسَكِّنُها خالِصًا، ولا تُحَرِّكُها خالصًا، واللَّفْظُ فيه صُعوبَةٌ.

الوجهُ الثَّالثُ: (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ)، والإشمامُ أنْ تُسَكِّنَ الحرفَ، وتَضُمَّ الشَّفَتَيْن بعد التَّسْكينِ، وهذا إذا كان ضَمَّةً.

الوجهُ الرَّابعُ: (أَوْقِفْ مُضْعِفًا*مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا مُحَرَّكًا)، فتقولُ: (الرَّجُلّ)، (الجَمَلّ)، فإن كان همزًا، أو قَفَا حَرْفَ عِلَّةٍ فلا يُضَعَّفُ، أو

كان ما قبلَ الأخيرِ ساكنًا، فلا يُضَعَّفُ أيضًا، مثل: (**الحِمْل**)، فلا تقولُ عندَ الوقفِ: (**الحِمْلّ**).

الوجهُ الخامسُ: (**وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا**)، أي: لم يُمْنَعْ، فتَقِفُ بالسُّكُونِ، وتنقلُ الحركةَ إلى السَّاكِنِ قَبْلَها.

مثال ذلك: لو سَمَّيْنا شخصًا بـ(ضرْب)، فتقولُ عندَ الوقفِ: (**هذا الضَّرُبْ**)، (**رأيتُ الضَّرَبْ**)، (**مَرَرْتُ بالضَّرِبْ**).

مثال آخر: (**الوَرْد**)، تقولُ عندَ الوَقْفِ: (**هذا الوَرُدْ**)، (**شَمَمْتُ الوَرَدْ**)، (**مَررتُ بالوَرِدْ**).

مثال آخر: قال اللهُ تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر:٥]، تقولُ: (**الْفَجِرْ**)، فالجيمُ ساكنةٌ، لكنْ عندما نَقِفُ نَنْقُلُ حركةَ الرَّاءِ إلى الجيمِ، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر:٣]، فتقولُ: (**بِالصَّبِرْ**)، ويجوزُ أنْ تُسَكِّنَ، فتقولَ: (**بِالصَّبْرْ**) على الأصلِ.

مثال آخر: (**نَظَرْتُ إلى جعْفَرٍ**)، فهنا لا يُمْكِنُ أنْ تَنْقُلَ حركةَ الرَّاءِ إلى الفَاءِ، فتقولَ: (**نَظَرْتُ إلى جعْفِرْ**)، لأَنَّهُ مُحَرَّكٌ بحركةٍ أصليَّةٍ، لكن لو كان سَاكِنًا، ثُمَّ حَرَّكْناه، فلا بأسَ، لأَنَّنا لم نَنْقُصْ منه شيئًا، أمَّا لو أَبْعَدْنا الحركةَ الأصلِيَّةَ، وأَتَيْنا بالحَرَكَةِ العَارِضَةِ للوقفِ، فهذا ليس بصحيحٍ.

مثال آخر: (**البَيْت**)، لا نقفُ عليه بنَقْلِ الحركةِ، لأنَّ المُؤَلِّفَ -رحمه الله- اشترطَ، فقال: (**تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا**)، والياءُ تَحريكُها ممنوعٌ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ ما قَبْلَهُ حرفٌ صحيحٌ، ومثله: (**بَيْن**).

فصارَ الوقفُ على مُتحَرِّكٍ غيرِ الهاءِ فيه خمسةُ أَوْجُهٍ: السُّكُونُ، والرَّوْمُ، والإشمامُ، والتَّضعيفُ، ونَقْلُ الحَرَكةِ، وأمَّا الهاءُ، فستأتي إن شاء الله.

* * *

٨٨٩- وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْـمَهْمُوزِ لَا ... يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ، وَكُـوفٍ نَقَـلَا

الشَّــرحُ

قولُه: «نَقْلُ فَتْحٍ»: أي: مِن الآخِرِ في غيرِ المهموزِ.

«لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ»: أي: لا يَراه عَالِمٌ مِن البَصْريِّينَ.

«وَكُوفٍ نَقَلَا»: أي: والكُوفيُّون نَقَلُوا ذلك عن العَرَبِ، وعلى هذا فمَذْهَبُهم هو الصَّحيحُ.

وقولُه: «مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ»: خرجَ به المَهْمُوزُ، فإنَّه إذا كان مَهْمُوزَ الآخِرِ، فإنَّهُ تُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إلى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَه على رَأيِ الكُوفيِّين والبصريِّينَ.

مثال ذلك: (**أنا أُحِبُّ الدِّفْءَ**)، يجوزُ أنْ أقولَ: (**الدِّفَءْ**) على القَوْلَيْن جميعًا، لكن لو أقول: (**هَذَا الحِمْلُ**) فهل يجوزُ على رأيِ البصريِّين أنْ أقولَ عند الوقفِ: (**هَذَا الحِمُلْ**)؟

الجواب: نعمْ، لأنَّ نقلَ الضَّمِّ والكَسْرِ يَرَاهُ الجميعُ.

* * *

٨٩٠- وَالنَّقْـلُ إِنْ يُعْـدَمْ نَظِـيرٌ مُـــمْتَنِعْ   وَذَاكَ فِي الْـــمَهْمُوزِ لَـيْس يَمْتَنِـعْ

الشَّــرحُ

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّه إذا نَقَلْنَا حركةَ الآخِرِ إلى السَّاكِنِ الصَّحيحِ قَبْلَه، وكان هذا البِنَاءُ لا نظيرَ له في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، فإنَّهُ لا يجوزُ، لأنَّنا نَخْرُجُ بذلك عن الأَوْزَانِ المعروفةِ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ إلَّا في المَهْمُوزِ، ولهذا قال: (وَذَاكَ فِي الْـمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ).

مثال ذلك: (هَذَا الحِمُلْ)، يمتنعُ، لأنَّه لا يُوجَدُ (فِعُل) في اللُّغَةِ.

* * *

٨٩١- فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢- وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

الشَّرحُ

قولُه: «فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ»: يعني أنَّك إذا وقفتَ على اسم مختومٍ بتاءِ التَّأنيثِ، فاجْعَلْهُ هاءً، تقولُ: (هذه فَاطِمَهْ)، ولا تقلْ: (هَذِه فَاطِمَةْ).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- «تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ»: خرجَ به تاءُ تأنيثِ الفِعْلِ، مثل: (هِنْدٌ قَامَتْ)، ولا تقولُ: (هِنْدٌ قَامَهْ)، لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- خَصَّهُ بتاءِ تأنيثِ الاسمِ.

وقولُه: «إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ»: فإنْ وُصِلَ بساكنٍ صحيحٍ قَبْلَه، فإنَّهُ يُوقَفُ عليه بالتَّاءِ، وهذا استثناءٌ مِن الشَّطرِ الأوَّلِ.

مثال ذلك: (أُخْت)، فلا تقولُ عند الوقفِ: (هَذِه أُخْهْ)، وكذلك (بِنْت)، فلا تقولُ: (هَذِه بِنْهْ)، ولكن تقولُ: (بِنْتْ، أُخْتْ).

أمَّا إذا اتَّصلَ بساكنٍ غيرِ صَحِيحٍ كما لو قُلْت: (فَتَاة)، فإنَّك تقولُ في الوَقْفِ: (فَتَاهْ)، وتقولُ في (شَاة): (شَاهْ)، لأنَّ السَّاكِنَ غيرُ صحيحٍ.

وقولُه: «وَقَلَّ ذَا»: المشارُ إليه قَلْبُ التَّاءِ هاءً.

وقولُه: «فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ»: هو جمعُ المُؤَنَّثِ السَّالمُ، فيَقِلُّ فيه أنْ تجعلَ التَّاءَ

هاءً، لكن يُوجَدُ، فتقولُ عندَ الوَقْفِ: (عندي مُسْلِماتْ)، وتقولُ: (عِندِي مُسْلِماهْ)، لكنَّ الأكثرَ أنْ تقولَ: (مُسْلِماتْ)، قال اللهُ تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ﴾ [التحريم:٥]، فإذا وَقَفْتَ على واحدةٍ مِن هذه، فإنَّك تَقِفُ بالتَّاءِ، فلا تقولُ: (قَانِتَاهْ).

وقولُه: «وَمَا ضَاهَى»: أي: ما شَابَهَهُ، مثل: (هَيْهَات)، لأنَّ (هَيْهَات) اسمُ فِعْلٍ مَاضٍ[(١)].

وقولُه: «وَغَيْرُ ذَيْنِ»: أي: غيرُ جمعِ التَّصْحيحِ، وما ضَاهَاهُ (بِالْعَكْسِ)، فالأكثرُ فيه الوُقُوفُ على الهاءِ، وتجوزُ التَّاءُ.

مثال ذلك: (مَكَّة)، إذا وَقَفْتَ تقولُ: (مَكَّهْ)، ويجوزُ: (مَكَّةْ)، لكنَّهُ قليلٌ.

مثال آخر: (المَدِينة)، إذا وقفتَ تقولُ: (المَدِينَهْ)، ويجوزُ: (المَدِينَةْ)، لكنَّهُ قليلٌ، وكذلك نقولُ في (عُنَيْزة): (عُنَيْزَهْ) و(عُنَيْزَةْ)، لكنَّ الأكثرَ (عُنَيْزَهْ)، ونقولُ في (بُرَيْدَة): (بُرَيْدَهْ)، وهو الأكثرُ، ويجوزُ (بُرَيْدَةْ)، وكذلك يجوزُ: (قَدْ قامتِ الصَّلَاهْ)، و(قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةْ)، وعلى هذا فَقِسْ[(٢)].

***

(١) تقول: (هيهات)، ويقلّ (هيهاه).

(٢) ومثله (فاطمة)، تقول: فاطمهْ، ويَقِلّ: فاطمةْ.

٨٩٣- وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْـمُعَلّ بِحَذْفِ آخِرٍ كَ (أَعْطِ مَـنْ سَـأَلْ)

٨٩٤- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَـا كَ (عِ) أَوْ كَ (يَـعِ) مَجْزُومًـا فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا

الشَّــرحُ

الفعلُ المُعْتَلُّ الآخِرِ يُوقَفُ عليه بهاءِ السَّكْتِ، لكنْ قال: «وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ (عِ)»، أي: في سِوَى فِعْلٍ كَ (عِ)، وهو فِعْلُ أَمْرٍ مِن (وَعى)، فيَجِبُ أنْ يُلْحَقَ به هاءُ السَّكْتِ، فتقولُ عند الوَقْفِ: (**الْقَوْلَ عِهْ**)، أي: أُوعَ الْقَوْلَ، وتقولُ: (**اللَّهُمَّ النَّارَ قِهْ**)، وتقولُ: (**يا فُلَانُ، بِالعَهْدِ فِهْ**)، أي: أَوْفِ، وتقولُ: (**هَذَا فُلَانٌ فَرَهْ**)، و(رَهْ) منَ الرُّؤْيَةِ، وأَصْلُها (ارْأَهْ).

وقولُه: «أَوْ كَ (يَعِ) مَجْزُومًا»: الفرقُ بين (عِ) و(يَعِي) أنَّ الأَوَّلَ فعلُ أمرٍ، والثَّانيَ مُضارِعٌ، لكنَّه قال: (مَجْزُومًا)، لأنَّه إذا لم يُجْزَمْ وُقِفَ عليه بالياءِ، فيُقَالُ: (**فُلَانٌ يَعِي**)، فتقفُ بالياءِ السَّاكِنَةِ.

لكنْ لو قالَ قائلٌ: إذا قلت: (قِهْ)، فيُمْكِنُ أنْ تكونَ هذه هي هاءَ الضَّميرِ؟

نقولُ: لكنْ يُنْظَرُ إلى السِّياقِ: هل هي ضَمِيرٌ، أو هاءُ السَّكْتِ؟

وقولُه: «فَرَاعِ مَا رَعَوْا»: أي: رَاعِ ما رَعَاهُ العَرَبُ.

* * *

٨٩٥- و(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَـا، وَأَوْلِـهَا الْـهَا إِنْ تَقِـفْ

٨٩٦-وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)

الشـرحُ

قولُه: «مَا فِي الِاسْتِفْهَامِ»: يعني: (ما) الاستفهاميَّةَ.

وقولُه: «إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا»: أي: وُجُوبًا، وانظرْ إلى قَوْلِه تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ:١]، فالأَلِفُ في ﴿عَمَّ﴾ مَحْذُوفةٌ، فلو قالَ قائلٌ: (عَمَّا يَتَسَاءَلُون) قلنا: خَطَأٌ.

ومثلُه: (لِـمَ فَعَلْتَ كَذَا؟)، فلو قال قائل: (لِـمَا فَعَلْتَ كذا؟) قلنا: خطأٌ.

وقولُه: «وَأَوْلِـهَا الْـهَا إِنْ تَقِفْ»: يعني أَنَّك إذا وقفتَ، فأَوْلِـهَا الهاءَ، فتقولُ: (إذا كان فِعْـلِـي صَوَابًا فَلِمَهْ؟) يعني: لِـمَ تَلُومُنِي؟

وقولُه: «وَلَيْسَ حَتْمًا»: أي: يجوزُ أنْ تقولَ عند الوقفِ: (لِـمْ) و(لِـمَهْ).

إِذَنْ: إذا جُرَّت (مَا) الاستفهاميَّةُ بحرفِ الجرِّ وجبَ حَذْفُ أَلِفِها، وكذلك إنْ جُرَّتْ بالإضافةِ، وجبَ حَذْفُ أَلِفِها.

لكنْ إلحاقُ هاءِ السَّكْتِ بها إنْ جُرَّتْ بالحرفِ، فهو جائزٌ، وإنْ جُرَّتْ بالاسمِ، فهو واجبٌ، ولهذا قال: «وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا * بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)».

مثالُ ذلك: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)، فكلمةُ (مَ) هنا استِفْهَاميَّةٌ، أي: أيَّ اقْتِضَاءٍ اقْتَضَاه، فهنا لو تَقِفُ تقولُ: (اقْتِضَاءَ مَهْ؟) وُجُوبًا، لأنَّها انْخَفَضَتْ بالإضافةِ (أي: بالاسمِ).

خلاصةُ البَيْتَيْن:

إذا جَرَرْت (ما) الاستفهاميَّةَ، وجبَ حَذْفُ أَلِفِها، وهل يَلْزَمُك أنْ تُضِيفَ إليها هاءَ السَّكْتِ؟

نقولُ: إنْ جُرَّتْ بالحَرْفِ لم يَجِبْ، بل هُو جَائزٌ، وإن جُرَّتْ بالاسمِ وَجَبَ.

* * *

٨٩٧- وَوَصْلَ ذِي الْـهَاءِ أَجِزْ بِكُـلِّ مَا ... حُــرِّكَ تَحْرِيــكَ بِنَــاءٍ لَزِمَــا

٨٩٨- وَوَصْــلُهَا بِغَــيْرِ تَحْرِيــكِ بِنَــا ... أُدِيمَ شَـذَّ، فِي الْـمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

الشــرحُ

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ الحَرَكةَ أربعةُ أنواعٍ:

النَّوعُ الأوَّلُ: أنْ تكونَ الحركةُ إِعْرابيَّةً، فهنا يمتنعُ إلحاقُ هاءِ السَّكْتِ بها مُطْلَقًا، فلا تقولُ: (**جاءَ زَيْدُهْ**).

النَّوعُ الثَّاني: أنْ تكونَ حركةَ بناءٍ تُشْبِهُ الحركةَ الإِعرابيَّةَ، فكذلك لا يجوزُ، مثل: (ضَرَب)، فعل ماضٍ، فلا تقولُ: (**ضَرَبَهْ**)، ومثل: (**جاءَ**)، فلا تقولُ: (**جاءَهْ**).

فإذا قال قائلٌ: لماذا قُلْنا: إنَّ حركةَ الفعلِ الماضي مُشْبِهةٌ للحَرَكةِ الإعرابيَّةِ؟

قلنا: لأَنَّهُ يتغيَّرُ، فقد يُبْنَى على الضَّمِّ كـ(**ضَرَبُوا**)، وعلى السُّكُونِ كـ(**ضَرَبْتُ**).

النَّوعُ الثَّالثُ: أنْ تكونَ حركةَ بناءٍ لا تُشْبِهُ حركةَ الإعرابِ، لكنَّها غيرُ لازمةٍ، فإلحاقُ هاءِ السَّكْتِ بها جائزٌ، لكنَّهُ شاذٌّ، مثل: (**مِنْ قَبْلُهْ**)، (**مِنْ بَعْدُهْ**)، (**مِنْ عَلُهْ**).

النَّوعُ الرَّابعُ: أنْ تكونَ حَرَكةَ بِنَاءٍ لَازِمةً، فالأحسنُ إلحاقُها، مِثل: (كيفَ) تقولُ فيها: (**كَيْفَهْ؟**)، ومثل: (أَين) تقولُ فيها: (**أَيْنَهْ؟**)، وما أَشْبَهَها.

وقولُه: «**وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ**»: أي: بغيرِ تحريكِ بناءٍ دَائِمٍ.

٨٩٩- وَرُبَّـمَا أُعْطِـيَ لَفْـظُ الْوَصْـلِ مَـا لِلْوَقْـفِ نَثْـرًا، وَفَشَـا مُنْـتَظِمَا

الشَّـرحُ

قدْ يُعْطَى لفظُ الوَصْلِ حُكْمَ الوَقْفِ على التَّفصيلِ السَّابقِ، مِثل قَوْلِ الله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ [البقرة:٢٥٩]، وأصلُها: (لَـمْ يَتَسَنَّ)، وجاءتْ هاءُ السَّكتِ مع الوَصْلِ، وقد يَتبادرُ إلى الذِّهْنِ أنَّ الـهاءَ مِن الفعلِ، وأنَّه جُزِمَ بـ(لَـمْ)، مثلُ (لَـمْ يَتَغَيَّرْ)، لكن نقولُ: (يَتَسَنَّ) هذا آخِرُ الفعلِ، والـهاءُ للسَّكْتِ.

وقالَ الشَّاعرُ[1]:

مِثْلَ الْـحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا

وقولُه: (الْقَصَبَّا) أصلُها (القَصَب)، وهذا أحدُ الأوجهِ الخَمْسةِ الَّتي سبقتْ، وهو التَّضعيفُ، والألفُ هنا للإطْلَاقِ، وليستْ ألفَ التَّنْوينِ، ولو كانتْ ألفَ التَّنْوينِ، ما جازَ التَّضعيفُ، لكنْ هذه الألفُ للإطْلَاقِ خارجةٌ مِن الإعرابِ، وأيضًا لا يمكنُ أنْ يُنَوَّنَ وفيه (أل).

* * *

(١) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لرُؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (ص:١٦٩)، وانظر الكتاب (٤/ ١٧٠)، وشرح الشافية للرضي (٢/ ٣١٨).

الإمَـالَـةَ

كأنَّ الإمالةَ -واللهُ أعلمُ- من بابِ تحسينِ اللَّفْظِ، أو أنَّها لُغَةٌ مِن اللُّغَاتِ، ففي بعضِ البُلْدَانِ في نَجْدٍ لَهَجَاتٌ تَمِيلُ إلى الإمالةِ، وغَالِبُ أهلِ نجدٍ يُمِيلونَ، والحِجَازيُّون لا يُمِيلُونَ إلَّا قَلِيلًا، فكأنَّها لغةٌ لقومٍ، وتحسينٌ للَّفْظِ عندَ قومٍ آخرينَ.

والإمالةُ ليس فيها شيءٌ واجبٌ، **وإمالةُ الألفِ** أنْ تَجْعَلَها بين الألفِ والياءِ، **وإمالةُ الفتحةِ** أنْ تَجْعَلَها بين الفَتْحةِ والكَسْرةِ.

٩٠٠- الْأَلِفَ الْـمُبْدَلَ مِـنْ يَـا فِي طَـرَفْ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْـهُ الْيَـا خَلَـفْ

٩٠١- دُونَ مَزِيـدٍ أَوْ شُـذُوذٍ، وَلِـمَا تَلِيهِ هَـا التَّأْنِيـثِ مَـا الْـهَا عَـدِمَا

الشــرحُ

قوله: «**الْأَلِفَ الْـمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ**»: وذلك مثل: (رَمَى)، والدَّليلُ أنَّك لو وَصَلْتَ بها تاءَ الفَاعِلِ انْقَلَبتْ ياءً، فتقولُ: (رَمَيْتُ)، لكنْ (غَزَا) وَاوِيَّةٌ، فلا تُميلُها.

وفي القرآنِ قالَ اللهُ تعالى: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا﴾ [هود:٤١].

وقولُه: «**كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ**»: أي: الَّذي تَخْلُفُه الياءُ، وليس طرفًا، فإنَّه أيضًا يُمالُ، لكن (دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ).

مثال ذلك: (مَرْمَى) تقولُ فيها: (مَرْمَيَان)، فتُبْدِلُها ياءً، فلمَّا صحَّ أنْ تُبْدِلَهَا ياءً، صحَّ أنْ تُضْجِعَ الأَلِفَ حتَّى تكونَ قَرِيبَةً مِن الياءِ، ولهذا فَسَّرَ بعضُهم الإِمَالةَ بالإضجاعِ، وليس بالإنْحَاءِ.

***

٩٠٢- وَهَكَـــذَا بَـــدَلُ عَـــيْنِ الْفِعْـــلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي (خَـفْ) و(دِنْ)

الشـــرحُ

أيضًا يُمالُ بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إذا كان يَؤُولُ إلى (فِلْت).

مثال ذلك: (خَافَ)، فعَيْنُها الألفُ، وهي تَؤُولُ عند نِسْبَتِها إلى تَاءِ المتكلِّمِ إلى (فِلْتُ)، فتقول: (خِفْتُ).

ومثلُه: (نام) و(نِمْتُ)، وكذلك (دِنْ)، وهو فعلُ أَمْرٍ مِن (دَانَ، يَدِينُ)، فعندما تُضِيفُها إلى تاءِ الفَاعِلِ تقولُ: (دِنْتُ).

أَمَّا (قَالَ) و(بَاعَ)، فلا نُميلُ الألفَ فيها، لأنَّها عندَ إسنادِها إلى تاءِ الفاعلِ تكونُ على وَزْنِ (فُلْتُ).

لكنْ هل يصحُّ أنْ أَقُولَ: لا تُمالُ، لأنَّها وَاوِيَّةٌ؟

الجواب: لا، لأنَّ الألفَ في (خَاف) واوٌ بدليلِ أنَّ المصدرَ (**خَافَ يَخَافُ خَوْفًا**)، وأصلُها (**يَخْوِفُ**).

ومِثْلُها: (**نَامَ، يَنَامُ، نِمْتُ**) مع أنَّها وَاوِيَّةٌ.

إِذَنْ: القاعدةُ: إذا كانتِ الألفُ في الأَجْوَفِ[1] عندَ إسنادِ الفعلِ إلى تاءِ الفاعلِ يكونُ على وزنِ (فِلْتُ)، جازتِ الإمالةُ، وإنْ كانَ على وزنِ (فُلْتُ)، لم تَجُزِ الإمالةُ.

---

(١) الأجوفُ هو الَّذي وسطهُ حرفُ عِلَّةٍ، والمثالُ هو الَّذي أَوَّلُهُ حرفُ عِلَّةٍ، والنَّاقصُ هو الَّذي آخِرُهُ حرفُ عِلَّةٍ. (الشَّارح).

٩٠٣- كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ اَوْ مَعْ هَا كَ (جَيْبَهَا أَدِرْ)

الشرحُ

كذلك تمالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ، مثل: (بيَان)، وكذلك إذا كانَ بَيْنَها وبينَ الياءِ حرفٌ واحدٌ مثل: (يَسَار)، وكذلك إذا كانَ بينها وبينَ الياءِ حَرْفَان، لكنْ أحدُهما الهاءُ، مثل: (جَيْبَهَا).

* * *

٩٠٤- كَـذَاكَ مَـا يَلِيـهِ كَسْـرٌ أَوْ يَلِـي ... تَـالِيَ كَسْـرٍ أَوْ سُـكُونٍ قَـدْ وَلِي

٩٠٥- كَسْرًا، وَفَصْلُ الْـهَا كَلَا فَصْـلٍ يُعَدّ ... فَ(دِرْهَمَاكَ) مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدْ

الشَّـرحُ

إذا وقعتْ بعدَ الأَلِفِ كَسْرَةٌ جازَ أنْ تُضْجِعَها لكي تُوَافِقَها.

كذلك إذا وقعتْ بعدَ حرفٍ يَلِـي كسرةً، ولم يَقُلْ: (وكذلكَ إذا وقعتِ الألفُ بعدَ كَسْرةٍ)، لأنَّه لا يُمْكِنُ أنْ تقعَ الألفُ بعدَ كَسْرةٍ، نعمْ، يُمْكِنُ أنْ تقعَ بعدها كَسْرَةٌ، أو تقعَ بعدَ حرفٍ قَبْلَه كسرةٌ.

مثال ذلك: كلمةُ (كِتَاب)، فتُمَالُ.

وكذلك إذا وَقَعَتْ بعدَ حَرْفَيْنِ قَبْلَهما كَسْرَةٌ، وأوَّلُـهما سَاكِنٌ، مثلُ: (شِمْلَان)، أو كانَ كِلَاهما مُتَحَرِّكًا، لكنْ أَحَدُهُما (ها)، نحو: (**أَنْ يَضْرِبَهَا**)، فهذه أيضًا تُمَالُ، ولو كانتْ في الآخِرِ.

وكذلك يُمَالُ ما فَصَلَ فيه الهاءُ بينَ الحَرْفَيِنِ اللَّذَيْن وَقَعَا بعدَ الكَسْرةِ وأَوَّلُها ساكنٌ، نحوُ: (**هَذَانِ دِرْهَمَاك**)، فالميمُ مُتَحَرِّكَةٌ، والرَّاءُ الَّتي قبلَ الهاءِ ساكنةٌ، وفُصِلَ بينهما بالهاءِ، ولهذا قالَ: (فَ(دِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ).

* * *

٩٠٦- وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ اَوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا
٩٠٧- إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
٩٠٨- كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اِثْرَ الْكَسْرِ كَ(الْمِطْوَاعَ مِرْ)
٩٠٩- وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)

الشرحُ

حُرُوفُ الاسْتِعْلَاءِ سبعةٌ مجْمَوعةٌ في قَوْلِك: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ)، وهو كلامٌ ليس له مَعْنًى، وإلَّا لَقَالَ: (خُصَّ ضَغْطًا)، على أنَّه مفعولُ (خُصَّ)، أو (خُصَّ ضَغْطٌ)، على أنَّه فَاعِلٌ، لكنْ أَتَوْا بهذا، لأنَّها أَسْهَلُ للطَّالِبِ.

* * *

٩١٠- وَلَا تُمِـلْ لِسَـبَبٍ لَـمْ يَتَّصِـلْ وَالْكَـفُّ قَـدْ يُوجِبُـهُ مَـا يَنْفَصِـلْ

٩١١- وَقَـدْ أَمَـالُوا لِتَنَاسُـبٍ بِـلَا دَاعٍ سِـوَاهُ كَ(عِـمَادَا) و(تَـلَا)

الشَّـرحُ

تُـمَالُ الألفُ الثَّانيةُ مِنْ نَحْو(عِمَادَا) -وهي الَّتي بعدَ الدَّالِ- لـمُناسَبةِ الأَلِفِ الـمُمَالَةِ قَبلَها، وهي الَّتي بعدَ الميمِ.

وكذلك تُـمَالُ ألفُ (تَلَا)، و(تَلَا) فِعْلٌ، وظاهرُ كلامِه أنَّ الألفَ ليستْ مُـمَالةً حسبَ القَوَاعِدِ، إنَّما هيَ مـمالةٌ للمُنَاسبةِ، حيثُ عُطِفَتْ على أَلِفٍ مُـمَالةٍ سَابِقَةٍ.

***

٩١٢- وَلَا تُـمِلْ مَـا لَـمْ يَنَـلْ تَـمَكُّنَا   دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَـا) وَغَـيْرَ (نَـا)

الشَّـرحُ

الأسماءُ الـمُتَمَكِّنَةُ هي الأسماءُ المُعْرَبةُ، فكلُّ الأسماءِ المبنِيَّةِ لا تُـمالُ إلَّا اسْمَيْنِ فَقَطْ، وهما (هَا) الَّتي هيَ ضميرُ المُؤَنَّثِ، و(نَا) الَّتي هي ضميرُ المُتكلِّمِ المُعَظِّمِ نَفْسَهُ، أوِ الَّذي معهُ غيرُهُ.

* * *

٩١٣- وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْــرِ رَاءٍ فِي طَـرَفْ ... أَمِلْ كَ(لِلْأَيْسَـرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَـفْ)

٩١٤- كَـذَا الَّـذِي تَلِيـهِ هَـا التَّأْنِيـثِ فِي ... وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْرَ أَلِـفِ

الشــرحُ

إذا وقعَ الفتحُ قبلَ راءٍ مكسورةٍ مُتَطَرِّفةٍ، فإنَّهُ يُمالُ، وهذه الإمالةُ ليستْ للألفِ، وإنما هيَ للفتحةِ، بحيثُ تكونُ بينَ الفَتْحةِ والكَسْرةِ.

مثال ذلك: (بِشَرَرٍ)، ومثلُها (بَشَرٍ)، لأنَّ هذا فَتْحٌ قبلَ كَسْرِ الرَّاءِ المُتَطَرِّفَةِ.

مثال آخر: (لِلْأَيْسَرِ مِلْ)، فتُمِيلُ الفَتْحَةَ في السِّينِ.

* * *

التَّصـــريفُ

التَّصريفُ عِلْمٌ يُعْرَفُ به أحكامُ الكَلمةِ مِن حيثُ التَّغْيير وَرَدها إلى الأُصُولِ بزيادةٍ، أو حَذْفٍ، فهو لا يتعلَّقُ بآخِرِ الكَلِمِ، وإنَّما يتعلَّقُ بأَوَائِلِها وأَوَاسِطِها: هل فيها تَغْييرٌ، أو لا؟ وكذلك في أَوْزَانِها: هل فيها زِيَادةٌ أو نَقْصٌ؟

وفي الحقيقةِ ليستْ فَائِدَتُه كفائدةِ النَّحْوِ، لأنَّ النَّحْوَ فَائِدَتُهُ عظيمةٌ جِدًّا، لكن هذا أيضًا فيه فائدةٌ عظيمةٌ، حيث تَعْرِفُ به كيفَ حركةُ الكلمةِ في أَوَّلِها وفي وَسَطِها: هل هيَ مِن بابِ كذا، أو مِن بابِ كذا، أو مِن باب كذا كما سيأتي إن شاءَ اللهُ تعالى.

والتَّصريفُ لا يدخلُ على جميعِ الكلماتِ، ولهذا يقولُ:

٩١٥- حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّـرْفِ بَـرِي   وَمَـا سِـوَاهُمَا بِتَصْـرِيفٍ حَـرِي

الشــرحُ

قولُه: «حَرْفٌ»: مُبْتَدأٌ.

و«شِبْهُهُ»: مَعْطُوفٌ عليه.

وقولُه: «بَرِي»: أي: مُتَبَرِّئٌ، وهو خبرُ المُبْتَدَأ، وساغَ الابتداءُ بالنَّكرةِ لأجلِ التَّقْسيمِ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (وَلَا يَـجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ * مَا لَـمْ تُفِدْ).

وقولُه: «وَشِبْهُهُ»: شِبْهُ الحرفِ نَوْعَان:

أَحَدُهما: مِن الأَسْمَاءِ، والثَّاني: مِن الأَفْعَالِ.

فالَّذي مِن الأسماءِ هو الأسماءُ المَبْنِيَّةُ، فكلُّ اسمٍ مَبْنِيٍّ فهو بَرِيءٌ من التَّصريفِ.

مثالُ ذلك: (أَنَا)، فلا تقولُ: وَزْنُها (فَعَلْ)، وكذلك (نَحْنُ) لا تقولُ: وَزْنُها (فَعْلُ)، فكلُّ اسمٍ مبنيٍّ لا تَصْرِيفَ فيه إِطْلَاقًا، ولا تُجْرَى فيه الموازينُ الصَّرْفِيَّةُ.

وأمَّا النَّوعُ الثَّاني، فهو كلُّ فعلٍ جامِدٍ، فإنَّه لا يدخلُ فيه التَّصريفُ، مثل: (لَيْس) و(عَسَى) و(نِعْمَ)، فلا تقولُ: وزنُ (نِعْمَ): (فِعْلَ)، ولا: (لَيْسَ) وَزْنُها: (فَعْلَ)، ولا تقولُ: (عَسَى) وَزْنُها: (فَعَلْ).

فصارتِ الأشياءُ البَرِيئةُ مِن الصَّرْفِ ثَلَاثةً: الحرفُ، والأسماءُ المبنِيَّةُ، والأفعالُ الجامدةُ، فهذه كلُّها لا يُمْكِنُ أنْ يَدْخُلَ فيها التَّصريفُ.

وقولُه: «وَمَا سِوَاهُمَا»: أي: ما سِوَى الحرفِ وشِبْهه.

«بِتَصْرِيفٍ حَرِي»: أي: جَدِيرٌ بالتَّصْريفِ، فدخلَ في ذلكَ جميعُ الأسماءِ المُعْرَبةِ، وجميعُ الأفعالِ غَيْرِ الجَامِدَةِ.

***

٩١٦- وَلَـيْسَ أَدْنَـى مِـنْ ثُلَاثِـيٍّ يُـرَى قَابِـلَ تَصْـرِيفٍ سِـوَى مَـا غُـيِّرَا

الشـــرحُ

قولُه: «وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ»: أي: لا يُمْكِن أنْ يُوجَدَ ما يقبلُ التَّصريفَ، وهو أَدْنى مِن ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ أبدًا، أي: إنَّ كلَّ شيءٍ قَابِلٍ للتَّصريفِ مِن الأسماءِ، أو الأفعالِ، فإنَّهُ لا يقلُّ عن ثلاثةِ أحرفٍ، إلَّا ما غُيِّرَ، أي: دَخَلَ فيه إعلالٌ بحَذْفٍ، فهذا رُبَّما يقلُّ عن ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ.

مثالُه: (يَدٌ)، فإنَّها مما يدخلُه التَّصريفُ، مع أنَّها أقلُّ مِن ثَلَاثةٍ، لكن فيها حَذْفٌ اعْتِبَاطًا، أي: هكذا نَطَقَتْ به العَرَبُ، وليس سَبَبُهُ قاعدةً تصريفيَّةً.

مثال آخر: (فِ) أي: بالعهدِ، فهذا فعلُ أمرٍ قابلٌ للتَّصريفِ، وهو حَرفٌ واحدٌ، لكن حُذِفَ منه حَرْفَانِ، لأنَّه مِن (وَفَى)، و(وَفَى) ثلاثةُ أَحْرُفٍ، إِذَنْ: صارَ فيهِ عِلَّةٌ.

مثال آخر: (مَ اللهِ)، وأَصْلُها (يَمِينُ الله)، وقيل: (ومُ اللهِ)، على أنَّها مِن (ايْمُن الله).

وعلى هذا فنقولُ: كلُّ قابلٍ للتَّصريفِ مِن اسمٍ، أو فعلٍ، فإنَّهُ لا يمكنُ أنْ ينقصَ عن ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ، إلَّا أنْ يَعْتَرِيَهُ تغييرٌ.

***

٩١٧- وَمُنْتَهَـى اسْـمٍ خَمْـسٌ اِنْ تَـجَرَّدَا وَإِنْ يُـزَدْ فِيـهِ فَـمَا سَـبْعًا عَـدَا

الشـــرحُ

سبقَ أنَّ أقلَّ ما يُمْكِنُ أنْ يَدْخُلَه التَّصريفُ ثلاثةٌ، لكن هل له مُنْتَهًى في حُرُوفِهِ؟

نقولُ: أمَّا المُجَرَّدُ مِن الزَّيادةِ في الاسمِ فمُنْتَهاهُ خَمْسٌ، والمزيدُ مُنْتَهاهُ سبعٌ، فلا يُمْكِن أنْ تجدَ كلمةً عربيَّةً مِن الأسماءِ تَزِيدُ على سبعةِ أَحْرُفٍ أبدًا إذا كانتْ مَزِيدةً، ولا على خَمْسَةٍ إذا كانتْ مُجَرَّدةً.

وهل يُمْكِنُ أنْ تُوجَدَ على حَرْفٍ وَاحِدٍ، أو على حَرْفَيْنِ؟

نقولُ: لا يُمْكِنُ إلا بتَغْيِيرٍ.

أمَّا أنْ توجدَ على ثَلاثةٍ، فيُمْكِنُ، وهو كثيرٌ.

مثالُ الثَّلاثةِ: (زَيْد)، و(حَمَد)، وهو عَلَمٌ منقولٌ.

مثالُ الأربعةِ: (جَعْفَر)، (دِرْهَم).

مثالُ الخمسةِ: (سَفَرْجَل).

والمُجَرَّدُ هو ما لا يسقطُ شيءٌ مِن حُرُوفِه، فمثلًا (**فَلْس**) على وزنِ (**فَعْل**)، فهنا لم يسقطْ شيءٌ مِن حروفِه، لكن إذا قلت: (**مُصْطَفَى**) فهذا مَزِيدٌ، لأَنَّه يسقطُ الميمُ والتَّاءُ الَّتي قُلِبَت طَاءً، وأَصْلُها (**مُصْتَفَى**)، لأَنَّهُ مِن الصَّفْوَةِ، وأصلُها: (صَفَى)، فالحروفُ الأصليَّةُ فيه هي الصَّادُ والفاءُ والواوُ الَّتي هيَ الألفُ المقصورةُ.

وقولُه: «وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا»: فيُزَادُ فيه حتَّى يكونَ أربعةً، مثلُ: (خَالِد)، (أَحْمَد)، (يَاسِر).

ومثالُ الخمسةِ: (مُسَجِّل)، (مُصْطَفى)، (مِسْمَار).

ومثالُ السِّتَّةِ: (مُسْتَشْفَى)، (مُسْتَغْفِر)، (مُسْتَخْرَج).

ومثالُ السَّبْعَةِ: (اسْتِشْهَاد)، (اسْتِغْفَار)، (احْرِنْجَام)، وهو الاجتماع، و(اشْهِيبَاب)، أي: صارَ أَشْهَبَ، مِن (اشْهَابَّ، يشْهَابُّ، اشْهِيبَابًا)، مثل: (احْمَارَّ، يَحْمَارُّ، احْمِرَارًا).

إِذَنْ: الزَّائدُ مُنْتَهاهُ سبعةٌ، والأصلُ مُنْتَهاهُ خَمْسٌ، ولا يُوجَدُ غيرُ هذا، ونقولُ هذا بالنِّسبةِ للأسماءِ العربيَّةِ غيرِ المُرَكَّبةِ، أمَّا المُرَكَّبُ والأعجميُّ، فلا دَخْلَ له في بابِ التَّصريفِ، فمثلًا (أَذرْبِيجَان) ليسَ لها دخلٌ في التَّصريفِ، لأنَّهُ أعجميٌّ.

* * *

٩١٨- وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِـيِّ افْـتَحْ وَضُـمّ   وَاكْسِـرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيـهِ تَعُـمّ

الشَّـــرحُ

قوله: «غَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِيِّ»: أما آخِر الثُّلَاثي وغيرِه، فلا نتكلَّمُ فيه، لأنَّ مَرْجِعَه النَّحْوُ.

وقوله: «غَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِيِّ»: يشملُ الأَوَّلَ والثَّانيَ (افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ)، فإذا كان الأوَّلُ والثَّاني في كلِّ وَاحِدٍ منهما ثَلَاثُ حَرَكاتٍ يكونُ عندنا تِسْعَةُ أَوْجُهٍ.

قال المؤلِّفُ -رحمه الله-: «وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ»، فيكونُ عندنا اثْنَا عَشَرَ وَجْهًا، لأنَّ تسكينَ الثَّاني معَ الحَرَكاتِ الثَّلاثِ للأَوَّلِ يكونُ منه ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، ومع التِّسْعَةِ السَّابِقَةِ يكونُ اثْنَيْ عَشَر.

إِذَنْ: الاسمُ الثُّلَاثيُّ يكونُ له اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورةً، بالنِّسبةِ للحَرَكاتِ في أَوَّلِه، وفي وَسَطِه.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلِ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (زِدْ تَسْكِينَ أَوِّلِهِ)؟

قلنا: السَّببُ أَنَّهُ لا يُبْدَأُ بساكنٍ، فالتَّسكينُ للثَّاني.

مثالُ فتحِ الأوَّلِ معَ فَتْحِ الثَّاني: (جَمَل)، (قَلَم)، (فَرَس) على وزن (فَعَل).

مثالُ فتحِ الأوَّلِ معَ كسرِ الثَّاني: (حَذِر)، (ثَمِل)، (كَذِب)، (كَبِد) على وَزْنِ (فَعِل).

مثالُ فتحِ الأوَّلِ معَ ضمِّ الثَّاني: (سَبُع)، (عَضُد) على وزنِ (فَعُل).

مثالُ فتحِ الأوَّل معَ سُكُون الثَّاني: (زَيْد)، (فَتْح)، (فَلْس)، على وزنِ (فَعْل)، وهو كثيرٌ.

مثالُ ضمِّ الأوَّلِ معَ فَتْحِ الثَّاني: (صُرَد) على وزنِ (فُعَل).

مثالُ ضمِّ الأوَّلِ معَ كسرِ الثَّاني: (دُئِل) على وزن (فُعِل).

مثالُ ضمِّ الأوَّلِ معَ ضمِّ الثَّاني: (كُتُب)، (أُسُد)، (عُنُق) على وزنِ (فُعُل).

مثالُ ضمِّ الأوَّلِ معَ سُكُونِ الثَّاني: (قُفْل)، على وزنِ (فُعْل).

مثالُ كسرِ الأوَّلِ معَ فَتْح الثَّاني: (عِنَب) على وزنِ (فِعَل).

مثالُ كسرِ الأوَّلِ والثَّاني: (إِبِل) على وزنِ (فِعِل).

مثالُ كسرِ الأوَّلِ معَ سُكُون الثَّاني: (عِلْم) على وزنِ (فِعْل).

أمَّا كسرُ الأولِ معَ ضمِّ الثَّاني مثل: (حِبُك) على وزنِ (فِعُل) فسيأتي في قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (و(فِعُلٌ أُهْمِلَ)، أي: إنَّه ليس موجودًا.

* * *

٩١٩- و(فِعُـلٌ) أُهْمِـلَ، وَالْعَكْـسُ يَقِـلّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بـ(فُعِـلْ)

الشــرحُ

قولُه: «(فِعُلٌ) أُهْمِلَ»: يعني أنَّ العربَ لم تَنْطِقْ بكَلِمَةٍ على وزن (فِعُل)، بل أَهْمَلَتْهُ، ولكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ذَكَرَهُ إتمامًا للتَّقْسيمِ والحصرِ فقط على أنَّ بعضَهم قالَ: إنَّهُ غيرُ مُهْمَلٍ، لكنَّهُ نادرٌ.

وقولُه: «وَالْعَكْسُ يَقِلْ»: أي: (فُعِل) مثلُ: (دُئِل).

«لِقَصْدِهِمْ»: أي: لقَصْدِ العَربِ.

«تَخْصِيصَ فِعْلٍ بـ(فُعِلْ)»: يعني أنَّهم قلَّ نُطْقُهم بـ(فُعِل) في الاسمِ، لأنَّهم نَقَلُوا هذا الوَزْنَ إلى الفِعْلِ الماضي الثُّلَاثيِّ المبنيِّ للمجهولِ، أي: أنَّهم قَصَدُوا أنْ يكونَ (فُعِل) مِن خَصَائصِ الأفعالِ، فقولُهُ هنا: (فِعْلٍ) ليس المقصودُ به الميزانَ.

***

٩٢٠- وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

الشرحُ

انتقلَ المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى حُكْمِ الفعلِ الثُّلَاثيِّ، فذكرَ أَوْزَانَ الفِعْلِ بعدَ ذكرِ أوزانِ الاسمِ، فقالَ: (وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ)، ولم يتكَلَّمْ عنِ الأَوَّلِ، لأنَّ الأوَّلَ مفتوحٌ في الأَفْعالِ، فالأفعالُ أوَّلُها إمَّا مَضْمُومٌ إذا بُنِيَتْ للمجهولِ، وقدْ ذَكَرَهُ بقولِه: (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ)، وما عَدَا ذلك، فهو مفتوحٌ، أمَّا المَبْدُوءُ بهَمْزةِ وصلٍ، فَلَيْسَ هذا محلَّهَا.

وقولُه: «وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ»: فصارَ يجوزُ في ثَانِيهِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ.

مثالُ الضَّمِّ: (عَظُمَ)، (شَرُفَ)، (كَرُمَ)، **ومثالُ الكسرِ**: (شَرِبَ)، (فَرِحَ)، **ومثالُ الفتحِ**: (وَقَفَ)، (ضَرَبَ)، (قَعَدَ).

وقولُه: «ضُمِنْ»: هذا مضمومُ الأوَّلِ مكسورُ الثَّاني، وهذا إذا كَانَ مَبْنِيًّا للمَجْهُولِ.

فصارتْ أوزانُ الفعلِ أَرْبَعةً، فالأَوَّلُ مفتوحٌ على كلِّ حالٍ، ما لم يُبْنَ للمَجْهُولِ، وأمَّا الثَّاني، ففيهِ ثَلَاثةُ أَوْجُهٍ: الفتحُ والكسرُ والضَّمُّ.

* * *

٩٢١- وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

الشرحُ

صارَ الفعلُ ناقصًا عن الاسمِ في المزيدِ وفي المُجَرَّدِ.

* * *

٩٢٢- لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلُ) و(فِعْلِلٌ) و(فِعْلَلٌ) و(فُعْلُلُ)

٩٢٣- وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعْلَلِلَا)

٩٢٤- كَذَا (فُعَلَّلٌ) و(فِعْلَلٌّ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

* * *

٩٢٥- وَالْـحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَـا (احْتُـذِي)

الشــرحُ

الحَرْفُ الَّذي في الكَلِمَةِ (إِنْ يَلْزَمْ) أي: يَسْتَمِرّ في كلِّ تَصَارِيفِها، فهو أَصْلٌ، وإنْ سَقَطَ في بعضِ التَّصاريفِ، فهو زائدٌ.

مثال ذلك: (ضَرَب)، فيها ثَلَاثةُ أَحْرُفٍ: الضَّادُ، والرَّاءُ، والباءُ، فإن سقطَ واحدٌ مِن هذه الثَّلَاثةِ في بعضِ التَّصاريفِ، فهو زائدٌ، وإنْ بَقِيَتَ في كلِّ تَصَارِيفها، فهي أُصُولٌ.

فإذا قلت: (ضَارِب)، جاءتِ الضَّادُ والرَّاءُ والباءُ، لكن جاءتْ زيادةٌ، وهي الألفُ، لأنَّ الألفَ تَسْقُطُ في بعضِ التَّصاريفِ.

وإذا قلت: (مَضْرُوب)، فعندنا الضَّادُ والرَّاءُ والباءُ أصولٌ، لكن جاءَ فيها الميمُ والواوُ، فتكونُ زائدةً.

مثال آخر: (خَرَج)، الخاءُ والرَّاءُ والجيمُ لا تسقطُ في كلِّ التَّصاريفِ، فتقولُ: (اسْتَخْرَج)، فهنا الخاءُ والرَّاءُ والجيمُ أُصُولٌ، والهمزةُ والسِّينُ والتَّاءُ زوائدُ، وكذلك تقولُ في (مُسْتَخْرِج): الخاءُ والرَّاءُ والجيمُ أصولٌ، والميمُ والسِّينُ والتَّاءُ زوائدُ، وعلى هذا فَقِسْ.

فإذا قال لك قائل: ما هو الأصليُّ مِن حُرُوفِ الكلمةِ؟

فقل: هو الَّذي يلزمُ في كلِّ التَّصاريفِ.

وقولُه: «وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ»: (الَّذِي): مُبْتَدأٌ، و(الزَّائِدُ): خَبَرُه.

ومَثَّلَ المؤلِّفُ -رحمه الله- بقولِه: (مِثْلُ تَا احْتُذِي)، والواقعُ أنَّ (احْتُذِي) فيها حَرْفانِ زَائِدان، وهي الهمزةُ والتَّاءُ، لكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ما أرادَ أنْ يَحْصِرَ في هذا المثالِ كلَّ الحروفِ الزَّوائدِ، إنَّما أرادَ أنْ يضربَ مَثَلًا لحرفٍ زائدٍ فقط، فهل على المؤلِّفِ عيبٌ في هذا؟

نقولُ: لا، لأنَّهُ يريدُ أنْ يُمَثِّلَ لحرفٍ زائدٍ، ولا يَعْنِي بذلك أنَّهُ لا يكونُ في الكلمةِ حرفٌ آخرُ زائدٌ.

فإذا قال قائلٌ: وما هيَ حروفُ الزِّيادةِ؟

قلنا: يقولُ الشَّاعرُ(١):

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا ... فَقَالَتْ وَلَـمْ تَبْخَـلْ: أَمَـانٌ وَتَسْـهِيلُ

* * *

(١) البيت لأَبي مُحَمَّد عبدِ المَجيد بن عَبدُونَ الفِهْرِيّ، كما في تاج العروس (زيد).

٩٢٦- بِضِمْنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الْأُصُولَ فِي ... وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

٩٢٧- وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

الشرحُ

علامةُ الزِّيادةِ أنْ تَزِنَهُ، فإنْ نطقتَ بحَرْفٍ مِن حُرُوفِه، فهو زَائِدٌ، وإنْ لم تَنْطِقْ، فهو أَصْلٌ، فكلُّ حَرْفٍ يُقَابِلُ الفاءَ والعَيْنَ واللَّامَ، فهو أصلٌ، وكلُّ حَرْفٍ يخرجُ عنها، فهو زَائِدٌ.

مثال ذلك: (**فَلْس**)، وزنُه: (فَعْل)، و(**جَعْفَر**)، وَزْنُه: (فَعْلَل)، و(**سَفَرْجَل**)، وزنُه: (فَعَلَّل).

لكن (**قِندِيل**) وزنُه: (فِعْلِيل)، فالياءُ زائدةٌ في (**قِندِيل**).

وكذلك (**قَائِم**) وَزْنُه: (فَاعِل)، فهنا نطقتَ بالألفِ، وما دامَ أَنَّك نَطَقْتَ بها في الميزانِ بلَفْظِها، فهي زَائِدَةٌ.

مثال آخر: كلمةُ (**قَامَ**)، فيها حرفٌ مِن حُرُوفِ الزِّيادةِ، وهو الألفُ، لكنَّهُ هنا أصليٌّ، لأَنَّه لا يُمْكِنُ أنْ يُوجَدَ قابلُ تصريفٍ أقلُّ مِن ثلاثةِ أحرفٍ، إلا ما غُيِّرَ، فلو قُلْنا في (**قَام**): إنَّ وَزْنَه (**فَالَ**) ما صحَّ، لأَنَّهُ يَلْزَمُ من ذلك أنْ يَنْقُصَ عن ثَلاثةِ أَحْرُفٍ.

إِذَنْ: نقولُ: وَزْنُها (**فَعَل**)، وأَصْلُها: (**قَوَم**).

مثال آخر: (**خَافَ**)، وَزْنُها (**فَعِل**)، ومثلُها: (**نَامَ**) وَزْنُها (**فَعِل**)، لأنَّ أَصْلَها

(نَامَ، نَوِمَ)، ولهذا جاءتْ (يَنَامُ)، فهي مِن بابِ (فَعِلَ، يَفْعَلُ) كـ(فَرِحَ، يَفْرَح).

مثال آخر: (مُسْتَقِيم) على وَزْنِ (مُسْتَفْعِل)، لكنَّهُ فيه إعلالٌ، لأنَّ أصلَ (مُسْتَقِيم): (مُسْتَقْوِم)، فنُقِلَتِ الحركةُ الَّتي في الوَاوِ إلى السَّاكنِ الصَّحيحِ قَبْلَها، وقُلِبَتِ الواوُ ياءً، فصارتْ (مُسْتَقِيم).

مثال آخر: (مُسْتكْبِر) على وزنِ (مُسْتَفْعِل)، فهنا نطقتَ بالميمِ والسِّينِ والتَّاءِ، إِذَنْ: هُنَّ الزائداتُ.

وقولُه: «وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي * كَرَاءِ جَعْفَرٍ»: حروفُ (جَعْفَر) كُلُّها أصولٌ، وليسَ فيها حرفٌ مِن حروفِ الزِّيادةِ، فماذا نصنعُ عند الوَزْنِ؟

نقولُ: نُضَاعِفُ اللَّامَ، فنقولُ في (جَعْفَر): (فَعْلَل)، لكن لماذا لا نقولُ: (فَعَّل)؟

نقولُ: لأنَّ المُتطَرِّفَ أَوْلى بأنْ يُكَرَّر، ولهذا قُلْنا: إنَّ اللَّامَ هي الَّتي تُضَعَّفُ، وليسَ العَيْنَ، هذا مِن جهةٍ.

ومِن جهةٍ أُخْرى، فإنَّ تضعيفَ اللَّامِ غالبًا أسهلُ مِن العَيْنِ، لأنَّ العَيْنَ تخرجُ مِن الحَلْقِ، لكنَّ اللَّامَ سَهْلةٌ.

وقولُه: «وَقَافِ فُسْتُقِ»: حُرُوفُ (فُسْتُق) كُلُّها أصولٌ، فنقولُ في وَزْنِها: (فُعْلُل).

* * *

٩٢٨- وَإِنْ يَـكُ الزَّائِـدُ ضِـعْفَ أَصْـلِ فَاجْعَلْ لَـهُ فِي الْـوَزْنِ مَـا لِلْأَصْـلِ

الشـــرحُ

هذا مُسْتَثنًى من قَوْلِه: (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي)، أي: إلَّا في هَذهِ المسألةِ، فإذا كان الزَّائدُ مُضَعَّفَ الأصليِّ، فإنَّهُ يُجْعَلُ له ما لِلْأَصلِ، فإذا كانَ الزَّائدُ تضعيفَ العينِ، فإنَّنا نُضَعِّفُ العينَ.

مثال ذلك: (قَتَّل)، وزنها: (فَعَّل)، ولو لم نَمْشِ على هذه القَاعِدَةِ لقلنا في وَزْنِها: (**فَعْتَلَ**)، لأنَّ التَّاءَ مِن حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.

مثال آخر: (كَرَّم)، وزنها: (فَعَّل)، ولا نقولُ: وَزْنُها (**فَعْرَلَ**)، لأنَّ الرَّاءَ ليستْ مِن حُرُوفِ الزِّيَادةِ، ولأنَّ هذا مُضَعَّفٌ لأصلٍ، والمُضَعَّفُ للحرفِ الأصليِّ يجبُ أنْ يُؤْتَى به على وزنِ ذلكَ الحَرْفِ الأصليِّ.

***

٩٢٩- وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلَمِ)

٩٣٠- فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

الشـــرحُ

بدأ المؤلِّفُ -رحمه الله- يُبيِّنُ مواضعَ الزِّيادةِ، فحُرُوف الزِّيادةِ لها مواضعُ:

الموضعُ الأوَّلُ: كلُّ ألفٍ صَاحَبَ أكثرَ مِن أَصْلَيْن فهو زائدٌ، مثل: (قَاتِل)، فالألفُ هنا صاحَبَ أكثرَ مِن أَصْلَيْن، لأنَّ القافَ والتَّاءَ واللَّامَ ثَلاثةُ أُصُولٍ.

فإنْ صاحَبَ أَصْلَيْن، فليسَ بزائدٍ، مثل: (قَالَ)، فهُنَا لم يُصاحِبْ إلَّا أَصْلَيْن، وهي القافُ واللَّامُ، ومثلُ: (إِلى) بمعنى نِعْمَة.

وقولُه: «بِغَيْرِ مَيْنِ»: المَيْنُ هو الكذبُ.

* * *

٩٣١- وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا   كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) و(وَعْوَعَا)

الشرحُ

إذا صَاحَبَتِ الياءُ أكثرَ من أَصْلَيْن، فهي زائدةٌ، وكذلك الوَاوُ.

مثال ذلك: (صَيْرَف)، نقولُ: الياءُ زَائِدَةٌ، لأنَّها صَاحَبتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْن، وهي الصَّادُ والرَّاءُ والفاءُ، إِذَنْ: فالياءُ في (صَيْرَف) زائدةٌ.

ولنا أنْ نَعْرِفَ أنَّها زائدةٌ بغيرِ ما ذَكرَ المؤلِّفُ -رحمه الله- فإذا اشتبهتْ عليك، فصَرِّفْها إلى تَصَاريفَ أُخْرَى، فَقُل: (الصَّيْرَفُ هو الَّذي يَصْرِفُ الدَّراهمَ بالدَّنانيرِ)، إِذَنْ: هي مَأْخُوذةٌ مِن (صَرَف).

مثال آخر: (يَعْمَل)، وليست هُنَا فِعْلًا مُضارِعًا، لأنَّ أَحْرُفَ المُضَارَعَةَ كلَّها زائدةٌ حتَّى الأَلِف والياء والتَّاء، لكنَّ اليَعْمَلَ هو البعيرُ القويُّ على العَمَلِ، واليَعْمَلَةَ هي النَّاقةُ كما ذكرَ ذلك في الحاشيةِ، قال الشَّاعرُ[1]:

يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ   تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

إِذَنْ: (يَعْمَل) هُنَا اسمٌ، ونقولُ في الياءِ: إنَّها زائدةٌ، لأنَّها صَاحَبتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْنِ، ولنا أنْ نَعرِفَ هذا بطَرِيقةٍ أُخْرى، كما سبقَ.

مثال آخر: (جَوْهَر)، وَزْنُها (فَوْعَل)، فهنا الواوُ زائدةٌ، لأنَّها صَاحَبتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْن، وهذه رُبَّما يَعْسُرُ عندَ التَّصريفِ أنْ تعرفَ أنَّ الواوَ زائدةٌ،

(١) تقدم عزوه (ص:***).

فنحتاجُ إلى القاعدةِ الَّتي ذكرَ المؤلِّفُ -رحمه الله-.

مثال آخر: (**عَجُوز**)، وَزْنُها (**فَعُول**)، فالواوُ صَاحَبَتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْن، وهيَ أيضًا مِن العَجْزِ.

ويُسْتَثْنى مِن ذلك الثُّنائيُّ المُكَرَّرُ، فإنَّها لا تكونُ زائدةً، مثل: (**يُؤْيُؤ**) لِطَائرٍ ذي مِخْلَبٍ، والمِخْلَبُ ما يَصيدُ به الطُّيورَ والأرانبَ، وما أشبه ذلك، وهل المخلبُ هو الهَنَاةُ الَّتي تَخْرُجُ في سَاقِهِ، أو هي أَظْفَارُه؟

نقولُ: هي أظفارُه.

فَهُنا الياءُ الثَّانيةُ مُكَرَّرةٌ مِن الياءِ الأُولى، فلا تكونُ زائدةً، ولهذا نقولُ في وزنِ (**يُؤيُؤ**): (**فُعْلُل**)، ولا نقولُ: وَزْنُها (**فُعْوُل**).

مثال آخر: (**وَعْوَع**)، أي: صَوَّتَ، فهنا الواوُ صَاحَبتْ أَكْثَرَ مِن أَصْلَيْن، لكنَّها مُكَرَّرةٌ، فوَزْنُها (**فَعْلَل**)، ولا نقولُ: (**فَعْوَل**).

***

٩٣٢- وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلاَثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

الشرحُ

الميمُ والهمزةُ مَوْضِعُ زِيادَتِهِا إذا سَبَقَا ثَلَاثة أُصُولٍ.

مثالُ ذلك: (**أَحْمَد**)، فهنا سَبَقَتِ الهمزةُ ثَلَاثَةَ أُصُولٍ، فهيَ زائدةٌ، وكذلك في (**أَخْرَج**) زائدةٌ، لأنَّها سبقتْ ثلاثةَ أصولٍ، وكذلك في (**أَعْطَى**) سَبَقَتْ ثلاثةَ أُصُولٍ، فتكونُ زائدةً، ولهذا وَزْنُ (**أَعْطَى**): (**أَفْعَل**).

لكنَّها في (**سَأَل**) غيرُ زَائِدَةٍ، وكذلك هيَ في (**إِبِل**) أَصْلِيَّةٌ، لأنَّها لم تَسْبِقْ ثَلَاثَةَ أُصُولٍ.

كذلك الميمُ إذا سبقتْ ثلاثةَ أصولٍ، فهي زائدةٌ، مِثل: (**مُكْرِم**)، لأنَّها سبقتْ ثلاثةَ أُصُولٍ: الكافُ والرَّاءُ والميمُ، لكنَّها في (**مَنْع**) سَبَقَتِ اثْنَيْنِ، فهي غيرُ زَائدةٍ، وكذلك هيَ في (**مَهْد**) أصْلِيَّةٌ.

***

٩٣٣- كَــذَاكَ هَمْــزٌ آخِــرٌ بَعْــدَ أَلِــفْ   أَكْثَــرَ مِــنْ حَــرْفَيْنِ لَفْظُهَــا رَدِفْ

الشــرحُ

صارتِ الهمزةُ إذا سَبقَها ثَلَاثةُ حُرُوفٍ، فهي زائدةٌ في الآخِرِ، وإنْ سَبَقَتْ ثلاثةَ حُرُوفٍ أُصُولٍ، فهي زائدةٌ في الأَوَّلِ.

***

٩٣٤- وَالنُّـونُ فِي الْآخِـرِ كَالْـهَمْزِ، وَفِي نَحْـوِ غَضَـنْفَرٍ أَصَـالَةً كُفِـي

الشـرحُ

في كَلِمَةِ (سَكْرَان) سُبِقَت النُّونُ بألفٍ مسبوقةٍ بثَلَاثةِ أُصُولٍ، فالألفُ زائدةٌ، والنُّونُ زائدةٌ.

أمَّا في (مَكَان)، فَلَمْ تُسْبَقْ إلَّا بأَلِفٍ قَبْلَها حَرْفَان، فتكونُ النُّونُ أصليَّةً، وكذلك (زَمَان)، ولهذا فـ(زَمَان) مِنَ (الزَّمَن)، فالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ.

فإن لم يَسْبِقْها ثلاثةٌ، فهي أَصْلِيَّةٌ، سواء كانتْ هي الأخيرةَ، أو كانت بين أَصْلِيَّيْنِ.

كذلك إذا وقعتِ النُّونُ في الوَسَطِ (بينَ حَرْفَيْن وحَرْفَيْن)، فإنَّها تكونُ زائدةً، مثل: (غَضَنْفَر)، فالنُّونُ زائدةٌ، لأنَّها وَقَعَتْ وَسَطًا بين أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ.

والغَضَنْفَرُ هو الأَسَدُ، ووَزْنُها (فَعَنْلَل)، ولا نقولُ: (فَعَلَّل)، لأنَّ الزَّائدَ يُنْطَقُ بلَفْظِه.

فإذا وَقَعتْ بينَ حَرْفٍ وحَرْفٍ، فإنَّها تكونُ أَصْلِيَّةً، مثل: (صِنْوٌ)، فهنا النُّونُ أَصليَّةٌ.

***

٩٣٥- وَالتَّـاءُ فِي التَّأْنِيـثِ وَالْـمُضَارَعَهْ وَنَحْـوِ الِاسْـتِفْعَالِ وَالْـمُطَاوَعَهْ

الشــرحُ

التَّاءُ في التَّأنيثِ زائدةٌ، مثل: (قَائِمَة)، نقولُ فيها: التَّاءُ زائدةٌ، ومثل: (شَجَرة) نقولُ فيها: التَّاءُ زائدةٌ.

فكُلَّما جاءتِ التَّاءُ في التَّأنيثِ، فهي زائدةٌ، سواء في مُشْتَقٍّ، أو في جامِدٍ.

كذلك أيضًا تكونُ التَّاءُ زائدةً في المُضَارَعَةِ، أي: في الفِعْلِ المُضَارِعِ.

***

٩٣٦- وَالْـهَاءُ وَقْفًا كَ(لِـمَهْ) و(لَـمْ تَـرَهْ) وَالــلَّامُ فِي الْإِشَـارَةِ الْمُشْــتَهِرَهْ

٩٣٧- وَامْنَـعْ زِيَـادَةً بِــلَا قَيْـدٍ ثَبَـتْ إِنْ لَـمْ تَبَـيَّنْ حُجَّـةٌ كَ(حَظِلَـتْ)

***

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

٩٣٨- لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ
إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَ(اسْتَثْبِتُوا)

٩٣٩- وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى
أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (انْجَلَى)

٩٤٠- وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا
أَمْرُ الثُّلَاثِيِّ كَ(اخْشَ) و(امْضِ) و(انْفُذَا)

٩٤١- وَفِي (اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ) سُمِعْ
و(اثْنَيْنِ) و(امْرِئٍ) وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

٩٤٢- وَايْمُنُ هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبْدَلُ
مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

***

الإبْـــدَالُ

٩٤٣- أَحْرُفُ الِابْدَالِ (هَـدَأْتَ مُوطِيَـا) فَأَبْـدِلِ الْــهَمْزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا

٩٤٤- آخِـــرًا اِثْـــرَ أَلِـــفٍ زِيـــدَ، وَفِي فَاعِـلِ مَـا أُعِـلَّ عَيْنًـا ذَا اقْتُفِـي

٩٤٥- وَالْــمَدُّ زِيـدَ ثَالِثًـا فِي الْوَاحِـدِ هَمْـزًا يُـرَى فِي مِثْـلِ كَ (الْقَلَائِـدِ)

٩٤٦- كَــذَاكَ ثَــانِي لَيِّنَــيْنِ اكْتَنَفَــا مَـدَّ (مَفَاعِـلَ) كَجَمْـعٍ (نَيِّفَـا)

٩٤٧- وَافْتَحْ وَرُدَّ الْــهَمْزَ يَـا فِيمَا أُعِـلّ لَامًـا، وَفِي مِثْـلِ (هِـرَاوَةٍ) جُعِـلْ

٩٤٨- وَاوًا وَهَمْـــزًا أَوَّلَ الْــوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَـدْءِ غَـيْرِ شِـبْهِ وُوفِيَ الْأَشُـدْ

٩٤٩- وَمَـدًّا ابْـدِلْ ثَـانِيَ الهَمْـزَيْنِ مِـنْ كِلْمَةٍ اِنْ يَسْكُنْ كَ (آثِرْ) و(ائْتَمِنْ)

٩٥٠- إِنْ يُفْتَحِ اِثْـرَ ضَـمٍّ اَوْ فَـتْحٍ قُلِـبْ وَاوًا وَيَــاءً إِثْــرَ كَسْـــرٍ يَنْقَلِــبْ

٩٥١- ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَـا يُضَـمّ وَاوًا أَصِرْ مَا لَـمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمّ

٩٥٢- فَـذَاكَ يَـاءً مُطْلَقًـا جَـا، و(أَؤُمّ) وَنَحْـــوُهُ وَجْهَـــيْنِ فِي ثَانِيـــهِ أُمّ

٩٥٣- وَيَـاءً اقْلِـبْ أَلِفًـا كَسْـــرًا تَــلَا أَوْ يَـاءَ تَصْـغِيرٍ بِـوَاوٍ ذَا افْعَـلَا

٩٥٤- فِي آخِـــرٍ أَوْ قَبْـــلَ تَـــا التَّأْنِيـــثِ أَوْ زِيَــادَتَيْ (فَعْــلَانَ) ذَا أَيْضًــا رَأَوْا

٩٥٥- فِي مَصْدَرِ الْـمُعْتَلِّ عَيْنًـا وَالْفِعَـلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًـا نَحْـوُ الْـحِوَلْ

٩٥٦- وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

٩٥٧- وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) ... وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَ (الْحِيَلْ)

٩٥٨- وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ ... كَ (الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) وَوَجَبْ

٩٥٩- إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَ (مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

٩٦٠- وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ: (هِيمٌ) فِي جَمْعِ (أَهْيَمَا)

٩٦١- وَوَاوًا اِثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى ... أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٩٦٢- كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَ (مَقْدُرَهْ) ... كَذَا إِذَا كَ (سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ

٩٦٣- وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفَا ... فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

* * *

فصــلٌ

٩٦٤- مِنْ لَامِ (فَعْلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَ(تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَـدَلْ

٩٦٥- بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْـفَا وَكَوْنُ (قُصْـوَى) نَـادِرًا لَا يَخْفَـى

****

فَصْلٌ

٩٦٦- إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧- فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

٩٦٨- مِنْ وَاوٍ اَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

٩٦٩- إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفّ

٩٧٠- إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

٩٧١- وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) و(فَعِلَا) ذَا (أَفْعَلٍ) كَ(أَغْيَدٍ) و(أَحْوَلَا)

٩٧٢- وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَلْ) وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

٩٧٣- وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

٩٧٤- وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

٩٧٥- وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَ(مَنْ بَتَّ انْبِذَا)

* * *

فصــلٌ

٩٧٦-لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيـكَ مِـنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَـيْنَ فَعْـلٍ كَ (أَبِـنْ)
٩٧٧- مَـا لَـمْ يَكُـنْ فِعْـلَ تَعَجُّـبٍ وَلَا ... كَ (ابْيَضَّ) أَو (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّـلَا
٩٧٨- وَمِثْـلُ فِعْـلٍ فِي ذَا الِاعْـلَالِ اسْـمُ ... ضَـاهَى مُضَـارِعًا وَفِيـهِ وَسْـمُ
٩٧٩- و(مِفْعَلٌ) صُـحِّحَ كَـ (الْمِفْعَـالِ) ... وَأَلِـفَ (الْإِفْعَـالِ) و(اسْـتِفْعَالِ)
٩٨٠- أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا الْـزَمْ عِـوَضْ ... وَحَـذْفُهَا بِالنَّقْـلِ رُبَّـمَا عَـرَضْ
٩٨١- وَمَا لِـ (إِفْعَالٍ) مِنَ الـحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَـ (مَفْعُولٌ) بِـهِ أَيْضًـا قَمِـنْ
٩٨٢- نَحْو (مَبِيـعٍ) و(مَصُـونٍ)، وَنَـدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اشْـتَهَرْ
٩٨٣- وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِـنْ نَحْو (عَـدَا) ... وَأَعْلِـلِ اِنْ لَـمْ تَتَحَـرَّ الْأَجْـوَدَا
٩٨٤- كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْـ (فُعُولُ) مِـنْ ... ذِي الْـوَاوِ لَامَ جَمْـعٍ اَوْ فَـرْدٍ يَعِـنّ
٩٨٥- وَشَـاعَ نَحْـو (نُيَّمٍ) فِي (نُـوَّمِ) ... وَنَحْو (نُيَّـامٍ) شُـذُوذُهُ نُمِـي

* * *

فَصْلٌ

٩٨٦-ذُو اللِّينِ فَا تَـا فِي (افْتِعَـالٍ) أُبْـدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْـهَمْزِ نَحْو: (ائْتكَلَا)

٩٨٧- طَـا تَـا (افْتِعَـالٍ) رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَـقِ فِي (ادَّانَ) و(ازْدَدْ) و(ادَّكِرْ) دَالًا بَقِي

* * *

فَصْـــلٌ

٩٨٨- فَا أَمْرٍ اَوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَ (وَعَـدْ) احْذِفْ، وَفِي كَ (عِـدَةٍ) ذَاك اطَّـرَدْ

٩٨٩- وَحَذْفُ هَمْـزِ (أَفْعَـلَ) اسْـتَمَرَّ فِي مُضَـــارِعٍ وَبِنْيَتَـــيْ مُتَّصِـــفِ

٩٩٠- (ظِلْتُ) و(ظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلَا و(قِرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ)، و(قَرْنَ) نُقِلَا

* * *

الإِدْغَـــامُ

٩٩١- أَوَّلَ مِثْلَــــيْنِ مُحَــــرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِـمْ لَا كَمِثْـلِ (صُـفَفِ)

٩٩٢- و(ذُلُــلٍ) و(كِلَــلٍ) و(لَبَــبِ) وَلَا كَـ(جُسَّسٍ) وَلَا (كَاخْصُصَ ابِي)

٩٩٣- وَلَا كَـ (هَيْلَلٍ)، وَشَـذَّ فِي (أَلِـلْ) وَنَحْــوِهِ فَــكٌّ بِنَقْــلٍ فَقُبِــلْ

٩٩٤- و(حَيِيَ) افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَـذَاكَ نَحْـو (تَتَجَلَّى) و(اسْـتَتَرْ)

٩٩٥- وَمَـا بِتَـاءَيْنِ ابْتُـدِي قَـدْ يُقْتَصَـرْ فِيـهِ عَـلَى تَـا كَ(تَبَـيَّنُ الْعِـبَرْ)

٩٩٦- وَفُـكَّ حَيْـثُ مُـدْغَمٌ فِيـهِ سَـكَنْ لِكَوْنِـهِ بِمُضْـمَرِ الرَّفْـعِ اقْـتَرَنْ

٩٩٧- نَحْـوُ: (حَلَلْـتُ مَـا حَلَلْتَـهُ)، وَفِي جَـزْمٍ وَشِـبْهِ الْـجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِـي

٩٩٨- وَفَكُّ (أَفْعِـلْ) فِي التَّعَجُّـبِ الْتُـزِمْ وَالْتُزِمَ الْإِدْغَـامُ أَيْضًـا فِي (هَلُـمّ)

* * *

الخاتمة

٩٩٩- وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ　　نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

١٠٠٠- أَحْصَى مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَهْ)　　كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

١٠٠١- فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى　　مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٢- وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ　　وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

* * *

تمَّ بحمْدِ الله وتَوفيقِهِ الْمُجلَّدُ الثَّالِثُ وَهُو الأَخِيرُ
مِنْ شَرحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى
وَالْحَمْدُ لله الَّذي بِنَعمَتِهِ تتِمُّ الصَّالِحَاتُ
وَصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ وَبارَكَ عَلى نبيِّنا مُحَمَّدٍ، وَعَلى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
والتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإحسَانٍ إِلَى يوْمِ الدِّينِ

* * *

فهرس الآيات

الآيــة | الصفحة

* * *

فهرس الأحاديث

* * *

فهرس الشواهد الشعرية

أَعْـرِفُ مِنْهَـا الجِيـدَ وَالعَيْنَانَـا   وَمَنْخِـرَيْنِ أَشْـبَهَا ظَبْيَانَـا ١/ ١٦٣

أَعُوذُ بِـرَبِّ العَرْشِ مِـنْ فِئَةٍ بَغَـتْ   عَـلَيَّ، فَـمَا لِي عَـوْضُ إِلَّاهُ نَـاصِرُ ١/ ٢٠٨

أَفَـاطِمُ! مَهْـلًا بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّلِ   وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِـي فَـأَجْمِلِي ٣/ ٣٤٩

أَقُـولُ لِعَبْـدِ اللهِ لَـمَّا سِـقَاؤنَا   وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِـمِ ١/ ١٤٨

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْسَـبِينَ امْـرَءًا   وَنَـارٍ تُوقَـدُ فِي اللَّيْـلِ نَـارَا ٣/ ١٢٩

أَلَا تَسْـأَلُونَ النَّـاسَ أَيِّـي وَأَيُّكُـمْ   غَـدَاةَ الْتَقَيْنَـا كَـانَ خَـيْرًا وَأَكْرَمَـا ٣/ ١٠٧

أَلَا لَيْـتَ الشَّـبَابَ يَعُـودُ يَوْمًـا   فَـأُخْبِرَهُ بِـمَا فَعَـلَ المَشِـيبُ ٢/ ٧

أُمُّ الحُلَـيْسِ لَعَجُـوزٌ شَـهْرَبَهْ   تَـرْضَى مِـنَ اللَّحْـمِ بِعَظْـمِ الرَّقَبَـهْ ١/ ٤٣٨

أَمَـا تَـرَى حَيْـثُ سُـهَيْلٍ طَـالِعٌ   نَجْـمًا يُضِـيءُ كَالشِّـهَابِ لَامِعَـا ٢/ ٢٠

إِنَّ أَبَاهَـا وَأَبَـا أَبَاهَـا   قَـدْ بَلَغَـا فِي المَجْـدِ غَايَتَاهَـا ١/ ١٢٦

إِنِ الحَـقُّ لَا يَخْفَـى عَـلَى ذِي بَصِـيرَةٍ   وَإِنْ هُـو لَمْ يَعْـدَمْ خِـلَافَ مُعَانِـدِ ٢/ ٧٣

إِنَّ الَّـذِي سَـمَكَ السَّـمَاءَ بَنَـى لَنَـا   بَيْتًـا دَعَائِمُـهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ ٣/ ٢١٤

إِنِ الـمَرْءُ مَيْتًـا بِانْقِضَـاءِ حَيَاتِـهِ   وَلَكِـنْ بِـأَنْ يُبْغَـى عَلَيْـهِ فَيُخْـذَلَا ١/ ٥٥٦

إِنَّ قَـوْمِي تَجَمَّعُـوا   وَبِقَـتْلِي تَحَـدَّثُوا ٢/ ٢٢٦
لَا أُبَـالِي بِجَمْعِهِـمْ   كُـلُّ جَمْـعٍ مُؤَنَّـثُ

إِنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوهُ   ثُـمَّ سَـادَ مِـنْ بَعْـدِ ذَلِـكَ جَـدُّهْ ٣/ ٢٩٦

أَنَـا ابْـنُ أُبَـاةِ الضَّيْـمِ مِـنْ آلِ مَالِـكٍ   وَإِنْ مَـالِكٌ كَانَـتْ كِـرَامَ المَعَـادِنِ ٢/ ٧١

تَمُـــرُّونَ الـــدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُـــوا كَلَامُكُـــمُ عَـــلَيَّ إِذًا حَـــرَامُ ٢/ ٢٧٤

تَنْفِي يَدَاهَا الْــحَصَى فِي كُـلِّ هَـاجِرَةٍ نَفْــيَ الــدَّرَاهِيمِ تَنْقَـادُ الصَّــيَارِيفِ ٣/ ١٤١

جَـاءَ الْــخِلَافَةَ أَوْ كَانَـتْ لَـهُ قَـدَرًا كَـمَا أَتَـى رَبَّـهُ مُوسَـى عَـلَى قَـدَرِ ٣/ ٢١١

جَـزَى اللهُ عَنَّـا عَبْـدَ شَـمْسٍ وَنَـوْفَلًا عُقُوبَــةَ شَرٍّ عَــاجِلًا غَـيْرَ آجِـلِ ١/ ٢٦٤

جَـزَى بَنُـوهُ أَبَـا الغِـيلَانِ عَـنْ كِـبَرٍ وَحُسْــنِ فِعْـلٍ كَـمَا يُجْـزَى سِـنِّمَارُ ٢/ ٢٤٢

حَتَّـى إِذَا جَـنَّ الظَّـلَامُ وَاخْـتَلَطْ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَـطْ؟ ١/ ٣٢١
٣/ ٢٣٩

حَسِـبْتُ التُّقَـى وَالجُـودَ خَـيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًــا إِذَا مَــا المَــرْءُ أَصْـبَحَ ثَـاقِلَا ٢/ ١٣٢

خَـالِي لَأَنْــتَ، وَمَــنْ جَرِيــرٌ خَالُـهُ يَنَـلِ العَــلَاءَ وَيَكْـرُمِ الأَخْـوَالَا ١/ ٤٣٨

خَبِـيرٌ بَنُـو لِـهْبٍ فَـلَا تَـكُ مُلْغِيًـا مَقَالَــةَ لِـــهْبِيٍّ إِذَا الطَّـيْرُ مَــرَّتِ ١/ ٣٧٩

دَعِ الْـــمَكَارِمَ لَا تَرْحَـــلْ لِبُغْيَتِهَـــا وَاقْعُدْ فَإِنَّـكَ أَنْـتَ الطَّـاعِمُ الْكَاسِي ٣/ ٦١٩

دَعَــانِيَ مِــنْ نَجْــدٍ فَــإِنَّ سِــنِينَهُ لَعِــبْنَ بِنَــا شِــيبًا وَشَــيَّبْنَنَا مُــرْدَا ١/ ١٥٨

ذَا ارْعِوَاءٍ، فَلَـيْسَ بَعْـدَ اشْـتِعَالِ الـرَّ أْسِ شَــيْبًا إِلَى الصِّــبَا مِــنْ سَــبِيلِ ٣/ ٣٥٢

رَأَيْـــتُ اللهَ أَكْبَـــرَ كُـــلِّ شَيْءٍ مُحَــاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُــمْ جُنُــودًا ٢/ ١٢٩

رَأَيْتُــكَ لَــمَّا أَنْ عَرَفْـتَ وُجُوهَنَـا صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو ١/ ٣٥٨

رَحِـــمَ اللهُ أَعْظُـــمًا دَفَنُوهَـــا بِسِجِسْــتَانَ طَلْحَــةَ الطَّلَحَــاتِ ٢/ ٤٥٣

زَعَمَتْنِــي شَيْخًــا، وَلَسْـتُ بِشَـيْخٍ إِنَّـمَا الشَّـيْخُ مَــنْ يَـدِبُّ دَبِـيبًا ٢/ ١٣٢

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً	لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ	٢/ ٨
فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ	بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	١/ ٥٤٩
فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى	وَلَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ	٢/ ١٣٣
فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا	وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا	٢/ ٢٢١
فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي	طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ	٢/ ٨١
فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ	عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا	١/ ٢٩٧
فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ	فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ	٣/ ٥٧
فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ	خِلَافَ الأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابَا	١/ ٥٨٣
فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا	وَيَوْمٌ نُسَاءُ، وَيَوْمٌ نُسَرْ	٢/ ٣٢٣
قَدْ تَخَلَّلْتِ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي	وَبِذَا سُمِّيَ الخَلِيلُ خَلِيلَا	١/ ٤١٩
قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ	حَتَّى أَلَمَتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ	٢/ ١٣٣
قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى	كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا	٣/ ٣٢٤
قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ	بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا	١/ ٥١٦
قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ	بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ	١/ ٤٠٨
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ	إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ	١/ ٥٧٠
كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالمُلُوكُ كَوَاكِبُ	إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ	٢/ ٨
كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي	أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ	٢/ ١٥٠

لَـــمْ يُغْــنَ بِالعَلْيَـــاءِ إِلَّا سَــيِّدَا	وَلَا شَــفَى ذَا الغَــيِّ إِلَّا ذُو هُــدَى	٢/ ٢٧٦
لَـنِعْمَ الْفَتَـى تَعْشُـو إِلَى ضَـوْءِ نَـارِهِ	طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْـجُوعِ وَالْـخَصَر	٣/ ٤٣١
لَــوْلَا أَبُــوكَ وَلَــوْلَا قَبْلَــهُ عُمَــرُ	أَلْقَــتْ إِلَيْــكَ مَعَــدٌّ بِالمَقَالِيــدِ	١/ ٤٥٥
لَيْــتَ الحَــمَامَ لِيَــهْ، إِلَى حَمَامَتِيَــهْ	أَوْ نِصْــفَهُ قَدِيــهْ، تَــمَّ الحَـمَامُ مِيَــهْ	٢/ ٥٧
لَيْــتَ، وَهَــلْ يَنْفَــعُ شَــيْئًا لَيْــتُ؟	لَيْــتَ شَــبَابًا بُــوعَ فَاشْــتَرَيْتُ	٢/ ٢٦٢
لَــيْسَ كَمِثْــلِ الْفَتَــى زُهَــيْرِ	....	٣/ ٤٢
لَـئِنْ كَـانَ بَـرْدُ الْـمَاءِ هَـيْمَانَ صَـادِيًا	إِلَيَّ حَبِيبًــــا إِنَّهَــــا لَحَبِيــــبُ	٢/ ٥٠١
مَــا اللهُ مُولِيــكَ فَضْــلٌ فَاحْمَدَنْــهُ بِــهِ	فَــمَا لَــدَى غَــيْرِهِ نَفْــعٌ وَلاَ ضَرَرُ	١/ ٣٤٠
مَا أَنْتَ بِالْــحَكَمِ الــتُّرْضَى حُكُومَتُــهُ	وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الــرَّأْيِ وَالجَــدَلِ	١/ ٥٧
مَتَــى تَقُــولُ القُلُــصَ الرَّوَاسِــمَا	يَحْمِلْــــنَ أُمَّ قَاسِــمٍ وَقَاسِــمَا؟	٢/ ١٧١
المُسْــتَغِيثُ بِعَمْــرٍو عِنْــدَ كُرْبَتِــهِ	كَالمُسْــتَجِيرِ مِــنَ الرَّمْضَــاءِ بِالنَّــارِ	٣/ ٢٣
مَشَــيْنَ كَــمَا اهْتَــزَّتْ رِمَــاحٌ تَسَــفَّهَتْ	أَعَالِيَهَــا مَــرُّ الرِّيَــاحِ النَّوَاسِــمِ	٣/ ٨١
مِكَــرٍّ مِفَــرٍّ مُقْبِــلٍ مُــدْبِرٍ مَعًــا	كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ	٢/ ١٢٠
مِــنَ القَــوْمِ الرَّسُــولُ اللهِ مِــنْهُمْ	لَهُــمْ دَانَــتْ رِقَــابُ بَنِــي مَعَــدِّ	١/ ٣٢٦
مَــنْ لَا يَــزَالُ شَــاكِرًا عَــلَى الْــمَعَهْ	فَهْــوَ حَــرٍ بِعِيشَــةٍ ذَاتِ سَــعَهْ	١/ ٣٢٦
نُبِّئْــتُ زُرْعَــةَ وَالسَّــفَاهَةُ كَاسْــمِهَا	يُهْــدِي إِلَيَّ غَــرَائِــبَ الأَشْعَــارِ	٢/ ١٨٨
نَحْــــنُ الأُلَى فَــــاجْمَعْ جُمُــــو	عَــكَ ثُــمَّ وَجِّهْهُــمْ إِلَيْنَــا	١/ ٣١٢

يَـا لَيْتَنِـي كُنْـتُ صَـبِيًّا مُرْضَـعَا   تَحْمِلُنِـي الـذَّلْفَاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا ٣/ ٢٦٧
إِذَا بَكَيْـتُ قَبَّلَتْنِـي أَرْبَعَـا   إِذًا ظَلَلْـتُ الـدَّهْرَ أَبْكِـي أَجْمَعَـا

يُـذِيبُ الرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلَّ عَضْـبٍ   فَلَـوْلَا الغِمْـدُ يُمْسِـكُهُ لَسَـالَا ١/ ٤٥٦

يَمُـرُّونَ بِالـدَّهْنَاءِ خِفَافًـا عِيَـابُهُمْ   وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْـرَ الْـحَقَائِب ٢/ ٣٩٣
عَلَى حِينِ أَلْـهَى النَّـاسَ جُـلُّ أُمُـورِهِمْ   فَنَـدْلًا زُرَيْـقُ المَـالَ نَـدْلَ الثَّعَالِـبِ

يُـوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّتِـهِ   فِي بَعْـضِ غِـرَّاتِـهِ يُـوَافِقُـهَـا ١/ ٥٧٥

***

فهرس الموضوعات

المـوضـوع | الصفحة

* * *